

فهرست الجزء الثاني من كتاب اقتناع عن متن الاقتناع

بسم الله	بسم الله
٢ كتاب البيع	١٠٥ باب بيع الأصول والأشياء وما يتعلق بذلك
٥ وشروط البيع سبعة أحدها التراضي به	١٠٩ فصل ومن باع فخلأ قد تشقق طلع له الخ
منها	١١١ فصل ولا يصح بيع الثمرة قبل بدو صلاحها
٦ فصل الثاني أن يكون العاقد جازئ التصرف	١١٤ فصل وإذا بدأ صلاح الثمرة واشتد الحب جاز
٧ فصل الثالث أن يكون المبيع مالا	بيعه مطلقا
١١ فصل الرابع أن يكون معلوما كالبائعه	١١٦ فصل ومن باع رقيقا له مال ملكه
١٥ فصل الخامس أن يكون مقدورا على تسليمه	١١٧ باب السلم والتصرف في الدين وما يتعلق به
١٦ فصل السادس أن يكون معلوما لها	١٢٠ فصل الثاني أن يصفه بما يختلف به الثمن
٢٤ فصل السابع أن يكون الثمن معلوما	١٢٤ فصل الثالث أن لا يكرهه
٢٧ فصل في تعريف الصفقة	١٢٥ فصل الرابع أن يشترط أحلام معلوما
٣٠ فصل ويحرم البيع والشراء من تلزمه الجمعة	١٢٩ فصل السادس أن يقبض رأس ماله
٣٣ فصل ومن باع سلعة بنسيئة الخ	١٣٠ فصل السابع أن يسلم في الذمة
٣٦ باب الشروط في البيع	١٣٥ باب القرض
٤٢ فصل وإن قال بعثت على أن تنقد في الثمن الخ	١٤٢ باب الرهن
٤٤ باب الخيار والتصرف في المبيع وقبضه	١٥٤ فصل وتصرف رهن في رهن لازم
والأكالفة	١٥٧ فصل ومن قال رهن من طعمه موكس وبه الخ
٤٧ فصل الثاني خيار الشرط	١٦١ فصل وإذا قبض الرهن من تراضي المتراهنان
٥٢ فصل ويحرم تصرفهما في مدة الخيارين	أن يكون على بدو صحت قبضه
٥٤ فصل الثالث خيار الغبن	١٦٣ فصل وإن استعفى الرهن المبيع رجح
٥٦ فصل الرابع خيار التدليس	المشتري على الرهن
٥٨ فصل الخامس خيار العيب	١٦٦ فصل وإذا اختلفا في قدر الدين الذي به
٥٩ فصل فن اشترى معياله لم يملكه به الخ	الرهن الخ
٦٣ فصل وإن اعتق أو عتق عليه الخ	١٦٨ فصل وإذا كان مركوبا أو محبوا فله أن يركب
٦٩ فصل السادس خيار يثبت في التولية والشركة	ويطلب
والمرصعة الخ	١٦٩ فصل وإن بنى الرهن جديا معوجبة للمال
٧٤ فصل السابع خيار يثبت لاختلاف	تعلق أرشها بركبته
المتبايعين	١٧٣ باب الضمان والكفالة وما يتعلق بهما
٧٩ فصل ومن اشترى شيئا بكيل أو وزن أو عداو	١٧٦ فصل ويصح ضمان دين الضامن
ذرع مملكه ولم يملكه	١٧٨ فصل وإن عصى الضامن الدين وأحال به
٨٣ فصل ويحصل القبض فيما يبيع به ككيل	متبرعا لم يرجع
أو وزن الخ	١٨٠ فصل الكفالة بجمعة
٨٧ باب الرأب والصرف وتحريم الخيل	١٨٥ باب الحوالة
٩٧ فصل وأما بالقبض الخ	١٨٩ باب الصلح وحكم الحوار
٩٩ فصل في المصارف وهي بيع نقد بنقد	١٩٤ فصل القسم الثاني الصلح على الإنكار

صفحة	مضمونه	صفحة	مضمونه
١٩٥	فصل في الصلح على الدس بـمال	٢٧٨	فصل والمساقاة والمزارعة عقدان جائزان
١٩٨	فصل في أحكام الجوار	٢٧٩	فصل ويلزم العامل ما فيه صلاح الثمرة
٢٠٢	فصل ويلزم أهـ الجارين بشـاءة ترفع	والزرع الخ	
	مشاركة الأسفل	٢٨١	فصل في المزارعة
٢٠٥	باب الخمر	٢٨٣	باب الاجارة
٢٠٩	فصل ويتعلق بالخمر عليه أربعة أحكام أحدها	٢٨٦	فصل الثاني معرفة الاجرة
	تعلق الغرماء به	٢٨٨	فصل وان دفع ثوبه النقص أو شيئا الخ
٢١٠	فصل الثاني أن من وحد عنه عينا باعه بالمال الخ	٢٩١	فصل الثالث أن تكون المنفعة مباحة
٢١٤	فصل الحكم الثالث بيع الحاكم ماله وقسم ثمنه		فصل والاجارة على ضربين
	بين الغرماء	٢٩٦	فصل واحارة العين تنقسم قسمين
٢٢٠	فصل الحكم الرابع انقطاع المطالبة عنه	٣٠٠	فصل الضرب الثاني عقد على منفعة في
٢٢١	فصل الضرب الثاني المحجور عليه لحظه		الذمة الخ
٢٢٣	فصل وثبتت الولاية على مستغبر ومعتقون لأب	٣٠٢	فصل ويعتبر كون المنفعة للتأجير
٢٢٦	فصل ومن بلغ سفيهاً ومجنونا فالنظر لولييه	٣٠٥	فصل ويلزم المزوجع الاطلاق كل ما يمكن به
٢٢٨	فصل والولي المحتاج غير الحاكم وأمينه ان		من الدفع
	يأكل من مال المولى عليه	٣٠٧	فصل والاسارة عقد لازم من الطرفين
٢٢٩	فصل لولي مميز وسيد عبد الاذن لحما في التجارة	٣١١	فصل ومتى زرع غرق الخ
٢٣١	باب الوكالة	٣١٣	فصل والاجير الخاص من قدر ثمنه بالزمن
٢٣٥	فصل الوكالة عقد جائز من الطرفين	٣٢٢	باب السبق والمناضلة
٢٣٩	فصل ولا يصح ان يبيع الوكيل نفسه	٣٢٥	فصل والمسابقة جعل
٢٤٢	فصل وان وكله في شراء معين الخ	٣٢٦	فصل في حكم المناضلة
٢٤٥	فصل والوكيل أمين لأصحابه عليه	٣٣٠	باب العارية
٢٤٩	فصل فان كان عليه حق أو عنه ودية الخ	٣٣٥	فصل وحكم مستعير في استغناء المنفعة كاستأجر
٢٥٢	كتاب الشركة	٣٣٩	فصل وان دفع اليه دابة أو غيرها الخ
٢٥٥	فصل ولا يملك منه ان يبيع ويشترى		باب الغصب وجناية البهائم وما في معنى ذلك
	مساومة الخ		من الاتلافات
٢٥٧	فصل والشروط في الشركة ضربان	٣٤١	فصل ويلزم مرد الغصب الى محله
٢٥٩	فصل الثاني المضاربة	٣٤٦	فصل وان زاد الغصب لزومه بزيادة المتصل
٢٦٣	فصل وليس للعامل شراء من يعتق على رب	٣٤٨	فصل وان نقص لزومه ضمناه
	المال بغير إذنه	٣٥٠	فصل وان خلط الغصب بغيره الخ
٢٦٦	فصل وان تلف رأس المال الخ	٣٥٢	فصل وان وطئ الغاصب الجار يقع العسل
٢٦٩	فصل والعامل أمين في مال المضاربة		ما تعمره قبله الحد
٢٧١	فصل الثالث شركاء في جوه الخ	٣٥٨	فصل وان تلف الغصب
	فصل الرابع شركة الأبدان	٣٦١	فصل وان كان للغصب منفعة فصع اجارته
٢٧٤	فصل الخامس شركة المفاوضة		فصل الغاصب أجره مثله
	باب المساقاة والمناصب والمزارعة	٣٦٢	فصل وقصر فائدة الغاصب الخ

مصحف	مصحف
٤٤٧ باب الهبة والعطية	٣٦٤ فصل فيما يضمنه المالك من غير غصب
٤٧٧ فصل وإن أبرأ غريم غريمه من دينه ضغ	٣٦٧ فصل وإن حج أو أفي موات أو في ملكه الخ
٤٨١ فصل في التمدد بين الورثة في الهبة	٣٧٠ فصل في جناية البهائم
٤٨٥ فصل ولا بقسط إذا كان حوا أن يتملك من مال ولده ما شاء	٣٧٥ باب النشعة
٤٨٩ فصل في عطية المريض وما يلحق بها	٣٧٧ فصل الثاني أن يكون شقة صامشاما
٤٩٢ فصل حكم العطية في مرض الموت حكم الوصية في أشياء	٣٧٩ فصل الثالث المطالب بقبضه على الفور
٤٩٦ كتاب الوصايا	٣٨٣ فصل الرابع أن يأخذ جميع المبيع
٤٩٨ فصل والوصية بعض المال ليست واجبة	٣٨٦ فصل الخامس أن يكون للشفع ملك للرقبة
٥٠٠ فصل واجازة الورثة تنفيذ	٣٨٦ فصل وإن تصرف المشتري في المبيع الخ
٥٠٢ فصل ولا يثبت الملك للموصي له إلا بقبوله بعد الموت	٣٩٠ فصل وبأخذ الشفع المشقة من الأحكام كما
٥٠٤ فصل ويجوز زال جوع في الوصية	٣٩٣ فصل ولا شفعة في بيع فيه خيار مجلس
٥٠٦ فصل وتخرج الوصيات التي على الميت من رأس المال	٣٩٥ باب الودعة
٥٠٧ باب الموصى له	٣٩٩ فصل وإن دفع الودعة إلى من يحفظ ماله الخ
٥١٠ فصل وإن قتل الموصي للموصى بطلت الوصية	٤٠٦ باب أحياء الموات
٥١٤ فصل ولا تصح الوصية لكنيسة الخ	٤١٢ فصل وللأمام أقطاع موات إن يحميه
٥١٦ باب الموصى به	٤١٤ فصل في مسائل من أحكام الانتفاع بالماء غير المملوكة وتصورها
٥١٩ فصل وتصح الوصية بالمنفعة المفردة	٤١٧ باب أحياء
٥٢٢ فصل ومن أوصى له بشئ معين الخ	٤٢٠ باب القنطرة
٥٢٤ باب الوصية بالانصاء والأجزاء	٤٢٧ فصل ولا يجوز للقطر التصرف فيها حتى يعرف وعاءه الخ
٥٢٦ فصل في الوصية بالأجزاء	٤٣٠ فصل ولا فرق بين كون الملتقط غنيا أو فقيرا الخ
٥٢٨ فصل وإن زادت الوصايا على المال عملت كلها	٤٣١ باب القنطرة
٥٢٩ فصل في الجمع بين الوصية بالأجزاء والانصاء الخ	٤٣٥ فصل ومبررات القنطرة ليست بالمال
٥٣٣ باب الموصى إليه	٤٣٦ فصل وإن أقر إنسان انه ولده
٥٣٦ فصل ولا تصح الوصية إلا في معلوم	٤٤٠ كتاب الوقف
٥٤٠ كتاب الفرائض	٤٤٧ فصل وإذا كان الوقف على غير معين الخ
٥٤٤ فصل في الجدة مع الأخوة	٤٤٨ فصل يزول ملك الوقف عن الصين الموقوفة بمجرد الوقف
٥٥١ فصل وللأم أربعة أحوال	٤٥١ فصل ويرجع إلى شرط واقف
٥٥٣ فصل في أرباب الجدة	٤٥٤ فصل ويرجع إلى شرطه في الناظر
٥٥٥ فصل في أرباب البنات	٤٥٦ فصل فإن لم يشترط ناظر الخ
٥٥٨ باب العصباء	٤٦٦ فصل والمستحب للواقف أن يقسم الوقف على أولاده لئلا يترك مثل حظ الأنثى
	٤٧٠ فصل والوقف عقد لازم

بهيقة	بهيقة
باب أصول المسائل والعول والرد	٥٦٢
فصل في الرد	٥٦٤
باب تصحيح المسائل	٥٦٧
فصل تماثل المعدين أن يكون أحدهما مثل الآخر	٥٧٢
باب المناصحات	٥٧٣
باب قسمة التركات	٥٧٧
باب ذوى الارحام وكيفية توريتهم	٥٨٢
باب ميراث الجمل	٥٨٨
باب ميراث المفقود	٥٩٠
باب ميراث النكثي المشكل	٥٩٤
باب ميراث الغرقى ومن خفي موته	٥٩٨
باب ميراث أهل المثل	٥٩٩
فصل ورث مجموعى ونحوه اذا سلم	٦٠١
باب ميراث المطلقة	٦٠٢
باب الاقارب مشاركتى الميراث	٦٠٦
فصل فى طريق العمل فى مسائل هذا الباب	٦٠٩
باب الكاه	٦١٠
فصل ومن أقر فى مسألة فيها عول بن بزيل	٦١٠
العول	٦١٠
باب ميراث القاتل	٦٢٣
باب ميراث المعتق بعضه وما يتعلق به	٦٢٣
بهيقة	٦١٧
باب الولاء وجوه ودوره	٦١٧
فصل ولا يرث النساء بالولاء الا من أعتقن	٦٢٠
فصل فى جبر الولاء	٦٢٢
فصل فى دو ر الولاء ومعهناه	٦٢٤
كتاب العتق	٦٢٥
فصل ومن أعتق جزأ من رقيقه ألخ	٦٢٣
فصل وصح تطبيق العتق بصفة	٦٢٦
فصل وان قال كل مملوك لى حر	٦٣٠
فصل وان أعتق فى مرض موته المحضوف جزأ من عبده	٦٤١
باب التدبير	٦٤٤
باب الكفاة	٦٥٠
فصل وعلى المكاتب نفع نفسه	٦٥٦
فصل ولا يملك السيد شيئاً من كسبه	٦٦٠
فصل وان وطئ مكاتبته فى هذه الكفاة بشرط جاز	٦٦٢
فصل والكفاة العيصية عقد لازم من الطرفين	٦٦٧
فصل وان كاتب عبده ألخ	٦٧٥
فصل والكفاة الفاسدة ألخ	٦٧٦
باب أحكام أمهات الاولاد	٦٧٧
فصل واذا أسلمت أم ولد الكافر حيل بينه وبينها	٦٨٣

فهرست الجزء الثاني من متبى الارادات

صفحة	مكتوب البيع	صفحة	لم يرجع
٢	فصل في شروطه وسبعة	١١٥	فصل في الكفالة
٤	فصل في تفریق الصفقة	١١٩	باب الجواهر
١٥	فصل في موانع صحة البيع	١٢٢	باب الصالح واحكام الجوار
١٧	فصل بحرم التسعير	١٢٨	فصل في الصالح عما ليس به
٢١	باب التسعير وط في البيع	١٣١	فصل في حكم الجوار
٢٢	فصل وفاسده انواع	١٣٦	كتاب الحجر
٢٥	فصل ومن باع ما يدرع على أنه عشرة فبان	١٤١	فصل ويتعلق بحجره احكام أربعة
٢٨	أكثر من	١٥٢	فصل في الحجر لحظ نفس الحجر وعليه
	باب الخيارات في البيع والتصرف في البيع قبل	١٥٤	فصل وولاية مملوك لسيده
	قبضه وما يحصل به قبضه والاكالة وما يتعلق بها	١٥٧	فصل ومن فلك حجره فسد أعيد
٤٢	فصل وإن اخذنا فاعنده من حدث العيب الخ	١٥٨	فصل ولولي غير حاكم وامينه الاكل لما جسد من
٤٨	فصل وإن اخذنا فاعنده من حدث العيب الخ		مال موليه
٤٩	فصل في التصرف في المبيع	١٥٩	فصل لولي بمن وسيدته ان باذنا له ان يعبر
٥٢	فصل ويحصل قبض ما يبيع بكيل أو وزن الخ	١٦٤	باب الوكالة
٥٤	فصل والاكالة فتخ	١٦٧	فصل وتصح الوكالة في كل حق آدمي
٥٥	باب الزاوا الصرف	١٧٣	فصل والوكالة والشركة والمضاربة والمساواة
٦١	فصل ويحرم ربا النسبة		والزراعة والوديعة والمباذلة عقود جائزة من
٦٢	فصل والصرف ببيع نقد نقد		الطرفين
٦٥	فصل ولكل الشراء من الآخر	١٧٨	فصل وحقوق العقد متعلقة بكل
٦٧	فصل ويشترط عن ثمن جاء البديلة الخ	١٩٦	كتاب الشركة
٦٨	باب بيع الأصول والثمار	٢٠١	فصل ولكل من الشركاء ان يبيع ويشترى
٧١	فصل ومن باع تخلا الخ	٢٠٥	فصل والاشتراط فيها انواع
٧٦	باب السلم	٢٠٨	فصل الثاني المضاربة
٨٣	فصل ولا يشترط ذكر مكان الوفاء	٢١٥	فصل وليس لعامل شراء من يعتق على رب
٨٧	باب القرض		المال
٩١	باب الرهن	٢٢٤	فصل والعامل أمين
٩٣	فصل وشروط الرهن ستة شروط أحدها تهيجزه	٢٢٨	فصل والتمسكة الوجوه الخ
	الخ	٢٢٩	فصل الرابع شركة الأبدان
٩٩	فصل والرهن أمانة ولوقد عقد	٢٣٤	باب المساقاة
١٠٠	فصل ويصح جعل رهن يذهب	٢٣٩	فصل وعلى عامل الخ
١٠٣	فصل وإن اخذنا على أنه عصب أو شرا الخ	٢٤١	فصل وشروط علم بذور وتدره
١٠٥	فصل وإن جنى رهن تعاقب الأرض برقبته	٢٤٦	باب الاجاره
١٠٧	باب الضمان	٢٤٨	فصل وشروطها ثلاثة الخ
١١٣	فصل وإن قضاه ضامن أو احال به ولم ينور جوعا		

صفحة	محتوى	صفحة	محتوى
٢٥٠	فصل الثاني معرفة اجرة الخ	٤٧١	فصل ميراثه ودينه ان قتل لبيت المال
٢٥٧	فصل الثالث كون نفع مباحا	٤٧٨	كتاب الوقف
٢٦٣	فصل والاجارة ميراثان	٤٨١	فصل وشروط اربعة
٢٦٨	فصل والاجارة العين ميراثان الخ	٤٩٠	فصل ولا يشترط للزوجه اخراجه عن يده
٢٧١	فصل المضرب الثاني على منفعة بذمة وهي نوعان	٤٩٦	فصل ويرجع الى شرط واقف
٢٨٠	فصل والاجارة عقد لازم	٥٠١	فصل وشروط في ناظر اسلام الخ
٣٠١	باب المساقاة	٥٠٤	فصل ووطيقتة حفظ واقف الخ
٣٠٦	فصل والمساقاة جعله الخ	٥٠٧	فصل وان وقف على عديمين الخ
٣٠٨	فصل وشروط المناضلة كونها على من يحسن الرمي	٥١٩	فصل والوقف عقد لازم
٣١٤	باب العارية	٥٢٤	باب الهبة
٣٢١	فصل ومستعير في استيفاء نفع كستاجر	٥٣٢	فصل ويجب تعديل بين من يرث الخ
٣٢٥	فصل وان اختلف المالك والقابض الخ	٥٣٦	فصل ولا يرث حرقك ماشاء من مال ولده
٣٢٧	باب الغصب	٥٤١	فصل تفارق الوصية العظيمة في اربعة احكام
٣٣٧	فصل ويلزم رد مضمون زاد بزيادة المتصلة	٥٤٤	فصل ولو اقر في حرمته انه اعنتي الخ
٣٤٤	فصل وان خط لا يتميز الخ	٥٤٦	كتاب الوصية
٣٤٧	فصل ويحرم شرط غاصبها ما تضمنه عقد	٥٥٦	باب الموصى اليه
٣٥٩	فصل وان اتفأ او تلف مضمون مباح	٥٦١	فصل ولا تصح الا كنيسته او بيت نارا الخ
٣٦٤	فصل وحرم تصرف غاصب	٥٦٤	باب الموصى به
٣٦٨	فصل ومن اتلف ولو سهوا ما لا يحتمل غيره الخ	٥٦٨	فصل وتصح منفعة مفردة الخ
٣٧٦	فصل ولا يضمن رب غير ضاربه	٥٧٠	فصل وتبطل وصية بعين بثلثه
٣٨٠	فصل وان اصطدمت شاة بنتان الخ	٥٧٣	باب الوصية بالانصاء والاجزاء
٣٨٤	باب الشفعة	٥٧٦	فصل في الوصية بالأجزاء
٣٩٧	فصل وتصرف مشتر به يطلب باطل	٥٧٩	فصل في الجمع بين الوصية بالأجزاء والانصاء
٤٠٣	فصل وملك الشقص شفع الخ	٥٨٣	باب الموصى اليه
٤٠٨	فصل ويحب الشفعة فيما ادعى شره مملو له	٥٨٤	فصل ولا تصح الا في معلوم
٤١١	باب الوديعة	٥٨٧	كتاب المراثض
٤٢٥	فصل والمودع أمين الخ	٥٨٩	باب ذوى القروض
٤٢٧	باب احشاء الموات	٥٩٠	فصل في ميراث الجمع الاخوة
٤٣٢	فصل واحياء ارض يحوز بها من غير	٥٩٤	فصل واللام اربعة احوال
٤٣٩	فصل ولئن في اعلاما غير مملوك ان يستحق ويحبس	٥٩٧	فصل وليدة أو أكثر مع تحاذ الخ
٤٤٢	باب الجعالة	٥٩٨	فصل وليدة صاحب المصنف الخ
٤٤٨	باب اللقطة	٦٠١	فصل في المحجب
٤٥٣	فصل وما يقع التقاطه ولم يملك به ثلاثة اضرب	٦٠٢	باب العصة
٤٥٨	فصل ويخرج نصره فيها	٦٠٥	باب اصولها المسائل الخ
٤٦٢	فصل ولا يفرق بين ملتقط غني وفقير	٦٠٩	فصل في الرد الخ
		٦١١	باب تصحيح المسائل
		٦١٥	باب المناصحات

صفحة	باب قسم التركات	صفحة
٦٥٩	باب ذوى الارحام	٦٦٨
٦٦٠	باب ميراث الحمل الخ	٦٦٩
٦٦٢	باب ميراث المفقود الخ	٦٧٠
٦٦٦	باب ميراث المعتق المشكل الخ	٦٧٢
٦٦٧	باب ميراث الغرقى ومن عي موتهم	٦٧٥
٦٦٩	باب ميراث أهل الملل	٦٧٧
٦٧٢	باب ميراث المطلقة	٦٧٩
٦٧٥	باب الأقرار عشارك في الميراث	٦٨٠
٦٧٧	فصل اذا أقر في مسألة عول عن يزيه الخ	٦٨٢
٦٧٩	باب ميراث القاتل الخ	٦٨٣
٦٨٠	باب ميراث المعتق بعضه	أومحلول
٦٨٢	فصل ويرد على ذى فرض	باب أحكام أم الولد
٦٨٣	باب الأولاد	
	فصل ولا يرث نسائه	
	فصل في جراح الولاد ودوره	

﴿ تمت ﴾

الجزء الثاني

من كشاف القناع عن متن الإقناع لشيخ
مشايخ الإسلام وأحد الكبراء العظام
صاحب الإفتاء والدررس الدلالة
الشيخ منصور بن إدريس
الحنبلي رضي الله تعالى
عنه وأرضاه
آمين

وبسم الله شرح المتن لشيخ الإسلام وفدوة الأنام
وحائقة المحققين وبقية المدينين الشيخ منصور
ابن يونس البسوف الحنبلي رحمه الله
وجعل الجنة مثواه آمين

طبع بمطبعة دار إحياء التراث العربي في بيروت
أبى عمر أحمد بن علي بن فقه الحاج مقبل بن عبد الرحمن
الذكيبر أناس المطبع من قبض
فقد له المصنف الكبر

الطبعة الأولى

بالمطبعة العامرة الشرفية سنة ١٣١٩ هـ
على صاحبها أفضل الصلوة وأزكى العبة

بسم الله الرحمن الرحيم

كتاب البيع

ماخوذ من الباع ليدل كل من المتبايعين به الآخر أخذنا وأعطاه أو من المداينة أى المصلحة لصالح كل منهما الآخر عنده ولذلك هي صفقة وهو جائز بالإجماع وأحله الله البيع وحديث الباعان بالمعاملة بغير فائتفق عليه والحكمة تقتضيه لتعلق حاجة الإنسان بما في يد صاحبه ولا يذله بغير عوض فيتوصل كل بالبيع لضرته ودفع حاجته وهو لغة دفع عوض وأخذ معوض منه وبشرعا (مبادلة عن مالية) أى دفعوا وأخذوا عوضها فلا يكون الا بين اثنين فأكثر وهي كل جسم أبيع نفقه واقتناؤه مطلقا يخرج فهو للغير والخر والمبينة النصفة والحشرات والكلب ولو لبيد (أو) مبادلة (منفعة مباحة مطلقا) بان لا تختص باحتياجها لدون آخر كميز دار أو بقعة تحضر بئرا بخلاف نحو جلد ميتة مدبوخ بخلاف بيع هو لغيره لأنه لا يتفق به مطلقا بسبب في الباسات (باحداها) أى عين مالية أو منفعة مباحة مطلقا وهو تعلق بمبادلة فيسبب نحو بيع كتاب بكتاب أو بغيره دار أو بيع نحو مسرى دار بكتاب أو بغيره دار أخرى (أو) مبادلة عين مالية أو منفعة مباحة مطلقا (بمال في الذمة) من نقد وغيره هكذا

قوله بالإجماع الخ لولا وهو جائز الكتاب والسنة والإجماع والعلم

بسم الله الرحمن الرحيم

هذا كتاب البيع

قدمه على الانسية وما بعدها لشد الحاجة اليه لانه لا غنى للإنسان عن ما كوله ومنه روي لباس وهو ما يلبس في ان يمت به ليعمل بالوى اذ لا يخلو كماله من بيع وشراء فيجب معرفة الحكم في ذلك قبل التلبس به وقد حكى بعضهم الإجماع على انه لا يجوز لكاتب ان يقوم على عمل حتى يعلم حكم الله فيه ويصبر عمر رضى الله عنه من بقم من الاسواق من ليس بقبه والبيع جائز بالإجماع لقوله تعالى وأحل الله البيع ولقعه صلى الله عليه وسلم وأقراره أصحابه عليه والحكمة تقتضيه لان حاجة الانسان تتلحق بما في يد صاحبه ولا يذله بغير عوض غالبا في تجوز البيع وصول لضرته ودفع حاجته (وهو) أى البيع مفسد باع ببيع اذ ما تعلق بمعى شىء وكذلك شىء يكون للعنسين وكذا الزحاج كثير ما باع وأباع بمعى واشتقاقه من الباع في قول الاكثر منهم صاحب المعنى والشرح لان كل واحد قد باع للاخر والاعطاء ذكر في الحاشية ماردة ذلك والجواب عنه هو معناه لغة دفع عوض وأخذ ما عوض عنه وشرا (مبادلة مال من نقد أو غير معين أو موصوف (ولو) كان المال (في الذمة) كمدوبوب صفته كذا (أو) مبادلة (منفعة مباحة) على الإطلاق بان لا تختص باحتياجها لدون حال (كمنع (عز لدار) أو بقعة تحضر بئرا (عزل احدها) أى مال أو منفعة مباحة والارتمتعلق بمبادلة عمل من وابع نحو عبد ثوب أو دسار في الذمة أو بغيره دار أو بيع نحو دينار في ذمة لمان هو عليه بدراهم معينة أو في الذمة اذ اقتضت قبل التفرق أو بغيره دار أو بيع نحو دينار بدينار ودسار في ذمة أو بغيره آخر ومعنى المبادلة جعل شىء في مقابلة آخر أو في بصينة المتفاعلة لان البيع لا يكون الا بين اثنين حقيقة أو حكما كترى طرفي العدة وقد عدل عن التعبير بعين مالية لأن ما ذكره أخيراً ولان البيع يجوز ان يكون مينا وان كدر في الذمة وقوله (على التاميد) متعلق بمبادلة أو بغيره وسرجه الاحارة والاعارة في نظير الاعارة وان لم تقيد بمن لان العوارى

مردودة ما الكاتب فقول تعالى الخ لكان اكل لانيته بأصول الدين الاربعة

مبادلة مال في الأمانة مع مال أو منفعة بمبادلة ومما لا يفتقر إلى الأمانة أحدهما قبل التفريق (التسليم) أحدهما من له ما هو عليه
 لغيره الآخر منه (على التام) بأن تم مبادلة المنفعة بما هو معلوم فخرج الأمان لا غير (بأقرض) وبأن حكمه ما هو أركان
 البيع ثلاثة عاقد ومعقود عليه وبما حكمهما من الشروط الآتية ومعقوده هو الأمانة وطا صورته أن يكون له بدلها أو اتفاق عليها
 (٢) في الجملة فقال (وبنقد) البيع أن أراد حقيقة ما نرغب كل منهما في ما نملك من عوض (لا أن يوقع مزايا) فلا بد لحقيقته
 (ولا أن يقع تخلف أو أدائه وهو) أي البيع التامته والأمانة (أظهاره) أي البيع الذي أظهر للاحتياج إليه (لغير ظالم) من البائع (ولا
 يراد) البيع (باطلا) فلا يصح لأن التقدمة هي التيقن قطعيه وانما لكل امرئ ٣ ماؤى (بإيجاب) متعلق بيقينه عند (ك) قبل ما تم

مردودة فلذلك لم يقل للآخر قوله (غير باورض) اخراج لهما فان بالبحر والقرض وان قصد فيه المبادلة لكس المقصود الاعظم فيه الزاقي بم البيع ثلاثة اركان حاقده ومقتوده وصفته والكلما على المعاقدة الموقود عليه باقى الشروط واما الصيغة فذكرها بقوله (وله) أى البيع (صورتان سقده) أى وحده عقده (بهما) أى بكل واحد منهما (احداهما) الصيغة القولية (توى) أى الصيغة القولية (غير مضمرة فى لفظ عينه) كسبت واشتريت (بل هى) كل ما دعى للبيع (الناشرع) أى خصه بصيغة معينة فتناول كل ما دى صفناه (فينا) أى من الصيغة القولية (الاجاب) وهو ما يصدر (من بائع فى قول) البائع (متكلم) كذا (او لمكلمك) هذا (وجها كولين) أى اشرتك فيه أو وضعت (وجوه) كما طبعك (و) معنا (القول) شىء انما يوصى فى الشارح فيه (بصد) أى بكذا للاجاب وباقى حكمه الموقود عليه والقبول ما يصدر (من مشتري) أى (لفظ دال على الرضا) بالبيع (فيقول) المشتري (استعت أو قبلت أو رخصت وما فى معناه) أى معنى ما ذكر (كتملكه) أو أشرت به أو أخذته وجوه) لاستيدلته (بشروط) لاتعداد البيع (ان يكون القول على وفق (الاجاب فى القدر) فلو خالف كان بقول متكلم عشرة فقال اشترت به ثمانية لم يسقده (و) ان يكون على وقفه ايضا (القبول وصفته والحلول والاحل فلو قال متكلم يا ب درهم فقال اشترت به ما قد زيار أو قال متكلم يا ب صحبة فقال اشترت به يا ب مكره وجوه) كما شترت به يا ب نصفه ما صحح ونصفه ما مكره أو قال متكلم يا ب حلة فقال اشترت به يا ب حلة أو قال البائع يا ب مؤجلة الى رجب فقال المشتري الى شعبان (بمصح) البيع فى ذلك كله لا يرد ولا يجاب لا قدر له (ولو قال) البائع (متكلم) كذا (بكذا فقال) المشتري (أنا أخذه بذلك بمصح) أى لم ينقد البيع لأن ذلك بعد اخذه (فان قال) المشتري لم قال له متكلم كذا بكذا (أخذه متكلم أو) أخذه (بذلك مصح) البيع لوجود الاجاب والقبول (ولا ينقد) البيع (بلطف السلم والسلف قاله فى التخصيص) فباب السدود وغاها كرام أحمد فى روايه وزى لايصح البيع بلطف السلم ذكره فى القاعدة الثامنة والثلاثين وقيل يصح بلطف السلم كالمقاضي قاله فى الانصاف (فان تقدم القول على الاجاب مع) البيع ان كان فى القول (بلطف الزامه) أى كلف (ماض مجزى) عن استعماله وجوه) المجزى ورجع وباقى معناه فى كلامه (ومره) أى معى الاستعمال وجوه) (لا يصح) البيع (ما بينا) كان القول (مثل اعني) أو اربطك أو لعلك بيع (أو مضرا مثل اتبعني) وكذا لو جرد عن الاستعمال لأنه ليس بقبول ولا استدعاء (فان قال) المشتري (معنى) كذا (بكذا) فقال بعتك مع وهذا عمل الامر (أو قال) اشترت منك (هذا) (بكذا فقال) البائع (متكلم وجوه) مما تقدم مع البيع (أو قال) المشتري معي بكذا واشترت

الان حالة المجلس كحالة العقد لا يكتفي بالقبض فمما اعتبر به القبض فان تفرع عن المجلس قبل اتمامه او تناخلا بما قطع ههنا
بطل لا بما هو ذاته فاشتهى في مصر جازد * الصورة اننا نضيف عليه وهي المشار اليها بقوله (و) يستند (عاطان) نساقي القليل
والاكثر انهم الادلة ولا تسمى اهل السجل ودين كبقته في حباله جوعه الى العرف كما جرع اليه القبض والا حاز ونحوه
والسلون في اسواقهم ومباهمهم على ذلك (كاعطى هذا) الذي هو محمود (خبرنا طمحه) البائع (مارضه) ان نلزمه سكرته
(او اسامه سلمه) بهن فيقول بانها (خذها و) يقول (هي كاز) يقول (اعطيكها و) يقول البائع (خذ هذه) السلمة

(٤) قوله في الجملة أى في بعض الصور واذ قيل بالجملة قالوا جميع الصور انتهى

(بخدمه) أو غيره (فياخذها) مشتركة (أو) يقول (هي لك أو) يقول مشتر (كيف تبصع الخبز) يقول كذا يقولهم ليقولوا
أوترته خذته (أو وضع) مشتر (نعمه) المعلوم (عاده) (أو) أي الموضوع عنه (عقبه) أي عقب وضعه من غير حفظ الواحد
منها وظاهره قولهم يكن المالك حاضر المرفوع من قوله فياخذها وقوله عقبه اعتبار التعقيب في الصور والثلث فان
نواحي لم يصح البيع (وقوله) أي المذكور من الصور (بما يدل على بيع وشراء) عاده قول كذا موصوفه وبه مدقة نقل عنه
صلى الله عليه وسلم ولا من أسلم من أصحابه رضي الله تعالى عنهم أجمعين استعمال الجواب والقبول فلا لأمر وأيهما وقع لنقل قولهم
وشرطه أي البيع (سبعة أحمدا) ٤ (الرضا) بأن يتبايعا اختيارا فلا يصح أن يكرها أو أحدهما بل بائعا أو ناعيا

منك بكذا فقال البائع (بارك الله لك فيه أو هو مبارك عليك أو) قال (إن الله بياحك) صح
البيع كدلالة ذلك على المقصود (أو قال) المشتري (اعطيه بكذا فقال) البائع (أعطيتك أو
أعطيت صح) لما تقدم (وإن قال البائع المشتري بكذا أو أوتته بكذا فقال اشتريته أو
اشتريته لم يصح) البيع (حتى يقول البائع هذه) أي بعد قول المشتري ذلك (بعتك أو لم يبتك
قاله في إياه) قال في الشك وفيه نظر ظاهر والأولى أن يكون كندتم الطلب من المشتري
وإنه دال على الإيجاب والقول به البذل (ولو قال) البائع (بعتك) إن شاء الله (أو) قال المشتري
(قبلت إن شاء الله صح) البيع (وبأي) في الشرط في البيع (وإن تراخي أحد هما على
الأخر) أي القبول على الإيجاب أو عكسه (صح) المتقدم منه ما لم يقع (ماداما) أي التبايعان
(في المجلس ولم يتبايعا على قطعه هنا) لأن حالة المجلس كما لا يخفى ليس له بكنى ما بقي من
فيه ما يشرقه (والأ) بأن تقر قابيل الأيتان بما في منهما أو اشتباها على قطعه عرفا (فلا)
يقدر البيع لأن ذلك امرض عن المقد أشبه ما لم يرحل الدار (وإن كان) المشتري غائبا
أجلس فكاكه) البائع (أو راسله إلى بعتك) ادري بكذا (أو) (بعت فلانا) ونسبه بما عهده
(دري بكذا فلانا بعه) أي المشتري (المعقول) البيع (صح) العقد لا تراخي بيع غيبة
المشتري لا يدل على امرضه من الإيجاب بخلاف ما لو كان حاضر ففرق المصنف في تراخي
القبول عن الإيجاب فيما إذا كان المشتري حاضر أو غائبا وهذا هو الفرق وأيهما طالب
في النكاح قال في رجل عتي بالمقوم فقالوا زوج فلانا فقال قد تزوجتني على الفرج جوا
إلى الزوج فخير وبقتل قد قبلت هل يكون هذا نكاحا قال نعم قال الشيخ: نعم ويجوز أن يقال
إن كان العقد الآخر حاضر أو غائبا فخير وان كان غائبا فخير في القولين المجلس كذا
في ولاية القضاء انتهى وتظاهر كلام أكثر الأصحاب بخلافه فانه في القولين
أب يكون عقب الإيجاب ثم ذكر وأحكم التراخي من ذكره في التفسير في المجلس فقط
وذكر وأيهما طالب في النكاح مقابلة لما قدمه (و) الصورة (الثانية) لعقد البيع (الدلالة
الحقة وهي الماطاة تصح) فيتعقد البيع بها (في القليل والكثير) نص عليه وجزمه أكثر
الأصحاب لعموم الأدلة ولم ينقل عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا أحسن أصحابه أنه قال لا يجاب
وقبول في بيعهم ولو استعمل لنقل فلا شائعا وليسته عليه السلام ولم يخف ذلك ولم يزل المسلمون
في أسواقهم وبياعاتهم على البيع بالماطاة وقال الأفاضل في بيعهم في السر خاصة وهو رايه
واختارها ابن الجوزي ومن صور بيع الماطاة (وقوله) قول المشتري (أعطيت هذا الدرهم
خبرني عليه) البائع (ما رخصه) أو وسأكت (أو) يقول البائع (المشتري) خذ هذا درهم
فياخذ (وقوله وسأكت) (وهنا) أي من الماطاة (وسأ) وسأمة بين فيقول البائع (ياخذها)

تراخي (الأمم مكنتي) كمن
أكرهها كمن على بيع ماله لوطه
دونه فيصير لانه قول حمل عليه
يحق كإسلام المرندها بشرط الثاني
الشرط يعني أن يكون الماتقما على
التصرف أي خرافا كفاشدا
فلا يصح من يجوز ماله فلا
من صغير وسفه لانه قول بغيره
الرضا فاعتبر في الشرط كالأقرار
(الافى) من (يسير) كزيف
أبخره نقل ونحوها فيصير من
قن وصغير ولو بشر غير وسفه
لأنه امر عليه من غير ضياع
المال وهو مفقود في البسر
(و) (الأ) إذاذن لم يوسفه
(و) (و) ما فيصير ولو في الكثير
أقوله قد تباي وأتسلوا التباي
(وبصرم) أذن ولي لها
بالتصرف في الماله (لا يصح)
لانه اشاعة (أو) أذن (أقر)
سيد فيصير مرفوعا والآخر
هنا بذنه وفي التنقيص يصح من
القرن قبوله ووضعي بلاذن
سيدنا ولو كان لسيد وفي
شرحه وهو مخالف لقواعد
انتهى وفيه مني لأنه كتاب
محض فهو كاشتباها وأعطاه
الشرط (الثالث) كون المبيع
أي المقصود به مما كان أو متما

(مالا) لأن غير ما يقابل به (وهو) أي المال شرعا (ما يباح نفعه مطلقا) أي في كل الأحوال (أو) يباح
(أقتناه) لإباحته (تخرج مالا نفعه كالشمرات وما فيه نفع محرم تكثيره وما لا يباح إلا عند الأضرار كالميتة وما لا يباح اقتناه
الإباحة كالنكاح) كمن (وجار) لا نفع في الناس بها أو تبايع ما في كل عصر من غير نكاح (و) كطريقه صدمته كخزير
وسفوف ونحوها (و) كمن رد قرضه لانه طاهر متعصب به يخرج منه الحر الذي هو الأخر إلا من يختلف الحذر الرضا التي لا تقع
فيها (أو) كمن لم يرد عن كوارته قال في المتي إذا شاهدها محجوبة بحيث لا يمكن أن تمتد مقتضى كلامه في السكا في محبة
طائرا قال الشيخ: تقي الدين وهو أصح لكن مقتضى ما يأتي في الخامس طريقة الغنى وخرجه في الأقام هناك (أو) تحمل (مع كوارته)

خارجها (أو) يحمل مع كرواته (فإنه إذا شقوه قد أشلأ البنية) فحضره المولى به ذلك ويدخل ملها من قبل شلأ كاساسا حفظان (أو) لم يشاهد داخلها لم يصح بيعه فلا يفتي فتح ردها أو شاهدته فيها خلا لا في الخطاب و (لا) يصح بيع (كرواته) عالمي من غسل (و) يحمل (البيهاة) (وكبر) يصح بيعه لما في الصحيح أن امرأتها دخلت النار فزهره لم يحسبها أو الأصل في الألام الملك (و) كرا (فيل) لأنه يباح نفعه واقتناؤه أشبه البخل (وما يصاد عليه كدمية) يحمل (شباشا) أي غطاء عيناها وتربط ليزل على الطير (أو) يصاد (كروا) يدان وسباعها (من) تصنع الصيد فتهدو (و) سباع (طير) تعلم (صيد) كاز وصقر • (و) ولها وفرها أو بعضها لأنه ينتفع به في الحال أو المال (الالكاب) غلا

فأخذها المشتري وهو ساكن (أو) يقول البائع (هي لأو) يقول (أعطيتكم) وأخذها (أو) يقول (المشتري للبائع) كدف تبع الخبز يقول (الدائر) كذا ندزمه فيقول (المشتري) خذ درهما (أو) ومن المماطلة أيضا ما أشار إليه بقوله (أو) وضع غنه أي أقدار المعلوم غنه (عادة) كقطع الحايو وحزم البقل (وأخذها) قال في المبيع وشرح المنتهى وظاهره ولو لم يكن المالك حاضرا (و) ينقد المبيع (و) هو ذلك مما يدل على بيع وشراء في العادة (و) يتعرف صحة البيع (المماطلة معاقبة) (أو) المايط في نحو هذا بذرهم (أو) معاقبة (الأنقاض) (الطلب) في نحو ما طني بهذا اختيار (لأنه إذا اعتبر عدم التأخير في الإيجاب والقبول لا فطلي) أي إذا اعتبر أن لا يتأخر أحد هما عن الآخر حتى يتفرقا من المجلس أو يتشغلا بغيره (أو) اعتبار عدم التأخير (في المماطلة) (أو) أنه أي ابن قندس والعطف بانقضاء في نحو مبيعه وما بعده يدل عليه وظاهره أن التأخير في المماطلة مال ولو كان المجلس لم يتشغلا بغيره انقطع عن الصبة القولية (وكذا) مبيعه موهبة (فتنقذ المماطلة لاستواء الجميع في المني ولم يتقبل عنه صلى الله عليه وسلم) ولا عن أحد من أصحابه استعمال إيجاب وقبول في شيء من ذلك (ففيها) ينبت أو غيرها قال الشيخ التقي فيجوز المرأة (فيها) زالي يستز وج تخليط (لها) ولا بأس بوقوف المبيع عند الشراء) نص عليه لقول ابن عباس ولغيرنا العادة به وقيل حرم لأدري إلا أن سألته نأذا قال (مع الإذن) وأنه جميع بين الروايتين لكن قدم الأولى في الغرور والمدع والانصاف وغيره (وشرط البيع) سمعنا أحدهما التراضي بينهما) أي من المتبايعين (وهو) باقي باختيار) أقوله تعالى (أو) لأن تكون تجارة عن تراض منك ولحديث أنما البيع عن تراض رواه ابن عباس (بالم يكن) بيع تلحمه وأمانة بانظرا ربيع المار بها طائلا (أظهره) خوف من ظالم وضوره كحوض ضاحه أوفيه ودفعه (أو) البيع إذا (باطل) حيث وطأ ما عليه (وأن لم يغر في العقد) تدا هذا لئلا يمتد (لأنه لا يدخل عليه) (قال الشيخ) بيع الأمانة (هو) الذي مضى منه اتفاقهما أي اتفاق البائع والمشتري (على أن البائع إذا عاهد المالك أن أعاده عليه) (المشتري) (مالك ذلك) ينتفع به أي بالمالك المبيع (المشتري) (بالجارو) والسكنى ونحو ذلك) كركوب ما ركب أو حبله (وهو) أي البيع إذا (اعتد) باطل بكل حال ومقصودهما اتفاقهما بإيعا طاهراهم إلى أجل ومنعته (الدار) أو قسوها (هي الرج) وهو في المعنى فرض مريض (والواجب رد المبيع إلى البائع وإن رد البائع إلى المشتري) ماقصته منه لكن يجب له (أو) البائع (منه) ماقصته من المشتري من المال الذي سهره (أو) وإن كان المشتري الذي سكن حسب عليه أجرة المثل فيقول المقاصه بتدويره الفضل (وكذا) أي كبيع الناعمة (بيع الماظر) فهو باطل لأنه لم ترد حقيقته (ويقبل منه) أي من البائع أن البيع وقع تلحمه أو هزلا (بقريته) دالة على ذلك (معينه) لاحتمال كذبه (فإن

(ولا) بيع (مدن) نجس) كشمع مته لأنه مضى (أو) (مدن) (منجس) كزيت أو شرج لا يفتيه نجاسة لأنه لا يظهر بفعل أشبه نجس الدين (ويجوز أن يستعبر) (مدن) (منجس) في غير مسجد) كالأنفاق بمحلة مبيعه مدوخ في بئس (و) (بيع) منجس (وفي رواية) كركوب في رواية أخرى يباح مطلقا ما مضى من استبداله تركه تعطله ومضى منه لم (ولا) يصح (بيع) (ككافر) لأنه ممنوع من استبداله الملك عليه فملاكه أولى (وأن ملكه) أي المنجس كافر (بأثر أو غيره) كاستبداله عليه من مسلم ورد عليه ليعر عيب (الزم) بازائه (مدنه) لثلايته وتقدم عليه الصلاة والسلام عن السفر بالمنجس لأرض الدوم وخاف أن تتلأله لم يدرهم فأولى أن لا يسقي بكافر (ولا يكره) شراؤه) أي المنجس (استقفاذا) أي لأنه استاقفاده من تبذله (و) (لا) (أبدا) (لمسلم) عجيف ولو لم يدرهم من أحدهما (ويجوز منجسه)

أي المصنف (المعنى: متى من كافر وعهدت بالاجل ولا مس) (وأي صخره كتب الزكاة ونحوها) ككتب المتدعة (لنقلها) لما فيها من مائقات ورق وتعود وركائنه إيهامها بالجو (لا يصح شراء) (خبر لا يثبتها) لأنه لا يثبت فيها إلا أنه لو ونحوه من غير ما يثبت في علم حيات وسم الألفي بخلاف نحو مقومات الشرط (الرابع أن يكون) البيع (مطلوكا) أي البائع ومثله الثمن ما كانا تاما (حق الأسير) بأرض الصد وأذبا ع ملكه مدار الإسلام أو يدار الحرب فقد تصرف فيه لبقائه ملكه عليه (أو) يكون البائع (أو فذواله فيه) أي البيع من ماله أو من الشارع كالوكيل ولفي ٦ المصير ونحوه من ظاهر الوقت (وقت عقد) البيع (ولو نزل) أي المالك

والأذن له (علمه) أي لم توجد في سنة لم تقل دعواه الأبدية (فإن باعه) أي باع إنسان ماله (خوفا من ظالم أو خاف) إنسان (شبعته أو نومه أو برقته أو غصبه) فباعه (من غير رق أو لم يبع المشتري على أن البيع تابعة وأمانته (مع بيعه) لأنه صدر من أخيه في محله من غير إكراه (قال الشيخ) ومن استولى على ملك رجل باع ما حقه فطلبه لم يجد (أي حقه بيعه له) أو منعه بأداء حتى بيعه له فباعه (على هذا الوجه) فهذا مكره بغير حق) فلا يصح بيعه لأنه ملحق بالبيع (فإن كانا) أي المتبايعان (أو) كان (أحدهما مكرها لم يصح) البيع لما تقدم (الإن يكره بحق كالذي يكره ما لحق مكره على بيع ماله لو فاعده) أو على شراء ما راق منه ما عليه من دين (فيمسح) المقتد له من قبل عليه بحق فصح كسلا ما لم يرد (وإن أكره) إنسان (على وزن مال فباع ملكه) فهذا (مع) البيع لا يكره مكره عليه (ولو كره الشراء) منه (وهو يبيع المعتقرين) قال في المقتد له يكره منه أي مثله (ومن كالأخر اشترى من زيد فباعه فاشتراه) المقتول له (فإن حر المملوك) أي القاتل (المهدة) أي هذه الثمن الذي قصده المالك (حضر البائع أو غاب) لأنه انما وجد منه الإقرار دون الضمان (كقوله) أي كقول إنسان لآخر (اشترى عنده هذا فاشتره فبين حواظنا نازم القاتل المهدة) (ويؤدب وهو بائنه) لما صدر من هاهنا الثمن (يرد) كل منهما (ما أخذه) لأنه قبضه بغير حق (وعنه) أي عن الأماهر وابع (يؤخذ البائع والمقتر بالثمن فأن مات أحدهما أو غاب أحدهما لآخر بالثمن واختاره الشيخ) قال في الانصاف وهو الصواب (ولو كان الفروع فقلت لآخر (ويؤخذ هذا في كل غار) قال في الانصاف وما هو بسبب (ولو كان الفروع فقلت لآخر اشترى من هذا فاني أمته فاشتراه أو وطنها (حدث) قوله (ولأما) لها لثا زائفة مطروحة (ويلاحظه الولد) للشبهة (ولو أنكر) شخص لآخر (أنه عبده فله بيعه كبيع) فقلت لآخر القاتل حضر الرحمن أو غاب على المختار

فصل في الشرط (الثاني) من شرط البيع (أن يكون المصدق) من بائع ومشتري (حاضر) التصرف (هو) الحر (البائع الرشيد) فلا يصح من صغير ومجنون وسكران ونائم ومبرم وسفيه لأنه قول يعتسره له الرضا فلم يصح من غير رشيد كالإقرار (إلا المصير المبرم والسفيه فصح قصرهما باذن ولي ما ولو في الكثير) لقوله تعالى وأشلوا الدنيا أي اختيروهم ونما يصحقت بتوقيض البيع والشراء لهم (وحر) على الولي (أذنه لها) أي لميز والسفيه في التصرف (غير مصلحه) لمصفيه من الأصاغة (ولا يصح منها) أي من الميز والسفيه (قوله) أي بوضوحها (وروية بلاذن) ولي لها كالبيع (واختار المرفق وجع) منهم الماشح والحراني (صحة) أي صحة قبوله وقبضه (من غير) بلاذن وليه (كصد) أي كايهم من المصدق له المدة والوصية بلاذن سيده فصاوا تكونان لسيده (ويصح تصرف صغير ولو دون تعيين في بيع ما روي أن أبا

سلم (لم يرض) فليصح لقوله فتمت التصرف (إذا قبض) البيع (أو) قبض (ثمنه بمجلس عقد) الدرءه فان لم يقبض أحد هاهنا لم يصح لأنه بيع دين دين وقد نهى عنه (لا يصح) (للعطاء أصلا) ولو قبض ثمنه بمجلس عقد لأنه لم يسل ولا يصح حالا (والموصوف المعين كعقل عدي فلا تأو ستقصي صفته) بكذا يصح (بجواز التصرف) فيه (قبل قبض) له أو لثمنه (كم) مبيع (حاضر) بالمجلس كامة مملوغة أيعت بالصف (ويصح عقد له برده لعقد صفة) من الصفات المشروطة في وقوع العقد على عينه بخلاف الموصوف في الذمة قبله برده وطلب بدله (و) يبرسخ العقد على موصوف مبيع (تلف قبل قبض) لفوات محل العقد بخلاف الموصوف في الذمة (ولا) يصح بيع (أرض موقوفه) ما فتح عبوة ولم يقسم (كم) مزراع (ومصر والشا وكذا المراق) لأنها

الوقوفه أقرب بايدي أهلها بالخراج كالحجر (غير الحجرة) بغيرها ما عدا سبعة عشر (أو غير السبع) من الميراث من سبعة عشر
 الميراث مقتوفة بعد ما عدا سبعة من ميراثه عدسة بالخرقة (و) غير (بأنها) بالميراث وحده أوله وكسر التثنية (و) غير (أرض بني حنوباً)
 يقتصر العباد للمصلحة وضع الميراث لفتح هذه القرى لعلها (الأمساكن) ولو عاقبت عن دفعه مع بيدها مطلقاً لأن المصلحة اقتطعت الخطط
 في الكوفة والبصرة في زمن عمر بنو هاشم وكان غير كبير فكان كالأجماع وكسرت معرود (و) ألا (إذا بها) أي
 الأرض الموقوفة بما فتح عنده (الأمام لمصلحة) كاحتياجه الحجارة ٧ ولا يجرها الأمن بشرطها لأن فعل الأمام حكمه

الرداء اشترى من صبي مصغور فأرسله ذكره ابن أبي موسى (و) يصح أيضاً تصرفه (و) رقيقه
 وسفيه بغير إذن لولي وسيد (في شيء) بسير) كإفعا قبل والسكريت ونحوها لأن الحكم في
 الحجر خوف ضياع المال وهو مقتوف في النسيب (وشراء وقيني) بغير إذن سيد (في ذمته) لا يصح
 للحجر عليه وكذا شراءه بعين المال بغير إذن السيد لأنه مقتوف (و) أقرضه) أي أقرض الرقيق
 مالا (لا يصح كسفه) بمجامع الحجر (وتقبل من عجز) حرور رقيق كالأول المرجع ودونه (عليه
 أرسل بها) يقبل منه أيضاً (أنه في دخول الدار ونحوه) أعلا ما عرف (قال القاضي) في جامعته
 (ومن كافر وفادق) وذكره القرافي إجماعاً وقال القاضي في موضع يقبل منه (إذا ظن
 صدقه) بقرينة الألفاظ في الفروع وهذا محقق
 (فصل) التبرط (الثالث) أن يكون المبيع (والثمن) (مالاً) لأنه مقابل بالمال أذهبه ماله المال
 بالمال (وهو) أي المال شرطاً (ماله) منقصة مباحة لتبرجاة أو ضرورة) يخرج مالا تنفع فيه
 أصلاً كالخيرات وماله منقصة محرمة كالخروج وماله منقصة مباحة الحاجات كالكتاب وماله
 منقصة تباع للضرورة كاليتف في حال الخصومة ونحو ذلك لئلا تنقص بها (في تنبيه) ظاهر كلامه
 هنا كثيراً أن المبيع لا يصح بيعه مع أنه ذكر في حقه البيع محتمل فكان ينبغي أن يقال هنا كون
 المبيع مالا أو تنفعاً مباحاً مطلقاً أو بغيره فالمال جايماً والأعيان والمنافع (فهو يبيع بقل وجمار
 وعقار) بفتح العين وما كوله وشروبه وملبوس ومركوب وديقسي لأنه للناس يتبايعون ذلك
 ويتنفعون به في كل عصر من غير تكبر وقاسا بالمالم برده النص من ذلك على ما ورد (و) يصح
 بيع (دودن ووزره) قبل أن يذبح لأنه ظاهر يخرج منه اللحم الذي هو الخمر للمال ليس بخلاف
 الخمر استأثرت لا تنفع فيها (و) يصح بيع (ما عدا عليه كرمه) يجعلها (شماشاً) وهو طائر
 تحيط به ناه ويطرب لتزله عليه الظفر فيصاد (ويكره فعل ذلك) لما فيه من تعدبها (و) يصح
 بيع (ديدان السمك) يصح بيع (علق الحص دم) يصح بيع (طير قصصه) كبديل
 وهزار) لأن فيه نفعاً مباحاً (كذا) (سناو هي الدرفو) كذا (نحوها) كقمرى (و) يصح بيع
 (محمل منفرد) عن كواراته) لأنه حديثاً ظاهر يخرج من بطونه شراباً من منافع الناس فهو
 كهيئة الاتهام وكذا يصح بيعه كراهن كواراته معها (شرط كونه عقد وراعيه) والالم
 به يبيع للغير (و) (أي) يصح بيع محمل في كواراته (معها) إذا شهد داخلها (و)
 يصح بيع المحمل في كواراته (بدونها) إذا شهد داخلها (أي) كوا أنه هذا قولاً لا كثر
 وأقصر عليه في المنهي وغيره وقوله (بشرط معرفته بفتح رها) أي الكواراة (ومشاهدته)
 أي الخلل يقتضي أنه لا يشترط مشاهدته داخلها بل يكفي رؤيته فيها وقوله (أي الخطأ)
 قال (وخفاء بعضه لا يمنع البع) أي صحة البيع (كالصبرة) لا يمنع بيعه بها الاستتار بعضها ببعض

وأمر عليه الصلاة والسلام بقتل أربعة من قتل منهم ابن خطل ومقيس بن ضبابه فان سكن بأحد لم يأثم بدفعها الحاجات (ولا) يصح بيع
 (ماعد) بكسر العين وقشد بالالف إلى الذي له ماله لا يقطع (كذا) (عن ونقع شر) حديث السلي بن كراع في ثلاث في المأوى الكلا
 والنار وراه أبو عبد والاثم وبيع ببيع ماء المصانع المعلقة لماء الإططار ونحوه أن علم الملكة بالحصول لها (ولا) يصح بيع (ما في
 معدن جار) إذا أخذ منه شيء خلفه غيره (كقار وولج ونفق) لأن نفعه يعم فلم يملك الماء المذخر كان حامداً ملك تلك الأرض وبأق
 (ولا) يصح بيع (نابت من كلاسول ونحو ذلك) كطائر عرش في أرضه وحملت نضبت عنه المأراض (مالم يحزه) لأنه لا يملك إلا
 بالحرز (فلا يملك) شيء من ذلك (في بيع أرض) لأنه مشترك بين السلي حتى يحازر (ومشترها) أي الأرض (أحق به) أي جاهد

الأرض من ذلك الكوة في أرضه (ومن أخذ مملوكة) فهو زور (وعمره مملوكة لاجل) أخذ (ذلك يعني أن رب الأرض ان سوطه)
الأرض لتعبد له ولا يمنع تعبد من مملوكة باهوز (والأمان تقطع) (جاء) استحوذ لا أخضع لا لتأهل على الأذنة (بلازم) على رب
الأرض فان تعذر إدخاله لزم (وعم) على رب الأرض (من مستأذن) في دخول (إنه يحصل) ابت (ضرر) دخوله للتفسير
(وطول) بأرض (تجني منها التحل ككلا) في الحكم (وأولى) بالإسكان من الكلا (وتحل رب الأرض أحق به) أي بطل وأرضه
لا في مملوكة • الشرط الخامس القفرة ٨
على تسليمه أي المبيع وكذا الثمن المن لا عن المفقود وعلى تسليمه

كالعسلوم (ولا يصح بيعه) فن
 (أبى) الحديث انتهى عن بيعة
 (و) الاضواء (شارد) علم مكانه
 أولا فحدث مسلم عن أبي هريرة
 مروى عنه عن بيع القنبر
 وفسره القاضي وجاهضا ترد
 بين أمر ليس أحدهما أظهر
 (ولو) كان بيعه أبى وشارد
 (اقتدار على تحصيلهما) لانه
 مجرد قوم لا ينافي تحقيق عدمه
 ولا طنه بخلاف ظن القدرة على
 تحصيله مضروب (ولا) صح
 بيع (مهلك) لانه غرر (الا
 مهلكا) (مربيا) انما المباد (و) ما
 (محوز سهل أخذه منه) كخوض
 فصح لانه معلوم يمكن تسليمه كما
 لو كان بطئت فان تسليمه بحيث
 يجهز من تسليمه لم يصح بيعة
 وكذا ان لم يكن مريضا أو لم يكن
 محوزا كما قيل بنهر (ولا) صح
 بيع (طائر بصع أخذه) (ولو
 أفسد الرجوع له غدر) (الا)
 اذا كان (.) مكان (مفلس) ولو
 طال الزمن) أي الاخذ له مقدور
 على تسليمه (ولا) يصح بيع
 (مقصور) لما تقدم (الا) (انما يصح)
 لانتفاء الضرر (أو) (ا) (ا) (ا) (ا)
 أخذه) أي المصنوع من خاصه
 لما تقدم (وله) أي انه سئري

في كلامه نظر ظاهر (ولا يصح معها) أي الكوازي (عياضاً من غسل وحمل) للجماعة (و) يصح (بيع ما كان مستوراً من أهل (بأمره) ولم يعرف الجماعة) (و يجوز بيعه من لم يبيع) (أمر) أخذت الساري من صاحبها (والأصل في اللام الملك ولا يبيعون بباح يذمه) (واقته) مطلقاً أشبه البتل (وعنه) لا يجوز بيعه اختاره في الهدى والفاق ويصح في القواعد الفقهية الحديث حمل من جاريته مثل هن غن السنو وقال زر جرائني صلى الله عليه وسلم عن ذلك وفي لفظ أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن غن السنور واه أبو داود وعكن جملة على غير المملوك منها (أولاً) لا يبيع قيمتها (و يجوز بيعه) (بل) لأنه يباح قيمته (واقته) أنه شبه البتل (و) يجوز بيع (سباعهم) كالهذ (و) يبيع (حواري طير) كسمكة ودار (بمجان) أي السباع والجوارح (المسيدة) بأن تكرو (بعده) أو قبله (أي التعليق) لأن فيها بخاصها (و) يبيع بيع (ولده) أي ولداً من كرم من سباع الهائم (و) يبيع بيه (فرخه) أي فرخ طائر الصيد (و) يبعته لاسترقاقه (لأنه يتبعه في الماء) لأشبهت الخش السبع رغاباً شترى البض المذكور رخصوا كل ببعه لعدم إباحته (و) يصح بيع (فرد لحظه) لأن اللحظه من المنافع المباحة (و) يبيع بفرق (الصيد) وما ذكره (أحد) يبيعه وشراءه قال أكر بيعه فقال ابن عقيل لم يحمله على الإطاعة والعقاب فابعد لحظه لأننا لا نذكره ونحوه فيجوز لأنه كالتصاهر (و) يبيع بفرق (منه) ولم تقبل (و) شبه أنه يملك قيمته بعه وخشيته فلا كلاتيمية كالمرض (و) يبيع بفرق (بأن عمداً أو خطأ) نفس أو غطاء (نفس أو غطاء) سواء (أوجبت) الجنابة (القصاص) (أولاً) لأن الجنابة متى ثبت بغير وضائه فله بيعه كالدين (و) يذ (أجل) الزدة أو الجنابة حال الشراء (الغبار) بين الدوال الأرض كالغبار (و) يأتي آخرها (الغيب) (و) يصح بيع (مرض) (أو ما وسامه) لأن خشية هلاكه كاتيمية (و) يذ (أجل) مرضه حال الشراء (الغبار) بين الدوال المأكلة مع الأرض لأن المرض عيب (و) يبيع بفرق (أجل) في محاربة مخض قتل بعد القدرة) عليه لأنه يتبعه في قتل وبعقه فيجر ولا يولد (و) يصح بيعه (من مخض قتل بغير) لما تقدم وهو داخل تحت قوله ومرد كما تقدم (و) يبيع بيع (أما لم يبيع ببيع) (و) يبيع به (النكاح كجناب و برص) لأن البيع يراد للوطاء وغيره بخلاف النكاح (وهل حال) أي اللامه البيعة لمن به جناب أو برص (منه) من وطئها بمحمل وجهين أولاً بالسد لها منه) للملكة لها ولناها (و) به قالت الشافعية حكمه عن ابن العاصف كتاب التينان فيما يباح ويحرم من الحيوان (و) يبيع بيع (لأن آدمية ولو) كانت (حرة) أي المنفصل منها لأنها طاهر متفق به كائن الشاة لأنه يجوز أخذ العوض عنه في أجازة القطر فيمنع منه (و) يبيع (لأنه) يبيع أسنان ناض عليه (و) لا يبيع (بمع لبن) (حل) فلا يضمن بالآلاف (ولا) يـ (بحر) ولو كانا) أي المتبايعان

المغشوب نظن القدرة على تحصيله (البيع ان يحجز) عن تحصيله ، مما لا يبيع الا العنصر وهو الشرط (دعوى)
 (السادس من فقه مبيع) لان الجاهل به يقر ولا يبيع فليصح مع الجهل بالمبيع كالسهم وقوله تعالى واما ان الله البيع مخصوص
 بما اذا علم المبيع وصحت من اشترى ما لم يفهمه بالخيار اذا ارادوه بعينه ان ابراهيم الكركي وهو مسترولة الحديث يحتمل ان
 معناه اذا اراد اشراؤه فهو بالخيار بين العقد وهو تركه (برؤ به متعاقدين) بالغ ومسترولة تعرفها المبيع (مستزادة) ونية العقد
 بان لا يتاخر عنه (لجمعه) اي البيع متعلق برؤ به كوجهي في سمنقوش (او) برؤ به (مخض) مبيع (بدل) بعينه (على) بقتنه
 (ك) رؤيه احد وجهي ثوب غير منقوش ونظاها الصيغة المتساوية ووجه الفرق وما في طرف واحد الممنوع من جنس واحد منساوي

الأخراؤه ولحقوا له ولحقوا له العلم بالبيع ذلك (لا يصح) البيع (التي سبقت) الزينة (العقد يرتفع بغيره) البيع ظاهر (وقد كان)
التعريفه (شكا) بأن معنى زمن يشك في قدره فقرا ظاهر أنه فلا يصح لشك في وجود شرطه والأمس علمه فان سبقت العقد
يزون لا يتعريفه عادة فقرا ظاهر أصح البيع يحصل العلم بالبيع بذلك الزينة ولا حذرك الزمان إذا لم يصح منه ما سبقت فيه قدره وما
يشاهد وما يتوسط فيجب كل محسبه (ولا يصح البيع) (أن قال يستل هذا البطلان فربما هو محسبه) كذا الناقه فبين جلائلهم
بالبيع ولا يصح الخروج من أن يريه صاوا يريه الصبر على انهماهه ٩ (وكرر به) أي البيع (صريحه بلس أو
ثم أو ذوق) فيما يعرف بهه
لحصول العلم بحقيقة البيع
(أو معرفة مبيع (وصف ما)
وصف (بكني فيه) أي العلم بأن
يذكر ما غفل عنه الشئ غالبا
وبأن في السلم لقيام ذلك مقام
رؤيته في حصول العلم به
فأليس بالوصف محسبه عما
يصح السلم فيه ويصح تقدم
أوصف على السقف في البيع
والسلم كمتقدم الزينة
العقد (يبيع بيع أعسى
وشراؤه) فيما يعرف بلس أو
ذوق أو وصف بدائيته بما
يستبرر في ذلك (ك) ما يصح
(توكله) في بيع أو شراء ملقا
(فإن وجد) مشتر (أو وصف)
له (أو قد علمت رؤيته) العقد
يزون لا يتعريفه المبيع فقرا
ظاهرا (متنيرا للشرع الفسخ)
لان ذلك عزاء تعسبه (ويحذف)
مشترا (ان اخلفا) في نفسه
صفة أو يتبره عما كان له عليه
لا الأصل براه من الثمن
(و) هو على التراضي (لا يسقط)
نفيه (الاعمال على الرضا)
من مشتر ينقض صفته أو فقيره
(من سرور وشعره) كونه أهلية

(فمن) حديث جابر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ان الله رسوله مبيع الجسر
والميتة وان تفرزوا الأصنام متفق عليه (ولا يصح) (ك) لم يوصح الاقتناء) ككلمة مبيد
حديث أبي سعيد الانصاري ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن أن يكلم متفق عليه
(ومن قتله) أي المكلم (وهو علم) الصبي والمراحم قتل كلبا باع اقتناؤه قال الكافي
وفيه (أساءه لا تفعل محررا ولا غر عليه لان الكلب لا يملك) ولا فقه له ما في الصبيدانه
يحرر من قبل غير أسودهم وعقور ولا غيرهم (ويحرر اقتناؤه) أي الكلب (ك) ما يحرم اقتناء
(خبره) ولو لم يفظ البوت وشعرها الكلب ماشية وصيد وحوت) حديث أبي هريرة
مرفوعا من اقتن كلبا الكلب ماشية أو صيد أو زرع نفص من آخره كل يوم قراط متفق عليه
وانما يجوز اقتناء الكلب لما شقوا الصبيد والمحرط (ان لم يكن أسودهم) أو عقورا أو نحفي
(الصبيد) بيان ذلك وتعلمه (ويجوز زينة الحر والصبيد لاجل الثلاثة) أي لواجب من الماشية
والصبيد والمحرط لانه قد صيد ما يباح (ومن اقتنى كلبا صيد ترك الصبيد وهو يري المود
البيد يحرم اقتناؤه في مدته تركه) الصبيد (وكذا) من اقتنى كلب زرع (أو صيد) زرع أبيع
اقتناؤه حتى يزرع زرع آخر وكذا لو ملكك ماشية) اقتنى لها كلبا (أو باعها) وهو يري بشره
غيره فافه اسالك كالم يتنفع به في اقتنيها) لأن ذلك لا يمكن فقرا زينه (ومن مات أو
بدله كلب) يباح اقتناؤه (فوقته) أحق به (ك) كثر الاختصاصات (ويجوز أهداء الكلب
الباح والأمانة عليه) لأجل ربه البيع (ولا يصح) (فن) منذ ورعته قال ابن نصر الله
نذكره لان متفق عليه لا يذوق لاجل ربه (أو يطله) بيعة كالمدين المدين واحد زان نصر الله
نذكره لاجل بيعه لاجل الكفر عنه (ولا يصح) (زنا) يقع فيه لحوم المحبات لان
نفسه أعما يحصل بالكل وهو محرر من غير نفع مباح ولا يجوز التداء به ولا يملك الا فاهي
ويصح بيع الغريق النحلي من لحوم الحيات يوم الجمر لا يملك كثر المعاجير المحالين من
حرم (ولا) يصح (ممن) قاتله كسم الا فاهي) فله ما من نفع مباح (فاما السلم من الحيات
والثبات فان كان لا يتنفع به أو كان يقتل فله يجر به) لما تقدم (وان انتفع به أو ممكن
التدوى يبيعه كاسمورتيه وما جاز به) لافيه من النفع المباح (ويحرر بيع محصف
ولو في دين) قال أحمد لا يملك في بيع المحصف بصفه قال ابن عمر ودان الا الذي يقطع في
بيعه وان نفعه واجب وبيعه يشك له وترك أنتفع له (ولا يصح) بيع المحصف محصف
كلامه في الانبساط انه المذهب وقال في التتميم ولا يصح لكافر وشعه في المتبى ومقتضاه
محصفه كالم مع المدة (ك) ما لا يصح (بيعه كافر) لانه يجمع من استمارة ملكه في بيع من استمارة
(قال ملكه) الكافر (بارب أو غيره) كاستيلاءه عليه من مسلم (أو ما لا يدهمه) خشية

٢ - (كشكاف القناع) - ناي ١
كذلك هذا العلم كغيره العيب (لا) يسقط خيار (ركوب دابة) مبيعة
(بغير رضى) لانه لا يدل على الرضا بالنقص أو التغير (وان أسقط) مشتر (حقه من الراد) بقص صفة شرطت أو تقرر بغير رضى فلا
ارش) لانه لا يصح له امتناع عنها ولو كان سقم فيه (ولا يصح) بيع محل (بطن) اجلاء كره ان المنذر لهما انه لا تعلق صفاته ولا حياته
ولانه غير مقدور على تسليمه وعنه علمه الصلوا كالمسلم من بيع الجمر قال ابن الجمر قال ابن الجمر قال ابن الجمر قال ابن الجمر
والجمر الحاقلة والمزانية فلا يصح بيعه محمل وما في بطنها (ولا) يصح (لن يضرع) لحديث ابن عباس بنسب ان يساع صوف على ظهر
أولن في ضرع رواد الحلال وابن ساجه ولجهاه صفته وقدره أشبهه الجمل فلا يصح بيعه شاة وما في ضرعه من لبن (ولا) يصح (نوي

يتم أي له كمن قد ظهر (و) لا يصح (أحرف هل ظهر) الخبر (ال) إذا سيع الجمل أو الذوي أو اللز أو العصف (نعم) الحاصل
 وذات اللز والفرزوات العصف مصحح كسب شاة حامل ذات لمن وصف ويترفع في لانه تنفر في النسبة لا لا تنفر في الاستقلال
 وكذا يصح دار يدخل فيها أسادت الحيطان لكن ان باعه أمة حاملا ولم يبعها مالك إلا أنه لا جمل لم يبعه أسبع ذكر معناه في شرحه
 (ولا) يصح بيع (عصف) أي ضارب عصفه من السبع عن أي هرير زفر قوامي عن بيع المضامين والملاقي قال أبو
 عبيد الملاقي ما في الطرود هي الأجنة ١٠ والمضامين ما في أصلاب الفحول (ولا) يصح بيع (مسك) في فارة أي ناخته

ما لم تنزع وشاة لانه محمول
 كقولهم يصف (ولا) يصح بيع
 (لقت ونحوه) كفعل وجز
 (قبل تلغ) نصابها لا ما راد منه
 (ولا) يصح (توب مطوي) ولو
 تام التبع كالف في شرحه حيث لم
 منه ما يدل على بقية (أو) توب
 (نص بعضه) على ان نسج
 بقية ولو منشور الية لانه
 من المنسوج وسدى لباقي ولحمته
 شرط على البائع تمام نصبه
 من زوال الخالة (ولا) يصح
 (عطاء) أي قسطه من ذوات
 (قبل قبضه) لانه مقبض فهو
 من بيع الفرر (ولا) يصح
 (زفقه) أي العطاء لأن المقصود
 هو ذوات (ولا) يصح (معدن
 وحصارته) قبل حوزة ان كان
 جارا بالماند وحكدا ان كان
 حامدا أو جعل (و) لا يصح
 (سلف فيه) أي المحدث نصابه
 لا يدرى ما فيه فهو من بيع
 الفرر (ولا) يصح (ملاصه
 كمثل قوي هذا على أنك حق
 المسته) عليك بكذا (أو) على
 انك (أي استه) عليك بكذا
 لانه بيع ملحق ولا يصح تعليقه
 (أو) أي توب المسته هو (عليك
 بكذا) لور والبيع على غير

معلوم (ولا) يصح (مناذه) لحدث أي سبه مني عن الملاصه والمناذه (أو) (أو) أي توب نسخته لك بكذا فلا يصح
 نذرت هذا التوب عليك بكذا (أو) ان نذرت أي طرحت (هذا) توب ونحوه فلك بكذا (أو) أي توب نسخته لك بكذا فلا يصح
 لجهالة والتعلق (ولا) يصح (بيع الحصة) كارهة على أي توب وقعت (أو) (أو) بكذا أو يعتل من هذه الأرض قدر ما تلغ منه
 الحصة إذا رمتها بكذا أو يعتل هذا بكذا على أي توب رمت هذه الحصة فقد وجب البيع لما فيه من الفرر والجهالة والتعلق
 البيع واسلم عن أي هرير زفر قوامي عن بيع الحصة (ولا) يصح (بيع عالم) يعني كسبه من عبدة (أو) كاشاة من قطع (و)
 كز شجرة من بستان (لما فيه من الجهالة والفرر) (ولو تواتر فيهم) أي العبد والشيء أو النصار (ولا) يصح (الجميع) (الجميع)

[illegible]

مسلومة ووجهه الجمل لآشعر
وقد ستنق بالشرع ما لا يستحق
بالفقط كسبح أمه زوجه فان
منفعة البضع مستتاة بالشرع
ولا يصح استنفاؤها بالقبض
(و) يصح بيع (ماما كسولة في
جوفه) كبيض ورمان لغناه
لخامه الى سبعة كذلك لغناؤه
اذا اخرج من قشره (و) يصح
بيع (باقلا) وجوز (و) يصح
(حوز ووز ونحوه) كسفتي (في
قشره) لان ساقه من أصل
الخلقة أشبه البيض (و) يصح
بيع (حب شتى منده) لسا
تقدم له عليه الصلاة والسلام
جعل الشئ داعيا للبيع وما بدع
الساير مما على الفلها (و) يدخل
الساير في الخروج وجب مشتد
من قشره (تبا) كسوى قشر
فان استثنى القشر والثنين بطل
البيع لانه يصير كبعض النوى
في الشمر وبيع بيع تبا بدون
حبه قبل نقضه بمنته لانه معلوم
بالمشاهدة كالأوع المشرودون
ماداعله أو المردون فزاده
في شرحه (و) يصح بيع (قفز
من هذه الصبغة أن تساوت
أجزاءها وزادت عليه) أي
القفز لان البيع حب من قشره

سراجاً مضيئاً وبطنه على رأس اناء الذهب وكما نقص دهن السراج مسبب فيه ما يحث برفع
الذهن فعلاً السراج وما شبه ذلك وهذا القيد كالهجاء وقوله طائفة عن الامام قائل
لانصاف الذي يظهر ان هذا ليس شرطاً في حوز الاستصحاب وعلم من قوله في غير مصداقه
لا يجوز الاستصحاب بهانه مطلقاً (و يجوز ان تدفع) الامعان المتخفة (الى كافر فكاف
معلم وبمع الكافر بغضائتها ليس بباحقيقة بل افتداه وان اجتمع من دخله) اى
الذهن المتخس (فى نفوس) كتمانها لوجهها وتقدم (فان دلت) حبان الخاصة (نقش)
ظاهر (فى عين يسره) وهو ما لا يظهره نقشة وتقدم (وبمع بيع نجس يمكن تظهيره
كثوب ونحوه) كانه لا ينتفع به بعد تظهيره (و يجوز بيع كسره وانكسر اذا اطعمت) عنها
(وتقدم ذلك) (ولا يصح بيع الحمر) لقوله عليه السلام ثلاثة اياحسهم يوم القيامة ذكر
منهم رجل باع امرأه كل غنمه متقى عليه (ولا يبيع) مال نس عموك كالبايات امن فهو كالوامه
ومعنى (قبل حيازتها وتلكها) لفقد الشرط الرابع (ولو باع امة حامله يجرس قبل وضعه
صم) لبيع (فيها) لانها معلومة ونحوها لاجل لاضرر وقد يستثنى الشرع عما يبيع استناؤه
باللفظ كبيع الامه المزوجة يبيع ومغفلة المبيع مستثناة للشرع ولا يبيع استناؤها

معلوم من جملة مناسو به الاجراء انه يسع حرم مشاع عنها الصبرة الكومة المجموعة من الطعام
الغريبة اقل تزدهلهم بوسع البيع الجمالة فالاولو والانيان عن المصنف الثاني (و) يصح بيع
هبل زيت (أومن برة حديد وشوكه) كصاوص ونحاس لما تقدم (و) يتلف الصبرة أو ما
من ذلك (تسعين) الساقلان يكون معانعين المحل له وان بقي بقدر بعض المبيع أخذه بقطعه
أو ثوبا (رباع) منفقرا (واحداهما) أو اثنين فاكثر (مع تساوي أجزاءها) أي التفرا (من)
يسع (صبرة خرافا) لثدي ثاب عن كاشري الطعام من الزكاز خرافا ثابنا رسول الله صلى الله عليه

مشتق عليه ويجوز بيعها زائفا (مع جهلها أو علمها) أي المتبايع بقدرها لهدم الثمن ر (ومع جهل بائع وحده) بقدرها (بغير علمه) بيعها زائفا لأنه لا يبدل إلى البيع زائفا مع علمه بقدره كقول الألفيز بظاهره (أو ببيع) البائع مع الخرم لم يعلم البائع بالمشاهدة (ولشتر) كنه بائع القدر مع علمه (أو) لأن كنه ذلك غش وغرر (وكذا) مع (علمه) مشتر وحده) بقدره الصبرة فخص عليه شرأوا بخرافهم جعل بائع به (ولبايع الفسخ) به لثمنه ر المشتري له وخرم على بائع جعل صبرة على نحو بخرأور ووجهما يتقصها ويثبت بشتري علمه الخبير ١٢

شأنه أنه لم يبيع) الشراء ولو أجز بعلما تقدم (وان اشترى له) أي لغيره شيئا (فذهبه) بغير أذنه مع أن لم يسمه) أي بسم المشتري من اشترى له (في العقد) بان قال اشترى بكذا (ولم يقل افلان فبيع العقد) (سواء تقدم) المشتري (المن من مال الغير) الذي اشترى له (أولا) بان تقدم من مال نفسه أو لم يتقدم بالكلية لأنه منصرف في حكمته وهي قابلة للتصرف والذي تقدم اقتضاه هو عرض عما في الذمة فان سماه في العقد لم يبيع أن لم يكن إذن (فان أجاز) أي الشراء (من اشترى له) ولم يسم (ملكه من حين العقد) فذاع له لأنه اشترى لأخيه ونزل المشتري نفسه منزلة الوكيل (والأ) بان لم يسم من اشترى له (لزم من اشتراؤه فيقع الشراء له) لأن الغير لم يذن فيه فمعين كونه للمشتري كالولم يسم غيره (وان حكم بصحة يختلف فيه) عن براه (كتصريحه) فغضولي بعد إحازته مع (المقدور) اعترفت آثاره (من الحكم) لمن حين العقد ذكره القاضي فاختلف فيه باطل من حين العقد إلى الحكم وقال في الفروع ويتوجب كالأحالة هو قال في القصول في الشكاح الفاسد أنه يقبل الانهزام والأزاهم الحكم والحكم لا ينشئ الملك بل يفتقه (ولا ببيع بيع) شيء معين لأعانه كالمشتري هو يسلمه (لحديث حكم السابق) (بل) ببيع بيع (موصوف) بما يكفي في السلم (غير معين) ولولم يصفى ملكه مثله (سقطت قبضته) أي الموصوف (أو قض غننه في مجلس العقد) والألا ببيع لا يبيع من بدن (كسلي) أي ببيع البيع بالوصف كما يبيع السلم (وباقى) البيع بالوصف (قريباً) في الشروط السادس (ولا) ببيع بيع ما تقع غنونه ولم يقسم ونصع إحازته) وكذا الأرض التي حلالها أهلها خوفنا وأما صلحوا على أنها لهم ولأن الخراج عنها اختلاف ما فصحت لمصالح أهلها لم أوقف غنونه وقسمت بين الفاتين كمنصف خير أو أسلم أهلها عليها كالدنية فيبيع بيعها والذي فجع غنونه ولم يقسم (أرض الشام والعراق ومصر ونحوها) فتصع إحازتها من هي يسدودون بيعها (لأن عمر رضي الله عنه وقفها على المسلمين وأقرها في إحدى أربابها بالخراج الذي شرط به أجرة لها في كل عام ولم يقدر عمر مدتها) أي مدة الإجارة (لعموم المسئلة فيها) كاله في الكافي وغيره قال وقد استبرز لك في قصص قتلت عنه (وببيع بيع المساكن) من أرض العنوة (الموجودة حال الفسخ أو حدثت بعده) وألها) أي المساكن (منها) أي من أرض العنوة (أو من غيرها) لأن الهامة انقطعوا انقطعوا في الكوفة والبصرة في زمن عمرو بنوشوها مساكن وتساووها من غير تكر فكان كالأجاص وقدم في الفروع أنه يجوز بيع بناء ليس منها (كبيع غرس محبث) فبأنها ببيع لانه مملوك لأمره وكلامه هنا كالفروع يقتضي أن الفرس الموجود حال الفسخ لا يبيع بعه وأنه يبيع الأرض في الوقف لكن تقدم في الأرضين المفوضة أنه واجب الزكاة في غيرتها على من تقر بیده كالتجديد فله تكون ملكاً له فيبيع بيعها (وكذا رأى الإمام

معه ودم وحدهما كالبراءة لثمنه (و) ببيع بيع صبرة غير قفزناها الأقزير) لأنه عليه الصلاة والسلام نهى عن الثبا إلا أن تمل وهذه معلومة وكذا أو استثنى من اجزاً مشاعا معلوما تحبس أو سدس فيصع ولولم تعلم قفزناها فان لم تعلم قفزناها واستثنى قفزناها لم يبيع لجهالة الباقي (ولا) ببيع بيع عشرة شجرة الأصا لجهاالة أسماءها فتزدي إلى جهاالتهما سبق بعد الصاع (ولا) ببيع (أنصف داره) الذي يملكه أي المشتري لأنه لا يعمل إلى أين ينتهي قياس النصف كالو باع عشرة أذرع من ثوب أو أرض وعين باعها دون اتناها فان باعها نصف داره أتى ثلثه على الشيوع مع (ولا) ببيع بيع (جرب من أرض) مبيعاً (أو ذراع من ثوب مبيعاً) لأنه ليس مبيعاً ولا مشاعاً (الأ) ان علمنا ذرههما) أي الأرض والثوب فيصع البيع (ويكون) الحسب أو الأذراع (مشاعاً) لأنه إذا كانت الأرض أو الثوب مثلاً لا عشرة وباعه واحداً مبيعاً فهو عزلة يبيع العشرة (أو ببيع) استثنى من بيب من أرض وذراع من ثوب إذا

كان المشتري (معيناً) لنداء أو انتاعها) لأنها ابتاعها لعمه فان عين أحد جهادون الآخر لم يبيع (فإن نقص ثوب بقطع وتشاعاً) أي المتماقد أن في قطعه (كانا شريكين) في الثوب ولا يفسد ولا يقطع حين لم يشترطه مشتر بل باع وبغيم غننه على قدر المال وكل واحد منهما (وكذا أخيه يسف وفن بحاتم) يساوتنقص السقف أو الخاتم بالقاع فيساع السقف بالخشعة والخاتم يفسد وبغيم الثمن بالخاصة (ولا يصح استئناج لبيع) من أمة أو بجهة ما كوله (أولا) أو) استئناج (شخصه) أي البائع المأكول لأنها مجهولان وقد نهى عن الثبا إلا أن تمل (أو) استئناج (رطل لحم أو شيء) من ما كول فلا يصح لجهاالته ما يبيع وكذا استئناج كسب مبيع أو شير به أو حب فغنن لجهاالته (الراسي ما كول) مبيع (وجعله وطرافه) فيصع استئناجها فبأحضرا

المصلحة

[illegible]

الحجر فتمت أو قبل هذا الوفاء والكيس دراهم (و) يصح بيع وإجارة (بصورة) مشاهد من براوحت أو فنته ونحوها وأولها بطلان
عدها ولا وزنها ولا كيلها (و) يصح بيع وإجارة (بصفة) عسده أو فلان أو أمته ثلاثة أنقصة أو ز وجف أو ولده صورة (شهر) أو
سنة أو يوم أو طولان أو شاعر أو جمع المنة المتأخر بخلاف نفقة دانه (و ر جمع) مشتهى باع مع تعدد معرفة (نذر (عن
ما ن تألف الصبرة أو أخلطت حال التزم بمقابل اعتبارها ونقلت العصرة أو الكل قبل ذلك أو أخذت النفقة وحولت (في قسح)
بيع له عيب (بقيمة مبيع) لأن أنفالب بيع العتيق بمكة أو في إجارة بقيمة منفعة (ولو أمر بغيرها لانه) بأن أنفق على أن التزم
بشيء حقيقة (تمهله) ظاهر أن من آخر) كسفر من فالشمن الأثر) وهو الحرفان أن المشتري إذا دخل على غلبه لا يلزمه

ما زاد (ولو عقدا) يسلم (سبعين ثم) عقدا (علاوة بأكثر) من الأول (فكسح) ذكر ما لم يوافق وانصهر عليه في القروح
 وظاهره ولو من غير جنسه أو مدخل ومنه فخذ بالزائد منها مطلقا (والأصح قولنا المنقح) في التفتيح (الظاهر أن الشن من الثاني أن
 كان في مدة تخيار) مجلس أو شرط لأن ما زيد في عن لومتهن أو يحط منها منته ملحق به وبغيره في البيع (والا) بكن في مدة
 تخيار بأن كان مدخلوم يسع (في الشن الأولى انتهى) وهو الظاهر كما قاله لأنه لا يلحق به ولا يخبر به إذا بيع به بغير الثمن وفي الاقتناع
 الشن ما عقده سرا كالتى قبلها وأولى ١٤ وغرق بين هذو وبين ما إذا زيدا أو نقص فيها أن ما عقده ظاهرا ليس

مقصودا (ولأنه) يسع نحو
 ثوب (برقه) أى القدر المكتوب
 عليه للجهة إليه حال العقد (ولا
 يسع سلمة) (عما يباع به زيد)
 كما تقدم (الآن عليها) أى علم
 المتعاقدان الرقم وما يباع به زيد
 حال العقد فصيح (ولا يسع سلمة
 بأل درهم) أو متقال (ذما
 وقضه) لأن قدر كل جنس منهما
 مجهول كالرباع بألف بعضها
 ذهب وبعضه أقمصة وكلما أن قال
 بألف ذهاب وقضه ولم يقل درهم
 ولا دينار (ولا يصح يسع شئ
 بشئ معلوم وطل خبر) أو
 كتاب أو حلة ميسرة فليس لأن
 هذه لأقمة لها فلا تسع عليها
 البذل أشبه ما لو كان الشئ كله
 كذلك (ولا البيع) عما ينقطع به
 السهم أى يقف عليه للجهة
 (ولا كما يسع الناس) لما تقدم
 (ولا دينار) مطلق (أو درهم
 مائة) أو رش مطلق (ورش
 بالاند) نقود من المسمى المطلق
 (متساو ينز واجا) التردد المطلق
 بينهما ورده إلى أحدهما مع
 التساوى ترجيح يلازم حججه
 مجهول (فان لم يكن بالبلد) (الا)
 دينار أو درهم أو قرش (واحد)
 صحيح صرف اليه لتعيينه (أو

شعب عن أبيه عن حده مرفوعا مكة لاتباع رابعها ولا تى ريوها رواد الأثرم (فان
 سكن بأجرة) في ربيع مكة (لم يأنم بدفعها) صححه في الإنصاف وقال الشيخ النخعي ساطعة
 يحرم بذها (ولا ملك ما عده) بكسر الميم وتشديد الدال قبل حيازته (وهو الذى له مادة لا تنقطع
 كماله يوزن) (كم الميز) لقوله عليه السلام للمسلمون شركاء في ثلاث في الماء والكلأ
 والنار رواد أبو داود وابن ماجه (ولا ملك ما قعدن حار) إذا أخذت شئ خلفه غيره
 كملح وقارونط ونحوها) قبل حيازته لعدم نفعه فهو كالماء (ولا ملك) (كلأ) قبل حيازته
 لعدم سبق السابق (و) (لا ملك) (شرك) نسب في أرض قبل حيازته (لأن الشوك لا كلأ وقوله
 (ملك أرض) متعلق بملك أى لا ملك هذه الاشياء على الأرض بل بالخيار (فلا يصح بيعه)
 أى يسع شئ من ذلك قبل حيازته (ولا يدخل) ما فى الأرض من ذلك (في بيعها) لأن المائع
 لم يملكه فبقائه على البيع (ك) ما لو كان فى (أرض مساحة) غير مأكولة (ولكن صاحب الأرض
 أحق به لكونه فى أرضه قاله المؤلف وغيره من حاز من ذلك) أى من الماء العذب والكلأ والشوك
 والمعدن الخارى (شبابلكه) وجاز به لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم نسي عن ع
 الماء إلا ما حل منه رواد أبو عبيد فى أدموا وعلى ذلك مضت العادة من غير تكبر (الآن
 يحرم دخول ملك غيره بغير إذنه لأجل أخذ ذلك أن كان) رب الأرض (مخوطا عليها) لأنه
 تصرف فى ملك غيره بغير إذنه (والا) بأن لم يحوط عليها (حار) الدخول بلاذنه (بلا ضرر)
 لدلالة القربى على رده لحيث لم يحوط (ولو استأنده) أحق فى الدخول (حرم) على رب الأرض
 (منه) أن يحصل ضرر (بدخله) لما تقدم (رواه) فيما تقدم (كان ذلك) أى الماء العذب
 والمعدن الخارى والكلأ والشوك (موجدا على الأرض خفيا أو جليا) ما به ملكها) وسواء
 ملكها بشره أو أحياء أو أرب أو غيرها (ولو حوسل أرضه) أى فى أرض إنسان (ملك)
 لم يملكه بذلك (أو عشت فيها طائر لم يملكه) بذلك فلا يصح بيعه قبل حيازته (ورأى) ذلك فى
 (الصيد) مؤنثا (والمصانع المدة فلهذا المصانع) ملك زبها يحصل فيها من (و) المصانع المدة
 لما عاذا (جرى إليها ماء من غير غير ملكك) كالنيل (ملك ماؤها) الحاصل فيها (يحصو لها)
 لأن ذلك حيازته (ويحوز) ما لملكه (به) إذا كان معلوما (ويستعمله) تصرف به عايشا لعدم
 المانع (ولا يبل) لأحد (أخذ شئ منه بغير إذن مالكه) لجريان ملكه عليه كسائر أملاكه
 (والطول التى تحتها النصل) إذا كانت بنية ملكك (ككلأ) فى (الأباحة) (وأولى) بها نكاح
 من الكلأ لما يأتى (ولا حاق) أى لا عوض (على أهل العمل لاهل الأرض التى يبنى منها كمال
 السبع لأن ذلك لا ينقص من ملكهم شيئا) ولا يكاد يجتمع منها ما عايشا لا يشقة ذكر ابن عادل
 فى تفسيره عن الثعلب الرازى فى كتاب الطبائى الطلال فى التى يتخذ منها العسل أن استأطقت

على
 غائب أحدهما (أى النقود ورواجا) (صح) العقد (وصرف) المطلق من دينار أو درهم أو قرش
 (البه) علانا بظاهر (ولا) يصح البيع (بشعر صحاحا) واحد عشر مكره (ولا) البيع (بشعر نقدا) أو عشر من نسيئة) لئنه عليه
 الصلاة والسلام من يفتن فى بيعه أو فسر ماله أو احتق والنوى وغيرهم بذلك ولا لم يحرم له يسع واحد أشبه ما لو قال بعتك أمد
 هذين لجهة الشن (الآن تفرقا) أى المتعاقدان (فيهما) أى الصورتين (على أحدهما) أى أحد الثنتين فى الكل فصيح (وال
 المانع) (ولا) يصح يسع شئ (بدينار أو درهم) نصلا لأنه أمثلى قبة الدرهم من الدنار وهي عروم موفوءة مستأناة للجمهور لمن العاليم
 يصح مجهولا (ولا) البيع (بما تدرهم) أو الدينار أو الأقفز برا وقضه) مما فيه المستثنى من غير جنس المشتق منه ما تقدم (ولا)

البيع ان كان الشيء هذا (عامة مثلا) (على ان ارض بها) أي الثمن (والبالغة اليك) غير هاهن فترض او غير (هذا الشيء) لغيره الثمن لأنه المنة ومنفعة وهي وثيقة بالمنة الأولى وهي مجهولة ولا نه شرط عقدا من بالمئة الأولى فلم يصح كالواحد وكما لو باعه داره بشرط ان يبيعه الا رداه وكذلك اذا فرضه شأ على ان يرهنه ويدين آخر كذلك لا يصح لأنه فترض مجرد عن البطل هو والرهن (ولا) ان يبيع (من صبرة او ثوب او طيب) كل فخر او ذراع او ثاة بدرهم (لان من التبعيض وكل للمعدن يكون مجهولا) ويصح بيع الصبرة (أو) بيع (الثوب أو) بيع (الطيب) كل قفيز (من الصبرة) بدرهم (أو) كل (ذراع) من الثوب بدرهم (أو) كل (شاة) من القطيع بدرهم) وان لم يعلم احد ذلك لان البيع معسوم بالمشاهدة

والثمن يعرف بهجة لا تنطبق بالمتعاقدين وهو كذا في الصبرة أو ذرع الثوب أو هذا القطيع (و) يصح بيع (ما يوعا) كسبن ما نصح أو ما سدد (مع وهائه) موازنة كل رطل بكذا ما طاقا) أي سواء علم مبلغ الوعاء وما به أولا لرضاه ونحوه الظرف كل رطل بكذا كذا في نفسه أشبهه ما لو اشترى طريق في أحد هيا زيت والآخر شبرج شكل رطل بدرهم (و) يصح بيع ما يوعا (دونه) أي الوعاء (مع الانساب بزئنه) أي الوعاء (على مشتريان هليا) حال عقد (مبلغ كل منهما) وزنا لانه اذا علم ان ما بالوعاء عشرة أرطال وان الوعاء رطلان واشترى كذا كل رطل بدرهم على ان يحتسب عليه زنة الظرف شاركانه اشترى العشرة النسي باو ما ياتي في خبره ورجاه فان علم ما مبلغ كل منهما لم يصح البيع لانه لا ياتي بهالة الثمن (و) يصح بيع ما يوعا (جزاها مع نظره أو دونه) أي الظرف (أو)

على اوراق الاتجار والارهاق لم ينقطع العمل ويتعدى منها ويكون منها العمل انتهى والطل نوع من القطر وتخل رب الأرض أحق به فله منع غيره ان ضربه ذكره الشيخ الثاني (واما المعادن الحامدة كمدن الذهب والفضة والصغير والخاص والكحل وسائر الخواهر كالباقوت والزمرد والفسروز وجوهرها فتلك ملك الأرض على ما يأتي في احكام الموات لانها من أجزاء الأرض (وهو جزؤها) أي رب الأرض (بيع) أي يبيع ما فيها من معدن جامد ولو قبل حيازته لانه ملكه (ولا تؤخذ) المعادن الحامدة (بشرافته) أي ان ذرب الأرض لها تقدم (ويستوى) في ذلك (الموجود) من تلك المعادن (فيها) أي في الأرض (قبل ملكها خفيا وما حدث بعده كانه تقدم) واما ما كان فيها ما هو وقت احياها فلا يملك عليه كالموات كان جامدا وبات في احكام الموات

فصل في الشرط (الحامس) ان يكون (البيع ومثله الثمن) (معة بدو راعى تسليمه) حال العقد لان المنة تدرك على تسليمه شيه بالمعلوم والمعلوم لا يصح بيعه لكانما أشبهه (فلا يصح بيعه) أي ولا يجعله ماسا (علم) الأخذه (مكاته أو جوله ولو) كان ذلك (فقد راعى) شخصه (لماروي أحد عن أبي سعيد ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن شراء المعدن وهو آبق) وكذلك شارود فرس غائر ونحوها مما لا يقدر على تسليمه (ولا يصح بيعه) (تخل) في الهواء (و) لا يصح (طريق الهواء) أي الطريق (لجوع أولا) لانه غير مقدور على تسليمه (ولا يصح بيعه) (مبلغ في بطنه) لماروي أحد عن ابن مسعود مرع لا تشتري الماء في الماء لا تشتري قال البيهقي فيه لا تطلع ولما تقدم والبيع يضم الامم مالم الماء فان كان الطريق مكان كالبرج (معلق) عليه (وعكن أخذه منه) مع بيعه لانه مقدور على تسليمه بشرط انه خفي م ذلك أخذه بهدولة فان لم يكن الاية سر مشقة لم يجز (أو) كان (الماء في ماء) فهو بركة (صاف) ذلك الماء (يشاهد فيه) المعلق (غير متصل) الماء (بغيره وعكن أخذه) أي المعلق (منه) أي الماء (مع) البيع لعدم الضرر (ولو طالت مدة تحصيلهما) أي الطريق والمعلق هذا ان سهل أخذه فان لم يسهل بحيث يهضر عن تسليمه يصح البيع لغيره عن تسليمه في الحال والمعلق وقت تسليمه وهذا المذهب قاله في الانصاف (ولا يصح بيعه) (مغضوب) لانه لا يقدر على تسليمه (الا فاصبه) لان المانع منه (و) هو هذا (أو) (فأخذ على أخذه) أي المصوب (منه) أي من غايه فيه مع البيع لعدم الضرر واما كان فخره فان (تخفى) بعد البيع المشتري الذي كان قدرا أخذه (عن شخصه) أي المصوب (فله الفسخ) لتأخر تسليمه واما اذا اشتراه طنا فانه قدرة على شخصه ثم يخرجه من حال البيع فالظاهر انه لا يصح لان الاشتراط في المعاملات بما في نفس الامر كما تقدم

بيعه واثقة (كل رطل بكذا على ان يسلط منه) أي مبيع وزنه (وزن الطرف) كانه قال بعتك ما في هذا الطرف كل رطل بكذا (ومن اشترى زينا أو نحوه) كسمن وشبرج (في ظرف فوجد فيه دبا) أو غيره (صحيح) (في السابق) من الزيت أو نحوه (يقسطه) من الثمن كالمواضعه عن اشتراة عشرة قفزة بمانت تسعة (وله) أي اشترى (الخباز) لتبعض الصفة عليه (ولم يلزمه) أي البائع (بدل الرب) أو نحو ما لم يشره وان كان عتده من جنس المبيع أو لم يكن فان ترافعا على اعطاه البديل حاز (فخصص) في تفرق الصفة وهي أي الصفة في الاصل المرة من صق له بالبيع ضرب يده على يده ثم نقلت للبيع لعل المتعاقدين ذلك فالصفة المتفرقة (ان يجمع بين ما يصح بيعه وما لا يصح) بيده صفة واحدة وبين واحد أي عقد جمع في ذلك وله ثلاث صور اشترائي

الاول بقوله (من باع معلوما وهو لا يشترطه) كذا المعلوم غير معين (منع البيع في المعلوم بقطعه) من الثمن وبطل
 في المجهول لان المعلوم صدقيه البيع من اهل بشرته ومعرفة نفسه بقطعة الثمن على كل منهما وهو يمكن (لان تعذر علم
 المجهول (ولم يبين ثمن المعلوم) كمثل كذا الفرس وحمل الاخرى كذا الفلاصح لان المجهول لا يصح بيعه لانه والمسلم بالمجهول
 الثمن ولا يسجل الى معرفته لانها انما تكون بتقسيم الثمن عليهما والمجهول لا يمكن تقويمه فان ثمن كل منهما صاع في المعلوم بقطعة
 في الثانية المذكورة بقوله (ومن باع جميع ١٦ ما ملك به ضمه صاع) البيع (فعل كذا بقطعة) وبطل في ملك غيره لان

كل من المالك له حكم لو اشترى
 فاذا جمع بينهما ثبت لكل واحد
 حكمه كالو باع شخصا وسيفا
 وشبهه يبيع من ثمن يجمع منه
 شراؤها ومن لا يصح كعده علم
 لمسلم وذو (ولم يشر ان يبيع) من
 رواد المسالك (ان يبيع) الحال
 لتبعض الصفقة عليه (وله)
 (الارض ان امسك قبا من ماله
 التفرق) كمن روى
 ومصرها باب احدهما ملك
 للبايع والاخر لشريه وقده كل
 منفرد ادره ان ومحمدين ثمانية
 واشترى الماشي بينهما ولم يرم
 قبله امساك ملك البايع
 بالقسط من الثمن وهو
 اربعا وله ارض نقص التفرق
 درهمان فمسقطه ثلث درهمين
 والثلاثة اشارة الى بقوله (وان
 باع) لمسلم نحو (فنه مع) نحو
 (فن غيره بلا انه او) باع فنه
 (مع حلو) باع خلاصه خرص
 في فنه البيع مع فن غيره او مع
 حرقه (و) مع البيع (في
 خل) يبيع مع حرقه (بقطعة)
 من الثمن نعم لان تسمة ثمن
 في مبيع ومقروط بعينه لا يوجب
 جهالة فتم الحصص (ويقدر خبر
 خلا) وحرعها بالقوة وليتقط

فصل في الشرط السادس ان يكون المبيع معاوما (اي بالبيع والمشتري لان
 جهالة المبيع غير فيكون مبيعا منه فلا يصح العلم به يحصل برؤية يحصل باعمرته) اي
 المبيع (مقارنة) تلك الرؤية للعقدان لا يتاخر عنه واتي لتقدمت (له) متعلق برؤية اي
 لم يبيع المبيع ان لم يدل بقبته عليه كالثوب المنقوش ومعنى مقاراة الرؤية ان تكون (وقت
 العقد) برؤية (بعضه ان دل) برؤية بعضه (على قبته) لحصول المعرفة بها (والا) يدل
 برؤية بعضه على قبته كالثوب المنقوش (فلا) تكفي برؤية بعضه (تكني) برؤية احد وجهي
 ثوب غير منقوش (و) تكفي (رؤية وجه الرقيق) (تكني) برؤية (ظاهر الصبرة) المتساوية
 الاخر من حبس وقز وتر وحرها) بخلاف المختلفة الاجزاء كصبرة بقال القرية (و) تكفي برؤية
 ظاهر (ما في ثوب واحد) من جنس واحد منه (وي الاخر ولو شحذك) من كل ما يدل
 برؤية بعضه على كماله حصول الفرض بها (ولا يصح بيع الغنم) بضم الهمزة وهو ما يدل على
 صفته التي قاله في المصباح (بان يربها صاعا) مثلا من صبرة (وبينه الصبرة على انهما من جنس)
 فلا يصح لعدم رؤية المبيع وقت العقد (وما عرف) بما يباع (بله او ثمة او فقه فكر و) ثمة
 لحصول المعرفة (ويحصل العلم بعمرته) اي المبيع (و) يبيع (بصفة) بقطعة ما يصح
 السلم فيه لانها تقوم مقام الرؤية في غيره (وهو) اي البيع بالصفة (فوان احدهما يبيع عين
 معينة سواء كانت العين المبيعة) (عائنه) ان يقول بثلث عبدي التركي و يذكر صفاته
 اي بقطعة واتي في السلم (او) كانت العين المبيعة بالصفة (حاضرة مستورة بخارجة من قبته
 وامتعة في ثوبها ارغحو ذلك هذا) النوع (يستخرج) العقد عليه برودة على البايع فهو عيب
 او نقص صفة وليس لاشترى بطلب بده لوقوع العقد على عينه كاشترى فان شرط ذلك في عقد
 البيع بان قال ان فالت شي من هذه الصفات اعطيت ما هذه صفاته لم يربح العقد قاله في
 المستوعب (و) ينسخ العقد عليه ايضا (تلفه قبل قبته) (ان والى عمل العقد) (وهذا النوع
 يجوز التفرق) من متابعه (قبيل قبض الثمن) ويل قبض المبيع كاشترى (و) بالجلس
 (و) يجوز تقديم الوصف في بيع الايمان على العقد كما يجوز تقديم الرؤية في بيعه كراهي القاضى بحمل
 وفاق وكذلك يجوز تقديم الوصف للمقود عليه (في السلم) على العقد لا فرق بينهما) اي بين
 تقديم الوصف في بيع الايمان على العقد وتقديمه في السلم على العقد وكذا تقديم الوصف في بيع
 ما في اللغة (فلو قال) (آخر) (اربعه) اسلفني كرحطه ووصفه بالصفات فلما كان بعد
 ذلك ولو لم يال الزمن (قال قد اسلفني كرحطه على الصفات التي تقدم ذكرها) ويجوز
 (الزمن) قبل التفرق (جاز) ومع العقد على ما لا يقد عليه والسكر بضم الكاف قيل معروف
 بالراق وهو مستون فخير او اراد بالاقالة في القاموس (و) النوع (الثاني) من نوعي البيع

الزمن (واشترى الخيار) به امساك المصاع فيه البيع بقطعة من رده لتبعض الصفقة عليه (واباع) بالصفة
 جاز ان تصرف (عبد وعبد غيره ماذنه) بضم واحد مع (او) باع (عبد لاثنين) بضم واحد مع (او) اشترى عبدين من اثنين (او)
 من (وكيليهما من واحد مع) العقد لان جهالة الثمن معاومه (وقسط) (على قيمتهما) اي العبدان ليل ثمن كل منهما (وكبيع
 اجارة) في ما سبق ففصله لانها يبيع لثمنه وكذا احكام افاق العقود (وان جمع) في عقد (يبيع و اجارة) بان يباعه عبده و اجارته
 بمرض واحد مع (او) جمع بين بيع و (صرف) بان يباعه به و يارقه ديارا بجماعهم متلاصحا بخلاف ما ياله ثوبا وعشرة دراهم
 بثلثين درهما (او) جمع بين بيع و (خلع) بان يباعه داره واحلقت منه بغير دينار او درهم (او) جمع بين بيع و (نكاح) بوض

لا يساو به في التناخل المؤدى لغواتها (وتحرم مسامحة ومناداة) بعدئذ اجمعة فان لانها مسوية للبيع الحرام اذن وتحرم ايضا
الصناعات كلها (ولا يصح بيع عنب) اوز يبيعونحوه (او عصير لمتخذة خمر) ولونعيا (ولا) يبيع (سلاح ونحوه) كترس
ودرع (في فتحة او لاهل حرب او قطع طريق عن علمك) ممن يشقه (ولو بقران ولا) يبيع (ما كحل وشرب ومشموم
وقدح من يشربه) اى اى كحل او المشروب او المشوم مسكرا (او) يشربه (اي القدح) مسكرا (لا) يبيع (احو ذو بيض
ونحوها) كسندق (لتمارو) لا يبيع ١٨ (غلام وامرأة من عرف بوطه وراوا) بان لا تقوله تعالى ولا تاتوا

على الاثم والعسوان ولا تعتد
على من لم يصنع الله تعالى بها
فلا يصح حادثة الامنة لانها او
النساء (ولو اتهم) وطه
(غلام قد بره او لا) انما لا يتغير
لا يمنع البيع (وهو) اى السيد
(فاجر مملوك) بغيره (سبل
بينهما) اى السيد و غلام مملوك
تلك المستندة كغيره
تسلم اخته ونحوها (ويختلف
ان باتها) فبالا بينهما فان لم
يكن فاجر مملوك لم يخل بينهما
ان لم تثبت التهمة (ولا) يصح
بيع (من مسلم الكافر) ولو
وكيل لاسلم (لا يعتق عليه)
كان كالحرة ان كان يعتق عليه
كايه وابنه وابنه مع شراؤه
لان ملكه لا يستقر عليه بل
يمتق في الحال ويحصل له من
نفع الحرية انضاف ما حصل
له من اهانة الرق في لحظة (وان
اسلم) فمن (فيده) اى الكافر
او ملكه بنحو اوث (اجبر على
ان اقبل ملكه) لقوله تعالى وان
يجعل الله للكافرين على المؤمنين
سبيلا واغاثت الملك اذن لان
الاستدامة اقوى من الاشهاد
(ولا ينسكن في كانه) اى القن
المسلم يد كافر لانها انزل ملكه (ولا) يكتفى (بغيره) لان علقته لم تنقطع عنه (وبيع)
مبتدأ (على بيع مسلم) محرم لحديث لا يبيع بغيرك على بيع بعض (كقوله لمتوشيا بغيره) مثله (تسعة) زمن الحيار بن
(وشراء عليه) اى شراء على شراء مسلم محرم ولا يصح (كقوله لمتوشيا تسعة عندي في عشرة زمن الحيار بن) اى شراء المجلس وتباين
الشرط لان الشراء في معنى البيع بل يسمى بيعا لانه من الاضرار بالاسلم والاقتداء عليه فان كان به ذم لزم البيع لم يحرم لعدم
التمكن من الفسخ اذا (وروم) بالرفع (على رومه) اى اسلم (مع الرضا) من بائع (مربح محرم) لحديث اى مبرر مرقوعا
لا يبيع الرجل على رومه ابيه (رواه مسلم) فان لم يصر حرام الرضا لم يحرم لان المسلمين لم يراوا بائعا بدون في اسواقهم لم يراوا (لا) يحرم

محمول

بيع ولا شراء ولا سوم (بمجرد) النسخة لانتفاعه أو رد الحسم في حصة السوم لأن العدة والعتبة بعد الدخول في حصة (ولا يبرح
 (بذلكا كثر مما اشترى) كان يقول من اشترى شيئا بشرة أو عطلة مشبهه بأحد عشر لأن الطبع في ثأني أجاسه وكذا قوله لا يبرح
 بعشرة عند يديه تسعة (وبصريح النقد) أي البيع (على السوم) لأن المنهي هذه السوم لا البيع (فقط) أي دون البيع على بيعه
 والشراء على شراؤه فلا يبرح المنهي عنه وهو يقتضي الفساد (وكذا) أي كالبيع (أجازه) وسائر العقود وطلب الولايات
 ونحوها فيصير ما يجر أو يستأجر على مسيل نفس الخيار أو سوم لا حاز على ١٩ سوم فيها بدل ضامير بخلافه

(وأن حصر) أي قد علمنا (أد)
 أي إنسان ليس ممن أهلها
 (البيع سلعة بغير رومها) أي
 ذلك الوقت (وجهه) أي جهل
 بأدس سلعة بذلك البلد (وقصده)
 أي البادي (حاضر) بالبلد
 (عارف به) أي العبر والناس
 (الها) أي السلعة (حاجة)
 حوت مباشرة أي الحاضر
 (البيع) أي البادي حديث
 مسلم عن جابر مرفوعا لا يبيع
 حاضر لباد دسور الناس برفق
 الله بعنهم من بعض وحديث
 ابن عباس نهي النبي صلى الله
 عليه وسلم أن تلقى الركان
 وأن يبيع حاضر لباد فقل لأن
 عباس ما قوله حاضر لباد قال
 لا يكون له ميسار متفق عليه
 ولأنه متى ترك البادي يبيع
 سلعة اشتراها الناس برخص
 ووسع عليهم وإذا أتى الحاضر
 يبعها بغير رومها أو يبيع
 فمتفق عليهم (وبطل) يبيع
 الحاضر البادي لأن المنهي
 الحاضر الفساد (رضوا) أي
 أهل البلد بذلك (أولا) لعدم
 الخبر (فان قدشئ مما ذكر)
 بأن كان القاد من أهل البلد
 أو يبيعها الحاضر أو قد البادي

بمجهول أو غيب وقد ورد على تسليمه مال البيع (ولا) يبيع (بيع اللامعة والمناذبة بأن
 لا يبيعه شيئا ولا يشاهده يقول أي توبلسته أو يبيعه) فهو بكنا (أو) أي توب (لمت
 أو يبيعت فهو بكنا) لما روى أبو هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم نهي عن الملاسة والمناذبة
 متفق عليه (ولا) يبيع (بيع مستور في الأرض يظهر ورثه فقط كلفت وللحذر
 وقفاً وبصل وثوم ونحوه قبل فله وما هذنه) للها القمار ادمنه (وبيع بغير ورثة)
 أي يورق النسل ونحوه الظاهر (المتنفع به) لعدم المنافي (ولا) يبيع (بيع توب مطوى)
 ولزوم التسليم قال في شرح المنهي حسم برومه ما يدل على بقبته فإن الناس لم يزلوا يبيع
 الأحصار والأعصار يتباهون الثياب المطوية ويكتفون بتقليمه بما يدل على بقبته واستدل
 له بقول المتفق ولو اشترى ثوبا فأنشده فزجه بمعاي آ خر السئلة وتأتى فقوله فأنشده يدل على أنه
 كان معطوا لو كونه ذلك رد ما عيب دليل على صحة البيع (ولا) يبيع (بيع توب يبيعه
 على أن يبيع بقبته) ولومشور الالهة والتعلق (فان خص) النائم ما يبيعه من الثوب
 وبقبته السداو (المحصر) راعها مع الثوب وشرط على المائع نكحها) أي البقعة (مع)
 البيع والشرط (أذ هو شرط منفعة المائع على ما يأتي في الشرط في البيع) كأشراط حمل
 الخطب أو كسره (ولا يبيع بيع العطاء قبل قبضه) لأن العطاء غيب فيكون من بيع
 الغرر (وهو) أي العطاء (قبضه في الذوان ولا) يبيع (بيع رقبته) أي بالعطاء
 لأن المقصود ببيع العطاء المنهي (ولا) يبيع (بيع معذن ومخارة) قال في شرح
 المنهي قبل حوزة النبي وهذا واضح في المعدن الجاري لأنه لا عاكسك الأرض بخلاف الجاهل
 فبيع بيه كما تقدم قبل وقيل حوزة لكن بشرط العلم به فها هنا مجهول على المعدن الجاري
 مطلقا وهو الجاهل بغير المعلوم (و) لا يبيع (السلف به) أي في المعدن نص عليه لأنه لا يدري
 ما فيه ومن بيع الغرر (ولا) يبيع (بيع الحصة) حديث أبي هريرة أن النبي صلى الله
 عليه وسلم نهي عن بيع الحصة واد مسلم (وهو) أي بيع الحصة (أن يقول) المائع (أرم
 هذه الحصة فقل أي توب وقتت فهو لك بكنا أو يورق بعتك من هذه الأرض قدر ما تلخ هذه
 الحصة إذا رميتها بكنا أو يقول بعتك هذه بكنا على أني متى رميت هذا الحصة وجب
 البيع وكذا) أي كل هذه الصور (فائدة) لما تقدم ولما فهم من الغرر والماله (ولا) يبيع
 (بيع عبد غير معين) أن لم يوصف بما يكتفي في السلم ما تقدم (ولا) يبيع (عبد غير معين) من
 عدين أو من عبيد (للأهالة) (ولا) يبيع (شأن من قطيع ولا) يبيع (شجرة في بستان) لما في
 ذلك من الغرر والماله (ولا) يبيع بعتك (هؤلاء العبيد والأولاد غير معين ولا) بعتك
 (هذا القطيع الأشاء غير معينة) ولا هذا البستان الأشجرة مبهمة لأنه عليه السلام نهي

لا يبيع السلعة أو يبيعه إلا بعد الوقت أو يبيعه له ولكن لا يبيعه أو حوله ولم يصد الحاضر العارف أو قصده ولم يكن بالناس إليها
 حاجة (مع) النبي زوال المانع الذي لأجله امتنع ببيعه له (كشرا له) أي الحاضر (له) أي البادي فيبيع لأن النبي لم
 يتناول بلفظ ولا معناه لأنه ليس في الشراء له تسعة ولا تفتيق (ويحذر) وجوب عارف بغير (مستعبرا) جاهلا
 (عن سر جهله) لوجوب النصح ولا يكره أن يشير حاضر على بديل مباشرة ببيع له (ومن خاف ضيعة ماله) بنهب أو سرقة أو
 غصب ونحوه أن يبيده (أو) خاف (أخذه) منه (طبا) ماله (مع يبيعه له) لعدم الإكراه (ومن استولى على ملك غيره
 بلا حق) كضيقه (أو حقه) أي حق غيره حتى يبيعه إياه (أو منه) أي القبر حقه (حتى يبيعه ما يقبل) أي بأهه إياه لا ذلك

(البيع) البيع لغة طهارة (ومن أودع شهاده) خروا على صياحه (فقال اشهدوا إلى اسمه) لا يدخلوا بيعة وقتية (أو) إلى (أثره) (أو) (حرقاً) منه أو من غيره (وقية) شروها بعهده وشر عليه (عمل به) بأدعاه الشهادة لانه وسيلة إلى حفظ ماله إذا قبل بعهده ما عاين وعرفاً وقتية بلا شبهة (ومن قال لأخا شترني من زيد فاني قد فعلت) أي اشتراه منه (فإن) الخالق (حرقاً أخذ) الخالق (شياً) من الثمن (حرقه) لانه يغرق كالنصب (والأ) بأخو شيان من الثمن (لم يزل به العهدة) أي متعين ما قبضه البائع من الثمن (حضر) ٢٠ (البائع أو غاب) لأن الحاصل منه الأقرار دون الضمان (كم) قوله انسان

آخر (اشترته عنده حسن) فاشتره وظهر حرقاً أن أخذ القاتل شأريه والألم بقرصه العهدة (ولوغاب البائع) وأدب) من قال اشترني من زيد فاني عهده أو قال اشترته عنده هذا (هو بائع) نصاً لا تغير بها المشتري (وبعد مقررة) أي سوة قالت لأخا شترني من فلان فاني أمته ففعل (طلعت) زناها مع العلم (ولامهر) لها نصلاً لأنها زانية مطاوعة (ولم يلق أولئك) عشرة لانه مطاوعة يتقدها أمته فوطؤه وطه شبهة وكذا لو زوجه مشتر من مجهول الحال فوطئها (ومن باع شيئاً بثمن نسيته) أي فوجس (أو) بثمن حال (لم يقبض حرمه) بطل شراره (أي البائع (له) أي علمه بأعبه ولم يقبض غشه (من) مشتر به) منبؤوا به حصول أجله (بقدر من حسن) النقد (الأول) الذي باع به به أن كان (أقل منه) أي الأول (ولو) كان ما اشتره به ثانياً (نسيته) لم يرد واحد وسعيد عن قدره عن شئ من أبي إسحق البيهقي عن أركانه العالية قالت دخلت أنا وأما ولدي زيد بن أرقم على عائشة

عن الثيا إلا أن تعلم قال الترمذي حديث صحيح ولأن ذلك غرور يفضي إلى التنازع (ولو تساوت القيمة في ذلك) المذكور من العبد والشيء والشهر (كأنه) وإن استثنى معيناً في ذلك بصفاته جاز (ومع البيع والاستثناء لأن البيع معلوم بالمشاهدة أن يكون المستثنى معلوماً فاني لم أفقد (فمعل) وإن باعه قديراً من هذا الصبر فهو أي الصبرة (الكومة) المصنوعة من طعام وغيره سميت صبرة لأنها خروا على بعض ومنه قبل السحاب في السحاب سير و يقال صبرت المتاع إذا جئت به صميت بعضه إلى بعض (مع) البيع (أن تساوت أجزاؤها وقتاً) الصبرة (أكثر من قنيز) لأنه بيع مقدار معلوم في جهة فضع (كم) بيع (كاه) أي كل الصبرة (أو) بيع (جزء منها) كزبها أو ثلثها (سواء علم) أي المتكاد أن يبلغ الصبرة (أي جزءاً) (أو جهلاء) فضع البيع (علم بالبيع) المسألة (الأول) وهي ما إذا باعه قنيزاً من الصبرة (بالقدر في) المسألة (الثانية) وهو ما إذا باعه أجزأها منها (بالأجزاء) كالربع أو الثلث (وكذا) يصح بيع (رطل من دين) زبته أو غيره (أو) رطل (من زرع حديد ونحوه) لما تقدم (وإن تلفت) الصبرة أو الدين أو الزرع (الأقنرة) أو رطلا (واحداهم والبيع) فأخذ المشتري (ولو فرق قنيزها) أي الصبرة (وباع) قنيزاً (واحداهم) أو اثنين فأكثر مبيعين (مع تساوي أجزأها مع) المبيع لانه لا يفتى إلى التنازع (والأ) بأن لم تساوأ أجزأها بل اختلفت (فلا) يصح البيع في قنيزاً أو أكثر حتى يمتنع كذا أن لم يزد على قنيز (وإن قال بمنك قنيزاً من هذه الصبرة لا مكوكاً جاز) ومع البيع (لأنها) أي القنيز والمكوك مكيان (معلومان) واستثناء ما لم يعلم صحيح قال في حاشيته القنيز ثمانية مكايك والمكوك صاع ونصف (وإن قال بمنك هذه الصبرة بربعها) درهم (أو) بدرهم (أو) بدرهم (مع) البيع (وماركانه قال بمنك ثلاثة أرباع هذه الصبرة بربع درهم) وذلك صحيح لانه لا وجه لثبته (وإن قال بمنك هذه الصبرة بربع درهم) (الأيضاً) درهم (أو) درهم (مع) البيع (لها التجاوى درهماً في الحال بخلافه لا يشترط درهم) أن قدر الواح من الأربعة معلوم أنه ربع (وإن اختلفت أجزاء الصبرة كصبرة بفعل القرية) صبرة البقال (المقدر من قرية إلى قرية) أخرى (بجمع ما يبيع به من البرملا) المختلف الأوصاف (أو) من (الشعر) المختلف الأوصاف (باعت قنيزاً منها) (البيع) أدم تساوى أجزأها المؤدى إلى الجهل بالقنيز المبيع (وإن باعه الصبرة الأقنيز) أو قنيزين (أو) باعه الصبرة (الأقنرة) لم يصح أن يمسها (أي المتكاد أن يمسها) (قنيزاً) لأن جهل قنيزها يؤدي إلى الجهل ما يبيع بعد المشتري (والأ) بأن لم يمسها بل علمها قنيزاً (مع) البيع (علم بالمبيع والمستثنى) واستثناء صاع من ثمة يستأن كاستثناء قنيز من صبرة) فلا يصح

البيع فقالت أو لم يزد بن أرقم أبي بعثت غلاماً من زيد بن شامناً ثم قدمهم إلى الغطاء ثم اشترته منه بثمانية درهم نقدا فقالت لها بن شامناً ما شترت به شئ ما شترت إلا ثوباً من ثياب رسول الله صلى الله عليه وسلم بطال لأن ثوب زوجته لا تقال إلا بخرق ولأن ذلك ثوب به إلى أبي (وكذا) العقد الأول حيث كان وسيلة إلى الثاني) فيصير موطأ للتوصل به إلى المحرم (الآن) تغيرت صفته) أي المبيع مثل أن كان عبداً فزول أو نسي صفته أو حي ونحوه فيجوز بيعه بدون الثمن الأول ويصح وكذا أن اشتره بغير من أو بقدر من حسن الأول أو قدره أو أكثر منه (وتسمى) هذه المسئلة (مسئلة العينة لأن مشتري المسئلة إلى أجل يأخذ بدلها عينا أي نقداً حاضر) قال الشافعي

البيع أنان أم فستان أم يبري لنا * ففي مثل فصل السيف ميرت بمنازبه

وهي ثمان تسعري هينه (وهكها) أي خمسة الكسبة بفتح الهمزة والسين معجمة من شتر من عشرة أو وكيلة بقدر كثير من الأول من جنسه غير معوض إن لم تزد قيمتها ببيع ضرر من أوله منعه (مثلا) في الحكم لأنه يشبهه للهيئة في القفاذ وسرعة إلى الربا (وإن اشتراه) أي المبيع بثمن غير معوض يائه من غير مشرة كبرائه أو اشتراه (أو) أي البائع من مشرة أو وكيلة بتقدم جنس الأول أقل منه (أو) اشتراه (أبنة أو غلامه ونحوه) كزوجته ومكانه (مع) شراؤه (ما لم يكن) اشتراه (حيلة) على الرابح من ولا يصح كالسنة ومن احتاج لنقد فاشترى ٢١ ماباوى ألفا كثر ليوسع بثمنه فلا نسا

البيع إذا باعه الثمرة الاقترافا كثر مع الجهل بأصعها لما تنقد هو كذا أو باعه الذن أو الزبرة أو رطل أو اللاتوبه للأدرا (ولو استثنى شيئا من صبرة أو) من شدة أو (حاطا) أي يستأن محو ما بهما (كثت أو) بوع أو لثانة أعان صاع المبيع والاستثناء للحد بالبيع والتبعا (وإن باعه ثمرة الشجرة الأصالة ببيع) البيع لما تقدم (وبصع بوع الصبرة جزاء مع جعلهما) أو جعل للتبايعين كليلها كنفاه برؤيته مديونين عمر كذا نشري الطعام من الرابح جزاء فيها ما رسول الله صلى الله عليه وسلم إن يبيع حتى ينقله من مكانه متعلق عليه (أو) مع (عليهما) أي عز الشبايعين مقدراهما لعدم المانع (ومع عز مانع وحده) قدرها (يحرر) عليه فيها جزاء ما روى الأوزاعي أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من حرق صبيته حتى يخلصه جزاء حتى يبيعه أو يبيع من الثمن (وبصع) الصبرة جزاء ببيع معلوما للمشاهدة (ولشتر) اشترى صبرة جزاء مع عمل البائع وحده مقدارها (الرد) لأن كل البائع قدرها غش وغرر (وكذا) بيع الصبرة جزاء ونحوها مع (علم مشر وحده) مقدارها يحرم ذلك على المشتري لما تقدم في البائع وبصع العقد (ولبائع) وحده (القسخ) لما تقدم في هكها (ولا يشترط في هكها البيع معرفة) أي رؤيته (باطن الصبرة) المتساوية للأجزاء اكتفاء به ظاهرها للدلالة عليها (ولا) يشترط أيضا (تساوي موضعها) أي موضع الصبرة لأن معرفتها لا تتوقف عليه (ولا يخل لبائعها) أي بائع الصبرة (إن بشها بان يبيعها على ذلك أو ربه أو غيرها بنفسها أو يبيع الردي) متفيا بباطنها (أو بالبول) منها (في باطنها) كسائر أنواع الفش فيها أو غيرها للحد من غشها ليس منها (وإذا وجد) بالبيضا والمقول (ذلك) الفش ولو بلا قصد من البائع أو غيره (ولم يكن) لشترى به عمل لها بخلاف بين الفسخ وأخذ تفاوت بينهما) من الثمن إن تقوم غير مشوشة بذلك ثم تقوم مشوشة فهو رخصه بقسط ما نقص من الثمن لأنه عيب (وإن) باعه صبرة جزاء (فظهر غشها حقة أو) ظهر (باطنها خبر من ظاهرها لا لخياره لشترى) لأن ذلك بثمنه ولا يضره (ولبائع الخسار إن لم يعلم) بالخبرة أو بان باطنها خبر من ظاهرها (كأنواع) بشرين درها فو زها بخصه ثم وجد الضمنية زائدة كان له الرجوع (بزيادة) وكذا مكال زائد) أي لو باع الصبرة بمكالم فهو مودم وجد زائد كان له الرجوع بزيادة (ولا يشترط) أصع المبيع (معرفة عدد رفق وثبات ونحوها) كالواي (إذا شأه صبرة) اكتفاء بالرؤية للحصول على علمها (وكذا) تساوت أجزاء من حبوب وأدهان ومكيل وموزون ولو أشتاها بحكمة حكم الصبرة فيما ذكر فيها) مما تقدم لحد الفرق (والماتساوي أجزاءه كارض وروب ونحوها) كسيف وسكين (فتكفي فيه الرؤية) لكل فرد منه ولا يكتفي برؤية بعض الأفراد عن بعض لما تقدم

على البيع
فصل يحرم التسعير
لحدث أنس وهو منع الناس البيع زيادة على ثمن قدره (وبكره الشراعه) أي التسعير (وإن هدد من خالفه) أي التسعير (حرم) البيع (وبطل) لأن الأوصياء كراه (وحرم) إن قال لغير محتر (بيع كالناس) وأوجب الشتر الذي الزام السوقة المعاصرة بثمن النثل لأنها مصلية عام فحق الله تعالى فهي أولى من تكمل الحرفة (و حرم احتكار) أي الشراء للخاصة وجب مع حاجة الناس إليه (في قوت آدمي) نص الحديث في إمامة النبي صلى الله عليه وسلم قال من احتكر فهو خاطيء وأما الأمر ولا يحرم احتكار آدمي كمن وعمل ونخل لأن الاتم الحاجة إليها كالتب والحبان وفي رعاية الكبري ومن جلبه شأ أو استغله من ملكه أو ما استأجره أو اشتراه زمن الرخص ولم يبيع على الناس إذن أو اشتراه من بلد كبير كصفاد أو البصرة ومصر ونحوها فله حقه حتى يبيع ولو ليس محتركا نصا وزكلا دخل ذلك أولى (ويصح له محتر) لأن المحرم الاحتكار دون الشراء ولو تكررا لغيره في

الطعام لمن لم يرد الاحتكار (وعبر) محتكر (على بيعه) أي الاحتكر من قوت آدمي (كالمبيع الناس) ليعم المصلحة وبقاء الحاجة (فإن أبي) محتكر بيعه (وخلف التلف) بحسبه (فرقه الإمام) على المحتكرين إليه (ورود) أي الأخذ به من الإمام (بدله) أي مثل ماله وقيمة منتزعه (وكذا سلاح خيل) أي المغيرة الإمام يرونها أو بدله (ولا يكره أن يخرق أهله وولده) أي إذا وردت عليه السلام أخرق قوت أهله (ومن ضمن مكانا للبيع) فيه وحده (ويشترى فيه وحده) أي الشراء منه لا حاجة لبيعته بنوق من مثله وشراءه بدله (ك) ما يكره ٤٢ الشراء لا حاجة (من مضطر ونحوه) كمن تاجر إلى نقد قال في الخشب

لبيعته بدون ثمنه أي عن مثله (و) كما يكره الشراء من (حالي) على طريق ويحرم عليه أي الذي ضمن مكانا للبيع أو يشترى فيه وحده (اختار) أي على عن مثل أو ضمن (بلاخي) قاله الشيخ تقي الدين وأقتصر عليه في القروع

باب الشروط في البيع

أي ما شرطه أحد المتعاقدين على الآخر فيه (والشرط فيه) أي البيع (و) في (شبهه) من نحو إخراج وشركة (الزام) أحد المتعاقدين الآخر بسبب العقد (ما) أي شيئا (له) أي اللزم (فيه) أي الشيء الملزوم (منفعة) أي غرض صحيح وتأني أمثاله (وتعبر بمقارنته) أي الشرط (العقد) وفي القروع ويتوجه كذا وكذا والشرط في البيع ينقسم إلى صحيح وفاسد (وصحيحه) أي الشرط الصحيح في البيع ثلاثة (أنواع) أحدها (ما يقتضيه بيع) أي طلبه البيع بحكم الشرع (ك) شرط تقاض وحلولين وتصرف كل من المتباينين (فيما يصير إليه) من ثمن وممن (و) اشتراط (زده) أي البيع

(ولو قال يبتك هذه الدار وأراه حدودها) صبح البيع (أو) باعه (جزأ مشاهها) كالثلث وشصوه) صبح البيع (أو) باعه (عشرة أذرع) منها (وهين الطرفين) أي الابتداء والانتهاء (صبح) البيع لا تنافي المانع وإن قال به ثلث نصيب من هذه الدار وحدها أو أحدها لم يصح (وإن عين ابتداءها) أي العشرة أذرع مثلا (ولم عين انتهاءها) أو بالعكس (لم يصح) البيع (نصا) لأنه لا يعلم إلى أين ينتهي قياس الشرط فيؤدي إلى الجهالة (وكذا) لو باعه عشرة أذرع مثلا (من ثوب) وعن ابتداءه دون انتهاءه أو بالعكس لم يصح البيع لما تقدم (ومثله) أي مثل ما تقدم من بيع عشرة أذرع من ابتداءه فقط في عدم الصحة (بني نصف دارك) التي تلي دارك) على جعل النصف للصف فكان الصواب تركه كما في بعض النسخ والنتهي وغيره يكون قسما لا ابتداء للنصف دون انتهاءه (قال) الإمام (أجلدانه) أي العائد (لا يؤدي إلى أين ينتهي) النص الذي يلي الدار فيؤدي إلى الجهالة للبيع (وأن العائد بقوله يبتك نصف دارك) التي تلي دارك (الاشاعة) في النصف بأن اعتبارا في تلي دارك فتمت الدار وأبقى النصف على إطلاقه فيكون مشاهها (صبح) البيع في النصف مشاهها لعدم الجهالة (وإن باعه أرضا) معلومة (الاحري) تقدم مقداره في الأرض المنعومة (أو) باعه (جريا من أرض) غريمين (وها) أي المتعاقدان (ولمان) عدد (جرياها) صبح البيع (وكان) الجريب (مشاهها) أي في الأرض السائغ في الأولى ولشترى في الثانية (والا) بأن لم يعلم جرياها (لم يصح) البيع لأنه ليس معنى ولا مشاهها (وكذا الثوب) لو باعه الأذرع أو باع ذراعها منه فإن علم أذرعها صبح واللم يصح لما تقدم (وإن باعه أرضا من هناء إلى هناء صبح البيع لتعين الابتداء والانتها ما تقدم (وإن قال يبتك من هذا الثوب من هذا الموضع إلى هذا الموضع) صبح البيع لعملي البيع (فإن كان القطع لا ينقصه) أي الثوب قطعاه (أو) كان (شرطه المانع) للشترى (قطعا) ولو تقصه أو أوقاه بالسطر (وإن كان) القطع (ينقصه) أي الثوب ولم يشترطه (وتشاحا) في القطع (صبح) البيع ولم يحرم المانع على قطع الثوب (وكانا شر كين فيه) لأن الضرر لا يزال بالضرر فإن تنازعنا في وقطع الثمن على حقهما وكذا لو باعه خشبة بسقف أو فضاها فأن (وإن باعه نصفا) أو فحوه (معينان) نحو (جدوان) أو ناء أو سيف أو نحو (لم يصح) البيع (وتقدم بعضه) وإن باعه جدوانا كولا الرأس وجلده أو أطرافه صبح البيع والانتشاء (سفر أو حضرة) لأنه عليه السلام لما خرج من مكة أي مهاجرا إلى المدينة معه أبو بكر وعمر بن فهرة قر وأراه غنم فاشترى ما منه مشاة وشراها لسلها رواه أبو الخطاب يولي الحضر بالسفر (وإن باع ذك) أي اللؤلؤ والأس والأطراف (متفردا) أي مستقلا (لم يصح) البيع كبيع الصوف على

(ببيع قديم) يحد منه (ولا يكره) أي الشرط الذي يقتضيه البيع فوجوده كعدمه (النوع الثاني) الظاهر ما كان (من مصلحته) أي الشرط (ك) الجليل كل (الثلثين أو بعضه) إلى أجل معين أو فند الثمن مع غيبة المبيع المنقول عن البلد أو بعه (أو) اشتراط (ومن أرضه) أي الثمن (معينين) أي إلى أجل معين أو فند الثمن مع غيبة المبيع المنقول عن البلد أو بعه (أو) اشتراط عليه من المبيع على ثمنه صبح نصا فإذا قال يبتك هذا العبد يكذا على أن ثمنه عليه ثمنه فقال اشترى يتورثه ثمن صبح الشراء والزم (أو) يشترى المشتري (صحة في مبيع ك) كون (العبد) المبيع (كأننا أو لحلا أو نصف أو صانعا) أي خياطا أو نحو (أو مملوكا) ككون (الامة بكرا أو حيض) كون (الامة غلاما) كبيعها على ثمن الهبة وهي مشية سهلة

فاسرعة (أو) كون القايبة (زينا) أي ظلت (أو) كونها (مضاد) كون (الهدوء والبرصينوبيا) أي جعله السيد
(و) كون (الأرض) للبيعة (تراجيح كذا) في كل سنة (و) كون (الطائر) البيع (مصنوع أو يبيع أو يبي ومن مسافة
معلومة) لأن في اشتراط هذه الصفات قصد المحقق واختلاف الغات ما خلا لا في قوله لا لصفة اشتراطها الثبات لحكمة اتى لا حاليها
شعر البيع وكذا اشترط صياح الطائر في وقت معلوم كمنه الصاح (لا) يصح اشتراط (أن وقتها الصلاة) أو أنه يصح
أو الدائم متاخر أو لا معنيته أو المراجعة فليح
هذه دخول وأوقات الصلاة لتعذر الوفاة ولا كون الكسح لها

في كل وقت قدرا عظيما من المال والاعمال
تلق في وقت بعينه لانه ما عجز
اولا عن ان الوفاء به (و بازمن)
الشرط الصحيح (فان وفيه) أي
حصل للشرط شرطه فلا نسخ
(والا) وفيه (فلهذا) (الفسخ)
لقدنا الشرط ولحدث المؤمنين
عند شرطهم (أو أورش فقد
الصفة) للشرط وان لم ينسخ
كأرض عيب ظهر عليه (وأن
تقدروا) أنفسكم مبيع
(تعين أورش) فقد الصفة كعيب
تقدره (وأن أخصر بائع)
عشريا (بصفة) في مبيع ع رغب
فيهها (فصدقه) عشر (بلا
شرط) بأن اشترى ولم يشترطها
فبان فقدناها فلا خيار له لأنه مقصر
وعدم الشرط (أو شرط) عشر
(الامة) المبيعة (شيا أو كافرة
أو) أي شيا ككافرة (أو)
شرطها (بسطه) الشعر (أو)
شرطها (حاصلا) أو شرط صفة
أدون (فاننا أعلى) بأن وجد
الشرط شيئا بكرة أو الشرط
كافرة مسئلة (أو) الشرط
صدقة (جدة أو) الشرط
حافلا (حالاته) لا خيار له لشرطه
زاد منبر أو كذا الشرطها
لاخص فانت محض أو حماء

الظهر (والذي يظهر المراد بعدم الصحة إذا لم تكن الشاة) وأوغرها (لثري فان كانت الشاة وأوجرها (لصع) بيع ذلك لثري منفردا له (كبيع الثمر قبل وصولها لمن الأصل) هذه معنى كلامه في الاتصاف (فإن امتنع متضمن فيه) أي خذ المستثنى منه (لم يجر) عليه (إذا أطلق العقد) بأن لم يشترط عليه البيع لأنه إن أخرج بعبقته (ولزمه بيعه المستثنى تقريرا) للبايع وفي الغرر وتوجه أنه إن لم يذبحه لثري الفسخ والا فبقبته تبارك وعن علي قال في المبيع وإليه ما ردهم وقوله لثري قال إن نصر الله صوابه للبايع (فإن شرط البايع) حيوان دون رأسه وجلده وأطرافه (الذبح) لياحضا المستثنى (زم المشتري (الذبح) وأما بشرط لأنه أدخل الضرر على نفسه (و) لزمه (دفع المستثنى كآلة في شرح المحرر) وهو معنى كلام غيره (ولثري الفسخ لعب يخصص هذا المستثنى) بأن كان العيبا بالرأس أو الجلد أو الأطراف لأن الجسد كله تام لم يأت في شيء منه (وإن استثنى جمل) أي جمل المبيع (من حيوان أو أمه) لم يبيع البيع (أو) بأهه حيوانا أو استثنى (شخصه أو) استثنى (وطنا من جسده أو) رطلان (شخصه) لم يبيع البيع لهما لهما عيبا سي (أو بأهه) محمول استثنى (كسبه) لم يبيع لأنه قد ماهاه الشرع في الحقيقة وهو غير معلوم فانه غير ممنوع (أو) استثنى (شريحه أو) باعه (قطنا) فيه حصة (وأما حتى حصة لم يبيع) البيع لما تقدم (كبيع ذلك) المذكور من جمل أو ضم أو ضم أو ضم (منفردا) فما أصبح يبيع منفردا لا يبيع استثناءه الرأس ما كليل وجلده وأطرافه كما تقدم (وكذا الطحال والكبد وغورها) كآلة أو قلب لا يبيع يبيعها منفردا ولا استثناءها (ولو استثنى جملها ماهاه) فهو (شاه كبيع صاع) البيع والاستثناء لهما بالبيع (و) لا يبيع يبيع نحو شاة إن استثنى (ربع لهما) وحده لأنه لا يبيع يبيعها منفردا بخلاف بيع ربهما (و) يبيع (يع) أمه (حامل بحر وتقدم) في آخر الشرط الثالث (و) يبيع (بيع حيوان مذبح) كما قبل الذبح (و) يبيع (بيع جمل) أي لحم حيوان المذبح (في جلد) يبيع (بيع جلده) أي جلد الحيوان المذبح (وحده) أي دون لحمه وبأن أجزائه (ولو عد ألف جزو جزو وضعا في كيل) على قدرها (فمثل مثل ذلك بلا عد) بأن صار على الكيل ويعتبر به (أو يبيع) ذلك ليل لا بد من العدة بخلاف الجزو كبر أو صغرا (و) يبيع (بيع ما ما كليله في جوفه كمان ويضرب وجوز وغورها) من جزو بدقي لأن الحاشية تدعو إلى ذلك ولو كونه من مصلحته ويضرب أجزائه (و) يبيع (بيع الباقلا والجزو والجزو وغورها) كالخص (في قشره مع قوطها وفي شحمه) لأنه له ما أسلافه من يبيع الثمار حتى يبيع صلاحها (و) على الجزو بعد ديدن والملاح سراء كانت مستورة بغيرها (أو) يجوز بيع (الطلع

أمة مرسومة أو دأوا مؤجرة (وله) أي البائع (على مشتران تملكان انتفاعه) أي المالك انتفع المستثنى (بشيء) أي المشتري بأن
 أختلف العين المستثنى فيها أو أخطأها من ألتفها أو تلفت بتفريطه (أو مثله) أي انتفع المستثنى بصلاته فبطل عليه فإن لم يكن
 بسبب مشتر بأن تلفت بغير فعله ولا تفريطه لم يضمن شيئا أما لأن البائع لم عليه كما من جهته كما لو تلفت فسخه لخصي البائع ثم تلاوان
 أو اذ مشتر اعطاهما ببيع عوض النفع للمستثنى لم يضمنه قبوله وله استبقاء النفع من عين المبيع نصا لتعلق حقه به بغيره كالمرجوع وكذا
 لو طلب بائع العوض وتراضيا عليه حاز ٢٤ (وكذا) أي كسرت بائع نفعه معلوما في مبيع (شرط مشتر نفع بائع) نفسه

(في مبيع حكم) شرط (حل
 مطلب) مبيع (أو كسبرو)
 كشرطه (خياطة ثوب) مبيع
 (أو نقصه) أو شرط
 (جزءه) مبيعة أو حصاد زرع
 أو حذ أن فخل (أو نحوه) كسرت
 حد مبيع مبيعا أو سكرينا
 (بشرطه) أي النفع المشترط
 بأن نفع مثلا المخل المشترط
 حل المطلب إليه واحتيج أحد
 على جهة ذلك بخار وى أن يحدد
 ابن مسلمة المشتري من نهي
 جزرة خطب وشارطه على حلها
 ولأن ذلك ليس وإجازه لآله بابه
 المطلب وأجره نفسه لحله أو
 بأجره الثوب وأجره نفسه
 فبأنه وكل من البيع
 والأجارة يصح إفراده بالمقد
 الحاز الجع بينهما كالعينين وما
 احتج به مخالف من شبه عليه
 السلام عن بيع وشرط لم يصح
 قال أحمد إذا التمس عن شرطين
 في بيع وهذا بدله فهو موهى
 يجوز الشرط الواحد فإن لم يعلم
 النفع بالشرط حل المطلب على
 بائعه إلى منزله وهو لا يعلمه
 يصح الشرط كما لو استأجر
 على ذلك أجرة أو كذا أو شرط بائع
 نفع غيره ببيع أو مشتر نفع بائع

فصل في الشرط (السابع) من شروط البيع (أن يكون الثمن معلوما) للعاقدين
 (حال العقد) بما يسلّم به المبيع مما تقدم من ربه بقارة أو مقدمة زمن لا يتغير فيه الثمن
 ظاهرا لجمعه أو بعضه الله على يقينته أو ثم أو ثمن أو مسمى أو وصف كاف على التفصيل
 السابق لأن الثمن أحد العوضين فاشترط العلم به كالبيع (ولو) كان الثمن (صبرة) من
 دراهم أو فلس وشحوها أو علما (بشاهدة) بها كالبيع (و) يصح البيع (وزن صبرة
 الألبان وزنها) كمثل هذا وزن هذا الحجر فصح ولا يعلمان وزنه (و) يصح البيع (بأصبع
 هذا السكيل) وبما لا يعلمان مابيع (ولو كان) ذلك (بوعوض فصح كمثل معروف) اكتفاء
 بالشاهدة (و) يصح البيع (بشقة عبدة) فلان أو أمته فلانة (شعرا) أو زمنا مع ناقلا أو كثر
 لأن ذلك يعرف بصلته بخلاف نفقة به به أو نحوه وكذا حكم الأجرة (فلو فسق العقد) بضم
 هيب (رجع) المشتري (بقيمة المبيع عند تعلمه عرفا الثمن) بنقل الصبرة أو الصبرة أو
 السكيل المجهولين وعدم ضيق نفقة إليه وقلنا يرجع بقيمة المبيع إذا لأن الغالب أن الثمن
 يساع بقيته (ولو أسرا) أي استأجران (غنا) بأن استأجر أن الثمن مائة مثلا (بلا عقد
 ثم عقدا) حسن (آخر) كإيتين مثلا (فإنه) هو (الأول) الذي أسره بلا عقد وهو
 المائة لأن المشتري اغتاضل عليه فقط فربما زمه الزائد (وإن عقدا) أي المبيع (سرا بضم)
 كسرة (و) عقدا (علانية) ثمن (آخر) أكثر منه كاتى عشر (أخذ) المشتري (و) الثمن
 (الأول) دون الزائد كاتى قبله أو أولى لأنه إذا أخذ الأول في ما إذا اتفقا عليه بلا عقد فالولى أن
 يؤخذ به فيما إذا عقدا وقالوا لعلوا في كسك أو اقتصر عليه في القروع وفي التمتع الاظهر
 أن الثمن هو الثاني إن كان في مدة خيار والا فالأول انتهى وقال في المنتهى أنه الأصح واستدل
 به في شرحه بما إذا كان الزادة في مدة الخيار من في الثمن أو الثمن ملحقة بالعقد وبما
 عنه بأن الزادة هناك مرادها غير مرادها وإنما أظهرت بجملا وكسرة في ذلك أجرة
 (وإن باعه السالبة برفقها) مرقومها (المكتوب عليها) ولم يعلم ما لم يصح البيع (أو) بأجره
 السالبة (بما يباع به لآن) أى بطله (ولم يعلمها) أى الزم أو أرباحه به لآن (أو) لم يعلمه

في غيره ببيع وبشدة البيع (وهو) أي البائع المشترط نفعه في المبيع (كأجرة فان مات) البائع (أحدهما)
 قبل حل المطلب أو خياطة الثوب ونحوه مما شرط عليه (أو تلف) المبيع قبل عمل بائع فيه ما شرط عليه (أو استحق نفعه) بائعا غير
 نفسه أجرة خاصة (فلمشتر عوض ذلك) النفع المشترط عليه في المبيع لفوات ما وقع عليه عقد الأجارة بذلك فاستحق كالأجر
 استأجر أجرة أخا فمات وان مرض بائع ونحوه أقيم مقلده من يعمل الأجرة عليه كالأجارة وأن أربابا دفع عوض ما شرط عليه
 وأى مشتر أو أراد مشتر أخذه بلا رضا بائع لم يجز بيعه (وإن تراضيا على أخذه) أي الموضع (بلا عقد جاز) لجواز أخذه والعوض
 بينهما عدم الاشتراط فكذا أمعه وكالمعين التوجز والموصى بنفعهما (ويطه) أي البيع (جمع بين شرطين ولو بيعين) منفردين

[illegible]

أبام (أو) يتصل (على أن
ترهينه أى المبيع بشئ من الأمان)
فتصل ذلك (فلا بيع ينشأ
فإن فقد البيع بالتسليم
ويستحق أن لم يفعل) أى يتقدم
التمن إلى الوقت المعين أو بعده
المبيع بشئ من الأمان
وشئ له أو بابه شئ من أمانه له
وشئ أن رده باع إلى الوقت كذا
فلا بيع ينشأ ولم يكن حيلة
ليرج أو فرض وأن قال على أن
تتمنى التمن إلى ثلاث والأقل
التمن أو قال اشترت على أن
تسلمى المبيع إلى ثلاث والأقل
التمن وشئ من شرطه

فصل وفاسدك أي الشرط
 الماسد ثلاثة (أنواع) أحدها
 (مطل) فلو قد من أصله
 (كشرط بيع آخر) كبيعك
 هذه الدار على أن تبقي هذه
 الفرس (أو) شرط (سلف)
 كبيعك عسدي على أن تصلي
 كذا (أو) شرط (قرض)
 كعلي أن يقرضني كذا (أو)
 شرط (إحارة) كعلي أن تأخري
 دارك مكذا (أو) شرط (شركة)
 كعلي أن تشاركني في كذا (أو)
 شرط (صرف للممن) كبيعك
 الأمانة بحصة ذاة على أن

(أحدها) لم يصح للجهاة (أو) باعه الهبة (أو) بالقدوم ذهاباً (أو) لم يصح لأن مقدار كل واحد منهما من الألتجهمول أشبه ما لو قال جأته بمقتضاها (أو) أسقط نفقة درهم) بان قال بعتك بالذهب أو بضة لم يصح البيع للجهاة (أو) باعه (بما سقط به السعر) أي بما يقف عليه من غير زيادة لم يصح للجهاة وكذلك لو قال كأيبيع الناس أي بما يقف عليه من غير زيادة لم يصح للجهاة (أو) باعه (بدينار مطلي) أي غير معين ولا موصوف (وفي البلد نقود) مختلفة من الدينار (كأهاوا جعتم بجمع) البيع لأن الثمن غير معلوم حال التقيد (وإن كان فيه) أي قال بئله التقيد فيه (تقوا واحد) صح البيع وانصرف إليه لأنه تعيين بانفراده وعدم مشاركة غيره له للجهاة (أو) كان قال بئله (تقودوا واحداً الغالب) رواها (صح) البيع (وانصرف) الاطلاق (إليه) لأنه لا دلالة لغيره فإلغى على إرادته فكأنه معين (وإن باعه) ساقط (بعشرة) دينارين (سحاً أو واحد عشر مكررة) لم يصح ما عرفت قال في أحدها (أو) باعه (بعشرة نقداً أو عشر من نسبه لم يصح) البيع لعدم الجبر لم أحدها وقد قرر جماعة حديث النبي عن يمينين في بيعه بثلاث ألباكر (ما لم يفرق على أحدهما) فإن تفرق على الصالح والمكسوف في الألباكر أو على النقد والنسيئة في الثالثة صح لانتفاء المانع التعيين ولا يصح البيع امتناعاً يحصل مع الثمن والظن بخبر أو كذا وبغيره (ولا) يصح البيع أن قال اشترى ب (عامة على أن أدرن بها) أي بأمانة التي هي الثمن (والمالقرض) أو غيره (الذي لك) أو غيره عمله عليه من دين (هذا) الشيء لأن الثمن مجهول لكونه جعله مائة ومنفعة هي الوثيقة بالدين الأول والثالث المتضمنة لغيره ولا هبة لأنه يعشفي في بيعه لأنواع بشرط أن يرهنه هي الدين الأول وكذا الواقع بشرط أن يرهنه عليه وهي دينه الآخر كذا فلا يصح القرض لأنه لا شرط بحررهما (وإن باعه الصبرة كل قفيز درهم) صح البيع (و) إن باعه (القطيع كل شاة درهم) صح البيع (و) ابتاعه (الثوب كل ذراع درهم) صح البيع (وإن لم يعلم مقدار الصبرة) والقطيع والثوب لأن البيع معلوم بالثمن معلوم لاشارته إلى ما عرف من مائة محبة لا تتناقض بالمتعاقد وهو الكل والعقد الزرع (و) يصح البيع (إن باعه (منها) أي من الصبرة) كل قفيز درهم ونحوه) أي ما ذكره من أن باعه من القطيع كل شاة درهم (وإن الثوب كل ذراع درهم فلا يصح لأن من التمتع وكل للعدد فكل من مجهول يختلف ما لو أسقط من فإن البيع الكل لا البعض ما تنفع للجهاة (وإن قال بعتك هذه الصبرة بعشرة دواهم على أن أزيدك قفيزاً أو أنصفت فبشر لم يصح) البيع للجهاة (لأنه) لا يدرى أزيد (الغنز) أم منقصه) إمام (ولو قال) بعتك هذه الصبرة (على أن أزيدك قفيزاً لم يصح) البيع المجهول بالنقص لأنه لم يعمد ولم يصفه (وإن قال) بعتك هذه الصبرة (على أن

[illegible]

اشترط عليه (ان يفعل ذلك) أي ان ينفق المبيع أو يبيعه أو يهبه فالشرط فاسد والمبيع صحيح لعدم الشرط على غير العاقد نحو بعتك
على ان لا يتنفع بأشوك أوز دوشو ومحدث عائشة في قصة ثوبرة وضمه خذها واشترط لي ثم الولاء فانا الأولاد ان عتقت وفيه ما كان
من شرط ليس في كتاب الله تعالى فهو باطل وإن كان مائة شرط متفق عليه وتأويل اشتري لي ثم الولاء واشترط لي عليهم لا يصح لأن
الولاء باعنا فانا أحاجة إلى اشتراط الولاء لهم أو الباع الأولاد تشتري لهم الولاء فكيف بأمرها بما لا يقبلونه منها فان قيل كيف
أمرها وهو فاسد فاجب بأنه ليس ٢٦ أمر حقيقة بل عسى التسوية كقوله تعالى أصبر وأولتصبر وأولتصبر

اشترط لي ثم الولاء أو لا تشتري لي
بدليل قوله عصبه فأنا الولاء
لن اعتقت (الشرط المتفق)
فيصحبان بشرط طابع على مشتر
حديث ثوبرة (ويجوز اشتري
هلي حتى يبيع اشتري عليه) ان
أباه لأنه مقتضى الله تعالى
لكنه قربة الزم له المشتري
فاجب عليه كالنذر (فان أمر)
عنتما (اعتقها كم) كطالقه
عسلى مول (وكذا شرطه من
فاسد كجهول بخر (نحوه)
كشرط ضمن أو قيل غير
معين أو (كشرط خيار
أو أجل) فثمن (مجهول أو)
شرط تأخير تسليمه) أي المبيع
(لا يتنازع) بائع به (أو) مشتر
بائع (أي باعه) أي المبيع مشتر
(فهو) أي البائع (أحق به)
أي المبيع (بالثمن) أي بعثه
(أو) شرط (ان الأمة لا تعمل)
فيصحب المبيع وسطل هذه
الشرط قياسا على اشتراط
الولاء لسانع (ولكن فات
غرضه) بقساد الشرط من بائع
ومشتر (الفسخ) حكم الحاكم أو
جهله لأنه لم يسل له الشرط الذي
دخل عليه اقتضاء الشرع بفساده
(أو) أخذ بائع (أرض نقص

أزبدك فقيرا من هذه الصبرة الأخرى أو وصفه) أي التفتيز (هبة ببيع مباح) البيع
لا يتنازع له (وإن قال) بعتك هذه الصبرة (على أن أنقصك فقيرا لم يصح) البيع لأن معناه
بعتكها الا فقرا كل فقير بغيره موقوف (وإن قال بعتكها) أي الصبرة (كل فقير
بدرهم على أن أزبدك فقيرا من هذه الصبرة الأخرى لم يصح) البيع لافضائه إلى سوا المثلثين
في التفصيل لأنه باعه فقرا وشأ بدرهم وهما لا يعرفانه لعدم معرفتهما بكيفية ما في الصبرة
من التفتيز (ولو قصد) البائع بقوله على أن أزبدك فقيرا (أي أسقط عن فقير من الصبرة
لاحتسب به ببيع) البيع للجهالة المذكرة (وإن علمنا قدر فقيرنا) أي الصبرة صح البيع
في الصورتين لا يتنازع له (أو قال) البائع (هذه) الصبرة (عشرة أفرقة بعتكها كل فقير
بدرهم على أن أزبدك فقيرا من هذه الصبرة أو) على أن أزبدك فقيرا (ووصفه بصفة بغيرها
صح) البيع (لأن معناه بعتك كل فقير وعشرة فقير بدرهم) ذلك معلوم لا وجه لثبته (وإن لم
يبلغ التفتيز) بأن لم يبيعه ولم يصفه لم يبيع لجهالة (أو بطله هبة) بأن قال بعتك هذه الصبرة بكذا
على أن أهبل فقيرا ولو بعته لم يصح لأنه يبيع بشرط عقد خروجه وبعثان فيبيعة على ما يأتي
(وإن) علمنا ان الصبرة عشرة أفرقة أو قال هذه الصبرة عشرة أفرقة بعتكها كل فقير بدرهم على
أن أنقصك فقيرا (أو أراد أن لا احتسب عليك ثمن فقير مباح) البيع لأن معناه بعتك
العشرة أفرقة بتسعة دراهم وذلك معلوم (وإن قال) بعتك هذه الصبرة وهما علمنا انها
عشرة أفرقة بعتك بدرهم (على أن أنقصك فقيرا) منها (صح) البيع (لأنه معناه بعتك تسعة
أفرقة بعشرة دراهم) ولا خفاء في ذلك (وما لا تساوى أجزاءه كالأرض وثوب وقطع فغنم
فيغنم) أي شيء (من مسائل الصبر) المتقدمة فلو باع الأرض كل جزء بكذا على أن
يزيده برها أو ينقصه برها لم يصح وإن قال على أن أزبدك بريا لم يصح حتى يبيعه فإن بعثه
صح وإن قال على أن أنقصك بريا لم يصح إلا أن علمنا برها على موال ما تقدم فيما يأتي
منه ذلك إذ الوصف لا يأتي هنا وكذا عطل الثوب والقطيع وشجر البستان والأوى ونحوها
(وإن باعه) صلعة (بما فخرهم الا ديناراً) لم يصح البيع (أو) باعه بمائة درهم الا فقيرا
من حنطة أو غيره) كشمير (لم يصح) البيع لأنه قصد به إنشاء حقة الدينار من المائة
الدراهم أو قيمة أفرقة من ثمنها وذلك غيره معلوم وأستثناء المجهول من المعلوم بصبره مجعول وكذا
لو باعه ديناراً والدرهما (وبصح ببيع دهن) كسمن وزبد بشرط ج (وعسل وخل ونحوه)
كأن (في ظرفه معه) أي مع ظرفه (موازنة كل رطل بكذا سواء علمنا) أي المتعاقدان
(ببلغ كل منهما) أي من الظرف والمظروف (أولا) لأننا اشتري بوضعي أن يشتري كل
كل رطل بكذا من الظرف ومعا فيه وكل منهما يصح أفرادها البيع فصاعداً لجمع بينهما كالارض

المختلفة

عن سبب الفداء كان يكون المبيع يساوي عشرة فضة بوجانية لاجل شرطه العاقدان شابتان
فصح أو بجمع الاثنين) أو استرجاع مشتر (زيادة) ثمن (سبب الفاء) شرطه كان يشتري ما يساوي عشرة بائع عشر للشرط فخص بين
فسخ أو بجمع الاثنين لأنه انما سمع بذلك لما يحصل له من الغرض بالشرط فإذا لم يحصل غرضه رجع بما سمع به كالو وحده
معيا (ومن قال بقرعة بفي هذا) التي (على أن أهبلك منه) دينك (فباعه) أي باعه (صح) البيع قياسا على ما سبق (لا الشرط) لأنه
شرط أن لا يتصرف فيه بغير القضاء ومتعنى البيع أن يتصرف في بيعه بما يختار ويبلغ النسخ أو أخذ ارض نقص ثمن عن على ما تقدم
(وإن كان لم يبلع الحق أهله) أي الحق (على أن أهبلك كذا بكذا اقتضاه) بقت (صح) القضاء لأنه أفضه حقه (دون البيع) المشترط

لا يعلق على العتق ولا يأن أن البيع لا يصح قبله (وإن قال) زبائن (أشبهوا بغيره) عليك (عقل إن أسكتك كذا
 فقلا) أي قضاء أجدوا ناعه ما بعده (ف) البيع والقضاء (باطلان) ورد الأجدوا ناعته وبطلان العقل لأنه لا بد من إرض
 يدفع الأجدوا لاطمعا في حصول البيع له ولم يحصل لطلان البيع لما تقدم النوع (الثالث ما) أي شرط (لا يستدعيه بيع) وهو
 المعلق عليه البيع (كعتق) كذا إن جئت أو رضى بذلك (أو اشترى) كذا (إن جئت أو) إن رضى بذلك (لأنه عتق
 معاوضة وهو يقتضي نقل الملك حال المقدور شرط منه) (وهو يعتق) ٢٧ إن شاء الله (وقلت إن شاء الله) لأن المقصد منه

التبرك لا أن تردع الباطل (و) يصح
 بيع العربون) ويقال إن بون
 (و) يصح (أجزه) أي العربون
 قال أحمد وعبد بن سيرين لا بأس
 به وقوله عمر وعمر بن
 أجزه (وهو) أي بيع العربون
 دفعه من ثمن في بيع عقده
 (أو) أي بأجرة العربون دفع
 بعض (أجرة) ماله كأجرة
 (ويقول) مشرا وأستاجر (إن
 أخذته) أي المبيع أو المؤجر
 احتسبت عا دفت من ثمن أو
 أجرة والأفولك (أو) يقول إن
 جئت (بالباق) من ثمن أو أجرة
 وإن لم يضمن وقتا (والأفول) أي
 ما قصده (ك) لما روى عن
 نافع بن عبد الحارث أنه اشترى
 لعمدار العج من مغوان بن
 أمية فان رضى عروا لأفله كذا
 وكذا قال الأزم فأت لا حصة
 تذهب إليه قال أي شيء أقول
 هذا أمر وصنف حديث ابن
 ماجه أي أنه عليه الصلاة
 والسلام نهي عن بيع العربون
 فان دفع بائع أو مؤجر قبل العقد
 درهما وقال لا تبيع غبري
 فان لم آخذة فادرم لك ثم عقد
 معه واحتسب الدرهم من الثمن
 أو الأجرة صرح نفاو العتق بشرط

المختلفة الأجزاء (وإن) باعه ما ذكر في طرفه وهو (احتسب) بائع (بركة الطرف على مشتر
 وأيسر) الظرف (مبيعا وعاما) أي البائع والمشتري (مبلغ كل منهما) أي الظرف
 والمظروف بأن هلم أن السمن مثلا عشرة أرطال وأن طرفه وطال وباعه السمن كل رطل
 يدرهم على أن يحتسب عليه بركة الظرف (ص) البيع وأنه قال يملك العشرة أرطال السقي
 الظرف بائعي عشر درهما (والا) إن لم يملك مبلغ كل منهما (فلا) يصح البيع (لجواز الثمن)
 في الحال (وإن باعه) فذلك جزا فظرفه (ص) (أو) باعه ما جازا (دوه) أي دون ظرفه ص
 (أو باعه ما في ظرفه) موازنة (كل رطل بكذا على أن طرح منه) أي من مبلغ وزنها
 (وزن الظرف ص) كأنه قال يملك ما في هذا الظرف كل رطل بكذا (وإن اشترى) انسان
 (زنا أو سمن) في طرف فوجد فيها (أو غيره) ص (بيع البائع في الأتي) من الزنا أو السمن
 (تسعه) من الثمن كالأشترى صبره على أن عسرة أقره فبانت تسعة (وله) أي المشتري
 (النصار) لتسعي الصفقة في حقه (ولم يلزمه) أي البائع (بدل الرب) المشتري سواء
 كان منه من جنس المبيع أو لم يكن وإن راضيا على البدل جاز
 الفصل في تفرق الصفقة وهي المرة من صفق له بالبيعة والمبيع ضرب بسده على يده
 وهي عقد البيع لأن المتباينين بفعل ذلك معنى تمر يقها أي تفرق ما اشتراه في عقد واحد
 (وهو أن يجمع بين ما يبيع ويده وما يبيع) يبيعه (صفقة واحدة بثمن واحد) أي
 الجبيع المذكور (ثلاث صور أحدها باع معلوما ويح ولا تجمل فقه) أي بتعزله (فلا ماع
 في معرفته ولم يقل كل منهما) أي من المعلوم والمجهول (بكذا) وذلك (كقوله يملك هذه
 الفرس وما في ظن هذه الفرس الأخرى بكذا فلا يصح) البيع فيما لأن المجهول لا يصح
 بيعه لجوازته والمعلوم بمجهول الثمن ولا سبل إلى معرفته لأن معرفته أفتا تكون بتقسيم
 الثمن عليه ما والجل لا يمكن وقوعه في هذا التقسيم (فان لم يتعزله) أي المجهول بل
 أمكن (أو قال كل منهما) أي من المعلوم والمجهول تصدق معرفته أولا (بكذا ص) البيع
 (في المعلوم بقطعه) من الثمن بعد وقوعه وقوم المجهول الذي لا يتعزله ليدرك قطعه
 للمعلوم (و) ص (بيع) (فوق كل منهما بكذا اسماءه) للمعلوم من الثمن لعله بهذا
 عتق لا يملك السرور وحالها بكذا فلا يصح ولو بين ثمن كل منهما كما تقدم لأن دخوله بالبيعة
 لا ينافي بصدقه بانيته بثمن وأما البيع فيه دون ما عتقته استثنائه وهو مطلق للبيع كما
 تقدم هذا ما طهرى والله أعلم (الصورة الثانية) من صور تفرق الصفقة (باع شاعا)
 أي جمع ما عتق منه جازا شاعا من مشترك (سنة) أي بين البائع (وبين غير بيع راذن
 شريكه كعتق مشتركين ما أو) (باع ما يقيم عليه الثمن بالأجرة كقنير بن متساو بن لهما)

والأرجح بالدرهم لأنه بغير عرض ولا يصلح حله عوضا عن انتظاره وتأخير لاجله لأنه لا يجوز المعاوضة عنه ولو جازت لوجب أن
 يكون معلوم المقدار كالأجرة (لا) يصح بيع أن دهن شأ وانتقا على أنه أن (جاء مرتين بحقه في محله) أي ساول لأجله (والأفول
 له) أي أنه المثلث لم يثبت لأن في الرهن من صاحبه وأما الأزم فوسره أحمد ذلك لأنه لا يصح مطلق على شرط مستقبل فلا يصح لما تقدم
 (وما دفع من عربون للبائع) في بيع (وأي جزا) (إن لم يتم) العقد (ومن قال) فقه (أنه) قلت ما خرجت فيه (أي المقول
 له ذلك حق) عليه (ولم ينقل ملك) فيه لم يترضا لأنه يمتنع على البائع في حال انتقال الملك أي المشتري حيث يرتب على الإيجاب
 والقبول انتقال الملك ونفوذ العتق في هذا المكان وينفذ العتق لقومه وسرايته دون انتقال الملك ولو قال مالك أنه ابنه فهو حر وقال آخر

الناشر يتصرفه وحده فاشترى اهتق على بائع دون مشتر (والا) بل مالكة ان يته فحرم (وقال آخر) ان اشترى بغيره وحده فاشترى اهتق على مشتر فصالان الشراء براد العتق فتكون مقصودا كشراف ذي الصب وغيره (ومن شرط) على مشتر (البراءة من كل عيب) فيما ياهله لم يرا (أو) شرط بائع البراءة (من عيب كذا ان كان) في المبيع (أي براء بائع بذلك) المشتري الفسخ بعيب لم يله حاله عقلا روي أحمدان ابن عمر باع زيد بن ثابت عبدا شرط البراءة بشاغلته درهم فطالب بده عيبا ما راد بده على ابن عمر فلم يقبله فترا فصالا هشام فقال عثمان لابن عمر عتقتك ٢٨ لم تعلم بهذا العيب قال لا ترد عليه فيما به ابن عمر بالف درهم وهذه قضية

أشهرت ولم تنصرك فكانت كالاجماع وأيضا خبرا بالعيب انما ثبت بعد البيع فلا يفسخ باسقاطه قبله كالشفعة وإذا ساء) أي سمي بائع العيب لشتر برعته لدخوله على بصيرة (أو) أراء) أي البائع مشتر من عيب كذا أمون كل عيب (بعد العقد برئ منه) بائع لا يسقط منه ثبوته كالشفعة فحصل من رابع ما هي أيشيا (بذبح) كإحضار وقب (على أنه عشرة) أذرع أو أشبار أو أجربة ونحوها والجربة عشر قضبان (فبان) المبيع (أكثر) ما هي (صع) البيع والزائد بائع لأن ذلك نقص على المشتري فلم ينع عيب البيع كالمب (وليس كل) من بائع ومشتري (الفسخ) لشتر بالشركة (ما لم ينع) بائع (الزائد) المشتري (مجانا) بلا عوض فيسقط خيار مشتر لأنه البائع زاد مخر (وإن بان) بمسح على أنه مشتر (أقل) منها (صع) البيع (والنقص) عن العشرة (على بائع) لأنه التزمه بالعقد (ويختار) بائع (أن أخذه) أي المبيع الناقص (مشتري) يسقطه من غير أن شاء أمضاه أو فسخ دفعه لشره (أو) اختيارا بتم (أو) أخذ مشتر (بجميعه) أي الثمن زال شره (ولم يفسخ) على يه مشتر البيع ولا يبرأ أحد على الآخر (أو) صفة (بيع) في صفة (على أنها عشرة) أو فدية ثمنها أقل أو أكثر (و) يصح بيع في نحوها) أي الصبرة تخر برعة يدوزق على أوزيت على أنه عشرة فثمن أقل أو أكثر (ولا خيار لمشتري) كالتم له لشره عليه فبردا لثمن زادت (ولا في أخذ الناقص) يسقطه لأن نقصا لا يفسد البيع بعيب في الباقي ويأخذ مشتر ناقضا يسقطه من غير

أي البائع ومشتريه (فبيع) البيع (في نصبه) يسقطه لأنه لا يلزم منه سهو في الثمن لأنقسامه هنا على الأجزاء (ولشتر الخسار) بين الرد والامساك (إذا لم يكن عالما) بأن المبيع مشترك بينهم وبين غيره لأن الشركة عيب فإن كان عالما فلا خيار له لأقدامه على الشراء مع العلم بالشركة ولا خيار له بائع لأنه رضى بزوال ملكه عما يجوز بيعه يسقطه (وله) أي المشتري (الأرض أن أمسك) ولم يفسخ (فما يقصده التفريق) كزوجه وخي أحداهما والآخرى لآخر باعها وكانت بينهما مجتمعين في شئ فاداهم فبيع كل واحد منفردا ودفعين فإذا اشترى المبيع الممسك أخذها نصف الثمن واسترجع من البايع ربه فتمسك بغيره ببيع الثمن للعقود (ذكر في المغني وغيره في العتقات) وزوجه ههنا المنتهى وغيره (ولو وقع العقد على شئين يفتقر) البيع (إلى القبض لهما) أي يتوقف صحة البيع على قبضهما مصفقة كدبر ومشتريه بمحم (فتألف أحدهما قبل قبضه) كالوئلف البر في المثال المذكور (فقال القاضي لشتر الخسار بين امساك الباقي حصته) أي حصته من الثمن (وبين الفسخ) لأن حكم ما قبل القبض في كون المبيع من ثمن البايع حكم ما قبل العقد دليل أنه لو قبض قبل قبضه ملك المشتري الفسخ (في الصورة الثالثة) من صور تقرير الصفقة (بإع) نحوه وعنده غير مبرأ منه صفقة واحدة (أو) باع (عبد) وحر (صفقة واحدة) (أو) باع (خلواخر صفقة واحدة فيبيع) البيع (في عبده) يسقطه دون عبده غير دون الحر (و) يصح (في الغل) يسقطه من الثمن فيوزع (على قدر ثمة المبيعين) ليعمل ما ينقص كل منهما فيخرج ما يصح التصرف فيه يسقطه لأنه الذي بقائه ولا يطل البيع في عبده ولا في الغل لأنه يصح بيعه مفردا فيسقط بائعها غير أنه فظاهمه سواء كان عالما بالخبر ونحوه أو جاهلا (وقدر الخمر) إذا بيع مع الخمر (خلا) يسقطه من كل شيء (و) يقدر (الخمر) إذا بيع مع الفن (عبد) فذلك (ولشتر الخسار) بين الفسخ والامساك (أن سهل الحال الوقت العقد) لتفرق الصفقة (والا) بأن يصح بل علم الحال (فلا خيار له) لدخوله على بصيرة (ولا خيار البائع) مطلقا لما تقدم (وأن وقع العقد في مكمل أو موزون) يسقطه الكيل أو الوزن (فتألف بعضه قبل قبضه) انفسخ العقد في التناقص (ولم يفسخ) أنه في الباقي (سواء كانا) أي التناقص والباقي (من خسر واحد أو من جنتين وبأق) ذلك (فلا خيار في البيع) وأنه لا خيار (وإن باع) نحو (عبد موه) بغير ماله ثمن واحد (يصح) البيع لأن جهل الثمن معلومة كالو كالواحد (وبسقط) الثمن (على قدر القيمة) أي قيمة العبدين فيأخذ ما يقابل عبده (ومثله) أي مثل بيع عبده وعبد غيره بأدنه ثمن واحد (بيع عبده لاثنين ثمن واحد لكل واحد منهما مذهب) فيبيع البيع ويسقط الثمن

أوفسح دفعه لشره (أو) اختيارا بتم (أو) أخذ مشتر (بجميعه) أي الثمن زال شره (ولم يفسخ) على يه مشتر البيع ولا يبرأ أحد على الآخر (أو) صفة (بيع) في صفة (على أنها عشرة) أو فدية ثمنها أقل أو أكثر (و) يصح بيع في نحوها) أي الصبرة تخر برعة يدوزق على أوزيت على أنه عشرة فثمن أقل أو أكثر (ولا خيار لمشتري) كالتم له لشره عليه فبردا لثمن زادت (ولا في أخذ الناقص) يسقطه لأن نقصا لا يفسد البيع بعيب في الباقي ويأخذ مشتر ناقضا يسقطه من غير

فرباب الجاني في البيع والتصرف في المبيع قبل قبضه وما يحصل به قبضه والأقاليم ما يتعلق بها (الخسار اسم مصدر لا خيار) يختار اختيارا (وهو) أي الخيار في بيع وغيره (طلب خيرا لا من) من أمناه عقد أو فضه هنا (وأقصاه)

أي اختيار في البيع بحسب قياسه (فما به) بالاستعانة بهذا (اختيار المجلس) بحيث لا يخرج المجلس وأراد هنا مكان التبايع
(وبقيت) اختيار المجلس (فما به) عند أكثر أهل العلم وروى عن عمرو بن عثمان بن عاص وأبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم
بالنسيان ما لم يتفرقا حتى يفسد من حديث ابن عمر وسكيت بن خزام ورواه مالك بن عيسى عن ثعلبة بن جابر عن ابن عمر وروى
أخبار معناه تنقسم البيع إلى ما شرط فيه وما لم يشرط فيه معناه صفقة لتصرف مداهما لغيره لانه قد روي عنه أبو إسحاق الخزاز
مثل هذه هنا ولا يصح قياس البيع على النكاح لانه يحتاج له قبله ٢٩ غالباً فلا يحتاج إلى خيار بعده (غير كناية)

فلا خيار فيها لانها تارة لا تفتقر
(و) غير (تولى طرف عقد)
في بيع بان انفرد بالبيع واحد
لولا به أو وكالة فلا خيار له
كالشعير (و) غير (شرع من
يعتق عليه) كرهه المصنف لانه
يتمرد وانتقال المالك اليه بال عقد
اشبهه بالإماتة قبل التفرق قال
المتنوع أو يترفع بغير قبيل
الشراء لانه لا ينفذ لأشراء
حقيقة لا غيراته بغير تبعة
(وكبيع) فينبو خيار
مجلس فيه (منع) بمعنى بيع
بان أقر له دين أو عين ثم صلحه
عنه بموضع (و) كبيع (قوله)
بمعنى بيع وهي صفقة الشراء
(و) كبيع (هبة بمعناه) وهي
التي فيها عوض معلوم وبقيت
فما خيار المجلس كبيع
(و) كبيع (أجاز) مطلقاً
(و) كبيع (ما) أي عقد
(قوله) أي العوض فيه (شرط
لعمته) أي لدمها (كصرف
وسل و) بيع (روى) من مكيل
وموزون (بجسه) أي يروى
كبيع بر بوشه أو بشعير
فثبت فيها خيار المجلس لعموم
الخبير لأن موضوعه للتفرق
الاضط وهو موجود هنا (لا)
يثبت خيار مجلس (فما ساقاة

على قيمة المدين و يؤدي كل مشتر ما يقابل عهده (واشترها) أي العدين (منها)
أي من اثنين (أو من وكلهما) شخص واحد بشتم واحفقه مع ويقضان الثمن على قيمة
المدين وتأخذ كل ما يقابل عهده (أو كان لثنتين عهدها لكل واحد منهما عهدها ما عاها
لرجلين بشتم واحد) فبيع البيع ويقسط الثمن كما تقدم (ومثله) أي مثل البيع
(الأحقر) فيما تقدم قبله أو دارودار غير مبادنه باجرة واحدة تحت وقسط الأجرة على
الدارين وكذا باقي الموقوف والشارح وغيرهما للحكم في الزه واليه وسائر العقود إذا
جعت ما يجوز وما لا يجوز كالبيع في البيع إلا أن انظار فيها النسخة أي ولو لم تصح البيع لانه
ليست عقد ومعاوضة فلا تزجدها إلى الموضع فيها (ولو اشتبه عهده بعد غيره لم يصح بيع
أحدهما قبل القسرة) قدمه في الزه الكبري ويقل يصح أن أذن شر بكة ويقل بل يبيعه
وكلهما أو أحدهما بدين الأخر وله ويقسم الثمن بينهما بقيمة المدين قال القاضي في خلافه
هذا أجود ما نقل فيه كما نقلنا في زبنا اختلط بزبنا لا خروا أحدهما أجود من الآخر (وان جمع
مع بيع إيمان) بان باعه عبد آخر بعوض واحد مصحح قال القاضي فان قال بعضك
داري هذه وأجزتكها شهرا بالنف فاكل باطل لأن من ملك الثمرة ملك النسيان فلا يصح أن
يؤجر منغمة ملكها له بقتل ولعمري هو بان تكون مستثناة من البيع قاله الشيخ الثاني في
شرح المحرر (أو) جمع مع بيع (منها) بعوض واحد بان باعه عبد أو سلفه معناه
دروهم بمائة دينار قال الشيخ الثاني في شرح المحرر ولا بد أن يكون الثمن من غير جنس مائع
المبيع مثل أن يبيعه أو يودراهم ذهب فان كان من جنسه فهي مسئلة متجوزة (أو) جمع مع
بيع (خلعا) بعوض واحد بان اشترى ثيابا بثمن ثلثي ثوبين فاشترى ثوبين بثمن درهم (أو)
جمع مع بيع (نكاحاً بموضع واحد) كبيعك هدي و زوجت لثني بالنف (مع) البيع
ومامه (فمن) أي في المسائل المذكورة لأن اختلاف التقدين لا يمنع النسخة (ويقسط الثمن
على قيمتها) أي قيمة المبيع وقيمة المنفعة وهي أجرة المثل في الأجرة أو قيمة المبيع والمصرف
في الصرف (ومهر مثل في خلع ونكاح كقيمة) فيوزع العوض فيهما على قيمة المبيع ومهر
المثل ومثاقه بغير قبيل لأحدهما بطل الآخر بانه (قوله) قال في الاختيارات وإذا
جمع البائع بين عهدين غناني الحكم بموضع فميز بين ما يكن للشعير أن يقبل أحدهما
بعوضه (وان جمع بين كاية وبيع فكتب عهده وباعه ضا صفقة واحدة مثل أن يقول
لعمدك بثلثي عدي هذا أو بثلثي عات كل شر عشرة بطل البيع) لانه باع له لعمد ما لثمن
كما لو باعه من غير كاية (وبعت الكاية بقسطها) لأن البطلان وحسب البيع فاختص به
فقط العوض على قيمتي العدين (كأن تقدم) وان باع عديك بدين و كات عديا آخر بعوض
واحد مصحح وقسط العوض على قيمتي العدين

وزارعة) وكالة وشركة وشوهمان العقود لما تارة لا تستلزم مجازاتها والتمكن من نفسها بالرضاهما (و) لافي (حواله)
لاستقلال أحد المتعاقدين بها (و) لافي (سبق) أي مسابقة لأنها ماله (و) لافي (نحوها) أي المذكورات كوقف وضمان ودين
(وبقي) خيار مجلس حيث ثبت (التي ان تفرقا) التمر بزمان بعده الناس تفرقا (عرا) لاطلاق الشارع التفرق وعدم بيبانه فدل أنه
أراد ما يعرفه الناس كالقبض والارزاق كانا في مكان واسع كجلس كبير ويحراه فبقي أحدهما مستنداً إلى صاحبه خطوات ولو لم
يعدعه بحيث لا يسمع كلامه في العادة خلافاً للاقتناع وان كانا في دار كبيرة ذات مجلس وببوت فبما فرقه إلى بيت آخر أو مجلس
أوصفه أو نحوها وان كانا في دار صغيرة فبمعدود أحدهما معلوماً أو غير وجهه وان كانا ببيت كبير فبمعدود أحدهما معلوماً

انه كان اسفل اوتز وله اسفله ان كانا على لاهوا وان كانت خنزير لضر وج احدهما منها (بايد انهما) فان هجر بينهما فهو حائط او انما لم يند تفرقا لهما بما ياد انهما يعمل عقود خنزيرهما قاق ووطا تالندة او اكلما كرا (و) سبق خيارهما ان تفرقا (مع كرا) لهما او لاحدهما على التفرق (او) تفرقا مع (فرع من مخوف) كسب (وظا لم خنزيرهما منه) (او) تفرقا مع (الماء) كسفر (سبل) اوتار او نحوهما (او) تفرقا مع (حل) لهما لان فعل المكر والمبا كملعه فستخر خيارها (الى ان تفرقا من مجلس زلذه) (اكره) او لاهوا وان اكره احدهما ونحوه في خياره

الذي ذلك و بطل خيار صاحبه (الا ان تباعها الى ان لا خيار) بينهما

في فصل ويحرم في البيع والشراء ولا يصح البيع ولا الشراء قبله وكثيره قال في المبيع حق شرب الماء الا لاحتاجة كمن سطر (من تلزمه الجمعية وكان) الذي تلزمه الجمعية (احد) (العاقدين) والاخر لا تلزمه (وكره) (البيع والشراء) (لا) (خر) الذي لا تلزمه بالمقاييس من الاعادة على الاثم (او) كان (و) جذا حشفي البيع من ايجاب او قبول من تلزمه (بعد الشروع في تدائها) (اي اذان الجمعية) (الثاني الذي عند الخطبة) لقوله تعالى اذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا الى ذكر الله وذروا البيع فمن ابتاع بعد ان ينادى فاعاد فله ان يبيع من قبله ولا يفسخ من المصلاوة بكون ذرية الى غايتها او فوات بعضها فلا يفسد وخص الشداهما الثاني الذي بين يدى المنزلة التي كان على عملها عليه السلام تعالى في كرهه واما اوله فله خذث في زمن هتمان وقوله من تلزمه محترزه من المسافرين والمتفرقة في بيعه فله بيعه واعلم والبيع والمراد ونحوهم لان غير الخطاطيب جالس لا يتناولوه النسي (قال المنقح وقوله) (اي يصح البيع) ولا الشراء من تلزمه الجمعية قبل تدائها (من منزله بعيد) اذا كان في وقت (حيث انه يدرك) اي يدرك الجمعة بعد النداء الثاني اذا سبي في ذلك الوقت وما ذكره المنقح معني كلام المستوجب كالمولايصع البيع في وقت زوم السبي الى الجمعية (فان كان في البلد جامعان) كالمكثر (نص) (الجمعية) لسمعة البلد ونحوهما (ففسق نداهما احدهما) اي احدهما جامعين (بمعز البيع قبل نداه) الجامع (الآخر) (مصحف الفصل) لغرم الآية (ويحرم الصناعات كلها) من تلزمه الجمعية بعد الشروع في النداء الثاني الجمعية لانها تشغل عن المصلاوة وتكون ذرية لغايتها (ويستمر التحريم) اي تحريم البيع والصناعات من الشروع في الاذان الثاني او من الوقت الذي اذا سبي فيه ادر كان من منزله بعيد (الى ان تقصص الصلاة) اي خلا لجمعية من وجبت عليه (ومحله) اي محل تحريم البيع والشراء (ان لم تكن ضرورة او حاجة) فان كانت لم يحرم (كمن سطر الطعام او شراب اذ هو جدهما مع) فاشترى (او) كرا (مرئان وجدهما مع) (او) كدام ماء وجد (ما له طهارة وكذا) شرأه (كن ميت وموتة فبجدهم اذ اخيف عليه الفساد انما اخبر (و) كذا (وجوده وبجوه) كاهم واخيه (بباع مع من لم يتركه معه ذهب) به (و) كذا (شرأه مركوب لما خرو) كذا (متر لا يجد كذا ونحوه) اي نحو ما ذكر من كل ما دعت اليه ضرورة او حاجة (و) وجد ذلك (بباع) بعد ان يندله شرأه ودفعه لضره (و) كذا (يحرم البيع والشراء على من يجب عليه الجنس المكتوبات) (لوقضا في وقت مكتوبه غيرها) اي غير الجمعية قبل فعله لان ذلك الوقت تعين لا يكونه فان كان الوقت متصلا بمصرم البيع قال في الانصاف قلت ويحتمل ان يصرم اذا كانت الجمعية بذلك وتقدر عليه جماعة اخرى حيث قلنا بوجوبها انتهى فان لم يؤذن للجمعية حرم البيع اذا تباين وقتها (ولو اقمى) من وجبت عليه

فيما لم يبيع بمصرم (او) مضمنا اي ان يبيع (بعده) اي البيع قبل التفرق لانه لو ثبت لم يفسد بمقتضى البيع فقط ما غطاه كالشفعة (وان) أسقطه (اي ان يبيع (احدهما) اي الثاني من في خيار صاحبه (او قال) احدهما (لصاحبه) (لغيره) سقط خياره القائل (ويبقى خيار صاحبه) (المحدث ابن عمر) كان خير احدهما صاحبه فتابعا على ذلك فقد وجب البيع (اي) (زوم لانه جعل الخيار اتم به فله في له شيء) (وغير الفرقه) خشية الاستقالة اي خشية ان يفسخ صاحبه البيع في المجلس الحديث بمحروين خشية من ابيهم من جدهم فروا المبيع والبيع ان يفسخ في وقت الاذان يكون صفة خياره فلا يعمل له ان يفسخ في وقت الاذان خشية ان يستقبله واد الناسي والارم والتمزي وحسنه وما روى عن ابن عمر انه اذا اشترى شيئا بعه بشي خطرات لسان البيع يجوز على ان يفسخه الخبر (وسقط خيار) مجلس (موت احدهما) اي المتعاقدين لان الموت اعظم الفرقتين

ولا يتقطع خياره (جنونه) في المجلس لعدم التفرق (وهو) اي الجنون (على خياره اذا افاق) من جنونه (ولا يثبت) الخيار (اوله) لان الرغبة في المبيع وعندها لا يملك الامن جهته وان خوس كلمت اشارته مقام نطقه * القسم (الثاني) من اقسام خيار الشرط (ان يشترط) اي يشترط ان اذ ان الخيار (في) حلب (القدار) يشترطه بعد (ومن ان يباين) اي خيار المجلس وخيار الشرط لانه بمنزلة حال العقد (الى احد معلوم فيصير) ووفق ثلثة ايام ليدب السليم على شروطه ولاه حتى يعتد الشرط فرجع في تقديره الى ما يشترطه كالاخر قال في شرطه لم يثبت ما روى عن عمر بن الخطاب من تقديره ثلاث ورى عن انس سلفاوه وعرفته انه لا يصح اشتراطه بعد لزوم بيع ولا

الجمه

الى أجل مجهول (ولو كان التمسك بالشروط (أيما) أي عقد بيع (يصدق) معقود عليه (قوله) أي قبل انشاء التمسك بالشرائط
تساويا بظواهر شرط الخيار فيه آخر من بيعه ببيع (وباع) الطبع أي ببيع أحد هاتين الأقسام (أو يحفظ ثمنه) أي
أي مضي الخيار فان فسخ قبل مضي مضمونه أخذ مائه والآخر عشر على قياس ما أتى في فسخ ما مضى ففساده مضي وجل (ولا) ببيع
شرط خيار (في عقد) ببيع مزيل محل (حالة) لا يرضى ففرض (فهم) نصالة وسيله تصرف (والخيار ولا يخلل تصرفهما) أي التائبين
في غن ولا يمتن قال (التمسك فلا يبيع البيع) كذا الحليل التي يتوصل ٣١ بها فهم فان لم يكن حيلة على البيع في

الجمعة بعد انائها (بيع خيار أو فسخه صحيح) الامضاء أو الفسخ (ك) حصصه (سائر العقود من
التمسك والابحار أو الفسخ وغيرها) من الفرض والرهن والضمان ونحوها لان النهي ورد
في البيع وحده وغيرها لا يساويه لفظ وقوعه فلا تكون باحتراز بصفة لقوات الجمعية (وتحرم
مساومة ومناذاة ونحوهما ما شغل عن الجمعة بعد انائها الثاني) كالبيع بعده (ويكره) بعد
النداء (شرب الماء من حاضر أو في الذمة) مقتضى ما سبق فحرمه كما تقدم عن المبيع
ومخصوصا اذا كان في المسجد الآن يقال ليس هذا ببيع حقيقة بل باحة ثم تقع الثانية عليها
(ولا يبيع ببيع ماقصده المهرام كمنشور) كالمسيرة اتخذها خيرا وكذا زيب ونحوهم (ولو
كان بيع ذلك الذي) بعده خيرا لانهم يطالبون بفروغ التبر ببيع (ولا) ببيع (مداخيل ونحوه
في فتنه أو لاهل حرب أو لقطاع طريق أو لأهل البائع (ذلك) من مشتر به (ولو بقرائن) لقوله
تمالي ولا تهاونوا على الأثم والمعدون (و يبيع ببيع السلاح لاهل السلم وللقالة للبايع أو قتال
قطاع الطريق) لان ذلك موقوف على البر والتقوى (ولا يبيع ببيع ما كوله ومشروب ومعلوم
من يشرب عليه مسكروا) ببيع (أفداح ونحوها لمن يشربه) أي المسكر (يهو) لا يبيع (يض
وجوز ونحوها لتماز ولا يبيع غلام وأمة لمن عرف بوطءه وكذا أجارهما) لان
ذلك كله أمه وحدها (ومن اتهم بخلامة فدينه وهو) أي المتهم (فاجر معلن) لفحوره (أسبل
بينهما) أي بين الرجل وغلامه حتى وان اتهمه كالمولود بدرو (كجوسي تمل أخته) أو نحوها
(ويخاف أن يأتيا) فيحصل بينهما فساد فذلك (ولا يجوز زناها البيض والجلود الذي) كسبه
من القمار أو لاهل (لا يملك منتقل الملك المكتسب) ويصح البيع من قصد أن لا يملك المبيع
لصدور من أهله في محله ولا يملكه (أو غنمه) أي ويصح الشراء من قصد أن لا يملك الثمن
ولا يملكه (ولا يبيع ببيع مملوك) لانه يمنع من استئذنه الملك عليه منع من
استئذنه كالتسكح (ولو كان) الكافر (وكيل المسلم) في شراء المملوك لم يبيع لانه لا يبيع من
يشتر به لنفسه بل يبيع أن يتوكل فيه (الآن يفتي) الصمد المسلم (عليه) أي على الكافر المشتري
له (عليه) إياه اقربا أو تعلق فيصح الشراء لان ملكه لا يستقر عليه ولانه وسيلة الى تفصيل
حرمه المص (وان أسلم عبد الذي) أو عبد المستأمن بيده أو يملكه مشتر به ثم رده عليه لقوله
عبد (أجر) الذي (على إزالته لملكه عنه) أي عن الصمد المسلم فهو ببيع أو بعهده أو بعت
لقوله تعالى وان يحصل الله لك كافر من على المؤمنين سيلا (ولأنني) كائنه (لان النكاح لا يزل ملك
السيدة بل يبقى في الأصل أداها كذا بعهده بشرط خيار لا يكتفي بعدم إقطاع علقه عنه) (ويدخل
الصمد) أي الرقيق ذكر كان أو أنثى (المسلم في ملك الكافر استدا جارا لارت) من قرب أو صوملي
أو زوج (و) (استر جاعه بافلاس المشتري) بأن اشترى كافر عبدا كافر من كافر ثم أسلم

أما (أي خيار الشرط (من) حين) عقد شرط فيه كاجل غن فان شرط ببيع مضمون اختيار بين من حين شرط وان شرط من تفريق
لم يصب لم يملكه (ويستقط) خيار شرط (بأول النفاية) لان شرط الير حبس سقط بأوله (أو الصلاة) مكتوبه كالظهر مسقط
(يدخلون وقتها) كما إذا شرط الى (العقد) فيسقط بطوع بغيره لان لا تنهاه النفاية فلا يدخل ما بعدها فيما قبلها والأصل لزوم العقد
وأما خلوها في اقتضاء الشرط فثبت ما تيقن منه دون الزائد (وان شرطه) أي الخيار شهر أمثل لا (وما) يثبت (وما) لا يثبت
(مع) البيع (في اليوم الأول) لا ملكه (فقط) لانه إذا لم يزل في اليوم الثاني لم يعد الى الجواز (و يبيع شرطه) أي الخيار (لها) أي المتعاقدين
(ولو) كانا (وكيلين) لان الظاهر في تحصيل الاحتفاظ مقوض الى الوكيل (ك) ما يبيع شرطه (أو موكليهما) لان اللفظ أحاط حقيقة (وان

في البيع (أ) أي بالمرأه أو بالوكيلين (ب) أي بشرط الخيار إما من أن يطلب المخط مفض إلى الوكيل وإن شرطه وكيل لنفسه دون
 موكله أو لا يجني البيع (و) يصح شرط خيار (ق) مبيع (م) من مبيعين (بعد) واحد كعبد بن يباعه فقهو شرط الخيار في أحدهما
 بعينه كبع كعبه شقة مع مال شقة فقهو فإن شرط الخيار في أحدهما مبيعاً فاسد (وق) فسخ (خ) البيع (ق) أي فيما بعد الخيار مبيعاً
 (ر) مع (م) مشترك في شئهما (س) سقطه من الثمن (ط) أو رد أحدهما له وإن لم يكن أنقصه سقط عنه بقسطه ودفع الباقي (و) يصح
 شرط خيار لتباين (م) متغاولاً بأن شرط
 ٣٢

العبد أو المثل المشتري ويحرم عليه فسخ البائع البيع (و) إذا رجع في بيعته لولده (ب) بأن وهم
 الكافر عده الكافر لولده ثم أسلم العبد ورجع إلى أبيه (و) إذا رد عليه بعب (أ) أي بعبه
 كافر ثم أسلم وطهره بعب فرده وكذا لو رد من أوله ليس أو خيار مجلس (و) إذا اشتري من
 يصدق عليه كالتقدم (ق) س (و) إذا بعه بشرط الخيار مدة معلومة (و) أسلم العبد فيها (ق) فسخ
 ألبائع البيع (و) إذا وجد البائع (أ) أي الثمن واسترجع العبد (و) كان
 قد أسلم العبد وفيها إذا ملكه المخرجي (ب) بأن استولى عليه من مسلم فهو (و) وفيها إذا قال الكافر
 لنفسه أعتق هذا المسلم عني وعلى منته ففعل (ب) المسلم إن أعتقه منه (ب) كأنه في قبض الولاء
 فله تبعه مسائل يدخل في الصلح المسلم في ملك الكافر ابتداءً أو بواحدة من شرائطه وهي إذا
 استولى الكافر أو مصلحه لولده (و) يدخل المحقق في ملك الكافر ابتداءً بالآثار (و) لا عليه نحو
 عيبه أو القهر ذكره ابن رجب (و) يحرم سومه على سومي أخيه (أ) أي على سومي المسلم (م) عرضاً
 البائع مع (ب) الحديث أي من ربه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يبيع الرجل على سومي أخيه
 رواء مسلم (وهو) أي السوم الذي يحرمه السوم من الثاني (ب) أن يشاءوا في غير (ب) حال
 (المادة) حق يحصل الرضا من البائع (فأما السراية في المنفعة فاختار) أجازها فان أسلم
 ثم راد إليها يعرف في أسواقهم بالزيادة (و) يصح البيع مع سومه على سومي أخيه لأن النبي أجاز
 ورده عن السوم لأن وهو خارج عن البيع (و) كذا أسلم (ب) جازة (ب) سومه على سومي أخيه (و) رضاء
 صريحاً مع الاجارة (و) كذا استجاره على اجارة أخيه في عقد خيار مجلس أو شرط إذا
 كانت المسدة لآلئ العدة كما يأتي فحرم ولا يصح ولو أخذه من الشراء على شراء أخيه كان
 آتياً لانهما محققاً (و) يحرم ولا يصح سومه على سومي أخيه زمن الخيارين (أ) أي خيار المجلس
 وخيار الشرط (وهو) أي بعه على بيع أخيه (أن يقول) شخص (ب) أن اشتري سلعة بعشرة أنا
 أعطيك ثمنها بثمنها أو أعطيك مثلاً بثمنه أو بعرض عليه سلعة بعشرة فبيع المشتري
 لنفسه البيع ويقتضيه (فلا يصح الحديث ابن عمر رضى الله عنه لا يبيع الرجل على بيع
 أخيه متفق عليه والنهي يقتضي القصاد وعلم من قوله زمن الخيارين أنه لو قال له ذلك
 بعد مضي الخيار وزوم البيع لا يحرر لصدم تحكمن المشتري من الفسخ إذ (و) يحرم
 (أ) (ب) مع شراؤه على شراؤه وهو أن يقول (ب) من الخيارين (ب) أن يباعه سلعة بعشرة عندى فيها
 عشرة الفسخ البيع (و) يقتضيه (فأما على البيع) لأن الشراء يسمى ببيعاً فدخل في عموم
 النهي (و) كذا اقتراضه على اقتراضه (ب) بأن يعقد القرض معه فيقول له آخر أرضني ذلك قبل
 قبضته فلا رد له في نفسه بدقه الثاني (و) كذا (أ) أي أنه يبيع كذا اقتراضه بالغا في
 الذي (ب) على اقتراضه (و) كذا طلبه العمل من الولايات (ب) يطلب غيره (و) نحو ذلك وكذا

الأخر لأنه حتى لم يحوز رضاء
 بهما في كميتهما رضاء بهما
 (و) يصح شرط بأن يبيع غير
 وكيلين الخيار (أ) أي بعه
 على أن استأمر فلان أو ماله
 الفسخ قبله (و) كان الغير
 المشروط له الخيار (المبيع)
 بأن فسخاً فاقطع شرطه الخيار
 (و) يكون) جعل الخيار للغير
 (و) لا) منها (له) لأنها
 أقامها مقامه (أ) لا) يصح
 بطلها الخيار (ه) أي ثمنها
 (دونهما) لأن الخيار شرع
 لتحصيل الأجل لكل من
 المتعاقدين فلا يكون له لأجل
 له فسخه (و) لا يفتقر فسخه
 عليه) من المتعاقدين (أ) إلى
 خصم رضاء) العاقدة (و) لا
 إلى (رضاء) لأن الفسخ حصل
 عقد جعل البيع في غير
 صاحبه ومع فسخه كالتلفيق
 (و) معنى زمنه) أي الخيار
 المشروط (و) فسخ) البيع
 مشروط له (ز) البيع ثلاثاً
 يقتضي البقاء الخيار أكثر من
 عدته المشروطة وهو لا يثبت
 إلا بالشرط (و) ينتقل ملك في
 مبيع التمسير وفي الثمن إلى
 بائع (بعد) سواء شرط الخيار
 له أو لأحد هما إن كان لغير

حدث من باع عبداً وله مال فله البائع الآن بشرطه المتأخر وأهمل جعل المال المتأخر باشرطه
 واطلاق البيع بهل بيع اختيار ولا يبيع غليل بدليل محتمه وقوله ملكك ففسدته الملك في بيع اختيار كما روي عن عهده
 أن الملك يدل على نقل الملك إلى المشتري ويقتضيه لفظه ونحوه الخيار فله لانه (و) لو فسخه (أ) أي البيع (بعد) اختياراً وبيع
 أو تقابل ونحوها (فيعتق) بشراء (ما) أي عريق (ب) متى على مشتر (ل) حرم أو تعليق أو اعتراف بغيره ويمنع نكاح شراء أحد
 الزوجين الآخر (و) يأنه (أ) أي المشتري نقضه وان مبيع (فطارة) فن (مبيع) غروب الشمس من آخر رمضان قبل قبضه
 (وكسبه) أي المبيع (و) فاقطع المنفعة) مده خيار (ه) أي المشتري الحديث أن أراج الضمان بحجة الترمذي ويبيع غله فحصل

المبيع لتعذر انفصاله (وما أورد) مشتر من أمة مبيعه وقطع من الخيار (فأورد) له لانه صادق على كماله أشبه بالواجب له مبدعة
الخيار (ورولده) أي المشتري (و) ثابت بالنسب لأن من علو كنهه فلا تزمه مبيته (وعلى بائع بوطه) مبيعه من الخيار (و) (المهر)
لمشتري واحد عليه أن يحصل (و) عليه (مع علم غيره) أي الوطه (و) لم (زوال ملكه) عن مبيع بعقد (و) (إن البيع لا يتقيد
بوطه) (الحد) اتصال وطه له مضاف لملكه لا شبهة ملك (ورولده) أي البائع مع علم بائع (و) (فإن) لمشتري مع رجل واحد
منها الولد حر وبفده بيمينته يوم ولد أو لمشتري واحد (والجل وقت علم مبيع ٢٣) لا غله) يبيع فهو كآلوه المنفصل (فقد

الامات يبيع بقطعه) من
الاشن كمين مبيعه يبعث مع
غيرها قال القاضي وابن عقيل
قباس المذهب حكمه حكم الاجزاء
لا الولد المنفصل فيه معها قال
ابن رجب في التواعد وهو أصح
وبوجه في الاقتناع فيها اذا ردت
شرط الخيار قلت فان كانت
أصغر ردت هي وولدها نصير
التفريق على القولين (و) يخرج
نصر فهما أي المتبايعين (مع
خيارها) أي شرط الخيار لهما
زمنه (فإن عين) أو في الذمة
وقيض (ومشتر) زوال ملك
أحد هالك الآخر وعدم انقطاع
علق زائل الملك عنه (و) ينفذ
عقده (مشتري) أحق بالمبيع زمن
خيار بائع لقوته وسريانه ومك
بائع الفسخ لا نفعه وبسقط
فسخه اذا كان ووبه ما عدا
فاعقه ولا ينفذ عتق بائع لمبيع
ولا شيء من تصرفاته فيه زوال
ملكه منه (و) ينفذ (غير
عق) كوقف وأجزءه من مشتر
(مع خيار الآخر) أي البائع
لانه لا يقطع علقه عن المبيع
(الا) اذا تصرف مشتر (مع)
أي البائع كان أجراً وباعه له
(أو) الا اذا تصرف مشتر

الساقاة والمزارعة والجمالة ونحو ذلك) كلها كالبيع فقهر ولا تصح اذا سقت انفسر بقاء على
المبيع لما في ذلك من الابداء (وكذا بيع حاضر لباد) بان يكون مسمار له ولو رضى الناس
ففسخ ولا يصح (ليقاء النبي عنه) لقول أنس بن مالك ان يسع حاضر لباد وان كان أخاه لا يسه
وأما متفق عليه (والعق فيه انه لو ترك القادم يبيع صلته اشتراها الناس منه برخص فاذا
قوى الحاضر بغيره لم يبعها الآية لا يحصل الضرر للناس (بمقتضى شرط) (أحد) (أن) يفسخ
البادي وهو (المقيم في البادية والمراد هنا) من يدخل البلد من غير أهله أو لغير بدوي
لانه متى لم يقدم إلى بلد آخر لم يكن بابا (ليبيع صلته) متعلق بفسخ لانه اذا حضر ففسخ ما
أكله اقصده الحاضر وحده على بيعها كان توسعه لا يتشققا (الثاني) ان يبيعها (بغير
بوعه) لانه اذا قصد ان لا يبيعها برخصة كان المنع من جهة لاجلها الحاضر (الثالث) ان يكون
(جامعا للبصر) لانه اذا علم ان يريه الحاضر على ما عده (و) (الرابع) ان يقصده حاضر عارف
بالبصر (فان قصد البادي لم يكن له الحاضر أثر في عدم التوسعة) (و) (الخامس) ان يكون
(بالناس اليها حاجة) لانهم اذا لم يكونوا محتاجين لم يوجب له معنى التوسعة (فان
اشتمل شرط منها) أي من هذه الشروط الخمسة (صح البيع) من الحاضر للبادي ولم يصرح لما
تقدم (و) يصح شراؤه أي شراء الحاضر (له) أي للبادي لان النهي انما ورد عن البيع لمعنى
يقتضيه وهو الرقي باهل الحضر وهذا غير موجود في شراء البادي (وان اشترى حاضر بغيره
بأدب لم يباشر الحاضر (له) أي البادي (ببطلان) (بكره) ذلك لان النبي كما تقدم انما ورد في بيعه
له وهما لم يسم (وان استشاره) أي استشار (البادي) الحاضر (وهو) أي البادي (بما حل
بالسعر) (وه) أي الحاضر (ببطلان) (له) أي البادي (لوجوب النصح) الحديث الذين انصحوا
لم يمتنع في وجوب اعلامه ان اعتقد جهله به نظر بئاع على انه هل يتوقف وجوب النصح
على استعماله يتوجه وجوبه وكلام الامهات لا يخالفه ذكر في الفروع

فصل في بيع مسلة بنسبة أي بين مؤجل (أو بين) حال (لم يقضه صح) (الشراء
حيث لا مانع (و) (وعلم عليه) أي على بائعه (شراؤها لم يصح) (منه شراؤها) (نما بنفسه) أو بوكله
(بفقد من جنس الأول) (أقل ما باعها) به (بفقد) أي حال (أو سبعة ولو بعد) (حل) أي أجل
أثن الأول (نما) بقوله ابن القاسم وسندي لما روى عن زرعة عن أبي اسحق السبيعي
عن امرأته املية كانت دخلت أنامول وز بن أرقم على عائشة فقالت أم ولد بن أرقم
اني بعته غلاما من زديتها فقدرهم الى العطاء ثم اشترت منه بستانا فقدرهم فقالت
لها بنس ما شريت و بنس ما شريت ابني زيد ان جهاده مع رسول الله صلى الله عليه وسلم
بطل الآن يتوب رواء أحمد وسعيد ولا تقول مثل ذلك الا توقوا ولا تروى كماله بالبيع

٥٥ - (كتاب الفناء) - ثانی
مطلقا أي سواء كان خيارها المولود أو المشتري (الاستوكيل مشتر) لان الملك له ويطلق خياره ان ملكه في تخويله ببيع مما يقبل الملك
(وليس) تصرف بائع شرط لخياره وحده (فصل) لبيع فصالان الملك انتقل عنه فلا يكون تصرفا شرعا كما هو جودها عند من
أقلس (وتصرف مشتر) في مبيع شرط له لخياره قيمته (وقف أو بيع أو بعه أو ابلس) لانه متاعه (لشهوة ونحوه) كتبيلها
(وسومه) أي المشتري لبيعها ان عرض للمبيع وهو عطف على تصرف (امضاء) للمبيع خبر تصرف (واقطاع لخياره) لانه دليل الرضا
بالبيع وكذا يسقط خياره برهن وأجزءه مضاف ونحوها كما ذكر في الاقتناع في الاجازة في خيار العيب (لا) يسقط خياره

بشعرى في مبيع (التحرية) كركوب دابة لم تظفر سرها وطلب شاة لم تفرقة قد رتبنا لآله المقصود من انشاء شرط بطل به (ك) ما لا يسقط
 (استخدام) ولو لم يفرقه (ولا) يسقط (انقلبه) الامة (المسعودى) فصلا له لو جزمته ما يدل على ابطاله وانبساطه لآلهما
 (ويبطل خسارهما) أى البائع والمشتري (مطلقا) أى سواء كان خيرا رجلا أو شرط (بشعرى مبيع بصدق) وكذا قوله جازوا
 من ضمان مشتر بخلاف نحو ما اشترى بكل في بطل البيع يتلفه يبطل معه انبساط (و) (انلاف مشترابه) أى المبيع (مطلقا)
 أى قبض أو لم يقبض اشترى بكل أو وزن ٣٤ أولا استقرار الثمن بذلك في ذمتها وانبساطه ونحوها وانعيب اذا

بمع ألف يفرضهما ثقالا أجل والذرائع معتبرة في الشرع يدل على منع المقاتل من الارث
 (الآن تنخرصتعا بانقصها) كعقد قطعت يده (أو قبض ثمنها) بان ما من الساعه وقبض
 ثمنها ثم اشتراها فصح لآله لا توسل به الى الزا (وان اشتراها أنه أو ابنه ونحوهما) كخلافه أو
 مكانه أو زوجته (واحيلة) جاز وعمل كل واحد منهما كالأجنبي بالنسبة الى الشراء
 (واشترها) بآئها (من غير مشتر بها) كالواشترها من وارثه أو من انتقلت اليه منه بيع
 أو نحوه جاز لعدم المناع (أو) اشتراها بآئها (عشال الثمن) الأول (أو بنده أو خراج غير الذى
 باعها) أو اشتراها بعبوض أو باعها بعبوض ثم اشتراها بقبض (الشراء) (أو بصر) لا يتناول با
 المتوسل اليه (وان قصدنا العقد الأول) العقد (الثاني بطل) أى العقدان (قال الشيخ وقال
 هو قول جمهورنا) حنفى حنفى وما لك قال في الفروع وروى عنه ابنه اراد من أطلق (ان اللبلة التى
 لا حلها يبطل الثاني وهو كونه قد بطل باموجوده فى الأول (وهذا ما لم يسمي) (مسألة
 العينة) سميت بذلك (لان مشتري السلعة الى أجل يأخذ بها عينه أى تقبدا حاضرا)
 قال الشاعر

أفتنان أم ندان أم ينرى لنا • فتي مثل فصل السيف من زنت مصاربه

ومعنى ثمتان نشترى عنه كما وصفنا • وروى أبو داود عن ابن عمر سمعت رسول الله صلى الله
 عليه وسلم يقول اذا ابتاعتم بالعينة وأخذتم اذنان البعير ورضنتم بالزعرور تركتم الجهاد
 سلب الله عليكم ذل لا ينزعه حتى ترجعوا الى دينكم (وعكسها) أى عكس مسئلة العينة وهو
 أن يبيع السلعة أولا نقد قبضته ثم يشترى بها ما كثر من الأول من جنسه بنسبة
 أو لم يقبض (مثلا) فى الحكم نقله حريب لآله يقبض به (أى الى الزا) (قال الشيخ ويحرم على
 صاحب الدين أن يمنع من انتظار المبيع حتى يقبض عليه الذى وفى قال كريب الدين (اما أن
 تغلب) الدين (واما أن تقوم على هذا الحاك وخاف أن يجسه الحاك لعدم ثبوت اعتبار
 عتده وهو معسر فغلب على هذا الوجه كانت هذه الامامة حراما غير لازمة باتفاق المسلمين فان
 الغريم مكره عليه بشرط حتى ومن نسب حوالا القلب على المعسر محله من الحبس الى مذهب
 بدع الأئمة فقد أخطأ فى ذلك وغلط وانما تنازع الناس فى المعاملات الاختيارية مثل
 التورق والبيعة انتهى) كلام الشيخ رحمه الله تعالى وهو ظاهر (ولو احتاج) انسان (الى نقد
 فاشترى ما دساوى مائة مائة وخمسين فلأرباس) بذلك نص عليه (وهى) أى هذه المسئلة تنهى
 (مسئلة التورق) من التورق وهو العضة لان مشتري السلعة يبيع بها (وان باع) انسان
 (ما يجرى فيه الزا) كالملك والموزون ثمن (نفسه ثم اشترى) أى من المشتري (بثمنه
 الذى فى ذمته قبل قبضه من جنسه) أى جنس ما كان باعه كالوا بعه بأربعة دراهم ثم اشترى

تلف المبيع (وان باع عبدا
 بآئته) بشرط ان خيار (فانت العبد)
 قبل تصدده أم خسر (ووجد
 بها) أى الامة (عياقه زدها) على
 بائعها بالبيع كما لم يتلف العبد
 (ويرجع بقيمة العبد) على
 مشتر لتخرده (وورث خيار
 الشرط ان طالب به) مسبقه
 (قبل موته) كشفه وحققه
 والأفلا لآله حتى فصح ثبوت
 لافوات جزءه ورث كالخروج
 فى العدة (ولا يشترط ذلك) أى
 الطلب قبل الموت (فأرث
 خياره) أى غير خيار الشرط
 تكسار عيب وتدل على لآله حتى
 فيه معنى المال ثبت ثبوت
 فقام وارثه مقامه فتدول الوصية
 بخلاف خيار الشرط فليس فى
 معنى المال اشارة اليه بان عقيل
 (الاقسم) (الثالث) من اقسام
 انبساط (خيار عيب) يخرج عن
 عادة) فصلا له لم يرد الشرع
 بتصدده فرجع فيه الى الشرع
 كاقبض والخسر فان لم يخرج
 عن عادة فلا فسخ لآله يتسامح به
 (وبثبت) خيار عيب ولو وكلا قبل
 احسلا موكله فى ذلك صور
 احداها (لر كان) جمع واكب
 يبقى القاد من سفر ولو عاشيا

(تلقوا) أى تلقاهم حاضرا عند قريهم من البلد (ولو) كان التالى (لا قصد) فصلا له شرع لازالة منه
 ضررهم بالثمن ولا أثر للقصد فيه (انداهاوا) أى الى كان (واشترى) قبل العلم بالضرر (وغنوا) حديث لا تلقوا الحلب فغن تلقاه
 فاشترى منه فاذا أنى السوف فهو بالخيار وراه مسلم ومع الشرايع النهى لآله لا يوفى بغيره فى البيع وانما هو الطبعية ويمكن
 استدراكها بالخيار أشبه المصراة الصورة الثانية المشار اليه بقوله (واسئل غن وهو) من استرسل اذا طمان واستأنس وشرا
 (من جهل الغنية) أى قيمة المبيع (ولاحسن مما كس من بائع ومشتري) لآله حصل له ان يبيع به المبيع أشبه القاد من سفر
 ويقبل قوله بيمينه فى جيل القيمة لم تكن بغيره يذكره فى الاقتاع وقال ابن نصر انما الظاهر استحبابه للينة • الصورة الثالثة

اشترى اليها قوله (وقد عجزت ان تراه) أي المشتري (من لا يريد فراه) البعده من محبت الصدقات التي كان الناس فيها ينجس كثرة
الزمن بخصه كالقصر فيه ونظيره لا بد ان يكون المزايدة بالقيمة والمشتري جاهلا بما (ولو) كانت المزايدة (بلا مأطاة)
مع البائع لا تقدم في الصورة الاولى (ومنه) أي العجز قول البائع (أعطيت) في السلف (كنا وهو) أي البائع (كادب) ويحرم
الخص البعده من المشتري ولهذا يحرم على البائع بيع مشتركة البعده من البائع ذكر الشيخ في الذين وإذا اشترى منها شيئا بكذا
وكان زائدا عما اشتراه لم يطل البيع وكان له الخيار بمجمعه في الانصاف

منه بالدرهم براء (أو) اشترى بأشمن قبل قبضه من غير جنس البيع (ما لا يجوز بيعه به) أي
بالمبيع (نسبة) بان اشترى بشمن المكمل مكيلا أو بغيره من الموزون موزونا (للميزن) ذلك ولم
يصح جميعا للمادة وبالنسبة روي عن ابن عمر وسعيد بن المسيب وطاوس ان بيع
ذلك ثور بعمالي بيع الرابي بالروي نسبة ويكون الثمن المعوض عنه بينهما كالمعدوم لانه
لا اثر له بخلاف ما لو كان المبيع الأول حيوانا أو شيئا (فان اشتراه) أي اشترى الرابي (بشمن
آخر وصله) أي الثمن (النه) أي الى البائع (ثم أخذ منه وفاه) هن ثمن الرابي الأول (لما حاز
(أول بسله) أي الثمن (اليه بل اشترى في ذمته وقاصه حاز) صرح به في الفتي والشرح
ومعنى قاصه لانه لما ثبت لأحد ما في ذمته الآخر مثل ما له عليه سقط عنه ولا يحتاج ذلك
(مضاهوا لا تقولها كما يأتي في محله (ويحرم التسعير) على الناس بل يبيعون أموالهم على
ما يحتاجون لحديث أنس قال غلا أسمره في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا يا رسول
الله غلا أسمر فسر لنا فقال ان الله هو أسمر القابض الباسط الرزاق اني لأرجو اني
أقول ليس أسمره يطلبني عظامي في يوم لا مال رواء أبو داود - ما حقه والقرمذي وقال
حسن صحيح (وهو) أي التسعير (ان يسمر الامام) أو نائبه (على الناس) سمر أو يبيعهم على
التابع به (أي يأسره) وبكره الشراعه (عبادتهم به أي يأسره) (وان هدد) (المشتري
(من خائف) التسعير (حرم) البيع (وطيل) لان الوعيد ذكره (أو) ويحرم قوله (بائع غير
محتكر بيع كالناس) لانه الزام له بما لا يرضه (وأوجب الشيخ الزامهم) أي الباععة
(المعاوضة) بشمن المثل وانه لا نزاع فيه لانه مصلحة عامة لحق الله تعالى ولا تمت مصلحة الناس
الايها كالهدور ذكره) الامام (احمد المبيع والشراء من مكان الزم الناس جميعا) أي بالمبيع
والشراء (فيه لا اشتراء من اشترى منه) أي من الزم بالمبيع في ذلك المكان (ويحرم الاحتكار
في قوتها الأولى فقط) لحديث أبي أمامة ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى ان يحتكر الطعام
رواه الأثرمه وعنه عليه السلام الجالب ليرزق والمحتكر ملعون (وهو) أي الاحتكار في
القوت (ان يشترى القنطرة ويحبسه ليقبل فيفعل) وهو بالمرمين أشد تحريما (وبصح
الشراء) من المحتكر لان انتهى عنه موهو الاحتكار ولا يكره الأخبار في الطعام اذ لم يرد
الاحتكار (ولا يحرم) الاحتكار (في الادام كالمسل والزيوت ونحوها) ولا احتكار (علف
الحيائم) لان هذه الاشياء اتم الحاجة اليها اشبهت الثياب والحدوث (وفي رواية لكرى
وغبرها) ان من جلب شيئا أو استغله من ملكه أو استغله (عما استأجره أو اشترى زمن
الخص ولم يفتق على الناس اذا أو اشترا من بلد كبير كمداد والبصرة ونحوها) فله حقه
حتى يظلو وليس يحتكر نصا وترك اخذ ما ذلك أولى انتهى قال في تجميع الفروع بعد حكاية

فلا فتح لاحد ان وجب ان غبن في المسمى لانا الصداق ليس ركنا في النكاح (فان فسخ) مؤخر فاجر بدون أجر المثل (في انشاءها)
أي مدة الاحارة (وجمع) على مستأجر (بالقسطن من أجرة المثل) لما مضى و (لا يرجع بالنقض) (من) الاجر (المسمى) لانه
لا يستدرك بمظلمة الغبن لانه لم يفته فيما يار من ذلك أي المسمى لانه بخلاف ما لو ظهر على عيب أو جرح ففسخ فبر جمع سقطه من
المسمى لانه يستدرك ذلك فلا تلامه لانه يرجع بسقطه منها معينا فبر تفتت هذه الضر وبذلك نقض المخلص القاضي القسم (الرابع)
شيار التسلط من الناس بالخصر بل يفتق في القطة كان البائع بفعاله الا في عبرا المشتري في ظنة (بما يرضه الثمن) (ولم يكن
هيا كتمير به الثمن) أي جمعه (في الضرع) لحديث أبي هريرة عن ربيعة عن أنس والابن وا لغم فبن باعها فوه بخير النظرين به لانه

يعلم ان شاء الله سبحانه وان شاعرها وصاعدا من ترقى عليه (و) كذا (صبر وجه ونسو يشتر) رقيق (ونسيبه) أي الشعر
(و) كذا (جميع ما ربح) التي تدور بالمال (وارساله) أي المباد (عند عهده) ما ليس لشئ دوران إلى إذا فقهته المشتري عادة قبل يد
في الشئ فالتأخير لا يشتر ذلك فله أن يخلو كالمصرا لانه تشر بشرائه النجس وكذا تصيب وجه المصرا أو القوب وصدق وجه
المتاع ويحرم ويختلف على الدابة حتى تغتلى نحو امرها فيظن جاهل أو نسو بدا نامل عدا أو نوه به ليقن انه قاتل أو جلد وكبير ضرر
الشاة خلقه نصيب بظن أنها كثيره قالين ٣٦ فلا خلاف به لانه لا يتعين عليه التي فنت (ويحرم) تدليس (ك) خسر (كم

عيب) لمحدث عقبة بن عامر
مرفوعا قال لم أخلو المسلم ولا يخل
المسلم من ربحه يعاقبه عيب
الابنة له رواه أحمد وأبو داود
والحاكم وحديث من غشنا
فليس منا حديث من ربح عيبا
لم يسهل لم يزل في عقت من الله ولم
تزل بالاشركة لنفسه وأما من
ماجه (و) ثبت لمشتري يتدليس
(خيار) رد ولو حصل التدليس
في بيع (بلا قصد) كحرم وجه
الحاربة لعل أو تصير نحو ولاته
لا أثر له في الأضرار المشتري فان
علم بمشتري يتدليس فلا خيار له
لدخلوه على بصيرة وكذا لو سلمه
بما لا يزيد الشئ من كسبه
أشتر لانه لا ضرر بذلك على
المشتري (وقى علم) مشتر
(التصريح) خسر ثلاثة أيام منذ
علم به لم يفسد من اشتري
مصرا فله خيار فيها ثلاثة
أيام انشاء أمكنها وان شاء
ردّها ورجعها صافيا من تفسر
رواه مسلم (بين امس الباروش)
للأظهر انفسير (و) بين (دمع)
صاع غرسه ان حلبا لشتر
(و) وزاد (صاع الترس عليها)
أي المصرا (قصة) نصا قالوا
انفسير (وكذا وردت) مصرا
(بغيرها) أي التصرية كصاعها وبتد الصاع بتد المصرا وله ردّها بغيره
بالتصرية بغير غيرها (فان عدم) التمر يجعل والمصرا (قصة) عليه (قصة) لا تبايد لمثل هذا أو (موضع عقد) لانه لعل الوجوب
(ويقبل ردّ الباين) المحلوب من مصرا فان كان (حاله) لم يتغير (بدل التمر) كدها قبل الحلب ان ثبت التصرية (و) خيار
(غيرها) أي المصرا (على الترخي ك) خيار (معيب) لما تقدم في الفتن (وان صار لها) أي المصرا عادة سقط الرد بالتصرية (وال
الضرر) كصير زوال من مبيع قبل ردّ لان الحكم بدووع عليه (و) كامة (نزوجة) اشتراها (بانت) قبل ردّها فسقط فان كان
الطلاق رجعي فلا (وان كان) وقت عقد (بغير مصرا) لأن كثير لحله ثم ردّها بغيره (أي الباين ان) (أو) رد (مثله ان عدم)

باب الشر وط في البيع

(وهي) أي الشروط (جميع شرط ومعناه) لفظة العلامة واصطلاحا ما يلزم من عدمه العدم
ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم لذاته والمراحمه (هنا الزام أحدا المتبايعين) العائد (الأثر
بسبب العقد) متعلق بالزام (ما) أي شيأ (له) أي يلزم (فيه منفعة) أي غرض صحيح (و يعتبر
لترتب الحكم عليه) أي على الشرط (مقارنته للعقد) قاله في الانتصار (وقال في الفروع
يتوجه كسكاح و تأقي ان زمن انباين كحال العقد (وهي) أي الشروط في البيع
(ضربان الأول صحيح لازم) ليس ان اشترط عليه فكه (وهو ثلاثة أنواع) أحد هاتر شرط مقتضى
عقد البيع) بأن شرطه شرط عليه البيع بحكم الشرع (كالنقايض وحلول الشئ ونصرف
كل واحد منهما) أي من المتبايعين (فيما يصير اليه) من شئ أو منمن (ونحوه) كرد المبيع
ببعض قديم (ملا بوز كره) أي ذكر هذا النوع وهو ما يقتضيه العقد (فيه) أي في العقد

فوجوده

فوجوده

فوجوده

[illegible]

على جميع حالاته (و) كزهر
 في عبد أومه (و) حبل يوس
 وكلف وطرش وقصر (و) وان
 لم يكن لوجه منكرة (و) تحريم
 (و) مالك وأكاح (كسوسية)
 خلاف نحو أخمن رضاع
 (و) كفل وقرن وقتي ورتي
 ونسأ في النكاح
 (و) كرا إسفانه وحنون وسعال
 ومعه وحل أمة لأبيه فهو
 زادة إن لم يضر بالعم
 (د) كذا ذهب حارسة كاصبع
 مبيع (أو) ذهاب (من عن
 كبير) أي عن نسر وأخر
 انحراس (و) كزائدتها
 أي الجراحة كاصبع زائد أو
 السن (و) كزائدته بلع
 (عرا) نملن عبد أومه
 كزهر بمسكرا وإياته
 وسرقة وبيلة فخرشه فان
 كان من دون عشر فليس شيئا
 (و) حق كبير أي بالغ (وهو)
 أي الحق (أو) كذا كالمطاهل
 بصيرنو كغفره (أي الرقيق
 الكبير) فز (شد بلواكونه)
 أي الرقيق (أهسر لايمن يمينه
 عمل العتاد) فان عمل فزادة
 غير وكثر كذب وقتنه وكونه
 حق وإعمال الأدب والوقار في

الحاكم انما واهل المراد في غير الجلب والمضمر (وعندم تبيان ذكر) كبير لا خوف عليه ولا ضمير ولا اني (وعنه تركوب وكده) اي
 عنه (ورقه موهونه وكده فهو ساو عليه بنظره) ما معني السين (ك) طول له قبل ما في دار) مدعة (عرفا) الطول تاخر تسليم المبيع
 لا شرط كما لو كانت موهونه فان لم تطل المدة عرفا فلا خيار (والاخر) في بائع (لمدة) نقل ائصال عادة ولو طال حبس لم يقسمه عشر لتضمن
 مساهكة الرضا بتلف المنفعة من النقل (ومعقومه ان لم يتصل عادة رجعت الاخره وانه لا يلزم جميع الجلب ولا التحول لئلا) وتثبت
 (للد) اي عشرته على الدار المبيعة قد قبل في ضمانه بالتقوان فان ثبتا ائتمت البائع ان نفسه منها (وتسوى الخس) الحادثة بعد
 البيع لا استخراج دفعي بعدها كما كان حين التراء الاضمر ولحق الارض لاستعمالها بالخس فكان عليه ان ائتم (وبقي ونحوه)

تدلم (غير معتادها) أي الدار المبيع لمسلم الأخي به كالأشترى قرية فوجد فيها حية عظيمة تنشق بها قتيها (وكونها) أي الدار المبيعة (بغيرها المند) بأن تصرفه مدة لتزولم لغوات منتهز منه قال الشيخ تقي الدين والدار بالسوء ميب (و) كون (توب) غير حديد بالمؤمن أي يظهر (أرستعالة) لنفسه بالاستعمال فان بيان قبله لا يقع كالمشتري له على بصره (و) كون (مالم) مبيع (مستحق) نحو (رفع حدث) لذهاب بعض منافعها (ولو اشترى الماء للشرب) لأن النفس نفعه (لا مرمرة فناءه) ليست هي لانه لا تنقص في قيمة ولا عين (ولا توبة) لانها ٣٨ الغالب على الجوارى والاطلاق لا يقتضي خلافها (و) لا (عدم) حيز

أي المبيعة (حالات) فانت حاملا لانه المبيع في الامة تقط لانه أي الجمل (هيب) في الآدميات (لا في غيرها) أي ليس عيبا في غير الآدميات (زاد في العاية والجوارى أن لم يضر بالعم) وجرمه في المنتهى في الصدق (وباق في خوار السب ولو أخبره) أي المشتري (بأنه يفسد) في المبيع وغبها (فصدقه بلا شرط فلا خيار له) كره أبو الخطاب (قال في الفروع و) يتوجه عكسه النوع (الثاني شرط بائع ثما) مباح (مسلوما) غير طوع وواعه (في المبيع كسكني الدار) المبيعة (شعرا) أو أقل منه أو أكثر (وكملان البعير) أو شوه (التموضع معلوم فيبيع) لما روی جاريته كان يبيع على جمل فدل على أنه يبيع على أجزائه فليس شرطه فقال بعينه قيمته واستثبت حملته إلى أهل مفتي قلبه يؤيدها عليه السلا انتهى من التمسك الآن تعلم ومنه معلوم أن أكثر ما له تأخير تسليمه مدعة معلومة فبيع كالأربعة مائة من وجوه أو أرامه وجره ونحوها (كحصى على ثمنه) وغيره صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع وشروط أنكره أحمد وقال لا يفرق مروا في مسند وثقة المبيع المستثنى نفعه هذه الاستثناء الذي يظهر لنها على السامع لانه مالك لنفسه لا من أي جهة المشتري كالعين الموصى بنفعها لا كالأثر من المارة (الأوطة الآمنة) المبيعة (ودواعيه) أي دواهي الوطمن قبله ونحوها لا كالأثر من استنائه لأن ذلك لا يساح إلا بأكال ونكاح وقد استنبأ (وله) أي البائع (أجازة) ما استثناه من الجواز (وأجازته لمن يقوم مقامه) قالين المثل لمستأجرها أجازتها (ولا) بملك أجازتها أو أجازتها (من هو) أكثر من مائة (أو) كاستأجر (وإن تلفت العين) المستثنى نفعها (قبل استئجارها) أي النفع (بفعل) مشتري أو بغيره (أما المشتري) (أجرة) مثله) أي مثل النفع المستثنى فمما يق من المدة لتفوت به المفعة المصروفة على مصفوها (لأن تلف) المبيع (بغير ذلك) أي بغير فعل المشتري وبغيره لأن البائع لم يملكها من جهة نفسه بل من جهة غيره (قال في الاختيارات) وإذا شرط البائع نفع المبيع أن يره مدعة معلومة فحقه كالأمر أصح بانجازه فلهنهم أصح وأصح بدلتهم سلمة أنها اعتقتهم فنفوت شرط عليه أن يخدم النبي صلى الله عليه وسلم وأما من شرطه واستثناه فمدعة عبد في العتق فاستثناهما في البيع (أو شرط) مشتري نفعه (في مبيع) كاشترط عليه (جمل المطلب) المبيع (أو تركه) أو (خاطلة توب) مبيع (أو تفصيله أو حصاد دغ) مبيع (أو خرطبة) مبيعة (ونحوه) كعرب بقطعة حديث أو أجازته سيفا ونحوه (صح) الشرط لأن فائده أن جميعه بها وأجازة وهو صحيح (إن كان) النفع (معلوما أو لم يملكه) وطاه بالشرط (فأو شرط) المشتري (الجمل إلى منزله وهو) أي البائع (لا يعرفه) أي المثل (لأنه لم يبيع) الشرط كالأثر مستأجره (لذلك) ابتداء قاله في شرح المنتهى وظاهره مدعة المبيع وعليه فثبت له ابتداء على ما يأتي في الشرط

لأن الإطلاق لا يقتضي الحيز ولا يصحده فليس فوائده عينا (و) لا (كفر) لانه الأصل في الرقيق (و) لا (لحق باهتقاد) كرافض (أو لم يعل) غصب زنا وشرب تخمس مسكر ونحوهما سيق ونحوها استطاع على الناس لانه دون الصكفر (و) لا (تغفل) لأن الحق في نفس غالبها (في الرقبي) (و) لا (لاجمعة) لسان أو كونه غنما أو أوقافا أو أرسا أو ألق لانه الأصل فيه (و) لا (أقرباه) ورضاع لانه لا يوجب خلاف في المألة والصبر مخصص (و) لا (مداع) وحي يسير بن (و) لا (مقطو) آيات يسيرة عرفا (مضعف ونحوه) كمقطو بعض كلمات بالكتب لأن مدله يتسامح فيه كبسر تراب ونحوه يروى كمن يسير فان كثرة ذلك فله الخيار (وغيره) مشترقي مبيع (معي قبل عقد) مطلقا (أو) قبل (قبض ما) أي مبيع (بضمه) بأشبع قبله (أي) القبض (كثير على شيء ونحوه) كموصف وما تقدمت زوقته العقد من لا يتغير فيه (وما) يبيع بكسبل أو وزن أو عدد أو ذرع لأن تعيين المبيع كلف

خروجه فان تعيينه بائع المبيع فلا خيار له (إذا جعله) أي جعل مشتريا أصح من الفساد العقد (ثبان) أي ظهر له فان كان عالمه فلا خيار له بخلافه بصره (بين رد) المبيع لأن مطلق العقد يقتضي السلامه في رد الاستدراك ما فاته (ومؤنه) أي الرد (عليه) أي المشتري لأن الملك ينتقل عنه باختياره لا بقتل في حق التوقية (وبإخذ) مشتري رد المبيع (مالم) هو أو غيره منه من (أو) بدلهما (أو) ما عت منه (أو) بدلهما (ووجب) له ما عت (من ثمنه) كالأمر أو بعبنا لا يستحق المشتري بالنفع استرجاع جميع الثمن كز وج طاق قبل دخول يوقد أبري من الصدق أو ووبه (و) بين أسالك مع (أرض) مبيع لما التباين على أن العوض في مقابلة العوض فكل جزء من العوض يقابل به جزء من الموقوف ومع العيب فانه جزء

فهر جمع بده وهو الارض فبها ثلثي ثمن المصرة فله ايس فيها مبيع وانما الباقي بالانكاس لا للوات جزم على المشتري انما (وهو)
 أي الارض (قطعة ما بين قبة) أي المبيع (فمعا ومعيان من ثمنه) انما المبيع مبيع بمعا خمسة عشر ومعيان غير مبيع بقدر نقص
 خمس قبة فخرج خمس الثمن قل أو أكثر لأن المبيع مضمون على مشتر بثمنه فإذا قلته خمسة عشر عنه ما يقابله من الثمن لأننا
 لو جئناه نقص الثمنه لأدلى إلى اجتماع العوض والعوض في نحو ما لا يشتري شيئا بشيء وثمنه عشر زن ووجدته مبيعا بثمنه
 النصف فأخذها ولا سبيل إليه (مالم يفض) أخذ ارض (الخرابا كشره ٣٩) حتى فتنه وترتفع ازم) فتنه ووجدته مبيعا

(أو) نراه (قد نرى مبيعا في يده)
 (ربا) كبر وشعر (بثمنه) حنسا
 وقدر (أو بجده مبيعا فرد) مشتر
 (أو بمثل جانا) فلا ورش لأن
 أحده يؤدي إلى ربا الفضل أو
 مسئلة مذبذبة (وإن تعيب)
 الحلي أو الفخر المبيع فاسبق
 (أيضا عنده) أي المشتري
 (نقص) أي السعد (حاكم)
 لتعذر فسخ كل من باع ومشتري
 لأن الفسخ من أحدهما انما هو
 لاستدراك ظلامته وما أن فسخ
 بائع فالحق عليه انكسار باع
 مبيعا وان فسخ مشتر فالحق
 عليه لتعيبه عنده لكل اذ الفسخ
 يفرح با عليه وانيب لا يعمل
 بل ارضا فلم يسبق طريق إلى
 التوصل إلى الحق الا بفسخ
 الحاكم هذا معنى لتبيل المتعقب
 حوائش التفتيح (وربما تباع
 الثمن) ان فسخه (وطالب)
 مشتريا (بقيمة المبيع) مبيعا
 بعيه الأول (لأن العيب لا يعمل
 بل ارضا ولا انكسار) ولم يرض
 مشتريا كما كانا لا يمكنه
 انكسار السبا الأول ولا يرضه
 مع ارض ما حدث عنده لانفسه
 كل منهما إلى ربا بان اختيار
 مشتريا كما كانا لا فسخ

الفاصد غير المفسد (وان باع المشتري العين المشتري فبها) مده معلومة (مع المبيع
 وتكون في يد المشتري الثاني مستثناة) انما كأد ارض أو جرة اذ انما (وان كان) المشتري
 الثاني (عالميا بذلك) أي بانها مضمونة فبها (فلا خيار له) كمن اشتري مائة من روجه
 (أو) اشتري (أدارا أو جرة) عالميا بذلك (والا) بان لم يكن عالميا بذلك (فله الخيار) كن
 اشتري مائة من روجه لا يعلم ذلك (وان جمع) في بيع (بين شرطين ولو بصحين) كحل حلب
 وتكسره أو شيئا طوب وتفسده (لم يضر المبيع) حديث عبد الله بن جرير عن النبي صلى
 الله عليه وسلم انه قال لا يضر سلف وبيع ولا شرطان في بيع ولا يضر ما ليس عندك رواه
 أبو داود والترمذي والبيهقي صحيح (الأن يكونا) أي الشرطان المضمومان (من
 مقتضاه) أي مقتضى البيع كاشتري حلولا لثمن مع تصرف كل منهما فيما يصير إليه
 فانه يبيع بلا خلاف (أو) الآن يكونا (من مملته) أي مملحة العقد كاشتري رده
 وخمين معينين بالثمن فيبيع كل واحد منهما (و يبيع تعليق فسخ بشرط) كالطلاق
 والتسقي (و باقى تعليق خلع بشرط) وانه لا يصح لانه لما كان العوض شرطا للعوض المحقق
 بعبء ودعا وعاوضات (وان أراد المشتري أن يعطى البائع ما يقوم مقام المبيع) المستثناة
 منفعته (في المنفعة) المستثناة (أو يوضعه فلهما بلزم قوله) وله استيفاء المنفعة من عين
 المبيع لتعلق حقه به (وان تراضيا على ذلك) أي على ما يقوم مقام المبيع في المنفعة أو على
 العوض عنها (حاز) لأن الحق فيها لا يعدوها (وان أقام البائع مقامه من يعمل العمل)
 المشترط عليه (فله ذلك لأنه بمنزلة الاجرة المشترط وان أراد البائع (بذلك العوض من ذلك)
 العمل (لم يلزم المشتري قوله) وله طلبه لأنه الزم نفسه له (وان أراد المشتري أخذ العوض
 عنه) أي عن ذلك العمل وأبى البائع (لم يلزم البائع بذله) لانها معاوضة فلا يصح عليها
 من أياها منهما (وان تراضيا على ذلك سأل) لأن الحق لا يعدوها (وان تعذر العمل)
 المشروط (بثمن المبيع) المشروط عمله كتلف حلب اشتري تكسره فله ربح المشتري
 بأجرة ذلك (أو استحق) فبما تباع بان أجر نفسه اجار فخاصر ربح المشتري بأجرة العمل (أو)
 تعذر العمل (يعتد البائع ربح المشتري بعوض ذلك) النقص المشروط عليه في البيع
 لأن عقد البيع مع الشرط المذكور قد جزم على اوجان وقد قامت ما رده عليه عقد الاجارة
 فانه سقط كالواستأجر اجد ارضا لثمن وإذا انقضت الاجارة بسد قيس عوضها ربح
 المستأجر بعوض المنفعة (وان تعذر) العمل على البائع (برضى أقيم مقامه من يعمل
 والاجرة عليه) أي على البائع (كالاجارة) لما تقدم
 ففصل الضرب الثاني من الشروط في البيع (فلم يجرم اشتراطه وهو ثلاثة أنواع

(وان لم يرض) مشتر على بداهة أو روى عنه (عنه حتى تلف) المبيع (عده ولم يرض بعيه بعد فسخ العقد) لاستدراك ظلامته
 (ورد) مشتر (بذله) أي العيب بالتلف عده (واسترجع الثمن) ان كان أقيمته لما تباع لتعذر أخذ الارض لانفسه لم يرض (و كسب
 مبيع) مبيع من عقد الحذر (لمشتري) لم يثبت لشرائح بالثمن ولو ملك المبيع لكان من ضمانه (ولا يرد) مشتر ردمعا لعيه (غناه
 متصلا) منه كمنه ولو بجهة (الانكسار كونه مائة من روجه) لم يرض منها (أي المشتري) (نفسه) أي الذي يرضى به لأنه غناه
 ملكه (وله) أي المشتري (رد) أمة (ثيب) ليعاير وطئها) المشتري قبل عمله عيبا (جنا) لانه لم يحصل به نقص جزو لا فسخة كالوا كانت
 مزوجة فوطئ الزوج (وان وصى) مشتر (بكر) لم يرض عيبا (أو تعيب) المبيع عنده كتب ظاهرا (أو نسي) رقيق (منه عنده)

أى المشتري شغل عيه (وله) أى المشتري (الأرض) المبيع الأول (أورد) على يائه (مغارش تقصه) الحادث عنده لتقول عثمان
 في رجل اشترى ثوبا ولم يسهتم اطلع على عيبه فرد ما انقص فأجاز له دفع الثمن سار وادخل لعل عليه العقد الامام والأرض هنا
 ما بين فقهنا لمبيع الأول وقتها بالمدين (ولأرجح) مشترى رد مبيع ما عرش عيب حدث عنده (به) أى بارش المبيع الحادث عنده
 (النزال) عيه كند كرسمة نفسها أصير وردا لمبيع مضمون على المشتري بيقفه بنفسه بالمبيع الأول بخلاف مشترى أخذ أرض
 عيب من بائع ثم زال المير بما فبرده زال ٤٠ النقص الذى لأجله وجب لأرض (وأن دللس بائع) عيبا عن علمه وكتمه (فلا

أرض على مشتري) تبينه هه عده
 عرض أو جناية أحتي أو فصل
 مبيع **مسألة** أنه أو فعل مشترى
 كوطئ بكر أو ختن شرع عنتي
 ونحوه مجاهود ما دون فسيه
 بخلاف فهو قطع من أو قطع عضو
 (وذهب لمبيع) (عليه) أى
 البائع للدلس (أن تلف)
 المبيع بغير فعل مشترى كونه
 (أوابق) فصلا لا غير مبيع
 بائع هه حيث كان (والأب) يكن
 البائع دللس المبيع (فتلف)
 مبيع عيب ببد مشترى (أو
 عتق) تين أرض (أو لم يرد) مشترى
 عيه (أى المبيع) (حق مبيع)
 شحوب (أو ربيع) غزلا (أو
 وهب) مبيعا (أو باع) (أو
 صبح أو تسع أو وهب أو باع
 (بعضه) تين الأرض) (فمالان
 البائع لم يوفه ما وجبه له العقد
 ولم يوجده منه الرضا ناقصا فإن
 فعل ذلك علمنا عيبه فلا أرض
 له لرضاه بالمبيع ناقصا وعلمته
 أنه لأجله في الباقي قد تصرفه
 في البعض (وقبل قوله) أى
 المشتري أن تصرف في المبيع
 قبل علم عيه (في قيمته) (الاتفاق
 العاقدان على علمه) (فمن جره
 من المبيع وهو ما قبل الأرض
 فقبل قوله مشتري قد جره (لكن لو) باع مشترى المبيع قبل علمه (ورده عليه) قبل أخذ أرضه (وله) أى
 المشتري (أرضه) أى المبيع (أورد) لزول المانع كالألم به (وأن باعه) أى المبيع مشترى قبل علم عيه (لما نه) ولم يصح أيضا
 عيه علمه (وله) أى البائع الأول وهو المشتري له (نائباً) (رده) على البائع الثاني (ثم البائع الثاني رده) أى المبيع المردود (عليه)
 أى البائع الأول (وقادته) أى الرده عن الجاسين (اختلاف الثمنين) وكذا أن اختيار الأرض وعلم منه أنه لأردع اتفاق الثمنين
 لعدم الاتفاق فيه (وأن كسر) مشترى (ما) أى مبيعا (ما كوله) (في جوفه) كرماتو بطع (فوجده) أى الما كوله (فأسد وليس
 لمكسود فقه كيبض الدجاج رجع بئنه) لتبين فساد العقد من أصله لأنه وقع على ما لا يقع فيه وأن وجد البعض فسادا رجع

تصححه

تقبل قوله مشتري قد جره (لكن لو) باع مشترى المبيع قبل علمه (ورده عليه) قبل أخذ أرضه (وله) أى
 المشتري (أرضه) أى المبيع (أورد) لزول المانع كالألم به (وأن باعه) أى المبيع مشترى قبل علم عيه (لما نه) ولم يصح أيضا
 عيه علمه (وله) أى البائع الأول وهو المشتري له (نائباً) (رده) على البائع الثاني (ثم البائع الثاني رده) أى المبيع المردود (عليه)
 أى البائع الأول (وقادته) أى الرده عن الجاسين (اختلاف الثمنين) وكذا أن اختيار الأرض وعلم منه أنه لأردع اتفاق الثمنين
 لعدم الاتفاق فيه (وأن كسر) مشترى (ما) أى مبيعا (ما كوله) (في جوفه) كرماتو بطع (فوجده) أى الما كوله (فأسد وليس
 لمكسود فقه كيبض الدجاج رجع بئنه) لتبين فساد العقد من أصله لأنه وقع على ما لا يقع فيه وأن وجد البعض فسادا رجع

بسطه من الثمن وليس عليه رد فاعده الى بائعه لانه لا فائدة فيه (وان كان له) اى بكسوره (ففيه كتمين النعام وجوز الهند خير) مشتر (بين) اخذ (ارشه) لتقصيه بكسره (وبنوده مع ارش كسره) الذى تنق له مع قيمته ان لم يدلس بائع كاسر (واخذت غنمه) لاقتضاها للعقد السلامة (وبتين ارش) اشتر (مع كسر لا تنق معه قيمه) كحوز جوز هند لا اقلقه (وخيار عبيد ارش) لانه لا دفع ضرر محقق فلا يسقط التماس من (لا يسقط) خيار عيب (الان وجد دليل رضا) اى المشتري (كتمعه) فى مبيع عالم عليه بخوصيه او اجاره واعادة (و) كز (استعماله) المبيع (لغير محرمه) ٤١ كوطو محل على دابة (فيسقط ارش كرد) لقيام دليل الرضا مقام التصريح

صححه الاجزى فى ما نه لانه يتسلسل ولا نملق حق العلق الواجب عليه منع المصحة كالونذر علق عده فانه لا يبيع بعهده واقفه ابن رجب فى اوهده ان قلنا الحق فى العلق لله كالمنذر وعقده وهذا هو الذى حرم به المصنف (وان شرط رهننا فاسدا نجمر ونحوه) نكسر برم بضم الشريط (او) شرط (خيار او اوجلا محمولين) بان باعه بشرط الخيار والعلق اولى المصداق ونحوه او يضمن مؤجل الى المصداق ونحوه بضم الشريط (او) شرط (تأخير تسليم مبيع بلا انتفاع) به (لنفا الشريط) لما تقدم (وصح المبيع) كما تقدم (وبازم الرهن فى باعه والذى فأن غرضه) نفسا لشرط من بائع ومشتري (فى النكاح) اى كل ما تقدم من الشروط الماسدة سوله (علم) بفساد الشرط اولا (الفسخ) اى فسخ المبيع لانه يسلم له ما دخل عليه من الشرط (او ارش) مانع من الثمن بالفاشه اى بائعا الشرط (ان كان) المشروط (بائعا) فاذا باعه باقتص من غنه وشرط شرطا فاسدا لانه اختيار بين الفسخ وبين احدث ارش النص لانه انما باع ناقص لما يحصل له من الغرض الذى اشترطه فاذا لم يحصل غرضه جرحه بالنقص (او ما زاد ان كان مشترا) يعنى اذا اشترى بزيادة على الثمن رمو شرطا فاسدا لانه اختيار بين الفسخ واخذ ما زاد لما تقدمه النوع (الثالث) من الشروط الفاسدة (ان يشترط) المانع (شرطا يعلق المبيع عليه) كقوله بعتك ان جئتني بكذا (او) بعتك (ان رضى فلان) وكذا تعليق الشرط كقولنا ان جاز بدو فمعه لا يبيع المبيع لان مقتضى المبيع نقل الملك حال التسليم والتسليم او هناعنه (او يقول) الزامن (لرهن ان جئتني بمثل في محله) بكسر الحاء اى احله (والا فالرهن لك مبيعا مأكلا) من الدين (فلا يبيع المبيع) لقوله عليه السلام لا يفتق الزمن من صاحبه رواه الاثرم ونسره احمد بذلك (الا بعت) ان شاء الله (وقلت ان شاء الله فصم) كما تقدم (والا يبيع العربون واجاره فصم) لما روى نافع بن عبد الحارث انه اشترى امرءا من السجيين من صفوان فان رضى بغيره والاله كذا وكذا ذكره فى المدع (وهو) اى بيع العربون واجاره (ان يشترى شيئا او يستأجره و يعطى) المشتري (المانع او المأجور درهما او اكثر) من الدرهم او اقل منه (من المسمى) صفه درهم (ويقول) له (ار) اخذته اى اخذت المسمى او المأجور وسواء من وقتنا لاخذته او اطلق صححه فى الانصاف (فهو) اى الدرهم (من الثمن) او الاجرة (والا) اى وان لم يأخذه (فالدرهم) اى المانع او المأجور (فان غم العقد فالدرهم من الثمن) او الاجرة (والا) بنوع العقد (الدرهم) (البائع ومؤجر) كما شرط لما تقدم (وان دفع) من يرد السراء او الاحاره (اليه) اى الى رب السلعة (الدرهم) أو نحوه (قبل) عقد (المبيع) او الاجاره (وقال لا يبيع هذه السلعة لغيري) او لا يؤجرها لغيري (وان لم اشترها) او اسأه (فالدرهم) أو نحوه (لكن لم

٦٦ - (كشاف القناع) - ثانياً
عن نفسه وشركه (لم يقض الاصفه) اى المبيع لانه لم يملك بالعقد غيره وهذا فى المكمل ونحوه فان كان عبداً او غنم فليس لبائع اقتضاه غير ان الآخر (ورجم) مقتضى كل الثمن (على غائب) بظهير ما عليه منه أن يؤى الرجوع (وقال) واحده (لثنتين) (وهشاك) كذا بكذا (قال احمدها فقلت) وسكت الآخر (جاز) اى صح المبيع فى نصف المبيع بضمها الثمن لتعدد العقد بتعدد المقودعه (ومن اشترى معينين) من واحد صفقه (أو) اشترى (معينين) وهما من صفقه لم يكثر احداهما اى احد المعينين أو ما فى احد الواهين (بسطه) من الثمن لانه لم يرقى له صفقه مع امكان عدمه أشهره بعض العيب الواحله مع الامسالة الارش

(الآن تلف الآخر) ثم رد الباقي بقسطه لأنه لا شر فيه على البائع كذا الجبيع (وبقبل قوله) أي المشتري (يبيعه في قيمته) أي
 التالف لبيع الثمن علمه ما لا يترك لما بعده المشتري من بقاء قيمته (ومع عيب أحدهما) أي أحدهما لبيعين أو ما في أنواعه من (فقط)
 دون الآخر (له رد) أي المبيع (بقسطه) من الثمن لأنه لا شر فيه على البائع (ولا) يرد أحدهما (إن نقص) مبيع (بشرقي
 كصراه باب وزجي خف) بعلو وجداً يحد المبيع فلا يرد وحده لما فيه من الضرر على البائع بقسط القيمة (أو حرم) بغير
 (كاخون بن شجره) بعامه فقتوان ٤٢ أحدهما مبيعاً ليس له رد له تحريم التفریق بين ذوي الرجم المحرم (ومثله) أي

ما ذكر في الآخون في عدم
 التفریق رفيق (جان له ولد)
 أوانح ونحوه وأرديع جان في
 الجباية فلا يباع وحده تصرع
 التفسر في بل (رباعان) وفيه
 جان تصرف في أرض جنبه
 على ما يأتي (وفيها الولد) أو غيره
 (لنوله) لعدم تعلق الجباية به
 وأما يبيع ضرره بغير
 التفریق (والمبيع بعد فسخ)
 يبيع لمبيع وغيره (أمانة يبد
 مشتر) لمصلحة فيه فلا يرد
 يمكن أن يفسر في رده فلف
 ضمنه لتفرقه كتوب أطارته
 الرجح إلى داره

فصل وان كان في البائع
 بائع ومشتري عند من حدث
 العيب في المبيع (مع
 الاحتمال) لمصلحة عند بائع
 وسدونه عند مشتر كآفاق (ولا
 بينة) لا يرد (ه) القول (قول
 مشتر يمينه) لأنه ينكر العيب
 في الجزأين والاصل عدمه
 كقبض المبيع (على البت)
 فيحلف أنه اشتراه وبه العيب أو
 أنه ما حدث عنده (إن لم
 يخرج) مبيع (من يده) أي
 المشتري فإن غاب عنه فليس له
 رد لاحتمال حدوثه عنده من

اشترها) أو استأجرها (معه وحسب الدرهم من الثمن) أو الأجرة (صح) ذلك (وإن لم يشرها)
 أو استأجرها (فلما سأل الدرهم الرجوع فيه) لأن رب السألة لو أخذ لأخذه بغير عوض
 ولا يجوز جسه له عرضاً من انظاره لأن الانظار بالمبيع لا يجوز والمأونة معه ولو جازت لوجب
 أن يكون معه ما لو القدر كالأجرة (ومن هلط عتق ربه نسبه) فقال له إن كنت فانت حر
 (شأه عتق) عتق القول لو جرد الصفة (ولم يفتل الملك) مبعث لشرائها (و) أن
 قال زوجه (أن تفتل فانت طالق ففعل) أي فعلها (لم تنطق) لأن البائن لا يفتلها
 الطلاق ويأتي في الخلع (وإن قال) مالك عه (لماذا يفتل هذا المديف وهو قال زد)
 له (إن اشتريته منك فهو حر) اشتراه أي المديف بذمته أو من وكيله (عتق) المديف على
 البائع من ماله قبل القول ذكره في المستوعب والمفتي والتخصيص وغير ما وفيه نظر كالقال
 ابن زجب وقال النضائي وابن عقيل وأبو الخطاب في رؤس المسائل وغيرهم يفتق على البائع
 في حال انتقال الملك إلى المشتري حيث ترتب على الإيجاب والقول انتقال الملك وثبت العتق
 فثبتا أضواءً بنفذا العتق لقوته وسرأته ولتقدم مبيعه وهو التعلق كالوصية من حرث أنها وصية
 والانتقال إلى الورثة يترتبان على الموت وقد هي لتقدم سببها كما أشار إليه الإمام أحمد في رواية
 الأثر قال ابن تيمس في حواشي الفهر وهذا هو المصواب وأما

فصل وإن قال في البائع
 معلومة) أقل من ذلك أو أكثر (والأفلا يبيع مبتاعاً) البيع وهو قول عمر كشرط اختيار
 (ومستح) البيع (أن لم يفعل) أي أن لم يتقدم المشتري الثمن في المدة (ودو) أي
 قوله والأفلا يبيع مبتاعاً (تليق فسخ) البيع (على شرط) لأنه لا علة على عدم انقضاء الثمن
 في المدة التي عينها وهو صحيح (كأن تقدم) قريباً (و) أن قال البائع (يمتلكه) إن تنقضى
 الثمن إلى ثلاثة أو أكثر فإن لم يفعل في الفسخ) صعد له الفسخ إن لم يتقدم له فيها لما تقدم
 (أو قال) المشتري (أشترت على أن تسلي المبيع إلى ثلاث فإن لم يفعل في الفسخ صح)
 البيع والشرط (وله الفسخ إذا فاق شرط) لما تقدم (وإن) باعه (سلة بشرط) عليه
 (البراءة من كل عيب) بها (أو) شرط عليه البراءة (من عيب كذا إن كان) ذلك العيب
 بها (أو) باعه (بشرط البراءة من الحمل) إن كان (أو) باعه بشرط البراءة (بما يحدث
 بعد العقد وقبل التسليم فالشرط فاسد لا يرا) المائع (سواء كان العيب ظاهراً ولم يعلمه
 المشتري أو) كان (أخفاً) لمساوي أن عبد الله بن عمر راجع زيد بن ثابت بعد أسيرت البراءة
 بثمانمائة درهم وأصاب زيدا عيباً فأراد ردّه على ابن عمر فرفضه قبله فقرأ فقال عثمان فقال
 عثمان لا يبرن جر تخاف أن تلزمك هذا العيب قال لا رد عليه فباعه ابن عمر ألف درهم رواه

انتقل إليه فلا يجوز له الحلف على البت وكذا لو طوع مشتر أمه اشتراها على أنها بكر وقال لمصباحنا
 قوله يمينه واختلاف قول وطه أبو بركات فقلت (وإن لم يحل القول أحدهما) كاصح زائدة أو جرح شرط الائتمنان إن يكون قبل
 عقد (قول) قول مشترك في المثل الأول أو بائع في الثاني (بلايين) لعدم الحاجة إليه (ويقبل قول بائع يمينه) (أن المبيع) المبيع
 المعين بمقد (ليس المردود) فصلاً لانتكار بائع كونه سلعته وإنكاره استحقاق المبيع ما أقر بكونه مبيعاً وإنكاره المبيع فقول مشترك لما
 يأتي (الافق حيار شرط) إذا أراد المشتري رد ما اشتراه بشرط الخيار وإنكار البائع كونه المبيع (ه) القول (قوله) (عشتر) (ه) المردود
 يمينه لأنه ما على استحقاق المبيع (و) يقبل قوله مشترك في عين عن معين بمقد (ه) ليس المردود إن رد عليه مبيع لما تقدم فأن رد

عليه من أجل ما شرطه فقبض على رجله فقام (و) (بجملته) فقول (فأقبض) من (بأمر) وغيره وليست من (فأقبض) فذهب من غير ما يجب
وقرئ ولم يجره) كالجواب في مناقضه إذا أراد به عيب أو أكثر مقبوض منه لأن الأصل قباضه مثل النعمه (أن لم يجره عن بداه
أي القابض أي يثبت عيب فلا يملك رد ما تقدم (ومن يأخذنا) أعدا أو أمه أو وليد أو غيره (نأخذهم عقوبه من قباض أو غيره)
كخذ (من بعد ذلك) أي: و) ثم انقضى به (فلا شيء له) (ضاهبه معيار (وإن علم) بذلك (بعد اليقين خبر بن برد) وأخذنا دفعه من غير
(و) بن أخذنا (أرض) مع أملاك كسائر العيوب (و) أن علم مشتر بذلك ٤٣ (مد قتل قصاصا أو أحد البعثن أرض)

نقطة (ولأخبار) المستتر أنه لا ضرر عليه (لأنه عوفي) ما عوفي باني من أشتري متاعا فو جده خيرا (ما أشتري فله يدره إلى يافته)
 كمالو وجده أروا كان له رده نص عليه (لأنه في الرابة) وليس عمله إذا كان البائع حاصلا ماله في الإنصاف (الادس خايف)
 البيع بغير الثمن) إذا أخبر بائع بخلاف الواقع (ويثبت) الشايف البيع بغير الثمن هل قول (في صور) أر بسم من صور البيع
 واختص بغير هذه الأسماء كأخصاص السلعي (فوقله) (وليس ذلك) أي المبيع (أر بمتكه براس ماله) أر بمتكه
 (ما أشتري بته) أر بمتكه (برقه) أي شئ منه المكتوب عليه (و) (ما) (بعلامة) أي الثمن وأرق (و) (ف) (مركبوه) ببيع بعنه) أي
 المبيع (بمقطه) أي المبيع من الثمن (ك) قوله (أشركت في ثلثه) (أشركت) (في ربه ونحوها) كثلثيه أو ثغنه (وأشركت)

فقط (يُصرف إلى نفسه) لا يتقاضى التسوية (فإن قال) الواحد اشتركت في ثلثه (الأول) شركة الأول نصف (نصيبه) أي
له ربع لأننا شاركه في الثماع فما عداه فيكون سهمًا (والأبعد يقول) شركة الأول (أخذ نصيبه كله) وهو النصف لأنه إذا أبعد فقد
طلب منه نصف المبيع وأحداً نصيبه (وإن قال) ثالثهما اشتد (شركائي فأكثر كما أخذت) لأننا تشاركنا في التسوية وإن اشركه
واحد بعد آخره النصف (ومن اشرك آخر في اثنين) اشتد من محور وأوسع (أو غيره) كقول حديثه إذا نزع من نحو
ثوب (قبض) الذي اشرك (بعضه) أي ٤٤ القنز ونحوه (أخذ) للشرك (النصف المقسوم) لأن تصرف المشتري

كانت البسمة بنده فسد (أمة فوطشا) المشتري (تلا حله عليه) الشبهة بالاختلاف فيه
وعليه مقرر مثلها وأورش بكارتها) فلا يدرج في مهرها بخلاف الحرة (والأولحر) للشبهة
(وعليه منه) لأنه فوته على مالكه باعتقاده الحرة (بوموضعه) لأنه أول وأكث أمكان
تقويه (وإن سقط) الولد (ميتا) بغير جنابة (بإيمنه) كولد العسيرة (وعليه)
أي على المشتري (ضمان نقص الولادة) لخصوه بيده العارية (وإن ملكها الواهي) لمناق
العقد الفاسد بعد أن جلت منه عليه (تقصير أم ولد) بهذا لجل له لم يكن مالكا إلا إذا ذلك
(وبأنى) ذلك (في وأخره انصار في السمو) بأن في (النصب) أنصافا مفعلا

﴿باب﴾ يذكرفيه أقسام (الخيار في البيع والتصرف في المبيع)

(الخيار أو مسمى اختيار) يختار اختيار الأامدرة لعمد جرماته على الفعل (وهو) أي اختيار بيع وغيره (طلب خيار الميراث) وحماه الفسخ والإضفاء (وهو) أي الخيار (على) ما له فيه أسبابه (سبعة أقسام) وتقدم الثامن كإثبات التنبه عليه في كلامه (أحد اختيار المجلس) بذكر الأوامر له مكان المجلس والمزاد هناك التتابع على أي حال كانا (فثبت) خيار المجلس (ولو لم يشترطه) العاقد (في البيع) متعلق بثبوت طعن البائع اختيار المجلس مالم يتفرق متفق عليه من حديثه بان عمرو أكبر من خزام وعنه على أنهما اختيار قبل العقد غير صحيح (وإنه إذا تابع الحلال فكل واحد منهما اختيار يحصل لهما الخيار به فلهما معا (و) ثبت خيار المجلس (في الشركة) أي لهما إذا اشركه في ملكه بالانصف ونحوه بقسطه من غنمه المعلوم كإثبات لانهما وزعمه وبيع بقسطه من الثمن (و) ثبت خيار المجلس (في السلم على مال) عن دين أو عن أو بهما لبيع كإثبات في بابه (و) ثبت خيار المجلس (في الأجرة على عين) كدرا وحيدان (ولو كانت مدتاهل العقد) بأن أجزء الدار مثلا ثم رهن الآن (أو) كانت الأجرة على (نفع في الأجرة) بأن استأجره بغطاة ثوب أو ثوبا غاطط ونحوه لأن الأجرة نوع من البيع (و) ثبت خيار المجلس (في الهدية ذات شرط فيها) الزايب (عوضه لعملا) لانهما يتسرع وكوثر البيع وما أعناه مما ذكر ثبت فيه خيار المجلس (بمضى أنه بيع جائز أو كان قه) أي في البيع بصورة المذكورة (خيار شرط أملا) فكل من العاقدين له أعضاء البيع وفضه (غير كاذبة) فلا خيار فيها لانهما عليه للفق (و) غير (تولى طرف عقد بيعه) تولى (طرف عقده به عوض) أو تولى طرف سلمه عن

(ووضعية درهم من كل عشرة وقع البيع) (تسعين) ليقطع عشرة من المائة (و) انباهه بئنه
 المائة (ووضعية درهم (اكل) عشرة (أرض كل عشرة وقع) البيع) (تسعين وعشرة أجزا) من أحد عشر جزء درهم) لاننا نط في
 الصورتين من غير العشرة فقط من كل أحد عشر درهما درهم فقط من تسعة وتسعين تسعين درهم جزء من أحد عشر جزءا منه
 فيبقى ما ذكر (ولا تفضل الجاهل حتىئذ) وقع مقد (والها) بعد (بالحساب ويصير للاربعة) أي التولية الشركة والمراوحة والمواضعة
 (عليهما) أي العاقدان (مراس المال) لما تقدم من ان شرط البيع ان يباين من والاربعة وواقفه المصنف من ثبوتها في هذه
 الصور وانما ظهر الثمن أقل مما أخبره البائع بتسعة المعتبر وهو رباح محتمل (والذهب) أي ارض المال (من يان أقل) بما

أخبر به بائع في هذه الصورة (أو) بأن (مؤجلاً) ولم يسته (حدا الزائد) عن رأس المال في الأربعة لآه بأمر رأس ماله فخطأ أو مع ما قدره من ربح أو وصحفة فاذن أن رأس المادون ما أخبر به كان مبيعاً على ذلك أو جولو لأخبار لآه بالأسفاط قدز بدخبر انما لأشتره مبيعاً فدان سليماً وكانو وكل من يشتري به عاثة فاشترى ما قبل (ويحط) أيضاً (نقطه) أي الزائد (في رابحة) لأنه تابع له (ويستق) أي الزائد (في مواضعة) مفعاله (وأجل) عن (في وجول) لم يخبر به بائع على وجهه لأخبار به رأس ماله فيكون على حكة وأجله الذي اشتراه اليه بائعه (ولأخبار) لمشتري ٤٥ لم اتقدم

أخبار برأس مالي مستكان قال
اشترته بمصره ثم قال غلط بل
اشترته بخمسة عشر (بلاينة)
لأنه مدع لقطعه على غيره أشبه
المضارب إذا ادعى الخلف في
الربح بعد أن أقره (فلو ادعى
على المشتري) بطل (المخلف)
مشتري (وإن ادعى سلمة بدون
ثمنها) الذي اشتراه به (عالمنا)
بالبطون من ثمنها (زعمه) البيع
فلا خيار له (وإن اشتراه) أي
المبيع فولية أو شره أو رابحة
أموارضة (عن ترشده لانه)
كأحد عودى نسبه أو زوجته لانه
أمن بين (أو) اشتراه (عن
حالياً) أي اشتراه مضمناً كثر
من ثمنه لانه آمن بين (أو)
اشتراه (لرغبة نفسه) أي
المشتري كذا أو بجوده لانه أو أمانة
لضام ولانه آمن بين (أو)
اشتراه (لرغبة ذهب) كاذبي
يباع هل العبد إذا اشتراه قربة
ويق عنه لانه آمن بين (أو) باع
بهمه (أي المبيع) (نقطه)
من الثمن (وأسس) المبيع
بعضه من الثمن بالتساوية
كزيت ونحوه (من كل مكيل
أوموزون متساوي الأجزاء
كالنابض ونحوها) (لانه آمن بين)

بيع وسائر صور البيع السابقة أو تولى طرفين أو أحدهما اختياراً في الاشتراك بالعقد
كالشيفع (وغیر قسمة أخبار) فلا خيار فيها (لأنها أقر حق البيع) وأخرج بقسمة الأخبار
قسمة الشراعي فثبت فيها خيار المجلس كما في المتيقن وغيره وفي باقي القسمة التنبيه على
ما قبله (وغیر شرا من يعتق عليه) لقراءة أو تعليق كالو بالشرعقة (قال المنعق أو يعتق
بغيره قبل الشراء) بأن أقر يائه أو شاهده ذلك فردت شهادته ثم اشتراه لم يثبت له خيار
المجلس لأنه صار حراً باعتراقه السابق وشراؤه له اقتداء كشراه الأسير وليس شره حقيقة
(وثبت) خيار المجلس (فيها) أي في عقدي بيع ما (في نفسه شرط لصحته) أي صحة عقده
(كعريف وسلم وبيع مالاً بالمجنسة) يعني بيع مكيل بكيل وموزون بموزون ولو من غير
جنسه فأمراد بخمسة الجاهل له في السكيل أو الوزن فقط (ولا يثبت) خيار المجلس (في بقية
العقود) والفتوى (كما أسلفناه) ولزأه والحوالة والأقالة والأخذ بالشفعة والمجاعة والشركة
والو كالة والمضاربة والعارة (أو المضافة) والمجسة بشره وض والديعة والوصية قبل الموت
لأنه لا أثر له في ذلك وهو له ولا لقوله أنه كافي (ولا في النكاح والوقف والخلع والأبراء والعتق
على مال والرهن والعتاق والشفقة) والصالح من عقود ذلك كله ليس به ما ولا في
معناه (ولكن كل المتبايعين اختيار) أي خيار المجلس (مالم يتفرقا بأبدانهما عرفاً ولو أفا
فيه) أي في المجلس (شعراً أو أكثر) من شهر (ولو) أقاماً (كرها) فهو ماعل خيارهما لعدم
التفرق ولو لم يبيع لم اتقدم من قوله علماً لمصلا والسلام مالم يتفرقا (لا) أن تتفرقا (كرها
ومعه) أي مع تفرقهما مكرهين لا يسقط خيارهما (ويبقى اختيار) لهما (في) هذا الحال الذي
أن يتفرقا من المجلس زال الأكره فيه (لان فعل المكره لا يعتد به شرعاً) (فإن أكره أحدهما)
وحده على التفرق (انقطع خيار صاحبه) لتفرقه باختاره (ويبقى اختيار المكره معهما في)
حال تفرقه وفي (المجلس الذي زال فيه الأكره حق يتفرقا عنه) اختياراً لم اتقدم (فإن
رأى) أي المتبايعان ومما في مجلس التتابع (سواء أو نطاً لما خشياه فخر بافزعاً منه أو جعلهما)
من مجلس التتابع (سبل أو فترقا مع ربح فمكا كراهة قاله ابن عقال) فثبت لهما الخيار إلى
أن يتفرقا من مجلس زالفه ذلك لأن فعل المالك غير منسوب إليه (وقتي ثم العقد وتفرقا)
من مجلسه (ليكن واحد منهما الفسخ) لزم و لم يبيع كاتقدم (الابيب أو خيار نكيه شرط
أوفين) أو تدليس أو نحوه (على ما يأتي) في الباب مفصلاً (أو عتقاً لشرط صحيح اشترط)
وكذا فاسدين فانت غرضه كاتقدم في الباب قبله (وإن تباعاً على أن لا خيار بينهما)
فلا خيار لهما (أو قال البائع يملك على أن لا خيار بينهما فقال المشتري قبلت ولم يزل في ذلك)
فلا خيار لهما (أو أسقطا الخيار بعده) أي بعد البيع (مثل أن يقول كل منهما بعد العقد

ذلك لما شتره فلا رضى وماذا علمه كالو اشتري بمصره ثم ردة أو أدمه ما دون ثم رته امرأته ثم رته ما دون
مرأته ونحوها وان لم يبين الحال (فإن كنتم بائعاً شأمن ذلك) خبر مشتريين ردوا ممالك كند ليس وكذا أن نصص المبيع بمرض أو
ولادة أو عيب أو تلف بعضه أو أخذ من مرضه أو لئسوا ونحوه كان يسم أخبر بالحال (وإن راد في ثمن) من الخيارين (أو) زائد في
مؤمن) من الخيارين (أو) براد في (أجل) من الخيارين (أو) براد في (خيار) شرط في بيع يلحق بالقدف فغير به كاملة (أو) أي
وما (يحط) أي بوضع من ثمن أو مومن أو أجل أو خيار (من الخيارين) خياراً للمجلس والشرط (لحق به) أي بالقدف في بيان خبر به
كاملة تنزلاً لحال الخيارين من قبل التقسول من خط الثمن كله فهو من (لا) يلحق به كذا يد أو شرط فيملا كره (بعد زعمه) أي العقد

فلا يصح أن يخبر به (ولا أن يبيعه) (فقدى) فلا يلحق فداؤه بالثمن لأنه لم يزد به المبيع ذائلا أو قلته أو اشبهه من بل لتقصه بالجنابة وكذا الأدوة وما لا وثقة والكسوة لا تلحق بالثمن وإن أخبر بالمال الحسن (وهو مشترى لو كبل بابه) شيئا من جنس الثمن أو غيره (كزيادة) في الثمن فتكون لما تبع زمن الخيال من ويخبر بها (ومثله عكسه) فهو ما تبع لو كبل شيئا من جنس الثمن فتكون ناشئة ويخبر بها (وإن أخف مشترى لاشعاب أو ضاهه أخبر به) إذا عاين رايحه ونحوها لأن الارش في مقابلته من المبيع قلته غير ذلك أن زد المبيع ٤٦ ونحوه (ولا يلزم اخبار) بأخفها أو استخدمه أو وطعه ما لم ينصفه الوطه

كثير فيلزمه الاشعاب به كالو وطهها غيره وأخذ الأرض (وإن اشترى ثوبا بعشرة وعمل فيه) بنفسه ما سواي عشرة (أو غل) غيره فيسهل أي الثوب فمستثناة أو غيره (ولو باعوه ما سواي عشرة أخبر به) على وجهه فإن ضمه إلى الثمن وأخبر به كان كذا وتفسر بها للثمن ترى (ولا يجوز) كسوة (تفصيل) على (بشرى) لأنه تلبس (ومثله آخره مكانه) أي المبيع (أو) أجره (كبله) أو أجره (وزنه) أو مساره ونحوه فغيره على وجهه ولا يضمنه إلى الثمن فغير به ولا يقل تفصيل على كذا وإن اشترى ثوبا فغير يداهم وعكسه أو بعدوا خبر بعرض ونحوه فليست اخبار (وإن باعه) أي الثوب (مخسفة) عشر وقد اشترى به عشرة (ثم اشترى به عشرة أخبر به) على وجهه لأنه أبلغ في الصدق وأقرب إلى الحق (أو حط) الخمسة (الرابع من) العشرة (الثلث الثاني وأخبر بما بقى) وهو خمسة فيقول تفصيل به لأن الرابع أحد نوعي الثمن فوجب الاخبار به في المسألة ونحوها

كان ثمن نفس المبيع كائنه فوضعه (ولو لم يبق شيء) بأن اشترى به خمسة وباعه بعشرة ثم اشترى به خمسة (أخبر بالمال) لما تقدم قال في الإثنية وهو ضيف ولعل مراد الإمام أحمد الاستصحاب في ذلك لأنه على سبيل الزم (ولو اشترى به خمسة عشر وباعه بعشرة ثم اشترى به باي شيء كان به) أي الثمن الثاني لا يضمن ما خسره وألوه وخسرت السلعة عما اشترى به لم يلزم الاخبار به ويصح المساومة أهمل تصا (وباعه) ثمان (من ههنا أو غيره مشترك) فيمنع ما راجع فثمنه بينهما (بصحب ملكهما) كسأوه (ولا) يكون ثمنه (على رأس مالهما) لأن الثمن عوض المبيع فهو على قدر ملكهما (السايع) خيار (ببطل الاختلاف المتباينين) في الثمن في بعض صورته (إذا اختلفا أو اختلفت) ورثتهما (أو أحدهما ورثه الآخر) في قدر

لم

كان ثمن نفس المبيع كائنه فوضعه (ولو لم يبق شيء) بأن اشترى به خمسة وباعه بعشرة ثم اشترى به خمسة (أخبر بالمال) لما تقدم قال في الإثنية وهو ضيف ولعل مراد الإمام أحمد الاستصحاب في ذلك لأنه على سبيل الزم (ولو اشترى به خمسة عشر وباعه بعشرة ثم اشترى به باي شيء كان به) أي الثمن الثاني لا يضمن ما خسره وألوه وخسرت السلعة عما اشترى به لم يلزم الاخبار به ويصح المساومة أهمل تصا (وباعه) ثمان (من ههنا أو غيره مشترك) فيمنع ما راجع فثمنه بينهما (بصحب ملكهما) كسأوه (ولا) يكون ثمنه (على رأس مالهما) لأن الثمن عوض المبيع فهو على قدر ملكهما (السايع) خيار (ببطل الاختلاف المتباينين) في الثمن في بعض صورته (إذا اختلفا أو اختلفت) ورثتهما (أو أحدهما ورثه الآخر) في قدر

الكثير من العقود ولم يخلوا هذه الكلمة ولكنها في حديث من (و قبل قوله) أي المشتري (لها) أي جهة البيع المتألف لها
 لأنه غارم (و) يقبل قبل مشتر (في قدره) أي المبيع المتألف (و) (في صفته) بأن قال بائع كان البعد كاتباً وانكره مشتر لقوله لأنه
 غارم (وان تعيب) مبيع عند مشتر قبل تلقه (من أوشه له) أي المبيع أي بدله لأنه مدعونه عليه حسن التعيب (وكذا كل غارم)
 يقبل قبله في جهة ما يفرعه وقدره وصفته كشترو (لا يقبل) (وصفه) أي وصف مشتر المبيع المتألف والغارم ما يفرعه (بحسب) لأن
 الأصل سلامة (وان ثبت) أنه مبيع ٤٨ (قبل قوله) أي المشتري أو الغارم (في تقدمه) أي العيب على البيع أو

(الافبيع) غير ما أتى استثنائه (و) (الاف) (صلى عنه) كما لو قرأه بدين أو عين وصالحه
 على بشرط الخيار أو أمدا معلوما لا يبيع وهذا مذهب بعض معلمي (و) كذا (أما في الزمة)
 بأن استأجره بغطاة ثوب أو ببناء حائط بشرط الخيار (أو) (أجازة) على مدة ثلاثي العقد
 بأن أجبر مبيع الثمن في الأول من خيار بشرط الخيار أمداً استغنى قبل دخوله الثاني فمضى لأن
 الأجازة نوع من البيع (و) (لا) ثبت خيار الشرط في أجازة من (أن وليته) أي وليت المصلحة
 العقبان أجروا من الآن فلا يبيع شرط الخيار لأنه يقضي إلى فوات بعض المنافع
 المقدومة عليها أو إلى استيفائها في مدة الخيار وكذا غير جائز (و) ثبت خيار الشرط (في قسمه)
 تراض) وهي ماله من رأو رد عوض لا نوع من البيع (و) (لا) ثبت في قسمه (إجمار)
 لأنها غير حرة في البيع (كما تقدم في خيار المجلس وان شرطه) أي الخيار (إلى التدد
 لم يدخل) العقد (في المدة) لأن إلى انتهاء أمانته وما بعد ما عليها ما قبله تعالى وأما
 الصيام إلى الليل (وبسقط) الخيار إذا ن (بأوله) أي أول التدد وهو طالع غيره (و) ان شرطه
 (إلى الظهر أو) شرطه إلى (مسلماً لا ظهر) صح لأنه معلوم (وبسقط) الخيار (بأول وقتها)
 أي وقت صلاة الظهر وهو الزوال (وان شرطه) أي الخيار (إلى طلوع الشمس أو إلى غروبها)
 صح الشرط لأنه معلوم (كتعلق طلاقاً وعشق طليهما) أي إلى غروب الشمس
 وطلوعها (فان شئت فطلوعها أو) شئت (غروبها) أي في الخيار باق (حتى يتيقن)
 الطلع أو الغروب فان الأصل بقاؤه (وان حصله) أي الخيار (إلى طلوعها) أي الشمس
 (من تحت السحاب) لم يصح (أولى غيباتها) أي السحاب (لم يصح) شرط الخيار
 المذكور (لها انما لا يثبت) خيار الشرط (في بيع القبض) لهوضه أو أحدهما شرط
 لصحة كصرف وسلم ونحوهما) كبيع مكمل يمكن وموز ونحوه لأن موضوع هذه
 العقود على ألا يتيقن بين المتعاقدين هلقة بعد التفرق بدليل اشتراط القس وشروط خيار
 الشرط فيما يتيقن بينهما علماً فلا يبيع شرطه (وان شرطه) أي الخيار (مدة) كشيء
 أيام (هي أن يثبت) ان خيار (بموا لا يثبت وموا في اليوم الأول) لا مكانه (فقط) أي فلا
 يصح فيما بعده لأنه إذا لم في اليوم الثاني لم يعد إلى الجواز (وان شرطه) أي الخيار في العقد
 (مدة) لمواضيه (فابتدأوا من حين العقد) فاحل الثمن لاس حين التفرق وان شرطه بعد
 العقد من الخيار من فابتدأ مدة من حين شرط (وان شرطه) في العقد على ان يحسبون
 ابتداءه (من حين التفرق لم يصح) الشرط (لها انته) أي الأمد لا بدريان متى يتفرقان
 (وان شرطه) أي شرط أمد المدة قدس الحار (لزيد ولم يقبل) المشتري (دوني) صح (أو)
 شرطه العاود (لهول لم يصح) الشرط (وكان اشتراطاً للخيار) لنفسه أو لغيره (لنفسه أو لغيره)

المتألف لأن الأصل براءة ما دعى
 عليه * القسم (الثامن خيار
 ثبت للخص في المصلحة) إذا جاز
 بالوصف (ولغير ما تقدمت
 رؤيته) البيع وتقدم في
 السادس من شروط البيع
 فصل وان اختلفا في أي
 المتألف (في صفة ثمن) انقضا
 على ذكره في البيع (أخذ نقد
 البلد) نص لأن أنظاراً لهما
 لا يبعدان الآية (ثم) ان تعدد
 نقد البلد أخذ (طالعه و) (أ)
 لأن الظاهر وقوع النقد لأن
 المأملة به أكثر (فان استوت)
 نقد البلد (وا) (فالوسط)
 منها أو يبين حقيقة ماودها
 لئلا على أحد ما هو على مدعي
 المأخوذ (اليمين لا احتمال ما قاله
 خصمه من ههنا علم انه انما
 يرجع إلى ما ذكره حيث ادعاه
 فأحدهما فان ادعاه غيره تعين
 التألف ذكره ابن نصر الله
 (و) ان اختلفا (في شرط صحيح
 أو) شرط (فأدوا في) (أجل أو)
 رهن أو قدرهما) أي الأجل في
 غير سلم والرهن (أو) في شرط
 ضمن قول منكره) يبيحه لأن
 الأصل عدمه (كما يقبل قول
 منكره) مفسد) لبيع ونحوه

فإذا ادعى أحدهما ما يفسد العقد من سعة أو ضراً أو كراهة أو عيباً عدم اذن سيده ونحوه وانكره
 الآخر فقولوا لمشكر لأن الأصل في العقود المحصنة وان أكاماً يستين قدمت بيته مدع وقيل نقاطان ذكره في المدع وتأتي دعوى
 الاكراه في الاقرار (و) ان اختلفا (في قدر مبيع) بأن قال بائع بعثت فخر بن فقال مشتر قبل ثلاثة فقول بائع لأنه منكر للزمان
 والبيع مدع بتد المبيع فالمشتري مدعي عقداً آخر سكره البائع بخلاف الاختلاف في الثمن (أو) (في عنه) أي المبيع كمتني
 هذه ما يجر به في قول بل المفسد (فقول بائع) اتصاله كالمارم ولأنه فهم ما على وجوب الثمن واختلافه في الثمن (وان تشاح في
 أي ما يبيع قبل) الآخر فقال البائع لا سلم المبيع حتى أنتم الثمن وقال المشتري لا سلم الثمن حتى أنتم المبيع (والثمن عين) أي

من في العقد (بمعنى عقد) أي نصته التي لم يقطع التراجع (فقبض منها) الثمن والتمتع (وبسليم المبيع) المشتري (ثم) تسليم
 (الثمن) الناتج لأن قبض المبيع من ثمنه فالتسليم على وجهه على غرار البيع وليس بان له ان يملك
 (وان كان) الثمن (ديناماً أو غير ذلك) على تسليمه مبيعاً متعلقاً بحق مشترك بينهما (ثم) أجبر (مشتري) على تسليمه (ان كان
 الثمن حالاً بالجلس) لوجوب دفعه عليه فور الاكتمال وعلم منه انه ليس بالناجح ٤٩ حبس المبيع على ثمنه (وان كان) الثمن

حالا (دون مسافة قصر محرم على
 مشترقيه ما له) حق المبيع
 (حتى يسلمه) أي الثمن خوفاً
 من تصرفه فيه فمشتري يبيع
 (وان غشيه) أي غشيه مشتري
 ماله (ب) بطل (بفسد) مسافة قصر
 (او كان) ماله (به) أي البلد
 السيد ابتداء (او ظهر عهره)
 أي المشتري (فلما تم الفسخ)
 لتصرفه من الثمن عليه
 (كعالم) أي كالمظهر للمشتري
 مفلساً (وكذا) أي كالمع كافيها
 ذكر (موجب بتسديد) مان
 كان مؤجلاً لم يملك المبيع حتى
 يحصل (وان أحضر) مشتري
 (بعض الثمن لم يملك) أخذ
 ما يقابل (من مبيع) (ان قص)
 مبيع (تتقصص) كعالم باب
 وقتنا بالبيع حبس مبيعاً على ثمنه
 ثلاثين تصرفه ولا يقدر على باقي
 الثمن فيقتصر ببيع بقية ما بقي
 بيده من مبيع (والملك بائع
 مطالب بثمن بضعه) زمن خيار
 (والملك) (أحد بائع من)
 من ثمن (زمن خيار شرط)
 أو مجلس (بغير اذن مرجع) في
 قبضه (عن اختياره) لعدم
 انقطاع عاقب من له الخيار عنه
 وان تصرفه ببيع بائع تسليم مبيع

لأن نصيب الاشتراط يمكن فوجبه عليه صيانة الكلام المكلف عن الانعقاد صيانة
 ما لو قال اعتق عبدك يعني (ويكون لكل واحد من المشتري ولو كلف الشخص يقوم مقامه ما كان أو خاضراً
 (الفسخ) أي فسخ البيع مذهباً لم يزل وكسب الشخص يقوم مقامه ما كان أو خاضراً
 (وان قال) بشرط الخيار (له) أي (بدون) (فمبيع) الشرط لأن الخيار شرع لتفصيل الخطأ
 لكل واحد من المتعاقدين ولا يصح جعله لمن لا حظ له فيه (ولو كان البيع ماله) أو (مشتري) (شرط)
 أحد المتعاقدين (الخيار) (مع) الشرط (سواء شرطه له البائع أو المشتري) أو (كل منهما) يكون
 للشرط أصالة (وليس) (فكلامه) كالتقدم في الأجنى (وان قال) بائع (بمثل) كذا أو قال
 مشتري ثبت منك كذا (على أن استأمر فلان) أي استأذنه (وذلك وقت معلوم) ككلامه
 أيام أو أكثر (مع) الشرط كذا قال بشرط الخيار كذا (وله) أي للشرط (الفسخ) قبل أن
 يستأمر (فلما ملك الخيار بالشرط) (وان شرطه) أي الخيار (وكيل) (في البيع) (فهو) أي
 الخيار (للموكل) لأن حقوق العقد متعلقة بالموكل (وان شرطه) (الوكيل) (للمعقوث)
 الخيار (للموكل) أي لكونه لأن حقوق العقد متعلقة به ولو كلفه نصيبه مقامه في البيع وذلك
 من متعلقته (وان شرطه) (الوكيل) (لنفسه) دون موكله (لم يفسخ الشرط) كذا أو شرطه أحد
 المتعاقدين (لا يبيعه) (أو) شرطه (الوكيل) (لا يبيعه) (شرطه) (ظاهرة) (ولو لم يقبل
 دون) لأن أو كلف ليس له أن يملك في مثل ذلك (وأما خيار المجلس فقبض الوكيل) حيث
 لم يضر بالموكل لتعلقه بالمتعاقدين (فان حضر الموكل في المجلس) (وهو) (على الوكيل
 في الخيار رجعت حقيقة الخيار إلى الموكل) (لا يفرق) العقد متعلقاً بالموكل (وان شرطه)
 أي المتعاقدين (الخيار) (لأحدهما) (من بائع أو مشتري) (أو) شرطه (للموكل) (فان شرطه)
 شرطه (للبائع) وما (للمشتري) (ومن مثلاً) (مع) (وان على ما شرطه) (للموكل) (فان شرطه)
 فكيف ما تراضيا به (وان اشتري شيئاً) كذا أو (مشتري) (أو) شرطه (للموكل) (فان شرطه)
 دون الآخر (مع) (الشرط) (للمتقدم) (فان فسخ فيه) أي في أحد المبيعين (البيع) (رجع) (قطعه
 من الثمن) الذي وقع عليه العقد لأن الثمن في مقابلة المبيع فكل جزء منه في مقابلة جزء
 من المبيع كالتقدم (وان شرطه) أي الخيار (في أحد ما) أي أحد المبيعين (لا يبيعه)
 لم يفسخ (أو) شرط الخيار (لأحد المتعاقدين) (لا يبيعه) (هو) (بمجهول) (لا يصح) (شرطه) (للموكل)
 (وان) (له) الخيار (الفسخ) من غير حق رضاءه (لان الفسخ على حل عند جعل اليه
 لم يفسخ غيبه صاحبه) (وصلة) (كالطلاق) (أطلقه) (الصحابي) (عنه) (قد روي) (أن) (بطلان)
 ملك المبيع (برد الثمن) (ان فسخ البائع) (وجوبه) (الشع) (كاشف) (وقال) (الشيخ) (وكذا) (الملك)
 (انتهر به) (كأخذ الفراس) (والبنات) (المستعير) (للمستأجر) (بعد) (انقضاء) (الأجرة) (أو) (أخذ)

٧ - (صكشاف النجاع) - ثاني في فسخ المشتري الفسخ (فصل في) (التصرف في المبيع) (والمشتري)
 بالنسبة للجهول (بكل) (كغيره من صورة) (أو) (أشترى) (وزن) (أو) (كامل من زرة) (أو) (حديد) (أو) (أشترى) (بد) (كبعض على أنه مائة) (أو)
 (أشترى) (نزع) (كثوب) (على أنه عشرة أدرع) (ملك) (أي) (المبيع) (ذلك) (عبر) (عقد) (فما) (أو) (مشتري) (أما) (بد) (بائع) (وزن) (المبيع) (فيه) (بعد)
 لا خيار فيه كإثبات المبيعات (ولم يفسخ به ولو باعته ولا احتياضه) (أو) (أخذ) (فبدله) (والأجرة) (ولا عهده) (ولو باعته) (أو) (لا عهده) (ولو)
 قد من ثمنه (ولو باعته) (ولا يصح) (بأنه) (فيه) (ولا حيلة) (عليه) (قبل) (قبضه) (للمشتري) (من) (بائع) (طعام) (أو) (ألماس) (حتى) (استوفى) (مقتضى) (عليه) (هو)

يشمل بيعه من ياتيه وغيره وقبس على البيع فلا ذكر بعد ولا من ضمان يا بعد في بيعه في من ذلك كالمسلم فأنشع مكيل
وتعبر من انما كبر معينة وثوبها تصرف عليه قبل قبضه نصا لقول ابن عمر مضت السنة انما أدركته الصفة فمجاها وقابض ومن مال
المشتري ولأن التضييق لا يقدح في تنبيهه معنى الخوالة عليه هنا فويل الضرب في قبضه لنفسه نظرا له لأنه ليس في الزماد في
الاتفاق ولا حرة وفيه نظار (و بعد) قبض مبيع بكل أو وزن أو عد أو نزع (جزأ فان علما) أي المتبايعان (قدرة) الحصول
للتصديقه ولا نه من قدره كالصبر المعينة ٥٠ (و) بصع عتقه أي الرقيق المبيع بعد قبضه لقوته ومراسته (و) بصع

(جمله) أي المبيع فهو كليل
(مهر أو) بصع طلع عليه
وضعية به (لا غشرا لغيره فيها
(و) ينفخ الصدق) أي البيع
(فهيأ) أي مبيع بكل أو وزن
أو عد أو نزع (تلماسة) قبل
قبضه لأنه من ضمان ياتيه
(و) غير مشتري (في) منه (شي)
من أخذه قطعه ورده (ك) بخير
(أو نصيب بالافضل) أدى (ولا
أرش) لأنه أن أحسنه معبلا له
حيث أخذ منه ميسا فكله
اشترى بمساذ كره في شرحه
وفيه ماذ كره في الحاشية
(و) أن تلف مبيع فهو كليل أو
عاب قبل قبضه (بأن تلفه مشتري
أو قبضه) (أو) (لا خيار) لأنه أن
أتلافه قبضه وإذا هيب فقد
هيب مال نفسه فلا يرجع بارش
على غيره (و) أن تلف أو نصيب
(يفعل ياتح أو) بفعل (أجنبي)
غير ياتح ومشتري (بخير مشتري
بغيره) (يبيع ورجع على
بائعها) أحسن من غشه لأنه
مضمون عليه إلى قبضه (و) بن
(امضاء) بيع (وطلب) مختلف
(مثل مثلي أو قبضه مع موع) (باب
أي في مسئلة الاتلاف (أو)
امضاء وطالبه مبيع (و) أرض

(الز) ومن الغائب) إذا أدركه رب الأرض قبل حصاده (قالبه في الاتصاف وهذا هو الصواب
الذي لا يصلح عنه مخصصا في ضمانه هنا وقد كثرت الحيل) وهذا زمنه فكيف في ضمانه
(ويحتمل أن يحمل كلام من أطلق على ذلك انتهى وإن مضت المدة ولم ينفخ) بالبائش فاعول
أي البيع (بطل خيارها) إن كان الخيار لهما أو خيار أحدهما إن كان الخيار له وحده
(وزم المبيع) لأن الزم موجب البيع فكلها بشرط فلا زال التمتع من المبيع فوجب
نقله عن المصارف (و) يستقل الملك في البيع زمن الخيارين (السابقين) إلى المشتري سواء
كان الخيار لهما) أي المتعاقدين (أو لأحدهما) أي ما كان قوله عليه السلام من باع عبدا وله
مال فباعه للبائع الآن بشرطه المتاع وراعه لم يجعل المال لقطاع بشرطه وهو ما في
كل بيع فقل بيع الخيار ولأن البيع قلل بطليل بعبته بقوله ملكك فثبتت به الملك في
بيع الخيار كسائر البيع بحقيقة أن التمسك يدل على نقل الملك إلى المشتري وبعبته لفظه
وذكر في القصور وفيه ممنوعه جواز قبضه لا يجب قبضه ولو لم ينع نقل الملك نفسه كالبيع
وامتناع التصرف لأجل حق الضمان لا ينع ثبوت الملك كالرهون (فان تلف) المبيع زمن
الخيارين (أو نقص) بعب (ولو قبل قبضه) فمن ضمانه مشتري (أو لم يكن مكيلا ونحوه)
كوزن ومسلود ومذرويع بذلك (لم ينع منه) أي من غير المشتري من القبض
(البائع أو كان) ميبا بكل أو وزن أو عد أو نزع (و قبضه) مشتري (وتلف أو نقص زمن
الخيارين (أو) هو (من ضمانه) أي المشتري لأنه ما له تلف يديه (و بطل خياره) أي المشتري
تلف المبيع المضمون عليه لاستقرار الثمن بذلك في ذمته وسبب قلنا أن نقل الملك للمشتري
(فمشتري) عليه (قر يسه) كايضا أحسنه إذا اشتراه بمجرد العقد من الخيارين وكذا من
عاقب عتقه شرأه أو اعترف بغيره ثم اشتراه (و ينفخ نكاحه) أي إذا اشترى أحد
الزوجين الآخر فنفخ النكاح بمجرد العقد من الخيارين (و يرجع) المشتري (فطهره)
أي المبيع إذا غرست الشمس آخر رمضان زمن الخيارين (و يلزمه) أي المشتري (مدونة
الحيوان و) مؤنة (المبيد) بمجرد الأمر زمن الخيارين (ولو باع ضمانا من الماشية) السائغة
(بشرط الخيار حولا) كما للمشتري (امضى البيع أو فسخ مضى الحول وهو في ملكه) وكذا لو كان
الضمان من أثمان أو عرض بخارة اشتراها من الخيار بشرط الخيار حولا كما للمشتري
فإن اشترى بها أو غرر قبل بدو صلاحها وضمان ثمن مالك الأصل بشرط الخيار مدة بقدا
صلاحها ففسخ المبيع ففسخ العقد ففسخ زكاته على المشتري لأنه المالك وقت الحول أو لا لعدم
الاستقرار لم أر من تعرض له (و توجه) أن فسخ البائع لا يزكاه على المشتري كما لو تألف بغير قبضه
وان فسخ المشتري قبل زكاته تجالوا به (ويبحث البائع إذا حلف أن لا يبيع) أو باع بشرط

(نقص مع تعيب) أي في مسألة التعيب لتمدح ما على ملك الغير وهو ضمان لا عقد لا يفسخ بغيره
أدنى بخلاف تلفه بغيره تعالى لأنه لا مقتضى للضمان سوى حكم العقد بخلاف اتلاف الأدي عليه فبعض الضمان بالبدل أن بعض
العقد وحكم العقد يقتضي الضمان بالثمن إن فسخ فكانت الخيرة للمشتري بينهما (والا تلف) قبل قبضه (أو) فبما ذكر كل المبيع كان
أو بعضه (من المالباع) أي ضمانه له بنفسه من ربح ما لم يضمن قال الأثر سألت أبا عبد الله قال هذا في الطعاب ما أمثله من
ما كثر ولم يشر وب فلا يسه مدق قبضه لكن إن عرضها على مشتر فاعتن من قبضه يرى أنه كاف في الإجارة (فلا يبيع
أو أخذ بثمنه) أي مبيع (أشترى بكل ونحوه) كوزن أو معد أو مذكور أو باع أو اشترى عبدا أو شفاه أو غيرها بغيره بغيره

انها عشرة اقسط: ثم اعم البعده اخذ الشخص بشفعة (ثم تلف الثمن) وهو المبرور (قبل قبضه) فانه قد مضى العقد الاول (الواقع بالصبره
 لتطهات بل قبضها) كان كانت مضمنا (فقط) أي دوننا لثاني الواقع على البدن الثاني والاخذ بالشفعة لتما قبل قبضه الاول (وعرض
 المشتري الاول) البعده الشخص بالصبره (للبائع) فما (قبضه المبيع) أي البعده أو الشخص لتتدرج عليه وكذلك الواقع قبضه البعده أو قبل
 أمة اشتراها بذلك ثم تلف (واخذ) المشتري الاول (من الشفيع مثل الطعام) ٥١ لانه عن الشخص ومن مشتري البعده
 ما وقع عليه قبضه (ولو غلط)

اختيار وكلما بحث من حلف لا يشتري فاشترى بشرط اختيار وجود الصفة (ولو باع محل صيدا
 بشرط ان ياتر لم يوح) الدائم (فمده) أي اختيار (فليس له الفسخ) لانه استأخذك المصدق
 حال الاحرام وهو غير جائز لما تقدم في محظور ذاته وتقدم هناك عكس المسئلة (ولو باع الملتقط
 الفطنة بعد الحول) وقصر بغيره (ثم جازى جاف مده اختيار وجب على الملتقط (فسخ البيع
 وردها اليه) أي إلى مالكه آخره في الكافي (ولو باع الزوجه الصداق قبل الدخول
 بشرط اختيار مطلقها الزوج) فمده اختيار (في لزوم استردادها وحدها) كافي الاصل
 (الاولى) عدم لزوم استردادها) انتهى وامل وجهه انه سطر على ذلك ما تقدمه من اختلاف
 رب اللقطه مع الملتقط فانه يحصل بينهما عقد (ولو تعيب المبيع (فمده اختيار (برد
 المشتري المبيع (هـ) أي بالمسئله المذكور لانه حدث في ملكه (الآن يكون) المبيع (غير
 مضمون على المشتري لا تنفذ القبض) كما يبيع بكل أو وزن أو عدد أو ذرع فله رده بعبه
 الحادف بعد العقد وقبل القبض وبأي (ولو باع أمة بشرط اختيار ثم فسخ البيع وجب على
 البائع الاستبراء لتحيد ملكه لها (ولو اشتراها) أي الأمة المبيعة بشرط اختيار المشتري في
 مده خياره) أو خيار البائع أو خيارها (كفاه) أي المشتري (ذلك) الاستبراء وان كان فمده
 اختيار لانه في ملكه (ولا يثبت) فشفيع (الاخذ بالشفعة في مده اختيار) ولو قلنا بانقلها الملك
 للمشتري لصوره وضعه من التصرف به باختياره فلا يؤخذ منه حتى يغي مده اختيار (ولو
 باع احد الثمن بكون) في عقد (شخصا) كسر الثمن أي تفصيله بشرط اختيار فاع المبيع
 حصته في مده اختيار استحق المشتري الاول انتزاع (الانقص ثانيا) في مده اختيار (هـ)
 أي المشتري الاول (شره) الشفيع حال بيعه (وتأخره) صوره أمضى البيع الاول وفسخ لان
 المعتبر كونه شره كحال البيع وقد وجد ذلك اما الدائم فلا شفعة على المشتري الاول لبيعه
 بعد علمه شره كما يأتي في الشفعة (ونقل) الملك في (الثمن الممن) إلى البائع (و) ينتقل
 الملك في الثمن (المعرض إلى البائع من الخيار) لما تقدم في استقال المبيع إلى المشتري
 (فاحصل في المبيع من كسب أو أجرة أو غشاء منفصل ولو من عبثه) أي عين المبيع (كثيرة
 ووالدين ولو) حصل ذلك (في يد بائع قبل قبضه) أي قبض المشتري المبيع (وهو) أي
 التماس الانفصال والكسب من المبيع قبل قبضه (أما عقده) أي عند البائع فلا ضمانه
 للمشتري ان تلف ضرره ولا يفرط (ولو كان المبيع نفسه مضمونا بل قبضه) (فالشتر) جواب
 فما حصل أو ضررا في مده المبيع من الثمنين وكسبه للمشتري (أعني) أي العاقدان (القدم
 أو الضمان) لان الفسخ وقع للقدم من الفسخ لان أصله كما يأتي (وأما المنفصل) كالصن
 ونظم الصنعة (تابع لبيع) في الشفيع في بيعه والحمل الموقوف (العقد) المبيع (مبيع)

المبيع (غيره أي غير) على ما يأتي (أو) كان مبيدا (صفة أو رة مده مده) تلفه (من) ضمان (بائع) لانه يتعلق حتى توفية
 أشبه بالواشترى بشوكل (والا يصح تصرفه) كبيع بشوكل أو بصفة أو رة مده متضمنة (بفتح العقد) تلفه (أو
 قبل قبضه) لما تقدم وان تلف بفعل آدمي قبل ماسبق (وعن ليس في مده) وهو العين (كمن) في حكمة السابق فلو اشتري مائة
 بشعير أو كفتل قبضه فان لم تكن يدا احدنا تسخ المبيع وان كانت يدا بائع فكقبضه وان كانت يدا بائع أو اجنبي خبر بائع كامر
 (وما في الذمة) من ثمن أو ثمن (له اخذ به) ان تلف قبل قبضه وبعبه وجهه ان هو عليه غير مسلم وبأي (الاستقراره)
 في مده (وسم كل عوض ملك بعقد) موصوفه بأنه يتغير ماله (أي العوض (قبل قبضه كاجر مغيثه) في أجرة (وعرض)

أ قوله الشفيع هو الذي نزل خطا من روابا لانه انتهى خطا

مفسرين (في صلح عيسى يسوع) وبقدم (ونحوها) كموض عين شرط في هبة (حكم عوض في) يسوع في اجواز التصرف (أي الحق في) توفيه ولم يكن بصيغة أو روية متقدمه (واق) (منه) أي التصرف فيما يحتاج لتي توفيه أو كان بصيغة أو روية متقدمه (وكذا) حكم (ما) أي عوض (لا ينسخ) عقدهم. بـلا قبل قبضه كموض صلح وعق و (ك) مهر ومصلح به مدع عدوا وش جناة وقبضه مختلف ونحوه) كموض طلاق في حواز التصرف فيه قبل قبضه ومنه الما قاله بعد البيع (لكن يشب) على الدالان تأني باقة معاوية والاعلى متلفه (بثله) أي العوض الذي ٥٢ لا ينسخ العقد بـلا (ك) مثله (أن كان مثليا (أقبحه) أن كان معقوما

فصل في بيعه وعقد بيعه
البيع فيه (وكذا بنية ومال
شركته وأرية) فهو ان تصرف
فيما قبل قبضه الما تقدم (وما
أي مبيع (قبضه) مجلس
عقد شرط) بقاء (صحته عقده
كصرف) رأس مال (مملوك
لا يصح تصرفه قبل قبضه)
لان ملكه عليه غير تام اشبه ملك
غيره (و) يحسرو (لا يصح
تصرف في مقروض بعقد فاسد)
لان وجوده كعدمه فلا ينتقل
الملك به (وبعض هو) أي
المبيع الموقوف بعقد فاسد
كمشروب (يعني) (ذبياته)
من ولد وغيره وكسب وغيره
(كمشروب) لخصه ليدفع
اذن الشرع اشبه الممنوع
وعليه اجتهاد لما كان يدينه
رواؤه المنفصلة وعليه بدل
ماتلف منه او من زائد
فصل في قبض المبيع
ويحصل قبض مبيع بكل
او وزن او عدد او وزن (بذلك) أي
الكميل او الوزن او المداو

يوكله في القبض منها (الاما كان من غير ان يثبت ملكه) الى ان يوصل الى المكيل بان كان الذي دنا به غير اوسع من دناهم فلما جعلها
عوض الدائره لانها عوضه يحتاج الى عقد فعمله بوجده (و) يعم (استثناء من قبلة المبيع ليس محقق) بان يقول من عليه حتى لا يه
اكتنه من هذه العبرة (وقد وجده) اي المتبرع (قايض زائدا) اي قايضا (لا يفتقر اليه) عاده (عجبه) اي اعلم القايض المتبرع
بان مادته جويا ويجب عليه الرد بالطلب (وانقصه) اي المكيل ونحوه (و) انفقته بآذله فله فخره (و) انفقته بآذله فله فخره (و) انفقته بآذله فله فخره
اختبره بوجده ناقضا (قل قوله) اي القايض (ق) قدر (نقصه) لانه ٥٣ منكرا (قل قوله) بآذله فله فخره (و) انفقته بآذله فله فخره (و) انفقته بآذله فله فخره

او اختلغا في مقامه على حاله وان
اتفاقا على بقاءه فله اعتبار
بالمكيل ونحوه (وان صدقه)
قايض (في قدره) اي المكيل
ونحوه (رى) مقيض (من)
عده (انقصه على قايض ولا
تقبل دعوى نقصه بآذله فله فخره
ولا تصرف فيه) قايض قبل
اختاره (انفسا القايض) لان
قبضه بآذله ونحوه مع حضور
مصدق أو نائبه بوجده (ولو
أذن رب بن) (انقصه في
الصلقة بآذله فله فخره) اي الأذن
(او) (في صرفه) اي الذي أو
الشرايه ونحوه (ايص) الأذن
(او يرا) مدين بغير ذلك لان
الأذن لا يملك شيئا مما في يد
غيره الا بمقتضى بوجده فاذ
تصدق أو صرف أو اشترى بها
من ذلك فقد حصل بغير مال
الأذن فلم يبرأ به (ومن قال)
آخر (ولو انقصه تصدق على
بكذا) أو اشترى به ونحوه (ولو
يقول من ديني مع) لانه لا مانع
منه (وكان) قوله ذلك
(انفسا) من المأذون له
وتوكيله في الصدقة ونحوها
(لكن يسقط من دين غيري)
أذن في ذلك (بصدقه) اي

(مثلا) في جميع ما تقدم لان فعل الوكيل كعمل موكله (واذا لم ينفذ تصرفها) بان تصرف
أحدهما بغير إذن الآخر (تصرف مشتر) يبيع ونحوه مطلق لغيره وان لم ينفذ تصرفه لانه
دليل رضاه (ووطؤه) الامه المبيعة بشرط الخيار (وقيلته) لها (ولسه) اياها (لشهو ونوسمه)
المبيع (امضاء) المبيع (وابطال الخيار) لما تقدم (ومضى) بطل خياره بتصرفه أو وطؤه ونحوه
بما ذكر (لغير البائع باق بماله) لعدم ما يطله (الا ان يكون) المشتري (تصرفه بآذله البائع)
أومعه (في سقط) خياره أيضا لما تقدم (وتصرف بائع) المبيع (ليس فسخا) في المبيع وتصرفه
في الثمن امضاء المبيع وباطال الخيار (وان استخدم المشتري) الغير (المبيع ولو بغير استعمال
لم يطل خياره) لان الخدمة لا تقضي المالك فله بطل الخيار كالنظر (وكتالان قبلته الجارية
المسعة ولو اشتهر ولم يمنعهما واستدخلت ذكره) اي المشتري (وهو تاجر ولم يقبل) لم يسقط
خياره (كما لو قبلت البائع وان اشتهر) اي المبيع (المشتري فنفذته) لقوله وسراجه (وبطل
خيارها) لان المشتري تصرف بآذله بغير إذن الآخر (وان تلف المبيع قبل القبض
وكان) المبيع (مكسلا) يبيع بآذله (ونحوه) كالبيع بوزن أو عهد أو ذرع (وبطل البيع) لما
بأخر (وبطل معه الخيار) أي خيار المجلس والشرط سواء كان لهما أو لاحدهما لان التالف
لا ينافي عليه الفسخ (وان كان) تلف المبيع بآذله أو وزن أو عهد أو ذرع (بعده) أي بعد
النقص فهو من ضمان المشتري (وبطل الخيار) (أو) كان التالف قبله أو بعده (فما هذا
مكبل ونحوه بطل أيضا خيارها) لما تقدم من ان التالف لا ينافي عليه فسخ (وأما ضمان
ذلك وعده فبأن آخر الباب) مفصلا (ووقف المبيع) زمن الخيار (ين) (كبيع) فلا ينفذ من
أحدهما الا بآذله الآخر (وان وطئ للمشتري الجارية) زمن الخيار (ين) (فاحلها صارت أم ولد له)
لا تصادق عليه أشبه ما أو أحلها بغيره مدة الخيار وفي سقوط خيار البائع باحال المشتري
الجارية واثبات فعل عدم سقوط خياره ما لا يفسخ له فحقها انفسا فكذا ذكره في شرح
المنتهى (قلت قياس ما سبق في المتيقن وتلف المبيع سقوط خياره) (ولده) أي ولد المشتري
(حرثا بالنسب) لانه من ملوكته ولا تفرق بينه وبينه (وان وطئها) أي المبيعة (البائع) زمن
الخيار (ين) (فليس له الحد) لان وطئه لم يصادف ملكا ولا شبهة ملك (ان عازز والملك) عن
الجارية بالحد (و) (لم) (تحرير وطئه) (نفسا) (زاد في المتقن والمنتهى) بما لبعض الأصحاب اذا علم
ان البيع لا ينسخ وطئه فان اعتدله بفسخ وطئه فلا حد عليه لم تكن الشبهة وقال أكثر
الأصحاب عليه ان هذا اذا كان عالما بالحرير وهو الموصوف من أحد طرفي البيع وهو المشتري
أما بغيره (وإن حامد والاكثر بن) قاله في اقراءه الفقهية ذكره في الانصاف (ولده) أي ولد
البائع من المبيعة اذا وطئها زمن الخيار (ين) (وقيل لا يلحقه نسب) لانه وطئ في ملك الغير (وعليه)

المأذون فيه (بالمقاصة) شرطها (واتلاف مشتر) مبيع ولو غير مدين (و) اتلاف (متهب) لعين وهو به (بآذله وانحب
قبض) لانه ماله وقد أتلفه (لاغصه) أي المشتري مبالا دخل في ضمانه الا بفسقه ولا غصب وهو بآذله فله فخره (وليس
قبضا فلا يصح تصرفه فيما ذكره في شرحه (و) (بأن) في الحقة يعم تصرفه فيما قبل قبضه فعمل ما هنا على المكيل ونحوه وما هنا
على غيره (وفسخ بائع من مشتر) (ثنا) (ليس معنا) أو (أخذ) أي البائع الثمن من مال مشتر (بلاذن) منه (ليس فسخا) لاشتم
بل غصب (الامع المقاصة) بان تلف يده وانفقا وكذا ان رضى مشتر ببيعها عوضا عما عليه من الثمن (وأجرة كمال) المكيل
(ووزان) لموزن (وعقد) لمعقول (وزن) (لندوع) (وتنقد) لمتقن قبل قبضه (ونحوه) (تخصيصا يحتاج اليها) (على بآذله)

يأتي أو غيره لأنه مضاف بحق وثنية ولا تفصل إلا بذكر اسمية التي على بائع الثمرة (و) الجزء (نقل) السبع منقول (على مشتر) فمطلقة
لا يتعلق بمقتضى وثنية ووكالات أخذ لتناول غير المشتري أو جود لا على بائع الأصغر شرط (ولا يضمن) فمطلقة (أمن خطأ) مترعها
كان أو بائع لأنه أمين فان لم يكن حائذاً أو امتناعاً كان لعدم (و) يحصل قبض (في مسدرة) يجب أن فانه نقل (و) (في) ما سبق
نقل) كالحاظر أو حين وفي حيوان ينشبهه (و) (في) ما يتناول) كدنانير ودراهم كتب (بمقتول) بالبدن (و) (في) غيره) أي
مات مع سبعة من مشتر واحد لا حائل ووكالات بالدرامات بائع لأن اقتضى مطلق في
أنه كذا ركض و ساءه محرر (بمقتلة) ٥٤

المهر ولا تصير أم ولد له) لأنه وطأها في غير ملكه (وقيل لأحد عليه) أي على المائع وطئه
 المهر إذا مطلقا لأن وطأه صاف ملكا أو شبه ملك لا اختلاف في مقامه ملك (اختاره
 جماعة) منهم الموفق والشارح والجهد في المحرر والنظم وصاحب الحامو قال في الإصناف
 وهو الصواب (وأن يولد له) المائع والمعدك ونحوهم وطئه (لحقه النسب وولده هو) -
 لثبوت النسب عليه فيه، أي الولد بشرط أن لا يفرقه عليه باعتقاده الإباحة وتعتبر القيمة (بموالده)
 لأنه أول وقت يتأني فيه تقويه (ولأنه ينقد الثمن وقبض المبيع في عدة الخيار) سوله كان
 خيار مجلس أو شرط (لكن لا يجوز التصرف) لأحد منهما من غير ما تقدم منه صله (وباقى
 في الباب آخر الخيار السابق لذلك تقويمه ما تقدم) أي المائع والمشتري (بطل خياره
 وحصوله بورت) لأنه من فسخ لا يجوز الاحتياض عنه فلم يورث خيار الراجوع في الهبة
 (أن لم يكن طالبه قبل موفته فإن طالبه قبله ورث كشفه وحذفه) قال أحمد الموت
 يبطل به ثلاثة أشياء الشفعة وأخذ أذن مات المذوف والخيار إذا أمان الذي اشترط الخيار
 لم يكن لقوته هذه الثلاثة أشياء غيرها بالطلب فإذا لم يطلب فليس يجب إلا أن يهدأ
 على حق من كلوا كذا وفي قطعه ما فيه فأن مات بعده كان لورثه الطلب ولا يشترط ذلك
 في رث خيار غير خيار الشرط (وأن جن) من اشترط الخيار (أو أجنبي عليه قام عليه مقامه)
 خيار المجلس وفيه ما تقدم وأيضاً قلتمى عليه لا تثبت عليه الولاية لأحد (وأن عرس فلم تهتم
 بإشعاره) هو (يخون) على ما تقدم وأن قيمته أشارته قامت مقام نطقه (وأن مات) أحدهما
 (في خيار المجلس بطل خياره وخيار صاحبه كما تقدم بورت خيار المجلس
 هو فصل في التتم (الثالث) من أقسام الخيار (خيار الفتن) بسكون المصداق
 من باب ضرب إذا خدعه (وبيت) خيار الفتن (في ثلاث مشور أصداءه إذا تعلق الربح
 وهم) جمع رابك وهو في الأصل رابك المبيع ثم اتبع فيه فاطي على كل رابك والمراء بهم
 هنا (الفاطمون من السفر بحسوبة وهي باعتب للمبيع وان كانوا مشاة) قال في الرعا به يكره
 تلقى الربح أو قبل بخر وهو مولى (ولو) كان تلقيم (بصرفه التلق) لهم (واشترى ثم أود
 عليهم ثم شأهم اختياراً إذا هطوا السوف وهوا) أنهم قد غنوا غنياً يخرج من العادة) لقوله
 عليه السلام لا تغلوا الخلف في لقاء فائزته فإذا أتى السوف فهو بالخيار رواه مسلم من
 حديث أبي هريرة وثبت الخيار لا يكون إلا في صحيح والنسب لراجع لمعنى في البيع وانما
 بهود للضرب من التلذذ به يمكن استدراكه بالخيار أشبه المصاهرة (الثانية في الفسخ وهو أن
 يزاد في السلم معن لأمر بدفعها) من نخست الصدا إذا أتره كان الناحش بشير كذا ابن
 خضه (وهو) أي العنش (حرام لما فيه من فقر والمشتري وخدسته) فهو معن في الفسخ

[illegible]

يحتسبها) إلى الأمانة (من حلف لا يبيع) ولا يجوز بيع ما من سلف الدين من سوا حلف على الأمانة أو غيرها (وموتور) مبيع
تقاربه (على بائع) مضاعفة المبيع أما شبعه بشر بعد التقابل فلا يلزم مؤنة تروك مبيع بخلاف الرد المبيع لأعذاره ودوا
ولا تصح مع تقصير من مطلقا لفوات محل الفسخ وتصح مع تلف ثمن (و) لامع (موت عافد) بائع ومشتري لم يمتا أو كذا
لا تصح غيبة أحدهما (ولا يزاد على ثمن) معقوده (أو) مع (نصفه أو غير جنبه) لأن مقتضى الأمانة الرد إلا لما كان عليه
ورجوع كل منهما إلى مكان له فلو كان المشتري بائع ألقى ذلك كذا فصل ٥٥ فقد كره أحد المشايخ سائل الأمانة لأن

السلعة ترجع إلى صاحبها وبيع
له على المشتري أفضل دراهم
قال ابن رجب ليس كذلك بخلاف
هنا بعد حلف (والفسخ) بالأمانة
أو غيرها (رفع عند من حسين
فسخ) لأن أصله ما حصل من
كسب وقعه منه فصل في فسخ
الحديث أنشراح بالضممان ولو
تقاربا لهما فاسد بالمعنى هذا الحكم
بعضه لا زفاه

قوابل باو الصنف إلى باه

محرم أجماعا لقوله تعالى وحرم
ال باو حديث أبي هريرة مرفوعا
استندوا البيوع الموقفات وهو
لفظان باده وشرعا (تفاضل في
أشياء) وهي المكيلات بخسها
والموزونات بخسها (وإساده في
أشياء) هي المكيلات بالمكيلات
ولهن غير جنسها والموزونات
بالموزونات كذلك ما لم يكن
أحدهما نقدا (مختص بأشياء)
وهي المكيلات والموزونات
(ورد) وليس كل (الشرع
بصرهما) أي تحريم الربا
فيها نافي لبعض وقاسافي
الباقى من المكسفات عليه
(فيصرم) بأفضل في كل
مكيل (مطمعوم) كبير وأزولا

(ويثبت له) أي المشتري بالبيع (اختيارا إذا غبن الثمن المذكور) كالصورة الأولى قال في
المبيع وظاهره أنه لا بد من حذوق الذي زاد فيها لا يضر المشتري باليصل الذاك وإن
يكون المشتري جاهلا فلا كان حارفا وأغتر بذلك خلاخيره لهاته وعدم تأمله (ولو) كانت
زائدة من لا يبرشاه (يفسر مواعاة من البائع لمن يزد فيها) (أو) كان البائع هو (أو) في
الثنى (بنفسه) والمشتري لا يصل ذلك لوجود التفرير (فقيصر) المشتري (بين رد) البيع
(وإساده) قال ابن رجب في شرح الأربعين (النواوية) ويصط ما غبن به من الثمن (أي
بسطه) ويرجع به إن كان دفعه (ذكره الأصحاب) قال المتقن ولم نره لغيره وهو قياس خيار
المبيع والتدليس على قول التمسى) كلام المتقن (أختره) أي القول في التدليس (جمع)
منهم أبو بكر التمسى وصاحب المذهب والنخس والترغيب والبضه والرعاية الصنفى
والخاوى الصغير وقد كرسه هودس (ومن النخس) قول بائع سلعة (أعطيت فيها كذا
وهو كاذب) فيثبت للمشتري الخيار لتفرير هو كذا أو أخبر أنه اشتري السلعة بكذا وهو زائد
أشراها به فلا يصل البيع ولا يشرى بخلافه الصنف ذكره في الانصاف (الثالث المسترسل
(وهو) اسم فاعل من استرسل إذا اطمأن واستأنس والمراد هنا (الجاهل بالقيمة من باع ومشتري
ولا يحسن بما كس) فله الخيار إذا غبن الثمن المذكور) أي الذي يخرج من الصادق له
حصل له به البيع فثبت له الخيار كما سبق (ورقبيل قوله معنيته أنه جاهل بالقيمة) لانه
الاصل (ما لم تكن قرينة تكذبه) في دعوى الجهل فلا تقبل منه وقال ابن نصر الله الظاهر
احتياجه بدعي في دعوى الجهل بالقيمة إلى بينة لأنه ليس مما تمردا كرامة القيمة (واما ما
خبره بغير المبيع) ويحل على بغير ما الدين ومن غبن لاستعماله في البيع ولو وقف فيه
(ولم يستعمل لم يفتن فلا خيارها) لعدم التفرير (وكذا أحارة) شتتها اختيار الثمن إذا جهل
أجرة المثل ولم يحسن الما كسها فيها (فانفسخ) القبول (في أثباتها) أي أثناعده الأجرة
(كان الفسخ رافعا لعقد من أصله) وسواء إن أن الفسخ رفع لعقد من حسن الفسخ لأن أصله
(ويرجع المؤجر) إن كان هو الفاعل (على المستاجر بالقبض من أجرة المثل لا) بالقبض
(من المسمى) في الأجرة لأنه لو رجع عليه بذلك لم يستدرك ظلامه الثمن لأنه يلقه فيما
يلزمه من ذلك لانه و يفرق ما ظهر على عيب في الأجرة فمضى أنه رجع عليه منسطة من
المسمى لأنه يستدرك ظلامه بذلك لأنه رجع بقطعه منها معيا غير قطع عنه الفسخ بذلك
قال المحمد نقلت من خط القاضي على طوله الجزء الثالث من تعليقه (وإن كان) المؤجر
(قبض الأجرة) من المستاجر تمسح (رجع عليه) أي على المؤجر (مستاجر بالقبض
من المسمى من الأجرة في المستقبل) الباقي من مدة الأجرة (و) رجع عليه أمنا (بما زاد

كاشافا بخسها (أو موزون) من فقد أو غيره معطوم كسكر أو غيره كقطن (بخسها) لحديث عباد بن الصامت مرفوعا الذهب
بالذهب والفضة بالفضة والبر بالبر والشعر بالشعر والتمر بالتمر والخبز بالخمر والواحد ومسلم وعن
أبي سعيد مرفوعا بخمسة مثقالين عليه (وأنقل) المبيع (كثرة) (لعمري) لعمري ولا لعمري بخمسة من حلف لا يبيع
مكيلا فنكلا وإن خالف عادة كوزون (لا) يحرم الربا (فما) لا باعته أسلوا بعد بمقوله عادة (ولا) ربا (فما لا يوزن) ربا
لصناعته) لا ترفع سعرها (من غير ذهب أو فضة) فاما الذهب والفضة فيصرم فهما مطلقا (كمول من نحاس) كطابا (ويؤيد
(و) معول من (حديدا) كمال أو كذا كبر (و) معول من (حر) وقطن (كتاب) (و) معول من (خردق) كاسن من حديد

وَيُجِيبُ عَنْ كُنْ (وَلَا فِى غُلُوسٍ) بِأَنَّهُ لَا يَتِمُّ إِلَّا بِهَا (عَدَدًا) لَا يَكُنُّ (نَاقِصَةً) لَمْ تَزِدْ بِهَا مِنْ أَلْيَ الْكَيْلِ وَالْزَيْدُ وَتَعَدُّهُ مِنَ النِّعَمِ وَالْإِجْمَاعُ قَسَدَةُ
الْإِثْقَالِ وَالْغَيْبُ وَالْخُصَّةُ كَوْنُهَا مَوْزُونٌ فِي جَنْسٍ وَفِي أَلْبَابٍ وَالشَّعِيرُ وَالْقَرُّ وَالْحَبُّ كَوْنُهُنَّ مِكْيَالَاتٌ خَفِيفٌ نَصَابُ الْحَبِّ بِذَلِكَ كَيْلُ مَوْزُونٍ
وَمِثْلُ وَجُودِ الدَّهْقَانِ لِأَنَّ الْقَدَاسَ دَلِيلٌ شَرِيٌّ فَيُجِيبُ اسْتِحْرَاجَهُ مِنْ هَذَا الْحُكْمِ وَأَشَارَةً إِلَى كَيْلِ مَوْضِعٍ نَبَتْ عَلَيْهِ وَفِي الْبَحْرِ فِي
مَعْلُومٍ لَا تَكُنَّ وَلَا يَوْزَنُ كَيُوزَنُ بِيَضٍّ وَحِوَانٍ (وَيَضَعُ بَعْضُهُمْ مِنْ كَيْلِ) (أَيْ) بِرَقْمَيْنِ (حِفْظَهَا) كَصَدْرَةٍ تَقَرُّ بِصِفَتِهَا (أَنْ) عَلِمَا
كَيْلَهُمَا (أَيِ) الصَّدْرَيْنِ (وَالْعِلْمُ) (تَسَاوُيُهُمَا) ٥٦ كَيْلًا لِحُجُودِ الشَّرْطِ وَهُوَ التَّمَانُلُ (أَوَّلًا) أَيْ أَوْلَمْ يَعْلَمَا كَيْلَهُمَا وَلَا

من أجرة المثل في الماضي أن كان هو المعتبر وأن كان المعتبر هو (السُّجُود) له يرجع
(عائق) من أجرة المثل في الماضي) لما تقدم (والذين يحرم) لأنه نفر وروغش (والعقد
بموجبين) أي في الصور الثلاث لما تقدم في تافي إل كان (وغين أحدل) وجين في مهر مثل
أن تزوجها بأقل منه أو أكثر (لاصف فيه) المعتبرون (فليس كبيع) لأن المهر ليس ركنه
(ويحرم) على بائع (فنه رشتون يسومه كثيرا ليدل قريبانه) لأنه في معنى النش
(ذكر كراماتهم) أي خيار التفتن (تخيروا التفتن في الثوبية وعدها) وبأنه على
الترجيح لا يستطاع العائد على وضام ومن قال منه العقد خلافة بكر الخادم (وأنه على
ومنه قوله إذا التفتل فأخلى) فله أن إذا أخلى (أي غين) (نما) المار ويأن وحل ذلك
الذي صل الله عليه وسلم أنه يدعى بالسوم فقال له إذا بايعت فقل لا خلافة متفق عليه والامام
حبل علامة بين الفتن غن يعني كثيرا

فوصل في القسم (الاربع) من أقسام اختيار (خيار التدليس) من المدلس وهي الفلحة (نقله) أي التدليس (حرام للثرو والفقير) معه (مصحح الحديث المصراة) التي حيث حصل لها الخيار وهو بدل من هذا البيع (ولا راس فيه) أي في خيار التدليس بل إذا أسكت فخيابا لا لا الشارع لم يجعل له فيه راسا (في غير الاستثناء) أي فثمان ألب وباني حكمه (وهو) أي التدليس (ضربان أحدهما ثمان العيب والثاني فعل بزيادة الثمن) وهو المراد هنا (وأن لم يكن عيبا كتمويه الحاربه ونسب دمه أو تحبسه وجميع ما لا يحل أو راسا له عند عرضها) للبيع بل في دورتها إرسال الماء بعد حسمه فقلن المشتري أن ذلك ما عادت لها بل في الشمس (وتحسن وجه الصورة وتنعيم التصاوج وجه الثوب وصقال الأسكاف وجه الخنازير) الذي داس فيه (وتحومو جميع اللبن في مزرعة الأنعام) أو غيرها (وهو) أي جمع اللبن في الضرع (التحريم) مصدر صرى صرى كملى بلى ويقال صرى بصرى كرمى صرى قال البخاري أصل الضرم يحمس الماء أو الضرع لذوات الفلف والخف كالشدي رأة وجهه مضرع كملس وفلس قاله في حاشيته (فهذا) المدكور من التدليس (يثبت) شترى خيار الزاد لم يضر به أو لا المسك) لخديث أبي هريرة رفته لا تصروا الابل والغنم أن يتأهوا فهو خير للنظر بعد أن يحمل انشاء أسك وان شاهدها وساعاه غير متفق عليه وغير الضرم يعن التدليس ملحق بها (وكذا الوجه ذلك) التدليس (من غير قصد) بائع (تحمرو وجهه الجارية فيجعل أو تب وخوجها) لأن عدم قصد لا أثر له في إنا الضرم لشترى (ولا ثبت) اختيار (نسب دمه عيب) نسبو يد (فويلقن أنه كاتب أو حاد) فخير المشتري إذ لا يمكن أن يكون كذلك فيجعل أن يكون غلاما لا أحدها (ولا) خيار

تساو (جاء) وتساواهما مثل
 مثل فكيكتافنا تساو (لوجود
 التماثل فان تقصبت احداهما
 حسن الاخرى بطل وكذلك
 حديث بزة حديث فان اختلف
 الجنس فليجب التماثل وبقي
 لكن ان تساويا صبرة من برصبرة
 من شعيرة مثلا بطل فكيكتافنا
 فزادت احداهما فاخيار
 (و) يصح بيع (حب جيد)
 حب (خفيف) من جنسه ما
 تساوى ككيلا لانه ميسار
 الشرعي ولا يؤثر اختلاف القيمة
 و(لا) يصح بيع حب (ر) حب
 (مستوس) من جنسه لانه
 لا طريق الى العلم بالتماثل
 والجعل به كالمع بالفاضل
 و(لا) يصح بيع (مكبل)
 كتمرو بروشعر (بمضوزنا)
 كطل كتمرو بطل عمر و(لا) يصح
 (موزون) كذهب فضة
 ومحاسر وحديد (مجنحة كبل)
 لحديث الامميين انهم وزوا
 بوزن واقضه بالفضة وزوا
 بوزن والبر بالبر ككيلا بكيلا
 والشعر بالشعر ككيلا بكيلا
 رواه الاثر من حديث هبة
 بن اسلم عن ابي هريرة فروعا
 لذهب بالذهب وزوا بوزن مثلا

[illegible]

لعدم التماثل الأول من عظمه لم يصح العمل بالتساوي (و) يصح بيع لحم (حيوان من غير جنسه) كقطعة من لحم أول بشاة لثلاثة
 وروى بيع بغير أصله ولا جنسه لحمار (كأن يسه) (حيوان غير ما كوله) أو بجان وعلمه منه أنه لأصبع سبع لحم حيوان من جنسه
 لم يدنس من بيع الحلي المبني ذكره أحدواحتج به لأنه يبيع بأصله الذي فيه منه فلا يجوز بيع الشجر بغيره (و) يصح بيع
 (عسل عثله) (كيلا) (أصني) كل منهما من شحمه والآن يصح ما سبق إن ٥٧ - اتحد الجنس والأجزاء المتماثل كعسل نقصب

بصل نخل (و) يصح بيع
 (فرع من جنس معه) أي
 الفرع (غير أصله) كجوز
 فان فيه صلبا المصلية (أو
 منقرا) ليس معه غيره كمن
 يشوهه بغيره (جوز) متماثلا
 وزنا (و) كزمن يمس
 متماثلا ككيلان كان ماشيا
 والأفوا (و) يصح بيع فرع
 معه غيره لمصلته (أو) فرع
 غيره كزمن يمس ولو
 متفاضلا كطل زيد برطلي
 خفض لاختلافهما بحسب
 الانفصال وإن كانا جنسا واحدا
 مادام الانفصال باصلا لخلقة
 كالقروان (الأمثل زيد بسن)
 فلا يصح بيعه (لاستقراجه)
 أي الثمن (منه) أي الزيد
 فيه بيع السهم بالشرح
 (و) لا يصح بيع (ما) أي نوع
 (معها) أي شيء ليس لمصلته
 ككشك بنوعه أي كشك
 لأنه كشك من غيره ودرهم (ولا)
 بيع فرع معه غيره لغير مصلته
 بفرع غيره ككشك بغيره
 أو بجره لعدم إمكان التماثل
 (ولا) يبيع (فرع أصله) كقطعة
 أزيد أو من أو يخفض (بلان)
 لاستقراجه منه أشبهه مع لحم

(بعلف شاء أو غيرها قلن أنها حامل) لأن كبر البطن لا يبين العمل (ولا) خيار (بشد ليس
 ما لم يختلف به الثمن كتبعض الشجر وسبطه) لأنه لا ضرر على المشتري في ذلك (أو كانت
 الشاة عظيمة الضرع تخلق فظنها كثيرة اللبن) فلا ضرر لعدم التدليس (وإن تصرف
 المشتري في البيع بعد علمه بالتدليس بطل رده) اعتذره (ورده) المشتري (مع المصراة) أي
 أي من جهة الأنعام عوض اللبن الموجود حال العقد (بشعده) الصاع (بشعده المصراة
 صاعا من غير) لحديث أبي هريرة (سليم) لأن الإطلاق يحمل عليه (ولو زادت قيمته) أي
 قيمه الصاع (على المصراة) (تصمت) قيمته (عن قلة اللبن) لعدم الحديث (فان لم يجد
 المشتري (الثمن) عليه) قيمته موضع العقد لأنه منزلة ما أو ألقه (واختاروا الشجر) تنقذ الذين
 (يعتري كل بلد صاع) من غالب قوته لأن الثمن غالب قوته لما إذا ذاك وأتوا بقرول
 الموجود حال العقد عما يتجدد به فلا يلزم رده ولا رد بدله لأنه سلف على ملكه (فان كان
 اللبن أقبالها بعد الحلب لم يتغير) بمحوصة ولا غيرها (رده) المشتري (ولزم) البائع
 (ة) وله ولا شيء عليه) لأن اللبن هو الأصل والفرع واجب بدله لأنه فاذا ردا الأصل أجزأ كاستر
 الأصول مع بدلتها (كردها) أي المصراة (قبل فليقبل قدره) البائع (بالتصريح أو
 شهادته) أي بالذكور من التصريح (من تقبل شهادته) فان بقر البائع بالتصريح ولم
 يشاهد من تقبل شهادته يمكن الرد قبل الحلب (وإن تغير اللبن بالمحوصة) أو غيرها (لم يلزم)
 البائع قوله) لأنه نقص في الباشري فهو كائنه (وإن رضى) المشتري (بالتصريح
 فاصحها) أي المصراة (عوضا عما ياردها) لأن رضاه يوجب لامتجاع الرضا بغير
 (ولزم) أي المشتري (صاع الفرع) (لأن) الذي حله منها ما تقدم (وقد علم)
 المشتري (التصريح خير لثلاثة أيام منه) علم بمراسا كما يلا رضى ويرد له مع فرعها
 تقدم) لقوله عليه السلام من اشترى مصراة فهو فيها بالخيار ثلاثة أيام إن شاء أمسكها وإن
 شاء ردها ودرمها صاعا من غير روادهم (فان مضت) الثلاثة أيام (ولم يرد) المشتري
 المصراة (بطل اختياره) لا بتمامه ولم يبيع (وخيار غيره) أي غير المصراة (أو
 التدليس على التراخي بخياره) بتمامه أن كلاً منهما ثبت لارادة من المشتري (وإن صار
 لبنها) أي المصراة (عادة) سقط الرد لأن التدليس ثبت لدفع الضرر وقبض (أو زال العيب)
 من المبيع (لم يملك) المشتري (الرد في قياس قوله) أي الإمام (إذا اشترى أمه تزوجة قطعتها
 الزوج أي بانها) ذكر في الأصول قال في الانصاف ولعله مراد النص والمذهب (لم يملك)
 المشتري (الرد) زال الضرر وفان طلق رجعه بسقط الرد لافاق حكم الزوجات (وإن كانت
 التصريح في غير جهة الأنعام) كالأمه والأنا (وله) أي المشتري (الرجع ما) أي من غير عوض

٨ - (كشاهد القناع) - قال
 شجر (بنوعه الذي لم يسه) النار كحسين شجر لذهب النار بعض رطوبة أحداهما فجهل التساوي بينهما (والجنس ما) أي
 شيء خاص (شجر أو فوا) أي أشياء مختلفة بالحققة والنوع ما يشبه أشباهه مختلفة بالنقص وقد يكون النوع جنسا اعتبارا بمقتضى
 والجنس نوعا باعتبار ما هو (كالنخب) يشبه اللين والشكر وري وغيرها (والنقطة والبر والشعر والتر والمج) لشمول كل اسم
 من ذلك لأفوا (وفروعا) أي الاجتناس (اجتناس كالذقة والاختيار والأدهان) والذلول ونحوها فتنق البرجنس وشجره جنس
 ودقيق الشعر جنس وشجره جنس والزيت جنس والشعر جنس وزيت الزيتون جنس وزيت القرطم

بعض وزيت السليم جنس وزيت الكان جنس وهكذا ودهن وردو ينفع وباشين وشحوها جنس واحد ان كلت من دهنه
واحد ولو لختلفت مقاصدها (والصمغ) احناس (والسمن احناس باختلاف اصولها) فيم الايل جنس ولبنها جنس ولحم القتر
والخواميس جنس ولبنها جنس ولحم الضأن والغر جنس ولبنها جنس وهكذا اشرا الحيوانات فيخبر عن رجل ثم
ضأن برطلي ثم بقرة (والصمغ والخ والاية) بفتح الهيمزة (والقلب والحبال) بكسر الطاء (والرئة والكبد والدة) ذوال كارع
احناس فهو زيم رجل ثم برطلي ٥٨ وهو ما يخرج من العظام أو برطلي المتعلق الانها جنسان (وصفي

عن النبي لأنه لا يعتاض عنه عادة قال في الفروع كذا قالوا ليس بجائع وقال المنقح بل بقيمة ما تلف من اللبن يعني إن كان له قيمة

عبدالنسای (ولا) یسح (حب) من بر وشعر و ذرق غوها (بدقیقه اوسو یقه) لا یشترأ خزأ الحب
 طین فیتعدا للنسای ولا یخذل النازر من السویق (ولا) یسح (دقیق حب) کبر (سویقه) لا یخذل البار من أحدھا وحب مقلی یز
 (ولا) یسح (خزیمه اودقیقه اوسو یقه) لعل بالانسای لانی ان یز من الماء (ولا) یسح (نشہ) ای ال روی (عطو یخه) کلحی فی
 یلم وطموح من جنسه لا یخذل البارن المطو یخ (ولا) یسح (اصف) کفب (بھیرہ) کعب لحم محواری من جنسه (ولا) یسح
 خالصہ) ای ال روی کلن عشو یه (اوشو یه عشو یه) لانهاء للنسای أو الوجل یه (ولا) یسح (طمه) ای الجنس ال روی
 (بابه) کرطب یهر وعبت زریب یسح عیدن آی واکھ ان النبی صلی اللہ علیہ وسلم سئل عن یسح ال طمدان یز

فقال أبقص الرب اذا بيس ثلثون درهم ثم ثلث زوايا الكواكب (ولا يبع) (الحافلة) لحدت أنس مروا على من هن الحافلة رواه البخاري (وهي بيس السب) كابر والشعر (المشتق منه بحسنه) المهيول بالسواوي وكذا بيس قطن في أصوله بهان فان لم يشتد الحب وسبع ولو بحسنه لما كان الأرض أو بشرط التقطع مع ان انتقمه (ويصح) بيس حب مشتق منه (غير حسنه) من حب او غيره كيبس مشتق منه بشعر أو فنه لدم اشتراط التساوي (ولا يبع) (الزائبة) لحدت ابن عمر بنى عن الزائبة متفق عليه (وهي بيس الطبل على الغل بالتمر) لما تقدم ٥٩ (الاف المراب) جمع عربة (وهي بيسه) أي الربط على الغل (عمرها مثل ما يؤول اليه) الربط اذا ما يؤول اليه (الربط) اذا جف) وصغرنا (كبلا) لان الاصل اعتبار الصكيل من الحاسين فقط في أحدها وأقم الخرس مكانه الحاحية فيق الأخر على متفق الأصل (تقيدون خمسة أوسق) لحدت أي هريرة فوارخص في العرايا ان تساع بغير صالحها دون خمسة أوسق متفق عليه فلا يجوز في الحسة ولو وقع الشك فيها بسطل البس في الكل (لحاج لربط ولائمن) أي ذهباً أو فضة (ومه) لحدت محمود بن لبيد متفق عليه وظاهره لا تعتبر حاجة البائع إلى التمر اذا لم يكن معه ثم إلا الربط وقال أبو بكر والجهد يجوز لأنه اذا جاز تخالفه الأصل لحاجة التفصكه فلحاجة الاقتيات أولى والقياس على الرخصة جازعاً فانهم العلة (بشرط الحلو وتفاضلهما) أي العاقدن (بجاس العقد) لانه يسع مكبل بمكبل من حسنه فاعتبره شرطه الاستثناء الشرع بما لم يكن اعتباره في العرايا (بالقض) (في) ما على

عيا (فانتي) (و) لاف (منه) لانه الغالب (وكونه أعسر لا يعمل بالعين عملها المعتاد) فان عملها انما فليس بسبب (و) (كزهر عام) غير خاص بالمشتري (كامة محسوسة بخلاف أخته من الزناح وحماة ونحوها) كطوا أو أبنه أو ابنه (وكون الثوب غير جديد ما لم يظهر عليه أثر الاستعمال) فان ظهر فانتقص من المشتري (و) (الزرع والغرس) في الأرض لا الميراث (و) (كالاخرة أو في المبيع مانع الانتفاع به عالم كبيع أو نحوه في حصة أو قرية أو نحوها في دار أو حوانيت أو لجار السوء قاله الشيخ وبن ونحوه غير معتاد للدار واختلاف الأضلاع والامتنان وطولها حتى تدق الأتق وتزعم شئونها) جميع شئ كفسوس وفلس وهو القرب الأعلى ذكره في الصحاح فهو على حذف مضاف وفي نسخة فزورها وليس عناسب هنالكان الشف ستر رقيق (و) (كأكل الطين) لانه لا يطلبه الا لمن به مرض (واو كع) وهو اقبال الابهام على السبالة من ذلك حتى يرى أصلها خازناً للصدقة وكون الغدار يترط (الخذ) أي صارت منزلة فبها في ذلك من نفوت منفته من زولم في أولي وكذا الفسق بالافعال غير من جهة الاعتقاد عيا لانه اذا ملك الفسق بالافعال غير نفوت منفته من زولم في أولي وكذا الفسق بالافعال غير ما تقدم (و) (ليس) (التفصيل عيا) لان الثالب على الرقيق هدم المصدق وكذا الثوبه ومعرفة القضاء والتجاسة وكونه ولزناً وكون المصار له التحصن والطبخ ونحوه ولا يحض والتكر وعظمة اللسان لانه الغالب في الرقيق (والغافاة) الذي بكر والغاة (والثمام) الذي بكر والثامه وكذا باقي الحروف (والارث) تقدم في الامامة (والقراصة) (والانتخ) وتقدم في الامامة (والاحرام) ان ملك تخلفه (والصيام) وعدة البائث) ليست عيا (لا) عدة (الرخصة) فهي عيا لانها في حكم الزوجات (ومن العيوب عثرة المالكوب وكدهم أي هضمه ما في فيه يقال كدهم باب ضرب وقتل ورقيه وقوة رأسه وجرحه وشيوسه) أي استصاؤه قال في حاشيته لا يقال بالفساد (و) (من العيوب) (كسه أو) كون (بعينه ظفراً أو بانه شق قد خيط أو يخلقه فغانق) وهي لحات تكون في الخلق عند الهات واحد هاتفت بالضم فانه في الصحاح (أو) غدة أو غدة أو يمز ودره أو أي الزور (تنز) أي ارتفاع (الصدر) عن البطن أو يده أو رجله شقاق أو يتقدم فذع وهو تنز وسط القدم) وقال في الصحاح رجل أفرع عين الفرس وهو موج السخ من اليد أو الرجل (أو يدهس وهو دمر حول الحافر وأجروح العرج العيوب في الرجلين من قدم في الرجل (العين أو السعال وهو الكوع) وفي الانصاف الكوع انقلاب أصابع القدمين عليها (أو يقبضهما) أي الرجلين (صكك) وهو خاربهما أو بالقرص خيف وهو كون إحدى عينيه في فم أو الأخرى كخلاء أي سوداء

فوصف من اشترى معيالي يعلم حال انعقد (عبيته) (عليه) فله الخيار سواء علم فخل بخله وفي غير مكبل) أو قل لما علم كله قاله في شرحه ولا شرط حتمه وتر عند فخل (فلو) تباعوا (سوا) أحدهما شيئا قبل الآخر) أقل تفرق (صح) لحصول القبض قبل التفرق وعلمه تقدم ان الربط لو كان محذوذا لم يحز به به بالتمر لاني هنه والرخصه وردت في ذلك لياخذ شيئا فليحاجة التفصكه وان المشتري ان لم يكن محتاجا للربط أو كان محتاجا اليه موهه نقد لم يصح ولا يبرى في العربية كونه موهية وان ترك الميرة مشتريها حتى أغرت بطل البس وباتي في الباب بسده (ولا تصح في بقية الثمار) لحدت الترمذي عن سهل بن خديج مرفوعا على عن يسع الزائبة التمر بالتمر الا بحاج العرايا فانه قد أنضم فسم وعن يسع الشيبان: يب ولان العرايا خصت ولا يساويها غيرها في كثرة الاقتيات وسهولة الخرس (ولا تصح) (زائد) (مشتري)

على التضرر المأثور فيه (ولو) اشتراه (من عدل في حقايق) بان اشترى خمسة اوسق فاكثروا اثنين فما كثر في صفقة من فاكثروا ليله
ما زاد على الاصل في النحر وان باع هريتين لثمنين وفيهما اكثر من خمسة اوسق جازلان المتبر في الجواز حاحة المشتري (ويصح بيع
نوى جنس) مختلفي القبة بنوعيهما ونوعه (او) اى ويصع بيع (نوع بنوعيه) اذ نوعه (ك) بيع (دنيا) قراضته في قطع ذهب (او)
قطع (فضة) دينار (صح) معها (او) دينار (صح) او قراضتين (اد) اذ اوسق وزنا (او) اوسق دينار (صح) دينار (صح) دينار (صح) مثله
وزنا (و) كبيع (حطه) حراما وصحراء ٦٠ (ب) حطه (بضاه) وعكسه (و) كبيع (نعم) على (و) في ابراهيمي

البايع ببيعته فكيفه من المشتري او (لو علم) البايع ببيعته (او) حلت به اى بالمبيع (عيب
بعد عقد وقبل قبض فباضاهاه على بايع ككسبل وموزون ومعدود ومذخور) ببيع بذلك
(و) كذا على نحر وشقه كبيع بصفه او ربه متقدمة (خير) المشتري (بين رد)
استرا كالمالهاته وازالة البايعه من الضرر في بقائه في ملكه ناقصا من حقه (وله) اى
المشتري اذا اختار الرد (مؤثقه) الى البايع لحدث على الباعه اخذت حتى تؤدبه (و) اذا
رده (اخذه) كمالا لان المشتري بالفسخ اسحق استرجاع جميع الثمن (حتى ولو ووجهه)
البايع (عنه) اى عن المبيع (او ابراء منه) اى من الثمن كله او بعضه ثم فسح ببيع
الثن كزوج طلق قبل دخوله بندان ابراءه من الصداق او وبتدله فانه يرجع بصفه
(وبين امساك) المبيع (مع ارض) العيب (ولو لم يتعدا لدرضى البايع) ببيع الارش
(او بصفه) لان المتبايعين تراضيا على ان العوض في مقابله للعوض بكل جزء من العوض
بقابله بجزء من العوض ومع العيب فاق جزءه بغير بيعه وهو الارش وهل ياخذ الارش
من عيب الثمن او حيث شاء البايع فيه احتملان ويصح ان يصر لثالث في باب الاجارة
كالى في تصحيح الفروع وهو ظاهر كلام اكثر من الاصحاب كالى في الاستبراء ويصح المشتري
على الرد واخذ الارش لتضرر البايع بالتأخير (ما لم يقض الى ربا كنهه على فسخه فترده
دراهم او فسخه بما يجرى فيه ربا) اشتراه (عنه) ثم ووجهه باماله الرد والامساك (بما)
اى من غير ارض لان اخذ الارش يؤدي الى ربا الفضل والى مسئلة مدحوجة (وان تعيب) اى
الحق او الفسخ للعيب (ايضا) عند تسرفه في حكم البيع ان لم يرض المشتري بما ساء
مما استعذر الفسخ من كل من البايع والمشتري لان الفسخ من احدهما ساء لا يستردك
ظلامته لكن الحق له وكل منهما ما نال الحق له وعليه فليس سبق طريق الى التوصل للحق الا
بفسخ الحماكم هذا معنى تعليل المنقح في حاشيته (و) اذا فسخ الحماكم المبيع (رد البايع الثمن
وطالب المشتري (بقية المبيع) المبيع ببيعها الاول (لانه لا يمكن ايهام العيب) من
حيث هو (لا رضاء ولا نذر) لان المشتري لم يرض بما ساءه مبيعيا ولم يكنه اخذ ارض
العيب الاول ولا رده مع ارض العيب الحادث عنده لاهضاء كل منهما الى ربا (وان اشترى
حيوانا او غيره بحدثه عيب عند مشتر) ولو (قبل مضي ثلاثة ايام او حدث في القيق برص
او حنظل او جنام) ولو (قبل مضي سنة) العيب (من ضمان المشتري وليس له رد نصا)
والارض كالتلف عنده (وان ظهر) المشتري (على عيب في الحقل) المبيع بترده دراهم
(او) (في) (الغبن) المبيع مثله (بذلفه عنده) اى المشتري (فسخ) المشتري (العقد) لانه
وسيلة الى استردك ظلامته (و) (رد) البايع (الوجود وهو الثمن وتبقى قيمة المبيع) ان كان

وعكسه وكبرى وصغرى يعقل
وابراهمي مثلا يعقل لان المتبر
الثالثة في الوزن والكل لا القيمة
والجودة (و) ببيع بيع (نوى)
نوى بترقيه نوى (و) ببيع (لبن)
ذات لبن (و) من جنسه
(و) ببيع بيع (مصرف) اى
حيوان (عليه) مصرف من
جنسه (و) ببيع (درهم) فيه
شعاس بفضاس (او) درهم
(مساو) في غش فان زاد غش
أحدهما بطل البيع وكذا ان
جهل (و) ببيع (ذات لبن)
بثله (او) ذات (مصرف)
بثله لان النوى بالتمر
والصوف واللبن بالحيوان
والنحاس في الدرهم بغير مقصود
فلا اثر له ولا قتاله في ثمن الثمن
اشبه الخ في الشرح وجب
شبهه بصفه (و) ببيع بيع
(ترايب معدن) بغير جنسه
(و) ببيع ترايب (صاغة) بغير
جنسه اذ اشتراط المماثلة اذن
فان ببيع ترايب معدن ذهب او
صاغة بفضة او بالعكس اعتبر
الحصول والافتقار في المجلس ولا
قصر حواله المقصود لانتزاعه
بأصل الخلقة في المعدن وحصل
عليه ترايب الصاغة ولا يصح

بغيره لجهل بالتساوي (و) ببيع بيع (ما هو) بغيره من دار ونحوها (كباب وشاة) (بجنسه)
اى لثمنه للمدعي (و) ببيع (غسل عليه غر) او رطب (عنه) اى بطل ما غر او رطب (او) ببيع غسل عليه غر (نحر) او رطب
لان النوى في ذلك بغير مقصود بالبيع فوجوده كمنعه وكذا اخل غر غسل غر ونحوه وكذا اخله مال اذا اشتراه بشئ من جنس ماله
واشترط ان لم يبقه مذو (لا) ببيع بيع (نوى) بجنسه ومعها (اى) الفوض (او) مع (احدهما) بغير جنسهما كدعج وودهم
عنه (اى) بغيره وودهم (ولو ان المدين والذم من نوع واحد) (او) ببيع مدحج وودهم (عرب) من مجوده (او) بدين
وكبيع على يذهب او يحل بصفه بفضة ونسي مسئلة مدحج وودهم لانه طلب ذلك ونسي على عدم جوازها لحدث فضالة بين

عبد الله الذي على الله عليه وسلم بقوله تعالى **لَهُمْ فِيهَا مَنَازِلُ مُتَقَرِّبِينَ لَهَا** فقال النبي صلى الله عليه وسلم
 لا شيء يميز بينهما قال فردى من من بينهما رآه أنفودا وجولس أنه عليه الصلاة والسلام أمر بالذهب الذي في القلاد فتنزع وسددهم قال
 لهم النبي بالذهب وزنا يوزن واخذوا لطلان سدود يعقل بالانه قد يفتن حسبه على الر بالصرح كبيع ثمانية في كيس بمائتين
 جعلها ثمانية لثانية في مقابل الكيس وقد لا يساوي درهمها أو أن الصفة إذا اشتملت على شيئين غنك القصة قسط الثمن على قيمتها
 فهو من باب التوزيع على الحمل وهو يؤدي ما إلى نفس التفاضل أو إلى ٦١ الحول بالساوي وكلاهما سهل النقد

في باب الزنا (الآن يكون) ما مع
 الر روى (بسر الاقصه) بعقد
 (تكرره على مثله) أي خبره
 ملح (و) تكرر (على) لان الملح في
 الحز لا يؤثر هو زون فوجوده
 كدومه (ويصح) قوله (اعطى)
 بنصف هذا الدرهم نصفها
 من درهم (و) النصف (الأخر
 فلو سأوا واحد) كجم (و) قوله
 (اعطى به) أي الدرهم (نصفها)
 فلو سأوا واحد) كدفع دينار
 لياخذ بنصفه نصفها وبنصفه
 فلو سأوا واحد) جرد التساوي
 لان قيمة النصف في الدرهم
 كقيمة النصف في الفلوس أو
 الحاجة وقيمة الفلوس أو الحاجة
 كقيمة النصف الآخر
 (و) يصح قوله لما صنع
 خاتما من فضة وزنه درهم
 وأعطيك مثله زنتي (أعطيك
 أجر مثله درهمها ولا يصح أخذ
 الدرهم من أحدها في مقابله)
 فقتة (انما هو) الدرهم (الثاني
 أجره) وليس بيع درهم
 بدرهم (ومر حرج كيل عرف
 المدية) المتروكة على عهده عليه
 الصلاة والسلام (و) مرجع
 وزنه عرف مكة على عهد
 النبي عليه الصلاة والسلام

منقول ما مؤمله ان كان مثليا (في ذمته) أي المشتري لاستقرار الضمان عليه وليس له أخذ
 الارش للتلافيفي الى الر با كما تقدم (ولا يصح بيع بغير كصاع وحج بغيره) سقط
 (آيات يسيرة في مصنف للمادة كقوله يسير وكيسير الترابو المعقوف البركان ان راغوف
 لا ينقص شيء من أجرة الناس ببيع يسير) لسر الاختلاف في المبالاة (أو) بان لم يكن المبيع
 يسيرا بل كان كثيرا (لا يجوز ما ذمته) الناسخ (في غير مكانه) بان دفعه على موضعه أو
 أخره عنه لعدم الاندفاع والتقدير عليه (وعليه نسخه في مكانه) لانه لا يترتب عليه القدر (ولا يزمه) أي
 الناسخ (قيمة ما ألقه بذلك) التقدير أو التأخير (من الكاخذ) لتعديبه عليه (وان ظهر في
 المأخوذ عيب) تنص به أجرة عادة (فلا ارش له) أي السائر ان اختار الاساس عليه
 الاجرة كاملة (و) باقي في الاجارة (مفعلا) والارش قسط ما بين فية المبيع والمبيع فرجع
 المشتري اذا اختار الاساس (و) مثل (نسبت من غنة) المقابلة نص عليه (فيقوم المبيع
 بمحملة ثم يقوم بمحملة) فيؤخذ قسط ما بينه من الثمن (فان كان الثمن مثلاما وخمسين
 فقوم المبيع بمحملة ثم يقوم بمحملة) فاعب نقص عسرة نصبتها الى قيمته بمحملة (وهي مائة
 عشر فينسب ذلك الى المائة وخمسين تحده خمسة عشر وهو الواجب للمشتري ولو كان الثمن
 في المثال المذكور (خمسين وجب له) أي المشتري (خمس) لانه اسعر الخس من الثمن لان المبيع
 مضون على المشتري بثمنه ففوات حرجه عنه يسقط منه ضمان ما كاله من الثمن ولا يلزمه جناه
 نقص القيمة لان في اجتماع الثمن والثمن للمشتري في صورة ما اذا اشترى شيئا بعشرة
 وقيمة عشر من فوجدها بثمانية النصف فاخذها وهذا لا يميل اليه (ولو اسقط المشتري
 حيازا رد بعض بذله البائع) أو غير قليل كان أو كثيرا (وقبله) للمشتري (حاز) ذلك
 (وليس) ما باخذ المشتري (من الارش في شيء ونص على مثله في خيار ممتدة تحت عقد
 اذا أسقطت خيارها ببعض بذله زوجها أو سيدها أو غيرها وهي قياس ذلك المنزل من
 الوظائف ونحوها بموضع وبأني (وما كتب) المبيع (قبل الرد) هو (للمشتري وكذلك غاؤه
 المنفصل فقط كالثمن والدين) لقوله عليه الصلاة والسلام انما جراح بالضمان والمبيع مضون على
 المشتري فصار قوله (وان حملت) أمه أو جارية (بعد الشراء) الحمل (فانه متصل) ببيعها في
 الفسخ (وان حملت بعد الشراء ولدته) أيضا (بعده) أي بعد الشراء (فانه متصل)
 فيكون للمشتري (ولا يرد) المشتري اذا فسخ لما تقدم (الا للمزكوة أمه) فرد معها التحريم
 التفرغ يربها وبينه (و) باخذ) المشتري (فقتة) أي الولد من المالك لانه ملكه (والنساء
 المتصل) اذا فسخ المبيع (المالك كالممن والكبير وتطمنع) فقتة المبيع اذا لم تسترد
 رده بدونها (و) من النساء المتصل (الثمرة قبل طهورها) جزءه في المبدع ومنه ومما

لحديث عبد الملك بن عمر فروعا المكالم كمال المستوا ليزان مزان مكة (وما لا عرف له هناك) أي بالذمة ومكة (بغير) عرفة
 (في موضع) لانه لاحاله شرعا لشيء القضي والحرج (فان اختلف) عرف في بلاده (اعتبر الغالب) منها (فان لم يكن) له عرف فغالب
 رد الى أقرب ما يشبه بالجواز (كره الحوادث الى اشيء مخصوص عليها) وكل ما (منع) كان فوز وشرج (مكول) لم يثبت كان
 يتروا بالمدو يقتل بالصاع وينقل هو بعض فاشتمن الفرق وهي مكابيل قدرها بالنساء فكذلك سائر الاماكن ويؤخذ حديث
 ابن ماجه فروعا عن من بيع ما في خروص الاتمام الا بكيل (فصل) ويحرم من التبييض من التسامد وهو التأخير (بين ما)
 أي مبيعين (اعتاقا على ما بالفضل) وهو الكيل والوزن وان اختلف الجنس زانما يفسد بشرط التحريم بالفضل كان الزنا عليه

أخذوا لأحدنا شرط الرجوع (ك) بيع (مدبر بـ) أي مدبر (أو) (شعر وك) بيع درهم من (قر) برطل من (خبر) فحشرط
 لذلك (حلول وقض المحاسن) مطلقا وتعالى أن يقدما جنس وتقدم ولا يقدما لأن من أموال البائع ما تنفقه فخر المنفعة فيهما قبل
 القبض كالصرف في نفسه كما تقتضيه هنا وحيث اعتبر شرط لبقاء العقد لاحتصته إذا اشترط لا يتقدم على شرطه (لا) يعتبر ذلك
 (أن كان أحدهما) أي العرضين (تقدرا) أي ذهب أو فضة كسكني بدرهم أو ثوبين لانه لوجه النصف في ذلك لاحتصاف السلم في
 الموزون أو شرطه رخص فيه الشرع ٦٢ وأصل رأس ماله التقلدان (الاف صرفه) أي النقد (بفلس نافعة) نصا

فحشرط الحلول والقبض الحاقا
 لها بالتقدم خلافا لجم وتقدم في
 الاقتناع (ويجوز نساه) أي
 تأخير (في) بيع (مكمل
 عوزون) كبر يسكني لانهما
 لا يهتمعان في حلها بالقبض
 أشبه بيع غير الزوي ببيعه
 (و) يحل نساه (في) بيع (مالا
 يذخر بافضل ككتاب
 ثياب أو نقد وغيره (وحويان)
 يحويان أو غيره (وتين) ثين
 أو غيره عند ثين من غمره أمره
 الذي صلى الله عليه وسلم أن يأخذ
 على قلائص الصدقة فكان يأخذ
 البر بالبرين إلى ابل الصدقة
 وولاء أجعلوا لرافعي وجهه (ولا
 يصح بيع كائني كان) بالهمز
 (وهو) بيع (دين دين) مطلقا
 لانه عليه الصلاة والسلام هن
 بيع الكائني بالكائني رواه
 أبو عبيد في التريب (ولا) بيع
 دين اقرب من هو عليه مطلقا
 بيعه (يجزى لمن هو عليه) لانه
 من بيع دين دين (أو) أي ولا
 يصح (جعله) أي الدين (رأس
 مال السلم) لما تقدم (ولا يصح
 نصافه) أي الدين يصح في
 ذمتهم (ما) بأن كان لا بد في
 عسر وذهب ولهم وعلى ذ

بعد ظهوره زايادة منفصلة (ولم يخف) صرح به القاضي وابن عقيل في التفسير والدليل
 وذكر من مضمون أحد وجعل في السكافي كل غرة على شجرة زايادة منفصلة (ومنه) أي من
 النماء المتصل (إذا صار الحب زراعا) صارت (البيضة فخرها) كاله القاضي وابن عقيل
 هن أكثر الأصحاب وذكر الموفق وجهها وبمعناها مما تفسر بما قبل الاسم لأن الأول استحالة
 وكذا قال ابن عقيل في موضع آخر (ووطء المشتري) الأمانة (الثيب لا ينعيم الرد) بعيب
 عليه يمد (فهردها) أي من عثرته مع ما لا يمد يحصل بوطء نقص غير ولاء (وله)
 أي المشتري (بيها) أي بيع الأمانة الثيب بعد أن وطئها واستمرها (مراجه) بأن يمد
 بشئها وورع معلوم (بلا نصار) بأنه وطئها ما تقدم (كأن كانت) الثيب (مزوجة)
 فوطئها (الزوج) ثم أراد المشتري ردها للعبوب وبمعناها ما تقدم (الثيب لا ينعيم الرد)
 (ما نذروها) أي الثيب (المشتري) لها (فوطئها الزوج ثم أراد) المشتري (ردها)
 بالعبوب فإن كان النكاح باقيةا فهو عيب فبردها له (وإن كان) النكاح (قد زال)
 بأن طلقها الزوج بأنثا (وطء الزوج) كوطء السيد لا ينعيم الفسخ إذا كانت ثيبا
 لما تقدم (وإن زنت) المبيعة (في يد المشتري) ولم يكن عرف بالثناء لفعول (ذلك) أي
 الزنا (هنا) أي من الأمانة قبل البيع (فهو عيب) حدث حكمة كسائر (الصوب الحادثة)
 فإن ردها ردها بأشده (ولو اشترى متاعا فوجد فيه عيبا اشترى فغلبه) أي المشتري (رده)
 إلى بائعه كالوجه أردا) مما اشترى (كان له رده) على بائعه قال في الأنصاف (ولعل
 محل ذلك إذا كان البائع جاهلا به) أي بالبيع أمان أن البائع عالما بمحققة الحال لا يجب
 على المشتري الرد لدخول البائع على بصيرة (وإن وطئ) المشتري الأمانة (البركوتية)
 البرك (أو) نصيب (غيرها) من المبيع (عنده) أي عند المشتري (ولو) كان النصيب
 (نفسان منه أو) نصيبان (كقبة أو قطع ثوب غير) المشتري (بين الأمسك وأخذ
 الأرض) للعبوب الأول كالوجه نصيب عنده (وبين الرد مع أرض النصيب الحادث عنده
 وبأخذ الثمن) لما روي انخلال بائعه عن ابن سيرين أن عثمان قال فبرجل اشترى ثوبا
 ونسبه ثم طلع على عيبه فوجد ما نقص فاحذر الرد مع النصيبان وعليه اعتد أحمد (والواجب
 رد ما نقص فبها الواجب) بوطئه (فإذا كانت فبها) كالماتة أو ثيابا ثينين ردها مع ثينين
 لانه يفسخ العقد بصر المبيع (مضمونا عليه) أي المشتري (بقبضه) فيزعم ما نقص
 منها (يختلف أرض العيب الذي) أخذ المشتري من البائع لانه في مقابلة ما فاق من المبيع
 والمبيع مضمون على بائعه ما ثينين لا بقبضه (الآن يكون البائع دلس العيب أي كتمه عن
 المشتري فله) أي المشتري (رده) أي رد المبيع الأول أو نصيب عنده (بلا أرض) العيب

الحادث

قضى وقضاؤه لانه بيع دين دين (ولا) أي ولا يصح (لحوم) أي ما تقدم بأن

يكون لأحد جوار ولا يترشدها ولا يصح (نصار) فمما شوه (إن أحضر) بالبائعه الجوهول (أحدما) أي الدين
 نصا (أو كان) أحدما (أمانة) لانه بيع دين دين (ومن) عليه دين (كل غرة) رطل (في) بيع (صاحبة) الدين (و) قد أخذ
 دينه من ثوبا) أي السلعة (فباع الوكيل) السلعة (بغير جنس ما عليه) أي الموكل (ليرجع أخذه) أي الوكيل رده من ثمن السلعة
 نصا لانه في بانه في صفاته نفسه ولا تمعنه (ومن) عليه دينار (دينا) فبعت إلى غرة) صاحب الدينار (دينارا) ناقصا (وتتقدم درهم)
 لم يجز لأن من مسئلة منجوز درهم (أو أرسل) من عليه دينار رسولنا (إلى) من له عليه درهم فقال (لرسول) (لرسول) خذ قدر

بطل منه وتأثير فقال الذي أرسل إليه الرسول (جذ) هذا هو (بما حبلنا) تأثير لم يجز فصله ثم قوله في العرف ولو أخذ الرسول
 وهذا أو وضاع منه المذنب فذهب من المالبث **فصل** والصرف بيع تقدس بقوله من جنسه وأخبره ما شوق من الصبر بقوله
 تصويت النقد بالذات (و بطل) صرف (ك) بطلان (س) بغير (بطل) خيار المجلس قبل تناقض من المجلس في
 صرف لما تقدم من قوله عليه الصلاة والسلام ما يدوق قبل قبض رأس ماله كما يأتي في باب إنشاء الله (وأن) تناقض في صرف
 أو في رأس مال (س) في بعض من قلت (بطل) أي الصرف والسلم (في) أي ٦٣ المتأخر قبضه (فقط) لغوا شرطه وصحا
 فبعض وجود شرطه ويقوم
 الاعتراض عن أحد العوضين
 وسقوطه عن ختم أحدهما مقام
 قبضه (و يصح التوكيل) من
 الله قدس أو أحدهما بعد عقد
 (في قبض في صرف ونحوه)
 كروي بروي وسلم ويقوم قبض
 وكيل مقام قبض موكله (مادم
 موكله بالمجلس) أي مجلس
 العقد لتطابقه به سواء أتي الوكيل
 بالمجلس أو قبض أو فارقته ثم عاد
 وقبض الله كالألة فإن فارق
 موكل قبله بطل العقد وان وكل
 في العقد غير الوكيل (ولا
 بطل) صرف ونحوه (بغير)
 أي بشرط خيار (في) كسائر
 الشرط والفسخ في البيع
 فيصح العقد بلز بالتصرف
 (وأن نصاراه على عينين) أي
 ممتن (من جنين) كما رقت
 هذا الدار بينهما الدارهم فيقبل
 ذكر أو تمسأ أم لا (ولو) كان
 تصارفهما أو وزن تقدم على
 مجلس صرف (أو) (بغير صاحبه)
 بوزنه وتساوا (و ظهر غضب)
 في جمعه (أو) ظهر (عيب)
 جمعه أي أحد العوضين (ولو)
 كان العيب (بسر) وكان عليه
 من غير جنسه أي العيب

الحادث عنده (و يأخذ الثمن كاملا) من البائع لأنه قد روط المشتري وغيره (قال) الامام
 (أحمد) في رجل اشترى عبدا فافق ما قام بشدة أن يافته كان موجودا في يد البائع يرجع على
 البائع بجميع الثمن لأنه غير المشتري وبيع البائع عبده فان وجدته كان له وأن فات ضاع
 عليه لأنه أدخل الضرر على نفسه بتدليس (وكذا لو دلس البائع) بأن أثنى العيب على
 المشتري (ثم تلف) البيع (عند المشتري ورجع) المشتري (بأنه كلفه البائع نصا)
 كما تقدم في الأبق (وسواء العيب المبيع عند المشتري) أو تلف بفعل الله تعالى (كالمرض
 أو بفعل المشتري كوطء البكر) ونحوه ما هو ماذون نفسه شرعا بخلاف قطع عضو وقطع سن
 ونحوه فإنه لا يذهب هذا ذكره في شرح المنتهى (أو) بفعل (أجنبي مثل أن يئس عليه
 أو بفعل العبد كالسرقة) انطاع فيها (وسواء كان) التلف (مذهبا للعلمة أو بعضها) فيقوت
 التام على البائع حيث دلس العيب ورواين كلفه ما تقدم (وأن زال العيب الحادث عنده)
 أي عند المشتري قبل رده (رده) أي المبيع (ولا يئس معه) لعدم نقصه حال الرد (وأن) رد
 المشتري المبيع العيب منه و رده عارض عيبه ثم (زال) العيب الحادث عنده (بمدره
 لم يرجع) مشتريه بائع بعد دفعه له (لأنه استقر عليه بالنقص بخلاف ما إذا أخذ المشتري أرش
 العيب من البائع ثم زال سريرا فإنه رد الارش والى نقص المبيع الذي وجب لأجله الارش
 وخطأ الصنف وأن راد وهو غير ظاهر

فصل وإن أعقب المشتري العيب المبيع ثم علم عيبه (أو عتق عليه) بقرارة أو قبل
 ثم علم عيبه (أو قبل) العيب المبيع ثم علم المشتري عيبه (أو استول) المشتري (الأمة) ثم
 علم عيبا (أو تلف المبيع ولو بفعله) أي المشتري (أو كاله ونحوه أو بابه) أي باع المشتري
 المبيع (أو رده أو رهنه أو وقفه غير ما لم يصبه) ثم علم (تعيين الارش) لما تقدم وسقط الرد
 لتعذره وقبل قول المشتري في فقه المبيع اذن ذكره في المذهب ويزم في المنتهى (ويكون)
 الارش (ملكه) أي للمشتري لأنه في مقابلة الجزاء فائت من المبيع (لكن لو رد) المبيع
 (عليه) أي على المشتري وقد علم عيبه (فهرده) على بائنه (أو أرشه) ولا يكون البيع
 مانعا من ذلك لأنه ملكه بالرد عليه (ولو أخذه) أي من المشتري الأول (ارش) أي أرش
 العيب ولم يفسخ المشتري الثاني (فله) أي المشتري الأول (الارش) لما تقدم ومقومه
 ليس مراد بابل له أخذ الارش سواء أخذ المشتري منه أرشه أولا (ولو باعه) أي المبيع قبل
 عليه بعبه (مشتريا لثمنه له كاره) أي لثمنه الأول (ردده على البائع الثاني) وهو المشتري
 الأول (ثم لثمنه رده عليه) أي على البائع الأول لوجود مقتضى الرد وهو العيب (وفائده)
 أي فائده وجود الرد من الجانبين تظهر عند (اختلاف الثمنين) إذا اختار الرد أو الارش

بان وجد التأثير رصا أو لادراهم غصا أو فحشا من ذلك (بطل العقد) فصلا به ما لم يملكه أو لم يسلم له شيء بطل هذا
 البطل فبان غرضا (وإن ظهر) الغيب أو العيب (في بعضه) بأن كان بعض الذات أو الدارهم مقصورا أو فحشا أو بطلان مثلا
 (بطل) العقد (في) أي التصرف أو العيب (فقط) بناء على تفرق المفقود بضع في الباقي بقسطه (وأن كان) العيب (من جنسه)
 أي العيب كوضوح ذهب وسودا ففقد (فلا خذله) الذي صار إليه (الثمن) بين فسخ والمساكن ليس له أخذ منه لوقوع العقد على
 حقه فان أخذ غير ما أخذ منه بقد عليه (فان رده) أي العيب (بطل) العقد لما تقدم (وأن أسلم) أي أعطى العقد (فله ارشه) أي
 أتعيب كسائر المعينات المبيعة (بالمجلس) أي مجلس العقول ومن غير جنس مبيع لا اعتبار بالتناقص فيه ولا بأخذ ارشه (من

الحسن) (التفريق السليم) للتأصيل كسأله معجودهم (وكذا) يجوز أخذ أضرار العيب (بعده) أي المجلس (أن جعل) الأرض
(من غير جنسها) أي للتفريق كبر وشهر لعدم اشتراط التقاض في ذلك (وكذا) أثار أمواله إلى الأبدية بتبرير غير جنسه بما
القبض شرط فيه) كبيع ببيع كامل وموزون ببيع غير جنسه (فبر) ببيع (بشر) (و) وجعل أحدهما أي الثمر أو الشجر
(عيب) من غير جنسه (فأرض يدرهم أفضوه) من الموزونات (على ما شاركه في العلة) وهي الكيل في المثال (حال) ولو بعد التفريق
لما سبق فإن كان مما شاركه في العلة ٦٤ حال في المجلس فقط لأن حسن السليم (وإن تصارعا في جنس في الذمة

كذلك يابض في عشرة دراهم
فمنه مع (أن التقاض قبل تفريق)
ولم يكن الموضان معهما
واقترعها أو شيئا إلى محل
آخر وتفاضلنا وحديث لا يتبعوا
فأشبهنا بها بناسخ مناهل لبيع
عاجل بآجل أو مفروض بغير
مفروض والقبض بالمجلس
كالقبض حال العقد ثم إن وجد
أحد هاتين قبضه هيا (والعيب
من جنسه) فالعقد صحيح (كأن
يكن عيب ثم نأخره فيمجلس قبل
تفريق وتارة يعلمه بعده (فإن علمه
قبل تفريق) عن المجلس فله
إيداه) أي طلب سليم بده كالسليم
لأن الإطلاق يقتضي السلامة
(أو أورشه) أي وله ما كرم
أرضه لأن جنس السلم (و) إن
علمه (بعده) أي التفريق (له)
أشراك مع) أخذ (أرض)
لاشتغال الجنس ويكون من
غير جنس السلم أو العيب لما
تقدم (و) له ردوه (أخذ بده)
لأنه إذا أيداه قبل التفريق حاز
بعده كالسليم فيه (لمجلس دفان
تفرقا قبله) أي قبل أخذه بده
(بطل) العقد غديث لا يتبعوا
فأشبهنا بها بناسخ (وإن لم يكن)
العيب (من جنسه فتفرقا) أي

لما تقدم من أن الأرض قط ما بين قبضه معهما ومعيان ثمنه قال في شرح المنهجي وقبسه
احتمال لأرد كالواقف الثمنان (وإن فصل) المشتري (ذلك) أي ما ذكر من العتق
والاستيلاء أو البيع ونحوه في البيع (عالميا بيه) ولم يختص الأملاك فلا أرض له (أو
تصرف) المشتري في البيع بعد علمه بالعيب (بما يدل على الرضا) بالعيب (من وطعوسوم
وإيجار واستعمال حتى ركب دابة لغرض غيره) أي بغير رضا (و) لغرض ربي (ودعوه)
أي نحو ما تقدم من الوطع وما عطف عليه كالقبضه أو القس لشهوة أو نحو طرقي الركا لوركبها
لعلها أوسطها (ولم يختص) المشتري (الأملاك) مع الأرض (قبل تصرفه) للذكور
(فلا أرض له) للعيب لأنه قد مضى في البيع ناقصا فيسقط حق من الأرض (كرد) أي كإياه
لأرضه (وعنه) له الأرض كأملاك أي كالأرض اختارها كما قبل تصرفه (قال في الرأية
الكبرى والقروع وهو أطهر) لأن ما دل على الرضا مع الأرض كأملاكه (وقال في
القاعدة العاشرة بعد المائة) مناقبون عقل وقال في القاعدة للذكور (عن القول الأول
فيه بعد) قال الموفق قياس المذهب أنه لا أرض بكل حال) قال في الخفيض وهو بابه
بعض أخبارنا (وسمى به في الانصاف) قال في الشرح والفاقي ونص عليه في العلة والبيع
(وإن باع) المشتري (بعده) أي بعض المبيع غير عالم بيه (فله أرض الباقي) القليل
بسه (لأرضه) على الباقي لتصرفه بتفريق المبيع (وله) أي المشتري أيضا (أرض)
المنع (المبيع) كالأرض ما به كله وأن باع بعضه على المبيع فكل ما باع كله على انفسلاف
السابق (وإن صفة) أي صنف المشتري المبيع للعيب (أو نحوه) غير عالم بيه (فله الأرض ولا
رد) لأنه شغل المبيع على كونه لم يكن له رد لما فيه من سوء والمشاركة (وإن أبعده) المشتري
(لأرضه) ثم أراد رددها للعيب) فله ذلك (وتوع العمل) لأنه عين ماله (فإن كان انزع وعيها
لم ينزع) لأن فيه ادخال الضرر على الباقي (ولم يكن له) أي لأشترى (بعته) أي النعل (على
الباقي) لأنه لم يعمل بينه وبينه بعهده (ووجهه) أي العمل عشر (إلى سقوطه ونحوه)
كوجهها أخذته لأمه عليه (ولو باع) انسان (شيئا بذهب ثم أخذه منه دراهم ثم رده المشتري
بذهب فقدم رجوع المشتري بالذهب) وكذا لو رده بغير العيب من خيار شرط ونحوه لأنه الذي
وقع عليه العقد الأول (لأن الدراهم) الموضوعة عن الذهب لأن المعاوضة عقد آخر استقر حكمه
وكذا لو باع دراهم وأخذ منها ذهبا وكذا حكم الحارث وغيرهما من عقود المعاوضة (وإن
أشترى) انسان (مما كرهه في حروقه فذكره فوجده فاسدا ولا فيه لما كسره كبعض دجاج)
وجده مورا (و) كرا بطح) وجده (لأنه فيه رجوع) المشتري (بأنه كره) لأننا
فقد العقد من أصله لكسره وقعه على ما تقدم في بيع المشتريات (وليس عليه) أي على

المشتري

المشتري (وإن رده) معيب (وأخذ بده بطل) الصرف وتفرق قبل التقاض

(وإن عين أحدهما) أي العوضين من جنسين في صرف (دون) عوض (الآخر) بأن كان في الذمة ثم ظهر في أحدهما عيب
فلكل (من المين وما في الذمة) حكم نفسه) فيما تقدم (والعقد على عينين رويين من جنس) هذا الدثار بيننا الدثار كالعقد
على رويين (من جنس) فيما تقدم وكذا لو كانا أو أحدهما في الذمة (أداه) لا يصح أخذ أضرار مطلقا لا قبل التفريق ولا بعده ولا من
الجنس ولا غيره لأنه يؤدي إلى التفاضل أن كان من الجنس وإلى مسأله معجودهم وإن كان من غير الجنس (وإن تلف عوض
قبض) بإيائه الممول (في) عقد (صرف) بذهب بفضة مثلا (ثم علم بيه) أي بالتلف (وقد عرفنا) صرف أي فسخا لما كرم

(ورد المأمور) بالثلاثة (طبق قيمة العيب) التالف (في ذمته من تلف يده) كخذه أو د. (فهر) من تلف يده (مثلا) أي الضمة (أو عوضا إن انتقل عليه) أي الموضع هلك هذا إذا كان من جنس والتمن الأرض تأسس (وبعض أخذوا منه) أي العيب (أما بتفريقا) أي المتعارفان (أو كان الموضان) في حرف (من جسن) لأن الأرض تجزمن المبيع وتقتسب قيمته بالجلس لكن لا يكون من جنس السليم كما تقدم ويصح

فأفصل ولكل من التصاريح (الترامع من جنس ما صرف) الآخرته (بلا مواطاة) كان صرفه من ديارا بداراهم ثم صرفه من الداراهم بداراهم خردت أي مبيعوا له هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم استقر رجلا له خير فباعه بقر حنيفة قال له أكل خير فبذل قال لا ولقد أمانا أخذ الصاع من هذا بالصاعين والصاعين من الثلاثة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تفعل بيع التبر بالداراهم ثم اشتر الداراهم حنيفة متفق عليه ولم يره أن يبيعه من غير من اشترى منه ولا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة (وصار فحسبه دينار) ان أعطى فضة (أكثر) مما بال دينار (لأخذ) رب الدينار (فدر حقه منه) أي ما أعطيه أكثر (فقل) أي أخذ صاحب الدينار قدر حقه (باز) هذا الفصل مهم (ولو) كان أخذ قدر حقه (بدرتفرق) لوجود التقاض قبل التفرق وأما تأخر التميز (وإلا زائد) عن حقه (أمانة) يده لموضع يده عليه بأن يره

المشتري (رد المبيع) الفاسد من ذلك (إلى البايع لأنه لا مائدة) إذا لم يمتد له (وإن كان الفاسد من بعض الدجاج أو البطيخ أو الجوز أو اللوز ونحوه (في بعضه) أي بعض المبيع دون كله (رجع بقطعه) أي قسط الفاسد من الثمن فإن كان الفاسد النصف رجع بنصف الثمن وإن كان الربع رجع ربعه وهكذا (وإن كان لكسوره) أي مكسورا الفاسد (قيمة) كبعض ناعه وجوز هند) ويطبق فيه منع (خير) المشتري بين الرد والصالح مع الأرض كما تقدم (فإن رده) على يده (دعا قيمه) بكسره عنده (ولو كان لكسره بقدر الاستسلام) لأنه عيب حدث عنده (وإن كسره) المشتري (كسر اللقي) معه (قيمة ثمن الأرض) للمشتري وسطا الرد لتعديها بالتلف المبيع كاسبق (ولو اشترى ثوبا مطويا بأمانة لصفقا وبرؤية بعضه فقال على يده على ما تقدم من شرح المنتهى (فتسره فوجد مبعوبا) فله الخيار كما تقدم (بأن كان) الثوب (بما لا ينقصه النسب) فله (رده) له بخلافه (وإن كان) الثوب (بمقتضى) التسر (كالهضبان الذي يطوى على طاقين فكسره) كسره ثم إن رده على فله ذلك مع رداه له بنقص بالثمن (وله) أي المشتري (أخذارسه) أي أرض الصبي من المانع (إن أمسه) أي الثوب مطلقا ما تقدم (وخيار عيب) على التراضي (و) خيار (تخلف) (المنفعة) أو لتترو ما تقدمت ورتبه على التراضي (و) خيار (لأداس المشتري) بالثمن (على التراضي) لأنه شرع يلغ ضرر مضيق في سبيل خياره لئلا يفسد من الرضا كيار القصاص (فإن علم السب وأخراره) (ببطل خياره) بالتأخير (الآن) يوجد جلدته ما يدل على الرضا) من تصرفه المبيع وأخوه (وتقدم قريبا) لأن دليل الرضا منزل منزلة التصريح به (ولا يتفرق رد البايع والرضا) إلى (حضره ولو) إلى (حكم حاكم) سواء كان الرد به (قبل القبض أو بعده) لأنه رفع فقد جعل إليه فله يتصرف به ذلك كإطلاق (وإن اشترى ثوبان شيئا) من بائع واحد (وشربا الخيار) فرضي أحدهما فلا خرد فضيه (لو) اشترى ثوبان شيئا (و) جدها معا فرضي أحدهما فلا خرد فضيه (لأن فضيه) جميع ما ملكه با لعد لحازله ردها لعيب نارة وبالسرط أخرى (كسره أو أحسن اثنين) شيئا بشرط الخيار أو وجد مبعوبا (فله) أي المشتري (ردعه لهما) له (رد نصيب أحدهما) عليه (وإسائه نصيب الآخر) لأن عندنا لجمع اثنين عقدان لمكان كل واحد منهما باع نصيبه مفردا (فإن كان أحدهما قائما) والأخر حاضرا (رد) المشتري (على الحاضر) منهما (حصة) بنقصها من الثمن وينبغي نصيب الغائب في مدته حتى يقدم) فدره عليه ويصح الفسخ في غيبته كما تقدم والمبيع يفسخ أمانة كافي انتهى (ولو كان أحدهما) أي أحد البايعين عينا لواحد (بالحال) كالماء (له) فالتام كمثل كسره لو كان

٩ - (مكشاهما لقتاح) - ثاني (و) صارف (خمسة دراهم) صفة (بصرف دينار أعطى) صارف الغنى (ديارا) صم) الصرف تقدم (وله) أي القارض الدينار (مصارفته جدد) ذلك (بأباق) من الدينار لأنه أمانة بيده (ولو اقترض) صارف الخمسة دراهم (الجنسة) التي دفعها لصاحب الدينار (ومصارفها من) النصف (الباقى) من الدينار صم بلا حيلة (أو) صارف (ديارا) بشرة) دراهم صفقة (فأعطاه حصة) دراهم (ثم اقترضها) أي الخمسة للمدعوع (ودفعها) إليه تاسبا (على الباقي) من الثمن (صم) ذلك (بلا حيلة) لوجود التقاض قبل التفرق (وهي) أي الحيلة (التوصل إلى صمها بظاهره الباطنة والحيلة كلها غير جائزة في حق من) أمرو (الدين) جلدته من أدخل فرسا بين فرسين قد ردا من أن يبيعه فهو خيار ومن أدخل

رساين بر سران ولايمان ان يسبق للبس بشمار رواه أبو داود وحسنه وحسن عليه باقيا لمسل ولاه تعالى انما هو القهرمان
 كفسد تباؤن وهو لا يترى ولا ذلك مع بقا نعمتها (ومن عليه دينار) فأكثر (فقتضاه درهم معتق فكل نقدة) من الدرهم (محصيا)
 أي ما بقاياها (منه) أي الدينار (صحيح) فله عدم الماتم (والأ) يكن كل نقد بمحصيا بان صار بدفع الدرهم شيئا فشيئا ثم صار فيها
 وقت النحاسية (فلا) يصح ولا يجوز له بيع دين بدين (ومن له على أجرة عشرة) دينار مثلا (وزانقواها) أي المنة (عند الوعدت)
 أي العشرة (وزانقواها) دينار (أو) الدينار ٦٦ (الرائد مشاع مضمون) (ل) به انقصه على انه عوض ماله فكان مضمونا

بهذا القبض (ولما لم يكن
 التصرف فيه) بصرف وغيره
 من هو يبيعون ويشترون ملكه
 عليه فان صار في يد غيره صح ولو
 شئت في بقائها لأن ظن عدمه
 وان تبين عدمه وقت عقد تبين
 انه وقع باطلا (ومن باع دينارا
 بدنانا غير صحيحه) (الاذن له
 فوزه) انفسه (وتما بعاؤا لقرقا
 فوجده) أي الدينار (ناقصا)
 عن وزنه المدهود (بطل العقد)
 لانه بيع ذهب بذهب متفاضلا
 (و) ان وجده (زائدا) على
 وزن الدينار المدهود (والعقد
 على حينه) أي الدينارين
 (بطل) العقد (أيضا) لمتفاضل
 (و) ان كان في المنة بان قال
 به مثله دينار بدينار ووصفاها
 (وقد تفاضلا وقرقا) ثم وجد
 أحدها زائدا (فالزائد يمسد
 القبض) له (مشاع مضمون)
 لانه لما تقدم ولم يفسد العقد
 لانه انما باع دينار بمثله وانما
 وقع القبض لانه باع على العقود
 عليه (وله) أي القبض (دفع)
 هوضه) أي الزائد له (من)
 جنسه) أي الزائد (و) من
 (غيره) لانه انما معاوضة
 (ولكن) من العاقدين (فصح)

الحاضر الوكيل أو الموكل) لان حقوق العقد متعلقة بالموكل دون الوكيل (وان قال) بائع
 بمطابق اثنين (بعتك) هذا بكذا (فقال أحدهما) وحده (قبلت جاز) ذلك وصح العقد في
 نصف المبيع نصف الثمن (على ما) من ان هذا واحد من الاثنين عزله عقد برفقانه
 خاطب كل واحد بقوله (بعتك) نصف هذا نصف للمبي (وان رثا اثنين خارا عيب فرضي
 أحدهما) بنصفه ميبا (سقط) حقه (وحتى) الورثة (الأخر من الرث) لا تخرج من ملك
 البائع دفعه واحدة فان اردوا أحدهما من نصيبه ردده مشتركا فمقتضاها يكن لذلك ومثله لو ورث
 اثنين خارا بشرط بان يطلبا له المورث قبل موته فاذا فرضي أحدهما قلص الآخر الفسخ
 (وان اشترى واحد من اثنين صفقة واحدة) (أو) اشترى (طمايا) أو قعود (فوعده من صفقة
 واحدة قلص له الآخر معا أو معا وكما لو طابا بالارث) لان رد أحدهما فربما الصفقة
 على البائع مع امكان ان لا يفرقها أشبهه بعض المبيع الواحد (وان تلق أحدهما) أي
 أحد العنتين (وبقي الآخر) (قله) أي المشتري (رد الباقي بقطعه من الثمن) لانه رد الرثا
 (والقول في جهة الثالث) اذا اختلفا فيها (قوله) أي المشتري لانه منكر لم يذهب البائع من
 زباده فحقه (مع عينه) لاحتساب صدق البائع (وان كان أحدهما ميبا) والأخر سليما
 (وأي) المشتري أخذ (الارث) من المبيع (فله رد بقطعه) من الثمن لانه رد المبيع
 المبيع من غير ضرر على البائع كاسبق (ولاعك) المشتري (ردا سليم) لعدم عيبه (الآن
 تنصه فتريق كعصا على بابوز وحى خاف أو يجرع) تشرقي (لجرا به وولما رجعوه)
 تأخيرا (فليس له) أي المشتري (رد أحدهما) وحده (بل) له (ردهما) معا (أو الارث)
 دفع الضرر للبائع أو تهرم التفريق ومثله لانه ولياها من وجبة القول لولاها (وان كان
 البائع) هو (الوكيل فله المشتري رد) أي المبيع اذا ظهر ميبا (على الوكيل) لما تقدم
 من ان حقوق العقد متعلقة به دون الموكل (فان كان المبيع معا من حديثه) بعد البيع
 كالباقي واختلافه (فأقره الوكيل وانكره الموكل لم يقبل أقراره على موكله) لانه
 لم يوكفه في الأقرار بالمبيع كالأقرار على اجني (بخلاف خارا بشرط) لانه عك شرطه
 لما تقدمه فلك الأقرار به (فان ارد المشتري على الوكيل) لأقراره المبيع دون الموكل
 (لم يك له) الوكيل رد على الموكل لعدم اعترافه بالمبيع (وان انكره) أي المبيع (الوكيل) ولم
 به ترفيع المبيع كان ميبا (فتوجهت اليه على شكل) عن ايمين (فرد) المشتري
 (عليه شكوله لم يك له) الوكيل (رد على موكله) لانه غير معتبر بيمينه وهذا كله اذا قلنا
 ان القول بغيره قول البائع والمذهب ان القول بغيره المشتري فيخلف رد على الموكل كما يعلم مما
 ذكر بقوله (وان اختلفا) أي البائع والمشتري (عند من حدث العيب) في المبيع (مع)

احتمال

العقد) اما القبض فلاه وجد المبيع محتاطا فمروا شره عيبا وما لا دفع ولاه لا يلزمه

أخذ عوض الزائمان كان في المجلس استرجعه به ودفع له (ويجوز التصرف) بتسليمه ففوش (و) يجوز (المادة) بتسليم
 (مفوش ولو) كان غشه (شتر جنسه) كالدراهم تنش بفسا (من يعرفه) أي النش قال أحد اذا كان شيئا اعطاه عليه مثل
 الفلوس اعطاه عليها فار جوان لا يكون بها من ولا نغابته اشتها على جنس لا غرضي ما لان هذا مقتضى في الاعصار فان لم
 يعرف الآخر غشه لم يجز لانه من التفرير (ويجزم كسر السكة المتأخرة بين المسكين) لغيره ولما فهم من التضييق عليهم (الآن
 يختلف في مناهل هو دى أو جيد) يجوز كسر المبيع فوسيل الدرهم الزيف ولا يتبع ولا يخرج في معاملته ولا صدقة

ولا تخلط بحجته وقترج عن من لم يعرفها أصلاً وكان لا يقول أنه حرام قال في الترحيق قد قسم حرام الله ما ذكره له المصنف من التفرقة
 بالسلب (والسلب ما عكس فصرح) لأنها تنقسم المصنوع من ذهب أو فضة الخلق قال الشيخ في الذين هي المطلق السلب محرمه
 ملازم بين العلمانية على الرصاص أو اللؤلؤ كانت حراماً لوجوب فيها ناس أوز كافل وجبها عالم شباب أو القول بان كاريون
 فلهما باطل وقد فصل ويقرن عن مثمن سواء البدلية أو أن أحدهما أي العوضين (تقد) فما دخلت عليه الباعية أو الثمن
 فدينار بثوب الثمن الترتيب لدخول الباء عليه (و يصح اقتضاه) (نقد) ٦٧ (من) (تقد) (ح) كذب من فتنه وعكسه
 (أنا حضر أحدهما) أي

التقديس (أو كان) أحدهما
 (أما) أو دارة أو غصبا
 (والآخر مستغرق في النعمة)
 لأراس مال سلم (يسر رومه)
 لحديث أبي داود وغيره عن ابن
 عمر روفه فابيع بالذناير وأخذ
 الدراهم وأبيع بالدرهم وأخذ
 الذناير أخذ هذه عن هذه
 وأعطى هذه عن هذه فقال رسول
 الله صلى الله عليه وسلم لأباس
 إن تأخذها بسعر يومها ما لم
 تتفرقا وبينك وبينها ولا يصرف
 بعين نعمة فما زالوا يبيعونه
 لشغل نعمة وأعتبر سري بها
 للتفسير ويظهر أن ذلك مجرى
 الفضلة فتدبر بالمثل وهو همان
 حيث القيمة لتتضمنه من حيث
 الصورة ذكره في الفسخ (ولا
 بشرط حلولة أي مافي الذمة
 إذا اقتضاها سعر يومه لظاهر
 التفسير ولا يرضى بتعجيل مافي
 الذمة بغير عوض أشبهه مافي
 قضاة من جنس الذين فإن نفعه
 عن سعر المؤجلة أو غيره المميز
 (المنزلة ومن اشترى شيئا) كتابا وغيره
 (ينصف دينار له) أو نحوه
 (شق) أي نصف من دينار (ثم
 ارشترى) شيئا (ح) كسوت

احتمال القول كل منهما تحرق ثوب ورفو ونحوهما) يجوزون (ذ) القول (قوله مشترك) حيث
 لا يمتنع لأحدهما لأن الأصل عدم القبض في المنزلة لفاشك كان القول قول من ينفقه
 كما لو اختلفا في قبض المبيع (مع مكنه) لأشكال صدق البائع (على البت كلفه) بانه أنه
 اشتراه به هذا العيب أو أنه (أي العيب) ما حدث عنده) لأن الأيمان كلها على البت إلا
 ما كان على نفي فعل التبر (وله) أي المشتري (رده) أي رد المبيع الذي اختلفا في حدوث عيبه
 بعد حلفه (أن لم يخرج) المبيع (من هذه) أي المشتري (إلى يد غيره) بحيث لا يشاهد أنه قد
 خرج عن يده كذلك ليس له الحلف ولا رده لأنه إذا غاب عنه احتل حدوثه عن من انتقل
 إليه ولم يجز له الحلف على البت لم يجز له رد القول في المبيع وغيره إذا خرج من يده إلى يد غيره
 لم يجز له أن يرد نفعه منها (ومنه) أي من المالك الذي يحمل الحديث (وأشترى ببارية) عن
 أنها بكر وطها وقال أم صبا بكر أفعله (أي المشتري) (مع مكنه) على البت لا تقدم (وان
 اختلفا قبل وطها) أكبر أم ثيب (أردت النساء) لثقاو يقبل قول امرأة ثقة تشهد سكرانها
 أو ثوبها كسائر عيوب النساء تحت الشاي وباق في الشهادات (وان لم يحتمل) لا الأول
 أحدهما) أي البائع أو المشتري (كالصبر الزائدة والثقة المندمجة التي لا يمكن حدوث
 مثلها) إذا ادعى البائع حدوثه أو القول قول المشتري بلا عين (و) ك (المسح الطري
 الذي لا يحتمل كونه قديما) إذا ادعى المشتري كونه قديما (فالقول قول من يده ذلك)
 أي الذي لا يحتمل الأوه (بغير عين) لعدم الحاجة إلى استخلافه (ويقبل قول البائع أن
 المبيع) المعين فإن كان في الذمة فقول المشتري على قياس ما ياف في الثمن والسلم (ليس
 المردود) لأنه سكر كون هذا سلمته وسكر استحقاق القمع والقول قول المنكر بعينه (والألف
 خيارا بشرط) إذا اراد المشتري رد المبيع وأنكر البائع أن يكون هو المردود (فقول مشترك)
 بعينه لأنها ما هنا اتفاقا على استحقاق القمع بخلاف التي قبله أو كذا أو اعترف البائع بعيب
 ما باعه فسمع المشتري بالسبع ثم أنكر البائع أن المبيع هو المردود فقول المشتري لما تقدم
 وصرح به في التفتيس (و) يقبل قول مشترك مع مكنه عن عين عن معين (تقد) إذا اختلفا في أنه
 المردود (أنه ليس الذي دفعه) المشتري (إليه) أي إلى البائع لما تقدم (و) ينبغي أن يقال لا في
 خيار شرط كما تقدم (و) يقبل (قول قابض مع عينه في ثابت في الذمة من جن مبيع وقرض
 وسلم وغير ذلك) كاجر وصادق ووجه (أو ما هو في ذمته) إذا دفعه لمسته ثم رده عليه وإنكر
 القبض منه أن يكون هو المأخوذ فالقول قول القابض بعينه (أن لم يخرج عن يده) بحيث
 يغيب عنه لأن الأصل بقاؤه في الذمة (و) أبا عن أمة يبعدهم وجمد) البائع (بالبسعية) أنه
 الفسخ واسترجاع الأمانة) أن كانت باقية (أو نفعه) متى مشترها) أو يدها أو رفقها أو

(ينصف حرا من مطلق أيضا) لدخوله بالقد على ذلك (وبجوازها طوره) أي المشتري البائع (عنها) أي الشقين دينار (صها) لأنه
 زاد فيها فإن كان ناقضا أو اشترى بكسرة أو أعطى منها أصحها أقل منها أو بصاح وأعطى عنها مكسرة أكثر منها لم يجز لتفاضل (لكن
 أن شرط ذلك) أي أعطاه صحيح عن الشقين (في العقد الثاني) بطله (لنصفه) اشتراط زيادة من المقد الأول (و) اشتراط ذلك (قبل
 لزوم) العقد (الأول) كالقول بقرعة (بطلهما) أي العقد من لوجوه الفساد قبل انبرامه (وتتضمن دراهم دينارين بخمسين في جميع
 عقود المعاوضات) نصا لأنها تتضمن ما تضمنه بقتن بالقد كالقرض ولاها أحد العوضين فأثبت الآخر (وذلك) دراهم دينارين
 (به) أي بالتعيين في جميع العقود (فلا يصح إياها) إذا وقع العقد على ما بينهما (و) يصح تصرفه (أي من عارضا إليه) (أي)

قبل بيعها كسائر الاملاك قال (المتخ ان لم يخرج الى وزن او هـ) فان احتاجت الى احد هـ لم يضر تصرفه فيها قبل بيعها
 لا حتى يعلق رقبته (فان تلفت) دراهم او دينار معينة بعد (فمن ضلها) اي ضمان من مصادرك ان لم يفتقد له بل ووزن
 والا فبضمان باذل (ويطبل غير مكيح وخلق) وطلاق (وعتي) على دراهم او دينار معينة بعد (وغير) (حسب) بها (من
 دم محمد) في نفس او طرف (بكونها) اي الدراهم والدينار المعينة (مقصو به) كالمبيع يظهر مستقلا (ار) بكونها (مبيعة) عينا (من
 غير جنسها) ككون الدراهم جنسا وارصاها ٦٨ لا بما هو غير مكيح (و) يطبل غير ما تقدم استثنائه (في بعض هـ

كذلك) اي مقصوب او مبيع
 من غير جنسها (فقط) ويصح في
 الباقي انما على تفرق الصفقة
 (و) ان كان العيب (من
 جنسها) ككونه دراهم
 ووضوح فائده (غير) من
 صارت اليه (بين فسخ) العقد
 للعيب (واما كذا بلا اوش ان
 قتلا على مثلين) ككسار
 يدسار لان اخذ بعضه الى
 التفاضل او مثله مستحججه
 ودرهم (والا) يكون المستعدي
 مثلين (فله) اي من صارت له
 العينة (اخذته) اي الارش
 بمجلس العقد لان جنس السلم
 في مصرف لان اكسار ما فيه
 حصل له ما قدم من احد الطرفين
 ولا يمتنع في الجنس (ولا) ياخذ
 ارشاً (بعد المجلس) لان كان
 الارش (من غير الجنس) اي
 جنس الموضعي فيكون اخذه
 بعدد مما ايسر في الفسخ كما
 تقدم وعلم مما تقدم ان الشكاج
 وما عطف عليه لا يطبل بكون
 العوض مقصوباً او عينا من غير
 جنسه وبأن في اوابه مرفضان
 شاء الله تعالى (ويجوز ان يادرب
 ولو بين مسلم وحر) ما ياخذ
 السلم ما قدم من الحر في عوضه
 تعالى رجوع الى ما رجوع المستولن دار الحرب كدار التي في انه لا يملك ما عليها وحديث مكيول
 مرفوعاً لارباب العلم واهل الحرب ردها عن غير مجهول لا يترك له غير ما دل عليه القرآن والسنة الصريحة (ولا) يجرم الزاني (من سدد
 ورقته ولو) كان الرقيق (مدبراً او امولاً) اتصال المال كله للسيد (او كاتبا في مال كبة) فقط بان عرضه عن مؤجله لوقته
 وبأنه لا يجوز ان يبيعها في غير هذه

العد
 (باب بيع الاصول) بيع (الثمار) وما يتعلق بها (كجمع
 (الاصول) جل اصل وهو ما بين عليه غير ما ذكرهنا (ارض ودور وبساتين وغرها) كطواحين ومعاصر (والثمار) جمع غير

في باب بيع الاصول) بيع (الثمار) وما يتعلق بها (كجمع
 (الاصول) جل اصل وهو ما بين عليه غير ما ذكرهنا (ارض ودور وبساتين وغرها) كطواحين ومعاصر (والثمار) جمع غير

(وتخوها بجزر ونخل وثمر ونحوه) كمثل ولدت لانه مدعى في الارض براد النخل أشبه الثمرة الموزية (وبقي في الارض) (لباتم) ونحوه (الاول وقت أخذه) كالتمر (بلاجرة) لان المنفعة مستثناة له وعلم منه انه لا يبيع بمدا ولدت أخذوا وان كان بشاؤا وأخذه الارض مشتر (مالم يشترطه) أي الزرع (مشتري) أو متهب ونحوه فان شرطه كان له ولا يضر جهه في بيع ولا عدم كماله لدخوله تبعا (وان كان) في الارض زرع (بجزر ونحوه) أي كرمية (بفتح الراء) وفي القصة فان يستفهي قن (د) كالمقول) كثر ونفد (أو) كان في الارض زرع (تكر ونحوه) ٧٠ قن (أو) بان نجان) وبداه أو بشكر وزهره كورد وياهمين (فاصول) جميع هذه

(المشتري) أو متهب ونحوه لانه براد للمعاد أشبه التمر (وبجزر ظاهرة) وقت عقد البيع ونحوه (واقطع اولى) أو زهر تفتح وقت عقد (لباتم) ونحوه لانه يبيع مع بقاؤه أشبه الصبر الموزير (وعليه) أي البائع ونحوه (قطعه) أي الجزرة الظاهرة والقطعة الاولى ونحوه (الحال) أي فور لانه ليس له يد يتفسي المهور بما ظهر غير ما كان ظاهرا في عصر التميز (مالم يشترط مشتر) دخول مالباع عليه فان شرطه كان له يذيت المثلون عند شرطه (وقصب سكر كزرع) يبيع للبائع (أو) ان أخذه فان أخذه بالبائع قبل اوانه ليتبع بالارض في غيره لم يكن منه (و) قصب (فأرى كثره) فظهر منه قبل البيع وقطعه فورا قاله في شرحه وفي الاقتباس يؤخذ في اول وقت الذي قطع فيه ولعله المراد (وهر وقت) أي النصب الفارسي (مشتري) لانها ترك في الارض البقاء فيها أشبه التمر (وبدري) أمسه) كسندر بقر ولوقته (وبان نجان ويطه) (كثير)

طلبامنه الشركة فشرهما ماعظم الثلثان وله الثلث (وان كانت السابعة للثنين فقال لمما آخر أشركاني فيها فأشركهما ماعظم الثلث) لماسبق من ان يطلق الشركة بقضى التسوية (وان أشركه أحدهما) وحده (ه) (نصف نصيبه) وهو الراجح لماسبق (وان أشركه كل واحد منهما منفردا) كان له النصف لكل واحد منهما (البيع) لما تقدم (ولو اشترى) شخص (قنرا من طعام) أو غيره مما يكال (قبض) المشتري (نصفه فقال له) آخر بغير نصف قبضه (نصفه) (انصرف) اليه (النصف المقبوض) لانه الذي يصح تصرفه المشتري فيه (وان قال الآخر لشري القنرا القابض لنصفه) (أشركني في حسن القنير بنصف الثمن ففعل) أي قال أشركت في نصف الثمن (لم تصح الشركة الا بما قبض منه وهو النصف فيكون لكل واحد) من النصف المقبوض (الربع ربع الثمن) والنصف الذي لم يقبض باقي لشري الاول لان تصرف المشتري الشركة لا يصح الا بما قبض منه (والراجحة) من الراجح هي (ان يبيع منه) المعلوم (ورج معاصم فيقولان) من مالي فيه مائة بتكديها ورج عشرة (فيصح) ذلك (بلا كراهة) لان الثمن والراجح معاصومان (ويكون الثمن مائة وعشرة وكذا قوله لعل ان ارج في كل عشرة درهما) يصح ويكره نص عليه واحتج بذكر اهتبا بن عمرو بن عباس ونقل احدين هاشم كانه دراهم درهم (أو قال) بفتح كده زيادة أي عشرة أحد عشر (أو) بتكده (دعوا زاده) أي الشركة اثنا عشر درهم (وبكره نصا) قال لانه يبيع الاحاطم (ولو اضمنه) المشاركة في المبيع فيكون بدون رأس المال (عكس المراجعة بذكره) (في) أي المراجعة (ما يكره فيها) أي المراجعة كقولهم كذا بفتح كده على رأس من كل عشرة درهما (ه) المراجعة أن (يقول بتكديها) أي ما يملكه التي هي رأس ماله مثلا (ووضعه) درهم من كل عشرة (يصح البيع لانه لفظ محصل المقصود البيع بدون رأس المال قال في المبدع وهذه الصور متكرومة بخلاف ما اذا قال بتكديها أي رأس ماله وأضف لك عشرة) و (يحط منه) أي من رأس المال وهو المائة (عشر فويلزم المشتري تسعون درهما) لان المائة عشر مرات فإذا سقط من كل عشرة درهم بقى تسعون (وان قال) البائع بتكديها مائة (ووضعه) درهم لكل عشرة كان الحط (الدرهم) (من أحد عشر) لانه اقتضى ان يكون الحط من غير الشركة (ك) قوله بفتح ثا المائة ووضعه درهم (عن كل عشرة فيزانه) أي المشتري (تسعون درهما وعشرة أجزاء من أحد عشر جزءا من درهم) لانه يسقط من تسعة وتسعين تسعة ومن درهم جزء من أحد عشر جزءا بقى ما ذكر ولا يضر له الجاهل بذلك حال القدر والها بالحساب وما ذكر من ثبوت انصار في الصور الاربعه اذا ظهر ان الثمن أقل مما أخبر به البائع تبع فيه المقتنع وهو واجب احتيل (و) الذهب أنه (من أخبر بشمن

يبيع الارض لانه يتبعها وان كان ظاهرا فأولى اذا كان مشتررا ولانه ترك فيها البقاء (والا) فعدد يبيع أصله كسندر وطينيات (ه) (كزرع) للبائع ونحوه كالأظهر (وأشركه) أي حول بذرا لنقسم الارض بأن يعلمه (انصارا بن فسح) البيع لفوات منفعة الارض عليه ذلك (الماء) (وين) (امضاء محبا) بالاراش لانه لا تقص بالارض (وبسقط) خصارا مشتر (ان قوله) أي البذر (بائع) من أرض (مصادرا من يسير) ازوال البيع على وجه لا يضر الارض (أو وهبه) أي وهب البائع المشتري (ما هو من حقه) أي البذر فلا خصارا لشري لانه زاده خبرا وان اشترى أرضا سائر بها فبما صح وفصل تبعا (وكذا مشتر نغلا) عليه اطلع (ظن) المشتري (ظاهرا الموزير) فيدخل في البيع (فبان مؤبرا) يعني تشقق طاعه فثبت له الخصار

وبسطة ان وجهه باع العلق (لكن لا بسطه) خيار مشترى (مطلوع) انطلق لاشد لا تأخر في المنة المشتري بقوات الشراء ذلك
 العام (وبثت خيار (مشتري) ارضا او شجرة (ثلث دخول زرع) ارض (او) دخول (مرة) على غير (البايع كالوجهل ووجدتها)
 أي الزرع والشراء باع لتصرفه بقوات منفعة الارض والشجرة ذلك العام (والقول قوله) أي المشتري سميته (في جعل ذلك
 ان وجهه مثله) كما في لان الظاهر معه والام يقبل قوله (ولا تدخل مزارع غيره) يستعمل في الدور والمخمس والارض عليها لا يسمي
 القرية (ولا ينسب اوقريسة) فان قال بعتك القرية تميزها اولت قرية ٧١ على دخولها كسبها على الجميع

او بئذ من لا يسلم الا في سوق
 مزارعها دخلت اعلا بالنس او
 القرية (والشجرة بين بنتها)
 أي القرية (واصول بقولها كما
 تقدم) في بيع الارض قيدخل

في البيع
 فصل ومن باع مخرلا (او
 رهن) مخرلا (او وجه مخرلا
 تشق طله) أي وعاء عقوده
 (ولو بغير) أي بغير وهو وضع
 طلع الفصال في طلع التمر او
 باع اورهن او وجه مخرلا
 (طلع لمحال براد الفتح اوصاف
 به) أي بخل بذلك (او جعله
 جزءا او سدا او عوض خلع)

او طلاق او عتق (فليس) وطلع
 لمحال (لم يشرط) كله (او)
 بشرط (بمعناه المعلوم) كتصفيه
 اولته او غيره بشرط معينة (أخذ
 لمعطر وكألي حداد) الحديث
 من ابتاع مخرلا بعد ان تقرر
 فتمر لم يشرط باعها الا ان يشرط
 المبتاع متفق عليه وعلم منعان
 ما قبل ذلك بشرط لا يصح
 انما يبرحده المالك البائع للثمرة
 ونص على التأخير والحكم منوط
 بالتعقير اللازمة له غالبا والحق
 بالبائع باقي عقود المصاوبات
 لانها في معناه والحق بذلك المنة

فقد به قوله او مكره او مباحه او وضعية (ثم ظهر الثمن اقل) مما خيره به (فلما بشرى حط
 الزيادة) فان تولم والشركة ولا خيار (المشتري) انما حط الزيادة (في المباحه) حط (حظها)
 أي فعلها (من الزرع) ولا خيار (وبسطة) أي الزائد (في الواضحة) لانه باع به برأس ماله
 وما قدره من الزرع او الواضحة فاذا بان رأس ماله قد راكنا مبيعاه وبالزيادة أو النقص يصحب
 ما تنفق عليه (وبلزم البيع بالباقي) فلا خيار للمشتري فيه لان الثمن اذا بان اقل مما خيره به
 وسقط عنه الزائد فتدبر مخرلا يمكن له خيار كالوكل من بشرى له مبيعاً عاقبة فاشتره
 بتسعين (وان بان) أي ظهر الثمن الذي أخيره به البائع المشتري (مؤجلا وقد كتبه) أي
 التأجيل (بائع في تخيره) بالثمن (ثم ظهر مشتري) تأجيله (أخذ) المبيع (به) أي بالثمن
 التأجيل (بالأجل الذي اشتره البائع إليه) ولا خيار (للمشتري) فلاك الفسخ فيه (أي
 في الصور الأربعة السابقة) تقدم من أنه قد بشرى (ولو قال) البائع (مشترا ما ثم قال
 غلط والتمس زائدا عما أخيره به) فاقول قوله مع بعينه (فخلف) (مطلب مشتري) تخليفه
 (اختاره الاكثر) منهم القاضي وأصحابه وابن عبدوس في تدكره وقدمه في الحناية والمستوجب
 والمصلحة والحرر ونظم المفردات والراغبين والحواشي والفاشي وجزبه في المنور قلنا بان
 رز من في شرحه وهو القياس انتهى لان المشتري لما دخل مع البائع في المبيعة فقد انتمت
 والقول قول الامين (فخلف) بائع (أنه لم يكن يعلم وقت البيع ان غنا أكثر) مما أخيره
 به (فان خلف) بائع (خبر مشتري) (او) بين (دفع الزائدة) التي ادائها البائع
 (وان نكل) البائع (عن اليقين) قضى عليه بالنكول وليس له الا ما وقع عليه العقد (أو أقر)
 بعدم الغلط (لم يكن له غير ما وقع عليه العقد) لزمه من غير حذر (وقدم في التتبع
 أنه لا يقبل) قول البائع (الاسنة) واختاره الموفق وجعل كلاما بشرط عليه واختاره
 أيضا الشارح وهو رواية عن أحمد وقدمه ابن رز في شرحه قال في الانصاف وهو
 المذهب على ما أصلناه في الحطية انتهى وجزبه في المنتهى لانه أقر بالثمن وتطرق به حق
 التبرير وكونه مؤثما لا موجب قبوله دعواه الغلط كالضارب اذا أقر برح ثم قال غلطت (ثم
 قال) في التتبع (وعنه يقبل قول عمر وبه بالصدق وهو أظهر انتهى) وهو رواية أبي
 طالب (ولا يخلف مشتري بدعي بائع عليه علم الغلط) قال في الانصاف على الصحيح من
 المذهب اختاره القاضي وقدمه في الفرق لانه قد أقر له فيسقط بالاقراء عن اليقين
 (وخالف الموفق والشارح) فقالا الصحيح ان عليه اليقين انه لا يسلم ذلك وجزبه في الكافي (وان
 باع) سلمة (بدون ثمنها عا لما زمه) البيع ولا خيار له (بلزم للمشتري) غير ما وقع عليه
 العقد لا تقدم (وان اشتره) أي المبيع (بدنانيز وأخبر) في البيع بتضيق الثمن (أنه)

لزال المالك فيه ان يفرسح وتصرف المتبع بما شاء أشبه المشتري والره لانه راد البيع امسوى الذي من نفسه وزك الى الجذاذ لان
 تفرغ البيع بحسب العرف والمادة كذا رتبها العظمة او متاع وان اشترطه كله مشتر او شرط بعضها لعماله ما بشرطه للغير
 (ما لم يفرطه يأخذه) أي الثمر (سما او يكن) بسره (خبر من رطبه) فخير بائع اذا اشترطه حلاوة بسره لانه عادة أخذه (ان لم
 بشرط مشتر قطعه) على بائع فان شرطه عليه قطع (و) ما (لم يضره الفصل بمقتضى) فتمر بقطع (لان الضرر لا زال بالضرر
 (بخطاف وقصير ومو من الثمرة تدخل فيها) انما الرب ولم تثر (كتفخ) بيع او نكاح قبل دخوله (ليست بوجبة في بيع
 ورجوع أب في حبة) ودماء الزود حديث لا مانع منه فتدخل الثمرة في هذه الصور كلها لانها غنما تستعمل أشبه الثمر (وكذا) أي

مسلم قال ابن المنذر لا يحل أحد أن يبدل من الثوبية (تغير ملك الأصل) أي الثمر (أو) تغير ملك (الأرض) فلان باع الثمر قبل قبضه
صلاحيته ملك الأصل أو باع الزرع قبل اشتداده ملك الأرض مع البيع لحصول التسليم فمشتري على الكفاية للملك الأصل والقرن
فصح كبيعهما معهما (ولا يلزمهما) أي ملك الأصل وملك الأرض (قطاع) فترة أو زرع (شرط) في البيع لأن الأصل والأرض لهما (الأ) إذا
أدأبت الثمرة والزرع (معهما) أي مع الأصل والأرض فبيع البيع لحصوله فيها تمايز بعض احتمالاً لغيره كما عرفت لغيره الذي
لبي ذات اللابن والنوى في الثمر (أو) أي إذا دأبت الثمرة فوالزرع ٧٣ (شرط) القطع في الحال (الأن) المنع لثوب الزلف
وحديث الساهه قبل الأخذ

بدل فيه له عليه الصلاة والسلام
في حديث أنس أوجب أن منع
الله الثمرة بمأخذ أحدكم مال
أخبرناه الأخري وهذا ما أوجب
فيما يقطع فصح ببيع كما بدأ
مساحه (أن) انقطع (هما) أي
بالثمرة والزرع الباعين بشرط
القطع فأن لم يتغيرهما كتمرة
الجوز وزرع التمر لم يصح
مأخذ في شروط البيع
(وليس) أي الثمرة والزرع
(مشاهين) فإن كانا كذلك بجان
باعه النصف ونحوه بشرط قطع
لم يصح لأنه لا يمكنه قطعه إلا
بقطع ملك غيره فليس يصح
اشتراطه (وكذا) وطبقه يقول
لا يصح بيعهما مفردة لتغير ملك
الأرض الاشتراط لقطع في الحال
لأن ما في الأرض مستور مغيب
وما يحدث منه معلوم فليس يجوز
بيعه كالأدنى بعد دأب من الثمرة
فإن شرط قطعه مع لأن الظاهر
منه معلوم لأحاطة بغيره ولا غرر
(لا) يصح بيع (فتشاه ونحوه)
كأن تخان وبما (الانقطة)
لأنه موجود لأن ما لم يخلق
لا يجوز بيعه (أو) (لا) (مع أصله)
فيجوز لأنه أصل تنكر وثمرة

بشمن السلعة وكانت السلعة (بالحال) متغير (بزيادة) أو نقص (أو) كانت (زادت)
زيادة متسلسلة كسمن وتصل صنعة أخير بشمنها (الذي) اشتراها به (سواء) غلبت أو رخصت
لأنه إنما أخير بما اشتراها به لا بغيره لأن (ما) رخصت (أخيره) بدون ثمنها وبين الحال
أي أنه أخير بدون ثمنها لكونها رخصت (لم يجر) لأنه كذب (والكذب) حرام (وإن) تغيرت
السلعة (بنقص عرض أو) تغير المبيع (بجانبه عليه أو) (تلف بعضه أو) بولادة أو عيب (أو)
تغير (بأخذ المشتري به) كصوف الموحود (والنحو) وجود (حين) التمره (ونحوه) أخير
بالحال (ثلاثة) المشتري فإن كتمه عنه ففيه الخيلار كالتدليس (وأن) حط البائع بعض
الثمن من المشتري (زمن) الخيلار (أو) زاده (أي) زاد البائع المشتري (في الأصل) أي
أجل الثمن (أو) زاد البائع المشتري (في الثمن) بأعطاه شيئاً آخر مع المبيع زمن
الخيلار (أو) زاده (أي) البائع (المشتري) في الثمن (بأن) اشتري منه عشرة ثم زاده درهين
زمن الخيلار (أو) حط (المشتري) (له) أي البائع (في الأصل) بأن عقد معه بشمن إلى رجب
ثم قال له بل إلى جمادى الأولى مثلاً (في هذه) الخيلار (بأن) خيار المجلس والشروط (لحق) ذلك
الفعل (بالعقد) وأخبر (المشتري) (بأن) البائع يتغير (الثمن) لأن ذلك ثمن الثمن فوجب
الحاقه برأس المال والاختصار به كاصله (وأن) حط البائع عن المشتري كل الثمن فهو
هبة ولا يسلط البائع (وما) كان من زيادة عن أو ثمن أو نقص منه (ما) (بعد ذلك) أي
بعضه من الخيلار (بأن) (لحق) به (أي) بالبعد لآزومه فلا يلزم الاحتساب به (خيلار) وأجل
فأنه ما لا بد أن يبعد بعد ذلك (وهو) كسائر الشروط وتقدم (وكما) لو جنى المبيع (ففسده)
المشتري (ما) أن يفسده بالحق بالعقد لا يتغير به (ولو كان) العمداء (في هذه) الخيلار (لا) لم
يزد به المبيع قيمة (ولاً) وأما هو من قبل لقصه بالجنسية (وكلاً) أو بغيره الموثنة والكسوة فانه
لا يتغير به في الثمن (وحيها) واحد ذكره في التمرح (وإن) أخير بالمحال الحسن) فانه أتم
العقد (ولا) يتغير (إذا) باع يتغير الثمن (بأن) غشاه (كصوف) أو بغيره موجودين حال
التمره (و) (لا) يستخدم وطريقاً إلى ثمن (أي) بقص الوطء المبيع كوطئ البكر فيجب
الاحتساب به كالأوطء غير الوطء (وأخذ) الأرض (المشتري) (أرض) العبد (أو) (أرض) الله
عليه (أي) المبيع (أخبر به) إذا باع يتغير الثمن (على) وجوده لو كان في هذه الخيلار (بأن)
لأن المأخوذ في مقابلته ثمن المبيع ومعنى الاختصار معنى وجهه أن يجره الله اشتراء
بذلك أو اختصاره كذا ولا يخطأ أرضه من ثمنه ويغير الباقي خلافاً في الخطاب ومتابيه
(وهو) مفستر ولو قيل بأنه كزاده (أي) ثمنه بخلق بالعقد في هذه الخيلار (بأن) تكون لكل
(ومثله) عكسه (أي) هبة بآثار لو كسب اشتري منه فخلق بالعقد وتكون لكل زمن الخيلار (بأن)

١٠ - كسوف البائع - ثانی ۛ أشبه الثمر (وحصاد) زرع بيع حيث حدث معي في مشر (واقطع) ما يباع
لقطة لقطعة على مشر (ووجد) أن يبيع حيث يصح (هي) مشر (لأن) نقل المبيع وتغير ملك البائع منه على المشتري كمثل مبيع
من محل بأمر يختلف كبل وذن فلي بائع كالتقدم لثمنه من مؤن تسليم المبيع وهو على البائع وحصل التسليم بالقبلة بدون
القطع لجواز بيعها بالتمتع فيها (وإن) ترك (مشتري) (ما) أي غرا أو زرعاً (شرط) قطعه) حيث لا يصح بدونه (بطل) البيع بزيادة
لثلا يخذ ذلك وسيلة إلى بيع الثمرة قال بطل صلاحها وتر كحاشي بطل صلاحها ووسائل الحرام كبيع العبة (ويعني) هن

لبيدوها) أي الزائدة (ههنا) العسر التعزيم منه (وكذا) أي، بالان السبع البتراء (واشترى رطباً عراً) أي أياها (أز) كما هو في نسخة
(أقرت) أي صارت غير القربة عليه الصلاة والسلام أكل أهلها رطباً لأن شرعها كذلك أنما عالج الخسنة كل الرطب فإذا أقرتينا
هذه الحاشية وسواء كان لعذر أو غير موجب، بل البيع عاهد القربة كله السابق تبعاً لاصلها (وإن حدث مع ثمرة) يساع (انقل
ملك أصلها) بأن باع ثمرها عليه ثمرة فظاهر، ولم يشترطها مشتر (ثمره) فاعل حدث (أخرى) غير الأولى واحتطنا (واختلطت) ثمة
مشتراً) بدونه وأصلها (بغيرها) ٧٤ أي وهو حدثت (لم تقتز) الحادثة (مات) فاعل قدرها) أي الحادثة بالنسبة للأولى

241

فيه كسائر الامعاء) والمختار (قطعه) في الحال (و) له (تبقية) الى هذا فاحصا لاقتضاء العرف ذلك (وهي بائع مقبلة أي
التمسقي بغيره) ولو لم يفتح له لانه يجب عليه تسليمه ما لا يخلف بغير بيع وعلمه ثلث بائع لما لم يشتر ما قبله لان البائع عليه
من جهته وانما يملكه عليه (ولو انشتر راضل) أي بغير ناسق (وبغير) بائع على سق (أن أي) الذي قد خذوا عليه (وما تلف)
من غير بيع وهدبو صلاحه منقرا على أصوله قبل أو ان أخذه أو قبل بدو صلاحه بشرط القطع قبل التمكن منه (سوى بغير)
منه (لا يضبط) لقلته (بما تحقه) متعلق بلف (وهي) أي الحاشية (ما أي) أنه (لا يصح لأدعى فيها) بغير ادعوى وبرود ورجوع عطش

من باع حرداؤه مال خذاله بالسابع إلا أن يشترطه البائع وراه مسلم وغيره (ثم إن قصد) ما شرط ولا يشترط البيع ولا أن يشترط بأن لم يرد تركه للقرن (أشترط) بشرط البيع من الدوم وإن لا يشترك الثمن في حله براه للقرن وبخبره كما يستبرك في العينين البعيتين لأه مبيع مقصود أشبهما بالزمن الفاتن عينا أخرى وباعهما (ولا) بقصد مال القرن أو ثياب جملة أو طلبة (فلا) بشرط ولا بشرط مبيع لدخوله تبعه شجرة مرسدة أشبه أساسات الميطان وغويه سقف بده مسوسا وعلقتا القرن على ثياب التللك أو لا وشرطه بدال القرن المشرط ما له لخرعيب رد مالهما معه لأن قيمته تكبره وتنقص ٧٦ مع أحده فلا يكلف رده حتى يدفع ما يزيل نقصه فإن تلف ما لم يتم أراد رده فكم يجب حدث عند مشتر

باب السلم

لغة أهل الحجاز والسفلى لغة أهل العراق فهما لغتان واحد سمي سلمنا تسليم رأس المال بالمجلس وسلفا لتقدمه ويقال السلف للقرض وأسلم شرعا (هقد صدى) ما يصيبه (هو صوف) ما يصيبه (في خصة) وهي وصف يصير به المكاف أهلا (زاهوا) الالتزام (موجب) أي الموصوف (يشترط) متعلق بعقد (مقبوض) ذلك الثمن (يعلم السعد) وهو حازر بالإجماع وسند قوله تعالى إذا تدانتم بين إلى أحصل معنى فأكثروا روي سعيد بن أسد أنه سأل ابن عباس قال أشهدان كاف المؤمنين إلى أحصل معنى قد أحله الله تعالى في كفاه وأذن قيمته فراهذه الآية وهذا اللفظ يصح السلم ويشمله بمومه وقوله عليه الصلاة والسلام من أسلف في شيء فلا يلف في كل معلوم ووزن معلوم إلى أحصل معلوم متعلق عليه من حيث يدبت ابن عباس ولأن الثمن أشبه عرضي البيع لحازان ثبت في اللغة كالثمن ولجاجة الناس إليه

رد العين (فياخذ مشتر) من باع (التمن) إن كان قد قبض أو لم يرض بقوله باع) وفتح العدة (و) (أخذ) (بائع) من مشتر (القيمة) لأنه قوت عليه البيع (فإن تدوا) أي الثمن والقيمة (وكانا من جنس) أي تقبوا أحد (تقاصوا وتساقتا) لأنه لا ما قد في أخذه ثم رده (والا) بأن كان أحدهما أقل وهما من جنس واحد (سقط الأقل) ومثله من الأكثر (و) سمي الرابطة بينهما صاحبه وإن اختلف الجنس فلا مقياسه وباقى (وإن اختلفا) أي التماثل والمشتري (في القيمة) أي قيمة السلعة التي لفتها في التساقط فقول مشتر بعينه (أو) اختلفا (في صفة) السلعة التي لفتها كالسابع كان المبيع فغير ينفع للمشتري بل فقبلا (فقول مشتر بعينه) لأنه غارم (فقلو وصفها) مشتر (بعب كبر من وخرق فوب وقهرها) كقطع أصبع (فقول من سبقه) وهو البائع (ببنيته) كأي بعض النسخ لأن الأصل عدم العيب وإن ثبت أن السلعة كانت معيبة قبل قول المشتري في تقدم المبيع على البائع لما تقدم وأن تعيب المبيع عند مشتر قبل تلفه ضم أرشه إلى قيمته لكونه مضمنا وباعليه من التعيب كاله في المشتري وشره وقتضاؤه أن قيمته تعتبر حين التلف حال العقد والافتقار إلى ضم أرشه إلى قيمته لسبب القيمة لا لتغير حال العقد على ما أوضعت في الحاشية وكل غارم يحكم حكم المشتري في ذلك (وإن مات) أي المتعقدان (أو) مات (أحدهما) ورثتهما بمنزلة (أو) ورثة أحدهما إن مات وحده بمنزلة (إن كان الموت بعد التماثل وقيل للتمتع) فإن رضى ورثة أحدهما قاله ورثة الآخر أقر العقد والأصل الكل الفسخ ومتى رضى بعض ورثة أحدهما فليس للبقية الفسخ على قياس ما تقدم من خيار العيب (وإن كان الموت قبله) أي قبل التماثل (و) أرادته ورثتهما (كان الوارث حضر العقد وحله حلف على البت) لأنه الأصل في الأيمان (وإن لم يعلم) الوارث قدر الثمن حضر العقد ولا (حلف على نفي السلم) لأنه على فعل الغير (وأوضح العقد في القضايف) لاختلاف المتباينين أو ورثتهما أو أحدهما ورثة الآخر (الفسخ) العقد طاهرا وباطنا في حقهما ولومع فلهما أحدهما لأنه فسخ لاستدراك الظلمة أشبه الرد لهيب (وإن اختلفا) أي المتعقدان (في صفة عن) اتفاقا على تعميته في العقد (أخذ نقد البلد) أن لم يكن بها النقد واحد وأداه أحدهما في قضيه له جلا ما نقر سنة على ما ذكره ابن نصر الله (ثم) إن كان بالبلد نقود واختلفت رواحا أخذ (عالمه راجا) لأن الظاهر وقوع العقد قبله (فإذا استوفى) النقود راجا (فالسقط) تسوية بين حقهما لأن الدلول عنه عمل على أحدهما وعلى مدعيه نقد البلد وأغلبه راجا أو التوسط الدين وإن اختلفا في جنس الثمن كالوادي أحدهما عقدته نقد والآخر برض واحد أحدهما عقد بذهب والآخر بفضة فالظاهر أنهما

(و) (صم) السلم (بلفظه) كما سئل هذا الشارح كد أم القنع (و) (صم) بلفظ سلف) بخلاف إن كاسلفك كذا في كذا لانهما حقيقة فلهما ما يبيع الذي يجل ثمنه وأجل مثله (و) (صم) بلفظ (يسم) وكل ما يتقدمه البيع (وهو) أي السلم (نوعه) أي البيع لأنه يبيع إلى أحل فشمه له اسمه (بشرط) متعلق به مبيعة (أحدها) كون مسلم فيه بما يمكن (الاضطام صفاته) لأن ما لا تضطام صفاته يختلف كثيرا في قضيه إلى المنازعة والمشاققة وعدمها طوب شرعا (كوزن) من ذهب وفضة وحده وبعاس ورماض وقطن وكان وصوف وأبرسم وشهد وقنب وكبريت وشعير (ولو) كان الموزون (نعمما) ثيابا بل لاجداته يختلف قال كل سلم يختلف (ولما أتى أولوع عظمه) لأنه كالزنى في المهر (إن عجز محل يقطع منه) كظهور ونحوه علم

منه أنه لا يصح في مطبوعه شوشترى ولا في مطبوعه انطاكيه بل في كل مطبعه لا اختلاف (و) كما قبل من حبش ودره واولي وحقوها (و)
 كل مندرج كتاب جبروت (و) كل واحد من حيوان واولادها كعده صفة كذا (و) لا يصح السلم (في أمته ولبها) أو اختار وضمه
 لشدة جمعها في الصفة (أو) في حيوان (حامل) لجعل الوحد عدم تحقيقه ثلاثا في الصفة عليه كذا أشاء لرب (و) لا يصح السلم (في
 قول كهم مدودة) كمان وكثير وخوخ وأصلا لا اختلافه أصغر أو كبر أو أسمل فيها أو زنا بخلاف نحو حبس وطلب (و) لا في
 (يقول) لا اختلافه أو لا يمكن تقديرها بالجزء (و) لا في (جاء) لا اختلافه أو لا ٧٧ يمكن ذكره الاختلاف أطولها (و) لا في
 (روس وأكارج) لأن أكثرها

بما لسان لانهم اختلفوا في الثمن على وجه لا يترجح قول أحدهما فوجب العصالف كالو
 اختلاف في قدره (و) ان اختلفا في أجل (أو) ان قال المشتري اشترى به دينار مثله بد دينار مثله وحل وانكره
 البائع فقله (أو) اختلفا في (رهن) بان قال بعه بد دينار على أن يرهني عليه كذا وانكره
 مشتر فقله (أو) اختلفا في قدرها أي قدر الأجل والرهن فقله منك الزائد (سوى أجل
 في سلم) فقله سلم اليه (كأني) في باب السلم (أو) اختلفا في شرط صحيح أو فاسد بطل
 العقد (أو) بطله بأدعي أحدهما اشتراطه وانكره الآخر فقله منك (أو) اختلفا في
 شرط (خير) بان من أو بعهته أو عهدا لم يبع (فقول من يثبه) يمينه لأن الأصل عليه
 (نص عليه) الإمام (في دعوى عدم الأذن) من سلبه بطله البيع فلا يقبل منه بطله انكار
 المشتري (و) نص عليه (في دعوى البائع العسر) بأن ادعى حال العقد أنه كان عسرا وانكره
 المشتري فقله لأن الظاهر من حاله ما سلم أنه لا يعطى إلا العقد الصحيح (ومثله) أي مثل
 ما ذكر من دعوى عدم الأذن أو العسر (دعوى كراه أو جنون) فلا تقبل بغير يمينه (لأنه
 إذا ادعى أحدهما عسره المفقود) أي (الآخر فساده صدق مدعيه) منهما (يمينه)
 لأن الأصل عدم الفساد لكن يأتي في الإقرار بقبول دعوى كراهه فرفضه كنوكه ورسوم
 عليه (و) ان اختلفا في قدر مبيع فقال المشتري (بعتي هذين) البعدين مثلا (لأن
 واحد فقال) البائع (بل) بعتك (أحدهما) وحده صدق البائع لأنه منكر البيع في البائع
 والأصل عدمه والبيع يتعد بعدد البعس فالمدعي شره عشرين بدعي عقد ين أنكر البائع
 أحدهما بخلاف الاختلاف في الثمن (أو) اختلفا في (يمينه) أي من المبيع (فقال)
 المشتري (بعتي هذا) البعدين (فقال) البائع (بل) بعتك (هذا) البعدين (فقله) البائع (يمينه
 لأنه قال فرادى وورثه كل منهما غير ثلثه فتقدم (وكذا حكم الجارية) في سائر ما تقدم (ولا يزال
 البيع صحيحه) أي وجود أحدهما لعقدين له فلو قال بعتك الأمة بكذا فانكر المشتري لم يظاها
 البائع لكن إن لم يبدلها الثمن فيتوجه له التعزير كالو عسر المشتري (ولو ادعى) من يبيده
 أمة (بيع الأمة ودفع الثمن فقال) من كانت يبيده (بل زوجه) فقله فقال
 اباحة الفرج له (لأنه ما ملكه عن أوزوجه) (وقيل دعوى النكاح) من كانت يبيده
 (يمينه) لأن الأصل عدم البيع (و) ان قال البائع لأسلم المبيع حتى أقبض عنه وقال المشتري
 لأسلم (لأنني) حتى أقبض المبيع (و) الحال أن (الثن عین) أي معين (من تقدم وأعرض
 جعل بينهما هل) خصمه الحاكم (بقبض منهما ثم سلم اليهما) قطع الاقتراع لانهما استورا
 تلقى بينهما حين أثن واثمن (فيسلم) المدل (المبيع والأتم الثمن) لجريان العادة بذلك
 (ومن امتنع منهما) أي من البائع والمشتري (من تسليم) عقدا (عليه) من مبيع أدفن

العظام والمشار ولها قائل
 وبسته ووزنة (و) لا في
 (بيض وحبسوها) أي
 المذكورات يجوز لا اختلاف
 ذلك كبر أو صغر (و) لا في (أو ان
 مختلفه روسيا وأوساطا
 كعقاصم) جمع قفص فبعض
 لا اختلافها فان لم يختلف رؤسها
 وأوساطها مع السلم لها (و) لا
 فيها لا ينسقط الجرحي ولؤلؤ
 ورجان وعقيق ونحوها
 لا اختلافها لا يمكن تقديرها
 وكبر أو صغر ندو بروز ياد
 ضومعها أو لا يمكن تقديرها
 ببعض ههنا وفرد ونحوه لأنه
 يختلف ولا شيء معين لا تقدير
 ثبات (و) لا في (مشتوش
 ثمان) لأن غشه مع السلم
 ما مقصود منه ولما فيه من الفرد
 (أو جميع أخطاها) مقصودة
 (غير متميزة كما حين) مباحة
 (و) لا في (دوغاية) أدم ضبطها
 بالصفة (و) لا في (مسي ونحوها)
 عما يجمع أشیاء مختلفة لا يمكن
 ضبط قدر كل منها ولا عین ما فيها
 لما تقدم (وبعض السلم) (فيما) أي
 شيء (لما لم يحد في غير مقصود
 كحين) فبما انقذه (و) كراخب

وتعين فيه ما سلم (و) كراخب (من) وز يبيع مائة (و) كراخب (من) يحمل (و) كراخب (من) كسر فيه على لا الخطا بغير غير مقصود
 بالمعاوضة لصلته الخلو ط فليرد (و) يصح (فيما يصح) اشتراطه بغيره ككتاب (نسخ من نوعين) كقطن وكان وأبرسم وقطن
 (و) كراخب (ونل مريش) وخفاف ورماع ونحوها (لأنه يمكن ضبطه بصفات لا يختلف فيها معاها لانا (و) يصح السلم (في الثمان)
 خالصة لأنها ثابتة في النعمة مما اقتضت سلم كعروض وتقدم حكمي مقشوشه (و) يكون رأس المال فيها (أي الثمان) ككتاب
 وقرص فلا ينقض الدين بالنسيئة ولا يكون رأس المال فيها ما يأتي (و) يصح السلم (في فلوس) ولو باقتضوا أو عدلا على ما في الاقتناع
 (و) يكون رأس المال هرا (لأنه لا اختلافها لطفه بالنقد كما تقدم في باب النسيئة (و) يصح (في عرض بمرض) كتمر في فارس وجارفي

جارو (لا يصح السلم (أن جرى بينهما) أي السلم فيه ورأس ماله (ربانيهما) أي في إسلام عرض في خلاص وهرش في عرض غلو
 أسلم في خلاص وزينة لحسا أوسع ديدا أوف تر براونعوه لم يصح لأنه يؤدي إلى بيع مع زون وعو زون أو وكيل بكل نسبه (وان
 جاءه) أي جاءا السلم إليه السلم لعرض في عرض (بسته) أي عين رأس المال (عند محله) أي السلم كن السلم هذا صغير في عهده كبراله
 عشر سنين مثلا جاءه بهر الميه عندا الخول وقد كبروا نصف بصفات السلم (الم) السلم (قوله) لأنه لا يضاف بصفات السلم فيه أشبهه ماله
 جاءه بغيره ولا يلزم عليه أن يحد الثمن والمن ٧٨ لأن الثمن في الذم وهذا عرض عنه وعمله أن لم يكن حيلة كن السلم

(عم مكانه) تسليحه (حتى تلف ضيقه كغائب) لأنه يده يته وأيم ما يدا بالثمن لم أحد بر الآخر
 (وان كان) الثمن (دينا حلا لفضله لا يبيع) البائع (المبيع على قبض ثمنه) لأن حق
 المشتري يتعلق بدين المبيع وحق البائع يتعلق بالثمن فوجب تقديم ما يتعلق بالمبيع حتى
 المرتين على سائر التمراته (فصير بائع على تسليم مبيع ثم) بغير (مشتري على تسليم ثمنه) لئلا
 أن كان معه في المجلس (لأنه غنى ومطله ظلم) ويجوز بائع على تسليم مبيع في مال ذاباع بين
 (مؤجل) ولا يطل البائع حتى يجهز أجله (وان كان) بالدين الحال (فأشاعته) أي من
 المجلس (في البلد غير) الحاكم (على مشتري في المبيع) في (بقية ماله من غير نسخ)
 البيع (حتى يضمن) المشتري (الثمن) كله أو يسلمه للبائع لئلا تصرف في ماله تصرفا
 يضر البائع (وكذا ان كان) ماله (خارج) أي خارج البلد (دون مسافة القصر) لأنه حكم
 البلد (وان كان) الثمن (أو بعضه مسافة) أي مسافة قصر (فصاعدا أو) كان
 (المشتري مسرا أو لومض الثمن فلبائع الفسخ في الحال) لأن في التأخير ضرر عليه (و) له
 (الرجوع في عين ماله) بعد الفسخ (كعكس) إذا باعه حاد لا تأخر عليه له الفسخ
 والرجوع حين ماله كآبائي في المهر وقوله في الحال يعني أنه لا يلزمه أن ينظر ماله أمامه لأن
 الفسخ يكون فورا بل هو على التراخي بخلاف البيع كالتقدم لاستدراك غلظه (وان
 كان) المشتري (موسرا ماطلا) بالثمن (فليس له) أي البائع (الفسخ) لأن ضرره بوزول
 بمجر الحاك عليه ووثاقه من ماله (وقال الشيخ) أي البائع (الفسخ) إذا كان المشتري ماطلا
 فضا للضرر الخاصصة (قال في الانصاف وهو الصواب) هلكت خصوم صافي ما نسا هذا وكل
 موضع قلنا له الفسخ في البيع (فانه يفسخ بغير حكم حاكم) وفي النكاح تفصيل باقي (وكل
 موضع قلنا بغيره قلنا في الحال الحكم) لأنه يحتاج لنظر واختار (وكذا) حكم (مؤجر
 بتقدس حال) على ما تقدم تفصيله (وان هرب المشتري قبل وزن الثمن وهو) أي المشتري
 (موسر) بالثمن أو بعضه (مطابم الفسخ في الحال) كالمو لم يهرب (وان كان) المشتري
 (موسرا) ومري قبل دفع الثمن (فصاعدا لهما كم من ما مان وجده) له مالا (والباع للمبيع
 وقضى ثمنه) وحفظ الباقي لأن لهما كم ولاية مال الثمن كآبائي في الفضله (وليس للبائع)
 إذا باع أمانة (الامتناع من تسليم المبيع بعد قبض الثمن لأجل الاستبراء) لأنه حق
 المشتري به وانتقال ملكه اليه (ولو طالب المشتري البائع بكفيل لئلا تظهر الأمانة للبيعة
 (حاملها) بكن له) أي المشتري (ذلك) أن لم ينسطره في جلب القدر له الزام له بما لا يلزمه ولم
 يلتزمه وان أحضر المشتري بعض الثمن لم يملك أخذه ما قبله ان نقص الباقي بالتقصص وقلنا
 لبائع حبس المبيع على ثمنه والأفله أخذ المبيع (وان كان) البائع (يبيع خيرا له) أو (خيار

جارية بغيره في كبرته إلى أحد
 فكبير فيه بصفات أنه خيرة
 استمتع بها ورد لها عند الأمد
 بلا عوض وطء فلا يصح (قوله)
 ببيع السلم في السكر والقنذ
 والذبس ونحوه مما سته نار
 لأن عمل النارية معلوم عادة
 يمكن ضبطه بالشك والرموية
 أشبهه الخفيف بالشمس الشرط
 (الثاني ذكر ما يختلف به) من
 صفات ثمنه (أي السلم فيه
 غالبا) لأنه عوض في الذمة
 فاضطرط المهر بكاثمن وعلم منه
 ان الاختلاف البادر لا نراه ولا
 فرق بين ذكر الصفات في العقد
 أو قبله (كقوله) أي السلم فيه
 وهو مستتر لأنه ذكر جنسه
 (و) ذكر (ما غير مختلفه) أي
 النوع في نحو برغال صعيد
 أو صبري مصر وحواري أو
 شمالي بالشمس (و) ذكر (قدر
 حب) كصغار حب أو كاره
 متناول الحب أو مسدود
 (و) ذكر (لون) كالجسراو
 أبيض (ان اختلف) ثمنه بذلك
 لئتميز بالوصف (و) ذكر
 (بلده) أي الحب فيقول من بلد
 كذا ينسطر ان تعبنا لآفه فيها
 (و) ذكر (حداثته وعودته

أوسعها) فيقول حديث أو قدم جدوا ودي و بين قدمه أو قتر ونحوه بغير كونه
 مشرا أي به شعر ونحوه أو زري (و) ذكر (سن حيوان) و بر جمع في سن وقضى بالغ اليه والاقول سيده فان جهله رجع إلى قول
 أهل الخبرة تقر يا غيلة الظن و يذكر كونه كفتان أو ممتزج أو حديد (و) ذكر ما غير مختلفه فيقول (ذكر كونه) ماله و لو فوا وكبرا
 أو ضدها) لا ياتي وزيل و راع قبل بقوله فتنه أو عريسة أو بنت محض أو لولون أو نحوها و أيضا أو حمر أو قنوه أو من نتاج
 بني فلان وكذا الخيل وتنسب بالغ أو حمر (و) في حيد يقول بعد ذكر كونه وما يميز مختلفه (صبيح أو لواء) صبيح (كأبو أو
 صيد مسرق) أو شبكه أو فنج نحوه لأن صيدا لأجوا تسلط والكلاب طيبين كنه من الفهد يذكري في تر الترع كصيغاني والمجودة

والكبر أو سدجها أو البلده فمضى إلى أنه أحق وأقل بقاء لعدو به ماء والمصري لخلافه والحدادة فان أطلق التثنية أجزأ وأن شرط عتيق عام أو عامين فله شرطه وكذا الرطب إلا الحدادة ولا يأخذ إلا ما أربط كاهله ولا يرمه أن خمدت ولا ما قرب أن يثمر ولا يترك في غسل جسده كحل أو قصب أو لدومونه كربي أو صبي ولونه كأيض أو أضر وليس له الأصص من شحمه وفي من نوعه كسمن بقرا وضأن ولونه كاسفر أو أبيض ومرعاه ولا يحتاج إلى ذكر الحدادة لأن الإطلاق يقتضيها ولا يصح السلم في عتقه لأنه عبء ولا ينتهي إلى حذو كرف اللين النوع والمرعي وفي حين النوع والمرعي ٧٩ ورطب أو يابس حيدرا ردى عتيق ثوب

(الاحدها) من بائع أو مشتر (لم يملك البائع مطلقا) أي المشتري (بالقد) أي بالثمن نقدا كان أو مرميا كان الثمن في ذمته أو القصد منه ان كان معينا وسواء كان الخيار خيار مجلس أو شرط لأن من له الخيار لم يتقطع علقته عن البيع (ولا يملك) مشترك في مبيع في مبدع خيار بغير اذن صريح من البائع ان كان له خيار لأن علقته لم تنقطع عن المبيع (فإن فصل) في التصرف في المبيع (ومن اشترى شيئا بكيل أو وزن أو عهد أو وزن عمله) بالعقد (وزن) البيع (بالقد) ان لم يكن فيه خيار كباقي البيعات (ولو كان) البيع (فغيره من مبدع أو) كان (بطلان من روى) حديد ونحوه (ولم يبيع) من المشتري (تصرفه) أي فيما اشتراه بكيل أو وزن أو عهد أو وزن (قبل فسخه ولو) تصرف فيه مشتر (من ياتمه) له (يبيع) متعلق بشروطه أي لم يصب به لثبته عليه السلام عن بيع الطعام قبل قبضه متعلق عليه وكان الطعام موقفا من غير خيار فالبائع يملكه وقيس عليه حاله عند الضرر والضرر لا احتياجه لمخاطبة فوسية (ولا) يصح التصرف فيه ابتداء (أحاده ولا حصة ولو بلا عوض ولا رهن ولو بصدق فسخه ولا الخوالة عليه ولا الخوالة (هو لا غير ذلك) من التصرفات (حتى يقضيه) المشتري قضا على البيع والربا بالخوالة عليه أو بصورة ذلك والاشترط الخوالة كما يأتي ان تكون جافا في ذمته (ومع عتقه) كما لو اشترى حشرة أو عصفورا فاعتقه قبل قبضها قاله في البيع قول واحد (و) يصح ابتداء حمله مهر أو يبيع الخلع عليه لا غفارا انما الربا لغيره (و) يقع (الوصية) لانها مقبوضة بالارث وتصح بالمعروف زاده بمهر وزوجه (فلو أنه) أي ما اشتراه بكيل أو وزن أو عهد أو وزن (خرافا) مكيلا كان أو نحوه (من موزون ومعدود ونذوع) (أما هما) أي المتماثلين (فقد روى شاهد) كبله ونحوه (من غير اعتبار) لكيله أو وزنه أو عهد أو وزنه (مع) تصرفه فيه الذي شاهد قبل (من غير اعتبار) لكيله أو وزنه أو عهد أو وزنه (مع) تصرفه فيه لخصول المقصود به ولاه مع علمه بقدره بصير كالصيرة العينية (وان علمه) بالبائع (بكيله ونحوه) كوزنه وعده ونذوعه (فقدته) المشتري خرافا (ثم يباحه) أي بالكيل ونحوه الذي أخبر به البائع (لم يحن) أي لم يصب البيع قبل اعتباره لفساد القبض لعدم علمه بقدره (وكذا ان قدته) أي المبيع بكيل أو نحوه (خرافا) ولم يملكه لم يصب (أو كان مكيلا فقصه وزنا) أو موزنا فقصه كلا (وإن أنه) المشتري خرافا (معدا لثبته بكيله ونحوه) كوزنه أو عهد أو نذوعه (برئ) البائع (من عتقه) بحيث لو تلف كان من ضمان المشتري (ولا يتصرف) فيه المشتري ببيع أو نحوه (قبل اعتباره لفساد القبض) كما قد تم ان ادعى المشتري قصا لم يقل منه مؤثمة له بتسديده البائع (وان لم يصدقه) أي بصدق المشتري البائع فبما

إلى وضع اللحم ان يكون كبير أو نحو بضعه كالنعام ولا يلزم قبول راس وساقين لأنه لا يلزم عاهها (ولا يصح شرطه أحد) لتعذر الوصول إليه لأنه من جسد أو يمتثل وجوده أو يمتثل (أو أدرأ) لأنه لا يتصور ولا يطول في الأوصاف بحيث ينتهي إلى حال يندر وجوده المسلم فيه تلك الصفات فان فعل بطل (وله) أي المسلم (أخذون ما وصفت) من جنسه لأن الحق له وقد روى بدونه (و) له (أخذ) غير نوعه) كعز من ضأن أو حواشي عن بقرة (من جنسه) (أما هما) أي الواحد لغيره المتماثل بينهما (بوزنه) أي المسلم (أخذ) أو دمه (أي ما أسلم فيه) (من نوعه) لأنه أتاها بما تناولا له القدر زاده فتعاقوا به لثبته أن أخذ من غير نوعه ولو أوجدته كضأن هن معز لأن القدر تناولا ما وصفا على شرطه ما والنوع صفة تقاضيه بالوقت غير من الصفات فان رضيا بها جازا

تقدمون كان من غير حشمة كلهم بقرن خفاف لم يجر ولو ضا حديث من أصل قريش فلا يصح ما قاله غيره - ورواه أبو داود وأبو نعيم
 ولا يصح بخلاف غير واحد من حشمة فافقهوا الخ (و يجوز) اسم (رد) اسم (معيب) أخذه غير ما يصعبه وطلب منه (و) له
 (أخذ منه) اسم ما صاكه كسم غبر (و) له (و) له أخذه (عوض زيادة قدر) دفعه كالأصل له في قبحه فحاده بقبحه بل جواز
 أفراد هذه الزيادة اسم (ولا) يجوز له أخذه عوض (جودة) إن جاءه ما جودها عليه لأن الجوده صفة لا يصح زافرادها بالبيع
 ما رواه المساق (الشرط الثالث) ذكر (فكل من في كحل) (و) قدر (وزن
 ٨٠ (ولا) أخذه عوض (نقص زيادة) (لوحاه

فيموزونو) قدر (ذرع و مذروع منه) (أعلى السكالم والطل - ملا والذراع (فبين) عند العامة شدت من أسلف
فمفيا فلسفتي في كبل معلوم
وزن معلوم إلى أجل معلوم
لأنه عوض في النعمة فاشترط
معرفة قدره كالنمن (فلا يصح)
سلم (في مكيل) كل وزن
وشترج وشر (وزنا ولا في)
سوزون (كملا) انصافا مبيع
شترط معرفة قدره فلم يغير
أهو مقدرة في الأصل كبيع
رويات به من هاس بعض وزنه
بدره بنسب ما هو مقدرة في
أصل فلم يغير كالأسلم في
مذروع وزنا (لا يصح) شرط
نصه أوجكال أودر أعرف
لأنه لو نف فأت العلم بولانه
ر لا يحتاج العلم قد (فان)
من قدرا في الأصل (بأن قال
ل فلان أوجكال أودر أعرفه
معرفة قدره معلوم (مع)
قد علم بها (دون التبيين)
يصح العلم الاستزمالا بالرمز
الشرط (الرابع ذكر أصل
الرمز) هذا التغير فامر بالأجل
لأنه لا يوجب وزنا الأصل
بعضه للزفة ولا يحصل إلا

بالأجل فان انتفى الأجل انتفى الرفق فلا يصح كالكتابة والحلول بخبره عن اسمه ومعناه بخلاف

يسوع الاعيان باسمه انتمس على خلاف الأصل اخيه يحنس بالتأجيل (هـ) أى الأجل (وقع في الثمن عادة) لان اعتباراً للأجل لتحقن
الزنى ولا يحسن له ولا وقع لمافي الثمن (كشهر رغوهم) مثلاً لما وقع في الثمن وفي الكافي كشمسه (وهي) ان نسلهم (في
حنسبن) كازروس (الى الأجل) واحد (ان عين كل حنس) من عاقان لم يبيته لم يعم (و) بعد ان يسم (في حنس) واحد (الى
أجله) كسبن باء منه وفي حنس وفي حنس لان كل يسع حازاني أجل حازاني أجل وأجل (ان بن قسط كل أجل وشمه)
لان الأجل الاصله زاد وقع في الأقر فبا مقابله أقل فاحسن معرفة قطعه وشمه فان لم ينسجلم يعم وكذا الأصل حنسبن كذهب

وَفَضَّلَ فِي خِصِّ كَارِزٍ لَمْ يَصْحَ خِيَّ بَيْنَ حَصَّةٍ كُلِّ جَنْسٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ (و) يَجْعُ (أَنْ يَسْلَمَ قَاتِلُهُ) كَلِمَةٌ وَتَرْجُمَةٌ وَهِيَ (يَأْخُذُهَا كَلِمًا)
 وَبِزَوَّارٍ أَمْوَاجًا مَطْلُوعًا) أَيْ سَوَاءٌ مِنْ كُنْ قَسْطٌ أَوْ لَاحِظًا لِمَا جَاءَهُ مِنَ الْوَعْدِ فَهِيَ الْخَصْمُ وَتَقْدِيرُ الْبَاقِي بِجَمْعِ بَقِطَّةٍ مِنَ الْفَنِّ
 وَلَا يَجْعَلُ قَلْبُهُ قَلْبُوهُ فَتُضَاعِلُ الْبَاقِي لِأَنَّهُ يَمْسُحُ وَاحِدٌ مِمَّا تَلَا الْأَرْجَاءَ فَحُطَّتِ الْفَنُّ عَلَى أَجْزَائِهَا بِالسُّوَيْةِ فَلَا تَأْتِي فِي الْأَجْزَاءِ (وَمِنْ أَسْمَاءِ
 أَوْ بَاعَ) مَطْلُوعًا وَطَهْرًا (أَوْ أَوْجَرُ أَوْ شَرَطَ الْخَبِيرَ مَطْلُوعًا) بِأَنْ يَمْنَعَهُ رِغَابَةً ٨١ (أَوْ) حَمَلًا (أَوْ) أَمَلُ (عَمَلًا) تَحْصَادُ

غيره) أي غير البائع (خير مشترين الفسخ وأخذ الثمن) الذي دفعه (والبائع مطالبه متناهية مدله) أي علمه أن مثله أو الأفضلية له لأنه لم يفسخ المشتري هذا المثل للبائع فكان له الطلب على المتلف (وبين أهله) البائع (وقد دفعه) أي المشتري للبائع (الثمن) أن كان لم يدفعه (والمطالب) المشتري (متنه) بأثم كان أو أحسب (عنه) أي المتلف (أن كان مثله أو لا فقيته) لأن الأتلاف لأتالب وقد حصل في موضوع لزوم البائع ضمانه فكان للمشتري اختيار لأتالب في المبيع وفارق ما إذا ألتف به أو قد ساء به أو قد ساء ما يقتضي الضمان بخلاف ما إذا ألتف ما أدى فإن ألتفه يقتضي الضمان بالبدل لو كان العقد يقتضي الضمان بأثم وإن كانت التبرة للمشتري في التضمن بين بائع واشاء (والتلف بشر) لبيع (ولو) كان الأتلاف (غيره) كدفعه (و) ألتاف (متهبانه) أي ألتف وأتالب لأتصبه الموهوب فليس قبضاً فالتزام المتهب له عدم إذن الواهب لكن تصرف الموهوب به يصح حتى قبل القبض على ما يأتي في الجهة وكذا لأتصبه بشر ما يحتاج إلى قبضه ليس قبضاً فلا يصح تصرفه على ما يشرع المنتهى وفيه نظر (كقضيه وبسرعه) أي على المشتري إذا ألتاف المبيع (الثمن) فيقتضيه البائع أن يكن دفعه أو أن كان دفعه فلا يرجع له به (وكذا) أي كالمبيع كبيل ونحوه فيما يتقدم من أحكام التلف والأتلاف (حكم بشره في غير قبل جذاذه) فهو من ضمان بائع حتى يفسد مشترى على ما يأتي في بيع الأصول والامار (بأقرب ما يؤتصب) البائع (الثمن وإن اختلط) المبيع كبيل ونحوه (بغيره ولو بغيره يقتضي) البيع لمعا عدين المبيع (وهو) أي المشتري وما ألتف باختلط به المبيع (شر كان في الحفظ) بقدر ملكه كما ولشترى اختيار (وإن غاب) المبيع (ولو كبيل أو نحو) فبأثم بائع قبل قبضه (أو الزامه) (المشتري لأنه من ملكه وهو) أي الضام (أمانة في يد بائع لا يفسده) البائع (إذا ألتف بغيره بغيره) منه ولو كان المبيع معصوماً لأن الضام غير معذور عليه (ولو باع شاة) كبيل معصوماً (شعرها كتنه) الشاة (فقبل قبضه فإن لم تكن الشاة بيد أحد انفخ المبيع كما لو تلف (أو أفسد السواجه) لأن الأتلاف هنا لأتالب إلى آدمي (وإن كانت) الشاة (بيد المشتري أو البائع أو غيره أحسبه) الشاة (من ضمان من هي في يده) لأنه كاتلافه وهي مقتضى ما تقدم من كاتيب البائع فكقبضه واستقر المبيع وإن كانت بيد المشتري أو

1. *Journal of the American Medical Association*, 2000; 283: 2689-2696.

أي رب الدين قبضته فما حصل غرضه فان كان فيه ضرر لا يلحقه والحبوب والحريران أو الزعفران لم يلزم قبضته قبل عمله وإن
 أحضره في عمله أو بعده (بمعرفته مطلقا كبعض معين (فان أبي) قبضته حيث زعمه (قال له حاكم) أما أن تقضي أو تترى من الحق
 (فان أباها) أي التقضي والبراء (قبضته) الحاكم (له) أي رب الدين لقيامه مقام المبتع كما يأتي في السبيل إذا امتنع من قبض السكابة
 (ومن أراد قضاءه من عن مدين (غيره فليبره) أي الدين قبضته من غير المدين (أو أوسع) زوج (بنقطة وجهه) وكذلك
 لم يصر بطريق الأولى (فيستلها جنبي) ٨٢ أي من لم يقبض عليه نقضها (فابت) الزوجه قول نقضه من الجنبي

أجنبي خربا لم يبيع بين الفسخ ورجوع فيها وبين الأعضاء وما لم يقبض كانت بيده عتله (وما) أي
 مبيع (عدا مكيل وشعوه كمد) معين (وضرة) معينة (وضعه فها يجر) زالت تصرف فيه قبل
 قبضته يبيع وأجارة وعبه ورهن وعق و غير ذلك لأن التمسك بالغرض (فان تلف) المبيع
 بغير كيل ونحوه (فن ضمان مشتركتان) المشتري (من قبضته أم لا) أقول ابن عمره ضمت
 السنة أن ما دركته الصفقة حبا مجموعا فهو من مال المبتاع ورواها البخاري (إذا
 لم يتبعه) أي المشتري (منه) أي من قبض المبيع (واضح) فان منه بائع كان من ضمانه لأنه
 كالمصاحب وقدم (ولن اشترى) المبيع بغير كيل ونحوه (منه) أي من مشتريه قبل قبضه
 (المطالبة بتقسيمه من شاعن المبتاع الأول) لأن فيه ما له بيده (أو البائع) (السائي)
 لأن عليه تسليم المبيع لمشتريه (وبعض قبضته) أي المبيع (قبل نقد) أي بدل (الثمن) وبعده
 ولو بغير رضا البائع لأنه ليس له حبس المبيع على غنه كالتقدم (ولو كان) المبيع (غير معين)
 بان كان متاعا كنصفه على دار (والثمن الذي ليس في النسيئة كتمن) في كل ما سبق من
 أحكام التلف وجواز القبض بغير إراد المبتري (وما في النسيئة) من عن ومشتري إذا تلف
 (له) أحق به (لا يستتراره) لا يتسحق العقد بتلفه ولو مكلا ونحوه لأنه لا العقود عليه في النسيئة لأنه
 التالف (وحكم كل عوض ملك بصدق) موصوف بأنه (يتضمنه بلاكه) أي العوض (قبل
 قبضته كاجر معينة وعوض معين) (منه) (في صلح بمعنى بيع) بأن أقر له بدين أو عين ومصلحه عن
 ذلك بعوض معين (ونحوها) كموض مبيع معين (حكم عوض في بيع) خبر قوله وحكم كل
 عوض (في جواز التصرف) ان كان بما لا يحتاج لحق قبضته (ومنه) أي التصرف ان كان
 كذلك بغير عتق وجعله مهر ونحوه (وكذا) حكم (ما) أي عوض (لا يتسحق) العقد (بلاكه
 قبل قبضته كموض طلاق) عوض (خلع) عوض (عتق على مال ومهر ومصلحه بهن
 دم عمد وأرش جناية بقيمة متلف ونحوه) فلا يجوز التصرف فيه بغير رغو عتق قبل قبضته ان
 احتاج لحق قبضته والأجاز (لكن يجب) على من تلف ذلك بيده مقدر أقضاه (ب) سبب
 (تلفه مثله) ان كان مثليا (أو قيمته) ان كان متقولا لأنه من ضمانه حتى قبضته مسقطة الحاقا
 له بالمبيع (والافسخ) يتلف ذلك قبل قبضته (وان عين ماله) أي ملك انسان (في موروث
 أو وصية أو غنيمته لم يتبر) لخصه تصرفه فيه (قبضته وله) التصرف فيه قبل (أي القبض
 لعدم ضمانه بقضته ما عدا) فلكه عليه نام لا يتوهم فخر الفسخ فيه (كبعض مقبوض وودعة
 وما لشر كوعارية) لما تقدم (وما قبضه بشرط لخصه عقده كمصرف وسلم) وروى بروي
 (لا يبيع تصرف) من ملأه إليه العوضين (فيه قبل قبضته) لأنه لا يبيع الملك فيه أشبهه بالتصرف
 في ملك غيره (ويحرم تعاطيها معقدا فأقدا) من يبيع أو غيره (لا يملك) لبيع ونحوه (به) أي

(أجنبي) أي رب الدين والزوجه
 لما قبضه من النسيئة
 (ولم يكت) الزوجه (الفسخ)
 لا عسار وزوجها كالزوجه
 أحد فان ملكه لم يزوج
 وقبضه ودفعها لها أبا راعى
 قوله وليس السلم الأقل ما يقع
 عليه الصفقة وتسلم المحبوب قبضه
 من تين وهقد ونحوها ورتاب
 الأصبر لا يؤثر في كيل والتبر
 جافاه الشرط (الخامس) غلبه
 مسلم فيه (على) أي عند
 حمله لأنه وقت وجوب تسليمه
 وان عدم وقت عقد كسلف في
 رطب وعنب في الشنة أو في
 الصيف بخلاف عكسه لأنه
 لا يمكن تسليمه طالما عند
 وجوبه لا يبيع إلا قبل بل أولى
 (وبعض) سلم (ان عين) سلم
 فيه من (باجبة بعد فيها آفة)
 كتمر المذنب (أو لا يبيع السلم
 ان عين) (قر به غيره أو ستمنا
 ولا) ان أسلم في شاة (من غنم
 زيد أو) أسلم في بغير من (تساج
 لعله أوفى) (وب) (محل هذا
 الثوب ونحوه) كفي عبد مثل
 هذا الصمد لذيت ابن ماجه
 وغيره أنه أسلف اليه صلى الله
 عليه وسلم رجس من اليهود

دنانير في غرمي قال اليهودي من غرائط بني فلان فقال النبي صلى الله عليه وسلم أمان
 حاطط بني فلان فلا ولكن كيل معنى إلى أجل معنى لأنه لا يؤمن انقطاعه ولا تلف المسلم في مثله أشبه بتقديره بجموع كاللأعرف
 (وان أسلم إلى محل) أي وقت (وجود فيه) مسلم فيه (عامة) انقطع وتحقق بقاؤه لم يفسده (ولوشق قبضة الذنون (وان تذنب)
 مسلم فيه (أو) تذنب (بعنه) بان يوجب خسر) مسلم (بمن مبر) إلى وجوده فيطالب به (أو خسر) فيما تغلر) منه كن اشترى
 قناتاني قبل قبضته (ورجح) ان فسخ لتقدره (برأس ماله) ان وحده (أو عوضه) ان عدمه لتقدره وان أسلم ذي مالي
 ذمي في غرم أسلم أحدها رجس مسلم برأس ماله أو عوضه لتقدره الاستيقاء أو الألفاء الشرط (السادس) قبض رأس ماله) أي

السلم (قبل تفرق) من مجلس عقدت فراقه فلما جلس ثلاثا صر يسمع من يدين واستنطقه الشافعي رضي الله تعالى عنه من قوله عليه الصلاة والسلام فليسلف أي فليطأ قال لأنه لا يقع اسم السلف حتى يعطيه ما سلفه قبل أن يفارق من أسلفه أو تقدم في الصرف (ويقبض بعينه) (ويقبض في الحكم) (أي ما يده) (أي السلم إليه) (أمانة أو مضى) ويخوفه فيعصبه جده رأس مال السلم في خدمته من هو تمت يده وقوله أمانة أو مضى بدل من ولو (لا) يصح حمل (ما في خدمته) رأس مال السلم لأن السلم فيه من ثأنا كان رأس ماله دينا كان يبيع من يدين بخلاف أمانة وغصب ولو عقد على نحو ما ٨٣ درهم في نحو ك طعام بشرط أن يبيع له منها

خمس وخمسين إلى أجل لم يبيع في الكل ولو قلنا بتفرق الصفقة لأن المعجل فضلا على المؤجل فيقتضي أن يكون في مقابلته أكثر مما في مقابلته المؤجل والزيادة مجعولة (وتستترط مصرفه قدره) أي رأس مال السلم (و) معرفة (صفته) لأنه لا يؤمن شخص السلم بتأخر المعقود عليه فوجب معرفة رأس ماله ليرد له كالمقرض واعتبر التوهم من أن الأصل عدم جوازه وانما جاز مع الأمن من الضرر ولم يجردها (ولا تكفي مشاهدته) أي رأس مال السلم كالمقرض به بمسيرة لا يعلمان قدرها وصفها (ولا يصح) السلم فيما لا ينشأ بتجمره ونحوه) ككتب (و) ما قبض من ذلك على رأس مال السلم لتساو القدر (أن وجد) (أو وجد قيمته) ولو مثليا كاله في شرعه وفيه نظر (فإن اختلفا) أي التهمة أي قدرها (في القول) (أو قول مسلم إليه) قيمة لا مضار (فإن عذر) قول مسلم إليه بأن قال لا أعرف قيمة ما مضته (في طلبه) قيمة مسلم فيه مؤجلة بأجل السلم

أي بالعقد لتساو لاند وجوده كعده (ولا ينشد تصرفه) في المقرود عليه عقدا فاعلم عدم ملكه له غير العتق وبأي في الطلاق (ويضمنه) القابض (و) يضمن (زيادته بيمينته) أن كان مضمونا أو ألتبشه (كغصب) ويضمن أجرة مثله ونقصه ونحوه كالتقدم (لا) يضمنه (بالتن) لعدم انتقال الملك فيه

فمجلس (في قبض المبيع) ويحصل القبض فيما يبيع بكل أو وزن أو عدد أو زرع (بذلك) أي بالعكس أولو وزن أو المدا والزرع لم يدرى هثمان مرفوعا إذا ثبت فكل وإذا أثبت فأكثر رواه أحمد فلا يشترط نقله بشرط حضور مستحق أو نائبه) كله أو وزنه أو عدده أو زعره (فغير) (فاذا أدى) القابض (بعد ذلك) أي بعد أن كاله أو وزنه أو عدده أو زعره بحضوره أو حضور نائبه (نقصان ما كاله أو أوترته ونحوه) كالذي عده أو زعره لم يقبل (أو) أدى القابض (أنهما لهما فيه) أي في الكل ونحوه (أو أدى السائح زيادة) في القبض (لم يقبل قولهما) أي قول القابض في الأوليين ولقول السائح في الأخيرة لأن الظاهر خلافه (وبأي ذلك آخر السلم) مع زيادة (وتكره إزالة العكس) عند التضي لا سيما إذا زاد أو أوجب قال في شرح المنبهي ولأن الرجوع في كيفية الاستيفاء لا يتركه الناس في أسواقهم ولم ينفذ في شرحه وفيه نظر بل عهد ذلك في بعض الأشيا عليه لا تركه فيها كالشك (ولو اشترى جواز أو عدا مملو ما قل في وعاء ألف جوزة فكانت مملوءة ثم أكل) (بأي الجوزة) بل ذلك الوعاء بحساب بقبض (بأي القابض) عدمه (وتقدم) ذلك (في كاس الميو) يبيع قبض وكل من نفسه لنفسه (في عليه دين فلفقه) به شيئا وقال به واستوفى حقه من غته ففعل جاز (الما كان من غير جنس ماله) بأنماعه بغير جنس دينه ولا يصح أن يستوفى من نفسه هومن دينه لأنهما معا ومنه لم يملك قبضا (ويصح استنباطه من عليه الحق للمعقود في القبض) لنفسه فلو اشترى بقبض من مبردة ففقره إلى الكليل لشترى وأذنه أن كاله فعل جاز لتقام إلى كل مقامه وكله (ووعاؤه كيده) فلو اشترى منه مكيلا بعينه ودفع إليه الوعاء وقال كلمته بغير مقبوضات في التلصص وفيه نظر (ولو قال) السائح لشترى (أكل من هذه المبردة فحققت فعل) لشترى بأن كاله منها قدره (صح) القبض لعدم استنباطه من عليه الحق للمعقود كما تقدم (وبأي ذلك تنه آخر السلم) ممصلة (ولو أن لشترى في الصنفه عن دينه أو) (في صرفه أو) (في المضاربة) أو شراء سلمته (لم يبيع) إلا لأن لا يملكه حتى يتقبض (ولم يبرأ) الترميز إذا قصد بيعا أو صرفه أو شرا بغيره ونحوه لعدم أداؤه (وبأي في آخر السلم تنه) (ومؤنة قوسه المبيع) والتمن ونحوها (من أجرة كيل و) (أجرة وزن و) (أجرة عدد و) (أجرة نقد و) (أجرة) (تدفع له ماله)

إذا ظهر في المعاوضات وقرة ما يمين مثله أو يقبل مولع السلم إليه في رأس ماله وإن قال آله بما قبض قبل التفرق والأجر بعده فقل لمعدي الخصم وتقدم يمينته عند التعارض ولو جده مضويا أو مضيا من غير جنسه بطل العقدان عمن أو كان في التهمة وتفرقا قبل أخذه له وإن كان العيب من جنسه فله ما سأل كجمع أرشعه ورد به وطيل الجبل ما في التهمة ما دام في المجلس الشرط (السائم إن سلف في ذمة) ولم يذكره بعضهم استنباطه عند ذكر الأجل إذا جاز لا يكون إلا في ذمة (فلا يبيع) السلم (في عين كنعنة تامة ونحوها) لأنه يمكن بيعها في الحال لا حاجتها إلى السلم فيه (فحصل ولا يشترط) (في السلم) (ذكر مكان الزكاة) لأنه لم يذكر في الحديث وكذا في البيوع (أن لم يقدّر بغيره وسفينه ونحوها) كالمزج بوجبل غير مسكون لأنه لا يمكن التسليم في

ذلك المكان يكون محل التسليم مجرولا كما شرط فعليه ما يقول كالزمان (ويجب) الزمان مكان عقد) السبل اذا كان محل التسليم لان مقتضى العقد التسليم في مكانه (شرطه) أي الزمان (فيه) أي مكان العقد (مؤكد) لانه شرط مقتضى العقد فلا يثبت (وان دفع) مسلم اليه السبل (في غيره) أي المكان الذي شرطه اذا عقد بغيره أو مكان العقد ان عقد بغيره بغيره (لا مع احواله) لانه أي كالمصباح تسليمه فيه (مع) أي جاز لا لغيره ارضيه ما عليه وبرئ دفع (ك) ما يصح (شرطه) أي الزمان (فيه) أي في غير محل العقد كدفعه أو العيان فان دفعه ٨٤ في غير محله ودفع معه احواله انه لم يرضى لانه كالاتيان من

أي بالذات للمبيع أو الثمن (من بائع ومشتري) وغيره واما لان تيمنه واجبة فعليه فوجب عليه مؤثقه ذلك (كانت على بائع الثمرة) حيث يصعب معها (مستحبا) لان تسليمها الغائب به وما لا يتم الواجب الا به فهو واجب (والمراد بالانقضاء) الذي يجب احواله على البائذ انقضاء الثمن وشروطه (قبل قبض البائع) وشروطه (له لان عليه) أي المشتري (تسليم الثمن صحها) وهذه طرقة (اما) أحواله (ك) (بعد قبضه) أي قبض البائع الثمن (في) (على البائع) لانه عليه (يقبض فعليه) ان يبين انه مبيع لروحه ولا غرض للمشتري في ذلك (واجب نقله) أي المبيع (على مشتر) لان التسليم قد تم وكذا غير المبيع احواله عليه (كاشف لانه ملكه فله) عليه (واما ما كان من العوضين) أي المبيع والثمن (معتبر) الاحتياج الى كيل ووزن وخبرها (كمدور عن كندا) الحد أو هذه الصورة (فعل) المشتري مؤثقه (لانه) يقبض (بشروط) كالتقدم (و) بغيره (لانه) من الثمن بدخولها بالبدلية (فأذا باعها) عبدان يثرب قال الثمن (والثمن) أحسدا للثمن (بان) بأحد سارا يثرب قال الثمن للثرب أيضا (ولو غصب البائع الثمن) غير المعلن (أو أخذه بلا اذن) المشتري (لم يكن قبضا) لانه غصب لان حقه لم ينعين في هذا بعينه (الاعم المقاصه) بان ألقه أو تلف بيده وكان موافقا لما له على المشتري لو وافق خرافة سلطان ولا ضمان على نقاد حاذق (أعين في خطأ) متبعا كان أو باعرا دالم بقصر لانه أمين فان لم يكن حاذقا أو كان غير أمين فهو ضمان لتفريده (ومحصل القبض في صورة) نقلها الحديث ابن عمر كاشف الثمن الطاهر من أن كان جزافا فها بالثمن على الله عليه وسلم ان يبيعه حتى ينقله أو يمس (و) يحصل القبض (فيما يسقط) كالشباب والمليون (شقة) كالصبرة كالقشر والشرح والمبدع فان كان حيرا فانه قبضه فثبتت من مكانه (و) يحصل القبض (فيما يتناول) كالأثمان والبلد وأهر (بتناوله) اذا تصرف فيه ذلك (و) يحصل القبض (فيما عدا ذلك) المتقدم ذكره (من عقد) وهو الضبعة والبشاء والأرض والفراس (وشروطه) كالتبرع على الثمن بغيره مع عدم مانع أي حائل بان يثبت له باب الدار أو يسلم مفتاحها وشروطه وان كان فيه مناع للمانع كال الزركشي وأني علما بالعرف لكن يشترط جواز قبض مشاع يسقط كصنف فرس أو بهر (اذن) شره (ك) في قبضه لان قبضه نقله ونقله لا ينافي لا ينقل حصه شره (و) لا تصرف في مال الغير بغير اذنه حرام وعظم منه ان قبض مشاع لا ينقل كصنف هذا لا يعتبر له اذن شره لان قبضه تخلت وليس فيها تصرف (فيلم) البائع (الكل) المبيع بغيره اذن شره (ك) أي إلى المشتري (ويكون هو) أي الشره (في قبضه) أي (أمانة) ذكره القاضي في البحر دوق الفنون بل عاين (و) يأتي في الهبة) مفصلا عما رواه في الشره (الاذن البائع في تسليم الكل للمشتري قبل المشتري وكل الشره) في القبض ليس إلى مقصود من قبض المبيع

بعض السبل (ولا يصح) أخذ رهن أو قبض على شيء روت كراهته عن علي وابن عباس وابن عمر رضي الله تعالى عنهم ولان الرهن انما يجوز في شيء يمكن استيفاءه من غير الرهن والضمائم قيم ما في ذمة الضامن مقام ما في ذمة المضمون عنه فيكون في حكم العوض وبالدل هسه وكلاهما لا يجوز لأخبر ورده الموقوف (ولا) يصح (اعتياض عنه) أي المسلم فيه (ولا) يصح (بشيء أو) بيع (رأس ماله) الموجود (بعد) فسخ عقد (وقبض قبض) رأس ماله (ولو) كان المبيع (لمن هو عليه) ولاحواله (ولا) حوالة (عليه) لحديث نبويه عليه الصلاة والسلام عن بيع الطعام قبل قبضه وعن ربح ماله بضمن وحديث من أسلم في شيء قبل لا يصرفه إلى غيره مولاه لم يقبل في ضمانه أشبه المكمل قبل قبضه وأيضاف رأس ماله السبل بعد قبضه وقبض قبضه مضمون على المسلم اليه عقد السبل أشبه المسلم فيه (وتصح هبة كل دين) سبل أو غيره (إذ ينقطع) لانه اسقاط فان

وهو بدنه هي حقيقة لم يصح لانه معنى الاسقاط واقتضاء الجبرود من وهو منتف ومن هنا اعتبرت هبة لغير من هو عليه (و) يصح (بيع) دين مستقر من ثمن وقرض ومهر بعد دخول أو نحوه مما يقرره (واجب) استوفى نفعها واراد شرطه وقبضه متعلق (كامل) بعد على عوض نحو خط (الدين) نقط (بشرط قبض وهو قبل تفرق) نذر ابن عمر وتقدم دل على جواز بيع ما في الذمة من أحد الثقلين بالآخر وقبض عليه غير فان لم يقبض عوضا بالجلس (أو) يصح (أن) يصح (الدين) بما لا يباع به نسيئة كذهب بقضه وبر بغيره لما تقدم (أو) يصح (الدين) (أو) يصح (في ذمة) ولم يقبض بالجلس لم يصح (أو) يصح (الدين) فان يصح مكمل يجوز من عينه وعكسه صح وان لم يقبض عوضا بالجلس (أو) يصح (بيع دين) مطلقا

(تدبر) أي غير من هو عليه لانه غير كاد في الحقيقة أشبه الأبل (ولا) يسع قول (أخبرني) فلو كان قوله كالمقبول
استيفاء نعمه لأن ملكه فيه غير تام (وتصح الكافة في السلم) لأننا فسح (و) نصنع الكافة في (بعضه) لأننا مندوب إليها وكل مندوب إليه مع
في شيء مع في بعضه كالأمر (بدون) متعلق بتصنع (قبض رأس ماله) أي السلم أن وجد (أو) بدون قبض (عوض) أي رأس ماله
السلم (أن تعذر) رأس المال لتلفه (في حملها) متعلق بقبضه لأننا فسح فاذ حصلت بقا الثمن بسد البائع أو ضمه قبل بشرط
قبضه في المجلس كالقرض (وبفسخ) سلم (بعت) على سلم إليه ٨٥ (رد ما أخذ) من رأس ماله أن يقبضه لغيره

(والا) بصحكتانيا (فبليه)
(مثله) أن كان مثلبا (ثم يفته)
أن كان متوقفا وتعدر لما لان
ما تعذر رده وبيع بسده (فان)
أخذ بده (ثم) أي نقدا (وهو)
ثمنه (هو) (صرف) لا يجوز فيه
التفرق قبيل القبض (وفي)
غيره) أي ما ذكره بأن كان
الموضان وأحدهما عرضا
يجوز تفرق قبيل قبض) أن
لم يتفقا في ذلك أو يوض
عنهم وصوفي التمه (ومن له)
سلم عليه سلم من جنسه قتال
لغيره أقدم سلم لنفسه (ك)
فعل (لم يصب) قبضه (لنفسه)
لأنه حوالة به (ولا) قبضه
(الامر) لأنه لو قبض في قبضه
فربيع له فربيع السلم إليه (ومع)
قبضه لهما أن قال أقضه (لم يصب)
أقضه (ك) لاستثنائه في قبضه
لأنه لم يقضه فإذا قبضه لم يملكه جاز
أن يقضه لنفسه كما لو كان له
عنده ودعة وتسلم ببيع قبض
وكيل من نفسه لنفسه الأماكن
من غير جنس دينه (و) أن قال
رب سلم لغيره (أنا أقضه) أي
السلم من هو عليه (لنفسه)
وحد جبال كيل (الذي تشهد)
مع قبضه لنفسه ولو حوالة قبضه

(فان أي) أن يוכל أو أي الشريك أن يتوكل (نصيب المالك من قبض) انكل جمعا من الحقين
فيكون في يده لهما أمانة أو بآجر أو لأجرة عليهما (ولو سلم) (بائع) (بلاذن) نريكه (فالسائغ)
غاصب (لخصه) نريكه لتعديبه بتسليمها بلاذنه (فان سلم المشتري ذلك) أي أن السائغ
شر يكالم بأذن في تسليم حصته وثلاثين سيده (فقرار الضمان عليه) لخصولا لثالث عليه
بيده (والا) بأن لم يصر أنه بأذن (ة) قرار الضمان (على البائع) لتعزيره المشتري (وكذا أن)
يجعل) المشتري (الشركة) أو عليها سهل وجوب الأذن ومثله يجعله قرار الضمان على
البائع كما تقدم (وفي المتيقن والشرع في) (الركن) هذا التسليم) أي تسليم المشتري بغير إذن
الشريك (انقلنا) استدامة (الدين شرط) للزوم الزم كاهل المذهب نصريح الاستدامة
(فصل) والأقالة للاندماج مشروطة) أي مستحقة فثبت أي هريرة فوعا من أقال صلبا أقال
الله عشرة يوم القسامة وادمان ماحه ورواء أبو داود وليس فيه ذكر يوم القسامة (وهي)
أي الأقالة (فسخ) القرض ببيع لأنها عبارة عن الزرع والأزالة يقال أقال الله هرتك أي
أزالها وبدل جوارها في السلم مع أجازهم على المنع من بيعه قبل قبضه (تصح) الأقالة (في)
البيع ولو قبيل قبضه من مسلم وغيره) كبيع في ذمة أو بصفة أو رد بة متقدمة لأنها فسح
والفسخ لا يعتبر فيه القبض (و) (تصح) (من مكيل وموزون) ومعدود ومفروق غير كيل
وزن وعقد وزرع لأنها فسح (و) (تصح) الأقالة (بعد نكاح الجمعة) التي من تزوجه لجمعة لجمعة
تقدم (و) (تصح) الأقالة (من مضارب وشريك بمجارة) سواء كانت شريكتهما أو حو
(بغير إذن) شريكه (فيما اشتراه) (شركه) (أظهره) (المصلحة) (فيها) (كأهلك) المضارب وهو
(الفسخ بالمضارب) لعب أو نحوه (ومن وكل في بيع فباع) لم يملك الأقالة بغير إذن موطه (أو)
وكل في شراء فمشتري لم يملك الأقالة بغير إذن الموكل) لأنه لو وكل في الفسخ (وتصح) الأقالة
(في الأجزاء) كالبيع في البيع (و) (تصح) الأقالة (من) (مخرج وقف) أن كان الاستحقاق له
لأنه كالمالك ونظاره أن كان الاستحقاق مشتركاً أو لم يصب غيره أو كان الوقف على حصة لم يصب
الأقالة وعل الناس على خلافه وفي الفروع في المخرج من استوجبه من بيت يعني بعض هذه
قلنا تصح الأجزاء قبل تصح الأقالة لأن الحق لبيت وتوجه احتمالنا قال في تصحيح الفروع
الصواب الجواز لأنه قائم مقامه فهو كالشريك والمضارب اه وقاسمها جوازها من الناظر
وولي التمس لمصلحة (و) (تصح) الأقالة (من مفلس بعد حجر) الحاكم عليه (بلا شرط) مع الحاكم
عليه (المصلحة) كفسخ البيع بغير (و) (تصح) الأقالة بلا شرط ببيع من معرفة المتأهل فيهم من
القدرة على تسليمه وتغييره من غيره كما يبيع الفسخ بغير ربح عدم ذلك ولو وبه والقول مشتمل
بأهله ولذا أبا عاصم ما وجه له أبو هريرة سلم إلى أبي الوليد كالة لم ينع ذلك (و) (وعاد الأب) به كالأ

من مستحق (أو) قال رب سلم لغيره (أحضرا كتابي منه) أي من عليه الحق (لا قبضه لك) فصل (مع قبضه لنفسه) لما تقدم
ولا أثر لقوله لا قبضه لك لأن القبض مع غيره لم يملكه لنفسه وعلم منه أنه لا يكون قبضا له بمعنى قبضه له بالكل فإن
قبضه بدونه لم ينصرف فيه قبل اعتباره لفساد القبض وتبرأه ذمة الدافع (وان تركه) أي ترك القبض المقبوض (بملكه) وأقبضه
لغيره (مع) القبض (لها) لأن استدامة الكل كائنا ما قبضه الآخر في ملكه جرى له عليه (وبقبول قبض) (السلم)
أوغیره (جزا فإندره) أي المقبوض بغيره لا يشكر الزائر الأصل عدمه (لكن لا ينصرف) من قبض مكيل لا ينصرف (أو) (في)
قد رتب قبيل اعتباره) بمبادر لفساد القبض (و) (لا قبيل قوله) (قابض) ولا مقبض (بكيل أو وزن) ونحوه (دعوى غلط) ونحوه

كسوه لانه خلاف الظاهر (وما قصته) احد الشريكين فاكتر (من دين مشترك يارب أو ثلاث) عين مشتركة (أو) (بمقد) كبيع مشترك أو اجارته (أو) (متر) متسبب اشتقاقها واحد) كوقف على عدد قصور (فتركة غير بين أخذ من غير) لبقاء اشتغال الذمة (أو) أخذ من (قابض) للاسترقاق الملك وعدم تميز حصصه أحدهما من حصص الآخر فليس أحدهما أولى من الآخر به (ولو به) تأجيل الطالب بقصه) لما سبق (مالم يستأذنه) أي الشريك في القبض فان أذن له في القبض من غير تركيل في نصيبه فقصته لنفسه لم يحاصره ٨٦ كالقول اقبض لك (أو) بآلم (بثلث) مقبوض (فيتين غير) والبالغ

رجع الى الابن بفسخ لغير خلاف مالو رجع الى الابن يبيع أو هبة فانه يتبرع رجوع الأول وأبى (ولو باع أمه) ثم أقال فيها قبل القبض أو بعده لم يفرق (الحجب) على البائع (استبراء) لعدم احتمال أصابة المشتري لها والصحيح من المذهب انه يجب استبراءها بحيث تنتقل الملك ولو قبل القبض قال في صحيح الفروع (ولو تفاى لا يفسخ فاسد حكمها كم بعهه) ذلك (العقد) الفاسد (لم يفسد حكمه) لأن الدقة دارت قبل سري ما يحكم به (ومؤنة رد المبيع بعد الأقالة لا تترك المشتري) بخلاف الفسخ لم يفسد فله مؤنة الرد لانه فسخ العيب فمر على البائع بخلاف الأقالة فالفسخ منهما بتراضيهما (ويبقى) المبيع بعد الأقالة (في يده) أي يد المشتري (أمانة كودية) لحصوله في يده بغير تعديه (وتصح) الأقالة (بلفظها) بأن يقول أقتلكم (أو) تصح (بلفظ مصالحه) وظاهر كلام كثير من الأصحاب (وتصح) بلفظ بيع وما يدل على معاطاة لأن المقصود المعنى فكل ما يتوصل به اليه بأخر (خلاف الأقالع) في أن مصالحه ليعقد لا يبيع لعل وما يبيع للعل لا يبيع للعقد (ولا خيار فيها) أي في الأقالة للجلس ولا تبرع لانه فسخ وانفسخ لا يفسخ (ولا شفقة) بالأقالة لأن المقضى لها هو المبيع ولم يوجد (ولا رد) الأقالة (حبيب) في المقابل فيه لأن الفسخ لا يفسخ ولا تصح الأقالة لمن أحدهما فاقدين مع غيبة الآخر (ولو قال أقتل ثم غاب) فأقاله في غيبته (لم تصح) مطلقا (لاعتبار رضاه) وحال القاتل بموجب ذكر القاتل وأبو الخطاب في تطبيقه ما قال أباي ثم دخل المار فأقاله على الفور مع ما قبل من فسخ لا يبيع لأن المبيع يشترط له حسن والمصدقين في المجلس (ولا يفسخها) أي بالأقالة (من سلف) لا يبيع أو على طلاق أو عقلا لا يبيع) فأقال لم يفسخ لانه فسخ لا يبيع (ولا يبرأ) أي بالأقالة (من سلف بذلك) أي بالله أو بعتق أو طلاق (ليضمن) لما تقدم (وتصح) الأقالة مع تلف ثمن لاعم تلف مبيع لتعذر الرجوع (ولا تصح) أبيعها مع (موت متعاقدين أو أحدهما) تخيار المجلس والشرط (ولا تصح) أبيعها (بزيادة على الثمن) المعقوده (أو) (بقصه) منه أو بغير جنسه (لأن مقتضى الأقالة رد الأمر إلى ما كان عليه) والمالك باق للشري لأنه شرط التفاضل فيما اعتبر فيه التنازل فبطل كبيع درهم بدينارين وإن طلب أحدهما الأقالة رد إلى الآخر فاستأنف بما جاز بزيادة عن الثمن الأول ونقص عن الثمن الأول وبغير جنسه وأدوم الفسخ بأقالة أو خيار شرط أو عيب أو تدليس أو نحوه فهو وقع لعقدهن حين الفسخ لأن أصله كالخلع والطلاق (فما حصل) في المبيع (من كسب أو غنا) منفصل فهو فسخ (ولا يفسخ) لانه حديث بخارج باع ثمن وكذا طلع تشق ولو لم يتر برغمه فظهرت فتكون فسخا لا تتبع في الفسخ لانها في حكم المنفعة وأبى توضيحه يبيع الأصل والثمار (و) الفسخ (في أجزائه) غير فيها) ولما للعقد من أصله (كان تقدم) في خيار الثمن وتقدم ماله

من حصه قابض لانه من قصته نفسه ولا يضمن لشريكه شيئا لعدم تعديه لا قدر حقه وأغنا شاركه لثبوته مشترك مع انهم ذكروا أن آخر حصه القابض برهن أو ضمان دين فله أخذ من يده كقبوض بعقد فاسد فأقاله في الفروع (ومن استقى) أي تصدده دين (على غيره) مثل ماله عليه (من دين جنسا و قدرا) وصفة حالين) بأن اقترض زيد من عمرو دينارا مصر بامثالهم اشتري عمرو من زيد شيئا بدينار مصري حال (أو موهجان) أحلا واحدا) كتمنين أو تحدا أهلها (تساوفا) ان استويا (أو) سقط من الأكثر (بقدر الأقل) ان تفاوا فاقصدرا بدون تراض لانه لا فائدة في أخذ الدين من أحدهما ثم رده اليه وظاهره ولو لم يستمر ومصرحوا به في مواضع منها ما ذاباع عبده لزوجه المرة قبل أن يدخل بثمر من جنس ما سعى لها (ولا) يتساطان (إذا كانا) أي الدينان دين سلم (أو) كان (أحدهما دين سلم) ولو تراضيا لانه تصرف في دين سلم قبل

قبضه (أو تراضي) أي أحد الدينين (حق) بأن يبيع الزه نوقية دينه من مدين غير المرتبه أو باع الفلاس بعض ماله لبعض غرمائه بدين في الذمة من جنس دينه فلا مفاصلة لتعلق حق المرتبه أو الغرماء بذلك الثمن ومن عليه دين من جنس واجب نفقته لم يحسب به مع غيرها لأن قضاء الدين يفاضل (ومني نوى مدون وفاء) عما عليه (بعدم برئ) منه (والا) بنوقاه (فخرج) لحدوثها على الكل امرئ ما نوى وما ذكر وفي الأصول ان رد الأمانة وقضاء الدين واجب لا يقف على النية أي نية التقرب (وتكني نية حاكم وقادرا من) مال (مدون) لامتناعه وأغيبته لقيام مقامه ممن عليه دين لا يعلم به ربه وجب عليه إعلامه

بفتح القاف وحكى كسره ما صدر قرض الشيء بقرضه بكسر الهمزة وإدغامه ومنه القراض والقراض اسم مصدر بمعنى القراض
 * وشعرا (دفع مال أرفأ لمن يتقربه) أى المال (ورديله) وأجمعوا على حوازه لثقله عليه الصلاة والسلام (وهو) أى القرض (من)
 المرافق المندوب إليها) القرض ملكت ابن مسعود مرفوعا من مسلم يقرض مسلما قرضا من الأكلان كصدقة مرفوعة ابن عباس
 ولأنه يقرضها وقضاء الحاجة أخيه المسلم أشبه أهدقة عليه (و) هو (نوع) ٨٧ من السلف أقرضه له وليس فيصح
 بإعطائه وبكل ما يؤدى منه

باب الربا والصرف وتحريم الخيل

الربا مقصود بكتبه بالالف والواو والياء وهو ما لا زيادة كالدنأى فإذا أنزلنا على الماء
 اهترت وربت أى علت وارتفعت وقال أن تكون أمة هى أمة من أمة أى أكثر هذا
 وهو (محرم) إجماعا لقوله تعالى وأحل الله البيع وحرم الربا (وهو من الكسائر)
 لعدوه عليه السلام فى اسم الموبة بفتح الميم فى الحديث المتفق عليه وحكى عن ابن عباس وغيره
 أباحه ربا الفضل لحديث لاربا الألف الفشقر وأه الأضارى ثم رجع ابن عباس عند رواية
 الأثرين وقاله الترمذى وابن المنذر والحديث صحيح على الحسنين (وهو) ثمرها (تفاضل فى)
 أشياء) كمكبل بجنسه أوموز ونجنسه (ونساق أشياء) كمكبل بمكبل وموزون وموزون
 ولومن غير جنسه (مخص بأشياء) وهو المكبلات والموزونات ودل الشرح بصرى أى
 يصير إلى أفضا (وهو) أى إلى (زعمان) أحدهما (و) بالفضل (و) التثنية فلما
 ربا الفضل (أى إلى أفضا) (يفرض فى كل مكبل) بيع بجنسه (و) فى كل (موزون) بيع بجنسه
 لعدم التماثل لما روى عبدة بن الصامت أن النبي صلى الله عليه وسلم قال الذهب بالذهب
 والفضة بالفضة والبر بالبر والشعير بالشعير والتمر بالتمر والمطعم بالمطعم ولا يبدل فإذا
 اختلفت هذه الأصناف فبيعوا كيف شئتم بغير وأه أحد ومسلم عن ابن مسعود مرفوعا نحوه
 متفق عليه واختلف فى الدلالة على أحدهما لأن ربا فى هذه الأصناف الستة والأشهر من أماننا
 ومختارهاة الأصحابان هل ربا فى النقدين كونهما موزونين وفى جنس وفى الأعيان السابقة
 كونهما مكبلات جنس فصرى إلى باقى كل مكبل أوموز ونجنسه (ولو) كان (سرا لا تأنى كله
 كتمرة بكرة وأمرة بقرتين) لعدم العلم بتساويهما فى الكيل (ولا) يتأقروا فيه كادون الأرز
 من الذهب والفضة) ونحوهما لما تقدم (مطعم وما كان) المكبل أو الموزون (أو غير
 مطعم) كالغوب من بر وشعير وذرة وفشن وأرز وهدس وأقلا وغيرها كحب الفجل
 والقطن والسكان والاشنان والنسورة والحرير والصوف والخنا والكتن والحدديد
 والنحاس والرصاص والذهب والفضة ونحو ذلك مما يكال أو يوزن (فتكون العملة فى)
 النقدين كونهما موزونين جنس) فتسمى إلى كل موزون وفى جنس مما تقدم (ويجوز
 إسلامهما) أى الذهب والفضة (فى الموزونين غيرهما) كالحرير والصوف والخنا
 والسكان ونحوها لما سجد كالأضاقى القياس المنع وانما جاز لثقله (سوى ما كان لاربا فيه
 بحال ولو قيل هو مكبل لعدم قوله عادة) لأباحته فى الأصل قال فى المبدع وفيه نظر إذا دلالة
 هذه ناليتها هى المالية (ولا يصح) الربا (فمطعم لا يكال ولا يوزن) كالمعدودات من

كسكنك هذا على أن ترد به
 (فإن قال معط) لئال (ملكك)
 ولأقرنه على رد به) فبسة
 وإن اختلفا فى أنه موزون
 (فقول) أخذ بجنه الله به) لأنه
 انظر فإن دللت قرينه على رد
 بدله فقول معط أنه قرض ولا
 يجب على مقرض ولا يكره
 حق مقرض فساو قال إذا
 اقترض لغيره ولم يعلم بحاله
 لم يجهنمى وقال ما أحسان
 يقترض الإخوان بحاله وجعله
 الموقوف على ما إذا كان من
 يقترض له غير معروف الوفاة
 ولا يقترض الأما قدران بوجه
 الألبس الذى لا يتعدى مثله
 وكذا الفقير بزوج موسرة
 بنفى أن يعلم بحاله مثلا بغيرها
 وله أخذ جعل على اقترانه له
 بجهل لاهل كمالته (وشرط علم
 قدره) أى القرض بمقدور
 معروف فلا يصح قرض دنانير
 ونحوها بعد أن لم يعرف وزنها
 الآن كانت يتعامل بها هذا
 فموزون ورد بها هذا
 (و) معرفة (وصفه) ليحكم من
 رد به (و) شرط (يكون
 مقرض يصح تبرعه) فلا يقرض

نحو ولى يتيم من ماله ولا مكاتب وانقرضت منه كالأبجاء (وس شاء) أى القرض (أن يصادق منه) لاهل ما يصدق ذكره
 فى الانتصار قال ابن عسقلان فى القرن لا يثبت الألف الذم انتهى وفى الموزع قرض حيوانا وثوب لبيت المال ولا أحد المسلمين ذكره
 فى الفروع وبأنى فى القبط الاقراض على بيت المال وفى الوقت اقراض الناطر له وشراؤه نسيئة تؤدده ما سبق من أمر عليه
 الصلاة والسلام ابن عمر أن يأخذ على ابل الصدقة (و يصح) القرض (فى كل عين يصح بيعها) من مكبل وموزون وغيره وجوز
 وسيروان (الابن آدم) لأنه لم ينقل قرضهم ولا هو من المرافق ولا يصح قرضه منه (و) (بم) القرض (يقول) (كسبيج) (وبك)
 ما اقترض بقبض (وبلزم) عقده (يقض) لأنه مفسد يتقضى التصرف فيه على القبض فوقف الملك عليه (فلا يكال مقرض

استرخاها) أي اقترض من مقرض كالبيع لا يزمن منه جهة (الآن نخرج على مقرض الفلاس) فبذلك مقرض من أوجع فيه بشرطه لمصلحة من أدرك متاعه بعينه باقي (وله) أي المقرض (طلبه) أي المقرض من مقرض في الحال لأنه سبب وجوب جبره للمثل أو القيمة فلا وجه حالاً كالإتلاف فلو أنقرضت نقار بقوله طلبه ما جلة كالأبصار معتمدة على ما سببها جلة (وأن شرط) مقرض (رد بعينه لم يصح) الشرط لأنه يناقض مقتضى العقود وهو التصرف ورده بعينه مع ذلك (ويجب) على مقرض (قبول) قرض (مثل رد) بعينه ٨٨ وناعوا لو تغير سعره أو لادع على صفة ما عليه فله مقبولة كالمثل بخلاف

مستورد وأن لم يتغير سعره فلا يلزم مقبولة لأن الإيجاب له قيمته (مالم يتغير) مستحيل رد بعينه كحذو: ابتلت فلا يلزم مقبولة لما قسم من العترة لأنه دون حقه (أو) مالم (يتمكن) القرض (فلو سألو) دراهم (مكسرة فصرها السلطان) أي منع التعامل بها ولو لم يتفق الناس على ترك التعامل بها لكان كذلك (فله) أي المقرض (قيمتها) أي القرض المسدود (وقت قرض) فصلا لأنها تعبت في ملكه وسواء اقتضت قيمتها قليلا أو كثيرا وتكون القيمة (من غير حقه) أي القرض (أن جرى فيه) أي أخذ القيمة منه (رد الفضل) بأن كان اقترض دراهم مكسرة ومرت قيمتها يوم القرض أنقص من وزنها فانه يطلب بعينها ذهابا أو كالمو اقترض حليا (وكذا ممن لم يقبض) إذا كان فلوسا أو مكسرة حرمها السلطان (أو طلب ثمن) من بائع (بردمبيع) عليه وصداق وأجره وعرض خلط وشوهها إذا كان فلوسا أو دراهم مكسرة ومرت تخسنة كقرض (ويجب) على مقرض (رد مثل

التفاضل والمات والبطيخ والجوز والبيض وغيرها) فيجوز بيع بعينه وخساره ويطحنه بثلثها نص عليه لأنه ليس مكبلا ولا موزنا لكن نقله من أناته كرمبيع بعينه يبعثين ونقل لا يعلج الأولان يوزن لانه مطبوع (ولا) يجرى إلى البايع (فيما لا يوزن) عرفا (الصناعة) ولأن أصله الوزن ولو غير المعمول من النقدين كالمعمول من الصفر والحديد والبرصاص وشعره كالخواتم من غير النقدين (و) كالأحجار والأساطيل والابر والسكاكين والنياب والأكسية من حرق وقطن وغيرها) كمسوف وشعر ووبر (فيجوز) بيع سكين بسكينين (و) بيع (أربعة برتين وشعره وكذا) يجوز بيع فلس بفلسين عسدا ولو ناقصة لأنها ليست مكبلة ولا موزونة أخرج ابن أبي شيبة في مصنفه عن مجاهد قال باس بالفلسين بدينارين خرج من حماد مثله ونص أحمد لا يباع فلس بفلسين ولا سكين بسكينين (وسيدار يوزن دنة) سواء (وتبر ومصره) سواء (ومصعد ومكسورة في حوازي البيع متماثلة) بدينارين (وتحريمه متفاضلا) أومع تأخير القرض (سواء) فلا تعتبر المساواة في القيمة بل في مصادره الشرعي من كبل أو وزن فلا يجوز بيع مصنوع من الموزونات بخسره الصناعة مع وزن بعينه (الأعشلة وزنا) سواء ماله في الصناعة أو لا فهو الحديث السابق (وحوز الشئ يبيع بمصنوع مباح) الاستعمال (تخاتم وشعره) يبيع بعينه بقيمتها حالها للزائد) هن وزن ألف الخاتم في مقابلة الصنعة فهو كالوجه وكذا حوزة أي يبيع خاتم بعينه بقيمتها (نسا مالم يقصد كونها ثمنا) فان قصد ذلك لم يحسب لقسا (وكال) الشئ (وما خرج عن القوت بالصنعة كنسا) ككالا (فليس يروى) (والأ) أي وإن لم يخرج عن القوت (لجنس نفسه) فبإخراج خبر يبرصة على اختيار الشئ والمذهب ما يأتي من أنه لا يبيع وفي المفسني والشرح وأن قاله لا يصح في خاتمو ندرهم وأعطيك مثل زنته وأجرتك درهمان فلس ذلك يبيع درهم بدرهمين قال أصحابنا ولا يصح أخذ بدرهمين أحدهما في مقابلة فضة الخاتم ولا أخرجوه في نظيره وله وجرم عنه في المتبني (ويجوز) التماوى حالة العقد على مكبل بعينه أو على موزون بعينه (كعمل التفاضل في متاع الصفة إذا اتفق جنس المكبل أو الموزون (فلو باع بعينه) أي بعض إلى بوي (بعض) من جنسه (خرافا) لم يصح (أو كان) الخراف (من أحد الطرفين) كذكر برزخا (حوم) البيع (ولم يصح) لعدم العلم بالتساوي (كقوله) يثل هذه الصبرة بهذه الصبرة (مكالة مباح بصاع) (وهي) أي الصبرتان (من جنس واحد) أي المتعادتان (بمحلان كيلهما) أي كيل الصبرتين وهذا مثال للاروى (أو) بمحلان (كيل أحدهما) أي إحدى الصبرتين وبعلم كيل الأخرى وهذا مثال للثانية (أو عيلا) أي المتعادتان (كيلهما) أي كيل الصبرتين (و) عيلا (تساويهما)

فلوسه) اقترضوا بغير العلم بها (علت أو رخصت أو كسدت) لأنها ثمانية (و) يجب (رد) مثل مكبل أو موزون (الصناعة) مباحة تصح الد فيه لأنه يضمن في الغصب والاتلاف فكذا هنا مع أن المثل أقرب بشا بهن القيمة (فإن ألهو المثل) عليه (قيمتها يوم أعوز) لأنه يوم توثيق الذمة (و) يجب (رد) قيمتها (غيرها) أي المكبل والموزون لأنه لأمثل له يضمن بقيمتها كافي الاتلاف والغصب (فخوره وشعره) عما يختلف قيمته كثيرا فغير قيمته (ويوم قبض) لاختلاف قيمته في الزمن السبر بكثره الرغب وقلته قتر بزيادة كثرة قنظر المقرض أو تنقص قنظر المقرض (وغیره) أي الموهو وشعره كذروع ودهود وتغير قيمته (يوم قرض) لأنها حاشية ثبتت في ذمته (و) يرد مثل مكبل دفع وزنا) لأن الكيل هو مصادره الشرعي

وكنوا زعماء مثل وزنه ووزن دق كلاً (و يجوز قرض ملة كلاً كما حشر المصاحفات) (و يجوز قرضه (السق) مقداراً بنوبة (و نحوها) مما عمل على شيهتهم بخاراً أو حشاً أو رصاص (و) يجوز قرضه مقداراً (يزمن من نوبة غيره لبرد) مقترض (عليه) على مقترض (منه) في الزمن (من نوبته) فصلاً كالون كان غير محدود كرهته أي لانه لا يمكن أن يرد مثله (و) يجوز قرض من خبر نوبه عدد أو زنه عدد أو بالقتض (باده) لحديث عائشة قالت خلفت ما رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يستقرض من الخبر والجر و يردون بلخوت فصار أن قال لا بأس إذا ذلك من رافق الناس لا راد به الفضل و رواه أبو بكر في التاني

٨٩

في الكيل (مع) البيع لعلم المتساوي (وان قال) البائع (يعتقده المصنف بهذه الصيرة
مكاملة صاع بصاع أو) قال (مشتراعتن في كيلتين فان تساوى بهما في الكيل مع) البيع
(والأفلا) أي وان تساوى بايان زادت احداهما على الأخرى بطل البيع المتفاضل (وان
كانتا) أي الصيرتان (من جنسين) كما لو كانت احداهما شعير وأخرى بالانفصال
بطل هذه الصيرة بهذه الصيرة (مثلة عن كيلتين فان تساوى بهما مع البيع) لعدم المتابع
(وان تفاضلتا) أي زادت احداهما على الأخرى (فرضي صاحب الزاد بقضها الى
الأخرى بما لا ورثي صاحب الناقصهما مع نفسه اقرارا بقدره) لان الحق لهما الحجاز
ما تراضيا عليه والجنس مختلف فلم يضر بالتفاضل (وان تفاضلت) العقد بينهما قطعا
فانزع (ولا يصح ما أسلفه الكيل) كالمحبوب والماتمت (شي من جنسه و زوالا) يباع
(ما أسلفه الزن) شي من جنسه (كيلا لا دامع) تساوى بهما في معياره (أي الاصل) (الشري)
لم يحدث أي هو من عرفها الذهب والفضة والنقود والزواجر ومثلاعتن لم يزد
أو استراد فقور بار وأه مسلم وروى أبو نازد من حديث عماره فروع البار بالزبد من عدى
والحمال بالمع من عدى والشعير بالشمع من عدى والتمر بالتمر من عدى فمن زاد
أو أزداد أو فقدر في ما تعتبر الشارع المساواة في الموزن أو في المكيلات الكيل فن
خالف ذلك خرج جنس التمر وع المأمور بهما المساواة التميز فبما يجهر فيه التفاضل هي
المساواة في معياره الشري (وان اختلف الجنس جاز بيع بعضه ببعض كيلا أو وزنا أو خفا
بمتفاضل) لقوله عليه السلام فإذا اختلفت هذه الأصناف فبيعوا كيف شئتم فلا يحد
كذب بفسقوه (كثير بزيبو) كزعتة بشعره (كأشاد عجمو) كزعب بنورة
نحوه) كحد يد فخاس وز بكان (وليس ماله اسم خاص) كالأناج (أي الجنس هو الشامل
لشياء مختلفة ماؤها) (والزوع هو الشامل لاشياء مختلفة ماؤها) وقد يكون الزوع جنسا
النسبة الى ما حقه والجنس نوعا بالنسبة الى ما فوقه والمراد هنا الجنس الأصغر والنوع
الأصغر فكل نوعين اجتماعي اسم خاص فهو جنس مشترك فقال (كذهب) وأنواعه
الغري والذكر وري (وفضة) وأنواعها بال والنداقة ونحوه (ور) وأنواعه الجصري
الصعدي (وشبر) كذلك (وغير) وأنواعه البري والعقلي والصعالي وغيره (وملح) وأنواعه
الزراوى والديماسي (فكل شئ من أكثر أسلوهما واحد ما جنس واحد وان اختلفت
فانقادا كدهن وردو) كدهن ينقش ودهن (زبقو) كدهن (بامجن ونحوها) كدهن
(و اذا كانت كلها من دهن واحد) كالشرب (وهي جنس واحدة) لا تصاد ماؤها وانما
يبت بهذه ال ما جنس نسبت اليها فلي قصر اجناسا وي يكون الجنس الواحد مشتت لا على

﴿ ١٢ ﴾ (كتاب القناع) - ثاني ﴿ من غير ضرر وكذا لو أراد ارسال نفعي الى أهله فاقترضها اليها المقترض لم يجز ولا يفسد القرض بفساد القبط (وإن فعل) أي بحرم ائتمانه فان طارأ عليه أكله أو فساد سبله أو آخر (بلا شرط) جاز (أو اهدى) المقترض (له) مدية (بعد الإفاء) جاز (أو قضى) مقترض خبرائه أي ما أخذ جاز كصاحب من مكتبة أو جاز عند الإسكة مما اقترض وكذا دروع غيرهما أخذها أو أخرج مديرا قضاء ذهب أو فضة وفي المقي والكافي نحو ذلك بإدافه القدر والصفة غير (بالإطالة) والجمعا (أو جعل زيادة) أي المقترض على مثل القرض أو قبضته (لشهره) ضاهة جاز ذلك لأن

أنتي على أهله وسلم استسلم بكر فرد خير امنه ولا خير بكم احسنكم قضاءه متفق عليه من حيث اني رافع الزاد ياد في فصل
عوضا فاقترض ولا وسيله له الا ان يستغديه انتم ماله من حرق عرض (واذ دخل) بمقتضى ذلك بان اسكنه دارا واهديه له
(قبل الزوال مني) مقترض (احسنه من دس او) ليزن (مكافئه) عليه (بجزء الا لا جرت تاديه بينهما) اي من المقرض والمقترض
(به) اي بذلك الفصل (قبل قرض) لحد بئ انس عرفوا هذا اقرض احدكم قرضا فادى اليه او حقه على الذاة فلا ركبها ولا شبه
ما هو في استاده من نكاح فيه (وكذا كل غريم) حكمه كالقترض
الان بكن حوى منه ومنه قبل ذل رواه ابن ٩٠

جنسین کافر متقبل علی النوی وغیره (وهی) ای النوی وما علیه (جنسان) معانزاع لان کلا
منهما اسم خاص یقبل أنوعا (و) کذا البین یقبل علی التخصیص (و علی (الزبدوها) ای
التخصیص والزبد (جنسان) لما تقدم (فأدام) ای الترو والنوی أو التخصیص والزبد (متصلین)
اتصال خلقة (فهما جنس واحد) لاتحاد الاسم (وإذا مر أحدهما عن الآخر صار جنسین) ویر
خلطا یجوز التفاضل بینهما كما تقدم وقرع الأجناس أجناس کافهه وأخاها وأدهان
وشولها لأن القرع یتبع أصلها کانت أصوله فبها أجناس کانت هذه أجناسا کافهه للقرع
بأصوله لعلی هذا فذاقی المصلحة جنس وخبرها جنس ووقیق التخصیص جنس وخبره جنس
ودهن السمسم جنس ودهن الزرقون جنس وعلل التفرع جنس ونخل التفرع جنس ونخل السمسم
وهو صکنه فصل النخل وعلل التخصیص جنسان والسمسم أجناس باختلاف أصوله لأنها
فرع أصوله وهی أجناس فکانت أجناسا کافهه لأخاها (وکذاک البین) أجناس باختلاف
أصوله (فانسان ومصر ونواجنس) لأیاع أحدهما الآخر لا امتشاع بل یدایب وکذا البقر
والجوامیس والخانی والرباب (ومعین ظهور) سمین (جنس ولحم امر جنس واحد)
یشاوله اسم اللحم (والسم والالب فالکبد والطحال) یکسر الطاء بقال هو لکن ذی کرش
ألا الفرس فلا لحاله قاله فی الحاشیه وأثره والرؤس والأکارع والدماغ والکرش والبی
والقلب والجود والاصواف والنعظام ونحوها أجناس لأنها تختلف فی الاسم والحلقه فکانت
أجناسا کفیهه لاتمام فرعها لیمزج لیتفاضل بین أجناسها ولو تعدا بهم لانهم أجناس کالشدین
(ویمزج یمع جنس منها بعضه بعض متفاضلا) لما تقدم لکن اکل واحد منها أجناس
باختلاف أصوله فیمزج یربع رطل من رأس الضأن برطین من رأس البقر کالسم (و) یمزج
(یمع خل عنب یخل زبیب وسمنا تاروا له) لافراد یخل الزبیب بالسم (ویمزج یربع
دبیب) ادیس (مثله متساویا) لاتماثل لا لاتحاد بالجنس ویمع یمع عنبه مثله من جنسه
ادانزع عظمه وتساویا وزاد بادیه وان اختلاف فی الجنس جازا لیتفاضل لما تقدم (ویمزج یربع
لحم یجبرون من جنسه) لمرای مالک عن زید بن أسلم من سعید بن المسیب أن النبی صلی الله
 علیه وسلم یخمی من یمع اللحم الحیوان قال ابن عبد البر هذا أحسن أسانیده ولا یزال
روی یمع عذافه من جسمه مع حاله المقدار کالسم بالشبرج (و یمع) یمع لحم یجبرون
(عیر جنسه) لأنه مال روی یمع عذافه من جسمه مع حاله المقدار کالسم بالشبرج بخیر
لحم أصله وبعیر جنسه لماز کالی باده یتقبل لکن یمزج به نبتة عند جمهور الفقهاء ذکره
الشیخ ابن الدین (کبیر ما کرول) أی کایجو ز یمع لحم یجبرون عذافا کرول کحمار ویשל
(ولا یمع یمع حمیه بقیة) ولا یمع حمیه (بسویقه) لأن کرول واحد منها مکمل ویشل کرول کرول

فما تقدم (فان استضافه)
مقترض (حسابه) مقرض
(ماكل) فصار توجه لظاهر
كلامهم انه قال الدوات كغيره
قاله في القروع (ومن طوبى)
من مقترض وغيره اى طالبه
رد دينه (بديل قرض) قلت
ومنه عن فذمت وشعوه (ار)
طوبى بديل (غصب بيلدا ح)
غير بلدقرض وغصب (زمره)
اى المدين او المتأدب اداه
اليدل لتكتمه من قضاء الحق
بلاشر (الاما تجلسه مؤنه)
تكد بدو فطن وير (وتمته بيلد
القرض) او الغصب (انقض)
من قيمته بيلدا العلب (فلا
بازمه اذ اقمته بها) اى بيلد
القرض او الغصب لا به بازمه
جمله الى بيلدا انقض فيسبر
كالتمنر واذ انتمر المثل تعينت
القيمة واعتبرت بيلدقرض
او غصب لانه الذى يجب فيه
التسليم فان كانت قيمته بيلد
القرض او الغصب مساوية
لبيلد العلب او أكثر (زمره دفع
المثل بيلد العلب كاسبق وعلم
منه ان بيلد طوبى بمن الغصب
غير بيلد بمن بازمه وكذا الوطوبى
بأنه اوعار به وشعوا بغيره

يملأه الله لا يلزمه جله اليه (وولد له) أي المثل (المقرض أو الغاصب) بغير بلد قرض أو غصب
(ولا مؤثمة فيه) اليه كالتحان (الم) مقرض أو غصب بانه (قوله مع أمن البلد والطريق) لعدم القتر وعليه اذن هقلت وقد آمن
وأمره ونحوهما فان كان له مؤثمة أو اللد أو الطريق غير أمن في بلده مقبولة ومن القرض من رحل دراهمه ابتاع عنه مهابشا
فخرجت من ماله ما بيع حائر وأرجع عليه بشئ نصابا دراهمه فباعها عليه أو له القرض بدل ما قرضه له يصفق زلفا وحلقه
هذه هي موااذاة القرضه او بغيره فاما ان اعادته فتمت فباعها عن طريق المباديئي ان الضم له دراهم لا عيب فيه وهو عليه
هذه هي المقرض ودعا عن غيره من الضمن فتمت وان حباها عن حباها فتمت فباعها عن طريقه واه ان حباها

لغة الشوب والدوام ومنه كل نفس عما كسبه ومنه وشرا (فوقه دين) غير سول دين كلكه ولو في المال كعين معنونة (عين) لادين ولا منفعة (عكن اخذته) أي الدين كله (و) اخذ (صعب) ان يتفقه (منها) أي العنن ان كانت من جنس الدين (أو) عكن اخذته وبعضه من (عنها) ان لم تكن من جنس الدين وخرج بذلك اسم الولد وشعرها بما لا يضع بهما أو جمعوا على جواز ذلك وتعالى فخره معنونة وحديث عائشة رضي الله تعالى عنها ان رسول الله

ورمته درهمه متى علم به يوز
حضره او غير الزهرى ان ذلك
كان في المذنب وذكر السعفر
الامعرج يخرج الغالب ولهذا
لم يشترط عدم الكاتب (والمرهون
عين معلومة) فقدر او حصة مصة
جعلت وثيقة بحق ويمكن
استيفاء (أي الحسنى) (أو)
استيفاء (بمنه منها أو من غيرها)
كان قد تم بخلافه وقدر
وأمره ودين سول وكذا (وتضع
زيادته من) (بأن رهنه شيئا هل
من ثمرته شيئا آخر عليه أنه
وقتوه (لا) يصح زيادة (دينه)
بأن استدان منه وشاروا رهنه
عليه كبا أو اقتضه له ما فرض
منه شاروا أو حصل النكاح
رهنه أو على الأول لا رهن
مرهون والمشتغل لا شغل
(و) يصح (زهن) كل ما يصح
بهم من الامتنان المقصود
منه الاستثاق الموصول للدين
(ولو) كان الزهن نقدا أو
مؤجرا أو ماعدا ولو لم يعد له
يصح بيعه فصح رهنه (ويستقط
ضمان العارية) لا اشتغال الماملة
ان لم يستعملها الزهن (أو) كان
(مبعا) ولو قبل قيمته له يصح
بيعه اذا فصح رهنه كصاحب

بيع المكمل بجنسه التساوي وهو معنونه لان اجزا الحب تنقسم بالطين والناز أخذت
من السويق (ولا) يصح بيع (دقيق حب) كبر (سويقه) لان الناز قد أخذت من
السويق فهو كبيع الحنطة المقلية بالنشأ (ولا) يصح بيع (خبز حب) كبر (سويقه) لان
الناز قد أخذت من السويق فهو كبيع الحنطة المقلية بالنشأ (ولا) يصح بيع (خبز زلايه
وهو رسة وما لوزج وذا شوحها) كسويك ودرزة (بجبه) لان فيها ما لا يشاق العلم بالمائلة
(ولا) يصح بيع خبز وما عطف عليه (بدقيقه) أو سويقه (كبلاد وزيان) لعدم العلم
بالمائلة ولا يصح بيع نيشه معنونه كخبز بطن وحنطة مقلية بنبش لانها لا تارة من أحدها
ففتوت المائلة (ولا) يصح بيع (اصله) أي أصل روي (بصرة كزيتون بزيتونه) كخبز
كخبز بشرجه وحب كان زينه (ولا) يصح (خاله) عشوه (ومشوه عشوه كحنطة)
خالصة أو فيها شعر (حنطة فيها شعر بقصد تحصيله أو فيها زوان أو تراب يظهر اثره) الا السبر
لانتقال التساوي (الا اسبر) أي اذا كان الشعر ونحوه سبر الا بقصد تحصيله ولا يظهر
أثره فلا يقع الحصة لأنه لا يخل بالتأمل (ولا) يصح بيع عمل (خالص من شحمه أو شبه شحمه
يصل فيه شحمه) لعدم العلم بالتأمل (ولا) يصح (لبن بكاشك) لان اللبن فيه مقصود فهو
بيعه لبن بانيوم أحد هليقه (ولا) يصح (حب جديسوس) لعدم العلم بالتأمل (بل)
يصح بيع الحب الجيد (يخفف عتيق) من حنسة اذا تسوا بكيل لانهم تسوا في غير ما روي
الشري فلا يؤثر اختلافهما في القصة (ولا) يصح بيع (رطبه) أي رطب جيس روي
(بباسة ك) يصح (الرطب التمر والغنبي بالزبيب والحنطة بالسلوة أو الرطبة بالبالية)
لحديث سعد بن أبي وقاص اننا نرى على الله عليه وسلم سئل عن بيع الرطب التمر قال لا ينقص
الرطب اذا ينقص قالوا نعم في ذلك * وأما مالك وأبو داود فقل بالانقصان اذا ينقص وهذا
موجود في كل رطب يصح بباسة (الافى العرابا رافى) قريبا فيصير بيع الرطب بالتمر
لها بشرطه وبيع بيع دقيقه بدقيقه كدلالة استوى في النعومة فان اختلاف
النعومة لا يفسد البيع لعدم التساوي وان اختلفت جنس الدقيقين مع كفا تراها اعليه
بدايد (و) يصح بيع (مطبوخة) أي مطبوخة جنس روي (مطبوخة) خبز خبز اذا
استوى أو كسمن يمين ولا تقع زيادة أخذ الناز من أحدها كزمن الآخر اذا لم يكثر أخذ
الناز من أحدها لأنه لا يقع من التساوي فان كثرة منع الحصة لعدم التساوي (واقبل من الخ
والما غير المقصود لا يضر) أي لا تقع الحصة (الخ في الشرج) فلا يصح بيع مدجوه ودرهم
لعدم قصد الما والخ فان يس تغير ووق ومارة فتتابع عمله في البوسة والدفن (كيلا)
لأنه بالذي انقل من الوزن الى الكيل (فان كان قب) أي في المطبوخ (من غيره من فروع

القبض غير مكمل وموزون ومدود ومدور (و) ما يصح بصفة أو ربه متعلقة (فيل قيمته) لأنه لا يصح بيعه اذا لم يصح رهنه
(ولو) كان من المبيع (على ثمنه) فصلا ثمنه في اللزمنين والبيع ملك للشري لما زعمه كغيره من (أو) كان (بما رهنه)
ولو نصبه من عين في مشاع وبيع احبار ابا رهن نصبه من بيت من داره كقصا لانه يصح بيعه فصح رهنه واختاره الصحوة
في حصة شريكه في القصة مجموع لان الزهن لا يتصرف بما يضر الزهن وان داره المشاع فان لم يكن متوقفا على عينه في القصة لاذن
شريكه وان كان يتقبل ورضي الشريك والمزمنين يكونه شيئا أحدها أو غيرهما حاز (وان لم يرض بثلث وثمانين يكونه) أي
المشترك (يبدأ أحدها أو) يد (غيرهما حصة) كما يدا من امانة أو باجرة أو أجره (الحاكم عليه ما يفتي في الاصطلاح لان

أحدهما ليس أوليه من الآخر ولا عن جميعهما فيه فنحن ذلك لانه وسيله لخلقهما عليهما (أو) كان الزهرن (مكتبا) ملحوا به وايضا الذين من غنة (وعين من كسب) لانه ملكه بالكتابة وهي سابقة (فان عجز) عن كتابته ورق (فهو وكسبه رهن) لانه غاؤه (وان عتق يادا) أو اعتاق فمادى بعد غنا (رهن رهن) كمن رهن المكتسب موات (أو) كان الزهرن (يسرع فسادا) كما كثر طبا وبطحن ولو رهنه (عوجل) لانه يصعيقه (وبيع) أي يسهما كم ان لم ياذن به لانه يفسد البيع (ويحصل غشيه رهن) ملكه حتى يحل الذين يوفون منه كالزهرن حال أو كذا ٩٢ ثابتيث ثلثه لومدون شريفه وراي امكن تحقيقه كعنب ورطب

جفف ومزنته على راحها لانهما
لحقه كثره حيران وشروط ان
لا يبيعه أولا يبيعه فاسد لتضمنه
قوات المقصود منه وتضمنه
لثالث (أو) كان الزهرن (قنا
مسلم) ولو يدين (لكاثر اذا
شرط) في الزهرن (كونه يبيع
هذه كرهن (كتاب حديث
وتفسير (لكاثر لا من المقصود
فان لم شرط ذلك لم يصح بيع
رهن مذبر ومضى عتقه بصفه لم
يعلم وجودها قبل حلول دين
ومر يدين وقا تل في محاربه ثم
ان كان المرتهن مالها بالمال فلا
ضار به كالزهرن يبيع حق أسلم الرشد
أو عني عن جان وان علم قبل
ذلك لانه رده ولو يبيع بيع شرط له
لان الاطلاق يقتضي السلامة
وله اما كذا لا اوش وكذا الوالم
يعلم حتى قتل وفق اعنتع السيد
من فله الجاني لم يجر وبيع عني
الغنايه ليعني حق الجاني عليه
وقلحق حقه بيمينه بحيث يغوث
بقواته مختلف مرتين
(لا يبيعه) فاسدا لانه رهنه ولو
سئل لانه سبيله إلى يمينه الحرم
(وبالاصح بيعه) كزهرن ولد
ووقف وكسب وآتي ومجسول
(لا يبيع رهنه) لان المقصد منه

استيفاء الدين من غنه هتد التعذر وبالاصح بيعه لا يمكن فيه ذلك ويصع رهن الماسا كن من
أرض مصر ونحوها ولو كانت اتها بنا لانه يبيع بها (سوى) رهن (ثمرة قبل بدو صلاحها) بلا شرط قطع (و) سوى رهن (زرع
أخضر بلا شرط قطع) قصص لان النبي عن بيعها لعدم أمن المالكه وتقدر ثمراتها لا ثبوت حق المرتهن من الدين لتعلقه بذهمة
الزهرن (و) سوى (قن) ذكره أو أتى فيصع رهنه (دون واده ونحوه) كوالده وأخيه لان تحرير بيعه وحده لا يفرق بين ذى الزهرن
الحرمه ومقرعه ناله اذا استحق بيع الزهرن (بياعان) معه ادفع تلك المقصده (أو) يبيخص المرتهن بما يخص الزهرن من غنهما)
فيوفى من دينه وان فصل شيء من غنه فقل ان وان فصل شيء من الدين في غنه فمدين فان كانت قيمة الزهرن مع كونه ذاهبا لنوفيه

قصص

أفلا تخشون الحصة الذين ثلثنا النعم (ولا يصح) ونحن (بدون الحجاب يقول) كرهتكم وقد قبلت أوارثت (أو أباذل علماء من
 وأمن ورتين كفاف العقود (ومصل وشركا) فمن سطر وطأ أحدها (تخيير) أي الرحمن فلا يصح عقدة كافيص (و) الثاني
 (كونه) أي الرحمن (مع حق) كان يقول بطل هذا الشبهة إلى شهرته في جامعك هذا فحق قولنا شئت وكرهت يصح للدعاء
 الخاصة بالمولود بعدد نعم الحق لم يتكلم من الزمان المنزى به بعد (أو بعده) أي الحق لقوله تعالى ولم نجعلوا كآثارهم مقبوضة
 له بل لأن الحكمة تكون في محلها وهو بمنزلة جواب الحق وعلم منه ٩٣ أنه لا يصح قول الذين لأن الرحمن تادعاه

(و) الثالث كون الزمان (عن
يصبح يسعه) وتزعمه لانه نوع
قصر في المناسل يصح الا
من جاز التصرف كالبيع
(و) الرابع (ملكه) اي الزمان
وهو ولونه فلهما جارة (و)
الانتفاع به (باجاره) فصح
من مؤجر ومعار (بأذن مؤجر
ومعبر) وان لم يمين الدين أو
يصفه أو يعرفه بل لكن ان
عمر شأين ذلك يخالفه لم يصح
الزمن لانه يؤذن له في الا اذا
فرهته بقدر ما ادعاه فصح
فاما اذا يؤذن ما ذكره ففرق
الصفة (وعلى كل حال) أي المؤجر
والعبر (الرجوع) عن اذن
نحوه (فقبل ان يخاصه) أي
المستأجر والمستعبر الزمان لانه
لا يراهم الا بالتصريح (ولا) ملكه
مؤجر الرجوع (في اجاره) عين
(الزمن قبل) ومعنى (منها) أي
الاجاره فزومها (وعبر) حينما
لزمهما مستعبر (طليسا زاهن)
مستعبر (يفكره) أي الزمان
(مطلقا) أي عين عين الزمان
اولا صلاحا للدين أو مؤخر خلاف
عمل الحق وقوله لان العارية لا تارة
(وان سم) من مؤجر أو معبر

فصح (المزابنة) لقول ابن عمر رضي الله عنهما صلى الله عليه وسلم عن المزابنة متفق عليه (وهي) أكل المزابنة بيع الرطب في رؤوس الخضل بالثروالز من لفة البعق الشديد ومنته وصفت الحرب بالزبون لشدة البعق فيها ومعنى الثروالز زبنا لانه يدفع الناس بشدة عنف الاقارب الى الرطب (وهي) أي رخص فاصلى الله عليه وسلم رواه أبو هريرة بن زبدين ثابت وسهل بن أبي خنيفة متفق عليه (وهي) أي العرباء جمع عربة قال الموهري العربية الخصلة تمر بها حلاصنا فعمل ثمرتها طامعا فلهذا بمعنى مفعولية وقال أبو عبيد ي اسم لكل ما أفرد عن جلة سواء كان لهبة أو البع أو الأكل وقيل سميت لأنها تمر ويمن البيع الحر أي يخرج عنه (بيع الرطب في رؤوس الخضل) لان الرخص ودرت في بيعه على أصوله فلاخذ شيئا فسيالحاجة لتفكه وروى عن محمود بن كعب قال قلت لأبي هريرة كذا فسي رجلا عتاجين من الأمصار شكوا الى النبي صلى الله عليه وسلم أن الرطب يأتي ولا تقدر بأيديهم يتباينون به رطبا وعددهم ففعل من التفرغ رخص شتم أن يتبايعوا العرباء يخرصوا من التفرغ في أيديهم ما يكونه رطبا متفق عليه (خرصا له) أي عاؤوا له الرطب (بابا) لأن لا رطب ولا كثر لان الشاوع أقام الخرص مقام الكيل ولا يعدل هناك لا يبدل من الكيل فيما يشترطه الكيل (عناله من التمر) فلا يحوو زبعا يخرصها رطبا ولا زبادة من خوصها أو قفص منه (كيلا) أي يكون التمر المشتري به كيلا (معدوا لأخرقا) لقوله في الحديث رخص في الحديث العرباء أن تباع بخرصها كيلا ولأن الأصل اعتبار الكيل من الجانبين سقط في أحدهما وأقم الخرص مقامه للحاجة فسقط الآخر على مقتضى الأصل دون خمسة أوسق في القدر أو في هريرة التي صلى الله عليه وسلم رخص في العرباء أن تباع بخرصها فيكون خمسة أوسق متفق عليه مثل ما ذكره أبو الحسن أحمد بن حنبل ولا يجوز في المستوفى من الشلفاء أن يباعوه بأكثر من أكل الرطب لما تقدم من الحديث وما زاد الحاجة لأهوه زبدها كذا قال أصحابنا (ولا تقدمه) أي أعم المشتري لما تقدم من حديث زيد (فبيع) بيع العرباء بهذه الشروط ولو كان ثمر الخضل أي الرطب الذي على رؤوس الخضل (غير مرموم) لأنه أي لا يشترط في العربية أن تكون موهوبة لأنه أخذها بالخرق وصاحبها الخلف (فإن كان) الرطب في العربية وفي نسخها كانت أي العربية (خساسة أوسق فأكثر بطل) البيع (في الجبيع) لما تقدم من حديث أبي هريرة ويشترط فيها أي في العربية بطل وقبض من الطرفين في مجلس بيعها بالتبضع في غل بقلية أي غلبة البائع بين المشتري ومنه لا يقبض (فخر بكيه) لما تقدم (ولو أسلم أحدهما) ما عليه (ثم شيئا مالى الآخر فسله مخ) البيع لعدم التفرق قبل القبض (ولو باع رجل

كونه (بدين واجب) كغيره وعن وقينه تلف (أو) بشئ (ما له إليه) أي الدين الواجب (ليصح بغير مضمونة) كمنهيب وبارية (ومقبوض) على وجه سوم أو (بمقتضى) يصح (بفتح الجارة ذمة) تكميلاً لثوب وينادى رجل معلوم إلى موضع معين لانه ثابت في الذمة يمكن وقاؤه من الزمان يستأجر من غنمه من رمله (لا) يصح أخذه من (بديعة عاقلة) لا (يصل قبل) معنى (حول) في مسئلة الذمة (و) أجل عام (عمل) في مسئلة الجبل لانه غير واجب ولا يملك له يقول البصر (ومض) رهن بدنه على عاقلة ويجعل (بدها) أي لتول والعدل ٩٤ لاستقرارها (ولا) يصح من (دين ثابة) لفوات الاتفاق بالاحل

الشرع انذعن بيع الرهن وابطاء السكينة (أو) لأب (بهدنة مبيع) لانه ليس له حد يتهيأ اليه مبيع من رهنه على المالك التصرف فيه واذا وثق المالك على هذه المبيع فكأنه اقتضى الثمن ولا يرتفع (و) لا (أو) من غير ثابت في ذمة كمن أوجر مغبين وبارية منافع حين (مينة) كمن ونحوها) كمن يوعدهم من مغبين (أو) أدية لجل مبيع إلى مكان معلوم) لأن الحق متعلق بأعين هذه وتنتهي بالإجارة على ما بلغه فلم يتعلق بالذمة حق (ومهر) على وفده من ماله بتم التماسق (ولا يصح رهن ماله بتم التماسق) لانه تسمى به لولاك لا قد يجده الماسق أو يفرط فيه فضيع (ومثله) أي البتيم (مكاتب) وسقيه وسفرو ومجنسون (و) (قن ماذون له) في تجارة لا اشتراط المصلحة في ذلك التصرف (وان رهن ذمي فله مبيع خرا) ولو شرط حله (يسد على مبيع) الرهن لانه لا يصح بيعها (فان باه) أي الخمر (أو كيل) صورة أي الذي اتقى هي عندما وياها

رهن (حل) الرهن أخذت منه من ثمنه لانه يقر عليه أي المبيع أو أصل (فقدته) أي الدين من ثمن خمر باه أي وان لم يكن رهن لقول عمر في أهل الذمة معهم الخ ورواهم بيعها وخذوا من ثمنها (أو) يبرئ (رب الدين) منه وعلى ماسق لانه لا شرط كون رهن من دين ولا بذنه لانه اذا أجاز أن يقضى هدمه فلا ذمة فأولى أن رهن عنه قال الشيخ في الدين يجوز أن يرهن الإنسان ماله نفسه على دين غيره كالجوز أن مضمونه أولى (فصل ولا يرهن) رهن (ألفي حق رهن) لأن الخطأ فيه لغرضه فله من جهة كالعصان بخلاف رهنه لأن الخطأ فيه له وحده كان له فله كما في مضمونه (يقضى) له أقوله تعالى فله من مضمونه ولانه عقد راق يفتقر إلى القبول فافتقر إلى القبض كالقرض وقضى رهن (كتيب مبيع) على ماسق في سلمه به

الكس

(ولو) كان القبض (من اتفاقا) أي الراقن والرتين (عليه) أي شيء أن يكون غنمه لأموكل ترتعن في ذلك وقد راهن وأموك
 كمو بخلافه كانه موهبا لأذن له (ويعتريه) أي القبض (الذي يولي أمر) أي كما ذكر ابن جين ونحوه) كمن حصل له برام بعد
 عقد رهن وتبل الغنمه لأن ولايته لها كم كباقي وهو نوع تصرف في المال فاحتج بالنظر في الحظ فان كان الحظ في قبضه
 كان شرط في بيع واغنى في اتقائه أغمته والام يميزان قبضه مرتين بل اذن راهن وأولى لم يكن قبضا وانما رهن قبل قبضه
 كالمواضعه فان أبي لهب خير كالميتون أحب اقتاضه وليس على ٩٥ التيبت سوى هذا الدين فله ذلك (وليس نورية)

الكيس وقد لا يساوي درهما وفي كلام الامام ايعام الى هذا لما أخذ (وودع عليه) أي الى
 آخر درهما وقال اعطني نصف هذا الدرهم نصف درهمه بنصفه الآخر فلو ساء اوجبه كمن
 ونحوه جاز (أو) دفع اليه درهما وقال اعطني (بالدرهم نصفه) فلو ساء ونحوه كالمودع
 درهمين وقال اعطني بأحد درهما وبالأخر نصفين فقل (جاء) (صريح) كالمودع اليه درهمين
 وقال اعطني بهذا الدرهم فلو ساء وبالأخر نصفين صرف نصف (ووصل فلهما ولو لم يوجد
 التساوي ولا ذلك بمنزلة نقد من أحدهما صرف نصف الدرهم نصف الدرهم أو صرف
 الدرهم بنصفين والآخر سبع المائتين أو ما تجب ما نصف أو الدرهم الآخر فليس من مسئلة
 مدعجوة (وانما نوعي جنس) ينوع منه أو نوعين جاز كقرم عقل وأبراهيمي يري أو يري
 وصحافي مثلا يثل بداسه (أو) باع فوبا ينوع منه أي من جنس واحد (أو) باع نوعا
 (بنوعين) من جنس كدسنا قرضه وهي قطع ذهب أو فضة دسنا ربيع (أو) باع (قراضه
 ونحما يصعبين أو يقران اثنين أو حطه سمر أو سمره أو يبيعه أو يقرانها ومقلها بأبراهيمي
 ونحوه صريح) البيع في هذه الصور وما أشبهها لان الشارع اعتبر المثلثة في ذلك فدل على
 لا يباحه عندها وهي في الموزون وزنا وفي النكيل كالا والحدود فاستطاعتها شبه ما وافق
 النوع (وبالاعتقاد عاده ولا يساع مفردا كذهب مجزؤه بسف دار) كالمعدن (فيجوز بيع
 الدار المتوسقة بالذهب فيجب بداره ثلثا أسقفها بمجموعه ثلثا لان الذهب في السف غير
 مقصود والمقابل ينش من الثمن (وكذا ما لا يورث في كبل أو وزن فيما يبيع بحسنه لمكونه
 يسرا كالملم فيما يعمل فيه) تجزؤ جين وجبات الثعير من المنطوق لو كان في أحدهما دون
 الآخر لانه غير مقصود فيجوز بيع ورغيف برغيف مثله ورطل من جبن برطل من جبن
 وكذا ان كان غير المقصود كثيرا لانه لمصلحة المقصود كالساق في خيل التمر وخيل الزبيب
 وديس التمر فلا يمنع بيعه أي ما ذكر من الحسل والقبس مثله فيجوز بيع خيل التمر فضل
 التمر وخيل الزبيب فضل الزبيب وديس التمر وديس التمر مثلا بعشلا بدابيد ولا ترتب له
 من الماء لانه غير مقصود (لا يجوز بيعه) أي مثل الزبيب (يحمل العنب لانه كسيع
 التمر بالطلب) وهو غير جائز لتقديم وان كان غير المقصود كثيرا وليس من مصلته أي
 مصلته ما أنصف اليه (كالنم المشوي بالماء) انما يبيع (عنه) ولا الثمان المشوشة) اذا
 بيعت (بشراها) أي بانما خالصة من جنسها (ليجوز) فليس بالتفاضل (وان باع دسنا ر) اذا
 أودرها (مفشوشة مثله) أي بدسنا ر درهم مفشوش والنش فيها أي في الثمن والتمن
 مفشوش أو غير معلوم المقدار لم يميز لان لجهل بالتساوي كالملم بالتفاضل وان علم التساوي
 بالذهب الذي في الدسنا رين (و) علم تساوي (النش الذي فيها جاز) بيع أحدهما الآخر

وعكس نفعه مع استدامة القبض كودعة بعد ما مودع صارت مفشوشة ثم أقرها فصارت أمانة باعها فباعها بالمتسعة (وصار)
 مضمونا كقبضه ورهنا ومقبوض يفتق فاسد أو على وجه مضمون (أمانة) لا يمتنع مرتين بتلفه لانه قولنا نفع رطل لا لأن له في أمساكه
 رهنا ولم يفتق منه فيه بعد ان وزوال مقتضى التمسك وحديثه بسبب مخالفة (استدامة قبض) رهن من مرتين أو من اتفاقا عليه
 (شرط لا يمتنع) (أو) عقده لا يتولان الاستدامة أحدي حالي الرهن فكانت شرطا كما بدأ القبض (نيز به) أي الذي (أخذ)
 راهن (رهنا) (بأن مرتين) له في أخذه (ولو) أخذه أجرة أو عارة أو (نباية له) أي الذي (كانت شرطا كما بدأ القبض) (ولو) أخذ
 الزوم فان أخذ من مرتين غصبا أو باق مروان أو شرا أو سرق في الرهن (وهو يشترط بيعه عليه حكا) (يزيل زوم) (تخسر

عصر) ومن المتضمن فحتمه انعقد عليه ثلثون أن يخرج حقه من الزرع ويحبب الزاغة فان أربق طحل الزهر ولا يبيع الزهر لمن لم يصول
 الثلث في يده (و بعد) ان وهر من أخذ ما هن باذن مرتين (برده) الى مرتين أو من اتفقا عليه بمك الفدا السابق (و) بعد لزومه في
 عصره فحتمه ولم يرق (م تغلل بمك الفدا السابق) لانه بعد ملك بمك الأول فهو بمك الزهر وان احتمل خرا تسبل فتمت طحل
 رهنه ولم يعد بمكوه انصفه بعد لزومه كسلام أسداز و حين قبل الدخول وان أربق وجميع ثم تغلل فلهامعه (وان أجره) أي الزهر
 رهن لتخص (أو أعاره) رهن (المرتج أو لغيره) ٩٦ أي المرتج (أذنه) أي المرتج (لأزومه) أي الزهر (باق) لانه

(لنماثلها في المقصود) وهو الذهب (و) يتماثلها (و) غيره) أي الفضة وليست من
 مسهل لم يمسحوه لكون الفضة غير مقصود فكأنه لا يفي في الخبز في ما تقدم
 قال في الرقابة وكذا يعين على المقصود عادة بوطرارة ذهب لا ينع من البيع بحسبه أي
 بثوب طرارة ذهب (ولا) ينع (بيع نخلة عليها رطب أو تمر) (عنه) أي نخلة عليها رطب
 أو تمر (أو) يبيع نخلة عليها رطب أو تمر (رطب) أو تمر و ياتي ببيع السعد في المال آخر
 يبيع الأصولة التمار (ولا يبيع بيع تمر مزروع النوى بها) أي تمر (أو نخلة لا احتمال أحدهما)
 على ما ليس من جنسه (وكذا أن تزرع النوى) من التمر (ثم يباع النوى) والتمر المزروع نواه
 بنوى (و يرقب ببيع) البيع لتمام النوى في التمر غير مقصود أشبهه بالو باع رطل من تمر فيه
 نوى متساويا ومتفاضلا لأن النوى في التمر غير مقصود أشبهه بالو باع رطل من تمر فيه
 يذهب (و) يبيع ببيع لبن يشاة ذات لبن يبيع صوف ببيع غنم عليها صوف حبة كانت النخلة
 أو من كاه لأن اللبن في الشاة والصوف عليها غير مقصود كالنوى في التمر (و) يبيع ببيع
 (ودره في محاسن نحاس) لأن النحاس في الدرهم غير مقصود (أو) أي ويبيع ببيع درهم
 فيه نحاس (عنه) أي درهم فيه نحاس (متساويا) أي إذا تساوا بامقياس من الفضة
 والنحاس لكون النحاس فيهما غير مقصود ويبيع ببيع ذات لبن لأن التبيسة قدر التفاضل
 كسكة تمهجة (و ان يباع) تمرا (مزروع النوى) تمر (مزروع جاز) البيع لتمام النوى
 لأن الصوف واللبن بهما غير مقصود أشبهه بالو باع رطل من تمر فيه نوى متساويا
 معدن وصاغه بغير جنسه ومرجع الكيل عرف المدينة على هذا الذي صلى الله عليه
 وسلم (و) مرجع (الوزن عرف مكة على هذا الذي صلى الله عليه وسلم) (الوزن عرف المدينة على هذا الذي صلى الله عليه وسلم)
 غير أن النبي صلى الله عليه وسلم قال المكال مكال الدنة والميزان ميزان مكة ولا يبيع عليه
 السلام أنما يعمل على تعيين الأحكام كما كان مكالها بمدينة في زمنه صلى الله عليه وسلم
 انصرف التمر بمفاضل الكيل اليه فلا يجوز أن يتفاضل بعد ذلك وهكذا الموزون وما لا يعرف
 له بهما أي عكة أو المدينة لغير عرفه في موضعه لأن ما لا يحله في التمر مرجع منه إلى العرف
 كالحزب والقبض فان اختلفت البلاد إلى هي مواضعه (اعتبر الغالب) منها (فان لم يكن)
 غالب (رد إلى أقرب الأشياء) شيئا بالخاص (لأن الحوادث ترد إلى أشبه المتعوض عليه بها
 وقوله (فان تعذر رد) إلى أقرب الأشياء شيئا بالخاص (رجع إلى عرف يده) مبن على
 الوجه الثاني فان ما لا يعرف له عكة والمدينة رد إلى أقرب الأشياء شيئا بالخاص كآخذه في
 الانصاف من الحادى وغيره وليس متبا على المذهب لأن رده إلى ذلك على المذهب
 انما هو وإذا لم يكن له عرف يده (والبرو والشعير مكيلان) وكذا الاقط وكذا النبق في

تصرف لا ينع البيع فترسده
 القبض (وان يوصيه) أي ويحب
 رهن الزهر (ونحوه) كالأوقفه
 أو رهنه أو جعله عوضا في
 مسدأ في ونحوه (بأذنه) أي
 المرتج (مع) تصرفه لأن منعه
 من تصرفه فيه لم يعلق حتى
 المرتج به وقد استقطقه بأذنه
 (و بطل الزهر من) لأن هذا
 التصرف يمنع الزهر ابتداء
 فاصنع معه دواما (وان يباعه)
 أي يباع رهن رهنه (بأذنه)
 أي المرتج (والدين
 حال) مع البيع للأذن فيه
 (و) (أخذ) الدين (من غنه)
 لانه لا دلالة في الأذن بما يبيع
 على الرضا باستقاطقه من
 الزهر ولا متعني لتأخير وفائه
 فوجب دفع الدين من غنه (وان
 شرط في) إذن في بيع رهن دين
 (مؤجل رهن غنه) أي الزهر
 (مكاهه فضل) أي وجب الوفاء
 بالشرط فإذا بيع كان غنه رهنه
 مكاهه رضاها بإبدال الزهر
 بغيره (والا) بشرط كون غنه
 رهنه مكاهه والدين مؤجل
 (بطل) الزهر كالأذن له في
 هبته وان شرط فحصل مؤجل
 من غنه مع البيع (و شرط)

تقبله) أي الدين المؤجل (لا) لأن التاجيل أخذ فطامن الثمن فإذا اسقط بعض منه الأجل
 في مقابلة الأذن فطامن بعض وهو الغالب بالقي مدة الأجل من الثمن ولا يجوز أخذنا عوض عنه فليغو الشرط ويكون غنه رهنه
 مكاهه وان اختلفا في إذن يقول مرتج بمنه لا منكر وان اتفقا عليه واختلفا في شرط رهن غنه مكاهه ونحوه فقول رهن لان
 الأصل عدم الشرط (وله) أي المرتج (الرجوع عليه الأذن فيه) الزهر من التصرفات (فيل وقوه) أي يده (و هو كره لو قيل قبل
 فيه فانه يرجع بعد تصرفه فلائله وان قال مرتج كنت رجعت قبل تصرفه وقال رهن بعد قبيل قبيل قول مرتج انما
 القاضى وانه مرغليه في الملقى وقيل قول رهن قال في الانصاف وهو الصواب ورجعنا في الاقتناع (و ينقضه) أي الزهر

لهم مقبوض ولو (بلاذن) مرتين مبررا كان الزمان أو مفسرا اتصاله اعتاق من مالك ثم الملك فخذ كمنقذ المؤثر بخلاف
غير العلق لا يمتنع على التلقين والسرابة (ويحرم) عتق رامن لهن بلاذن مرتين لأطاله حقه من عين الرحمن (فان غنم) أي
العتق رامن بلاذن مرتين وكذا العتق عتقه على مسقة فوجدت قبل فكه (أو أقر) رامن (به) أي بمنته قبل رهن (فكذب)
مرتين (أو أجيل) رامن (الامة) المهرمة (بلاذن مرتين فيوطه) وبلا اشتراط في دهن (أو ضربه) أي لهن رامن (بلاذنه)
أي المرتين (فقتل) به رهن (وبصدق) مرتين (يسينه) في عهده ٩٧ (و) يصدق (وارنه) يسينه (في عهده) أي

الاذن أن اختلطا في اذن لانه
الاصل ويطه جالته مخرصة بين
الشرط وجوابه وهو قوله
(فعل) رامن (موسر ومعر) يسر
قيمه أي الزمان القانت على
مرتين يثنى مما سبق تكون
(رهن) مكانه كسند له أخيه
ويحرمها لأطاله حتى مرتين من
الوثقة بغرافه فلزم قيمته كما
لأطاله أخيه وتعتبر قيمته حال
اعتقائه أو إقراره أو أوجباله
أو ضرب كسند أو جرحه
فما اعتبرت قيمته حال جرح
وان كان الدين حالا أو حصل
طوبى به خاصة لبراه ذمته به
من الخلق معافا كان ما سبق
بإذن مرتين بطل الزمان ولا
عوض لعتق في الأذن في الوطه
لانه يفتى في الاحمال ولا يفتى
على اختياره فاذنه في نفسه اذن
فيه (وان أدهى رامن) بد تولاده
مردوة (ان الولد منه) وامكن

كونه منه بان ولده لسته أشهر
فاكثر منه ووطها (وأقر مرتين
بوطه) أي الزمان لها (أو أقر
مرتين) لانه (لرهن) في وطه
(و) أمر (بانها) إلى المهرمة
ولده قبل قوله بلاذن لانه
ملحق به شرعا لا بدعواه (والا)

والسوق وسائر المحبوب والابازير والاشنان وكذا الخصى والنورة وباقى السلماته
يسلم فيها لوتها (ويحرمها) أي نحوها بخص والنورة وكذا النمر والطب والسر وباقي
نعم الخيل وسائر ما يصب فيه الزكاهن النمار مثل الزبيب والفسنتى والبندق والرز والبطم
والعذاب والمشمس والزيثون والطلع والمشمع كعمن لين وحل وزيت وشرح وسائر
الادمان وجعل في الرضا فاعلم موزونا (ويجوز التعامل بكل لم يهده) ان لم يتعارف
ومن الموزون الذهب والفضة والخمس والحديد والرصاص والفضة والكحل
والقطن والحبر والقز والشعير واللوز والصوف (والنزل) والؤلؤ والجواج
والطين الارضى الذي يؤكل دونه والحجم والشحم والشمع والزعفران والسمندر
والدرس والورس والندبين (الاذن) يسر ودفى وصار فتيانهم مكيل وتقدم (والجبن
والعنب والاز يدوم) أي نحوها ذكر قاله النووي والشارح يباح الصن بالوزن ويخرج
ان يباع بالكيل (وهو المكيل) والموزون كالثياب والحيوان والجوز والبني والرامن
والقنار والحداد وسائر النضر والقول والسفرجل والتفاح والكثيرى والمردوخ
والنوخوج ونحوها) كالاحصاء وكل فكه ربطت ذكره القاضى

فصل وأما الربا فله من النسيان وهو التأخير يقال ناسأ السى وأنسأه أخرته
وقد أشار إلى معناه الخاص هنا فقال (فكل شئ من جنس أو جنسين) (ليس
أحدهما نقدا) ذهباً أو فضة أو لبا الفضل وهو الكيل والوزن كاتقدم فيها واحدة ككيل
عكلم من جنسه أو غيره (بان باع مديرجنسه) أي به (أو) باع مديرجنسه (يشير ويحرمه)
كأقاله وحده وأرز وموزون وموزون بان باع رطل حديد يجنسه أي يهده (أو)
باع رطل حديد (بجناس ونحوه) كرمصاص وقطن وكان (لا يجوز للنساء بيعها)
بغير خلاف فعلمه قاله في الشرح قوله عليه السلام في حديث أبي سعيد ولا تبيعوا معهن ما خائفا
بناجر لقوله عليه السلام الذم بالورق وبالاحامواها ومهنا على اختلاف لغاتها خائفا
وهما في الحال كيداييد (بشترط) احصا البسيع وذلك (الحال ولو القرض في الجلس)
لما ذكرتم ان النذر الجلس اعتبر التبادل والاحاء التفاضل كما تقدم (فان نفركا) أي
المتاقدان (قله) أي قبل القرض من الجانبين (بطل اله قد) لما تقدم من قوله عليه السلام
فاذا اختلفت هذه الامتيازات فيبيعوا كيف شئت يدايد والمراجه القرض (وان كان أحدهما)
أي أحد البيعين (نقدا) فلا يجوز التسليم ليطال القيد بتأخير القرض ولو كان الثاني موزونا
كبيع حديد أو نحاس أو غيره ذهب أو فضة قال في المبدع بغير خلاف لان الشارع أوخص
في السلم والاصل في راس ماله النقدا فلو سلم النساء فيه لانسباب السلم في الموزونات

﴿ ١٣ - كشف القناع - ثانياً ﴾

وعاش أو أنكر مرتين الاذن أو طال أذنت وطال أو أذنت وطال لكنه ليس وإدخاله استناره (فلا) يقبل قول رامن في سلطان
رهن الامة وعدم لزوم وضع قيمتها مكانها لان الأصل عدم ما دام وطال فلو توفقت بقيمته بخلافه (وان) أنكر مرتين الاذن وأقر
عما سواه خرجت الامة من الزمان وعلى الزمان قيمتها مكانها وان وطى رامن مهرمة بغير إذن مرتين (و) لم يجز له عليه (ارش
بكر فقط) ويحصل رهنها عليها كجناية عليها وان أقر رامن بوطه مال عقد أو بطل لم يمتنع بعهده لان الأصل عدم الجمل فان كانت حاملا

منه بما يحويه به أمه أمه بل نبال الرهن ولا خيار لم يمتن ولو بشر وطاف بيع في دخول باع ما لم يأتها قبل لا تكون ربه نوا بعد ازومه
وهي خائل أو ولد لا يتقبل على مرتين أنكر الوطو بأق (و) الرهن غرس ما (أي أرض (رهن على) دين (مؤجل) لأن تعطيل
منتهى إلى حلول دين تعديس لئلا وقد نهى عنه بخلاف الحال لأنه يحصر على قلنا من الزيادة أو بيعه فلا يعمل بفعله أو يكون
الفرس بينهما لأنه من تحتها وسواء بقيت منفردة أو بفعل الرهن كافي الكفا (و) الرهن (انتفاع) برهن مطلقا (بأن مرتين
(و) له (وطه) مرهونة (بشرط) وطهها ٩٨ (أودن) مرتين فيه لأن انتفع لم يمتن وقد أسقطه بإذنه أو الرضا فيه فان لم يكن

أذن ولا شرط من ذلك (و) الرهن
(سقي شعير وتلقيج) نخل (وايزاه
نخل على مرهونة ومدا وأتوقصد
ونحوه) كتملح من منافع ودابة
سرا لا نه مصلحة (رهن وزادة
في حق مرتين بل لا ضرر عليه فلا
عليك المنع منه فان كان خلافا ليس
أرأسن الإطلاق بل لا إذن لأنه
انتفاع به إلا إذا اقتصر بستره
الاطراف فيجوز لأنه لا داء له
(والرهن) مع ذلك (عاهله) لأنه
لم يطرأ عليه مفاسد ولا من يل
لزمه (و) لا يجوز رهن
(نختان) مرهون (غير ماعلى)
دين (مؤجل بغير أجر) (قبل
أجله) أي الدين لأنه يزيد منه
(و) لا (قطع) سلفه خطرة من
مرهون لأنه يفتني عليه من قطعه
مختلفا لا كلفه قطعه لأنه يخاف
عليه من تركها لأن قطعه فان
لم تكن السلفه خطرة فله قطعه
وليس الرهن أن ينتفع بالرهن
بلاذن مرتين باستخدام أو
وطه أو سكتي أو غيرها وتكون
منافعه معطلة أن لم يتقاضي
نحو إعارته حتى يخل الرهن
(ونماز) أي الرهن المتصل
كمن وزعم صنعة والمنفصل
(و) وصوفا ولينا) وورق شعير
مقصودا رهن (وكسه) أي الرهن رهن (ومهره) إن كان أمه حيث وجبه رهن لأنه تابع له
وارش خيانة عليه) أي الرهن (رهن) لأنه بدل حره فلو كان منه كعته لم يأتها قبل لا تكون ربه نوا بعد ازومه
لزمه (أو أجزأ منه سلف حقه) أي الرهن (منه) أي الأرض بمعنى أنه لا يكون منافع أصله (دون حق رهن) فلا يسقط لأنه
ملكه وليس لمرتني تصرف عليه فيه (ومؤنته) أي الرهن (وأجزأه) أي احتاج لغيره على مالكه (و) مؤنة (رد من إاقه)
أبشر ودهان وقها (على مالكه) لحد بشعدين المسبب عن أي هر بره مرفوعا لأن الرهن من صاحبه الذي رهنه له فحبه وعليه
غرمه رواه الشافعي والدارقطني (ككفته) أن مات ففصل مالكه لأنه تابع لمؤنته (فان تعذر)

دين
مقصودا رهن (وكسه) أي الرهن رهن (ومهره) إن كان أمه حيث وجبه رهن لأنه تابع له
وارش خيانة عليه) أي الرهن (رهن) لأنه بدل حره فلو كان منه كعته لم يأتها قبل لا تكون ربه نوا بعد ازومه
لزمه (أو أجزأ منه سلف حقه) أي الرهن (منه) أي الأرض بمعنى أنه لا يكون منافع أصله (دون حق رهن) فلا يسقط لأنه
ملكه وليس لمرتني تصرف عليه فيه (ومؤنته) أي الرهن (وأجزأه) أي احتاج لغيره على مالكه (و) مؤنة (رد من إاقه)
أبشر ودهان وقها (على مالكه) لحد بشعدين المسبب عن أي هر بره مرفوعا لأن الرهن من صاحبه الذي رهنه له فحبه وعليه
غرمه رواه الشافعي والدارقطني (ككفته) أن مات ففصل مالكه لأنه تابع لمؤنته (فان تعذر)

اتفاق عليه أو آخره من أورد من باقه وهو من مال كاله بصرته أو غيره ونحوه (بيع من زهر) (بحد حاشته) الذي (أو) بيع (كله) خيف استغراه) لثمة لانه مصلحتها (فصل والرهن) يدر من أومن اتفاقه (أما لو قبل عقد) عليه نصا (كيدوا) دين أو أرا منه الغير ولا يضمن لامتنع الناس منه خوف خيانه فتعطل للمدانيات وقصر عظم فان تلف مالتعد ولا يفرط فلا يثب عليه (و يدخل في ضمانه) أي المرتين أو ثابته (بعدا وتفر بعد) فيه كسائر الامانات (ولا يبطل) الرهن بدخوله في ضمانه فجاء العقد أمانة واستينافا ٩٩ بطل أحد جانبي الآخر (ولا يسطر بقله) أي

الرهن (شي من حقه) أي المرتين فماله ثبوت في ذمته الرهن قبل التلف ولم يوجد ما يسطر في محاله وسدبت عطاء ان جسد الرهن فرسا ففق عند الرهن لجاء الى النبي صلى الله عليه وسلم فأخبره بذلك فقال ذهب عقل مرسل وكان يقهر بخلافه فان مع جل على ذهابه من الوثيقة (و) (حكايف عين) قرعه (ليجها ويستوفى حقه من ثمنها وكيس عين مؤخرة بعد نسخ) أحارة (على الأجر) المعهدة (قتلغان) أي العتات وانما الجامعة أنها عين محبوسة في يده بعقل استغناء حتى له عليه (وان تلف بضعة) أي الرهن (فأقبضه من جميع الحق) لتعلق الحق كله ببيع أجزاء الرهن (وان أذى) مرتين (تلفه) أي الرهن (بحد حاشته) (بوجود) حادث (ظاهرا) أي التلف به كنب وحق حلفه تلف به برى وان لم تقم بينه بادلعه لان الأصل عدمه ولا تفسد إقامة البينة عليه وان أذى

دين وهو غير جائز كاتدم (وان صار حيا) استقره (في ذمته ولو كان) ماله في ذمته مؤجلا من مقبوضة المجلس (صح) (الصرف) باقي كالمفصل (فصل في المصارف) وهي بيع قد سبق في أحد الجنس أو احتلف سميت بذلك لصرفها وهو نصوصها في الميزان وقيل لانصرفها أي المتعارفين عن مقتضى البياعات من عدم حوازا لتفرق قبل القبض ونحوه (والقبض في المجلس شرط لصحته) أي الصرف حكاها ابن المنذر بإجماع من يحفظ عنه من أهل العلم ولو له عليه الصلاة والسلام وبيعوا الذهب بالفضة كيف شئتم بديدا (فان طال المجلس) قبل القبض ونقصا فقبل التفرق جاز (أو) صارفا ثم (تعايناهم معاينين الى منزل أحدهما) فقبضا (أو) تعايشا (في المصارف) فقبضا (عندهما) أي مع الصرف لان المجلس هنا مجلس لتعريف البيع ولم يتفرق قبل القبض ولا يطل الصرف بخلافه وقاسه مسلم وبيع نحو مائة درهم أو شهر فيصع العقد دون الشرط كسائر الشروط (الفاصلة) (أو يجوز) الصرف (في الذم بالصفة) كما فرقك دبرا بمشورة درهم ويصف ذلك ان تصدرت الترخيص والالم يتبع لم يصرف بصرف العقد بطلو بكني القبض في المجلس وان تكن معينة لان المجلس كذا العقد العموم ما سبق من قوله عليه السلام ببيعوا الذهب بالفضة كيف شئتم بديدا (ففي انفراد القاض) من الجانبين بطل العقد ما سبق (أو اقترقا) أي المتعاقدان (عن مجلس) عقد (المرسل قبض) السلم اليه (رأس ماله) أي السلم (بطل العقد) لما باقي في السلم (وان قبض البعض فبهما) أي في الصرف والسلم (ثم اقترقا كقوله خير المجلس) قبل قباض الباقي (بطل) العقد (فما لم يقبض فقط) لفوات شرطه (ولو وكل المتعارفان من قبض لهما) (أو) وكل (أحدهما من قبض لهما قبض لهما قبض الوكيلان) أو تعايشا أحدا المتعارفين ووكيل الآخر (فبطل تصرفا الموكلان) أو قبض تفرقا الموكل والمعاين الثاني الذي لم يوكل (جاز) (العقد) أي صح لان قبض الوكيل يقتضي موكله (وان تفرقا) أي الموكلان أو الموكل والمعاين الثاني (قبل القبض بطل الصرف) اقترقا الوكيلان (أو) (تعلق القبض بالعقد ولو تفرق الوكيلان ثم أربا المجلس وموكلهما باقيا لم يتفرقا الى التقاض مع العقد) تقدم (ولو كان عليه دينان) (أو) كان عليه (درهم فوكل غريمه في بيع داره) (أو) (موصو) (أو) (في) (استغاده منه من ثمنها فإنها بغير جنس ماعليه) أي على رب الدار (المجيز) للوكيل (ان يأخذ منها) أي من ثمن الدار (فدخرته لانه) أي المدين (لم يأخذ) أي الموصو (في مصادرة نفسه) فاز أذن له في ذلك جاز فيشترى طرفي عقد المصادرة (وان مات أحد المتعاضدين قبل القبض بطل) العقد لم يدع عامه لان القبض هنا لقبول في البيع (لا) ان مات أحدهما (بعده) أي بعد التقاض وقبل التفرق

تلفه بسبب خشي كسرة (أو لم يضمن سببا حلف) و برئ عنه لانه أمين وان لم يحلف قضى بالتكفل (وان أذى رهنه تلفه) أي الرهن (بعد قبض في بيع شرط) الرهن (في قبض قول المرتين) (انه) تلف (قله) فلو باع سبعة من مؤجل وشرط على عشرة رهنا معا بالثمن ثم تلف الرهن فقلها بالثمن تلف قبل ان أقضه في جميع البيع لعدم الوفاها بشرط وكالمشترى بعد التسليم فلا خيار له الوفاها بشرط فقول المرتين وهو المانع لان الأصل عدم القبض (ولا يتعلك بضعة) أي الرهن (حق بعض الدين كله) لتعلق حتى الوثيقة بجميع الرهن فبصرف نحو ما قبل خروجه ولو باع ينقسم اجبارا أو قضى أحد الوارثين حصته من دين مورثه فلا عكس لانه حصته من الرهن (ومن قضى) بعض دين عليه (أو أوسط) من دينه (بعض دين) عليه (وبعضه) أي الدين للدين كود

[illegible]

اثنيت عشرة عشرين أشبه مالو
 رهن كل واحد النصف فحضر
 فان كان الرهن لاستئجار القبة
 فكذلك فلما رهن مقامة من
 لوفوه وأخذ نصيبه من وفاءه
 ثم حسب قسمه لعرض الرهن
 وسبق بيده انصفه رهنا ونصفه
 وبيعة (أو رهنا) أي رهن
 اثنان واحدا (شأن أو فاء
 أحدها) ما عليه (انقل)
 الرهن (فقصية) أي لوفوها
 عليها لما تقدم ولأن الرهن
 لا يتعلق بملك الغير إلا بانه ولم
 يوجد ولو رهن اثنان فسد لها
 عند اثنيت بالشفعة أربعة
 عقود وكل ربيع من المصد
 رهن بمائتين وخمسين فقي
 قضائها أحدها انقل من
 الرهن ذلك القدر (ومن أي
 وفاء) دين (حال) عليه (وقد
 اذن في بيع رهن ولم يرجع)
 هن اذنه (بيع) أي اذن
 اذبح اجمع الرهن
 ما دون له في سهم من مرتين
 وأغفر ما بذنه (ورق) مرتين دينه
 من غشه لانه وكيل ربه (وإلا)
 يمكن اذن في بيعه أو كان اذنه
 يرجع لم يبيع ورفع الأمر كما
 (فأجسبر) رهن (على بيع)
 رهن لوفوه من غشه (أو على)

فلا يطل المقد له قدم ونفذ (وان تصارفا على عين) أى معينين (من جنسين) كلها
الديار بهذه الأجرام (ولو وزن مقدم) هل العقد (أو) (انصاراحا) بان وزن نقد كذا
وظهر (عصب) أى ان أحد العوضين مضروب بطل المقد لانه باع المال عليه (أو) (ظهر
عيب في جميعه) أى جميع أحد العوضين (ولو) كان العيب (بسر) من غير حصة كعاص في
الديار (هو) كذا (من) وهو نوع من النكاح (في الغيب بطل العقد) لانه باع فيه ماسى له
فلم يصح كمثل هذا العقل فتبين انه فاسد (وان ظهر) النكاح أو العيب من غير الجنس (في
بعضه) بان حاربه دينارين في عشر من درهمهوا جدا أحد الدينارين فيعوض بأو به من بطل
العقد فيه فقط) بما قاله وصح في الأصل قاله (فان كان العيب من جنسه) أى جنس العيب
كالسواقف والعنه والخشونة فيها (وكونه انقطعى) أى تنشق (هذه العيوب وان سكتها
مخالفة لسلكه السلطان فالعقد صحيح) لأن العيب لا يهل البيع سواء ظهر العيب قبل
التفرق أو بعده (وله) أى ان حاراه العيب (انصار) بين الرود والأسل مع الارش (فان رده
بطل) العقد وليس له البدل لأن المتوقع هل هينة فاذا أخذته أو أخذ مال بشره (وان أسكه
أى العيب) فلها رشة في المجلس (من غير جنس المال فلا يقضى الى حصة ماله مجموعا) (وكذا
يجوز له أخذ الارش) (بعده) أى بهما المجلس (ان جعل) أى الارش (من غير جنس الثمن
أى القدين كبر أو شعر لانه لا يقضى بضعة فيه) أى بيع نقد (وكذا سائر أمواله بالان يا بيت
بغير جنسها) أى ما بشره فيه انقبض هل ما تقدم بيانه (فلا باع رابته فروجها بحد هاميا
فاخذ رارشه درهمهوا) (بما ليس بمكيل) (حازرو بعد التفرق) (من المجلس لما تقدم) (وان
تصارفا في النصفين جنسين) كذا بان بشره درهمهوا وتباعنا ثم ظهر عيب في أحدهما (والعيب
من جنسه فان رجعه) أى هل العيب (فيقتل) التفرق فالعقد صحيح (وله أخذ بدله) قبل
التفرق سلمه لأن العقد وقع على مطلق والإطلاق يقتضى السلا من العيب (أو) (أخذ
ارشه) أى العيب (قبل التفرق) من غير جنس السلم لما تقدم (وان وحده) أى سلم (بعده
التفرق بطل العقد انما) كن اشترى سلعة فروجها مية (وله امسا كمع ارش)
عنه (و) (له) (ردوه وأخذ بدله) في مجلس (الرد) لأن قبض بدله بضم مقامه (فان تفرق قبل
أخذ بدله في مجلس الرديط) لقوله عليه السلام لا تلحقوا بالاتباع وأما ثامنا بان آخر (فلو ظهر بعينه
أى من أحد العوضين (معييا لحكم حكم مالا وحده) معييا فالرد والعيب وأخذ بدله
قبل التفرق أو امسا كمع ارشه (وان كان العيب من غير جنسه) كالنكاح في الفضة
والمن في الذهب (فالعقد صحيح وله) (أى العيب) (قبل التفرق وأخذ بدله) قبل التفرق
(و) (ان علم العيب من غير الجنس) (بعده) أى بهما التفرق (فيستد العقد) لأن قومه كلا

(وفاء) دین میں غیروہن لامہ قدہ نہ ہونے کا غرض ہے کہ وہ المقصد والوفاء (پانی) راہن بیما وناوہ (قبض جس اوجھڑ) ائی جسہ الحاکم اوجھڑ دھتی قبل ما اشرہ (خان امیر) علی اشتناع من کل منما راہہ (ای ازلہن (الحاکم) نصابتہ و اوسیتہ لتعینہ طریقاً لاداء الواجب (ووفی) حاکم الدین لقیامہ مقام المتع وكذا الواجب راہن باعہ حاکم ولا یسعه مرتن الا بذن رہا والحاکم ﴿فصل و یصح حمل رہن بعد حمل﴾ یعنی جائز التصرف من مسلم وكافر فعلد اولافسق ذکرا اوائی لامہ وکیل فی قبض فی عقدہ کما ذکرہ فاذا قبضتہ تام مقام قبض مرتن بخلاف صبی وعبد بلا ذن سده وما کتاب بلا حمل (ولان شرط حمل رہن (بد اکثر) من عملنا کانتین وائتہما ذیل فی محزن علیہ لکل منما قبض (ولم یفر دواعد)

مهم (مخفلة) لان التزاهن لم يرضه الاصفهاني المحدث بالمرور بالامانة لا بد من ذلك (ولا بد من ذلك) (من يرضه من شرط) (ثوبه) (مع بقائه) (أي امانته) (الابتنافق واهن ومرتهن) لا تلتحق لا بد منها والشرط جعله تحت بدنه وعلى رآهن ومرتهن لتعزوه بالمخلف وعليه ما قدومه فانما تنعما اجراء فان تنصبا كما لا يمتنع بقضه لما لا يشعل عتق من حق عليه وان لم يجد حاكما تركه عند عدل آخر لم يرض وان لم يتعدا وقد عدل واحا كالمى ارضه من دفعه وقاض آخر وانما عتق رهنان وأراد المشروط جعله عند رده فان كان له عند كسر ومريض دفعه الى حاكم ١٠١ فيقتضيه منه او يرضيه له فلا فان لم يصح كما

أودعه ثقة وان لم يكن له عند وفيه تمام مائة قصير عنه حاكم فان لم يجد دفعه الى عدل وان غاب دون المسافة فكمعاشرين وان غاب أحدهما فكمعاشرين (والعكس) المعدل (رده الى أحدهما) بغرض ان الآخر سواء امتنع أو سكت لا ينعين لفظ الآخر (فان فصل) أي رده لاحدهما فلا فان الآخر (وفات) الرهن على الآخر (ضمن) المعدل (حق الآخر) من التزاهن لانه فوته عليه أشبه ما لو ألقاه وانما بقدره الزحف الى نفسه ليوصل الحق لمخفلة (ويضمنه) أي الرهن مرتهن بقضه من المعدل لتدبيره عليه (وزول) الغصب والضياع (رده الى المعدل) لنيابة يده عن يد مالكه كما لو رده لمالكه (ولا) يزول حكم ضمانه برده (من سفر) لم يأت فيه رهن (عن) هو (بيده) من عدل أو مرتهن أي لو صار أحدهما الرهن بلاذن مالكه ضارضا لانه فان عاد من سفر لم يزل ضمانه بمجرد عود (ولا يزال تعديه) على الرهن كالإليس المدون لانه لم يمتنع

قضى وقد تفرقا قبل التقاض (وان عين أحدهما) أي أحد الموضن في الصرف (دون) العوض (الآخر) كصار قبل هذا الدنار بعشرة دراهم كذا أو هذه الفضة بدنانير مصرى (فلكل) من العين وما في الفضة (حكم نفسه) إذا ظهر مبيع على ماسق من التفصيل (وكذا الحكم فيها) أي في العين وما في الفضة (إذا كانت المصارفة) على شيئين من جنس واحد لكن لا أرض (أو) كان (ما يصير في نفسه) الرهن من جنس واحد (كريمين) أوق الفضة يبرك ذلك (الا لانه لا يصح أخفاش) مطلقا لا يردى الى التقاض اولى المسئلة مدحجور وان تلف الموضع في الصرف بعد التقاض ثم علم عيه فتح العقد و رد ولو جود بوق قيمة المبيع في ذمة من تلف بدنه في دفع ردها أو عوضها ان انفصل عليه سواء كان الصرف لنفسه أو غيره جنسه ولا يجوز أخذ الارش الا ان كان في المجلس والعوضان من جنس (ومضى صادفه) ثم أراد التزاهن (كان له الشرط) منه (من جنس ما اخذ منه لا مواطاة) يبيع على ذلك لما روى ابوهريرة وأوصد ان النبي صلى الله عليه وسلم استعمل رجلا على خبير لجاهه بقر جنب فقال أكل غر خبير هكذا قال لا انما أخذ الصاع من هذا بالصاع والصاعين بالصاعين بالثلاثة فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا تنفع بيع التمر بالدرهم ثم اشترى بالدرهم خبثا متقى عليه ولم يأمره أن يبيع من غير من يشترى منه ولو كان ذلك محرما لانه له (ولو اشترى فضة بدنانير ونصف) دينار (ودفع) المشتري (الى البايع دينارين) لانه اخذت حقه منه أي المدفوع له وهو الدنانير (فأخذ) أي فاعاد البايع قدر حقه من الدنانير (ولو بعد التفرق) (مع) الصرف لخصوله التقاض قبل التفرق والذي فاعادها هو غير حقه من حق الآخر (وإذا أتى) من الدنانير (أمانة في يده) أي بالبايع لمسلم المتقاضى لخصمه (ولو صادفه) خمسة دراهم بتمف دينار فاعاد ديناراً) لانه اخذ منه نصفه (مع) الصرف ولو جود القبض ولو تنازع التبر حتى تقضى (أو يكون نصفه له والساق) من الدنانير (أمانة في يده) أي بدقا من الدنانير لما تقدم (وبتفرق) أي لهما أن يتفرقا قبل عسر النصف (ثم ان صادفه) أي صار فاقبض الدنانير وصاحبه (بع ذلك) أي اياه منه (أي من الدنانير جاز (أو اشترى به) أي بالبايع من الدنانير (منه) جاز (أو جعله) أي البايع (ساق في حق) جاز لانه حين مال وليس ديناً (أو وجه) أي وجه دفع الدنانير (أمانة) أي الى البايع منه (جاز) لانه تصرف من أهله في محله (ولو اقترض) أخذه الدنانير (المنفعة) دراهم (منه) أي من قابضها (وصار في يدها) (النصف) البايع (مع بلا حيلة) (أو صار في يدها) ثم اقترض منه ودفعها عن البايع (من الشربة) بدمته (مع) ذلك (بلا حيلة) أي موافقا كان حيلة لم يصح لما يأتي (ومن عليه دينار فقتناه دراهم متفرقة كل نقد يصحها من الدنانير)

خلعه والاسئلة لم يرد بدفعه لم يرضه بقاءه يسدده فان دمه لمالكه ثم اعاد له زال الضمان وعلم منه انه ليس له السفر برهن بخلافه ودية لما يتعلق بدين الرهن من البيع ينتفع به عليه لو فاد الدين ونحوها (وان حدث له) أي المشروط جعل الرهن عند له (فسي أو نحوه) فمخف من حفظه (أو تبادى) المعدل (مع أحدهما) أي التزاهنين (أو مات) المعدل (أو) مات (مرتهن) عند مال من (لم يرض رهن بركته) أي الرهن (بيد رضى) له أو حدث لمرتهن فسق ونحوه والرهن بيده (حمله) حاكم بيد أمين (لأنه من حفظه) مقرقهما وقطم نراهما لم يتقاعل وضعية إذا خروا اختلاف في فخر حال عدل أو مرتهن بحث حاكم عن وعمل ببلان له (وان لنا) أي الرهن والمرتهن (له) أي المعدل في بيع رهن (أو) أذن (رهن لمرتهن في بيع) رهن

(وهي) البنية بقول العدل وأمرتهن (تقدم) فلا يصح بيعه بغيره (والا) يعني له تقدم (بيع) رهن (أو بتقدير البذل) أقبل يكن
 الانقضاء له لا الخطأ واجبه (فإن تقدم) تقدم البذل (فإن غلب) أو إيجابا على السابق (فإن لم يكن) فيه أغلب (أو) أنه يباع
 (بجنس الدين) لأنه أقرب إلى وقطاعه (فإن لم يكن) فبجنس الدين (أو) أنه يباع (بإبراء) ما توفى له في بيع (أو) لأن
 الفرض يحصل الخط (فإن تردد) رأيه أو اختلف رايهن ومرتبن على عدل في تعيين تقدم (عنه) أي التقدم (حاكم) لأنه
 أعرف بالأخطأ وأبعد من التهمة (وتلته) ١٠٢ أي عن الرهن (يعمل) بلا شرط (من ضمان رهن) لا وسيله

بان يقول هذه الدراهم عن عشرة وهذا الدرهم عن خمسة مثلا وهكذا (صح) ذلك
 (والانقضاء) وإن أعطاه الدراهم مع السكوت ثم حاسبه بذلك وصار فيه الموضع لانه يبيع دين
 بدين وتقدم مقرها (وبصح اقتضاه تقدم من) تقدم (آخر) لم يحدث بين عمر كنا نبيع الأجرة
 بالنقص بالذاتير وتأخذ منها الدراهم وبالدراهم وتأخذ منها الذاتير فأننا رسول الله
 صلى الله عليه وسلم فقال لا بأس أن تأخذوا بسبعر يومها لم تأخذوا بدينك فأنى راء أبو داود
 وابن ماجه (أن حضرا أحدهما) أي أحد النقيدين (والا) يبيع لانه يبيع دين بدين (أو كان)
 أحدا للنقيدين (أما) أو غصبا (عنده) أي عندا التقضي (و) التق (الأخر) (الذمة) وهو
 (مستقر) كمن يقرض وإجارة واستوفى فيها اختلاف بين كاتبين جعل قبل جعل وبخروهما
 لم يستقر (بسر يومه) أي يوم الاقتضاء لما تقدم في حديث ابن عمر وهذا الصحيح من المذهب
 كما يدل عليه كلام الأصحاب هنا خلافا لما قدمه في الفصل قبل هذا (ولا يشترط حلول) أي
 حلول ما في الذمة ولو كان مؤجلا فلهذا عنه سبعم يوم اقتضاء جاز لا مرضي بتجيب ما في الذمة
 بغير عوض (وإن كان) كل من النقيدين (قد مضى ما قاطع طرفا) من غير احتراز أحدهما
 (لم يبيع) (الصرف) لأنه يبيع دين بدين (وتقدم بعينه) في مواضع (ولو كان له جعل على رجل
 عشرة ذنانير فوفاه) ذنانير (تقدم أحدها عشره) دينار أو نازا (كان الدينار الزائد في
 بدل القارض مشاهدا مضمونا للمالكه) المقض لأن القارض قبضه على أنه عوض ماله فكان
 مضمونا عليه (وإن كان له عنده دينار وبيعته فصارفه) أي صارف بدين الدين (أو ببيع) (به)
 أي بالدينار (وهو) أي الدينار (معلوم) ففاه أو موفون) بقاؤه (صح) (الصرف) لا اقتضاه
 الخسر (وإن ظن عدمه) أي الدينار (لم يبيع) (الصرف) لا قدر (وإن شئت) أي في عدم
 الدينار (صح) (الصرف) لأن الأصل بقاؤه (فإن يقرضه) أي الدينار (حين) العقد تبينا
 أن العقد وقع باطلا له عدم المعقود عليه ومن اشترى شيئا بصف دينار له مشق ثم اشترى
 آخر بصف آخر له مشق أيضا ويحوز أعطاه وبعثهما بمحال لكن أن شرط ذلك في العقد
 الثاني أطلقه وقيل لا (وم الأول) بطلهما والدراهم والذنانير نعمين بالتميين في جميع عقود
 المعاوضات كبسع وصمعهما أي عسى البيع بأن أقبله دين أو عين وما لم يدرهما أو
 ذنانير معينة (و) كل نحو وصدق عوض حتى وخلع وما عوله عن دم عد أو غيره (لأن
 الدراهم والذنانير أحدا العوضين فتعين بالتمين كالعوض الآخر (وهي) هذا (لأنه) لا
 يجوز زائري) ونحوه (أدخالها) أي إدخال الدراهم المعينة أو الذنانير المعينة (و) يبطل العقد
 أي البيع وما يجتمع (و) ظهور (كونه انقضاء) (أو) كونه انقضاء (أو) كونه انقضاء (أو) كونه انقضاء
 أي الدراهم أو الذنانير المعينة بالعد (بائع) ونحوه (عجود) العقد مع (التميين) لها (قصر)

في البيع والشحن ملكه وهو
 أمين في قبضته فتعين على
 موكله كسائر الأمانة وإن أنكر
 رايهن ومرتبن قض عدل ثمنا
 وأدعا بقوله أنه أمين (وإن
 استحق رهن يبيع) أي بان
 مستحقا لغير رايهن (رجع
 مشتررا) علم بالبناء لقول أي
 أهله يأتي من عدل أمرتهن
 أنه مأذون في بيعه (على رايهن)
 ولو كان الثمن تلف بيد العدل
 لأن المباشرة نائب عنه وكذا كل
 من يبيع ماله بغيره وأعلم المشتري
 بالمخالط ولا يرجع على العدل لأنه
 سلمه على أنه أمين ليصله إلى
 مرتبن وإن كان الرهن من قبض
 الشحن ورجع المشتري عليه
 لأنه عين المصاراة بغير حق
 وبأن الرهن فساد الرهن فله
 فليس يبيع شرط قبضه وانترده
 مشتررا بصم لم يرجع على
 مرتبن لأنه قبضه بغيره ولا على
 عدل لأنه أمين فتعين رايهن
 (والا) بطل عدل أمرتهن
 مشتررا وكيل (فصل) (بائع)
 يرجع مشتررا بغيره ويرجع
 بائع على رايهن إن أقرا وأقامت
 بينته ذلك وإن تلف رهن يبيع
 بغير مشترر ثان مستحقا قبل

فقد غنه لرب بتمتين من شامع غاصب وعدل ومشتري وفي المعنى والمرتهن يعني أن كان
 حصل بغيره والألا وجه اقتضاه وقراضه على مشترر تلفه بغيره بخوله على ضمانه (وإن قضى) عدل بشمن رهن (مرتبا)
 دينه (في غيبة رايهن) فأنكر مرتبن اقتضاه (ولا ينفع) بالبذل (ضمن) لتفرط بعد الشاهد أو لم يأمر به مدته فإن حضر
 رايهن اقتضاه على ضمن العدل وكذا أن أشهدا العدل ولو غاب بشهوده أو ما إذا كان صدق رايهن (ولا يصدق) العدل (عليهما) أي
 الرهن والمرتهن أما الرهن فلا غنا في اقتضاه على وجه يبرأ به وهو لم يبرأ وأما المرتبن فلا وكيفية في الخط فقط فلا
 يصدق عليه فيما ليس بركيل فيه (فصل) مرتبن) أنه ما استوفى دينه (ويرجع) بدينه على من شامع عدل لو رايهن (فإن

تصرفه

وجع على العدل لم يرجع) العدل (هل أحد) لم يقلوا بغيره من له أو أخذ المصلحة كلها بغير حق (وإن رجع) مرتين (على
 رهن رجع) الزاين (على العدل) لتفريطه بترك الأشهاد كما لو تلف الرهن بتفريطه (وكذا وكيل) في ضمانه إذا قضاه
 في غيبة موكل ولم يشهد فيضنه لما تقدم (و) يصح شرط كل ما تنص به العقد (ق) (ك) شرط (بسم مرتين) الرهن (و) كشرط
 بيع (عدل الرهن) عند حلول دين (وتحريك) كشرط جعله بدمه من فاكتر (وسنزلان) أي المرتين والعلة إذا انقضت
 في البيع (بقره) أي الزاين ضمانا لبعوثه وبقره عليه لسفوفان ١٣ يعلم كسرا ولو كالتلافيا كان البيع

و (لا) يصح شرط (مألا متضمنه)
 عند رهن (أو) ما ينافيه أي
 الرهن فالأول (ك) شرط
 (كون منافيه) أي الرهن (له)
 أي المرتين لأنه ملك الرهن فلا
 تكون منافيه لغيره وكذا بشرطه
 أن حله محقق في محله ولا
 فالرهن له وتقدم (أو) كشرط
 (أن لا يقضه) الرهن (أو) أن
 لا يبيعه عند حلول دين (أو)
 كونه (من ضمان مرتين) فلا
 يصح منافاه الرهن وهذه أمثلة
 ما نفيه (ولا) يفسد العقد
 بفساد الشرط لعدم ما لا يعلق
 الرهن رواه الأثر حيث تمامه
 رها

ففسل وان اختلفا أي
 الرهن والمرتين (فانه) أي
 الرهن عسرا أو غير عقد شرط
 فيه رهن بأناه بغير مؤجل
 وشرط أن يرهن به هذا العسر
 وضمنه ثم قبله فصار عقدا مشتر
 أقضتكم صبرا وقضتكم
 فلا يصح لك لاني وقيلك بالشرط
 وقال بايع كان تخلف قبل قبض
 في الفسخ بشرط فقولوا رهن
 أي مشرطان الأصل السلامة
 (أو) اختلفا في (رد رهن) أن
 ادعاه مرتين وأكره رهن

أعترفه أي البائع ونحوه (فيها) أي في الدراهم والذات الرهن المبيعة قبل قبضها) أي لم يجمع إلى
 وزن أو عدد (وأن تلفت) الدراهم أو الذات الرهن المبيعة (ق) هي (من ضمانه) أي البائع ونحوه أن
 لم يجمع وزن أو عدد كالبيع المعلن وأن وجدها البائع أي الدراهم أو الذات الرهن المبيعة (معينة
 من غير قبضها) بأن وجد في الدراهم لها أو الذات رهن صا (بطل العقد) أي البيع وما
 بماله لأنه غير ما سأل (فقط) (و) يصح في السلم بفسد (و) أن ظهر في الدراهم أو الذات رهن
 المعينة عيب (من جنسها خير) الدرع ونحوه (بين فسخ) في ردها ولا يملك البائعها (وامساك
 بلا رهن أن كان العقد على) عوض من (جنس) واحد لا يرضى إلى عدم التماثل (ولا)
 بأن كان العوضان من جنسين (فله أخذها في الجنس) لأن التماثل في الجنس غير
 معتبر (و) أخذ أرض (بده) أي بهذا الجنس (أن جعلها من غير جنس الزمن) أي
 النقد مثلا يرضى إلى بيع نقد بقدرة مع تأخير التباين (كما تقدم) تفصيله (تبييه) هو لونه
 الاستقاط وأصلها عنوان بحث بينهم عاقلة (ويحصل التبيين بالإشارة) سواء ضمن اليها
 الاسم أولا (كقوله بعتك هذا الثوب بهذه الدراهم أو بهذه فقط من غير ذكر الدراهم أو
 بعتك هذا بهذا) من غير تسمية العوض وقت ويحصل التبيين بالاسم كبتك عبيدي سلمنا
 أو أدري موضع كذا أو بعتك ما أو جاني بدى أو كبسي من الدراهم أو الذات رهن وعلينا ذلك
 (ويحصر الرهن بالملكين) يحرم الرهن بالملك والمسلم والمرعي قد أزال الإسلام وأخرى بولم
 يكن بينهما أمان (المعروفه تعالى بغيره) أو بغيره من الأدلة (ما لم يكن) الرهن (بينه) أي بين
 إنسان (وبين رقيقه ولو) كاتر قبضه (مدبرا) أو أم ولد (لأن المال ليس بدين) (و) لو كان الرقيق
 (مكاتب) فلا يجرى بغيره (بين سيد ربا) (في مال الكفاة) على ما نفي في الكفاة شاهدين
 تعالى (ويجوز للمعاملة) (يقصد) (مقشوش من جنسه) يعرف أي الفسخ لعدم الغرر
 (وكذا) يجوز للمعاملة بقدرة مقشوش (بغير جنسه) وكذا يجوز رهنه (أي النقل المقشوش
 نقل صالح من الإمام في دراهم يقال المسة عاقلة أو نحاس الأشياء المقتضية فقال (إذا كان شيا
 اصطفا عليه كالقوس) اصطفا عليه أصرا فالرجوان لا يكون فيها لاس (ولأنه لا تغرب رقيقه)
 ولا يمنع منه لأنه مستفيض في سائر الأعصار حائر بينهم من غير نكير (لكن بكرة) من رهن
 النقل المقشوش لا قدرة يتعامل به من لا يعرفه (وأنما جمعت هذه دراهم زوف) أي نحاس
 فانه يسلم بالأيديها ولا يجرى بها في معاملة ولا صدقة فإن تأخيرها عما عليها بدرهم جيدة
 وأخر جهاد من لا يعرف حالها فيكون (ذلك) تقرير (المسلم) وأدخلنا القدر عليهم قال
 أني أخاف أن ينصر بها مسلما قال ما ينبغي أن ينصر بها المسلم ولا أقول أنه حرام قال في الشرح
 فقد صرح بأنه أحكمه ما في من التنصير بالمسلمين (وكان) عبدا لله (بن مسعود) رضي الله

فقوله لأن الأصل عدمه والمرتين قبض الرهن لم يغتفر لم يقبل قوله في الرد كاستعير ومستاجر (أو) اختلفا (فهي عنه) أي
 الرهن باب قال رهنك هذا البعد قال به هذا الجار بفقولوا رهن بيمينه أنه ماله من الجار وخرج البعد أيمان الرهن لأعتراف
 للمرتين بأنه لم يرهنه (أو) اختلفا في (قدرة) بأن قال رهنك هذا البعد فقال مرتين بل هو وهذا الآخر فقولوا رهن بيمينه لأنه
 منكر (أو) اختلفا في قدر (ودين) كان يقولوا رهنك بيمينك فقال مرتين باليمين فقولوا رهن بيمينه لما تقدم ولو وافق قول
 مرتين الدين (أو) اختلفا في (قبضه) أي الرهن (وليس) الرهن (بدين مرتين) عند اختلاف (فقولوا رهن) بيمينه لأن الأصل
 عدمه وإن كان يسد مرتين بقوله بيمينه لأن الظاهر معلوم أن الدين أقين أحد ما حال ولا أعز مؤجل وكان الرهن هو دين

بأنقول وقال المرتين بل بالحال تقولوا نحن لا نهيق بل في أصل الرهن فكذلك في صفته وأن قال رهنك ما يملكه بالثمن فقال بصفته
 بها أو قال بملكها أو قال رهنه بها حلف على نفي ما دعي عليه وأخذه من رهنه وبقي ألف بلارهن (و) أن قال من يده رهن
 له (أرسلت زيدا الرهنه بعشرين قصفا) زيدا (وصفته) أي المرتين زيدا أنه قبض منه العشرين وأنه سلمها لرب الرهن (فقبل
 قوله الرهن) الذي أرسل زيدا بعينه أنه لم يرسل زيدا الرهنه إلا (بعشرة) ولم يقبض سواها فإذا حلف برئ من العشرين فهو رهنه
 الرسول المرتين وأن صدق زيدا رهنه
 ١٠٤

الدعوى على غيره فإذا حلف زيدا
 برئهما وان نكل غير العشرة
 اختلف فيها ولا يرجع بها على
 أحد وإن عدم الرسول حلف
 رهنه أنه ما ذن في رهنه إلا
 بعشرة ولا قبض أصحكر منها
 و (في الرهن بها) وإن أقسر
 رهن (بذل وجه) أي الرهن
 (عوطه) مره ويقبل رهنها حتى
 يترتب عليه أنها صارت أم ولد
 أن كانت حاملا قبل على نفسه
 (أو) أقر (أن الرهن جنى)
 قبل رهنه أو هو مروهون (أو)
 أنه كان (باهه) قبل رهنه (أو)
 أنه كان (فقبل على نفسه)
 لأنه لا يهزل كما لو أنكر يدين
 و (لا) يقبل أقرار بذلك (هل)
 مرتين أنكره (لأنه مضمون في حق)
 مرتين وأقرار الإنسان على غيره
 غير مقبول ثم إن أنكر على
 الخنابة أيضا لم يلتفت إلى قول
 رهن وأن صدق زيدا أرضها
 أن كان موصرا لبلولته بين
 الجنين عليه أو الجنين برهنه كآلو
 قتله وإن كان موصرا لم يقر بقرعة
 الجنين إن انفك الرهن وكذا
 بأخذ مشتر ومضروب منه
 الرهنس إذا انفك الرهن
 المراض وعلى مرتين البينين
 أنه لا يملك ذلك فإن نكل على
 مروهون كفسر ويغيره بقدر نفقته (و) له (حلمه واسترضاع أمة بقدر نفقته مخبر بالعدل) نصالح حديث البخاري وغيره من
 أي هريرة روى أن الرهن يركب بنفقته إذا كان مروهون ولين الدر يشرب بنفقته إذا كان مروهون وعلى الذي يركب وشرب النفقة
 ولا يمارضه حديث لا يملك الرهن من رهنه له غنمه وعليه غنمه لا نأقول النجاء الرهن لكن المرتين ولا يهزف ذلك النفقة الرهن
 لثبوت دمه عليه ولو جوب نفقة الحيوان والمزمتين فيه حتى فهو كالتائب عن المال في ذلك وعلمه أن نفقته إليه لا جوع والام
 ينتفع به (ولا يملكه) أي الركوب والجناب بالركوب والحلب نصا لأنه أنكر به (بلاذن رهن) يشترطه ركوب وحلب

فما على عنه (يكسر الزرق وهو على بيت المال وتقدم بعض ذلك في) باب (زكاة الغنم وتقدم)
 هناك أيضا (كلام الشيخ في الكيمياء) وانها غش قصير مطلقا (و) قال لا يجوز بيع المكتسب
 التي تشتغل على معرفة صناعتها ويحوزها تلافيا انتهى (فما الضرر) (و) يصح قطع درهم
 ودينار ونحوهما من السكة الجائرة بين المسلمين (و) كره (أي ما ذكر من الدرهم والدينار ونحوهما
 ولو) كان كسره (لصياغة واعطى مسائل) لعدم منه عليه الصلاة والسلام عن كسر السكة
 الجائرة بين المسلمين ولأن فيه قضية قالها لعله (الآن يكون ردنيا أو يختلف في شئ مناهل
 هو جيد أو رديء فيحوز كسره استظهرها حاله وتكره كتابة القرض على الدرهم والدينار
 والحياصة قال أبو حامد (ونثرها) أي الدرهم والدينار (على الركب) وبأقوى الأولية تكره
 نثارها (القطا) وأول ما ضربت الدراهم ضرب الإسلام (على عهد الحاج) النخعي في خلافة
 عبد الملك بن مروان (ولا يجوز بيع تراب الصاغية) تراب (المعدن بشئ من جنسه)
 فتراب معدن الذهب وما شئت لا يجوز بيعه بذهب الجبل بالتساوي ويحوز بفضة
 وتراب معدن الفضة وما شئت لا يجوز بيعه بفضة كذلك ويجوز بذهب ولا يؤثر استئثار القصور
 بالتراب في المعدن لأنه باطل الخلقة فهو كالرأى مدغوب وتراب الصاغية بالجل عليه (والجل
 التي تحرق حلالا أو حراما) أي الذي يتوسل بها إلى ذلك (كالحجارة التي تحرق في شئ
 من الدين) لقوله عليه الصلاة والسلام من أدخل مرصا من فرس وقد آمن أن يسبق
 فهو حار ومن أدخل فرسا من فرسين ولا يمان أن يسبق فليس بمقار وراه أبو داود وغيره
 لجعله حار مع إدخال الفرس الثالث أكرهه لا يمنع معنى القمار وهو كون كل واحد من
 المتسابقين لا يملك عن كونه أخصدا أو مأخوذاً منه وإنما يدخل صورة تخملا على أبحاث الحرم
 وسائر الحيل مثل ذلك لأن الله تعالى أنما حرم الحرام فاستفادتها وانخرطوا لم يحصل منها
 ولا ينزل ذلك مع بقائها وأما حديث خبر المشهور وهو بيع الجمع أي التمر الرديء
 بالدرهم واشترى بها جديدا فاعلم بذلك لأنهم كانوا يبيعون الصاهين من الرديء ما الصاهين من
 الجيد فاعلم على الله عليه وسلم الحيلة المأخوذة من الرأى لأن القصد هنا بالذات فحصل أحد
 النوعين دون الآخر يادقان قصور وشعرهما بالحيلة جميعا بين الاختصار فلم ينكل ما قصد
 التوصل اليه من حيث ذاته لا من حيث كونه حراما جازا والأمر (وهي) أي الحيلة (أن)
 يظهر حقدنا (ظاهره) الإباحة (برديه محرما) ما دعه تولى ذلك فعل ما حرم الله تعالى من الرأى
 ونحوه (أو) إلى (استقاط واجب) لله تعالى أولاد كحكمة ماله مما لا تقرب الحول لاستقاط الزكاة
 أو لاستقاط نفقة واجبة (أو) إلى (دفع حق) عليه من نحو دين (فنها) أي الجبل (لو أقرضه
 شيئا وباهه صلحه أكثر من قيمتها أو اشترى) المقرض (منه) أي المقرض (سبعة باقل من)

قبتها
 أنه لا يملك ذلك فإن نكل على
 مروهون كفسر ويغيره بقدر نفقته (و) له (حلمه واسترضاع أمة بقدر نفقته مخبر بالعدل) نصالح حديث البخاري وغيره من
 أي هريرة روى أن الرهن يركب بنفقته إذا كان مروهون ولين الدر يشرب بنفقته إذا كان مروهون وعلى الذي يركب وشرب النفقة
 ولا يمارضه حديث لا يملك الرهن من رهنه له غنمه وعليه غنمه لا نأقول النجاء الرهن لكن المرتين ولا يهزف ذلك النفقة الرهن
 لثبوت دمه عليه ولو جوب نفقة الحيوان والمزمتين فيه حتى فهو كالتائب عن المال في ذلك وعلمه أن نفقته إليه لا جوع والام
 ينتفع به (ولا يملكه) أي الركوب والجناب بالركوب والحلب نصا لأنه أنكر به (بلاذن رهن) يشترطه ركوب وحلب

واسترضاع أي الحر من قطعا بلاذن رهن (ولو) كان (حاضر أو لم يتنع) من النفقة عليه لانهما ذنوب شرعا فان كان الرهن غير مركوب ولا محلوب كعبد وفر لم يحرز الرهن ان يتنع به بقدر نفقته فصلا لاقتضاهما لقياس ان لا يتنع الرهن من الرهن بشئ تركناه في المركوب والمحلوب العتبر (ويبيع) مرتين (فضل لبن) مرهون (باذن) رهن لانه ملكه (والا) باذن لامتناعه اوقيته (الحاكم) اقيامه مقامه (ورجوع) مرتين (بفضل) ١٠٥ (نفقة) عن ركوب وحلب واسترضاع (على)

رهن) بنسبة رجوع وظاهره وان لم يرجع في غيرها (و) الرهن (ان يتنع) به أي بالرهن (باذن رهن بجانا) بلا عوض وله ان يتنع به بعوض (ولو بمصداق) لطبق نفس ربه (ما لم يكن الدين قرضا) فغيره لم يرد النفع (ويصير) الرهن المأذون واستعماله بجانا (مضمونا) لا انتفاع به لصيرورته عارية وظاهره لا بصيرورته مضمانة لانتفاعه (وان اتفق) مرتين (عليه) أي الرهن (لرجوع) على رهن (بلاذن رهن) متعلق بانقضى (وأمكن) الاستدانة (في) النفع (متبرع) حكما لتصدقه فلم يرجع بعوضه كالصدقة على من يمكنه ان يقرضه بعدم الاستدانة لان الرجوع فيه معنى المعاوضة (وان فسد) استدانه لتلوه اوقيته ونحوها وانفق يسترجع (رجوع) أي قبل الرجوع على رهن (بالأجل ما اتفق) على رهن (أو نفقة منه ولو لم يثبت) حاكما مع قدرته عليه (أو) لم (يشهد) له يتفق الرجوع على ربه لا بجانا بل بالاتفاق

باب بيع الاصول والثمار وما يتعلق بذلك

(الاصول) جمع اصل وهو ما يتفرع عنه غيره والمراد هنا (ارض ودور وبساتين ونحوها) كعاصم وطواحين والثمار جمع ثمر يجبل وجباله وواحدة الثمرة وجمع الثمار ثمر ككتاب وكسوة وجمع ثمرات الثمار كمنقذ وانفاق وهو رابع جمع (انبايع دارا تناول البيع ارضها) أي اذا كانت الارض يبيع بها فان لم يجر كسواد العراق لا قاله في المسدود وشرح المنتهى وظاهر ما تقدم من صحة بيع المساحة بخلاف (بجديتها الجادة) لانه كاجرتها (و) تناول البيع (بناه ما دونهما ودورها) لان ذلك داخل في مساحتها (و) تناول البيع (بناها) ان كان لها فناء لان غالب الدور ليس لها ذلك وقتنا بكمير القسامات مع امام الدار (و) تناول البيع (بناها) أي الدار (من نجر وعريش وهو ما اتصل عليها الكروم) تناول البيع (ما اتصل بها) أي الدار (لمصلحتها كالايم) مسيرة والسلام جمع لم ينفع السنين وقتن الايام وهو اقامه ما خرم من السلامة ولا (ورقوف مسيرة) وانما منصوص به (وطبقها) (وحواي مدققة) لا انتفاع بها اجرة منية وهو راسه فلا في منصوصه لانه متصل بها لمصلحتها اشبه الحيطان (وكذا) تناول البيع (ما كان في الارض من الحجار والمخولوفه أو) كان (مينا كاساسات الحيطان المنفعة ولاجر) المتصل بالارض وحكم الهبة ولرهن والوقف والافرار والوصف مقدار حكم بيعها فبادر (و) ان كان ذلك المتصل بالارض (يضر بالارض) ويتضرر كالصخر (المخولوف في الارض) الصخر يضر وفي الصخر فهو عيب يثبت للشئ في اختيار بين الرد (من الاصاكت مع الارش اذا لم يكن) لمشغري (علما) به كسائر الصيغيات علمه فلا خيار له لدخوله على بغيره (وان كانت المجارة) مودعة فيها للنقل عنها (أو) كان (الاجر مودعا فيها للنقل عنها فهو البائع) كالمرش والستور (ولزمه نقلها) أي نقل المجارة المودعة في النقل والنقل ليس بها (وتسوى به الارض) راسه للاحلاح الممر (الار عليه تسليم البيع

١٤ - (صكك في النعاق) - في ﴿ لخراسة حقه اشبه ما يجوز عن استئذان الحاكم (و) حيوان معار ومؤجر ومودع) وشترك يبدأ حدها بان لا تفرأنا اتفق عليه مستعير ومستاجر وبيع وشريك (كرهن) انما سبق تفصيله وان ماتت فنكته فكذلك ذكر في الهبة وغيرها (وان حرم) مرتين (الرهن) كذا رتبته (رجوع) مسير (بانه) فقط لانها ملكه (لا) يرجع (عالمه) حفظ به مال الدار (كمن) ما هو راد وطعن رفرقو حصن واجرة مخرج (الباذن) مالكه لعدم وجوب مجازتها عليه بخلاف نفقة الحيوان لمرته وعدم بقائه دونها ﴿ فصل وان جرى ﴿ قرض (رهن) على نفس او مال خطا او عدما لا قرضه او بغيره واخبر المالك (تعلق الارض بقرينة) وقدمت على حق مرتين لتقدمها على حق ما لم يمتع به اقوى حتى

المرئيين من غير جهة المالك بقصد خلاف حق الجنازة فقد ثبت بعد إخباره بقوله على حقته فقدم على ما تطلب بعدد والاختصاص
حق الجنازة بالعين بثبوت بقاوتها (فإن استغفره) أي الرهن أرض الجنازة (خبر سيد بن قرائه) أي الرهن (بالأكل عنه)
أي الأرض (ومن يفته) أي الرهن لأن الأرض إن كان أقل فالنهي عليه لا يسحق أكثر منه وإن كانت القيمة أقل فلا يلزم السيد
أكثر من إلا ما دفعه عرض الجاني فلا يلزمه أكثر من قيمته كالوأنفقه ما لم تكن الجنازة بأذن سيد أو امرعه كون المرهون عبداً أو
عقداً لا له (فمن يمس الجنازة أو كان يعتقد ١٠٦ وحبوط أعة سيد فذلك فإن كان كذلك فالجاني السبقي يلقى به

تأملوا لا يمكن الإنفاق فوجب (وإن كان قلها) أى الحجارة (بضرب الأرض) يتطاول فهو
(عيب) ينشبه المشتري لنفسه (كأنه قد تقدم) والواو بمعنى أو (ولا يتناول البيع أعضاء ما كان
مودعاً فيها) أى فى الدار (من كثر ملوك) لأنه ليس من أجزائها (ولا يتناول البيع) منفصلاً
عنها) كحل ودلو بكر وقفل وفرش ورفوف وموضوعة على الأوتاد بدسهم ولاحز
فى الحائط لعدم اتصالها فلان كانت مبررة أو مفرقة فى الحائط دخلت وقدمت به منه (وكذا رضى
غير منصوبة وخوابى وموضوعة من غير أن يطين عليها) فلا يتناولها البيع لعدم اتصالها
بالأرض وكذا كل متصل (ولو كان من فصله المتصل بها كمتاح وحررى فوقها إذا كان
البيعان منصوباً) لا يفتقد الاشتغال ولا هو متصل بها لو كانت الصيغة المتلفظ بها الطائفة
ومحذوف من الضميمة (أو أيضاً) لا يفتقد فى بيع دار وأرض (معدن حار أو ما يقع فى
بئر معين) لما تقدم فى البيع (الأنفس البئر) وأرض العين (وشجره) مما يتصل بها (فإنه
ملك للأرض) ويتنقل بانتقالها لاتصالها بها (فإن كان دميماً) أى فى الدار (متاعه) أى
المتاع (لزمه نقله) من حيث العادة (يسلمها المشتري) فارغة (فلا يلزمه) النقل (للاول) يلزمه
أعزاً (جمع الحالين) الذين البلد له ليس المعتاد (فإن طال مدة نقله) أى المتاع (عزاً) فاقبل
وقبده فى الأنصاف (جماعة) مهم صاحب (الرعاية العسكرية) (فريق ثلاثة أمم) هو
(عيب) ينشبه المشتري اختياراً لم يدره (فتثبت البيع له) أى الدار (وإن كانت مشغولة
بمتاعه) أى متاع البائع وشجره (وكذا كل موضع يترقبه القبض كمن وشجره) فتثبت
البيع للدار المروونة وشجرها وإن كانت مشغولة بمتاع الزم وشجره (كل فى المسمى) فى باب
(الزمن وإن دخل) الزمن (ينته) أى بى الزمن (وبئنا) أى الدار المروونة (من غير جائل
بأن فتح لى باب الدار وسلم إليه مفتاحها مع التسليم) أى لزماً الزمن (ولو كان فيها قماش
للزمن) فظاهره فاعزاً لم يسله المفتاح مع كون قماشه بالله لا لزماً الزمن إلا أن يقال الواو بمعنى
أو (وكذا المورد) دابة عليها حل للزمن وسله إليه) أى الزمن (به) أى الجائل فيلزم الزمن
وجود القبض المعتبر (ولاً) على بآء (لدة) نقله (متاعه) من الدار إليه فظاهره ولو طالت
(وأباً) أى البائع (النقل) فلهذا يشتري بجارده على تعريض ملكه) وإن تبصر المشتري بقائه
لأنه اشغال ملكه لا يشتري من غير حق (وإن ظهر فى الأرض) المبيعة (معدن حديد) فيبيع به
البائع (فله) أى البائع (المقار) بين أعضاء البيع أو فهو كذا ما ظهر فيها من بئر أو عين ماء
وبئر المشتري أعلا ما يقع به ذلك كأن تقدم بين شترى متاعاً وحده خبراً عما اشتراه (وإن باع)
أرضاً أو بستاناً (أو رهن أرضاً أو بستاناً أو بستاناً) (أو أوصى به) أى المذكور
من أرض أو بستاناً (أو أوقفه أو أوصفه) فى كاخ (أو جعله عوضاً لحلم) أو عتق دار

لا يتبين فداؤه (ولم يضر شرط) مرتين (كوبه) أى الزهن (رهنًا، معناه مع مدينه الأول)
 لما تقدمه الا نحو وزيلته مدينه (وان جنى عليه) أى الزهن (فالحصم) أى الطالب بما حقه المدينه عليه (مسببه) كسبأمر
 وعصا ولا ينسب مرتين فيما لاحق الوثيقه (فان آخر) مسبه (الطلب لغيره) أى الزهن (فالحصم) (المرتن) لتعلق
 حقه مع سبأ المدينه فملك الطالب كالوصى عليه مسبه (ولسيدان) متعدي مال وما في قوله ان (يقصص) من حان عليه عدا
 لاضيقه (ان اذن) له (مرتن أو اعطاه) أى المرتن زاهن (ما) أى شيئاً (مكون رهنًا) ثلاثه حقه من الترفق
 قيمته بلائنه (فان اقتضى) السبل (يوثما) أى الاذن واعطاهما يكون رهنًا (في نفس أو دونها) من طرف أو جرح عليه فقه

أكلها فبصل مكانه لانه انفسه لا يفتحق سببا خلاف الرهن فزمنه مقره كالأزواج حيث الحنينة ملا (أو عفا) السيد (هل مال) عن
 الجناية كثيرا أو قليل (عليه) أي السيد (فما ألقها) أي إلى أبيه ولحقه عليه (فصل) رهننا مكانه (فلو كان الرهن يماوى ملتقى الجاني
 قسمين أو العكس لم يارمه إلا تسعون لانه في الأولى يموت على المرتين إلا أنه لا يفسد وفي الثانية يمتلئ حتى الموتين إلا أنه
 (والمنصوص أن عليه) أي السيد (فما الرهن أو ألقها) الواجب بالجناية يجعل رهننا لاجتماعه ما دل ما طاق على مرتين والمفتي بما لا يظن
 كاله في شره (وكذا الوحي) رهن (على سيدة فاقصن هو) أي سيدة ١٠٧ منه (أو) اقصن منه (ولونه) قبله فبسته
 أو ألقها بصله (أو عفا) أو تصدق به (دخل أرض وغراس وسناه ولم يزل بمقتضاها) لانهما

من حقوق الأرض وبتمتع الأرض من كل وجه لانهما يتخذان للبقاء في وليس لانهما عدة
 معلومة بخلاف الزرع والشجر وفي مسئلة البستان لانه اسم للأرض والشجر والماء لا يدل
 أن الأرض المكشوفة لا شيء هو (لا) يدخل في سبع أرض أو بستان (شجره مقطوع
 ومقلوع) لأن اللفظ لا يتناولها ولا تتبعه ما تقتضيه (فإن) قال (يصل هذه الدار
 وثلاث بناها أو) يصل هذه الدار (ولث غرسها ونحوه) قال بيع (لم يدخل في البيع)
 من البناها والغراس (إلا الجزء المسمى) لغرضه المعلق (وكذلك لو قال يصل نصف الأرض
 وربع الغراس) لم يتناول البيع من غراس النصف سوى الجزء المسمى منه فربما يعلق
 (ويدخل ماؤها) أي ماء الأرض المبيعة (بما) لم يصفى إنما يشتري بصر به أحق كالبيع
 لانه ملكه إذ لا عليه إلا بالبيعة (كأن تقدم في البيع) ولو قر به لم يدخل زرعها (في) البيع
 (الأد كرها) أي ذكر (المزارع) بأن باعها بأما عاها (أو) (لا) بقرينة كسامة على أرضها
 أي أرض المزارع (و) كذا ذكر (الزراع والغراس) أي في المزارع (و) كذا ذكر
 حدودها أي المزارع (أو) يدخل من لأصابع الألفيا) أي القسرية (وفي أرضها) التي تزرع
 (ونحوه) أي نحو ما ذكر من القسرات (قوله الموقفي وقدره) في الشراح قال في القسرية وهو
 أولى قال في الأصناف وهو المصوب (وإن باعها القسرية ولم يذكر مزارعها (لم تكن قسرية)
 قلده في دخول مزارعها (فألبس يتناول البيوت والمحسن) أن كان بها محسن (و) السور
 (الدائر عليها) أي على القسرية لأن ذلك هو معنى القسرية وهي ما نحو من القسرية وهو باع
 لانهما يجمع الناس (وأما الغراس بين بنيانها) أي بنيان القسرية سواء كان في البيوت أو بينها
 (لأنه يجمع القسرات في الأرض) المبيدة (في) يدخل فيها تمام الأرض (كأن تقدم) قسريا وكذا
 أصوله يقولون بالذبحان ونحوها (ولا يدخل زرع ولا بذر) وكذا لا يدخل منه فصل من
 القسرية من هو مفاتيح وأما روحه فوفيه فواها وبكرات وأدلية ونحوها بخلاف المتصل
 من هرض ونحوها مبيدة وأواب هو روحه سفلاني أن كانت منه مبيدة ونحو ذلك مما يدخل
 في سبع دار (وإن باعها) أي باعها رب البستان أنساها (شجرة) فأكثر من بستانه (له) أي المشتري
 (في) يباع في أرض الساتع) أن لم يشترط قلها (كشتر على شجرة) بيع بعدد ومصلحة
 (و) وبسته (أي) المشتري (حتى الاحتراز) البها لانه الحال عليه (وله) أي المشتري وكان
 الأولى المعلق بالفاء (الدخول ليعلمها) من نحو سقي وزاير (فلا يدخل منتبها من الأرض)
 تمامها لأن اللفظ قاصر عنه والغراس أصل فلا يكون منتبا (بل يكون له) أي المشتري (حق)
 الانتفاع في الأرض) لأنها منتبا (فلو نقلت) الشجر (أو بادلت) لم يملك إعادة غيرها (كانها)

في قطع بها كارتش بكانت تبارا (وإن أذن رهن) مرتها وطئها (فلاهر) لأن المالك في استيفاء المنفعة كالخبرة
 المطوعة (وكذا أحد) بوطه مرتين مرهونة (أن أذن) مرتين (جعل قسرية) الوط (مثله) أي المرتين (بجمله) أي القسرية سكنية
 حديث بهذا السلام أن شاذبا بعبدة سواء أذن رهنه أو لا (ولنه) أي المرتين من وطه جعل قسرية (و) لأن من وطه شاذبا
 أشبهه بوطئها أمته (ولا نقله عليه) أي على مرتين أذن له رهنه في وطه لثبوت الوط من وطه وأذن في الوط طئ فيها
 يترتب عليه فإن لم يذن رهنه في الوط وطئ في أجرة قوله رهنه وعادته كاف في الانتفاع خلافا لما في شرحه

خارجا عما في الجملة لقوله تعالى وإن جاءهم حمل مصير أو آية وهم قال ابن عباس الزعيم الكليل ولقوله عليه الصلاة والسلام
 الزعيم غارم رواه أبو داود والترمذي وحسنه وهو مشتق من الزعم أو من التضمنين لأن ذمة الضامن تتضمن الحق أو من الضمن
 لأن ذمة الضامن في ضمن ذمة المضمون عنه ولأنه زيادة وثيقة وهو (الزاعم من يصح تبرعه) وهو حاشا التصرف فلا يصح من
 صير ولا يحمون ولا يفيده له إلا محاسب مال يتقدم به مع منهم كالشراء وإذا كان الضامن كتب تحبب الضمان سخر أو بمجنون أو أكره
 مضمون له لقوله لا يدينه ملامة العقد ١٠٨ ولو عرف الضامن حال حثوث (أو) التزام (مفلس) لأن الجرح عليه في ماله

لا في ذمة كالن تصرف في
 غير الزعم (أو) انزعم (عن
 أو مكاتب باذن سيدها) لأن
 الجرح عليها لحقها فإذا انحصر
 انفق كسائر تصرفاتهما فإن
 لم يأنفهما فليس يصح سواء أذن
 في التجارة أم لا إذا انحصر عقد
 يتضمن إحصاء مال كالنكاح
 (ورؤية) ما ضمن فيه مكاتب
 باذن سيده (عما يملك مكاتب)
 كمن ما اشتراهم ونحوه (و) يؤخذ
 (ما ضمنه) باذن سيده (من
 سيده) لثقله بخصته فإن أذنه
 في الضمان لا يفيضي عما يملكه
 صرح وتسلق الضمان عما قيد
 العبد كعقل ارض الجاني برفقة
 خيل وكذا الوضوء حر في أن
 يأنف عنه من مال عينه وما
 ضمنه مريض مرض الموت
 الخوف من ثلثه (ما مفعول
 التزام أي مالا (و) يجب على
 آخر) كتمسك وقرض وقية
 متلف (مع بقاءه) أي ملوحيب
 على مضمون عنه فلا يسطر عنه
 بالضممان لحديث نفس المؤمن
 معلقة بدينه حتى يفضي عنه
 وقوله في حديث أبي قتادة الآن
 بردت عليه جلته حين أخرجه
 بقتل ماله (أو) ما يجب على

لا لم يلح به كالتقدم وانقطع حكمه من الانتفاع بذلك (وإن كان في الأرض) المبدية (زرع يبعد
 مرة بعد أخرى كالطية) يفتح الرأوي العصة فإذا استفتى قس (والبقول) كالنوع والشجر
 والكرات (سواء كان) الزرع المذكور (عما يفي) في أرض (كالنوع أو أكثر) من سنة
 (كالطية أو) كان بالأرض زرع (تشكر وعمرته) كالنوع والبادية (أو) كان بالأرض ما
 يشكر (زرعه) كنفخ وتر حرس وو (و) باسم من نحوها (كباب) فالاصول (من جميع
 ذلك) (الشري) لأن ذلك يراد للبقاء أشبه بالشجر (وكذلك) أو رافقوه مضمون فهو كور في الشجر
 وأخصه (الشري) لأن من أجزائه (والنسخ) اسم لما يثبت العجز وبالفعل المرفوع في المطاع
 (واللقطة الظاهر نأه والزهرا الظاهر منه) وهو الذي يفتح (السائق) ونحوه لا يفي مع بقاء أصله
 أشبه بغير الشجر المؤبر (الآن) بشرطه (المتاح) ونحوه يمكن له عملا بشرط (وعلى البائع
 قطع ما يستحقه منه) أي ما ذكر من الجزو والمقطعة الظاهر بين والزهرا المتفتح (في الحال) أي
 على الفور ولأن ذلك ليس له حشد يتنهي ور بما ظهر غير ما كان ظاهرا فيفسد غير حتى كل
 منها (وإن كان فيها) أي في الأرض المسعة (زرع لا يحصد الأمرة) واحدة سواء (نبت)
 ذلك الزرع (أولا) كبروت شجر وقطنيات) تكسر اتفاق وهي العندس والباقلا ونحوها
 من فطن بالمكان أقام به (ونحوها) كجزر ونخل وقوم وبصل ونحوه) كدخن وذرة (أو) كان
 بها (قصب سكر) فانه يؤخذ مرة واحدة كاله في المغنى (وكذا) القصب الفارسي (لأنه) له وقت
 يقطع فيه (الآن) هروقه للشري (ونحوه) لأنها تنزل في أرض البقاء أشبه بالشجر (لم يبدل)
 ما ذكر من الزرع في البيع لأنه مودع في الأرض راد لنقل فاشبه الثمرة المؤبرة (وهو)
 السائق) ونحوه (بقي إلى حصاده) (الآن) قطع لأجرة (على البائع) لأن الثمنه حصلت مستثناة
 له (أن) بشرطه (مثمر) ونحوه (فان) بشرطه فهو له فضلا كان أو ذا حسب مثر أو ظاهر اعلموا
 أو مجهولا (لأنه) بشرطه يبدل في الأرض فهو كاساسات الحيطان (و) يأخذ منها (ونحوه)
 (أول) وقت أخفوه لو كان بقاؤه (أقل) كالشجرة (و) يؤخذها قصب الفارسي في أول وقته الذي
 يقطع فيه بوعليه) أي السائق (إذا) لما سيق من عروقه المخرقة بالأرض (ك) مرقوق (ذرة) لأن
 عليه تسليم الأرض خالصة (وكذا) يلزم البائع إذا لم يباقي من عروقه القصب الفارسي
 ونحوه (أن) لم يضر بها) كقل متاعه (و) عليه أيضا (تسوية) الحضر) كالتقدم (وإن طن
 مثر) الأرض (دخول زرع البائع أو) دخول (غيره) شجر ورادى الجبل به ومثله بمجمله فله
 الفسخ (لأنه) عوت عليه منفعة الأرض والشجر ما رواه اختار الأساك فلأرسله (ولو كان
 في الأرض) (أشبه) (بذر) فان كان أصله يبقى في الأرض كان نوعه بذراطة ونحوها كبنر
 الهندباء (لأنه) سكر الشجر هلقت هروقه (أولا) لأنه راديه البقاء (إذا) راديه (أي) بالفرو

أخرجه على عمل الآية ولا يؤول إلى الزرع داخل العمل (غير خر يهدمها) أي وما يحب ونحوه
 وفيها يجب لأبضع ضمانا ببدو جوبه لا قبلهم من مسلم ولا كافر لقوات الصغار عن المضمون بدفع الضامن ويحصل الالتزام
 (بلفظ) أنا ضامن وكفيل وقبيل وجعل وصير وزعم (و) يلغظ (منه) يتبدل أو تحمله ونحوه) كمندى أو هي ماله عنده
 وكفه أو زوجه وعلى الثمن أو المهر أو أي أو أخضر لا يهرعد ولو تارة لأخر من أو كقل عن فلان ففصل الزم المباشرون الأمر
 (و) يصح (بأشرافه) ومعه من أحرس) لقيامهما مقام نقطة لا يجاب منفردة عن إشارة ففهم ما في العقد فله مان لأنه مكتوب
 هبتا أو بغيره تلم ومن لا يفهم إشارة لا يصح ضمانه وكذا لا تصرفه (ولرب الحق مط البقاء بما شاء) أي الضامن ولطعنون

هذه ثبوت الحق في نعمته (و) انظر اليهما (معا) لما تقدم ولان الكفيل وقال الترمذى أو تكفلنا المطالبون أحد الذين لم يبع (فالحياة والموت) لما سبق فان قيل التى الواحد لا يتكفل بحلين • أحسب ان أشغاله على ميل التعلق والاستباق كتمان من الرهن به وبذمة الرهن (فان أحل) ربح الحق على مضمون أو رهن (أراحيل) ربح الحق بذمة المضمون له أو الذى به الرهن (أولاً عند) وحسب به الدين يتألى أو غيره (يرى ضامن وكفيل وطل رهن) لان المذلة تأتياهم ولغوات الحلو (لا) يراهم من وكفيل ولا يطل رهن (أن يورث) الحق لانها ١٠٩ حقوق البيت فتورث عنه كذا ربحه (لكن) استدراك من مسئلة

الحالة (أو حال الرب دين على اثنين) مدنيه له (وكى) منهما (ضامن الآخر) انما ليقتضى المحتال (من أهما شاء) صم) لانه لأفضل هناك نوع ولا أجل ولا عهد وانما هو زيادة استيثاق وكذا ان لم يكن كل منهما ضامنا الآخر وأحاله عليها لانه اذا كان له ان يستوفى الحق من واحد حازان يستوفيه من اثنين وان أحاله فى الأولى على أحدهما يمتنع مع لا استقرار الدين على كل منهما والطاهر برأه الذى لم يصل عليها لتسببه الى التحيل لانتقال حقه عنه لان الحالة استغناء وينقل الدين الى التحال عليه لانه الذى المعنى كانه قد استوفى منه ولكن لا يطالب الآخر حتى يورث كما فى ضمان الضامن أشار إليه ابن نصر الله وأطال وذكره فى شرحه وان أقرب رب الدين به فقال ابن نصر الله قال طاهر بطلان الرهن اثنين انهم رهنه يوردين له والأصح فى الضمان أنه ان قال تمتعت ما عليه ولم يعين المضمون له فانه فان باقى وان عين المضمون له بالدين

ونحوه (الدوام فى الأرض) ولا تضر جهاته لانه يدخل تبعاً كالحمل والنوى فى التمر (وان لم يرد به الدوام) فى الأرض (بل) أر بيه (القول) من أن الى موضع آخر ويسعى الشغل أو كان أصله لأبى فى الأرض) كذا الرب ونحوه (فكزوع) أى هو البائع ونحوه (فان لم يعلم المشتري بذرا الأرض ونحوه) كاشتلت (فله نسيج البيع ومضاربه) بما لان فيه فهو يتالمعه الأرض عليه مدة (فان تركه) أى أزرع أو أوفده أو أشتل (البائع للشرى) فلا خيار له لانه زادته شيئاً فإزاء قوله لان فيه قصده العقد (أو قال) البائع (أما حوله) ولكن ذلك أى فهو به (فذن بسرا لا يضر منافع الأرض فلا خيار للشرى) لانه أزال العيب بالنقل على وجه لا يضر بمشايخ الأرض (وكذلك ان اشترى) أناساً (فلا خيار له) لأنهم لم يبيعوا بالشرى (ولم يك عليه المشتري فلها خيار) بين الامساك والرد (فان تركه) أى لثمرة (له البائع فلا خيار له) أى للشرى لما تقدم فى الزرع (وان كانا ناقطهما ان لم يسقط خياره) أى للشرى لانه لا تأثر له لانه قد فات المشتري غير ذلك الصام (ولو باع الأرض بما قبله من المذرمع) البيع (فيستحل) البذر (تبعاً) فلا تضر جهاته كاساسات الخيطان (وان ذكر) البائع (قدره) أى البذر (وذكر صفته) كسم (كان أولى) البصر ورته معلوماً بالوصف (والحصاد ونحوه) كالحصاد والواقعة اط فيما قلناه البائع ونحوه (على البائع) ونحوه لان ذلك من مؤنقه قبل ملكه فهو يتكفل الطعام المبيع (فان حصصه) أى الزرع باع ونحوه (فصل أو ان الحصاد يبتاع الأرض فى غيره) أى غير ذلك الزرع (بما يك) البائع ونحوه (الانتفاع بها) لا تقطع ملكه عنه (كأول باع داراً فيها متاع لا ينقل فى العادة الا فى شهر فكتكف) البائع (نقله فى يوم ليمتفع بالدار فى غيره بقبه الشهر) لم يك الشغل لان ملكه قد انقطع عنها وانما أهل للفقو بل بحسب العادة فلما اضروه وحيث تكلفه فقد رضى به

فأفصل كما هو من باع نخلاً قد تنشق طلمه كسر الطاء غلاف المتوقد قاله فى الحاشية (ولو لم يورث) أى يلقى والتلقيح وضع طلم النخيل فى طلم الشجر (أو) باع نخلاً به (طلع نخلاً) تنشق براد للتلقيح صفه طلم نخلاً أو طلم منه (أو صالحه) أى ما قبل المذكور (أو وجهه) صدقاً أو وجهه (موض طلم) أو طلق أو عتق (أو) جعله (أجرة) أو حمله ونحوها (أو) رهنه أو وجهه أو أعينه (تبعاً للأرض) (تشتقه فالتمز فقط دون المرحاجين ونحوها) كيف وجر بدو شخص (لمع) من باع ونحوه وسدق وراهن ونحوه لقول ابن عمر روى رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من باع نخلاً لم يورثه من بعده ورثه فى حكمه أى وانقص على التالى بر الملامته التشقق غالباً (متر وكا) أى التمر (فأخذ الى المذاذ ونقص حتى تنهى حلاوة

لم يبع الضمان انتهى وان أحال أحد اثنين كل منهما ضمان الآخر بالدين به رثت عنه جميعاً كما لو ضام (وان يرى أحدهما) أى أراهم بالدين (من الكل) يرى ما عليه أصالة وضماناً (بى ماعل الأوصالة) لان الأراهم بصادفه وأما ما كان عليه كفالة فتدبر منه ما بالاصل (وان يرى مدون) وفاء أو أراهم أو حواله (يرى ضمانه) لانه تبع له والتمنه ونسبة فاذا يرى الأصل زالت الوثيقة كالزهر (والعكس) أى لا يبرأ مدون براءة ضمانه لانه قد تضمن من لم يبرأ أحدهم بجره غيره سواء من كل واحد منهم جميع الدين أو أراهم ويورث براءة مضمون عنه ولا يصح ان يعين أحد الضامنين الآخر ثبوت الحق في نعمته بضمانه لاصل فهو أصل فلا يصح ان يصير فرعاً بخلاف الكفالة لانها يبدلها فى ذمته فلو سبيله أحدهما يرى

قريب كنفه له لأن احتشاز مكفوله (ولو لم يكن ضامن بداروب مرده أو) كان كافرا (أملا) فضع من ولحق فجارحوس (فما يبرأ)
من الضمان كالفرد الأصل (وان قال ردين لضمان برئت إلى من الدين فقد أقر بقتنه) الدين لأنه اخبار بفعل الضامن
والبراءة لا تكون من عليه الحق إلا بآداه (ولا يكون قوله له) (أبرأتك) من الدين (أو برئت منه) (أقرار بقتنه لما أقر أيا ذلك فظاهر
وما قبل برئت منه فلان البراءة قد انفصلت إلى ما لا يتصور الفصل منه كبرئت منه فمكلف فهو أعم من أن تكون البراءة بفضل الضامن
أو بالحدوث فلا دلالة عليه على القبض ١١٠ (و) قول ردين لضمان (وميتك) أي الدين (فذلك له) أي الضامن

(قريب) به (على معنونه) هـ
هـه كنفه فضعته ثم وجهه ما به
(ولو لم يكن ضامن) عن ذى
ثمرا (على معنونه) له برئ
معنونه عنه كضمانه لأن مال به
الجزء بطلت حتى حقه فلم يملك
المطالبة بها (أو) أسلم معنونه
عنه برئ المعنونه عنه
كضمانه) لأنه صار مسلما
ولا يجوز جوب الجسر على
مسلم والضامن قرعه (وان
أسلم ضامن) في جمر وحده
(برئ) لأنه لا يجوز طلب
مسلم بغير (وحده) لأنه تبع
فلا يبرأ إلا ببراءة (وبغير)
لصحة ضمان (رضا ضامن)
لأن الضمان تبرع بالترام الحق
فاحتبر له الرضا كالتبرع
بالحساب (ولا) يعتبر رضا
(من ضمن) بالنسبة لمول أي
المعنونه عنه لأن ما أقاده معنونه
الميت في الدارين وأقره
الشرايع وذو العاضري وأصه
قتناه منه بغير إذنه فأولى ضمانه
(أو) أي ولا يعتبر رضا (من
ضمن) أي المعنونه له لأنه
وثقة لا يعتبرها قبض فلم يعتبر
لرضا كالتشاهد (ولا) يعتبر
لضامن (أن يبرأه) أي

المعنونه له والمعنونه عنه ضامن) لأنه لا يعتبر رضاها فكدمر قتما (ولا) يعتبر (علم) من الضامن
الجزاه
(الحق) لقوله تعالى وإن جاء به على بغير وأناه زعيم وهو غير معلوم لأنه يختلف (ولا) يعتبر (وجوبه) أي الحق (إن آل البها)
أى إلى البها بولى الجواب فلا يحل البها غيرهما بولى إلى الجواب فلا قيل الضمان منه ذمة أي ذمة فإذا لم يكن على
المعنونه حتى فلا ضم أصيب به فقدم ذمته إلى ذمته لمعنونه عنه فإنه لزمه ما لزمه وهذا كاف (فيصع ضمانت لا بدعا على
بكر) وإن جوبه الضامن (أو) أي ويصع ضمانت لا بد (بنيانه) كبر ما يقر به ما ذمته له عليه لما تقدم (وله) أي ضامن ما لم
يجب (الطال) أي الضمان (قبل وجوبه) أي الحق لأنه لا يغاير ما وجوبه بغيره فذمته بما يدل بموت ضامن (ومنه) أي

[illegible]

أجزائه وان ظهر بعض الثمرة المنبع شجرة (أ) أو تنشق طلع روض نخل (ب) يسع ونحوه (أ) بما
 ظهر وما تنشق (ب) يسع وما لم يظهر فمن غير (أ) أو تنشق (ب) من طلع (أ) هو (أ) مشتر (ب) ونحوه
 سواء كان من فرع أو تنشق (ب) ونحوه (أ) يسع (ب) من طلع (أ) هو (أ) مشتر (ب) ونحوه
 طلعها وان ظهر بعض غير (أ) (أ) يسع غير (أ) (أ) يسع (ب) من طلع (أ) هو (أ) مشتر (ب) ونحوه
 يظهر من ثمرته أو تنشق وان ظهر من (أ) (أ) يسع (ب) من طلع (أ) هو (أ) مشتر (ب) ونحوه
 أو برز من ثمرته (أ) يسع (ب) من طلع (أ) هو (أ) مشتر (ب) ونحوه (أ) يسع (ب) من طلع (أ) هو (أ) مشترك (ب) ونحوه
 لأن بشرطه الساتع متفق عليه (أ) يسع (ب) من طلع (أ) هو (أ) مشترك (ب) ونحوه (أ) يسع (ب) من طلع (أ) هو (أ) مشترك (ب) ونحوه
 الكل للسايع قلت لأخالفه لأن قول الإمام بأرصادي عما إذا رجع الفضل أو بعضها وكذلك
 الحد بثقله خلافاً برصادي بتأثير جميع ثمره كل واحد من الفضل وتأثير من كل
 نخلة منه (وليس إسقي ثمرته المصلحة) (ولشتر في مالها أن كان فيه) (أي السقي) (مصلحة خاصة
 وغير هالو ونظر الأخيد) (بالسقي) فلا ضمان (ولا لأحدهما منه لأنها دخلت في السقي ذلك
 وليس لأحدهما التي لتعير مصلحة لأن يتقيد به نصنم التصرف في حلق شجرة والاصل المتبع وأما
 اباحت لمصلحة (وأما الثمن) (أي طلب) (السقي فثمنه عليه) (وحده) (ولا يلزم أحدهما سقي
 مالا آخر) (أو امتداد لأنه لا يلزم له على كنه من قبله

الكل وان ابراء من هؤلاء
أحمد بن محمد بن محمد بن
(و) صنع من الدين (بيت) وان
لم يختلف وما لم يثبت ستمين
الاعوج ان النبي صلى الله عليه
سلم اقر رجل يعلى عليه
فقال هل علم من قالوا انهم
منار ان قالوا انهم منار
قالوا فأنشأوا في الامم
عليه فقال ما منتم على في رفته
مروءة الاقام احمد بن محمد بن
فقال فتداده فقال ما منتم
باسر الله صلى الله عليه وسلم
صلى الله عليه وسلم وما منتم
(ولانرا ذمته) اي المبت
فقال احمد بن محمد بن
نقل المؤمن منقطع منه حتى
يقضي عن وما لم يجره الصلاة
والسلام اقرنا في الامم
الان لا يبروت عليه جلد رواد
احمد بن محمد بن محمد بن
البن وكلمني (و) صنع من
بن (منس مجنون) اليوم الزم
غار وكلمت ولا تاسه ما في
الانصار انه اقامات في طالب
في الدوا بن لان عدم المطالبة
الذين لا يستطه (و) صنع
منان (نقص صفه او) نقص
ككل اي مكان في ذلك

واجب أوما له الله عالم يكن من سلم لأن النصر باق في ذمة باذل فمع ضمانه كسائر الديون ولأن غايته ضمان مطلق على شرط
فمع ضمان المدة (و يرجع قاض بقوله مع غيبه) فقد نص ضمان كمال الدعاء باذل والأسل بعاقبته في الذمة باذل
ولرب الحق طلب ضمان بالزوجه ما لم يضمن (و يرجع ضمان عهده مسبق) لدعاه الحاجة في الوثيقة والوثائق ثلاثة
الشهادة والرهن والضمان والشهادة لا يتوفى بمطلق والرهن لا يجوز فيه إجماعا لا تقدمه بل يبق الألفضان فلو لم يصح
لا تمتعت بالامارات مع من يعرف وفيه من عظمي وألحاق ضمان العهد ضمنت عهده أو غيره أو بقوله نشر
ضمنت خلاصته أو من غير البيع مستحقا فقد ضمنت لك الثمن وعهد باسم لغة الأصل لا يكتب فيه إلا ابتداء وأصطلاحا

(منه) لأن الفساد لا يقلب **مختصا** وإن شرط خيار ضمان أو (كفالة) بأن قال أنا ضامن بما عليه أو كفيل بذنه وفي الخبر ثلاثة أيام مثلا (فسد) أي الضمان والكدالة لثباته له (و يصح) قول جازا التصرف مثله (التي متاعك في الجسر على ضمانه) لصحة ضمانه يجب فيه ضمانه الناقل وإن قال الله وأوركا ر الثمن ضمانه فصل ضمن قائل وحده والخصة وإن قال كل منا ضمن لك متاعك أو قيمته لم يثبت ضمان الجميع ولو لم يسمعوا أو أن ضمنه الجميع فالجميع على عددهم كضمانهم ما عليه من الدين ويصح إقامته متاع أخيه ١١٣ تألف معهما وبشيء ما اتفق بعضهما

متاعه في الجسر لثمنه يرجع به على أحدهما كذا الرسل له أني متاعك فالثقل له لم يكرمه على القائه ولا ضمنه له وإن اتفق متاع غديره أذن لخصمه ضمانه وإن سقط عليه متاع غيره فخصم إن يهلكه فدفقه فوضع في الماء لم يضمنه

فصل هو أن قضاء أي الدين ضمان أو أحوال ضمان رب دين (هو لم يرض) ضمان (رجوعا) على مضمون عنه بمقتضاه أو أحواله عنه (رجوعا) لأنه متوقع سواء ضمن بانه أو لا (وإن نواه) أي إلى جوع ضمان (رجوعا) على مضمون عنه سواء كان الضمان أو الاقتضاء أو الحوالة باذن مضمون عنه أو لا اقتضاه مبرر من دين واجب فكان من ضمان من هو عليه كالحاكم إذا اقتضاه عنه عند امتناعه (ولو لم يذن) مضمون عنه (في ضمانه ولا قضاء) لما سبق وأما قضاءه وأبى قتادة عن الميت فكان تبرعا لقصد براءة ذمته ليعمل عليه إلى متى الله عليه وسلم عاهلها أنه لم يترك وفاء الكلام فيمن نوى أن جوع الأمن فروع حيث رجح ضمان

جاز بيعه) مطلعا (بشرط التيقن) كالزراع إذا اشتد حبه (جازه مطلقا) وبشرط التيقن (وكذا الباذنجان) لحكمة حكم القطن على ما تقدم (والخصاد) لزراع اشتراه (والقاطا) للقطعة اشتراها (والجذاذ) للثمرة المشتري (على المشتري) لأن ذلك من مؤثقتل ما اشتراه كقتل الطعام المبيع بخلاف أجره الكمال ونحوه فأنها إلى البائع لأنها من مؤثقة تسليم المبيع إلى المشتري وهو على البائع وما حصل التسليم بالقبول دون القطع بدليل جواز التصرف فيه (فإن شرطه) أي الخصاد أو الجذاذ أو القاطا المشتري (على البائع صرح) الشرط كشرطه على المبيع الخطأ أو كسبه (وإن باعه) أي ما ذكر من الثمرة قبل بدو صلاحها والزراع الأخضر والقطا وشهودان أصوله (مطلعا) بذكر قطعا ولا يتيقن أو باعه بشرط التيقن لم يصح (المبيع لما سبق من الأدلة) على اشتراط بدو الصلاح في الثمرة واشتداد الخيف في الزرع وجره المبيع لقطعة لقطعة فيما تنكر ثمرته (وإن اشترى) إنسان (جديد لقطعه) ثم ننته) أي العام المقبل فلصاحب الأرض لأن المشتري ترك الأصول على سبيل الرضى لها وسقط حقه كاي سقط حتى حاصد الزرع من السنابل التي يخلها ولذلك أوجب التقاطها (أو سقط من الزرع حب) عند الحصاد (فتب في العام المقبل ويصح الزرع) بالتصغير (فلصاحب الأرض) وبأن في المساقاة (وإن شرط القطع) أي باع الثمرة قبل بدو صلاحها أو القاءه ونحوها فظاهره بشرط القطع في الحال (ثم آخره) أي القطع (حقيقا) بدو صلاح الثمرة أو اشتد الحطب (أو طالت الجسنة) الرطبة ونحوها أو كبرت القطعة من القاءه ونحوها (أو اشترى هر ضا) كهارطيا) بشرطها السابقة (فآخر) أخذه (حقا) أقررت) أي صارت قرا (أو) آخر (الزراع) الأخضر إذا اشتراه بشرط القطع (حقا) اشتد الزرع (بطل البيع) فيما ذكر (عبر داز بادة) لأن صفته كجبل ذريعة إلى الحرمان ووسائل الحرمان كبيع العينة وقضاءه قبله تعالى أهل البيت بمنهم (و) إذا بطل البيع (في الأصل) من الثمرة والزراع والجسنة والقطعة على البائع (والزيادة) الطارئة بعده (البائع) كانا لغيره لم يحد (لكن يعني عن بصرها) أي بصر الزيادة (عرفا) كتركه القطع (اليوم واليومين) فلا يبطل البيع بذلك شقة الثمرة منه (وإن تلفت) الثمرة المبيعة دون أصولها قبل بدو صلاحها بشرط القطع (بما تنقبض) التمكن من أخذه) أي الثمرات أو لا ذكر فتابا لاسم الجنس يجوز تأنيث خبره ويذكر كقوله تعالى أعجاز تحمل خاربة تحمل متعمر (ضمنه) أي الثمرة (بائع) لحديث جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بوضع الجوائح رواه مسلم (والأ) أي وإن تلفت بدت تكان المشتري من أخسدها (فصل في مشتري) أي ومتوفت على المشتري لتصغيره بتركها (ولو باع خبرا فيه) أي الثمرة (ثم له) أي البائع بأن

١٥ - ككتاب البيع - ثاني (١) (بالاقل عاظمي) ضمان (ولو) كان ما قصده (قيمة عرض هونه) الضامن (به) أي الدين (أو قدر الدين) بلو كان الدين عشرة ووقعه ثمانية أو هونه عنه عرضا قيمته ثمانية أو أنكسر رجح الثمانية لأنه إن كان المضي أقل فأنما يرجع بما غرمه ولو لم يرجع به لم يرجع بشئ وإن كان الأقل الدين قال الزيادة غير لازم للضمان فأنه إن مبرع (وكذا) في الرجوع وعنده (كفيل وكل مؤدع غير مدنا واجبا) خبر رجح أن نوى الرجوع والاقبال (لا) يرجع مؤدع غيره (زكا ونحوها) مما يقتضي نية ككفارة لأنها لا تجزي بغيره عن هي عليه (لكن) يرجع ضمن الضامن

عليه) أي الثامن الأصل (وهو) أي الثامن الأصل (جمع) (على الأصل) المضمون عنه وإن أقال رب الدين به على الضامن
 قوله أن يقال الثامن طلب مضمون عنه بمجرد الحواشي لا لأنها كالاستغناء عنه فإن مات الضامن قبل أداءه احتال عليه ولم يتحقق تركه
 وطلب الاحتال ورثته فلم أن يطلبوا من الأصل ودفخوا ولم يدفع عن أنفسهم لعدم لزوم الدين لهم بغيره فاحتال لا المرعى كما
 لما ضمن من الأصل ودفخ للحتال وكذا إذا أدى ضامن الضامن ومات الضامن قبل أداءه إلى ضامنه ولم يترك شيئا ذكره ابن نصر الله
 بجنا (وإن أنكركم مقتضى القضاء) ١١٤ أي أنكركم الدين أخذ من مضمون ضامن (وحلف) رب الحق (لم يرجع)

كان يخلو لا تثق طلبه أو يجبر انظر غيره (وبخوه) بأن باع ماله زهرا وقطن بخرج من
 أكله أو أصول قنائه ونحوها بعد ظهور غيرها (فأبى أخذه) أي أبى البائع الثمرة التي له
 ونحوه (حتى حدث ثمرة أخرى) واختلطت بها (فلما تمزجها) أي المائع والمشتري
 (شربان) في الثمرة (بدر ثمره كل واحد منهما) فقتسمها كذلك كالإشترى حنطة
 فأناشت عليها أخرى (فأن لم يعلم درها) أي قدوا الثمرة الحادثة (اصطالحا) أي البائع
 والمشتري على الثمرة لادعاهما للحاجة لذلك لا بطريق معرفة كل منهما (والبيع صحيح) فلا
 يسل بالاختلاط كأن تقدم في اختلاط الحنطة المبيعة غيرها (وإن أخر) المشتري (قطع
 خشب) اشتراه (مع شرطه) أي القطع (فما) الخشب (وغلظ فابيع لازم)
 لا دخل بذلك (ويشتركان في الباء) لأنها حصلت في حكمهما فإن الخشب ملك للمشتري
 وأصله ملك للبائع وبها يشتركان في ما دفعه من الخشب يوم العقد ويوم الأخذ فلا زيادة ما بين
 القيتين فبشر كان فيها

مدعي القضاء (على مدعي) لعدم
 برأيه بهذا القضاء (ولو صدقه)
 مدعي على دفع الدين لأن عدم
 الرجوع لنظر بط الثامن
 ونحوه عدم الشاهد فلا فرق بين
 عدمه وتكذيبه (الآن ثبت)
 القضاء بينه وبين حضرته أي
 القضاء المضمون عنه لأنه المقرط
 بترك الإشهاد (أو أشهد) دافع
 الدين (ومات) شهوده (وأغاب
 شهوده وصدقه) أي الدافع

مدعي في حضوره أو غيبته شهوده
 أو موثقه لأنه لم يقرط وليس الموت
 أو الغيبة من فقهه فإن لم يصدقه
 مدعي على أنه حضر أو أنه أشهد
 من مات أو غاب فقول مدعي
 لأن الأصل معه وفي أنكركم
 مقتضى القضاء وحلف ورجع
 فاستوفى من الضامن ثمانية
 رجوع على مضطوع القضاء عنه
 ثانيا لبراءة ذمته بظاهرا (وإن
 أهتلف) مضطوعه لأنه بالقضاء
 (وأنكر مضمون غيبه) لم يجمع
 إنكاره لأعترافه بالحق بأن
 الذي له ما راضا من فوجبه
 قبول قوله لأنه أقر على نفسه
 (ومن أرسل آخرى له) أي
 المرسل (عنده) أي المرسل إليه
 (مالا لأخذ بدار) من المال (فأخذ)

الرسول من المرسل إليه (أكثر) من دينار (فمنه) أي المأخوذ (مرسل) لأنه المسلط للرسول
 (ورجع) مرسل (به) أي المأخوذ (على رسوله) لتعديه بأخذه وفي الاقتناع وغيره فبعضه مباحث (وبعض ضمان الحال مؤجلا) نصا
 لحديث ابن ماجه عن ابن عباس مرغوا وآله مال الزمتمو جلا يقد أي عقد ضمان فكان كالإلتزام كالتمن المؤجل والحق يتأجل
 في ابتداء ثبوته إذا كان بثبوت يقد ويمكن على الضامن حالا وتأجل ويحوز تخالف ما في الفقهين وعلى هذا قالوا كان الدين مؤجلا
 الشهر وضمنه إلى شهرين لم يطل بطلبه قبل مضيه (وإن ضمن) الدين (المؤجل حالاً بالزمنه) أدان (قبل أجله) لأنه فرغ المضمون عنه
 فلا يلزم ما يلزم المضمون عنه كان المضمون مؤجلا لم يزل نفسه بغيره للمؤجل لم يلزمه بغيره (وإن تجمل) أي المؤجل ضمن (لم يرجع)

ضامن على مضمون عنه (حق يمل الدين) لأن ضمانه لا يتغير عن تأجيله وإن أذنه مضمون عنه بشهر لفعل فله الجوع والانه
 أدخل الضرر على نفسه (ولا يمل دين مؤجل) عوت مضمون عنه ولا (ضامن) لأن التأجيل من حقوق الدائن بل بغير عوت
 كإسحق وقوله إن وثق أو ربه قاله في شرحه (ومن ضمن أو كفل) مضمنا (ثم قال بكن عليه) أي المضمون أو الكفول (مضمون)
 المضمون أو الكفول له (مدق خصمه) أي المضمون أو الكفول له ادعائه المدقة (بنيته) لا اشتغال مدق وهو لسان تكل مضمون
 أو كفول له قضى عليه بزيادة الضمين والاصل (فصل في الكفالة) ١١٥ وهي الكفالة مصدر كفل بمعنى التزم وشربها
 (التزام شربا احتضار من عليه)

أي يتعلق به (حق مالي) من
 دين أو عارضة وشعبها (البره) أي
 الحق متعلق باحتضار والجهور
 على حوازمها عموم حديث الرقيم
 غاربه دعا الحاجة إلى الامتناع في
 ضمان المال والدين وكثير من
 الناس عتق من ضمان المال
 لم يجز لكرهه لا إلى أي المخرج
 وتعلل المدامات الحاجة إليها
 (وتنفعه) الكفالة (بما) أي
 لفظ (بنيته) ضمان لأنها نوع
 منه فاعتقدت بما يشق به قلت
 فيؤخره معهما من بيع منه
 الضمان ويحكم بأبسط من يصح
 ضمانه (وان ضمن) رشيد
 (مفرته) أي لو جاء المستدين
 من إنسان قتل أبانا أعرلنا
 فلا أعطينك ضمن الأخر مفرته
 كن برهان بدائه فلهما شبه
 وغاب مستدين أو توري (أخذ)
 بالنشاء لقول ضمان المعرفة
 (نه) أي المستدين نسا كانه كال
 ضمنت لك حضوريه متى أردت
 لأنك لا تعرفه ولا عتلت احتضار
 من لا تعرفه فهو كونه كملت
 بدنه فبطل به فأن يحضر من
 احتضاره مع ذاته لزمه ما عليه
 لمن ضمن معرفته له ولا يكتفي أن

الله عليه وسلم قال إن بيعت من أخيل ثم أفاضت حائجة فلا يمل لك أن تأخذ منه شيئا ثم تأخذ
 مالي أخيل بغير حق وهو ما مسلم (وان عتقت النمرة) أي الجائحة المذكورة
 (من غير تأتف خير) المشتري (بين امتناعه) البيع (مع) أخذ (أرض) العيب
 (وبين ودوا أخذنا من كماله) لأن ضمانه تلفه بسبب في وقت كان ضمانه تجميعه بذلك
 أوله (وان اخلفنا) أي البائع والمشتري (في الخلف) أي بان قال البائع لم يتلف شيء وقال
 المشتري بل تلف (أو) اخلفنا في (قدره) أي التالف (فقولنا) لأن من كلفه
 المشتري والاصل عدمه (ومحل) وضع (الجائحة) عن المشتري (مالم يشترع مع أصلها)
 لحصول القبض التام وانقطاع على البائع عنه قاله في شرح الدمشي ومقتضاه أنها لو بيعت
 وحدها مالها الأصل فللمحكم كذلك ولم أحد منقول (أو يؤخرها عن وقت أخذها) المتأخر
 (فان كان ذلك) التأخير عن الوقت المتأخر (في الثمرة) التالف (من ضمانه) لشروطه
 (وماله) أصل بذكر دمه كذا وضار وانفجان وشبهها كسهر (فيما تقدم) وغيره كغيره
 (فيما تقدم من) موضع (حائجة) وغيرها على التفصيل السابق (وان تلف) أي عاذ كرم
 الثمر (أدى معينا أو) تلفه (عسكروا) لوصول خبره من بفسخ البيع ويرجع عاذ نفسه
 (و) من (امتناعه) بالتلف (البدل) كالبدل إذا تلفه أدى إلى القبض (وان تلف
 الجميع) أي جمع البيع من الثمرة (بالمائة) بطل العقد فلا تخير للمشتري (ويرجع
 المشتري بجميع الثمن) هي البائع أن كان دفعه له أو لا سقط عنه لما تقدم من حديث جابر
 (وفي الأجوبة المصرية) الشيخ الإسلام أبي العباس (وأما جابر يستأنأ وأرضوا ساقاه على
 النهر بضمن ألفجره) إذا تلف الثمر بضره أو نحوه من الآفات السماوية فانه يجب وضع
 الجائحة عن السناجر) صورة (المشتري) حقيقة (لمحط عنه من العوض) بقصد ما تلف من
 الثمرة (سواء كان العقد فاسدا أو صحيحا) لعموم حديث جابر السابق ولأن فاسد العقود
 كصحتها الضمان وعدمه (وان اشترى الممر قبل بدو صلاحها بشرط القطع فتلقت
 صحتها) سماوية (بعدمه) من قطعها هي (من ضمانه) أي المشتري لتفرطه
 (وان لم يتمكن) المشتري من قطعها حتى تلفت (في) هي (من ضمانه) حديث جابر
 السابق وتقدم ذلك في الفصل السابق وعلم بما تقدم من الجواب إذا اشتراه وتلفها من
 ضمانه المشتري وليس كالثمره (وان استأجر) اقتسام (أرضان) زرعها متلفا زرع) ولو
 بجائحة سماوية (فلا شيء على المؤجر) فيما قصه من الاجرة وان لم يكن قطعها فله المطالب
 بها لأنها تستقر على المدة انتم المتأجر أولا (وملاح) بعض غرة نخرة) فيستان (ملاح
 لما) أي النخرة (و) ملاح (استأجر النوع الذي في البستان الواحد) لأن اعتبار الملاح والجميع

يعرف وبالمال اسمه ومكانه دليل قول الامام فان لم يقدّر ضمن لأن الثمر بفذلك بقدره عليه كل أحد لو قال أعط
 فلانا ألفا لفعل لم يرجع له الأمر ولم يكن ذلك ككفالة ولا ضمانا إلا أن يقول أعطه عني (وهو صحيح) ككفالة (سدين من عهد هين
 مضمونة) ككافه وغيب (أو عليه دين) كالتضامن فتصعب سدين كل من يلزمه الحضور لمجلس الحاكم بدلين لازم لولما لا تصعب
 ويجوز أن لا يوجب احتضارها لمجلس الحكم كالتضامن فليطلب بالانفاق وسدين محضين وغائب (ولا) تصعب سدين من عليه (حديث) الله
 تعالى كخذا زنا ولا يحد كخذا في حد عرو من شعب عن أبيه منه جدره مرفوعا لا كذا في حد دولان مناهة في الاسقاط والدرج المشبهة
 فلا يحدله الاستيفاء ولا يمكن استيفاءه من غير الجاني (أو) عليه (فخاص) فلا تصعب ككفالة لانه يحدله أليسد (ولا يبر وجهه) (يرجى) في

حينئذ وجبة عليه (أو لا) (شاهد) لأن الملقى عليه ما لا يمكن استيفاءه من الكفيل ولا كفالة من كفالة لأن المضمون لا يلزمه
أنه يغير نفسه (والأصل أحسن) وأخص بمجهولين (وأما عدم مجتهدي إلى أصل مجهول فلأن المكفول له ليس له وقت يسقط المطالبة بقضيه
وأما عدم مجتهدي شخص مجهول فلا بد غير مملوك في المال فلا يمكن تسليمه بحال ضمانه من مجهول ودول إلى العلم (ولوق
ضمان) بأن قال ضمانته إلى نزول المطر فهو مال وقال ضمانته من كفالة من كفالة (وأن كفل) رشيد (بجيرة
شائع) كفلته من عليه حتى أورد به (أو كفل) ١١٦ (مضمر) منه ظاهر كركه وبيده وأوطن كقلبه وكبدته صح

لأنه لا يمكن إحصائه إلا بإحصار الكل (أو تكفيل) فيستصحب على أنه إن حاسبه أي الكفيل فقد برئ (والأصل بجيرته) فهو كفيل بغير ضمير (أو كفيل) (ضمان ماله) من المال مع أهله تعليق الكفالة والضمان على شرط كتمان العهدة (أو قال) إذا تقدم الحاج فأنما كفل بزيد شهره (مع) لجمعه قلعيا ووثقنا وكلاهما صحيح (وإذا) من كفل شهرا أو نحو (أن يطلبه) مكفول له بإحضاره (فيه) أي التسهير ونحوه لأنه بمعنى لا يكون كفلا وأما وثقت الضمان فالمظاهر لا يصح (أو قال) رشيد برب الدرس (أبرئ الكفيل) وأنا كفيل بفسد الشرط وهو قوله أبرئ الكفيل لأنه لا يلزم إتمامه (ففسد العقد) أي عقد الكفالة لأنه ملحق عليه وقال كملت لك هذا الدين على أن تبرئني من الكفالة بفلان أو ضمانت لك هذا الدين بشرط أن تبرئني من الكفالة بفلان أو ضمانت لك هذا الدين بشرط أن تبرئني من ضمان الدين الآخر لم يصح لأنه شرط في عقد في عقد كالبيع بشرط فسخ بيع آخر وكذا الشرط في كفالة أو ضمان

ان يتكفل المكفول له أو بيا - خروا ومن دعا عليه أو يسهه شياعته أو يؤجره داره لم يصح ان لماتت (ويعتبر) أهله كفالة (رضا كفل لأمكفول له) ولا مكفول له كضمان (ومضى ماله) أي سلم كفيل مكفول له لمكفول له (بجعل عقد فدخل الأجل) أي أجل الكفالة إن كانت الكفالة مؤجلة كضمان (ومضى ماله) أي سلم كفيل مكفول له لمكفول له كالاجارة وسواء كان عليه شرط أو لا فإن سلمه في غير محل العقد أو غير موضع شرط لم يبرأ إلا برب الملقى قد لا يقدر على إثبات الجهة فهو ضحية شهده (أو لا) أي أو لم يملأ محل الأجل (ولا ضرر) على مكفول له (في نفسه) أي المكفول برئ كعمل لأنه قد يذهب غير تبجيل ضمان كان فيه شرط لغيره بغيره أو لم يكن يوم مجلس الحكم والدين مؤجل لأن إقتضاه من غيره ونحوه لم يبرأ الكفيل

يشق والشرط الواحد (أو لا) يكون صلاح ثمرة خضرة أو بعضه ماصلا حاسنا (الجنس) الذي بالبيتان لأن الأنواع يتبايع ويتجزأ بعضها عن بعض ولا يخفى اختلافها (ولو أضرز) مالم يندصلحه من البيتان (بما يداصله وناعه) أي مالم يندصلحه (لم يصح) البيع لحديث انتهى السابق وأما صح بيعه مع مضمونه ماله (وإذا اشتد حب الزرع حاز بيع جميع مافي البيتان من نوعه) أي نوع الحب الشديد (كالثمرة) إذا دأب إصلاح بعضها كان ملاحا لجميع نوعها كما تقدم إذا تقرر ذلك (فصلاح غير الفضل) وهو البطح (ان يحصر أو يصغر) صلاح (الضمان يتوهم بالمال المملوك) أي أن يصغر فلو أنه يظهر ماله ونذهب فهو صسته من المملوكة قاله في الحاشية قال كان أيضا حسن ثمرة وضرب إلى البياض وإن كان أسود لحين يظهر فيه السواد (أو صلاح) ما يظهر غيره فبأنه إذا دأب سائر الثمرة) كمران ومشش وشوخ وجوز (ان يظهر فيه النضج ويطيب) لأنه عليه الصلاة والسلام نهى عن بيع الثمرة حتى تطيب متفق عليه وقال المحدث تبعه في الفروع وجاعه ويد صلاح الثمران يطيب أكله ويظهر نفسه في الأنصاف وهذا الضابط أولى والظاهر أنه مراد غيرهم وما ذكره علامة على هذا انتهى (وجزمه في المتبني) (و) صلاح (في حبان شتد أو يبيض) لأنه عليه الصلاة والسلام جعل اشتداد الحب غاية له فيه كدوا الملاح في الثمرة

فوفصل ومن باع رقيقا عبدا أو أمه (له مال ملكه) أي الرقيق (سده اياه) أي المال (أو خصه به) باع رقيقا (عليه) حكا ساور وحياصة (قوله عليه السلام إن الأمان بشرطه) المتنازع (أو بشرطه) (بعضه المتنازع فيكون له) أي المتنازع ما بشرط المتنازع من كل أو بعض الحديث ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من باع عبدا وله مال فإياه المبيع لأن بشرطه المتنازع هو والمسلم ولأن المبد وماله المبيع فإذا باع المبيع بقى المال وسواء قلنا المبيع على ما نقلنا أولا (فان كان) المتنازع (تسده المال) الذي هو الرقيق بأن لم يضمن تركه للرقيق كما يأتي (أشترط عليه) بالمال (وسائر شروط البيع) لأنه مبيع مقصود أشبه بالوضع البهنا أخرى (وله) أي المتنازع (الفسخ ببيع ماله) أي مال الرقيق المقصود (كرو) أي كأنه لم يفسخ ببيع الرقيق (وأن لم يكن قصده) أي المتنازع (المال وقصد) المتنازع (ترك المال للرقيق لينتفع) الرقيق (به وسلم بشرطه) علم المال ولا غير من الشروط لأن المال دخل تما (فان كان عليه) أن الرقيق (شباب فقال) الإمام (أجمدا كان المبيع فهو المبيع) لا غير مادة عن العادة فلا تتعلق به العادة لأن بشرطه المتنازع (وما كان ليس بالعتاد فهو للشرى) لجران العادة يبيعها معه وتنتقل في ماله لمصلحة وطاحته

ان يتكفل المكفول له أو بيا - خروا ومن دعا عليه أو يسهه شياعته أو يؤجره داره لم يصح ان لماتت (ويعتبر) أهله كفالة (رضا كفل لأمكفول له) ولا مكفول له كضمان (ومضى ماله) أي سلم كفيل مكفول له لمكفول له (بجعل عقد فدخل الأجل) أي أجل الكفالة إن كانت الكفالة مؤجلة كضمان (ومضى ماله) أي سلم كفيل مكفول له لمكفول له كالاجارة وسواء كان عليه شرط أو لا فإن سلمه في غير محل العقد أو غير موضع شرط لم يبرأ إلا برب الملقى قد لا يقدر على إثبات الجهة فهو ضحية شهده (أو لا) أي أو لم يملأ محل الأجل (ولا ضرر) على مكفول له (في نفسه) أي المكفول برئ كعمل لأنه قد يذهب غير تبجيل ضمان كان فيه شرط لغيره بغيره أو لم يكن يوم مجلس الحكم والدين مؤجل لأن إقتضاه من غيره ونحوه لم يبرأ الكفيل

(وليس في) غنق المثلثة (بالحالة) بين رب الحق والمكفول (طالاه) فان كانت في غير المكفول لانه كالتسليم (الوسم) مكفول (نفسه) لرب الحق يرى المكفول لان الاصل ادى ماعليه كالوقضي مضمون عنه الدين (اوبات) المكفول يرى قبل لسقوط الحضور عنه مجتبه (او تلفت العين) المضمونة التي تكفل بدن من هي عنده (فعل الله تعالى قبل طلب يرى تكفيل) لانه عن كثرة موت المكفول وعلم منه انه لا يراستفاه بطله بها ولا سلفها بفعل ادى ولا يخصصها وقال تكفيل ان عجزت عن احضاره او عجزت عن احضاره فان على القيام بما اقر به فقال ابن نصر الله لا يرا بالمولد المكفول ويازمه ١١٧ ماعله (لا) يرا كقيل (ان مات

هو) أي المكفول (او) مات (مكفوله) لان الكفالة أحد نهي الضمان فلم تسقط بوجوب تكفيل ولا مكفوله كضمان المال (وان تغذر احضاره) أي المكفول على التكفيل (مع) بقائه أي المكفول بان توارى (اوبات) عن البلنسر بما أو به أو بدار حرب وعمل خبره (ومضى زمن يمكن) كقيل (رده) أي المكفول (فيه أو) مضى زمن (عنه) كقيل (الاحضاره) أي المكفول بان قال كقيل على ان احضره كغدا فاضي التدوم بعضه أو كانت القيمة لان في خا خبره (ضمن) الكفيل (ماعله) أي المكفول فمالهم حدث الزم حار ولا انها أحد نهي الضمان فهو حجب التفرع بها كالكفالة التباين والى لا يسقط عنه

ادلا على دعيا (ويدخل هذا عرس) أي لجامها (ومقدودة) بكسر الهمزة (ونفعلها ونحوه) في مطلق البيع لجرمان العادة بينهما (وإذا اشترط مال الرقيق ثم رده) أي الرقيق (ناكالة أو خیار أو عيب) أو غيره أو تدليس ونحوه (ردعاه) معناه هين ما أخذه المشتري به فردد ما دفعه (فان تلف ماله) أي الرقيق (وأراد) المشتري (رده) بفرض عيب (له ذلك) (عليه) أي المشتري (قيمة ما تلف) من المال (عنده) كالتصعب عنده ثم رده (ولا يفرق بينه) أي المبيع (وبين امرأته وبينه بل النكاح باق) مع البيع لعدم ما وجب التفرع بقى

باب السلم والتصرف في الدين وما يتعلق به

قال الأزهري السلم والسلف واحد في قول أهل اللغة لأن السلف يكون قرضا لكن السلم لغة أهل الحجاز والسلف لغة أهل العراق قاله الماوردي رحمه الله تعالى في السلم (وهو) أي السلم (عقد على شيء يصح به وهو) (موصوف في الذمة) وهو وصف يصح به المكفول أهلا للأداء والائتمار (مؤجل) أي الموصوف (بشئ) متعلق بمقدور (مقبوض) أي الشئ (في المجلس) قاله في المبدع وأعرض بان قدض الشئ شرط من شروطه لانه داخل في الحقيقة فالأولى انه يسع موصوف في الذمة إلى أجل وأجروا على جواز ذلك من المنعز وروى له من الكتاب قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا إذا نذرتكم بدین الى أجل مسمى فاكتبوه ومن السنه ما روى ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قدّم الدية وهم يسلقون البساتين والثلث فقال لعن أسلف في شئ فليسلف في كبل معلوم ووزن معلوم الى أجل معلوم متفق عليه ولحاجة الناس اليه (و يشترط له) أي السلم (ما يشترط للمبيع) لا ضرورة (الا أنه) أي السلم لا يجوز الا (فقط المعلوم) لما في خلاف المبيع فانه يجوز في الموصوف المعلوم ما يصفه كالتقدم والمردا بالمعلوم هنا الموصوف في الذمة وان كان جنسه موجودا (ويصح) السلم (بلفظ بيع) كابتعت مثل هذا صفته كذا وكيله كذا الى كذا لانه نوع منه (و) يصح أيضا بلفظ (سلم وسلف) لانها ما حقت فيه (و) يصح أيضا (بكل ما يصح به البيع) كتبتك وانتيت لمحوه (ولا يصح) السلم (الأشروط سعة) تأقي فضيلة (أحدها ان يكون) السلم (في ما يمكن ضبط صفاته) لان ما لا ينضبط صفاته يختلف كثيرا ويغني الى المنزاع على المطلوب بعدها بان يكون المسلم نفسه (من المكمل من جنس وبغيرها) كادها وان البان (وأما لزوم من الاختيار والجنس والنشئة ولو لمع عظمه) لانه كنوي في الثمر (ان عين موضوع القطع كحكم تخذو حنف وغير ذلك) فان

هذا الوجه فلا يبره من غير ما التزمه (وان ثبت) بسببه أو اقراره مكفوله (موت) أي المكفول ان مات (قبل غرضه) أي الكفيل المال لا ينقطع خبره (استرده) أي ما غرمه كقيل لتبين براءة الكفيل بموت المكفول فلا يسقط الا تخلفه وان قدره على مكفوله بعد ادائه عنه ما لم يظفره فظفره كالمهم انه في جرحه عليه كضمانه وانه لا يسلمه الى الكفول لانه يسترد ما اداه بخلاف مقصود تضمنر احضاره مع بقائه (متناع به) قاله في المرو (والضمان كالكفيل) في غرم ان غرم منه المبيع وس وجع من احضاره وقال ابن نصر الله انه لا يظهره كالوكيل يحمل في حفظ الخرج وكذا روى الشرح بخبره فان غرم من غرضه فله احضاره على الاول أو يغرم ماعليه وعلى الثاني ان كان بتفريطه من احضاره والا فلا (وان طالب كقيل مكفوله لا به ان يحضره) ليس له ان يغرمه بغير ما يجهل به

بشرطه (أو طالب) من مضمون ما قبله من ضمانه بأداء الحق له (بشرطه) أي الدين (أن كفل أو ضمن بانه) أي الكفول أو الضمان (والتأليب) كقول أو ضمان بذلك أنه سيقبل ضمانه بانه فلا مذهبهما كالواحد متار عسده فرفنه بانه ثم طلبه سبده فقهه (وبقي) في قوله والمختار (في) السلف (الاولى) أي مسئلة المكفالة (حدها) أي الاذن أو مطالبة الرب الدين الكفيل أو الضمان الاذن لما تقدم أو أمام المطالبة فلان حضور المكفول حق لا كقول له وقد استأبب الكفيل في ذلك بمطالبتة به أشبهه ما لصرح بالوكالة (ومن كمله اثنتان) هنا

بلا استعفاء ولا تحصيل الأثر كما لو أقر أحدهما أو أنفلا أحد الرهنين بلاقضائه (وأن سلم) مكفول (نفسه برأ) أي الكفيل لاداء الاميل ما عليهما (وأن كفل كل واحدتهما) أي المكفيلين مضمّن (آخر فاحضر) هذا الآخر (المكفول به) أي مكفول مكفوله (برئ) من أحضره (هو ومن تكفله) من الكفيلين لادائه ما عليهما كالواحد ليعمل تكفله (نقط) أي دون المكفول الثاني وكفيله لانه قد دون تكفول ثلاثة بأحد كل منهم كقيل بخاصه صير موقوف سلم أحدهم برئ هو وصاحبه من كفالتها به خاصة لانه اصل لهما واحد فربان له ويبقى على كل واحد منهما الكفالة بالدين لانهما أصلان فيها (ومن كفل الاثنين فأبرأ أحدهما) من الكفالة أو سلم المكفول له لأحدها لم يبرأ من الآخر لانهما حق كل واحد منهما دينا لاثنين فوق أحدهما (وأن كفل الكفيل شخص آخر) كقفل (الآخر) وهكذا (برئ كل من الكفلاء ببراءة من قبله) فسر الثاني

لعمري لم يصح السلم فيه بطله لاختلافه (وبعبر قوله إذا أسلف في) نعم (بقر) أو حواميس (أو غنم) الأولى إسقاطهما كما يأتي في نظائره (أو ضمان أو ضمن جنع أو أنف ذكر أو أنف خصي أو غيره بوضع أو فطم معاوف أو راحة أو مومن أو غير ذلك) لأن الثمن يختلف بغيره الأشياء باعتبار بيئتها (و يلزم) المسلم إذا أسلف في السلم وأطلق (قوله السلم بطله) لأن اتصالهما اتصال خلقه (كالنوى في الثمر فان كان السلم في طهر لم ينجح) في الوصف (إلى ذكر الأئمة) والذكر كوربها لأن يختلف الحكم (بذلك) أي بالذكور وبالأئمة (كحكم الدجاج) فيحتاج إلى البيان (ولا يحتاج إلى بيان السلم في الطير) إلى ذكر موضع القطع إلا أن يكون كبر أو غيره في بطنه (تكملة أو طلمع لم يملكها بغيرين موضع القطع لاختلاف العظم) ويلزمه أي السلم (إذا أسلف في السلم قبول الرأس والساقين) لأنه السلم بها (و يذكر في القطع) إذا أسلفه (الروح) يقول (برئ أو غيره) يذكر (الكبر والصغر والسن والجزال والطرى والمخلول) يلزم المسلم أن (يقبل الرأس والذنب ولها بينهما) أي ما بين الرأس والذنب بطله (ولا يصح) السلم (في اللحم المفترخ ولا) اللحم الشوى لأنه يختلف (و يصح) السلم (في النخوع) والمجوفيل لأحدهما يختلف فقل كل سلف يختلف (و يصح السلم في) المذروع من الثياب والمطبوخ (والماء المملوح المختلف فيصح) السلم (في الجوز منه) خاصة لأنه الذي يتأ في بطنه (ولو) كان المسلم فيه (أدما) أو باقي ومنه (لا يصح السلم في الجوز من الخيزران) بأن أسلف في أمة حامل أو فرس حامل ونحوها لأن الحمل مجهول غير مصدق (ولا يصح السلم في) شاة لبون) أي ذات لبن لأنه كالحمل (ولا في أمه ولدها أو أختها أو عمتها أو خالتها) ونحوها من أقرابها (لتنزه جمعها في المصقول) يصح السلم (في فواكه معدودة) كآمان والسفر جبل والخرش ونحوها لأنها تختلف بالصغر والكبر (فأما) الفواكه (المكينة كالرطب ونحوه) الفواكه (الموزونة) كالنخيل ونحوه (فصح) السلم (فيه) أي فيما ذكر من الذكيات والموزونات (ولا يصح) السلم (في بقول) لأنها تختلف ولا يمكن تقديرها لمعزم (و) لاق (حبلود) لأنها تختلف ولا يمكن ذرعها لاختلاف الأطراف (و) ذق (رؤس وأكارع) لأن أكثر ذواتها المشارف والسلم فيها قليل وليست موزونة (و) لا يصح السلم في (بيض) لاختلافه كبر أو صغر (و) لا (رمان ونحوها) أي المذكورات من المملوحات المختلفة (ولا يصح السلم في) أواني مختلفة رؤس وأوساط مختلفة (جمع قنم بضم القاف) (و) كذا (أصطال ضيقة رؤس) لاختلافها (وقيل يصح) السلم فيها (حيث أكل من مضمونها) بضمه في التصح فبضمه نحو رمان بوزن وانما ارتفاع وحائط ودرأسه وأعداه (و يصح) السلم (فيما يجمع أشلاطا

ببراءة الأول والثاني ببراءة الثاني بهكذا الألف فرعه (ولا يبرأ) أي أحدهما من بعه (وأحدها لأنه أصله) كضمان) ومضى سلم أحدهم المكفول برئ المبيع لأنه أدى ما عليهما كالواحد مكفول به نفسه (ولو ضمن الاثنين واحد) في مال (و قال) لرب الحق (ضمنت لك الدين) هو (ضمنت اشتراك) لا اشتراك في الالتزام الدين (في انفراد) فكل منهما ضامن ليسع الدين على انفراد (فله) أي رب الدين (طلب كل منهما بالدين كله) لا التزامه به (وأن قال) أي الاثنين لرب الدين (ضمننا لك الدين) هو (بينهما بالخصص) على كل منهما نصفه وان كانا ثلاثة فثلثه وان قال أحدهم أنا هو ذان ضامنون لك الألف مثلا وسكتا الأثران فعليه ثلثا الألف ولا شيء عليهما وإن أدى أحدهم الألف أو حصته من حيث صح برجع الأعلى مضمون عنه

باب الحوالة

ثانته بالسنه ثلث أي هر روزه واما عمل الفسق فلم ومن أجل على الى مذهبهم متفق علمي لفظ ومن أجل يحقه على ملة
فالمقتل و واجهوا على جوارها في الغلبة وهي مشتقة من الحول لانها تحول الحق من ذمة الحيل الى ذمة الحال عليه وهي (عقد رافق)
منفرد بنفسه ليس بمجمل ولا على غيره ولا يشاركها ويستبيحها ولا يدخلها الخيار ١١٩ وحازت بلفظه وبين تحسين كفاي

السبوع ولما جاز التفرق قبل
قبض لانها يسع مال الزاير بالبحسب
بل تشبه المأخوذة لانها دين دين
وتشبه الاستيفاء لرافقة الحيل بها
(وهي) أي الحوالة شرعا انتقال
مال من ذمة الحال الى ذمة الحال
عليه بحيث لا رجوع للمعتال
على الحيل بحال اذا اجتعت
شروطها لانها براءة من دين ليس
فيها قبض عن هو عليه ولا بمن
يدفع عنه تشبه الأمانة وتصح
(بلفظها) أي الحوالة كما حلتك
من ذلك (أو بعينها الخاص) بها
كأن تتكلم بذلك في رد يحوطه
(وشرط) الحوالة خمسة شروط
أحدها (رضا محيل) لان الحق
عليه فلا يلزمه أدائه من جهة
الدين على الحال عليه
(و) الثاني (إمكان المقاصة)
بأن يتفق الحقتان حسا وصفة
وحولوا وأجسلا وأخفا فلا تصح
بدناير على دراهم ولا يصحاح
على مكسرة ولا يحال على مؤجل
ونحوه ولا مع اختلاف أجسل
لانها عقد رافق كالقرض لمحو
جوزت مع الاختلاف لصار
المطلوب منها الفضل فخرج
عن موضوعها (و) الثالث (علم
المحال) الحال به وعليه لا اعتبار

واحد حالها بكسر الخاء (معقود متغير) كتاب منسوخة من نوعين) كابرهم وظن
لان ضابطها عكس (ونشاب ونسل مرتبة ونخاف ورماح ومستورة ونحوها) لا مكان
ضابطها بالصفة (ولا) يصح السلم (فيما يجمع اختلاطا) غير متميزة (كقسي) مشتقة على خشب
وتسرن وعصب ووزر) بفتح المشاة فوق وسكون الواو (ونحوها) كطلاء اذ لا يمكن تغيير زمان
القوس من كل نوع من هذه (ويصح) السلم (في شهد) وهو السلم في شعبة (وزنا) لانه
انصال خلقه كالنوى في النمر والنظام في اللحم (ولا يصح) السلم (فيما لا ينعبط كالجواهر
كاهن درو باقوت وعقيق وشبهه) كالأثر وسر حان لانه يختلف اختلافا متباينا بالكم
والصغر وحسن التدوير وزيادة ضربه ولا يمكن تقديرها ببيض الصفة ولان ذلك يختلف
ولا يثبت معين لانه قد يتلف (ولا) يصح السلم (في عين من عقار وشعر ثابت وغيره) لان
العين يمكن بيعه في الحال ولا حاجة الى السلم فيه ولانه مما عاتق قبل أو ان تسليح فلم يصح كالأثر
شرط مكالا بعينه غير معلوم (و) لا يصح السلم في غلوط (أو) لا يصح في كائن مشوب بماء
وحظوة مخلوطه بزوان مجبول لا ينعبط بالصفة (أو) لا يثبت كمشوش من أثمان) فلا يصح
السلم فيها لان غشها يمنع بالقدرة المقصود منها (و) كل مما عجن وطوب ونحوه (أو) فلا يصح
السلم فيها لعدم ضبطها بصفة (ويصح) السلم (فيما يترك فده) متى غير مقصود للمسلمة
كأجن وضع فيه أو النعمة والتدبير بوضع فيه الخ ونحوه لان ذلك ليس مقصودا للمسلمة فلا يثبت (ويصح)
بوضع فيه الخ ونحوها كدهن أو متسج لان ذلك ليس مقصودا للمسلمة فلا يثبت (ويصح)
السلم (في أثمان) خالصة (أو) يكون رأس المال غيرها) أي غير الأثمان (لانه) يحرم السلم
بين النكاحين كما تقدم (كل ما ليس حرم النساء فيه) لا يجوز أن يسلم بالياء للقول (أحدها
في الآخر) لفوات التقاض في المجلس فلا يصح أن يسلم برأ في شمر ولا خبر في حين
(ويصح) السلم (في فلوس) ووزناته (عند بده أو وزن) ولو كان رأس مالها أثمانا لانتها
أي المألوس (عوض) لاثمن (وهذا صواب) لكن تقدم في الرأيا لمصلحة الأثمان على
الصحيح فلا يصح أن كان رأس مالها ثمن لفوات التقاض (لكن إن كانت) الفلوس (وزنية
فالسلم فيها حرمها كسوف ونحوه) تكز وكان (لم يصح) السلم (لا سيما هي على ربا
النسيئة) وهو الوزن (ويصح) السلم (في عرض بعرض) ان لم يجر بمنسار بالنيئة
(ولو جاءه) أي جاءه السلم اليه (بعض ما أخذ منه عند حله) بكسر الخاء أي حوله (زعم) أي
السلم (بقوله) ان اتخذ منه) لانه أتاه بالسلم فبعضه في صفة فزعمه بقوله كما لو أتاه بغيره والمثل
أغما وفي قوله وهو عرض عنه (ومنه) أي من مثال ما لوجهه وبين ما أخذه منه (و) السلم
جارية صغيرة (كبيرة) أو وصفا (فيما لم يحل وهي) أي الجارية المأخوذة (على

التسليم والحلها تقع منه (و) الرابع (استقراره) أي الحال عليه بما كبدل قرض ونحوه مسبق بدلا ويصح لان غير المستقر حرمه
للقسط ومقتضى الحوالة الزام الحال عليه بالدين مطلقا (ولا تقع على مال سلم) أي مسلمة (أو) على (رأسه) أي رأس مال السلم
(سدق بفتح) سلم لانه لا مقاصد فيه لما تقدم في باب (أو) على (مداق قبل دخول أو مال كانه) لعدم استقرارهما ونحوه على مداق بعد
دخول ونحوه (ويصح الحوالة ان أحال) مكاتب (سند) بحال كانه (أو) أحال (زوج امرأته) صدقها ولو قبل دخول على مستقر لانه
لا يشترط استقرار الحال به (ولا) تصح الحوالة (بمجهز به) على مدق أو مدق لفوات المقارن من الخسب ولا عليها (ولان) يحيل ولا على
أبيه) لان الولد لا يملك طلب أبيه (وتصح بطول الفعلي الضامن (و) الضامن (كونه) أي الحال عليه (يصح) السلم فيه من متى) ككبدل

فَيُؤْزَنُ لِأَصْنَعَتِهِ خَيْرٌ جَوْهَرٍ وَنَحْوِهِ (وَعِدَهُ) أَيْ خَيْرُ الْمَثَلِ (كَمَدُّوهُ وَمَدُّوهُ) يَنْبَغِي أَنْ يَأْتِيَ بِصَفَةٍ تَصِفُ الْخَيْرَ الْفَائِلَ بِالنِّبَةِ عَلَى
أَنْ يَكُونَ مَرْتَبُهَا أَيْ قَبِيلُ بَرَدِيقِهِ لِلشَّلِّ وَأَنْ تَكُنْ أَرَادَ النِّبَةَ فَلَا عَيْلَ لَهَا فِي الْمَنَسِّ وَأَنْ كَانَ الْإِنْسَانُ لَمْ يَنْصَحْ مَطْلَقًا كَزَيْدٍ مُتَنَفِّقٍ أَتَقَى
وَالشَّرَّ وَالْمَدْحَ (لَا) بِشَرْطٍ (اسْتَقَرَّ أَرْحَامُهَا) فَتَصَحُّ بِجِهْلِ قَبْلِ عَمَلٍ لِأَنَّ الْخَيْرَ الْفَائِلَ بِعَمَلِهِ مُتَعَفِّقٌ وَبَعْضُ الْوَفَائِدِ لِلِاسْتِقْرَارِ
(وَالِإِضْطِحَالِ عَلَيْهِ) لِأَنَّهُ لَا مَحَلَّ لِلْإِضْطِحَالِ مَقَامَ تَقَمُّهِ فِي الْقَبْضِ مَعَ جَوَازِ اسْتِغْنَائِهِ بِنَفْسِهِ وَنَائِبُهُ فَلَا مَحَلَّ لَهُ عَلَيْهِ الدِّفْعُ إِلَيْهِ كَالْوَكِيلِ
عَلَى اتِّعَافِهِ نَصًّا أَفْهَمَ رَأْيُهُ وَلَا نَحْلَ عَلَيْهِ مِنْ الْحَقِّ
(وَلَا كَرَاهًا) بِمَحْتَالٍ أَنْ أَصْلَهُ عَلَى مَنْ يُوَجِّهُ ١٣٠

نفسه وعن بقوم مقامه وقد
أقام الحال عليه مقام نفسه في
التبصيص فلزم احتمال القول
بكالو وكلد جلافاً لغائه وتفرق
إعطائه مرض عاف ذمت لانه
ضرباً وجب له (ولو) كان الحال
عليه المني (ميتاً) كالني قال في
الرعاية الضعيفة والمحو بين أن
قال احتمالاً عليه يصح لأحتمل
به عليه أي الميت (وويراعيل
تجبره) أي الحوالة (ولو ألقس
محال عليه) بعدها (أو عهد)
الدين وعلمه احتمال أوصفي
الحيل أو ثبت سنة فاستوعبه
والأقل قيل قول جميل فسه
بمرده ولا يبرأها (أومات)
محال عليه وخلف تركه ولا زاد
لحوالة الميتة إلا بقاط (والله)
الذي يبرر محال على إتيانه
(الصادر بماله) وقوله (بند)
فما (فقط نمضاً) (ركه) في
شرح أنسرقا القفرة: (بماله)
القدرة على الوفاق (القدرة
بقره) ان لا يكون محاطاً
القدرة (بند) أمكان حضوره
إلى مجلس الحكم فلا يلزم رب
الدين (ان محال على والده) انه
لا يمكنه إحضاره إلى مجلس
الحكم كعند الشيخ رضي الدين في

صفة المسلم فيه) وهو الجارية الكبيرة والموصوفة (حاضرها) المسلم اليه (الزنى) أى
المسلم (قبولها) لما تقدم أن لم يكن حسنة (فان قال ذلك حسنة ليقعوا اليه) التى جعلت
رأس مال المسلم (أولها الجارية) التى أخذها رأس مال المسلم (ثم رد ما يقرب عرض لم يجرى)
لما تقدم من تحرير الجبل ويصح المسلم في السكر والفاثيد واللبس وشروطها مما سطره النار
لأن عمل التاريف مع حلولها العادة يمكن ضبطه بالتأشقة والرطوبة فتصح المسلم فيه كالجنف
المشس

فصل في الشرط (الثاني) للمسلم (ان يصفه) أى المسلم فيه (بما يختلف به (التميز)
اختلافا (ظاهرا) لأن المسلم عرض يثبت في الذمة فاشترط العلم به كالتميز وطريقه الزنية
أو الصفة والأول متفق فقدم الوصف (أ) على هذا (يذكر حسنة) أى المسلم فيه يقول مثلا
عمر (و) يذكر (توفي فيقول مثلا) برى أو مقلتي ونحوه) يذكر (قد رحب حسنة) أو كما
(و) يذكر (لونه) (اختلف) اللون (كالطير ز) نوع من التميز ~~يكون~~ كونه أسود أو أحمر
(و) يذكر (بلده فيقول) مثلا (كوفي أو بصري) يذكر (حداثته وقدمه) فان أطلق
العتيق ولم يقيد بهام أو أكثر (أجزأ أى عتيق كان) لتناول الاسم له (ما لم يكن مستويا
ولامتناها) وهو ردى التميز قاله في القاموس (ولا متغيرا) فلا يلزم المسلم قبوله لأن الإطلاق
يقضى السلامه من العيب (وان شرط) المسلم (عتيق) فام أو ما من فهو على ما شرط
نوع العقد على ذلك (فيقول حديث أو فديم) بيان ذكر حد ذاته وقدمه (و) يذكر
(جودته ودرامته فيقول جسد أو ردى) والرطب ~~يكتفى~~ كذا التميز في هذه الأوصاف الانحدت
والعتيق لانه لا يتأني في ذلك (وله) أى المسلم في الرطب (من الرطب ما الرطب كاه)
لأصناف الاسم له (ولا يحد) من أصل في رطب (مشدحا) كعظم يسير فيمر حتى
يتشخ قاله في القاموس (ولا) يأخذ ما قرب (ان يتم) لعدم تناول الاسم له (وهكذا) أى
كالرطب في نحو هذه الأوصاف (ما يميز بين العنب والفاكهة) التى يصح المسلم فيها (وكذلك
سائر الانجاس) التى يسلّم فيها (يذكر فيها ما يختلف به (التميز) اختلافا ظاهرا كالجنس
والجودة والرادة والقدر شرط في كل مسلم فيه) من الملبوس وغيرها (وبما يختلف نوع
(و) يذكر (سن حيوان) فيقول لى لانت محض أو لوسن ونحو ذلك (و) يذكر
(ذ كور يتوهمه) ورعاها بالفاوضه) وهو الألفية والحرز والوالف والصفير (و) يذكر
اللون ان كانا نوع الواحد مختلفا) لونه كما تقدم في التمر (وارجع في سن الرقيق اليه)
أى الرقيق (ان كان بالنا) لانه أدنى من غيره (والا) بأن لم يكن بالنا (فالقول قول
سيد) في قدرسته لأن قوله لا يميز غير متعدي (فان لم يلم) سيده منه (ارجع في ذلك إلى

شرح المحرم رماه القدرة على الوفاء وقوله إقراره بالدين و بدنه الحياطة عليه بحري اتباع محاسن
مقر بالدين لايت قال في شرحه والاطهر له لايجزى عن اتباع واحد ولا محاسن (وان ظن أنه) أي ظن الاحتمال النحال عليه (ملياً أو
بجاهل) فمذموم على أم (لما كان) كونه (مفلساً وجمع) بدنه على محمل لأن المفلس عيب ولو مرض به أشبه المبيع إذا كان معيباً (لا
يرجع محتمل (انزوى) بالحوالة على من ظنّه ملياً وأوجه (ولم يشترط الملاءة) لتفرط به تركه اشتراطها فإن اشتراطها لعان النحال
عليه مذهب مازج - و يؤخذ منه صحة هذا الشرط لما منه من المصلحة (ومضى صحت) أخذوا لاتباع ما شرعوا له (فرضياً) أي الاحتمال
والحال عليه (الرفع - تبرئة) أي النحال بقى الصفة (أي رضياً) (أخذ) (دونه) في الصفة أو القدر (أي رضياً) (تخييه) أي المؤهل
أهل

(أو) وضيافاً (تأجيله) وهو حال جائز (أو) وضيافاً (مؤخره) ذلك لأن الحق لم يكن أن يحرم بين المؤمنين باتساقه بان عرفة عن موزع موزعاً أو مكيل مكيلاً بشرط القبض بمجلس الدعوة (بعض) (وإذا بطل بيع) كأن ياتى ببيع مستحقاً أو حالاً (وقد أحيل إليهم) أي أحاله مشتر به على من له عند مدعي عائل له بطلت (أو أحوال) ياتع مدينه على المشتري (بالمثل بطلت) الحوالة لأن بيننا ثلاثين على المشتري لطلان البيع فربع عشر على من كان، منه عليه في الأولى وعلى الحال عليه في الثانية لأجل القائم لبقاء الحق على ما كان القاء الحوالة مؤخره. وقد ذكرنا في سنة ١٢١

﴿ ١٦ - كشاف القناع - ناي ﴾ (ولباس) أحبل بشمن ثم فسخ البيع (أن يبيع المشتري بالإشمن الذي
عاد إليه بائع (على من أحله) المشتري (عليه في) المسئلة (الأولى) ثم يفسخه على من أحله المشتري عليه أشمن سائر الدون
المستقرة (والمشتري أن يبيع بحال عليه) من قبل بائع (على بائع في) المسئلة (الثانية) بالتقدم (وأن اتفاقاً) أي يرد من ودي (على)
قبله من ر ب د ن (أحلت) على زيد (أو) على قوله (أحلت) بدني (على زيد) وادى أحدهما ارادة الكالة) وادى الآخر ارادة
الكالة (صدق) بده ارادة الكالة تنبئته لأن الأصل بقوله الدين على كل من أحبل والحال عليه وده الجواب الذي نقله محمد

الوكالة تذكره ولا موضع السنة هنا لان الاختلاف في النية (و) ان اتفقا (على) قول مدين (ابدين) (احلتك يدك) (وادي) أحدهما ارادة الحوالة والآخر ارادة الوكالة (فقول مدي الحوالة) لان الحوالة بدت لا لتحمل الوكالة فلا قبل قوله مديا (وان قال زيد فاعبرو أسلمني يدي على بكر واختفا) أي زيد وعمر (هل جرى بينهما لفظ الحوالة أو غيره) كالوكالة بان قال زيد أحلتني بلفظ الحوالة وقول عمر وكذلك بلفظ الوكالة فان كان أحدهما بدت عمل بها لان الاختلاف هنا في العقد وان لم يكن لأحدهما بدت (مدق عمرو) (مدق عمرو) لا بدني بما أحلتني على ما كان ١٢٢ وهو الأصل (فلا يقض زيد من بكر) (انما له نفسه ما تنكاره الوكالة وما

الاطلاق يقتضي الحديت ولا يصح السليم في غيره لا يصح على ولا ينهني الى حد يصحط به (وصف الزيد باوصاف السمن) السابقة (وزيد زيد بوجه أو أوجه ولا يلزم مقبول متغير من السمن والزيد ولا) سمن أو زيد (رقبي الآن تكون رقتي) أي حاد كرمها الجبر (وبصف التي بالمري والبوع ولا يحتاج الى اللون) لعدم اختلافه (ولا) الى قوله (حلب بوجه) لان الطائفة يقتضي ذلك) مان ذكر كان وكذا. (ولا يلزم مقبول) لن (متغير) فهو حصة لان الاطلاق يقتضي السلامة (وبصف السليم في الجميع نصا) لان ما فيه من الماء يسير لمصلحة وجرته المأذنة فهو كالمخ في الحين فقلت والظاهر ومنه يوصي القبيش (وبصف الجين بالنوع) كبدار (و) (المسري) (و) (ربط) أو أباس جيد أو ردي (وبصف القبا وبسليم بوزن) لأنه يصح مدق طبعه فلا يقتضي فيه الكيل (بصفات اللين) من المري والنوع (وزيد) القبا (المسرون) (و) (كر) في وصفه (الطنخ) وعدمه (وبصف غزل القطن) (و) غزل (الكتايب) بالبدو واللون واللفظ والقفا والنومسة وانشوتة (وبصف القطن ذلك) أي بالبلو واللون (وبجعل مكان اللفظ واللفظ طوبل الشجرة أو قصيرها وهاون شرط فيه متروك الجواز) وله شرط (وان أطلق كانه) القطن (بوجه) كالترشوا (وبصف الأبرس بالبدو واللون واللفظ واللفظ) (وبصف الصوف بالبدو واللون وطوبل الشجرة أو قصيرها والأزمان) كقوله (خريق أو ربي من ذكر أو أنثى) وفي الفتى واشترح احتمال انه يحتاج الى ذكر المنكورة والأقنة لان التعاقب فيه يسير (وعليه) أي المسلم اليه (تسليم) أي الصوف (تقيان الشوك والبعر ولولم بشرط) عليه لأنه مقتضى الإطلاق (وكذلك الشعر والوبر) فهو صفا باوصاف الصوف ويسلمان تقيان من الشوك والبعر وان لم بشرط (وبصنط الرصاص) يفتح الراء (والحاس) بضم الهمزة (والحديد) بالنوع فيقول في الرصاص قلبي أو اسرب (و) يذكر (النومسة) وانشوتة واللون ان كان يختلف) قوه (وزيد في الحديد ذكر أو أنثى) فان الذكر أحدوا مضى من الانثى (وتصنط الأواني غير مختلفة الزوس والأوساط) لان المسلم لا يصح في مختلفها (بقدرها) أي كبرها وصفها (وطوبها رسمها ودورها) كالاسطال القائمة الحيطان وبصنط القصاع والاقداح من المنشب يذكر نوع خشبها) فيقول (من جزواوت) أو نحو (وقدرها في المسمر والكبر والعتق والعتق والثمة والرقعة وان أسلم في سيف صنط) السيف (بنوع حديدته) صنط (طوله وعرضه ودفقه وشظاظه) باله وقد تم الطبع أو بدت ماض أو غيره (وبصف قيمته وحقيقته) أي قرايه (وبصنط التناجذ كروعه ورطوبته أو يسه ووطوله ودوره) ان كان بدورا (أو صمطه وعرضه) ان لم يكن مدورا (وبانزاه ان يدفع اليه من طرف الى

قبضه) زيد من بكر قبل (وهو) أي المتبعض (قام) لم يتلف (لعمرو وأخذه) من زيد لانه وكله فيه (والثانف) يزد يد مما قبضه من بكر (لا تضرط (عن) حال (عمرو) إذ عرواه (و) وكله (وزيد طله) أي عمرو (يدنه) عليه لأخذه بانه في ذمته بانكاره الحوالة وفي وجهه قال في شرحه وعلى كلا الوجهين ان كان زيد يقض الدين من بكر وتلف يده بتقريبه أو غيره فقد جرى كل من زيد وعمرو لصاحبه م وجهه ومعناه في المتقى والشرح (وان قال عمرو) لزيد مثلا (احلتك) بلفظ الحوالة (وقال زيد لكتني) في قبضه بلفظ الوكالة ولا يفتنة لأحدهما (مدق) زيد يمينه لما تقدم وزيد القبض لأحدهما وكيل أو احتمال فان قبض منه بقدره على عمرو أو قال قبل أخذه دينه فله أخذه لنفسه لقول عمرو هو وكقول زيد هو أمالة في يدي وفي مثله على عمرو فإذا أخذه لنفسه حصل غرضه وان كان زيد أخذه وأتلفه أو تلف في يده بتقريبه سقط حقه ولا تضرط فالتلف من عمرو وزيد

طلبه حقيقة وليس لعمرو الرجوع على بكر لأخذه براءته (والحوالة) من مدين (على ماله طرف في الدوان) أوفى وقف (اذن) له في الاستعانة وللمعتل الرجوع وماله به لانه لا تكون الاية من دفعه فلا تصح حال الوقف ولا عليه (واحدة من لادين عليه) شخصاً على من دينه عليه وكأله في طلبه وقبضه (و) أحالة (من لادين عليه) مثله أي من لادين عليه (وكأله في اقتراض وكذا) أحالة (مدين على براءته فلا يصرانه) لاحتلافه لانه وكيل في الاقتراض لاق المصارفة ومن طلب المدينه فقال أحلت على فلانا الغائب أو أنكره الى أن قوله ومن يمد بالنية

وهو سنة (التوليد والاسلم) جشم السنين وحسبكم من هو ناسب الاجماع لقوله تعالى **وَالصِّلِحْ خَيْرٌ مِنْ دِينِ** وهو ما
 الصلح حائز بين المسلمين الاصلي لم يحصل الا واحد حرام او دواودا والتمذي وقال حسن صحيح وصححه لما كرم (د) الصلح خمسة
 انواع احدها (دكون بين مسلمين واهل حرب) وتقتضي اقسامه في الجهاد (و) الثاني (بين اهل عدل و) اصل (يقى) و الثاني في قتال
 اهل السنة (و) الثالث بين زوجين خيم متخاصمين (و) رابع (اعراضه) اي الزوج وهو ما ياتي في عشرة النساء
 (و) الرابع (بين متخاصمين في غير مال) والصلح من ١٢٣ مقتضاه من فيه (وهو) الصلح (فيه) اي
 المال (مع اقابلة يتوصل بها الى

طرف بذلك والعرض اول دور) الموصوف (وان كان احد طرفيه اغلظ مما وصف له)
 والاخر كالموصوف (فقد زاده خيرا) ولازمه قوله (وان كان) احد طرفيه (ادق) مما
 وصف له (لم يلزمه) لانه دون ما وصف فيه (وان ذكر الوزن او) ذكر (معها ولم يذكره
 حاز) الصلح موصوف (وله جميع) اي (خالص من العقد) لانه مقتضى الاطلاق (وان كان)
 انشأ المصلح فيه (لقضى ذكر هذه الاوصاف وزاد عليها) والموطأ اقوى من القلبية
 ويذكر فيها) اي في خشب (لوقود القلظ) او القلعة (والليس والوطأ والوزن ويذكر
 فيها) اي في خشب (انصب النوع والغلظ وما راي يحتاج الى معرفته ويذكر في انشأ
 والذيل نوع خشمه وطوله) اي انشأ والذيل (وقصره وقصره غلظه وقصره ورشه
 ونضبط حجارة الارض بمقادير الانشأ والذيل النوع ان كان يختلف وان كان) الحجر (للشاة
 ذكر اللون والقدر والنوع والوزن ويذكر في حجارة الالسة النوع والوزن والقدر واللون والوزن
 ويصف السلور باوصافه) هكذا في الشيء مع انه قال قوله لا يصح المسلم في السلور (ويصف
 الاخر اللين بوضع التربة والدور والتمتاع ويذكر في الحصى والنورة والوزن والوزن) هكذا في
 الملقى وفي المدم وغيرهما يتقدم في المائتين من المكليات وقال في الانصاف هناك وعليه
 فيدل الوزن بالكيل (ولا يقبل) المسلم من الحصى والنورة (ما اسماه الماء الخ) لانها
 المقصود منه (ولا) يقبل ايضا منهما (ما قدمه قدما مؤثرا فيه) ونضبط العنبر باللون والبلد
 وان شرط قطعة او قطعتين حاز (وله شرطه) والاذن له اعطاه مسخارا باللون (ويصف
 العود الخندي ببلده وما يعرفه ويصفه اللبان والمصنعي ومنع النهر) باللون والبلد وما
 يختلف به (و) يصف (سائر ما يصعب السلف فيه مما يختلف به) ويقول في الخبز خبز برأوسهم
 اودخن اودنه (او اوزن) ونحوه (و) يذكر (الشفاف والوطية والسون فيقول حوارى)
 بضم الحاء وتشديد الواو وفتح الاء اي خالص من الغشالة (او شكاك واليهودة والاداءة
 ويذكر في طهر لوانا وواو كبر او صفرا وجرد ورياءة) وسيد احبولة ونحوها على ما تقدم
 (وما يختلف به الثمن لا يحتاج الى ذكره فان شرط الاحود) لم يصح لتعذر الوصول اليه
 اذ ما من صيد الاوي يحتمل وجود ابيود منه (او) شرط (الارد لم يصح) لانه لا يقصر (وان
 جاءه) اي جاءه المسلم اليه المسلم (بدون ما وصف) له فله اخذه (او) جاءه (نوع آخر) من
 جنس المسلم فيعولوا بغيره (فله اخذه) لان الحق له وقد رضى بدونه ومع اتحادهما في
 ما وصف ولا خلاف في نوع آخر لانه غير المسلم فيه ولا يصح على اسقاط حقه (وان جاءه) المسلم اليه
 (يخمس آخر) بان اسلم في ربحه ابرز او غير (لم يجز له اخذه) لحديث من اسلم حتى فلا

المال (مع اقابلة يتوصل بها الى
 موافقة بين مختلفين) ومسا
 الذرع هو للبر بانه (وهو) اي
 الصلح في مال (قيمان) صلح
 (على اقرار) و صلح على انكار
 (وهو) اي الصلح على الاقرار
 (نوعان نوع) يقع (على جنس
 الحق مثل ان يقر) جائز
 ان يصرف (له) اي لمن يصح
 تبرعه (بدن) معلوم (او) بقره
 (يعين) يده (فيصنع) المقر له من
 المقر بعض الدين كنصفه او ثلثه
 او ربعه (او جميع) له (المعنى)
 من الدين المقر بها (ياخذ)
 المقر له (الباقى) من الدين او
 الصين (فيصنع) ذلك لان جائز
 ان يصرف لا يمنع من اسقاط
 بعض حقه او بعه كالا ينع من
 استيعاده وقد كلف عليه الصلاة
 والماء غرمه جابر لضعف اعنه
 (ولا) يصح (بلغا الصلح) لانه
 هضم الحق (او شرط ان يعطيه
 الباقي) وان لم يترك لفظ الشرط
 كمثل ان تعطى كذا منه او
 تعوضى منه كذا لانه يقتضى
 ايعاوضتك كانه هاض عن بعض
 حقه بعض وهذا المعنى
 ملحوظ في لفظ الصلح لانه لا بد

له من لفظه معناه كالمال على وهو يقتضى الماوضه (او عه) اي عمن من عليه الحق به (حقه بدونه) اي الاعطائه منه فلا يصح
 لاه اكل مال الغير بالباطل (ولا) يصح الصلح بالولعه (عن) لا يصح تبرعه ككاتب و (قن) ما ذوله في تجارة و (ولى) نحو صير
 وسقيوم وانظر وقت لا تبرع وهم لا يملكونه (الان انكر) من عليه الحق (ولا يسته) لانه يبيع فصح لان استيفاء البعض عند الهز
 عن استيفاء الكل اولى من التبرع (و يصح) من ولى الصلح ويجوز له (عما ادعى على مولىه) من دين او عين (وبه بمنه) في دفع
 البعض ويقع الاراء والمصلحة في الباقي لانه مملوكة فان لم تكن بهينة لم يملك عنه وظاهره من قوله الى (ولا يصح) الصلح (عن) دين
 (مؤجل بعينه) اي المؤجل (حالا) انما لا يحطوط عوض عن التجهيل ولا يجوز بيع الحلال والاحل (الاي) مال (كاتبه) اذا

بجمل مكاتب لبيده بعض كتابه عنها لان الراجح يرى سماعي ذلك (وان وضع) الرب الذي (يقض) دين (خالد) واصل باقية صبح
الوضع (لا تلبس) عن مقابلته تأجيل كما ومنه كملوا (لا) يصح (التأجيل) لان الحال لا تأجيل ولا وعد ولا وعد لان الزمان ممتد على
وكتا الوصلح عن مائة صبح بخمسين مكسرة وواحدة من الخمسين وعقد في الاخرى (ولا يصح) الصلح (عن حديق كدية خطا) او
شبهه بعد اعدا لود فيه كاذبة ومأمومة (او قيمة متلف غير مثلي) كعدود ومذروع (يا كثر من حقه) المصلح عنه (من خصه)
لان الدين والقيمة ثبتت في الذمة بقدره ١٢٤ فالزائد لا مقابل له فيكون حراما لانه من اكل المال بالباطل كاثباته عن

بصرفه الى غيره ورواه ابو اذوا بن ماجة (و ان حاه) ير (أجود) مما وصف له (من نوع)
أي نوع ما سلم فيه (لانه قوله) لانه حاه مما تناول العدة و زاد تنفعه قاله في المذبح و طاهره
ولو تصرف رهنه في كل كان من نوع آخر لم يلزمه (فان قال خذ) أي الاجود (وزدني درهما
حين) لان الجود صفة فلا يجوز افرادها بالعتق وان حاه به زيادة في القدر فقال ذلك) أي
خذني و زدني درهما (صح) ذلك لان الزيادة ناهية عن افرادها بالبيع (وان قضى) السلم فيه
(و وجد) به (عصافه) امسا كمع ارضه أو رده كسائر المبيعات (و بضطه) الثياب اذا
اسلم فيها (فيقول كان او قطن) او برسيم (والبلد والطول والعرض والصفة والوزن والقيمة)
وان ذكر) في الوصف (الطام والمقصود شرطه وان يذكر كرمزا) لان الثمن لا يختلف
بذلك باختلافها (ولستم) لانه الاصل (وان ذكر) في وصف الثوب (مغسولا او ليسا
لم يصح) السلم لان الثوب يختلف ولا يضبط (وان اسلم في مصبوع مما يصنع غزله) صح
السلم لانه مضبوط (وان كان) المصبوع (مما يصنع بعد تصبوعه) صح السلم فيه لان المصنع
لا يضبط (وان صنع الثوب مع الوقوف على قيمته) مشروته (وان اسلم في ثوب مختلف
الغزل) أي من نوعي فاكثر (كقطن وكان او قطن) برسيم وان كانت الغزول من كل
نوع (مضبوطة) بان يقول السديار برسيم والجمعة كان او غيره) كقطن (صح) السلم فلم بالسلم
فيه والاي يصح (ويصح) السلم في الكاهن ويضبطه كرا الطول والعرض والرقعة والغلظ
واستواء الصفة

فصل في الشرط (الثالث) السلم (ان يذكر قدره) أي السلم فيه (بالكيل والمكيل والوزن
والموزن) لما روي ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من اسلف فحق فلدلف
في كليل معلوم ووزن معلوم متفق عليه (و ان يذكر قدره) (الذرع في المذروع
والعدل في المعدود) صح السلم فيه لانه عوض غائب يثبت في الذمة فشرط معرفة قدره كالثمن
(فان اسلم في كيل ووزن او) سلم (في موزن كلاله) صح السلم لانه قدره بغير ما هو مقدره
للميزان كما لو اسلم في المذروع ووزن او بالكيل (وعنه) يصح انقلها المروزي لان الفرض معرفة
قدره ومكان تشابه من غير تنازع فبأي قدره جائز (اختاره الموفق وجميع) منهم الشارح
وابن عبدوس في ذكره وجزئها في الواجب والمستور ومقتب الاذري (ولا يصح) السلم
(في المذروع الا بالذرع) لما تقدم (ولا بد ان يكون المكال رغو) كالصيف والذراع
(مطلوفا) ههنا (الصلاة) لانه اذا كان مجهولا لتقدر الاستغناء عند التلف وذلك محل بالحكمة التي
اشترط معرفة القدر لاجلها (فان شرط مكيالا) لانه (او ميزانا) بعينه (او ذراع بعينه) او

قرض (ويصح) الصلح (عن)
متلف مثلي (يا كثر من)
قيمه) من احسن التقدير
ويصح الصلح عن حديق كدية
خطا او قيمة متلف (د) عن مثلي
(يعرض قيمته) اكثر من الدين
وقية المتلف والمثلي (قبحا)
أي في المستحسن لانه لا رايين
العروض والمعرض عنه فصح
كما باعه ما يساوي عشرة
درهم (ولو صلحه) عن بيت
أده عليه مو (أقر) له (بعض)
بعضه) أي البيت (أو) على
(سكة) أي سكة السدي عليه
البيت (عنه) معلومة كسنة كذا
أو نحوه (يا كاهن) (أو) على
(بناء غرفة) أي المدي عليه
(لونه) أي البيت يصح الصلح
لانه ما له من ملكه على
ملكه او على منفعة ملكه فان
فعل على مبدل المصلحة معتقدا
أنه يجب بالصلح رجع عليه
يا كثر ما سكن أو اخذ من البيت
لانه اخذه بعقده فاسد وان بقي
فوق البيت غرفة فاصبر على
تفتنها واذا اجر البيت مفسد
مقامه يده وله اخذت له فان
صلحه فهو بار البيت برضاها
جاز وان حكمت آت لآل البيت

والترابيع البيت فالتفرقة بين الذي اجبرته امين وليس له تفتنها ان ابرار البيت من
ههنا ما يتلف به وان اسكنه واعطاه البعض غير متبرع به كان متبرعا عنه (وادعي) مكلف (وقية مكلفا)
ادعي (زوجية مكلفة فاض) أي المدي وحق المدي زوجية (له) أي المدي الرق والزوجية (مرض منه) أي المدي (لا يصح) الصلح
ولا الاقرار بقوله عليه الصلاة والسلام الاسلام اهل حراما وهذا مصلح لاجل حراما لانه يثبت الرق على من ليس بريقق والزوجية
على من لم يتكهنه لو اراد ابرار حريم نفسه او الرأب قبل نفسها بموضع لم يجوز (وان بذل) أي المدي عليه العبدية والندى عليها الزوجة
(ماد) المدي (صالحا) دعواه (صح) لان المدي ياخذها من دعواه الرق والنكاح والغايض بقطع بها بالخصومة عن نفسه فجاز كعوض

صحية

انقطع لكن يصرح على الاخذ ان علم كذب نفسه لا يحتاج حق ولا شبهة و هو صحيح باجماع بين المتأخذه والمؤيد للائمه يصرح من غير خلاف ولا
 خلع (او) بدلت امر افعالاً (ليبينها بقدر) لها (بيينها بقرينة) لا يجوز لها ان يدل المال لبينها ويصرح عليه آتخذوه (من) قال انصرحه
 (اقر له بدني واعطاه سلك) منه مائة (او) اقر له بدني (وخصه بمائة مثلاً) ففعل (أي اقر (زعمه) أي اقره وانقر به لانه لا يعرف
 لمن اقر (ولم يصرح) الصلح لوجوب اقراره عليه عاقله من الحق فلم يصرح به العرض عما يجب عليه (النوع الثاني) من فقه الصلح
 على اقرار ان يصلح على غير خصه بان اقر له بعين او دون ثم صالحه ١٥٥ عنه غير خصه فهو معاوضة (او) مصرح بلفظ

الصلح) كسائر أنواعه ونحوه
 يختلف ما قبله لأن الماوضه من
 التي جعته محظوره (و) الصلح
 (ينقذه عن نقد) بأن أقوله بدسار
 فصلحه عنه بعشر درهم مثلا أو
 عكسه فهو (صرف) يعبر فيه
 التقاض قبل التفرق
 (و) الصلح عن نقد بأن أقوله
 بدسار فصلحه عنه (مرض)
 مكتوب ببيع (أو) صلحه
 (عنه) أي عن عرض أقربه
 كفرس (ينقذ) ذهب أو فضة
 ببيع (أو) صلحه عن عرض
 كتوب (مرض ببيع) بشرطه
 شرطه كالعلمه والقدرة على
 التسليم والتقاضى بالجلسان
 جرى سيمار أنسفه (و) الصلح
 عن نقد أو عرض مقرره (ينقذه)
 كسكنى (دار خدمه) فإن
 (معيّن أباه) فغيره
 شروطها وتبطل بتلف الدار
 وموت الفن كافي لإحادات
 خلاف ماو بافهما أو أعتق
 أنبذ للصلح نفعه إلى القضاء
 المدة وللمشتري الخيار إن لم يعلم
 ولا يرجع البطل عليه بشئ
 لتمام عقد مملوك المنصف وإن
 تفاقل استغنا عن من المنفعة
 وحرم عاصونه ونقضه

الاجارة وهي انشاء ما يفسخ فيما بين فير - مع بطلانه وان ظهر بالدار مسجعة والق حرا واستحقاقا للصالح باطل لقضاء النواض ورجوع مدع فيما اقره وان ظهر له معين بما تنص به المصلحة وان صالحه وتزوج أمته مع بشرطه والمصالح به صدقها فان فسخ كالحاقه قبل دخولها به بظهر جمع زوج بالصالح عنه وان طلقها وشعره قبل دخولها بجمع بنصفه (و) الصالح (هن دين) ونحو غيره من سلم (يصح بغير جنسه مطلقا) أي أي قل أنه أو أكثر لوصاؤه (لا يصح صلح هن حق) (بجنسه) كهن بريد (أقل) منه (أو أكثر) منه (على سبيل المفاوضة) الاضمانه في ربا الفضل فان كان باق على وجه الاراء والمصلحة مع لفظ الصالح كما تقدم (و) الصالح هن دين (شي في النعمة) بان صالحه هن دينار في ختمه بدينه في ربحه في النعمة يصح (وعمر التفرقة قبل التزويج)

لأنه يصير بيعه دين يدين (والمصلحة الورثة من موصوله) من قبل مورثهم (بخدمته) وبقية من التركة (أو) (بمكتن) كذا في حصة
 (أو) (بمكتن) معينة (بدرهم) مثلا (مما حاز) ذلك فلها لأنه أسقاط حق فصح في المجهول للماعة (لا يباع) لعدم العلم بالبيع
 ومن صالح عن عبيد في ماله (شئ) من عبيد كذا سارا ومنفعة كسكنى داره شهرامع وليس من الأرض فشيئ و (و جمع)
 بالمصلحة (به) أن يان عدهم) أي العيب كذا فخا بطن أمه فله حصة لا تظهر الحال لتبين عدم استحقاقه (أوزال) العيب (سريعا)
 بلا كلفة ولا تعطيل تقع على مشتر كزوجة ١٢٦ بانه ومريض عوفي لحصول الجزاء فالتا من البيع بلا ضرر وكاله

لم يكن (و) رجع امرأة صالحه
 عنه) أي من عيب مبيعها
 (بزو ميعها) (و) بان عدمه أو
 زال سرها (بارشه) أي العيب
 لو هككان أو لم يزل سرها لأنها
 وغشت بالأرض مهرها وكذا
 - إتيان فساد البيع ككفن
 خرج حرا أو مستحقا وان أقره
 بزرع فصالحه عنه مع على
 أو جه الذي يصح بيعه وتقدم
 تفصيله (و) رجع المصلح عما أي
 مجهول لها أو لغيره (بندرجه)
 من دين) كمن بينهما معاملة
 أصحاب معنى عليه زمن
 طويل (أو) تصد رعله من
 (هين) ككفن خطئة وقدر
 شعير بخطوطها (و) مال
 (معلوم) تقدم أي حال
 (ونسبة) لقوله عليه الصلاة
 والسلام (رحلين أختهم ما في
 موارث درستينهما استهما
 وقاضيا الحق ولعل أسدكا
 صاحبه ه رواه أحمد وأبو داود
 لأنه أسقاط حقيق فصح في
 المجهول للماعة أو لغيره إلى
 ضام المال أو بما مثل الذمة
 إذا لم يرق إلى انقضاء الابه
 وسواء كان المجهول من الجهتين
 أو من هو عليه فان وقع
 الصلح مجهول لم يصح لأن تسليمه واجب والمجهول به متعذر (علم المجهول كثر كة
 بالتحصيل الورثة أو زوجة من حصتها منها مع المجهول بها (فكر ائمة من مجهول) جزءه في التتبع وقدمه في الفروع قال في
 التحصين وقد نزل أبحاثنا المصلح عن المجهول المقصر به مجهول من الأجزاء من المجهول فيصيح على المشهور قطع النزاع وظاهر
 كلامه في الانصاف أن الصلح المنع لعدم الحاجة إليه ولو أن الأعيان لا تنقل إلا بقطعها في الانعاف قال في الفروع وهو ظاهر
 نصومه (والنعم الثاني) من فصي الصلح مع المصلح (على انكار يان مذهبي) تخفى على آخر (عينا أو دينا في كسر)
 الله عليه (أو بكتوم) أي المسمى عليه (بوجهه) أي الذي به (ثري صالحه على نقد أو نسيئة) لأن الله تعالى له إلى الأبد خير

استمكن
 المسمى عليه (أو بكتوم) أي المسمى عليه (بوجهه) أي الذي به (ثري صالحه على نقد أو نسيئة) لأن الله تعالى له إلى الأبد خير

تأخير خصمه (في بيع) المصلح المتداول قال هذا يصلح أما لانه لم يكن له ان يبيعه من حاله بل يبيعه بغيره بل يبيعه لان هذا هو مقتضى
 في المصلح عن البيع فانه يصلح لكل من يملكه فاما كان محرم عليه فلهذا وكذا المصلح عن الله أو لأمره بل مقتضى يصلح لهما ما يتوصل
 به إلى تناول المحرم مع بقاء محرم به كاسترقاق حوا أو استغلال يضع محرم أو المصلح محرم وقوله (أو يكون) المصلح على انكار (أمره)
 حقه) أي المدهى عليه لأنه بدل العوض لدفع المحسوسة عن نفسه لا في مقابلة حتى ثبت عليه (لا شفعة فيه) أي المصلح عنه
 أن كان شفعاً من عفا (ولا يبيعه) مدهى عليه (لبيع) وحده ١٢٧ في مصلح عنه (شياً) لأنه لم يبدل العوض
 في مقابلته لاعتقاده أنه له

فمقابلته لاعتقاده أنه له
 فصل المصلح فلا عداوة
 (و) يكون المصلح (بما في حق
 مدع له رده) أي المصلح به
 عداوته (ببيع) بعده فيسه
 لأنه أخذته على أنه عوض
 عداوته (وليس المصلح) أن
 وقع على عينه أو الطالب بسببه
 (وبتتق) شخص (مشفع)
 موافقه (الشفعة) لأنه أخذته
 عوضاً عما ادّعى كالأمر بده
 (الإناء صالح) المدهى مدهى
 عليه (بعض عينه مدهى بها)
 كن الذي نصف دار يدها
 فأنكره ووصله على ردها
 (فهو) أي المدهى (فيه)
 أي المصلح المذكور
 (تأنكر) المدهى عليه فلا
 يؤخر عنه بشفعة ولا يستحق
 لبيع شيأ له يعتقله أخذه
 بعض عين ماله مستتر بجماله
 من مدهى عنه (ومن علم بكنه
 نفسه) من مدع ومدهى عليه
 (ما مصلح باطل في حقه) أما
 المدهى فلأن المصلح مبنى على
 دعواه الباطلة وأما المدهى
 عليه فلاه مبنى على محله في حق
 المدهى ما يملك ما يقتضيه الباطل
 (وما أخذ) مدهى عالم بكنه

أسلمت في كذا (إلى ثلاثة أشهر) كان إلى انقضاءها) فإن كانت خمسة فابتدأها حين تلف عليها
 وإن قال إلى شهر تصرف إلى الخلال الآن يقول في انقضاءها بكل المدة (ويعتبر)
 إطلاق الأشهر (إلى الأشهر الحلالية) أقوله تعالى أن عدة الشهور عندنا ثلثة أشهر شهرها
 في كتاب الله (وبعض السلم) الشهر روي كسباط ونحوه) مثل كاتون الأول أو الثاني
 (أو) (إلى) (عدهم) أي إلى روم (ولم يختلف) كالتبر وروانهم حان ونحوهما من بصره المسلمون
 يبيعان عرفاه) أي المتعاقدان لأنه معلوم أشبه عيدا المسلمين (والأ) ابتداء ذلك البلد
 المشهور (فلا) يصح المصلح) كالمسلمين وعيدا العطار ونحوهما مما يجهله المسلمون غالباً
 ولا يجوز تقليد أهل الذمة والعامة بتبين من مهمتين فالأمر بالتبر وغيره وهو عدا
 التصاري قبل هدم الكبر بأسبوع كالتبر ونحوه بقوله العوام ومثله من المعقبة
 بالنسبة المحقة وقت خطأ (و) أن شرطه (إلى المصدلو) (إلى) (ربيع أو) (إلى) (جداى أو)
 (إلى) (التبر) من متى ونحوهما (عما يشترط فيه شيئاً) كأنه (لم يصر) (السلم) حتى يبيع
 أحدهما لجهالة (و) أن شرطه (إلى) (عده طراو) (إلى) (عده) (الطراو) (إلى) (يوم عرفة أو)
 عاشوراء ونحوهما) كأنه شرط الأول أو الثاني وهما في أيام التشريق وثالثها الفجر الأولين
 فهل في يومين والنظر الثاني بأن تأخر (بيع) السلم لأنه أجل له يوم (ومثله) أي مثل السلم
 (والأحارة) فيما ذكر مما يبيع ويصل (وإن جاءه) أي جاء السلم إليه السلم (بالسلم) فيه في
 محله (أي وقت) (أول) (أجله) (لزمه) (أي) (السلم) (قبضه) كالمسلم المعين ولو ضرر بقبضه
 لأن الضرر لا يزال بالضرر (وإن) (أضره) (بده) (أو) (جوب) (فكأن) (أضره) (ببيع) (بغيره)
 (تدفعه) من المجلس فيلزمه ضرر ولو ضرر (وإن) (أضره) (أي) (السلم) (فيه) (قبل) (محل) (فإن) (كان)
 (فيه) (أي) (في قبضه) (ضرر) (لكونه) (أي) (السلم) (فيه) (عما يشترط كالمال) (التي) (بعض) (السلم) (فيها) (من)
 (الطيب) (والعنب) (ونحوهما) (أو) (كان) (السلم) (فيه) (مدع) (مخون) (حديثه) (كالجوب) (أو) (كان) (السلم) (فيه)
 (يسواناً) (أو) (ما) (يحتاج) (في حقه) (إلى) (موتة) (كالقطر) (ونحوه) (أو) (كان) (الوقت) (مخوفاً) (الغنى) (السلم)
 (على) (ما) (يقبضه) (سلم) (بالمسلم) (قبوله) (أي) (قبول) (السلم) (قبل) (محل) (لما) (عليه) (من) (الضرر) (وقد) (وإن)
 لم يكن (في قبضه) (أي) (السلم) (فيه) (ضرر) (ولا) (يشتر) (أي) (يختلف) (قد) (عده) (وحدثه) (كالحد) (بده)
 (والأصا) (والز) (بشرا) (السلم) (ونحوها) (لما) (مقدمة) (أن) (الضرر) (حاصل) (مع) (زيادة) (تقبل) (للمنفعة)
 (يخرى) (بمجرى) (زيادة) (للمنفعة) (وحيث) (قلنا) (بأن) (معه) (القبض) (لكنه) (بمحل) (أو) (عقده) (أو) (له) (والضرر)
 (وأنه) (المسلم) (لزمه) (على) (مسقته) (واعتنم) (السلم) (معه) (أي) (من) (قبضه) (قبل) (أي) (قال) (له) (الحاكم)
 (أما) (أن) (قبض) (حقل) (وأما) (أن) (تبرى) (معه) (فإن) (أي) (الامر) (من) (رفع) (السلم) (إلى) (الامر) (إلى) (الحاكم)
 (قدضه) (أي) (السلم) (فيه) (له) (و) (يرتد) (ذمة) (السلم) (اليه) (أي) (في ذلك) (المقروض) (منه) (لأن) (الحاكم)

نفسه مما يبيع بغيره أو مدهى عليه مما انتقصه من الحق بمحده (فهو حرام) لأنه أكل مال الغير بالباطل ولا يشهد له أن علم
 ظلمه فما وإن صالح المنكر بشئ ثم أقام مدع بدينه أن المنكر أن قبض المصلح بالملك ثم هو وشهدت بأصل الملك ولم يقبض المصلح
 (ومن قال) (أنا) (صالح) (من) (الملك) (الذي) (تدفعه) (لم) (يكن) (مقرباً) (أي) (الملك) (للقول) (لأن) (احتمال) (أرادت) (بأن) (تفقد) (نفسه) (عن) (التبذل)
 (ومع) (دعوى) (الحاكم) (بذلك) (وإن) (صالح) (أجنبي) (من) (منكر) (لأن) (بأنه) (أودع) (منه) (صالح) (لجواز) (قبضه) (من) (غيره) (بأنه) (وغيره) (أفعل) (على) (وإني)
 فتأذوه وأقرهما له الصلاة والسلام وتقدم في الضمان (أو) (صالح) (أجنبي) (من) (منكر) (لأنه) (بأنه) (أدع) (أي) (المنكر) (أو) (بذنه) (أي)
 أدنه (بيع) المصلح (ولو لم يبدل) (أجنبي) (نه) (أي) (المنكر) (وكله) (لأنه) (أفقد) (المنكر) (من) (المحسوس) (فأمر) (له) (من) (الدعوى)

(ولا يرجع) الأجنبي بشئ مما سأل منه عن المنكر في المسلمين ان وقع (دون ان يذنه) في الصلح أو الدفع لانه أدى عنه ما يلزمه
فكان متبرعا بما لو صدق عنه فان أذن المنكر للأجنبي في الصلح أو الأداء عنه يرجع عليه ان نواه (وان صالح) الأجنبي الذي
(نفسه ليكون الطالب له) أي الأجنبي (وقد أنكر) الذي (أي محبة الدعوى لم يصح لانه اشترى من المدي مال يثبت
له ولم يتوجه اليه خصومة فينتدعي حتما أو اشبه بالاشترى منه ملك غيره (أو أقر) الأجنبي (والمدي) به (دين) لم يصح له ان يبيع
دين لغير من هو عليه (أو هو) أي المدي ١٢٨ هـ (عين) أو أقرها (وعلم) الأجنبي (عجزه عن استيفائها) من مدي

عليه (لم يبيع) الصلح لانه يبيع
مضروب بشرط قادر على أخذه
(وان ظن) الأجنبي (القدرة)
على استيفائها صلاحيته اشترى
من مالك ملكه القادر على أخذه
في اعتقاده (أو ظن) عدمها
أي القدرة (ثم ثبت) قدرته
على استيفائها (مع) الصلح
لان البيع يتناول ما يمكن
تسليمه لم يوثق ظنه (ثم
ان عجز) الأجنبي بعد الصلح
ظانا القسرة على استيفائها
(شبه) الأجنبي (بنفسه)
الصلح لانه لم يسله له العقود عليه
فكان له الرجوع على بذله
(و) (ب) (أمنه) الصلح
لان الحق له خيار العيب وان
قال الأجنبي نسفني أنا وكيل
المدي عليه في معاملته عن
العين وهو مقرر لها وانما
يجد في الظاهر ظاهر كلام
المتصرف في بيع الصلح وقال
القاضي ببيع ثم ان صدق
المدي عليه ملك العين يرجع
الأجنبي بما أدى ضمان أدته
في دفعه وان أنكر مدي عليه
الاذن فيه أي الوضع فله بيعته
وسكوته كمن أدى عن غيره
دينا بلاذنه وان أنكر مدي
عليه أو كلف نفسه بيعه عنه
ولا يرجع للأجنبي ولا يحكم له عليه ثم ان كان الأجنبي قد وكل في السراعه ملكه المدي
عليه بما طنا والاذن لان الشرطه بغير اذنه وان قال الأجنبي الذي قد عرف المدي عليه بمحمد وهالك وملك الصلح عنه ووكلي
فيه فصله مع وكان الحكم كاذن لانه حاله من عنده من أداته قال في المتن لمصا (ومصلح) في الصلح فبالبيع عال
(و) (مع صلح) (أقر) مع (انكار عن قود) في نفس ودونها (و) عن (سكتي) دار ونحوها (و) عن (عيب) في عوض أو
معوض كالمجرد وان لم يجر بيع ذلك لانه قطع المصومة ببيع عن قود (يقود به) ولو بلغ ذوات أو قبل الواجب أحد شيئين
أما روى ان الحسن والحسين وسعيد بن العاص يذوا المدي وجب له التمسك على مديته من ختم مديته ذوات فاني ان قبلها

هـ
عليه ما طنا والاذن لان الشرطه بغير اذنه وان قال الأجنبي الذي قد عرف المدي عليه بمحمد وهالك وملك الصلح عنه ووكلي
فيه فصله مع وكان الحكم كاذن لانه حاله من عنده من أداته قال في المتن لمصا (ومصلح) في الصلح فبالبيع عال
(و) (مع صلح) (أقر) مع (انكار عن قود) في نفس ودونها (و) عن (سكتي) دار ونحوها (و) عن (عيب) في عوض أو
معوض كالمجرد وان لم يجر بيع ذلك لانه قطع المصومة ببيع عن قود (يقود به) ولو بلغ ذوات أو قبل الواجب أحد شيئين
أما روى ان الحسن والحسين وسعيد بن العاص يذوا المدي وجب له التمسك على مديته من ختم مديته ذوات فاني ان قبلها

ولأن المال غير متين فليقم العوض في مقابلته (و) يبيع المصلح عما تقدم (بما يشتبهه) فكذا جاز من نقد أرض من قليل أو كثير (حالاته) خلا لأنه يبيع اسقاطه (لا) يبيع ماله (عوض عن خيار) فيبيع أو جاز (أو عن) (شتمه أو) عن (حذفت) لأنها لم تشرع لاستفادته بل لأنها لا تضر الشركة وحدها القصد للزجر عن الوقوع في أمراض الناس (ويستطاع جميعها) أي الخيار والتعويض القصد بالمصلحة لا بضره كما (ولا) يبيع المصلح (سارقا أو شارباً بالطلق) ولا يرفع السلطان لأنه لا يبيع أخذ العوض ١٢٩ في مقابلته (أو) يبيع (شاهدنا) اليكتم شهادة (أو) يبيع (تصريح) كتمان أن

عنه صلى الله عليه وسلم أنه أسأله ابنه جودي في قرع حائط بني فلان قال له لني صل الله عليه وسلم أما في حائط بني فلان فلا ولكن كبري صبي إلى أجل صبي رواه ابن ماجه وغيره قال ابن المنذر المتع منه كالأجتماع لاحتمال المناقضة (وإن أسأله في محل) أي وقت (يوجد فيه) عاما فانقطع وتعد حصره (أو) حصول (بعضه) ما للثقة المسلم إليه وقت وجوده (أو) بعضه من من التمسح حتى عدم المسلم فيه أو لم يحمل الثمار تلك السنة وما يشبهه (خير) المسلم (بين صبر) أن وجد المسلم فيه فباعه (و) (بين) فبيع في الكل المتعذر (أو) البعض المتعذر ويرجع رأس مال ما مضى فيه كذا كان أو بضائع كالرأس المال موجودا (أو) عوضه (إن كان معلوما) لتعذر رده وعوضه مثل مثلي وقمة متقوم وعلم بما تقدم أنه لو تحقق فناء المسلم فيه لم يلزم المسلم البعوضه قال في شرح المنهجي ولو شق كبقية الديور (وإن أسأله في ذي ذي فخر ثم أسلم أحد هجر جمع المسلم) أي صاحب السلم (فأخذ رأس ماله) الذي دفعه إن كان موجودا أو عوضه إن عدم لأنه إذا أسلم الأول فقد عذر عليه استيفاء المقود عليه وإن أسلم الآخر فقد عذر عليه بالإفاء

فصل في الشروط (السادس) للسلم (أن يقضى) المسلم إليه أو وكيله (رأس ماله) أي السلم (في مجلس العقد) قبل التفرق استتبه الثاني رضي الله تعالى عنه من قوله صلى الله عليه وسلم من أسلف فلان أسلف أي قبض قال لا يقع اسم السلف فيه حتى يعطيه فأسلفه قبل أن يفارق من أسلفه أنتهى وحذا ابن مبريد بن بدين فيدخل تحت المنهجي (أو) ما في معنى القبض كالوكان عنده) أي المسلم إليه (أمانة أو مضمون) ونحوه لم يظهر بهما رأس مال سلم فبيع له في معنى القبض (ولا) يبيع عقد السلم (بما في ذمته) أي السلم إليه بأن يكون له عليه دين فبيعه رأس مال سلم لأنه يبيع دين بدين فهو داخل تحت التهي وتقدم (فإن قبض) المسلم إليه (البعض) من رأس مال قبل التفرق (ثم افترا) قبض الباقي مع قبض القبض بقسطه وبطل فبيع له بعض (للتفرق) المصفقة (وتقدم) تلك (في الصرف) لكن لو تفرق على ما تقدمهم في كرم طعام مثلا وشرط أنه يعمل له منها خمسين وخمسين إلى أجل لم يبيع العقد في الكل ولو قلنا يتفرق المصفقة لأن جعله لفضلا على المؤجل حل فيقتضي أن يكون في مقابلته أكثر مما في مقابلته المؤجل والظاهر أنه لا يبيعه بضم (ويشترط تركه) أي رأس مال السلم (مما لم يصفه) والقدر (كالمسلم فيه) لأنه قد تقرر تسليم المقود عليه ولا يأمن انقضا حتى يوجب معرفة رأس ماله ليدركه (أو) كالتراض (أو) على هذا (لا يصح) السلم (بصره) مشاهدا لا يعلمان قدرهما (ولا) يبيع السلم (على ما يمكن ضبطه بصفة) بل يهر ونحوه فإن هذا (أي عقد المباداة) (باطل) لعرضه بطله (ويرجع) أي يرد المقروض (إن كان

صالحه على أن لا يشهد عليه بحقه لله أو لآدمي وكذا على أن لا يشهد عليه بالزور لأنه لا يقابل بعرض (ومن صالح) آخر (عن دار ونحوها) ككتاب وحيوان بعرض (فإن العوض مستحق) لغير المصلح أو بيان القسرا (يرجع بها) أي الذر ونحوها المصلح ضمانا بقيت وبسببها ان تلغى كان كان الصلح (مع اقرار) المدهي عليه لأنه يبيع حقيقة وقد بين فسادة لفساد عوضه فراجع فيما كان له (و) رجع (بالدهي) إلى الذي دعوا قبل الصلح (وفي الرأية أوثقة المصحق) المصلح به (مع انكار) لتبين فساد الصلح بخروج المصلح به غير مال أشبهه بالصلح بمصبر فإن خرافة يعود الأمر إلى ما كان عليه قبله ووجه ما في الرأية أن المدهي رضي بالعوض وانقطعت الخصومة ولم يسلم له فكان له قبضته وريان الصلح لا أثر له لتبين فساد (و) رجع المصلح بعرض وبان مستحقا (بقية

١٧ - (مكتشف القناع) - ثاني في عوص) المصلح لتعذر تسليم ما جعل عوضا عنه وكذا لو المصلح منه بشئ خرج حرا (وإن علمه) أي علم المتاح أن العوض مستحق أو حلال المصلح (فإنه يبيع) يرجع إلى الجناية لحصول الرضا على ترك القصاص فيسقط إلى الذمة وكذا لو كان مجهولا كدار وشجره فتمت طل التمسح وتجب الذمة وإن صالحه على عس أو غير ونحوه مطابق مع قوله الأوسط (ويخرج من يجرى) شخص (في أرض غيره أو) في (سطحه) أي الغير (ماله) ولو تعذر تركه (بلا أنه) أي دبا الأرض أو السطح انضره أو تضر أرضه وكثر عرها (ويبيع مصلحه على ذلك) أي اجزاء ماله في أرض غيره أو سطحه

(بعض) لأنه ما بيع وأجاره (ق) أن صالحه على إجراء ما في أرضه أو سطحه (مع ما عليه) أي رب المثل الذي يجري فيه الماء بأن تصالحا على إجراء فيه وملكه بحاله فهو (أجاره) لأن المفقود عليه المنفعة (والأ) بأن لم تصالحا على إجراء فيه مع مقام ملكه (ق) هو (بيع) لأن الموضع في مقابلة المثل (وبعتبر) لصحة ذلك إذا وقع إجاره (علم قدر الماء) الذي يجري به اختلاف ضرره بكثيره وقتله (سأنتبه) أي الماء الذي يخرج فيها إلى المثل الذي يجري فيه لأنه لا يجري فيها أكثر من مائها (و) علم قدر (ما على رزق بقا) أي محل (يزول عنه) من سطح أو أرض ١٣٠ (أو) (سأنتبه) أي ذكر قدر ما له وعرضه يعلم مبلغه (وتقدير ما يجري

فيه الماء) من ذلك المثل و (لا) يعتبر علم قدر (عقسه) لأنه إذا ملك عين الأرض أو ثقلها كان له إلى الثقل فله التزلزل في نفسه ما شاء وفي الاقتناع يعتبر إن وقع حادثة (ولا علم) (مسدنه) أي الأثر (الحاجة) إذا انعقد على المنفعة في موضع الحاجة جائز (كنساج) وفي القواعد ليس بأجارة تحته بل هو شبه بالبيع (ولستأجر) ومستهبر الصلح على سابقة محفورة في أرض استأجرها أو استعمرها ليجري النهر ماء فيها لئلا يتأهل إلى رسم قديم فإن لم تكن محفورة لم يجوز احتياؤها (لا يجوز) استأجر ومستهبر الصلح على إجماعها مطهر على سطح أو على (أرض) لأن السطح ينظر في ذلك ولم يؤذن له فيه والأرض يحصل لغيره أصحابها مما عرفها أدى رب الماء ملكه على صاحب الأرض (و) أرض (موقوفة كزوج) في المصنف عن ذلك فيوز على سابقة محفورة لأعلى أحداث سابقة أو إجراء ما مطر عليها وفي المثل الأولى أنه يجوز له أي الموقوف عليه سفر السابقة لأن الأرض له

أنا وأولاء) بأن لم يكن باقيا (فقسمته) أن كان متقوما أو مئلا كسيرة من نحو حروب (فان اختلافها) أي في قسم رأس مال السلم الباطل أو في قدر الصبرة المجهولة رأس مال سلم (فقول مسلم إليه) يمينه لأنه فارم (فان تسخير) علم قدر القيمة أو الصبرة بأن قال المسلم إليه لأعلم قدر ذلك (فقسمه مسلم فيه مؤجلا) أي الأجل الذي عبأه لأن أنصاف في الأشياء إن تباع بقمتها (أو قبض) المسلم إليه (رأس مال السلم الذي تم الاقتراض منه) أنسلم إليه (مع بيان غير جنسه) كالنحاس من الفضة والس في الذهب (أو مطهر) رأس مال السلم المدين (مستحقا قبض أو غيره بطال العقد) كالنحاس من المبيع المدين كذلك (وان كان المصنف من جنسه) أي جنس رأس المال كالنحاس في الفضة والوضوح في الذهب (فله) أي المسلم إليه (أصا) كونه وأخذا رأس حبه أو رده وأخذ به في مجلس الرده هكذا في الأنصاف وهو غير ظاهر بل قد رده بطال العقد كافي المقي وقوعه على عينه بخلاف ما في الأئمة لا تقدم وقد ذكرت كلام المستوعب في الحاشية (وان كان العقد على مال في الأئمة) وقبضه ثم ظهر من عيب من جنسه (فله المطالبة بسدله في المجلس ولا يطل العقد رده) لأنه لم يمتحن أن كان العيب من غير الجنس بطال العقد لا يفرق على الصحيح كافي في الأنصاف (وان تفرقا) عنه من الجنس بمقتضى (م علم) المسلم إليه (عنه فقدم بطال السلم) (ان قبض) المسلم إليه (البدلي مجلس الرده) أقام مجلس الرده بمجلس العقد وان تفرقا عن مجلس الرده قبل قبض البدل بطال السلم له وأب شرط وهو الرقبض قبل التفرق وان كان العيب من غير جنسه وتفرقا قبل أخذ به بطال العقد وتقدم نظير ذلك في الصرف (وان وجد) المسلم إليه (بعض الثمن رده سابقا رده في المردود ما ذكرنا من التفصيل) المذكور

وفصل في الشرط (السايب) السلم (ان يسلم في الأئمة قال أسلم في عين) كدار وضعية ناشئة (لم يصح) السلم (لأنه يملك) أي العين (قبل أو ان تسلمه) ولأن العين يمكن بيعه في الحال فلا حاجة إلى السلم فيه وتقدم (ولا بشرط) السلم (فذكر مكان الإيفاء) لأنه عليه الصلاة والسلام لم يذكره ولأنه عقد معاوضة أشبه ببيع الأعيان (الأن يكون موضع العقد لا يمكن الوفاء فيه كبرية ويحرم وادرج) بشرط ذكره لتعذر الوفاء في موضع العقد وليس البعض أولى من البعض فطهرت بيمينته القول كالكيل (ويجب) الأياد (مكان العقد) أن عقد في محل يصلح ولا قلعة (مع المشاحة) لأن العقد يقتضي التسليم في مكانه فاكنتي بذلك من ذكره (وله) أي المسلم فيه (أخذ) أي المسلم فيه (في غير) أي غير مكان العقد (ان رضيا) لأن الحق لا يدورهما (لا) يجوز أخذه (مع أجره حله إليه) أي إلى مكان العقد قال القاضي (كأخذ بدل السلم وبيع شرطه) لأن الأياد (نفسه) أي في مكان العقد (ويكون) ذلك الشرط (ناكدا)

وله التصرف فيها كيف شاء عالم قبل الملك فيها إلى غيره فأخذ منه صاحب الغر وعان الباب والخوشة والكرة ونحوها لا يجوز في مؤجره موقوفة لغيره أو يجرؤ لا واحد أقل وهو أولى قال ونظيره لا تقتصر المسجلة وأذن لها لم يلزم التصرف (وان صالحه على سقي أرضه) أي زعمنا (من نهره) أي عمر ومثلا (أو) من (عينه) أو بئر المدين (مذلول) كانت مده السقي (معينة بل بعض) الصلح بموضع الماء وان صالحه على ثلث النهر أو العين ونحوه مع الماء تسب للقرار (وبعض شره مسرف دار) وهو ما من مالكة (و) شره (موضع يحاط بفتح باب أو شره) بقصة تحضر بئر لأنها منفعته بلحار يبيعها كالأعيان (و) يصح شره (سلو) يسير ولم يكن البيت (أنا رف) البيت ليسم (ليني) عليه (أو) لا يرضع

عليه) أي العلو (بنينا أو) بمعنى عليه (مغشاه أو موشق) أي البنان والخشب لا يعمد لما تم تجارته به كالقرار (ومع زواله) أي ما على العلو من بنية أو خشب (له) أي زوال البناء أو الخشب (الرجوع) على ربه قبل (د) آخر (مسته) أي مستزواله عنه وقدمه في المعنى فإذا كان في مدة الأجرة وكان سقوطها لا يعود فهو مائة لا رجوع في مسئلة البيع والصالح على الثاني ولا فيما إذا كان سقوطها عكس عود وهو واضح (و) له (أعادته مطلقا) أي سواء زال لسقوطه أو سقوط ما تخلفه أو قدمه له أو غيره لأنه استحق إيقاده بوضع (و) له (الصالح على عدمها) أي الأعادة لأنه

الصالح (على زواله) أي رفع ما على العلو من بنية أو خشب سواء صالحه عنه غسل العرض الصالح به على وضعه أو قبل أو أكثر لأنه عوض عن المنفعة المستحقه له فصع بما انفصل عنه وكذا لو كان له مسيل ماء في أرض غيره أو ميراث أو نحوه فصالح رب الأرض مستحقه ليزيل به موضوع جاز (و) له (فله) أي ما تنقسم من أثر ونفع الباب بالخاص وحفر البقعة بالأرض بترأ وضع البناء والخشب على ما هو غيره (صالحا أبدا) لأنه يجوز بيعه وإجارته لحازر الاعتباس عنه بالصالح (أو) فله (أجرة مستدة معينة) لأنه نفع مباح مقصود (وأذا مضت بقي (وله) أي مالك العلو (أجرة المثل) ولا طالب بار التبن به وخشبه لأنه المعروف فله لأنه يعلم أنها لأتباع وكذلك الألقا يتدومع التساكت له أجرة المثل ذكره من أم إن عقيل في الفنون وقالت على قياسه المذكورة المعروفة

لنقتضي العقد (و) يصح شرط الأبقاء (في غيره) أي غير مكان العقد كبيع الاعيان (ولا يصح بيع السلم فيه قبل قبضه) كالق في الماشي والبيع بشرط خلافه له لنفيه عليه الصلاة والسلام عن بيع الطعام قبل قبضه ولا يصح لم يدخل في ضمانه فلم يجر بيعه قبل قبضه كما قيل (ولو) كان يبيع السلم فيه (من هو في ذمته) أعموم ماسبق (ولا) تنص (بذمة) أي ذمته السلم فيقبل قبضه آخر من هو عليه لأنها تنقل الملك كالبيع (ولا يذم من غيره) أي غير السلم (لنعم من هو في ذمته) لأن الذمة تقتضي جوده من هو متلف (و) يأتي (ذلك) في الفسدة مفصلا (ولا) يصح (أخذ غيره) أي السلم فيه (مكانه) لقوله عليه الصلاة والسلام من أسلف في شيء فلا يصره في غيره ولأن أخذ العرض عنه يبيع فلم يجر كبيع غيره سواء كان السلم فيه موجودا أو معدوما وسواء كان العرض مثله في القيمة أو أقل أو أكثر (ولا) تنص (الحالة) أي في يد من ألتزم لأنها معاوضة بالسلم فيه قبل قبضه فلم يجر كالبيع (ولا) الحالة (عليه) لأنها لأصاحبه الأهل دين مستقر والسلم عرضة لم يفتح (ولا) تنص (الحالة) برأس مال سامع بدفعه (و) يأتي (باب (الحالة) موصفا (و) يأتي (في الجبة البراءة من الذين) من (الجهول) يأتي (في) باب (الشركة) القرض من الدين المشترك مفصلا (يصح بيع دين مستقر من من) جميع (وقرض ومهر بعد دخوله وأجره استوفى نفعها) إن كانت الأجرة على عمل تحاط به ثوب (أو فرغت مدتها) إن كانت على مدة كآجرة دار شهرا (وارش جنايه وذمة مختلف وقوه) كعمل بعد عمل (من هو) أي الدين (في ذمته) نصير من غير كتابه الأمل بالبيع بالذمان وناخذ عنها الدراهم والدراهم وناخذ عنها الدينان فسا لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لا بأس أن أخذتها مسعر يومها لم تنقرقا وينتجاني رواه أبو داود وابن ماجه فسد على جواز بيع ما في الذمة من أحد التقديين بالآخر وغيره يقاس عليه (و) يجوز (روحه) أي رهن الدين المستقر (عنده) أي عند من هو في ذمته (بحق) له أي لمن هو في ذمته هذا أحسن وأبين وذكره في الانتصار قال في الأناصيف الأولى الجواز وهو ظاهر كلام كثير من الأصحاب حيث قالوا يجوز رهن ما يصح بيعه انتهى قلت بل يكاد صريح كلامهم أن يكون بخلافه حيث قالوا الرهن وثقة دين بين بل من صرح المجتهد في شرحه بعدم صحته (الأرض مال سلم بعد فسخ السلم (وقبل قبض) رأس ماله لا يصح بيعه ولو لم يهره عليه ولا رفته عند ملكا تقدم (لكن إن كان) الدين (من ثمن مكمل أو موزن بآء بالنسيئة) أو بشئ لم يقبض (فانه لا يصح أن يأخذ عرضه مباشرة البيع في غلة ما قبل أو نسيئة) فلا يتناص عن ثمن مكمل مكمل ولا عن ثمن موزن موزن (حسما لما ذكره بالنسيئة وتقدم) ذلك (أخر كتاب البيع) مبنيا (وبشرط) لصفحة بيع الدين الثابت في الذمة لمن هو عليه (أد به من عوضه في المجلس إن باعه عما لا يباع فيه) نسيئة

محاولا للآخرة الجارية في المسكن وفي الحديث ما زل يجير بل بوصني بالجار حتى ظفنت له سيوره (إذا حصل في ذمته) أي الإنسان أو هي جداره (أو) في (أرضه) التي علكها أو بعضها أو علك نفعها أو بعضها (عمن شهر غيره أو عرقه) أي حصل في هواه عمن شهر غيره أو حصل في أرضه عرق شهر غيره (ذمة) أي رب النفس والعرق (إزالة) برده إلى ناحية أخرى أو قطعه سواء أثر ضرر أو لا يلحق ملكه الواجب أخلاقه والجرأة تابع للقرار (وعمن) أي عمن أو عرق (ماتلف به بد طلب) بأثره لتسريحه وتبديده بأثره (بنائه) أي على مسئلة ما إذا مال ما تعلق به من حتى أتى شيئا قبله لا ضمان عليه مطلقا كما صحه في الأناصيف لأنه ليس من فعله (فإن أتى) رب عمن أو عرق أو أزالته (فله) أي الرب النفس

أو العرق إن لم يزل له بلا حاكم ولا قهر لانه لا يزمه أقرامال غيره فملكه بالأرض ولا يغيره ويملكه أزانة لانه ليس من فعله
 و (لا يصح) أي رب النفس أو العرق على ذلك بوض (ولا) صلح (من مال حائقة أو زانق خشبه إلى ملك غيره عن
 ذلك) أي أبقاه كذلك (بمعرض) لان شغل ملك الآخر لا ينقطع (فان اتفاقا) أي رب القسمن والمواء والأرض والعرق على
 (أن القرية أو) على أن القرية (يتسحقان) لانهما صلح من القطع (ولم يلزم) الصلح لأنه لا يملك من غير رب القرية لانهما
 استحقاق القرية علىهما أو مالهما أو الأرض فأنقيد ١٢٢ بقوله النفس أو العرق في ملكه فكل منهما فاضة فان منعت مدة ثم

استمتع رب القرية مسن دفع
 ما صلح به من القرية فقبله بوجه
 المثل (وهم أخواج وكان) يضم
 الدال (و) أخواج (دكة) يخصها
 قال في القاموس والدة الكافع
 والدال كناية عن ضمها بصلح
 أعلاه فلفظ في موضع آخر
 الدكان (و) مان الحاقوت (و) طريق
 (نارذ) سواد ضرب الماء وأولا
 لانه لم يضر حاله فقد بضر
 ما لا وسواء أذن له بالام أولاً
 لانه ليس له أن يذن في حاله
 فيه مصلحته لا سيما مع احتمال
 أن يضر (فيعتصم) منسرج
 وكان أودك (بالتغيب) لتدعيه
 (وكذا أجناح) وهو الأرشن
 على الطير راف خشب أو حجر
 مرفوعة في الحائط أو (سباط)
 وهو المستوفى للطريق على
 جدار بين (ومزب) فيهم
 أخواجها بتأنيده (الأبازن) امام
 أوزانها لانه نائب المسلمين فاذنه
 كأنهم ولطفت أحمدان عمر
 استأذن على دار الناس وقد
 نصب ميرابا إلى الطير في
 قفله فقال تغله وقد نصبه
 رسول الله صلى الله عليه وسلم
 يسده فقال والله لا تنصبه إلا
 على ظهرى فأنضى حتى صد

كان باع الذهب بالقضنة أو عكسه (أو) باعه (أو) موصوف في النية) فيعتبر قبضه قبل التفريق لثلاث
 بصير بيع دين بدين وهو منهي عنه كاتقدم (والا) بأن باعه بدين باعه بنسبه كالوكان الدين
 ذهباً وباعه بدين (فلا) يشترط قبضه في المجلس (ولا يصح بيعه) أي الدين (لغيره) أي
 غير ما هو في ذمته مطلقاً لانه كاد على تسليمه أشبهه ببيع الأتي (ولا يصح) ببيع دين الكفاية
 ولو لم يوف ذمته لانه غير مستقر (ولا) بيع (غيره) أي غير دين الكفاية حال كونه (غير
 مستقر) كصداق قبل دخول وجعل قبل عمل (ولا يصح بيع الدين من الغريم) الذي هو
 عليه (بمثله) بأن كان له عليه دين ليعا به يدينار (لانه نفس حقه) الواجب له فلا تقوى بعض
 (ولو قال) المسلم إليه المسلم (في دين السلم صالحي منه) أي من أجله (على مثل الثمن) المقرود
 عليه (مع) ذلك (وكان تأله) به خط الصلح لانه تأله بيع كل ما أدى منه ما (وتصح الأتالة
 في المسلم فيه) حكاية أن المنذر أجماع من يحفظ عنه ولا تأله في بيع المسقود ليستيبا (و) تصح
 الأتالة أيضاً (في بيعه) أي بعض المسلم فيه لان الأتالة عند البوكل مندوب إليه جاز
 في جميع حاز في البعض كالإبراء والانتظار (ولا يشترط فيه) أي في التقابل (قضى رأس
 مال السلم) في مجلس الأتالة ليستيبا (ولا) قضى (عوضه) أي عوض رأس مال
 السلم (ان تصد) رأس مال السلم بان عدم (في مجلس الأتالة) متعلق بقبض أي لا يشترط
 القبض في مجلسها لانهما ليستيبا كاتقدم (وعق) انفسه عقده (أي عقداً للمسلم) (بالاته أو
 غيرها) كبيع في الثمن (لزمه) أي السلم إليه (ردا لثمن الموجود) لانه حين مال السلم عاد
 إليه بالنسيئة (والا) أي وان لم يكن الثمن موجوداً (رد مثله) أن كان مثلاً (ثم قبضه) ان كان
 متقوماً لان ما تقدم رده رجع بموضه (وان أخذ به) أي بدل رأس مال السلم بعد انفسه
 (تعداؤه) ومن قصر في التقاضي قبل التفريق (وان كان) رأس مال السلم
 (عرضاً) أخذ السلم (عنه عرضاً أو ثمناً) بعد انفسه (ينبغي) يجوز فيه التفريق قبل
 القبض) لكن ان يعرضه مكيلاً عن مكيلاً أو موزناً عن موزناً اعتبر القبض قبل التفريق
 كالصرف (وان كان) رجل سلم وعليه مسلم من جنسه فقال الرجل (لغيره) قضى
 سلمى لنفسك فقبل لم يصح قبضه لنفسه اذ هو حاله (سلم) وتقدم انما لا تصح به (ولا) يصح
 انفسه (للازمه) أي الأمر (لم يصح) أي القابض (وحكلاً) منه في القبض
 (والقبض باق على ملك الدافع) لعدم القبض الصريح (وان قال) الرجل (أقبضه) أي
 السلم (أي ثم أقبضه لنفسك) وقبل (مع) القبض لكل منهما لانه استأذنه في قبضه
 فإذا قبضه لم يملكه جازاً ان قبضه لنفسه كالوكان له ودينه عن سلم له عليه دين وأذنه في قبضه
 عن دينه (فيصح) قضى وكيل من نفسه لنفسه فصلا الأمان من غير حفس ماله) أي دينه

على ظهره فقبضه ولجربان العاد قبل بالاضربان يمكن عبور رجل) من تحتها والابحور وضعه
 ولا انفسه فان كان الطريق متصفوا وقت وضعه ثم ارتفع لطلو (المن) لحصل به ضرر وحيث ان الله ذكره الشئ في الدين
 (وبصر ذلك) أي أخواج وكان دكة وحتاج وسباط ومزب (في ملك غيره أو هو له) أي الغير (أو) (في درج غير نافذ) (أو)
 قصب في ظهره (أو) أي الدرب غير النافذ (لاستطراق الإبازن) (ان كان في ملك غيره) (أو) الإبازن (أمه) أي
 الدرب غير النافذ ان فعل فيه لان الدرب لم يكن لهم فليجوز التصرف فيه الا بانتهام (ويجوز) قصب ما في ظهره (أو) في درج غير نافذ
 بلان في أمه (نعم ان تطرق) كضوءه وهو لانه الحق لانه في الاستطراق ولم زاجهم فيه ولا غاية التصرف فيه ملك نفسه

يقع بعض حائله (و يجوز فتحه لولا استعراق (في) زكاف) فانفذ لاه اوتة اوقبالايعنه مال لولا اضرا من على المار ينـ
 (و) يجوز (صلى عن ذلك) اى عن آخر اركان وكنة غيرة وحتاج وساما ومضاربهم واما غيرهم والاستطراق في درب
 غير نافذ (بمعنى) لانه حتى لما لكة انصاف ولا حصل الدرب لجاز اخذ الموضع منه كسائر الحقوق ومجمله في الجناح وقصورا من علم
 مقدار وجوه وعوله (و) يجوز (نقل باب في) درب (غير نافذ) من آخره (الى اوله) لانه بعض حقه في الاستطراق فلم يمنع
 منه (بالاضر) فان كان فيه ضرر منعه (ك) ان قصه في (مقابلته) ١٣٣ غير موفوره كقصه ما ليه حائله يسلم
 بشرقة منه على دار جاره (لا)

فلا يصح منه من نفسه لنفسه لانها ما وضعت لم يأن له فيها (و) يصح (عكسه) اى عكس
 قبض الوكيل من نفسه لنفسه (وهو) اى عكس قبض الوكيل من نفسه لنفسه (استثناء)
 من هذه الحق (المستثنى) في اخذ حقه من وكل رب الدين المدين في قبضه له (وتقدم) ذلك
 (آخر) باب (خيار البيع) واولا الاول (وهو من له سلم وعلمه سلم) (الثاني) الذي عليه
 السلم (احضرا كنى) منه (اى من عليه السلم) لا قبضه لك (فعل) اى حضرا كنى له منه
 وسلمه له بغير كيل (لم يصح قبضه لثاني) اى عدم كيله (ويكون) الاول (قابض لنفسه)
 لا كناية اياه (ولو قال) الاول لثاني (ان قبضه لنفسى) او آخره بالكيل الذي تشاهده
 (ص) ذلك (وان) ذلك (قبض لنفسه) ولم يكن قبض الفهرم المقوله ذلك (اى عدم كيله اياه
 اشبهه ما لو قبضه جازا وتقدم في البيع اى يجوز قبض البيع جازا ان علماء (فاما ان يكون
 كل من القولين على رواية لان المسئلة ذات روابتين واما ان يقال ما هنا خاص بالنسب لانه
 اضميق والاول مقتضى كلامه في تصحيح القروع فانه جعل ما هنا فردا من افراد المسالة
 السابقة وقال ظاهر كلام كثير من الاصحاب انه لا يكتفى ذلك اى قبض المكيل جازا ولا بد
 من كيل ثان فيحصل ما تقدم على غير المكيل ومعنى القول بانه ليس قبض (لغيره) لانه
 لا يساح له التصرف بدون كيل ثان لا يعمى انه لا يرا اذمة الدائم) منه (وان كاله) الاول (ثم)
 نزلته في المال كمال (وسلمه الى غيره) فقبضه مع القبض لهما لان الاول قد اكمله حقيقة
 والثاني حصل له استمرار الكيل واستدامته كما تبين انه لم يكتفى به لانه لا يحصل زيادة على ابتداءه
 فلا معنى له (وان يدفعه لغيره ودرهم) وعلى زيد طعام لهرم (فقال) زيد لهرم (اشتر
 لك بهما مثل الطعام الذي على فعل لم يصح) الشراء كاله في الفروع فضولي لانه اشترى
 لنفسه بماله غيره (وان قال) زيد لهرم (اشترى بها) اى بالدرهم (طعاما ثم قبضه
 لنفسه لافعل مع الشراء) لانه وكيل عنه فيه (ولم يصح القبض لنفسه) لان قبضه لنفسه
 فرع عن قبض ماله ولم يوجد (وان قال) زيد لهرم (اشترى بها درهم مثل الطعام الذي
 على) وا قبضه لى ثم قبضه لنفسه لافعل) بان اشترى بها طعمه اياه ثم قبضه لى ثم قبضه
 لنفسه (ص) ذلك كله لانه وكاله في الشراء والقبض ثم الاستيفاء من نفسه لنفسه وذلك صحيح
 كما تقدم (ولو دفعه له كسا) قال استوف منه قدر حقه لافعل (ص) كما تقدم لان من استثناء
 من هذه الحق للمعنى والزائد امانة (ولو اذن لغيره في المسئلة عنه بدنه الذي له عليه
 او في صرفه) في (العنار فيه) ويحرم (اولا اعز له وضاربه) لفعل (لم يصح) ذلك
 (ولم يصح) الترميم من الدين بذلك لان رب الدين لا يملكه حتى يقبضه (ولو قال) رب الدين
 (له) اى لغيره (تصدق عني بكذا) ولم يقبل من ديني (او) قال (اعطه) ولا تاكده ولم يقبل من

مطبخ سكر (وكيف) يتاذى جاره برحمة أو يسل الى برة (ورحمي) جازا بحايطة (وتنور) يتعدى دخانه اليه وكان
 حدا دوقضارة لتأذى بدقه من السلطان لحديث بالاضر ولا ضرر وهذا اضرا بجاره (وله) اى الجار (منعه ان يفعل) ذلك
 (كانت ايا حايطة) اى كاله منعه من ابتداء احياء ما يحواره لتعلق مصالحه به (وكاله) منع من (دق وصى) بتعدى اليه الخبر
 وله تلمذ داره ولواضحه الى السد القضاء عن جاره قاله الشيخ في الدين (بمخلاف طبعه ونسب فيه) اى كاله فلا ينع من ماله
 الخافه اليه بضره يسير لاسيما بالقرى وان ادعى ضا دهره بكتيف جاره او بالوعة اختياره ليقط باني فيسما فان ظهر طعمه او
 رخصه بالماء فقتل ان لم يكن اصلاحهما (ومن له حق ما يجري على سطح جاره لم يجز لغيره عليه من سطحه فيمنع الماء) ان يجري على

سطحه لما فيه من اجمال الحق جاره (أو) ان عليه (أ) كى (ب) كثر ضرورة) أى صاحب الحق باجرائه على ما له العاصماتية (ومحرم تصرف في حدار حار) أى في حدار (مشترك) بين المتصرف وغيره (بفتح ورونة) وهى الكوة فتفتح الكفاف وتضعها أى التبرق في الحناط (أو) بفتح (طاق أو) (بضرب وند) ولولستره (ومحرم) كجمل رقبته (الاباد) اما لكه أو فرككه كما للنساء عليه (وكذا) محرم وضع خشب على حداره أو مشترك (الان لا يمكن تعقيب الاب) فيجوز (بلا ضرر) نصا (وبحسب) رب المبدأ أو التبرق تلك نفسه على تمكيتهمه (اننى) لحدسنى دروة ١٣٤ مرقعا لا تمنع حار حار ان يفتح خشبه على حداره ثم يقول أو ضرورة

مالي أراكم ههنا معرضين والله
لأرعين بهيأين أكتافكم متفق
عليه ولأنه انتفاع بمخاطب جاره
على وجه لا يضره شبه الاستناد
إليه ولأمرق بن البالغ واليتيم
والجمنون والعاقل والبعير لرب
المخاطب أخذ عرض عنه إذن لانه
بأخذ عرض ما يجب عليه بذله
فذكره في المبدع (ع وحدار
مصدك) حدار (دار) أيضا
لأنه إذا حاز في ملك آدمي مع
شخصه وضعة ملك الله أولى
والفرق بين فتح الباب والطاق
وبسبب وضع الخشب أن الخشب
بمسك المخاطب والطاق والباب
نصفه وضع الخشب تدعو
الحاجة إليه بخلاف غيره ولرب
المخاطب دمه لفرص صحيح ومق
زال الخشب بسقوط أو سقوط
المخاطب ثم أعيد فله إعادة إن بقي
بحق رؤوسه وإن خيف سقوط
المخاطب بأسراره عليه لزمه
إزالة التواء استغنى رب الخشب
عن إبقائه عليه لم يلزمه إزالته لأن
فيه ضررا لصاحبه ولا ضرر على
صاحب المخاطب وليس له
دفعه بلا حجة ولا إكراهة أو
طارة على وجه يمنع المسحق
من وضع خشبه ومن وجد شاهدا
وشهيدا على خاطب حاره أو مشركا أو

ههنا أهديت

نعلم سعيه و زال و لها عادية لان الظاهر و ضمه محبة و كذا

له في نفسه فوجب الاتفاق عليه مسلم لكن بحجة الشرع التي تعتبر ترك البناء وتجب ذلك (فان أي شركك البتاع مع شركه
وأحبره له ما كرم وأمر (أخفاكم) ترغيبا إليه (من ماله) أي المتنع التقدوا نفق بقدر حصته (أوباع) الحاكم (هرضه) أي المتنع
ان لم يكن له نقد (واقف) من غنم مع شركه بالحاجة لتبليغ مائة المتنع (فان تعذر) ذلك على الحاكم فهو تغيب ماله (اقترض
عليه) الحاكم ليؤدي ما عليه كتفقة نحو زوجة (وان يناله) شركك (بأذن شركه أو) بأذن (حاكم أو) بدون اذنهما (يرجع) على
شركه وبناه (شركة ترجع) لو حو به في المتفق عنه فقد قام معه ١٣٥ بواسط (وان ينال شركه) لنفسه (له) أي

للخدم (ة) المبني (شركة) بينهما
كما كان لان الباقي اما اتفق على
التأليف وهو أثر لا عين عليها
وليس له اب مع شركه فمن
البتاع به قبل أخذ نفقة
ناله كما أنه ليس له نفقة (وان
بناله لنفسه (غيرها) أي غيرا له
للخدم (ة) البتاع (له) أي الباقي
خاصه (وله) أي الباقي (نفقة)
لا مملكة (لان دفع) له (شركه
نفقة حته) فلا عكس نفقة له
يجري على البناء فاجبر على البناء
وليس اغتر الباقي نفقة ولا
اجبار الباقي على نفقة لانه اذا لم
عاش مع من بناله فاولى ان
لا تملك حياجه على نفقة وان لم
يرد الا بتفاهع ومطالبة الباقي
بالتماره أو القيمة لم يزمه الا ان
أن وان كان له يوم الانتفاع
ووضع خشب وقال اما ان تأخذ
من نصف قيمته لا تنفع به أو

مشاهدة كيله (اعتبره) قبل القبض فيه (عاقلة) أي كيلة (به أولا) وكذا حكم موزون
ومذروع ومعدود ولا تصرف في حقه اذا قبضه بغير معياره الشرعي (قبل اعتباره) افساد
القبض (ثم بأخذ) المستحق (قد رخصه) منه أي من المقبوض جزا وما نحوهم (فان زاد فاذا
في يده امانة) لا يصحون لانه قبضه باذن ربه (محبده) لربه (وان كان ناقصا لمالك
بالنقص) وأخذ (والقول قوله) أي القابض (في قدره) أي النقص (مع عينه) لانه منكر
قبض الزائد والاصل عدمه (ويسلم) المسلم (اليه) أي الى رب السلم (حل) المسكالك
وعمله) لانه المتعارف (ولا يكون) المسكالك (محمولاً) تكون عادة (معمل جالان المطلق في
الشرع يحصل على المرفق (ولا بدق) المسكالك (ولا يجوز) تنكر زكاة الكيل كما تقدم لانه
قد يؤدي الى أن يأخذ فوق حقه ولأنه غير متعارف (وان قبضه) أي المسلم فيه (كلا) ان
كان مسكلا (أو زنا) ان كان موزونا (ثم ادعى غطا ونحوه) قبل قوله لان الأصل عدم
الاط (وكذا حكم ما قبضه من مبيع أو دين آخر) غير السلم ان قبضه جزا فاقبل قوله في قدره
وان قبضه بكيل أو وزن لم تقبل دعواه الاط وتقدم ومن قبض دينه بمجان لا دين له من
ما قبضه ولو أثر أخذ مال غيره لم يادري ايجاب ضمانه حتى يغيبه بعدوان (لا يصح أحد
رهن ولا كفيل وهو الضمين بمسلم فيه) (رويت كراهته) من على وابن عباس اذا وضع
الرهن من الاستيفاء المسلم فيه من ثمن الرهن ولا من دفعه الضامن حذرا من أن يسرقه
غيره قال في المدع ونسبه نظرا لان الضمير في الاصل يرجع الى المسلم فيه ولكن بشرط
ذلك من ثمن الرهن ويسلمه ويشتر به الضامن ويسلمه لئلا يصرفه الى غير وجهه واختار الموق
وجع النص (ولا يصح أخذ الرهن والضمين أيضا) (بشعنه) أي رأس مال السلم بعد مضاه
تقدم وفيه ما سبق

باب القرض

بفتح الحاء وحكى كسرهما (وهو) في اللغة القطع مصدر قرض الشيء قرضه به كسر
الراء قطعته ومنه القراض والقرض اسم مصدر بمعنى الاقتراض وشرا (دفع مالاً رفاقاً من
بنتفع ويرد له) وهو نوع من المعاملات على غيرة اسمها المصلحة لاحاطة الشارع رفاقاً
بالحاويج والاصل فيه الاجماع لفعله على الصلواة والسلام (وهو) نوع من السلف
لا رفاق (أي انتفاع المقرض به) أي بما اقترضه (ويصح) القرض (بلطف قرض) (لفظ
(سلف) لو ردد الشرع به ما (وبكل لفظ يؤدي معناها) أي بمعنى القرض والسلف (كقوله
ملكك هذا على أن ترد لي) أو أخذ هذا انتفع به ودلي به ونحوه (أو تو جد فرقة

من عبارة) تلك كالحايط (فان رد) أي غيرها (فالماء) بين السركاء (على الشركة) كما كان وليس للمدين منه من لم يبرأ من الاقتار
طه والماء يشيع منه وانما أثر أحد ما في ثقل العين منه ونحوه وليس له فيه عين مال أشبه لهايط اذا عرياً (له وفي) الرجوع بالنفقة
ما سبق من التفصيل (وان ينالها بينهما من) من حائط أو غيره (والنفقة) بينهما (كذلك) أي نصفين (على ان أحدهما أكثر)
بما لا يتربان شرطاً لأحدهما لثنتين والآخر الثلث مثلاً لم يصح لانه صالح على بعض ملكه بدمته أشبهه بالو اقر له بدارضا
بسكاه (أو) بنياه على (ان كلامه لا يفيده ما يحتاج) اليه (لم يصح ولو وصا الخلق) لانه لا يستنبط (وان يخرج قوم عن عبارة فتأتم
أرغوها) كثرهم (فأعطوا ما لم يعمرها ويكون لهم ثم عزه يوم) كنه أو دبع (صح) وكذا ان لم يجره وأمل ما ياتي في الاجارة

سكنهم في قريش بن يربوع بمعلوم عنه وغزل بن: نفسه كذلك (ومن له دلو) من طبقتين والسفل الآخر (أو) (طبقه ثالثة) بن
تحتها غير مطبقها السفل في الأولى أو السفل أو الأوسط أو فوق الثانية (فيشارك) ريب العلو (في) النقرة على بناءهم تحت أم
سفل أو وسط لأن الحيطان أغاثت بائع النقر والوصول إلى الساكن وهذا يخص من تحت دون ريب الدلو (وأجر عليه) أي
على بناءه (مالكة) أي أنهم تحت ليتمكن ريب العلون انتفاعه (و يلزم الأهل) جعل (سترقة مع مخالفة الأسفل) طبقت
أضرامه لكشفه حاروا وأطالعه على حرمه (فإن استوا) فلم يكن أحد

الجبار من أعلى من الآخر
(أشتركا) في السيرة لأنه لا أول له
لأحد جماعى الآخر فان امتنع
أحد هـ من ذلك أجبر له منى
عليه فأجبر عليه كآثر الحق
وليس له الصعود على سطحه
قبل بناء سيرة حيث كان شرف
على جاره ولا يؤمنه طلاقا
لم يشرف منه على جاره ولا يجبر
ممتنع من بناء حائط بين
ملكهما وبينى الطالب في
ملكه ان شاء (ومن هدم بناءه)
أى الهادم (فيه جره) وان نقل
(انفسى سقوطه) حال هدمه
(ملاى) أى اشتركه لو جرب
هدمه اذن (والله) يخفف عقوبته
(لزمه اعادة) كإمكان لتعديده
على حصة شريكه ولا يمكن
النسج من هدمه ذلك إلا
بإعادة جمعه وبإس المذهب
لزمه إراش نفسه بالنقص

للفلس وغيبه وهولته بفتح
الحاء وكسرهما التثنية والفتح
ومنه سمى الحشر مجرا لقوله
نعالى ويقولون حجرا محجورا
لانه مجموع منه وسمى العقل
حجرا لقوله تعالى هل فذلك
فمن لذي حجر لانه عنده صاحبه

دينه فكأنه معدوم أو الأول بالسمه من عدم ماله بعد وفاء دينه أولانه يمنع من التصرف في ماله الا انفق الثاثة الذي لا يحس الابه
 كالفوس (والجهر) الذي هو منع الانسان من التصرف في ماله (على ضربين) أحدهما الجهر (لحق الغير) أي غير المحجور عليه
 كالجهر (على مفلس) لحق الغرام (و) على (واحد) لحق المرتين بالزمن بعد زومه (و) على (مريض) مرض موت وعوفا فإذا زاد
 على الثلث لحق الورثة (و) على (قن ومكانت) لحق سيده (و) على (سرد) لحق المسكين لأن تركه يفتقر من التصرف في ماله ثلاثا
 يفوته عليهم (و) على (مشتري) شقص مشروعا وشرا (مدخلت قسم) ١٣٧ له على القول بأنه لا يلحقه بالطلب لحق

الشفيع (أو) بعد (تسليمه) أي
 تسليم المائع المشتري (المبيع)
 بين حال إذا امتنع المشتري
 من أداء الثمن (وماله بالبدل
 أو) يمكن (قريب منه)
 فحصر على مشتري كل ما لحق
 بغيره لحق البائع وتقدم
 الضرب (الثاني) الجهر على
 الشخص (لحق نفسه كالجهر
 على مسافر وسفوف ومجنون)
 لأن مصلحته عائدة إليهم والجهر
 عليهم عام في أموالهم وفيهم
 (ولا يطلب) مسدين يدين
 يحمل (ولا يصح) عليه (يدين)
 لم يملأ له لا يلزمه أداء قبل
 حمله (ولغيره من) أي مدين
 وظاهره ووضاها (أراد سفره)
 أطلقه الا كقول قنده الموقف
 والشارح وجهاه بالطويل
 قال في الانصاف ولعله أولى
 وعزمه في الاقتراع (سوى) سفر
 (جهاد منعي) لاستعانة إمامه
 ويحرم فلا يمنع من السفره (ولو)
 كان السفر غير معروف (أو) كان
 الدين (لا يحمل) أجله (قبل مدته)
 أي السفر (وأيضا بدنيه) أي
 السفر الذي يريد بدنيه
 السفر (من يحرز) الدين

بما لو عرفت الدور من أعيان الأموال لم يصح (فلا يصح قرض جهة مسعد ونحوه) كدرة
 و رباط (وقال في القروع في باب الوقف والظاهر الاستدانة عليه فلا إذن ما لمصلحة كسراة
 له) أي الوقف (سبقت أو بنقد لم ينعنه) وفي باب القبط يجوز الاقتراض على بيت المال لنفقة
 القبط وكذلك قال في الموزع قرض حيوان وقرب لبيت المال ولا لحاد المال نقله في
 القروع وقلت في الظاهر أن الدين في هذه المسائل يتعلق بضمها لقرض وهذه الجهات كعتق
 ارش الجنابة بريقا بعد المأني ولا يلزم المقرض الوضوء ماله بل من ربيع الوقف وما يصلحت
 لبيت المال أو يقال لا يتعلق بضمها رأسا وما هنا معنى القالب فلا ترد المسائل المذكورة وتقدمها
 (و يصح) القرض (في كل عين يجوز بها) من مكمل وهو زون ومذرع ومعدوم وغيره
 (الألحق فقط) ولا يصح قرض ذكر كان أو أنثى لأنه لم ينقل ولا هو من المراتق ولا ينعى
 إلى أن يقرض جارية بطعام ثم يرد لها (ولا يصح قرض المساكين) لأنه غير مأمور (وجوز زلتيم
 مثل أن يمسكهم) انسان (وما يوجد الأحرار منه) بده (وسكبه دار السكبه الأخر)
 دار (يدخلها) كالعادة بشرط العوض (و يتم) عقد القرض (قبول) كسائر العقود (وبك)
 القرض بتمتع (ولزم بتمتع) لأنه عقد يقضي بالتصرف فيه على القرض فوف المالك عليه
 كالمدة قاله في المدع وشرح المنهى وفيه نظر لأن الله تعالى لا يعقد كفايا (مكلا كان) المقرض
 (أموز زنا أو معدودا أو موزعا أو غير ذلك) أي لقرض (الشراء) أي بالقرض (من
 مقرضه) نقله من الله ملكه فكان له التصرف فيه بما شاء (ولا يكمل المقرض استرجاعه)
 أي القرض الزوجه من جهة ما يقرض (مالم يمسك القايض ويحصر عليه) بالعلم قبل أخذ
 شيء من بده له الرجوع به كفايا في الجهر (وله) أي القرض (طلب بده) أي القرض (في
 الحال) مطلقا لأن القرض ثبت في الدفعة حال إمكان له طلبه كسائر الديون الحاله ولا سب
 يوجب رد المثل أو القيمة فكان حالا كالاتلاف (ولا يلزم المقرض رده) أي عين ما اقترضه لأنه
 ملكه ملكا تاما بالقبض (فان ردها) أي عين ما اقترض (عليه) أي على المقرض (لزمه قوله)
 أي المردود (أن كان مثليا) لأنه رد على صفة سفة لزمه قوله كالمسلم (وهو) أي المثلي
 (المكمل والموزون) الذي لا صلاصة فيه بمباحة مع العلم قبضه باقي في النصب أو من ضمن
 هذا (والأولى) أي وإن لم يكن القرض مثليا أو رده المقرض بتمتع (فلا) يلزم المقرض قوله لأن
 الذي وجب له القرض بتمتع ولا يلزمه الاعتراض عنها وإذا كان القرض مثليا ورده المقرض
 بديه (لزم المقرض أخذه) ولو تغير (معه) ولو نقص (مالم يتعيب) كخطبة استل أو عفت
 فلا يلزمه قوله لأن عليه فيه ضرر لأنه دون حق (أو) يكس القرض (ملوسا أو) كمن داهم
 (مكسورة فحصرها) أي عني الناس من المعاملة بها (السلطان) أو نائبه سواء اتفق الناس

(منه) مبتدأ خبره ولغيره المتقدم أي (ب الدين) منع مدنيه من السفر (حتى يوفيه أحدهما) أي يهرن يهرز أو كغسل مليه
 مائة من النضر عليه بتأخير حقه بغيره ويؤديه عند محله غير متيقن ولا طاهر وعلم منه أنه لو كان به رهن لا يهرزه أو كغسل
 غير مليه منه أي ناسي يتوق بالبقاء وأن أراد غير مدين وضاعته السفر معاقلة معه ما وضح أهم ما شاء حتى يوثق كاستيق
 (ولا يكس ردين تحيله) أي الدين (أن أحم) ولو بقتل أو حبس أو غير ذلك في الدين له منع عاجز حتى يقم كغسل بدينه

أى لأنه قد حصل له مسرت ولا يتكمن من مطالبته لثبته من بلده فطلبه من الكفيل (و يجب وفاة) دين (حال أو راهق) مدين (قادر بطلب ربه) لخدمته طل القى ظلمه بالطلب بصدق المثل (فلا ترخص من سارقته) أى الوفاء بعد الطلب لأنه خاص بغيره (و عهل) مدين (بقدر ذلك) أى ما يتكمن به من الوفاء من طولب بمجسدا وسوق وانه بداره أو حواتبه أو ولداً أو فوهل بقدر ما يحضره فيه (و يحاط) بمدين (أن خرفه ربه) أى المدين (علازمته) إلى وافته (أو) يحاط (بكفيل) على (أو) أوترسيم هذه ما بين الخفي (وكذا لو طالب) فكيفته منه (أى) إلى ابقاء (محسوس) أي كمن من موته يحاط أن سيفه ربه كما

تقدم (أو) خير كذا (و تكل) انسان (فيه) أى فى وفاءه حتى وطلب الإمهال لاستحضار الحق فيمكن منه كالوكل (وان مظل) أى مظل المدين ربه الدين (حتى شكاه) ربه الدين (و يجب على حاكم) ثبت لديه (أمره وفاته) بطلب غيره (ان علم قدرته عليه أوجهل حاله) ثبته عليه (ولم يحضر عليه) لعدم الحاجة إليه و يقضى دينه بحال فيه شبهة نص لا لا تتق شبهة بترك واجب (و اغرم) ربه دين (بسيه) أى سبب مظل مدين (أوج ربه الدين) الذى شكواه (فعل محاطل) لتعبه فى غمره أشبه ما لو تعدى على الماله أجرة و جعله لبلده أخرى وقاب ثم غمره ماله كما أجرة له أعوده إلى محله الأول فانه يرجع به على من تعدى بنفسه (وان قيب مضنون) أطلقه الشيخ فى الدين فى موضع وقبده فى آخر بقادر على الوفاء (فغرم ضامن بسيه أو) غرم شخص الكذب عليه عندولى (الأمر رجوع) أنظر (به) أى بما غرمه (على مضنون) وكاذب لتسببه قال فى شرحه

ولعل المراد أن ضمنه بذاته والأفلاضل له وذلك ولا تيسب (وان أهل شر بكمه بتاء ط بستان) فان بينه وبين آخرها كثر وقد (اتفاقاً) أى الشر تكافؤ عليه) أى التماثل فى شر بكمه (فما تاف من غمرة) أى البستان (بسبب ذلك) الأجل (ضمن) بمحمل (حصة شر بكمه) أى المالك لحصول تلفه بسبب تصرفه (ولو أحضر مدي) عليه مدي (به) لجهل مؤنة لتع الدعوى على عيه (لم يثبت لدع زمه) أى المدي (مؤنة أحضاره و رده) إلى محله لانه ألجأه إلى ذلك فيؤخذ من هذه المسائل الرجوع بالرم على من تسبب فيه ظلم (فان أى) مدين وفاءه عليه بعد أماله كما لم يطالب به (حبسه) لم يثبت عمر و بن القريد عن أبيه من روى إلى الواجد ظلم محمل عرضه وعقوبته وراه أجدوا وجرها قال أجد قال لو كعب عن شمه شكواه وهو قوبته

حجه وفي المتي اذا امتنع المذموم من هذا الدين فظهر به ملازمة ومطالبة والافلاط عليه بالتقول فيقول بالمال المدة وسد في وجوه
 القبر وحديث ان صاحب الحق مغلانا انتهى وظاهر انه يحبس حيث نوحه حجه ولو اجبر اخصا او اخص وجحة (واس له)
 أي الحاكم (انما حجه) أي المدين من الحبس (حتى يدين له) (أمر) لأن حجه محكم فلم يكن له دفعه بغير رضا المحكوم له وأول
 من حبس على الدين شريح وكان الخصمان شرازان (وتحبس تحتلته) أي الحبس (انما) المدين (مسلرا) رضي غيره ولا
 فيه حجه منه لقوله تعالى وان كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة وفي انظار المصير ١٣٩ فضل عظيم لحديث يشرع في يوم مائة
 انظر مسرا فله بكل يوم مثله أي

فان قصدا يادة والجودة أو شرطه مالم لا يقرضها لرواقتي تفاريق (مه) أي المقرض
 (ان يرد هاجله) بطاير بها الجميع حالا (ويصح قرض الماء كبرلا) كذره من المكولات
 لأن كل ما تبع كبرلا يكافئ (وكذا) يجوز (قرضه) أي الماء (لحق الماء اذا قدر) الماء
 (باسوة) أو نحوها بما يقتضيه غارا أو رصاص ونحوها على هيئتها (وسئل) الامام (أحمد
 عن هين) ما يدوم لهم فوات في أيام بقرض) أحدهما (الماء من فوة صاحب) يوم (الجنس
 ليس في به وروعه) أو سنة (يوم السبت فقال) الامام (اذا كان) الماء (مخلوفا يعرف كمن يخرج
 منه ذراعا) لثمة كنهه رد المثل (والا) بان لم يكن مخلوفا يعرف كمن يخرج منه (أكره) لانه
 لا يكتفه ودم مثله ولعله لا يجرم لأن الماء المعد لا يملك الأرض بل ربا أحق بها كما سبق
 (ويثبت الموضع) عن القرض (قال الغزالي) أي دفعة المقرض (حالا وان أحله) لانه عطفه
 فيه من التفاضل ففتح الأجل فيه كالمصرفا فالحال لا يتأجل بالتأجيل وهو عطف وربع
 لا يلزم الوفاء به قال أحمد القرض حاله يفتي ان يقرضه (ويجزم الا بالتمام) أي القرض
 لأنه لا يلزم بالتمام وهما مني قوله الفروع غيره يحرم تأجيله (وكذا) كل دين حال أو كان
 مؤجلا (حل أحله) لا يصح تأجيله ويحرم الإلزام به (ولا يلزم) المقرض (الوفاء به) أي
 بالتأجيل (لانه) وعد له كمن يفتي له) أي المقرض (ان يقرضه) هنا (واختار الشيخ) حجة
 تأجيله (ولزمه) ما لا يلزمه (كان) الدين (قرضا أو غيره) كمن مبيع وقبضه متلف ويحرمه
 لعدم حديث المؤمنين عند شروطهم (ويجوز شرط الزهد) شرط (التمتع فيه) أي في
 القرض لأنه عليه الصلاة والسلام استقرض من يهودي شعيرا ورهده مدعه متفق عليه وما
 جازعه جاز شرطه لانه راد التوفيق بالحق وليس ذلك بزيادة والضمان كالأمر فلو عني ما
 أو ما يغيره لم يلزم المقرض قبوله وان كان ما في خبره من الشرط ويستحب تحريمه
 نسخ المقدور بين امضاءه بالمرن ولا كفي (وان شرط) المقرض (الوفاء بآفته) مما
 اقترض) لم يحسن لافضائه الى الفوات الملهة (أو شرط) أحدهما على الآخر ان يقرضه أو يقرضه
 أو يقرضه لم يحسن ذلك لانه كسب متفق في بيعه انتهى حجه (كشرط) المقرض (زيادة وعده
 وشرط) ما يجرم فاعلم ان يمكنه المقرض بآفته أو رخصا أو بقبضه غير آفته فلا يجوز
 لأن القرض مقدار فاق بقره فاذا شرط فيه الزيادة أو حجه من موه وعه ولا يبي الزيادة في
 القدر واصفة مثل ان يقرضه مكرسة فقبضه بها أو نحو (أو شرط) ان يقرضه بدل القرض
 (في باد آخر) لم يجوز فيه بتمتع بالمال وفي المتي والشرح ان لم يكن له موهة جاز لا حرام
 (أو) شرط المقرض على المقرض ان (يسميه) شيئا يرضه عليه (لم يجوز) له يرضه نعم (أو)
 شرط المقرض على المقرض ان (يعمل له عملا أو) أن (يقتنع بالمرن أو) أن (يساقه على

الدين صدقة قبل ان يصل الدين
 فاذا حل الدين فأنظره فله بكل يوم
 مثلا صدقة رواء أو حنبا عند
 حد (أو حتى يرضه) رب الدين عنه
 أو من الحبس بان يقول
 للحاكم كعمل عنه لأن الحق
 له (أو حتى) (ويقرضه) المدين
 ما حبس عليه لانتهاجها على الحق
 باداه (فان أبي) محض موه
 دفع ما عليه (عززه) حاكم
 (وكرر) حجه وتقرضه حتى
 يقضيه كالتوفيق في أسلم على
 أكثر من أربع (ولا يزداد كل
 يوم على أكثر التمرير) أي
 القرض مرات (فان أمر) على
 عدم القضاة ما سبق (باع)
 حاكم (ماله وقضاه) نقل حبل
 اذا تقاعد بحقوق الناس بأع
 عليه ويقضي أي قيام الحاكم
 مقام المنع (ويحرم) مطالبة ذي
 عسرة عما يجز عنه وملازمة
 والمخرجه عليه) لقوله تعالى وان
 كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة
 وقوله عليه الصلاة والسلام
 لغرماء الدين ككبره خذوا
 ما وجدتموه وليس لكم الا انكاف
 (فان ادعاها) المدين أي العسرة
 ولم يصدق المدين (ويسته من

عوض كمن) مبيع (و) بدل (قرض) - حبس (أو عرف له ما سبق والغالبه أو) حبس ولو كان دونه من غير عوض (أو)
 كان دونه (عن غير عوض) ما لم يحض خلع وصداق وضمان (و) كان المدين (أقرضه على محبس) لأن الأصل بطلان
 وموافقة له باقراره (الأن يقم) مدين (بأية) أي بأعساره (ويعترف بها) أي اليقينة الشاهد بها عساره (أو تخبر بباطن حاله) لأن
 الاعراض من الأمور الساطنة التي لاطلع عليها في الغالب الا لحالها وهذه الشهادة وان كانت تتضمن التي بمعنى ثبت حالة
 تظاهر وتنف عليها الشاهدة بخلاف الوشهادة التي لا تعلق له فانه مالا يوقف عليه (ولا يخاف) المدين (منها) أي مع البينة
 الشاهدة بأعساره ما فيه من تكذيب البينة (أو) (الان) (بأية) (لغا) (الماله) (ويحرمه) أي التالف كنفاد ماله في دفعة أو غيره (أو) (يقم

بنته) أي بالتلف ونحوه ولا يعتبر فيه ان تخبر باطن حاله لان التلف والافاد يقع عليه من خبر باطن حاله وغنيرة (وهلف)
 المدعى (معها) أي البينة التي هذه تلف ماله ونحوه وان طلب الرب الحق عنه لأن البينة على امر محتمل غير ما شهد به البينة
 (وتكني في الحال) ان تشهد بالتلف أو الاعصار (يعني تكفي في الاعصار ان تشهد وفي التلف ان تشهد به ولا يستبرأ بجمع بينهما) (وتسمع)
 بنية الاعصار والتلف ونحوه (قبل حبس كما تسمع) (بعده) أي الحبس ولو يوم لكان كل بنية حازر معاً بعدة جازر معاً على
 الحال وانما لم يمدح كما تقتضيه مدين مدعيها ١٤٠ ان المال معاً لم يمدح به ذكره في الانواع (أو) (الآن) (سأل) مدين

(سؤال المدعى) عن حاله
 (وبصدقه) مدع على عسرة
 (فلا) يحبس في المسائل الثلاث
 وهي ما اذا قام بينه عسرة أو
 تلف ماله ونحوه أو صدقه مدع
 على ذلك (وان انكر) مدع
 عسرة (واقام بينه عسرة) أي
 المدعي على الوفا فليسطة عنه
 الجين حبس (أو حلف) مدع
 (بحسب جوابه) الجين كما سأل
 الدعوى (حبس) (المدعي) حتى
 يبرأ أو تظهر عسرة (والا) أي
 وان لم يكن بينه عن عوض
 كمدعى ولم يعرف له مال
 الاصل بقاؤه ولم يقره على علم
 بهلف مدع طلب عينه منه
 لا بد عسرة (حلف مدين) انه
 لا مال له (وتحلف) سبيله لان
 الحبس عقوبة ولا يعلم له ذنب
 بمقابله ولا يجب الحبس بكان
 معين بل المقصود دفعه عن
 التصرف حتى يؤدي ما عليه
 ولو قد دار نفسه بحيث لا يمكن
 من الخروج وفي الاختيارات
 ليس له اثبات اعصاره عند خبر
 من حبسه بلاذنه (وليس على
 محبوس قبول ما يثبت له غرضي
 له (معالجه منة قيسه) كثير
 القبرس وان قامت بينه مدين

نخل أو زراعته على خمسة أو) اد (سكة المقرض عقاراً زبادة على عشرة و) ان (يسمى
 شياً باكثر من قيمته أو) ان (يستعمله في صنعته يعطيه انقص من اجرة مثله ونحوه) من
 كل ما يقبض منه فلا يجوز ما تقدم (وان فقه) أي فعل شيئاً مما تقدم (بشرط بعد الوفاء)
 ولا موطأ أنجاز لانه لم يحمله عوضاً في القرض ولا وسيلة اليه ولا إلى استيفاء دينه أشبه ما لو لم
 يكن قرض (أو قضى) المقرض (أكثر) بما اقترضه وقال في الفصول واما الدين والفضة
 فيعني فيه ما عن اليمين في القضاة اذا كان يسيراً انتهى • وقال في البسطة وان كان زيادة
 في القضاة ما ينقرضه درهماً يعطيه أكثر منه لم يجز له ربا وصرح في الحق والكافي
 بان الزيادة في القدر والصفة جائزة للخبر انتهى ولعل كلامه هنا في الحق والكافي محمول
 على الزيادة ليسر بتدليل قوله لا يجوز وهو انه صلى الله عليه وسلم كان يقول للوزان ربح
 ويقول خسر كما أحسنك قضاء فيوافق كلام صاحب الفصول وعليه يحمل كلام المستفت
 (أو) قضى (خبراً منه) أي اقترضه (في الصفة) بان قضى بمحاكم مكره أو جسد اهن
 ردي أو جسد سكة بما اقترضه حاز لان معنى القرض على القول لاجل (أو) قضى (دونه)
 أي دون ما اقترضه (بتراضها) أي المقرض والمقرض (بشرط موطأ) على ذلك لان الحق
 لا يمدحهما (أو اهدى) المقرض (له) أي اقترض (هديه) بعد الوفاء حاز بالشرط ولا
 موطأ لأنه لم يحصل تلك الزيادة عوضاً في القرض ولا وسيلة اليه ولا إلى استيفاء دينه أشبه
 ما لو لم يقرض (أو هلف) المقرض (منه) أي من المقرض (الزبادة) كسرة خضاهو كره حاز
 لا تعلمه السلام كان معروفاً بحسن الوفاء فعمل يسوغ لأحد ان يقول ان اقترضه مكره (ولو
 اراد ارسال نفقة على ماله فاقترضها) أي النفقة (رحلاً وفيه الخدم فلا بأس) بذلك (اذا
 لم يأخذ عليها شيئاً) زائماً عنها (وان فعل) المقرض شيئاً مما فيه نفع (لقرض من هديه
 ونحوه) (قبل الوفاء لم يجز) كما تقدم (ما لم ينو) المقرض (احتساباً من دينه أو كفاية عليه)
 أي ما قبله مما دفعه لم يجز رض عليه (الا ان يكون العادة جارية بينهما) أي بين المقرض
 والمقرض (به) أي بما ذكر من الاهداء ونحوه (قبل القرض) فان كانت حازر به جاز
 له بدناً أنس مرفوعاً قال اذا قرض أحدكم قرضاً فادى اليه أو حله على الدابة فلا يركبها الا
 بقوله الا ان يكون جرى منه ومنه قبل ذلك • واما من ما به يستدفعه كلام (وتكني) أي
 كالمقرض فيما ذكر (أنكر) أي كل مدين غيره (فلاستغفار) أي استغفار المقرض
 المقرض (حسبه) المقرض (ما كل) عنه قبل الوفاء ما تقدم أو كفاية عليه لم يجز
 البادية بينهما قبل القبض على قياس ما تقدم (وهو) أي المقرض (في الدعوات) اذا فعل
 المقرض ولية أو عقيقة ونحوهما (كغيره) من لا دين له (ولو اقترض) انسان (فلاحه)

في

لدين فانكر ولم يقر به لأحد أو أقر به من يمدح لا يمكنه قضى منه مدعيه وان صدقه

زبد أخذه بينه ولا يثبت الملك للدين لأنه لا مدعيه • قال في الفروع وطاهر هذا ان البينة هنا لا يستبرأ لها تقدم دعوى بان حاله
 بينة قطعت لقرار رب الدين وان أقر به لقائب فقال ابن نصر الله الظاهر انه يقضي منه لان قيام البينة له معكبة في اقراره
 مع أنه متهم فيه (وهو انكاره معمر وحلفه) لاحق عليه (ولو تأول) نص الظاهر رب الدين فلا ينفعه التأويل وفي الانصاف لو قيل
 يجوز اهذه اذ اتفق ظاهراً بالحق له وحده ومنعه من القضا على عباده لكان له وجه انتهى وفي الزاوية والقر بين العاخرين بينة
 اعصاره ما رلها من من يسأل عنه فادان السائل اعصاره شهديه عنده (وان سأل الحاكم غير ما عن له مال لا يفي بدنيته) الحال

(الجزرية) (أو) سال (صنعتهم الحماكم الجزرية) أي الذين (زعم) أي الحماكم (أجابتهم) أي السالين وبجزلية كذا ثبت كسببت
 ما لك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم جعل ملازمه باعالة وإما الحلال فإن ساله أحدتهم بجزرية ولساله الفلاس (و) سن
 الظاهر بحرقه وفلس (البعير) الناس حاله فلا ساء لان الأعلى بمصره (و) سن (الاشهاد عليه) أي الجزرية لك ليتبعت عظمته من قوم
 مقام الحماكم لوزل أوقات فيمنعه ولا يحتاج إلى استدعاء حوثان (و) فصل ويتعلق بمصره أي الفلاس (أحكام) أربعة
 والحادث فغوارب لأنه ساع في ذنوبهم (أحدها) أنفق حتى غرماه) سن سال الجزرية وغيره (عالمه) (الوجود) ١٤١

في شراء يقر به على (أي أرضه) بالخبر ونحوه (أو) أرضه في شره (بذريته فيها) أي أرضه (فإن شرط) المقرض (ذلك في القرض لم يجر) لما تقدم (وإن كان) ذلك (ولاشروط أو قال) المقرض (أرضه) ألفا وادفع إلى أرضك أرضه (لأنك لست) أيضا (لأنه يجره) فنعاض عليه واختاره ابن أبي موسى (وجوزوه) والوفى (وجمع) لعدم الشرط والمواطاة عليه وصححه في النظم (والإعانة) العصري وقدمه في الفائق والإعانة الكبرى (ولو أقرض) انسان (من له به) (شيئا) (يشترى) أي البر (بشره ونحوه) بأعجاز (العقد بلا) إكراهة في المستوعب يكره (وكان) سفيان قال الرثي (ولو أن) المقرض لقرض (إن امت) بضم التاء فأنت في حل فوسعه (بهيمة) كسائر الوصايا (وإن) قاله ابن امت (بهيمة) أي التناقضت في حل (لا يصح) لأنه إبراء معلن بشرط (وشرط الإبراء) بذكر من خيرا (ولو لم) (تساو) (لا) أي (لا) (حسلا) على اقتضائه (بجاءه) (جاء) لأنه في مقابلة ما بذله من جأه فقط (لأن جعل له) جعله على ضمانه (فلا يجوز) نص عليه (ماله) ضامن فيلزمه الدين وإذا أداه وجب له على المضمون منه نصا كالقرض فإذا أخذ عوضا صار القرض جارا للتمتع لم يجر ومنه الأثر في الأولى أيضا (قال) الإمام (أحمد) ما أحب أن يقتضى بجأه (لأنه) قال القاضي إذا كان من يقتضى له غير معروف بالوفاء لكونه تشريرا عما بال المقرض وإعارة ما كان معروفا بالوفاء فلا يكره لكونه إعارة وتفريحا لكره (ولو أقرض) غريمه العسر الفايده منه (أي الألف (ومن دينه) الأول كل وقت شيئا) حاز والكل حل (أو قال) المقرض (أعطى) يدينه وأما أعطى ما قبل فيه وتقتضى ويوق كل (أي الأول والثاني (ويكون) الزن عن الدين أو عن أحدهما) بهنه (جاء) لأنه ليس فيه اشتراط زيادة عما سخره عليه (والكل) أي جميع الدين الأول والثاني (حال) لآنا جعل بقوله ذلك كما تقدم (وإن أقرضه) إنما بأوغرها (أو غصبه) إنما بأوغرها فإطلا به المقرض أو الغصب منه سبها (أي بدل الإعانة أو غيرها) (بل آخر) غير بلد القرض أو النصب (لزمه) أي المقرض أو الغاصب دفع الثمن الذي لا مؤنة له لأنه أمكن قضاءه على بالآخر (الأما) له مؤنة وقفته في بلد القرض والنصب (انقص) من قيمته في بلد الطلب (يلزمه) أي المقرض أو الغاصب (أداءه) قيمته (أي بلد الطلب) يصير كالتمتد أو اقتصر المنزل تحت القيمة وأما اعتبار بلد القرض والنصب لبلد المكان الذي يجب التسليم فيه (وله) مطالبة (به) (بقيته) في بلد الطلب (لما تقدم (وإن) كانت قيمته (أي القرض والنصب (في بلد) (أي بلد القرض والنصب (بلد المطالبة (سواء) (أو) كانت قيمته (في بلد القرض) أو الغصب (أكثر) من قيمته في بلد المطالبة (لزمه) أداء (المثل) لأنه أمكنه بلا ضرر عليه في أدائه (وإن كان)

ويعجز ان اضر يفر عنه كراهة الأمدى البغدادى (ولا يصح (ان يبيع) المجلس أى ماله (لفرماة) كلهم (اول بعضهم بكل الدين) لانه مجزوع من التصرف فيه فلم يصح بيعه كالوا بابه بل من الدين ولاننا كم يجره على الانعمن التصرف والقول بصحة البيع مدله وهذا بخلاف بيع الزمان للزمن لانه لا نظر لما كرهه بخلاف فعل المجلس لاحتمال غريم غيرهم وعليه فلو تصرف في استيفاد من أو اسما فيه وعجزه باذن القرماء لم يصح ونقل المحقق في شرحه ان كلام القاضى وابن عقيل يدل على صحته ونفوذ (ويكفره) أى المجلس بصوم ثلاثين بفرماة (و) تكفر (سقيه بصوم) لان خارجا بها من ماله بضره ولو بالالكفر به يدل وهو الصوم فربما انه كالوا وحيت الكفارة على من لماله (الان قل هو وقدر) هل ماله بكفره (قل تكفروا) فكيف يجره

عليه قبل لكن باثني الظهور ان المتبر وقت وجوب الكفارة (وان تصرف) محجور عليه للنفس (فقد تمت بشراء أو اقراض ونحوهما)
 كاصداق وضمان (مع) لاهية التصرف والمحرم يتعلق بحاله لا بذهنت (و يتبع) محجور عليه للنفس (به) أي بزمه فقد تمت بعد المحرم
 عليه بعد ذلك أي المحرم لا يمتنع عليه منع بحاله حتى الغرما سابق عليه فاذا استوفى فقد زال المرض وعلم منه انه لا يشارك
 الغرما (وان جنى) محجور عليه للنفس جناية فوجب ما لا أوصى صراوا اختير المال (شارك) بجنى عليه الغرما (ثبوت) منه على الحائض
 بغير اختيار الحائض عليه ولم يرض بتأخيرها ١٤٢ كالجناية قبل الجهر عليه (وقدم) بالبناء للفعول (من حتى عليه) أي

النفس (به) أي بالقتل الحائض
 لتعلق حقيقة بيمينه كما تقدم على
 المرتين وغيره بالحكم الثاني أن
 من وجسد عين ما به للنفس
 (أو عين ما) أرضه أو عين
 ما أعطاه (له) رأس المال
 فهو أحق بها (أو) لو وحده شيئا
 (أجره) للنفس (ولو) كان المخرج
 للنفس (نفسه) أي غير المال
 (ولم) يرض من مديتها أي
 الأجرة (نق) أي زمن له أجره
 فهو أحق به فان مضى من المدة
 شيء فلا نسخ نزلا للستة منزلة
 البيع ومضى بعضها كتلف
 بعضه موكدا واستاجر لعل معلوم
 فان لم يعمل منه شيئا فالقسط
 والاذل (أو) لو وحده نحو ذلك
 كنقص أخذه للنفس منه
 بالشفعة (ولو) كان بيعه أو قرضه
 ونحوه (أو) بعد صهره جأه له أي
 الجهر بالبيع أو القرض ونحوهما
 (فهو) أي واحد عين ماله من
 تقدم (أحق) بها لحديث أبي
 هريرة عن عثمان أن أبا بكر
 عطاء سنان أنس فهو أحق به
 متفق عليه وبه قال عثمان وهو
 قال ابن المنذر لا تعلم أحد من
 أصحاب رسول الله صلى الله عليه
 وسلم خالفهما وأما من عامله بعد
 الجهر جاء فلا يمتنع ورأس مقصر بعد السؤال لان الغالب على الناس عدم

باب الرهن

(وهو) في القصة الثبوت والوام يقال ما رهن أي را كمنوعه رهنه أي حادثة وقيل هو
 الجلس لقوله تعالى كل نفس بما كسبت رهينة أي محبوسة وهو قريب من الأول لان المحبوس
 نائب في مكان لا يزال به وشرا (توقفة دين بعين) أي جعل عين ماله توقفة دين (يمكن أخذه)
 أي الدين (أو) أخذ (بعضه منها) أي من العين اذا كانت من جنس (أو) يمكن أخذه أو
 بعضه (من ثمنها) أي ثمن العين ان لم تكن من جنس الدين (ان قصدا الوفاء من غيرها) أي
 من غير الدين وفي الركني توقفة دين بعين أو دين على قول يمكن أخذه معناه ان تعدد الوفاء
 من غيره انتهى فلم ان المقدم لا يصح رهن الدين ولو لم يكن هو عند خلافا لاقعة في السلم
 وتقدم ما قبله والرهن جائز بالاجماع وسنده قوله تعالى فمن مغبوضه والسنة تعصم رهنه
 بذلك وليس بواجب اجما عا له وثيقه قال ابن نجيب كالضمان (ويجوز) في الحضر كالمسافر
 خلافا لمجاهد لقوله عليه السلام وذكر السفر في الخارج مخرج يخرج الغالب ليكون
 الكاتب بعدم في السفر غالبا وهو لا يشرط عليه الكاتب مع ذكره فيها (وهو لازم في حق

الراهن)
 الجهر فان علم بالجهر فلا جوع له فيها دخوله في بيعه وتو يتبع يدها بذلك المحرم عنه وحيث كان بها حتى يوافاه تقدم بها
 (ولو قال النفس أنا أبيعها أو أعطيت ثمنها) أصا الموم بالخبر (أو) أي ولو (بذله) أي الثمن (غيره) لرب السلفة فان بذله للنفس ثم
 بذله لغيرها فلا يفتقر له (أو) لو جنى أي السلفة عن ملك النفس يبيع أو غيره (وعادته للملكه) فسخ أو عقد أو غيرها كالأول ومنها
 لو لم يخرج بيع فيها الموم الحديث (ومر عن باعها) النفس أي السلفة (ثم اشتراها) من مشتر يوافاه أو غيره (بين البائعين) لمن
 فرغ الآخر كان أسنى جهلان كذا ما يصدق عليه انه أدرك متاعه عندهم أنس ولا يرجع ما خرج من بيعه ولا تقسم

وبهما الثلاثى إلى سقوط حقوقه ما تقي الرجوع فيها فلا يقال كل من البائع يملك استحقاقه لم يلزمه بقول المحدثين أحق باخذها
 لا ينعينه يميز بقوله والمفروق اسوة بالمرءة ومن قلنا أنه أحق بمناهاه فحقه لا تركه والغريب أسوة بالمرءة ما زاد تركه أحد
 المباحين فمما سبق غشله تعين الآخر ولا يحتاج لقرعة (وشرط) الرجوع من وجدين ماله عنده شئت شرط (كون الغلس حيا
 الحي أخذها) لحدث أي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام أن النبي صلى الله عليه وسلم قال أمار حل باع مناهه فافلس الذي
 ابتاعه ولم يقض الذي باعه من ثمة شيئا أو حدمتاه بعينه فهو أحق به ٤٤٣ وأنما المشتري فصاح بالبيع أسوة

المرءة وأه ماله وأه أبو داود
 مرسل وأه أبو داود مسندا
 وكذا حديث مالك أصح ولأن
 الملك انتقل حسن للغلس إلى
 الورثة أشد منه ماله يباعه
 (و) الشرط الثاني (شاه كل
 عوضها) أي العين (في ذمته)
 أي الغلس للخبر ولما الرجوع
 في قسط باقي الموضع من
 التشخيص واشترى الغلس
 والتبرع له لا يكره لا يرغب فيه
 كالرغبة في الكامل (و) الثالث
 (كون كاهن) أي السلعة (في
 ملكه) أي للغلس فلا رجوع
 أو تلف بعضها أو بيع أو وقف
 ويقوه لأن البائع وقعه واذن لم
 يدرك مناهه وإنما أدرك بعينه
 ولا يحصل له باخذ البعض فحصل
 التصور وانقطاع ما بينهما
 وسويعرض باخذ الباقي بكل
 الثمن أو بمقطعة لفوات الشرط
 (الاذن) أي العقد (عندنا)
 كقولنا فكم (بأخذ) باع
 ونحوه (مع تدوير) أي
 البيع ونحوه بتلف إحدى
 العينين أو بعض (ماضي) أي
 العين المسالمة اتصالا لأن السلم من
 العينين وحده به بعينه فحصل في
 جزم بالخبر (و) الرابع كون السلعة

الراهن) أي قيمته لأن الحظ فيه لغيره ولزم من جهة كالتصان في حق الضامن (حائز في
 حق المرهن) لأن الحظ فيه له وحده فكان له فسخه كالضامن له (يبيع زعنده) أي الرهن
 (مع الحق) بأن يقول بملك هذا بعشرة إلى شهر تهني بها بعدك فلانا ويقول الآخر اشتريت
 منك ورهنتك هدي لا حاجة داهية إلى جوازها (و) يجوز زعده (حده) أي بعد الحق
 اجتماعا لا مذهب نأيت تدعو الحاجة إلى أخذ الزينة به كالضمان (و) يجوز زعده (قبلة)
 أي قبل الحق لأنه وثيقه في غير حق قبل ثبوت كاشه هادق ولأن الرهن تابع للحق فلا يسبقه
 كالنهي لا يتقدم البيع والفرق بينهما بين الضمان أن الضمان التزام مال بترط بالقول
 لجاز في غير حق ثابت كالرهن (و) المرهون كل عين معلومة جعلت وثيقة حق عكن استيفائها
 (مها) إن كانت من جنسه (أو من غيرها) إن لم تكن من جنسه وكثيرا ما يطلق الرهن ويراد
 به المرهون من الإطلاق المصغر على اسم المفعول (والمراد كل عين يجوز بيعها) لأن المقصود
 منه الاستيفاء بالدين ليتوصل إلى استيفائه من غن الرهن عنده تصدرا استيفائه من الرهن
 وهذا يحقق في كل عين يصح بيعها فلا يجوز رهن النافع لأنها تملك إلى حصول ولو رهنه أجرة
 وادهره لم يصح لأنه مجهول (حتى المخرج) يجوز له كرهنه لأنه يجوز بيعه فهو كالرهن
 (و) حق (المكاتب) لأنه يجوز بيعوا بقاء الدين من غنه (ويعكن) بالنسبة للمعول أي المكاتب
 (من الكسب كما كان) قبل أن يرهن أو يصح شرط منعه من التصرف (ومأداه) أي دين
 المكاتب (ومن معه) لأنه كنهه (فان غن) عن أداء ما بقي من الكسب وروى (كان هو
 وكسبه رهنه) بالدين (وإن عتق) المكاتب (كان مأداه بعد عقد الرهن رهنه) كمن مات
 بعد كسبه (فأما الرقيق) الملقى عتقه (بمعة) بأن قاله سيده إذا حله وقت كنهه فانتحر
 (فان كانت) الصفة (أو جدد قبل حلول الدين لم يصح رهنه) لعدم إمكان بيعه عند حلوله
 (والا) بأن لم توجد قبل حلوله (مع) رهنه لا مكان بيعه (وإن كانت) الصفة (تحتل
 الأمرين) أي الوجه قبل حلول الدين وبمعه (و) إن علق عتقه (تدوم يد بيعه) رهنه
 (أهنا) الدين والمرضى (وتعجز بدمه من) بأن استدان منه مائة ورهنه عليها بعد أن زاد
 عليها ثوبا فيصع وقتها (و يكون حكمها) أي الزيادة (حكم الأصل) المرهون أو لا (لا) تصح
 (زيادته) أي دين الرهن بأن استدان منه مائة ورهنه عليها عتقا ثم استدان منه مائة
 أخرى وحل الرهن على المائتين لم يصح لأنه رهن رهون (كأن يذوق الفحل) بعد لزوم
 الأخرى فانتهاه لخلق بالقد كالتقدم ولو كان ذلك قبل قبض الرهن مع وكان رهنه أعلى المائتين
 (وبمعه الرهن من بيعه وبترعه) لأنه تبرع بغيره ليس كما تقدم (ولو كان) الرهن
 (من غير من عليه الدين) المرهون عليه (فيحوزان يرهن مال نفسه على دين غيره ولو بغير

بالحال) بأن تمتهن من ماله بالذهب صفتها مع بقاء عتقها (أو لو بغيره) الرجوع من حيثها فأن وطئت أو
 جرح فلا رجوع لذهب جرم من الدين له بدل وهو المهر والارض فالح رجوع كقطع المختلف بوطئ بالاحل وهزال وتسدان
 صفة (و) بأن (لم تختلط بغيره من غير من) فأن خلط زيت بزيت ونحوه فلا رجوع لأنه لم يحدد ماله بخلاف خلط برصاص فلا أثر له
 (و) بأن (لم تنصرفها عما ينزل أسما كسب غزل ونحوه رقيق) أي جعله خيرا (و جعل رهن) كزيت (مازونا) وبشر بطار أو نحوه
 أو قطع ثوب فيها ونحوه فأن جعل كذلك فلا رجوع لما تقدم (و) الخامس كون السلعة (لم يمتلئ بها حق كشمعة) فأن تملئ بها حتى
 شغمة فلا رجوع لسبق حق الشفيع لأنه ثبت بالبيع وحق البائع ثبت بالجهر والسابق أولى (و) كزيت (فان كان قسما جنى على

[illegible]

(لم يزداد متملة كمن وتعلم
 منه) كجاءه وتجارة ونحوها
 (وقد دجّل) في جملة فان
 زادت كذلك فلا يرجو لان
 الزيادة بالناس لحدوثها في ملكه
 لا يستقر رب العين اخذها منه
 كالحاصلة بقوله وانتهام فصل
 الدين البائع فلم يفتق
 اخذها منه كثيرها من امره
 وبما في رد البائع لانه من
 المشتري فقد رضى باسقاط حقه
 من الزيادة وان لم يحصل على من
 وجبها على مفعله ليس
 بزيادة لتعاقب حق التبرع
 بالزيادة (لا يمنع الجمل الرجوع
 لان ولد) النجعة عند الناس
 لانه زايده منقولة ككسب
 المصطفا به كلامه كاستكر
 الاصحاب لانه لا يشترط حياة
 رب السلعة ان اخذها من قبل
 ورثته مقامه في الرجوع وحاقف
 فيه جميع وتعهد في الانواع
 (و يصح رجوعه) الى المدرك
 لتمامه عند الناس بشرطه
 (يقول) كرجعت في متاعه
 واخذته او استرجعته او صنعت
 البيع ان كان جميعا (ولو
 من انحاء) كرجوع ابي
 قلاصا رجوعه بقوله

فانذره العين ولوى به السجوع (لا حاكم) الشهوة بالنفس كسخت المنفعة (وهو) اى يرجوع من اوله متناه ضمن
 فانه المنفس (لنفس) اى كالنفس وقد لا يكون من عقد يفسخ كاسترجاع زوج والصدق اذا انقضى النكاح وجوه سداه قبل فليس
 لمرأة وان استباحته ونحوه من عادا الهوا لا فبرجعه الى ملكه كقوله احيى استمر في ملكها باصفته (الاحتياج) النفس (الى معرفة
 رجوع فيه (ولا يحتاج الى قدر) مفلس (على تسليم) له لانه ليس يبيع (فلو رجع فبين ابني عم) رجوعه (وصار) الابن
 (له) اى الى الراجع (فان قدر) الراجع على الابن (الحقوقيان) يحجز عنه (او تلف) عوف او غيره (فهو) من ماله اى الى الراجع لقوله
 فملكه بالرجوع (وان كان تلفه حين رجوع) بان تبن موف قبل رجوعه (بطل استرجاعه) اى ظهر بطلان لغوات جعل النفس

ويظهر بانه المائن مع القراء (وان رجع فحق انتبه بغيره) بان رجع في عمله لاوله وعيدوا تخلف النفس وانه فيه قد تم
تأمين النفس الا ان تكرهى استحقاق الرجوع والاصل عنده (ومن رجع) اى اراد الرجوع (ثانيا) اى يبيع (ثم يمشى ارقا
صديقه) اى الرجوع (بحرم) (بانه) اى بانه محمول (قل حوله) كالا حدك بانه ماله من روقه وان يحل منه فخرنا النسخ او
التزلف فلا يباع في الدنيا الخاله لتعلق حق البائع به (ولا) اخذ الحرم الصيد (حاله احرامه) الا بالرجوع عرقه غلظه ولا يجوز
الاحرام كشرائه فان كان البائع - لا النفس - محرم على غيره اذنه ١٤٥ لان الماتع غرمه خودفه (ولا عنه) اى

(الرجوع) (نقص) سلمة) كحال
 ونيسان صنعت) ومرض وسخون
 وزوج أمه ونحوه لأنه لا يفرج به
 عن كونه من ماله وفق أخذه
 ناقصا لأنني لم فرقه والاضرب
 شتم مع القسمة (و) لأنه
 (صبيغ ثوب أوصره) أولت
 سويقي ذهبن لثقله من قاعة
 مشاهد فلم تغير أسهلو يكون
 النفس ثوب بكالصاب الثوب
 والسويقي عازا عن قيمتها
 (ما لم ينقص) الثوب (بما)
 أي المصبيغ أو القسامة فإن
 نقصت قيمته لم يرجع لأنه
 نقص بقسمة فاشبهه أنلاف
 البعض ورد هذا التعليل في
 المتن بأنه نقص صفة فلا يمنع
 الرجوع كتيبان صنعت وهزل ولا
 رجوع في صنفه هو ولا صبيغ زيت
 لأنه ولا ماسا مرسر بها يال ولا
 يفرق بين طله ولا خشب صنف
 بوسوءه كان المصبيغ من ثوب
 الثوب وأغیره فبرجع بالثوب
 وحده وضرب بثمن المصبيغ
 مع الثوب والرجوع ثوبين
 بزادة المصبيغ (ولا) يتبعه
 (زيادة منفصلة) ككثرة
 وكسب ولا ينقص بها المبيع
 أو لم ينقص إذا كان نقص صفة
 لحداثة عين ماله لم ينقص عنها

من الرهن النقص وان يبيع باكثر كان غشه كله لما اكوب في هذه ان الرهن لو اسقط حقه من الرهن رجح الثمن كمال صاحبها فلا يقضى به الرهن وينصرف بجمع بعليه ولا يلزمه ضمان وجوب النقص ان لا يتكون الا ما ملك كالوكان بقيا لم يمتد منه ولا ينصوح برجع ربه بقيته لا بما يبيع سواء ادعى القيمة أو نقص صفه في الاتصاف وقال قدمه في الفروع الفائت والاية المصرية والحوايين (ولونف) الرهن المأجور والمستعار بغير تعدد ولا تفریط (ضمن المستعير فقط) لان العار بضمونه مطلقا كما يأتي دون المؤجر فلا ضمه بلاته - مولانا تفریط (وان قلنا المعبر او المؤجر الزن وادی الدين (الذي عليه بان الرهن ارجح) المعبر او المؤجر (به) أي بما ادا منه (عليه) أي هل الرهن (وان قضاه) أي الذي للمؤجر او المتبرع ارجح (شئ) انه يرجعه وكذا ان بنوته عوار جوعا (وان قطنه) أي قضى المعبر او المستأثر الذي عن الرهن (بغير اذنه او بالاجوع) عليه (رجح) لقيامه منه بدین واجب عليه فان لم يزوج مواليه رجح (مان) استأجر واستعار شئ له فهو رهنه بشروط (قال) الرهن له (اذنتك في رهنه) بشرط فقال (ربه) (بل) اذنتك في رهنه (بخساسة) فالقول قول المالك (لانه منكر للاذن في الراد هو يكون رهنًا بما خسة فقط (ولو رهنه) أي رهن مدين رب دين (دارا فانه) نعمت قد رقبته انما يقع عقد الرهن لبقاء المسألة (والرهن من اعتباران كان الرهن مشروطا في البيع) قاله جماعة معني البيع وان شاء صفحه لغوات شرط فان لم يكن مشروطا في البيع فلا خيار له نسب وقد اقترض (وبيع) الرهن (كل دين واجب) كقرض بقيمة متلف (أو دين) ما إلى الله الواجب) كتمن مده خیار (حق) يصح أخذ الرهن (على مضومة كالنصب والعراوى والقبور على وجه السوم والمقبوض بمقتضى ذلك) لأن مقصور الرهن الوثيقة بالحق وهذا حاصل فان الرهن بهذه الاعيان يحصل الرهن على اديائها وان تعذر اداؤها استوفى بها من الثمن ان الرهن قابض ما في النفس (قال) القواني قلت وعليه يخرج الرهن على هوائى الكتب الموجودة وقبورها) كالاسلمة والدروع والخزوة على الخزائن (أنهى) يعني ان قلنا هي مضومة فتح أخذ الرهن جهارا فلا يوافق في العلانية انها غير مضومة فلا يصح أخذ الرهن بها وعلم ذلك ان يصح أخذ الرهن لو وقع فيه الضمان ايضا بل أنه الوقت لا ناصح رهنه مع ضمانه (ويصح) أخذ الرهن (على نفع اجارة في الذمة) كم من استأجر راخصا طوعة وبنداره ورغوزك (كحل معلوم الى موضع معين فان ينفذه الاحريج الرهن واستأجره منه من يعلوه (لا) يصح أخذ الرهن (على يد عمل عاقلة قبل الحلول) لعدم وجودها (ان) أخذ الرهن بها (مده) أي بعد الحلول (يصح) لوجودها (ولا) يصح أخذ الرهن (على دين كعبة) لعدم جوهره (ولا) على

[illegible]

قال غراس وبناء (وانت باره) أى اتلع (غير من نقصا حمل به) أى القلع (وبسوى حقرا) وكذا المشتري غراسا وغرسه فى أرضه
أراضا اشتراها من آخر ثم أفاض من وجد عين ماله ناقصة فرجع فيها أنه لا يرجع فى القرض لأن النقص كان فى ملك المتلقيس
وهنا حدث بعد الرجوع فى العين فلهذا خصه وهو يضرب بالنقص مع الغرماء (ولفلس مع الغرماء القلم) غراس وبناهم وبشاركم أخذ
لأرضه (النقص) أى أرض نقصها القلم لأنه نقص حصل لتقليص ملك المتلقيس فكان عليه (فان أوب) أى أى المتلقيس والغرماء
القلع لم يصبروا ماله (وضعه يضى وحيد) فلا أخذ أرضه (القلم) للغراس أو النساء (وضمان نقصه واحدة

(جعل فى حاله) قبل العمل لعدم وجوبه (و) لأعلى (عوض فى مسابقة ل العمل) لعدم
وجوبه ولا يتحقق أنه يؤول للوجوب (و) أخذ الرهن بالجل فى الجبهه لثبوت العرض فى المسابقة
(بعد) أى بعد العمل (بعض فيها) لاستقرار العمل والعرض إذا (ولا) يصح أخذ الرهن
(عهدت ببيع) لأن الدائع إذا وثق على هبة الميسم فكانه ما قضى الثمن ولا يرتفع به ولأنه
انسر له بعد تنسي البقيع ضرورة منع البائع التصرف فى (و) لا يصح أخذ الرهن (بعرض
غير ثابت فى الذمة كمن معلن وأجره ميسمته فى أجرة معقود عليه فيها) أى الأجرة (إذا كان
مناقص) (مع) (معينة كدار) (معينة) (وهى) (دبابة) (معينة) (لجل شئ معين إلى مكان
معلوم) لأن المعينة لم تعلق بها فى هذه الصور حتى واجب ولا يؤول إلى الوجوب لأن الحق فى
أعيان هذه الأشياء لا ينفسخ عقدا لإجارة عليها بلغها (وبعض مهن ما يسرع انفساد
كالنمل والطب (يدن حال أو شغل) لأنه يجوز بيعه فحصل المقصود (فان كان) الدين
(مؤجلا وكان الرهن جماعا) كمن ينفقه كالغنيب على الرهن (تخفيفه) لأنه مؤجل فحفظه وتبينته
أشبهه بنفق الحيوان (وأن كان) الرهن (عالم لا ينفق كالطبيخ والطبيخ بشرط) فى الرهن
بيعه وحصل عنه رهنه) مكانه (فصل ذلك وأن أطلقنا بيع أى باعه ماله فان كان لم ياذن
ربه (أرضا) وحصل عنه مكانه كما بآلى لأن الثمن بدله العين وبذل الشئ بقر ومقامه وهذا
أن لم يكن الدين قسما والاقضى من غنمه مخرج فى الغنى والشرح وتقبل أبو طالب فيمن
رهن وغاب وخاف الميرتهن فساد أو ذهابه فبأبى السلطان حتى يبيعه كما أرسل ابن سيرين
إلى أبياس ياذن له فى بيعه فإذ باعه فحفظه حتى يبيعه مصلحه دفعه إليه بأسر حتى يكون
صاحبه يقضيه (وأن شرط) فى رهن ما يسرع اليه الفساد (أن لا يباع) (بعض) الشرط
لما فاته مقتضى المقد (كالشرط) فى الرهن (عهدا لنفقة على الحيوان) المرهون لأنه يؤدي
إلى هلاكه فيفوت الغرض التوثيق (وحيث يباع) الرهن (فان كان) الرهن (جعل
لرهن يسه) فى العقد (أو أذن له فى بعد العقد) بأعه الميرتهن لأنه وكيل ربه (أو اتفقا)
على (أن يبيعه ببيع باعه) لأنه وكل ماله وما ذن له من قبل الميرتهن (والأ) أو ألبم
ينفقا على شئ من ذلك (باعه الحماكم) لقيام مقام المبيع والغائب (وحصل عنه رهنه)
مكانه (ال الحلول) لقيام الدل مقام المبدل (وكذلك الحكم رهنه ثبا باخفاف) الميرتهن
(تلفها أو) رهنه (حيوانا خفاف) الميرتهن (موت) فباع على ما تقدم نقله عن أبي طالب
(و) بعض رهن المشاع من الشرط لمن أجبت) لأنه يجوز بيعه فى محل الحق أشبهه بالغرز
(فان كان) المرهون ببعفه (عالم لا يتقل كالقمار على) الرهن (بيته) أى الرهن (وبينه
وأن لم يحضر الشرط) ولم ياذن لأبى فى التحلية بينه وبينه ضرره على حصة الشرط (وأن

غرس أو بناء ماله) لحصره
فى ملكه حتى كالصبر والمؤجر
(فان أباها) أى إلى من يريد
الرجوع فى الأرض القلم مع
ضمان النقص وأخذ الغراس
أو الأداة بقيمتها (أى) مع
لباء المتلقيس والغرماء القلم
(مسط) تحقه فى الرجوع مع
ضرره على المتلقيس وعلى الغرماء
ولا يزال الضرر بالضرر وفرق
بين الشوب إذا صبح حيث
يرجع ربه الدين به ويكون
شرا كالقليس زيادة المصنع
وبين الأرض إذا غرست أو
بنت حيث سطر وجوه ماله
ما صبح بان المصنع يتفرق فى
التوب فيصير كالصنف فيه
علا فى الغراس والبناء عاتمه
أعيان ميسمته واحدة لأن فى
أنفسه ما والشوب لا زاد إلا بقاءه
بمخالف الغراس والنساء
فى الأرض (وأن ما يتابع) حال
كونه (مدينا فحضر الحق
ببيعه وقبل قبضه) فماله
ملكه بالبيع من جاز
التصرف فلا ذلك أحد من أخته
فيه كالميراث بآله مدينا وإن
مات المشتري مفسدا أو السلعة
بيد البائع أو أسوة الغرماء
بضرب به معهما الثمن إن لم يكن
أخذوه وتقدم أن كان الدين

(مكان)

البيع مع صرفه الغنم الحكم (لأن كان يلزمها كدس ماله) أى المتلقيس (الذى من حسن

الدين) الذى عليه (و) أنه أئمه (بيع ما ليس من جنسه) أى الدين يتبدل بالد أو زاله وأما والأصل والذى من جنس الدين كما
تقدم فى بيع الرهن (ف) وقه أو غيره) أى غرسه (بشئ من ماله) أى المبيع (المستقر وقته أو أكثر) من ثمن مثله أن حصل فيه
واخبا (وقد) أى الثمن (قوا) حال من قيمه وبيع لأن هذا جل المقصود من الجهر عليه وتأخير مطلق وظلم للغرماء ولما حرم عليه
الصلوة والسلام على ما تابع ماله فى دينه وقسمه بين غرمائه ولعل عمر واحتياجه إلى قضاء دينه لحاز بيع ماله فيه كالصنف
ولا يجوز بيعه بدون ثمن مثله لأنه محجور عليه فى ماله فلا ينصرف لغيره إلا بعاقبه خط كمال الدين فيه (وسن أحضاره) أى المتلقيس

عند بيع مال لمصلحة الثمن ولاه امرئ بالمبيع من ماله فيستكمل عليه ولاه أطيب الله وركبه له ولا يشترط استثنائه بل بمن
(مع) احتذار (عروا له) عند بيع لاه أطيب لقلوبهم وأبعد لقلوبهم وجاهد أحدهم عين ماله أو رغب في حق فزاد في ثمنه (و) من
بيع كل شيء في سوقه لاه أكثر اطلاعاً وأحوط (و) من (أن يبدأ بقله) أي المال (بشاه) كبيع رطله كان بقله اشتد له
(و) (أكثره كانه) كالخمر لا يحتاج بقله إلى مؤنة وهو معرض للتلف ويهدم تبيع طهر مستحقاً على مفسد فقط ذ كرف
الشرح (و) يجب ترك الحاكم لقل من ماله (ما يحتاجه من مسكن وخادم) ١٤٧ صالح (لانه لا شيء له عنه فليبيع

في نفسه كقوته وثابه (ما لم يكن)
أي المسكن والخادم (عن مال
غيره) فله أخذها بالخبر ولأن
حقه يتعلق بالعين فكان أقوى
سبباً من الفلوس (ويشترى)
الفلوس بملحاً (أو يتركه) من
ماله (بذلها) فله ما جازحه
(و) يبدل أهله (بما يبيع لاه
من مسكن وخادم ووثق وغيرها
بصالح) لانه لا يحفظ الفلوس
والغرماء (و) يجب أن يترك
الفلوس أيضاً (ما) أي شيئاً
ماله إلا بخبره (أن كان تاجر
(أو) يتركه (أ) لا يتصرف) أن
كان ذا صفة قال أحد في رواية
المعروف يترك له قدر ما يقويه
مما هو يبيع الباقي (ويجب له)
أي الفلوس (وإليه) من زوجة
وطوقه (أني نصفه مثلهم
من ما كل وشرب وكسوة
وتجهيز ميت) بمصرف
وتكفن في ثلاثة أوأرب وقد
في العاية في واحد من مفسد
أو واحد من نازمه فنفقه خير
زوجة (من أله حتى يقيم) ماله
لأن ملكه باقي عليه قبل
القيمة (وأجرة مفاد ونحوه)
كسكال ووزان وحامل وحافظ
(لم يتزوج) واحد بقله (من

كان) المرون بعضه (بما سئل) كالشباب واليهام (هرضى الشريك والمزمن) بكونه في
بداهة أو غيرها جازاً لأن الحق للمال بغيرها (والأ) بأن لم يراض على ذلك
(جعله) حاقاً في مدين أمين (أو باجراً) لأن قبض المرون واجب ولا يمكن ذلك منفرداً
لكونه مشاعاً فبين ما ذكر لكونه مديوناً إلى القبض الواجب (وله) أي لعاكم (أن يؤجره)
عليه ما لوجود المسئلة فما بذلك (ويصح أن يرهن) أن يرضى نصيبه من المشاع كال
بره نصف نصيبه (أو) يرهن (نصيبه من عين) في مشاع (مثل) أن يكون له (نصف دار فبرهن
نصيبه من بيت فيها) أي الدار (نصيبه لشريكه أو غيره) أي غير شريكه فله فبيع لا يبيع
بيعه كالتقدم (و) لو كان (النصيب) (بما) أي من عقار (يمكن قسمته بالأرق ولا دعوى
فان اقتسم) أي الرهن وشريكه العقار المشترك (فوقع) العين (المرون) بعضه وهو البيت
على المثال المذكور (أفرد الرهن لم يصع القسمه) لأن الرهن ممنوع من التصرف في
الرهن بما يضر المرون فيمنع من القسمة المضرة كما يمنع من بيعه (قطع به) أي لعدم صحة
القسمة (والموتى والنساج) وممنعه فشرح القسمة (ويصح رهن الفلوس الرهن) الفلوس
(العقل) والنجارية (أو) يوصف (و) (الفلوس) الجاني عمداً كانت الجانية أو خطأ على النفس
أو دونها كالأطراف لانه يبيع بغيره (فان كان المرون مالاً بالمال) من
الرد ولا يقتل في النجارية ولا الجانية (والضار له) لشركه على بصيرة (وإن لم يكن) المرون
(مالاً) بالمال (ثم علم) به (بسلام المرد وقدها الجاني) كملك أي لأحبار له (لأن
العيب زال) بلا ضرر بقله (وإن علم) المرون بالمال (بيل ذلك) أي قبل إسلام المرد
أو قد أم الجاني (فله رد) أي الرهن (ومع البيع إن كان) الرهن (مشرطاً على العقد) أي
عقد البيع إذا أطلق بقضى السلامه يوف له بشرطه (وإن احتار) المرون (بما) ك
في هذه الحالة (ملا رهنه) فله العيب لأن الرهن لو تلف بصلته قبل فسخه لم يملك له
فدهنه أولى (وكذلك لا يرش له) أي المرون (ولم يعلم) الحال (قتل العبد بالزدة) أو النجارية
(أو) النقص أو أخ (بجانبه) أي يبيع فيها أو سلم ولها ومضى امتنع السبي من فداء الجاني
لم يبيع رهنه في الجانية لتقدم حتى الجني عليه على الرهن أشبه ما لو جني به الرهن (ويصح
رهن العبد) لا يبيع رهنه (والموتى فما ادعى) المرون (وجود التدبير أول بصلته) به
(تأكله في العبد الجاني) على ما ذكر من التفصيل (فان مات) السبي قبل فسخ المديون
فمروجه كله من الثلث بعد الدين (طل الرهن) كالمات (وإن عتق بصفته) أي بعض
المديون مخرج وجهه كله من الثلث (بقى الرهن فما بقى) منه قدما كالتلف البعض وبقي البعض
(وإن لم يكن السبي ما يفسد عن وفاء الدين ببيع المديون) كله (والدين) بطل التدبير

المال) لانه على الفلوس لانه طريق وفاءه منه متعلق بالمال وكان عنه كعمل الغنيمه (وإن هبنا) أي الفلوس والغرم واحد
كان أو جاعاً (مناذراً بغيره فزده) ما كتحالف بيع مرون (عين رهنه) مرون (مناذراً بالمال) كتحالف بيع مال الفلوس
لاحتمال ظهوره غير مختلف المرون (فان اختلف تعيينهما) بأن عين الفلوس زيدا والغرم عمراً لا يركل منه ساقية (شبهما)
حاً (أن تبرعاً) به لاه ماله أسكن لقلب كل منهما غير ضرر على أحد (والأ) بأن لم يتبرعوا ولا أحدهما (قديم) الحاكم (من شاء)
منهما فان طلوع أحدهما قد أم (وإذا) بالبناء لغيره أي يبدأ الحاكم في قسم ماله (بين حتى عليه) حراً كان أو قراً (فن
الفلوس) لتعلق حقه بعين الجاني بحيث يغوث بقواته بخلاف من جنى عليه الفلوس فله أسوة الغرماء لانه حتى بذنته (فيعطى)

بالبناء للفقول وفي الجزية (الآقل من ثمنه) أي الخاني (أو) الأقل من (الأرض) فإن كان ثمنه عشر واربش الجزية اثني عشر أهلي
 العشرة اعلى حقه نصفه فقط وإن كان بالفسك أهلي أيضا العشرة لأنه لا يسهق الأرض الجزية ورد الباق بقسم مالم تكن
 الجزية باذن سيد أو امره فباعه اربش الجزية كلوه يضرب مع الثمرا كما لو كان السيد والباقي لأن البساذن كالألة (غير سيد)
 من عند رهن (لازم من الثمرا) (فخص) أي خصه الخا كم (ثمنه) ان كان بقدره واولا لأنه من متعلق بمن الرهن وخدمة
 الرهن بخلاف بقية الثمرا (فان بقي) لقرتين ٤٤٨ (دين) سدين الرهن (خاص) الرهن (التمرا) بالباقي

لما واثقه فوفيه (وان فحصل
 منه) أي الدين ثمن من ثمن
 الرهن (رد) العاضل على
 المال لأنه انقل من الرهن
 بالوظة فصار كسائر ماله العاضل
 (ثم) يبدأ (عن عشرين مال)
 قبل حقه على ما أخذته وشرطه
 المتقدمة (أو) كان (استاجر عينا)
 كسودار (من مفلس) فسل
 حقه عليه (فأخذها) الاستفاد
 فحقها مائة أجرة ثم اتفقت حقه
 بالدين والمنفعة وهي عسكوته
 في ثلث المدة فان اتفقت الثمرا
 مع المفلس على بيعها بيمين
 والأجرة بيمين وان طلب
 بيمين البيع في الحال وبعينهم
 التأخير إلى انقضاء المدة تقدم
 طلب البيع في الحال (وان
 بطلت الأجرة) (في) أول المدة أو
 قبل دخولها ضرب لهما بيمين
 من الاجرة وفي (انقضاء المدة) لغو
 موت السيد أو تهديم الدار
 (ضربه) أي المستاجر (بما بقي)
 له من أجرة بيمين كما لو استاجر
 دابة أو عسكه لعم معلوم
 الذمة ثم مات (أو) قسم (الخا كم
 الباق) من المال (على قدر
 ديون من بقي) من غراماته تسوية
 لهم ومراعاة الكسبة حقوقهم وقرق

حقه فان قضى ما كم أو مفلس بعضهم لم يبيع لثمنه شركاؤه لم يبيع اختصاصهم بوفيه وان كان معهم من
 دينة غير نقد ولم يكن في ماله من جنسه ولم يرض بأخذ حقه نقدا اشترى له حصته من التقدّم حسن دينة كدين لم (ولا يلزمهم)
 أي انتمرا الحاضر من (بما كان لا غريم سواهم) بخلاف من أثبت أنه وارث خاص لأنه مع كون الأصل عدم التزم لا يحتمل ان
 يقبض أحدهم فوق حقه بخلاف الوارث فانه يحتمل أخذه ماله غيره فاحتفظ بزيادة استظهار (ثم ان ظهر ربح) دين (حاله رجوع
 على كل غريم بيمينه) أي بقدر حصته ولو كان حاضر انقاسهم فيه اسم إذا ظفر كغير الميت يظهر بعد قسم ماله (ولم تنقص)
 القسمة لأنهم لم يأخذوا ثلثها على حقهم وأغاثين من أجزائهم ليمانيض ومن حقهم كالباقى القرو وعوظا كلالهم يرجع على من

أنتهى ما قلناه بهـ وفتاوى الموفق لو وصل مال الغائب فقام رجل يدينه ان له مائة دينار وأقام آخر يدينه ان طالب أحدهما اشتركا وان طالب أحدهما انخص به لاختصاصه بهما وجب التسليم وعدم قطي الدين بآله وراثة أى الموفق ولم يطالب أسلا والا شاركه ما لم يقضه (ومن دينه مؤجل) من الغرامة (لا يجل) نصفا فلا يشارك ذوى الدين لما لا لان الاجل حق للفقير فلا يقطع بنفسه كسائر حقوقه ولا يوجب الفاس حلول المالا بوجوب حلول ما عليه كالانغماء (ولا يوقف) من مال مفلس (له) أى ابن دينه مؤجل (ولا يرجم على الغرامة) شئ (أخاقل) دينه لعدم ملكه المطالبة به ١٤٩ حين التسليم وكذا من يجده مدين بعد

التسليم بخنايه (و يشارك من حل دينه فحل قسمة فى الكل) أى كل المال القسوم صكدين تجددهل المفلس بخنايه قبل القسمة (و يشارك من حل دينه (في اثنتاه) أى القسمة (في باقي) من مال المفلس دون مانس (و يضرب له) أى الذى حل دينه فى أثناء القسمة (بكل دينه) الذى حل (و يضرب لغيره) أى من أخذ شيا قبل حلول المثل مؤجل (يقضه) أى يقضه بدينه (و يشارك بحقه عليه) من مفاس غرامه قبل محرو (وبعد) قبل القسمة أوفى اثنتاه بالبيع سبع ارش الخناية اثبوت حتى الجنى عليه وبغير اختياره ولم يرض بتأخيره فان أوجبنا الخناية قصاصا لمسا ولها إلى مال أو صامه المفلس على مال شارك أيضا لثبوت سبه بغير اختياره أشبهه ماله أوجبنا المال (ولا يجل) دين (يجوز) مؤجل كالغناء (ولا موت) لحديث من ترك حقا أو مالا فلو رثته ولا أجل حتى لم يستغن عن الموت (ان وفق رثته) رب الدين (أو وفق (أجنبي) رب الدين

عين ماله اتى له الرجوع فيها) لعدم أخذه عنها (قبل الرجوع) لم يصح (أو رهن الأب العين التى ودعها ولم يقبل رجوعه) فيها (لم يصح) الرهن لأنه لا يجوز له بيعها لانتقال الملك عنه لغيره (لكن) استرداك من قوله وما لا يصح بيعه لا يصح رهنه (يصح رهن الغرير قبل بدو صلاحها من غير شرط القطع و) يصح رهن (الزروع الأخضر) بلا شرط القطع لان النهى عن البيع انما كان لعدم الأمن من الغابة ولهذا أمر بوضع الجوائح وهذا مقفود هنا وبقدر ثقتهم الا يفتقر المهر من الدين فلتعلق بمذمة الرهن حتى حل الحق فيما وان انتار المهر من تأخير بيعه ما فله ذلك (و) يصح رهن (الأمم دون ولدها) أو أخيهما (و غيره وعكسه) أى يصح رهن ولدها أو أخيهما دون كذا رهن الأب دون ولده أو ولده دون غيره لان النهى من بيع ذلك انما هو لاجل التفريق بين ذى الرحم المحرم (و) ذلك لشق قودها فانه اذا استغنى بيع الرهن (تباعا) أى الامم وولدها والأخوان وغيرهما (و يوفى الدين من) ثمن (المهر منهنما والساق) من ثمن المهر منهنما (لرهن) وان لم يفتنمه بالدين فباقي من الدين يرسل فى الذمة لارهنه (فاذا كانت المار جعى المهره) دون ولدها وبما عا (و كانت قسما ما مع كونها ذات ولد وقية الولد حين تحسها) أى المخرابة (ثلاث الثمن) الذى يسهل قطعه به فى الماشى وصح فى التخصيص انما تقضى مع ولدها وولدها معا لان التفريق محرم فيقوم كل منها مع الآخر كالى الراعى العكبرى وهو أولى (فان لم يعلم المهر من) المخرابه (بالولد ثم) به (له) الخيارات الراد والامساك مان امساك لا يفتى له غيرها وان رددها فبيع البيع ان كانت مشروطة فيه (أى فى البيع لغوات شرطه فان لم تكن مشروطة فيه فلا يسلخ له) وان تميب الرهن) قبل قبضه (أو استحبال العسير) المهر من (خر قبل القبض) فالبائع اختيار بين قبضه مبيعها ورضاه بلارهن فيها اذا تضمن العسير بين فسخ البيع) يعنى ان كان مشروطة لغوات شرطه وادفلا (و) اذا فسخ البيع (رد الرهن) لربه لطلانه (وان علم) المهر من (البائع بعد قبضه) الرهن (في ذلك) أى بغير يقن امساكه أو رده وفسخ البيع ان كان مشروطة فيه (و ايسر له) أى للمهر من (مع امساكه) أى الرهن الميب (الأرض من أهل العيب) لأن الرهن لو تلف بجملة لم يملك الطالب ببدله فبعضه أولى (وان رهن غرة فى الحمل) بكسر المله أى اجل (لحديثه) أى القفل (غرة) أخرى لا تقبض فالرهن باطل لا يجهول عند حلول الحق (وان رهنها) أى الثمرة (بدن حال دار) رهنها بدن مؤجل (و شرط قطعها عند خوف احتلالها) باسرى (جاز) لأنه لا غرره (فان لم قطعها) أى الثمرة (حتى اختلطت) بغيرها (لم يطل الرهن) لأنه وقع مبيعا (فان سمع الراهن يبيع المبيع) من الثمرة المرهونة وما احتلطت به (على انه

(الأقل من الدين) وانما ركة) فان لم يوفى بذلك حل لان الورقة قد لا يكون اعليا ولم يرض بهم ان يرض بهم فادى الى فوات الحق فلو ضمنه ضمان وحل على أحدهما لم يجل على الآخر (قال الشيخ فى الدين فى الأجرة المؤجلة لا يجل بالموت فى أمعقوف العلماء وان قلنا يجل الدين لان حلوله لمع تأخير استيفاء المنفعة فطلو وان عاب من عليه حال مؤجل حل والركة بقدر الحال أو أقل فان لم يوفى المؤجل حل واشتركا وان وثق ورقة أو رهن مؤجل لم يترك لرب المؤجل شيا (ويخص بها) أى التركة (وب) دين (حال) و يوفى رب المؤجل اذا حل من الوثيقة (فان تمردت) أى لم يوفى وارث حل لما تقدم (أول يكن) ليت (وارث) معين (حل) المؤجل ولو ضمنه الامام للغرامة فلا يبيع (وليس لضمان) اذا مات مضمونه (مطالبة بدينه حتى يقبضه) الدين المضمون فيه (من ترك مضمون

هـ) لغير الضامن (أو) أن (يرثه) أي الضامن من الضامن كالولي ثم المصلي (ولا يمنع دين) ثم أو لا دعي على ميراث محرم
 مانع أو لا (انتقال المالك) ملك (ورثة) لأن تعلقه بالمال لا يزال المالك في حق الجاني والراهن والمفلس فزعمت نقله فيصير تصرف
 ورثته في تركته فهو يسير ويزعم الذين يمان تصدقوا وقاؤه من العقد كالمواضع السيد عبد الجاني (ويكره) الحاكم (أخبار مفلس
 مختبر) أي دعي حرقه تخدأدو (ألك) على (السبب أو) إيجار نفسه (في حقه) يعني البقية دون أن كان له صنائع أجرة على إيجار
 نفسه (فيما يليق به) من صانته (أ) و (ي) ١٥٠ بقية دينه) مدققة ما وجد من ماله حديث صرفي وكان صرفي رجلا

دخل المدينة وذكر أن ورثه
 ماله ما به أناس ورثته
 الدين ولم يكن له مال ورثه
 فعمدا مرقا وباعه بخصم أجرة
 ولأن المنافع محرم على محرم
 الأعيان في حصة المصدق عليها
 ونهر من أخذ مال كاه وشوت
 النفس بها فكذلك وفاة الدين
 بها الإجارة عقد معاوضة تجاز
 إيجاره عليها كالبيع (و) إجارة
 (رقب) وأما ولي يستحق عنه ما
 ولا معاوضة قوله تعالى وإن كان
 ذو حصة ففكسرة إلى مصرية
 لم يمدح قوله فيما لا يفي حكم
 الإغنياء في حرمان الرخصة
 وسقوط نفقة من قريبه
 وجوب نفقة قريبه عليه
 وحديث مسلم خذوا ما وجدتم
 وليس لكم إلا ذلك فخصه به
 ولم يثبت أنه كان ذلك المدين
 حرقه يتكسبها ما يفضل عن
 نفقة وهو على ما يفضل من
 سرق لا دليل عليها أن يثبت
 أن يسبق الحر كان جازا في شرفه
 وحمل لفظ يسبقه على يسبق منه
 أهل من جملة على يسبق رقبته
 المحرم وصف المضاف وأقامة
 المضاف إليه مقامه شائع كثير
 وقوله محرم به أهنته أي من

ومن إجاز لانه كز بائنا الرهن (أو اتفاقا) أي الراهن والمقرن (على) بيع (مدققة حاز)
 لأن الحق لا يندوسها (و) أن استأنا ورثة إياه) يقدم (قوله الراهن مع يمينه) لما يأتي في النكابة
 (ولو رهن السيد بالذون له) في الصادرة (من يعتق على السيد) كافي. عبده وأخيه وعمه
 (لم يصح) رهنه (لانه صار حرا) لأن حقوق السيد معلقة بالسيد لانه المالك (ولو
 رهن الوارث تركه الملبت أو باعها له في الملبت من ثوب من زككا صم) الرهن أو البيع
 لا انتقال التركة إليه عوت مورثه وتعلق الدين بها كتعلق ارش الجانيه بقرينة الجاني لا يمنع من
 صحة التصرف (فان قصي) الوارث (الحق) الذي على الميت (من غيره) أي من غير ما رهنه
 أو باع (فالأرض) والبيع (بماله) لا يتصف كالورث من السيد السيد الجاني أو باع في ارش
 الجانيه من غيره (والا) لو الوارث الحق (فأقر ما تنازعاه) أي أننا زاعم ما رهنه أو باع
 ولم يطلان تصرفه لـ (حقهم) والحكم فيه) أي فيما اتزعه الفرع في الميراث أو الشفعة من
 تركه الميت (كالجاني) السيد (الجاني) فباعه بوفى من غنمه على الميت وأفضل شيء
 له الوارث كما يأتي تفصيله (وكذا الحكم لو تصرف) الوارث (في التركة) كمن رهنه عليه) أي على
 الوارث (مبيع ماله الميت) قبل موته (ببيع) متعلق برده (ظرفه) أي في المبيع هل
 وفي الوارث المشتري غنمه نفذ تصرفه والأدلة اقتراع التركة من هي يده وأخذ غنمه منها (أو سرق)
 أي وكذا الحق (تعلق بجلده) وهي نصفه بجلده وهي موافقة لما في الغنى (بالتركة)
 بعد تصرف الوارث فيها (مثل أن وقع افتدان أو جبهة أو بخرقه) المورث قبل موته (في
 غير ماله) تعدا بقوله (بعدمه) متعلق بوقع وقوله (لا تصرفه) أي الوارث (ببيع
 عليه لقوله ولو رهن الوارث تركه الميت الخ) (لكن) تصرف الوارث في التركة متعلق على حق
 غير ما لم يمت بها (غير نافذ) بل موقوف (فان قصي) الوارث (الحق) اللازم للميت (من
 غيره) أي غير ما تصرف فيه (نفذ) تصرفه (والا) بقضه من غيره (فسخ البيع والرهن)
 ودفع ما على الميت إلى حق صاحب الدين ولم يقره فسخ البيع والرهن له أو انتقسه
 لم يناف فسخ العتق بل يغير الوارث على قضاء الحق كالوعتق السيد الجاني أو عتق
 الراهن الرهن على ما يأتي (ويصح رهن عبد مسلم لكافر) لأن الرهن لا يقبل الجاني إلى
 الكافر بخلاف البيع (إذا اشترط كونه) أي العبد المسلم (في يده) مسلم عدل) والامره
 أخوه تعالى وإن يمسك الله لكافر بن على المؤمن سيلا (ومثله) أي مثل العبد المسلم
 فيبادر (كتب الحديث والتفسير) ليسج رهنها لكافر إذا شرط أن تكون يده مسلم عدل
 (ولا يلزم الرهن في حق الراهن الأمانة من) لقوله تعالى فمن مقوضة ولا نه عقد رفاق
 يعقر إلى القول فافتقر إلى القبض كالتقراض وعلم من ذلك أنه لا يلزم في حق المرتين مطلقا

لأن
 حق عليه ولذلك قال ما عتقوه أي ما لم يرهعوا ولا يكون إلا الدين عليه (مع) بقاء (المحرر
 عليه) أي المفلس المؤخر عنه أو وقفه أو أم ولده (تقتضيه) أي قبله الدين (ولا) تجبر (أمر) مفلسه (على نكاح) ولو رغب فيها
 بما أوفد فيها له لا يترتب عليها النكاح ما قد تقرر به (ولا) يحرم (من زعمه) حج أو كفارة (أو) أحرق أو أجز نفسه على أن يحصل من
 خوفه ما يحرمه أو يكفر ولاهل إيجار نفسه لذلك لأن ماله لا يساع ويه ولا يجرى فيه المنافع محرم على الأعيان (وبحرم) إيجار مدين
 مفلس أو غيره (على قبوله) (مدققة) (نقولا) (وصية) (أو) من ضربه لانه متعلق به على الصعقة ولا علة الخاكم
 قبض ذلك بل لأن لفظي أو عرق ولا غير الدين ظاهره مع امتناعه (و) يحرم إيجاره على (تزوج أم ولد) ليو في غيرها دينه

[illegible]

لأن الحق له وتقديم وقوله (للمرتهن أو روكبه أو من اتفقا) أي الزاها والمرتهن (عليه) أي أن يكون الزاها من يسهه مع على القرض والفرق في ذلك بين المبكيل والموز ونوعهما (وليس له) أي للمرتهن أو روكبه (قبضه) أي الزاها (الباذن الزاها) لأنه قبل القبض فلا يملك المرتهن أسقاط حقه بقبضه كالموكل (فان قبضه) أي الزاها من مرتهن أو نائبه (يقبض أن الزاها) (لم يثبت حكمه) وهو الزاها (وكان عقاره) لم يقبض (فلساقت القبض لعدم إتمام القبض فيه فلو استأجر المرتهن الزاها في القبض لم يبع) فلو قبض المرتهن الزاها لزم الإزالة للمرتهن لم يقبضه ولو روكبه (وعبد الزاها وأهله وهو) فلا تصح استأجره ما في قبض الزاها لأن يد يدها نائبه عليه ما عني ما يدها (لكن تصح استأجره مكاتب) أي مكاتب الزاها (وهذا المأذون له) في التجارة في قبض الزاها لاستقلالها بالتصرف (وصفة قبضه) أي قبض الزاها (ك) قبض قبض (مصححان كان) الزاها (من قبض قبضه) كالحق (أو تأوله) أن كان يتناول كالذراهم ونحوها (موصوفا كان) الزاها (أو معينا كعبد أو روكبه وصدره وان كان) الزاها (مكذبا قبضه) (بكله أو) كان (موز وناه) قبضه (موزناو) كان (مذروها) قبضه (بذره أو مبدوءة) قبضه (محمداو كان) الزاها (غيره منقول كغبار) من أرضه (بناو غراس أو) كشرع على شجر وزرع في أرضه قبضه (بالخطبة يسهه وبين مرتهن من غير حاله) لأنه المتعارف في ذلك كله كالتقدم في البيع (وورده في دفعه) الزاها (يسهه) أي المرتهن (ويشواها عليها ثم تخرج الزاها) منها (مع القبض أو وجود القابلة) الزاها (قبل قبضه حاشي غير لازم) لعدم وجود شرط الزاها وهو القبض (بناو مصرفيه) أي الزاها (زاه قبله) أي قبل القبض (جهما أو بيع أو عتق أو جده صلحا أو عوصافي خلح) أو طلاق أو عتق أو جبهه أجرة أو جبهه صلحا أو غير ذلك مما يخرج به من ملكه (أو ورده نائبه نفذ تصرفه) لعدم لزوم الزاها (وبطل الزاها الأول) لأن هذه التصرفات تقع الزاها فتنفس (سواء أقبض الزاها) (الحق أو البيع أو الزاها الثاني أو قبضه) كالتقدم (وان بده) أي دبر الزاها الزاها قبل قبضه (أو أجرة أو كاتبه أو زوج الأمة) المهره من قبل القبض (لم يطل الزاها) لأن هذه التصرفات لا تقع البيع فلا تنفس الزاها (ولو أذن الزاها للمرتهن (في قبضه) أي الزاها (ثم تصرف) الزاها قبله) أي القبض (نفذ) تصرفه (أيضا) لعدم لزوم بعد القبض (وان امتنع) الزاها (من إقامته) الزاها (لم يصير) عليه لعدم لزومه وبقي الحق بغير زكنا أو ناسخ الزاها قبل القبض (لكن ان شرطه) الثاني (فيعقد بيع وامتنع) المشتري (من إقامته) الزاها (فلا يثبت فسخ البيع) لأنه ليس له ما شرط وكذا الشرط في قرض (وورده) شخص (ما عني يده) أي المرتهن ومضمون عليه

محمود عليه بقين من (تجريد عليه) ولو غلبت أرباب الدين التي رتبته بعد ذلك الحجر (تشاركت غراما الحجر الأول) وغراما الحجر الثاني) في المال الموجود من تسلمه في ثبوت حقوقه في ذمته كغرامه الميت إلا أن الأباين يغيب لم يتم في ماله الموجود بقية ديونهم والأحرار بحجبه (ومن غلبت) بالنسبة لغفول (ثم إن الدين ليس) تصالحوه أو أرب (وإن أبي غلبت) أو أبي وأرب الخلف مع شهادته) أي الغلبت أو المورث (يقضي غلبت لتسليمه) الغلبت أو الميت (الخلف) لأنهم ملكا فيه متعلق به حقوقه بدسوته فلا يميز كالمزج أو الخلف لأنات ملانز وسهلا يتعلق بغيره لا يميز الغلبت ولا الوارث على الخلف لا لا الأصل صدق الشاهد فإن خلف ثبت المال يتعلق بصدق الزمارة الحكم (الرابع انقطاع الطلب عنه) أي الغلبت لقوله تعالى وإن كان

فدعيرة فظرة الى منبره وهو خير معنى الامرا فاظنوه الى مسرة ولحدبث خذوا ما وجدتم وليس لكم الا ذلك وهو روى لاجل
 لهكم عليه (فن اقرضه) اى الفاس شيئا (او باعه شيئا لم يطلبه) بدل القرض او من البيع لانه الذى اتفاه له بجملة من
 لا شيء منه (حتى ينفك حجرة) لتعلق حتى غرامه حال الحجر بين ماله وان وجد من اقرضه او باعه عين ماله فلها الرجوع بهان
 جهل الحجر عليه والا فلا تقدم (فمسل) في الحجر لظن نفس المحجور عليه والاصل فيه قوله تعالى ولا تؤثروا اسفها أموالكم
 التي جعل الله لكم آياتا مواضع الاموال ١٥٢ الى الاوليات مدررها (ومن دفع ماله ينفذ) كبيع واحد (اولا) اى يغير

هقد كود به وماربه (الى محجور
 عليه غف نفسه) باختياريه وهو
 الصغر والمجنون والسفيه
 (رجع) الفاعل (في باق) من
 ماله لتأهله عليه (وما
 تلف) منه نفسه كوتون أو
 حيوان أو بفعل محجور عليه
 كقتله له فهو (على ماله)
 غير مفعول لانه سلطه عليه
 رضاه (علم) الفاعل (محجور)
 المدفوع اليه (اولا) لغير بطله
 لانه المحجور عليهم من فطنة
 الشهرة (ويضمن) محجور
 عليه غف نفسه (جناه) على
 نفس أو بغير قصدوه على
 ما يقع في نفسه من الجنائز
 (و) يضمن (اتلف ماله يدفع
 اليه) من المال لا استواء المكلف
 وغيره فيه (ومن اعطاه)
 المحجور عليه غف نفسه (مالا)
 بلا إذن وليه يدفعه (منه)
 آخذة) لتعدي به بقبضه من
 لا يصح عنه دفع (حتى يأخذ)
 منه (ولييه) اى ولي الفاعل له
 لانه المستحق لقرض مال
 الفاعل وحفظه (لا) يضمن
 من آخذ من محجور عليه غف
 مالا (ان آخذة لحفظه) عن
 الفاعل (كآخذة مضمونا)

من غاصه أو غيره (لحفظه له ولم يعط) بلا يضمنه لانه محسن بالامانة على راد الحق لمسخته
 فان غط من (ومن باع) من ذكر أو أنثى بنتى (رشدا) انقل الحجر عنه (أو) بلغ بمجنوناته عقل ورشد انقل الحجر عنه اقول
 تعالى واتسلوا النبا حتى اذا قلوا التكاثر الآية ولان الحجر اذا كان لعرضه من التصرف في ماله حفظه وقد زال الرجوع ولما الحجر
 لروال هلته (بلا حكم) بفسكه وسواء رشدا والى الاول لان الحجر عليه لا يحتاج الى حكم فيزول بدونه تعالى فان أنتم منهم رشدا
 فادفعوا اليهم أموالهم وانزلوا الحكم مادة متع الدفع عند وجود ذلك وهو خلاف النص (واعطي) من انقل الحجر عنه (ماله) الآية
 ويصحب باذن كافي واشهادين تدفع ايا من التبعه (لا) يعطى ماله (قبيل ذلك بحال) ولو صار شيئا الظاهر الآية (وبلوغ

المرتبه

ذكر بأبناء باحنلام أو غيره كالأبناء بعده لقوله تعالى وإذا بلغ الأطفال منكم الحلم (أو تمام خمس عشرة سنة) فحدث ابن عمر عن
 علي رضي الله عنه أنه يوم أحد أو ثمان أربع عشرة سنة فمضى وعرضت عليه يوم الاثنين وأما ابن خمس عشرة سنة فجازى من متفق
 عليه * وفروا به النبي بأن أحد عشر فلم يرضى ولم يرضى بثلث (أو ثمان عشر حتى) أي بصحة أخيه بالموسى لأزغب خضيف (حول
 قوله) لأنه عليه الصلاة والسلام لما حكم سعد بن معاذ في بني قريظة حكم بأن يقتل مقاتلتهم ونسب ذلولهم وحكم بأن يكف عن
 مؤثرهم فإن أنيت فهو من الفاتنة ومن لم ينسب الحقوه بالذرية ١٥٣ فبلغ ذلك الذي صلى الله عليه وسلم فقال لقد حكم
 بحكم أقنعن فوق سبعة أرقعة

(المرتبة) باختياره إلى الرهن فالزوم به (يق) الرهن (كأن لم يوجد فيه قبض) لأن استدامة
 القبض شرط في الزوم وقد زالت والشرط ينتق باستغائه شرطه (سواء أخرج) المرتبة إلى
 الرهن (بأجرة أو أعاره أو غير ذلك) لما تقدم (فإن رده) أي رد الرهن (إلى الرهن) (بالبه)
 أي إلى المرتبة (بأختياره عادل) وهو بحكم العقد السابق (لأنه أقضه بأختياره فأنزله) ولا
 يحتاج إلى تصديق بعد عقد لان العقد الأول بطرأ عليه ما يطله أشبه ما لو رآه في القبض من
 العقد (وإن أنزلت) أي أنزل الرهن أو غيره (بده) أي الرهن (بغير حق) كالغصب
 والمعرفة وابقا العقد وضمانه للمتع وهو فذل ومه) أي الرهن (باق) لأن بدل المرتبة ثابتة
 عليه حكيم وليس الكافرا إلا ما لم يرهون ثم استندت فيه مصادرها إنجاء نص عليه قاله في
 الشاهدة للثلاثين وقال لوصالته من دين الرهن على ما يشترط قبضه في المجلس مع الصالح
 ورثت عنه من الدين وإذا الرهن فإن تفرقت قبل القبض بطل الصلح وعاد الدين والرهن
 بحاله (وإن أقر الرهن بالقبض) الرهن (ثم أنكره وقال أقر رتب ذلك ولم أكن أقضت شيئا)
 فقول المرتبة مؤاخذه فالرهن بأقراره (أو أقر المرتبة بالقبض ثم أنكره فقول المقر)
 مؤاخذه لقرا بأقراره حديث لا عهد لذي أنقر (فإن طلب المنكر منه) أي عن خصمه أنه ما أقر
 كاذبا (فقد ذلك) أي تخليفه لاحتمال صدقه وبقا في الأقرار (وإن اختلفا) أي الزاين
 والمرتبة (فإن القبض فقال المرتبة قبضته) أي الرهن فصار لازما (وأنكر الرهن) ذلك (فقول)
 صاحب اليد) فإن كان بدل الرهن قوله لأن الأصل عدم القبض وإن كان بيد المرتبة فقله
 لأن الغاها قبضه صحت (وإن اختلفا في الأذن) في القبض (فقال الرهن أحذته) أي الرهن
 (بغير إذن) فسلم يلزم (فقال) المرتبة (بل) أحذته (بذلك وهو في بدل المرتبة فقول الرهن)
 لأنه منكر (خرج به إلى الكافي وإن قال الرهن) أذن ذلك في قبضته ثم رجعت قبل القبض
 فأنكر المرتبة (دعوه) (فقله) أي المرتبة لأن الأصل عدم الرجوع وإن كان الرهن في يد
 المرتبة وقال المرتبة قبضته ثم غصبته فأنكر الرهن فالقوله لأن الأصل معه (ولو رهنه
 هو مرفقهم زال زومه) لأن فيه بمنزلة إخراجهم منه لأنه لا بد مسلم على خبر (ووجب
 أواقته) حيث شذ كسائر الخبر (فإن أوبق) ما تخمرون العصور (بطل العقدية واختيار
 المرتبة) لأن التلف حصل في بدوه وبالذات للمسلم (وإن عاد) ما تخمرون العصور (حدا)
 قبل أواقته (زم بحكم الله السابق) كالزوات بدل المرتبة ثم عادت إليه فلو استعملها فقبل
 قبض المرتبة بطل العقد فيكون بعد بدوه خلا لأنه عقد ضيف لعدم القبض أشبهه بسلام أحد
 الزوج قبل الدخول (وإن أجرو) أي أجروا الرهن (أو أعاره المرتبة أو) أجروا أو أعاره
 (لغيره) أي غير مرتبة (بأنه) أي إذا نزل مرتبة (بأنه) أي الرهن (باق) لأن هذا التصرف

﴿ ٢٠ ﴾ (كشف القناع - ثاني) وكل منهما يحصل به البلوغ ولا يلغ بغير ما ذكر كلفظ ضرورت
 وفرق أنف بنهود ثدي وشربا (والرشد إصلاح المال) لقول ابن عباس في قوله تعالى فإن أنتم منهم رشدا أي إصلاحا في أموالهم
 ولأنه نكرة في سياق الشرط ومن كان معها لما له فقد وجد منه شرطه والعلة لا تقتضي في الرشد وأما لا تقتضي في الرشاد كالمعنى
 في الدنيا مرفوعا إلى الفاسق غير رشيد ينتفع بالكافر فاه غير رشدي بدت ولم يصح عليه من أجله (ولأنه) أي بلوغ رشيدا
 ظاهرا (ماليه) مختبر وعمله) أي الاختيار (قبل بلوغ) لقوله تعالى وأتوا أباكم وأباكم وأباكم وأباكم

لوجين - ادعيت له انما يكون ثمن شئ قبل البلوغ الثاني ان مدته اختارهم الى البلوغ بلفظ حق فدل على ان الاختيار قدسه وتأخير الاختيار الى البلوغ يؤدى الى الحجر على البالغ الرشيد لان الحجر عندنا ان يختبر ويعلم رشده ولا يختار الا من يعرف المصلحة من نفسه وتصرفه حال الاختيار صحيح (ب) تصرف (لائي به) متعلق بغيره (و) حتى (يؤنس رشده) أى يعلم ويختلف باختلاف الناس (فوله تاجر) يؤنس رشده (يان تاجر وسيد وشراؤه فلا يفهم غالبا عن ما يشاء) يؤنس رشده (وذكر رئيس وكاتب باستيفاء على وكيله) فياؤن كذا فيه (و) يؤنس ١٥٤ رشده (أنى باشتراؤه على من واستيفاءه ودهوه) دفع (أجرة الفرائض واستيفاءه) هـ (أى الفرائض (و) يعتبر مع ما تقدم من انساب ورشده (ان يحفظ كل ما فيه من صرفه فيما لا يثابته) تحرق فقط يشتره للفرج عليه ونحوه (و) صرفه فى حرام كقمار وغشوا وشراء شئ محرم كالة طروخ لان العرف يفسد من صرفه ما فى ذلك سفيها مفسدا وقد بعد التخص فيها بصره ماله فى المباح نسي الحرام أولى مختلف صرفه فى ما يبر كصدقة أو فى مطعم وشرب وملبس ومنكح لا يلبس به فليس يتبدل واذا لم يراف فى انذار (ومن فزع فى رشده فشهده عدلان ثبت رشده لانه قد علم الاستغناء (والا) بان يوشه عليه عدلان (فادعى) محجور عليه (علم ولبه) رشده (حلف) ولبه انه لا يعلم رشده لاحتمال صدق مدعى وظاهر ما باقى في باب البين في الدعوى ان لم يحلف لا يقضى عليه رشده لشكوكه (ومن تبرع فى حال محرمه) او باع ونحوه فثبت كونه) أى المتبرع ونحوه مكلفا رشده انفذ) تصرفه للبين أهله له

لا يمنع المبيع فلم يقصد القبض (اكتنه بصير) الزهر (فى العارية مضمونا) على المستعير من مرتين أو غيره لان العارية مضمونة كما بانى (فوفصل) وتصرف رهن فى رهن لازم أى مقبوض (بغير اذن مرتين) بما عنيق ابتداء عقده كعقده ووقف وبيع ورهن ونحوه) كعقده هو ضافى صدق أو طلاق (لا يضم) لانه تصرف بطل حق المرتين من الوثيقة وليس معنى على السراية والتقليب فلم يصح بغير اذن المرتين كتمسك الزهر (الا اعتق مع غيره) لانه باطل حتى المرتين من الوثيقة (فانه ينفذ) لانه اعتاق من مالك تام الملك فنفذ كتقن المستأجر لانه معنى على السراية والتقليب بدليل انه ينفذ فى ذلك القبر من ملكه أو (ولو) كان الزهر (معمرا) نذاهته لما تقدم (أو يؤنس من) رهن (موسر) اذا اعتق الزهر (قبضته) لانه باطل حتى المرتين من الوثيقة أشبهه ما لا ينفذ (وقت عتقه) لانه وقت انلاف لكونه (وهنا مكانه) لانها تأسس عن الزهر أو بدل عنه (ومتى أسر) أى الزهر (معمس) وقد اعتق الزهر (بقيته) قبل حلول الدين أخذت القسمة (منه) وحلت رهننا مكانه لأنها بدله (وان أسر) الزهر (بعده) أى بعد حلول الدين فكان قد اعتق الزهر (طوبى بالدين فقط) لان ذمته تبرأ بالحقين معا (وان أذن) المرتين (فبه) أى العتق (أوفى غيره) مما تقدم كالسبة (والوقت والبيع والزهر ونحوه (مصر) انصرف المأذون فيه لان الزهر انما منع من مثل ذلك لتعلق حق المرتين وقد استغنى بالاذن (ولو على الزهر) لان ما أذن فيه يمنع جميعه جواز الزهر ابتداء منع معه وما لو أخذ أئيد فيما تنقذ ببقوله بما عنيق ابتداء عقده ما حترأ من نحو الاحارة والعارية والسز ويجوز الكسبة ونحوها فتضمن اذن المرتين ولا يطل بها الزهر لانها لا تمنع ابتداء عقده (وان أذن) المرتين الزهر (فى البيع) فبه تفصيل باقى قرر بياوله (أى للراهن) (اخراج زكاته) أى الزهر (منه) بلا اذن مرتين ان عدم الزهر (غيره) لتعلق الزكاة بعين المال كتعلق ارض الحنابلة بقرعة لعبد الجاني (ومتى أسر) الزهر (حمل بدله) أى بدل ما أخرج زكاته (وهنا مكانه) كبدل ما أهتق (وله) أى الزهر (غرس أرض) مرهونة (اذا كان الدين مؤجلا) لان تعطيل منفعة الى حلول الدين تنصيص لى وقد نهى عنه بخلاف المال فان الزهر حينئذ يعبر على ذلك الزهر ما لو اؤا أو سبه فلا تعطل منفعتها كالفى الكفاي واذا الزهر ارشاد بشت خبائث يدخل فى الزهر لانه من غشائها سواء ثبت بنفسه أو بفعل الزهر (و) الزهر (وطن) مرهونة (بشرط) أو اذن مرتين لان الزهر انما منع من ذلك لاجل حق المرتين وقد استغنى بالاذن فيه أو بالضام (و) الزهر (احارة) الزهر (واعارته بذنه) أى للمرتين (أعضاء الزهر) وتقدم قريلا (و) يحرم على الزهر ما ذكر من الوطء والاحارة والاعارة (بدونه) أى بدون اذن المرتين قيل له فى رواية ان

فوفصل وولاية مملوك لسيده كولاية ماله (ولو) كان سيده (غير عدل) لان تصرف الانسان فى ماله لا يتوقف على عدلته (و) ولاية (صغير) عاقل أو مجنون (وبالغ مجنون) ومن باع سفيها واستمر (لا بائع) لكسب شفقتة فان الحق للوليدين عشرين فأكبر ولم يثبت بلوغه فلا ولاية له لانه لم ينفذ عنه الحجر فلا يكون وليا (رشيد) لان غير محجور عليه (ثم) الولاية بعد ادب (وصيه) لان نائب الأب مات بموكله فى الحياة (ولو) كان وصيه (محجل) وتم تبرع بالانظر له (أو) كان الأب أو وصيه (كأقراعى كافر) ان كان عدلا فى دينه ولا ولاية لكفره على مسلم (ثم) بعد الأب وصيه فالولاية (أحما) لا انقطاع الولاية من جهة الأب فتكون للحاكم كولاية النكاح لا تتولى من لاولى له (وتسكنى الصلاة) فى الولي (ظاهرا) فلا يحتاج حاكم

منصور

الى قدور الى اوصيه ولكما تولاها ولله التمسك به دون الحر (فان عدم) حاكم العدل (فان من) في مقامه) أي الحاكم وعلم منه انه لا ولاية له ولا اولى بالولاية له في المصالحات كما علم قاله الشيخ في الدين نقل ابن الحكم فمن عند مال تطالبه الورثة فحقاق من امره ترى ان يخرج الحاكم ويؤديه اليه قال اما حكمنا اليوم هؤلاء لا يرى ان يقدم اليه احد منهم ولا يرجع اليه شيئا (وخرج يعرف ولي صغيره) وليه بمنزلة اوصيه (الايمان به حفظ) للصغير عليه لقوله تعالى ولا تنزل الوالدين اليه اي احسن والسبب فيه واجتنب من معناه وان تبرع (ولي بصدقة اوقية) (او حاي) بان باع من مال ١٥٥ مولى ما تضمن من غنه او اشتري له بازدد

(ارزاد) في الانتفاع (علي نفقته) أي الصغير والمجنون بالعرف (او) زاد في الانتفاع على (من تلزمه ماله من غنه او اشتري له بازدد) بالعرف (حين) ما تبرع به وما حايه والارزاد في النفقة لتصرفه ولولي تعييل نفقة مولا مدته حوت بها عدة اهل بيته ان لم يسدها (وتدفع) النفقة (ان) أفسدها او ما يوم فان أفسدها) أي العفة تعولي عليه بالثلاث او دفعه لغيره (اطعمه) (الزلي) معاشه) والا كان مفرا (فان) أفسدها كسوته ستر عورته فقط في بيت ان لم يكن (تقبل) على اقامتها عليه (ولو) كان الفضيل (يتهدد) فاذا اراد الناس اليه فان عاد نزعته من ريقه وانقضت ان خفي عليه نكاحا (ولا يصح ان يبيع) ولي صغيره ويحتمل من مالها لنفسه (او يشتري) من مالها لنفسه (او يترهن من مالها لنفسه) لأنه مظنة التهمة (غير ارب) فله ذلك ولو بلى طرف العقد لا بلى بنفسه والنية منتفية بين الوالد والولد اذن طبعه الشفقة عليه والبل اليه وترك حفظ نفسه لحظه

منصور له ان يطال كما لا والله (وليعلم) ان الرهن (من اصلاح الرهن ودفع الفساد عنه من حق شخص وتلفه وانما اهل على انما يرد اداءه وقصد دفعه) كترهيط (وقته رهنه) لتزويج أي السطر له ان ذلك مصلحة (لرهنه) ووزيل دفع حق المرتين من غير ضرر عليه فله منع منه وكذا تعليم قن صناعه ودابة السير (وان كان الرهن لغيره لم يكن له) أي الرهن (اطراقها) بغير رضا المرتين (لانه) انتفاع بها (الان) تضرد (الغلول) (بتركه) أي الاطراق (فقبوز) لانه (كالمداواة) له (ويخرج) الرهن (من قطع اصبعه زائد) وقطع (مصلحةها خطر) من مروه (لانه) يخاف عليه من ظفها بخلاف ما لو كان به كلمة بخلاف من تركها لافطعها (وخرج) الرهن (من شتائه) أي الرهن (الاصبع) من رجل يرا (المجنون) (قبل) اخله والزمان معتدل لا يخاف عليه أي المجنون (فيه) ان انقضت ان يصير المرتين اذن يزدبه الثمن (والمرتين) مداواة ماشية) مرهونة (مصلحة) لان له فداها حق التوثيق (وليس) الرهن الانتفاع بالرهن باستخدامه ولا وطء الامه ولو كانت (آية اوصية) لا تحمل كالستبراء (ولا) الرهن (سكنى) المروه (ولا) التصرف فيه باجرة ولا اعارة ولا غير ذلك بغير رضا المرتين (ولا) ذلك المرتين بغير رضا الرهن (وتكون منافعه معلقة) اذا لم يتعاهل التصرف (فان كانت) المرهونة (دارا) اقلقت وان كان المروه (عبدا) وزجره تعطلت منافعه (في بطل الرهن) ولا يغرد أحدهما التصرف لانه لا يغربا لغيره (ويصغر من الاملاك وجبة) لانه يصح بيعها (وليس) له أي الرهن (توزيع الامه المرهونة) بغير اذن المرتين (فان فصل) أي ذوحها بغير اذن المرتين (لم يصح) لانه متضمن غنم فله بيع كزويج العبد (ولا وطءها) أي ليس الرهن وطء الامه للمرهونة (فان قبل ملاحه عليه) لانها ملكه (ولاهر) لذلك (وان ائلف جرائها) انقصها من ان ائلف (البر) أي ازال بكارها (او افضاها) أي خرق ما بين سبيلها او ما بين مخرج ولولي (فعله) ماله ما ائلف أي ائلف نفسه (فان شاء) الرهن (جعل له رهنها) وان شاعه جعله قضاء من الحق ان لم يكن (الحق قد) حل وان كان (الحق) (فدفع له) جعله قضاء من الحق (لا غير) لانه يرا به من الحقين (وان اولدها) الرهن (بان) وطء المرهونة (احلها) بدله والزم الرهن وولدت ما تصير به أم ولد) وهو ما تبني به خلق انسان ولو خفيا (رحمت من الرهن) لانها صارت أم ولد لانه احلها بغير ملكه (واخذت منه) أي الرهن (قيمتها حين احلها) لانه وقت الاتفاق (الجلست رهنها) مكانها كالمالك ائلفها به بركه وان تلفت بسبب الحمل فخطبه قيمتها لانها تلفت بسبب ان معنه (الان) يكون الوطء باذن المرتين (لان الوطء يفضي الى الاحمال ولا يقف على اختياره) فالاذني سبه اذني نفسه (فان اذن) المرتين في الوطء (فخرج) قبله (فكس لم ياذن) فيه (وان اختلفا) أي الرهن والمرتين أو أحدهما وروته

بمصلحة (وله) أي الاب مكانة فتمها (ولغيره) أي الابن الاول او الموهومي والحاكم (مكانة فتمها) أي الصغير والمجنون لان فيه تحصيل مصلحة الدنيا والآخرة وقيدها بعض الاصحاب اذا كان فحافظ (و) لا بغيره (عنته) أي قيمتها (على مال) لانه معاوضة فحافظ أشبه البيع وليس له العتق مجا (و) لا بغيره (توزيعه) أي قيمتها (مصلحة) ولو لم يضمنه بعض الاصلان من الزنا او عيب الامه على زوجها (و) لا بغيره (اذن) أي رقيق محجور (في تجارة) عمله كاختار ولس فيه بنفسه (و) لا بغيره (وغيره) سرقها (لها) تجارة او غيرها (مع من) بالوطء طريق لغيره العادة في مال نفسه فان كان لغيره اوطء لغيره غير ان لم يجر (و) لا بغيره (معتار بتمه) أي الاختار بما لها بنفسه لم يثبت ابن عمر فروغ من وليه شيئا له مال فيغيره ولا يتركه حتى

[illegible]

الآخر أو ديتها (في الاذن) في الوطء وغيره (فانقول قول من ينكر) الاذن لان الاصل
 عدمه فان وجهت العين على وارث الميراث من حلف على نفي العلم وان نكل من وجهت عليه
 العين فبني عليه ما نكل (وان اقر الميراث بالاذن) في الوطء (وانكر) الميراث (كون الولد
 من الوطء ما اذن فيه) وقال هون وطء آخر (أقول هو) أي الولد (من زوج أو زنا فانقول
 الزمان غير عين) لان المصلحة بعد ما يدل بالنسب (وان اعترف الميراث بالاذن في الوطء)
 اعترف (بالوطء) اعترف (بالاؤذن) اعترف (بعض مدة بدلو وطء) ان ثلثه عليه
 فان عاش اعتبر بمضي سنة اشهر من وطئه وان اقل منه اقل (ولو اذن) الزمان الميراث (في
 ميراثه) أي ضرب الميراث (فحضر) فثلث فلاما عليه (لا تؤول من القرب
 الاذن فيه) (واذا رهنها) أي الامه (فانثت حائلا) لا حمل (أو) بانث (حامله لا يلحق
 الزمان) لكن من وطئه منه أوزنا الزوج (قال الزمان) باق (بحاله) لعدم ما يطله
 (وكذلك ان كان) الولد (يلحقه) أي بالزمان (لكن لا نصير) الامه (أم ولقبقتل
 ان وطئا في زوجته) أو بشعة أو زنا (ثم ملكها ثم رهنها) بمانث حامل من ذلك الوطء (وان
 بانث) الامه (حامل لا نصير) بأم ولد (بان وطئا في ملكه ثم رهنها ثم ظهر حملها) بطل الزمان
 أي تبتنا بطلانه لانه لا يصير معها (ولا خيار الميراث ولو كان) رهنها (مشر وطئا في البسم) لان
 المنع من رهنها من قبل الشارع لا من المشتري (وان اقر الزمان بالوطء بعد زوم الزمان) وانكر
 الميراث (قبل) قول الزمان (في حقه) وحده (ولا يقبل) قوله (في حق الميراث) لان الاصل
 عدم ذلك وبقاء الوثيقة حتى تقوم النسبة (وان اذن ميراث الزمان في بيع الرهن) فله ثلاثة
 أحوال أحدها ان يأذن في البيع (بشرط ان لا يجعل ثمنه رهنه ما كانه) فيبيع البيعه والشرط
 الثاني ما اشار اليه بقوله (أو اذن) الزمان (في بيعه) أي الزمان (بعد حلول الدين) في بيع البيعه
 لصدوره من المالك اذن الميراث (و بطل الزمان في عينه وصار الميراث رهنه) لا بد ل الزمان
 (و يأخذ الدين الحالي منه) لان مقتضى الزمان بيعه واستيفاء الحق من ثمنه (وما سواه) أي
 سوى ما أخذ من الدين الحالي (يبي رهنه إلى) حلول (أجله) أي إلى ان يحل فيوفى منه أي في
 حال الشرط (و الثالث اذا اذن في بيع الزمان) بدون ما أو حلول الدين أو شرط (حصل
 ثمنه رهنه) (في بطل الزمان) ب (البيع) فخرج من ملك الزمان باذن الميراث ولا يكون ثمنه
 رهنه ما كانه لعدم اشتراطه وحلول الدين خلافا للقاضي ومما يبيعه وعدمارة العصف فوهم بطلان
 البيع وليس كذلك قاله في القروع وودعه ما يبطل الزمان وقال في الكافي الثاني ان بيعه
 قبل حلول الدين باذن مطلق فيبطل الزمان ويسقط حق الميراث من الوثيقة لانه تصرف في
 عين الزمان تصرفا لا يستحقه الميراث فابطله كالتمتع وكذا في المتن (فان اختلفا في الاذن) بان

الجامعة قاله في الحرد والفصول وادنه في صدقة بسير قاله في المذهب (و) له (ترجمه) ع
عكبت البع خط ونحوه (باجرة) لانه من مصالحه اشبهه من ما كوله وكذا انه كبد كاللعل صناعه (و) له (شره له) بغير مصورة
اصغره تحت حجر (من ماها) الصلح من وله ايضا شعبه من الدار زحوا او كانت من رقة بما يلبس بها من لباس وحشي وفرش
على عادهن في ذلك البلولة ايضا حاط نفقة مولية عماله اذا كان ارفع له وان مات من بغير لنفسه وبشبهه عماله وقد اشترى شيئا
ولم يصرفه من هو ارفع من قرع حلف واخذ قاله الشيخ في الدين (و) لولى صغير ويحزون (بمع عقارها المصلحة) ايضا كونه
في مكان لا غلته فيه واوليه غلته تسره (وله حارسوه) ولعمر به عقاره الاصح ونحوه (ولو بلا ضرر وره) واز بانه في غير مثله) اى العقار

ويعيب) على وليها (قبول الوصية لخاصة بفتح عليها) من أجازها (أن لم تلزمها) نقلت له إحصارها (أو غيره) كوجود أقرب
منها وقد عرفت على تركها لأن قبول الوصية إذن مصلحة محضة (والأباز) زمتها فنقلت (حرم) قبول الوصية به انقربت ما لها
بالنقطة عليه (وأن لم تكن) أي الولي (تختص حقها) أي المصير والمجنون (الأرفع مدبر) لها (والنظامه) رافعه (الولي إليه لانه)
الذي جاز الظلم لنفسه (كأن لم يكن) يمكن دفعه منسوب إلى مالكه (الإنكافه عظيمة) فصار به الزام خاص به بوجه لما تقدم
فصل ومن قلنا بحره لتكليفه ورشده (خففه) أي صار فيها (أعيد) ١٥٧
عمره لظهور أن الحكم مع علمه ولا يحجر
عليه (ولا ينظر في ما له إلا حكم)

لاختلاف التبدل الذي هو سبب
الحجر عليه فأما فصناج إلى
الاحتياط أشبهه بالحجر لقلس
أمن من بعد بلوغه ورشده
فلا ينظر في ما له إلا حكم وكذا
النسج الكبير إذا احتل عقله
محرم عليه كالمجنون (ولا ينظر)
المحرم من سفوفه وصدور
الاحتياط لانه ثبت بحقه فلا
ينسقل إليه كحجر القلس
(ويصح تزوجه) أي السقية
الباق (ولا إذن وليه) خاصة
منته أو خدمته لأن النكاح لم
يشرع لقصد المال ومع الحاجة
إليه بكون مصلحة محضة بحيث
يصح تزوجه ولي السقية بغير
إذنه إذن قصصه من السقية إذن
بشره إذ تولى أربى (ولا) يصح
(عقده) أي السقية ليقع لانه
تبرع أشبهه بهت ووقفه
(و) يصح (تزوجيه) أي تزويج
ولي السقية له (بلاذنه) مع
سكوتة (لحاجة) لما تقدم (و) له
(إحصاره) أي السقية على
النكاح أن تمتع منه (المصلحة)
كإحصاره على غيره من المصالح
(و) كسقية الخليلية إحصارها على
النكاح لمصلحة (وأن إذن)

قال الراهن ربه ما إذن المرتين وقال المرتين لم إذن له (فقول مرتين) أو وأورثه بيته لانه
الأصل عدم الإذن (فإن أقر) المرتين (به) أي الإذن (واختلاف في شرط جعله رهننا)
مكانه بأن قال الراهن لم فنشرطه وقال المرتين اشتراطه (فقول الراهن) أو وأورثه بيته لانه
منكر والأصل عدم الاشتراط (وأن إذن) المرتين (له) أي الراهن (في بيعه) أي الراهن
والدين مؤجل بشرط أن يجعل دينه من ثمنه (فباعه) (مع البيع) للإذن فيه (ولنا الشرط)
لأن التأجيل أحد شرطان الثمن فإذا استعاض عنه الأصل في عقابه الإذن فقد إذن
بمعرض وهو ما قبل الباقي من مدة الأصل من الثمن وهذا لا يجوز أخذ العرض عنه لما
(ويكون الثمن) حينئذ (رهننا) مكانه لأن المرتين لم يأذنه في البيع إلا بما عفا عنه
دينه من ثمنه فلم يسقط حقه منه مطلقا (والمرتين) الرجوع إلى كل تصرف إذن فيه (فراهن
قبل وقوعه) لعدم لزومه (فإن ادعى) المرتين (الرجوع) عن الإذن (قبل البيع) ونحوه
(لم يقبل) قوله (لانه) أي البيع ونحوه (تعلق به حق ثالث) فلا يقبل قوله (فإن ادعى) (ولو ثبت
رجوعه) أي أن المرتين رجع قبل تصرف الراهن (وتصرف الراهن جاهلا برجوعه لم ينفذ
تصرفه) كالوكيل إذا تصرف بغير علم من عزل موكله (وغشاء الرهن متصلا كان) التماس أو
منفصلا وكسبه وغدا عنه وصوفه وليس هو ربي شخص المقصود منه ورش الحناية عليه
الموجبة للمال) أو لقصاص واختيار المال (وما سقط من ليفعه منه وعراجه) يجوز رجوع
بما يشره مقترحين وبيع مضمومة فنيان الكرم ذكر ما لوالي (وما قطع من
الشجر من حطب وانقاض الدار تكون رهننا في دين الرهن في يده) من المرتين أو وكسبه
أومن اتفاقه (كالأصل فنتابعه إذا بيع) لأن الرهن عقد على العين فيدخل فيه ما ذكر
كالباع والمبتة وفي الحناية عليه لانه بائد لرجوعه فكانت من الرهن كقيمة إذا تلفه إنسان
(وأن في الحناية) على الرهن (الموجبة للقصاص) مفصلة (وإذا رهن أرضا أو دارا أو
غيرهما) كبيتان وطاحون (تبعه في الرهن ما يبيع) المبيع (فإن يبيع من غير غيره
وإلا) يتبع في البيع (فلا) يتبع في الرهن
فصل وميزان الرهن من طعامه وكسبه ومسكه ومحافظة وكفنه وبقية تجهيزه من مات وأجرة
مخزنه إن كان مخزنا أو أجرة (مقبور تصفوه وزيارته) أي قطع الأغصان الدنية لتعلقها
أغصان سيدة من الكرم (وحذاذ ويرى ماشية) مرهونة (ورده) أي ردا للمرهون (من
أما هو) أجرة (مداواة لمرض أو جرح وخشاعه على الراهن) لما روى سعيد بن المسيب
أي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يعلق الرهن من صاحبه الذي رهنه له غنمه وعليه
غريمه رواه الشافعي والدارقطني وقال أسد حسن متصل ولانه ملك للراهن فكان عليه نفقة

لسقية وليه تزوج (لم يلزمه من المرأة) أي الإذن لم يشرط (ويتقد) الإذن (بغير المثل) فإن تزوج بزيادة علمه لم يلزمه لأنها
تبرع وليس من أهله (ولزم وليا السقية) (زائدة تزوجها) فيدخله من ماله لتدبيره (ولا تلزمه) (زائدة إذن فيها) لانه لم يشرها
ووجود الإذن كسبه ولا تلزم أيضا السقية كما يدل عليه كلامه في الانصاف وغيره خلافا لما في شرحه (وأن فضله) أي منته الولي
السقيان بتزوج (استقل) به السقية أي فيصحب دون إذنه حتى مع عقله (أما) (فلعله) أي السقية ولي (بالحق) أن زوجه (أشترى
له أمة) بشرى بها أو علمه بحد طلاق دون حق لانه لا يطلق ليس إطلاقا لذرا وجة لا بتفويض زوجه أو لانه لا يورث عنه
لومات فليس بمال بخلاف أمته وعرض الشاهد في العلق قبل الدخول ذلر جفاف أصناف الحي أنفا هو لا يعل تقويت الاستمتاع

بأشياء الحيلولة وإن لم يتلفا ما لا كرجوع من شهد عا وجب التوقوف له أخطأت وأضاعا أميد به مع طاعة فاسديه أول (ويستقل)
 سفيه (بما) أي فعل (لا يتعاقب بالمال مقصوده) جرد قف وهما قد نبت من حج وغيره لا تذره عبادة ماله كصدقة ولا تبع شر كنه
 ولا حوائله ولا لهو ولا تن عليه (وإن أقر بعد) أي عا بوجه من يجوز أو يذف لندبه في الحال (أو) أقر (نسب) أو إطلاق أو تضام
 أخذ به في الحال قال ابن التذره وأجمع من تحفظ عنه من أهل العلم لأنه غير ممتنع نفسه وأجرا بما يتعلق بماله قبل على
 نفسه (ولا يجب المال في عليه) عن قصاص ١٥٨ أقر به السخه لأحتل التواطى ستم بين أقر له فإن نكح ما أخذ

به (و) أن أقر (بمال) كمن
 وقصر من وقية منافع (قد
 فسكه) أي الجسر يؤخذ به لأنه
 مكلف بلزومه ما أقر به كالزهر
 بقدر الزهر ولا يقبل في الحال
 للأنزول يعني الجسر لكن إذا علم
 الولي جهة ما أقر به السخه لزمه
 لها وفي الحال (وتصرف وابه)
 أي السخيه في ماله (ك) تصرف
 (ولي صغير ومعتون) على
 ملققدم لأن الجهر عليه لحظ
 نفسه أشبه الصغير

فصل وولي صغير ومعتون
 ومقنه (غير حاكم وأمنه) أي
 الحاكم (الآن لحاجة من مال
 هو ليس) لقوله تعالى ومن كان
 فقير لميل إلى المعروف ولا يفت
 عمرو بن شعيب عن أبيه عن
 جده أن رجلا أتى النبي صلى الله
 عليه وسلم فقال اني فقير وليس
 لي شيء وولي يتبع فقال كل من مال
 يتبعك غير معروف وأهوك
 وألما كل وأمينه لا يأكل من
 لا تمنعهم ما بها لحافي رمت
 المال فيا كل من يساه له الأكل
 (الأقل من أجر مثله أو كذايته)
 فإذا كانت كفايته أو بعدواهم
 وأجرة عمله ثلاثة أو بالعبس
 لم يأكل إلا الثلث لأنه يأكل

وما يحتاج إليه ومقنه فقهره بزه تابعة لمؤنه (فان) امتنع الزهر من بذل ما وجب عليه بما
 تقدم أجبره الحاكم عليه فان لم يقبل أخذ الحاكم من ماله وقوله فان (ثمنا) أخذ ذلك من
 الزهر (نفسه) وغيره أو لم يقدر له على مال (بيع منه) أي الزهر (فيما يجب عليه)
 أي الزهر (فعله بقدر الحاجة) لأن سقط البعض أولى من أضاعه الكل وأحد ثمز قوله
 فيما يجب عليه فله من ثمروها وادواته وختانه (فان خيف استغراقه) أي استغراق الببيع
 الزهر من الاتفاق عليه وموجوه (بيع كنه) وحمل ثمنه رهنما كانه لأنه أحط لهما (وهي
 الزهر تخفيف الثمرة) الموهنة (إذا احتاجت إليه) أي التخفيف (والحق مؤجل)
 لأن من جده المؤنة التي تحفظها أو تقدم (وإن كان) الحق (حاليا) التمر وولي
 من الدين لعدم الحاجة إلى تحفظها (وإن انقضا) أي الزهر والمرتب (على بيعها) أي
 الثمرة (وحملها بارها) مكانها (لدين مؤجل حاز) لأن الحق لا يمدوها (فان
 احتلفا) بأن طلب أحدهما البيع والآخر بقاؤها (قد قبل من يستقيها) أي حلول الدين لأنه
 وقت وجوب بيعها (الآن تكون) الثمرة (عما تقل قيمتها بالتخفيف وقد جرت العاد ببيعها
 وطبا) أو عبا (فسح) كذا لأنه أحط لهما (ويجمل ثمنه رهنما) مكانه لأنه بذله (وإن انقضا)
 أي أنقضا (أهل طلعها) أي الثمرة (في وقت حازها كان الحق أو مؤجلا أو كان الأصح
 انقطع أو أترك) لأن الحق لهما لا يمدوها مع ما راضيا به حاز (وبقدم قول من طلب
 الأصح) من القطع أو أترك (أن كذا ذلك) القطع (قول حلول الحق) لأنه لم يدخل وقت
 بيعها (والا) بأن كان محل الحق قد (قول من طلب القطع) منها أو لم يكن أصح
 لأنه أطلبه الزهر فاعبر عليه وأن طلبه المرتب فهو لا يجبر على تأخير حقه به حصوله
 (وإن كانت الثمرة مما لا يتفق بها قبل كمالها) كثرة الجوز (لم يجر قطعه قبله) أي قبل
 كمالها (ولم يجبر عليه) لأنه أضاعه مال وقضى عنه عليه الصلاة والسلام (وإن أراد
 الزهر السفر بالماشية ليرعاها في مكان آخر وكان لحافي مكانها مربي تقاسم به فله مرتب
 منه من السفر حال أن فيه أراجها عن يده ونظره (وإن أجدب مكانها) أي محل (فيل
 تحمد ما تقاسم به) أي الزهر (السفريا) لأنه موضع حاجة (أذا نكح) المشاة
 (في يده عدل برضان به أو بفسه لهما ك) فسفريا (ولا يفر الزهر بها) للثلاثون
 حتى المرتب من التوق (فان امتنع الزهر من السفر بها) مع جرد مكانها (بالممرت
 بقها) للحاجة (وإن أراد) كل منهما (السفريا) لكن (اختلفا في مكانها تقدم من
 من الأصح فأن استوفى قدم قوله المرتب) لأنه أحق باليد (وإن أراد نقلها عن البلد مع
 خصه إلى مثله أو) إلى (أحصب منه لم يكن له ذلك) بشر أن صاحبه لا يمد الحاجة إليه

بالحاجة والعمل جبه فلا يزال إذا لا يوجد ربه (ولا يلزمه) أي الولي (عوضه) أي ما كاه (وإن
 بيساره) لأنه عوض عن عمله لم يلزمه عوضه مطلقا كالأجير والمضارب ولظاهر الآية فانه تعالى لم يذكر عوضا بخلاف المضطر
 إلى طعام غيره لاستمرار عوضه من ذمته (ومع عدمها) أي حاجة ولي صغير ويجوز وسقيه بأن كان غنيا يأكل من ماله (ما فرضه له
 حاكم) فان لم يفرض له شيئا لم يأكل منه لقوله تعالى ومن كان غنيا فليستف عظمته أن يأكل من ماله (ولنا وقف
 ولولم يتجأ كل) مند (عمر و) الحاقاله سائل الزكاة شرطه الواقف شيئا فله ما شرطه قال الشيخ في الدين لا يقدم معلومه فلا
 شرط إلا أن يأخذ أجره مع فقره كوصي اليتيم (ومن طلع شجرة) لقلعه ورشه (فأدى على وليه تديبا) في ماله (أو) ادعى على ربه

(موجب ضمان) كمنفرد أو تبرع (ونحوه) ككراهة هدمه له في بيع عقاره ونحوه يقول بلى (أو ادعى) الولي وجود مدبر ورثة
 (أو) وجود شاطئة) كيبيع عقارته قبل بلى (أو) ادعى الولي وجود (تلف أو ادعى) قدر نفقة) بولي مقارصه وعلمه (أو كسوة)
 محجور أو زوجته أو رقيقه ونحوه (يقول بلى) لأنه أمين أشبه أنه يودع (ما لمضالفة) أي يقول (أولى عادة وصرف) فهو لا يقرب منه
 ويختلف) ولي حسب قول قوله لاحتقال صدق الآخر (غيره) كم فلا يحلف مطلقاً (لا) بقول قول بلى يعمل (في دفع المال بمشترط
 أو عدم عقل) لأنه قضي المال أصله أشبه المستعبر (الألآن يكون)

١٥٩

لا يثبت الحكم بمجرد ما كالا يثبت لها المحضر على زوجها (ولا هنا كما يحضر على محضره نفسه وعياله) لان قائلة المحضر جمع المال
وامساكها لانها قيل لا تمنع من هقوده ولا تكفي من التصرف في مالها لكن يتفق عليه حر المالى وفيه من ماله
فمن لولى (حر) بمنزلة (أى القن المميز) (ان باذن له) (أى لوليه أوقته المميز) (ان يحر) لقوله تعالى واشتروا الناس ولانها عاقل
محجور عليه فصحة تصرفه باذن ولله وسيد كالعدل الكبير والمقبه (وكذا) يصح ان اذن لولى بالسيد المميز (ان يحر) على نفسه
او خصمه ولله أوسده (و) باذن له ان (يقرب منه) على الخصم (و) ان (يخلف) انفسه اذا انكر (وشعر) كخالفته وعقاسه لانها
تصرفات متعلقة بالمال اشبهت القمار (وتتدخل) المحضر ما دونها لمن حر وقت وعجز (وذكر) ونوعنا بان قال لى ولله أوسده

الحرف فائدة بما قد دون فلا يتجاوزها الزوال له القرب فلا يقطع فلا يتعداه لانه تصرف بالاذن من جهة آدمي فهو سبحانه يتصرف
 بها اذن له فيه (كوكيل ووصي في نوع) من التصرفات فله من له تجاوز (و) كمن وكل أو وصى السهم (ترويض) بتخصيص
 (مبين) للنسب له ان يزوج من غير (و) كن وكلمه رشيد (يسع عن ماله) بليس كوكيل يسع غيره من ماله (و) كذا (المقدّم الاول) أي
 ان من اذن له في بيع عين أو أجزائها أو نحوها عليك الا تسقط الاول فاذا عادت العين لك الوكيل تائب عليك الوكيل انعقد عليك ثانيا لا
 اذن متجدد لان الاذن لثمة اول ذلك

المعقد ثانيا اعادة البيع
 (وهو) أي المأذون له في التجارة
 من حرقه من (في بيع نصيبه
 وغيره) كبيع عرض (كمناب)
 فيصالح كوكيل لان قصد
 النماء والصد المشترك لا يصح
 تصرفه الا باذن المالك لان
 التصرف يفسد مجموع دينه
 وقيل له عليه وصيان (ولا
 يصح ان يزوج) جميع اذن له في
 التجارة حرا ومن (نفسه ولا ان
 يتوكل) لغيره لان كلاً من معقد
 على نفسه فلا يملك الا اذنه فيه
 كزوج وبيع نفسه ولانه بقعه
 عن مقصود التجارة (ولا يملك)
 وليه أو سيم (عليه) بل اذنه
 في التجارة مطلقا لانه ليس بها
 وفي الجارية يبيع ويأتمم خلاف
 كالم في تصحيح الفروع الصواب
 الجواز ان رآه مصلحة (وان
 وكل) مأذون لمن حرقه
 حمز (فكوكيل) فله ان يوكل
 فيما يجزئ أو لا يتوكل معه دون
 غيره الا باذن (وقد عزل سيد
 قه) بان منه من التجارة
 (انزل وكلمه) أي وكيل الترتين
 (ك) انزال (وكيل) بعزله
 (و) كانه الوكيل (مضارب)
 يفسخ وبالمال المضاربة لانه
 يتصرف بغير ما يذنه وتوكله فخرج
 اذنه فانه باطل الاذن بطل ما يني عليه (لا كسي) اذنه له وليه ان يصريه وكل
 ثم منه وليس من التجارة فلا ينزل وكلمه (و) (لا مكان) اذنه له سبه فيها يحتاج الى اذنه فكل فيه ثم منه يذنه فلا ينزل وكلمه
 (و) (لا) كترتين اذن لاهن في بيع ومن فكل فيها الرهن ثم يبيع المرتين عن اذنه فلا ينزل وكيل الرهن لان كلامه هؤلاء
 الثلاثة متصرف لنفسه في ماله فلا ينزل وكلمه بتغير الحال فاذا زال المانع فلا يملك التصرف بالاذن الا (و) (وهو ان يشتري) فمن
 مأذون في تجارة (من) أي قنا (متعلق على ماله) أي المشتري (لرسم) كاخى سبه (أو قول) أي تعليق قوله ان اذنتك عند ذنبه
 جر (أو) أي ويصح ان يشتري المأذون له (زوجا له) أي لسبه مراحلا كان أو أرتوية سخر به لته كاح ولا يصح ان يشتري اياه سبه

ماثه أو أبرئ منها فان قوى القاضي أو المبرئ المأنة التي قبلها الرهن أو الكفيل وقع عنها وانفك
 الرهن ويرى الكفيل وان قوى الآخر وقع عنها والرهن أو الكفيل بحاله (والقول قوله) أي
 القاضي أو المبرئ (في النية واللفظ) لانه أدري باصد رهنه (فان أطلق) ولم يبين أحدي
 المائتين لفظه ولا نية حال القضاء أو الإبراء (صرفه) بذلك (الى أهما شاء) لان ذلك
 في الابتداء فكان له ذلك سبه كالوكان له مالان حاضر وعائب فادى قدر زكاة أحدهما كان
 له صرفه الى أهما شاء (وان تلف بعض الرهن) وبقي بعضه (فباقي بعضه) بجميع الرهن (الذين
 لان الذين كلمه متعلق بجميع أجزاء الرهن (ولو) كان الرهن (مشتري تلفت أسدماها)
 فالذين متعلق بالآخرى لما تقدم (ولا يملك شيء من الرهن ولو امكن قسمته حتى يقضي جميع
 الرهن) حكمه ان التذرع اجماع من يحفظه لان حتى الوشيه متعلق بجميع الرهن ليس بغير
 محسوس بكل الحق وبكل جزء منه لا يفسد شيء حتى يقضي جميعه (حتى ولو قضى أحد
 الوادين ما يخصه من دين برهن) رهنه هو رهنه لما تقدم (وبقول قوله) أي المرتين (في
 التلف) بينه ان أطلق وذكر سببا خفيفا كسرقة لانه أمين (دون الرد) فلا يقبل قوله
 فيه لانه قضى أمين لفظ نفسه (وان اذله) المرتين أي الثاني (بمحدث ظاهر قسله قوله)
 أي المرتين (فيه) أي في التلف (بينة تشهد بها عادت) الظاهر لانه مضافه (ثم) بعد
 اقامته البينة بالمحدث الظاهر يقبل (قوله) أي المرتين (في تلفه) (فالتفصيه) بالحدث
 الظاهر (بدونها) أي بدون بينة تشهد بها تلف بالحدث الظاهر (وان يذنه عند رجائي)
 مثلا (فرو أسدماها) انتقل في نصيبه لان عند الواسع الاثنين عزلة عند نفي مكانه رهن كل
 واحد منهما النصف منفردا (أو رهنه مراحلا) مثلا (شيا فوفا أحدهما) ما عليه
 (انتقل) الرهن (في نفسه) لان الرهن متعدد فمتعلق على كل منهما بنصيبه (كعدد
 المقد) فلو رهن اثنان هذا لهما دائرتين باله فهذه أربعة عقود يصير كل ربع منه رهنا
 بمائتين وخمسين حتى قضاء فشي انتقل من الرهن بقدر ذلك كره القاضي (فان أراد من انتقل
 نه يسه) من الرهن (مقاسمة المرتين) وكان الرهن مما لا تنفصه القسمة كالكفيل والموزون
 فله ذلك (والا) بان كان ما تنفصه القسمة (ولا) يصح للمرتين ما عليه من الضرر (ويقدر
 في ذلك المرتين بعضه رهن وبعضه ودية) حتى يوفى رهنه نفسا للضرر (واذا دل الرهن لازم)
 المدين (الرهن الا قضاء) لانه من حال يلزم ايفاءه كالذي لا رهن به (فان امتنع) المدين
 من وقائه فان كان الرهن اذنه المرتين في يسه (أو) اذن (المسئله في يسه باعه) لانه
 مأذون له به (ووفى الدين) مرثته (لكن لو باعه للسدول) باذن الراهن (أشترط اذن
 المرتين) لان ال بيع لطفه لم يجز حتى باذنه فيه (ولا يحتاج الى تجبذ باذن الراهن) لان

الاصل

الاصل
 ثم منه وليس من التجارة فلا ينزل وكلمه (و) (لا مكان) اذنه له سبه فيها يحتاج الى اذنه فكل فيه ثم منه يذنه فلا ينزل وكلمه
 (و) (لا) كترتين اذن لاهن في بيع ومن فكل فيها الرهن ثم يبيع المرتين عن اذنه فلا ينزل وكيل الرهن لان كلامه هؤلاء
 الثلاثة متصرف لنفسه في ماله فلا ينزل وكلمه بتغير الحال فاذا زال المانع فلا يملك التصرف بالاذن الا (و) (وهو ان يشتري) فمن
 مأذون في تجارة (من) أي قنا (متعلق على ماله) أي المشتري (لرسم) كاخى سبه (أو قول) أي تعليق قوله ان اذنتك عند ذنبه
 جر (أو) أي ويصح ان يشتري المأذون له (زوجا له) أي لسبه مراحلا كان أو أرتوية سخر به لته كاح ولا يصح ان يشتري اياه سبه

والله اعلم بغيره من المالكين
ولا يتناول الاذن في القسامة
البيع القاصد (ومن ربه سيده
او وليه بغيره من ماله)
ما يؤذن له (من ماله) كغيره بغيره
ماله لا يتناول الاذن
فلا يقرم السيد ماله
كغيره من ماله
الرهن مع ماله
وكغيره من ماله
جميع (من ماله)
انما يستعمله لغيره
فيه او غيره
بأنه له
بأنه سيده
منصرف
عليه
وبنت الملك
بسيده
(و) يتعلق
ما يؤذن له
في دفعته
سيده
بيده
في دفعته
رب الدين
ارش جنابته
رقيقه
بغيره
ما استدانته
(أخذ) أي
حسب
ملكه
استدانته
رقيقه

الاصل بقاؤه على الاذن (ويجوز للسيد ان يرهن) اذا اتلف الرهن وان خفي قيمته مكانه
(بيع قيمة الرهن) أو مثله (كامله) لما خوضه القيمة (بالاذن الاول) ولا يحتاج الى
تحديد اذن لان البذل يقوم مقام سيده (فان لم يكن) الراهن (اذن) في بيع الرهن
(أو) كان (اذن) فيه (من غيره) لا يرهن (الامر الى الحاكم) أي السيد
(عليه) فانه لا يرهن (لغيره) من غيره لان هذا شأن الحاكم في المقتضى وقباس
السيد ان يرهن من غيره من البيع فلا يرهن من غيره من البيع الذي حصل الرهن منه كالواضع
الراهن من تسليم الرهن المشروط في البيع (فان لم يفعل) الراهن ذلك (حسبه) الحاكم
(أو غيره) لبيعه (أو يرهن الدين) (فان أبي) الراهن (باعه) الحاكم (عليه) وقضى
الدين (من غيره) لانه تعين طريقه الى اداء الواجب اداؤه (وكم) الدين (الغائب) حكم
المتنوع من الوفاء (فبيع الحاكم عليه) يرهن الدين لان له ولاية ماله الغائب كإبائي في القضاء
(قال الشيخ) متى لم يكن بيع الرهن المتأخر من المدين من الحبس أو كان فيه به وهو
الحبس ضرر عليه وحسب اخرج (من الحبس) لبيعه (ويضمن عليه أو يمتن معه) هو
أي رب الحق (أو وكيله) ان ينفذ هربه فبالضرر
فصله (واذا قضى الرهن من تراخي المتأخر ان يكون) الرهن (على يد مبيع) (فبقيته)
الرهن (وكان وكيل الراهن) في دفعته (وقام بقيته مقام قبض المرتين في القرض) أي بقيته
(اذا كان ممن يجوز قبضه) وهو الجائر المتصرف أي غير المالك الرشيد (هنا كان) من
اتفقا على أن يكون الرهن تحت يده (أو كافر اعدا له أو اسفاد كراواتي) لانه حازر في قبضه
غير الرهن لحازره كالعبد قال في الكافي والمقتضى وغيرهما وهو واضح بخلاف ما توجه عبارة
المقتضى والمتنوع من اعتبار العدالة (الاصيب) أو مجنون أو اسفاد لانه غير جائر المتصرف (فان
فعل) أي جملة تحت يده يصح أو نحوه (فقتله) وهدهد سواه (لا يرهن) ولا يرهن اذن سيده
لان منافعه لسيده فلا يجوز تضييعها في الحفظ من غير اذنه (ولا مكاتبه) جعل (لانه ليس
له التبرع وان كان يعمل جازلان له الكسب) فانه سيده (وان شرط جعله) أي الرهن
(في ذنبتين) لم يكن لأحدهما الاثر اضعف (لأن المتأخرين لم يرضوا الا بحفظه) مع اضعف
بغير لأحدهما الاثر اذ كالمصيرين (وكان اجتماعهما في الحفظ بان يجعله) أي الرهن
(في محزن) عليه لكل واحد منهما قفل (بضم القاف وهو الغلق من خشب أو حديد) فان
سله (أي الرهن) (أحدهما) الى الآخر عليه ضمان النصف (لانه القدر الذي تصدىقه عليه
فان مات أحدهما) أي أحد الاثنين الذين شرط جعل الرهن بيدهما (أو تضرع حاله
بنفس أو ضعف عن الحفظ أو هداوة) لأحد المتأخرين (أقيم مقامه) بدل (بضم الين الآخر)
فيه حاله كما ان يترافض المتأخران وان شرط ان يكون الرهن يوم سيده الرهن ويوما
يبدله لان جازر كرا القاض في مواضع كرا الحفظ في شرعه (وليس للرهن ولا للرهين
اذا لم يتفقا ولا لهما كرا نقل الرهن من يمين تشارطا) أي الرهن والرهين (ان يكون) الرهن
(على يدان) كان المشروط جعله تحت يده (عدلا) لا يتضرر حاله عن الامانة ولا حدثت بينه
وبين أحد هداوة (لانه مرضاه في ابتداء ولاتهما اذ لم يملكاه فالحاكم اولى (وله) أي
لن اتفاقا يكون الرهن تحت يده (رده) أي الرهن (عليهما) أي المتأخرين (وعليهما قوله)
منه لانه أمين متطوع بالحفظ فلم يلزمه المقام عليه كسائر المقامات (فان امتن) أي
المتأخران من أخذ الرهن من العدل (أحدهما الحاكم) على أحدهما (فان دفعه الى أمين من

بعد احضاره ان كان دنانوان
 وجدت شروطا القاصصة تقاصا
 أو بقدر الأصل وبقاى الثمن
 لبايئع (و) ان تعلق الدين
 (بذمته) أى السبد بان أقرب
 غير ماذون ولم يصدق سبده
 (فلا يحكم) رب ذلك الدين
 (مطلقا) أى بشره أو مبعده أو
 غير مباحة لان السبد لا يثبت
 له الدين بذمه عبده (أو) ملك
 ربه دين (من تعلق) دينه
 (برقبته بلا عوض) بأذونه
 أو مبدله (سقط) الدين لأنه
 لا بد له للرقبة بقول الدين اليه
 (ويصير الرار ماذون) له (ولو
 صبرا) مبررا (في قدر ما ذن له
 فيه) لانه يقتضى الاقرار
 الصفة تركه لقيام بكونه له فيه
 لحق السيد فوجب بقاؤه فيها
 عبدا على مقتضى (وان يجر
 عليه) أى الماذون له سبده
 أى منه من التصرف (وبينه)
 أى القن (ما لم أذن له) في
 التجارة (فأقربه) أى بجانبه
 من المال للمعين (صح) أقراره
 لزوال الحجر المانع من الاقرار
 وكذا حكم مبرح أذن له وليس له
 (و) يعطى اذن سيد لرقبه في
 تجارة (بمحصر على سبده وموته
 وبقونه المطلق) يفتح الباب لانه
 فتح استدله اذن فتح استقامته
 وكما قال السقود الخاتمة (و) لا
 يعطى اذنه له (بما يق) ماذون له
 نصا (و) لا (أسر وديبر) وبالإد
 وصحة كتابة وحرية وحسن دين
 وضمم) لأذن له لانه هذه
 لا تعتمد أبدا الاذن له في التجارة
 فلا تقع استدامته (وتصح
 معاملةه) فمن يثبت كونه ماذونا له (لان الأصل صحة التصرف ولا يعمل صغير في علم الاذن

غير امتناعهما) من أخذه (ضمن الحاكم والأمين معا) الرهن لتعدى الحاكم بذمه مع حضور
 مستعديه وعدم امتناعهما الاذلا ولاية له على الحاضر غير المتنع وتعدى الأمين بأخذه مال الغير
 بغير مقتضى (وكذلك لو تركه) أى الرهن (العدل عند) أجمع وجودهما) أى المتراعين
 (ضمن العدل والقاضي) للرهن لم تقدم (فان امتناعا) أى المتراعين من قبض الرهن من
 العدل (ولم يصدق) العدل (حاجا) أهلا (فتركه) العدل (عند عدل آخر لم يضمن) أحدهما
 الرهن للعدل (وان امتنع أحدهما) أى المتراعين من قبض الرهن من العدل (لم يكن له) أى
 للعدل (دفعه) أى الرهن (الى الآخر) فان امتنع الرهن لم يدفعه للرهن أو امتنع المترعن لم يكن
 له دفعه للرهن لأنه متى سلمه لاحدهما فتعلق بالآخره (فان فعل) أى دفع العدل الرهن
 لاحدهما بغير اذن الآخر (ضمن) ما قاتل على الآخر (فان كانا) أى المتراعان (فأثبت أو
 قترنا) مسافة القصر (وكان للعدل عذر من مرض أو سفر أو نحو ذلك دفعه) العدل أى الرهن
 الى الحاكم (فتمتعه) منه (أو أوقفه الحاكم) عدلا لقيام الحاكم مقامه حينئذ (فان لم يجد)
 العدل (حاجا أو دفعه) العدل (ثقة) للحاجة (فان أودعه) العدل (التقريع وحرم الحاكم) العدل
 (ضمن) لقيام الحاكم مقامهما وقد عدل عنه (وان لم يكن له) أى العدل (عذر) من مرض أو
 سفر ونحوهما (وكانت القضية) أى غيبة المتراعين (دون مسافة القصر في كل مكانا حاضرين)
 لان ذلك في حكم الأمانة وان كانت مسافة القصر فتمتعه الحاكم منه فان لم يجد حاجا دفعه الى عدل
 كاله في المضي (وان كان أحدهما) أى الرهن والمترعن (فأثبت أحدهم لحكمهما حكم القاضي
 وليس له) أى العدل (دفعه) أى الرهن (الى الحاكم غيرهما) لان قدره اليه تنصيص حفظ الغائب
 (وكل موضع قلنا يجوز له) أى العدل (دفعه) أى الرهن (الى أحدهما) أى الرهن
 والمترعن (أذا دفعه) العدل (اليه نعليه) أى العدل (رده) أى الرهن (الى يده) استدارا لا خلط
 الآخر (فان لم يفعل) العدل (ضمن حق الآخر) لانه قوته عليه (وان اتفقا) أى الرهن والمترعن
 (على نقله) أى الرهن (من يده) أى العدل (حاز) لان الحق لا يندوهما (وكذلك لو كان الرهن
 في يد المترعن فلم تنتفع حاله لم يكن للرهن ولا الحاكم كقله عن يده) اذا الحاجة تدعو الى ذلك (فان)
 تغير حال العدل بقسط أو ضعف أو حدثت هداة يشكو بينهما أو بينه وبين أحدهما فلن يطلب
 نقله) أى الرهن (من يده ذلك) ادعاء الحاجة اليه (وبضمانه) أى يبيع أراه والمترعن الرهن
 (في يده من اتفقا عليه) أى على ان يكون تحت يده لان الحق لا يندوهما (فان اختلفا) فمن
 بضمانه عبده (وضعه الحاكم عند عدل) قطع النزاع (وان اختلفا) أى الرهن والمترعن
 (في تغير حاله) أى العدل (بحث الحاكم) عن حاله (وعلى الحاكم) بما ظهروا (لانه يحمل
 اجتهاد) وهكذا لو كان الرهن (في يد المترعن فتغير حاله) أى المترعن (فان اتفقا) أى العدالة
 (ولم يخطأ للمترعن وضعه) أى الرهن (عن يده الى الحاكم ليضمنه) أى الرهن (في يده عدل)
 ادعاء الحاجة الى ذلك وان اختلفا في تغير حال المترعن بحث الحاكم ويحمل بما ظهروا كما تقدم في
 العدل (وان مات العدل) والرهن بيده (أو) مات المترعن (والرهن بيده) (لم يكن لورثهما
 امساكه) أى الرهن (الابرضان) أى الرهن والمترعن فيما انكأ مات العدل لان المتراعين
 لم يأمسا الورثة وان مات المترعن والرهن يسلم لم يكن ورثته امساكه الارض الراسين
 لان الرهن لم يرض بمقتضاه (فان اتفقا عليه) أى على بقائه الرهن بيد ورثة العدل أو المترعن
 حاز (أو) اتفقا (على عدل بضمانه) أى الرهن (عنده) حيثئذ (فلهما ذاك) لان الحق
 لا يندوهما (وان اختلفا) أى الرهن والمترعن (عند موت العدل) فمن بضمانه عبده (أو)
 اختلف الرهن ورثة المترعن ببطونه فمن بضمانه عبده (رفعا) لأمر الى الحاكم ليضمنه بيد

له الا في مثل ما يامل مثله ليمو (لا) يفع (يخرج ما شئت له يذراهم) = ١٦٣ -- وكذا في غيرها كتاب الله اس من

العارة ولا لصاحبه انه لم يقد له
الاذن (وله) أي الرقيق المأذون
له (معدنه ما كمل واهار ذابة
وعمل دعوة وقوه) كصدقة
يسير (بلا اسراف) في النكل
لانه عليه الصلاة والسلام كان
يجيب دعوة المملوك ومن أي
سعيد مولى أي أسدياته تزوج
لخضر دعوه جماعه من
العصاة منهم ابن مسعود وابو
حذافه فأمهم وهو ومثله عبد
هر واهل صالح في صالته ويطربان
هاده التجار به فيها ينقسم
فدخل في عسوم الاذن
(والرقيق غير مأذون له) في
تجارة (ان تصدق من قوته
على انضربه كخيف ونحوه)
كفلس ويضطر بان العادة
بالمسحوقه (وزوجه وكل
منصرف في بيت) ككاهن
(المصدقته بلا اذن صاحبه
بخر ذلك) حديث عائشة رضي
الله تعالى عنها مرفوعا اذا
أنقعت المرأة من طعام زوجها
غير مقبلة كان لها اجرها بما
أنقعت وزوجها اجر ما كسب
والتحازن مشمل ذلك لا تنقص
بعضهم من اجر بعض شيئا متفق
عليه ولم يذكر ان ذوا لان العادة
التمسح وطيب النفس به (الا
ان منع) رب البيت منه (أو
بغير عرف) بان تكون هادة
المنع الاعطاء وعادة آخرين
المنع (أو يكون) رب البيت
(عقلا وشيئا في مرضا فبهما)
أي فيها اذا اضطرب عرف
أو ما اذا كان بخيلا (فصريح)
الاعطاء من ماله بلا اذنه لان

عدل انما النزاع (وان اذن الرهن والرهن للعدل في البيع) وعينه انما تقدم له في حاله
وكيله ما (واذن الرهن للرهن فيه) أي في بيع الرهن (وعين الرهن له) تقدمت
الان تقدم يكن له محافضه لانه وكيل (والا) بان لم ينع المصلح تقدم له الاول ولم ينع الرهن
لرهن تقدم له الثالث (لم يبيع) العدل والرهن (الان تقدم له) لان الحظ فيه (فان كانت
فيه تقويم باعها) ر و ا ح ا (فان تسلفت) في الر و ا ح (بايع الرهن) بخص الدين لانه
أقرب إلى و ما لم يبيع (فان لم يكن فيه) أي في تقدم له (بخص الدين) بايع الله (أصل) لان
عليه الاحتياط فبما هو متولى كالحاكم (فان تسلفت) في نظره (عين حاكم) له تقدم له يبيع به
لانه اعرض بالاحتياط وأبعد عن التهمة (وان اختلف الرهن والرهن على العدل في تعيين النقد
لم يعم قول واحد منهما) أي للرهن والعدل ويرفع العدل (الأمر إلى الحاكم فأمرو) الحاكم (ببيع)
بنقد البلد سواء كان من جنس الحق أو لم يكن) من جنسه سواء (وافق قول أحدهما أو لا)
ذ الحظ في ذلك (وسمى) أي حكم العدل أو الرهن (في البيع) للرهن (حكم الوكيل في وجوب
الاحتياط) على ما سجد كره في الوكالة لا موكيل (و) حكمه انصاحه الوكيل في (المنع من
البيع بدون ثمن المثل وغير ذلك) بما يأتي تفصيله (لكن لا يبيع هنا نداء) أي حق على القول
بان الوكيل يبيع نداء لأن قربته إلى الحال هنا تخالفه (ومضى خالف) العدل أو الرهن (لانه من
مخالفته ما يلزم الوكيل الخالف) على ما يأتي (و ان قبض) العدل (الثنى) يتنافى في بعض غير
تعمولا لا يربط (ويقبل قوله في تلفه) أي تلف الثمن وفي نفي تعدد تغرير بطلانه أمين (فان ضمان
الرهن) لانه ملكه فيقوت عليه وان قال الرهن العدل ما قبضت الثمن من المشتري فالقول
قول العدل لانه أمين

ففسل وان استحق الرهن المبيع أي خرج مستحقا (رجع المشتري على الرهن) لان
المبيع له فاعده عليه كالأول ببيعته وحيد لا رجوع له على العدل (ان أهله العدل
به وكيل) لانه لا يقال يرجع المشتري على العدل اسكونه قبض الثمن بغير حق لانه سلم
ليه على انه أمين في قبضه بسلمه إلى الرهن فلا يجب عليه ضمانه (والا) بان يعلم انه
وكيل (انه يرجع) (على العدل) لانه غره (وهكذا كل وكيل باع ما لغيره) ضمان
مسحوقا (فان علم المشتري) باستحقاق المبيع (بعد تلف الثمن في يد العدل رجوع) المشتري
(أيضا على الرهن) بالثمن (ولا شيء على العدل) حيث اعلم المشتري بالحال لما تقدم (فأما)
الرهن فبقيدان له أن عقد الرهن كان فاسدا (لكون الرهن رهنه مالا عليه بغير اذن ربه
(فان كان) الرهن (مشروطا في البيع بثلثه) أي للرهن (التلفيقه) أي في البيع لا
المشتري لم يوف له بشرطه (والا) يكن الرهن مشروطا في البيع (مسقطا) من الاستحقاق
ولم يملك المطالبة بسدله لان الرهن غير واجب وكذلك كترض (وان كان الرهن مالا
حاليا وموتا) وباع العدل الرهن وتلف غنمه مسحوقا (كان للرهن والمشتري اسوة
الغرماء) لانهم تساوا في ثبوت حقوقهم في الذمة (وان خرج) الرهن (مسحوقا يدفع الثمن
إلى الرهن يرجع المشتري على الرهن) بما مضى لانه صار إليه بغير حق فكان رجوعه
عليه كالأول قبضه منه (وان كان) الرهن ليس مسحوقا (لكن) المشتري رده به لم يرجع
على الرهن (لانه قبضه بغير حق) (والا على العدل) ان أهله أو وكيل لانه أمين (ورجع)
المشتري حيثئذ (على الرهن) لان الرهن ملكه وعهد به عليه كما تقدم (وان كان العدل من
باعة) أي الرهن لم يبيع للمشتري انه وكيل كان الرجوع عليه أي العدل لانه غره (ورجع
هو) أي العدل (على الرهن) لان قرار الضمان عليه لما تقدم (ان أقر العدل بالبيع في

الأصل هدم رضاه اذن (كزوجه المحبت بغير رضاه) أي الزوج بالمصدقته من ماله فيعبر عليها (ومن وجبها المشتري

من كان خيا فإتقال لكن الراجح (أنا - ١٦٤ - غير مأثور) في التجارة (الم قبل) قوله لما لا بد من دفعه عن نفسه (وحيثما سبده في عدم الأذن له لما تقدم ولأنه يدهي فساد العقد وانقصم يدهي عنه

باب الوكالة

يفتح الأو و كسرهما اسم مصدر بمعنى التصريح به وهو لغة التصديق بقوله وكانت امرى الى الله أى فوضته اليه واكتفت به وطلق أيضا معنى الحفظ ومنه حسنة الله ونعم الوكيل أى الحفظ وهو شرعا (استنباه حازن التصرف) فيما وكل فيه (مثله) أى جاز التصرف (فيما تدخله النبوية) من قوله كسدت وفتح أو قبل ككعبين واقتضى وجواها بالاجماع قوله تعالى والعاملين عليها أى الزا كاتعت جوزا العمل عليها وهو يحكم التباينة من المستحقين فوضته عليه عليه الله لاؤا السلا بولعله المصلحة اليها لا لأن كل أحد فعل ما يحتاج اليه بنفسه (واضح) الوكالة معلقة ومضرة (ومؤنثة) كانت وكبلى شهرا أو سنة (و) نصع (معلقة) نصا كوصية وامامة كل وقضاه وامانة فتقوله اذا قدم الحاج فسم هذا اذا دخل رمضان فأقبل كذا وانما طلب أهلى مثلث شافد فمهم ونحوه (و) نصع وكالة (كل قول دل على الأذن) نصا كبيع عدي فلانا وأهنته ونحوه أو فوضت إليك امرأ وأجعلت نائباً عني في كذا وأختل معاً في لانه لفظ دل على الأذن فصح كلفها المرع وقال في الفروع ودل كلام القاضي على انعقاد ما فعل دال كبيع وهو ظاهر كلام الشيخ في دفع ثوبه الى تصار

المبيع لأنه قبل قوله فيما وكل فيه (أو ثبت) العيب (بينه وبين أنكر) العيب العيب (قوله مع بينه) لأن الأصل عدم العيب جزمه في شرح المصنف وغيره هنا ما يقتضيه لكنه بعد ذلك على الخلاف في المسئلة وتقدم أن القول قول المشتري بينه حيث أحتمل حدوث العيب ولا يحتاج إلى إقراره ولا إلى بينة ولا إلى تخلف المدل ثم فرع على الأول (فان نكل) المدل (فقص عليه بالنكول ورجع المشتري عليه) أى المدل (لم يرجع المدل على الراهن لأنه يقول ان المشتري طلبه ولا يرجع المظالم إلا على من طلبه أو نسب في طلبه وان تلف المبيع في يد المشتري ثم ان) المبيع (مستحقا قبل وزن منه) أو بعبارة (فلم يصب منه) تضمن من شاء من الغاصب (وهو الراهن) والعبد والمهرن والمشتري ذكر معناه في المتن والكتاب وقال لأن كل واحد منهم قبض ماله بغير حق انتهى وهذا ظاهران وضع المهرن يده عليه والأصل طلب عليه كأيدي عليه فليقل قال ابن نصر الله لا تلتزم لقرن به لأنه لم يقبضه ولا قبض عنه فكيف يقبضه (ويستقر الضمان على المشتري ولو لم يعلم) بالغصب (لأن التلف) حصل (في يده) ورجع على الراهن بالثمن الذي أخذه عنه ان كان أخذه منه وإذا باع العبد بغير فاسد وجب فأن تسد رده فلم يهرن نفسه من شاء من العبد والمشتري أقل الأمرين من قبضه الراهن أو قدر الدين لأنه قبض ذلك مستوفيا لمصلحة لأنه رده من يد يدين له أكثر من دينه وما يقبل الراهن يرجع به على من شاء منهما وان وفى الراهن المهرن يرجع بقبضه على من شاء منهما ويستقر الضمان على المشتري لحصول التلف في يده قاله في الكافي (وان ادعى العبد دفع الثمن إلى المهرن فأنكر) المهرن أخذه (ولم يكن) قضاه سنة فولا حذو ردها من ضمن العبد لتفريطه في القضاء بغير بينة (كما لو أمره) الراهن (بالإشهاد فلم يفعل) أى تشهد (وبقبل قوله) أى العبد (عليها) أى على الراهن (في تسليمه) الثمن (للمهرن) أما كونه لا يقبل على الراهن فلأنه يدهي الدفع إلى غيره وأما أنه لا يقبل فوله على المهرن فلأنه اغاوه وكيله في الحفظ لا في دفع الثمن إليه (فصاف مرتين) أنه ما أخذ منه مثلاً (ورجع على أبيهما شاء) أى على المدل أو الراهن (فان رجح) المهرن (على المدل لم يرجع المدل على أحد) لأنه بقريراه دفعه لراهن ويدهي المهرن طلباً (وان رجح) المهرن (على راهن رجح) الراهن (على المدل) لتفريطه في القضاء بغير بينة (وان دفعه العبد) أى الثمن (الى المهرن بمحضرة الراهن) لم يرجع الراهن عليه أذا أنكر ما المهرن وغرم لأنه لا بد من عقر طاحينئذ (أو) دفع العبد الثمن للمهرن (بينه وسواء كانت) البينة (حاضرة أو غائبة حية أو ميتة ان صدقه المهرن) صوابه الراهن ادلى بصدقه المهرن لم يطالب بدينه (لم يرجح) الراهن اذا أنكره المهرن ورجع على الراهن (عليه) أى العبد لأنه لا بد من عقر طامع الاشهاد على ممان العبد لو ادعى القضاء بمحضرة الراهن وله أشهد وغاب أو مات شهوده وأنكره الراهن فقله لأن الأصل عدم ذلك (وبأني حكم الوكيل) في قضاءه من اذا أنكره المقضي في الوكالة وانه لا يعدل في ذلك وان غصب المهرن الراهن من العبد ثم رده إليه زال عنه الضمان لأنه رده إلى وكيل الراهن في مساهمة فاشبه بما لو أذن له في دفعه إليه (ولو كان الراهن في يد المهرن فتصدى) المهرن (ثم زال العبد أو أسافر) المهرن (به) أى الراهن (مخرد) أى عادته من السفر (لم يزل عنه الضمان) كالأصل صدق ذلك من العبد لأن استيفاءه زال بذلك فلم يزل بنفسه مع بقائه بصدقه بخلاف ما قلها فانه رده إلى يد نائب ماله وعلم من ذلك أنه ليس له ان يسافر بالرهن مع القدرة على صاحبه فان فعل صار ضاماً بخلاف ما قلوه في الوديعة قال

المجدد ولعل الفرق أن الرهن يتعلق بسلعة أحكام من يسهه بتقديمه فيه لوفاء الدين وغير ذلك
فذلك تبيين فقاؤه عندنا كما أوقفنا وإذا استقرض ذي من مسلم ما لا يرضاه خبرنا يصح
سواء جحد في ديني أو غيره لأنها ليست مالا (فان باعها الرهن) الذي (أو أتتبه الذي)
من ذي (وجاء) اقترض بشئنا من ماله فله (أي) قوله (قبل) إما أن تقبض وإما أن تترى
لأن أهل النعمة إذا تقاضوا العقود الغائصة جرى مجرى الصصة كالابن عرق أهل النعمة
معهم الخمر ولهم بيعها وخدوا من أثمانها (وإن جعلها) أي الخمر (في بيع مسلم فباعها المسلم)
ولهم ذي (لم يجبر المرتهن على قبول الثمن) بل ولا يجوز له قبوله ليطول البيع ويحقره
الثمن على ملكه به الأول (وإن شرط) في الرهن (أن يبيع المرتهن أو العبد الرهن) عند
حلول الحق (صحيح) شرطه لأن ما صح تركه غير ما فيه صحت كيله ما فيه كسبه عن أخرى
(ولم يؤثر) ذلك الشرط (فيه) أي في عقد الرهن فسادا كسائر الشروط الصعبة في سائر
العقود (وكذا كل شرط وافق مقتضى العقد) ولم ينافه سواء كان العقد رهن أو غيره فلا عاره
شيئا لبرهته إلى أجل على دين جائز يعني أن شرطه على المرتهن أن لا يبيع قبل الأجل المسمى مرهنة
على ذلك صح الرهن عندى ونظائر كلام القاضى في المرددة لا يصح كاله المحدث شرح الهداية
(وإن عزمها) أي الزمان والمرتهن أو العبد على بيع الرهن (أو مات) الرهن (عزلا) لأن
الوكالة عقد جائز فلم يلزم المقام عليها وسوله (عليه) بزمه أو موته (أو لم يبعها) ذلك كسائر الوكالات
(وإن ألتف الرهن في يد العبد) أي اجتهى فسد المثلث بدله (أي مثل الرهن) أن كان مثله والاولا
فقيمته (يكون رهنا في يده) أي العبد (عبر بالاختصاص) من المثلث كسب له صفة (أو)
أي العبد (المطالبة به) أي بالعبد على المثلث كالأخذ من المثلث فله ولا يفسد له (فان كان لا يدل
من جنس الدين وقد أخذ) الرهن (له) أي العبد (في وفائه) أي الدين (من عن الرهن ملك
أداهه عنه) أي من البدل من جنسه لأنه كونه ما كان أصله من غير الجنس قياس
المذهب به كنهائه على ما ذكره القاضى وحرمه بالمصنف فيما تقدم وفي الكافي الضعيف لا
لأنه لو وثق له فيه ولا موضع لما أذن فيه بخلاف التماسه (وإن شرط) في الرهن (شرطا لا يقتضيه
العقد كالحرم) من خراج أو خبز أو وضو (أو شرط رهن المجهول المدوم وما لا يقدر على
تسليمه) كابق وشارد (ونحوه) بما لا يصح بيعه (أو شرط ما يشاقبه) أي نافي مقتضى عقد
الرهن (نحو أن لا يبيع) الرهن (عند حلول الحق أو لا يبيع ما يبيع تلفه) بما يضره إليه الفساد
ونحوه (أو) شرط (بشيء ما عن كان أو شرط أن لا يبيعه إلا برضيه أو أن) ينتفع به
الرهن (أو) أن ينتفع به (المرتهن أو) شرط (كونه مضمونا على المرتهن أو) مضمونا على
العبد (أو) شرط أن (لا يبيعه أو) شرط (أن جاء بمصحة في محله والأقرار له بالدين أو أوال رهن)
أي المرتهن (بشيء له بالدين الذي له عليه) أي على الرهن (أو) شرط الزمان أن المرتهن
(لا يستوفى الدين من ثمنه أو شرط اختيار الرهن أو) شرط أن (لا يكون العقد لازما في حقه)
أي الزمان (أو) شرط (توقيت الزمان) بأن كالأموه من عشرة أيام مثلا (أو) شرط أن
(يكون الرهن يوما) رهنا (وإلا) يكون رهنا (أو) شرط (كون الرهن في يد الرهن)
فإن شرط فاسد لمناطة مقتضى العقد (والرهن صحيح) مع فساد الشرط لحديث لا تلقى الرهن
رواه الأثر من عند الله بن جعفر قال الإمام لا يدفع رهنا إلى رجل ويقول أنت شئت بالرهان
إلى كذا والأقرار لمن قالو به الجليل منه أنه صلى الله عليه وسلم في غلق الرهن دون أصله
فدل على جهمته قس سائر الشروط الفاسدة (لكن إذا لم يكن) الرهن (مقبوضا) بيد
المرتهن أو أتتبه (أو) هو (غير لازم) لأن شرط لزومه قبضته كالمسبق (و) لكن (أن كان)

لم يكل عنهم سوى أمثال أمره
ولاه أذن في التصرف لما أقره قوله
بالفعل كاكل الطعام (ولو) كان
القبول (مترضا) عن الأذن
فلو بلغه أن زجها وكل في بيع
عنده من سنة فقبل أو باعهم
غير قبول صحيح لأن قول وكالائه
عليه الصلاة والسلام كان
بفعلهم وكان مترضا كما لم ي
شره ولأن الأذن قائم بالمرجوع
عنه (وكذا كل عقد جائز)
كشركة وسفارة نهب وكوكالة
فيما تقدم (وشرط) الوكالة (تعيين
وكيل) كان بقول وكنت فلان في
كذا فلا يصح وكنت أحد هذين
وفي الائتمار ولو وكل زبدا هو
لا يبره أو لم يبره ما لم يصح
(ولا) بشرط الصفة التصرف
له أي الوكيل (بما) أي الوكالة
فلو باع عبدا بدهي أنه فعلى
وبأن أن زبدا كان وكاله في بيعه
قبل البيع صحيح اعتبارا بما في
نفس الأمر بما في ظن المكلف
(وله) أي الوكيل (التصرف)
فيما وكل فيه (فخص من ظن
صدقه) يتوكل زبدا مثلا لأن
الأصل المصدق كقبول هدية
واذن غلام في دخوله (ويستثنى)
ما ترتب على تصرفه أن انكر
زيد الوكالة (ولو شهد بها) أي
الوكالة (اثنتان) قال أحدهما
عزله ولم يحكم بها) أي الوكالة
حكما قبل قوله عزله (لم تثبت)
الوكالة لجوع شاهدها قبل
الحاكم (وإن حكم) بالوكالة ثم
قال أحد الشاهدين عزله (أو)
قاله غيرها) قبل الحكم أو
بيده (لم يندح) ذلك في الوكالة
لنفوذ الحكم بالشهادة ولم تثبت العزل وإن قال عزله ثبت العزل لتمام الشهادة به تسهما بالتركيل وأن شهد اثنتان أن فلانا الغائب

بحوزة تراخيها ولا بضرجه له بالتوكيل وان قال ما علمت خندق الشاهد من ثبتت اقدسه في شهادته لموان قال ما علمت فقط قيل لمفسر فان فيها الاول ثبتت وصداقته وان فسر الثاني لم تثبت (وان أبي) وكيل (قبولها) أي الوكالة فقال لا قلها (فكمزله نفسه) لاننا لو قلنا لم نسم (ولا يصح) فوكيل فيني الامس يصح (صفره) أي الموكل (فيه) أي في ذلك الشيء لان الثاني فرع عن المستتيب فلا يصح توكيل سفيه في هتق عبده (سوى اعمى) رشيد (ونحوه) لكن يذشره عاذا لم يره اذ وكل فيه (مالا) بالبيع (فما يحتاج) رؤية (في جوهه) وهما في بيع وان لم يصح ذلك بنفسه لان منهما التصرف في ذلك لغيرهما عن العلم بالبيع لانه فيهما يقتضي منع التوكيل (ومثله) أي التوكيل فيما تقدم (توكيل) فلا يصح ان يتوكل في شيء الا ان يصح منه لنفسه (فلا يصح) ان يوجب تكاحا عن غيره (من لا يصح منه) ايما به (موليته) انقولني لانه اذا لم يهران بتسولاه أصالة لم يهر بالتنازع كالأمة (ولا يصح ان يقبله) أي التكاح لغيره (من لا يصح منه) أي قوله (لنفسه) كسكاف يتوكل في قبول تكاح مسلمة مسلم (سوى) قبول (تكاح) أخيه ونحوها) كقوله وماله وحاته (لاجن) تحصل له (و) سوى قبول (مروا جلد الطول) تكاح أمة فإن نباح (لأمة) من قرن او عادم الطول خائف العنت (و) سوى توكيل (غني) قد بين زكاة فقير

الرهن (بجوه لا أو) كان (محرما ونحوه) كالعدم وسألا ما يصح بيعه بما لا يقدر على تسليه ونحوه (فباطل) لعدم حصول المقصود منه وتقدم بصفته (واذا ربه) أي لم يشرط كونها عند امرأه (أو) رهنه (ذي رحم) (محرما) بنسب أو غيره (أو) شرطا (كونها في يد المهرين أو أجنبي على وجه لا يقضي الى الخلو فيها مثل أن يكون لهما) أي للأجنبي أو للمهرين (زوجات أو ميراثي أو نساء من محارمهما منه) ما في دارهما (جاز) لانه لا يقضي الى الخلو فيها وان لم يكن كذلك بان لم يكن للمهرين أو لأجنبي زوجات ولا ميراثي ولا نساء معهما في دارهما (ففسد الربط لاختصاصه الى الخلو المهرمة ولا يقدر الرهن) لانه لا يقضي الى نقص ولا ضرر في حق الممتددين (ويجعلها) أي الأمانة المهرية (الحاكم) حيث شذ (على يد من يجوز ان تكون عنده) من امرأة أو محرم أو أمين له زوجات أو ميراثي أو نساء على وجه لا يقضي الى الخلو المهرية (وان كان مهرين العبد امرأة لا زوج لها فشرطت كونه عندها على وجه يقضي الى خلوها بها) بان لم يكن معها محرم ولا زوج (لم يجر أيضا) لاختصاصه الى الخلو المهرية (يملكه الحاكم عند أمين) (وان قال القرم رهنك عسدي هذا على ان ترضي في الاجل) بان كان الدين مؤجلا الى رجب أو بعده في ان يده الى رمضان مثالا (كان) الرهن (باطلا) لان الاجل لا يثبت في الدين إلا ان يكون مشروطا في عقد رجب به وإذا لم يثبت الاجل فسد الرهن لانه في مقابلة (وإذا قدما الرهن وبقضه المهرين فلا ضمان هاهنا) ان تلف بيده لما ذكر من أن فاسدا لا يعود كصحتها في الضمان وعده والرهن الصحيح غير معضون ففاسده كذلك (وكل) عقد كان صحيحا معناه (عونا) كالبيع (أو غيره معناه) كالأجرة (ففساده كذلك) أي كصحة في الضمان وعده (فان كان) الرهن (موقفا) فهو فاسد بخرم في الكافي ونظاها من فاسد في الغنى والمسدع معناه كما هو مقتضى كلام المصنف أولا (أو شرط انه) أي الرهن (يصير للمهرين بعد انقضائه منه صار بعد ذلك) أي بعد انقضائه منه (معناه) لانه مقبوض بمحكم بيع فاسد بخرم في الغنى وغيره (وكال في الفواهد الفقهية والمنصوص عن أحد فروا به بمحمد بن الحسين بن هرون انه لا ضمان به بالذكر والقاضي في اختلاف لان الشرط ليس يقصر وجوده كعدمه (وحكم) الفاسد من القودوسكم الصحيح في الضمان) فالباع بعد عقد صحيح معضون فكذا المقبوض بيع فاسد كما سبق

فان فصل وإذا اختلفا في أي الزاهن والمهرين (في قدر الدين الذي به الرهن نحو ان يقول الزاهن رهنك هدي هذا بألف فقال المهرين بل بألفين) يقول راهن يمينه سواء اتفقا على الدين (أو) اختلفا في قدر الرهن نحو ان يقول الزاهن (رهنك هذا فقال المهرين وهذا أيضا فقوله راهن يمينه أو) اختلفا في (رهنه) أي قدر الرهن بان قال المهرين رددته اليك وأنكر الزاهن فقوله يمينه وتقدم (أو قال) الزاهن (رهنك بل الدين) (المزجل من الألفين فقال) المهرين (بل) رهنك (بالحال) أي يمينه اقول الرهن يمينه (أو قال) الزاهن رهنك (بعض الدين) أي يمينه أو ربه ونحوه (فقال المهرين بل بكاه) أي الدين فقول الزاهن يمينه (أو قال) الزاهن (أن يثبتك عسدي عسدي عسدي ففسد شرط فيه رهنه) فان باع به بشرط ان رهنه هذا العسدي وأقسمه بانه من وحده نخر فقال الزاهن أقضتكم عسدي عسدي عسدي ففسد ذلك لاني وقبت بالشرط (فقال) المهرين (بل) أقضتكم (نخر) بل القضي لعدم الوفاء بالشرط فقول الزاهن (أو اختلفا في عين الرهن نحو رهنك هذا) العبد (فقال المهرين بل هذا) العبد (فقول الزاهن مع يمينه) لانه مكر والاصل عدم ما أنكره ولان القول قوله في اصله قد قدس كذلك في صفته (وان اختلفا) أي الزاهن والمهرين (في تلف العين) المهرية

لما بان في اللطاف (وغيرها)
 وبالله فيصح لانها انما ملكت
 طلاق بنفسها بحملها لما ملكت
 طلاق غير ما بان والله (ولا يمتنع)
 وكافة (في بيع ما ملكه او في
 طلاق من يتزوجها) لان
 الموكل لا يملكه حين التوكيل
 وبمع ان ملكك فلا تقصد
 وكلت في عقدك لانه يصح تعليق
 على ملكك بخلاف ان تزوجت
 فلا تقصد وكلت في طلاقها ولا
 يتوكل مكاتب لاجل غير اذن
 سيده لان منافاه كاعيان ماله
 فلا يملكها لاهوض (ومن قال
 توكل غائب في طلبه) (احلف
 ان لا يتسلط اليك) فيبيع (او)
 قال له احلف (انه) اى موكل
 (ما عزك لايبيع) قوله للمدعي
 عليه ذلك لانه دعوى لغير (الا
 ان يدعي المطلب عليه) اى
 الوكيل (يذكر) اى المبرر
 (فصل) على نفي العمل لاحتقال
 صدقة فان نكل ائتمن عليه
 (ولو قال من ادعي عليه وكيل
 غائب عن دن (ثالث)
 طالب به (موكل) اخذ حقه لم
 يقبل) قوله الاسنة لانه مقرر
 مدعي الوفاء (ولا يجوز) اى
 لا يحكي على الوكيل تاخير طلبه
 حتى يحضر موكل (له) لف
 موكل) انه لم يأخذ عنه لانه
 وصيلة لتأخير حتى يتقن
 لشركه فيه شبهة ما ذكر
 المدعي عليه انه لا يمتنع من
 البلد بالوفاء فلا يؤثر الخ
 لظهورها

فصل في دفع الوكالة في كل
 حق (دعي) متعلق بعمال او ما

(او) اختلاف في قيمتها حيث اذمت) التبعة (المرتبة) لتلف العين المبرومة بتعدي او تصرفه
 (قوله) اى قول المرتبة بينه ما في تلف العين قلانه أمين وأما في قيمتها حيث لم يتعد فلا
 غارم (وان أرم) اى الرهن (المرتبة من أحد الطرفين) الذين له عليه (واختلاف في نصيبه)
 اى الذين المبرأ منه (فقول مرتبة) وهو المبرأ لانه أدري بما صدر منه وتقدم (وان قال)
 الرهن (رهنك هذا الصدقة) المرتبة (بل هذه الجارية خروج العبد من الرهن) لاقرار
 المرتبة بانه ليس رهن (وحلف الرهن انه مارهنه الجارية ونحوه) الجارية (من الرهن
 ايضا) لان القول قوله في عدم رهنها لانه الاصل (وان ادعى المرتبة انه قبضه) اى الرهن
 (منه) اى الرهن وانكره الرهن (قيل قوله) اى المرتبة (ان كان الرهن بيده) انه
 قبضه على ظاهر اليد ولا لقول الرهن (ولو كان يسير رجل صدقة قال رجل آ خر مدني
 صدق هذا بان قال) مالكه (بل غيبته او) قال (هو دينة عندك أو عارية يقول
 السبيح وما اعترف السيد الدين أبو جهم) لان الاصل عدم الرهن (ولو قال) المرتبة
 (أرسلت توكل بك من عندى هذا على الفين قبضه ما حلف) الرهن (ما أدنت له الفين
 رهنه بان قال صدق الرسول وان الرهن حلف الرسول مارهنه الا بانف ولا قبض الا بانف ولا يمين
 على الرهن) لان الله عزى على غيره (فلا حلف الوكيل برئاجه اى الرسول والرهن وان
 نكل) الرسول من اليمين وقضى عليه بالتسكول (فله) الالف لاختلاف قبضه ولا يرجع على
 احد) لانه يدعي ان المرتبة طلبه ولا يرجع الانسان بظلالته الا على من طلبه او تسبى
 طلبه (وان صدق) الرسول (المرتبة) يقول الرهن مع غيبته) انه وصله ألف فقط ولم يأت في
 غيرها (فان نكل) الرهن من اليمين (فرض عليه بالالف ويضع) الالف (الى المرتبة)
 ولا يرجع به على الرسول (وان حلف) الرهن (برئ) من الالف (وهي الرسول الالف)
 لانه افر قبضها (ويبقى الرهن ما اذن في رهنه الا بالالف ولا قبض) اكتمر متعويق الرهن بانف لانه
 (فلى الرهن اليمين) انه اذن في رهنه الا بالالف ولا قبض) اكتمر متعويق الرهن بانف لانه
 منكر لثابت (ولو قال رهنك عدى الذى يصدق بانف قال ذواليد) بل يعتقها او اقال (المالك
 (عنه) اى المدعي به) اى الالف (فقال ذواليد) بل رهنه بانه (ولا يئنه) لواحدهما
 (حلف كل منهما على نفي مادي عليه) لانه منكره والاصل عدمه (وسط) مادي به كل
 منهما على الآخر يحلف كل على نفيه (ويأخذ الرهن رهنه) ويؤق الالف بالرهن) ومن نكل
 منهما قضى عليه بالتسكول فان نكلهما على قياس ما تقدم في اختلاف المتداعين (وكل
 أمين يقبل قوله في الرد) كالوديع والوكيل والوصي وغيرهم (فطلب منه) الرد (فليس له
 تأخير) اى الرد (حتى يشهد عليه) لانه ما لاحد الى ذلك (ولو قلنا حلف) اى لشره في الحلف
 صادق (وكذا استمر غيره) من لا يقبل قوله في الرد كرتين ووكيل يحمل (لا حجة) اى بينة
 (عليه) اذا طلب منه الرد ليس له تأخير حتى يشهداتمكنه من الاجابة نحو لاحق له قبلى
 (وان كان عليه) اى على المستبر وغيره (هذه) تأخير) حتى يشهد (كدين بجملة) له
 تأخير حتى يشهد عليه لما حلف الى ذلك (فأدق) الوديع بينه وبينه سنة) يشاء على رواته
 انه ان قبض الوديع بينه فيقبل قوله في الرد لا يشهد ولا ذهب يقبل قوله في ردها بينه وان
 قصده استة كما بان في الوديع فلي هذا اذا طلبت منه لم يمد فيها ولا يؤثر ليشهد كما تقدم
 (ولا يلزمه) اى من له دين او عارية وغيره او وثيقة (دفع الوثيقة) الى نفسه (بل) يلزمه
 (الشهاد باخذه) اى اخذها من وصو لا تملكه والترض يحصل بالشهاد باخذه (قال في
 الترغيب لا يجوز زالحا ك الزامه) اى يدفع الوثيقة فلما تقدم (وكذا الحكم في تسليم بائع كتاب

يبيع بجمراه (من عقد) كبيع ودية واجارة ونكاح لانه عليه العسل واللام وكل في الترافع والنكاح والحق فيما سائر الترافع

بالتوكيل الأقوى وهو انشاء
النكاح بالضعف وهو ثلاثة
بالجمعة أولى (ونكاح مساح)
كسب وحشيش لانه فكك مالا
تعين عليه بجملة التوكيل فيه
كالاتباع (صليح) لانه قد
على مال أشبه البيع (واقرار)
لانه قول بزيادة الموكل مال
أشبه التوكيل في الضمان
ومستثنان بقول وكنت في
الاقرار فلو كان له أقرضني لم يكن
ذلك كالنكاح المجد وبمع
التوكيل في الاقرار بمجهول
و يرجع في تفسيره الى الموكل
(وليس توكيله فيه) أي الاقرار
(بأقرار) توكيله فهو صيغة أو
هبة فليس وصي يقول هبة
(و) يجمع أيضا التوكيل في
(هتني وإبراء) لانه مالا مال
ولو لا تسمية (هتني) كان
يقول سد لانه أهتق نفسك
مخلات أهتق هبتي فلا عليك
هتني نفسه أو قال رب دين أقرعه
أرى نفسك مخلات فصوله أرى
غير ما في فلا يرى نفسه وتضع
أصنافا حوالته ودين وكفالة
وشركته ودية ومشاركة
وبما عليه ومساكنة كتابة وتدير
وانصافا بوسمة ووقف وقهوما
(ولا) تصم وكالة (في ظهار)
لانه قول منكرك وزوجهم أشبه
بغير العاصي (و) لافي (لمان)
وعين ونذر وإيلاء وقسامعة
لتعلقها ببعض الخلف والناذر لا
تدخلها النيابة كالعقوبات
الدنية (و) لافي قسم لزواج
لانه مختص بالزوج لا يوجد في
غيره (و) لافي (شهادة) لانها
تتعلق بين الشاهد لانه خبرعا

اشياعه الى مشتر) أي لا يلزم البائع ذلك (وباني) ذلك (أخره) والكافة أن اقرار اهرن له أهتق
العقد المهرن (قبل رهنه وكذبه المهرن عتق) العبد لان السيد غير مهن في الاقرار بعقده
لاشئ له أهتقته نفذ عتقه فكذا اذا أخبر بملان كل من مسحه من انشاء عقد مسحه من الاقرار به
(واشدت منه) أي اهرن (قيمتان كان مبرروا جعلت) القيمة (رهنا) مكانه (كألو)
بأشرفه (لانه) فوت عليه الوثيقة بالاقرار بالعتق فلزمته القيمة فجعل مكانه حبرا لماله من
الوثيقة وان كان مبررا فعلى ما سبق من التفصيل (وان أقر) اهرن (لانه) أي اهرن (كان
جني) قبل اهرن (أوانه) كان (بأعه أو) كان (غضبه) قبل اهرن (قبل) اقرار اهرن (على
نفسه) اذ لا عذر لمن أقر (ولم يقبل) اقراره (على المهرن) لانه مهن في حق وقول الانسان على
غيره غير مقبول (الان صدقة) أي اهرن اهرن المهرن فيبطل اهرن لوجود المقتضى في السلم
عن اله أرض (ولزم المهرن الميمن) اذا طلب منه (انه ما يعلم) حق (ذلك) الذي أقر به
الاهرن (فان نكل) للمهرن من الميمن (قضى عليه) بالنكول لانه باق في يده
(فصل) واذا كان في اهرن (مركوبا أو مخلوفا) أي المهرن (ان ركب) وبمجلسه وانا ولو
أهتق حصة بمراد اهرن بقدر نفقته (نما) من رواه محمد بن الحكم وأحمد بن القاسم لمحدث
أي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال الظهور بركب بنفقته اذا كان مهن واولئك الذين شرب
بنفقته اذا كان مهن واولئك الذين ركب وبشراب النفقة واه الأخرى لا لافال المبرر اذا اهرن
اذا كان اهرن بنفقته ويتنفع • لانه مدفوع عاروا اذا كانت له مهن مهنه فعلى المهرن
عقلها لجعل المهرن هو المنفق فيكون هو المنفق • وقوله بنفقته أي سببا اذا انتفاع
عوض النفقة وذلك لما يتأق من المهرن اما اهرن فانفاق وانفقته لاسباب الركوب
واشرب بل بسبب المالك يكون المهرن (مخر بالعدل في ذلك) أي في كون اهرن كركوب والمطلب
بقدر النفقة لا يخصص على اهرن (وسواها تنفق) المهرن (مع تنفق النفقة من اهرن
باسبب) هبة أو امتناع أو غيرها (أو) تنفق (مع القدرة على أخذها) بنفقته (أي اهرن
أواستدانه) لمعوم المهر (ولا ينسكه) أي المخلوب والمركوب المطلب والركوب يافيه من
الضرر به (فان فعل) من النفقة (من القن) في باعها بالاذن (له) من مهن أو غيره لقيامه
مقام المالك (والا) بان لم يذن اهرن لاحد في بيعه (بأعه الحاكم) قيامه مقامه اذ تركه لنفسه
(وان فضل من النفقة) بان لم ينفق والركوب يافيه (د جمع) المهرن (به على رهن) ان
نوى الرجوع عليه لانه قام عنه واجب والمهرن الرجوع في هذه الصورة اذا نوى الرجوع
(وان لم يرجع اذا تنفق على اهرن في غيره هذه الصورة في ظاهر كلامهم) هذا معنى كلامه
في الانصاف فقلنا من ركني (وان كان) المهرن (متزوجا) بما فضل من النفقة (لم يرجع)
بشيء (ولا يجوز للمهرن في) اهرن (غير الركوب والمخلوب فلا ينفق على العبد والأمة
ويستعملهما بقدر النفقة) قصر النص على موده (و يجوز) للمهرن ان يتنفع باهرن باذن
واهرن بجائنا أي بغير عوض (و) بعض (و) لوجها (في الاجراء) لانه لا يتنفع بغير عوض
(ما لم يكن الذين فرضنا) فلا يتنفع به المهرن ولو اذن اهرن بجائنا لا يضره بغيره ما لم
يقتضيه • فرقنا المستفاد هنا كاحسن الاصحاب بين القرض وغيره من الدين وتقدم
في القرض ان كل غريم لم يقتض في الحدية وقهوما فقتضاه عدم الفرق هنا لانه ركب صاحب
المستوفى ان غير القرض روايتين فيكون المستفاد كاهسب المتقضى مشي في كل باب على
رواية (وان استأجره) أي اهرن (المهرن أو استأجره) المهرن (لم يخرج) المهرن (بلذا) عن
الاهرن (خلاف القاضى) (لان القبض مستدام) يده ولا تتأخر بين القدين (لكن بصير) اهرن

تسوية تعالى ولا تزواره وتزور
أخرى (و) لا في (رضاع)
لاخصامه بالمرضه لان لها
يقتلهم الرضاع ويشترطه
(وضع) الوكيلة (في بيع دله)
أي الموكل (كله) لا تصرف
ماله فلا ضرر (أو) أي توصح
في بيع (ماشاء) الوكيل (منه)
لانه اذا حاز التوكيل في كله ففي
بعضه أول (و) تعمس في
(المطالبة بغيره) كلها أو ما شاء
منها (و) في (الرافعها) كلها أو
ما شاء منها (أو) ما تقدم قال في
القروع وظاهر كلامهم في
بيع من ماله ما شاء له بيع كل
ماله (أو) بصم التوكيل (في)
عقد (فاسد) لأن الموكل لا يملكه
ولم يذن التبرع فيه بل حرمه
(أو) أي ما يصح التوكيل (في)
كل قليل وكثير) ذكره الأزهري
اتفاق الاصحاب لانه يفسد على
كل شيء من ماله وطاقي
نسائه واعتاقه بغيره فمظلم
الغرر والضرر ولأن التوكيل
شرطه أن يحكمون في تصرف
معلوم (ولا) يصح توكيله أن
قال لو كيله (أو) اشترا ما شئت
أو بعد ما شئت) لكن ذكره ما عكن
شراء أو اقتراؤه فيكثر الضرر
(حتى يسب) بالبناء للعول
لوكيل (نوع) يشترطه (وقدر)
نفسه بغيره لأن الضرر
لا يفسد الا ذكره الشافعي
واشترا ما مضى وابن عقيل أن
ذكر الموع أو الجنس والاعين
كاف لانه اذا عين له النوع فقد
أذن في أهله فمأول به الجنس
والنوع فقد أذن له في جميع أنواع
ذلك الجنس مع تعيين الأمن فيقل

(في العار به مضمونا) بالانتفاع وتقدمه (و) ان اشتفع المرتين بالرهن (يعني ان الرهن قبله
أخره) في ذمته كالمناصب فان كانت من جنس الدين سقط منه بقدرها بالمائة بشرطه (و) ان
تلف الرهن ضمنه) المرتين (لتمديه) بالانتفاع به غير اذن به كالوديعة (و) ان أنفق المرتين
على الرهن غير اذن به من امكانه) أي قدرته على استئذانه (أو) متبرع ولو نوى
الرجوع لانه مفطر حيث يستأذن المالك اذا الرجوع فيه معنى المعاوضة فافتقر الى الاذن
والرضا كاستعمال المعاوضات (و) ان يحجز المرتين (عن استئذانه) أي المالك لصعوبة (رجع)
المرتين عليه لانه قام عنه واجب وهو محتاج الى المعاوضة حق (بالاقل مما أنفق ونفقة مثله)
فان كانت نفقة مثله خمسة أو أنفق أربعة لانه انفق استنفها وان كانت بالمعكس رجع أيضا
بالاربعة لان الزائد على نفقة المثل تبرع (اذ انوى الرجوع) فان لم يشترطه ومتبرع لالرجوع
له وله الرجوع في هذا المثل (ولو نوى الرجوع على استئذانه) كما لم يستأذنه ولم يشهد) انه ينفي
لرجوعه على الزمان لما تقدم (وكذا) أي مثل حكم النفقة على الرهن حكم النفقة على (وديعة)
وعارية (وجال ونحوها) كمال وسج (اداءه) بصلحها وتوكاف (بمكبر) وانفق عليها
فان كان بقية الرجوع رجع بالأدلة (و) تأني (مذه) أي مثله هرب المالك ونحوه (في الاحاد)
قال في الهداية وبغيره لو كلفه ما حاكم اذ اقامت البعد للرهن فكفته (و) ان انتهت القمار
الرهنونة (فصرها) المرتين بغير اذن الرهن (رجع) المرتين (ب) أي بما أنفق في حيازتها
لانه ليس الواجب على الرهن بخلاف نفقة الحيوان (ولو نوى) المرتين (الرجوع) لكن له
أي المرتين (أخذها) بيان آله) لانها عين ماله لم يخرج عن حمله وكذا مستاجر ومعتبر

ووديع
فصل وان في الرهن كالمعد (جناية موجبة لال) كالمطأ وشبهه المعد (على بذل أو مال
تستغرق) جنيته (قيمته) أي قيمة الرهن (فلان أقره ما رقبته) أي رقبته الماني (وقد تمت على
حق المرتين) قال في المبدع بغير خلاف فله وسنائه في المني لانها مقدمة على حق المالك
والمالك أقوى من الرهن فأي أن تقدم على الرهن (أو) لا يقال حق المرتين مقدم أيضا على حق
المالك لان حق المرتين يثبت من جهة المالك بمقدمه خلاف حق الجناية فانه يثبت بغير اختياره
مقدم ماله حق مقدم على ما ثبت بعده ولأن حق الجناية به نص العين يسقط بقواتها وحق
المرتين لا يسقط بقوات العين ولا يختص بها فكانت تعلق بها حق وأولى (ونحوه) يسبقه بين
فدائه بالأقل من قيمته أو اورش جنيته) لانه ان كان الارض أهل فالحق عليه لا يسقط أكثر
من اورش جنيته وان كانت القيمة أقل فلا يلزم السيد أكثر منها لان ما دفعه عوض عن البعد
فلا يلزمه أكثر من قيمته كالأثمة (و) بقي الرهن بماله) لان حق المرتين قائم لوجوده
واغفاهم حتى المني عليه لقوته فاذا زال ظهر حق المرتين (وبين بينه) أي الخافي (في الجناية)
أو تسليمه الى الولي الجناية قيمته كالمعد ويسقط الرهن فيهما) أي بعدا ذاباعه أو سلمه لوليها لان
الجناية تعلقت بالبعد وبالمبيع فبما أؤت تسليمه لوليها استغرقته عرضا عنها ففعل كونه محلا
للرهن (فان لم يشترط في الأرض قيمته) أي قيمة المعد (بيعه) أي من البعد (بشدة) أي
الأرض لان بيعه بها جاز ضرورة في تقيده بقدر الحق (وباقه) أي المعد (رهن) (أو) والى المعارض
(وان لم يرد بيع بعضه) أي المعد (بيعه) كاله ضرر وتوكفا ان نقصت قيمته بتشقيص
(ويكون باقيه رهنًا) مكانه (و) ان قداه (أي الخافي) مرتين ياذن رهن غير متبرع) بفدائه
(رجع به) أي بفدائه لانه ياذن ماله كالمقضى عنه بدنه باذنه (والا) بان لم يكن ياذن

شيء (وكله) أي الزوج (في خلع محرم) ١٧٠ تكمر (هو) أي الزوج فيلغو الابلغة طلاق أو نيته يعني فيخرج طلاقاً (فلو خالم)

مالكه (لم يرجع ولو نوى الرجوع حتى ولو تضرع واستأذنه لأن المالك لم يجب عليه الإقضاء هنا) بخلاف النفقة عليه وكذلك الأرجح إذا كان المالك بائناً للمالك ونوى التبرع (فإن إقدامه) أي الجاني (المرتحن وشرطه) المرتحن (أن يكون) الجاني (رهنها إقداً مع المدين الأول لم يرجع) ذلك لأن العبد مبرور ديناً فله رهنه بائناً (أو لو رهنه) أي المروهن (مدين سوى هذا) الفداء لأن الشغل لأشغل (وإن كانت جناته) أي المروهن (موجبة للقصاص في النفس فلا يلزم استيفاءه) أي القصاص (فإن اقتصر) منه ولياً (بطل الرهن كالتلف) الرهن (وإن كانت الجنابة (في طرف القصاص منه وبقي الرهن في باقيه) أو لو الماراض (ولو عفا) ولي الجنابة (على مال تلقى) ذلك المال (برقة العبد) الجاني (ولو مارا الجنابة الموحدة لآل) على ما تقدم (وإن حكم جناته) أي العبد (محمد أو خفاف) باب (مقارباتها) بأنهم من هذا) مفصلاً (وإن سعى المروهن بأن سببه وكان) المروهن (يعلم بغيره الجنابة وأنه لا يجب عليه مقبول ذلك) الأمر (من سببه) كالجناية بغير إذنه (على ما سبق تفصيله) (وإن كان) المروهن (مسياً أو محجباً ليعطى ذلك) أي بغيره الجنابة وأنه لا يجب عليه قبول ذلك من سببه (فالجاني هو السيد أو العبد كالألة (يتعلق به) أي بالسيد أي بغيره (موجب الجنابة ولا يباع المذنبها) لعدم تلقاه برقته (موسراً كان السيد أو موصراً) كما لو باشر السيد القتل (حكم) إقرار العبد بالجناية حكم إقرار غير المروهن (على ما سبق تفصيله في الجرح والإقرار (وإن سعى عليه) أي المروهن (جنايته موجبة للقصاص أو غيره) أي أوامراً (فإنهم سيده) لأنه المالك والأرض الواجب الجنابة ملكه وإنما المرتحن فيه حتى الوثيقة (فإن أصر) السيد (المطالبة لغيره أو عذر) من يجوز عرض (من غيره) فلم يرتحن المطالبة لأن حقه من تلقى بوجوبه كما لو كان السيد سيده (ويأتي) آخره بغيره (وليسده) أي سيد المروهن الجاني عليه هذا (القصاص بائناً مرتحن وبدونه) أي بدون إذن المرتحن (أن أعطاه) أي السيد (ما يكون رهنه) مكانه لتعلق حقه به وليس له استأنا مفقوه في مال (يتعلق به حتى الزهر) والمرتن ومجس من غالب نقد البلد كتعب المتلفات فلو أراد الزهر أن يصلح عنها أو يأخذ عنها وهذا لم يجب الزهر إلا بادن المرتحن وما بغير من جعل رهنه لأنه يدل عليه يعطى حقه قاله في المدع (فإن اقتصر) سيد المروهن من الجاني عليه (في نفس أو دونها) فعليه قيمة أقله ما تحيل رهنه أمكانه لأنه أنلف المالا حتى يسبب اتلاف الرهن فمهر قيمته كما لو كانت الجنابة موجبة للمال وإنما وجب أقل القيمة لأن حتى المرتحن يتعلق بالمالة ولو لم يجب من المال وأقل القيمة فليس هذا لو كان الرهن يساوي عشرة والجاني خمسة أو بأكبر المكس لم يكن عليه إلا خمسة (أو عفا) السيد عن الجاني (على مال بغيره) أي السيد (قيمة أقلهما) أي الجاني والجاني عليه (قيمة تجعل رهنه ملكه) أي مكان المروهن لما تقدم (وإن كانت الجنابة) من الرهن (على سيد العبد) المروهن (فإن كانت الجنابة (اتلاف مال أو) كانت اتلاف نفس لكن (موجبة للعاقبة فهو دهر) لأنه مال السيد ولا يثبت له ماله في مالكة كالولي بكن رهنها (وإن كانت) الجنابة هي سيده (موجبة للقرود وكانت) الجنابة (على مادون النفس وعفا السيد على مال أو) عفا على (غير مال سقط القصاص) للفقو (ولم يجب المال) لما تقدم (وإن اقتصر) السيد (فقبله) أي السيد (قهرته) لأنه فوته على المرتحن (تكون رهنه مكانه) أن كان الدين مؤجلاً (أو قضاء عن الدين) أن كان الدين حالاً لأنه يخرج من كونه رهنه بائناً فكان عليه بدله كما لو أعفته (وكذلك أن كانت الجنابة على النفس من غير جمع كونه رهنه بائناً فكان عليه بدله كما لو أعفته (وكذلك أن قيمته تكون رهنه مكانه أو قضاء عن الدين (وليس لهم) أي لورثته (العفو على مال) فإن عفا

وكل في خلع محرم (عياض مع) انخلع (بقيته) أي قيمة المباح قال في الرعاية فإن خالعه على مباح مع انخلع ونفسه إقداً مع مولى قسمة العوض لاهو (وتنسخ) الوكالة في كل حق حتى لله تعالى بغيره نيابة من إناث محمد وأستيفائه لمحدث وانغمد ما ليس إلى امرأة هذا فإن أعرفت فارجعها فاعترفت فأمر بها فرجعت متفق عليه ولا نالها كذا إذا استتب دخلت الحسد وفي نيابته فاقصص بدخولها إلى ويقوم الوكيل مقام موكله في درهما بالشبهات (و) من (عبادة) تتعلق بالمال (كتمرة صندوق) تفرقة (نذر) و (تفرقة) (زكاة) لأنه عليه الصلاة والسلام كان يبعث بماله لقبض الصدقات وتفسيرها وحديث معاذ بن شداد (وتنسخ) وكافة في إخراج زكاة (بقوله) أي المولى لو كيلة (أخرج زكاة مالي من مالك) لأنه اقتراض من ماله وكيل له في إخراجها (و) تنسخ وكافة تفرقة (كفارة) لأنه كتمرة زكاة (وتنسخ) وكافة (في) (أصل حج وعمره) فيستنب من بفعله ما عدا ما عدا في الفل وقع العزف في الفرض على ما سبق في الحج (وتدخل ركعتا طوافهما) لقطواف وان كانت الصلاة لا تدخله الصلاة (ولا) تنسخ وكافة في عبادة (بدنية معتقة) لا تتعلق بالمال (كصلاة وسوم وطهارة من حديث) لتعلقها بسبب من هي عليه (وهو) أي المذكور كاتعكاف وغسل جمعة ويحذر لأن الثواب عليه لا يرحى المعتكف وهو لم يأت خاتمة في

على مال أو فساد به منهم (على ما ذكرناه) يسقط التقصص للعفو والمال لأنه لو وجب لكان لهم ولا يجب للإنسان في ماله مال (وإن سجن أفسد المهرين على عبد سيده فإن لم يكن) الجني عليه (مهره) أو كالجناية على طرف سيده (وإن أوجب ما لا يقدرون أو حبت قصاصا فليسده التقصص بأذن مرتبه) كالزوات مستأنفة أو أعطاهما ما يكون رهنه كما هو بدونهما عليه قيمة أقله ما رهنه ما كانه وإن كانت الجناية على مورث سيده وإن كانت على طرفه أو ماله فكأنه جني وله التقصص وإن كان متوجبه له والعفو على مال وغيره فإن انتقل ذلك إلى السيد جوف المتعق في ماله ولو من القصاص والعفو على مال لأن الاستدانة أقوى من الابتداء لجازان بثمت بهما لا يثبت في الابتداء وإن كانت على نفسه بالقتل ثبت الحكم لسيده وله أن يقتض قتيلا أو حب القصاص ومكاتب السيد كولدوه وبغضه كوثولده (وإن كان) الجني عليه (مهره) أو عند مرتبه القاتل والجناية موجهة للقصاص) بأن كانت حجة المحض (فإن اقتض السيد بطل الرهن) والجني عليه على قيمة القصاص منه (لأنه فوته على المرتبه) بغير إلفه (وإن عفا) السيد (على مال أو كانت) النيابة (موجهة كمال) بأن كانت خطا أو شبهه عند (وكانا) أي الحائض والجني عليه (وهنا محقق واحد لجنايته هدر) لأن الحق متعلق بكل واحد منهما فإذا قتل أحدهما بقي الحق متعلقا بالآخر كالزوات مستأنفة (وإن كان كل واحد منهما) أي الحائض والجني عليه (وهنا محقق منفرد) فإن كان الحائض سواء من جنس أو جنسين (و) كانت (قديمتهما سواء فالجناية هدر) لأنه لا تندق في اعتبارها وتعلق دين المقتول برقبه القاتل ذكره في الكافي (وإن اختلف الحائض وأتفق القيمان) مثل أن يكون دين أحدهما دين لآخر مائتين وثلاثة وكل واحد منهما مائة فإن كان دين القاتل أكثر (وهو المائتان) لم يستقل إلى دين المقتول لعدم القائمه (وإن كان دين المقتول أكثر) بأن كان مهرها بالمائتين (نقل) دينه وهو المائتان (إلى القاتل بماله) فصبر رهنها بالمائتين (ولا يباع) القاتل لأنه لا تاند فيه بل أخذت بالمائتان (وإن اتفق الدين واختلف القيمان) بأن يكون دين كل واحد منهما حائما (و) يكون (قيمة أحدهما مائة والأخر مائتين) فإن كانت قيمة المقتول أكثر بقي بماله لأنه لا غرض في النقل (وإن كانت قيمة الحائض أكثر يبيع منه بقدر حوائجه) يكون رهنها دين الجني عليه والباقي منه (رهن يديش وإن اتفقا) أي الرهن والمرتهن (على تقيته) أي القاتل (ونقل الدين) أي دين المقتول (إليه صار) القاتل (مهرها لهما) أي دين القاتل والمقتول (فإن حل أحد الدين يبيع بكل حال) لأنه إن كان دينه المجهل يبيع ليستوفي منه وما بقي منه رهن بالدين الآخر وإن كان المجهل الآخر يبيع ليستوفي منه بقدره والباقي رهن يديش وإن اختلف الدينان والقيمان كان يكون أحد الدينين خسرنا الآخر ثمانين (و) تكون (قيمة أحدهما مائة) قيمة (الأخر مائتين) فإن كان دين المقتول أكثر نقل (إليه) أي إلى القاتل (ولا يمكن أكثر) فلا يقل إليه ما تقدم (وأما إن كان) السيد (الجني عليه) رهنها عند غير مرتبه القاتل واقتض السيد من القاتل (بطل الرهن في الحق عليه) لأن الجناية عليه لم توجب مالا يحصل رهنها كما هو (عليه) أي السيد (قيمة) العبد (المقتض منه) تكون رهنها مكانه لأنه أبطل حتى الوثقة فيه باختباره (وإن عفا) السيد (على مال) صارت الجناية كالجناية الموجهة للالو (ثبت المال) المتعق عليه (فرقبه العبد) الجاني لأن السيد يوفى على السيد لوجبه لبارش جنايته حتى المرتبه فإن شئت على عبده أولى (مأن كان الأرض لا يشرى قيمته) أي السيد يبيع منه بقدر الأرض يكون رهنها عند مرتبه الجني عليه وبنايه (أي العبد رهن عند مرتبه) يتلوه من المعارض (وإن لم يكن يبيع بعينه يبيع كاه) لضروره

على مال أو فساد به منهم (على ما ذكرناه) يسقط التقصص للعفو والمال لأنه لو وجب لكان لهم ولا يجب للإنسان في ماله مال (وإن سجن أفسد المهرين على عبد سيده فإن لم يكن) الجني عليه (مهره) أو كالجناية على طرف سيده (وإن أوجب ما لا يقدرون أو حبت قصاصا فليسده التقصص بأذن مرتبه) كالزوات مستأنفة أو أعطاهما ما يكون رهنه كما هو بدونهما عليه قيمة أقله ما رهنه ما كانه وإن كانت الجناية على مورث سيده وإن كانت على طرفه أو ماله فكأنه جني وله التقصص وإن كان متوجبه له والعفو على مال وغيره فإن انتقل ذلك إلى السيد جوف المتعق في ماله ولو من القصاص والعفو على مال لأن الاستدانة أقوى من الابتداء لجازان بثمت بهما لا يثبت في الابتداء وإن كانت على نفسه بالقتل ثبت الحكم لسيده وله أن يقتض قتيلا أو حب القصاص ومكاتب السيد كولدوه وبغضه كوثولده (وإن كان) الجني عليه (مهره) أو عند مرتبه القاتل والجناية موجهة للقصاص) بأن كانت حجة المحض (فإن اقتض السيد بطل الرهن) والجني عليه على قيمة القصاص منه (لأنه فوته على المرتبه) بغير إلفه (وإن عفا) السيد (على مال أو كانت) النيابة (موجهة كمال) بأن كانت خطا أو شبهه عند (وكانا) أي الحائض والجني عليه (وهنا محقق واحد لجنايته هدر) لأن الحق متعلق بكل واحد منهما فإذا قتل أحدهما بقي الحق متعلقا بالآخر كالزوات مستأنفة (وإن كان كل واحد منهما) أي الحائض والجني عليه (وهنا محقق منفرد) فإن كان الحائض سواء من جنس أو جنسين (و) كانت (قديمتهما سواء فالجناية هدر) لأنه لا تندق في اعتبارها وتعلق دين المقتول برقبه القاتل ذكره في الكافي (وإن اختلف الحائض وأتفق القيمان) مثل أن يكون دين أحدهما دين لآخر مائتين وثلاثة وكل واحد منهما مائة فإن كان دين القاتل أكثر (وهو المائتان) لم يستقل إلى دين المقتول لعدم القائمه (وإن كان دين المقتول أكثر) بأن كان مهرها بالمائتين (نقل) دينه وهو المائتان (إلى القاتل بماله) فصبر رهنها بالمائتين (ولا يباع) القاتل لأنه لا تاند فيه بل أخذت بالمائتان (وإن اتفق الدين واختلف القيمان) بأن يكون دين كل واحد منهما حائما (و) يكون (قيمة أحدهما مائة والأخر مائتين) فإن كانت قيمة المقتول أكثر بقي بماله لأنه لا غرض في النقل (وإن كانت قيمة الحائض أكثر يبيع منه بقدر حوائجه) يكون رهنها دين الجني عليه والباقي منه (رهن يديش وإن اتفقا) أي الرهن والمرتهن (على تقيته) أي القاتل (ونقل الدين) أي دين المقتول (إليه صار) القاتل (مهرها لهما) أي دين القاتل والمقتول (فإن حل أحد الدين يبيع بكل حال) لأنه إن كان دينه المجهل يبيع ليستوفي منه وما بقي منه رهن بالدين الآخر وإن كان المجهل الآخر يبيع ليستوفي منه بقدره والباقي رهن يديش وإن اختلف الدينان والقيمان كان يكون أحد الدينين خسرنا الآخر ثمانين (و) تكون (قيمة أحدهما مائة) قيمة (الأخر مائتين) فإن كان دين المقتول أكثر نقل (إليه) أي إلى القاتل (ولا يمكن أكثر) فلا يقل إليه ما تقدم (وأما إن كان) السيد (الجني عليه) رهنها عند غير مرتبه القاتل واقتض السيد من القاتل (بطل الرهن في الحق عليه) لأن الجناية عليه لم توجب مالا يحصل رهنها كما هو (عليه) أي السيد (قيمة) العبد (المقتض منه) تكون رهنها مكانه لأنه أبطل حتى الوثقة فيه باختباره (وإن عفا) السيد (على مال) صارت الجناية كالجناية الموجهة للالو (ثبت المال) المتعق عليه (فرقبه العبد) الجاني لأن السيد يوفى على السيد لوجبه لبارش جنايته حتى المرتبه فإن شئت على عبده أولى (مأن كان الأرض لا يشرى قيمته) أي السيد يبيع منه بقدر الأرض يكون رهنها عند مرتبه الجني عليه وبنايه (أي العبد رهن عند مرتبه) يتلوه من المعارض (وإن لم يكن يبيع بعينه يبيع كاه) لضروره

أو كما يستتيب) لأن كلاهما متصرف في غير ما لا ذن (و) أو كل يوكل بوكيله (وكل غنك) يبيع ما غنك فلو قيل (وكل بكيله

(و) قسم غنمه بنهما على حسب ذلك مقدار الارش من غنمه (يكون رها) عند مرتتهن المجنى عليه
 وباقية رهن عند مرتتهن (وان كان) الارش (يستغرق قيمته) نقل الجاني ففعل رها غنمه
 المرتهن (الأحر) لما سبق ولا يباع حتى يحصل دينه (وان أقر رجل الجاني به على الرهن فكتبه
 الراهن والمرتهن فلتاخي لهما) لتكذيبهما (وان كتبه المرتهن وصدقه الراهن فله) أي
 الراهن (الارش ولا حتى المرتهن فيه) لا قراره بذلك (وان صدقه) أي المقتدر (المرتهن وحده)
 وكتبه السيد (تعلق حقه) أي المرتهن (بالارش) لما تقدم (وله) أي المرتهن (بقضيه) أي
 الارش (فإذا قضى الراهن الحق أو أبراه المرتهن) منه (رجع الارش الى الجاني) لا قرار السيد
 له بذلك (ولا حتى للراهن فيه) لما تقدم (وان استرقى) المرتهن (حقه من الارش لم يملك الجاني
 مطالعة الراهن) بما استوفاه المرتهن من الارش (لأنه) أي الجاني (مقره) أي للراهن
 (باستحقاقه) الارش (وان كان الراهن أمة فغصب بطنها فالتقت جنته أفاو جنته) من عشر
 قيمه أمان سقط ميتا وقيمتها ان سقط حيا لوقت بيعش لثله (ثم مات (وأخذ) من العناب
 (فوه رهن معها) كما شرأ وش الجانيات لانه يدل على الجنتين فالتحق بها في الرهن (وان
 كانت) المروثة شبيهة فغصبت فالتقت ولدها ميتا من الضربة بقية ما قضتها لا غصوب يكون
 للأخوذ رهنها معها (وان كانت الجانية) على الرهن (موجبة لئلا يباقي من) أي من
 المال (يجز) رهننا (مكانه) أي مكان المروث لقيامه مقامه (فان عقا السيد) الراهن
 (هن المال مع حق) لانه يملكه (ولم يصح حق المرتهن) لان الراهن لا يملكه (فإذا أخذ
 من الجاني الارش فيدفع الى المرتهن) لتعلق قيمته (فانما انفك الراهن ما دأراهن أو أبراه)
 مرتتهن (رد) المرتهن (الى الجاني ما أخذ منه) من الارش لانه لا يسقط له غيره (وان استوفاه)
 أي ما توفي المرتهن دينه (من الارش) الذي أبراه الراهن الجاني منه (رجع حان على رهن)
 لانه مال ذهب في قضاء دينه فلهزم غرامته كما لو استعاره رهنه (وان وطئ المرتهن الجارية
 المروثة من غير شبهة قطعية المدة) لانه حرمان اجسامها لا ينكح ولا ملك ولا شبهة (و) عليه
 أيضا (المهر) لانه استوفى النصف المملوك السيد ما أبراهه فكان عليه عوضا كآرش البكارة
 (ولده رقيق) لانه لا يملكه لانه لا شبهة ملك أشبه الأجنبي وهو ملك (لراهن رهننا من أمة)
 لانه من جملته فله الرهن (وان وطئها) مرتتهن (بأذن رهن) وأدعى الجاهل العتوان مثله يجهل
 ذلك كمن نشأ بادية أو) كان (حديث عهدا سلام فلا حده عليه) لان ذلك شبهة بدراهم الحد
 (ولامهر) عليه لانه يملك السيد بسبب الوطء وقد أدان فيه أشبه مالاً تلفه لايأذنه (وولده حر)
 للشبهة (لانما يملكه قيمته) بخلاف الغزو ولاه (حدث من وطئه مأذون فيه كالمهر) (وان كان)
 المرتهن (مالا بضره) أي الوطء المأذون له فيه من الراهن (فلامهر) لما تقدم (وعليه الحد
 وولده رقيق) لانتفاء الشبهة (وان وطئها) المرتهن (من غير أن ذراهن جاهلا أو أهرام ولا حد)
 عليه (ولده حر) للشبهة (وعليه) أي المرتهن (العداء) فغصبه بقتله يوم الولادة لان غنمه على
 الراهن باعتقاده الحرية (و) عليه (المهر) أيضا لما تقدم (وله) أي المرتهن (بيع رهن يجهل
 رها ان ليس من مرتتهن والصيغة يشتمل بشرط ضمانه) لانه أو وارثه إذا عرفهم خصمهم بين
 الأحر أو يقر لهم قال في الاختيارات وليس لصاحبه إذا عرفه رد المعضنة لثبوت الولاية عليها
 شرطها حتى يظهر كلامه ببيعها ولو لا ذلك وهو مقتضى كلام الحارث وقد تم في الرابة التي كبرى
 ليس له بيعه بغير إذنه كما قال في تصحيح الفروع الصواب استئذان الحاكم في شبهة ان أمينا
 (ولا استرقى) المرتهن (حقه من الزمن) الذي يباع به الرهن (نصا) وظاهره ولو جرح عن اذن
 الحاكم هو أحد وجهين أطلقهما في العرو قال في تصحيح الفروع ورواها صاحب الحاكم اذا

(و) وكل (عني أو) وكل (و) (علاق) فلا يقول هكلا ولا يمتلي هوكل (ه) هو
 (و) قسم غنمه بنهما على حسب ذلك مقدار الارش من غنمه (يكون رها) عند مرتتهن المجنى عليه
 وباقية رهن عند مرتتهن (وان كان) الارش (يستغرق قيمته) نقل الجاني ففعل رها غنمه
 المرتهن (الأحر) لما سبق ولا يباع حتى يحصل دينه (وان أقر رجل الجاني به على الرهن فكتبه
 الراهن والمرتهن فلتاخي لهما) لتكذيبهما (وان كتبه المرتهن وصدقه الراهن فله) أي
 الراهن (الارش ولا حتى المرتهن فيه) لا قراره بذلك (وان صدقه) أي المقتدر (المرتهن وحده)
 وكتبه السيد (تعلق حقه) أي المرتهن (بالارش) لما تقدم (وله) أي المرتهن (بقضيه) أي
 الارش (فإذا قضى الراهن الحق أو أبراه المرتهن) منه (رجع الارش الى الجاني) لا قرار السيد
 له بذلك (ولا حتى للراهن فيه) لما تقدم (وان استرقى) المرتهن (حقه من الارش لم يملك الجاني
 مطالعة الراهن) بما استوفاه المرتهن من الارش (لأنه) أي الجاني (مقره) أي للراهن
 (باستحقاقه) الارش (وان كان الراهن أمة فغصب بطنها فالتقت جنته أفاو جنته) من عشر
 قيمه أمان سقط ميتا وقيمتها ان سقط حيا لوقت بيعش لثله (ثم مات (وأخذ) من العناب
 (فوه رهن معها) كما شرأ وش الجانيات لانه يدل على الجنتين فالتحق بها في الرهن (وان
 كانت) المروثة شبيهة فغصبت فالتقت ولدها ميتا من الضربة بقية ما قضتها لا غصوب يكون
 للأخوذ رهنها معها (وان كانت الجانية) على الرهن (موجبة لئلا يباقي من) أي من
 المال (يجز) رهننا (مكانه) أي مكان المروث لقيامه مقامه (فان عقا السيد) الراهن
 (هن المال مع حق) لانه يملكه (ولم يصح حق المرتهن) لان الراهن لا يملكه (فإذا أخذ
 من الجاني الارش فيدفع الى المرتهن) لتعلق قيمته (فانما انفك الراهن ما دأراهن أو أبراه)
 مرتتهن (رد) المرتهن (الى الجاني ما أخذ منه) من الارش لانه لا يسقط له غيره (وان استوفاه)
 أي ما توفي المرتهن دينه (من الارش) الذي أبراه الراهن الجاني منه (رجع حان على رهن)
 لانه مال ذهب في قضاء دينه فلهزم غرامته كما لو استعاره رهنه (وان وطئ المرتهن الجارية
 المروثة من غير شبهة قطعية المدة) لانه حرمان اجسامها لا ينكح ولا ملك ولا شبهة (و) عليه
 أيضا (المهر) لانه استوفى النصف المملوك السيد ما أبراهه فكان عليه عوضا كآرش البكارة
 (ولده رقيق) لانه لا يملكه لانه لا شبهة ملك أشبه الأجنبي وهو ملك (لراهن رهننا من أمة)
 لانه من جملته فله الرهن (وان وطئها) مرتتهن (بأذن رهن) وأدعى الجاهل العتوان مثله يجهل
 ذلك كمن نشأ بادية أو) كان (حديث عهدا سلام فلا حده عليه) لان ذلك شبهة بدراهم الحد
 (ولامهر) عليه لانه يملك السيد بسبب الوطء وقد أدان فيه أشبه مالاً تلفه لايأذنه (وولده حر)
 للشبهة (لانما يملكه قيمته) بخلاف الغزو ولاه (حدث من وطئه مأذون فيه كالمهر) (وان كان)
 المرتهن (مالا بضره) أي الوطء المأذون له فيه من الراهن (فلامهر) لما تقدم (وعليه الحد
 وولده رقيق) لانتفاء الشبهة (وان وطئها) المرتهن (من غير أن ذراهن جاهلا أو أهرام ولا حد)
 عليه (ولده حر) للشبهة (وعليه) أي المرتهن (العداء) فغصبه بقتله يوم الولادة لان غنمه على
 الراهن باعتقاده الحرية (و) عليه (المهر) أيضا لما تقدم (وله) أي المرتهن (بيع رهن يجهل
 رها ان ليس من مرتتهن والصيغة يشتمل بشرط ضمانه) لانه أو وارثه إذا عرفهم خصمهم بين
 الأحر أو يقر لهم قال في الاختيارات وليس لصاحبه إذا عرفه رد المعضنة لثبوت الولاية عليها
 شرطها حتى يظهر كلامه ببيعها ولو لا ذلك وهو مقتضى كلام الحارث وقد تم في الرابة التي كبرى
 ليس له بيعه بغير إذنه كما قال في تصحيح الفروع الصواب استئذان الحاكم في شبهة ان أمينا
 (ولا استرقى) المرتهن (حقه من الزمن) الذي يباع به الرهن (نصا) وظاهره ولو جرح عن اذن
 الحاكم هو أحد وجهين أطلقهما في العرو قال في تصحيح الفروع ورواها صاحب الحاكم اذا

عدم يحوزه أخذه قدر حقه من نفسه (وعنه ربي) أي أنه أخذ حقه من غنمه (ولو باعها) أي العين المرهونة (الما كم ووفاه) من غير إجازة لأن الحاكم له ولا تمسك القاتل (ويأتي في باب) (النفس ولو بقيت في يده غصب وبطونها) كموازي أمانات (لا يبرأ رطبها) مبدفها إلى الحاكم أو يبيعها أو يصدق بشيها

باب الضمان والكفالة وما يتعلق بهما

(الضمان) مشتق من الضم قدمه في المفسر والشرح والتفاني وغيرهما ورد بان لا م الكفالة في الضم م وفي الضمان نون وأوجب بانه من الاشتقاق لا كبره والمشاركة في أكثر الأصول مع ملاحظة المعنى وقال الله أضي مشتق من التعمين لأن ذمة الضامن تتعمن الحق وقال ابن عقيل من الضمن لفظة الضامن في ضمن ذمة المضمون عنه وشرا (التزام من يضم بترعه) وهو الحرف غير المجهود عليه (أو) (التزام) (مفلس برضاها) أي من يصح نبرهه والمفلس (ما) أي ديناً (وجب) على غيره (أو) ما يجب على غيره مع بقائه أو ما يجب أي يجب (عليه) أي على الغير وهو ثبات الاجتماع وسنده قوله تعالى وإن جاءه حمل بعير رآه زعيم وقال ابن عباس الزعيم الكفيل وقوله عليه السلام الزعيم غارم زواه أبو داود والترمذي وحسنه (غير ضمان مسلم) أو كافر (جزئته) فلا يصح ولو بعد الحول لأنها إذا أخذت من الضامن فافتت الصغار المضمون عنه (و) (عمر) كفايته أي كفاية مسلم وكذا كفاية كافر (من هي) أي الجزية (عليه) فلا تصح الكفالة ولو بعد الحول لفوات الصغار إذا استوفيت من الكفيل (فلا يصح) أي الضمان ولا الكفالة (فيها) أي في جزية وجبت ولا جزية تسقط كأن تقدم (ويصح) الضمان (بالفظ) أما (ضمن) وكفيل وقيل وسجل وصبر وزعيم) بما عليه يقال قبله بغير كماله فهو قبله وحمل به جماله فهو حمل وزعيم يزعم بالضم زعماً وصبر بصير بالضم صبراً وصار يعنى واحد وهو معنى كفيل (و) (يصح) الضمان أيضاً بالفظ (ضمنت دينك أو فحمله وضمت أضعافه أو هو) أي دينك (على نحوه) من كل ما يؤدى معنى التزام ما عليه (فإن قال) (خضض) أنا (أؤدى) ما عليه (أو) أنا (أحضر) ما عليه (لم يرضضاً) بذلك لأنه وعد وليس بالتزام (وقال الشيخ قاس المذهب يصح) الضمان (بكل لفظ فهم منه الضمان عرفاً مثل) قوله (زوجوا بالودى المصدق أو) قوله (سواء أنا أعطيتك الثمن أو) قوله (أتركه ولا تطالبه وأما أعطيتك ما عليه (وتحذفك) مما يزيد هذا المعنى لأن التمرع لم يحد ذلك بمحد فربما إلى العرف كالخزوا لقبض (وان ضمن) الإنسان (وهو) أي الضامن مريض مرضاً غير محرف) كمداع وحى يسير يزول صار محفوفاً ومات أو وهو مريض مرضاً محفوفاً لم يتصل به الموت (أو) (كالصحيح) كسائر تبعاته وكما وصية وقباس المريض ككفالك من الجاهة عند الهجان أو وقع الطاعون سله وشوهمان الحق بالمرضى مرض الموت الخوف كإساقى في عطية المريض (و) (يصح) الضمان من أخس بأشارة مفهومة) كسائر تصرفاته لأنها كاللفظ في الدلالة على المراد (ولا يثبت) الضمان (بكتابه) أي الأخرس حال كونها منفردة عن إشارة فهمه أن قصد الضمان لأنه قد كتب عنها أو غير مقل) فلا يكون ضماناً الاحتمال (ومن لا تكتبها إشارة) من الأخرس (لا يصح ضمانه) أي أن يضمن غيره ولو بكتابة لما تقدم أنه قد كتب عنها أو غير مقل قد تليت صريحاً (وكذلك) أي كالضمان (سائر تصرفاته) فتصح بأشارة مفهومة لا بكتابة مفردة عن إشارة يفهمها المصنوع ولا من ليس له إشارة مفهومة هو تاني هذه الوصية والطلاق فيه فصل والوكالة والشركة والضاربة والساقطة والزراعة والوديعة والجلالة (و) (السابقة العارية) (عند جارية من العرفين)

والاقرار بالكتابة (واساحب الحق مطالبة من شامتها) أي من المضمون عنه والمضامن
(لشوة) أي الحق (في نعمتها جميعا) فلا يراى المضمون عنه بمجرد الضمان كإيراد الحبيل
بينما الحق في نعمتها جميعا الصفة ههنا ولأن الكفيل قال تكفلت بأطبا يسقون أصل
الدين لم يصح اتفاقا ذكر في المدعى (و) اساحب الحق أيضا (مطالبتها) أي المضمون عنه
والضامن (معافى الحياة والموت ولو كان للمضمون عنه) طيبا (بأذلا) لأن المضمون عنه وقوله
عليه السلام الزعيم غارم (فإن أحال رب الحق) على المضمون عنه بدنه برئ الضامن (أو
أحيل) أي أحاله المضمون عنه بدنه برئ الضامن (أو زال المقد) بأن أفتع بيع الذي
ضمن فيه الممن أو انقصت الأجرة وقد ضمن الأجرة (برئ الضامن) بغير خلاف فله لأنه
تبع له والضامن وثيقة فإذا برئ الأصل زالت الوثيقة قاله في المبدع (و) برئ (الكفيل
وبطل الزم من كان) هنالك رهن لما تقدم وإن برئ الدين لم يبرأ ضامن ولا كفيل ولم يبطل
رهن (فإن برئ المضمون عنه) بإدائه أو إبراء أو سؤاله (برئ الضامن) لأنه فرقه كاسبق (وإن
برئ الضامن) لم يبرأ المضمون عنه لأنه أصل فلا يبرأ بإبراء النسخ (أو أقر) المضمون له
(بإبراء) أي الضامن (كقوله) أي برئ الحق للضامن (برئ من الدين أو أبرأه) منه
(لم يكن) برئ الحق (مقرا بالقبض) للدين (ولم يبرأ مضمون عنه) لإصالة به فلا يبرأ بإبراء تبعه
(و) القائل للضامن (برئ) الثاني من الدين مقرر قبضه (لأنه أتى بإبراء به قبل وأصل البدو ذلك
لا يكون الا قبضه) (و) قوله برئ الحق للضامن (وهنا الحق تعلق له فبرجع) الضامن
بالدين (على مدون) و أخذ منه لأنه بعد كونه (و) يصح أن يرضع الحق من المدين
(الواحد اثنان فأكثر) وله ضمن كل واحد منهما (أي الدين (أجزأ) معلوما (منه) لأن
سماز نشوة في ذمة اثنين حاز ثبوته في ذمة أكثر منهما (فإن كاذل واحد من ضامنيك
الآلف) الذي عليه (فهو) أي قوله (ما ضمان شرك في أفراد) لأنهم اشتركوا في ضمان
كل واحد ضامن الذين متفرقة ذمته (له) أي برئ الحق (مطالبة ما بالآلف) (و) له
(مطالبة أحدهما) بثبوته في ذمة كل منهما كاملا (فإن قضاه) أي الآلف (أحدهما
لم يرجع) القاضي بالآلف (إلا إلى المضمون عنه) لأنه الأصل (فإن أبرأ) برئ الحق (المضمون
عنه برئ الجميع) لأنهم تبعه (وإن أبرأ) برئ الحق (أحد الضامنين برئ وحده) دون المضمون
عنه لأنه أصله ودون الضامن الثاني لأنه لم يمس تعاقبه (وإن ضمن أحدهما) أي أحد
الضامنين (صاحبه لم يصح) ذمته لأن الحق ثبت في ذمة بعضه لأنه الأصل فهو أصل فلا
يجوز أن يصير فرعاً (وإن قالوا ذمة الآلف فهو ذمتهما بالخصص) أي نصفين (فكل واحد
منهما ضامن لخصمه) وهي النصف من الآلف لأن مقتضى الشركة أن يرضع (ولو تكفل
لجن المدين (الواحد اثنان فأكثر) (مع) ذلك كاهما (و) يصح أن يتكفل كل واحد
من الكفيلين (سدا الكفيل (الآخر) لأن السكة لا يرضع إلا بما في ذمته بخلاف لخصمان
(فلوله أحدهما) أي الكفيلين (برئ) الذي سلمه (و) برئ كفيه (به) من كفاله برقيقه
لبرأه لفرع بإبراء أصله (ولا يبرأ كفيه (من أحضار الكفول) لأنه لم يسلمه ولم يبرئه برئ
الحق ولا برئ أصله (وإن كفل المكفول به) وهو المدين (الكفيل لم يصح) ذلك لأنه أصل فلا يجوز
أن يصير فرعاً (وإن كفل) المكفول (به) أي بالكفيل (في غيره) أي غير ما كفله في ضمان كان
على الكفيلين فله المكفول به (مع) ذلك لعدم المنع (ولو ضمن دمجلى من ذمى
خرا فاسد المضمون له أو المضمون عنه برئ) المضمون عنه (هو الضامن) (مسالان ماله
الجزى بطلت في حق من أسلم) فإن كان هو المضمون له لم يملك مطالبة المضمون عنه ولا الضامن

طعامه (وتبطل) حصة المقد
(يجوز أو ضمنون) مطبق لأنها
تعتد الحصة والمقتل فإذا انتفى
ذلك انتفت بعهتها لا انتفاء
ما يعتد عليه وهو أهلية
التصرف لكن لو وكل في بيع
أو أطر وقف أو عقد عدا
حائرا غيرهما ثم مات لم
تبطل عهده لأنه متصرف على
غيره كإيفاء الاقتناع وغيره
(و) تبطل وكالة (بغير رشفة)
على وصكيل أو موكل (حيث
أهتر رشفه) كأن تصرفه للمال
فإن وكل في تصرف لا يورثه
لم تبطل رشفه وكذا لو وكل في
تصرف احتطاب أو استقاة ماء ونحوه
(و) تبطل وكالة (بغير رشفة)
(به) بخلاف ما ذكره عليه (فيما
ينافي) الفسق (مكياجيات
فكاح ونحوه) كاستقاة ماء
وإنما يفرج به بالفسق عن أهلية
ذلك التصرف (و) تبطل وكالة
(بغير موكل) فيما يجر عليه
ففيه) كإعانة ماله لا تقطاع
تصرفه فيما يملكه ما ولو كل في
شراءه في ذمته أو في ضمان
أو اقتراض (و) تبطل وكالة
(برئ) أي الموكل لنفسه من
التصرف فيما ماله مادام مرثيا
ولا تبطل برئ وصكيل الأقبيا
بنافها (و) تبطل وكالة
(بغيره) أي السيد (أو كتابته
قنا وتل في عهده) لأنه لا يملكه على
رجوع الموكل عن الوكالة في
العقو (لا) تبطل الوكالة
(بمكاه) أي الموكل (أو سمع)
سما (أو ما) أي شأنا (أو كل
في بيعه) لأن السكة لا تخمس
بذلك والبيع الفاسد لا ينفذ (و) تبطل الوكالة لوسطه (أي الموكل لا قبلته) أو مباشرة دون ذم

دونه الفرج ونحوه خلافا لما في
الاتصاف حيث قال تبطل (وكذا
وكيل فحياها) كماله لا بد ادرك
في اجاب كاخ او قبله فتبطل
وكالته بذلك (و) تبطل وكاله
(بدلالة رجوع احدهما) أي
الموكل والوكيل كما تقدم من
وطء الموكل زوجته وكل في
طلانها وقبول الوكيل الوكالة
في حق عمن سببه بعد ان
كان وكاله آخر في شرع منه
(و) تبطل وكاله (بقراره) أي
الوكيل (على موكله يقضي
ما أي شيء) (وكل) الوكيل
(فيه) أوفى فنه وانما صومعة
فيه لا عتراف الوكيل بذهاب
محل الوكالة بالنقض (و) تبطل
الوكالة (تلفا لمن) الموكل في
التصرف فيها لخاص عمل
الوكالة وكذا الوكيل في نقل
امراته أو بيع عسده أو قبض
شئ داره من فلان فقامت بيته
بطلاق الزوجه وعق العقيد
أو انتقال الدار من الموكل
(و) تبطل الوكالة (ببيع)
عوض لم يؤمر الوكيل (به) بأن
اعطاه دينار من مئسل وقال
اشتر بهذا ثوبا وهذا كماله
دينار الكاب متلا واشتره دينار
الثوب فلا يصح الا لغيره
الموكل عن ثمنه انفسه ولا رضى
لزمه (و) تبطل الوكالة
(ب) اتفاق ما أمره أي بالشرايه
ونحوه وكذا انصرف عليه ولو
خطله بما لا يتبين به (و) أوفى
أقرضه كما تبطل (ب) تلفه
لتدفع ما تاداه من الموكل
تجما وكل في شره ونحوه

لانه ترجع لاصله وان كان الذي أسلمه والمضنون عنه فلا يجوز رجوعه على مسلم
والضامن فرعه (وان أسلم الضامن) في فخر (برئ وحده) لما تقدم (ولا يصح) الضامن
(الامن جازا) التصرف أي بمن يصح تصرفه في ماله لا بما يصح له التصرف في ماله من غير
جائز التصرف كالبيع وحلا كان أو امرأة (الا المحجور عا) لفسل فيصمض عنه لانه
تصرف في ذمته وهو أهل له (وتبطل) بطلانها (بقراره) كسائر دونه التي في ذمته الثانية
بعد البطلان اذا تقرر انه لا يصح الامن جازا التصرف (فلا يصح) ضمان (من مجنون ولا مبرم
ولا صبي ولا مجنون) لعدم صحته تصرفهم (فلو ضمن شخص شخصا) وقال الضامن (كان)
الضامن (قبل بلوغه) وقال خصمه (وهو المضمون) (أي) كان الضامن (بعدة) أي بعد البلوغ
(فالقول بطلان المضون) لانه يدهي سلامة المقدمي الاصل (وتقدم له في الجباية) (البيع)
فيما اذا ادعى أحد المتبايعين ما يفسد العقد وانكره الآخر القول بطلان المنكر (وكذا الوادي)
الضامن (المجنون) وقت الضامن وانكره خصمه فالقول بطلان (ولو عرف له حال جنون)
لان الاصل سلامة العقد (ولا يصح) الضامن (من مغبه) لعدم صحته تصرفه (ولا يصح)
الضامن (من عديمه) ان سببه ولو كان مأذونا له في الصارة لانه عقد فنه في اجاب مال فلم
يصح بغير اذن السيد كالبيع (وبصم) ضمان العبد (بذاته) أي اذن سيده لانه لا اذن له
في انصرف له في ملكها (وتبطل) ما يضمنه السيد باذن سيده (بذمة السيد) كاستنائه
(فان اذن السيد) (له في الضامن) ليكون الضامن المال الذي في يده صحم ويكون ما في
ذمته متعلقا بالمال الذي في يده السيد كمن يملك حق الجباية برقيقه (العبد الحاني) لانه انما
الترمه كذلك (كالمال المرفوع) فك هذا الذي على ان تأخذ ما يضمنه (من ما في يده
صح) ذلك ويكون متعلقا بالمال الذي يملكه كمن يملك ارض الجباية برقيقه فبطل هذا اذا
تلف المال سطر الضامن وان تلفه ما تلف فبطل الضامن بعده (ولا يصح ضمان المكاتب)
بان بعض انساب (لغيره بغير اذن سيده) لانه يبرع (القارن) اذا ضمن بغير اذن سيده فاذا اذن
له صحم ويؤخذ ما يملكه مكاتب (ولا يصح) الضامن (الارضا الضامن) فلا يصح ضمان المكاتب
لانه التزام مال لم يصح بغير رضا الملتزم كالنذر (ولا يعتبر) لصحة الضامن (رضا المضمون
له) لان باقتاد ضمن البت بغير رضا المضمون له وافر الشارع عليه عليه الصلاة والسلام (ولا)
رضا المضمون عنه) قال في المبدع بغير خلاف فبطلان حديث أبي قتادة ولاه لوقضى الدين عنه بغير
اذنه ورضا صحم فكذا اذا ضمن عنه (ولا يعتبر) ايضا (معرفة الضامن لهما) أي المضمون له
والمضمون عنه لانه لا يعتبر رضاها فكذا امرتها (ولا يعتبر) كون الحق معلوما لانه التزام
حق في الذم من غير معاوضة فصح في الجهول كالاتزام (ولا) كون الحق (واجبا) اذا كان
ما له أي الحق (الى المال والوجوب) فصم ضمان ما يجب اذا آل الى الوجوب بقوله
تعالى وان جابه جل جبر وبانه عظيم فبطل الا به على ضمان جل المبرم انه لم يكن وجب
للاقبال الضامن ضم ذمة الى ذمة فاذا لم يكن على المضمون عنه شيء فلا ضم لانه قد ضم ذمته الى
ذمة المضمون عنه في المبرم ما يبرمه ببيت في ذمته ما يثبت وضمنه امثلة الجهول كماله وهذا
كاف (ولو قال ضمانت لك ما في فلان) صح (أو) قال (ما في فلان على) أو هندي ونحوه
كف ذمتك ما يقضي به عليه (أو) قال ضمانت لك (ما يدين به) صح وهو من أمثلة ما يؤول
الى الوجوب (أو) قال ضمانت لك (ما يدين به) بلان صح (أو ما تقوم) لك (به البتة) عليه
(أو ما يفسر به الحساب بغير تكلمه) كف ذمتك ما يقضي به عليه (صح) ذلك وهذه
من أمثلة الجهول ايضا (ومنه) أي من ضمان ما يجب (ضامن السوق) وهو ان يعين

(وعزل) الوكيل (وعرضه) أي عوض ما تفعلا ان العزل لا يصح لئلا يؤول حق في قبضه (ولا تبطل الوكالة) (بعدة) (فلو دفع

زال أحدهما لم يزل الآخر
(وضمن) الركيل ما تعلق فيه
أو فطر (من تصرف كالأم)
أي أمر الموكل مع تصرفه
للقاء الأذن (ويؤى بقضائه
المعوض) فإذا تعلق به ولائعه
ولا فطر يط لمضمنه لأنه لم ينعقد
فيه تضييع في قوله بقضائه
المعوض ليس قد صدق براءته بل
ببره بمجرد تسليم العين وأذا قضى
المعوض لم يكن مضمونا عليه
وان كان بدلا عما هو مضمون
عليه لم تقدم (ولا تطل وكالة
بإغناء) موكل أو وكيل لانه
لا تثبت به الولية أشبه النوع
(و) لا يمتنع وكيل أو غيره أو
إماقه أو هنته ونحوه لانه لا تمنع
استدعاء الوكالة فلا تمنع استدعاءها
لكن لا تصرف من اتفق الملك
فيه إلا باذن سيده الثاني
(و) لا (طلاق) زوجة
(وكيله) فلو وكل زوجته في
تصرف ثم طلقها لم يطل
وكايتها لان زوال النكاح كقطع
لا يمنع استدعاء الوكالة فلا يطل
استدعاءها (و) لا (محمود) وكالة
بان يهدم موكل أو وكيل الوكالة
فلا تطل لانه لا يدل على رفع
الأذن السابق كانه كراه زوجة
امراة ثم تقوم به بسنة فليس
طلاقا (و) يترك (وكيل) يموت
موكل وعزله ولم ينفه أي
الوكيل موت موكله أو عزله
لان الوكالة لا يفتقر قرضها
من أحدهما إلى رضا الآخر فلم
تفتقر إلى عمله كالأعلى فيضمن
ما تصرف فيه (ك) يترك
(شريك) يموت شريكه وعزله
(و) (عزل) (مضارب) يموت شريكه

ما يلزم التاحون دين وما يقتضيه من دين مضروبه قال الشيخ (وقال) الشيخ
والشهادة من لم يزوجها لانه عمل اجتهاد قالوا بالمشاهدة على العقد المحرمه على
وجه الاعتناء عليها الحرام (واختار) الشيخ (بعضهم) حارس ونحوه ويجوز حرب ما يذهب
من البلد أو المهر وان غابت ضمانت المالك يجب ضمانه المجهول ضمان السوق وهو ان يضمن
الضامن ما يجب على التمسار للمالك من الدين وهو جائز عند أكثر العلماء كمالك وأبي حنيفة
وأحمد وقال الشيخ (أيضا) الطائفة الواحدة المتمتعة من أهل الحرب التي يضمن بعضها
بعضا غيري جري النقص الواحد في ما يهدأهم وأذا شروا على ان يشارهم في دخول دار
الاسلام بشرط ان لا يأخذ المسلمون شيئا أو أحدوه أو أضا من ناله والمضون يؤخذ من
أموال الصغار حذر ذلك ويجب على ولي الأمر اذا أخذوا ما لأغفار المسلمين ان يظالمهم بما ضمنوه
ويعسهم على ذلك (ك) سائر (الحقوق الواجبة انتهى) واقتصر عليه في البدع وغيره
(ولا تمنع الكفالة سعة الدين شيئا) تجزى ومنه أوسطا أو شيئا لا يجوز له أن يؤذي ولا
المول (ولا) تصح الكفالة (بدين المسلم وتقدم) ذلك (فيما) مضى (وان قال) انسان
(ما علمت) ملاما (فهو على ولا يقر عنه) تدل على ارادته في إعطائه في الماضي أو ما علمه
في المستقبل (فهو لما وجب في الماضي) حلالا لفظ على حقيقته اذ هي التبادر منه (وله)
أي الضامن ما يجب (أبطال الضمان) فيما يؤول الوجوب (قبل وجوبه) لعدم
اشتغال ذمته

فان فصل ويصح ضمان دين الضامن بخوان بضامن الضامن آخره لانه دين لازم في ذمته
فصح ضمانه كسائر الديون (فيثبت الحق في ذم الثلاث أيهم فضاير برئت ذمهم كلها) لانه سقى
واحدة فإذا سقط لم يصب مرة أخرى (وان أبا الفريخ المضمون عنه مري الضامان) لانها
تضمنه فببر ان براءته (وان أبا الفريخ) الضامن الأول برئ الضامان) الأول لبراء
الفريخ و الثاني لانه فريخه (ولم يبر المضمون عنه) لانه أصل فلا يبرأ براءة فريخه (وان
أبا الفريخ الضامن) الثاني برئ وحده دون الأول والمضمون عنه لانهم أصله (وهي
حصلت براءة المضمون بالبراءة من الفريخ فلا رجوع فيها) أي البراءة فإذا أبر المضمون عنه
الضامن على المضمون عنه وقضى (والكفالة كالضمان في هذا المعنى) لانها في معنى
الضمان (ويصح ضمان دين الميت ولو غير مفلس) لان باقتاداة ذم دين الميت (ولانها
نعمته) أي الميت من الدين (قبل القضاء) أقوله عليه الصلاة والسلام نفس المؤمن معلقة بدينه
حق يقضى عنه ولما أحبروا قتادة ان النبي صلى الله عليه وسلم نزل في النار بين قال لأن يردت
عليه ماله من رواله وأجدولاه وثيقة بدينه لا يسقط قبل القضاء كالأخر (و) يصح (ضمان
كل دين يصح أخذ المال منه) بما تقدم وإذا ضمن الضامن آخر (فان أدى الدين الضامن
الأول) بنية الرجوع (رجع على المضمون عنه) لانه قام عنه واجب (وان أدى الضامن
الثاني وهو ضمان الضامن رجع على الضامن الأول) لانه أصله (وهو) أي ثم رجع
الضامن الأول بعد أدائه الثاني (على الأصل) وهو المضمون عنه لقامه عنه واجب كما تقدم
(ويصح ضمان المهر قبل الدخول) لانه يؤول إلى الوجوب بل وجب العقد ولكن يستقر
بالدخول (و) يصح ضمان المهر (بعده) أي بعد الدخول لاستقراره (ولو) كان ضمان
المهر (عن ابنه الصغير) ابنه (الكبير) أو أجنبي لانه دين واجب أو يؤول إليه (و) يصح
ضمان هذه نافع اشترايا بضامن (عنه) أي من البائع (التمن متى خرج
المبيع مستحقا أو رد) المبيع (صعب أو) يضمن (أرض الدين) يصح ضمان العهدة

الضامن (مردع) يدل علم يموت المودع أو عزله فلا يضمن تلقاه (عن)
عنده بالاعتناء لا يقرط ولو تلقاه من محل آخر أو ان رجع مع غيره أو وكيله وكان السفر أحفظ لها ونحوه (ولا يقبل)

الاصل بقا الوكيل في الشركة
وبرأئته الوكيل والشريك
والعضاء من ضمان ما ذكروه
فبعد الرضا الذي ادى عن له
فيسه (وبقيل قول موكل في
اخراج زكاة (انه اخرج زكاة
قبل دفع وكيله زكاة (لما
لانه اهادتوا القول قول من
وجبت عليه في احدثها وزمنه
ولانه انزل من طريق الحكم
باخراج المالك زكاة نفسه
(وتؤخذ الزكاة) التي دفعها
الوكيل من السهم (ان بقيت
بيده) لفساد النقص فان فرقها
السهم على مضطها اولفت
بيده فلا رجوع عليه (و) يقبل
(اقراره) ببيعها لانه
لانه أمين قبل قوله في حصة
البيع كدفعه (وان) نكل
الوكيل من الخلف في
العيب من البيع قبل
القول قول البائع (فرد) عليه
البيع (شكوا) به بالناه
للقول (على مسوكل) لتعاني
حقوق المسقده كما هو باشره
(وعزل) و (مكسل) (في) وكالة
(دوره) وهي قول موكل
(وكسلت) وكلما عزلت فقدت
وكسلت) سميت دوره بغير ورائها
على العزل وهي محصة لخصه
تعلق الوكيل (بقول موكل له
عزلت) وكلما وكلت فقد
هزلت (وهي) أي العزل
المذكور (ففي معنى بشرط)
وهو ان وكيله فكما صار وكلا
انزل لئلا قال له بعد ذلك
وكسلت في كذا المبيع تصرفه
لوجود العزل الحق بوجود

(عن مشترئ ان بان بضم النون الواو ج قبل تسليمه أو) بضم النون (ان ظهر عيب
أو اسحق نفعاً في العهدة في الموضع ضمان النون) كله (أو بضمه من أحدهما الآخر)
وهو صحيح عند جماهير العلماء لان الجاهل بعد على الوثيقة وهي ثلاثة الشواهد أو الزمن
والضمان فالاول لا يتوقف منها الحق والثانية بمنزلة لانه يلزم حبس الزمان الى ان يؤدي
وهو غير معلوم فؤدي الى حبسه اذ لا يثبت غير الضمان ولا لا يوجب لامتنت العاملات
مع من لم يعرفه ضرر عظيم رافع لاصل المسكاة التي شرع البيع من أجلها (والفائدة ضمان
العهدة ضمننت عهده أو كونه أو ردك أو يقول الضمان) للمشتري ضمننت خلاصاً منه أو متى
خرج المبيع مستحقاً قد ضمننت للثلاثين) فلو ضمن خلاص المبيع فقال أحد لا يجل وانتماره
أو برك لانه اذا خرج أو مستحقاً يستطع خلاصه (ولو بنى المشتري) في عقار اشتراه وضمن
له آخر ذكره كمن ظهر العقار مستحقاً (فقتضيه الحق) فالانقضاء للمشتري لان اعيان ماله
(و) يرجع بقية التالف على الدائع) لانه غر وقبده الشئ النقي في موضع إذا كان عالماً
والانقضاء بغير (و) يدخل) ما يضره المشتري من قيمة التالف وكذا لو أخذ منه الاجرة في ضمان
العهدة في حق ضمانها) فالمشتري الطلب ما غرمه من ذلك على الضمان للعهدة (ولو خاف
المشتري فساد البيع بفساد استحقاق المبيع) كمن عوى البائع صفراً أو كره أو فحشاً (أو)
خاف أحدهما (كونا) العرض معاً أو ذلك) المشتري (في كمال الضميمة) التي تسليم المبيع وكذا
المكالم (أو) شك البائع في (وجود جنس الثمن ضمن) الضمان (ذلك صريحاً)
ضمان له (كضمان العهدة) لا بد رجوع اليه (وبمع ضمان نقص الضميمة ونحوها) كالتمالك
(و) يرجع) القاض بما نقص وإذا اختلف في قدر النقص أخذ (بقوله مع عيبه) لا يفتكر
نقص ما ادعاه خصمه والاصل عليه وان باع شيئاً بشرط ضمان ذكره الأمن زيد ضمن ذكره
منه ايضاً بعد هذا كره في الائتمار وجزءه في المتنى (ولو لم يقبض على وجه السوم
كمن) أي المقبوض على وجه السوم في الضمان وعدمه على التفصيل الذي لا يفتقره (ولا
بمع ضمان دين الكفاية) لانه ليس لازم ولا ما له الى السوم لان المكاتب له بغير نفسه
والامتناع من الاداء فاذا لم يلزم الاصل فالفرع أولى (ولا) يصح ايضاً ضمان الامانات
كالودعة والعيب المؤجرة والشركة والمضاربة والعيب المدفوعة الى التباطؤ والقصور ونحوها
لانها غير مضمنة على من هي في يد كذا على ضمانه وفي هيون المسائل لانه لا يرميه
احضارها وانما على المسائل ان يفسد الموضع قبضتها (الآن بضم النون) فيها) أي
الامانات فبمع الضمان لانها اذ مضمنة على من هي في يده أشبهت العيوب (و) بضم ضمان
الاعيان المضمنة كالغصب والقراري والمقبوض على وجه السوم من بيع) أي البيع
(واجاره) لانها مضمنة على من هي في يده فهي كالقوة الثابتة في الذمة وضمانها في الحقيقة
ضمان استتقارها وردها أو قيمتها تلتحق في حصة العهدة البيع (ولو ضمن) الضمان
(مقبوضاً على وجه السوم) مع ذلك (بان) ساوم) الضمون عنه (انساناً على عينه) بقطع ثمنها
أو اجرتها (أو بقطع ثمنها) ليربها له فان رضوا) أخذها (والاداء) لربها فان رضوا
ذلك (ضمنه) أي ضمن القاض المقبوض على وجه السوم (اذا تالف) فيها ما طالع لانه
مقبوض على وجه البذل والعرض فهو كقبوض بغير فاسد (وبمع ضمانها) أي في البيع
والاجارة السابقة (الآن أخذ) أي أخذ انسان شيئاً (بأن) به (أو) الأخذ (أهله) برضوه
أخذوا لاردمه من غير مساومة ولا قطع من فلا يضمنه) الأخذ (اذا تالف بغير تقريره) لانه ليس

الاول (فقد عذر نفسه) من وكاله الاول لان اجابته لثاني دليل رجوعه عن اجابه الاول (وتكون) العين المشتركة (له) أي الوكيل (والثاني) الا لامفصل لاحدهما على الآخر (وما يبعه) أي الوكيل وكفاك امين (بمعه) له امانة فلا يبع من حيث لم يتصرف ولم يتعدا وقرضا وكذا هيبيدو لم يبد رجوع ابيهما

فوقل وصحوق العقد كسليم النعم وبعض المبيع وضمان الهلاك والديا لم يبع ويحوسرء كان العقد جماعا فخرضا فقلت الى الوكيل كاليه والاحارة اولا كالتحاش (متعلقة بموكل) لوتوع العهدة له ونسب ان من وكل في بيع قرب ففعل ووجب له منه بل اى زمن الخيارات انه لمصاحب الثوب (فلا متقى من يتقى على وكيل) كاليه وما شيه اذا اشتراه لم يملكه لان الملك ينتقل للوكيل (و ينتقل ملك) من بائع (لموكل) لان الوكيل قبله له شبه تالو تزوج له وكالاب والوصى (وهو طالب) الموكل (بشمن) ما اشتراه وكيله (و يبرأ منه) موكل (ابا ابحاث وكيله لم يسل) بائع (انه وكيل) لتعلقه بدمته ولا يرجع وكيل عليه يتي وان عمله بائع وكيله ابراهم يبع لانه لاسق له عليه يبرأ منه (و) لموكل ان (برو يبع) ما اشتراه له وكيله لانه حق له قبل ان يطالبه كسائر حقوقه (ويضمن) للموكل (العهدة) ان تاهل للمبيع او الشئ مستقنا ويحوسر وان عمل مشتر باو كاله لطلب له على وكيل والامه طلبه يتدا لم يبر (ويحوسر) كملك مشتر طلب بائع

فوقل وان قضى الضامن الذين او احواله الضامن (به) أي بالذين (متر عالم يرجع) الضامن (بشيء) سواء (ضمنه) بذنه أو بغيره (لانه) متعلق بذلك شبه العهدة (و) ان قضاء الضامن وأحواله (باو) بال رجوع (برجوع) على الضمون عنه لانه قضاءه مبرى من رين واجب فكان من ضمانه هو عليه كالحا كذا قضاءه عنه عند امتناعه فكان له الرجوع وسواء في غير من الحال عليه او ابراهه او قدر عليه الاستغناء لم يسل او مطلق لان نفس الموالة كالامساخ (ولو كان الضمان والقضاء) بغير اذن الضمون عنه (أو) كان (أحدهما) أي القضاء والضمان (بغير اذن الضمون عنه) وأجاب في المعنى والشرح عن قضية أي فتادة رضى الله عنه انه تبرع بالضمان والقضاء فمدا التبرع فذمته اى المستلص على السداد عليه مع علمه انه لم يبرأ (وان لم يبرأ) الضامن حال القضاء او الخوالة (رجوعا) ولا يرجع على من قضى من قضاها رجوع وعنده لم يرجع الضامن على الضمون عنه يتي كالمشترع لعدم قصده الرجوع والا فلا (لا) من أدى (وكانت يحوسر) ككثير وكفارة وكل ما انقضى في نية فلا رجوع له ولو نوى الرجوع لانه لا يبرأ المدفوع عنه بذلك لعدم التيقنه (و يرجع الضامن) وكل من أدى عن غيره دينا واجبا يسيء الرجوع حيث قلنا يرجع (بأفيل الامر من عما قضى) به الذين (حق) فيمعرض عنه (لرب الدين) (به) أو قدرا الذين (لانه) ان كان الاقل فالنظر انما لم يكن واجبا عليه فهو مشترع باده وان كان القاضي أقل فهو انما يرجع عاظمه ولهذا ابراهه غير علم يرجع يتي (والضامن مطالبه الضمون عنه) فقبل الاداء اذ طالب به (أي الذين) ان كان ضمن باده (لانه) مثل ذمت من أجله باده لانه مخلصها كما استعار عنه فله ما بذنه فان عليه تخليه اذ اطلبه به (والا) بان لم يطالب أو كان ضمنه بغير اذنه (فلا) يلزمه تخليه لانه اذا لم ياذن له والذى ادخل الضرر على نفسه وان اذن له ولم يطالبه برب الحق فلا ضرر عليه يزيله (لكن ان أدى) الضامن (الذين) شبه الرجوع (فله) أي الضامن (الطالبة) على الضمون عنه (عما أدى) عنه لماسق (واذا كان له ألف على رجلين على كل واحد منهما نصفه) أي الالف اصاله (وكل واحد منهما) أي من الرجلين (ضامن عن صاحبه) ما عليه (فأبراهم) أحد ههنا (الالف برى منه) أي من الالف لان الارباء صاف ما عليه اصل التوضيما (و برى

الاستعانة عليهم في التمن
كتمت في حق نفسه بخلاف نحو
أخيه وجه (وكذا) كرم أمينة
ووصى وأطهر رفق ومضارب
قال (المستعير بشر بسلع عتات
ووجوده) فلا يبيع أحدهم من
نفسه ولا ولده، والولد ونحوه ولا
يشترى من نفسه ولا من ولده
والولد ونحوه لما تقدم فيمن منه
أنه ليس لناظر الإقف غير
الموقوف عليه أن يترجس
الإقف لولده ولا زوجته ولا تترجس
ناتجة زوجه وأخوه التهمة وقد
ذكرت مائة في شرح الاقتناع
(وإن باع وكيل في بيع (أو)
باع (مضارب برأئته) غن
(مقدد) أي قدره لهوب المالمص
(أو) باعها بالثمن (غن مثل)
أن لم يقدر له ما غن (ولو) كان
الزائد من غن غير جنس ما أرا
أي الوكيل والمضارب مالمص
(في بيع) البيع لوقوه بالآذون
فيه ورأيه تنفع ولا غير ولأن
من رضى بجماله لا يكره أن يزداد
عليها ثوبا أو صورا قال عه
بما أفردهم قباهه
بجائته دينار أو ينسجين
درهما عشرة دنانير ونحوه أو
بجائته ثوب أو بثمانين درهما
وعشرين ثوبا لم يصح ذكره
القاضي الخالف في محتمل أن
يصح فيما إذا جعل مكان الدرهم
أو مكان بعضها دنانير لانه ما دون
فيه غير فالأن من رضى درهم
رضى مكانه دينار ذكره في
الحنفى (وكذا) يصح البيع (إن
بما) أي الوكيل والمضارب
(أو) انفس من مقدر أو غن مثل

(حق) يحمل) أجله لانه لا يجب له أكثر مما كان لغيره ولا منه بمرع والتجديد فلم يرجع قبل
الأجل كالوقضاء أكثر من الدين (وإن مات المضمون عنه أو الضامن لم يحصل الدين) لأن
التأجيل حتى من حقوق الميت فلا يطل بعهته كسائر حقوقه (وإن مات) أي الضامن والمضمون
عنه (فكذلك) أي لم يحمل الدين لما تقدم (إن توفي الورثة) برهن بمرز أو وكيل على جافل
الامر من من الدين أو التركة (وأن) بأن لم توفي الورثة (حل) الدين لباقي المهر (ويصح
ضمان الحال مع جلا) نص عليه لم يشر وأما من ما به من ابن عباس مرفوعا ولا لانه لا يضمن
مؤجلا يصدق فكان مؤجلا كالبيع لا يقال الحال لا يتأجل وكيف يثبت في ذمتهم ما لا يقعان
الحق يتأجل في ابتداء ثبوته بعد وقوعه كذلك لانه لم يكن ثابتا عليه حاله وهو يتخالف ما في
الذمتين (فما صاحب الحق مطالبة المضمون عنه في الحال دون الضامن) فلا يطالب به حتى يحصل
أجله (وإن ضمن المؤجل حال المص) الضامن لم يصبر حالا (ولم يلزمه) أي الضامن (قبل
أجله) لأن الضامن فرغ المضمون عنه فلا يستحق مطالبة دون أصله والفرق بينهما وبين
التي قبلها أن الحال ثابت مسبقا للقضاء في جميع الزمان فإذا ضمنه مؤجلا فقد ألزم بعض
ما يجب على المضمون فصح كالأمر كان الدين عشرة فضمن خمسة وأما المؤجل فلا يستحق قضاءه
الأخذ أجله فإذا ضمنه حالا لم يجب كالأمر كان الدين عشرة فضمن عشرة
وقد فصل الكفالة في محصة لقوله تعالى قال بن أرسله معكم حتى تؤقون موثقا من الله لتأتق
به إلا أن يحاط بكم ولأن الحاجة داعية إلى الاستيناف في ضمان المال أو البسند وضمان المال
عنت عنه كثير من الناس فلم يغير الكفالة التامة من لادى إلى المخرج وعدم المعاملات
افتتاح إليها وهي (الترام رشيد) ولو فطلسا (رضانا احتضار مكفوله) لأن العقد في الكفالة
واقع على دين المكفولة في مكان احتضاره هو الملتزم به كالضامن وقوله (تعلق به حتى مالى)
صفة المكفولة به وبأن يترجمه وقوله (التي مكفولة) متعلق باحتضار ولو قال احتضار من عليه
حتى مالى المهر به فكان أخضر وأولى لانه لا دور فيه (حاضرا كان المكفولة به أو غائبا) وما يصح
أن كفل (بأنه وبغير انفسه) كالضامن (ولو) كان المكفولة به (مدينا ومجونا ولو بغير انفسه
وليها) لانه قد يلزم احتضارها مجلس الحكم وكذلك قال (ويصح احتضارها مجلس الحكم
لشهادته عليه ما بالانفاق) أي انفاق نفسه وأمال لانها بضمان الحاشية وانفاق ما لم يدفع
اليها (وتنقذ) الكفالة (بالفاظ الضمان) السابقة (كما) نحو أنا ضامن بدينه أو رعيه به
(وإن ضمن) الضامن (معرفة) أي معرفة أنسان بأن حاملا انسان إلى آخر يستدبر منه فقال
له أنا لا أعرفك لا أعطيك فضمن له انسان معرفة ففادته ثم غاب المستدبر أو قوازي (أخذ)
بالينة لقوله أي ضمان المعرفة (به) أي بالمستدبر قال أحد في رواية أبي طالب فبين ضمن
لرجل معرف فرجل أخذه فان لم يقدر ضمن (و) قال الشيخ النقي في شرح الفهر رمضان المعرفة
(معداء) أي أعرفك من هو وأين هو) وقال ابن عقيل في الفصول بعد كتابته انفس الامام
لأن كره هذا يعطى أن أحد جعل ضمان المعرفة ففادته له المال (فكانه قال ضمانك
حضوره) متى أردت لأنك أنت لا تعرفه ولا عتلك احتضار من لا تعرفه فأن اعرفه فاحتضره
لأنه متى أردت فصار كقوله تكفلت بدينه انتهى فيطال ضمان المعرفة فاحتضاره فان يترجم عن
احتضاره مع حاشية لانه ما عليه من ضمن معرفته له وقوله (فان لم يعرفه) من هو وأين هو
(ضمن) ما عليه (وإن عرفه) ذلك (قدس عليه) بضميره هذه التمة كلام الشيخ النقي مفرعا
على ما اختاره قال وظهر هذا لرواية أبي أيرواية أبي طالب المذكورة لا يخالف ذلك بل يوافقه
لانه قد قال غيره وما أقوله فان لم يقدر عليه فيصطلح لم يقدر على احتضاره ويحتمل على تربيته

النقص من مقدرو) يضمنان
 فيبيع ان لم يقدر مطلقا عن كل
 (مالا يضمنان بمثله عادة)
 ككثير من مائة بخلاف
 ما يتبين من كالمدهم من عشرة
 لغير الضرر عنه بحيث نقص
 ما لا يتبين من مائة جميع
 ما نقص (عن ثمن مثل) لانه
 تفريط بترك الاحتياط وطلب
 الحظ لانه وفي قضاء المسئلة
 وقضين المفريط جميع من المصالح
 وكذا في كل موهوم وناظر
 وقب وبت مال ونحوهم (ولا
 يضمن من) اذنه سيده في بيع
 وشراء باع ناقص او اشترى
 باذن (لبيده) كما لو اتف مال
 سيده (ولا يضمن) صغير
 اذنه ولسه في التجارة باع
 ياتقص او اشترى باذن نفسه
 كما لو اتف مال نفسه (وان زيد
 في ثمن سله براد الوكيل او
 المضارب بها) على ثمن مثل
 قبل بيع (يجز) الوكيل ولا
 المضارب بها (هـ) أى ثمن المثل
 لان عليه طلب الخط لموكله
 وبها كذلك مع من يزيد
 بنابه (و) ان زيد على ثمن ثلثها
 بعد ان بيعت (في هذه خيار
 مجلس) او شرط (لبيزه) او كيدا
 ولا مضاربا (نسخ) بيع لان
 الزيادة اذن منهي عنها فلا يلزم
 الرجوع اليها ولا ثبت للمزايد
 عليها (و) من قال وكفه في بيع
 نحو رب (به بدهم لبيده)
 أى الدرهم (و بدهم) قلنس
 او كتاب ص (او باعه) بدينار
 ص (البيع لانه في الاولى باع
 ما اذن وفي حقيقة زيادة تنفع
 الموكل ولا تضره وفي الثانية باع
 بالفساد باع) أى الاثف

انتهى والاحتمال الثاني رده في شرح المتبهي باربعة اوجه و احسن في الرد وقد علمت ما في
 كلام المصنف وخطه أحد القولين الآخر وجعل المقر على الاول مفرعا على الثاني (وتعبر
 الكفالة) بدين من عليه دين لازم) او يؤول الى الزوم غير جزم ودين لم وقد موار
 اليه بقوله (صع ضمانية) ولو حذفت لازم لكان اوضح (معلوم كان الدين) المكفول بدين من
 هو عليه (او مجهولا) اذا كان يؤول الى العلم وتقدم وقوله (من كان يلزمه المضنر والى مجلس
 الحكم) بيان لمن عليه دين واحسن ربه من الاستطاعة كفالة لولده لانه لا تنفع دعواه
 عليه بغير النفقة الواجبة فلا يلزمه المضنر ومجلس الحكم (ولو) كان من عليه الدين (محبوسا)
 بحبس الشرع (لكون المحبوس عن تسليمه باسرا لاكم) الرب الحق (ثم يعبده) انما كم (الى
 المحبس بالمحقن جميعا) ويراد الكفيل كما يأتي (وان كان) المكفول (محبوسا عند غيره لاكم
 لم يلزمه) أى المكفول له (تسليمه) أى تسليمه (محبوسا) بدليل قوله (لان ذلك المحبس بمنعه
 استغناء عنه) فلا اثر لتسليمه بخلاف المحبوس عند الحاكم كما تقدم (وتعبر) الكفالة
 (بالأعيان المضمونة كالصوب والعداري) لانه دفع ضمانها (ولا تنفع) الكفالة (بالامانات)
 كالودعة والثير وكذا المضاربة (الا) ان كفه (بشرط التحدى) فيها يصح كما تقدم في الضمان
 (ولا تنفع الكفالة) لزوجه لزوجها ولا شهادته لشهده (لان الذي عليها ادائه ليس بمالك
 ولا يمكن استيفاءه من الكفيل) (ولا) تنفع الكفالة (الى اجل محمول ولو في ضمان) أى لا دفع
 الضمان الى اجل محمول (كقوله ضمنه او كملته الى محبي الطر وديوب الى باح) فلا
 يصحان (لان ليس له وقت يستحق مطالبة به) بما ضمنه او كفه (وان جعله) أى الضمان
 أو الكفالة (الى الحصاد او الجذاد) او العطاء (فكامل في بيع) اذ دفع على المقدم (والاولى
 محتمة هنا) لانه يبرع من غير عوض جعل له اجل لا يمنع من حصول المقصود منه فصح كالنذر
 وهكذا كل مجهول يخرج مقصود الكفالة بالوقت والشرح (ولا تنفع) الكفالة (بدن
 من عليه دينا واصل) لان اقامته لولده لا يجوز استيفاءه من الكفيل كخزنا ورقة وقذف
 وشرب (الا) اذا كفل بدنه (لاحمل مال بالذم) أى بالنفوق الدية لدفعها (و) الا اذا ضمن
 السارق بسبب (غير السرقة) أى السرقة وقصد دفع لانه حق مالي (ولا تنفع) الكفالة (بغير
 تسليمه) ككفالت (أحد هذين) المتدينين لان المكفول بغيره معلوم في الحال ولا مال له فلا يمكن
 تسليمه (ولا) تنفع الكفالة (بالكاتب من اجل دين الكافة) لان المحضو لا يلزمه اذله تغيير
 نفسه وهو منه انه تصح كفالته بغير دين الكافة (وان كفل) انسان (بجزء شاة من انسان
 كثلثه وربعه ونحوها) تخمسه وجزء من الف حقه منه (او) كفل (بمضمونه) كوجهه
 ودهو ورجله ونحوه) كراهه وكفده (او) كفل (بروحه ونفقه) بعت الكفالة لانه لا يمكنه
 احضاره الا باحضار النسل والنفس تستعمل على الذات (او كفل بانسان على ان صاحبه والا
 فهو كفيل يا سحر) وعنه (او) فهو (ضامن ما عليه) من المال بعت الكفالة لانه تعليق
 الكفالة والضمان على شرط صحيح يصح كضمان العهدة (او) قال (اذا همم الحاج فانا
 كفيل بفلان شهر اصح) ذلك لانها جعت تعلقا وقتيا وكلاهما صحيح مع الانفراد فكذلك مع
 الاجتماع (ولو قال كفلت بدين فلان على ان يبرى فلان) اعني بعتا (الكفيل) (او) قال
 كفلت بفلان (على ان يبرئه) أى يبرى المكفول عنه الكفيل (من الكفالة) قد
 الشرط والعقد) لانه شرط فصح العقد في عقد دفع ما يبيع بشرط فسخ بيع آخر (وكذا
 لو قال كفلت بهذا القريم على ان يبرئني من الكفالة بفلان) الآخر (او) قال (كفنت
 لك هذا الدين على ان يبرئني من ضمان الدين الآخر) قال ضمنت لك هذا الدين (على

بأذن وفيه هرا فان من رضى بدهم رضى بدينار (وكذا) لو قال الوكيل بيع هذا

فما انصرف من كل تصرف خالف
الوكيل موكله فيه فكتصرف
فمنه (و) ان قال موكل لو كيلة
في بيع حتى يعقبه بعضه
بدون من كله لم يصح البيع
لضرر الموكل ببعضه ولم ياذن
فيه نطقا ولا عرفا فان ما بعضه
بشئ من كله لا يذنب فيه عرفا
لان من رضي بالما فتمت لاهن
الكل رضيها عن البعض ولانه
حصول له الما ثوابي له زيادة
تتبعه ولا ضرر له ببيع باقيه
بمقتضى الاذن اشبه ما رواه
مسند يذنب على الثمن (مالم
بسم) الوكيل (باقيه) في بيع
لزوال الضرر بنفسه (او
يكن) موكل في بيعه (عبد او
عبرة ونحوها) مما لا يتبعه
تفريق (في بيع) لاقتضاء العرف
فذلك لعدم الضرر على الموكل
في الاثر لانه لا تنقص فيه ولا
تفقد (ما يقبل) موكل
لو كيلة ببع هذا (صفقة) دلالة
تنصيص عليه على غرض فيه
(كشراه) فلو قال اشترى عشرة
هيد او عشرة اربط بالغل او
عشرة امداد برصع شر او صفقة
وشر او شاشا بصدق مالم يقبل
صفقة وان قال اشترى عديدين
صفقة فاشترى هذين عشرتين
بين اثنين من وكيلهما او من
احدهما باذن الاخر جاز وان كان
لكل منهما هدم عرفا وجبا
لبيع في ما وثقه منهما لم يلفظ
واحد فقال القاضي لا يلزم
الموكل لان عقد الواحد مع
الاثنين عقدان وفي المقي
يحتمل ان يلزمه لان القبول
هو اثره وهو مضطرب لا يفتقد

ان تبرق من الكفالة بفسلان فيفسد الشرط والعقد لما تقدم (وكذا لو شرط في الكفالة
او الضمان ان يتكفل المكفول به) او الضمان (بآخر) بان قال انا كفي بفلان فلان
ان يتكفل لي بفلان او يضمنه لي او يضمن ما لي بفلان فلان هل ان يتكفل لي بفسلان
او يضمنه لي (او) كفل او ضمن هل ان (يضمن) للمكفول به او الضمان عنه (دنيا
عليه) اى على التكفل والضمان (او) كفل او ضمن هل ان (يضمن) المكفول
به او الضمان عنه (دنيا عليه) اى التكفل والضمان (او) هل ان (يؤجره) دياره وشجره
كذلك ان يجره كذا فلا يصح الضمان ولا الكفالة في ذلك كله لانه من قبل يستين في بيعه
المخفى عنه (ولا تهم) الكفالة (الارضا الكفيل) لانه لا يلزمه الحق ابتداء الارضا
ولا يعتبر رضاه مكفول له لانها وثيقة لا قبض فيها فصحت من غير رضاه كالشهادة (ولا
يعتبر ايضارضا مكفول به) كالضمان (فتمت) اذا قال شخص لا اؤرض من عن فلان
او اكفل عنه فعلى كان الضمان والكفالة لا يلزم الا لزمه ككفل باختياره نفسه
واغلا الامر لا يشافلا يلزم به شئ (وتصح) الكفالة (حالة مؤجلة كالضمان والاشمن)
فالباع (بان اطلق) كقوله انا كميل يبيد فلان (كانت حالة كالضمان) اذا
اطلق يكون حالا (لان كل عقد يفسد حاله قبله) كالشمن في البيع والاجرة والمصدق
اتقضى لطلاقه الملول فان عين الكفيل (تسليمه) اى الكفول به (في مكان زعمه تسليمه
فيه) وطاها بشرط كالمسرفه (وان وقعت الكفالة مطلقة) بان لم يبين موضعا لتسليمه
(وحسب تسليمه وان العقد كالمسرفه) كقيل باحضاره اى المكفول به (حاله) اى
للكفول له (مطالته) اى الكفيل (باحضاره) حال لانه مقتضى العقد كاسبق (فى احضره)
الكفيل (مكان العقد لتسليمه) اى تعيين مكان العقد (فيه) اى فى العقد (او)
احضره مكان العقد (لكون الكفالة وقت مطلقة) لم يبين فيها موضع التسليم برئ
الكفيل لانه عقد على عمل فبرئ منه بالعدل المقدر عليه بالاجارة (او احضره) الكفيل
(في مكان عنه غيره) اى غير مكان العقد (بمحل حلول احل الكماله) برئ الكفيل لما
سبق (او احضره) الكفيل (قبله) اى قبل احل الكماله (و) الحال انه (لا ضرر)
على المكفول له (في قبضه وسلمه) الكفيل للمكفول له (برئ لما سبق) او لم يكفول به نفسه
في محله اى محل التسليم واجله (برئ) الكفيل كما لو قضى الضمان عنه الدين وبرا
الكفيل بتسليم المكفول به (ولو لم يقبل قدر ثمة اليك منه او قد سلمته اليك او قد
اخبرت نفسي من كماله) خلافا لابي موسى لانه قد وفى بعامله ممن العمل
كالايجور ومثل براءة الكفيل بتسليمه (ما لم تكن هناك حادثة طاعة) فتمت منه
لانه لا يجهل بمسلفه (وان احضره) اى احضر الكفيل للمكفول به (وامتنع)
المكفول له (من تسليمه) بلا ضرر (برئ) الكفيل (ولو لم يشهد له امتناعه) المكفول
له (من تسليمه) وقال القاضي رحمه الله كذا فيسقط عنه فبذلك يشهد (وان كانت
الكفالة مؤجلة لم يلزمه) اى الكفيل (احضاره قبل اجلها) كاشترى الحق في الوجهة
قال الشيخ ان كان المكفول في حبس الشرع وسلمه الكفيل (اليه) اى الى الحبس
(برئ) الكفيل (ولا يلزمه احضاره) اى الى الحبس (اليه) عند احلن الائمة وبكفته
الله كمن من الاخراج لصا ثم غرجه ثم رده الى الحبس (وان امتنع المكفول به) برئ الكفيل
(سواء اتى الكفيل في تسليمه حتى مات اولا) لان المحضر يرسط عنه فبرئ كقوله كمال
ابى من الدين فوطر قما اذا غاب فان المحضر لم يسقط عنه وقال الكفيل في الكفالة ان

عجزت عن احضاره او منى عجزت عن احضاره كان على القيام بما اقرب به قال ابن نصر انك لم
يراجعت المكفول بل رزقه ما عايله قال ابو قدوس وقت هذه المسئلة واقتتت فيها بازر واما المال
(او تلتت العسر المكفول بها) ولو عايله فمضرها كما يعلم من كلامه في تصحيح الشروع
(بفعل الله تعالى قبل الخطا بفتح هاء) الكفيل لان تلتها باعتز لم يثبت المكفول به وظاهره
لما اذا تلتت بفعل آدمي لم يبرأ الكفيل وعلى التلث بدلها (لا عوت الكفيل) فلا يبرأ
الكفيل عوته (فيؤخذ من تركه ما كفله) يعني حيث تعدد احضار المكفول به كما لو مات
الضامن (فان كان) ماعلى المكفول به (دسما مؤلفا فوثق ورثته) أي الكفيل (ورثه)
يحرز (او ضمين) على علم يصل الدين قبل امله (والا) او نفوا بذلك (حل) الدين لما باقي في الحجر
(ولا) يبرأ الكفيل (عوت المكفول له) كالضمان (وورثته) أي ورثه المكفول له (كحرف)
المطالبة للكفيل (باحضاره) أي المكفول به لانتقال الحق اليهم كاستحقاقه (وان)
دعى الكفيل) بالمال أو البدن (براءة المكفول به من الدين وسقوط الكفالة) لم يقبل منه بغير
بينه لان الأصل هو ذلك (دين حدين) فثبتته أو (الضامن أو الكفيل) (لم يكن عليه) أي على الضامن عنه
أو المكفول به (دين حدين) فثبتته أو (الضامن أو الكفيل) (لم يكن عليه) أي على الضامن عنه
الأصل هي الكفالة والضامن فان تكلل قضى عليه بالانكول واداءات المدينين ما راد ب الدين
ولم يقبل ورثته برئ من كفله (واذا طالب الكفيل المكفول به بالخصومة) (لا يأتى) (لزمه)
ذلك ان كانت الكفالة بائنه) وان لم يطالب به رب الحق لانه شغل نعمته من امله بانه فلا لزمه
تخصيصه كالواحدة ما رثته بعد له رثته (أو طاله) أي الكفيل (صاحب الحق باحضاره) أي
المكفول به وان لم يكفله بانه لان حضور المكفول به حق الكفول له وقد استتاب الكفيل في
ذلك بمطالنته أشبهه بالوضوح بالوكالة (والا) بان كفه بغير اذنه ولم يطالبه صاحب الحق
ما حضاره (فلا) يلزمه بالخصومة معالي رب الحق لان المكفول به لم يشغل نعمته وانما شغلها
الكفيل باختياره ولم يوكفه صاحب الحق (فان كان المكفول به غائبا فبغيره تعلم غير متقطعة)
بان غاب موضع معلوم (ولو) كان المكفول به (مرتدا لم يأتى بدار الحرب) موضع معلوم (أهل)
الكفيل (يقدر ما مضى) الى محل المكفول به (وبحضرة) منه ليحقق إمكان التسليم وسواء
كانت المسافة قريبة أم بعيدة (وان لم يعلم فيها) أي في النسيئة (خبره) أي المكفول به (لزمه)
أي الكفيل (الدين من غم) براهمال اذا فادته في الأمهال مع عدم التسليم عوضه (فان) علم
موضوعه (مضى) الكفيل اليه (ولم يحضره) أي المكفول به (امالتوان أو غيره) أي المكفول
به (واختفاه) أو امتناعه أو غير ذلك كزى سلطان (حيث تعدد احضار مع حياته) (لزمه)
أي الكفيل (ما عليه من الدين) لعموم قوله عليه السلام اجمع غارم ولائها أحد فحق الكفالة
فوجب التزم به اذن كالكفالة بالمال ولا يسقط عن الكفيل المال باحضار المكفول به بعد
الوقت المسمى نصابا (الاذا شرط) الكفيل (البراءة منه) أي من الدين فلا يلزمه بالشرط لانه
انما التزم بالكفالة في هذا النمط فلا يلزمه سوى ما اقتضاه التزامه (وكذا عوض العين المأزوم
بها) يلزمه الكفيل اذا تعدد عليه احضار المكفول به ليسلها (اذا لم شرط) الكفيل (ان لا مال
عليه بثلثها) أي بسبب تعدد ردائها لثقلها بفعل آدمي وأمر بهما لثقلها وأما اذا تعدد
الدين فتقدم ان الكفيل يبرأ بذلك كوت المكفول به (فان اشترط) الكفيل البراءة (برئ)
لما تقدم (والصالح وشوقه) من هو وكيل على بدن الأخرى كرسول الشرع (غفلة الكفيل)
لوجه) أي كفيل البدن (عليه) أي الصالح وشوقه (احضار الخصم فان تسدر) عليه
(احضاره ضمن ما عايله قاله الشيخ) وتقتصر عليه في القروع وقال ابن نصر والله الاظهر له

في الشريش أين في الأثرين
استأجر أو استعار أو ضار راعاة
شئ فانه اذن في راعاة وبه
بنه) الموكل من البيع في غيره
فصله مع المالك (أو) عالم
(يكن له أي الموكل نفسه) أي
السوق الذي عتبه (غيره)
صح من حل نقده أو مصالح
أمله أو مودته وبه وبينه فلا
يصح في غيره لنقود فرضه
عليه (و) أن قال لو كفه في شره
شئ (اشتره كذا) أي غن قدره
(فاشتره) الوكيل (به) أي
الدين المقدر له (مؤجلا) صح
لا نه زاده خيرا ولو ضرر ما لم يبه
على قياس ما سبق (أو) قاله
اشترى شاة بدنيا راشري به
شاهين تساويه) أي الدينار
(أحدهما) صح لحدث عروة
ابن الجعد ولا يحصل للوكيل
ما اذن فيه زاده من خصسه
تسرع ولا ضرر فباع الوكيل
أحدى الشاهين ووجهه بالأخرى
وهي تساوى دينار اراج نسا
الخير والحصل المقصود زيادة
(أو) قال له اشتر شاة بدنيا
فاشترى شاة تساويه بأقل
من دينار (صح) لان من رضى
شاهين بدينار رضى به بأقل منه (والا)
تكن إحدى الشاهين تساويه
في الثانية أو الشاه في الثلاثة
(فلا) يصح الشراء للوكل لانه لم
يحصل له المقصود فلم يقع البيع
لانه غير ما ذن فيه لغفلا ولا
عرفا (و) أن قال لو كفه (اشترى
عسدا لم يصح شراء اثنين معا)
لأنه لم يأنه في ذلك لغفلا ولا عرفا
وظاهره وكان أحدهما يساوى

ما عينه من الثمن فلو اشتراها واحدا بعد آخر صح شراء واحد من (أي من عبد بن) (أمر بشرائها) اذا لم يقل صفقة

عنه ما عدا ذلك من شرائه فله
 شرأ وما تقدم (وإن قالوا كره
 (أشتر) إلى كذا (بمن هذا)
 الشراء مثلاً فاشترى له
 (في ذمت) ثم قدما عينه أو
 غيره (لم يلزم) الشراء (موكلاً)
 لخالفة الموكل قبله فيه فخرش
 صحيح لأن الثمن للمسلم يتفسخ
 العقد بطله أو كونه مفصلاً
 يلزمه من فسخه وحينئذ يقع
 الشراء للموكل وهل وقف على
 إحالة الموكل فيه وإن كان قاله
 في الفسخ (وهو كره) كأن يقول
 اشترى فذلكم وانقذه فاشترى
 عنه فاشترى بعته (بمع)
 الشراء موكل (ولزمه) لأنه
 في عقد يلزمه الثمن مع مقامه
 وتلفه ~~مكون~~ إذا في عقد
 لا يلزمه ذلك فيه الأعم وقائه
 (وإن أطلق) الموكل لقاله اشترى
 لي كذا بكذا ولم يقل بعته ولا في
 الذمة (بحال) أي الشراء بالعين
 وفي الذمة لئلا يؤول الإطلاق لهما
 (و) إن قالوا كره (بمع) له
 فباعه الموكل (ففيه) أي اشترى
 زيد (بمع) البيع سواء قدر له
 الثمن أو لم يقدره لأنه قد يكون
 غرضه في ذلك كره دون غيره
 الآن هل أو كره ولو بقرينة
 بانه لا غرض له في عين زيد كره
 أو فسخ والتنازع (وعين ذكره
 بالذات فله) (أو) (بمع) شيء ملك
 فبطله أي البيع فاشترى به لانه
 من تمام البيع (ولا) ملك
 الوكيل (فرضه) أي
 البيع (مطلقاً) أي سواء
 دلت عليه غيره كرهه
 في محل ليس فيه الموكل أو لآلته
 قد يوكل في البيع من لا يأمنه

ربكان المستفينة (بمع) قوله فذكر أو قالوا لا تنقل أوله لأن سكوته لم يلزمهم
 به حق (وإن رضوا) أي الركان (بما قال لهمهم) الفرض ووزع على عددهم لا شراً لهم
 في الضمان (وكذا الحكم في ضمانهم) أي ضمان اثنين فأكثر (ما عليه) أي على مدين (من)
 (دين) فإن قالوا ضمانك الدين كافوا شراً على حصته وإن قالوا كل مناضاً من كل الدين طوبى لكل
 وأحده كما لا يتقدم (ولو قال) جازتصرف (أو) بطلق زواجك وهل (أنف) على (مهرها)
 فطلقتها (لزمه) أي القائل (ذلك) أي الألف أو مهرها (بالطلاق) قال في الرعايه وقال لو قال بع
 هذا من زيجاتها وهل ماؤه أخرى لم يلزمه شيء) والفرق أنه ليس في الثاني أن لا يخلو
 الأول وإن شرط في ضمان أو كرهه الفتيان فدا

باب الموكل

بفتح الحاء وكسرها واشتقاقها من التحويل لا تحول الحق من ذمة إلى ذمة أخرى قال في المبدع
 وهي ثابتة للأجباع ولا عبرة بما ألفه الأمام وسند ما أسند العبد ههنا ما أخرجه الشافعي عن أبي
 هريرة أن أنس بن مالك قال سئل عن رجل أعتق رجله وأعتق له رجله فقلت سئل عن
 لفظ من أعتق بعته على ما في الحديث (وهي عقداً رافق) منفرد بنفسه ليس بموكل على غيره
 (لا إحداهما فيه) وليست الموالة (بمع) لأنها لو كانت بيع الكائين ببيع دين وبينهما إحالة التفرق
 قبل القبض لأنها بيع مال بالبيع منه وبما زب بلفظ البيع وبين جنسين كالباع كذا لو كان
 لفظاً شاملاً به بالقبض وليست (بمع) أي في البيع لعدم (لغيره) (بل) الموالة (تنقل
 المال) (المحال) به (من ذمة المبيع إلى ذمة المحال عليه) لما سبق من أنها متضمنة التحويل أو
 التحويل لغيره بالماضيه من حيث أنها دين دين وشبهه بالاستيفاء من حيث برأه المبيع
 بها ولو رد ما سئل ما الحقيقة بعض الأصحاب بالمعاوضة وبعضهم بالاستيفاء أو تلزم بمجرد العقد
 (فلا يملك المحال على المثل) (أو) رجع على المحال لان الحق انتقل فلا يعود بعدانته الله
 هذا إذا أجمعت شرط وطه الأنهار فمن دين ليس فيه قبض عن هو عليه ولا بمن يدفع عنه
 أشراً لو أبرأه من الدين (ولا) يملك (المحال) ولو على غيره (بمضاء) (الموالة) إذا لم يشترط
 سائر المحال عليه وجهه) أي سارده (أو ظنه ملكاً) ثم بين خلافه (الرجوع على المحال) محال
 أي سواء أمكن استيفاء الحق من المحال عليه (أو تضر) استيفاءه (لمطل أو فاس أو موت
 وكذا) لو تضر واستيفاءه (لمجرد صرح به في الفروع وغيره) كأن عهد المحال عليه الدين
 وحلف (وليس المراد) أنه لا يرجع مع وجود الجحود (إذا كان المحال به من الدين أو صدق) (المحال
 (المحتمل عليه) أي على أن يسهل لغيره المحال عليه الماحد (أؤتيت) الدين (سنة) ثم ماتت
 وغيره) بأن أقر المحال عليه أو لآلته (أو) (ما كان ظنه) أي ظن المحال الدين (عليه) أي على
 المحال عليه (لجحد) المحال عليه الدين (ولم يكن إنباه فيه) أي إنباه (الرجوع عليه
 أي على المحال لان الأصل بقاؤه عليه ولم يفتقر برأه منه (وتصح) (الموالة) (بلفظها)
 كأجلتك بدينك على فلان (أو معناه الخاص) كاتملكك بدينك على فلان وهو مذكور لانه
 على المتصور (ولا تصح) الموالة (الأبسط) أربعة (أحدها) أن يحصل على دين مستتر في
 ذمة المحال عليه) لأن ما ليس بمسقط عرضة السقوط ومقتضى الموالة إزام المحال عليه
 بالدين مطلقاً فلا تنبت فيما دافعت (ولو) كانت (الموالة) (على الضامن) بما تنهيه (ووجب)
 لأنه دين مستقر بخلاف ما لا تضمن ما يؤدله إلى الوجوب فلا تصح الموالة به عليه قبل وجوبه

لانه لا دين عليه اذن (أو) وتصنع الحوالة على ما (في ذمة ميت) من دين من مسدق لماسبق (وفي
 الرعاية الصغرى والحاو بين ان قال اطلت عليه عليه) أي الميت (مع) ذلك (لا احتل به عليه
 أي الميت) فلا يصح لان ذمة قد حرت (وتصح الحوالة على المكاتب بشراء مال الكفاية)
 كبدل فرض ومن مبيع لادن مستقر (وان حال السيد على مال الكفاية لم تصح الحوالة
 (ولو حال) لعدم استقراره (أو) حال المسلم على (السلم) لم تصح الحوالة لعدم استقراره (أو)
 حال على (راس ماله) أي السلم (بعد دفعه) لم تصح الحوالة لانه لا يصح تصريفه قبل
 قبضه (وتقدم) في اواخر السلم (أو) حالة (ازوجهة على) المصدق قبل الدخول وبغضه عما
 يقر والصداق لم تصح الحوالة لعدم استقراره (أو) حال على (الأخرى) بعد قبضه استغناه
 بالنافع) فيما اذا كانت الاحالة لمدل (أو) قبل (فراغ الدية) ان كانت الاجارة على مدته لم تصح
 الحوالة لعدم استقراره (أو) حال النافع (بمن المبيع على المشتري في مدة اختيار أي خيار
 المجلس أو ان شرط لم تصح الحوالة لعدم استقراره (أو) حال (على عين من ذمة مبيع أو مضاربة)
 أو شرط لم تصح الحوالة لانه لم يحصل على دين (أو) حال (على استحقاق في وقف أو) حال (على
 ناطره أو على ولي بيت المال أو حال ناطره الوفاء بعض المستحقين على جمعة ونحوه لم يصح)
 ذلك حوالة لانها انتقال مال من ذمة الى ذمة والحق هنا ليس كذلك لكن يكون ذلك وكالة
 كالحوالة على ماله في الدواجن (ولا يشترط الحوالة) استقرار الحال به فان حال المكاتب سدم
 دين الكفاية (أو) حال (الزوج امراته) بالصداق قبل الدخول (أو) حال (المشتري البائع
 بمن المبيع في مدة اختيار من مع) ذلك لان الدين له تسليم الدين قبل استقراره وحوالته به
 تقوم مقام تسليمه (ولا تصح الحوالة) بعلمه ولا برأس ماله بعد دفعه (المقدلة) تصرف
 في السلم أو رأس ماله قبل القبض وذلك في مخرج وتقدم في السلم (ولا تصح الحوالة) (بغيره)
 لغوات الصغار ولا على الجزية لذلك لعدم استقرارها (وان حال من لادين عليه شخصاً
 على من له عليه مدين فهي وكالة) جرت (بلفظ الحوالة) اذ ليس فيها تحويل حتى من ذمة الى
 ذمة وانما حازت الوكالة لانها لا تفسد في المعنى وهو استحقاق الوكيل مطالبة من
 عليه الدين كاستحقاق المقتال مطالبة المقتل عليه (بشيءها) أحكامها) أي أحكام الوكالة من
 عزل الوكيل بوث الموكل وعزله ونحوه (وان حال من عليه مدين على من لادين عليه فهو)
 وكالة (في اقتراض فلا يصارفة) لانه لم ياذن له في المصارفة (مان قدس المحتال منه) أي من
 المحتال عليه الذي لادين عليه (الدين رجع) المحتال عليه اذن (على المحتال) عماد فقهه عنه المحتال
 (لا تعترض) حيث لم يشرع (وان ابراء) أي ابراء المحتال المحتال عليه الذي لادين عليه
 منه لم تصح البراءة لانها برأه من لادين عليه (وان) قدس المحتال من المحتال عليه الذي
 لادين عليه ما قبل بيعه (وبه) المحتال (اباه بعد ان قبضه منه) ملكه (و رجع المحتال
 عليه) حيثئذ (على المحتال) عماد فقهه عنه لانه قدس وبه المحتال به بذلك غير مانعة (وان
 حال من لادين عليه على من لادين عليه فهي وكالة في اقتراض انما ولاس شيء من ذلك
 حوالة) لانها لا تفسد وطهاها الشرط (الثاني مقاتل الدين) لانه تحويل الحق ونقل له فيقبل
 على صفته (في الجفس كان يحصل من عليه ذهب ذهب) ان يحصل (من عليه فضة فضة
 فلو حال من عليه مذهب فضة أو باله كس) بان حال من عليه فضة ذهب (في بعض) ذلك
 للتخالف (و) تماثل الدين (في الصفة فلو حال من عليه) دراهم (صاح بمكسرة أو من عليه)
 دراهم (قرويه بلسانية لم يصح) ذلك للتخالف (و) تماثل الدين في (الخلو والائتاهل)
 بأحد واحد (فان كان أحدهما) أي الدين (حالا والاخر موحداً) لم يصح (أو كان أحدهما)

وقطعه في الاقتناع لكن قال عن
 الاول في انصاف الله للذهب
 وقطعه في الفروع والتتبع
 واختاره الاكثر (فان لم يندر)
 قبض الثمن على موكل (لا يلزمه)
 أي الوكيل كظهور المبيع
 مستحقاً أو مبيعاً أو كذا
 وامنه) بيميناً شهاً لعائنه أو
 محجور عليه وبغير قبض ثمنه
 حرب مشتر ونحوه قال (المنفع
 ما لم يقبض) ترك قبض ثمن مبيع
 (إلى ر بائن أفضى) الحرياً
 النسيئة كأمه مبيع قفري وعنده
 أو شعر فباعه به (ولم يحضر
 هو كحله) المجلس (ملك)
 الوكيل (قبضه) لا لادن فيه
 شرعاً وعرفاً لا لان البيع الإبه
 (وكذا الشراء) فالوكيل قبضه
 على تسليم الثمن ولا على تسليم
 المبيع الا ان كان مبيع على
 ما تقدم (وان آخر) وكيل
 في شراء حق (تسلم ثمنه لا عند)
 في تأخير وقتك (ضمينه)
 لتزبطه فان كان عبد فزبطه
 امتناعاً بان من قبضه به ضمنه
 فصا (وليس لو وكيل في بيع
 ثقله) أي المبيع (على مشتر
 الا بصحوة موكل) لان الاذن
 في البيع لا ينتقله فان حضر
 الموكل جاز له لانه الحال على
 رضاه (والا) بان دفعه اليه
 لبقائه بحيث يتسبب عنه عين
 الوكيل كآخذة لبره أهله
 (ضمن) الوكيل لتسديه قاله
 في النذور وفي الفروع وروى
 (ولا) لو وكيل في بيع شيء ببيعة
 بيلد آخر) اعدم من صرفة فلا
 يقتضيه الاطلاق (فيضمن)

تلقه لبره لتسديه (و يصح) بيله لآخر لا تقدم ان الوكالة لا تبطل بتسديه (ومع مؤنة نقل)

فان ضم مع ترك الاشهاد فقد
رضي بقول وكيله كقولها اعقنه
ولا تشبهه بخلاف حاله فيه
لا يملك موكل بأمره بالاشهاد فلا
يكون مقرضا بتركه لانه انما اذنه
في قضاء مبرى ولم يقبله ولهذا
يضمن ولو صدقه موكل وكذب
رب الدين (بخلاف) وكيل
في (ايداع) فلا يضمن وكيل
للمشموع على الوديع اذا انكر
لفي قوله في الرد والتلف فلا
فائدة للموكل في الاحتياط عليه
فان انكر الوديع دفع الوكيل
الوديعه اليه يقول وكسل
يبيحه لانها اختلاف في عسقه
فيما وكل فيه فكان القول قوله
فيه (وان قال) وكيل في قضاء
دين (اشهدت) على رب الدين
بالتقصا فهو (فان) وانكره
موكل (او) قاله (ادنتي
فسيه) أي القضاء (لا يبيته) أي
اشهاد وانكره موكل (او) قال
له (فصنت محضرتك) وقال بل
بغيري (حلف موكل) لاحتمال
صدق الوكيل وقضى له
بالضمن لان الاصل معه (ومن
وكل) بالبناء لقول (في قبض)
دين (او عين) كان وكيل في
خصوصه سواء عزم على الحسق
بذلك الفريم ماعليه أو عهده أو
مطله لانه لا يترتب على القبض
الالايجاب فالأذن فيه اذن فيه
هرقاه قلت ومثله من وكل في
قبض أو يبيته أو يطلب شفعة
فيجوز بذلك تثبيت ماوكل فيه
لانه طريق لقرض اليه واطاني
فيه في المقر روايت (لا عكسه)
فاوكل في خصوصه لا يكون

وهو حال (او) اخذ (عوضه) ذلك لان ذلك يجوز في القرض فهنا أولى لكن ان جرى
على الموضع بالنسيئة كالوكان الدين المحال بمن الموز واثب عوضه فيه موزو من غير
حسه أو كان مكبرا لافرضه عنه مكرام من غير حسه اشترط فيه التقاض بعين التعويض
(وان رضى) المحتال بالخوالة (واشترط) في المحال عليه (البسار) صاع الاشتراط لحديث
المسلمون على شروطهم ولا نه شرط فيه مصلحه لا يفتد في عقد معاوضة فكان كسوط صفة في
البسار فان بان معسر انه الرجوع على المحيل لقوات شرطه (اولم يرض) المحتال بالخوالة
(فبان) المحال عليه (معسرا له) أي المحتال (الرجوع على المحيل) ولا يصح على اتباعه لانه
لم يحتمل الى مالي (واذا) حال المشتري البائع (المن) فبان البيع باطلا بالخوالة (وان
أحال البائع عليه) أي المشتري (به) أي بالمن (فبان البيع باطلا) كقولهم والعبد المبيع
(حرا) أو مستحقا (فان كان) ظهوره بالطلاق (بسته) قالوا بالخوالة (لانه يملك لأن البيع
تبيينه لا يمتنع على المشتري والخوالة تفرع على المن فاذن يملك الفرع بطلاق المن فربيع
المشتري على من كان له عليه الدين في مسئلة حوائثه وعلى الخوالة عليه لانه على البائع حال
الخوالة لما بطلت وحسب بقاها الحق على ما كان (وان كان) ظهوره للمبيع (حرا) ما قام على المحيل
والمحتال عليه على حريته أي العبد المبيع (من غير بينة فان صدقتهما) المحتال فكذلك أي
بطلت الخوالة لانه اتفاق الكل على بطلانها (وان كذبها) المحتال (لم يقبل قولها عليه) لانها
يطلبان حقه (اشه ماو) مع المشتري العبد لم اعترف هو وباشه انه كان حرا لم يقبل قولها
على المشتري الثاني وان اكلمها أي المحيل والمحال عليه (بينه) بحريته (ولم يسمع) بينهما
(لانها) كذا ما يدخولهما في التباس وان أقام العبد بينة بحريته قبلت البينة لعدم ما بينهما
(وبطلت الخوالة) لانه بطلان البيع ظهرا لاثمن على المشتري والخوالة تفرع على سلامة
البينة (وان صدقهما) أي البائع والمشتري (المحتال) على حريته العبد (وادعى) الخوالة
بغير ثمن العبد الذي اتفقوا على حريته (ف) القول (قوله معينه) وانه يدعي سلامة العقد وهو
الأصل (اذ لم يكن لها بينة) أي للبائع والمشتري (سنة) بان الخوالة ضمن العبد فان كانت
عمل بها (وان اتفق المحيل والمحتال على حريته) أي العبد (وكذبهما) المحتال عليه لم يقبل
فرعها عليه في حريته العبد لانه اقرار على غيرهما (وتطاع الخوالة) لاعتراض المحيل والمحتال
بطلانها (والمحال عليه) تعترف للدين لا يصدق المحتال (بده) فلا يأخذ منه شيئا وان
اعترف المحتال والمحال عليه بحريته العبد حتى العبد (لا قرار من فوق يده) تعترف وبطلت
الخوالة بالنسبة اليهما) مؤاخذه لهما بمكر اقرارهما (ولم يكن) لاحتال الرجوع على المحيل
لانه متعرف بمراة دخوله معه في الخوالة (وان فسخ البيع) وقد أحال المشتري البائع
بالثمن أو أحال البائع عليه (بعيب) أو ندلس ونحوه أو (أقاله) أخبارا أو انفسج النكاح)
بعد الخوالة انما صدق بما صدقه أو نفسجه (ونحوه) أي وانفسج نكاح فاحارة تصد
الخوالة ما جرت (بعد قبض المحتال مال الخوالة لم تطل) الخوالة ان عقد البيع لم يرفع من
أصله فلم يسقط الثمن فلم تطل الخوالة لانتفاء البطل (والمشتري الرجوع على البائع في
مسئله حوائثه) للبائع (والخوالة عليه) من البائع لانه لا يرد العوض استحق الرجوع
بالعوض والر رجوع في عينه مستند للرجوع بالخوالة لانه لا يرد العوض استحق الرجوع
بالعوض لانه هو الذي انتفع بعده (لا) رجوع للمشتري (على من كان عليه) الدين بالمسئلة
الأولى وهو الذي أحال المشتري عليه البائع (ولا) رجوع للمشتري أيضا (على من أحيل)
أي أحاله البائع (عليه) المسئلة (الثانية) لانه الخوالة وهدم بطلانها لم تقدم (وان كان

الاصح) البيع على أي وجه من تعاليل أو خياري ونحوه (فصل القبض) أي قبض

المحتال مال الخوالة (لم يتصل الخوالة أمنا) لأن الحق انتقل عن المبيع فلم يعد له وبت

المحتال فليس عليه ولا الخوالة تجزئة القبض فكان المبيع قبض المحتال منه (وكالواخذ

البائع بالثمن مرصدا) وكان دراهم أو خف عن دنانير وبالعكس ثم نسخ البيع لم يرجع

المشتري الاعاوق عليه العقد لاعتراضه للبائع (وبرجع المشتري على الدائن الثمن)

لعود المبيع اليه بالنسخ كما سبق (وبأخذه) أي الثمن (البائع من المالح عليه) لبقاء الملوالة

(وبالبائع ان يبيع المشتري على من أحاله المشتري عليه في الصورة الأولى) وهي ما إذا كان

المشتري أحال البائع بالثمن لأن دين البائع ثابت على من أحاله المشتري عليه فصحت الملوالة

عليه كسائر المحققين (والمشتري ان يبيع المشتري بالثمن على من أحاله المشتري عليه في الصورة

الثانية) وهي ما إذا كان البائع أحال على المشتري بالثمن لاستقرار الدين عليه كما تقدم

(ماذا أحال) شخص (رجلا على زيد بالغه فاحاله) أي الرجل (زيد على عمر وصح

ماذا كرا لغيره) أي دين على دين ثابت (وهكذا الوأحاله الرجل عمر على زيد ثابت في

ثمنه فلا يضر بترك أرائه المالح والميسر) أي لا تمنع من صحة الملوالة لعدم منافاتها لها (وإذا

اختلف المبيع والمحتال بأن (قال) المبيع (أحتلتك) (قال) المحتال (بل وكنتي) بالقبض

فقول مدي أو كالة ما يأتي وله القبض لأنه ما وكيل أو محتال فان قبض منه بقدره فقول

له أسد لنفسه لكن رب الحق يستوفيه وهو يقول أنه أمانة في يده وله مثله عليه فإذا

أخذني نفسه حصل غرضه له وإن استوفى مدي الوكالة فذهب من مدي الخوالة يرجع هو على

المحال عليه وإن كان مدي الوكالة قد قبض وأتلف أو أتلف في يده بغير بطه سقط حقه وان

في يده بلا تصرفا تناوب على خصمه وله طلبه حقه ولا يرجع نفسه على المحتال عليه لاعتباره

براءته (أو أتلف) المبيع (قال) قبض (قال) قبض (قال) قبض (قال) قبض (قال) قبض

بدي بقاء الحق على ما كان وبترك انتقاله والأصل معه (وكذا إن اتفقا) أي برب الدين والمدن

(على أنه) أي المدين (قال) أرب الحق (أحتلتك) وأدعي أحدهما أنه أربها الوكالة فقول

لأن الأصل بقاء الحق على المحال عليه فصح المبيع (وإذا بقي حقه في ذمة المحال عليه كاله

الموفى والشارح قال في الرأية الصكيري والقروع لا يقبض المحال عن المحال عليه لزمه

بالاكتار وله طلب حقه من المبرر صحه الموفق والشارح قال لاها وصاحب المبيع وشرح

المنتهى وعلى كلاً الوجهين إن كان المحتال قد قبض الحق من المحال عليه وتلف في يده فقد

برئ كل واحد منهما من صاحبه ولا ضمان عليه سواء تلف بغير بطه أو غيره انتهى وفي القروع

والناقص من عمر رأى مدي الوكالة ونسبه إلى المنتهى وإن لم يتلف فيه أخذه منه في الأصح (أو

قال) المدين (أرب الدين) (أحتلتك بدي أو) (أحتلتك) (بالمال الذي قبض فلان وأدعي أحدهما

أنه أربها الوكالة وتذكر الآخر) أن يكون أربها الوكالة فقول مدي الوكالة كما سبق من أن

الأصل معه ولا موضع للذمة في أنهما لم يتلفا في لفظ (يبيع ولا قبل يرى) وإنما مدي أحدهما

يدينه ومن لا يشوبه اليقينة نفيها لا إثباتا (وإن قال) المدين (أرب الحق) (أحتلتك بدينك

وأفتقاه) صدور (ذلك) اللفظ بينهما (وأدعي أحدهما أنه أربها الوكالة فقول مدي

الخوالة) لأن الخوالة يدينه لا يحتتم الوكالة بل قبل فوله مديا ومن لم دين على آخره فالبس

به فقال أحتلت ببقائنا القائب أنك رب الحق فقول مدي مديته ويجعل بالبينة

باب الصلح وحكم الجوار

هو صلح أو وكيل أمين لا يضمن ما تلف يده ولا تقربط له نائب المالك في البيع والتصرف فالحال في يده كالحال في يده المالك

(ثالث) عين أو تمم إذا قامته وقال موكله لم ينفذ كالوديع (و) يصدق بهينه في (نفي) تفريط) ادعاء موكله لأنه أمين ولا يكافيه لأنه لما تمتد أقامة ألبينة عليه ولتلاعن الناس من الفخول في الأمانات معدها الحجة اليها (وقبل اقراره) أي الوكيل على موكله (في كل ما وكل فيه) من بيع وإجارة وصرف وغيرها (ولو) كان الموكل يسه (نسكا) لأنه تلك التصرف فقبل قوله يسه كقول المجبرة فيقبل قول وكيل أنه قبض الثمن من مشرور نافسده وفي قدرين وغيره لكن لا يصدق فيما لا يشبه من قائل غن ادعى أنه يباع أو كثره إن أنشأه ذكره المجهول وأدرك البايع والمشتري وعقد الوكيلان واتفقا على الثمن واختلف الموكلان فيه فقبل القاضي بضالان أي البايع والمشتري وصح المجدل لهما لأنه يسه قبل قبول الوكيلين (وإن اختلفا) أي الموكل والموكل (فردعين أو) فرد (غنيا) يصدق بها (أو) القول (قول وكيل) مشرع لا يقض الدين لنفع مالكها لا غير كالوديع (أو) وكيل (يجعل) فلا يقبل قوله في الرد لأن في قبضه نفع لنفسه أشبه المستثمر وإن طلب ثمن من وكيل فقال أقيمته بعد فقام المشتري بنفعه بقبضه الزم به الوكيل ولم يقبل قوله فرد ولا تلف لأنه صار خائفا لصده قاله المجدد (ولا) يقبل قول وكيل في

كسر الجنب مصدر بمعنى الضاربة وأصله المازمة لأن الجار يلزم حاربه في السكن (الصلح) لغة (التوفيق) والصلح بفتح السين وكسرها أي قطع المنازعة (وهو) أي الصالح شرعا لمعاقبة يتوصل بها إلى موافقة بين مختلفين) أي مضامين وهو حار الجاحم لقوله تعالى وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحو بينهما وقوله والصلح خير ولم يدبث أي هرة مرفوعة الصلح حار بن المسلمين الأصل هو حلال أو حلال حرام أو راه أو راهود أو الرمدى وقال حسن صحيح وصححه الحاكم (وهو) أي الصلح (أفواع) تأتي في الإشارة إليها في كلامه (ومن أنواعه الصلح) بين مضامين (في الأموال وهو المراد بالترجمة هنا) في هذا الباب (ولا يقع الصلح) في الغالب إلا من لسطاط من رتبة إلى ما دونها على سبيل المداراة لسنوخ بعض القرض أي الوصول إلى بعض الحق (وهو) أي الصلح (من أكبر العقود فائدة) ما نسب من قطع النزاع والشقاق (وكذلك) أي لكونه من أكبر العقود فائدة (حسن) أي أبلغ (فيه الكذب) كما يأتي في الشهادات موصفا (ويكون) الصلح (بين مسلمين وأهل حرب) بقصد التمهيد أو الهدنة أو الأمان وتقدم (و) يكون أيضا (بين أهل في) (عدل) ويأتي في الحدود (و) يكون أيضا بين زوجين إذا خيف الشقاق بينهما أو خافه امرأة أعرض زوجها عنها وبأقوى الفتنور (و) يكون أيضا (بين مضامين وغير مال) غير من سبق ذكرهم وليس له باب يخصه ويكون أيضا بين مضامين في المال وهو المقصود بالباب كما تقدم وهذه أنواعه التي أشار إليها (أو) أي الصلح بين مضامين (في الأموال) فسمان أحدهما صلح على الأقرار (وهو) أي صلح الأقرار (فإن أحدهما الصلح على حسن الحق) المقربه (مثل أن يقر) رشيد (له دين فيضع) أي يسقط (عنه بعضه) أو بأحد الباقي (أو) بقرش لآخر (بغير فيجب المقر) (له) أي يقرر (بعضها) يأخذ الباقي فيضع الصلح (إن كان) ما صدر من امرأة أوجه (بصرف الصلح لأن الأول) أي موضع بعض الدين (أما الثاني) أي حصة بعض الدين (هبة) فيتمتع به شروط الهبة (من كونه جازا التصرف) وأهله لم يملأ وهو وبه ولا ينعى الإنسان من استأط بعض حقه أو هبته كما يمنع من استيفائه لأنه ممل على مسلم كمن غراما غير ليعتدوا عنه ومضيه كمبيع ابن أبي حنيفة إذا شهد بذلك فإن كان بافط الصلح لم ينع لأنه صالح عن بعض ماله سمن فهو بعض الحق وبالحجة تقدم منع الحرق وإن أبي موسى الصلح على الأقرار وأما الأكثرون قبل الأول إن وقاه من حسن حقه فهو وقاه ومن غير حسن معاوضة وإن أبراه من بعضه فهو أبرأ وإن وهبه بعض الدين فهو هبة ولا يسمى مسلما فلا خلاف أن في التسمية قاله في النفي والشرح وأما لمع فتفق عليه (وبعض) ما ذكر من الأبراء والهبة (إن لم يكن شرط مثل أن يقول) أبرأتك أو وهبتك (على أن تعطى الباقي) فإن فعل ذلك لم يصح لما يأتي في الهبة من أنه لا يصح تعلية أو التعليل بالأبراء بشرط (أو عمنه) أي لا يصح الأبراء عمنه إذا لمع المقر (حقه بدونه) أي جوب الأبراء أو الهبة فلا يصح لاه من أكل أموال الناس بالباطل (ولا يصح ذلك) أي ما ذكر من الأبراء والهبة (من أكل التبرع كالملكاتب) السيد (المأذون له) في التجار (والأمن) (ولي البيع) وانظر الوقف ونحوه (م) كالوكيل في استيفاء الحقوق لأنه شرع وهو لا يملك كونه (الأقوال) لا ينكار وعدها البينة كالوكيل لأن استيفاء البعض عند التجار عن استيفاء الكل أولى من تركه (وبصح الصلح) (عما ادعى) بالهبة لقوله (على مولوه بنة) لأنه لا يملك له مولوه بنة لأنه مصلحه فأولى عليه فأن لم يكن به بنة لم يصح (وإن صالح) رشيد (من) دين (مؤجل ببعثه حال لا يصح) الصلح لأنه بدله التقدر الذي يحطه عوضا عن تجهيل ما في قعته أشبه ما لو أعطاه عشرة حالة بشرين مؤجلة (الا

رد إلى الورقة وكل لانهم لم يمتدوا (أو) رد (غير من أتمته ولو بانه) أي الموكل كان

(في)

في كونه (كاتبه) فاذا حصل للكاتب بعض وأمره السهم من الباقي لان الر بالاجمري
بين المكاتب وسد في دين السكاة كما تقدم (وان وضع) أي استقط رب الدين (بعض)
الدين (الحال أو محل ياقبه) بان كان له عليه مائة حاله أبره منها خصم من مؤجله (مع
الاستقاط) لانه استقطه من طبقة نفسه وليس في مقابلته تأجيل فوجب ان يصح كالأصل قطه
كله (دون التأجيل) لان الحال لا يتأجل و (لا يوسع) فلا يلزم الوفاء به وكذا لو صلح عن مائة
صالح بمائة من مكسره أو اربع في الخمس ووعده في الأخرى (وان صالح) من علمه حق (عن
الحق) بأكثر منه من جنسه مثل ان يصالح من دية الخطأ بأكثر منها من جنسها (أو) صالح
(عن قيمة مختلف) متقزم (بأكثر منها من جنسها) لم يصح الصلح لان الدية والقيمة ثبتت في
الدين متفقدة فلم يجوز ان يصالح منها بأكثر منها من جنسها اذ لا رة لا مقابل له فيكون حراما
لانه من كل المال بالاطل و (كثري) أتلفه وصالحه عنه بأكثر من مثله من جنس (وان
صالحه) عن دية الخطأ أو قيمته مختلف (بعض قيمته) أكثر منها (أي من دية الخطأ أو قيمة
المتلف (مع) الصلح (فيما) أي في مسئلة الدية وصدقة القيمة لانه لا يربا بين العوض والمؤوض
فصح كالأول باعها ما يساوي جنسه بديهم (ويصح) الصلح (عن المتلف) بأكثر من قيمته
وبعض من غير جنسه لما سبق (وان صالحه) صاحب بيت (بعض بيت أقره له) لم يصح
الصلح لانه صالحه من بعض حقه بصدقه (أو) صالحه (على ان يسكنه) المقر (سنة أو)
صالحه من (أي) المقر (فوق) أي فوق البيت المقر به (غرفة لم يصح) الصلح لانه
صالحه من ماله على ماله أو منفقته (وان أسكنه) السنة أو بعضها أو بني له فوقه غرفة (كان)
ذلك (تبرعاً منه) أي من صاحب البيت عن نفسه (في شراء) المقر (أو جرحه منها) أي من أصل
المعلوم من ذكر البيت لا كالعارية (وان أعطاه) أي أعطى المقر (بعض داره شراء
على هذا) الصلح يلزم الاطعام لزمه على الصلح الفاسد (في شراء) المقر (التي ترضه) أي
ما أعطاه له (منه) أي من المقر (وان فصل) المقر له (ذلك) أي ما ذكر بان أسكنه البيت
أو أعطاه بصدقه أو بني له فوقه غرفة (على سبيل المصلحة معتقداً ان ذلك واجب عليه بالصلح
رجع) المقر له (عليه) أي على المقر (بأجرة ما سكن) في الدار (وأجرة ما كان في دهم من
الدار) اذا كان في دمه بعضها (وان بني) المقر (فوق البيت غرفة) به (على الصلح) (أجره)
بالشراء ففعل أي المقر (على نفسه) لانه وضعها بنفسه بحق (و) أجزأه (أداء أجرة
السكنى مدة مقامه في دمه) لانه يبدد به ففاسد (وله) أي المقر (أخذ آتته) التي بني بها الغرفة
لبقائها في ملكه (وان انفق) أي المقر والمقر به بالبيت بنى فوقه الغرفة (على ان يصالحه
صاحب البيت عن بناءه) الذي هو الغرفة (بعض حاز) الصلح لان الحسنى لمحال (وان بني)
المقر (الغرفة) برباب من أرض صاحب البيت ولا يفسد له) أي المقر (أخذ بناءه) لانه
ملك صاحب البيت (الأحق للغرفة ولا يجوز له عينة النافذ كالنصاب (وان أراد) الباقي
برباب صاحب البيت ولا يفسد له) نقض البناء لم يكن له ذلك) أي نقض البناء لانه لا يفسد له
(اذا أمره المالك من ضمان ما تبار به) أي ما ابتاعه بضم الراء منه كجاء في النصب
(وان قال) رب دين لمدين (أنزل يدين وأعطيك) أوخذ (منه) أو من غيره (مائة ففعل)
أي أقره له بدنه (مع الإقرار) لانه أقر بحق يجرم عليه إنكاره (ولم يصح الصلح) لانه يجب عليه
الإقرار بأصله من الحق فلم يحل له أخذ العوض عما يجب عليه فان أخذ شراؤه (وان صالح)
شخص (نسباً من كذا المقر) بالمردية) أي بأنه ولو كلف لم يصح الصلح (أو) صالح (أمرأة)
مكحلة لتقره بالزوج حصة لم يصح الصلح لان ذلك صلح محل حرام لان قال في الفس ويدر

شراء عبد قال بل أمه أو ابنته من زيد قال بل من حمير وأقول هو كل أمر تملكه يبيعه من غيره أو يبيعه

والأقسام لا يقبل قوله في حرقه
فوجوده عرفت له من أجرة
زمنه وذكر ما لا بد البندادي
اتسبى وصح في الفروا عدة قبول
قول الركيل وقال نص عليه
واختاره أبو الحسن التميمي
(ولا) يقبل قول (ورثة الركيل
في دفع لموكل) لانه لم يأنهم
(ولا) يقبل قول (أجره مشترك)
كسبا وصاتع وضباط فرد
الدين وظاهره انه يقبل قول
أجره خاص والموكل في الاقتناع
انه لا يقبل قول أجره فرد
(و) أقول (مستأجر) فهو دابة
في ردها ولا مضارب ومربون
وكل من قض العين لتفقد نفسه
كالمتعبر (ودعى الكل) أي
الركيل والأجير المشرك
والمستأجر ونحوهم من يقبل
قوله في الزاد ورد (لغاهاضت
ظاهر) تحريق وضبط وروها
(لا يقبل الا نسخة تشهد
بالحدث) الظاهر لعدم خطأه
فلا تتعدرا البيعة عليه (و) يقبل
قوله أي مدعي النكاح بسبب
ظاهر به فاقام البيعة عليه
(فيه) أي في ان العين تلفت
به ببيعه بعد واقامة البيعة على
تلفها كما لو تلفت بسبب حرق
(و) ان قال وكيل أو وكلة أذنت
لي في البيع شراء أو أكره
فقول الركيل (أو) قال وكيل
أذنت لي في البيع (بغير نقد البلد)
أو عرض وأنكره موكل فقول
وكيل (واختلفا) أي الوكيل
والموكل (في صفته لا ذن) بان قال
وكتسني في شراؤه بشرة فصال
الوكيل بل خمسة أو وكسني في

في الأولى وزالة في الثانية، لا شر في بيعته (وان سالت المرأة) من دين أو عين أقربت به
 (يتزوج منها مع) الصلح والنكاح (وكان) أقربت من دين أو عين صداقها (لأن عقد
 التزويج يقتضي عوضا فإذا سالت ذلك عوضا لمن الحق الذي عليها مع كغيره يكون عقد
 النكاح من الولي بحضرة شاهد ذي عدل على ما يأتي تفصيلا في النكاح ولم ينهوا عليه لظهوره
 (وان كان الصلح) يتزوج بها (عن هيب) أقربت به في مسعها وانفسخ نكاحها عايبا على طه
 صداقها) لحي، الفرض من قبلها كغيرها العيب (ربيع) الزوج (عليها) يارش
 العيب وهو قسط ما بين قيمته معها ومعيان غنمه كما تقدم ولا نه صدقها (وان لم ينفسخ
 النكاح) وبين عدم العيب كيباض في عين العبد (الذي باعتته) ظنته على أو زال (البياض
 سر) يبايعه كلفه وهلاج ولم يصح له تعطيل نفق رجعت بإرشه على الزوج وهو الشفري
 لأنه صدقها الذي رضى به كما تروى (وما على عديان حواجره) (لأنه مملوك) (لأنه مملوك) لما
 (وان صالح عايبا في الذمة) من محقر من قيمة متلف (بشيء في الذمة) لم يحضر للتعرف قبل
 القبض لأنه يبيع دين بدين فلا يصح كالتقدم (وان ادعى زرقا في بدرجل فاقوله به ثم سألته
 المقر عاقره (على ذراهم) أو نائيه (حاز على الوجه الذي يجوز بيع الزرع على ما ذكر
 في البيع) أي يبيع الأصول والثمار غروان يكون هذا شندا دجسه أو شرط القطع في الحال
 (و يبيع الصلح من المجهول معلوم اذا كان) المجهول (مما لا يمكن معرفته للحاجة) متعلق
 ببيع عاقره (سواء كان) المجهول (عينا أو دنيا أو كان المجهول من الجانبين) كصانع الزوجه
 صدقها الذي لا ينفك عنها ولا على ما لا يورثه متعلقه وكذلك حالان بينهما ماملة وحساب
 فدهم على من طول ولا على لكل منهما ما عليه لصاحبه (أو) كان المجهول (من هو) أي
 الدين (عليه) بان كان عليه حتى (لا يورثه) وقدره ولو علمه صاحب الحق ولا ينفك له بما دعه
 وقوله (ينقد) أي حال (وتسند) متعلق ببيع لقوله عليه الصلاة والسلام (رحمنا الله) في
 في موارث دوست بينهما المستمارة حتى ولا على أحد كما صاحب رواد أحد وأبو داود ولاه
 انقاط حق قصص في المجهول كالعتاق والطلاق ولو قبل بعدم جواز لا فاضى الى ضيق الحق
 والبيع قد يصح في المجهول في الجالة كاساسات الحائط فان كان الصلح بمجهول لم يصح لان
 تسليمه واجب والجها له غنمه (فان أمكن معرفته) أي المجهول (ولم تنبذ) معرفته (كثرة
 موجوده صرخ بعض الروايات عن مبرأ منها) ولم يعرف كينته لم يصح الصلح في ظاهر
 نصوصه وهو ظاهر ما جرى به في الارشاد وقطع به الشيخان والشرع لعدم الحاجة قال أحمدان
 صولحت المرأة من ثمنها ببيع الصلح واحتج بقول شرع وقد تم في القرو والمارع واقتصر
 عليه في التفتيح والمبته أنه كبرادف من مجهول أي أن قلنا بصحة البراءة من المجهول مع
 الصلح والا فلا قال في التفتيح وقد نزل أصحابنا الصلح عن المجهول المقر به معلوم مغفلة الأراء
 من المجهول فصح على المشهور انقطع النزاع انتهى وظاهر هذا الاقرب بين الدين والعين قال
 في المبدع وقبل لا يصح من أعيان مجهولة لكونه أراء (ولا تصح البراءة من عين مجهول) أي
 سواء كانت معلومة أو مجهولة بيد المبرئ أو المبرأ وبأن في الصداق اذا كانت العين سدا حدها
 وعفا الذي ليست بسده يصح بلفظ العفو والاراء العفو ونحوها وهو ظاهر كلام المفتي
 والشرع لكن مقتضى ما قدمه في القرو والاراء عدم صحة العفو بلفظ الاراء العفو
 ولو كانت العين بيد المبرهون كانه معلوم ان قدس في حاشية القرو وفي باب الهبة قلت لا يلزم
 من عدم صحة الاراء العين ولا من عدم صحة البيع في المجهول عدم صحة الصلح عنه لأنه

التوكيل تصرفا للغير لا يلزمه
 فيه لجانا أخذنا لجل حاله كره
 الا بقر (لا) بغير ان يصح له
 (من كل ثوب كذا لم يصفه) أي
 الثوب (ولم يقد رثه) لجهالة
 المسمى وهكذا لو سمى له سجلا
 مجهولا وبص تصرفه لعموم
 الاذن وله أبره مثله (وان عين
 الثياب المبت في بيع أو شراء
 من) شخص (معين) بان قال
 كل ثوب بعتهم هذه الثياب
 لزيد ذلك على بيه كذا أو كل
 ثوب اشترى بثلثي من ثلاث من
 هذه الثياب فلنك على شرايه
 كذا أو عنه (صحيح) ما ماله لوزال
 الجها له وكذا لو بيع الجاهل على
 ما ظهروا (كقوله) (يع توبى) هذا
 (يكذا) (أراد) عنه (فك) (يبيع
 نصا قال الامام أحمد دل هذا
 كالمفاز وقوا حقيق بالله بروي
 من ابن عباس وروى عنه
 بالضرورة أنه عين توبى بالفل
 عليها وبه والبيع فاذاباع
 الوكيل الثوب بزيادة عاينه
 له ولو من غير جنس الثمن فهو
 له ولا فلا شيء له كذا لو لم يمال
 المفازة (ويصح) أي
 المجل الوكيل (قبل تسليمه)
 لأنه في العمل وهو الذي
 ولا يلزمه استخلاص الثمن من
 المشتري (الان اشترطه) أي
 اشترط الموكل على الوكيل
 في استحقاقه ليعمل تسليم الثمن
 بان قاله ان بعتي وسلمت الي
 الثمن فلك كذا فلا يستحق قبل
 تسليم الثمن لأنه لم يوف بالفل
 (ومن عليه حتى) من دين أو
 عين عاير أو ودية أو نحوها

أوسع دلائل المصالح الورقة من رضى له بخدمته أوسكني أو حل أمه نذرهم مسما فانه يصح
 الصلح كافي المنتهى وغيره مع ما لا هو ز يسع ذلك وأجل عن فلا تصح البراءة منه
 فصل القسم الثاني في قسمي الصلح (الصلح على الإنكار) وذلك (بأن يدهي) إنسان
 عليه هبة أو يدهي أو يدهي في ذمته فيشكره الذي عليه (أو يكت وهو يوجه له) أي المدهي
 عليه به (ثم يصلحه على مال قيمص) الصلح في قول أكثر العلماء له وهو ما سبق (فان قيل قال
 عليه السلام الأصل ما حل حراما وهذا أدخل فيه لانه لم يكن له أن يأخذ من مال المدهي عليه
 لحل بالصلح) فالجواب أنه لا يصح دخوله فيه ولا يمكن جعله حبل انتصير عليه لأم من أحد جان
 ما ذكر ثم يوجد في الصلح عني الهبة فانه محل للزهر من ما كان حراما الثاني لو حل به الهبة لمكان
 الصلح معها لأن الصلح القاسد لأصل الحرام وانما معناه ما يتوصل به إلى تناول الحرام مع
 بقائه على شمره عثران بصلح حرام على استرقاقه (بمقتضى سنة) متعلق ببيع لأن المدهي
 ماله إلى التأخير بمتأخير خصمه (ويكون الصلح على المال الصلح ببيع ما في حق المدهي)
 لأنه يمتد عرضه من حقه فيأخره حكم اعتقاده (فان وجد المدهي (فيما أخذه) من المال
 عينا فله ردّه ونسخ الصلح) أو ما سلكه مع أرشه كالواشترى شيئا فوحد معيدا (وان كان)
 ما أخذه المدهي عوضا عن دعواه شقصا مشغوعا بغيره (الشرط للمدهي عليه لانه يبيع
 لكونه أخذه عوضا كالواشترى (ويكون) صلح الإنكار (إبراء حق المنكر لانه دفع إليه)
 أي المدهي (المال افتداه بيمينه ودفع الضرر عنه) من التبذيل والخصومة لأهواض عن
 بمقتضيه عليه (فان وجد) المنكر (بالصلح عنه به) يرجع به (إلى عاقد فله من المال ولا
 بأرشه (على المدهي وان كان) ما صلح به المنكر (شقصا من تبذيره الشفعة) لاعتقاده أنه
 ليس عوضا (لودفع المدهي عليه) المنكر (الصلح المدهي لأداءه أو بعضه مصلحة به) كان
 المدهي عليه كالنكر و (لم يثبت فيه حكم البيع ولا الشفعة) لأن المدهي بمقتضاه أخذه أو
 بعضه مستتر جماله من هو عند من لم يكن يما كاسترجاع العين المقصودة وان أدى على آخر
 ودينه أو قرضا أو نفرا بطا في ودية أو منارة فانه فكر وما صلح به لم ينفذ (و شرط صحة
 صلح الإنكار أن يمتد المدهي حقيقة ما أداءه أو المدهي عليه حكمه ف) متى كان أحدهما مالاً
 يكذب نفسه فأصلح باطل في حقه وما أخذه (العالم يكذب نفسه (حرام عليه) لأنه من
 كل المال بالباطل (ولا يشهد له) الشاهد به (أن على طلبة) لأنه أمانة على باطل ومن أدى
 عليه بحق فأنكره ثم قال صلحني من الملك الذي تدعيه لم يكن مقرا به (وان صلح عن المنكر
 أجنبي يانته) أي المنكر (أو يبرأ منه اعترف) الأجنبي (لمدهي بصدقه) على المنكر
 (أو لم يعترف) له بصدقه (صلح) (سواء كان) المدهي به (دنيا أو عينا أو لم يذ كر)
 الأجنبي (أن المنكر وكاه) في الصلح عنه لانه قصد براءته وقطع الخصومة منه أشبه ما لو قضى
 دينه (و يرجع) الأجنبي على المنكر بما دفعه من العوض (مع الاذن فقط) في الأداء أو في
 الصلح ما مع الاذن في الأداء فظاهر (واما مع الاذن في الصلح فقط فلا يجب عليه الأداء
 بقدا ما صلح فإذا أدى فقد أدى واجبا عن غير محاسب بال جوع فكان له أن يرجع وأما إذا
 لم يأذنه في الصلح ولا في الأداء فلا رجوع له ولو نزل الرجوع عليه لانه أدى عنه ما يلزمه
 إذا يؤد كان متبرعا (وان صلح الأجنبي المدهي لنفسه لم تكن الخطأ له) أي الأجنبي حال
 كونه (غير معترف بصدقه) أو معترف فاجبا (لمدهي به دين) لم يصح مطلقا (أو) المدهي به
 (هين) فان كان الأجنبي منكرا لم يصح الصلح انما مطلقا وان كان الأجنبي مقربا (عالمنا
 بغيره عن استقائه لم يصح) الصلح (فبين) أي قياما ذكر من المسائل (لكونه شرعا

أي من عليه الحق (دفع إليه)
 أي المدهي لانه لا يبرأ عنه بل هو
 إنكار رب بالحق وأظهره
 سبحانه الوصية (وان كذب)
 أي كذب من عليه الحق المدهي
 لذلك (لم يثبت) حلف لعدم
 الغائبة أن لا يقضى عليه
 بالنكول (وان دفعه) أي
 دفع من عليه الحق للمدهي ذلك
 (وأما وصاحبه) أي الحق
 (ذلك) أي الوكالة أو الحوالة
 (حالف) رب الحق لم يملكه
 ولا لاله لاحتمال صدق المدهي
 (ورجع) رب الحق (على
 دافع) وصدقه (وان كان) الدافع
 (دينا) لعدم براءته بدينه
 لتسريحه به ووكيله (ولأن الذي
 أخذه مدى الوكالة أو الحوالة
 عين مال الدافع في ذم رب
 الحق فتمين رجوعه على
 الدافع فان نكل لم يرجع بشئ
 وفي مسألة الوصية يرجع
 بظهور وصيا (و) رجع (دافع
 على مدع) وكالة أو حوالة أو
 وصية بما دفعه (مع بقائه) لانه
 عين ماله (أو) يرجع دافع على
 قابض بدله مع (تسديه) أي
 القابض أو يفرطه (في تلف)
 لانه نزل الغاصب فان تلف
 يمدى الوكالة لا تصد ولا
 يفرط لم يضمنه ولم يرجع
 عليه دافع بشئ لانه مقربا به
 أمين حيث صدقه في دعواه
 الوكالة أو الوصية (و) (أما) مع
 دعواه (حوالة غير حج) دافع
 على قابض (مطلقا) أي لوله
 بقى فيه أنه أؤتلف بتعدا أو
 تفرط لانه لا يضمنه لنفسه

بكره القاض فلا يقبل قوله في الرد وان قال لا يصدق على شأه قامت عليه البينة (مكدرين بحجة) أي سنة مالم ين تأخيره ليشهد ما تقدمه (ولا يزمه) أي يرب الحلف (دفعها) أي الوثيقة المكشوفة فيها الدين ونحوه إلى من كان عليه لأنها ملكه فلا يزمه تسليمه لغيره (بل) بل يزور الحلف (الاشهاد بأخذ) أي الحلف لأن بينة ألا تحذف البينة الأولى (٥) مالا يلزم السائق دفع (حجة مباحة) أي شتر كالتقدم قلت العرف الآن تسليمها ولو توسل بالعمل به لم يعد كافى مواضع

كتاب الشركة

بغير الشين مع كسر الراء وسكونها وبكسر الشين مع سكون الراء وتصور بالاجماع لقوله تعالى فهم شركاء في الثلث لقوله عليه الصلاة والسلام يقسم بالله تعالى أنا ثالث الشريكين ما لم يخن أحدهما صاحبه فإذا خان أحدهما صاحبه خرج من بينهما رواء أبو داود وهي (شبان) أحدها (اجتماع في استحقاق) وهو أنواع أحدها في المنافع والرقاب كمد ودار بين اثنين فأكثر بارت أو يبيع ونحوه الثاني في الرقاب كمدومى بغيره ورثه اثنان فأكثر الثالث في المنافع كمدومى به الاثنين فأكثر الرابع في حقوق الرقاب كمد قذف أو قذف جماعة بتصور الزانهم حادة كمدومى واحدة فإذا طالبوا كلهم وجب لهم حد واحد والقسم (الثاني) اجتماع (في تصرف) وهي شركة العقود

متموما (تألفا) وان كان مثلبا فتمتله (لأن الصلح هنا يسبغ حقيقة إذا كان عن اقرار) فإذا تبين ان العوض كان مستحقا أو حرا أو كان البيع فصدق اقراره (وان كان) الصلح (عن ابتكار) وظهر العوض مستحقا أو حرا (جزم) (المدعي) (بالمدعى) إلى أي دعوا وقيل الصلح لثنتين بطلانه (ولو صلح) انسان (مارة أو شار ما أو زائبا لطلقة ولا رتبة للسلطان) لم يصح الصلح لأن الرق في السلطان ليس حقا يجوز الاعتراض عنه (أو) صلح (شاهدا على أن لا يشهد عليه بحق أو بحق الله كزنا أو نحوها أو) ثلاثا شهد عليه (عاجبا حدا أو) صلحه (على أن لا يشهد عليه بالزور) لم يصح لأنه صلح على حرام أو على تركه ولا يجوز الاعتراض عنه (أو) صلح (شفعيا عن شفعه) لم يصح لأنها ثبت لازالة الضرر فإذا رضى بالعوض تبين ان الضرر فلا استحقاق فيسقط العوض إبطاله معوضه نقل ابن منصور والشفعة لا تباع ولا تؤهب وأما الخلع فهو معاوضة عما عليه عوض وهو بائنه لا ينفذ (أو) صلح كاذف (مستوفيا) عن حد القذف لم يصح وإن قلناه أنه ليس له الاعتراض عنه لأنه ليس بحال ولا يؤول إليه بخلاف التمسك (أو صلح بعوض عن شيار) في بيع أو اجارة (لم يصح الصلح) لأن الشيار لا يشرع لاستنفاد مال وانما شرع للنفط في الخط فلم يصح الاعتراض عنه (ونسقط الشفعة وحد القذف) والبيار ورضا مستحقا بغير كفا (وان صلحه على موضوع فبأنه من أرضه يجرى فيها) أي القننة (الماء وبينهما موضعا) أي القننة (و) يشا (رضها) وطولها حازر الصلح عوض معلوم لا ما يسبغ أو اجارة ولا ما حازر (ولا حاجة إلى بيان حقه لأنه إذا ملك الموضع كان له إلى غيره فله أن يترده ما شاء) ان كان بيعا (وان كان اجارة) بان تصالحا على اجراء الماعن جامع قضا الملك بمحاله (استنطرذ كرا القيق) كافي الكافي وأطلق في القروع والانصاف والمنتهى وغيره بالاشتراط كرا القيق قاله في شرح المنتهى لأنه إذا ملك عين الأرض أوقفها كان له إلى الغير فله أن يترده ما شاء (وان صلحه على اجراء الماء في ساقية) أي قننة (من أرض رب الأرض مع بقائه ملكه) أي رب الأرض (عليها) أي أرض الساقية (فهي اجارة للأرض) لأنه مع منفعة بعوض معلوم (بشترطه) بتقدير المدة وسائر شروط الاجازة) كسائر الاجازات قطع به في الكافي والمنتهى ومقتضى كلامه في الانصاف كالقروع وغيره لا يعتبر بيان المدة والحاجة وتبعهم في المنتهى (وبمعنى تقدير الماء) المصلح على اجراءه في الساقية (بتقدير الساقية) التي يخرج منها الماء إلى الموضع الذي يجره فيه من أرض المصلح لأنه لا يمكن أن يجرى فيها أكثر من علمها (وان كانت الأرض بدرجل باجارة حازله) أي المستأجر (ان يصالح جلاعه لاجراء الماء فيها) أي في الأرض المتجره معه (في ساقية محفورة) فيها (مدة لا تجاوز مدة الاجارة) لأنه ملكا لا ينفذ فكان له أن يستوفيا بنفسه ومن يقوم مقامه (وان لم تكن الساقية محفورة لم يجز) لمتاجر (ان يصالح على ذلك) على اجراء ساقيتها (لأنه يحتاج إلى احداث الساقية والمستاجر لا يجوز) له (احداث ساقية في أرض في يده باجارة فان كانت الأرض في يده وقتا عليه) وأراد ان يصالح على اجراء الماء في ساقية في الأرض المتوقفة (في الموقوف عليه) كالمتأجر ان كانت محفورة جاز ولا خلاف أنه القاضى وإن عقيل وقال في المفتي الأول أنه يجوز له حفر الساقية لأن الأرض له وله التصرف فيها كيف شاء ما لم يتقل الملك على الغير قال في القروع وعقدان السابغ ونحوه والكوة ونحو ذلك لا يجوز في مؤجرة وفي موقوفة لغيره لا في الجوز ولا وأحداهما أولى ونظيره لا اعتبار بالمصلحة وأذن الحاكم بل عدم الضرر انتهى • قلت ينبغي ان يكون ناظر الوقف وإلى التميم كالمتأجر ان رأى مصلحة والا فلا ولا انتهى وموقوفه مؤجرة

الأجرة سقوط الأجرة قاله في المفتي (عنه) أي عن التثني في غيرهما في الانصاف وانتهى وغيرها وعلى مقتضى ما في الأجرة انما يرجع إذا كان من فضل رب البيت أو من غير فضلها ما أمان كان من قبل المستاجر وحده فلا رجوع (وله) أي (رب البيت) (الصلح على زواله) أي إزالة الصلوع بينه (أو) الصلح بعد إتمامه على (عدم عوده) سواء كان ما صلح به مثل العوض الذي صلح به على وضعه وأقل أو أكثر لأن هذا عوض عن المنفعة المستقاة له فيصحب بما انتفعاعله

وقد فصل في أحكام الجوار قال عليه الصلاة والسلام ما زال جبريل يوصيني في الممارس حتى ظننت أنه سيورثه متفق عليه في حديث ابن عمر وعائشة وحده في معناه أحاديث كلها تدل على مثل ذلك وهذا الفصل وضع لبيان ما يجب من ذلك (وإن حصل في هوائه) الملوكة له هو أو منفعة (أو) (في) هو أجرة له في شركة في عبته أو منفعة (أغصان شجر غيره) أو حصلت الأغصان على جذاره (فطالبه) أي طال ليرب المأقار أو بوضه أو منفعة صاحب الأغصان (بازالتها) (ممه) أي زهره الأغصان أزالتها لأن الهواء تابع للقرار فو جبا إزالة ما يشك منه ملك غيره كالإزالة إذا دخلت ملكه وطريقه أيا لم يغير لانه (أي) صولها في هوائه (ليس من فعله) فيضمن رجا (أي) (رب الأغصان) أزالتها (لم يغير لانه) أي صولها في هوائه (ليس من فعله) فيضمن رجا (أي) (رب الأغصان) ما تلصقها بالمطالبة قطع به في النقص ويصح في الانصاف عدم الضمان وتدل الأغصان من المفتي والشرح وشرح ابن رز بن ونقل في البدع عن الشرح أنه قدم عدم الضمان قلت هو قد قدمه في المفتي وهو قياس ما يأتي في النقص في بدل حاطة لانه ليس من فعله بل جعل في المفتي هذا المسئلة مبنية على تلك (ولن حصلت) الأغصان (في هوائه) أزالتها إذا أتي بالكل (بلا حكم حاكم) لأن ذلك لا يملكه الواجب أخلاؤه (فإن أمكنه) أي (رب الهواء) (أزالتها) أي الأغصان (بلا تلاف) لها (ولا قطع من غير مشقة ولا غرامة) مثله أن يلويها ونحوه (بجزءه) أتلافها) كالبهمة الصائلة إذا اندفعت بدون النقل (فإن أتلفها في هذه الحالة) (فروها) لتعديده به (وإن لم يمكنه) أزالتها لا يقطع ونحوه (فإن أتلفها في هذه الحالة) (سندف) الأتلاف (وإن صالح) رب الأغصان (هو ذلك) أي من يقام الأغصان بهوائه (بعوض) لم يصح (الصلح) (وطبا) كان النقص أو بابا) لأن الرطب يز يدو يتغير واليابس يتقهى وربما ذهب الكلية (وفي المفتي) اللائق بمنع من صحت أي الصلح مطافا (واختاره) ابن حارس وابن عقيل وجرم به جماعة) منهم صاحب المأثور وقد مع ابن رز بن في شرحه لأن المأذنة لا بدع إلى ذلك لكثرتها في الأملاك المتأخرو وفي القطع أتلاف ومتر والزائدة المتعددة يعني ههنا كالمسكن الحادث في المستاجر لركوب قال في المفتي وكذلك قوله دعني أخرج أرضك ما هو ذلك إن تسقي به ما شئت وتشرب منه وضو ذلك (وإن اتفقا) أي (رب الهواء والأغصان) (هي) أن الثمرة أي ثمره الأغصان الحاصلة فهو الجمار (له) أي لصاحب الهواء (أو) أن الثمرة (بينهما) حاز الصلح لانه أسهل من القطع (ولم يلزم) الصلح لكل منهما بإبطال ما شاء لأنه مجرد إباحة من كل منهما لصاحبه وصحة الصلح تمنع جملة العرض وهو الثمرة خلاف القياس فغيره كحول يرفعه أعيان فصره طلبت في قوم فهم بها اختيار بين قطع ما ظنل أو أكل غيرها (وفي المبيع) في الأطلعة ثمة غرس في هوائه طريق عام للمدين (ومعناه) أيضا لابن القيم في إلام الموقعين لأنه إضاءه من عرفا في تناول ما سقط منه (وإن أمتد من عروق شجرة الحارث حاره) ولو مشتركة (فاثرن) العروق (كثائره) أي (المتدة) في المصانع ويطي أي بنائه (الآبار) وأساس الحيطان (أو) كثائره في (منهها) أي الأرض التي أمتدت إليها

ما تيسر (أو) كان (شائما) أي الشراكاه على كل منهم (قدر ماله) كالأوزون ولا حسدهم النصف والآخر الثلث والآخر السدس واشتركتوا فيه قبل قسمته وعلم منه أنها لا تنصير على عرض نصا لا لالشركة أمان تقع على عين العرض أو قيمته أو غيره منها لا يجوز عقد الشركة عليها لأنها تقتضي الرجوع عند فسخها برأس المال أو منه ولا مثل لما يرجع إليه ويقتضا لا يجوز عقد ما عليه لأنها تتردد في أحدها قبل بيعه فبشركه الآخر في العين المملوكة له ونهها معدوم حال العقد وغير ملوكهما واشترط في كون النقد مضربا بآدم أو ذنبا لا يتأخر في التملكات وأنجان المبيعات وغير المضرب كالمعرض واشترط أحضاره عند العقد لتقدير العمل وتحقيق الشركة كالمضاربة والعلم به لانه لا بد من الرجوع برأس المال ولا يمكن مع جهله (لجهل) متعلق بغيره (فيه) أي المال جمعه (كل) من له فيه شيء (في أنه) أي كل من له في المال شيء (من الرجوع) بنسبته ماله) بأن شرطوا لرب النصف نصف الرجوع ولرب الثلث ثلث الرجوع ولرب السدس سدس الرجوع مثلا (أو) على أن لكل منهم (رجوعا) على ماله ولو أكثر من نسبة ماله كان جعل لرب السدس نصف الرجوع لقوة حذفه (أو) يقال هل أن الرجوع بيننا فيستوفى فيه (أو) إضافة إليهم إضافة واحدة لا ترجع (أو) ليجل فيه (البعض) من أرباب الأموال (على أن يكون له) أي العامل منهم (أكثر من

ان يعمل بعضهم كذلك (عنايا)
من حيث احضار كل منهم ماله
(ومضاربة) لان ما يأخذ
العامل زائدا عن ربح ماله في
نظر عمله في مال غيره (ولا يصح)
ان احتكر كل منهم ماله على ان
يعمل فيه بعضهم ولهم الربح
(يقسده) أي يقدر ماله (لا)
ايضاع) لا شركة وهو يلزم المال
لمن يعمل فيه لا هو ولا
تضمن عقدوما على ان يعمل
احدهم (بدونه) أي دون ربح ماله
لان من لم يعمل لا يستحق ربح
مال غيره ولا يضمنه ولا ينفقه
لومضوع الشركة (وتتخذ)
الشركة (يعمل على الرضا)
من قول أو نعتل بدلي على اذن
كل منهم مالا آخر في التصرف
واقتضاه (ويشفي لفظ الشركة)
عن اذن مخرج بالتعرف
لذاته عليه (وتنفذ) التصرف
في المال حسب (من كل) من
الشركاء (يحكم الملك في نصيبه
(ويحكم) الوكالة في نصيب
شركائه) لانها مبنية على الوكالة
والامانة (ولا يشترط) للشركة
(خطا) أموالها ولا أن تكون
بأيدي الشركاء لانها عقد على
التصرف كالكالاته ولذلك يجب
على حسنين (لان مورد
العقد العمل وأعلام الربح بطر)
العمل (والربح يتبعه) أي
العمل لاهيبيه (والمال يتبع)
العمل فلم تسترط خطه (فما
تلف) من أموال الشركاء (قبل
خطا فهو) من ضمان الجميع
أي جمع الشركاء أو زاد لان
من حوب الشركة تعلق

المروق (من نسات غير ارض) نسات (زرع لصاحب الارض أو لم يزرع) المستحب من ذلك
(فالحكم في قطعه) أي زائلته (و) في (الصلح عنه كالحكم في الأغصان) على ما تقدم من
التفصيل والتخلف (الان المروق لا يثمرها) بخلاف الأغصان (فان انفق على ان مانت من
من عرفها صاحب الارض) كله (أو جزم معلوما منه فكالمصالح على الثمرة) فصم
حازر الا لا ما يماس على الثمرة (فان) وقع الصلح على ذلك (ومضمة) ثم أبي صاحب
الشجرة دفع نباتها) أو زرعها (الى صاحب الارض فله حصة الثمرة) لقائه بالملك المدة
لانه لم يرض بالثبته على الارض ولم يمس له (وصلح من مال حائظه) الى ملك غيره (أو) من
(زائق خشبه الى ملك غيره) صلح ربح (غصن) مع ربح الهواء فلا يصح على ما تقدم (ولا يجوز)
الاحد (ان يخرج الى طريق فأنفق استحوا حو والوشن) على أطراف شتبه مدفوعة في
الحائط (ولا) ان يخرج (طلة) أي بناء يستظل به من شجره (ولا) ان يخرج (سابطا)
وهو سقفة من حائطين تحتها طريق (ولا) ان يخرج (دكايا) بعض الدكايا (وهو الدكة) بفتح
الدال (المنية) المحلوس عليها (ولا) ان يخرج (مزيانا) لان ذلك تصرف في ملك غيره بغير اذنه
كغيره لا يذنه وسواء ضرب المارة ولا لاله اذ لم يضرب الا لافه بغير مالا (الا يذن امام أو نائبه
ان يكون فيه) أي في المزاب والجناح والسباط (شور) فهو زهذء الثلاثة لان الامام أو
نائبه نائب المسلمين فانه كان منهم ولما روى احمد ان عمر احتاز على دارا لاساس ضي الله عنها
وقد نصب مبرا الى الطريق فقامه فقال قتله وقد نصبه رسول الله صلى الله عليه وسلم بيده
فقال والله لا تنصبه الا على ظهري فاحتجى حتى صمد على ظهره فقتله ولان الاسادة خارجة
(وانتفاعلا للضرر في السباط) والجناح والمزاب (يجب عكن بهو ربح ونحوه تحت) أي
السباط (قال الشيخ والسباط الذي يضرب النار تحت الركب ان يفتح رأسه اذا
مر هناك) أي تحت (وان غفل) الركب (عن نفسه ربح) السباط (عماهه أو شبح)
السباط (رأسه ولا عكن ان مر هناك) أي تحت (حمل مالا كسر) السباط (قته)
والجمل المحمل لا يمر هناك) أي تحت (فقل هذا السباط لا يجوز احداثه على طريق المارة
بافتقار المسلمين بل يجب على صاحبه) أي السباط (اذا لم يفعل كان له) ولادة الامور
الزاهية اذ انتهى حتى يزول الضرر ولو كان الطريق مخفضا) وقت وضع السباط بحيث لا ضرر
فيه اذ ذلك (ثم ارتفع) الطريق (على طول الزمان وجب) على ربه (اذا لم يضره)
(اذا كان الارض ما ذكر) من أنواع الضرر (وقال) الشيخ (ومن كانت له صاحبه يلقى فيها
التراب والخير والبيت) ونظر الجيران بذلك فانه يجب على صاحبه ان يدفع ضرر الجيران
امامهم انما هو باعظ ثمانين بهر هار) بان (عنع ان يلقى فيها ما ضرر الجيران وكان) الشيخ
(لا يجوز لاحد ان يخرج في طريق المسلمين شيئا من ابله البناء حتى انه ينهي عن تخصيص
الحائط الا ان يدخل) رب الحائط به (في حده بقدر غلط الحصص انتهى ولا يجوز ان يبنى أحد
(في الطريق في دكايا ولو كان الطريق واسعا) لما تقدم (ولو اذن امام) أو نائبه بخلاف الجناح
والسباط والمزاب لانه لا يصدق في الانفاق في الملو بخلاف الدكايا (ولان يفعل ذلك) أي
بناء دكايا أو اشراج حناج أو سباط أو مزاب (في ملك انسان ولا هو له ولا في) (دوب غير نافذ
الا يذن اهل) لان المنع لحقهم فاذا رضوا بسقاط حازر وأما الطريق المانذ فالحق فيه للجميع
المسلمين والاذن من جميعهم غير متصور (ويضمن) من بني دكايا أو اشراج حناج أو سباطا
أو مزابا لا يجوز له (ما تلف به) من نفس أو طرف أو مال لتعديبه (ولا يستط شي من ضمانه)
أي ضمان ما يتلف بسبب ما ذكر من الدكايا والجناح ونحوه (بنا كل أصله) وفيه وجه

الضمان والزيادة على الشركة كخطا المال أولا (لعمدة قسم) المال مجرد (بلفظ تحصر) يمر على مخرج مشترك في ذلك الشركة احتج به

سقط به نصف الثمن (فان سلم) رب الميراث والذان ونحوهما ملك الأرض أو الهواء أو أهل الدرب غير النافذ (عن ذلك) المذكور (بموضع) الصلح (ولو في الجناح أو السباط) لأن الهواء يصح أخذنا العوض عنه كالقراض سابق (بشرط كون ما يخرج) من جناح أو سباط أو ميراث أو كان (معلوم المقدار في انحر وج والعلو) وهذا الوجه (ولا يجوز) لأحد أن يصرف الطريق النافذ في نفسه أو جعله الماء أمرا أو يصرف منها ماء (بما يشاء) ولو بلا ضرر لأن الطريق ملك المسلمين كاهم فلا يجوز أن يحد في شأه بأمره وأنتهم كاهم غير منصرف (وإن أراد حفرها) أي البئر (للمسلمين) أجل (نفعهم) مثل أن يحفرها للفقير أو للناس والمؤمن مائها أو لينزل في مائها المطر من الطريق (فطريق ضيق) منع للضرر (أو كانت) الطريق واسعة وأراد حفرها (في غير الناس بحيث يسقط انسان فيها أو) يخاف سقوط (دابة) فيها (أو) بحيث (يصيب عليهم مرهم لم يضر) له حفرها لأن ضررها أكثر من نفعها ودره المفسد مقدم على جلب المصالح (وأن حفرها) أي البئر للمسلمين (في زاوية من طريق واسع وجعل عليها ما يمنع الوقوع فيها جاز) له ذلك لأنه مفسد بلا فائدة (كتمهدها) أي الطريق (وبناءه صيف فيها) يجر عليها الناس لغيره مظهر وكذا بناءه مسدودا أو ياتي في النصب (و) حفرها البئر (فدرب غير نافذ لا يجوز إلا لأهلها) لأن الدرب ملك لهم وليس لأحد التصرف فيه إلا بأذنهم (أو صلح) من يريد حفر البئر (أهل الدرب) عن ذلك بعض (أو) الصلح لأن الحق لهم (سواء حفرها لنفسه أو للغير) وكذا إن فعل ذلك (أي حفرها في ملك) (إنسان) لم يضر إلا لأهله وإن صالحه عنه عوض جاز (وإن) كان ظاهر داره في درب غير نافذ ففتح بابا فيه (غير الاستطراق جاز) لأن رفع جميع حائله دفعه أولى (ولا يجوز) له ولا لأحد (الاستطراق) منه (أو بأذنهم) لأن الملك عليهم كما تقدم (وإن صالحهم) عن ذلك بعض (جاز) الصلح وكان لازما لأن ذلك حقهم لحماهم أخذنا العوض عليه كسائر الحقوق (ويجوز) لمن ظهر داره (في درب نافذ) أن يضع لها بابا للاستطراق لأن الحق فيه لجميع المسلمين وهو من جلبتهم ولا ضرر رفيع على المحتارين (كألا الشخ وان كان له باب في درب غير نافذ يستطرق منه استطرعا خاصا مثل أبواب السراير التي يخرج منها النساء أو أرباب المزة بعد المزة هل أن يستطرق منها استطرعا عاما ينبغي أن لا يجوز هنا انتهى) لأن الظاهر أنه استحق الاستطراق كذلك فلا يتعداه (وبحرم) على الجار (أحد ماله في ملكه ما يضر بجماره) بغير ضرر ولا ضررا حتى به أحد (وعنه) الجار (منه) أي من أحد ماله ما يضر بجماره (إذا) أراد (فصله) لما تقدم (أو ما يمنع من) ابتداء أحياه ما يضر بجماره وأما أحد ماله ما يضر الجار (كحفر كنس في جنب حائط جاره) بضره (وبناءه) بما ينادي بذلك وضم تنوير ينادي (جاره) بأستدائه دخله وعمد كان قصارة أو حداثة ينادي بكثرته (و) ينادي (بمزيل الحيطان) من ذلك (و) نصب (رحى) ينادي بها بجماره (وحفر بئر يسقط بها ماء بغير حرم وسقي وأشغال تار بعدان إليه) أي إلى الجار (وغير ذلك) من كل ما ينادي به (ومن) من أحدث بملكه ما يضر بجماره (بما تلغى به) أي ببناء الأحدثات لتعديده (بخلاف) (طعم) أي الجار (وغيره) (فصله) أي في ملكه على الأحدثات ما يمنع من ذلك لأن الضرر لا يزال بالضرر (وعنه) رب حمام ونحوه (من أجرة أعماد الحمام) ونحوه (فغيره) لأنه تصرف في ملك الغير بغير أذنه (وإن كان هذا الذي حصل منه الضرر) للجار من حمام ورعى ونحوه (سابقا) على ملك الجار (مثل من له في ملكه مد نفق ونحوه) عن رعى وتنوير (فأحبنا) إنسان إلى حائطه مولانا أو بناءه (أي بني جانبه دارا) قلت أو اشتري دارا بجانبه بحيث (يضرر) صاحب الملك

ولا يصح أن (شرط لبعضهم) أي الشركاء (جزا) من الرج (بجوهلا) كخسعة أو نصيب أو مثل ما شرط فلان مع حمله أو قلنا الرج الآخره دراهم لأن الجاهل تمنع تسليم الواجب ولأن الرج مع الموصوفه لا تمنع مع حمله كمن وأجرة (أو) شرط لبعضهم (دراهم معلومه) كأنه لأن المال فلا يرج غيره فخصص به من يبي له وهو متناقص لموضوع الشركة (أو) شرط لبعضهم (رج حسن معينة) فكتب بيمينه (أو) رج من (بجوهلا) كرج ثوب وكذا لشرط لأحد منهم رج إحدى السفرتين أو ما يرج المال في يوم أو شهر أو سنة معينة لا يتغير في ذلك دون غيره فخصص بيمين شرط له وهو متناقص لخصي الشركة (وكذا ما كان مزارعة) فلا يصح أن شرط له عامل جره مجهول أو أجمع مع حلومه أو ثمره شهره عنه أو مجهول أو زرع ناحية بينا ونحوه (وما يشتر به البعض) من الشركاء (بعد عقدها) أي الشركة (أو) (لجميع) لأن كلامهم وكيل الباقين وأمينهم لأن يسوى الثمن لنفسه فخصص به (وما أبراه) البعض (من ماله) فن نصبه (أو أقر به البعض) قبل الفرقه أي فسخ الشركة (من دين أو عين) للشركة (أو) (من نصبه) لأن الأذن في التجارة لا تنصحه (وإن أقر بعضهم) (بمعلق بها) أي الشركة كآجرة دلال وجمال وغنزين ونحوه (أو) (من مال الجميع) لأنه من قوايع التجارة (أو الوضعية) أي الحسرة في مال الشركة

عزمت شريكي مع تصرف
الغزول في قدر نصيبه من المال
فقط وص تصرف العازل في جميع
البال لعدم رجوع الغزول
عن ذاته (ولو قال أحدهما
فخصت الشريك ذاته فلا
يتصرف كل منهما إلا في قدر
نصيبه من المال لأن فسخ الشركة
يقضي عزل نفسه من التصرف
في مال صاحبه وعزل صاحبه
من التصرف في مال نفسه
وسواء كان المال نقدًا أو عرضًا
لأن الشركة وكالاته لا يدخل
ضمنًا وحقوق المضارب أصلي
(ويقبل قولوب البند) أي
واضع يده على شيء أنما يبيده
له (بالمقام البند) أي قبل
قول منكر لنفسه (أو أدهاها
الأحرار الأصل عندهما ولا
نصح شركتهما ولا مضاربة
بنقرة وهي الفضة وكذا من
الذهب (التي لم تضرب) لأنها
كالروض (ولا تجشوشة)
غشًا (كثيروا) لا (ماتوا ولو)
كانت الفضة وشكروا الفلوس
(بافتقار) لأنها كالسروض
بل الفلوس عرض مطلقا
فأفصل ولكل من الشركاء
(أن يبيع) من مال الشركة
(ويشتري) بمساواة وبراحة
وهو أصح من قولك يبيعنا أي
المصلحة له أو العاقل (أو أن)
(ياخذ) غناؤنا من (أو يطي)
غناؤنا من (أو يطالب) بالدين
(ويحاسب) نفسه لأن من ملك
قبض شيء ملكه وأطلبه والمقصود
فيه (ويجمل ويحتال) لأن
الحواشي عقد معاوضة وهو

الحدث (بذلك) المذكور من المبلغ ونحوها (لم يلزمه) أي صاحب المبلغ ونحوها (إزالة
الضرر) لا (لم يحدث ملكه ما يضر بحاره) (وليس له) أي الجار (منه) أي منع حاره (من
تقلبه داره ولو أفضى) أهلاؤه (إلى سدة القضاء منه) قاله الشيخ كالقانون وقد احتج أحمد
بالتفريق للضرر ولا ضرر فيقتضيه منعه (أو خاف) أي ليس الجار منع جار من تملكه بناءه
ولو خاف (نقص أجره) قاله الشيخ لا يزاع قال في القروع كذا قال (وإن حسم) أنشد
(بترافى ملكه) فأنقطع ما يضر بحاره (أو حفر البئر) بعد ما يعود الماء البئر الأول) لأن
النفاذ من انقطاعه بسببها (فإن) سدة الشافعي يترى (لم يعد) ماء الأولى (كأن صاحب البئر
الأول حفر البئر الثاني سدت لأحدهم من ماله) لأنه تسبب في سدّها بغير حق (ولو أدهى) أنشد (أن
بترفع سدت من خلاصه أو) من (بالوجه) وكانت البئر أقدم منها) أي من الخلاء والبالوعة
(طرح في الخلاء أو بالبالوعة فقط) فإن لم يظهر طعمه ولا رائحته في البئر لم أنقصها منه (بغيره)
أي غير الخلاء أو بالبالوعة فلا يكفر بهما قطعا (وإن ظهر فيها ذلك) أي طعم النفط (كأن
صاحب الخلاء أو بالبالوعة نقل ذلك) أي الخلاء أو بالبالوعة فدعا الضرر (أن يكون إصلاحه)
بغيره بناءً على وسيله إلى البئر وأراد كذا البئر بعد ما لم يكفر بهما قطعا لم يملكه إطلاقا لأنه
يعدّ منهما وأغارب البئر أحدهما (ولو كان) رجل مصنع فلأجره فخرس شعيرة بما عصى
عروقه كعشرين ونحوه (كجيز) (فيشقي) عرقه (حائط) مصنع جارٍ يتلوه لم يملك جاره
ذلك) لما فيه من ضرر بحاره فإن فصل ضمن (وكان لجاره منعه) من غرسه (أو لجاره
طعمه) (أو غرسها) فدعا الضرر لها (ولو أنبأه في) آخورد بغير ما يملك تملكه) أي الباب (أو
أوله) أي الدرب لأنه ترك بعض حقه لأنه الاستطراق إلى آخره (أن لم يحصل منه ضرر
كفعله مقابل بأب شعره ونحوه) كفعله على ما يملكه به يسلم بشرف منعه على داو غيره (وإن
كان باب في أول الدرب أو وسطه) لم يملك تنقله إلى داخل منه (لنفاذ صدر الزقاق) لأنه يقدم ياله إلى
موضع الاستطراق فيه (أن لم يأن) له (من فوق) أي من هو داخل عنه فإن أذن حاز
(ويعود أعاره أن أذن) فإذا سدت أراد دفعه لم يملكه إلا بإذن خصمه ذلك ليس إلا (وإن
الرجوع بعد دفعه مادام مفتوحا بقياسه إلى ما قاله بعض الأئمة في البناء على حائطه أو موضع
خشمه عليه ليس له الرجوع لأنه اضطر به ذلك في شرح المنهني (وحيث نقله) أي الباب
عن آخر الدرب (إلى أول الدرب) فله رده إلى وضعه الأول) لأن تركه لبعض حقه لا يفسد فله
الرجوع متى شاء (ولو كان له داران متلاصقان ظهر لكل واحدة منهما إلى ظهر الأخرى وباب
كل واحدة منهما في درب غير نافذ فرفع) صاحب الدارين (الحاظر بينهما) وجعلهما دارا
واحدة (حاز) له ذلك إذا ظهر عليه ملكه (وأنفتح من كل واحدة منهما) أي من الدارين
(بابا إلى) الدار (الأخرى) لئلا يتمكن من التطرق من كل واحدة منهما إلى الدارين حاز لأن
لرفع الحائط فبعضه أولى (ولو كان في الدرب) غير النافذ (لم يملك) (أو جليل أحدهما) أي
الباين (فرب من باب الزقاق) الباب (الأخضر من داخله) أي الدرب (ممتازة) أي
الرجلان (في الدرب) حكم بالدرب من أوله إلى الباب الذي يليه) أي أول الدرب (بينهما) لأن
لها الاستطراق فيه جميعا (و) حكم (بما يملكه) أي به الباب الأول (إلى صدر الدرب) لا آخر
يخصم على كماله (لأن الاستطراق في ذلك له وحده فله الد) والتصرف فيها لوز ياله (وله)
أي صاحب الباب الآخر (أن يملكه) أي ما يملكه الباب الأول (وهذا بالنقص) له (أن يملكه)
في داره على وجه لا يضر بحاره) لأنه ملكه لحاز له التصرف فيه كيف شاء بلا ضرر (ولا ينع)

احسن من أجل الدرب المشترك (على حاطه) ای الدرب (شیاً) لانه تصرف في مشترك بذیر
اذن ما فی انشر کام (ولیس له ان یفنی فی حاطه جاره) روزنه ونحوها (ولا) ان یفنی فی الحائط
المشترک روزنه ولا طاقا ولا غیرهما من التصرف فاستحق یضرب (و) او مسبار ونحوه اذ لا یفرق
لانه انتفاع کلک غیره معاً له قديمة یغیر ذنه فیمر منه کالبناء علیه والی وزنه الذکره یفنی الکاف
ومعها انصرف فی الحائط والطاق ما عطف من البیان ومنه طاقه اقلیه (ولان علیه) ای
یعنی حاطه جاره والمشترک (ولا) ان (یحدث علیه ستره ولا) ان یحدث علیه (حائطاً ولا خصاً
یحییج به بین المستعین الا باذن صاحبه) أو شرک بیکما لا تقدم (وان صالحه من ذک) ای عن
البناء علیه أو وضع الستره أو التمسک ونحوه (بعض جاز) الصلح سواء کان جاره فی مدة
معاونه أو صلحها على وضعه على التمسک یعنی زالی فله اعادة ویهتاج توصیف البناء کما تقدم (وله
الاستناد اليه) ای الی حذاره او للمشترک (واحد اثنی لا یضرب والجائز فی ظله ونظرة
فی ضوءه راحه لا ین) لان هذا المضمر یقیه والضرر منه یثقی (قال الشيخ العین والمنفعة
التي لا قديمة لها عاده لا یصح ان رد علیه اعقد به) لا یقد (اجارة اتفاقاً کسئلنا) ای
کلاستناد الی الحائط ونحوه ومثلها فی العین ونحوه (ولو کان له حق ما یمری على سطح
جاره لم یجز له) ای لغيره (قلیه مسطحة لم یج) جریان (الماء) على سطحه لانه ابطال لائق جاره
وکذا لیس له قلیته لیکثر ضرر جاره (ولو کثر ضرر) یجبر بان الما على سطحه لان الضرر
لارأل بالضرر (ولیس له وضع خشبه على حائط جاره أو) الحائط (المشترک) بل لانه
(الأخذ بالضرر) وان لا یکنه التمسک (الله) ای بوضع الخشب على حائط الجار أو للمشترک
(فیجوز) وضعه سواء کان له حائطاً واحداً أو حائطان فلهذا یجوز رفعه لا یمن جاره
جارات یفنی خشبه على جداره ثم یقول یجوز رفعه ای اراکم ههنا امر مشین والله لا یمن بها
بین اکتفیک متفق علیه ومعناه لا یمن هذه المسکن بین اکتفیک ولا حنکک على العمل بها وقیل
معناه لا یمن جنوح الجدران على اکتفیک مسافة ولا نه انتفاع بها حائط جاره على وجه لا یضر
به أشبه الاستناد اليه وان أمکن وضعه على غیره لم یجز وضعه علیه الا باذن ربه وإذ لم یکن الا به
جاز (ولو) کان الحائط (لیتم ویجوزون) أو مکاتب أو قف ونحوه لعموم ما سبق (مالم
یتضرر الحائط) بوضع الخشب علیه فلا یوضع بغير اذن ربه معطفاً لحديث لا ضرر ولا ضرار
(ولیس له) ای لجاره رب الحائط (منه) ای منع جاره (منه) ای من وضع خشبه (ان) ای اذا لم
یکن تسقیف الیه بلا ضرر على الحائط لا تقدم (فان انی) رب الحائط تعینک منه (اجره الحاکم)
عليه لانه حق علیه (وان صالحه منه شیء جاز) قاله فی الانسانی وظاهره حق فی الحالة التي یجب
قیامه لتکمیل وقال فی المدع اذا اذن له ای مالک فی موضع خشبه أو البناء على جداره به ورض
حار قال وان کان فی الموضع الذي یجوز له لم یجز ان اخذ عوضاً لانه لا یخذ عوض ما یجب علیه
بذله (وکذا حکم جدار مسجد) اذا لم یکن حار فیه یقیفه الا بوضع خشبه علیه حار بلا ضرر رطالقی
(ومن مالک موضع خشبه على حائط فزال) الخشب عن الحائط (بسطوطه) ای الخشب (أو قلعه
أو سقط الحائط فله) ای رب الخشب (اعاده بشرطه) بان لا یکن تسقیف الیه بلا ضرر لان
السبب المحذور وضعه مستمر فاستمر استحقاق ذلک وان خسف سقوط الحائط بعد وضعه لم ازاله
لانه یضر بالمالك وان لم یغفر علیه لکن استحق من ابقائه علیه لم تلزم ازالته قاله فی الحق
(ومنی وحده) ای خشبه (أو) وحده (بنائه أو میل ما ونحوه) بخلافه أو سابطه (فی حق
غیره أو) وحده (ما یمری مسطحة على سطح غیره ولم یعلم سبب یغفر) ای ما وحده حقه (له لان
انظروا وضعه بحق) من صلح أو غیره خصوصاً مع قاطلوا لا یزمنه (فان اختلفا) فی انه وضع

(بغيره) ای العیب فیما یبیع
من مالها لا یمن متعلقاً بتأوله
اعطاه أو شه وان یحط من غنمه
أو یزعمه للعلیه (و) ان (یقال)
فیما یبیه أو اشتراه لانه قد
یکون فی حیطه (و) ان (یؤجر
وینتجر) من مالها لغيره بان
التنازع یمری الا بهان وله ان
یهض أجرة المأجورة ویعطى
أجرة المأجورة (و) ان (یبیع
فساء) ونشترى معیالان
المقصود هنا الرجوع بخلاف
الوکال (و) ان (یفعل کلما یفسیه
حط) للشرک (کحس غریم
ولو انی) الشرک (الأخر) حسه
(و) ان (یودع) مالاً للشرکة
(لحاجة) الی الادباع لانه عاده
التجار (و) ان (یرهن برهن)
أی ان یأخذ رهناً بذی الشرکة
(ههنا) ای الحاجة لان ان هن
یراد لا یفاه والأرتهان براد
للاستیفاء وهو علیکما فکتنا
ما یرادهما (و) ان (یسافر بالمال
مع أسن) لا تصرف الاذن
المطلق الی ما یورثه العادة
وعادة التجار جاریة بالضرورة
مسقراً وحضراً وان لم یکن آمن لم
یجز ضمن لئلا یمید (ومنی لم یعلم
ثم یلک سافر بالمال خوفه لم
یضمن (أو) لم یعلم (ولی یبیم)
سافر جماله الی یحصل خوف
(خوفه) لم یضمن (أو) یباع
شریک أو ولی یتیم لئلا یس (و لم
یعلم انیس مشتر) ففیات
الشمس (لم یضمن) أحدها
ما قات بسببه امسرا لغيره زعمه
والنائب السلاطه (خلاف
شرائه) أی الشریک أو ولی
الیتیم (غیراً) للشرکة أو لیتیم (جاهلاً) به فیه یضمن نه الا انه لا یجفی غالباً (وان علم) شریک أو ولی

من المسائل فإن أدنه في شيء منها
جاء (ولو قيل) أي قال شريكه له
(أعبل برأيتك وروى مصنفه)
فما تقدم (جاء الكل) أي كل
ما يتعلق بالصناعة من الاتصاف
والضاربة والشاركة بالمال
والمزاحمة ونحوها لانه لا إذن
عليه بخلاف التبرع والقرض
والعقود ونحوها لقرينة كما يأتي
في المضاربة (وما استثنى)
شريك (بدون إذن) شريكه
بالقرض أو شراء بضاعة منها
أو مال الشراكة أو بشئ من نسبة
ليس عنده من جنسه غير
المتقدمين (فعله) أي المستدين
وعده المطالبة بما استدان
(ورحمه له) لانه لم يقع للشركة
(وإن آخر) أحدهما حقهم
دين جاز (أصعب أنفردا) يسقط
حقه من الطلب كالأجراء
مخلاف حق شريكه (وله) أي
الذي أنفق حقهم من الدين
(مشاركه شريكه) الذي لم يؤخر
(فما يقضيه من الدين عالم يؤخر)
لاشتراكه بينهما (وإن تقاسما)
دين في ذمة شخص (أو أكثر)
لم يصح (نصا) لأن الذم لا تتكافى
ولا تعادل والقسمة تقتضيها
لأنها غير تقابل بمقتضى البيع
وبيع الدين غير جائز فإن
تقاسما ثم هلك بعض الدين
فالباقى بينهما والمالك عليهما
(وعلى كل) من الشركاء قولي
(ما جرت عادة بتولية من شريك
قريب وطيه ونحوه وأحوال) لما لها
وقبض تقدم لعل إطلاق الإذن
على العرف ومقتضاه قولي مثل
هذه الأمور بنفسه (فإن فعله)

روية الأسفل (كما تقدم ولا يلزم الأعلى سطوته اذ لم ينظره فيما يحرم نظره من جهة جاره)
أذا لم يرفع على الجار حيث شغل رأى ذلك متعديا له (وعبر الشريك على الصانع مع
شريكه في الأملاك والأوقاف المشتركة) نقوله عليه الصلاة والسلام لا ضرر ولا ضرار
وكتفنه ههنا خوف سقوطه وانفسه وأهله وإن كان لا حرمه في نفسه لكن حرمه الشريك
الذي يتضرر بترك البناء فوجب ذلك (فإن التهمد حائظهما) المشترك (أو) التهمد
(سقفهما) المشترك (فطلب أحدهما صاحبه ببناءه معه أحبر) المتعدي منه لما تقدم (فإن
امتنع أخذا لما حكم من ماله) النقد (وأنفق عليه) مع شريكه بالمخاصة (وإن لم يكن له) أي
المتعدي (هين) أي فقد (وكان له متاع ياره) أي باع الحالك متاعه (وأنفق منه) على حصته مع
الشريك (كوفاه من المتعدي منه) (فإن لم يكن له) أي المتعدي فقد لا عرض (أقرض) الحالك
عليه (وأنفق) على حصته كتفقه حيوانه (وأنفق الشريك) على بناء حصته شريكه
(بأذنه) أي أذن شريكه (أو أذن حاكم أو أنفق) (في الرجوع) بقدر انهما (رجع) على
شريكه بما أنفق بالعرف (على حصته الشريك) لانه قام منه واجب (وكان البناء) بينهما
أي بين الشريكين (كما كان قبل انهما) لا يتخصم بالباقي في حرمه على شريكه بما قبل
حصته منه وإن شاء الشريك لنفسه ما كتفه فتركه بينهما (أو كان ولا يسقط من شريكه من
الانتفاع قبل أخذ نصف نفقة ثالثه كإلحاقه ليس له نقضه وإن شاء بقدر أنه فهو له وله نقضه
لأن دفعه له شريكه نصف قيسه وإن أراد غير الباقي نقضه أو أجزأه باتباعه على نقضه لم يكن له
ذلك (وإن استهمد) أي آل إلى الانهدام (حذرها أو سقهما) يخفف ضرره نقضه أو جوبا
دفع الضرر (فإن أي أحدهما هلمه) (أحدهما حكم) عليه إزالة الضرر (وإني في الغصب
ضمان ما تلفه) مفصلا (وأجمعا) أي أي شريكين (هلمه) أي هدم ما خيف سقوطه
(أذن بغير إذن من صاحبه ثلاثي) فلا ضمان (عليه) لانه محسب بل قياس ما سبق يرجع
ما يقابل حصته من أجر الهدم إن قوى الرجوع (كما لو انهدم) المشترك (بنفسه) من غير فعل
أحدهما (وإن أنفق على بناء الحائط المشترك بينهما نصفين وملكه بينهما) نصفين (والنفقة
كذلك) أي نصفان (على أن تملكه لأحدهما وقلا) (أو للثلاثين لم يصح) الصلح (لانه يصلح
على بعض ملكه بعض) وذلك غير صحيح (وإن أنفق على أن يجعله) أي الحائط المشترك
يعد بناءهما (كل واحد منهما) أي من الشريكين (ما شاء) من بناء أو خشب (لم يجز)
الصلح (لجعله للكل ولا يجزى) الشريك (على بناء حائزين ملكيهما) لأن انتفاعهما
لا يتوقف على ذلك فلا ضرر على تركه بخلاف الحائط المشترك والسقف فإن أراد أحدهما البناء
فله ذلك في ملكه خاصة (ولو انهدم سقلا) لانتفاؤه (ولو لم يغيره انهدم صاحب السقف
بنيانه) لا أنهدم ملكه (وأجبر) صاحب السقف (عليه) ليمكن صاحب العلون انتفاعه
به (وإن كان على العلو طبقه ثالثة) آخر (فصاحب الوسط مع من فوقه كمن) أي كالذي
(يحتة) وهو صاحب السقف (معه) أي مع صاحب العلو في غير رب الوسطي على بنائهم أو بفرد
به كما تقدم (وإذا كان نهرا أو بئر أو دولا أو أنودة أو نانة) شركة (بين جماعة واحتاج)
ذلك (إلى عارة أو كرى) أي تنظيف (أو إلى) (سدش في فيه أو إصلاح حائط أو) إصلاح
(شيء منه كان غرم ذلك) الذي يحتاج إليه (بينهم على حسب ملكهم فيه) أي في ذلك
المشترك كما تقدم في الحائط والسقف (ويجوز المتعدي) منهم من العارة لحق شركائه (وليس
لأحدهم منع صاحبه من عمارته) إذا أرادها كالحائط (فإن عذر) أحدهم (بالماء ينسحب على
الشريك) ولا يحجب به المهر لأن الماء ينسحب من ملكيهما وإن أراد أحدهما نقل الطين منه

فعله (بما لا يستحقه) (بما لا يستحقه)

بمحل كسكفل طعام ونحوه
تكميله واستجاره أو شريكه
لنقله فيها أو داره ليعرضها
نفسا (وليس له) أي الشريك
(فعله) أي ما جرت له عادة بعدم
تولييه بنفسه (لأنه جاربه) يسلا
استجاره صاحبه لعله لا يقد يترع
عمالا يلزمه على بيعه شيئا كإجارة
التي تستحق الانتفاع بما إذا
خسعت نفسها ويحرم على
شريك فيزجر عن شركته من
سبيله بأكله إلا أن شريكه
(ويؤجل خفاره ونحوه على المال)
فخصسه الشريك أو الصالحين
على رب المال قال أحمد ما أنفق
على المال فعلى المال (وكذا)
ما أنفق (لحاربه ونحوه) ولا
وظاهره ولو من مال يتم ولا
ينفي أحدهما كزمن الآخر
يكون الله والأحوال أن يتفقا
على شيء من النفع لكل منهما
فصل في الاشتراك في مال
الشركة (وبما) نوع (بما كان)
بشروط أحدهما على الآخر (أن)
لا يهرأ في فرع كذا) كالخبر
والبر وشباب السكان ونحوها
سواء كان معاهم أو جوده في ذلك
البلد أو لا (أو) بشرط أن لا يهرأ
الأف (بلد بعينه) ككدة أو
دمشق (أو) أن (لا يبيع إلا)
بتقدي كذا) كدراهم أو نائب
صفها كذا (أو) أن لا يشرى
ولا يبيع إلا (من فلان أو) أن
(لا يبيع إلا) لأن الشركة
تصرف بأن قسعت تخصصها
بالبيع والبلد والتفوق للنقص
كالوالة (و) نوع (فاسد وهو

وليس له فيه مال والمحكم في الرجوع بالبقية كالتقدم في الحائط (فإن كان بعضهم) أي
بعض الشركاء في النهر ونحوه (أدنى) أي أقرب (إلى أوله من بعض) اشترك الكل في كونه
أي تنظيف النهر ونحوه (و) (في) أصله حتى وصلوا إلى الأول ثم إذا وصلوا إلى الأول فلا
شيء على الأول لأنها استقامت لاحتقارها في الأول (ويشترك الباقيون حتى وصلوا
إلى الثاني ثم لا شيء عليه) أي الثاني لا تقدم (ويشترك من بعده) أي بعد الثاني إلى أن
ينتهوا إلى الثالث ثم لا شيء عليه وهكذا (كلما تنهى العمل إلى موضع واحد منهم لم يكن عليه
شيء بعدد شيء) لأنه لا مال له في ما وراء موضع (ومضى هدم) أحد الشركاء (مشتراكا من حائط
أو سقف قد خشي سقوطه ووجب هدمه) لذلك (فلان على) لأنه محسن (تألوهم هدم
بنفسه) وتقدم (وإن كان) هدم أحد الشريكين الحائط أو السقف المشترك (لذلك) أي
خوف سقوطه (لحاجة أو غيرها التزم إحداه أو لأفعليه إعادة) كما كان لعمده على حصه
شريكه ولا يمكن الخرج من هدم ذلك إلا إعادة جرمه هذا كلامهم ومقتضى القواعد
أنه يضمن أرض نقص حصه شريكه (ولو اتفقا) أي الشريكان (على بناء حائط يستان فيني
أحدهما) ما عليه وأهل الآخر (فانطلق من الشريك شيئا من المال الآخر) أي ضمن
نصيب شريكه منه الذي أحمل قاله الشيخ (لأنه يضمنه) (ولو كان السقف لأحد أو لغيره)
وتناظر السقف ولا يثبت (فالسقف بينهما) لانتفاع كل منهما به (لأن صاحب المال) وحده
وإتاني في الدعوى بأوضح من هذا

باب الجبر

هو إغارة المانع والتضييق ومنه معنى الحرام جبراً قال تعالى يقولون هجرنا هجرنا أو أحرما
محرماً معنى العقل جبراً لأنه يمنع صاحبه من ارتكاب ما يقع وتغير عاقبته (وهو) أي الجبر
شراً (منع الإنسان من التصرف في ماله) والأصل في مسروعه قوله تعالى ولا تؤثروا
النفهاء أموالكم أي أموالهم لكن أضيقنا إلى الأولياء لأنهم يثبون عليها مديون لها وقوله
تعالى وأبطلوا التامى إلا ما أذا ناست الجبر على هذا ثبت على المحتون من باب أولى (وهو)
أي الجبر (على شريكين) أحدهما (هزلق) أي سقط (الغير) أي غير مجبور عليه (الجبر
على غفاس) لحق الغرماء (و) على (مرض الموت) الحرف وما في معناه (على ما زاد
على الثلث) لحق الورثة (و) على (هيدوم كاتب) لحق السيد (و) على (مشارك) في جميع
ماله (إذا كان الثمن في البلد أو قربها منه بعد تسليمه المبيع) لحق البائع (و) على (داهن)
سلاح ورمز من لحق مرتين (و) على (مشر) في النقص المشفوع (بعد طلب شفيع) أن
قلنا لا يملكه بالطلب لحق الشفيع (و) على (مرتد) لحق المسلمين (وعبر ذلك) كالمتنوع على
نفسه وحياله والزم وجهاً زاد على الثلث على قولهم بما (على ما يأتي) ونسبه (فقد كرمه)
أي من هذا الضرب (هو الجبر على الغفاس) وما عداه في أبوابه وتقدم بعينه (وهو)
أي الغفاس (من لأمال) أي تقدم (ولا ما يدفع به حاجته) من العروض فهو للمسلم ومنه
أفلس بالتحية أي هدمها ومنه الضرب المشهور من تمدون الغفاس فيكون كالزمن لأدرهم له ولا
متاع قال ليس ذلك الغفاس ولكن الغفاس من يأتي يوم القيامة بمصائب أمثال الجبال لو بقي
وقد ظلم هذا أو نحن عرض هذا يأخذهم من حسنة وثمان من حسنة فان بقي عليه شيء
أخضع سيأتمهم فروعاً عليه ثم طرح في النار وأمسك عنه فقولهم ذلك انصار من حققة
الغفاس لأنه عرفهم ولتهم وقوله ليس ذلك الغفاس مخوّل برده في الحقيقة بل انما أراد

قسمان (مفسداً) أي الشركة (وهو ما يوجبها التاليج) كسيرة درهمين على الأجنبي والياق من الرج لها واشتراط بيع

الاخر وتقدم اشبه من نظيره
فتفقد الشركة والمضاربة بذلك
لافتائه الى جمل حتى كل منهما
من الربح او الى خسارته وان
الماله لا يمنع من التسليم فتفقد
الماله التنازع (و) قسم فاسد
(غير مفيد) لشركة فاسد
(كاشترط احدهما على الآخر
ضمان المال) ان تلف بلا
تدول ولا تفر نظر اوان عليه من
الوضعية الى الحسارة (اكثر
من قدر ماله اوان يوليه) ايان
يعطي برأس ماله (ما يتنازع من
السلع التي يشتريها) (او ان
يرتفع بها) كبس ثوب
او استخدام عداو كوث دابة او
يشترط ربح المال على العامل
في المضاربة ان يضارب في
مال آخر او بأخذه بضاعة
او بقرضه او بمضد مفي كذا
اوله حتى يباع السلعة فهو حق
بها لكسب (او) ان لا يفسد
الشركة عنه كذا) او ابدأ اوان
لا يبيع الا برأس المال او اقل
او ما يشتري منه اوان لا يبيع
فيها ولا يشتري ويخونه ففسده
الشروط كلها فاسدة لتفويتها
المقصود من عقد الشركة او منع
الفنح الجائر بجمع الاموال
والشركة والمضاربة بمصلحة
كالشرط الفاسد في البيع
والتسكك وشروطها (واذا
فسدت) الشركة بغير المال ربح
اوغیره (قسم ربح شركة عنان)
وربح شركة (وجوه على قدر
المالين) لانه غاؤها كايكون
العمل من غير الشريك (و) قسم
(اجرا متماثلا) اى الشريكان

دلس الاخر لانه اشد واعظم - في ان فليس الدنيا عند بمنزلة التي (و) المفسد (شرعا
من زحمه) من الدين (اكثر من ماله) الموجود ويحسب فليس اوان كان ذاملا لان ماله مستحق
الصرف في جهته يشبه فكاكه ممدوم او باعتبار ما يؤكل من عدم ماله بعد وقاعد بنه اولاته
يمنع من التصرف في ماله الا لشيء النافع الذي لا يبيع الا به كانه لوس ونحوها (و) الغرب
الثاني (محرط نفسه) اى نفس المحصور هله (كحجر على صخر وصخر وجنوت وصفه) اذ فائدة
الحجر عليهم لا تتعداهم (كحجر الفليس منع الحماكم من) اى شخص ماله دين حال يهجر عنه
ماله الموجود) حال الحجر (مدنا الحجر من التصرف فيه) اى ماله وباني محترق وقوده (ومن
زعمدين مؤجل) من ثمن مبيع او صفاق او غيره (حرم مطايعه قبل) حلول (اجله)
لان المطايع لا تفسد فكذلك الحجر (وان اراد سراطوبلا) فرق حسانه القصر عند الموقوف
واين اخسه جماعة قال في الانصاف ولعله اولى ولم يقبده في التمتع والمنتهى وغيرهما
فتقتضاه العموم ولعله أظهر (يحل الدين المؤجل قبل فراغه) اى السفر (او) يحل
(بعدمه خوف كان) السفر (او غيره) اى غير خوف (وليس به) اى الدين (رهن بقى بولا
كفيل ملى) بالدين (فقرضه عنه) من السفر لان عليه رضى تأخير حقه من محله
وقدومه متناهي غير متيقن ولا طاهر فلك منه (في غير جهاد معناه) فلا تمنع منه بل يمكن
لتمتع عليه (حتى) اى لقرض من اراد سفر احسنه اذ ان (روته باحدها) اى برهن يهرز
الدين او كفيل ملى فاذا روته لم تمنعه لا تنقضاء الضور (فاوان اراد الدين رضاه معناه السفر) اى
القرض بينهما (و) له (منع احدهما الجاهل) فان منع الدين وضاعه (حتى يوثق بما
ذكر) من رهن محرز او كفيل ملى (وكذلك لو كان الضامن غير ملى) بالدين واراد الدين
السفر (فله) اى الشرع (ان يطلب منه) اى المدين (ضامنا لملا او رهنه) محرز (ولو
كان بالدين يهرز لاني قمتبه) اى الدين (فله) اى القرض (ان يطلب) من المدين (زيادة
ارهن حتى يتابع قيمة الجميع قدر الدين او يطلب منه) اى المدين (ضامنا بما يفي من
الدين بمقجمة الزه) انزل عنه الضرر (وان اراد) المدين (سفر او هجره) وفادته
فقرضه عنه حتى يقسم كما لا يدنه كاله الشيخ) لانه قد يؤسر في البلد الذي سافر اليه
لا يتمكن الخروج من طلبه باحضاره (ولا يك) ربي دين (تحليل) مدين (محرم) بالبيع او
العبرة فرضا او نقلا لوجوب اتصافهما بالشرع (وان كان دينه) اى الدين (حالا هو قادر
على وفائه) اى الدين الحال (وطلب الدين) منه) اى من الدين (فسافر) المدين (فيسل
وفائه لم يحزله ان يتراض بقصر ولا غيره) كضروا كل حيلة لانه عاص بسفره (فان كان)
الدين (مايزا من وفائه) اى الدين (حرم مطايعه والطهر عليه) ولا زحمته) لقوله
يماي واركان ذوقه صفة ففارة لم يمسره وقوله عليه الصلاة والسلام لعمره الذي كثر دمه
خفوا ما وجدتم وليس لكم الا ذلك (وان كان له) اى الدين (مال يفي بدينه الحال لم يحجر
عليه) لعدم الحاجة اليه لان الثروة اعانتها المطايع فيحقوقي الحال (ولو كان عليه دين
مؤجل غيره) اى غير الحال لان المؤجل لا يطلب به قبل اجاله (و) يجب (على الحماكم
بامر) اى المدين (وفائه ان طلبه) اى الامر (القرض) اى من الحماكم في من فصل
القرض المتصبل (و) يجب (على مدين) (قادر وفاء) اى الدين الحال (على القرض) يطلب
ربه) له لقوله عليه الصلاة والسلام مطل التي ظلم وباطل يطلب المطل (او عند) حلول
(اجله ان كان) الدين (مؤجلا) ابتداء من حاله ان رجب وتقدم (والا) بان لا يطلب به
ربه (فلا) يجب عليه على القرض فهو ما سبق (فان كان له) اى الدين (سالمه فطلب) من ربه

(وكتبه على قدر ما خيل من التبركاء ورجع كل من تبرك في) ٢٠٧ - شمسة (عنان) شركة (وجوه) شركة

(انسان باع نصف حبله) لعله في نصيب شريكه به قدر بقى به
 الفاضل في نائي الحال فوجب
 ان يقابل العمل ليسه عوض
 كالمناظر بقا اذا كان عمل احدها
 مثلاً ساوى عشر خذاهم
 والاخر خمسة تقاضا بدرهمين
 ونصف ورجع ذوى الشربة
 بدرهمين (و) نصف ورجع كل (من
 ثلاثة) شركاه في شريكه (بأجرة
 ثلثي عمله) ومن أربعة ثلاثة
 أرباع (و) عملهم كعذاهل
 ما تقدم في الشريكين (ومن
 تسدي) من الشريك خمسة أو
 اثنان (ضمن) أى صار ضامنا
 لمليكه من المال بمقت الشركة
 أو سبقت لتصرف في ملك غيره
 بمال باذن فيه كالتأصية (ورج
 مال) تسدي فيه (أو به) نصالة
 تجاه مال تصرف فيه غير ملكه
 بشير الله فكان لملكه كما
 لو غصبه حنطه وزدها
 (وهو غصب على كل أمانة وتبرج
 كمنارة وشركه وكاله وودعه
 ورده به من صدقة وشهودا)
 كسبه ووقف (كمقد) صيرفي
 ضمانا وهدمه) فلا ضمان منها
 ما لا يضمن في المصدق الصبيح
 لتصرفها على ذلك بغير العقد
 واغاضه من قاضي الزكاة اذا كان
 غروا له لقمته ما يضمنه لانه لم
 عليه به وهو مغرط بقض مالا
 يجوز له تصدقه ومن القرض
 انه لعل لا فاسد (وكل) عقد
 لازم يجب الضمان في حصه
 يجب في فاسده كسج وأجارة
 ونكاح ونحوها) كعقراض
 والمحال ان الصبيح من العقود
 ان او حبب الضمان ففاسده
 كذلك وان كان لا وجه لذلك
 فاسد ولو ليس المراد ان كل حال ضمن فيها في الصبيح ضمن فيها في الفاسد فان البيع الصبيح لا تضمن فيه الا نفعه بل النية بالثمن

الحق (ان الله لم يخلق بيها وبقية) الذين (من نعمها اهل بقدر ذلك) أى بقدر ما يمكن من
 بيعها الزكاة وكذا ان طوبى بمعبدا وسوق وآله يداره او مودع بلسا خرفيل بقدر ما يحضره
 فيه (وكذلك ان ملكه) أى الدين (ان يحتمل الوفاء بنفسه ما قدره وشعره) فيعمل بقدر ذلك
 ولا يحبس لمدام امتناعه من الاداء ولا تكلف الله نفسا الا اوسعه وان خاف رب الحق غره
 احتياط لازمة أو كغفل (و) ان (طلب) المدين (ان يرمى عليه حتى يفعل ذلك) أى ما يمكن
 من الوفاء (وجبت اجابته الى ذلك) دفع الضرر (ولم يجوز منه منته) أى الوفاء بحسه (لانه
 عقوبة لا محرج اليها) وكذا ان طلب غفكته منه) أى من الوفاء (بحسب) فيمكن (أو تكل)
 انسان (فيه) أى في وفاء الدين فيعمل بقدر ما يتمكن من الوفاء (كأهالة الشيخ) كما هو حال الموكل
 (ولو مغل) الدين رب الحق (حتى شكي عليه فاعز به) رب الحق (فلى) المدين (المطال)
 إذا كان غره على الوجه المعتاد ذكره في الاختلافات لانه تسبب في غره بغير حق (وق
 الرعية لو احضر مدي به ولم يثبت الدخا له) أى المدي (مؤنة احضاره) مؤنة (رده) الى
 موضعه لانه ألباه الى ذلك بغير حق (والا) بان اثبتة (ازمالمك) لم يثبت على اليد
 ما أخذت حتى تؤديه (وقال الشيخ) في تسبب مضمون عنه فخرج الضامن بسببه) رجوع بما
 غره أو انقعه في الحبس كما تقدم في موضع وقيدته في آخر قدره في الوفاء وتقدم قال في
 شرح المنتهى والى المراد منه بانه والادلاء له ولا تسبب (أو غرم) شخص (بسبب كذب
 عليه عندولى الامر) أو باعرا ودلالة عليه (رجع) انارم (على التسبب) بما غرم نفسه
 وقرار الضامن على الاختذان كان الاخذ ظلم (فان أبى من) أى مدين (له ما ليقب دينه)
 الحال (الوفاء بحسه الحاكم) الماروى عمرو بن الزيد من أبيه من النبي صلى الله عليه وسلم
 قال لو اوجدت نعل على عرصة وهو قبيح فبها وادعوا وادعوا غيره فبها قال أحد قالو كسج
 عرصة وشكوا وهو قبيح فبها وشكوا فبها وادعوا غيره فبها قال أحد قالو كسج
 مسددا لاجابة أو امر أو زوجة لان الاجارة والرجعية لا تمنع من الحبس ذكره في المبدع
 (وقته) قال الشيخ في الدين ولا يجب حبسه في مكان معين بل المقصود منه ان تصرف
 حتى يؤدي الحق فيحبس ولو في دار نفسه بحيث لا يمكن من الخروج (وليس له) أى الحاكم
 (اخراجة) أى المدين من الحبس (حتى يشق له أمره) أى انه مفسر فيبطل الطلاق (أو يرا)
 المدين (من غره وفاء أو ابراء) أو حلاله فيبطل الطلاق لمقرط الحق عنه (أو يرضى)
 غره (بأخرجه) من الحبس بان سأل الحاكم (أخرجه) وجب الطلاق لان حبسه حتى ربه الدين
 وقد انقضى (فانقذه) روى البخاري عن أبي موسى الحبس على الدين من الامور المحذرة
 وأول من حبس عليه شرح وكان الضمان يتلزمان (فان أمر) للمدين الملى على الحبس
 ولم يقض الدين (بأع) الحاكم ماله وقضى دينه) لما روى كعب بن مالك ان النبي صلى الله
 عليه وسلم عجر على معاذة وبعاه في دين كان عليه هر وآه الحلال ودارت قطي ور وآه الحاكم
 وقال في شرطهما (وقال جماعة) منهم صاحب الفصول (انما أمر) المدين (على الحبس
 ومبره عليه ضر به الحاكم قال في الفصول وغيره بحسه فان أى) الوفاء (هز وقال بكر حبسه
 وتزجر من بقضه) أى الدين (قالا الشيخ) نص عليه الا أنه من أصحاب أحمد وغيرهم ولا
 أعلم فيه نزاعا لكن لا زاد في كل يوم امة التزجر وان قيل بتقديره) وجز من ذلك في
 المنتهى (وقال) الشيخ (ومن طوبى باءا حتى عليه) من دين أو غيره (فقطب اهلها) بتقدير
 ما يتمكن فيه من أدائه (اهل بقدر ذلك) كاتقدم في الساب (في كراهه) لكن ان خاف غره
 منه) (من) احتياط عليه بلازمة أو تكل أو ترمى عليه) وتقدم (وان ادعى من عليه الدين

فاسد ولو ليس المراد ان كل حال ضمن فيها في الصبيح ضمن فيها في الفاسد فان البيع الصبيح لا تضمن فيه الا نفعه بل النية بالثمن

الأعصار وله لاشئ معه) يؤديه في الدين (فقال المديي لما كرم المال معه وسأل) المديي (فتشتموه وجب على المالك إحسان ما في ذلك) أي إلى فتشتمه لاحتقال صدق في المديي وعدم المفسدة فيه (وإن صدقه) أي المدين (غرمه) في دعوى الأعصار (لم يحبس ووجب انظاره) الممسرة (ولم يجر ملازمته) ولا الجهر عليه كما تقدم لقوله تعالى وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة (وإن أكنه) أي أ كذب المديي المدين في دعواه الأعصار (وكان دينه) أي مديي الأعصار (من عوض) مالي (كالمبيع والقرض أو عرف له) أي الدين (مال سابق والغالب بقا ذلك) المال الذي عرف (أو) كان دينه (من غير عوض كارش حياته بقيمة متلف ومهر أو ضمان أو كفالة أو عوض خلع) كان (أقر أنه له حيس) لأن الأصل دقا ماله وحبيه وسيله إلى قضاء دينه (الآن مديي) المدين (تلقا ليعود) كنفاد ماله وبصدقه وب الدين فلا يحبس (أو يسأل) المدين (سؤاله) أعرب الدين (وبصدقه) على أنه ميسر (فلا يحبس لما تقدم (فإن أنكر) أي أنكر رب الدين أحصارا للمدين (وأقام) رب الدين (بينة بقدرته) على وفاة الدين حيس لثبوت ملائه (أو حلف) رب الدين (أنه لا يعلم حسرة) أي المدين حيس (أو) حلف رب الدين (أنه) أي المدين (مور أو ذوال مورخه) أي نحو ما ذكر بأن حلف مثلاً أنه قادر على الوفاء ويكفي حلفه بحسب حواه كسائر الدعوى (حيس) المدين لعدم ثبوت حسرة (فإن حلف) رب الدين (بعدم قول المدين حلفه أنه لا يعلم حسرة (حلف المدين) أنه ميسر (وخلى سبيله) لأن الأصل عدم المال (الآن بقم) رب الدين (بينة تشهد له) بما ادعاه من يساره فيحس المدين ويحتمل أن يكون المديي الآن بقم للمدين بینه أحصاه فلا يحبس (وإن كان الحق عليه) أي المدين (ثبت في غير مقابلة مال أخسده) المدين (كارش حياته بقيمة متلف ومهر أو ضمان وكفالة أو عوض خلع ولم يعرف له) أي المدين (مال الغالب بقاؤه) ولم يقر المدين (تعملي حلف) المدين (أنه لا مال له وخلى سبيله) لأن الأصل عدم المال قال ابن المنذر الحيس هو بقره وتلاجه له ذنبا ما به فإن نكل حيس (فإن شهدت) بينة (بنفاد ماله أو) شهدت (بتلفه ولم تشهد) البينة (بعسرة حلف) المدين (معها) أي مع البينة (أنه لا مال له في الباطن) لأن المدين على أمر محتمل خلاف ما شهدت به البينة ولا يفتقر في البينة إذا شهدت بتلف ماله أو نفاده أن تكون تخبر بباطن حاله (وإن شهدت) البينة للمدين (بأحصار ما عتبر فيها) من البينة (أن) تكون من تخبر بباطن حاله لأنها) أي الشهادة بأحصاره (شهادة على نفي بقلت لما حجة) لأن الأعصار من الأمور الباطنة التي لا يطلع عليها في الغالب إلا لاحتقاله لا يبال في الشهادة على نفي إلا لصع كاشهادة على أنه لا دين له لأن الشهادة على النفي لا ترمع لاحتقاله (لشهدت بينة أن هذا) ولزومه لإدواته غير مقلت ولأن هذه الشهادة وإن تضمنت النفي فهي تثبت حاله لا تظهر وتقف عليها بالشهادة بخلاف ما إذا شهدت أنه لاحق له فإن هذا مما لا يوقف حلفه ولا يشهد به حاله بتوصل به إلى معرفته (ويكتفي بها) أي في الشهادة بعسرة (بائنين) كالنكاح والرحمة (والخلف) مديي الأعصار (معها) أي مع بينة الشاهدة بعسرة (لأنه تكذيب للبينة يكتفي في الغالبين) أي في حال شهادة تها بالثلف وحال شهادة تها بالأعصار (أن تشهد) هذا بالثلف (أو) أن تشهد (بالأعصار) وفي التخصيص لا يكتفي بالثلف وإنما بالأعصار بل لا بد من الشهادة بالثلف والأعصار معاً وفي الرأيتين والملاويين والفاقي تشهد بذنابه وأحصاره لأنه لا إعلان شهما (وتسمع) البينة بذلك (فصل حيسه وبعد ولو يوم) لأن كل بينة حاز سماعها بمدة حاز سماعها في الخلل كسائر البينات لكن قال في الاختيارات ليس له إثبات عند غير من حيسه بلاذنه

عليها انتفع المستاجر أو لم ينتفع وفي الأجرة الفاسد مقر وأبأن والنكاح الصحيح يستقر فيه له بالثابت دون الفاسد (فصل في الضرب الثاني المضاربة) من الضرب في الأرض أي السفر في التجارة أو من ضرب كل منها يسهم في الربح وله نسبة أهل العراق وأهل الحجاز سهمتها قراناً من قرض الفارق الثوب أي قطعه كان رب المال أنقطع للامصال قطعه من ماله وله ماله وانقطع له قطعه من ربحها أو من المقارضة يحس في الموزنة يقال تفارض الشاهران إذا توارزا وسكن ابن المنذر الإجماع على جوازها وسكن عن عمر وعثمان وعلى وابن مسعود وسكينة خزام ولم يعرف لهم مخالف ولما حجة الناس إليها (وي) شرها (دفع مال) أي تقدم مضروب غير مشترش كثيراً ما تقدم في الشركة (وإفي معناه) أي معنى الدفع كوديعة وهاربة وغصب إذا قال بطلان هي تحت بدع مضارب بها على كذا (معين) أي للمال فلا يصح مضارب بأسمى مدين النكسب ينشأ من ما فيه أو استخلف علماً ما فيه أو حوله لأنها قد عتقت حسنة للمهاة فلم تجز على غير معين كالبيع (معصوم قدره) فلا يصح بعسرة دواهم أو دانسر أو لا بد من الرجوع إلى رأي المال عند انتفع بعلم الربح ولا يمكن ذلك مع الجهول (لأن يعرفه) أي المال وهو متعلق بدفع (يعجز) متعلق بغير (معلوم من وجه)

بينهما نصفين فكل لم يذكره
 أي العدم والرجع بينهما نصفين
 (أو) للتجوز فيه (ولا يصح مع
 عمل منه) أي الأخي كالزكاة
 خضعه فغير به أنشؤا ولا وما
 رج فلكما نصفه فلكما
 عاملين في المال فإن لم يشترطا
 علامان الأخي لم تصح المضاربة
 لأنه شرط فأبى بعدوا إلى الرج
 فكشروا درهم وإن قال ك
 الثلثان على أن تعطي إمرأتك
 نصفه فكذلك والمراد بالأخي
 هنا غير من قبله ولو أذن أولاد
 لأحدهما (وسمي) المضاربة
 (قرضا) وتقدم (و) نفس أيضا
 (معاملة) من العمل (وهي
 أمانة) يدفع المال (وإن أذن
 بالأذن في التصرف (فإن رجع
 المال بالعمل (فشرهكة)
 لصبره وتماشركين في دفع
 المال وإن بددت المضاربة
 (فأجازة) أي كالأجرة الفاسدة
 لأن الرجع كله لب المال وله امل
 أجرة مثله (وإن تعدى) حاصل
 في المال ففعل ما ليس له فعله
 (فكسب) في الضمان لتعديه
 ورد المال ورجعه ولا أجرة له
 قال في الرجعة الكبرى وإن تعدى
 المضارب الشرط أو قبل ما ليس
 له فعله أو ترك ما ليس ضمن
 المال ولا أجرة له ورجعه له به
 وعنه لأجرة المثل (ولا يعتبر)
 المضاربة (قضى) عامل (رأس
 المال) فتصع وإن كان يدر به
 لأن مودع القدر العمل (ولا
 القول) أي غفر له قتل ونحوه
 (فتكفي) ماثرة أي العامل

وإذا حبست الزوج جزوها لم يسقط من حقوقه عليها شيء فله الزامها لامة بنته وإن لا تحمله
 أحد إلا بإذنه وليس على محسن قبول ما يئذه غيره مما عليه عنه قبله ولو طلب من زوجته
 الاستمتاع في الحس فلهان ثوبه ذلك قاله الشيخ في الدين (ولو قامت بنته ففلس بمال
 من فأنكر) الفلاس (ولم يفرقه) أي بالمال (الأحبة أو قال) الفلاس (هو) زيد فكنه زيد
 قضى به مدونه) ولا يشك الملك للدين لأنه لا بد عليه كالف في القروع وظاهر هذا أن البينة
 هنا لا يعتبرها تقدم دعوى « قال ابن نصر الله أي من المال بل قد يحتاج إلى دعوى القروع
 وإن كان له بينة قدمت لأقرار رب البند (وإن تعقب بينة المدعي لأنها خارجة ولا بن نصر الله
 هنا كلام حسن ذكره في قاضي المنتهى (أو صدقة) أي الفلاس (زيد لم يقض منه) أي
 من المال (الدين ويكون) المال (زيد) علاما بقرار رب البند (مع بينه) أي بين زيد لاحتمال
 الواطأة منه (ويعرج على المبران) يسر أن لا تحق عليه (معلق أنه لا حق له) أي المدعي
 (وإن قال) لأنه ظالم فلهذا يترك في شفعه التأويل وفي التصرف لو قيل يجوز أن لا تحقق
 ظالم رب الحق له وحسبه ومنه من أنما على حاله كان له وجه انتهى ومن سئل عن غريب
 وطن أعساره شهد قاله في القروع وفي أعيان الغريب العاجز عن بينة أعساره ما رالحا كم
 من يبال عنه فإذا ظن السائل أعساره شهد عنه (وإن كان له) أي الدين (مال لا يفي
 بدنه يسأل غرامه أو كاهم) الحام كم الجهر عليه (أو) سأل بعضهم الحام كم الجهر عليه (زمه) أي
 الحام كم (أجابهم) إلى الجهر عليه (وهو) كمن يثب ما لثان رسول الله صلى الله عليه وسلم هرجي
 معاد ما عاها له رواه أنشلال فإن يسأل أحدهم غرامه الحام كم الجهر عليه لم يصح عليه لأنه
 لا يحكم بغير طلب الرب الحق (ولا) يلزم الحام كم (أجابهم) إلى الجهر عليه (إذا طلب) المبر
 (من الحام كم الجهر عليه نفسه) لأن الجهر عليه حق اغرامه لاله (و) يستحب (الحام كم) اظهار
 الجهر عليه لتجنب معاملته (و) يستحب (الأشهاد عليه لمتشدد) رجاء عزل الحام كم أو مات
 فثبت الجهر عليه عند (الحام كم) (الأخوف لا يحتاج إلى ابتداء هه ثاب) بخلاف ما ذالم يشهد (وكل
 ما فله الفلاس في ما قبل الجهر عليه من البيع والمبة والإقرار وقضا بعض القرام وغير ذلك
 فهو زائد) لأن من مالك حاشا التصرف (ولو استغرق) التصرف (جميع ماله مع أنه يجرم) على
 المدين التصرف (إن أضر) تصرفه (بشرعه) وتقدم

وهو يسأل ويتعلق بالجهر عليه أي الفلاس (أربعة أحكام أحدها تطلق حق الترماء
 بجماله) لأنه لو يمكن كذلك لم يكن في الجهر عليه فائدة ولأنه يبيع في دينهم فكانت حقوقهم
 متعلقة به كالزمن فلا يقبل إقراره) أي الفلاس (عليه) أي على ماله لأن حقوق الترماء
 متعلقة بأعيان ماله فلم يقبل الإقرار عليه كأمين المروءة حتى لو أقر بعتق عبده لم يقبل منه
 لأنه لا يصح منه قبل يقبل إقراره بخلاف الزامن (ولا يصح تصرفه فيه) أي في مال يبيع
 ولا غيره (حق ما يتجدد له) أي الفلاس (من مال) بدل الجهر فكم كالوجود حال الجهر (من
 أرض حذابه) عليه أو على قته (وارث ونحوهما) كوصية وصدقة وهبة (ولو) كان نصرة (عتقا
 أو صدقة بنى كثير أو يسير) فلا يتجدد منه مجموع من التصرف حتى الترماء فلو نفذ عتقه
 كالربض الذي يستغرق منه ماله (أو التدمير) وصية لأن تأخيرها بعد زوال الجهر بالموت
 وأغا يظهر أثر ذلك إذا مات من مال يخرج المذمور الموصي به من ثلثه بعد وفاته (وله) أي
 ففلس (قدما الشراء قبل الجهر) عليه (ببيع أو غيره) شرط أو عيب أو تدليس ونحوه (غير
 متبدل بالاحظ) لأن ذلك إذا مات التصرف سابق جهره في بيعه منه كاسترداد ودية له أو دعه فاقبل

لغيره) (ليسفحه) (وقدمه)
 على الترتيب) (لا يضر مستحق
 من مال الرب المال) (وأما حصل
 يحصل المضارب في المال بما
 يحصل من الرب للشرط
 يحصل على ملك العمل بخلاف
 ما لو كان أجراً في الإجازة فالأجر
 يؤخذ من ماله أو سلفاً أو زارع
 محاباة فتعبر من ثلثه وتخرج
 المشرط فيها من عين ملكه
 بخلاف الرب في المضاربة فإنه
 إنما يحصل بالعمل (و) (تولرب
 مال الآخر) (تجر به وكل ربحه
 له ابتضاع) (لأنه قسرت بسبب
 الابتضاع فأنصرف إليه) (الآخر
 للعامل فيه) (لأنه ليس بمضاربة
 ولا أجرة) (وإن قال مبيع ذلك
 وعليه ضمانه لم يضمنه لأنه
 شرط بشا في مقتضى العقد
 (و) (تولرب المال الآخر) (تجر به
 (وكه) أي الربيع (للتقريض)
 لا مضاربة لأنه قسرت بحكم
 القرض فأنصرف إليه فإن قال
 معه ولا ضمان عليه لم يمتنع
 كما لو صرح به (لا حتى له) أي
 الداع له (فيه) (أي الرب) (و) (إن
 قال أنجر به أو ربح) (بيننا) مع
 مضارب (يؤمن ما فيه) أي
 الرب لا مضارعة اليها إضافة واحدة
 ولم يترج به أحدهما (و) (إن
 قال) (خذه مضارباً) (و) (ربحه
 لم يصع له أجرة مثله) (أو) (قال
 خذه مضارباً) (ولي ربحه لم يصع)
 ولا أجرة له لأن المضاربة المبرجة
 تقتضي كون الرب بينهما متصفين
 فإذا شرط لخصيص أحدهما
 بمقتضى شرط ما شافى مقتضى
 العقد فسد كالشرط في شركة

الجر (و) (يقره) أي المفس (و) (يقره) (سفيه يصوم) لأن أحوال الكفار من مال
 المفس يصير مضموناً من مال السفيه يصير له مال المكفر به بدل وهو الصوم فرجع إليه
 كما لو وجبت الكفارة على من لا مال له (فإن نكح غيره قبل نكاحه) (على المال) (كفر
 بنكره) أي غير الصوم وهو العتق في كفارة القريب كونه لم يصح عليه قبل ذلك وأصل المراد
 أنه يصير له التكفير بغير الصوم لأنه يصيب لأن المنع في الكفارات وقت الوجوب على المذهب
 كما يأتي في القتل (فإن كان المفس صانعاً كالتمسار والمخالف في يده متاع فاجر) (المفس) (به
 لا يرايه لم يقبل) (أقراره لاشتمه) (وتبع العين التي في يده وتقسيم بين الغرماء) (كسائر ماله
 (وتكونت جميعاً) أي العيس المخرجه (وأجبة على المفس إذا قدر عليها) (بذلك أنجره عنه
 مؤاخنة له بأقراره وإن باع ماله لغرمائه أو بعضهم ولو بكل الدين لم يصح) (ما توجهت على
 المفس عين) (ما ندم عليه بنى ما نكره فطلب الغصم) (نه) (فشكل عنها قضى عليه)
 بالنسبة (فكأنه أقره بالدين في حقه) (قتلعه بعد ذلك أنجره عنه) (دون الغرماء) (فلا يشاركهم
 في التهمة (وإن قصر) المفس (في ذمته بشراء أو ضمان أو أقرار صريح) (أنصرف به) (وتبع به)
 أي عياله من غير مبيع أو ضمان أو أقرار (بذلك أنجره عنه لأن أنجره متعلق بماله) (لحق
 الغرماء) (لا ذمته) (بخلاف السفيه وشعبه) (ولا يشاركون) أي غير ماله الذي تعلق بذمته
 من غير مبيع أو قرض أو ضمان وشعبه أو أقرار (فأمره ما قبل الجهر) (عليه) (سواء نسب ما أقر
 به إلى ما قبل الجهر أو بعده) (بأن قال أخذت منه كذا قبل الجهر أو بعده أو أطلق) (وسواء علم
 من علمه بعد الجهر أم يحججه عليه أم لا) (لأن من علم نفسه علمه ففسد حقه بالتأخير ومن
 لم يعلم ففقد شرط) (وأن ثبت عليه) أي المفس (حق) (زمنه قبل الجهر) (بينه شارك صاحبه
 الغرماء) (كأن شتمت به قبل الجهر) (وإن جنى) المفس (جناية موجبة لطلب شارك الجاني
 علمه الغرماء) (بارش الجناية لا حتى ثبت على الجاني بقيا اختياراً من له الحق ولو برض شاخه
 كما قبل الجهر) (وإن كانت) الجناية (موجبة لقتصاص) (كالجور) (فصفا صاحبها إلى مال أو
 صانع المفس على مال شارك الجاني عليه) (الغرماء) (أضما لاسق) (وإن جنى عليه) أي
 عبد المفس جناية موجبة لطلب أو لقتصاص وغفا ولو إلى مال (قدم الجاني عليه بشتمه)
 أي لعبد (على الغرماء) (لتعلق حقه به) (كما يقدم الجاني عليه على المرتب)
 (فصل المسكر الشافي) من الأحكام المتعلقة بالجهر (أن من وجد عنده) أي المفس
 (عيناها أو ماله) (أو كان يبيعها ماله) (بعد الجهر عليه غير ذلك) أي الجهر عليه لعدم نقصه
 لأنه ما جنى كثيراً (أو) (وجد عنده) (عين قرض أو رأس مال أو غير ذلك) (كشخص
 أخذ منه المفس بشعة) (حتى عينا مؤجرة ولو) (كانت) (نفسه) (بأن أجز نفسه فجعل على
 لمستاجر لمفس) (أو غيرها) (بأن أجزه أو ادانته فجعل على المستاجر لمفس) (و) (من من
 المدة) (أي عدة الإحارة) (شئ) (له أجرة عادية فهو) (أو) (أجد عنده ماله عند المفس) (أحق بها
 إن شاء) (الرجوع فيها روى عن علي وعمار وأبي هريرة) (عن النبي) (أن الله صلى الله
 عليه وسلم قال من أدرك متاعه صبيته عن غائب أو فاسد فهو أحق به متفق عليه) (وحيث
 فالتابع وشعبه بالخيار بين الرجوع فيها وبين أن يكون أسوة للغرماء وسواء كانت السلعة مسبوقة
 لثمنها أو لا (ولو بعد حروجه من ملكه) أي المفس (وهو هذا السبب فيفسخ أو شره أو نحو
 ذلك) (كأنه موهبة أو وصية) (فلو اشتراها) المفس (ثم باعها ثم اشتراها فهي لأحد الباعين
 بقره) (فإنه ما قرع الآخر) (كان أحق به لأنه يصدق على كل ماله أنه أدرك متاعه) (عز لمن
 أفسه) (تقدم أحدهما) (تجرب بل ربح) (أحفظاً إلى غيره بالقرعة) (فإن ترك أحدهما فالتشافي

التَّجْرِبَةُ (وَلَقَدْ ثَلَّثَهُ) أَيِ الرَّحْمِ (يَعْمُ)

مضاربة (واقف) أي أخرج
(الآخر) الذي ليس له لأن
الرجح لا يستغفرها وانظر
نصيب أحد هاتين فإلى الآخر
عقروم القنفذ قوله تعالى فان
لم يكن له ولد وورثه أبواه فلاسه
الثالث لما ذكر نصيب الأب
عنه ان الباقي له وكذا وصى
بما له بنو عمرو وقال زيد
منها ثلاثون فإلى أبيه وأخيه
به ولك نصف ولي ثلث وسكت
عن السدس مع وهو لب
المال وخسده مضاربة فيقول
الثالث أوال ربع أو بالثلث
ونصوه مع والمقدّر للعامل لأن
الشرط يراد لأجله ورب المال
يستحق بماله لأب الشرط والعامل
يستحق بالمال وهو يكتوي بقل
وأما شرطه فمقتضى الشرط
(وأن ألقى معه) أي الثلث ونصوه
(بربع عشر الباقي) بأن قال
انقص بثلث الثلث وربع عشر
الباقي من الربح (ونصوه)
كأنقصه على الربع ونص من
الباقي (مع) وأن جعلنا لحساب
لأنه أجزأه معلوم مقتضى تخرج
بالحساب لا بخصم بهما وإن
اختلفا (أي المضاربة لمن
المشروط للعامل (أو) اختلفا
(فمساواة) أي (مزاولة
للمن) الجزء (المشروط) فهو
(العامل) لأن رب المال يستحق
الربح بماله لكن بغيره وفرعه
والعامل يستحق بالشرط
(ومضاربة فيما للعامل أن
يفعله) من بيع وشراء أو أخذ
وأعطى أو دعي ببيع وسقاء
وبعش وشراء أصعب وأدع

الأحد بلا رقعة - فان بذل الفرماء لصاحبه السلعة التي ادركها يد المجلس (النمن من
اموالهم او خصومه) أي بينهما (من مال المجلس ليتركها او قال المجلس اننا سيهاو عهليك
تختمنا بالزمن) أي رب السلعة (يقوله) وله اخذها منكم سابق (وان دفعوا) أي الفرماء (الى
المجلس الثمن بذهله) المجلس (له) أي رب السلعة (لم يكن له الفسخ) واستقر البيع زال
الجزء من نسبه التي فزال ملك الفسخ كما لو اسقط الفرماء حقهم عنه أو وهب له مال فملكته
الادامهه او علمت أعيان ماله فصارت في يده اوفية بحقوق الفرماء بحيث يمكنه ادائه الثمن
كاه (ومن استأجر أرضاً مثلاً (لزرع) او غيره (فالمسئ) المستأجر (قبل مضى شيء من المدة)
له الحق (فلما فرغ من الاجارة) لانه أدرك عين ماله عنده من الفسخ (وان كان) الفسخ عليه (بعد
انقضائها) أي المدة (أو) بعد (مضى بعضها بملك الفسخ) لانه لم يجد عين ماله (تزيلا بقلده
منزلة المسح وبعضها بعضها) أي المدة (عزلة تأتق بعضها) أي بعض الشيء المسح وهو مسقط
للرجوع كما باقي (ومن أكرى من يجهل له منها مالي بلد) أو مكان معين (ثم أفلس المكري
قبل حل شيء) من المتاع (فالمكري) أي الآخر (الفسخ) بالمستأجر (وان أصدق ما رآه هنا
ثم انفسخ نكاحه باسمه بسقط عدتها) كمنفعتها لغير (أو فارها) الزوج (قبل الدخول
فرقة تنفسا الصداق) بأن طلقها ونحوه (وقد أفلسه ووجد) الزوج (هه ما فهو احق به)
أي عاوجبه (وهو جميع الصداق في الأولى ونصفه في الثانية) فظاهر امره لو كانت ما عاها ثم
رجعت اليها ونحوه مما يسقط الرجوع والان رجعت المسفها كما باقي بشرط ملك الرجوع
بسمه شروط ذكرها بقوله (شرط أن يكونا المجلس حالي حين أخذه) أي البيع ونحوه
لماروى أبو بكر من عيال الرحمن بن الحارث بن هشام انا نثني على الله عليه وسلم قال انما رجل
باع مئاة ما فافلس الذي ابتاعه ولم يقبض الذي باعه من ثمنه شيئا فهو حمتها عيه فهو احق
بها وان مات المشتري فباعها المئاة اسوة الفرماء وهه ما ملكها أو اودا دمره سلا ورواها أبو داود
مسنداً من حديث المسهر بن عبيان عن أبي سعيد عن الزهري عن أبي ثور عن أبي هريرة
قال أبو داود وحدثني مالك أصح ففعل هذا اذا مات المشتري فابانع أسوة الفرماء سواء علم
بقبضه قبل الموت فحجر عليه ثم مات أو مات فقبض فسلان المئاة انتقل عن المجلس إلى
الورثة أشبهه مالوا باعه والشرط الثاني ذكره بقوله (ولم ينفذ) المجلس (من غن البيع شيئا ولا
أرأه) بالباع (من بعضه) فان أدى بعض الثمن أو الاجارة أو الفرض أو المثل ونحوه أو أرى منه
فهو أسوة الفرماء في الباقي أو نحوه بالمستأجر من الحديث وإن في الرجوع ففسخ ما بقي
تمسنا بالصفة على المشتري واخرا داراه (و) الشرط الثالث كون (السلعة لها مال) الشرط
الرابع كونها (لم يزل ملكه من بعضها تنفذ ولا غيره) من بيع أو وهبه ونحوهما (فان تلق
رجعتا تنقص بمقيمتها (أو وطئت الذكر أو تلق بعض الثوب أو أهدى بعض الفداء ونحوه) لكن
للبائع الرجوع) في العين ويكون أسوة الفرماء بقدم (وان باع) المشتري (بعض البيع
أو وهبه أو وقفه فكتله) فتمنع الرجوع (هذا ان كانت) السلعة (هنا واحدة في بيع
وان كانت عينين حكمه بغير ونحوهما) كمن يبيع (وبني واحدة) وتلق الآخر (بيع فيها)
أي في الباقي لا ثم وجدها بمقتضى فسد في العموم فبأخذ بقسطها من الثمن وبقرى بين
هذه وبين ما ذل قبض بعض الثمن لأن المقبوض من الثمن ينسقط على البيع فيقبض القبض
من غير كل واحدة من العينين وقبض شيء من غير ما يرد الرجوع فيه مبطل له بخلاف
التي فات لا يرد من تلق إحدى العينين تلق شيء من الصنف الآخر (و) معنى كون السلعة

لما جئنا ونسأله ما تقدم (أولاً) بفعله كعقبي وكتابه وقرضه وأخذ مسجتيه وأعطائنا ونحوه (و) فيه (ما يابزمه) من شروط علي وختم وحرره

بما لها بان (لم يتغير صفاتها بما يزيل اسمها كمنع غزل وتغير دقيق وحمل زيت صانوا قطع ثوب
 خيصا ونحوه خشب أوبيا) أو قروفا (وعمل شرط ابرا) وعمل حديد سبامير ونحوها ونحاس
 صغرى ونحوها (وطمن سب) من برا ونحوه (أو) كان (خاصا زراعا أو عكسه) بان اشتري
 زراعا لم يحدده وصار حيا (أو) كان (نرى) فترسه (فثبت شعرا أو) كان (بعضا فخر انا)
 ونحو ذلك فيمنع الرجوع ويكون زراعا أسوة الزراعات له لم يحددها بعينه (و) بان (لم يخطها
 بما لا يتجزأ) متعاقبا كانت زراعا لم يخطها بعور زيت أو قروفا لم يخطها بقمع فلا رجوع وقوله عليه
 الصلاة والسلام من أدرك متاعه بعينه أي قدر عليه وتذكر من أخذه (و) الشرط الخامس
 كون السلعة (لم يتعلق بها حق من شفعة أو حنابة بان يشتري) شقصا مشفوعا بمفلس أو
 يشتري (عبدًا بمفلس) فله يتعلق ارش الحنابة بقرينة فلا رجوع للبائع وكون أسوة الزراعات
 نسبي حتى الشفيع لكونه ثبت بالبائع والبايع ثبت بحقه بالمجرب لأن حتى المفسر له مقدم
 على الرهن المقدم على حتى البائع فنع الأول (فإن أربأ الغريم) المشتري (من) ارش (الحنابة
 فللبائع الرجوع) لأنه وحده متاعه بعينه لم يتعلق به حتى غيره (وكذا إذا لم يقطع الشفيع) حقه
 من الشفعة (أو) أسقط (المرتحن حقه) من الرهن فللبائع ونحوه الرجوع لما تقدم (أو رهن)
 بالمجرب عطف على شفعة فإن رهنه المشتري لم أفلس فلا رجوع للبائع لسبق حتى المرتحن (ونحوه)
 أي نحو الرهن كالتقدي في المدع ولو اشتري عبدا أو أعتقه ثم حمله فللبائع أسوة الزراعات
 والحكم صحيح لكن منع الرجوع لأن ملكه عن العتيق لا يتعلق حتى الشفيع به ويمكن غشه
 بالإجارة بان اشتري عبدا ثم أعتقه (لكن إن كان الرهن أكثر من الدين) وانخلد الناش
 دونه من (فما فضل منه رد على المالك) ليقسمه بين سائر الرهات كإياي (وليس لبائعه الرجوع
 في الفضل) لكنه لما تقدم (وإن كان المبيع حينئذ فخرهن) المشتري (أحداهما) أو تعلق بها
 حتى شفعة أو حنابة (ملك البائع الرجوع في) الدين (الأخرى) كالذا تلت إحدى العينين
 وبقت الأخرى لأنه وحدها سبها لم يتعلق بها حتى لأحد (ولو مات الرهن وصارت تركته
 من الدين قدم المرتحن رهنه) فليأخذ منه من مقدمه على سائر الرهات لتعلق حقه به فإن
 بق من غشه شيء رد عليهم وإن بقي له شيء حاصصهم به وتقدم (ولو رهن) المشتري (بعض المبد)
 ونحوه (لم يكن للبائع الرجوع في باقيه) كالزاد لأن تعريض الصفة ضرر بالمشتري (ولم
 يكن) المبيع (مبد أو البائع محرم) إذ لا يدخل الصديق ملكا لهم ابتداء بفراوث (فلا
 يأخذ) البائع المحرم (حال أحراره) ولا يباع مع باقي ماله بل يؤخره إلى أن يجعل من أحراره
 فليأخذ (و) الشرط السادس كون السلعة (لم تزيد زيادة متصلة كمن وكبر وقطر صنعة
 أو تمل (كأنه) تمل (فإن وجد حل لا لا ولد) فغير زيادة متصلة (فإن وجد حشني من
 ذلك) أي عماد كمن الممن وما عطف عليه ونحوه (منع الرجوع) لأنه تغير بسبب حادث
 فله عكس الرجوع في عين المال الزائد زيادة متصلة كمنع النكاح بالاعسار أو الرضاع إذا زاد
 المتصدق كذلك لا رجوع فزوج بعينه بل بسببه ولا يماز يادة في ملك المفسر فله يسخن
 أخذها فارقا إلى دياليعب الدين الفسخ من المشتري وهو واضح بأسقاط حقه من الزيادة ولا
 الفسخ للمفسر بل لأن العقد هو السبب في الفسخ هنا السبب حادث والخبر يحمل على من وجد
 متاعه على صفته ليس برائد (ووطءه انتميمها لم يخلل وتزوج الأمة لا ينع الرجوع) لأن
 ذلك لا يخرج عن كونه من ماله (وهي) أي الأمة التي زوجها المفسر (على نكاحها) ولا
 يفسخ رجوع البائع لأنه عقد لان (وبشرط أن يكون البائع حيا) إلى حين الرجوع
 وهو الشرط السابع قال في الترتيب والراعية الكبرى وله بدون ورثته على الأصح أخذه

(وإن قيل) أي قال رب المال
 لمامل (المامل برأيك) أو بما
 أراد الله تعالى (وهو) أي
 المامل (مضار بها لنصف
 قدومه) أي المال (أو مامل
 آخر) ليعمل به (بالبيع من
 ربه مع) وعمل به (فصلاته
 قدرى دفعه إلى البصر منه وإن
 قال أذنتك في دفعه مضاربة مع
 والمقول له وكيل رب المال في
 ذلك فإن دفعه לאחר ولم بشرط
 لنفسه شيئا من الرجوع صرح العقد
 وإن شرط لنفسه منه شيئا لم يصح
 لأنه ليس من جهته ماله ولا عمل
 والرجع أنما يفتي بواحد منهما
 (وملك) المامل أيضا إذا قبل له
 المامل برأيك أو بما أراد الله
 الزاخرة لأنهما من الرجوع والحق
 يفتي بها لهما فإن تألف المال
 في الزاخرة لم يضمنه (ولا يملك
 من قبل له المامل برأيك أو بما
 أراد الله (التسريح ونحوه)
 كقرض ومكاتبه وبيع وعقده
 وتزويجه (الأذن) صريح عليه
 لأنه مما لا يتحقق به الضارة وإن
 فسدت المضاربة فللمامل أجرة
 مثله (نصار) ولو خسر المامل
 والتسمية تامة لأنهما من توابع
 المضاربة وحيث فاته المسمى
 وجب رد عمله لأنه لم يعمل إلا
 لياخذ حوضه وذلك متغير فوجب
 قيمته وهي أجرة مثله كالبيع
 الفاسد فإنه يكون مضروبا على
 من تألف بيده إذا تفاوتا وتلف
 أحدهما عوضين لكن لو قال رب
 المال خذ مضاربتك والرجع مثله
 لي فلا تفتي للمامل لثبوت عمله
 اسمه ماله أماته أو توكل له بلا
 جعل (وإن رجع) في مضاربه فاسدة (ه) الرجوع (للمالك) لأنه شاعرا له (وتصح المضاربة (مؤقتة)

وقدم في الرأية الصغرى والفائق والزكشى والتلخيص وتظاهر كلامه في المنع والتمسح
لا يشترط ولو دونه أخذ السلعة كالوكان صاحبها حيا كال في الانصاف وهو صحيح ومروظا
ما قدمه في الفروع وتظاهر كلاما كثيرا لاصحاب المذاهب ما شتر ما هم ذلك كال في المنع والاصح
انه ثبت لهم (وان كان المثل من حلا رجح) البائع (فيها) أي في السلعة المبعة (فأخذها عند
حلول الأجل فتوقف اليه) أي إلى أن يصل الدين فخصا البائع الفسخ أو الترتك ولا تراجع لأن
حق البائع يتعلق به لا يقدم على غيره وان كان مضموحا لا كمرتين (و يصح الرجوع فيها) أي في
العين المبعة (و) يصح الرجوع أيضا (في غيرها) أي في غير المبعة كالقرض ورأس مال
السرو ونحوه مما تقدم أول الفصل (بالقول) كمرحت في متاعى أو أخذته أو استرجعته أو
فسخت البيع أو نحوه ولو (على التراضي) كرجوع الأب في المبيعة ويكون رجوعه (فسخا)
حقيقا أو شكلا لانه قد لا يكون هناك عقد فسخ كاسترجاع الزوج المصدق الذي انفسخ
النكاح فيه ما يقطع قبل فسخ المراء إذا دأبته ثم عاد إليها ونحوه ولا يرجع إلى ملكه
فهر احب استيرف في ملكها بفسخه (بلا حكم حاكم) لغيره بالنقض كفسخ المعتقد (إذا كانت
الشرط) السابقة (ولو حكم حاكم بكونه) أي الذي وجد متاعه عند الفسخ (أسوة الفراء)
نقض حكمه نصا) قال أحد لوان حاكمها أسوة الفراء ثم رفع إلى رجل يرى العمل بالحدث
جازه لنقض حكمه ذكره في المنفى والشرح (ولا يقتصر الرجوع إلى شرط البيع من المعرفة
والقدرة على تسليمه) أو نحو ذلك لانه قسم لا يبيع (ولو رجح) البائع ونحوه (في) عقد (أي
صح) الرجوع (وصار) النقص ملكا (له فأن قدر) البائع أو نحوه (أخذه وان تلف) الأتي
(فن ماله) أي البائع ونحوه كثر أمواله (وان بان تلفها) أي السلعة (حين استرجاعه) لها
(بطل رجوعه) أي تبين أن رجوعه كان باطلا لانه كان الرجوع في المعلوم ومنه يرجع
في أسوة وطلم النفس ثم تبين انها كانت حلت قبل الرجوع إذا استلاد التالف (فاما)
الزائد المنفصلة كالوالتزمية والكسب والنقص) بالرفع عطف على الزيادة (بهر أو
نسيه من سنة أو) نسيان (كأنه أكره أو نسيه هله أو كان) المتاع (أو بالخلق فلا يمنع الرجوع)
لأن العين قائمة بمشاهدة قدم بتغير اسمها ولا يفسخها (فيأخذ) أي المتاع (ولو ناقصا جميعه) حقه
أن شاء أو يضرب مع الفراء به منه لأن الثمن لا يتقطع على مسقة السلعة من ومنه زال
وعلم ونحوه فبصرفه كقصه لتغير الاسعار (والزائدة) المنفصلة (لإثام) فصا كالمنفصلة قال
الامام في رواية حنبل في رواية الحار بن توتاج الدابة هو البائع وعنه لمفسس قال في التتبع وهو
المظهر وقال الشارح هذا أصح ان شاء الله عز وجل في الرجوع **قال في المنفى وقاسمهم على**
المصلحة فغير صحيح لانها تتبع في الفسخ أو رد البائع بخلاف المنفصلة كالو لا ينبغي أن يتفق
هذا بخلاف الظاهر وهو جعل النقص على انفساعها ما حال حملها فبكونان مبيعين ولذا اخص
هذين بالرد دون بقية المتاع (وان مبين) المشتري (الثوب) أو قصره أو لست السويق برب
لم يمنع الرجوع (لأن النسيان قائمه بمشاهدة لم يتغير اسمها ولا يفسخها) (المنفى) (الثوب) بالنسيان
أو الفسخ أو السويق بالثوب فان نقص ذلك سقط الرجوع لانه نقص بفعله فاشبهه بالتلف
المنفى ورد هذا التعليل في المتن بان هذا النقص نقص مسقة فلا يمنع الرجوع كفسيات
منه وهو زال عبده وقال المجتهد أي الرجوع لا يصح بجزءه في المبيع والأول يصح في
الفرع وقطع به في التتبع والتمسح (و) ان زادت ثمة الثوب والسويق في الزيادة من قيمة
الثوب (بالبيع أو التصارة) (و) (الزائد من قيمة) (السويق) بالثوب (لأنها حصلت
بغله في ملكه فيكون شر كالبائع ما زاده من قيمة الثوب والسويق فان كانت القصارة بغير

دنيا (و) انصع مضاربة إذا كان مضارب (ب) نصيب (ل) عند زيدا أو عندك (مع علمه ان قدره لانه مال يصير تبعه من خاصه وما دعى

المال (و) انما مضى كذا لا تشترط
شيا (أو دفعه أو قرضه) فاذ مضى
الوقت للمين لم يشترط في الأولى
وان مضى في الثانية (وهو متاع
فلا بأس به) (إذا باه) صككان
قرضا) فصا لانه ههنا (و) تصع
(معلقة) لانها اذن في التصرف
لحازر فليقع على شرط مستقبل
كالو كالة (كاذاجاز بدف مضارب
بهذا) المال (أو اقتضى ديني)
من فسلان (و مضارب به) لانه
وكيله في قرض الدين وما ذون
له في التصرف فحازر ماله
مضاربة فإذا قضته كالقضى ألفا
من غسلاحي مضارب به (و لا)
تصع ان كان (مضارب ديني
عليه) (أو) مضارب ديني (على
زيد فاقضته) لأن الدين في الذمة
المالكين هو عليه ولا يملك كره
الايقضه ولو لم يحدوا ان كان
اعزل ديني عليك وقد ارسلت
به ففعل واشترى به شيئا
فانصار به فاشترى لانه
اشترى بغيره بمال نفسه لحصل
والشرائه وان اشترى في ذمته
فصكك لانه عقد القراض
على ما لا يملكه وان **صكك** في
قضى دينه من نفسه فاذ افضته
فقد حطت بملكه فمضاربة افضل
مع نصفه قرض الوكيل من
نفسه لغيره اذ (و) تصع (ان كان
مضارب بزيادة) إلى عند زيدا أو
عندك مع علمهما قدرا لانهما
ملك رب المال لحازر ان مضارب
عليها كالمالك كانت حاضرة في
زاوية البيت فان كانت تلفت
عنده على وجهه فمضارب بغير
ان مضارب به على انها مضارب

[illegible]

وفصل الحكم الثالث من الاحكام المنطقية مجهرية (بمعن الحكم ماله ووقسم ثمنه) بين
الفرع والمخاصة لانه عليه الصلاة والسلام لما حذر على معاذ انع مال في دينه ووقسم ثمنه بين

تعمل في الآخر بالتلف ونحوه
لأنه ينبغي تعيين قيسه على الشيء

فولم يسل وليس ليأمل شراءه

من يعتق على رب المال بغير

أذنه وظاهره لقراءة أو تعلق

أو إقرار بغيره لأن عليه فيه

ضررا والمقصود من المضاربة

الرجوع وهو متفق هنا (فإن فعل)

أى اشتري من يعتق على رب

المال (مع) الشراء لأنه مال

معتوق قابل للعقد ولحق شراؤه

كغيره (وعنى) على رب المال

لتعلق حقوق العتق فيه

(وضمن) عامل (عنه) الذى

أشتراه فحاشته (وإن لم يعلم) أنه

عتق على رب المال لأنه أضاف

فإن مكان ياذن رب المال

انقسمت في قدرته لأنه فان

كان ثمة كل المال انقسمت كلها

وإن كان على المالك أجزأ أخذ

حصة منه والضمن عليه (وإن

اشتري) عامل (ولو بعض زوج

أو بعض (زوجتان) في المال

ملك (ولو جزأ من ألف جزء (مع)

الشراء لو وقع على ما عكس طلب

الرجوع فيه كالجنبي (وانقسم

نكاحه) أى المشتري (مكاه أو

بعضه لأن النكاح لا يجمع

أناك وينصف المهر على رب

المال بشرائه فوجبه قبل الفسوخ

ورجعه على العامل ولا

ضمان عليه إن اشتري زوج

ربة المال فيما يفتوا من مهر

غرماه ولعل عمرو يكون ذلك (على الفور) لأن تأخير مهمل وفيه ظلم لهم (ويجب عليه)
أى الحاكم (ذلك) أى بيع ماله وقسم ثمنه (أن كان مالا لنفس من غير جنس الدين فإن
كانت دينهم من جنس الأثمان أخذوها) أى الأثمان أن يصدق في ماله ولا يبيع لعدم الحاجة إليه
والأيسر الأثمان فستبيد منهم (وإن كان فيه) أى القرماء (من دينهم من غير جنس الأثمان
وليس في ماله لنفس من جنسه ورضي أن يأخذ عوضه من الأثمان جائز) حيث لا يحظر في
الاعتراض (وإن امتنع) من أخذ عوضه (وطالب جنس حقه) اشتري له حصته من الثمن
التي آلت إليها الحاجة (من جنس دينه) لأنه الواجب ولا يجوز على الاعتراض وكذا لو كان
دين سلم فشتري له حصته من المسلم دينه ولا اعتراض لما سبق وباقى (ولو أذا لغيره) الأخذ
من المال لجمع ماله لنفسه لا اعتراض إلا من جنس دينك فقدم قول المفسر (لأنه طالب
للأصل الواجب لا يبيع على المعاوضة) (ولا يحتاج) الحاكم (إلى استئذان المفسر في البيع)
لأنه يجوز له بيعه فيحتاج إلى قضاءه به لجاز يبيع ماله بغير إذنه كالسقي (لكن يستحب) الحاكم
أن يحضره (أى لنفسه) (أو) يحضر (وكيفه) وقت البيع لقوائده منها أن يخص ثمن ماله
ويستطهه ومنها أنه يعرف بالقيمة من ماله فإذا حضر تكلم عليه هو سألته بكتفه في الرغبة
ومنها أنه ليس بنفسه وأسكن لنفسه (و) يستحب الحاكم أن يضمن (يحضر القرماء) لأنه لم
يرع عرقا في شيء فزادوا في ثمنه وأطيب لقلوبهم وأجمل لثمنه ورعا به أحداهم عن ماله
فأخذها (وإن باعه) الحاكم (من غير حضورهم) أى لنفسه والقرماء (جائز) لما تقدم
(وإن لم يره) أى لنفسه والقرماء (الحاكم) أن يبيع ما ينادى على المتاع لأنه مصلحة
(فإن تراضوا بنفسه أمضاه) الحاكم (وإن تراضوا بغيره فزاد خلاف المهر) أن إذا اتفق الزمان
والزمان عن غير بثقة لم يكن له رد ماله والفرق أن الحاكم هنا نظر أفعاله بظهوره ثم آخر (وإن
أختار لنفسه رجلا) ينادى (وأختار القرماء آخر آخر) الحاكم (الثقة) من الرجلين (فإن كانا
ثقتين قدم) الحاكم (المتطوع) منهما ماله أحقا (فإن كانا متطوعين ضم) الحاكم (أحدهما إلى الآخر)
جماعين الحقين (وإن كانا يميل قدم أو تقوما أو عرفهما) لأنه أنفع (وإن تساوا) في ذلك (قدم)
الحاكم (من يرى) منهما ماله لأمر جماعهما على الآخر (وستحب) الحاكم (أوامنه) أن يبيع كل
شئ في سوقه (لأنه أسوطا كثر طلاله (ويجوز) بعه (في غيره) أى غير سوقه لأن القرض
تحصيل الثمن كالوكالة (ورعا أدى الاحتياط إلى أنه) أى بيع الشيء في غير سوقه (أصلح) من بعه
في سوقه (بشرط أن يبيعه بمن مثله) استقر في وقته (أى وقت البيع فلا اعتبار بحال الشراء
أو أكثر) من ثمن مثله فإن باع بدون ثمن المثل لم يجز لكن مقتضى ما باع في الوكالة أنه يبيع
وضمن لنفسه (فإن زاد في السلطة أحد طرفي الخيار لم الأيمن) أى الحاكم (الفسخ)
لأنه أمكنه بعه بمن أمضاه بدونه كما لو زاده قبل العقد (وإن كان) زاده في السلطة (بعد
لزومه) أى البيع (استحب) الحاكم (أى لا يملك الحاكم سؤال المشتري إلا بالثمن واستحب للمشتري
الاجابة) إلى الوكالة لأنه معاونة على قضاء دينه لنفسه ودفع حاجته وتقدم في البيع يحرم البيع
على بيع المسلم والشراء على شراءه فهذه الصورة أما مسئلة الحاجة أو المحبة على ما إذا زاد
غير عالم وقد البيع (ويجب) على الحاكم أو أمينه (أن يترك له) أى لنفسه (من ماله ما تدعو
إليه حاجته من مسكن وخادم) صالحين لثمنه ولأن ذلك مما لا غنى له عنه فلم يبيع في دينه
كأما هو وقوته وقوله عليه الصلاة والسلام من دعه فغضبه عينه يحتمل أنه لم يكن فيما
وجده ومسكن ولأخادم (أن لا يكونا) أى المسكن والخادم (هين ماله) فمطلوب كانا عين مال
القرماء (لم يترك له) أى لنفسه (منه) أى من ماله القرماء (شئ) بل من وجهه ماله فهو
أى المضارب كآبها وأخيه (وظهر رجح) في المضاربة بحيث يخرج عن الأب والأخ من حصته من الرجوع سواء كان الرجوع ظاهرة

أحق بها بالشروط السابقة (ولو كان) المفلس (محتاجا) الى ذلك لعدم ما سبق من التفسير
 (لكن ان كان له) أى المفلس (داران يستغنى باحدهما عن الآخر) لعدم احتياجه
 الى سكاها (وان كان له مسكن واسع عن سكني مثله يبيع) المسكن الواسع (واشترى له)
 مسكن مثله (لا تذاق حاجته به (ورد الفضل) من ثمنه (على الثمناء) جميعين
 المصلحين (وكذلك ثيابه) أى المفلس (اذا كانت وقبعة لا يلبس مثله مثلها) بيت
 واشترى له ما يلبس مثله (ورد الفضل على الثمناء (وان كانت) الثياب (انما بيعت واشترى
 له كسوة لا يفضل عنها) أى عن كسوة مثله (شئ) من ثمن الثياب الاربعة (تركت)
 بحالها اذا تذاق في البيع والشراء (وشروط) ترك (التلادم) له (أن لا يكون نفعا) لا يصلح
 له ولا يبيع واشترى له ما يصلح له ان كان مثله يخدم رد الفضل على الثمناء (وترك)
 الحاكم (له) أى المفلس (ايضا التحرف) فلا يبيعه الدعاء حاجته اليها كثيابه ومسدكه (فان لم
 يكن) المفلس (ماحب حرفة ترك) الحاكم (له ما يصير له مؤننه) أى التحصيل مؤننه وفي
 المخرج والقيمة وفر من يحتاج ركوبها (ويفتي) الحاكم (عليه) أى المفلس (وهي من
 تازمه نفقته) من زوجة وخادم وقرىب لانهم يحرون بحري نفسه (من ماله بالمرء) لقوله
 عليه الصلاة والسلام ابدأ بنفسك ثم بمن قدول وان ملكه باق عليه قبل القسمة (وهو)
 أى المعروف (ادنى ما يتفق على مثله وادنى ما يسكنه مثله) وقوله (من ما كل ومشرى
 وكسوة) بيان لما سقى على مثله (الى ان يضرغ من قممه) أى قممه ماله (بين غريما) ان لم
 يكن له (أى المفلس) كسب في ذلك أى يتفقته وكسوة فاما ان كان يتصدق على التكسب
 فنفتته في كسبه فانه لاحاجة في اخراج ماله عن غناه بكسبه فانه في المقتضى والسر حال
 في الانصاف وهو قوي (وان كان كسبه) أى المفلس (دون نفقته) وكسوة (كلمت ماله)
 كالولم يكن له كسب (ويجهز هو) أى المفلس (ومن تازمه مؤننه غير زوجه من ماله ان
 مات) هو ومن تازمه نفقته كففته واما الزوجه فتؤننه تجهيزها في تركها مطلقا (مقدما
 المفلس ومن يازمه تجهيزه فتؤننه تجهيزه (على غيره) من الثمناء) كاتقدم (التكسب
 (ويكمن) المفلس اذ مات وكذا من مات من الرجال الذين تازمه نفقتهم (في ثلاثة اوقاب)
 يبيع من وطن (كا) أى مما (كان يبيع في حياته) أى من ملبوس مثله في الجمع والاعباد
 وتقدم والمرأة في خمسة اوقاب كذلك (وقدم في الرقاب) بكن (في ثوب واحد) انصرا على
 الواجب (وان تلف شئ من ماله) أى المفلس (بمحت بد الامين) أى أمن الحاكم من مال المفلس
 (اوبيع شئ من ماله واودع ثمنه فتل عند المودع) من غير تصد ولا تصرف (فن ضمان
 المفلس) أى التالف من مال المفلس لان ضمانه لا يفتقه عليه كالمعروض (ويبدأ) الامين
 (ببيع اقله بقاوا كثره مؤننه يبيع أولا ما يضرع اليه القصاد كالطعام الرطب) والفاكهة لان
 بقاها معتقة بيقين (ثم) يبيع (الحوان) لانه معرض للان تلاف ويحتاج الى مؤننه في قائه (ثم)
 يبيع (الاناث) لانه يخاف عليه وانه الاذن (ثم) يبيع (الانفار) لانه لا يخاف عليه بخلاف
 غيره وبقاوا أشهر وأكر لطلبه والهدية على العسل اذا طهر مستحفاظ فانه في الشرح
 (ويبيع) الامين (بنقد البلد) لانه اصح فان كان فيه تدوير باعظم ارجافا وان شئت
 باع بجنس الدين (وتقدم في الزمن نظيره) يعطى (بالبناء للقول) منادى حافظ الامناعر) حافظ
 (الشئ) يعطى (الجالون) وفي نسخ الجبال بالبناء عطا على نائب الفاعل باعتباره له
 لانه مقبول به (اخرجهم من مال المفلس) لانه حق على المفلس لكونه مظهره وقال في وقوده
 مؤننه عليه (تقدم) أى اجرا لادى والحافظ والجبال (على دين الثمناء) لانه من مصلحه

كل ثمنه من المبيع ليحكمه مودع
 فيه باق لان ملكه بشفه فنفقته
 عليه كما لو اشترى له ماله وان كان
 معسرا عتق عليه بقدر حصته
 من المبيع (والا) بان لم يظهر في
 المال دمج سقى باع من يفتي
 عليه (فلا) يفتي عليه منه شئ
 لانه لا يملكه وانما هو ملك
 رب المال (وليس له) أى
 المملوك (الشراء) أى نفسه (من
 ماله) أى المضاربة (ان ظهر
 ربح) لانه يصير مبركا فيه فان
 لم يظهر ربح مضر فانه من ربح
 المال او يافته كالكسب
 (ويصرح) على العامل (ان
 مضارب) أى بانفسه مضاربة
 (لا تخرن مضر) اشتد له العمل
 في مال الثاني رب المال (الأول)
 لانه غنمه فهو مال المضارب
 طلب انفسه والحظ فان لم يضر
 الاول بان كان مال الثاني مسرا
 لا يشفه من العمل في مال الاول
 حاز (فان لم يل) أى مضارب
 لا يخرجه بضر الاول (رد)
 العامل (ما خصه) من ربح
 المضاربة الثانية وفي شركة الاول
 نفسا يدفع له المضاربة الثانية
 نصيبه من المبيع ويؤخذ نصيب
 العامل فيضم ربح المضاربة
 الاولى وتقسمة مبر بها على
 مال شرط لانه اشغفه بالنتفة
 التي اشغقت بالصدق الاول
 ورده في المصنعي كاذكره في
 شرحه (ولا يصح) رب المال
 (الشراء منه) أى من مال المضاربة
 (لنفسه) نصا لانه ملكه
 كسرا به من وكيله وعبد
 المأذون (وان اشترى شربا
 نصيب شركه مع) لانه ملكه غير حاشبه مالم يكن يافته مبركا (وان اشترى الجميع) أى حصته وحصة

يسحق غديره ولو استغفها
لأننى الى اشتغاسه بالرج
اذا لم يرج غيره (الاشطر)
نصاكو كسل وقال الشيخ قى
الدين وابن القرم او اعدو بهج
شرطها سفر او سطر الانفاق
مقابلته (فان اشتراطت)
نفقة العامل (مطلقة واشتراطاً)
أى تشا حاقها (فله نفقة مثله
عرفا من طعام وكسوة) لان
الاطلاق يقتضى جميع ما هو من
ضرواته المعتادة كالزوجة
(ولو نفقه) أى بقى رب المال
العامل (يلدواذن) له (فى)
سفره اليه بالمال (وقد نفق)
المال بان صدار المتاع تقبدا
(فانصد) به منه (فلا نفقة)
للعامل (لرجوعه الى بلد
المضار لانه انما يسحق النفقة
ما دام فى القراض وتزال ولو
مات لم ينفق منه ولو اشترط
النفقة (وان تمسك رب المال)
بان كان عاملا لاثنين فاكثر او
عاملا واحد ومعه ماله لنفسه او
صناعة لآخر واشترط لنفسه
نفقة السقر (فهى) أى النفقة
(على قدر مال كل منهما ومنهم
لان النفقة وجبت لاجل عمله
فى المال فكانت على قدر مال
كل قيس (الا ان يشترطها
بعض) ارباب المال (من ماله
عالميا بالمال) وهو كون العامل
يعمل فى مال آخر مع ماله
فخصص به الفخوة عليه فان لم
يصلح الحال فله به بالخصصة
(وله) أى العامل (الثرة)
من مال مضاربة (بإذن رب
المال فان اشترى امة) لقمى

المال محل ذلك (ان لم يوجد متبرع) بالنداء والحفظ والجل فان وجد قدم على من يطلب
أجرة (ونظرو) أى نظرو أجرة المادى ونحوه (ما يستدان على تركه الميت لمصالحته تركه فانه
مقدم على الدين الناشئ فذمة المستودع) عند قسم ماله (ياجنى عليه اذا كان الجاني عبدا
المفلس) سواء (كانت الجناية قبل الحرج او بعده) لان الحق متعلق بعينه بقوت غفرتها
بمختلف بقية القرام (فدفع) الحاكم (الى) أى الى الجاني عليه (الاقل من الارش أو)
من (عن الصد) الجاني (ولا شئ له) أى للجاني عليه (غيره) أى غير الاقل منها لان الاقل
ان كان هو الارش فهو لا يسحق الارش الجناية وان كان عن الجاني فهو لا يسحق غيره لان
سحقه متعلق بعينه هذا اذا كانت الجناية بغير اذن السيد فان حكمت بانته أو امره تعلق
بذمة كباقي فى الجنايات فحضر الجاني عليه بجميع ارشها مع القرامه وعلى الاول ان فصل
شئ من عن الصديق ارش الجناية زد على المال (وان لم يرف) ثمة (بارش الجناية) فلا شئ له
غيره لما تقدم (وان كان الجاني المفلس فالجنى عليه أسوة القرامه) فحضر له معهم بارش
الجناية سواء كانت قبل الحرج او بعده وتقدم (ثم) يبدأ (عن له رهن لازم) أى فحضر
(فخصص بثمنه) ان كان قدر دينه سواء كان المفلس حيا او ميتا لان نسقه متعلق بغير الرهن
وذمة الرهن بخلاف القرامه (وان فصل له) أى لم يره (فصل) من دينه (ضرب به مع
القرامه) لانه سواء هو فى ذلك (وان فصل منه) أى من الرهن (فصل) عن دينه (ردعه)
المال (لقيم بين القرامه لانه انقل من الرهن بالوفاء فصار كسائر مال المفلس (ثم) يبدأ (عن
له عين ماله) ياخذها بشرطه لما تقدم (أو) له (من مؤجرة) استأجرها المفلس منه ماله
من مدت تاتى ياخذها كما تقدم (أو) له (منفعة عن هو) مستأجرها من مفلس لها أخذها
لان حق متعلق بالعين والمنفعة موهى ملكه فى هذه المدة (وكذا مؤجرونه) المفلس ثم يهر
عليه قبل ان يهر من مدة الاجارة شئ له فسخ الاجارة لدخوله فيها سبق (وان طلبت الاجارة
فى اثنا المدة) بان ماتت العين التى استأجرها من المفلس ويجعل له اجرتها (ضرب له) أى
للمستأجر (عياق) له من الأوقات التى جعلها (مع القرامه) كسائر الديون ان لم تكن عين الاجرة
باقية وان كان ذلك بعد قسم ماله رجح على القرامه بخصته (ولو باع) المفلس شيا أو اياه وكيله
وقضى) المفلس أو وكيله (الثمن فقل هو قه زرده ورجحت السلطة مسقطه) ويجزى على
المفلس (ساوى المشتري) بما كان دفعه (القرامه) فحضر له به معهم كسائر الديون (وان أجر)
المفلس (دارا) بعينها (أو بغيرها) أو أجر (شيا غيرهما) بعينه ثم أقس لم تنفك الاجارة
بالجوع عليه (بالفلس) لقرومه (وكان المستأجر احدى العين التى استأجرها من القرامه حتى
يسرقى حقه فان ملك البعير المؤجر (أو انهدم الدار) المؤجرة (قبل انقضاء المدة انفسخت
الاجارة) لغوات المعقود عليه (وبضرب) المستأجر (مع القرامه ببقية الاجرة) ان كان جعلها
وتقدم (وان استأجر جلا) أو غيره (فى النعمة ثم أقس المؤجر فالمستأجر أسوة القرامه) لعدم تعلق
حقه بالعين (وان أجور ارامه) المس (المؤجر) فانفق المفلس والقرامه على البيع قبل انقضاء
مدة الاجارة فله ذلك (لان الحق لا يردوهم) ويبيعونها مستأجرة (لزوم الاجارة) فان
اشترى اياها طلب ادهم البيع فى الحال والأمر السبع اذا انقضت الاجارة (قدم قوله من
طلب البيع فى الحال) لانه الاصل ولا ضرفه (فاذا استوفى المستأجر) المدة (والمنفعة
تسلم المشتري) الذين ادهم المعارض (وان تنفقوا) أى المفلس والقرامه (على تأخير البيع
حتى تنقضى مدة الاجارة فله ذلك) لان الحق لهم وقد ضوابطا غيره (ولو باع سامة) قبل

الحجر (ولو) كان المبيع (مكيا لا موزو) وانابض غنم (الولائم الفلاس) أومات (قبل قبضتها) أي السلعة المبيعة (فان شترى أحق بهما من الغرماء) لأنه باعهم ملكه (وان كان على أفلاس دين لم يوجب له المثل الثمن من بينه فهو) أي المثل (أحق به) كأن تقدم وان لم يصدقه) أي الثمن (فان حل) المثل (قبل القد مضروب) المثل (مع الغرماء بقيمة المثل فيه) كاستر الدينون (فان كان في المثل من جنس حقه) المثل فيه (أحد) المثل (منه بقدر ما يستحقه) بالمخاصة (وان لم يكن فيه) أي في مال الأفلاس (من جنس حقه) الذي أسلم فيه (عزل له) أي المثل (من المثل بقدر حقه) الذي يشرى له بالمخاصة (فيشترى به المثل فيه فأخذ من وليس له أن يأخذ المثل عزول بسببه) لأنه اعتياض عن المثل فيه وهو لا يجوز (فان أمكنه) أي المثل (كم أو مينة) (أن يشترى بالمعزول) لرب المثل (أو كتر ما قدر له) أي من المثل وقدره (لخص المثل فيه لشترى له) أي لرب المثل (بقدر حقه) أي قدره (وورد الباقي) بما خرج له بالمخاصة (على الغرماء) لأنه لا مستحق في غيرهم (ترشيم) الحاكم أو مينة (الباقى) من مال الأفلاس (بين باقي الغرماء) لتساوي حقوقهم في تقطع ما دفعه الأفلاس (على قدر دينهم) لأن فيه تسوية بينهم وراعاة لكرامة حقوقهم فلو قضى الحاكم أو أفلاس بعضهم لم يصح لأنهم شركاؤه في ميراث الخصامة دونهم (ولا يلزمهم) أي الغرماء (بيان أن لا غريم سواهم) بخلاف الورثة ذكر في الترغيب والفصول وغيرهما الثلاث لا يأخذ أحدهم الحق له فيه (فان كان فيهم) أي الغرماء (من له دين مؤجل لم يصل) لأن لا أجل حق للأفلاس فلا يسقط بغلته كاستر حقوقه ولأنه لا يوجب حلول ماله فلا يوجب حلول ما عليه لا لأغناء (ولو وقف له) أي الدين المؤجل (شي) من المال (ولا يرجع) رب الدين للمؤجل (على الغرماء داخل) دينه بشئ لأنه لم يسحق مشاركتهم حال انفسه فلم يسحق الرجوع عليهم بعد (ان كان حل) دينه (قبل القسمة) شاركهم أساواته لهم (وان حل) دينه (بعد قسمة العن) من المال (شارك في الباقي) من المال (ويضرب به بجميع دينه ويضرب باقي الغرماء بقية دينهم ومن مات وعليه دين مؤجل لم يصل) دين عوته (إذا وثنى الورثة أو) وثق (غيرهم من أو كثر لم ي) على أقل الأمرين من قيمة التركة أو الدين) لأن الأجل حق لا ينفذ عنه كاستر حقوقه (وكان لا تحمل الدينون التي له عوته فتخصر أرباب الدين الحاله بالمال) ويتقاسمونه بالمخاصة ولا ينزك منه للمؤجل شي ولا يرجع به عليهم بعد حلوله على من وثقه (فان تعذر التوثق لعدم وارث) بأن مات من غير وارث حل ولو ضمنه الامام (أو) (غيره) أي غير ماله خلف وارثا (لكنه لم يوثق) (حل) الدين نظرا للضرورة (ويأخذ به) (كأن) أن اتسعت التركة له أو بمخاصة به الغرماء لا يسقط منه حق في مقابلة الأجل وان ضمنه ضمانا من وصل على أحدهما لم يصل على الآخر (وحكم من طرأ عليه ممنون حكم الأفلاس والميت في حلول الدين) للمؤجل بعد وثقه (وعدمه) أي عدم حلوله فعلى المذهب لا يحل (وان ظهر غريم بعد القسمة لم تنقض) القسمة (ورجع) الغريم الذي يظهر على كل واحد بقدر حصته (لأنه لو كان حاضرا شاركهم فكذا إذا ظهر (فان كان) للأفلاس (ألفا) اقتسمه غرماء نصفين ثم ظهر ثالث دينه كدين أحدهما رجح) الثالث (على كل واحد بنصف ما قبضه) وهو خمس ثلثها ما قبضه ثلثه وثلثه وستون وثلثان قال في الفروع (وظاهر كلامهم يرجع على من ألتف ما قبضه حصته) واقتصر عليه في الانصاف وهذا اختلاف ما إذا قبض أحد الشرى كين شيان من الدين المشترك على ما يأتي ولعل الفرقان بالحجر تعلق حق جميع الغرماء بما لا تخصص بعضهم باطل كما سبق بخلاف مسألة القبض من المشترك إذا لمدين بها غير صحيح وعليه (ولا ينعى الدين انتقال التركة إلى الورثة) إذا

تبادل على التبرع به من رب المال وان موثق عامل أمعن المال عزو رنما لا تظهروا الرجح يبقى على التقسيم وهو غير مصق لاحتمال ان السلعة تشارى أكثر ما قامت به فهو شبهة في دراهم السلطان لم يظهر رجح وعليه المهر ان لم يعا بالذن رب المال وان ولدته عنه وظهر رجح صارت أم ولد له وهو عليه قيمتها وان لم يظهر فمضى ولولها ملك لرب المال (ولا يطاربه) أي المال (أمة) من المضاربة (ولو عدم الرجح) لأنه بقصها ان كانت بكر أو برضا لتلف وانفروج من المضاربة ولاحد عليه لأنها ملكه وان ولدت منه خرجت من المضاربة وحسبت قيمتها عليه فان كان فيه رجح فلهما من حصته (ولارج لهما حل حتى يستوفي رأس المال) أي بسله لرب المال ان الرجح هو الفاضل من رأس المال وما لم يفضل فليس يرجح (فان رجح في أحدى سمتين) وخسرى (الأخرى (أو) رجح في إحدى صفتين وخسرى الأخرى أو تعبت سلعة وزادت أخرى (أو زل السعير أو تلف بعض المال) (بعد حل) عامل في المضاربة (أو الوضعية) في بعض المال تجبر من ربحه بانه قبل قسمة) أي الرجح (ناشأ) أي تقدا (أو) قبل (تتضمنه مع محاسبته) نصا فان تقاسما الرجح والمال ناض وأحسابا بعد تنضيف المال وباقي المضاربة فهي مضاربة ثانية فلا يرجع بعد ذلك لا يجبره وشيعة الأول لبراء المحاسبة بحري القسمة ولا يحسب على المتاع نصا

لأن ذلك إتمام لتصرف سابق على الحجر فله بيعه (و) لاعلى (أحذبه من قود) وجب له بيعته عليه أو على مورثه لأن ذلك يغوث للمعنى الذى لا يلهى شرع القصاص ثم ان اقتصر فلا شئ الغرماء وان عفا على مال ثبت وتعلق به دينهم (و) لا يجبر ايضا على (نحوه) أى نحو ما ذكرنا لو بذلت له امرأه مالا ليتزوجها عليه لم يجبر على قبوله أو أدى على انسان بشئ فأنكر موثلا له مالا على ان لا يخلعه (ولا تسعه) اليه (يقول) أى المفسد (على غير مال) كان غافلا على نحو آخر (أو عفا) مطلقا بان قال عفوت (أو عفا) بجانا بان قال عفوت بلا شئ وباقى الصفوعن التماس تحريم ذلك وان له الصفوعا لان المال يجب بيعه (ولا يجبرون ايضا) على ذلك) أى لا يجبر من له أم ولد على تزويجها ولا رجل على خلع امرأته ولا امرأة على نكاح ولا من له قود على الصفوع عنه على مال (لأجل نفقة واحدة) عليهم لما تقدم من أنهم لا يصرون عليه فإفاء الدين (ولا يمنون أخذنا) كالأله) أى لأجل ما يبدل لهم في تزويج أم ولد ونحوه مما ياذر كالأله لا يثبت به شئ (ولا ينكح الحجر) أى المفسد (الاجمك) كما كن يبق عليه شئ) من الذين لا يثبت به شئ فلا ينكح الأب كالحجوج وعلمه لسفه به بد وشمه (والا) بأن لم يبق عليه شئ من الدين (أنك) عنه الحجر بلا شك لأن المعنى الذى يهر عليه من أجله قد ذلل (وإذا ذك) الحاك (عنه) الحجر فلاس لأحد مطلقا ولا لأمته من حق على المال) لقوله تعالى وان كانوا عسرى فخطبة إلى ميمرة (فان جاء ان امرأة عطفك الحجر عنه فادعوا له مالا لا يقبل الا بدنة) لانه خلاف الظاهر (فان ادعوا بعد مدة ان في يده مالا أو ادعوا ذلك) أى ان في يده مالا (عطفك الحجر عنه) بدنا (أى المال) أحضره الحاك (وسأله) عمدا ذكره الغرماء (فان أنكر) ان يده مالا (فقوله مع يمنه) لانه منكر والاصل عدمه (وان أقر) ان يده مالا (وقال هو) أى المال (فلان) أو أنكروه أو أعادوه (فلان حاضر (ومدته حلف المقر) لجواز وطئهما (والا) بان لم يقبل هو فلان لا يرد صدقه ويحلف بان أقر المفسد انه لو أوفاه لفلان وكذبه فلان أو صدقه ولم يحلف (أعيد الحجر عليه ان طلب الغرماء ذلك) وكان لا يفي بدنه ولا وفاء منه ولا حاجة إلى الحجر كاتقدم (وان أقر) المفسد (انه) أى المال (لثابت أقر) المال (في يده) أى المفسد (حقه) حضرا أم غائبا ثم سأله (فان صدقه وحلف أخذوا) لا أعيد الحجر عليه (كما تقدم في الحاضر وإذا انفك) الحجر (عنه) يحكم الحاك (فان تمت يدون) أخرى (وهو عليه) ثانيا ولو عطف أباب الدين الثانية (شارك غرماء الحجر الاول غرماء الحجر الثاني في ماله) الموجود اذن لانهم تساووا في ثبوت حقوقهم في ذمته الا ان الاولين يضرب بهم بقية ديونهم والآخرين بجميعها (وان كان العاس) أو ألبت (حق له شاهد) واحد (وحلف) المفسد أو الوارث (معهم) ذمت المال وتعلق به حقوق الغرماء كسائر أمواله (فان أبى) المفسد أو الوارث (ان يحلف معه) أى مع شاهد (لم يجبر) على ذلك لاننا قلنا صدق الشاهد (ولم يكن غرامته) أى المفسد أو ألبت (ان يحلفوا) مع شاهد لانهم يشنون ملكا لغرماء انطق حقوقهم به بدنة فلم يجز كالمرأة تحلف لثابت ملك زوجها تتعلق بنفقاتها

فصل الحكم الرابع في اتمم الأحكام الحجر على المفسد انقطاع المطالبة عنه لما تقدم من قوله تعالى وان كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة وقوله عليه الصلاة والسلام لغرماء امرأه معاذ خذوا ما وجدتم ثم ليس لكم الا ذلك (فن أقرضتها أو باعه) شيئا (ملك مطلقا) بدله (حق) ينكحته الحجر لانه امرأته انكح ماله بمعامته من لاشئ معه لكن ان وجد المقرض أو أتباعه أعيان ماله اقله ما أنجزها كما سبق ان لم يملكها الحجر

مالم يأت فيه أى ما اشتراه وثمنه عليه علم بالتلف قبل ذلك أو لا علم به فربما المال شرعه (وان تألف) ماله المضاربة (بعد شراؤه) أى العامل (في ذمته) وقبل تقديمه ما اشتراه فالمضاربة بها (أو) تلف ماله المضاربة به بعد العمل (مع ما اشتراه) لها (فالمضاربة بها) لوقوع تصرفه باذن رب المال (وإعطائهم) أى رب المال (والعامل) (الثمن) الذى اشتري به العامل لتعلق حقوقه لعند رب المال ومباشرة العامل (والمضاربة) أى التان (عامل) ان دفعه على رب المال بشئ الز جوع للمزوم منه أصالة (والعامل يعتزله الضمان ورأس المال هو الثمن دون التان) لتتمتع بالتصرف فيه أشبه ما لو تلف قبل القبض (وان ألتفه) أى تألف العامل مال المضاربة (ثم تقدم لمن من مال نفسه بالاذن) رب المال (لم يرجع) رب المال عليه (أى للعامل (بشئ) والعامل باق على المضاربة لانه لم يتعد فيه ذكره الا زجى (وان قتل قتها) أى المضاربة عمدا (فرب المال) ان يقضى بشرطه لانه مالك المقبول وتقبل المضاربة فيه فذهب رأس المال وله العفو على مال وصكون) المال المعقونه (كبدل البيع) أى ثمنه لانه عوض عنه (والزادة) في المال المعقونه (على قيمته) أى المقبول (زوج) في المضاربة (يرجع) أى وان كان ظاهرا

رجع في المضاربة وتقبل قتها عمدا (انقودا لهما) أى إلى رب المال والعامل كالمصلحة لانهما صارا

وكيف لا يساقه والمزارعة لان
الشرط بهيئت مقتضاه
وهو ان يكون له خمسين من الرجوع
فانما وجد وجب ان ملكه
بمك الشرط وانما لهذا الجزء
مملوكه ولابد له من مال كثر
المال لملكه انما انما انما
بمكون المضارب ولكه
ان طلب ما القسمة ولا تمنع ان
ملكه ويكون قايمة رأس المال
تخصيصه بالمال من الرجوع
ولو لم يزل المضارب الا انه صرف
الذهب بوق فارزغ الصرف
استحققة نصار (لا) ملك المضارب
(الاخذ منه) الى الرجوع (الابان)
رب المال لانه نصيبه مشاع فلا
يقام نفسه ولا ملكه لغيره
مستقر وان شرط انه لملكه الا
بالقسمة لم يصح الشرط لثباته
مقتضى العقد (وتخرج قسمة)
الى الرجوع (والعقد) أي عقد
المضاربة (بأنه انما هما)
لانه قايمة رأس المال فلا يغير
ربه على القسمة لانه لا يأمن
لنفسه ان يغيره بالرجوع ولا العمل
لان لا يأمن ان يفرقه ما أخذه
في وقت لا يفرقه عليه فان افتقا
على قسمة أو بغيره جاز لانه
ملكهما كالشرى بدين (وان أي
مالا البيع) بغيره المضاربة
والمال عرض وطلبه عامل
(أعبر) رب المال عليه (ان كان)
فيه (رجوع) انصلا حتى العامل
في الرجوع لا يظهر الا بالبيع فاجبر
المتنع لتوقيته كسائر الخسوف
فان لم يظهره رجوع لم يغير مالكه على
بيع لانه لا حق له بالمال له وره
رضيه عرضا (ومنه) أي الرجوع

في فصل الضرب الثاني كمن شري الحجر حجر (المعجور عليه ملحق) أي حظ المعجور
نفسه (وهو المصلي) أي من لم يبلغ من ذكر أو أنثى (والجنون والغبية) لان فائدة الحجر مائدة
عليهم كاسبق والحجر عليهم عام بخلاف الغلبس ونحوه (فلا يصح تصرفهم) أي المصلي
والجنون والغبية (في أموالهم ولا هم قبل الأذن) لان تصحيح تصرفهم يقضي الى ضياع
مالهم فيه ضرر عليهم (ومن دفع اليهم) أو إلى أحدهم (ماله) يبيع أو قرض رجع فيه ما كان
باقيا (لانه عين ماله) وان أنفق أو أتلف في أيديهم (يتعدا وتقرضا أولا) لم يضمنوا وكان من
ضمان مالكه (لانه سلطهم عليه برضاه سواء علم بالمعجور أو لم يعلم) لتقرضه (وان جنوا) على
نفس أو طرف أو جرح (فعلهم ارض الجنابة) لانه لا تقرضه من الجنح عليه والدية على العقالة
مع المعجور والجنون بشرطه (ويضمنون) أي المصلي والجنون والغبية (مالهم يدفع اليهم) انما
أنفقوه (لانه لا تقرضه من المالك ولا تالف تسترى فيه الأهل وغيره ومعهم) المقتضوب كذلك
لحصوله في يدهم بغير اختيار ماله وإذا دفع معجور وعليه خطاه ماله لمعجوره لخطه فلف
فالتقاربه مضمون على الموقوف لانه لا تسلط من المالك وقد تالف بفعل القايض له بغير
حق ضمنه لانه تالف يستوى فيه الكبير والصغير والعبد والسهو ولم يرد مغنوا (و) يأتي
حكم ودفعه وعاره (إذا تالف سيد أحدهم أو له ضمان عليه) في (و) يأتي بأصناف الودعة حكم
(عبد) أو دمع (ومن أعطوه) أي المصلي والجنون والغبية (مالا) يفرقون إلى (ضمنه)
أي صار في حدهم أخذه لتعديده بقبضه من أي شيء منه دفع (حق) يأخذونه (أي إلى الدافع
لانه هو الذي يصح قبضه) (و) يأتي بضمه وان أخذه (أي المال انما من المعجور عليه
(ليصفه) من الضياع (ليضمنه) بذلك لم يفرط (كتصوب أخذه ليصفه له) فلا
يضمنه لان في ذلك إغالة على رد الحق إلى مسخفه (و) يفي عقل الجنون وبلغ المصلي ورشدا
ذكرين كانا أو اثنين (ولو ملاحم حكم) (انك) الحجر عنهما ملاحم (أما في الثاني فلقوله
نصالي وابتلوا التامني الآية وما الأول فلان المعجور عليه كان جنونا فإذا زال وجب وزوال الحجر
لزال عقله (ودفع اليهما) أي إلى من بلغ رشدا أو عقل رشدا (مالهما) لقوله تعالى فان آتسم
منهم رشدا فادفعوا اليهم أموالهم (ويضمن ان يكون الدافع) لهما (بأذن كاض) وان يكون
(بينه والرشو) ان يكون بينه (بالدفع) أي الرجوع عليه بذلك (ولا ينفك) الحجر
عنهما (قبل ذلك) أي البلوغ أو العقل مع الرشدا (بمال) أو صار اثنين (و) يروي الحجر زحافي
الترحم قال كان القاسم من محمد بن أرمشخ من قرش ذي أهل ومال نصفه فله قال ابن
المنذر أكرمهم ألاما من أهل الحجر أو ألاما والسرقة ومصرز وفي الحجر على كل
مضغ مناه صغيرا كان أو كبيرا (ويحصل البلوغ) في الذكر والأنثى بواحد من ثلاثة أشياء
انزال المني بقطعة أو منا ما به استلام أو جماع أو غير ذلك (لقوله تعالى) وإذا بلغ الاطفال منك
الحلم فليستأذوا قال ابن المنذر اجزأه ان لا يفرق من الأحكام يجب على المتمم الصائل (أو
بلوغ خمس عشرة سنة) أي استكمال الماروي بن عمر قال عرضت على النبي صلى الله عليه
وسلم يوم أحدوا بأبن أربع عشرة سنة فلم يجزني وعرضت عليه يوم الخندق وأبنا خمس عشرة
سنة فأجاني مفتني عليه (أوبنات الشعر لثمن القوي حول القبل) لانه عليه الصلاة
والسلام لم يحكم سدد من ما دفعني قريظة لحكم يقتل مقاتلهم وسي ذرارهم وأمران
بكشف عن مؤثرهم من أدنتهم من العقالة ومن لم يثبت فهم من الذر بغيره فذلك التي صلى
الله عليه وسلفه لقتلهم بحكم الله من فوق سبه أو فقه متفق عليه (دون) نساء (الزغب
الضعيف) لانه يثبت الصغير (وتزيد لباريه) على الذكر لشبه (بالحيض) لقوله عليه الصلاة
(هجر) أمته ان زوجت أو وطئت أو لمعا وعت (و) منه (ثمرة) ثمرها (وأجرة) ثمن من مالها أو جرة فاستعمل على وجهه وجها

(كسبته) فيجر حصته (عامل) من ربح (ك) ما توفيق بفعل (أجنبي) وحيث سقطت المضاربة (و) المال عرض أو دراهم وكان دنانير أو عكسه) بان كان دنانير وأصله دراهم (فرضي به) بانخذه (أي) المال المضارعة على صفته التي هو عليها (قومه) أي ماله المضاربة (ودفع حصته) أي العامل من الربح الذي ظهر بقومه (وملكه) أي ملكه برب المال فاعايل حصته العامل من الربح لانه استقطن العامل البيع فلا يجبر على بيع ماله بالا سطر للعامل قبسه فان ارتفع السعر بعد ذلك لم يطالب العامل برب المال بقسطه كالوارتفع به بدعيه (ان لم يكن) قبل ربح المال ذلك (حذفه) قطع ربح حاصل كسره خزا في الصنف لربح في الشئ له وفقره) كجاء دخوله موم أو قفل (ليني حقه) أي العامل (في ربحه) لان المصلحة لا تزلها هذا (وان لم يرض) ربح المال بعد فسخ مضارعة بغيره المراضع أو الدراهم من الدنانير أو عكسه (فعل عامل به) وبقض غشه) لان عليه رد المال اذا كان خاذه وسوله كان قسره ربح أو لافان قض لا يقدر رأس المال زمانه ينشئ الباقية لو كان هناكها قض قراضة أو عكس لازم العامل ورده الى صاحب يطلب ربحا يبيعها لصاح أو يرض ثم يشتريها (ك) ما يلزم العامل بعد فسخ المضاربة (تقاضيه) أي ماله المضاربة (أو كان دينا) من هو عليه سوا يظهر ربح أو لا تضارعا المضار

والسلام لا يقبل الله صلاته حائض الاغتسال واما الترمذي وحسنه (والجل لان جملها دليل انزلها فحكم ما هو غايتها جعلت) لان الله تعالى اجري العادة على الولد من ماله ما اقولته تعالى فليظن الانسان م خلق خلق من ماله افاق يخرج من ماله الصلب والرباب (وقدر ذلك) أي الوقت الذي حكم بسلوه ماله (عاقيل وضعها سنة أشهر لانه البقية) لانه أكل مدة الجمل (اذا كانت قوتا) بان كانت مزروجة (وان طلفت وكانت لا توطا فوالت لاكثر مدة الجمل) وهي أربع سنين (فاقل) من ذلك (منطلقت فقد بلفت قبل الترقوة) لانه لا يجتمل خلاف ذلك (و) يحصل بلوغ (خفي) بأحد خمسة أشياء (بسن) أي تمام خمس عشرة سنة (أو نبات) شعر خشن (حول الفرجين أو مني من احدهما أو جفن من فرج) أي ما يشبه فرج الانثى (أو ما) أي الخبيص والبي (من فرج واحد أو مني من ذكره وجفن من فرجه) لانه ان كان ذكر فقد امني وان كان أنثى فقد حاضت أو باق حكم اشكاله وما يزول به من امراته (ولا اعتبار) في البلوغ (بظلم الصوت) لا (لرق الانف) ولا (لنحو اللسان) ولا (لشعر الاطراف) بخلاف ذلك (لعدم اطرافه) والرشدا اصلاح في المال الاخر) في قول ا كثر العلماء لقوله تعالى فان أنتم منهم رشدا فادفوا اليهم أموالهم قال ابن عباس يعني صلاحا في أموالهم وقال بجاءه اذا كان قاتلا وان العدة لا تعتبر في الرشد الدوام فلا تعتبر في البنت لانه لا زهد في الدنيا فعله هنا يدفع ماله وان كان مفقدا البنت كن ترك الصلاة ومنع الزنا ونحو ذلك (ولا يدفع الممالي) بعبوديه (قله) أي قل رشده (ولو بارشحا) لما تقدم (ولا يدفع اليه) أي الى المصور عليه لظلم ماله (خفي يختبر) أي يختبر (بما يليق به) يؤنس أي يعلم (رشده) لقوله تعالى وان بلغوا النشأ اذا بلغوا النكاح الآية اختبروهم فاعان الدفع على الاختبار والبلوغ وانباس الرشد فوجب اختباره بنفسه يعني تصرفه اليه وهو يختلف (فان كان من اولاد النصارى) أي التجار (من يبيع ويشتري) لطلب الربح (ة) انباس الرشد منه (بان شكرا) أي البيع والشراء (منه فلا ينبغي غالبا فاحاشا وان يحفظ ما فيه من صرفه في القائلة) كالتقار والثناء وشراء الخمرات) كالنساء والالهو ونحوه وليس الصدقة مصروفة في بابي كنفرو وج) (صرفه) مطعم وشرب وملبس ومنسكح لا يليق بمبتدرا اذا لم صرف في النحر) كان في الاختبارات الاصراف ما صرفه في الخمرات او كان صرفه في المباح يضر بعاليه او كان وحده ولم ينفق ما عانه او اوفر في مباح قدر انرا اذا على المصلحة تهي وقال المصنف في الحاشية الفرق بين الاصراف والتبذير ان الاصراف صرف الشيء فيما ينبغي زائدا على ما ينبغي والتبذير صرف الشيء فيما لا ينبغي (ويختبر ابن المزارع عما يتعلق بالزراعة والقام على العمال والقوام) مختبر (ابن الخمرات) أي صاحب الصناعة (بما يتعلق بحرفته) مختبر (ابن الرئيس والصدور الكبير) ابن (الكاتب الذين يمان انما هم من الاسواق) بان دفع اليه نفقته مدة ليقف في عمله فان صرفها في مصارفها ومراقبتها واستوفى على وكيله فيما وكل به واستغنى عليه) أي على وكيله (دل ذلك على رشده) فحط ماله ويشتري في الكل ما تقدم وفي ان التاجر من حفظ ما فيه من صرفه فيما لا فائدة فيقولوا غيره كان أفيد (و) اذا عثر رشده أعطى ماله (سوا رشده الذي اولا) لقوله تعالى فان أنتم منهم رشدا فادفوا اليهم أموالهم (قال الشيخ وان توزع) أي تازع وليه (في الرشد) شهد به (شاهدان قبل قبل الحاكم) شهدا معا وعمل بها (لانه) أي الرشد قد يصح بالاستقانة كالتبصير (ومع عهدها) أي البيعة (لها) بين على وليه) اعموم حديث البيعة على المدي واليمين على من أنكرك (انه لا يصح رشده) أي

تكن قسمته لا يحصل ذلك الا بعد تقاضيه (ولا يخطأ) عامل (رأس ماله قيمته) من واحد (في وقتين) بلا ذلة نصا لقراره كل ماله عقد فلا يصير وضعية أحد جهرا سوا الآخر كالوفاة عنه (وان أذن له) ربا للمالين في خطوطهما (قبل تصرفه في المال الاول او هذه) أي بعد تصرفه في الاول (وقد نفي) أي صار نقدا كما أخذه جازوا وصنافية واحدة كالوفاء اليه مرة واحدة وان كان اذنيه بعد تصرفه في الاول ولم ينس حرم الخط لا من حكم العقد الاول استقر فيهم وخبراته يمتنع بمقتضى الثاني اليه بوجوب خبران أحدهما بوجع الآخر فاذا شرط ذلك في الثاني فسد (أو قضى) المأمول (برأس المال دينه ثم انصرف بوجه) أي اشترى في فتمت تصاممه وبيع وحصل ربح (وأعطى ربه) أي رب المال الذي قضى به دينه (حصته من الربيع) من قناره بوجه (متبرعا بها) رب المال (جاء) نصا (وان مات عامل) مضاربة (أو) مائة (مردوع) بفتح الدال (أو) مات (وصى) على صغير أو بمجنون أو وصفيه (وجعل بقاءه بينهم) من مضاربة ودية ومال مجبوره (أو) (هو) دين في الشركة (لان الأصل بقاء المال بيد الميت واختلاطه بمجملته التركة ولا سبيل إلى معرفة عينه فكان دينه لا يسيل إلى اسقاط حق المالك ولألى اعطاه هينا

وقت التبرع لان العين على فعل الغير فكانت على نفي العلم (ولو تبرع) من لم يبرر رشده وهو تحت الحجر فقامت سنة برشده (وقت التبرع) (نقد) تبرعوا كذا سائر عقوده لان العبر في التدوير في نفس الأمر (والأثر) اذا دار اختيارها (يقضى اليها ما قرض اليه مرة البت من الغزل والاستغزال) أي دفعها السكبان ونحوه إلى الغزالات (ما قرض المثل وتوكلها في شراء السكبان ونحوه) كالقطن (وحفظ الأطعمة من الحر والفاو وغر ذلك فان وجدت مضايقة لما في يد ما مسترقيس من وكيلها فمن رشده) يدفع اليها ماله أو الاقلا وقت الاختيار قبل البلوغ (لقله تعالى وابتوا للناس في أظفارهم ان يتلاعهم قبل البلوغ لانه مساهم في شأني وأنما يكون ذلك غسل البلوغ ومد اختيارهم إلى السابغ يلفظ حتى يفتل على أنه قبله ولا ن تأخره إلى البلوغ يقضى إلى الحجر على البالغ الشد لكونه متداحي بمقتضى برشده (ولا يختص بالارواح المعبر الذي يعرف بالسهم والنشر أو المصلحة والمفسدة) والأدنى إلى مباح المال وحصول الضرر (وبسبب الاختيار وشراؤه صحيح) لقوله تعالى وابتوا للناس ولا بأس بغير الصحيح

(فصل وثبتت الولاية على صغير ومجنون ذكر أو أنثى (لاب) لانها لا تقدم فيها الاب كولاية النكاح والكمال شقته (بأن رشدها قبل حرمه ولو ظهر) لان قضي الولاية إلى غير من هذه صفاته تمنع المال ولا غير البالغ الشد لالحال الما قبل محتاج إلى ولي فلا يكون وليا على غيره ولكن ثبتت الولاية للكاتب على ولده التابع له في الكفاية يتصور ان يكون الاب غير بالغ اذا امكن الولد من عشر احتياطا لنسب يلقب به الولد ولا يثبت به بلوه (ولو) كان الاب (كافر) فله الولاية (على ولده الكافر) لمساواته في الكفر والولاية للكافر على ولده المسلم لقوله تعالى وان يحصل الله لكافرين على المؤمنين سبيلا وانما ثبتت الولاية للكاتب (ب) بشرط (ان يكون هذا في دينه) بمثلها استعقوه واجامتها على ما صرحه به برأها للبرقة (ثم) ثبتت الولاية على صغير ومجنون (بعد الاب وصية) الأصل (ولو) كان (يحصل) ربح متبرع بالولاية لانه نائب الاب عنه وكيله في الحياة (ثم) ان لم يكن أب ولا وصية أو كان الاب موجودا وقد شئ من الصفات المعتبرة فيه ثبتت الولاية عليهما (لما لم) لان الولاية انقطعت من جهة الاب فيكون لهما كما لا يولى من لا يولى له أي بالصفات المعتبرة قال الامام اما كما مات هؤلا اليوم فلا يجوز ان يقدم إلى أحد منهم ولا يدفع اليه شيئا (فلو لم يؤمن الاب إلى أحد) بالصفات المعتبرة أو كان الاب موجودا غير متصف بالصفات المعتبرة كما يدل عليه كلامه في الحياة (أقام لهما) أي منافي النظر (التميم) والمجنون لا تتقال الولاية اليه (فان لم يوجد حاكم) بالصفات المعتبرة (فأعين بقومه) أي بالقيم سال الاثر الامام من رجل مات وله ورثة صغار كيف يصنع فقال ان لم يكن لهم وصى ولهم أمه شققة تدفع اليها (والجدة) لا ولاية لانه لا يلد في نفسه وأنما يدل بالاب فهو كالآخ (والامور سائر الصفات لا ولاية لهم) لان المال على انية فمن عدا المذكور من أولادهم غير مأمون على المال (ولا يجوز توليها) أي الصغير والمجنون (ان يتصرف في مالها الا على وجه الخط لها) لقوله تعالى ولا تقر بولاليت الابائي هي أحسن والمجنون في عصاه (فان تبرع) جهة أو صدقة (أو حاكم) بان اشترى بزيادة أو بعتان (أو زاده على النقطة عليهما) بالمعروف (أو) زاد على النقطة (على من تازمه مائة ثمنه) من ربحه ونحوه (بالمعروف ضمن) لانه مفرط كصهره في مال غيرهما قال في المبدع مراده والله أعلم انه يشترى القدر الذي اوجب له المثل (ولو لهما الاتفاق عليهما من مالها بغير ان حاكم (ك) انفاة على (لقبط) بغير ان حاكم

من التركة لا احتمال ان تكون غير عين ماله فلم يبق الا تمته بالتمه قوله لا انخاف ولم يصبه فكانه خاص بخلق بدمه بقلت وقيل

مكانه (ف) تقرره (مضاربة مستندة) لا يجوز إلا على عقد مضروب (ولايبيع) وارث عامل (عرضا) مضاربة (بلا اذن) رب المال لأنه لم يأذنه وكذا رب المال لا يبيع إلا باذن وارث عامل لحقه في الربح (فليبيع حاكم) إن لم يأذن أحدهما (لا) (ويقسم الربح) بينهما على ما شرطوا (وارث المالك) بعد موته (كهو) أي كمالك (وانقضت المضاربة وهو حي) وتقدم (فيقتر) المضارب) من أن يبر بفسده على الغرماء (ولا يشترى) عامل بموت رب المال إلا باذن ورثته فيكون وكيلاه عليه بلان المضاربة بجهة (وهو) أي العامل بعد موت رب المال (فيبيع) عرض (واقضاهما دين) ونحوه مما يلزم المضارب (كخسغ) مضاربة (والمالك حي) وتقدم فان أراد الوارث أو وليه اتمام مضاربة والمال ناض جاز ويككون رأس المال الذي أعطاه مودعه وحصلته من الربح رأس مال الوارث وحصة العامل من الربح شركة له مشاع (وان أراد) وارث المال (المضاربة والمال معرض) فمضاربة بمبتدأة (فلا يجوز على المروض

فصل والعامل أمين له لا يصرف في المال بأذنه ولا يختص بنفعه أشبه الوكيل بخلاف المستثمر فله يختص بنفع الماربه (بصدق) عامل (يعينه في قدر رأس مال) لأنه مشترك ما يدعي عليه وأزيد الأصل علمه ولو كان ثم ربح متنازع

لأولته (ولو أفسد) طفل أو مجنون (نفعه دفعها) الأولى (أليس هو يبيع) دفعه لنفسه وقد علم أن من لم يفسد ما يجوز أن يدخل له ما يرب به عادة هل يبيع (فان أفسدها) الأولى عليه بآلتها أو دفعها المضربة (المطعمه) الأولى (مماثلة) أي حال كونه ممانته والألا كان مقرطاً (ولو أفسد) كسوة مسترورة فقط (في بيت) لم يمكن (القبيل) هل إبقاها عليه (ولو تبدد وجر وصياح عليه ومعنى إراة) الأولى (الناس ألبه) نيابة (ماداعاد) إلى البيت (ترع) الثياب (عنه) وسر عورته فقط (ويقدم) المجنون بالجدد بتصرف عليه نفس عليه وكذا لو خيف منه (ولا يبيع إن يرتن) الأولى من ماله ما نفسه (أو يشترى) الأولى (من ماله) شيا لنفسه أو يبيعهما شيا من نفسه لأنه مقلته التهمة (الألا) لأن التهمة بين الولد والده منتفكة إذ من طهر الولد الشفقة عليه والميل إليه وترك حفظ نفسه خطه وهذا ما رافى الوصي والحاكم (وإن) ذلك (ويجب على وليه ما خرز) كانهما (من ماله) (و) إخراج (فطرهما من ماله) وكذا فطر من تازمهما مؤنته وتقدم في الزكاة (ولا يبيع أقراره) أي الأولى (عليهما) بما لولا أن لا يبيع ونحوه لأنه أقراره على الغير وأما تصرفاته المتألفه كالمسك والأجرة وغيرهما يصح إقراره بها كالموكل (ولا يبيع) إن يأذن له ما في حفظ ماله (لعدم حصول المقصود) (ويستحب) كإتمام التيمم وإدخال السرور عليه ودفع الأمانة عنه) أي من التيمم (فخبر قلبه من أعظم مصالحه) قاله الشيخ (حديث أبي الفرداء) فروا عن أصحاب إن يابن قلبك وتذكرت حاجتك إرحم التيمم وأمعن رأسه وأطعمه من طعامك بلن قلبك وتذكرت حاجتك إرحم الطيراني في الكبير (ولو لهما مكانة رتبتهما) لا ذلك قصيد لعملة الدنيا والآخرة وقبدها من الأصحاب ما إذا كان فيها مصلحة (و) لولهما (عنه) أي عتق رقبتهما على مالان كان فيه حظ يثققة يمثل أن تكون قيمته أمانا كانت به من اثنين أو بعتقه عليهما) أي على الذين (وهو ذلك) بمساقيه حفظ لهما لأنها معاوضة ما حفظ وانكها الأولى كالبيع (وان كان) ما ذكر من الركابة والعتق (على مال بقدر قيمته) أي القن (أو) كان على مال (أقل) من قيمته (يخرج) ذلك لأنه لا حظ فيه لولي عليه (كمنعهم) أي بغير عرض وعنه بلا مصلحه بأن تساوى أمانة مع ولدها مائة وبنونه مائتين ولا يمكن إقرارها بالبائع فيعتق الولد لتكره قيمة الام اختياره أبو بكر قال في الانصاف ولمل هذا كالتفتي عليه (وله) أي لولي التيمم والمجنون (تزوج رقيقهما من عبيد أو أمانا المصلحة) ولو بصفنا بعض لأن في ذلك إعما فاعن الزنا وإيجابا إيفقة الأمانة إلى الزواجه (و) لولهما (السفر) لهما للتجارة وغيرها) بأن عرض له سفر (وهو واضع أمته) لأنه أحظ شمولاً له عادة بالنسبة في أموالهم (وهو) (في خبرهم) لم يقبده في الانصاف ولا المبدع ولم أره لغيره بل مقتضى كلامهم يجوز أيضا مع غلبة السلامة (ولا بد منه) أي يدفع إلى مالهما (الألى الأمانة) لأنه لا حظ لهما في دفعه لغير أمين (ولا يفرض) الأولى (به) أي بما لهما بأن عرضه لهما ومتعدد بين السلامة وعدمه لعدم الحظ لهما (وله) أي الأولى (المضاربة) أي التجارة (به) أي المال (ينسحب ولا يجوز له) ونظر التجار به (والربح كله لولي عليه) لأنه تمامه (والتجارة) لهما (والولى من تركها) وفي الاحتياطات تستحب للتجارة بمال التيمم أن يقر عمر وغيره بغير وفي أموال التيمم لثلاثا كلها الصدقة (وله) أي لولي المصير والمجنون (دفعه) أي يدفع لهما (مضاربة إلى أمين) بتجريقه (يخرج من الربح) لأن عاشة أبضعت مال محمد بن أبي بكر رضي الله عنهم ولأن الولي نائب عن محجور في كل ما فيه مصلحة له (وله) أي الولي (أبغاه وهو) أي أبغاه (دفعه) أي مالهما (العين) بتجريبه (والربح كله لولي عليه) (ولو لولي أيضا) (بيده) نسباً إلى (و) قرصه لمصلحة تقيها) بأن يكون الثمن الموحل أكثر مما

حيث لا ينفك هـ قلت فان أكان
يشتري بدينار من راس المال ولو
تقدم لأنتين قراضاً على النصف
فقتضيا وهو ثلاثة آلاف فقال الرب
للمال رأسه ألفان وسدس
أحدهما وقال الآخر بل ألف
فقوله مع عينه فإذا حلف أخذه
ففيه خمسة مائة ويس في ألفان
وخمسة مائة بأخرب المال العين
لأن الآخر صدقة في خمسة مائة
وبها يقتسمها راس المال مع
الآخر ثلاثاً ثلث المال ثلثها
ولعامل ثلثها لأن نصيب رب
المال من الرب نصفه ونصيب
هذا العامل ربعه فيقسم باقي
الرب بينهم في ثلاثة وما أخذه
زائدًا فكانت ألف مائة وهو
محبوبه على الرب (و) يصدق
عامل دينه في قدر (رب)
وعليه أي الرب (و) أي
(هـ) لا تخسر إن أنتم تكن
بذنه لأن ذلك مقتضى تأمينه
(ز) صدق عامل دينه (فيما
ذكر أنه اشتراه لفسه أولاً)
أي المضاربة (ولو) أي وكذا
(في) شركة (ضمان و) وجوه
وكذا في مفاوضه وفي شركة
إذن إذا ذكر أنه يقبل العمل
لنفسه فدون الشركة مصدق
الشريك فيما ذكر أنه اشتراه
لنفسه وللشركة لأنه أمين ولا
تعمل بتمتة الأمانة أشبه الوكيل
قلت وكذا أولى يتم ووكيل ونحوه
(و) يصدق عامل دينه في (في
مادني عليه من خيانة) أو
نظره لأن الأصل عدمها
وإذا شرط العامل بالنفقة ثم

باع به حالاً (كما حصره وخوف عليه) أي على المال (أو غيرها) فهو حبيش ولو يلازم
ولا كفيل به فصل ذلك (يما) أي بالزمن والكفيل (لو بأحدهما ولو) من تركه لانه
الاحتياط (فإن تلف المال) ضاع بسبب ترك الزمن والكفيل (أو بمن) (الولى لان
الظاهر السلامة) قال القاضي ومعنى (الخط) قرض مال الصبي والمجنون (أن يكون له صبي)
أو مجنون (مال في يده يريد) (الولى) نقلة إلى بلد آخر يقرضه (الولى) (من رجل في ذلك البلد
لنقصه يده في يده بقصد) (الولى) به حفظه من الضرر (أي الخطأ) (في نقله) أي المال
(أو يضاف عليه) أي على المال (الحلاك من تيب أو غرق أو غيرها أو يكون) (المال) بما يتلف
تطاول مدته أو تكون (حديثة خبراً من قديمه كالخطة ونحوها) (قرضه) (الولى) خوفه من
السوس أو خوفه من أن (تتلف قيمته) أو يشبه ذلك شأن لم يكن فيه) أي في قرضه (خط لم يجر)
لأنه قرضه لانه يشبه التبرع (وإن أراد) (الولى) (أن يردعه) أي الصغير أو المجنون
(فقرضه لثقة) (الولى) من أبا دعه لانه أسطه (وإن أودعه) (الولى) مع إمكان قرضه جزاً (لهذا
ولا ضمان عليه) أي (الولى) أن تلف لعدم نظره (وكل موضع قلناه) أي (الولى) (قرضه)
بأن رأى فيه المصلحة (ملا يجوز) قرضه (الألمين) ثلاثاً يرضه لتلف وكذا يرضه نفسه (ولا
يقرضه) (الولى) (لوجهه) وكما (فما لانه لا حظ للولى عليه في ذلك) (ولا يقرضه) (و) ولا كما
منه شيئاً لنفسه كالأشترى من نفسه ولا يبيع لها التمتع بظواهره أن الأب له ذلك لعدم
الهمة (وله) أي (الولى) (مصلحة يعرف) قدر قيمته كما رامادونها فعبارة على قياس ما سبق
(و) (الولى) (منه) عند الحاجة (ولرب أن يرضى من المصلحة لنفسه ولا يرضى ذلك لولى غيره
ولو ليما) أي الصغير والمجنون أيا كان أو غيره (مروا له) (مروا له) (من المصلحة) (استقل مع بقاء
الأصل لها) (و) (أيضاً) (بناؤه) أي العارضا (بما جرت عادة أهل بلده وفي المتي وغيره
تفلا من الأصحاب ببيع الأجر والطين لا بالدين) لانه إذا أعدهم فسودرد من كل
الاما كن لا يقدري على الأجران وجد الحقيقة كثيرة قال فيحصل لولا الأصحاب على من
عادتهم البناء كما عارفي ونحوها ولا يبيع حمله في قدر غيرهم (وإن كان الشراء حظ من
البناء وهو) أي شراء العقار (يمكن يقيين نقد) أي الشراء على البناء لكونه أسطه (وله) أي
الولى (شراء المصلحة ليق له مال كثير من مال الدين) وحمل النص في المتي على يتم مصلته لانه
يوم سرور وفرح يحصل لك حريقه والمخاطبة (بكالشباب الحسنه مع استحباب التوبة
في هذا اليوم) (وغير صدقته) أي (الولى) (بنت من) أي (الفتحة) (وتقدم) (في الأضاحي) (وقد
كان حطاً قوله) أي (الدين) بقوله (أرفق به) (والنفسه في الغزو ولكن في حصول الأدمه)
أي الخطأ (أولى) طلباً لا في كمال تعالى وإن غفلوا ثم فاعادوا (وإن كان أفراد) أي (الدين)
(أرفق به أحده) (الولى) مراعاة المصلحة (ويجوز) (الولى) (تركه) أي (الدين) (في المكتب) (لأنه
ما يتقدم) (و) (أيضاً) (تعليمه الخط والمارة والادب وما ينفعه) (له) (إذا أجاز عنه) (من ماله
لأن ذلك من مصالحه أشبهه من كماله) (و) (له) (أن يملكه في ضاعة إذا كانت مصلته) (له)
أي (مداواة) أي مداواة ونحوه (وله) (أيضاً) (جعله) (لشهادة الجماعة) (بما جرت عهده) أي
في المداواة (لأنه) (بلاذنه) (ما كذا رأى) (الولى) (المصلحة في ذلك كله) (الولى) (بيع)
عقارها) أي الصغير والمجنون (المصلحة) (ولو يحصل زيادة على ثمنه) أي مثل العقار
(وأفاد المصلحة) (كثيراً) (فما احتياج) الصغير والمجنون (الزينة) (أو كسوه) (أو فساد) (أو
عليها) (أو بالدينه) (الصغير والمجنون) (وليس له ما تدفعه حاجته أو يخاف عليه) أي (العقار)

(الحال لا يفرق أو خراب وضوء أو يكون فيه شيء) أي العقار (غسله وهي أن يغسل فيه زيادة كثيرة على من غن من مثله ولا يتقيد بالثلث أو يكون أي العقار (في مكان لا يتبع فيه) لكونه لأغلة فيه نظراً لمكانه مثلاً (أو نفعه قليلاً فيصير مبيعاً) عقاراً (في مكان أكثر نفعه أو يرى) الولي (شياً يبيع في شرائه غيلة لا يكتفه شرؤه إلا بدفع عقاره وقد تكون داره في مكان يتصرفون التلازم بالتمام فيه كسوء الخور أو غيره فيصيرها مبيعاً أو يشترى له بغيره أدارا لمصلحة) أي الولي عليه (التمام) أو أضافه هذا لا يصح (فالمعتبر أن يراه مصلحة قال في المبدع وحاصله أن لا يباع إلا) من المثل لمونقص منه لم يصح ذكره في المعنى والأثر من انتهى وفي حواشي ابن نصر القوميع أولى بدون التمسك بهجج على المذهب يعني وضمن النقص كالوكيل (وأن وصي لأحدهما) أي صغيراً ومجنون (من يعتق عليه) كآبيه وأخيه (ولا تزمه) أي المحجور رعاية (نفقته لا يسار الموصي له أو غير ذلك) كان يكون الموصي به قادراً على التكسب (وسب على الولي قبول الوصية) مصلحة محتمة (والأ) بأن كانت نفقته واجبة على المحجور رعاية (أو لم يكن) قبولاً أي الوصية لعدم المصلحة والجهة في ذلك كالوصية وهو من ماله ليس لوليها شره من يعتق عليه ما مطلقاً لا تبرع (والولي أن يأذن للصغيرة أن تلعب بأشياء موصورة أي بالزهر أو غيره) أي اللعب غير المصورة لصغورها (من ماله أيضاً) لأنه لا يحظر ورثه فيه مصلحة التمرن على ما يطلب منها (و) شرؤها (من ماله) أي لغيرها ما لها (وتقدم في سائر الأمور بعينه) ووليها أيضاً تصغيرها إذا زوجها بما يليق بها من ثياب وصلى وفرش على العادة لأنه من مصالحها (وأن لم يكن الولي غليظ حتى مولى) من دين أو عين (الأروعة والى ولا يظلمه) أي أي الولي (رأيه) أي من عليه الحق لأنه هو الذي جاز القوم إلى نفسه (كالولي يمكن رد الموصوب إلا بكلفة عظمى) فإن لم يملك تكليف الغاصب ذلك فإنه على الغاصب إلامه على الاستيصال في حوزته أنه لا يملك أن يملكه أخف حقه الأبرق من هو عليه والى لا يظلمه جازاً لرأيه

فصل ومن بلغ سقياً واستمر (أو) بلغ (عنه) أو انظر (في) ماله (وليها قبله) أي قبل البلوغ من أب أو وصيه أو إلهاً كما تقدم (وأن قلل عنه المخرج) بأن بلغه عقاراً شديداً (فأعاده السعة) أعاد المخرج عليه (أو حين بعد بلوغه ورثه) أعاد المخرج عليه (لأن الحكم بدو ريعه عنه) فإن فسق الصغير ولم يدر لم يصح عليه (خصوصاً على القول بأن الرشد إصلاح المال فقط (ولا يصح عليها) أي على من سقاه أو حين بعد بلوغه ورثه) إلا إلحاقاً كما لا يخفى على الذي هو سبب المخرج عليه ثانياً يختلف فاحتاج إلى الإجماع لم يثبت إلا الحكم إلحاقاً كالمخرج على المجلس وهذا واضح بالنسبة لمن سقاه وأما من جاز فليخبرون قال في المبدع لا يفتقر إلى الاجتهاد في غير خلاف ومعه ما في المعنى (ولا يظفر في أموالها) أي مال من سقاه أو حين بعد بلوغه ورثه وهو مخرج عليه (الإلحاق) لأن المخرج عليها لا يفتقر إلى إلحاقها كما لا يخفى فكذلك المظفر في مالها (ولا يفتقر) المخرج (عنه) إلى إلحاقها (لأنه مخرج رثت بمحكمة فلم يزل إليه كالمجلس) والشج (الكبير) إذا احتل عقله مخرج عليه فبطل المخرجون) يجوز من التصرف في ماله ونقل المروزي أرى أن يخرج الإبر على الآية إذا أرفق بضمه في الضم وحاشا إلى المخرجين ويحوي (ومن يخرج عليه) إلحاقاً (أو تصبب أظهار عليه) والأشياء عليه (أي على المخرج عليه) (تصحبها أمالته) وعلم منه أنه لا شاهد عليه ليس بشرط لأنه ينشأ أمره لشهرة (وأن رأى إلحاقاً أن بأمر نادياً بذلك) أي بالمخرج عليه (ليعرفه الناس) قل (أي أمران) يشادى به (ولا يصح تزوجه إلا بآذن وليه) لأنه تصرف بحجب بمال فله دفعه بغير إذن وليه فأنكره (أن لم يكن) السفيه (محتاجاً إليه) أي إلى التزوج (والأ) احتياج إليه (مع) التزوج

وأكثر حامل فقوله لأن الأصل صمه (ولو أخر) حامل (يرج) أي بأنه يرج (ثم أدى تلفاً أو خساراً) وهذا يرج (قبل) قوله لأنه أمين (ولا) يسئل قوله أن أدى (غلطاً) أو كذباً أو نسباً (أو) أدى (أفتراضاً) سم به رأس المال بعد إقراره (أي للمال) (به) أي من المال (لأنه) (أو) بأن قال حامل هذا رأس مال منار مثلاً فسحق بها وأخذ فادها العامل أن المال كان خسر ولاه خسران وسدده نقياً يأخذ منه ما اقتضى ما عليه به ليعرض عليه تماماً فلا يقبل قبله العامل فيه لأنه رجع عن إقراره بحق لا أدى ولا تقبل شهادة المقرض له لأن فيه جوف نفع له ولا طلب له على رب المال لأن العامل ملكه بأقرض ثم سلكه لرب المال فبرجس المقرض على العامل لأخبر لكن أن هو ربح المال بأمر الأمران التلث حصل بما لا يضمنه المضارب لزمه الدفع له بأمرنا (ويقبل قول مالك في) عدم (رده) أي مال المضاربة إن أدى حامل رده إليه ولا يضمنه نصاً لأنه قصده لفتح فيه أشبهه بالمستعير (و) يقبل قول مالك في (صفته) ووجهه عن رده) فإن قال أمه طينك أن أقرضاً على النصف من ربحه وقال العامل بل قرضاً لا شيئاً من ربحه فليدرب المال لأن الأصل يتصل به عليه فإن حلف قسم أخرج يسمها وإن خسر المال أو تلف فقل ربه كان قرضاً وقال العامل كان قرضاً أو بعتاً فقول ربه بعتاً لأن الأصل في التفاضل بين المال وغيره الضمان (فلو أقام بينين) أي أقام كل واحد

بما رآه لانه اذا صلحت محضته والنكاح لم يشرع لتقصير المال وسواها استحبابه لثمة او نعمة
(و بتقدير) السفيه اذا تزوج (عمر النسل) فلا يزاد عليه لان الزيادة ترجع وليس من أهله
(وان فعله الى بائنا واج) أي منته منه (استقل) السفيه (به) كالمولود يجهل تقدم (فلا يعلم)
(الولى) انه أي السفيه (يطلق) اذا تزوجه (اشترى له أمة) بقصرى بها ولا ينفذ عقته قبل لانه
تبرع أشبه بهتة ووقعه والطلاق ليس باتلاف ماله لان الزوج لا ينفذ بهتة فزوجه وبتة ولا
تورث عنه اذا مات فليس بمال بخلاف الرقيق وغرم الشاهد بنصف المهر اذا شهدا
بالطلاق قبل الفخول ورجحا بمحكم المأكل به اقهاره لاجل تقويت الاستمتاع بها او قصا
من الميسرة وان لم يتلفا مالا (و ياتي تزويج وليه) أي السفيه (له) مفصلا (و ينفق عليه) من
ماله (و يكس) من ماله (بالعرف) و يتولى ذلك وليه (فان انسدت) السفيه (ذلك) أي نفقته
وكسوة (فعل) الولي (مما تقدم في المصبي والمضنون) ليبلغ النفقة اليه يوما بيوم فان أفقدها
اطعمه معانيقو يستعوهه فقط في سب ان يمكن تحصيل عليه بتدبيره ومواد اخرج للناس
انسه ثياب (ويصع تدبيره ووصيته) لانه لا أثر رعايه فيها وياقنو (لا يصح) اعتقوه (لا
هتتمو) (لا رقة) لانه تبرع وليس من أهله لكن ان كان الوقف معلقا عوضه فالظاهر يصح
لانه وصية وفارق هتته حتى الزمان لان المهر على الزمان حق غيره وبعير باخذ قيمته مكانه
(وله) أي السفيه (الاطلاق المقصود) لانه يستقل بما لا يتعلق بالماله مقصود (وله)
(العفو) عن النقصان (على مال لا يصح) عقوده عن النقصان (على غيره مال) و ياتي في العفو
عن النقصان غير برائه يصح (ويصح استيلاده) أي استيلاد السفيه الامة المملوكة
(و يمتنع الامة المستولدة) (عونه) له مهر ما ياتي في المهرات الا ولاد (وان أقر) السفيه (بهد)
زنا أو شرب أو زنى أو طلق زوجته أو طبعها بمال مسع الاقرار والطلاق وانطلق لان
مقصودها لا يتعلق بالمال (ولزمه) أي السفيه (حكمه) أي حكم الاقرار والطلاق وانطلق (في
الحال) لانه غير متم في نفسه ولا محرجا فاشتمل على ماله (وان قبض) السفيه (عوضه) انطلق
او اطلاق (لا يصح قبضه) لانه تصرف في مال (ملاؤا تلقه) أو تلف بيده (لم يضمن) السفيه (ولا
تبر المرأة دفعه اليه) أي الى السفيه عوض انطلق او اطلاق لا يصغر لعدم أهليته لقبض
(ويصح ظهاره وبلأوه ولعانه ونفي النسب) أي باللعان عن السفيه (وان أقر) السفيه (عيا)
بوجوب النقصان (في نفس أو طرف وغرمه وطلب المقر له) اقامته كان له استيفاءه في الحال
(فان عفا) به عنه (على مال مسع) العفو (والصواب ان لا يجب المال) الذي عفا عليه (في
المال) لان السفيه والمقر له قد تواطا على ذلك بل يجب اذ لم يخرج عنه (وسقط النقصان)
للعفو (وان أقر) السفيه (بمسئول) أو غرمه (مسع) اقراره (ولزمته) أحكامه من النفقة
وغيرها كالسكنى والارث (كثفتها زوجة) وانقاد (ولا يفرق السفيه زكاته) بنفسه بل
يفرقها (ولي) كسائر تصرفاته المالية (ولا يصح شركته) أي السفيه (ولا حوائك ولا خولاة)
عليه ولا ضمانه (لغيره) (ولا كفالت) بدون انسان لان ذلك تصرف مالي فلم يصح منه كالبيع
والاشراف (ويصح منه) أي السفيه (تذكر كل عداة دينية من حج وغيره) كصوم وصلاة لانه غير
محجور عليه في دينه (لان هذا دعالية) كمدقة وأخذه لانه تصرف في مال قال في المضي
وقد راي الصيام (وان أقر) السفيه (بمحض فرض مسع) اقراره به كسائر عباداته (والنفقة من ماله
تدفع الى ذمة ينفق عليه في الطريق) حتى يعود (وان كان المسع الذي أقره) تطوعا أو كاذبا
بنفقة في السفر كنفقته في الحضرة (كانت تنفقه في السفر) (أزيد لكن يكسب) السفيه
(الزائد) في سفره (لا يضمنه) من اتمام المسع لانه واجب بالشروع (ودفع النفقة الى شقة)

كان يناعه وقال العامل كان
فرضه كل منعه ما في
انكاره ما دونه منعه وكان له
أجرة له لأخيه (و) قبل قول
مالك (يقدر زوج) مال المعنوية
(في قدر ما شرط له العامل) فإذا
قال العامل شرطت لي النصف
وقال مالك بل الثلث مثلا
فقول مالك ثم لا له سكر
السدس الزائد واشترط له فان
أقاما يثبت قدمت ستة عامل
(و يصح دفع هدية أو دفع
دابة) أو قربة أو فداء أو حرث
أو فروج أو فحول وغيره (لن
يصل به من أجره) (و) يعم
في المسألة فزوج غزل
وحصاد وزوج رشاغ فسن
واستيفاه مال ونحوه) كمتادلو
وطاحون ونحوه رباب وطحن
نحوه (يخرج من ماله) لانها
حسن نية بالحل عليها فصح
العقد عليها ببعض غنائم كالشعر
في الساكنة والارض في المزارعة
ولا يصح تخييرها في المضاربة
بالشروع لانها انما تكون
بالضاربة والتصرف في ريقها المال
وهذا اختلاف ولا يصح حديث
البارقني انه عليه السيادة
والسلامة من حسب الفعل
وهو قدر الطمان على له قدر
من المظنون فلا يدري الباقي
بعده فتكون النفقة مجهولة
وان جعل له مع الجسر المشاع
درهما فاحسب كم يصح نصا
(و) يصح (بيع ونحوه) كإيجار
لشاعر وقسرو دابة يجوز من
(رض) أي المتاع (أو) يجوز من
سهمها أي الدابة نص عليه

فمن أعطى فرسه على النصف من النعيم بخلاف ما لو قال ينع عهدي أو أجزوا الثلثين أو الأجزاء يتناصف والثلثين والأجزاء

بمنه عليه (كما تقدم) في الفرض (ولا) بان كانت نفقة الشراء زيدا ولم يكن بها (فله) أي
أوليه (تحليله) من الأجر مع الفل لمصلحة من الضر فيه (وقيل) السفيه (بالصيام) أي
صيام عشرة أيام (كأنس) إذا أحصر (وتقدم) ذلك (في كتاب البيع) مفصلا (وإن زعمه) أي
السفيه (كأنه من أو) زعمه (كفارة غيرها) كقتل وظهار (كفارة الصوم) لأن المال
بغيره (وإن أعتق أو أطم) أو كسرى (لم يجز ولم ينفذ) حقيقة ونحوه لأنه تصرف مالي فلا يصح منه
(فإن قل) عنه المجرى قبل تكفيره كفر بأكفاره (لا يشد) على ما يأتي تفصيلا (وتقدم) ما دسسه
(لأن قل) حرمه (بما لا تكفر) فلا يبدل الكفارة لأنه فعل ما كان واجبا عليه كمن صلى بالنائم
ثم وجد الماء (وأمر) السفيه (على صم) إقراره (ولم يلزمه) ما أقر به (في حال) بطل
بفسخه بعده لكن إن علم الولي بحقيقة أثره السفيه كدخوله في نكاح ونحوه لم يرد له أو دكره في
الشرح والوجز (وسكر) تصرف ولي السفيه حكم تصرف ولي المصنف والمجتهون (على ما سلف
لأن ولايته في السفيه لحظه أشبهه ولي المصنف

فصل في الولي المحتاج غير الخاكم وأمينه أن يأكل من مال المولى عليه كقوله تعالى ومن
كان فقيرا فليأكل مما كسب وورثه من غير حساب عن أبيه عن جده إن رجلا أتى النبي
صلى الله عليه وسلم فقال أفني فقير وليس لي شيء ولي يتم فقال كل من ماله يتيه ما شغره من صرف
رواه أبو بكر (الأقل من أجرة مثله أو قدر كفايته) لا يصفقه بالعمل والحاجة جميعا فلا
يجز أن يأخذ إلا ما هو حقه (ولو لم يقدر حقه) وأما لما كرم وأمينه فلا كلان شيئا منهما
يستغنيان بهما في بيت المال كما يأتي (ولا يلزمه) أي الولي (عوضه) أي ما أكله (لأنه أسرى)
لأن ذلك جعل عوضا له من عمله فلم يلزمه عوضه كالأحرر والعتاق ولأنه تعالى أمر بالأكل
ولم يرد كعوضه (وإن كان) الولي (غسما لم يحضره) أي الأكل من ماله المولى عليه قوله
تعالى ومن كان غنيا فليستعفف (أذا لم يكن أيا) لما يأتي أن الأب له أن يتكلم من مال ولده
ما شاء (فإن فرض) أي قدر (الولي لما كرم شيئا حازه لا أخذه بهما) فلا يقدر بدله بعد (ولو مع
غناه) ولما كرم الفرض حيث رأى فيه مصلحة (ولا يقرأ) الولي ولا غيره (في مصنف النبي) أن
كان ذلك (يحققه) أي يبي المحققين من الضر عليه (وإن كل ناظر وقت يصرف
نصا إذا لم يشترط الواقف شيئا) لأنه يساوي الوصي معنى (وسكر) وظاهره (أن الناظر يأكل
بالعرف) (ولو لم يكن محتاجا) في القواعد كمال الشغل (أي الناظر) أخذ أجرة عمله
مع فقره (قال في المدع كمال الشيخ) في الدين لا يقدم عليه بلا شرط إلا أن يأخذ أجرة عمله مع
فقره كوصي اليتيم (والوكيل في) تصرفه (في الصدقة) لا يأكل منها شيئا لأجل العمل (لأنه يمكنه
مراعاة المصلحة على الأجرة بخلاف الوصي أشار إليه القاضي) ولا يأكل إلا ما فقره ولو كان
محتاجا لأنه منفذ (ومضى زال المجرى) عن السفيه والمجتهون (والسفيه) (فأدى) أحدهم
(على الولي بعد) في ماله (أو) ادعى ما وجب له (من نحو تفرط أو عايدة أو تبرع
(ونحوه) بلا ينفقه (ولو) لأنه أمين كالمدع (حتى في قدر نفقه عليه) (قندر) كسوة أو أخذ
نفقة كسوة (على ماله) أي مال المحجور ومن رقيق وبهائم وكذا يقبل قوله في قدر النفقة على
من تازمه نفقته من زوجة وقرية (أو) قدر نفقة على (غفارة) أن أنفق عليه في حارة
(بالعرف من ماله) أي مال الولي ليرجع على المحجور عليه وظاهره لا يتبدل دعواه إقرارضا
عليه لا اختلاف الظاهر (مالم يعلم كذبه) أي الولي إن كذب بالحس دعواه (وأما خلف عادة
وهذا) فلا يقبل قوله في نفقته الظاهر (لكن لو قال الوصي أنفق عليك ثلاث سنين وقال اليتيم
لما مات أي من سنين وأنفقت على من أو أن موته يقول اليتيم) يمينه لأن الأصل مراعاته

ونحوه (بجدة منها) كزعمهما
أونحسهما (والنكاح) للديانة أو
الصل ونحوهما (ملك لها) أي
للدافع والمدفع إليه على حسب
حكمهما لأنه مأثور (لا يجوز
دفع دابة أوليها ونحوها) بل يفرق
بهما ماله ولو لم يملكه (لم يجز من
غناه كدبر نسل وصرف ومغسل
ونحوه) كسئل أو زاد لمغسل
غناه بغير عمل وعنه بلى وعلى
الأول أنه أجرة مثله

فصل في المضرب (الثالث
شركة الجوهر وهي أن يشتركا
بمال (فربح ما يشتركان في
ذمهما معا بهما) أي بوجودهما
وقدرة الثمار بهما بحيث ذلك
لأنهما باع مالان فيهما وجودهما
والبقاء والوجه واحد يقال فلان
وجسده أي نوساه ونجسوز
لاشتمالهما على مصلته بالامضرة
(ولا يشترط) أحدهما (ذكر جنس
ما يشتركان به) ذكر (قدره
ولا ذكر (وقت) الشركة (فلو
قال) أحدهما الآخر (كل
ما اشتركت من شيء بينهما)
وقال له الآخر كملكك (صم)
المقدول لا يشترط ذكر شروط
الوكالة لأنها داخلية في ضمن
الشركة بدليل المضاربة شركة
العنان (وكفى) من شريك
الوجه (وكيل الآخر) في بيع
وشراء (وكفيله بالثمن) لأن
مناها على الوكالة وإن كفاها
(وما كلفها) بغير ما كلفها
لحديث المؤمنين عند شروطهم
ولأنها مبنية على الوكالة فتتبدل
بما وقع الإذن والقبول فيسه
(ورج كاشرها) من أقسام
وتفاضل لأن أحدهما قد يكون أوثق عند الثمار وأبصر في الثمار من الآخر ولأنها معتقدة على عمل

(و يقبل قول أولي أضاف وجوده وروى قطعه ووصلته) اقتضت بيع عقار المحجر وقسم منه أنه لا يعتبر بثبوت ذلك عند الحاكم لكنه أحوط دعماً للتممة (و) يقبل قول ولي أيضاً في (ناف) مال المحجر وأوبنه لأنه أمين (و) حيث قلنا القول بقول ولي فأنه (محلف) لاحتمال قول البيم (غير حاكم) فلا يحلف مطلقاً لعدم التهمة (و يقبل قوله) أي الولي (في دفع المال اليه بعد) وأخوه (رشد) وعقله إن كان الولي (معتبراً) لأنه أمين أشبه المودع (والأ) يكن الولي يعتبر عايل باجرة (فلا) يقبل قوله في دفعه المال اليه بل قول البيم لأن الولي قبض المال لحظه فلم يقبل دعوى الرذالك من والمستعبر (وليس لزوج) حجر على امرأة الرشد في تبرع بشئ من مالها ولو زاد (تبرعها) على الثلث (لقوله تعالى) فإن آتستم منهم رشداً فادفعوا إليهم أموالهم وهي ظاهرة في قلنا المحجر هنن وأطالقهن في التصرف وقوله عليه الصلاة والسلام بأعشر النساء فسدن ولومن طلقن وكن يصدقن و يقبل منهن ولم يستفصل وقت أساعها على أن يرض فاسد لأن المرض سبب بقبض الولي والمال اليه بالمرأ والأ) وحيدة أنما تجملها من أهل المرات فهي أحد وصفي أهله فلا يشترط حكم غيرها كالأبنة لها المحجر على زوجها وليس لها كحجره على مفرقة نفسه وبها (و) قال الأذبحي أي لا يمنع من عقوده ولا يكف عن التصرف فيه إلا لكن ينبغي عليه حجر بالمرء وفي من ماله

(ف) فصل في بيعه ذكرنا أن أرائني (و) (السيد) عجزاً وبالغ (الأذن لحاف) (التجارة) لقوله تعالى وأبناؤا البناي الآية أي اختبرهم وتلقوا ورشدتهم وأغاب يصدق ذلك بنقوض الأمر إليهم من البيع والشراء ونحوه ولأن الميزا عاقل محجور وعليه تصرف باذن وليه كالسيد الكبير فلو تصرف بلا إذن لم يصح (فثبت) عنهما (أي عن الميزا والسيد) (الخبر فيها أذن) الولي أو السيد (لحقاقه فقط) ماذا أذن له في التجارة في ما لم يصح تصرفه فيه فإذن عاقلها (و) ثبت عنهما الخبر أيضاً (في النوع الذي أراه) أي بان يجرأ فيه (فقط) لأنها لا تصرفان بالاذن من جهة آدمي فوجب أن يتقيد بما أذن لحافه كوكيل وصفي فوقع من التصرفات قال في الفروع (وظاهر كلامهم أنه) أي المأذون في التجارة من غير قصد (كضارب في البيع وشبهه ونحوه) كالبيع عرض لا كوكيل لأن الغرض هنا البيع كالضاربة ولو كان البيع مشتركاً لم يصح تصرفه إلا بان البيع لأن التصرف يقع بمجموع السيد (وان أذن) الولي أو السيد (له) أي الميزا والسيد (أن يشتري في خدمته جاز) له الشراء في خدمته محلاً بالاذن (ويصح إقرارها) أي الميزا والسيد (بقدراً أذن لحافه) لأن الخبر انك عنهما فيه و يأتي في الأقوال بآتم من هذا (وليس لأحدهما أن يوكل فيما تولى مثله) من العمل (نسبة) إذا لم يعجز لهما يصرفان بالاذن فاختصا بما أذن لحافه كالوكيل (وان أذن) الولي أو السيد (له) أي الميزا والسيد (في جميع أنواع التجارة لم يعجزان في نفسه ولا) أب (يتوكل لغيره ولو لم يقيد) الولي أو السيد (عليه) لأنه عقده نفسه فلا علة إلا بالاذن كبيع نفسه وتزويجه ولأن ذلك يشغله عن التجارة المقصودة بالاذن في إيجار عبده وما يشغله في الانتصار كالم في تصحيح القسورع والمواهب الجواز أن رآه مصلحاً ولا فلا (وان يوكل) الميزا أو السيد المأذون (فكوكيل) يصح فيما يعجز وفيما لا يتولى مثله نفسه فقط (ومضى عزل سيدته) المأذون (أنزل وكيله) أي وكيل القن كوكيل وكيل ومضارب لأنه متصرف لغيره بآتم وكيله فرع أنه فإذا باطل الأذن بطل ما هو مسمى عليه بخلاف وكيل مسمى ومكاتب وراهن أنه منهن في بيعه رهن فإذا كوا أو بطل الأذن بطل الو كاله لأن كلامهم متصرف في مال نفسه فلم يشترط كونه بخلاف الحال لكن لا يتصرف في مال المتكوكله (والبحجوز)

(على قدر المال) فن القسمة الشان خطية لثالث الضمة ومن له الثلث خطية لثالثه سواء كان الزوج بينهما شركاً أو لا ولأن الوضعية تنقضي رأس المال وموخص علا كقبوزع بينهم على قدر الحصص (وتصرفهما) أي شريكي الوجه فميجوز ويمنع ويجب بشرط وأقصر أو خصومة وغيرها (و) تعرف (شريكي عنان) على ما سبق

(ف) فصل في المضرب (البيع) شركة الأبدان) سميت بذلك لاستمرانها كما في عمل أبدانها (وهي) نوعان أحدها (ان) يشترطانها بملكه أن ياد انهما من مباح كاحتشاش وأصطباد وتخصص على دار الحرب ونحوه) كسلب من يقتله بدار حرب واحتج أن النبي صلى الله عليه وسلم قد أشرك بين محمد ومحمداً وسعد وسعداً بأسيرين ولم يباشرا بشئ واحد روى أبو داود والأترم وكان ذلك في غزوة بدر وكانت غنائمها لمن أخذها قبل أن يشرك الله تعالى بينهم ولهذا نقل ابن أبي عمير أن الله عليه وسلم قال من أخذ شيئاً فهو له فكان ذلك من قبيل المباحات ولأن العمل أحد جهتي المضارب فصحت الشركة عليه كالمال (و) النوع الثاني ان يشترطانها (بتقاسم) في ذمههما من عمل) ككتابة وقصارة وخياطة ولوقال أحدهما أنما تستعمل وانت تعمل والاخرة بينهما مع لا تقسلي

بالعمل وبجب الضمان على المتقبل ويستحق به الرج فصار كقبضه المال في المضاربة والعمل يستحق به العمل الرج كعمل

والطفل دون التمييز لا يصح فصرهما باذن ولا غيره) لعدم الاستعداد بقولهما (و يصح شراء الصدمن بمقتضى على سيدهم أو غيره) كقولهم بان قالوا السيدان اشترى بثلث ما ذكره فاشترى بثلث ما ذكره هفت الظاهر انه ليس له شراء من اعترف سيدهم بثلثه لانه اشتراؤه بثلثه فلا يملكه (و) السيد المأذون أيضا (شراء امرأة سيده) لانه أيضا شراء (زوج صاحبة المال و يتصرف بكاهنهما) لما باقي من اتمه من ملك أحد الزوجين الآخر أو بعضه انتسب النكاح (وأن رأى) أى السيد (سيده) يتصرف بغيره بغير ما ذنونه (أو) رأى الميز (وليسه بغيره) يتم بغير ما ذنونه (لانه تصرف بغيره فى الاذن فلهما السكون مقامه كما لو تصرف أحد الزوجين فى الزم ولا تحسب كذا وتصرف الا جانب (و اذا تصرف) الميز أو السيد (غير المأذون له) يبيع أو شراء من المال أو فى ذمته لو تصرف (بفرض بغيره) التصرف لانه محصور عليه كالسفيه (ثم ان وجدما اذن) الميز أو السيد (من يبيع أو غيره فلهما أخذته منه) أى من السيد أو الميز (و) له أخذه ايضا (من السيد) أو الميز (ان كان سيده) له أخذه (حيث كان) لفاد العقد (فان تلف) ما أخذه الميز أو السيد بغير بيع (في يد السيد أو غيره رجع عليه) ماله (بذلك) أى يبدل ماله لانه تلف في ذمته بغيره (و ان شاء) المالك (كان) ما تلفه السيد (متعلقا بقبلة السيد) لانه الذى أحال بشي من ماله فى هذا غير المالك بين ان يرجع على السيد أو السيد كانه فى المقتضى والشرح أو التخصيص (وان أملكه السيد) أى أهله ما قسمه ببيع أو غيره بغير اذن سيده (تعلق) السيد (برقعة بغيره سيده أو سيده) المستحق البذل أو سيده (ان لم يمتعه فان أتمته لم السيد الذى) كان (على قبيل المقتضى) وهو أقل الأبر من قبته أو البذل (لا يلزم السيد (أرض الحثاية كذا فان كان أكثر من قبته) كما لم يمتعه فاذا قلنى رقبته ما وقته محصور فاعتقه سيده لم يلزم مسمى الجنين لانه لم يقرن الا الجنين (وبعضه) أى ما قسمته السيد ببيع وقرض بغيره (بثله ان كان مثله أو لا يمتعه) لانه مقبوض بغيره فأسد ما قسمته الميز غير المأذون وتلف أو أتمته بغيره محصور عليه وقدم (ويعلق دين ما ذنونه) فى التجارة بغيره فسد ما قسمته الميز (لانه غر الناس بمعاملته (و حكم ما قسمته) السيد المأذون (أو اقترضه باذن السيد) ماله السيد كانه لغيره فاذنه) فتهلك بذهم السيد ولو زاد على قبلة السيد (و يطل الاذن بالحر على سيده) لفسه أو فليس (موت) وجنونه المطبق (يفتح المبيع بسائر ما يطل الواكالة لان اذنه له كالأمانة يطل عايد عليها (وتتعلق اروش جنائياته) أى السيد (وقيم متلفاته برقبته سواء كان ما ذنونه) فى التجارة (أو لا) اذا اذن فى التجارة لا يضمن الاذن فى الجنائيات والاتلافات (و) حيث قلنا يتعلق دين المأذون بغيره سيده (لا فرق فيما بينهما من الدين بين ان يكون) لزمه (فى التجارة المأذون له (فهاو) لزمه (فى الميزون له فيه) مثل ان باذن له فى التجارة فى البر يجرى بغيره) أو يستدين بغيره ذلك (الأنه) أى اذنه فى التجارة له (لا يفسد) من التضرر اذ يظن الناس انه ما ذنونه فى ذلك ايضا) فسماعه (و اذا باع السيد هذه المأذون له شيئا) أو اشتراعه (لم يبيع) لان السيد وما يملكه السيد وليس له ان يسافر بلا اذن سيده بخلاف المصارف وما يملكه لان ملك السيد بغيره وقته وما له أنوى ذكره الحمد (و اذ انت عليه) أى السيد (دين أو اروش جنائيه) ثم ملكه من له الدين أو الارش) يتضرر به (سقط عنه ذلك) الدين أو الارش لعدم الدين عن الرقة الذى يقبل له السيد الدين وأن ملكه بشراء فان كان الدين متعلقا بغيره سقط ايضا لان السيد لا يملك له الدين فى ذمته محلو كوان كان متعلقا بغيره فيقول الى ثلثه لانه بغيره يقوم مقامه (وان شعر) السيد (عليه) أى على السيد المأذون (وقى بدمال) فاقرب له بغيره اقراره

الصحة وان كانا قد تمشت ضمان كل واحد منهما عن الآخر ما يلزمه (ولكن) من الشريكين (طلب أجر) عمل ولو تقبله صاحبه ويرا استأجر بدفعها لاحدهما (وتلفها) أى الاجرة (بلا تقربا يبد أحدهما) عليه لان كلا وكيل الاخرى فبعضها والطلب بها (واقراه) أى اقرار أحدهما (بما فيه) يقبل (عليه) لان ابده فقبل اقراره على اختلاف ما فى يد شريكه أو دين عليه لانه لا بد له عليه (والخامس) من منافع تلكها أو أحدها أو من اجرة عمل تقسلا أو أحدهما (كما شرطه) عند العقد من تساوى تفاضل لان الرج مستحق بالعمل ويحوز فافضلها فيه (ولا يشترط) الصحة (اتفاق صفة) الشريكين فلو اشترك حداد وخباز في بيع وصاد فيما يتقفلان في ذمتهما من عمل مع لاشترى كهما فى كسب مباح أشبهما وانفق الصانع ولانه قد يكون أحدهما احدث من الآخر مع اتفاق الصنعة فربما تقبل أحدهما بالاعتناء الآخر منه ولا يمنع ذلك منهما فكذا اختلاف الصنعة ومن لا يعرف يتسكن من اقامته غير مباحة أو حراما (ولا يشترط) الصحة (الشريك) أى الصنعة الواحدة فيما لو اشترك شخصان لا يرفان لغيره فى عملها و يدفعان ما يتسلا من عمله وما بقى من الاجرة لهما مع لما تقدم (ولزم غسب عارف اقامة طرف) الصنعة (مقامه) فى العمل ليعمل ما يلزمه لاشترى (وان مرض أحدهما) أى

الحق السيد (م) ان (اذن) السيد (له فاقتر) المأذون (به) أي المال الذي يسهل (مع) انفراد
 لأن المأذون من جهة إقراره المهر عليه وقد زال ولا ينصرف عنه فمع إقراره كالمهر (ولا يملك
 عبد) ولا أجرة مكرات ومكاتب (يقتل ولا غيره) لأنه لا مال غلا على المال (وتقدم) ذلك
 (في كتاب الزكاة) مفصلاً (وما كتب) عبد (غير مكاتب) من مباح أو قبله من نحو موهبة
 (فليس به) قال في المدع ولا يصح قبول سيده عنه مطلقاً (وله) أي لمن يريد بيعاً أو شراء
 ونحوه (معاملة عدول لم يثبت كونه مأذوناً) لأن الأصل صحة التصرف (ومن وجدنا
 اشتراجه من قن هيباً) فأراد رده على القن (يقال) أنا غير مأذون في التجارة لم يقبل منه لأنه
 إنما أراد أن يدفع من نفسه موهبة سيده ونقل مهنته من قدم موهبة متاعه بيمينه فاشتراه الناس
 منه فقل أنا غير مأذون في التجارة وعليه في عنه ما فؤونه أو غير مأذون (وقال الشيخ) في
 الدين أن هل السيد ينصرف له قبل ولو قدر موهبة مقتضيه (سدوان منه فيمنته) ولا يملك
 صغيراً (لأنه لم يملكه) (الأن) مثل ما يملك منه (لأن الأصل عدمه) لا تقدم في البيع
 يصح تصرفه في السيرة (ولا يملك اذن) السيد له في التجارة (بما يفي وتدبيره) ولا يملك
 وسريه وأمره وحسب يدين وقصص (لأن ذلك لا يمنع أشد له الأذن في التجارة فلا يمنع
 استئجاره) (ولا يصح تبرع مأذون له بذراهم) (لا) (كسوة ثياب ونحوها) كقرص وحرار
 لأن ذلك ليس من التجارة ولا يحتاج إليه كثير المأذون له وظاهره ولو قل قاله في المدع (ويجوز
 له) أي للمأذون له (هذه) كمل وأما ردة ما تبرع به فهو نحو (كاهارة ثوبه) (بلا أرف) لأنه
 عليه الصلاة والسلام كان يجيب دعوة المملوك (ولاه) مجلبته فباعتها فيما بينهم فيفضل
 في عوم الأذن (وقال في النهاية) لا يملكه راته لا يجوز له تبرع بماله ولا يملكه كسوة
 وكما كتب في الأعم (و) (من) غير مأذون له المصدق من ثوبه بغيره وهو ما ذكره في (له)
 مجازة العادة بالسماحة قد مر (والأجرة المصدق من يبيد زوجها نحو ذلك) أي الأجر في ما يبيد
 عائته ثوبه إذا انفقت المرأة من طعام زوجها غير مقصود كان لها أجرها بما انفقت ولزوجها
 أجرها كسب وللخازن مثل ذلك لا ينصرف بعضهم من أجر بعض شيئا متى عليه مولى قد ذكر إذا
 إذا لمادة العاصح وطيب النفس به (الآن عنهما) الزوج من ذلك (أو) (يكون) الزوج
 (بخيلاً فقتل في رضا) فصرم (عليه المصدق بثمن ماله) (فيهما) أي فيما إذا منهما أو كان
 بخيلاً فشكت في رضاه وكذا إذا اضطرب عرف وشك في رضاه (كصدقة الرجل طعام
 المرأة) لغيره بغير اذنه لأن المأذون لم يصر به (ما كان في بيت الرجل من يقوم مقام امرأته
 بجاريته وأخته وغلامه) لا ينصرف في بيت سيده وطعامه فهو وكزوجه) يجوز لها المصدق فهو
 رضى فمن ماله مما لم ينع أو يكن بخيلاً أو يضطرب عرف وشك في رضاه (وإن كانت المرأة
 ممنوعة من التصرف في بيت زوجها كاتى بطلبها بالنقض ولا يصح كسبها من طعامها فهو
 قالوا منها) من الصدقة (أو تقول) عملاً بلائاً لما لا تنصق من ماله بشئ

باب الوكالة

فتح الواو وكسر هاء مصدر بمعنى التوكيل (وهي) لغة التوقيض يقال توكلت أمري إلى الله
 أي فوضته إليه واكتفيت به وتظلي و رادها الحفظ ومنه قوله تعالى وما أنت عليهم بوكيل
 (وشرعاً) (استنبأ جازاً التصرف ماله) أي جازاً التصرف في كبر كان أو اثنين أو مختلفين (فيما)
 قدس له الشبهة (من حقوق الله تعالى وهو حق الأعيان وبأى تخصيصه وهذا التصرف فيما عدا
 الغالب أو المراد جازاً التصرف في ذلك الفعل الذي وكل فيه وإن لم يكن مطلقاً التصرف فلا بد
 أنه نصار قوله (جوبت) هي أتمها (بملان) التصارة (فيه) أي البيت (جا) أي الآلة وما حصل فيه ثمة الأجرة على

آلة نصار قوله (جوبت) هي أتمها (بملان) التصارة (فيه) أي البيت (جا) أي الآلة وما حصل فيه ثمة الأجرة على

فعلها كالدين يحملان على ما
ما يتصل به في ذمهما وإن كان
لاحدهما آلة أو بيت وليس
لآخر شيء وانفقان بمسحلا
بالآلة أو في البيت والأجرة
بينهما على التقدير (لا) يصح
أن يشتركا (ثلاثة أو اربعة) منهم
دابة ولا خرأوية وثالث
يعمل بالاروية على الدابة وما
حصل بينهم (أو اربعة أو اربعة
دابة ولا خرأوية) أي يطحن
دكان ورابع يعمل أي يطحن
بالدابة والرجح في الدكان
وملأ نحو ما فيهم لانه لا شركة
ولا مضاربة لانه لا يجوز كون
وأس المال مخر وشا ولا حارة
لأنه لا يتفقان على معلومة وأجر
معلوم (والمال أجره ما يتقبله
من عمل لانه هو المستأجر لئلا
الماء والطحن (وعليه أجره
ألفه فقط) لانه استعملها
بموضع لم يسلم (ومن استأجر
منهم ما ذكره لاطحن أي طحن
شيء معلوم أو أيا ما معلومة (مع)
العقد والأجرة) للاروية بقدر
القيمة أي توزيع بينهم على قدر
أجره مثل الأجران المؤجرة كما لو
تزوج أربع نسوة صدف
واحد (وإن تقبلوا) أي تقبل
الأربعة العمل (في ذمهم) بأن
استأجرهم وربح لطفه
ويقولوا (مع) العقد (والأجرة)
بينهم (أو اربعة) لأن كل واحد
أجره طحن ربعة بربح الأجرة
(و يربح كل) منهم (على
رقفته) الثلاثة (لنفوات العمل
بثلاثة أرباع أجر المثل) ف يربح
رب الدابة على رفته الشاة

صحة تركل نحو هذا فيما لا يتعلق بالمال مقصوده هو جازءه إذا عاقله تعالى ما عاشر أحدكم
بوزن الآلة وقلعه عليه الصلوات والسلام فقد وكل برون المقصد في شراء الشاة وأباريق في
تزوجهم مونة وعرو بزميمة الضمري في تزوج أحسنة (وتصيح) الوكالة أي بإيجابها (بكل
قول يدل على الأذن) في التصرف (كوكلتك أوفضت إليك) في كذا (أو أذنت لك فيه أو
بها وأعتقه أو كاتبه ونحو ذلك) كقولك منقأ وأجسلك نأيا في لانه لم يعط دال على الأذن
فصح كلفها الصريح قال في القروع ودل كلام القاضي على انعقادها بفعل دال كبيع وهو
ظاهر كلام الشيخ في دفع ثوبه إلى قصار أو خياط وهو أظهر كالقول انتهى (و) يصح قبول
الوكالة (بكل قول أو فعل من الوكيل يدل على القبول) لأن وكلاءه النبي صلى الله عليه وسلم
لم يستل عنهم سري امتثال أو امره ولأنه أذن في التصرف فيه أي قوله بالعمل كاكل الطعام (ولم
يسلم) الوكيل (بها) أي الوكالة مثل أن وكفه في بيع داره ولم يبع الوكيل فيها أنه مصلته لأن
الاعتبار في العقود بما في نفس الأمر وتقديم البيع (ويصح قبوله) أي الوكالة (على الفور
والترخي) بأن وكفه في بيع شيء فبيعه بعد سنة أو بيلة أنه وكفه منه شهر فيقول قبلت لأن
قبول وكلاءه عليه الصلوات والسلام كان قبضهم وكان من أخصه عن توكيله إياهم ولأنه أذن
في التصرف والأذن كالمعالم بربيع عنه أشبهه الأباة (وكذا ما أرفقوا من المائة مضاربة
وصا قاتل نحوها) كالزراعة (فإن القبول يصح بالعمل) فهو رافع تراخيها إلى متى (ولو أجاز
الوكيل أن يقبل) الوكالة (بغيره نفسه) كما هو في هذا المثل (الوصية ولم يرها يحكم
عليه أن يدعى في قياس ذلك ما في العقود الجائرة) (وبعتبر) أصفا الوكالة (تعيين وكيل) فلو كان
وكلت أحد هذين لم يصح للجهاز (قال في الأصناف ولو وكل زيدا وهو لم يعرفه) لم يصح وقوع
الاشتراك في العمل فلا بد من معرفة المقصود ما ينسب أو إشارة إليه ونحو ذلك مما يبيح (أولم
يعرف الوكيل موكله) بأن قيل له وكلت زيدا ولم ينسب له ولم يذكر له من وصفه أو شهرته ما يميزه
(لم يصح ذلك للجهاز) (وتصح) الردة (مؤقته) كانت وكيل (مرا) تصح أيضا لمعقبة
شرط نحو إذا قدم الحاج فاعل كذا وإذا جاءه الشتاء فاستأجر كذا وإذا أطلب أهلي مثل شيا
فادفعه إليهم وإذا دخل رمضان فقد وكلت في كذا أو فانت وكيل بنحوه) كوصية وأباحة كل
وقضاء وإمارة (ولا يصح التوكيل في شيء) من بيع أو عتق أو طلاق ونحوها (الأم) يصح
نصره فيه أي في ذلك الذي وكل فيه (لنفسه) لأن من لا يصح نصره بنفسه فنتابه أولى
(سوى) أو كسل أمي بنحوه) ككاتب (في نفسه) بنحو بيع أو أجرة على (ما يحتاج إلى روية)
لأنه ممنوع من التصرف به من العلم بالبيع لا من في (وتقدم) ذلك (في البيع ومثله)
أي مثل التوكيل فيما ذكر (التوكيل) فلا يصح أن يتوكل في شيء من لا يصح منه لنفسه
(سوى) أو كل من واحد الطول أو غير خائف العنت (و) سوى (أو كل من في قبض زكاة) أو كذا أو أذن
من عبد أو عهدهم الطول خائف العنت (و) سوى (أو كل من في قبض زكاة) أو كذا أو أذن
(انفقوا) سوى (قبول تكاسح أخته ونحوها) كمنه (من أبيه) أو حدهم ونحوه (لا ينبغي)
لأن المنع منه لنفسه إنما هو على سبيل التنزيه لانه في نفسه فيقتضي مع التوكيل ولو وكل الزوج
الولي في القبول صح وبتولي طرفي العقد أو باقي في الذكاح (و) سوى (طلاق امرأة نفسها
(و) طلقها (غيرها) من ضرة أو غيرها (أو وكالة تصح فيه) لأنها لم تملك طلاق نفسها
بفعله البطلان كطلاق غيرها (ولا يصح) أن يوكل (في بيع ما يملكه ولا في) طلاق من
تزوجها (لأن الموكل لا يملكه حسين التوكيل وإن قال أن تزوجت فلا تملكه فقد وكلت في طلاقها
لم يصح بخلاف أن اشترت فلا يملكه وكلت في عتقه أصحه تابعي العتق على الملك بخلاف تابعي

كوبسدان لقطعة أوركازارو)
بداخلها (بالمحصل) لها (من)
هياتر أو) بدخلافها (بالملازم)
أحدهما من ضمان غصب
أو اربش جناحه أو غصب ذلك
كضمان عارية وزر وهو مربوط
لأنه قد لم ردا للشرع عنه ولما
فيه من كثرة الضرر لانه قد يلزم
فيه ما لا يقدر الشرع عليه
(ولكل) من الشريكين في هذا
القسم (ما يستندون) له (رج)
ما هو) له (أجرة غله) لا يشترط
فيه فسيبره لتمام الشركة
(و يخصص كل منهما) ضمان
ما فيه أوجها أو ضمنه من
أغير (لأن لكل نفس ما كسبت
وعلى ما اكتسبت

باب المالك

من البقي لانه أهمها بالحاجز
لأن الفعل تنسب به نصفا من
الأرباح أكثر مشقة وشرعا
(دفع شهر مفر من مصاليم)
لما كان له اهل برؤيه أو وصف
فلا يساقه على بستان غير معين
ولاموصوف أو على أحد هذين
الحاظرين لم يصح لانهما عارضة
يختلف الفرض فيها باختلاف
الايان فلم يميز على غير معلوم
كالبيع (له) ثم ما كسب من
يعمل عليه) أي الشجر
(بجز مشاع معلوم من غيره)
الناحية له وسواء انفصل
والصكر والمان واللبوز
والوز والزيتون وقديرها
لحديث ابن عمر قال سمعنا رسول الله
صلى الله عليه وسلم أهل خبر
بشطر ما يخرج منها من ثمر أو

ولا يثبت ثابت بالشرع من غير حجة المرأة) لانه لا يكلف له (والذي يثبت انفاقه هو التزويج
وهو) أي التزويج (غير ما وكل فيه) الولي وله ذم اعتبارا غير مجبر ولو كبل بعد الوكالة
وان كانت أذنت لوليها قبل (و راقى) ذلك (في أركان النكاح) مفصلا وحل محقق كبل
الزوج في القبول (إذا كان الوكيل من بعض منه ذلك) أي قبول النكاح (أنفذه) كالمهر
الباقي ولو لم يتساخلف المهر والمهر (و) محل محقق ولو كبل في الإيجاب إذا كان الوكيل من
بعض منه (أيضه) (لمولته) بخلاف فاسق وغير مكلف ومن لا يعرف الكفو وهو صالح النكاح
وتحريم (الأوكل حر وأحد الطويل في قبول نكاح أهله إن تباح له) الأمة (فيصح كالتقدم)
قربا (وتصح) الوكالة (أيضا) في كل شيء تعالى تدخله النيابة من العبادات كتميرة صدقة
و زكاة ونذر وكفارة) لأنه عليه الصلاة والسلام كان يبعث عماله يقض الصدقات
وتقربها وحديث معاذ شاهد بذلك (و حج وعرة) نفلا طاعة أو فرضة أمن نحو موقوف
وتقدم في الحج (وركن طواف يدخل تعاملا) أي الحج والمعرة (بخلاف عبادته بنية
محضة كصلواته وطهارة من حدث) أصرا أو أكبر (وتحرم) كاعتكاف (فلا تصح)
الوكالة فيما لا يتعلق بدين من هي عليه وعلم من قوله من حديثه تصح الوكالة في تطهير
الدين والثوب من القمامة ويصح أيضا أن ينوي رفع الحديث ويستتيب من يصبه له الماء
أو يشعل له أعضائه ويتقدم (والصوم) ونحوه (المذبح) بقيل عن الميت) إذا لم يوجب
عليه (و ليس ذلك وكالة) لأن الميت لم يثبت الولي بذلك وإنما أمره الشرع بإبرائه من
الميت * والحاصل أن الحقوق ثلاثة أنواع نوع تضم الوكالة فيه مطلقا وهو ما تدخله النيابة
من حقوق الله تعالى وحقوق الأدي نوع تضم الوكالة فيه مطلقا كالصلاة والظاهر أن نوع
تضم فيه ماله المزدون القدرة كحج فرض وعمره (ويصح قوله) أي قول مكلف شرعا لماله
(أخرج زكاة مالي) وبينه (من مالك) لأنه انقضى من مال الوكيل وتوكل في إخراجها
(ويصح التوكيل (في إثبات الحدود) في (استيفائها) عن وجبت عليه لقوله عليه
الصلاة والسلام واخذنا ناس إلى امرأة هذا إن اعترف فزجها فاه. تزفت فأمرها فخرجت
متفق عليه فتدرك في الأثبات الاستيفاء جمعا (وله) أي الوكيل (استيفاء) ما وكل فيه
(بعضه موكل وغيبته) لغرض الأدلة ولأن ما جاز استيفاءه في حضرة الموكل حازي غيبته
كسائر الحقوق (ولو) كان الاستيفاء (في قصاص وسدقته) لأن استيفاءه بالقوة يسد
وأظهاره له عفا لاهل وكله (والأولى) الاستيفاء (بمحضه) أي الموكل (نهما) أي في
القصاص وحده التقذف لأن المغموض به فادحضراحتل أن يرجعه فحقق (وليس)
الوكيل توكل فيما يتولى مثله بنفسه إلا إذا توكل) لأنه لا بد أن له في التوكيل ولا يضمنه لأنه
أبكره بتولى مثله ولأنه استيفاء في معاكبة النهوض فيه فليكن له أن يولي غيره كالأديعة
(أو يقول) الموكل وفي نسخة إلا أن يقول (له) أي الوكيل (أما) منع ما شئت أو تصرف كيف
شئت فيجوز) للوكيل أن يوكل لأنه أقطر عام يدخل في عموم التوكيل (وان أذن) الموكل
لوكيله في التوكيل (فحين أن يكون الوكيل الثاني أمضا) لأنه لا حظ للوكيل في توكيل من ليس
أمنيا وكذا حيث جاز له التوكيل (الأمم تعيين الموكل الأول) بأن يقول له وكل زيد فأيوكله أمينا
كان أو خائنا لأنه قطع نظره بتعيينه له (فان وكل) الوكيل حيث حاز (أمنيا فصار خائنا فله
عزله) لأن تركه يتصرف تفويض وتقرير (وكذا وصي يوكل) فيما أوصى به إليه أي حكمه
حكم الوكيل فليس له أن يوكل فيما يتولى مثله بنفسه لأنه يتصرف في مال غيره بما أذن أشبه
الوكيل وأما يتصرف فيما انتصفه الوصية أو كبل إنما يتصرف فيما انتصفه الوكالة قال

زرج متفق عليه والمعنى يدل عليه ما فيه من دفع حاجتي رب السعير والعمل عليه هو ما حديث ابن

في المدح ويطلق في المضارب بولي (و) كذا (حاكم يتولى القضاء في ناحية فيستنبغ غيره) أي حكمه حكم الوكيل ليس له ذلك فيما يتولى مثله بنفسه وسيف حازت الاستقامة له أن يستنبغ من غيره مذهب ذكر القاضي في الأحكام السلطانية وابن حبان في الزاوية وناقى تأتمن من هذا في القضاء (وما يهز عنه) الوكيل ونحوه (لكنه تارة التوكيل في جميعه) لأن الوكالة انقضت حوا التوكيل لجاز في جميعه كما أذن فيه لفظا (كنوكيله) أي كما يجوز لوكيل أن يوكل (فما لا يتولى مثله بنفسه) أي إذا كان العمل ما يرتفع الوكيل من مثله كالإعمال الهندية في حتى أشرف الناس المرتفعين عن فعلها عادة فإن الأذن ينصرف إلى ما حوت به العادة قال في الفروع بعد ذكر المسئلة أول ظاهر ما سبق يستنبغ نائب في المجرى لرض خلافا لابي حنيفة والشافعي (ويكون من وكي) من قبل الوكيل (وكيل الوكيل) لأنه قائم مقامه فيه عزله (وان قال المولى للوكيل وكل مصلح صبح) ذلك (وكان) الثاني (وكيل وكيله) فينزل بمنزل الوكيل الأول بوجه (وان قال) المولى (وكل عني أو) كل وكل (أطلق) بألم يقل عني ولا عني (صبح وكان) الثاني (وكيل موكله) لا ينزل بمنزل الوكيل ولا يوجه وقال لبعضهم وكل فلانا في بيع كذا فقال الوكيل الأول للثاني سمع هذا لم يشعر أنه وكيل المولى فقال الشيخ لا يحتاج إلى تعيين الله وكيله أو وكيل فلان ذكر في الاختيارات (وحيث قلنا أن الوكيل الثاني وكيل المولى فانه ينزل بمنزله بوجه ونحوه) كمنه ويحرم عليه (ولا يملك الوكيل الأول عزله) لأنه ليس وكيله عنه (ولا ينزل) الوكيل الثاني (عنه) ونحوه لأنه أس وكيله عنه (وحيث قلنا) أن الوكيل الثاني (وكيل الوكيل فانه ينزل بمنزله) أو أحدهما (ووجههما) أو أحدهما أو المحرم عليهما ما أوعى أحدهما ونحوه (وكذا) قول الموصي وصيه (أوصى إلى من يكون وصاي) فانه يكون من أوصى إليه الوصي ومبا للموصي الأول (ولا يوصى وكيل مطلقا) أي سواء أذن له في التوكيل أو لا (وإلى ذلك) وضع قول عبد غير باذن سيده لأن البيع لحقه فإذا أذن صار كغيره (ولا يبيع) وكيل البعد (بغير إذن سيده) لأنه محجور عليه (ولو لم يجاب الشكاح وقوله) لأنه لا يبيع منه ذلك لنفسه بغير إذن سيده فكذلك لغيره (وان وكله) انسان (بأذنه) أي أذن سيده (في شراء نفسه سيده) صبح لانه يجوز أن يوكله في شراء عبد غيره لجاز أن يشتري نفسه (أو) وكله (في شراء غيره) باذن سيده (صبح) أن وكيل والشراء لما سبق (فأقول) العبد (اشترى نفسه) زيد (المولى) ومصدقاه (أي زيد وصيده) (صبح) المولى (ولزم بدالين) الذي وقع به العقد لأن ذلك مقتضى البيع (وان صدقة السيد) على أن اشتري نفسه زيد (وكذبه زيد نظرت فان كذبه) زيد (في الوكالة) حلف) زيد أنه لم يوكله (وبرى) من الثمن لأن الأصل عدم الوكالة (والسيد) في البيع واسترجاع عهده (لتمدحه) (وان صدقة) زيد (في الوكالة) زيد (ما اشترى نفسه) زيد (اللفس) فقال العبد (بل) اشترى (زيد نفسه) زيد (حق) العبد لا فرق البعد على نفسه عما يقتضيه البعد (ولزم المثلث من دفعه السيد) لأن الظاهر وقوع العقد (ولا يكتب أن يوكل فيما ينصرف فيه بنفسه) من نحو بيع لموم ماله (ولما يتوكل) عن غيره (بجمل) أو بغير إذن سيده لأنه من أكساب المال (وليس له) أي المكتاتب (أن يتوكل بغير جعل) لأنه لا يبيع بنفسه فلا يملك (الباذن سيده) فان أذن جاز والمدير والمعلق عنه بصفة تمام الولاء كقولنا وكذا البعض لأن التصرف يقع بجميعه وبذنه ويحقق إذا كان بينه وبين سيده مهاباة أن يبيع في نفسه

ففسل والوكالة عقد جائز من الطرفين لأنها من جهة المولى إذن ومن جهة الوكيل بيع نصيب الوقف من العبد لإلحاحه فان لم يكن القراس من رب الأرض حسدت على المذهب ورب الأرض بالخيارين في تكليف

دفع أرضا وشعر إلى ابن يسمل عليه
بعض من الأرض أو التصرف
بعض كالوجه له في المسافة
جزء من الشعر (والمراد دفع
أرض وحبلين بزره موقوف
عليه أو) دفع (زرع ليعمل
عليه) المدفوعة (بجزء من شعاع
معلوم من المفضل) وتسمى
بخبر من انذار يقع انذارها
الأرض البينة زما كزوالها
فيها خبر أو آثارها كروا وبشده
لبوا أو أحد شيئين غير متقدم
وزار على وسعدا بن مسعود
وغيرهم والمادة داهية اليها
كالخضرة والمسافة بل الحاجة
إلى الزرع أ كمنها إلى غيره
الصحة مقتنا وحديث أفع
تقدم الجواب عنه وسدبت جابر
في النسخة عن الخبره بإرضه
حديثه في خبر فيجمع بينهما
أمكن فإن تعدد جعل على أنه
مفوض لأصحابه نسخ نفسه
خبره لاستمراره على الخلفاء
(وبعتبر المسافة مناصبة
ومزارعة كونها قد كل منهما
إنما التصرف) بأن يكون حرا
بالغرض بل إنه أعقود معاوضة
أشبهت البيع (وتصح مسافة
بلفظها) كما قيل في هذا
اليمين وقصود (و) تصح بلفظ
(معاملة ومفاعة) بلفظ العمل
بستانه (هذا) حتى تكمل غرضه
على النصف مثلا (ويعبر) بها
بثبوت ذلك المعنى لأنه التقيد
فأى لفظ دل عليه انقضى به
كالبيع (و) تصح مسافة بلفظ
الجلود مع زراعته) أي تصح
المزارعة أيضا (بلفظ الجارة)

بذل نفع وكلاهما جز (تبطل بفسخ أحدهما) أي وقت شاء لمدن زومها ما تقدم (ولو
قال الموكل (لو كره لك ما عرفتك فقد وكلتك لغيري) لا يأنقذ موع الموكل
فكما عرفت عادوكلا (وهي) أي الوكالة لدورية (بصحته) لأن تعليق الوكالة صحيح كما تقدم
(وأنقذ الموكل في الوكالة لدورية (ب) قول الموكل عزت لك (و) كما وكلتك فقد عزت لك
فقط) أي دون عزت لك فلا ينزل بها (وهي) أي مائة لك كما وكلتك فقد عزت لك (فمنه مائة
بشرط) وهو التوكيل والفسخ المعلق صحيح كما تقدم وعلى هذا فلا يصبر وكلا إذا وكله بدد
العزل لدورية لأنه متى صار وكلا انقضى ذكر معناه في شرح المنهى (وتبطل الوكالة بموت
الموكل أو بموت (الموكل) لأن الوكالة تعتمد على الحياة فإذا انقضت انتعت معها الانتفاء فاعتمد
عليه وهو أهلية التصرف (لكن لو وكل ولي اليمين وانظر لوقف أو عقد أو ولي اليمين أو ناظر
الوقف) عقدا جازا غرها كالشركة والمضارعة لم تنسخ عوته لأنه منصرف على غيره) ذكره
في قواعد وأقصر عليه في الأساف (وتبطل) الوكالة (بجنون مطلق) بفتح الباء (من
أحدهما) أي الموكل أو الوكيل لأن الوكالة تعتمد العقل فإذا انقضت انتعت معها الانتفاء فاعتمد
عليه وهو أهلية التصرف (و) تبطل الوكالة أيضا (بالجور عليه) أي على أحدهما (أسفه
فيما لا تصرف) السفيه (فيه) كبعض وشراء لمدن أهلية التصرف بخلاف هو مطلق
(و) تبطل الوكالة أيضا (بفسخ موكل فيما يحقر عليه فيه) كتصرفه في عين ماله لا بفتح
تصرفه فيه بخلاف ما لو وكله في تصرف في الذمة (و) تبطل الوكالة أيضا (بفسخ) أحدهما
(فيما ساقبه) العسق (فقط كما يجب في نكاح) فتروجه عن أهلية التصرف بخلاف
الوكيل في قوله أوسع أو شراء فلا ينزل بفسخ موكله ولا بفسخ لأنه لا يجوز منه ذلك لنفسه
بما لا ينزله كما عدل (وأن كان وكلا قدما تنصت فيه الأمانة كوكيل ولي اليمين وولي الوقف على
المساكين ونحوه أنزل بفسقه وفسق موكله) لخروجه عن أهلية ذلك التصرف (وكذلك
كل عقد سائر من الطرفين كشره ومضارعة ومعاملة) تبطل بموت أحدهما وعزله وجنونه
المطلق والجنون عليه لفسقه أو فسخ حيث نافاه (وأي) ذلك ففسخ لافي أوباه (ولا تبطل
الوكالة (بالنوم والسكر الذي يفسق به في غير ما ساقبه) لأنه لا يجوز من أهلية التصرف
وتقدم حكم ما يناقسه العسق (ولا) تبطل أيضا (بالأغراء) كالسوم لأنه لا تثبت عليه الولاية
(و) لا (بالتمسك بكيس ثوب) وكل في نحو بيعه (وركوبه دابة ونحوها) لأن الوكالة
قتضت الأمانة والادان فاذ زالت الأولى التمسك بقي الأذن بمعاملة بخلاف الولاية فإنها
بجرد أمانة فناداه التمسك (و) يصبر) الوكيل (بالتعدي ضمانا فلو وكل في بيع ثوب فلبسه
صا رضاعنا) اتعده (فإذا باعه) الوكيل (صعجه) له (وربما ضمانه) لحواله في
ملك المشتري وضمانه (فإنما قبض) الوكيل (الثمن) حسب حاله (صا رمانة في يده غير
مضمون عليه) لأنه لا يحصل منه تعد عليه (فإن رده) أي رد المشتري الثوب (عليه) أي
على الوكيل (ببيع عاد الضمان) لأن اليمين لا يزيل للضمان زاد فعدا مال بل هو عادا إلى
بدل الوكيل بعد آخر بعد الضمان إلا أن تعدى لأن هذه وكالة أخرى يقع منه فيه اتعده (ولو دفع
إليه مالا ووكله أن يشتري به شيئا فتعدي الوكيل (في الثمن صا رضاعنا فإذا اشترى به وسد) أو
أرب يسد على قياس المبيع (زال الضمان وقصده للبيع ففسد أمانة فإن رده ببيع وقبض
لغيره مضموننا عليه) كآلة في البيع (وتبطل) الوكالة (ببذل العبد إلى وكل في
التصرف فيها) لأن محل الوكالة قد ذهب (و) تبطل (بدفنه) أي الوكيل (عوضه المأثور
بدهمه) فلو وكله في شراء عيسه فدفنه أو في شراء دابة بذراهم أخرى فبدل عن أحدهما

[illegible]

تصغير بحكم الثلث ولا يثنى لعدم
في نقله عنه لثبوتها (أو) أي
و بخلاف ما إذا أحدهما الآخر
(أو) أي التمر فلا تصح
(وله) أي العامل (أو) أي
أجرة مثله (أو) أي شرط النكاح له
لأنه عمل بوضو يسببه
(و) أي توقيت مساقاة
كركالة وشركة ومضاربة
لا ضرورة (أو) أي شرط توقيت
المساقاة لأنها عقد جائز لكل
منها بأشياء ومضاربة لم يشج إلى
التوقيت كال مضاربة (و) أي
توقيت (أو) أي إلى حازن (أو) أي (أو) أي
في مدة محددة إلى أي مدة لا تحمله
لعدم حصول القصد بها لأن
(و) أي انقضت المساقاة فصح
أحدهما أو مئة ونحوه (وقد
طهر شر) فيما ساقاه عليه
(أو) أي المدة (أو) أي بين ما على
ما شرطه في العقد (أو) أي
عامل) أو واره (تمام العمل)
كال مضاربة ببيع العروض بعد
فسخ المضاربة أي من المال
فإن حدثت ثم أخرى وبعد
الفسخ فلا يثنى عليه قال المتفق
في ذلك منه (أو) أي من قوله على
العامل بعد الفسخ تمام العمل
دوام العمل على العامل في
المضاربة ولو انقضت المضاربة
(أو) أي ان تبدل الأشجار
للقروض (أو) أي (أو) أي
انتهى وإن باع عامل أو واره
فصحة لمن يقوم مقامه حاز وصح
بشرطه كالمكاتب يباع على
كأنه فاد لم يسل مشرقه الحار
أو معناه أو الاتباع (أو) أي

وبطالع العمل (أجرة عمله)
لاقتضاها المقدار الموضعي
ولم يرض العامل بأسقاط حقه
منه لأن الموت لم يأت باختياره
وفيما إذا فسخ رب المال هو
الذي يمنعه من إتمام العمل فإذا
تعدا المسمى رجع إلى أجر المثل
وفارق ذلك فسخ رب المال
العامل بقبل ظهور ربح لأن
المسجل هنا مفضل إلى ظهور
الثمره وبالسجلان المضاربة
فله لا يفسد أضاراً إلى الخ
وإن ما لم يفسد (المسجل) السابق عليه
(مستحقاً) أي ملكاً أو وقتاً لغیر
المسجل السابق له عمل عامل فيه
(أو غيره) أخذه وشره له عشرين
ماله ولا شيء للعامل لأنه لم يأذنه
و (أو أجرة شمله) على التمام
لأنه غرم واستعمله وإن شمس
العامل الثمن ولم ينقص قيمتها
أخذها بها وإن نقصت ثمنها
أرض نفسه بما رجع به على من
شاهدها وما استقرضه على
القاصب وإن أصحقت بعد
القضية وتلقاها غيرها انقص من
شاهدها فإن ضمنه القاصب فله
تضمنه الكل وله تضمين نفسه
تضمنه لأن القاصب سبب يد
العامل فإن ضمنه الكل رجع
على العامل بقدر تضمينه
ورجع العامل عليه بأجرة عمله
وإن ضمن العامل فله تضمينه
الكل أو تضمينه فقط احتسب أن
وإن ضمن كلاهما رجع
العامل على القاصب بأجرة عمله
لا غير
وقد قيل وعلى عامل في
مساقاة خمسة وعشرون شهراً

أو كالة لها) أي الحاضر والنايب (ولم يعلم الحاضر التصرف وحده) لما تقدم (فأداه صر
الوكيل (الأخر) فاعده ولا يحتاج إلى إقامة يمينه وحار الحكم المتقدم للنايب بما لا يضر
يحرر فإن يحكم الوقت الذي يمتد إلى الحق لأجل من يستحقه في الحال وإن سجد الغائب
أو كالة أو عزل نفسه لم يكن فلا حرج أن يصرف) لأن الموكل لم يرض تصرف أحدهما مفرداً
بدل إضافة الأمر إلى المسجل (وجميع التصرفات) من بيع أو إطلاق أو اقتضاء دين أو إيراد
وشوفا (في هذا) المذكور في التفصيل السابق (سواء) لعدم الفارق (ولا يصح بيعه وكل)
شياً أو كل في بيعه (لنفسه) لأن العرف في البيع بيع الكل من غير تحصيل الكالة عليه
ويكفي صرح بولائه لمقتضاه تيمنه (وإذا كان في بيعه لنفسه) فليجز كما لو شاء (ولا)
يبيع (شراً) أي الوكيل شأ وكل في شرائه (منها) أي نفسه (لأنه) لما تقدم في
المسجل (ولو زاد) الوكيل في البيع (على ما عتق في النداء أو وكل من يبيع) حيث حاز
(ربك) وما أسد المشتري (فلا يصح) له ما تقدم من أن العرف في بيعه لنفسه فصل الوكيل كالة
عليه (الأمانة) أن أدته في البيع من نفسه وأثرها فيها فهو لا يشاء التيمنه (فصنع) أولى
طريق عقد تيمناً أي في البيع والشره لا يشاء التيمنه (كأنه) الصنف وتوكيله في بيعه (وتقبل
آخره) أي الوكيل (في شرائه) فخره على طرف العقد (ومثله) أي مثل البيع في قول طرف
العقد (نكاح) وإن مصلحاً في كتاب النكاح (و) مثله أيضاً (دعوى) إذا وكله في بيعه
عن أحدهما ويحسب عن الآخر ويقع كل واحد منهما وقال الأثر في الدعوى الذي يقع
الاعتماد عليه لا يصح للتضاد (ويعمل به) أي الوكيل في البيع (لأخوة وأقاربه) كصحة
وأبني أخيه ومعه وقال في الانصاف قلت حدثت بمصلحة في ذلك لا يصح (لا) يبيع (ولده)
والأخوة ومعه (ويعمل به) كزوجه وسائر من تودها منه لأنه مضمون في نفسه ومعمل إلى
ترك الاستعانة عليهم في الثمن كتمه حتى نفسه بذلك لا تقبل شهادته لهم (الأبائن) الوكيل
في جوارز التيمنه قتل والشره منهم كالمبيع لم يمسح (وكذا) أي الوكيل فيما تقدم
من البيع وشوفا لنفسه أو أقاربه (حار) كزوجه وصبي وفاتر) وقف فلا يبيع من مال الوقت
ولا يشتري منه لنفسه ولا لولده ولده (مكاتبهم) كزوجه وصبي وفاتر) وقف فلا يبيع من مال الوقت
أحارته فقال ابن عبد الحادي في جمع الجوامع أن كان الوقت على نفس الناظر فاحارته ولده
مصلحة بلا نزاع وإن كان الوقت في غيره فغيره ترد يمحتمل أو جهات منها المحصنة وحكمه جماعة
من قضائنا منها بل هو من مغلغ والشافي تضع أحارة المثل فقط والشافي لا تضع مطلقاً وهو
الذي أفتى به بعض إخواننا واختار من ذلك الشافي انتهى كلامه لمصداً والذي أفتى به
مشايخنا عدم المحصنة وكذا (مصابير) يشرع أن يوجوه) وكذا عامل بيت المال لم يوجوه
والأحارة كالمبيع فيما سبق لأشأنه

الاطلاعي (ما فيه غرض) إصلاح الثمر وزرع من سبق (بإجماع) حاصل لاحتياج إلى حفر بئر ولإدارة تدوير (و) (إصلاح) (طريقه) وتضمينه

من الأخصان الرديئتين بعض
الجسدة بقطعها بتجمل ونحوه
(وتلقح) أي جعل طلع الفحل
في طلع الثمر (وقطع حشيش
مضر) يتجسس أو زرع ونظ
شولثو تجسس راس (وتفريق
زبل وسياح ونقل غير مفعوه)
كزروع (بجرين وحصادوديس
ولقما) لغزوثا واذنجان
(وتصفية) زرع (وتصفية)
ثمرة (وحفظ) غرة وزرع (إلى
قصة) لأن هذا كله من العمل
(وعلى رب أصل حفظه) أي
ما يحفظ الأصل (كسحاط
وأجره وحفره) أي
(دولاب وما يدبره) من جهاز
(وشراة ماو) شراء (ما يقصه)
من طلع الحمال ويسمى الكثير
بعض الكفاف وسكون الملائمة
وفهها (وتجسس زبل وسياح)
لأن هذا كله ليس من الأصل
فهو على رب المال (وعليها)
أي العامل ورب المال (يقدر
حسبها جذاذ) نصا أي قطع
ثمرة لأنه أيضا يكون بعد تكامل
الثمر واتفقنا العامة أشبه
نقله إلى المنزل وبقية نظر وهنه
على العامل (وبمع شرطه) أي
الجذاذ (على عامل) نصا لأنه
لا يجلس بمعه والصدق
كناجل عن في بيع ومن
بلغت حصته منها نصا إذا كان
(ولا) بيع أن يشترط (على
أحدهما على الآخر) كله (أو
بعضه وبفسد العتبه) لخالفته
مقتضى العقد المضاربة إذا
شرط فيه العمل على رب المال
(ويشع في الكلف السلطانية
الحرف عالم يكن شرط) يعمل بقا عرف أحد من رب المال فهو عليه وما عرف من العامل عليه

المضاربة بالرجوع وهو في النساء ونحوه أكثر ولا ينس ذلك في الوكالة بل ربما كان المقصود تخصيص
التمن الدفع خاصة فيقوت بأخير التمن ولأن استيفاء التمن وتصفية في المضاربة على
المضارب فيعود الضرر عليه بخلاف الوكالة وإن عيبه لا شأ به ولا يبرح بخالفته لأنه لا تصرف
بأنه (وليس لو قيل في بيعه نقابه) أي البيع (على مشتر لا بمضاربة) أي الموكل لأن الوكالة
لا تقتضيه (والا) بأن أعطاه الموكل أن يرد الثمن اليقله وغاب به عن الموكل (ضمن)
الموكل المبيع أن تلف لئلا يبدقه له (ولا) لو قيل (بيعه بسلد آخر فيضمن) أن فصل أحد من
تضمن (الأذن لذلك) (وبمع) المبيع لما تقدم أن التمدد لا ينطليها (و) أن نقل المبيع إلى بلد
آخر بأه به (مع مؤنة نقل) المبيع (لا) يصح البيع لأن مؤنة ذلك بدل على رجوعه من
الوكالة وأنه لا تصرف لنفسه ذكره في شرح المنتهى من عند (واس له) أي الموكل (العقد
مع قير) لا يقدر على التمن (ولا) مع (قاطع طريق) ما ينافيه من أضرار الموكل (الأن بامره)
الموكل بذاك (وإن باع هو) أي موكل (ومضارب بدون من المثل) أن لم يقدر له (أو) باع
(بأنقص مما قدر له) الموكل أو رب المال (صح) البيع لأن من صعه به يتبين المثل صغ
بدونه كالريض (ومضار) أي الموكل والمضارب (التقص كان كان جالاً يتبين به عادة)
لأن فيه جمعا بين حفظ المشتري وعدم التمسح وسخط المائع فوجب التضمن وأما الموكل فلا يبر
حفظه لأنه مفرط (فأما ما يتبين الناس عنه) عادة (كالدرهم في العشرة فحقه عنه) لا تضمنه
الموكل ولا المضارب لأنه لا يمكن التحرز منه (إذا لم يكن الموكل فقدد التمن) قوله
(وبضمن) الموكل والمضارب (المثل) أي كل التقص ولو كان يتبين به عادة (في المقدر)
(فان قال به) بعشره وأهه شصة ضمن الواحد خالفته (ولا يضمن عند) باع ما نقص من ثمن
المثل أو مما قدر له سيده (أسيده) لأنه لا يثبت له على عبده الدين (ولا) يضمن (صحي) باع
كذلك (أنفسه) لأن الإنسان لا يثبت له الدين على نفسه (وبمع البيع) من العبد والصبي
بأنقص الموكل (ولو ضمن من يزيد) في البيع (على من مثل لم يضمن) للموكل
ولا للمضارب (بيعه) أي بضمن المثل لأن عليه الاحتياط وطلب الحفظ للموكل فان خالف
وباع فقتضى ما سبق بيع البيع وظاهر كلامهم لا ضمان ولم أره مصرحاً به (فان باع) الموكل
أو المضارب (بضمن المثل) أو أحصل كثير (لحضر من يزيد) في التمن (في مدة خيار)
مجلس أو شرط (لم يضمنه) أي الموكل أو المضارب (ففسخ) البيع لأن الزيادة منسبة عنها
والذاع لها قد لا يثبت عليها وتقدم في الحرف أن من المالك إذا باع مال المفلس وحضر من يزيد
بأمره ما لفسخ في مدة الخيار وبمع ما سيجبه سؤال المشتري الأمانة (وإذا باع) موكل أو مضارب
(بأكثر منه) أي من ثمن المثل أو المقدر (صح) البيع (سواء كانت الزيادة من جنس التمن الذي
أمره) الموكل أو رب المال (أولم تكن) الزيادة من جنسه لأنه باع بالماذن فيه وزاده
خبره أو زيادة تنفعه ولا ضرره والمرف يقتضيه أشبهه ما لو وكله في شراء فاشترى بغيره
من المثل أو ما ينقص مما قدر له (و) أن قال الموكل (بمع درهم فباعه ديناراً) قال (اشتره
ديناراً فاشترى درهم صح) البيع والشراء (لأنه ما دون فيه عرفاً) فان من رضى بدرهم رضى
مكافئ ديناراً ومن رضى بدينار رضى مكافئ درهم قال في المدع وإن اختلط الدرهم بالتمحله
عمل بقطعه ويقل قوله سبحانه ذكر ما لفاضل (لا يصح البيع إذا قال به درهم (أن باعه بثوب
يساوي ديناراً) لها الفقه موكله والمرف لا يقتضيه (وأن قال) الموكل (بمع درهم فباعه)
الموكل (بمئة ثوب قيمتها) أي الثياب (أكثر من الدرهم) لم يصح البيع لخالفته (أو) قال
بمع ما لا قدره فباعه (بمئة ثوب درهمين أو عشرين ثوباً لم يصح) البيع ولو زادت فيه الثياب

ما لم يشترطه على مستأجر وان
وضع ملكا قاطعة كاله الشجر
قوى الدين وان سراج على ريب
للمال له على رقبته الارض
اشترى الشهيرة اولم تتمر ولاه
أخره الارض فكان على من
ملكه كالزراع على ارض
مستأجر وهو قوتى عليه كالك
في مساقاة وزراعة (وصكرو
حصا وحذ الذليل) نصا خشية
ضرر (وعاسل) في مساقاة
وزراعة (كمضارب فيا يقبل)
قوله في (او يدفعه فيه) يقبل
قوله انه لم ينعده ولمحوه لان ريب
المال اثنى منه دون والشيرة
والزرع لانه قضى الدين لحظ
نفسه وكذا اذا اختلفا في قسم
ما شرط العامل من ثمره او زرع
(و) في (مبطل) لبقدها
بجزء محمول او داهم
وبقوه (و) في (خمس شرط)
من ثمره او زرع اذا اختلفا لمن هو
(فان كان) عامل في مساقاة او
مزارعة (فشرى عنه) الخياطة
ان شئت باقرار او بينة او تكول
فيضم اليه من غنمه ليحفظ
المال (وان تعذر) منع مشرف
له من الخياطة ان لم يكن حفظ
المال منه (عامل) يستعمل
(مكناه) ليحفظ المال
(واجر نسا) أي الشرف
والعامل مكانه (منه) أي
الخاتن لقيامه عنه بما عليه من
العمل للزوم الحفظ له (وان
انهم) بخيانته لم تثبت (حلف)
لا احتمال صدق ريب المال

لما خلفه في الجنس (وان قال) الموكل (اشترى عباؤه واشترى بدونهما الخافه) الموكل (لم يحزن)
ولم يصح الشراء الخافه لنفسه وصريح قوله مقدم على دلالة المرف (وان قال اشترى عباؤه)
والاشترى خصص من شرائه عباؤه أي من المانقوا لجنس بان اشتراه بسنتين مثل لان
اذنه في الشراء عباؤه دل على رفا على الشراء عباؤه خارج منه المانقون بصريح انتهى بقى عبا
فوقها على مقتضى الاذن (و) كذا واشترى (بدون الخس) فخص لانه لم ينع عنه (و) ان قال
الموكل (اشترى نصفه عباؤه ولاشترى بجمعه فاشترى) الموكل (اكثر من النصف واقل من
الكل عباؤه ص) الشراء لما تقدم (و) ان قال الموكل (بما بالنصف عباؤه) الموكل (به حالا
ص) لانه زاد من شرائه وكما في بيده بشرق عباؤه كثر منها (ولو اشترى) الموكل (بقيض
التي في الحال) من حيث حفظه وانصرف ثلثه او ثلثه عليه ونحوه اعتبارا بالمال اذا اختلفا
لا يفرد حكم (ما لم ينع) بان يقول لا تبع حالا لا يصح الخافه (وان ذكره في الشراء فاشترى)
الموكل (ما كثر من ثمن المثل بما لا يتجاوز عباؤه) ذالم يقدره غن ص (او) اشترى الموكل
(ما كثر ما قدره) الموكل (ص) كالبيع فيما سبق (ومضى) الموكل (الرائد) عن غن المثل
أو المقدر لما سبق (ومثله) أي الموكل (مضارب) فيما ذكر وكذا الوصي ونظر الوقت اذا اذاع
بدون غن المثل واشترى ما كثر منه ذكره الشجر تقي الدين (وان ذكره في بيع عبد) او غيره
(بما لا يتجاوز) الموكل (نصفها) أي المائنة (ص) البيع لانه حصل غرضه وزاد زيادة تنفع
ولا تضره (وله) أي الموكل (بيع النصف الآخر) لانه ما ذون في بيعه فاشبهه بالبيع العبد كانه
على غنمه وكذا لو ذكره في بيع عبد من عباؤه (الموكل (أحد هياها) مع البيع (وله) بيع
العبد (الآخر) لانه لم يوجد ما يقتضى عزله (وان ذكره في بيع غن) الموكل (بعضه بدون
غن الكل لم يصح) البيع لا يغرم ما ذون فيه ولم ينع من الضرر اشبهه بالو كانه في قرار غن
فاشترى بعضه (ما لم ينع) الموكل (الباقى) من العبد فان باعه ص على هذا فالبيع الاول
موقوف ان باع الباقي فاشترىه والاشترى باطل لم يلزمه ربحها (أو يكن) البيع (عبيدا
أو صبره ونحوها ص) بيعه (مفرقا) لانه العرف (ما لم يامر) الموكل (ببيعه صفقة واحدة)
فلا يخافه (وان اشتراه) الموكل (بما قدره) الموكل (له) بان قال له اشترى عباؤه فاشترى ما
(مؤحلا) ص لانه راد من شرائه (أو قال) الموكل (اشترى شاة بدني فاشترى) الموكل (به) أي
الدنار شاة تنسأوى أحد هياها دنارا واشترى الموكل (شاة تنسأوى دنارا باقى منه ص)
الشراء (وكان) الموكل (لم يند) الحديث هريرة بن الجعد ان النبي صلى الله عليه وسلم بعث معه
بدنار يشتري له به خمسة وقال مرأاة شاة اشترى له اثنى دنانير واحد دنانيرا والآخر
فدعا له بالبركة فكان لا يشتري التراب لم يجمع فيه وروى قال هذا ديناركم وهذا شاةكم قال
كيف صنعت ذلك مر واه أجود لانه حصل المادون فيه ووز يده وكذا لو اشترى شاة من كل منهما
تنسأوى دنارا (وان لم تنسأوى) أي الدنار واحد هياها اذا اشترى شاة من أول تنسأوى
اشترى ما ذون لدنار (لم ينع) الشراء لانه لم يحصل له المقصود فليقع البيع له لكونه غير ما ذون
فيه اقل أو لا عرفا (وان باع) لو كمل (أحدى الشاتين) اللتين اشترى هياها دنارا (لا) ان باع
(كلتيهما) اذن الموكل (ص) البيع (ان كانت) الشاة (الباقية تنسأوى دنارا) لما تقدم
من حديث هريرة بن الجعد (ولا يملك الموكل والبيع والشراء بشرط اختيار المقدمه) لانه ازام
لمو كانه لم ينع من عقده الو كانه لا يقتضيه (وله) أي الموكل (شرطه) أي الخيار (لنفسه) ويكره
له ولو كرهه زاد شرطه لنفسه فقط لم يصح (و) لشرطه (لو كانه) لانه زاد خبرا وقدم له يختص

(أو) كون الأرض والبشر
والبقر من واحد والسمك من
الآخر) فلا تفسح لأية موضوع
المزارعة كون الأرض والبشر
من أحدهما والعمل من الآخر
وليس من صاحب الماء أرض
للاغسل ولأن الماء لا يباع ولا
يشترا فلا تفسح المزارعة وإن
قال صاحب أرض أجرتك
نصف أرضي هذه بنصف جزرك
ونصف صنعتك أو منصفه بقرتك
وأنك وأجرتك المزارعة المذكورة
لا يبيع لأن المصنف غير معلومة
وكذلك الوجه الأول لأرض أخرى
أو أروا زرع أو زرعاً للبشر وعليه
أجزاء الأرض وإن أمكن قسم
المصنفه ونصيبها بما لا يختلف
معه ويعرفه البستاني ما زرع
الزرع بينهما وإن قال أجرتك
نصف أرضي بنصف صنعتك
ومنصفه بقرتك أو تسلك وأجرتك
البنزف فكأن قبله إلا أن الزرع
يبعها على كل حال (وإن شرط)
رب سداً (لعمال نصف معنا
النوع) أو الجنس من قسم أو
زرع (وربع) أو التسرع أو
الجنس (أو زرع وحل لهما)
أو العوي بالجنس لهما أو
جنسهما أحدهما يبيع لا ينفد
فيكون كراء مائة استأمن
أو نوع المبروطه أو ربع وقوله
من الآخر وقد يكون بالعكس
(أو) شرط (أن تنسق) العمال
أجراً أو زرع شعيرة (أو لعمال
الربع) أو تنسق (بكماله)
زرع (منطقة) (أو المصنف)
أو يصح لهما آلة العمل والتصيب
أو أن لا ينسبك بشيء مما

الموكل (في ذمته) ان يشتري له (بعضا) لان الاطلاق يتناولهما (وان قل) الموكل (اشترى
بعض هذا الثمن فاشترى) الوكيل بشئ (في ذمته جميع البيع) لوكيل (ولم يلزم) البيع
(الموكل) لان الثمن اذا قسم انقسم العقد متناهية وكونه مخصصا بواحد يلزمه شئ في ذمته وهذا
غرض جميع لوكيل فله فخر بما لفته (وعلمه) بان قال اشترى في ذمته فلما انقسم الثمن فاشترى
ببعضه (بعض) الشراء (ولم يلزم) أي الموكل لا به اذنه في عقد يلزمه بالجم مع بقائه الدوام
تلفها فكان اذا في عقد يلزمه الثمن الا مع قائلها (ويقول اقرار الوكيل بعيب فيما يباعه)
لما باع منه انه يقبل اقراره في كل ما وكل فيه (وان امره) أي امر الموكل الوكيل (ببيع)
سوق بشئ فباعه) الوكيل (به في) سوق (أو صرح) البيع لان القصد البيع مع عقده وقد
حصل كالاجازة غيرها (ان لم ينه) الموكل عن بيعه وغيره فلا بيع له معامله (ولم يكن له) أي
الموكل (فيه) أي في ذلك السوق (غرض) جميع ان يكون ذلك السوق ممر وقائمه بالنقد
او كثره الثمن او دله او صلاحه فلا يبيعه فيه غيره (وان قل) الموكل (ببعض من يباعه)
الوكيل (من غيره لم يبيع) البيع له معامله فلا يقدسه منعه فلا يجوز ما افقده قال في المتن
والشراء لان بيعه بشره بصرح انه لا غرض له في بيع المشتري (وان وكله) ان التصرف في
ذمن عقيد) كرسب (فلا يتصرف قبل قبوله لصدقه) لان الوكيل في ذمن معين لا يكون وكلا
في غيره (ولما قل) الموكل (بيع في ذمته الميزر) لوكيل يسه (قبضه ولا يلزمه) ولم يصب له
لم يتداوله اذنه بطلاق ولا هو الا لا يقدور ان التصرف في ذمن الخاصة ليدون غيره (واب وكله في
بيع شئ ملكه سلمه) لان الاطلاق في الكالة في البيع يقتضي التسليم لكونه من غنائه (ولم يملك)
الوكيل الا برأه من غنائه لانه ليس من البيع ولا من قبضه ولم يملك انقباضه (فرض غنه) أي شئ
ما وكل في يسه لا يقدور كل في البيع من لا يفتنه على الشراء (أي على هذا) ان تصرفه في ذمن
المشتري مفاسد ونحوه (لم يلزمه) أي الوكيل (شئ) من الثمن لا به ليس عقر لم يكن له اعله
(و) كالواظهر البيع مستحقا (ومعناه) قاله لاشئ على الوكيل في شرائه لعدم تعريضه (تخاكم
وامنيه) اذا باع على صغر او قابض وفات الذم لاشئ علىهما (الا ان يأنف) الموكل (له) أي
الوكيل (في قبض الثمن) فيملك قبضه (او يملكه عليه) أي على قبض الثمن (مرسئتم)
توصفكم له في بيع ثوب) اخره (في سوق غائب عن الموكل أو) في (موضع يصعب الثمن بترك
قبض الوكيل ونحوه) فيملك الوكيل قبضه لانه لا يفرسه على الاذن في قبضه هذا أحد
الوجوه بجزءه من الوكيل وهو ظاهر ما جزمه في رعاية الصغرى والمحوين والناقض واختاره
الموفق وتذمه في الحرر والرعاية الكبرى قال في الانصاف وهو الصواب والوجه الثاني
لان كل قبض غنمه مطلقا وهو المذهب كالحاكم وامنيه احتاراه القاضي وغيره وجزمه في الهداية
والذهب ومسؤول الذهب والمستوعب والخلاصة والتخصيص وقدمه في الفروع
والوجه الثالث عليه مطلقا قال ابن مديون في تذكرة هذه من اشمن ان فقدت حرسه
المنع وجزمه على في المنتهى (أي على الاكثان) انه اولدت حرسه على القبض (مضى ترك)
الوكيل (قبضه) ولم يبيع قبض الثمن (ضمنه) الوكيل لانه لم يدر فرطا (وكذا لو افقضى)
هدم القبض (الربا) كبس برؤيا سو (ولم يضر لو كلف) قبضه الوكيل ذكره في
التعقيب لان القبض حينئذ من متعقب العقد (وكذا الحكم في قبض سلمه كل في شرائها) فلا
يملك قبضه مطلقا بل قبض الربا على ما قدمه وقرينه (واب أمر بقبض دراهم أو) أمر
بقبض (ديارلم بصارف غير اذن) الموكل لان المصارفة عقد يلزم اذنه فيه (وان أخذ) الوكيل
في قبض دين (منا أساءه) الوكيل لعدم الاذن (ولم يضمن) الوكيل الرهن اذا لم يلب

وَأَوَّاحِدَى عَشْرَةَ مَكْسِرَةً وَكَذَا لِقَوْلِهِ مَا رَزَعْنَاهُ مِنْ شَجَرٍ فَلَيْدٍ يَمْرُوزَ مَا رَزَعْنَاهُ مِنْ حَنْطَةٍ فِي نَيْسَفِهَا وَمَا رَزَعْنَاهُ مِنْ خَرْدَلٍ فِي ثَلَاثِهَا وَفَوَحْوَه

المثل وان كان رب البذر هو

العامل فله أجره مثل الأرض

وان كان البذر منه ما زرع

لهم أجره بقرابته وان فصل

لاحدهما على الآخر من أجرة

مثل الأرض التي فيها نصيب

العامل وأجر العامل بقدر عمله في

نصيب صاحب الأرض (ومن

زارع شريكه في أرض شائعة

بشيء من نصيبه منها

بفصل أي خزانة من

حصته من الأرض بان كانت

بينهما نصيبين وأجرهما البذر

تصنيف وحمل العامل عليها

الثلاثين (ص) والتدليس في

مقالة عمل العامل في نصيب

شريكه كان شريكه قال زارعك

على نصيبك بثلث فيجوز لا اخيه

وتقدم منه في المساقاة (ومن

زارع أو أجر شخصاً أرضاً -

أرسله على شجرها صاعاً لانهما

عقدان يجوز اقرار كل منهما

بما جازع بينهما كالباع

والأجرة وسواء قل بياض

الأرض أو كثر نصيب (مالم يكن)

ذلك حيلة) على بيع الشجرة

قبل وجودها أو بدو صلاحها

(ومعها) أي الحيلة (ان

بهما) أي الأجرة والمساقاة

(في عقد) واحد (تقريب

مستق) فيبيع في الأجرة

ويطال في المساقاة (وإنما

فسخ الأجرة) لتبعض الصفة

في حقه (والأمان لم يصحهما في

عقد بل أفراد الأجرة بعقد

من غيره في اثبات حقه أو فسخه وهو غير عالم بصحة أمره وفي المصنف في المصلح نحوه قاله في
المدح (وتذاون) الوكيل (طلبه) أي ظلمه موكله ليجزأ بتوكل عنه (أيضا) لم يبق
أجره ما ظن بجري العلم (والا) يكن المراد من كلام القنون ذلك (فمصدق القول به) أي
يجوز أن يوكّل (مع ظن ظلمه) أي ظن الوكيل ظلم موكله ومع الشك احتمل أن (وان) وكلفه في
القبض أي قبض الدين أو الولد يعرضهما (كان) وكلفا في المصنوع (لأنه لا يتوصل إلى
القبض إلا بفكك إذا نأها بعد أن كان القبض لأمه (وان) وكلفه في قبض الحق) من دين
أو عين (من انسان عين) أي لم يجز إلا (قبضه منه) أي من ذلك الانسان (أو من وكيله)
أقسامه مقامه (لا) عليه منته (من وارثه) لأنه لم يؤمر بذلك ولا يقتضيه العرف لا يقال
الوارث قائم مقام المورث فهو كالوكيل لأن الوكيل إذا دفع ما ذبحه جري تسليمه وليس
الوارث كذلك فإن الحق انتقل إليه وأصبحت المطالبة عليه لا يطرق في التولية من الوارث
ولهذا الحلف لا يفعل شيئا حثت بفعله وكيله دون مورثه (وان قال) الموكل أقبض (حق
الذي عليه أو) أقبض حتى الذي (قبله) أي في حقه (ه) لا وكيل القبض (منه أو من وارثه)
لأن الوكالة اقتضت قبض حقه مطلقا قبل القبض من الوارث (وان قال) الموكل (أقبضه)
أي الحق (اليوم لم يملك) الوكيل (قبضه فدا) لتعبد الوكالة بزمن من لأنه قد يختص
قرضه في زمن حاجته إليه (وله) أي الوكيل (أثبات) وكأنه مع غيبة موكله فقيم البيئة بلا
دعوى كما يأتي في القضاء (وان أراد له قوب إلى) نحو (قصاره من دفعه) الوكيل (وقته
لم يضمنه) أي الثوب لأنه لم يملكه فطال التفریط من الموكل (وان أطلق المالك) ولم يبين
قصارا (ودفعه) الوكيل (إلى من لا يعرف عينه ولا اسمه ولا مكانه ضمنه) الوكيل لتفریطه
ولو وكيل في شراء حنطة أو في شراء (طعام يرفق) لأن الحنطة هي البر والطعام هو البر
أيضا لكن هذا عرف العصر سابقا (لا) يملك شراء (مقيقه) لأن اللفظ لا يتناول ولا
العرف (وان وكلفه في الإيداع فأودع ولم يشهد) الوكيل (لم يضمن) الوكيل (إذا أنكر المودع
الإيداع لعدم القناعة في الأشهاد لأن المودع يقبل قوله في الإيداع فلا يمكن مفراطه
الأشهاد فان قال الوكيل دفعت المال إلى المودع فأنكر قبيل قول الوكيل لانهما اختلفا في
أمره فيما وكل فيه ذكره في المدح وشرح المنتهى (وان وكل) مذهب (مودعا أو غيره في
قضاء دين) منه (ولم يأمه) الموكل (باشهد قضاءه) الوكيل (في غيبته) أي الموكل (ولم
يشهد) على القضاء (فأنكر التزم من الوكيل) لأنه مفراط حيث لم يشهد (قال القاضي
وغيره) من الأصحاب (سواء صدقه الموكل في القضاء أو كذبه) لأنه إنما أخذ في قضاءه
مبني على يمينه (كما لو أمره بالشهادة ففعل) أي شهد قضا من مخالفة (الأن غيبته)
الوكيل (محضرة الموكل) فإنه لا يضمن لأن حضوره بنية رضاه لا بد من بنية (أو) الأدار
(بأذن) الموكل (له) أي الوكيل (في القضاء بغير شاهد) فلا يضمن لأنه يمثل فلا ينسب إليه
تفریط (وان) أشهد فافا أو فافا لا ضمان عليه لعدم تفریطه وان أشهد بنية في مخالفة
فوجها فان (قال) الوكيل (أشهدت فافا) أي الشهادة أو فافا (أو) قال الوكيل (لوكل
(أذنت له) أي القضاء (بلا يمينه أو) قال الوكيل (لوكل) قضيت محضرة فأنكر
الموكل) ذلك (مقوله) أي الموكل يمينه لأن الأصل عدم ذلك وتقدم في الضمان والقول في
له من نحوه

فأفصل والوكيل أمين لضمان عليه فيما تلف في يده من ثمن ومن غيره ما يقره تفریط
ولا يملكه لأنه نائب المالك في البذر ولا يتصرف فكان الحلاك في يده كالحلاك في يد المالك

لأن الأجرة مفردة عن غيرها كما لو لم يكن هنالك مساقاة قال (المتق) قياس المذهب بطلان عقد الحيلة مطلقا أعسره أكان فيه

معتبر أن يسير في بعض شرط غيرها
لعمل مزاحة وما يستقط من
حب في حصة أذنت عاما آخر
فلرب أرض تصدق قال في الرابحة
مال الكا أو مستاجر أو مستعير
وكذا من باع نصيبا لغيره وبقي
يسير فصار سبلا لرب الارض
ووالفاظ مباحه قال في الرابحة
ويحرم منه ونفسه من قبل
لا يبقى ان يدخل مزاحة أرض
أحد الأياضه وقال لم يربا
يدخله بل ينفذ كلا أو شيئا
لأباحت تظاهرها فوادعنا
فسخ العامل المزاحة قبل
الزرع أو بعد قبل ظهور رقلا
شيء وليس له بيع ما عدل في
الأرض وإن أخرجه مالك لغيره
عنه وما انتفى في الارض بعد
ظهور الزرع له منه وعليه
تمام البذل كالمساقاة

باب الاجابة

من الاجر وهو العوض ومنه
سوى الثواب أجر الله تعالى
يعوضه البذل على طاعته أو
مسيره عن معصيته قال ابن
المنذر الاجابة بكاتب الله تعالى
وبالاعتبار الثانية عن النبي
صل الله عليه وسلم وانتفى على
اجرتها كل من يصفه فلا قول من
عليها الامعة والحاجة داعية اليها
لان أكثر الناس في الاستماع وهي
لغة المحاضرة يقال أجروا الله على
عمله إذا حازاه عليه وشهره عقد
على منفعة مساحه لا محرمة
كزناو زمر (معلومة) لا لمحولة
(معرفة معلومة) كبروم أو شهر أو
سنة (من عين معينة) أو موصوفة
في القيمة) كسكنى هذه الدار سنة أو دابة صفتها كذا الحمل أو الراكب سنة مثلا (أو) على

كالودع (سوله كان) يجعل (أو لا) حتى لو كان له دين ولا عهده دين فوكفه في قبض دينه وإن له
ان يستوفي حقه منه فتألف المال قبل استيفائه فانه لا يضمنه نص عليه أحمد في رواية عن
الاسارى ذكر في القاعدة الثالثة والأربعين (فلو قال) الوكيل (بعت الثوب بقرعة
المن ثوب فأنكره) أي البيع (الموكل أو قال) الوكيل (بقرعة ولم يتصدق شيئا) فقبل الوكيل
بقرعة لأنه عاها الاسم والتقص فقبل قوله فيها كالأولى لأنه أمين وتصدق كافة البقرة على ذلك
ولا يكلفها كالودع (أو اختلغا) أي الوكيل والموكل (في تصديقه أو بقرعة فله في العقد أو)
اختلغا (في مخالفة) الوكيل (أمره موكله) فقول وكيل بعينه لان الأصل برأته فندعوى
التدعى والتفريط (مثل ان يدعى) الموكل (انك جئت على البقرة فوق طائفة أو جئت عليها
شيئا لنفسك أو فطرت في حفظها أو بعت الثوب) ونحو ذلك (أو) قال الموكل للوكيل
(أمرتك) بوز (المال فقم بقرعة) ذلك (أو يدعى) الوكيل (الملك من غير تفريط ونحو ذلك)
وأناكر الموكل (فقول وكيل مع عينه) لأنه أمين (وكذا) أي كالموكل في ذلك (كل من كان
يبدع شيئا فيقره على سبيل الامانة كالأب والوصى وأمين الحاكم والشرىك والمضارب والمزمن
والمستاجر) والمودع بقرعهم في التلف وعدم التفريط والتعدي (وبقبل اقراره) أي
الوكيل (لانه تصرف في كل ما وكل فيه) لان من ملك شيئا ملك الاقرار به (ولو) كان وكل في
عقد نكاح) وأقره المقدر قبل منه كغيره (ولو وكل في شراء عبد فاشتراه واختلغا في رد المثل
فقال) الوكيل (اشترته بألف فقال الموكل بل بعته سنة فقول الوكيل) لانه أمين وأدري بما
عقد عليه (وان اختلغا في رد عين) وكل هذا (أو) في رد شيئا إلى موكل فقول وكيل مع عينه
ان كان) الوكيل (منه برها) بهمه لانه قبض المال كتفع ما ملكه فقط فقبل قوله في كالوصى
والمودع المتبرع (وكذا وصى وعامل وقطر ناظره) اذا كان (متبرعا) فالقول قولهم
بغيرهم (لا) ان كانوا (يجعل فيهم) أي في مسائل دعوى الوكيل والوصى وعامل الوقت
وناظره (وأجره ومستاجر) ونحوه من كل من قبض المثل لخطئه فلا تقبل دعواه الرد
وتقدم اذا ادعوا رد العين في الرهن كالمستعير (ولا يقبل قول وكيل في رد) أي ما ذكر من
العين أو المثل (أو رد موكلا) لانهم لم ياتوه (ولا) يقبل قول (ورثة وكيل في دفعه إلى
موكل) لأنه لم ياتهم (أو) أي ولا يقبل قوله ورثة الوكيل في رد الدال (ورثته) أي الموكل لما
تقدم (ولا) يقبل (قول وكيل في دفع مال الموكل إلى غيره من اثنته بافته) بان دفع اليه شيئا
مثلا ليرضه ولو يقول الوكيل دفعته إلى زيد وسكره لانه ليس أمينًا لما مور بالذم إليه
ولا يقبل قوله في رد الدابة. لاجنبي. قال في الفرع فلا يقبل قوله في دفع المال إلى غيره به
والمطلحة هم ولا في صرفه في وجوده عين له من أجره زمنه وذكر ما لا مدى البعد انتهى
وفي اقراره قبل قوله الوكيل على الخصم من المذهب نص عليه * واختاره أبو الحسن
التميمي (وكذا) لا يقبل (قول كل من ادعى الدال إلى غيره من اثنته) بزعمه في الرابحة الكبرى
فانتهى * الوكيل في الضبط مثل من وكل رجلا في كتابة ماله وما عليه كاهل الدين قوله
أولى بالقرعة من وكيل التصرف لانه مؤتمن على نفس الاشياء ماله وعامله كاهل الدين قوله
كتاب الاموال وكتاب السلطان بما على بيت المال وسائر أهل الدوان بما على حوائجهم من
الحقوق من ناظر الوقت وعامل الصدقة والخراج وفوق ذلك فانه لا يجرى جرحه وكافة
أو لاجه ذكر في الاختيارات (ومن ادعى من وكيل ومزمن ومضارب ومودع التلف
بحدوث ظاهر كحرق ونهب جديس ونحوه لم يقبل قوله) (الايسة) قد شهد بوجود (الحادث)
في تلك الساحة) لانه لا تتعد راكمه اليه عليه غالبا ولان الأصل عدمه (ثم يقبل قوله) أي

من ذكر من وكيل ومهر من وصار ومودع (في التلغ) يمينه بخلاف ما لو ادعى أحدهم التلغ وأطلق أو استدعى امرئ في كعوضه (وتقدم) ذلك (في الرهن) مفصلا (ولا ضمان) على وكيل (بشرط) بان قاله وكليل بشرط ضمان ما يتلف منك فاذا تلمس منه شيء بغير تفريط لم يضمنه لانه أمين والشروط لاغ لانه باق معقضي العقد (وان قال وكيل أو وصار ب (لرب المال) أذنت لي في البيع سواء) أي إلى أجل (أو) قال أذنت لي (في الشراء بكذا) أو قال وكيل أذنت لي في البيع بغير تفريط لاندائك (أو قال) الوكيل (وكنى في شراء عبد فقال) الوكيل (بل) وكنى (أو شراء أمه) فقول وكيل (أو اخذت) أي الوكيل والمضارب معرب للمال (في صفة الاذن) في الكالة أو المضاربة (فقوله) أي الوكيل والمضارب يمينه (أذنتما) أمينان في التصرف فقل قوله كما قالنا بط (ولو كان في بيع) نحو (عبد فباعه) الوكيل (نسبة) فقال الوكيل ما أذنت لك (في بيعه) الانتداف صدقة الوكيل والمشتري (في ذلك) فسد البيع (للمخالفة) وله أي الوكيل (مطالبة من شاء منهما) أي الوكيل والمشتري (بالمدين) كان باقيا بيمينته ان تلف (اماطه) أو وكيل فأكبره حال يمينه وبين ماله وأما المشتري فلو ضعه يده على ماله بغير حق والقرار على المشتري (فان اخذ) الوكيل (القيمة من الوكيل ربحه) أي ما اتمه حصول التلغ في يده (وان أخذها) أي اخذ الوكيل القيمة (من المشتري لم يربح) أي (على أحد) أي لا يقررها عليه (واذا قضى الوكيل بغير البيع) حيث جاز له كما لم يربح (فهو) أو إمارة يده لا يزمه تسليمه قبل طلبه ولا يضمنه (إذا تلف) بتأخير) كالوديع بخلاف الثوب الذي أطار له الرجوع إلى داره لأن الوكيل ما أذن في القبض صريحا أو عهده بخلاف صاحب الدار (فان أسخر) الوكيل (برده) أي الثمن (بعد طلبه) أي الوكيل الثمن (مع امكانه) أي الرد (تلف) الثمن (ضمنه) الوكيل لانه يضمنه كما بعد الطلب وعكسه، فهو ان تلف قبل التحكيم من رده لم يضمنه لانه لا يضمنه مفرطاً (وان طلب الوكيل الثمن من الوكيل وبعده) الوكيل (برده ثم ادعى) الوكيل (انني كنت رديته قبل طلبه) أي الموكل (أوانه) أي التزم (كان تلف) قبل طلبه (لم يقبل قوله) لانه يرجوع عن اقراره بحق آدمي فلم يقبل (ولو) كان (سنة) اكلها الوكيل لأن وعده برده يضمنه (تلكه) أي وان صدقة الموكل (في الله) كان رده وتلف (برئ) الوكيل لاعتقافه برحق براءته (وان لم يبعده) أي بعد الوكيل الموكل (برده) أي الثمن (لكن منعه) الوكيل (أومطه) بالثمن (مع امكانه) ثم ادعى بالرد والتلف لم يقبل قوله لانه صار كالناصب فلا يبرأ بعهده ذلك لكن في دعوى التلغ يقبل منه ويغرم القيمة كالناصب (الا) ان يدهي الوكيل ذلك (سنة) فعمل بيمينته براء اذا شهدته براءه فقال بالتلف قبل المنع أو المظن والاضمن كالوديع وباقى (وأن أنكر) الوكيل (قبض المال مثبت) القضيض (سنة أو اعتراف) الوكيل به (فادعى) الوكيل (الرد أو التلف لم يقبل) قوله (ولو أنام) بالرد أو التلف (سنة) لانه كتبها بانكارا لقضيض ابتداء فان كان بعهده أي عهود الوكيل القضيض بقوله (انك لا تسحق على شأرك) بقوله (مالت عندى شيء) أو نحوه مما ليس بصريح في انكارا لقضيض ابتداء (مع قوله) أي قول الوكيل في دعوى التلف أو الرد لانه لا ينافى جوابه لما ذكر (الأن يدهي) الوكيل (برده) أو تلفه بعد قوله ذلك عندى شيء) فلا يسمع قوله لما فاته جوابه لكن في مسئلة التلغ يقبل قوله بيمينته بالنسبة لعزم البذل كما باقى في الفاسد (وان قال وكنى ان تزوج لك فلا نفقات) أي تزوجت لك (وسمعت المرأة) انه تزوجها (فأنكر) أي أنكر المدعي عليه ان يكون وكامنا قالها وكليل (فقول المنكر) لانهم اختلفوا وأسئل الكالة يقبل قول

وتختلف الحكم عنه (وتعقد) الاجارة (بلفظ اجارة) بلفظ (كراء) كما برتلنا ذكرنا بثلث واستاجرت واكثرت لان هذين اللفظين

وكذا الإضافة إلى العبد
كأنه من هذه الدار سنة بكذا
(و) تنص (بلفظ) يسع أن لم
ينفك إلى العبد (بضم) يصح
تقع داري شهر كذا فيصح
لأنها نوع من البيع والتنازع
عسرة الأعيان لأنها يصح
الاحتياض فيها وتضمن بالبد
والإتلاف فإن أمانة إلى العبد
كسكنك داري شهر المصح
وقال الشيخ في الدين الصحيح
أن المتناظرين عرفا المقصود
انقضى بآي لفظ كسكنك من
الالفاظ التي عرف بها المتناظران
مقصودها وهذا عام في جميع
المقودن الشارع على هذا
الالفاظ المستعمل في ذكرها
مطلقة وكذا قال ابن القيم في
إعلام الموقعين ومعه في
التصحيح والنظم وجرم عتاه في
الانتزاع
فصل في شروطها أي الإجارة
(ثلاثة) أحدها معرفة متقدمة
لأنها العقود عليها فلا شرط العلم
بها كالمبيع (إما عرف) أي
ما يتعارفه الناس بينهم (كسكني
داري شهر) لتعارف الناس
بالسكنى والتعارف فيها أسير
فلم يحتاج إلى ضبط (وتقدمة
أي سنة) لأنها معلومة بالعرف
فلا يحتاج إلى ضبط كالمسكن
ففيه منها ما هو من الليل ما يكون
من خدمة أوساط الناس (أو
يوصف كونه لزرا حديد زنها
كذا إلى محل كذا) لأن المنفعة
انما تصرف بذلك وكذا كل محمول
لا بد من ذكر وزنه والمكان الذي
يحمل إليه فإن كان كافيا وحده
للمحلول إلى غايته الإجراء لها مجرد

المسكن لأن الأصل عدمها ولم يشترط أنه حتى يقبل قوله عليه (بغير عين) نص عليه لأن
الوكيل يدهي حقا لغيره وقد عتاهه وتختلف إذا ادعت المرأة مخرج في الماني والكا في
والشرح والوجيز وأما لأنها تدعى المصدق في ذمتها فالحاقها لم يلزمه شيء (ولا يلزمه) أي
الموكل (تقليقها) لم يلزم زوجها (لأنه لا الاحتياط لأنه لا يمكن صحة دعواها فتزول من العقد
القاسد (ولا يلزم الوكيل شيء) من المصدق لتعلق حقوق العقد بالموكل بهذا أن يضمنه فإن
ضمنه فلها الرجوع عليه بنفسه لضماعه عنه (ولو مات أحداهما لم يرد الآخر) لأنه لم يثبت
نكاحها فترته وهو منكر انتهاز وجهه فلا يرد لها (فإن ادعت) أي النكاح (المرأة فأنكره)
المدي عليه (حلف) المدي عليه (وبرئ) لأن الأصل عدمها وحلف (لأنها تدعى المصدق
في ذمتها) وهو منكره (ولو ادعى) انسان (أن فلانا القاتب وكه في تزويج امرأة فتزويجها ثم
مات القاتب لم يرد) أي القاتب (المرأة) لعدم تحقق صحة النكاح إذ لا يقبل قوله أنها وكه
(الانصدديق الورثة أو) الأمان (بثمة ذمتها) أنه وكه فترته (وإن أنكر الموكل بالتوكيل في
لتزويج وأنكر) الموكل (أن يكون الوكيل تزويج له فاعقل قول الوكيل فيثبت التزويج لأنه
ما فوضه له أمين فادعى على الأنشاء وهو أعراف (وإن وكه أن تزويج له امرأة تزويج) الوكيل
(له غيرها) لم يصح العقد لخالفة (أو تزويج) انسان (له) أي الآخر (بشرائه فاعلم فاسد
لأنه) (أو تزويج) المصدق له كبيع الفضولي (وإن ادعى البائع أن ما عايناهم بالغيره فبإذنه فأنكر
المتزويج) قوله (أو قال المشتري) البائع (أنك لم يبعك غيرك فبإذنه فأنكر) البائع (أو قال
ما بعك ملكي أو بعت ما لم يوكلي بآذنه فقول لا نسرك) ببيعته لأنه يدهي صحة العقد الآخر يدهي
قباده والظاهر الصحة (وإن اتفق البائع والمشتري على ما سهل البيع) كعدم الإذن أو
المصرفه للبائع أو غيره (وقال الموكل بل البيع صحيح) القول (قوله) لأنه يدهي الأصل وهو
الصحة ولا يقبل إقراره عليه (ولا يلزمه) وما أخذ من العوض (لأن الظاهر أنه قضيه بحق
ويجوز التوكيل بحمل معالوف) لأنه عليه الصلوات والسلام كان يبيع عماله لقبض الصدقات
ويحمل لهم في ذلك فعلا لأنه تصرف لغيره بالزمن فهو كدال في (و) يصح التوكيل أيضا
(غير جعل) إذا كان الوكيل حائرا التصرف لأن النبي صلى الله عليه وسلم وكل أنسافي الكوفة
الحدود وعرفه شرائه أو غيره وأما إقراره في قبوله النكاح غير جعل (ويصح) الوكيل
(الجعل مع الإطلاق) بأن قال يسع هذا كذا (قبل قبض) الوكيل (الثلث) لأن البيع
يحق قبل قبضه (ما لم يشترط عليه الموكل) قبض الثلث فلا يصح قبضه لعدم توقيته العمل
(أو قال) موكل (ببيع فوبي بعشرة هزار ذك صبح) نص عليه وهو وأه سعيد بن عباس
ما ساند جدي ولأنها هي التي في العمل عليها فهو كدع ماله معضاربة (وأيضا) التوكيل (بجعل
مجهول) فساد العوض (وأيضا) تصرفه (أي الوكيل) (بمومن) (الاذن) أو التصرف (وله)
أي الوكيل حيثما (أو غيره) لأنه لم يوصف له (وإذا قال) رب ذر (أو جل) مدبره
(أشترى بدي علك طعاما) أو غيره ففعل لم يصح له (بل علكه) أو قبضه (أو) قال للرجل
(أسلفني) وفي بعض النسخ أسلفني (العامن ماله في كل طعام ففعل) أي فأسلفه أنا
كذلك (لم يصح) لأن المقرض لا علك المقرض لا يقضه فلا يصح تصرفه به قبله فلا يصح
توكيله (أو قال) (أو جعل) (أشترى) كذا (في ذمتك) وأقبض الثمن عن من ماله صم (أو)
قال (أسلفني) الفاني كطعام وأقبض الثمن عن من ماله (أو) أقبض الثمن (من الدين
الذي لي عليك صم) لأنه وكه في الشراء والأسلاف في الأقباض منه (أو أقبض من ذمته) والذمم
عنه وكل منها يصح مع الانفرد كذا مع الاجتماع (ولو كان له على رجل درهم فارتل السه

الفسر فيقول من حجارة أو
أجر أولين وبالمطين أو بالخص
ونحوه فلو بناء ثم سقط قلبه
الاجر لانه وفيما يعمل الان كان
سقوطه ينظر عليه فلو كان
محمولاً لكان له عاقبة وغرم ما تلف
به وان استاجر له لانه اذرع
معاملة فبني بعضها وسقط
فلم يملكه عاقبة وقام الارزح فبني
بالعقد عليه وان استاجر له
انضرب لبن ذكر هذه وقالبه
وموضع الضرب ولا يكتفي
عشاهة القالبين بل يكتفي
معه وقالبه ولا يلزمه إقامة
لبن (و) انصح بحجارة (ارض
معيضة) بربوبه لا رخص لان
الارض لا تنقسم بوضع
تخصيص حائط ونحوه وتقدره
ماندة لاجل لانه لا ينقسم
(الزرع) معلوم كبر (او غرس)
معلوم (أو بناء معلوم)
كدارصة تها ككتفا (أو زرع)
ماشاء (أو) (غرس ماشاء) أو
لبناء ماشاء كانه استاجرها لا كثر
الزرع أو الغرس أو البناء ضرراً
(أو زرع وغرس ماشاء) أو
لغرس وبناء ماشاء أو زرع
وغرس وبناء ماشاء (أو زرع)
وسكت (أو غرس وسكت)
أو لبن وسكت وفيه في الأولى
زرع ماشاء وفي الثانية غرس
ماشاء وفي الثالثة بناء ماشاء
كانه استاجرها لا كثر فضرراً
(أو) يقول آخر طلة تلتل الأرض
و (بطلق) (و) الأرض (انصل)
لجميع قال الشيخ في الدين
ان اطلق أو قال تنفع بها

رسولاً بقضاهيقت السمع (الرسول دشار اقصم) (الرسول مع الرسول) (من
سالب باقت) وهو المدين فيقتض عليه (لانه) أي الرسل (أو ما ساطع ذكر طوله)
يغير الرسول الغريم ان قرب الدين اذن له في قبض الدين من الدراهم فيكون (الرسول
ضمن الرسول) انظر دشار الغريم ولو كان له حبل هند آخر دشار وبنات قبضت البصر رسولا
فقال (رب الدنانير والثياب) (دشار أو ما ساطع ذكر طوله) (من غنما) (الأنحذات
(فضمن الدشار والثوب) (الأنحذات) (الأنحذات) (الأنحذات) (الأنحذات)
الباعث (به) أي مال الدشار والثوب (على الرسول) (ذكر في المتن) (المستوعب
والمدع لانه دفع اليه مال غيره بغير اذنه فضمن له به وعزاه في المتن إلى رواية هنا وفي القواعد
بعض للرسول انظر دشار الغريم وهو على الرسول دشار أو ما ساطع ذكر طوله) (الأنحذات
في الحواشي) (في المتن) (الأنحذات) (الأنحذات) (الأنحذات) (الأنحذات)
ضمنه لم يرجع هل أخذه لاستقرار الثمن عليه لم يحل التلف فحتم به نص عليه (وإذا
وكفه في ذم زوجته ونقله إلى دارها) (وكفه) (في قبض داره) (في قبض داره)
رجل ثم غاب (أو ما ساطع ذكر طوله) (الأنحذات) (الأنحذات) (الأنحذات) (الأنحذات)
(و) (الأنحذات) (من قبضه الدشار) (الأنحذات) (الأنحذات) (الأنحذات)
(وان وكفه في عتق عبده ثم كاتبه سيد) (الأنحذات) (الأنحذات) (الأنحذات) (الأنحذات)
دليل رجوعه (أو ما ساطع ذكر طوله) (الأنحذات) (الأنحذات) (الأنحذات) (الأنحذات)
الميم أو نحوه (في عدة نظائر) (في متن) (الأنحذات) (الأنحذات) (الأنحذات)
في المتن (في عدة نظائر) (في متن) (الأنحذات) (الأنحذات) (الأنحذات)
مدة نظائر من لا يروى له

ففي فصل فان كان عليه أي على انسان (حق) (من دين كثره وقبحة مختلف (أو عدة مودعة
لوانسان فادى آخره وكيل صاحب في قبضه (الدين أو الودعة) (فصدقه) (الدين أو الوديع) (لم
يلزمه الدفع اليه) (لأن عليه فيه نفع فلو كان سكر الموكل الوكالة يستحق عليه الرجوع لا
أن تقوم بيئته (وان كذب) أي كذب الدار أو الوديع مدعي الوكالة (لم يسخف) (لعدم فائدة
اختلافه وهي الحكمة عليه التحويل (كدهوى) انسان (وصيقه) أي بالدين أو الوديع فلا
يلزم المدين ولا المدع (لعدم اليه) (صدقه ولا الخلف ان كذب ما تقدم (فان دفع) (المدين أو
لوديع (اليه) أي إلى المدعي الوكالة (فان كان صاحب الحق الوكالة حلف) (صاحب الحق انه
لم يوكله لان الأصل عدمه (ورجع) (صاحب الحق) (على الدافع وحده) (بدنه) (ان كان)
الحق (دنيا) (لان حقه في ذمته ولم يرأه به تسليمه إلى غيره وكفه) (و) (رجع) (هو) أي
الدافع (على الوكيل) (بما دفع له) (مع قبضه أو فدية في تلف أو فدية) (حق تلف لاستقراره
عليه بالتعدي أو التبرط (وان لم يتعد) (الوكيل) (فيه) أي فيما قبضه (مع تلفه) (يد
وكيل (لم يرجع الدافع) (على الوكيل) (حيث صدقه على دعوى الوكالة لانه يدين انما أخذه
المالك فلم يقر بأنه لم يوجده من صاحب منفلاً لرجوع على صاحب بطل غيرة وان كان دفع
بغير قصد سبق رجوعه مطلقاً (وان كان) (المدفوع) (عينا كوديه ونحوه فوجدها) (رجعها
(أخذها) (من يده) (لأنها عين حقه) (ولم يملكها من شاه بردها) (فان شاعطال الوديع
لانه أحال بينه وبين ماله وان شاعطال المدعي الوكالة لانه قض عين ماله بغير حق (فان طالب)
رب الودعة (الدافع) (طالبه الوكيل) (بما أخذها من يده) (ليسهال الرجوع) (يرأه من

عهدت أن كانت باقية (وإن كانت تالفة أو تعذر رجوعها له) أي لم يجرها (فمنه من شاء منها) أي من الدافع والمضيق لأن الدافع منضمها بالدفع والمضيق قبض ما لا يستحقه (ولا يرجع بها من ضمنه على الآخر) لأن كل واحد منهما مدعي ما أخذ من المالك ظلم وبقائه لم يوجب من صاحبه تعذرا يرجع على صاحبه بظلم غيره (والإن يكون الدافع وهو إلى الوكيل من غير تعديني فيرجع) الدافع (على الوكيل) ذكر الشيخ في الدين وقفا لكونه لم يقدروا كالتسليم فلم تثبت بينه قالوا بمجرد التسليم أسس تعدي بقا (وإن ضمن) رب (لوديعة) (الوكيل لم يرجع على الدافع وإن صدقه) لأعتراف الوكيل بركبته وإن رتب الحق ظلمه فلا يرجع بظلمه على غيره من ظلمه (أكرن كان الوكيل تعدي فيها) أي الوديعة (أو رتب استعراضه إن علمه) ولو كان الدافع صدقه (فإن ضمن) رب (الوديعة الوكيل) (لم يرجع على أحد) عما غره (وإن ضمن) رب الوديعة (للمانع رجوع) الدافع (عليه) أي على الوكيل (ولو شهدا وكالة أثنان فقال أحدهما) أي أحد الشاهدين قبل الحكم بينهما (قد علمه) الوكيل (لم تثبت الوكالة) لأن رجوع الشاهد قبل الحكم يمنع الحكم بشهادته (فإن قال) أي قال تدعوله (بصدقه الحما بمسئلتها) ثبتت لأن رجوعه بعد الحكم لا يرفع أو يثبت انتصاب بعزله (أو قال) أي قال قد علمه (واحد غيرها) أي غير الشاهدين قبل الحكم أو بعده (ثبتت) الوكالة لأنه قد تم انتصابها ولم يتم الإنزال (فإن قال جميعا) أي الشاهدان أو قال أثنان غيرها (كان قد علمه ثبت العزل) انتصابه وسواء كان ذلك قبل الحكم أو بعده (وإن شهدا شهادته وكلمه يوم الجمعة) شهد (شاهدانه) وكلمه يوم السبت) لم يتم الشهادة لأن التوكيد يوم الجمعة غير التوكيد يوم السبت فسلم تكلم شهادتهما على فعل واحد (أو شهد أحدهما وكلمه أمس) شهد (أخراجه) (بالجمعة) لم يتم الشهادة لأن التوكيد بالعربية غير التوكيد بالجمعة فلم تكمل الشهادة على فعل واحد (أو شهد أحدهما قال) له (وكتلف) شهد (أخراجه قال) له (أذنتك في التصرف) لم يتم الشهادة (أو) شهد أحدهما له قال وتكلم الآخر (أنه قال) طلتك وكلاما أو جريا) قال في الصحاح المجرى الوكيل والرسول (لم يتم الشهادة) لأن اللفظ مختلف فلم تكمل الشهادة على شيء واحد وهذا معنى ما ذكر في المتن وغيره من أن قوله مع ما يأتي في الشهادات تأمل (وإن شهد أحدهما) أي أحد شاهدين (أي أنه أقر بتوكيله يوم الجمعة وشهد الآخر أنه أقر) بذلك (يوم السبت) كذا لأن الأقارب يعقدوا واحد بشي جمع الشهود ليقر عندهم حالة واحدة (أو شهد) أحدهما (أنه أقره بئذ بالوكالة بالجمعة) شهد (آخر أنه أقر بها) أي الوكالة (بالعربية) كملت لعدم التنافي (وشهد أحدهما وكلمه) شهد (الآخر أنه أذن له في التصرف) كملت لاتحاد المعنى وهذا بخلاف ما تقدم لأهماءه لثبوتها على اتحاد الصيغة واختلافها وهو أن يتم بغير الصيغة (أو قال) أحدهما (أي الشاهدين) (أشهدته) أي الموكل (أقر عندي أنه وكلمه وقال) الشاهد (الآخر أنه أقره عندي أنه جريه) تمت الشهادتان بالوكالة له لعدم التنافي لما سبق (أو) شهد أحدهما أنه أقر أنه وكلمه الآخر أنه أقر (أنه أوصى إليه بالتصرف في حياته) تمت الشهادتان بئذ بالوكالة بئذ (لعدم التنافي) لا مكان لتعدد الأقرار (وإن شهد أحدهما له وكلمه في يومه بصدقه) الشاهد (الآخر أنه وكلمه) (وإذا) لم يتم الشهادة للتنافي (أو شهد) أحدهما (أنه وكلمه في يومه) أي إلى المصدق (وقال) الشاهد الآخر وكلمه في يومه وقال (لا تمتعه حتى تستأمر في) حق (تستأمر فلا) لم يتم الشهادة) ولم تثبت الوكالة للتنافي لأن الأول أثبت استقلاله بالبيع والثاني ينفي ذلك (وإن

أن لم يصح من ثبوت الاختلاف المقصود بالنظر إلى اجتناس أثر ركوب من كونه فارسا أو غيره أو فلا وجارا (و) معرفة ما ركبه من مخرج وغيره) لا اختلاف شرار الركوب بأن يسلط ذلك (و) معرفة كيف يفسره من علاج بكسر الهاء (وغيره) لا اختلاف الفرض باختلافه (لا يشترط ذكر ذكره أو ثبوتها أو فوته أو فوضه) أي الركوب كغيره أو يزود في الفرس ولا يفتى ولا مرأى فيقال لأن تفاوته يسير ويشترط متذكر فواجب الركاب العربية كدرا وثالث (و) يشترط في اجازة الحمل ما يقتضيه أي يختص عليه ضرر إذا حمل (تخريف) أي محار (وغيره) كالحاج معرفة حامله من أدى أو جهة (ومعرفة) أي الحمل بنفسه أو على دابته (لصغر روثه أو صفه) أن كان ترافا ونحوه (وذكر جنبه وقدره) أن لم يصح ترافا ونحوه (و) يشترط في استثمار (لحرف معرفة أرض) برؤيه لا اختلاف باختلافها سواء له وعندا ولا يتخطى بالصفة

فصل في الشرط الثاني معرفة الجزء لأنه عرض في عقد معاوضة فاعتبر على كالتنمين وتغير من استأجره جريا فليعلم أجرو يفسر أن تكون الأجرة في النية وأن يصح كون معينة (فأبينة) من أجركه (كثمن) أي ما يصح أن يكون تخافه مع أن يكون أجرو

للأجرة (وإما من) من أجرو (كبيع) من فكتني شاهد غير صبرة وقطيع وإن جعل قدره لغيره

(أخرى) يستنجد به على ما هو من
 (و) يصح استنجاؤه اذا
 (ب) ختمه من معين (و) (ب) تزويج
 من معين (و) وكذا استنجاؤه اذا
 لخدمته تزويج امرأته معينة لخدمة
 شبيب مومسي عليه السلام
 وحديث ابن موسى آخر نفسه ثمان
 مئة وأهشور سني على عفة ففرجه
 وطعام بطنه واداب من ماجه ولا
 يصح استنجاؤه اذا ركب بمادتها
 لخدمة وان أجبره بأمر معينة
 ومن يحتاج اليه بنفقة مستأجر
 محتسبها من الاجرة مع لان
 الاصلاح على المالاة وقوله
 فيه وان شرطه خارجا من الاجرة
 لم يصح وان دفع عبده الى غيره
 خياط لخدمته بعمل انعام سنة
 حازر كراهه (و) يصح
 استنجاؤه (على) فذهب اؤفونه
 (ب) من جنسه (ليس) او اؤفونه
 فصلا لا الاجرة في مقابلة المنفعة
 لا في مقابلة الجسرة فذهب
 بالاستسما لبل هو غير مضمون
 والا لما حاز اذ ادره أحد التقدين
 بالآخر لخصانه الى التفرق قبل
 القسطن (و) يصح استنجاؤه
 (أجبر) ومرضعة أم أو غيرها
 (ب) فاعلمها وكسوتها وان لم
 يوصفها وكذا الواسطة لها بدارهم
 معلومة بشرط مهاتها مهمها
 وكسوتها والقوله تعالى وعلى
 المولود رزقهن وكسوتهن
 بالسر وفواجبهن النفقة
 والكسوة على الرضايع
 ولم يفرق بين المطلقة
 وغيره ما بل الزوجة تعقب نفقتها
 وكسوتها بالزوجة وان لم ترضع
 وقال تعالى وعلى الوارث مثل

شهادة أحدهما وكفاه في بيع عبده (و) شهد
 بالوكالة في العبد لتمام انحصار النسبة عليه وان يحلف مع الشاهد الثاني وثبت الوكالة
 ايضا في الحمار وان لم يحلف فلا (و) كذا لو شهد أحدهما وكفاه في بيعه ليد (و) شهد الآخر
 في وكفاه في بيعه ليدوان (ش) فله بيعه (و) فهو كفاه بالوكالة في بيعه ليدوان حلف مع
 الآخر ثبت ايضا لافلا لأن الشهادة في الوكالة في المال تثبت ما ثبت في المال وافي (ولا
 تثبت الوكالة) (لا) العزل بغير واحد بل ياء من غير المال وما يقصده بواني ان الوكالة فيه
 تثبت بما ثبت هو بواني العزل لا في الاعايشة بغير التوكيل (فان شهدا ثمان) خمسة
 (بلاد) عوى الوكيل ان فلا العايشة وكل ولا بالحاضر فقال الوكيل ما علمت هذا وانما انصرف
 عنه ثبت الوكالة لان معنى حلف هذا أي التوكيل وذلك ليس تكذيبا له لانه قبل
 شهادته لم يعلمه بوجوب علمه (وان قال) انشده له (ما علم صدق الشاهد في ثبوت وكفائه)
 نكذبه شهادته (وان قال) انشده له (ما علمت وسكت قبل لقسم فان قسم بالآخرة) أي انه
 حامر هذا والله ينصرف (ثبت) لما تقدم (وان قسم بالشأى) بان قال ما علم صدق الشاهد
 (لم تثبت) الوكالة لما سبق (وتقبل شهادة الوكيل على موكله) لصدور التهمة كشهادة
 الابن على والده وأولى (و) تقبل شهادة الوكيل (له) أي لو كلفه (فما لم يوكفه) لأنه اجنبى
 بالنسبة اليه (فان شهد) الوكيل (بما كان وكلفه بصدقه) من الوكالة (لم تقبل)
 شهادته (ايضا) وان كان الوكيل (خلصه) من الوكالة (أو لم يخلصه) لانه بعد الوكالة صار
 خصما فيه فقبل تقبل شهادته به كإقراره فيه (واذا كانت أمة بين اثنين فشهدا ان تزوجها
 وكل زيدا (في طلاقها) لم تقبل (أو شهدا بملزها لوكيل في الطلاق لم تقبل) شهادتهما لانها
 بغير نفع اما في الأولى فمؤدفة البضع الهوا ما في الثانية ببقاء النفقة على الزوج (ولا
 تقبل شهادة ابن الرجل) له بالوكالة (ولا) شهادة (أؤفونه بالوكالة) ولا شهادة أبيه وابنه
 لانها شهادة مخرج أصل وعكسه (ويثبت العزل بها) أي شهادة أبوي الموكل أو ابنيه أو أبيه
 وابنه (لانها يثبتان من لا يذهبها) أي بطلانها في كاشهادة عليه (فان قبض الوكيل) الذين
 من العزم (لخصم الموكل) وادعى انه كان قد عزل الوكيل وان حقه باقى في ذمة القريم وشهده
 انشاء) أي الموكل أو أؤفونه (لم تقبل شهادتهما) لانها شهادة فرع لأصله وبالنكاح
 (وان ادعى مكتب الوكالة) شهده لم يصدق بانسانه أو أؤفونه (لم تقبل) شهادتهما لانها شهادة
 مالك لرفيقه أو شهادة فرع أو أصل لرفيق أصله أو فرعه (واذا حضر رجلان عندنا كم دافر
 أحدهما الآخر وكما) بغيري قال أحدهما والله وكل الآخر (ولم يصح) أي الاقرار (شاهدان
 مع الحماكم ثم غاب الموكل وحضر الوكيل فقدم خصما لو كلفه وقال تاو كسل فلا بد
 فأنكر الخصم كونه وكذا لم يسمع دعواه في تقوم اليه بانه لو كان الحماكم لا يصح بطله
 في غير تقبل بل وجرى ما بقى في القضاء يحكم بطله بالآقرار في مجلس حكمه وان لم يسمع
 معه غيره لكن اقراره بالوكالة توكيل ليس انفرادا لم يظهر حقا عليه وانما هو لشهادته فلا بد
 مما باقى (ولو حضر رجل) فاضاها وادعى على غائب ما لا وجوه كرهه فانكره (فانما)
 المدي (بغير عايدة) من الدين (حلفها كم) على رواية ثانی في القضاء استظهارا (وسمى
 له بالمال) وبأنه لا يحلف مع العينة الثالثة (فادحضر الموكل ومجد الوكالة) لم يثبت في الحكم
 او حضر (وادعى انه كان قد عزله لم يثبت ذلك في الحكم) لاننا اقتضاه على القاطب جميع وان لم
 يكن وكيلا (وان ادعى) انسان (ان صاحب المدي) أي الدين (أحاله) على العديم
 (فكدهم وكفاه) دعوى (وصية على ماتتكم) فان صدقه لم يلزمه الدوم اليه وان كذب

ذلك والوارث ليس بزوج ويستدل بالأجبر بقصه موسى وبناروى عن ابن هريرة ركبنا أجرا لينة ففرغ وان بطارنا بطني وقبيله

استأجروا الاجراء بطعامهم
وكسوتهم ولم يظهر لهم نكير
ولا نهوض منصفه فقام العرف
فنهض فقام التسمية كمنه فنفقه
الزوجة (وجا) أي الاجسبر
والمرضعة (في تنازع) مع
مستأجرها في مصفة طعام أو
كسوة أو قدرها (كزوجة)
فلهما نفقة وكسوة مثلها لقوله
تعالى بالمعروف ومن احتاج
منه إلى دواء مرض لم يلزم
مستأجر الكس عليه بقدر طعام
الصغير يشترى به السرير
ما يصلح له وان شرط الاجسبر
اطعامه غيره أو كسوة مصرفا
بما يلزم به وهو للاجسبر ان شاء
أطعمه أو كسوه وان لم يكن
موصوفا لم يجز الجهالة
واحتملت فيما اذا اشترطت
للاجسبر نفسه للاجتماع به وجرى
العبادة بها وللأجسبر النفقة
وانما استثنى عنها أو عجز عن
الاكل لمرض أو غيره لم تنسقط
وصحان له المطالبة بها لأنها
عروض فلا تنسقط بالثبوت كالدرهم
وهي المرضعة أن تاكل وتشرب
ما يدبره لبنها وما يعطى من
مطالبتها بذلك وان دفعته
نفسها أو غيرها فإرضاعه فلا يجز
لها انما لم يوف بالمعقود عليه
أشبه ما لو سقته لبن دابة وان
اختلفا فحين أرضعته فوطأ
بيتها لانها رقيقة وليس لمستأجر
اطعامها الا ما أو اقمها من
الأغذية (ومن عصفطها لموسر
استرضع أمه) لو لم يوصو
(احتقار) لو لم يرضع (حز)
لوجه (احتقار) ما عدا (وامه)

لم يستحق لأن الدفع اليه قد مرى لاحتمال ان ينكر الحاصل المتأخر وقد عدى الوكالة
ووصية وعنه يلزمه الدفع اليه لانه معترف بالحق انتقل اليه أشبه الوارث ورد بان وجوب
الدفع إلى الوارث لكن نهضه والدفع اليه مبرر لأنه أقران لأحق لسواء اختلافه هنا فالحق
بالوكيل أولى وتقبل بيته الحال عليه على الحال فلا يلزم له ونعنا ما عدا ما عدا
فيه ضيق لم يثبت كونه في المبدع ودفع المدعي عليه المتأخر لا مدعي ما ادعاه بل انما انتهم
أنكر ما ربح الحق رجوع على النكر ومنع على القابض مطلقا صدقه أولا تنفق في يده أولا
لانه قبضه على انه مشغون عليه (وان ادعى) انسان (انه) أي ربح الحق (مات) وانما وانه
لا وارث له غيري (لزمه) أي الغريم (الدفع مع التصديق) لانه معقوله بالحق وانما يدعى
هذا الدفع المزمع كمالا حاصلا بالحق (ولا) لزمه الدفع مع (الانكار) انما مات وأنه
وارثه لا وارث له غيره (ولزمه) أي الغريم (اليمين مع الانكار) لانه معقوله ما كاله (لانه
حلف على نفي فعل الغير (هنا كان) الحق (أودى ما دعى) كانت العين (أو غيرها) من
عاريه ومضار به وهو ما (ومن طلب منه حق) من دين أو غير (وامتتم) المطلوب منه
(من دفعه حق) يشهد القابض على نفسه بالقض وكان الحق عليه (أي المطلوب منه) (غير
بينه) لم يلزم القابض (الشهاد) ولم يجز للمطلوب منه التنازع في ذلك لانه لا ضرر عليه في الدفع
حق يطلب زواله لا تمتدعي عليه كمال لا يستحق على شي أو يقبل قوله بعينه (وان كان
الحق ثبت بينه وكان من علم الحق بقبل قوله في الرد كالدفع والوكيل بغير جعل) والوصي
بغير جعل (فكذلك) لا يلزم القابض (الشهاد) على نفسه بالقض ولا المطلوب منه التنازع
لذلك لا تقدم (وان كان) من علم الحق (على) لا يقبل قوله في الرد (ان كان من هو) مختلف
في قبل قوله في الرد (كالناصر والمستبر) والقراض (والمرتمن) والوصي والوكيل بغير جعل
وكل من قض العين لحظ نفسه (لم يزمه تسليم ما قبله) من دين أو عين (الابا) (الشهاد) على
القابض بالقض حديث لا ضرر ولا ضرار (ومضى) القابض (على نفسه بالحق) لم يلزم
القابض (تسلم الوثيقة بالحق) إلى من علم الحق (لأنها ملكه) لا يلزمه دفعها وكذا من باع
عقارا ونحوه وبه وثيقة لا يلزم دفعه للشرطي (وتقدم بعينه في زمن) وانما هو ببال كالنحو
واما أمال أو) شهد (شاهد) بها (وحلف) مدعي الوكالة (معش) ذلك ان كانت الوكالة
في المال) أو ما يقصد به المال لأن الوسائل لحاكم المقاصد (ومن أخبر وكاله وظن صدقه)
أي صدق مخبره (نصرف) اعتقاد على غلبة ظنه (و) اذا نصرف وانكر المخبر عنه (عنه)
الوكيل ما فات بتصرفه ان لم تثبت وكالته لنسب انه تصرف بغير حق

كتاب الشركة

بوزن مرقه وقرقره وهي جائز تبا لاجاع فقره تعالى وان كثيرا من الخلط ما يلي في بعضهم على
بعض الآية والخلط هم الشركاء وقوله عليه الصلاة والسلام يقول الله ما ثالث الشريكين
ما لم يحن أحدهما صاحبه فإذا خسر خرجت من بينهما ما رواه أبو داود عن حديث أبي هريرة
واسنادها ثقات (وهي) فواع (اجتماع في استحقاق أو) اجتماع في (تصرف) النوع
(الاول شركة في المال) كائنين ملكا معا عتاهما بآثار أو شراؤه أو بيعه ونحوهما أو ملكا القرية
دون المصعة أو العكس ويطلق بذلك ما إذا اشتركا في حق الرعية كالوقد هما انسان بكلمة واحدة
فانه يحد لها سدا واحدا أو باق (و) النوع (الثاني شركة عقد وهو المارءان) بالترجيه
(وتكره معاملة من في ماله لال وحرام محمول) وكذا احبة دعوتها وكل هديته وصدقته

فهي بالعرفات فكذلك الاطباء
لان لكل عمل عوضا معلوما
فكيف كانوا يفتي به كل دولي بتمرة
ولا يصح ان يكثرى بغيره
لانه غرضه ان يحصل المدة
والعمل كالواستاجر الدابة فله
سفره في بخارة ولان مدة انقضاء
قد تطول وتقصر والعمل فيها
يقولون بكثر فان سلم المؤجر
قطعه اجرا للمثل (فلا يجرى)
بالدابة فله العمل (لكل يوم) حتى
معلوم كالواستاجر له كل يوم
بدرهم (او) حين لكل شهر
حتى معلوم بان الاستاجر ما كل
شهر يدبر الصرخ لان كل يوم او شهر
معلوم مدته وجره فاشبه ما قال
كبريكه اشهر اكل يوم كذا ار
سنة كل شهر كذا او النقل هذه
الصيغة كل فقيز بدرهم ولا بد من
تعيين كونها كرويا او حل معلوم
(او انكراه) يسقط له (كل دولي
شركة) ما لم يثبت على قال
شركة جو عايدة بالخرجات
اطلب العمل في هولي الا الدينية
فاذا انما باراة قد جعلت بدرا
فقلنت انها ربه فقلنا فقلنا
كل دولي بتمرة فقلنا ستة عشر
ذو القعدة الى ستة عشر غرة
فانما النبي صلى الله عليه وسلم
فليس به فكل منى منار واه
اجدور وى وعن رجل من
الانصار نحو ر واهما ان
ما به ولان الدول معلوم وعوضه
معلوم كذا كذا لوسى ولا يعرفه
ولا بد من معرفة الدول والمتر وما
يسق به لان العمل يختلف وقوله
بدر الدابة الموحدة والذال
لله لجلد النحلة (او) انكراه

(نساء) اى الى اجل معلوم لانه من عادة التجار ومعها فافات من الثمن لم يجره ضمانه الا ان
يخرط ببيع من لا يوافق به او من لا يعرفه فانه في الغنى في المضارب (وعايد الادباع) لانه عادة
التجار (و) عايد (الزمن والارتقان) لان الزمن برادلا فانه والارتقان برادلا فانه هو
على كذا فكذلك ما رادها (لما حققين) اى في الادباع والزمن والارتقان من من على العقد
وغيره (و) لشرىك (عزل وكيل وكه هو لو) وكه (شرىك) لانه وكيل وكيله (وليس له
ان يبيع من مال الا منافع في الاصل طائفة من المال تبث التجارة كاله الجوهري والمراد
ان يدفع من مال للشركة ليعين بغيره والرجح كله فله ان يشرىك له) لما فيه من القدر
(وليس له ان يتوكل فيما يتولى مثله) من العمل (بشبهه) كالوكيل وعلى مناته له التوكل
فيما لا يتولى مثله بنفسه ما يجره (وهو) اى شرىك فنان (كمضارب فيما له) فله
(و) فيما يبيع (عليه) فله (ومما يبيع) المضارب (منه) لتساويهما في الحكم (وله) اى
الشرىك (السفر من الامن) اى امن البلد والطريق كولى التيم (فلسافر والمقابل
المطعم من) لتفرطه (وكذا) لوسافر (فيما ليس الغالب السلامة) ولواستوى الامران
لتفرطه (ومثله ولى تيم) ومضارب (وان لم يعل) اى الشرىك ولى التيم ومثله
المضارب (بحوزه) اى البلد والطريق (او) لم يعلما (فليس مشتركا بضمان) فافات
ذلك لانهما لا يقدان مفرطين (وان على) الشرىك (حقه) سلطان سدا ما دخل انساظر
اليه فانه ضمانه) اى المال (لتصرفه) اى ان شرىك المال (لا يخفى) اى
الشرىك (ان يستدين على مال الشركة) لانه يدخل فيها اكثر مما رضى الشرىك بالمشركة
فانه لم يجر كالوضع النباشيا من ماله والاستدانة (بان يشرىك باكثر من رأس المال او)
بشرىك (يمن ليس معه من جنسه الا في التقدير) لغير ان العادة يقبل احد جانبا
(فان قيل) اى استدان على الشركة (فهو) اى ضمانه من الاستدانة (عليه) ان تلقى او شري
(درهمه) ان يرجح له لم تقع الشركة (ففيه) (الا ان ياذن شرىك) فيصرفه فقه افعال التجارة
المأذون فيها وان اخذ احدهما بالامضاربة فربحه دون صاحبه لانه يتصرف به ويحى فيه
ما باقى في المضارب ذكره في الغنى (وهذا المنع المتقدم مع الاطلاق اما لو اذن الشرىك له)
اى شرىك (فيه) اى فيما تقدم انه مجموع من من تصرفات حاز (او قال) الشرىك
لشرىكه (عمل برأىك جاز ان يعمل كل ما يقع في التجارة من الانصاع والمضاربة والمال
والشاركة) به (وخلطه بماله والزمه رهنه غير ذلك اذا رأى فيه مصلحة) لتناول الاذن لذلك
دون التبرع والمطالبة والقرض وكافة الرضى وعقودت ووجه لانه ليس بخارعة وانما فرض
اليه العمل برأيه في التجارة (وان آخر) احد الشرىك (حقه من الدين المالحاز) لانه اسقط
حقه من المطالبة فصاح ان يقر به كالاراد (ان آخر) حق شرىك (فلا يجره ولا غير ما دون
فيه فقله ولا عرفا) لكن لو قرض شرىك شيئا مما لم يجره كان له اى التوفر (مشاركته فيه)
اى فيما يقره (وله) اى الشرىك (حسب غير مع منع لاحقره) اى من حبه لانه مدته
(وان تقاسما الدين في الزمة) بان كل واحد على زمة بقوله بالاختصاص فحينئذ وانت تأخذ
حسب لم تصح (او) تقاسما الدين في (الذمم) بان كان لهما دين على جماعة ورضى كل
بعضهم (لم يصح) لان الذمم لا تتكافؤ ولا تتعادل واقعه تقتضيها انما يقر بتدليل بمقره
الذمم ولا يصح بيع الدين بالدين ولو تقاسموا مضاع المعض وقض البعض فاقض لهما وما
مضاع عليهما (وان ابرا) احدهما (من الدين لزم) الاراء (فحقه) لانه تبرع (دون حق
صاحبه) لانه ليس من التجارة ومثله لو اقبل عن مبيع في حصة خيار على ما في المبدع

(على حله فزرة الى محل كذا على انها حرة او طال وانما فلكل رجل درهم ص) لا تقدم (وهكذا)

لانه تقع مباح مقصود
 (و) كاستيثار (حافظ لعل خيب)
 معلوم بترتيب من اياما
 معلومة لان فيها مباحا جوار
 الدوا والماء فيخذ على اصل
 الاباحة (وتكون انصب)
 كنهدي واز وصغر (و) كقره
 (الحراسة) مدع معلومة لان فيه
 نفعها ما هو غرض اجارته فذلك
 (سوى كلب وشيزر) فلا تنفع
 اجارته ما مطلقا لانه يصح
 بينهم ما (و) كاستيثار (شعر
 للشعر) عليه (او حوس بظله)
 لانه منفعة مباحة مقصودة
 كالخيل والغنم وكالو كانت
 مقطوعة (و) كاستيثار (بشر
 لعل وركوب) لانهم سمانقصة
 مقصودة ليرد الشرع بقربها
 انه ركوب العبر وكثير من
 الناس من الاكراد وغيرهم
 يحملون على البشور كونهما
 وفي بعض البلاد يحرق على
 الابل والبغال والجسموع
 خلفها الحشرت ان شام القدان
 بعظم الانتفاع بما فيه وذلك
 لا يمنع الانتفاع بما في شئ آخر
 كما ان الخيل خلقت للركوب
 والزينة وبساح اكلمها والواو
 خلق للعبية ويتداوى به
 (و) يصح استيثار (غشم
 لذي اس ذرع) معلوم او انما
 معلومة (و) يصح استيثار
 (بيت) معين (في دار) مدعة
 معلومة بغير معلوم (ولو اهل)
 أي لم يذكر (استطرقه) اذ
 لا يمكن الانتفاع به الا باستطرق
 فاستثنى عن ذكره لتعارف
 (و) يصح استيثار (ادعى
 لقود) أي امر تركب مدعة معلومة لانه تقع مباح بقصد وكذا البديل على طريق حديث الحجرة

مفصلا (وان اشترط) التبرك او رب المال (هله) أي على شريكه او المصارع (ضمان
 المال) ان تلف (أو) شرط (ان عليه من الوضعة اكثر من قدر ماله) فسد الشرط وحده
 لما قلناه من حق العقد (أو) شرط عليه (الارثة في السلم) فسد الشرط لانه لا مصلحة للعقد
 فيه انبه اشراط ما ينافيه (أو) شرط عليه ان (لا يبيع الشركة مدعة بعينها) (ان) لا يبيع
 الارض المال اقل (من) رأس المال (أو) (ان) لا يبيع الامن اشترى منه (أو) (ان) لا يبيع
 أولا يشترى او لزوم العقد فسد الشرط وحده لما قلناه من حق العقد (أو) شرط عليه (خدمة
 ولو شئ عين او قرضا او مضاربة أخرى) له في مال آخر (أو شرطه) أي ما ذكر من الخدمة
 وما عطف عليها (لاحتي أو) شرط (اعماله اخذ به ثمنه ودوا لتولية ونحوه) كشرطه
 على المضارب جزا من الوضعة (فهذه شروط فاسدة) لانه ليست من مصلحة العقد ولا
 مقصداه اشبهت ما يتغير ولا تصدق هذا الشرط الفاسد (لانه عقد مدعي بمجهول فلم
 يتطاع الشرط العاقد كالشكاح وحققا ما صحه في الانصاف وغيره لكن مقتضى القواعد
 انه اذا شرط عليه قرضا او مضاربة أخرى بقصد العقد لانه كسبتين في بيعه المتين عنه كما يأتي
 بعضه في المضاربة وانما فسد العقد أي عقد الشركة باقوا فيها (قسم ربح شركة هنان وجوه
 على قدر المالين) لان التصرف صحيح لكونه باذن مالكه والربح فاعا المال (كالوضعة) فهي
 بقدر المالين (وما على كل واحد منهما) أي الشريكين (في الشريكتين) أي شركة العنان
 وشركة الوجوه (فله اجرة) لانه عمل في نصيب شريكه فربح به لانه عقد يفتي بالفضل فيه
 في ثانی الحال فوجب ان يقابل العمل فيه عوضا كالمضاربة وبيان قدر اجرة في نصيب
 شريكه ان ينظر اجرة عمل كل واحد منهما في المالين (ويستحق منها اجرة عمله في ماله) لان
 الانسان لا يجبره على نفسه المال (وربحه على) شريكه (الاخر بقدر ما في له) من اجرة
 العمل لانه الذي عمله في مال شريكه (فان تساوى مالا وما عاها كما تقاسم الا انسان) لانه قد
 ثبت لكل منهما على الآخر مثل ماله عليه (واقته بما لزم ربح نصيب وان فضل احدهما صاحبه
 يفضل تقاص دين النقل لعله من الكثير (وربحه على الآخر بالفضل) أي نصفه لما
 تقدم (وقسمت اجرة ما يتقلا في) شركة (الأبدان) انما قسمت (بالسوية ويربح كل واحد
 منهما ما على الآخر اجرة نصف عمله) لما تقدم (وان تعدى شريك) ما امر به بشريكه فتلف
 شئ من المال (ضمن) انما انما كسائر الامناء (والربح لرب المال) أي ربح نصيب الشريك
 له لانه في مقتضى انما نصيب كل في الانصاف على الصحيح من المذهب ونقله الجماعة والعقد
 الفاسد في كل امارة وتبرع كضاربة وشركة وكالة وودعية ورهن وهبة وصدقة
 ونحوها كصبي في ضمان وعنده فكل عقد لا ضمان في صحيحه) كالمذكورات (لا ضمان في
 فاسده وكل عقد لازم) أو حازر (بجيب الضمان في صحيحه) الضمان (فاسده كبيع
 واجارة ونكاح ونحوها) كطباية والمراد ضمان الاجرة والمهر في الاجارة الفاسدة وانما نكاح
 الفاسد وأما العین فغير مضمونة لهما • والحاصل انما وجب الضمان في صحيحه وجب في
 فاسده وما اقل قال في القواعد وليس المراد ان كل حال ضمن فيها في العقد الصحيح ضمن فيها
 في العقد الفاسد فان البيع الصحيح لا يجب فيه ضمان المنفعة وانما ضمن العین بالثمن والمضامين
 بالبيع الفاسد يجب ضمان الاجرة فيه على المذهب ولا يقال اذا باع العدل الرهن وقض الثمن
 وتلف فيه ثم خرج الرهن مستقرا رجع على العدل ان لم يده بالمال كما سبق في منع الا ضمان
 عليه في صحيحه لان هذا من اقتضى الباطل لا الفاسد (والشركة) بسائر انواعها (عقد حازر)
 من الطرفين لانه يتناهى على الوكالة والامانة (تبطل بعت احد الشريكين) (بجتره) المطلق

نما ونحوها وقد روى بالسر او
العمل فان قدر بالحق ذكر عدد
الاوراق وقدرها وعدد السطور
في كل ورقة وقدر الحواشي بدقة
انقسم وظلته فان عرف انطلا
بالشاهدة جاز وان أمكن
ضبطه بالصفة ضبطه ويجوز
تقدير الاجرة باجزء الفروع او
باجزاء الأصل وان ظلم على
نسخ الأصل باجر واحد جاز
وبقي من خطا بمر عتاد وان
امرت في النسخ بحيث يخرج
عن العادة فهو عين ربه كال
ابن عقيل وليس له عادية غيره
حال النسخ ولا التنازل بما
يشمل سره ووجب حفظه ولا
نفيه تقديره وشغله وكذا كل
الاعمال التي تختل بشغل السر
والقلب كالقصاص والباحصة
ونحوها وبهم استثمار شركة
وفخ ونحوها المسددة معلومة
وفي البركة احتفالان قاضيان
ومقتضى تقليل ابن عقيل في
مسئلة البر يجوز ذكر الجهد
(و) يصح استثمار (عسبر)
وصدق ونحوه بما يتفق (اشم)
مذمومة ثم برده لا تنفع مباح
حكاية بئس (و) لا يصح
استثمار (ما يسر عساه) من
الطيب (كر باحسين) لتلفها
عن قريب لنفسه المظنومات
(و) يصح استثمار (نقد) أي
دراهم ونائير (نقل ووزن)
وكتذا ما احتسب اليه كاتف
وربط من (قطر) مسنة
معلومة كالحل لقتل لانه تنفع
مباح مقصود يستوفي دون
الاجراء (وتذا مكيل وموزون

(و) (المخبر عليه لسنه) أو نلس أو غيرا عليه فيه (و) (بالفسخ من أحدهما) وما ر
ما زال الوكالة فان عزل أحدهما أحسنه أنزل الموزون) ولولم يعلم كالموكل (ولم يكن له
ان يتصرف الا في منصبه) من المال فان تصرف في أكثر من الزائد (ولما زال التصرف
في الجميع) أي جميع مال الشركة لا يباح بالقبض في حقه لار شريكه لم يزل يخلص مالها فسخ
أحدهما الشركة فلا يتصرف كل الا في قدر ماله (هنا) أي ماذ كرم العزل (اذ انقض
المال) أي صار مثل حاله وقت العقد عليه ذانير أو دراهم (وان كان المال) (عرضا لم يعزل)
أحدهما بعزل شريكه له (وله التصرف بالبيع) لتتضمن المال كالمضارب (دون المعاوضة
بساعة أخرى ودون ان يفسد به المبال) لانه موزون ولا حاجة تدعو الى ذلك
بخلاف التتضمن * هذا ماذ كر والقاضي وظهر كلام أحدوا المذهب بمنزل معالقا وان
كان عرضا ورد قياسه على المضارب بان الشركة وكالة والرجح بقتل ضمنا ودق المضارب
أصلي (واذا مات أحد الشريكين وله وارث شديقه) أي الوارث (أن يشم على الشركة
وما زال له الشريك في التصرف) وما ذن هو أيضا الشريك فيه (وهو) أي بقاؤه على الشركة
(انعام الشركة وليس بانتهائها فلا تنسب شروطها) أي شروط الشركة من حصون والمال
وكونه مضروبا بوسيان الرجح ونحوها مما تقدم هنا مقتضى كلامه في المعنى والمبدء
* وقال في المتروعين ان مات يخرج من الشركة ونسب لم يمتورثه انتهى بوجهه بطلان
الشركة بمت أحدهما وهو صريح كلامه مفسرا وكلامه المنتهى وغيره ما فيها تقدم في الوكالة
ومقتضى ما يأتي في المضاربة أيضا اذ لا فرق (وله) أي الوارث (الطالسة) الشريك (بالقبض)
لمال الشركة (فان كان) الوارث (مولي عليه) لكونه بمجوراه له (فاهو له مقامه في ذلك)
في بقائه الشركة والمقامه (ولا يفصل) الولي (الامافيه المصلحة للولي عليه) ككسائر
التصرفات (فان كان المست قد رمى بمال الشركة أو نصفه لمن فالوصي له) اذ انقل
(كالوارث فيما ذكرنا) لا انتقال الملك اليه (وان كان) الانصاه به (لشريكين كالقصر لم يزل
لوصي الاذن في التصرف ووجب دفعه اليهم) أي دفع المال الموصى به الى الموصي لهم
(ويعزل الوصي نفسه) أي نصيب المثل (وبفرقه عليهم) أي الى الموصي لهم علا
بالوصية (فان كان في الميت دين تملك الدين) بتركته فليس للوارث امضاء الشركة حتى
يقضى دينه فان قضاه) أي الوارث (من غير مال الشركة فله الانعام) أي انعام الشركة
(وان قضاه من غير مال الشركة في قدر ما قضى) ذكره في المعنى والمبدء وغيره لكن
مقتضى ما تقدم ان الوارث لا ينع من انعام الشركة كقبول القضاء لكن يكون موقوف ان قضاه
نفذت الشركة كسائر تصرفاته والاقتضات ووفى الدين من حصه المثل (وباقى المضاربة
لومات أحد المتقارضين) مفصلا

فصل في القسم (الثاني المضاربة بوي) تنوع اهل العراق ما يؤخذ من الضرب
في الأرض وده والسرغ والبقارة * ل تعالى وآخرون يضررون في الأرض يتغنون من فضل
الله ويمثل أن يكون من ضرب كل منها بسهم في الرجح ومساها أهل الحجاز قرأنا في قول هو
من القرض به * في القطع بقال قرض انما التوب اذا قطعه فكان رب المال اقطع من ماله
قطعه ومساها الى اله امل واقطع له قطعه من زبها وقيل من المساواة والموازنة يقال تقارض
الشاعر ان اذا توازوا وهي جائرة بالاجماع * حكاه ابن الأثير وروى عن جر وعثمان وعلى
وابن مسعود وسكبن من خزام رضى الله تعالى عنهم ولم يعرف لهم مخالف والحكمة تقتضيها
لان بالناس حاجة أليافا فان لا تنهى الابا التجارة وليس كل من يملكها يحسن التجارة
وفلوس ليعا عليه) أي المذكور لما تقدم (فلا تبيع) اجارة تقدموا عطف عليه (ان الملقط) أي لم يذكر الحق ولا الوزن وتكون

حل على المعاد (ولا تصح اجارة على زنا أو زورا أو غدا) وفوح وضع كتب يدعه وشريحه ورضي خنزير وفوقه لأن المنفعة المحرمة لا تقابل بعض في بيع فكذلك في الاجارة وذكره ابن المنذر إجماعا في المنفعة والثالثة (أو يزول) أي لا تصح اجارة لحسن الصراب لئله عليه الصلوات والسلام من حسب الفعل متفق عليه ولأن المقصود الماء الذي يظف منه الولد ومعين ففسده اجارة الحيوان لا خذله بل أولى لأن هذا الماء لا ينفقه فان استحق اليه سائر بغيره المكره وليس لغيره أخذه ذكره في المنفق وإن أطرق لحله لا اجارة ولا شرط وأدعيته له هذه فلا بأس لأنه فصل معروفًا فحازت محالته عليه (أو) أي ولا تصح اجارة دار العمل كمنية أو معة أو معة ذهاب (أو) بيت نادر لتسعة المحوس (أو) لبيع خمر أو قمار ونحوه سواء شرط ذلك في العقد أو لم يشر به لأنه فعل محرم فلا تجزئ الاجارة عليه صحة اجارة فدهه للفقهاء وإن استأجره من مسلم دارا وأراد بيعه لغيره فله منه لا محذور (أو) أي ولا يصح استئجار (لحسب مينة وشوها) كدماعه من لا كمالا لغيره منظر) اليه (أو) لحل (غير شرعي) لا يتقدم (ولا أجوزة) لأن المنفعة المحرمة لا تقابل بعض فان كان حل للمنة لا لكل منظر اليها بعت (وأصح) لاجارة حل مينة أو خير (لأنه أوداه) لعدم الحاجة اليه ولا تنفع بدون إباحة الاجارة

ولا كل من يحسنه مال فشرعت له الماحضة والمضاربة (دفع مال) أي تقدم مضروب خال من النش الكثير وتقدم (وما في معناه) أي معنى الفقهاء كان له عند أنسان نقد مضروب ومن نحوه ودعة (معين معلوم قدره) فلا تصح على (مضروب نقد) لجهالتها (ولا) على (أحد كسبين في كل واحد منهما مال معلوم تساوي ما فيهما) أي الكسبين (أو اختلف ما فيهما فلا يباح) وقوله (إلى من يعبره) أي المال متعلق بدفعه وسواء كان المدفوع اليه واحدا أو أكثر ولذا عبر عن وقوله (يجزئ) مشاع (مما قدم من وجه) أي المال متعلق بتغيره من سمي كل الربح أو دواهم ولو معلومة أو جزأ مجهولا كخز أو قطب أو نصيب فسد وتقدم وكذا لو جعل له جزأ من نفس المال المدفوع (له) أي للعامل (أو لغيره) أي عبد العامل إذا اشترط له قبل سده (أو) شرط الجزء للعامل (والأجنبي مع عمله منه) أي من الأجنبي بان يقول له عمل في هذا المال يثبت الربح لك ولا دخلني أن يعمل مصلك لأنه في قوة قوله أعطاني هذا المال الثالث (و يسمى أيضا) دفع المال على الوجه المذكور (قراضا) وتقدم (ومعاملته) من العمل (وتتخذ) المضاربة (بما يدعى معنى ذلك) أي معنى المضاربة والقراض من كل قول دل على أن المقصود للمنفعة لحاز بكل ما يدل عليه (ويجوز) أي المضاربة (أمانة وكالة) لأنه متصرف لنفسه ما دونه والمال تحت تدبيره ولا يضمن بقائه (فإن ربح) العامل في المال (شركة) لأشراكهما في الربح (وإن فسد) المضاربة (فأحاز) لأن العامل يأخذ أجره (وإن تدمى) العامل ماله ربه المال (فانصب) بر المال ويرجع لاشترائه في تنازله كالفاسد (قال) ابن القيم (في الهدى) النوى المضارب أمين وأجير ووكيل وشريك فأمين إذا قبض المال ووكيل إذا تصرف فيه أي المال (وأجير فيما يباشره من العمل بقائه) لأنه أقره ومض وهو الجزء المسمى لهما الربح وإن كانت المضاربة معينة ولعل برادته في حكم الأخير والافتراض الاجارة لا ينافي في ذلك وله أن يبيع المصنف قوله معا بالقديم من أنه أحرازنا فسدته (وتشريكنا ظاهر فيه) أي المال (الربح) لما تقدم (ومن شرط صحته) أي المضاربة (تقدم نصيب العامل) من الربح لأنه لا يفسد الباطل شرط (فإن قال) رب المال (خذه هذا المال مضاربة ولم يرد سهم العامل) لم تصح (أو قال) خذه هذا المال مضاربة (ولكن جزء) أعطاه أو نصيب (من الربح) المضاربة فاسد قبلها لأنه نصيب العامل (الربح كله للمال) لأنه تمام ماله (والوضعية عليه) أي على رب المال الوحدة لأن العامل أمين (وللعامل أجر منته) وإن لم يحصل ربح لأنه عمل بعض لم يسره (وتكني مباشرة) أي العمل بقوله (فلا يمتنع منظر) العامل بالقبول كالوكالة (فإن قال) رب المال (خذه فاجر بربح كله) هو (إضاع) أي يصير جميع الربح لرب المال (لاحق للعامل فيه) فيصير وكلامه يترتب لأنه قد ربحه حكم الإضاع لولا قال مع ذلك وذلك ضمانه لم يضمنه لأن العقد يقتضي كونه أمانة غير معصون مالم يمتد أو يفرط فلا يزول ذلك بشرطه (وإن قال) خذه فاجر بربح (الربح كله) للمال المدفوع (قراض) لا قراض لأن اللفظ يصلح له وقد قرن به حكمه فاجر بربح الباطل والربح كله للعامل (لاحق لرب المال فيه) أي الربح وأما ربحه فمطلوبه (وليس) أي الإضاع والقراض (بشركة) ولا مضاربة لعدم تحقق معناه لهما (فإن زاد) رب المال (مع قوله) الربح كله ذلك ولا ضمان عليه فهو قرض شرط فيه في الضمان فلا يفتني لأنه شرط فاسد لما قلناه مقتضى العقد (وإن قال) رب المال (أجره) (والربح ينفذ) الربح (بينهما نصين) لأنه أضافه اليهما أضافته واحدة ولم يترجح فيها أحدهما على الآخر باقتضى التسوية كخذه

العاريجي وبينك (وان قال) رب المال (خذه مضاربة والربح كله لك) قدمت (أوكال)
 خذه مضاربة (والربح كله لي فسدت) للضاربة لأنها تقتضي كون الربح بيها ما فإذا
 شرط اختصاص أحدهما بالربح فقد شرط ما ينقض العقد ففسد كالشرط
 الربح في شركة الصنان لأحدهما ويقارن ذلك بقول مضارب أن القسط يصل لي لما تب
 حكم من الأرباح والقرض ينفذ تصرف المضارب لأن الأذن باقية (وله) أي العامل
 (أجر المثل في الأولى) وهي قوله خذه مضاربة والربح كله لثالث عمل على عوض
 لم يسله (والثاني) أي العامل (في الثانية) وهي قوله خذه مضاربة والربح كله لثالث
 يربح بعمله (وان قال) خذه مضاربة (ك) ثالث الربح مع المالك وتضمنت الرب
 المال (أو) قال خذه مضاربة (في ثلث الربح ولربح ك) نصيب الأجر مع القراض
 (والباقي من الربح (لآخر) المالك وتضمنت الربح لثالث عمل فإذا قدر نصيب أحدهما منه
 فالباقي لآخر مع مفهوم القسط كما هو أن ثلث الميراث للأب من قوله وورثه أبو أوفى لعله الثالث
 (وان أتى معه) أي مع لفظة المسمى (ربح عشر الباقي ونحوه) كربح خمس جزء من ستة
 عشر (مع) أن جهالة ثلثه وتوليها لحساب (وان قال) رب المال خذه مضاربة (في النصف
 وثلث الثلث وسكت عن) السدس (الباقي مع يوكان) الباقي (لرب المال) لأنه يضمن
 الربح بجاهه لكونه غناه وقرع هو العامل بأخص بالشرط فاشترط له أسخفه وما بقي فرب
 المال بجاه الأصل (وان قال) رب المال خذه مضاربة بقوله الثلث (أو قال) خذه مضاربة
 بالثلث أو له الثلثين أو بالثلثين ونحوه) كقوله خذه مضاربة بجاه الربح أو بجاه خمس ونحوه
 (مع) ذلك (وكان تقديره بالنصيب للعامل) لأنه من حيث اقتضى بالشرط بخلاف شرط
 المال فإنه يستحق الربح بجاهه (وان اختلفا) أي رب المال والمعامل (في الجزء الشرط
 (أو) هو للعامل قليلا كان) الجزء والشرط (أو كثيرا) لأنه من حيث اقتضى بالعامل وهو يرب
 ويكثر وانما يتقدر حسب ما بشرط بخلاف شرط المال فإنه يستحق الربح بجاهه ويحصل منه
 لأنه يحصل خلاف ما قاله فيسببني الاحتمال (وان قال) رب المال خذه مضاربة وثلث
 الربح وثلث الباقي (مع) أي العامل (خمس أضعاف الربح) لأن عرج الثلث وثلث الباقي
 تسعة وثلثها ثلثة وثلث ما بقي اثنين وثلثها إلى التسعة ما ذكر (وان قال) خذه مضاربة وثلث
 (ثلث الربح وربع ما بقي فله النصف) لأن عرج ثلث وربع الباقي من ستة وثلثه اثنين
 وربع الباقي واحد (وان قال) خذه مضاربة (الربح وربع الباقي من ستة عشر وربعها أربعة وربع
 الباقي ثلاثة والسبعة تسبب إلى الستة عشر ما ذكر (وصوامهرا) أي المتراضان (الحساب
 أو جهلاء) لأن ذاته يمكنه بالربح إلى غيرهما من صرف الحساب (ويجوز أن يدفع
 واحد (في اثنين مضاربة مع يوكان واحد) كما هو في يوكان (فإن شرط) رب المال (لها
 جزأ) معلوما (من الربح بينهما نصفين مع) قليلا كان أو كثيرا (وان قال) رب المال (لها
 كذا وكذا) كالنصف أو الثلث (من الربح ولم يبين كيف هو) أي كيفية قسمته بينهما من
 تساوا وتفضيل (فهو) أي الجزء والمشرط (بينهما نصفين) لأن مطلق الأضائة تقتضي
 التسوية (وان شرط) رب المال (لأحدهما) أي أحدا العاملين (ثلث الربح و) شرط
 (لآخر به) أي الربح (والباقي له) أي رب المال (حاز) ذلك وكان الربح على ما شرطوا
 لأن الحق لا يصفوهم بخلاف ما وافقوا عليه (وان قارض اثنين أحدا ما فيهما حاز) كالقارض
 كل منهما منفردا بخصمائه (فإن شرط) أي صاحب المال (له) أي للعامل في مالهما

(ويصل نفع يرب) أي جاره بربيعا (و) يدخل (خبر تاسع) تعال (و) يدخل (خبر عاشر) استأجر لربيعا بيهما (و) يدخل

استنجر له سبع ثوب
(وقوله) كذب باع ذباغ تباه العمل
الصانع لاصالة (لوعار ما يبر
دار مخرجة فلا تسخ
دخوله في الاجارة نفسه في
الانتصار عن الاصحاب وفي
الفصول لا يستحق الاجارة لانه
انما عاك بالمجازة (ولا تصح
اجارة (في) جزء مشاع من عين
ملك فتمت الاول (وغيره) عن
ياقوت ابن (نقرض بكه) بالباقي
ذكره في امانة الكبرى لانه
لا يندرج في تسليم الاستيعاب
فصير بكه والاولية للزوج
على مال شركه كما لم ينص
(ولا تصح اجارة (في عين)
واحدة (العدد) اثنتين فأكثر
(وهي) أي العين ملك (واحد)
بان اجره اربعة اذ ابته لاثنتين
فاكثر لانه يشبه اجارة المشاع
(الاقول) وفي رواية في اجارة
المشاع ووجه في اجارة العين
لانه ينقسم فأكثر قال (المنع)
وعنه على اختياره أو خفض وأبو
الخطاب والحلواني وصاحب
الفاقي وابن عبد الهادي
(وهو أظهر وعليه العمل) أي
عمل الحاكم الزمنا وان
استاجر شرك مسن شركه
أواجبهما لو افسد بمحض وان
تفاوتت الاجرة فان اقله
أسمدها صحيح وبقي
المسقة في نصب الآخر (ولا)
تصح اجارة (في امرأة ذات
زوج بلائذه) لتعويت حتى
الزوج في الاستماع لاثنتان
عنه استنجر له (ولا يقبل
قولها) بلائذه بعد ان أجزت
نفسها (انما تزوجة) في بطلان الاجارة (أو) أي ولا يقبل قوله من تزوجت ثم ادعاهما

(ووجه ادعاهما) بان شرطه كل منهما منفذ الرج أو ثلثه (حز وكذا الثاني) شرطه
متفاضلان (ب) شرط أحدهما (النصف) بشرط (الآخر) له (الثالث) كالأول وكل منهما
بعده لان العقد يتعدد بتعدد الماقد (و يكون باقرض مال كل واحد منهما) أي لصاحب
ذلك المال لانه غاممه (وان شرط كون الباقرض الرج بينهما متصفين لم يجز) لانه شرط
شأن في مقتضى العقد وكل منهما لاحق له في مال الآخر ولا عمل له فيه فلا يستحق من وجه
شيأ (واذا شرط) أي المتقارضان (جزأ) معلوما (من الرج اشيرا العامل فان كان) شرط
(لأحد أحدهما) أو كان شرط (لأبديهما مع) وكان في الحقيقة (مشر وطالسيدة) لان
المبدل عاك وماله أسيد (وان جعله) أي جعله المتقارضان الرج (بينهما وبين عبد
أحدهما) أو اثنان فصاحب العبد لثلاثان أي الثلث الشرط له والثلث المشرط له لانه
(ولا) آخر الثلث لانه الذي شرط له (وان شرطه) أي شرط المتقارضان الجزء من الرج
(لاجنبي أوله) أحدهما كبيرا كان أو صغيرا (أو امرأة أو قربة) كاهه وأخيه (وشرطاً
عليه) أي على الشرط له الجزء (علا مع العامل مع) الشرط (وكانا عامان) بمنزلة
مال أو مال لاف هذا المال ولكل منكما كذا (وان بشرط عليه) أي على الشرط له
الجزء غير عبد أحدهما (علا مع العامل) (تصح المضاربة) لانه شرط فله يعود إلى البيع
فقد به العقد كالشرط ادرهم معلومة (وهكذا حكم الساقاة والمزارعة) (في) جميع
(ما تقدم) في المضاربة فلهما عليها لان العامل في كل منها اغنيا يستحق بالعمل (حكم
المضاربة حكم الشركة فيما لعمال ان يفعله) من البيع والشراء أو القبض والقبض وقطع
(أو لا يفعله) كالقرض وكتابة الرقيق وتزويجه وقوله (و) في (بالمزعة) كشر
الثوب وطبويه ونحوه الكيس والحرز ونحوه (وفي الشرط) بمعية كانت أو فاسدة
مفسدة أو غير مفسدة (لان) كل (ما جاز في ادعاهما في الاخرى) لا شرا كعما
التصرف بالاذن (وكذا النع) أي ما استبح في ادعاهما المتنع في الاخرى (وان فسدت)
المضاربة (فالبيع للمال) لانه غاممه والعامل اغنيا يستحق بالشرط اذا فسدت فسد
الشرط فله يستحق شيأ (ولعامل) اذا فسدت (اجرة مثله) خبر المال أو ربح لان عمله انما
كان في مقابلة المسمى فاذا لم تصح التسمية وجب رد عمله عليه وذلك متعارف وجب له أجر المثل
(وما قصره) العامل في المضاربة الفاسدة من التصرفات (ماقد) لان ذلك للمال له في التصرف
(وان لم يعمل العامل) في المضاربة (شيأ) لانه صرف الذنب بالورق فأرتفع الصرف استحق
العامل حصته (من الرج لانه مقتضى ذلك العقد الصحيح) (ولانه ان عليه) أي العامل (فيها)
أي في المضاربة الفاسدة لما تقدم من ان المال انما في محضه لا ضمان في فاسده ولقد ذلك
على مسئلة الصرف لكان أنسب وحمل كلامه هنا على المضاربة المصححة يمكن لكنه يأتي في
كلامه (و يصح تعلقها) أي المضاربة بوعلى شرط مستقبل كذا جاد رأس الشهر فصار بهذا
على كذا لانه اذن في التصرف لماز تعلقه كالوكالة (والمنصوص) عن الامام (و) يصح (بيع
هذا) العرض (وما حصل من غنمه قد ضار بطلبه) لانه وكل في بيع العرض فانما باعه بدار
المن في يد مائة أو مائة أو مائة أو مائة (و يصح تعلقها) أي المضاربة (و ان يقول)
رب المال (ضار بطلبه) على هذه الدراهم) أو الدنانير (سنة) فانما مضت السنة فلا تسخ ولا شرا
لانه تصرف يتوقف بنوع من المتاع لحيازته بزمان كالوكالة (ولو قال) رب المال ضارب
بهذا المال شهرا (ومضى الاجل فهو) أي مال المضاربة (قرض) صحيح ذلك (ان
(معنى) الاجل (وهو) أي المال (أض صار) المال (قرضا وان مضى) الاجل (وهو متاع)

(أو جرد قبل نكاح) حتى زوج بلائنه لأشهادهم في الصورتين ٤٣٣ والاصل هدم ما دفيه (ولا) تصح (على دابة

ليركها مشور) كاسترداده لأنه لأنه تحصيل الحاصل

﴿فصل والاحارة ضرران﴾

أحدهما أن تقع (على) منفعة

(هين) بوقاين أو ما ضررتين إلى

أمد معلوم وأول معلوم ثم

المنع امامعية أو موصولة في

الذمة ولكل منهما شروط

ويبدأ بشروط الموصولة فلهذا

الكلام عليها فقال (وشرط

موصولة صفة مسلم في

موصولة بصفة) الاختلاف

الاغراض باختلاف الصفات

فان لم توصف عا ينطهأ أدى

الى التنازع فان استصحت

صفات السائر كان أوقع لفتراخ

وأبعد من الفرز (وان جرت)

اجارة على موصوف بصفة

(بلفظ سلم كاستلكت هذا

الجنس ينافي منفعة مسلمة

كذلك في النامع طمأنة وقيل

للجرح (اعتبر قبض أجرة

بمجلس عقد لا يصير بيع دين

بدين (و) اعتبر (أجل تقع) الى

أجل معلوم كالسلم فلهذا السلم

يكون في المنافع كالاعيان

فان لم تكن بلفظ سلم ولا سلم

لم يمتد ذلك ثم أخذ بكلام على

شروط العينة فقال (و) شرط

(في) اجارة عين (عينة) نجمة

شروط أحدها (صحيح)

فعل العامل تنصفه (فأذا ما به) أو تنصفه (صاقرضا) لا تنصفه يكون له المال فيه مقرر

نفس عليه في رواية بنان (وان قال) رب عرض (بمع هذا العرض وضارب به) يصح لما تقدم

(أو) قال رب ودية (قبض ودية) من زبد أو منك وضارب بها (أو) قال رب دين (قبض

(دين) من فلان (وضارب به) صح لا يملكه في قبض الدين أو لودية وعلق المضارب على

القبض وتطبيقها صحيح (أو) قال ضارب (بمع مال الذي غنمته في صح) ذلك لأنه في معنى

الذم (وزل ضمان الغنم) بغير عقد المضارب بصرار المال مائة يده لأن زوجه في بقائه

بيده (وبمع قوله) أي قول رب ودية ونحوها (إذا قدم الحاجض ضارب بدين أو غيرها)

لأن تعليق المضارب به صحيح لما تقدم (وان قال) رب دين (ضارب بالدين الذي غنمك) لم تصح

لعدم حضور المال ولأن المال الذي في يد الدين له وأما يصير لغيره غنمته ولم يضمنه (أو)

قال ضارب (بدين الذي على زبد قبضته) لم تصح لأنه عقد على ما لا عركة ولا ملك ما في يد

دين لا يضمنه ولم يوجد بخلاف قبض ديني وضارب به لم يصح وتقدم قريبا (أو قال) رب مالي

(هو) أي هذا المال (فرض عليك شهر) أو نحوه (ثم هو مضارب به لم يصح) ذلك لأنه إذا صار

قرضا لم يكن المقرض فلو يصح عقد المضارب به لعلوه في ذمته لعدم ملك رب الدين له إذن فان

اشتري في هذا المورد بالدين شيئا للمضارب به فهو لغيره ويضمنه وخسرته عليه (وان أخرج

انسان (مالا) تصح المضارب به عليه (بمع فيه هو) أي ماله (وآخره) أي غيره بمصاحبه وكان

مضاربة لأن غير صاحب المال يسحق المشرط بعمله من المال يجمع في مال غير هو هذا حقيقة

المضاربة (وكذا ما كان وزارعة) إذ افعال المالك مع العامل ومضى العامل جزأ معلوما فصحت

كالمضاربة (وان شرط فحين) أي في المضاربة والمساقاة والمزارعة (عمل المالك) مع العامل

(أو) عمل (غلامه معه) أي مع العامل (صح) العقد والشرط (ك) اشتراط العامل فحين

(يعينه) أي يهيمه المالك بحمل عليها (ولا يضر) أي لا يفسد المضاربة والمساقاة والمزارعة

(عمل المالك) مع العامل (بلا شرط) نص عليه وقتا ظهرا فلهذا على القول بان اشتراط عمله

بفسدها أو لا يقدّم خلافة (تتمه) نقل أبو طالب فين أعطى رجلا مضاربة على أن يخرج إلى

الموصل فيوجهه إليه طعام فيبيعه ثم يشتري به ويوجهه إليه إلى الموصل كل لئلا يأس إذا كانوا أذنوا

على الرجوع (وان باع المضارب دون ثمن المثل) أو اشتري بأكثر منه صح (منه) الوكيل

وتقدم (وله) أي المضارب (أن يشتري العيب إذا رأى فيه مصلحة بخلاف وكيل) لأن القصد

في المضاربة البيع وهو قد يحصل بغير العيب بخلاف الوكيل فان الفرض تحصيل مأكول

فيصواط لا يقتضي السلامة

﴿فصل وليس العامل شرا من يثق على رب المال بغير إذنه﴾ لأن فيه ضررا ولا حظ للضاربة

فيما ذهبي معقود الر بيع حقيقة أو ظنة وجامعتين هنا (بان فعل) أي اشتري من يثق

على رب المال (صح) اشتراطه لا مال المقوم قابل للعقد فصح كالأشترى من هاتى رب المال

مستأجر اجنيه حر أو أمة (بصر) هنا لأن حكم نظره إليها وخلوة بها على ما كان عليه قبل الاجارة (ويركها مستأجرا صله) كانه

وَأَسْرَجَهُ جِدَّةً وَأَنْعَلَهُ (خَلَعَتْهُ) لِمَا فِيهِ ٢٦٤ مِنْ أَذْلالٍ وَالَّذِي بِالْحَبْسِ عَلَى خَلْعَتِهِ (وَبَضْعِ اسْتِجَارَةٍ وَبِجَلْدٍ لِرُشَاةٍ

(وَلَمْ يُولَدُوا لَهُ) عَلَى (حَصَانَةٍ)
 لَمْ يَصْعَدْ أَنْ تَقْدَمَ مَعَ غَيْرِ
 الزَّوْجِ فَيَصْعَقَ مَعَهُ كَالْبَعِضِ وَلَاحُ
 مَنَافِعُهُمْ مِنَ الرِّضَاعِ وَالْحَصَانَةِ
 غَيْرُ مَسْقُوفَةٍ لِلزَّوْجِ لِأَنَّهُ لَا يَكُ
 إِجْبَارًا عَلَى ذَلِكَ وَلَهَا أَنْ تَخْذُ
 قَوْضًا مِنْ غَيْرِ فَلَهَا أَنْ تَعْتَمِدَ
 كَثْرَتُ مَالِهَا وَاسْتِحْقَاقُهَا لِنَفْسِهَا
 الِاسْتِغْنَاءُ بِهَا عَنِ الْإِعْنِ اسْتِحْقَاقُهَا
 مَنَافِعَ غَيْرِهَا بِعَرَضٍ آخَرَ كَالْوَلَدِ
 اسْتِغْنَاءُهَا وَلَا يَمُتُّ زَوْجُهَا
 (و) يَصْعَقُ اسْتِجَارَ (ذِي
 مَسَلٍّ) لِمَنْ لَمْ يَمُتْ فِي الْفِتْنَةِ
 كَقَدْرَةِ تَوْبِهَا وَتِيْلَانِهَا وَأَيُّ
 كَمَالَةٍ كَانَتْ لَهَا شُورٌ وَشُورُهُ قَالَ
 أَجْدَلًا لَا سُنَّ يُؤْمَرُ نَفْسُهُ
 مِنَ الَّذِي كَانَتْ فِيهَا تِيْلَانُهَا
 مَطْلُوقٌ فِي نَوَى الْإِجَارَةِ (وَلَا)
 يَصْعَقُ أَنْ يَمْتَحِرَ ذِي مَسَلٍّ
 (فَلَمَعَتْ) نَصَا لِعِصْمَتِهَا حَسِبَ
 الْمَسْلَمُ هَذَا الْكَافِرَ وَذَلَّ لَهُ
 وَاسْتِغْنَاءُهَا مَذَلَّةَ الْإِجَارَةِ أَشْبَهَ
 بِبَيْعِ الْمَسْلَمِ الْكَافِرِ بِخِلَافِ
 الْإِجَارَةِ لِغَيْرِهَا فَهِيَ فَلَا تَضْمِنُ
 أَذْلًا (و) الشَّرْطُ الثَّانِي
 (مَعْرِفَتُهَا) أَيُّ الْعَيْنِ الْمُتَوَجِّهَةِ
 الْهَادِيَةِ بِرُؤْيِهِ أَوْصَفَتْ كَالْبَيْعِ
 لِأَنَّ شَرَاكَ الْفَرْقِ بِاشْتِرَافِ
 الْعَيْنِ وَصَفَاتُهَا (و) الشَّرْطُ
 الثَّلَاثُ (قَدْرَةُ) هُوَ جَوْزُ (عَلَى
 سَلِيمِهَا) أَيُّ الْعَيْنِ الْمُتَوَجِّهَةِ
 الْكَبِيرِ لِتَهْلِيهِهَا مَنَافِعَ
 الْبَيْعِ بِسَبَبِ الْإِعْنِ لَا بِمَنْعِ
 الْإِعْنِ وَتِيْلَانُهَا لَا بِمَنْعِ
 جَارَةِ آبَيْهَا وَشَارَاكَهَا بِمَنْعِ
 ابْنِهَا لِتَقْدَرُ عَلَى اخْتِذِ الْإِلَاحِ
 مَعَهُ (و) الشَّرْطُ الرَّابِعُ
 (أَشْتَمَلُ) أَيُّ الْعَيْنِ (عَلَى
 لِقَافِهَا لِتَقْدَرُ عَلَى إِجَارَةِ (ف)

لا تدرى ما فعله والعمد والمعلم ولم يوجدهما ففعله (وان اشترى) العامل (امراة رب المال) صاع (او كان يريه) أي المال (امراة تاشترى) حاملها (زوجها) اشترى (منه ما صاع ولو كان الشراء بين المال) لانه اشترى ما يمكن طلبه اليه فيه اشبه بالاشترى ابداعية واجنبية (وانفسخ النكاح بغيرهما) أي فيما اذا اشترى امرأه رب المال او بعضها واشترى زوج وجعها (وليس على بعضه ما ياتي من المعنى ملك اذا زوج حين الآخر او بعضا ففسخ النكاح) (ولا ضمان على العامل فيما ينفوت) المراد (من المهر) اذا فسخ نكاحه واشترى زوجا (و لا ضمان يسقط من النفقة) لان ذلك لا يرد على المصارع بل يرد لزوج من شرائه في الذمة (و عين المال) اذا اشترى زوجة رب المال وانفسخ النكاح وكان قبل الدخول وجب على الزوج نصف المصداق ورجع به على عامله لانه سبب تقرب به عليه كالزواج فبطل امرأته نكاحه بالضرع ذكره في المعنى والشرح وشرح المذهب (وان اشترى) العامل (من يعتق على نفسه) كايه وما شئ (ولم يظهر ربح لم يعتق) لانه لا يملكه وانما هو ملك رب المال (وان ظهر ربح عتق عليه) أي المصارع (قد حصره وسرى) العتق (الي باقية ان كان) المصارع (موسرا) بقية ما قبله لا يملكه بغيره لعنت عليه ما شئ من المهر ما حاله وان اشترى ما لم يظهر ربح فظهر بعد ذلك والعبد باقي في التجارة فهو كالزواج ظاهر (وغيره) المصارع بقية (أي بقية من عتق عليه للمصاربة) (وان كان) المصارب (مصدرا لم يعتق منه الاما لملكه) ولا سرا به وان أسير بالضرع فقط عتق بغيره وهو موسر به وغيره بقية ما عتق (وليس له) أي المصارب (الشراء من مال المصاربة ان ظهر) في المصاربة (ربح) لانه يملك رب المال فيه (والا) بان لم يظهر ربح مع (كثيرا او كليل من موكله) فبشرى من رب المال او من نفسه باذن رب المال (وليس له) أي المصارب (وطه أمه المصارب يتولى ظهر ربح) كالامعة للشركة (فان فصل) أي وطى المصارب أمه المصاربة (فطيه المهر) ان لم يكن الوطء من رب المال (و) عليه (التعزير) نص عليه (ولا حل ولو لم يظهر ربح) لان ظهور ربح يشرى على التقويم والوقوف بغيره محقق لانه يشتمل ان السلم تساوى كثر ما هو قومت به فيكون ذلك شبهة في رد ما طه (وان علقته منه) أي المصارب (ولم يظهر في السلم ربح فوطيه رتق) ملك رب المال لانه لا يملكه ولا شبهة ملك (وان ظهر ربح) يظهر في السلم ربح فوطيه المصاربة (واما علقته منه) فالوطء وحصر (الامه) (وليس له) أي المصارب (وطيه قمتها) بواجبها كالامعة للشركة اذا احلها بالضرع (مكسدا) ولا مهر عليه ولا ذمة قوله كاي في الامنة للشركة (وليس رب المال وطه الامه) من مال المصاربة (أصلوا وهم الاول ربح) لا ينقصه ان كانت بكر او برضا للضرع ورجع من المصاربة والتلف (فان فصل) أي وطى رب المال أمه المصاربة (فلا حله عليه) بذلك لانها ملكه (وان احلها صارت أم ولده) ولده هو وتضرع من المصاربة) لان أم الولد لا يصح بيعها وتخصم عليه قيمتها وبنات الباقية المالك فان كان وبيعها للعالم حصته منه (وليس له) أي المصارب (ان يضرار لاحرا اذا كان فيه ضرر على الاول) بلا ذلته ككون المال الذي كثيرا يستوعب ردها فقتله عن بغيره الاول (فان فصل) أي ضارب لاحرمه تضرر الاول (حرم و رخصه من الرجوع في شركة الاول) نص عليه لانه استحق ذلك بالامعة التي استحققت بالرد الاول فيظهر ما رجع في المصاربة بالانابة فيسقط الرجوع ما عتق نفسه لان العبد وان من المصارب لا يسقط حق رب المال التناهي بواحد المصارب بتعيينه الرجوع فخصه الرجوع المصاربة الاولى في تسمائه وكال في المصنف والشرح النظير يقتضي ان رب المصاربة الاولى لا يستحق من رجح الثاني شيلا لانها استحق قبل العمل وحماه متفان وتعدى المصارب بترك العمل

سواء أوفاء أو وقف لا بالخيار
أومن قبل شخص بهي كاتل
خاص ووكيل في إدارتها
يسمى مانعاً فاشترط فيها ذلك
فحكيه الأعبان (تصريح من
مستأجر لغيره) أن يؤجره (إن
يقوم مقامه) أي المستأجر لأن
موجب عقد الجارة ملك النفعة
والتمسك على استيفائها بنفسه
وإن يقوم مقامه بخلاف
مستأجر المحر كبر كان أو صغيراً
فليس له أن يؤجره لأن اليد
لا تثبت عليه وإضاهاه وسلم
نفسه ولستأجره إن يؤجرها
(ولو لم يمتنعها) لأن قمتها
لا ينتقل به الضمان إليه فلا يقف
جزاؤه التصرف عليه بخلاف
بيع المكيل ونحوه فقبل قبضه
(حق المؤجرها) أي العين المؤجرة
لأن كل عقد جازم له فرب العاقد
جائزه كالبيع (ولو زيادة)
على الجارحانه لأنه عقد يجوز
رأس المال لجاز زيادة (مالم
تكن حصة حكومية) بأن
استأجرها جرة حاله تقسداً ثم
أجرها كمنه مؤجلاً فلا يصح
خمساً لمادة ربا السدنة
(و) نص اجارة عين (من
مستعير بادن بمدة معينة)
المستعير لا جارة له لأنه لا ينفذ
بها لجاز كذلك الجارة حاله
أنفق له (وتصريح) العين المؤجرة
(أمانة) ببدان كانت مضمونة
على المستعير لصبر وردها مؤجرة
(والأجرة رجا) أي العين
المسؤولة لأنه ما ملكها ومالك
نفسها وانفصلت العارية

واشغاله عن المال الأول لا يوجب عوضاً كما لو اشتغل بالعمل في مال نفسه أو أجر نفسه (وإن لم يكن فيه) أي في ضرايه لثلاث (مشرع على الأول ولم يكن) الأول (اشترط ما لم تنفق أو كان) ضراباً للثاني (بأذنه) أي الأول (جاز) مطلقاً لا تنقذاً للضرب في الأولى والأذن في الثانية (وإن منع الرد) أي رد نصيب العامل من المضاربة الثانية في الأولى بل نصيبه له وحده وإن كان ربا الأولى اشترط العامل النفقة لم يأخذ لغيره مضاربة وإن لم يتضرر من عليه كاله في الثاني وقدمه في الشرع وجهه الوقتي على الاستحياب (وإن أخذ) انسان (من رجل مضاربة ثم أخذ) المضارب (من آخر مضاربة أو عمل في مال نفسه وأجر نفسه فربها في مال المضاربة لها ما حاق في حال نفسه له) لاحق (رب المضاربة فيه لأنه لا عمل منه ولا مال) (وإن دفع) رب المال (إليه) أي إلى المضارب (العين في وقتين لم يخلطهما) غير أن قرب المال لأنه أريد كل واحد يستفيد فكانا عقدين فلا يغير وضعية أحدهما ربح الآخر كما لو نهى عن ذلك (فإن أذن) رب المال (له) أي المضارب في الخلط (قبل تصرف) المضارب (في) المال (الأول) (جاز) (أو) (أذنه في الخلط) (بعده) أي التصرف (وقد نص) الأول (جاز وصار) المال كله مضاربة واحدة) كالودعة له دفعة واحدة (والأ) بأن تصرف في الأولى ولم ينفقه وأذنه في الخلط (فلا يجوز الخلط لأن حكم العقد الأول استمر فكان رد وجهه وخسره لم يمتنع ما مضى الثاني وهو موجب حرجان خسيران أحدهما ربح الآخر فلا يضر ذلك في الثاني فسد) (وليس) (رب المال) (أن يشترى من مال المضاربة بشيء أنفقه له) أي مال المضاربة (ملكه كموثراً للموكل من وكيله وكذلك شراء السيد من عبده ما بالذون) له في التجارة ولما استقرت له الدين لأن ملك السيد لم يزل له ولو استغنى في التزاع ما في بدله لا يوجب وإلا ملك كالقسط بخلاف شرائه من مكاتبه لأن السيد لا يملك ما أتى به المكاتب ولا يوجب عليه شيء كانه (فإن اشترى أحد الشرى بيمينه نصيب شريكه مع) لأنه ملك لغيره فهو شرائه لا يوجب إلا أن من علم بملئ شيء لم يمينه مصرية (وإن اشترى) أحد الشرى بيمينه (المصنع) أي بيمينه مال الشركة (لم يصح) (في نفسه) لأنه ملكه (ومع في نصيب شريكه) بناء على تفريق الصدقة (وليس) المضارب (نفقة) من مال المضاربة (ووقع السفر) بمال المضاربة لأنه دخل على إن ينفق من الربح شيئاً فلا ينفق غيره إذا ذلوا صدقها للضمان إلى استصاها به حيث لم يربح سوى النفقة (الأشترط) كوكيل (قال الشيخ في الدين أو مودة) (فإن شرطوا) أي النفقة رب المال (له) أي المضاربة (وإذا ربحها حسن) قطعا للجارحة (فإن لم يربحها) أي النفقة (واختلفا) أي تشاحا في قدر النفقة (له) نفقة له غير ما من طعام وكسوة) كالأزوجة لأن إطلاق النفقة يقتضي جميع ما هو من ضروراته المعتادة فكان له النفقة والكسوة وهي أباحة فلا يشاق ما تقدم شرط دراهم معلوم به يظهره وتدبر إن نصر الله على من رأس المال أو ألقى به فقلت بل الظاهر أنها من الربح (وإن كان معه) أي المضارب (مال لنفسه ينفقه أو) معه (مضاربة أخرى أو) معه (ببناؤه) أي لا نفقة على قدر المالين لأن النفقة تعلم في المال فكانت على قدر المال كله (فه) (إلا أن يكون ربا المال قد شرط له) أي العامل (النفقة من ماله مع حله بذلك) أي بما معه من مال نفسه أو مضاربة أو ببناؤه لغيره (وإن لقيه) أي العامل (رب المال) بسلطان من له سفره إليه وقد نزل (المال) فأخذته ربه منه (فلا نفقة له جوعه) إلى البلد الذي سافر منه لأنه أنفق النفقة ما دام في القراض وقد زال فزالت النفقة (وإن مات) العامل (لم يجب تسكينه) لأن القراض انقطع بموته فانقطعت النفقة (وله) أي للعامل (التصريح)

فله اجازتها كاستاجر والانطريق الى الولاية كالتولي بوجوه مقارعة

(كان مات مستحق) وقضى (اجره) وهو تأخر بشرائه بان وقضى عليه وشروط له النظر (لم تنسخ) الاحارة بموته لانه امر بطريق الولاية انشأه الاجنبي وان اجر المستحق لكونه احق بالنظر مع عدم الشرط (اولكون الوقف عليه لم تنسخ) الاحارة (في وجهه) ككلواجره ولو لم يمول عليه او نظر لاجنبي ثم زالت تولاه قال (المتنع) في الانصاف يحسمه في التصحيح والنظم ويزعمه في الوجوب وقدمه في الفروع والرافة الكبرى وشراح رزين قال القاضي في المهر هذا قياس المذهب وقال في المتنع وان مات المؤجر انتفعت ان كان المؤجر الواقف عليه باصل الاستحقاق وقيل لا تنسخ قسمة في الفروع وغيره ووجهه في الوجوب وغيره كملكه (وهو أشهر وعليه العمل) انتهى (وكذا مؤجر قضاة) اقطاع استغلال (ثم يقطعه) بائنه لاجهول (غيره) أي غير المؤجر ففسلا تنسخ في وجهه لما تقدم (فعل ههنا) الوجه أي ان الاحارة لا تنسخ بذلك (ياخذ المنتقل اليه) الاستحقاق (حسمه من اجرة منها مؤجر من تركته) ان مات (او) ياخذها (منه) أي المؤجر ان انتقل عنه الاستحقاق حيا كمن وقف داره على انتمت مادامت عزها فان تزوجت فعلى زيد ثم اجرت الدار مدة فقطعت الاجرة ثم تزوجت في اثنتاها فيأخذ نصفها منها ما يقابل استحقاقه (وان لم

تقبض الاجرة) (الانتقال اليه) الانتقل اليه لاخذ حصته (من مستاجر) لعدم برأه منها (وهي مقابلة) أي شراء من مال المضاربة ليطاها (ياذن) من رب المال (فاذا اشترى) المضارب لنفسه (جارية) من مال المضاربة باذنه به (ملكها وصار تحت اقتضا) في خدمته لان رب المال قد اذن له في التسري والاذن فيه يستدعي الاذن في الوطء لان المبيع لا يباح الاكراه أو فكاح ورب المال لم يوجد منه ما هل على تسريه بالثمن وجوب كونه قرصا لانه المتنع (وليس) في مضارب يرجح حتى يستوفى رأس المال) قال في المصدق غير خلاف فله على الله لا يستحق اخذ شيء من الرجح حتى يسلم رأس المال الحد به (فان اشترى) المضارب (سبعين درج) في احداهما (وتصرف الاخرى) (أو) رجح (في احدى السبعين وتصرف الاخرى) جبرت الوضعية من الرجح كما يأتي) لانه هو الفاضل عن رأس المال والمفضل فليس يرجح (والمضاربة بها) فلا تنسخ في الوضعية في فصل وان تقدر رأس المال (أو) تلف (بعضه) بعد تصرفه (أو تعيب) رأس المال (أو خسر) رأس المال (سبب عرض) هذه القارة أو ادائها (أو) خسر سبب (تصرفه) كمدعي أو حطة التملك (أو) نزل السعر بعد تصرفه أي المضارب (فيه) أي في رأس المال (جبرت) الوضعية من رجح بانه قبل قسمته فاضا وتضمنته مع الحامسة لان المضاربة واحدة فلا شيء للعامل الا بعد كمال رأس المال (وان تلف بعض رأس المال قبل تصرفه) أي للعامل (فيما انقصت به) أي التالف (للمضاربة) (أو) كان رأس المال) هو (الباقى خاصة) لانه عامل ذلك على جهته قبل التصرف أشبه التالف قبل القبض وقارن ما بعد التصرف لانه دار في التجارة ونشر في ما قبل العقد من التصرفات المؤدية الى الرجح (وان تلف المال) قبل التصرف (ثم اشترى) المضارب (سبعة في خدمته للمضاربة) أي السلعة (له) أي المضارب (ورغبنا عليه) سواء (هل) المضارب (تلف المال قبل نقل الثمن أو جهله) لانه اشترافا في خدمته وليست من المضاربة لانها خبايا التصرف خاصة تمت ولو كانت المضاربة لكان مستندنا على غيره والاستدانة على الغير بمرأته لا يجوز (الا ان يميزه رب المال) فيكون له كما تقدم فمن اشترى لغيره سلعة في خدمته ولم ينسبه (وان تلف) مال المضاربة (بعد الاقبيل) نقد ثمنها (أي السلعة) (بان اشترى في الخدمة) للمضاربة سلعة في خدمته ثم تلف مال المضارب قبل اقباضه (أو تلف هو) أي مال المضاربة (والسلعة فامضاربة) بانه (بها) لان الموحب لنفسها هو التالف ولم يوجد من الثمن او لا قسمة (والثمن على رب المال) لان حقوق العقد متعلقة كالموكل (و) يصدر رأس المال الثمن دون التالف (لفواته) (و) صاحب السلعة معاملة كل منهما) أي من رب المال والعامل (الثمن) لبقاء الاذن من رب المال ولو مباشرة العامل فان غرمه رب المال لم يرجع على احد لان حقوق العقد متعلقة به (وبرجعه للعامل) ان غرمه على رب المال لم يتقدم (فان كان) رأس (المال) مائة فغرمه عشرة ثم اخذ منه عشرة لم ينقص رأس المال بل خسران لانه قد برح خبير بالخسران) من الرجح (الكنه) أي رأس المال (ينقص) عما اخذه رب المال وهو العشرين وبقسطها من الخسران وهو درهم وربع درهم (ويبقى رأس المال ثمانية وثمانين وثمانية اتماع درهم فان كان) رب المال (أخذ نصف الثمنين الباقية) وهو خمسة وأربعون (بق رأس المال خمسين) درهم (لانه) أي رب المال (أخذ نصف المال فقط نصف الخسران وان كان) رب المال (أخذ خمسين أو ربعه) وهو ثمان وأربع اتماع (لانه) أخذ خمسة اتماع المال فقط خمسة اتماع الخسران وهو خمسة وخمسة اتماع درهم يبقى ما ذكر (وكذلك اذا ربح المال ثم اخذ رب المال بعضه) أي المال (كان ما اخذته) رب المال (من الرجح) ورأس المال فلو كان رأس المال مائة ربح عشرين فاخذها رب المال

تقبض (الاجرة) (الانتقال اليه) الانتقل اليه لاخذ حصته (من مستاجر) لعدم برأه منها (وهي مقابلة)

فقد

(فقد أخذ سدسه فبقص المبال وهو مائة (سدس مائة عشر وثلاثين وقسطها) من الر بيع ثلاثة وثلاثين بق رأس المبال ثلاثة ثمانين وثلاثا ولو كان أخذتني بق رأس المبال حسن لانه أخذ نصف المبال فبق نصف المبال وان أخذتني بق ثمانية وخمسون وثلاث لانه أخذ ربع المبال وسدسه فبقني لثلاثين وربعه وهو مائة (ك) (ولو اشترى) العامل (عبد بن عاتق) فبقت أحدهما (وباع) العامل الآخر بمضمين فأخذ مهاب المبال خمسة وعشرين بق رأس المبال خمسين لأن رب المبال أخذ نصف المبال الموجود فبق نصف المبال لغيره ولو لم يملك السيد أو ياهما) أي العبدان العامل (بائة وعشرين) فأخذ ربع المبال ستمين ثم قسم العامل فيما بينهما) من المبال (عشرين) فله من الر بيع خمسة لأن سدس ما أخذ ربع المبال ربع) وسدس عشرة (العامل نفسه) خمسة إذا كانت المنارة به إلى الر بيع بينهما مضمين (وقد انفسخت المنارة ببقه) بأخذ ربع المبال (فلا يصير مضمران الباقي) لمعارضة (بابه) وان انقسم (المتقارضان) العشرين الر بيع خلاصة ثم خسر) المبال (عشرين) فعمل العامل ربحا أخذوا بق رأس المبال تسعين لأن العشرين الباقية مع رب المبال فخمسين من رأس المبال وهو مابق المقدر على رأس المبال وجب جبر خسرانهم من ربحه وان انقسم الر بيع) لانهما متعارفة واحدة (ونحرم قسمته) أي الر بيع (والعقد باق لا يفتقهما) على قسمته لانهما متعاينان رب المبال وقاية رأس ماله لانه لا يأمن الخسران فيغيره بالر بيع ومع امتناع العامل لا يأمن ان يلزمه ربحا أخذ في وقت لا يقدر عليه فلا يصير واحدا منهما (قال الامام (أحمد) وقد سئل عن المنارة بر بيع ويضم مرأوا بر أو وضعة على الر بيع (الآن) بقض رأس المبال صاحبه ثم يرده ليه فيقول اعل به ثمانية فباربع بعد ذلك لا يصير به وضعة (الاول) لانه متعارفة ثالثة قال هذا الس في نفسه منه شيء وأما ما لا يملك اليه (لحق) بمضمين أحدا كالقرض) كما قال ابن سيرين (قبل وكيف يكون حسبا كالقرض قال يظهر المبال يعني بض وبيحي ويضمين عليه وان شاء صاحبه فبضه قيل له) أي الامام (فيضمينان على المتاع قال لا يضمنان الا أهلى الناس لان المتاع قد يخط سعه ويرتفع انتهى) ما رواه الزم عنده روجه الله (وأما قبل ذلك) أي قبل قبض رب المبال رأس ماله وتنضم مع المحاسبة (فالوضعية) إذا حصلت (فخصم من الر بيع) لبقاء المنارة (وكذلك لو طلب أحدهما خمسة الر بيع دون رأس المبال لم يجب اجابته لانه) أي المحتج (لا يأمن الخسران في الشافى) أي ثانی الحال فان كان لفتح المالك فهو يجبر بالخسران بالر بيع وان كان العامل فاته لا يأمن ان يلزمه الر بيع في وقت لا يقدر عليه وتقدم (وان اتفقا) أي المتقارضان (على قسمه) أي الر بيع (أو) على (قسم بعضه أو) اتفقا على ان يأخذ كل واحد منهما كل يوم قدر اصلهما (ماز) لأن الحق هذا لا يفرهما (والتلف المالك لآل كقسمه) الر بيع (فيخرج حصصه عامل) من الر بيع (ك) ما لو تلفه (أجنبي) فانه يترجم العامل حصته ورأى المبال رأس ماله وحسنه وان قتل فن المنارة بقارب المبال التماس بشرطه ويطلب المنارة ببقه ان لم يملكه وله العتوى على ماله ويكون كبذل المبيع وان اباد على نفسه ربيع ومع ربيع القود لهما لا يشترى كحمايه (ومن الر بيع مودر) وجب بوطه خمسة من مال المنارة أو ينز ويحياها بافتقارها (وشترى) ظهورت من شهر اشترى من مالها (وأجرة) وجبت بعد قتل شيء من مال المنارة أو تبطله (وارش عيب) وأوش حناية (ونجاج) تحتها مبيها (واذا طهر ربح) في المبال (لم يكن له) أي العامل (أخذ من ماله الا بأذن رب المبال) لأن نفسه مشاع وليس له ان يقاسم نفسه ولأن ملكه عليه غير مستقر ولانه وقاية رأس المبال لا يؤمن الخسران (وبذلك المامل حصته من الر بيع بالظهور قبل انقسمه كرب المبال وكسافة) لأن هذا الجزء محمولك ولا بدله

تذمه في التوقيع كاشي بترع من اياه الوقت أو الاقطاع ذلك من به المستأجر (ورجع مستأجر) يحمل أجرة (على ربه قاض) مات (أو علسه) ان كان حيا ووجه انفساخ الاجارة ان ان المنافع بعده حتى لا يفر بموته تبين انه أجزه حتى غيره فصرح في حقه دون حق غيره كما لو أجزا برين أحدهما والآخرى لنفسه خلاف المطلق اذا مات مؤجره كان الواجب عليه من جهة مودة فلا تملك منه الا ما دفعه وما تصرفه في حياته لا ينتقل إلى وارثه والمنافع التي أجزه مقلد خرجت عن ملكه بالأجزاء فلا تنتقل إلى وارثه والبطن الثاني في الوقت ملكه من جهة الواقف فأحدث منها بعد البطن الاول فهو ملك لهم (وان أجزا الناظر العام) وهو الحاكم أو من حصل له الامام ذلك (لعدم) الناظر (الخاص) الذي يعينه الواقف ناظرا (أو أجزا الناظر) الخاص وهو (أجنبي) بان كان الوقت على غيره (لم تنتفع) اجارته (عوضه) ولا له (قبل مضى مدتها) (قولا واحدا) لانه بطريق الولاء ومن بلى النظر بسدسه انفساك انصرف فيما لم تصرف فيه الاول (وان أجزه رقبته أو) أجز (ولي يثا) محجور رالة (أو أجز (ماله) أي مال محجور كداره أو رقبته أو يهاؤه (ثم عتق) الر قبتي (المحجور أو بلى) القيم (ورثها ومات السيد أو الولي (المؤجر) قبل مضى مدة ملكه فلا تنتفع بوزوال ملكه

رجع بعدها كالزواج أمته بها والواو
 ثم اعتقها ونفسه العتيق منه
 الأجرة على منتهى الاشتغال بها
 على الدنيا فله وأما في الأول
 فلا يمتنع أن يمتنع من الولاية
 فلا يمتنع من الولاية ولا يشك كالأول
 زوجة أو ما عداها (الآن هل)
 إلى (لوغة) أي البتة في المدة
 ما كان ابن أربع عشرة سنة
 وأما ما عداها من سنين فتتغير
 بلوغه فلا يمتنع إلى صحتها على
 جميع منتهى طول عمره وإلى
 قصره في غير زمن ولايته على
 المأجور (أو) إلا إذا علم سيد
 (منتهى) أي الرقي في السنة
 أي مدة الاجرة بأن قاله أثبت
 حر بدسنة ثم أوردت من
 لتفسخ معتقها تقدم

فصل في اجارة العبيد
 المعقود على منتهى أمته كانت
 أو موصوفة في السنة (أو زمان)
 أحداها أن تكون (أو أمد)
 كذا الدار شهر أو فرياصفته
 كذا البركة يوما (وشرط) في هذه
 الصورة (عمله) أي الأمد كشره
 من الآن أو وقت كذا لأنه
 الصانع المعقود عليه المرف له
 وإن استأجره سنة وأطلق حمل
 على الأمد فلا لها العهد ثم راعى
 لقوله تعالى ليس بثمنك عن
 الأهل إلا أنه فإن لا سنة عديدة
 أو بالآدم فلا ثمانية وستون يوما
 وإن قال سنة رومية أو شمسية أو
 قاديةسية وهي التي استجاز وله
 ثلثا أو خمسة وستون يوما
 (وشرط) أن لا يظن عهدها
 أي السنين المجرعة فهو موت أو
 هدم (قوله) أي في أمدا الاجارة
 قمع (وإن طال) الأمد لأن المعبر كن المستأجر عهده استيفاء المنفعة بها بالبال في المرفوع

من المأجور المال لا يملكه اتفاقا فلا ضمان يكون المضارب ولا نهك المطالبة بالنقد ولا
 تمتنع على ملكه ويكون وقته رأس المال (ويستقر المالك فيها) أي ملك العامل في حصته
 (بالأمانة وبالحاسبة التامة) لأنه قبل ذلك عرضة لا يخرج من بدله غير خسران (وتقدم
 نص أحد فيه قرى أو ان طلب العامل البيع) أي يسع مال المضاربة (مع بقائه قراضه أو
 نفسه فأي رب المال) البيع (أعبر) عليه رب المال (أن كان فيه) أي المال (ربح) لأن
 حق العامل في الربح لا يظهر إلا بالبيع فاجبر الممتنع على توفيقه كسائر الحقوق فإن لم يكن
 فيه رب بيع يظهر له بيع المال على البيع لأن العامل لاحق له فيه وقد وضعه ماله كعرضه
 (وإن أفسخ القراض والمال عرض غرضي رب المال أن يشتد عليه من العرض فله ذلك
 فيقرب) العرض (عليه يدفع حصة العامل) لأنه أسقط العامل البيع وقد صدقته على الربح
 فلا يجبر على بيع ماله من غير حفظ يكون العامل في بيعه أن لم يكن حصة على طهر ربح عامل
 كسائر الخراف المصير بيع في الشئ أو غيره في حق في ربحه (ثم إن ارتفع السعر بعد
 ذلك) أي بعد التقوى على المالك ودفع حصة العامل (لما لم يملك العامل بشئ) كالأمر بعد
 به لا حتى (وإن لم يرض) رب المال (بأخذه) أي المال (من ذلك) العرض (وطلب البيع
 أو طلبه) أي البيع (ابتداء) من غير دفع المضاربة (فله ذلك) وبالمضارب به ولم يكن في
 المال ربح (وقبض غنمه) لا عليه رد المال ناضجا أخذه (وإن نص) العامل (رأس المال
 وجهه) (وطلب رب المال أن ينصف الباقي) (لزم العامل أن ينصف له الباقي) كراس المال (وإن
 كان رأس المال دراهم فصار ذراعا وكسبه) (بأن كان ذراعا فصار دراهم) فكسره (أو رضيه
 رب المال والألزم العامل اعادته) (فكان ذراعا) (أو كسبه) (أو كسبه) (أو كسبه)
 (وإن أفسخ القراض) (والمال دين لزم العامل تقاضيه سواء كان فيه ربح أو لم يكن) (في ربح
 لأن المضاربة تقتضي ربح رأس المال على صفته والدين لا يجري فيه التناقص فالزمه ما نفعه
 ولا يقتصر على التناقص على قدر رأس المال (فإن أفسخ) العامل (منه قدر رأس المال أو كان
 الدين بقدر رأس المال أو دينه) أي الربح (لزم العامل تقاضيه أيضا) لأنه أفسخه في نصيبه من
 الربح عند وصوله إليه ما على وجهه يمكن قسمته وصور كل واحد منهما إلى حصة منه ولا
 يحصل ذلك إلا بعد تقاضيه (ولا يلزم الوكيل تقاضي الدين) لأنه ليس مقتضى عقد الوكالة
 (وإن فارض) المرفوض (في المضارب) الخوف وما تفقيه (فإن ربح من رأس المال ولو زاد على
 نسبة المثل) أي ما يسمى لمثله (ولا يحسب به من ثلثه أو يقدمه على سائر القراء) لأن ذلك
 لا يأخذ من ماله وإنما ينفقه بعلمه من الربح لحادث ويحدث على ملك المضارب دون
 المالك بخلاف ما لا يجري في الأجر فانه يحسب بما جابه من ثلثه لأن الأجر يؤخذ من ماله
 (ولو ساقى) المرفوض (أو ذراع في مرض موته) الخوف (حسب) الزائد (من الثلث) لأنه
 من رأس المال بخلاف الربح في المضاربة (وإن مات المضارب فجاء أولا) أي غير نجاة (ولم
 يعرف مال المضاربة لعدم تعيين العامل له) أي المال (وجعل بقاؤه في مرض موته) أي
 العامل (لصاحبه أسوة القراء) لأن الأصل بقاؤه المال في البيت واختلافه بحمله التركة
 ولا يصل إلى معرفة منتهى مكانه ولا لا يميل إلى إسقاط حق مالكه المال ولو إلى إعطائه
 عينه من التركة لاحتمال أن تكون قبره من ماله فلم يبق إلا لطلب البعثة (وكذلك الأودعة) إذا
 مات الوديع وجعل بقاؤه (ومنه لو مات وصي وجعل بقاؤه ماله لم يبق) فيكون بقاؤه في تركته
 حلفت وقبضه وأظهره فله إذا قبضه لو قبض شيئا وما وجعل بقاؤه وقد وقعت مسئلة
 السائر وأثبت فيها بالزوم (وإن مات أحد المتقارضين أو جن جنونا مطبقا (أو توسوس)

استأجر سنتين بأجر معين لم يشترط
تقسيمه على كل سنة كما لو استأجر
سنتين بمقتضى التقسيط أو جعل
شهر (لأنه على مدة الأجرة
التقسيم) (أجرة عين السنة)
فخص في سنة أربع بلوازم
التقسيم عليه فغيرها لا تجزأ العقد
عليه لفرد (ولو) كانت العين
(موجودة أو موهوبة أو مستغرقة)
بصور زرع (وقت عقد) كسكن
فيه لا يشترط وجود موقت عقد
(أن قدر) مؤجر (على تسليم)
المأجور (عند موهوبة) أي التسليم
وهو أول دخول المدة (فلا يصح)
إجارة (في) أرض (مستغرقة)
فسر أو بناء (فجرها)
فانتهت بتمتة بتعريضها لها إذا
كانت الأجرة (غير) أي غير
المستأجر صاحب القرض أو
البناء وغيرهما لعدم التقيد على
تسليمه (ولا) يصح اشتجار
هين (تسهر أو سهر) وظل
لجميعه وقيل يصح اشتجاره من
مقتضى جزمه في الاتفاق فلهذا
فالمقتضى (ولا) تنع إحالة (من
وكيل مطلق) لم يقدره الموكل
أمدا (مدة طويلة) خمس
سنتين (بل) يؤجر (العرف)
للموعد غالباً (كسنتين ونحوهما)
كثلاث سنين لأنه لا بد من
الاطلاق وقيل لا يشترط لأجل
خبرنا فاشترى فنتار منه فلا يلزم
الموكل (وتصم) (أجرة) في آدمي
لحمي وهو (تجسمه) (مدة)
مطلوبة لأن العمل لا ينصر
(ويعني) مؤجر نفسه عدة
مطلوبة الأجر الخاص بتقدير
زمن يصحق المستأجر تقدير

بحث لا يصح التصرف (أو هو عليه لسفاه نفسه القراض) لأنه عقد جاز من الطرفين فدخل
ذلك كالأمانة (فان كان) المبت أو الجعون ونحوه (رب المال طاردا الوارث) المبت التصرف
(أوليه) (أن لا يكون الوارث) التصرف (أقامه) أي القراض أي القاع عليه (والمال نص)
حاز وكنز رأس المال الذي أعطاه الموروث (وحسنه من الربيع رأس المال وحسنه)
العامل من الربيع شركة له مشاع وهذه الأمانة لا تنضم به العقد لأن الشريك هو العامل
وذلك لا ينع التصرف (وان كان المال عرضاً أو رادوا) أي الوارث مع العامل (أقامه) أي
القراض (لأن لا يقرض قديماً بالموت وكلام) الإمام (أحمد في جواز محمول على أنه يبيع
ويشتري بأذن الوارث كسبيته وشراؤه بعد انقضاء القراض) ذكره الموفق للعامل يبيع
عروض واقتناعه بكونه كسبيته والمالك (وان كان) المبت أو الجعون ونحوه هو العامل
وأراد رب المال ابتداء القراض مع وارثه أي وارث العامل (أو) (عليه) أن لا يكون الوارث
حائز التصرف (والمال ناضجاً) لعدم المانع (وان كان) المال (عرضاً لا يبيع) القراض
عليه (ودفع) العرض (إلى الخاسر كسبيته) ويقسم إلى على ما شرطه ابتداء المضاربة
ولا يبيعه أحداً بغير إذن الآخر لا يشترط كماله
فوق الفصل والعامل أمين (في) المال المضاربة كماله متصرف فيه بأذن المالك على وجه
لا يخصص بغيره فكان أميناً كالوكيل وفارقاً المستعير لأنه يخصص بغيره الماربة (لا ضمان عليه)
فإذا تلف من مال المضاربة (بغير فعل أو تصرف) كالبيع والمزج (والقول قوله) أي العامل
(قد راد رأس المال) لأن رب المال يبيع عليه قبض شيء وهو سكره والقول قوله المذكر لظواهر
الدين وقول رأس المال أن يقول يبيع ألف فقال رب المال بل لأن رأس المال قال قول
العامل (و) فقدر (الربيع) لأنه أمين (و) (في) أنه ربيع أو لم يبيع وقيل ما يبيع من ذلك
وشهران) لأن ثأمنه تنقضي ذلك وعمل ذلك أن لا يكون رب المال سنة تنقضي خلاف ذلك
وان أدى المالك ما شرطه كلف سنة تنقضي به حلف أنه تلفه (و) القول قوله في ما اشتراه
لنفسه أو لقراض) لأن الاختلاف هنا في ثمة المشتري وهو أصل عاونه لا يطلع عليه أحد
سواه ومثله وكيل بشرط عاونه وجود (و) بقول المصنف العامل في فني (ما أدى عليه
من ضمانة أو سبانه أو محالته فيما شرطه) رب المال (عليه) لأن الأصل عدم ذلك ولو كان
المضارب يدفع إلى الرب المال في كل وقت شيئاً معلوماً طلب رب رأس ماله فقال المضارب
كل ما دفعته إليك من رأس المال ولم أكن أرع شيئاً فقول المضارب فماذا يخص عليه
فقد راعيه هنا (و) بقول قوله) أي العامل (أنه) أي رب المال (لم يبيع منه) أي أعلم
بنيته من (الشراء) (بأنه) لأن الأصل عدم (وتقدم في الزكاة وكذا المشتري) العامل (عبد)
فقال رب المال كنت شريكاً عن شراؤه فأنكر (العامل) النبي قال قوله لأن الأصل
عدمه (والقول قوله رب المال فردد) أي المال (إليه) أي إذا اختلفا في رد مال المضاربة
فالقول قوله رب المال يسببه لا يمتنكر والعامل قبض المال لنفسه فلهذا فم يقوله فردد
كالمتعبر (و) القول قوله رب المال أيضاً (فما جزمه المشرط كعامل بعد الزرع) فالقول
شرطت في نصف مالي ببيع قولاً ما لا بد بل ثلثه قال قوله لا مالك لا مكر السدس الزائد
واشتراطه والقول قوله المذكر (كسبيته) قول المالك (في صفته ووجه) أي المال
(من يده) أي الذي أخذ (فلو أطاق كل واحد منهما سنة فلهذا تمت سنة العامل) لأن معهما
زاد وعلم وهو مقتضى عدم ضمان المال لولا أنه خارج (فلودفع إليه ما لا يبيع به ثم اختلفا)
فقال رب المال كان قرناً على النصف مثلاً (فربحه يمتنك والعامل كان قرناً فربحه

جميعه) (سوى) (زمن) (فصل) الصلوات (الجنس) (سبنا) (الزينة) (في) (أو) (أقبحاً) (سوى) (زمن) (فصل) (صانعة) (لحمي) (أو) (صانعة)

من أرض من معين أو قطع أو قطع
ختم أو كحل أو نحو له جعل
لاختصاص فاعلم ان يكون من
أهل القرية بخلاف الاستجار عليه
كسائر المباحات (أورى العين
شيء معلوم) لا يختلف فنه
ما بهل ومنه ما يفسر (وشرط
علم عمل) استجره (ووسطه عما
لا يختلف) لا تمان لم يكن كذلك
كان محسوبا ولا من أجل جهة
لاداره (أورى الشرط عليه ما يجرأما
بالمشاهدة أو الصفة لانه مختلف
بالثقل والخفة وان بقدر العمل
أما بالزمان كيوم أو بالطعام بان
يذكر جنسه وكيفية إذا استأجر
دأبين لوضعيين مختلفين اشترط
التبيين ووضح أكثر له لئلا يفسر
بما يقابل عليه ومن استأجر
لكحل أو ليدواة اشترط تقدير
ذلك بالمسدة كشره ونحوه لأن
العمل يختلف وتقدر به من
البر بهجول

فصل العترة الثاني من
ضرب الاجرة ان تكون (هي)
منفعة بدمه أو بغيره فاحدها
ان تكون في عمل معين
كاستجارتك لحمل هذه المرأة
البرالي عمل كذا على بغير تقيمه
من المال كذا والآخر ان تكون
في عمل موصوف كاستجارتك
لحمل غرارة برصفت كذا إلى مكة
كذا (وشرط عترة) إلى
المنفعة (ما) أي وصف
(لا يختلف) به العمل (تخاطبة
قوب) يذكر جنسه وقد رده
وصفته وصفة التخاطبة (وبناء
دار) يذكر الآلة ونحوها مما
تقدم (وحمل) الشيء يذكر

نفس من عصب الفعل وقدر العاقل لان ذلك لان المقترن هنا فمشاع بخلاف ما اذا قدر
له قنر فإنه لا يضر الباقى بعد التقدير كونه تكون المنفعة محمولة أو لا في المتي وأنت
خير مان المتيقن ان نفس بمسئلة قنر العاقل اذا سمي له قنر لاجرم مشاع (لكن) ودفع اليه
الزوب) لخصه أو بنسبه (ونحوه) كالقنر لاجله (بالثلث أو بالربع ونحوه) كالنفس (وحمل)
الذائق (له) أي العاقل (مع ذلك) الجزاء المشاع (درهما أو درهمين ونحوه) كاربعة دراهم (لم يصح)
ذلك قال الأثر سمعت أبا عبد الله يقول لا بأس بالنوب بدفع الثالث والربع وشئ على من جل
يعطى النوب الثالث ودرهمين قال أكرهه لأن هذا شيء لا يعرف والثلث اذا لم يكن معه
شيء ثم اجاز الحدب حاران النبي صلى الله عليه وسلم أعطى خيبر على الشطر قيل لان عبد الله
فان كان الانتاج لا يرضى حتى زاد على الثلث درهما قال فيجعل له ثلثا وعشر ثلث ونصف عشر
ومالشبه (ولودع) انسان (دائنه أو) دفع (لخمن) يقوم به بجزء من غنائه كدروسل ومصرف
وعسل ونحوه) كسئل وزاد (لم يصح) الحصول غنائه بغير عمل منه (وله) أي العاقل (الجزء)
مثله) لأنه لم يرض لم يسله (وإن دفع ذلك) بجزء مشاع معلوم (منه) أي من المدفوع
(يجوز) اذا كان المقدح (من مملوكة) كسنة ونحوه (وغاؤه) أي المدفوع (ملك لها)
على حسب ملكها في الأصل لأنه غنائه ملكها

فصل القسم الثالث شركة الزوجين ان يشترط في ذمتها بما هما صاحبان يشتركان
في برص من غير ان يكون هبارا من مال على انما اشترى باهوه بينهما مضمين أو اثنا أو نحو
ذلك) بما يتفقان عليه سميت بذلك لانها بما عملان فيها وجهها والمجاو والوجه واحد يقال
فلان وجهه اذا كان ذاهبا وهي جائرة فذمتها وكافة كل واحد منهما صاحبه في الثمن والبيع
والكفالة بالثمن وكل ذلك صحيح لا شமாها على معلومة من غير مفسدة (فيكون الملك) فيما
يشترى بان بينهما على ما شرطه ويبعان ذلك فاقسم القمن ال ربع فهو بينهما على ما شرطه
بقوله عليه الصلاة والسلام المؤمنون عند شرط وطهروا لأن عقد ممانه على الوكالة فينتجها
أن قد يمسوا (لما نحنه) أي ما يشترى بان أو قدره أو قيمته أولا (لان ذلك اذا ما يشترى في الوكالة
المفردة ما مالو كالة المانحة في ضمن الشركة فلا يتغيرها ذلك بدليل المضاربة وشركة العنان
فان كل منهما أو كبر ولا يعتبر بينهما من هذا (فلو قال كل منهما لا حرا لشترت من شيء
لبنصاح) لما تقدم (ومار بها فهو بينهما على ما شرطه) كشركة العنان وغيرها (وكل منهما
وكل صاحبه كقيل عنه بالثمن) لأن ميناها على الوكالة والكفالة (والوضيعة) هي قدر
ملكها فانه) أي فيما يشترى به فعل من ملك فيه الثلثين ثلثا والوضيعة وعلى من ملك فيه
الثلث ثلثا مساواة ثلث أو ربع بنقصان وسواء كان ال ربع بينهما كذا أو لم يكن
لان الوضعية عبارة عن نقصان رأس المال وهو مختص فلا يجوز بيع بينهما على قدر حصصهما
(روها) أي شريكالو جوه (في التصرف) بنحو بيع وأقرار وخصومة (كشركي العنان
فيما يجب لهما عليها) وفيما عتق وصار ما تقدم (تتمه) اذا قضى العامل بحال المانحة
دينه ثم تقبض وجهه أو أعطى رب المال نصف ال ربع فنقل صالح أمال ال ربع فأجره اذا كان
مستقلا لاهله

فصل القسم الرابع شركة الابدان أي شركة الابدان لمختلف الماهات أضفيت لانهم
مذلولوا إذ انهم في الاعمال يحصل المكاسب (وهي) ضمان أحدهما (ان يشتركا) أي انان
فأكثر (فيما يتقاربان بأبدانها في مدهما من العمل) فهي شركة حصص (وروى أبو طالب لا بأس
ان يشتركا في القوم بأبدانهم) وليس لهم مال متشال الصداق والبقالين والجساليين وقد أشركنا الذي
جنسه وقد رده وان اجل (لعل معين) وان يكرى في كونه عتبه بان يركب شيئا ويمنه شيئا معلوما كفرنخ وفرنخ أو يركبها

(المشتركة لا يغير بغيره ما لم يمتد)

ولأنه يشترط أن لا يمتد إلى جميع الشركاء

فمنعته مشتركة بينهم (و) شرط

(أن لا يجمع بين عقدين من عمل

كقوله استأجرتك (لنقله) أي

هذا الثوب (في يوم) لا يمتد

بغيره من قبل انقضاء اليوم فإن

استعمل في بقية فقد زاد على

المعقد عليه وإن لم يعمل فقد

تركه في بعض زمنه فيكون قهراً

يكن القهر من عدم وجود مثله

في محل الوفاق (ولأنه) أي

الإجماع المشترك (الشروع) في

العمل المستأجر له (عقب

العقد) يجوز لمطالعة الشبه أن كان

في القهر وجواناً لزم ما لم يمتد

شبهاً بالآخر وتختلف بسبب متضمن

(و) شرط (كون عمل) معقود

عليه (لا ينعقد فاعله أن يكون

من أهل القرية لكونه مسلماً)

أي بشرط إسلامه (كأذا

واقعة) لو أجمعه (وتعليق قرآن توقفه

وحدوث وسببه في حج وقضاء ولا

يقع الأثرية لقائه ويحرم أخذ

أجرة عليه) الحديث عثمان بن أبي

الناصر أن أخرجاه إلى النبي

صلى الله عليه وسلم أن انضد

مؤذناً لا يأخذ على ذاته أجر الكال

الترمذي حديث حسن وعن

عبادة بن الصامت قال حدثت

ناساً من أهل البصرة القرن

والكلية تاهدي إلى رجل منهم

قوساً قال قلت فوس وليس يقال

قال قلت أنقلدها في سبيل الله

فذكرت ذلك للنبي صلى الله

عليه وسلم فقصت عليه القصة

قال إن شركاً أن يملك الله قوساً

من نار فأقبلها وعن أبي بن كعب

أنه علم رجلاً من بني النضير أن يملك

صلى الله عليه وسلم بين عمار وسعد بن مسعود فاجتمعوا على ما سار من قول يحيى بن زبير وأبو داود والأثر وكان ذلك في غزو بدر وكانت غنائمها أن أخذها فقبل أن يشرك الله تعالى بين الغنائم وهذا أن نقل أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من أخذ شيئاً فهو له فكان ذلك من قبل المباحات ولا بشرط لصحتها اتفاق المصدق فقص (ولو مع اختلاف الصنائع) كاشتراك أحد أو بخلافه وبشرط أن لا يمتد إلى جميع الشركاء كقوله استأجرتك (لنقله) أي هذا الثوب (في يوم) لا يمتد بغيره من قبل انقضاء اليوم فإن استعمل في بقية فقد زاد على المعقد عليه وإن لم يعمل فقد تركه في بعض زمنه فيكون قهراً يكن القهر من عدم وجود مثله في محل الوفاق (ولأنه) أي الإجماع المشترك (الشروع) في العمل المستأجر له (عقب العقد) يجوز لمطالعة الشبه أن كان في القهر وجواناً لزم ما لم يمتد شبهاً بالآخر وتختلف بسبب متضمن (و) شرط (كون عمل) معقود عليه (لا ينعقد فاعله أن يكون من أهل القرية لكونه مسلماً) أي بشرط إسلامه (كأذا واقعة) لو أجمعه (وتعليق قرآن توقفه وحدوث وسببه في حج وقضاء ولا يقع الأثرية لقائه ويحرم أخذ أجرة عليه) الحديث عثمان بن أبي الناصر أن أخرجاه إلى النبي صلى الله عليه وسلم أن انضد مؤذناً لا يأخذ على ذاته أجر الكال الترمذي حديث حسن وعن عبادة بن الصامت قال حدثت ناساً من أهل البصرة القرن والكلية تاهدي إلى رجل منهم قوساً قال قلت فوس وليس يقال قال قلت أنقلدها في سبيل الله فذكرت ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقصت عليه القصة قال إن شركاً أن يملك الله قوساً من نار فأقبلها وعن أبي بن كعب أنه علم رجلاً من بني النضير أن يملك

وأخيه ونحوه وتفرق صدقة
ليجوز الاستجارة له وأخذ الأجرة
عليه لأنه يقع تارة بقرية وتارة بغير
قرية أشبه بقرى الأشخاص وبناه
اليوت (ولا يصرم أخذ رزق)
من بيت المال أو من وقف عليه
(على متعة فقه كضاه) وتعليم
قرآن وحديث وفقه ونسابة في
حج وقصص شهادتات وأخبارها
وأذان لأهل من المصالح البحرية
بحري القرية على من يتوجه بها
وليس بمعرض بل رزق لأمانة
على الطاعة ولا يخبر بمذنب
عن كونه قريب ولا يصدق في
الانحلال والأمان استفتت
القائم سلب القتال (لا)
يجوز أخذ رزق على (كلمر)
من القرب على فاعله (كلمر)
ومصادقه ونحوهما (كلمر)
عن نفسه وأهله لأنه
ليس من المصالح إلا أنه
طاعة بعض الناس إلى بعض
من أجله (ويصح استجارته لهم
كفصد) ولا يجرم أجرة حديث
ابن عباس أخيه النبي صلى
الله عليه وسلم فأعطى المجام
أجره وله أجره ما لم يعطه متفق
عليه سوى نقض لعله يثبت
بطلانه لأنه يقع مباح أشبه
الأنعام له إذا لم يخاله إليه (وكره)
لحرا كل أجرته (أو) كل (أو) أخذ
بلا شرط عليه أي المصم
(أو) بطعمه (أو) المصم (أو)
وبهاجم حديث كسب الأجر
خمس متفق عليه وقال أئمة
ناشطون وقيل فليس منه أنه
ليس بحرمة وقد سمي عليه
الصلاة والسلام الثور والبصل

الآخر وان لم يعمل فهي شرك كما لا بد أن يجوز حبس نحو الزكاة وأما حديث لا تجوز نفسه
وجهاً كشركة الدلائل انتهى قلت فتفتي هذا النوع كالأصم شركة الدلائل (وقال)
الشيخ (ولما هادن بغير مقامه ان كان) الحبل (على عمل في الذمة وكذا ان كان الحبل على
شهادة عنه انتهى) وموجب العقد المطلق في شركة وجعلها وتارة (التساوي في العمل
والأجر) لأنه لا مرجع لأحد فيستحق الفضل (ولو عمل واحد منهم) (أكثر ويترفع بالزيادة
(طالب بالزيادة) يحصل التساوي) ولا يصح شركة دلائل لأن الشركة الشرعية لا تنحصر عن
الوكالة وإنما هي دلائل ولا وكالة هنا فإنه لا يمكن تركيل أحدها) لا تنحصر (على بيع مال الغير
ولا ضمان ماله لا بد من نص بذلك في ذمة وأحد منهما لا تعلق عمل فهي) أي شركة الدلائل
(كأجر دابلك والأجر بيننا) فلا تصح (وهذا في الدلالة التي فيها عقد كاد عليه القتل)
الذكر (قال الشيخ فأما مجرد النداء أو العرض) أي عرض المتاع للبيع (وأحضار
الزبون فلا خلاف في جواز الاشتراك فيه وقال ليس أولى الأرائغ بمقتضى مذهبه في شركة
الأبدان والوجوه والنسابة والمزاهرة ونحوها) وفي بعض النسخ ونحوها أي نحو
الذكورات من مسائل الخلاف (عما يوضح فيه الأجناد انتهى) لأن فيه تعدياً وحرماً
والاختلاف درجة (وان جعاً) أي اثنين ما كثر (بين شركة ضمان وأبدان ووجوه
ومعاونة صريح) لأن كل واحدة منها تصح مفردة فصحت مجتمعة قال ابن فضال وكما لو ضم ما
ظهر إلى مثله

فصل الخامس شركة المفاوضة والمفاوضة لغة الاشتراك في كل شيء كالنفاضة وهي
ضمان أحدهما أن يدخلها في كسب النادرة كوجدان لقطعة أو وجدان (وكذا لو
يحصل لهما) أي الشريك (من مبرات أو ما يلزم أحدهما من ضمان غصب أو أورش حثابة
وتعود ذلك) هذه شركة (فائدة) لأنه عقد بل يرتفع عنه وإليه من كثرة الغرض لأنه قد
يلزم فيه شيء لا قدرة للشريك على القيام به ولا تضمن ما لا يقتضيه العلم من كفاية وغيرها
(ولكل منهما) أي الشريك (رجح ما هو له) (أجرة عهده) كذا (ما يستغنيه له) وحده
(ويقتصر بضمان ما خص به أو ضماناً أو ضماناً من الغير) لفساد الشركة ولكل نفس
ما كسبت وعليهما اكتسبت القسم (الثاني) من قسمي شركة المفاوضة (تفويض
كل منهما إلى صاحبه شراء وبيعاً ومضاربة وتوكيداً واستعاضة الذمة ومسافة المال
وارتثاناً وضماناً) أي تقبل (ما يرى من الأعمال) تلياً بقطعة واحدة (وهي) (مضمون)
وهي الجمع بين ضمان ومضاربة ووجوه وأبدان وتقد وجه ضماناً (وكذا الواشتر كافي)
كل (ما يثبت لهما أو) يثبت (عليهما) أن يدخلها في كسبها (كباراً ووجدان لقطعة
(أو) بفعلها (غرامة) من ضمان غصب أو أورش خفية أو مهر وطه ونحوها فان أدخلها
ذلك فهي القاسدة وتقتصد

باب المساقاة والمناصبة والمزارة

جمعها باب الاشتراك في الأحكام (المساقاة) مفادة من الشيء لانه أهم أربها وكانت الخيل
بالجاز تنسب نضاً أي من الأبارغيمعظم أمره وتكثر مشقته وهي (دفع أرض وشجر له غرس
ما شؤل) يخرج به الصفاف والخود والمقص ونحوه (أو يزرعه) (أو) يعجل
عليه يجز مشاع معلوم من غرضه أو منه وهي المناصبة وتأتي (أو) دفع خبره غراماً (أو)
(مغروس معلوم) بالمشاهدة (أو) يزرعه عليه ويقوم بغيره يجز مشاع معلوم من غرضه

لا
خبيث يبيع مع عدم خبره عما أضافه العز نزلها لأنه ناهية هذه الصناعة وكذا أجرة كسب كنيف

مستأجر النفع (بنفسه) لطلان الشرط لثاقته مفتحي العقد وهو ملك النفع والتسلط عليه بنفسه أو نائبه (فتعتبر عاقلة وأكب) استأجر (في طول وقصر وغيره) كقول وخضفلا ربكما أطول ولا أقصر منه لانه لأكثر ما كثر ما عقد عليه وله استيفاء ما يدونه لانه استيفاء لبعض ما عليه (ولا) تنسب بما لكه أي الأكب (في معرفة ركوب) لأن التفاوت فيه يسير ففي عهده ولهذا لا شرط ذكره في الأجرة (ومثله) أي شرط استيفاء النفع بنفسه شرط زرع فقط) فأنشأ ربكما بطل ما تقدم والعقد صحيح وله زرع بر مثله وأخف منه ضرر الأكل أكثر والمستأجر إن أجاز أن يقوم مقامه (ولا ينضمها مستأجر بنفسه) لا شرط له لتمامه مقام المستأجر في استيفاء النفع لحكمه حكمه في عدم الضمان (وجاز استيفاءه مستأجر نائبه) (بمثل ضرره) أي ما استوفى من زرع أو غيره أو بناء وقصر (الأكثر) ضرر ما منه لانه لا ينضم (أو يخالف) كن استأجر لثاقته فلا ينضم وعكسه وكذلك استأجر فربا لربكها بصرح لم يضره بل عكسه لأن نفعه ما يصح ذلك فربا عقرها (من) أكثر أرضاً (زرع بر) أو نوع منه فلا يزرع (له) زرع شعير ونحوه) كبقا لانه دونه ضرر أو ما عقود عليه منفعة الأرض دون البر ولهذا يستقر عليه النفع حتى المدة إذا سلم

لا منه ولا يصح أو دهره وبأن تعلقتان المسألة أهم من المناصبة (واللزامة) مشتقة من الزرع وتعي بخارج من التباين يقع المأوى الأرض البينة ومؤاكرة والتامل فها خبر ومواكر (دفع أرض وحسن زرع وقوم عليه أو) دفع حب (زرع) بنى الجمل (من) جعل عليه يجر مشاع معلوم من القصل) والأصل في جوازها السنة فها ما روى ابن عمر قال عامل النبي صلى الله عليه وسلم أهل خيبر بشرط ما يخرج منها من زرع أو زرع عتقي عليه وقال أبو جعفر محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طاهر الجمل أي صلى الله عليه وسلم أهل خيبر بالشرط ثم أبو بكر ثم عمر ثم عثمان ثم علي ثم أهلهم أي اليوم يطون أثنت أو الربيع وهذا على ما نقلناه إلى الشيوخ ولم ينكر فكان كالاجماع ولأن المصلحة تدعو إلى ذلك لأن كثير من الناس لا يجرهم ويحتاجون إلى الثمر وأهل الخيبر محتاجون إلى العمل في يجرهم زرعاً للحياتين ويحصلون النفع كل منهما فجاز كالضاربة (ويستبركون عاقدهما) أي المسألة والزراعة (حاشا للتعريف) لأن كلامهما معاً معوضاً فاعتبر بها ذلك تأليص) فهو والمسألة في كل خبره ثمراً كقول (وإن لم يكن غيلاً ولا كما في المسألة) لا يقال ابن عمر قد جمع عماري لقوله كالمخار أو بعين سنة حتى حدثنا رافع بن خديج أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن المخار لأنه لا يجوز له حديث رافع على ما يخالف الإجماع لأنه عليه الصلاة والسلام يزرع ما سأل أهل خيبر حتى مات ثم عمل به الخلفاء بعده ثم بعدهم فكيف يمتنع زرع عليه الصلاة والسلام من ذلك بل هو يجوز على ما روى البخاري عنه قال كنت أكرى الأرض بالناحية فمناهي لسيادة الأرض فربما يصاب ذلك ونسلم الأرض وما نصاب الأرض ويسلم ذلك فمناهي فمالاً للذهب والورق فلم يكن يومئذ • وروى تفسيره أيضاً بشئ فيه هذا من أنواع القصاص وهو شرط بفساد قال الإمام رافع بن خديج في هذا شرط كالمير بادن اختلاف إلى إيجابه من حديثه في المذهب لأنه لا تصح المسألة على ما ليس له ثمراً كقول كالمصنف والسر والورد وقصره لانه ليس متمصاً عليه ولا في معنى المنصوص عليه ولأن المسألة إذا تكون يجر من الثمرة وهذه الأجرة (وقال المولى) والشارح (نص) المسألة (على ما له ورق بقصد كونه أو له زرع بقصد كونه) كما من أجرة الورق والزهر يجر الثمرة (وعلى قياسه) أي قياس ما له ورق أو زرع بقصد (شعبه) خشب بقصد كونه ومصنف) لكن صرح المولى والشارح أنها لا تصح في الصنوبر والمجور والعضف ونحوها بخلاف ما أن خصه بمقصود أفضل كيف يقاس على كلاهما ما صرحا بنفيه الآن قال القصد منه الزامها أي هنا لازم لكم مع أنك لا تقول بنيه وقوله (يجر مشاع معلوم غيره) متعلق بقوله فغير زرع المسألة (أو من) (و زرع ونحوه) كزهره على قول المولى والشارح (يجعل) أي بمعنى ذلك الحز (لما مل) أو (رب الخيبر) فكون ما عداها ما سأل كالمقدم في الضاربة (و لو ساقا على ما ذكره من أمره بالقول والخصرات كالمقطن) الذي يؤخذ منه بعد أخرى (و كذا المقاض) من نحو بطنه وفناء (و كذا الباذنجان ونحوه) لم تصح لأن ذلك ليس بشجر ونفع المزارعة عليه على مفتحي ما يأتي تفصيله (أو) ساقا (على خبره) لأنه لا يجوز والمصنف لم يصح على (الأول) كالمقدم (وتصح) المسألة (بلفظ مساقاة) لأنه لفظها الموضوع لها (و بلفظ) (معاملة) ومفالملة وأعمل بستانها حتى تكمل غرة وبكل لفظ يؤدي معناها) لأن القصد الذي فإذا دل عليه بأي لفظ كان مع كالمصنف (وتقدم) في الوكالة (منه) القول) وأنه يصح بما يدل عليه من قول يعمل فشرعه في العمل قبول (وتصح) أي المسألة بلفظ أجرة

الأرض وإن لم يزرعها وإذا ذكر البركتين بالمتفق (د) يجوز له زرع (دخن ونحوه) كزهره وقطن لأنه أكثر ضرراً من البر (ولا

(و) تجمع (مزارعة بلفظ اجارة) فلو قالوا اشتراها فكل انتم لي في هذا الحائط نصف شجرة او زرع من حق التمسك المعنى وقلوبكم ما مل على المراد منه (وتصع اجارة ارض) معلومة مدعومة (بمقد معلوم) (و) (مروض) معلوم فهو ظاهر (و) تصع اجارتها ايضا (بجزء مشاع معلوم) كالنصف والثالث (بما يخرج منها) سواء كان طعاما كالبز والشعير وغيره كالقطن والسكان وهو اجارة حقيقة كالزراعة بقدر وقال ابو الخطاب ومن دعه في مزارعة بلفظ الاجارة محازا (فان لم يزرعها) أي المشترا (في اجارة او مزارعة) أي سواء قلنا انها اجارة او مزارعة كما هي به شارح المتن في غيره (نظر الى معدل المثل) من اضافة الصفة الى الموصوف أي الى المثل المعدل أي الموازن لما يخرج منها وزعت (فصع القسط المسمى فيه) أي في المقدون فسد تفاؤرا مثل (وتصع اجارتها) أي الأرض (طعام معلوم من جنس انثراج منها) كالزراعة بالزراعة باقترين فان قال بما يخرج منها فسد تصحح ما في قوله (و) تصع اجارتها ايضا طعام معلوم (من غير جنسه) أي انثراج منها بان اجارها شعير لمن يزرعها (وتصع المساقاة على) شعيرة (ثم فهو جوده نكل) تنمي بالعمل (و) تصع المزارعة (على زرع نبات ينمو بالعمل) لانها اذا جازفت في المدوم مع كثرة الفرو في المحرم مع قلة الفرو ياتي (بان يقي من العمل بالزراعة الشجرة) او الزرع (كالجذوة والحمود) كالحمود (يرفع) عقد المساقاة ولا المزارعة كالق في الحق والمبدع غير خلاف (واذا ساقاه على ودي تحق) أي صفاره (أو) ساقاه على (مستاجر شعيرة الى مزارعة فيها اقل من شعيرة من الشجرة مع) العقد لانه ليس فيه أكثر من ان عمل العامل بكثر ونصيبه يقل وهذا لا يمنع محتما كما لو عمل له جزء من انثراج (وان ساقاه على شعيرة مزرعة وعمل عليه حتى يثمر بجزء مشاع معلوم من الشجرة ومن انثراجها في المزارعة النامية مع) العقد نقص عليه وان كان محبب غير ولدان العمل وهو ضمه مع ما لو كان نصيبه كالساقاة على شعيرة موجود (ان كان الفرس من غير المال) يعني الأرض كالمزارعة (قال الشيخ ولو كان) الفرس (ناظر وقف) قال (انه لا يجوز لناظر بعده بيع نصيب الوقف) من الشجر (بالحاجة التي هي) وراده بالحاجة ما يجوز معه بيع الوقف في معصاة فان كان الفرس من العامل فصاحب الأرض بالخير بين ظمعه وضمن له نقصه من تركه في أرضه ويطلب له) أي العامل (قبضته) أي الفرس (كالمشتري اذا غرس في الأرض) التي اشتراها (ثم اخذها) أي النقص المشفوع (الشفع) بالشفعة كما يأتي (وان اختار العامل قلع شجره فله ذلك سواء قبله) صاحب الأرض (القيمة أولا) لانه ملكه فلم يمتعه به (وان اتفقا) أي صاحب الأرض والعامل (على ابقائه) أي الفرس في الأرض (ودفع جزء الأرض حائزي) لان الحق لأصدهما (وقيل يصح كون الفرس من معاق ومضاميب كالمشتري وعمله العمل) وقال في الانساب حكمه حكم المزارعة وقال في المزارعة اختاره المصنف أي الموقوف والشارح وابن رزق بن ابوي محمد الجوزي والشيخ تقي الدين والحاوي المعتبر وجزء ابن رزق بن فتنه يتبعوا فظلمها وهو أقوى دليل على انتهى (ولو دفع أرضه) لمن يزرعها (على ان لا يزرعها الفرس بينهما) قال في الحق ولا تقبل دفعه لانه شرط اشتراكها في الأصل (كالودع اليه الشجر للفروس) مساقاة (ليكون الأصل والشجرة بينهما) أو شرط في المزارعة كون الأرض والزرع بينهما فلا ضمان لما تقدم وكذا المزارعة (ولو جاز في شجرهما وهو) أي الشجر (بينهما ضمانا وشريفا) أي الشريكان (التفاضل في غيره) بان قالوا انك التلت والى التلثين (صح) لان من شرط له التلثان قد يكون أقوى على العمل وأعماله من شرط له التلث (ومن شرط

الآخر) الاختلاف ضررها فالفرس يضر باطن الأرض والبناء يضر قفاها (و) ان أكثرها (الفرس له الزرع) لانه أقل ضررا وهو من جنسه لان كلامهما بضر باطن الأرض وان أكثرها اقل يضر بطن الأرض وان كان أخضر ضررا لانه ليس من جنسه وفيه وجه وزعمه في الاقتناع (ودار) استخرجت (السكر) لاشتجارها ان يسكن ويسكن من يقوم مقامه في الضرر أو دونه ويضع فهو ما جرت عادة الساكن به من الرحل والطعام ويخزن فيها التساب وهو ما لا يضرها ولا يصح عمل فيها حادثة ولا قساره لانه يضر بها ولا يسكنها دابة لانه لا تنقص دهار ونها وروها (ولا يصح عملها طعام) لافضلها البقر في الغار أرضها وسطها ناهل العمل شأنه يسلا فوق السقف لانه ينفذ ويكسر خشبه ولا يصلح فيها شاة يضر بها كسر من الان يشترط ذلك لانه فوق المعوق دعه وله مكان ضيق وائر (و) من اشتاجر دابة ركوب أو حمل لا يملك الآخر لا اختلاف ضررها لان الزا أصعب بيبي القلوس بمرسته لكنه يفسد في موضع واحد فيفسد دعه الظاهر والمتاع لا يوصف بغيره لكنه يتفرق على الجنبين (و) ان أكثرها (الرحل) حديد أو قطن لا يملك حل الآخر لان ضررها يختلف فاقطن يخاف وتهيبه الرحل فيتعيب الظاهر والحديد يكون في موضع واحد فينقل عليه (فان قل) أكثره لزرع يزرع دخنه مثل أولئك

طريقاً شقها استأجر له (ق) عليه الاجر (المسمى) في الاحارة ٢٧٧ (مع تفاوتهما) أى المتضمن (في أحدهما) المثال فان

أى المكرى والكبرى (فحصة الانتفاع) بأن قال مستأجر استأجرها للفرس فقال مؤجر بل للزروع ولائنه (فقوله مؤجر)

عرف من آلة كزنام مركوب) ليشتمل بمن التصرف فيه والبره التي في أنف البعيران جرت العادة فيها ذكره في المقي (ورجله وخرامه) وقب بعير واحد درس لجام ودرج وجرار ويقل برذعة وأكاف لأنه المعروف فحصل عليه الإطلاق (أوليل) عطف على آلة (كجودسوف) لدايم (ورفع وشد وخط) فحصل لأنه الصرف به يتكلم الكثير من الانتفاع (ولم يرد له ولو لحاجة) بول أو غائط وكذا طهارة (وواجب) كفرض صلاة كالفي المصدق وفرض الكفاية كالعنق وبيع المير والفساحتي يقتضي ذلك لأنه لا يمكن فعل ذلك على ظهر القاية ولأنه لا يمتنع خلاف أكل وشرب ونحوه مما عرفت (و) على مؤجر (تربط بعير لأمرة أو شئ ويرض) (كجودسوف) لأنهم لا يمكن منسأ الأيتك وكذا من ضعف عن الركوب والعير قائم لسنه ونحوه فان أراد أكثر انعام الصلاة وطلبه الجاهل بقصره لم يلزمه بل يتكفون خفيه في تمام كمال في المقي ومن أكثر بسيرا الإنسان يركبه لنفسه وسيله أنه يلزمه سوى ذلك لأنه وفاء له باعتد عليه بخلاف ما إذا عده على أن يسافر معه (و) على مؤجر (ما يمكن به) مستاجر (من نفع كروم دار) مؤجرة (باصلاح منكسر واقامة مائل) من حائط وسقف وبلاط (وعمل باب وتطين سطح وتنظيفه من ثلج ونحوه) كاصلاح بركة دار وأصواصها ومجارى مياهه وسلاحي السطوح لأن ذلك يشبهه يتكلم

الأعلى شهر معلوم) لما لك والعامل (بالرؤية أو الصفة التي لا يختلف) النهر (معها كالبيع) هكذا في المقي وشرح المنتهى وقبرها والبراد كبيع البيع بوصفها تقدم من أنه خاص بما يبيع السلم فيه (فإن ساقاه على بستان لم يره ولم يوصف له أو على أحد هذين الحائطين لم تقع) المساقاة لأنها معاملة موصوفة مختلف الغرض فيها باختلاف الأعيان فقتصر على غير من كالباع (وتبيع) المساقاة (على العمل) الذي يشرب بعيره (كالبقي) الذي يحتاج لشي لأن الحاجة تدعو إلى المعاملة في ذلك كالحائط إلى المعاملة في غيره فباس عليه وكذا المسك في المزارة

فصل في المساقاة والمزارة عقدان حائزان من الطرفين لاروى مسلم من ابن عمر في قصة خير فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ترقم على ذلك ماشئنا ولو كان لأمرنا لم يجز بغير توقيت مده ولو أن يعمل الخيرة إليه في مدة أقرهم ولا يباع عقد على زمن غدا المال فكانت جائره كالضاربة (يسطلان بما تبطل به الزكالة) من موت وحبس وجن وهراسة وهزل (ولا يفتقران إلى القبول لفظا) بل يكفي الشروع في العمل قبل أو كالوكيل (ولا يفتقران (إلى ضرب مده) يحصل الكفاية) لأنه عليه الصلاة والسلام لم يضرب لأهل خبر مده ولا خلقا ومن بعده (وكل منضمها) أي المساقاة أو المزارة متى شاء لأنه شأن العقود الحائزة (فإن ضعف) المساقاة (بمنظور أو التمرة فحسب) أي التمرة (بينهما) أي المال والعامل (على ما شرطه) عند العقد لأنها حائزته على ملكه ما كان ضاربة (وعلى العامل حصته) من التمرة (بالظهور) كالمال في المضارب (ولزمه) أي العامل (تمام العمل) في المساقاة (كالمال في المضارب ببيع العروس إذا ضعف الضاربة) كالمال المنق (أو ضعفه) دوام العمل على العامل في المناسفة (أو ضعفه) المناسفة (أو أن تبذل) البعير التي عقدت على المناسفة (وواقع كذا) (فإن مات) العامل في المساقاة أو المناسفة (فأم وارثه مقامه في الملك والعمل) لأنه في ثبوت ثبوت وطهارة فكان لوارثه فان أبي الوارث أن يأخذو بعمل لم يجز وبستان حالي من التركة من يعمل فان لم تكن تركته أو تعدوا الاستيثار منها ببيع من نصب العامل ما يحتاج إليه لتكامل العمل واستؤجر من يعمل ذكره في المقي (وأن يباعه) أي نصب العامل هو أو وارثه (أن يقوم مقامه) بالعمل (جاء) لأنه ملكه وأن تطلق به حق المالك من حيث العمل لم يمنع صحة البيع لأنه لا يورث عليه لكن إن كان المبيع غرام يصح الإبداء في الإصلاح أو المالك الأصل وإن كان المبيع نصب المناسفة من النهر مع مطلقا (وصح شرطه) أي العمل من البايع على المشتري (كأنه كاتب أبيع على كائنه) وللمشتري الملك وعليه العمل) لأنه يقوم مقام البايع في عمله (فإن لم يعمل) المشتري بما لزمه البايع من العمل (فله الخيار بين الفسخ وأخذ الثمن) كاملا (وبين الأساك وأخذ الأرض) كمن اشتري مكانا لم يعلها مكانا كتب وان فسخ العامل أو هرب قبل ظهورها) أي التمرة (فلا شيء) لأنه قد رضى بأقطار حقه فصار كعامل المزارع فإذا فسخ قبل ظهورها لم يوجب وعامل المزارع في العمل (فله بيعه ليعامل أحد) مثل عمله) بخلاف المضاربة لأن الج لا يتولد من المال بنفسه وإنما يتولد من العمل ولم يحصل بماله وبيع والشرط من حين النهر وقد عمل على الشجر علامه وورثا في التمر فكان لعمله تأثير حصول الثمر وظهوره بعد الفسخ ذكر ما بين زوجي القواعد (وعدم توقيتها) أي المساقاة لأنه لا ضرر في تقديمه لم يتأخر ولا يشترط توقيتها ليعاقد سائر كالوكالة (وأن ساقاه إلى مدة تكمل فيها التمرة غالبا لم تحصل

مستأجر من النفع المقر عليه (ولا يجزئ مؤجر على تحديد) ٢٧٩ بيت زائد على الفأر حال الأجر ولا على عدم

وامر وعادته جسيديا له لم يتناوله العقد ولو (أجر دار أو حمام أو غيره) (شرط) مؤجر عليه) أي المستأجر أن يقوم بأمرتها (مسدة تعطيها) أن تعطلت (بمع) (أو) شرط عليه (بقدرها) أي مدة تعطيها (بعد) مدة الأجر عليه (المع) (أو) شرط عليه (المع) لم يصح (أو) شرطها) أي العمارة في المؤجر (أجرة) له (لم يصح) إمام في الأولى فسلته لا يجوز أن يؤجر مسدة لاعتكاف الانتفاع في بعضه أو أياها الثانية فلا تله يؤدي إلى الجهل بانتهاك مدة الأجر أو أياها الثالثة وإلا يهتد فلان العمارة لا تنقطع فؤدي إلى جهل الأجرة (لكن لو جهر) مكر (بعضه الشرط) المذكور رجع (أو) عمر مكر (بأنه) أي المكري له في العمارة (رجع) مكر صلى مكر لانه أنقى على من باذنه بها أنه ما أؤذنه في النفقة على عبده أؤذنه وان اختلفا فقد الذقعة في العمارة ولا منه رجع (بما كان مكر) بينه لا يمتنكر (ويجب) على مكر (بمع) أنه لا يلزم المؤجر بل أن أراد مكر فسن ماله (عجمل) قالي القاموس أكسب شقتان على العبر يحمل فيهما الدنان (ومطلقة) بالكسر والفتح الكبير من الأبيسة قاله في القاموس (ويطأ طوق الرجل) وميل قران بين الخجلين (ودليل) أن سهلا الطريق لأن ذلك كله

التمرة (تلك السنة فلائق العامل) لانه دخل على ذلك وكالمضارب (وان مات العامل وهي) أي المساقاة (على عبته) أي ذاته (أو جن أو غيره عليه لسفاهة انقصت) المساقاة (أو) الموات (رب المال) أو جن أو غيره عليه لسفاهة (أو) المساقاة (أحدما) لانه عقد جائز من الطرفين ولو حذفت قوله وهي على عبته كان المقتع والفروع والاصناف والمدع والمنتهى وغيرها لأصاب (وان ظهر المضرب مستحقا بسبب العمل أخذ) أي الثمر (ربو) أخذ (ثمره) لانه عين ماله (ولاحق العامل في ثمره ولا أجرة له) على رب الثمر لانه لم يأت له في العمل (وله) أي العامل (على الناصب) أجرة مثله لانه لم يمتعه واستعمله كالو غيبه بقره واستأجر من ضربها دارهم (وان خمس) العامل (الثمره لم تنقص) فيها بذلك (أخذها ربا) أي المصوب منه (وان نقصت) الثمره بذلك (فله) أخذه هو (ارش) نفسه ما ورع على من شاعه (نما) أي الناصب والمعامل (ويستقر الضمان على الناصب) لانه سبب بدو العمل (وان استحققت) الثمره (بعد ان افتقهاها أو كلاها) أي الناصب العامل (فله) مالك ثمرتين من شاعه منها ما كان ضمن الناصب فله نصفه ما كان له نصفه قدر نصيبه) لان الناصب سبب بدو العمل لازم ضمان الجميع (و) له (أضمن) العامل قدر نصيبه) لانه نصيبه يده (فان ضمن) المالك (الناصر) الكل رجع على العامل بقدر نصيبه) لان التلف ويؤدي بدو استقرار الضمان عليه (ورجع) الصامل على الناصب بآجرة مثله) لانه مفرو وان ضمن العامل يحمل ان لا ينصفه الا نصيبه خاصة لا تمامه في الثمره كلها بل كان ربا لها هو حافظا ويحتمل ان ينصفه الكل لأن بدو ثبوت عليه معاشه في غير حق فأن ضمنه الكل رجع على الناصب بدو نصيبه منها وأجر مثله (وان ضمن كل ماصار إليه رجع) والعامل على الناصب بآجرة مثله لا غير وان تلفت الثمره في غير ماله بعلمه فبدو قبل صحة فن جعل العامل كافيا لما يثبت بدو على حافظها قال يلزمه ضمانها ومن قال لا يحسكون فأنشأ الدنيا أخذ نصيبه منها قال لا يلزمه الضمان ويكون على الناصب ذكره في المعنى وشرع المنتهى

فصل ويلزم العامل في مساقاة وزراعة (ماده) صلاح الثمره فالزرج وزيادتهما من السقي بماء حاصل لا يحتاج إلى سفر بشر ولا إلى إدارة دواب وقوله (والاستغناء) أي إخراج المالك من بر أو غيره لم إدارة الدواب فذلك لا يحضر السر أو تحصيل الماء بخوضه فإنه على المالك كإيا في (والحرث) والتهوؤ والبال) بكسر الراء تخفيف السكر من الأغصان وكأنه مولد قاله في الحاشية (وقطع ما يحتاج إلى قطعه) من فحور بدو القفل (وقسوة) الثمره وأصلاح الحفر التي يجمع فيها الماء على أصوله الفضل وإدارة الدواب والتلقيح والتشميس وأصلاح طرق الماء) إصلاح (موضع التشميس وقطع الحشيش المضرب بالثمره) (أو) روع (من شوك وغيره وقطع الثمره اليابس) ولأن ذلك كالفاص وغيره) كالجبل (وتفريق الزبل) والسباخ (وتنقل الثمره وغيره إلى جرن أو تحفيقه) (مستغلة) أي الثمر (في الثمره في الجرن إلى سمية) لان ذلك تنقيح صلاح الزرع والثمره وزيادتهما فهو لازم للعامل باطلا في النقد (وكذا) الحدان إذا شرط عليه) ومع شرط عليه لانه لا يخل بعمله العقد فصح كإيجال الثمن وشرط الرهن والضمين في البيع (والا) بشرطه على العامل (ف) هو (عليه) ما يقدر حصتها) لانه إنما يكون بعد تكامل الثمره وانقضاء العمل فله فكان عليه ما كفل الثمره إلى الثقل (ممكن) عليه • • • • • يظهر فان نقل الثمره إلى الجرن والتشميس والحفظ ونحوه تقدمت له على العامل مع أنه بعد الحدان (فان شرط العامل أن

من مصلحته المكثر وهو خارج عن الداية أو لها شبه الزاد وإذا أكرى المحرك على العرة فهو دال على أنه في غير

في حق المالك وهو عليه
(و) عليه فذكر دارا وحمام ونحوه
(نصرف بالوجه وكيف
ويذكر من قامه وزيل ونحوه
كرام (أن حصل منه) أي
المالك كالأجر في حقه أو
ترايا ونحوه (وعلى من
تسلمها) أي المأجرة (فأجرة)
بالوجه وكيفية ونحوه لأنه
لا يمكن الانتفاع بذلك مع امتلاكه
(و) على من (تسلم مفتاح)
لأنه يمتنع من الانتفاع
و يتوصل إليه (وهو) أي
المفتاح (أما تسليمه) أي
كالمستأجر المؤجر فإن ضاع بلا
تفريط فله من جبرده ولا يلزم
تحسين ولا تزوير واحد منهما
لا يمكن الانتفاع بوجه
فصل والأجرة عقد لازم
من الطرفين ليس لأحدهما
فصلها إلا بموجبه لانه عقد
معاوضة كالمبيع فان لم يكن
مستأجر مؤجره لعذر يقتض
به أو لغيره الأجرة (أو تحول)
مستأجر منها (في أثناء المدة
فله الأجرة) لا قضاء الأجرة
تسليم المؤجر الأجر والمستأجر
التفريط فإذا تركه مستأجر اشتد
منه لم تنسخ الأجرة ولم يزل
ملكه من المنافع كن اشتد
شبا وقصوت كولا يجوز لأجر
نصرف فيها فان فصل وبد
مستأجرها كان سكن الدار أو
أجرها لتبرع مستأجر فله أجره
المثل لمستأجر وعلى مستأجر
الأجرة التصرف عليها وإن
نصرف قبل تسليمها أو امتنع
منه حتى انقضت المدة انقضت

أجر الأجر الذي يحتاج إلى الاستعانة بهم يؤخذ (من ثمن (الثمن) وقد العامل
(الأجرة) أو لم يقدرها لم يصح ذلك (كأن شرط لثمنه أجره لأن العمل عليه) فلا يصح
شرط أخذه عوضه (و) يجب (على رب المال ما ليس حفظا لأصل من سد المظان ومثله) أي
مثل ما يلفظ الأصل تحصيل (السباغ) قاله الشيخ وأجره الأجر وحرق البئر والدولاب
ويأجره (أي الدولاب (من أن ينفذ في شرا الماك) قوله (ما يقع) وهو تحصيل الزيل وقال
الرفقي وغيره والأولى أن البئر التي تدرب الدولاب على العامل كبقرا غرث) وهو قول ابن أبي
موسى (فإن شرط) في مساقاة أو زراعة (على أحدهما) أي المالك أو العامل (ما يلزم الآخر
أو يمتنع فسدت الشرط والعقد) لا بشرط بخلاف مقتضى العقد فأنفسه كالمضاربه إذا شرط
العمل فيها على رب المال (وحكم العامل) فيما قامت زراعته (حكم المضاربين) أي قبل قوله
فيمو الجبر (ما يرد) قوله لأنه لا رب المال أئتمنه يدفع ماله (فإن اتهم) رب المال العامل
بغشاة (خلف) العامل لا ختمه صدق الذي (وإن ثبتت غشائته) قبل تمام العمل
بأقراره أو بينة أو تركوا (ضم اليمين) بشارفة كالرومي إذا ثبتت غشائته) تحصيل للفرضين
(فإن لم يكن حفظه) أي المالك من العامل (استؤجر من ماله من يعمل العمل بقوم مقامه
وزيل بده) غشائته (فإن عجز) العامل (عن العمل) لضعفه مع أمانيه ضم البهوى) أمين
(ولا تزعم بده) لأن العمل مستحق عليه ولا ضرر في غشائه (فإن عجز) العامل (بالكلية
أقام) العامل (مقلض من يعمل والأجرة عليه في الموضعين) لأن عليه نفسه العمل وهذا
من يفتيه (وإذا ظهرت الثمرة) ثم تلفت الأجرة فله في يمينها (على ما شرط كالشكل) ولا يلزم
من تلفت حصته من ثمنها أصلا بركاته (لأن العامل) ملك حصته فالأجر وكره بالمالك (وإن
ساقاه على أرض خراجية فخرج على رب المال) لأنه يجب على ربقة الأرض سواء أقرمت
التبر أو لم تثمر زرع الأرض أو لم يزرعها (وإذا ساق) رب المال (رحلا أو زارعا لعامل
العامل غيره على الأرض أو التبر بغير إذن بده لم يضر) كالمضارب لا مضارب بالمال (فإن
استأجر أرضا فله أن يزرع فيها) لأن منقلبه ما صارت مستغنى له ذلك المزارع فله كالمالك
(والأجرة على المستأجر دون المزارع) لما تقدم في الخراج (وكنك يجر زلن في بده أرض
خراجية أن يزرع فيها وأخرج عليه دون المزارع) كما في المساقاة (والموقف عليه أن
يزرع في الوقف يساق على عبده) كالمالك وكذلك ينبغي في نظير الوقف إذا راع مصالحة
(ويبيع في الكف السلطانية) أي التي يطلبها السلطان (العمر) عالم بكن شرط (فيعمل
بمقتضاها عرفه أخذه من رب المال كان عليه وما عرف أخذه من العامل كان عليه (وما
طلب من قرية من كلف سلطانية ونحوها فله قدر الأموال فان وضع على الزرع فعلى ربه
(أو) وضع (على الغار فله ربه ما بشرط من عتأجر وأن وضع مطلقا فله) قاله الشيخ
وقال ولله الزيادة على المال إن تصرف فيما يخصه من الكف ككناظر الوقت والوصي
والمضارب والوكيل كالصوم لم يتخلص مال تغبيرة من التلف إلا عاذا به جبره في أظهر
قولنا العاذا (ويصير) في مزارعة (معرفة جنس البذر ولو تفسد) البذر (و) معرفة
(قدره) أي البذر كالشعر في المساقاة ولا يمتنع من الكف على غيره معلوم الجنس
والقدر كالاجارة (وفي المكنى أو تقدر المكنان) وتعيينه أو عباسته (وإن شرط) رب المال
للعامل (أن يزرعها شعر أو قال ببع) أو أن يزرع (بكتفة أو) زرع (حظقة نصف)
لم يصح له (أو) قال رب المال (كأن نصف هذا النوع وربع الآخر ويجعل العامل
قدها) أي النوعين لم يصح له (أو) قال (لأنه لجان أن لم يزرعها شعر أو قال ببع)

الأجرة وإن سلمها له في أثناءها انقضت فيما مضى وجب أجر الباقي خاصة (طرحه)

المبيع الجاهل (أوقال) رت المال ما زرعته من شعير في ربيع وما زرعته من حنطة في
نصفه (ولم يبين النذر لمبيع الجاهل) (أو) قال (ساقيلك على هذا البستان بالنصف على
ان اساقيلك على الآخر باربع لمبيع) لانه كيمتقي في بيعنا للمهي عنه (وان قال ما زرعته
من شيء في نصفه مع) لما تقدم ان النبي صلى الله عليه وسلم عامل أهل خيبر بشرط
ما يخرج من مائة من شعير أو زرع (وان ساقى أحد الشر بكن شريكه وجعل له من الثمرة أكثر
من نفسه مثل ان يكون الأصل بينهما نصفين لجعل له ثلثي الثمرة مع وكان السهم حصته
من المساقاة) كالساقى أحد بياض ذلك (وان جعل الثمرة بينهما نصفين أو جعل للعامل الثلث
فشدت) المساقاة لانه لجعل للعامل شيء في مقابلة عمله (و يكون الثمر بينهما بحكم الملك)
نصفين بشرط الثلث للعامل باطل لان غير العامل يأخذ من نصيب العامل جزأ ويستعمله
بلا عرض فلا يصح (ولا يستحق العامل شيأ في نظيره) لانه متخير (ع) بوان شرط للعامل
كل الثمرة فشدت ايضا وله اجر عمله

فصل في المزارعة (يؤجره) المزارعة (يؤجره) معشاع معلوم يجعل
للعامل من الزرع كاتقدم) ان تصد شعير (فان كان في الأرض شعير فزارعه الأرض وساقاه على
الشعير) الذي يباع (مع) سواء قبل يباع الأرض أو كثر نص عليه وقال قد دفع النبي صلى الله
عليه وسلم خيبر على هذا لانهم اعدوا نحو زافر اكل واحد منها فجزا لجمع بينهما كالبيع
والاجارة (وان اجره الأرض وساقاه على الشعير) الذي يباع (مع) كجاء بين المزارعة (بيع) مالم
يكن حيلة (وان كان حيلة على بيع الثمرة قبل وجودها أو قبل مدو صلاحها بان اجره الأرض
ما كثر من اجره وساقاه على الشعير يخر من الف جزء ونحوه (م) ذلك (ولم يصح) كل من
الاجارة والمساقاة قال المتنعق قاس المذهب بطلان عقد الحيلة مطلقا ومقتضى ما قدمه في
المنهي انه يصح في الاجارة وساقا في المساقاة (وسواء جمعين العقد) أي الاجارة
والمساقاة (أو عقدا واحدا بعد الآخر) فان قطع بعض الشعير الثمر والماله هذه فانه ينقص من
الموض المستحق بقدر ما ذهب من الشعير سواء قيل بمسألة العقد أو قساده وسواء قطعه المالك
أو غيره) قاله الشيخ في الدين قلت مقتضى القراءته لا يسقط من اجرة الأرض شيء اذا قلنا
بعضه لان الأرض هي المقردة عليها ولم يفت مباحثي وأما اذا غشدت فله اجرة مثل الأرض
ورب الثمرة وما اخذ من ثمره الشعير وله اجرة مثل عمله فيها والله أعلم (وتصاع اجارة أرض
وشعير فيها لجلها) أي جعل الشعير وهو غمرها وورقها ونحوه وسكاه أو عبيدا جماعا وجوز
ابن عقيل تبع الأول ولو كان الشجر أكثر واختاره الشيخ في الدين وصاحب الفائق (وتصاع
اجارتها) أي الشجرة (انشر الشباب عليها ونحوه) كاستغلالها لانه نفق مباح (و بشرط)
لزراعه (كون البذر من رب الأرض ولوانه العامل وبقرا العمل من الآخر) لانهما يشتركان
في غناه فوجب ان يكون راس المال من أحدهما كالضاربة (ولا تصح) المزارعة
(ان كان البذر من العامل أو) كان البذر (منهما) أي من العامل ورب الأرض (أو) كان
البذر (من أحدهما والأرض لهما) لما تقدم (أو) البذر من أحدهما (الأرض والعامل من
الآخر أو) الأرض من واحد والعمل من آخر و (البذر من ثالث أو) الأرض من واحد
والعامل من آخر والبذر من ثالث (البقر من ذابح) فلا تصح في جميع هذه الصور لان
السيد ليس من ربا الأرض (وعنه) لا يشترط كون السيد من رب الأرض واختاره اللؤلؤي
والنحو والشارح وابن رزق وابن محمد يوسف (المؤجر) والشيخ وابن القيم وصاحب الفائق

المتنعق مؤجروا (من تسليم
الذابة) المؤجر (في أثناء المدة
أو) في أثناء (المساقاة) المؤجرة
للكرب أو اقل عليها فلا تجزئ
لركوبه أو حله عليه فليس المنع
مئة (أو) المتنعق (الأجير)
العمل (من تكيل العمل فلا
أجرة) له لما عليه قبل لان كلا
منهم يستعمل في الشجر ما يؤمن
عليه عقد الاجارة فلم يستحق
شيأ سكن استأجر من يعمل له
كأما الى بلد بعينه لمصلحة بعض
الطريق أو لغيره اذ هو الحفر
بعضها والمتنعق من حفر الباقي
(وان شردت ذابة) مؤجروا أو
تقدر استيفاء على النفع بقدر
أحدهما أي المؤجر والساجر
(في) على المتأجر من (الاجرة)
بقدر ما استوفى من النفع قبل
ذلك لمذكر كل منهما (وان هرب
أجير) مدة العمل قبل استيفاء
بعض النفع حتى انقضت انقضت
(أو) هرب (مؤجره) أي
قبل استيفاء بعض النفع حتى
انقضت انقضت (أو شردت)
ذابة مؤجروا (قبل استيفاء بعض
النفع حتى انقضت) مدة الاجارة
(انقضت) الاجارة لفوات
زمنها المقدر عليه فان عادت
قبل انقضاء المدة استوفى ما بقي
منها لانه تنفس شيأ ففسا ولا
أجرة لمن هرب (فوا كانت)
الاجرة (على عمل) موصوف
بذمة كحياطة ثوب وبناء عائط
أو حمل الى محل معلوم وهرب
الأجير (المؤجر من ماله من
يعمله) كاستأجره اذ هرب
ونحوه (فان تغذر) استأجر من ماله (شعير مستأجر بين

والحاوي المعتبر وهو المصحح) قاله في المتن قال في النصف وهو اقوى دليلا (وعليه عمل
 اناس) لان الاصل المتعارف عليه في المزارعة قضية خبير ولم يذكر التي صلى الله عليه وسلم
 ان البذر على المسلمين (وان قال) وبارضها عمل (ان قال نصف ارضي نصف البذر
 ونصف من ثمرته) ومنفعة بقر لا تلك وان اخرج المزارع البذر كله لم يصح له ان ينفذ (وكذلك
 لو جعلها) اي المنفعة (أجرة لارض اخرى او) أجرة (لدار اخرى) لجهة المنة (و) اذا
 فسد وكان البذر من العامل في الارض والزرع كله لزارع) لانه صاحب البذر لانه عين ماله
 تغلب من حال الحال (وعليه أجرة مثل الارض) لان بغيره يدخل على ان يأخذ ماله
 فاذا فات ربحه الى بذر لكونه مرض بسذل ارضه بها وان كان البذر منها فالزرع لها
 بحسبه (فان لم يكن علم المنفعة) اي منفعة العامل وبقروا لته (وضبطها بما لا يختلف معه
 منقرا البذر) وأجرة نصف الارض بنصف البذر والمنفعة (حاز) لا يتضاءل القدر ولا يجهل
 (وكان الزرع بينهما) تصفين لان البذر الذي هو اوصاله كذلك (وان شرط) المزارع (ان يأخذ
 رب الارض من مثل بذرو) ان (يقسمه اليها بقا ففقد) كانه اشترى لنفسه فقزا بامع لم يفتو
 شرط فسد فسد المزارعة لانه قد لا يخرج من الارض الا ذلك القدر فخصص بالمساك ورعا
 لا يخرج من موضوعه على الاشتراك (وان شرط) في المزارعة والمساكة (لاحدهما) أي يرب
 البذر والتبخر والصامل (فقزا بامعولة) لم يصح لما تقدم (او) شرط لاحدهما (دراهم
 معاملة) لم يصح لانه رعا لا يخرج من الارض الا ذلك فيؤدي الى الضرر (او) شرط لاحدهما
 (زرع واحد مع ثمة) فسدت قال في المتن والبدع باجماع العلماء (او) بشرط لاحدهما
 (ما على الحد او ما منقرا) او مع نصيبه فسدت المزارعة والمساكة (ومضى فسد العقد) أي عقد
 المزارعة والمساكة (فالزرع) لصاحب البذر وعليه أجرة العامل (والثمر لصاحبه) أي البذر
 او الشجر (وعليه الاجرة) للعامل لانه عمل عوض لم يسله (وحكم المزارعة حكم المساكة فيما
 ذكرنا) فيما تقدم من الاحكام (والحصار والدياس والتضيعة) أي تصفية الغنم من التبن
 (والقسط على العامل) لان من العمل الذي لا يستحق عنه وقصة خبير (ويكره الحصاد
 والحفا ذليلا) لانه رعا أصابه اذى من نحو حية (وان دفع رجل بذره الى صاحب الارض
 ليزرعها في ارضه ويكون ما يخرج بينهما ففقد) لكون البذر ليس من رب الارض (ويكون
 الزرع لما كان البذر) لانه عين ماله تغلب من حال الى حال (وعليه أجرة الارض) و) أجرة
 (العمل) قال الزرع لانه غايته لثمنه وتوقع ارضه بعوض لم يسله لم يرجع بذر له (وان قال) رب
 ارض (انما زرع الارض بذري وهو مالي ونسقيهما ذلك والزرع بينهما لم يصح) لان موضوع
 المزارعة هو ان يكون من أحدهما الارض ومن الآخر العمل وصاحب المال ليس منه ارض
 ولا عمل ولا بذر ولا ان الماء لا يساع ولا يتأجر فكيف تصح المزارعة به (وان زرع شريكه في
 نصيبه نصير شرط ان يكون للعامل أكثر من نصيبه) بان يكون الاصل بينهما نصيبين فيقول
 أحدهما لا يخرج عمل عليه ذلك الثلث ان نصيبه ويكون السدس الزائد في نظير عمله في حصة
 شريكه (تقدم) بخبر في المساكاة (فر) بيا وساقط من حب وقت حصاد فسدت في العام القابل
 لمرب الارض مالكا كان رب الارض (أو مستأجرا أو مستعيرا) نص عليه لان رب الحب استقط
 حقه من حكم العرف وزال ملكه عنه لان العادة ترك ذلك بان يأخذ (وكذا نص) الامام (فيمن
 باع قسما للحصدة في بئر اخصار مثله) هو (رب الارض) لما تقدم (وباع النقا ما خلفه
 الحصادون من سنبل وحب وغيرهما) بالاخلاف لجريان ذلك مجرى بذره على سبيل التركة
 (ويخرج منه قاله في الرعية) لانه من من مباح (وأداء عنب زرع انسان وحصده) الغائب

لنفسه (أما مال محال أو غيره)
 كحمار أو غنم أو ثوب أو شيء
 التي إذا أرها (أو إلى الحارث
 قال) مقتدر عليه (انفق
 عليها) أي البهايم (منه) أي
 المال (حاكم) لو حوسب نفقتها
 عليه وهو غائب والمالك ماله
 (والا) بان لم يقدّر له ربح على
 مال فانفق عليها أكثر من ذلك
 حاكم) ورحم انعام ان المالك
 مقام رعا (أو) أنفق عليها
 أكثر بدون ان حاكم (منه)
 وهو ربح ربح على مالكها
 أنفق سواء قدر على استئذان
 الحاكم أولا أشهد على تبة
 ربحه مع ان قال شاهدوا أني
 ما أنفقته على هذه البهايم الابنية
 الرجوع أولا لقضائه غنمه
 بواجب وان اختلفا في ما أنفقته
 وكان لها أكثره قبل قول
 المكبري في ذلك دون ما زاد وان
 لم يقدره قبل قوله في قدر المنفعة
 بالمروف قاله في المسد (فاذا)
 أنقضت الاحارة باعها) أي
 البهايم (حاكم ورواه) ما أنفقته
 على البهايم لان فيه تخليصا لثمة
 الغائب وإبقاء المنفق (وحفظ
 باقي ثمن المال كذا) لان عليه
 حفظ المال الغائب (وتتفرغ
 الاحارة تلف) محال (معتود
 عليه) كدابة أو عديمت أو دار
 انتهكت قبضتها المستأجر أو لا
 زوال المنفعة تلف المعتود
 عليه وقبضتها انما يكون
 باستغلتها أو التمكن منه ولم
 يحصل ذلك (و) ان تلقى مؤجر
 في البذر وقبضه منها ماله
 أجرة (عاده) أنقضت (فيما ياتي)

من المدة كتابا أحدهما صبر قبل القبض بجائحه وطبيعه بحسب ما انتفع وان اختلف الاجر

(ايح)

معلومة لبره) لتعذر استفاء
المعقود عليه كالنوت فان لم يرا
او امتنع مستاجر من قطع لم يبر
(ويشع) اى تنسج الاعارة
بصوماء كركم استاجر ليقص
من آخر او يحسده فبات او
ليداويه بهى اوقات وسواء كان
التلف فعل آدمى حكمتله
العدا المجرى او لا يفعل أحد كونه
مشتا لنفسه وسواء كان القاتل
المستاجر أو غيره ويضمن
ما تلفت كالأرأة تقطع ذكر زوجها
تضمنه وتكافى الفسخ (و) تنسج
اجارة: (موت من تنسج) أو
استفاهه من الرضاع منها لتعذر
استفاهه المعقود عليه لأن غيره
لا يقوم مقامه في الارتضاع
لاستحباب الرضاعين فيه وقد

(أيسع للقره التباط السبل المتساقط كالوحسده المالك وكما يباح رعى الكلأ من الأرض
المقصورة) واستسجل بدخول الأرض المقصورة (وأن خرج الأكار) أى الزراع (باعتباره
وترك العمل قبل الزرع أو بعده قبل ظهوره) أى الزرع (وأراد) الأكار (أن يبيع هل يديه
في الأرض) من حوت وكحوة (ومامل) أى أنفق (لمحزن) ذلك حلافاً لقاضي في الأحكام
السلطانية (ولاشي) كالمامل في المساقاة (وأن أخرجهما لذلك فله أجره) مثل (عدهوما
اتفق في الأرض) لأنه عمل بموضع لم يسلم له فوجب له به وهو قيمته وعمل منه إذا فحست
المزارعة بعده ظهور الزرع لمعامل نصيبه وعليه تمام العمل كالمساقاة (ولا يجوز) لرب
الأرض (أن يشترط على الفلاح شيئاً مكرراً ولا غيره) أى غيرها كقول (من حجاج ولا غيره)
التي يسمونها خدمته (و يسمى الآن ضيافة) ولا أخذه أى الذم (ويحرمه) بشرط ولا غيره) إلا
أن ينوي مكاناً له أو الاحتساب به من أجرة الأرض أو كانت العادق جارية بين يديه قبل أن يعطيه
أرضه على قياس ما تقدم في الفرض (ولو أجز) انسان (أرضه) يمكن زرعها فزرعها
المستاجر زرعاً يثبت قسنة (فرضت الزرع تلك السنة ثم ثبت في السنة الأخرى فهو للمستاجر
وعليه الأجرة) لرب الأرض (مدته واحتسابها) فإنها تسمى السنة الأولى وأحرزنا للثانية
(وليس) لرب الأرض (مطالبتة) أى المستاجر (بقوله) أى الزرع (قبل ادراكه) لأنه وضعه
بحق وتأنى وليس ينقصه

باب الاجارة

مشتق من الاجر وهو العوض ومنه معنى الشوابج لأن الله تعالى يعرض البسبب على
طاعته أو يصد به عن معصيته وهي ثابتة بالاجماع وسند من الكفاية قوله تعالى فان أرضهم
لكم كما ترون أجورهم ومن السنة حديث عائشة في خبر الهجرة قالت واستاجر رسول الله
صلى الله عليه وسلم أبو بكر رجلاً من بني النضير هادياً بينا وأخرت الماهر بالهداية رواه
البخارى والحاكم داود بن أبي ذؤيب كل انسان لا يقدر على عقار يسكنه ولا على حيوان يركبه ولا
على صنعة يعملها أو أرباب ذلك لا بد لونه بما لا يجوز طلب الفرقه (وهي) لغة المجازاة وشروطها
(فقد على منفعة مما جعله لومة تؤخذ شيئاً) وهي شرطان أشهر الأول منهما بقوله (مدته
بمعلوم من هي معلومة) معينة كاجرتك هذا البعير (أو) من هي (موصوفة في الذمة)
كاجرتك بغير اسمفته كذا وبسببته صفته أو اشترى الضرب الثاني بقوله (أو جعل معلوم)
وقوله (بموضع معلوم) راجع لغيرين فعملت أن المعقود عليه هو المنفعة لا المبيع خلا لا ي
أصح المرزى لأن المنفعة هي التي تستوفي والأجر في مقابلتها ولهذا تضمن دون المبيع وأما
أضيف النقد إلى الدين لأنها جعل المنفعة ومنشؤها كما يضاف عقد المساقاة إلى السنان والمعقود
عليه الشجرة والانتفاع تابع ضرورتان المنفعة لا تؤخذ عداة الإعيه (ويستثنى من) قولهم
مدته معلومة) ضرورتان أحدهما تقدمت في الصلح والأخرى (ما قسم عنه ولم يقسم) بين
الذمتين (لما فاعله) عرض الله عنه) في أرض المزارع فانه وقف أرض ذلك على المالك
وأقره على أدى أرباب المزارع الذي شرطه أي لحاق كل عام ولم يقدر مدته المعلوم المصلحة
فيها وأركان الاجارة خمسة التماثلان والعوضان والصيغة (وهي) أى الاجارة والمساقاة
والمزارعة سواء ألبا الشفعة والحكبة ونحوها) كالمثل (من الرضى) المباحة المستقر حكمها على
وقد القياس) كالمثل (القرو) لأن من لم يخصص الفلأ لا يتصور عنه مخالفة قياس صحيح
ومن خصها ما غاها يكون الشيء خلاف القياس إذا كان المعنى المتضمن الحكم موجوداً فيه

مدته (أو) يكرى كالمثل ليس منافعهم (عترف منافعهم) لأنها عقد لا يجوز مدته لغير مدته لم يجر لم يجر من غير المعقود عليه كالبيع
قطف (ولا) تنسج عوت (مكر)
(أو) أى ولا تنسج عوت
(مكر) الزومها كالبيع وكما
لو زوج عبده الصغيراً أمه غيره
ثم مات السيدان (أو) أى
ولا تنسج (مكر) لاجلها
بأن يكرى) جلا مثلاً لبيع عليه
(فمنسج نفقته) فلا يمكن الجمع

(أو) يكرى كالمثل ليس منافعهم (عترف منافعهم) لأنها عقد لا يجوز مدته لغير مدته لم يجر لم يجر من غير المعقود عليه كالبيع

وتقف الحكم عنه (ولا تصح) الاجارة (الامن جائز التصرف) لانها مقصود معاوضة كالبيع
 (وتصدق) الاجارة (بلفظ آتت وما في معناها) كالزكوا سواء (اضافه الى الصنعي نحو
 آتتكم اواكر ينكها أو) اضافته (الى النفع نحو) قوله (آتتكم) نفع هذه الدار
 (أو آكر ينك) نفع هذه الدار (أو ملكتكم نفعها) وتصدق ايضا (بلفظ بيع اشاف الى النفع
 نحو) قوله (بملك نفعها أو) بملك (مكن الدار ونحوه أو أطلق) لانها بيع فانه قدت بلفظ
 كالصرف قال الشيخ في الدين الحقيقي ان المنة تدل ان عرف المنة مقصود انقدت باى لفظ كان
 من الانفاط الى عرفها المتعاقدان مقصودها وهذا عام في جميع العقود ان الشارح لم
 يحددها بالانفاط المقبول ذكر هامة لفظه وكذا قال ابن القيم في هلام الموقعين وصحة في
 التصريح والتقدم وقال في المنتهى وبلفظ بيع ان لم يصف الى العين ومعناه في التخصيص قال
 معناه الى النفع كملك نفع هذه الدار شهر أو الا يصح نحو بملك شهر (ولا تصح) الاجارة
 (الابشرط ثلاثة أحدها معرفة المنفعة) لانها هي المقصود على ما شرط العلم بها كالبيع
 وعرفتها (أما بالعرف) وهو ما يتعارف به الناس بينهم (كسكنى الدار شهر) لان السكنى معارفة
 بين الناس والتفاوت فيها يصير قبل فتحه الى ضبط (و) كز (خدمة الأديسة) لأن الخدمة
 انفسا معلومة بالعرف فلم يفتح الى ضبط كالسكنى (فخذ معنى الزمن الذي يقتضيه العرف)
 قال في الزوائد والراية ان استأجر وشهر يستعمل ليدلها وان استأجر للعمل استعمل ليدل
 انتهى والمراد ما عرفت به العادة من الليل قال في الهداية يستعمل من طلوع الشمس الى غروبها
 وبالليل ما يكون من خدمة أوساط الناس (فإذا كان لمعاف أخفى عن تعيين النفع و) عن
 تعيين (مصفته ونصرف الاطلاق اليه) الى العرف لتبادر الى الذهن (فإذا كان عرف الدار
 السكنى) وأكثر أماله السكنى على ما يأتي (أول يمكن) فلهذا عرف (أو كزها) أى الدار (لها)
 أى السكنى (فله السكنى و) له (وضع متاعه فيها بترك نفسه من الطعام ما عرفت عادة الساكن
 به) قال في المبدع وسبق ما دللنا الدار في الاصح (وله) أى المستأجر (ان يأذن لأصحابه
 وأضيافه في الدخول) بها (والمستفيا) لأنه العادة وقيل لأحدهما زوار عليه ان يخبر
 صاحب البيت بما كثر وأورأى ان يخبر وقال إذا كان يحثه في الفرد ليس عليه ان
 يخبره (وأنس له) أى للسكن (ان يعمل فيها حدا ولا قساره) لأنه ليس العرف وأيضا
 يعبر بغيرها (ولا) يحملها (تخزنا الطعام) لأنه يعبر بها والعرف لا يقتضيه (ولأن يسكنها
 دابة) لما تقدم فقلت ان لم تكن قرية كالدرا الواسعة التي فيها السطيل بعد الدواب علم بالعرف
 (ولا بدع) المستأجر (فيها رما دولا ولا زبالا ونحوها) مما يعبر بها الحديث لا ضرر ولا
 ضرار (وله) أى المستأجر (سكان ضيف وزائر) لأنه ملك السكنى فله استغفارها بنفسه
 وبين وقوم مقامه (وأما بالوصف كحمل زرع فحدها كذا الى موضع معين فقلاد من ذكر
 الوزن والمكان الذي يحمل اليه لان المنفعة انما تصرف بذلك وكذا كل محمول (ولو كان المحمول
 كباقي حدة الاجير (المحمول اليه غالبا ولا وكل له) أى الاجير (الاجرة) المسماة
 (لها به) له أجره مثل (رده) لأنه ليس سوى رده الا تصدعه وقد علم انه لا رضى فيه معقتعين
 رده (وان وجد) أى وجد الاجير المحمول اليه (ميتا في الرعاة وظاهر الترغيب له المهي
 فقط ورده) لأنه أمانة فهو مال الفریق ان الموت ليس من فعل الميت بخلاف الغيبة فكان
 السباحة مفترط بعدم الاحتياط (قال أحمد جواز استأجر) الأجنبي (الأمه والحرة
 الخدمة) لانها منتفعة مباحة (ولكن يصرف) المستأجر (وجهه عن الظفر) للحرة (ليست
 الأمه مثل الحرة) الا يباح للمستأجر النظر اثنى من الحرة بخلاف الأمه فنظر منها الى الأعضاء

(فانقطع ماؤها) أى الأرض
 (أو انهدمت) الدار قبل انقضاء
 مدة الاجارة (انقضت فيما
 بقى) من المدة تعطل النفع فيه
 (ويخبر بكثريا) أى مؤجر
 (انهم به) كذا رانهم
 منها يستخير بين فسخ وامسك
 العيب (فان أمسك فما لقط
 من الاجرة) لا فرض به فاصا
 فاشبه ما لوطى بالمبيع معيا
 ذكر ابن عقيل (ومن استأجر
 أيضا بلأماه) للزرع وحيا
 يعلم ان لا ماه له اصح لانه
 يتكمن من زرعها رجاء الماء
 ومن التزول ووضع رحله
 وجعل الحطب فيها وزرعها
 بعد حصول الماء وليس له ان
 ينفي فيها ولا يفسر من لانه براد
 للتأيد وتقدير الاجارة عدة
 تقتضى تقريرها عند انقضاءها
 بخلاف ما لمصرح بانفساس
 والبناء لان التصريح بصرف
 التقدير عن مقتضاها لانه
 في التقرير ينقض انقضاء العدة
 (أو أطلق) بان قال آتتكم هذه
 الأرض سنة بكذا فقال المستأجر
 قلت (مع علمها) أى ان
 لأماه لها (صح) لانها خلاف
 المقعد لان لأماه لها شبه
 ما لوطى طاوله الانتفاع بها كأي
 الأولى والأرض التي لها ما غير
 دائم أو الظاهر انقطاعه قبل
 الزرع أولا يكتى الزرع كأي
 لأماه و (لا) تصح الاجارة
 لأرض لأماها (ان ظن امكان
 تحصله) أى الماء أوله سلم
 لها لأماه لانه لم يحدد في
 العقد بناء على أن المؤجر يحصل

التي قد عرفت على ما لم يرد من عدم ما لها لان حصوله معتاد وانما هو وجوده والارض التي لا يملكها السكن ما زرع أو غرس فيها يكتبه الشرب بعرقه ولماؤها وفريقها من الماء فكانت لها مائة درهم ثمرة العادفة انما هو أول ما يقطع الأمسدة لا تؤثر في الزرع والارض التي يندرجي بالامطار اليها كالتالي لا يصفى الا بالمطر الكثير الذي يسيل وجوده أو تشرب من فيض وأما حيشه نادرا أو من زبادة لادرة في قنسر أو عين عالية فأجارتها يسيل وجود ما يستقيم يصم وأن أثرت قبله زرع أو غرس في وقتها المحصول المأكل تصح لتعذر النفع المقود عليه نظاهرا كحارة الأبق (ولو زرع) مستاجر (ففرق) الزرع (أو تأن) بأقفة سماوية أو غيرها (أو لم يثبت) الزرع (فلا) ضمان على مؤجر ولا (خيار) مستاجر (وطليه الأجرة) نصا لأن التألف غير المقود عليه يوجب غير مضمون على المؤجر (وأن تعذر زرع) مؤجرة (ففرق) حصل بها (أو قبل) التأجيل زرعها بحيث لا يمكن الزرع (أو) قبل الماء (بعدة) أي بعد زرعها بحيث لا يكون للزراع (أو عات) الأرض (بصرف) بسبب الزرع (أو) ملك بعضه (فله) أي المستاجر (الخيار) لنقص العين المؤجرة فان اختار الغرس بعد أن زرع بقى الزرع إلى الحصاد وعليه من المسمى بمسح إلى الغرس وأجرة المثل لما في متعة فذلك

الستة أو إلى ما عدا مدة الصلاة على ما يأتي في النكاح وهو الحاصل أن المستاجر لما كان لا جنبي (ولا يخلو) المستاجر (معها) أي الحرة (في بيت) بل ولا مع الأمة كما يأتي في النكاح (ولا ينظر إليها) مقيدة ولا إلى غيرها (المفصل) لأنه عود من الحرة مختلف للأمة (و) تصح الأجرة (لبناء) دار ونحوه لأنه يقع مباح (ويقدر) البناء بالزمان) كيوم أو شهر (وأن قدر بالعمل) بأن استأجر لبناء حائط (فلا يضمن معرفته) أي البناء (لأنه يختلف بقرب المسكن وسهولة التراب ولا يضمن ذكر طول الحائط وعرضه وسمكه) يفتح العين ويكون المبنى أي تحتاته وهو في الحائط عتلة له في غير المتصدد كره في الحائشة (والتة) أي البناء (من طين وابن وأجر وشيد) أي جبر (وغير ذلك) كالحصن لأن معرفة المنفعة لا تحصل إلا بذلك والفرض يختلف فلم يكن يضمن ذكر (ولو استأجر) لحفر بئر عشرة أذرع طولاً وعشرة أذرع عرضاً وعشرة أذرع عمقا لحفر) الأجر (خمس طولاً في خمسة عرضاً في خمسة عمقا) وأردت أن تعرف ما يستحقه من الأجرة المسماة له (فأجر عشرة في عشرة تبلغ مائة ثم انشرب المائتين في عشرة تبلغ ألفا) فهي التي استأجر لحفرها (وأجر خمسة في خمسة خمسة وعشرون ثم انشربها في خمسة مائة وخمسة وعشرين) وذلك الذي حفره (و) إذا نسبت (ذلك) إلى ألف وحدة (عن ألف فله من الأجرة) لأنه في شئ من العمل (أنه حب له شئ) من الأجر بأن ترك العمل نحو مصفرة منته الحفرة (أو أقول صاحبها راعيا) وبأن في الداب ما يقابلها والآخر هو المصفر من المذهب (وأن استأجره لينشبهه بنائه معلوما كالحائط ومعه فجا تقدم (أو) لينشبهه (فمن معلوم) كيوم أو أسبوع (فبناء) الأجر (ثم يقطع البناء بقدره) في الأجر (ما عليه واستحق الأجر) كاملة لأن سقوطه ليس من فعله ولا من فعله هذا (أن لم يكن سقوطه من جهة العمل فإلّا كان) كان سقوطه من جهة تان (فرط) أو بناء محلولاً أو نحو ذلك فيسقط عليه أجرة ما عدا ما تلف منه) لتفريقه (وأن استأجر لبناء) أذرع معلومة فينبى بعضها ثم سقط (على أي وجه كان) فعليه أجرة ما سقط وعليه (عامة ما وقعت عليه الأجرة من الأذرع) مطلقاً لأنه لو كان العمل وعليه غرم ما تلف من فرط (و) يصح الاستئجار لطيفين الأرض والسطوح والمطاطن (و) الاستئجار (لخصصها) ونحوه لأنه مباح ويقدر الزمان (ولا يصح) الاستئجار (على ذلك) إذا قدر (عمل معين) بأن يقول استأجرتك لتطيق هذه الحائشة أو تخصصيها (لأن العين) أو المص (يختلف في الزمة والتألف) كذلك (الأرض منها العاني والتألف كذلك الحيطان والسماح) منها العاني والتألف (فلذلك لم يصح) الاستئجار لذلك (الاعلى مدة) معلومة كيوم أو شهر (و) تصح (أجرة أرض معينة) بوجه لأن الأرض لا تنضب بالصفة (زرع كذا) من براقرن ونحوهما (أو غرس) معلوم كشمس (أو بناء معلوم) كدار وصفها باختلاف (أو) أجزائها (زرع ماشاء أو لغرس ماشاء) أول بناء ماشاء (أو زرع) ماشاء (وغيره) ماشاء أو بناء (ماشاء كاجرتك لزرع ماشاء أو) أجزائها (لغرس) ويسكت أول بناء أو زرع ويسكت (أو أجزائها الأرض واطلق) بأن يبين زرعاً ولا غرساً أو لبناء (وهي تصلح لزرع وغيره) فتصح الأجرة في جميع هذه الأمور (لأن المقود عليه) قاله الشيخ في الدين أن المأكل أو قال لا يمنع بها ما شئت فزرع وغرس وبناء (و) بأن في تبة في الباب ويجوز الاستئجار انشرب (العين على مدة) كيوم أو شهر (أو) على (عمل) معلوم (فإن قدر العمل احتاج إلى تعيين عدده) إلى (ذكر ما هو موضع الضرب) لأنه يختلف باعتبار التركيب والماء (فإن كان هناك قال به روف لا يختلف حاز) كما لو كان المكال معروفاً (وأن قدره الطول والعرض واسمك حاز) لثبته بالغرر (ولا يكتفي بعشادة قالب الضرب إذا لم يكن معروفاً) لأن فيه

العيب وأرض عارفة بالماء لا يمكن زرعها قبل الحصار وهو تارة يصح وتارة لا يصح إنصاع اجازتها إذا تعذر الانتفاع بها في الحال

غرر أو قد يتلف كالسليم (ولا يلزمه) أي الاجبر (أما الثاني لعنف) لأنه انما استجر للضرر
 لا للاكامة (ما لم يكن شرط أو عرف) فخرج العنوة لما ظهر ما قدمه في المدع وشرح التمس
 لا يلزمه مع عرف (ومثله) أي أكمة الثاني (أخراج الأجر من التور الذي استجر حشره) فلا
 يلزمه أن لم يكن شرط أو عرف لما تقدم (وإن استجر لحفر قبر زمرة زواجه) أي القبر (على
 الميت لأنه العرف) و (لا يلزمه) (تطمينه) لأنه ليس بشروع وظاهره ولو كان العرف (وإن
 استاجر لركوب ذك) المستاجر (الركوب قريبا أو بعيدا ونحوه) حكماء (كبيع) أن لم
 يكن مرقيا (و) ذكر (ما يركبه من مرج وغيره) لأن ضررا المركوب يختلف باختلاف ذلك
 (و) ذكر (كيفية سيرة من حملها وجعلها) لأن الفرض يختلف باختلافه والجهل لا يجزئ
 الحماة من الحقيقة فمعية معروية (ولا يشترط) ذكر (كوريته) أي الركوب (وأنيته ونوعه)
 ولا يشترط في الفرس أن يقول هرا أو حصان ولا هري أو برقون ونحوه لأن التفاوت بين ذلك
 يسير (والأمن مع عرفنا كبر روية أو صفة كبيع) لا اختلاف في الطول والسن وشدهما
 (ويشترط) أيضا (معرفة توانه) أي الركاب (العرفه كزاد وأثاق من الأخطه والأوطنة
 والمساكين كالقدر والقرية ونحوهما) أما روية أو صفة أو وزن) لأن ذلك يختلف (وله) أي
 الركاب (حمل ما نقص من معلومه) أي من الذي قدره لثور (ولو باكل معتاد باقي في
 الباب) موصفا (وإن كان) استاجر (لحمل لم يصح) إلى ذكر ما تقدم (من ذكر ما يحمل عليه
 وآله) أن لم يتضرر المحمول بكثير الحركة أو بفوت غرض المستاجر (باختلاف ما يحمل عليه
 والا) بأن تضرر المحمول أو فوات غرض المستاجر باختلافه (أشترط) كحامل زجاج وخرف
 أي لخار (وفا كمتوضعه) أي نحو ما ذكر لأن فيه غرضا (ويشترط معرفة الشارع المحمول
 بروية أو صفة وذكر جنسه من حديث أو وطن أو غيره) معرفة قدره بالكيل أو بالوزن فلا يكفي
 ذكر وزنه فقط (لاختلاف الفرض خلافا لـ بن عقيل (ويشترط معرفة أرض) إذا استجر
 (لحرق) بروية لأنها لا تنضمط بالصفة فيختلف العمل باختلافها
 فصل في الشرط (الثاني) للأجارة (معرفة الأجر) لأنه عوض في هذه مع ما صفة فوجبان
 يكون معلوما كالتمن وقد روي عنه عليه الصلاة والسلام من استاجر أجرا لم يعل عليه أجره وبعض أن
 تكون في الذمة وأن تكون معينة (فما في الذمة) حكمه (كتمن) فما صاع أن يكون ثمن في الذمة
 صاع أن يكون أجرة (و) (الأجر المصينة كبيع) معين (ولو جعل الأجرة صبرة ودواهم أو صبرة
 غيره صحت) (الأجارة كبيع) بخلاف السبل لأن المنفعة هنا آتت بغير الأعيان
 لأنها متعلقة بعين حاضرته والأسلم متعلق بمعلوم فآتت كما (وتجوز أجارة الأرض بتمن ما يخرج
 منها) بأن أجرها من زرعها رايعة بران لم يقل ما يخرج صم والال بعض (وتقدم في الباب
 فيه) مفسلا (وبعض استجره راجر ونظر) أي مرضعة ولو أاما (بعضها مع وكسوتها) وأن لم
 يصف الطعام والكسوة (أو بأجرة مملوكة وطعامها وكسوتها) أما المرضعة فلقوله تعالى
 وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف فأوجب لها النفقة والكسوة على الرضاع ولم
 يفرق بين المطلقة وغيرها بل في الآية قرينة تدل على طاعتها لأن الزوجة تحب نفقتها وكسوتها
 بالزوجة وإن لم ترضع ولقوله تعالى وعلى الوارث مثل ذلك والوارث ليس بزوجة وأما
 الاجبر فلما روي عن أبي بكر وعمر وأبي موسى رضي الله تعالى عنهم أنهم استأجروا
 الأجر بكمالهمهم وكسوتهم ولم يظهروه كنفرة كان كالاجاع (وكما لو شرط) أي
 المرضعة والاجبر (كسوة ونفقة مع ما لم يمتن موصوفين كصفتهم ما في السبل) بأن
 يوصفان بما لا يختلفان معه غالبا (وهما) أي المرضعة والاجبر (عند التنازع)

الاستجارة مقيلا ومراعا وأطلق
 لأنه لا يرد عليه عقد كالبينة
 وإن استأجرها أي الأرض
 سنة فزرعها زرعا جرت العادة
 بنهاه فيها (لم يقبث الألف السنة
 للثانية فقلبه) أي المستاجر
 (الأجرة) للأرض (مسندة
 احتسابا) كالأجرة ما هاتم
 وجسم (وليس لها) أي
 الأرض (قائمة) أي الزرع (قبل
 ادراكه) لأنه لا يفرط من
 المستاجر بتأخيرها شبه زرع
 المستعير (وإن غصبت مؤجرة
 معينة لعمل) بأن قال استأجرت
 مثلك هذه الفرس لأركبها إلى
 محل كذا لو هذا العبد لين لي
 هذا الحائط بكذا فغصبت
 الفرس أو العبد (خير) مستاجر
 (بمن فسخ) أجارة كالقصد
 تسليم ويبع (و) بين (ميرالي
 أن يقدروا عليها) لأن الحق في ذلك
 له فإذا أجرة حاز (و) ان غصبت
 مؤجرة معينة (للمدة) كالواستاجر
 العبد سنة لا يضمنه فغصبت
 (خير) مستاجر (بين فسخ
 و) بين (امضاء) أي انقضاء العقد
 بالفسخ (وهو بالية غاصب باجرة
 مثل) ولا يفسخ العقد بمجرد
 غصب لأن المقودر عليه لم يمت
 مطلقا بل إلى بدل وهو التقيمة
 فأنشئه ما أنشأ المبيع بكل
 ونحوه آدمي متراضيا ولو بعد
 فراقها أي المدة فلا يسقط
 الأجر ما دل على رضاه (فإن
 فسخ الأجارة) فقلبه أجرة
 ما مضى من المدة قبل الفسخ
 بالقسط وإن أمضى فقلبه
 أنسى تماما ورجع على غاصب
 بأجرة المثل كما تقدم (وإن ردت) مؤجرة مفعومة (في أثناءها) أي المدة (قبل فسخ) مستاجر

فصفه الكسوة والنفقة (كزوجه) قال في الشرح لان الكسوة عرفا وهي كسوة الزوجات والاطعام عرفا وهو الاطعام في الكفا واستوفى الميوس الى أقل الميوس مثله لان الاطلاق يجزى فيه أقل ما يتقاربه النفع كالوصية (وسن اعطى نظيره عندنا انقطاع عينا أو ماله فان المسترضع مرسى) لا يرى ابدا ودبا سناؤه عن هشام بن عروة عن أبيه عن سماح عن أبيه قال قلت لرسول الله ما يذهب حتى منعة الرضاع قال الفرة الصداق الأمانة قال الترمذي حسن صحيح (قال الشيخ) يدل هذا في المتبرعة بالرضاعة انتهى وان كانت النظر امة استحب المسترضع مرسى (اعتاقها) لانه يحصل اخير الرقاب بها وتحصل به المجازاة التي حملها التي صلى الله عليه وسلم مجازاة للراحمين النسيب (ولو استؤجرت) المرأة (لرضاع والحضنة زناها) أي الرضاع والحضنة لانه مقتضى العقد (وان استؤجرت لرضاع والطاق) العقد (لم يزلها للحضنة) لانه ليس داخل في الحضنة وقال في المنتهى وان اطلقت أو خصم رضاع لم يشمل الآخر (والعقد عليه في الرضاع والحضنة واللين) لان كلامهما مقصور ودون العقد لو كان على النكحة وحدهما لكانت هاسي لينا وأما كونه عينا فلا يمنع ضروره في ردة الخلف الادعى لان فيه لا يقرب مقامه (ولو وقتت الاجارة على الرضاغة وانقطع الميوس غلام) أي بطلت الاجارة وتبطل المتعذر المقصود منها (ويجب على المرضعة ان تأكل وتشرب ما يدر لينا ويصلح مولدك حتى يعطى لها ذلك) لانه من تمام التكليف من الرضاغة وفي تركه اضراء بالصبي (فان لم ترضعه لكن سقته لبن النعم) أو غيرها (أو اطعمته أو ولعته على خادمها) أرضعها (فارضعته ولا رجاها) لانها لم توفى بالعقد عليه (وان) اختلاف (فان ارضعته فانكر المسترضع) انها المرضعة (فاقول قولا) يبين انها مرضعة (وبشرط) لعمه الاجارة لرضاع (رؤية المرضع) ولا يكتفى برفعه لان الرضاغة يختلف باختلاف كبير وموسر ومنه وقتها عنه (و) بشرط (أو) معرفة مدة الرضاغة لانه لا عين تقدير الرضاغة الا بان السبق والعمل فيها يختلف (و) بشرط (أو) ابتاعه مرضعة (مكانه) أي الرضاغة (هل مرضعته مرضعة أو عند وليه) لانه يختلف فشيء عليها في بيتها المستأجر ويسهل في بيتها (ولا بأس ان ترضع المسكينة طفلا للسكران باجرة فلا) (لغيره) (يهرس) ويهوس من بعد خبر الله قال في الفروع خص أحد في مسألة ترضع طفلا لانسارى باجرة لا يهرس ويؤى أو بكر غيره بينهما استواء للبيوع والاجارة (ولا يصح استعجار ردة بلفها أو باجر معين وعلفها) لانه مجهول ولا عرف له يرجع اليه (الا ان بشرطه) أي العلف (موصوفا) كشمير ونحوه وقدره معلوم فيجوز (وعنه يصح) مطلقا (اختاره الشيخ وجعم) كاستعجار الاجير بعلفه (وان شرط للاجبر) لنفقة أو رضاع (طعام غيره وكسوته) أي الغير (موصوفا) ما ذكر من الطعام والكسوة (حاز لانه معلوم كما لو شرط له طعام نفسه وكسوة) نفسه ويكون ذلك الاجبر ان شاء اطعمه له (وان شاء تركه) لانه في مقابلة مناقحه (وان لم يكن) مانته له فلا اجبر من طعام غيره وكسوته (مرصوفا لم يصح) لان ذلك مجهول (واضا) جاز (ان اذ شرط للاجبر) نفسه (للاجبر عليه) أو جرى العادة فلا يلزم احتماله مع عدم ذلك (وليس له) أي المستأجر (اطعامه) أي الاجبر (الاما ما افقه من الأغذية) لان على مضررا ولا يمكنه استغناء الواجب لهنه (وان استغنى الاجبر عن طعام المستأجر) بطعام نفسه أو غيره (أو عجز عن الاكل لمرض أو غيره لم تقط نفقته وكان له المطالبة بها) لانهما عوض فلا تقط بانتي عنه كالنادرهم (وان احتاج) الاجبر (الى دواء لمرض لم يلزم المستأجر) لانه ليس من النفقة كزوجته (لكن لزومه) أي المستأجر (تقدر طعام الصحب) بدفعه له فيصرفه فيما يحب من دواء أو غيره (وان قبض الاجبر طعامه فباب الاجبر) (ان يستغنى بعينه لنفسه وكان المستأجر

بين الفسخ والرجوع المسمى وبين البقاء على العقد ومطالب الفسخ باجرة المثل كما تقدم (وله) أي المستأجر (يدل) مرصوفة بذهبه) غصبت لأن الله تعالى ما في الفضة كالزوجه المسلم فيه معينا (فان تعذر) الدل (فله) أي المستأجر (الفسخ) والمبرأ الى القدرة عليها وتفسخ بعض المدة ان كانت الى مسدة (وان كان الفاضل) المسؤرة (المؤجر) لها (فلا جرة له مطلقا) نصا في سراء كانت الاجارة على عمل أو على عدة وسواء كانت على مسدة أو مرصوفة وسواء غصب بالليل المدة أو قبلها المتقدم (وحدث خوف عام) يمنع الانتفاع بجزء (كغصب) فليس تأجر لغيره ان كان الخوف خاصا بمسأجر تكفروه من السفر لقرب هتو من محل يريد مسلوله لم يك الفسخ لانه عند شخص لا يمنع اسة ما انفعه بالكلية أشبه مرضه (ومن استؤجر لعمل في الذمة) تخبطا ونظام ولم تقسره مباشرة) له في العقد (فرض أقم عوضه) من عمله لضرر مما يجب في ذمته تأمس له (والاجرة عليه) أي المرض لانها في مقابلته ماله له ولا يلزم المستأجر انظاره لان العقد باطلاته يقتضي التجهيل (وان اختلف فيه) أي في العمل (القصدي كسخر) لاختلافه باختلاف انطوط (وتجوه) كاختلافه باختلاف الخلق فلا (أو وقتت) الاجارة (على صيته) كلاجبر انخاص فلا (أو شرطت مباشرة) العمل (فلا) يلزم المستأجر قبول عمل غيره لان العرض لا يحصل به شبه

سكان يباحين المقدول بملحه
مستأجر كالو وجعل الدابة جوما
أو عسروا أو عرجاء بحث
تباخره عن القافلة ونحوه كعبي
(الرجل) يجوز عيب يكون
أجيرا مرضيه ونحوه (وهو) أي
العيب (ما ظهر به) تفاوت
الأجرة) بأن تكون الأجرة معه
دونها عيبه (فالمستأجر
الفسخ) لأنه عيب في المقدود
عليه أشبهه العيب في بيع
الأعيان والمنافع لا يفسخ
قبضها الأشياء فإذا أحدث
العيب فقد وجد قبل قبض
الباقين من المقود عليه فأنبت
الفسخ فيما بقي منها (إن لم يزل)
العيب (بلا ضرر بغيره) أي
المستأجر فإن استندت بالبيعة
وقتها مؤجرا في زمن يسير
لا تتلف فيه منفعة تضر
بالمستأجر فلا خيار له
(و) مستأجر أيت (الأضياء
بجنان) بلا إرضاء لعيب قد أدى
حدث (ضاه) بالنقص وفيه وجه
له الأرض وإن اختلف في الموجد
هل هو عيب يرجع فيه إلى أهل
الخبرة (و) صريح عيب
(مؤجرا) نصا سواء كانت
الأجرة متعاقبة أو لا
قبضها أو أثناء العقد ثم بيعت
الأجرة عقد على المنافع فلا تمنع
البيع كبيع المزوجة ولا
تفتقر إلى إجازة المستأجر لأن
للعقد عليه في الإجارة غير
المعقود عليه في البيع (واشتر
لم يعل) أن البيع مؤجر (فسخ
أو مضاه) البيع (بجنان) أي بلا
إرضاء وفي الرأية الفسخ أو
الأرض كالأجله عيب (والأجرة)

من حين الشراء (له) نصا واستشكل بكون المنافع مدقا لإجارة

لداية

الاجرة مثلا ومضى من ثلثة اجرة لاسيما بعد المكان فله اجرة فله نقلته من خط شيخي والد
الم عبد الرحمن الهوي على حاشية الفروع (كتمريضه) أي الدافع (يها) أي الاجرة
(أي نحو خذها وأنا أعلم انك تمسح أو) خذها (أنا أراضيك ونحوه) مما يدل على اعطاء الاجرة
(وكذا دخول حمام ورصوب سفينته ملاح وعلق رأسه وتغيبه وغسل ثوبه به) شيئا
(ويشرب منه ماء) أو قهوة ونحوهما من البهايات وما يأخذ البائع من الماء والقهوة ونحوهما
واجرة الآلة والساق والمكان قياسا على المثلثة بعدها (وقال في التلخيص ما يأخذ الجاهل
اجرة المكان والسطل والمنزور يدخل الماء) لأنه لا يصح عقد الاجارة عليه وهذا بخلاف
مستلثة الشرب فان الماء مبيع ولا يبيح بان دخل الجاهل ان يستعمل فوق المعتد لأنه غير مأذون
فيه لفتا ولا غير قابل بحرم عليه كاستعماله من الموقوف فوق القدر المشرع اخذ من قولهم
يجب صرف الوقف للصحة التي عليها الوقف (ويجوز اجارة دار بسمكة في دار) أخرى
(و) (بخدمته هبلو) (تزوج امرأة) انصت مشيب عليه الصلاة والسلام لأنه حصل الزناح
عرض الاجرة ولان كل صاحب ان يكون غنيا في البيع حاز عوضا في الاجارة فكما حاز ان يكون
العوض غنيا حاز ان يكون منفعة سواء كان الجنس واحدا كالاول او مختلفا كالثاني قال الجدي
في شرحه واذا دفعت مملوكا في شياطين أو فساد ونحوها ليعلم ذلك العمل بعمل الغلامه
ساز ذلك في مذهب مالك وعندنا (وتصح اجارة على باعة من غير جنسه وكذا) باجرة (من
جنسه) لأنه من ينفعهم ما يفعله اسفة مقصودة مع بشائها بحاز اجارة لا اراضي (مع
الكرامة) أي كرامة اذ المولى يتقدم جنسه خروجه من خلاف من قال لا تصح لاني اتخذت
بالاستعمال فذهب منه جزء وان كانت بسيرة لخصل الاجرة مقابلته ومقابلته الانفعال بها
فيفضي اليه مذهب وشي آخر ورد بان الاجرة في مقابلته الانفعال في مقابلته
الذاهب والانساج اجارة أحد النفعين بالاجرة لانفساه الى التفرق قبل القبض (وان قال)
صاحب قول نيلط (ان خطبت هذا الثوب اليوم) فله درهم (أو) ان خطته (روى ما فاك
درهم) ان خطته (غدا أو فرسياه) لك (نصفه) أي نصف درهم لم يصح (أو) كالمرب أو ص
(ان زرعته ابرا) عصمة (أو) كالمرب ما نوت (ان فعت خطا فمضت) ان زرعته ذرة
(أو) فعت (حدا فبغيره ونحوه) مما يقع فيه جرم (لم يصح) العقد لأنه عقد واحد اسلف
فيه العوض بالتقديم والآخر او نحوها لم يصح كبيعك بشرة نقدا أو احدى عشر نسمة مالم
يتفرق كالي أحدهما كما تقدم في البيع (وانا كراء ذاب وقال ان ردتها اليوم فمضت وغدا
فمضت او كراء عشرة ايام بشرة) دراهم (وما زاد لكل يوم كفاص) لأنه لا يؤدي الى
النتائج لأنه من لكل زمن عوضا ملوما فصح (ولا يصح ان يكرى مدة مجهولة ك) كراءه
فرسا (مدة فزله أو غيرها) لأنه لا يؤدي متى تنتهي وقد تطول وتقصر فيؤدي الى التنازع
(وان سمي لكل يوم شيئا ملوما بحاز) موضع العقيلة تقدم (وان كراءه) ونحوها (كل شهر
درهم أو) كراء الملقى (كل ولو بغيره مع) العقيلة روى عن علي قال جعت مرة جوعا شديدا
فخرجت لطلب العمل في عوالي المدينة فاذا أنا بامرأة قد جعت جوعا فظننت انها تريد
دقا طعنا على ذنوب بكرة فهددت سبع عشرة ذراعا فهدت على سبعة عشر ذراعا فهدت على سبعة عشر ذراعا
عليه وسلم فاحترته فأكل مني منها رداءا حمدومته لما تقدم انا باع الميرة كل قفص بدرهم
ففي هذا تاريخ الاجارة في الشهر الاول بلا طلاق المقد قاله في الغنى والشرح وما بعد يكون مراعا
وجه عليه بقوله (وكما دخل شهرين فيهما حكم الاجارة ان لم يفسخا) الاجارة أو له لان دخوله

بعت بها والألة التي يجر بها
أو المكيل الذي يكبل به أو غيره
لأنه غير ممنون عليه فله
بعض ما تلف به كسرا به
أقصاهم والحدوماروي عن
هذه أنه كان بعض من الأجر
ويقول لا يصلح الناس الأجر
فهو مرسل والصحيح فيه أنه كان
بعض المصباح والصراخ
والطابق محمول على هذا العقد
ولأنه من نائب عن المالك
في صرف منافعه إلى ما أمر به
بعض (الآن بتعمد) أن لا
يضمن لانه مال غيره على
وجه التمدي (أو يفرط) أي
يقصر في الحفظ فبعض كسائر
الأماء (ولا ضمان على) الخادم
أو شحات أو طيار أو طبيب
خاصا كان (أو مشتركا) شرط
أن يكون (حاذقا) أي حارفا في
صناعته لانه إذا لم يكن كذلك لم
يجعل له مباشرة الفعل فيضمن
سرايته كما لو تسدى به وان
لا يتجاوز بفعله ما لا ينبغي تجاوزه
مان (لم يضمن يده) فإن تجاوز
بأنه انشأ إلى الحشفة أو بطلع
الصلمة أو غيرها محل القطع أو
قطع في وقت لا يصلح فيه القطع
أو باله كاله ونحوها ضمن لانه
اتلاف لا يختلف ضمانه بالعمد
وانطاعا كاتلاف المال (واذن
فيه) أي الفعل (مكلف) وقع
الفعل به (أو أدنى) أي
صغير ويحتمل وقوع الفعل فإن
لم ياذن له فيه ضمن لا لفعل
غير ما ذن فيه وعليه يجهل
ماروي عن عمر رضي به في طفلة
ماتت من الخنثى بدت بها على عاقلة
حانتها (ولا ضمان على) راع لم يمتد أو يفرط بنوم أو غفلة (وعنه ونحوه)

فصل في ان شرط (الثالث) الاجارة (ان تكون المنفعة مباحة لغير ضرورة) بان تباح
 مطلقا بخلاف ما تباح للضرر واما الحاجة كما في الذهب والكلب (مقصود) عادة اذا
 تقرر ذلك (فلا تصح الاجارة على الزنا والسر والفساد والنسابة) لانها غير مباحة (ولا اجارة
 كاتب يكتب ذلك) أي الغنا والذبح وكذا كاتبة تشرع من أو يدها وكلام يحرر لانه انتفاع
 محرر (ولا اجارة الذار ليعمل كنيسة أو بيت بار أو ليعمل الجزار أو القصار) لان ذلك اعانة على
 معصية وقال تعالى ولا تعاونوا على الاثم والعدوان وسوله (شرط) ذلك (في العقد أولا) اذا
 دلت عليه القرائن (ولو اكترى ذمي من مسلم دارا) ليسكنها (فأراد بيع الجوز بها فلهما صاحب
 الدار ومنه) من ذلك لانه معصية (ولا تصح اجارة ما يحصل به ذكاه من نقد وبيع ونحوهما)
 كأوان (ولا طعام ليعمل به على ما تدبره من دله لان منفعة ذلك صغيرة مقصودة) وما لا يقصد
 لا يقابل مرض (ولا يصح استئجار ثوب لتغطيته نعل) الميت اذ ذكره في الغنى والشرح
 (ولا يصح الاستئجار على محل مبتغى ونحوه الا على غير معتدل) لانه اعانة على معصية فان
 كان المحل لغنى طرحت (و) لا يصح الاستئجار على محل (خمر) لمن (بشرها) لانه عليه
 الصلاة والسلام لمن حامها والمجذبة آله (ولا اجرة) أي من استؤجر لثمن محرم مما تقدم
 (و) يصح الاستئجار (لإتقاء) الميت (ولإتقاء) الخمر لان ذلك مما تدعو الحاجة اليه ولا تندفع
 بدون اباحة الاجارة له (ولا يكره أكل اجرة ذلك) أي الاتقاء والاراقة (و) يصح الاستئجار
 (لجميع كنف) لادعاء الحاجة اليه (ويكره أكل اجرة) لنافع من الذكاة (ك) ما يكره للحر
 أكل (اجرة حمام) لقوله عليه الصلاة والسلام كسب الحمام حيث عتق عليه وقال طعنه
 ناخلة وورقه قل **قلت** الخمر لا مباشرة فيه لاجتماعه غالب بخلاف كسب الكنف والله اعلم
 (ولو استأجره على سلخ بيمينه بجلدها) لم يصح لانه لا يعمل على بيع ولا يبيع ولا يبيع
 أوريقته لانه لا يجوز أن يكره من وافي البيع فكذلكها (أو) استأجره (على القايعة
 بجلدها لم يصح) لانه ليس بمال وان قيل انه مال فلما تقدم (وله) أي الاجرة على سلخ البجمة
 بجلدها أو على إلقاء الميت بجلدها (اجرة مثله) لانه عمل بمعرض لم يسلمه وبيع
 الاستئجار لاقاء الميت بالشمع الذي على جلدته كان كالمكسوط يظهره ذكره في الفصول
 ومن أعطى صيدا أجرة ليعيده له لم يعتبر بخصه فقد استأجره لم يعمل بشيئته كاله أو لبقاء
 واقتصر عليه في الفروع (ومثله) أي مثل استئجاره على سلخ بيمينه بجلدها في عدم الخصه
 استئجاره (لطحن قمع بضاعة) وعمل السهم شربا بالكلب (الخارج) (والحاج) أي حاج
 القطن (بالحب) الذي يخرج منه فلا يصح لاجلها لاجل لانه لا يعلم ما يخرج منه (ويجوز
 ادارة المسلم) حرا كان أو عبدا (لأنه اذا كانت الاجارة) على عمل معين (في التمه)
 تخاطبه وبناء وطن وحصد وبيع وقصر (وكذا) يجوز اجارة المسلم لذي عمل غير
 (خدمة) مدته معلومة بان يستأجر ليعتق أو يقصر له أيا ما علمه لانه عقد معاوضة
 لا يتضمن اذلال المسلم والاستفادة منه أشبه ما يمتعه وأما اجارة له لخدمة فلا يجوز ولا عقد
 يتضمن حبس المسلم عند الكافر واذله واستخدمه مدته الاجارة أشبه بيع المسلم للكافر
 (ولا) يجوز (اعارة الرقيق المسلم له) أي لذي الخدمة ويجوز له سبها ما تقدم (ولا
 بأس ان يضره لذي قهر لاجل الاجرة) كبناء بيت له بالاجرة (ويكره) دفن المسلم لذي
 (ان كان) المدفون فيه (ناووسا) لان فيه اعانة على مكر ومواناة ووس حجر يترى ويوضع
 فيه الميت

فصل في الاجارة على ضربين أحدهما اجارة عين **و** والآخر ان احدهما ان تكون

بشيء (موصوف) في ذمة (ملايد من كونه) فلا يكتفى كالمجلس كابل بل لابد من ذكر نوعها كعقار أو عراب لا يختلف

ايضا استجارها على (حضانته بانما كانت) المرأة (اوق حاله) لان كل عقد يصح ان
 تعدد مع غير الزوج يصح ان تعدد مع الزوج كالبيع ولان منافعها من الرضا ع والخصانة
 غير مستحقة للزوج بدليل انه لا يملك استجارها على خصانته ولدها ولا على رضاعها يجوز لها
 ان تأخذ عليها الموضع من غيره فجاز لها ان تأخذ منه كمن مالها واستحقاقه لنفسها من جهة
 الاستمتاع لا يمنع استحقاقه من جهة رضاعها ويصير آخر (ولا تصح اجارة العبد الا بشروط خمسة
 احدها ان يعقد على نفع العبد) الذي يستوفي (دون انما فلا تصح اجارة الطعام للاكل كما
 تقدم ولا اجارة (الشعير) له ولا الصغار لنفسه (ولا) ان يستاجر (حيوانا) لحذ
 له ولا (حيوانا) لرضعه ولده ونحوه كفته (ولا) ان يستاجر حيوانا (لما) اخذوه له ونحوه
 ونحوه كوبره او ولده لان مورد هذه الاجارة النفع والمقصود ههنا العبد وهي لا تملك ولا
 تستحق باجارة وقال الشيخ في الدين يجوز اجارة حيوان لاخذ لثمنه والمذهب لا يصح ذلك
 في حيوان (الا في الطير) اي ادمية لقوله تعالى فان أرضهم لكم فاهن احورهم والفرق
 بينها وبين الدائم ان يحصل منها رجل من وضع الذي في قيم المرتفع ونحوه خلاف الدائم
 ولقصر وزه (ولا) يصح (استجار شعيرة) لما اخذ من مال او شيئا من هبتها كالحيوان لاخذ لثمنه
 (ونتم البئر) في الدار والارض ونحوه (لا يدخل تبع الدار ونحوها) الا ما له قال في الانتصار
 قال اصبان لغرام دار موروثة فلا فسخ لعدم دخول في الاجارة وفي المصنف لا يستحق
 بالاجارة الا ما له على الاجارة (قال ابن عقيل) يجوز استجار البئر استحق منه اما معلومة
 او يستحق منها (ولا معلومة لان هو الدار) ومقتضاها نوع انتفاع غير راد في نفسه فاما الماء
 فيؤخذ على (الاجارة) لانها (لانها) على الاجارة كالتقدم قال في المفتي وهذا التعليل
 يقتضي ان يجوز ان يستاجر منه بركة لمصلحة دمه السبل لمصلحة معلومة انتهى وهو واضح اذا
 لم تعمل للسبل لان ماله البركة ومقتضاها نوع انتفاع بمرأاة العبد والسبل يؤخذ على
 الاجارة واما ما عدا ذلك فله على ماله ماله ماله كايان في الصيد فلا تصح الاجارة لاخذ
 لكن لو اجره لغير حصول السبل لثمنه من ماله ماله ماله معلومة مع فاد احميل فيها فله
 صيده (و يدخل ايضا استجاره من اسكنه او اقله له في استجاره على تسخ (ونحوه) خياط) و
 استجاره على خياطة (وكحل كحل) في استجاره على كحل (ومره طبيب) في استجاره لداواة
 دمه معلومة (وصيغ صياغ) في اجارة صيغ (ونحوه) كقلى قصار وقرط دباغ واصاقي
 لصاقي وما عدا ذلك (وسئل الامام) احمد عن اجارة بيت الراح الذي يدور الما فقال الاجارة
 على البيت والاهار والحسد والنشب فاما الما فانه من طوعه وقص ونصب) اي ينسور
 (ويذهب لائقه عليه اجارة) لعدم انضائه له ولا يجوز استجاره للعمل كضراب) لثمنه عليه
 الصلاة والسلام عن عصب الفعل متفق عليه والصبا اهل الكراهة على الضراب على احد
 التفسير ولان المقصود الما هو محرر لا مائة فله يجوز اخذ الموضع عنه كالمائة (فان
 احتاج) انسان (الى ذلك ولم يجد من يطرقه) دانه بمائة (اجاز له) اي لرب القابة (ان
 يذل الكراه) لانه يذل القصيل منقصة مباحة تدعو الحاجة اليها جاز (كراهه) الا بمرور وشوة
 انظروا ليدفع ظله ويخرج على الطريق) وهو رب الفعل (أخذه) اي الموضع للنهي السابق
 (وان) طرق انسان لعله بغير اجارة ولا شرط ما هدته له او كرمه كرامة لذلك فلا بأس
 له فعله ممره وانما جازت مجازته عليه كاله في المفتي والشرح ونقل ابن القاسم لم يملكه
 النبي صلى الله عليه وسلم اعطى شيئا كاله لمجمله الذاتية على ظاهر موافقه مقتضى النظر
 وحمله في المفتي على الورع وهو ظاهر قال الشيخ في الدين يجوز ان يتركه فتنقص شتم
 او خاطه (على اجرة ان افسر به) اي حكم بفلسه ويرجع لان زيادة الفلس فاجرة عليه ورضي الاجر ونحوه موجود في عين

النقص كاله في المبدع الشرط (الثاني معرفة الدين) المؤجزة (برؤية) ان كانت لا تنطبق
بالصفات كالدار والجسم (أوصفة يحصل بها معرفة) أي المؤجر (كبيع) لان الغرض
يختلف وان جرت الاجارة في الموصوفة في الزمة بلطف سلم اعتبر قبض امره بعمل عقد وتأجيل
نعم فيجري السلم في المنافع كالاعيان (فان لم يحصل) المعرفة (بها) أي الصفة بان لم يدرك من
صفاته ما يكفي في السلم (أو كانت) الصفة (لا تاتي فيها) أي المؤجزة (كالدار والعقار) من
بساتين ونباتات وارض وعطفيه في الدار من عطاف الماعز على النخيل (تتغير) مشاهدة
وتحديده ومشاهدة مقدار الجاه ومعرفة ما هو (معرفة) أي الماء (ومشاهدة
الايوان ومطرح (ماد وموضع الزبل) وما روي من ان الامراء كرهوا الجاه لانه يشبه
من تتكشف عورته فيه فله ان حامد على التزب به والمقدح • حكاه ابن المنذر اجماعا
حديث حده وذكر جميع آياته فهو راسمها الشرط (الثالث القدرة على التسليم) لاخر
بيع المنافع اشبهت ببيع الاعيان (فلا تصح اجارة) العبد (الآتي) لا بالسلم (الشارد)
وقياس البيع ولون قادر على تحصيلها (و) الاجارة المنسوب من لا يقدر على اخذ منه
أي القاصب لانه لا يمكنه تسليم المستودع عليه فلا تصح اجارة كبيع وكذا العاقر (ولا)
تصح (اجارة) مع مقرر لغرض كنه لانه أي المؤجر (لا يقدر على تسليمه) الا بالسلم نصيب
شره كنه ولا ولاية له عليه فليصح كالتصويب (وان كانت) العين (لواحد فاجر) رب الدين
(نصفه) أي نصف المؤجر (صح لانه كنهه تسليمه) اذ ان كان له في تسليمها استأجر من
اجرام المنافع الاخر لا ولا تصح وان كان لشخصه فوجها (الا انه يؤجر بالشرى كنه) المشترك
(بها) لواحد تصح لعدم المنافع (أو) يؤجر له مالاً حراً أو غيره (بأنه) أي شريكه
(قوله) الفائق وهو مقتضى تسليمه) يكونه لا يقدر على تسليمه لانه اذا اذن له فليقدر على
التسليم وقد منع ان لا يلزم من الاذن في الاجارة الاذن في التسليم وايضا الاذن ليس يلزم فاذا
اذن ثم رجع صبح جوعه فلا تاتي التسليم ومقتضى التسليم ان العين وان كانت لم يجر
احده نصيبه لواحد منهم فنه يرأذن الباقي لم تصح كالف رعايه الكبرى لا تصح الا بشره
بالساق اومعه لانه اش (ولا) تصح اجارة (من لاثنين) فكثر (وهي) أي العين (واحد) لانه
يشبه اجارة المشاع (وعنه) أي الامام (يلي) تصح اجارة المشاع لشريكه (اختاره
جميع) منهم أو نصف أو الحظاب والحسواني وصاحب الفائق وابن عبد الهادي قال
في التفتيح وهو ظاهر وعليه العمل انتهى وعليه فتصح اجارة العين لاثنين فكثر وهي لواحد
وان اجار اثنين دارهما من رجل واحد ثم اقاله احدهما صرح في العقد نصيب الاخر ذكره
القاضي ثم قال ولا يمنع ان تقول بفسخ العقد في الكل • الشرط (الرابع اشتهاها على المنفعة)
المعقود عليها (فلا تصح اجارة بيمين زمنية لاجل) أو الركب (ولا اجارة) (أخرى) على تسليم
منطوق (ولا) اجارة (أي للحفظ) • أعني خارج اليد ولان الاجارة عقد على
المنفعة فلا يمكن تسليم هذه المنفعة من هذه العين (ولا) تصح اجارة (كأجر لعل في الحرم لان
المنع التبري كالخمس (ولا) اجارة (للعلم من سلمه أو قطع بدليله) وكذا سائر الاهضاء (ولا
الحائض والنفساء على كنس المصيف في حاله لا تأمن فيها تواربه) • قلت وكذا من به نحاسه
تتدى (ولا على تعليم الكافر ان كان) • قلت وبقي مثله التفسير والحديث وكاتب نحو
يسجل على آيات أو أحاديث (ولا) اجارة (على تعليم النهر والغش والحشاء) بكسر الحاء والماء
(أو على تعليم التوراة والكتب المنسوخة) • قلت أو العلوم المحرمة لما روي ان المنع الشرعي
كالخمس (ولا) تصح (اجارة) أرض لا تنبت لزروع كما تقدم ولا حمام لحمل كنب) لتعديده قاله

التوجيه فليصح ظهور عسرة
أجرة أكثر مما زاد به قيمته
أخذنا الزيادة وحاصل الغرماء
سابق الاجرة (والا) بغير ربه
بأنه قد يس لاجر جسمه على
أجره بعد عمله فان فعل
فكناصب لانه لم يرهنه عنده
ولادنه في امساكه ولا يتضرر
بفعله قبل اخذ أجره ومتى قبل
(فتأب أو تألفه) أسير (بعد
عمله) (أو) بعد (عمله) اذا استأجر
له (خبر ما كنت من قيمته) أي
الاجر (انه) أي المجهول أو
المجهول (غير مجهول) أي
منسوج أو نسوة (أو) غير
(مجهول) بان يعالاه بيمينته في
الموضع الذي سلمه اليه فيه يصحله
منه (ولا أجره) أي الاجر لانه
لم يسلم عمله (أو) نصيبه
المعقول أو المجهول التالف بعدما
بقيته (معمولا) أي مضمونا
ونحوه (ومعولا) الى مكان تلف
فيه (وله الاجرة) أي أجره
وصحله لان نصيبه اياه كذلك
في معنى تسليم العمل المأمور به
وأما خبر يربى الاخرين لان
ملكه مستصحب عليه الى
حين التالف فليحاطب بيمينته
قبل عمله وحسين تألفه (وقد
يجذب الدابة مستأجرا)
شربها (معلم السير) لتلقف
أو شربها) أي مستأجرها
وعلمها السير (كعاده) شربها
في ذلك (لم يضمن) أصا ربها
(ماتلقبه) أي الضرب المعتاد
للاذن فيه عادة ونقصه عليه
الملا والاسلام جابر وضربه
وكان أبو بكر رضي الله عنه يخنس
بغيره يحميه فان زاد على الله ضمن لانه جناية (وان استأجر) اجيرا (مشارك) اجيرا (حاشا) لخياط

أجره مختلف في بده لا تعد ولا
تفرط بل يعينه لأنه أجر خاص
ومعنه صاحب الدار لأنه
مشترك (وان استأجر من
يقبل الأعمال أحسنها أولا
ولم يعمل فيه الأجر) المسماة
في العقد (العهدة) أي التزامه
العمل (لا تسليم العمل) وتقديم
في الشركة ان التمسك به يجب
الضمان على المتقبل ويستحق
به المجر وسوا عمل فيه أولا
(و) ان قال الأجر (أذن) لى
في ففصله) أي أذن الرب
(بناه) (قال) المستأجر (بل)
أذن لك في ففصله (فصا)
(ه) القول (قول الحياط) وكذا
ان قال أذن في ففصله فيص
أمره قال بل فيص رحل أوفى
صه أسود فقال بل أجره وغره
لا تفاههما على الأذن
واختلافهما في صفته فيقول قول
المأذون كالضاربة والأصل
رأته فيص وبسطه عنه الغرم
(وله) أي الأجر (أجرة) مثله
لأنه عمل عوض لم يسلم له ولا
يستحق المسمى لأنه لا يثبت
بده و هو وكذا لو سأل له ضائع
ذهبا سوار بن فقال له بده أفا
أذنك ببيعنا عنه خلتان فيقول
الصائغ بيمينه موله أجر مثله
كأنه قفله (و) من دفع ثوبا لى
خصما وقال (ان كان كعفى
ففصله فقال بكذلك ففصله فلم
يكفه ضمه كالأول قال أقطعه فله
فقطعه ميسا) لأنه أفا أذنه
في قطعه بشرط كفاشه قطعه
بشرطه لم يسلم له (لا) يضمن (ان
قال الحياط ليه) (بكفيل)

في المؤجر وفيه احتمال قال في التمسك دواولى الشرط (لخامس كون المنفعة مملوكة للمؤجر
أمرأه وأهلها فيها) لا يبايع المتافع فاشترط فيها ذلك كالبيع أو أجرة مملوكة ولا إذن له فيه
لم يصح كيبه (وتصح أجرة مستأجر العين المؤجرة (لم يرقم مقامه) في اشتراط المنفعة
(أو) (ان) (الشرط) لا ثلاثة مملوكة كانت أو لة حازله أو يستوفيا بنفسه مملوكة
(ولا يجوز) للمستأجر أن يؤجرها (لها) مؤجرا كثر ضررا له) لأنه لا يستحقه (ولا) أجرة لها (ان)
يخالفه ضرره منزه) لئلا (مالم يكن المؤجر مؤجرا كبيرا) كان (أو صغيرا) خلافا للتقسيم حيث
قبله كبير (فانه ليس بمستأجر وان يؤجر لانه لا يثبت بدخيره عليه وانما هو يسلم نفسه)
ان كان كبيرا (أو يسلمه ولى) ان كان صغيرا (ويصح) أجرة له من المؤجر (لغير
مؤجره) نص (لأنه يشتمل الأجرة) (زيادة) على الأجرة التي استأجر بها لانه
عقد يحدو برأس المال فجار زيادة (ولم يقد يخصص) المستأجر (المأجور) سواء
أجره المؤجر أو غيره لان قرض العين لا ينتقل به الضمان إليه فلم يبق حوازا لتصرف عليه
بمخلاف بيع المكيل وشعوه قيل فصفه (مالم تكن) أجرة له مؤجره زيادة (حالة) كعقبات
أجره ما أجرة حالة تقدم أم أجرة ما كثر منه مؤجرا خلافا لبيع المسبق في مسئلة العينة (وليس
للمؤجر) الأول (معاملة المؤجر الثاني بالأجرة) لأن غريم الغريم ليس غريم فقلت ان عاب
المستأجر الأول أو امتنع فلم يؤجره ووقع الأمر كما قبلنا نحن المستأجر الثاني ويؤجره أجرة أو
من مال المستأجر الأول ان كان وان فعل شي قطعه لاجر وان بقي له شيء فحقه له ماله أو لاه
منه كما يلقى في القضاء على الغائب (وإذا قبل) الأجر (علافا في بده ماله) فحاطة أو غيرها
ولأنه ان قبله غيره باطل منها) أي أجرة (ولم يبين فيه بشي) من العمل لأنه اذا أجاز ان
قبله على الأجر الأول أو أكثر حازدونه كالبيع وكأجرة العين (ومستأجر أجرة) أي العين
أجرة (ان أذن له مبيعها) أي في أجرة الأذن له في بيعها جائز كذا في أجرة الأول ان
الحق له لحازدانه وقوله (مدة بيعها) متعلق بأجرة الأذن لان الأجرة عقد لازم لا يجوز الإقعدة
مبنيتم ان عين له لم يملكه في قبضها فكل مطلق فيؤجره كذا في الأجرة (و) (لا) (أجرة) (لها) (كون
المستأجر لا يفسخ العارية بغير ود الأجرة عليها لكون الأجرة أقوى للزومها) (ولا يضمن
مستأجر) (من مستأجر) (و) (أجرة) (في العارية) (تصح) (أجرة) (لأن) (منافعه) (مملوكة) (للموقوف) (عليه)
فيجوز له أجرة أجرة كالمستأجر (فان مات المؤجر انقضت) (الأجرة) (ان) (كان) (المؤجر) (الموقوف) (عليه)
ناظر بأصل الاستحقاق وهو من يستحق النظر لكونه موقوفا عليه ولم يشترط الواقف ناظرا
ببناء على ان الموقوف عليه يكون له النظر اذا لم يشترط الواقف ناظرا) وهو المذهب ووجه
انقضاءه ان ان لظن يستحق العين بجميع منافعتها فليضمن الواقف انقضاء الأول
بمخلاف المطلق كان الفوارب ملكه من جهة ماله ووث فلا عليك الا ما خلفه وحق المود المستأجر
لم يقطع من عيانه بالكلية بل آثارا صالحة فيه ولها تنقضي منه دينه وتنتهي وصاياه (وان حصل
له) أي لوقوف عليه (الواقف النظر) ان قال والنظر بذاو لارشد الارشد ونحوه (وان حكم
بكل ما يدل عليه) أي على حمل النظر للموقوف عليه (فانه النظر بالاستحقاق والشرط ولا يتصل
الأجرة بموت) لأن أجرة مملوكة بطريق الوالاه ومن بلى بدها فاعاكك التصرف فيما لم يتصرف
فيه الأول (فترجع مستأجر) بحمل الأجرة (على مؤجره) (أي) (أجرة) (فترجع) (حيث) (قلنا)
تنفخ) الأجرة بموت كالمسئلة الأولى لانه تبين عدم استحقاقه فافادتها فافادتها فافادتها
كلهم أنها تسقط قاله في البند (ومثله) أي على الموقوف عليه (مقطع) أرضا فافادتها
(أجرة) (أقطعه) ثم انتقل (مأجره) (الى غيره) (أقطعه) (أجر) فتنفخ الأجرة وباعدا المتقبل إليه

فقال أقطعه) ففصله لأنه أذن من غير شرط بخلاف التي قبلها (فصل ونسب) أي تلك (أجرة) (أجرة) (لأن) (العقد)

ما قبل زمن استحقاقه من مستأجر أو ربح مستأجر على قابض (وإن كان المؤجر) الوقف
(الناظر العام) وهذا حكم (أو من شرط له الواقف النظر وكان أحبا أو من أهل الوقف لم
تنتفع) الجارة (عقود ولا عزله) في أثناء مدة أو قبلها كالو جسته تخمس في سنة أربع ومات
أو زل قبل دخول سنة خمس لم يرد من أنه أجر بطريق الولاية ومن بلى النظر بعد انقضاء
المصرف فبما لم يتصرف هو فيه و (كله العلق) أنا أجور مائة فان الجارة لا تطل بعقود
لما تقدم (والذي يتوجه أنه لا يجوز) وقوف عليهم أن ينفذوا الجارة لأنهم لم يملكوا المنفعة
المستقلة ولا الجارة (هنا) أي على المنفعة المستقلة (فأما سلف لهم قبض ما لا يستحقونه بخلاف
المالك وعلى هذا فلهذا الثاني أن يطالب الجارة المستأجر الذي سلف المستحقين لأنه لم يكن
له التسليف ولم يمان بطالبوا الناظر إن كان هو المستأجر) ذكر في الاختيارات (وكوت
المستأجر) عطف على كلكه المطلق أي وكالات لطل الجارة بعت مستأجر (وإذا أجاز الولي
التي) مدة (أو) أجر (ماله) مدة (أو) أجر (السيد العبد) مدة (مما بلغ الصبي ورشد
وعتق السيد) قبل انقضاء مدة الجارة (فإن كان الولي (مما بلغ الصبي) فبما في المدة فإن
أجر سنتين وهو أربع عشرة سنة (أو) كان السيد (عقود السيد) فبما في المدة فإن كان
(معلقا) على شيء يوجبها (انقضت) الجارة (وقت عقده) أي العبد (و) وقت (بأنه)
أي البتة (اللا يفي) إلى أن تصح على جميع منافعها ما طول عمرها وإلى أن تصرف كل منها
في غير زمن ولا يثبته على المأجور (وإن لم يمل) الولي ببلغ البتة في أثناء المدة ولم يمل السيد عقده
في أثناءها (لم تنتفع) الجارة لأنه تصرف لازم عليه المتصرف كالزوج أمسهتم بأهله أو
عقده (ولا تنتفع) إساءة البتة أو (عقود) الولي (المؤجر ولا عزله) لأنه تصرف هو ومن
أهل التصرف فبما له الولية عليه فليطالع تصرفه في أموالنا نظر الوقف وعزل هو أو أهلك
(ولا يرجع العتق على سيده بشئ من الجارة) التي قبضها سيده حين أجره وهو ردت لأنه
ملكها بالبعد (لكن نفقته) أي العتق (في مدة باقي الجارة على سيده) لأنه كالمالك في ملكه
لأنه لا عكس عوض نفقه (إن لم تكن) نفقته (مشرطة على المأجر) فإن شرطت عليه لم يمت
(ولو ردت المأجور) بأن أهله وأهله وانتقل إلى زوجته (أو اشترى) المأجور (أو اتهم)
المأجور (أو ردت له) أي لسان (بالعين) المؤجر (أو أخذ) المأجور (صدقا) بأن تزوج
مالكه عليه امرأة (أو أخذ) الزوج عوضا عن (خلع) أو طلاق (أو) أخذ (صدا) وغير ذلك
بأن جعل عوضا على عتق أو سحابة أو جارة ونحوها (أو الجارة) لها (لا تطل بذلك لأنها قد
لا يجوز يكون المأجور ملكا لنقل إليه مسلوب الانتفاع إلى انقضاء المدة (ونحو جارة
الانتفاع) لأن المقطع عكس منفعته (كالرفق فلا جارة) المقطع (ثم استحققت الاقطاع لاح
فالمصح) أن الجارة (تنتفع) بانقضاء عتقه (كما تقدم) قريبا (وإن كانت الاقطاع عشرا) قالت
أوجز أباان أقطعه عشر لئلا يرجع من الأرض أو جازحه دون الأرض (لمنع جاريتها) لأنه
لا عكس الأرض ولا منفعتها (كضمينه) أي كأن تضمنه العشر والخراج بقدر معلوم باطل
وتقدم في الزكاة

ففضل وجارة العين تنقسم قسمين * أحدهما أن تكون على مدة كجارة الدار شهر أو
أجرة الأرض عام أو أجرة (الآدمي الخدمة أو الرعي) أو قلع أو الحطاط ونحوها وهذا قسم
فصل منه أن أجرة العين تارة تكون في الآدمي تارة في غيره من المنازل والذواب ونحوها وقد
حكم ابن المنذر إجماعا (ويسمى الأحير في الأحير الخاص وهو) أي الأحير الخاص (من
قدر نفقه بالزمن) استقصا المستأجر بقية نفقه في مدة الجارة لا بشارة في باقي غيره (وإذا تفت

بعد البيع والصدوق بالناكح
وقوله تعالى فإن أرضعن لكم
فأرضعنهم وجبت
أعطوا الأجر جه قبل أن
يجف عرقه ورواين ما جبه
لأنهم ذلك لأن الأجر بالابتاء
في وقت لا يمنع وجوبه قبله
مكسره فما استغنى به منهن
فأرضعنهم وجبت
يجب قبل الاستمتاع (فتسحق)
الأجرة (ككامله) أن عك
المؤجر المطالبة (تسلم عين)
مفيدة كانت أو موصوفة
ليز ما تسلمها بحري تسليم
نفقها (أو بذلها) أي العين بأن
بأقرب ما هو جازي مستأجر
لستوفى نفقهها من تسليمها
لأنه قبل ما عليه كالمؤجر
البائع العين بالنسيئة (وتستقر)
أي ثبتت الأجرة كاملة بنسيئة
مستأجر كسائر الديون (بفراغ
عملها) استوفى له وهو
(بد مستأجر) ككسائر
استوفى له من غير مستأجر
فوق به لأنه أتم ما عليه وهو يبد
وه فاستقر وفي شرحه
والأجزاء في الفصل قبله ولا جارة
له فيما عداه أي وتلف قبل
تسليمه سواء عكس في بيت
المستأجر أو في بيت (وبعده غيره)
أي غير ما بد مستأجر كجاء
استوفى لغيره فربما ككاه
تخاطبه وسد له به (معدولا)
لأنه لم يملكه فاستحق عوضه
(و) تستقر أيضا (بأنه)
لأنه أي مدة الجارة إذا
كانت على مدة سلمت إليه
العين بلامانع ولو لم ينتفع بتلف
المعدول عليه ثبت به وهو سنة فاستقر عليه عوضه كمن المبيع إذا تلف بدمت (و) تستقر أيضا

فَحَتَّ بِهِ بِاخْتِيَارِهِ فَلَا سَقَر
الضمان عليه كسفاف المبيع
تحت بد المشترى فلو استاجر
دابة لركبها الجملة مثلا ذهابا
وأيابا يملكها وله ومضى
ما يمكن ذهابا إليها ورجوعه
فيه على العادة ولم يفعل استقرت
عليه الأجرة (ويصح شرط
قبضها) أى الأجرة كما
لو استأجر سنة تسع في سنة ثمان
وشرط عليه نجعل الأجرة يوم
العقد (و) يصح شرط
(تأخيرها) أى الأجر ثمان
تكون فوجلة بأجل معلوم
كالثلث (ولا يجب) أجرة
(بذل) تسليم عين (رق) أجرة
(مصلحة) لأن منافعتها لم تلتف
تحت يده ولا في ملكه (فان
تسلم) لأجرة في أجرة فاسفة
حتى مضت المدة أو مضى زمن
يمكن استيفاءه لم يعقد عليه
أولا (ف) عليه (أجرة المثل) مدة
بقائها بيده (وإن لم ينفع) بها
لنفس منافعتها تحت يده بعوض
لم يسلم لغيره يرجع إلى قيمتها
كالواسترقاها (وإذا انقضت)
أى انتهت (مدة أجرة أرض
وبها غراس أو بناء لم يشترط)
في الأجرة (قله) عند انقضاء
المدة (أو شرط) على رب أرض
(بقاؤه) أى الغراس والبناء
في الأرض مبد انقضاء المدة
(عسبر ما ذكرها) أى الأرض
(بين أخذها) أى قبله غراسا
وبناء (فيقمت) بأن تقوم الأرض
مفروسة أو مبنية ثم خالصة
منها بما بدعها قيمته (أو تركه)

الأجارة وكانت هي مدة ملك المستأجر للمنافع المقدرة عليها) أي في مدة الأجارة لا تمتد حتى العقد (وتحدث) المنافع (على ملكه) أي المستأجر سواء استوفاه أو تركها كالبيع (و يشترط أن تكون المدة معلومة) لأن المدة هي الضابط في معرفة المدة فلو فاش شرطها لم يكن لها كمالات ويشترط أيضاً (أن يعلب على الفان بقاء العين فيها وأن طالت) المدة لأن المصالح تكون المستأجر يمكنه استيفاء المنفعة منها بالظاهر ولو لم يكن عدم الفاعل قال في إمامة لا يفرق بين الوقف والمالك الوقف أولى قاله في المدعو فيه نظراً (بمدة المدة نسبة مساحة محل على سنة الحلاله) لأنها المدة فافهمها كأن تأكد (وأن قال) سنة (عدد بها) أو قال (سنة دائماً) هي (ثلاثة وستون وثمانون يوماً) أو ثمانية وستون يوماً (والسنة اثنا عشر شهراً) وأن قال) سنة (رومية أو شمسية أو فارسية أو قبطية) هي أيضاً (ثلاثة وستون يوماً) أو ثمانية وستون يوماً (فإن الشهر رومي أو شمسي سنة أحد وثلثون يوماً وربعه ثلاثون يوماً واحد ثمانية وعشرون يوماً وسواها زاد والمخيار بما هو مشهور القبط كما ثلاثون يوماً وثلاثون يوماً تساوي مقياس السنة الرومية (وأن حولا) أي المتعاقبان (ذلك) أي ما ذكر من السنة غير العربية (أو جهه) أحمد هـ (مع) العقد (لعمل عمدة الأجارة) (ولا يشترط أن تلي المدة) أي عمدة الأجارة (العقد فلو أجروا سنة خمس وسنة أربع مع) العقد لتمامه فهو العقد على ما عجزها بخارج العقد عليها مفردة كأي ثل العقد (سواء كانت العين) المؤجرة (مشغولة وقت العقد بأجارة أو رهن أو غيرها) إذا أمكن التسليم هندو هو به أول ~~تكون~~ مشغولة) لأنها غاشطة العقد على التسليم عند وجوبه كالتسليم لا يشترط وجود القدرة عليه حال العقد (فلا تصح أجارة) أرض (مشغولة بفراش أو بناء غير وغيرها) إلا أن يأن مالك الفراش أو البناء فيبقى القبول أصح وإذا كان الشاغل لا يرد كآزر وعوضه أو كان الشغل مما يمكن فعله عنه كبنت فيه منع أو مخزن فيه طعام وغيره جازت أجارته لعدم ربه أو أحداً قاله ابن عبد الحادي في جمع الجوامع فيتمتع ولو كانت مشغولة في أول المدة ثم خلت فتأنتها فبالأصل ينص القيد ونحوه هيها فيما حلت فيه من المدة مقطعة من الأجرة وبثبت الخيار سواء على تفرق الصفقة وكذا تنوعه فيها إذا تعدر تسليمها في أول المدة ثم أمكن في أثناءها (ولو أحرأ ما يقع المصالح شيئاً كالمعد) عند الفطر وأصح (ومجادي) أولونانية (وربيع) أولوناني (ومع) العقد الجعالة (فلا بد من تعيين المبدفطر أو أمهي من هذه السنة أو من سنة كذلك كاجادي لا بد من تعيينه الأولى أو الثانية من هذه السنة أو سنة كذا (و) كذا (نحوه) كبيع لا بد من تعيينه وتعيين سنته (وتقدم) ذلك (في السلم) ما وضع من هذا (وأن علقها) أي الأجارة (بشهر مفرد كرجب فلا بد من تعيين من أي سنة و) أن علقها (بיום) (لا بد أن يبين من أي أسبوع) نفعا للأجر (وليس في كيل مطلق الأجر مدة طوله بل العرف كسنتين ونحوها) كمثل سنين قاله في شرح المنتهى (قاله الشيخ) لأن المطلق يعمل على العرف (وإذا أجز في أثناء شهر مدة لأبى العقد فلا بد من ذكر ابتداءها كاتحادها) ليصل إليها (وأن كانت) المدة (تليه) أي العقد (ليصير في ذكره) أي الابتداء (وبكون) ابتداءها (من حين العقد وكذا أن أطلق) فقال أول ثلث شهر أو سنة ونحوها) كأي أسبوع فصيح ويكون ابتداءه من حين العقد أو من حينه كسنتين (وكذا السلم اختار في الغني ونص في الشرح والمذهب لا يصح نص عليه لا مطلقاً فافترقوا في التعين (وإذا أجز سنة فعلاية في أوهاجد) المستأجر (أثنى عشر شهراً بالأهلة سواء

خرسبه أو يوثقه (ما لم يقبله)
أي القصر أو البناء (ما لم يكن)
عقده انقضاء المدة فان أراد
فليس لرب الأرض منعها منه لأنه
ملكه (وما لم يكن البناء الذي
بناه مستأجر يؤجره - معجدا
أو فوه) كمدسه وسقاية
وقنطرة فلا يهدم وتلزم الأجرة
التي واهل وكذا لو بني بها بناء
وقفه على معجدا كدكر الشجر
تقريباً فاذ انقضى زوال حكم
الوقف وانحدر أو ضمه فانتقموا
بها (ولا يمدد) معجدا أو غيره
لنهدم بعد انقضاء المدة (بشر
وضارب الأرض) زوال حكم
الاذن بزوال العقد (فتمسكه)
ظاهر ما تقدم ان التغيير باق
ولو وقف مستأجر ما بناه قال
في الفروع فان لم يترك بالأجرة
فيتم وجهه ان لا يبطل الوقت
مطلقاً انتهى فان عكسه
الأرض اشترى بقيمته مثله
وكذا ان هدسه وضمن نفسه
صرف نقصه وما أخفى مثله
(وفي الفائت) قلت لو كانت
الأرض المؤجرة لقصر أو يوثقه
(وقفاً) وانقضت مدة الأجرة
لم يملك غراس ولا يباع عليه
وقف الأرض (الا بشرط
واقف) بان كان شرطه في وقفه
(أو) الا (برضا مستحق)
كر بيع وقف ان لم يكن شرط
لان في دفع قيمته ممن ربيع
الوقف فهو يتأهل المستحق
وقال (المنع) قلت (بل اذا
سئل به) أي التملك (نعم)
لجهة الوقف بان كان أحظ من
بقائه بمرتبته (كان له ملك)
أي ملكه لجهة الوقف لان فيه مصلحة تعود الى مستحق الربح كسائر بني بناء ليعتد اذ لم يملكه

كان الشور تاماً أو ناقصاً (لان الشور ما بين الحلالين) وكذلك ان كان العقد على أشهر (معلومه في
ابتداء الشهر مستوفى) بالاهلة تامة كانت أو ناقصة أو مختلفة (وان كان) العقد (في اثنائه شهر
اشترى شهره بالمدت ثلاثين) يوماً (من أول المدة أو آخرها) ضمن عليه في الذر) لأنه قد تعذر اقامه
بالحلال فيتمناه بالعدد (و) يستوفى (بأقربها بالاهلة) لأنه أمكن استيفاءه بالاهلة وهي الأصل
(وكذا حكم ما يستعير فيه الأشهر كعدة وفاة وشهرى صيام الكفاية وعدة نكاح وغير ذلك) كاجل
نحو وسر لا سواي ما تقدم معنى قال الشيخ في الدين على مثل تلك الساعة (وإذا استأجر حسنة أو
حنتين أو أشهر إلى مجتمع إلى تقسيط الأجرة على سنة) فيما اذا استأجر سنتين ونحوهما (أو شهر) فيما
اذا استأجر حسنة (أو يوم) فيما اذا استأجر شهراً ونحوه (القسم الثاني اجازتها) أي العين (لعمل
معلوم كحارة دابة) معينة أو موصوفة في الذمة (الركوب في الموضوع معين أو يحمل عليها) شيئاً
معلوم (اليه) أي إلى محل معين (فان أراد) المستأجر (المدخل إلى حته) أي مثل المكان الذي
استأجره (في المسافة والحزنة) أي العاطلة (و) هي ضد (السدة) وله الاذن (أو) كانت
(التي بعد الحق) قال ضرر اجازت لان المسافة هي يتسوق منها المفعول يعلم قدرها بما في تمام
كنوع الجول والركب قال في المعنى وروى عدي أنه متى كان للركب في عرض في تلك الجهة
المسنة لم يحزم المدخل إلى غيره ما لم يكن إلى مكة لتعظيم معاليها ليجوز أن يذهب بها
لغيرها ولو أكرى جاله جملته إلى بلد لم يحزم الشار التفرق بينهما لغير بعضهما إلى جهة
وباقية إلى جهة أخرى (وان ذلك) المستأجر (البعده) أي من المكان الذي استأجره
(أو) ملك (اشترى) منه (أو) عليه المسمى (أو) اجازت للرائد لتعديبه أو بآتي قريساوان
أكثرى نظيراً) ليركه (إلى بالبركة المعقر) من البلد (ولم يكن) مقدر (فأول مجازته)
لأنه العرف (قلت ان ذلك) قرينة على ذلك كونه أتمته ونحوها فوافع ولا يفسد ان لم يكن
لذو اب موقف معناه كوقف ولا يؤمعه القعدة ونحوها (و) تعص (اجازة) بغير شرط مكان
لا يخالق له وقد اجاز في المعنى (أو) اجازتها (لا يباس زرع) لا يمانعه مما حصة
مقصودة للحرف (أو) استأجر (أو) حرافض (ليبدله على الطريق) لان النبي صلى الله
عليه وسلم وأيا تكرر استأجره الله في الارض هاد باخرة وهو الماهر بالهداية ليدلها على
الطريق إلى المدينة (أو) استأجر (وما لم يكن قفزان معلومة) لأنه منفعة مقصودة
(ويشترط معرفة العمل وضبطه بما لا يختلف) لان العمل اذا لم يكن معصراً وقامه بطلانها
د كرم يكون عه ولا فلا تعصم الاجازة منه لان العمل له والعقد وهدسه فاشترط معرفته وضبطه
كالميسر (ولا تعرف الأرض التي ربحها الا بالاشاهدة) لاختلافها بالاصالة والخواص
(وأما تقدير العمل فجوز ما دمتشش امام المدة كيوم وامام معرفة الأرض كحذاء القطعة أو) بقوله
(تحرث من هنالي هنا) وبالساحة كحرب وما جوبين أو كذا ذراعاً في كذا ان ذراعاً (فان قدره)
أي الحرث (بالمدد بالمدن معرفة البقرة التي يمدل عليها) لان الفرض يختلف باختلافها
(ويجوز ان يستأجر بالبرقة مرفدة ليتولى رب الأرض الحرث بها وان يستأجره جامع صاحبها) ان
يستأجرها (بما) لها مودونها) أي دون (أو) وكذا استأجر البقرة وغيره لذياب الزرع
واستأجر غنم لشدوس لمطين أو زرعاً معنوا وصومراً فان قدره بالمدد فلا بد من معرفة
الحيوان الذي يدوس به لان الفرض يختلف بقوة وضعفه وان كان على غير مقدار مدة
احتياج إلى معرفة جنس الحيوان لان الفرض يختلف بما ربه ظاهر ومنه ما هو غنم
والاحتياج إلى معرفة قيمته (وانا) أكثرى حيواناً لم يغنيك كدقر الكوب وبابل وحمر
لغير حجاز لأنها منعمه مقصودة أمكن استيفاءها من الحيوان لم يرد الشرع بضررها ليجاز
كاتبى خلقت له وقوله ما عا حلفت للحرف أي معظم نعمها ولا يمنع ذلك الانتفاع بها في آخر

(وان استأجروا به لادارة رطاعتهم معرفة البحر عشاء مدة اوصفة) لان الغرض يختلف بكمه
 وصغره (و) يعتبر ايضا (تقدير العمل) اما بالمدّة كجم أو يومين أو اناؤه الطعام كصغير
 أو كبيرين (و) اعتبارا بصا (ذكر جنس المطحون ان كان) المالحون (يختلف) السهولة وضدها
 زوال الجاهل (وان اكترها) أي اداة (الاداة) دولاب فلا بد من مشاهدة ومشاهدة لانه
 لا يتخلف (وتقديره) ان يار من اولى الحوض وكذلك ان اكترها السقي بالغرب) فتمت الدين
 وسكون الزاد لكونه مرفوف (فلا بد من معرفته وبقدرة) السقي (بالزمان) كيوم أو اسبوع
 (أو بعد الغروب أو قبله) (و) (لا) يصح تقديره (سقي أرض) لانه لا ينضب (وان قدره)
 أي السقي (بشرب ماشية خازلان شربها يتقارب في المالك) ما يجوز تقديره (سقي تراب
 معروف) لما لانه معلوم المعروف (وان استأجروا به لادارة السقي عليها فلا بد من معرفة الاداة التي
 يستعمل فيها من راوية أو قرب أو جراب أو مال أو بهيمة) (و) (تقدير العمل) (بعد المرات) احتاج
 الى معرفة المكان الذي يستعمل فيه (معرفة المكان) (الذي يذهب اليه) بالماله لصحة فيه (ومن
 اكتر زورا) هو فوج من السفن (افزواه مع زورق له) فترضا من لانها محاطة لا احتياجا
 الى المساواة كذمة المزارع كالواكسرى (والاستقاء ما يقبله ندانا) أي قرصه بشور آخر (لاستقاء
 المساواة) (من) لانها محاطة (وكل موضع ونوع) (العقد) على مدّة فلا بد من معرفة الذي
 يعمل عليه) لانه يختلف في القوة والمنتفع والغرض يختلف باختلافه (وان وقع) العقد (على
 عمل معين) لا يجمع الى ذلك أي الى معرفة الظاهر الذي يعمل عليه لان العقد والاصل ملحق
 ضبطا حاصل المطلوب (وان استأجروا حرجي اطحن قهز ان مدّة اوصفة احتاج الى معرفة جنس
 المطحون) فيمنه (أو اوصفه) أو اذنه (وغير ذلك لان ذلك يختلف) (ويجوز) استأجار
 كيلو وزان) وهداد ودرع وقناد وحموه (عمل معلوم أو في مدّة معلومة) لانه يقع بمباح
 مقصود (ويجوز) استأجار رجل ليل لا يغرب عياضه (ملازمته) لانا لظاهره ان يحق فان
 انما كفي الظاهر ليحكم البعق لكن قاله الامام في رواية الفضل بن زياد غير هذا اعجب ان
 قال في الفتى كره لانه يؤول الى انقصه ونبهه نصيبه على مسلم ولان ما من ابن يكون ظالما
 فيسأده على ظلمه (ويجوز) الاستأجار (لحق الأبار والانهار والقوى) لانه من معرفة الأرض
 التي يحفر فيها) لان الأرض تختلف بالصلافة وضدها (وان قدره) أي الحفر (بالعمل) فلا بد من
 معرفة الموضع بالمشاهدة (لكنها) أي الأرض (تختلف بالصلافة والسهولة) لا بد انما من
 (معرفة دور البئر وعملها وانما اطواها) أي بناها (و) (لا بد من) معرفة (طول البئر وعرضه
 وعمقه) لانه يختلف (وان حفر بئرا) استأجر لحفرها (فله) شيل ترابها (أي البئر) لانه لا يمكن
 الحفر الا بعد تضمنه العقد (فان تهود) عيا (تراب من جانيه) أو سقط فيه) أي في الحضور
 من بئر أو بئر (بهيمة أو نحو ذلك) فانها ليس تراب (للمزعة) أي الاجير (شيل) أي
 انتراب (وكان) شيل (على صاحب البئر) ان أراد تنقيفه لانه سقط فيها من طلبة ولم يتضمن
 عقد الاجير فرفع ران وصل (الاجير في الحفر) أي حفر أو جاد منع الحفر لانه من حفره لان
 ذلك ان الحضر ونحوه انما بالمشاهدة من الأرض فاذا ظهر فيها) أي الأرض (ما يختلف
 بالمشاهدة) كان له (أي الاجير) (التعريف في الفسخ) والامضاء تعقيل العيب في المبيع (فان فسخ)
 الاجير (كان له من الاجر بمصمة ما عمل) لان المانع من الاتمام ليس من قبله (فيقسط
 الاجر) المسمى (على ما بقى) من العمل (و) (على) (ما عمل) الاجير (فيقال كجم ما عمل
 وكجم ما بقى فيقسط الاجر المسمى عليه) فاذا فرضنا ان احوما عمل عشرة وما بقى خمسة

اجارة (زرع في مؤجرة) (بالضرب مستأجر) كانا بها (زرع نحو برد (زم) مؤجر (تركة) الى كماله (طوبى) أي اجرة

عشر فله تخيان (ولا يجوز تقسعه) أي الاجر (على عدد الاذرع لان اعدى البئر سهل نقل التراب منه واسفله بنقى ذلك) أي نقل التراب (به) هذا ما خرج في المقي والمسدح وغيرها خلاف ما ذكر في أوائل الساب تعال للرباع (وإن نسخ منه) أي المحفور من بئر زهر (ما منه) أي الاجر (من الحفر فكالمحضر) له الفسخ وبقيت السعي على عامل وما في وأخذ القسط (ويجوز استيجار ناسخ) ينسخ له كتب فقه او حديث او شعر ما حاشا وصحلافت نص عليه ولا بد من تقديره بالمدة أو العمل (فان قدره بالمدد ذكر عدد الاذرع وقدره وعدد السطوري كل ورق وقدره للمواشي) وذكر (دقة القسط) وظظه فان حرف الخط بالمشاهدة جائز وان أمكنه ضبطه (بالصفة ذكره والا فلا بد من المشاهدة) لأن الاجر يختلف باختلافه (وبعض تقدير الأجر بأجزاء الاقارع واجزأ لاصل) المنقول عنه (واب حاشا في نسخ الاصل بأجر واحد جاز) لأنه عمل معلوم (مان أحاط بالشي البير) الذي جرت العادة (عني عنه) لأن ذلك لا يمكن العرّز منه (وان كان كثيرا عرفا) بحيث يخرج عن العادة (فهو عيب ربه كالإين عيب ليلس له) أي الجبر لا نسخ (عماد غيره حالة النسخ ولا التنازل عما يشغل مره) وجب غلظه والتفريه تحديه وشطه وكذلك العمل التي تحفل السرو والقبض كالنصاراة والناسج ونحوهما) لأن قيمة ما جاز الاستأجر (ويجوز أن يستأجر بمسار الشري) أي الاستأجر (ثيبا) لأنه متعقبة بما حاشا كالنشاء (فان عين العمل دون الزمان لحمل لمن كل القدرهم شيئا معلوما مع) المسعد (وان كان كليا اشترت ثوبانها لثوبهم) وكانت الشباب معلومة أو مقدرة ضمن جاز) والا فلا لجماله (ويجوز أن يستأجره ليبسح له ثيابا منها) لأنه نفع مباح يجوز التباية فيه وهو معلوم فجاءت الاجارة عليه كشره الثياب (وتقوله) أي تقوله كمن المنافع المباحة المقصودة المعلومه

فصل في الضرب الثاني عقد عمل منفعة في الغنة في شيء معين أو موصوفه بمصنوعة بصفات كالسمل فيسقط تقديره ما عمل أو مدته كباطه ثوب أو بناء دار أو رجل إلى موضع معين) يحصل العلم بالمعقود عليه (ولزم) الاجر (الشروع فيه) أي فيه الاستأجر (عقب العقد) لجواز ما يليه به إذا (فلو ترك) الاجر (ما يلزمه قال الشيخ) لا عذر فتلف قال الشيخ بيبه (منع) ما تلف بسببه (ولا يجوز أن يكون الاجر في الآدمية) لأنها متعلقة بالذمة ولا ذمة لغير الآدمي (حاشا لتصرف) لأنها معاوضة لعمل في الذمة فلم يجوز من غير جازا لتصرف (وبسبب الاجر المشترك) لأنه يتقبل أعمال الجباية فتكون منفعة مشتركة بينهم (وهو) أي الاجر المشترك (من قدره به بالعمل) بخلاف الاجر الخاص فنفعه مقدر بالزمان وتقدم (ولا يصح الجمع بين تقدير المسدح والعمل) وفي بعض النسخ على شيء (كقوله استأجر ثوبك ليعطاني هذا الثوب في يوم) لأن الجمع بينهما يدا الأجزاء غير الاحكامه له لا بد منه فخرج عن العمل قبل انقضاء اليوم فانما استعمل في بيبته فقد زاد على ما وقع عليه العقد انما لم يعمل كارتا كالمعمل في بيبته فهذا غير ممكن التحرز منه ولم يوجد له في عمل الوفاق فلهما المقدمه (وبعض) الجمع بين تقدير المدة والعمل (جماله) لأنه يقتصر على المالا يتصرف في الاجارة فلا ذمة العمل بانقضاء المدة بل يلزمه العمل في قبضه انقضاء الدين قبل أجله وان مضت المدة قبل العمل فان اختار انضاء العقد طلبة بالعمل فقط كالمسلم اذا صبره هذا التصرف وان فسح قبل العمل سقط الاجر والعمل وان كان جده على بعضه فان كان الفسخ من الجاهل فلهما العمل أجور مثله وان كان من العامل فلا شيء له ههنا مقتضى كلامهم لكن لم أره صريحا (ويجزم ولا تنسخ اجارة على عمل يختص فاعلمه ان يكون من أهل القرية وهو المسلي والباقي) ذلك العمل (الآخرة لفعله كالتجدي أي

تظن أن أوتسبب بيبته هرقة بعد ما بالارض فلا تقطع لانيها وضعت بحق وعلى مستأجر اجرة المثل ما قبضت سالم بتر كحالب الارض (و) ان سكان قناره (تصرفه) أي المستأجر كرجعه ما لا يصري العادة بمكافاة مدتها (للمالك) الارض (فذلك) أي تركه بأجر مثله إلى كاله (و) له (أخذته) أي اذرع (بقبضته) لتدبره فيه أشبه بزرع القاصب (ما لم يقتصر مستأجر قاعه) أي اذرع (و) (بعضه) (تفريتها في الحال) فلا يملك رب الارض أخذته قيمته في وال الضرر ويعد أرضه اليه على مقتضى العقد وما لك منسج مستأجر أراذرع ما لا يملك عادة في مدة اجارة فان زرع ملك طله بقلعه قبل المدة للملك نفعها (واكثره) أرض (مسدة) لزوع لا يكمل فيها) الزرع تكسبه أشهر ما لا يملك الا في سنة فأكسب (ان شرط في) العقد (قله) أي الزرع (بعدها) أي مدة الاجارة (صح) العقد لأنه لا يفيض إلى الزيادة على مدته وقد يصحكون له غرض لاخذته فبالأجره ويلزمه ما التزم والأشترط ذلك بل أطلق أو شرط الأبقاء حتى يكمل فلا لأنه لا يتغير بزرعه فيها أشبه اجارة الأرض السبعة للزوع ولا يطالب بالقلع الزرع (وقى) انقضت (مدة الاجارة) (رفع) مستأجر (بده) عن مؤجوه (ولم يلزمه ولا مؤنة كزوع) لأنه اعتد لا يقتضي الضمان فلا يقتضي رد مؤنته بخلاف الدار

يقتضي رد مؤنته بخلاف الدار فان تلفت العين بده لا تصرف له قيمتها ولو تلفت من الركا ولو تلفت

غرض الخلف منمن ومنى ملها
ريها حتى ينه ويضمانه متممها
ضمانا كالتصريف وقاؤها كني
وليس له الانتفاع به لانهم
يدخل في العقد ان شرط على
مستأجر ضمان مؤخر فعدا لشرط
لما قلناه مقتضى العقد وفي
التسليمه بازمنة ردي شرط
(واحد) مؤخر (مستأجر) هل
مستأجر (عديمه) رهن
(مؤخره الضميمة) اى مفروها
تخالفته الشرط وعلم منه ان له
الفرع الاطلاق وان لم يرد
أجر رقيقه المفرو (ومن
وجبت عليه دراهم بقدر البيع
او اجارة او غيرها (فاغنى)
ياثما او مؤخر او غيره (عنها
ذناير) او غيرها بان عرضه عنها
عرضا (ثم انفس) عقد البيع
او الاجارة ونحوه رجع مشتركا
مستأجر ونحوه الدراهم لانها
عوض العقد والذات او مؤخر
ونحوه انما اخذ الذناير او
نحوه ما بعد آخر ولم يفسخ شبه
ما لو قبض الدراهم ثم صرفها
بذناير او اشترى بها عرضا

باب المباشرة

من السبق وهو بلوغ الغاية قبل
غيره والسبق بفتح الهمزة
المجمل ينسب اى عليه وهي
(الاجارة بين حوان ونحوه)
كما هو منسحق وكذا السابق
(والمناضلة) من التفضل
(المباشرة بالرى) سميت بذلك
لان السهم التام يسمى فضلا
فالرى به على التفضل (ونحوه)
المباشرة (في سقن ومزارع)

التي اى في المجر (والمراد بالاذان ونحوها كالتام او امانة لا تعلم قرآن وفقه
وحدث وكذا القضاء) ابن حبان (ناروى عبادته كل علمت ناسن اهل الصدقة القرآن
فاخذى رجل منهم قوما قد كذبت في ذلك حتى صلى الله عليه وسلم فقال ان امرؤك ان يقدرك
الله فوسلن نارفاهلها وراه او اودعنا وعن ابن كعب انه علم ورجلا من ربه من القرآن
فاخذى له خمسة اوقى فاخذ كذبت حتى صلى الله عليه وسلم ثم قال انك لو لم يسل اليك الله
مكافئا لو ايمان رزاه الا اثم وان من شرط هذه الافعال كونها قربة الى الله تعالى فلم يجز
اخذ الاجرة كما لو استأجر قوما يصلون خطفه (وبصر اخذ جاله على ذلك ك) ما يجوز (اخذ)
عليه (بلا شرط وكذا) حكم (رقية) حديث ابي سعيد الخدرى وامأ حديث القوس والجميمة
فقتيلان في عين فية ان النبي صلى الله عليه وسلم علم لهما فبالذات الصافي ك) ما أخذ
البرص عنه من غير امانة تعالى (يحتل غدر ذلك كاله على المتقى على ان احاد يشبه الاتقاوم
حديث ابي سعيد في استأجرهما قاتل (وله اخذ رزق على ما يشد نفسه) كالتقاء والقتال
والاذان والامانة وتعلم القرآن والتسعة والحديث ونحوها (ك) ما يجوز (اخذ) (الوفى على
من يقوم به المصالح) المتعدى نفسه لانه ليس بعوض بل القصد به الاعانة على الطاعة
ولا يخرج ذلك من كونه قربة ولا يدر في الاصل لانه لو قدح ما استحق الثنايم (مخلاف
الاجر) فيمنع اخذه على ذلك ما تقدم (وليس له اخذ رزق) لا (حل ولا) (اجر على ما لا
يتدى) نفعه (كسوم وصلا خلفه) بان اعطى ان يمسى ماموما معجلا او اجرا ورزقا
(وصلايته لنفسه ووجه عن نفسه وادارة نفسه ونحوه) كاعتكافه وطوافه عن نفسه لان
الاجر عوض الانتفاع ولم يحصل له غير منها انتفاع اشبه اجارة الاعيان التي لا تنفع فيها (ولا
يصح ان يمسى عنه) اوقى نسخ من غيره (مرضولا ناقة في حياته ولا في ماته) لان الصلاة
عبادة ربة محضة فلا يدخلها النيابة بخلاف الحج وتقدم ان ركعتي الطواف تدخل تبعها
وتقدم في آخر الصوم من مات وعليه نذر صلاة ونحوه ولا يعارض هذا ما تقدم في الوتر والختار
كل قرعة قبلها مسلم وجعل ثوبها الحى اوميت نفعه لان الصلاة ونحوها ليست واقعة من الغير
بل لفاعل وثوبها لفعول عنه على ما تقدم (فانما وصى بدراهم لمن يمسى عنه تصديق اهنة
اى المات (لاهل الصدقة) لم يحصل الفرض في الجملة (ونحوه زوال الاجارة على دفع الضحية
والهدى كقرفة الصدقة ولم الضحية) ولعمري لهدى لان ذلك عمل لا يقتضى فاعله ان يكون
من اهل القرعة لصحة من الذى (وتصح) الاجارة (على تعلم الخط والنسب والشرع
المباح وشبهه) لانه لا يقر بقرعة بقرعة فممن الاستعانة له كفر من الاشجار
وبناء البيوت (فان نسبه) اى ما تعلم من شعر وصاحب ونحوه (فى المجلس اعاد تعليمه)
لان مقتضى العرف (والا) بان نفسه بعد المجلس (فلا) يلزمه اى عادته لانه ليس مقتضى
العقد (وتصح) الاجارة (على بناء المساجد وكسها وادراج قتاديلها وفتح ابوابها ونحوه)
كعبه يرها (على بناء القنطرة ونحوها) كالربط والدارس وانما ذلك لما تقدم (وان استأجر
لعبه يرها ك) ما لو استأجره (فصد) ناروى ابن عباس قال احبب النبي صلى الله عليه وسلم
واعطى الحمام اجره ولو علمه اموال بطعمه متقى عليه ولا يفسد من سباحة لا يفتش فاعله ان
يكون من اهل القرعة لخاصة الاستعانة به على ما لا ينعزل الناس خافها ولا يحد كل احد
مترعا بها لخاصة الاستعانة به على ما لا ينعزل الناس خافها ولا يحد كل احد
كل (ما اعطاه) التخصيم بلا شرط وطعمه (الرقى واليهام) لقوله عليه السلام كسب الحمام
حديث متقى عليه وقال اطعمه يا نخل وريقك رواءا لقرمضى وسنه فدل على الاحتياز غير

وطيور وغيرها) كغالبها (وعلى الاقدام وكل الهيوانات) قابل وشيل وبغال وجير وقيلة واجمع السلول على

جوازها في الجملة لقوله تعالى واقدوا له ٣٠٢ ما استطعتم من قوتهم وباط انفسهم وحديثهم ان نكحوا من الكون مما بقي رحلا

من الانصارين بندي رسول الله
صل الله عليه وسلم في الرسالة
بكره الرقص والعبك والحال
الشعر وذكر ابن عقيل بكوه
لهما حرحة ونحوها وظاهر
كلام الشافعي في الدين لا يجوز
الاقبال المعروف بالطاب والنتيلة
وقال يجوز ما قد يكون فيه منة
بلا مشرة وبشعبان في الحرب
قال جماعة والنفاء ليس من
الاهوت نادى فيه وبلا منة اهله
وربما لا يخبر (لا) يجوز منة
(عوض) أي مال لمن سقى (الا
في) مسافة (خيل) رابل وسهام
أي شباب ونبل للرجال كاله
في الاقتناع لم يحدث أي هريرة
مروها لاسبق الا في فصل او خف
أوحاشي رواه الجنسية ولم يذكر
ابن ماجه فصل ولانها من آلات
الحرب لا المأمر ولا يعلم اواحكامها
فلذلك اختص بها وذكر ابن
عبد البر يحرم الزهر في شصير
الثلاثة اجماعا (بشروط خمسة
احدها تعيين المكونين) في
المسابقة (وتعيين الزمان) في
المنافسة (برؤية) فيهما سواء
كانا اثنين او جماعة (لان
القص في المسابقة معرفة ذات
المركب وبين المسابق عليها
ومعرفة عددها وفي المنافسة
معرفة حقيق الزمان والوصول
ذات الالاب التبيين بالروية فان عقد
اثنان منافسة ومع كل منهما امر
غير متعين لم يجوز وان كان بعض
الجزء كثير الاصابة او عكسه
فادعي أحدهما فليس خلافه
لم يقبل (ولا) بشرط تعيين
(الركبين ولا التوسين) لانها

حاشا ان تعلم رقيقة ما يحرم أكله فان الرقيق آدمي يمنع مجامع منه الحسرو لا يلزم من تسميته
حيثما أقسم فإنه عليه السلام قسمي الذل والثوم حديثا مع باحثهما ونخص الحسرو بذلك
تفريجه (وبصع استجاره لخلق الشعر) المطلوب أو اسباح أحده (و) (تقصير) ونفستان
وقطع شيء من حسده للحاجه إليه) أي إلى قطعه لشعره كالأذن المنقعة من أخته مقصودة
ولا يكره أكل اجرة وقوله عليه الصلاة والسلام كسب الجاهم حيث يعني بالجاهم كسبه عن مهر
الذي وكالو كسب به منة أخرى (ومع عدمها) أي عدم الحاجة إلى قطع شيء من حسده (بهمز)
القطع (ولا يصح) الاستجار له لما تقدم ان المنع الشرعي كالمسحوق وقيل ومثله خلق النجاسة فلا
يصح الاستجار له (وبصع ان يستاجر) الازم (كألا ليكمل عينيه) لانه عمل جائز يمكن
تسليمه (وبقدر ذلك بالذلة) دون البراءة في غير معلوم (و) يحتاج إلى بيان عددا بكفه كل
(وم) فيقول مرة أو مرتين فان كفه في المدة لم يراش في الأجرة) لأنه وفي بالعدل (وأن يرى)
الازم (فان شأها) أي المدة (انقصت الأجره فيما بقي) من مدة الأجرة لتعذر استيفاء
المعقود عليه (وكذا الوات) الازم في اثنائها المدة انقصت الأجره فيما بقي من مدة الأجره
الأجره بالقط (فان امتنع المريض من ذلك) أي من تمام الكحل (مع بقائه المريض اسقى
الطبيب الأجره) بمعنى المدة (لأن الأجره عقد لازم وقد بذله الأجره ما عليه (فان قدرها) أي
المدة (بالبر لم يصح) ذلك (أجرة ولا جعالة) لأنه مجهول لا ينضم (وأناني) أي (في الجعالة
وبصع ان يستاجر) المريض (طبيبا للداواة) أو الكلام في الكلام في الكحل إلى الله لا يصح
اشتراط الدواة على الطبيب بخلاف الكحل يصح اشتراطه على الكحل ويدخل فيه الجعالة
البري وجرى العادة في الكحل دون الدواة وملك الأجره ولو أخطأ في تطبيقه ذكره ابن عبد
الهادي في جميع الجوامع قال يلزمه ما العادة أن يسأله من وصف الأدوية وترتيبها وعملها
فان لم يكن عاذاً تر كيبا لم يلزمه ويلزمه أيضا ما يحتاج إليه من حكمة وفطنة وشجاعة في شرط
عليه أوجب العادة أن يسأله من وصف الأدوية (وبصع ان يستاجر من يقطع له ضربه) عند الحاجة إلى
قلعه (فان أخطأ قطع غير ما أمر بقلعه ضمنه) لأنه جعالة لا فرق في فقه ما جاز بين العقد وانقضت إلا
في القصاص وعدمه (وأن يرى) الضرس قبل قلعه انقصت الأجره (لأن قلعه لا يجوز) (و) يقبل
قوله) أي المريض (في بره) أي الضرس لأنه أدرى به (وأن لم يبرأ) الضرس (لكن امتنع
الاستأجر من قلعه لم يجز) على قلعه لأنه اتلاف حرم من الأدي محرم في الأصل وانما البيع إذا صار
شقا وشروا وذلك مفروض إلى كل انسان في نفسه إذا كان أهلا لذلك وصاحب الضرس أعلم
بمضرته ونقصه وقدر أهله

وبصل ويعتبر كون المنة العقد عليها (لأنه لو قلوا كثري دابة ركوب المؤخر لم يصح)
العقد لأن يلزم تحصيل المصل لان المنة ملك للزوجه قبل العقد عليهم فلو صحت استيفاء أهله
لزم تحريكه ما هو في ملكه وإذا استأجر نفسه فان له اعادةها لزوج غيره (ولستأجره واستيفاء
المنة بنفسه وبجمله باعارة غيرها) لأنه ملك المنة ما قد كان له التسلط على استيفائها
بنفسه ونائبه (ولو شرط عليه) أي المستأجر (استعادها) أي المنة (بنفسه) ففسد الشرط ولم
يلزم الوفاء به) لأنه شرط ينافي مقتضى العقد انقصت المنة من ملكه استأجره ونائبه
ونائبه (وبصع كونها كسبه) أي المستأجر أو دونه (في طول وقصر وغيرها)
كمن وهز لأن العقد اقتضى استيفاء المنة المقدسة بذلك التاكيد لا بطول أو انقل منه
لأنه كسبه ما قد عليه (ولا) تعتبر جعالة (في) مرفق ركوب (لأن التفاوت فيه بصير (ومثله)
أي مثل شرط استيعاد المنة بنصف العاقد (شرط زرع برقه) فلا يلزم الوفاء به

فقد استدلنا قاطبة بمقتضى المقيد
والشرط (الثاني اتحاد المركبين)
فالتنوع في السابقة (أو) اتحاد
(القوس بين النوع) في المناصفة
لأن التفاوت بين النوعين معلوم
بحكم المادة أشبه الخسفين (فلا
نصم) مسابقة بين (فرس
عربي و) فرس (مجن) أي
أمو فقط عربي (ولا المناصفة
بين قوس عربية) أي قوس
النبل (و) قوس (فارسية) أي
قوس الشاب قاطبة الأزمري ولا
يكره التي بها فان لم يذكر
أنواع القوس التي يربطانها
في الاستدلال لم يصح * الشرط
(الثالث تحديد السابقة) بالابتداء
(والعاقبة) بتحديد مدى يرى
عاقبته (المادة) أي اما
المسابقة فلان الفرض معرفة
الاستقوى ولا يحصل الا بالتساوي
في القاية لان من الحسوان
ما يصرفي اول عدده وسرع
في ثباته وبالعكس فمحتاج الى
غايه فجمع حاله فان استقلا
غايه لينظر ايه مسابقة اولالم
يحد لاه يؤدي الى ان لا يقف
أحدهما حتى يتقطع فرسه
ويتعدى الا انه ادعى التسليم فيه
وأما في المناصفة فلا الأصلية
تختلف بالقرب والبعد فان قيد
يؤدي تنذريه الاصابة غالبا
وهو ما زاد على ثلثها فذراع لم
يصح لانه يغوت به الفرض
المقصود بالرى وقد قيل انه
ما رى في أربعة أذراع الاهبة
ابن عامر الجني الشرط (الرابع)
علم عوض) لانه مالي في عقد
فوجب العلم به كسائر العقود وسيل

زوع بر وما هو مشله ضررا أو أقل لا أكثر (ولا ضمن ما يستمر منه) أي المتأخر (ان تلفت
من غير تفريط) لانه كما مقام المستأجر الأبقه ما كان حكمه كما المستأجر في عدم الضمان
لأنه كبد (وإني) ذلك في المار به أيضا (ولا يجوز) للتأخر ولا تأنيبه (استيفاء) المنفعة
(عابها) أكثر ضررا ولا يجاوز الف ضرره) أي المستوفى (ضرره) أي المعقود عليه (وله ان
يستوفى المنفعة وبها وما دونها في الضرر من جنسها) أي جنس المنفعة المعقود عليها (والامن
غير الجنس لانه لم عليه) (وانا) أكثر زرع الحنطة فله زرع الشعير وشعوه) كالبقل والقمح
وشعوه مما هو مثل البري الضرر وأودنه (وأي) زرع الدخن والذرة والجرها) كقطن
وقصب لأن ذلك أكثر ضررا ومن البر (ولا عليك الفرس ولا البناه) في الأرض التي استأجرها
الزرع لأنهما أكثر ضررا منه (وانا) أكثرها لاحتدما لم عليك الآخر) أي اذا أكثر
الأرض للفرس لم عليك البناه واستأجرها للبناه لم عليك الفرس لأن ضرر كل واحد منهما
يخالف الضرر بالآخر لأن الفرس يصير ساطن الأرض والبناه يصير بظاها (وابا) أكثرها
للفرس) مثلا زرع الأذن ضرره أقل من ضرر الفرس وهو من جنسه (أو) أكثرها لاجل
(البناه) ملك الزرع كما لو استأجر للفرس فهدمه في الرابية الكبرى وقال في الغني وشرح
المنتهي وان أكثرها للبناه لم يكن له الزرع وان كان أخف ضررا لانه ليس من جنسه (أو)
أكثرها (لها) أي للفرس والبناه (ملك الزرع) لانه أخف ضررا (ولا تخلف الأرض من
قسمين أحدهما ان يكون لها ما دام ما من هن لم يجز لها ان تخطاها) كالأرض التي تسرب
من التليل والقرات وصحوا (أو) لها ما لا يقطع الامنة لا تؤثر في الزرع (أو) تسرب (من
هين تسرب أو بركة من مياه الامطار فيجتمع فيه المياه ثم تنقي به أو) تسرب (من يترقوم
بكمائتها) وما يشرب بمرورته لنداء أو لأرض وقرب الماء الذي تحت الأرض فهذا كله قائم
ويصح استشهاده (أي) هذا القسم من الأرض (للفرس والزرع) قال في المغني غير خلاف
علمه * وكذلك التي تسرب من مياه الامطار وتكتفي بالمعاد منه) لأن حصوله معتاد
والظاهر بسوده * القسم (الثاني) ان لا يكون لها ما دام وهي نوحان أحدهما يشرب
من زيادة معتادة تأتي وقت الحاجة كارض مصر الشاربية من زيادة التليل وما يشرب من
زيادة الغرات وأشابهه وأرض البصرة الشاربية من المدوا الحزر) قال في مختصر اصحاب الحزر
هذا المذهب وجوع الماء الخطب (ودون دمشق الشاربية من زيادة بردا) بمغات (وما
يشرب من الأودية الحاربية من ما ملطر) المعتاد (فهذه تصح اجارتها قبل وجود الماء الذي
تسقي به) لأن حصوله معتاد والظاهر وجوده ولأن طين القنطرة على التسليم في وقته كاف
في صحة العقد كالتسليم في الماء كماله أو لأنها (النوع الثاني) ان يكون مجي الماءها
(بأداء أو غير طاهر كالأرض التي لا يكتفيها الاطرر الشديد الكثرة الذي يندرج وجوده أو
يكون شربها من فيض وادجيشه نادرا أو) يكون شربها (من زيادة) غير معتادة بل
(نادرة فيفسر) أو غير غالبية كالماء المتسقي من بئر أو غيره (فهذه ان اجارها بعد وجود
ما يسقيها بصح) العقد لانها مشتملة على البسج المتصور منها (و) ان اجارها (قبل) أي
قبل وجود ما يسقيها للزرع أو الفرس (لا يصح) العقد لأن الأرض لا تثبت للزرع
أو الفرس بلام حصوله غير معلوم ولا فائزون فالتسليم السعة اذا أوجرت للزرع
(وان) أكثرها على ان الماء لها صح لانه يتمكن بالانتقال بها بالسز وهي ما وغير ذلك
مكروه في رحله وجمع الخطب * قلت وهذا معنى استشهاده الأرض مقلدا لرسا وقال
الشيخ تقي الدين (والمراد بر من الأرض فلا جرة له انفاقا وان قال في الجارة مقيلا

بالمشاهدة أو توصف بحوزة حلاوم حلاوم بعضه حاله بعضه مؤهل كالبسج (واباحته) أي العوض لا يتقدم (وهو) أي له ورض أي بذله

في السابعة (أو) كالجاء (ومنه ضمهما) في الناحية غديت أي مررت مرغوما ٣٠٥ من أدخل فرسان فرسين وهو الزمان

ان سبق قلبي قفارا وسبق
أدخل فرسانين فرسين وقد
أمن ان سبق فهو قفار واه
أبو داود ولان غير المكافي
وحوده كمدمه فان سبقا أي
سبق الفرجان لعل ولم سبق
أحدهما الآخر (أحرز سبقهما)
أي احرز كل منهما مساقفة لانه
لا سابق منهما ولا ثاني للعل لانه
لم يسبق أحدهما (ولم اخذامته
شيئا) مثلا يكون قفارا (وان سبق
هو) أي اهل الفرج حين احرز
السبقين (أو) سبق (أحدهما)
أي أحد الفرج حين صاحبه
واللعل (أحرز السابقين) لوجود
شرطه (وان سبقا) أي اللعل
وأحد الفرج حين معاقبتي
مسيوق بينهما) نفسين
لا شترأ كما في السبق وما
أخرجه السابق مع اللعل فهو له
سبقه (وان قال غيرهما) أي
غير المتسابقين الفرج له عوض
(من سبق) منك (أو) من له
عشرة لم يصح مع اثنين) لانه
لا فائدة في طلب السابق اذن فلا
عوض عليه للتسوية بينهما (وان
زاد) على اثنين صاع (أو قال)
مخرج من سبق له عشرة فز ومن
صلى فله خمسة وكذا على الترتيب
للاقرب فالأقرب (السابق) كما
نقول ومن تلى له أربع (صاع)
لا جهاد كل منهما ان يكون
سابقا لآخر إلا بكثير (وتخيل
الحلبة) بفخ الماعوس كروب اللام
(مرتبة) وهي خيل يجمع
للسابق من كل أوب لا يخرج
من اصطبل واحد كما يقال المقوم
انجاؤا من كل أوب للمصرقة

المثل للزائد لانه متعد به (وان تلفت الدابة) المؤجرة وقد خالف المستأجر فعمل مال الصوز
له ضمن (فيها) كما تعدي (سواء تلفت في الزيادة أو) تلفت (بعد ردها إلى المسافة) لأن
بده صارت ضامته بعبارة ولا يزال الضمان عنها إلا بأذن جدي ولم يوجب جد (ولو كانت)
الدابة تلفت في (أي في صاحبها) بمان كان معها ولم يرض بحمل الزائد على ما وقع عليه المقتولا
بجاوزة المكان المعين في العقد لان اليد للراكب يرضى لكونه لا يدل على رضاه كالويسع
متاهة وهو ما كت فانه لا يمنعه الطلبه (الان يكون له) أي المستأجر (عليها) أي المؤجرة
(شيئا) وتلف في يد صاحبها بسبب غير حاصل من الزيادة) بان اقرها سبع أو ستمت منه
في هوة أو جرحا انما ضاقت فانه لا ضمان على المكثري لانها لم تتلف في يد عادية (وان كان)
التلف (بسببها) أي الزيادة (كتمتها من الحمل) الذي زاد فيه (أو السبر) الذي تجاوز فيه
المسافة (فضمن) المستأجر لانها تلفت بسبب حاصل من تعدي (كثفها تحتمل الحمل) الزائد
(والراكب) المتعدي (وكن اتق هرفا سفينة موقوفه فغيرها) المجرى فانه يضمن قيمتها
وما فيها جميعه (فان اكثري) أفسان (لحمل تقديريين لخطيئتهما فوجدها ثلاثة فلان كان
المكثري قولى الكيل ولم يعلم المكثري بذلك) أي بانها ثلاثة (فكبرا كثرى لحوثة نتي فزاد
عليه) لزمها ما سمى وأبو المثل لقفير الزائد (وان كان المكثري) أي الجدير (قولى كيله) قولى
(تعيينه ولم يعلم المكثري) او علم ولم ياذن (فلا جبر له في حل الزائد) لتعيينه بحمله (وان تلفت
دائمه فلا ضمان على المستأجر (ها) بذن تلها بتعدي مالكة (وحكمه في ضمان الطعام)
اذا تلف (حكم من غصب طعام غيره) تلفت بضمه عنه (و) روى ذلك) أي الكيل والتعدي
(الجنبي ولم يها) أي المستأجر أو الجدير أو علموا ولم يذنا (فهو متعدي عليها عليه لصاحب الدابة
الاجر و يتلقى به ضمانها) ان تلفت (وعليه اصاب الطعام ضمانا) مثل (طعامه) ان
تلف (وسواء كاله) أي الطعام (أحدهما ورضه) لأخره على ظهر الدابة أو كان الذي كاله وصاه
رضه على ظهر الدابة) أي فليحكم بمنزلة بالكاثل لان التسديس منه لا عين وضعه على
ظهر الدابة

فوفصل ويلزم المؤجر مع الاطلاق أي اطلاق عقد الإجارة (كل ما يمكنه) المستأجر
(من النفع بما جرت به عادة موعرف) عبارة لانه انتهى أو عرف (من لا تفصل) بيان لما
كزما مركوب) وهو الذي يقوده (ولجاءه رده وقبضه وخرقه ونقصه وهو الجاهل بصفاة الية
التي في أفض البعيران كانت العبادة حار به أو ربحه وكافه) وهو الرذعة (و) كذا شد
ذلك أي ما ذكر من الأشياء السابقة (عليه) أي على المركوب (و) وطئ وشذ لا جبال وشذ
(الصامل) التي يركب فيها (والرفع والميل) لان هدها والعرف به يتمكن من الركوب
(و) كذا يوسق وزوم البعير لينزل) الركب (لصلاة الفرض ولو مرض كعابه لا لينزل) لئلا يسهل
رأية) إلا لاجتماعه على الرأية بخلاف الفرض (و) لا (لا) كل وشرب) لانه يمكن فعله معا على
الراحة بلا مشقة (ويلزمه) أي المؤجر (حسبه) أي البعير (له) أي المستأجر (لينزل لقضائه
حاجة الإنسان) وهي البول والغائط (و) يلزمه أيضا حسبه لئلا ينزل (الطهارة) ويدع
البعير وأقفاق بهل ذلك) أي يقضي حاجته ويتطهر ويصلى العرض لانه لا يمكنه فعل
شيء من ذلك على ظهر الدابة ولا بد له منه بخلاف نحو الركب وشرب مما يمكنه (و) كذا (فان أراد
المكثري اتمام الصلاة فقط عليه الجبال بقصره لم يلزمه) أي القصر لانه خصه (بل تكون
الصلاة (تخفف في تمام) جميعا بين الفرضين (ويلزمه) أي المؤجر (تبريكه) أي البعير

عليه أي المفضل ما كان نسبة
في بعض المسافة أو أصاب أكثر
منه في أنما إلى ثلاث فوفت
فرض المسافة بنسبتين ظهر
لفضل صاحبه وأما الفاضل
فله النسخ (و يطل) ساق
(يعت أحدها) كسائر العقود
الحائزة (أو) يموت (أحد
الركوبين) لتلقى العتد
بعينه (لا) يطل يموت (أحد
الركوبين) أوهما (أو تلف
أحدى القوسين) لأنه غير
المعقود عليه كوت أحد
المتابعين (و) يحصل (سقي
في خيل متاثلي العتي برأس
وفي خيل مختلفهما) أي
العقب يكتف (و) (أبل
يكتف) لثمة ذراع اعتبارا إلى
هنا فان طول العتي قد تنقبي
رأسه لطول عتقه لا يبرهه
هدو وفي الأبل ما يرفع رأسه
ومنها ما يهدنه فرفع رأسه
رأسه للمدخنة لأسبقة فأن سقي
رأس قصير العتي قد سقي
بالضرورة وأن مسبق رأس
طويل العتي بأكثر مما بينهما
في طول العتي قد سقي
وأن كان بقدره فملا سقي
وبقل فالأحر سابق وأن شرطاً
السقي بالقدم معلومة لم يصح
لأنه لا يمتنع ولا يفتقر للفرسان
عند التام بحيث تعرف مسافة
ما بينهما ويظهر سابقه
بموضع إرسال الفرسان أو
الفر من دفة واحد أو أن
يكون عند أول المسافتين
يشاهد أرسالهما وعند الثانية
من يضبط السابق منهما
بحرته على

(تزيق) لا يقيس (و هوهما) مما عكس الاتماع بدونه (بلا شرط) لأن الاتماع لا يتوقف
عليه (ولا يلزم الزا كسب العتيفو) لا (المرأ القلي المتعده قد قرب المنزل وكذا قري قادر)
على العتي فلا يلزمه لأنه ليس مقتضى العقد (لكن المروءة تقتضي ذلك إن جرت به عادة)
أمثاله (ولو أكثر) سيرا إلى مكة فليس له الكوب إلى الحج أي إلى هرة (و لا حرج إلى منى)
لأنه زائدة على المعقود عليه (و أن أكثر) سيرا (الحصير عليه) قوله الكوب إلى مكة (و الكوب
من مكة إلى هرة) ثم الكوب (إلى مكة) أطواف الأضحية (ثم إلى منى لرى الجدار) لأن
ذلك كله من أعمال الحج وظاهره أنه لا يركب بعد رعى الجمار إلى مكة بلا شرط لأن الحج قد
انقضى (و إذا كان الكرى إلى مكة أو) في (طريق لا يكون السيرة إلى المتكابر بين فلا حرج
لتقدير السيرة) لأن ذلك ليس الهلوا لا يمتدوا عليه لهما (و أن كان) الكرى (في طريق
السيرة لهما) أي المتكاريين (استبعد ذكر قدر السيرة كل يوم) قطعا للزاع (فان أطلق
والطريق من منازل مصر وتيسار لأنه معلوم المعروف (ومى اختلاف ذلك) أي في قدر السيرة
(أو) اختلاف (في وقت السيرة) لا أنهارا (أو) اختلاف (في موضع المنزل) أما في داخل الدار (أو)
في (خارج منه) جلا على (العرف) لأن الإطلاق يحصل عليه وإن لم يكن للطريق (وهو) وأطلقا
المقبل يصح عند القاضي وقال الموفق الأولى الصلة لأنه بقصر العادة بتقدير السيرة ورجع
إلى العرف في غير تلك الطريق (و أن شرط) المستأجر (جمل زاد مقدرا كونه موطأ و شرط)
المستأجر (أن يسدل منها ما تنص بالأكل أو غيره فله ذلك) لصحة الشرط (و أن شرط أن لا يبدله
فليس له أدا له) جلا بالشرط (فان ذهب بغير الأكل كسرة أو قوط) ضاع (فه) له أدا له
أي أدا له ما سرق أو ضاع (و أن أطلق العقد) فله بشرط أدا الأعداء (فله أدا له ما ذهب
بسرة أو أكل ولو معناه كالماء) لأنه استحق جمل مقداره معلوم فله مطلقا وتقدم بعضه
(و يصح كرى العقبة بأن يركب شيئا وعنى شيئا) لأنه إذا جازا أكثر أو ما في الجميع حازق البعض
(وأطلقا يقتضي ركوب نصف الطريق) جلا على العرف (ولا بد من السلم بها) أي العقبة
(أما بالفراسخ) بأن يركب ميلا أو فرسخا عني آخر (وأما بالزمان) مثل أن يركب ليل أو نهار
نهارا أو بالعكس أو عني يوم أو يركب يومان (طلب) من استأجر لركب يوما وعني يوما (أن
عني ثلاثة أيام أو يركب ثلاثة أيام) (لم يكن له ذلك) بغير رضا المؤجر (لأنه يضر بالركوب)
لنصب الزا كسب (فان كان الزا كسبا شين) بأن استأجر أجلا متعاقبان عليه جازو (كان
الاستيفاء للهما على ما متفقان عليه) لأن الحق لا يمتدوا (فان تشاح في البادي بالركوب)
منهما (أقرع) بينهما لأنه لا مرجح أحدهما على الآخر فتعينت القرعة وأن تشاح في الركوب
قسم بينهما لكل واحد منهما ما راض مع موهبة أو أحدهما لليل والآخر النهار وأن كان ذلك
عرف ورجع إليه

فونفصل والأجارة عقد لازم من الطرفين لا لها عقد معاوضة كالبيع ولأنه نوع من
البيع وإنما اختصت باسم كالصرف والسلم (بقتضى) عقدها (قليل المأجر الجارو) قليل
المستأجر (المنافع) كالبيع (ليس لأحدهما فضها بعد انقضاء الجمار) أي خيار المجلس
أو شرط (أن كان) خيار على ما تقدم تفصيله في باب خيار (الأن يجد) المستأجر (العين
معينة عيالم يكن) المستأجر (عليه) حال العقد (فله النسخ) كالم في العتي والمدع غير خلاف
نعله لأنه عيب في المعقود عليه فأنبت الخيار كالبيع في المبيع وكذا لو حدث العيب عند مستأجر
كأما (والعيب الذي يفسخ به) في الأجارة (ما تنقص به المنفعة و يظهر به تفاوت الأجر)
فيفسخ بذلك (أدلم يزل) العيب (بلا ضرر لبقه) أي المستأجر لا تقدم في البيع ثم ذكر

رواه أبو داود من حديث
عمر بن حنبل قال في الترح
ويروى عن ابن عباس عن
النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال
من أطع على الخيل يوم
الرحمن فليس منا

فصل بشرط المناضلة
أربعة شروط أحدها (كونها
على من يحسن الرى) لأن
الفرض معرفة الخلق بوجوه
لاستحقاقه لوجوده كمنه
(وتبطل) المناضلة بين خزين
إذا كان في أحد الطرفين
لا يحسن الرى (فليس) لا يحسنه
من أحد الطرفين ويخرج
منه (أى من جعل بازائه
(من) الحزب الآخر) إذا كان
كل واحد من الطرفين يختار
أبناء والآخر يختار في مناقبته
آخر فمن لا يحسن الرى يبطل
الاستحقاق ويخرج مقامه
كالبصير إذا بطل وبعض البيع
سقطا عنه من المثل (ولم) أى
الباقين (الفسخ) (أنجاها)
لتبعض الصفقة في حقهم
(وإن) تعادلا يقتضوا أحد
المقدخرين (أى ليعين رئيس
كل حزب من معه) (ربما هم
لا يقرعونهم) لأن الله عهده قد
وقع على الخلق في أحد
الحزبين وعلى الكوادر
في الآخر فيلزمه ودا لئلا
ولأنها تناقضت فخرج المجسمات
والسقطت لئلا حتى يثبت كل
حزب (ويحصل لكل حزب
رئيس يختار أحدها) أى
أحد الطرفين (واحد) من الزمان
يكون معه (ثم) يختار (الآخر)
من الرئيسين (آخر) من الزمان (في غيرة) فبطلت المقعد على الميسر بالاختيار لأن لا يجوز اختيار كل منهما

أمثلة السبب قال (كان تكون الدابة جواها وعضوضها أوفى) أو موصيا أو مهابب كتعب
الظهور في المثل وخرج يتأخر عن الفلأورد (بض) أى بروك (البيع) (الجلل أو يحد)
المتاجر (المكثري) (الخدمة) (ضيف) (المصر) أو (مستن) أو (حنا) أو (رض) أو (مريض) أو (يحد)
المتاجر (الدار) (مهد) (مخاطب) أو (مخاف) من سقوطها أو انقطع الماء من بئرها أو زبر بحيث
تتمع الشرب والوضوء) فثبت له خيار الفسخ ولا يرضاه بقاءه منه (أى) (الانصراف) من أنه لا يصح
لأنه لا يمكن جعله على أنه لا يحصل الفسخ بغير ذلك بشرطه السابق لأنه لو كان هو الموقوف
عليه لا تقصص الأجرة بمجرد انقطاعه لتعذر المقود عليه بخلاف ما إذا قلنا يدخل تعاقبه
لأنه بشرط الخيار بانقطاعه (واشاهد ذلك) من العيوب (فإن رضى) المتاجر (بالمقام
لم يفسخ) الأجرة (لزمه) (جميع الأجر) (المصاف) (لأرضه) (وإن اختلفا) أى المؤجر والمتاجر
(والموجود) (هو) (عيب) (أولاً) (جمع) فيه (لما هو الخبر) (مثل أن تكون الدابة تشبه المثل)
أو أنها تتعذر كمالها (بكونها) (لا) (تركب) (كثيراً) (فأراد) (أهل المدينة) (هو) (عيب) (الفسخ) (والأ
فلا) فسخه (وإن) (في) (أشياء) (مما) (بأن) (في) (الاشهاد) (هنا) (أى) (ما ذكر من
الفسخ) (إذا) (كان) (المقدور) (عليها) (أى) (عيب) (المسألة) (فإن) (ثابت) (المؤجر) (موصوفه) (في) (الذمة
لم يفسخ) (العقد) (بردها) (كأنها) (معيبة) (وهي) (المكثري) (أبداً) (بسلطة) (المسلم) (فيه) (الطلاق
المقدور) (أن) (يقول) (السلم) (فإن) (يخبر) (المكثري) (عن) (أبداً) (أو) (امتد) (منه) (أى) (من) (أبداً) (أو
(لم) (يكن) (أجره) (عليه) (فلم) (يكن) (الفسخ) (أعفا) (استدرا) (كالمطاف) (وعلى) (عامة) (قد) (ان) (الأجرة
المعينة) (ليس) (للمؤجر) (ولا) (غيره) (ففيها) (زيادة) (حصلت) (ولو) (كانت) (العين) (وقفاً) (فألا) (لشخص) (فى) (الدين
بأنه) (قال) (المتقاضي) (إذا) (الزم) (المتاجر) (به) (مما) (أراد) (على) (وجه) (المذكور) (لم) (تأخر) (مما) (اتفقوا) (لأنه) (الزمها
بغير) (نفس) (منه) (بناءً) (على) (أن) (المطابق) (لزيادة) (والشروط) (بالقود) (الأزمة) (لا) (تلتزم) (ذكر) (في
الاختيارات) (وإن) (بعضها) (المتاجر) (من) (غيره) (بعض) (والخيار) (غيره) (بذلك) (الانتفاع) (بالمأجور
قبل) (تقضى) (المدة) (لم) (تفسخ) (الأجرة) (وعليه) (الأجرة) (ولا) (يزول) (ملكه) (عن) (المنافع) (لم) (يذهب
على) (ملكه) (لما) (تقدم) (من) (إنهاء) (قد) (لازم) (ولا) (يجوز) (للمؤجر) (التصرف) (فيها) (أى) (في) (العين) (المؤجرة
سواء) (ترك) (المتاجر) (الانتفاع) (بها) (والأجر) (لما) (سارت) (مملوكة) (لغيره) (كما) (لا) (يملك) (البائع) (التصرف) (في
المبيع) (الآن) (يوجد) (منه) (ما) (يدل) (على) (الاقالة) (فإن) (تصرف) (المؤجر) (في) (العين) (المؤجرة) (وإذا
المتاجر) (عليها) (بأن) (سكن) (المؤجر) (الدار) (أو) (أجرها) (الغرة) (بعد) (تسليمها) (للمتاجر) (لم) (تفسخ)
الأجرة) (بذلك) (لما) (سكن) (وعلى) (المتاجر) (جميع) (الأجرة) (لأن) (بذمه) (لم) (يزل) (عن) (العين) (وله) (أى
المتاجر) (هل) (المالك) (أجرة) (المثل) (للمسكن) (أو) (تصرفه) (لأنه) (تصرف) (فيما) (ملكه) (المتاجر
عليه) (بغير) (أدبه) (فإنه) (تصرفه) (في) (المسكن) (بعد) (قبض) (المشتري) (له) (وقض) (العين) (هنا) (قام) (قيام) (قبض
المنافع) (وإن) (تصرف) (المالك) (قبل) (تسليمها) (أى) (العين) (المؤجرة) (أو) (امتد) (منه) (أى) (من) (الانصراف
حق) (انقضت) (المدة) (انفسخت) (الأجرة) (ذلك) (قال) (في) (الفتح) (وإن) (شرح) (وهو) (أحد) (الان) (العقد
قد) (أنقض) (المدة) (على) (قبل) (تسليمها) (بأنه) (تلف) (أطعم) (قبل) (قبضه) (وإن) (سكنها) (أى) (سلم) (المؤجر
العين) (المؤجرة) (البية) (أى) (المتاجر) (في) (أشياء) (أى) (المدة) (انفسخت) (الأجرة) (فيها)
مضى) (من) (مدة) (الأجرة) (وتجب) (أجرة) (الباقى) (الحاصلة) (أى) (بالقسط) (من) (المسكن) (وإن) (حواله) (للمالك
قبل) (تقضى) (المدة) (المؤجرة) (أو) (منه) (بعضها) (أى) (بعض) (المدة) (أو) (امتد) (الأجر) (من) (تكميل
العمل) (أو) (من) (التسليم) (في) (بعض) (المدة) (أو) (المسافة) (لم) (يكن) (له) (أى) (المؤجر) (ولا) (الأجر) (أجرة) (لما) (فشل)
الأجر) (أو) (سكن) (المتاجر) (نفساً) (فبطل) (أن) (يجوز) (المؤجر) (أن) (كلامهم) (بأن) (يسلم) (أى) (المتاجر
ما) (وقع) (عليه) (عقد) (الأجرة) (لم) (يسقط) (شيء) (يكن) (استأجر) (أبناء) (العمل) (له) (كما) (أى) (بالقسط) (معيين

لخلة ببعض الطريق فقط أو ليعجزه هشر بن ذوا الحفر له عشرة وامتنع من حفر الباقى (وان
 حرب الأجير) قبل إكمال العمل لم تنفع الأجرة (أو شردت الأجرة) المؤجر لم تنفع الأجرة
 (أو أخذها) أى المؤجرة (المؤجر ومربها) لم تنفع الأجرة (أو يمنعه) أى منع المؤجر
 المستأجر (من استيفاء المنفعة من غيره من غير ما تنفع الأجرة) ذلك لأنهما (وثبت له)
 أى المستأجر (خيار الفسخ) استردا كما نفاه (فإن فسخه فلا كلام وإن لم يفسخ) المستأجر
 الأجرة (وكانت الأجرة على حدة انفسخت) الأجرة (عوضها أو ما قيمتها) لقوات المعقود
 عليه (فإن عادت العين) المؤجرة (فإن انبأ استوفى) المستأجر (ما بقي) من المدة لقاء
 الأجرة (وإن انقضت) المدة كما قبل عددها (انفسخت) الأجرة لقوات المعقود عليه
 (وإن كانت) الأجرة (على عمل في الذمة ك) أن استؤجر (شالمة ثوب ونحوه) كمنه ما عطف
 (أو) استؤجر (لعمل شئ) إلى موضع معين ثم هرب الأجير قبل إتمام العمل (استؤجر
 من ماله) أى استأجر المالك من مال الأجير (من يعله) كما لو أسلم إليه شئ فهرب قبل
 أدائه لأن له ولاية على الغائب والمنع يقوم عمدا على وجهه ما لم يملكها (فإن تنفسل)
 بأن لم يكن له مال (فله) أى المستأجر (الفسخ) وله الصبر إلى أن يقدر عليه فيطالبه بالعمل
 لأن ما في ذمته لا يقوت بهربه (فإن لم يفسخ) المستأجر (وصبر) حتى وجد الأجير (فله)
 مطالبة بالعمل متى أمكن) لقاءه في ذمته (وكل موضع امتنع الأجير من) إتمام (العمل
 نفسه) فلا أجر له (أو) أى وكل موضع (منع المؤجر المستأجر من الانتفاع) بالعين
 المؤجرة (إذا كان بعد عمل البعض فلا أجر له فيه على ما سبق) لأنه لم يسلم له ما تناوله
 عقدا الأجرة فلم يستحق شئ (الآن رد المؤجر العين) المستأجر (قبل انقضاء المدة) وله
 الأجرة لأنه لم يسلم العين لكن يسقط منها أجر ما لم يأتى احتسابه المؤجر لانقضاء الأجرة
 فيه كما تقدم (أو تمت الأجر العمل أن لم يكن) العقد (على مقتضى فسخ المستأجر فيكون له أجر
 ما عمل) السكونى وفي ما عمل (فأما إن شردت الأجرة أو تنذر استيفاء المنفعة فهرب من المؤجر فله)
 أى المؤجر (من الأجر بقدر ما استوفى) المستأجر (كل حال) مواعيد العين في المدة أو لم تعد
 لأن السكونى فيه غير (وإن هرب الأجير الجبل ونحوه يدواه) في بعض الطريق أو قبل الدخول فيها
 (استأجر عليه لما كمل إلى أن رجع وباعه له في ذلك) أن وحده لا لولاية له في الغائب
 (فإن تعذر) بأن لم يكن حاكم أو كان وتعدرا لأشياء عنده أو لم يجده ما يكره أو وجدته ولم يجد
 ما يكره به فالمستأجر الفسخ (أو كانت) الدواب (معينة في العقد فلم يستأجر الفسخ) لأنه تعذر
 عليه قضى المعقود عليه ولم يجز إبداء الأجر العقد وقع على عينها (ولا أجرة) للجمال ونحوه (لما
 مضى) قبل هربه لكنه لم يرق المعقود عليه ففسخ وكان الجبل ونحوه قبض الأجرة فهو
 دين في ذمته وإن اختار انقضاء كانت على عمل في الذمة فله ذلك ومطالبة متى جدر عليه وإن
 كانت على مده توافقت فهربه انفسخت الأجرة وإن كان السند على موصوف غير معين
 لم يفسخ العقد ويرجع الأمر إلى المالك فإن وجدته مالا أكثرى به كما سبق والاقتراض عليه
 ما يكره به فإن دفعه له ليكره لنفسه جاز وإن كان القرض من المالكى جاز وصار ديناً في
 ذمة الجبل (وإن هرب) الجبل أو غنوم (أو مات وترك بياعته ماله أنفق عليها المالك من
 ماله) أى مال الجبل ونحوه (أو كان) ولو يبيع ما فضل منها) أى البهايم عما وقع عليه العقد
 (لأنه لفها وسحقها عليه) أى على مالها كدورها وغائبها كمن نأبها وكذا مستأجرها كمن
 مالها الجبل من يرقم مقامه في السفر عليها أو سقط أفضل ما يلزمه ماله (فإن لم يكن) بأن جرد
 له مال (استدان) المالك (عليه) ما يفتقه عليه لا موضع حاجة (أو ادن) المالك (المستأجر

الرئيس (بأنه أجرة اقترعا) فمن
 خرجت له القرية اختار أولاً
 إذا القرية تمزج الضيق بعينه
 الاستحقاق لغير معين وتساوى
 أهلها ولا يجوز حصل رئيس
 الحزين واحد له لأنه لا يضره
 أى الحزين سبق لتدبيره لها
 فيقول قصصها والمنفعة (ولا)
 يجوز رد (القيمة في غيرهما)
 أى الحزين (إلى) أى إلى واحد
 لما تقدم وأن أرادوا القرية
 لأجراج الزمين جاز لقله الضرر
 ولا يشترط استوفاء عدد الرماة
 فيصير زان يكون أحد الحزين
 عشرة والأخر ثمانية ونحوه
 الشرط (الشافى مرفق عدد
 الرمي) لا يؤدي إلى
 الاختلاف فقد ريد أحدها
 القطع ويريد الآخر زيادة
 والرمي بكسر الراء عدد الرمي
 وبفتحها مسدد رشتي
 التي رشتا (أو) مرفق عدد
 (الأصابع) لتبين مقصود
 المتنازع وهو الخلق فيقال مثلا
 الرشتي عشرون والأصابع خمسة
 ونحوها ويشترط إمكان قسمة
 عدد الرمي على الرماة بلا كسر
 فإن كالأول ثلاثة فلا بد أن يكون له
 ثلث أو أربعة فلا بد أن يكون
 له ربع وهكذا أشلائى
 ما لا يمكن البساطة الاشتراك فيه
 ويشترط استواءهما في عدد
 الرمي والأصابع وصفها وسائر
 أحوال الرمي لأن موضوعها على
 المساواة والقرض معرفة الخلق
 والشرط (الثالث تبين كونه) أى
 الرمي (مفاضلة ك) قولهم (أنا)
 فعل صاحبى فخص أصابع

من عشر يرمية فقد سبق ونحوه وإزاء وفي إتمام الرمي أن كان فيه قائدة (أو) تبين كونه الرمي بمبادرة كما يناسب في الرمي

اليه أي الفرض أو شرط الإصابة موضع منه معين (كثيرة) أي الفرض ٣١١ (تقدمت) المناشئة (هـ) أي اشتراطه

فوق فصل ومق زر ففرق في الزرع (الزراع) (يحصر في أو جواد أو بار أو بر أو غير مقل حصده أو لم ينبت فلا خيار وتارة لا حرق نصا) لأن التألف غير المعقود عليه وسببه غير ممنون على المؤجر (ثم إن أمكن المكسرى الانتفاع بالأرض بغير الزرع أو بالزرع في بقية المدة فله ذلك) لأنه ملك المنفعة إلى انقضاء عهده (وإن تم زرعها) أي المؤجرة (الفرق للأرض) المؤجرة (أو قبل الماخيل زرعها أو بعده أو عانت شقي بسببه بعض الزرع فله الخيار) لحصول ما ناقص به منفعة العين المؤجرة ثم إن اختار الفسخ وقدر عرق الزرع في الأرض إلى الحصاد وعاره من المسمى بمحضته إلى حين الفسخ وإجر المثل السابق من المدة لأرض منصفه بالعيب الذي ملك الفسخ من أجله والأرض الفارغة بالمسا على لا يصحك زرعها قبل حصاره وقت زراعته ويحصر وتارة لا يصحك لا يصح عقد الإجارة عليها إذن لأن الانتفاع بها في الحال متعذر لو جرد المانع وفي المسا لا غير لما سألناه لا يزرع غالباً (ولا تنفخ) الإجارة (عوت) (المكسرى) أو (يجوز) (أحدها) لأنها عقد لا يملك تنفخ عوت لما تقدم سلاماً للمعقود عليه إلا إذا مات أو قوف عليه وقد أجزأ كون الوقف عليه ولم يشترط الوقت ناظرًا كما تقدم (ولا) تنفخ أمنا (بغير لادها) أي المكسرى أو المكسرى (مثل أن يكسرى المصحق فيصنع نفقته أو) يكسرى (دكاناً) يبيع فيه متاعه (فحقير متاعه) لأنه عقد لا يجر زرعها لغيره وقد يجر غير من غير المعقود عليه كما يبيع ويأجر الإقايمة عنده في المعقود عليه (وتشبه بعضه في الباب) وأن غصبت العين المستأجرة فإن كانت الإجارة (على عين موصوفة في الذمة) بأن أجزأ دابة صفاتها كذا وكذا ثم سلبه صفاتها فصحت (لزمه) أي المؤجر (بدلها) لأن العقد على ما في الذمة لا عليها (فإن تمرد) بدلها على المؤجر (فله) أي المستأجر (الفسخ) وله الصبر إلى القدرة عليها وعلى بدلها وتنفخ بعض المدة إن كانت على مدة (وكذا لو تلفت) الموصوفة في الذمة (أو تمت) فإن لم يجر المؤجر بدلها فإن تعذر فالمستأجر الفسخ كما لو تعذر تسليم المبيع (وإن كانت) الإجارة (على عين معينة لعل) بأن أجزأ هذه الدابة لغير كمالها كذا أو هذه الأمة لخصه أو توأملوا ما نصبت (خير مستأجر بفسخ وصبر إلى أن يقدر عليها) لأن الحق في ذلك له فإذا أجزأه (وإن كانت) الإجارة (على عين معينة إلى مدة) مملوكة بأن قال أجزأه في هذا المصلح مدة شهر فأغصب (خير) مستأجر (بين من) العقد فله تعذر تسليم المعقود عليه (و) بين (أعضاء) أي أبناء العقد فلا فسخ (ومطالبة قاصب بالرجوع) وتل ولا يفسخ العقد بمجرد اغصب لأن المعقود عليه لم يفت مطلقاً بل بالبدل وهو القيمة أشبهه ماله تملك الثمرة المبيعة أي وجبت ثبته الخيار فله الفسخ (ولو بدقراغ المدة) لأنه فسخ لاستدراك عدله هو كالفسخ أصيب في الغيب (فإن فسخ) المستأجر (فعله أجرة ماضية) قبل الفسخ من المسمى لاستقراره عليه (وإن ترددت العين الموصوفة في أثنائها) أي مدة الإجارة (فيسل الفسخ استوفى) المستأجر (ما بقي) من مدته (وخير فيما مضى) والمسمى بيد القاصب (وإن كان القاصب هو المؤجر فلا أجرة) له سواء كانت الإجارة على عمل أو إلى مدة وسواء كانت على عين معينة أو موصوفة وسواء كان غصبه لها قبل المدة أو في أثنائها (فليس حكمه حكم القاصب الآخري) حين لم تكن بد المستأجر عليها كما تقدم (وقدر) ذلك (بما تقدم) من قوله (إذا حوله المالك قبل تقضي المدة) إلى قوله لم يكن له أجرة لما قبل أو كسرها (ولو تألف المستأجر (عين) المؤجرة (ثبت ما تقدم من) ملك (الفسخ) إذا كانت على موصوفة في الذمة وتعذر الدليل (أو الانقضاء) إذا كانت على معينة لتعذر تسليم المعقود عليه (مع تضمينه) أي المستأجر (ما تلف) من العين (ومثله حب المرأة زوجها فتمتن) الذية (ولها الفسخ) للعيب

والآخر استبدارها أجيب من طلب استبدارها (وإدبا) أحدها (هـ وجه) هو رميها وبها جهم جميع السهام (بد الآخر

المساواة وهذا تنازل
وان عدلهما متراخي من بالشرط
سواء اذ لا اثر للعدالة في الاصابة
(ومن جعل فرضين) في
المتنازلة ترى ان الرسل ان احدهما
ثم يمتنعان الى المزمع في اخذان
السماح برميان الآخر لا يتم
اصحاب رسول الله صلى الله عليه
وسلم وعنه عليه الصلوات والسلام
ما بين الفرضين وروى عن
ربيع بن الخضر قال ابراهيم التيمي
رايت نسخة في شتطين اهل دين
يقول

• اناها في القيص •

وعن ابن هرمه في الخلف
ما نصب الفرض عليه من نحو
تراب بجميع اوصافه (اذا)
كان فرضان فبدا احدهما
اي المتنازعين (يفرض بدا
الاثر بالثاني) حصول التنازل
(وان اطرارة) اي الفرض
(الرجح) وقوع السهم موضع
اي الفرض (وشرط قسم) اي
التنازل (خواسق او غيرها)
تخوارق ومقراض (المختص
له) اي الى (به) اي السهم
(ولا عليه) لان لا بد من كان
يشتر في الفرض لو كان موجودا
اولا وان كان شرطه مواصل
احسبه بل ايميه لانه لو كان
الفرض موضعه لاصح وكدوا
سكانا اطلقا لاصح وان بقى
الفرض موضعه وشرطه مواصل
خواصل واصحاب السهم
الفرض برضه او بقوه بان
انقلب بين يدي القدر
فما به قوه او انه كسر الفرض
قطعتين واصاب الفرض

وهو الجلب (ولو حدث خوف عام عنهم من سكنى المكان الذي فيه المستأجرة او خسر المالك فاعتن
خروج المستأجر الى الارض) التي استأجرها بالزعم (فعله الفسخ) لانه امر غالب منع
المستأجر استغناء المنفعة فثبت له الخيار كالانصب (وان كان الخوف خاصا بالمستأجر كن خاف
وحده تقرب احدهما من الموضوع المأجور او حصوله من طرفه او مرض اوحس) ولو طما
(لم يك الفسخ) لانه عذر يختص به لا يمنع استغناء المنفعة بالكلية لان له ان يؤجل من يقو
مقامه (ولو اكترى دابة لتركها) الى موضع معين (او) اكترى ارضا ليجل عليها الى موضع معين
فانقطعت الطريق اليها) الى جهة ذلك الموضوع المعين (خوف حادث او اكترى الى جهة لم يصح
الناس ذلك العام من تلك الطريق ملك كل منهما) اي من المؤجر والمستأجر (فسخ الاجارة)
لما تقدم (وان اختارا) اي المؤجر والمستأجر (بها) اي الاجارة (البحين) امكان استغناء
المنفعة (بأن) لان الحق لا يندوها (ومن استأجر جمل شي في الزمعة بشرط عليه مباشرة
فرض وجب عليه ان يتم مقامه من يجله) لخرج من الحق الواجب في فسخه كالسليم فيه
(والاجرة عليه) اي على المريض لانها في مقابلة ما وجب عليه ولا يلزم المستأجر انظاره لان العقد
بالملاقاة يقتضي التمهيد (الا فمختلف فيه القصد فانه يختلف باختلاف التملوط
ولا يلزم المستأجر قوله) اي قبوله غير لان الفرض لا يحصل به (وان تعذر عمل الاجبر
قوله) اي المستأجر (الفسخ) لغز وصبر الى حقه (وان شرط) المستأجر (عليه) اي الاجبر
(مباشرة فلا استثناء اذن) لوجوه الشرط (وان مات) الاجبر (في بعضها) اي في اثنائه عدته
الاجارة (طلت) الاجارة (فيما بقى) لغزوات المدة وعليه بلا محله (وان كانت الاجارة على
عينة مدة او غيرها) بان استأجره بداعينا وانما ناعينا فيخط شرط اولي في هذه الحالط
(فرض) الاجبر (لم يتم مقامه) لوجوه العقد عليه عينة كالبيع العيين (وان وجد
المستأجر (العين) المؤجرة) معينة او حدها) عنده (عيب يظهر به تعاقب الاجرة) تقدم
التيه على (منه قريبا) فله الفسخ لان المنافع لا يحصل قبضه الاشياء فاذ احدث العيب
فقدو جليل قبض الباقي من العقود عليه ثبت الفسخ فيما بقي منها (او استأجر دارا جارها
رجل سوء) او امرأة كذلك (ولم يعلم) المستأجر (قوله العيب) ذلك كالبيع (ان لم يل) العيب
(مر به الاخر) بغيره (اي المستأجر فان احدهما) بالوجوه ما راد المستأجر لوقوعه في المؤجر
انما قصها وكان زمانا بمر التنازل فيه منفعة تضر المستأجر بكن له الخيار (و) اذا فسخ المستأجر
الاجارة فليس (عليه اجرة مضى) بل الفسخ لا يستقراره عليه (و) (المستأجر ايضا) (الامضاء
لا ارض) فليس له رضى به فاصلا وفيه وجه له الارض كالبيع قال ابن نصر الله وقد تعسفنا لم
نجد فيما ذكرنا (فلو لم يعلم) المستأجر بالعيب (حتى انقضت المدة لزمته الاجرة كانه لو ارض
له) لعب كالمعلم واختار الامضاء (و) يصح بيع العين المؤجرة) سواء اجرة واحدة لائق العقد ثم
باعها قبل دخولها او باعها في اثنائه المدة لان الاجارة عقد على المنافع فلا يحسم بمسح البيع كما
لو زوج امته شيئا عا (و) يصح ايضا (ردنها) لانه يصح بيعها (ولشترها) اي المؤجرة
اخيلا بين (الفسخ والامضاء مجازا لم يل) انها مؤجرة وفي رعايه الفسخ والارض قال احد
موتيسر هو طامرا ما تقدم (ولا تفسخ) الاجارة (شراها مستأجرها) اي العين المؤجرة لانه
كان مال كالبقة ثم ملك الرقبه ولا تنافي بينهما (ولا تفسخ الاجارة ايضا) (انتقاه) اي العين
المؤجرة (اليه) اي الى المستأجر (ارت اوهة او رومية او صدق او عوض) في خلع او صلح وصدقه
لجعله لوطا في رعتي لعد التنازل بين ملك الرقبه والمنفعة (فيتمتع لما عني مشتر) (لعين
المؤجرة عليه) (التمن والاجرة) لان عقد البيع يشمل المنافع الجارية في ملكه بقدر التنازل

كذلك وان حال حائل بينه وبين القرض فتمنع من أصاب القرض حسب له لا من مباد الرمي فوته (وان عرض مطر أو طيلة) عند الرمي (حاز غيره) لان المطر ربحي الزور والظلمة عند لا يمكن معه فعل المقعود عليه والمادة الرمي نهارا الا أن بشرطه لئلا يسلم فان كانت القيمة مقترنة منيرة اكتفى به والارصاف ضروفة أو مشتمل ويمنع كل منهما من كلام يفظ به صاحبه كان ربحي أو يفقر ويتبع بالأصابع وينصف صاحبه على الخطا ويظهر أنه يعلم (وكره) لمن حضر هيمان أمين وشهود وغيرهم (مدح أحدهما أو مدح المصيب وعيب الخطي) ما ينافي من كسر قلب صاحبه وشغفه وسروره ان يغيبه قال في القروع وينتج عنه شيء العدل وغيره مدح المصيب من الظلمة وعيب غيره كذلك وفي الانصاف قلت ان كان مدحه بعضي الى قنظم المدح أو كسر قلب غيره قوي التحريم وان كان فيه عيب من غير الاستئصال وغيره فسرري الاستصحاب (ومن قال) لآخر (ارم عشرة أسهم) ما كان صوابك (أي أصابك فيها) أكثر من خطئك ذلك درهم) مع (أو) قال (ك بكل سهم أصبت درهم) مع أو قال ذلك بكل سهم زائد على النصف من المصابات درهم مع (أو) قال (ارم هذا السهم) ما أصبت

شراء الانسان ملك نفسه محل (واستأجر) المستأجر (المؤجر) (موجدها معية فدرها) أي وشراء المصيب (فالأجارة) (المأجور) لانهما عقدان فإذا فسخ أحدهما بقي الآخر (وان كان المؤجر) للمعين المؤجر (أجنبيا) فالأجر من حين البيع له نص عليه في رواية جعفر بن محمد واستشكل بكون المنة معدة لاحد تغير مملوكه للبايع فلا تدخل في عقد البيع حتى ان المؤجر يكون له عوضها وهو الاجرة واجب من ذلك بان المالك عكس عوضا وهو الاجر ولم تستقر بعد ولو فسخ العقد لرجع المنة الى البائع فيقوم المؤجر بمقام البائع فيها كان يستحق منها وهو استحقاق عوض المنة مع بقاها الاجارة قاله في شرح المنهي وفي المتن ما يقتضي ان الاجر تملكه وهو واضح لانه ملكه بالعقد (هـ) ان (ردا المستأجر) الاجني (الاجارة) لم يجره (عادت للمنة) في باقي المدة (الى البائع) دون المؤجر لان مقدمه يقتضي له المدة ملكا لما ذاك (ولو ذهب) المير (المعين المستأجر) أو ماها وغیره (المستأجر) ظلت العارية) لانها جازية بخلاف الاجارة (ولو باع) الوارث (الدار الذي) تسحق المنة فلا فاة سكاها وهي حامل فقال الموقفي لا يصح بيعها وقال المجدد قياس المذهب الصحة قال في الانصاف (وهو) في قول المجدد (المصواب) كبيع المؤجر

فصل والآخر في ضمان شخص ومشاركه (الخاص من قدر نفسه بالزمن) بان استأجر ثمنه أو عمل في بناء أو صناعة أو ما أسوأها ونحوه (كأن تقدم) في الباب (يستحق المستأجر) نفسه في جميع المدة المقدرة عليها (لا يشركه فيها أحد فان لم يستحق نفسه في جميع الزمن فشرط كائنا (سوى) الزمن (فصل المصوبات الجنس في أوقاتها بسبقها) أي التوكيدات قاله في المستوعب (د) (سوى) (صلاحة وعيد) فان أزمه ذلك لا تدخل في العقد بل هي مستشقة عما قال المجدد في شرحه فظاهر ان من ربح من شهد الجماعة الا بشرط اذ ان (سواء) سلب بغيره المستأجر (بان كان يعمل هذا المتأجر (ولا) باب كان يعمل في بيت نفسه (ويستحق) الاجر الخاص (الاجرة) تسلم نفسه عمل أو لم يعمل) لانه بذل ماله على كذا بذل البائع للمعين المنة (وتتعلق الاجارة به) كالبيع للمعين (ولا يستتبع) الاجر الخاص (وتقدم بر ما لا ضمان عليه فيما يتعلق به) نص عليه لانه نائب المالك في صرفه من ماله الى ما أمر به فلم يضمن كالوكيل ولان عمله ضرر منه وعلمه في ضمانه ما تلف به كالقصاص (الا ان يعتمد) الأتلاف (أو يفرط) ضمن لانه اذا كالتلف (ليس له) أي لاجر الخاص (ان يعمل لغيره) أي غير مستأجر لانه يفرط عليه ما حقيقة بالعقد (فان جعل) الاجر الخاص لغير مستأجره (وأضرر المستأجر) أي المستأجر (قصة ما فوته) من منعه (عليه) به لغيره قال أحد في رجل استأجر حمارا على ان يمتطيه له على حمارين كل يوم فكان الرجل ينقل عليه وهو على حمار آخر ويأخذ منه الاجرة فان كان يدخل عليه ضرر يرجع عليه بالقيمة قال في المتن فظاهر انه ان المستأجر ربح على الاجر بغيره ما استأجره باشتاؤه عن عمله قال ويحمل انه اراد ان يرجع عليه بنعمة ما عمله لغيره وقال القاضي معناه ربح بالاجر الذي أخذ منه من الأجر لا من ماله في هذه المدة فلو كثر بغيره في حاصله في مقابلته يكون لدى استأجره وانتهى وعلم منه انه اذا لم يستأجر لآخر ربح شي لانه كراه لعل فواته على اتمام (والاجر المشترك من قدر نفسه بالعمل) كحياطة ثوب وبناء سائط وحمل شيء الى مكان معين أو على عمل في مدة لا يستحق نفسه في جميعها كالطبيب والكحال (وتقبل الاعمال) لجماعة في وقت واحد يعمل لهم فيشتركون في ثمنه وذلك معنى مشترك (متعلق الاجارة بتمته) لا بغيره

فان قال وان كان خطأك أكثر
فليكن درهم أو غيره لم يصح
(و) لأن قال وان أخطأت
فليكن درهم) لأنه قاروا
كأن من أراد حرقهم لحائره
أن أخطأت فليكن درهم لم يصح
لأن العمل إنما يكون في مقابلة
عمل ولم يوجد من الحاضر

باب العارية

بعضه البالي وتشددها من عار
الشيء إذا ذهب جازم من قبيل
للعمل عيار لتردده في جلاته
وعاره وأعاره لثان كاطاعه
وطاهه أو من العرى وهو القدر
لغيره عا عن السوسى أو من
التمايز وهو التمايز وسجل
المالك المستبرق بقدر الانتفاع
وهي (العقبة المأثورة) من مالك
ولكن المالك انتفع بها أو كرهه
(لا انتفاع بها مطلق) أو من
مسلوما (بلا عوض) وتطلق
كثيرا على الأعاره مجازا والأعاره
أماحة تعني أى العيى أى ربح
المخرج عن تناوله وليست
تجلبكا يستعبد به التصرف فيها
كاستيفاد الأجاره (بلا عوض)
وهي مشروعة بالاجماع وسنده
قوله تعالى وتعارفوا على البر
والنقوى وهي من البر وقوله
تعالى ويضمنون الماعون قال
ابن عباس وابن مسعود
العواري وقهر ابن مسعود
المولوى بالقدر والميزان والقدو
وحديث العارية مؤداة كل
التمضى حسن غريب ولأنه
لما حازت مائة الأعيان حازت
مائة المنافع ولذلك جعلت الأوصية
بها (وتعبد) الأعاره لأنها من البر والمعروف ولا يجب عليه إذا أدت زكاة مالك فقد ضمنت

ولا يستحق الأجر إلا تسليمه (له) دون تسليم نفسه بخلاف الخاص (وبعضه) إلا حرا مشتركا
(ماتلف بفعله ولو بخطئه كغريق القصار الثوب) من دقة أومده أو قصره أو بسطه (وظلطة)
أى الخياط (في قصمه ودفعه إلى غيره) روى عن عمرو وعلى رضى الله عنهما ما لا عمل
مضمون عليه لكنه لا يستحق العوض إلا بالعمل فان الثوب لو تلف في حرقه سده لم يكن
له أجره فيما عمل فيه بخلاف الخاص وما تولى نفسه يجب أن يكون مضمونا كما لمعدوا أن يقطع
مضمو (ولا يعمل لقاضه) أى الثوب (لنفسه ولا انتفاعه) إذا علم أنه ليس هو به وعليه رده إلى
القصار (وان قطعه) قابض (فيلعله) أنه لو سبغ به (غرم أو شق نفسه) أجره (لنفسه) لتدنيه
على ملك غيره (و يرجع) القابض (به) أى عاقرمه (على القصار) لأنه غره ورث الثوب
الطالب بثبوته ان كان موجودا وان ملك ضمه للقابض ولو به فتمت من القصار لأنه أحال بثبه
و بين أنه هذا قياس كلامهم والله اعلم (و كثر في حمار وسوط) الجمل (عن دابته) أو رأسه
(أو تلف) الجمل (من عثره) أى الحامل من آدمى أو بهيمة فضمن ذلك كما تقدم (و) يضمن
أيضا ما تلف بقرده وسوقه وانقطاع عمله الذى يشده وجهه وكذا طباخ وخيار وطائل وملاح
نفسه ونحوهم) من الأجر المشترك فضمنون ما تلف بفعله ما تقدم سواء (حضر رب المال
أو غاب) وسواء كان يعمل في بيت المستأجر أو في بيته لأن ضمانه لثباته واختار القاضى في
الجره وأصحها أنه يضمن ان عمل في بيت نفسه لا يثبت للمأجر ولو كان القصار ونحوه متبرعا
يعمله لم يضمن جنابه بده نص عليه لأنه أمين محض فان اختلافنا في أنه أجره ومتبرع فقولنا أنه
متبرع ذكرنا لمجد في شرحه (ولا ضمان عليه) أى الأجر المشترك (فما تلف من حرقه) فهو
سرقه (أو تلف) بغيره (له) لأن العين هي بده أمانة أشبه المودع (ولا أجر له) أى الأجر
المشترك (فيما عمله) وتلقب تسليمه به (سواء عمله في بيت المستأجر أو في بيته) لأنه لم
يسلم عمله للمستأجر فلم يستحق عوضه كالتبضع من الطعام إذا تلف في يد بائعه لكن كلام المتنبس
الافى الفصل بعده بخلافه (وإذا استأجر) انسان (قضايا) أى جزارا (ببيع له شاة فقصه أو لم
يسم) عليها (حدا) (نحرها) كاله فان تركها سم وحلت ولا ضمان (وان استأجر مشتركا
خاصا) كالخياط في كان يستأجر أجرا فأكثرا فمعلومه يستعمله فيها (فلكل) من الخاص
والمشترك (حكم نفسه) فإذا قبل صاحب الدار كان ضابطا لو سبغ به ودفعه إلى أخيه ونحره أو أقرده
بلا نقد أو قدر يعلم بضمنه لأنه أدير خاص ويضمنه صاحب الدار كما لا يملك لأنه أدير مشترك
(وان استأجر) المشترك (به) أى خاص (ولم يعمل) المشترك (له) أى المشترك (الأجر لئلا
ضمنه لا لتسليم العمل) وتقدم في الشركة أن التقبيل يوجب الضمان على التقبيل ويستحق
به الربح (ولا ضمان على عمام ولا بزاع وهو البطار ولا خشان ولا طبيب ونحوهم) ككحال
(خاصا) مشترك إذا عرفت منهم حذق) الصنعة (ولم يجز أديهم) لا لفعل فلاما حاد
بضم مرأته كحده لأنه لا يمكن أن يقال أقطع فاعلا بديرى بخلافه قال الأخرجه فان لم يكن
لهم حذق في الصنعة ضمنوا لأنهم لا يعمل لهم مباشرة الأقطع إذا أفاضل فقدر على محرم ما ضمن
مرأته لقوله عليه السلام من قطب بغير علم فهو ضامن رواه أبو داود ومحمد بن عبد الله
أيضا (إذا أذن فيه مكلف أو لى غيره حتى في قطع سلمه ونحوه أو باقى في الجنايات ظن لم يأت
سرقه ضمن لا يفعل غير ما أذن فيه فبعضه في وأخارف الهدى لا يضمن لأنه محض (فان)
اذن فيه وكان حاذقا لكن (جنت فهو لو خطأ مثل أن جازو قطع الخنا على الحشفة أو على
بعضها) أى الحشفة (أو قطع في غير محل القطع أو قطع سلمه ونحوه أو قطع على الحشفة أو على
كأنه يكثر أياها أو يرقق لا يصلح أقطع فيه وأما ذلك ضمن) لأن الأتلاف لا يمتثل بعمامة

(وتعقد) الأمانة (تكل قولاً أو
فصل بدل عليها) أي الأمانة
كأمر من هذا الباب أواركبها
إلى صكتها أو أوارح عليها أو
خذها تفصل ويضوء كدفعه
دابة (رقعه عند تيممه ونهضته
بكسائه ليرده كلفه الصدقة
فإذا ركب الدابة أو استقي
الكساة له كان قولاً وكذا لو
صعد من يقول من يصير في كذا
فاعلمه كفي لأنه أمانة لا تعد
نفسه عضاً في الفروع عن
الترخيص وانضم إليه (وتدبر)
أمانة الأمانة أربعة شروط
أحدها (كون عين) معادة
منتظمة مع قائمها) كدواب
ورقيق ودور وإس وأوان
بخلاف ما لا يتبعه إلا المقتضى
عنه كالأمانة وتأثيره فإن
أعطاهها لم يظأ أمانة فقال ابن
عقيل بمحمل أن يكون أمانة
الانتفاع على وجه الأمانة فله
الجنس في شرطه أو قصر عليه
(و) الثاني (كونه مستعبراً لها)
لشبع شرطها لأنه يخرج بربع
أنهى أمانة منقمة (و) الثالث
كون (مستعبراً لها) لشرعها
بتلك العين للمأ زمان يعم منه
فدوا عليه لنسب الأمانة بالهبة
فلا تصح أمانة فهد مسلم لكافر
لنفسه (ومع) في أمانة مؤقته
شرط عرض معلوم وتفسير
أمانة) كما يصح شرط العرض
في الهبة وتفسيرها فلتأنيباً
على اللفظ فإن أطلقت الجارية
أو جعل العرض جارية فأنه لا أثر
ولو أمانة عليه أن يبره الآخر
ففسه في أمانة فأنه لا أثر

بالعد والظلم قال ابن القيم في تحفة المودع أن ذلك إن عتقت في زمن حر مفرط أو برده مفرط
أو حال صنف بخلاف عليه منه فإن كان بالظلم أو بالعد فإنه أسقط حقه بالذن فيه وإن كان
صبراً عتقت لأنه لا يعتد بغيره وإن أدرى يقول بغيره موضع فظفر له بحسب الضمان على الولي
أو المالكين ولا يبرأ من الولي بسبب وإن كان صبراً فأنه لا يعتد بتعريض المالكين له بحسب
الأمانة عليه بخلاف ما لا يعتد بغيره (وإن عتقت صبراً) ذكر الأمانة (يقدر أن يولي) من
سرايته (أو أقطع ماله من مكاف بغيره) من السرابة (أو أقطع ماله من صبره) بغير إذن
وليه فسرت حنائه ضمن (لأنه غير مأذون فيه) (وإن فعل ذلك المالك بالبيع) (أو فقهه) (من
أذن) أي المالك أو الولي (له فله لم يضمن) لأنه مأذون فيه من ذي الولاية (ولا ضمان على راع
فيما تلف من الماشية إذا لم يبد أو غرط أو حفظها) لأنه مؤتمن على الحفظ أشبه المودع ولا ضمان
عنه فعتت بحكم الإجارة أشبهت العين المستأجرة (فإن فعل) أي غرط الراعي في حفظها (الزوم
أو غفلة أو تركها) تبعاً لعتته أو تيسره من نظره وحفظه (أو تعدى) بأن (أسرف في ضربها أو
ضربها في غير موضع الضرب أو) ضربها (من غير جرحه إليه) أي الضرب (أو ضربه)
موضعاً تتعرض فيه لعتته (وما أشبه ذلك ضمن) الراعي النافذ قال في البدع
بغير خلاف (وفي الفصل يلزم الراعي توقي) أي تخفى (أمكنه للرعي النافع ووقى النبات
ما ضره) يلزمه (ودعا عن زرع الناس) يلزمه (إرادها المأذون استحالت إليه في الوجه
الذي لا يضره ما شربه ودفع المصباح عنها ومنع بغيره) عن بعض قتالها فلهما فيرد المصباح عن
المصول عليها والتمسها من الجاهل والقوي به من الضميمة فإذا جاء المصباح جمل عليه هادتها
إلى أربابها انتهى) وهو واضح (وإن اختلفا) أي ربي الماشية والراعي (في التمدى) أو
التفرط (وعدمه) بأن ادعى ربه أن الراعي تعدى أو غرط فتلقت وأدرك الراعي (و) الثالث
(قول الراعي) يعني أنه أمين والأصل برأيه (طلب) نعل الراعي فاعلموا (اختلاف في كونه تعدى
رجع) فيه (إلى أهل الغرة) لأنهم إدريه (وإن ادعى) الراعي (موت شاة ونحوها) قل قوله
يعينه (ولو لم يبد عليها أو تقي منه) لأنه مؤتمن (ومثله) أي الراعي في قبول قوله في تلف
وعدم التمدى أو التفرط وفي عدم الضمان ونحوه ما تقدم (مستأجر الدابة) إذا ادعى تلفها
أولاً لم يقر قبل قوله ولا ضمان عليه لأنه مؤتمن (ويجوز عقد الإجارة على رعي ماشية معينة)
بأن يقول استأجر ثلثي رعي هذه الماشية (وعلى) رعي (جنس) موصوف (في القيمة) بأن يقول
استأجر ثلثي رعي أبل أو بقراً وغنم وبغها (رعيها) مائة مائة مائة (فإن كانت) الإجارة (على)
ماشية معينة فلابد لها) المستأجر بغيرها كالمسح العين (ويبطل العقد فيما تلف منها)
لأنه لا عمل المقتضى يسقط من الأجرة سقط ما تلف (وله) أجر ما في الماشية مائة مائة مائة
لأنه عتد أن تلف إن لم يبد أو غرط (وإن عقد على رعي حتى) (موصوف في القيمة) ذكر جنسه
ونوعه) فيقول (أبلاً أو بقراً أو غنماً) ويقول في الأبل غنماً أو لودع ربابي البقر بقراً أو
جواميس وفي الغنم ضناً أو موصراً أو ذكر (كبره) وصغيره وعدو جوا (لأنه الغرض
يعتد به بالتلف ذلك فاعتبر الميزان في القيمة) (ولا يلزمه) أي الراعي (رعيها) سواء
كانت على معينة أو موصوفة لأن العقد لم يتناولها (فإن أطلق ذكر البقر أو) ذكر (الأبل
لم يرد) (أو الغنم) (أو الجواميس) جملها على العرف (وإن جسد الصانع الثوب على
أمره ببدعه) أي قصراً أو شيئا طبعه أو صوفه وغنوم (تلف) شتمه لأنه لم يبره عنه وهو لا يذنب
له وإنما كلفه الضمان كالفاسد (أو تلفه) أي تلف الصانع الثوب ببدعه منه
(أو عمل) الصانع (على غير صفة شرطه) أي ربي الثوب (فمنه) الصانع لجنائته (وشير مالك)

مضمونة ذكره في التلخيص وسأدها ما لا يشترط عقد عقد آخر وله دم تقدير النفسيتين (وأمانة فهد مسلم) (صحيحاً

لأن القيمة على ما له فكانت القيمة إليه دون غيره (بين تضمينه) أي الصانع (إياه) أي الثوب (غير معمول ولا أجرة) لأن الأجر إنما يتبع تسليم لموعد (وبين تضمينه) الثوب (معمولا يدفع إليه الأجرة) لأنه لم يدفع إليه الأجرة لأجتمعه على الأجر فوات الأجر وضمان حارة ما هو لأن المالك إذا ضمنه ذلك معمولا بكونه في معنى تسليم ذلك معمولا ليعيبان يدفع إليه الأجر لفصل التسليم المحكي (وقد قبلوه) أي الثوب (في صفة عمله) أي إذا اختلفا في صفة العمل بعد تلف الثوب لغرضه العمل فأقول قولوه لأنه لا غرض (ذكره ابن رزين) واقتصر عليه في المدع (ومثله) أي ما ذكر (تلف ما يبد) أي غير مشترك (بعد عمله) إذا تلف على وجه معضمون عليه خبر المالك بين تضمينه معمولا أو يدفع الأجر وتضمنه غيره معمول ولا أجرة (و) كذا (ضمان المتاع المحلول) إذا تلف على وجه تضمنه الحامل (يعبر به بين تضمينه) أي الحامل (قيمة في الوضع الذي سلم إليه) (ولا أجرة) لأنه لم يسلم عمله (وبين تضمينه في الموضع الذي أقدمه) الحامل أو قد يصور تصديقه فيه (وله) أي الحامل حينئذ (الأجرة إلى ذلك المكان) الذي تلف فيه لأن تضمينه مقتضى في معنى تسلمه فيه (وان أكل مستاجر) أي واشترى أو يملكه أو دفعه صانع عمله (ثم جاءه بآلهه) طلبه بعد فسخه البيع ولو جرد مناعه عنده من أكله (فما صانع حبه) على أجرة لأن العمل الذي هو هوضه هو جرد في عين الثوب فذلك حبه مع ظهور رهبة المستاجر كن إجراءه وبوضوحها لأنسان باع حصة ثم ظهرت رهبة المستاجر فأن جرد حبه منه وفسخ الحارة ثم كانت أجرة أكثر مما زادت به قيمته أخذنا زيادة وحصل من الأجر ما بقي له من الأجرة (والعين المستأجرة أمانة في يد المستاجر أن تلفت بغير تعد ولا تفريط لم يضمنه) لأنه قبض العين لاستغناء منفعته باستحقاقها منه فهو مؤتمن كالصبي (لم ينفذ عين) (والقول قوله) يعني (في عدم التعدي) لأنه الأصل (وان شرط المؤجر على المستاجر ضمان العين فاشترط فاسد) لأننا لم مقتضى العقد (فان شرط) المؤجر (ان لا يسير بها) المستاجر (في الليل أو) ان لا يسير بها (وموت الغائلة أو) ان لا يتاجر بها (انما فائدة أو) ان لا يعمل سره في آخرها أو شيئا منها مما ينافي غرض مخالف المستاجر (معين) لمخالفة الشرط الصحيح كالشرط عليه ان لا يضمنه الاقتذار لعله لا يفي به (واذا ضرب المستاجر الدابة أو) من جرها (أو) انض وهو الذي يعلمه السير بقدر العادة أو كبحها) المستاجر أو الراض (بالإجماع أي حينئذ التوقف أو كمنعها سره لم يضمنه) إذا تلفت (لأنه ذلك ما جرت به العادة) فان زاد من العادة ضمن لأنه غير ما ذوقه ونطاقا وهرقا (ويجوز له) أي المستاجر (إدخالها في الخيلان إذا تقدم بلدا أو أراد المضي في حاجته وان لم يستأذن المالك في ذلك) نطاقا لما ذوقه فيه عرفا قلت وكذلك إذا ذهبا من حارة إلى الحارة (وإذا اشترى طعاما في دلو رجل أو) اشترى (خشا أو ثمره) أو زرع (فيستان فله ان يدخل ذلك من الرجال والدواب من يحول) له (ذلك) من (يشتق) له (الثمره وان لم يأت المالك) لأنه المرفق والمادة (وكذا) يجوز للمستاجر (غسل الثوب المستأجر إذا تيسر) فقلت أو خصص لأنه المرفق (وبأ) فإذا ادب ولده ونحوه كزوجه وصبي (في آخر الدابة) مفعلا (وان قال) التلطيظ رب الثوب (أذن لي في تعميده فله ففعل) رب الثوب (بل قميصا) فقول خياط (أو) قال الخياط أذن لي في تفصيله (قيس امرأة فقال) رب الثوب (بل قميص رجل فقول خياط) يبينه لأن الأجير والمستاجر اتفاقا على الأذن واختلفا في حصة فم كان القول قول الأذن كان الضارب إذا كان أذن لي في البيع نساء ولا نهما لاختلاف ملك لخالط القطع والظاهر أنه فعل مأمركه واختلفا في لزوم الفسخ والاصل عدمه (بمخلاف وكيل) إذا ادعى أنه أذن له في البيع ونحوه

(قرض) لأن هذا معنى القرض وهو مطلب على القرض كاتقدم فان استأجره لما يستعمل فيه مع بقائه كوزن ونقل فليس بقرض (و) القرض الرابع (كون نعم) عين مصادرة (مباحا) لمسته مير لأن الأجرة لا تتبع له إلا ما أباحه الشارع فلا تصح إجارة لمتأجر أو زمر وضموه لأننا حسن أحوال التقديرين لأن كل محرم ولا أمه لتمامها أو قبلها ونحوه (ولو بيع العين بض منعه) أي انتفع بالمباح (و) عارة (كلم) لصيد أو كلف لضراب (لا مائة) تقدمها والتي هي عنه القرض المأخوذ من ذلك لأنه عليه الصلاة والسلام ذكر في حق الإبل والنسب والبرقار طريق لحائها (وتحسب عارة منصرف للحياتج لقرانه) إذا (عدم) مصفا (غيره) وصرح ابن عتيقل وجوب الأجرة ابتداء في كسبه على الحياتج اليها من اقتضائهم الحكام وأهل الفتاوى (وكرهه عارة أمانة حمله) ذكره كبري (مطلقا) لأنه لا يابن عليها وصر عليه انشائها والنظر إليها بشبهة فان وطئها فزنا وطئها فاحسدان لم يسهل الحرم ولو سدها للهر وان طأ طاعت أي إذا لم يأت السد في الواء فان حركات شوهاء أو كبيرة لا يشتهي مثلها أهيأت عارته لها كاهارة الأمانة فحرمها مطلقا أو لأنه لا نه مأمن عليه عند جها (و) تركه (استأجره أمانة) كايه وأمه وجدد مو جفته وان عملوا (تضمنته) لكرهه استأجره

أمله (وصح جرح معبر) في عارية (ولو قبل أمانة) لأن المنافع المستتيلة لم تحصل

في هذا المستعمل انما استوفى شيئا في اكله المستوفى في اكله غيره
والتي استوفى قبله في اكله غيره

لم يقبل لاد الاصلا عدم الاذن وان ثبتت وكالته واختلافه في صفة الاذن فتقوله بان تقدم في الوتالة
كالمتعارب لان الاصل راحة وعبارته موهبة والله اعلم (وله) اي انبساط (احد مثله) لانه
ثبت وجود فعله المأذون فيه ولا يستحق المعنى لانه لا يثبت بمجرد دعواه (ومثله) اي انبساط
(صه) اي نحوه) كصاير غيره من الاجراء (اختلف هو) اي الصياغ (وصاحب الثوب في لون
الصمغ) بان قال اذنت في صمغ اوسد قال رب الثوب بل اجر ونحوه فيقول قوله الصمغ
له احره مثله (ولو قال) رب ثوب انبساط (ان كان الثوب بكفني) فيصاير وقبصار فاقطعه وضفله
فقال انبساط (يكفيك فخصه) لانبساط (ولم يكفه صمغه) اي من ارض تقطعه لانه انما اذنته
في قطعه بشرط كفايته فقطعه بدون شرطه (ولو قال انظره لم يكفني في صا) او قبصار فقال نعم
فقال انقطعه فقطعه لم يكفه لم يكفه (لانه من غير اشتراط بخلاف التي قبلها (ولو امره)
اي امر رب ثوب بالانبساط (ان يقطع الثوب في صر) جل فقطعه قبصار امرأة فعله غير ما بين
فمنه صحيحا ومقبولها) لتعديه بقطعه كذلك (واذا دفع الى حائك عز لا فقال) رب الثوب
(انصه في عشرة اذرع عرض فزاع) فنجيبه زائد اعلى ما قدره له في الطول والعرض فلا اجر
له (اي الخائف في الزادة) لانه غير ما امر به (وعليه ضمان ما نقص الثوب المنسوج بها)
لتعديه (فاما ما عدا الزائد فان كان حاد من الزائد في الطول وحده لم ينقص الاصل بالزادة وله
المعنى من الاجر وان حاده زائد في العرض وحده او في ما فيه صرحا واحدها بالاجر لانه
يختلف الامر المستاجر والثاني له المعنى لانه زاد على امره فاشبهه بزيادة الطول ومن قال بالاول
فرق بين الطول والعرض بانه يمكن قطع الزائد في الطول ولا يمكن ذلك في العرض وان حاده
نقصا في الطول والعرض او في أحدهما فصح وان ايضا احدها بالاجر وله ضمان
نقص الثوب لثقله لثقله والثاني لا يخصص من المعنى وان حاده زائد في أحدهما ناقصا في الآخر
فلا اجر له في الزائد وهو في الناقص على ما ذكرنا من التام الفصل قاله الموفق (ولو ادعى المستاجر
مرض المبدل المؤجر او اوقافه او ضرره لاداة المؤجر) او موهبا بعد فراغ المدة او في اي
المدة (او ادعى) تلف الثمر قبل قوله) لانه مؤمن (والاجرة عليه اذا خلف الصانع المتع
بالعين المؤجرة فان اختلفا) اي المؤجر والمستاجر (في قدر الاجرة) المسماة (فكانا خلفا في
قدر العين في البيع) في حالهما وتقدم في البيع (وان اختلفا في قدره من الاجارة فتقوله اجر ثرك
سنة دينار قال) المستاجر (بل سنتين دينار من يقول المالك) لانه منكر للزائد وكان تقدم اذا
اختلفا في قدر البيع (وان قال) المستاجر (اجر ثنيا سنة دينار قال) المؤجر (بل دينارين
تخالف) لانه اختلفا في قدر الاجرة (ويذكر ايتين الاجر) وجميع في عينه انما تلو فينا فيقول
مالجر ثنها دينار بل دينارين ثم يمسك المستاجر لان الاجارة نوع من البيع (فان كان
التخالف (بل معنى شيء من المدة مضى) او أحدها (العقد ورجع كل واحد منهما في ماله)
لان العقد انقطع (وان رضى أحدهما خالف على الآخر اقر العقد) لانه لا ينفسخ به الخالف بل
بالصحيح منه (وان فسخا) أو أحدهما (العقد بعد مضى) (المدة أو) مضى (شيء منها سقط
المعنى ووجب اجر المثل) لتعدد المدة المتفق كما اختلفا في البيع بعد تلفه (وان قال) المؤجر
(اجر ثنها سنة دينار قال) المستاجر (بل سنتين دينارها لما صار كالما اختلفا في النوع
مع اتفاق المدة) لانه لم يوجد الاتفاق بينهما على مدة بعوض (وان قال) رب المار (اجر ثرك
الدار سنة دينار قال) الساكن بل استأجر حتى هلى حفظ ما يدinar قول رب الدار) فيمنه الا
ان يكون الساكن سنة لان الاصل براءه وهو الاصل في القاض لمال غيره والعرض لمختلف كل
منهما على نفي ادعاءه الآخر ويضمن الساكن اجرة المثل لانه مكناه فقط هذا مقتضى القواعد

فيه كالمدة قبل ان يضره (لا)
يصح رجوعه (فحل)
بستغفره) اي بجرعه
فيه (مسير) لما فيه من
الضرر المسمى شيئا فان اضر
سفينته لجس او) اضر
لدفن ميت او) الزرع لم يرجع
في الاعارة (حق نسي) الغنية
(او يدل) الميت (او يحمده)
الزرع عند اوائله وليس له
ثمن زرعته بقيمة ماله لانه
وقتا ينهي اليه (الآن يكون)
الزرع (محتملا صيلا) اي
اخضر قبل اوان حادته قبل
المستجير قطعه في وقت حوت
الصادة فقطه فيه اذ رجع
المعبر لعدم الضرر اذن (وكذا)
حائط) اعبر (لجمل خشب
لتبني اوسرة) فلا رجوع
لما لك الحائط فيه اذ اوضعه
وربى عليه (قبل ان يسقط)
الخشب لانه راد لما هو فيه
ضرره في المستجير قطعه ولو قال
معبر لم يستمر اذ قطع ثمنه
ما ينقص النفع لانه اذا فسده
انقطع ما في ملك المستجير منه ولا
يجب على المستجير نفع شيء من
ملكه ضمان القيمة (فان
سقط) انخسب من الحائط (لعدم
اوقره لم يدين اذنته) اي المعبر
ولو سقط بسبب هدم الحائط
واعيدت بانها لالعدم زوال العارية
وزوال الضرر الذي لاجله كان
امتنع الرجوع (او عند
الضرورة) بان لا يمكن تصديق
الامر فيجوز وليس له منه اذن
لما تقدم في الصلح (ان لم يتضرر
الحائط) بوضع الخشب عليه فان
تضرر لم يضمنه عليه بلاذنته (ومن اعاد ارضه القرض اول سنة او شرط) على مستجير (قطعه) اي غراسه او بنة (يوت) من

فصل في وجوب الاجرة بنفس العدة قد ثبت في الدعوى ان نأخرت المطالبة بها لانها عوض أطلق في عتدها عوضه فكل عطل القيد كالتن والصدوق (وله الوطه اذا كانت الاجرة امة) لانه ملكها بالعد (سواء كانت) الاجارة (اجارة عين) كمدود ارمهينة (أو) الفسخ بمداواة اشترط الحمول أو أطلق وسواء كانت المدة قبل العدة أو لا وما قوله تعالى فان أرضعن لكم فأتوهن أجورهن وقوله عليه الصلاة والسلام رجل استأجر امراة فاستوفى منه ولم يوفه أجره فصنع الله اراد الاتيان عند الشرع في الرضا أو تسلم بعدها وكذلك الحديث ويحتمل ان الاتفاق وقت لا يمنع وجوبه قبله لقوله تعالى فما استمتعتم بهن من فأتوهن أجورهن والصدوق يجب قبل الاستمتاع وهذا هو الجواب عن الحديث ويذكره انه انما وعد به ترك الاقامة الفراغ من العمل وعقله يجب الاجرة شيئا فشيئا تالي المضي ويحتمل ان توعده على ترك الاقامة في الوقت الذي تنوجها المطالبة بفسخه عاده (وتسحق) الاجرة (أي) عليك التوجر بالمطالبة بها (ويجب) على المستأجر (فنيهاه بتسليم العين) ممتنة كانت في العقد أو موصوفة في الذمة (المستأجر) لان تسليم السنين يجري مجرى تسليم نفعها (أو بذله) بان يأخذها أو جري بالعين المستأجر ليستوفي ما وقع عليه عقد الاجارة من منفعتها فيستمتع من تسليمها لانه فعل ما عليه كإزالة المانع العين المبيعة (أو فبراغ عمل بيد مستأجر ودفعه اليه) أي الى المستأجر (بعد عمله) هكذا في التنقيح قال في الفاء في وانما توقف استحقاق تسليمه على العمل لا عوض فلا يستحق تسليمه الامع تسليم العوض كالصدوق والثلث في البيع ومعامرة المتبني وشرحه وتستقر بعمل ما يد مستأجر كطباخ استأجر لطبخ فني في بيت المستأجر فطبخه وفرغ منه (وبد غير) أي غير ما يد مستأجر كالأول فاعقل ان اباها وطبخ ما استأجره في طبخه في داره فيسحق الاجرة عند ابتداء اتيان المستأجر بمداواة في الحالين قد سلم ما عليه فاستحق تسليم عوضه وهو الاجرة انتهى وهو معنى كلامه في المبدع وحل وجوب تسليم الاجرة (ان لم تؤجل) فان اجازته لم يجب تسليمها حتى تحصل كالتن والصدوق (ولا يجب تسليم اجرة العمل في الذمة حتى تسلمه) المستأجر وان وجبت بالقول في هذا وردت النصوص لان الاجير اغتاف في اجرة اذا قضى عمله لانه عوض فلا يستحق تسليمه الامع تسليم العوض كالصدوق والثلث وفارق الاجارة على الاعيان لان تسليمها يجري مجرى تسليم نفعها لو مضي كانت هي عمل في الذمة لم يحصل تسليم المنفعة ولا ما يقوم مقامها (وتستقر) الاجرة (بعض المدة) حيث سلمت اليها العين التي وقعت الاجارة عليها ولا حرج له عن الانتفاع ولو لم ينتفع لان العقد وعليه تلف تحت بدوه وحسنه فاستقر عليه بدله كمن المبيع اذا تلف في يد المشتري (أو) أي وتستقر الاجرة ايضا (بشراغ العمل) هكذا في التنقيح والمراد ان كان الاجير يعمل ببيت المستأجر او في تسليمه معمولا كما تقدم وتستقر الاجرة ايضا اذا سلم عين العمل في الذمة اذ امتنع عدة يمكن الاستيفاء فيها كالأول كما كتبت مثل هذه الدابة لا تركها الى بلد كذا كذا ذهابا وبأيا وطولها اليه المؤجر ومضت مدة يمكن نيهانها به الى ذلك البلد وجوهه على العاد ولم يفعل نقل ذلك في المضي من الاصحاب لان المنافع تلفت تحت بدوه باختياره فاستقر الضمان عليه (واذا انقضت الاجارة وفي الارض) التي كانت مؤجرة (غراس أو بناء شرط قطعه عند اقتضاها) أي الاجازة زم قطعه بها (أو) كان شرط قطعه (في وقت) معين (زم) المستأجر (قامه) أي الفراس أو السناد في محل الشرط وفاعه وجب شرطه فان قلت اذا كان اطلاق العقد في ما يقتضي التأييد فشرط القلع في ما يقتضي التأييد ففسد اجيب بان اقتضاه التأييد انما هو من حيث ان

لقد ثبت المؤمن عند شرطه ولم قال في المشرح حديث صحيح ولانها عارية بمقيدة فلم يتناول ما هذا القيد والمستعبر دخل في العارية وانما بالانضمام الضرر الداخل عليه بالقلع والاضمان على رب الأرض لنقصه (أو) لزوم مستعبر (تسويها) أي المفسر في الأرض بسبب قلع غرسه أو بناءه (بالشرط) لوضا المستعبر بذلك بحيث لم يستعبر طه فان شرطها على المستعبر لم يمتد له على ذلك (ولا) بان لم يشترط المعبر على المستعبر قلع غرسه أو بناءه وقت أو رجوع أو في مستعبر قطعه لم يبر عليه مفهوم مدني ليس يعرف ظاهرا حتى لانه اذا زرع الأرض ولم يشترط عليه قلمه وعليه في غير ذلك نقص قيمته بذلك فان أمكن القلع من غير نقص اجره عليه مستعبر وقي لم يكن قطعه بلا نقص وياه مستعبر (فلم يبر أخذه) أي التمسك أو انما انما يتملكه (بقبضه) ففهمه كالشئع ولو لم دفعه مستعبر قيمة أرض لانها اصل والفراس أو ابناءه تابع بدليل تبعهما لحاق البيع دون تبعهما لنفسه (أو) أي وخير (قلعه) أي الفراس أو ابناءه (ويضمن) العبر (تقصه) بالقلع جمان الحقين كما تقدم في الاجارة (وصفي اختاره) أي القلع (مس) مع بذل المعبر القيمة ولم يشترط عليه (سواء) أي المفسر لانه يخص ملكه من ملك غيره من غير اجماع انسه

ولا يحد قصب لآله أخره مثل
 الأرض من رجوعه إلى الحصاد
 لو جوب بقتنه فيها فمر عليه
 لأنه أرض بذلك دليل رجوعه
 ولأنه لا يك أنخذ الزرع بقيته
 لأن له أمدا ينتهي اليه وهو
 قصب بأ نسبة إلى الفرس فلا
 داعي إلى الالاء قصبه موضعان
 قصبه لأنه لا يمكن قتله الفأرض
 أخرى بخلاف الفراس والآلات
 البناء المستعمر إذا اختار قلعه
 زرعها بما ينفوت على المالك
 الانتفاع بأرضه ذلك العام
 فيستقر به فيستعين ببقاؤه
 بأجرة الحصاده جميعا بين
 المصنوع (وأن فرس) مستعير
 (أوبى) فيما استأمره ذلك (بعد
 رجوع) مغير فغاصب (أو)
 غرس أو بى بعد (امدا) أى
 العاربه (في عاربه مؤقتة)
 وإن لم يصح بعد مبال رجوع
 (فغاصب) لتصرفه في ما غلبه
 غير أنه زال الأمان بال رجوع
 وانه مؤتمرا إذا ثبتت بوقت فان
 اختلفا في المدة فقال مستعير
 هو مقنن والمغير هو متناور
 قال أذنتنى في ركوب الدابة
 فرمضين فقال المالك بل فرمضنا
 فقول مالك لأن الأصل عدم
 الإارة في القصد والرائد
 (والمشتري) بعد فاسد
 (والمستأجر بعد فاسد) إذا
 غرس أو بى فيما استأمر أو
 استأجره (كسبتير) فإن
 البائع والمؤجر لا يك أن يخلع غرضه
 أو ثمنه بلا ضمان بقصه بضمته
 إذا لکن تقدم في الأجرة يلزم
 المستأجر أن يمل مثل مذهب
 يدور بأقنى الغصب أنه يلزمه المتيقن بعد فاسد

من أخترت الأرض له أو قلعه موضعان تقصه أو تركه الأجرة كون المستأجر فاعله لا يمنع
 (وقف ما غرسه أو بناه) ولو عني مسجد (فأخترت تركه) ربا الأرض (في الأرض لم يطل
 الوقف باللكية بل ما يذهب فلعوموعان تقصه أو) أخذ بسبب (عليه بالقيمة يكون
 عبثا ما لو أنشأ الوقف وأخذت منه) أى التملك (قيمته بغيره) بما قام مقامه (فيكونا منها)
 ينشئها القائمة أو بما أخذت من أرض القام مقامه مقامه (وأنظران الآلات والفراس
 أنقلع ما على الوقف فان أمكن وضعه في محل آخر والأسرع وأشترى بتمنه ما قام مقامه
 (وهو) أى الحكم (فأخترت) صاحب الفروع (وهو ظاهر وظاهر كلامهم لا يقطع الفراس)
 والبناء (إذا كانت الأرض وقفا) وتقدم أنه لا يملك إلا بالملك (وحيث ينبغي بأجرة المثل
 بل قال الشيخ ليس لأحد أن يقطع غراس المستأجر وزرعه مضمومة كانت الأجرة أو فاسدة)
 لتضمنه الأذن في وضعه (بل إذا بقي عليه) أى ما لملكه (أجرة أو ثمن أو إبقاء) أى الفراس أو
 البناء الموقوف (بالأجرة) أى ما لملكه (أجرة أو ثمن أو إبقاء) أى الفراس أو
 ثمن الأرض فمن أحسرك أرضا بغيرها أو بناء فقف عليه متى فرغت المدة وانتهى البناء
 زال حكم الوقف وأخذوا أرضهم فانتفعوا بها وأما ما ذكره المؤلف في قوله (أجرة المثل) قال في
 الانصاف وهو الصواب ولا يسع الناس إلا ذلك (ويحل الخسرة) بين ما تقدم (بأنضام المالك يكن
 البناء مضمونا ونحوه) كسنة وقنطرة (فلا يهدم ولا يملك ولا يزرع الأجرة إلى زواله) لأنه
 العرف الموضع هذه للوام (ولا يهدم) المحصد ونحوه وانتهى (بغير رضاب الأرض) لزوال
 حكم الأذن من زوال العقد (ولو غرس أو بى مشتري) فيما اشتراه (فمنع البيع بعيب) أو غيره
 أو أقاله أو تيسر بشرط ونحوه (كان لب الأرض الأخذ) أى أخذ غراس المشتري أو بانه
 (بالقصد أو قلعه) ومكان النقص (للموضع) متى وفي ذلك جمع بين حق البائع والمشتري
 (و) أنه (تركه) أى الفراس أو البناء الأرض (بالأجرة) أن تراضها عليها لأن الحق لا يهدمها
 (وأما المبيع) بعد فاسد إذا غرس فيه المشتري أو بى لحكمه حكم المستعير إذا غرس أو بى
 على ما يأتى في باب (أى فلا يقطع غراسه ولا يشاء بها ما بل ربا الأرض عليه بقيته أو قلعه
 ومكان تقصه لأن تعاطيه المقتضيه وان كان فاسدا يتضمن الأذن في الانتفاع وكذا المستأجر
 بعد فاسد (وإن كان غلبا) أى الأرض التي انتفعت بأجرتها (زرع بقاؤه بغيره) مستأجر
 مثل أن يزرع المستأجر (زرعها بغير المدة) بكامله قبل انقضاء المدة لحكمه حكم زرع
 (الغاصب) لأن بقاؤه بعدوانه (لمالك) للأرض (أخذ) أى الزرع (بالقيمة) فكذلك
 المقنع والمغنى والتشجيع والمنتهى • وقال الموضع وكذا غاصب قاله الأصحاب فيؤخذ
 ببقائه كالمالك الكاى وغيره انتهى وفي مثل المدعى ومن واحة لأنهم جعلوه حكم الغاصب
 وهذا حكمه (ما لم يضره مستأجر قلعه زرع في الحال ونظر بيع الأرض فلأن اختاره فله ذلك) أى
 قلعه لأنه يزيل الضرر ويسلم الأرض فارغة (ولا يلزمه) أى المستأجر قلعه زرعه ولو طلبه
 المالك في عدم الحاجة لأن له حدا ينتهي إليه بخلاف الفرس (ولمالك تركه) أى الزرع
 (بالأجرة) كزرع غاصب (وإن كان بقاؤه) أى الزرع بعد انقضاء المدة (بغيره) أى المستأجر
 (مثل أن يزرع زرعها بغيره) فى المدة (الساقية من مدة الإارة) (عادة قاطعا) أى تأخر انتقاؤه
 (أبردا أو غيره) لزمه (أى ربا الأرض) تركه بأجرة مثله إلى أن ينتهى (لحصوله) فى أرضه ما منه
 من غير تصرفه أشبه ما لو أماره أرضا فزرعها ثم رجع قبل كماله (وله المسمى) لمدة الأجرة
 (وأجره المثل لما زاد) عن مدة الأجرة وتقدم به (وقد أراد المستأجر زرع شي لا يدرك
 مثله) (عادة) (في مدة الأجرة فله المالك منه) لأنه سبب لو سبب زرع فى أرضه بغيره (فإن

زرع (ما لا يكل عاد في المدة (ملكك) رب الأرض) مطالبة بتمتع قبل انقضاء المدة (لانه في أرض ملك بقدها ولا تملك ذلك بعد المدة فقلها الأولى وان زرع مؤخر في أرض أجور ما قبل انقضاء مدة الاجارة رعا بغير مال متاجر وغرس أوبن فذكر القاضي في خلافه ان البيع يقطع وأما قطع الزرع هنا لان ملك الأرض هو الزارع والمتاع حقهما لا يمكن تركه لعدم ملكه فتمسك القلع قال ابن رجب وفيه نظر إذ يجوز أن يقال المستاجر ملك الزرع بتمتعته كما هو عرف عليه بملك زرع الغائب ويحمل تخريج ذلك على الوجهين في ملك الموقوف عليه الثلثة في شركة الوقت هذا حاصل كلامه لكن يفرق بين الموقوف عليه والمستاجر إذ الموقوف عليه ملك العين لكن ملكا فاصلا لمخلاف المستاجر فانه لا ملك له في العين (ولو أكرى أرضا لزراع مدة لا يكل ذلك الزرع (فيها) عادة (وشرط) المستاجر (قلعه بملها) أي مدة الاجارة (صع) المقدلة لا تفسى إلى الزيادة على مدته وقد يكون له غرض في ذلك لاخذ قبلا وأخيره ولم يزمه الالتزام (وان شرط بقاؤه) أي الزرع (للدرك) ومدة الاجارة فسدت (أو سكت) فلا يشترط قطعه ولا بقاءه (فسدت) أما في الأولى فلا يجمع بين متعدي لأن تقدير المدة يقتضي التفرغ بعدها وشرط التيقن ببقاء المدة ولا مدة التيقن بمحولة وأما في الثانية فلا تكثرها لأن الزرع متى لا يتعقد بزمه مدة الاجارة أشبه اجارة أرض السبعة للزرع (وإذا تم العين) للمعقود عليها (في الاجارة) انفاستحققت (أو بتمت المدة) أو بعدها مكن استيفاء المدة فيها أولا (قلعه اجرة النخل) لمدة بقاتها في بداءه (سكن) أولم يسكن) لأن المنافع تملك بتمتع بزمه ومن لم يسكن لمؤجر فراجع إلى قبيلها كالواستوفاء (وار لم يتم) العين في الاجارة الفاسدة (لم يزمه اجرة ولو بذلها) أي العين (للمالك) لأن المنافع لم تملك بتمتع بزمه العقد الفاسد لا أثر له بخلاف الاجارة الصالحة (وان استكرى) المستاجر (بدرهم وأعطاه) أي المؤجر (عنه) (انما يؤجر) أو لما أوجبها أو عقارا أو نحوه (ثم انفع) (العقد) الغيب أو نحوه (رجع المستاجر بالدرهم) لأن العقد اذا انقضى جرح كل من المتعاقدين في عوض الذي بذله أو عوض العقد والدرهم أو جرحا خفيا لا يبرأ ونحوه ما به قد أحرم ولم ينفسح شبه ما إذا قضى الدرهم ثم صرفها بذنا أو اشتريها شيئا وكذلك البيع ونحوه وتقدم (وإذا انقضت المدة) أي مدة الاجارة أو استوفى العمل من العين المؤجرة (رجع المستاجر بزمه) عن العين المؤجرة (ولم يزمه) أي المستاجر (الدولامونة كدفع) لانه عقد لا يقتضي الضمان فلا يقتضي الرد ولا مؤنة بخلاف المار به وفي التنصير يلزم المستاجر رد العين المؤجرة إذا شرط عليه (وتسكن) العين المؤجر بعد انقضاء مدة الاجارة (في بده) أي (أشتر) (أجرة) كما كانت حاله في المدة (ارتفعت) المؤجرة قبل ردها (من غير شرط) ولا تقتضي له ضمانا عليه) كالوديعة لكن متى طلبها رجاو يجب بمسكبه منها فان منته لغيره صارت معقونة كالمنصوبة ونحوها كما لا يصلح للمؤجر ادعاء بطلان عقده كان ولها أمانة كأمه وليس له الانتفاع به لانه غير داخل في العقد وهل له اما كغيره اذن مالكه بتمتاعه ام لا كمن أطارت الرعي المدايرة بغيره من جهة القاضي وابن عقيل على وجهين (ولا تنقل دعواه) أي المستاجر (رد) أي رد العين المؤجرة إلى مالكها إذا أنكره (الدينونة لغيره) أي المؤجر (لمنعه) (دعه) (هو) (كالمؤمن والمستعير) (والمضارب) (تتم) (في حال القاضي) (من استأجر عبدا لخدمته) (فإن له المسافرة به إلى المقدلة المطلق قال فان شرط ترك المسافرة لم شرط وقال ليس للسيد ان يسافر برفقة إذا أجرة

تلكه (ذ) الزرع (أو) أي رب السند (مستقلى) (أو) أن (حصانه) لأن قلمه اتفاه له على مالكه ولم يوجدهم تفرط ولا يدوم ضرره (باجر مقله) لأن الزارع رب الأرض بتمتع بزمه الزرع علم بأذن فيه في أرضه بغير أجره أضراره وشغل للملك بدون اختياره ولا عوض فوجب على رب البذر اجرة النخل كاستاجر انقضت مدته وبقي زرعها (وجله) أي السيل (لغرس) أو نوى (وتسوه) بجوز ولو زرع وينقل (إلى أرض غيره) أي غير مالك هذه (فتنت) في الأرض المحول إليها (تفرض) مشترقا بتمتع بزمه (بشرايع) بجماع عدم التصدي فلرب الأرض أخذه بقيمته أو قلعه مع ضمان نفسه (وان حمل) سيل (أرضا بفرسه) (إلى) أرض (أخرى) (فتنت) (كان) قبل نقله (هو) (لما لكها) أي الأرض المحولة لعدم ما ينقل المأثمة به (وبعير) رب أرض محمولة (على) أزلتها) لأن إقامتها أشغال للملك غير معا بذوم ضرره بغير اختيار أو شبهه فخصا بغيره إذا حصلت في ملك تجاره (وما ترك رب الأرض) مما انتقل إليها (سقط عليه بسببه) أملا بطالب الباجر ولا تنقل ولا غيره لخصوه بغير شرط ولا عدوانه ويغيب رب الأرض المشغولة إن شاء أخذه لنفسه وإن شاء قلعه فقلت وكذا في اجارة ونحوها فصل ويستعير في استيفاء

باب السبق والناتجة

السبق يسكور الباء بلوغ لغايه قبل غيره والسه في فعله هو (السبق يفتح الاء) والسهقة (الحقل للذي يسابق عليه) السبق (يسكورها) أي الباعصير يسبق رهو (الحمار أبيض حيوان ونحوه) كسفن (والناضلة) من الفضل يقل ناضله منافسة ونضلا لا ونضلا وحي (للسابقة السهام) وهي التساب والنسب (تجوز) السابقة (بالواض على الأقدام بين سائر الخيوانات من ابل وخيسل وبغال وحمار وبقلة) جمع قبل (وطور حتى يحمم) حلا لا لمدى (وبين سفن وخراريق) جمع خرارق بكسر الميم ربح قصير أخف من العنزة قال في حاشيته (ونحوها) كالرمح والعنزة (ومناجيق ورمي الحجار سيد ومقاليح) لقوله تعالى وأعدوا لهم ما استطاعتم من قوة الآية ومع من حديث ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم سابق بين الخيل المتضرة من الحفيا إلى ثنية الدواع وبين التي لم تقصر من ثنية الدواع إلى مسجد قريظ قال موسى بن عبيدة من الحفيا إلى ثنية الدواع ستة أميال أو سبعة وقال سفيان من الثنية إلى مسجد بني زريق قبل وأخوه وأخيه المتضرة في المسوفة أقوت عند اليمن قاله القاموس (ويكره الرض ويحسب الس التضر وكل ما يسي لها) ذكر في الوسيلة لحديث عتبة الآبي (الأم كان معن على قتال العدو) لما تقدم (فيكره له بار حصة) وعمره ذكر ابن عقيل وغيره (وكذا امرأة الإجمار ونحوها هو ابن برى كل واحد البحر إلى صاحبه) قال الأجرى في النسخة من وثب وثمة من حوايلها بالانفع فانقلب ذهب عقله عصى ونقض الصلاة (ونظاير) كاذم (الشيخ لا يجوز لعب المعروف بالاطاب والنفيلة) قال ويجوز اللعب باليد يكون فيه مصلحة بلا مشقة (وقال كل فعل اضني إلى محرم كثير آخره الشارح اذا لم يكن فيه مصلحة راحته لاه يكون سببا للشر والفساد وقال ايضا ما لي وشغل مما أمر الله به فهو ومنهى فهو ان لم يجرم نفسه كببيع ونحوها ونحوها (تسبي) وباروي ان عاشة وحوار معهما كان يلعن بالله والنبي صلى الله عليه وسلم رآه من رواه أحمد وغيره وكانت لها راحة من قبل ان تترج رواه أبو داود بإسناد جيد في نفسه للصغار لا الرض للكبائر قاله الشيخ في الذين في خبره من عمر في زماره الراي • قلت ولعب الحواير باللعبة غير المصروفة فيه مصلحة للقرن على ما هو المطلوب من عاده وتوجه كذا في الصد ونحوه أقصه أي بكر وقوله عليه الصلاة والسلام دعهم ما فانا أأم عبيد (ويستحب اللعب بالآلة الحرب قاله جماعة والنفاء) لأنه ليس على قتال العدو (ويستحب سيف خشب لأحد نصا) نقله أبو داود ونقله عليه الصلاة والسلام لا يشتر أحدكم بحديد (وليس من الله والخمر ولا) الله (المكره) تأديب فرسه وملاعبته أهله ورعيه عن نفسه) لحديث عبيد بن رافع قال شئ بولوه ابن آدم فهو باطل ثم استثنى هذا إلا أنه رواه أحمد وأبو داود والنسائي والترمذي وحسنه والمراد ما فيه مصلحة شرعية ودخل فيه تعليم الكتاب الصيد والحراسة وتعليم السباحة ومنه ما في الصحف من لعب الحيشة بذكرهم وحوايلهم يؤثمهم ودخل عمر قراهي إلى الحشاء بمصمم فقال النبي صلى الله عليه وسلم دعهم بالمر (ويكره لمن علم الرمي ان يتركه كراهة شديدة) لقوله عليه الصلاة والسلام من علم الرمي ثم تركه نهى نفسه كفر ما قاله العلقمي وردت من طرق صحيحة بألفاظ مختلفة والمعنى واحد وسبب هذه الكراهة ان من تعلم الرمي حصلت له أهلة الدفاع عن دينه فتكون كناية العدو وتأهل لتوليفة الجهاد فافتركه فقد فرط في القيام بما قد يعين عليه (وتجوز المصارعة) لانه عليه الصلاة والسلام صار عركا قصر عمر وأبو داود (و) يجوز (رفع الحمار لعرفة الأسد) لأنه في معنى المصارعة

للعاري اذا اعاره ما يلبسه لا يزرع وان استعاره ما يزرع لم يفسد ولم يبق ولفرس لا يبق ولنشاء لا يفسد لأن ضررها مختلف ولأن استعارها مدة يزرع ان يزرع استعارها ولا يزرع استعارها لا يزرع شعرها لا يزرعها سطة (الائه) أي المستعير (لا يضر) ما استعاره ولا يؤجر له لصدمه لانه منافعه يختلف المستاجر (الاذن) معبره فان أذنه جاز ولا يعم منساج من مستعير وعكسه تلفعين عنه بلا تعد ولا قديم (فان خالف) فأخاوا أجزأه بزرادته (فتلفت) لبن (عند الشافي) مستاجرا كادوا مستعيرا (ضمن) ما أتى العين فتمت وأجزأتها (أجمعا) أي التخصيص المستعير والأخفتم (شاه) أما الأول فلا سلطان غيره على أخذ مال غيره بغير إذنه أشبهه بالوسط عليه ما داموا الشافي فلو كانت العين والمفظة على ما لم يكن ما تمت يده (والفرار) في ضمانهما (على الثاني) مستعيرا كان أو مستاجرا (ابن عسلى) المال المتدبى ان (والا) يعلم الثاني الحاصل لظننا ملك المتعير (ضمن العين) فقط (في عاينه) أدخله على ضمانها بخلاف المنفعة (ويستقرضان المنفعة على) المستعير (الأول) لأنه غرض الثاني بدفعه والجاره يسكنها ولا يشترط تعيين نوع الانتفاع في الأمانة فلو أعاره مطلقا ملك الانتفاع المعروف في كل ما هو ماله وله انتفاع السكاب المنار ودفع انتفاع العاربان بنفسه له على مثله (والعوارض المتبوضه غير وقع ككتبت

حزمتها (مضمونة) بكل حال نصابه

قال ابن عباس وعائشة وأبو

هريرة لقوله عليه الصلاة

والسلام لصفران بل عارية

مضمونة ثابت الصمان من غير

تفصیل و احادیث سمرقند عرفوفا

على اليد ما أخذت حتى تؤديه

رواه أنبؤاودوالسترمدىوقال

مسرح غريب وأما الوقف فلا

بعضیوں نے انگریزوں کو لانگ واک سے روک دیا۔

ایس. سی. و. جی. مختصر، مسقطی

فَقُولُوا لَا تَنْتَهِزُوا الْعِلْمَ وَتُعَالِمُوا الْغُرُ

من أمالي العامة أو لم يكن

من المصالح العامة التي يكون
الملك فيها مبدء أوليكونه من

الملك فهد بن عبد العزيز آل سعود
رحمته الله تعالى

جمله المصنفين له انتسبه بمروءة
 زيدا بن علي بن الألف

قنطرة بمشيء عليها (عبدل)

حيوان مرمي شفعه) اذا قبضه
استان من قلاضه

مومى لوتف عتد، فلا يفتنه

ان لم يفرط لان تفهمه مستحق له

وحدیث عمر و بن شعبہ

أبيه عن جده مرفوعا ليس له

المستعبر غير المقبل ضمان

أحبب عنه يان في أسناده عمرا

وعينها وهما ضعيفان كاله

الدارقطني فان مع جميل على

زمان الاجراء: التالف بالاستعمال

جمعاً بين الأخبار (بقية)

متة توم تلع) لانه يوم تحقق

فماتها (ومثل مثلية) كمفعلة

من فوائده لا يمكن حصرها استعارة

من بحاس لا حياءا فليها، استعاره
ان زيدا افتاد فطامه مثالا، وزعم

ليزني به الامام علي عليه السلام و...

من نوعها (ويلاحظ وسط علة
مضامين) أعالي السارين (ك) (الفرد)

(۵) ضمائم (ای عبارت) (۶) ضمائم (ای عبارت)

(شرط ضمان امامه) دودیه

لأن مقتضى العقل الماري

الضمان في الأمانة عليه فاد

شرط خلافه فسد بنافه

مقتضى العقد (ولواركب

(وأما العبدان الذين لا يشترط فيهم وطع الكفاش وقتنا الذي نؤكد في لاساح حال) أي لا يوضع
غيره ويأتي في الشهادة متوجهاً (وهي) أي هذه الأشياء (بالعرض أخرج) أي أشد حموه يأتي
في السهادات (والاجتزاء) السابقة (بعض الأقاليل والأبل والسهام إلى حال) لقوله عليه
الصلوة والسلام لا يسمع في الألف فصل أو شفع أو حفر زواجاً ولم يذكر ابن ماجه أن فصل
واستدعاهما من اجتماع هذه الثلاثة تأخذ العرض فيهما لأنها من الألتخرب المأمورة بليهما
بالهكاهما كالحسن وعبد الله بن عمر بن الخطاب (في غير الثلاثة) اجتماعاً وقوله إلى حال أخرج النساء
لأنهن لسن مأمورات بالمهاد (بشرط خمسة) متعلق بخبر (أحد هاتين المركوبين
لأنه فيهما كالنساء أو جماعة من) (وتساوياً في ابتداء العدو وإنهاءه وتعيين الماة سواء
بالفرقة أو جماعة من) لأن المقصود في المسألة معرفة من عرفه عدو المركوب بين الذين ينساق
عليهم وفي المناضلة معرفة حادق الماة ولا يحصل ذلك إلا بالتعيين بالفرقة لأن المقصود معرفة
عدو المركوب بعينه ومعرفة قسود رامي بعينه لا معرفة عدو مركوب في الجملة أو حادق رامي في الجملة
ولو عرفت أن ساقفة على خيل أو مضادة ومع كل منهما نفر من غيرهم يجوز (ولا يشترط تعيين
الراكب ولا القوس ولا السهم) لأن الغرض معرفة عدو الفرس وحذق الراعي دون الراكب
والقوس والسهام لأنها ألقا مقصوداً فيها لا يشترط تعيينها كالسرج (ولو عيناهما تبيين) لما تقدم
(وكل ما تعين لأمر زائد) كالتعين في البيع وما لا يتعين هو زائد له أعذر وغيره) فإن شرط
أن لا يرى بغيره القوس أو بغيره السهم أو لا يركب غير هذا الراكب فهو تأويله بطلان
مقتضى العقد الشرط (الثاني أن يكون المركوب بالوقوس من نوع واحد) لأن التفاوت
بين النوعين معلوم بحكم العادة أنها المجنسين (فلا تصح) السابقة (بين فرس عربي وجين) وهو
مأخوذ فقطح عربي (ولاً) المناضلة (بدقوس عربي فقطح عربي) أو العربية قوس النبل والفارسية
قوس النشاب قاله الأزهري (ولا يركب الذي بالقوس الفارسية) ولا السابقة وقال أبو بكر
يكره الذي بالمروى ابن ماجه أنه لا يبي على غيره ولا يركب مع رجل قوساً فارسية فقال
القميا عليها لموتة ولكن حكمه بالقبس العربي بمرح القنفاش أو بدقه هذا الذي هو جازم
الله كبر في الأرض وزوا الأثر وهو الجواب عنه لا يحمّل الله لهم الجمل البهم لما في ذلك العصر قبل
أن يسلموا ومع العرب من حملها عدم معرفتهم بها الشرط (الثالث تحديد المسافة والغاية) بأن
يكون لا ابتداء عدوها أو خوفها لا يختلفان فيه لأنها الغرض معرفة الأسبق ولا يحصل
الأنشوا بمافي القاية لأن أحدهما قد يكون مقصراً في ابتداء عدوه وسرياً في آخره وبالعكس
(و) تحديد (مدى الرمي بغيره العادة) لا بالأصابع يختلف بالقرب والبعد ويعرف
ذلك أي مدى الرمي (بالمشاهدة) تخوم هنالي خنا (أو بالأدراع نحو ما تدرع أو مائتي ذراع
والمشعر به عادة) (وهو ما تدرع والأصابع فالحال وهو ما زاد في الرمي ثلثمائة ذراع فلا
يصح) لأنه بغيره الغرض المقصود بالرمي على أنه ما رمى أو رماه تدرع الأضحية من عامر
الخوف (ولا يصح تناضل على الراسق لأنه دمارياً) لعدم تحديد الغاية الشرط (الرابع)
كون العرض معلوماً بالمشاهدة أو بالقدراً أو بالصدق (لأنه في عقد شرط الطبع كسائر
العقود والرادع رفته بالقدراً كان بالصدق أو بالصدق أو بالصدق) (بشرط سبقه) قال في الانتصار
وصفه (ويجوز أن يكون) العرض (حالاً أو مؤجلاً) أن يكون (بعضه حالاً وبعضه مؤجلاً)
كأنه والصدق (أو بشرط أن يكون) العرض (مباحاً) كالصدق والبيع فلا تصح على غير
وشعره (وهو) أي هذا العرض المذكور (تخليك) السابق (بشرط سبقه) طبعاً قال في الانتصار
في شركة العنان القيام لا يصح انتهى طبعاً كلامهم حاله فليس من قبيل التخليك العنان

لَقَدْ نَالُوا مِثْلَ هَذَا (نَحْنُ) أَيْ الْمُنْفَع (لَمْ يَنْفَعُوا) هَذَا لَمْ يَغِيرْ مَقْبُوضَهُ لَنَا بِمَا يَدَّ مَصَاحِبُ أَوْ رَاكِبُهُ أَلَمْ يَتَغَيَّرْ مَقْبُوضُهَا أَشْبَهَ

على مستعير (مؤثقا) أي المارفة زمن اقتباسها (عنده) بل هي على مالها كالجزء (ويرا) مستعير (برد الدابة وقبضها) من العواري (إلى من جرت مائة) أي الإنسان (ه) أي الرد (على يده كسائس) الدابة (وإذا تزوجه ووكيل مائة) مالها (في قبض حقوقه) لأنها مؤذن فسه عرفا أشبه ما لو أذن فيه ونطاق (لا) يرأه مستعير (ردها) أي الدابة (إلى صاعقه) بقطع الهزة (أو) إلى (غلامه) أي خادمها كان أو عبد الأتم (ردها) إلى مالكها ولائها (تأسيه) كوالسارق ماسرقة إلى المهرز (ومن سلم لشريكه الدابة) المشتري كعهدها فلا استعمال (فتلف) بلا تقرب أو تسلم (بمن) لأنها أمانة سيده فإذا أذنه في الاستعمال فكباره إلا أن يكون في نظره اتفاقا عليها أو تناوبه معه وان استعملها بلا إذن نفسه (تلف) يجب ردها به بطلب مالكها بانقضاء الفرض منها وبانتهاء التأقت وعوت عبرا أو مستعيرها أن أراد بعد ذلك فعله أجرة مثل ذكره للمارفي (ففسل وان اشتغلها) أي المالك والقاض (نقل له) المالك (آخر تلك) القاض (بل أعرفت) واختلافهما (قبل مضى مدة) من القبض (لها جرة فقول قاض) يمينه أنه لم يسنجرها لأن الأصل عدم الإجارة (ورد لمالكها) (و) أن كان اختلافهما (بدها) أي

لأول المصل (فأردع) الرابع (فرتاح) الخامس (عطلى) السادس وهو ابتداء الجمعة (فحاطف) السابع (فقول) وزن معظم الثامن (فطلم) التاسع (فكبت) فكبت وقد تشدداً والعاشر أو حبل الحبلية (ففسل) كفتقد ورجو ورسود ورسودا أي يجره آخر الليل وبهي القاصور والعاشر وهذا الترتيب قدمه في التنقيب وتبعه المصنف وصاحب المصنف (و) في بعضه الاختلاف في الكفاية وتبعه في المطلق جعل فصل بلس فتال فرتاح إلى آخره (و) قال أبو القزوين وأما الحبل وهو السابق ثم المصلى ثم السلي ثم الثاني ثم الساطف ثم المراتح ثم الماثل ثم العطلى ثم السلي ثم السكيت وهو الفسل ذكره الجوهري (فان جعل) من أخرج الموضع (فصل) أكثر من السابق أو جعل الثاني أكثر من المصلى أو لم يجعل للمصلى شيئا وجعل الثاني عوضا (لم يجر) لأنه بقضى الثاني لا بقصد السابق بل بقصد التاجر فيكون المقصود (وأن قال المصنف من سبق فله حصة صاع فان حواصه الثلاثين (لم) أدم السبق (وأن سبق واحد فله العشرة) بسبقه (أو) سبق (اثنا عشر) أي العشرة (لها) لأنها السابقة (وأن سبق تسعة وناحر واحد فله العشرة) لأنها سبقوا (وأن شرط) أي السابقة (أن السابق يطعم السابق) بفتح الواحدة (أصله) أو يطعمه (بعضهم) أو يطعمه (غيرهم) أو قال (أ) سبقتي فكذلك أو لا يرى أبدأ أو أشهر إلى بسبق السوط) لأنه عوض على عمل فلا يسخفه غير العامل كالموضع في رد الأبق (و) بفتح المقد أي هذا المسابقة لا تمحق لا تتوقف معناه على تقسية بل في تقسية بالشرط الفاسد كالسكاح (ففسل والمسابقة محالة) لأنها عقد على ما لا يتحقق القدرة على تسليمه فكان جائزا كذا الأبق (وهي عقبة جائز) لاسر لا يتردد بوضوئها من ولا قبيل لعدم وجوبه (و) لكل منهما فضة ولو بعد الترخع فيها (أدم) ردوها (أو) الماثل يظهر لأحدهما (فصل) على صاحبه مثل أن سبق بفرسه في بعض المسابقة أو بصاحبها أكثر منه (فان ظهر) له عليه فضل (له) أي المفاضل (الفسخ) لأن الحق له (دون صاحبه) المفضل لأنه لو جازله ذلك لفات غرض المسابقة فلا يحصل المقصود (وبطل عوت أحد المتعاقدين) كوكالة (و) بطل عوت (أحد المكونين) لأن العقد تعلق بينهما (ولا يقوم وارث البيت مقامه ولا يقيم الحاكم من يقوم مقامه) لأنها انفصلت بموته (لا) بطل (عوت الراكين أو أحدهما) أو تلف أحد الفوصين (أوهما) (أو السهام) لأن هذه غير معقود عليها فلم يفسخ العقد بتلفها كوت أحد المتبايعين (و) بشرط (في المسابقة) ووض (الربال الفريص) والمعي من دفعة واحدة (فلم) أحدهما أن يرسل قبل الآخر (و) يكون عند أول المسابقة شاهدان لهما ويرتجما وعند التناهي يضبط السابق منهما (أو) اختلاف في ذلك (و) يحصل السبق بالأس فحقائل عنقه) من الليل (و) السبق (في عنقه) أي العنق من الليل (و) السبق (في) (ال) مطلقا (كنه) لأن الاعتبار بالأس هتافا من عرفان طويل العنق قد سبق رأسه لطول عنقه لا بسرعة عدو وفي الأبل ما رفع رأسه ولمعا بعدة فغير عاين رأه لمد عنقه لا بسبقه فلذلك اعتبر بالكتف فان سبق رأس صبر العنق فهو سابق بالضرورة والسبق رأس طويل العنق بأكثر ما بينهما في طول العنق قد سبق وان كان يتقدمه بسبق وان كان أقبل فالأحزاب (و) بشرط المسابقين (السبق) باقدام (معلومة) كئلته فأكثر (لم يصر) لأن هذا لا يضبط ولا يقف الفرسان عند القاعة بحيث يعرف مساحته ما بينهما (ففسل) الجدل في انداد القاعة أو لاحتها يقول المرتب ذلك هل من مصلح لي عام أو حامل لفلان أو طراح ليل فاذ لم يجبه أحد ذكر ولا تأثم (لها) أي أو لمها (عند) التكبير (الثالثة) لأن عليا رضي الله عنه أمر سراقته من مالك قبل التماسح

بعدمه لها أجرة (فقول له) في ماضيه) يمينه كالقول بتمكها أو قال الآخر وهي تنبأ بفصلهما أطروحا أو جوه على كلام القاضي

إليه ما جعله النبي صلى الله عليه وسلم من أمواله في خيرة الإدارة طين (و) يحفظ الضمان للسبق
عند انتهاء العاقبة خطأ ويقوم جليلين متقابلين أحدهما طرفي الخط بين إيهام أحدهما والطرف
الآخر بين إيهام الآخر وتراخي الجليل بين أحدهما لغيره السابق) كما فعل على رضى الله عنه فيها
أخرجه الإدارة طين عنه (ويحرم أن يجنب أحدهما أي المتباينين (مع قره) قره (أو)
يجنب (و) داهي فرس لا راكب عليه يحرضه على الدمو) يحرم أيضا (أن يجنب وهو أن يصح
به في وقت سابقه) لقوله عليه الصلاة والسلام لا حبل ولا حنبل في الزمان وأبو داود وغيره
بأسناد حسن عن عمر بن حصين والجلب يفتح الجلب والألام هو الزحرا فيسوغ الصلح عليه
حتاه على الجري

فصل في المناضلة من النضل يقال ناضله نضالا ومناضلة وهي الرمي نضالا لأن السهم
النام يسمى نضالا قال في به عمل بالنضل وهي ثابت في الكتاب لقوله تعالى قالوا يا أيها الناس
نسبي وقرئ نضل والنسب مشهور بذلك (و) المناضلة في العرض حكم الجليل) والأصل فيها
تقدم تقصصه (وتصع بين) خصصين (أثنين) بن (خرين) كما تقدم (و) بشرط لها) زيادة
على ما سبق (شروط) أو به أحدهما أن تكون على من يحسن الرمي (لأن العرض معرفة الحق
به ومن لا يحقق له فوجوده كعدمه) فإن كان في أحد الحزبين من لا يحسن أي الرمي (يظل
العقد فيه وأخرج من الحزب الآخر منه) كالبيع إذا بطل في البعض بطل فيما يتناوله من الثمن
(ولهم) أي لكل حزب (الفسخ) أن أحبوا (لنفسه) من الصفقة في حقهم (و) أن عقد الضمان جارية
ليقتسما بعد المقدس فخر بين برهانهم (مع) العقد (و) لا يصح أن يقتسما (بقرة) لأنها
قد تقع على الخدائق دون غيرها في أحد الحزبين (و) يحمل لكل حزب رئيس يختار أحدهما
أي الرئيسين (واحد) من النفر (مختار) الرئيس (الأخرى) يختار (بفرها) ليعمل المتبادل
بينهما (ولأيهما) وان يختار كل واحد من الرئيسين (أو من واحد واحد) لأنه قد يؤدي إلى
اختصاص أحدهما بالأحق فلا يحصل التساوي (و) أن (اختلفا) أي الرئيسان (فمن يبدأ
بالخبر) منهما (أقترعا) لأنه لا مرجح غير القرة (ولأيهما) يحمل رئيس الحزبين (واحد) لأنه
لا يفرجهما أغلب أو أغلب فلا يحصل مقصود المناضلة (ولا) يحمل (الخبر) في غيرهما) أي
الحزبين (إليه) أي إلى شخص واحد (سابق) (ولأن) يختار جميع خبره أولا) لأنه ترجيح بلا
مرجح وبغض إلى عدم التساوي (والسابق) يسكون الباعث في المسابقة الجليل والأصل (عليه)
أي على ذلك المذكور بأن يتسابقا على جعل رئيس الحزبين واحدا وعلى التسمية في غيرهما إليه
وشعوره (ولا بشرط) (للمناضلة) (استر له عدد أمانة) فلو كان أحدهما بين عشرة والآخر ثمانية
وتم ذلك صم (و) أن يابن بعض الحزب كبر الأصابة أو حكمه (فأدى) الحرب الآخر (ظن) خلافة
لم قبل) أي لم يسمع منه ذلك شرط دخوله في العقدان (و) من أهل الصنفين
الحق كالأول (و) اشتريه على أنه كاتب فإما حاز أو أتاها لم يؤثر الشرط (الثاني) معرفة عدد
الرشق (بكم) (أو هو) عدد (الرمي) وأهل العربية يحضرون فيما بين العشرين والمائتين
وبعضها الرمي وهو مصدر رشق رشقا قال المصنف في الحاشية الرشق يفتح الراء الرمي
نفسه والرشق إلى وجه من الرمي فإلى القوم بأجهم جميع السهام وقيل الرشق السهام
نفسها وكذلك المستور هو المطلق عن الأثر الرشق بكم الراء عدد الرمي واشترط الصم
به لأنه لو كان مجهولا لأقصى إلى الاختلاف لأن أحدهما يدا فليطو الآخر بزيادة (وليس
له عدمه) فلو كان على عدد اتفقوا عليه جاز (لأن العرض معرفة الحق) (و) فتم معرفة (عدد
الأصابة) بأن يقول (لأنه) (الرشق) عشرون والأصابة خمسة ونحوه) كسنة أو ما يتفق عليه

(أجرة النضل) لأن الإجارة
لا تثبت بدعوى المالك غير
بينهما وبما يستحق بدل المنفعة
وهو أجر المثل (وكذا لو أدى)
زارع أرض غيره (أنز) زرع
الأرض (عارية) وقال (وجها)
زرعتها (إجارة) فقول مالك وله
أجر المثل (و) أن قال قاض
مالك (أعزتي) أو قاله
(أعزتي فقال) مالك قبل
(غصني) وقد مضت مدة لها
أجرة فقول مالك لأن القاض
بدها بأجرة المنفعة والمالك
يشتره والأصل في القاض
لما لا غيره الضمان (أو) قال
مالك (أعزتي فقال) القاض
(بل أعزتي) والجارية مثلا
(ثالثة) عند اختلاف فقول
مالك بيمينه لما مر أن الأصل في
القاض لما لا غيره الضمان ولا
أجره في الثانية (أو) اختلاف
ردها أي العارية (فقول
مالك) بيمينه لأنه منكر (وكذا)
لو قال القاض (أعزتي) أو قال
(أعزتي فقال) مالك
(غصني) والعين قائمة فقول
مالك بيمينه (ف) وجوب
الأجرة أي أجرة المثل (و) في
وجوبه (رفع اليد) وداعى
لما لا الأصل عدم
مادعيه القاض (و) أن قال
مالك (أعزتي فقال) القاض
(أو دعني فقول مالك) بيمينه
لما سبق (وله قيمة) عين
(ثالثة) لثبوت حكم العارية
مخلفه عليه (وكذا) فقول
مالك بيمينه (و) عكسها) بأن
قال مالك أو دعني والقاض

أعزتي (وله) أي المالك على القاض (أجرة) أن تقع بها) أي العين لأن الأصل ضمان المتنازع عليه

﴿ باب الغصب ﴾

مصداق غصب بنفسه من باب
 ضرب بضم ز و قال اغتصبه
 بنفسه اغتصبا والاشي مقصوب
 وغصب وهو لغة اعدا الشيء ظلالا
 قاله الجوهري وان سببه وشروطه
 (استيلاء بغير حق) فقول يده
 استيلاء (عراق على حق غيره
 قهرا بغير حق) ومنه المأخوذ
 مكسا وغيره فلا يحسب بل
 استيلاء لا يدخل دار غيره أو
 أرضه بل نعمتها بدخوله بالأذن
 سواء كان صاحبها أو لا لكن
 لا بشرط لتحقيق الغصب نقل
 العين فيكون مجرد الاستيلاء
 ونحوه كمال ركيب ناقصة
 ليس عندنا بها ولو دخل دارا
 قهرا أو حرجا بها فغصب وان
 أحرقه قهرا لم يدخل أو دخل
 مع ضرر بها أو قوته فلا وإن
 دخل قهرا ولم يضره فقد
 غصب بالاستولى عليه إن أراد
 الغصب وإن دخلها قهرا في
 غيره فربها فغصب ولو كان فيها
 بناء ذكره في المدع وأما
 استيلاء الحربي فقد سبق في
 القنية وقوله على حق غيره
 يشمل الملك والاختصاص
 وقوله قهرا أحرقه المروق
 والتهتس ونحوه وقوله بغير حق
 حرجا أو اشتغفه والغصب محرم
 أجماعا بالكاتب والسنة
 ويعتق بقتل) ينقض العين
 بنصب الحديث من ظلم شرعا من
 أرض طوقه التورم القسامة من
 سبع أرضين متفق عليه وعاء
 كسكا الدار ومنع صاحبها

أن الغرض معرفة الحق ولا يحصل إلا بذلك لأنه لا يصح اشتراط إصابة تترك أصابة جميع
 الرشق أو تسعة من عشر ونحوه لهذا إصابة ذلك (و يشترط استوائها) أي المتناهي
 (وعدد الرشق) وعدد (الأصابع) في (صفتها) أي الإصابة من خوارق ونحوها
 (وسائر احوال الرمي) لأن موضوعها على المساواة فاعتبرت كالسابقة على الحيوان (فإن
 جعل الرشق أحدها عشرون) بشرط (الأخضر) من أشرطان بسبب أحدها خمسة (وإن
 بسبب (الأخضر) لأنه أشرط أصابة أحدها عاشر وأخضر أصاب) وبقي معناها
 (وأشرطان يحط أحدهما من أصابته سهمين أو) شرطان (يحط سهمين من أصابته
 بسهم من أصابته عليه) وأشرطان (يرى أحدهما من يدو) يرى (الأخضر) قرب أو أن يرى
 أحدهما بين أصابعهم والأخضر بين أصابعهم أو أن يرى أحدهما وهما رأسه
 والأخضر على شاطئ أو) شرطان (يحط عن أحدهما واحد من خطه لاطبعه ولله
 وأما هذا فما عرفت المساواة (بمع) أناته لموضوع المساواة وإذا فقد أول ذكر أقوما
 مع ثلثا فقد وسيتوان في العريض والعريضة العريضة (الثالث معرفة) فرع (الرمي) هل هو
 مفاضلة أو محاطة أو مبادرة) لأن غرض الرماة يختلف فمنهم من أصابته بالابتداء أكثر منها
 في الانتهاء ومنهم من هو بالعكس فوجب اشتراط ذلك ليعلم ما يدخل فيه (فالمفاضلة أن
 يقولوا شاطئ صاحبه بأصابعه أو أصابع اثنين أو ثلاث أصابع ونحوه من عشرين زمة فقد
 سبق فأيها أفضل صاحبه بذلك فهو السابق) لو حوذا لشرط (وتسمى) المفاضلة (محاطة لأن
 ما نساو وأبدي من الإصابة محطوط غير معتد به) ذكره في الترح وفي المنتهى بالمطابقة على
 ما نساو وأبدي من إصابة من رمي مع ما رمي بها في المرات فأيها أفضل بالصاحبه لومة
 فنتسب قائل شرعوا لفرق بين المفاضلة والمحاطة في المفاضلة فقدرنا (أن أصاب من الجانبين
 مختلفا في المفاضلة واستدل به بكلامه في المفاضلة شرعه) (ويروى) في المفاضلة (أنك لا الرشق إذا
 كان فيه) أي كاله فائدة فإذا قالنا لا أفضل صاحبه بثلاث أصابع من عشرين زمة
 فهو سابق في رمي الثاني شرعه ما أصاب أحدهما أو خطا الآخر كلهما يلزم أنقام الرشق لأن
 أكثر ما يكون أن تصيب الأحوال المتناسبة الباقية وعظمتها الأول ولا يخرج الأول بسببها
 كونه سابقا وإن كان الأول أنما أصاب من الثاني عشر عرضا لزمه أن رمي ببقية الثلاثة
 عشر فإن أصابا أو خطا أو أصابا أو لم يوجد فقد سبق ولها نتائج أنقام الرشق وإن
 أصابا الآخرين الأول أفضل فليس إيمان رمي الرابع عشره على ما تقدم وضابط ذلك ما سبق
 بقى من عدد الرمي ما يمكن أن ينسب به أحدهما صاحبه أو يسقط بسبب صاحبه لزم أنقام
 والأقلا (والمبادرة أن يقولنا من سبق إلى خمس أصابع من عشرين زمة فقد سبق فأيها
 سبق الجميع نساو جميع الرمي فهو السابق) لوجود الشرط (ولا يلزم) إذا سبق إليها واحد
 (أنقام الرمي) عشر من لأن الرمي قد حصل بسبقه إلى ما شرط السبق إليه (وإن أصاب كل
 واحد منهما محط فلا سابق) فيه (لأن كلاهما الرشق) لأن جميع الإصابة أشرط وطو حذفت
 واستوفاها (ومع) كان النضال بين حزين شرط كون الرشق عن كنهه بينهم أي أهل كل حزب
 (يعبر كسر) يتساوون له فإن كانوا ثلاثة وجب أن يكون له ثلث وكذا ما زاد فإذا كانوا أربعة
 وجب أن يكون له خمس لأنه إذا لم يكن كذلك بقي سهم أو أكثر ينسب له يمكن الجماعة الاشتراك
 فيه (ولا يجوز أن يقولوا تفرع عن حرجت قرعته فهو السابق ولأن من حوجت قرعته
 فانسبق عليه) لأنه لا يحصل به الغرض المقصود من النضال (ولأن يقولوا ترى ناسا أصاب
 فانسبق على الآخر) لأنه ينسب القمار (وأن شرطوا) أي المتناضون (أن يكون فلان مقدم

وفي لفظ من غصب شرا من الارض ولانه يمكن الاستيلاء عليه و يحصل له بينه وبين مالكه

خرب وفلان مقدم الحزب (الآخر) فلان ثانياً من الحزب الأول وفلان ثانياً من الحزب الثاني (كان) الشرط (فاسداً) لأنه لا يقتضيه العقد (وأن) مثل اثنان وأخر أحدهما السابق فقال إحدى أنا شريك في الثمن والآخر أن فعلك بنفسك السابق هل وإن فعلته ففعلتني لم يميز ذلك ولم يصح لما تقدم في شركة المفاوضة (وكذلك لو كان المتناضلون ثلاثة منهم) اثنان أخرجاً والثالث محتل فقال (رابع) السبقين أنا شريك في الثمن والآخر لم يصح لما تقدم (وإن فضل أحد المتناضلين صاحبه فقال المفضل) للفاضل (المرح) ففعلك وأعطيك ديناراً المميز) لأنه أخذ المال في غير مقابلة مال ولا ما في معناه (وإن فضلاً العقد عقداً آخر جاز) لأن الحق لما وكذا لفضله الفاضل وأما المفضل فليس له فضله وتقدم (وإذا أخرج أحد الرضين) أي الرضين (السبق) يقتضي الباء (من عنده سبق) بالبناء للمفضل (خرب) لم يكن على خربه شيء لأنه لم يشترط عليهم (وإن شرطه) أي السابق (عليهم) فهو عليهم بالسوية وقسم (السبق) (على الحزب الآخر) وهم السابقون السابق (بالسوية) من أصاب ومن أخطأ (لأن محتلني) الإضافية تقتضي التسوية (وإذا أطلنا الأصابة تناو لها على) أي صفة كانت (لأن أي صفة كانت تدخل في معنى الأصابة وفي المعنى أن صفة الأصابة شرط لصحة المناضلة ومشي عليه فيما تقدم (بأن قالوا خواص) بالخالصة المبهمة والصادقة له فهو (يعتاد) يكون تاركاً (لأنه) لأنه لم يصرح كيف كانت حال الأضري لحاصل الذي أصاب القرطاس وقد أحسبه إذا أصابه (ومن صفات الأصابة خواص) بالخاصة المهمة والسين المهمة (وهو ما خرج القرض وثبت فيه وخوارق بالزاي ومقرطس بمعناه) قال الأضري والجوهري الخوارق بالزاي لئلا يفسد في الخاسر فيهما شيء واحد (وخوارق بالزاي) المهملة وهو ما خرج القرض ولم يثبت فيه ويصير موارق وخواصراً بالخالصة المهمة والصادقة والمهمة (وهو ما وقع في أحد جانبي القرض) ومنه قيل الخاصرة لأنها في جانب الألمان (وخوارق ما خرج ما نسب القرض وجواري ما وقع بين يدي القرض ثم وثب إليه) ومنه يقال حي الصبي (فأي صفة قد بدوا) أي المتناضلون (الأصابة تقيدت) (الأصابة بها) لأنه وصف وقع العقد عليه فوجب أن يتقدم ضرورة أو فاهو عليه (وحصل السابق بأصابته) أي سابق ذلك القيد (هل ما قبله) (وإن شرط أصابة موضع من القرض كالدائرة فيه تقيده السابق) (به) لأن القرض يختلف باختلاف ذلك فترعين أن تتقدم المناضلة فيحصل القرض (وإذا كان شرطهم خواص ما أصاب) القرض (يشمل السهم حسب له كيف كان) لما تقدم من الخاضع الذي أصاب القرطاس (بأن أصاب) السهم القرض (بعضه أو بقوه) وهو ما وضع فيه الور (نحو أن يتقبل السهم بين يدي القرض فيصير بقوه القرض) وأنقطع السهم قطعاً طاصبت القطعة الأخرى القرض (لم يتقدمه) لأنه لا بعد أصابة الشرط (الرابع) معرفة قدر القرض طولاً وعرضاً ومكافأته ما من الأرض) لأن الأصابة تختلف باختلاف الأجزاء ويجب العلم به أشبهه من النوع (ومو) أي القرض (ما ينصب في الخلف من قرطاس أو حلد أو خشب أو غيرها) هي خرضاً لأنه ينصب (وسمي شاره) وشاؤه في القاموس القرطاس كل آدم ينصب للضلال (والخلف ما ينصب القرض عليه ما تراب مجموع أو حائط أو غيرها) خشبة وخر (ولا يعتبر) لصحة الضلال (ذكر المبتدئ) منهما (باري) خلافاً للترقيب لأنه لا أثر له وكثير من الرامة يختار التأخر (فان ذكره) أي المبتدئ (كان أولى) وفي شرح المنتهى يستحب تعيين المبتدئ باري عند عقد المناضلة انتهى أي لأنه أقطع للتراز (وإن أطلنا) بأن لم يصنع المبتدئ عند العقد (ثم تراصبا بعد العقد في تقديم أحدهما جاز) لأن الحق لا يبعد وجب (وأن تشاعا) هو المبتدئ منهما (باري) أقرع بينهما) لأنه لا بد أن يبتدئ أحدهما بالزاي لأنها وميا

(وردد خرد من ستره) غصبته

(تحمّر خلال) لأنه غير مجموع من لسا كها (و) يرد

(كاتب قتي) كمل سيلجوا الزا لئلا يقع هو (لا) رد (قيمة) أي الحز ٣٢٩ لذي أو خلا ولا الكلب (مع تلف) أخرهما

فهما كالبنية (ولا) يأنه
 حلهمة غصبله لا يظهر
 (بذبح) فلا سبيل إلى إصلاحه
 وفيه وجه وصحها لخارج وفي
 تصحيح الفروع والتوضيح أنه
 ينتهي به بعد دمه في البياضات
 فان تلف لم تأنه مضمومة (ولا)
 تضمن حر) كبير أو مصغرا
 (باعتداله) بأن حسبه ولم
 ينعشه الطعام والشراب فمات
 عندلانه ليس عيال (وتضمن
 ثياب حر مصغروا به) ولم
 ينعشهما عنه لأن المصغر
 لا ينعشه معه من ذلك أنه
 مالم ينعشه من دواعي من
 أبعد من بيت أهله رده إليه
 وموته عليه (ولا) تضمن
 (دابة) غصبت (عليها مال الكفا
 الكبير ومناه) لأنها في يد
 مال الكفا (وإن استعمله) أي
 الحر (كرها) في خدمته أو
 خياطة أو غيرها فله أجره
 لامتنة أنه منافسه للخدمة
 قيمتها كمنافع العبد (أو)
 حبه أي الحر (حسبه) لها
 أجره (فعله) أجره مدة
 حبه لا تقوت منفعة زمن
 الحس وهو المبيع وأخذ
 العوض عنه كمنافع العبد
 و (لا) الحر (المتع) فخص
 آخر (ولو) كان المنوع (قنا)
 العمل من غير حرس لعدم
 تلفها تحت يده ولأنه في نفسه
 أوسيد ومنافعه تلفت معه كما
 لا تضمن هو ولا ثيابه أن
 (ولا تضمن ربح ثياب) على مالك
 (بحسب) غاصب (مال تجارة)
 مستدرك يمكن أن يربح لم يذا لم

مما أفضى إلى الاختلاف ولم يعرف المصنف منهما ما استويا في الاستحقاق فخصر إلى القرعة
 (ولو) كان لأحدهما من مباحات (السبق) يفتتح الباب فلا يقدّم بذلك وقبله يقدّم بذلك لأن له
 نوعا من الرجوع في هذا أن كان الموضع من أحدهما قد مضى صاحبه (وإن كان الخارج)
 الموضع (أجبت) أقدم من يختاره منه ما كان لم يختار وشاحا آخر مع بينهما) وما ذكره من أن
 ذلك مفرع على القول الثاني صريح كلام المصنف في كلام المصنف نظرا لأنه يقتضي أن ذلك
 مفرع على المذهب (وأما) كان أحق بالتمتع من نفسه الآخر فري لم ينعده به بهم أخذا
 أو أصاب) لعدم قوله عليه الصلاة والسلام من عمل عليل عليه أمرنا فهو رد (وإذا بدأ
 أحدهما في وجهه بد الآخر) الوجه (الثاني) قد يلا بينهما (فإن شرطنا البداء فلا أحدهما
 في كل أو جوم) مع (لأن) موضوع المناضلة على المساواة وهذا تماثل (وإن فعلنا ذلك
 من غير شرط) صراحا مع (لأن) السدلة لا أثر لها في الإصابة ولا في وجود الرمي (وإن أرى
 البادئ سهمي الثاني به سهمي كذلك حتى يقتضيا ميسما) لأنه (العرف) وإن رمى سهمي
 سهمي من (سهمي) وكذا لو رمى سهمي سهمي (وإن شرطنا أن يرمي أحدهما رشقه ثم يرمي
 الآخر) رشقه (أو) اشتراط أن (يرمي) أحدهما رشقه ثم يرمي الآخر رشقه (وإن عمل به
 لحديث المؤمنون عند شرطهم) وإن شرطنا أن يبدأ كل واحد منهما من وجه من الوجهين
 حاز) لما تقدم (والسنة أن يكون سهمان رمان أحدهما ثم ينعش إلى فباخذ
 السهام رمان الآخر) فنقل الصحابي رض الله عنهم وقد روى عن قوطاب بن الفريض روضة
 من روض الجنة وقال إبراهيم التيمي رأيت سنة بقة فتشبه بالهدفين بقوله أنا بها قبض
 وعن ابن عمر رض الله عنه ما مثل ذلك (وإن جعلوا غرضا أو أحدا جاز) لأن المقصود يحصل
 به (وإذا اشتاق) موضع (الوقوف) هل هو من عين الفرض أو يسهو ويخوضك (فإن كان
 الموضع الذي طلبه أحدهما أو لم يزل أن يكون في أحط الوقوفين يستقل النعس أو) يستقبل
 (ويجوز) أنه استعملها ويخوضك الآخر يستدبرها (أي الشمس أو الرمي) قد مقلول من طلب
 استدبارها) لأنه أحطها (الآن) يكون في شرطها (أي المناضلة) استقبل ذلك فالشرط
 (أولى) بالاتفاق لخدمته عليه (كأن) افتقاع الرمي (يلا) فانه يعمل بما افتقاع عليه (فإن كان
 المرفعة أو سواه) في استدبار الشمس أو الرمي (كان ذلك) أي الوقوف (إلى الذي بدأ نفسه
 الآخر) فإذا كان (أي صار) في الوجه الثاني وقف الثاني حيث شاعو بشعه الأول) ليستوا (وإذا
 أطارت الرمي الفرض فوق السهم موضعه فإن كان شرطهم خواصل احتسبه به) لأنه
 لو كان الفرض موضعه لأصابه وكذا لو كانا أطا لأصابه ولو كان الفرض طحا وخط عليه
 شبر كغيره المقل وحسب لاهري وخوطا طلق في الفرض فإصاب السهم الله بزاو الفري
 وشرطهم خواصل احتسبه لأن ذلك من الفرض وأما المالك في وهي الخيط فلا يعتد باصابتها
 مطلقا لأنها تستمن الفرض وإن أصاب السهم سهمها في الفرض قد علق نعله فيه وواقه
 خارج منه لم يعتد به به ولا عليه وإن كان السهم قد غرق في الفرض إلى فوقه حسبته
 أصابته لأنه لو لم يكن لأصاب الفرض يقينا وإذا تناضلا في أن الإصابة يحوي على أن
 من منسحق منهم ما كان عابيين أو على أن ما قرب من الشرسط الذي هو منه بعد جاز كاله
 القاض وان عليل (وإن كان) شرطهم (خواسق) وأطارت الرمي الفرض فرفع السهم
 موضعه (لم يعتد به) أي رأى السهم (به ولا عليه) لأن لا يدرى هل كان يثبت في الفرض
 لو كان موجودا أولا (وإن وقع) السهم (في غير موضع الفرض) احتسبه على رمايه

في حالته والعرب تقول أماره وعاره كاطاعه وطاعه قال الأصحاب تبعه الجوهري هي مشتقة من أماره وفيه شيء على الصلابة واللام قبلها وأصل المادة فيمقليل العري وهو القرد فسميت عاربه أقبردها عن العوض كاتسي الخلة للوهو به عريه لتعريها عن العوض وقيل من التناور أي التناوب لجعل مالها للغير فوبه في الانتفاع بها (وهي) أي العارية (التي) العارة أي المتأخذه من مالكها أو مالك متفعتها وأما قولنا الانتفاع بها مطلقاً أو زرعنا ماعداً بلا عوض وتطلق كثيراً على العارة مجازاً ويرد على تعريفه الدور وأما معنى العارية قال غيير بن مقبل

فأطلق وأطلق أيضاً المال عارة * وكلمة المذهب الذي هو كله

(والأعارة تاحية فغير عوض) من المستعير أو غيره والأباحة رفع المخرج عن تساؤل مالدس مملوكه (وهي) أي الأعارة (مندوبها) لأنها من البر والتقوى وقال تعالى وما توفوا على البر والتقوى وقوله تعالى ومن عمن الماعون قال ابن عباس وابن مسعود هي العواري وقوله عليه الصلاة والسلام العارية مؤداة والماني شاهد بذلك فهي كبة الأعيان (وبشرط كونها) أي العين العارة (مستغنية بما عهدها) كالنور والعبد والنياب والدواب وغيرها لا النبي صلى الله عليه وسلم استأجر من أبي لحمة قمرًا ومن صفوان أدرعًا وسئل عن حق الأبل فقال أماره دلها وإسراق لحظها فثبت ذلك في المأخوذ عليه والباقي قياسا وخرج بذلك ما لا يتفق به الأصحاب على أنه كسب عتبه كالأطعموا الأتربة لكن إن أعطاهما بلفظ الأعارة فقال ابن عقيل احتل أن يكون الأباحة الانتفاع على وجه الاتفاق (وتنقذ) الأعارة (بكل قول) وفصل يدل عليها كقوله أعرط هذا الشيء (أو أبعثت الانتفاع به أو يقول المستعير أعرني هذا أو أعطنيه أركبه أو أرحل عليه فيسلم) المعبر (اليه وهو) كاسترح على هذه الدابة وكلفته الدابة ركفه هذه تعبته وتغيط بكسبه إذا زاره برذالها من البرهفت بعبر المدفع كدفع الصدقة وهي ركب الغابة أو است في الكساء عليه كان ذلك قبولا * قال في الترخيب يكفي ما دل على الرضا من قولنا أو قل كالموسع من قول أردت من يسير في كذا فاعطاه ككذا أنها أباحه لا عقد (وبعبر) أي كون المعبر أهلا لتبرع غيرها لأن الأعارة نوع من التبرع لأنها أباحه متعنتة فلا يبرم كاتب ولا يطر وقف ولا ولي شي من ماله (و) يعتبر أيضا (أهلية مستعير للتبرع له) تلك العين بأن يصح منه قبولها به فله نصيب أماره المصنف لكامل (وإن شرط) للمعبر (ها) أي الأعارة (هو ضام معلوما) عاربه (مؤنة) بزم معلوم (صح) فذلك (وتصير إباحة) تخليا للمعبر كالمية إذا شرط ما هو أباحه معلوم كانت ميسرا (وإن قال أعرط عدي أو نحوه) على أن تعريفه (فرسك) أو نحوه فغلا (فأحارة فاسد تعبر مستعينة لجهالة) لأنها لم يذكر أمده معلومة ولا معلوما قال الحارثي وكذا قال أعرط فغلا الدابة لتعلقها أو هذا السد لفتحها انتهى وإن هي المدة أو لفظة صححت إباحة ما تقدم (وتصح إباحة الدراهم) إباحة الذنائب (لوزن) ولبيان عليها كأحارة تلك وكذا المكبل والموزن (فإن استمارها) أي الدراهم والأذنائب (لنفعها) أو أطلق (أواسته أو مكدلا أو موزنا) لئلا كاد وأطلق (فقرض) تقليبا للمعنى فلكه ما اقتضى (وتصح) الأعارة (في) ذى (المنافع المباحة) دون المحرمة كالزمر والليل والغناه (و) تصح (إعارة كلب حصد) أو ماشية أو حوت (و) إعارة (لحل الضراب) لأن نفع ذلك مباح ولا يحظر رعايها فذلك انتهى عنه هو العوض المأخوذ في ذلك ولأنها امتنعت إجارته (وتصح إعارته) بضم الباء أي فرج لأنه لا يباح الإيذاء أو نكاح (و) تحرم إعارته

(بها) أي الأرض إذا زادت (بعد حصد) الزرع (اللاجر) أي أجرة المثل من وضع يده على الأرض إلى ردّها وليس لك ذلك الزرع بعد حصاده لأنه انفصل عن ملكه كالقرص فيها غرسا ثم قلعه (وبعبر) ربا أرض قدر عليها من غاصب (قله) أي قبل حصاده (وبن تركه) أي الزرع في أرضه (السه) أي الحصاد (باجرة) أي أجرة مثله (أو تلكه) أي الزرع بفتحته وهي مثل النذر وعوض (واضح) من حوسق ونحوها الحديث رافع بن خديج رملوا من زرع في أرض قوم بغير إذنهم فلدس له من الزرع عن ثوبه ففتته روه أبو داود والترمذي وحسنه قال أحمد إننا أنهبنا هذا الحكم استعصا ناهي خلاف القياس ولأن في كل من رقبته ما جرت وتلكه تنقته فحصل للنقض رب الأرض فذلك تنقته بينهما ولا يبرر غاصب على قطع زرعه لأنه أمكن رد المأخوذ إلى مالكه بلا اختلاف مال الناصب على قرب من الزمان فليس يجوز إتلافه كسنة غصبها وحلها متاعه وأدخلها التهمة بخلاف النجس لأن ماله يتحول ولا يعلم انتهوا وحديث ابن لعرق ظالم حتى ورد في القسرس وحديث رافع في الزرع فقبل كل منهما في موضعه أو لم ينه أبطال أحدهما (وإن غرس) غاصب أرض فيها (أو بني فيها) أخذ أي الزرع (فقلع غرسه أو شابه) الحديث ليس لعرق ظالم

حق رواد الترمذي وحسنه (و) أخذ (ب) نسوبتها وإرش نفسها لجصوله بتعديده (وإجرتها) أي تسليها التالف منها فهو اقتضيه

عبد مسلم لكافر فقدمته حارة كما ما قهرم (احارة لها) اى الخدمة فان اعاده أو امره لعل
 في الذمة فغير الخدمة محتواة وقد في الاجارة (و) قهرم (اعادة تصد) قهرم لان امساكه بحره
 (و) قهرم اعارة (ما يجر استعارة في الاحرام) من نحو طيب (قهرم) لانه ما عوفى على الام
 والمصدون (فان قيل) بان امار صيد القهرم (فتلف الصيد) يبد القهرم (منه) القهرم (منه)
 بالجره والى القامة (تقدم في الاحرام فوضه) (و) قهرم (اعادة من لضع بحر كاهار دار
 لن يفتنها كنيسة أو يشرب فيها سكر أو يعصى الله فيها كاهار سلاح لقتال في القننة وانية
 ابتناول بها محرمات) من نحو بحر (و) اعارة (أواني الذهب والفضة) اعارة (دابة من روى
 على ما يحترمو) اعارة (هيدوا واهة لفتاء أو فوح أو زمر ونحوه) لان ذلك كله اعانة على الام
 والهدول المنهى عنه وكأحر ذلك (وقبيل اعارة مصحف لاحتاج الى قراءة فيه ولم يجد غيره ان
 لم يكن مالكه محترما اليه) وخرج ابن عقيل وجوب الاعارة ايضا في كتب المحتاج اليها من
 القضاء والحكام وأهل الفتاوى وقال ابن الجوزي ينبغي لمن ملك كيان لا يعمل باعارة
 لمن هو اهل له وكذلك ينبغي اعادة الطائفة بالذلة على الاشياء وتفهيم المشكل (فائدة)
 قال ابو روري قلت لابي عبد الله رجل سقطت منه رقة فيها أحاديث وفوائده فاخذتها
 ترى ان أنصفها واسمها قال لا الا بادن مساجدا (ولا تصار الامة للاستماع) بها في وطه
 ودوا عليه لانه لا يباح الاملاك أو نكاح (فان وطع) المستعارة لا مالمعاودة (مع العلم بالقهرم
 فعله الحق) لانتفاء الشبهة اذن (وكذا هي) يلزمها الحد (ان طوعته) علمته بالقهرم (وولده
 رقيق) تبعه لاهله ولا يلحقه نفسه لانه ولذنا (وان كان) وطى (جاهلا) بان اشبهت عليه
 بزوجته أو برتبه أو بهل القهرم فرب عهده بالاسلام (فلاحد) عليه حدث ادروا
 المذنب وان كانت بذاته لاحد عليها ان حبلت أو أكرمت (وولده حرو يلحق به) للشبهة
 (وتجب فيه) يوم ولادته على المستعير (فالحال) لانه ذمة علمه باعتداله الحرة (ويجب
 مهر للثمن لهما) ورش البكارة أى فيما اذا وطى عالما أو جاهلا (ووطعوا) لان المهر للسيد
 فلا يسقط طوعا أو موطوءة (الان يأذنه) اى في الوطء (السيد) الماهر والارث ولان
 للولد لانه لا يسقط حقه بانه (وأما) اعارة الامة (الخدمة) فان كانت برزة اى تبرز رجال
 لقضاء الحوائج (أو) كانت (شوها) فصحة المنظر (جاز) لسيدها ان يعبرها مطلقا لامن
 عليها والحواجز يحتمل نفي القهرم والكرامة فلا ينافى ان اصل العارية التذنب ويحتمل انه
 على ظاهره لانه لا يتكفل للمعاودة الاحكام الجسة (وكذا ان كانت) الامة (شابة) يعنى جديلة
 ولو كبيرة (ولان الاعارة قهرم أو امرأة أو وصى) لانه ما مؤن عليها (وان كانت) اعارة الشابة
 (لشاب كره مخصوصا العزب) لانه لا يؤمن عليها (وتحرم ارثها) اى الامة (واعارة امرئ
 واجارتهما لغرم مؤمن) لانه اعانة على الفاحشة (وقال ابن عقيل لا يجوز ارثها للعزب
 الذين لا يسمعون من زنايات ولا زوجات) لما فيه من التعرض لخطوبه الاجنبيات (وقهرم
 المتطوعين) اى بالامة للمعاودة على كره غير بحر مكنه المعارة (و) بحر من ايضا (النظر
 بشهرة) كزوجته (وتكره استعاره ابويه) وان علوا من ابوام وحده (فقدمة) لانه يكره
 للولاء استعمالهما (فكره استعارتهما ذلك) (وليس مكره) اى رد الامارة (مق شاء) لانها
 ليست لازمة (واعبر الرجوع) في عارية (مق شاء مطلقه كانت) العارية (أو مؤقتة) لان
 المنافع المستقلة لم تحصل في يد المستعير فلم يملكها بالاغارة كالمحلل العين الموهوبة في يده
 او لان المنافع انما تستوفى شيئا فشيئا فكما استوفى حصة فقد قبضها والذي يستوفى لم يقبضه
 لجواز الرجوع فيه كالمدة قبل القبض (مالم يأذن) المعير (في شغله) اى المعاريض الشين

تقصت بغيره (حق ولو كان)
 الغاصب (احد الشريكين) في
 الارض (أو لم يغبها) الناس
 أو الباقين فيها (لكن فعله بغير
 اذن) قسدى (ولا عليك) رب
 ارض (أنه) اى الفرس أو
 البناط (بقبضه) لانه عين مال
 الغاصب أشبهه مالو وضع فيها
 أنا نأنا ونحوه ولانه معارضة فلا
 يجر عليها المالك وقال المحقق
 شرح الهداية (ولصاحب
 الارض ثلث البناء والنيران
 بقبضه مقلو ما اذا كانت الارض
 تنقص بقله (وان وهب) اى
 وهب فارس أو بان غرسه أو
 دنياه (بالمالك) اى الارض
 (لم يجره) قوله لان نفسه
 احراز اهل عقد بغيره ارض
 وأنزعه فيها سوى فصار شعرا
 فكالمحلل الغاصب اليها
 غرسا فغرس فيها (وربطه
 ونحوها) مما يترك رجله فكتناه
 وباميا (كزج) فلربها اذا
 أدركه قائما ان يملكه بنفخته
 أو يستكره باجرة لانه ليس له
 هرق قوى أشبهه المنطقة
 (لا) كز (نرس) لما تقدم وان أثمر
 ما غرسه غاصب في مضمون
 فالتمس له أصيب عند الموقوف
 والتأخير وصاحب الفتاوى
 وابن زرين وفي المهرود
 والفصول والمستوعب وفؤاد
 المذهب ككازرع واختار
 للحاقه الأول وقدمه في
 الرابطين والحاوى الصغير
 (ومق) كانت آلات البناء من
 مضمون بان ضرب من تراه
 لساو يبنى بها (فالمع)
 (تجره بامية) لان الارض والبناء ملك الغاصب منه (ولا يملك) غاصب (هدما) لانه لا يملك

تفضعه والا فله تنفضه فله الضرر
(والا) تكن الا ان البناء من
مضروب بان بنائها من غير
ترابها (ف) عليه (اي اجزأها) اي
الارض دون النفاة لانه ملكه
فلاجرها) اي اجر فاصب
الارض وبنائه الذي ليس منها
(فالاخر) بين الفاصب ورب
الارض (وقد سدر قيمتها) اي
توزع بينهما الخاصة بقدر اجرة
مثل الارض واجرة البناء (ومن
غصب ارضا وفراسا مثقولا
من) مالك (واحد فخره) اي
الغراس المصوب (فيا) اي
الارض المفسوبة (لملك)
الفاصل (فله) لان مالكهما
واحد فله يتصرف فخره في ملكه
بالاذنه (وعليه) اي الفاصب
(ان فعل) اي قلغ الغراس بغير
اذن مالك تنصوبها وارث
تقصها وارث نقص غراس
لعهديه (اوله) اي القلع
(رجهما) اي ارض الارض
والغراس (لغرض صحيح) بان
كان لا يتبع مثله في تلك الارض
مثلا (تسويتا) اي الارض
(و) ارض (تقصها) ارض
(نقص غراسها) لعهديه فان
لم يكن ملك الغرض فنجح في
قلعه لم يجر عليه فاصب لانه سبه
بغلاص ما اذا كان نسيه غرض
صحيح مقصودا لم يجر عليه
غرضه فاحذبا عما كانت
وان غصب ارضا من واحد
وغراس من آخر فخره فيها
فكلوا لعل السدغراس الى
ارض آخر وتقدم وكذلك
غصب ارضا من واحد وسوا

وسكون الغرض المجهدة ههنا مثل شغل وفيما اربع لغات (يشق يستغنى المستبرج رجوعه)
اي المعبر في العارية (مثل ان يعبره سفينة لجل متاعه او) بدوهر (لوحا رقبه بسفينة فخرها به
وليج في البحر فليس له) اي المعبر (الرجوع) في العارية (والطالبة) بالسفينة والوح
(مادامت) السفينة (في المصطفى ترعى) لما فيه من الضرر فاذا رست جازا لرجوع لا تنقاه
الضرر (وله) اي المعبر (الرجوع قبل دخولها) اي السفينة (البحر) لا تنقاه الضرر (ولا
لن اماره ارضا للدفن) الرجوع (حق يبيد المستوي صيرميا) قاله ابن البناء لما فيه من
هتلك حرمته وقال المحدث شرحه بان يصير ميميا لم يبق شيء من المظالم في الموضع المستعار
وهبارة المقنع وتبعه في المنتهى وغيره حق يبيد الميت قال في المبدع وقال ابن البناء لا يرجع
حق صير ميميا ومقتضاه انهم يقولون ولعل الخلف لفظي فاما من كتب القصة قال في
المصاح والرمي البالي وقال ابن الجوزي يخرج عظماء باخذ ارضه ولا جرة (وله) اي
المعبر (الرجوع) في ارضه (قبل الدفن) لا تنقاه الضرر (ولان) اعاره حائطا لم ينع عليه
اي الحائط (الطرف خشبه او لخلية سترة عليه) الرجوع في الحائط (مادام) انشأه او بناء
السترة (عليه) لما فيه من الضرر (وله) اي ربا الحائط (الرجوع) في حائطه (قبل
الوضع) له الرجوع (بصدقه) اي الوضع (ما لم ينع عليه) لا تنقاه الضرر (او) اي الا ان
(تكون العارية لازمة ابتداء) بان احتاج الى التوقف ولم يمكن الا بوضع خشبه على حدار
جداره ولا ضرر واهله لذلك فلا رجوع له وتقدم في الصلح (فان خيف سقوط الحائط بعد
وضعه) اي انشأه عليه لانه لا يملكه بانه بغير مالكه والضرر لا يزل بالضرر (وان لم ينع
عليه) اي الحائط السقوط (اكن استقى) المستعبر (عن ابقائه) اي انشأه (عليه) اي
الحائط (لم يلزم) المستعبر (اذا لنته) لما فيه من الضرر (فان سقط) انشأه (ههنا) اي عن
الحائط المعار بوضعه (لزم) الحائط (او غيره) كسقوط انشأه مع ربا الحائط (لم يملك)
المستعبر (رده) اي اعاده انشأه لان العارية لا يملكه ولا يملكه ولا يملكه ولا يملكه ولا يملكه
لما فيه من الضرر بالمستعبر بالاعادة لا يملكه الا بوضعه وتقدم في (الابانة) اي المعبر (او عند
الضرر) بان لا يمكن تشييد الابانة (ان لم يتضرر الحائط) الحديث اى هريرة (سواء اعيد
الحائط) بالكلية الاولى او غيرها وتقدم في الصلح (مفصلا) (ولان) اعاره ارضا للزرع
الرجوع فيها (قبل الحصاد) لما فيه من الضرر (فان بذل المسير قيمة الزرع لم يملكه لم يكن
له ذلك) بخلاف الغراس والبناء (لان له وقتا ينتهي اليه) بخلافهما (الا ان يكون) الزرع
(مما يصعد مفصلا فيصده) المستعبر (وقت اخذه ههنا) لعدم الضرر اذ قال المحدث ولا جرة
عليه (واذا اطلق) المعبر (المدة في العارية) فلم يقصد ههنا من (فله) اي المستعبر (ان
يتنفع بها) اي اعارته (ما لم يرجع) المعبر (او) اي الى ان (ينقضي الوقت) فلا يتنفع
الا بانه لا يملكه الا بوضعه (فان كان المعار ارضا) وانقضت مدة الاعارة (لم يكن له) اي المستعبر
(ان يفرس ولا يزرع بعد الوقت) الذي حدث به الاعارة (او) بعد (الرجوع) في
الاعارة (فان فعل شيئا من ذلك) بان غرس او بني او زرع بعد الوقت والرجوع (مكفاسب)
على ما ياتي تنقصه لعدوانه (وان اماره) اي الارض (لغراس او بناء بشرط) المعبر
(عليه) اي المستعبر (القلع في وقت) عينه (او) شرط القلع عند رجوعه فخره (رجع) المعبر
(لزمه) اي المستعبر (القلع) اي قلغ ما غرسه او بناءه عند الوقت الذي ذكره او عند رجوع
المعبر ونظايره وقول بامر المعبر بالقلع لقوله صلى الله عليه وسلم المؤمنون عند نذرهم
قال في الشرع حديث صحيح ولان المستعبر دخل في العارية راضيا بالتزام الضرر الذي دخل

من آخر وردها في اشارة اليه الجهد (وان غصب خشبا رقبه بسفينة قلغ) ان كانت في الساحل اولى بجهة البحر ولا يخاف عليها

يكون في محل يخاف من قاعه
 دخول الماء إليها وهي في الحجة
 (حتى ترعى) ثلاثا يؤدى قاعه
 إلى فساد ما في السقيفة من
 المال مع إمكان رده بذنبه في
 زمن يسير (فان تمزق الارساء
 لسد البئر فلما لك خشب
 مقصوب) أخفيتمته (فتتضرر
 برعيته اذن ومضى رست
 واسترجع رده القيمة كن
 غصب عبدا فابق وسواء كان
 مافي السقيفة حيوانا أو غيره
 للغاصب أو غيره (وله) أي
 الفاضل (أجرة) أي الخشب
 المقصوب (اليه) أي إلى أخذ
 قيمته ان أخذه والافاق رده
 لأنه قوت منافسه على ماله
 (و) عليه ارض (نقصه) لمصوله
 بتعبه على ملك غيره (وان
 غصب ما خا ط مخرج حيوان
 محبوس من آدمي أو غيره
 وخيف بقتله) أي الخط
 (مترادف) أي موت
 حسوان (غيره) أي الآدمي
 (ف) الواجب (قيمه) لما حقه
 انما كد حرة الآدمي ولذا اجازله
 انفسد مال غيره لحفظ حياته
 وحرمة الحيوان كد من بقية
 الاموال ولذا اجاز انلاف غيره
 وهو ما دفعه الحيوان لأجل
 تقيته (وان حل حيوان خط
 جرحه بمصوب (لغاصب)
 كشأن بقره ونحوها وخيف
 موت بقلعه (أمر غاصب
 بذبحه) أي الحيوان (ورده)
 أي انطط الغصوب ولو نقص
 الحيوان بجزءه كثر من قيمة
 الخط أو بغيره لا ينج كانيل
 لو بني على الغصوب فان كان الخط جرحه بغير محرم فخر برور تدوجب قتله ورده في الحال

كأول خاطب فها وان كان الحيوان غير محمول أو كان ما هو لا لكن ٣٣٥ اشير القاصص يذبح (٣) ماورد انباط (بمعدوم)

أو يحمل عليها (الفرغ فقال المستعير) بل أمرتها (الفرغ من قال قول المالك) لأنه منكر لأعارة الزائد الأصل عددها كما لو أنكر الأعارة من أصلها (وإن اختلف في مصفة الدين حين التلف) بأن قال الميركان العدد كتابيا أو شيئا بطريقه وأنكره المستعير (أو اختلفا في قدر القيمة) أي قيمة الدين المعارة بعد تلفها (فقول مستعير) يمينه لأنه غار ومكرر لما يدعيه المير من الزائد الأصل عددها إلا أن يكون للغيرينة وعلى قياس ما تقدم في غير موضع فاقبل قول مستعيران ساغ (وإن حمل السيد بغيره إلى الأرض) لغير مالك البئر (فثبت فيها فهو) أي الزرع (لصاحبه) أي المير لأنه يملكه (مبق إلى الميرصاد) لعدم عدوان به وإن كان يصد قسلا حصيد كالهاتري (ولرب الأرض أجر مثله) لأن الزامة تنقذ زرع لم يذبحه في أرضه بشر أو ضار به فوجب أجر المثل كالوأنقذت عدة الأحرار في الأرض زرع بغيره بطله ولا غير رب الزرع على قلبه (وإن أصح ما لك قلبه) أنه ذلك وعليه نسبه لا يخفى وما تقدمت لأنه أدخل النقص على ملك غيره لاستصلاح ملكه (وإن حمل) السيل (غرسا) إلى أرض آخر فثبت فيها (فكفرس مشرة شخص فيه شجرة) إذا أخذته الشفعة فرب الأرض إن يملكه بقيمة أو بقلعه ويضمن نقصه كالشفيع وليس له قلبه بما لا يملك يحصل من ربه عدوان فيه (وكذا حكم نوى وجوز ولو زوجه) من يذبح فوسطى وشبههما (أذاحه) السيل (فثبت) في أرض لا تفرط الأرض عليه بغيره أو قلعه مع ضمان نفسه ولا بقلعه بما لا يملك عدوان به (وإن حمل) السيل (أرضاً بغيره فثبت في أرض أخرى كما كانت) قبل حملها (فهي) أي الأرض ذات الشجر المحولة (للمالكها) (ويعبر) مالكها (على أرائها) لأن في بقائها اشتراكاً للمالك الغير بعباد ومضرة بغيره اختباره لكن تقدم في حكم الجوار أن رب الشجر لا يعبر على إزالة شجره في شجره وأقصاه من أرض حاره وهوائه لأنه حصل بغيره اختياراً لمالكه أو لم يظهر إلى الفرق بينهما إلا أن يقال هذا يمنع الانتفاع بالكلية بخلاف الأغصان والعروق (وإن ترك صاحب الأرض المنتقلة) بغيره ملك الأرض لأصاحب الأرض المنتقلة اليها سقط عنه الطلب (أو ترك رب الشجر) أو البناء (أو الزرع) أو النوى (ذلك) المذكور من أرض أو شجر أو بناء أو زرع أو نوى (لصاحب الأرض) التي انتقل اليها لم يلزمه منه ولا أجر ولا غير ذلك (وسقط عنه الطلب) بسبب ذلك لأنه حصل بغيره تصرفه ولا عدوانه وكانت الأخيرة إلى صاحب الأرض المنتقلة به إن شاء أخذه لنفقه وإن شاء قلعه ذكر في الشرح

فصل وحكم مستعير في استيفاء المنفعة كاستأجر (لأنه ملك التصرف باذن المالك أشبه الاستأجر) فإن أعارة أرض القمار والبناء لأحد ما له ذلك (أي أن يفعل ما استأجره) (وإن يزرع ما شاء) لأن الضرر أخف هكذا ذكره الأصحاب هنا وذكر في القضي في الأجزاء أن أجره البناء يمنع القمارس والزرع لأن ضررها مختلف فتتشمع الزراعة هنا كذلك وهو الصحيح كالهاتري (وإن استأجره المالك زرع لم يضر من) لأنهما كاستأجره (وإن استأجره القمارس أو البناء فليس له الآخر) لأن ضررها مختلف (و) حكم مستعير (كاستأجر في استيفائها) أي المنفعة (ينقصه حين يقوم مقامه) وهو وكله لأنه نائبه (و) مستعير كاستأجر أيضاً (في استيفائها) أي المنفعة (يعينها وما دونها في الضرر من نوعها) فإذا أعارة الزرع البرفة زرعها ووزع مادونه لا ما فوقه ضرر كدخن ونزقها إذا أعارة الركوب لم يحمل وعكسه (وغير ذلك) أي حكم المستعير حكم المستأجر في غير ما ذكر مما تقدم في الأجزاء (إلا) أنهما أي المير والمستهير (يختلفان في شيء أحدهما) أو المستعير (لأنه لا أعارة ولا

حيوان غير آدمي) لأنه لا حرمه له بصدومه بخلاف آدمي لتمام حرمته فتبين قيمته (ومن غصب جوهرة) مثلاً (بائنتها بيمينه) فبطله أولاً (فذلك) أي حكمها حكم النسيب الذي خاط به جرحها (ولو ابتاعه شاة شخص) مثلاً (جوهرة أو غير مضمونة ولا تخرج) أي تستخرج (الجوهرة) إلا أن يذبحها وهو) أي ذبحها (أقل ضرراً) من ضرر تركها (فثبت) وعلى رب الجوهرة ما نقص به أي بالذبح لأنه لفصل بينه وبينه (أن لم يفرط رب الشاة يكون بغيره علياً) حين ابتاعها الجوهرة فإن كانت بغيره أصلاً شيء على رب الجوهرة لأن التفريط من غيره فكان الضرر على الميرط (وإن حصل وأداها) أي الشاة ونحوها (بأنه لم يخرج) رأسها (الابنهما أو كسره) أي الأناة (ولم يفرط) أي رب الشاة ورب الأناة (كسر) الأناة (وعلى مال كسرها) لأنه لا تفريط من رب الشاة (وبع تفريطه) أي رب الشاة (تذبح) أي الشاة (بلا ضمان) على رب الأناة لأن التفريط من جهته فهو أولى بالضرر مما من لم يفرط (ومع تفريطه) أي الأناة (أو أدخله) يده أو إلى الأناة بطريقه (أو كسر) الأناة (يعبر) على رب الشاة لما تقدم (وبتين في) بيمينه (غير ما كونه) حصل رأسها ما نعلم يخرج الأكرسه (كسره) أي الأناة (وعلى رب الأكرسه) لأن يكون التفريط من رب الأناة وإن قال من وجب عليه الغرم أن اتف على ولا أعمر شيئاً فذلك (ويعبر ترك الجال على ما عليه) أي ترك رأس البهيمة في الأناة

[illegible]

أو رب غير المالكونة من أرض
الكسبر أجبر لانه من ضرورة
تخليصها من العذاب بل زورها
كالمها (و لحصل مال غصب)
من حيوان أو غيره (في دار آخر
وقد زوا حواحه) من الدار (بدون
تقصير) (مغصها (وجب)
التقصير وأخرج (وعلى ربه) أى
المال المغصير (مغصه) أى
أصلها لانه تغلبص ماله (أن لم
يفرط صاحب الدار) فان فرط
فلا ضمان على رب المال لأن
المفرط أولى بمصول الضرر كما
لو كان يتسببه (ومن غصب
دبشأرا أو غيره) كجوهرة أو
درهم (لحصل) ذلك (في حجرة
أخرى نحوها) فمن كل انما يتق
الراس بفعل غاصب أولا (وعسر
أخواجه) منها بدون كسرهما
(فان زاد ضرر الدار على غصبه)
أى الدارين كان كانت قيمتها
مهيئتة بغيره وكانت قيمتها
مكسورة نصف دبشأر (فعلى
الغاصب بدله) أى الدار
بغصبه (في بدله) ثم كسر لانه
أضاعه مال (والا) يزد ضرر
الكسر على الدارين نساوبا
أو كان منه والكسر أقل (نعين
الكسر) ليرد المغصوب (وعليه)
أى الغاصب (ضمانها) أى
الحجرة لتسببه بالغصب في إتلافها
(وان حصل) الدبشأر في الحجرة
(بلاغصب ولافضل أحسد
كسرت) القهسرة (وعلى ربه)
أى الدار (ارثها) أى أرض
تقصها لى الكسرة لانه أقللص ماله
(الآن عتسج) رب الدار
(منه) أى كسر الحجرة مع ضمان
تقص ارثها (لكونها) أى الحجرة

(بفعل ماضٍ مذكّر) فاستلم مالها فاستلم فاستلم
 - واستلمت من عليّ رب المال
 فوجب له أداء الدار إلى مالكة
 على وجهها ولا يمكن ذلك بدون
 كسرهما والتفريق بين مالها
 (و) إن حصل فعلهما (بفعل
 رب الدار بخبر) رب الدار
 (بن تركه) في الخبره حتى
 يخرج بكسرهما ونحوه (و) بين
 كسرهما وعليه قسمتهما
 كاملة لتعديه (و) يلزمه أي رب
 الدار (قبول منه) أي
 الدار (أن بذله ربحاً) أي
 الخيرة ولا بكسرهما وبفعل
 يحبره على كسرهما أولاً لأنه قد
 له ما لا يتوافق به حتى دفعها
 للضرر عنه فلم يقوله بل يقسه
 من الجميع بين الحقيقين ولو بادر
 رب الدار وكسرهما يلزمه
 أكثر من قسمتهما طلقاً

فصل ويلزم في فاصابيه
اذا كان يده (رد مضروب
زاد) يد فاصب او غيره
يزيد منه المتصلة كفاصا او ب
(وسن) حيوان (وقبل) فن
(متعلق) بزيادة المتصلة
كولد) هيمه وكذا ولد امه
حيث لا يحكم بحريته، اذ
(وكا كيب) رقيق لانه نوع غناه
المعصوب وهو لما له كـ
رده الاصل (ولو غصب فنا او
شكك او شركا فاما سلك) الفن
او الشكك او الشرط كصيدا
فما لك (او غصب) جارحا
او سهما قاله في المتن (او رسا)
قال في الاقتناع اوقسا (فصاد)
الفاصب او غيره (به) اى
الحارح (او) صاد (عليه) اى
غني (المراد) بوجه اللزوم من

أى وكيف رب العادة أن تلتفت في فعلهم ضمنها لأنه ليس بمستعير وكذا حين أن موسى بنفسه إذا قضى الموعود وتلف في دمه غير تفرط لم يضمنه لأن نفعه مستحق لخاصته (أو قال) أخذ العادة (أو أركب الأجر أو قال) الدافع (أو أخذ أجره أو لا عقد بينهما) وأخذها (أو هي عارية) ثبت لها أحكام العارية لأن ربه لم يبدلها كذلك وكذا لو استعمل المودع العارية بأذن ربه (أو أن تلفت أجزؤها) باستعمالها معروف فلا ضمان (أو تلفت العارية كلها باستعمالها) (أو معروف لتجمل متفق عليه) بتكريرين في اللغة الصالحة أو اقتصر عليها جماعة منهم ابن السكيت وفي لغة يفتحن وهي بساطة لعل دقيق (وغوها) لأن الأذن في الاستعمال تقتضي الأذن في الاتفاق المحاسن وبما أذن في اتلافه لا يضمن كالمنافع قال ابن نصر الله فعل هذا أو تلفت بالاتفاق بالمعروف فلا ضمان وعلم قوله المعروف بأنه لو حصل في الثوب ترابا تلفت ضمنه لتعده بذلك (أو) تلفت العارية أو جزؤها (أو جزو الزمان فلا ضمان) لأنه تلف بالاصالة المأذون فيه أشبه تلفه بالفعل المأذون فيه ولو حرج ظهر للعادة والجمل وحسب الضمان سواء كان الجمل معتادا أو لا لأنه غير مأذون فيه والاحتراز منه ممكن عند الجمل بخلاف محل المتشدد كره الحارثي (فكذا أو تلفت ولدها) أي العارية التي سلم معها لأنه لم يدخل في العارية ولا قاعدة التمسير فيه أشبه العارية فان قيل إن الجمل وقت عقد البيع فعله هذا يكون معارفاً قلت يفرق بينهما بأن العقد في البيع على العين بخلاف العارية فإنه على المنافع ولا منفعة للعين بردها العقد (أو) تلفت (الزيادة) التي حصلت في العين المستأجرة عند المستعير ضمنها لأنه لم يرد عليها عقد العارية ولم منه أن الزيادة لو كانت موجودة عند العقد كالزكاة لكانت آتية ففهرزت عند المستعير أي ضمن نفسه فاعتلت أن تمذهب في الاستعمال بالمعروف أو جزو الزمان (وليس استعير أن يبيع) العارية (ولا أن يزوج) (أو الأذن) ربه لأنه لا ملك منفعة فلا يبيع أن يبيعها ولا أن يبيعها بخلاف مستأجرة وتقدم قال الحارثي ولا يوجبه (ولا يضمن مستأجره) أي المستعير (مع الأذن) من الميراث أن تلفت العين عنده بالغير طر كالمتأجر من ربه (وتقدم في الأجر أو) أن أجر المستعير أن الميراث العارية (أو الأجر جزئياً) لأنها بدل عما يملكه من المنافع (لأنه) أي المستعير لأنه لا ملك له في المنافع وأما عاك في الانتفاع (فإن أمار) المستعير (بلاذن) المير (فلفت) العارية (بمؤعد) للمستعير (الثاني ضمن) ربه العين (التيه) والمنفعة (بما شاء) أما الأول فلا تسلط غيره على أخذ ماله غيره بغير إذنه أو شراؤه سلط على ماله غيره بما كتبه وأما الثاني فلا لأن العين والمنفعة قاتأ على ملكه ما في يده (والقرار) في ضمانهما (على الثاني) لأنه المستوفى لنفسه بدون إذن المالك وتلف العين اغتصب من تحت يده وحمل ذلك (إن كان) الثاني (عالم بالحوال) أي بأن العين هاتك لم يأن في إعارتها وكذا لو أجزأه بل لأنه (والأ) يكن الثاني عالم بالحوال استعرب ضمان العين (لأنه) ضمنها على إعارتها (أو العارية مضمونة) ويستقر ضمان المنفعة على (الأول) لأنه غير الثاني يدها على أن يستوفى منها ما يبيع غيره وحسب ذلك لو أجزأها لجاء له بالحق فيستقر على استأجر ضمان المنفعة وعلى المستعير ضمان العين (وليس له) أي المستعير (أن يستعمل ما استأجره غير ما يستعمل فيه مثل مثل من أن يحرق القميص فطفا كما يفعل بالجوواني) غرار من شعر ونحوه (أو يحمل فيه) أي القميص (تراباً أو يستعمل النشاف والطناش في ذلك) أي حشوا القطن أو الشراب (أو يستعمل بهما من النسي أو نحو) لأنه غير مأذون فيه لفظاً ولا عرفاً (فإن فعل) ذلك (ضمن ما ترضى من أجزأه) أي هذه الاستمالات

شئ رقيق مصوب بوقياسا على
روح الدرهم ويسقط عمل
الانصوب (أو) يراهم غاصبا
(الجرة) أي المصوب (ومن
ذلك) أي اصحابه ونحوه لأن
منافع المصوب في هذه المدة
عادت إلى المالك ليس يسهق
عوضها على غيره كالارض
إذا غلقت بها الزرع ينبت على
غصب غير لا وفاسطة طاح
حششا وأخذه فلغاصب يحصل
الفعل منه كالو غصب سيفا
فقاتل به وغصب وفي التلخيص
ان غصب كذا وصاحب به فهو
لا غاصب (وان زال) غاصب أو
غصبه (امعه) أي المصوب
بمصلحة كمن غزل قمار
يسمى قوبا (و) كذا من حب
غصب مفسر يسمى بقدحا (أو)
طبخه أي الحب فصار دمي
طبخا (و) حب من حب بابا أو
رفوفا ونحوها (و) ضرب جديد
مسامر أو سيفا ونحوه (و) ضرب
(فتنة) دراهم أو طبخا (ونحوها)
كضرب ذهب ونحاس (و) جعل
طين غصبه (لنا) أو أجاز
(أو) أجازا (كجرا ونحوه) (رده)
الانصوب وجوبا مع ما لا قيام
هين المصوب فيه كشاة
ذبحها (و) (رد) (أرشه ان تهر)
لغيره لنفسه بغيره وسواء
نقصت عنه أم بقيت أو بها
(ولاشئ له) أي الغاصب لعدم
ولو زاده لغيره به كالو غصلي
زيتا زادت قيمته بخلاف
ما لو غصب ثوبا فغصبه لأن
الصنع عين مال لا زوله لك
مالكه عنه يجعله مع ملك

انتهى بها (فان اختلقا) أي المبر والمستعبر (فيما ذهبت به) أي أجازها فقال المستعبر ذهبت
(بالاستعمال المهود) أي المعتاد (وقال المبر) ذهبت (بغيره) لا يمتنع فقول المستعبر مع عنه
ويراهم ضامنا لأنه مذكور والاصل برأيه (ويجب على المستعبر (الرد) للمعاري (عطائفة
المالك) له بالرد ولو لم ينقض غرضه منها أو بمعنى الوقت لأن الأذن هو المسلط لمسألين وقد
انقطع المطلب (و) يجب الرد أيضا (بأنه قلنا الفرض من العين) المارة لأن الانتفاع هو
الموجب للرجوع وقد زال (و) بأنها التناقص) ان كانت المارة بغيره مؤقتة لا تميم (و) عوت
المبر أو المستعبر لطلان المارة بذلك لأنها عقد حاز من الطرفين (و) حيث تأخر الرد فيما
ذكرنا فيه أي المارة (أجرة المثل) لمدة تأخره (أصبر روية) أي المارة (كالمصوب) كالمستعبر
المعاري (اسلم الأذن فيه) وعلى المستعبر مؤثرا فله المارة إلى مالكها كالمصوب (لما تقدم
من قوله عليه الصلاة والسلام على اليد ما أخذت حتى تؤده وإذا كانت واجبة الرد وحيث
ان تكون مؤنة الرد على من وجب عليه الرد (أو) لا يجب على المستعبر (مؤنتها) أي المارة
من ما كل ومشر بمادامت (هذه) بل ذلك على مالكها كالاستعارة (وعليه) أي المستعبر
(ردها) أي المارة (إليه) أي المالك أو وكيله (إلى الموضع الذي أخذها منه) كالمصوب
(الان) يتقاعلى ردها إلى غيره (كأنه في التشرح) ولا يجب على المستعبر ان يجعلها (أي المارة
(له) أي المبر (الموضع آخر) غير الذي استعاره فيه (فأذا أخذها) أي المارة (بدمشق
وما إلى) مالكها (سلك) فان كانت معه (زم النفع) لعدم المذوق (والا) يمكن معه
سلك (فلا) بلزومه حالها لأن الاطلاق انما يقتضي الرمن حيث أخذها فادع قلنا إلى
ما كان عليه فلا يجب ما زاد (وان استعارة ليس بحال ككتاب مباح الانتفاع) قلت أو جلد
ميتة مذبوح (أو) أحد صغيرا) قلت ومثلها يحنون (هي بيت أهله) زمه ردوها (و) زمه
(مؤنة الرد) العموم ما تقدم من قوله عليه الصلاة والسلام على اليد ما أخذت حتى تؤده ولو
مات المبر لم يضمنه كباقي في باب عقبة وفي الديات (فان رد) المستعبر (الدية إلى اصحابه)
يقطع المهرية مكسوة وقطع أطعمه يكون المبر غير في (مالكها أو) إلى (غلامه) وهو القائم
بخدمته وقضاء أموره عسدا كان (أو) لم يرد ذلك (أو) ردها إلى (المكان الذي أخذها
منه) أو إلى (ملك صاحبها) ولم يسلمها لآخر (أو) رد المارة (إلى حاله) الذي لا عادة
لهم بقض ماله لم يبر من الضمان لأنه لم يرد ماله إلى مالكها ولا يثبت فيها فاسم يرا لا اجتنى (وان
ردها) أي رد المستعبر الدية (أو) رد (غيرها) من العواري (إلى من جرت عادته بغيره) لأن ذلك
أي الرد (على يده كئاس) رد إليه الدية (و) كزوجته متصرف في ماله وخازن (أذا رد إليها
ما جرت عادته بما قبضته (و) كزواجل عام في قبض حقوقه (قالبه) القاضى (في الجرد يرى)
المستعبر من الضمان لأنه ما نزل في ذلك عرفا شاع ما أذن له فيه نطقا (وان سلم شركا إلى
شريكه الدية المشرية كفتلت بلانقرط ولا تعبدان سابقا فوق العادة) مثال الفتنة هي المنفي
وقوله (من غير انتفاع ونحوه) متعلق بسم (لم يضمن كالمال النسيج) لأنه أمين (و) تاتي بتمت في
الدية (وان سابقا فوق العادة ضمن وان سلمها إليه ليطعها أو يقوم بمصلحتها ونحوه لم يضمن
وان سلمها إليه لركوبها ماله ونحوها وجب عليه إعادته (ومن استعار شيئا لم تظهر مسقطها
فمالكها أحرم مثله) لأنه لم يذن في استعماله (يطالب به من شاء منهما) أمال الدافع فله رده
بالدفع (أو) بالتناقص فلقبض ماله غيره بغير اذنه (فان ضمن المستعبر رجوعه على المبر بما
غرم) لأنه غرمه (مالم يكن) المستعبر (عالميا) بالخالف فتعذر عليه الضمان لأنه دخل على يده بغيره
(وان ضمن) المالك (المبر) الأجرة (لم يرجع) بها (على أحد) ان لم يكن المستعبر عالما والا

الامكان بخلافه فلو كان المالك أو المالك
 ونحوه وان استأجره فاعب على
 من غنى من تقدمه فلا جرم عليه
 وان نقص أو زاد فكلما زاد عليه
 غاصب بنفسه وملكه فغني
 نفسه من شأسيهما فان حول
 الاجر له حال ومن رجع على
 الغاصب لانه غره وان حال
 فقرر الرضمان عليه وان
 استعان الغاصب بن عله
 فكل جبر (ومن حرق) أرض
 (مفسوخة بغير أو شق) فيها
 (نهر أو وضع القرب) انما ج
 من البس أو النهر (بها) أي
 الأرض المنصوبة (فله) أي
 الغاصب (لحمها) أي الأرض
 المنصورة ثم أو المشرق بها
 النهر (لنرى صبح) كاسقاط
 ضمان ما سبق فيها أو مطالبة
 بغيره من القرب كما جعل
 تراج في ملكه أو ملك غيره أو
 طريق يحتاج إلى تفرغه (ولو
 يرى من) ضمان (ما يتفق
 بها) أي الأرض بسبب البئر أو
 النهر لان الفرض قد يكون غير
 خشية ضمان ما يتفق بها
 (وتصع البراءة منه) أي
 الضمان لانه انما يرد له وجود
 تصدبه فاذا رضى صاحب
 الأرض بفعله زال التعدي جعل
 الرضا الطارئ كالرضا القارئ
 للفصل وليس ابراهم العجب
 (وان أراد) أي اعطى لفرض
 صبح (مالك الزم) غاصب (به)
 أي اعطى لسدونه ولا يتغير
 بالأرض (وان غصب حسا
 فزرعه) في أرضه أو أرض غيره
 (أو غصب (بعضا) فماله
 فصار فراخاً أو غصب (نوى أو فسمنا) فزرعه (فصار شجرارده) أي الزرع والفراخ والغصير لما كسبه الانعام على المنصوب

رجع عليه ما تقدم (وإني في الغصب) موثقاً
 فصل وان دفع المدة أو غيرها (من الاعيان المتفعة بامع بقاها ثم اختلفا) أي
 المالك والقاضي (فقال) المالك (أعرتك فقال) القاضي (بل أعرتني) وكان ذلك عقب
 العقد بان بعض زمن له اجرة عادة (والدابة) أو غيرها (فأتمه) لم تتلف (فقول القاضي)
 يمينه لان الأصل عدم هذا الاجرة (و) حيثش (رد العين) إلى مالكها (لانه لا يصح حقها
 غيره (وان كان) الاختلاف (بعدم معنى مدتها اجرة) عادة (ف) القول (فول مالك فيما
 معنى من المدة) مع يمينه لانها اختلفت في كفة استقال المتاع إلى مالك القاضي فقدم قول
 المالك كما لو اختلفا في عين فادى المالك يمينها أو آخر يمينها اذا ساقع فحصرى بحصرى الاعيان
 (دون ما يني) من المدة فلا يقبل قول المالك نفسه لان الأصل عدم العقد (و) اذا اختلف
 المالك (له اجرة مثل) لان الاجرة لا تثبت بدعوى المالك بغير يمينه واقاسم حتى يدل المنفعة
 وهو اجراً مثل (وان كانت الدابة قد تلفت) وقال المالك أعرتكها وقال القاضي أعرتنيها
 (لم يستحق صاحبها المطالبة بقيمتها لان قراره عايسقط ضمانها) وهو الاجارة (ولا نظرائ
 اقرار المستعير بالمعاري) لان المالك رد قوله بقراره (بالاجارة) (فقط) اقراره (وان قال)
 المالك (أعرتك) العين (قال) القاضي (بل أعرتني وألم يمينه نالفة) فقول مالك لان الأصل
 في القاضي مال غيره لضمان (وان اختلفا في ردها) بان قال مستعير ردتها وانكر مالكها
 (فقول مالك) يمينه لان الأصل عدم الرد وكلاذين اذا ادعى أداه الدين (وان قال) القاضي
 (أعرتني أو أعرتني قال) المالك (بل غصبني فان كان اختلافهما عقب العقد واليمين فائمه
 أخذها ما كسبها ولا شيء له) لان الأصل عدم الاجارة والمعاري ولم يثبت منبائين لما أخذ المالك
 عونه (وان كان) اختلافهما (قد مضى مدة لها اجرة فقول المالك) يمينه لما تقدم من
 ان الأصل عدم الاجارة والمعاري وان الأصل في القاضي مال غيره لضمان (فغيب له اجرة
 المثل على القاضي) لانه من حيث لانه لان الأصل عدم ما ادعاء (وان تلفت الدابة)
 واختلفا (فني مسئلة دعوى القاضي المعاري) والمالك الغصب (فما متفقان على ضمان
 العين) اذ كل من الغصب والمعاري معصون (مختلفان في الاجرة) لان المالك يدعي الدعواه
 الغصب والقاضي ينكرها بدعواه المعاري (والقول قول المالك) لما تقدم (ه) يختلف (و) يجب
 له اجرة (مثل) على القاضي (كما تقدم وفي دعواه) أي القاضي (الاجارة) مع دعوى المالك
 الغصب (متفقان على وجوب الاجرة مختلفان في ضمان العين) والقول قول المالك
 فغير القاضي قيمته اذا كانت تالفة في صورتين) أي في دعواه الاجارة ودعواه المعاري بحيث
 ادعى المالك الغصب فيها وبغير القاضي أيضاً أعرتنيها التي حين التالف فيها كما حرم
 تقدم (وان قال) المالك (أعرتك قال) القاضي (بل أو دعوتني فقول مالك) يمينه
 لما تقدم (ويستحق) المالك (قيمة العين ان كانت تالفة) ولا اجرة (ومعصوما)
 بان قال المالك أو دعوتني فقال القاضي أعرتني (ه) القول (قوله) أي المالك (أيضا)
 لما تقدم (ببعض) القاضي (ما انتفع به) أي أجراً انتفاعه بالمنصوب ويرد الدين ان
 كانت تالفة ولا قيمته أيضاً واذا ادعى انه زرعه عارية وقال له بها اجارة فقول له بها ذكره
 الشرح في الدين

باب الغصب وجنابة البائمه وما في معنى ذلك من التالقات

(الغصب حرام) اجماعاً لقوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل وقوله عليه الصلاة
 (فصار فراخاً أو غصب (نوى أو فسمنا) فزرعه (فصار شجرارده) أي الزرع والفراخ والغصير لما كسبه الانعام على المنصوب

والسلام لإيجل مالى امرئى صل الاهن طيب نفسه رواه ابن ماسويه والدارقطنى (وهو) أى
الغيب مصلر غصب الذى بنفسه بكر الصدا غصبا واغصبته ينصبه اغصبا والاشئ
منسوب وغصب وهو فى اللغة أخذ الشئ ظلما قاله الجوهري وابن سيده وشروما (استغلب
حرى غرنا) أى فعل بعد استغلب غرنا (على حق غيره) من مال أو اختصاص (قهر باغبر
حق) فغير منه ان الغيب لا يحصل بغبر الاستغلاء وبأنى وان استغلاء الحري على مائالس
غصبا لانه ملكه بذلك كما تقدم فى الفقرة وان المرقاة والذهب والاختلاس يست غصبا لعدم
القهر فيها وأن استغلاء الولي على وليه ليس غصبا لانه حق قبل قهر ازادة فى الحد لان
الاستغلاء يدل عليه قال فى البدع وفيه نظرا لانه لا يستازم مع الحق يخرج بقيد القهر ما تقدم
من المروق والمنتب والغنسل ودخل فى الحد ما يخرج من الاموال بغبر حق
كالملكوس (وتضمن أم ولد) بغصب لانها تحرى بحرى المال بدليل انها تضمن باقية فى
الاتلاف لكونها مملوكة كالقنن بخلاف الحرة فانها ليست مملوكة فلا تضمن بالقسمة
(و) يتضمن (قن) يغصب ذكر كان أو أنثى كسائر المال (و) يتضمن (هغار بغصب) لما
روى سيد بن زيدان البجلي صلى الله عليه وسلم قال من قطع من الأرض شبرا ظلما طوقه
أقدوم القسامة من مسع أرضين متفق عليه مولانا يضمن فى الاتلاف يجب ان يضمن فى
الغيب كالمتقول والغار يفتح العين قال أبو السعادات هو الضعفة والغفل والأرض فيضمن
الغاصب العسار (اذ تلف بقرى ونحوه) كسائر المضمومات (لكن لا تثبت بهى بضع)
بعض الما وجهه ابتاع حقه كقول وأقوال يطلق على الفرج والجماع لفظا ومعنى ذكره
الحاشية (ليصح تزويج الامة المقصورة) فتناكث أو أم ولد أو مدبرة أو مكاتبه (ولا يضمن
الغاصب مهرها ولو حساهن النكاح حتى فات) نكاحها (بالكبر) أى كبره لا بالنفع
انما يضمن بالتقويت اذا كان بما تعهدها الماوضة عليه بالاجارة البضع ليس كذلك (ولا يحصل
الغيب من غير استغلاء فلو دخل أرض انسان أو دار صاحب فيها أولا) سواء دخل (بافته
أو غير ذلك) فبضمها بدخوله حيث لم يقصد الاستغلاء (كالدخول بمهره) لانه انما
يضمن بالغيب ما يضمن بالعارية وهذا لا يثبت به العارية ولا يضمنه الضمان فيها ان ذلك
لا يثبت به الغيب (تنبه) فى قوله مهره انظر قال فى الصحاح تقول هذه مهره واسعة
أو تقول هذه مهره تدخل أنفعا على ثابت (قائدة) لا يشترط تحقق الغيب بنقل العين
فيكنى مجرد الاستغلاء فاذا ركب دابة واقفة لسان وليس هو عند صاحبها صار غاصبا ولودخل دارا
وقهر أو خرج بها فأنفعا غصب آخرجه فهر ولم يدخل أو دخل مع حنوز و بها وقوته فلا وإن
دخل فهر ولم يخرج فهر فقد غصب ما سرق عليه وإن لم يرد الغيب فلا وإن دخلها قهر فى غيبة
ربها فغاصب ولو كان فيها قاشد كرق فى المبدع (أو غصب كالجو كالجو كاشد) وهو كلب
مبدوماشية وحول زم مبدرة (أو غصب) خمر مبدرة (أو غصب كالجو كاشد) وهو كلب
مبدوماشية وحول زم مبدرة (أو غصب) خمر مبدرة (أو غصب) خمر مبدرة (أو غصب) خمر مبدرة
(أو غصب) خمر مبدرة (أو غصب) خمر مبدرة (أو غصب) خمر مبدرة (أو غصب) خمر مبدرة
وقوله مسلم ليس يقيد بل خمر الذى اذا غفل بسد الغاصب بمبدرة بطريق الأولى لانه كان
بمبدرة قبل الغفل فبمبدرة أولى (الامارة) من خمر مسلم وامل المراد غير خلال (لحمه
آخر فضل) فى دجاجة مثلا بزمه رده (وال زال بدمهنا) بالاراقة (وان تلف) غاصب أو غيره
الكلب أو الخنزير ولو كان المتلف ذمما لم يلزمه قيمتهما (لانها ما ليس هما عوض غريمي لانه
لا يجوز سعهما (خنزير) كالجمر غير مستورة) ولولد لى (وتجبر اراقه خمر المسلم) فغير الخلال
الزهرى

وقيل رده (ولو) كان النقص
(رائعاً فسلماً ونحوه) كمنبر
لأن قيمته تختلف بالنظر إلى قوة
رائعته ووضوحها (أو) كان
النقص (بإتباعه بعد) لأنه
نقص في القيمة بخلاف صفته
أشبه النقص بغير باقي الصفات
وكذا أقطع ذنب جماراً فلو غصب
قناصه عند وقوع بهائم أعجمي
وأغصب من غاصب ما بين
القيمتين وكذلك النقص لغيره أو
مرض أو غصب (أو) غصب
هيباء (أو) خصاء أو أزال منسه
(أو) غصب فيه من غير) كأنفه
أولسائه أو بدو أورجليه (رده)
على ما لا يكره (و) ردهه (قيمته)
كلها اتصالاً لأن المتلف الممنوع فلا
يتوقف ضمها على زوال الملك
كقطع غصص بيتي بدروان
المضمون هو المفقوت فلا يزول
الملك من غيره أي غير المفقوت
بعضه لأنه كالقطع تسع أصابعه (وإن
قطع) غاصب من رقيق مغضوب
(ما فيه مقدار) من حر أو شراً
(دون ذلك) أي إلى الله الكامله
كقطع يد أو حن أو هيباء
ونحوه (و) على غاصب (أو) أكثر
الأمرين (من) دية القتل أو جوع
أو نقص قيمته لو جوع سبب كل
منهما فوجب أكثرهما ودخل
فيه الأعرافان الجناحان وأبد
وحداهما فلو غصب عبداً
فقتله أثبت فزاد عند الله
الذي تم قطع يده صار أقوى
القيمتين سيما تزداد في الغاوان
صار يسارى خمساً تزداد وإنفا
وتجسدها فإن كان الجاني غير
الغاصب فله ما رشح الحاشية

ارش الجناية فيستقر على
 الغاصب لأن الغاصب لا يلزمه
 أكثر من ارش الجناية (ولا يرد
 مالك) تميم ما له عند غاصب
 (ارش) واستردده وارثه (عنه)
 (عصبا أخذه) من غاصب (عنه)
 أي مع المصوب (بزوالة) أي
 العيب عند مالك كالمصوب
 عند الفرض عند فزده وارث
 نقصه بالمرض ثم يرى عند مالك
 بحيث لم يضر به نقص فلا يرد
 أرشه لأنه عوض ما حصل يبد
 الغاصب من النقص بتعديه
 واستقر ضامته برد المصوب
 ناقصا فان أخذه مال كله دون
 ارشه فزال همه قبل أخذ ارشه
 لم يسقط ضمانه بخلاف ما يرى
 في دعاب فريد مال كله ارشه
 ان كان أخذه (لا يضمن)
 غاصب رد مضمورا بجماله نقص
 سعه حكى غصبه وهو
 يساوي ما تعلم رد مضموري (نقص
 سعه) لصار يساوي بمقتضى
 مثلا فلا يلزمه برد مضموري لأنه رد
 العين بمثلها لنقصه هذا ولا
 صفة بخلاف المهر والنسعة
 ولا حتى ثالث في القيمة مع
 بقائه المهر وانما حقه لم يوهب
 باقية كما كانت (كز الزاد)
 سعر المصوب أول بزرده ولم
 ينقص كسبه مفقود في الدين
 قيمته ثم غصبه فصار في غرضه
 عند غاصبه فصار يساوي ماله
 وبقيت قيمته بمثلها فلا يرد
 الغاصب شيئا لعدم نقصه
 (ويضمن) غاصب (زيادة)
 أي المصوب بان من أوفى
 منة عند من هزل أو نسي

لا يرد على اقتنائه (ويجوز ردها) أي الخمر (إليه) أي المسلم غير المسلم لا لأهله عاقلة له على
 ما يجرم عليه (وان غصب جليمة تصب لم يلزمه) أي الغاصب (رده) ولوديه (لأنه
 لا يظهر بدعيه ولا يفسد له) لأنه لا يصح بيعه واختار الحارثي بيعه رده حيث قلنا يشترط
 في البائيات أن ينفذ بمباحا كالكلب القنني ويصح في تصحيح الفروع وهو التماس ويقطع
 به ان يجب واختاره أيضا الموضع وقال عمر بن الخطاب وجوب رده في الأقصر ارجح (وان
 استولى على حرم بصفته بذلك) (لو كان) (مسفرا) لأنه ليس بحال (وباقى في الدماء ان شاء الله
 تعالى) (باو من ذلك) لكن تقدم في الباب قبله إذا بعد عن بيت أهله يلزمه رده وموته
 عليه ولا يضمن دابة عليها مال كله الكبر ومتاعه لأن في دماء الكهاتفة ابن رجب عن
 القاضي وجزءه في المنتهى (ويضمن) الغاصب (ثلاثة) أي ثياب حوصفر (وحلته) (وان
 لم يزرعه) لأنه لا مال أشبهه ما لو كان مفقودا (وان استهلك) أي الخمر كبر ما كان أو مسفرا (كرها
 أو حبسه مدة ففعله أجرة) لأن منفعته مال يجوز أخذه له عوض عنها فضمنت الغاصب
 (ك) منافع (المسدود منه) أي منع انسان آخر (العمل من غير حبس فلا ضمان عليه
 في مناقحه) (ولو) كان المنوع (هيدا) لأن مناقحه كانت نصبت له فلا يضمنه الغير
 وفصل يلزمه أي الغاصب (رد المصوب إلى محله) الذي غصبه عنه (وان بهدنان
 قدر على رده) أي ان كان باقية القول عليه الصلاة والسلام على اليد ما أخذت حتى تؤديه
 رواه أبو داود والترمذي وابن ماجه وحسنه الترمذي وسأروى عبد الله بن السائب عن
 أبيه عن جده لا يأخذن أحدكم متاع أخيه لأهبا أو حادوا من أخذ عصا أخيه فطردوها
 رواه أبو داود (ويؤجر) الغاصب (عليه) أي الزد (أخذت قيمته) لأنه لو لم يمد في غير نظر
 إلى مصلحته فكان أولى بالفرامة (فان قالوا) أي المصوب بالمعد (ده) مكانه (أو عاقبي
 أجزده) إلى مكانه (والأزمين) رده (يلزمه) لأنها ما أوشه ولا يجبر عليها (أو طلب) رب
 المصوب (منه) أي الغاصب (أحله) إلى مكان آخر في غير طريق الرد يلزمه (أي الغاصب
 ولو كان أقرب لأهله ما أوشه) (وان قال المالك دهه) أي المصوب (في المكان الذي نقلته
 إليه لم يملك الغاصب رده) إلى المكان الذي غصبه منه لأنه تصرف لم يؤذن له فيه (وان قال
 المالك رده) أي المصوب (إلى بعض الطريق) إلى الموضع الذي غصبه منه (لزمه)
 رده إليه لأنه يلزمه إلى جميع المسافة فلو مالى بعضها كالواقط رس الدين من المدين بعض
 الدين وطلب منه باقيه (وهما اتفاقا عليه من ذلك) المذكور (جاز) لأن الحق لهما (وان
 خطاه) أي المصوب (بما عكس غير منته أو) يمكن تغيير بعضه كخطفه خطاه (بشعر
 أو يسمم أو) خطاه (مضاد الخب بكارة) (ولو أخطع الخس) (أو) اختلط (زبد أحر باسود)
 وما أشبه (لزمه) أي الغاصب (فقط صوره) إلى المالك (وأجزه المهر عليه) أي الغاصب
 لأنه يجب تعديبه فكان أولى بغيره من ماله لكونه الشارع لم ينظر إلى مصلحة المتعدي
 (وان) اختلط المصوب بغيره (لم يمكن تغييره قسبيا في الباب وان شغل المصوب بماله
 كحجره) (الغاصب) (عليه) أو شغل خطبه به أو نحوها فان بل لتطيق وان كسر الحجر
 بحيث لا ينفقه به (والرد مع ارشه) (أو كان مكانه خشية فتلقت) الخشبة (لم يجبر رده) لأنه
 صار مستلحا (ووجب قيمته) كالزاد (وان كان) الحجر أو الخشبة أو الخط (باقيا بماله)
 أو مسفرا (لزمه رده) مع ارش نقصه ان نقص (وان انتقص الدماء) بردا لمجر أو الخشبة
 (ونقص الثوب) بردا لمخط لأنه مضموب أمكن رده وجب كالمولم بين عليه أو مخط به
 وان وصليه (وان سمر) الغاصب (بالسماير) المصوبة (باب يلزمه) أي الغاصب (قلها)
 الصنعة فليد رده وما نقص بعد الزيادة سواء طال به المالك برد أو قلها أو لا يهاز ياد في نفس المصوب فضمنها الغاصب كالوطا ليه

لو كانت موهبة حرة حال الغناب لم ينضمها ولا ينسبها فان لم تكن من عين المصوب فهي صفة فيه وانما هي له و (لا) يضمن غناب (مرضاً) طرأ على مصوب يده و (يرى) منه في (له) أي الغناب زوال الموجد الغناب من في يده وكذا لو جلت فقصت ثم وضعت بيد غناب في زوال قصه لم يضمن شيئاً (ولا) يضمن غناب شيئاً (ان) زاد مصوب يده فزاد سقطت ثم زالت الزيادة ثم (عاد مثلاً) أي قدر الزيادة الأولى (من جنسها) قبيل الزيادة كان غناب جيداً قيمة مائة فعملت مائة فصار يساوي مائة وعشرين ثم نسبها فعدت قيمته الى مائة ثم عمل الصنعة فصادت الى مائة وعشرين بنوده لما لك كذلك فلا تعلق عليه له وما ذهب وهو يده اتمه ما لو رضى و يرى يده أو ابني ثم عاد يده وكذا لو ضمن ثم هزل ثم ضمن وعادت قيمته كما كان بخلاف الزيادة فقيمه من جهة أخرى كالوهزل وقيل صنعة لأن الذهب لم يعد (ولا) يضمن غناب المقتضى (ان) قص مصوب يده (زاد) مثله من جنسه) لكن غناب هذا عينا يساوي مائة فزول هذه وصار يده اتمى ثمانين ثم ضمن فعدت قيمته الى مائة فزاد (ولو) كان ما زاده (سنة قبل) صنعة نسبا) كان غناب جيداً فساو يساوي مائة فقسبها وصار يساوي ثمانين فقصت الخاطئة فعدت قيمته الى مائة فزاد ولا شيء منه لأن الصنائع كلها جنس من اجناس الزيادة في الرقيق (وان نقص) مصوب نقصه (غير

وردها) الغناب ولا اثر لغيره لانه حصل بتمديه (وان كانت المسامير من المشقة للمصوب أو) كانت من (مال الماصوب منه فلا شيء للغناب) في نظيره له بتمديه (وليس له) أي الغناب (قلها) لانه تصرف لم يؤذن له فيه (الان) بأمر المالك بقولها (فانزع) القلم ولا اثر لغيره لانه حصل بتمديه (وان كانت المسامير الغناب هو دفع المالك لم يصير المالك على قبولها) من الغناب لما عليه من المنة (وان استأجر الغناب على عمل شيء من هذا الذي ذكرناه فالأجر عليه) لأنه اقر العامل ولا شيء له لما لا له لم يأت فيه (وان زرع) الغناب (الأرض) فرد ما يبدأ أخذ الزرع فهو والغناب) قال في المبدع يصير خلاف تعلمه لانه يباعه له (وعليه) أي الغناب (أجرها) أي الأرض (الوقت تسليها) لانه استوفى نعمها فوجب عليه عوضه كالواستغناء بالاجارة وان انتفعه مال فوجب ان نقص من كالعرب (و) عليه (ضمان النقص) ان نقصت حركات النصب (ولو زرعها) أي المصوب منه الغناب (فقصت لترك الزاخرة تاراضي البصرة أو نقصت) المصوب منه (الميراثين) الغناب (نقصه) لانه نقص حصل يده العادية (وان أدرجها) أي الأرض (رهباً) (وعلى زرع قائم) لم يحصل (فليس له) أحياء الغناب على قلها) لما روى رافع بن خديج ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من زرع في أرض قوم بغير اذنهم فليس له من الزرع شيء وله نفقته وراه أحموا وراودوا والتمسوا حتى وجدته ولا يمكن رد المصوب الى مالكه من غير ائلاف مال الغناب على قريب من الزمان فلم يجز ائلافه كالو غناب سبعة تحمل في اماعه وأدخلها الجبة البحر لا يجبر على القائه فكذلك انما سببته لئلا يهن التلف وفارق الشجر طول معدته وحدث ليس اعرق ظالم حتى يجوز عليه لان حديثنا في زرع فحصل الجلبع بيننا (ومخير) مالك الأرض (بين زركه) أي الزرع (الى المصدا) بالجره) أي اجتمع له أرض نقصه ان نقصت (وبن) أحده بقتته) لأن كل واحد منهما حصل به فزعه فقلت ان يديه المصوب لا يفرقه (فبزه) المالك أن اختار أحد الزرع للغناب (مثل البذر وعوض) ووافقه من حرق وسق وغيرها) لقله عليه الصلاة والسلام في الحديث السابق وله بقتته) قال الامام انما ذهب الى هذا الحكم احتجاً على خلاف القياس وظاهره ولو كان عمل الحرق ونحوه بنفسه لأن العمل متقوم استهلك المحلحة الزرع فوجب رد عوضه كالواستأجر من عمله وهذا أحد احتجائيين ذكرهما الحارثي (ولا اجرة) على الغناب في الأرض المقتضوية اذا اختار المالك أحد الزرع بقتته مدة (مكنه) أي الزرع (في الأرض) المقتضوية لأن منافع الأرض في هذه المدة عادت الى المالك فلم يستحق عوضها على غيره (وبزركه) أي الزرع (رب الأرض) ان أحده قبيل وجوب الزكاة) بان عاكه في اشتداده لوجوبها وهو ملكه (و) ان غلبه (بعد) أي بعد الوجوب بان عاكه به الاشتداد فزكاته (على الغناب) لانه المالك وقت وجوبها يحكمه في الانصاف قال في تصحيح العروق وهذا الصحيح وقواعد المذهب تقتضيه والوجه الثاني بركه أخذه وهو مقتضى المقتضى واختيار الحرق وأبي بكر وابن أبي موسى والحارثي وغيرهم لانهم اختلفوا وان الزرع من أصله له الأرض ولكن المذهب الأول انتمى ومقتضى كلامه في التنقيح والتمتعي قال كان المذهب الثاني وان قلنا للمالك الغناب الى أخذه ويقرق بين رب الأرض والمشتري بالرب الأرض بتملكه بقتته فكذلك استبداد أولي وجوده خلافاً للمشتري (وان غرسها) أي الأرض المقتضوية (الذهب) أي في يده (ولو) كان الغناب (ميراثاً) في الأرض المقتضوية (أو غرسه) أي غرسه أو بني في الأرض اجتنى أو ميراث (من غير غناب بلاذن) رب الأرض (أخذ) أي أزم (بقلم غراسه) (قلع) (بناؤه) اذا طأه

الارض المنصوبة (أخذ الناهو القراس) من الناصب (بجنا أو) أراد أخذها بالقبضة وأي مالكة (أي القراس أو الناهو الاعطاء) (أي مالك ذلك) لانه من مال الناصب فلم يكتف بهد أو القراض من غير الناصب أوقات (وزوائد منصوب) كوله حيوان وغير شجر (إذا تلفت أو نقصت أو حنت) سيد غاصب على مالك أو غيره (كهو) أي كالمنصوب أصلا سواء تلفت مفردة أو مع أصلها لأنها ملك مالك الأصل وصحلت سيد الغاصب بغير اختيار للمالك بسبب ثباته في العادة على الأصل فتمنع في الحكم من غصب حاملا رمثا لم يمتلئ غصده وولدت فالولد مضمون عليه أن ولده حيا وإن ولده ميتا وقد غصبها حاملا فلا شيء عليه لأنه لم يمتلئ حياته وإن كانت حية بعنده وولده ميتا فكذلك عند القاضي وجاهة وصحة في الانصاف وقال ولده أبو الحسن بضمه بقبضة لو كان حيا وقال الموفق ومن تبعه الأولى أن يضمه بشرطيته أمه وإن ولده حيوات فعليه قيمته يوم تلفه

فانصوب وان حطه غاصب أو غيره (ما) أي منصوبا (لا يتبرك من ينقصه عثلهما) أي بان حطه أو يتبرك أو التقيد بقدم من نفسه على وجه لا يمتز منه (زمه) أي الغاصب (منه) أي المنصوب كالأول وزنا (منه) أي المختلط لأنه قدر على رد بعض ماله اليه مع رد المثل في الباقي فلم ينقل إلى يده في الجميع فن غصب صاعا فلف نصفه (و) ان حطه منصوبا (بدونه أو) حطه (بغيره) من جنسه (أو) حطه (بغيره) على وجه لا يمتز (كزيت

الارض المنصوبة (أخذ الناهو القراس) من الناصب (بجنا أو) أراد أخذها بالقبضة وأي مالكة (أي القراس أو الناهو الاعطاء) (أي مالك ذلك) لانه من مال الناصب فلم يكتف بهد أو القراض من غير الناصب أوقات (وزوائد منصوب) كوله حيوان وغير شجر (إذا تلفت أو نقصت أو حنت) سيد غاصب على مالك أو غيره (كهو) أي كالمنصوب أصلا سواء تلفت مفردة أو مع أصلها لأنها ملك مالك الأصل وصحلت سيد الغاصب بغير اختيار للمالك بسبب ثباته في العادة على الأصل فتمنع في الحكم من غصب حاملا رمثا لم يمتلئ غصده وولدت فالولد مضمون عليه أن ولده حيا وإن ولده ميتا وقد غصبها حاملا فلا شيء عليه لأنه لم يمتلئ حياته وإن كانت حية بعنده وولده ميتا فكذلك عند القاضي وجاهة وصحة في الانصاف وقال ولده أبو الحسن بضمه بقبضة لو كان حيا وقال الموفق ومن تبعه الأولى أن يضمه بشرطيته أمه وإن ولده حيوات فعليه قيمته يوم تلفه

فانصوب وان حطه غاصب أو غيره (ما) أي منصوبا (لا يتبرك من ينقصه عثلهما) أي بان حطه أو يتبرك أو التقيد بقدم من نفسه على وجه لا يمتز منه (زمه) أي الغاصب (منه) أي المنصوب كالأول وزنا (منه) أي المختلط لأنه قدر على رد بعض ماله اليه مع رد المثل في الباقي فلم ينقل إلى يده في الجميع فن غصب صاعا فلف نصفه (و) ان حطه منصوبا (بدونه أو) حطه (بغيره) من جنسه (أو) حطه (بغيره) على وجه لا يمتز (كزيت

غصب (نصاب الجبل كل منها مالى بدل عين ماله وان نقص منسوب عن قيمته منفردا على صاحب نقصه لم يضره بقوله (و) منصرف غاصب في قدر ماله فيه) أى المختلط للاستفادة انفراد أحدهما عن الآخر فان اذنه مالى المصوب بمحاذرات الحق لا يضرهما ولا يضره ما قسمه فلا يجوز بيعه رضا الشريكين هذا ان عرف به هو لا تصدق به عنه وما في حلال وان شئت في قدر الخراج تصدق بما له له أكثر منه نصا (ولو اختلط درهم) الشخص (بدرهم آخر) بلا غصب (ولا غير) أى لم يميز مالى كل واحد منهما (فتلف) درهمان (اثنان) من الثلاثة (فباقي) وهو درهم (قيدهما) أى بين رب الدرهمين ورب الدرهم (نصفين) لأنه يحتل ان يكون اتانف درهمي رب الدرهمين شخص صاحب الدرهم به يحتل ان يكون اتانف درهمي لهما ودرهما لهما شخص صاحب الدرهمين بالباقي فتساويا ولا يحتل غير ذلك ومال كل واحد منهما متبرع قطعا بخلاف ما تقدم فانه انهم علمنا وقال في صحيح الفروع الأولى ان يقرع بينهما فرع أخذه لا يضره فثبوت ان لا أحدهما لا يضره فغيره وقد استنبه علمنا فخرج بالقرعة كقطار (وان غصب فيها حصته أو) غصب (سوقا فانه يرب) فنقصت قيمتها (أى الثوب والصبي أو السويق والزيت أو)

(و) من (ذبح الحيوان) المأكول (نقص) الباب (وكان) ارش نقصه و (اصلاحه على البائع) لأنه انقص ماله وكذا لو باع داره فيها أمره ونهذه الأخراج والتفكيك (وان كان) نقص الباب (أو كثر ضررا) من بقائه على الدار ومن نقصه و (ذبح الحيوان) (لم ينقص) الباب لعدم قائمته (و) ينصلحان على ذلك بان يشتر به مشتري الدار وغير ذلك (بان يهره) البائع ونحوه هذا اختيار الموق وقال القاضي وابن عقيل وصاحب التلخيص وغيرهم بنقص الداب على البائع ضمانا لنقص (وان غصب لو حفر قعر به سفينة لم يقطع ومضى) أى السفينة (في الحفرة حتى يخرج) السفينة (منها) أى اللجج (وترى ان تخلف عليها) انفرق (بقوله) لان في قعره افساد المال الغريم إمكان رد الخلق الى حقه بعد زمن يسير بذونه (ولو لم يكن) فيها الاموال الغاصب أولئك يمكن فيها ذور وح محترم خلافا لى الخطأ لأنه لا يمكن رد المصوب من غير اطلاق كماله كان فيها مال غيره (وعليه) أى انه اص (أجره) أى الوح (السه) أى الى رد له حاسبه منه بغيره وارش نقصه ان نقص (وان كان) الوح (في اعلامها) أى السفينة محرم (لا تفرق) قطعه من قطعه (ورد له) به كماله كانت الساحل (وصاحب الوح) طلب قيمته حيث نأخر القلع (لكنه في اللجج وخيف غرقه الحيلولة) فإذا أمكن رد الوح الى ربه (استرحم) وردا القيمة (أو) الى المليونى على الغاصب الاجر والى حين بذله القيمة فقط ولا عليك سيدنا بل على كفايه (وان غصب خيطا لحا به جرح حيوان محترم) من آدمي وغيره (ورخيف من قطعه) أى انقطع (ضررا آدمي) لم يقطع وعليه قيمته (أو) خيف من قطعه (تلف غيره) أى الادى (ففيه) أى الغاصب (قيمه) أى الخطط لأنه تصدروا الخلق الى مستخدمه جبر بذله وهو القيمة ولا يارمه القلع لان الحيوان كدمومة من بقاء المال وكذا لو شذ المصوب جرحا شخص دمه أو جرح به موصى مأكول (وغير المحترم) مبتدأ خبره (كالمترد والمخربى والكلب المقور) وانقرض (فإذا خا ط جرح ذلك بالخط المصوب) وجبرته لأنه لا تضمن نفو تنفذ حومة أشبهه بالخط به (و) (وان كان) الحيوان (ما كولا) خطا جرحه بالخط المصوب وهو ملك (فغاصب ذبح) الحيوان ولو نهضت به قيمته أكثر من ثمن الخطط أولئك يمكن معمد الأكل كالغنيل (ولزمه) أى الغاصب (رد) أى الخطط به لأنه لا يتمكن من رد ذبح الحيوان والانتفاع بلحبه ولا أثر لتضره بذلك لتعديبه (وان كان) الحيوان الذى خط جرحه محترما (غير ما كولا رد) الغاصب (قيمة الخطط) لان حومة الحيوان كذا كذا سبق (وان مات الحيوان) الذى خط جرحه بالخط المصوب (لزمه) أى الغاصب (رد) أى الخطط به لان حومة الحيوان غصوه (الان) يكون آدميه موصى ما فيه القيمة (أى قيمة الخطط لان حومة الادى مبتدأ خبره من حمة) (وان غصب جوهرة فابتاعها بمائة) ثم كذا حكم الخطط الذى خط جرحه على ما سبق تفصيله (ولو ابتاعته ثمانية) أى شاة انسان (ونحوها) أى الشاة من كل ما يؤكل (جوهرة) آخر غير موصى به وتوقف اخراجها الى الجوهرة (على ذبيحتها) أى الشاة ونحوها (ذهبت) بقصد كون الذبح أقل ضررا من الضرر الحاصل بتركها (قاله الموق وغيره وقال المحارنى واختار الإجماع عدم القيد) يكون الذبح أقل ضررا على ما روى عنه (وعلى مالك الجوهرة ضمان نقص الذبح) لأنه انقص ماله (الان) يضرط مالك الشاة بكون يده على الشاة (له) مما نقصه الذبح (لنظر بطولها ودخلت اليه رؤسها في قدر ونحوه لم يمكن اخرجها) أى الرأس (الابيض هو) أى البهيمة (ما كولا) فقال لا كثر (ون) منهم القاضي وابن عقيل

ما ليصيح (ما ليصيح) في الثوب والصبيح أو
المسويق والزيت لاجتماع
ملكهما وهو يقتضي الاشتراك
(وان زاد قيمة أحدهما) كان
نقصا في قيمة الثوب عشرة
والصبيح خمسة فصار مبيعها
بماوى عشرين بسبب غسل
الثوب أو الصبيح (هـ) الزيادة
(لصاحبه) أى الذى غلاسه
من الثوب أو الصبيح لأنها تباع
لا مثلها وان زاد أحدهما أربعة
والآخر واحد انقص بينهما
كذلك وان كانت الزيادة لم يعمل
فيهما لان عمل النقص في
المقصود لئلا يهلكه حيث كان
أزاد زيادة مال الناصب به
وليس لناصره من ثوب
من يمه فان ياه ففسده له حاله
(فان طلب أحدهما) أى مالك
الثوب أو مالك الصبيح (قلع
الصبيح) من الثوب (لم ينجح)
أى لم يزل ما جابهه لأن فيه اتلافا
للك الآخر حتى (ولوضن)
طالب القلع (النقص) لهلاك
الصبيح بالقلع فنقص ما ليه
وهو صفه وان بذل أحدهما
للاخر فخرقه ماله لم ينجس على
قبولها لأنها معا وشدة (ولازم)
المالك قبول صبيح (الثوب
للمصوغ (و) قبول (ترويق
دار) منصفين (و) غصوم
كنساحة ثوب وقهر وتباطه
وضرب حديد ابر أو سيفا
وغصوها وزادت القيمة بذلك
العمل اذا (رهبة) لأنه من
صفات العين فهو كزادة
الصفة في المسلم فيعو (لا يلزم)
مضمونا منه قبوله هبة
(مصابين) لناصرها (مهر بها) الخشب (المصوب) لأنها أعيان متميزة فلا يجبر على قبولها كثيرا

(ان كان) دخول رأسها (لا يتغير بها من أحد كسر القدر) لم يحصل فيه من عدوان
له (ووجب الارش على مالك الهبة) لأنه تفضيل ماله (وان كان) دخول رأسها (يتغير بها
مالكها) ان دخل رأسها يهدى (في نحو القدر) (أو كانت يده عليها) حال الدخول ونحوه
نحنت من غير ضمان) على رب الأبناء لأن التفرط من جهته فهو أولى بالضرب من غيره
(وان كانت) الفعلة (يتفرط مالك القدر بان أخذه بيده أو ألقاها) أى القدر (في الطريق
كسرت) القدر أو نحوها (ولا لارش) لحاله في ربه لثأره ونحوه لان المفراط أولى بالضرب وقال
الموفق والشراح يعتبر أقل الضرر من فان كان الكسر هو الأقل تسبب والأذى والعكس
كذلك قال من أيهما كان التفرط فالضمان عليه وان لم يحصل تفرط من واحد منهما
فالضمان على صاحب الهبة ان كسر القدر وان نحت الهبة فالضمان على صاحب القدر
(ولو قال من عليه الضمان أنا أتلف مالى ولا أعزم شيئا لآخر) كان له ذلك (لانه رضى باضرار
نفسه وان كانت) الهبة التي دخلت رأسها في نحو القدر (غير ما كوله كسرت القدر ولا
تقتل الهبة بهال ولو اتفقا على القتل لم يمسك) منه لانه عليه الصلابة والسلام نهى عن ذبح
الحيوان لغرماء كل فوج ترك الحال على ما هو عليه لما فيه من تعذيب الحيوان (ومن وقع
في نحو) محيرة دسار ونحوه) كمحيرة (لغيره يتفرط صاحبها) أى المحيرة (فلا يخرج
الدسار منها) (كسرت عينا) أى ولا شئ على رب الدسار في الهبة لأنه المفراط (وان لم يفرط)
رب الهبة (غير ربه الدسار) فرط أولم يفرط (بين تركتها) الى أن تفسد (وبين
كسرها وعليه قيمتها) لأنه تفضيل ماله (فان بذل ربه أذله بوجوب قبوله) ولم يجره كسرها
لانه بذل له مالا يتفاوت به قوله الضرع عنه فلو لم يقبله لم يفسد من الجوع بين المقتنين
(فان يادر) رب الدسار (فكسر) الهبة (عدوانا لم يلزمنا أكثر من قيمتها) ككسار
الطغاف (وان كان السقوط لا يفضل احدهما من مكان أو ألقاها طارا وهو ربه الكسر
وعلى رب الدسار الارش) أى ارش ما نقص بالكسر لأنه تفضيل ماله (فان كانت الهبة
مجنبة) أى غالية الثمن (وامتنع رب الدسار من ضمانها في مقابلته الدسار فيقال له ان
شت ان تأخذ) دسارك (فاغرم) ارش كسرها (والا) تشاء ان تأخذ (فأترك) الدسار
حتى تنكسر (ولا شئ لك) بذله (ولو غصب) انسان (الدسار) أو نحوها (فألقاه في محيرة آخر)
أو نحوها من كل انما مضى الراس (أو سقط) الدسار (فيها) أى الهبة (بغير فعله) أى الغاصب
(تعين الكسر) لو عين المال المصوب من غير اضافة مال (الا ان يزيد ضرر الكسر على
التبعية فسقط) الكسر (ويجب على الناصب ضمان الدسار) فيعطى رب الدسار به ولا تنكسر
لان في كسرها اذن امتناعه على الربى منى عنها ولو بادر رب الدسار وكسرها لم يلزمه الاتية
وجها واحدا كاله في الانصاف وغيره

ففضل وان زاد المصوب (ب) بيد الغاصب أو غيره (لم يرد به بذلته متصلة كانت كالعين
وتعلم صفة أو منفصلة كالولد) من هبة وكذا من أمة الا ان يكون حاد لا فهو حرم وبذله
مقتضى عدم الادق بآى (والكسب) لأنه من غناء المصوب وهو مال الكه فلو رده كالأصل
(ولو غصب حاربا) فصاد به (أو قوسا) أو سمها كاله في النقي (فصاد) الغاصب أو غيره
(بهاو) غصب (شبكة أو شر كاهامسك) الشوك أو الشكة (شيا أو) غصب (فرا فصاد)
عليه أو غير فهو مال الكه) أى فالصبيح الكل وغنم الفرس لئلا تجارح والقوس
والشكة والشوك والفرس لان ذلك كله بسبب ملكه فكان له كما لو غصب عبدا فصاد
(ولا يجره) أى لا يلزم الغاصب جرحه لجارح أو القوس أو الشكة أو الشوك أو الفرس

(مدقاص طباده) وغزو الفرس لانه نافع للغصوب في هذه المدة عادت الى المالك فلم يستحق عوضا على غيره كما لو زرع الغاصب الارض المصوبة فغدا المالك الارض بنقته وكذا لو غضب عبد افساد او كسب فهو وليد لاجل تلبس على الغاصب في مدة كسبه وصيده لما تقدم وان غضب كلبا وصيده ففي التلبس هو للغاصب (وان غضب متحلا بقطع الغاصب او غيره به تحسبا او شيا فاقوه) اي ان غضب او الحشيش (للتغاصب) للحصول الفل منته (كالجبل) المصوب (يربط به) الغاصب ما يصحبه من حطب وشجره وكالو غضب سيرة فاقنائل به وغنم (وان غضب بواقصره) الغاصب بنفسه او بآجره (او) غضب (عز لا نصعبه او) غضب (فصاة او وحيد باقصره ابر او اواني او غيرها او) غضب (خشبا فغصه ما بال وشجره) كرف (او) غضب (شاة فذبحها وشواها) (بمصر ذلك وارش نقصه ولا شيء له في نظيره لانه يندبه) (ونصحه) اي الغاصب (اباها) اي الشاة (لا يحرمها بمعنى انها ليس) هو اي الشاة ان الشاة (صارت كالميتة) لانه اذا كان من فيه اهله المالك (لكن لا يجوز) للغاصب واخيره (اكلها ولا انصرف في الايدان مالها) كثر الاموال (وواني في القطع في السرة او) غضب (طينا فغصه لينا) او اجرا (او لحارا او) غضب (حبا فطحنه) او قد غاصه من غير شجره (رد ذلك) اي مال الكه لاصعين ماله ولا له لوقوله جل جلاله لم يزل عن فكتنا بكم غيره (زيادته) ان زاد (وارش نقصه) ان نقص لكونه حصل بقله والفرق بين نقص العين او الغنم اوها (ولا شيء له) اي للغاصب به لانه المالك لا يملك الا زيادة لانه يبيع في ملك غيره فلم يستحق ذلك عوضا كما لو غش زينا فزادت قيمته (لكن ان امكن ارد الى الحالة الاولى حتى ودراهم وشجره) من اوافى من حده وشجره وسكاكين ونعال (فقال المالك اجاره) اي الغاصب (على الاعادة) الى الحالة الاولى لان عمل الغاصب في المصوب محرم فقلت المالك ان ازالته مع الامكان وظاهر كلامهم هنا وان لم يكن فيه غرض صحيح لكن مقتضى ما تقدم انما عاك اجاره اذا كان فيه غرض صحيح وجزءه للمالك (وما لا يكون) رداه الى حالته الاولى (كالبواب والفتار وشجره) كالبواب والشاة اذا غصها وشواها والجب طمحه (فليس للغاصب افساده ولا لالمالك اجاره عليه) لانه اضاعة مال يغير منفعة (وتقدم به منته وان غضب ارضا فغفر فيها بئرا او شق فيها (نهر او شجره) فكتناه ودولاب (فاربها لانه يطمحها) اي البئر وشجرها (ان كان) العلم (لنقص صحيح) لمعونه بالحق ولا به بغير الارض (وان اراد الغاصب طمحه فان كان) العلم (لنقص صحيح) كاستقاط ضمان ما يقع فيها) اي البئر (او يكون) الغاصب (فقد نقل ترابها الى ملكه او) الى ملك غيره او الى طريق يحتاج الى ترميمه فله) اي الغاصب (طمحها) بترابها حيث بقي فلو فوات بسيل او ريح وشجره فله العلم بغيره من جنسه لا يرمول او كتناسف وشجره ذكره الحارثي (من غير ان ذر بها) فخلصا من ذلك الضرر (وان لم يكن له) اي الغاصب (غرض) صحيح في العلم (مثل ان يكون) الغاصب (قد وضع التراب في ارض مالها او) وضعه (في مواب او ابراه) المالك (من ضمان ما يتلف بها) اي بالثر وشجره (وتصح البراءة منه) كالف المصطفى والتمسح لان الضمان انما يلزم لو لم يوجد للمصدي فادارضى صاحب الارض زال التمدي فيزول الضمان وليس هذا ابراهما بل يجب وانما هو اسقاط للتمدي برضائه (او منعه) المالك (منه) اي العلم (لمعك) الغاصب (طمحها) اي بقية الصو لانه تصرف في ملك الغير بغير اذنه لغير غرض صحيح ومنع من العلم برضاء بالحق فيكون عزله ابراه من ضمان ما يتلف بها ولو كسب الغاصب (تراب الارض) المصوبة (فطالبه المالك برده وفقرته لزمه) اي

سوقا) له (ذ) رب المصوغ او الزيت والغاصب (شربكان) في الثوب المصبوغ او السويقي الملتوث (بقدره قهبا) لما تقصم (ووضن) الغاصب (التقص) ان حصل التلبس بالخط (وان غضب) شخص (توبا وصفا) من واحد (فصعبه به رده) اي الترب مصعبه وتالاه عين ملك المصوب بمنه (و) رد (ارض نقصه) ان نقص لتدبه (ولا شيء له) اي الغاصب (ان زاد) به له فيه لانه يترده به فان كان المصوب واحد والثوب واحد فهما شربكان يتسد رمكهما وان زاد في ثبتهما فلمهما وان رادت قيمة احداهما فله به وان نقصت قيمة احدهما او قيمتهما قلته ولا يضمن نقص

السمر الفصل ويجب لو غاصب (هـ) امة مضمومة (عالمنا فخره) الى الوط (حسب) لزاما لابلها ليست بزوج ولا ملك عين ولا شبهة فذرا لمحضت علم التصرع (و) يجب بوط (مهر) مثلها بكارا كانت او نسيا (ولو) كانت الامة (مطاعة) لانه حق السيد فلا يسقط عطاولها كذا انتم افي قطع يد او اسقطادها وحسب التام من مهر الذي محمول على المصرة لانه حقها فبسقط عطاولها بخلاف مهر الامة (و) يجب بوطه (ارض بكاره) ازا لانه بدل رخصتها فلا ينسدرج في المولى لان كلا منهما يضمن مفقدا بدليل ان من وطئ شيئا لمسه مهرها وان

انقضها لاسبابه لزمه ارض بكارها فخصمنا اذا احتجتمو ما ياتي في الكاح من اندراج ارض البكاره في المهر في الحره (و) يجب بوطه

الولد من أولادها فاصب بوطئه
قائدة نقصا فان استردّها
مالها ما عدا ما لاقت منه في
نقصها ما ضمنها القاصب لانه اثر
فعله كالواسترد لمليون
المقصود بغير ما من القاصب
فسرى المجرى الى نفسه عند
المالك فبات (الولد) مسن
فاصب (هناك) بها (أي الامة)
لان من غاشها وبشها في الرق
في النكاح الحلال فبها أولى
ويجب رد معها كسائر الزائد
(ونقصه) أي القاصب
(سقطا) أي مردودا قبل تمامه
حيوا (لا) ذهب منه ان ولد
(ميتا) ولو تاما (لا جناة) لانه
لم يمل حياته قبل ذلك (بشرقية
أمة) كالزاني عليه اجني وان
ولده تاما ما شتمت حسنة
بشيمته بغيره في المتي والترح
وغيرهما وان ولده ميتا بجناة
ضمنه المالك من شتمه من جان
وقاصب (وقراره) أي الضمان
(معها) أي الجناة ان سقط بها
(على الجاني) لانه المثلث له
(وكذا ولو لبهية) منصرف في
الضمان لكن حيث ضمنه
فيما نقص أمة (كما ياتي في
الجنايات (الولد) تأتي به أمة
منصوبة (من جاهل) الحكم
والقاصب يقرب عهدا باسلام
أو شتمه سادة تبسدة يعني
عليه مثل هذا والاحال بان
اشتبهت عليه مامته أو زوجته
أو ابنتها أو زوجها من
عاصب جاهلا بالحد طانا
حرثا (حر) لاعتقاده الإباحة
ويعلق نسبه بواطن الشبهة

القاصب (ذلك) أي الرمد الفرس وظاهره وان لم يكن في معرض صحيح وواحد وحيون
أطافه ما في المذبح وغيره (وان أراد) أي فرس التراب كما كان (القاصب) أو بالمالك (فله)
أي القاصب (فله) أي عرض صحيح مثل ان كان (القاصب) (نقله) إلى مالك نفسه فله من النقص
بالمكان أو (كان القاصب (طرحه في ملك غيره أو في طريق صحيح إلى تفرغه) أي
ملك غيره أو الطريق (وان كان) القاصب أراد فرس التراب الذي كشطه (للفرس صحيح
فلا) عكس منه بل لأن المالك لان فيه ذهب في ملك الغير فغيره لغير حاجة (وان غصب
حياقز وعاه) غصب (بعضه) البصري (فراخا أو) غصب (نوى) فقرسه (فصار
غرضا أو) غصب (غصنا) فقرسه (فصار بغيره) القاصب لما لك له عين مال ماله
(ولا شيء له) أي القاصب في عله لانه تبرعه (وان نقص) المصوب (ولو) كان نقصه
(بنيابة عهده أو رد أو) كان نقصه (بذهاب رهنه مسك أو قطع ذنب جمار وشعره)
كيقول وفرس (ضمن) القاصب (نقصه) الحاصل قبل رد لانه ضمان مال من غير جناة
فكان الواجب ما نقص اذا التقصيا لضمان جبرحق المالك بما يجب قدر ما لو تولى علمه ولانه
لوفات الجميع لو جبت فيجته فاذا مات منه شيء وجب قدره من القيمة كغير الحيوان ولا
بضمن القاصب بها فأت بحس مال خصارة من ماله كسدة عكس ان يرجع فيها لانه لا وجود
له (ونقص) الامام (أحمد في طر فضاءه) إلى قوم فازد وجبت عندهم وطرقت ان الفراع
تبع الامم ورد على اصحاب الطر فقرأنها) كولد الامة والبيعة قالد المذبح ويرجع على
رهبانها انتقام نوى الر جوعه والا فلا تنسب وهو واضمان فقرأنا استدانه كالتقدم (وان
غصب شاة) أو بقرة أو دية ونحوها (وان اطلع عليه فله بالملك الام) كولد الامة (ولا
اجرة الفحل) لعدم اذ ذر بها لانه لا تصح اجارة ذلك • قلت وكذا لو غصب فلفة وحصل
منها دوى فانه لما لكها لانه من غاشها كسب المذبح ولد الامة (وان غصب فحل غيره فآثره
على شاة فالولد له) أي القاصب (تبع الامم لا يلزمه اجرة الفحل) لانه لا تصح اجارة
لذلك (لكن ان نقص) الفحل بالآثر أو غيره (زمنه) أي القاصب (لوش

نقصه) لتعديه
(فقص) وان نقص (المصوب) بدل القاصب أو غيره (زمنه) أي القاصب (ضمنه)
أي النقص (بشيء) أي النقص فيقوم بهما وانقصا وبغيره القاصب ما ضمنه لانه ضمان
مال من غير جناة فكان الواجب ما نقص اذا التقصيا ضمان جبرحق المالك بما يجب قدر
ما قوت عليه ولانه لوفات الجميع لو جبت فيجته فاذا مات منه شيء وجب قدره من القيمة
(ولو) كان ما نقص (بقيا أو بغيره) بان عي أو خس ونحوه أو ذهبت دية أو رحله ونحوها
بغيره كالذئ (لا) بضمن ماله من الرقيق (بغيره من الحر كبد) فلا يصح ضمانه نصف
القيمة ولا تصب القيمة في ذهاب نحو بصره ايضا (اذ لم يضمن) بالذئ يقول (عليه) أي الرقيق
(وان جني عليه) أي الرقيق للمصوب من القاصب أو غيره (ضمنه) أي ضمن من القاصب
الذئ بما للجناة (باكثر الامرين) من أورش نقص قيمة الفضي عليه أو دية المقطوع لان نسب
كل واحد منهما وحدها كغيرهما ودخل الآخر فأن الجناة والذئ وحدها في حد ما فلو
غصب عده قيمته ألف فزاد قيمته عدها إلى الفين قطع بده فصار يساوي الفان وخمسة
كان عليه مردد القوان كان القاطع ليدفعه القاصب وقد تصقت قيمته ما بين قبل وصار
بعدا القاطع بلوى أو بجماعة كان على الجاني أو بجماعة لان الجناة فيه معصية بنصف القيمة
وهي حريان لا قطع غنا غناة وعلى القاصب ما شأن لانها نقصت من قيمة المذبح يد والملك

وضعه) لانه اول حال امكان

تقر به هذا لا يمكن تقرر به حسلا

ولانه وقت الحيلولة وان ضرب

غاصب محكوم بصر فزوده بطلها

فالقت حينئذ غاصبا فليس غفرة

قيمة ما نخس من الابل موروثه

عنه لا يورث المضارب مناشيا

لا تاتل وهذه للسيد عشر

قيمة امسه لضمائه له ضمان

البايلك وان كان المضارب

احنيا فليس غرضه روثه عنه

فلحق بعمره وعلى الغاصب

عشر قيمة امه بان تقدم وان

انتقلت عين مضمونه عن يد

غاصبها الى غير مالكها فالمنقلة

اليه عزلة الغاصب فمالها

تضمنه العين والمنفعة الفائقة

لانه ان علم الحال فغاصب وان

جهله فلم يورثه على اليد

ما نصحت حتى تؤديه

ولم يورثها عليه بغير حق

فلك مالها تضمنته كمالك

تضمن الغاصب لكن انما

يستقر عليه ما دخل على ضمانه

من عين او منفعة وما لم يدخل

على ضمانه يستقر على الغاصب

والا يدى الترتيب على يد

الغاصب عشرة • الاولى

القابضة فلكها عوض مهي

وهي بدل المشتري ومن في ضمانه

كالمتب بعض فن غصب

امه بكذا فاشترها منه آخر

واشترها بها كانت عنده او

غصبها او او بستانا او هديانا

صنعة او بهيمة فاشترها انسان

واستعملها الى ان تلتفت عنده

ثم حضر مالكه وضمن المشتري

ما وجبه له من ذلك لم يرجع

تضمن الغاصب ما عليه وعلى الماني لان ما وجد في يد الماني هو ماله (ورجع غاصب
 غرم) الجسم لما لك (على جان بارش جنايه فقط) لاستقرار ضمانه عليه لانه ارش جنايته
 فلا يجبه عليه كزمنه ولما لك تضمن الماني ارش الجاني ولا يرجع به على احد لانه تضمنه
 اكثر مما وجب عليه وضمن الغاصب ما بقي من النقص ولا يرجع به على احد (فان خصاه)
 اي خصي الغاصب او غيره بالحد المضمون (ولو زاد تضمنه) بالخصاء (او قطع) الغاصب
 او غيره (منه) اي المضمون (ما تحب فيه ماله من الارش) كانه اؤذ كراهه او بدنه (عنه)
 رد مورديته ولا يملكه الماني لان المتلف البعض فلا يقف ضمانه على زوال الملك كقطع
 خصه في ذكر مدبر ولان المضمون هو الموقوف فلا يزل ملكه عن غيره بضمائه كما يقطع نزع
 اصابع (وان كان) المضمون (دابة) ونقصت بجنايه او غيرها (ضمن) الغاصب (ما نقص
 من قيمته ولو) كان النقص (بثلث احدى عينها) اي الدابة فيقرم ارش نقصها فقط لانه
 الذي فوته على المالك هو ريز بدن ثابت ان النبي صلى الله عليه وسلم قضى في عين الدابة
 بربع قيمتها وروى عن عمر قال في المبدع لانه في دليل احتياج احد يقول لم يورثه
 ممن ان قول عمر محمول على ان ذلك كان قدر نقصه او كان تقديره لو سب في العين نصف الدابة
 كعين الادي (وان نقصت قيمة العين) للمضمونة (بشرا السر) بان نزل السر لذهاب
 سره ومن (لم يضمن) الغاصب ما نزل السر (سواء ردت العين او تلفت) لان المضمون
 لم تنقص عينه ولا صرفه فلزمه متى سرور المضمون او بدله والفائت اغناه ورغبات
 الناس ولا تتأبل بشئ (وان نقصت) قيمة المضمون (لمرض فمادت) القيمة (ببره)
 رد ولو تلى عليه (او اوصفت عينه) اي المضمون من عبدا او امه (تم زال ضمانه ونحوه)
 بان نسي صنعة فنقصت قيمته ثم فعلها (رده) الغاصب (ولم يلزمه بشئ) لان القيمة لم تنقص
 فلم يلزمه بشئ (وان استرده المالك مع اصاع الارش ثم زال العيب في ملكه) اي المضمون
 (لم يجب) على ملكه (رد الارش لاستقراره) اي الارش (باخذ العين ناقصة) عن حال
 غصبه انما اثر في قيمته (وكذا لو اخذ) المالك (المضمون) بعد تصديه (بغير ارش ثم زال)
 العيب (في يده) اي المالك (لم يسقط الارش) لاستقراره بالرد بخلافه لو برى قبل رده
 (وان زادت) قيمة المضمون (لمسقط في المضمون من كبر ومن وهزل) عن من مفرط
 (وتعلم صنعة ونحو ذلك) كزوال حجمه وتعلم علم (ثم نقصت) القيمة بزوال ذلك (ضمن)
 الغاصب (الزيادة) لانها زادت على ملكه ما كان في الغاصب ضمانا كما لو كانت موجودة
 حال الغصب وفارق زيادة السعر لانها لو كانت موجودة حال الغصب لم تضمنها والصناعة ان
 لم تكن من عين المضمون فهي مضافة له ولذلك تضمنها اذا طول برده العين (وان عادمه)
 لم يلزمه الا الى من جنسه ما مثل ان غصب عبدا (من فزادت قيمته ثم نقصت) قيمته
 (بزوال ذلك) الامن (من فمادت) قيمته كما كانت (لم يضمن) الغاصب (ما نقص)
 او لا ثم عاد لان ما ذهب من الزيادة عاد وهو بيده اثم ما لو رخصت فنقصت قيمتها ثم روث
 فعادت القيمة وكذا لو نسي صنعة ثم فعلها او بدلها فمادت قيمته كما كانت لم يضمن شيئا (وان
 كانت) الزيادة الحاصلة (من غير جنسها) اي الزيادة الداهية مثل ان غصب عبدا قيمته
 مائة ففعل صنعة فصار يساوي مائتين ثم نسيها فصار يساوي مائة ثم من فصار يساوي مائتين
 (لم يسقط ضمانها) لانه لم يعد ما ذهب بخلاف التي فعلها (وان غصب عبدا) او امه (مفرطاً)
 في الامن فهو زل فزادت قيمته بذلك (اولم تنقص) ولم يزد (رده) الغاصب (ولا شئ عليه)
 لان الشئ اعاد اوجب في مثل هذا ما نقص من قيمته ولم يقدر بدله ولم تنقص قيمته فلم يجب

بالقيمة ولا بارش البكارة على احد لانه خوله على ضمان ذلك لانه العوض في مقابلته له من بخلاف المنافع فاعتبرت المشتري بعبا

بأبى ونحوه) كرض (ومهر وأجر قطع ونحوه) كسوقية (ولد) منه أو من زوج زوجته له لأنه لم يدخل على ضان شي من ذلك حيث جعل الحال فان حله استقر عليه ذلك كله (و) بر جمع (غاصب) غرم الجميع لما لك (على متناهي بقيمة) عشرين (وارش بكارة) لنحوه على ضانها الثانية بجمع ناير وقد ذكر ما بقوله (وفي حارة) بر جمع متناهي (غرم) لما لك قيمة العبد والمنفعة على غاصب (بقيمة تعين) تلفت سيده بلا تقريط وجهل الحال لأنه لم يدخل على ضانها بخلاف ألفظفة فاستقر عليه لدخوله على ضانها (و) بر جمع (غاصب) غرم لما لك العبد والمنفعة (عليه) أي المستاجر (بقيمة منفعة) لما تقدم (وبستر دمشتر) وغروه (ومستاجر) من غاصب (لم يقرأ بالمالك له) أي الغاصب (مادفعاه) له (من المهي) في بيع وأجره من غن وأجرة (ولو هبنا) أي المشتري هو المستاجر (الحال) أي ككون العبد مفعولاً تقدم همه التقديم العلم وهذه لأن الغاصب غير مالك وفيه ما دون ذلك لأن الثمن ولا الأجر بالعقد الفاسد وسواء كانت القيمة التي ضمنها مالك وفق الثمن أو دونه أو فوقه فان أقر المالك له لم يستره مادفعاه لمن المهي مؤنسية لهما بأقرارهما صرح به ابن جيب في المشتري ومقتضى ما يأتي في الدعوى وهو ظاهر الاقتناع برحمان

عليه شيء غير رده (وإن قصص المصوب) قبل رده (تقصا غير مستقر) بأن يكون سارياً غير واقف (خططة انثت وعفت) وطلبها بالملكها قبل بلوغها إلى حاله يعلم فيها قدر ارش نقصها (آخر) مالها (بين أخذتها) من مال غاصب (وبين تركها) بيل غاصب (حتى يستقر سادها) يأخذ (ارش قصها) لأنه يجب له المثل ابتداءً لوجود عيّن ماله ولا ارش الصيب لأنه لا يمكن معرفته ولا يسطعها ذن وحيت كان كذلك صارت الخيرة على المالك لأنه إذا رضى بالتأخير سقط حقه من التبجيل فبأخذ العين عند استقرار سادها لئلا يملكه (و) يأخذ من الغاصب ارش نقصها لأنه حصل تحت بدوا لملأه أشبه تلف جزء من المصوب وقوله (فإن استقر) النقص قبل رد المصوب (أخذها) أي الخططة مالها (و) أخذ (الأرض) لما سبق يبنى حله على ما إذا استقر قبل الطلب الثلاثين ربح الذي قبله (وإن جنى) القن (المصوب) قبل رده (فعل الغاصب ارش جنايته) لأن جنايته نقص فيه لم تلحقها برقبته فكان منضموا على الغاصب كسائر نقصه وسواء في ذلك ما يجب التماس أو المالد (سواء جنى) القن المصوب (على سيده أو) على (أجنبي) لأن جنايته على سيده من جملته جنايته فكانت مضمونة على الغاصب كالجناية على الأجنبي وكذا حكم ما أتلفه القن المصوب من مال أجنبي أو سيده لما سبق ولا يسقط ذلك رد الغاصب له لأن السبب وحده في بدو فلو بيع في الجناية بعد الرادرج وبه على الغاصب بالقدرة المأخوذه منه لاستقراره عليه (وجنايته) أي المصوب (على غاصبه وعلى ماله هدر) لأنها جنايته لو كانت على أجنبي لو جبر ارشها على الغاصب فلو وجب له شيء ربح على نفسه (الاقى قود) لأنه حتى تعلق بنفسه لا يمكن تضمينه لشدة فادسوقه (فلو قتل) المصوب (عبد الأحدهما) أي الغاصب أو غيره من أجنبي أو من سيده (عبداه) أي سيده المقتول (فنهله) بضم ثم برجع السبب بقيمة على الغاصب فيمن) لأنه تلف في بدو أشبه ما لو مات سيده (وفي المتوبع من استعان بعد فقيره بالأذن سيده لحكمه) أي المستعين (حكيم الغاصب حال استخفافه) فيضمن جنايته ونقصه وجزءه في المبدع وكذا في المنتهى في الذم (وبضمن) الغاصب (زوائد الغصب كالثمره) إذا تلفت أو نقصت (و) كذا الزوائد لأنه أمه حيا تم مات سواء جلت به أمه (عنده) أي الغاصب (أو غصباً حاملاً) لأنه مال مضمون حصل في بدو فيضمنه بالتلف كالأصل (وإن ولده متناهي غير جنايه لم يضمنه) إن كان نقص بها حاملاً لأنه لم يزل حياً وإن كانت قد جلت بعينه ولذته ميتاً فكذلك عند القاضي وابن عقيل وصاحب التلخيص وقدمه في القضي والشرح والقروع وصححه في الأصناف وعند أبي الحسن بن القاضي يضمنه بقيمة لو كان حياً وقال الموفق ومن تبعه والاولى أنه يضمنه بعشر قيمة أمه قال في جميع القروع عن اختيار الموفق وهو الصواب ويحتمل الضمان أكثر الأمرين قال الحارثي وهو أقس (وإن ولده ميتاً) بها) أي بجنايته (يضمنه الجاني بعشر قيمة أمه) لما يأتي في الجنايات (وكذا ولد بجمعة) مضمون بمسكه حكم أمه فما سبق من التضمين لا يمكن إذا ولده ميتاً بجنايته يضمن بما نقص أمه لا بعشر قيمتها كما يأتي في الجنايات

ف فصل وان خلط (الغاصب) المصوب بماله على وجه يتبرق فصل سبق الكلام عليه وإن كان (على وجه لا يتبرق) المصوب من غيره (مثل أن خلط خططة) بماله (أو) خلط (حقاً) بماله (أو زبناً) بماله (أو قتلها) لزمه) أي الغاصب (مثله) أي المصوب (منه) أي الخلط من المصوب وغيره لا قدر على دفع بعض ماله إليه مع رد المثل في الباقي

فقد يقتل الى بدله في الجميع كالو غصب ما اختلف به عنه (ولا يجوز انما يصيب ان يتصرف في قدر ما له منه) بدون اذن المصوب عنه لانها قسمة فلا يجوز فيه رضاء التبركين (ولا يجوز ايضا انما يصيب (اخراج قدر الحرام منه) اى المختلط (بدون اذن المصوب عنه لانه اشترى) فلا يقاسم نفسه (لا استهلاك) وانكر الامام قول من قال يخرج منه قدر ما اخطأه هذا ان عرفه بموا التصديق بعينه يوم ما في حلال وان عبر الحرام الثالث قال احدى الذي يصام بالارباب انما حرام ما له ويرد الفضل ان عرفه ولا تصدقه ولا يؤكل عند منتهى وان شئت في قدر الحرام تصدق على الله اكثر منه نص عليه (وان خطئه) اى المصوب (بدونه) من جنسه (او) خطئه (غيره) من جنسه (او) خطئه (بغير جنسه) عمالة عمية (ولو غصب منه لآخر) وكان الخطأ على وجه لا يتجزأ كزيت شريح (فهما) اى مالكا للخطوطين (شريكان) بقدر قيمتهما مقياس الجميع و بدق على كل واحد قدر حصة كاختلاطهما من غير غصب) لانه اذا حصل ذلك وصل كل منهما الى حقه فان نقص المصوب عن قيمته منفردا لم يلزم انما يصيب ضمان النقص لانه حصل بقوله وان خطئه عمالة عمية لم يكن يتعدا فان امكن تخليصه خطئه وردوه ونقصه والا اؤثر ان يفسده عليه منه (وان اختلط درهم) لانه (بدرهم) من غير غصب فتلف درهمان (اثنان فاقب) وهو درهم فهو (سبعة اضعفين) لا يمكن ان يكون الثالث الدرهمين فخص صاحب الدرهمين بالباقي قسما ولا يمكن ان يكون الثالث الدرهمين فخص صاحب الدرهمين فخصه فانه اعمهم فلهذا كفى في الاوصاف وقالب في جميع الفروع قلت ويحتمل القرعة وهو اولى بالتحقق وان الدرهم واحد منهما لا يشرك فيه غيره وقد اشتهر هلنا فاشترىناه بالقرعة كما في نظاره وهو كثير ولم أره لاحد من الاعجاب في الله فلهذا نجد (وان خطئه) اى المصوب (بغير جنسه) فراضا على ان ياخذ المصوب منه (اكثر من حقه او اقل منه) (جاز) لان بدله من غير جنسه لا يلزم ان ياديه بينهما بخلاف ما لو خطئه بجدا واديه واتفق على ان ياخذ اكثر من حقه من الرديء ودون حقه من الجيد لم يجز لان الرديء كان بالعكس فرضي ياخذون حقه من الرديء او سمع الغاصب يدفع اكثر من حقه من الجيد حاز لانه لا مقابل للزيادة (وان غصب ثوبا فافصه) الغاصب (وصفه او) غصب (سوى فافصه) الغاصب (بزيت ففصصه ففهما) اى قيمة الثوب والصبيغ اوقية الزيت والسويق (او) نقصت (قيمة احدهما من الغاصب النقص) لانه حصل بتعدي فضمته كالمو اتلف به من وان كان النقص بسبب تغير الاعمال بغيره (وان لم تنقص) قيمتهما (ولم تزد او زادت قيمتهما) اى برب الثوب والصبيغ او برب السويق والزيت (شريكان) في الثوب وصيغه او السويق وزنه (بقدر ملكهما) فبما ذلك ووزع الثمن على قدر التمتين وكذلك الغصب يتساخلفه صافيا (وان زادت قيمة احدهما) من ثوب او صبيغ او سويق او زيت (فالزيادة لصاحبه) يخصص بها لان الزيادة تميم للاصل هذا اذا كانت الزيادة للمو سعة وان حصلت الزيادة بالغل ففى بينهما لانما له الغاصب في الدين الغصوبة لكانها حيث كان اثر وزاد بمقابل الغاصب له قاله في شرح المنتهى (وان اراد احدهما) اى مالكا للثوب والغاصب (قلع الصبيغ) من الثوب (لجبر الاخر عليه) لان فيه تلافيا للملكة (وان اراد مالكا) للثوب (بيع الثوب له ذلك) لانه ملكه وهو عز وصيغه باقى الغاصب (ولو اى الغاصب) ببيع الثوب فلا يمتنع ملكه لانه لا جبر له عليه في ملكه (وان اراد الغاصب به) اى الثوب المصوغ

الرجع اليك قاله في القواعد الثالثة بدالقاين تلكا كالا عرض اى العاين وما فيها كاتب والمتصدق عليه والوصى له او لنفسه فقط كالموصى بها فانها (والزكاة بدالقاين) لصلة الدافع فقط كوكيل ومودع واليهما اشار بقوله (وفي تلك بلا عرض) كمواعيد وصيغة وموعدة او موعدة وموقدة امانة كوكاله وندوة ورهن (مع جسد) قابض منصب (رجع منك وامين) على غاصب (قيمة عين ومنفعة) غيرهما اى مالكا لانها بدخلا على ضمان شئ ولا ينافي هذا ما سبق في الوكالة والرجع من الوكيل والامين في الرهن اذ اياهما وقضا الثمن ثم بان المبيع مستحقا لشيء عليها لان ضمان الغاصب لا يملكها بالتمسك الذي اشتهر لها لتعلق حقوق العقد بانها كل دون الوكيل اما كون المستحق للمين لا يملك الوكيل المستحق بغيره اى هناك الشئ وهو غير له من مسئلة ما كاله ابن رجب (ولا يرجع غاصب غرم العين والمنفعة في متب وغرمه او امان ثلثة العين تحت يده لا يفسر برب (شئ) حيث جهل الحال الخامسة بد المستعير وقد ذكرها بقوله (وفي عار ينعى جهل مستعير بالغصب اذا تلفت العين عنده (رجع) مستعير ضمه مالكا العين والمنفعة (قيمة منفعة)

لانه يدخل على ضمانه فقد غرمه مستعير عليه ضمان العين ان لم تلف بالاستعمال بغير رضى لان قبضها على انها مضمونة عليه

(و) عاقض من (عرق مساكاة) ومن ذرع من زراعته (بسمته) ٣٥٣ إلى الرج أو الثمر أو الزرع (مع) أي الغاصب

لعدم احتضانه ما قد ضاع لقصاد
العقد فلو لم يطلب الغاصب باجرة
عمله كما تقدم * الثامنة
بطلان زوج الغصب بعد اذاتها
من الغاصب متى فقد
النكاح أو ولدها أو ماتت هندسه
وقد ذكرها بقوله (وفي نكاح
برجع زوج) غير المالك
(بقيتها) وارش بكاره وانقض
ولاده (وبقيته ولد اشترط حوته)
في المصلحة غاصب فلانها
ملكه (أومات) الولي يسد
الزوج وأقرمه المالك قيمته
لانه دخل على ان ذلك غير
مضمون عليه حيث جعل الحال
مخلاف المهر فستقر عليه
(و) يرجع (فأصب) على زوج
ان غير (عهر مثل) أقرمه
المالك لاستقراره عليه بالوطء
ودخوله على ضمان النفع
(و) رد (فأصب) زوج (ما أخذ
من) مهر (مسي) لقصاد العقد
* التاسعة بد القاضى هو رضا
بغير بيع وما عناه واليه أشار
بقوله (وفي اصدق) بان تزوج
الغاصب امرأة وأقصها
المغصوب على انه قد اتفق
(و) في (خام) ونحوه كطلاق
وعتي وصلح من دم عمد (عليه)
أي المغصوب سواء وقع على عين
الغصبة أو وصلح عوض في
الغصبة ثم أذنه منه (وابقاءه
دين) بان دفع المغصوب في وفاة
دين مسلم أو غيره (برجع
قاض) أقرمه المالك قيمته
العين والمنفعة (بقيته منصفه)
ومهر ونقص ولادة ونحوه وكسب

(فعله) أي الغاصب (قيمة) وان ردها) أي رد الغاصب الحاربه حاملا (فانت في يد المالك
بسبب الولادة وجب ضمانها) على الغاصب لانه أثر قبله كما لو استرد الحيوان المغصوب وقد
سرحه الغاصب فسرى الجرح إلى النفس عند المالك فجات (وتقيم) قريبا (أذا ولده
ميت) فلا ضمان ان لم يكن ميتا به وضمنه سقطا بشره قيمة أمه (وان كان) الغاصب
جاهلا بالغصب فهو مثله بجهله (تقرب عهده) بالاسلام أو كونه نشا باده بمسده يعني عليه
مثل هذا وكذا جاهل الحال بان اشبهت عليه ما منه أوزو جتم في نفقة أو اشتراها من
الغاصب بظن أنها أمه أو تزوجها منه على أنها حرة ونحوه (فلا حدة عليه) أي الوطء للشبهة
(وعليه المهر وارش المكان) وتنقض الولادة لأن ذلك اتلاف يستوي فيه الجاهل والعالم
(والو لحر) الاعتقاد الوطء الإباحة (ونسب لاحق للغاصب) للشبهة وكذا لو كان من
غير الغاصب جاهلا بولده (ان له دل) ما وعليه مناداة بقيمة يوم انفصاله فيه تقدم
وتأخير أي وعليه فدا المالك بقيمة يوم ولادته ان انفصل حياتها فيه الوطء للسيد لانه حال
بينه وبين السيد وقت بيعه بقره باعته فداه وأما اعتبر بقيمة يوم الولادة لانه أول حال امكان
تقريبه لانه لا يمكن تقويمه حملا ولانه وقت الحمل لا يدنو من بيده (وان انفصل) المهر
بقرته (مبتأمن غير خيانة فهو مضمون) لانه لم يعمل حياته قبل ذلك (و) ان انفصل
ميتا (بجهنما فعلى الخافي الضمان) لان الاتلاف هو جسدته (فان كانت) الخيانة (من
الغاصب) فعليه (غرة) عهد أو أمه قيمتها خمس من الابل (موروثه) أي عن الخائن
لانه كان له وحال له أن تلف خيانتا حرا (لأثر الغاصب عنها) أي الغرة (شيا) لو كان الولد منه
لانه كاتل (وعليه) أي الغاصب (السيد عشر قيمة الأم) فيضمنه ضمان المالك ولهذا
لو وضعه حياته فمات أو جرح أو قتل أو ربه على سيده (وان كانت) الخيانة (من غير الغاصب
وعليه) أي الخافي (الغرة) برضا الغاصب (لأنه أبو الخائن) (دون أمه) لأنها زينة (وعلى الغاصب
عشر قيمة الأم المالك) لانه يضمنه ضمان المالك أكرهه قتل أو ربه على السيد (وان قتلها)
الغاصب (وطءه) أومات) الأمه (بغير فعله) أي الغاصب (قيمتها) أي الأمه وتقدم
(أكثر ما كانت) هكذا في الغنى والمسند قال الحارثي وهذا المحمول على ان الكثرة كانت
في مقابلة الأوصاف لا لارتفاع الاسماء كما صار إليه في مثله والافوه بعينه منذهب الشافعي
في مثله كانت القيمة انما تقتضى بالافتراض مائة شيئا ولادة مائة ثم ماتت وقيمتها ثمانمائة
فلوجب ألف لثمانمائة لان الأوصاف مضمومة كالاعتبار ووقع الثمنين على هذا الاعتبار
أكثر ما كانت ولو نقصت القيمة لانخفاض السعر قبل الانتفاض أو قبل الولادة أو قبل
الموت فعلى المذهب الواجب ما استقر عليه الحال يوم تلف الوصف أو تلف العيني وعلى قول
القائلين بأقصى القيم يكون الواجب ألفا انتهى والمذهب انه يضمن المغصوب بقيمة يوم التلف
إنه الجاهل من أحد (و) على ما ذكره (دخيل في ذلك) أي في قيمتها أكثر ما كانت (ارش
بكاره وانقض ولادتها) لأنها تقسم بكاره الانتصاف بها وعلى المذهب من انها تقسم يوم التلف
لا تدخل ذلك بل يضمن في قيمتها (ولا يدخل فيه) أي في قيمتها أكثر ما كانت (ضمان ولدها) (و
مات) (ولا مهر مثلها) بل يضمن ذلك إلى التمسك على كلا القولين وحتى انتقلت العين المضمومة عن
يد الغاصب إلى غير المالك على المائنة قبل ان يبيعها بقره الغاصب في كون المالك ملكا تضمنه
العين والمنفعة لانه كان عالما بالحال كان غاميا وان كان جاهلا فلم يرد قوله عليه الصلاة
والسلام على السيد ما أخذ حتى تؤديه ولان العين المضمومة صارت في يده بغير حق فكذلك

وقيمة تولد على غاصب تقرب بقره وتقدر عليه قيمة له ين (٤٥) - (كشف القناع) - ثاني

قالبين لماسبق وسواء كانت
القيمة وفق حقه او دونه أو أزيد
منه (والدين) المأخوذ منه
المقصود من ثمن أو قرض أو
أجر أو دين لم يؤخروه (بحاله)
في هذه مقاصد لفساد القرض
• الباعث في ذلك انتفاء الغرض
نسبة من الثمن مع وجه له
كذلك جيران أو وطن حب وإشار
الباية بوله (وفي اتلاف ما كان
غائب التمسك به عليه) أي
على الغائب وقوع الفعل له فهو
كالباشر (وان علم متلف)
بغصب (فان اراد العنان (عليه)
لتمدح على ما علمه ملك غيره
بغير ان ملكه وان اتلف على
وجه غير شر ما كتلت جيران
معه ومن عيب أو سار أو
غيره باذن غاصب في التلخيص
يستقر عليه ضمان لانه عالم
بغير علم الفعل فهو كالم
بانه مال الغير قال ابن رجب
ودرج الحار في دخول هذه اليد
المتلف في قسم المجر ولا نه غير
عالم بما لضمان فخرنا الغاصب
لما حصل (وان كان المتلف
اليه) الغصب (في هذه
الصور) المشتري (المالك) له
جاهلانه من ماله (فلا شيء له)
أي المالك على الغاصب
(لما يستقر عليه) أي المتلف
اليه ضمانه (لو كان أجنبيا) أي
غير المالك (وسواء) أي سوى
ما يستقر ضمانه على المتلف
اليه الغصب (لو كان أجنبيا
(ف) هو (على الغاصب) بطلانه
به ماله فلو غصب عبدا ثم
استأمر عنه ماله كجاهلانه

المالك تضمنه كمالك تضمن الغاصب ليعكس انما استقر عليه ما دخل على ضمانه من
عين أو غنم وما هذه على الغاصب ان لم يعلم انما تقرر ذلك فلا يثبت المترتبة على بدالغاصب
عشرة تأقية فصلة من غصب ما يكره افعالها وبيعها الانسان أو زوجها وله ونحوه وأستولها
شتمات عتده أو غصب دار أو بيتا أو هذا اذ انصاه أو جمعة ثم باع ذلك أو وهبه ونحوه
من استغله ان كان تلف عتده ثم حضر المالك فله تضمن انما شاء وقد اشار الى ذلك بقوله
(وان باعها) أي الجارية (أو وهبها ونحوها) بان جعله أصداقا أو عوضا في خلع أو طلاق
أو عن قرض ونحو ذلك (من كل قابض منه) أي من الغاصب فملك ما عوض أو غيره
(لما لم ينصب غوطها) القابض وأولده (فالمالك تضمن انما شاء) أي الغاصب أو القابض
(فيها) أي الجارية (ومهرها أو جرتها أو أرض بكاره أو قيمه فله ان تلف) وفيها (فان
ضمن) المالك (الغاصب) ذلك (رجع) الغاصب (على الآخر) وهو القابض منه عما ضمنه
له المالك (لما حصل التلف في يده) انما يثبت على الغاصب (وان ضمن) المالك (الآخر)
أي القابض من الغاصب المالك بالمال جميع ذلك (رجع) القابض بما غرمه (على أحد)
لاستقرار ذلك له لا يخلو على بصيرة (والنقص والأجر قبل البيع والجهة) ونحوها (على
الغاصب) وليس للمالك نفعه فيما قابض لانها لم يذهبها بحت يده (وان لم يعلم) أي المشتري
والمتب (بالغصب) كما كانا غاصب في حوزة فضمنهما الدين والمنفعة من حين القبض لما تقدم
(لكن بما رجحان على الغاصب بما لم يضمنه) أي بما لا يقتضي العقد ضمانه من عين أو
منفعة كداسائر الايدي المترتبة على بدالغاصب فعقد البيع وقتضى ان البيع مع دون
على المشتري بالثمن حتى لو تلف فأتى بما لا يخلو للمنافع فأنما يثبت للمشتري بتمامه
لان الخراج بالضمن وعقد الاجارة يقتضي ان المنفعة معذونة على المستأجر دون الدين فان
المستأجر اذا اهل الاجرة في مقابلته المنفعة خاصة فهي معذونة عليه بالاجرة والدين معه امانة
لم ياتزم ضمانها والوديعة والدية تقتضي عدم ضمان الدين والمنفعة الجارية تقتضي ضمان
الدين دون المنفعة وهكذا تقول في كل عقد يضمنه اذ اهل ذلك فلا يلى به والناية من الايدي
المترتبة على بدالغاصب والمشتري والمستعير واليها اشار بقوله (فان ضمن) المالك (المشتري)
الدين والمنفعة (أو) ضمن (المستعير) الدين والمنفعة (رجعا) أي المشتري والمستعير على
الغاصب (بقية المنفعة) اذ هي غير معذونة عليهما (دون الدين) كما انما استقر عليه لئلا يخلو
في العقد على ضمانها • الثالثة فيما استأجر واليه الاشارة بقوله (والمستأجر) ان حصل
الغصب (عكسهما) يستقر عليه ضمان المنفعة دون الدين لانه دخل على ضمان المنفعة دون
الدين فان ضمن المالك الغاصب الدين والمنفعة رجع الغاصب على المستأجر بقية المنفعة وان
ضمنهما المستأجر رجع على الغاصب بقية الدين • الرابث انما يضمن المالك لاهوض
والقابض بعد امانة وقد ذكر ما يقوله (وان ضمن) المالك (الودع) ولم يكن فطر (أو)
المتب) ومثله المهدي واله المتصدق عليه الدين والمنفعة (رجعا) أي الودع والمتب (رجعا)
على الغاصب حيث لم يعلم التشرير لم يخلو لانها لم يذهبها بحت يده (والمشتري) المشتري
والمرهن وما تقدم في الرهن من ان الوكيل والأمين في الرهن اذا باعوا وقضا الثمن ضمان المبيع
محققا لم يضمنه ما شئى من الثمن لان حقوق العقد متعلقة بالوكيل دون الوكيل وليس ضمانه
ان المسوق للدين لا يطل لوكيل به كالمستأجر عليه ان يرجع (وان ضمن) المالك (الغاصب
رجع) الغاصب (على الآخر) بما لم يرجع به (القابض) عليه لوضمته (المالك ابتداء في
مبطلتي الوديعة والدية اذ ضمن الغاصب لاهوض على المتب ولا على الودع بئس لانه ما

عبدته ثم تلف هذه فلا يطلب له اذ اعلم على غاصب قيمته لان ضمانها يستقر عليه ولم يكن هو

لم يدخل على ضد ان شئ ولا كانا باي استقر عليه ما الضمان والموصى له بالنافع كالميراث
 (وبتد اشترى ما لم يتاخر من الفاضل ما دفعه اليه من الميراث في البيع والاحارة (بكل
 حال) اي سواء هلا او علما فانصب لاشخاصه العقد فيما لان الساع والميراث ليس مالكا
 ولا ماله فلا يملكه الزوج والاخرى فان العقد الفاسد وماله او مالكا فانصب وهو مقتضى
 ما بان في الدواوي ومفهوم المنهي ان اقر مالكا له لار جوع على ما مؤخره لاجل ما يقتضي
 اقراره بالان رجوع في الفوايد او اقر المشتري بالان رجوع عليه ولو اقر
 بصفة البيع في الرجوع احتمالا لذكره الفاضل وقد يخرج كذلك في الاقرار بالملك حيث
 علم ان مقتضى ما يد ويدان هدايته انتهى ولو طالب المالك الفاضل بالان رجوع لكان اذ كان
 من القصة قال ابن رجوع فقياس المذهب ان ذلك كائن عليه احد في المعرفي للودعة من
 غير اذن ان الرجوع بالملك (وان ولدت الغصوبة (من مشترى) ولدت من (ميراث فاولدوس)
 حيث لم يعمل على الطهر ور (وقد به) اورد (بقية يوم وضعه) لما تقدم (ورجع) القام
 (بالقضاء على الفاضل) لا يغفره ولا لم يدخل على ضدته (وان تلفت الحاربه (عن المشتري)
 جاهل بالخال (فله بيعه بمثل ما لرجوع هلا وباش بكاره) على الفاضل لادخل على ضمان
 العين لانه يملك الثمن في مقابلتها (بل) يرجع المشتري لخاله على الفاضل (بمن)
 اتهم الفاضل به (و) (ميراث ورجوع وغمره) بستان (وكسب) فن (بقية ولد كاتقدم) لانه
 دخل على ان ذلك غير مضمون عليه (و) كذا (نقص ولادة ومنفعة فائتة) اذا غمرهما
 اشترى رجوع بهما على الفاضل كاتقدم (وقد حكم غمر المشتري من كل باطن من
 الفاضل بارجع) الفاضل (به على القاض منه) اذا غمره المالك وما يرجع به القاض
 على الفاضل انضمت له المالك فان تلفت ان تده ذلك قلت في قوله لكهما رجوعا على
 الفاضل بهما بالترضا منه لان معناه ان المشتري والتب وغمرهما من كل باطن اذا غمرهما
 المالك رجوعا على الفاضل بما لا يقتضي العقد انه مضمون عليهما وعليه انه يستقر
 عليهما ما لا يقتضي العقد انه مضمون عليهما كاتقدم (وان ردها) أي الجارية المشتري (حالا)
 فانتم من الوضع فهي مضمونة على الوافي لانهما تلفت بسبب وطئه وقد تدخل على ضمانها
 فان كان موهوبا وغمر القيمة رجوع بهما على الفاضل لا يغفره • السادة بالزوج للامة
 لغصوبة اذا تزوجها وولدت عنه وماتت وقد ذكرها قوله (وان ولدت من زوج غير عالم)
 بالذهب (فالولد يرقى) تعالاه ان لم يشترط حشره او يفرج عنها (يجب) على الزوج
 رده على المالك ان كان الولد حيا) كانه (وان تلف) الولد (ففيه القيمة لئلا) كاتقدم
 (باخذها) المالك (من شاه من الفاضل او الزوج فان ضمن الزوج رجوع على الفاضل)
 لا يغفره (وان ضمن الفاضل لم يرجع عليه) أي الزوج لاستقرار ذلك على الفاضل (وان
 ماتت الحاربه (في حال الزوج ففسر ارضها ما على الفاضل) لان مقتضى عقد
 النكاح عدم ضمانها على الزوج (فان اشترى الزوج وغمر) المالك (الاجرة)
 لم يرجع بهما على الفاضل لان عقد النكاح لا يقتضي استرداد الزوج لزوجته
 لان الحق وقوله به فيه منفعة البضع فقط فلا تصرف (واب اعلاها) أي اعاد
 الفاضل العين لغصوبة (فتلفت ضمن مستعير غير عالم) لان مقتضى عقد الماربه
 دون المنفعة (و) غمر (فاضل الاجرة) لان المستعير يدخل على انها مضمونة عليه وكذا
 الحركه فيما تلف من الاجرة بالاستعمال بالمعروف (والا) بان كان المستعير عالما بالفاضل
 (ضمنما) أي العين والمنفعة (المستعير كاتقدم) لانه لا تصرف • السادة بالمتصرف

لوان احبنا فبذره (وان
 اطعمه) أي الغصوب فاضل
 (انظر مالكا وعلم الاكل له
 بنفسه استقر ضمانه عليه) أي
 الاكل لانه اختلف مال غيره بلا
 اذنه من غير تقرير وبما ملكه
 تضمنه الفاضل له لانه حال بينه
 وبين ماله وله تضمن ان كاله
 تضمنه من ضمانته وتلفه بغير
 اذن مالكا (والا) بصل الاكل
 بنفسه بان اكله فلا يملكه طعام
 الفاضل (فان رضاه) على
 غاصب ولو يقبل الاكل (انه)
 طعامه لان الظاهر ان الانسان
 انما يتصرف فيما ملكه وقد
 اكله على انه لا يضمنه فاستقر
 الضمان على الفاضل لتقريره
 (و) ان اطعم غاصب بنفسه
 (لمالكا كونه) أي ان مالكا
 (ارادته او احبته) أي اخذ
 مالكا الغصوب من غاصبه
 (بقرض او شرا او هبة او صدقة
 او اياه له) بان كان صاونا فاقبل
 له اغسله • او شعاعا فمروقه
 وشعور وهو لا يملكه (او
 استرده) مالكا (او استودعه
 او استأجره) من غاصبه (او
 استأجره) أي استأجره غاصب
 مالكا (على قسامة) أي
 الغصوب (او ضلته ونحوها)
 حكيسته (ولم يعلم) مالكا له
 ملكه في نفسه او لم يملكها
 بغير غاصب (امافي الاراء او
 الاياحه فلا يضمنه منع بد
 مالكا وسلطانة عنه ولم يعد له
 بذلك سلطانه لان المالك لعل
 انصرف فيه بغير ما اذن له فيه
 الغاصب واما في القرض
 والشراء فلا يضمنه على استقراره بل في ذمته وقبض الانسان ما يستقر به في ذمته غير مبرئ للقبض اذ فيه

وغيره واحدا من غير ان يبرأ
 ان ملكه وقت ولعل الخلاف ان
 لم يتلف في يده الا ترى لقوله
 فيما سبق وان كان المنتقل اليه
 في هذه الصور والتصرف
 والمبيع يستقر على كونه من
 هته دون منفعة كالخسوف
 شرحه وان يباع منه برئ قولا
 واحدا لان قبض المبيع مضمون
 على المشتري انتهى واما في الحبة
 والصدقة فانه يحصل منه ربحا
 كافيا به ذلك واما في مسئلة
 الرهن وما يبعدها فلا ينعقبه
 على وجه الامانة لم يمسك اليه
 بذلك لظنه وهو كونه من
 التصرف فيه بكل ما اراد (وان
 غيره) أي اخذ ملكه عاربه
 من غاصب (برئ) فخاصه لانه
 مالكه وان جوهه فالصارية
 مضمونة على المستعير ولو جيب
 على الغاصب ضمان قيمتها
 لرجع به على المستعير فلا فائدة
 في ضمانه شيئا يرجع به على
 من ضمانه ولا يبرأ غاصب من
 عهد ضمانه ما جعل مالكها
 انها ملكه فعليه عليه قيمة
 المنافع التي تلفت تحت يده وان
 كان هو استوفى ما كان يجب له عليه
 قيمة الطعام الذي اياه اياه
 وجهه منه ذكره ابن عقيل وهو
 صحيح فانه المحدث (كمكسور
 ما تقدم) من الصور (من مالك
 لغاصب) بان امر المالك للغاصب
 بالكل المصوب واطعمه غيره
 أو اقترضه المصوب أو يباعه أو
 وهبه أو يصدق به أو اعاره
 لغاصبه أو رهنه أو ودعه أو اجره
 له أو استأجره على فصارته أو

في المال عاربه كالمصوب والشريك والمساوق والمزارع اذا تلف ذلك يبدأ الماعل ويخوض فان
 ضمنه المالك ترجع على الغاصب بقيمة وأجره عمل لانهم دخلوا على ان لا ضمان عليهم الا
 حصتهم من الربح والتمر ونحوه فيستقر عليهم ضمانهم وان ضمن الغاصب ربحه عا قبض
 عامل نفسه من ربح ونحوه ربح قيمته معه لانه لا ينعقب ما ينعقبه من ذلك لقصد العقد
 وللعامل على الغاصب أجر عمله لانه غيره * الثامنة بدال القايض فهو ايضا ضامن عقد البيع
 بان يجعل المصوب عوضا في تكاح أو خلع أو طلاق أو هبة أو صلح أو بقاء دين ونحوه فان
 غرم قابض ربح بقيمة منفعة وان غرم غاصب ربح بقيمة * بن والدين بماله * التاسعة
 بدال تلف المصوب ضمانه عن الغاصب كالناج الحيوان والطائر له وهذا ربح عا ضمانه له
 المالك على الغاصب ان لم يعلم بالحال لوقوع الفعل للغاصب فهو كالمباشر له فكأن ان تلفه
 على وجه غرم كان غنل المبدأ أو حرق المال المصوب عا الماعل ربحه في التخلص يستقر عليه
 الضمان اذ له بالتمتع بربح الحمار في دخوله في قسم الفرو ولعله علم بالضمان * العاشرة
 بدال المصوب من الغاصب لقراره على الثاني مطلقا ولا يطالبه بما زاد على مدته وهذا كله يعلم
 بما ذكره بالتأمل ومضى وجبت زيادة يد أحدهما كسمن وتسلم صفة ثم زالت فان كانت
 في ذلك الشيء فكأن كانت يديه ما وان كانت يده الأولى اخص بضمان تلك الزيادة واما
 الأصل في ما سبق (واذا اشترى) انسان (أرضا فخره أو بئى) فهو ضامن (الارض
 مسخرة) وقطع غرسه وبنائه ربح المشتري على البائع بما غرسه) بسبب ذلك من ثمن اقتضه
 وأجره فاقس وان وثمن مؤنه ستهلكه وارش قض بقام ونحو ذلك لو أرحر دار لان البائع غمر
 المشتري ببيعها اياه أو وحه انها ملكه وكان ذلك سببا في غرسه وبنائه واتقاهه فربح عليه
 بما غرسه (لا) يرجع المشتري (بما اتفق في المبدأ والحيوان ولا يخرج الارض) اذا
 اشترى أرضا خراجية وغمر خواجه ثم ظهرت مسخرة فلا يرجع المشتري بذلك على البائع
 (لانه) أي المشتري (مثل في الشراء) ضمانا ذلك لان عقد البيع يقتضي النفع على
 المبيع وقطع خواجه * قلت وقياس ذلك ان الزوج لا يرجع على الغاصب بما أنفقته على الزوجة
 اذا خرجت مضمونة كانه لا يرجع على الميرة في التكاح الفاسد وبيع الخراجية كما
 تقدم مقرر به في غير هذا اذا حكم به من يراه أو امرأته ان تزول عنها لما يقوم مقامه في الانتفاع
 ووزن الخراج كما يأتي في احكام الموات (وان أطعم) الغاصب المصوب لعاملها ان نصب استقر
 لضمان على الآكل (لانه لا مباشر ولا غمر) (وان لم يعلم) الآكل بالتصديق (أو استمرار
 الضمان) على الغاصب لانه في الآكل (ولو لم يعلم) الغاصب (كله فانه طعامي) لان الظاهر
 ان الانسان اقتضا صرف فيما ملكه (وان أطعمه) أي أطعم الغاصب المصوب (بالمال) ملكه
 أو (لحمه) أي المالك (أو دابة فأكله) المالك (عالماته) وكذا لو أكله بده أو دابة
 يبرأ (ولو بلا ذنه) أي المالك (برئ الغاصب) لان المالك أنفق ماله على ما لم يقرر
 فليكن له رجوع به على أحد (وان لم يعلم) المالك انه طعامه لم يبرأ الغاصب لانه لم يمسكه على
 تصرفه التام وسلطانه المطلق اذ لا يتمكن من بيعه ولا هبته ولا اطعمه غيره (أو أخذ) أي
 أخذ المالك المال المصوب من غاصبه بقرض أو شراء أو هبة أو هبة أو صدقة أو أياحه
 الغاصب (له) أي المالك ولم يعلم لم يبرأ (أو دونه) الغاصب (هذه) أي ملكه (أو ودعه) اياه
 أو اجره أو استأجره على فصارته وخاطبته لم يبرأ الغاصب (الان يعلم) المالك انه ماله
 المصوب منه لانه لا ينعقب ازاله المالك وسلطنته وباطعامه والحب والأيداع أو نحوه
 لم يمسكه لانه انما قبله على وجه الامانة أو ثبت بدله في ذمته أو تحمله ميتة ورعا كافاه

خياطته ونحوه غير الغاصب من الغصب وان حكه لكن في مسئلة العاربه والقرض

وتصير بد أمارة كالولم نصيبها
قبل تزويجها رضا مالكها
سقطها يده (ومن اشترى أرضا
فقرس) فيها (أو بسى فيها
تخرجت مسخرة) لغيرها
(وتلق غراسه أو بنائه) أي
المشترى لأنه وضع بغير حق
(رجع) مشترى (على بائعها
قرسه) من غير أن يفسده وأجرة
فارس وريان وثمن مسكن
مستهلكه وأرض نقص بقلع
وأجرة تيجونه لأنه قسره بيبه
وأوجهها ملكه وذلك بسبب
بناؤه وقسره وعلمه أن الحق
الأرض قلع القراس والبناؤه
ضمان نقص لوضعه في ملكه
بغير إذنه كالناصر (ومن أخذ)
أي التزاع (منه حبة مطقة)
بان أقسمت بشتة شدة لدهي له
ملكه المطلق بان لم يقل ملكه
من وقت كذا (ما اشتراه) مدي
عليه (ردائعه) للمشتري
(ما قبضه) منه من ثمن لفساد
العقد بخرجه مسخرة والاصل
عدم حصوله ملك ناسي عن
المشتري كالو شدة ملك سابق
على زمن الشراء (ومن اشترى
قناطعة فادى شخص أن
البائع لقن (غصبه منه) ولا
بينة (فصله) على ما ادعاه
(أحدها) أي البائع والمشتري
(لم يقبل) قوله (على الآخر)
لأنه أقر على حق غيره (وأن
سدقه) أي البائع والمشتري
(مع) القس (البيع) لم يطل
عقته (لأنه) حتى أنه يوجب
لوشهده شاهدان قبلت
شهادتهما مع اتفاق السيد

في المدة لكن القياس إذا انصاحب برب إذا أخذ المالك قرضا وشرا من العبيد لأن المالك
دخول على أنهما مضمونة عليه وقدره لا الأثر له ما يستقر عليه لو كان احتياجا كافي العارية
وجزءه في المدة لكن المصنوع ما ذكر المصنف كما قاله الحارثي لأنه سلمه إليه على بذل
العوض فلم يرد إليه موصونا وقد أشعب الكلام في ذلك في حاشية المتن في قوله قياس
السيد أن الناصب يبرأ من المنفعة خصوصا إذا جره لمالكه لفسده على ضمانه كما أشار إليه
المحقق شرحه (وأن أعاره) أي أعار الناصب المالك (إياه) أي المصنوع (برئ) الناصب
(على) المالك أنعماله (أو يطل) ذلك لأنه دخل على أنعم مضمون عليه لكن له الرجوع
بأجرة منقطة على الناصب لأنه دخل على أن المنفعة غير مضمونة عليه كما يشير إليه كلام المحقق
في شرحه وأن صدر ما تقدم من مالك الناصب يان وبه المصنوع أو أودعه بأجره ونحوه برئ
الناصر كالزوج له المصنوع ومن أخذ منه ما اشتراه بينة المالك المطلق رد ما أخذ
(ومن اشترى عبدا) أو أمة (قناطعة فادى رجل أن البائع غصبه) أي القن (منه فصدقه
أحدها) أي البائع أو اشترى (لم يقبل) تصديقه (على الآخر) المنكر لأنه لا يقبل إقراره
في حق غيره (وأن صدقه) أي البائع أو اشترى (مع) السيد لم يطل (العق) لأنه حتى أنه
تعالى بديل له لوشهده شاهدان أو أنكره السيد لم يقبل منه وكذا أن صدقه دون السيد
كان حلالا لعلق به حق لغيره (واستقر الضمان على المشتري) لأننا تلف حصل في يده
ولما تلفت من شأنه منه أقيمته يوم العتق فان ضمن البائع رجوع على المشتري لما ذكرنا
وأن ضمن المشتري لم يرجع على البائع إلا بالنظر في المدعى وغيره فلو مات المدعى خلع
مالا فهو (أي المالك للبدن) لا تغاير على أنه (الأن يخلف) الفن (وأننا) قاله المالك للمع
بهرته (وليس عليه) أي القن (ولأن أحدا لا يدعيه) وأن أقام المدعي بينة على ادعاه من
أن البائع غصبه منه (بطل البيع) لأنه ليس من ماله ولا مأذونه (و) بطل (العق) لترتب
على البيع الباطل (و يرجع المشتري على البائع بالثمن) لبطول البيع (وأن كان المشتري
لم يفتقه) وادى انسان أن البائع غصبه منه (وأقام المدعي بينة على ادعاه انتقض البيع) أي
تسنادهم انتقاده لأنه ليس من ماله ولا مأذونه (و يرجع المشتري على البائع بالثمن) لبطول
البيع (وكذلك أن أقر) أي البائع والمشتري (بذلك) أي بان أن البائع غصبه منه لم يطل
البيع ويرجع المشتري على البائع بما قبضه من الثمن لأن الحق لا يظلمها بخلافها إذا
أعتقه (وأن أقر أحدها) بما ادعاه المدعي من غصب القن (لم يقبل) إقراره (على الآخر) لأنه
تعلق به حتى يفرد (فان كان المقر) هو (البائع) لمة القصة للبدن لأنه حال ينعو بين ملكه
فترحق (وبقر العتق بد المشتري) لأنه ما ذكره في الظاهر (ولما لم يحلفه) أنه لا بد من صحة
إقراره فان نكل قضى عليه بالنكول (ثم أن كان البائع لم يقض الثمن فليس له مطالبة
المشتري) به لا تراه عا دة سقط (وأن كان) البائع (قد قبضه) أي الثمن (فليس للمشتري
استرجاعه) لأنه لا يدعيه متى عاد العبد إلى البائع فسخ (البيع) (أو غير) من إقراره أو دة أو
شراءه ونحوها (لأنه) أي البائع (رد) أي العبد (إلى مديعه) لا عتقه لأنه المالك (وله استرجاع
ما أخذ منه) في نظر المالك (وأن كان أقرارا بائع) بالثمن غصبه منه (في مدعى البائع
انتقض البيع) لأنه ملك شخص (فقبل إقراره بما قبضه وسواء كان خيرا لمجلس أو غير شرط
طما أو بائع وحده أو للمشتري وحده) (وأن كان المقر) بان البائع غصبه هو (المشتري
وحده) لزمه رد العبد (لأنه لا إقراره له المالك (و لم يقبل إقراره على البائع ولا يملك) المشتري
(الرجوع عليه) أي البائع (بأنه من كان) البائع (قبضه وعليه) أي المشتري (دوم) أي

والتن على الرق وذلك لأنهم أقر بالرق لم يقبل إقراره والمالك تعني من من شأنه ما قيمته يوم العتق (و يستقر الضمان على معتقه)

الابن لمن لم يصح له فمصرفه في المبيع وغيره وإن مات العتيق وزنه وأوزنه القصر بمشترى مبيع ولأولاده عليه الاعتراف بالعتيق بضاد عتقه وإن كان المشتري لم يعتقه وأقام مبيع بينته عليه تقضي المبيع ورجع مشترى على بائع بما أخذه فهو كذا إن أقر بذلك وإن أقر أحدهما لم يقبل على الآخر فإن أقر البائع زمت القيمة لادى لأنه حال بينه وبين ملكه وبقر ببيع بغيره لأنه ملكه في الظاهر وبالبائع أحله ثم إن كان البائع لم يقبل التضمن لنفسه لم يطالب المشتري لأنه لا يذم عليه وإن كان قد ضمنه لم يسترجع منه لأنه لا يذم عليه وفي ما لم يبيع إلى البائع فسخ أو بغيره لم يرد له مبيع وله استرجاع ما أخذه منه وإن أقر بائع في مبيع فسخ أو فسخ البائع لأنه ملك فسخه قبل إقراره بما يقضه وإن أقر المشتري وحده لم يرد له مبيع ولم يقبل إقراره على ما به ولا رجوع له عليه بالضمن وعليه دفعه إليه أن لم يكن قبضه وإن أقيم مشترى بينه وبين البائع وأقام ضمن وإن أقر البائع وأقام بينته فإن كان حال البيع قال بعتك عبدى هذا أو ملكى لم تقبل بينته لأنه بينهما وإن لم يكن قال ذلك قلت لأنه يبيع ملكه وغيره وإن أقام البائع البينة سمعت وبطل البيع والعق لا تكن لا تقبل شهادة البائع لأنه لا يجزى به إلى نفسه فنعما وإن أنكره جميعا فله أحلها ما ومن وجسرت نفسه

الضمن (إليه أن لم يكن) البائع (قضى) لأنه ملكه في الظاهر (وإن أقام المشتري بينته بما أقر به) من غصب البائع لعبد (قلت) بدته لعدم ما فيها (وله أن حو جرائن) على البائع حيث قلنا نزلنا البيع (وإن كان البائع) هو (المقر) بأنه غصبه من المدي (وأقام بينته) بما أقر به (فإن كان) البائع (حال البيع قال بعتك عبدى هذا أو قال بعتك ملكى لم تقبل بينته) أى البائع (لأنه يكذبها) بقوله عبدى هذا أو ملكى (والأول) ذلك ما قاله مثلاً بعتك هذا البائع (قلت) بينته لأنه قد يبيع ملكه وغيره (وإن أقام المدي البينة سمعت) بدته وبطل البيع وكذا العتيق إن كان كجائدهم (ولا تقبل شهادة البائع له) أى الذى يأنه غصبه عنه لأنه يجزى به إلى نفسه فنعما (وإن أنكره) أى أنكر البائع والمشتري على المدي (جميعا فله أحلها) (لمدني) الحديث البينة على المدي واليمين على من أنكر (تقف) قال أحمد في رجل يجره مرقته عند ثمان بينه وبينها قال هو ملكه يأخذه ذهب إلى حديث سمرة عن النبي صلى الله عليه وسلم من وجسرت نفسه عند رجل فهو آحق به ويتبع المتاع من باعته وأهشع من موسى ابن السائب عن قتادة عن الحسن عن سمرة وموسى بن السائب نقه

فصل وان تلق المصنوع بأن كان حراً وانما فاقه حرق وفحشه وشغل كلامه لو غصبه مريضاً فمات في يده بذلك المرض فمات جازمه بالخارق واقتصر على في الأوصاف (أو أتلفه المانصب أو) أتلفه (غيره) بأن قبل الحيوان المصنوع أو أوق المانع المصنوع (ولو) كان أتلفه غيراً للمصنوع (بلا غصب) بأن أتلفه بعد الغاصب أو بعد أن انتقل إلى يده بشئ مما تقدم من فهو يبيع أو يهد أو يار به أو يدعه (ضمنه) الغاصب أو من تلقه يده (أو أنه إن كان) المصنوع (مكلاً أو موزناً) لا لصناعته فيه مباحة ببيع السلم فيه (فماثلت أجزأه أو تباينت كالأثمان ولو تفرقة أو سبكه) (أو الحبوب) من يورس يورس سائر المباحات والثمار التي تجب فيها الزكاة كتمر و زبيب وبنديق ووز ونحوها ويقدم بيان المكيلات والوزنات في المصنوع فضمن ذلك منه (إذا كان) حسن التلف (وأما على أصله) أى حاله حين الغصب قال أحمد في رواية خرب ما كان من الدراهم والدينارين أو ما يكال أو ما يوزن فعليه من له انتهى لأن المثل أقرب إلى المنعطف من القيمة لكنه مما أتاه من طريق الصورة والمشاهدة المصنوع في لاف القيمة فأنما مماثلة من طريق الظن والاحتياط فقدم ما طر به المشاهدة كالنص فإنه ما كان طر به الأدلة الصامع كالأولى من القياس لأن طر به الاحتياط (فإن تغيرت صفته) أى المصنوع (كطبا صار) وقت التلف (غراً أو مضمناً صار) بعد الغصب (شراً ضمنه) بنقده المثل (المالك) الغاصب ونحوه (عشلى أهما أحب) لثبوت ملكه على كل واحد من المثلين فإن شاء ضمنه وطما وصممه اعتبرا إعمالا أنصب أو غراً أو شيراً باعتبار بحالة التلف (والدراهم المفضولة) لثباتها على قول أن اختلافها غير مضمونة وكذا القلوس وتقدم في القرض (تسببه) ينبغي أن يستثنى من ضمان المثل مثله المماثل في المفاضة فإنه يهضم من بقيته في البرية كره في المبدع وجرمه الخارق وقلت ويؤيد ما قاله في التيميم يهرب ما مات له طش رفقه ويرفعه فتمم مكاها وزنه (وإن أعوز المثل) قال في المبدع في المدا أو حوله (لعدمه) أو دأوا على قطية) أى الغاصب ونحوه (تسببه) (أو) أى المصنوع المثل لأنه ما أحداً ليدلين فوجب عنده فإصله كالآخر (يورما عوز) أى المثل لأن القصة توجب في الذمة حين انتطاع المثل فاعتبرت القيمة بحيث كلف المقتوم (في باده) أى الغصب لا لمكان الوجب (فلو قدر) الغاصب ونحوه (على المثل) بعد تضره

مضروب (او تلف مضروب)
 يحويان قتله غاصب او غيره
 او مات حنث أنفه ولو غصبه
 من غير انفس من مرضه وكثرت
 احرقه شخص او احترقه بصاعقة
 ونحوه (من) مضروب (مثلي
 وهو) أي المثل (كل مكمل)
 من حب وغيره واثم وغيرهما
 (او موزون) تكلفه ونحاس
 ورماس وذهب وفضة وحرير
 وكان وقتان ونحوهما (الاصناعه
 فيه) أي المكمل بغير اختلاف نحو
 هريرة والموزون يختلف على
 واسطال ونحوهما (مباحة)
 خرج اواني الذهب والفضة
 فتمت من وزنها الحرم مساقها
 وايضا (بيع السلفيه) بخلاف
 نحو جوهر واثر (يشبهه)
 متعلقا بتمسك بالان المثل
 اقرب اليه من القيمة فالتامة
 من طريق الصورة والمثابة
 والمعنى يضاف القيمة فانها
 تماثل من طريق المثل
 والاشباه وسواء غاقت اشرا
 المثل او تفاوتت كالاشنان ولو
 دراهم عشق وشعر ائجه والحبيب
 والادمان ونحوها وفي طلب
 صار غير محرم فصار غير جائز
 مال الكف فتمت اى المثل ان حب
 وامباح الاصناعه كعمول
 حديد ونحاس وصوف وشعر
 مفقولة فتمت بغيره فتمت انما
 صناعاته في بغيره وهي مختلفة
 والقيمة فيه احصر (فان اعوز)
 مثلي المتلف اى تقدر لعدم او
 بدل او غلا (ل) الواجب (تتمت له)
 يوم اعوز اى المثل لو جوب
 القيمة في القيمة حين انقطاع

(قل اداء القيمة لا عدمه المثل) لانه الاصل وقد قدر عليه قبل اداء الدل حتى ولو كان ذلك
 بعد الحكم فليس ماد ادا القيمة كما امر ربنا انهم عند ضيق الوقت رقدا لما اذا قدر عليه قبل
 انقضاء الصلاة (و) اقل قدر على المثل بعد اداء القيمة (في رد القيمة) لما خلفا لانه استقر
 الدل كن وحدا لما بعد الصلاة (فان كان الموزون (مصرعا مباحا) اى فيه صناعاته مباحة
 (كعمول ذهب وفضة) من اساور ولا تابل ودمالج ونحوها (و) كعمول (نحاس ورماس
 ومن زول وف وشعر ونحوه) كقزول قطن وكن (او) كان (تد انصاف قيمته وزنه بزيادة
 او نقص) ضمن بقيته لان الصناعة تؤثر في القيمة وهي مختلفة والقيمة فيه احصر وكذا ما لا
 وضع السلم فيه من جوهر ونحوه (فان كان المصوغ (من) احد (التدري) قوما الا حرا لا
 يؤدي الى اى باقية على الذهب بالفضة وعلى الفضة بالذهب (او) كان المضروب (محل
 باحدها) اى التدري (قومه بغير حسنه) فيقوم المثل بذهب الفضة والمثل بفضة الذهب
 افراد من (او) وان كان (المضروب (محل جماع) اى بالتدري معا (قومه بانشاءها من المباحة)
 الى التقويم باحدها لانها قيم في التفاضل وليس احدها اولى من الآخر فكانت كثيرة في ذلك
 الى من يضر التقويم (واعطاء) اى اعطى الناصب ونحوه ما كان المثل بها (بقيته عرضا)
 لان احدهما من احد التدريين بقيته الى الابد والآخر كان معهما (وان كان المضروب
 (عبر الصناعة كالواقي ذهب وفضة فحل محرم) كسرج وركاب (ضمنه) الغاصب ونحوه
 (وزنه فقط) لان الصناعة المحرمة لا قيمة لها (وفي الانتصار والمفردات لو حكم كما يجب
 المثل في المثل وبغير القيمة في المتقوم في بغيره ولو لم يكن مقبولة) وانقص عليه في المدة وغيره
 (وان لم يكن) المضروب (مثليا) كالنوع والمدة والمادة وتلف او اتلفه الغاصب او غيره
 (ضمنه بقيته) اقوله عليه السلام من اعتقى شركا في عهد قوم عليه قيمة الدبل متفق عليه
 فامر بالتقويم في حصصه انشر بل لانها متلفه بالتقويم ولم امر بالمثل لان هذه الاشياء لا تتمايز
 اجزائها وتختلف صفاتها القيمة فيها اعدل واقرى اليها فكانت اولى بان كان زبعا اخضر
 قوم على رجاء المثل او خوف التلف كالمريض والجاني وتعتبر القيمة (يوم تلفه في بغيره)
 لان ذلك زمن النسيان وموضعه (من تقدمه) اى تقدر بلدا انقص لانه موضع الضمان (فان
 كانه تقوده في حالها) لانه الذي يترك السه الا لفظ عنه لا لطلاق كالمواضع بنار مطلق
 (وكذا متلف لا غصب بمقدور بغيره فاسد) اذا تلف او اتلف (وما جرى مجراه) اى يجري
 المقدور بغيره فاسد في الضمان (عالم بغيره) في ملكه (اى افاضت كالقروض على وجه
 السوم فان كانت مثلية ضمنمت عنهما اربعة ومه فقيمة بها لكن لو اشترى ثمرة صغيرة شراء فاسدا
 وعلى المائع بغيره على محرمه بغيره في ذلك لعدم موت بدهله ذكره بعض اصحابنا
 وفاقوا له ابن رجب في القواعد (فان دخل) التالف (في ملكه) اى ملكه متعلقه (بان اخذ
 مع لوباكيل او زوزن) (اخذ) حوائج من وقال ونحوه) يجوز اوزيات (في ايام) بل ينقطع
 سعرها (ثم يحاسب به) ذلك (فانه يعطيه بغير يوم اخذ لانه ثبتت قيمته) في ذمته (يوم
 اخذ) لراعيه ما على ذلك ولا يرد المثل ومقتضى قوله فان دخل في ملكه ان التقدر في ذلك
 صحيح والا يترتب عليه الملك ولذلك اخذته التسيخ في الدين همه البيع بشئ من المثل وعلى هذا
 محال بغيره في ملكه وهذا العقد جار مجرى القاسد لكونه لم يدين فيه الثمن ولكنه صحيح
 اتماما للمرف مقام النطق وسواء كان مخالفا لما تقدم من ان البيع لا يصح الا مع معرفة
 الثمن اولى من القول بانه فاسد ترتب عليه الملك لان الفاسد لا يرتب عليه اثره بل بدعيان
 الثمن في هذه المعلوم يحكم المرف فيقوم مقام التصريح به (والخاص في المال المثل شق في
 المثل كوقت تلف المتقوم ودليل وجوبها انه يستحق طلبا لا يجب على الغاصب اداؤها ولا يتي وجوبها المثل لجهنم ولا نه

وجوب المثل لأنه الأصل وقد قدر عليه قبل أداء البدل ولو بعد الحكم عليه بالقيمة كمن هدم الماء فقد قدر عليه قبل انتضاء الصلاة فان أخذ المالك القيمة عنه استقر حكمه ثم ردوا لطلب المثل لأن حصوله لا يبرأه بأخذها (و) ضمن (غيره) أي غيره المثل إذا تلف أو تلف (بقيمة يوم تلفه) حديث ابن عمر رواه عن أعتق ثم قال في هدم قوم عليه قيمة العدل متفق عليه فأمر بالتعويض في حصة الشر بك لأنهما متافعة بالتعويض وأمره بالمثل ولأن غير المثل لا يتساوى بأجزائه وتختلف صفاته فالقيمة فيه أصل وأقرب إليه وتقدر قيمته (ف) بدمه فمن تعدد أي تعدد النصيب لأنه موضوع الضمان ومقتضى التمدد (فان تعدد) تعدد نصيبه بأن كان فيه تعدد (ف) القيمة (من غالبه) راجعاً لأنصاف الألفاظ إليه كالو باع منظمه (و) أي كالنصيب مما سبق تفصيله (متاف) بلا غصب ومقبوض بقدر فاسد يجب الضمان في حقه كبيع لأخوه بجهة (و) أجرى بجره) أي بجرى المقبوض بعد فاسد كالقبوض على وجه البيع (عالم) يدخل في ملكه أي ملك المتلف له فضعف من مثله ومعتوم بجمته (فلابدخل) تألف في ملك متلفه (بأن أخذ) من آخرها (معلوما) بكيل أو وزن أو أخذ (حوائح) متعومة ككفواكه وبقول ونحوها (من يدال ونحوه) بجزاز وزيات (في أيام نهبها) على ما أخذ به ذلك (فانه) لا يجب

بأنه خمسة ثم غلبت الثابت
فقد أريقته الشوب عشر بن
لم يزنه الا عشرة (و) يجب
(فقدن يابن) حسن غاصب
(ونصوه) لجعل يبرده
ويحضره زده (قيمه) أى
المغصوب الأبق أو الشارد
لما لكه للحيلولة (وعلمكها)
أى القيمة (ماله) أى
المغصوب بنفسه أقصم
لصغر قيمتها كالأمر لا يمكن
أجل الحيلولة لأجل ميسل
الصوم وذلك (لا يملكك)
(غاصب مغصوبا يدفعها)
أى القيمة لأنه لا يبيع عليه
بالبيع لعدم القدرة على تسليمه
وكان لو كان أم لا يبيع عليه كمنه
ولا يعتنى عليه لو كان قربة قال
في التلخيص ولا يبيع المالك على
أخذها ولا يبيع الأبرار على
بطلان الحق بالبدل فلا ينتقل
إلى الذمسة وانما ثبت حواز
الاخذ فيها لغير توقف على
خبرته (فى قدر) غاصب على
أبق ونصوه (دعه) وجوبا
بزيادة لأنها تابعة (وأخذها)
أى القيمة يعني ان ثبت
لزوال الجبولة التى وجبت
لأجلها ويردوا ثمنها المتصلة
من من ونصوه ولا يرد المتصلة
بالإزاء كالزاد والشره قال الجهد
وعندى أن هذا لا ينصرف لأن
الشعر والحيوان لا يكون ايدا
فى نفسه نفس القيمة الواجبة
بل بدل عنها فإذا رجع المغصوب
رد القيمة لأجلها كمن باع صالحة
بدرهم ثم أخذ منها ذهبا أو
سلعة ثم رد المبيع صالحة

فمسل ونصرفات الغاصب المحكية وكذا غير الغاصب (وهى) أى التصرفات
المحكية (مالها) من جهة أو فساد أى ما قومت تاريخا بجهة وأربابا لفساد كالبيع من
المال المغصوب بوسائر المبادات التى تتعلق بالمغصوب إذا قلها عالم إذا كرا كما تقدم فى
الصلوات كالأصله بثوب مغصوب وفى مكان مغصوب أو الوضوء من مائة مغصوب أو أراج زكاة
مختلف عبادة لا يحتاج إليها كالصوم والذكر والاعتقاد (والقول كالباع والجار) للمغصوب
(والإنكاح كان أنكح) الغاصب وأغيره (الأمة المغصوبة ونحوها) أى نحو المذكورات
كالمعنى والحد والوقت (فهرم ولا تصح) خبر قوله وتصرفات الغاصب ثبت من عمل علما
ليس عليه أمرنا فهو رد أى مردود (وتحرم) التصرفات (غير المحكية) فى المغصوب
(كأثلاث) للمغصوب (واستعماله) كالمال المغصوب (وليس) (ونحوها) كزوجه وحل
عليه وسكنى العقار لحدوث أن أموال الكواهر أمرك حرام عليكم (وان أضر) الغاصب (يعين
المال) المغصوب بأن كان ذائبا أو دراهم فغيرها (أو) أضر بثمن من عين المغصوب) بأن
غصب عبدا فباعه وأضر بثمنه وحصل ربح (فأرجع) والبيع المشتراة للمالك نقله الجماعة
وأصح خبره مردود الجهد وسوقنا بجهة الشراء أو بطلان هذه المسئلة مشككتة على
قواعد المذهب لأن تصرفات الغاصب غير صحيحة فكيف عكس المالك إلى بيع والبيع لكن
نصوص أحمد متفقة على أن يرجع للمالك فخرج الأصحاب ذلك على وجوه كلها متفقة فناء
ابن عقيل على صحة تصرف الغاصب وتوقفه على الإجازة تبعه فى المفتى وبناه فى التلخيص على
انها صحيحة لا تتوقف على الإجازة لأن شرط الغصب بطول الزمان فثبت اعتبارها ونخص
ذلك بما طال زمنه وجعله الفاضل فى بعض كتبه على أن الغاصب اشترى فى الذمة ثم تقدمه
دراهم الغصب وصرح بذلك أحسن رواية المروزي فعمل مطلق كلامه على مقيدته وحمله
ابن رجب فى فوائد التواعد على أن النقود لا تثبت بالتعين فصرح بالاشترى فى ذمته وحمله
فى المدعى على ما إذا تقرر رد المغصوب إلى المالك كورد الثمن إلى المشتري (وان اشترى) الغاصب
أو غيره (فى ذمته ثم تقدمه) أى عين المال المغصوب أو ثمنها (ولومن ودبته عبدا وأقرض
بهما) أى بالوديعة والغصب (ولو) كان الشراء (بغير ثمنه) أى ما كان من الغصب أو
الوديعة (فالمقد) أى الشراء (صحيح) لأنه تصرف فى ذمته وهى قابله (والأقباض) فأسد
أى غير مبرئ) لعدم إذن المالك فيه (والرجع والبيع) فى المضاربة وغيرها (المشتراة
للمالك) لقول ابن عمر أنصف الميراث بمتاجها ولم يستفصل عن عين أو ذمعة كالأحبار فى
هذا القول يستلزم سلامة العقد للمالك وفيه بحث أن العقد إذا صح لكونه واقعا فى ذمة
العائد فكيف يحصل لمن لم يقع فى ذمته من أخذ الصلة فى أشهر الوجهين أن نفعه ملكه فكان
كالمتولى من عبته وهذا قضاء بالدخول فى الملك فمرا كستول المرات بالارت لأى المعامل ولا
فى غيرهما ولو ليس على المالك شئ من أجر الماثل لأنه لم يأذن له ثم أن كان المضارب عالما

بالنفس فلا ريب له أنه يد به بالعدل وإن لم يصر فعلي القاصب أجره مثله لأنه استعمله بوضوح
لم يسلمه فله قيمته أجرة كما لقد انقاسد (وإن لم يسبق درهم مباح) أي ومن لم يتقدر على شيء مباح
(أكل عادة) له على الحاجة لذلك (لأنه لا عنه غنى كقولنا كنهه في الزوائد) واقتصر
عليه كافي في الفروع إذا لم يصر له زيادة على ما تدفع به الحاجة (وإن اختلفا) أي القاصب
والمالك (في قيمة المصوب) بأن قال القاصب قيمته عشرة وقال المالك اثنا عشرة فيقول
القاصب لأنه غارم (أو) اختلفا (في زيادة قيمته هل زادت قبل تلفه أو بعده أو) اختلفا
(في قدره) أي المصوب (أو) اختلفا (في ضمانه قبله ولائسته) لأحدهما (فالقول قول
القاصب) بيمينه لأنه منكر لما يدعيه المالك عليه من الزيادة وإن كان لأحدهما بيمينه عمل
بها (وإن اختلفا في رد) فقال القاصب بيمينه وأنكر المالك فيقول المالك لأن الأصل معه
(أو) اختلفا في عيبه به بدلتها) بأن قال القاصب كان العبد أحمى مثلاً وأنكره المالك
(فقول المالك) بيمينه لأن الأصل السلامة (لكن لو شاهدت البيعة للعبد مع غيره
القاصب فقال المالك حدث) العيب (هتد القاصب وقال القاصب بل كان) العيب فيه
قبل غصبه بقوله القاصب) سميت لأنه غارم (والظاهر أن صفة العبد تتغير) وإن بقيت
في يده غصوب لا يصرع أرباباً فستلها إلى المالك (وإن لم يصر) أي الحاكم (قبولاً يرضى من
هذه) لأن قبض الحاكم كما قام مقام قبض أربابها لقيامه به (وله) أي الذي
بيده المصوب (الصدقة بها عتيم) أي أربابها لأن المال براد له صدقة العيش أو العاد
ومصلحة العاد أولى بالمصلحة وقد ثبتت ههنا التصديق الأخرى (بشرط ضمانها) لأن
لأربابها إذن عرفهم لأن الصدقة بدون الضمان أضاعها لالمالك لأعلى وجهه بدل وهو غير
جائز نقل الروزي على فقر أمكنه أي مكان القاصب عرفه لأنه أقرب إلى وصول المال
إليه إن كان موجوداً أو إلى ورثته ويراه الفقهاء لأنها صدقة (وتنقل صالح أبو القاسم) وله شراء
عرض يتداولها بغير ذلك بحياة قريب وغيره نفساً (كقطعة) حرام القاطعها أو لم يصر فيها
يتصدق بها عن أربابها بشرط الضمان أو يدفعها لهما (وإذا أنفقت كانت لمن يأخذها الحق
مباحة) كما أنها على من يأكلها باطل محرمة وبكل حال ترك الأخذ أجود من القبول وإذا
ضيق الأخذ كان أفضل أعني الأخذ بالصرف إلى الناس المحتاجين إلا إذا كان من المفاسد
فهناك الترك أولى ومن الصدقة عدا ذكر وقفه أو شراء عين به بقها كما ذكره الشيخ في
الدين نصاً (ويستقر عنه) أي القاصب (ثم القاصب) يدفعها لهما أو المصدق بها عن ربه
بشرط ضمانها لأنه ممنوع عن رد المال لنفسه (وإذا أنفق صدق بها بالتواب لأربابها) وكذا
زهد بن ودائع وسائر الامانات والاموال الحرمية) كالسرقه (والتهب إذا جعل رد ما دفعها
لها كما أن الصدقة بها عن ربه بشرط ضمانها لأن في الصدقة بها عنهم ضمان مصلحة
القاضي بغيره ثمعت ومصلحة المالك فيحصل التواب قال ابن رجب في القواعد وعلى
هذا الأصل يخرج جواز أخذ الفقراء من الصدقة ممن يملكه حرام كقطع طريق وأقضى
القاضي بجوازها (وليس لمنه) أي المصوب والامانات الجهور لأربابها (عنده أخذني
مهاو) لو كان (فقيراً) من أهل الصدقة قال ابن رجب الذين المستحقه كالأعيان يتصدق
بها عن مستحقها نص عليه مع أنه نص على أن من كان أقره صدقة عني ديني الذي
عليه لم يبرأ بالصدقة ونص فيه وأبى طالب بن علي بن عبد الله بن رجب ما تولى عبد بن الحسن
يقضي عنه دينه بالدين الذي عليه أنه يبرأ باطناً وإذا أراد من يبرأه من جهل مالكها أن
يملكها أو يتصدق بيمينها عن مالكها فنقل صالح عن أبيه الجواز فيمن اشترى أجراً وعلم أن

ضمانه كالعين وأما خبر الخراج بالضمان في البيع ولا يدخل فيه القاصب ونحوه والمراد بالتبوض بقصد فاسد البيع والأجرة

القدن أو غيرهما (أو) يأخذ
(بدلها) أي القيمة (إن تلفت)
أي مثلاً إن كانت عتيبة والا
فقيمها وليس لأصاحب حبس
المصوب الرد وقيمتها وكذا اشتر
بعده فأنسب له حبس البيع
على رد ثمنه بيمينه في التلخيص
بل بدفعه إلى عدل يسلم إلى
كل ماله (و) يجب (في هصر
تخمر) عند غائب (مثله)
لصبره في حكم التالف
بذمها ماله (وسمى) انقلب
هصر تخمر (خلاصه رده) إلى
مالكه لأنه من ماله (أو) رده
(أرش نفسه) أن تصدق قيمته
بفعله عن قيمته هصر المحلول
النقص بصد كمثل جرمته (كما
لوقص بالقتل) بأن صدر
اخذته ولا كصفة شبيهة بغيره
(وأسترجع) القاصب إذا
رد داخل وأرش نقص النصير
(البدل) وهو مثل العسر
الذي دفعه إليه لعله ليعطيه
وإدى قيمة الأبق ثم قدر عليه
ورده له وإن نقصت قيمة
هصر أو زب غلا غاصب غلا
ببذمها عليه أرش نفسه (وما
هتت أجرة من مصوب
ومقبوض بقصد) كرقبي
ودوا وسوق وقار (فصل)
قاضي وأصاحب بقصد فاسد (أجرة)
منه لصدقه قائمه بيده فتضمن
ضمانه بأقوات والتغويت
أي سواء استوفى المنافع أو تركها
فذهب إلى كل ما ضمنها لالتلاف
في العقد القاسم جازاً بغيره
بمسرد التلخيص كالأعيان ولأن
القيمة ماله متبوض فوجب

في بعضها فلا يضمن في فاسدها (ومع عجز) غاصب (عن رد) مقبوض تصح اجارته تملزم اجرة (ال) وقت (اداء القيمة) وكذا مقبوض بعقد فاسد لان مالكة تأخذ قيمته استحق الانتفاع بسببه الذي هو قيمته فلا يستحق الانتفاع به وبسببه (ومع تلف) مقبوض أو مقبوض بعقد فاسد (ال) واجب على صاحبه اجرة مثله (اليه) أي الى تلفه لانه بعده لا منفعة له تعين كالأنتاف بلا غصب أو قبض وبقبول قول غاصب وقابض في تلفه فيطالبه مالكة بسببه (وبقبول قوله) أي الغاصب والتفويض بعقد فاسد (في وقته) أي التالف لتسقط هذه الاجرة من ذلك الوقت بسببه لانه منكر (والا) تصح اجارة المقبوض والمقبوض بعقد فاسد أي بمجرعة عادى باجرته (فلا) يلزم غاصبولا كما يفرضه اجرة (كنتم وشعروا طير) ولو قصد صوته (ونحوها) كنتم ومطعمو ومشروب (بالمناافع) لها يستحق بها عوض (فانما) فلا رد بمسح اجارته من ليدل زرع ونحوه وشعروا ونحوه لندرت (ولزم) غاصبا وقابضا عقد فاسد (في قن ذي صاناع) أي يحسن صاناع (أجره) أعلاها أي الصاناع (فقط) مدة اقامته عندنا فلا عكن الانتفاع به في أكثر من عندنا فانه لا يفتتح به سيدها يستعمله في أعلاها

فصل حرم تصرف غاصب وغيره من عليا بمال (في مقبوض بما ليس له حكم من محضود) أي لا يتصف باحدهما (كالأفرا استعمال كليس

الناظر به مالا عاك ولا تصرف له أبابا رجوان أخرج قيمة الآخر فتصدق به ان يضمن انموذ قد يفرج فيه خلاف من جواز شره الوكيل من نفسه (واذا تصدق) الغاصب ونحوه (بالمال) المقبوض ونحوه المجهول به (ثم حضرا المالك خبر بين الآخر وبين الآخر) ليدل (من المتصدق فان) اختار الآخر فذلك (وان اختار الآخر) من المتصدق (فله ذلك والآخر بالتصدق) عما تصدق به وعلم منه انه ليس لصاحبه اذا عرف قدر ما فاضله من كانت يدهما تقدم لثبوت الولاء به شرعا لثبوت الولاء به شرعا لاجل حاجته مات ولولاه ولا حاكم (ولو نوى) الغاصب ونحوه (بهد ما يهد من ذلك) الغصب والأمانة ونحوهما في حياته به (أو نوى) (حتى) عليه في حياته فثوابه له (أي) له لان نية هدمه كائنه مقام اتلافه اذا كانه لم يتقبل لو رده بغيره فكان ثوابه (والا) ينو هدمه كذا كفي حياته به بل بغيره (أو شرابه) (وربته) لانه انما عدم عليهم وعلم من ذلك انه ثواب على ما مات عليه فثوابه له (ولو قدم) الغاصب ونحوه على تقديمه (ورمما غصبه) أو سرقة ونحوه (هي) الورثة (بئري) الغاصب ونحوه (من انهم) أي المال المقبوض أو المسرورق ونحوه لا موصول الى مستحقته (لان انهم الغصب) فلا يرمانه بل سبق عليها ما أدخل على قلب مالكة من اتم الغصب ومضرا للتمتع من ملكه فطرحته فلا يزول اتم ذلك الا بالتردد كروى الصغيران هذا معنى كلام ابن عقيل بالضمان وانفضاه بالاقبى يزول حتى الأدنى يبقى مجرد حتى التردد كالمجد من اذ ان على ان يؤديه فيخرج لا يبطال به في الدنيا ولا في الآخرة (وقال) أبو عبد الله المصنف عما يقتضيه العمل (وفاق) (ولو رده) أي المال المقبوض ونحوه (وارت الغاصب) أو الماسروق ونحوه (فالمقبوض منه) أو الماسروق ومنه ونحوه (مطالته) أي الغاصب أو الماسروق ونحوه (في الآخرة) لان الظلم انما انتقلت لسا استقر لظلم حتى في الآخرة

فصل فيما يضمن به المال من غير غصب (ومن ألتف) من مكلف وغيره ان لم يقفه البهريه (ولو) كان الائتلاف (خطأ) أو سهواً ولا يحتمل ما شره بغير اذنه) أي المالك (ضمنه) أي ضمن الائتلاف ما اتلفه لانه قوته عليه وجب عليه ضمانه كالأفغصه لتلف عنده واحترز بالمالك الكلب والسرحين الغصب ونحوها (سوى) اتلاف حرى مال مسلم) وعكسه وعادل مال باغ وعكسه حال الحرب فلا يضمنه المتلفون (باني) وغير المحترم كمال حرى ومائل ورفيق حال قطعه الطريق ونحوهم) كالأفغصه أو آتية خبر أو آتية ذهب وفضة وحليب ومنه ونحوها (لا يضمنه) متلفه لعدم احترامه ما ياتي (وان أكره) انسان (على اتلافه) أي المال المضمون (ضمنه) مكرهه (ولو كان مال المكره لان الائتلاف من المكره وأما المكره فهو كالأفغصه) (ومن أقرى طالبا ما أخذه مال الله بئره عليه) أي على الانسان أو ماله (ضمنه) المخرجه لتسببه (أقرى به ابن الزبراني) ولعله جواب سؤال فلا يصح بحقه فهو ماله يكتفي بالآغراء والدلالة لانه يصدق عليه انه تسبب في تلفه وكذا في بعده (وان غرم) انسان (بسبب) كصديق عليه عند ولوا الأمانة) أي القارم (تفرم المكاذب) لتسببه في تلفه وله الرجوع على الآخر لانه لا يضمنه لانه المباشر (وتقدم) ذلك (في الجهر) وتقدمت نظرنا أيضا ومثله من شكى انسا طالبا ما غرمه شيئا لما كسب ما كاذب في قاضي القضاة الشهاب بن الجزار ولم يزل شاخضا يفتون به بل لو غرمه لقاض طالبا كان له الرجوع به عليه كما يعلم مما تقدم في الجهر فيما غرمه من الدين يحطل المدين ونحوه لانه تسببه (وان أذن رب المال في اتلافه) أو دفعه الى مجوره عليه لحظه (فانقلع يضمن الائتلاف) ما اتلفه استلطف به له عليه (وان فتح) انسان (فصاعن طائر) عموك محترم أو فتح اصطلح حيوان محترم (أو سئل)

وصفها به جميع أوقافه
(كسكان) كاحصاء بضمحجر
منصوب وضوموغل ونهم
بضمحصر ومولاد في ثوب أو
بقمضوضوبه وإتراج كاتمن
منصوب أوج به وضوبه خلاف
نحو منصوبودر واعتقاد فلا
مخلط بالله (و) كاتقد من
يسمع أو جازة أو به وضوبه وإلا ولا
يصفان (أي عبادا للخاص
كان حسلي أوج بضمصوب عالما
طالما ذكر أوقفه فهو باطلان
لأنه من عمل علما ليس عليه
أمرنا فهو (و) وانظر الخاص
(بمعن منصوب أو) عين (عنه)
أن أشتري أو أبيع ونظير
وأكثر به شيئا ونظيره
وهو أيق (فأبيع وما أشتراه)
الخاص من السلع (ولو) كان
الشراء بين (في ذمة بيته
تقدمه) الفرض من المنصوب أو
عنه (تقدمه) منه (ماتك)
منصوب دون خاصه وظاهره
سواء قلنا بخاصة الشراء أو بطلان
الطلاق لا أنكرنا أو لا
عروقه بل نجد تقدمه في الوفاة
سابقة الشراء في ذمته إقبالية
تقدمه المنصوب مقامه
الشراء وبمعنى (و) أن القول بأنه
الخاص بلزمن أن تقدم ذلك
طريقا إلى تأكيد مال التفسير
فبمعنوضوبه إنما يشترط في
ذمته ولأنه حدث تعين حصل
لرجل للخاص أو المالك
فالمالك به أولى لأنه في مقابلة
نفعه ما له الذي فاته وقوله بيته
تقدمه تبع فيه صاحب الأمر
بمعن صاحب الأمر في معنى

انسان (قيدعداو) حل قد (اسير او دفع لاحدها) اى السيد والاسير (ميردا ندره)
اى التقيد (فنهوا) اى الطائر والسيد والاسير ضمن القاتنوا والخالود دفع الميردا نديه في
الصناع (اوسل) انسان (رباط سفينة فترقت بعوض ورجع اولا) ضمن (اوقمع اصطلا)
يقمع الميردا (فضاعت الدابة اوسل وياطفرس) فقاتت ضمينا (او) حل (وكاه) بكسر الواو
وهو الجمل الذي ربط به نحو القرية (زق) بكسر الزاي اى يلطف (مانع) فاندق (او) حل
فاخرق (جامعا فاذاته الشمس) فاندق ضمته فان غرب اليه شخص نارا فذا سبها فقامت
مذهبا لضمته يقرب النار كالذراع مع الحمار قال المجد (اوبق) الزق (بعد حله كاعدا فاقته
دج او) الفته (زائلة فاندق فخرج) مانبه (كله في الحال او) خرج (تلاذلا قليلا او) خرج
ثقل (اسفه) اى الزق (فقط) فاندق (او نزل احدا جنبه) اى الزق بعد حل وكاه
(انزل) بل تلاذبا قليلا حتى سقط ضمته اى عن التمسك في جميع ما ذكر مانبه بسبب
تعبه سواء (اعتقد ذلك فله او اترى ضمته) وسواء (اهاج الطائر والذابة حتى ذهابا ورا) لانه
تلف بسبب حله فترمه عنانه وكن طاع علا فقتل بل فقط فاكسر كرقاق الفتى اما كان
من الطيور بان الراح وصادا المود فلا حصار في الحظا فلا (ومنه) لوازال فاستبان عن
عداو عن (حيوان فغرب اذا كان الحيوان جامعا يذب بزوال اليد) عنه (يا طائر واليهائم
الوحشة والبعا الشارد والسيل الا بقي) فيضمته من ازال يد به فتمت تسببه في فواته (او نفر
الهابيان مصر حتى سار شرب وان لم يسل ذلك) اى انها تفر بصيحه فيضمته فلان
الانفاس يستوي فيها المصدوا لخطا (وكذا لوازال كالمحافظة) تاعده (حتى يهبه الناس او)
حتى (الطوب اسفده او) اسفده (الانار او) اسفده (الماء فيضمته) بان فتح به) تقبلا
(يعني مقبر في جنب الحال او يسرقه) او يسفده بحرق او قرق فطرب الحال لتضمين فالح
الانب التسمية في الاضاعة (والقرا هرل الآخذ) لما شربه فان ضمته ضرب الحال برجع على
احد وان ضمن الفاتح يرجع على الآخر (ولو حرب) انسان (يد اخر وني) اى اليد دسار
فضاع (الدسار ضمته) الضارب لتسببه في اضاعته (ولو ضاعه فاسقط عما منه عن راسه
سده او هزه حتى سقطت) عما منه عن راسه (قتلت) لوقوعها في نار ونحوها (او) سقطت
(في حمام) بسبب هز ونحوه (فضاعت ضمينا) الذي سقطت بفعله لئله * قلت فان وقعت
في حفرة تترتب تصه لعله ارض النقص (ولو اقام عودا) ونحوه (يحدا را امثال) عنه من
الستوط (نجاه آخر وزرع العمود) او نحوه تندا (فقط الحاد في الحال ضمته) ارفع للعمود
ونحوه لئله (وان وقع طائر انسان على حمار فترقه آخر) صاحب الحمار ارفع يده (فطار
لضمته) المنفلان تنفر به يمكن سبب فواته فان كان محتما قبل ذلك (وان رماه) انسان
اقتله ضمته (الاي) (وان كان في داره) لانه كان عن تنفره من قتلته (وان قتله) اى الطائر
(وهو ماري واه دار او) وهو ماري (مراد اخر ضمته) لانه لا عات من الطائر من الهواء
ولو كانت الدابة الهولة عقرو ولو جنت) بعد حله او فتح اسفده او نحوه (ضمن) الحال
ونحوه (جنبها) لانه السبب فيها (كالحمل سلة) فهنا ساجور كاه فخرنا فاضمنها على
الحال انه يدو الساجور خشيته فيحل في حق الكلب (وان اسفدت) الدابة الهولة (زرع
انسانه) كفا في دابة نفسه (زرع غيره) على ماسيا في) تفصيله في جنابات اليهائم (ولو فتح)
انسان (بنقا) بتقديم الموحدة وهو الجسر الذي يجس الماء (فاستسبها مزرعا وبنيا)
* قلت او غراسا (معه) فاتح البنى مانبه يسبه * قلت وعلى قايه لو فاتت مري حتى من
لا يصح التي كانت روى بسبب سده فيضمه فانه حواجه وعلى قياسه لو فرط من بل سده

والوحيد والمنور وصاحب التذكرة فلما ظهر له الأمر من أطلقي وبما وضعه ان الشارح نقل هذه العبارات عن صاحب الحروف فمعرض

الذكورات من الكلب العقور ونحوه (ما افسدت به ذلك) للذكور من عقور وخرق ثوب بان افسدت (سروا ولو غرق) في اناء لان هذا المختص بالكلب العقور (وله قتل هر) سبب (اكل لحم ونحوه) فاقه واسق سواثرافه اذى دغا لاذاه (وقدم ابن عقيل ونصره الحارثي حين اكلها اللحم ونحوه فقط) الحاكم بالانصايل (ولو حصل عنده كلب عقور او سنور صار) أي له عادة اكل الطيور وقلب القنود (من غير اقتناؤه) من غير (اختيارا فاسد) شيا (لم يضمن) ما افسده لانه لا تعدى عنه ولا تسبب فلم يقتنه (وان اقتنى حمارا او غريرا من الطير فارباهه) فاعطى حيا (لغير ضمن) المقتنى حرجه في الاداب على مسئلة الكلب العقور وان قلنا بحرم الاقتناء الاضفة نظرا وبعد الجرم بعدم الضمان وفي المقتنى لاضمان وكذا نقله في الانصاف من الحارثي واقتصر عليه

فوفصل وان ايج زارا في موات او حي اجبها (في ملكه) بان اوقد النار حتى صارت تلتب في داره او على سطحه (اوسق ارضه) لتسجروا زرع بها او ليزرعها (فتعدي) اما ذكر من النار والبناء (الى ملك غيره) فالتفت اى اتلفت المتعدي من النار والبناء ملك غيره (لم يضمن) اما فعل لان ذلك ليس من فعله ولا تعديه ولا تقربطه وشمل احمد اوقد نار افي السبينة فقال لادله من ان يسطبخ وكانه لم يربطه (اذا كان) التأسيس او السقي (ما) أي شيا (جرت به العادة بلا فراط ولا تقربط فاسطرط) بان ترك النار حتى جفت والماء مفتوحا ونام لحصل التلف بذلك وهو انهم ضم لتقربطه (او فرط بان ايج نار تسرى في العادة كثرتها) اجبها (في ربح مبدف محملا) الى ملك غيره ومن تعديه وكذا لو اجبها قريبا زرع او حصيد ذكره الحارثي (لا) يضمن ان تعبت (يطرباها) أي ارحب به فان تكن لعدم تقربطه كالف هرون المسائل او اجبها على سطح دار فمات الرج فاطربت الشر لم يضمن لانه في ملكه ولم يفرط ويوجب الرج ليس من فعله (اوتفتح ماء كثيرا بتعدي) عاتدا (اوتفتح في ارض غيره او اوقد) نارا (في ملك غيره) فعدا (فرط او فرط) أي اسرف (اولا من مات فيه) لتعديه (وكذلك) يضمن (ان يستنار) التي اوقدها ولو في ملكه (اخصان شجرة غيره) لان ذلك لا يكون الامن ناركثرة (الا ان تكون الاغصان في هواه فلا يضمن) لانه لا يضمن من التصرف في ملكه (وان اقتل زارح الى داره ثوب غيره لم يضمن حفظه لانه امانة) يده الى ان يرد له (فان لم يعرف صاحب الدار صاحبه) أي الثوب (فهو لفظة) لم يفرط (وان عرفه) أي عرف رب الدار صاحب الثوب (لزمه اعلامه) بالثوب فور (فان لم يفعل) أي لم يبره به بجمع عليه (ضمنه) ان تلف به بمعنى زمن يتا في فعله اعلامه لانه لم يصفطه (وان سقط طائر غيره في داره لم يلزمه) أي رب الدار (حفظه) لولا اعلامه صاحبه لانه لم يزل محتما (الا ان يكون الطائر (غير متنج) كالمقصود جناحه (فكالثوب) ان لم يعرف صاحبه فلفظ طائر عرفه اعلامه فرباوا الاضمن (وان دخل) طير جملوك (برجبه) فاعطى عليه الباب) رب البرج (ناروا ماسا كمنه) لتعديه (ولا بان لم يعلق عليه الباب او افلقه غيره نارا فاسا كمنه) انفسه بان لم يعرفه او فربا ماسا كمنه (ولا ضمان عليه) لعدم تعديه وهو في الاضمر فخص لكن عليه اعلامه وروا ان عمله كاسق (وان حفر في فناءه) بكسر الفاء (وهو) أي الفناء (ما كان خارج الدار) ونحوها (فربا ماسا) قال في القاموس فناء الدار ككسها ما اتسع من امامها وجهه اذ فيه وقفي (بئر النفس ولو يذن الامام) ولو بلا ضرر لانه ليس له ان يذن فيه كما ياتي وكذا ان حفر نصف البئر في حده ونصفها في فناءه (وكذا البناء) في فناءه (ضمن مائل بها) أي البئر وكذا البناء لانه تلف حصل بسبب تعديه أشبه ما لو نصب في فناءه سكبنا

عهدتها) لتمام قبض اربابها (وله) أي لها مقام قبض اربابها (من سبده انصوب) أو الهون أو الامانات المذكورة ان لم يدفعها الحاكم (الصدق فيها) غنيم) أي من اربابها لان ذلك حاكم ونقل المروزي على فقهاء مكانه أي النقصان عرفه لان دية قتيل يوجد عليهم ونقل صالح أو بالقيمة وله شراء عرض ينقد ولا يجوز في ذلك عبادة قريب او غيره نسا وكذا حكم مسروق ونحوه قال الشيخ في الدين وايس لصاحبه اذا عرفه رد بالعاقبة (بشرط ضمانها) لاربابها لان الصدقة فيها عنهم بدون ضمان اضاعة لآل الدين وهو غير جارح (لقطة) سرق التقاطها فملك بغيره (و يسقط عنه) أي الناصب أو السارق ونحوه (انتم انصوب) أو السرق ونحوها لانه مذكور بهز عس الرد لجهله بالملك وتوليها لاربابها وفي الصدقة بها عنهم جميع بين مصلحة الناصب بغير ثمنه ومصلحة الملك بقصصيل الثواب له واذا حضر وابعد الصدقة خسر واين الاجر والاختصن المصدق فان رجعوا عليه فالجره نصا في الحسن والوقت كالصدق بها نص عليه في مواضع ذكرها في شرحه عن الفروع (وليس له) أي لمن يسده النصب والهون والامانات الجسولة اربابها (التوسع رشي منها وان) كان (فقيرا) من أهل الصدقة نصا والدين المستقة كالاهاين

يصدق بها من سبقتها انصاوان اراده من يده من جهل مالكها ان يملكها او يصدق بتمنهن مالكها ان يملكها من اية الجواز

والله يتيم فحوصم وصليبه
 وآلات هو وقوله لغيره ماله
 نفسه وقوله وماله بضعته
 ما يتلفه أهل العدل من مال
 أهل البقي بقت حرب وعكسه
 وما يتلفه المسلم من مال حربي
 وعكسه وما يتلفه محجور عليه
 لحظه مما دفع إليه وأما مثل
 وأبق (وأنكره) شخص على
 اتلاف مال مريضه من فاقطه
 فكرهه بضعته (ولو)
 أنكره (على اتلاف مال نفسه)
 كما كرهه على رد الوديعة إلى غير
 ربه أو لأبيه أو لغيره وجوبه
 بخلافه قتل ولم يختره بخلاف
 مضطره ما كمل ما مضطر إليه
 باختباره (لا) يضع المال لأن
 كان (غير محرم) بالإناء (أو) اتلاف
 (مائل) لم ينفق بدونه (أو) اتلاف
 (رفيق) حاله قطع الطريق وقيل
 حربي ونحوهم كالبناء مع أهل
 عدل وعكسه حال حرب (فإن)
 قطع قنصا من طائر (بمسلوك)
 محرم نفقات أو أتلف شيئا فقتله
 أو فتح أصطبل حيوان (أو) حل
 قنص من أو أسير أو دفع لأحد ما
 أي القن أو الأسير (مسبورا)
 غيره أي القيد وفات أو أتلف
 شاة من (أو) حل (سبعة نفقات) ذلك
 بأن ذهب الطائر من القنص
 أو دخل الحيوان فقتله أو
 هرب القن أو الأسير أو شردت
 القن من ويحرم أو غسرت
 السحينة لصوفه ربح أو (أو)
 عقر شي من ذلك (سبب ما لا لاه)
 بأن كان الطائر جارحاً قطع عين

أخذ في مكان لا يفسد حتى أشبه ما فعله ولكه وبضمن أن كان القنصل محرم ما كمال جلوب من
 الخصى في المهد أو مع أضرار المارة في الطريق قال في شرح المنتهى ومقتضى كلام
 الحاذق في لضمان أيضا لا يمتنع لأفادت الجلوب بل لم يفرق وهو الحانة أو الخصى فاشبه
 من جلس ملكه بعد نداء الجلبة (وبضمن) أن جلس أو اضطرهم أو أظلم (في طريق)
 ضيق لا ضرر بالمارة (و) باقي في الدفات (و) أن أحدث بركة لئلا أو كنفها أو مضطرا
 حذار حارة فإياه ودمعه ضمه لأن هذه الأسباب تعدى ذكره في الفصول والتلخيص
 كالأولاد ومنه من ذلك الآن، يعني حارضا محكما عن الترخا من عقيل أو بعد بحيث لا يتعدى
 النزاع حذار حارة وقال أيضا الذوق الذي يمتد إلى الجوارض من الأبرار لأنه عبيد وإن محض
 (و) أن (أخرج) أناس (جناحا) وهو ما وشن (أو) ما يابونهم (كسباط) وهو برزخ في البندان
 (الطريق) نافذ (مطلقا) لأن من أمام أو ناس في جناح أو سباط أو سبازاب لا ضرر (أو)
 أخرج ما ذكر في حرب (غير نافذ) غير أن أهله فقط على حتى فاقطه ضمن (ولو) كان سقوطه
 (بعينه) فقط وطوب بضعته لحصوله أي التلخيص (بفعله) أي سبب فعله الذي تعدى به
 ومفهومه أنه إذا سقط بعد البيع ولم يكن طوب بضعته لا يضمن (مالم يأن فيه) أي الخناص
 والسبازاب والسباط (الطريق) النافذ فقط أمام أو ناس ولم يكن منه ضرر (على المارة)
 بأخاذه لضمان لأن التلخيص للسلمين والامام وكلمه فأنه كان منهم أشبه ما أوذن أهل
 غير النافذ في ذلك (و) أن مال حائظه (بماله) بناء مستقيما (الغير ملكه) سواء كان
 مختصا كمواعده أو مشتركا كالطريق (لمه) أي يملأ حائظه (أو) لا فله يدهم حتى أتلف
 شيئا بضمنه (ولو) ما كنته نفسه وطوب له لعدم تصديه بذلك لأنه بناء في ملكه ولم يسقط بفعله
 فهو (كالمسقط من غير ميلان) وضعه أن طوب (أي طاله) مسحق بضعته وأشهد عليه فلم
 يفعل مع مكانه (ضمن واختاره جماعة) لأن ترك الحمد مع المطالبة تقر به (وأجب)
 عن ذلك بأنه لو وجب بسقوط ضمان ثم شرط المطالبة بنقصه كإلزامه ابتداء ما لا يملك
 غيره فإن عليه ضمان ما يتلف به ولو لم يطالب بنقصه (قال الموفق والشارح والتفريع عليه)
 أي ما ذكر من الرأية الثانية (والمطالبة من كل مسلم أو ذي إذا كان عليه إلى الطريق) لأن
 الحق فيها العامة الناس (كالمال إلى ملك جماعة) طالب واحد منهم يملك كل منهم المطالبة
 بالنقص لأن له حقا فيه (و) أن طالب واحد (من لهم الحق) فاستأجله (أي استعمله) (صاحب)
 الحائط أو أوجه الامام لم يسقط عنه الضمان بذلك لوجوبه عليه على الفور مع الامكان كما تقدم
 فإن كان الأهل لا يتقدم الحاجة إلى التخصيص (أو) لا فلا ضمان لا انتهاء التفرقة ذكر ما عارض
 (ولا اثر طالبة) المستحق (استأجر) الدار ومستهزمها واستدعها ومرتبتها) لأنهم لا يملكون
 النقص (ولو) لم يملك على المالك وإن كان المالك محجورا عليه لم يسقط وطوب له بل يأن منه
 لعدم أهليته وأن طوب له أو الموصى فلم يفعل ضمن المالك قاله في الجهر والغنى والشرح
 والحاذق والبدع وغيرهم ونقله في التفرع عن المنتخب وقال ابن عقيل الضمان على الولي قال
 الحارثي وهو الحق وجود التفرقة منه وهو وجه لصاحب الفروع (و) لا ضمان عليهم
 لأنه لا أثر لطلبهم (م) أي الحائط (أو) مال الحائط (إليه) أي إلى المالك به (بعد البناء بضمن) ربه
 نفسه (وبضمن) لعدم تعديه (أو) مال الحائط (إليه) أي إلى المالك به (بعد البناء بضمن) ربه
 ما يتلف به (و) أن بناء (أي الحائط) ما لا إلى الطريق (ضمن) ما يتلف به (أو) بناء ما لا إلى ملك
 الغير بغيره فأنه ضمن ما يتلف به ولو لم يطالب بنقصه لتدبيره (و) أن تعدد إلى صاحب الحائط

زرها أو غيره أو المحدثت
السيفنة التي حملها على شئ
فانتهى ونحوه منتهى (أو) حمل
(وقادق) كحمل (مائع أو ملس)
فأذنت الشمس حملت ماله
أذا نهت فأرسلها إليه غيره فإن
قبض المذهب بضمه مقر بها
ذكر المذهب (أو بنى بدمه)
منتهى (أو القن) (أو) زلزاله
أو مطر أو نحوه (فانتهى) أو
خرج منه شئ بل أسفله فمقط
أول زلزل جعل شيا فاحتفى فمقط
فانتهى أو لم يندفق بل خرج
ما فيه شيا شيا (منتهى) المنتدى
بذلك سوا من مفرع ذلك أو لأو
ذهب ماله عقب حمله أو لأو
لحصول تلفه بسببه ولأن
الطائر أو الراسيد من ماله
النفور وانما يتبع مع المانع فإذا
أزيل ذهب بطبعه أشبه ماله
قطع علاقة بتبديل لمقط
فانتهى (أو) بضمه (دافع)
مفتاح لمحو دافعا ماله (لص)
ما سرقة اللص من المال لما سرقة
الخص للسرقة منه وأولى بأحالة
الحكم عليه من المنسب كالق
الترغيب أو قطع حوزا لآخر
نصرف وفي الأقن أو قن ما
فمنها التبرع ماله أو سرقة من
والقرار على الاختصية أيضا
لو أذن بالانسان عن شئ عسده
أقن أو طرا أو عسده وشبهة
فهر ب أو أزال يده المانعة عن
متاعه حتى ينهبه الناس أو
أشبه الدواب أو الماء أو النار
أو سرقة أو ضرب بد آخر وفيها
دينار فمضاع أو ألقى عمامته
عن رأسه أو هزه في خصومه
فقطعت جملة وضاعت أو ألتفت خمن (ولا) بضمه (حابس ماله دواب فتنلف) (هله)

المائل أي طوب (بضمه) فمضاعه مالا لا يقطع على شئ يتلف به فلا ضمان على ما (بم)
تلف لأن الحائط ليس ملكه حال السقوط فزال الغنائه من هدمه فلا نفع به منه قال ابن
عقيل إن لم يكن حيلة على الفرار من تقصه فبضمه (ولا) ضمان (على) مشتر لا يعلم بطالب
بنته ووكذا أن يوهبه أي الحائط المائل بعد الطلب (واقصته) ثم سقط فالتلف شيا بضمه
الواهب لأنه ليس ملكه ولا التهب لأنه لم يطالب وكذا الوصلح هو أو حمله مالا وهو ضايف خلع
أو إطلاق أو عتق ونحوه ما ينقل الملك (وحيث وجب الضمان) فيما تلف (والثانف آدمي)
فالتلف على ما قلته أي عاقلة ربا لحائط لأنها تحمل دمه قتل انقطاعا وشبهه (فإن أنكرت
العاقلة كون الحائط لصاحبهم) الذي يقتلون عنه (أو أنكروا) أي العاقلة (مطالنته بنقصه)
حيث اعتبرت أو أنكر وتلف آدمي بالمدار (لم يزمهم) شئ (الان ثبت) بيته لأن
الأصل عدم الوجوب وإن أبرأه من مال الحائط إلى ملكه ولو لحقه فلا ضمان (وإن تشقق
الحائط عرضا فكله) فلا ضمان إن لم يطالب بنقصه وكذا أن طوب على المذهب وعلى
الرواية الثانية بضمه إذا طوب أوب أو شهد عليه (لا) أن تشقق الحائط (طولا) وهو مستقيم فإنه
لا أثر له لأنه لا أثر فيه
فصل في حناية البهائم وما تلفته البهيمة آدميا كان أو مالا (ولو صدع من فلا ضمان على
صاحبها) فبم لقوله عليه الصلاة والسلام أخصم أصحابها من قتل عليه أي هدر (إذا لم تكن
يدها) فإن كانت ضمن وبأق (الانضار) أي المعتاد للمناجاة من البهائم والجوارح
وتشبهها قال الشيخ في الدين فيمن أمر بجلدها أو سكاها فمقتله إذا لم يعلمها (ومن أطلق كتابا
عقروا أو دابة فمقتلها أو عضو على الناس في طريقهم ومصاصهم وسراهم فالتلف مالا
أو نقصا ضمن لتفريقه وكذا أن كان له طائر حارح كالصقر والباري فلا يسطو بالناس
وسواهم فانه) ابن عقيل (في الفصل) قال في المدمع وظاهر كلامهم أي عدم الضمان في
غير الضار به إذا لم تكن يده عليها ولو كانت مضمومة لأنه لا يفرط من المالك ولا يضرها
فتمتق بقرتها بخلافه ليدسوا الطفل انتهى وهو مضمون ما قدمه في الفروع قال وهذا نظر
وحكي عن ابن عقيل ما يقتضي الضمان (وإن كانت البهيمة في دنانين كالسائق) المتصرف
فيها (والقائد) المتصرف فيها (والراكب) المتصرف فيها سواها (كان) كل من السائق والقائد
والراكب المتصرف فيها (مالك أو صاحب أو أجير أو مستأجر أو مستعير أو موصى له بالمقتنة)
أو مرتننا ضمن ما جنت يدها أو فها (أي جنته يدها أو فها) (أو وطم أو راحلها أو ما نعت بها)
أي برجلها الماروي بغير فواحل رجل جبار وفه راية أي بر رجل البهائم جبار وقيل
على وجوب الضمان في حنائه غير ما وخصص بالنقص دون الوطء لأن من يده الدابة بكمه أن
يضمه وطء ماله برذانه أو بغيره فبما يختلف فبما يقع فانه لا يملكه أن ينهبه وحيث وجب
الضمان وكان الجني عليه مما عمله المانعة فهي عليه الجرح به الجرح في شرحه ما يقتضي
العمل وفاق (وعلى عدم ضمان ما نعت برجلها) (مالم يبعها) أي يبيعها بالجمام (بزيادة على
المادة أو بغيرها في وجهها) فيضمن تسمية في جنايتها (ولو) نزل ذلك (التمه) تدعوا له
(ولا يضمن) الركب ونحوه (ما جنت) الدابة (بذنها) لأنه لا يمكن التمسك منه (ويعتق)
أيضاً الركب ونحوه (ما جنت) (ولو لم يفرط لأنه يتبعها وظاهره سواء جنى بيه أو فها)
رجله أو ذنبه ولو قيل بضمنه منه ما يضمن منه ما يضمن لكان له وجه (ومن نفرها) أي
البهيمة (أو نخسها من وحده) لأنه لا يمتنع في جنايتها (دونهم) أي دون الركب
والسائق والقائد (فان جنت) البهيمة (هله) أي على من نفرها أو نخسها (أو المناجاة)

(الفرس) الذي حل قدامه حتى
نفرهما آخر) بعد ذلك قد عبأ
(ضمن النفر) وسعد لانسبه
أخص فأخص الضمان به
كدافع واقع في مسمع حارهما
وكذا وحل حيوا بأمره آخر
لغنى قضان جنائسه على
العرض وان وقع طائر على جدار
فخفه شخص فذهب لم يضمنه
لأمتناعه قبله فليس تنفيمه
بسميخه أن وان ما فعله ضمنه
كأنو رما في مزاوغه (ومن
ربعا) دابة (أو وقف دابة) له
أو تنسبر (بطيني ولو) كان
الطريق (أو أسما) نصا (أو تركه
بها) أي الطريق (أو ولو أسما
طينا أو خسة أو عودا أو هرا
أو كيس دراهم) نصا (أو أسند
خسبه الى حائط ضمن ما تاف
ب) (ب) الفعل لتعديه
لا ليس له في الطريق حق
ولعبه الجناية فبها أو
رجله فاقوا في الطريق
كواضع الحجر ونصب السكين
فيل ويضمن مفر ما أخذه ظالم
باغراه ولأنه) لتسميه فيه
(ومن اقتنى كلبا عسورا) ولو
لصيد ما شيه (أو) اقتنى كلبا
(لا يقتني) كافتناء كلب لغير حوت
وما شيه وصيد (أو) اقتنى كلبا
(أسود بهما) (أو) اقتنى (أسدا
أو ثرا أو ذنبا أو هرا) ككل
الطيور وقلب القصور عادة
مع علمه (أي المقتنى) ذلك (أو)
اقتنى (نحوه) من السباع
(التموش) ككذب وقر قال
(المتقرب) وعلى قياس ذلك
الكباش المعلم (النطاح) انتهى
الكلب وأنه غير مؤث في ذكره

(هـ) لأنه السبب في الجناية على نفسه (وإن ركبها اثنان) وحينئذ حنيفة مضمونة (منه)
 الأول منها) أي أركب لأمة المتصرف فيها والقائد على كفها (الآن يكون) الأول (منها)
 أمر بضابطيها) كالأخي (والثاني) متى تدبرها قبله أي الثاني (الضمان) وحده
 لكونه المتصرف فيها (وإن اشتراك أي الركاب) (في التصرف) في المهمة (أشتركا في الضمان)
 أي ضمان حنيفة المضمونة لأشتركا كما في التصرف (وكذا لو كان معها) أي المهمة (سائق
 وقائد) وحينئذ حنيفة تضمن فالضمان عليهما (وإن كان معهما) أي السائق والقائد ركبا
 (أو) مكان (مع أحدهما ركبا شاركا) أي شارك الركاب السائق والقائد أو
 أحدهما في ضمان حنيفة لأشتركا كما في التصرف لأن كلامهم لو أنفسهم مع العامة انفرد
 بالضمان فإذا اجتمع مع غيره منهم شاركه في الضمان (والمستفاد من قوله) لو اجتمع
 الثلاثة وأثنان منهم لكن انفرد أحدا بالتصريف اختصاص بالضمان (والأول والثاني
 المنفردة) كالجمية (الواحدة على قائده الضمان) لما ثبت كل واحدة من القطار
 لأن الجميع إنما يسيرون سيرا الأول وتقف بقوفه وتطاوله وبذلك يمكنه حفظ الجميع
 عن الجناية (وإن كان معه أي القائد (سائق شاركا) أي شارك السائق القائد (في ضمان
 الآخر فقط إن كان) السائق (في آخرها) لأنها اشتركا في التصرف في الأخير ولا يشارك
 السائق القائد في قبيل الأخير لأنه ليس سائقا ولا عالما بسوقه (وإن كان) السائق
 (في أول القطر) (شارك) السائق القائد (في ضمان حنيفة الكل) لأنه
 لو انفرد بذلك تضمن حنيفة للجميع لأن ما بعد الأول تابع له سائر سيرة فإذا كان معه غيره
 وجب أن يشاركه في ذلك (وإن كان) السائق (في ما بعد الأول) من المقطرة (شارك)
 السائق القائد (في ضمان ما يشره سوقه) ضمان (ما بعده) أي به الذي يشره
 سوقه لأنه تابع له (دونه كضمان ما قبله) أي قبل الذي يشره سوقه فيضمم به
 القائد لأشار إليه فيه السائق لأنه ليس سائقا ولا عالما بسوقه (وإن انفردا ركبا
 بالقطار وكان) الركاب (على أوله) (من) الركاب (حنيفة للجميع) كالحارفي (لأن ما بعد
 الركاب كالحارفي يسيرون بطاويطه فالحق حفظه من الجناية فعنه كما تقطوعه في ما قبله
 من قلت فعل هذا إن كان معساق في غير ما سبق من التخصيص إذا كان سائقا وقد ثبت أن
 المنفرد بالقطار إذا كان سائقا على غير الأول ضمن حنيفة ما هو راكب عليه وأما لو لم
 بعده دون ما قبله (ولو انقلبت الجاية من هي في يد ما أو سدت) شيئا (فلا ضمان) على أحد
 لحديث الصحاح جرحه جبارا وتقدم ولو استقبله إنسان فرد ما تقاسم قول أصحاب الضمان
 قاله الحارفي ثم قال ويحمل عدم الضمان لعدم الخبر ولأنه لم يثبت عليها قال والجمية
 النزاع في أن تضبط بدفع والتمهيد ليس له ركوبها بالأسواق فإن ركب من لتفريطه وكذا
 الرمح والمضوض (وبعض ربا بالهائم وسيمهها وسنجرها وسودها) عقلت وتقامه
 مرتين وأجبر لظنهما أو موصلي به شفعها (ما أنسدت من ربح وشهر وغيرها) كنبوب
 حوتنه أو ضفته أو وطئت عليه وغیره (لولا) لما روى مالك عن الزهري عن حرام بن سعد
 ابن محمد أن ناقة لهما دخلت حائط قوم فأفسدت فقتل رسول الله صلى الله عليه وسلم أن
 على أهل الأمور التي عليها بالنيار وما أفسدت فهو مضمون عليهم قال ابن عبد البر هذا وإن
 كان مرفوعا فهو مشهور وحديثه بالأمّة الثقات وثقله فيها وأجيز بالقبول لأن العادة من
 أهل النواصي إبراهيم بن القرافي وحفظها للبلاغة أهل الحوائط حفظها نارا فإذا أفسدت
 ما لا يملك من ضمان من هي يده (أنظر) في حفظها (مثل ما لا يملك من غيرها) ولا

(فقر) نفي من ذلك آتياً وأداة (أو خرجت من دخول) من قوله المفقوت (بأنه) إن لم يمه على الكلب وأنه غير موثق ذكره

اوده ما بحث عكته الخروج فان معها اي ضم البهايم من حي يسده ليللا فخر جها غيره
 غير انه اوتفتت غيره (عليها ليللا) فانفتت شيئا (فالعنبر على مخرجها او فاع بها) لانه
 السبب ولا ضمان على من كانت يسده لعدم تفرطه (ولو كان ما انفتت) البهايم المعان
 ونحوها ليللا (لربها ضمة مستبر وغروه) كسناجر ومستبر عن فط (واب لم يفرط رها
 ونحوه) كسناجرها ومستبرها بان منه ليللا ليبحث لا عكته الخروج نحو جرحت فانفتت شيئا
 (فلا ضمان) لعدم تفرطه (ولا يضمن) لربها ومستبرها ونحوه (ما افسدت من ذلك) اي
 من زرع او غيرها وغيرهما (غارا) للحديث السابق (اذ لم تفسد) بد احدها ليللا
 ارسلها بقرب ما تفسدها (ولا) لعدم الحديث السابق قال القاضي هذه المسئلة محمولة على
 الواضع التي فيها مزارع ومراعي فاما القسري العام الذي لا رعي فيها الا بغير مراعٍ كساقية
 وطرق زرع وليس له ارسلها بغير حافظ فان فعل لزمه الضمان لتفرطه (وان كان عليها)
 اي البهيمه (بد) كقائه (ضمن صاحب اليد) ما افسدت من زرع ونحوه وقدرهما ولو
 تهازل (قال الحارثي لو جرت عادة بعض) اهل (النواحي ببطانها اراؤها) ليللا (وصفط
 الزرع ليللا لم يكن كذلك) اي انه بعض رها ونحوه ما افسدت ليللا ان فط لانه (لان
 هذا) العرف (بادر فلا يتبره في القصاص) اي تخصيص الحديث السابق (ولو ادعى
 صاحب الزرع ان غنم فلان نقتل) اي رعت (فيه) اي في زرع (ليللا) وجسد الزرع اثر
 غنم ولم يكن مثله غنم فله تفرطه في الضمان على صاحب الغنم عمدا او تقصيرا بغيره المتنبه
 ومن ادعى ان جهات فلان فلا تقتض المسئلة باقته (قال الشيخ) في الدين (هذا من القناعة في
 الاموال والوجاهة) اي القناعة (معتبرة) في الاموال (كافية في حق الانسان ويضمن غصبها)
 اي البهايم (ما افسدت ليللا ونهارا) فط او لم يفرط كانت يده عليها والالتية يباسا كما
 (ومن طرد دابة من مزرعته لم يضمن) ما افسدت من مزرعته غيره (لان) بدخله من زرعته
 فيضمن ما افسدت منها لتسببه (وان اتصلت بالمزارع) لم يفرطه لان ذلك تسليط على زرع
 غيره (صبر لير جرع على رها) بغيره ما اكله حيث لا عكته منه الا بتسليطها على زرع
 (ولو قد راى غيرها) من مزرعته (وله منصرف غير المزارع) يخرجها منه (فتر كما) في
 مزرعته (ما افسدت منها) (هدر) لا ضمان على ربها فيه لان رب الزرع هو والمفسر اذا
 والحط على الذابة اذا خرق ثوب آدمي يصير عاقل يحد مفرقا) أي هو وما يتحول اليه
 (ه) الخرق (هدر) لا يضمنه الحطاب لتقصير رب الثوب بعدم الانحراف فقلت وقياسه لو جرحه
 ونحوه وكالحطاب حد بد ونحوه (وكذا لو كان) صاحب الثوب (مستدبر لصاحبه) حامل
 الحطاب (متنبه) او وجد مفرقا ولم يخبر بخرق ثوبه فهدر فقلت وكالمستدبر الا بغيره اذا صاح
 عليه منه ليللا بالانحراف لم يضمنه كانه الانحراف السهل لم يفعل (والا) بان لم يحد مفرقا
 وهو مستقبل له ولم ينبه وهو مستدبر (معه) اي خرق الثوب (فيلما) حامل الحطاب
 فغير ارشيه (ومن صال) اي وثب (عليه آدمي) صغره او كبير عاقل او مجنون قاله الحارثي
 (او غيره) من البهايم والطيور (فقتله) المصول عليه (دفعان) نفسه لم يضمنه ان لم يندفع
 بغير القتل لانه قتله لدفع شره فكان الصائل قتل نفسه (ولو دفعه) اي دفع انسان الصائل
 (هن غيره صغير ولده) اي القاتل (ونسائه) كزوجه ونساءه وعته وحالته (بالقتل)
 متعلق بدفعه (معه) قال في القاعدة السابعة والعشرين لو دفع صائلا عليه بالقتل لم يضمنه
 ولو دفعه غير بالقتل لم يضمنه ذكره القاضي وفي العناوين الر حليات عن ابن عقيل وابن
 الحارثي لا ضمان عليه ابتعا انتهى في ذكره المصنف توسط بين الحياتين قال الحارثي وعن

(ضيق من ضربها) قتل بذلك
 شيء (معه) موقفه التسببه فيه
 فان عقر او خرق ثوب من دخل لا
 اذنه فلا ضمان وكذا لو حصل
 شيء من ذلك في بيت انسان ولا
 اقتناه ولا اختاره فاقصد شيئا
 لم يضمنه لانه لم يحصل الاضاد
 بسببه قال في المفتي والسر خافا
 اختلف حاشا او غير من الطير
 فارسله تهازلا فقط جال يضمنه
 لان العادة ارسله (ويجوز قل
 هربا باكل لحده ونحوه) كمواسق
 وفي الفصول حسن اكله وفي
 الترضيب ان لم يندفع لايه كصائل
 (ومن ابيع اي اوفد نارا) حتى
 صارت تائب (عليه) ولو باعارة
 او اعاره وكذا عوت فتصدى الى
 ملك غيره ما تلفه (او سغه) اي
 ملكه من ارض او زرع او غيرها
 (فتصدى) ذلك (الى ملك غيره)
 اي الفاعل (لا) ان تعذب النار
 (بطرمان ربح فالتفه) اي ملك
 غيره (معه) الفاعل (اذا فرط)
 بان ابيع نارا تقصر عادة لكثرتها
 او ربح شد بد ففعلها او فتح
 ما كثيرا يندعى مثله (او افرط)
 بترك التزم مؤججه والماعضوحا
 وانما ونحوه لتدعيه او تقصيره كما
 لو اشر ان لا فله واما ما اختلفت ليللا
 بطرمان ربح فلا يضمنه لانه ليس
 من فله ولا يتفرطه قال في
 الرعية قلت وان كان المكان
 مضمنا يضمن مطلقا يضمن سواء
 فرط او اسرف او لا جرم معناه
 في الاقتناع وان لم يكن للسطح
 ستره وبغيره زرع ونحوه والربح
 هاية او ارسل في المساميل بطلب
 ويضبط مضمنا وما ييس مسن

افضل من جرحه بسبب يتعاد ان رخصته الموت وان لم يكن في حواه لانه لا يكون الا من

سأله فرفعه مسجد بعل بفسه
 فقال لأبلى لبى أنا كائن
 الطريق (كسناه جسر) ففتح
 الحميم وكسرها (و) كرا وضع حجر
 طين لها عليه الناس لأن فيه
 دفعا للطين كسناها وأزاله
 الماء والطين منها وحفره دفعة
 فيها وقطع حجر ضرب بالمار ووضع
 نحو حصي في حفرتها ليجلاها
 فان لم تكن السبالة واسعة أو
 كانت كذلك لكان حفر أو بني
 لخصم صاحبها أو بناءه أولم
 يخصص لمالك جسد في مكان
 يضرب بالماره ضمن ما تلعب به
 (ومن أمر بحفرها) أي الثرى
 (في ملك غيره) أي غير الأمر
 (باجرة أو لا) باجرة لحفر الأمور
 وتلقب باني (من ما تلعب بها
 حفره) أن الأرض ملك لغير
 الأمر نصا (والا) سلم حفر ذلك
 أو ذنبا لما مورق الأمر (فاشتر)
 يضمن ما تلعب به لغيره كاره
 فيها (في حفر غيرهم) وتلف
 يمشق (وحلفا) أي الحلفاس
 والباقي (أنكر العلم) بالملك
 غير الأمر أدهى الأمر لهم إلا أن
 الأصل عدمه (ويضمن سلطان
 أمر) بحفره أو بناءه في حفر
 ملكه (وحده) أي دون حافر
 وبأن ظاهرا سواء عمل
 الأرض ملك لغير السلطان أولا
 لأنه لا تمتع له في ملكه ما لو
 أكرهه (ومن بسط في حصص
 حصير أو يارب) وهي المصير
 المنسوج كالمه في القماروس
 وطباق الشام على ما يبيع من
 قصب وألوه مرادهم بقرينة
 العطف (أو) بسط في مسجد
 (سأله أو عني) فيه (أو) أو قد يقتله إذا نصب فيه بابا (أو) نصب فيه رمزا (أو) لملف (أو) نصب

نمرقا (من قيم) السفينة (السائرة) السفينة (الواقفة) أن فرط (بان) أمكنته ردها ولم يغسل أولم
 بكل آتاهم من رجال ومال وغيرهما لأن التلف حصل بتقصيره أو شبهه ولو لم يركبها سائر
 بنفسه حتى صدمتها وأما تم الواقعة فلا ضمان له لأنه لم يركبها بنفسه ولو لم يركبها
 في الحصر ما إذا عثر به إنسان فتلف (وبأن) إذا صدمت نفسا في (كتاب الديان) مفصلا
 (وان كانت أحداهما مضررا) والآخرى مصدرة (فعل صاحبها) أي المصدرة (ضمان
 المصدرة) لأن المصدرة تضط على المصدرة ومن عوفه يكون ذلك شيئا لغيرها ولا ضمانا على قيم
 المصدرة نزيل لا لمصدره منزلة السائر والمصدر منزلة الواقعة (الآن يكون) قيم المصدرة (غلبه
 الريح) أو نحوه عن ضربها (أو) الآن يكون (الماسد يد) وفي نسخة الشد يد (الجربة فلا يقدر
 على ضربها) فلا ضمان عليه لأنه لا يدخل في رسمه ولا يكلف الله نفسا الأوسم ولو أن التلف
 يمكن استناده إلى الريح أو شدة جريان الماء قال الحارثي وسواء فبرط المصدرة في هذه الحالة أولا
 على ما صرح به في الكافي وأطلقه الأصحاب وأحد (وقال في الملقن) أن فرط المصدمان أمكنته
 السدول بسبب قيمته والمصدر غير قادر ولا فرط فالضمان على المصدرة لأنه المفرط قال الحارثي
 وهذا صريح في أن المصدرة إذا أخذت بغير طوعه ولو أشرفت السفينة على الترقى (الواجب) على
 الركان القاصي بعض الامتعة حسب الحاجة) أي يجب القصاص ما ظن به النجاة من المتاع ولو كلف
 دفعا لأهظم المفسدين بأخفه ما لأن حرمة الحيوان أعظم من حرمة المتاع (ويحرم القصاص
 الدواب المحترمة (حيث يمكن التضييق بالامتنع) ما لا يتقدم (وان كانت الضرورة) في
 القاصي) أي الدواب (جاز) القاصي (صون بالادسين) لأنهم أعظم حرمة (والصد) في
 وجوب الحفظ (كالا حرا) لاستوائهم في الحرمة (وان تقاعصوا) حالة الاشراف على الفرق
 (عن الانشاء) من المتاع أو مع الدواب (مع الامكان) ودعا الضرورة إليه (أو) لقوله
 تعالى ولا تلتقوا بآيديكم إلى التهلكة (ولا يجب الضمان فيه) أي فيما يلعب من متاعه عند
 الاشراف على الفرق فلا ضمان له أحد (ولو ألقى متاعه ومتاع غيره) مع عدم امتناعه (فلا
 ضمان على أحد) من الملقى أو غيره لأنه لا ضمان (وان امتنع) إنسان (من القصاصه فله غير
 القصاص من غير رضاه) لأنه قام عنه بأوجب (وبعضه) أي المتاع الملقى مع امتناع غيره (الملق) له
 لأنه ألتف مال الغير بغير رضاه (وتقدم بعض ذلك في الضمان) فليما ود (ومن ألتف) مزمرا
 ونحوه بان حقه أو ألتف في نحو حجر (أو كسر مزمرا) بكسر الميم (أو بغيره) يضم أوله (أو ضلها
 أو) كسر (انما ذهب أو فضة) لم يضمنه وأما إذا ألتف فله ضمة بوزنه ذهب أو فضة ولا ضمانه كما
 تقدم قال الحارثي لا خلاف فيه انتهى (والفرق بينه وبين آفة الهوان الذهب والفضة لا بدعان
 الصنعة بل هما مضموران عملا أو كسر أو خشب والرق يصبران ناهين للصنعة فاضاعة في
 الذهب والفضة كالضمان في الأدمية لأن الصنعة أقل من الأصل والخشب والرق لا يسلق
 مقصودا بفسقه بل ببيع الصورة وأشار إليه ابن عقيل (أو) كسر أو شق (أو) ناهية حرم أمور
 بارأها (وفي ما هدا الحلال وغيره الذي المستتر لم يضمن) ناو ما تبعها (ولو دفعه إلى أمانة
 بدونه) أي بدون كسر أو أمانة أو شقة لأمر مدعيه الصلاة والسلام كما يحرم دفعها إلى أمانة بدونه
 بشق زلقها أو أمانة (أو) ألتف إنسان (أو) كسر أو شق أو غيرهما (أو) كانت (مع
 صبر) وآلة الله (كعود وطبل) غير طبل حرب (أو) كدفعه (أو) حلق (أو) لم يضمنه
 بخلاف دفع لآخر فيه ولا صون وطبل حرب فيضمنه انتفاعه بالاحتياط (أو) كزبد أو
 شطرنج) قال في القصر وعظاير كلام الأصحاب أن الشطرنج من آلة الله وقيل بل هي من
 أعظمها وقد علم البلايا (أو) ألتف بحرق أو غيره (أو) كسر أو شق أو تبع (أو) ألتف (صور

خيال نصب فيه رمزا (أو) لملف (أو) نصب

اَذْنَهُ اِلَـلْاَمَامِ اَوْ لَوْ (اَوْ حَسْبُ)
فِيهِ (اَوْ اَضْمَحْ) نَبِـ (اَوْ اَقَامَ)
فِيهِ (اَيَـ اَلْمُحَدِّثِ اَوْ حَسْبُ اَوْ
اَضْمَحْ) اَوْ اَقَامَ (فِي طَرِيقِ
وَاسِعٍ) لَاسْتَقِ (مَنْتَرِبِمْصُونَ
لَمْ يَصْنِ مَا تَفَعَّلَ) لَافْتَسَلَ
مَنْ اَحْرَجَ بِشِدَّةٍ عَلٰى اَحْسَدُفٍ
مَكَانَ لَمْ يَسْقِ اَشْبَهَ مَا زَوْفَهُ
عَلَيْكَ فَاَنْ كَانَ اَقْدَلَ حَمْرًا
يَكُونُ عَسْبُ مَعْ حَبْضٍ اَوْ مَعْ
اَشْرَ اَوْ اَلْمَارَةِ فِى الطَّرِيقِ شَمْنِ
مَاتَلَفَ يَذْكُرُ فِى شَرْحِ خَالَفَ
فِيهِ اَلْخَارِجُ فِى مَعْنَى اَلْحَبِصِ
وَالْجَنَابَةِ (وَاَنْ اَخْرَجَ جَنَاحًا
مِنْ اَبْوَابِهِ) كَمَا بَطَّ وَحَسْرَ
بَرْزَهٍ فِى بَيَانِ (اِلَى طَرِيقِ
نَائِدٍ) بِلَاغِ اِمَامٍ اَوْ نَائِبِهِ كَمَا بَيَّنَّ
(اَوْ) اَخْرَجَ ذِكْلَ اَلطَّرِيقِ
ضَرْبِ اَيَّ مَرْيَاقَةٍ لَمْ يَزَلْ اَهْلُهُ
سِقْمًا ذَاكَ اَخْرَجَ (مَاتَلَفَ)
شَاشْنَهُ اَلْمُخْرَجَ لِمَصُولِ
اَتَلَفَ مَا اَخْرَجَهُ اِلَى اَعْوَادِ

الطريق أشبه ما يلي ما هنا
 مماثلان الطريق أو ما قد حشيت
 في ملكه ما هنا إلى الطريق
 قالف شيئا (ولو) كان التفت
 (بعد بيع) مخرج ذلك
 ما نرجه (و قد طوب) ما نرجل
 به (بقتضه) ولم يغسل
 (لخولة) أي التفت (بقوله)
 ومعه انه لم يطلب قبل به
 لاضمان ولا ضمان وفي غلط
 بل موله ذكره في التفت
 وتوجهه كما قال في الفرع
 ما لم يأنف فيه أي الجناح أو
 الميزان فوجه المخرج إلى
 طريق نائف (امام أو نائيه) ولا
 ضرر على المازي آخره لانه
 (له) استعمال إلى الطريق أي أهوا

خال (أو) أناف (أو) تانا أو خنزير (أو) أناف (كتبه متدعة صلاة) أناف (كتب الكاذب أو
 مضاعف لأهل الشلالة والطلاة أو) أناف (كتب كفر) لم يضره المدام احترامها (أو خرق
 عجز خمر) قال في الهدى يجوز زجر بقى أما من الكد الصبي وهدمها كاحرق عليه أفضل الصلاة
 والسلام ومهد الضراب وأمر بدمه (أو) أناف (كتابها أحاديث ربية) أي تغري بروضه أو
 كذاب قال في شرح المنتهى وظاهره ولو كان معها غيره ما يؤيد ذلك ما قاله في الفتون وهو أنه
 يجوز زاعداً أي من كتب الشلالة لأهل ما هي فيه وأهانتها وضعت له ولو أمكن غيرها (أو)
 صلياً معمر ماعلى ذكر لم يستعمله أي بضمه (مع لفقاء بضمه) لمدح احترامها ما
 إذا أتلفه فقتلته من محرماً أو صناعة يعضن مشهوراً وتؤلف صناعته قال في الآداب الكبرى
 ولا يجوز زجر بقى أنساب السلي عليها الصور ولا الزقوماتى قطع بسطوا صناعات وقاسوا
 كسر الخلى الحمر على الرجال ما صاع الشلالة قال في مرضع له الرجال (وان قلت
 حامل أو) أناف (حمله) من ربح طبعه عليه ذلك عادة من ربح (ما تفتح بضمه فان لم يعلمه مادة طفلا
 ضمان هلك) وقبل قوله في عدم الزلزال الأصل براءة لكن ان طالت واستعجن من لانه اغا
 يعلم من قبلها (قال الشيخ والمظالم الاستعانة بخلق) أي في دفع الظلمة عن نفسه (أو) استعانت
 (مخالقة أولى) من استعانتها لمخالق (وله) أي المظالم (الدعاء) (أله) أي سبب (أله) بقدر
 وجه المظلمه (أو) يجوز له الدعاء على من شتمه أو اغتصب مالاً منكسر (لا يفرق ما هو عليه الم
 ظلمه ولو كذب ظالم) (عليه) أي على انسان (لم يستر) أي كذب (عليه) أي الكاذب (بل
 بدعائه فمن يفتري عليه ظفيره وكذا ان أفتد) انسان (عليه ذنبه) فلا يقدره عليه ذنبه
 بل يدعوه الله عليه (فمن يفتد عليه ذنبه سنا مقتضى التشبه والتورع عنه أولى) (قال أحمد
 الدعاء مقاص ومن دعاه على من ظلمه فاصبر برذاته انصر) لنفسه أوله عليه السلام من دعا
 على من ظلمه فقد انتصر وما التزمه من عاتشه (وان صبر) فلم ينصر (وغير) تجاوز (ان
 ذلك) الصبر والتجاوز (لن عزم الأمور) أي من رماها بجنى المظلم بالمشترعا

﴿باب الشفعة﴾

مسكان القاصم الشفاعة أي الزيادة أو النوبة أو من الشفع وهو استحقاق الشفع وهو الزج
 والشفيع كان نصيبه من قدر ذلك قبل الشفعة ضم المبيع إلى ملكه فنه ارتشفا والشافع هو
 على الرشف أو الشفع فله أي بمعنى فاعل يعو أي نائباً للشفيع يرى جوارن النبي صلى الله عليه
 وسلم قضى بالشفعة في كل عام بقسم فلما وصفت الحبيد وصرفت الطرق فلا شفعة رواه أحمد
 والبخاري وسكن ابن المنذر إذا جاع عليها وهي استحقاق الشريك في ملكك إذا جاع ولو ملكنا
 انتزاع حصصه شريكه إذا انتزاع جاع عليه (ومن استحققت حصصه الشريك (البيان
 كان) المنقل اليه (مثله) أي الشفع في الإسلام أو الكفر (أودونه) إيان كان الشفع مسلماً
 والمشتري كافر إيان كان له كس فلا شفعة وبقي وقوله (بعض مالي) يتعلق بانتزاع وقوله
 (بعضه) أي نصيب الشريك (الذي استقر عليه العقد) متعلق بانتزاع فخرج بقوله الشريك
 الحار والموصى له بنفعه وأذا باعها أو بعضها وارث لأن الموصى له ليس بمالك ثلثي من الثمار
 وقوله (بعض مخرج للوروث والموصى به والمهر) لأن بعض وشفعه وقوله (مالي) مخرج للجدول
 عوضاً عن مهر أو خلع أو دم أو عد صلحاً ونحوه قال الحارثي وأورد على قسداً أشرك أنه لو كان من
 تمام الحمد لم يحسن أن يقال هل تثبت الشفعة لهم أو لا انتهى وبيان السؤال لا يكون
 من عرف هذا الحد وانما يكون من الجاهل به فيجانب أن الشفع استحقاق الشريك لا الجار

حق المسلمین والامام وکیلهم فاذنه کاذنهم (وان مال جائطه) وقد یناه مستغیما (الی) هو له غیر ما

له (والى) كرهه (هلمه حتى اختلف شيا) يستقر عليه (لم يفتنه) تصالوطا وتوليب بقضه وامكنه لعدم تعديه لانه بناء في ملكه ولم يسطر عليه اسم مالو لم يطلب بقضه اولم يل وان بنما استاده ما ثلاثا الى ملك غيره فمن ماتلف به ولم يطلب طالب بقضه فصل ولا يفتن ربك بهاهم غير ضار به اى معروفه بالوصول (و) غير (جوارح) وشبهها ما تلفته ان لم تكن يده عليها (ولو) كان المتلف (صيدا بالجرم) لحدث الجماع جرحها بدارتعق عليه يفتي هذرا فان كانت ضاربة اوسن للجوارح وشبهها من قال الشيخ نقي الدين فمن امور حلالا ما سكا اى الضاربة ضمتان لم يعا بها وفي الانتصار اليه صالة الصالة يلزم مال كها وقدره اتلافها (ويضمن راحك وبسائق وقاتل) لاداة مال ككان او مستأجرا او متعبرا او موصى له بنفعها (قادر على التصرف فيها) اجنابه يدها وقها ولدها ووطع جرحها لحدث التعمان ان يشترى مرقوها من اوقفة خدابة في سبالة من سبل المسلمين اوفى سوق من اسواقهم فالوطات بيد او رجل فهو ضامن رواد الدار قسطن ولان فعلها منسوب الى من هي معه اذا كان يمكن حفظها (لا) يضمن (ما تقتضها) اى برجها بلا يجب حديث ابي هريرة روى الرجل جبار روادا وادود وخصه بان تقع دون الوطاة لكان من يدها لاداة ان يعينها وطاه لا ير يدان لتصرفه فيها بخلاف نفسه

ما لا يدعه ودعواه لا يمكن مع جوده (فان اختلف) أي المشتري والشئع (هل وقع شيء من ذلك سبيل) على اسقاط الشفعة (أولا) بانة الشئع وقع ذلك سبيل أو أنكر المشتري (ثانيا) القول (فان المشتري مع عنه) الله يقع حيله لأن الأصل عدمه ولا نه منكر (وتدعوا) الشفعة إذا حلفا المشتري فان نكل قضى عليه بالنكول (وان خالف أحدهما) أي المته قدس (ما قاطعا عليه) وأظهر أخلافه كما لو قاطعا على أن الثمن مشرون وأظهر أمانة (فطالب) البائع (صاحبه) أي المشتري (بما ظهره) أي المائة (لزمه) دفع المائة (في ظاهر الحكم) لأن الأصل عدم التواطؤ. قلت أن لم يتم سنة ما نسو وطاؤه تخلف البائع أنه لم يتواطأ معه على ذلك (ولا يصلح في الباطن لمن غرض صاحبه الأخذ) أي لا يصلح باطنا البائع أن يأخذ من المشتري بخلاف ما قاطعا عليه) بان يأخذ منه زيادة عنه ظلم (ولأن) الشفعة (الأسروط) خدمة ما أسدها أن يكون الشئع المنقول عن الشريك (معدا أو مصالحا به مسلما بحسب البيع) بان يقره بدين أو عين فيه لغيره من ذلك الشئع (أو) يكون الشئع (مصلحا به عن جنابه) موصوفاً (كقتل الخطأ وشبهه) أو أرش المائة ونحوهما (أو) يكون الشئع (موصوفاً به مشروطاً) أو التواب (أي عوض) (معلق) لأن الشئع يأخذ به الثمن الذي انتزاعه إلى المشتري ولا يمكن خلاف غير البيع والمحق بالبيع المذكورات بعده لا يتبع في الحقيقة لكن بالعاد أخر (فلا شفعة فيها) أي في شئع (أنقل) عن ملك الشريك (بغير عوض) (بمال) أي لا مالي ولا غيره (مكروبه) مشروطة (وموصوفاً) وهو موصوفاً ونحوه كخوفه في ملكه (مطلق) قبل الدخول بان أصدقته أمراً أو شرطاً باعت نصفها ثم طلقها الزوج قبل الدخول فانه يرجع إليه النصف الباقي في ملكها ولا شفعة للمشتري من المرأة عليه (ولا شفعة) أيضاً (فيما عرضه غير مال كصدق أو عوض خلع) أو طلاق أو عتق (وصلح عن دم جسد) لأن ذلك ليس له عوض يمكن الأخذ به فاشه الموهوب والموروث وفارق البيع لأنه يأخذ بعوضه ولو جنى جناباً من عنداً خطأ فصالحه منها على شخص أخذها في نصف الشئع أي ما قبل الخطأ دون باقيه لأن الصفة جمت مانته شفعة وما لا شفعة فيه فوجبت فيما عجب فيه دون الآخر كما لو باع شخصاً وصيغاً ومن قال لا مولده أن خدمته تولد حتى يستغنى فذلك هذا الشئع تحضن ما الشئع استغنى ولا شفعة فيه لأنه موصوفاً به بشرط (و) لا شفعة أيضاً في (ما) أي شئع (أخذه) المنقول إليه (أجرة أو جعالة) وتنفق في سلم) أن مع جعل العقار رأس مال سلم (أو موصوفاً في كونه) لأنه لا يمكن الأخذ بقيمة الشئع لا ما يست بعوضه في المسائل الأربع ولا بقيمة مقابلة من الأفع والصن وأيضاً غير وارد في البيع وليست هذه في معناه ورد الحارفي ذلك ويصح جريان الشفعة فلا واحد (ومثله) أي مثل ما عرضه غير مال (ما) أي شئع (اشترى) الذي يخرى أو شرط (لأنهما ليسا بمال) (والعجب) الشفعة (يفصح بوجهه) الشئع إلى العاقبة) أي البيع (كرده) أي إذا المشتري انقضى (يجب) أو ماله أو لغيره أو أخذت من عتق (بغير) في الثمن أو خياراً يجلس أو شرط أو تدليس لأن الشئع يقع العقد قلبي يسبقه ولا في معناه (فانفسل) انظر (الثاني أن يكون) البيع وما يجامته (شخصاً ما مع شرط ولو لم يكن ما من عقار) يقع المين بين أرضاً (نقص) أي تحبس منه بطلب بعض الشئع (أو قسمة الجبار) لقره عليه الصلوة أو إسلام الشفعة في الميراث فأنقض الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة وأما الشافي وأقره عليه الصلوة أو إسلام الشفعة في كل ما لم يقسم فأنقض الحدود وصرفت

برجلها لأنه السبب جنابها (ولا) يضمن من يسد دابة (جنابه) ذنباً) لأنه لا يمكن الصفظ منه (ويضمن) جنابها (مع سبب كسب وتنفير فاهله) (لوجود السبب منه) وذنباً كسب سائق وكان (وان تعددوا كسباً) بان كان عليه اثنان فأكثر ضمن (الأول) ما تضمنه المندفرد لانه المتصرف فيها والقادر على كفاها (أو) أي يضمن (من ظفبه) ان الذي يتدبرها لصفر الأول أو مره ونحوهما (كسباً) (وان اشترى) أي إذا كان في تدبرها أو لم يكن) معها (الأسانيق) وثاناً اشترى كافى الضمان) لأن كلاً منهما مالاً انفردا ضمن فذا أحدهما (ويشارك) (أو كسباً) أي السابق والقائد كلا (معاً) (أو) أي يشاركه كسب (ثم أسددها) من سائق أو قائد في ضمان جنابه لأنه لا نكال منسب (وانفرد مع العادة) انفرد بالضمان فيسقط إذا اجتمع مع غيره (وابل) مقطرة كواحدة (وبال مقطرة كواحدة على قائدها الضمان) (لجنابه) كل من الظاهر لأن الجميع يسد برسر الأول ويقف برقوله وبطأوطه وذلك كمن حفظ الجميع عن الجنابه (ويشاركه) أي القائد في ضمان (سائق في أولها) أي المقطرة (في) جنابه (جميعاً) (ويشاركه سائق في آخرها) (في) جنابه (الأخير فقط) (ويشاركه سائق في أبعثها) أي الأول والأخير (فيما يشره) (ولا تابع لما

الطريق لاشعة هـ رواء اولود فان قيل انما في الشفعة بطرف الطريق فالتوجه الجاد غير مصروفة هـ احسب ان الطريق التي تنصرف الى القسمة مختصة باستطراف الشارع الذي يستطرق به التمر بل يصل الى ملكه فاذا وقعت القسمة انصرف استطرافه في ملك شريكه واما غير من الطريق لاشعة فلا تنصرف ابدا (فاما التقسيم المحدود لاشعة لجاره فيه) لما تقدم هـ واما حديث الجار احق بصفة هـ رواء البخاري واولود قال في انقاموس ابي عابله ومقرب منه وحديث جاز الدواحق بالدار هـ رواء الترمذي وقال حسن صحيح وحديث الجار احق بشفعة جاره يتظلم هـ اذا كان غائبا اذا كان طريقه ما واحدا رواء الترمذي وحسنه فقد احيى عن الاول بوجهين هـ احدهما انه لم يصرح بالحق ولم يصرح بقدره ان يصل الى العموم هـ والثاني انه محمول على انه احق بالبناء الذي يشهه وبين الجار من ليس بخيار او يكون مرتقة له وعن الثاني بان الحسن رواءه من حمزة هـ واهل الحديث اختلفوا في انقاموس له ومن انبت لقائه انه قال انه لم يرو عنه الاحديث العفة ولو سلم كان هـ الجواب ان المذكور ان هـ وعن الثالث ان شعبة قال سمي في عبد الملك بن سليمان الذي الحديث من روايته هـ وقال الامام احمد هذا الحديث منك هـ وقال ابن معين لم يرو عنه عبد الملك وقد انكر عليه ثم جعل ان المراد بالجاري الا حديث الشريك فله جاز ايضا لان اسم الجوار يخص بالقرين والشريك اقرب من المصيق فكان احق باسم الجوار وقد اطلقت العرب على الزوجة جارة لقرينها قال الاغني هـ احارثنا في فانت طائفة هـ (ولا) شعبة (في طريق نافذ) لقوله عليه اهلنا الاسلام لاشعة في بناءه ولا في طريق ولا مثقفة هـ رواء ابو عبيد في ان طريق والمثقفة الطريق الضيق بين دارين لا يمكن ان يسلكه احد (فان كان) طريق (غير نافذ لكل واحد من اهل فيه باب فاعادهم داره فيه) أي في الطريق غير النافذ (طريقها وابع الطريق وجده وكان الطريق لا يصل الى القسمة او) كان الطريق بقية اهلها ليس لدار المشتري طريق الى داره سوى تلك الطريق ولا يمكن فتح باب لها أي لدار المشتري (الى شارع) أي طريق نافذ (فلا شعبة) لحدث السابق والحصول الضرر على المشتري ووجوبه ان الدار تبقى لا طريق لها (ولو كان نصب المشتري) لدار طريقها واطرافها (من الطريق) اكثر من حاجته (في الاستطراف لان في وجوبها في الدار بعض صفة المشتري ولا يصح لومن الضرر) وان كان الطريق بقية القسمة (لسمته) ولدار المشتري طريق آخر الى شارع) او غيره (أو) لم يكن لها طريق لكن (امكن فتح باب لها الى شارع وجبت) الشفعة في الطريق المشترك المذكور لانه ارض مشتركة بمقتضى القسمة فوجب فيه الشفعة كغيره (وكذا) أي كالطريق المشترك في وجوب الشفعة وعدمه على التفصيل المتقدم (دهليز دار وحسن دار ومشتريان) والدهليز بكسر الدال ما بين الداب والدار والصحن وسط الدار فاذا بيعت دارها لدهليز مشترك او بيعت باب في حصة دار ومشتري ولا يمكن الاستطراف الى المبيع الآمن ذلك الدهليز والصحن فلا شفعة فيهما للضرر وان كان له باب آخر او امكن فتح باب له الى شارع وجبت لوجوبه مقتضى وعدم المنع (ولا شفعة بالمشتري) بكسر الشين المجهمة وتكون اراء الله محلة (وهو انظر والبشر) أو العين (يسق ارض هذا) يسق (ارض هذا فان باع احدهما ارضه) المفردة (الطيس فلا يحرم) اتخذ بالاشعة (سب) (حق من الشريك) لموم ماسبق (ولا) شعبة (ليلا تحجب قسمته) اذا طلب احدا الثمركاه (تجد صغير و بئر وطرف وعراض ضيقة) ورحى صغيرة وبعضه اذا حديث ابي عبد السابق وقل عثمان لاشفعة في بئر ولا لخل ولان انبات الشفعة في هذا بضر بالباع لانه لا يمكن ان يتخلص من انبات الشفعة في نصيبه بالقسمة وقد منع المشتري

الركوب بالكل يسير يسيره
وتطاولت فاهم كن حفظه عن
المنافاة وان ركب اوساق غير
الاول وانصرف ضمن جنابة
ما ركبه اوساقه ما يبدل ما قلته
وسواء كان الركب والسائق
واقائد الكاوا اجرا او مستأجرا
او مستعيرا او موصى له بنقلها
ولو نقلت دابة من حجر يسده
واقسدت فلا ضمان نصفانو
استقلها انسان فردا فاقبال
قبول الاصحاب الضمان قاله
الحارثي (ويضمن ربا) أي
الدابة (ومستعير ومستأجر
ومردع ما افسدت من زرع
ويضره غيرها) كتب خوته
أو مضمته فنقص أو طشت عليه
ونحوه (ليلا فقط لحدث مالك
عن الزهري عن حزام بن سعد
عن محمد بن ناقة قال احدثت
حائطا قوم فاقسدت تقضى
رسول الله صلى الله عليه وسلم
ان على اهل الاموال حفظها
بانهم وما افسدت بالبل فهو
مضمون عليهم قال هذا ابن
عبد البر وهذا وان كان رسلا فهو
مشهور وهذا حديث الاثمة
التقات وتلقاه فقهاء الحجاز
بالقبول ولان عادة اهل المواشي
ارسالها نهارا للرعي وحفظها
ليلا وعادة اهل الحواشي حفظها
نهارا (ان فرط) من هي فنده
في حفظه بان لم يضمنها بحيث
لا يمكن التمسر وج فان فصل
فاخر جها غيره او وقع عليها بابها
فقبله الضمان دون مالكها
لشبهه و (لا) يضمن ما افسدت
(نهارا) للخبير ولان التمسر من
جهنمه بتركه الخط في عاده وقد عرف النبي صلى الله عليه وسلم بينهما وقضى على كل منهما

أعني انصافاً بما سماها كما (ومن ادعى) من أصحاب الزرع (ان) ثم فلا تترعز عن جعلها ولا عسبرها) أي ليس هناك غير جهات فلتان (ووجدتها) أي البساتين (به) أي الزرع (ففي) له) على رب البساتين بضمان (مارعت) نصا وحطه الشريعة (الدين من القباية) والاموال وجعلها معتبرة كالقباية في الانساب (ومن طرد دابة من مزرعته) فدخلت مزرعة غيره فاقصدت (للمؤمن) ما أقصدته (الان) يدخلها من مزرعة غيره (ان) لم تتصل المزارع (فان) اتصلت المزارع (لم) يطرد مال غيره (مسير) ليرجع على رجا) سيدك ما تاكسبت لا يكتسب منها الا تسليمها على مالك غيره (ولقد) ان يخرجها (من مزرعته) (وله) أي رب المزرعة (منصرف) يخرجها منه (غير المزارع) قدرها تاكل من زرعها ليرجع على رجا (وله) اكلته (مدر) لا رجوع له به لتقصير يعدم صرفها (خطب) واحد وثنوه (على دابة) قرب بصير عاقل (يخرجها) فلا طلبه على رب الخطب لتقصير يعدم الاخراف (وصكفها) (ان) (رب التوب) (مستدبراً) بان حادها القاية من خلقه (فصاحبه) رب الدابة (منها) اخبره ووجد (منها) فاعلم به فلان ضمان على رب الدابة لتقصير منه يعدم الاخراف (والا) يكن يصيرها عاقلاً يجهل مخرباً بان سكان

لاجل الشفع فيعتذر بالباع وقد يمتنع البيع فسقط الشفعة فيؤدي انما تالي فيها فان كان الجاهل كبيراً لم يكن فيه تجماعاً او امكنت قسمة البئر يترى او كان مع البئر مراض ارض بحيث يجهل! اترقى احد انصافين وجبت الشفعة وكذا الحي (ولا) شفعة أيضاً فيما ليس بمقار كغيره) مفرد (وحيوان وبناء مفرد) من ارض (وحيوان وسبي وشيها) كسبينة وزرع وغيره لان من شرط وجوبها ان يكون المبيع ارضاً لانها التي تبقى على الدوام ويدوم ضررها (الا ان) افراس و البناؤه وخذان تبة الارض) انصافه صلى الله عليه وسلم بالشفعة في كل مشترك لم يقم ربه او حائلاً وهذا يدخل فيه الباه والاشجار (وكذا) ترويض وناود وولاب) فتؤخذ بالشفعة فيما لا مفرد (ولا) يؤخذ فيها بالشفعة تبعاً ولا مفرداً (نمرة) قال في المفسر والشرح طاهر (ولا) (زرع) لانهم لا يدخلان في الشفعة كما قلنا الدار لان الشفعة يبيع في الحقيقة لكن الشارع جعل الشفعة سلطاناً لاخذ نصيبه رضا المشترى (فان يبيع المبيع) مع ارض فيها شفعة وانما النصيب تبة الارض بالشفعة (وفي) أي النصيب (ثم) غير ظاهر كالمطلوع غير المقتضى (دخل) الشتر (في الشفعة) أي المفقوع تبة له حيث انشده الشفع قبل التثاق له شفع في البيع وشفعة في الشفعة لانها بيع في المقي فان لم يأخذ حتى يتحقق في الشتر لم يشرى او ان اخذ هو باق في مصلحاً وان بيعت حصته من علو او مشترك أي العلو (وكان السقف الذي تحت له صاحب السفل) وحده (او) كان السقف (لهما) أي لصاحب السفل والعلو (أو) كان السقف (لصاحب العلو فلا شفعة في العلو) لانه بناء مفرد (ولا) شفعة ما انضاف في السقف (أو) كان السقف (لصاحب العلو فلا شفعة في العلو) لانه بناء مفرد بين اثنين فأكثر (او العلو خالص للاحد الشتر يكتسب) رب العلو (العلو) ونصيب بعض السفل فللمشترى الشفعة في السفل فقط (دون العلو لعدم الشتر كونه

فصل في الشروط (الثالث) الشفعة المطالبة بها في الفور) ساء يعلم البيع لقوله عليه الصلاة والسلام الشفعان وانما رواه العنقا في كتبهم ورد على طرفيها لا يعرف في كتب الحديث ولقوله أيضاً دابة الشفعة لكل العقابر واه ابن ماجه ولان ثبوتها على الشراعي رجا اضطر بالمشتري لعدم استقرار ملكه (بان يشهد) بالشفيع (بالمطلب) بالشفعة (حين يعلم) بالبيع (ان) لم يكن الشفع (عذر) بتمنع من الطلب (ثم) اذا شهد على المطلب (له ان يحاكم) المشتري (ولو بهدأه) أو أشهر أو سئين لان اشهادهم دليل على رغبته (ولا يشترط في المطالبة حضور

المشتري لكن ان كان المشتري قائماً في المجلس حاضر افا المدة قالوا ان يشهد على المطلب) حروجه من خلاف من اشترطه ان انضاف في الجاهل الصغير أو في حقيقة المراد من عدم الشتر ان حضور المشتري عند المطالبة انه لا يتغير ووجه الشفعة له قال الحارثي المذهب الاجماع وقد عرفت ان الزاوي لا هو ظاهر ما نقله او طاب من اجمعه وقيل المذهب أيضاً وهو ظاهر كلام أبي الخطاب في رؤوس مسائله وانفاض أي الحسين في تمامه وصريحه في المحرر ولكن بقيد الاشهاد وهو انقص من رواية أبي طالب والترمذي وهذا اختيار أبي بكر وابن المصنف

أي الموقوف هنا يقتضي عدم الاجزاء وان الواجب المراجعة قال وقد صرح به في الجملة انتهى والثاني يقتضي كلامه في المنتهى (و) على الاول فلا ذل في انصاف (يأدر) الشفع (الى) المشتري) فطاله (بنفسه) أو بركه بالشفعة حروجه من خلاف (فان يادرو) أي الشفع (او) يادر (وكذلك) انطاب بالمشتري بالشفعة (من غير اشهاد) انه على شفعة (فهو على شفعة) لعدم ما حرمه المطلب (فان كان) الشفع (عذر) بتمنع المطلب (مثل ان لا يعلم) بالبيع فاعزى ان علمه ومطلب ساء علم (أو علم) الشفع بالبيع (بل لا يخبره) أي المطلب (الى المبيع) مع

أي أو طغلا أو غير ذلك أو لا يعرف له أو سكان مستدبراً ولم ينه (ضمن) مع الدابة ارض حرف التوب فالتوب كذا والوجه وشيخو

(سفيقة الآخر ما فيها) من نفس
ومال (أن فرط) كالغارسين إذا
اصطداما (ولو تعداه) أي
الاصطدام (ة) هما
(شريف) كان في انقلاهما أي
السفيقتين فيضمانهما (و) في
انلاف (ما فيها) لثقتها فقلهما
فشتر كان في ضمانه كالنحو كما
(فان قتل) أي ان كان
اصطدامهما مما يقتل (غالبا)
ومات بسبب فعلهما أدى فغير
(ة) عليهما (القد) بشرطه من
التكافؤ ونفسه كالواقفة في
العرف فيما لا يمكنه القطع منه
ففرق (والا) يكن مما يقتل
غالبان كان قرب الساحل
محتمل من بالسفيقتين
أنفروج اليه (ة) هو (شبهة
هد) كالقائمة ما قاسل (وان
كانت احدها) أي السفيقتين
المصطدمتين (واقفة) والاخرى
سائرة فترقا فلا ضمان على قيم
الواقفة لانه لم يتعد ولم يفرط أشبه
النائم في النوم اذا غر به آخر
فطلقو (شبهنا) أي الواقفة وما
فيها (قيم السائرة) فرط (بان
أمكنه رداه عنها فلم يفعل أولم
يكل أكتام من رجال وحيال
ونحوها لم يحصل التلف
بتقصيره كالنواميز كها سائرة
ففسد الحق مدمتها فان لم يفرط
فلا ضمان (وان كانت احدها)
أي السفيقتين المصطدمتين
بلا تعمد (متعدرة) والاخرى
بمصدده (ضمن قيمها) أي
المصدرة (الصمد) لان المصدرة
تخط على المصددين معاد
فترقا ولا ضمان على قيم

غيبه مشترعه (أو) أنرا الطلب (اشد) جوع أو عطش حتى يأكل ويشرب مع غيبة مشتر
(أو) أنرا الطلب محدث (الطهارة) مع غيبة مشتر (أو) أنرا (ذو غلاق) باب أو يخرج من
الجماء أو يفيض حاجته) من بول أو غائط (أو) أولؤذن ويقرب أو ياتى بالصلاة يستنأ أو يشهدا
في جماعة يخاف فواتها ونحوه) كن هلم وقد انخرق ثوبه أو ضاع عنه مال فأخر الطلب لبقه ثوبه
أو ياتس ماسقط منه (لم تقط) الشفعة لأن العادة تقدم هذه الحوائج ونحوها على غيرها فلا
يكون الاشتغال بها ضمانا ترك الشفعة كالوأمكنه ان يسرع في مشيها أو يحرك دابته فلم يفعل
ومضى على حسب عادة (الان يكون المشتري حاضر اعنده) أي الشفيع (في هذه الاحوال)
فتمسقط الشفعة بتأخيرها لا يمنع حضوره عنه مطالبة من غير اشتغال من اشتغاله (الا الصلاة) فلا
تعسقط الشفعة بتأخير الطلب للصلاة وسنها ولو مع حضور المشتري عند الشفيع لان
لعادة تأخير الكلام عن الصلاة (وليس عليه) أي الشفيع (تحقيقها) أي الصلاة (ولا
الاقتصار على أقل ما يجزى) في الصلاة لأن كمالها لا يدل على رغبته عن الشفعة (فاذا فرغ)
الشفيع (من حوائجه معنى على حسب عادة المشتري) لمطالبه بالشفعة (وليس عليه)
أي الشفيع (ان يسرع في مشيه) ان مشى (أو يحرك دابته) ان تركب لان الطلب المشروط
هو الطلب بحكم العادة (فاذا لقيه بدأ بالسلام ثم يطلب) لأنه السنة وفي الحديث من
بدأ بالكلام قبل السلام فلا يجيبه واما الطلب في الاوساط أو ينقسم في الحلية من
حديث ابن عمر (فان قال) الشفيع (بعدها السلام متصلا برك الله في صفقة بينك
أو دعاه) أي الشفيع (بالمعنى وهو ذلك) سكتان دعاه بالمدونة (لم تطل شفعته
لان ذلك يتصل بالسلامة ومن جلس له والدعاء بالسيرة في الصفقة دعاه) أي الشفيع
من الشفيع (نفسه لان الشفيع يرجع اليه) أي الشفيع اذا أخذها بالشفعة (فلا يكون
ذلك الدعاء (رضا) يترك الشفعة (فان اشتغل) الشفيع (بكلام آخر) غير الدعاء (أو) سلم
ثم سكت لغير حاجته بطلت شفعته لقوات شرطها وهو الفور (وعلى) الشفيع (الشفيع)
الشفيع (المطالبة) بالشفعة (ولو لم يقصمه مع مدته بالثمن) لان البيع السابق سبب فاذا
انضمت اليه المطالبة كان كالإيجاب في البيع اذا انضم اليه القبول (فيصير نصرة) أي الشفيع
(فيه) أي الشفيع المشفوع لانتقال الملك اليه (وورث) الشفيع (عنه) أي عن الشفيع اذا
مات بعد الطلب كسائر أملاكه (ولا يعتبر) الانتقال الملك إلى الشفيع (رضا مشتر) لأنه يؤخذ
منعقروا والمقهور ولا يعتبر رضاه (ولفظ الطلب) لا أخذ بالشفعة ان يقول (أنا طالب) بالشفعة
(أو) أنا (طالب) بالشفعة (أو) أنا (أخذها بالشفعة أو) أنا (أنا طالب) أي الشفيع (ونحوه
بما يفيد محاولة الأخذ) بالشفعة كتملك الشفيع أو انتزعه من مشتر به أو ضمه الى
ما كنت أملاكه من العين (فان آخر) الشفيع (الطلب مما كانه) أي الطلب (ولو جحولا
باحتقاقها) أي الشفعة سقطت لأنه لا يضر بذلك عدم خفاها غالبا (أو) خرا الطلب (جحولا
بان التأخير مسقط لها ومثله لا يجحله سقطت شفعته لعدم عذره (الان يدل) الشفيع (بأن يسرع
وهو غائب عن البلد فيشهد على الطلب بها فلا تسقط) شفعته (ولو أخر المبادرة إلى الطلب بعد
الاشهاد عند ما كانه) لأن اشهادها بالطلب دليل على الرقبة وعلى انه لا مانع له من الطلب الا
قيام العذر به وكالتائب يرضى ويحبوس (وتسقط) الشفعة (اذا) علم الشفيع (بأن يسرع وهو
غائب و) سار (أو) الشفيع (أو) سار (وكذلك إلى البلد الذي فيه المشتري في
طلبها) أي الشفعة (ولم يشهد) قبل سير (ولو) سار (عنى) أي سير (معتاد) لان السير يكون
لطالب الشفعة وليسير وقد تدران بين كون سيره لطلب الشفعة بالاشهاد عليه فاذا لم يفعل

لا دخل في وسعه ولا تكفل الله
نفسه الاوسه والالتان يمكن
استناده الى ارجع الى شدة
جرمان الاء فقال الحارثي وسواء
فرط المصدق في هذه الحالة أو لا
عسى ما صرح به في الكافي
وأطلقه أحد الأصحاب في المعنى
ان فرط المصدق بان أمكنه العدول
بشيئته والمصدق غير قادر ولا
مفرط فاضمان على المصدق
لانه الفرط (ويقبل قوله براح)
أي قيم السيفينة (فيه) أي قيمه
غلب عن شرطها أو لم يفرط
لأن الأصل براءته (ولا ينسقط
فصل المصادم في حق نفسه مع
حمد) أي بعد المصادم بل بعد
بفعله فان كان حراً فليس لو رثته
الانصف دية وان كان عبدا
فليس لسيداه الانصف قيمته
لانه شارك في قتل نفسه أشبه
ما لو قاتل هو وغيره على قتل
نفسه بمسدد (وغيرها) أي
السيفينة فيها (عند) بان تعدد
قلع لوح ونحوه الى المصدق
من قبيل ما عمل فيك (أو) خرفها
(بشبه) أي شىء العهد بان قلعه
بالداع الى قلعه لكن في مكان
قريب من الساحل لا يفرق به
من قبيل ما يفرق عن عمل (أو)
خرفها (خطأ) كقول لوح يحتاج
الى الإصلاح لصله أو لضعف
مكانه في عمل لا يفرق به من قبيل
فأبافرقوا (عسل ذلك)
فيقص منه في صورة العهد
بشرطه والدية على ما قلته في شبه
العهد وانما على ما بان في
الحسابات والصكفارة في ماله
(و) السيفينة للمثيرة على غرق

سقطت كارك الطالب حضوره (وان أنكر) الشريك (الطالب والأشهاد) لغيره عنهما (أو)
الجزء (عن السير) أي المشتري فيقاله والى من يشهد على أنه مطالب (كالمرضى لامن
صداق والمقابل) لأن ذلك لا يجره من الطالب والأشهاد (والمحبوس فلما أو يدن لا يمكنه
أداء أو من) أي غائب (لا يجحد من يشهد أو وجه من لا تقبل شهادته كالمرأة والفاسق
ونحوهما) كثير بالغ (أو وجه مستور) الحال قبل يشهد (أو) لم تسقط شفته لانه معذور
بعدم قبول شهادته (أو) قال في تصحيح القروع ينبغي ان يشهدوا ولم يقلهما (الحاكم) وهو على
شفته اذا شهد على الطالب عند زوال عذره (أو وجد) الذائب (من لا تقدم معه الى موضع
المطالبة) قبل يشهد لم تسقط شفته اذا فائدة في اشهاد فان وجدوا واحدا فاشهد أول يشهد
تسقط قاله في المعنى والشرح ورده الحارثي ان شهادته العدل يقضى به مع العين (أو) آخر
الطالب أو الأشهاد (لاظهارهم بذات العين أو) لاظهارهم (تصافي البيع أو) لاظهارهم
(أنه موهوب له) أي المشتري (أو) لاظهارهم (ان المشتري غيره) أي غير المشتري ما طنا (أو)
آخيره (أي الشريك بالبيع من لا يقبل خبره) لنفسه (لم يصدق) ولم يطالب أو يشهد (أو)
أظهر المتعاقدين (انهما تبادلان فترقتين أنه بدها وأبالمكس) بان أظهر انهما تبادلان
بدها فترقتين أنه بدناير (أو أظهر) المشتري (أنه اشتراه بتقدير أن اشتراه بمرض أو
بأكس أو) أظهر أنه اشتراه (بمرض من العروض فبان أنه اشتراه بغيره) أي غير ذلك النوع
كتفاد نوع آخر (أو أظهر) المشتري (أنه اشتراه له) أي لنفسه (فبان أنه اشتراه لغيره أو
بالعكس) بان أظهر أنه اشتراه لغيره فبان أنه اشتراه لنفسه (أو) أظهر (أنه اشتراه لئسان فبان
أنه اشتراه لغيره أو أظهر أنه اشتري الكل بمن فبان أنه اشتري بنصفه بنصفه (أو) أظهر (أنه
اشتري نصفه بمن فبان أنه اشتري جميعه بنصفه (أو) أظهر (أنه اشتري النقص وحبس فبان أنه
اشتراه هو وغيره أو بالعكس) بان أظهر أنه اشتري النقص وغيره فبان أنه اشتراه وحده (فهو)
أي الشفيع (على شفته) اذا عاها الحال فلا يكون ذلك مسقطا لانه لانه امام معذور أو غير عالم
بالحال على وجهه كالمولم لم يطا (فاما ان أظهر) المشتري (أنه اشتراه بمن فبان أنه اشتراه
بأكس) لا شفعة لمن لا أرض بالقليل لا أرضي بأكس منه (أو) أظهر (أنه اشتري الكل
بمن فبان أنه اشتري) أي بذلك الثمن (بعضه) أي بعض النقص (سقطت شفته) لأن من
لمرض باخذ النقص كله بذلك الثمن لا أرضي بأخذه فبعضه (وان كان المحبوس حبس بحق
بإزمه أو هو قادر عليه) أي على أدائه (فهو كالمطلق ان لم يدار الى المطالبة ولم يترك) من
طالب لغيره (أو) بالشفيع (شفته) لانه ليس بمجور كالمرضى مرضا سيرا لا تضمن طلب النصفه
(وان أخبره) أي الشفيع بالبيع (أنه لا يصدق خبره ولو بعد لا وأخذ عدا أو أتى غير يصدق)
الشفيع سقطت شفته لانه خبر من عدل يجب له في الراء والفتيا وسائر الأخبار الدينية
فسقطت الشفعة بتكذيبه (أو) أخبره (من لا يقبل خبره كفاشق وصي وصدقه لم يطالب
سقطت شفته لأن نصه بغيره ان يفرع البيع فوجب سقوطها بتأخير الطالب (أو قال)
الشريك (المشتري يعني ما اشتريت أو ما ضلني) عنه (مع أنه لا يصح المصالح عنها) أي عن الشفعة
(أو) قال (هذه لي أو يتي عليه أو به من شئت أو وله اباه) أي اعطى من شئت أو من
ماله (أو به له) أي ان شئت (أو) كرتي أو ما ضلني أو كرتي أو ساقه ونحوه
كاشترى طالب أو باع كرتي ما أعطيت أناسقطت شفته لأن هذا وشبهه دليل على
رضاه بالشفعة ولو كلف الشفعة وان قيل لا شر بملك باع نصيبه من زيد فقال ان باعني
زيد والأولى الشفعة كان ذلك كقولك زيد يعني ما اشتريت بقبلة الحارثي (أو فمعدور)

يجب القاء ما يلزم به) أي بالقائه (لأنه) من الفرقان فاعادوا والموالاة ضمان ولو التي متاعه متاع غيره فلا ضمان على أحدهما

لمرض أو حبس ونحوه (على التوكيل) فطلب الشفعة (فلم يملكه) بأن لم يملك سقطت
شفعته لعدم عقده في التأخير (أو لوق) الشريك (المشتري فخر بملكه فخر بملكه) سقطت
شفعته (سواء قال اغتاركت المطالبة لأطالعه في المالك الذي فيه البيع أو) لأطالعه في بلد
(البيع أو لأو) سواء قال اغتاركت المطالبة (لأخذا الشقص فموضع الشفعة أو لم يسبق قبل
نسي المطالبة أو) قال (البيع) لأنه مقصر بعدم الطلب فهو راء أو قال (الشريك للمشتري
بكم اشتريته أو) قال (اشترت رخيصا أو قال) أي للشريك (المشتري بملك أو بملك
مقبل ذلك سقطت) شفعته لأنه دليل تركه الشفعة (وإن دله) الشريك في البيع (أي
عمل دلالة أوهر البعير) بين البائع والمشتري والاسم الدلالة بفتح الدال وكسرهما كالباين سيده
ما جعلته للدليل والدلال لم تسقط شفعته (أو رضى) الشريك (به) أي بالبيع (أو ضمن عنه)
المؤمن لم تسقط شفعته لأن ذلك سبب ثبوت الشفعة فلا تسقطه (أو سلم) الشريك (عليه) أو
دعاه (و د) أي بعد السلام متصل به ونحوه أو تقادم ولم يشتغل بكلام أو لم يسكت لغير
حاجته لم تسقط شفعته لما تقدم (أو قوكل) الشريك (لأخذا لينا بين أو جعل له لغير
فاختار أمضا بالبيع فهو) على شفعته (لأن ذلك سبب ثبوت الشفعة ولأن المسقط لها الرضا
يركها بعد وجوبها ولم يوجد (وإن قال الشريك) لشر بكم (بيع نصف نصبي مع نصف
وهي لا تفعل) أي باع نصف النصيبين ثبتت الشفعة لكل واحد منهما مع باقي البيع من
نصيب صاحبه) لأن كلامه ما شري بكم (وإن أذن) الشريك لشر بكم (أي بالبيع أو أسقط)
الشريك (شفعته قبل البيع لم تسقط) شفعته لأنه إسقاط حتى قبل وجوبه فلم يسقط كما لو
أبراه بما سيقضه له (وإن ترك ولو) كان (بالشفعة مولى به صغيرا كان أو مجنوناً) أو
مقبلاً (لم تسقط) شفعته لأن الترك من غير التفتيح كالتارك وكذا له الأخذ بها (وله)
أي المحجور عليه (الأخذ بها) أي بالشفعة (إذا) بلغ (وعقل ورشد) وكان فيها حفظاً (وله)
ولو كان الولي قد مرح بالعفو عنه لأن المستحق للشفعة له الأخذ بها سواء كان له حفظاً أو لم
يكن (وقيل لا يأخذ) المحجور عليه بعد أهليته (بها) لأن كان فيها) أي الشفعة (حفظاً) وعليه
الأكثر) بناء على أن عفا الولي عنها مع عدم الحفظ فيها يهيج قياساً على الأخذ مع الحفظ ورد
بأنه لا يبرأ من ملك استيفاء الحق ملك إسقاطه بدليل سائر حقوق المحجور وعليه لأن
في الأخذ بغيره (أو ما الولي في بيع عليه الأخذ بها) أي بالشفعة (له) أي المحجور عليه
(إن كان) الأخذ (أحظ) المحجور عليه بأن كان الشراء رخصاً وضمن المنسل والمحجور
عليه مال المشتري منه لأن عليه الاستيلاء لم يملكه ولا يملكه (فإن ترك الولي الأخذ حينئذ
ولا غرم عليه لأنه لم يفت شأ من ماله (والأ) يكن في الأخذ بها الشفعة مع المحجور عليه كما
لو غن المشتري أو كان الأخذ بها يحتاج إلى أن يستقرض من يرضى مال المحجور عليه (تعين)
على الولي (الترك) كسائر الأساط لم يملكه فيه (ولو دفع الأخذ) بالشفعة حينئذ يكون باقياً
على ملك المشتري (ولو عفا الولي عن الشفعة التي فيها حفظ أو لم يملك (الولّي الأخذ) فيها
(فه) أي الولي ذلك لعدم همه عقدها كاسبق (وإن أراد) الولي (الأخذ) بالشفعة (في ثاني)
المال وليس فيها ماله) المحجور عليه (لم يملكه) أي الأخذ بها الشفعة لعدم الحفظ (وإن تعدد
الحفظ) المحجور عليه (أخذ) الولي (لها) لعدم شرطه بالآخر (وحيث أخذها) أي أخذ
ولاً بالشفعة (مع الحفظ) المحجور عليه (ثبت الملك) في الشروع (للمسئ ونحوه) كالمجنون
والشفة (وإس له) أي المحجور عليه (نقمة بعد البلوغ) أو العقل أو لشد كسائر تصرفات
الولي المأذنة (وسمى له) أي عليه (و حكم (المجنون غير المطبق حكم المحجور والغائب

الدواب فتأني لتأني الأدميين
لأنهم أكسحوه (ومن قتل)
حرواً (حائلاً) أي واثماً (عليه)
ولو) كان الصائل (أدمياً)
صغيراً أو كبيراً عاقلاً أو مجنوناً
حراً أو عبداً (دفعه عن نفسه)
أي القاتل لم يضمنه إن لم يدفعه
إلا بالقتل لأنه لم يدفع شره فكانه
قتل نفسه فان دفعه دفعه عن غيره
فذكر القاضي بضمه وفي
الفتاوى الرحيات من ابن
هقيل وابن الزاغوني لأخذان
عليه أيضاً (أو) قتل (خنزيراً)
ولو لم يصل عليه لم يضمنه لأنه
مباح القتل أشبه الكلب العقور
وكذا كل حيوان أبيع قتله (أو)
أنتف) بكسر أو حرق أو غيرها
(ولو) كان ما ياتي (مع صغير)
حالاً ثلاثة (مربوا أو طيوراً أو)
هوداً أو طيلاً أو دجاجاً يصنع ج
حليقاً أو زرداً أو شطراً
ومجوماً (أو) أنتف (صلياً) لم
يضمنه لأنه محرم لأحرمه فاشبه
الكلب والمئمة أو كسائر أفضة
(أو) أنه (ذهب أو) كسر أو شق
أناه (فيه) خبر ما هو بإدائها
وهي ماله أخر الخلال والذي
المشترى (قد رعى أو اقتضى بدونه)
أي الكسر أو الشق (أو) لم
يضمنه لثبوت أبي طلبة وفيه
والمأذني كانوا معه أن عضواً
و يماوروني أن في الأسواق كلها
فلا أحد يهرب من شمر الشفقتة
فقط لم يترك ركا الشفقتة رواء
أجد (أو) كسر (حليقاً عرياً)
على ذكر لم يضمنه (أي لم يضمنه)
ماله (يصلح للنساء) لم يضمنه
لأنه عرياً (أو) أنتف (أ) لة
مير (أو) لة (نمير أو) لة (نمير أو)

يجزم به لاخره منه أشبهه
الكتاب والمئة ولأن مخزن الحشر
من أماكن العاصي وتلاذه الجائر
لأنه عليه السلام حق مجود
الضرار وأمر به سدده قاله في
الهدى وفي القنون يجوز زهد دام
الآفة من كتب المبتدعة لأجل
ما هي فيه وأهانتها وضعت له
ولو أمكن تميزها وأما في
العصر الذي لا حظ فيه ولا
صريح فمضمون الآية ولا فرق
بين كون المثلث لما تقدم مسلما
أو كافرا

باب الشفعة

بما كانت ألقاه من الشفع وهو
أزواج لأن نصيب الشفعين
كان منفردا في ملكه وبالشفعة
يضم المبيع إلى ملكه فشفعه
به أو من الشفعة أي الزيادة لأن
المبيع يزيد في ملك الشفعين
أولاً لأن الرجل كان إذا أراد بيع
داره أو ما حازه وشتر بكم فشفعه
له في ما عاين شفعه وجعله أولى به
أولاً طلبها سعي شفعائيه
ثانياً لا يشترى فهو ثان بعد أول
فهي طلبه شفعة وهي شرعا
(استحقاق الشريك) في ملك
الزوجة ولو ملكها (انتزاع شفع
شريكه) المنتقل عنه إلى غيره
والشفع بكسر الشين النصيب
(من انتقل إليه بعرض مائي)
أما بالبيع أو مافي معناه أو ياتي
أنا (أن انتقل إليه) (مثله)
أي الشريك بأن يكونا مسلما أو
كافرا (من أو) كان المنتقل إليه
(دونه) أي الشريك بأن كان
الشريك مسلما والمنتقل إليه
كافرا ولم منه أنه لا شفعة لكافر

تنتظر فاقتهما) لانهما مذوران ولا تثبت الولاية عليهما (وحكم على المجنون المطلق) بفتح
الشاء (وهو الذي لا يرجى فاقته هو) حكم على (الشفيه حكم على الصغير) فيما تقدم وسقت
الإشارة له (وأما ما تورث الجمل) كايه (بعد المطالبة بها) أي الشفعة (لم يؤخذ له لأنه
لا يفتقر وجوده) نقله ابن حبان عن الأصحاب (وفي الغنى والشرح إذا ولد وكبر فله الأخذ
إذا لم يأخذها الولي كالصبي) وكانت الظاهران هذا مفرغ على أن الشفع لا يأخذ الشفع
بالطلب وأما على ما تقدم وهو المذهب في نقل الملك لا ورث فسل موه قيودت عنه الشفع
كسائر تركته وفي الشمن من التركة كسائر الذبوت (ولفلس الأخذ بها) أي بالشفعة
(و) له (المقو) عنها لأنه مكلف وشهد (ولس لأقر ما أحياه) أي لفلس (على الأخذ
بها ولو كان في ساط) له لأن الحق له فلا يجزى له استحقاقه (والكتاب الأخذ) بالشفعة
(والترك) كالمثل (وإذا دون لمن العبد) في القهارة (الأخذ) بالشفعة (دون الترك) لأن
الحق فيها السد له فهو كولي المصروع عليه (و) باقي (آخر الباب) هذا ما عزم عليه
لكن لم يغبه (وإذا ما عزمي) الانتساب لأحدهم نصافي شركة الآخر (له) أي الولي (الأخذ
لأخر الشفعة) لأنه كالشراء له (وإن كان الوصي شرى مكان ما عزم عليه) من الأقسام الشفع
المشروع (فلس له) أي الوصي (الأخذ) بالشفعة لأنه متى فقهه سمع ولأنه يترتب من بشرى نفسه
من مال يتيه (ولو باع الوصي نفسه كان له الأخذ) بالشفعة (لأنه) بضم المع لفظ له (لأن
الترتب منتزعه فانه لا يقدري على الزيادة في غنمه لكون المشتري لا وافضل لأن الثمن حاصل له من
المشتري كصوله من التيمم بخلاف بيبه مال التيمم فانه يمكن تقليل الثمن ليأخذ الشفع به وإذا
رفع الأمر لهما كقضاء عليه فالوصي الأخذ حيث شئت لهما (فإن كان مكان الوصي أب فباع شفع
ولده فله الأخذ بالشفعة لنفسه لعدم الترتبة) ولذا كان له أن يشترى من نفسه مال ولده (وإن
بيع شفع في شركة كحل لم يكن لوليه الأخذ) بالشفعة له لأنه لا يمكن عليه غير الوصية (فإذا
ولد) الجمل (ثم كبر) أي بلغ ورث (فله الأخذ) بالشفعة (كالصبي إذا كبر) ولم يكن وليه أخذ
بالشفعة ولوليه الأخذ بالشفعة بعد ولادته إذا كان في ساط فالحفظ إذا لم تأثم من عليه إذا
فخص في الشرط (الرابع) للأخذ بالشفعة (إن باع) الشريك (جميع) الشفع (المبيع)
مثلا بغير المشتري بغيره من الصفقة فحق ما خضع المبيع مع أن الشفعة تنبت على خلاف
الأصل دفعا للضرر والشركة فإذا أخذ البعض لم يدفع الضرر وهذا الشرط كالذي قبله شرط
لاستدامة الشفعة لا لثبوتها كإليه عليه الحاقه (فإن طلب) الشريك (أخذ البعض) من المبيع
(مع بقائه الكل) أي لم ينكس من المبيع حتى سقطت شفعة (لأن حق الأخذ أوسع بالترك في
البعض سقط في الكل كموه من بعض فورد بسفقه) (وإن تعدد الشفعاء) الشفع المبيع
زبدتهم على قدر ملكهم كسائر الرد (لأن الشفعة حق يستفاد بسبب الملك فكان على قدر
الأملاك كالتلفه) فدار بين ثلاثة (واحد) نصف (آخر) ثلث (آخر) سدس باع صاحب
الثلث نصيبه (فأصل) المسئلة من ستة) خرج الكسور (الثلث بينهما) أي بين صاحب
النصف والسدس (على أربعة) بسط النصف ثلاثة وسط السدس واحد (لصاحب
النصف ثلاثة ولرب السدس واحد) ولا يرجع (أقرب) الشفعاء على أبعدهم (ولا ذو قرابة)
من الشفعاء على أجنبي لأن الأقرب ليس هو سبب الشفعة (وإن ترك أحدهم شفعة
سقطت ولم يكن للآخرين) من الشفعاء (أن يأخذوا الأكل أو يتركوا) الكل قال ابن
المرجعي كل من أخف عنه من أهل العلم على هذا لأن في أخذه لبعض أضرارا بالمشتري
بغيره الصفقة عليه والضرر لا يزال بالضرر (و) (كألو كان مضطرا) أي الشفعاء (ثانياً)

على مسلم وبأنى ولا الجار ولا الوصي له يتفق دار إذا عاها أو بعضها وارت لا على سبب الشمن من الدار وإنه لا شفعة في الموروث

بالسنة ووافقا كاتبة العلماء
 لحديث جابر رضي رسول الله
 صلى الله عليه وسلم بالشقة تمينا
 لم يقسم فإذا وقعت الحسدود
 وصرفت الطرق فلا شقة مستحق
 عليهم في الباب غيره والمعنى فيه
 إزالة خبر الشقة (ولا تسقط)
 الشقة (باحتال) على
 إسقاطها لأنها انحازت عن دفع
 الضرر رسول سقطت بالاحتال
 للحق الضرر والمصلحة أن يظهر
 المتعاقبان في البيع شيئا يؤخذ
 بالشقة معه ويتواطون في
 الباطن على خلافه كما ظهروا
 التواهب أو زيادة دائن ومهر
 (ويحرم) الاحتال على
 إسقاطها بما تقدم من تحريم
 الخيل كالمهر وشروطها أي
 الشقة (خمس) أحدها (كونه)
 أي الشقص المتصل عن
 الشريك (مبيعا) مريحا أو في
 معناه كصل عن أقراره أو
 من جهته أو بوجهه ومنه بعض
 مفسر لا يبيح في الحقيقة
 لحديث جابر هو حق وبالتالي
 رواه الجوزي ولأن الشقص
 بأخذه عتيل عوضه الذي انتقل
 به ولا يمكن هذا في غير البيع
 (فلا تعيب) الشقة (في قسمه)
 إيجابا لأنها أقرار أو أراض لأنها
 لو ثبتت لأحد على الآخر
 لثبت له عليه فلا فائدة (ولا في)
 (هبة) أي مهر وبلا عوض ولا
 مسموع به لأن فرض الواهب
 والموصى تقع التهب والموصى
 له ولا يحصل مع انتقاله عنه
 وكبروت لدخوله في ملك الوارث
 قهر بالأعرض وكذا لو عاد إليه
 الصديق أو بعضه انسخ أو طلق قبل الدخول أو رد المبيع وهو عيب (ولا شقة) (في ما)

فإنه ليس بالحاضر إلا أخذ الكل أو تركه كما لم يعلم الآن هذا السواء ولأن في أخذ بعض
 الشقص تبعيض الصفقة المشتري (فإن وهب بعض الشفعة نصيبه من الشقة لبعض
 الشركاء) وبه (غيره لم يصح) الحبة (وسقطت) الشقة لأن ذلك دليل إعراضه عنها
 (فإن كان الشفعة) كالمهر (عائنين) لم تسقط الشقة لموضع الصدق (فإذا قدم أحدهم)
 من بعده (فليس له أن يأخذ الكل أو يترك) الكل دفعا له من الصفقة على المشتري
 (فإن امتنع) من حضر من العائنين أو كان حاضرا أو شركا كالعائنين (حتى يصحصر صاحباه) بطل
 حقه لأن في تأخيرهما إضرارا بالمشتري (أو قال أخذ قدر حق) فقط (بطل حقه) لما تقدم
 إضرارا للمشتري ببعض الصفقة (فإن وفي نصه) فإذا (أخذ) من حضر أو كان حاضرا من
 الشركاء (الجميع) أي جميع الشقص الشفوع (ثم حضر) شرك (آخر قلهمه إن شاء أو
 عفا في الشقص (الاول) لأن المطالبة انحازت عنه) (فإن قامه) ثم حضر الثالث
 قامهما (أحب) إلا أخذ الشقة (و بطلت) (الاول) لأنه تدين إن حاضرا يكلم بقاسم
 ولم يأذن (وأن عفا) الثالث عن شفته (بق) الشقص (فلاولن) لأنه لا مشارك لهما (فإن عفا
 الشقص في هذا الأول) قبل أخذه بركبه (غاصر فعلا) بأن أخذ أجرته أو غرت له (لم يشاركه
 فيه) وأحدهما (لأنه) انفصل في ملكه فأشبه ما لو انفصل في هذا الثاني) قبل الأخذ الشقة
 (رذلك إذا أخذ الثاني) نصيبه بعد قدمه من الأول (فمنه في يده) أي الثاني (غناه
 منفصلا لم يشاركه الثالث فيه) بما تقدم (وأن ترك الأول شفيعته أو أخذها ثم رد ما أخذه
 بعيب فوفرت الشقة على صاحبه) (لأنه) (فإذا قدم الأول منهما) قبل الأخذ الشقة (لأنه) (فإذا
 ما ذكر باقي الأول) وأن أخذ الأول الشقص بالشقة ثم أعاده للمشتري بهو حقه فلا شقة للعائنين
 لأنه عاد بعبر السبب الذي تعلق به الشقة بخلاف رد بعيب لا يرجع إلى المشتري السبب
 الأول فكان للمشتري بركبه أخذه كالمهر (فإن خرج الشقص) الشفوع (مستحقا) وقد أخذ
 الأول ثم الثاني منه ثم الثالث منهما (فالعهد على المشتري) لأن الشقة مستققة بعد الشراء
 وحصول الملك للمشتري فكانت العهدة عليه (رجع الثلاثة عليه ولا يرجع أحدهم على
 الآخر) (شئ) (وإن أراد الثاني) عند قدمه في غيبة الثالث (الاقتصاري على قدر حقه) فله
 ذلك لأنه اقتصر على بعض حقه وليس فيه تبعيض الصفقة على المشتري والشفيع دخل
 على أن الشقة تنصب عليه (فإذا قدم الثالث) فله أن يأخذ ثلث ما في الثاني وهو الثلث
 فقصمه إلى ما بدأ الأول وهو الثلثان تصير سبعة أضعاف قسمتها (أي الأول والثالث) نصفين
 لكل واحد منهما ثلث ونصف وثلثا ونصف وثلثا ونصف وثلثا ونصف وثلثا ونصف وثلثا ونصف
 تسعة في اثنين لكل واحد من الأول والثالث سبعة وسبعة والثاني أربعة لأن ذلك في ترك سدس
 كان له أخذه وحقه منه ثلثا وهو الثلث فترك ذلك على شركه في الشقة (وإن كان المشتري
 شركا لا عرف غير البائع) فالشفقة منه وبس الآخر (بحسب ملكها) لأنها ما في الشركة
 فتساو ما في الشقة كالمواشاة غير الشريك والمعنى أن المشتري يستقر ملكه على ما قابل
 ما كان له فلا تنزع منه ولا فلا شقة له على نفسه (فإن ترك المشتري شفيعته) لوجب لكل
 على شركه لم يترجمه أي الشريك (الأخذ) أي أخذ الكل (ولم يصح إسقاط) أي الشريك
 المشتري لنفسه (الملكه له بالثراء) واستقراره (فلا سقط باسقاطه) كالشفيع إذا
 حضر أحدهما فأخذ الجميع ثم حضر الآخر وطلب حقه منه فقال له الأخذ الكل أو دعه
 (وإذا كانت دار بين اثنين) فباع أحدهما نصيبه لأجنبي مفتين ثم علم شركه (ذلك) فله
 (أخذها) أي بالعقدين لأنه شفيع فيه (و) له الأخذ أيضا (بأحدهما) أي ما كان لان

تقوى) لأنه ليس له عوض يمكن الأخذ به أشبه الموهوب بغير خلاف المبيع لأن كان الأخذ بعوضه وكذا عوض صلح عن أنكار وإن استراهذى بخمير أو خنزير (ولا شفعة فيما) أى شخص (أخذ) من شريكه (أجرة) أو جمالة (أو غنائق سلم) أن صرح بحله ثم أخذه (أو عوضا فكيف) له وهو حديث غلط فربما بعض الفاضل ما نفع ولم يستأذنه وهو أحق بالثمن رواه الموزجاني وهذه ليست بمعافاة بل لها اسم خاص الشرط الثاني كونه أى الشخص المبيع (مذاعا) أى غير مرفوز (من عقار) بفتح العين (يتسم) أى تحدد قسمته بطلب من له فيه جزء (أجزاء) لحديث جابر مرفوعا الشفعة فيما لم يتم فأنزلت الحدود فلا شفعة رآه الثاني ولحديثه أيضا أن جابر رسول الله صلى الله عليه وسلم الشفعة على كل ما لم يقسم فأنزلت المسعود وصرفت الطرق فلا شفعة رآه أبو داود ولأن الشفعة إنما ثبتت فيما يجب تسميته لمعنى وهو أن الثمن يشارك بما دخل عليه شريك في تأديده فندوه المباحة على مقاسمه أو يطلب الدار أصل المقامه فيقتصر الدار بملك يمنع ما يحتاج إلى احداثه من الدار فسق وهذا لا يوجد في المقسوم (فلا شفعة) لما في مقسوم محمود (لما تقدم) وحديثنا في رافع مرفوعا لما جاز أحق بصحة رآه البخاري

كلامه ما به مستقل بنفسه وهو يستحقه ما إذا سقط البعض كان له ذلك كما لو سقط حقه من الكل (فان أخذ) الشفع (أ) المبيع (أ) الثاني شاركه مشتر في شفعة) لأن ملك المشتري استغرق المبيع الأول بسقاط الشفع حقه فصار شركا فيشاركه في المبيع الثاني (وإن أخذ) الشفع (أ) المبيع (أ) الأول لم يشاركه في شفعة أحد) لأنه لم يشاركه في شركة (وإن أخذ) الشفع (جما) أى المبيع لم يشاركه في شفعة الأول ولا الثاني (لأنه لم يشاركه في شركة هذا إذا تملكه العقود دون المبيع والمشتري (وإن تعدد دون العقدين) اشترى اثنين) حق واحد صفقة واحدة (أو اشترى الواحد لنفسه وأغيره بالوكالة) عقلت أو الولاية أو بهما بأن كان وكلا أحدهما أو وليا على الآخر (حق واحد فلا شفيع أخذ حق أحدهما) لأن الصفقة مع اثنين بمنزلة عقد من فكون للشفيع المأخوذ ما يملكه أحدهما إذا اشترى الواحد لنفسه وغيره لتعدد من وقع له العقد (وإن اشترى واحد حق اثنين) صفقة واحدة (أو اشترى واحد شفعين من أرضين صفقة واحدة والشريك واحد فلا شفيع أخذ أحدهما) أى أحدا لشفعين من أحدا للفقارين لأن كلاً منهما مستحق بسبب غير الآخر بحري يجري الشريكين ولأن الشفع قد يملكه الضمير بغير أرض دون أرض (وإن شاء أخذها) أى لشفعين معاوان كان الثمن بملكته إذا أخذوا المبيع وقصروا الثمن على القصة ولكن شاء أخذ حصته بقسطها ووافقه الآخر وأخافه (وإن باع اثنين نصيبهما من اثنين صفقة واحدة فالتعدد واقع من الطرفين) إذا باع اثنين والمشتري اثنين (والعقد واحد ذلك) العقد (بثلاثة أرباع صفقات فلا شفيع أخذ الكل أو أخذ نصفه ورعيه منهما أو أخذ نصفه منها) فيبقى لها نصفه (أو أخذ نصفه من أحدهما) ويبقى نصفه للآخر (أو أخذ ربعه من أحدهما) فيبقى له ربعه مولا (آخر نصفه وإن باع أحد الشريكين نفسه وهن شركا بطريق الوكالة أو الولاية شفعهما من واحد كان ذلك بمنزلة عقد من تعدد من وقع منه العقد فلا شفيع المأخوذ ما يملكه أحدهما (وإن باع) انسان (شفعوا سوا) وأخوه جملة الشفعة فيه (صفقة واحدة) بشئ واحد (فلا شفيع أخذ النقص) بالشفعة (بخصته من الثمن) لأن ذلك الصفقة شائعة عقدين لتعدد المبيع (فيقسم الثمن على قيمتهما) أى الشخص والسيف وأخوه فلو كانت قيمة الشخص ألفا وقوة السيف مثلاً جسمائهما ويبيعان ألفاً ومائتين أخذ الشفع الشخص ثمانمائة (ولا يثبت لشري خيار التفريق) في هذه الصورة تعدد العقد مع (وإن تلف بعض المبيع) المتفق عار من ماله أو أقل آدمى (أو أنتم) يثبت من الداراتي بيع منها الشخص (ولو بفعل الله) تعالى كالمطر (فله) أى الشفع (أخذ الباقي) من الشخص (بخصته من الثمن) أى عن جميع الشخص فلو كان الشخص المتفق عار من الصفات الدار والبيت الذى اتهم منها نصف قيمته أخذ الشفع الشخص فيما بقي من الدار بنصف قيمته (فإن كانت الأتقاض موجودة أخذها) الشفع (مع العروة) والباقي من البناء (بالصفة) أى حصته من الثمن (وإن كانت) الأتقاض (معدومة) أخذ الشفع (العروة وباقي من البناء) بخصته من الثمن لأنه تعدد عليه أخذ كل المبيع وتلف بعضه لحال أخذ الباقي بخصته كالتعدد عليه أخذ الكل يكون معه شفيع آخر (فلو اشترى داراً بألف تساوى ألفي ذراع) المشتري (بألف) بقيت بألف (أو هدمها) فثبت ما لم يأخذها) الشفع (بخصته من الثمن) أى بالصفة من الثمن (والمرد بقوله) اشترى داراً شفعها من داره من إطلاق الكل على البعض كقوله تعالى يجعلون أصابعهم في آذانهم (ويصرون) تكون الشفعة في دار كالملة) (أن تكون دور

بأنهم الحق ولم يصرح بذلك
بحوزة على الصوم في محضر
لأنهم مستعمل في المنطق
به دون المفسر والثاني أنه
محول على أنه حق بالثابت الذي
يشتمل على المار من ليس بجار
أو يكون مرتبة فانه واجب
عن الثاني باختلاف أهل
الحديث في حق الحسن لعمرة
وممن أثبت إقامته قال الم
بروهنة الأصلية القليلة ولو
سلم لكان عنه الجوابان
الذين ذكرنا وحديث الجار حتى
يشغله كمال أحمد مكر
وقال ابن من لم يروه غير عبد
المالك وقد أنكر عليه أوانه
أريد الجار في الأحاديث المشتركة
فانه جار أيضا لأن اسم الجوار
يختص بالتقريب والشريك
أقرب من الصديق كما يطلق على
الزوجة لقربها (ولا شفعة
في طريق مشترك لا ينفذ
بيعه ولو فيه) أي في الطريق
الذي لا ينفذ لم يكن التوصل
إلى الدار لأنه لغزو المشتري
لأنه يتبع بالطريق لها (ولو
كان نصب عثر منها) أي
الطريق (أكثر من حاجته)
لثبوت الصفقة على المشتري
لو وجبت في الزائد وفيه ضرر
(فان كان لها) أي الدار (باب
آخر) الدار (وأمكن فتح
بابها إلى شارع وجبت
الشفعة في الطريق المشترك
غير النافذة حيث أمكنت قيمته
كثيره من الأراضي (وكذا) أي
الطريق المشترك الذي لا ينفذ
(دهليز) بالكسر باب إلى الباب

بأنهم الحق ولم يصرح بذلك
بحوزة على الصوم في محضر
لأنهم مستعمل في المنطق
به دون المفسر والثاني أنه
محول على أنه حق بالثابت الذي
يشتمل على المار من ليس بجار
أو يكون مرتبة فانه واجب
عن الثاني باختلاف أهل
الحديث في حق الحسن لعمرة
وممن أثبت إقامته قال الم
بروهنة الأصلية القليلة ولو
سلم لكان عنه الجوابان
الذين ذكرنا وحديث الجار حتى
يشغله كمال أحمد مكر
وقال ابن من لم يروه غير عبد
المالك وقد أنكر عليه أوانه
أريد الجار في الأحاديث المشتركة
فانه جار أيضا لأن اسم الجوار
يختص بالتقريب والشريك
أقرب من الصديق كما يطلق على
الزوجة لقربها (ولا شفعة
في طريق مشترك لا ينفذ
بيعه ولو فيه) أي في الطريق
الذي لا ينفذ لم يكن التوصل
إلى الدار لأنه لغزو المشتري
لأنه يتبع بالطريق لها (ولو
كان نصب عثر منها) أي
الطريق (أكثر من حاجته)
لثبوت الصفقة على المشتري
لو وجبت في الزائد وفيه ضرر
(فان كان لها) أي الدار (باب
آخر) الدار (وأمكن فتح
بابها إلى شارع وجبت
الشفعة في الطريق المشترك
غير النافذة حيث أمكنت قيمته
كثيره من الأراضي (وكذا) أي
الطريق المشترك الذي لا ينفذ
(دهليز) بالكسر باب إلى الباب

في فصل (في الترتيب) (الانحياز) (لأن الشفعة (ان يكون للشفيع ملك للرقبة سابق) على
البيع لأن الشفعة تثبت لدفع الضرر عن الثمن بل فانما يذكر له ملك سابق فلا ضرر عليه فلا
شفعة (ولو) كان الشريك (مكتات) (أصغر ملكه كغرفة فلا) شفعة (بملك متعة كدار موصى
بشعها مع الزينة تنقصه فلا شفعة لوصي له) (لأن المتعة لا تؤخذ بالشفعة فلا تنقص بها) (وبعثر)
لاخذ بالشفعة (ثبوت الملك) للشفيع بالتمتع أو اقرار المشتري (فلا تنقص اليد) لا بأمر حجة
قطعا إلا بالظاهر ولا بقصد الملك كما يأتي في الأدعوى والبيانات (فان لم يسبق) ملك (أحدهما
كشرا) (لأن الشفعة دارا صفة واحدة فلا شفعة لأحدهما على صاحبه) (لأنه لا أثر له لأحدهما على الآخر
لاستمراره في البيع في زمن واحد) (وان ادعى كل منهما) أي الشريك (بكون) (الشيء ففعلنا) (أو
أقاما يثبتون) (تعارضت بينهما فلا شفعة لهما) أي لأحدهما على الآخر لأنه لم يثبت السبق
لواحد منهما (ولا شفعة لشريك عتق) فدار نصفها وقوف ونصفها طلق وأبيع الطلق لاشفعة
للعرق وله ولومينا (لأن ملكه غير تام) (أشفع مالك المتعة
في فصل وان تصرف المشتري في (المبيع قبل الطلب) أي طلب الشفعين بالشفعة
(وقوف) متعلق بتصرف (على معين) كان وقفه على ولده أو ولد زيد (أولا) على معين بان
وقفه على مسجد كذا أو الفقراء أو الزناة ونحوهم (أو) تصرف في الشفعين (هذه أو صدقة)
أو حوله عوضا في عتق أو طلاق أو خلع أو صلح من دم عدو غيره مما لا شفعة فيه ابتداء سقطت
الشفعة (لأن في الشفعة تأخرار بالموقوف عليه والموقوف له والمتصدق عليه ونحوه) (لأن
ملكه يزول عنه بغير عوض لأن الثمن انما يأخذه المشتري والضرر لا يزال بالضرر دولا)
تسقط الشفعة (برهنه) أي رهن المشتري الشفعين (أو) لا (باجارة) لبقاء المؤجر
المهرسون في ملكا المشتري وسبق تعلق حقه الشفعين على حق المرفعين والمستأجر
(ويستأجر) أي الرهن والاجارة (بأنه) أي أحد فاشفع الشفعين المهرمون والمؤجر
بالشفعة من حين الأخذ لأنه لا يستند إلى حال التبرؤ لسبق سقعهما وأيضا الفرق بين
الأخذ بالشفعة والبيع أن الشفعين خرج من يد المشتري فهو راعيه في الأخذ بالشفعة بخلاف
البيع (ويخرج) على المشتري تصرفه بعد الطلب (ولا يصح تصرفه بعد الطلب) لا لتقال الملك
إلى الشفعين بالطلب في الأصح أو لأنه عليه لم ينفذ الشفعين على مقابله وان نهي الشفعين
المشتري عن التصرف ولم يطالب به لم يصحرا المشتري منهما بل تسقط الشفعة على قولناهي
على الفور ذكره القاضي في خلافه وأقتصر عليه ابن رجب في القواعد الثلاثة وخالف

والدار (وهي) أي وسط الدار (مشتري كان) كذا يبيع بيت من داره ما دلهي ومن كان لم يمكن

(ولو)

تقدم من أرضه يبيعوا أرض
آخر وشريان مسن نهرا
بش واحد فلاشفقة فذلك (ولا
شفقة (فما) أى عقار
لا يقب قيمته كحاصه
وبشر وطرق) شفقة (وعراض
شفقة) ورعى شجرة وعصاة
نصالحديث للاشفقة في غناه
ولا طريق ولا شجرة والمتعبة
الطريقى الضيقى بين
دارين لا يمكن ان يملكه أحد
راه أو عبيد في التريب وهن
هتمان للاشفقة في بشر ولا خيل
ولان اثبات الشفعة فيه يضر
بالبائع لانه لا يمكنه التخلص
من اثبات الشفعة في نصيبه
بالشفقة وقد منع المشتري لأجل
الشفقة فيقتصر البائع وقد
منع البيع تنقضا للشفقة فان
كان البئر يمكن قيمته بشر
يرتقى الماهنهما وجبت
الشفقة وكذا ان كان مع البئر
بعض أرض بحث فحصل
البشرى أحد النصيبين وكذا
الزيمان أمكن شفعة يمان كان
له حصن بحيث يحصل الحجر
في أحد القسمين أو في أربعة
أعداد أو يمكن ان يفرد كل
واحد بغيرين (ولا شفقة
فما ليس بفقر) أى أرض
(ك) غمر وبناغمرود
وجوه وسكف وقوها
صكيفة وزرع وغمر وكل
منقول لانه لا يبق على الدوام
ولا يدمر ويختلف الأرض
(ويؤخذ غراس بناته) بالشفقة
(تعال الأرض) لحدث فضائه
عليه المصلا والسلام بالشفقة

(ولو وصى المشتري بالشفقة فان اخذه الشفع قبل القبول بطلت الوصية واستقر الاخذ
الشفقة لسبق حقته في حق الوصى له والوصية قبل القبول بعد الموت جائزة لازمة فطلعت
افوات الوصى بعقل زمرها (وان طلب الشفع الاخذ بالشفقة قبل قبول الوصية (ولم
ياخذ بعد) الطالب سبق مات الوصى بطلت الوصية ايضا) واستقر الاخذ للشفقة مع رافعيل
الموصى له الوصية أولا لانه ملكه قبل زوم الوصية فقات على الوصى له (وبدفع) الشفع
(التمن الى الورثة لانه ملكهم) الى الاخذ (وان كان الموصى له قبل الوصية بالشفقة قبل
اخذ الشفع بالشفقة (أو قبل (طلبه) به اتمت الوصية واستقر للموصى له (وسقطت
الشفقة) لان في الشفعة اضراء بالوصى له لان ملكه يزول عنه بغير عرض وكالوصية
المشتري قبل الطلب (وان باع) المشتري الشفع قبل الطلب (فالشفقة الاخذ بمن أى
البيع شاه) لان سبب الشفعة التزاع وقد وجد من كل منهما ولا شفقة في العقد ومن علم من
ذلك جهة تصرفه في المشتري في الشفع قبل الطلب لانه ملكه وكذا الشفع لانه يتسلكه لا يمنع
من تصرفه فيه كماله كان أحد الموصيين في البيع ميسا فله لا يمنع من التصرف في الآخر
وكالابن يتصرف في الميراث الموهوب له وان جاز اليه الرجوع فيها (و يرجع من اخذ منه)
بني من اخذ الشفع الشفع يبيع قبل بيعه على يثامه بما اعطاه من الثمن لانه لم يسله
الموصى (فان اخذ) الشفع (ب) البيع (الاولى جمع) المشتري (الثاني على) المشتري
(الاولى) بمادفعه من الثمن وينفخ البيع الثاني (وان كان ثم) مشر (ثالث) يمان لم يعلم
الشفقة حتى يتابع ثلاثة (فاكثر) واخذ الشفع بالبيع الاول (رجع) المشتري (الثاني
على الاول) (المشتري (الثالث على الثاني ولم جاز) وينفخ ما بعد البيع الاول وان اخذ
بالبيع الاخير فالرجوع واستقرت العقود وان اخذ بالمتوسط استقر ما قبله وانفخ ما بعده
(وانفخ البيع مسبب الشفع) المشفوع (أو أقاله أو عاقله) لاختلاف في الثمن (ثم
عدم الشفع) بالبيع (فله اخذ بها) أى الشفعة لان حقه مسا على ذلك كله لانه ثبت
بالبيع (ينفخ فشفقه) أى يتنفس فسخ البيع بذلك كوراثا اذا اخذ الشفع بالشفقة
(وبأخذ) الشفع الشفع في فسخ البيع (بالأكثر) فشفقه (بالبيع) أى عيب الشفع
بالثمن الذي وقع عليه العقد (لم يباقي (أو) (ياخذ (في) الفسخ لأجل (الصفاء بما خلف عليه
البائع) لان البائع مقر بالثمن الذي خلف عليه ومقر للشفقة باسحقاق الشفعة ذلك فاذا
بطل حق المشتري بانكاره لم يطل حق الشفع بذلك فله ان يطل فلهما ياخذ لان حقه
أسبق (وان فسخ البائع) البيع (لبيع في غنه) أى عن الشفع المشفوع (المعنى) كمال المشتري
الشفع يبدى ثم البائع حقه وفسخ البيع (فان كان) الفسخ قبل الاخذ بالشفقة فلا
شفقة) لما فيها من الاضرار بالبائى باسقاط حقه من الفسخ الذى استحقه وجود العيب
والشفقة تثبت لازلة الضرر والضرر لا يزال بالضرر ولان حق البائع في الفسخ أسبق لانه
استبدل وجود العيب وهو وجود حال البيع والشفقة تثبت بالبيع وبفارق ماذا كان
الشفع ميسا فان حق المشتري انما هو في استرجاع الثمن وقد حصل من الشفع فلا
فائدة في الرد في مسئلتنا في حق البائع في استرجاع الشفع ولا يحصل ذلك مع الاخذ بالشفقة
(والا) بان كان الفسخ بعد الاخذ بالشفقة (استقرت) الشفع لانه ملك الشفع بالاختلاف
عكس المبدأ بطل ملكه كالأول (المشتري لا حتى) (ولما تم) اذا فسخ بعد اخذ الشفع
(الزم) المشتري ببقية شفعه لان الاخذ بالشفقة بمنزلة تلف الشفع (و يرجع) المشتري
والشفقة بما بين العجبة أى قيمة الشفع (والثمن) الذى وقع عليه المدة مقدومة قيمة العيب

في كل مشترك لم يقسم ربه أو طاعا (لا يؤخذ غير) ظاهر (ورجع) بالشفقة لانه لا يفسد الا لا يدخل في البيع تبعها

بغير رضا المشتري وما يبيع من هادى مشترك دون سفله فلا شفعة فيه مطلقا بالنكس اذا باع الشرى بالمال وحده من السفلى فاشترى بالشفعة في السفل فقط الشرط (الثالث طلبها) أى الشفعة (ساعة بعد) بالبيع ان لم يمكن عند شرائها وأطلقت نصا لحديث الشفعة كحل العقال رواه ابن ماجه وفى اقل الشفعة كشعة العقال ان قبضت بثمن وان تركت فالزم على من تركا وحديث الشفعة بان وانما كال فى المغنى واما الفقهاء فى كتبهم ولان الاخذ بالترخي يضر بالمشتري لعدم استقرار ملكه على البيع (فان أخره) أى آخر الشفعة طلب الشفعة (لشدة) جوع أو عيش أو به حتى يأكل أو شرب أو) أخره المحدث (لظهاره) أو من يابسه متوجع (لإغلاق باب أو ليعرض من حمام) اذا عزموا دخلها (أو) ان طلبها حاقص أو حاقب (ليقتضى حاجته) أو أخره مؤذن (ليؤذن) ويقم الصلاة (أو) أخره (ليشهد الصلاة فى جماعة يخاف فوتها) باشتاقه طلب الشفعة (ويحسوه) كن الخرق فوه أوسقط من قبل فخره الى ان يرقن فوه أو يلمس ماسقط منه (أو) أخره (من علم لىل حتى يصبح مع غيبه مشتر) فى جميع هذه الصور لانه مع حضوره عنده مطالبته بسلا اشتغال عن اشتغاله (أو) أخره الطلب (للفعل) ملامه وسنحاول مع حضوره) أى المشتري لم يسقط لان العادة تقديم هذه الحوائج ونحوها على غير ما ليس الاشتغال بهارضا

لان الشفعة أشد قبل الاطلاع على عيب العبد بقيمة لانه الثمن الذى وقع عليه القدر بعد الاطلاع على عيب العبد وقص البيع ونقص رد انقص استقرار القدر على قيمة الشقص والشفيع بالارزاه الاما استقراره عليه العقود والمشتري المطالبة بما اداه زادة عليه (فبرجع ادفع الاكثر منهما) على الآخر (بالفضل) فاذا كانت قيمة الشقص مائة وقيمة العبد الذى هو الثمن مائة وعشر بن وكان المشتري أخذ المائة والعشر بن من الشفيع رجع الشفيع عليه بالعشر بن لان الشقص انما استقر عليه بالمائة (ولا يرجع شفيع على مشتر بارش عيب فى بن عفا عنه مالم) أى لو اراد البائع بمشتري الشقص من العبد الذى وجده بالعبد مشلا فلا رجوع بالشفيع عليه بقى لان البيع لازم من جهة المشتري لا على نفسه أشبه ما لو سطر البائع منه بعض الثمن بعد لزوم العقد وان اختار البائع أحذار الشفيع فله ذلك ولا يرجع مشتر على شفيع بقى ان دفع البية قيمة العبد لمعناه ولا يرجع عليه بعد ما أدى من ارشده وان عاد الشقص بعد دفع العبد لمعيب الثمن وأخذ الشفيع بالشفعة إلى ملك المشتري من الشفيع أو غير بيع أو هبة أو أمانة ونحوه لم يملك البائع استمر حاصه يقتضى الفسخ السابق لان ملك المشتري زال عنه وانقطع حقه منه إلى القصة فاذا أخذها لم يبق له حق بخلاف ما عاصب اعذر عليه رد مغشوب فاذا قيمته ثم قدر عليه فله رد مو استرجع القيمة لان ملك المغشوب منه لم يزل عنه (وان أخذ الشفيع الشقص بالشفعة) ثم ظهر) أى اطاع الشقص (على عيب لم يعلمه) أى المشتري والشفيع (فله) أى الشفيع (ردده على المشتري أو أخذ ارشده) منه لما تقدم من أن الاخذ بالشفعة فى معنى البيع (و) يرجع (المشتري على البائع كذلك) أى بالثمن وورد الشقص ارشده الشفيع عليه أو اسعد الأرض (وأيهما) أى أى الشخصين من الشفيع والمشتري (عليه) أى بالمسب عنه العقد له (لم يرد) أى الشقص المبيع ولم يطالب بارش لانه دخل على بصيرة (ولكن اذا علم الشفيع وحده فلا رد للمشتري) ونرجع الشقص عن ملكه (وله) أى المشتري (الأرض) المبيع الذى لم يعلمه (وان ظهر الثمن المعين مستحقا للبيع باطل) لما تقدم فى البيع (والشفعة) لانها انما تثبت فى عقد يسبق للمالك إلى المشتري فان كان الشفيع قد أخذ بالشفعة لم يرد ما أخذه على البائع ولا ثبت ذلك الا بينة أو اقرار المتبايعين والشفيع فان اقر أو انكر الشفيع لم يقبل قوله عليه وله الاخذ بالشفعة ويرد البائع العبد لصاحبه يرجع على المشتري بقيمة الشقص وان أقر الشفيع والمشتري دون البائع لم تثبت الشفعة ووجب على المشتري رد قيمة العبد على صاحبه وبقى الشخص معه يزعم انه للبائع والبائع ينكره ويدهى عليه وجوب رد العبد فيشتري منه ويتناوبان وان أقر الشفيع والبائع وانكر المشتري وجب على البائع رد العبد على صاحبه ولم تثبت الشفعة لم يملك البائع مطالبته المشتري بقى لان البيع صحيح فى الظاهر وقد أدى عنه الذى هو ملكه فى الظاهر وان أقر الشفيع وحده لم تثبت الشفعة ولا ثبت شئ من أحكامه الاطلاق فى حق المتبايعين وان كان اشتري الشقص بثمن فى غيبه ثم نقذا لثمنه كان مستحقا كانت الشفعة واجبة لان البيع صحيح فان تصدق قبض الثمن من المشتري لأعباره أو غيره فالبائع فسخ البيع ويقدم حتى الشفيع اذا لاخذها بمحصل للمشتري ما يؤديه ثمانية زول عشره ويحصل الجميع بين الخدين ذكره فى الغنى والشرح (وان ظهر بعينه) أى بعض الثمن المعين (مستحقا للبيع به) أى فيما ظهر مستحقا وما بقا به من الشقص فلا شفعة به ومع فى السابق وثبت فيه الشفعة (وان كان الثمن (مكبرا أو موزونا) أو معدودا أو مدروعا) وان قل قبل قبضه بطل البيع) لما تقدم (وانتفتت الشفعة) ان كان التلف قبل الاخذ

بها لا تعذر التسليم فقد رتبنا العقد قبل ثبت الشفعة كالشفعة لغيره (فإن كان الشفع
أخذها بالشفعة) قبل التملك (ليكن لاحدا من رده) أي النقص لاستقرار ملك الشفع عليه
وغير مشترى له بأية قيمة البيع وما أخضع الشفع قبل ما وقع عليه العقد وتقدم في
البيع (ولابد أن المشتري يقتل أوقات) قبل علم الشفع بالبيع (فالشفع) إذا علم بالبيع
(الأخذ) بالشفعة (منه) ما لم يملك لا تتقار بالمال) أي المرد (إليه) أي إلى الست مال لا أنها
وجبت بالشراء وانتهى إلى المسلمين بنقله أو موهبه لا يمنع الشفعة كالومات على الإسلام
فوزم وزمته وأوصارها إلى الست المال لعدم حوزته (والمطالب) بفتح اللام (بالشفعة) قبل
ثبت المال (لأنه نائب عن المسلمين) الآل إلى أهم النقص (ولا تمنع الأقاله بين الساتع والشفيع
لأنه ليس بينه وبينه بيع وانما هو مشتري من المشتري) والأقاله أعانت كون بين المتبايعين فإن
باعه إليه مع لان التقار يجوز والتصرف قبل قبضه (وان استغله) أي استغل المشتري (وليس الشفع
قبل أخذ الشفع بالشفعة (مان أخذ غرة أو أجرة فهي له) أي المشتري (وليس الشفع
مطالبة المشتري بردها) لحدس المراج بالضمات (وان أخذته) أي النقص (شفيع ونفيه
زرع أو شتر ظاهره أو غرة (أو برنوعه) كقطعة ظاهره من انضمان ونحوه (فهو) وفي
نصفه فهو أي الزرع والشتر والقطعة الظاهران (لمشتري) لأنه ملكه (مضى إلى أوان أخذه
بمصادره أو جذاذ أو غيرها) كقطا (بلا جرة) لأنه زرع في ملكه ولأن أخذه بغيره لا يمنع
ثان (وان غنا) النقص (عنده) أي المشتري (غنا متصلا كخبر كبر وطلع لم يزر) يعني
لن تقضى (بهم) أي الأصل (في عقد وفتح) كالدبيب فبأخذه الشفع بزيادة لا يقال
فلم لا يكون حكمه حكم الزرع وانطلق قبل الدخول لأن الزرع لا يقدر على الرجوع بالقيمة
إذا قلنا لا الرجوع في العين ونهنا بسقط حقه منها إذا لم يرجع في النقص فاستقر ولو كان
الطلع موجودا حال الشراء غير مؤثر ثم ارعد المشتري فهو له بأية ما سبق إلى أوان جذاذه
لكن أخذ الشفع الأرض والنحل بحسبهما من الثمن لأنه فات عليه بعض ما ماله عقد
الشراء وهو الطل الذي لم يثر بحاله العقد فهو كالشتر الشراء النقص وعرضه معه (وان
قاسم المشتري وكيل الشفع) في غيبة الشفع (أو قاسم) المشتري (الشفيع) لكونه أطهر
له زيادة في الثمن (أو) لكونه أطهر (ان النقص موهوب له ونحوه) بأن أظهر ان الشراء
بغيره (عمرس) المشتري (أو بنى) مما هو له بالقيمة (لم تسقط الشفعة) لأن الشفع
لم يترك الطلب بها عرضا عنها بل لما أظهر المشتري وكذا لو كان الشفع غائبا أو
صغيرا أو طالب المشتري لها كالمقمة فقام ثم قدم الثائب وبلغ الصغير فلها الأخذ
(والشفيع) الأخذ بها إذا علم الحال ودفق قيمة الفراس أو البناء) لهما (حين تقوى)
أي الفراس أو البناء (وصفة تقوى به ان الأرض تقوم مفرصة أو مبنية ثم تقوم خالية) من
الفراس أو البناء (فيكون ما يبنيه بقيمة الفراس أو البناء) لأن ذلك هو الذي زاد بالفراس
أو البناء (في ملكه) أي الفراس أو البناء الشفع بما بين التفتين (أو بقلعه) أي الفراس
أو البناء ان أحب (ويضمن نصفه من القيمة) الذي كونه في ما بين قيمة الأرض مفرصة
أو مبنية أو بين قيمتها خالية (بالقلع) متعلق بنقصه وان غرس المشتري أو بنى مع الشفع
أو وكبه أو في الساع ثم أخذه الشفع فالعقد في أخذه من من ذلك كالحكم في أخذه منه (فإن
احتنا الشفع أحد) أي الفراس أو البناء قيمته (وأراد المشتري قبله فهو) أي المشتري
(ذلك) أي قلعه لا تمنع ملكه على انمراده (ولو مع ضرر) يلحق الأرض لا تخفى عين ماله
مما كان حين الوضع في ملكه (ولا يمنع) مفسر (نقص الأرض) بقلع فراسه أو بنائه

المشروط بحكم المادة (أو) آخر
الطلب (أهلان التناخير
مسقط) للشفعة (ومثلها يجهل)
لم تسقط لأن الجهل بما عذر
به أشبه ما لو تركه لدم عليها
بخطفه ما لو تركها جهلا
بأسفها لها أو نسبا بالطلب
أو البيع كمن كين المعقبة تحت
عذر وجهان وطلم أحاطة
عليك الفسخ أو ناسبة للفق فإن
لم يكن مثله يجهل سقطت
شفعة (أو أشبه بطله) للشفعة
(فائب) عن بلع المشتري (أو
محموس) أو مريض (أو مسقط)
شفعة لأن الشهاد به دليل
رفقته والله لا مانع له منه إلا
قيام المشتري فإن لم يشهد
لغيره سقط لأنه قد تركه للطلب
قد عذر وقد تركه لغيره وسواء
قد رعى التوكيل نفسه أو لأف
الوكيل ان كان يعمل ففقه فم
وان تبرع ففقه منة وقد لا يثنى
به وظاهر كلامه كالوقوف ان
الشفيع اذا كان بطل المشتري
غير محسوس لأبى من مواجهته
له وصح به في العدة فلا يكفي
أشهاد بالطلب وقال البخاري
الذهب للأجزاء وهو اختيار أبي
بكر وجزء في الانصاع
(ونسقط) شفعة فائب (بغيره
في طلبه بالأشهاد) على الطلب
لأن السير يكون لطلب الشفعة
ولغيره وقد قدر أنه بين كون
سره لطلب الشفعة بالأشهاد
عليه فإن لم يفعل سقطت كرك
الطلب مع حضوره (ولا)
تسقط شفعة (ان أحاط به)
أي الغائب بأن عذر مقدمه أو

فوكبه لم يكملها (بده) أي الأشهاد بطله لأن عليه في الضرر ربا لا تزامه كمنه وقد يكون له خيار ومساوئ تسقط عنها الشفع

ببينة وقلته في التوكيل ما تقدم بيانه ٣٩٠ (وقته) أي أفض الطالب من العذر (أو طالب) الشفعة (أو أنا) (طالب) بالشفعة

(أو أنا) (أخذ بالشفعة أو أنا) (قام عليها) أي الشفعة (ومعناه) (قد حاولت لأخذ) بالشفعة (تمكنت) (الشفعة) الشفوع أو اقترع من مشتر به أو ضمه إلى ملكي (وعك) الشفع المبيع (به) أي الطالب لأن البيع السابق سبب فإذا انضمت إليه المطالبة كان كالإيجاب في البيع انضم إليه القبول (فيبيع تصرفه) أي الشفع في الشفع الشفوع لا تنتقل لملكه البيع الطالب (و يورث) هذه كسائر أملاكه وان لم يقبضه حيث كان قادرا على الثمن لئلا ولو بعد ثلاثة أيام وبأني (ولا يشترط) ملك الشفع للشفع الشفوع بالطالب (و يؤتى) أي مشاهدة ما فيه الشفع المشفوع (أخذ) بالشفعة قبل التثاق طعمه في التثاق وغيره وأهلهم نظروا إلى كونه انتراعا قسريا كرجوع الصداق أو تصفد على الزوج وخرقه قبل الدخول وذلك لأخياره فيه وقدم في المعنى وغيره أنه يثير العلم بالثمن والشفع كسائر البيوع وله الطالب قبل العلم بالثمن ثم يتعذر من المشتري أو غيره ويكفي المبيع وشي على الانصاف والأصاح (وأن لم) شفع عند علمه بالبيع (من يشهده) على الطالبين لم يحد أحدا أو وجد من لأهلية فيه أو لم لا يقدم معه إلى عمل انقص منه (أو أحرم) أي الطالب والاشهاد عليه (عجز) كبري وعجز من طلبا على شفعته فإن كان حتى عدته إذا وضعت (أو أحرمها) (أطهار) بفتح و اشتروا أحدا أو عجز

لا تفسد عدوانه فيعير الشفع بين أخذ الشفع ناقصا بكل الثمن أو تركه (ولا يلزمه) أي المشتري (تسوية صفحها) إذا قلعت غراسه أو بنيانه لعدم عدوانه (ولا يلزم الشفع إذا أخذ الغراس أو البناء قطع ما تنفعه) المشتري على الغراس والبناء (سواء كان) ما تنفعه (أقل من) قيمته أو أكثر منها بل يلزمه قيمته فقط (وإن حق) المشتري (قبضا) أي القيمة المشفوعة (بشر) بعد المقاصة لما تقدم أو صفها مع الشفع أو وكله على ما تقدم في فصله في البناء ثم أخذ الشفع بالشفعة (أخذها) أي البئر (الشفع) مع الشفع (ولزمه) أي الشفع المشتري (أجرة المثل لغيرها) لأن المشتري لم يندمج صفحها (وإن باع شفع ملكه) من الأرض التي يبيع منها الشفع الشفوع (أو باع) بعضه (أي بعض ملكه منها (قبل العلم) ببيع شركه (لا بد له لم يسقط شفعة) لأنها كانت له حين بيع شركه ولو خدمته ما بدل على عهده عنها بخلاف ما لو باع بعد العلم (وللمشتري الشفعة فيما باع الشفع) سواء أخذ منه ما اشتروا به بالشفعة أو لم يؤخذ لانه شركه في الأرض أشبه المالك الثاني لم ينفع عليه شفعة (وإن مات الشفع) قبل الطلب بالشفعة مع القدرة أو الأثر (وادمع العذر (بطلت) شفعة) لأنها فوجت خيار شرع للملك أشبه التمول فإنه لو مات من يذ القبول بعد إيجاب صاحبه لم يقر وارثه مقامه في التمول ولا لا ينفعه فبأنه على الشفعة لاحتمال رغبته عنها ولا ينتقل إلى الورثة ما شئت في بيوت (وإن طالب) الشفع بالشفعة قبل موته أو أثاره مع القدرة أنه طالب بها (فلا) سقوط موته بل تنتقل ورثته خصوصا على القول بأنه عك الشفع بغير الطلب وهو المذهب (وتكون) الشفعة (لورثته كلهم) إذا مات بعد الطلب (على حسب ميراثهم) كسائر حقوقه (ولا فرق في الوارث بين ذوى الرجم) أي الأتارب والوارثين بقرض أو نصيب أو رحم (و لا زوج والمولى) وهو الممتنع وخصته المنصوبون بانفسهم (ويستلزم المال فيما أخذ (الأماني) أي بالشفعة إذا لم يكن هناك وارث خاص يستغرق بقرض أو نصيب أو رد أو رحم (فإن ترك بعض الورثة حقه) من الشفعة (فإن الحق) على باقي الورثة ولم يكن لهم أن يأخذوا إلا الكل أو يتركوا) الكل لأن في أخذ البعض ترك البعض امتناعا لمشتري لئلا يترك على المذهب من أن الشفع عك الشفع بالطالب لثباتي العفو بعد له بل ينتقل الشفع إلى الورثة كلهم على حسب أرثهم قهرا عليهم ويؤخذ من من التركة كسائر الديون (وإنما يبيع شفعة شفعين نقضاهما) أي الشفعة (أخذها وطالب بها) الآخر ثم مات الطالب (بالشفعة (فورثه) الشريك (المعاق) عن الشفعة (فله أخذ الشفع بها) أي بالشفعة لأن عهده أو لأن حقه للمات بالبيع لا يقطعها التحديد بالارث وإذا سقطت النظر فالتأنيق انتقل إلى الطالب بالطالب ثم انتقل إلى وارثه ورثة فقوله فله الأخذ أعنا هو محارة للمصم أو على القول الثاني أنه لا يملكه الطالب والأهلو ينتقل إليه قهرا

فصل وأخذ الشفع الشفع (بلا حكم حاكم) لأنه حتى ثبت بالأجماع فلم يفتقر إلى حكم حاكم كالرد والميب (بمثل الثمن الذي استقر عليه العذر) وقتل (وهو) قدرا (وجنوا صفة) لحدث جارفه وأحق بالثمن و رواه الواضح يجوز على المترحم لأن الشفع أغنا يسقط الشفع بالبيع فكان مسقطا له بالثمن كالمشتري لا يقال الشفع اشترى أخذ الشفع بغير رضا مالكة فكان يفتقر أن يأخذ بقيته كالصطر إلى طعام غيره ولأن المضطر استحقه بسبب حاجته فكان المرجع في بدله إلى قيمته والشفع استحقه بالبيع فوجب أن يكون العوض الثابت به (إن قدر) الشفع (عليه) أي الثمن (وإن طالب) الشفع (الاهمال) تعصيل الثمن (مهل يومين أو ثلاثة) أيام لاتحاد جمع القسلة (فإذا

مفتت) الأمان الثلاثة (ولم يحضره) أي يحضر الشفيع الثمن (فالمشتري الفسخ) لأنه تم
عليه الوصول إلى الثمن (فلما أفسخ كاتع بثن محل (من غير حاكم) لأن الأخذ بالشفعة
لا يقع على حكم حاكم فلا يقع فسخ للأخذ بها عليه كالمبايع وحيث تقرر أن الشفيع
بأخذ الشفيع الثمن الذي استقر عليه العقد (فإن كان) الثمن (مثلثاً) إن الشفيع بأخذه
(يملكه) أي الثمن (والا) يكن الثمن مثلاً (فإن الشفيع بأخذه) بثمنه (أي الثمن لأنها
مده في القرض والألتاف (وقت زوجه) أي العقد لأنه من استحقاق الأخذ (وإن دفع)
المشتري ذائع (مكيلاً) كبر وزيت (بوزن أخذ) من الشفيع (مثل كيلة قرض) أي كما
لو أقرضه مكيلاً بوزن فإنه يستحق كيلة اعتباراً بما يماره الشرعي وكذا عكسه (وإن كان الثمن)
من الثمن المنفوع (عرضاً متقوماً وما وجد أقروا وأعطى) الشفيع المشتري (قيته) لأنه
بدله كما تقدم (وإن كان) الرض المحلول ثناً (معدوماً وتقدرت مهرته كانت دعوى المشتري
(حله) أي جعل قيته (كدهوا) (محل الثمن على أياك) أي مقبولة منه بهينة وتقطع
الشفعة حيث لا حيلة (فإن اختلفا) أي الشفيع والمشتري (في قيمته) أي قيمة الرض
المحلول ثناً (والحالة هذه) أي وهو معدوم (فقول مشتري) يمينته لأنه عرف بمعاقد عليه
ولأن الشفيع ملكه فلا يفرع منه بنسب ما يذهب إليه (وإن عجز) الشفيع (عن الثمن
أو) عجز (عن بعضه) سقطت شفيعته كما تقدم فلو (أقر) الشفيع (برضه) أو (ضمن) لم يلزم
المشتري قبضها ولو كان (الرض من ماله) أو (من ماله) على المشتري من الضرر بتأخير
الثمن والشفعة شرعت لدفع الضرر فلا تثبت معناه (أو بذل) الشفيع (عرضاً عن الثمن)
بأن كان قد أقدم منه عرضاً (لم يلزم المشتري قبضه) (دفعاً لمعاذاً أن يضر به) (والأخذ
بالشفعة نوع مبيع) كما تقدم لأنه غلبت الشفيع بثمنه (لكن لا خيار له) أي في الأخذ بالشفعة
لأنه قهري (ولذا) أي لكونه نوع مبيع (اعتبر له) أي لصحة الأخذ بالشفعة (العلم بالشفعة)
(الماخوذ) (و) (العلم بالثمن) المأخوذ به كما يعرف في البيع العلم بالروض (فلا يصح) الأخذ
بالشفعة (مع جهالة الثمن) ولا مع جهالة أحدهما إذ معنى ما قطع به في المشتري ومضى عليه في
الانصاف وهو معنى ما قدمه في الفروع والمبدع (وقال في التتبع ولا يتبرر) ويتقبل فلكه
أي التقصيص انتهى وهو معنى ما جزم به في المنتهى وهو معنى ما قطع به في الفروع من الترتيب
لكونه قهري باختلاف المبيع (وله) أي الشفيع (المطالبة بها) أي بالشفعة (مع جهالة) أي
جهالة الشفيع والثمن (معر) عرف مقدار الثمن من المشتري أو غيره ويترفع المبيع
فبأخذه يمينته (وتأخر عطفه) لأنه لا يتبرر بالقول ولا عرف والأخذ كما في المطالبة ولو وقع
الماله أو هو ظاهر ما تقدم (أي) (لا يلزم المشتري تسليم الشفيع) (حتى يقضى
الثمن) لأن الشفعة قهرى أو المبيع من رضا (وإن أقال) الشفيع (بعد الأخذ بالشفعة
والثمن) كله (في الذمة) أي ذمة الشفيع (خبر مشتري بفسخ) الأخذ بالشفعة (و) (بين
ضرب مبيع الثمن) (كأن) مع مشتري أقال بغير إذن أدركته معتمد من أقال فهو
أحق به (وتقدم في الجهر) (وإن راد في الثمن) فحدها ثانياً يلحق به (أو يحط منه) أي الثمن
(في مدة التلذذ) أي خيار المجلس أو الشرط (يلحق به) أي بالعقد لأن من الخيار كإزالة
العقد (لا) يلحق به (ما) زاد أو سطر من الثمن (بعدها) أي مدة الخيار لأن (بأنه) يستثنى
هذه بشرطه لئلا يطلو والنقصان أو لا يثبت شيء منه ما في حق الشفيع لكونه وحده
بما استقر العقد شبهه بالوهاب أحد ما آخره ما آخرى (وإن كان الثمن) عن الشفيع
المنفوع (موجباً لأخذه) أي الشفيع (الشفيع بالأجل) إن كان (الشفيع) (مالياً) (والا)

أي أنه وهو صواب (أو) لأظهار
(إن المشتري غيره) أي غير
المشتري حقيقة (أو) أمر
شفيع الطلب أو الأظهار عليه
(لتكديس بمنه) (لا يقبل)
خبره (أو) (على شفيع)
فلا تسقط بالتأخير لأنه
إمامه أو غيره بالرجال على
وجهه كالمولم يعلم مطلقاً ولا خبر
من لا يقبل خبره مع عدم
تقصيد في شفيع له وجوده
صحة له فان صدقه سقطت
شفيعته لأخرافه وقوع البيع
وتأخير به كالأخبار بشفيعه
بصدقه فإن أخبر بثن فلم
يطلب ثمنه لم يلزم أن الثمن أكثر
لارضى القليل لارضى الكثير
وهو من منتهى الرض مرضاً
ببسر الإيعاز بطلب الشفعة
والمحضو يحق عكسه أداؤه إذا
أبانه سقطت شفيعته لأنه غير
مفتور وإن ظهر أنه اشتراه
بدراهم وكان اشتراه بدينار أو
بالحكم فكأشترائه بدينار
لأنه قد ملك ما وقع عليه العقد
دون الآخر وكأوقعه بنقد
فأشترائه بدينار أو بدينار
أشترائه بدينار أو بدينار
فإن أنه اشتراه هو الآخر
وعكسه لأنه قد مرضى بشركة
إنسان دون غيره وقد يبايئ إنساناً
أو يخاف فترك الشفيع ذلك
(ونسقط) شفيعته (إن كذب)
غيره (مقبولاً) خبره ولو
أحد لأنه خبره على يمينه
في الزاوية والفتيا والأخبار

الدينية أشبه ما لو أخبره أكثر من عدل (أو كالمشتري) (لشفيص) (دنه) أو (كثيرة) أو (أقال) (أو ما في حق) عليه أو يميني

كالأشياء بتركه أو كماله الأخذ بها

وهو منه ثبوت الشفعة الأولى

عليه لعدم الأخبار وإن الأولى

عليك الأخذ بما دون العفو عنها

لأن في الأخذ تحميلا واستغناء

الحق بخلاف ما قلناه هو حق

رأى الولي الخلف في الأخذ له

لأن عليه الاحتياط والأخذ

بما عليه لحظا فإذا أخذ به أثبت

الملك للصور عليه ولأدله إذا

صار أهلا لا يلزم على الولي

تركها لأنه ينفذ شيا من

ماله وإن رأى الولي الخلف تركها

فليس له الأخذ بشرط الرابع

(أن يجمع الشفعين (البيع)

دفعاً للضرر المشتري ببعض

الصفقة في حقه بأخذ بعض

البيع مع أن الشفعة على

خلاف الأصل دفعاً للضرر

الشرعي فإذا أخذ البعض

لم يندفع الضرر (فإن طلب

الشفيع (بعضه) أي المبيع

(مع بقائه) أي كل المبيع

(سقطت) شفعته لما تقدم ولأن

حق الأخذ إذا سقط بالترك في

البعض سقط في الكل كقوله

من بعض فهو يستحقه (وإن

تلف بعضه) أي المبيع كأنه دام

ببعضه ولو بيع بعضها بامر

سيماي كطرا أو بفصل أدى

مشترا وغيره (أخذ) الشفعين

(بأشياء) أي المبيع أن شاء

(بخصته) أي المبيع بماله

(من نفسه) أي بمن جميع

الشفيع فإن كان البيع نصف

الدار وقبلة البيت المنهزم منها

نصف قيمتها أخذنا الشفعين

الشفيع فيما يق من الدار

أشترى نصيب الغائب وقال بل أنا وكيل في حفظه أو مستودع فالقول قوله مع عينة فإن نكل
أحتل إن يقضى عليه لأنه لو أقر تقضى عليه واحتل إن لا يقضى عليه لأنه قضاء على غائب بلا
سنة ولا إقرار ذكره في الحق والشرح

في فصل ولا شفعة في بيعه فيه (خيار مجلس أو) خيار (شرط قبل انقضاءه) أي الخيار

(سواء كان الخيار لهما) أي للتباين (أو لأحدهما) لما في الأخذ من إبطال خياره والزام

المشتري بما قد قبله رضاه بالزامه وإيجاب العهدة عليه ونفوت حقه من الرجوع في عين

التميز إن كان الخيار له ونفوذاً حق البائع من الرجوع في عين المبيع إن كان الخيار له

(و) في (ثبوت الشفعة وغيرها) ولورث الموت المخوف (كبيع المبيع في الصحة) أي في كون البيع صحيحاً

في (الشفعة) أي في صحة البيع (والأحكام المترتبة على البيع) لأن من مكلفه رشده لكن

في الحكم بالتصديق بأن يبيته في عطفه للمريض (و) بأخذنا الشفعين (الشفيع) (بما

صح المبيع فيه) إذا كان فيه بما كان من المريض في ماله (وإن أقر ببيع) شفعين

مشروع (وأنكر مشتر) شراءه (وحسب الشفعة بما قال البائع) من الثمن لأن البائع أقر

بمشتريه حق الشفعين وحق للمشتري فإذا سقط حق المشتري بانكسرت حق الشفعين كالأمر

أقر بدار لرجل فأنكر أحدهما (فأخذنا الشفعين الشفعين منه) أي من البائع (ودفعه)

الشفيع (المالكين إن لم يكن) البائع (مقرباً بضعه) من المشتري (وإن كان البائع) (مقراً

ببضعه) أي الثمن (من المشتري في خدمة الشفعين) إلى أن يدهيه المشتري ولاش للشفيع

والبائع بما عاها المشتري لثبوت البيع في حقه (لعدم الحاجة إليه فمحل كل منهما إلى

مقصود بدون الحاجة) (مضى ادعى البائع) الثمن دفع إليه (أو) (مضى ادعى) (المشتري الثمن

دفع إليه لأنه لا أحدهما وإن ادعى) أي الثمن (جميعاً فآخذنا المشتري بالبيع وأنكر البائع

القبض فهو) أي الثمن (للمشتري) فآخذنا من الشفعين وطلبنا البائع حيث عدل للمشتري

بالثمن ما لم يثبت دفعه إليه (وعهدة الشفعين على المشتري) لأن الشفعين ملك للشفيع من

جهة المشتري فهو كائنه (وعهدة المشتري على البائع) لما ذكر (الأمر) أن البائع وحده

بالمبيع وأنكر المشتري الشرع وأخذنا الشفعين الشفعين من البائع (فالعهدة عليه) أي على

البائع لحصول الملك للشفيع من جهة كاله الزكشي والعهدة في الأصل كتاب الشراء (والمراد

بالعهدة هنا رجوع من انتقل الملك إليه) من شفيع أو مشتري (على من انتقل عنه) الملك من

بائع أو مشتري (بالثمن أو الأرض عند استحقاق الشفعين أو غيره) فآخذنا الشفعين مسحقاً

رجوع الشفعين على المشتري بالثمن ثم المشتري على البائع وأن ظهر الشفعين معاً واختار

الشفيع الأصل مع الأرض رجوع الأرض على المشتري ثم المشتري على البائع لما تقدم

(فإن أقر المشتري قبض المبيع ليس له الشفعين (أبهره لما عليه) أي على قبض الشفعين

لأن القبض واجب ليحصل حق المشتري من تسليمه من شأنه كما إن يغير المنع (وإن وردت

اثنتان شفعة عن أيهما) أو أمهما أو أخيه أو غيره (فأخذنا أحدهما نصيبه) لا أخراً أو غيره

(فالشفعة بين أخيه أو غيره بل أيهما) أو أمهما أو أخيه أو غيره (لأنه ما شرى كان حال شرف الشفعة

فكانت بينهما كما لو قلنا كاهن ببيع واحد ولا يثبت دفعه من الشرع إلى الآخر على شركائه

ببشرية كهموم جود في الكل وكذا لو اشترى اثنتان نصف دار ثم اشترى ثلثان نصفها

الأخر أو ورثا أو تهاد أو وصل إليهما بسبب ما من أسبابها الملك فباع أحدهما نصيبه وهذه

للسائل وشبهه إذا دخله فيما سبق من قوله وهي بين شركاء على حسب أملاكهم (ولا شفعة

وان قصصت انفسهم بقاء
صورة المبيع كانشقاق الخياط
ووراء الأرض فليس له الأخذ
الأكل الثمن والأترك (فلو
اشترى داراً) أي شقها منها
(بأنف تساوي الذين فاعلمها
أو فهدمها فبقيت بأنف أخفها)
الشفيع (بضم سين) بالحقبة
من الثمن (نصف) (وهي) أي
الشفعة (من شفعاء على قدر
أعمالكم) قيمته الشفيع
المبيع لأنها حتى يستاديب
المالك فكانت على قدر الأعمال
كالشفعة فدار بين ثلاثة نصف
وثلث وسدس من صاحب
النصف نصفه وهو مائة
ثلاثة لصاحب الثلث اثنان
ولصاحب السدس واحد
(ومع ترك البعض) من الشركاء
حقه من الشفعة (لم يكن الباقي)
الذي لم يترك (إن يأخذ)
بالشفعة (الأكل) أي كل
للمبيع (أو يترك) الكل حتى
ابن المنذر الإجماع عليه ولأن
في أخذ البعض أضراراً للمشتري
(وكذا إن غلب) بعض الشركاء
فليس للحاضر لأخذ الكل أو
تركه فصلا لا يعمل له مطالب
سواء ولا يمكن تأخير حقه إلى
قدوم الغائب فالمفسد من أضرار
المشتري فلو كان الشفعة ثلاثة
لحضر أحدهم وأخذ جميع
الشفيع ملكه (ولا يؤخر بعض
ثمنه لحضر غائب) لمطالب
لصاحب الثمن عليه بالأخذ
(فإن أصر) على الامتناع من
أخذه (فلا شفعة) له كالأولي
أخذ جميع المبيع (والغائب)

للكافر (من المبيع أسلم بعد) البيع (أولاً) أي لم يسلم (على مسلم) فتوله عليه الصلاة
والسلام لا شفعة لعناني ^١ رواه الدارقطني في كتاب الملل وأموالهم وفي أسنادهما بإسنادهما
نجح عن صفيان الثوري عن حميد عن أنس وبابن شعبة الدارقطني وابن هبدي ولأنه
معتبر بمقتضى القارعة الاستسلام في الدين (ويجب) أي تثبت الشفعة (فيما) أي في
شخص مشفوع (أي شراءه لمولاه) أي محجوره لأن الشفعة حتى تثبت لالة العشر فاستوى
فيه مطلق التصرف والحجور عليه وبقيت أقراره ببيع في مبيعته وكذا ما دعي
أنه اشتراه لعل الغائب فإن الشفعة تثبت نفسه بأخذها كما وبذقه للغير والغائب
على حقه إذا قدم وأما أقر المدي عليه بغير الملك محجوره أو ملكه الغائب ثم أقر بالشراء
بعد ذلك لم تثبت الشفعة حتى تقوم بالشراء بینه أو يقدم الغائب أو ينقل الحجر عن المحجور
ويترفا بالشراء لأن الملك ثبت لها بالأقرار وأقراره بالشراء بعد ذلك أقرار في ذلك غيره فلم
يقبل وأن يترك سبب الملك لم يسأله لها كمنه ولم يطلب بيبان لانه لأفائدة في الكشف
عنه ذكر في المتن والشرح (و) تثبت الشفعة (للمسلم) على الكافر لعدم الأدلة ولأنها إذا
ثبتت على المسلم مع عظم حرمته فلا تثبت على الذي مع دنائه أولى (و) تثبت
الشفعة أيضاً (للكافر) على الكافر (لاستوائهما كالمسلمين) (ولو كان البائع) للشفيع
المشفوع (مسلياً) لأن الشفع بأخذ الشفيع من المشتري المساوي له لأمن المائع (ولو
تبايع كافرين حضر أو غيب) أو نحوهما (وتقاضي) قبل إسلامهما أو توافعهما الدنيا
(لم ينفذ البيع) وكذا سائر تصرفاتهم ولا شفعة لأن الثمن ليس بحال وتقدم (ولا شفعة
لأهل البدع المتعلقة على مسلم) لما تقدم من أنه لا شفعة لكافر على مسلم وأهل البدع
الغلاة (كالمعتدان) جبريل غلط في الرسالة التي من الله عليه وسلم وأما إرساله إلى على
ونحوه) كمن يعتقد الوهبة على أنها إذا لم تثبت فله الذي يقره على كونه فخره أولى (وكذا
حكم من حكم بغيره من الدعاة إلى القول بخلق القرآن) ونحوه وبأن في الشهادات قولهم
وبكفر في عتدهم الباهية (وتثبت) الشفعة (لكل من حكم بالإسلام منهم) أي
من أهل البدع (كالفاشي بالافعال) من زنا ولواط وشرب خمر وضوء (و) تثبت الشفعة
(لكل من السدوي) أي ساكن البادية (والقروي) أي ساكن القرى (على الآخر) أي عموم
الأدلة واشترى كما في المعنى المتضمن لوجوب الشفعة (ولو ر) الإمام (أحلف أرض السواد
شفعة) لأن حجر وقفها (وكذا الحكم في سائر الأرض التي وقفها) من الخطاب رضى الله
تعالى عنه (كأرض الشام) أرض (مصر وغيرهما) لم يقسم بين الغائبين) كالأقضية
والشرح (لأن الحكم بينهما كما هو بقله) أي بغيرها (الإمام أو ثمانية تثبت) الشفعة (فيه)
أي في ملكهما كما هو بأخيه الإمام أو ثمانية لأنه يختلف فيه وحكم الحاكم فينفذه وحكمه
قال الحارثي ويخرج على القول بجواز الشراء بثمن الشفعة لأن ما رجع عنه (ولا شفعة لمضارب
على رب المال إن ظهر ربح) لأنه يصر له من مال المضارب فلا تثبت له على نفسه (والأ)
أي وإن لم يظهر ربح (وجب) الشفعة لأنه أجنبي (ومرورته أن يكون المضارب شفع في
دار) تنضم أجاراً (فيشترى) المضارب (من مال المضارب بقبته) أي الدار (ولا شفعة
أيضاً) (رب المال على مضارب ومروته أن يكون له مال الشفع فداو يشترى المضارب
من مال المضارب بقبته) لأن المالك له المال فلا يسقط الشفعة على نفسه (ولو يبيع
شخص) مشفوع من عقار (فيشترى كمال المضارب بقبته) أي أخذ الشفع (بها)
أي بالشفعة للمضارب (إذا كان الحظا) أي في الشفعة أي في الأخذ كما كان ثمنه دون ثمن

المثل لظنه ثمان برح (فان تركها) أى تركه العامل الاختصاصية لى أى راعى من بينه ما كثر
من ثمن المثل ونحوه (لأن المال لا يشترط بالشفعة لأن مال المضاربة ملكه والشركة فى الحقيقة
انها هى له (ولا يشترط فيها العامل) عن الشفعة لأن الملك لغيره أشبه العبد لما دون له فى التجارة
(ولما عا المضاربة من مال المضاربة تشقعا) مشغوعا (فى شركة نفسه لم يأخذ) أى المضارب
النقص (بالشفعة) من نفسه (لأنه) أى المضارب (متم) أشبه شراعه من نفسه وثبتت الشفعة
للسيد على المكاتب لأن السيد لا يملك ما فى يده ولا تركه ويؤخذ أجازان يشتري منه بخلاف العبد
المأذون له وان كان عليه دين فلا شفعة لسيد عليه لأنه لا يصح شراؤه منه لأن ما يده ملك لسيد
كما تقدم فى آخر الجبر

باب الوديعه

وهى قبضته من ودع الشيء اذا تركه انضى متروكه عند المودع وقيل مشتقة من التحقق فكانت عند
المودع غير بمنزلة الانتفاع وقيل من ودع الشيء اذا سكنه فكانت اسما كنه عند المودع ونحوها
(اسم لئال) أو المخصص ككتاب السيد (المودع) بفتح الدال أى المدخول على من يحفظه
بل هو من يخرج بقيد المال والمخصص الكتاب الذى لا يقتنى والجزم ونحوهما مما لا يجزى ويقتدى
بلفظ ماله لانه الرغى الى دار من مخروب وراخذه بالتمدى وبقيده لحفظ العارية ونحوها
وبقيده عدم العرض الأجير على حفظ المال وعاد كونه على ما كانه من التصور والدور
قال الأزهري وسببت وديعه ما طاعة لانهم يسمونها الى الامانة انتهى • والاجماع على كل مصر
على جوازها • وسئل عنه تعالى ان الله امر أن تؤدوا الامانات الى أهلها مع السنة المشهورة
• منها قوله عليه الصلاة والسلام اذا امانة الى من ائتمنك ولا تخفن من خائنه • رواه أبو داود
والترمذى وحسنه والبخارى ففيها حاجة الناس اليها لأنه يشترط عليهم حفظ جميع أموالهم
بأنفسهم (والإيداع توصيل) ربا المال المأتمن (فى حفظه تبرعا) من المأتمن
(والاستداع توكل) حاشا التصرف (فى حفظه) أى حفظ مال غيره (كذلك) أى تبرعا (بغير
نصر) وفى المال المفقود ونحو ذلك القيد على مما قدمته (ويكنى القرض قبول) الموديع
كالوكالة (وقولها) أى الوديعه (مستحب) يعلم من نفسه الامانة (أى أنه ثقة) كادى على
حفظها لقوله عليه الصلاة والسلام والله فى عون العبد ما كان العبد فى عون أخيه قاله
المودع وبكره لغيره البرضار بها انتهى • قلت وليس المراد بعد اعلامه بذلك ان كان لا يعلمه
لشأنه (وهى) أى الوديعه بمعنى النقد (عقد حاشا من الطرفين) لهما نوع من الوكالة (فان
أذن لائنه) المدخول الى المال (فى التصرف) أى استعماله (فعل) أى استعماله حسب
الأذن (صار عارية مضعونة) كالرهن اذا أذن له بغير رهن (فى استعماله) فأن يستعملها
فهى أمانة لان الانتفاع غير مقصود ولو مدخول فوجب قلب ما هو المقصود (ويشترط فيها) أى
الوديعه (أركان ثلاثة) أى ما يبررها أو كالة من البلوغ والعقل والرشد (وتتضمن) الوديعه
(عون) أحدا العاقدن (وجزوه) (د) (بزل مع عمله) بالعرض فان عزله وجها لم يعد المودع
بذلك بمنزلة عدم الفائدة عليه اذا لم يملكه أمانة لا تصرف فيه بخلاف الوكيل (وهى) أى
الوديعه (أمانة) لقوله تعالى فان آمن بعضكم ببعض فاعطوا ذل الذى ائتمن أمانته (لضمان
عليه) أى المودع (فيها) أى الوديعه لما روى عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ان النبي صلى
الله عليه وسلم قال من أودع وديعه فلا ضمان عليه • رواه ابن ماجه • ولان المستودع يحفظها
لما كلفها فلو ضاعت لامتص الناس من الدخول فيما ذاك مضربا فبمن ميسر الحاجه اليها

جميعه ولم يصح الاستقاط لاستقراره عليه على قدر حقه كالجائز من شعيعين اذا احدا جميع وحضر الآخر وطلب حقه منها فقتل

الانحد بأحدهما) ايما اراد لان كلامه ما يبيع مستقل بنفسه وهو يفتقهما (و) يشاركه أي التفريع (مشتري اذا أخذ) بالعقد (الثاني فقط) أي دون الاول لاستقرار ملك المشتري فيه وهو شرك في البيع الثاني فان أخذ باليمين أو بالاول لم يشاركه لأنه لم يسبق له شركة وان يبيع شفع على أكثر من عقدين فالتفريع الانحد بالمبيع وبعدها و يشاركه مشتران أخذ بشفيع الاول نصيبه بمقابلته (وان اشترى انسان حق واحد صفقة واحدة (أو) اشترى واحد حق اثنين صفقة واحدة (أو) اشترى واحد من آخر (شخصين من عقارين صفقة واحدة (فالتفريع) في الاولين (أخذ حق أحدهما) أي أحد المشتريين أو البائعين لان الصفقة مع اثنين بائعين أو مشترين بمنزلة عقدين فان باع اثنين من اثنين فهي أربعة عقود للتفريع الانحد بالكل وبما شاء من ما وان اشترى لنفسه وغيره بالو كالة أو باع أحد الشركاء من نفسه ومن شريكه بالو كالة فهو بمنزلة عقدين لشدة من وقع له العقد أو منه (و) لتفريع فيما اذا باع شريكه شخصين من عقارين صفقة واحدة (أخذ الشفيعين من أحد العقارين دون الآخر لان الضرر قد يقع بارض دون أخرى (و) لتفريع (أخذ شخص مشفوع ببيع مع مالا شفيعه) كقول أودرس أوقاتهم واحدا فيأخذ (بصفته) أي نسطه من الثمن أو قسم الثمن (المسمى) على قيمتهما (لم

(الآن يتعدى) الوديع (أو يقرط) أي يقصر في حفظ الوديعه فيضمنه لان المتدعي متناف لما لا غير فضمنه من كالأول فله من غير ادعاء والقرط منسب بترك ما وجب عليه من حفظها (فان عزل) الوديع (نفسه) قد انزل لانها جازية أشبه ما عزل به جوا (هي) أي الوديعه (بعده) أي بعد عزله نفسه (أمانة حكمها) مادامت (في يد حكر الثوب الذي أطا به الرج إلى داره) لأنه لم يتعد فوضع يده عليه وأذن رجوله في حفظها بطل بمنزلة نفسه (يجب عليه) (رد) إلى ربه فهو رافع المتكمن لعدم اذنه في بقائه بيده (فان تلف) المال المودع عند الوديع بعد عزله نفسه أو الثوب الذي أطا به الرج إلى داره (قبل التمكن من رده فهو سدر) الا ضمان فيه وفيهم عنه أنه ان تلف بعد حكمه من رده أنه يضمنه لأنه متعديا محاسبا كفق ما يمكن فيه من الرد (وان تلفت) الوديعه (ولم يذهب) أي يتلف (معاشي من ماله) أي الوديع (لم يضمن) الوديع الوديعه لعدم علمه ما سبق وما روى سعيد حدثنا عيسى انا جده الطويل عن أنس ابن عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه ضمت ودية ذهب من بين ماله محمول على التفريط من أنس في حفظها فلا منافاة (الآن يتعدى) الوديع (أو يقرط في حفظها) أي الوديعه فتختلف فيضمنها لما تقدم (وان شرط) ريب الوديعه (عليه) أي الوديع (ضمنها) أي الوديعه لم يصح الشرط ولم يضمنها الوديع لانه شرط بناق مقتضى العقد فلم يصح وتقدم (أو قال) الوديع (انفا من لها) أي الوديعه (لم يضمن) ما تلف بغير تعد أو تفريط لان ضمان الامانات غير صحيح وتقدم فلذلك قال (وكذلك كل ما أسلفه الامانة) كالمزج والدين المؤجرة والموصى ببقها ونحوها (لا يصح شرط ضمانها ولا ضمانها لما تقدم) (و) يلزمه (أي الوديع) (حفظها) أي الوديعه (نفسه) أو وكله أو من يحفظ ماله عادة كزوجه وبعد كالحفظ (الوديع ماله في حوزمتها عرفا كحز زمرقة) لقوله تعالى ان الله باسرك ان تؤدوا الامانات الى أهلها ولا يمكن ذلك الا بالحفظ كما ذكر قال في العاينة استودع شيئا حفظه في حوزمته عليه عاجلا مع القدرة والا ضمن (ان لم يضمن بها حرا) فان عينه تعين حواضمه لو بائ (فان لم يجرها) الوديع (في حوزمتها) مع عدم التعمين ضمنه لانه مقرط (أوسى) الوديع (بها لظالم اولد) الوديع (عليها الصافا أخذها) اللص (ضمنها) الوديع لعدبه أو تفريطه (وان وضعها) الوديع (في حوز مثلها ثم قلها) الوديع (عنه الى حوز مثلها أو كان) للمتقوله (دون) الحرز (الاول لم يضمن) الوديع الوديعه لان صاحبها وحفظها الى احتجاده ولم يحصل منه تفريط (ولو كانت العين المقصود حفظها (في بيت صاحبها فقال) صاحبها (لرجل باجرة أو) (بلا) بكرة (احفظها في موضعه ما حفظها) المستحفظ (عنه) أي عن موضعها (من غير خوف ضمنه) لأنه ليس بعودع بفتح الدال (انما هو وكيل في حفظها في موضعها) فهو متعدي بنقلها لأنه غير ما ذون فيه (الآن يضاف) المستحفظ (عليها) التلف (فصله اخرجها) لأنه من حفظها في هذه الحالة (وان عين صاحبها) أي الوديعه (حوزا فحصلها) المودع (في حوز) (دونه ضمن) الوديع (سواء ردها) المودع (اليه) أي الى الحرز الذي عنده صاحبها (اولا) لانه خالفه في حفظ ماله (وان أحرز ما مثله) أي يجر مثل الذي عنده صاحبها في الحفظ (أو) يجرز (فوقه) أي أحرز منه كلب خاتم في ختمه فليس في تصرفه لا يحكمه (لضمن) الوديع (ولو) أحرزها (لتسريحه) لان نصيبه الحرز اذن فيما حوز مثله كمن أكرى زرع حنطة فله زرعها وزرع مثلها في الضرر فها فوقع من باب أولى (وان نهاء) أي نهي صاحب الوديعه المودع (عن اخرجها فآخرها) الوديع (لغشيان نارا أو) غشيان (سبل أو) غشيان (في التالب في التوى) بالاشارة القوية إلى الهلاك (و) يلزمه (أي الوديع استخرج الوديعه (اذن) أي عند غشيان في التالب بيمينه الهلاك كالنهب

مائة وثيقة مائة وخمسة عشر من أخذ الشفيعة

الشخص (بمخمة أسداس)

ما وقع عليه العقد • الشرط

(الخامس) سبق ملتفتيغ
لرقعة) أي الخبز: رقيقة مائنة

الشفص المبيع بانءلكه قبل

البيع لان الشفعة ثبتت لرفع

الضرر عن الشريك فإذا لم يكن

له ملك سابق فلا ضرر عليه

المسجد (فتحت) الشريعة

(الكاتب) كفسرو (لا) تثبت

(لاحد اشين اشتر بادار اصفه)

على الآخر) اذ لا سبق (و) كنا

(لو) جهل السبق (مع ادعاء
كل من)

فل (م) - ما (السق) وحقا وحقا وحقا
تعارضت بنتها (ب) أن شهدت

بينه لكل منهما يسبق ملكه

وتجود ملك صاحب لا انتفاء

الشرط (ولا) تثبت الشفعة

لما لك (بلاك غير تام كشركة
مقتضى) (بلاك غير تام كشركة

وقف) ولو على معين فلا يأخذ
موقوفه على الشئ من اقامته

ملوكه عليه (أو) عليك (المنفعة)

کبیع شقص من دارمومی

بنفعها له) فلاشفقه لما رمى له

لأن المنفعة لا تؤخذ بالشفعة فلا

بجایہا کاوقف

شخص و شفعو (مصدق)

شفيع بشعة (باطل) لا يقال

الملك الشفيع بالطلب كما تقدم

وعلى القول بأنه لا عليك فهو

تکبر و عیبه فیہ لاقه وانتهی
شرف و شرف باطن التورہ و لا

سَمِعَ مَشَرُ يَأْخُذُ التَّصَرُّفَ بِأَلَا
طَلَبَ بِالشَّيْءِ فَعَلَهُ عَتَمَ تَصَرُّفَهُ

وسقطت الشفقة لئلا يحس

(و) تصرف عَشْتَر (قبلہ) ای نبل

الطلب (وقف) على معين أو غيره

(او) جعلہ (سٹا عن دم عید یسقطہا)

اذن الحكم مقام اذنه (فان اختلفا) أي المودع وربها (في قدر النفقة) بان قال المودع انفق
عشرة وقال ربها بل ثمانية (ف) القول (قول المودع) بفتح الدال بعينه (اذا ادعى النفقة
بالمعروف) والله أمين (وان ادعى) المودع (زيادة) عن النفقة المعروف أو عقده له
الحاكم ان قدر شيئا (لم يقبل) دعوها لما في العرف لها (وان اختلفا) أي رب البهيمة والمودع
(في قدر المدة) أي مدة الاتفاق بان قال ربها انفق خمسة فقبل المستودع بل من سنتين
(وقول صاحبها) بعينه لان الاصل براهة ذمته عما اداه عليه من المدة الزائدة وتقدم نظيره
في قول النبي (واذا انفق) المستودع (عليها باذن حاكم يرجع به) أي بما أنفق للمهر (وان
كان) المستودع أنفق (بغير اذنه) أي الحاكم (مع تعذره) أي اذن الحاكم وغيبه ربه أو
الجزء من استثنائه (وأشهد) المستودع (على الاتفاق) أي على أنه لم يرجع (يرجع)
بما أنفق على صاحب القيام عنه بواجب (وان كان) أنفق على البهيمة (مع إمكان اذنه
الحاكم ولم يستأذنه) أي الحاكم مع الجزع من استثنائه ربه (بل نرى الرجوع لم يرجع) على
صاحبها بشئ مما أنفق به معه فانما الاتفاق لعدم اذنه ربه أو من يقوم مقامه مع قدرته
عليه (وقيل يرجع) المستودع بما أنفق على ربه اذا تذر استثنائه ولم يستأذن حاكما
مع قدرته ولم يشهد (اختاره جمع) منهم ابن عبدوس في ذلك كونه من جهة في النقص وبه
الحارثي وصاحب الرابة الصغرى والحارثي الصغير والفاق قال في الاتفاق وهو الصواب
التميز ورجعه المصنف وصاحب المتيهي وغيرهما في الرهن وقطعه ابن رجب في القاعدة
الخامسة والسبعين (وتقدم في الرهن ومتى أودعه) انسان ودبعة (وطائفي) فليزأمره وضعها
في شيء بعينه (متركما) المستودع (في جيبه) أي اذا كان مزرورا أو ضيق الغنى فان كان
واسعا غير مزرور ومن ذكره المحدثي شرحه (أو) في (يده أو شداه في كفه أو) شداه
في (عضده أو ترك) المستودع (في كفه) مودعا (تثلا) بحيث يشعر به اذا سقط (بالشداء
بعضه بحيث لم يدر به حر الجربان العاديه (أو تركها) أي ترك المستودع الوديعة
(في وسطه أو حرز) أي شد (عليها أو يلم ببعضه) ان ضاعته لانه لا يدر ما طوى
الفصل بان تركها في رأسه أو غرزا في عمامته أو قمت قلنسوته احتمل انه حرز (وان عيّن)
رب الوديعة (جيبه) بان قال للمستودع احفظها في جيبك (صن) المستودع الوديعة ان ضاعت
وقد جعلها (في يده أو) في (كفه) لان الجيب أحراز وبما ينسى فسقطت من يده أو كفه (ولا)
بعضه في (مكفه) بان عيّن يده أو كفه فجعلها في جيبه لانه أحراز (وان قال) رب الوديعة
المستودع (اتركها في كفه) فتركها في يده فنهان لان اليد سقط منها الشيء بالنسيان بخلاف
الك (أو عكسه) بان قال اتركها في يدك فتركها في كفه (ممن) لان الك يتطرق في اليه السط
مخلاف اليد فكل منهما أدنى من الآخر ومن وجهه فضعف في حلالته وقال القاضي الأحرار عند
المغالبة وإن أكرز عند عدها (أو) بعض المستودع (لوجاهه) رب الوديعة (في أي السوق
وأمره) رب الوديعة (بمخضها) يسهه فتركها المستودع (عندها) مضى الى منزله أو فوق
ما يمكنه الذهاب بها فثلثت قبل ان يعنى بها الى بيته لان البيت أحفظ وتركها فوق ما ذهبها
بشرط (وان أمره) رب الوديعة (ان يجعلها في صندوق وقال) رب الوديعة للمستودع (لانتقل
عليها) الصندوق (ولأنه فوقها الخافه) ونقل عليها أو نام عليها فلا ضمان عليه لانه محسن (أو
قال) جعلها في صندوق (لانتقل عليها) لا فلا ضمان عليها فاجعل عليها فلا ضمان عليه (لما
تقدم (وان قال) رب الوديعة (احفظها في هذا البيت ولا تدخله أحد) جعلها في البيت
و(ادخل اليه قوما مسمومة) أحدهم حال ادخالهم أو بعده فنهان لان الداخل ربه ما شهد الوديعة

بأخذ المسمى والضرر
لأنه لا بالضرر (ولا) تستط
بشخصه بشرطه في شخص قبل
طلب (برهن أو اجارة) لبقائه في
ملكه مشرو وسبقه تعلق حتى
شفيح على حتى مرتين وستاجر
(ويشخصان) أي الرهن
والاجارة (بأخذ) أي الشفيح
الشخص المهرن أو المجرر
بالشخص من حين الاندلسيق
سقط منهما ما غروج الشخص
من بدل المسمى قهرا بخلاف
البيع ولا امتداد الاخذ الى حال
الشراء وان وعى بالشخص فان
أخذ شفيح قبل قبول بطلت
الوصية واستقر الاخذ وكذا
طلب ولم يأخذ يدفع الثمن الى
الورثة وان قبل موصيه قبل
أخذ شفيح وبطلت
الشفعة وان اردت مشرو وتسل أو
ما تلتشفيح الاخذ من بيت
المال (وان باع) مشرا الشخص
(أخذه شفيح بمن أي السمين
شاء) لان سب الشفعة اشتره
وقد وجد كل منهما والله شفيح
في العقد وكذا لو تعددت
البيوع فان اخذ بالبيع الاول
انفسخ ما بعده وان اخذ بالآخر
لم ينفسخ شيء منها وان اخذ
بالتوسط انفسخ ما بعده دون
ما قبله (ويرجع من انفسد
الشخص منه بيع قبل بيعه على
بائعها ما أعطاه) من ثمنه فان
اشترى الاول ببيعة اراد بغيره
والثاني بعشرة اراد بقبول
والثالث بعشرة اراد بفسخ
واخذ الشفيح من الاول دفع له
العشرة اراد بغيره ويرجع كل
من الثاني والثالث على بائعه

يجادف لان المشتري اذا نفخ البيع رجع بالنسيان وان احب البيع الثاني دفع المشتري

الثالث عشر ايراد قول وبرجع الثالث دفع المشتري
 وجوع لاحد منهم على غيره
 (ولا تسقط) الشفعة (بفتح)
 البيع (لثالث) لا اختلاف
 بالبيع ومثله في قدرته لسيبي
 استعفاق الشفعة الفسخ
 (وبؤخذ) الشقص (بجاء) اي
 بشن (حلف عليه بالبيع لان
 البيع مقتر بالبيع عاقل
 عليه والشفيع استعفاق الشفعة
 به فاذا بطل حق المشتري
 بانكاره لم يبطل حق شفيع
 فلها ابطال شفيعها بى حقها
 (ولا) تسقط شفعة (بالا) اي (لبيع
 بى حق) فاقص (في اخذ
 الشفيع وتبطل الاكالة والفسخ
 لسيبي حق) (و) الفسخ لبيع
 (في ثمنه) اي الشقص المشفوع
 (الذين) كذا البعد فوجه
 اسم مثله ونسب (قبل اخذ) اي
 الشفيع الشقص (بجاء) اي
 الشفعة (يسقطها) الثلاثين
 البائس باسقاط حقه من الفسخ
 والشفعة لازالة الضرر فلا يثبت
 على وجه يحصل له الضرر
 ويسبى حق البائع في الفسخ
 لاستناده الى وجود الغيب وهو
 موجود حال البيع والشفعة
 مثبت بالبيع بخلاف ما اذا كان
 الغيب في الشقص فان حق
 المشتري اقامه في استرجاع
 الثمن وقد حصل له من
 الشفيع لثالثه في ردوعها
 حق البائع في استرجاع الشقص
 ولا يحصل مع الاخذ (ولا)
 تسقط الشفعة بالفسخ لبيع
 الثمن (بجاء) اي بدلا لغيرها
 ملك الشفيع الشقص والاخذ

في حصوله البت وعلم موطنه وطريق الوصول اليها سرقها وان كان السارق من غيرهم وكان
 الثلب محسوق او غرق في الضمان وجهان احدهما ان يضمن اختياره القاضى وقال في
 المدرع انه اصح والثاني بعض اختياره ان يعقل والموفق وقال اليه الشارح وجوبه في المتنى
 لها فله (وان ردها بغيره) (او قال) به المستودع (احدها في النصير فليس) المستودع (في النصير
 لم بعض) الخاتم ان ضاع لان النصير اعطى فمضى (لكن ان اكسر) الخاتم (لغلقها)
 اي النصير معن لانه ائتمنه بغيره ما كان له (او جعله) اي الخاتم (في اغلقها) اي النصير
 (الغلق) اي (لانه ائتمنه) لان في من المأمور به وعادة الانصاف ان لم يخل في جميعها فجعده في
 بعضها معن (وان قال اجدله في النصير فله في النصير) معن لانه دون المأمور به (او)
 قال احده في النصير فله (في الوسطي ولم يدخل) الخاتم (في جميعها معن) لما تقدم (ولو
 امره) ركب الودعة (ان يجعلها في منزله فتركها) المستودع (في ثيابه) ولو شد هاقها (وخرج بها
 معن) لان اليه التمسك
 (و) دفعه وان دفع في المستودع (الودعة الى من يحفظ ماله) اي المستودع عادة (او) دفعها
 الى من يحفظ (مال ربا مائة كزوبته وعبد وعادته وشهوهم) تخارجه (لانه معن)
 المستودع ان تلفت فله فلو جعل مستغفلا لانه توليه بنفسه وعين يقوم مقامه ولقباهم
 مقام المالك في الرد (كوكيل ربا) وكالو كانت الودعة ماشية فلهما لاراهي اوله ماله
 لسيبها (ولو دفعها) اي دفع المستودع الودعة (الى الشريك) اي شريكها في غيرها او
 فيها او دفعها المستودع الى شريكه نفسه (معن) المستودع الودعة ان تلفت (كالاجني
 المحض) الذي ليس بشريك آخر ماشيا كما في ثمنه فان حازا باع احدهما فلظاهرا انه لا ضمان
 اعلى المستودع في الرد (او) شرعى ما تقدم في الشركة والعين لاثني اذا اودعها ليس المستودع
 رد على احدهما الا باذن الاخر فان قبل ضمن حصته (وله) اي المستودع (الاستعانة
 بالاجانب في الحمل والنقل) اي في حمل الودعة ونقلها من موضع الى آخر حيث جاز غير ان
 المادنية (و) له الاستعانة بالاجانب ايضا (سقي الدابة) الودعة (وعلقها) لان الانسان
 يفعل ذلك في مال فكذا في الودعة (وان دفعها) اي دفع المستودع الودعة (الى اجني)
 لغيره لم بعض (او) دفع الودعة الى (حاكم امير) كمن حضره الموت او اراد سفر او غنى
 عليها (لم بعض) لانه لم يمد ولم يفرط (والا) بان دفعها لاجني او حاكم بلا عذر (معن)
 المستودع الودعة لئلا يمد له لان المستودع ليس له ان يودع بلا عذر قال في المبدع وله غير نظام
 في الحاكم انتهى وفيه نظر اذا لم يكن له على مكلف رشيد حاضر (ولذلك) اي ماله
 الودعة (مطالته) اي المستودع يمد الودعة لانه مراضا من نفس الدفع والاخر من
 من الحفظ (و) لما لك الودعة ايضا (مطالته الثاني) وهو لقاين من المستودع لانه
 قبض ماله له قبضه شبه الودعة من الغائب (ولو كان) الثاني (جاهلا بالمال) بان لم
 يعلم ان الودعة لا عذر للمستودع في ايداعها (ويستقر عليه) اي الثاني (الضمان ان كان
 عالما) بان الودعة لا عذر في ايداعها فان معن المالك يتداهم يرجع على المستودع وان معن
 المستودع يرجع عليه لان التلف وجب في يده ولا فقرير (والا) يكن عالما بان الودعة لا عذر
 في ايداعها (فلا) يستقر عليه الضمان بل على المستودع فان ضمن المالك المستودع يتداهم
 يرجع عليه وان معن يرجع على المستودع لانه غره (وان اراد) المستودع (سفرا) واخل
 عليها معن فله (اي المستودع) ردها على ماله كما الحاضر او من يحفظ ماله عادة كزوجه
 وعبد وخازنه (و) ردها الى (وكيله) او وكيل رب الودعة (في قضائها) ان كان زوجها
 فلا يملك البائع ابطال ملكه كاليهاه المشتري لاجني (ولبايم) فسخ به (لانه شفع في نفسه) لفوا له عليه بيده

على عيب العبد بقمته وبعد
الشفع استقر العبد على قيمة
الشفع والشفيع لان مسمه
الاسم مستقر عليه العبد فبرجع
دافع الاكثر منهما على صاحبه
(بالفضل) أي الزائد لو كانت
قيمة الشفع ثمانين والعبد
الذي هو الثمن مائة وكان
المشترى اخذنا ثمن الشفع
ورجع الشفع عليه بعشرين
لان الشفع انما استقر عليه
بثمانين ولا يرجع شفع على
مشتري ما ربح عيب في ثمن
هنا منه باع أي أرباعه من كماله
سط عنه بعض الثمن بعد لزوم
بيع وان اختار باع اخذنا
عيب الثمن لم يرجع مشترى على
شفيع بشئ ان كان دفع اليه
قيمة العبد غير معيب والاربع
عليه ببدل أرشفان عاد الشفع
الى المشتري من الشفع او غيره
يباع او غيره لم يملك باع
استرجاعه يقتضي فضله لب
القسن السابق لزوال ملك
المشترى عنه وانقطاع ستمنه
الى القيمة فاذا اخذها البائع لم
يبق له حق بخلاف منصرف
أخذت قيمته لخوا باه ثم قدر
عليه لان ملك المنصرف منه لم
يزل عنه وان بان الثمن مضيقا
فالباع باطل ولا شفيع فيه فان
كان الشفع اخذها وما اخذه
على ياقه ولا ثبت الا بينه أو
اقرار الشفع والمبايعين (وان
أدركه أي الشفع المشفوع
شفيع وقد اشتغل بزرع مشتر
أو أدركه وقد (ظهر غمر) في
شجره بمشترائه (أو) أدركه شفع

وكميل في قبضها أو ثمن حقوقه لان في ذلك تخليصه من دركها ومقتضاها انه اذا دفعها
الى الحاك اذن يضمن لانه لا ولاية له على الحاضر ونازمه مؤنة الرد لتعديده (وله) أي
المستودع (السفر بها والماله هذه) أي وديها حاضر (ان لم يحن) المستودع (عليها أو
كان) السفر (احفظ لها) من ابقائها (ولم يحن) رب الوديعة عن السفر بها قال في
البيع والموجز والمال بالسلامة فعلى هذا لا يدفعه ان تلفت معه سواء كان به ضرر ودان في
السفر أو لا نقلها الى موضع ما مؤن فرب يضمنها كما لو نقلها الى البلد وكاب وهي لا كسائر
لحفظ ثمن (وان لم يحن من يرد عليها منهم) أي من المال كما يضمن يحفظ ماله وكله (حمله)
المستودع (معه في سفره ان كان) السفر (احفظ لها من يحن) ربها عن السفر به (ولا ضمان)
على المستودع اذا سافر به اجماع كونه احفظ ولم يحنه (والا) ان كان السفر ليس احفظ ولو استوى
الامر ان (فلا) يسافر بها فان عمل به (ن) وانتهى عن السفر رب الوديعة المستودع عن السفر
بها (امتنع) عليه السفر به (وضمن) ان سافر بها وتلفت الخالة (الا ان يكون السفر بها
لم يضر كالأهل البلد أو هجوم عدو أو حرق أو غرق فلا ضمان) عليه اذا سافر بها وتلفت لانه
موضع حاجة فان تركها اذن وتلفت فغضض ما صحبه في الانصاف يضمن من حيث ترك الاصطلاح (ولو
أودع) رب وديعة (مسافرا فاسافر) أي سافر المستودع (بها وتلفت بالسفر فلا ضمان) ان عليه (لان
ايداع المال في هذه الحالة يقتضي الاذن في السفر بالوديعة فان جهم قطاع الطريق عليه)
أي على المسافر بوديعة حيث حاله السفر بها (فانقضى النكاح) المودع (اخذها له وضمان
عليه) لان هذا عاده الناس في حفظ أموالهم (فان حان) المستودع (القيم عليها) في الوديعة
(اذا سافر بها لم يحن) المستودع (مالها) ولا يضمن في حفظه (ولا وكيله) في قبضها
(دفعها) المستودع (الى الحاك) انما مؤن لان في السفر بها غير الاضرار بغيره (ولان
الحاك يكرم مقام صاحبه عند غيبته وتظاهره ان اذا اودعها مع قدرته على الحاك كانه يضمنها
وان تغيب ذلك أي دفعها الى الحاك انما مؤن (اودعها) المستودع (ثقة) لفعله عليه السلام لما
أراد ان يهاجر أودع الودائع التي كانت عنده لأم من رضى الله عنها وأمر عبد الله رضى الله عنه ان
يردوا الى أهلها (اودعها) أي دفع المستودع الوديعة (ان لم يضرها الدفن وأعلم) المستودع (بها)
أي بالوديعة المدفونة (ثقة يسكن تلك الدار) التي دفنها بها (فكون) الدفن واعلام الثقة انما يكن
كأبدامه (لان الحفظ يحصل به) فان دفنها) المستودع (ولم يعلم بها أحد أو) دفنها (أعلم بها
غير ثقة أو) أعلم بها (من لا يسكن الدار ولو ثقة ضمنها) لا يقرط في الحفظ لانه اذا لم يعلم أحد اقد
محوت في سفره أو يضل عن مرضعه فلا تصل لربها وإذا أعلم غير ثقة بما أخذها ومن لا يسكن
أبناء أو أبنائا يحفظه ما فيها وكذلك كان الدفن بغيرها (وحكم من حضرته الوفاة) وعنده
وديعة (حكم من أراد سفرها في دفعها الى الحاك ثم وثقة) أودعها واعلام ساكن ثقة
ان لم يجر درجها ولا يضمن ماله ما دفعه لولا كونه لانه موضع حاجة (والودائع التي
حول ملا كما يجوز) المستودع (ان يصدق بها بدون) اذن (حاكم) وان يدفعها الى الحاك
(وكذلك ان يقدم مالها ولم يعلم على خبره وليس له ورية) فيجوز دفعه ان يصدق بالوديعة منه
غيرها اذا عرفه أو عرف وارثه وان يدفعها للحاكم (وتقدم تغيب ذلك في) باب (الغصب) في
(آخر) باب (الزمن) مفصلا (و) تقدم أيضا (ان لم يلزم الحاك) كقول ذلك أي ما ذكر من الغصب
والزمن والوديعة وكذا نحوها (اذا دفع اليه) أي دفع ذلك الى الحاك كم هو يسدده من الغصب
ومرمن ووديع ونحوهم (وان تصدى) الوديع (فيها) أي في الوديعة (بانتفاعه) بها (فركب)
الوديع (الدياب) الوديعة (لغير نفعها) أي علفها وسقيها (ليس الثوب) المودع لا يتوقف

انقراده (ولو بشر) أرض
لأنه تقيض ليمين ماله بما كان
حسين الأرض في ملكه (ولا
يضمن) مشقة قطع غراسه أو بنائه
(نقما) أي أرض (قطع) لانتقاه
هدوا ثم إن اختار شفع أخذه
بكل الجن أو تركه (فإن أي)
مشقة قطع غراسه أو بنائه
(فلا شفع أخذه) أي التراس
أو البناء على كل قبعة حسن
تقويمه (لأنه أنفق المشتري زاد
على القبعة وأتقص فتقوم
الأرض بمفرصة أو مبنية ثم
تقوم خالدة منها بما فيها من قبعة
التراس والبناء فبدفعه شفع
المشتري أن أحب أو أتقص منه
أن اختار التعلق لأن ذلك هو
الذي زاد القراس والبناء من به
زبن في شرحه ومن به في الاقتناع
(أو تعلمه يضمن نقصه) بقله
(من قيمته) على ما سبق (فإن
أي) شفع ذلك (بالشقة) أي
سقطت شقته لأنه مضار (وإن
حضر) مشقة أرض منها
الشخص المشفع (بثرا) لنفسه
بأن شفع لأهلها أو زيادة ضمن
وله ثم علم وأخذ بالشقة وكذا
لو قام كالتقدم وحضر بنفسه
بثرا ثم أخذ شفع (أخذها) أي
التراس والشخص (وإنه) أي
الشخص لمشتري (أجره مثلاً) أي
البئر لأنه لم ينفذ صغيرها فإن
طواه لغيره كان له على المتقدم (وإن
باع شفعه شخصه) من أرض بها
الشخص المشفع (قبل علم)
بيع شركه (أو هو) على شقته
لثبوتها ليمين بيع شركه ولم
يوجد منه ما يدل على عبوه عنها
(وتثبت) الشقة (المشتري) لم يلم شفع بثرا حين بيع شقصه (في ذلك) الذي باعه الشفع قبل علم

غير مقترضة وضاعت الوديعة (فضمن الجميع) لخلطه الوديعة فلا تميز منه (كأن لم يدراجها
ضاع) بأن ضاع درهم مشلولاً لم يدراجها أو المردود أو غير من الوديعة فضمنه لأن الأصل عدم
برائه (ولو خر) المستودع (الكيس) الشد ودعي (رامر وشوفا) من فوق الشد يضمن
الانقراض لأنه لم يمتلأ بالخرز (و) يخرق الكيس (من تحته) أي الشد (بضم أرشه) أي
انقرو (و) يضمن (ما فيه) من دراهم وشوفا ما ضاعت لشدة الحرز (وإن أودعه مسدوداً
أو لا يدرسه) أو أودعه محنون أو محجور عليه لسفه وديعة (فقلت) عند المستودع ولو بلاتد
ولا تقربط (ضمنها) المستودع لأنه أخذ مال غيره بغير إذن شرعي أشبه ما لو خصمه (ولا يبرأ)
المستودع من مسدود وشوفا (ألا التمسك إلى ولده) كدبه وتقدم في الحرز (ألا إن يكون)
المحجور عليه لحظه (بغير تلمذنا) له في الادعاء (أو يخاف) الاختلاس له (هلاكة) أصه
فيما أخذها لحظه (حتى سلمه إليه) حسن (تلا) ضمان عليه (كأنما أضافه) ولو جرد في
ملكه إذا أخذ ذلك أي لصفه له به (وتلف) قبل التمكن من رده (وكذا لو أخذ) إنسان
(اليمين الخاصة بقبضه) له (ليرده إلى مالكه) فتلف قبل التمكن لم يضمنه لأنه محسن
(وإن أودع) جائر التصرف (الصغير) وديعة (ولو) كان للمستودع الصغير (فتأول) أودع
جائر التصرف (المجنون أو المعتوم) هو المقتل العقل وديعة (أو) أودع جائر التصرف (الشقة
وديعة أو أودعهم) أي أعار جائر التصرف الصغير والمجنون أو المقتل العقل أو لسفه (شأ)
فاتلفه (بما كل أو غيره) أو تلف بغير علمه يضمنوا لأن المالك ملطهم على الثلاث بالرفع
اليمين (وضمن ذلك) أي المودع والمعار (العبد المكلف) ومثله المذنب والكتاب والمعلق عقده
على صفوة ولو لم (فرقته إذا تلفه) لأنه مكلف فقص استيفائه به يحصل الفرق بينه وبين
الصبي وكونهما في رقبته لأن تلافيه من جنائنه (وتسببه) ظاهر قوله كثيره إذا أطلقه أمه أو تلف
بيده أو ضلوا ولو بعد أو تقربط وهو كالصريح في قول التنقيح أنه يضمن أنفكل أي الوديعة
والعارض بتلفها بتقربط لكن مقتضى تعليلها تقدمه أنه يضمن أنفكل أي الوديعة ويكون
كالتلفه (وإذا مات إنسان وثبت أن عبده وديعة) أو مضارباً أو رهناً وشوفا من الأمانات
(ولو وجد) تلك الوديعة وشوفا (بغيرها) في تركته (فهو دين عليه تقربها) الورثة (من تركته)
لأنه يصدق براعة منها (كشقة الدين) فإن كان عليه دين سواها فلها مساواة وتقدم في المضاربة
فوفصل المودع أمين (لأن الله تعالى مماها أمانة) قوله الله يبارك أن تودوا الأمانات إلى
أهلها (والقول قوله مع عبده فيما يدينه من رد) لأنه لا منفعة له في قبضها فنقل قوله بغير
بينة (ولو) ادعى الراد (على عبده) أي عبداً (أو زوجته أو خزانته) أو وكيله أو حافظ
ماله لأن آدم كيد كاله في القاعدة الرابعة والأربعين وإن دفع المستودع الوديعة بغير
قبضه أو خزانته وشوفا وأدها أو دفعه فم يضمن (قال في البدع) سدان أقدم ما غيره المصنف
سابقاً من أن أودع دفع الوديعة إلى من يحفظ ماله عادة كزوجته وخازنه وذكر مقابله
وعلى الأول يصح في دعوى الراد والتلف كالودع انتهى (قال الأزهري) ادعى الراد إلى
رسوله وكل مودع فأنكر المكل ضمن لتعلق الدفع ثالث ويحتمل لا وذكر الجدي في شرحه
لو أودع أحداً شيئاً من حيث حازر ودعى الوديعة الراد إليه قبل كاي قبض على المالك المحض
وإن ادعى الراد على الشريك الآخر لم يتقبل اليمين (أو) ادعى الراد (بعد موتها) أي
الوديعة (إليه) أي إلى رب الوديعة فإن ادعى ورثة المالك على المودع بالوديعة فقال مرددتها
اليسعقل مودة قبل قوله يمينه كالأركان المالك هو المدين وإنكر (وكذا دعوى تلف) من
مستودع فتقبل يمينه (ولو) كان التالف (بسبب نفي من سرقة أو شياع وشوفا) لتعذر إقامة

جميع حصته بعد بيعه
شريكه سقطت شفته وأن باع
بعض حصته بالمقاي مستقوت
أنشفتوه جهان قال الحارثي عن
هدم العقوت أنه أصح لقابم
المتقضى وهو شركة وهسل
لشترى الأول شفعة على المشتري
الثنائي أذا فيه وجهان قال في
الغنى أحداهما الشفعة وهو
القاس (وتبطل) أي تنقط
شفقة بموت شقيق قبل طلب
مع قدره وأشهادهم عند رلاها
نوع خيار شرع للتحليل أشبه
الأصحاب قبل قبوله ولا يلزم
بناؤه على الشفعة لاحتمال
رغبته عنها فنقل إلى الورثة
عاشق في شوقه (لا) تنقط
الشفقة بموت شقيق (بعد طلبه)
أي للمشتري بها (أو) قبل (أشهاد
به) أي الطلب (حيثما اعتبر)
الأشهاد لمرض شقيق ونحوه
(وتكون) الشفعة أذا مات بعد
ذلك (ورثته) كالم يقدر رثتهم
لأن الطلب ينتقل به الملك
لشقيق على المذهب وعلى
مقابلة مفرط الحق فوجبان
يكون مورا فاقى الأول ليس
لهم ولا بعضهم دلالة على الملك
إلى مورثهم بطل وعلى الثاني
إذا عاقب بعضهم فوقع على السابق
وليس ثم إلا أنه السكلى أوتركه
كالشفقة أذا عاقب بعضهم (فان
عملوا) أي ورثته مات بعده
طلبه أو أشهاد عليه (فلازم
الأخيه) لأنه شقيق مستقرت
لأورثته فكذلك الإمام أخذته
كشركة وقط القاس أنه
ملكه على ما تقدم وعلى وكيل
بلا حكم حاكم (على خبر

الشفقة على ذلك فلو لم يقبل قوله لم يمتنع الناس من قبول الامانات مع الحاجة إليه قال ابن
المنذر أجمع كل من حفظ عنه أن المستودع إذا أقر أو دعي ثم ذكر كتم اشاعت قبل قبوله مع
عينه (فان ادعاه) أي ادعى المستودع النصف (بسبب ظاهر حرق رقيق وغرق وغارة ونحوها)
تجب حبس (لم يقبل) منه ذلك (الأيينة) تشهد (وجود ذلك السبب في تلك الحاجة) فان
يجوز أن أقامه البينة السبب الظاهر ضمن الآلة لا تمتد وأقامة البينة به والاصل عدمه (وربما
في ثوبه) أي السبب الظاهر (الاستفاضة) قاله في التلخيص والراغبين والحارثي للمسخر
وغيره أنه لم هذا إذا قبل القاضي بالاستفاضة قبل قول الوديع يمينته ولم يكلفه منه تشهد
بالسبب ولا يكون من القضاء بالم كذا ذكره ابن القيم في الطرق الحكيمة في الحكم بالاستفاضة
لا في خصوص هذه (فأذا ثبت) السبب الظاهر بالبينة أو الاستفاضة (فأقول قوله) أي
الوديع (في التلخيص عينه) فمختلف لما اشاعت به (وتقدم في الزه والوكالة) نحو ذلك
(و يقبل قوله) أي المستودع (في الأذن) أي أن المالك اذن له (في دفعها) أي الوديع (إلى
إنسان عينه) (وأما دفعه) فالمال مع أنكار المالك الأذن ولا يمينه به لأنه ادعى دفعا يراه من
الوديع فكان القول بقوله فيه كما لو دفعها إلى مالكها ولا يلزم المدعى عليه للمالك غير الجس الم يقب
بقضه وهذه المسئلة من المفردات ولا يعرف المالك بالأذن وأنكر الدفع قبل قول المستودع
ثم ينظر في المدفع عليه فان أقبله بالنعش فلا كلام وإن أنكر حلف ويرى أيضا وفات على
رهبان كان الثاني ودمعوان كان دينا قبل قوله مع عني مضمن الدفع أن لم يشوه له نصيره
صدقه المالك أو كذبه وتقدم في الوكالة (و) قبل قوله المستودع يضاف في (ما يدعيه من
خاتمة وتفرط) لأن الأصل عدمهما (ولا تقبل دعواه) أي المستودع (الرد والورثة للمالك)
(و) لا دعواه الرادى (الحال) لا يمتنع عليهم بل يمتنعون وكذا ورثة المستودع لا قبل قولهم في الدفع
إلى المالك ولا إلى غيره فغير موقنين عليهم من قبل مالكها (فان منع) المستودع (رهبان) أي
الوديع (منها) أي من أخذها (أو طلع) أي أخر دفعها إلى مصفها (بلا عزم ادعى تلقا)
للوديع (لم يقبل) منه ذلك (الأيينة) لأنه بالمنع والمطل بطل الاستئمان فقلت هو لا يزبد
على القاصب وهو يقبل قوله في التلخيص يمينته ويضمن البذل (و) لوسل المستودع (ودعيه
الغير رهبان) لم يضمن (أوصاده سلطان لم يضمن) الوديع لأن الأكرامه عذر يبيع
لدهقه (كألا أخذها) السلطان (منه) أي المستودع (كرها) أي قهر أو عداوى الوفاء ظن
أخذها منه بقراره كان دلاوي ضمن (وإن آل الأمر إلى الخلف) أي وإن طلب من المستودع
أن يحلف أنه ليس عنه ودعيه فلان (ولابد) أي ولم يجد بدا من الخلفان كان الطالب
أي منتهيا عليه بالظنة أو تلمس ولا يكتفه انخلاص منه إلا بالخلف (حلف متأولا) فينبى
لأوديع عدى فلان في موضع كذا من المواضع التي ليست به أو نحوه ولم يثبت وقال القاضي
في المفرد أنه أخذها (فان لم يحلف حتى أخذت منه وجب الضمان) لتفرطه بترك الخلف
(وإن حلف) المستودع أنه لا ودعيه فلان عنده (ولم يتأول أمم) خلفه كذا لكن أمم خلفه دون
أتم إقرارها (ووجب الكفارة) لختمه بالخلف بلا تأويل (وإن أكره على الجين بالطلاق)
أنه لا ودعيه عنده لم لا (فكألا) كره على إتمام الطلاق) أي فلا تمتد قاله أبو الخطاب
(قال الحارثي) وفيه بحث (وماصله) أي البحث (أن كان الضرر الحاصل بالترسيم كثيرا
بإزاي الضرر في سواد لا كرهها) لا يقع والوديع على المذهب انتهى (وإن نادى
السلطان أن من لم يعمل ودعيه فلان عمل به كذا وكذا) من أنواع التهديد (لحملها من غير
مطالبة أمم ضمن) قال ابن الزاغوني لم يمينه أو عينه وتهدده ولم يشه بفساق أمم ضمن

يت المال اعطاه الثمن لا أمم غير (فصل وعكالتقص) للشفع بالاختيار الشفعة (شفيع) بلا حكم حاكم (على خبر

والا فلا انتهى وفيما افادته وتهدد ونظر انا كان قادرا على الاقناع به لانه اكره (وان سلم) المستودع (الوديعة الى من يملك صاحبها فبين خطوطه منها) الا فتدعي على رباها (وان) انكر المستودع الادعاء بان (قال) قد دعيت ثم اقربها اي الوديعة (اؤتيت) الادعاء (بينته) فادعي ردا او تلفا ما يقرب لحدوده لم يقبل منه ذلك (وان اقام به بينته) لانه صار ضامه بان يحجوده ومعترافا على نفسه بالكدب المتأني الا امانة ولا نه مكذب اي بينته يحجوده (وان كان) ماداه من الرد او التلف (بصدحجوده) كما لو ادعى عليه بالوديعة يوم الخميس فجددها ثم اقربها يوم السبت ثم ادعى انه ردوها وتلفت بغير تقريره يوم الاربعاء واقام بذلك بينته (قلت) بينته (بهما) اي بالرد او التلف لانه محتمل ان يس كذبها (فان شهدت بينهما تلف او الرد) بصدحجود الادعاء (ولم يبين هل ذلك) التلف او الرد (قبل بحجوده او بعده) وحتمل الامر بين لم يسقط الضمان لان وجوبه حقيقة فلا يفتني بأمر مقرر دقيه (وباني وان قال) المدي عليه بوديعة (مالك عدي شئ) اولاً حتى (كك على) اوقبل ثم اقرب الادعاء اؤتيت بينته (قبل قوله في الرد والتلف) بينته لانه لا ينافي جوابه بل وزان يكون اودعه ثم تلفت عنده بغير تقريره او ردها فلا يكون له عنده شئ (لكن ان وقع التلف بعد الحجود وحسب الضمان) لا استمرار كسك بالحجود فشبه القاصب بقتل غوطه وهره واقام به بينته (ولو قال) انسان لآخر (كوديعة ثم ادعى) المقر (ظن البقاء) اي قال كنت اظنها باقية (ثم علفت تلفها لم يقبل قوله) لانه رجوع عن اقرار بحقي لادعي وقال القاضي يقبل وباني في الاقرار بانه (وان مات المودع وادعى وارثه الرد) الى المالك او غيره (او) ادعى الوارث (ان تموت) كان (ردها) لم يقبل الا بينته (او ادعاء) اي الرد (الملتقط او) ادعاء (من اطارت الرجاء) فادعه ثم بالمقبل الا بينته لان المالك لم يأخذهم (ومن حصل في يده امانة بغير رضا صاحبها كالقطة ومن اطارت الرجاء الى داره فواو جيت) عليه (المبادرة) الى الرد مع العلم بصاحبها (مع) التمكن منه وكذا اعلامه اي الواجب عليه احداً من امواله او الاعلام (ذكره جميع) منهم صاحب الغنم والحرر والمستودع ونحوه ذكره ابن عقيل وحكا في القواعد الفقهية (قال في الاصل) وهو مراد فقيرهم (لان مؤنة الرد) لا تجب عليه وانما الواجب التمكن من الاخذ قاله في القاعدة الثالثة والاربعين (وكذا) الوديعة والمضاربة والارهن ونحوها) كالمعين المشتركة (اذا مات المؤن وانتقلت الى وارثه) وجب على من هي بيده المبادرة الى الرد مع العلم بصاحبها والتمكن منه او اعلامه (ازوال الاثمان وكذا الوسخ المالك) في حضرة الامين او عييته (عقد الاثمان في الامانات كالوديعة) والو كالتجارة والشركة والمضاربة يجب الرد على الفور (والا الاثمان) قال في القواعد الفقهية مؤنة الرد لا تجب عليه ولو دخل حيوان لغرة او تبذله الى داره فعليه ان يخرج له ذبح كما جاء لان به لم تثبت عليه اختلاف الثوب ذكره ابن عقيل قاله في القاعدة الثالثة والاربعين (وان تلفت) الوديعة ونحوها (عند الوارث قبل امكن ردها لم يضمنها) لانه لم يفرط (والا) بان احوال رد او الاعلام فرق ما عكسه وتلفت (ضمنها) لتقريره بالتأخير (ويجب) على المستودع (رد الوديعة الى مالكها) اي عكسه من اخذها لما ياتي (اذا طلبان آخره) اي الرد (بطلبها بلا عذر من) ان تلفت او توفقت كالتامس وان طلبها في وقت لا يمكن دفعها اليه بعد ما وانها خاصة فطرقتها ولا يجوز عن حلها او غير ذلك لم يكن متسدياً بتبرك تسليمها ولم يضمنها القدم عدوانه (ويعمل) المستودع اذا طلب منه الرد (لاكل وشرب ونوم) او ضم طعام ومطر كثير ونحوه) كلها رخصة (بقدرة) اي بقدرة ذلك فلا يضمنها ان تلفت

احق الشخص بالبيع فكان مستحقاً بالثمن كما استقرى بخلاف المضاراة فانه مستحق الاخذ لما بينه خاصة فلا يملكه الا بالقيمة (المعلوم) الشفيع لان الاخذ بالشفعة اخذ بعرض فاشترط علم ياذله به قبل قد علمه على التزامه كشترى المبيع (ويدفع) لشتر (مثل) ثمن (مستل) كترامهم وذا ناسير وجوب وادها من جنسه لانه مثله من طريق الصورة والقيمة فهو اولي بها سواء لان الواجب بدل الثمن فكان مثله كبدل قرض وتلف (و) يدفع لشتر (قيمة) ثمن (مقوم) من حيوان او ثياب او غيرها لانه يذله في الائلاف وتعتبر وقت الشراء لانه وقت استحقاق الاخذ فلو اذنت او توفقت بغيره كان ثمن خيار اعتبر وقت ذمه لانه وقت استحقاق الاخذ (فان قدر) على شفيق (مثل مثلي) لصدقه (فاحله) (بقيمتيه) لانه يذله في الائلاف (او) تعدرت (معرفة قيمة) الثمن (المقوم) بثلث ونحوه (فاحله) شفيق (قيمة شقي) مشغوع لان الاصل في عقود المعاوضات ان تكون بقدر القيمة لان وقوعها باقل او اكثرها باقوال الاصل عنهما (وان جهل الثمن) اي قدره كسيرة تلفت واختلفت بما لا يتبينه (ولا حيلة) في ذلك هل اسقاط الشفعة (سقطت) لان الاستحقاق يفسر بدل ولا يمكن ان يدفع اليه مالا بدينه وكالو علم قدر الثمن

هذا التمران يفسر (فان اتهمه) شفيق انه قد حله لاسقاطها (حله) على نفيه لاحتمال صدق الشفيع

بغيره شئ معين عن شئ شخص

زمن عذره لعدم عودته (وكذا الأمر بالرد أي رد الوديعة (التي وكله فتمكن) المستودع من
 ردها للوكيل (وأي ردها) (مثنى) المستودع الوديعة أن تلفت سواء (طلب الوكيل أم لا) لأنه
 أمسك مال غيره بغير إلفته (ومثله) أي الوديعة (من آخر دفع مال أمره بفسده بلا عذر)
 وتلف قيمته لما تقدم (وليس على المستودع مؤنة الرد) أي رد الوديعة (و) لا مؤنة (جاءه إلى
 ردها) كانت مما جعلها له مؤنة فالت مؤنة (أو كثرت) بل الواجب عليه التمكن من الأخذ
 فقط لأنه قبض العين لنفسه ما كانه على الشخص موصى به بخلاف مستعير (فإن سافر) المستودع
 (بها) أي الوديعة (بغير إذن ربه) مؤنة (ردوها إلى بلدها) لتسأل المراد في حال لا يجوز له
 السفر بها والأفعال القاضية لها ما أتفق بنسبة الرجوع لأن مؤنة الرد على ربه وقد قام بها عنه
 لوديع بنية الرجوع (وتثبت الوديعة بأقرار المثلث) بأن كان أقرانه القلان (أو) أقرار (ورثته
 أو بيته) كسائر الخفوق (وإن وجد عليها مكتوب وجب فيه يمكن حقه) لأنه يحتمل أن الوفاء
 كانت فيه وديعة قبل هذه (وكانت وديعة لبيت عذره ونحو ذلك اختارها القاضي في المجرى
 وإن عقيل وأتفق وقدمه الشارح وصرفه وخرجه في المأوى الصغير والنظم والصغير من
 المذهب كما في الاتصاف وغيره أنه يقول هو جوابا وفتح به في التتبع وتعه في التنبه (وإن
 وجد) وأثبت (خط مورثه فلان عتدي وديعة أو) وجد على كس وغيره) مكتوب (هذا
 فلان عمل) الوارث (هو جوابا) كما يصل بأقرانه بالخط (وإن وجد) وأثبت (خطه) أي خط
 مورثه (يدن له على فلان جاز الوارث الحلف) إذا أقام به شاهدا مثلا وكان يعلم أن مورثه
 لا يكتب الأشقا وأنه صادق أمين (ودفع) (لدين) (البه) فيجوز الحلف على ما يجوز الشهادة
 به إلا شهد على شهادة أبيه وأخبرها أدارها بخطه (وإن وجد) وأثبت (خطه) أي خط
 مورثه (يدن عليه) (لدين) (عمل) الوارث (به) وجوبا (ودفع) (الدين) (ألى من هو مكتوب
 باسمه) كالوديعة (وإن ادعى الوديعة اثبات فاق) المستودع (بها لأحد ما فهمي له) أي لقرنه
 (مع عينه) لأن الدان كانت لودع وقد نقلها إلى المدي نصارت إليه ومن كانت إليه قبل قوله
 بيمينه ومن أقر ذلك وقال المودع أو دعيا البت وقال هي فلان وقال ورثته بل هي له أتفق
 الشيخ (التي) بأن القول قول المودع مع عينه (ويحلف المودع) (بما للمدي الآخر) الذي أنكره
 لأنه منكر لدمه أو مؤنة عينه على نفق العلم قاله في المبيع (فإن) حلف برئ وإن (نكل) لزمه
 بدله لأنه لا يفتوا) عليه وكذا الواقع لها بعد أن أقر بها الأول فقبل الأول ويرفع قيمتها للثاني
 نصا (وإن أقر بها لها) (فهي لها) أي سبها كما لو كانت يديهما وتداعيهما (ويحلف
 لكل واحد منهما) يميناً على نفسه (فإن نكل) عن اليمين (لزمه بدل نصفه لكل واحد
 منهما) وإن نكل عن اليمين لأحد ما حفظ لزمه نكل عن اليمين له عوض نصفها (ولزم
 كل واحد منهما الحلف لأحدهما) لأنه منكر لدمه (وإن قال) المودع (في) (الأدعيها
 ولا يعرف عينه فلان صدق أو سكا) عن تصديقه وتكذيبه (فلا يمين) عليه إلا لا اعتلال
 (ويقرع بينهما) فمن حلت له القرعة سلمت اليمينية (وإن كذبا) بأن قال بل تعرف
 أنصاحهما (حلف) لهما (عينا واحدة أنه لا علم) بعينه وكذا إن كذب أحدهما وحده
 (ويقرع بينهما فنقرع) أي سرح له القرعة (حلف) لهما (لا احتمال علمه) وأخذها
 عتق القرعة (بأن نكل) المودع عن اليمين أنه لا يصلح صاحبا (حلف عليه) بالنكل
 (والزالتعين) أي تعي صاحبا (فأرأى) التمين (أجره على القيمة) أن كانت مقيمة
 وعلى المثل أن كانت مثلية (تنؤخذ التهمة) أو المثل (واليمين فيقرعان عليها أو يتفان)
 عليها قال في التفتيش وكذلك إذا قال أعلم المصطفى ولا أحلف (ثم) قامت بينة بالعين لأحد

مشفوع (ولو) كان مجزوم (عن
 بعض ثمنه) أي الشخص (بعد
 انقضائه) أي الشفع (ثلاثا)
 أي ثلاث ليال بالعلم من حين
 أخذه بالشفعة حتى يبين مجزومه
 نصا ولأنه قد يكون معه تعدد
 فيقول بقرعها بعد عليه والثلاث
 يمكن الأعداد فيها غالبا (فكشتر
 النفس) بل لا كما لتعدد وصوله
 إلى العين كإثبات ثمن حال تعدد
 وصوله إليه (ولأن الأخذ
 لا يتوقف على حاكم فلا يتوقف
 فتح الأخذ بها عليه كغيرها من
 البيع وكالرد العيب (أو) (لو أن)
 شفع (برهن) على ثمن ولو
 محرز (أو) (أق) (بضامن) له
 فيه ولو لم يدا بقاضيه يتأخر
 الثمن ولا يلزم المشتري تسليم
 الشقص قبل قبض ثمنه قاله في
 التفتيش وغيره موقوف بين وبين
 البيع (ومن) أي متى (بقي)
 الثمن (بذمته حتى قل) أي
 يحضره لهما كم قلنس (خسبر
 مشتر بين شفع) لا تعد شفعة
 (أو) امتناعه (ومر بشفع
 القصر) بالثمن كإثبات أن قلنس
 مشتر (و) ثمن (مؤجل)
 اشتري به الشقص ولم يدر
 شفع الأخذ حتى حل على مشتر
 (كم) (حال) اشتداه (والأ)
 محل مؤجل قبل أخذ شفع
 (و) أنه يأخذ به (ألى) أحدهما
 (كان) الشفع (مليا) أي قادرا
 على الوفاء (أو كلفه) فيه كقبيل
 (على) نصا لأنه تابع للمشتري
 في العين وصفته والتأجيل من
 صفاته وبتق عنه الضم

يكونه مليا أو كلفه في مواعيد القاض مع الملاء وصف الشقة وإذا أحبا الثمن مؤجلا ثم مات هو أو شتر حل على أحدهما لم يحل

التيه سلبت اليه) العين السنة وتقدم على القرعة (وردت القصة الى المودع ولائى القناع)
على المودع لصلح بقوت عليه شيأ بل القوت البينة (وأن أودعه اثنان مكسلا أو موزنا
ينقسم) اجابا بان لا ينقص بتفرقة (مطلب احدهما حقه) من المودع (لنصفه بركه أو)
حضوره (امتناهه) من الاخذ من الاذن لصاحبه في اخذ حقه (سلبه المودع اليه) اى الى
المطالب وجوب بالانه امكن تبخير نصيب أحد الشرى بكن من نصيب الآخر بغير غش ولا ضرر
فاذا طلب احدهما نصيبه لم يرد حقه اليه كالأمر كان مقبولا وقال انه لافى لا يجوز ذلك الا بآذن
الحاكم لأن ذلك يحتاج الى قسمين ويفتقر الى حكم وأتفاق وليس ذلك الى المودع وهو مقتضى
كلامه في القصة وعدم جواز ان ذلك لا يجوز في غير المثل لأن قسمته لا يؤمن فيها الحيف
لأنه لا يتجارها الى التقويم وهو ظن وتخمين (وان غصب الوديعه فلمودع المطالب منها) لانه
ما حور يحفظه او ذلك منه وعبر في الفرقه بينه وبينه (وكذا مضارب ورهنه ومستاجر)
وقلت ومستعرو ومجاهل على عملها (وان قل) وبالدعوة المودع (كما اخذت ثم عدلت الى
الامانة فانت أمين مع) احصه لتليق الايداع على الشرط كالو كالة

باب احياء الموات

قال الازهرى هو الارض التي ليس لها مالك ولا يملكها ولا عبادة ولا ينتفع بها انتهى وتسمى مينة
ومواتا بفتح الميم والواو والموتان بضم الميم وسكون الواو والموت الفربيع ورجل مواتان القلب
يفتح للميم وسكون الواو يعنى على القلب لا يفهم قاله في المنفى وفي القاموس الموات كغراب
لغرب وكغراب مالاروح فيموت ارض لا ماله لها والوالموتان الغرب بك خلاف الحيوان أو ارض
لم تحيى بسدوا بالضم موت يقع بالمسايق وفتح (وهي ارض المنفعة عن الاختصاصات
او ملك معصوم) مسلم أو كافر وما في بيان الاختصاصات والاصل في احياء الارض حديث
جامر بن زوهران احيا ارضا ميتة فحسب له قال الترمذى هذا حديث حسن صحيح وحديث
سعيد بن زيد بن احيا ارضا ميتة فحسب له وليس لمرق ظالم حتى قال الترمذى حديث حسن
وروى مالك في موطئه وابوداود في سننه ثم قال ابن عبد البر هو مستدحج متلق بالقبول عن
قهاء المدينة وغيرهم قال في المغنى والتمرح وهما متفقاهما الامصار على ان الموات ملك بالاحياء
وان اختلفوا في موطئه (فان كان الموات) اى الارض انخراب الفرس (لم يجر عليه ملك لاحد
ولم يوجبه اثر عبادة ملك بالاحياء) بغير خلاف بين القائلين بالاحياء قاله في المغنى والشرح
نقل ابو اسحق في ارض بين فريتين ليس فيها مزارع ولا عينون وانهار تزعم قل بركه انما لهما في
حرمهم منها ليست لهما ولا لهما ولا حتى تصل انهم احدهما من احصاها فله ومعناها نقل ابن
القاسم وروى في مفهوم قوله ولم يوجبه اثر عبادة (وان ملكها من له حرمه) من مسلم او ذى او
معاهد ملك بالاحياء (او) ملكها من (شك فيه) اى حرمه أولا (فان وجد) هو (أو) احدهم
ورثته لم يملك بالاحياء قال ابن عبد البر ارجع العلماء على ان ما عرف بملك مالك غير منقطع انه
لا يجوز احياؤه لاحد غير اياه انتهى ورواه مالك بشراة اوجهه ونحوه بخلاف ما ملك
بالاحياء من ثمرية بخلاف فقه مالك على بالاحياء (وان علم) مالكه (ولم يقب) اول يمكن له
ورثة (لم يملك) انما بالاحياء حديث عائشة رضيها عن احيا ارضا ليست لاحد (واقطع الامام
مرشاه) لانه في (وان كان) الموات (فتملك بالاحياء) ثم ترك حتى ذكرنا دعوى مالك بالاحياء
ان كان معصوم لان ملك النجى اول ما يزل عنها ان يترك بدليل سائر الاملاك (وان علم ملكه)
اى الفارس انخراب (لغيره غير معصوم) بان كان لكافر لانه لا امان (فان كان باحراب

لغاية اذ اذ الم عقد والزيادة
بعد لزوم العقد حسنة والنقص
بفسد ابراه فلا يشان في حق
شفيع (ويصدق مشتر بينهما)
فيما اختلف هو وشفيع
(في قدرته) اشترى به الشفيع
حيث لا يسهل ان العقد اعرف
بالتن والشفيع ملكه فلا يتزع
منه بدون ما يدعيه من قدر
التمن لا يسهل وليس الشفيع
بما روى لانه لا يسهل عليه واغاير
قلت الشفيع بتمنه مختل
فاصبر نحوه (ولو) كان الشفيع
(قيمة عرض) اشترى به
الشفيع وانما في قيمه يقول

مشتريها حيث لا يسهل لما تقدم
وان كان العرض موجودا
هرض على القومين لسهل هو
بتدريقته (و) يصدق مشتر
بينه في (سلبه) اى بقدر
التمن لحوار ان يكون اشتراء
جزا او اذن نهي مملو
(و) يصدق مشتري بينه في
(او) حرس اوبى في ارض
منها الشفيع الشفيع اذا اكره
الشفيع وان كان بها حال الشراء
لانه ملكه والشفيع يرد ملكه
فيمنع عليه (الا مع بنة
شفيع) فيعمل بها (وتقدم) بنة
شفيع (على بنة مشتر) ان اقاما
بينين لا يسهل خارج والمشتري
داخل ولا تقبل شهادة بائع
واحد منهما لانه متمم (وان قال)
مشتري لشفيع (اشترى به) بالشفيع
وانته (اى الشراء بائع بائع)
من آلف (فلا شفيع اخذته)
اى الشفيع (بائع) لا يقرر
المشتري باستحقاق اخذها
فلا يرجع عليه باكثر من اهل دعوى المشتري تتضمن دعوى كدب البينة وان البائع طالع

واندرس كان كواف املى عليه كمدام احياه لان ملك من الاجهقه له كمدمه وان كان دار
اسلام فالصحيح انه لا يملكه الا احياه فلا يملكه الا احياه وان ملكه بفرضه امان وكل غير المصوم
معصوم الشترى له مكانا فاشتره ثم ترك حتى درس وصار وارثا فظاهر انه لا يملك بالاحياء
فيكون فقا نزلنا ما حوله انه غير ما نكنا من مقتضى التعليل انه يملك بالاحياء وظاهره انضمان
الذي يملكه بالاحياء له غير مراد (وان كان فيه) اي انكرت (ان الملك غير جاهل بالملك
التي ذهبت انهارها وان درست آثارها) ولم يعلم الا ان ملكا ملك (ملك بالاحياء) لعموم ما سبق
من الاخبار وسواء كان دار الاسلام والحرب (وكذا ان كان ان الملك به) جاهل بالقدار
عاد) وانكارا ومملكه بالاحياء لم يمسق وروى عبد قيس في سننه وروى عبد قيس في الاموال عن
طاووس عن علي بن ابي حمزة عن عمار بن عمار عن ابي عبد الله (فاما ما كن غودلا
تلك في العدم دوام الكا مع السقي) مع (الانتفاع كاله الحارثي) وظاهر كلام غيره ذلك
بالاحياء وقوله في الترخ بل صرح به في شرح المنتهى عن عدم من الاحياء لعموم ما سبق
(ويكره دخولها فيهم) اي غود (الا انك معتد لاصمه ما احياهم) من العذاب الخبر (او)
كان اثر الملك بها (قريباً) فيملك بالاحياء لان اثر الملك الذي به لاجرم له اشبهه نار
الملك في القديم (او يرد في جوان الملك عليه) ولم يفتق ملكه لاصمه ملك بالاحياء لان
الاصل في عدم جوان الملك عليه (ومضى احياها من امتنة فهي له) اي الحي (مسلم كان)
الحي (او نسيا) وسواء احياها (بأن الامام او) (فبما زعمه في دار الاسلام وغيرهما) لعموم
ما سبق من الاخبار ولا يمانع من ما قبله يقتضي ملكه في اذن الامام كاشد المباح وهو ممتنع
على ان عموم الانتفاع يستلزم عموم الاحوال (الاموات المير) و (عرفات) فلا يملك بالاحياء
مطلقا ليعين التصديق في ادعاء الملك وانتفاعه به جعل الناس في سواء وفي وزد لانه
من الحرم كاسبق فلا احياها (وموات العنوة) كارض مصر والشام والعراق (كغيره) مما
اسره له عليه كالمستوفى ما صلح امله على ان الارض للمسلمين (فيملك) موات العنوة بالاحياء
(ولا يخرج عليه) اي على من احياها موات العنوة وما روى عن الامام ليس في ارض السواد
موات مطلقا بل بالجماعة فلا يختص بها احدهم جعله القاضي على السامرو يمتد ان احد
قاله لكون السواد كان عامرا في زمن عمر بن الخطاب وحي احسنه المسلمون من الكفار (الا ان
يكون) الحي العنوة (ذميا) فعليه الخروج لان الارض للمسلمين فلا تفرق في غيرهم بدون
الخروج كغير الموات وهل عليه مع ذلك عبارة الانصاف ولا تقتضي انه عليه وثابا صريحة
فانه لا يملكه بل يقر به بالخروج (ولا يملك على الاحياء) ما (اي مواتا) (احياها من ارض
كفار صولوا على انها) اي ارض (فهم ولنا انخراج عليها) لانهم صولوا في بلادهم فلا يجوز
التعرض لشي من مبالا الموات تابع للبلد فياخر دار الحرب لا يباع على اصل الاباحة
(ولا يملك بالاحياء ما قرب عرفا) من الفار وتعلق بماله كطرقه وقتائه ما اتسم امامه
(ويجتمع نأبه) اي جماعته (ومصل ما هو مطر - هامة وعلى تراه) وعلى (الاله) التي
لا تقع بها (ورعا ومحمطة وحيو البشر) حرم (النهر) حرم (العين وتركنش لتليل) اي الحبل
المعدل يحكمها (ومدفن الاموات ومناخ الابل والمنازل المعتادة للسافرين
حول المياه والبقاع المرصدة لاصلا لاصدين) لاصلاة (الاستسقاء) لاصلاة
(الجنائز) البقاع المرصدة (الدفن الموق) او قتل الدفن (ويحرم كل مملوك لا يجوز
احياء ما تعلق بماله) كالف المذبح بغير خلاف فعليه لعموم قوله عليه الصلاة والسلام من
احيا ارضاً ميتة من غير حق مسلم فهي له ولان ذلك من صالح الملك فاعلى حكمة وذكر
نصيب شره انما يباعه) اي الحاضر (اشتره) اي الشخص منه اي الغائب (وانه) اي المدي (بصفحة) اي الشخص من الشفعة

نسبت أو حكمت لرب قبل
رجوعه عن قوله الاول لانه
رجع عن اقراره باني به حتى
غيره اشبهه ما لوقه بدين (وان
ادق شفع) على من انتقل
اليه شفع كان لشره بصفه
(شراء) اي الشفع (بالب)
وطلب الشفعة حر الدعوى
فقد الم كان الذي منه الشفع
ويذكر قدر الشفع فان اعترف
غيره وبعت الشفعة فان انكر
الشراء (فقال بل انتبه او
ورثه) خلف عليه ولا شفعة
لان الاصل معه ولم يقتض البيع
المشت الشفعة (فان نكل) عن
اليمين وبعت (او كلف الشفع
بينة) بالابيع وبعت (او انكر)
مدى على الشراء (واقر بائع)
به (وبعت الشفعة لثبوت
موجبها) (و) ينزع عنه
الشفع وليس لبايع ولا شفع
محا كمشتر لاثبات البيع في
حقه (ويبقى الثمن) ان ابي
نضنه (حتى) المسئلة
(الاخيرة) ان اقر بائع بنفسه
اي الاذن من انتزع عنه (في
ذمة شفع) متعلق بيق (حتى
بصفه مشتر) في دفع الباه
لا مستحق لغيره (والا) يكن
بائع في الاخيرة او يرفض ثمن
(أخذ) الشفع (الشفع من
بائع ودفع اليه الثمن) لاعتراؤه
بالبيع الموجب للشفعة لانه
يقرب حق الشفع وحق
المشتري فاذا سقط حق المشتري
بانكاره وبعت حتى الآخر (ولو
ادى شرك) في عقاربته
الشفعة (على حاضر بسده
نصيب شره انما يباعه)

(أنا) بمت نصيبا لثالثا بيده
 فقال لهم فليدع الأخذ لثالثه
 (فأذا قدم) الثائب (فأنكر)
 الأذن في البيع (حلف) لأن
 الأصل عنده وانزع الشخص
 وطالب بالاجرة من شاء منهما
 (وبستقر الضمان على الشفيع)
 لتلف المنافع تحت يد من ادعى
 هلى من بيده نصب الثائب
 انه اشتراه فانكر وقال اغاأنا
 وكيل فيه أوستودع له قوله
 معي عنه فان نكل له هل يقضى
 عليه في احتمالات

فقطل وتجب الشفعة فيها) أى
 شخص (ادعى) مشتري (شره)
 لمولاه) أى يحسبه رده لأن الشفعة
 حتى ثبت لازالة الضرر فاستوى
 فيه جاز لتصرفه وانعجب
 عليه وقبل إقرار وليه نفسه
 كإقراره بسبب فيه يسهو وكذا
 لو ادعى شراءه لثالث ثبت فيه
 وأخذ ما كره بذمه لشفيع
 والثائب هلى عنه أذا قدم وان
 أقر مدعى عليه بمجرد الملك
 لموكا لثائب أو لحجور ثم أقر
 ما شره يتقدم انتهت الشفعة
 ألا ينفه بأشره أو أعترف
 فثائب أو يحجور عليه بذلك
 بالشره لثبوت الملك لهما
 بالقرار فقراره بعده بالشره
 إقرارا في غيره فلا يقدل وان
 لم يذكر سبب الملك لم يثبت عنه
 ولم يطالب بدينه أذلا لثالثه فيه
 (ولا) تثبت الشفعة (مع)
 خيار مجلس أو شرط البائع
 أو مشتري (قبل انقضائه) نصلا
 الملك لم يستقر ولا يسطح حق
 البائس من الخيل والبر والزم

القاضي ان صاحب المرافى لا يملكها الهى بالأحياء لكن هو أحق به من غيره (ولا يجوز
 لإمام إقطاع ما لا يجوز لأحياءه) بمقرب من العامر وتعلق بمصالحه لأنه في حكم المملك لأهل
 العامر (وما) يقرب من العامر لكنه (لا يتعلق بمصالحه ملكا لأحياءه) كالبيعه عنه لمصوم
 ماسبق مع اتفاق المانع وهو التعلق بمصالح العامر (والإمام أقطاعه) أى مقرب من العامر
 ولم يتعلق بمصالحه لأنه هلى بالصلاة والسلام أقطع بالان الحرف العتيق مقرب من عامر
 المدينة (ولو اختلفوا في الطريق وقت الاحياء جعلت سبعة أذرع الخبز (والأشتر) الطريق
 (بمدى موضعه وان زادت على سبعة أذرع لانها للسلمين) فلا يمتص أحد منهم بشئ منها (ولا تلك
 معادن ظاهرة) بأحياءه (ولا تنحجر) أى لا يجوز لأحد ان يصحجرها لخصص بها (وهى) أى
 المعادن الظاهرة (مالا يقتدر على حمل) أن كان يتوصل الى ما فيها بالأشربة (كالحجر وقار ونفط
 وكحل وجص وياقوت وماء وناج) في عدها من المعادن نظير (وهي) وماء وبرا
 وكبريت ومقاطع طين) في جعله من المعادن نظير (ونحوها) لانه فيه ضرر بالاسلمين
 وقصفا عليهم لأن النبي صلى الله عليه وسلم أقطع أبيض بن حماله معدن شئ من الملح فلما
 قيل له انه يخرجه للماء المذ رد كذا قال أحد (ولا) تلك ولا تخر معادن (باطنة) وهى التى
 يحتاج في استخراجها إلى حفر وموتة (ظهرت) الباطنة (أولا) لانه يخرجه من لحاس وذهب
 وفضة وجوهر وشبهها (بأحياءه) متعلق بآثاره ملكا للأحياء الذى عليه هو العماره التى
 يتبهاها الهى بالاشتغال من غير ترك ارجل وهى فاسد وقريب يحتاج الى تكرار عند كل
 انقضاء (ولا) ملكا لأحياءه (ما نصب) أى غار (عنه) الماء مما كان يملكوا غلب) الماء (هلمه
 ثم نصب) الماء (عنه) بل هو باق على ملك ملاك (قبل غلبة الماء عليه) (فألم أخذته) لأنها
 لا تزال ملكهم عنه (أما ما نصب) أى غار (عنه) الماء من الجزائر والراقق) بفتح الراء
 أرض لينة أو رمال متصل بعضها ببعض (قاله) في الحاشية وقال بعضهم أرض مستوية لينة
 التراب تحته أصلاية (مما لم يكن يملكوا فلكل أحد أحياءه) بعدت أو قربت (كوات) قال
 الحارثي مع عدم الضرر ونص عليه انتهى (قال في التنتيخ) ملكا لأحياءه (ونهى في المنتهى
 قال أحد قريه وأهه الماس بن موسى أذا نصب الماء من خزرة إلى فخر رجل لم يبن فيها لأن نفسه
 ضرر أو هو ان الماء يرجع إلى رجع إلى ذلك المكان فإذا وجد منه نيار جع إلى الجانب الآخر
 فاضرر ما هو لولان الجزائر منبت الكلال والحطب فخرت بحرى المعادن الظاهرة (وليس للإمام
 إقطاع معادن ظاهرة أو باطنة) ما فيه من التفتيق وصح في الشرع جوازها لأن النبي صلى
 الله عليه وسلم أقطع بلال بن الحارث معادن القليلة حليسه أو غيرها • رواه أبو داود وغيره
 (فان كان يقرب الساحل موضع إذا حصل فيه الماصر والمصاير لأحياءه والإمام إقطاعه)
 لأنه لا يفتيق على المسلمين بذلك بل يحدث نفسه بالعل فيه فلم ينع عنه كقبة الموت وأحياءه
 بنيت له لما يصح لمن حفر ترابه ويحميه وفتح قناة له لأنه يتبهاها لاختلاف (وإذا ملك
 الهى) بأن أحياءه لا يجوز له أحياءه (ملكه) يخفى من المعادن الحامدة كعادن الذهب والفضه
 ونحوها) كالخواهر (باطنة) كانت (المعادن) (أظهاره) فيه الأرض لأنه ملك الأرض
 يصبح مع أجزائها وطقاتها وهذا قد دخل في ملكه على سبيل التبعيض فغارق الكثرة لأنه
 مودع في النقل عنها فالباطنة كالذهب والفضة والحديد والرصاص والظاهرة
 كالسجل والجص والزرنج والكبريت قال في الشرح والمبدع ولو تنحجر الأرض أو أقطعاها
 فظهر ريع المعادن قسلا حياها كان له أحياءها وعليها بما فيها لأنه صار أحق بصحيره
 وأقطاعه قريه من انعامه (وان ظهر قريه) أى الخصيان الأرض (عين ماء أو معدن جار)

المشترى بالتبعية رضوا وتقدم حكم ما لو باع شفع حصته بعد بيع شريكه (وعده شفع) ان

بعدة وثبت لتقوى على
 بذوي ككسبه لعموم الأدلة
 وأنشأ كما في المعنى القضي
 لوجوب الشفعة (ولا شفعة
 لمضارب على رب المال) بأن
 اشترى من مال المضاربة شفعة
 مشفوعة المضارب بغيره شرك فلا
 شفعة له (ان ظهر ربح) في مال
 مضارب لانه ماله فيها جزفلا
 تجب له على نفسه (والا) يظهر
 فيه ربح (وجبت) أي ثبتت
 الشفعة له فماله ملك الشفع
 له بالمال أشبهه الوكيل في
 شرائه (ولا شفعة له) أي رب
 المال (على مضارب) بأن
 اشترى المضارب من مالها
 شفعة شركه (رب المال فلا شفعة
 له) بالمال فيه لأن المال له (ولا
 شفعة) المضارب فيما) أي في
 شقص (بإعائه من مالها) أي
 المضاربة (وله) أي المضارب
 (نفسه) أي الذي عنه الشفع
 المبيع (ملك) لا يمتنع كشرائه
 من نفسه (وله) أي المضارب
 (الشفعة فيما) أي في شقص
 (بيع) أي إعائه ملكه الأجنبي
 لاحتي من مكان فيه الشفعة
 (شركة لمال المضارب) بأن كان
 في أخذها بالشفعة (حق) نحو
 كونه بدون ثمن مثله لانه مغلقة
 الربح (فإن أبي) مضارب أخذ
 بالشفعة (أخذها) أي الشفعة
 (رب المال) لأن مال المضاربة
 ملكه والشركة حقيقة له ولا
 ينفذه وهو مضارب بها لأن الملك
 تفسيره كسب ما ذون وثبت
 الشفعة ليد على مكانه لأن
 السد لا يملك ما في بدو لأزكبه
 ولهذا جازله الشراء عنه بخلافه

فوق فصل وأحياء الأرض في الموات (ان هو زعمها غلط منبيع) بحيث (يعت) الحائط
 (ماوراءه) لقوله عليه الصلاة والسلام من أحاط حائطاً على أرض فهو له ورأى أحمد وأبو
 داود عن جابر وطه ما مثله عن حمزة بن حنبل (وبكون البناء مجرب عادة) أهل (البلد
 البناءه) من أين أو أحر أو قصب أو شجر ونحوه (سواء أرادها) أي (أبناء أو زرع
 أو) أرادها (حظيرة غنم أو) حظيرة (خشب ونحوه) ولا يعتري ذلك) أي في الأعيان
 (تنسيق) ولا نصب لانه لم يذكر في التفسير والسكنى يمكن بدونه (أو) ان (بحري لها ما)
 بأن سوق اليها ما منسراً وبشر (أن كانت لا تزرع لانه) أي بالماء السوق اليها لأن نفع الأرض
 بالماء أكثر من الحائط (أو) ان (يحفر فيها) أي يكون فيها ماء فان لم يصل إلى الماء فهو كالحجر
 الشارح في الأعيان على ما يأتي) فصله (قال في التلخيص وغيره) وان خرج الماء من مقر ملكه
 الآن محتاج إلى طي فتمام الأحاديث (أو) ان (يفرس فيها غنم) بأن كانت لا تصلح
 للمراس لكثرة أعمارها ونحوه ما يقتضيه ما يفرض لانه راد قلة الحائط (أو) ان (عنه)
 عن الموات (ما لا يمكن زرعها) لا يجسه عنها كوضع البطائح) لأن بذلك يتمكن من الانتفاع
 بها ولا يعتبر ان يزرعها ويستقيها (وان كان المانع من زرعها كثيراً) لا يحار كوضع الجبال
 ناهية للأنعام (فأحياؤها قطع أعمارها وتنتهي وان كانت غضاها أو أفعارا كوضع الشجر
 في أن يقطع أعمارها ويؤثر عروقها) لا ينفذ (الزرع) لانه الذي يتمكن من الانتفاع بها (ولا
 يحصل الأعيان بمجرد الحرق والزرع) لانه لا يراد إقامة بخلاف الفرس (ولا) يحصل الأعيان
 أيضاً (بحد في بحله عليها) أي حوله الأرض التي يرد أعيانها (أو) (شرك وشبهه
 يعطونه) وبكون تحسراً لأن المسافر قد ينزل منزلاً ويحيط على راحته بهذا (وان حفر)
 في موات (بئر أعاديه) يشهد البناء منسبة إلى عادو لم يردعها بعين المكان كانت عاد في الزمن
 الأول وكانت لها آثار في الأرض نسب اليها كل قدم فلذا قال (وهي القديمة التي انطمت
 وزعم ماؤها لمجد حفرها وعجارتها) وانقطع ماؤها فاستقر حفره ملكها ومالك غيرها خسر
 ذراعاً من كل جانب) السر (غير العاديه) حرمها (على النصف) من حرم العاديه
 فهو خمسة وعشرون ذراعاً من كل جانب لاروى أو عبيد في الأموال عن مدين السبب
 قال السدنة في حرم القلب العادي خمسون ذراعاً والسدنة خمسة وعشرون * وروى
 التلخيص والدارقطني نحوه مرفوعاً وعمل من كلامه ان البئر التي لها ماء ينفعه الناس ليس
 لأحد احتيازه كالماء من الظاهر (وحرم عين وقناة) من موات حوضها (خمسائة ذراع)
 * قلت لعل المراد بذراع اليد لانه المتعارف عند الإطلاق (وحرم نهر من حلقته ما يحتاج
 النهر (اليه لطريق حركته) أي ما يلحق من طلبه السير مجرى (وطريق شايه) أي فيه قال
 في شرح المنهجي والكراية والشاوي لم أجدهم أصلاً في القنينة التي وطلعه ما مولد نان
 من قبل أهل الشام (وما يستضر صاحبه بملكه عليه وان كثر) وكذا ما ارتفق بخبره لانه
 من مصلحه (وله) أي صاحب النهر (عمل أعمار طين على النهر ونحوه) ووضع غرس
 وزرع ونحوه) قاله في الرعاية قال وان كان يجنبه مسافة لغير ما ارتفق بها في ذلك أي في تنظفه
 ضرورة (وحرم شجرة قد رمد أخصانها) الحريم (في الخلل) بقدر (مدجودها) الحديث
 إلى مدينه ختم إلى الذي صلى الله عليه وسلم في حرم شجرة فامر بجر بدنه من حوائدها
 فذرعته فكانت سبعة أذرع وأربعة أذرع عظمى بذلك (وأه أو أوداد) (وحرم) (أرض)
 أسببت (الزرع) قدر (ما يحتاجه) زارعه (الاستقرار) بط دوايح وطرح بها ونحو ذلك
 كحرف ماؤها عنه (لا يشاء عنه) لأن ذلك كانه من رافقها (وحرم دار من موات حوله)

لتر كما عند الودع او من الدعة

مطرح تراب وكناستون وعلو مامع زابو راني بابها لان هذا كله مما يرتفق به ساكنا
 (ولا حرم لدار عفو تلك الغير) من كل جانب لان الحريم من المرافق ولا يرتفق بذلك غيره
 لان ملكه احق به (ويصغر كل واحد) منهم (في ملكه) ينتفع به بحسب ما جرت به
 (العادة فان تعدى) العادة (منع) من التعدى عمدا بالعادة (ومن تجر مواثا) أي شرع
 في احيايه ممن غير ان يشته (بان حفر يترالم يصل الى مائه او اذار حول الارض) التي اراد
 احياها (ترابا او اوحارا او جدارا صغيرا) لاعاد ما ورده (اوسبق الى شجر مباح كالزيتون
 وانفسرو ب و شجرها فشفاه) بالثمن التي حمة والقاه أي قطع الاغصان الرديئة قطعها الاغصان
 جسيمة كذا ذكر في حاشية التتبع وأطال عليه وذكرناه في حاشية المنتهى (واصله) ولم يركه
 ونحو ذلك بان شندق حول الارض او حزمها او اذار وشجرها شواكا ونحوه لم يملكه ذلك (أو
 أقطع له) امام لم يملكه ذلك لان الملك اياها يكون بالاحياء ولم يحد (وهو) أي المصحر
 (أحق به) لقوله عليه الصلاة والسلام من سقى الى مائه يسقى اليه مسلم فهو له وارثا وأبو
 داود (و) كذا (وارثه) بعده يكون أحق به من غيره لقوله عليه الصلاة والسلام من ترك
 حقاً أو ماله فهو ورثته ولا به حق للورث وقام وارثه مقامه فيه كسائر حقوقه (وكذا من
 سقه) المصحر أو وارثه (اليه بنعيم) فكون أحق به من غيره لان من له الحق أفضله
 مقامه فيه (وليس له) أي المصحر أو وارثه ومن انتقل اليه من أحدهما (بعد) لأنه لم
 يملكه وشروط المسيح أن يكون مسلماً (فان ركب أي أطعم الزيتون والحروب) بعد ان شفاه
 وأصله (ملكه) لأنه لم يملكه بذلك لانتفاعه بما يارثه فهو كسوق الماله الى الارض الموات
 (و) ملك أيضاً (حريمه) بئله وتقدم (فان يتم احياؤه) أي احياها ما تجر مواثا تقدم
 (وطالبت المدة عرفاً كقولنا ثلاث سنين قيل له) أي المصحر (اما ان تحية) فملكه (او تركه)
 لمن يحميه (ان حصل مشقوف الاحياء) لأنه شق على الناس في حق مشق لثمنهم فلم يكن من
 ذلك كمال وقف بطريق شق أو مشقة ماله ومعدن لا ينتفع ولا يدع غيره ينتفع (مان طلب
 المصحر) الملهة لئلا يمل شجره من الزلزال أو قبلها لم يملكه (ان لم يسير) وان لم يكن
 له عذر زلزال (عمل) بل يقال له امان فحرر واما ان ترفع بذلك فان لم يجره كان لغيره مما رتبها
 (وان احياها غيره) أي غير المصحر (في مدتها) له أو قبلها لم يملكه (لغيره) قوله عليه السلام
 من احيا أرضاً ميتة في غير حق مسلم فهي له ولانه احياها في حق غيره فلم يملكه ولان حق
 المصحر أسبق فكان أولى (و) ان احياها أحد (بعد ما) أي بعد مضي مدة الملهة (ملكه) من
 احياها كالف في الانصاب لا أعلم فيه خلافا انتهى وذلك لان الاول لا ملك له وحقه زال باحياضه
 حتى مضت مدة الامهال (ومن زل من وظيفة) من امامة أو خطبة أو تدريس ونحوه (لا زيد
 وهو) أي يز بدله (أي الوظيفة) (أهل لم يتترعهم فيها) لتعلق حقها (فان فر وهو) أي
 قرره من له الولاية كالنظر من الارله (والا) بان لم يجره من له ولاية التقرر (وهي) أي
 الوظيفة (النازل) لان لم يحصل له رغبة مطلقة عن وظيفته (وقال الشيخ لا يشين المنزول له
 ويولى من له الولاية من يستحقها شراً) واعترضه ابن أبي المجدلية لا يجوز ان يكون نزوله
 بعوض أو لأو على كل يحصل منه رغبة مطلقة عن وظيفته ثم قال وكلام الشيخ قضيه في عين
 فحصل ان المنزول له ليس أهلاً لم يحصل منه قال في المدع وفيه نظر فان النزول بقيد
 الشغور وتندسقط حقه بشغوره اذا لاقط لا بد ووقوله قضيه في عين الاصل عدمه وقال
 الموضع فخلص كلام الاصحاب يستحقه من نزول له ان كان أهلاً ولا المناظر قوله يستحقه شراً
 انتهى وما يشبهه النزول عن الوظائف النزول عن الاقطاع فانه نزول عن استحقاق يختص به

سماها امامه والاعتماد ينال الامانة (ولو تعلق من بين ماله) ولم يذهب بها حتى منه الحديث عمر و بن شبيب من أبيه من حده مرفوعا

من عرته ضمن انسابه دية
 ذبحت من بين ماله يحمل على
 التفریط (ولزمه) أي الدبيع
 (حفظها) أي الدبيعة (في حرز
 مثلها عرفنا) لقوله تعالى ان الله
 ما مكر ان تدوموا الامانات الى
 أهلها ولا يمكن ادائها بدون
 حفظها ولان المقصود من
 الاطعام الحفظ والاستبعاد
 التزام ذلك فاذا لم يصفطها لم
 ينفذ مال الزمة (حزق رقة)
 أي في كل مال يحسب ما بقي
 بابها (فان يفسد) أي يفسد
 (دج) أي الوديعه تان قال
 اسقطها ههنا البت او افانوت
 (فاورزها يدونه) أي دون العين
 رقبته في الحفظ ففانوت
 (ضمن) لها الفسده ولا يثبت
 الدار فتنف في ماله ما سهل
 نقا وجوه (ولوردها الى الحرز
 (العين) بسد ذلك وقطعت فيه
 فضمنها لنفسه بوضعها في
 الدون فلا تعود الى الامانة لا
 بعد حجب (و) ان حرزها
 (عنه) أي الحرز العين في الحفظ
 (أو) حرزها في حرز (قرقه)
 أي الحفظ منه كالوديعه حقا
 وقاله البسه في ضميرك فليس
 في بصره (ولو لم يفسد حاجه
 لا يضمن) الوديعه ان تلفت لان
 تعيين الحرز يقتضي الاذن في
 مثله كن أكثر ارضاء زرع
 بزه زرعها ما هو مثله ضررا
 واقتضى الاذن فيها ما سلف
 من باب أولى كزرع ما هو دون
 البر ضررا ولا فرق بين الجبل أولا
 في غير المصغر بين النخل اليه
 قاله الحارثي وفي التلخيص

تقصيص الامام له استغلاله أشبه
 قاله ابن نصر الله وغيره قلت وان لم يتم
 له (وقال ابن القيم ومن يده ارض حرجية فهو
 عنه أقرها بأدى أو بابها بالخارج الذي
 يملكونه (وزعموا رتبته كذلك) ويكون
 هي يمدوا لمن ورثته (ودفعه الى غيره) لانه
 (فالمتروله) أي حرجا (والمترأحق بها) من غيره
 ما يحجب صاحب الفروع وغيره (والمترأحق
 لانه أقاله مقامه أشبه من تجميعه ما
 اليه قال في الفروع وغيره (أي التجميع
 عن رتبة زرع بذهل بشرقها غيره (فرا
 المذكور لما لا يكون قبل القبول من المتروله
 الامضاء من له ولاية ذلك فانه حينئذ يشبه
 املا بقول) من المتروله (أو الامضاء) من له
 المتروله (أو الامضاء) من له ولاية ذلك
 (فيه) أي المتروله عنه لان الحق انتقل الى المتروله
 وأما رتبته اذ هو حق له نقله الى غيره وهو مطلق
 من منها أشبه ما رتبته هذا وما ذكره المصنف
 بطوله في شرح المتبني (وهو) أي المتروله عنه
 من تجميعه (يشبه) بالمتروله (أما حاربه) ليس
 عن ما سواه ولا المتروله زوال من المكان الذي
 هو فصل في الاقطاع وقسمه الى ثلاثة أقسام
 واطاع رفاق وقسم القاضي اقطاع التملك الى
 الاستغلال له على ضربين عشرون راج (وللامام
 والسلام أقطع بلال بن الحارث العتيق وأقطع
 وجع من العصابة (ولا عليك) أي الموات
 (بل يصير) المقطع (كانت حرجا في الاحياء) لا
 تملكها له (اليه) ولا ينفذ في الامان ان يقطع
 أكثر من ذلك فتصيرها الى الناس في حق مشرك
 أحدا (أكثر من) أي بما يسبقه على احيائه (ثم
 منه كالستر جمع من بلال بن الحارث ما يحجز
 اقطاعه الله عليه وسلم (وله) أي الامام
 (ويحجز الاقطاع من مال الجزية) المعروف في عصر
 والظاهر ان رادهم أي الاحياء (بالمصلحة)
 كان ابتداءه (أي الاقطاع) لمصلحة ثم في ابتداء
 أي الارض التي أقطعها الان الحكيم بزرع حلت (وله)
 الواسعة ورعاية المساجد المتسعة غير المحظوظة) لانه في ذلك ابتداء من حيث لا يجر

الجبلوس الانبياء ليضر بالمادة فكان الامامان يجلس فيها (مالم يضيّق على الناس يصبر) عليه ان يجلس من يرى انه يضر بالمادة ولا يملك ذلك المقطع ويكون المقطع (حق الجبلوس) عينة السابق اليها لاقطاع المحسن لا يمسق حته بقتل متاعه بخلاف السابق (مالم بعد الامام فيه) أي في اقطاعه لانه كان له اجتهاد في الاقطاع له اجتهاد في استرجاعه وعمل بما تقدم ان رجعة المحدث لو كانت عهدة لم يجز اقطاع الجبلوس بها لانهم المحدث (فان لم يقطعه) أي الى الطريق الواسع ورجاب المسجد غير المحروطة (الامام) احدا (فان سبق اليها الجبلوس فيها بغرضه) لقوله عليه الصلاة والسلام من سبق الى المالم يسبق اليه مسلم فهو احق به واتق اهل الاضار في سائر الاعصار على اقرار الناس على ذلك من غير نكير وعمله مالم يضيّق أو يضر بالمادة (وكبر) السابق اليها (حق) بها ولو ليس الامام يسبق متاعه عنها) السابق (وان اطال الجبلوس فيها ازل) لانه يصبر كالمثلك ويختص بفتح ساويه فيه غيره وان كان يترك متاعه لم يجز لغيره ان له وان نقل متاعه كان لغيره الجبلوس فيها ولو لم يأت القليل (وان) نقل متاعه ليكن (نحاس) غلامه أو اجنبه الصفت له المكان حتى يعود فهو كالترك المتاع فيه) وليس افسره الجبلوس فيه (وليس له) أي الجالس بطريق واسع وشعر (الجبلوس بحيث يمنع جاره ربه المعاملين لمتاعه أو) يمنع (وصولهم) أي للمعاملين (اليه) أي الى جاره (أو يمنع عليه) أي على جاره (في كبل او وزن أو أحد أو اعطاه) لحدوث لاضر ولا ضرر (وله) أي الجالس بطريق واسع أو رجعة معه غيره محروطة (ان يظل على نفسه فيها لاضر رغبة من ياربه) أي يصبر (وكساه) لدهاء الحاجة الى ذلك (وليس له ان يني ذلك لغيره) في الطريق ولو واه او تقدم في الصلح ولا في رجعة المسجد افسره من المتعني (فان سبق اثنين فما كثر اليها) أي الى الطريق الواسع أو الى رجعة المسجد غير المحروطة (أو) سبق (الى خان مسبل أو) سبق (الى) (رباط أو) الى (مدرسة أو) الى (خانكاه) ويقال خانكاه (لم يوقف فيها) أي المذكو امن الرباط والمدرسة والخانكاه (على تزييل نظر) وضاق المكان من انتفاع جميعهم (امرع) لانهم استوا في السابق والفرقة مميزة (ومن سبق الى المحدث ما ح) غير ملوك (فهو احق) بما ساهل منه) باطنا كان المحدث أو ظاهرا المحدث من سبق الى المالم يسبق اليه مسلم فهو له (والمنع) السابق (مادام احدا) للحديث (ولو طال) مدة له (و) قال (في الفتى والشرح فان اخذ قدر حاجته واراد الاقامة بحيث يمنع غيره من متاعه من ذلك) لعدم دعاء الحاجة اليه (فان سبق اثنين فما كثر اليه) أي الى المحدث السابق (وضاق المكان من اخذهم جملة افرع كطريق) أي كاسبق اثنين فما كثر الى طريق واسع وضاق من جلوسه ما فقرع بينهما كاسبق (وان حفره) أي المحدث (انسان من جانب آخر) غير الذي حفره منه السابق (فوصل الى النبل لم يكن له) أي السابق (منه) لان حقه انما يعلق به وصل اليه دون غيره (ومن سبق الى مباح فاحذر منه مثل ما ينبت في الجزائر والرقاق وكل موطن من الطرافة والقصبة والشعراو تجر الجبل وضيق ذلك من النباتا أو) سبق (الى الصيد ولو جمع كما و) سبق (الى) غير وسط (وغر مباح) (واثر ورمز من نحو) كمل وعمل محل (وما ينشده الناس رغبة منه) كظمه شي من عدم رغب عنه وثار في حرس ونحوه وما يتركه المصادم من الزرع والقاط من الفير رغبة عنه (ملكه) اخذهم سلبا كما اودعها لبيت السابق (والملكه مقصود به على القدر المأخوذ) فلا يملك مالم يجز ولا يمنع غيره منه (وان سبق اليه) أي المباح (اثنين) فما كثر (فمن بينهما) بالنسبة لانهم استوا في السبب والقسم فكيف حذرنا من تأخير المني (وكان لا اخذ)

بلا خوف منتهى الاله ليس يوديع بل وصكل في حفظها فلا يخسر جهان ملك صاحبها ولا من موضع استأجره لها الا ان خاف عليها فله ان يخرجها لاله مأمور بحفظها وقد اتين حفظها في اخرجها ويلم منه انه لو حضر ربه في هذه الحال لآخرهما وكالمستودع اذا خاف عليها (وان نهى) ربه (من اخرجها) من مكان هبته لحفظها (فانجرها) وديع منه (لغشيان) أي وجود (حق) الفالس منه الهلاك كحريق ونهب فتلفت (لم يضمن) ماتت بقله (ان وضعا في حوزة مثلها أو فوه) لتبين ثقلها لان في تركها تضيقها (بان تذر) عليه مثل حوزة الاول وقوفه (فأخرضا في دونه) الى الحفظ فتلفت به (اي ضمن) لاله حفظها من تركها فكانها وليس في وسعه اذن سواء (وان تركها اذن) بكانهم غشيان ماه القالب منه الهلاك فتلفت ضمن لتضرعه ويرحم (أو اخرجها) من حوزته مال كنهها عن اخرجها منه (لتر خوف فتلفت) بالامر المخوف أو غيره (ضمن) سواء اخرجها اليه أم لا أو رزقه (مان قال) له مال كنهها لا تخسرهما وان خفت عليها لحصل خوفها واخرجها) خوفا عليها (أو) أي ولم يخسرهما مع الخوف (فتلفت) مع اخرجها أو تركه (لم يضمن) لاله ان تركها فهو مثل امر صاحبها

لنبيه من اخرجها مع الخوف كالوارة بلا فقه أو ان اخرجها فقد زده خيرا وحفظا كالوارة لانه ان تلفها فخر تلفها حتى تلفت وان اخرجها

لأن علفها وسقيتها من كمال الحفظ الذي التزمه بالاستدعاء بل هو الحفظ بعينه اذ الحمار لا يسبق عادة بدو سماعها بل زمانه (و لا ضمن (انها ملك) عن علفها وسقيتها أفتر حتى ماتت لا مثاله كالأمر يقتلها فقتلها (و يحرم) ترك علفها وسقيها طلقا فخرمها في نفسها فحبس أحوالها حتى الله تعالى (وإن أمر به) أي أمر بها الوديع علفها (لزمه) لما سبق ولأن أخذها من مالكها عليه (وإن) قل بدو وسقي الوديع (أتركها في حيث) فتركها في يده (لوق) كمن ضمن لأن الجيب أحرز لانه قد ينسى فسد الشيء من يده أو كنه (أو) قل له أتركها في مكان فتركها في يده أو كنه (بأن قال له أتركها في يدك فتركها في يده) لأن سقوط الشيء من اليد مع التسيان أكثر من سقوطه من الكم ونسقط اضطرار اليط على اليد بخلاف اليد فكل منهما الذي من الآخر حفظا من وجه (أو أخذها) أي الوديع (و سقها وأمر) بالنساء للجهول أي أمر مالكها (حفظها في يده) فتركها في حين مضيه أي فوق مالكها إن يعنى فيه (فقلت) قبل مضيه بها إلى بيته ضمن لأن البيت أحفظ وفي تركها أي مضيه فخرم بط (أو قال) لهدمها (أحفظها في هذا البيت ولا تدخله أحدا مخالف) وأخذ غيره (فقلت يحررقها ويحرقه) كتب (أو سرقه ولو من غير داخل) إلى البيت

باللحم والجلد فثقت لحم كالحذر (وإن بصل) ٤١٤
لأن علفها وسقيتها من كمال الحفظ الذي التزمه بالاستدعاء بل هو الحفظ بعينه اذ الحمار لا يسبق عادة بدو سماعها بل زمانه (و لا ضمن (انها ملك) عن علفها وسقيتها أفتر حتى ماتت لا مثاله كالأمر يقتلها فقتلها (و يحرم) ترك علفها وسقيها طلقا فخرمها في نفسها فحبس أحوالها حتى الله تعالى (وإن أمر به) أي أمر بها الوديع علفها (لزمه) لما سبق ولأن أخذها من مالكها عليه (وإن) قل بدو وسقي الوديع (أتركها في حيث) فتركها في يده (لوق) كمن ضمن لأن الجيب أحرز لانه قد ينسى فسد الشيء من يده أو كنه (أو) قل له أتركها في مكان فتركها في يده أو كنه (بأن قال له أتركها في يدك فتركها في يده) لأن سقوط الشيء من اليد مع التسيان أكثر من سقوطه من الكم ونسقط اضطرار اليط على اليد بخلاف اليد فكل منهما الذي من الآخر حفظا من وجه (أو أخذها) أي الوديع (و سقها وأمر) بالنساء للجهول أي أمر مالكها (حفظها في يده) فتركها في حين مضيه أي فوق مالكها إن يعنى فيه (فقلت) قبل مضيه بها إلى بيته ضمن لأن البيت أحفظ وفي تركها أي مضيه فخرم بط (أو قال) لهدمها (أحفظها في هذا البيت ولا تدخله أحدا مخالف) وأخذ غيره (فقلت يحررقها ويحرقه) كتب (أو سرقه ولو من غير داخل) إلى البيت

فقلت (لم يضمن) لأنه لم يتداول
يفرط (والأ) يكن له عذر ومن
دفعها إلى الأجنبي (ضمن)
لتعديه لأنه ليس له أن يودع بلا
عذر (ولذلك) الوديعه إذن
(مطالبة الأجنبي أيضا) سجد
الوديعه لأنه فوض ماله إليه
فضمنه أشبه المودع من الناس
(وله) أي الأجنبي (القرار)
أي قرار الضمان (أن علم الحال)
لتعديه فإن لم يعلم على وديع أول
لأخبره (وأنزل) مودع يفتح
للحال (لما) على وديعه فمروها
(ضمنا) أي المودع والمسلم أما
المودع فلنساتات دلالة الحفظ
المأمور به أشبه ما لو دفعها لغيره
وأما المسلم فسلالة المتلف لها
(وعلى المصلح القرار)
لمباشره (ومن أراد سفرا)
وبنده وديعه (أو) لم يرسر قابل
(تخاف عليها عنده) من ثياب أو
غسق ويومها (ردحا) إلى
مالكها (أو) إلى (من يحفظ
ماله) أي مال مالكها (عادة)
مكثروجه وعنده (أو) إلى
(وكيله) أي وكيل مالكها (في)
قبضها إن كان لأنفذه غطما
له من دركها وأبعدا لالحق
إلى مسدده فأن دفعها إلى حاكم
إذا ضمن لأنه لا ولاية له على رشيد
حاضر وعليه مؤثردها لتعديه
(ولا يباشر) الوديع (بها) مع
حضر ومالكها أومع من يحفظ
ماله أو يكسبه بدون إذن ربها
(وإن لم يفتح عليها في السفر) أو
(كان) السفر (أحفظ لها)
فيضمن لمن تفرقه لأنه بقوت
على مالكها إمكان استرجاعها

وخطاظر بها لحيث إن المسافر وماله لم يبق قلت إلا ما في الله أي على ذلك هذا ما هو في المعنى

والوزير الفائق وغيرهم وهو
الصواب وقال (الفتح) في
التفريع بعد ان قدم معنى
ماسق (والذهب) أي
له السفر بها (والخاتمة) أي
ان لم يخط عليها في المقر وكان
أحفظ لها (وفس عليه) أي
على ان له السفر بها (مع
حضوره) أي مالكتها (انتهى)
فلا يضمن ان تلفت معصواه
كان به ضرر قال السفر أو لا
لانه تنقل الى موضع ما مأمون كما
لنقلها في البلوغ له ان لم ينه
عنه كما في الفروع وفي المصح
والوجز والغالب السلامة وله
ما أتفق عليه من الرجوع
القاضي وفي الفروع ويتوجه
كقوله (فان لم يجد) أي يجد
الوديع مالكتها وقد اراد السفر
(ولا) وحده (وكيف) هلقت ولا
من يحفظ ماله عادة (حلها
معه) على القولين (ان كان)
السفر (أحفظ) لها (ولم ينه)
مالكتها عنه لانه موضع حاجة
فان تلفت لم يضمن ان ينه
عنه مالكتها بسايرها
وبعض ان فعل الأنفرد كلامه
أهل البلد أو هو من عدد أو
حرق أو غرق فلا ضمان ولا يجب
الضمان بالترك (والا) يكن
الفرس أحفظ لها ولو استوما
أزواتها المالك عنه (دفعها
لحائز) لقيامه مقام صاحبها عند
غيبه (فان قدر) دفعها لحائز
(فلنذكر) أي كودع (حضره
الموت) لان كلام السفر
والموت سبب نفروج الودعة
من يده وروى الله عليه السلام كان عند موتها نعت فلما اراد الهجرة

الدواب موضع مرعى موافق أوجي لانه عليه الصلاة والسلام شرك الناس فيه قاله في
الأحكام السلطانية وان كان الحلي لكافة الناس تساوي فيه جميعهم فان خص به المسلمين اشترك
فيه غيرهم فتدبرهم ومنع منه أحد لالذمة وتوان خص به الفقراء منع منه الاغنياء أو أهل الذمة ولا
يجوز ان يخص به الاغنياء ولا أهل الذمة

باب الجعالة

بثلاث الخب * روى عن ابن مالك مشتقة من الجعل بمعنى التسعة لان الجاعل يسمى الجعل
لأن يعمل له أو لأهل أو من الجعل بمعنى الإيجاب يقال جعلت له كذا أي أوجبت وسمى ما يعطاه
الانسان له أمر يفعله جعلا وجعالة قاله ابن فارس والأصل في مشروعيته قوله
قماي وإن جاءه رجل يعمر وحديث اللديغ (وهي جعل شيء) من المال (معلوم جازية)
بالزينة أو الوصفو (لا) يشترط ان يكون معلوما أن كان (من مال حربي فيصير) ان يصير
الامام من مال حربي (مجهولا) كثل مال لان الحربي وشبهه ان يدل على قلة ونحوها وتقدم
في الجعالة وقوله (ان رد له عملها) متعلق بجعل (ولو) كان العمل المباح (مجهولا)
نحو ما فعلت في الجعالة أو رد لقطعة من نعين مرضها لان الجعالة جازية لكل منهما فبعضها فلا
يؤدى الى ان يلزمه مجرور بخلاف جازية (و) يصح ايضا ان يصير (على) ان يعمل له
(مدة ولو بمجرور) كن حرس زمني فله كل يوم كذا (سواء جعل له ما يشاء من نصيب
جائزته) وهو جائز ان تصرف له بمشئلا (ان رددت لقطعة فذلك كذا) يستغنى عن رددها (لا)
يستغنى من رددها سواء) أي سوى الخاطب بذلك لان بها الجعالة على رددها وان كانت بيد
انسان فجعل له مالكتها جعلا ليردها لم يبعه أخذ ذكره في المبدع (أو) جعله (غير معي) بان
يقول من رد لقطعة أو وجدها) فله كذا (أو) من (بني هذا المانط أو) من (رد عدي)
الآتي (فله كذا فيصير المقتد) مع كونه تملقا لانه في معنى الماوضة لا تملقا فخصنا
(ويستحق) العامل (الجعل بالرد) أي يعمل ما جوعيل عليه كذا لقطعة أو العبد وبنائه
المانط ونحوه (ولو كان) المسمى في رد الآتي (أكثر من دينار أو) أكثر من (انتي عشر
درهما) فله كذا قد استمر على الجاعل العامل (وان لم يكن) المسمى (أكثر من دينار أو)
انتي عشر درهما (فله) أي العامل (في) رد (العبد) الآتي (ما قدره الشارع) دينار أو
انتي عشر درهما ونافي التسعة قطع به الحارفي وصاحب المبدع لان من أوجب عليه الشارع
شيا مقدرا من المال عند وجوبه استمر عليه كذا لا وجوبه كذا درهم مال الكتابة
للكاتب عند أدائه مال كذا وفيه في الفروع أنه لا يستحق الا المسمى قال في التفتيح وشرح
المنتهى وهو ظاهر كلام غيره وأطلق الوجه في المنتهى (فنقله) أي العمل المسمى عليه
الجعل (بعد ان بانه الجعل استحقه كدين) أي كسائر الديون على الجاعل لان المقتد استحق
بشأن العمل فاستحق ما جعل له كالمجرى في المضاربة (و) من بلفه الجعل (في اثنته) أي أدائه
العمل الذي سمي الجعل لم يعمل (يستحق) من الجعل (حصة تمامه) أي العمل ان آتاه
بنينا للجعل لان عمله قبل بلوغه وقع غير مأذون فيه فليستحق عنه عوضا لانه بذل
من نفسه من غير ما ياتى من فله قبل ان يذمه الجعل (والجاعة) ان فعلت الجاعل عليه
(تقتسه) أي الجعل لانهم اشتركوا في العمل الذي به استحق الجعل بخلاف ما لو قال من دخل
هذا القف فله دينار دخله جاعة حتى كل واحد منهم دينار لانه دخل دخولا كاملا بخلاف

رَدَ الْقَطْعَ نَحْوَهُ فَاتَهُ لَمْ يَرِدْهُ أَوْ أَحَدٌ مِنْهُمْ رَدًا كَمَا لَوْ مِنْ نَحْوِ ذَلِكَ قَالَتْ مَنْ تَقَبَّ السُّورَةَ فَلَهُ دِينَارٌ
فَتَقَبَّ ثَلَاثَةَ نِصْفِ أَوْ أَحَدًا أَشْرَكَ وَافٍ الدِّينَارُ وَانْ تَقَبَّ كُلُّ وَاحِدٍ تَقَبًّا اسْتَحَقَّ كُلُّ وَاحِدٍ دِينَارًا
(وَأَزَادَ) الْعَامِلُ الْقَطْعَ أَوْ الْعِدَّ وَنَحْوَهُمَا (لَمْ يَكُنْ لَهُ الْخِصْمُ) أَيْ خِصْمُ الْمُرْدُودِ (عَلَى الْجَمْعِ)
فَلَمْ يَحْسَبْ عَلَيْهِمْ وَتَلَفَ خِصْمَهُ (وَأَنْ تَلَفَ الْجَمْعُ) سِدِّ الْمَجْمَعِ (كَانَ لَهُ) أَيْ الْعَامِلُ (مِثْلُهُ) إِنْ
كَانَ مِثْلًا أَوْ الْيَمَانِ لَمْ يَكُنْ مِثْلًا (فَقِسْمَتُهُ) أَزَادَ (فَانْ فَاتَتْ بَيْنَهُمُ) أَيْ بَيْنَ الْجَمَاعَةِ الْعَامِلَيْنِ
(لِجَمْعِ الْوَاسِعِ) عَلَى رَدِّهِ (دِينَارًا) (لَاخِرَ) دِينَارِ بْنِ (اَثْنَيْنِ وَ) جَمْعُ (لَاخِرَ) لَانْتِ
دَنَائِرٍ (جَارٍ) عَلَى مَا تَرَاهُ عَلَيْهِ (فَانْ) رَدَّهُ وَاحِدًا اسْتَحَقَّ جَمْعُهُ وَانْ رَدَّهُ لثَلَاثَةِ فُلْكَ
وَاحِدًا ثَلَاثَ جَمْعِهِ (وَأَنْ رَدَّهُ اِثْنَانِ مِنْهُمْ فَلَكَلْ مِنْهُمَا نِصْفُ جَمْعِهِ) وَانْ جَمْعُ لِحَدِّهِمْ دِينَارًا
وَلَا تَخْرُجُ عَنْ عَوَضَاتِهِمْ وَلَا قُرْدُوهُ لِلصَّاحِبِ الدِّينَارِ ثَلَاثَةَ وَلَا تَخْرُجُ عَنْ جَمْعِهِمَا (وَأَنْ
جَمْعُ) رَبِّ الْعِدَّةِ الْآتِي مِثْلًا (وَاحِدٌ مِنْهُمْ) كَرَبِّ شَيْءٍ أَوْ رَدِّهِ (قُرْدُهُ) زَيْدٌ (هُوَ) آخَرُ مَنْ مَعَهُ
وَقَالَ رَدُّ دَنَائِمَ مَعَاوَنَةً (أَيْ زَيْدٌ مِثْلًا) (اسْتَحَقَّ) زَيْدٌ (جَمِيعُ الْجَمْعِ) وَلَا شَيْءَ لَهَا (لَأَنَّهُمَا تَرَاهُ
يَعْلَمُهَا) (وَأَنْ قَالَا رَدُّ نَاهٍ لِنَاخِذِ الْعَوْضِ لَا تَقْسِمُ الْفُلْكَ لَهَا) (لَأَنَّهُمَا لَمْ يَنْفِرْ جَمْعُ) (وَلَهُ)
أَيْ زَيْدٌ (ثَلَاثَ الْجَمْعِ) لَانَّهُ عَلَى ثَلَاثِ الْعَمَلِ (وَأَنْ نَادَى بِغَيْرِ صَاحِبٍ لِنَاصِ الْفُلْكَ قَالَتْ مَنْ رَدَّهَا
فَلَهُ دِينَارٌ فَرَدَّهَا رَجُلٌ) أَوْ أَمْرًا (فَالِدِينَارُ عَلَى الْمُنَادِي لَانَّهُ شَيْءٌ) أَيْ اَلتَّرَمُّ (الْعَوْضُ) وَلَا شَيْءَ
عَلَى رَبِّهَا لَمْ يَلْتَزِمَهُ (وَأَنْ قَالَتْ) الْمُنَادِي بِغَيْرِ صَاحِبٍ الْفُلْكَ (فِي التَّنَادُ كَالْفُلْكَ مِنْ رِضَا تَتَى
فَلَهُ دِينَارٌ) وَلَمْ يَكُنْ رَبِّهَا كَالْفُلْكَ (فَرَدَّهَا رَجُلٌ مِنْ بَعْضِ الْمُنَادِي) لَانَّهُ لَمْ يَلْتَزِمِ الْعَوْضُ وَالرَّادُ
مَقْصُرٌ بَعْدَ الْأَسْبَاطِ (وَأَنْ رَدَّهُ) أَيْ الْعِدَّةَ نَحْوَهُ (مَنْ دُونَ الْمَسَافَةِ الْعَمَلَةِ) كَانَ قَالَتْ رَبُّ
آتَى (مَنْ رَدَّ عِدَّتِي مِنْ بِلْدٍ كَذَا فَرَدَّهُ) أَنْسَانٌ (مِنْ بَعْضِ طَرَفِهِ) أَيْ طَرَفِ بِلْدِ الْمَدَامِ
(وَأَنَّهُ) اسْتَحَقَّ (بِالْقَطْعِ) مِنَ الْعَمَلِ الْمَسْمُومِ فَإِنْ كَانَ الْجَمْعُ الَّذِي رَدَّهُ مِنْهُ نِصْفَ الْمَسَافَةِ
اسْتَحَقَّ نِصْفَ الْمَسْمُومِ (وَأَنْ كَانَ أَقْلَ أَوْ أَكْثَرَ فَنَصَبَهُ) (وَأَنْ رَدَّهُ) (مِنْ) مَوْضِعٍ (أَبْلَعَهَا) أَيْ
مِنْ بِلْدَةِ الْمَسْمُومِ (لَهُ الْمَسْمُومُ) لَانَّهُ لَمْ يَجْعَلِ لِنَازِلِهِ عَلَى الْمَسَافَةِ عَوْضًا فَلَمْ يَسْتَحَقَّ الرَّادُ
فِي حَقِّهَا يَلْتَزِمُهَا (وَأَنْ رَدَّهُ) الْعَامِلُ (مِنْ غَيْرِ بِلْدِ الْمَسْمُومِ) وَمَنْ غَيْرِ طَرَفِهِ (فَلَا شَيْءَ لَهُ)
لَا نَزَبَ لَمْ يَجْعَلْ عَلَى رَدِّهِمْ غَيْرَ الْبِلْدِ الَّذِي عَلَيْهِ عَوْضًا فَالرَّادُ مِنْ غَيْرِهِ مَتَّبِعٌ بِعَمَلِهِ (كَأَلَوْ
جَمْعُ) رَبِّ آتَيْنِ (لَهُ) مِنْ رَدِّ أَحَدِهِ (يَهُ) كَمَا لَمْ يَشَأْ (مَعْتَقِرًا) الْعِدَّةَ (الْآخِرَ) فَلَا يَسْتَحَقُّ
الَّذِينَ (قُلْتُ بِلْ مَقْدَرَهُ الشَّارِعَ وَكَذَا) الْقِيْلَا (وَأَنْ قَالَتْ) رَبِّ آتَيْنِ (مَنْ رَدَّ عِدَّتِي فَلَهُ
كَذَا فَرَدَّ أَحَدُهَا فَلَهُ نِصْفُ الْجَمْعِ) لَانَّهُ رَدَّ نِصْفَهُمَا وَبَاقِي لَوَهِ بِقُلْتُ تَسْلِيهِ لَمْ يَسْتَحَقَّ شَيْءًا
إِنَّمَا الْعَمَلُ الْجَمْعُ عَلَيْهِ مِنْ قَوْلِهِ (قُلْتُ إِنْ بُلِعَتْ الْجَمْعُ لَمْ يَسْتَحَقَّ) أَيْ الْجَمْعُ وَلَا شَيْءَ مِنْهُ
لَا مَتَّبِعٌ بِعَمَلِهِ (وَحَرَمٌ) عَلَيْهِ (أَخَذَهُ) أَيْ الْجَمْعُ لَانَّهُ مِنْ كُلِّ الْمَالِ بِالْمَاطِلِ وَسَوَاءُ رَدَّ
قَبْلَ الْوَجْعِ الْجَمْعُ أَوْ بَعْدَهُ أَذِ الْجَمْعِ فِي مَقَابِلَةِ الْعَمَلِ لَا التَّسْلِيمِ أَيْ تَسْلِيمِ الْمُرْدُودِ نَحْوَهُ
(وَيَبْعُ الْجَمْعُ بَيْنَ تَقْدِيرِ الْمَدَّةِ وَالْعَمَلِ) كَانَ يَقُولُ مَنْ خَاطَى فِي هَذَا الشُّرْبِ فِي يَوْمٍ فَلَهُ كَذَا
فَانْ أَتَى بِهَا اسْتَحَقَّ لِلْعَمَلِ وَلَمْ يَلْزَمْ شَيْءٌ آخَرُ وَإِنْ نَفَسَ فِيهَا لَزِمَتْهُ شَيْءٌ فَلَهُ فِي
الْتَّرَمِّ مِثْلًا لِنَاخِذِ الْإِجَارَةِ فَالْعَامِلَةُ وَأَنْ كَانَتْ فَوْعَ إِجَارَةٍ لَكِنْ تَخَالَفَ فِي أَشْهُاءِهَا هَذِهِ
السُّئْلَةُ وَمِنْهَا أَنْ الْفَاعِلَ لَمْ يَلْتَزِمِ الْفِعْلَ وَأَنْ الْعَقْدَةُ تَقَعُ لَامِعٍ مَعَيْنٍ كَنْ فَصَلَّ كَذَا فَلَهُ كَذَا
(وَكُلُّ مَا جَازَا نَكُونُ عَوْضًا فِي الْإِجَارَةِ جَازَا نَكُونُ عَوْضًا فِي الْإِجَارَةِ) فَيَصْغُرُ الْجَمْعُ لِمَا جَمْعُ
نَفْسَتِهِ وَكُسُوفُهُ كَأَسْتِثْنَاءٍ بِذَلِكَ مَقْرُودًا أَوْ مَعْدُومًا مِمَّا وَرَدَّ بِلَاغًا لِنَفْسِهِ لَمْ يَجْعَلْ بِجَمْعِهِ وَلَمْ يَمَالْ
حَرَمِي وَتَقْدِيمُ (وَكُلُّ مَا جَازَا أَخَذَ الْعَوْضَ عَلَيْهِ فِي الْإِجَارَةِ مِنْ الْأَجْمَالِ جَازَا أَخَذَهُ) أَيْ الْعَوْضُ
عَلَيْهِ فِي الْإِجَارَةِ لَمْ يَجْعَلْ أَخَذَ الْعَوْضَ عَلَيْهِ فِي الْإِجَارَةِ كَأَقْدَانِهِ وَالزَّمْرُ وَسَائِرُ الْهَرَمَاتِ لَا يَجُوزُ

فَضَاعَتْ (مِنْهَا) أَيْ الْمُرْدُودُ
لَا تَنْفَرُ بِهَا لِمَا تَدْعُو فِي سَفَرِهِ
لِلْأَصْلِ إِلَى صَاحِبِهَا وَرِجَاعِي
مَوْضِعُهَا أَوْ أَمَا بِهَا أَفَرَدَتْهَا
أَعْلَمُ الْمُرْدُودَ بِهَا غَيْرَ تَقَعُ لَانَّهُ رَدَّهَا
أَخَذَهَا أَوَّلَ عَلِيمًا أَوْ أَعْلَمَ بِهَا غَيْرَ
سَاكِنٌ فِي الدَّارِ لَانَّهُ لَمْ يَرُدَّهَا
أَبَاهَا وَلَا يَمْسُكُهَا حَقًّا وَلَا
بِغَيْرِ مَصَافِرٍ (وَعِدَّ) وَدَعَى
سَفَرِهِ (فَالسَّفَرُ بِهَا تَلَفَتْ
بِالسَّفَرِ) لَانَّ أَدَاءَهُ فِي هَذِهِ
الْمَسَافَةِ تَقْتَضِي الْأَذْنَ فِي السَّفَرِ
بِهَا (وَأَنْ تَعْدِي) وَدَعَى
وَدِيعةً كَانَتْ دَانَةً (فَرَكِبَهَا
لَا شَيْءًا) أَوْ حَقَّقَهَا وَلَهُ
الْإِسْتِثْنَاءُ بِالْأَصَابِ فِي ذَلِكَ
الْجَمْعِ وَانْقِلَ (أَوْ) كَانَتْ شَيْئًا
لِلْإِسْتِثْنَاءِ (وَالْعَوْضُ) عَلَيْهِ (مِنْ
هَتْ) بِغَيْرِ الْعَيْنِ الْمُهْمَلَةِ جَمْعُ
عَشْرَةِ مِائَةِ تَقَسَّرَ الصَّوْفُ
(وَلَوْ) كَافٍ رَاشٍ فَرِشٍ
لَا تَخْرُجُ مِنْ هَتْ وَكَاسْتَحَالَ
أَلْفَ صَاعَةٍ مِنْ خَشَبٍ لَمْ يَخْرُفْ
مِنْ الْأَرْضَةِ (وَيَبْعُ) مَوْضِعُ
يُثَابُ تَقْصُصُهَا بِهَتْ (أَنْ لَمْ
يَشْرَهَا) تَخْرُجُ بِهَا (أَوْ أُخْرِجَ
الْأَرَامُ) أَوَّلَ الدَّانِيَةِ الْمُرْدُودَةِ
(لِيَنْقُضَ) أَوْ لِيَنْقُضَ الْيَوْمَ رَدَّهَا
إِلَى رِجَالِهَا وَلَوْ بِنِسْبَةِ الْأَمَانَةِ
(أَوْ كَسَرَتْهُمَا) أَوْ حَلَّ كَيْسَهَا
بِلَا تَخْرُجُ مِنْهَا لَمْ يَمْسُكُهَا
أَشْرَزَ بِتَعْدِي (أَوْ جَعَدَهَا) أَيْ
الِدِيعةَ مَوْضِعُ (تَمَّ أَقْرَبَهَا) مِنْهَا
لَانَّهُ بِحَسْبِهِ خَرَجَ عَنْ
الْإِسْتِثْنَاءِ مِنْهَا بِرُتْلٍ عَشْرَةِ
الْعَدَدِ بِأَقْرَبِهِ السُّدُونِ
يَهُ (أَوْ خَلَطَهَا) أَيْ الْوَدِيعةَ
بِمَا لَمْ يَمْسُكْهَا مِنْهَا لَانَّهُ صَرَفَهَا
فِي حَكْمِ الثَّلَاثِ فَاتَتْ عَلَى نَفْسِهِ وَهِيَ مَا لَوْ قَالَهَا فِي لُجَّةٍ يَحْمِلُهَا وَسَوَاءُ كَانَ خَلَطَ بِهَا أَوْ بَالَ غَيْرَهُ

سواء كان بنظرها أو أودى منها أو (لا) نعمته أن خطه
 رد هاشبه ماوتر كما بهندوق
 فيه أكتياس له (و) كان
 التمدد أو أخصد أو الخطط
 لا تميز عنه (فأبدي عيني)
 بان كانت الوديعه كسبن في فعل
 ذلك في أحدها دون الآخر
 (طلت) الامانة (فيه) أي في
 الكسب مثلا الذي تعدى فيه
 دون الآخر (ووجبرها) أي
 الوديعه حيث طلعت (نورا)
 لانها امانة محضة وقد زالت
 بالتعدى ولا توجد الوديعه بغير
 عقد محدد (ومع) قولك انك
 المودع (كلمت) ثم عدت الى
 الامانة فانت اياهن (لصحة) تعني
 الادعاء على الشرط كالوكالة
 وان خط احدى وديعتي زيد
 بالآخرى بلان وتغير التميز
 فوجدان ذكره في الامانة وان
 اختلطت الوديعه ببلانفله ثم
 ضاع البعض جعل من مال
 المودع في ظاهره في كلامه ذكره
 المحدث شرحه (وان أخذ)
 مودع من دراهم مودعه (درها)
 مئردة اي يسه (أو) رد (بدله)
 متميز (أو) ان (ما) كسها (في)
 أخذ (أي) الدرهم (فرد)
 الآخر (بدله) سلا (انه) أي
 المالك (ضاع الكل) أي كل
 الدراهم المودعة (ضمنه) أي
 الدرهم المأخوذ المودع (وحده)
 لتعلق الضمان بالأخذ سلا
 بعض غير ما أخذه كالوثق
 في بدله قبل رد (ما) (ما) (تسكن)
 الدرهم (محمومة أو مشدودة أو)
 يكن (الدل) غير متميز فيضمن
 الجبيع (هتكة) المخرز في
 الأولين وتطلعه الوديعه

أخذ الجعل عليه لقوله تعالى ولا تأمروا بهي الاثم والعدوان (وما يختص ان يكون فاعله من
 أهل القرية) بان اشترط اسلام فاعله (عالمات) يتعدى نفسه فاعله كالملاة والمصام لا يجوز أخذ
 الجعل عليه (كانت) في الاحزان (فاما ما يتعدى نفسه كالاذان ونحوه) كتمليقته وقرآنه وقضاء
 وانما على تفصيل بان في القضاء رقية (فجوز) حديث أبي سعيد (وتقدم في الاحزان)
 مفصلا (وان جعل) لمن عمل له جلا (عوضا) يجوز لا كقول من رد عدي الأبق فله نصفه أو
 من رد ضا فله ثلثها أو فله ثوب ونحوه (أو) جعل له عوضا (محرم) ما لا يجوز
 فله في ذلك كله (المثل) لانه عمل يرضى حتى يرضى (رضه أو) داوى هذا الاربعة حتى يرضى
 من (رمده) فله كذا (يصح) المقضيها ملقا فصحها في الانصاف وغيره (وهي) أي الجعالة
 (عقدت) من الطهرين كالفي الشرح لا تنظم في ذلك خلافا (لكل واحد منهما) أي من
 الجاعل والمجود له المين (نفسها) متى شاء كسائر العقود الجارية (فان فضها العامل) ولو
 بغير روعه في العمل (لم يستحق) للجعالة (شيئا) لانه قوت على نفسه حيث لم يأت بمشروط
 عليه كمال المساقاة (وان فضها الجاعل) قبل شروع العمل لم يرضه حتى (وبعد) شروع
 قطعه للعامل (أجرة) مثل (عليه) لانه عمل يرضى ولم يرض له فكان له أجرة عمله وباعه بعد
 الفسخ لأجرة له عليه لانه عمل غيره أذون فيه وان زاد الجاعل أو نقص من الجعل قبل شروع
 في العمل جاز وعلى بلانها عقدان في جاز فيه ذلك كالمضاربة (وان اختلفا في أصل الجعل) أي
 التسمية بان أنكرها أحدهما (فقول من يقبه) لان الأصل عدمه (و) ان اختلفا (في قدره)
 أي الجعل (أو) اختلفا في قدر (المسألة) بان قال الجاعل جعلت ذلك ان رد من عشرة أميال
 فقال العامل بل من ستة أميال مثلا (فقول جاعل) لأنه منكر لما يدعيه العامل زادها
 يعترف به والأصل برأيه منه وكذا لو اختلفا في عين العمل الذي جعل الموضع في رد (ومن عمل
 لغيره) فلا يرضى (لأنه) لأنه بذل نصفه من غير عوض فله يستحقه ولا يلزم ان الانسان
 ما لم يلزمه ولم يطلب نفسه به (ان لم يكن) العامل (معدا) أحدا الاخر فان كان (معدا) ذلك
 (كالإلح والمكاري والحمام والنصار والحيات والدلال ونحوهم) كالنقد والكيل
 والوزان وشبههم (رمده) نفسه فله كسبها بالجل وان (له) للمعمل له في العمل (له) أجرة
 (المثل) لانه العرف على ذلك (وتقدم) منه في الاجارة الا في تخليص متاع غيره من بحر أو دم
 يبيع أو نلا (ولي) كان المخلص (عبد الله) أي العامل (أجرته) له (والد) بان له بغيره لانه
 يفتحق ملاكته وتلقه ماله كغيره بخلاف القطة وكذا لو أنكرت السفينة فخلص دم الاموال
 من البحر فله الملاك (على) الملاك لان فيه حثا ورغبا في انقاذ الاموال من المهلكة فان
 التواضع ادخل ان له الأجر غير نفسه وما داني التخليص بخلاف ما اذا لم يأت لاشئ له (والأى)
 رد أتى من قرن ومدمروا مولد ان كان (الرد) غير الامام فله ما قدره الشارع دينار أو ثلث عشر
 (درهما) روى عن عمر وعلى وابن مسعود وروى ابن أبي مليكة وعمر بن دينار ورسولان
 إلى علي رضي الله عنه وسلم جعل في رد الأبق اداجاه خارجا من الحرم دينار والفتى فيه لم يفت
 على حفظه على سببه ووصافه ليدعها لغيره من غير ما قدره الحرب والفتى في الأرض بالفساد
 وهو قول ابن مسعود رسل أجدع جعل الأبق فقال لا أدرى قد تكلم الناس فيه لم يكن عنده
 فيه حديث صحيح وعلى الأول فان رد الامام فلا شئ له في رد نفسه لانه لا يتصاهر للصالح ولا حتى
 في بيت المال على ذلك (سواء) رده (أي) الأبق (من داخل المصرا وخارجها) فله ما المسافة أو
 بعدت (سواء كان) الأبق (سواء الماقدار) الذي قدره الشارع (ولو) سواء كان (الرد) زوج

بما لا تميز منه في الثالثة (ويضمن) وديع (بحرق كيس) فيه وديعة (من فوق شد) أي رباط (أو) أي (كيس) فقط (أي)

وَالْبَيْعُ مِنْ بَيْعَةِ التَّدْيِ بِلِ
لَاخِنْ فَعَلَ أَوْ قَوْلَ (وَمِنْ
أَوْ هَذِهِ مَعْنَى وَبَعَثَ بِرَأْسِ
الْأَرْدَمِ (وَلَيْدَةً) فِي مَالِهِ كَدَسَهُ
الَّذِي لَهُ عَلَيْهِ (وَبَعْضُهُ)
فَإِنْ بَعَثَ الصَّغِيرَ (أَنْ تَلَفَتْ)
تَلَفَتْ بِأَيْدِيهَا (مَالًا بِكَفِّ)
الصَّغِيرَ (مَا ذُوْنَاهُ) فِي الْإِدْبَاعِ
(أَوْ حَتَّى) فَابْتِغَاهَا الصَّغِيرَ
(هَلَاكَ مَالُهُ) أَنْ تَرَكَهَا
(كَشَاعَ) وَمَوْجُودٌ فِي مَهْلَكَةٍ
(فَلَا) مَعْنَى عَلَيْهِ بِأَيْدِيهِ تَلَفَتْ بِهِ
الْمَخْلُصُ مِنَ الْهَلَاكِ فَالْخَطُّ فِيهِ
مَالُكَ (وَالْأَوْدَعُ أَوْ أَعْبَرُ)
بِالْإِثْنَاءِ لِقَوْلِ أَيْ أَبْغَاهُ مَالُكَ
أَوْ أَهَارَهُ وَهُوَ جَاءَ التَّصْرِيفِ
(لِصَغِيرٍ أَوْ بِحُجُونٍ أَوْ سَبِيهِ أَوْ قَوْلِ)
لَمْ يَدْعُ مِنْ شَيْءٍ فِي يَدَيْهَا بَعْضُهُ
(وَلَوْ بِتَقْرِيطٍ) لَتَقَرَّطَ مَالُكَ
يَدْعُهُ إِلَى أَيْدِيهِ (وَلَمْ يَدْعُ)
مَالُكَ مَكْتَفٍ بِشَيْءٍ لَئِنْ
بَعَثَ اسْتَغْفَا لَهُ وَدَخَلَ فِيهِ
أَفْنٌ وَلَدٌ وَرَأْسُ الْكَاتِبِ وَأَمَّا الْإِدْبَاعُ
وَالْمَعْنَى تَلَفَتْ بِصَفَةِ (فِي رِقْنِهِ)
لَا أَنْ تَلَفَ مِنْ حَتَابَتِهِ وَأَمَّا
أَتْلَفَ الصَّغِيرَ وَالْحُجُونُ وَالصَّغِيرُ
لِأَوْدَعِهِ أَوْ أَصْبَرُ وَفَعْلُهُ دَانَ
مَالُكَ سَلَطَهُ عَلَى مَالِهِ كَالْوِ
دَفْعَ لَصْنِيخٍ أَوْ بِحُجُونٍ سَكِنَا
فَوَقَعَ عَلَيْهِمَا تَلَفٌ دَانٌ عَلَى
عَلَاةِ الدَّانِعِ

فَفَصَلَ وَالْمَوْدَعُ أَيْ لَنْ
اللَّهُ تَعَالَى سَمَاءُ أَمَاتَهُ قَوْلُهُ أَنْ
اللَّهُ بَارِكُكُمْ أَنْ تَوْدُوا وَالْأَمَاتَانِ إِلَى
أَهْلَاهَا (بَصْدُقُ بِمَعْنَى فِي رَدِّ)
الْوَدِيعَةِ إِلَى مَالِكِهَا أَوْ مَنْ يَحْفَظُ
مَالَهُ لَأَنَّهُ لَا مَنَافَعَةَ فِيهِ فِي حَقِّهَا
أَشْبَهُ الْوَكِيلَ بِلَا حِجْلَ (لَوْ)

لَمْ يَكُنْ الْوَدِيعُ الرَّدُّ (عَلَى بَعْضِهِ) أَيْ مِنْ مَدَى الرَّدِّ (أَوْ زَوْجَتُهُ أَوْ خَزَائِنُهُ) لِأَنَّهَا كَانَتْ تَحْفَظُهَا بِنَفْسِهِ وَمِنْ

الرَّقِيقِ الْآبِقُ (أَوْ زَارِحٌ فِي عَمَالِ الْمَالِكِ أَوَّلًا) لِعَمَلِهِ مَسْبُوقٌ فَوَيْتَبُهُ بِقِيَامِ الْآبِقِ الْعَمِدِ
أَتْلَفَهُ مِنْ سَيْدِهِ بِفَتْحِ الْمَاءِ بِقِيَامِهِ هَاوِيَهُ وَأَهْوَأَتْهُ وَقَالَ التَّعَالِي فِي سِرِّ الْفَتَى لَا يَتَلَقَّ
الْعَمِدُ آبِقًا إِذَا كَانَ ذَهَابًا مِنْ غَيْرِ خَوْفٍ وَلَا تَكْذُفٍ لِلْعَمَلِ وَالْأَهْوَاءُ هَارِبٌ (وَأَنْ مَاتَ السَّيِّدُ
قَبْلَ وَصُولِ الْمَدْرِ وَأَمَّا الْوَلَدُ) الْبَسِيحُ (عَتَقًا) أَنْ تَخْرُجَ الْمَدْرُ مِنَ التَّلْثِ (وَلَا يَنْتَبِهُ) أَيْ لِرَدِّهَا
فِي تَقْرِيطِهَا لِذَلَالَةِ الْعَمَلِ لَمْ يَمُتْ لِأَنَّ الْعَمِيْقَ لَأَسْمَى أَتَى (وَأَخَذَ) رَادًا الْآبِقُ (مَنْهُ) أَيْ مِنْ سَيْدِهِ
أَوْ تَرَكْتَهُ (مَا تَنَقَّى عَلَيْهِ) (مَا تَنَقَّى عَلَى) (دَابَّةٍ) بِحُجُونِ التَّلَاطُفِ (فِي قَوْلِهِ عَفَى وَلَوْ بِسِتَائِنْ)
الْمُنَقَّى (الْمَالِكُ) فِي الْإِتْفَاقِ (مَعَ الْقَدْرَةِ عَلَيْهِ) أَيْ عَلَى الْإِسْتِثْنَاءِ لِأَنَّ الْإِتْفَاقَ مَا ذُوْنُ
فِيهِ شَرَعًا لِمَرَّةٍ النَّفْسِ وَحَتَّى عَلَى صَوْنِ ذَلِكَ عَلَى رُبِّهِ بِخِلَافِ الْوَدِيعَةِ فَوَعُوهَا (حَتَّى وَلَوْ هَرَبَ)
الْمُنَقَّى عَلَيْهِ (مَنْهُ) أَيْ مِنْ وَاحِدَةٍ (فِي طَرِيقَةِ أَوْ مَاتَتْهُ) أَلْ حُجُونٌ عَلَيْهِمَا أُنْقِيَ عَلَيْهِ قَبْلَ
هَرَبِهِ أَوْ مَوْتِهِ لِأَنَّ التَّنَقُّعَ عَلَيْهِ مَا ذُوْنُهَا شَرَعًا لَأَسْبَبُهُ مَا لَوْ تَنَقَّى بِأَنْ مَالُكَ قَالَ فِي الْفُرُوعِ
وَيَرْجِعُ بِتَفَقُّهِ وَلَوْ بِسُقُوطِ حِفْلَاكَ دَمٍ مِنْ غَيْرِ بِلَدِّ سَمَاءٍ أَوْ هَرَبٍ مِنْهُ نَصٌّ عَلَيْهِ وَأَمَّا
بَرْجَعُ - أُنْقِيَ (مَالًا بِذِي الْتَبَرِ) فَلَا تَنَقُّعَ لَهُ وَكَذَا الْوَدِيعُ بِالْعَمَلِ التَّبَرُّعِ وَلَا حِرْزَ لَهُ وَمَقْتَضَاهُ
لَا تَقْتَرِبُهُ إِلَى حُجُونٍ مُخْتَلَفٍ الْوَدِيعَةِ وَنَحْوِهَا (لَكِنْ لَأَحْلُفُ إِذَا هَرَبَ) الْآبِقُ مِنْهُ (قَبْلَ تَلَفِهِ)
سَيْدِهِ (أَوْ مَاتَ) الْآبِقُ قَبْلَ تَلَفِهِ لَأَنَّهُ لَمْ يَمُتْ لِلْعَمَلِ (وَلَوْ أَرَادَ) وَاحِدُ الْآبِقِ (اسْتِخْدَامَهُ بِدَلِّ
الْمُنَقَّى لِحُجُونٍ) ذَلِكَ (كَأَمْدِ الْمَرْهُونِ) وَأَوَّلُ (وَمَنْ أَخَذَ الْآبِقُ أَوْ) أَخَذَ (غَيْرَهُ) مِنَ الْمَالِ
الضَّاعِ لِيَرُدَّهُ لَهُ (فَهُوَ أَمَانَةٌ فِي يَدَيْهِ أَنْ تَلَفَ) قَبْلَ التَّلَاقِ مِنْ رَدِّهِ (مِنْ غَيْرِ تَقْرِيطٍ) (وَلَا
تَعْدُ) فَلَا حِجْلَ عَلَيْهِ (فِيهِ) لَأَنَّهُ يَحْسُنُ بِأَحَدِهِ (وَأَنْ وَجَدَ) رَادًا الْآبِقُ (صَاحِبُهُ يَحْفَظُهُ أَلَيْسَ إِذَا
اعْتَرَفَ الْعَمِدَ أَنَّهُ سَيْدُهُ أَنْ كَانَ كَبِيرًا) لَأَنَّهُ إِذَا اسْتَحَقَّ أَحَدَهُ يَحْفَظُهُ أَمَّا بِبَعْضِهِ عَلَى أَنَّهُ
مَالُكَ أَوَّلِي وَأَمَّا الصَّغِيرُ فَقَرُّهُ لَغَيْرِ مَعْتَبَرٍ (أَوْ أَقَامَ) صَاحِبُهُ (بَيْنَهُ) أَنَّهُ لَهُ فَيَدْفَعُ إِلَيْهِ (فَإِنْ لَمْ يَجِدْ)
وَاحِدًا الْآبِقُ (سَيَدُّهُ إِلَى الْأَمَامِ أَوْ إِلَى) نَائِبِهِ يَحْفَظُهُ لَصَاحِبِهِ (أَلَيْسَ أَنْ يَجِدَهُ) أَوْ يَدْعُهُ
الْأَمَامَ أَوْ نَائِبَهُ (أَنْ تَرَى الْمَصْلُحَةَ فِيهِ) أَيْ يَسْعَى وَيَحْفَظُ غَيْرَهُ لِيَبْعَ الْأَمَامَ أَوْ نَائِبَهُ (فَإِنْ لَمْ يَجِدْ)
الْأَمَامَ أَوْ نَائِبَهُ لِمَصْلُحَةٍ أَوْ أَلْهَا بِسَيْدِهِ فَاعْتَرَفَ أَنَّهُ كَانَ اعْتَقَهُ) قَبْلَ بَيْعِ الْأَمَامِ أَوْ نَائِبِهِ (قَبْلَ
قَوْلِهِ وَطَلَ الْبَيْعِ) لِأَنَّهُ لَا يَحْرِمُهُ إِلَى نَفْسِهِ تَعْلًا وَلَا يَدْفَعُ عَنْهُ خِطَابًا وَلَا يَصْدُرُ عَنْهُ مَا يَنْفَعُ
(وَلَيْسَ لِوَجَدِهِ) أَيْ الْعَمِدَ (بَعْدَهُ) وَلَا تَعْلَهُ يَدْفَعُ عَنْهُ) لِأَنَّ الْعَمِدَ يَحْفَظُ نَفْسَهُ (فَهُوَ كَمَنْوَالِ
الْأَبْلِ) لَكِنْ جَازَ التَّلَاطُفَ لِأَنَّهُ لَا يُؤْمِنُ بِخَافَةِ بَدَارِ الْحَرْبِ وَارْتِدَادِهِمْ أَسْأَلَهُ الْفَسَادَ (وَمَتَى كَانَ
الْعَمَلُ فِي مَالِ الْغَيْرِ انْتَقَاذُهُ مِنَ التَّلَافِ الْمَشْرِفِ عَلَيْهِ كَانَ حَازِرًا) بِسَبَبِ إِذْنِ مَالِكِهِ لِأَنَّهُ أَمَانُ
إِلَيْهِ (كَذَلِكَ الْخِيَوَانُ الْمَا كَوْلُ أَنْ خَافَ مَوْتَهُ وَلَا يَضَعُ مَنْ أَضَاعَ عَمَلَهُ) أَيْ دَفَعَهُ لَأَنَّهُ يَحْسُنُ
بِهِ (وَلَوْ وَقَعَ الْحَرْبُ) يَدَارُ وَنَحْوُهَا هَدَمَهُ أَغْرِبَ صَاحِبُهَا بِإِشْرَافِهِ عَلَى الْفَارِاقِ لِأَنَّهُ تَرَى (الْفَارِاقَ
(أَوْ هَدَمَ) بِسَبَبِهَا نَحْوَ الْإِشْرَافِ عَلَى الْوَصُولِ إِلَى الْوَدِيعَةِ فِي تَقْرِيطِهِ أَوْ تَعْلِيْقِهِ بِبَعْضٍ ذَكَرَهُ (أَنْ الْقَسِيمَ
(فِي الطَّرِيقِ) الْحَكِيمَةُ) تَمَّ قَالُوهُ وَإِى السَّبِيلِ يَصْدُرُ الْفَارِاقُ الْمَوْجُودُ يَدَارُ وَهَدَمَ الْحَاظُ لِيُضْرَجَ
السَّبِيلُ وَلَا يَدْمُ الْفَارِاقُ كَانَ مَحْسُوتًا وَلَا يَضَعُ مَنْ أَضَاعَ عَمَلَهُ (وَأَنْ وَجَدَ قَرَسًا
لِرَجُلٍ مِنَ السُّلَيْكِيِّينَ مَعَ نَاسٍ مِنَ الْعَرَبِ مِنْ أَيْدِي الْبُلُوْغَةِ أَخَذَ الْقَرَسَ مِنْهُمْ ثُمَّ الْفَارِسَ مَرَضَ
يَحْبَثُ لَمْ يَدْفَعْهُ إِلَى الْمَتَى جَازَ لَا حِجْلَ عَلَيْهِ لِيَجِبَ عَلَيْهِ فِي هَذِهِ لِحَاةً أَنْ يَبْعَهُ لَصَاحِبِهِ وَأَنْ
لَمْ يَكُنْ وَكَفَى فِي الْبَيْعِ وَقَدْ نَصَّ عَلَى هَذِهِ الْمَسْئَلَةِ نَفَازُهَا وَبِحُجُونِ (لَوْ) (قَالَ)
الْشَّيْخُ زُهَيْ) أَيْ هَذِهِ الْمَسْئَلَةُ (فِي) الْحِزْنِ (الْمَخْلُصِ مِنَ الْفَتَاوَى الْمَصْرِيَّةِ)

باب القطة

من الوديع (بسم مودعها
 إليه) يحفل بيته كالأو كانت
 في سانه (و) صدق مودع
 بيته (في قوله) لما لكها
 (أدنت) في دفعها إلى نسلان
 وتمت) أي دفعها مع انكار
 مالها الاذن نسا لانه ادعي دفعها
 برأيه من رد لوديعه أشبهه
 مالوادي الركن مالها ولا يلزم
 المدي عليه لما لك غير البين
 ما لم يقر بالقبض وكذا ان
 اعترف بالسالك الاذن في الدفع
 له وانكر ان يكون دفع له ان
 كان المدفع اليه مودعها وان
 كان دائما فقد تقدم في الضمان
 مافيه وذكر الاخرى ان رد إلى
 رسولهم موكلا ومودع فانكر
 الموكل ضمن لثمن الدفع ثالث
 ويحتمل لا (و) صدق مودع
 بيته في دعوى (ثاني) ودعيه
 بسبب حتى كسرة لتعذر إقامة
 البينة عليه ولذا امتنع الناس
 من قبول الامانات مع الحاصلة
 اليه وكذا ان لم يرد شيئا (لا)
 تقبل دعواه بالتلف (بسبب
 ظاهر تحريق ونحوه) كتهيب
 جيش (الأمع) بسنة تشهد
 بوجوده) أي اليه ثم يحلف
 انها ما سبقت به فان لم يقم ببينة
 بالسبب الظاهر ضمن لانه
 لا تعذر إقامة البينة عليه
 (و) بصدق مودع بيته في
 عدم خيانته) عدم (تقرط)
 له أمين والاصل برأته (وان
 ادعي) مودع (ردّها) أي
 الوديعه (لما كأو ورثه مالك)
 لم يقبل الا بينة لانهم لم يأمنوه
 (أو) ادعي (ردّها) مدعاه) أي

قال في القاموس اللقطة محررة وتكون رعاها ما انقطع انتهى وقوله محررة أي مقبولة الام
 والقائه وحكي عن التحليل اللقطة بضم اللام وفتح الصاد الكثرة الانقطاع وحكي عنه
 في الشرح انها اسم للقطعة لان مجاءه في فعله فهو واسم الفاعل كالقطة والحزمة والزن (وهي
 اسم لما يلقط من مال) ضائع (و) يحتمل ضائع) كالساقط من ربه بغير علمه (وما فيها) أي
 معنى الضائع كاترك قصد لا يرضى بضمه (الغبري) فان كانت لغيري ملكها واجدها
 كالغري اذا ضل الطريق فوجده انسان فأخذها ملكه وتقدم (بالقطة غير ربه) فان اللقطة ربه لم
 يسم لقطعة رفاه والاصل في اللقطة ما روى زيد بن خالد الجهني قال سئل النبي صلى الله عليه وسلم
 عن لقطة الذهب والورق فقال اعرف وكاهها وعافها ثم عرضها سنة فان لم تعرف فاستغفها
 وتكن ودعيه عندك فان جاءك اليها بومان الدهر فادفعها اليه وسأله عن ضالة الابل فقال
 مالك وبها معهسة وهو ضاها ومارد الماوتوا كل الشجر حتى يجد ما رجاها وسأله عن الضالة فقال
 اخذها ما غاصي لك لا اخلأ والذئب شفق عليه وادركه ثلاثة ملتقط وملقوط والقطط
 (ويقسم) المال الضائع بنحوه (ثلاثة اقسام احدها ما لا تنتمه جهة واسط الناس) كالأى
 القاموس الهبة بالكمي وتنتفع ماله من امر ليعمل (كأنسوط) ما يضر به وفي شرح
 المذهب هو فوق التقصيب ودونه لمصاوفي المختار هو سوط بغيره (والشع) احسبوا والنعل
 الذي يدخل بين الاصبعين (والرغيف والكسرة والقمرة والمصاوفي ذلك) كالخمرة والحسل
 وما لا خطر له قال في المدعي والمعرف في المذهب تقييده بما لا تنتمه جهة واسط الناس
 ولو كثر من في رايه ان يكر من صدقة انه يعرف الدرهم وقال ابن عقيل لا يجب تعريف الداني
 وجه في التلخيص على داني لقب نظر العرف العراقي (وما قيمته) كقيمة ذلك فيمليكها احده
 وينفعه آخذة بالعرف) لحديث جابر رضي النبي صلى الله عليه وسلم في العصار السوط
 والحسل بالقطعة الرجل ينتفع به واه ارباب (والأفضل ان يصدق به) ذكره في التصرة
 (ولا يلزمه) أي الملتقط (دفع بدل ان وجد ربه) لان لقطته ملكه بأخذه (وليس المراد اذا
 تلف) قال في الشرح اذا انقطعت انسان وانتفع به وتلف فلا ضمان (فاما ان كان) ما انقطعت مما
 لا تنتمه الهبة (موجودا وحده) ملتقطه (ربه فيلزمه دفعه اليه) ونؤيده كغيرهم بالبدل
 اذ لا مدخل اليه الا بعد تلف البدل ولهذا قال اوضح ظاهر كلامهم يلزم دفع قيمته (وكذا الوافي
 كنساس ومن دفعه) كالتلف (قطعا صغارا لمعققة) من النضرة فانه ملكها باخذها ولا يلزمه
 تعريضها ولا بد لها ان وجد ربه (ولو كثر) بضم به منها إلى بعض لان تفرقها بدل على تقارب
 اربابها (ومن ترك دابة فملكه اولا ترك اياها لا تقطعها) أي يحجزها عن المني (أو) تركها
 له (معرض عن علفها) ملكها آخذها) لحديث الشعبي وتقدم بخلافه عدو شاع (الا ان يكون
 تركها ليرجع اليها او ضلته) فلا يملكها آخذها (وتقدم آحراجها الموات) موضعا
 (وكذا ما في حروف الفرق) في الصريح في ملكه آخذها لان ملكه اقام اختياره فاقسمه للمنفذ
 رغبة عنه كإفائه النفع وغيره مما فهو مخالف لما تقدمه في اقسام الموات ويحتمل ان
 المراد التثنية في تقدم حبه أو أنه مشبه بالمتبقي للمخالفة وتقدم موضع ذلك في اقسام الموات
 وبیان الخلاف فيه القسم (الثاني) في احوال التي تمنع من صغار السباع مثل ثعلب وذئب وابن
 آوى وولد الأسد) والضم والجمع ضالة وهي اسم للحيوان خاصة وقيل لها الهوى والهوا في
 والحوال وامتناعها اما بالكمي بفتح الميم (كابل وحمل ويقرو بقالو) اما الطرائق (ك) ورتنم
 بطرائقها (واما سرعة عدوها كالظبا) اما نياها (كمه ورجلته) أو كالة لتعليم والافلت
 مالا يكابه لم يمتا تقدم في البيع (وكذا ل) (جر) امانية (وخالف الموقوف فيها) فقال الأثرى

تأخير دفعها إلى مسقطه (ولا عذرا) ادعي ردّها بعد (منعه) منها لم يقبل الا بينة لانه مراضا عنها كالغاصب (أو) ادعي (ورثة)

لواذعاء ملته طأوس من اطارات
الرجح الى داره قويا ونحوه فلا
يقبل الايسنة (وان) نكرهه
او دعيه (فقال لم تودعني ثم
اقر) بالاداع (اوبنت) عليه
(سنة فاذن) او تلقا سائق
لحمه لم يقبل منه ذلك لانه
صار ضامنا بمجرده مع ترغاي
نفسه بالكذب للمنافي للامانة
(ولو) اني طيه (سنة) فلا تسع
لنكذبه لما يجوده (ويشيلان)
أي (الرد والتسلف اذا ذاعها
بها) أي بالينة (سنة) أي
الجمود لم يتركه طه اذ ان كان
شهادا ردوا تلف ولم يهازل هو
قبل جموده او بعده لم يسقط
الضمان لان وجوبه مسبق
فلا ينقض بأمر مردديه ومضى
ثبت التلف لم يسقط عنه
الضمان حيث كان بعد الجمود
كالغاصب (وان قال) سدي
عليه بوجبه لدهيا (ما لك
عندي شيء) او لاحق لك قبل
وجبه ثم اقر بما اذني لعلنا
ردا (فلا) منه يمينه لانه ليس
عناف لوجبه لمسوازان يكون
أودعه ثم تلفت عنده فلا يفرط
أو ردها فلا يكون له عند متى
و (لا) يقبل منه دعوى
(وقوهما) أي الرد أو التلف
(بعد انكاره) لا مقترا والضمان
بالجمود قبله الغاصب وبأني في
الآقرار لو اقر بوجبه ثم ادعى ظن
حقاها (وان تلفت) بالوجبة
(عند وارث) ودفع (فصل
لمكان ردها الى ردها انفسو
جهل بها اوبه (لينة) اذا
لم يفرط لانه معذور (والا) بان
تلفت بعد امكان ردها (ضمن)

الحاقها بالثأمة اذ اناواتها في العلة (فهذا القسم غير الا في بحر التناطه) لما تقدم من الحديث
من قوله عليه الصلاة والسلام لماسئل عن ضالة الابل مالك ولها دها فان معها هذا هو اسقاهها
نرد الماء وتاكل الثعبر حتى يجدها ربا او حذاؤها خفا لانه اقربته وصلا به يجرى مجرى الحذاء
وسه وهاهنا لانها تأخذ في ما كثر ان يفتي مراءتها العطف ولقوله عليه الصلاة والسلام
لا يؤي الضالة الا لضال رواه احمد وغيره وما لا يفتي في غير التناطه صوابه عن العروق بدور
الحرب ولرئداده وصيبه بالفساد وتقدم (و) هذا القسم (لا عذرك) ملتقطه (بغيره) لانه
مستند باخذه كالغاصب لعدم اذن المالك والاثار ع سواء كان زمن أمن او فساد (وان ائقني)
الملتقط (عليه) أي على ما ذكر في هذا القسم (لم يرجع) على ربه عا انفعه عليه (لثعديه)
بالتناطه وما سلكه (فان تسع شيء منها) أي الضوال المذكورة (دواءه فطرده) فلا ضمان
عليه (او دخل) شيء منها (داره) فخرجه فلا ضمان عليه حيث لم يأخذه ولم تثبت بدوه عليه لكن
لا امام زمانه فقط (دون غيرها) (أخذ ذلك) أي ما ذكر من الضوال (لحفظه) به لان لها
نظر ارف حفظ مال الناس في وقت أخذها على وجه الحفظ معملتها بها الصواب (لا) يجوز لها
كثير ما أخذها (على سبيل) التناطه (لما تقدم) (ولا يلزمها) أي الامام أو نائبه (بغيره)
أي تعريف ما أخذ من الضوال لحفظه له به لان عرضي الله عنه لم يكن يعرف الضوال ولا انه
اذ عرف من الامام حفظ الضوال فن كانت له ضالة حاة الى مرضع الضوال فن عرف ما له اقام
الينة عليه (ولا تنكبي فيه الصفة) لان الضالة كانت ظاهرة للناس حين كانت في يد مال كها
فلا يقتصر بمجرده صفاتها دون غيره واقامة الينة عليها يمكنه ظهورها للناس (ومن أخذ هذه)
أي ما عتنت من سفار السباع (ولم يكن منه ضمانة تلف او نقص) قبل رده كغاصب (لان
التناطه غيره اذن فيه) (وان كتمه وتلف ضمنه) الكاتم (بقيته مرتين) له (به اما كان)
الملتقط (او غيره) قال ابو بكر في التنبيه ثبت خبر عن النبي صلى الله عليه وسلم (انه قال في الضالة
المكتومة غرامتها ومثلها معها قال وهذا حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا رد (وان تلفت)
ما لتقطه من الضوال (رده) الى ربه ان وجده لا غرم ابل ينقص (والا غارض) فنقصه وتقدم (فان
دفعها الى امام أو نائبه) (لحفظه) به زال عنه الضمان لان الامام نظر فيها (أو امره) الامام أو
نائبه (ردا) الى امام مكانه زال عنه الضمان (لما روي الاثر) بسنده ان عمر قال رد حل وجد ميرا
ارسلت حيث وجدته ولان امر رده أخذ منه فان رد الى مكانه فغير ان الامام أو نائبه وتلف
ضمنه لانه يأخذه من حفظه وتركه فتنسيع له (وكذا من أخذ من ثأمة أو) أخذ من (ساة) أي
خامل (شيأ لا يبرأ رده) له ثأمة او ساهيا (بل) بتسليمه له بعد استايقه من النوم والاسه هو
لان الأخذ بعد الأخذ فوساقي او غاصب فلا يبرأ من عبدة الا رد في حال بيعه قبض مالكه
له نيا (أو) بتسليمه (للامام أو نائبه) لحفظه بغير اذالك فله نظر الاول ولا يلزمه كمل ثأمة
وساهو لذلك لم يذكر في المنتهى ولم اقره (وبحرر) النقاط الكب المعلوم (الصبي بعد
القاضي وغيره قال الحارثي وهو اصح لانه لا يصح له المنع وليس في معنى المنع) (و) ينتفع به في
المال) بلا تصرف لانه ليس بمال وقد تم في شرح المنتهى انه بحر التناطه وجرم به في التمتع
بها للثمن وغيره لكن لضمان (ويسمي الامام) من الوسم وهو العلامة (ما يحصل عنده من
الضوال) وقوله (بانها ضالة) متعلق بيسم (ويشدها) لاستعمال غيره (ثم ان كان له شيء
برهية) ما يجمع عنده من الدواب (تركها) ترمي (وهو ان رأى ذلك وان رأى) الصلحة في
(شيأ) لم يكن له شيء باعها بعد ان يحلها ويحفظ صفتها ويحفظ ثمنها (الصاحب) لان ذلك
أخذها لان تركها يفتي الى ان تاكل جميع غنما (ويجوز) التناطه الصبور والموتحة الى

لم تثبت عليها ذكركم ان
عقيل واقتصر عليه في
القواعد (ومن انحردها) أي
الوديعة (أو) آخر (مالا امر
بذنه بعد طلبه) من مضمونها
(بلا عذر) في تأخير (شمن)
ما تلف منها لا فضل محرما
بما سلكه ملك غيره ولا فاته أشبه
القاصب (وعول) من طواب
يؤديه أو عيال أمر بذنه الى
مسقته (لا كل وفود مضم طعام
ونحوه) كصلاة وطهارة
(بقدره) أي المذكور فلا يعطى
ان تلفت زمن هدره لعدم
عنايه وان أمره بالذال وكيله
فتكن وأى مضمنا ولو لم يطلبها
وكيله وان طلبها في وقت لا يكن
دفعها له سدا ومخافة في
طريقه أو يخرج من عن
حمله أو يفسده لم يكن
متمسدا بترك نسائها لان
الله تعالى لا يكلف نفسا الا
وسعها وان تلفت لم يضمن لعدم
عدوانه وليس على وديع مؤنة
حمله أو زدها لما لكها قلت
أو كثرت ومن استأمنه
أمير على ماله فقتل من
حاشيت ان منهم من عادت
المتضمنة لزمه فصل ما عكس
وهو أسهل للأمير من قوله
غيره فبرئ معهم لاسيما
لأخذ شبه ذكركم
الشحن في الدين وثبت
وديعة باقرار وديع أو
يسنة أو باقرار ورثته به

اذ أكثر رحمت الى العصر ان شرط يجرى بها عنيا) لان تركها أصبح لها من مائر الاموال
والمنفعة وحدها فاهو صاحبها لا يفتقر الى نفسه ولو كان التصديق فيها في نفسه الما سائر التناط
التي بان الدار دينها ربحا ماسكان ولا يملكها ما التصرف بها لان الشرع لم يرد ذلك فيها
ومنه على ما ذكر في المقتضى وغيره ولو وجد الضمان في أرض مسة يتقلب على الظن ان الاسد
يقترسها ان تركت أو قريسا من دار الحرب يخاف عليها من أهلها أو يحمل بسحق أهلها أموال
المسلمين كوادى التيم أو في بركة لا ماعيا ولا من غير ما لاولى حواز أخذها للفقير ولا ضمان ونسائها
لنا تائب الامام ولا يترتب قال الحارثي وهو كمال قال في الانصاف لو قيل وجوب
أخذها والحال هذه امكن له ربحه (واحد الطواحين) مستدا (الكسبر) والفقير والضعف
والاشباح الكبيرة) وقوله (ملحقه بابل) خبره أي فلا يصح ان التناط انما لا يكتفي بضعف
صاحبها ولا يبر من مكانه انما أولى بعدم التعرض من الضوال (ويجوز ان التناط في مضمير
ذكر ان) التناط (أو أوشى) كاشافه (لا يملكه الا التناط) ولو عرفه حولا (قال الكوفي) لأنه أي
القطب (بحكمه بغيره) لأن الأصل في ما يأتي في القطب (الثالث) أي في
(الأموال) كالتناط والناطع وما لا يمنع من صفات الساع كالنعم والقصلان) بضم القاصب كسرهما
جمع فصل وهو ولد البقرة اذا فصل عن أمه (والعاجيل) جمع عجول وهو ولد البقرة
(و) عجاش وألمر والأقلام) بالجمع فلو وزن مصرو وجرو وعبدو وهو وهو الجحش والمهر اذا
قطما أو لمنا النسبة قال في القاموس (والا زو والناحاج ونحوه) كالثنية الصغيرة قطعة
الحدود والناص والناص والزق من اللبن أو العمل والفرادة من الحبوب والكتب وما جرى
مجري ذلك والمرض من كالأرباب ونحوها كالصغير (نحوه) جدد كصغر أو عكسها لم يفسده
رب رغبته) فان نذره كذبت ملكه أخذها وتقدم في أحبالها وات (فن لا يأن نفسه عليا)
أي القطعة (لا يجوز له أخذها بحال) لما فيه من اضاعتها على ربا فقها كالتناط ولا يؤتى عليها
في الحال أو كتمانها (فان أخذها) أي القطعة (بهذا النية) أي بنية الخيانة (ضمنها) ان
ولفت (ولو تلفت بغير شرط) لأنه أخذها لغيره على وجه لا يصح له أخذها فضمنه كالقاصب
(ولو عكسها) أي القطعة اذا أخذها وهو لا يأن نفسه عليها أو يؤتى عليها في الحال أو كتمانها
(وان عرفها) لان السبب المحرم لاشد الملك بدليل السروقة (ومن أخذها) أي القطعة (بنية
الامانة ثم طرا) له (قصد لئلا يضمن) القطعة ان تلفت بلا شرط في الحول كالأو كان أودعه
اباها (ومن أمن نفسه عليها) أي القطعة (وقوى على تعريضها فله أخذها) لحديث يزيد بن خالد
الذي كورأول الساب في النقد بن وقس عليها كل ممتول غير الحيوان وفي النشاء وقس عليها
كل حيوان لا يمنع بنفسه من صفات الساع ونحوه لافرق بين الامام وغيره (والأفضل) ان
أمن نفسه عليها وقوى على تعريضها (تركها) أي عدم التعرض لها قال أحمد لا يضمن ترك التناط
وروى معناه عن ابن عباس وان عمر رضي الله عنهم (ولو وجدها مضمنا) لان في التناط
تعريضها بنفسه لكل المرام وتقصيص الواجب من تعريضها أو اداء الامانة فيها فترك ذلك أولى
وأسلم (وان عجز عن تعريضها فلاس له أخذها) ولو بنية الامانة لانه لا يضمن له المقصود من
وصولها اليها (ومضى أشدها) أي أخذها للتناط (ثم ردها الى مضمونها) ضمها (لو نزل
فيها) فتلفت (ضمنها) لانها مائة حصلت فيه فله حفظها كسائر الامانات وتركها
والتعريض فيها اقتصيص لها (الأن يكون) التناط (ردها) باذن الامام أو نائبه (الى مضمونها) الا
بمنه لان الامام ينظر في المال الذي لا يضمن مالكه وكذلك التناط ودفقه الامام أو نائبه
(ولو كان التناط مضمنا) من صفات الساع وردده الى مكانه باذن الامام أو نائبه فله براءته

يسنة أو باقرار ورثته به (ويعدل) وارثه وجوا (بضم مورده على كس ونحوه) كصندوقها أو كتاب (هنا الوديعة

وكنّا أن كذب أحدهما فإن
تكل قضي عليه بالزكول
نؤمن منه القصة والسنتين
فيقرعان عليهما أو يقرعان
مذبح طر بقصة صاحبها المحرور
وجامعة وقدمها الحارفي
(و يقرع بينهما في الحالتين) أي
حالة ما إذا صدقاه وحالة ما إذا
كذبا وحلف (لأن قرع) أي
خرجته القرفة (حلف)
انتهى له لا احتمال عدمه
(وأخذها) يقتضي القرفة
وكذا حكم عارية ورهن ومبيع
مردود بيب أو خيار أو غيرها
وباقى بأوضحه ومصدق في باب
الدعوى والبنسات (وإن
أودعه) أي أودع اثنتان واحدا
(مكسلا أو موزنا تقسم)
أخبارا (فطلب أحدهما نفسه
لنفسه بيبه) أي مع حضوره
(وامتناعه) من أخذ نفسه
ومن الأذن لغيره في أخذ
نفسه (سلم إليه) أي الطالب
نفسه موجودا لأنه حق مشترك
ممكن فيه غير تصيب أحد
الشريكين من نصيب الآخر
بغيره ولا من رأسه ما لو كان
متبرعا وقال القاضي لا يجوز
ذلك إلا إذا كان حاكم وموقوف
كلامهم في باب التمسك لأنه
يحتاج إلى قسمه وموقفه إلى
حكم أو اتفاق فإن كان المشترك
غير مكسب وموزون أو كان
كذلك لكن لا يقدم له مناعة
فيه كونه نجاسا فهو حلال
مباح أو يختلف الأجزاء ونحوه

ما يخشى فساد (كالعنف فيه) أي المتلطف (ما يرى الخط فيه) كما من (الكل) بقيمة
(والبيع) مع حفظ منه (والعنف) لأنه أمانة يده وفعل الأخط في الأمانة متعين (وغيره) أي
(الصف) أن اتضح اليها (منه) فيبيع (المتلطف) (بعضه في ذلك) أي في تحقيقه لأنه من مصلحته
فإن أنفى من ماله رجع به في الأصح كالمصدق وإن تصدّر بيعه ولم يمكن تحقيقه تعين
أكله الضرب (الثالث سائر الأموال) أي ما عدا الضرب المذكورين كالآثار والمنتفع
ونحوه (و يلزمه) أي المتلطف (حفظ الجميع) من حيوات وغيره لأنه صار أمانة في يدها لا يتقاطع
(و) يلزمه (فعر فيه على الفور) لظاهر الأمر لا مقتضاه الفور ولأن صاحبها يطلبها عقب
ضياعها (حيوانا كان) المتلطف (أو غيره) سواء أراد المتلطف تملكه أو حفظه له نفسه لأنه
عليه الصلاة والسلام أمره بزيدين خالو أبي بن كعب ولم يفرق ولأن حفظها لصاحبها إنما
يقتضي وصولها إلى طريقه التعريف ويكون التعريف (بالنداء عليه) أي المتلطف (بعضه)
أي المتلطف (أو نائنه) ويكون النداء (في مجامع الناس كالأسواق والجامعات وأواب
المساجد وأرباب الصلوات) لأن المقصود إشاعة ذكرها (وبكره) النداء عليها (فيها) أي في
المساجد لحدوث أبي هريرة مرفوعا من مجمع رجال يشهد ضالة في المسجدين ليقول لا أد الله الله إليك
فإن المساجد لم تكن لهذا والاشهاد دون التعريف فهو أولى (ويكرهه) أي التعريف (في
موضع وحدتها) لأنه مظنة طلبها (و) يكثر إيمانها (في الوقت الذي يلي التناظرها) لأن
صاحبها يطلبها عقب ضياعها فلا تكثر منه إذا اقترى على وصفها فهو يكون التعريف (حولا
كاملا) لحديث زيد بن خالد مرفوع لمر وعلى وإن عباس (عبارا) لأنه يجمع الناس ومقتضاهم
(كل يوم مرة أسبوعا) أي أسبوعا أيام أن الطلب فيه أكثر (ثم) يجب تعريفها أسبوعا
مثلا ليل على عادة الناس قطع به في المنتهى وغيره موقوم في الترغيب والتفويض والرعاية
وغيرها (مرة من كل أسبوع من شهر مرة في كل شهر) حتى يتم المول (ولا يصنع) أي
لا يصنع ما يفرض بل يعرض ضاع منه شيء (أو) من ضاع منه (نقطة) كالمحرور في المتن
والشرح فيقول من ضاع منه ذهب أو فضة أو دنانير أو درهم أو ثياب فهو ذلك انتهى لكن
انقصوا على أنه لا يصنعها لأنه لا يؤمن أن يدعي بعض من سمع مصغرا فتصريح على ما ذكرها
ومقتضى قولهم لا يصنعها أنه لو وصفها فخذها غير ما كتبها بالوصف ومنها المتلطف لما كتبها
كاللؤلؤ الأبيض على الأبيض من سرقها (وإن سار) المتلطف في حوله لتعريف (وكل من
يعرفها) عنه حتى يحضر فيثبت نائنه منها (فإن التقط) (القطعة) (في صحراء عرفها في أقرب
البلاد من الصحراء) التي انقطعت فيها لأنه مظنة طلبها (وأجره) كالمندى على المتلطف (لأنه
حسب العمل فكانت أجرة عليه) كالأجر كترى خصما يقلعه مما حيا (ولا يرجع) المتلطف
(بها) أي بأجرة المندى على رب القطعة ولوقصد حفظه المالكها فلا يابى الخطأ لأن
التعريف واجب على المتلطف فأجره عليه (ولا تعرف كلاب) (ولا يعلم) بل ينفع بالباح منها
فيروز التناظر كأن تقدم لأنه لا نص في المنع وليس في معنى المنوع وفي أخذ حفظه على مصفحة
أشبهه الأثمان وأولى من جهة أنه ليس ما ذكيون أخف (وإن كان لا يرجو جود صاحب
القطعة) ومنه لو كانت دراهم أو دنانير ليست بصرف ولا نفعها على ما ذكره ابن عبد الحادي في
مقني الإفهام حيث ذكر أنه يملكها لمنطقها لا تعريف (لم يجب تعريفها في أحد القولين) نظرا
إلى أنه كالتب وظاهره كسلام التمتع والتمتع وغيرهما يصح مطلقا (ولآخر) المتلطف
(التعريف عن المول الأول) أمه وسقط (أو) أجرة (بعضه) أي بعض المول الأول (ثم)

الزمن والأجبر على حفظ عين
والوكيل فيه واستمر والمجاهل
على علمها (إن غصبت العين)
أي الودعة أو مال المضاربة أو
الزمن أو المستأجرة (المطالبة
بها) من غاصبها من أجل
حفظها للأمور به (ولا يضمن
مودع) أي مصلدي دفعها أي
الودعة (لغيرها) كالواخذها
منه قهر لأن الإكراه عذر يبرر
لله دفعها وإن صادرة سلطان
لم يضمن قاله أبو الخطاب ومثله
أبو الفداء إن فسرط وفي غناوى
ابن الزاخر من صادرة سلطان
ونادى بتمديد من له عند ودية
ولم يحصلها أن لم يمينه أو عينه
ومدده ولم يمتد بغيرها
وضمن والأول ما ذكره في
الفروع (وإن طلب عينه) أي
المستودع أن الودعة أفسدان
هذه (لم يجدي) من الحلف
لتنال الطالب عليه سلطنة
أو تلصص ولا يكتفى بالخلص منه
أبوالخلف (حلف متوآلا) ولم
يحدث تأوله (فإن لم يحلف حتى
أخذت) منه (ضيقا) لتقر بعه
بترك الحلف كالجواب إلى غير
رهباناً لأنه وقتبين خطوه
(وإن أن) حلف (لم يتأول)
لحلفه (وهو) أي أم حلفه
بدون تأويل (دون ثم أقروا بها)
لأن حفظ مال الغير عن الضياع
أكل من بر اليقين (ويكثر)
كفارة بين وجوب الحلف ولم
يتأول (إن أكره) على اليقين
بإطلاقه قال أبو الخطاب لا تنفد
تأول أكره على إيقاع الطلاق وتقدم
في المضاربة لو أن عند مودعة

وجهه في ماله ولم يبره بقاؤها فإن رجا يكون غريبا

بالضم يربح خلاف الميسوان
 او ارض لم يخص بسيد
 والضم موت يقع بالمشقة
 ويقع في المبيع الموات هو
 الارض شراب الزايرة وتسمى
 ميتة وموات وصوق يفتح الميم
 والواو والموتان بضم الميم
 ويكون الواو الموت الذريع
 ورجل موتان القلب يفتح الميم
 ويكون الواو يعني عي القلب
 لا يفهم (و) الموات اصطلاحا
 هي الارض المنفكة عن
 الاختصاصات ومالك معصوم
 وايضا محترق والاصل في احكامه
 حديث جابر فروما من احيا
 ارضا ميتة فهي له قال
 الترمذي حسن صحيح وعن
 سعد بن زيد فروما من احيا
 ارضا ميتة فهي له وابس لم يرق
 ظالم الحق حسنة الترمذي وروى
 مالك في موطئه وابودود في
 سننه عن عائشة مثله قال ابن
 هشد البرهومي سند صحيح متفق
 بالقبول عن فقهاء المدينة
 وغيرهم قال في المفتي وعامة
 فقهاء الامصار على ان الموات
 ملك لا احسان وان اختلفوا في
 شروطه (صلى الله عليه وسلم) ملكا
 اي موات (لم يجر عليه ملك)
 لاحد ولم يوجد فيه أثر عارة
 قال في المفتي بخلاف نفعه بين
 القائلين بالامساك انتهى
 للاخبار السابقة (وان ملكه)
 اي انخراب (من له حرمه) من
 مسلم او ذمي او مسيحي (او)
 شرك (الميتة المقول) (فيه بيان)
 على انه كان له ملك وشك في حاله
 هل هو محترم او لا (فان وجد)
 ملكه (او) وجد (احد من)

الميتة او قرية مسكونة وقال عرفة سنة فان جاء صاحبها والاقتناء له (و) لو كانت القطة
 (لقطة الحرم) فانها ملك للمتر بكم كقطة الحرم وروى عن ابن عمر وابن عباس وعائشة
 رضي الله عنهم لعهد الاحاديث ولانه اسد الحرمين فانهم حرر المدينة ولانها امانة فلا يختلف
 حكمها بالحل والحرم كالوديع وقوله عليه الصلاة والسلام لا تحل ساقطها الا لشئ متفق عليه
 بمنزل ان ردا لان عرفها عام واخصصها بذلك لنا كدها لا تخصصها بقوله عليه
 الصلاة والسلام ضالة المسلم حرق النار وضالة الذمي مقبسة عليها (قته) قال ابو عبيد الله
 المعروف بالناسد الطالب (لو ان سقطها) اي القطة (من صاحب) بسبب (هدوان غيره)
 على الحرم ما سبق
 (فان فصل ولا يجوز له) اي القطة (ان تصرف فيها) اي القطة بعد تقرر فيها الحول ولو غطاها
 بما لا يتبين منه (حتى يعرف وعادها وهو نظرها) كذا كان او غيره (تكره فمقدودة فيها) وقد
 وزق في القطة المائنة ولو غاف على ثياب (و) حتى يعرف (وكاعها) بالمد (وهو الحبل) او
 السبر (الذي تشد به) فيعرف كونه شيطا او سيرا او كونها من ابريس او قطن او كان
 وغیره (و) حتى يعرف (عفاها) بكسر السين المهملة (وهو انشور الامة اي صفها) فيعرف
 الربط هل هو مقبذ او عقدان وان شوطا واغيرها لانتاق على الامر يعرف صفاتها وهذه
 منها ولا شوطا قال في القاموس كانو به مقبذ سهل لخلها كقطة النكة وقال في العفاص
 ككتاب الوعاء فيه ان النسفة حلدا او خرقة وشلاف القار ورعة والجلد تعطي به رأسها انتهى
 فالعفاص مشترك لكن لما ذكر في الوعاء حل على ما يفره لانه الاصل في اللطف (و) حتى
 يعرف ايضا (قدرها) اي القطة بعبارها الشرقي من كبل او وزن او ذراع او عهد
 (و) حتى يعرف (جنسها وصفها) التي تتميز بها وحتى لو غطاها ولو نال حد بشرط وقوفه
 فان جاء صاحبها فصرف عفاها وهددها وكافها فاعطاها اياه والا نهى لك رواه مسلم
 وفي حديث ابن عباس كعب فان جاء احد بغيرك بدها وعطها واكتفها فاعطاها اياه (اي)
 يجب معرفته ذلك عند اراادة ان تصرف فيها) اي في القطة لما تقدمه لان دفعه الى رجا
 يجب عاذا كذا فلا بد من معرفته نظرا الى ما لا يتم الواجب الا به واسباب ولا نه اذ عدم ذلك
 لا يبيح بيعه الى معرفتها (ويسن ذلك) اي ان يصرف وعادها وكافها وعفاها وجنسها
 وصفها وقدرها (عند سد حوائجها) لان فيه تحصيل الاسلام (و) (يسن) لا ينقط ايضا
 (اشهاد عدلين عليها) لقوله عليه الصلاة والسلام من وجد قطعة فليشهد ذوي عدل رواه
 ابوداود (لا) بين الاشهاد (على صفها) اي القطة لاحتمال شيوخه فيتمه هذه المذاهب
 الكاذب قال في النسخ والمبدع روي كتب صفاتها ليكون اثبت لها عاقله نسيانها (فتي)
 جاء طالبها ولو بعد طول (ومضها) بالصفات السابقة (لم دفعها اليه) ان كانت عنده
 ولو لاينة ولا يمين فغن صدقه (ولا) لقوله عليه الصلاة والسلام فان جاء طالعها او ما من الدهر
 فادها له ولا تبتعرا فامة البينة عليها قال بالبدعوطا حال انشغلها وان شغلها لم يوجب دفعها
 بالصفة لما حاز النقاها (فان وجدها) طالبها (قد خرجت عن) ملك (المنقط) بيمين
 او غيره بانها على المنقط او وهما او وقفها (بعد ملكها) اي بعد ان عرفها حولا كاملا
 (فلا يزوج) لطالبها في حقها لان تصرف المنقط وقع حصصا في حقها في ملكه (وله) اي
 لطالبها (بدلها) على المنقط اي مثلها كانت مثله والواقعية التذم ذم رد مالها لا تقدم
 (فان ادركها) طالبها (مبيعة ببيع الحمار) بان يبيته بشرط الحبار (فبايع او لمها) اي
 البايع والمشتري وقوله (في زمنه) متعلق بآدركها اي زمن الخبار (وحب) على البايع (الفسخ)
 وروته لم يملك باحياها حكاها ابن عبد البر ارجاها والاراضي غير ما ملك بالاحياء (وكذا ان جهل)

ماله كان له فتم عينه مع العلم

ليردها الى بها القدر تعليمه من خيار وترد له وعلم من كلامه انه لو كان الخياط المسمى وحده
 فليس له بها الا ليل ما لم يحترق المسمى القضيح ولا يلزمه (أو) أدركه كاربم بعد الحول (مرهونة)
 ولو مقبوضة (فله انقضاءها) من الميراثين أو زانته لقيام ملكه وانتفاضة فانه قاله الحارثي وقال في
 الانصاف قلت يتوجه عدم الاستماع لتعلق حتى الميراثين به ويؤيده قوله في الشرح وسائر
 أحكام الرجوع عنها حكى رجوع الزوج على ما ذكره من ان شاء الله (فان صادفها بها قد
 رجعت اليه) أي الى الملتقط بعد خروجه عن ملكه (بفتح واو غيره اخذها) لانه وجد عين
 ماله في يد الملتقط فكان له اخذها كالزوج اذا طلق قبل الدخول فوجد اصدق قد رجعت الى
 الميراث وحسب اخذ القطة طلبة فانه اخذها (منها ما لم يمتلئ) لانه ملك ما لم يمتلئ ولا يمكن
 انفصاله عنه ولا نه يتبع في القعود والتسوخ (فاما) انتهاء (الفصل قبل معنى الحول) هو
 (المالك) لانه تمام ملكه (و) انما الملتقط (بفتح ايم) بعد الحول التعريف (لواجدها)
 لانه ملك القطة بمعنى الحول فتم اذنها اذن فباعه ملكه ولا يضمن النقص بعد الحول فتكون له
 الزيادة تكون اندراج بالضمن بخلاف الخلس فانه لا يضمن النقص لغيره (وارتد ملتقط
 كخو) أي كالملتقط (في تعريف وغيره) لقيامه مقامه فان مات قبل تمام الحول قام وارثه مقامه
 في تمام تعريفها ودخلت في ملكه بعد تمام التعريف وان مات بعد الحول ورثها وارثه كائنت
 أمواله (فان مات الملتقط بعد تمام الحول ثم جاء صاحبها اخذها من الوارث) ان كانت
 موجودة كما اخذها من الموروث (وان كانت) القطة (معدومة صاحبها لم يرجعها) أي
 بمثلها ان ثبت عليه أو بغيره فافيا اخذ ذلك من تركته وان ضاقت زاحم القرماء (ان كان
 نفعها بعد الحول بغيره) أي المورث والوارث (أو بغيره) لانها قد دخلت في ملكه
 بمعنى الحول (وان تلفت) القطة (أو نقصت أو ضاقت قبل معنى الحول لم يضمنها)
 الملتقط ولا وارثه (ان لم يفرط لانها في يده امانة) ان تلفت أو نقصت أو ضاقت (بعد
 الحول بغيره لم يفرط) لدخولها في ملكه اذن (عقلها) ان كانت عليه (والا)
 تكون مثلية ضمنها (بفتح ايم) عرف به سواء تلفت بغيره أو بغيره فله
 لصيرورته بملكه بعد الحول التعريف واذا مات الملتقط ولم يعلم تلف القطة ولم توجد
 في تركته فصاحبها لم يرجعها سواء كان قبل الحول أو بعده لان الأصل بقاؤها (ولا
 يكفي تصديق عهده) ولا امانة (ملتقط) أي لو كان يصدق عن جاه طلبةها وقال
 هي لقطه ووصفها لم يكن تصديق القن (واوصف) على انها القطة (بل لا بد من
 بيانه لان اقراره لا يصح فيما يتعلق بنفسه) أي بقرنته لانه اقراره على نفسه
 بخلاف اقراره بغيره فلو طلق (فان وصفها) أي القطة (اثنان) فاكتر (مسا أو وصفها
 الثاني) بعد الاول لكن (قبل دفعه الى الاول) افرع بينهما (أو اقلابنتين) بالقطة
 (اقرع بينهما) لانه لا يملك احداهما الى الآخر (فن قرع) أي خرجته القرعة (خلف) ان
 القطة لاحتمال صدق صاحبه (وأخذها) لان ذلك فائدة القرعة (و) ان وصفها اثنان
 (بعد دفعها) لمن وصفها أولا (لاثنى) لوصفها الثاني لان الاول استحقها بوصفها اياها مع
 عدم المنازع له حين اخذها وثبتت يده عليها ولم يرجعها ما يقتضي انزعاع امانته فوجب
 بقاؤها له كسائر ماله (ولو ادعاهما) أي القطة (كل واحد منهما فوصفها احد هما دون
 الآخر خلف) واصفها (وأخذها) لغيره بغيره بغيره (ومثله وصفه مضمورا ومسرورا) ومثوبها
 وشعره فانه (بفتح هاء الوصف) ولا يكاف بيته تشبهه (ذكره) القاضي واصفها على قياس
 قوله أي الامام (انما اختلف المؤجرو والمستأجرون في الدار) بكسر الدال أي المستأجرون بها

عزمت فلا ملك له الذي حرمه فلا ملك الا لحياء
 ملكه معينا (وان علم مال ملكه
 وموته (ولم ينفق) أي لم يكن له
 ورثة فملك باحياه او) اقطعه
 الامام لمن شاع له في (وان
 ملك باحياه ثم ترك حتى دثر
 وما دمر أو أتم ملك باحياه ان كان
 له عيون) لغيره حديث من
 احيا ارضا ميتة ليست لاحد
 وهو مفيد لحديث من احيا
 ارضا ميتة فهي له ولان ملك
 الهوى اول ما يزل عنها بالترك
 كسائر الاملاك (وان علم ملكه
 لعين غير مصرم) وهو اكثر
 الذي لا امان له (فان) مكان
 (احياه بدار حرب واندرس
 كان) ذلك (كوان اصل)
 ملكه من احياه لان ملك من
 لاهمته كمنه (وان) لم يكن
 به اثر ملك ولا يمكن (تردد في
 حرمان الملك عليه) ملك باحياه
 لان الأصل عدم حرمان الملك
 فيه (أو كان به اثر ملك غير حاد في
 كالتعريف) ففتح الحاء وكسر
 الراء والمكس وكلاهما جامع
 نحو قبس كون الرأوي ما تقدم
 من البيان (التي قد ذهبت
 أنها رها واندرست آثارها ولم
 دعه لها ملك) الآن ملك باحياه
 فغير موهاة كانت بدار الاسلام أو
 الحرب ومع الحارثي وتبع في
 الانصاف التفرقة بينهما
 وتبعه ما في اقتناع (أو) كان
 به اثر ملك (جاء في قديم أو) اثر
 ملك جاسي (فرب ملك
 باحياه) لان اثر الملك الذي به
 لاجرمته ولجاء في القديم
 كدبار عادت وودأ نارا لوم وفي

لحديث هادي الارض قدوة لسلوكه فهو بعد لكر واه عيدي سنه وأو عيدي في الاموال (من)

المحرم وعرفاته و اسوي
(ما احبها) محرم من ارض
كفار و نحوها على انها اى
الارض (لهم و لنا) التراج هنا
(و اسوي) ما قرب من العاص
عرفا (وتعلق بمصاحبه كطرقه
وفاته و مسير ماته و مراده
و محتط به و هو عيه و نحو ذلك)
حكيك من ماله و مطر حياه
(ملكه) جواب من اما كون
الاحياء لا يقتضى اذن الامام
فلم يوجب الحدوث وان الموات
هنا مباحه في ربه فترغلكها الى
اذن الامام كاختصاصها و اما
كون الذي فيه كالمسلم فاعرف ان
لا يضمن اهل دار الاسلام ذلك
بالاصح كالشرك و كتملكه
مباحاتها من حبش و حطب
و غيرها و اما منع الاحياء
موات المحرم و عرفاته فلان
من التخصيص على المحاج
و اختصاصه بعباسي في
الناس و اهلهم المسلم من
الاحياء ارض كمار و صولوا
على انها لهم فلا يجوز ان تعرض
بلادهم فلا يجوز ان تعرض لشئ
منها عا ما كان اموال النعمه
الموات بالبلد خلاف دار الحرب
فانه على اصل الاباحه و اما منع
الاحياء ما قرب من العاص
وتعلق بمصاحبه فلهو و حديث
من احيا ارضا منته في غير حق
مسلم فهي له و لانه تابع للملك
فاعلى حكمه و عليه كبحه (ع)
فيه من معدن جامد باطن
(كذهب و فضه و حديد)
و نحاس و مصاص (و) من
معدن جامد (ظاهر كبحه

(من وصفه فهو له) ترجمه بالوصف قال في القاعده الشافعيه و التفسير من ادعي شيئا و وصفه
فدفع اليه بالصفه اذ جعل و لم يثبت عليه بمن جهة مالكة و الاسلا (ولا يجوز) للتمتع
(دفعها) اى لا لقطه لاطالها (بغير وصف و لا بئنه و لو ظهر صفه) لاحتمال كونه و يضمن
الدفع ان جاء و نحو صفه و اقرار الضمان على الاخذ للقطه مطالبه اخذها بان لم يأت
احد لاه لا يضمن على ربه و ما لم يصب الا انها سيده امانه (وان) وصفها انسان و دفعها
اليه ثم (اقام) آخر بئنه انها له اخذها من الوصف لان البئنه اقوى من الوصف (فان
تلفت عند الوصف منها) الواصف لان بئنه عايد كالنائب (و لم يضمن الدافع و هو الملقط
ان كان الدافع باذن حاكم) لان الدافع اذن واجب عليه فكاه بغير اختياره فلم يضمن كالمكره
(لا يرجع الواصف عليه) اى على الملقط عما يترجمه ان اقام البئنه بل يستقر عليه ضمانه
(و كذا لو كان الدافع) من الملقط (لا يضمن) انما اذا نزع فلا ضمان
على الملقط (لوجه) اى الدفع (عليه) بان وصفه الملقط و بان كان الواصف اخذها
لتنافه عند الملقط لم يطالبه و البئنه و اقرار رجوع على الملقط ثم رجوع الملقط على الواصف
لانه لم يكن اقر له (و مؤخره) اى القطة (على ربه) ان احتاجت لذلك كالايديه (ولو قال
مالكها) اى القطة (و مدتها) في حواله لتربط بالتمتع (اخذها لتذهبها) لان تعرفها
فانت ضمان (و قال الملقط بل) اخذتها (لا عرفها بقوله) اى الملقط (معينه) لانه منكر
والاصل رافته (وان وجد مشتر) و حيوان اشتراه كذا و نحوها نقدا (هو) لقطه واحده
بعرها اى يلزمه تصرفها كاشرا الاموال الضامه (ويبدأ) في التعريف (بالاسم) لانه
يتمتع ان تكون الشاة (انتمتع) اى ملكه كالوحد صيد و نحوها و اى انه قريب اوفى
عنه مرز) فانه لقطه لان ذلك الحصاب و نحوها يدل على ثبوت البئنه قبل ذلك (وان
اصطاد سمكه من البحر) و جدي بطم و دريخ و غير متقويه فهي (اى الدر) (له) اى الله ثلثان
انفاهر ابتلاها من معنيها لان الدر يكون في البحر قال تعالى و تستخرجون عنه حليه
تلبسونها (وان باعها) اى السمكه (غير علمها) اى الدر (لم يزل ملكه) اى الصياد
(عنها) اى الدر (فقر دايه) لانه اذا لم يعلم ما في بطن لم يسمه و لم يرض بزال ملكه عنه فلم يدخل
في البيع (كالو باع داره فيسالم) مدفون (لم يزل هو و لو وجد) الصياد (في بطنها) اى السمكه
(ما لا يكون) لا دعي كدرهم او دينار او و جدي فيا (دره او غيرهما) متقويه او متعلمه ذهب او
فضه او غيرها) لقطه لا على ملكها الصياد بل بعرفها (او) و جديا ذكر (في عين او غير ولو)
كان النهر متصلا بالبحر لقطه على الصياد تصرفها (علا باقران) (وان وجدها) اى
الدراهم او الدرا نمر او الدر المتقويه و نحوها (المشترى) السمكه (فالتعريف مله) لانه الملقط
(وان اصطادها) اى السمكه (من عين او غير متصل بالبحر) كالشاة في ان ما وجد في
بطنها من دره متقويه او غير متقويه لقطه (لان العين و النهر غير متصل ليس معدن الدر و سلم
منه ان كان متصلا بالبحر كانت الدر غير متقويه انها الصياد (وان وجد) انسان (غيره
على الساحل) لحاها فهي له (لان الظاهر ان البحر قد ينفص في مساحه و من سبق الى
مباح قوله وان لم تكن على الساحل فاطقه بعرفها (ومن اخذ منها كتاب في حمام) وترك
له بله لقطه (او اخذ منها سمه وترك بله لقطه) لا على ملكه بذلك لان سارق الشاة و نحوها
لم يضمن يثنو من مالكها معروضه تقتضي زوال ملكه عنها ما اذا اخذها فقد احمال غيره
ولا يعرف صاحبها فغيره كاللقطه (بها) (ربا الشاة و نحوها) (حقه منه) اى بما تركه له
(بعد معرفه) من غير دفعه الى حاكم قال المؤلف هذا اقرب الى الرقي بالناس لان في انفا

وكل و كبريتور و زنج ثلثه من اجزاء الارض فبها الى الملك كالمواشرا و اهلها خلاف الكالا مودع فيه بالثقل وليس من اجزائها

واصل بالعلم من خلاف ما ظهر
بأظهاره نسل يقطع عنهم شيئاً
(وعلى ذي حراج ما أحيامن
موات عنوة) لأنها لا يملن فلا
تقرق بدفعهم بدون خراج وأما
غير النوة تارض الصلح وما أسلم
أهل عليه فالذي فيه كالنسل
(وعلى ما يحيى به يقطع) ينشاء
الغلب للعمول (ما قرب من
الساحل بما إذا حصل فيلما له
صار ملكاً) لأنه لا نصيب في
تحميده ونحوه فساد البسة نصب
المباينة لشيء إلا تنقاع به (أو
أعو على ما يحيى ما قرب من
السيار لم ينطبق بمساكنه)
لعموم من أحب أرضاً ميتة
فهي له ولا نه عليه الصلاة
والسلام أقطع بلال بن الحارث
المنزى العتيق وهو يعلم أنه بن
عمارة السديرة (لا تملك ولا
تقطع) (مما دون عنفردة) أما
الظاهرة أو هي التي توصل إلى
ما فيها بالامانة كقطع العطين
والملك والكحل فلان فيه ضرراً
بالسلبين وقضية قاع عليهم وأما
الباطنة التي يختص في أحوالها
التي حفر مؤنة كعدن الجواهر
فبالقباس عليها (ولا تملك ما)
أي مكان (نصب) أي غار
(ماؤه) من الجزائر لأن فيه
ضرراً وهوان الماء يرجع إلى
ذلك المكان فادوا جسد ميتاً
رجع إلى الجانب الآخر فضر
بأهله ولأن الجزائر منبت
الكلا والخطب لجرت بحرى
المعادن الظاهرة وماروى هن
عمران أياح الجزائر أي ما سبت
فيها وإن غلب الماء على ما

من حرق شياءه بحصول عرض عنها وتعالى لا تخران كان سائر ما التفتيح عنه من الأثم
وحفظ له لحد الشيا من الضياع فلو كانت الشيا بالتركة أكثرية من المأخوذة فاعلم
بأخذها بقدر قوتها لئلا تزداد فاضل عما يستحقه ولم يرض صاحبها بتركها عوضاً
عما أخذوه يتصدق بالباقي (ومن وجد لقطه بدار حرب وهو) أي الواحد (في الجيش عرفها
سنة أشتاها) أي السنة (في الجيش) لا احتمال أن تكون لأحدهم (و) يعرفها (بقوتها) أي
بقوة السنة (في دار الإسلام) إذا تم عرفها (وضعها) أي الأقطعة (في المنع) لأنه وصل إليها
بقوة الجيش فاشتبهت مساحة دار الحرب إذا أخذ منها شيئاً (وإن كان الملقط (دخل) دار
الحرب (بأمان عرفها) أي الأقطعة (في دارهم) حولاً لأن أموالهم محرمة عليه (ثم هي) أي
الأقطعة (له) أي لأحدها (إلا أن يكون في جيش فماتت قبلها) أي بضعها في المنع لما تقدم
وإن دخل اليهم متلصصاً بوجد أقطعة عرفها في دار الإسلام لأن أموالهم مساحة لهم ثم يكون
سكناً حكم غنيمته ويحتمل أن تكون غنيمته له لا تحتاج إلى تعريض لأن الظاهر أنها من
أموالهم قال في المنع (وإن وجد لقطه في غير طريق ماني) أي سلولك (فهو لقطه) تعرف
كان في الطريق السلوك

فوفصل ولا فرق في وجوب تعريف الأقطعة حولاً وملكها بعده (بين كون المنطقة غنماً أو
فقراً مسلماً أو كافراً عدلاً أو فسقاً ما من نفسه عليها) لأن الانقطاع نوع اكتساب فاستوى
فيه كالاكتساب والإصطاد وأما من لا يأمن نفسه عليها فيعرفها عليه أخذها وتقدم (ويضم)
أي يضم إليها (إلا إذا علم بها) إلى الكافر والفساق أمين في تعريفها وحفظها (قطع هي
المنع) وغيره لأنها لا يؤمنان على تعريفها ولا يؤمن أن يخلفا التعريف بشئ من الواجب
عليهما ما إذا لم يعرفها عليه ما قاله في المنع والشرح في المشرف على الكافر وقالوا لم يمكن
المشرف حفظها منه أنتزعت من يده وترك في يده لعلها إذا عرفها وقت السنة ملكها له قطعها
لأن سبب الملك وجده من (وإن وجدها) أي الأقطعة (صغاراً وفيه أو يحثون) صغ التقاطه
لأنه نوع تكسب كالأمه فيأيدو (فأقول به تعريفها) لأنه قد ثبت لأحدها حق التملك فيها
سكان على وليها لتقسيمها (فإذا عرفها) الولي (فهو) لأحدها (لأن سبب الملك تعريفه
ولو كان الصغير يميز عرفها) فله كالأخيار في فظاها كرامة في المنع عدم الأجر لعموم الظاهر
الأجزاء لأنه يعقل التعريف بالمقصود حاصل انتهى وإن لم يعرفها الصغير والولي فنص
الإمام أن وجد صاحبها دفعه إليه ولا تصدق بها قد مضى أجل التعريف فيما تقدم من
السنين وهذا هو ما حرم به المصنف في ما تقدم أن تأخير التعريف له من تركه ما فيه بلا عدول
الصغير من أهل المنع (وإن تركه الولي بعده) أي حاله صغيراً أو ألقه أو ألقه (وبعد علمه)
أي الولي بها (ضمنها الولي) لأنه المصنف لها لأنه لم يزمه حفظ ما يتعلق به حق موليه (وإن
تألفت الأقطعة (بأحدهم) أي الصغير أو الحثون أو السفيه) بغير تقرير (من أحدهم) ولا
من الولي (فلا ضمان عليه) لأنها كالأمانة (وإن فرط) فيها وأحدها الصغير أو السفيه أو
المجهون فقلعت (ضمنها) ما له كالتلفه وكعدمه للعدا لتقاطها) لعموم الأحاديث ولأن الانقطاع
سبب القالب للصغير ويصح منه فصع من الرقيق (و) للعدا إذا التقطها (تعريفها بلاذن
سيدك) كحفظه واحتشائه وإصطاده لأنه قبل حسي ولم يكن رده (وله) أي السيد (اعلام
سيدك) بل ليس بالأنه عليه (ولا) يأمن بده عليه (ز) السيد (سترها عنه) أي عن
سيدك لأنه لم يزمه حفظه وأذلك وسيله اليه وسلمها للعاكم يعرفها سم بدهم إلى سيدك بشرط
الضمان (ولسيدك المعلن أخذها منه) ليعرفها فاعرفها وأدى الأمانة فيها وتلفت

في المول الأول بغير شرط فلا ضمان فيها لأهلها لتلف بغير شرط أحدها (أو تركها) أي
ولبده تركها (معها) أي العبد (لغيرها إن كان) العبد (عدلاً) فيكون السب فمستحباً به في
حفظها كما يستعين به في حفظ ما رماله وإن كان العبد غير أمين كان السب مفراطاً أقرها
في بده فبعض منها إن تلفت كالأول فبعضها من بده ثم رماله لأن بده السب كبده وإن اعتسق
السبد عبيده بعد التقاطه كان له أن تراعى القطعة من بده لأهلها من كسبه (فإن تلفها) أي القطعة
(اله أو تلفت) القطعة (بغير شرط قبل الخزل أو بده في رقبته) ضماناً لأنه أتلف مال غيره
فكان ضمانه في رقبته كغير القطعة (وماله) أي المصلحة انتدوم (أو ولد ومهر ومعلق عتقه
بصفة لكن إن تلفت) القطعة (بغير شرط أم الولد فبدها سيدها بالاقبل من قسمتها أو قيمة
ما ألفتها) كسائر اتلافات (والمكاتب) في التقاط (أو كالمحرر) لأن المكاتب عتقاً كسائه وهذا
منها ومن عاقبها بغيره كانت كقطعة الفلز (و) القطعة (من بدهه من بدهه وبسببه) على
قدر ما قه من الحر بقول في كسائر كسائه (ولو كان منها) أي بين المصنف وسببه (مهاياً) أي
أي مرفوعة على أن يكون كبه لنفسه مده معلومة وليس بدهه مقبولة (وكذا حكم نادر من
كسبه كغيره وسببه وصية ورثا ونحوه) كسائر يقع في غيره لأن السب النادر لا يعمل
وجوده ولا ينفذ فلا تدخل في المأثرة وإن كان الرقيق الملتقط ينشر كقطعة يبيع
على قدر حصته منهم (ولو استيقظ نائم) أو مضى عليه (فوجد في ثوبه مال لا يدري من صره)
أو وجد في كسبه هفت أو جيبه مال لا يدري من وضعه فيه (فهو) أي المال (له) أي للناثم
ونحوه (والتعريف) عليه لأن رتبة الحال تقتضي عليه

باب القبط

فصيل بمعنى مقبول كقتل وجرح والاثني القطعة (وهو) أي القبط (طفل) لا عيز (لا يفرج
نسباً) يعرف (رقبة) بالذات المقبول أي طرح في شارع أو باب مسجد ونحوه (أو وصل)
الطريق بين مابين ولده (الذين التميز) قال في التصانيف فقط على الأصغر من المذهب
(وقيل والميز) أقط أيضاً (إلى البلوغ وعليه الأكثر) قاله في التنقيح قال في الفائق وهو
المشهور قال الزركشي هذا المذهب قال في التلخيص والمختار عند أصحابنا إن الميز يكون
لطفل الأنثى إذا التقط رجل وأمره ما من له أكثر من سبع سنين أو فرع ولم يغير بخلاف
الأولين وهو مما تقدم أنه لو نزل أوصل طفل معروف التمسب أو مده لوم الرق فقهه من يعرفه
أو غيره فهو لقط لا لشراً (والتقاطه فرض كفاية) لقوله تعالى ونما ونوعا البر والتقوى
ولأن فيه أحياء نفسه فكان واجباً كطعامه إذا اضطر وأغناه من تخويف فلو تركه جميع
من رآه أو جرحه بالنسب لأنه تعرض بالتمسب بالتلف (ويستحب للقط الأضداد عليه)
كالقطعة وماله لنفسه ثلاثاً أو دجاً ستة رقعة (يستحب أيضاً للقط الأضداد (على ما مده)
أي القبط من ماله صولاً لنفسه عن بده (وهو) أي القبط (حرف جميع أحكامه) أي
في قنن وقود لأهل الأصل في الأعميين فإن الله خلق آدم وذر بنته أحراراً ونحو الرق بالعارض
فأذا لم يل ذلك العارض فله حكم الأصل وهو أيضاً (مسلم) لظاهر الفار وتقليب الإسلام فانه
يدلو بالأعلى عليه (الأن وجد) القبط (في بلد كمارحوب ولا مسلم فيه) أي في بلد الحرب
(أو في مسلم كبحر وأسر كافر رقيق) لأن الدارهم وأذا لم يكن فيها مسلم كان أهلها منهم وإن
كان في أقل من الملة لم يعلب في حكم الأكثر من أجل كون الدارهم قال في العارم وإن كان
فيها مسلم ساكن فالقط مسلم وإلى ذلك أشار الحارثي فقال مثل الأصحاب في المسلم هذا التاجر
ترامه (مسكي آدمي) أو لا لمرسته (لحيوان) لأنه حرمة (فزرع و) إن حفرها في موات (أو ثغافاً) بها) كالسفارة والتعطين

والاصبر واعتبروا القامة زمانا حتى صرح في التلخيص انه لا يكتفي مرو ودمصارا (فان كثرة المصروفون) في دار الحرب (في القبط (مسلم) قلت حرا تقدم (وان وجد) القبط (في دار الاسلام في بلد كل أهلها) أهل (دفعه كافر) لأن تعقيب حكم الاسلام انما يكون مع الاحتمال وهذه لاصغر فيها يجهل كونه منه وقال القاضي وان عقيل مسلم لان الدار الاسلام من ولا يجهل كونه من مسلم بكن اعمائه (وان كان فيه) أي لبلد الاسلام الذي كل أهله ذمة (مسلم) ولو واحدا (في القبط (مسلم ان امكن كونه) أي القبط (منه) أي من المسلمين بها تلبس الاسلام ولظاهر الدار وان لم يبلغ من قلنا بكفره تعال دار حتى صارت دارا لم يسلم (ولا يجب نفقته) أي القبط (على ملتقطه) لانه لا يرونه (ويتفق عليه من بيت المال ان لم يكن معه) أي القبط (مانفق عليه) لما روى محمد بن سنان ان جده قال وجدته مملوقا فأتيت به عمر بن عبد الله عنه فقال لعربي بامر المؤمنين انه رجل صالح فقتل عراكه فله ما كان له من ثمن قال فاذن به وحر ولا يولاه وعلينا نفقته أو رضاعه (فان تمدد) الاتفاق في عليه من بيت المال لكونه له مال فيه أو لكون البلد ليس به بيت مال وبخوة (اقتصر من حاكم على بيت المال) وظاهره ولو لم يوجد متبرع به الله امكن الاتفاق عليه بدون منة تلحقه في المستقل أشبه الاخذ لها من بيت المال قاله في شرح المتنبي (فان تمدد) على الحما كالاقتراض على بيت المال أو كان لا يمكن الاخذ منه (فعل من علم حاله الاتفاق) عليه (بحال) لا يرام بالتعاون على البر والتقوى وبالدليل والاحسان ولا به احياء معصوم وانقاده من التلغاف وجب كافتاد النسر بقى (ولا يرجع) المفقود عما انتفع عليه (لأنه فرض كفايه) اذا قامها البعض سقطت عن الباقيين لحصول المقصود وان ترك الكل أثم وأولانها وجب الواسدة فهي كتفقه القريب وقرى الضيف (وان اقتصر الحما كمانفق عليه) أي القبط (ثم يرد بقاؤه إلى أبي موسى رجوع) الحما ك (عليه) أي على سيد القري وأبي الحارث المورسلان النقة حيث وجب عليه ما عليه من قسط سوا الأرباب وموسى يؤيد بقوله (فان) اقتصر الحما ك على القبط (و) (يظهر له أحد) فيجب عليه نفقته (وفي) الحما ك ما اقتصر (من بيت المال) لأن نفقته حيث وجب عليه وان كان القبط مال فتمتد الاتفاق منه لما نفع أو ينتظر حصوله من وقف أو غيره فلان اتفق عليه بنية الرجوع ان يرجع لانه في هذه الحالة يخفى عن مال الغير هذا معنى كلام الحارثي وقال واذا اتفق الملتقط أو غيره نفقة المثل باذن الحما ك ليرجع فيه الرجوع وقال في المتن والشرح واد لم يتبرع أحد بالاتفاق عليه فانفق عليه الملتقط أو غيره بنسبة الرجوع اذا أسرى بأمر الحما ك ثم لم يلقه ذلك اذا كانت النقة تصددا بالعرفه فهو بغير أمر الحما ك فقال أحد مدوذي النفقة من بيت المال (وما وجد منه) أي القبط (من قرأ تحت) كوطاه و ساطو وسادة وسر بر (وأشباب) أوحلى أو غطاء عليه (أو مال في حبه أو تحت فراشه) أو سادته (أو مدفون تحت طراز) وجد (مطر وطرر ساعته كتب موضوع على جانبته أو حمران أو شدة وشبابه فهو له) وكذا ما طرح فوقه أو ربط به أو يشابه أو سر بر وماء من عنان ذابة أو سر بر طاهي أو سر بر طاة أو يشابهه الحارثي لأن يده عليه فالظاهر انه له كالمكلف ويتبع النفاضة بدون التناط المال أو جوف ما فيه من المساواة بين المال وما له (وان كان) القبط (في شيمة) أو غيرها (أو داره) له (اذ لم يكن فيها غيره) فان كان بها نافع في جميع ما تقدم فهو به أحسن اضافة اليكم أي أقوى السمين فان بد القبط ضيقا بالنسبة إلى الباقي وان كان الثاني له طاهي أو بين ما نصين لاسترواءهما لأن أولهما قد سرقة فيقتضي اخذه من أحد هاتين دون شي فيقبل بهما أو وجد به يد اعته أو مدفون تحت غير طري فاقطعه (وأولى الناس بمحضاته) وأجله لانه

(ما أكلوا) ولا يملكونها لجزعهم باتفاقهم عنها وتركائهم يتزل مقراتهم بخلاف تلك (وعليه) أي الحافر ونحوها (بذل فاضل) عنهم من ماله (أشارت فقط) أي دون زرع (أو يملكونها) أي الحافر ونحوها (تكون ماله) للسلطان (لصدم أو لوبه أحد من غير الحافر) على غيره (فان زادوا) أي الحافر ونحوها (كأنه أحق بها) من غيرهم لأنهم أخص حصرها وانفسهم ومن عادتهم الرحيل والرجوع فلا تزول أحقيتهم به وان حفرها وثرأ بموات (تلك الدار) أي ملك الحافر (كأنه حفره) إلى الحما ك (فصل واسية أرض بموات) (صحر) بمناطق منيع مسواه أراده البناء أو زرع أو طرية لثمن أو شخب أو فصره ما نصا ليدلث حارثي رجوعا من أحاط حائطه على أرض فهو له وراه أحمد أو أود أو دوسا من ميرة مرفوعة له وان الحائط حابر منيع ولا اعتنا بالقصد بدليل ما لو أراده حافطه فلهنا ما يخص وأجروهمه ما يوافقهم عليه وأقوله منيع أي عن من وراءه ولا يستتر مع ذلك تسقيف ولا تركيب ما باله لم يذكر في الخبر (أو) أي ويحصل أحيائها (بالإمامة) بان سوفه اليه من غير أو بد (لأنه لا ياب) أي الما السوق إليها (أو من ماء لا تزرع معه) كارض البطايج التي يفسدها غرقها بالبناء لكثرة فاحشائها سد عنها وسجلها بحيث يمكن زرعها لأن ذلك عكر الاتفاق

السروان كان حكاكاً لا تصلي
 فرس لكثرة أظفارها ونحوها
 فيفتنيو بفرسه لأنه براد في الماء
 كنهه الحافظ ولا يحصل أحياء
 بحرف أو زرع (وبصرف ستر)
 بموات واستخراج ما لم (عك)
 حافر (حرمها وهو) أي حريم
 البئر (من كل جانب في قديمة)
 تسمى والبادية تسمى لهادولم يرد
 عاديها السكن لما كانت عادية
 الزمن الأول وكانت لها آثار في
 الأرض نسب المأكول قدس
 (مخسور ذراعاً) ولطريق (وي)
 ثر (غيرها) أي القديعة (خسة)
 وحشرون ذراعاً) نص الحديث
 أي عبيد في الأموال عن سعيه
 أن السب السنة في حرم
 القلب العادي خمسون ذراعاً
 واليد خمسة وعشرون وروي
 الخلال والدار بطني نحو مرفوعاً
 والبئر التي لها ماء تنفص به
 الناس ليس لأحد ما حفزاه
 كالمدان الظاهرة (وحريم عين
 وقناة) حفرة بماء (خسامة
 ذراعاً) حريم (نهر) عوات
 (من جانبها) ما يحتاج إليه كطرح
 كراته) أي ما يلقي منه ليعبر
 حريم (وطريق شايه) أي
 قيمة قال في شرحه والكراية
 والشاوي أم الجملأ صلافي
 القسمة هذا المعنى ولطهما
 مركة تان من قبل أهل الشام
 (وضوحها) أي شحوط طرح
 كراته وطريق شايه من
 مراقبه وما يستمر صاحبه
 يملكه عليه وان كثر قال

سبق إليه كتاب أوليه (و) أي الناس (وحفظ ماله واجده) لأنه وليه (ان كان أمناً) لما
 تقدم من عرضي الله عنه (مكها) لأن غير المكاف لا يلي أمر نفسه فلا يلي أمر غيره (زهداً)
 لأن السب لا يراه له في نفسه فمهره أولى (حراً) نام الحرة لأن كلاً من القن والمدير وأم الولد
 والمولى عنه بصفة منافع مسخقة له فلا يصرفها في غير نفسه إلا بإذنه وكذا المكاتب ليس
 له التبرع بماله ولا منافعه إلا بإذن سيده (عدلاً) لأن عرضي الله عنه أقر القبط في بد أي جملة
 حين قال له عر بفه لمرحل صالح (ولو) كان (ظاهراً) أي لم يزل عدلاً ما تناكولاً له التناكح
 والشهادة فيه وأكثر الأحكام (وله) أي لو أحده المتصرف عما تقدم (الاتفاق)
 عليه بما وجد معه بشر اذن حاكم) لأنه وليه بخلاف من أودع مالا وأجابوه ولولا
 يتفق الوديع على ولده من الوديع لأنه لا يراه له بل تقوم امرأته إلى الحاكم حتى يأمره
 بالاتفاق لا احتياجه إلى نظر الحاكم (والمسحب) لو أجد القبط الاتفاق (بأنه) أي
 الحاكم (ان وجد) لأنه أبعد من التهمة وأصل من المظنة وفيه خروج من الخلاف
 وحفظ الماله من أن يرجع عليه بما اتفق (وينتق) لولي القبط (ان يتفق عليه المعروف
 ك) ولي القبط فان بلغ القبط واختلف أي القبط واحد (قد رما اتفق) وأجده عليه
 فقوله المتفق يبيحه (أو) اختلفا (فالاتفاق) في الاتفاق) مان قال القبط انفتت فرق
 المعروف وانكره واحد (فقوله المتفق) يبيحه لأنه أمين ولا أصل برأيه (وله) أي وجد القبط
 (قبول مدله) وجه (وصدقة وصوعية) وزكاة كعادة، ونذكر ولي القبط لأن القبول يخص
 معه لم يكن له كحفظه وزيته فلت واصل المراد يجب إذا لم يضر القبط كما تقدم في الجرفيا
 إذا وجب للبئر وجه يجب القبول أن تازم تنقته وأما غيره وبالذم ومقابلته من منع ذلك وسيله
 لها ك) (ولا يقر) القبط (يلجئ) (لا يبد) (يجنون) (لا يبد) (سقيو) (لا يبد) (ماضي) ظاهر
 القسما لما تقدم (وله) بقرائنا ب) (كافر والقبط مسلم) لا تنافي لولا الكافر على المسلم ولا يؤمن
 اثنتي في الدين (ولا) يقر القبط أيضاً بدريق بل لأن سيده لا تنافي له سيده ولا لولا
 على الأحرار (وليس له) أي القن (التقاطه) بغير اذن سيده لأنه مسخق المنفعة للسيد (الآن
 لا يجد) الرقب (من يلقطه يجب) على الرقب (التقاطه) لأنه مخطئ له) أي القبط (من
 المصلحة) وهو واجب في هذا الحال لاخصاً به (فان أذن له سيده) في التقاطه (فهو ونائبه) فلا
 ينزع منه لأن التقاطه إذا السيد العبد نائب عنه دل ابن عقيل وليس السيد الحرة في الأذن
 (والمدير وأم الولد والمولى عنه) بصفة (والمكاتب ومن بصفه حركاتن) لقيام الرقب
 (ولا يقر) القبط (يبد وي يتنقل في المواضع) لأنه أتاب للطفل ينتقله في خدمته ويدفع
 إلى من يقر به لأنه أراه له وأخف عليه (ولا) بقرائنا ب) (من وجدته في الحضر وأراد نقله
 إلى البادية) لأن مقامه في الحضر أصح له في بدو بدية وأرفقه وأرجى لكشف نفسه وظهور
 أهله (فان التقطه في البادية يقيم في حله) مكرس الحاد الموهمة وهي يوت بمتهه فلا سلطان
 أقربه لأن المصلحة كاتفرق كون أهله الأثر لطلب المأوى والكلال (وأراد) أي أو أراد
 وأجد القبط بادية (النتقة) به (في الحضر) أي القبط (منه) لأنه أرق به (ويصح) أي
 يجوز (التقاطه) دمي دمي بقر) (بيده) أي الذي لقوله تعالى الذين كفروا ببعضهم
 أولياءه (والتقط) القبط (الكاكمر مسلم وكافره ما سواه) (استأثره ما في الالتقاط
 ولا كافر على الكافر إلا لولا) (وقيل المسلم أحق استأثره جميع) منهم صاحب المغني والشرح
 والناظم قال الحارثي وهو الصحيح بل ترد لاه عند المسلم يتشأ على الإسلام ويتعلم شرايع الدين

أخصتها) حولها بالحد منه أبي داود عن أبي سعيد قال أخصم إلى التي على الله عليه وسلم في حوم نخلة فامر بخرمها من جواردها فذرفت فكانت بومة أذرع أو خمسة أذرع ففقد بذلك (و) حوم (أرض تزرع) من موات (ما) أي محل (بحتاج) إليه لستحوا و ربط دولها و طرس بها و قدوة من مرقا في زراعتها كصريف ما شاعرا عند الاستغناء عنه (و) حوم (دار من موات حومها) مطرح تراب وكنيسة وناج وماميراب وجرلاب لأن هذا كله من مرقا في ساكنها (ولا حوم دار) بحرفة تلك أقره من سوانها لأن الحوم من المرافق ولا ترفق في ملك غيره (و) بصريف (محل منهم) أي من أرباب الاملاك المتلاسة (محبب عادة) فإن تعادها منع (و) ان وقع في قدر (الطريق) تزارع رقت الاصيلها لاسعة أذرع الخبز (ولا تغير بعد وضعها) أي الطريق لأنها السبلين (ومن تحصر مواتان اذ أحسوله أعمارا) أو تروا أو شوا أو حانها غير منيع لم ملكه (أو حفر بها لم يصل ما رجا) لم ملكه انصا (أو سقي شجر اربابا) كالزيتون والخروب قال في حاشية التنقيح الصواب شوا المثلين المعجمة وتشديد الفاء أي قطع الاختصاص الدينية لخصها أخصان جسيمة (أو اعمه ولم يركبه) أي طعمه لم ملكه فان طعمه ملكه ذلك (ونحوه)

فيقول بالسمادة الكبرى (و) القطعة في الحضر من يرد النقلة إلى بلد آخر) لم يقر يده (أو) القطعة في الحضر من يرد النقلة (من بلد القبرية أو من محلة إلى محلة) أي من محلة إلى محلة (لم يقر يده) لأن مقامه في بلد أو قريته أو حلة أو حي لا كحرفه فهو كالمنقل إلى البلد (ما لم يكن البلد الذي كان فيه) واحدا للقطيع (ويش) أي ونجما (كقور بيسان) بكسر الهمزة وسكون الهمزة ما منتهى تحت سائمة خمسين معجولة بالبراض الشام (ونحوه) كالخفة فان كان البلد يربا أقر للقطيع بيدها تنقل عنه إلى بلدا أو بامه أو دونه في الوالداته معجولة وان أراد السفر به لغيرة فان غرقت هذه التهمة وظهرت أماته أقر يده وان كان مستورا لم يخاله نفسه ووجهان (وحيث يقال ما تزارعه) أي القطيع (من الملتقط فيأتي بقديم) من المسائل (فانما ذلك) الانتزاع (عند وجود الأولى) من الملتقط (فاما إذا لم يوجد) أولى عنه (فانراه في يده) أولى كيف كان (ل) بهاته بالسبق إليه (وبقدمه وروى من أهل الحنفية إذا التقط) أي المورس وضده أو القيم وضده (معاه) ضدها (فيقدم المورس في المورس لانه أسهل للقطيع ويقدم المقيم على المسافر لانه أرفق بالقطيع (فان تساوا) أي الملتقطان في اليسار أو الأمانة (وقشاحا) بأن لم يرض أحدهما باسقاط حقه وتسلم القطيع إلى صاحبه (أفرع بينهما) أقوله نسأل وما كنت لديم اذ يلقون أقلامهم أهم يكفل مريم ولاته لارج لاحدهما والمضاهة لاتبعض والها بآية فيها ضربوا الطفل لانه يختلف عليه الاغذية يقول الانس والاف (والبلدي والكريم وظاهر العداوة وضدهم) أي البلدي والقرى وسواها والكرم والبعل وسواها وظاهر العدل والعدل وسواها ولاستوائهم في الأهلية (والرجل والمرأة سواء) لا تقدم عليه بخلاف الحنفية لانهم أجنبسان من الطفل فيستويان نفسه وما عدا قدمت في الحنفية لقرابتهما المتقضية للشقة وكون الرجل انما يخصص بأهنية (والشركة في الالتقاط ان باخاذه جميعا) أي معا (ووضع اليد عليه كالأخذ ولا اعتبار بالقيام بالجر) عن الأخذ ووضع اليد (هتة) أي عند القطيع لأن الالتقاط حقيقة في الأخذ وفي معناه وضع اليد فلا يوجد بينهما (الأن باخاذه) الملتقط (لغير باعه) فالملتقط هو الأمر في قول من يقول يصح التوكيل في الالتقاط (والأخذ نائب عنه) أي لا فرق وكاستنائه في أخذ المباح وتقدم في الوكالة لا يصح في الالتقاط فالملتقط هو الأخذ لا الأمر (فان نوى) المأمور (أخذه لنفسه فهو حاق به) ولو قلنا يصح الوكالة لانه يبينه أخذه لنفسه عزل نفسه (وان اختلفا في الملتقط منهما) بأن ادعى كل منهما انه الذي التقطه وحده (تقدم من له بيعة) به (سواء كان في يده أم في يد غيره) أعمالا له منه (فان كان لكل واحد منهما بيعة قدم أسبقه) آثارا (لأن الثاني انما أخذه من بيت الحق قال الحارثي وهذا التعليل يقتضي ان القطيع لا يقبل الانتقال من شخص إلى شخص وليس كذلك فانه جائز في بعض الحالات فهو كالمال فغيري فيه ما في بيعة المال من روبا وبيع سابق التارخ ورواية قتاديرهما أعني السنتير (فان قصد تاملنا بختا والمطقة أو أربحت أحدهما أو الملقط الأخرى فه رضى واستوسقطن) فيصيران كن لا يمتنع لهما ان لم يكن بيد أحدهما فان كان بيد أحدهما فكذلك يرى المال تقدم بيعة خارجه (وان لم تكن لهما بيعة قدم صاحب اليد مع بيعة) لأن اليد تقيده بالمالك فالولي أن تقيده بالاختصاص (فان كان) القطيع (في أي يده) أقرع بينهما (نسأويهما في موجب الاستحقاق ولا يميل إلى اشتراهما في كفايته كاتقدم (فرقرع) أي حوت له القرعة) سلم إليه مع بيعة ون لم يكن لهما يد فوسقه أحدهما بسلامة مستورة في جسده (بأن يقول يظهره أو بطلته أو كتفه أو نحوه) شاة أو أثر جرح أو نحره ونحوه فكشف أو وجد كذا ذكر (قدم) على من لم يصفه به لأن هذا نوع من القطعة فقدم بوصفه كالقطعة المال

ولانه يدل على سبق يده عليه (فان وصفها جميعا) بما تقدم (أفرع بينهما) لانتفاء المرجح
لاحد على الآخر (وان لم يكن) القبط (ق) أي يدهما ولا في بدو احد منهما ولا بدنه لهما
ولا لاحدهما ولا لوصفها (وصفه) أحدهما له القاضى الى من يرد منهما (ومن غيرها)
لانها لا بد منها ولا بد فائتو باوغيرها عليه كالويلد لا بد منها ولا في بدو احد منهما
(ولا تغير لاصري) اذ لا مستند له بخلاف اختياره احد الاوين لانه يستند الى غيره فيقتضى
قاله في التلخيص (ومن أعطى حقه) من المتنازعين فيه (أو عن التلخيص) (منه) أي من
القبط (مقط) حقه لان الحق لهما فكان لكل منهما تركه لا يخرج كالشيعين
وفصل في ميراث القبط (كان مات لبيت المال لم يختلف وارثا ولا يرثه الملقط لانه اذا لم يكن
رحم ولا نكاح فالأثر بالاولاد وقال النبي صلى الله عليه وسلم انما الولاء لمن اعطى والملقط
ليس بمعتق وحدثنا في النسخة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم المرءة تحوز ثلاثة
مواثب عتقها وتلقاها ولها الذي ائتمت عليه أخرجه ابو داود والترمذي وقال حدث
حسن قال ان الملقط لا يثبت وقول عمر وولك ولا ولى ولا يثمة (ودنه) أي القبط (ان قتل لبيت
المال) لانهم ميراثه كما مر (ان لم يختلف) القبط (وارثا) بفرض او نصيب فان كانت
له زوجة قالها الر بيع والباقي لبيت المال وان ماتت القبطه لمزوج فله النصف والباقي لبيت
المال وان كان له بنت او بنتان او بن بنت أخذ جميع المال لان الر والرحم مقدم على
بيت المال (ولا ولا عليه) أي القبط لقوله عليه الصلاة والسلام انما الولاء لمن اعطى ولانه لم
يثبت عليه ربح ولا ولا على آباءه فثبت عليه كالميراث فثبت عليه لانه ان كان ابن حرين فلا
ولاء عليه وان كان ابن معتق فلا يكون عليه ولد له فيه مقتضى القبط (عند اولى به
الامام) لقوله عليه الصلاة والسلام انما الولاء لمن اعطى ولانه لا يورثه من اولى به والامام
سببه منهم فتران شاه الامام (انقص وان شاء أخذ الدية) حسب الاصل لانه محروم
والاستحقاق ينسب الى جهة الاسلام لانه احد المسلمين حتى يمنع منه كونه من غير مسلمين
ومجانين (وان قطع طرفه) أي القبط (عند انتظار بلوغه) رشده (ليقتضى او يقول ان
مستحق الاستشفاء المجنى عليه وهو مستند لاصح الاستشفاء فانظرت اهليته وفارق القصاص
في النفس لان القصاص ليس له بل وادى الامام القتل عليه (فجيب الجاني) على طرف
القبط (الى اوان البلوغ والرشد) فلا يهرب (الا ان يكون) القبط (نفسا ولو) كان القبط
عاقلا فيجب على الامام النفقة على مال فيسقط القبط (ينفق عليه) دفعا لحاجة الانتفاق
وهو اجزم به المصنف من التسوية بين المجنون والمال قال في شرح المنهاج انه المذهب وقال في
الانصاف هو الصحيح من المذهب وباقى في باب استشفاء القصاص ان لولى المجنون السفول لانه
لا مد له ينتهي اليه بخلاف لولى العاقل وقطعه في الشرح هنا (وان ادعى الجاني عليه) أي على
القبط رقة (أو) ادعى كاذبه وكذبه القبط بعد بلوغه فالقول قول القبط (لانهم موافق
لظاهره لانه محكوم بحريته ولا يقره الا ما نال وجب عليه حدا الحرف لقطط طلب حد القذف
واستشفاء القصاص من الجاني وان كان حرا وان اوجب الجانيه ما لا يلجأ اليه في المير
وان صدق القبط فكذا هو الجاني عليه كونه رقيقا ليجب عليه الاماكن في خيف الرقيق
او جثاته عليه (وان جنى القبط جناية تجعلها العاقلة) ارشاه (على بيت المال) لان حرا لانه
ونفقت بيت المال فكان عاقلة كونه كصبيته (وان كانت) الجنابة (لأنها العاقلة) كالعقد
لخص وانما يتلاف المال (لخبره) أي القبط (فهم احكم غير القبط) (ان كانت) الجنابة
(توجب القصاص وهو) أي القبط (بالعاقلة انقص منه) مع المكافاة (وان كانت)

وكان القتل له (الا فلا ريب) ان يتنقل اليه عاجلا بقبوله فلا يتوقف على نظر برناظر ولا مراعاة مذهبه حتى لا يقتله الى غيره وهو

المتباعدة من القبط (موجب له الولد) أي القبط (مال استوفى) ما وجب بالجناية
(منه) أي من ماله (والأ) يار ليكن له مال (كان) ما وجب بالجناية (في ذمته) حتى يورس
كسائر الدين (وان ادعى أحسن) أي غير الملقط (أما القبط مملوكه) وهو في يده ممدود
بسيته ان كان القبط طفلاً أو مجنوناً (أو) ادعى انساناً ان (بجهول النسب غيره) أي القبط
(مملوكه) وهو في يده ممدود (المدعى لآلة العدل الملك (مع بيته) لا مكان يهدم الملك ثم اذا ما
وقال ما حر لم يقبل قاله المدعى (والأ) أي ان يار ليكن القبط أو بجهول النسب سيد المدعى
فلا يصدق لأن دعواه متخالف الأصل والظاهر (فلو شهدت له) أي المدعى القبط غير الملقط
أو ادعى بجهول النسب (باليد) بأن قال شهدت أنه كان يده مملوك له باليد (بيته) فيخلف أنه ملكه
ويحكم له عليه لأن البديل الملك (أو) شهدت (الملك أو) شهدت (أنه عبده أو مملوكه
أو أنه أورفيقه (ولو لم تذكر البيعة سبب الملك) حكمه كما لو شهدت له دار أو ثوب (أو)
شهدت (ان أمته) أي المدعى (ولدت في ملكه حكم له) لأن الغالب انما التلق في ملكه إلا
ملكه (وان) شهدت أنه ابن أمته أو أخته ولدت له (لم يثبت له ملكه) به لانه يجوز
أن تكون ولدت قبل ملكه لها فلا يكون مع كونها ابن أمته وكونها ولدت له يكتفي في البيعة
التي تشهد ان أمته ولدت في ملكه أمراً واحداً أو رجل واحد لانه لا يطاع عليه في غالب
الاحوال حال وبه جزم في المفسر أو لا بد في ذلك من رجلين أو رجل وامرأتين كما ذكره
القاضي فيه وجهان قال الحارثي عن قول القاضي أنه أشبهه بالذهب (وان ادعى) أي ملك
القبط (الملتقط قبل الاليت) تشهد بملكه أو ان أمته ولدت في ملكه ولا يكتفي بغيره لا يثبت
تثبته باليد لأن الأصل الحرية و يده عن حب لا بغيره ملكاً و حودها كعدمها بخلاف
المال فبالأصل فيه الملك (وان كان المدعى) بفتح العين أنه مملوك من القبط أو بجهول نسب
(بما عايناه) وكذا ان كان مجزاً كما في المدعى (فانكر) أنه رقيق وقال اناس (فانقول
قوله اما) لأن الأصل معه (وان كان المدعى) رقيق القبط أو بجهول النسب (بيته) يدهواه
(حكم) له (ما) أي بيته (فان كان الملقط) بفتح القاف وفي نسخ القبط قد (انصرف قبل
ذلك) أي قبل ان يحكم به لدهوره بيته (بيعه أو شره) أو بدهه ويحرمها (نقضت تصرفاته) لانه
بان أنه كان تصرف بغير إذن سيده (وان امر) القبط أو بجهول النسب (بالق بعد بلوغه) لم يقبل
امراره سواء تقدم امراره تصرف ببيع أو شراء أو تزويج أو اصداد ونحوه أو لم تقدمه تصرف
(بل) كان (أقر بالرق جواباً) لدعوى مدع (أو) أقره (استدأمو صدقه المقر) بالرق
لانه يعطى به حق الله تعالى في الحرية المحكوم بها فلم يبع (كما لو تقدمه اقرار بغيره) ولأن
أعطى النود لا يسلم رقبته ولا حر يتناول فيجده لرق يدهم التقاطه (وان أقر القبط أنه
كافر وقد كمل اسلامه من طريق الظاهر تماماً) بأن كان وجد في دار اسلام فيه مسلم
يكن كونه منه (لم يقبل قوله) أنه كافر بعد بلوغه لأن دليل الاسلام حجة ربها من المراض
وتثبت حكمه واستقر لم يجرأ لاله حكمه بقوله كما لو قال ذلك ان مسلم وقوله لآلة في اسلامه
لا يعرف في الحال من كان أو لم كان دونه ولما يقبل ذلك من تلقاء نفسه (وحكمه حكم
المرتد) يستتاب ثلاثاً نأب والأقتل (كما لو بلغ سن البلوغ اسلامه) كسبع سنين (ونطق
بالاسلام) وهو بقله (ثم قاله كافر) فانه يستتاب بعد بلوغه ثلاثاً نأب والأقتل لأن
اسلامه متيقن

أي ان قلنا انه أحق بشئ من
ذلك السابق (يعني) لانه
لم يملكه كحق الشفعة قبل
الاحتداد ولكن سبق إلى مباح
لكن المنزل منه بفرض لاهل
وجه البيع حاشي كما ذكره ابن
نصر الله قياساً على الخلع (فان
طالب المدة) أي مدته انقضى
ونحوه (عسر فاولم يتم احبارة
وحصله) متشوق لحياته قبل
له (أي قال الامام) وزائده انقضى
ونحوه (امان تقيبه أو تركه)
انصرف له في نفسه تقيبه على
التأخر في حق شتر ترك بينهم
أشبهه بغيره وتبقى طريق شتر
(فان طلب) انقضى (المدته)
لهذا روى ما رواه كما من نحو
شهر أو ثلثه (لخصم) بمصاحبه
لاحياتها فان لم يكن عذر قبل له
امان انقضى ما روى بعد فان لم
يصره كان لغزوه عجزاً (ولا
يملك) المنقصر (باحبائه فيها)
أي مدته لانه لانه أحق في حق
غيره أشبهه احبائه بتعلق به
مصلح مملكه غيره ولأن حق
المنقصر أسبق فكأن أول حق
احبائه غيره يدهم مدته الملهة
ملكه (وكذا لا يقر) في أرض
خارجية أو بغيره منزل وعنها
لاهل (فغير منزل له) تعلق
حقه بذلك (و) كما (لا يجوز
(ان يار المؤثر) بفتح المثلثة (ان
يسبق) إلى المكان المؤثر به
غيره لتعلق حق المؤثر به
ويقسم الاقطاع ثلاثة أقسام
اقطاع غلب و اقطاع استقلال
واقطاع أرذق وقسم القاضي
الأول إلى موافق وعار ومعادن
وجعل الثاني على ضربين خارج وعسر وهذا اشار الى ما حير بقوله (والامام اطاع جلوس

(امحيا كان القبط اومينا الحق به) لانه استلحق بجهول النسب ادعاء من عكر انه منته
من غير ضرر فيه ولا دفع عنه ولا ظاهريه فوجب احقاق ولانه محض مصلحة للظفل
لوجوب نفقته وكسوته وانصال نسبه فكلواقر له بال (ولا تحجب نفقته) أي القبط (على
العبد) اذا اختلفا به لانه لا عاك (ولا حضانة له) أي العبد على من استلقه لاستغاله بالسيد
فرضه فلا يتأهل للعضة كما قال الحارثي وان اذن السيد حار لانه ما منع التسلل (ولا تحجب
نفقه من اختلفه العبد) على سببه لانه أي القبط (محكوم بغيره) والسيد غير نسبه
(وتكون) نفقته (في بيت المال) لانه صالح العامة (ولا يلحق) القبط (بزواج المرأة المفرة
به من دون مدقه) أي الزوج لان اقراره لا ينعذ عن غيرها لانه قد يفسد به (ولا يلحق القبط
(ولا يلحق القبط (بالزنى) اذا استلقه (وقرعه) لانه خلاف الأصل واضرار بالظفل
(بدون بيت العراش فيها) مان اقامت المرأة بدونه ولانه على فراش زوجها خلق به ركز
لوانتم تدعون بان تشهدا به عده او فقه او ائمه ولانه في ملكه على ما تقدم (كلوا استلحق)
سر (وقتها) في بيت نسبه دون سره لانه لا ينعذ عنه لانه على فراشه (ولا يلحق القبط
(بزواج المرأة بدونه) لانه اقراره لا ينعذ عنها (ولا يلحق) القبط (الذي) اذا
استلقه (نيسا) كالمسلم (الذي) لانه محكوم به لانه لا ينعذ عنه لانه على فراشه (ولا ينعذ
لظواهر وفيه اضرار بالقبط (ولا يلحق) أي الذي (في حضانته) أي القبط الذي استلقه
لانه ليس اطلاقا له لانه لا ينعذ عنه لانه لا ينعذ عنه لانه لا ينعذ عنه لانه لا ينعذ عنه لانه لا ينعذ عنه
ان يقيم الذي (ببينة) وله ولد فراه فيلقه (دنيا) لثبوتاته ولد منين كالمسلم (ولا ينعذ
بشرط استمراره في الحياة والكفر) الى بوعه عا لافان مات احدهما او اسبق قبل بوعه
حكم اسلامه (والجنون كالظفل) اذا اقر انسان انه وله خلق به (اذا امر ان يكون منه
وكان الجنون (بجهول النسب) لا يقول الجنون غير معتبر فهو كالظفل (وقل من ثبت
لحقه بالاستحقاق (بلغ) او عقل (واسكن) بلفظ الى قوله) لفسود اقراره على صفه
أرجونه لمسته صحيح أسبه النابت بالبيئة (وان ادعاء) أي نسب القبط (اثنان أو أكثر)
سمعت لان كل واحد لانه قد سمع دعواه فادانها وتساووا في الدعوى ولا فرق بين المسلم
والكافر والحمل والبذل كان (لأحد هما بيته مقدم) لانه قطعه الحى وتبينه (وان كان
القبط الذي نسبه (في يد أحدهما) كالمسلم (قد تمت سنة حارج) كالمسلم (وان كان) القبط
(في يد امرأة) وادعت نسبه وأقامت بيته (قد تمت سنة حارج) كالمسلم (وان كان) القبط
مروضة (وان تساووا في البينة) بان أقام كل منهم بيته والظفل بأيديهم أو ليس بيد واحد منهم
(أو) تساووا في (عهدهما عرض) القبط (معهما) أي المدعيان ادعاء معا والحق
بأول الأن تلقه القضاة بالشافعي فيلحق به وبمطعم نسبه عن الأول لانها بيته في الحلق النسب
فمن وليه الحكم الثابت بغير الدعوى (على القافة) بالتحقق وكان أباس بن معاوية قافلا
وكنا شرح قاله في المدعى (أو) عرض (مع أقاربهما) أي المدعيين (كالأخ والأخت
والعمة والخاله فان الحق) القافة (باحدهما الحق به) لحديث عروة عن عائشة كالتدخل
على رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات يوم وهو سرور فقال أي عائشة ألم ترى الى عجز المدعى
دخل فقرأ اسمه وزيد وعليه حائطه قد غطى بؤرهما وبذ أقدامهما فقال ان هذه
الأندام بعضها من بعض وولعظ دخل قائف والنبي صلى الله عليه وسلم شاذيو أسامة
ابن زيد وزيد بن حارثة معطيان فقال ان هذه الأقدام بعضها من بعض فسر بذلك النبي صلى
الله عليه وسلم وأعجب وأخبر به عائشة فتعق عليه ما به قال عمرو وأبو موسى وابن عباس رأس

طريق أو رجة (أولى خان مسلم أو رباط أو مدرسة أو حاكمه ولم يوقف) الانتعاج (بها الى تنزل ناظر) وضائق المكان حين

لا يجوز المجلس الا في الاما انصر
بالمكان فيها انه ان مجلس فيها
من لا يرى انه يصير بمجلسه (ولا
عليه قطع) به (بل يكون
أقرب به) أي المجلس فيه من
غيره ولا يزوج حقه بقل متاعه
ولا انصره المجلس فيه خلاف
السابق اليه بالاطاع كما يأتي
لان استحقاقه لما سبقه اليها
فان تنزل عن ازال استحقاقه
وهنا استحقاقه باقطاع الامام له
فلا يزوج (ما لم ينعذ الامام في
القطع) فيقطع بمعه لان له
احتماد في قطع كاله احتماد في
ابتدائه فان كانت رجة العهد
محطوم لم يكن له اقطاع المجلس
فيها لانها من المصعد (وان لم
يقطع) الامام المجلس بطريق
واسمه أو رجة مسجد غير محطوم
(فالسابق) الى المجلس في
(الحق) به (ما لم ينزل حاشه
عها) لحديث من سبق الى
ما لم سبق اليه مسلم فهو أحق به
ولانه ارتفاق بعباد الاضرار فلم
يتم منه كالاحتياز فان قام ونزل
مقاعد لم يحز لغز ما زالته وان
نقل متاعه كان انصره المجلس
فيه ولو لم يأت اليه ولا يحتاج
فيه الى ادان امام (فان اطاعه)
أي المجلس بالاطاع (أو يزل)
لانه يصير محكما للغير بخصص
بغير مساو به غير مرقية (وله)
أي الخالص بطريق واسع
ورجعه مسجد غير محطوم
بأقطاع أو غيره (ان يستظل
بما انصره كحذاء) لدعاء
الحاشية اليه (وان سبق اثنيان
فأكثر اليه) أي الذي يحكمون به

لا غير (ولا يمنع إقطاءه مقامه)
 للغير (وان سبق عدد) إلى
 معدن (ومضائق المحل عن
 الاخذله أخرج) لانه لا مرج
 غير (والسابق إلى) أخذ
 (مباح كصبي يولد) ويرطب
 وغير) ويحرق (ومنزوعة
 عنه) كالشارف الأهراس
 ونحوها وما يتركه حصاد ويحرق
 من زرع وغيره رغبة عنه وكسرة
 ولحم على شيء من عظم (أحق
 به) فله ملكه يأخذه مسلما كان
 أو ذميا (ويقيم بين عدد)
 أخذوه دفعة واحدة (بالسوية)
 لاستوائهم في الباب وامكان
 القيمة (والامام لأغير واقطاع
 غير موافق لعدس أو انتفاعا
 للمصلحة لفعل لخطاه الراشد
 في سواد العراق بمعنى الانتفاع
 أن ينتفع به بالزروع والجاره
 وغيرهما بمشاهة للمسلم وهو
 قطع الاستقلال (و) الامام
 (حي) موات (رحي) دواب
 المسلمين التي يقوم بها ما لم
 يضيق) على الناس اقول عمر
 المال مال الله والمال عبد الله
 والله لا مالاً أحل عليه في سبيل
 الله ما حلت من الأرض شيئا
 في شر قال مالك لم يفتي انه كان
 يحمل في كل عام على أربع الفأ
 من الظفر • وروى ابنان
 عثمان بن واشر ولم ينكر
 ولان ما كان من مصالح
 المسلمين تقوم فيها الأئمة مقامه
 عليه الصلاة والسلام وحديث
 لاجي الأئمة ورسوله • ورواه أبو
 داود • أصيب عنه سبناه
 مخصوص بما يحبه الامام نفسه

وقضى به عمر بحضرة ابي بكر رضي الله تعالى عنهم فكان اجابا (وان ألحقته) القافة (بهما)
 أي المدعين (لحق) نفسه (بهما) لما روى سعيد بن جعفر عن امرأة وطها رجلان في طوطر فقال
 القائف فداشته كافيه جيماء فله • نحو ما يسانده عن النبي قال هو لي يقول هو لي • ما وها
 أبواه بينهما • ورواه الزبير بن بكار عن عمر (فثبت) الملقى بأولين (كل واحد
 منه) الرث ولد كامل ورثته اربث أب واحد) لما تقدم (وار ومولى) أي الملقى بأولين (قبلا)
 الوصية له (جميعا) لانها بمنزلة أب واحد وعلى قياس ذلك سائر التصرفات من نكاح وقبول
 هبة ونحوها قال ابو حنيفة وهو وليان في غير ذلك كنكاح وغيره (وان خلف) الملقى بأولين
 (أحدهما) له اربث أب كامل ونسبه ثابت من الميت) كان الحقة اذا انفردت أخذت
 ما يشاء الحداث والزوجة كالزوجة (ولأبي) هو مع أمه نصف الدس) لانها
 بمنزلة أم أب مع أم أم (ولها) أي لامه (نصفه) أي الدس (ولو توفقت القافة في الحقة
 بأحدهما) أوفته من الآخر لم يلق بالذي توفقت فيه) لانه لا دليل له (ولابن) الولد (أو أكثر
 من أم واحدة) لانه يستحيل أن يكون من أمين (فان ألحقته القافة) أكثر من أم فقط (ولها)
 ولم يلقى بأحدهما ما تبين خطأ القافة وأبست أحدهما أولى من الأخرى (وان ادعى) نفسه
 رجل وامرأة الملقى (بهما) لانه لا تنافي بينهما الا مكان كونه منهن نكاح أو وطء شبهة فيكون
 ابنه ما جرد دعواهما كالانفراد (فان قال الرجل هو ابني من زوجتي وادعت زوجته
 ذلك) أي انها بناته وادعت امرأة أخرى انه ابنها (فهو ابنه) (و) ربح زوجته على الأخرى
 لان زوجه ألوها فإظهار انها أمه (والقافة قوم يعرفون الانساب بالشبه) جميع قائم (ولا
 يخص ذلك بشبهة معينة) كبنى مدح (بل من عرف منه المعرفة بذلك) ردت عنه الإصابة
 فهو قائم) قال في الصحاح يقال قف وقفوت وقاف وقافا أثره اذا اتهمه وهو أوفى الناس
 (وان ادعى) أي نسب انقط ونحوه (أكثر من اثنين) كالأخوة أكثر (خالق) أي الحقة
 القافة (بهم) لحق بهم وأن كثروا لان الملقى الذي لأجله الحق بأثنين موجود عينا زاد عليه
 فبا ما يؤولهم ان الحقة بأثنين على خلاف الأصل مجموع وان سلبه لكن ثبت لغيره موجود في
 غيره فحبب بعبارة الحكم اليه (والحق كاتقدم) من أنه رث كل واحد منهم اربث ولد كامل
 ورثته اربث أب واحد وقبلوا له الوصية ونحوها (ولأربح) أحدهم بذكره علام في جسده
 لانه قد بطل علمه العبر فلا تحصل التثنية يذكرها (وان فتته القافة عنهم) وأشكل عليهم أولم
 توجد قافة يمكن الذهاب اليها (ولو بعبارة فيذهبون اليها) ضاع نسبه لانه لا دليل لأحدهم
 اسمه من لم يدع نفسه (أو اخذت قافان أو) اختلف (اثنان وثلاثة) فأكثر ضاع نسبه لعدم
 المرجح لأحد المدعين كما لو تعارضت بينتاهما (وان اتفق) قافان (اثنان رجا فهما) قائف
 (ثالث أحدهما) لكمال النصاب ان اعتبر العدد والاعتراض القافين يقتضي نفاطهما
 حلا عن معارض فيعمل به (ومشاهة بغيره) بغيره (خالفهما) ثالث فيقدم
 عليه (ولو رجا) بعد التوقيف بأن قوماه بشره ثم رجعا إلى اثني عشر أو ثمانية فيقبل قال
 الحارثي وفتي حله على ما بعد الحكم ولو رجع من الحقة به القافة عن دعواهم يقبل منه
 ومع عدم الحاقها بأحدهم أو غير رجوع أحدهما يلقى بالأخر (ولو ألحقته) القافة (واحد
 لانها قد ادعى ثم عدت فالحقة بذكره) كان الأول (أو ألحقته) قافة (واحد) حقة
 أخرى فادعى بها (أو كان الأول) لان الاحتداد لا يرضى بالاحتداد وان أقام الآخر بينه فهو له
 حكمه به وسقط قول القافة لانه بدلة سقط وجود الأصل حكم الحاكم (بان) ولدت امرأة
 ذكر (أو ردت) أخرى أثني وادعت كل واحد منهما ما كان الدكر ولداه دون اثني عرضنا

وان ضيق على الناس مع عدم المصلحة فيه والحق المنع بحال حتى المكان اذ جعله حتى لا يقر

ان يكون مشهورا بالاصابة وحصصه المقررة في مرات كثيرة فجاز وقضية يابن من معاوية في ولة الشريف من جاز يقضا هذا ذلك

كتاب الوقت

(وهو) مصدرو وقت يعني حبس واحبس وسبيل قال الحارثي وأوقف لعه نعيم وهو ما اخضع به المسلمون قال الشافعي لم يحبس أهل الجاهلية وانما حبس أهل الاسلام والاصل فيه ما روي بهذا الله بن عمر قال أصاب عمر أرضا بخير فأتى النبي صلى الله عليه وسلم يستأمره فيها فقال يا رسول الله اني أصبت ما لا أخير لي أصبقت ما لا أنفس عندي منه فأتاني فيه قال ان شئت حبست أصلها ونصرت بها غيرا له لا يباع أصلها ولا يوهب ولا يورث قال فغضدني بها عمر في الفقراء ذى القربى والرقاب وفي سيد الله وابن السبيل والاضيف لاحتياح على من وليا ان يأكل منها بالمعروف أو يعطى صدقة فأعسر معول نفسه وفي لفظ غير ما نل مفتق عليه وقال حازم يكن أحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ذو مقدرة الأوقاف قال القسطنطي لاختلاف بين الأئمة في تحييس القناطر والمساجد واختلفوا في غير ذلك والوقت تحييس مالك) بفسه أو وكيله (مطلق التصرف) وهو المالك في الحر الرشد (ماله) المنافع مع بقاء عينه بقطع تصرف غيره في رقبته) أي المال قال الحارثي معقوف تحييس لأصل أملاك القناطر عن أسباب التملك مع قطع ملكه فيها (بصرف ربه إلى جهة بتر) هذا معنى قولهم وتسهيل المتعة أي إطلاق فوائد الدين الموقوفة من علة وغیرها لاجبة العينة وقوله (تقرأ إلى الله تعالى) تبع فيه صاحب المصلحة والنتيجة وله الميراث اعتبار ذلك ارتباط الثواب عليه لاجبة الوقت فكثير من الواقفين لا يقصد ذلك بل منهم من يقصد تصددهم ما كان عليه دون وخاف بيع عقاره فيها كما أشار إليه في شرح المنهجي أو يقال هذا بيان أصل مشروعية الوقف ومبني وقفا لان الدين موقوف وعيد بسلامة الدين بمحموسية (وهو مسنون) اقره تعالى وافعلوا الخير وقلعه عليه الصلاة والسلام وقيل اصحابه (ويعم) الوقف (يقول) وياتي صريحه وتكاتبه (و) يعم الوقف ايضا (فعل) مد (العل عليه) أي الوقف (عرفا) كما نقول لاشتراكم في الدلالة عليه وذلك (ممثل ان يجعل أرضه موقوفة) واذن في الدين فيها) ذاعا ما لان الاذن الخاص قد يقع على غير الموقوف فلا يقيد دلاله الوقف (أو بني ببناء على هيئة مسجد أو بآذان للناس في الصلوات فيه اذاعاما) لما تقدم (أو اذن أو اقام) (وه) أي فيما بناه على هيئة المسجد بنفسه أو عن رضى ماله لان الاذن والاقامة في كالأذن اقام في الصلوات فيه قال الشيخ في الدين ولو فوى خلافته قلعه أو بطل الباتهي أي ان يسه خلاف ما دل عليه القفل لا أثر لها قال الحارثي وليس يستلزم لان وجوده مبني بل يكفي ما دل عليه من فتح الأبواب أو التآذين أو كتابة لوح ما دلت الوقف انتهى وكذا لو أدخل بيتا في المسجد واذن فيه (أو يبنى بيتا قضاء حاجه الانسان) أي الولي والقاط (والظهير وبشره) أي يفتح بابا إلى الطريق (لم) أي للناس (أرض خالية) أو حرمها (مادة على الطريق) أو في مسجد ونحوه لدلالة الحال على تسبيله (ولو جعل سفل بيته مسجدا وانفتح به لونه) أي البيت مع (أو عكسه) بان جعل علو بيته مسجدا وانفتح بسفله مع (أو جعل سفل البيت) أي البيت مسجدا وانفتح به لونه وسفله (ولو لم يذ كر استطرافا) إلى ما جعله مسجدا (مع) الوقف (و يستطرق) إليه (كالو باع) بيتا من داره (أو أجز بيتا من داره) ولم يذ كر له استطرافا (بعض البيع والأجرة ويستطرق إليه على العادة (ومر يحج) أي اقول (ووقت وحجبت) أبطال حقوقها وبسببهم إله بالسبي من حقوقها (ولو أحيا سابق) موثا (في أسفه) أي النهر

الاسفل الذي يلبو وكذلك حتى تنفض الحسائط أو يبقى الماء رواه ابن ماجة وهذا الله بن أحمد ولحدث عبد الله بن الزبير عن متق عليه (فان كان لأرض أحدهم أعلا وأسفل) بان كانت مختلفة في ذلك (سقى كل منها على حدة) أي انفرادا في عمله (ولو استوى اثنان فأكثروا قرب) من أول شهر (قسم) الماء بينهم (على قدر الأرض) فلو كان لأحد حريم ولا حريم بيان وثلاث ثلثة فالأول سدس والثاني ثلث وثلثان نصف كالو كالأوسنة لكل واحد حريم (ان أمكن) قسمه بينهم (والا) يمكن قسمه (أربع) بينهم في سقى من حوت له القمرة بغلرحته ثم يخرج عين الآخرين فيسقى من قمره بقدره و يتركه لأخر (فان لم يغفل) الماء (عن واحد) مع التقاضى في اقرب (سقى القمار) بقدر حقه المساواة من لم يفرج له القسمة في الاستحقاق وانما القمرة للتقديم في استيفاء الحق لا في أصل الحق بخلاف الاعلا مع الاسفل (وان أراد اثنان احدهما أرض يسبقهما منه) أي السبل أو النهر الصغير (لمع) من الأحكام حتى أصل الأرض الشارعة منه في الماء لا في الموات (ما لم يضربا أصل الأرض الشارعة منه) فان ضربه فلم يسم منه لا يقع ضرره عنهم (ولا سقى قباهم) يضربهم راجعي لسهبهم له إلى النهر ولا تخمس ملكوا الأرض بحقوقها وبسببهم إله بالسبي من حقوقها (ولو أحيا سابق) موثا (في أسفه) أي النهر

سقى ثان في الأحياء وهو الذي

فوق الأسفل (ثم سقى) (ثالث)

أي الذي فوق الثاني اعتباراً

بالسقي إلى الأحياء لا إلى أول

النهر لما تقدم أنه إذا ملك

الأرض ملكها يحق لها سقيها

وسقيها (وإن حفر نهر صغير

وسيق ماؤه من نهر كبير ملكه)

أي ملك الحافر الماء الداخل فيه

(وهو) أي النهر (بين

جماعة) اشتراك في حفره

(هي) حسب عمل ونفقة لأنه

ملك العمارة وهي العمل

والنفقة (فإن) كذاهم المباحون

المطعمون فلا كراهة (ثم) كفهم

وتراضوا على قسمة) بما يأنأو

غيرها (حاز) لأمرتهم لا يخرج

عهم (والأ) يراضوا على قسمة

وتشاوروا (قسمة) أي الماء

بينهم (حاز) على قدر ملكهم

في النهر وإن سقى بقية باب

القسمة (فما حصل) لأحدهم في

ساقية تصرف فيه بما أحب

لأنفراده بملكه وإن سقى

به ما شاء من الأرض سواء كان

لخاصه شرب منه أو لا كما لو

انفرد به من أصله وله عمل

رعي عليه ونحوه (و) الماء

(الشرك) ليس لأحدهم أن

يتصرف فيه بذلك) لا لأن

شركاءه ليسكن الماء الجاري

المملوك وغيره لكل أحد أن

يأخذ منه لشربه ونحوه

وغسله وغسل ثيابه وانتفاع

به في أشد ذلك مما لا يؤثر فيه

بلاذن مالكه ما لم يدخل إليه

في مكان محروط ولا يحصل

وصلت ويكن أحدها) فإن أتى بكاهن هذه الثلاث معهما الوقف لصدم احتمال غيره
بصرف الاستعمال المنضم إليه عرف الشرع لأنه عليه الصلاة والسلام قال أمر أن شئت حيث
أصلها وصلت شمرتها فخصرت هذه الألفاظ في الوقف كلفظ التعلق في الطلاق وإضافة
الخصيص إلى الأصل والتعديل إلى الجزأ لا يقتضي المخارفة في المعنى فإن النية بحسبة انحصار على
ما شرطه صفة لها (وكانت تصدقت وخمست وأدت) لعدم خلو كل لفظ منها من
الاشتراك فإن الصدقة تستعمل في الزكاة وهي ظاهرة في صدقة التطوع والخصم صريح
في الظاهر والتأيد يستعمل في كل ما أراد تأيده من وقف وشراء ولا يصح الوقف (فإن كان
الآن سبه) لما لا يفتي في أحاديث هذه الذكيات وأمر أنه نوى به الوقف لزمه في الحكم
لأنه الآن سبه) صارت ظاهرة فيه وإن قال ما أردت من الوقف قول قوله لأنه أعلم بما فيه من عدم
الاطلاع على ما في الخصم (أو يقرن به) أي بلفظة الكتابة (أحد الألفاظ الخمسة) وهي
الكتابة والصرايح الثلاث (فقول تصدقت) تكذا (صدقة موقوفة أو) تصدقت به
صدقة (بحسبة أو) صدقة (مسئلة أو) صدقة (مؤبدة أو) صدقة (محرومة أو) بقول هذه
العين (محرومة موقوفة أو) محرومة (بحسبة أو) محرومة (مسئلة أو) محرومة (مؤبدة أو) بصفاها
أي بكتابة (بصفات الوقف فيقول) تصدقت به صدقة (لأنه أو) ولا توثق (أو لا توثق
أو) بقرن الكتابة بجمك الوقف كان يقول تصدقت بأرضي على فلان والنظر إلى أيام حياتي (أو
والنظر (فلان) ثم من بعده لأن كذا الوقف لا تصدق به على فلان ثم من بعده على ولده (أو
تصدقته به على فلان) ثم على فلان أو تصدق به على قبيلة كذا (أو) تصدقته به على طائفة
كذا) كالفرقة أو الزمان لأن هذه الألفاظ ونحوها تستعمل فيما عدا الوقف فاشبه ما هو في
لفظه الصريح (وقولاً) رب دار (تصدق بداري على فلان) قال المتصدق (بعد ذلك
أردت الوقف ولم تصدق فلان) وقال أنا هي صدقة في تصرفي فيها بما أريد (لم يقل
قولاً المتصدق في الحكم) لأنه خلاف الظاهر قال في الانصاف فيما يليها قال في الاختيار أن
ومن قاله بقى إلى النهر إلى الذي هو لأولادهم معوقاً ونقله يعقوب بن مختار عن
أحمد وإذا قالوا أحداً جماعة فلهنا هذا المكان معهداً أو وقفاً معهداً أو وقفاً بذلك
وإن لم يكنوا جماعة وإذا قال كل منهم جعلت ملكي المعهد أو في المعهد فله ذلك صار ذلك
وقفاً للمعهد أنتي فيؤخذ منه أن الوقف يحصل بكل ما أدى معنى أو لم يكن من الألفاظ
السابقة ووقف المأكل ووقف النخلة أن غلب على الوقف جهة الضرر من جهة أنه لا يقبل
الضميمة في أن يصح كالتقي والألفاظ وإن غلب عليه شبه التملك لشبهه الحصة والتملك
وذلك لا يصح من المأكل على الجميع قاله في الاختيارات (ولا يصح) الوقف (الأشروط)
خمس (أحدها أن يكون في عين معلومة مع بعضها) بخلاف شراً ومولد (غير مصنف) فيصح
وقفه أو لم يصح به على ما فهم من خلافه في عدم (و) يتصرف العين الموقوفة أفعالاً (يكن
الانتفاع بها) انتفاع بقاء عينها غير فاجازة واستغلال ثمرة ونحوه) لأن الوقف راد إلى ما
ليكون صدقة حارة ولا يوجد ذلك فيما لا يفي عينه وأشار بقوله كذا حارة إلى آخره وإما
المنفعة به تارة برادته ما ليس فيها كسقي الدار وركوب الدابة وزراعة الأرض وتارة براد
منه حصوله من كسقي النهر والخصر والوبر والألبان والبيض من الحيوان (مقاراً
كان) الوقف كالأرض (أو غير أو منقولا كالحيوان) كقرس وقفه على الفزاة (و) كالألفاظ
كسباط يفرش في مسجد ونحوه (و) كالألواح) كسقي وريح أو قوس على الفزاة (والاصف

فيه كفي ما تشه كثيرة ونحوه
فأن فعل الماء من حلقه به
لزمه بذله لا فلا ولا تقدم
(ومن سبق إلى قتاله لا مال له)
فسبق آخر إلى بعض أقوالها
من فوق أو (من) أسفل فلكل
منهما ما سبق (له) للخبير
(ولما كان أرض منهنم من الدخول
بها) أي بأرضه (ولو كانت
رسوخها) أي القنطرة (في أرضه)
لأنها ملكه كنهن من دخول داره
(ولا عك) رب أرض (فسبق
بحرق قتاله في أرضه خوف لن)
فصلا لانه لصاحبها وفيه ضرر
عليه بتقليب الماء ولا يزال
الضرر بالضرر (ومن سده
فالمجاهة) يدق به ارض ملغره
السق منه لئلا يلقى المساواة له
في الاضيق (فالمال يكن تركه بده
على من سده عنه) لئلا يتبع عليه
لانه يتسبب في ظلم من سده عنه
بتأخير حقه

باب الجعالة

بتثليث الجسيم ذكره ابن مالك
مشقة من الجعل بمعنى التهمة
لان الجاعل يسمى الجعيل
للعامل أو من الجعل يحسم
الاجاب يقال جعلت له كذا
أي أوجبت ويسمى ما يعطاه
الإنسان على أمر يقبله جعلا
وجعلا وجعلا قاله ابن فارس
و يدل بشرحها وقوله تعالى
ولن جابه جل بعر وأناه زعيم
وحديث اللذين ولداهما حاجة
النهار وهي شرعا (جعل) أي
تسمية (مال معلوم) فلا يصح من
ورع يدى فله نصفه ونحوه

وكتب المروني (أما لعقار فحدثت عروا والحيوان فحدثت أي هريرة مرة فلعن احتسب
قرصا في بيل الله إيمانا ولعقاسا بان شمعور وثو بوله في ميرة حسنا شتر وأما البخاري
وأما الأناث والصلاح فقلوه عليه الصلاة والسلام أما خلفه فحدثت إدراعه وأهتاده في سبيل
القتل على وفي لفظ البخاري وأهتاده قال الخطابي الاعتاد ما بعد الرجل من مركوب
وسلاح وآلة الجهاد وما بعد ذلك فميس عليه لانه في نفعها ما يحصر ولا يحاز وفيه كرف
السلاح (وبعض وقف انشاع) كنصف أو سهم من عين يصح وقفها الحديث ابن عمر قال
المائة سهم أي بخير لم أصب ما لقط أعجب إلى منها فأردت أن أتصدق بها فقال النبي صلى الله
عليه وسلم حسن أصلها وسيل خيرتها رواه النسائي وابن ماجه ومثرا أن يقول كذا سهم من كذا
سهما قاله أحمد (فأوقفه) أي المشاع (مصدقاته في حكر المصنف في الحال) عند التلطف
بالوقف (فيمنع منه الخبز) والسكران ومن عليه نخاسة تتعدى (ثم القصة متممة هنا) أي
فيما أوقف المشاع مصدا (لزمنا طرعا قال لا تنفعنا ما سرقوا) قاله في الفروع وجها
وكذا ذكره ابن الصلاح (وبعض وقف على النفس والعارية) لما روى نافع أن حصة
أبناء عبد بن جابر بن النخعي على نساء لا لخطاب كانت لا تخرج زكاة رواته وأه المال
(ولو لم يلق) وأوقف الخلى (وقفه) فبر دمه ليس أوطأ به (لم يصح) وقفه لانه لا ينفع به في غير
ذلك لا لا يستلزمه (ولا يصح الوقف في الذمة) فوقفه عبد الأودار (ولا) وقف (مهم
غير ممن كاحده من) العبد لان الوقف نقل ملك على وجه الصدقة في بعض في غير
معنى كالمية فان كان العبد يخوله لا مثل ان وقف دارا لم يرها قال أبو العباس منه هذا بعد
وكذلك منه (ولا) يصح أيضا (وقف أم ولد) لانه لا يصح به أو لا يصح أيضا الوقف عليها
وبأقرب فان وقف على غيرها) كمل زبد (على ان سبق عليها) أي على أم ولده (منعدة
حياته أو) وقف على زبد من لاهي ان يكون (الربع لها) أي لا أم ولده (مدونة مع)
الوقف لان امتنعا لا فسخه لا أم ولده كاستثنائها لنفسه (ولا يصح أيضا) وقف كلب وحمل
منفرد مروه ونيز وروياح البهائم التي لا تصح للصبي وكذا جوارح الطيور التي لا تصح
لصبي لانه لا يصح به أو لا وقف منفعة ملكها كخدمة عبد موهب له بها وقفه أم ولده
في حياته ومنفعة الدين المستأجرة وما لا الشئ في الدين إلى جهة (وبعض وقف المكاتب) لانه
يصح بيعه (فأدوى) ما عليه موقوف (بطل الوقف) لان الكعبة عقد لازم فلا تبطل وقفته
كبيعه وميته (و) يصح (وقف الحار ونحوها وان لم يذكر حدودها إذا كانت مرفوعة)
لواقف وقدم ملك كلام أبي العباس (ولا) يصح (وقف مالا ينفع به مع بقائه دائما كالإيمان)
كله فتنص في باب موهوب كوقف الدراهم والدينار لئلا ينفع بها بقاؤها لان الوقف تحبس
الأصل وتبيل الثمرة وما لا ينفع به إلا بالانفاق لا يصح فيه ذلك فيكون التقديره لبقائه في ملكه
(إلا) أوقف الإيمان (تعا كقرس يسر) ولباهم من فضة من قياح ذلك أي ما في السرج
والجوامع المفضضة من الفضة لان الفضة لا ينفع بها (وبنق) ما حصل من ثمنه (عليه)
أي على القرس المجبى لانه من مصلحته (نص عليه في القرس المجبى) ذكره في
الاختيارات وقال في رواه بكر بن محمد وان يسر الفضة من السرج والجوامع وحصل في وقف
مشه فله وأحب إلى لان الفضة فيه لا ينفع بها لعله يشترى تلك الفضة من سرج ولباهم فيكون
أنفع للمسلمين قبل قياح الفضة وتبيل في نفقته قال قال في المفتي فباح ان يشترى فضة
السرج والجوامع سرجا لما لانه صرف ما في حسن ما كانت عليه حين لم يتغير بهائه فأنشبه
القرس المجبى اد اعطى في ينفع به في الجهاد حازه به صرف ثمنه في حله ولم يحز انفاقه أو

والغرض لا تصرف لها إلى غير وجهتها (ولا) يصح وقف (مطعم ومدرسة وغيره) (ولا) وقف (شعير ورأسين) لا يتقدم أو أمان الماء فيصح وقفه نص عليه آله في الفائق وغيره وقد قلنا كلام الحارثي وغيره في حق الجبل (ولو) وقف عند بل تعدى على مسجد أو نحو (لم يصح) الوقف لأنه لا يتحقق به مع شأه منه (وهو) أي القصد بل (باق) على ملك صاحبه فيركبه الإعلان وقفه (ولو) تصدق به من على مسجد ليرتفع سائر لأن تنو براسه منسوب إليه (وهو من باب الوقف كآله الشيخ) كوقف الماء الشرط (الثاني أن يكون) الوقف (على) بر) وعراس جامع للشرع وأصله الطاعة لله تعالى والمراد اشتراط معنى القرينة في الصرف إلى الوقف عليه لأن الوقف قرينة وصدة فلا بد من وجودها فيها لأجل الوقف أذ هو المتصرف وسواء كان الوقف (من مسلم أو ذمي) لأن ما لا يصح من أصل الوقف عليه لا يصح من الذي كالوقف على غير معين كالأحد في نصاري وقرن على البيعة وما قولهم إني بناء نصاري فأصلها والخصايح بعد النصاري عليهم أختنا والمسلمين وغيرهم حتى يخرجوا من أيديهم لا يقل ما بعد ما أصل الكتاب وتقام صنوهم أسلوا أو تراصوا البنا لا ينقص لأن الوقف ليس بمتعلما وضعا وإنما هو أمانة الملك عن الموقوف على وجه القرينة فإذا لم يبق بجهاد المالك في حاله كالعتي والقرينة قد تكون على الذي (كما تقرروا) (الشيخ) والقرينة أمانة الموقوف (و) فقد تكون على غير أي كالمسج والنزوى وكما تقرروا (فقدروا) (العلم) (كتاب) (القرآن) (أو) (السنن) (أو) (جميع ما يصح بكمه) (النسب) وهي في الأصل الموضع الذي يتصدق به للشراب والمواسم وغيره وأطلق على ما بين انضمامه لحاجة قال في المصنف وليس متصوفا عليه في كتب اللغة والغريب (والقناطر وأصلاح الطرق والمناجدة والمدارس والبيمارستانات) وإن كانت متعلقاتها تعود على الذي يصرف في مصالحها عند الإطلاق (و) من النوع الأول (الأقرب) لم يصح الوقف على القرينة (من مسلم وذمي ونحو ذلك) (من القرب) كالطير والحانات لأن بناء الدليل (ولا يصح) الوقف (على مباح) كتمليك شعير مباح (و) لأعلى (مكرهه) كتمليك منقطة لانتفاء القرينة (و) لأعلى (مهمسة) وربما امتلته لمخاض من الغيرة عليها (و) (يصح) الوقف (على ذمي) مسين (غير فرسيه) ولو من مسلم ليسوا منقطة (و) شرط استحقاقه مادام نعي الأوغ ويستمره إذا أسلم بطريق الأولى (حكمه) عدم هذا الشرط ولا يصح وقفه (السنن) وإن لم تكن حريرا (لغير الكعبة) كوقفه على الأرضية لأنه ليس بقرينة (و) يصح وقف عسده على حجره النبي صلى الله عليه وسلم لاخراج زكيا وإشماله لقناديلها وأصلاحها) لأن فيه قرينة في الجملة (ولا) يصح وقفه لعدد إلا لما هو واحد وتقليد سنو رها لغيره والتطبيق وكس الحائط ونحو ذلك كرهه في الإجماع) لأن ذلك غير مشروع كالقلى الاختيارات وينبغي أن يشترط في الوقف أن يكون من عتق من تلك القرينة فلو أراد الكادر أن يوقف مسجدا من ماله (ولا يصح) الوقف (على كائنات) يوتنار وبيع وصوامع وديور ومساكنها) كتناديلها وقرشها ووقدها وسد نتهالاه معونة على مصيبة (ولو) كان أوقف على ما ذكر (من ذمي) فلا يصح لما ذكره من أن ما لا يصح من المسلم لا يصح من الذي قل في أحكام أهل اللغة واللام أن يستولى على كل شيء يصح على كسبه أو يستأجر أو يبيع ويصلها على جهة قربات انتهى والمراد إدامه بسلورته وأوقتها والذلا لورته أخذها كأن تقدم (بل) يصح الوقف على من يترها أي الكائنات والديور ونحوها (من ماله) ويجتزأ جافقسط لأن الوقف عليهم لأعلى القيمة والصدقة عليهم جائزة (ولو كان) الوقف على من غير ما أو يجتزأ من أهل إنشائه (أي العمل) (له) من الجبل (صدقة تمامه) أي يقسط عامه بعد بلوغه (أو إنشائه من الجبل) لأن عمله قبل بلوغه غير مأثور

ونحوه فلا كذا (أو) أن يعمل له مدة ولو مجهولة كمن حفر ضريحه أو أن في هذا المسجد فلا في كل شهر ككفار أو كن رد لفتق أو بنى هذا الحائط (أو) من (أقرضني زديعاهه) أنا أو أن بهذا المسجد شهرا فله كذا أو من فله من مدني) أي عن أي عليه من (فهو يرى) من سكنا (أو) أن الجبل الحائز من حمله الحضا لا يؤدى إلى أن يرضى به ولول الجبل الفروع اجازة لوقف المرض في نظير الذنوب وتبخر يكون العمل بل يترجم العمل وتكون العتد قد يقع مما لا مع مدين ويجوز الجمع فيها بين تقدير الموقوف العمل بخلاف الأماز فوضع ما ذكر مع كونه تلقيا لآله في معنى الماوضة لتقليد بعض ذلك الشرط في الجبل أن يكون معلوما أن يكن من ما يرضى لآله يستقر شمام السدل كالأحارة وأغصحت في قوله من أقرضني زديعاهه أنا أو أن الجبل في حقه ما ذكره من جاحه من غير تعللق له بالقرض واشترط كون العمل لجعله أحراز من ركب دابة ونحوه فلا كذا فلا يصح أشلا يتبعه إلا لالمران (أو) بلقشه) الجبل (تقبل غله) أي العمل القبول عليه ذلك العوض (استحسنه) أي الجبل (به) أي العمل بسد لاستقراره شمام العمل كالراج في المصنف بخلاف تلفه مثل مثل وغيره ولا يجس العاقل العسبن حتى يأخذ (و) من بانه الجبل (في

الذبة فقط فيصير الوقت لله في الفسرو عن من المتخبر والراعي وقاله في المنشي في بناء بيت
يسكنه المجتاز منهم كل في الانصاف ولم أر ما قاله عن الراعي فيها في منشئته بل قال فيهم ايصع
منها على من يجرى أو ينزل أو يجتاز واحدا أو رابعا وكان الجار في ان شخص المارة منهم
لم يصح ما ذكرنا من بطلان الوقت على اليهود والنصارى قال في شرح المنشي وهو المذهب
(ولا) يصح الوقت (على كتابة التوراة والانجيل ولو) كان الوقت (من ذبح) لوضع التبتديل
والقرى وقدر غير وجهه ان الذي صلى الله عليه وسلم غصب ما اراد مع حجر صخرة
فيها شيء من التوراة وكذا كتب بدعة (وصية كوقف في ذلك) المذكور مما تقدم فتصع
بما يصح الوقت عليه وتطل فيما لا يصح عليه (ولا) يصح الوقت ايضا (على) طائفة
(الاعضاء وقطاع الطريق وجنس الفسقة والمغاني ولا على التبتو برعي قبره) لا على
(تخبره ولا) على (من يقيم عنده أو يخدمه أو يزوره قاله في الراعي) لان ذلك ليس من
البر لا يمكن في منع الوقت على من يزوره نظر فان زيارة القبر ولو حال سنة الان يحصل
على زيارة قبره (ولا) يصح الوقت ايضا (على بناء مسجد عليه) أي الغير (ولا) الوقت
البيت الذي فيه القبر مسجدا لقوله ابن عباس لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم زائرات
القبور والمخذات عليه المساجد والسرخر آخره أبو داود والنسائي والترمذي قاله الجارقي
(ولا) يصح الوقت ايضا (على حريق) لا على (مرتد) لان ملكه يجوز لانه والوقف يجب
ان يكون لازما ولا ان تلاف أنفسهما والتضييق عليهما واجب فلا يجوز زفعل ما يكون سيما
لغايبهما والتوسعة عليهما وفي الانصاف لا يذرا الصدقة على نعمة زمة (ولا) يصح وقف
الانسان (على نفسه) عند الاكثر قبل حبيل وأبو طالب ما سمعت بهذا ولا أعرف الوقت
الاماخره فهو وجهه ان الوقت قبل ان ينفذ في كل ما يصح هذا لا يجوز
له ان يملك من نفسه كبيعته ماله من نفسه (فان قيل) بان الوقت على نفسه ثم على
يصح الوقت عليه كوله (صرف) الوقت (في الحال التي من بعده) لان وجوده لا يصح
الوقف عليه كبيعته فيكون كانه وقف على من بعده ابتداء فان لم يذكر غير نفسه فذلك
بجاءه ويرث عنه وعنه يصح الوقت على النفس اختارها جماعة قال في الانصاف عليها
العمل في زمة متاوقفه عند سكا من ازمته متطاولة وهو الصواب وفيه مصلحة عظيمة
وترغب في فعل الخير وهو من محاسن المذهب قال في الفروع متى حكم بحاكم حيث
يجوز له الحكم فظاهر كلامهم بنفذه كنه ظاهرا قال في شرح المنشي وبذلك خدمته جواز
القضاء بالمرجوع من الخلاف انتهى قلت هنا في المجتهد كاشع به قوله حيث يجوز له
الحكم اما للقلد فلا (وان وقف) الانسان (على غيره) كالولادة أو مسود (واستثنى كل الفقه له)
أي لنفسه صرح (أو) وقف على شخص مسود واستثنى الفقه (ولولده أو غيره مدة حياته أو مده
معية أو استثنى الاكل) ما وقفه (أو) استثنى (النفقة عليه وعلى عياله) بما وقفه (أو)
شرط (الانتفاع بنفسه وبياله ونحوهم ولو) كان الانتفاع (سكني مدة حياتهم أو) شرط
(ان يعلم مدة يقيم) الوقت على ما قاله (سواء قدر ذلك) أي ما كنه له أو عياله أو صديقه
ونحوه (أو أطلقه) أقول عمر رضي الله عنه لما وقف لاحتاج على من وليا بان يأكل منها أو
يعطيه مدة بقا عمره متناول في وقت في هذا الى ان مات (فلومات) الواقف (المشروط له)
نحو السكني (في اثناء المدة المعتبرة) نحو السكني (لدورته) السكني ونحوها (بأق المدة
وعدم) أي دورته (احارتهما للوقوف عليه ونحوه) كالأولاد أو استثنى سكا مائة قلت
في خدمته صرحه حارة كل ملك منفته وان لم يشترطها الواقف له (ولو وقف) شيئا (على

سبق (وص) عليه (أخذ) الا
ان يبرع له به بعد اهلاكه
بالذل وان اشترى جماعة في
العمل اشترى في الجعل بخلاف
من دخل هذا النقب فله دينار
فكل من دخله اشترى دينارا
لدخوله كاملا لا في نحو ورد
لقاعة في بقله واحدهم كمالا
كما لو كان من نقب السورقه
دينار فبقية ثلاثة اشترى في
الدينار وان نقب كل واحد
ثلاثة اشترى كل واحد دينار
وان جعل ز يد على رديقه
دينارا ولصم وعلى رده
دينارين ولكن ثلاثة فسد رده
فكل ثلث ما جعل له وان جعل
ز يد على ردهه لولاه آخرين
مجهولا ورد فلز يثالث ما جعل
له ولا آخرين اجزء عليها وان
جعل ز يد على رده معلوما رده
هو وآخران منه فارصد
اهانة ز يد اشترى ز يد الجعل كله
فان عمل بفسد الجعل فلا شيء
لما ولو يثالث الجعل وان قال
من داوى له فاحق يبرأ من
جرمه أو رده الله كذا لم يصح
مطلقا (ان قال ربنا بئق) من رده
صدى فله كذا وهو (أي المسمى
أقل من دينار أو) أقل (من
اننى عشر درهما) فاضة (الذين
قد رهما اشارة) في رد الباقي
فقيل يصح ذلك (وله) أي
الارد برده) أي الباقي (الجعل
قط) قدمه في الفروع وهو
ظاهر كلام غيره لانه رد على
ذلك لا يستحق غيره (وقيل
لا تصح التسمية) ولما راد ما قدره
الشارح قطع الجارقي وفي

لغرضه فلتقرر الوقف (شعله) الوقف (وتناول) الوقف (منه) لا تملك مقصد نفسه وإنما
وجسدته الجهة التي وقف عليها (ولو وقف) انسان (محمدا أو مقبرة أو بئر أو مدرسة
لعموم الفقهاء أولها ثمة منهم) كالغالب (أو) وقف (رباطا أو غيره للصوفية) أو غيرهم
(جايح فهو) أي الوقف (كثيره في الاستحقاق والانتفاع) على وقفه يقول عثمان رضي الله
عنه هل تعلمون أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قدم المدينة وليس بها ماء فيسئد بغير
بئر وممقل من يشترى بئر ومه فيصير فيها دلو مع دلاء المسلمين بخسره له منها في الجنة
فاشترى بها من صلب مالي فجعلت فيها دلو مع دلاء المسلمين قالوا اللهم نعم والصوفى المتبتل
للمسألة وقصدية النفس من الأخلاق الذمومة (المسكن من كان من الصوفية جماعة
للمال يفتحق بالأخلاق المحمودة لا تأتأ بالآداب الشرعية غالباً لا آداب وضعية) أي
لا تأتأ بديهم با تمام الموضوعه غير المألوفه شرعاً (أو) كان (فالمعالم يفتحق شيئاً) من
الوقف على الصوفية (قاله الشيخ) أنه مدخوله فيهم وقال الصوفى الذي يدخل في الوقف على
الصوفية يعتبره ثلاثة شروط الأول أن يكون عدلاً في دينه الثاني أن يكون ملازماً لآداب
الآداب الشرعية في غالب الأوقات وأن لم تكن الآداب (وأجسة كآداب الأكل والشرب
واللباس والنسب والسفر والمصيبة والمعاملة مع الخلق إلى غير ذلك) من آداب الشرعية
قولاً وفعلاً ولا يلتفت إلى ما أحده بعض المتصوفة من الآداب التي لا أصل لها في الدين من
الترزام شكل مخصوص في القبة ونحوها مما لا يسحب في الشرعية (الشرط الثالث أن يكون
قائماً بالكفاية من الرزق بحيث لا يملك ما يفضل عن حاجته في كلام طويل ذكره (في
كتاب الوقف من الفتاوى المصرية) على الاشتراط في الصوفى لباس الشرقة المتعارفة عندهم من
بدشيش (الذليل على اشتراط في الشرع (والرسم أشهر تعارفها بينهم) عبارة الحارثي
وتناحر مشايخ المتصوفة رسم أشهر تعارفها بينهم (فما أتق منها الكجاوية السنية فله حق
ومالها ورابط ولا يلتفت إلى اشتراطه) وإن كان مائة شرط قضاء الله أحق وشرط الله أقوى
(قاله الحارثي) الشرط (الثالث) من شروط الوقف (أن يقف على معين) من جهة كسبه
كذا أو مخصص كزبد (عليك ملكاً مستقراً) لأن الوقف يقتضي تحييد الأصل تحييداً لا يجوز
أزالته ومن ملكه غير ثابت يجوز أزالته والوقف على المساحد ونحوها وقف على المسلمين إلا أنه
عين في نفع خاص لهم (ولا يصح) الوقف (على مجهول كرجل ومسيح ونحوهما) كمنه
وربط ولا على أحد هذين الحين أو المصيرين لردده (ولا يصح الوقف على ميت وجن
ورقيق كفن ومدر وأولاد ومكان) وعلى عتقه بصفة لأن الوقف غلب ولا يصح على من
لا يملك والمكان يملكه من موقوف (ولا يصح الوقف أيضاً) على رجل أصالة كوقف
داري على ماني بطن هذه المرأة لا يصح لأنه غلبت أداوا لجل لا يصح غلبت الألف والوصية
(لأن الوقف على الجمل (تباً) لمن يصح الوقف عليه (ك) وقف (على أولاد أو) على (أولاد
فلان) وفيهم جعل في قبلة الوقف على ما يأتي (أو) قال وقف هذا على أولادى ثم أولادهم أبداً
أو أولاد زيد ثم أولادهم أبداً ونحوه (أو) انتقل الوقف إلى بطن من أهل الوقف وفيهم جعل في قبلة
مهم (فبعضهم من غرور ما يستحق مشتري) على ما سبق تفصيله في بيع الأصول والأثمار
وقبل بحرف يستحق من ربح قبل بلوغه المصداقوس بخش لم يورث بربان بالغ أزرع المصداق أو
أرث قبل لم يستحق منه شيئاً أو قطع به في المبيع والقواعد (ولا يصح) الوقف (على معدوم أصلاً)
أي أصالة (أو) كقولهم وقف هذا على (من سيرد) لى أو أملا (أو) على من (يحدث لى أو
لعلان) لأنه لا يصح غلبت المعدوم (ويصح) الوقف على المعدوم (تباً) كوقف على أولادى

يشغل بالفساد وروى عن عمر
وعلى وعن جسر بن دينار
وابن أبي مليكة مرسلاً أن النبي
صلى الله عليه وسلم جعل في ربه
الآبى إذا جاءه بخار جازم الحرم
ديناراً ونقل ابن منصور
أحمد بن حنبل الآبى فقال
لا أدري قد تكلم الناس فيه
لم يكن عندى فيه حديث صحيح
(ويستحق من) سعى له جعل
على رواقى (رد من دون)
مسألة (معينة القسط) من
المسعى فإن كان السرود منه
نصف المسألة استحق نصف
المسعى وإن كان أقل أو أكثر
فبمسألة (أو) إن رده (من أبوه)
من المسعى فله (المسعى فقط)
لشره بالزاد لعدم الأذن فيه
(و) يستحق (من رده أحد
أقربى) أو جعل على ردهما
(نصفه) أي الجمل عن ردهما
لأنه رد نصفهما وتقدم أن
الجملة عقد جائز من الطرفين
(ويعتبر وعامل) في عمل
(أن فسخ جاعل عليه) لأجل
(أجرة) مثل (أجره) لأنه عمل
بعض لم يملك له ولا فسخ له
بعماله بعد الفسخ لأنه مفسر
فأذون له (وأن فسخ عامل)
قبل فسخه (فلا يملك له)
لأنه مفسر نفسه حيث لم
يوف مأمراً عليه وأن زاد
جاعل في جعل أو نقص منه قبل
شروع في عمل جاز وعمل به لأنه
عقد جائز المأذون به (و يصح
الجمع بين تقدير مده وعمل) في
جعله كمن يبنى هذا المأذون
في يوم نفسه كذا لجواز ما

جهالة المدة والعمل للحاجه وان نادى غير رب المأذون ردها فلا تخله كذا فرددت فالعوض على المتأدى لأنه ضمنه بخلاف قوله

بلد سماه (اولم يستأنذ من مالكا
من قدرته) الى استئذنه لانه
ما ذون فيه شرها ولا يجوز
احتقاده بنفقته كالزهر
(و يؤخذ ان) الى الجمل والنفقة
(من تركه) سيد (ميت) سائر
الحقوق عليه (ما لم ينو) الزاد
(التبرع) بالعمل والنفقة فلا
يرجع بشئ (وله) نهيما كول
خفيفه ولا يضمن
ما تنقصه (لان العمل في مال الغير
مضى) كان افتقاده من التلف
المشرف عليه كان حائرا فيسب
اذن مالكة ولا ضمان على
المشرف ان حصل به النقص
ومن وجد سرقة لم يرجع بالبدل
ما تضمنه من قبله يبيع على يجب
عليه اذ عرض فلم يسلمه على
الذي ويحفظ ثمنه بل يذكره
في الاقتناع من الفتاوى
المصرية (ومن) جردا بقا
أخذه) لانه لا يؤمن لحاقه بدار
الشرب والارتداد واشتقاقه
بالفساد بخلاف الضوال التي
تحفظ نفسها (وهو امانة) عند
أخذها ان تلف بشرب تفرط
لا ضمان فيه وليس لواجده به
ولا عليه بيعه فكأنه يحفظ
بنفسه كضوال الابل (ومن)
ادعاه) اي الا يقبض عليه سلا
ينفذ لفدته (الابق) المكلف
(أخذه) من واجبه لانه يستحقه
بوصفه بصدقة اولى (ولنا ان)
امام) عنده ابق (سجله) لصحة
لا تصاحبه لذلك (فلو كان) سيده
(كنت أفتقته) قبل بيعه

ليكن لا يحكم بالوقف حتى ثبت الملك

في فصل واذا كان الوقف على غير معين كالساكنين والفرات والجماء (او) كان الوقف
على (من لا يمتدح) ومنه ما قول كاساحدا واقتناط لم يشتر الوقف (الى التبرع لمن ناظرها)
أي المساحد ونحوها (ولا) الى القول من (غيره) كذا في الامام لانه لا يشترط لامتنع صفة
الوقف عليها (وكذا ان كان) الوقف (على آدمي معين) كزيد فلا يشترط ان يكون له ازالة
ملك يمنع البيع فلم يمتنع فيه القبول كالمعتق والفرق بينه وبين الهبة والوصية ان الوقف
لا يختص بالمعين بل يتعلق به حق من باقي من المملوك في المستقبل فيكون الوقف على جميعهم
الا انه من ثبوت ماركات الوقف على الفقراء قال ابن النصار هذا الفرق موجود بينه في الهبة
انتهى قلت من نظر فان الوقف يتلقا كل بطن من واقفه والهبة تنتقل الى الوراث من موته
لامن الواهب (ولا يعلم) الوقف على معين (برده ككسوة) عن القول والذات المتق (ومن)
وقف شيئا) على اولاده ونحوهم (فالاول ان يذكر في مصر فمصر تدوم كالتفريق نحوهم)
خروجهم من خلاف من قال به المال الوقف ان لم يذكر في مصر فمصر تدوم (فان اقتصر)
الوقف على (ذكر جهة تنقطع كاولاده) لانه يجوز العادة يمكن انقراضهم (مع) الوقف لانه
معلوم المصروف نصح كالمصرح بمصرفه (ومصرف) وقف (منقطع) لانه تدوم كوقفه على من
لا يجوز (الوقف عليه كسيد (ثم على من يجوز) كولي اولاده او اولاد زيدا والفقراء الى من
يبدد في المال (او الوسط) نحو مصرف منقطع الوسط (في المال) بعد من يجوز الوقف عليه
(الى من يبدد) فلوقف داره على زيد ثم على عبد ثم على الساكن ممرت بعد زيدا كز
لان وجود من يوقف الوقف عليه كسيد فيكون كانه وقف على الجهة الصبيحة من غير ذكر
الطامة ولنا اننا لم نجد الوقف مذكور من لا يجوز الوقف عليه فقد انقضاء فانه يتعدا التصحيح
مع اعتبارها (وان وقف على من لا يصح الوقف عليه لم يذكر له ما لا يصحها) كان يقول وتغني
على الاغنياء والادبيين والكنيسة ونحوها (بطل الوقف) لانه من المصروف الدامل
واقصر عليه (ومصرف منقطع) كالحركة كوقفه على جهة تنقطع كاولاده (ولم يذكر له ما لا)
الحركة كوقفه على من يبدد (او) وقف (على من يجوز) الوقف عليه كاولاده (ثم على
من لا يجوز) أي يصح الوقف عليه ككنيسة فيصرف الى دورته الوقف نسبيا بعد من يجوز
الوقف عليه (وكذا ما وقفه وسكان قلنا ومع) الوقف حيث نذره يصرف (الى دورته الوقف)
حين انقراض كاجل من الرعاية (نسبا) لان الوقف مصرفه السيرة وقار به اولى الناس بصره
لقوله عليه الصلاة والسلام انك ان تدع ورثك اغنياء خسر من ان تدعهم عالة يتكفون الناس
ولانهم اولى الناس بصدقاته التواضع والمرفوضات كذا صدقته المنقولة ولان الاطلاق اذ
كان له صرف مع مصرف اليه وعرف المصروف هذا اولى الجهات به ان كانه عنهم مصرفه فلاف
ما اذا عين جهة باطله كقوله وقتت على الكنيسة ولم يذكر به جهة جهة صحه فاته عين المصروف
واقصر عليه (نعمهم وقصرهم) أي دورته لا ستواتهم في القرابة (بعدا فقرض من يجوز
الوقف عليه) ان كان يكون (رقنا عليهم) لان الملك زال عنه بالوقف فلا بد من دخل كالموم ويقسم
بينهم (على قدراتهم) من الوقف (قد سبقته كالبريات ويقع المحب بينهم) كالبريات وعلم منه
انه لا مصرف منه لمن ربه سكاخ واولاد (قلنت مع ابن التلث) وله الباقي (ولا من اجمع) اخ
لاب السلس) وله الباقي (وجد) لاب (واخذ) من اولاد بقسمان (ربع الوقف المذكور
(نصفين) كالبريات (واخذ) انصرام (وعم) انصرام (سفره) الاخوة (وهم) لثلاث (وابن عم
بفرد به الم) كالبريات (فالم يكن له) اي الوقف (اقارب) فلفقاره (او كان له) اقارب
(عمل به) أي بقوله هذا وبلغوا البيع لانه لا يجوز به الى نفسه فله ولا يدفع مما ضررا ولم يصدر منه ما ينافيه

والفانصرفوا (مال) كنف
ومتاع (أو غنم) كنف
خلال (ضائع) كنف بلا علم
(أو مافى معناه) أي الضائع كنف
فصل في بقتضيه ومدفون
منه (لغير محرم) فان كان
لمرعى فلا ينفذ كالزول
المحرى الطريق فلا ينفذ هو ما
منه والاصل في الانقطاع حديث
زبد بن خالد المني قال سئل
رسول الله صلى الله عليه وسلم
عن لقطة الأنهب والورق فقال
أعرف وكاهه أو غنمها ثم رها
سنة فان تعرف فاستغناها
ولسكن ودية عندك فان جاء
طالبها يومن الدهر فدعها له
وسأله عن ضالة الأبل فقال
مالك ولها فان معها أحدناها
وسقاها ثم ادناها واكل الشجر
حتى يجدها رجاها وسأله عن
الضالة فقال اخذها فاغشى لك أو
لا خيل أو الذئب متفق عليه
وقوله معها أحدناها أي شغلنا
لقرته وصلاته يصري بحري
الحنف وسقاها بطنا تأخذه
ماه كثيرا فبقى معها منها ومن
العطش ويشتمل الانقطاع على
الكتساب والائمان واستماع
الغلب منها ويصح الحارث انه
الائتمان لان المقصود اتصال
الثني الى أهله ولأجله شرع لحفظ
والتعريف أولا وان قيل أخراعت
ضنبر جاء المال ومن أخذ
منه في نحو جهم ثياب أو
مداس ونحوه (ترك) ببناء
الفعلين (جعل) بدله (الترك)
(تلفظ) اتصال سارق الثياب
ليجرب به وبين مالكها ما هو
وقيل لا تعريف مع دلالة قرينة
على السرقة اعم الفائدة فيه وسو به في الانصاف وغيره (وأخذ) الماحون متاعه (حقه) أي المتركة بدل متاعه

(فانصرفوا) مصرف وقفه (لغير محرم) لان المقصود بالوقف
الشوا بالحرارى على وجه الدوام واغنا قدموا الأتارب على المسكين لكونهم أولى فاذا لم
يكنوا فبالأولى أهل تلك (وان انقطعت الجهة أو وقف عليها حياة الواقف) بان وقف
على أولاده أو أولاد زوجته فقط فانصرفوا في حياته (رجع) الوقف (اليه) أي الواقف
(وقضا عليه) قال ابن الزغز في الواضع ان خلاف في الرجوع الى الأتارب وأولى بيت المال
أولى المسكين محض عا اذا مات الواقف اما ان كان حيا فانقطعت عليه كل ما يعود الوقف
الى ملكه أو الى عصبته فيه أو بيتا انتهي وجرم ابن هبيل في المفردات بدخوله وكذلك
لو وقف على أولاده أو أئله أو أئله من فوق من غير ولد ورجع نصيبه الى أقرب
الناس اليه فوق أحد أولاده عن غير ولد والأب الواقف في هبيل يعود نصيبه اليه لكونه
أقرب الناس اليه ولا يخرج على ما قبله أو البسطة مختلفة الى دخول الخطاب في خطابه قاله
ابن رجب (ويجوز) وقف (بصح) فقط بان وقف داره على عصبته ثم على زيد ثم على
الكنيسة (بالاعتبار بن) فيصرف الى كل ولد بدو رجوع بعده الى الورقة نسب ما وقفا
على قدر أرزهم ثم المسكين (وان قال وقفته) أي أتله أو الدار أو البستان ونحوه (سنة) لم يصح
(أو قال وقفته) (السنة) لم يصح (أو قال وقفته) (اليوم بقدم الحاج ونحوه) أي نحو
ما ذكره عليه تأتت الوقف (لم يصح) الوقف لان مقضاه التأيد والتأيد تأتت عليه (وهو)
أي الوقف المذكور (الوقف المؤقت وان قال) وقف دارى مثلا (على أولادى سنة أو مدة
حياتى ثم على الفقراء) الوقف لا تصالها ابتداء وانتهى وكذا وقفه على ولد سنة ثم على
زيد سنة ثم على عمر سنة ثم على المسكين (وأن قال) وقف (على الفقراء ثم على أولادى مع
الفقراء فقط) لان ثم لا ترتب فلا يصر في أولاده الأبد انقراض الفقراء والعامة لم يصح
بانقراضهم (ولا بشرط لزومه) أي الوقف (أخره) أي الوقف (عن بدو) أي الوقف (بل
يلزم) الوقف (بغير القفط ويزول ملكه عنه) حديث عمر السابق ولأنه تبرع به
السبع والحقه فيلزم بغيره كالنق في علم من كلامه ان أخره عن بدو شرطه في حقته
بطريق الأولى

والاصل يزول ملك الواقف عن العين الموقوفة بمجرد الوقف (ونقل المثلث فيها القصة
تعالى ان كان الوقف على مسجد ونحوه) كدراسة وراط وقطرة وخانكاه وقرية وغزاة
وما أشبه ذلك وكذا بقاع المساجد والمدارس والقناطر والبقايات وما أشبهها قال الحارثي
بالإخلاف (و) ينقل المثلث في العين الموقوفة (الى الوقف عليه) تلك العين (ان كان) الموقوف
عليه (أدما مينا) كزبد وعرو (أو) كان (جعا محمورا) كأولاده أو أولاد زوجته بدلا
ببب بزل التصرف في الرقة فملكه الممثل اليه كالمدة وفارق العنق من حيث أنه أخرج
عن حكم المالية ولأنه لو كان ملكا للنفعة المرددة لم يلزم كالمدة والسكنى وقول أحمد في
وقف على ورثة فيرضه يجوز لأنه لا يباع ولا يورث ولا يصير ملكا لورثة يعتدل أنه أراد أنهم
لا يكون التصرف في الرقة جما بين قوله لا يقال عدم ملكه التصرف فيها بدل على عدم
ملكه لها لأنه ليس بالأزب بديل أم الولد فانه ملكه أو ملكه التصرف في رقبته (أينظر فيه)
أي الوقف (هو) أي الموقوف عليه ان كان مكافأ رشدا (أو) ينظر فيه (وأي) ان كان الموقوف
عليه سفرا أو مجنون أو سفها (بشرطه) (الآتي في الكلام على المناظر) وقال ابن أبي موسى
ينظر فيه الحاكم قال الحارثي وان قلنا ملكه الوقف عليه لعلنا حق من ياتي بعده (وله) أي
الموقوف عليه (تزوج لامة) الموقوفة (ان لم يشترطه) الأواف (أفهمه) بان وقف الأمة على

زيد

بالثقب عنه وحفظ هذه
الكتاب عن الفسباس فان بق
شيء تصدق به (وهي) أي القطعة
ثلاثة أقسام) بالاستقرار الأول
(ما لا يتغير بها وأما الناس)
أي لا يتغير في طلبه (كموط
وشع) بتقديم الجملة أحسن
سور النحل الذي يدخل بين
الأصبعين (ورغف) رقة وتل
ما لا خطر له (فيما لا يخسره)
ويباح الاستغناء عنه صالح حديث
حابر رخص التي صلى الله عليه
وسلم في العيب والوسط والحبل
بأنه لعل الرجل يتنفع به وهو أو
داود (ولا يلزمه نفعه) لأنه
من قبل الباحات (ولا يلزمه
بدله) أنه حذره (الذي سقط
منه الملك لمنقطعه بأخذه
وظاهره أن يبقى بغيره لم يردده
له به كافي الانتفاع (وكذا الوثق
كأس ومن في معناه) كمنش
(قطعا صار امتنعة) من فدية
فيملكها ماخذها ولا يلزمه نفعها
ولا يلزمه أن يوجد بها (ولو
كثرت) بعضها لأن وجودها
متفرقة يدل على تعدادها بها
(ومن ترك دابة) لأراد امتناعا
(بملكه أوفسلا لا تقطعها)
بغيرها من شيء (أو يحجز) أي
ما أكلها (عن هاتها) بأن لم يجد
ما يملكها فتركها (ما يحكمها
أخذها) لخصها لتسعى مرفوعا
من وحدها قد يحجز عنها أهلها
قريبها أو أخذها ما أكلها
فهي له قال عبد الله بن محمد بن
محمد بن عبد الرحمن فقلت بنى
لشيء من حذرك بهذا قال غير

زاد شرط تزويجها المهر وفي كل بشرته (و يلزمه) أي الواقف عليه أو من شرطه الواقف له
تزوج الموقوفه فان تزوجها (بطلها) كسبها الموقوفه لأنه حق لها طهره فتحلت بالإباحة
(وبأخذ) الموقوف عليه (المهر) أن تزوجت أو وطئت بشبه أو زنا له بدل المقتضوه
بسخفها كالأجر والصوف والبن والنرة (ولا يشرزوها) أي لا يشرزها الموقوف عليه
ولو وقت عليه زوجته لنفسه النكاح أو جود الملك (ولا يهتق) أي لا يصع من الموقوف عليه
حتى الرقيق الموقوف به حال (فإن أعنته لم يتخذ) عتقه لأنه تعالى به حق من يؤول الوقف إليه
ولأن الخلف عسدا لا يمكن إبطاله وفي القول بنفوذ عتقه إبطال له (فإن كان) العبد (نصفه
وقف ونصفه مطلقا) خالصا (فاهتق صاحب العتق) نصيبه منه عتق (و لم يسر عتقه إلى الوقف)
لأنه إذا ابتدئ بالبشره قلان لا يعتق بالسراية الأولى وعلم منه أن الوقف لا يسرى إلى باقي العبد
وكذلك لا يصح حتى الوقف ولا الحكم الموقوف (و يجب) عليه (أي الموقوف عليه) طرية
أي الرقيق الموقوف عليه لا يملكه وكففتها وأما إذا اشترى عبدا من غلة الوقف فله ماله الوقف
أما أن الفطره يجب قول واحد التمام التصرف فيه قاله أبو المصالي (و يجب عليه أيضا) (زكاة)
أي الموقوف (كأشياء) بأن كان لا يؤبرق أو غنما سائمة وحل عليه الخول وتقدم في
الزكاة وكذا الشجر الموقوف يجب إلزاقه في غنمه على الموقوف عليه وجه واحد (و) على
الموقوف عليه (نقته) أي الخبز أو الموقوف له مملكه (أن لم يكن له كسب) فإن كان أنفق
عليه منه (وبقطع سارق الوقف) أن كان على معين (و يقطع أمنا) سارق غنائه إذا كان
الوقف على معين (ولاشبهه للسارق بخلاف الوقف على غير معين) (و عتق الموقوف عليه نفعه)
أي الوقف (و) عتق (صرفه ونحوه) كوبره وشعره وبضه (و) عتق (غلبه موكبه وبلنه
وعمره) بغير خلاف فله لأنه غلبه مملكه قاله في الشرح فستوربه بنفسه وبالاجارة والإعارة
ونحوها الآن (و) من في الوقف غير ذلك قاله في المبدع (وليس له) أي الموقوف عليه (وطه الأمة
ولو أن في الواقف) لأن مملكه ناقص ولا يمكنه منع حيله افتقص أو تنفك أو يخرج من الوقف
بأن تبقى أم ولد (فإن وطئ) أي وطئ الموقوف عليه الموقوفه (فلاحد) عليه للشبهة (ولامهر)
عليه لأنه لو وجب لوجب له ولأب لابن إنسان شيء على نفسه (و) أن ولدته (ولده) لأنه
من وطئ شعبة (وله) أي الواطئ (فبته) وبالموضع بشرى بها فنقوم مقامه (لا تنفوت رة
ولأن الفدية تدل على الوقف فوجب أن ترد في مثله (وتصغير) الموقوفه (أم ولد) لأنه أدخلها
بحرف مملكه (وتعق بوجه) كسائر أمهات الأولاد (وبجب قيمته) أي تركته (أن كانت له
أطفالها على من بعده من البطون (بشرى بها مائتها) أخبر على البطن الثاني ما فاتهم (فتكون
المشتركة (وقد عجزوا الشراء) كبدل أخصية (وله) أي الموقوف عليه (عك ذلك عاصب)
للأرض الموقوفة إذا زرعها وأدركه الموقوف عليه (بأنفق) أي مثل البذر وعوض الواطئ
(حيث يملك رب الأرض) بأن كان قبل الحصاد (وتلقاه) أي الوقف (البطن الثاني) من
الموقوف عليهم من الواقف (و) يتأخر (من بعده) كالْبطن الثالث والرابع وما لم يجر (من
أهل الوقف من الواقف من البطن الذي قبله) لأن الوقف صادر على جميع نسله إلا أن استحقاق
حينه من وقف شاعلى أولاده ثم أولادهم ما تناسلوا كان الوقف على جميع نسله إلا أن استحقاق
كل بطن مشروط بانقراض من فوقها (فإذا امتنع البطن الأول) والثاني (ومن بعده) (من
اليمين مع شاهده) بالوقف (لأن ثبت الوقف قلن بعدهم) من البطون ممن يؤول الوقف إليه
أذن (الحلف) مع الشاهد لثبوت الوقف لأنهم من جملة الموقوف عليهم (وإذا وطئ) الأمة

الموقوف احتج) أي غير الموقوف عليه (ولو عدا بشبهه نظما حجة) أو امتة (فالله اعلم) أي
 وأيد (و) لا اعتقادا للواقع إلا بالمتصور (وعا) أي الواقعي (المرهل الال الوقت) لأن
 منعت الصنع لهم والمهر بلسا (و) على الواقعي أيضا (قيمة الولد) يوم وضعه (تصرف مثله)
 لا تبادل من الوقف فوجب ان ترد في مثله وان وطئها الوقت وجب المهر الموقوف عليه
 كان ووجب الحد والولد رقيقا لم ينقل سقاه ملكه كذا في الحارثي فقلت الظاهر عدم وجوب
 الحد لشبهه الخلف في سقاه ملكه (وان كان) ولدا الموقوف (من زوج أو زناه وقت معها)
 ثماله (وان تلتفت) الموقوف (ه) أي بالوطء وان تلتفت ولومن أهل الوقف (أو)
 تلتفت (بعضها) أي الموقوفه كقطع طرف) وانها بـ مضممة (فعله القيمة) أي قيمتها ان
 اتفقتا وان اختلفت بعضها فقلت ما بقي تفصيله في الحائيات (بشترى بها مثله) لا تبادل عنها
 (أو) بشرى (اشقص) من رقيق ان لم يكن شراؤه (يكون) المثلث أو النقص (وقتها بعد
 الشراء) كبدل أخصه (ولما وان قتل) رقيق موقوف عدا كان أو أمة (ولو) كان القتل
 (عدا فلا سله) أي الموقوف عليه (هفو) عفا (ولا قود) لا يقتصصر بالموقوف فهو كعد
 مشترك (بل بشرى بقيته) أي الموقوف اذا قتل (بدله) أي مثله كالخارثي بـ اءة ارا الثالثة
 في السبل الشترى عفى وجوب الحد كذا في الذكر والأنثى في الكبير وفي الصغير
 وسائر الأوصاف التي تتفاوت الاعيان يتفاوتها لاسيما الصنعة المقصودة في الوقف
 والدليل على الاعتبار ان الفرض حيران ماقت ولا يحصل من ذلك (فا قطع مثله) أي
 الموقوف (أو) قطع (بعض أطرافه عدا لئن) الموقوف (استفاد انقصا لأمهقه)
 لا يشرك فيه أحد (وان عفا) الأقرب الموقوف من الجنابة عليه (أو كان القطع) أو الجرح
 (لاوجب انقصا) لعدم المكافأة أو لكونه خطا أو جافته بغيره (وجوب نصف قيمته)
 فيما اذا كان الموقوف عدا أو رجلا أو نحوهما عليه نصف الدية والألحاح على ما يأتي
 في الجنابات مفصلا ونشترى بالارض مثله أو تنقص بدله (وان جنى الوقف خطا ما لا أرض
 على موقوف عليه ان كان) الموقوف عليه (معينا) كسيد المولد (ولم يتعلق) الأرض
 (برقبته) أي الموقوف لانه لا يمكن تسليمه (كأم المولد) بلزم الموقوف عليه أكثر من قيمته أي
 الموقوف (كأم المولد) فليز أقل الأمرين من القيمة أو ارض الجنابة (وان كان) الموقوف عليه
 (غير معين ك) السيد الموقوف على (المساكين اذا جنى) ارض جنابته (فكسبه) لانه ليس له
 مصفق معين يمكن ايجاب الارض عليه ولا يمكن تعلقا برقبته فتعين في كسبه (وان جنى)
 الموقوف (جنابة وجب انقصا وجب) انقصا له من ارضه فتنصفه في ما سمي من التخصيص في
 (فان قتل بطل الوقف) كالأموال متفأ نفعه وان عفا تنصفه في ما سمي من التخصيص في
 الارض (وان وقف على ثلاثة) كزيد وعمر و بكر (ثم على المساكين في مات منهم جمع
 نفسه الى من بقي) منهم لانه الموقوف عليه ولا يعود الى المساكين بشرط ما بانقرضهم اذ
 استحقاق المساكين مرتب بهم (فاذا ماتوا) أي الثلاثة (فالمساكين) محلا بشرط (وان وقف
 على ثلاثة) كزيد وعمر و بكر (ولم يترك له ما من مات منهم) أي الثلاثة (لحكم نصيبه
 حكم المنقطع كالوفا واجما) كاله الحارثي قال وعلى ما في الكتاب أي المتعقب بصرف الى من بقي
 انتهى وقد قوى الحارثي ما ذكر في الكتاب سابقا فعلى هذا يكون كلام الحارثي موافقا لما في
 القواعد واختار الثاني في القواعد قال في المبدع وهو الظاهر كافي في التجميع وهو قوي وجزم
 به في المنتهى (وان قال وقفته) أي العبد والدار والكتاب ونحوه (على أولادى وعلى
 المساكين لهذين المجهتين نصمنا) بصرف لأولاده نصف وللمساكين النصف (لاقتضا

ما يأتي) من سفت (تصرف)
 غرق) فقلت كذا أخذ من لافاه
 صاحبه كذا اختار ابقا متلف
 بترك كذا سماه أنقار غرقته
 على القسم (الثاني الفضول) جمع
 ضللة اسم الحيوان خاصة دون
 سائر القطع فقول طبا المراهي
 والموافق والموافق (التي تمنع
 من مصاد السباع) كذئب وابن
 آوى وأسدي وغيره وقتها ما
 ذكر حبثا) كالبقر وخنبل
 وبنا لوجر) أمه بـ خلافا
 الوقف فيها (ر) اما ما سمر عدها
 كغنايم) اما بـ انما كذا (طبر) اما
 بنائها كراهي ونحوها) كمنامة
 وقيل وزرافة وقد ورد في كبير
 (فتر) القن (الذي يجرم
 التناط) قوله عليه الصلاة
 والسلام مالك ولجاده فان
 معها ذنبا وصفاها بـ ذنبا
 وتا كل الشجر حتى يجرمها
 وبسبب لا يورى الفضالة (أما
 ضاله) ر واما أحمد وأبو داود وابن
 ماجة (ولا عاك) ما هو في الناطة
 (بشريف) لعدمه لعدم ما في
 الثالث والشارع عليه شيء
 الغائب ومواضعه كان زمن
 الامن أو الفناء (ولا ما
 ونائه) أخذ من نصفه (و)
 لانه انه قلته لأن له نظرا في
 حفظ مال الغائب وفي أخذه
 لما ذاك مملكتها به بالصائها
 (ولا يلزمه) أي الامام أو نائبه
 (تصرفه) أي ما أسند نعمتها
 ليعتقله به لأن عمره يعسكن
 بصرف الفضول لا بزنا يجرى
 إلى موضع الفضول فاذا عرفها
 أمه البنية عليها وأخذها (ولا
 يؤخذ منه) أي الامام أو نائبه ما أسند من الفضول ليعتقله (وصف) لا يكتفي في الضالة لانها كانت

الاضافة التوسعية (مع انتفاء مقتضى التفاوت

فمفسر ويرجع بالبناء لفعل عنه التنازع في حق من امر الوقف (الشرط واقف) قوله شرط تار، كذلك اوله روكن لان شرطه رقة شرطه ولو لم يصبها اتباع شرطه لم يكن في اشتراطه فائدة ولا بان الزاير يوقف على ولده وجعل لرد ومن شأنه ان لا يملك غير معتز ولا معتز بها فاذا استفتت بزوج فلاقى لها فيه مولد الوقف متاق من جهته فاتبع شرطه ونفسه كنص الشارع (فلو تعقب) الشرط ونحوه (جـ) لا عاد) الشرط ونحوه (الى الكل) اى الى جميع الجمل وكذا الصفة اذا تعقبت جماعات الى الكل كالى القواعد الاصولية في حدود الصفة لكل لا يفرق ان تكون متقدمة او متأخرة قال بعض المتأخرين والمتوسطة الاختيار خاصا بجماعته انتهى اتمى به قلب مقتضى ما ذكره المصنف وهو لكل وقال الشيخ في الدين موجب ما ذكره اصحابنا اى في حدود الشرط ونحوه لكل انه لا يفرق بين المطلب بالاولى والفاء او ثم على عموم كلامهم (واستثناء كسرط) فبرجع اليه فلو وقف على جماعة كاولاده او قبله كذا لو استثنى زيد الم يكن له شيء (وكذا المخصص من صفة) كما لو وقف على اولاده الفقهاء او المشتغلين بالعلم فانه يختص بهم فلا يشاركهم من سواهم (و) من (عطف بيان) لانه يشبه الصفة في ايضاح متبوعه وعدم استقلاله فنوقف على ولده اى عبد الله محمد وفي اولاده من كنيته اول عبد الله غيره اخص به محمد (و) من (توكيد) فلو وقف على اولاده نفسه لم يدخل اولاده اولاده (و) من (يدل) ان له اربعة اولاد فلو وقف على ولدى فلان وفلان واولاد اولادى فلان الوقف يكون على اولاده الثلاثة واولاد اربعة لانه لا يدخل بعض الولد وفلان وفلان من القطف المتناول للجميع وهو لو فاضل البعض البديل لانه المقصود بالحكم كقولنا تعالى ووقفه على الناس جميع البتة من استطاع السبيل لا مخصص المستطيع بالذکر اخص الحكم به (ونحوه) كالفاء كقضى اولادى حتى يبلغوا والاشارة بطبق ذلك والتدبير (وجاء) ويحرم ونحوه) ووقف هذا (على انه) من اشتغل بالعلم من اولادى صرف اليه (و) كذا ان قال وقفته (بشرط انه) من تأدى بالاداب الشرعية صرف اليه (ونحوه) فبرجع الى ذلك كله كالشرط (و) بحسب العمل به اى الشرط (في عدم ايجاره) اى الوقف (و) في (قدر ابدية) فاذا شرط ان لا يؤجر اكثر من سنة لم يجوز الزيادة علم الكن حينئذ المضروبة زيدا بحسب اولم يزل عمل القضاة في عصرنا وقد عليه بل تقبل عن ابي العباس رحمه الله هو داخل في قوله الا في الشروط انما يلزم الوفاة بالذم فعلى الاصلاح بالمقصود الشرعى واقفي به شعبة المراد اوى ولم يزل نقى به ادهواولى من بعده اذن قال الحارثي ومن بعضهم جواز الزيادة بحسب المصلحة وهو يحتاج عندى الى تفصيل (و) ترجع الى شرط الواقف في (نفسه) اى الى بيع (على الموقوف عليه) يعنى انه يرجع الى شرطه (في تقدير الاستعفاق) كقوله ان لا ياتي به ما ولد كرسبه من اوباعه عكس اولى ان لا يؤخذ كذا واللام كذا والمخطيب كذا والدرس كذا ونحوه (و) يرجع ايضا الى شرطه في (تقديم) كالدعاء بعض أهل الوقف دون بعض ونحوه وقف على زيد وعمرو وبكر ويسد الدفع الى زيد او وقف على طائفة كذا ويبدل الاصغر او الفقه او نحوه (في بيعه) فبرجع الى ذلك (و) يرجع ايضا الى شرطه في (تأخير) وهو عكس التقديم) كوقف على زيد وعمرو وبكر ويؤخر زيد او وقف على طائفة كذا ويؤخر يعطى العلم ونحوه (و) يرجع ايضا الى شرطه في (جمع) كعمل الاستعفاق مستتر كالى حالة واحدة) لان يقف على اولاد ما ولداهم (و) يرجع الى شرطه ايضا في (ترتيب) كعمل الاستعفاق بطن مرتب اى

الامان اواناثة على اقلها هو انما من وشهد
عنده من الضوابط وسموها
ان كان له حى تركها رضى نفسه
وان رأى مصلحة في بيعها وحفظ
شئها ولم يكن له حى باعها بادن
يعلمها وبيعة ماصفاتها وحفظ
شئها بها وليس انفس الامام
اذا شاء ان يأخذها لنفسها
لها لانه لا لانه له عليه
(و) يجوز التقاط عبود متوحشة
لو تركت رجعت الى العسراء
بشرط تحريرها) عنها لان تركها
اذا ضيعها من سائر الاموال
والفقر وحفظها للمالكها
لا يحفظها في نفسها (ولا عاكها)
اخذها (بالترتيب) لانه
يحفظها لربها فهو كذا وبيع
(ولا) يجوز التقاط (اجار
طواحين وقدر وضعة
واخشاب كبيرة) ونحوها مما
يقطف بنفسه لانها لا تكاد
تفنى عن صاحبها ولا تبرح
من مكانها قسوى اولى بسد
لتعرض لها من الضوابط لتعرضها
في الجمل لثقلها على بيع او حرم
او عطف ونحوه بخلاف هذا
(وما حرم التقاطه) ان اخذ
(شعبة) اخذها فان تلف او فنى
تخاصم المدم انما لا يشرع فيه
(ولا) يضمن (لها) مع تحرير
انتقاله لانه ليس بمال
القطر لا يجوز التقاطه (كجه)
عن زينة ثبت بفساد او اقرار
(فمنه) عليه اوقفه مرتين
لانه تصالحه في الضائقة
المكتومة غرامتها ومثلها معها
قال ابو بكر في التنبيه وهذا حكم
رسول الله صلى الله عليه وسلم
فلان (و) يبرول ضمانية) اى الحرم التقاطه (بدهم اى الامام اواناثة) لان نظرا الى مال العائيب (او رده) اى الماخوذ من ذلك

ولأن أمره بوجه واحدته كان
 رده بغير أمره فمثل ضمنه
 كالمسروق والمضروب والقسم
 (الثالث مذهبها) أي
 القسمة الساتين (من غير) أي
 نقد (ومتاع) كسب وكتب
 وفروش وأوان والآت حرف
 ونحوها (وغم ونسلان) بضم
 الفاء وكسرهما جمع فصيل ولد
 الناقة إذا فصل عن أمه
 (وعجاجيل) جمع عجول ولد
 البقرة (وأفلاء) بالجمع فلو
 وزن سحر ورجو وسعدو
 وهو وهب والجش والمهرقا
 فعلا أو بفتحة السنة قاله
 القاموس (وقن صغير) ويرض
 من كالأابل ونحوها كاصغير
 (ونحو ذلك) كخشبته من عطفه
 سدد وغرور وقده من أو عسل
 وفرارة نحو بر (فصرم على من
 لا يأمن نفسه عليها) أي القطعة
 مما ذكر (أخذها) لما فيه من
 تضمينها على ربحا كالأفها وكما
 لوني نكاحها في الحال أو كتمانها
 (وبضمها) أي يأخذها من
 لا يأمن نفسه عليها أن تلفت فرط
 أو لا يفرضه أو ذون فيه أشبه
 الغاصب (ولم عليها) من لا يأمن
 نفسه عليها (ولو عرفها) لأن
 السبب الحر لا يفسد الملك
 كالسرة وأثير مخصوص (وان
 أمن) المتطهر (نفسه) عليها
 (وقوى على) تصرفها فيه
 أخذها (أصبر في) التقدير
 والشاوق في ذلك غيره مما
 ذكر لا في معناه وسواء الأمام
 وغيره أن يجوز من تصرفها
 قلبي له أخذها وان أخذها فيه

آخر) كان ينفذ على أولاده ثم أولادهم (فالتقديم بقاء أصل الاستحقاق للمؤخر عن صفته إن له
 ما فضل) من التقدم (والإيمان لم يفضل عن التقدم شيء) (سقط) المؤخر (والمراعاة إذا كان التقدم
 من مقدم) كالمثلا (لخشبته) كانت الألفة وأقره فصل بعده) أي بدأ بالمقدم للتقدم
 (فضل) فيها أخذ المؤخر (والإيمان كانت الألفة غير وأقره) (لا) بفضل بعده فضل فلا شيء
 للمؤخر (والترتيب عدم استحقاق المؤخر من وجود المتقدم) فضل عنه شيء (أو لا) يرجع
 أعضاء الشريطة في (تسوية كقوله الذكر والأنثى سواء ونحوه) يرجع إلى أعضائه الشريطة في
 (تفضل كقوله لذكر مثل حظ الأنثيين ونحوه) والتسوية والتفضل هو من قوله في
 (تفضل) (ولو جعل شرط الواقف) وأمكن التأنيص بصره من تقدم من يوفق به رجوع إليه
 لأنه أخرج معاده والطاهر صحة بصره ووقعه على الوقت فإن تقرر وكان الوقت على عبارة
 أو إصلاح صرف بقدر الحاجة قاله الحارثي وإن كان على قوم (عمل بما تدبره) أي مستمرة
 إن كانت (ثم) عمل (مرف) مستمرة (في مقدار المصروف كقوله المارسل) لأن
 الغالب وقوع الشرط على وقته وأيضاً لا أصل عدم تقيد الوقت فيكون مطلقاً والمطلق
 منه يثبت له حكم المرف قاله الحارثي (ثم) إن لم يكن عرف (التساوي) فسوى بينهم لأن
 التميز ثابت والتفضل لم يثبت فإن لم يفرق أرباب الوقت جعل كوقف مطلق لم يذكر
 صرحه ذكره في التخصيص (وأر شرط) الواقف (أخرج من شأنه) من أهل الوقت (بصفة)
 وإدخاله) أي من شاء (بصفة ذواته) أي الإخراج والإدخال بصفة (جعل الاستحقاق
 والإخراج مرتباً على وصف مشترك قريب الاستحقاق) على الوصف (كالوقف) على أولاده
 مثلاً (بشرط كونهم فقراء أو صلحاء وترتب الميراث) (بالوصف) (أن يقر) هذا وقف على
 أولاد أو أولاد بدمتلا (ومن فرق مهم أو استثنى ونحوه) كترك الاشتغال بالمعلم (فلا
 شيء) (صح في ما قال) (أو) شرط الواقف (أخرج من شأنه) من أهل الوقت وإدخال من شاء
 منهم (صح) لأنه ليس بأخراج للوقوف عليه من الوقت وإنما على الاستحقاق بصفة فكله جعل
 له حق في الوقت إذا انصف بإرادته إعطاه ولم يجعل له حقاً إذا انتفى ذلك الصفة فيه وليس هو
 تملكه الوقت بصفة بل وقف مطلق والاستحقاق له صفة (فإنه) ظاهر كلامه كالنتيجة
 والمتنبي أنه لا في (في أن بشرط الواقف ذلك لنفسه أو لغيره) (أو لا) بشرط الواقف (أو لا) بشرط
 والفرع والانصاف فيما إذا شرطه للناظر بعده لكن التعليل يقتضي التسميم (لا) يصح
 الوقت أن شرط فيه (إدخال من شاء من غيرهم) أي أهل الوقت وإخراج من شاء منهم لأنه
 شرط بنافي مقتضى الوقت فأفاده له الوقت ومن تابعه وتقدمت الإشارة إلى الفرق بين هذه
 والحق قبلها كلام المصنف (كشرطه) أي الواقف (بشرط) (أنفسد الوقت) كالتقدم (وكما
 بشرط) الواقف (أن لا ينتفع) الموقوف عليه (به) أي الواقف فيفسد الوقت إذا شرط
 مقتضاه (ولو وقف) شيئاً على أولاده بشرط (المواقف) (أنهم تزوج من البنات فلا حق لها)
 في الوقت صح لما تقدم من ابن الزبير (أو) وقف (على زوجة) مادامت عازبة (صح) على
 ما قال قياساً على التي قبلها (وإن في المصنف) (ثم من هذا قال الشاقل) كل متصرف بولاية إذا
 قيل بفعل ما شاء ما عدا ما كان قبله لمصلحة ثم عتق حتى لو صرح الواقف بفعل ما يشاء
 مطلقاً (أو ما راعه مطلقاً بشرط باطل) لمخالفة الشرع (على الصحيح المشهور) قال وعلى الناظر
 بيان المصلحة) أي التثبيت والتعريض فيها دليل قوياً (فيعمل بظاهر) (لأنه) مصلحة (ومع
 الاشتباه إن كان) (الناظر) (على ما عدا) لا يخفى له أحتمه وقال بشرط الصلوات الخمس على
 أهل مدرسة قدس كان لأفضل لاهلها أن يصلوا (المسجد) (الأقصى) الصلوات

بالقصور وهو القرف وهو جعله شرط لا يلزمه فان الشرط انما يشيد بخصه من البعض بالعطف
وذلك لارتفاع أصل القرف بموافاقه من قبل التواجم والتي قد ثبت له حال تبعه مالا يثبت
له حال امتناعه (وقال الشيخ (و) حكم ما يحضره لوقف فشرط من ظهر كتاب الوقف غير
بما وجب شروته والعمل به ان أمكن) انشاء (وقال ايضا الوان الموقوف عليه انه لا يستحق في
هذا الوقف الامعاء اذ لم يوافق شرط الوقف بما يستحق اكثر مما قال (حكمه عتقني
شرط الوقف ولا يمنع من ذلك الاقرار المتقدم انتهى) لانه مذكور بعدم عمله اياه وقوله من ظهر
له شرط الوقف الخ فيهمه انه لو كان عالما بشرط الوقف وأقر بأنه لا يستحق الاكاذب ان اخذ
بأقراره لانه لا عدله فان انتقل استحقاقه بعده لولاه مثاله للطلاب بما في شرط الوقف من
حين الانتقال اليه لان اقراره لا يدري على ولده وذلك التاج السبكي الشافعي في كتابه الاشياء
والنظار الصواب انه لا يؤخذ من اهل شرط الوقف وكذب اقراره ا لم يعلم فان ثبت
هذا الحق له لا يستقل كذبه انتهى قال الحبيب بن نصر الله بما يؤيد من شرط صحة الاقرار كون
المقر عاقل نسل الملك في العيين التي بقر بها وصحقي الوقف لا يملك ذلك في الوقف فبلا عاك
الاقرار به ولا يملك نقل الملك في ربه مالا يندرج فيه في بدفعه لا عاك الاقرار بمقتضى وقضاه
بجواز بيعه ولا يبيع منه وارض الاقرار بالبيع قبل ملك المستحق له لا يفتقد ذلك وسيلة الى الجبره
مدعى به وانما بان احدا المستحق عوضه من شخص غير ربه او عن رقبته ويرقبه فبستحقاقه
حياة المقر او مائة استحقاق المقر والجبره زاهد اقرار المستحق بالوقف ولا يسه الا بشرط ملكه
للمربع - ما ازل التي به اذ عاوجه ثامن غير ادا كون قد وقتت على كلام قاضي القضاة
فاجاب الدين ولا يثبت فيه كلام المقر ولكن قلته تعقلا ولا ملن من له نظرا في ما سبقه بقول
يخالف ذلك والله اعلم (و) لو سلم ما قبل شرط من غير الوضوء منه والقبول) ولا زالة التواجم
ونحوها لانه لو يجب اتباع تعيينه لم يكن له فائدة (قال في القرو ع شرع ما موقوف للوضوء
بتوسعه عليه واولي) وقال الاجري في القرس الحبيب لا يسه ولا يجره الا منع القرس ولا
يضي ان يركبه في حاجته الا لاندسه وجمال للملن ورفع لهم او غطلة للعدو وشن عن
التلبس بهام القرس وقلنا هو منقصة للملن ثم قال اخاف ان تكسر ولا يجوز اخراج حجر
المسجد ونحوها المنتظر حنازة أو غيره (ويجوز لا غنيما الشرب من الماء الذي يسقى
في الميبل) لان الماد من غير تخصيصه بالشرع (ويجوز ركوب الدابة) الحبيب (امقيا
رهنها) ونحوها مما منه منقعة للقرس أو للملن في ما سبق عن الاجري
وقول من رجع الى شرطه (أ) الوقف (ايضا في التناظر من) أي الوقف سواء
يشره لنفسه أو لوقف عليه أو لغيره المالكين كفلان أو الولف كالاشد والأعلم
أولا كبر أو من هو صفة كذا فن و حذفه الشرط ثبت له النظر على الا شرط وفي وقف
على رضى الله عنه شرط النظر لانه الحسن ثم لانه الحسين رضى الله عنه ما (و) رجع ايضا
الى شرطه في (الانفاق عليه) اذ كان حيا أو غيره وخر بان يقول يفتى عليه أو يصر
من حقه كذا (و) رجع ايضا الى شرطه في (سائر حواله) لانه ثبت وقفه من حبان يتبع
فيه شرطه (فان عي) الوقف (الاتفاق عليه من غلته أو) من (غيره عمل به) رجوعا
الى شرطه (وان لم يبينه) أي الاتفاق عليه واقف (وكان) الموقوف (ذار و) حال القس
والجبل (ه) استحق عليه (من غلته) لان الوقف يقتضي تحريم الأصل وتبديل منعمته
ولا يجهل ذلك الا للاتفاق عليه فكان ذلك ضروريه (فان لم يكن له) أي الموقوف
غلته) لضمه به ونحوه (ه) مقته (على الموقوف عليه المعين) لانه ملكه (فان تضمن)

[illegible]

الصلاة والسلام أمر بهام واحد
ولان الدنيا لا تأخر عنها القرائل
وعضى فيها الزمان الذى تقصد
فبسه البلاد من الحجر والبرد
والاعتدال كانه العين (بان)
ينادى من ضاع منه شئ أو نفقة)
ولا يصفا لانه لا يؤمن ان ذهبها
بعض من مع صفاتها تنضج
مات كها فان وصفها فاضها غير
ربها ضنها ملغظ كوديم دل
اصاعلى ودعة (فلا اسواق)
هنا اجتماع الناس (وابواب
الساحل) اوقات المسالوات
لان انقصروا شاعة ذكرها
ويذكر منه في موضع وجلانها
والوقت الذى بل التعليل وان
كان في صمراء عرافا في اقرب
السدال اليها (وكره) قمر فيها
داخلها) أى الساحة لمحدث
أى هريرة فرعان مع رجلا
بنشد ضالة في المسجد لفضل
لأردها فقال لك فان الساجد
هين لحدا ولتلفظ قمرتها
بنفسه وان يتسبب فيه متبرعا
أو باجرة (وأجر فناد على
ملتقط) صالنا سبب في العمل
والتعريف واجب على الملتقط
فأبرته عليه (و ينتفع بجامع
من كلاب ولا تصرف)
ونلأه جواز التسلطها وهو
قول القاضي وغيره كالخارجي
وهو أصح لانه لا يصح في المنع
وليس في معنى المنوع وفي أخذه
حفظ على مصفقه أشبه الاعيان
وأولى من جهة أنه ليس مالا
فهو أخف وأدخله الموقوف فيما
يتمتع التسلطه اعتبارا بمنته
بنابه وهو مقتضى كلام المصنف

الانفة من الموقوف عليه لجهزه أو غيبتها ونحوهما (بيع) الوقت (وصرف) ثمذه (ق عين
أشوى تكون وقتا لعل الضرورة) أى لأجل حلول الضرورة ان لم تكن احازرة فان أمكنت
أجر بقدر نفقته لا بد فاع الضرورة المقتضى البيع بها (فان هدم الفسلة لكونه ليس من
شأنه ان يجر كالبدن) الموقوف عليه (فخصمه والفرس يفر وعليه أو بر كبه أو جرحه سدد
نفقته دفعه الضرورة) وكذا الواجب خان مسبل (أو) حرمة (أو) احتاجت (دار موقوفة
لسكنى الحاج أو الزناة) أو أبناء السبيل ونحوهم (أو) المرممة (أو) إصلاح (أو) جرحه بقدر
ذلك) أى ما يحتاج إليه في مرمتها لعل الضرورة (وان كان الوقت على غير من كانا كس
ونحوهم) كالنقطة (تنقته) أى الموقوف (في) بيت المال (لا تنفاد الملك العين فيه فهو
كالحر (بان تمدن) الاتفاق عليه من بيت المال (بيع) كاتقدم) في الموقوف على عين
(وان مات البدن) الموقوف (فخوة تفهيمه على ما قلنا في نفقته على ما تقدم) تفصله
(وان كان) الوقت (مالا وحسنه كالقمار ونحوه) من سلاح ومتاع وكتب (لنحب عمارته
على أحده البشيرة) أو نفقه عمارته (كالطابق) ذكره الخارجى وغيره مع أنه قال به في عمارته
الوقت فحبب إبقاء المصل لصل دوام الصدقة وهو معنى قول الشيخ في الذين يجب عمارته
الوقت بحسب الطول (فان شرط الوقت عمارته حمل به) أى الشرط (مطلقا) أى سواء
شرط الابدان أو العماره أو تأخيرها فمحمل مباشر للسكنى ان شرط تقديم الجبهة حمل به
قال الخارجى في الميزونى التعطيل فاذا أدى السكندمت العماره حقتا لاصل الوقت وقال
اشترط انصرف الى الجبهة في كل شهر كذا في معنى اشترط تقديمه على العماره (ومع الاطلاق)
أى اطلاق الوقت شرط العماره بان يذكر الابدان قبلها ولا تأخيرها (تقدم) العماره على
أو باب الوظائف) قال في التمتع مع بعض التعطيل مصالحه فجمع بينهما محاسب الامكان
(وقال الشيخ) الجلبع بين محاسب الامكان (أولى) بل قديح (ولناظر الاستدانة على الوقت
بلاذن حاكم) كاستصر فاه (أصله) كشرائه الوقت نسيئة أو بتقديمه (لانه لا ينظر
مؤمن مطلق التصرف فالاذن والاثمان ثابتان) (ويتم صرف الوقت على الجبهة التى فيها
الوقت) حيث أمكن لان تعيين الوقت لها صرف مما هوها (ويجوز صرف الموقوف على
بناء المسجد لبناء منارة وأصلاها وبناء منبره وان يشتري منه صلح السطح وان يبنى منه طائفة
لان ذلك من حقوقه ومصلحه (ولا يجوز) صرف الموقوف على بناء مسجد (في بناءه حاض)
وهو بيت الخلاص وجعله مراحض لما قلناه المسجد وان ارتقى به أهله (و) لا يجوز صرفه أيضا
في (زخرفة مسجد) بالذهب أو الواصلح لانه منى عنه وليس بنمايل لشرط المصالح لانه
ليس قربة ولا داخل في قسم المباح (ولا في شرائه مكانا ويحارف) لانه ليس بناء ولا مصلحه
فاقتنى دخوله في الموقوف عليه (قال الخارجى) وان وقف على مسجد أو مصلحه حاز صرفه في نوع
(العمارة وفي مكانا) وحصر (ويحارف ومساكن وقناديل وقود) يفتح الواو كزيت
وروزق امام ومؤذن وقيم) لدخول ذلك كله في مصالح المسجد وضما أو عرفا تنسب بالمنى (وى
فتاوى الشيخ) اذا وقف على مصالح الحرم وعمارته فالأذن والوظائف التى يحتاج اليها
المسجد من التنظيف والحفظ والفرش ونفع الابواب وغلقها ونحو ذلك يجوز لأصرف اليوم
وما يأخذه الفقهاء من الوقت كزمن بيت المال لا يجمل ولا كارة في أمورها) أى الأقوال
السلطنة قاله في التمتع ولذلك لا يشترط الدائم بالقدرة وينبى على هذا ان القائل بالمنع من أخذ
الأجرة على نوع القرب لا يمنع من أخذها لشرط في الوقت كالحال خارجى في النظر (قال)
الشيخ في الذين وما يؤخذ من بيت المال ليس هو ضا وأجرة بل رزق للعامة على الناحية

سبق (وان أخوه) أى التعريف (المولى) كل (أو) نحو (بعضه يبره خذرا) انكره الواجب (على ملكه) أى القصد (به) أى التعريف

يسقط التعريف فيه لتأخيره
عن الحول الأول فصاوت تركه
بعض الحول عرف في بنية فقط
فإن كان التأخير له ذكر كعرض
وحبس ملكها بتمتع بها حولا
بعد زوال العذر هذا مفهوم
كلامه بنية التمتع وهو واحد
وجيهين والثاني لا عليها الانتفاء
سببه وهو التعريف في الحول
سواء أحله لغز أو غيره قالني
الانصاف قد عني في الراتبين
ولما جرى الصغر وشراح
رزين (كانت عليه بنية تلك) لا
تعريف (أو لم يرد) (تعريفا)
ولا تلك اللفظة فلا عليها ولو
عرفها له أحد ذمال غيره على
وجه لا يجوز له أحد ذماله
النائب (وليس خوفه)
أي الملتقط (إن أحدها) أي
اللفظة (سلطان حائر أو)
خوف ملتقط (بطلبه)
سلطان حائر (بأكثر مما وجد
عندنا) (له ترك تعريفها
حق عليها) أي اللفظة (بدونه)
أي لا تعريف هذا معنى كلامه
في التعريف قال ولهذا أجزم بأنه
عليها بتمتع به بعد وقد ذكرنا
أن خوفه على نفسه أو ماله غير
في ترك الواجب وقال أو الوفاء
تبقى بيده فإذا وجد أمنا عرفها
هو ولا انتهى قال في شرحه
فوق نحن من هذا ما يرجح
تأخير التعريف للعذر لا يترتب
(ومن عرفها) أي اللفظة (حولا
ثم تعريف) نفسه وهي مما يجوز
اللفظ (دخلت في ملكه)
لقله عليه الصلاة والسلام في
حديث زيد بن خالد فإن لم تعرف
فاستنقها في لفظ والأفهي كسبل

(وكذلك المثل الموقوف على أعمال الخير والموصى به أو المنذور) له ليس بالاجرة والمجمل
الشيء وقال القاضي في خلاه ولا يقال أبعثه ما يؤخذ أجرة عن عمل كالتدريس ونحوه لا ما
يقول أو لا ينسب أن ذلك أجرة محضه هو رزق وعانة على العلم بهذه الأموال انتهى يعني إذا
لم يكن الوقف من بيت المال فإن كان منه كأوقاف السلاطين من بيت المال فليس وقف
حقني بل كل من حاز له الأكل من بيت المال جاز له الأكل منها كما أقي به صاحب المنتهى موافقة
الشيخ الرافعي وغيره في وقف جامع طراون ونحوه (وقال الشيخ) (أيضا من أكل المال بالباطل
فوق لهم راتب انصاف حاجتهم) أي من بيت المال (وقوم لهم بها تسعوا أكثر بأخذه
ويستقيمون) في الجهات (يسير) من المعلوم لأن هذا خلاف غرض الوقف (قال الشيخ)
(والنسيابة في مثل هذه الأعمال أشروط) من تدريس وأما موقوفات وأذان وغنائيات
ونحوها (جائز أو عينه المواف) وفي عبارة أخرى له وأوصى الواقف عنه (أذا كان النائب
مثل مستنيبه) في كونه أهلا للاستنيب فيه (وقد يكون) هكذا في العرو ع واختيارات قال
ابن عقيل صوابه إذا لم يكن (في ذلك مقصد راحة) هكذا في فتاوى الشيخ انتهى وكذلك ذكر
معناه في تصحيح الفروع رجوا الاستتابة في هذه الأعمال (كأعمال المشروط في الاجارة على
عمل في الذمة) تحسب الية الشوب وبناء الخياط
في فصل فإن لم يشترط في الوقف (ناطرا أو شرطه) أي النافس (لإنسان فبات) المشروط له
(ليس الواجب ولاية النصب) أي نصب ناطر لا تنفعه ملكه فذلك النصب ولا العزل كما
الاجنبي (و يكون النظر لوقف عليه أن كان) الموقوف عليه (أدبنا معنا) كزيد (أو جمع)
محصورا) كالأولاد أو الأوزيد (كل واحد منهم ينظر) (على حصته) كالقائم المطلق هذا كان
أو فاسقا لانه ملكه وغلته (و) الموقوف عليه (غير المحصور) كوقف على جهة لا تحصر
كالنظر أو المسكين (والعلماء والعزاة نظره) (أو) الموقوف (على مسجد أو مدرسة
أو رباط أو فطره ونحو ذلك) كسقا به (أو نظره) (لها كم أو من يستنيبه) لها كم على بلد
الوقف لأنه ليس له مالك معين (وظيفة الناظر حفظ الوقف وعمارته وبجارموز دعه ومخاضه
فيه وتحصيل ريعه من أجرة أو زرع أو غيره والاجتهاد في تمتعه وصرفه في جهاته من عماره
وأصلاح وأعطائه مسحق) وتقديم في الوكالة قبل قوله الناظر المتبرع دفع لمسحق وان لم
يكن متبرعا لم يقبل قوله لا يست (ونحوه) كسقا طعام أو شراب شرطه الواقف لأن الله ظهرو
الذي يلي الوقف وحفظه وحفظ ريعه لا يشترط واقفه وطلب الخلف فيه مطالب شرعا كما
ذلك إلى الناظر (وله) أي الناظر (وضع يده عليه) أي الوقف وعلى ريعه (و) (له) التعريف في
وظائفه كمن روى ناطرا أصبه في نصب من يقوم بوظفه من أمامه مؤثرون وقيم وغيرهم كان
لناظر الموقوف عليه نصب من يقوم بمصالحه أي الوقف (من جاد ونحوه) كحافظ قال
المسافر وممن امتنع من نصب من يجب فيه نصبه لما كم كما في بعض الوقف في الذكراج انتهى
قلت وكذا لو طلب جعله على النصب (وإن أضر الناظر) العين الموقوفة (بانتقص من أجرة المثل
صحيح) هذا الاجارة (وضمن) الناظر (النقص) عن أجرة المثل إن كان المسحق غيره وكان
أكثر مما يتقاضى في العادة كالوكيل إذا باع بدون عن المثل بأمر بدون أجرة المثل وبيع وجه
بعدم الصحة قال الحارثي وهو الأصح لا تنفاد الاذن فيه (ولا تنفسخ الاجارة) (حيث صح) (بطلب)
الوقف (بزيادة) عن الاجارة الأولى وإن لم يكن فيها ضرر لانتفاء لازم من الطرفين وتقديم
(قال المنع لو غرس) الموقوف عليه (أو بنى فيها ما وقف عليه وحده فهو) أي الغراس
أو البناء (له) أي الغراس أو المال (محترم) لأنه موضعه بحق (قلت فلو مات وانتقل الوقف لغيره

ليس سببا في التامين لان الكلام
فيمن عرفها والايجاب حدوا
وجهن هل عليها الثاني اول الامر
يذكر واما الاول طاهر تنبه
يجب على المنتظ الثاني اذا علم
بالحال ردھا الاول لانه ثبت له
حق التملك فان لم يسمع الثاني
حتى عرفها حول ملكها وليس
للأول انزاعها منه لانه انك
مقدم على حق التملك وانما
صاحبها اخذها من الثاني ولا
طلبه على الاول لانه لم يفرط
وان علم الثاني بالاول وقاله
الاول عرفها ويكون ملكها
ففسد استنباه في التصريف
وعلمها الاول به وان قال عرفها
وتكون ميتا ففعل مع ايضا
وهي بينهما وان فسخها من
المنتظ وعرفها لم يملكها
القاصب

وفصل ويحرم تصرفه في أي
المنتظ (فيا) أي القطة (حتى
يعرفها) وهو كونه او يحرم
تصرفه في أي المنتظ او رزق
فيه مانع ولغا على ثوب
(و) حتى يعرف (وكامها) أي
القطة (وهو ماشية) الكس
او رزق هل هو سر او شرط من
سكنان او غيره (و) حتى يعرف
(عفاها) بكسر العين المومة
(وهو صفة الشدة) فتعرف الربط
هل هو عقد او عقدان
واشوط او غيرهما هل على
وماه النصفه جلدا او خرقه
وعلافا القار ولة الجلد يغطي
برأسها (و) حتى يعرف
(قدرها) بكسر الهمزة او عدو
نوع (وجسها وصفتها) أي نوعها ولو نزل الحديث إلى بن كعب انه قال وجدت مائة دينار فابتعتها

ما لم يعلم ويسقط ما لم يعلمه ويؤيده ما ذكره بقره (وفي الأحكام السلطانية في المسائل
يسحق ما) محل (لأن كان) المحل (معلوما فان قصر العمل (تترك بعض العمل لم يسحق
مقابله) أي قابل بعض العمل المتروك (وان كان) العمل قد وجد لكن (بغضه) أي
معجبة (منه) أي الصالح (استحقه) أي المحل لو وجد العمل (ولا يسحق الزيادة)
على المحل وان كان عمله يساوي أكثر مما حصل له لأن الجاهل لم يلزمها (وان كان)
الحصل (مجهولا) ولم يكن من مال كفارة لخاله فاسد وللصالح (أجرة مثله) كانت قدم
في الحسالة (فان كان) أي المحل (مقدرا في الدوان وعمله) أي ذلك المقدر
(جائحه) من العمل (فهو أجرة المثل) ويستحقه ذلك العامل الذي لم يسمع له شيء لأن
الظاهر هو واقفته للواقع (وان شرط) الواقع (لناظر أجرة) أي عوضا عما لم يوافق
كان المشروط مقدرا لآخر المثل اختص به وكان ما يحتاج إليه الواقف من أمناه وغيرهم
من غرضه الواقف وان كان المشروط أكثر (فكلفتة) أي كلفة ما يحتاج إليه الواقف
من نحو أمناه وعمله (عليه) أي على الناظر يصرفها من الزيادة (حتى يسقى) له
(أجرة مثله) الآن يكون الواقف شرطه له خالفا وهذا المذكور في الناظر نقله
لخارج عن الأصحاب وقالوا لا شك أن التقدير بقدر معين صريح في اختصاص
الناظر بمقتضى الواقف الاختصاص على ما قالوا لا معنى له إلى أن قال وصريح الجاهل لا يفسد في
الاختصاص ما جاعا (وان لم يسم) الواقف (له) أي الناظر (شيا قياس المذهب
ان كان مشهورا بأخذنا لخارجي) أي أجل المثل (على عمله) أي بعد أخذ العرض
على عمله (فله جاري) أي لغيره مثل (عمله) (ولا) بأن لم يمدد لأخذ العرض على عمله
(فلا شيء له) لانه متبرع بعمله وهذا في عامل الناظر واضع وأما الناظر فقد تقدم إذا لم يسمع له
شيء يأكل بالمرور الآن يكون هذا من قيمة كالأمر القاض في الأحكام السلطانية
فيكون مقابلا لما تقدم (وله) أي الناظر (الأجرة من وقت نظره فيه) أي الوقت لانها
في مقابلة فلا يسحق الا بقدره (وان كانت ولايته) أي الناظر (من واقف وهو) أي الناظر
(ناسق) حال الولاية (أو هذا يفسق مع) كونه ناظرا (ومن إليه أمين) سواء كان له نيبا
أو بعض الموقوف عليهم جماعين الحقين كما قدمته (وان كان الناظر لوقوف عليه أما به حصل
الواقف النظر له) بأن قال وقفته على زيد ونظره له (أو لكونه أحمق به لعدم ناظر) شرطه
الواقف (فهو) أي الموقوف عليه (أحمق بذلك) أي بالناظر (ان كان مكلفا وشيذا راجلا
كان) الموقوف عليه (أو امرأة عدلا أو غافلا لانه) بطل الواقف فهو (ينظر لنفسه) ومقتضاه
ولو كافر أكمل إليه في شرح المنهي (وان كان الواقف لجاهل) محصورين (رئيسين) فالناظر
للمبيع لكل انسان) منهم نظر (في حصته) كاطلاق وقال الخارج ان الواحد منهم في حال
الشرط لا يستقل بمحضته لأن الناظر مستد بالجميع فوجب الشركة في مطلق النظر فان
نظرا لأوهو مشترك (فان كان الموقوف عليه صغيرا أو سفها أو مجنونا) ولم يشترط النظر لغيره
(فأولى به) فالناظر مقامه (لانه عليه فهو) كذلكه الطلاق ولشرط الواقف الناظر لغيره
من موقوف عليه أو لجنبي (ثم عزله لم يصح عزله) كخارج بعض الموقوف عليهم (الآن
بشرطه) أي عزل الناظر الواقف (لنفسه) فان اشترطه ملكه ما بشرط (فان شرط) الواقف
(النظر لنفسه ثم عزله) أي الناظر (لغيره) أو أسنده أو فوضه (أي النظر إليه) بأن قال
حلت النظر أو فوضته أو أسنده إلى زيد (فله) أي الواقف (عزله) أي للمعزول أو الفوض
أو أسنده إليه لانه نائبه أشبهه الوكيل (ولناظره مالا له وهو الموقوف إليه) المعلن (والناظر)

وكانها واخطبها على كنان
 جهر بها فادبه اليه ولا نصبت
 وحيدتها الي ربه اياها وصفتها
 فلابد من معرفته لان مالا يمت
 اليها لا يمت اليه وهو واجب (وسن
 ذلك) أي معرفة قدام ذكر (عند
 وجدتها) لأن في بعض الفسائط
 حشدت أي بن كعبا عرف
 عقابها وواعدها وعندها ثم
 عرفها سنة (و) سن عند
 وجدتها (اشهاد على عليا)
 لحدث من وجدته فله شاهد
 ذاعل أو فوذي عدل ولم يأمر به
 في خبره زيد بن خالد وأبي بن
 كعب ولا يجوز تأخير البيان عن
 وقت الحاجة فثبت جملة على
 النديب وكالوديسة وفائدة
 الاشارة خطها من نفسه من
 أن يطعم فيها ومن ورثته أن
 ماتت وغرما أن أفلس (والأسن
 الاشارة (على صفها) الثلاثين
 ذلك فبديها من لا يستقيم على
 يذكر للشهود ما ذكره في
 التصريف ويستحب أن يكتب
 صفاتها بخاتمة أن يشاهد (وكذا
 اقبط) بسن لمن وجدته يشهد
 على وجدته ثلاثين مرة (ويش
 وصفتها) أي النقطة (طالبت
 لزوم دفعها) (له) (بمنها)
 المتصل والمنفصل في حرك
 التصريف لأنه تابع لحاولا
 بشرط في ذلك سنة تشهد بالملك
 له ولا تانها ضاعت منه ولا يمت
 على ذلك ولأن تلبس على طين
 المنقطع صدقه فلا يخبر وتقدم
 بعضها فان دفعها باليسنة ولا
 وصف ضمن أن جاء أحرف وصفتها
 وله تضمين أي مامشاه وقرار

فما وقف على غير معين ولم يسم الواقف غيره (نسب ناظر وعزله) قال ابن نصر الله اى
 نصب وكيل وعزله لما انتهى لاصاله ولا يشبه المتصرف في مال نفسه (وأما الناظر المشروط
 قلنس له نصب ناظر ولا الوصية بالنظر) لأن نظره مستغنيا بالشرط ولم يشترط له من ذلك
 (مالم يكن مشروطا) ان ينصب من شاء أو يوصى لكن لو كان الواقف عليه هو المشروط
 له فلا يشبه أن له النصب لاصاله ولا يشبهه اذ الشرط كما لو كان يقتضي الوقف عليه (ولو استند
 الواقف (النظر إلى اثنين) من الموقوف عليهم أو غيرهم (فاكثر أو جعله) أي النظر (الحاكم
 أو الناظر) الأصلي (اليها) أي إلى اثنين فاكثر (لم يصح تصرف أحدهما مستقلا) من الآخر
 (بلا شرط) لأن الواقف لم يرض بواحد أو لم يوجد الواحد أو أي أحدهما أو مات أو مات الحاكم
 مقامه آخر (وان شرطه) أي النظر (لكل منهما من) تصرف أحدهما منفردا وإذ مات
 أحدهما أو أي لم يمتح إلى إقامة آخر (واستقل) الموجود منهما (به) أي بالنظر لأن السدل
 مستقنى عنه ولا يلفظ لا بد له عليه (ولو تنازع ناظران في نصب امام نصب أحدهما) أي
 الناظرين (زيدا) نصب (الآخر) لأن لم يستقلا أي أي لم يشترط لكل منهما الاستقلال
 بالتصرف (لم يتعقد) ولاه (الامامة) لأحدهما لان اتفاق شرطها (وان استقلا وتعاقبا) بأن سبق
 نصب أحدهما الآخر (ان تعقد للآخر) منهم دون الثاني لأن ولا يشبه لم تصانف محلا (وان
 اتفاد واستوى المنصوبان) بأن لا يكون لأحدهما رجح (قدم أحدهما بقرفة) لعدم المخرج
 (ولا نظرها كمع ناظر خاص) كآل في الفروع ويتو جمع حضوره فيقر كما في وظيفة
 خلت في خدمته فانه من القيام بلطف الواقف المباشرة ودوام نفسه انتهى وعلى هذا ولو
 المظاهرة ثب انسانا ولو لها كم آخرة - لا اسمي قولية منها (لكن لما لم الظاهر العام
 يمتنع عليه) أي على الناظر لخاص (ان فعل) لخاص (ملا بسوغ) لفعله لعم ولا يشبه
 (وله) أي لخاص (ضم إليه) أي إلى الخاص (مع تفرقة) أو تمتع لوصول المصود) من
 حفظ الوقف والظاهر الأول برجح إلى الرأي ولا يتصرف إلا بالذات لوصول الغرض من
 نفسه وكذا إذا تم إلى ضعف تقوى معاون له فلا يزال بدلا أو قل من المال ولا نظره وهو الأول
 هو الناظر دون الثاني في هذا قياس ما ذكر في الموصى له (وان شرط الواقف ناظرا ومدبرا
 ومميدا واماما لم يمتنع) بقرخصه بخاص بالوظائف كلها وتخصر فيه (وان جمع بين بعض لا يتعذر
 قيامه لم يمتنع) وقال الشيخ أن أحد من يجمع الناظر (بين الوظائف واحد فعل) الناظر
 ذلك (ومانه اهل الشوارع والقبائل من المساجد فالامامة) فيه (لمرضاه به لا هـ تراص
 للسلطان عليهم) في أنعمه ساجدهم (وايس لم يمد الرضا به عزله) لأن رضاه به كالأول له
 فلم يمتنع منه (مالم يتفرع حاله) بهوت في أو فتم الامامة (وليس له ان يستتب انخاب)
 كآله في الأحكام السلطانية لأن تقديم الجبران له ليس ولاية وإنما قدم رضاه به ولا يلزم من
 رضاه به الرضا بآئمه كآل في الموصى بالصلوة على ميت بخلاف من ولا الناظر أو الحاكم لأن
 الحق صار له بالولاية لحز أن يستتب (قال الحارثي) في نصب الامام في هذا النوع لأهل
 المجدد أي جبرائه والملازمين له (والاصح أن الامام النصب أيضا) لأنه من الأمور العامة
 (لكن لا نصب إلا الرضا الجبران) عبارة لا نصب إلا من رضاه الجبران (وكذلك الناظر
 الخاص لا ينصب من لا رضاه الجبران) لما في كتاب أبي داود وابن ماجه عن عبد الله بن
 عمر وأن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقول ثلاثة لا يقبل الله منهم صلاة من تقدم قوما
 وهم له كارهون هؤلاء أربعة الخبر (وقال أيضا) الحارثي في معناه ظاهر المنصب ليس لأهل
 المصنوع وجود امام أو نائبه نصب ناظر في مصالحه (أي المجدد ووقفه) أي الموقوف
 الضمان على الأعداء لم يأت أحد له ملقط مطالبة أحدها بل لأنها امانة يده ولا يأن محي صاحبها فلهذا

القطعة (النفوس) بعد حصول
تعميرها لواجبها (لأنه
ملكه ولا يتضمن النقص بعد
الحول فالزيادة له ليس
التراخي أي التفرغ من المكان
(و) أما ان تلفت القطعة (أو
نقصت قبله) أي الحول يسد
ملتقط (ولم يفسر لم يضمنها)
لأنها أمانة بيده كالوديعة (و) ان
تلفت أو نقصت (بعده) أي
الحول (بضمها) ملتقط
(مطلقا) أي لوط أولادها
في ملكه فتلحقه من ماله ومالك
الملتقط لتمامه بزيادة
صاحبها ويضمن له ذلك ان
تسدد وهاو الظاهر أن عليها
بلا عوض ثبت في ذمتها وأما
يهدد وجوب العوض عجي
صاحبها يهدد زوال الملك
هنا بعينه وبما يهدد وجوب
نصف المصدق للزوج أو بدله
أن تضر بالطلاق وكالغاضي
لأنها الإبداء بوض ثبت في
ذمتها لصاحبها بوجوب في المضي
وذكره في شرحه (وتعتبر
القصة) أي قيمة القطعة إذا
زادت أو نقصت ثم تلفت (و)
عرضها (لأنه وقت وجوب
دفعها إليه لو كانت موجودة
وإن كانت ممتدة لزوم دفعها
(وإن وصفا) أي للقطعة (ثان)
قبل دفعها لأول أقرع بينهما
(ودفعت إلى أقرع بينهما) نصا
وكذا أن أقالمتين كالوئداهما
هنا بغيرها وهاو اتسوا بما في
البينة أو قدمه أو ادعى
وذهب وقاد إلى أحد كالأول
أعرف منه (و) أن وصفها ثان

عليه كأي غير المجد (فإن لم يوجد) القاضي كالقري الصغار والأما كن الثانية) أي
العبد (أو وجد) القاضي (وكان غير مأمون أو) وجد القاضي وهو مأمون لملكته
(بضم غير مأمون قلم) أي أهله (النصب) محصلا لغيره ودفعا لغيره فكذا ما عداها
أي المجد (من الأوقاف) لأنه نصب ناظر فيه لذلك أي لعدم وجود القاضي المأمون ناسبا
لأما مأمون (وإن تضمنت نصب جهة مؤلفا لغيره القريب أو) رئيس (المكان) لغير
والنصف) لأنه محل حاجة وقد نص أحد على أنه انتهى كلامه (وإن نزل مثنى نزل
شرعا لم يجر صرفه منه) أي مما نزل فيه (بلا موجب شرعي) من حقوقه بآية أو تعطيل
عمل مشروط (وتقدمه) برباوس لم يتم بغيره غيره من له الأولاد بان يقوم بها) محصلا
لغيره الواقف (إذا لم يبق الأول والآخر الواجب) قبل صرفه قال في التكت ولو عزل من
وطيعة للفقير ثم تاب لم يعد له أهله قاله في المندج (ولا يجوز أن يؤم في المساجد السلطانية وهي
المسجد (الكار) أي الجوامع وما كثر أهلها (الأم) لولد السلطان أو نائبه لثلاثمائة عليه
فيما وكل إليه) وأردب له أمامين وخص كلامهما من الصفوات الخمس جاز كافي
تخصيص أحدهما بصلوة النهار والآخر بصلوة الليل فأن يخصص فها مساواة وأما ما سبق
كان أسبق ولم يمكن إلا أن يؤم في تلك الصلاة يقوم آخر من واختلف في السبق فقيل
بالخص في المسجد وقيل بالإمامة وإن حضرهما أو تنازعا احتل القرعة واحتل الرجوع
إلى اختيار أهل المسجد قاله في الأحكام السلطانية وعن الناس على خلافه (قال القاضي
وإن غاب من ولاة) السلطان أو نائبه (فناصبه أسبق) لقيامه مقامه (ثم) إن لم يكن له نائب
(من رضى أهل المسجد لتفراده) وإن علق الواقف الاستحقاق بصفة استحق من انصف
بها فأنزله من ذمتهم زال استحقاقه (وإن عادت عاد استحققه) فلو (وقب) شيئا (على المشتغلين
بالعلم) استحق من اشتغل به فأن ترك الاشتغال زال استحقاقه فأن عاد (عاد
استحقاقه) لأن الحكم بدو مع طه وجودا عهدا قال الحارثي (وإن شرط الواقف في الصرف
نصب الناظر المسحق كالدرس والمعيد والتفقه) أي الطلبة (بالدرسة) مثلا فلا إشكال في
وقوف الاستحقاق على نصب الناظر له) أي بالدرس ونحوه (بلا شرط) (وإن لم يشرط)
الواقف نصب الناظر المسحق (بل قال) بصرف الناظر إلى مدرس أو معيد أو متفقه
بالدرسة لم يشرط الاستحقاق على نصب الناظر ولا الإمام (بل) لو انصب مدرس أو معيد
بالدرسة وأذن له الطلبة بالاستفادة وتأهل لذلك استحق ولم يميز ما رخصه لوجود الوصف
الشرطي أي التدرس والاعادة (وكذا لو شرط الصرف للمطلعي إلى أمام مسجد أو مؤذن أو نائبه فأمام
استحق لوجود التفقه (وكذا لو شرط الصرف للمطلعي إلى أمام مسجد أو مؤذن أو نائبه فأمام
ورضاه لغيره) أو أذن به مؤذن (أو قام بمهمة المسجد قائم ونحو ذلك) كان استحقاقه وجود
الشرط انتهى (قال الشيخ) وقف وقف على مدرس وفتحها هذا ناظر لما لم تقدر أعطيتم فلو زاد
التماخر ولم وليس تقدر الناظر أحرارها كتقدها لغيره فلو زاد (أو لغيره) بآية
ونقصه للمصلحة) وقرب منه تغير أجرة المثل ونقصته وكسوته لأنه يختلف باختلاف الأزمان
والأحوال وليس من نقص الاجتهاد بالاجتهاد بل عمل بالاجتهاد الثاني لتغير السبب (وإن
قبل أن المدرس لا يزداد ولا ينقص بزيادة النماء ونقصه لاصحته كان باطلا لأنه لم يسم بالحكم
بتقديم مدرس أو غيره باطل لأنهم أحدا بعد به قاله ولا يباينهم ولو نذرهما أو أضافهما
القيم ونحوه لأن ما يباينه أجرة عمله (ولو أخرجهم أخذه في أجرة مثله) بالشرط قال في الغرر
وجعل) الشيخ في الدين (الإمام والمؤذن) كالتابع بخلاف المدرس والمعيد والفقهاء) أي

لهما حين أخذوا شئ منه علياً ولم يوجداً بمقتضى اشتراكهما منه ٤٦١ (وان تأمّن خريفة ثلثها) بعد ان أخذها

الاول بالوصف أخذها الثاني (من واصف) لقوة البينة على الوصف ولاحتسار روية الواصف لها عند من أقام البينة (فان تلفت) القطعة يسد من أخذها بالوصف ثم أقام آخر بينة (لم يضمن ملتقطاً) له شئاً لا يصدقها لراصف بار الشرع كما لو دفعها بأمر الحاكم ولو حسب الدفع عليه يضمنها الواصف ان أقام البينة لصدقان به وان أعطى ملتقطاً واستفادته بالتلفها عنه لم يطالب بالذو البينة الا الملتقط لتلف ما تلفت به ورجع ملتقطاً على واصف بما أخذه لئلا يهدم استحقاقه له ان يقر بالوصف عليها (ولو أدركها) أي القطعة (وإذا بعد الحمول) والتعريف (مبيحة أو موهوبة) يسد من أخذت اليه (فليس له) أي جبراً (الا للعدل) حصّة تصرف الملتقط فيها لدخولها في ملكه (وبفتح) المصدق ان أدركها (وإن خیار) لسانعاً أو لمّا (وتد) له (د) كالأدركها (بمدودها) إلى ملقط (بفتح) أو غيره لانه وجد عين ماله في يد ملتقطها اسمه ولو لم يخرج من ماله (أو) كالأدركها (بمدودها) فيترجمها من يد من لقيام ملكه وانتفاذه (ومؤثره) أي رد القطعة لملكها لا لاحتياجها (عليه) لانها ما منه بد الملتقط كالحال (وإن قال) مالكه (بمدودها) يمد ملتقط بحول التعريف (أخذتها) لتعجبها (لانصرفها) فليكن ضمنها (وارتد ملتقط

الملتقطه فانهم من جنس واحد وقال الشيخ أيضاً لو عمل قبل مسجعة تسقط الاجرة المستقلة عليها) أي على السنة التي تعطل عليها (وعلى السنة الأخرى التي لم تعطل عليها (لتقوم الوظيفة فيها) أي الستين فانهم من التعطيل ولا ينقص الامام بسبب تعطيل الزرع يرضى الامام قال في الفروع فقد أدخل أي الشيخ في الدين (مثل سنة في سنة وأبقى غير واحد منها) أي المتأخر (في زمناً ما) ينقص عما قدره الواقف كل شهراته يتم بما بعد وحكمه بعضهم بدينين ورايت غير واحد لراه انتهى (وه شرط) بالبناء للقول (لغيره النظر ان مات) بان قال الواقف النظر: بد فان مات فلعمر ومثلاً (فزل) زيد (نفسه أو فسق) وقتلنا بمنزل (فكوتة) لان قصصه (أي الموت) (الغالب) أي خرج مخرج الغالب بالاعتداف ومعه وان أسقط حقه من النظر لغيره فليس له ذلك لأنه داخل في الوقف لغير أهله فلم عليه ردة بما قال ان أصري على عدم التصرف استل الى من يليه كما لو عزل نفسه فان لم يكن من يليه أقام الحاكم مقامه كما لو مات هذا ما ظهر ولم أره مسطوراً وقد عتيا لولي بهذه المسئلة (وان شرط النظر لأفضل من أولاده) أرأؤد زيد (فهو) أي النظر (له) أي للأفضل منهم على الشرط (فان أبي) الأفضل (القبول) انتقل (النظر) الى من يليه) كانه لم يكن (فان تعين أحدهم أفضل ثم صار قديم من هو أفضل انتقل) النظر (اليه) لوجود الشرط فيه فان استوى اثنان في الفضل (اشتركا) في النظر (والامام المنصب) أي نصب ناظر وعمل المراد حيث لا شرط (لأن المصالح العامة قال الشيخ ان اطابق) الواقف شرط (النظر) كالم بان لم يقيد بمضى ولا غيره (شمل) لفظ الحاكم (أي كما سواء كان معزبه مسدوداً كالم المبلد من الواقف أو لا) أي وان لم ينقل بذلك لم يكن له نظراً ان أفردوه أو باطل انما قال انتهى) وقصر عليه في الفروع وجزءه في المنتهى (فان تعدد الحكام كان لساكان أن يولي) أي النظر (من شاهدين المتأخرين) لذلك أتى به الشيخ نصراً لقا الحسن والشيخ يريان الدين ولد صاحب الفروع ووافقهما السراج البلقيني والشهاب الباعوني وابن الحاتم والفتحي والحفي والبهاملي المالكي (ولو فوضه) أي النظر (حاكم) لأنسان (لم يجز) حاكم (آخر فوضه) قال في شرح المنتهى ولعل وجهه ان الاصحاب قالوا التفويض على حكم الحاكم قبله انتهى وقد تقدم أن الحاكم له نصب ناظر وعزله الآن يصل ما هنا على ما اذا تعددت الحكام وما تقدم على ما اذا لم يكن إلا حاكم واحد بقرينة السياق أو يقال المنصب يعني التوكيل والتفويض أسنده اليه على وجه يستقل به ولو لم يكن كل من حاكم أنظر شخصاً وتنازعاً على الأمر أحدهما (وتعين تصرف الوقف) أي تعين تصرف الوقف إلى الجهة التي عين الواقف تأتد (فلا تصرف) الوقف (في غيره) أي غير ما شرطه الواقف واللام لم يكن له مبيحة فائدة (وان شرط الواقف أن لا يوجر وقفه مع) الشرط (والتابع شرطه) وتقدم (وكذا لشرط أن لا يزاد على عقد الاجارة على مدة قدرها) فيبيع شرطه وتقدم (الا لغيره) ويجوز بتقديرها (ولا اعتراض لاهل الوقف على من ولده الواقف أمر الوقف اذا كان المولى) أمنا ولو أم أهل الوقف (مسأله) أي الناظر (عما يحتاجون الى عمل من أمور وقفه حتى يمتري عليهم فيه وعمله) وهو ظاهر (ولم) أي أهل الوقف (مطالبة) بالتسليم كتاب الوقف لئلا يكون نفعه في أيديهم ورسالة لهم (وله) أي الناظر (انتداعه) أي كتاب الوقف (والسؤال عن حاله وأجره) لئلا يوجب كتاب الوقف من مال (الوقف) كما هو الصادة (والولي الأمر ان ينصب ديواناً مستوفياً لمصالح أموال الاوقاف عند الحاجة كماله) أي إلى الأمر (ان ينصب ديواناً يناسب الاموال السلطانية كالنفي ووضعيه) مما يجوز الى

ليتعديل (وقال الملتقط) اغتال أخذتها (لا عرفاه) انقول (فوله) أي الملتقط (سعيه) لانه منكر والاصل بقرعة (وارتد ملتقط

(الاول) لار القف ثبت: قوله قد قسم فيه مقتضى كلامه (وكذا قوله قربا بعد قرن قاله في التخصيص وقال بعد الترتيب على اولاده) بان قال مثلهذا: قف على اولادى ثم اولادهم (ثم على اناسلم واعطاهم اسحقه اهل القفر ١) لقرب رتبة الترتيب فيما قبله (١) ينصفه (مشاركة) مع الانسال نظر الى عطفهم بالاولاد والفتنة لقرب رتبة السابق قال في الاختيارات الاولاد لا تقتضى الترتيب لان رتبة الترتيب هي ما كتبه عنه فقيا وانما اراد لكن تدل على الترتيب وهو الجمع المطابق فان كان في الوقت ما يدل على الترتيب مثل ان رتب اولادهم ولم يكن ذلك مناهيا لمقتضى الاولاد (ولو رتب) واقف (بما اراده) اولادهم (ثم) فقال هذا وقت على اولادى ثم اولادهم (ثم قال ومروى عن قنينة ولدته اسحق كل ولد بعد ابيه نفسه) لانه صريح في ترتيب الافراد (وقال) وقت (على) اولادى ثم على اولاد اولادى على الله من قنينة منهم عن غير ولدته لانه لا بد من رتبة الترتيب على كل ولد بعد ابيه نفسه (٢) المسئلة (التي قبلها) بقرب رتبة قوله عن غير ولدته انما دل على ارادة ترتيب الافراد وان ماتت من ولدته نفسه له (ومضى) واحد من البطن الاول كان الجريح من ربيع الوقت (له) اى ان وجد من البطن الاهل حيث كان الوقت على ولده اولاد اولادهم (وكذا حكم وصية) اى تنال الولد الاولاد ولا ولد الابن وان تزوا (انما وجد وقتل موت الموصى) فاذا وصى اولاد لان كذا او حله ولد الابن بعد الموصى وقبل موت الموصى دخل في الوصية وان لم يوجد حله ولد الابن بعد موت الموصى بطلت الوصية لعدم الموصى له عند موت الموصى (ان وقت على ولده او لا غير موصى) فان ولده او لا غيره قبيلة ليس فهم احدهم (صلبه) فلا ترتب (او قال) وقت (على) اولادى (او) على (ولده) وليس له الا اولاد اولاد (لا ترتب) وقت على اولادى او ولدى (ويفضل الولد الا كبر الاولاد على الاعلى على غيرهم) لا ترتب بولس نظر (او قال) هذا وقت على ولدى اى اولادى (فاذا دخلت الارض من حقى ما دالى المسكين) فلا ترتب وفيه نظر (او قال) هذا وقت (على) ولد ولدى غير ولد البنات او غير ولد فلان (لا ترتب (او قال) هذا وقت على ولدى او اولادى (يفضل البطن الاعلى على الثاني او عكسه) اى يفضل البطن الثاني على الاول فلا ترتب (او قال) يفضل الاعلى على الثاني واشيا ذلك مما يدل على الترتيب فلا ترتب بعلاما في رتبة ذلك كله (او قال) هذا وقت (على) اولادى واولادهم فلا ترتب لان الاولاد لا تقتضيه (واسحقه وجميع اباؤهم) لما تقدم (وان قال على اولادى واولادهم ما قاله قنينة او ما سألوا على الله من مات منهم عن ولد عا دما كان جارا ما عليه على ولده كان) قوله على ان من مات الى آخره (دليلا على الترتيب بين كل والد وولده) لانه لا يقتضى الترتيب بل لا تقتضى التسوية بولو جعلوا ولدا للدهم ما مثل سهم ابيه ثم دفعوا اليه سهم ابيه سهمان ولغيره سهمهم وهذا يشاى التسوية ولانه يقضى الى تقصيل ولد الابن على الابن (فاذا مات) من اهل الوقت واحد او اكثر (عن ولد انتقل الى ولده سهمه) اى نصيبه الاصل والى الساند (سواء بين من البطن الاول احد او لم يبق) منه احد لم يمت من مات عن ولد نصيبه لولده (وان رتب) الواقف (بعضهم) اى بعض الموقوف عليهم (دون بعض فقال) وقت (على) اولادى ثم على اولاد اولادى واولادهم ما سألوا وفاقوا (او قال) وقت (على) اولادى واولاد اولادى ثم على اولادهم واولاد اولادهم ما سألوا في المسئلة الاولى يخص به الاولاد لا تقتضيه ثم الترتيب (فاذا انقرضوا) اى الاولاد (صار مشتركين من بعدهم) من اولادهم واولاد اولادهم وان لم يزلوا لان العطف فيهم بالاولاد لا يقتضى الترتيب فان قيل قدر ترتيب اولادهم لاجل عليه ما بعده وقت قد يكون غرض الوقت تخصيص اولادهم لقرتهم منه (وفى) المسئلة

لا أحد القطعة لانه يعرض نفسه للأماق وليس من اهلها ذكره في المقتضى وقد حكم من لا مانع نفسه عليه (وان وجدها) اى القطعة (صغيرا او شبهه او حنون) مع التماسه لانه نوع تكسب فخص منه كاصطفا (عام) (وليه بشرتها) نادرة الواجب ١. (ان تلفت) اى القطعة (بند احدهم) الواجد لها (و) كان (مرط) في حفظها (نصفين) لتصرفها (كاسلافه) اياها فيقرهما من ماله ويكسب (وان كان) تلفها (تصرفه الولي) بان علم به ولم يأنسها منه (٢) ضمنا (عليه) اى الولي لانما اخص لها بقر كما مع من ليس اهل حفظها (نار) تلف وعرفها الولي (لما تصرفه) (لواجدها) التماس سبب الملك بشرطه وان كان الصغير مجبرا فعرفها بنفسه فقلها كلامه في المقتضى عدم الاجزاء والاطهر الاجزاء لانه يسئل التعريف فان قصد حاصل قاله الحارثي وان لم يعرفها الصغير ولا وليه حتى مضى الحول فقال احد في رواية العباس بن موسى ان وجد صاحبها دفعها اليه والاتصدق بها فمضى اجل التعريف فيما تقدم من السنين وهو يقتضى ان ترك التعريف لغير كبر كغيره وهو احد وجن تقدم التسمية عليهما (والزق) يصح التقاطع للموراد لانه سبب ملك به الصغير ويصح منه فخص من الرق كالا عباد وله ان يمتنع ويعرف ببلاد

سيدم (وليس له اخذها) منه ليتولى تصرفها لانها من كسبه وليس له ان يزاع كسبه عنه فان عرفها بعض الحول عرفها السبب بقتنه

کاستن ہر حفظ سائر مالہ
وان کان الرقی غیر امین
وأقرها السيد مع فومقرط
فیضمنها ان تلفت کلا واحد
منہ مخرجہا الی لان طریقہ یہ
کہ وہ ان عتق سیدہ کے
التقامہ قبلہ ان تراہما من بده
لانہما کعبہ (غان لم یامن)
رقیق ملقط (سیدہ) علی
القطعة (لزمہ سترہا عنہ) لانہ
وسیلہ غنمہا الارز لم یقلعہا
لحما کرم یرقہا من بدعہا الی
سیدہ بشرط الضمان فان احمل
سیدہا فہو بانخذہا أو اخذہا
وہر فہو اوی الامانہا فخلقت
فی الحول الاول سلا تفریط لم
تضمن لانہما تلفت بتفریط
أحدہما (روی تلفت القطعة
یا تالفہ) ای الرقی الملقط
(أو تفریطہ) فی الحول أو بیدہ
لو بدعہا السیدہ و ہوا یامنہ
علی (ف) یضمنہا (فی رقبہ)
فہما کثیر القطعة و مثلہ مدر
و ام ولد و علی عتقہ بصدۃ قبل
وجودہا (و کتاب) فی التقامہ
(تحر) لانہ علیا کثیرہ و ہو
منہا فان عا دتنا بجزءہ کانت
کالقطعة اثن (و) ما یلتقطہ
(بعضہ) ہو (بینہ و بین
سیدہ) علی حسبہ من مرقہ
کما ان کسانہ (و کذا کل نادوم
کسب کعبہ و ہدایہ و وصیہ
و حسبہا) کثیر وقع فی حجرہ
(ولان یسما) ای البعض
وسیدہ (مہا) ای متاوی بان
کان یستقل بنفعہ و کعبہ مدۃ
وسیدہ کذلک لان الکسب
النادر لا یعمل و جودہ لا یظن

فلایدخل فیہا وان کان الرقی الملقط مشترکاً لقطعتہ بین ساداتہ یجب حصصہم فیہ

(الذاتیہ) ہر مال الذی وقف علی اولادہ و اولاد اولادہم ثم علی اولادہم و اولاد اولادہم ماتنا سوا
(بشترک السلطان الاولان) لعلطف بالواو (دون غیرہم) فلا بدخل معہم فی الوقف
اعطیہم (فاذا اقرضوا اشترک فیہم من بعدہم) لما تقدم (وادا قال) رقت (علی ولدی
ورلدی ثم علی المساکین) و قلنا ان الولد لا یتناول اولاد الابن (دخول البطن الاول والثانی
ولم بدخل) البطن (الثالث وان قال) وقفت (علی ولدی و ولدی و ولدی) دخل ثلاثہ بطون
دون من بعدہم) بناء علی ان الولد لا یتناول اولاد الابن و ہو خلاف المذهب وما ذکرہم
ان المسلمین مفرغتان علی خلاف المذهب وما ذکرہم فی النقی وأقرہ علیہ الحارثی وصاحب
الانصاف والتمتہی وغیرہم لکن کلامہ فی القواعد الفقہیہ مقتضی خلافہ فکان
الاولی للمصنف التنبیہ علی ذلک أو سلفہا کما حدیث ال وایۃ التي ہر اصلہا (ولو کان
لہ) ای الوقف (ثلاثۃ بنین) فقال وقفت علی ولدی) تکرار ابدال (فلان و فلان و علی
ولدی) لانہ کان الوقف علی التسمیہ و اولادہا و اولاد النسل الذی لم ذکرہ دخلہ فی ہر
ولدی و لا فی (الثالث) جملۃ تسمیہ ما بدل البعض من الكل فانخص المکرہ کقولہ
تعالی و علی الناس حج البیت من استطاع الیہ سبیلاً ولا یجوز لہ ان یخلو عن ادانہ لعلطف
لدلیل ارادة التخصیر والتسمیہ بخلاف عطف الغلص علی العام فہو مقتضی معنی
التأکید فوجوب جمل مانحن فیہ علی التخصیر والتسمیہ (و سکنا) لو قال وقفت
(علی ولدی و فلان و فلان) فلا یستلزم المکرہ عنہم اولادہا علما بالبدل و (یشمل ولدیہ)
الذی لم بدخل کاف ای قبلہا ولا یختص بالاولاد المسجین و هذا التسمیہ لا یوقی مسئلہ بقول
احمد ان قولہ وقفت علی ولدی یشمل نسلہ و ہقیہ کلام لکن مقتضی ما فیہ عدم دخول
اولاد اولادہ اعتبارا بالبدل وقد سئل عنہا بالحرصہ و ائنت فیہا ان الوقف بیدہا
بصرف مصرف المنقطع و ائنت علی ذلک من وثی بہ (واذا وقف علی فلان فاذا اقرض
اولادہ علی المساکین کان) الوقف (من بعد موت فلان اولادہ) لدلالة قول الوقف فاذا
اقرض اولادہ علی المساکین والام بکن لوقف استحقاق المساکین علی انقراضہم قلادہ
(ثم من بعدہم) المساکین ولا بدخل ولد الذات (فی الوقف علی ولدی و اولادہ و اوزر بہ و نحوہ
الابصر مع کقولہ) وقفت علی ولدی و اولادہم (علی ان ولد الذات سہما و ولد الذکر رسہ من
و نحوہ أو بشر بہ کقولہ من مات منهم عن ولد فخصیہ بولدہ و قال) وقفت (علی ولدی فلان
و فلان و فلانہ و اولادہم و قال فاذا خلعت الارض عن نسب الی من قبل اب او ام فلما کین
او قال علی البطن الاول من اولادی ثم علی الثانی والثالث و اولادہم و البطن الاول یبانت
بنحو ذلک بمبادلہ علی دخول اولاد البنات قید خلون بلا خلاف (فان قید) الوقف بما
یقتضی ہمد دخول اولاد البنات (فقال) وقفت (علی اولادی اصلی او) علی (من نسب
لیم یخلو) ای اولاد البنات بلا خلاف قالہا حارثی وقد تقدم ان الولد یصل بطلاق علی الولد
الذی لا واسطۃ بینہ و بیئہ و علی ولد البنین (وان ترتب بین اولادہ و اولادہم ثم ثم اولاد من مات
عن ولد فخصیہ بولدہ استحق کل ولد بعد ایه نصیب ایه الاصلی والاعلیٰ بدلیل ان یكون
الموقوف علیہم (ثلاثۃ اخوة فہو احدہم عن ولد) انتل نصیبہ الہ (و عوت لثانی عن غیر
ولد فخصیہ لخصیہ الثالث فاذا مات) الاخ (الثالث عن ولد استحق) الولد (جسع ما کان فی
بد ایه من الثالث (الاصلی و) الثالث (العائد الیہ من اخسہ) اعوم فخصیہ بولدہ لانہ مفرد
متماثلہا مرقہ فقیم (و بالاولا شترک) لما تقدم من انہا لا تنقض الترتیب بالقرینۃ فاذا
زاد (الوقف فی شرطہ فہو) علی انہ ان توفی احد من اولاد الموقوف علیہ ابتداء فی حیاء (والدہ)

باب القسام فصل عن مفقود بحر ومطرح موجد بشرعاً (مطلوعه ٤٦٥ لا يعرفه ولا رقة نند) بالنساء الجوهول
 أي طرح في شارع وأخيره (أو
 فصل الطريق) ما بين ولادته
 (إلى سن التمييز) فقط على
 الصحيح كافي في الأقسام (وعند
 الأكثر كافي في البلوغ) كافي
 الفائق وهو المشهور وقال
 الز كشي هذا الذهب كان نند
 أوصل معروف النسب وألقي
 فاختاره من بعده وأخبره فليس
 بلقط (والقسطه قرض
 كفاية) أقوله تعالى وتعاونوا على
 البر والتقوى ولا تقوا على
 أنفسكم فكان واحداً طاعهما إذا
 اضطرر وأما من لم يخور
 فان تركه جميع من رآه أعذوا
 (ويبقى عليه) أي القبط
 (مما به) إن كان لو حوب
 نفقت في العولامه فهو مالها
 (أي) (والا) يمكن معشوق
 (أي) ينفق عليه (من بيت المال)
 لما روى سعيد بن مسكين أي
 جيلة كالحدوث مله وطا فابت
 به رفق قال هرن بن أبي
 المؤمنين انه رجل صالح فقال
 جراً كذا قال له عم قال
 فذهب فهو حرك ولاؤه
 وعلينا نفقت وفي لفظ علينا
 رضاعه (فان نفقت) أخذ نفقته
 من بيت المال ككون البلد
 ليس له مال أو به لا مال به
 ونحوه (أقترض عليه) أي على
 بيت المال (حاكم) وظاهره ولو لم
 وجود متبرع بها لانه أمكن
 الاتفاق عليه لانه لم يلقه أشبه
 أخذها من بيت المال وإن
 اقترض الحاكم ما أنفق عليه ثم
 بأن نفقاؤه أب موسر رجح

أي قبل دخوله في الوقف (وله ولد ثم مات الابن عن أولاده أصله وعن ولد وله أصله الذي مات
 بوقول استحقاقه) أي ولد الابن (مهم) أي مع إجماعهم (مأليه لو كان حياً فهو) أي قول
 الواقف ماذر وفي نسخ وهو (صرح في ترتيب الأفراد) وإذا مات أحد من مصفي الوقف
 وجعل شرط الواقف صرف إلى جميع المستحقين بالسوية كره في الاختيارات (وان قال)
 وأقب (على أن نصيب من مات عن غير ولدان في درجته والوقف مرتب) يتم أو نحوها (فهو)
 أي نصيب من مات منهم عن غير ولد (لاهل البطن الذي هو منهم) دون بقية البطن (من
 أهل الوقف) دون غيرهم خلاسوا بقى الكلام فلو كان البطن الأول ثلاثة فمات أحد منهم عن
 ابن ثم مات الثاني عن اثنين ثم مات أحد الابنين وترك أخاه وابن عمومه وأبنا لعمه الحى كان
 نصيبه لأخيه وابن عمه الذي مات أعمدون جمعوا وتكوند الو وقف على ثلاثة من بينه الأربع
 على أن نصيب من مات عن غير ولدان في درجته فمات أحد الثلاثة عن غير ولد كان نصيبه من
 أخويه من أهل الوقف دون الثالث (وكذا) الحكم (إن كان) الوقف (مستتر كآين لبطن)
 وشرط أن مات من غير ولد فنصيبه من في درجته يخص به أهل البطن الذي هو منهم من أهل
 الوقف والألم يكن في اشتراط الواقف هذا الشرط فائدة والظاهر انه قصد أن يفيد (فان لم يوجد
 في درجته) أي درجة من مات عن غير ولد (أحد فكما لو لم يذكر الشرط) لأنه لم يوجد من مات
 فائدة فمات (فيشترط الجميع) من أهل الوقف (في حصة الاشتراك) لأن التشر بل يقتضي
 التسوية (ويخصص) البطن (الأعلى به) أي نصيب المتوفى الذي لم يوجد في درجته أحد (في
 مسئلة الترتيب) لأن الواقف قد ترتب فعله بمقتضاه حيث لم يوجد الشرط المذكور (وان كان
 الوقف على البطن الأول) كما لو قال وقفت على أولادى (على أن نصيب من مات منهم عن غير
 ولدان في درجته فمات) أي كاتت من نصيب من مات عن غير ولد لأهل البطن الذي هو
 منهم من أهل الوقف فان لم يكن في درجته أحد اختص به الأعلى لأن الوقف مرتب (فيستوى
 في ذلك) أي في جميع ما تقدم من الصور من كان من أهل درجته وهم (أخوه وبنوه
 وبنو بنى هم أمه ونحوهم) كمن بنى بنى هم إلى أمه لأنهم في درجته في القرب إلى الحد الذي
 يصحهم والأطلاق يقتضي التسوية وكذا أنا أنه حديث لا يخص بالذكر (الأن يقول)
 أواقف (يقدم الأقرب فالأقرب إلى المتوفى ونحوه) كان يقول يقدم ولداً الظاهر مثلاً (فيخصص)
 الأقرب أو ولداً الظاهر (به) أي نصيب الميت خلاسوا بشرط (وليس من الدرجة من هو أعلى من
 الميت كعمه) (ولا من هو) (أزول) منه كان أخيه (وان شرط) الواقف (أن نصيب المتوفى عن
 غير ولدان في درجته استحقاق) أي النصيب (أهل الدرجة وقت وفاة) خلاسوا بشرط (وكذا من
 سبوا جدهم) لأنه من أهل الدرجة فالشرط منطبق عليه (في هذا) (ان مات من هو أعلى
 من الموجودين وكان الشرط في الوقت استحقاق الأعلى فالأعلى) كما لو وقف على أولاده ومن
 بولده ثم أولاده ثم أولاد أولاده ماتوا أولاده وانتقل الوقف لأولاده ثم بولده وله
 (أخوه) أي أخذ الولد الوقف (منهم) أي من أولاد أخوته لأنه أعلى منهم درجة فلا يستحق منهم
 فائدة لوقال على أن من مات قبل دخوله في الوقف عن ولد وان سفل وآل الحال في الوقف إلى
 انه لو كان المتوفى موجوداً لدخل قائم ولعم مقامه في ذلك وان سفل واستحق ما كان أصله يستحقه
 من ذلك أن لو كان موجوداً لخصم الوقف في رجل من أولاد الواقف ورزق خمسة أولاد مات
 أحدهم في حياة والده وترك ولداً مات لرجل عن أولاده الأربعة وله ولد وله ثم مات من
 الأربعة ثلاثة عن غير ولد وبني منهم واحد ومات أخيه استحق أخوه الباقي أربعة أخماس

ردم الوقت وولد أخيه الجنس الثاني ألقى به المير محمد الشاهي الحنفى وتابعه المير
العلوي الثاني والشهاب أحمد المير الحنفى ولدعهم والذى ووجهه أن قول الواقف
على أن من مات منهم قبل دخوله في هذا الوقت إلى آخره مقصود على استحقاق الأول
لنصيب والده المستحق له في حياته لا يتعدا إلى من مات من أخوة والده عن غير وليه ومنه
إن ذلك إنما يكون للأخوة والأخوة لا يكون الواقف على أن من توفي منهم عن غير ولد إلى
آخره إذ لا يمكن إكفائه الولد مقام أبيه في الوصف الذي هو الأخوة حقيقة بل محاربا
حمل اللفظ على حقيقته وفي ذلك جمع بين الشرطين وعلى بكل منهما في محله وذلك أولى من
الناء أحدهما

فصل في المصحب الواقف (أن يقسم الوقت على أولاده كمثل حظ الأنثى) لأن
القصد القرابة على وجه الواو وقد استواء في القرابة (واختار الموقف) وتبعه في الشرح
والمدح وغيره مصحبان قسمه بينهم بذلك (مثل حظ الأنثيين) على حسب صحة الله
تعالى في الميراث كالأطراف والذوات كزوجة الميراث والوصية عليه بماله
الأنثى (فإن أفضل) الواقف (منهم على بعض أو خص بعضهم بالوقت دون بعض فإن كان
على طريق الأثرية) بأن لم يكن لغرض شرعي (كراهة) لأنه يؤدي إلى التقاطع بينهم (وإن كان
التفضيل أو التخصيص) على أن بعضهم أي لأجل أن الأفضل أو المفضل (له عمل أو به
حاجة) تمسكه أو يحرمه (أو خص) أو أفضل (المتناهيين المير أو إذا الذين دون الفائق
أو) خص أو أفضل (الميرض أو) خص أو أفضل (من له فضيلة) مامن الفضائل (من أجل
دليله فلا بأس) بذلك نص عليه لأنه لغرض مقصود شرعا (وإن وقف على بنه أو بنتي فلا إن
أخص به المذكور) لأن لفظ البنين وضع لذلك حقيقة كالماتى إلى أصناف البنات على البنين
المال والبنون زينة الحياة الدنيا فلا يدخل فيه لفتى لأنه لا يعلم كرهه ذكر أو تركه لو
وقف على بناته أخص به الأناث ولا يدخل فيهن الأنثى لما تقدم قال في الشرح لا تدخل فيه
خلفا (الأنثى) بكونها نكحة كغيره قال في حاشية رقم وقمنا ع (فقد دخل فيه
النساء) لقوله تعالى وقد ذكر متناهي آدم ولأن أسمه قبيلة يشمل ذكره وأوقافها وروى أن
جوارى من بيتي النصارى نكحت جوارى من بيتي النصارى • باجدا محمدًا من طار (دون
أولاده من غيرهم) لأنهم لا يستحبون إلى القبيلة الموقوفة عليها بل إلى غيرهم أو كما قال
المتنبيين الجو يدخل أولاده من منهم لو حود الاستباحة حقيقة فلا يشمل مولاهم (والخفيد
ولذا ابن والبنات) (والسبط ولد الأسو) ولد (البنات) قاله ابن سبويه (ولا يدخل مولاي بني
هاشم في الوصية لهم) ولأن الوقت عليهم (لأنه ليس منهم حقيقة) فلا يتناول اللفظ والوقت
والوصية نصير لهما لفظ الواقف ولفظ المرحى بخلاف لفظ صاحب الذرية يعتبر به المعنى
(أو قال الهاشمي) وقتت (على أولادى وأولادى الهاشميين لم يدخل من أولاد بنه
من ليس هاشميا) لعدم وجود الوصف الذي اعتبره الواقف فيه وأما الهاشمي ففي دخوله
وجهاً بنهاه القاضى على اختلاف في أصل المسئلة وقال الموقف الأولى الدخول لوجود
الشرطين (ووجد حتى حمل بوضعه) فلا استحقاق له قبل انفصاله لأنه إذا ادعى (وإذا من
ثم وزع كغيره) فبفسخ من ثم لم ينشأ في ومن أصول لم يولد قبل بخلاف عمر تشق وزرع
لا يحصل إلا بالزوجة فلا شق له منه لأنه لا يتبع أصله بخلاف نحو الأميرة قبل التشق لأنها تتبع
أصلها بقسمتها أصح في الأصل (وتقدم أول الباب وبشبهه الجمل) فيما سبقه من زرع وقم
(أن تقدم) أسان (إلى نمر موقوف عليه فيه) كخرج منه إلى بالمعرفة عليه فيه بقباه من

والفتوى وما في ترك الانفاق
عليه من خلافه وحفظه منه
وأما كافتاده من الفسق ولا
يرجع) من أنفق على نفسه
لوجوده عليه (فهو) أي
الأنفة على من علمه (فرض
مقتضى) وأنشأ أحدهم مع ما
أنفق على ست المال ذكره في
القواعد وكان التماسه أن يقر
الرجوع واستأنف المالك الرجوع
على العاقل بعد الرد والأرجح
على ست المال (ويجوز ما لا يملكه
أي القبطان وحدها إسلام
فيه مسلم أو مسلمة كان كونه من
لقاها الفار وقبيلها الإسلام
فانه يعلو لأصل عليه (و) يحكم
(بغيره) لأن الأصل في
الأمميين فإن الله خلق آدم
وزوجه أحواراً من ألق لخاص
الأصل عنده (الأنثى) وجهه
القبط (في بلد أهل حرب ولا
مسلم فيه أو فيه مسلم كاتر
وأسيه) هو (كافر رقيق) لأن
الدارهم وإن لم يكن فيه مسلم كان
أهلهم وأن كان في المصو
تاجر وأسير غلب حكم الأكثر
لحكمون الدار لهم (وإن كثر
المسلمون في دار حرب) لا يقطها
(مسلم) قبيلها الإسلام (أو) إلا
أن يوجد القبط (في بلد إسلام
كل أهل) أهل (نكحة) هو (كافر)
لأنه لا مسلم باحتمل كونه منه
وقبيلها الإسلام إنما يكون مع
الاحتمال (وإن كان بها) أي
بلد الإسلام كل أهل نكحة (مسلم
تكن كونه) أي القبط (منه)
أي المسلم (ة) القبط (مسلم)
قبيلها الإسلام لقاهر الدار

(وإن لم يقع من) أي القبط (قلنا كرهه تبع العار) أي دار الكفر وهو من جددى بلد أهل حرب

تزل في مدرسة ويخرجه) وله في الاحتمالات بحثي حصصته من النقل ومن حمله كالولد فقد
 اخطأ ولو. ثم من النقل بقدر ما يشعرونهم انتهى قال في القواعد ا فقهية واعلم انما ذكرناه
 في استحقاق الموقوف عليه هذه الغاها وان استحقاقه بصفة محضة مثل كونه ولداً او
 فقيراً او نحوها ما لان كان استحقاقه الوصف عوضاً عن عمل وكان النقل كالاحرف فقط على جميع
 السنة كالفاصة القائمة مقام الاحرف حتى من مات في اثنا عشر سنة بقسطه وان يكن الزرع
 قد وحده قال ويحذف الثاني الشيخ في الذين وافق الشيخ شمس الدين ان عمران الاعتبار
 في ذلك سنة النقل دون السنة الحلالية في جماعة مقررين في خبره حصل لهم حاصل في خبرهم
 الموقوفة عليهم فظنوا بانها خلوها واستحقاقه من المضي وهو قبل سنة خمس واربعين مثلاً
 قول بصره اليهم الناظر بحساب سنة خمس الحلالية او بحساب السنة التي مع ان قد تزل
 بعد ولادة المتقدمين جماعة شاركو في حساب سنة الحلالية فان احداً وثق على حساب السنة
 الحلالية لم يبق للفرق بين الاثنين في احاسابها لا يوجب الاستئصال دون الحلالين ووافته
 جماعة من الشافعية والحنفية في ذلك (ونجبر الحور الموقوفات ادركت اول قطعة في حياة
 البطن الاول فموت) اي البطن الاول (وان مات) البطن الاول (وبقي) الحود (في الارض)
 مدة حتى زاد الحود (كانت الزيادة حاد بمن منقطه الارض التي لم يزل النأي ومن الارض
 الذي لونه الاول فاما ان تقسم الزيادة على قدر القسمة وبما ان يعطى الورثة اجزاء الارض
 للبطن الثاني) والاول فاس ما تقدم في بيع الاصول والثمار (وان غرسة) اي الحود (البطن
 الاول من مال الوقف ولم يدرك) اول قطعة (لا هادئة) الى البطن الثاني وهو لهم) اي البطن
 الثاني (وليس لورثة الاول فيه شيء) لانه يتبع اهل في البيع فتمه في انتقال الاستحقاق كما
 تقدم في التمر غير المشتق (فانه اشترج) رحمه الله (وان وقف) ثمان (على عقبه) او عقب غيره
 (أرسله او ولد له او ذر) يتدخل فيه (أي الوقف) ولداً للبنين وان تزول) لتناول القطع لهم
 (ولا يدخل) فيه (ولدا البنات بغير قرينة) لانه لا تنسب اليه (كأنتم) او عنه يدخلون قدمه
 في الحور رواله واختارها ابو الخطاب في الهداية لان البنات اولاده اولاده اولاده اولاده
 حقيقة لعله تعالى ومن ذرته ما واد الفقرة وحسبي وهو ولد بنته قوله عليه الصلاة والسلام
 ان ابني هذا سيد الحديث يعني الحسن واه البصري قال في الشرح والقول بدخولهم مع
 وأقوى دليلنا انتهى وأصيب الحديث بأنه على المأزج بدليل قوله تعالى ما كان محمد ابداً
 من رجالكم وعن الأبيان ادخاله في الذرية لانه لا بد له وأصل النسب من النسالة وهي
 شجر القادة لا يسقط عن حيدته ما أعقب الى جيل ترك عقاباً عقبنا خلف والذرية من ذرا
 الله انطلق اي خلقهم ابدات الهمة بغير قيل من ذرا الله خلق اي سهرهم وقيل غير ذلك (وان
 وقف على قرابته او على قرابة فلان فهو) أي الوقف (لذكر والابن من اولاده واولاد
 ابيه) اولاد (جدود) اولاد (حدايه) به اياه) فقط لان النبي صلى الله عليه وسلم لم يحاور
 بني هاشم بهم ذري القرى في بطنه من هروا بعد كني عدته من بني فذل شيأ لا يقال لها
 كني المطلب فانه صلى الله عليه وسلم على القرى بينهم وبين من سهرهم من اموهم في القرب
 ثم لم ينفاروا في حاله ولا اسلام (يستري فيه) اي في الوقف على القرابة (ذكر وانني صغير
 وكبير في وقفي) لعموم القرابة لهم (ولا يدخل فيه) اي في الوقف على القرابة (من خلف
 ذرية) اي اواقف فان كان الواقف مسلماً يدخل في قرابته كاهم هو وان كان فرام لم يدخل
 المسلم في قرابته الا بقرينة (كما في تريبال) يدخل في الوقف على قرابته (اهموا لقرابته من
 دله) لانه صلى الله عليه وسلم لم يطمع من سهرهم ذري القرى في قرابته من جهة امهات (الان يكون
 حضائنه كالبان عتق ان اذن له السيد لم يكن له) رجوع بعد ملك وصار كالانقطه (مكلمه) لان غير المكلف لا يلب امر نفسه فغيره

ان كان (يدوا ينقل في الموضع) لان فيه اتمام القبط في حوزته ٤٩ وندفع ان شربة لانه اخف عليه (أو) أي يولا

خاصة لانه الواحد له من لفظه والجمع ارطط وارطاط وارطاط وقال في كشف
الشكل لرحط ما بين الثلاثة الى العشرة وكذا قال النفر من ثلاثة الى عشرة قاله في القروع
(و) اهل الوقت هم المتناولون له العلماء جملة الشرع وهم اهل التفسير والحديث والفقهاء
اصوله وفروقه (من غنى) ونقير لاذوا وبغضروا وصرفوا كلام وطب وحساب
وهندسة وميتة ونسروا واورقوا وقرأوا وقرأتوا ونصودوه ذكر ابن رزق في فقهاء ومفتقهاء
كعلماء عقلت عدول فقهاء العلماء الفقهاء والمتفقه طلبة الفقه (واهل الحديث من هرة
ولو حفظ اربعين حديثا لمن جمعه) من غير معرفة (والفراء لان) أي في عرف هذا الزمان
(حفاظ القرآن) اقره (في الصدور الاول) هم الفقهاء اقره في الناس الزماد لانهم اعرضوا
عن العلم بالقرآن قال ابن الجوزي وليس من الزهد ترك ما يقع النفس ويصلح امرها ودينها
على طريق الاخر فلهذا نهوا عنه (أي الزهد ترك فضله العيش) هو (ماليس
بضرورة في بقاء النفس) أي نفسه ونفس عياله (وعلى هذا كان النبي صلى الله عليه وسلم
وأصحابه) ويؤيد قوله عليه الصلاة والسلام في البراءة ان يضيع من يقول (والقيم من لم
يلغ ولا لابة) من ذكر اوائش ولا تدخل فيه ولزنا (ولو جعل بقاءه باصل بقاؤه
في ظاهر كلامهم وان وقف على اهل قرينه أو على (قرائته أو) على (اخرته ونحوهم)
كاعلمه او جبراه (أو وصي لهم) بشي لم يدخل فيهم من يخالفه (أي دين الواف
أو الموصي لان الظاهر من حال الوقت أو الموصي انه لم يرد من يخالفه سواء كان كافرا أو
مسبلا (الاقرينة) تدخل على دخولهم فيدخلون (كالمرج) أي تالوا مرج يدخلونهم ومن
القرينة ما ذكره بقوله (وان كانوا كلهم كفارا) دخلوا لان عدم دخولهم يؤدي الى رفع اللفظ
بالكيفية (ولهم) أي اوكافهم (مسلم واحد) والاب في كفار أو اوكافهم مسلم (دخلوا لان جعل
اللفظ العام على واحد بعيدا (وان كان) الأوقات كالفراو (فيهم كافر على غير دين الوقت
الكافر لم يدخل) الكافر بالمعاذير منه كالارث (وان وقف على جماعة يمكن حصرهم
ولم يمكنهم) كنبه أو بني فلان ولو ساقبيلة أو مواله أو مواله غيره (وجب فيهم)
بالوقف (والنسب فيهم) فيه لان اللفظ يقتضي ذلك واما كن الفوا في حب العمل فمقتضاه
(كلوا قرلم) بمال (وارأمكن حصرهم في ابتداءه) أي الوقت (ثم تذكر) بكثرة أهله (كوقف
على رضى الله عنه جميع من أمكن منهم) بالوقف (وسوى بينهم) فيه لان التعميم والتسوية كما
واجبين في الجميع فاما تذكر في بعض وجبا على ما يتخذ فيه كالواجب الذي يتخذ به (وان
لم يمكن حصرهم ابتداء كالساكنين والقبيلة الكيرة كبنى هاشم وبني نعيم حارة التفصيل)
بينهم (والادب سار على واحد منهم) لان المقصود لوقف عدم مجاوز الحس وفلما حصل
بالدفع الى واحد منهم وانما ذكر لاختصاره على واحد فان التفضيل أولى (وكالوقف على المسجلين
كلهم أو وعلى) أهل (أقارب كالشامو) على أهل (مدنية كمشق) فيجوز التفضيل
والاختصار على واحد (وان وقف على الفقراء والمساكين تناول الآخر) فهما صنفان حيث
استعملوا في آخره (استعمله) (و) متى كان الوقف على امة صنف كالنقر لواء السبل والفقراء
ونحوهم (من وجده صفات) ان كان ابن سبيل غاز لغيره (استحقها) أي يا صفات
كان كافا (ولو وقف على أصناف الزكاة) على (مستفيين كأكثر) من أصناف الزكاة (أو) وقف
على (أفقر أو المساكين) انما الاختصار على صنف كزكاة (لما قد علم ان مقصود الوقف عدم
مجاوزهم وذلك حاصل لعدم اليمين من قبل الشخص واحد (ولا على فقير) ولا غيره
من أهل الزكاة (أكثر مما يعطاه من زكاة) ان كان الوقف على صنف من أصناف الزكاة كالزكاة

تعالى وما كنت عليهم ان يلقون اهلهم اهلهم يكمل مريم ولا بدعك كونه عندهم أي ما رواه حديثا نغايا "ه" بان جعل عند كل واحد

والقارئ من أراد المطلق من كلام الآدي يحمل على المعهود في الشرع فيمضي ففسير ومسكين
غام كفايته ما مع عالمه ماسته وكاتب وقار ما يقضيان به دينه أو ابن سول لم يمتحاجه لعمود
للمدوم غار ما يحتاجه لغز وهو هكذا (وار وقف على مواليه وله موال من فوق) فقط وهم من
أعقروا اختص الوقف بهم (أو وقف على مواليه وله موال (من أسفل) فقط وهم عتقوا
(اختص الوقف بهم وإن كان له مواله من فوق) موال (من أسفل تناول) الوقف (جميعهم
فستورن في) لأن الاسم يتناولهم على السواء متى انقضى مواله فلعصمتهم (وإن عدم
أولى) بأن لم يكن له مواله من فوق وقف على مواله (كان) الوقف (لواله العصبية) لأن
الاسم يشملهم مجازا مع هذا الحقيقة فإن كان له مواله ثم فترضوا لم يرجع من الوقف على مواله
عصبته لأن الاسم يتناولهم غيرهم فلا يعود أنهم إلا بعد جديدهم لو وجد قال في الفروع ولا ينفق
لمرأى عصبته إلا مع عدم مواله ما ابتدأ (والشاب والفتى من البلوغ إلى الثلاثين والأكهل من
حد الشباب وهو الثلاثون إلى الخمسين والشيخ من) أي الخسيس (إلى السبعين والحرم منها)
أي السبعين (إلى الموت وأبواب البر وتقر بها) لأن البراسم خاص نوعا غير (وأفصلها
الغزو) لما تقدم في صلافة لتدفع (ويبداه) أي الغزو ولأنه الأفصل (والوصية كالوقف
في) ماد كرف (هذا الفصل) لأن منها ما على لفظ الموصي أشبهت الوقف قال في الفروع والأصح
دخول وارثه في وصيته لمرأته خلافا لستوعب ومن لم يجز من الوارثه بطل في نصيبه ولو وصى
بعتق أمه فأنقذ ولعبد ذكر ولو وصى بالعتق ذكر ولو وصى بالعتق ذكر ولو وصى بالعتق ذكر ولو وصى
أن عتق يزيد نصه في فخرج (وما في) في باب الموصي له ذكر لفظا لم تدكر هنا كلمة
الميران وأهل السكة وغير ذلك لم يجمع هناك لأن الوقف كالوصية) قال في الأناصيف لكن
لوصية أهم من الوقف على ما يأتي

فوصف الوقف عقد لازم قل في النخيس وغيره أخرجه مخرج الوصية أول مخرج
الوصية وصفا قاله (وأعبرها) لأنه عقد يقضي التأديف كان من شأنه ذلك (والمزم)
وقف (بغير القول بدون حكم حكم) لقوله صلى الله عليه وسلم لا يباع أصلها ولا يوهب ولا
تورث قال الترمذي العمل على هذا الحديث عند أهل العلم واجتماع الأصابع على ذلك
وكالعتق وقوله بمجرد القول جرى في الغالب والأفالم مع الدال على الوقف لم يجز
أضوا بجرم (و) بهي به ولا هت ولا الما قلته أي أبا له ولو بخبره (نصا) الحديث
الباقي وقد صنف الشيخ يوسف المرداوي كتابا في رد المناقاة بالوقف وأجاد وأجاد (ألا
أن تهطل مناقفه) أي الوصية المقصودة منه غراب له أو لم يخله (أو غيره) بما يأتي التسمية
عليه (بحيث لا يرد) الوقف (شيأ) أي أهله (أو يرثها لا بد نقلا) بالنسبة إليه (وتتدر
عجازه وهو نفعه) بأن لا يكون في الوقف ما يميز به (ولو) كان لغيره الذي تطلبت منفعة
وقد نزلت عادته (مصحدا حتى يضيقة على أهله) المصلي به (وتتدر قسيه) في محله (أو)
كان مسجدا وتندر الانتفاع به (أخراب محلة) أي الناحية التي بها المسجد (أو كان موضع)
أي المسجد (قدرا فيصير به) ويصرف ثمنه في مثله للثمن عن أضاعه المال وفي بقائه إذا
أضاعه فوجب الحفاظ بالنسب ولأن المقصود انتفاع الموقوف عليه بالثمن لا بيمين الأصل من
حيث هو ومنع البيع إذا لم يعل هذا المعنى الذي اختص الوقف فيكون خلاف الأصل ولأن
فيما نقله أبقا الوقف بعناه حين تعذر الإلقاء به وهو فيكون متبنا وعوم لا يباع أصله
مخصوص بمحالة فاهل الموقوف لا يبيعه المحصر صدد ذكرناه قال ابن جرير وغيره
أنظر إلى ما بين من أجداد يباع ذلك المجدود بمر بثمنه مجددا آخر في قوله آخر إذا لم

تضمن الأفرع من سوا لا ترجع
البراءة في الانتقام بخلاف
حضانة له ما واز رضى أحدهما
بأساط خضه وتسلم القبط
لأخر جاز (وإن اختلفا) أي
المتنازعا في الملتقط من سوا
قدم) جميعها (من له يمينه)
لثبوت حقها (فإن عدمها)
أي اليقينة وهو يسد أحدهما
(عدم ذوال اليد) لأنها دليل
استحقاق الأمساك (ييمينه)
احتمال صدق الآخر (فإن
كان) القبط (بديها) ولا يمينه
(أفرع) بينهما استواءهما في
السبب وعدم المخرج (فإن فرغ
سلم الله معونه) لما تقدم وإن
كان لكل منهما يمينه وارتخا فدم
أصبعهما تار يخشا فان انقصا
تار يخشا أو ألقفت أو ارتخت
استدحاها وألقفت الأخرى تسكبا
لوصية ما (وإن لم تكن لها) أي
لمن هتعت بنتا ما هو تار خشنا
(يد) على القبط (فوصفه
أخذها بعلمه مسطرد في
حسده) كقول في نظره أو هت
أوصيته ونفعه شاهه أو أثر
جرح أو ناز أو غيره يكشف
في جرحه كذا ذكر (قدم) وأضفه
به لا نوع من القطة أخيه لقطة
المال ولأنه دليل على سبب يده
(وإن وصفاه) أي القطة
(أفرع) بينهما لا مخرج
غيرها (والا) يكن لو أحدهما
بينه ولا يرد الوصف (مسألة)
ألقا كم يرى من سوا أو
من غيرها) لأنه لاحق لها
فليس لها ما ياء ولا تخبر للوصي
وإن رأى أنان ما لقطا أو لقطه

فأرعى نخذ نفسه فهو أحق
 به كالمال أمره الآخران نوى
 للمالوة وهو لا أثر فله ذلك
 نسبة النيابة عنه أن يمت
 الوكالة إلى الأنتظار (ومن أسقط
 حقسه) من غفلتين في القبط
 (سقط) كسائر الحقوق وإن
 أذهى أحدهما الآخر أخذته
 منه فله وأما له عينه في
 الفروع وتوجه عينه في
 الغيب لا كطلاق
 في فصل وميراثه في أي القبط
 (ودينه) أن نقل لبيت المال أن
 لم يكن له وارث كغير القبط فإن
 كان له زوجة فله الزم وهو السابق
 لبيت المال وإن كان له بنت أو
 ذورهم كبتت ذات أخذ الجميع
 ولا رتبة لمنقطه لم يثبت إنما
 الولامن أعققت وحدها وثلة
 أن الأسقم مرفوعا إلى أن يوز
 ثلاثة قوارب عتيقها ببقاياها
 وبقاياها التي لا شئت عليه
 أخرجه أبو داود والترمذي
 وحسنه قال ابن المنذرا لبيت
 (وميراث) الإمام في قبل (عديين
 أحدها) أي دية القبط (و) بين
 (القصاص) نصا في فعل ما يراه
 أصح الحديث السلطان ولي من
 الأولى له والدية لبيت المال
 كالقبط (وإن قطع طرفه) أي
 القبط وهو صغير أو مجنون حال
 قطع (عسا) تنتظر بلوغه
 ورشد) ليقش أو يهتولاه
 المحقق للاستفتاء ولا يصح له
 فانتظر أمليت ويحس الخائف
 إلى أن يصير القبط أهلا (الا
 أن يكون) القبط (فغيره) أي
 الإمام النقي على ما نقتضيه

يخرج اليق القربة الأولى والوقف على قوم بعينهم أحق بموازنته إلى مدبته من المسجد
 (و) يعبر به (شعبة) مودة (وبست) بيع (جذع) موتوف (انكسار) أو بولي أو خليف
 الكسار والمدم) قال في التلخيص إذا شرف جذع الوقف على الانكسار أو ماله على الانهدام
 وعلم أنه لو تخلف عن كونه منفعه فانه يباع رعاية للمال أو يستقر تحصيله للمصلحة
 قال الحارثي وهو كآلة المدارس والطرار وأخذت المسجلة ونحوها أثر بيعها عند خرابها
 على ما تقدم وجها واحدا (و) يبيع (سبع) ما فضل من تجارة تشبه ونحوها (أي الموقوف) ما
 تقدم (ولو شرط) الواقف (عنده) أي المبيع (إذا) أي في الحال التي قلنا يباع فيها (فشرط
 فاسد) حديث ما يال أقوام يشترطون شروطا ليست في كتاب الله إلى آخره (و) حيث يباع
 الوقف فانه (يصرف) عنه في مثله (لأن) في كالمال الدليل مقامه تأنيده وتحققه لا تصدق فيه
 وجوه (أو بعض مثله) أن لم يمكن في مثله ويصرف في جهة (هي مصرفه) لا يتنازع فيه
 المصرف مع أماكن مراعاة (فان غلطت) جهة الوقف التي عين الواقف (مصرفه) جهة
 مثله فاذ وقف على الفداء في مكان ففعل فبالمال (أو صرف) (البدل) إلى غيره من الفداء
 في مكان آخر كما في قريبا) تحصيله لأرض الوقف في الجلب حسب الانكار (و) يجوز نقل
 آله المسجد الذي يجوز بيعه) غرابه أو خراب محله أو فز محله (و) نقل (انتفاء) إلى مثله
 أن احتاجا) مثله واحتج الإمام بأن مسود رضى الله عنه قد حول مسجد الجلب مع من
 التمارين إلى الكوفة (وهو) أي نقل آله أو انتفائه إلى مثله (أولى من بيعه) لبقاء الانتفاع
 من غير خلل فيه وعلم من قوله إلى مثله لا يعبر بالآلة المسجد مدرست ولا رباط ولا أثر ولا
 حوض ولا خطرة وكذا آلات كل واحد من هذه الأماكن لا يجرى ما أعدها لأن جملها في مثل
 العين يمكن فتحه لما تقدم قاله الحارثي (و) يصح حكم المسجد ببيعته (قشاني) الذي اشترى
 بدله وأما انتفاء آلات من غير بيعه فبالبيع بآلية على أنها مسودة قال صاحب رتبة لا بد من
 في مسجد باذن من شرطها هذا المسجد ببيعها مسودا آخر ونقلوا كتب هذا
 المسجد اعترق إلى ذلك المسجد قال بروا هذا المسجد لأحد الشيخ ولا يصح للموكل الحارثي في
 بيع النقل منع البيع وأخرج البيهقي عن كونه مسودا (و) يبيع ببيع بعضه أي الوقف
 (الأصلح ما يبق) لأنه إذا حاز بيع الكل عند الحاجة فبيع البعض مع بقاء البعض أولى (أن
 التمدد) الواقف كالمسألة) الموقوف عليها (أن كان) الموقوف (عينين) على جهة واحدة من
 واقف واحد فباع أحدهما لأصلح أخرى لما تقدم (أو) كان الموقوف (عينا) يجوز
 بيع بعضه لأصلح الآخر لما تقدم (و) فعل ذلك (أن تنقض القربة) أي قيمة العين المبيع
 بعضها (بشخص) أي ببيع بعضه (والأ) بأن تنقض ذلك (بيع الكل) كبيع وصي
 لأن أو جازية بل هذا السهل لموازنة مصلحته وبيعه على قول ثالث في الفروع وإن
 توقفت جارة المسجد على بيع بعض آله حاله لا يمكن من الحاجة في الصورة مع بقاء
 الانتفاع ولا يعبر وقت من آخر ولو على جهته (أي عبادة) مرأته أصحنا (يجوز) جارة
 وقف من آخر من ربه على جهته) ذكره ابن رجب في طائفة قال في الانصاف وهو
 قوي بل عمل الناس عليه لكن قال شيخنا يعني ابن قدامة في حواشي الفروع إن كراهي في
 الفروع أظهر أرى لأنه من وقف من بيع آخر أو واحد من جهة (و) يجوز اختصار (أية)
 موقوفة متقطعة (إلى أصغر منها أو اتفاق الفضل على الإصلاح) مخالفة على بقاء الوقف
 فإن تعدد اختصارها صحت ومصرف على أي شيء منها ما عدا البيع الذي لا حله وقت (و) يجوز
 تجديد بناء المسجد لمصلحة حديث عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لما ولأول قومك

منه من المال بحيث يكون فيه حظ لبيط وسواء كان غفلا أو مجرنا وهو المذهب قاله في شرحه صاحب في الانصاف وأما

حدثت هذه الحالة لا مرت ما لم يمت فهدم ما دخلت فيه من حرج منه والرقعة بالارض وحلت
له ما بين ما يشترطوا باعترافه فقلت له أساس امرهم واما الخاوي (لا يجوز (فسمه) ي
المسجد (مخبرين ساين الى درين محتملين) لانه تعتبر امرهم مصلحه له قالي الاحتياطات
وجوز جهوه والعلية تغيير صور والوفى المصلحه لجعل الذور حوائت والحكوة المشهورة
(و يجوز نقض منارة) ي المسجد (وجهه ان حائطه لم تصنع) من نحو كلاب نص عليه
في روايه محمد بن الحكم (و حكم فرس حبس) أي موقوف على اخذ (اذ لم يسل) الفرس
(اخذو كوفه فيه) و بنترى بنهم (أي فرسا) (يصلح للفرو) قال في روايه أبي داود الذي
يعقب به من الدواب التي تحبس فلا يتغير به في بلادنا وم لا يقع الا لعلمن أو يصوه يساع ثم
يصل ثمنه في حبس (في تنبيهه) عبارة المصنف وغيره يساع أو يسع ونحوه فيما تقدم قال
الحارثي وما في عساره أحد من ذلك كله يقتضي وجوب البيع حاله طه وبه صرف في
الفقه والتقليص (و جرحه شره الدل) أي بدل ما يسع من الوقف أو أنفرد ونحوه (مصر)
بدل (وقفا كبدل خضيو) بدل (رهن تأنف) قل ابن رشد في حواشي الحر الرادي
يقهرهاته حتى وقع الشراء لمصلحة الوقف على الوجه الشرعي ولم لا الله عليه يصير وقال انه
تأويل في الشراء والوكيل يقع شراؤه لكونه كذا فانه يقع شراؤه لعلية المشتري لها ولا يكون
ذلك الاوقفا انتهى فيؤخذ منه انه لو قصد الشراء لنفسه بدل الوقف لم يكن ما اشتراه وقفا
ويطالب باليمن ليشترى به ما يسع ونحوه وقفا وان لا يصير وقفا ما اشتراه لوقف الأبدان وم
البيع أن يتغير في الثمن (والاحتياط وقفه) الثلاثية بضمه بهذا من لا يرى وقفته مجرد
الشراء (ويبيعه) أي الوقف (حاكم) بلده (ان كان) وقف (على سبل الخيرات) لانه
فمع تعدد الامم مختلف فيه باختلاف اقوامه فتوقف على الحاكم كما قيل في الفروع المختلف فيها
(والا) يكن على سبل الخيرات بان كان على شخص معين أو جماعة معينين أو من يؤذن
في هذا المصنف ونحوه (قاله في شرح المنتهى) (يبيعه) (أظهر الخاص) ان كان (والأحوط
اذن حاكمه) أي لناظر الخاص في بيعه لانه يتضمن البيع على من مستقل اليوم بعد
الموجودين الآن شبه البيع على الغائب (فان هدم) الناظر الخاص (يبيعه) (حاكم)
أمر ولايته (و يجوز بيعه) أي الوقف (ومرغها في عمارته) ان احتاج الى ذلك لما تقدم
(وما فضل من حصة المهد من حصرو زينة ومنه) وانما ضاعوا لشيء ونحوه اذ بيعت (حاز
صرفة الى مسجد آخر محتاج) اليه لانه صرف في نوع المعين (و) جازت (الصدقة بها) أي
بالمذكورات (على فقر المسلمين) لانه في هذه من المنفعة طالع المال الحارثي وانما لم يرد له ما فيه
من التعطل فيبالف المقصود ولو وقعت الحاجة في زمن آخر ولا ربع بسد مسد هالم بصرف
في غيره لان الأصل الصرف في الجهة المعينة وانما سوغ فيها حيث لا حاجة عند زمان
التمطل ونحوه أو الخطأ والمجدا الفقراء بغير احكامه لا اختصاصهم بمنزلة ما زنته
والسنة بغيره قال الحارثي والأول أشبه (قال الشيخ) يجوز صرف الفضل في مثله
(وق سائر المصالح) في (بناء مساكن لمحق زينة التام مصلحته وفعل غلة موقوف
على معين استحقاقه مقدر) من الوقف (بين ارضاء ذكره) القاضي (والحسين واقصر
عليه الحارثي) قال وأما فضل غلة الموقوف على معين أو معينين أو جماعة معينة فيتعين
ارضاء ذكره القاضي والحسين فيفضل غلة الموقوف على نفقة سنان وانما يتأني اذا كان
الصرف مقدر أمانه هدمه والتقدير لا يصل اذا لم يستقره قال في الانصاف وهو واضح
ووقعه في المنتهى (قل لشئ ان علم أن زينة يفضل دائما وبصرفه لان بقاءه فساد)

ظاهره وانقطع به في الهداية
والغرض والمصنف
والخلاصة وغيرهم (وان ادعى
حله عليه) أي القسط حناة
فوجب التمسك أو المال رقة
(أو) ادعى (كانه رقه وكذا
لقط بالنق) أي القول (قوله) لانه
محكوم بحرقه فبقوله موافق
لظاهر دليل انه لو تلف بمصنا
وصح عليه الحد الحرق ولقط
اذ ادعى طلب حد القسط
واستغنا القصاص من الجاني
وان كان حرا وان صدقة لقط بالنق
على رقه لم يصبر على ما يصعب
بقدف رقبتي أو لعلية عليه وان
كان القسط كانا فاذني الله بعد
لص عليه ما يجب على المصد
لم يقبل منه لانه خلاف الظاهر
(وان ادعى) أي غير
ولده (رقه) أي القسط (وهو
بيد) أي المذمومة (صدقة)
الذي لا لالة البسد هل الملك
(يعني) لا يمكن عدم الملك
حيث كان القسط دون التميز
أو مجسونا ثم علم وقال أنا حر
لم يقبل قاله الحارثي أما ان كان
بالفاسدين الدعوى أو مجسونا قال
أنما رفته بجلى سيده الا أن تقوم
بينة برة (وبينة نسبه) أي
القسط اذ القسط (مصح) بقاء
(رقه) اسد ولو مع بينة بنسبه
قال في الرغيب وشيخه الا ان
يكون مذمومة أمر آخر فثبتت
حرية فان ادعى ملتزمة رقها أو
أدعاء اجنبي وليس بسده
لم يصدق لانها نقضت الظاهر
فخلاف الدعوى القبولان
دعواه ثبتت باحق المقسط
ودعوى الرق ثبتت باحق على علم تقبل مجردها كرقه القسط (والا) يكن القسط بيد

(ملكه) حكم له لأن السد
 دليل الملك فقبل قوله فيه (أو)
 شهدت له بغيره (بك) بأن شهدا
 أنه ملكه أو جاز في ملكه أو أنه
 عبده أو وقته أو في حكمه
 وأن لم يذكر أسباب الملك كما لو
 شهد له ذلك أثار ثوب (أو)
 شهدت له بغيره (أن أمته) أي
 السدي (ولته) أي القبط (في)
 ملكه) أي السدي (حكم له)
 لأن القبط ائتم الاثنت في ملكه
 إلا ما ملكه فأن شهدت له بغيره
 أنه ابن أمته أو ابن أمته ولته ولم
 تقل في ملكه لم يثبت الملك بذلك
 بل وإن اتفقت قبل ملكه لها
 فلا يكون لهم كونه ابن أمته
 وكونه ولدته وهل يكفي في
 البينة الشاهد ذات أمته ولته
 في ملكه أمراً أو واحدة أو رجل
 واحد فلا ينعى بما يبلغ عليه
 الرجال غالباً وهو يجرى في المقتضى
 ولو بدق من رجلين أو رجل
 واحد أقيم كذا كذا القاضي له
 وجهان قال الحارثي عن قول
 القاضي أنه أشبه بالذهب (وإن
 ادعاء) أي ريق القبط (ملنقطه
 لم يقبل) من (الابينة) تشهد
 بملكه أو أن أمته ولته في
 ملكه فيحكم له كما لو لم يكن
 ملنقطه (وإن أقر به) أي الرق
 (انقضاء) بأن قال أنا ذلك
 زيد (لم يقبل) إقراره ولو صدقه
 زيد أو لم يصدق بالمر يقبل ذلك
 لأنه يدل على حق الله تعالى في
 الحرية المحكوم بها وكما أقر
 قبل ذلك بالحريه وإن العطل
 المنبذ لا يفرق ريق نفسه ولا

له (وإعطاؤه) أي المصطفى (فوق ما قدره الوقت جائز) لأن تقديره لا يمنع استحقاقه (قال
 ولا يجوز له) بر الناصر صرف الماض (لأنما قبضات على من له وأبنته * قلت والظاهر
 لأشمان كتيرة قد صدق وأعطيه (ومن وقف على نفي ما خذل) المشر (صرف) الوقت (في
 نفي ملكه) أخذ من مسئلة بيع الوقت إذا خاف باذا المقصود الأصل هنا الصرف إلى المراط
 فأعمال شرط النفي الميعن معطل له فوجب الصرف إلى نفي آخر قال في التتبع (وعلى قياسه
 مسجود رباط ونحوها) وهو ما صرح به الحارثي قال والشرط قد مضى في العاجلة كالوقف
 على المنفعة على مذهب معين فإن الصرف يتعين عند عدم المنفعة على ذلك المذهب إلى
 المنفعة على مذهب آخر أخذ من مسئلة بيع الوقت إذا خرب قال ولو وقف على مسجود أو
 حوض وتطل الانتفاع به ما صرف إلى مثله معلون إذا التصديق على في يوم مخصوص من
 السن وتنفذ في يوم معين (أو) (ومن) (أجد) (فحين وقف على قطرة قال في صرف الماء أو
 انقطع برصد له) أي الماء (برجع) فخص بالوقف إلى القطرة وقدم الحارثي في صرفه إلى
 قطرة أخرى لما تقدم (وبحرم حفر بئر) في مسجود لأن منفعته مستحقة للمسلمة فلا تملكها
 عدوان ونص على المنع في رواية اللروذي (وبحرم غرس شجرة في مسجود) لما تقدم (فإن
 قل) بأن حفر أو غرس (قلعت) الشجرة (وطمت) البئر لما تقدم (فإن لم تقم) الشجرة
 (فتمرر بالمساكن المهد) كالحارثي في التبديل المبدع في بحثه والأقرب حله لغريم
 من المساكن أمثالاً (وبنو حله جواز حفر بئر) في المسجود (أن كان فيه مصحف أو لم يحصل به
 ضيق قال في الرافعي) بكراهة أحد حفرها فيه أي المسجود لكن يرد ما تقدم من رواية اللروذي
 (وإن كانت الشجرة غرسه قبل بناءه) أي المسجود (وقفها فيه) فإن عين (الواقف) مصرفها
 عمل به كسائر الشروط (والأبينة مصرفها) (فكوقف منقطع) تصرف غيرهما ولو
 الواقف نسي أو فاقا فإن انصرفا للمساكن (ولا يجوز نقل المسجود) ولا ينعى مع إمكان عارته
 بدونه (المارة الأولى) لأن الأصل المنع فهو لا حاجة سوى منتهية هنا (وبحوز ربه) أي
 المسجود (إذا أراد أكثر أهل ذلك) أي ربه (وجعل تحت سفلته قايض حوانيت) نص
 عليه في رواية أبي داود ومنع من الوقت وابن حامد ونا وألنص الرق لأجل السقانة على حالة
 انشاء المسجود وسوره مسجداً يؤدب إليه وصحبه في السرح ورد الحارثي من وجوه كثيرة (قال)
 ابن عقيل (في القنون لا بأس بنشر حمار الكعبة أن عرض لحارسة لأن كل عصر
 احتسبت) الكعبة (فيه إليه) أي أن تارة بالجماعة (قد فحس ولم يظهر فكر ولو تعينت الآية
 لم يجز) التغيير (كالخمر الأسود) فالخمر زفيره (ولا يجوز زنته) من موضعه إلى موضع
 آخر (ولا يقوم غيره مقامه) مع وجوده (ولا ينقل التملك) إذا نقل من موضعه إلى
 (وبكره نقل حمارها عند عمارتها إلى غيرها) أي الكعبة وأهل المراد بحرم لقوله (كالايجور
 ضرب ثوب المساجد بنا في غيرها) أي المساجد (ينظر في الأولى) لما تقدم من أنه
 يتعين صرف الوقف للجهة المعنية (قال) في القنون (ولا يجوز أن تعلى أشتهاز باده على ملوحد
 من علوها) وأنه بكراهة الصلح فيها في أشتهاز بالملوحد (قال) في القنون (وبكره
 جواز الناعلي قراؤه إبراهيم عليه الصلاة والسلام يعني إدخال الجرف في البيت) وجعل
 بابين له (لأن النبي صلى الله عليه وسلم دخل للمارض في زمنه) وهو أن يوضع حديث عهد بهم
 بما عليه (لعله كافي حديث عائشة) السابق (قال ابن هب ربه) أي حديث عائشة (يدل على
 جواز ناعلي الصواب لأجل قالة الناس ورأى مالك والشافعي تركه) أي تركه الشاع في قواعد

لتبين أنه تصرف بغير انقياد
 (وإن أقر لقيط بالغ (بكر
 وقيد نطقاً بسلام وهو بمقتضى
 الإسلام (أو) أقر به لقيط بالغ
 (مسلم حكماً) تبعاً لقرار (وهو
 مرد) يستتاب ثلاثاً فإن تاب
 لا يقتل كما قال ذلك ابن مسلم
 (وإن أقر به) أي بان القبط
 ولده (من يمكن فونه) أي القبط
 (منه) أي المقر به (ولو) كان
 المقر المكن كونه منه كافراً أو
 رقيقاً أو (أنثى ذات زوج أو)
 ذات (نسب معروف) أو أخته
 (الحق) القبط (ولو) كان القبط
 (ميتاً) أي المفسر لقرار
 النسب مملوكة محنة لقيط لاتصال
 نسبه ولا مضرة على غيره فيه
 فقبيل كما لو أنصر له بماله وإن
 الأنثى أحد الأبوين فثبت
 النسب بدورها كما قال أبو له
 يمكن أن يكون منها كما يمكن كونه
 من الرجل بل أكثر لأنما تأتي
 به من زوج ومن وطء شبهة
 ويلحقها ولدها من الزنا ومن
 الرجل (ولا) يلحق (زوج)
 امرأة (مفسرة) لأنه لو ولد على
 فراشه ولم يقر به وكما لو أدى
 الرجل نسبه لم يلحق بزوجه
 ويمكن أن تلده من وطء شبهة
 وغيره (ولا ينسج) رقيقاً الذي
 نسبه (فريق) لأنه لا يلزم من
 تبعه النسب (ولا) ينسج
 (كافراً) الذي نسبه (فادنه) لا
 أن يقر به مدعيه الكافر (بينة
 أنه ولد على فراشه) فيلحقه
 دونه لثبوت أنه ولد مدين وكما
 لو لم يكن لقيطاً مادام كافراً
 أو زانياً أحد أو هو أو أسيراً

باب الهبة والعطية

الهبة مصدر وهب الشيء به مضافاً وهو ما سلكه المأخوذ وقهرها وهبها والاسم الموهبة
 وعن بعضهم الموهبة بكسر الميم المأخوذ بها وقد أطلق الهبة على الزهوب كما في الخبر لا يهل
 رجل أن يعطى عطيته أو يهبه ثم يرجع بها إلا الألوذ وفي الحديث لا يقبل وهبه • وعن
 السيرافي أن بعض الأعراف قال أنطلقني في أهلي فلا أصلها من هو بالراء أي امرؤ
 والتهاب قبول الهبة والاستيلاء سؤالاً أو هبة له أعده له • (الهبة غلبت جازاً التصرف)
 وهو الحر المكلف الرشيد (بالأعلموا) منزلاً أو عقاراً (أو بمجملها لتعذر عمله) بأن اختلط
 مال اثنين على وجه لا يتميز فذهب أحدهما الآخر مالاً (موجوداً مقدوراً على تسليمه غير
 واجب في الحياة) متعلق بتقليد (بلا عرض) متعلق بأضبابه يخرج المال الاختصاصات
 وأما وبالعلم المجهول الذي لا يتصرف له فلا يصح هبته كسبه وبالموجود المعلوم كعبد في
 منتهى بالقدر على تسليمه الممل وغير الواجب الدين والتفقات ونحوها في الحياة الوضعية
 وبلا عرض عقود المأونات وقوله (عامة مفسدة عرفاً) متعلق بتقليد والبلاء السببية (من
 لفظة هبة وتقليد ونحوها) من كل قول ونقل دل عليها كما في وهو بيان لما به مفسدة
 (رستمند) الهبة (بإيجاب وقبول) بأي لفظ دل عليها (وعامة مفسدة بقدر يتقرر بما نقل
 عليها) أي الهبة (فهي ثابتة) أو اختصم ونحوها (بمجا إلى بيت (زوجها تملك) لها
 (وتقدم) ذلك (أول النسخ والهبة تملك عين) ماله موجود مقدور على تسليمها
 معلومة ومجهولة تمسك عليها (في الحياة بلا عرض) ويعتبر زهداً القبول معلوم مما سبق
 فالهبة فعل هبناه مصدر وليس هبنا أهل الله كذلك فيما نقل قاله الحاشي في قال بل نفس
 التي المنطوق والجمع عطاء أو عطية وهو ما أعطيت على أعطيات وأما المصدر فالإعطاء
 والاسم العطاء ونقل أيضاً هل التي المنطوق (وهبة الشمس متطالة بحيث تهب في الظاهر
 وتقبض مع اتفاق الواهب والزهوب على أنه تصرف منه إذا شاء ونحو ذلك من الجدل التي
 تحصل طريقاً إلى منع الوارث أو التبرع بحقوقهم) لأن الوسائل لما حاكم المقاصد (وأنا الهبة
 صدقة وهدية وخلعة وهي العطية ومعانيتها متقاربة) وكلها تأسك في الحياة بلا عرض
 قاله في المتن (بحري فيها أحكامها) أي أحكام كل واحد من هذه الذي كورات تحريف
 الحق (فان قصد إعطاءه أو إباحة الآخر طرفة لصدقة وإن قصد) بإعطائه (أو إمامو دأ
 مكافأة) والواو بمعنى أو كما في المتن (فهذه والواو) بأن لم يقصد بإعطائه شيئاً ما ذكر
 (هبة) وهبة وخلعة (وهي) أي الذي كورات من صدقة وهدية وهبة (مفسدة إذا
 قصد بها وجهه أو نقلت إلى كالمسألة للعلماء والقراء والصالحين وأما قصد به صلة الرحم) قال
 الحاشي في نفس الهبة مذنب الله لشبهه معنى التوسعة على الغير وفي الشيخ قال والفضل
 فيها بمنزلة ما إذا قصد به وجهه تعالى كالمسألة للصلحاء والعلماء ونحو ذلك لا خير فيها
 قصد به إياه أو محضه (لا تخفيان قصد بها) ما به أو دأ بعونه (الواو بمعنى أو) (تفكر)
 قوله عليه الصلاة والسلام من سعى بعد الله ومن وراءه الله متفق عليه وتقديم

ان الصدقة على قرب افضل من هتي ما في الصبرين عن ميوته انها اعتقت وليدة في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم فقد صكرت ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال (واعطيتوا الخواص كان اعظم لبرك) قال الشيخ والصدقة افضل من الهبة لما ورد فيها مما لا يحصر (الا ان يكون في الهبة معنى تكون الهبة به افضل من الصدقة مثل الاهداء لرسول الله صلى الله عليه وسلم وعبدته ومثل الاهداء لقريب يصل به رجاء) والاهداء (الخ) له في الله فهو نافذ يكون افضل من الصدقة) أي على غيره (انتهى ووعاء هبة كفي) في انها لا ترد (مع عرف كقصة التمر) فتنبه واعتبار بالاعرف (ومن اهدى شيئا ليردى له أكثر منه) (فلا بأس به) (انما التي صلى الله عليه وسلم) فكان جنة عمنه لقوله تعالى ولا تقن تستكرن اى لا تعط شيئا غدا كثر منه قال ابن عباس وغيره هو خاص بالنبي صلى الله عليه وسلم لانه ما ورد بأشرف الاخلاق وأجلها (ونستر) فالهبة (أر تكون من حائر التصرف) فلانهم من صغر ولا فيه ولا عهد ونحوهم كسائر التبرعات (وهي كبيع في تراخي قول) عن ايجاب قصص ما دام في المجلس ولم يتشاغلبا بقطعه فان تفرقا قبل القبول أو تناخلا بقطعهما بطل (وهي كبيع انصافي) (تقدمه) أي تقدم القبول على الايجاب فيبيع في الحال التي يبيع فيها البيع وتبطل فيما يبطل فيه (وهي كبيع انصافي) (غيرها) كانت قد هابت بكل لفظ أدى معناها بالاعطاة كما تقدم (ولا تقتضي الهبة عروضاً ولو مع عرف كان يبطل) أي يبطل انشاؤه العرض والقرينة لا تساويه فلا يصح حاجة) ولم يصرح له بذلك من قبل الا في انشاؤه العرض والقرينة لا تساويه فلا يصح اعطاءه ولو اقام نفسه لا يشرط (وان شرط) الواهب (فيها) أي الهبة (عروضاً معلوماً) (ما رت الهبة) (بما انشئت في خيار) مجلس ونحوه (و) (يشترطها) (تقدمه) ان كان الموهوب شخصاً مشغولاً (ونحوها) كالزدي العيب والاروم قبل التقاض وضمان الدرك ووجوب التساوي مع التقاض قبل التفرق في الزوي المخذلة تملك بموضع معلوم أشبه ما لو قال بطل أو ملكك هاتين (وان شرط) في الهبة (فوايجبه لأم نعم الهبة) لأنه عرض بنحوه في معاوضته لم يصح كالبيع (وسكها) أي الهبة بنحوها بجهول (حكم البيع الفاسد) فبطلها الموهوب له ان قضاه وطلعت عائلها ان كانت مثلية وقيمتها ان كانت متقومة (وردها الموهوب له) ان بقيت (مزادتها المتصلة والمنفصلة) لانها غامضات الواهب (وان اختلفا في شرط عرض) بأن قال الواهب شرطنا العرض وأكره موهوب له (فقول منك) يمينه لان الأصل عدمه وبرت دعت (وان قال) قاض (وهي مائة يدي) و (قال) مقبض بل (بشكه ولا يئنه) (واحد منهما) (حلف كل) واحد (منهما على ما ذكر ولا يبيع) أي (البيع ولا الهبة) لان الأصل عدمهما (وتتمه) قال في المنتهى ونصح وتلك بعد دفع تصرف قبل نفس انتهى وهو الذي تقدم في الانصاف وقال الجدي شرح الهداية ان الملك في الموهوب لا يثبت بدون القبض • وكذا نص ابن عقيل بان القبض ركن من اركان الهبة كالايصال في غيرها وكلامه ان يرقى بدل عليه ايضا • وهن ابن حامد وحده ان الملك في الهبة يقع امر فان وجد القبض يثبت ان كان الموهوب يقبله والاهب والواهب • قلت وهو وجه حسن (وبعض أن يبيع شيئا) من دار أو عبد ونحوهما (وبسنتي نعمه) مدية معلومة كالبيع والعتي (و) يبيع (أن يهب أمه ويستقني مافي سطها) كما تمت (وتأزم) الهبة (بعضها باذن الواهب) (ولا تأزم) (قلهما) أي قبل القبض باذن الواهب (ولو) كانت الهبة (في غير مكمل ونحوه) لما روى مالك عن عائشة ان ابا بكر جعلها جذاذاً

أبشترت له ونحوه أو زوجه (وان حلف) الحق بانه من (أحدهما) أي اختلفت بينهما (أرأب كامل ونسبه) مع ذلك (ثابت من

(ولاي أوبس) إذا مات
 وتلفهما (مع أم) وعاصب
 (نصف مدين) لأنهما بمنزلة
 حصة الأب (ولها) أي أمه
 (نصفه) أي الدس كما كانت
 مع أم السواحد (وكذا لو لم تكن
 الشافعية) (أكثر) من اثنين
 فيلقى بهم وإن كثروا لأن المعنى
 الذي لأجله الحق بالثنين موجود
 فيما زاد عليه في قياس عليه وإذا
 جاز أن يقتل من اثنين جاز أن
 يقتل من أكثر (ولأن زوجا
 كافا) وقد أضافنا أن أكثر
 ضاع نفسه فان وجدت ولو
 بعد فقهوا إليها (أو نفسه)
 الشافعية عن أفعالها وأدعوا (أو
 أشكل أمره) على الله فله
 يظهر لهم فيه شيء (أو اختلف)
 فيه (أو اختلف) فالحق أحدهما
 بواحد والأخر باس (أو)
 اختلفا فاتفقا (انسان وثلاثة)
 من القافة بأن قال انسان منهم
 هو ابن زيد وثلاثة هو ابن عمرو
 (ضاع نسبه) تضاعوا الدليل
 ولا مرجح لبعض من بعدهم شبه
 من لم يدع نفسه ولا يرجح أحدهم
 بذكره لأنه في جده وإن
 أدى نسب القبط رجل وأمرأة
 الحق مما جاء به عدم التنافي
 لأنه يمكن كونه منهما من كاح
 بينهما أو وطه شجرة (ويؤخذ
 في قول قاتنين (اثنين خالفهما)
 قاتنف (ثالث) فصا
 (كبطاطين) خالفهما بطار
 في عيب (وطنين) خالفهما
 طنين (فصيب) خالف
 المتقرب ويثبت النسب (ولو
 رجع من دعواه) النسب (من
 الحقة به اتفاقه قبل) من الرجوع لانه

عشرين وسقمن ماله بالعالية فلما مرض قال يا بنية كنت غائلا جذا عشرين وسقما ولو
 كنت بجذتيه أوقعتنيه كان لك فأنشأه اليوم مال وارث فاقسمه على كتاب الله تعالى
 • وروى ابن عسبة عن عمر بن الخطاب • وروى أيضا نحوه عن عثمان بن عمرو بن عباس
 ولم يعرف لهم مخالف من الصحابة واختار ابن عقيل وغيره تأخير في التبرع بغير المكمل ونحوه
 بمجرد العقد (الاما كان في بدنته كبدية وعارية وضعب ونحوه) كشركة (في الميراث)
 عقد الحقة فيه (أو مجرد) (عقد ولا يحتاج إلى مضي مدة) أي في قبضه فيها ولا إلى اذن
 وأحب (في القبض) لأن قبضه يستلزم فاقضي عن الابتداء كما لو باعه سلعة بدينه (ولا يصح
 قبض) الحقة (الأب لا يذو وأحب) لأنه قبض غير مستغرق عليه فلو بيع الأب لانه كامل
 العقد وكأثره (والأذن لا يتوقف على اللفظ بل المأولة) اذن (والقبض ما كان له) لانه لا
 الحلال وكذا الأمر بأكل الطعام الموهوب (ولأحب) اذن لتب في قبضه (الرجوع في
 اذن) قبل القبض لبقاء الملك واسر الرجوع عنه رجوعا في الحقة لأن إبطال الأذن لا يخلو
 وعنده لا يرجع رجوعا في الحقة (و) لأحب إبطال الرجوع في (هبة قبل قبض) لأن
 عقد الهبة لا يتم فلا يدخل تحت المنع قال الحارثي ويعق الموهوب وبه وبه قبل القبض
 رجوع لمصالح المتأففة (مع الكراهة) خوفا من خلافه من قال إن الهبة تلزم بالهبة
 (وسقط اذن الوهاب) في القبض (عوت أحدهما) أي الوهاب والموهوب لأن الله فيه
 وكأله وهي تبطل بذلك (ويغيب لطف) وهو بولي هبة (أو يوفق من نفسه في قول وهبت
 ولدي كذا وقضته) فان لم يقبل وقضته لم يكف على ظاهر رواية حوب لتعارف القاضين
 فلا بد من غير لان العاقل يهتبه المتب بها نفس بد الوهاب فلا يؤمن أن يدعيه في ثاني
 الحال أو يدعيه الورثة تركته فذهب على الطفل (ولا يحتاج) أبوه بطفله (القبول)
 الاستثناء عنه بقرائن الأحوال (ولا يصح قبض طفل) أي غير بالغ (ولو) كان غير البالغ (مميزا)
 ولا يصح مجنون لأنفسه ما ولا يقبلها) الهبة لا تنفذ أهلية التصرف (بل) يقبل ويقبض
 لها (ولو لها) لأنه المتصرف عليها فالأب (الأب) أي السيد ولو ظاهرا (بقوم مقامها) أي
 ذلك (ثم) عند عدم (رعي) كما أمين كذلك أو من يقيم مقامهم وعندهم (أي
 الأولياء) يقبض له من بلسه من أم وقريب وغيرهما (قال ابن الحنك) سئل أحمد بن علي من
 إن كاة الصبي قال نعم يبلى إياه أو من يقوم بشأه وروى المروزي أيضا نحوه قال الحارثي
 وهو الصحيح لأنه طلب منقمة ومحل حاجة (قبض الماء الذي يدفع مشقه للصغير) تحدثت أي مرة كان
 أي الصغير والمعتق (قبض الماء الذي يدفع مشقه للصغير) تحدثت أي مرة كان
 الناس إذا رأوا أول الثمار حوايه إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فإذا أخذوا قال لهم مبارك
 لنا في ثماره عليه أسفر من محضره من ولدان أخرجه مسلم (وان كان الوهاب لها) أي
 لصغير والمعتق (أحد الثلاثة غير الأب) بان كان الوهاب الصبي أو الحاكم (لم) يتولى في طرفي
 العقد (كالبسيع) وكل من يقبل بخلاف الأب لأن له أن يتولى طرفي البسيع (ويقبض هو)
 أي الولي قال في المعنى والصحيح ههنا إن الأب وغيره في هذا سواء لأنه عقد جازم ورواه من
 وكيله لحاله فولى طرفيه كالأب وطرفي البسيع فانه عقد معارض فهو من جهة قبض التهمة في
 العقد لنفسه والهبة بعض مصلحة لانه فيها لحاله فولى طرفي كالأب قال الحارثي وبه أقول
 انتهى والسبب في تقدم كالصغير (وان كان الأب غير أمين) قبل الحاكم الهبة للصغير
 ونحوه (أو) كان الأب (مجنونا) قبل الحاكم الهبة لولده (أو) كان الأب قداما (أو) لوصيه
 قبل له الحاكم لأنه ولبه اذن (ولأنه لا يبال بدعوة عثمان وحلت هذا إلى داره فهي له) لأنه

نصيب من نسبة (وبعضه)
 قاتل واحد في الحاق النسب
 (وهو كما فيك في مجرد خبره)
 لا ينفذ ما قبله بخلاف
 الشاهدان الحق وأحد ثم
 الحقة ما تركان لاحقا بالأول
 فقط لأن الحاقه جرى مجرى حكم
 الحاكم فلا يفتقر بمخالفة
 غيره له وكذا لو ألقوا واحد ثم
 جاز الحقة ما تركان أقام الآخر
 بدنه أنه ولد حكم له بوسط قول
 أنثى لا تهلل فسد ما يوجد
 الأصل كالتمتع مع الماء بشرط
 كونه أي القاتل (ذكر) لأن
 القاتل حكم مستند النظر
 والأستدلال فاعتبرت فيه
 المذكورة كالتفويض (عدلا) لأن
 الفاسق لا يقبل خبره مع علمه
 اشتراط إسلامه بالأولى (حوا)
 لأنه كما يجوز ما لا يصح
 لأنه أمر على فلا بد من العلم
 بعلمه وطريقه الخبرية
 ويكفي أن يكون مشهورا
 بالأصالة وبوجه المعرفة في رات
 كثيرة (وكذا) أي كالقسط (أن)
 وطعن اثنان امرأة) سلا زوج
 (بشرية) في طهر (أو) وطئا
 (أمتها) المشتركة (في طهر أو)
 وطئ (أجنبي بشبهة زوجة)
 لآخر (أو) بغيره (آخر) أي فراش
 له (أو) قد (أنت) وليد كونه
 منهما أي الواطئين فيرى
 القافة قال في الخبر سواء أذهبا
 أو عجداء أو أحدهما وقد ثبت
 الاثر في ذكر ما القاضى وغيره
 بشرط أن وانحط طلب في وطئ
 الزوجان بدعي الزوج أنه من
 وطئ الشبهة ففي قوله أن أذهبا

الظاهر (الآن) وحينما يقتضى الاختصاص بالتحقق فيكون له وهذا ككتاب الصبيان
 ونحوهما ما يختص بهم وكذا لو جردا يقتضى اختصاص الأم) بشئ (فيكون لها مثل كون
 المهدي من آثارها (أو) ما رافها) حمل على العرف (وخادم القراء الذي يطوف بهم في الأسواق
 ما يحصل له لا يختص به) لأنه في العرف ما يدفع إليه لشره فهو ما كوكبهما أو وكيل
 الدافعين فينتفى الاختصاص (وما يدفع من صدقة إلى شيخ زاوية أو) شيخ (رباط الظاهر
 أنه لا يختص به) لأنه في العادة لا يدفع إليه اختصاصا به فهو كوكيل الفقراء أو الدافعين كما
 تقدم (وله التفتيش في أقاليمه بمحض الحاجة) لأن الصدقة مراد بها صدقة الخلة مع أنه لم يصدر
 إليه ما يقتضى التسمية والظاهر نفوذ في الأمر في ذلك (وإن كان الشيء يسمى المهر العادة
 ونحوه اختص به) لأن اللفظ أصدر له لا قرر منه تصرف عنه (ذكر المهر في الوصية
 من الصبي لغرباطة) لأنه محجور عليه (ولو أن فيها الولي) لم تصح لأنه تبرع (وكذا المشقة)
 لا تصح به ولو أذن فيها له (وتحجز) الهبة (من الصبي بدين سيده) لأن المهر عليه معلق بسنده
 فإذا أنه انقلب بمخلافه الصبر ونحوه (وله) أي العبد (المبني عليه) والهدية بشرائه أي
 سيده لأنه تحصيل منفعة كالاحتشاس والأصطيد وتكون لسيده لا للمالك (وإن مات
 وأقبل اقتضى رجوع) لم يتصل الهبة لأنه عقد ما إلى الميزم فربما يفتقر بالبيع
 فيدفع بالرجوع أو ما رآه مقامه فاذن) في قبض (و) في (رجوع) في الهبة (وتبطل)
 الهبة (عوت متبطل القبض) لقيام مقامه فمقام القبض أشبه بالومات من أوجب البيع
 ونحوه قبل القول قال الحنفى وهو مشكل وقد تم كوت الواهب (ولو وهب) أنسان
 (القائمية وأنتها) الواهب (مع رسول الله) له (أو) وكه ثم مات الواهب (أو)
 مات (أو) وهب له قبل (وصوف) إليه (أو) سحبا وكانت له وهب له لأن ضمنها أي قبض
 رسوله ووكيله (كقضية) فيكون الموت به دليلا وهو بالقبض فلا يؤثر (وأن أنتها الواهب
 مع رسوله نفسه ثم مات) الواهب (قبض) وصلا إلى الموهوب له أو مات الموهوب له
 (ماتت) الهبة (وكانت للواهب أو ورثته) عدم القبض الحديث أم كلثوم بنت أبي سلمة
 قالت لما تزوج رسول الله صلى الله عليه وسلم أم سلمة قال لها في هذا حديث أم كلثوم بنت أبي سلمة
 حله أو أوى مسلك ولا يرى الخياشى الأفتدات ولا يرى حديثي المرودة على فان ردت فهو
 قائم فالت فكان كالرسول الله صلى الله عليه وسلم وردت عليه حديثه فاعطى كل امرأة
 من نسائه أوقية من مسك وأعطى أم سلمة بقية المسك والخلفاء وأجدوا بطلان الهبة إذا مات
 الواهب بعد قبض رسوله بالهدية لعدم القول كإيا في خلاف ما تقدم (وليس للرسول حلها)
 أي الهبة (بعد موت الواهب إلى الموهوب له إلا أن يافن) له (الوارث) لأن الحق صار إليه
 (وكذا حكم هدية) وصدقة لأنهم أنواع من الهبة (وإن مات المتهب) الواهب قبل القبض
 أو ما يقوم مقامه بطل السند لأنه لم يتم وكذا لو أوعى عليه كمال في النكاح فتمت
 إذا تقاضاه فله الهبة مع ولا يفتقر القبض الموهوب له ويحكمون أمانة في بدلتها
 قال في الاختلافات
 (فصل) وإن أقر غير من دينه مع (أو) وهبه له مع (أو) أهداه له مع (أو)
 أسقطه عنه مع (أو) تركه له مع (أو) ملكه له مع (أو) تصدق به عليه مع (أو) عفا
 عنه مع (أو) رتبته) وكذا قال أصحابه ونحوه يكون ذلك أيا أو أسقطا أو عفا
 والصدقة والعطية تنصرف إلى معنى الإهداء لا من موجودة تتناولها اللفظ كالخسارنى
 ولهذا وهبه دينه هبة حقيقة (يصح) لا تنفاد معنى الأسقاط وانتفاء شرط الهبة ومن هنا امتنع

نفسه اختصاصه بقرينة جارية بقوله أي الخطاب بزم في الانتفاع والامتنع ولا يملك له ما قال في شرحه (وليس لزوج) وطئت زوجته بشبهة

كتاب الوقف

مصدق الوقف الثاني إذا حبسه وأحبسه وأوقفه لنفسه شاذة قال الثاني لم يحبس أهل الجاهلية وإنما حبس أهل الإسلام وهو من القسرب المندوب إليها لمحبس ابن عمر قال أصاب عمر أرضاً بحبر ماني النبي صلى الله عليه وسلم سئامه فيها فقام رسول الله في أصب ما لأبجير لم أصب قط ما لأناضس هندی منه فمات عمر في فيه قال ان شئت حبست أصلها وتصدقت بها غيره لاياع أصلها ولا توب ولا تورث قال فتصدق بها عمر في القراء وفي القسري وفي الرافعي في سيل الله وابن السيل والصف لاحتاج على من وليا أن يكل منها بالمعروف أو يعطى مديناً غير متمول فيه وفي لفظ غير متأمل منق عليه ولحديث إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث صدقة جارية أو عمل ينتفع به أو ولد صالح يدعو له قال الترمذي حديث حسن صحيح وقال جابر لم يكن أحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ذو مقدرة الاوقف وهو شرعاً (فحبس ما لم يملك من التصرف ماله المنتفع به مع ما حبسه يقطع تصرفه متعلق بقبس على أنه مبن له أي استأجر المال عن أسباب الملكات يقطع تصرف مالكه (وغیره في رقبته) يتن من التصرفات (يعضضه) أي غلبه المال وغیره ونحوها بسبب محبة

هبة منهم من هو عليه ولم تنته آخر أوقف الزكاة لانتفاء حقته الملك انتهى وبصح الأبرام من الذين بالانفاضة السابقة (ولو كان) الذين (المبرأ منه بمجهولها) أي رب الدين والمدين (أو) كان مجهولاً (لأحدهما) أو (سواء مجهولاً أو) مجهولاً (وصفه أو) مجهولاً (ها) أي القدر والوصف وبصح الأبرام من المجهول (ولو لم يتذكر عمله) لأنه اسقاط حتى فيمنع العلم والمجهول كالعق والطلاق (أو) أي وبصح الأبرام من الذين ولو (لم يقبله المدين) لأنه اسقاط حتى فلا يتوقف على قبول كاسقاط القصاص والشفقة (أو رده) أي وبصح الأبرام من الذين ولو رده المدين لأنه لو ارتد بالذلزم وجوب الاستفتاء أو إبقاء الحق وهو مجتمع (أو كان) الأبراء (قبل حصول الدين) لأن تاحيله لا يمنع شوقه في الذمة (وإن أبرأه من نحوه) بأن رده أو تصدق به عليه أو تركه له (باعتقاده لاشئ له عليه) كقوله أبرأك من مائة تعتقد عليها (خمسین) أنه كان (له عليه) هبة البراءة لمصادقتها الحق (كأنه) البراءة (من المعلوم) كذلك أبرأه من دين أبيه مع ظن أنه غيباً ميتاً كبيع مال مورثه التي مع ظن الحياة (وظاهر كلامهم) أي الأصحاب (عمره) أي عموم هبة الأبرام المجهول (في جميع الحقوق المجهولة) وصرح به في الفروع آخر القف لكن لو حله به أي الدين (وعلمه من عليه الحق وكنهه) المدين عن رب الدين (خوفاً من أنه) أي رب الدين (ولو علمه) أي الدين (المبرأ) أي رب الدين منه (لم تصح البراءة) لأن فيه نشر البراءة وقد أمكن الضرر منه (وإن أبرأه) أي رب الدين مديناً (من درهمه إلى ألفه) الأبراء (فيه) أي الألف (وفيما دونه) أي دون الألف (ولا يصح الأبراء من الدين قبل وجوبه) لقوله عليه الصلاة والسلام لا يطلق الألف ما أنك ولا تنق إلا ما أصابك ولا أبرأه من ماله (ومن صور البراءة من المجهول ولو) (كان له على إنسان دينان) (وأبرأه من أحدهما) وبينه (أو) كان له دينان على شخصين (وأبرأه من أحدهما) لا ينعينه (ويؤخذ) أي يرجع إلى المبرئ (بالبیان) قاله المصنف والحاوي والحاوي قال في التقيص (و) المذهب (لا يصح) الأبراء (مع إهمال المجل كأبرأ أنت أحضر عي) أو من أحد بني كالأقال وبذلك أحدهم من المدين أو حجتك لك أحد الدينين (ولا تصح هبة الدين لنفس من هو في ذمته) لما تقدم من أن الهبة تنقضي وجوده من وهو منتفها (وتقدم آخر السلم ونصح هبة المشاع من شركه ومن غيره منقولا كان) تجزئ من نحو فرس (أو غيره) تجزئ من عقار (سقم) كالنوب (أولاً) كالبدن إلى الصبي أن وقده وازن لما حوا ويطلبون من رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يرده عليهم ما غنم منهم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما كان لي ولبي المطبق فقولكم (وإن وهب) أرضاً (أو تصدق) بأرض (أو وقف) أرضاً (أو وصى بأرض) يعني بجزءها (أو بأهها احتاج أن يحدوها) بأن يقول كداسه ما من كذا سوما لقوله في رواية صالح وسأله من رجل بنسب عيين قوم بيت مشاع غير مقسم فتصدق أحدهم على بعضهم بمصنة مشاع غير مقسم لم يجوز ذلك قال إذا كان سهم من كذا وكذا سهمان وجازرتان قال ثلثها وأغروهم مع قال في رواية أبي داود وسئل عن رجل رجل ربع داره قال هو جائز وأيضاً قيل له وهبت منك نفسي من الدار قال إن كان يعلم كم نصيبه فهو جائز (وبعتبر لقبضه) أي المشاع أن كان مقبولا (أذن الشر بك) لأنه لا يمكن قبضه الا بتضي نصيبه بشره وهذا بالنسبة لجواز القبض لا لزوم الهبة فنزله من أن شره بك كأشارته إلى نصرة الله وتقدم آخر الخيارات في البيع مفصلاً (و يكون نصبة) أي القابض (مقبوضاً على كاصف الشر بك) مقبوضاً (أمانة) هذا إذا كانت الهبة في نفسه ولو عبر بنصيبه كان أو وضف فإن أبي الشر بك أن يسلم بنصيبه قيل لقلب وكل الشر بك قبضه ملك

وقبلة المنفعة طلبة وتاخمهما المصنف واستظهر في شرحه أن قوله تترى ٤٧٩ إلى الله تعالى القاضى الوقف يترتب عليه الثواب

الثواب فإن انصب المالك من يكون في يده لهما فينفقه فحصل القبض لانه لا ضرر على الشريك في ذلك (وان أذن شريكه (له) في التصرف) أى لا انتفاع (بجنايا كمارجة) في ضمانه اذا تاف ولو لم يكن غير شرط (وان كان) أذنه في التصرف (باجارة) ان نفسه يكون في هذا القبض أمانة (كما حور) فلا ضمان فيه ان تلف بلا شرط ولا شرط ولو كانت الاجرة مجهولة كان استعماله وانفق عليه مبنيا بقصد المعاوضة لان هذا المقدور كصحتها في ضمانه وعدمه وقدم (وان تصرف) الشريك (بلا اذن) شريكه (ولا اجارة) فكنا حسب (أوقضه) بغير اذن الشريك فكنا حسب (لان بعد اعادة) (وتصح حجة مصنف) وان قيل بغيره قال الحارثي ولا عاقلية خلافا (و) تصح حجة (كل ما يصح به فقط) لانها اقليل في الحياة نصحت فيما يصح فيه البيع ولا يصح به لانه لا يصح حبه على المذهب احتجاره القاضى وقبلة في القروع (واختار جمع وكب) أى تصح حبه خرمه في المعنى والكاف (وتحاشى متباح فعهما) أى الكلب والغاسق خرمه الحارثي والشارح لانه تبرع فاشبهه الوصية وقال في القاعدة السابقوا المتأمنين وليس بين القاضى وصاحب المعنى خلاف في الحقيقة لان نقل اليد في هذه الامور جاز كالوصية وقد صرح به القاضى في خلافه (ولا تصح حبة مجهول لا يتغير عليه كالمثل في البطن والقال في الضرر والصرف على الظهر) لاجلها وتصغر التسليم (ومضى اذن) وبشارة (له) أى لانتسان (في جاز الصرف وطالب الشاة كان اباحة) لصودها ولبنها لاجبة (وان وهب من محسه) وهو السراج قبل عصره (او زيت زبونه) قبل عصره (او حشيشة قبل عصرها) أى ازال بنون والشمس (لم يصح) كالمثل في الضرر وأولى لكافة الانتصار (ولو قال خذ من هذا الكس ما شئت كان له أخذ ما جملوا) لو قال (خذ من هذه الدراهم ما شئت لمك أخذها كلها) اذا الكس ظرف فاذا أخذ المظروف حسن ان يقال أخضع الكس ما فيه ولا يحسن ان يقال أخذت من الدراهم كلها فان ابن الصبر في الزوائد (ولا تصح حبة الصدوم كالذي تحمل أمه أو شهرية) لان الصدوم ليس بشئ فلا ينقل القعد (فان تعدد المجهول) كزيت اختلط بزيت أو سراج صحت حبه حبة كحل عنه للاجابة (ولا تصح) حبة مالا يقدر على تسليمه كالبقي وشارد وطرف في هواه وسلم عياده مردون لان ذلك لا تاهل القبض والقبض من مأمة القعد فلا يقع القعد عليه والمرهون يتعدى تسليمه شرعا (ولا يصح) تطبيقها (أى الحبسة) على شرط مستعمل كانا حاء رأس الشهر أو قدم فلان فقد وهبت كذا فاسأله البيع وقوله صلى الله عليه وسلم لا مسلمة في الحيلة الهداة الى النجاشي ان رجعت اليها فمضى كمال الموقف على معنى الصدوم خرج بالمستعمل الماضي والمحال فلا يمنع التطبيق عليه الحبسة كان كانت ملكي ونحوه فقد وهبت كما فصح (غير الموت) فصح تعليق العطية وتكون وصية والحبسة الاراء لا يصح تطبيقه على شرط مستعمل غير الموت (نحو ان تمتع الناة فانت في حل) فلا يبرأ (فان ضمن الناهم) الاراء عند وجود شرطه (وكان) الاراء على الوجه المذكور (وصية) لا تبرع عابده الموت وهو حقيق الوصية (ولا يصح) ايضا (شرط ما ينافي مقتضاها) أى الحبسة (نحو) اشتراط الوهاب على الميت (ان لا يبعها) أى العين الموهوبة (ولا يهبها) أو ان لا يتفقه بها (أو) يهبه غيرها (بشرط ان يبيعها أو يهبها) فلا يصح الشرط اذ مقتضى الملك ان تصرف المطلق فالحريه من ان يقتضيه وقوله أو يهبه بشرط (ان يهب فلان شاة) تبع فيها المبدع وغيره (قلت والذي يظهر بطلان الحبسة لانه من قبيل بيعت في بعة المني من) (وتصح) (هى) أى الحبسة المشروطة فيها ما ينافي مقتضاها كالشرط القاسدة في البيع (ولا يصح وقتها)

وتقبله فان انصب المالك من يكون في يده لهما فينفقه فحصل القبض لانه لا ضرر على الشريك في ذلك (وان أذن شريكه (له) في التصرف) أى لا انتفاع (بجنايا كمارجة) في ضمانه اذا تاف ولو لم يكن غير شرط (وان كان) أذنه في التصرف (باجارة) ان نفسه يكون في هذا القبض أمانة (كما حور) فلا ضمان فيه ان تلف بلا شرط ولا شرط ولو كانت الاجرة مجهولة كان استعماله وانفق عليه مبنيا بقصد المعاوضة لان هذا المقدور كصحتها في ضمانه وعدمه وقدم (وان تصرف) الشريك (بلا اذن) شريكه (ولا اجارة) فكنا حسب (أوقضه) بغير اذن الشريك فكنا حسب (لان بعد اعادة) (وتصح حجة مصنف) وان قيل بغيره قال الحارثي ولا عاقلية خلافا (و) تصح حجة (كل ما يصح به فقط) لانها اقليل في الحياة نصحت فيما يصح فيه البيع ولا يصح به لانه لا يصح حبه على المذهب احتجاره القاضى وقبلة في القروع (واختار جمع وكب) أى تصح حبه خرمه في المعنى والكاف (وتحاشى متباح فعهما) أى الكلب والغاسق خرمه الحارثي والشارح لانه تبرع فاشبهه الوصية وقال في القاعدة السابقوا المتأمنين وليس بين القاضى وصاحب المعنى خلاف في الحقيقة لان نقل اليد في هذه الامور جاز كالوصية وقد صرح به القاضى في خلافه (ولا تصح حبة مجهول لا يتغير عليه كالمثل في البطن والقال في الضرر والصرف على الظهر) لاجلها وتصغر التسليم (ومضى اذن) وبشارة (له) أى لانتسان (في جاز الصرف وطالب الشاة كان اباحة) لصودها ولبنها لاجبة (وان وهب من محسه) وهو السراج قبل عصره (او زيت زبونه) قبل عصره (او حشيشة قبل عصرها) أى ازال بنون والشمس (لم يصح) كالمثل في الضرر وأولى لكافة الانتصار (ولو قال خذ من هذا الكس ما شئت كان له أخذ ما جملوا) لو قال (خذ من هذه الدراهم ما شئت لمك أخذها كلها) اذا الكس ظرف فاذا أخذ المظروف حسن ان يقال أخضع الكس ما فيه ولا يحسن ان يقال أخذت من الدراهم كلها فان ابن الصبر في الزوائد (ولا تصح حبة الصدوم كالذي تحمل أمه أو شهرية) لان الصدوم ليس بشئ فلا ينقل القعد (فان تعدد المجهول) كزيت اختلط بزيت أو سراج صحت حبه حبة كحل عنه للاجابة (ولا تصح) حبة مالا يقدر على تسليمه كالبقي وشارد وطرف في هواه وسلم عياده مردون لان ذلك لا تاهل القبض والقبض من مأمة القعد فلا يقع القعد عليه والمرهون يتعدى تسليمه شرعا (ولا يصح) تطبيقها (أى الحبسة) على شرط مستعمل كانا حاء رأس الشهر أو قدم فلان فقد وهبت كذا فاسأله البيع وقوله صلى الله عليه وسلم لا مسلمة في الحيلة الهداة الى النجاشي ان رجعت اليها فمضى كمال الموقف على معنى الصدوم خرج بالمستعمل الماضي والمحال فلا يمنع التطبيق عليه الحبسة كان كانت ملكي ونحوه فقد وهبت كما فصح (غير الموت) فصح تعليق العطية وتكون وصية والحبسة الاراء لا يصح تطبيقه على شرط مستعمل غير الموت (نحو ان تمتع الناة فانت في حل) فلا يبرأ (فان ضمن الناهم) الاراء عند وجود شرطه (وكان) الاراء على الوجه المذكور (وصية) لا تبرع عابده الموت وهو حقيق الوصية (ولا يصح) ايضا (شرط ما ينافي مقتضاها) أى الحبسة (نحو) اشتراط الوهاب على الميت (ان لا يبعها) أى العين الموهوبة (ولا يهبها) أو ان لا يتفقه بها (أو) يهبه غيرها (بشرط ان يبيعها أو يهبها) فلا يصح الشرط اذ مقتضى الملك ان تصرف المطلق فالحريه من ان يقتضيه وقوله أو يهبه بشرط (ان يهب فلان شاة) تبع فيها المبدع وغيره (قلت والذي يظهر بطلان الحبسة لانه من قبيل بيعت في بعة المني من) (وتصح) (هى) أى الحبسة المشروطة فيها ما ينافي مقتضاها كالشرط القاسدة في البيع (ولا يصح وقتها)

قاله الحارثي وأشار الى الصيغة القولية بقوله (و) يحصل (قول) وكذا أشار نفعه ومن أنخرس (ومر به وقت وجبت وجبيلت)

الوقت (ك) قوله تصدقت به

صدقة (الاتباع أو) صدقة

(الانقب أو) صدقة الاورث

(أو) تصدقت بداري (على

قبة) كذا (أو) على (طائفة

كذا) لا تذك لك الاستعمل

في غير الوقت فانفتحت الشركة

وكذا تصدقت بداري أو داري

على زيدوا لغير أيام حياتي

أو من بعد زيد على عمر أو

على ولده أو على مسدد كذا

وعنه (فلو قال تصدقت بداري

على زيد ثم قال أدت الوقت

وأشكر زيد) إرادة الوقت وإن له

التصرف في وقتها بما أراد قبل

قول زيد (أو تكون وقتاً) للطائفة

قول المتصدق لظاهر قال في

الانصاف يعطيا

فصل وشروطه أي

الوقت (أربعة) أحدها

(مما دل عليه ما يصح بهما

وينضم بهما) انتفاها (عمرها

كأجران) بأن يكون الزمان مباحا

بلا ضرر ورمقصدوا متقوما

يستوف (مع بقائها) أي العين

لأنه مراد لا دوام ليكون صدقة

جارية ولا يوجد فيها لا تبقى

عنه (أو) مصادقة الزجب جراً

(مباحاتها) أي العين المتصفة

بذلك الصفات حديث ابن عمر

أن عمر قال المائة منهم التي

بغيرهم أصح مالا قط أعجب إلى

منها فزوت أن تصدق بها فقال

الذي صلى الله عليه وسلم أحسن

أصله أو سهل شره أو زاد السأى

وإن ما جود ولا يهوى زنى بعض

الجهة مفرد أفعال عليه مشاعا

كالمسح وسبيران يقول كذا

لأنه إذا ملك الدين لم تنتقل عنه بالشرط ولا بشرط شرطاً شافياً مقتضى العقد فصح وبطل
الشرط كشرطه في البيع أن لا يبيع ولو جعل لثالث كل منهما مائة مالا شرعياً إن مات
قبله عادت إليه فزنى من الماسين (ولا يصح إعمال النعمة ولا إعمالها لوقال) ريب دار
سكنى هذه الدار لك عمر (أو) قال (غلة هذا البستان) لك عمر (أو) قال (خدمة هذا الصد
لك عمر (أو) قال (مختل) أي ما ذكر من الأزار والبستان والمسدود نحو عمر لك فصار بثلث
الرجوع فيها متى شاء حياته) أي المنوح (وبضمنة) لا تراهبة منقصة (و) يصح إعمال
معتق ولو (يصح أيضاً) إعماله من حيوان كمدجاجة ونحو غيرها) كغير وشاة (و) من (غير
حيوان) كغوب وكتاب الصوم ما تقدم من قوله عليه السلام فن أرقب شيئاً أو أقره فهو
لورثته

فصل في القاتل بين الورثة في المدة (ويجب على الأب) على (الأمو) على (غيرها) من
سائر الأقارب (التعديل بين من يرث بغيره من ولد وغيره) كالأب والأم وأخ وأخته وعم وأخته (في
عطيتهم) حديث جابر قال قالت امرأة لبشر لم يرهاط ابني غلاماً وأشهدني رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال في رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال إن الله فلا نسا لثاني أن أحمل ابناً غلاماً قال له
أخوه قال نعم قال كلهم أعطيت مثل ما أعطيت قال لا قال فليس يصلح هذا وأنى لا شهد الأعلى
حق روى أحمد ومسلم وأبو داود ورواه أحمد بن حنبل حديث النعمان بن بشير وقال فيه لا تشهدني على
حوراء لنيلك هليلج من الحق إن تعدل بينهم وفي لفظ أحمد اتقوا الله وأدوا لولي أولادكم ليرجع
أي في تلك الصدقة (والضاري مثله) ذكره لفظ العلية فامر بالعدل بينهم وسمى تخصيص
أحدهم دون الباقي من جوراً والجور حرام فدل على أن أمره بالعدل الجور وقبس على الأولاد
بأقارب يعاصم الأقارب (وخرج منه الزوجات والموالي فلا يجب التعديل بينهم في المدة) (أو)
يجب التعديل بينهم (في شيء) لأنه (لا يشترط به فلا يحصل التأثير والتعديل الواجب أن يعطيه
يقدر وأرثهم) اقتداء بقدمه ما قلنا وقبلاً ما لا الحياة على حال الموت قال صاحب طائفة
بمحمود الأهل كتاب الله تعالى (فائدة) نص أحمد في رواية صالح وعبد الله وسئل فحين له
أولاد زوج بعض بنته فجاءها وأعطاهما قال يعطى جميع ولم يمتثل ما أعطاهما وعن جعفر بن
محمد سمعت أبا عبد الله بن علي بن رجل له ولد زوج الكبر وبقي عليه وعطيه قال ينبغي له
أن يعطيهما كلهم مثل ما أعطاه أو بعضهم مثل ذلك وروى عنه المروزي وغيره معنى ذلك
أي أن يعطى ما سواها الحارثي رحمه الله (الأي نفقة وكسوة فقير الكفاية) دون التعديل وتسل
أوطاب لا ينبغي أن يفضل أحداً من ولد في طعام وغيره قال إبراهيم كافر بغيره من التسوية
بينهم حتى في القيل قال في الفروع فقل هل ينظر وقت (قال الشيخ لا يجب على المسلم التسوية
بين أولاد الذمة) أي الذميين (انتهى) وكذا غيره لا يخالفه لأنهم غير وارثين منه (وله) أي ابن
ذكر من الأب والأم وغيرهما (التخصيص) لبعض أكاره الذين يرثونه (بأذن النافي) منهم لأن
العلية في غيرهما التخصيص كونه ورث المدة وقطعة الرحم وهي منتزعة من الأذن (فانخص
بعضهم) العطية (أو فضل) (أو أعطاه) (بلاذن) الباقي (أتم) لما تقدم (وعليه الرجوع)
فيما خص أو فضل به حيث أمكن (أو أعطاه الآخر ولو في مرض الموت) الخوف (حتى يستوا)
بين خصه أو فضله قال في الاختيارات وينبغي أن يكون على الفور (كجاء زوج أحداً منه في
صحة وادى عنه الصداق ثم مرض الأب مرض الموت الخوف) لأنه يعطى أنه الآخر كما أعطى
الأول) ليعمل التعديل بينهما ولا يمكن الرجوع عن الأول لأن زوجة ملك الصداق بالعقد (ولا

وذكر أن المصالح (منقول) كانت (الحيوان) كوقف فريس على الفزاة وأعيد لغدسة المرضى وفي الزاوية الكبرى لوقوف نصف عيده مع ولم يسر إلى يقينه (وأناث) كسباط يقفه لغرضه بمجد (وسلاح) كسيف أورشع أوفوس يقفه على الفزاة (وحمل) يقفه (على ليس) وهاد به لمن يحمل له فان أطلق لم يصح قطع به في الفائق والافتاع (أولا) أي أول تمكن المصنوع (كفاد) كحديث أبي هريرة مرفوعا من احتبس فريسي سبيل الله عانا واحتياقات شمسهم وورثه بوله في ميزانه حسب آثار وأما الضري ولقوله عليه الصلاة والسلام أما خالد فقد حبس أذناه وأعادته في سبيل الله متفق عليه قال انطلي الا اعتماد ما به الرجل من مركوب وسلاح أو لفجاءه وحديث عمر بن عبد المطلب في السلال من نافع من حفصة ابتاع طبيباً بمشرين ألفاً ميسرته على نساء آل انطاب فكانت لا تخرج ذكاته وما هذا المذكور فبقاس عليه وماذا وقف هشاره ورم لا يشترط ذكر حدوده نساو (لا يصح الوقف أن صادف (نعم كدار وعبد) ولو موصوفاً (أو) صادف (مهما) كاحد من العبد بن أو نحوها لانه نقل الملك على وجه الصدقة فلا يصح في غير من كاهنه وكذا لا يصح وقف منتهى وهذا محترز قوله مصادف عينا (أو) أي

ولا يصح وقف (ما لا يصح بيعه كأم ولد وكلب وأولادهم) (وغيره) لانه لا يصح بيعه والوقف تصرف والعبد

بحسب ما يعطيه الأب لانه الشافي (من الثالث) مع انه عطية في مرض الموت (لانه تدارك للوجوب أشبه قضاء الدين) ويجوز للأب ترك ما يعطيه للتبوة لاجل قدمه الحادى وصاحب الفروع ونقل ابن هاني لا يهني أن يأكل منه شيئاً (وإن مات) المخصص أو المفضل (قبل التبوة) بين ورثته (ثبت) أي استقر الملك (للعلى) فلا يشرك فيه بقية الورثة لانه عطية لذى رحم فزمت بالموت كالوانفرد (ما لم تكن العطية في مرض الموت) الخوف لحكمها كالوصي (بأنى) (وأنسوبة هنا) بين الأولاد والأخوة لغيرهم ونحوهم (القسم المذكور) مثل حفظ الاثنين (وتقدم ذلك في قوله بقدر أرتهم وهو أوضح من هذا (والجوع المذكور) أي جوع المخصص أو المفضل بهذا التقصيص (بمخصص بالأب دون الأم وغيرها) كالجسد الابن والأخوة والأعمام (وتقرر الشهادة على المخصص والتفصيل بقملأ وأداهو) كان الأداة (بمدرت المخصص والمفضل إن علم) الشاهد بالتفصيل أو التفضيل لما تقدم من قوله عليه الصلاة والسلام في حديث الثمان بن بشير لا تشهد في حيل جور فإن قيل فقد ورد بلفظ غاشا فدهى هنا غيري وهو مأر وأقل أحواله الاستصحاب فكيف يحرم الشهادة فاجاب انه تهدد بكوله تعالى اعلوا ما شئتم ولم يفهم هذا المعنى بشير لبادر إلى الاستئصال ولم يرد العطية (وكذا كل عقد يختلف فيه فلهذا شاهد) كسكاح بالولي بيع غرير في لأم موصوف ونحوه وان لم يحكم به من برأه على الحديث ان يشهد بحمل أولادها قبا ساعلى سابق (وتكره) الشهادة (على عقد نكاح) من (تحرر نسك) حج أو عمره والمراد اذا كان النكاح صحها بان كان الزوجان والولي حلالا والأحرمت الشهادة لان النكاح اذا فاسد (وتقدم في محظورات الاحرام) بوضع من هذا ولا فرق في امتناع المخصص والتفصيل بين كون البعض ذاكحة أو زمانة أو عي أو عيال أو سلاح أو علم أو لا بين كون البعض الآخر فاسقا أو مبيحا أو مبذرا أو لا فظهر ظاهر كلام الاصحاب وقص عليه خير وأيه يوسف بن موسى في الرجل له الولد البار الصالح وأخوه غير بار لا ينزل البار دون الآخر (وقيل أن أعطاهما على فيه من حاجته أو زمانته أو عي أو كثره عائلة أو لا اشتغاله بالعلم ونحوه) كملاحه (أو منع بعض ولده لنفسه أو بدعيته أو لكونه يعصى الله بما يأخذ به ونحوه) حاز المخصص والتفصيل بالأولى (اختاره الموفق وغيره) استدلالا بخصيص الصدق عاشه رضي الله عنه ما ليس بالامتيازها بالتفضل ولنا هجوم الأمر بالتبوة وقيل الصدق يحتمل انه نحل معها غيرها أو أمه نحلها وهو بر يد أن يخل غيرها فادركها المرض ونحوه (ولا يكره) للانسان (قسم ماله بين ورثته) على فراش الله تعالى (ولو أمكن أن يولده) لانتقامه ليس فيها جور لمجازت في جميع ماله كمنه (فان حديثه وارث) بعد قسم ماله (سوى بينه وبينهم) بما تقدم (وجوبا) لحصول التعديل (وان يولده) أي لمن قسم ماله بين ورثته في حياته (ولكن بعد موته) حسب ليعلى أن يساوى المولود للحادث بعد أبيه إياهم من الصلة وإزالة الشك (ويستحب) لمن أراد أن يقف شيئا على أولاده وأخيه من ماله (التبوة) بينهم في الوقت) بان لا يفضل ذكره على أنثى (وتقدم) ذلك (في باب الوقت) موصفاً (وان رقب) شخص (ثالثه) فاقبل (في مرضه) الخوف (على بعض ورثته) جز (أو وصي يوقفه) أي الثالث (عليه) أي على بعض ورثته (حاز) قال أحد في رواية جماعة منهم الموفق يجوز أن يخل من بعض ورثته على ورثته فقبل له أليس تذهب انه لا وصية لو ارث فقال لا وقت غير الوصية لانه لا يباع ولا يورث ولا يصير ملكا لورثة أي ملكا طلقا واحتج في رواية أحد بن الحسن بحديث عمر رضي الله عنه حيث قال هذا أمومي به عدا الله عز أمي المؤمنين ان حدث به حدث ان غفصا قد

ومندل وقطع فخر فيصم وقته
لشم مرض وغيره (و) (ك) (انان)
ولولصل ووزن (ك) (قندل من
تندل مجبد وشقرو) خلفه
قضة فيجبل وياه ووقف
درهم ودنانير لينقطع
باقتراضه الان الوقف فيجبل
الامل وتيسل المنفعة ومالا
ينفع به الا بالانفاه لايصم فيه
ذلك عسركى التندره لبقاه
ملكه عليه (الانما كفرنس)
وقف فيجبل الله (لجام
وسج مضضين) فيصم
الوقف في الكل فان يست
العنة من المراج واللجام
وجبل عنه في وقفه لشم
لان العنة لا ينتفع بها اشبهه
القرس الحيس اذا غلب ولا
تصرف في نفقة القرس نصا
لانه صرف لها الى غير جهتها وفي
الانصاع تما للاختصارات
تصرف في نفقة وكذا الوقف
حلبا واطلى لم يصح الشرط
(الثاني كونه) اى الوقف (على
بر) مسلما كان الواقف او نديا
نصا (ك) الوقف على (المساكن
والمساعد والقناطر والاكابر)
لانه شرع لتحصيل الثواب فاذا لم
يكن على ربه لم يحصل مقصوده
الذي شرع لاجله فلا يصح على
طائفة الاغنياء ولا على طائفة
اهل الالة ولا على صنف منهم
(ويصم من ذي على مسلم
معين) او طائفة كالفقراء
والمساكين (وعكه) اى
ويصم من مسلم على ذي معين
لما روى ان مصفة بنت حبي
زوج النبي صلى الله عليه وسلم

والمد الذي فيه والهم الذي يخبر ورقه الذي فيه والمائة وسق الذي اطعمني محمد صلى
الله عليه وسلم ثلثه حصصا ما عاشت ثم يبعه والراى من اهلها لا يباع ولا يشتري تنفع حيث
تري من البائل والمهر ومودى الترى ولا حرج على من ولية ان كل او اشترى بوقار واه
ابوداود يهون من هذا (و يجرى) الوقف على بعض ورثته (يجرى الوصية) فانه ينفذ
خرج من الثالث كالوصية لا يوقفه على الاحارة كما تقدم (ولا يبع وقف مريض) مرض
الموت الخوف (على اجتنبي) بزيادة على الثالث (او) على (وارث بزيادة على الثالث) اى
ثالث ماله كالطبة في المرض والوصية كمال في التمتع والوصية كمال نفسه ثم عليه انتهى لان
المدل غير جائز اذا كانت وسيله الحرم ولا يجوز لواله بولايصم ان يرجع في نفسه ولو
صدقة ومدة بخله اوقية ما طو حوله في عرس وشقرو) لقوله عليه السلام لاننا الاسلام العائد
في هبة كالكتابي هم مودى قبضه متفق عليه وفي رواية لاجد قال قتاد ولا على الاى الا
حراما وسواها عوض عنها او لم يوض لاجلها المطلقة لا تقتضي الثواب وقدم (او) اى ولو
تعلق (بالمهر وربة الغيران ناكم) انسان (الولد) الموهوب لو جود ذلك الذي وهبه
له والديه وزوجهم كان ذكر (او تزوجه ان كان اثني ذلك) (او دانه) اى باه او اقرضه
او اوجره وشقرو (لو جود ذلك) الذي وهبه او له فار ذلك لا يمنع جوع الاب فيه او هبه
لولده ولو اقرضه بقره الا بالاقرب لكان ارضع وقوله (بعد لزومها) اى الهبة باقرها
بالقبض متعلق بقوله ولا يجوز لواله بولايصم ان يرجع وما ار جوع بسل زوجه لها ناز
مطلعا (كالنكاح) اى كالايجور والراى جوع في خمسة العين الموهوبة ولو تلفت عنده
(الا لالاقرب) الحديث ابن عمر بن عباس برفاهة قال ليس لاسدان يعطى عطاة ويرجع
في الا لالاقرب ما على ولده واما الترمذي وحسنه وفي بعض النسخ حديث شراى تقدم من
قوله عليه السلام لا يشر فارده وروى ارجعه وامعاك ولا فرق بين اب ونفسه
يرجعه التسوية بين اولاده وبين غيره ولو وهب كافر لولده الكافر شيئا لم يسل الولد لاله
ار جوع في هبة خلافا للشيخ في الذين (ولو اسقط) الاب (حقه من الجوع) فلا جوع
لانه ثبت له بالشرع غير يسقط باسقاطه كالأسقط الولي حقه من ولاية النكاح وقال
في المذهب يسقط رجوعه لانه مجرد حقه وقد اسقطه والفرق بين ولاية النكاح وال
ولاية النكاح حتى عليه فقد تعالى ولما راد دليل انه بالفضل بخلاف الجوع فانه حق الاب
(ولو ادهي ثلثان مولودا) بمجمل النصب كل يقول هو ابني (فوهبه او وهبه أحد هاشيا
فيلاز جوع) لانتفاء ثبوت الدعوى (وان ثبت الحاق باحد هاشيا) له (الرجوع)
لثبوت الاثارة (وشرط لرجوع الاب) اى يجوز له رجوعه فيملوه لولده (شرط ثلاثة
أشدها ان تكون الهبة) عينا باقية في ملك الابن (الى رجوع ابيه) (فلا رجوع) الاب
(في دينه على الولد بدلا لبراه) منه لانه اسقاط لا تغلظ (ولا في منفعة باحالة) اياه (بعد
الاستبراء كسكني دار وعوما) لانه اياه وامتنعته المنفعة عن لاله (فان خرجت العين
للموهوبة (عن ملكه) اى الابن (يبع او وهبه او وقف) ظاهره ولو على نفسه ثم
غيره مخصصا اذا لم ينتقل في الحال بل بعده (أو) خرجت (بغير ذلك) بان جعلها
مسا قالا لراة او عوضا في صل وشقرو) ثم عادت (الى الله) اى الابن (يبع بحد كبيع)
ولو بيع حيار (او وهبه او وصية او ارب وشقرو) كان أحد هاشيا من ارض جناه او وهبه
مختلف (في ملك الاب) (الرجوع) فيها لانها عادت الى الولد ملك جديد لم يستفده من قبل
أبيه فملك ازالته كالولم تكن موهوبة (وان عادت) العين لوالده بديعها (كفتح البيع)

وقدم على أخ لها مدي ولا هو من فقر بغيره ولا الصلقة عليه (ولو) كان الذي الوقوف عليه (اجتبا) من الوقف (وسمى)

الوقف من كونه قسرياً (لا يصح الوقف على كاس) جمع كتبت معتبد اليهود والنصارى أو أنكه أرفأه في القاموس (أو) على (بوت نار) تصددها للجحيم (أو) على (بيع) جمع بعة بكسر الباء الموحدة معتبد النصارى (وقهوا) كصوامع الرهبان (ولو) كان الوقف عليها (من ذي) لأنه مصيبة وعانة لم على أنها والكفر بخلاف الوقف على ذي عيب لأنه لا يتبين كون الوقف عليه لأجل دونه لاستحالة كونه لقره أو قرأته وشجرهما والحدس والقياس فيه أنه قال أحمد في نصارى وقروا على البعة ضماها كثيرة وما أولها بناء نصارى فاسلموا والبيع بند النصارى فلهم أخذها والبيع عندهم حتى يفسخ جوعها من أيديهم ولا يصح الوقف أيضا على من يصمرها لأنه يراد لتفريطها (بل) يصح الوقف على المار بها من مسلم أو ذي جواز الصدقة على المخنصرين وصلاحتهم للقرية فان خص أهل الذمة وقف على المارة منهم لم يصح كالهالكي وقد عفي في الفروع وقال في شرحه أنه المنع (ولا) يصح الوقف على كتب (أي كتابة التوراة والإنجيل) أو كتابة شيء منها لأنها مصيبة لكونها من نسخهم فلهذا ذلك غضب التي على الله عليه وسلم حين رأى مع عمر حفرة فيها شيء من التوراة قال أي شك أنت بأن انشطاب الم آت بها بضمها

نحية لو كان أي محرم حيا ومعه إلا نية أي قال في شرحه لم يحق بذلك كتبها لجوارح والقدره

بمعنى الوقف على النفس قال
(الشيخ) في التقييد (اختاره
جاءه) منهم ابن أبي موسى
والشيخ تقي الدين رحمه ابن
عقيل والخارفي وأبو المعالي في
النهاية والخلاصة والتصحيح
وإدراك النهاية ومال إليه في
التفصيل وخرجه في المنسود
ومنتخب الأدهم وقدمه في النهاية
والمستوعب والهادي والفائق
والجهد في مسودة على الهداية
(وعليه العمل) في زمرة توقيده
هنا كما تمنع أزم من مقتضاة
(وهو الظاهر) وفي الانصاف
وهو الصواب وفيه معلومة
عظيمة غريبة في فصل الخبير
وهو من محاسن المذهب وفي
الفسرور وفي حكم بما حكم
حيث يجوز له الحكم فظاهر
كلهم يتفاد حكمه ظاهرا وإن
كان له في الباطن الخلاف (وإن
وقف) شيئا (على غيره واستثنى
خلقه) كلها (أو) استثنى بعضها
(له) أي الواقف مدة حياته أو مدة
بعضه مع (أو) استثنى خلقه أو
بعضها (ولده) أي الواقف
حسبك مع (أو) استثنى
(الكل) منه (أو) استثنى
(الانتفاع) لنفسه أو لأهله
(أو) اشترط أنه (يعلم صدقة
منه) مدة حياته أو مدة بعضه
مع) الوقف واشترط احتج
أحمد وأبو عن عمر المدي
أن في صدقة رسول الله صلى الله
عليه وسلم إن يأكل أهلها منها
بالعرف وغير المذكور يدل له
أيضا القول عمر لما وقف لأخيه
علي من ولها إن يأكل منها أو

بالمعنى بغير حق كالزمن والنفس وإن تعلق به رغبة كالإدانة ولنا نحن وقليما يجوز الرجوع
في الحقيقة في تلك النظر (مع حجية الأب) إلى تلك الحالة (و) مع (عده) ما في صفرا ولد
وكبره وحفظه ورضاه ويعلمه ويغيره (لماروي وسيد الترمذي وسنه عن عائشة
قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن أطيب ما أكلتم من كسبكم وإن أولادكم من كسبكم
و روى الطبراني في معجمه عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال ما جرح رجل إلى النبي
صلى الله عليه وسلم فقال إن أبي احتاج مالي فقال أنت وما لك لا يسلك وإن الولد هو ب
لأبيه بالنفس القاطم وما كان وهو باله كان له أخذ ما له كسبه يؤدها نسيان بن عينة
قال في قوله تعالى ولا هي أنفسكم إن تأكلوا من بيوتكم الآية ذكر الأكارب دون الأولاد
لأنهم في قوله من بيوتكم لأن بيوت أولادهم كبيوتهم ولأن رجل يلى مال ولده من غير
قوله كمال نفسه (دون أمه وجدها) من سائر الأكارب لأن الأصل المنع خوف في الأب
لدلالة النص وبق ما عداه على الأصل (بشرط) ستمتع ما يتك (أحده أن يكون)
ما يتك له الأب (فاضلا عن حجة الولد لثلاثة) بتلك وهو مني بقوله عليه الصلاة
والسلام لأضرر ولا ضرار (فليس له) أي الأب (أن يتك من ربه) إن تمكن (ربه) أم
ولد) لأن (لأنه ملحق بالزوجة ولا) يتك أيضا (ما تعلق حاجته) كاله خرف
بتكسبها أو رأس المال بخارجه لأن حاجة الإنسان مقدمة على دينه فلا تقدم على أبيه بطريق
الأولى الشرط (الشافعي أن لا يعطيه) الأب (ولده) آخر فلا يتك من مال ولده يزيد ليعطيه ولده
غير وانه ممنوع من بعض ولده بأه طبعه من مال نفسه فلا تمنع من تخصيصه بما
أخذ من مال ولده الآخر أو في الشرط (الثالث أن لا يكون) التلك (في مرض موت أمه) (أو)
أي الأب أو الولد لانه بالمرض قد تنفذ السبب القاطع ملكه الشرط (الرابع أن لا يكون
الأب كافرا أو اللين مسلما لاسيما إذا كان اللين كافرا ثم سلم كاله الشيخ) قال في النصاب وهذا
عين الصواب انتهى حديث الإسلام بطريق لا يخطئ (وقال الشيخ أيضا) الأشبه أن الأب المسلم
ليس له أن يأخذ من مال ولده الكافر شيئا لا تقطاع الآية والتوارث الشرط (الخامس أن
يكون) ما يتك له الأب (عينا موجودا) فلا يتك من أمه لانه لا ملك التصرف فيه قبل
قبضه (ويحصل تلكه) أي الأب لمال ولده (بقبض) ما يتك له (مع قول) تلكه أو نعم أو
نية) كالي في الفروع ونحوه أو فرسه لأن القبض أهم من أن يكون للملك أو غيره فاعتبر
القول والنية ليعتد به وجه القبض (وهو) أي القبض مع ما ذكره الشرط السادس ولا يصح
تصرفه أي الأب (فيه) أي في مال ولده (قبل ذلك) أي قبل القبض مع القول والنية ولو
عتقا لأن ملك اللين تام على مال نفسه يصح تصرفه فيه ويحل له وطه جواره ولو كان الملك
مشتركا يحمل على الوطه كما يجوز وطه الجارية المشتركة وإنما لا بد أن تراعى ما كانت عليه التي
وهي ما دام (ولا ملك) أبي (إبراهيم نفسه) من دين ولده (ولا) ملك الأب أيضا (إبراهيم ولده
ولا) ملك الأب (تلكه ما في ذمته نفسه ولا) تلك ما في (ذمته من ولده ولا) ملك (قبضه) أي
الدين (منها) أي من نفسه وغيره ولده (لأن الولد ملكه قبل قبضه (ولو أقر) الأب
(بقبض دين ولده) من غيره (فانكر الولد) أن يكون أبو قبض (أو أقر) بالقبض (رحم)
الولد على غيره) بدنه لعدم برائه بالذم إلى أبيه (ورجع الغريم على الأب) بما أخذه
منه إن كان باقيا أو سده إن كان ناقلا فانه قض ما ليس له قبضه لا ولا ولا لولا لانه قول الإمام
قد وانه هنا ولو أقر قبض دين أبه فانكر رجوعه عن غيره وهو على الأب لانه دل على
معه وهو من أنه لو أقر لا يرجع لانه يمكن أن يكون جوابا عن سؤال سائل فلا يجزئ معهم

يطعم صديقا غير متمول فيه وكان الوقف في يده إلى أن مات ثم يتصدق به ثم يته به عبد الله

ما وقف معة معينة (فانتمها
(الباقي منها) (ورثته) كما يروى
دارواستثنى سكا لسنه م
ماث فيها (وقوع اجازتها) اى
المسئلة المستثنى النفع فيها من
الموقوف عليه ومغيره والمستثنى
فما لمع فقلت ومنه ثم خذصة
احارة ما شرط مكا له موقوفه او
اسنى او خطيب او امام (ومن
وقف على الفقراء فافتقر تناول
اى جاز له تناول (منه) لوجود
الوصف الذى هو الفقريه (ولو
وقف معة اوقية او بيرا
او مدرسة للفقهاء او لمصطفى
اى نوع من الفقهاء كالحائليه او
الشافعية (او) وقف (رباطا
للمصوفية) ونحوه (عما يصح
فهو) اى الرافق (كثيره) فى
الانتفاع بما يروى ان عثمان
سبل يروى وكان دونه فيها
كدلا ملبين والصوفى لم يتقل
للمسئلة وتوصيفه النفس من
الاشقاق المذمومة وفقره
العدالة ولازمة غالب الاداب
الشريفة فى غالب الاوقات قولا
وهذا وان يكون قائما بالكفاية
من الرزق بحيث لا يهلك
ما فضل عن حاجته لانس
قوة اولى ومشكل مخصوص
فى البس ونحوها ذكره الشيخ
قضى الدين بالشرط الثالث كونه
اى الوصف (على مسمى) من
جهة او شخص (ملك) ملكا
(ثابتا) كمن يداوم معة كذا
لان الوقف ثقل فلا يصح على
غيره من الكسنة ولان الوقف
يقتضى الدوام ومن ملكه غير
ثابت فهو زائله (فلا يصح)
الوقف (على مجهول كرجل) لصدقه بكل رجل (و) (كمن معة) فلا يصح لصدقه بكل معة (او) على (منهم كاحد من الرجلين

(قال الشيخ (واخذ) الاب (من مال ولد له شيئا ثم نفعه من سبب استحقاقه) اى الشئ المأخوذ
(بحيث وجب بده الى الذى كان ماله مثل ان يأخذ) الاب (صدقا) انتمه ثم يطلق الزوج
قبل الدخول او يفتق الذكاعى بوسعة يسطه (أو يأخذ) الاب (نفع السعة
التي يهاها الولد ثم يرد السعة او يأخذ) الاب (البيع الذى اشتراه الولد ثم يفسد) الولد (بائنه)
ويحصر عليه بنسخ البائع (ويحصر ذلك) كما لو فسخ البائع لمسا لثمن بعد اخذ الاب لبيع
من ولده (فالا قوى في جميع) هذه (المسائل) الا ان لا يزوج على (الاب) لسبق حقه
على تلك الاب (و باقى الصدقات) وتزوجوا على ألف لها وان لا يها (ان ذلك يصح وان
الاب على الباقين من مئة التلقا انه اذا طلقها الزوج او انفسه النكاح قبل الدخول على
وجه سقطه رجح عليها لاهى او هو يقتضى ان النكاح خلاف ما قاله الشيخ (وان
وطى) اب (جار بولده) قيل تملكها (فاجلها اصارت ام بولده) اى الاب لان احبالها
بوجوب نقل الملك اليه (ويستثنى كون الوط مصادا فذلك فان لم يفسد فمضى باقية على ملك
الولد (ولده) اى الاب من جار بولده (حر) لانهم وط ماتت فيه لم يفسد شيئا (لا يلزمه
فيمت) ولده المنقل منه ملكا لجار لم يفسد وراثتها ام ولد الاب ودخولها فى ملكه بالاحبال
فروثات الولد اى ملك الاب (ولا) يلزمه (مهر) لان الوط مسبب نقل الملك فيها ويحايى
القيمة للولد والوط طاحوب قفية كالات فلا يجمع معه المهر (واحد) لشبهة الملك
(ويزر) لانه وطى وطاحومرا اشعوطا لامة المشترى كذا ينمو بين غيره (او يلزمه) اى الاب
(ثبينا) اى قيمة الامه اى اولدها ولده لانه ائلفه اعليه لم يكن ليس له مطالبة فيها وجعل
انتقال الملك فيها للاب (ان لم يكن الابن وطى) لانها لوط اعصر كلال الانشاء فصرم على
الاب (ولا ينقل الملك فيها) كان الابن استوفى فلا تصرام ولد الاب (اذا ام الولد لا ينقل
الملك فيها) وان كان الابن وطى ولم يفسد نوله لم يملكه الاب (بالاحبال) ولم تصرام ولده
لانها لوطه صارت ملحقة بالزوجة فلا يصح ان يتكلمها بالقول كما تقدم فلا عكسها بالاحبال
(وحرمت عليها) اى على الاب لانها من موطواته منتهى الزنى لانها موطوءة بآية (ولا
يحد) الاب لوطه لامة فى هذه الحال لشبهة انتوما كذا لا يحد (وان وطى) الابن (امه) احد
او يحد تصرام ولد له ان حملت منه (ولم يحد) ان حمل التصريم لان الابن ليس له التملك
على احد من ابو يعلا شبهة له في الوط (وليس) ولد ولا ورثته مطالبة بآية يدين فرفض ولا يحد
مبيع ولا قيمة متلف ولا ارش جناية (ولا) باجرة (ما لا تنفع به من ماله) لما روى الخليلان
رجل جاء الى النبى صلى الله عليه وسلم بابيه يقتضيه دنا عليه فقال انت وما لك لا يحد ولا ان
المال احد نوعي الحقوق فزعلك مطالبة بآية به كحقوق الابدان (ولا) فلا (ان يحد) عليه
اى على الاب (يدنه) لانه لا عكس طلبه به فلا عكس لاهو العكس (ولا) مطالبة لاولد على والده
(بغير ذلك) من سائر الحقوق لما تقدم (ان ينقته) اى الولد (الواحدة) على الاب لفقرا لان
ويجزى عن التمسك فله الطلب بها (زادى) وحيز وجهه عليها (لنوله عليه الصلاة والسلام
لمنفذى ما يملكه ولدى بالمهر ولف) اى الولد (مطالبة) اى الاب (ببعض ماله) (ل
اى الولد) (فده) اى الاب (ويجوز) (بائنهما) اى بين الولد وولده لتسام ملك الولد على
ماله ولست قتلا به بالتصرف فيه ووجوب كاته على موصى الوطه وتورثه وحديث انت
وما لك لا يحد على مسمى سلطنة التملك بدل عليه اضافة المال للولد (ويثبت له) اى الولد
(في ذمته) اى الولد (الذين) من بدل قرض وثن مبيع واجرة ونحوها (ويحصر) حكما ورض
الجنابات وقيم المتلفات اجمالا لى لى بان ملك الولد تام والسبب ما اختلف فى ذلك التفسير وما

الوقف (على مجهول كرجل) لصدقه بكل رجل (و) (كمن معة) فلا يصح لصدقه بكل معة (او) على (منهم كاحد من الرجلين

قرض ونحوه فقد دخل تحت قوله أو قولها المقود (قال في الوجز إليك) الولد (احضاره)
 أي الأب (في مجلس المجمع فان أحضره فآذني) الولد عليه (فأمر) الأب بالدين (أو قامت)
 به (منه) (يحبس) لما تقدم من حديث الخلال (وان وجد) الولد (عن ماله الذي أقرضه) لأبيه
 (أو راحه) له (ونحوه) كمن ما غصبه منه (بغيره) (أى الولد) (أخذه) (أى ما وجد من
 عين ماله (ان لم يكن انتقمته) لتبذروا الموضع قاله في التلخيص وله منى على القول بأن
 الذين لا يشتت في ذمة الأب ولده فلما تقدم عليه العوض رجع عين المال والمذهب به بشت
 فيطالب بالعوض (ولا يكون) ما وجد من عين مال الولد سموت أبيه (ميراثا) لورثه الأب
 (بل) هو (له) أي الولد لما خرد منه (دون سائر الورثة) قال في تصحيح القروع وهذا اذا
 صار إلى الأب بغير تملك ولا عقد معاوضة فأما ان صار إليه بنوع من ذلك فليس له الأخذ قولا
 واحدا والله أعلم انتهى • قلت فكيف تصرف الراسخة حيث لمع قولهم من ماله أرضه أو راحه
 وما تقدمت أولى (ولا يسقط دينه الذي عليه) الأب (بجدة فيؤخذ من تركه) كسائر الدين
 (وتسقط جنابته) أي أرضها يورث الأب قال في شرح المنهني ولعل الفرق بينه وبين دين
 القرض وغن المبيع ونحوهما كون الأب أخذ من هذا عوضا بخلاف إرض الحنيفة ومن
 هذا ينبغي ان يسقط عنه أيضا دين الضمان اذا ضمن قرض ولده (ولو قضى الأب الدين الذي
 عليه ولده في مرضه أو وصى بقضائه من رأس ماله) لا يمتنع ثابت عليه لانه لم يمتنع فيه فكان
 من رأس المال كدين الأجنبي (ولو له الولد لمطالبة له في ذمة) من دين ورثه من جناية
 وغيرها كسائر الأكراب ان لم يكن انتقل إليه من أمه لما تقدم له من لورثة الولد لمطالبة
 أبيه يدينه (وكذا الأم) تطالب بدين ولدها (ولا اعتراض لأب على تصرف الولد في
 مال نفسه بقوله المعاوضات وغيرها) لتباين ملك الولد على ماله (والله يدب تعذيب الحق)
 لحديث أبي هريرة مرفوعا تهاد وأمان الهدايا تعذيب سور السور والورع يرفع الحماة للهمة
 الحدوث والنفق (و) الهدية (تجلب الخسرة) لحديث أبي هريرة مرفوعا تهاد وأمان الهدايا
 يكره الهدية (و) وان قلت كدراغ أو كراغ) بضم الكاف وتعذيب الرءاء وأخوه من ماله
 مستحق الساق من الر جبل ومن حد السر في اليد ومن البقر والغنم غنمته الوظيف من
 الفرس والبغير وظيف الميرس فعهو كالخافر لفرس لحديث أبي هريرة عن النبي صلى
 الله عليه وسلم لو أهدى إلى ذراع أو كراغ لقبلت (خصوصا الطيب) لحديث ثلاثة لا ترد
 فديتها الطيب وقوله (مع اتفاه مانع القبول) متعلق بلانرد (وتبين) لمن أهدت إليه
 (أن يشب عليها) لحديث عائشة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقبل الهدية ويشب عليها
 حرجة الجاهلي (فان لم يستطع) أن يشب عليها (فلن كرهاوا) (الذين على صاحبها) الذي
 أهداها (ويقول جرك الله خيرا) لحديث جابر بن عبد الله عطاء فوجد له جرحه فان لم يجد
 فلين من أنش به فقد شكره ومن كتمه فقد كفره خرجه أبو داود ولحديث أسامة بن زيد
 مرفوعا من صنع اليه ممر وف فقال جرك الله خيرا فقد طبع في الثنا مهر وأما الترمذي وقال
 حسن غريب (ويقدم في الهدية الجار القريب) أي الجار (البعيد) بأية حديث عائشة
 قالت قلت يا رسول الله اني لجارين قال أيهما أهدى قال أي أقربهما منزلا (ويجوز
 ردها) أي الهدية (لأمر من ان يريد أخذها بقوله معاوضت جابر في جملة) قاله أبي
 صلى الله عليه وسلم بنى جارك هذا قال قلت لأبي هريرة قال لا بل بمنه رواه مسلم (أو يكون
 المعلى لا يتبع بالثواب المتباد) لما في القبول من المشقة حيثئذ (أو تكون) الهدية (بعد
 السؤال أو اشتراق النفس لها) لحديث عمر أذا حكم من هذا المال شيء أنت غير متصرف

وسيد (وأمر بدمك) يفتح
 الام اسد بلا ثمة (وبه) لأن
 الوقت غلبت فلا يصح على من
 لا لك وأما الوقف على المساجد
 ونحوها فلي الملبس إلا أن يصح
 في نفع خاص لهم (و) لا يصح
 الوقف على (جمل ماله) كوقف
 داره على ما في بطن هذه المرأة
 لانه تخليق اذن وهو لا يملك وكذا
 الوقف على العبدوم (كمن من
 سيولتي أو) على من سيولتي
 (فلان) فلا يصح إساءة (بل)
 يصح الوقف على الجمل وعلى من
 سيولتي (تعاكس) يقول واقف
 وقتك كذا (على أولادي) ثم
 أولادهم (أو) على (أولاد فلان)
 ثم أولادهم (أو) (وغيره) أي أولاده
 أو أولاد فلان (جمل) فيشمله
 كمن يخلق من أولاد الأولاد
 (تعاكس) (على الجمل) (يوضع
 وكل جمل من أهل وقته من عمر
 وزرع ما يشقه مشتر) (نصير
 وأرض من عمر وزرع نصيبا
 لا اشتقاق على القدر) وكذا من
 قدم إلى مكان (موقوف عليه
 فيه) أي ذلك المكان (أو خرج
 منه إلى مثله) فيستحق من عمر
 وزرع ما يشقه مشتر لما تقدم
 (الأن يشترط لكل زمن قدر
 معين فيكون له بقسطه) (ويؤاخذ
 على من نزل في مدرسة ونحوها
 وقال ابن عبد القوي ولغائل أن
 يقبول ليس كذلك لأن واقف
 المدرسة ونحوها جمل ربح
 الوقف في السنة كالجمل على
 اشتغال من هو في المدرسة عاما
 فبني أن يستحق بقدر عمله في
 السنة من ربح الوقف في السنة

معه ومن جعله حكايا للنفقة
أخطأ (أو عكلا لاثباتا ككتاب)
فلا يصح الوقف عليه لأن ما كنهه
غيره متروك ويصير وقفه فان أدى
عقوق وبطل الوقت كافيا لاقتناع
هال الشوط (الاربعين بقف نازرا)
أي غير معلق ولا موقت ولا
مشروط وفيه خيار أو نحوه (فلا يصح
تعلقه أي الوقت سواء كان
التمليك لثباته لاذا قدم زيد
أو لذل الوقت فذا وقف عليه أو
إذا ما به زمانه فذا وقف على
كذا ونحوه أو لا يثبت كساري
وقف على زيد بل إن خصم
عمر أو ولي وليه ونحوه لانه
نقل ذلك فيما بين على التعليل
والسراية فلا يجوز تعلقه بشرط
في الحياة كالحياة (الأن علق
واقف بعمه) كقول هو وقف
بعدي موق فيصير لانه ترفع
مشروط بالموت أشبه ما قال
فقوادري على حقه كذا بطريق
واستحق احسان عمر رضي الله
عنه وهو ممكن في وصيته هنا
ما أوصى به بعد الله عمر أمير
المؤمنين رضي الله تعالى عنه أن
حدث به حدث الموت أن ثقتا
صدقة من ربة الغدير رواه أبو
داود بضمون هذا وقفه هنا
كان بأمر النبي صلى الله عليه وسلم
واستغرق العصابة لم ينكر فكان
احصاء وفارق التعليل بشرط
في الحياة لأن هذا وصيه موصي
أوسع من التصرف في الحياة
بدليل جوازها بالجهول
والسودوم وشعر بالفتح مال
بالمدينة لم يبرق وقفه • قاله في
انقاموس أي فتح الميم (و يلزم)

ولاسائر نخذه وما لا تقتضيه نفس فله ما راجع الحسري بأنه تطلب لائق
وارتفاع له ومرض اليه (واقطع المنة) إذا كان على الأخذ فيه منه (وقد يصح الد كنهه صيد
لحم) لأنه عليه الصلاة والسلام على الصبي من حمله هذه بالجار الوحي وقاد بال
زده على الأناهم وكذا أن علم أنه أهدى حيا من القبول نقله في الآداب عن ابن الجوزي
وعنه في المنتهى
فصل في فاعلية المرض وما يليق بها (عطية المرض في غير مرض الموت ولو) كان
المرض (مخوفا كصعب أو قويا) مرض (غير مخوف كمدو وجع شرس ومسداع) أي
وجع راس (وجوب وجي يدبر ساعة وأخوها والاسهال البسر من غير دم ونحوه) بأن
يكون مخفيا فلا يكتفه منعه لأماسا كنهه فان كان كذلك فهو مخوف ولو ساعة لأن من لحقت ذلك
أسرع في هلاكه كره في المني (ولومات) المعطى (به) أي ذلك المرض (أو صار) المرض
(مخوفا لومات به) كعطية (صحيح) لأنه في حكم الصحة لكونه لا يخاف منه في العادة (و) عطية
(في مرض الموت المخوف كالبرام) بكسر الموحدة بخار يرتق إلى الرأس ويؤثر في الدماغ
فغفل عقل صاحبه وقال الصياض ودمه في الدماغ يتغير منه عقل الإنسان ويهذى (ووجع
القلب) ووجع (الرب) فانها لا تسكن حركتها فلا يتمل بوجعها (وذات الجنب) قروح
سائط الجنب (والطاعون في بدنه) كالقشر حسم الطاعون وباه معروف وهو يتر
وورم مؤجل جدا يخرج مع طب وسود ماحوله ويحضر ويحضر بمرحلة بنفسية ويحصل معه
خفقان القلب (أو وقع الطاعون بسده) لأنه مخوف إذا كان به (أو حاجته الصفراء)
لأنها قوت يسه (أو الطلسم) لأنه يورثه شدة برودة (أو القولنج) بأن تنفد الطعام في بعض
الأعماق لا يزل عنضه (أو طلي المطقة أو عاف الدائم) لأنه يصني لدم (أو القسام المتدارك)
وهو الاسهال المتواتر الذي لا يستتلك وكذا اسهال مع دم لأنه يصفى القوت (أو الفالج)
استرخاء لحدش في البدن لا تصاب حلق بلقي تفسد منه مسالك الروح فتح كنهه وهو مفلوج
قاله في القاموس (في) حال (استثناء والاسل) بكسر السين المهملة داء معروف (في) حال
(انتائه) أو باقي مقابلة (وما قال مسلمان عدلان من أهل الطب لا) ما قال (واحد ولو لدم)
غيره (عند اشكاله) أي المرض (أنه مخوف) قال في الاختيارات ليس معنى المرض المخوف
الذي يتطلب على القلب الموت عنه أو مساوي في الفتن جانب القاع الموت لأن أصحابنا
جعلوا ضربا من الضمان من الأمراض المخوفة وأمس الهلاك غالبا ولا مساويا للسلامة وإنما
المرض أن يكون سببا صامدا لا يورث خضاضا في اليوم ويؤخره عندهم أقرب ما ينسب اليه
حصول الموت منه (صلا بامولو) كانت (عنا وقفا وعجابه) بأن باع بدون ثمن النسل أو
اشترى بأكثر (كوصية في أنها لا تصح لو أوتيت شيئا غير الوقت) قلنت فاعل (ولا لا جنبي
يزيد على الثلث إلا بإجازة الورثة فيها) أي فيما إذا كانت لورث بشئ أو لانا كانت لاجنبي
يزيد على الثلث لغير أبي هريرة رضي الله عنه تصديق عليه كنهه فأنك ثلث أموالكم
زيادة لكم في أعمالكم • رواه ابن ماجه فقههم ليس لكم أكثر من الثلث يزد بدم لاري
عمران بن حصين أنه جلاعت في مرضه ستة أعين لم يكن له مال غيرهم فاستدعاهم الذي
صل الله عليه وسلم فقرأهم ثلاثة أجزاء فقرأ بينهم فاعتق اثنين وارق أربعة • رواه مسلم وإذا
لم ينفذ المني مع سرائر بغيره أولى لأن هذا الحال الطاهر منها الموت فكانت عطية فيها في
حق ورثته لا تجاوز الثلث قاله الوصية (الالكعبة) لريقه أو بعضه بجباية (فلو طاه) سيده

قوم مساكين فكيف يصنع به
شياً قال الحارثي والفرق عمر
جدا (ويكون) الوقت الملقى
بالموت (من نفسه) أي مال
الوقوف لأنه في حكم الوصية
فإن كان قد رآه الثلث فأقل لزوم
زاد في الثلث ووقف الباقي
على الإحالة (وشراء به) أي
الوقف من شراء الوفاة (أو)
شرط (هتفه شي شاعر) شرط
شياؤه أو قوته) كقول هو
وقف وما أوسنته وهو (أو)
شرط (نحوه) أي الوقف
كوقف دارى على جهة كذا
على أن أحولها عنها أو ضمن
الوقفية: بأن أدرج فيها ما
ثبت (مطل) للوقف فأنه
لمقتضاهاه أعلم
فصل ولا شرط لزوم به
أي الوقف (أخراجه) أي
المرة (وف به) نص الحديث
مخرجه روى أن وقفه كان بيده
إلى أن مات ولأن الوقف تبع
منع البيع والمصلحة فلم يجر
ألفظ كاتفي والمصلحة تعليل
مطلوق الوقف فليس الأصل
وتبديل المرة فهو بالحق أشبه
فإنه في أوله ولم منه إن
أخرجه من يده ليس شرطا
لصحة بطريق أولى قال الحارثي
والجملية فالساجد والقنطار
والأبار وغيرها تكن الخلية
بين الناس وبينهم غير
تخلاف والقياس يقتضي
التقسيم إلى المعنى الموقوف عليه
إذا قيل لا تغالبه إلا ما
التأخر وألحاهم (ولا) بشرط
(نفي) وقف (عسل) شخص
(ممن يقره) للوقف لأنه إذا لم يجمع البيع والميراث أشبه العتيق والفرق بين الوقف

المرضى من الموت (فيها) أي الكفاية (جاء وتكون) المحاباة سيئ (من رأس المال)
هذا معنى كلامه في الانصاف والتفريق والتمسك لكن كلام الحارثي والفرق وعمر
يدل على أن الذي يجمع من رأس المال هو الكفاية نفسها لا الماعده ما عدا ما يليق من الفرق قال
الحارثي فإن وجدت محاباة للمحاباة من الثلث وقد ناقش شارح المنهجي صاحب الانصاف
وعارضه بكلام الحارثي والفرق وعمر وذكر أنه لم يقف على كلام الحارثي وقدر كونه للثقل
الاشتباه على صاحب الانصاف والتفريق وتبعه من تبعه والحق أحق أن يتبع (وكذا الوصي
بكماله محاباة) فتكون المحاباة من رأس المال وفيه ما تقدم (وأطلقا) يكون بقيمة أي
لوصي السيدان بكتاب عبده وأطلق بأن لم يقل على كذا كونه على قيمته لانه العدل
(وفرع في المستوفى على العتيق فقال وينبغي العتيق في مرض الموت في المال وبغيره وجه)
أي العتيق (من الثلث بعد الموت لأحد العتيق فلو عتيق في مرضه) الخوف (أما يخرج من
الثلث حال العتيق لم يجر أن يترجها) لاحتمال أن لا يخرج من الثلث عند الموت فلا يفتق
كلها (إلا أن يصح) المريض (من مرضه) فيصح ترزجها لنفوذ العتيق قطعا (وإن وهما) أي
وهما المريض أحده (حرم على المتهب وطؤها حتى يرا الوفاة أو عوت) فثبت أنها خرجت
من الثلث وهذا ذكر التفاضل في خلافه يجوز للتهب وطؤها أي قبل البرء وأثبت واستبعده
المشعق في الدين لأنه يترقب على إحالة الورثة فكيف يجوز قبله أو بعد قاله وقف الظاهر
ملكه بالقبض وموت الوفاة وانتقال الحق إلى ورثته ممنون فلا يمنع التعريف قاله في
القاعدة الثالثة والخمسين (والاستيفاد في المرض) الخوف (لا يترقب من الثلث فانه من
قبل الاستيفاد في مهور الاستيفاد وطبقات الأطعمة ونفاس الثياب والتداوى ودين
المساجد وقبل إقرار المريض به) أي بالاستيفاد ونحوه لم تكن من أنشأه ولو وهب
في الصحة وأقضى في المرض) لغز وارت (ما وهبه يعتبر (من الثلث) اعتبارا بوقت القبض
لأنه وقت تازمه (فاما الأمراض الممتدة كالسيل) في غير حال انتهائه (واليدام وحى الربيع)
وهي التي تأخذ يوما وتذهب يومين وتعود في الربيع (والفالج في دوامه فإن صلب صاحبها
صاحب فراش فهي مخوفة ولا) بأن لم يصبر صاحبها صاحب فراش (فقطا) كصعب والحرم
أن صار صاحب فراش فكيف خوف) أي كالمريض مرضا مخوفا (ومن كان بين الصفتين عند
الصام حرب هو فيه) واختلطت الطائفتان للقتال سواء كانتا متفتنتين في الدين أولا
خوف التلف (وكانت كل واحدة منهما) أي من الطائفتين (مكاشفة لأخرى أو) كانت
(أحدهما مقهورا وهو منها ففكر في مخوف) لأن وقع التلف هنا كقوع المريض أو أكثر
فوجب أن يلحق به (فأما) من كان من (القاهرة) تبدل ظهورها أو كان (من إحدى الطائفتين
وكل من الطائفتين متميزة) عن الأخرى (لم يختلطوا) للحرب (وبينهم سارى سهام أولا
فليس) حاله (بمتركة مرض مخوف) لأنه لا يتوقع التلف قريبا (ومن كان في لغة العهره
هيما) أي ثوراته بهبوب الريح الماصف فكيف مرض مخوف لأن الله تعالى وصف هذه
الحالة شدة الخوف بقوله وظنوا أنهم أحيط بهم (أو قدم لقتل قصاصا أو غيره) فكيف مرض
مخوف وأولى لظهور التلف وقربه (أو أمره عند من عاهد القتل) فكيف مرض مخوف لأنه يترقبه
وإن لم تكن عاهد القتل فطبايا كصعب (أو حامل عند مخاض) أي طلق (حتى تجوس
نفسها هم أو أو) كان الطلق (بمسط تام الحلق) فكيف مرض مخوف للخوف الشديد
(بمخلاف المضغة) إذا وضعتا طباياها كطبايا الصبي (إلا أن يكون ثم مرض أو لم) قاله في
العتي طبايا هالد كالمريض المرض الخوف (أو جس ليقتل) فكيف مرض مخوف (أو مرج

فصار بمنزلة الوقف على الفقراء
لا يشترط لقبول من ناب أولى
ولا يطل برءاءتهم ولا يفت
على قبوله بخلاف الهبة
والوصية بل والوقف على غير
معين كالغفر لا يشترط له قبول
من ناب أولى (ولا يطل) وقف
على معين (برءه) لقوف فقوبه
ورده وعدمها سواء (وتعني
مصرف الوقف الى الهبة
المعينة) من قبل الواقف له لان
تستلهاه فله هبها وها
فليس له ما للشرع بل يحزن
الوضويعه) ولا الفصل ونحوه
وكذا عكس لانه لو عصب اتباع
تعيينه لم يكن له فائدة وقال
الاجري في الفرس الحس
لا بد منه ولا يجره الانعق
الفرس ولا يثبت أن ربه في
حاجته الا اذا يسر حاله فليكن
رضة لهم او غيلة فليؤد ونحو
ركوبه لطفه وسبقه ولا يجوز
اخراج حصص المجد واسطه
لمتطير حشاة أو غيره
(و) وقف (منقطع الانشاء)
فقط كوقفه على نفسه او عبده
ثم على ولده ثم الفقراء (بصرف
في الحال الى من يده) فيصرف
لوفه في الحال لما تقدم من ان
وجود من لا يصح الوقف عليه
حكمه من روضة قطع الوسط)
كوقفه على زيد ثم عبده ثم
للساكنين بصرفه بعد انقطاع
من يجوز الوقف عليه (الى من
عبده) فيصرف في المثال بعد
زوالها كصكين لاننا سمعنا
الوقف مع ذكر من لا يجوز الوقف
عليه فقد افترناه لنذكر التصحيح
مع اعتبار (و) بصرف منقطع
لآخر) كذا زيد ثم على عمرو ثم عبده او الكيسة (بعدم يجوز الوقف عليه) الى ورثته حين الانقطاع نسباً على قدر ثلثهم

بوجاهه جميعاً ثبات عقله فكبرض مخوف) لان مرضي الله عنه لما جرح سقاء الطبيب
لمناخرج من جرحه فقال له الطبيب اهدالي الناس فهداهم ووصى فانفق الصيانة
على قبول هذه وصيته وعلى مرضي الله عنه بعد ضرب ابن ملجم اوصى ومرضه في حكم
بطلان قوله ومع عدم ثبات عقله لاحي لطفته بل ولا لكلاه (سكن من نبح) كبت
أراست شوه وهي أمه ما ولاخرها فقط (من غير الهبة) كبت) فلا يعتد بكلامه قاله الموفى
في فتاويه ان جرحه شوه ولم تعين مات ولده ورثته وان ائنت فالظاهر رثه لان الموت
زعموا النفس وخروج الروح ولم يولد لان الطفل يروى وورث ميرداست له وان
كار لا يدل على حياة أثبت من حياته هذا قال في المروغ وظاهره ان الشيخ ان من ذل ليس
كبت مع بقائه وحس (ولو على جميع عتي عبد) على صفة كقدوم بدأ وتزول مطر ونحوه
(ووجد شرطه) أي اعطى العتي عليه (فمرضه) الخوف (ولو) كان وجوده (بغير اختياره
(في حق المبدع) بغير (من ثلثه) اعتبار الوقت وحود الصفة لانه وقت تفوق العتي (وان
اختلاف الورثة ومسايب العطية هل اعطى في الصفة) فتكون من رأس المال (أو) اعطى
في (المرض) فتمت من ثلثه (في القول) قولهم نقله عن الفرع في شرح التتمى وقال نقله
مهنا في العتي ذكره ما خاله عليه وجرم به في المبدع ومثله العتي في قصاص السنين
وقال الحارثي اذا اختلف الوراث اعطى هل المرض مخوف أم لا فالقول بقول المعطي اذا اختلف
هدم الخلاف وعلى الوراث الستة انتهى فثلاثة أولى (وان كانت) العطية (في رأس الشهر
واختافا) أي الوراث المعطى (فمرضه) المعطى (في) أي في رأس الشهر (فقول المأطى)
بفتح الطاء ان المعطى سهره كان معها الا الاصل هدم المرض (وان تجزئ الثلث من
التبرعات المخرجة يدى بالاول فالأول منها) لان السابق استحق الثلث قبل سقط عبا عبده
والتبرع ازال الثلث فالحاصل واجب بغير عرض واختارز المخرجة عن الوصية بالتبرع (ولو
كان فيها) أي التبرعات (عتق) فهو كثير من التبرعات وعنه يقدم عتي (فان تساوت)
التبرعات المخرجة (بان وقعت دفع واحدة) يوافق الثلث هبها ولم يقبضها الورثة (فتم الثلث
بين الجميع بالخصص) لانهم تساووا في الاستحقاق فيقسم بينهم على قدر حقوقهم كغيرها
الخصص قال في العتي فان كانت كلها عتقا أقر غنايتهم فكلها العتي كله في بعضهم حديث
عمران بن حصين ولان التقيد بالعتي تكيل الاحكام بخلاف غيره وتنه للمخارفي وغيره (وانا
قال المريض) مرض الموت الخوف (ان اعنت سعدا فبصرف ثم اعنت) المريض (سعدا
عتق سعدا ثم جرح من الثلث) لوجود الصفة (وان لم يخرج) من الثلث (الا سعدا) حتى
سعدا وحده لم يشرع بينهما (لسبق عتي سعدا) ولو رقب سعدا لغير الثلث من) فقه) كله
فات اعناق سعدا) لعدم وجود شرطه (وان بقي من الثلث بعد اعناق سعدا) عتي به بعض
المعد عتي تمام الثلث منه) أي من سعدا لو حو شرط عتقه (وان قال) المريض (ان اعنت
سعدا فبصرف ثم جرح من الثلث) لسبق عتي سعدا ولو لم يخرج من الثلث الا احداهم عتي سعدا وحده
لما تقدم (وان خرج من الثلث اثنان أو) خرج (واحد) بعض آخر عتي سعدا) لما تقدم
(واخرج من سعدا ومخرج فبماقي من الثلث) لا يقع عتقه ما معان غيرة قدم لواحد على آخر
(ولو جرح من الثلث اثنان أو بعض الثالث) عتي سعدا كما لا يلا بقرعة لما تقدم (اقرعنا
بينهما) أي بين سعدا ومخرج (لتكيل الحرية في احدىهما وحصول التمتع في الآخر) لما
تقدم (وان قال) المريض (ان اعنت سعدا فبصرف ثم جرح من الثلث) لسبق عتي سعدا
ان اعنت سعدا) فبصرف ثم جرح من الثلث عتي فالحكم سواء) فيما تقدم من غير فرق بينه

ورثته (لأن مقتضى الوقف
أن لا يدخل على مقتضى ولا
يعتبر تركه ذكر مصرفه لأن
الاطلاق إذا كان له عرف مع
وجعل عليه وعرف المصروف
هنا أولى الجهات وهو ورثته
أحق الناس يعرفه كانه بينهم
لمصرفه بخلاف ما إذا عين جهة
بأطلة كالمسكنة ولم يذكر
قبلها ولا بعده جهة فصح أن
الاطلاق فيه مصروف يرتحل
القف من المانع منه بخلاف
تعيينا (نسبا) ألا ولا نكاحا
على قدراتهم من الواقف
(وقفا) عليهم فلا يمكن نقل
الملك فبقوته وعظم منة
الوقف وأن لم يبين له مصرفا
خلاها في الاقتناع (وبق
المجب بهم) أي ورثة الواقف
(حك) بكونه في (أرت) قاله
القاضي لأنه سمع ابن الثالث
وله السابق ولا يخ من الامم
الآن قلب السندس وله ما في
وإن كان جدواً فخا به وإن كان
أخوه ما نفي به الأخوان كان
هم وابن عمه انقذه الم فإن
هنمو أي ورثة الواقف نسبا
(فهو) (لقفره أو الماسا كن)
وقعا عليهم لأن القصد بالوقف
الثواب ليلاري على وجهه
للدوام وأما تقدم الأقارب على
المساكن لكونهم أولى فالملك
يكون فائسا كمن أهل لذلك
(نفسه) أي الإمام أحمد
بصرف (فصالح المسلمين)
ليرجع إلى بيت المال (ومضى
انقطعت الجهة) الموقوف عليها
(والواقف يرجع إليه وقفا)
أي متى قلنا يرجع إلى آداب الواقف وقتلوا كان الواقف حيار يرجع إليه وقتلوا كذا الوقف

عق من مدشر لم يعلق سعيد وحده أو مع غيره (ولو رقب بعض سعد فأت شرط عتقهما فإن
كان الشرط في العتق والاعتاق) أي وجود الصفة (في المرض فالحكم على ما ذكرناه)
اعتبار الوقت الاعتاق (وإن قال) مريض (أن تزوجت بعدى فوقف وج في مرضها كثر
من مهر المثل قاله يادة محابة فتنصير من الثلث) لما تقدم (فإن لم يخرج من الثلث إلا الحياه
أو البسطة قدمت المحابة) نسبها إن لم تزل المرأه أو وج المانع أمان ورثته فصلي المنهب
فتبين أن المحابة تأتمت الآن بحزم الورثة فبينت تقدم المعلق للورثه من غير توقف على
أجله فيكون سابقا له الحارفي والشارح (وإن اجتمعت عطية ووصية ووثائق الثلث عنهم ولم
يخرج) الورثة (جميعها قدمت العطية) لأن العطية لازمة في حق المريض فقدمت على الوصية
كمطلة الصفة (ولو قضى مريض بعض غرامه) أي به (صح) القضاء (ولم يكن لبقية الغرامه
الاعتراض عليه) لأنه تصرف من جائز التصرف في محله وليس يتبرع (ولم يزاحم المقتضى
المباقون من الغرامه) (ولو لم تنف تركته بقية الذون) لأنه أدى وأجابه عليه كالأدب المبيع
(ومال المريض في مرضه من حق لا يمكن دفعه أو إسقاطه كإرش جنايته عهده) وإرش جنايته
(وما عاوض عليه بن المثل) سبعا أو شره أو جارة وبشرها (ولو مع وارث) فمن رأس المال لأنه
لا تبرع فيها ولا تهمه (وما يتعين أناس عتله) عادة (فمن رأس المال) لأنه سدر في ثمن المثل
لوقوع التعارف (ولا يبطل تبرعه) أم المريض (بأقراره بعده) أي التبرع (بدن) لأن
الحق ثبت بالتبرع في الظاهر (ولو حالي) المريض (وارثه بطلق) تصرفاته (قد ردوا) أي
المحابة (أن لم تجز الورثة) لأن المحابة كالوصية وهي وارثه بأطلة فكفنا المحابة (وصحت في
غيرها) وهو ما لا محابة فيه (بخطه) لأن المانع من بيع المحابة هو ما عاقده فقصلي
هذا الويلع شأنا نصف منه فله نصفه جميع الأمن لأنه تبرع له بنصف الثمن فبطل التصرف
فيما تبرع به (ولشترى الفسخ) لأن الصفة تبعت في حقه فتبرع له ذلك بدفع المصروف
فصح وطبق قدر المحابة أو طلب المضاهة الكل وتكفي حتى الورثة من الثمن لم يكن له ذلك
(وإن كان له) أي الوارث المحابي (شفيع فله) أي الشفيع (أخذه) أي الشفيع الذي وقت
فيه المحابة لأن الشفيع يجب بالبيع الصحيح وقد وجد (فإن أخذه) الشفيع (فلا خيار
لشترى) زوال الضرر عنه لأنه لو فسخ البيع رجع بالثمن وقد حصل له من الشفيع
(ولو باع المريض أحبنا) بقضاء (ولم يله) أي غنمه (وله) أي الأجنبي (شفيع وارث أخذه)
لما تقدم (أن لم يكن حيلة) على محابة الوارث فإن كان كذلك لم يصح لأن الوسائل لحاكم
المقاصد وقوله (لأن المحابة لتسره) أي الوارث متعلق بما خذها له أنه عتله كالأوصى
لغيره وارثه ولأنه انما عينت مهاي في حق الوارث لما فهم من التهمة من إصالح المال إلى بعض الورثة
المنهي عنه شرها وهذا مدوم فيما إذا أخلفا لشفيع وارث أم المريض نفسه وحالي الساخر وأراد
كان أو غيره مع مجازا بخلاف عهدهم به (ويستأثر الثلث هذا الموت) لأن العطية معتبرة
بالوصية والثلث في الوصية معتبر بالموت لأنه وقتان وهو ما قولوا له ودعا فكذلك في العطية
(فلا عتق) مريض (هذا لا عتق فيه ثم ملك) المريض (مألا يخرج) العبد (من ذاته) نسبها أنه
عق له (لأنه وجوه من الثلث عند الموت) (وإن صار عليه) أي المريض (دين يستغرقه) أي
العبد (لأن مقتضى منه شيء) لأن الدين مقدم على الوصية فوالعتق في المرض في منها ما كان مات
قبل سبب دعاهم أو قاله في المبدع

(فمفسل) حكم العطية في مرض الموت حكم الوصية في أشياء كما تقدم منها أنه يقف تقوذا
على خروجهما من الثلث أو أحازة لورثة ومنها أنها لا تقع لوارث الإجازة لورثة ومنها

أن قضيتها بأحد من فضيلة الصدقة ومنها أنها تراحم في الثلث إذا وقعت دفعة واحدة
 كترامح الوصايا ومنها أن خروجهما من الثلث يعتبر حال الموت لا قبله ولا بعده (وتفارق
 العطية في المرض (الوصية في أر بة أشباه أسدها أن بدأ بالاولى والأول منها) (وقوعها لازمة
 (والوصية يسري بين متقدمها ومتأخرها) لأنها تترع بعد الموت فوجدت دفعة واحدة (الثاني
 لا يصح (الزوج في العطية) بعد التقبض لأنها لازمة في حق المعطى ولو كثر وتواضع من
 التبرع بانه على الثلث على الورثة (بخلاف الوصية) فإنه على الزوجين إلا أن التبرع
 فيها شرط الموت قبل الموت ولو جده في كاهنه قبل القبول (الثالث يعتبر قوله للعطية
 عند وجودها) لأنها تخليق في الحال (والوصية بخلافه) فإنها تخليق بعد الموت فلا تعتبر عند
 وجوده (الرابع أن الملك يثبت في العطية من حينها) بشرطها لأنها إن كانت صدقة فتقتضيها
 عليك الموهوب في الحال كعطية الصدقة وكذا إن كانت حياة أو اعتاقا (ويكون) الملك
 (مراعى) لا أن لا تصح له موهوم من الموت أم لا ولا قبله بل يستفيد المأوى بتلفه من ماله
 فتوقفتنا لنعلم عاقبة أمره لنعمل به حال في الاختيار إذ ذكر القاضي أن الموهوب له يقبض
 الحبسة ويتصرف فيها مع كونها موقوفة على الأجازة وهذا أضعف والذي ينبغي أن تسليم
 الموهوب إلى الموهوب له بذهب حيث يشاء وأرساله العبد المعنى أو إرساله الخاضع ليهوز
 بل لا بد أن يوقف أمر التبرعات على وجهه يتصالح الوارث من ردها بعد الموت إذا شاء (فإذا
 خرجت) العطية (من ثلثه عند موت تيمناه) أي الملك (كان ثابتا من حينه) أي الإعطاء
 لأن الماتع من ثبوته كونه ثابتا على الثلث وقد تبين خلافه (فلو اعتق) رقيقا في مرضه (أو
 وهب رقيقا) لغروا ورثة (في مرضه فكسب) الرقيق (ثم ما سدد من خرج) الرقيق (من الثلث
 كان كسبه له أن كان معقلا) لا أن يتسلمه بتم من حين التقبض (و) كان كسب الرقيق (الموهوب
 له أن كان موهوبا) لأن المكسب تابع لملك الرقبة (وأن خرج بعضه من الثلث (فلهما) أي
 المعقن والموهوب له (من كسبه بقدره) أي بقدر ذلك البعض الخارج من الثلث (فلو اعتق
 عبدا لأماله (سواء فكسب) العبد (مثل فني قبل موت سيده فقد عتق منه شيء ولم يمس كسبه
 شيء) لأن المكسب يقع ما يتفاد في العطية دون غيره فيلزم المورث أن العبد من كسبه بقدر
 ما عتق وبما له سيده ثم التركة تنقسم حصص الرقبة لأن حصصه العتق ملك لمسيح به المرفلا
 تدخل في التركة وإذا انتسعت التركة أفضت الحريه فترجع حصصها من المكسب ومن ضرورة
 هذا نقصان حصص التركة من المكسب فتنتقص الحريه فتدور بدله على نقصانه ونقصانه
 على زيادته واستخراج المقصود أنفكاك المورث طرق حسابية انتصرا للمستف من ماله
 طريق المير فتقرر عتق من العبد شيء له من كسبه شيء (ولو رثة سيده شيئا) فنصار العبد
 وكسبه نصفين (لأن العبد لا استحق بتمه شيئا وبكسبه شيئا كان له في المير شيئا من ولورثة
 شيئا (فتبقى منه نصفه له نصف كسبه) غير محسوب عليه لأنه استحقه بتمه المير لا من
 جهة سيده (ولورثة نصفهما) وذلك شيئا ما عتق (فلو كان العبد يباي عشرة فكسب قبل
 الوفاة شيئا) عشرة (عتق منه شيء وله من المكسب شيء ولورثة شيئا) فيعتق نصفه وبأخذ
 خمسة (لأنه عليه (ولورثة نصفه) أي العبد (وخمسة) من كسبه وذلك شيئا ما عتق (وأن
 كسبه مثل قيمته صار له) من كسبه (شأن ر وعق منه شيء ولورثة شيئا) فيعتق منه ثلاثة
 أعشاره وله ثلاثة أعشار من كسبه (والباقي) شعور من كسبه (لورثة) وأن كسب ثلاثة
 أمثال قيمته فقد عتق منه شيء وله ثلاثة أمثاله من كسبه ولو رثة شيئا فيعتق منه ثلاثة وله
 ثلثا كسبه ولورثة الباقي (وأن كسب نصف قيمته عتق منه شيء له نصف شيء من كسبه ولورثة

أولاده من غير تركه والاب
 الواقف حتى رجع إليه نصيبه
 لانه أقرب الناس إليه (ويجوز
 في وقف) (بمصر وسط فقط) أي
 دون الاستدلال والترك ولو وقف
 داره على عبده ثم على غيره
 على الكسبة (بالاعتبار بن)
 فيصرف في الحال لزم بدو بعده
 إلى ورثة الواقف نسبا لما تقدم
 (وعلى ك) أي الوقف (موقوف
 عليه) إذا كان معنات الوقف
 يجب تقبل الملك عن الواقف ولم
 يخرج عن الناحية فوجب أن
 ينقل الملك إليه كاهنه والبيع
 ولو كان الوقف عليك كاهنه
 الحرة لما كان لازما وما زال
 ملك الواقف عنه كاهنه
 وبإقراره العتق فإنه يخرج
 الموقوف من الناحية ولما نتج
 التصرف في الرقبة لا عتق الملك
 تام الولد (ينظر فيه) أي
 الوقف (هو) أي الموقوف
 عليه أن كان مكفارا شيئا (أو
 وليه) أن كان محمدا وعليه
 كالطلق (و يملك) موقوف
 عليه من أرض غصبت
 وزرعت (زرع غاصب) بنفقه
 وهي مثل بذر ومعرض لواقع
 كمالك الأرض الطلق
 (ولزمه) أي الموقوف عليه
 (أرض غاصب) أي الموقوف
 أن كان قنابلي كان يلزم سيده
 الإمام الولد أو أمه وبغية باطل
 الأمر من أرض الجباية أو
 قيمته وكذا لو جنى عبد أبو جب
 المال أو غصا على الجباية عليه
 (و) يلزم موقفا ما به (نظرية)
 أي الفن الموقوف وكذا لو اشترى
 (و) يلزم موقفا ما به (زكاة) أو

يعلم من غلة الوقف تلحقه الوقف فان القطر فحجب بقوله واحد التمام التصرف فيه كالميراث

شيئين فالجميع ثلاثة أشياء ونصف أسطها تكن سبعة له ثلاثة أسباعها (فيعتق منه ثلاثة أسباعه وله ثلاثة أسباع كسبه والباقي) أربعة أسباعه وأربعة أسباع كسبه (لأورثته وإن كان) العبد (مهوراً بالإنسان فله) أي المهور به (من المبدد بقدر ما عتق منه) في المسائل السابقة (ويقدر من كسبه) لأن الكسب يتبع الملك ولو كانت قيمته مائة وكسبه تسعة فاجل لمن كل دينار شيئاً فقد عتق منه مائتي درهم من كسبه تسعة أشياء ولهم مائتا شئ فعتق منه مائة جزء تسعة أجزاء من ثلث مائة وتسعة وأربعين كسبه مثيل ذلك ولهم مائتا درهم من نفسه ومائتا درهم من كسبه فإن كان على السيد دين يستغرق قيمته وقيمه كسبه صرف من العبد ومن كسبه ما يقتضي منه الدين وما بقي منها يتقسم على ما تعلق في العبد الكامل وكسبه (وإن اعتق حرة فيمروطها بشكاح أو غيره) كشبهة (ومهر مثله أنصف قيمتها أكمل أو كسب نصف قيمتها) لأن مهرها النساء كسب لهن (يعتق منها ثلاثة أسباعها أسباعها على كل حال غيرها) ولأولادها عليه لأحد قالة في المبدع وتلقه الحارثي عن بعض الأصحاب ولم يسمه (رسماً) يعقنان (باعتاق النوق) قال في المبدع وفي التشبيه نظر من حيث أن الكسب يزدهم ملك السيد وذلك يقتضي الزيادة في العتق والمهر يتقصده وذلك يقتضي نقصان العتق ونقله الحارثي عن بعض متأخري الأصحاب قال وهو كما قال (ولو وهبها) المريس (لمريض آخر مال له) فوهبها الثاني للأول (وما تاه) صحت هبة الأول في شئ وعاد إليه الهبة الثانية بثلاثة مئتي ليرة الأخر ثلث مئتي وللأول (أي ورثته) شيئاً (فأضر بها في ثلاثة ليرة) ولأول الكسب ثلث مائة أشياء بعدل (الامة الموهوبة) (فلهم) أي ورثته الأول (ثلاثة) أو بأعها (مئة) ورثته الثاني (بها) شيئاً (وإن شئت قلت المبدع من ثلاثة لأن الهبة صحت في ثلث المال وهبة الثاني صحت في ثلث الثلث فتكون من ثلاثة أضر بها في أصل المثلة تكن تسعة أسقط السهم الذي صحت فيه الهبة الثانية بقيت المسئلة من غمانية (ولو باع من بصر فقير الأعلك غيره بساوي ثلاثين بغير بساوي غيره بوهما) أي القهريان من (جنس واحد) يحتاج إلى تصحيح البيع في جزء منه مع أنقص من الرأيا) لكونه يحرم التفاضل بينهما (فأعطا) عشرة (قيمة الردي) من ثلاثين قيمة (الجيد) ثم أنسب الثلث إلى الباقي وهو عشرة من عشرين فحده فأنصفها بصح البيع في نصف الجيد بنصف الردي) لأن ذلك مقابلة بعض المبيع بقسطه من الثمن عند تدمر وأخذ جميعه بجميع الثمن أشبه ما لو اشترى ملعتين بثلث فأنصف المبيع في أحدهما عيب أو غيره (ويعطى) (البيع) (فيما بقي) لا تنفاهما اقتضى العصة ولم يصح في الجيد بقيمة الردي ويعطى في غيره (حذراً من ربا الفضل) لكونه يسع ثلث الجيد بكل الردي وذلك ربا (ولاشئ) لشترى سوى النسيان) لشترى في الصفقة (وإن شئت في عملها) أي عمل الأخيرة (فأنسب ثلث الآخر) وهو ثلاثون وثلاثة عشرة فأنسب (من المحاباة) وهي عشرون تكن النصف (فيصح البيع فيها بالنسيئة) وهو أن أنصف الجيد بنصف الردي (وإن شئت فأضر بها ما حاباه) به وهو عشرون (في ثلاثة) يخرج الثلث (يلخص من ثم أنسب قيمة الجيد) ثلاثين (الباقي) فهو نصفه فبصح بيع نصف الجيد بنصف الردي (وإن شئت فقل قدر المحاباة للثلاثين وبخرجهما ثلاثة فبذل لشترى سهمين منه) أي من المخرج وهو ثلاثة (والورثة أربعة) مثلاً ما لشترى (ثم أنسب المخرج) وهو ثلاثة (إلى الكل) وهو الستة فحده (بالنصف) فيصح بيع نصف أحد ما بنصف الآخر (ويعطى) (الجبر) يقال (يصح بيع ثمن من الأعلى بثمن من الأدنى قيمة ثلث شئ من الأعلى فتكون المحاباة ثلثي ثمنه) أي الجيد (فألقاهما) يعني بغير القيمة الثاني شئ بتدليل المحاباة منه وهو ثمن وثلاث شئ فإذا جبرت وقابلت عدل شئين فالثاني نصف فقير) فإن كان للأدنى

وكاله الناضى وابن عقيل وتقدم أيضاً تصباز كافة في غلة شعير وأرض موقوفه على معين بشرطه وبخروج من عين ثم زرع لأنه ملك الموقوف عليه (ويقطع ساقه) أي الموقوف على معين (ولا يتزوج) موقوف عليه أمة (موقوفة عليه) لأن الملك لا يصح النكاح فإن وقعت عليه زوجته أنفسه النكاح فملك (ولا يطؤها) أي الأمة الموقوفة موقوف عليه لا ملكها ناقص ولا يؤمن جلهما تنتقص أو تنكف وتخرج عن الوقف بأن تفسد أم ولد (وله) أي الموقوف عليه (تزوجها) لملكها (أن لا يشرط) أي بشرطه والقف (غيره) ويجب طلبها (والموقوف عليه أمة) (أخذ مهرها) أن زوجها مهر أو غيره (ولو) كان المهر (وطه شبهة) لأنه بدل المتعة وهو يستحقه كالآخر والصرف والقبض والتمتع وسواء كان الواقف الواقف أو غيره وهذه كلها لواقف التصديق عليه على كذا التنقيح عليه وثاني (وولدها) أي الموقوفة (من) وطه شبهة (م) ولو كان الواقف رقيقاً ان اشتمت عليه من ولد منها سحر لا تغلقه من بته وعلى الواقف قيمته) أي الولد لثمنه بتمرة باعتقاد سحر بته بوجهه ديا (نصرف) نذته (في) شره (مثله) يكون وقفاً لكانه (و) ولدها (من) زوج أو زواوجه) تبعاً لامة كام الولد وكسبه ما يقتضي تلامه في شرحه هبة اشتراط الزوج

الموقوف عليه من الموقوفة (حر) الشبهة (وعليه قبلته) أي الولد يوم وضعها لتعرف به رقه على من يؤول إليه الوقت بمسده (تصرف في مثله) لأنها بدله (وتنقضي) المولادة هي من وقف عليه (عونه) لأنها صارت أمه لولده تولد تامنه وهو والكملا (وتجب قيمته في تركته) لأنه أنفقها على من بعده من العطلون (بشترى بها) أي بشترى بمثلها (و) بشترى (بقيمتها) حيث يتلفها (أو) تلف (بعضها بمثلها) يكون وقفا مكانها (أو) بشترى بمثلها (شخص) من أمه أن تعذر شراء أمه كاملة (بصر) ما بشترى بالقيمة أو بعضها (وقفا بالشراء) ليغيره على العطلن الثاني ما فاقهم (ولا يصح عتي) رقيق (موقوف) بحال لتعلق حق من يؤول إليه الوقت به (ولأن الوقت عقد لازم لا يمكن إبطاله أو بطلان بنقضه عتيه إبطاله وإن كان بعينه غير موقوف فاعتقه مالكه صح فيه ولم يضر إلى البعض الموقوف لأنه إذا لم ينعني بالمسألة فليس إلا يعنى بالسراة أولى (وإن قطع) جزء من رقيق موقوف عدوانا (فله) أي الرقيق (القود) لأنه لا يشترك فيه غيره (وإن هذا) أي الرقيق الموقوف عن القود أو كان القطع لا وجب عدوانا (فأرضه) (بصرف) (في مثله) أي الجني عليه أن أمكن ولا يشترى بشخص من مثله لا يبدل عن بعض الوقت فوجبان يرد في مثله (وإن قسمل) رقيق موقوف (ولو) كان قتله (عدا) خصما من مكافئ له (أو) الواجب بملك (قيمتها) دون التماس لأن الموقوف عليه لا يختص به بل

يساوي عشرين صحت في جميع الجسد بجميع الردي سواء كان الأدنى يساوي خمسة عشر فأعمل على ما تقدم يصح عتي الجسد بثلثي الردي ويعدل لهما عداه (فلو لم ينعني إلى الرأيا كما هو عليه يساوي ثلاثين لاعتبر به بشرطه ولم يجز الورثة) العداية (مع بيع ثلثه) أي العبد (بالشركة) والثلثان ثمانية فريد الأسبتي نصفهما وهو عشرة وأربعة عشر بالمهايا أو أن كانتا للمهايا مع وارت مع البيع في ثلثه أي العبد ما عشرة (وللعاداة) حيث لم يجز الورثة (ولهما) أي الأبني والوارث (فمعه) أي البيع لتفريق الصفقة (وإذا أنقص إلى أقله زيادة أو) أقصى إلى (ر) بأفضل فكالسئلة الأولى) فلو أسلف عشرة في كر حنطة ثم أقاله في مرضه وقيمتها ثلاثون صحت في نصفه خمسة وعطت فيما بقي لثلاثين نصفي صحتها أكثر من ذلك إلى الأقل في السلم بزيادة إلا أن يصحكون وارتنا (وقدم في الفروع وغيره في المسئلة الأولى) وهي ما ذابا على المريض فقصر يساوي ثلاثين بقدر يساوي عشرة (إنه) أي المشتري (ثلثه) أي الجسد (بالشركة) لثلاثين بالمهايا لتسبها من قيمته فبصح بقدر التسبها وان صدق) مريض (أمره عشرة لأمال له غير ما صدق بمثلها خمسة فبانت قبله ثم مات) فينقلها الدور (و) يقول (لها بالصدائق خمسة) وهي مهر مثلها (وثنى بالمهايا رجح إليه نصف ذلك) ارتنا (عوتها) أن لم يكن لها ولد (صار له سبعة ونصف) لا نصف شيء لأنه كان ثلث خمسة الأشيا وورث الثلثين ونصفا ونصف شيء (بمعدل شئين) لأنه مثلا ما استحقته المرأة بالمهايا وذلك شيء (أجرها بنصف شيء) ليعلم (وأي) أي زاد على الشئين نصف شيء ليقابل ذلك النصف السراة أي في سبعة ونصف بمعدل شئين ونصفا (يخرج التثني ثلاثة فلو ورثته ستة) لأنهم شئين (ولو ورثتها أربعة) لأنه كان لها خمسة شيء وذلك ثمانية رجح إلى ورثته نصفها وهي أربعة والطريق في هذا أن تنظر ما بقي في دورة الزوج الخمسة هو الشيء الذي صحت للمهايا به وذلك لأنه بعد ما لم يعدل شئين ونصفا والشيء هو خمسها وان شئت أعطت خمسة فاعتدت نصف ما بقي (وإن مات قبلها ورثته) لأنها زوجته (ومعطت للمهايا) لأنها لوارث فلا تصح أن تأخذها ما بقي (وإن مات قبلها ورثته) لعدم الأثر (ولو وجبها) أي وجب المريض زوجته (كل ماله فانت قبله) ثم مات (فلو ورثته أربعة) أحاسيس ولو ورثتها خمسة) وطريق ذلك يلجأ إلى أن تقول صحت الحصة في شيء واحد إليه نصفه بالآثر يبقى لو رثنا المال كله لا نصف شيء بثلثي شئين فأنما لجبرت وقابلت خرج الشيء خمس المال وهو ما صحت فيه الحصة ففصل ورثته أربعة أحاسيس ولم يصحبها خمسة (ويأتي في الخلع ثمرة أن شأنا الله تعالى (وللمريض ليس التامه وكل الطبعين لمهايا) لأن حق وارثه لم يمتلئ بغيره (وإن فعله لتقويت الوقت من ذلك) لأنه لا يستدرك كالتألف قال في الاختيار أن رد هو الرأبض فيما خرج من العادة ينبغي أن يستمر في الثلث

فصل لملك في قيمته (إن عدا فارق في مرضه) كان (أعتقه في صحته) عتي من رأس ماله (أو ملك) المريض (من يعتي عليه) كما هو عتيه (جهة أو وصية عتي من رأس ماله) لأنه لا يخرج عتيه إذا تبرع بالمال أو أعطاه أو اتلف أو اتسبأ إليه وهذا ليس بواحد منها والعتي ليس من فعله ولا يتوقف على اشتراة وهو كالحقوق التي تلزم بالضرع وقبول الحبة ونحوها ليس بطاعة ولا تألف لئلا يوافقه وتحويل الشيء تلف تفصيله فاشبهه قبله لئلا لا يملك مستغلة فارق الشراء فانه تخصيص لماله في ثلثه (وورث) لأنه لا مانع من موانع الآثر (فلو اشترى) مريض (أبيه) ونحوه (مخمس مائة) هو (يساوي المائة بالمهايا) الحاصلة للرئيس من البايع وهو خمسمائة (من رأس ماله) أي فلا يجنس بها في التركة ولا يعاين

و بحسب الذم من ثلثه وكذا ثمن كل من يعتق عليه لانه عتق في المرض (ولو اشترى مريض
(من) أي غريمه الذي ان مات (يعتق على وارثه) كريض ورثه ان عم له و جد ابا من عمه
بما عفا شره (صح) انشره (وعتق عليه وارثه) أحبه عند موت المشتري (وان در) مريض
(ان عمه) أو ابن عمه أو غيره (عتق) عتقه (ولو برث) لأن الارث شرطه المحرمه ولم ينسقه فلم
يكن أهلا للارث (ولو قال انتم سواي) تمامت السيد (عتق و ورث) لسبق الحريمه
الارث (وليس عتقه وصيه له) أي فلا يتوقف على اجازة الورثة لانه حال العتق غير وارث وانما
يكون وارثا بعد نفوذه (ولو اشترى) مريض (من يعتق عليه من برث) منه كايه وابن عمه عتق
من الثلث وورث كما تقدم (أو عتق) بمباشرة أو بتطبيق (ابن عمه) ونحوه (في مرضه عتق) ان
نرج (من الثلث وورث) لعدم المانع وتقدم (وان لم يخرج) ثمن من يعتق عليه أو قيمته من
اعتقه (من الثلث عتق منه بقدره) أي وقد ارث الثلث لانه تبرع (و برث بقدر ما قيم من الحريمه)
لما ساقى في ارث البعض فلو اشترى ابا يكل ماله و ترك لثلاثة عتق ثلثا لآب على الميت وله والا
وورث من نفسه ثلثه لانه ثلث سدس باقيها والمرقوق ولا على هذا الجزاء لبقية القيمة الثلثين
تعتق على الابن وله ولا يمولو كان الثمن تسعة ذنان وقيمة ستة قفصا لحصل منه عطينان
عناية البائع بثلث المال وعتق الاب فيضاضا لتقاربته حالان ملك المريض لايه مقارن
المك البائع لنفسه فلما باع ثلث الثلث عناية لآب بثلث عتق به ثلث وعتق براد البائع
دينارين وثلاثا لآب مع الدينارين تركه قوله في شرح المنتهى لأن فيه نظرا لآب بثلثه
المرثثة السدس والباقي لآب على ما تقدم (ولو اشترى) مريض (أهت و تزوجا في مرضه)
الموقوف ثم مات (ورثته) لعدم المانع (و عتق ان خرجت من الثلث وبيع النكاح والا)
بان لم يخرج من الثلث (عتق) منها (قدروه) بطل النكاح) أي تبطل بطلانه لانه نكح بمحض
عقله معناه فبطل ارثها بطلان سببه وهو النكاح (ولو اشترى) في مرضه (وقيته ما مات ثم
تزوجها أو صدقها ما تبين لآب له سواها وهما مهر مثلها مات مع العتق) والنكاح (ولو
تصدق الصدق لثلاثة في بطلان عتقها ثم بطل صدقها) لانه اذا اشغقت الصدق لم
يبق له سوى قيمة الآمنه المقدر بقاؤها لان نفذ العتق في كلها لم يجر عليه فيما دفعه لآب الثلث
واذا بطل العتق في البعض بطل النكاح وبطل الصدق بطل الصدق ولو اشترى ما صدق
المبايعين أحبته وهما مهر مثلها ومات قبل ان يتعد له مال مع الصدق وبطل العتق في
ثاني الآمنه لآب ان خرج من الثلث معتبر بحال الموقوف وحال المول لم يبق له مال وكذا تولعت
لما ثبات قبل موته (وان تبرع) مريض (ثلث حاله ثم اشترى ابا من الثلثين مع الشر) ولم
يعتق) منه شيء لسبق التبرع بالثلث (فادامات) المشتري (عتق) أبوه على الورثان
كأنهما منعتي عليهم) كالاولاد والاخوة لآب لانهم لم يكونا من يعتق عليهم (ولا برث) الاب
من ابنته شيئا لانه لم يعتق في حياته (ومن شرط الارث حريمه الوارث عند الموت

لأن ملكه لا يختص به لعتق
حق البطل الناشي تطلقا لا يهود
ابطالها ولا يبرق قدما استحق هذا
منه بصفه (و) ان تفضل
الموقوف (قودا) بان قتل مكانا
له عند اقفته لولي المتقول قصاصا
(بطل الوقف) كالأموال حنف
آ نفعه (ولا) يبطل الوقف (ان)
قطع عضو منه قصاصا كالوسط
بالعقله (ويقتله) أي الوقف
(كل بطل منهم) عن واقفه
لأنه البطل الذي قبله لأن
الوقف ما دعى على جميع أهله من
حيه من وقف شيئا على اولاده
ثم اولادهم ما تاملوا كان الوقف
على جميع فعله الا ان استحقاق
كل طرفة مشروطة بانقرض
من فوقها (فلما امتنع البطل
الاول) حال استحقاقهم (هن)
الذين مع شاهد) لمسهم الوقف
(لثبوت الوقف) فلان بصددهم
من البطلين ولو قبل استحقاقهم
لوقف (الحلف) مع الشاهد
بالوقف لاثبوت لآب من جملة
الموقوف عليهم (وارش جنابة
وقف على غير معين) كزبني
موقوف على المساكين جن
(حطافا كسبه) أي الجاني لآب
ليس له مسخفي معين يمكن
أصحاب الارش عليه ولتقدير
تعلقه بركة نفسه لكونه لا يمكن
بعضه

كتاب الوصايا

يقال وصي توصيف أو وصي انصاء والاسم الوصية والوصاة والوصاية بفتح الواو وكسرهما
والوصاية بجمع وصيه كضمايا بجمع قضيه وأصله وصاية بضم واو وكسر واء بعد الميم بالياء معزكة
هي لا ما لكلمة ففتحت هذه الحصة المعارضة في الجمع وقلت بالياء ألفا الصرخة وانفتاح
ما قبلها فصار وصايا أحكمها اجتماع الفين بينهما حمزة قبلوها فصار وصايا كاليه المسدع
ولو قبل ان و زنه تعالى وان جمع المعتل خلاف جمع الصحيح لكان حسنا انتهى وهي مأخوذة

المعروف وكذا الإقرار إذا وجد في دفتر وهو من هذا الإمام أحمد انتهى لقوله عليه الصلاة والسلام ما حق امرئ مسلم بيتا للتمين أو وصيته مكتوبة عنده ولم يترك أمرا إذا على الكتابة فدل على الاكتفاء بها واستدل أنصافنا أنه صلى الله عليه وسلم كتب إلى عماله وغيرهم لمزما بالعمل تلك الكتابة وكذلك الخلفاء الراشدين من بعده ولأن الكتابة تنفي عن التصديق في كالاظ قال القاضي في شرح المختصر ثبوت الخط بتوقف على معاناة البينة أو إلحاقه كلفه العمل الكتابة وقال الحارثي وقولنا أحدان كان عرف خطه وكان مشهورا بالخط فبذلك ما يخالف ما قال فإنه أياط الحرك بالمعرفة والشهرة من غير اعتبار لمعاناة فله وهو الأصح أن قال ولا شأن بالتصديق حصوله له في نسبة الخط إليه وذلك موجود حيث يستقر في النفس استقرارا لا تردده فيه وجب الاكتفاء به (ما لم يطر حوجه عنها) أي الوصية فتبطل لأنها جائزة بأق في جوع عنها وإذا لم يطر حوجه عنها عمل بها (وإن تطاولت عدة ونفرت أحوال الموصي مثل أن يوصي في مرض فيرا منه ثم يموت بعد ذلك) أو يقتل لأن الأصل بقاء الوصية أي الموصي على وصيته (وعكسها) أي عكس المسئلة (محمدا) أي الوصية (والاشهاد عليها ولم يعرف أنه خطه) فلا يعمل به (لكن لا يتحقق الخط من خارج عمله) أي بالخط (بإشهاد عليها) مخنومة لانه كتاب لا يعمل الشاهد ما فيه فليحيز أن يشهد عليه كتاب القاضي إلى القاضي (وعكس الوصية الحكم فله لا يجوز) لقاضي الحكم (روى بخط الشاهد) احتياطا للحكم (ولو رأى الحاكم حكمه بخطه تحت خطه ولم يذكر أنه حكم به أو رأى الشاهد شهادته بخطه ولم يذكر أنه شهد به لم يحيز الحكم) أو فافذا الحكم بما وجدته بخطه تحت حكمه (والاشهاد الشهادته بما رأى بخطه) على الصحيح احتياطا والفرق بين ذلك والوصية أنها صرح فيها بصحة الأمر والفرق والفرق بالمعنى والفرق فيما أضاف الساعفة فيها بالخط كالرواية بخلاف الحكم والشهادة (وأي ذلك في باب كتاب القاضي إلى القاضي) (وأي أيضا) أحوال الباب الذي قبله مفعلا (ويسن أن يكتب الموصي وصيته) لأحدث السابق (د) يسن أن (يشهد) الموصي (عليه) بعد أن يسهره ما منه أو تقرأ عليه فصرح بقطعها للتراث (ويصح أن يكتب صدرها هذا الموصي) به (فلان بن فلان) أنه شهد بذلك لاله الله وهداه لشره بله وأن محمدا عبده ورسوله وأن اللجنة حق وأن الناس حق وأن الساعة آتية لا ريب فيها وأن الله يبعث من في القبور وأوصي أهلي أن يتقوا الله ويصلوا ذات بينهم ويطيعوا الله ورسوله أن كانوا مؤمنين وأوصيهم بما أوصي به إبراهيم بنهم ويعقوب بنهم أن الله اصطفى لكم الدين فلا تتبعون إلا ما أنتم مسلمون لما ثبت عن أنس بن مالك قال هكذا قالوا بوضوح خرج به أنصاف سيد بن سمور وفي أوله كانوا يكتبون في صدورهم ما هم بسم الله الرحمن الرحيم هذا ما أوصي

فصل في الوصية ببعض المال ليس واجبة لما قلنا (بل مستحبة) لأنها بر ومعرفة وعن معاذ بن جبل أن النبي صلى الله عليه وسلم قال إن الله تصديق عليه كتب ثلث أموالكم عند وفاتكم زكاة في أحاسنكم ليصلها لكم زكاة في أعمالكم رواه الدارقطني (من ترك خيرا برأه) أي الخير (المال الكثير عرفا) فلا يتقدر بشئ لانه لا يضمن في تقديره (بخمس ماله) روى عن أبي بكر وعلى رضي الله عنهما قال أبو بكر وصيت عباس رضي الله تعالى عن نفسه يعني في قوله تعالى وأعلموا أنما أغنمتم من شئ فإن الله خمسة والرسول (لقرى بفقير لارث) لأن الله تعالى كتب الوصية للوالدين والأقرباء من غير خروج منه الوارثون بقوله عليه الله لاله والسلام الوصية لوارثه وفي سائر الآثار بعلى الوصية لهم وأقل ذلك الاستيعاب ولأن الصدقة عليهم في الحياة أفضل في كذا جسد الموت (فإن كان القريب غنيا فليسكنه وعالم دين ونحوهم) كالغزاة (وتكره)

بعض المتأخرين أو يتوسطه واختار رجوعه إلى ما أوليته (د) يرجع إلى شرط واقف (في عدم إصراره) أي الوقت (أو قدر مده) أي أن يجاز فلو شرط أن لا يترك جازا أو مده كذا عمل به الأئمة الضرورة كما أوصيته في غير موضع (د) يجب الرجوع إلى شرط واقف (في ضمنه) أي الوقت بحسبه لو أحدنا انصف ولآخر الثالث ولا تروى السند وهو كمال الشيخ تنقي الدين والشرط أغلظ الزم الوأجب إذا لم يقض ذلك إلى الاستئصال بالتقصير الشرعي ولا يجوز المحافظة على بعضه من فوات المقصود (د) يرجع إلى شرط واقف (في تقديم بعض أهله) أي الوقت (في قوله وقتت) على زيد وعمر و بكر ويبدأ بالذبح إلى زيدا وقتت (على طاعة كذا أو يسدأ بالأصل وهو) كالأقرب والأولاد والمريض أو الفقير (د) يرجع إليه في (تأخير) وهو (عكس) أي المتقدم كقوله بعلى منهم أولا ما سوى فلان كذا من مفضل فلان فليس لأخرا ما فضل فأن لم يفضل شئ سقط (د) يرجع إلى شرطه في ترتيب كمال استحقاق بطن مرتب على آخر) كمال أولادهم أو أولادهم (أو التقديم) فاما الاستحقاق في آخر على صفة أنه لا مفضل (والا يفضل شئ) سقط والترتيب بعده (أي الاستحقاق مع وجود المتقدم) وكذا يرجع إلى شرطه في جمع وتسوية كوقفت على جميع أولادي بقسم بينهم السوية (د) يرجع إلى شرطه (في إخراج من شاء

الوقت مطلقاً كوقفت على أولادى أدخل من شاهنم وأخرج من شاهنم (أو) أدخله (صفة) كوقفت على أولادى الفسراقو بدخل معهم من اعتق بعد أن آمنهم (لا) بصر شرط (أدخل من شاهنم) غيرهم كوقفت على أولادى وأدخل من شاهنم (كشرطه تفسير شرطه) فلا يصح بظاهاه سوا شرط ذلك لغيره أو لظاهاه بعد لانه شرط بشارى مقتضى الوقت فالسنة كالمو شرط أن لا يتبعه بغيره كإدخال من شاهنم وإخراجه لانه ليس بإخراج الوقوف عليه من الوقت وإعماله الاستحقاق بصفة فكانه جعل له صفاء الوقت إذا انصف بأداء إعطاه ولم يحصل له حافاً انتفتت تلك الصفقة فمورض السنة في السرور والانتصاف فيما إذا شرط ذلك للظاهاه وإظهاره ليس بصفة ذلك الماضى المصنف تبعاً لتبصير (و) يرجع إلى شرط واقفه (في ظاهاه) لأن عمره رجل وقفه إلى ابنته حفصة ثم لم يذو الرضى مسن أهلها (أو) فى (اتفاق عليه) أن كان حيواناً أو أذا خرب بأن يقول بنفى عليه أو بمن من حبه كذا (و) فى (سائر) أى باقى (أحواله) لانه ثبت وقفه فوجب أن ينضم له شرطه (أو) كالمو شرط (أن لا يترق فيه فاسق ولا شريك مقهور ونحوه) كذا بدعة فعمل به (وان خصص) واقف (مقبرة أو

رباطاً أو مدرسة أو) خصص (نامتها) أو أمانة مسجد (بأهل مذهبها أو) بأهل بلد أو بقبيلة فتخصصت بهم غير شرطه (لا)

لوصية (لغيره) أحقر من تركه مالا كثيراً (ان كان له وارث) محتاج كافى المسمى لقوله عليه الصلة وأسلم أن ترك ورثته أغنياء غير من أن تدوم حاله قال ولا يعطاه القريب المحتاج خبر من أعطاه لأجنبي بقى ليرباع الميراث أغنياءهم كان تركهم كعطيتهم إياه فيكون ذلك أفضل من الوصية له لغيره فسمى هذا باختلاف المال باختلاف الورثة في كثيرهم وتلهم وغنياءهم وقترهم (ومن لا وارث له فغرض أو وصية أو رحم يجوز وصيته بكل ماله) روى عن ابن مسعود لا تمنع بحاجة الثلث ثلث الحق الورثة دليل قوله عليه الصلة وأسلم أن لا تمنع تدع ورثته لأغنياء خبر من أن تدوم حاله ثلث لا وارث ينفق المنع لانتفاء عاقبه (المومات وترك تزوجاً أو زوجة لأخيه) كان قد (أوصى بجميع ماله) زيد (ورد) الوصية أحد الزوجين (بطلت) الوصية (في قدر فرضه من الثلثين) فان كان الراد زوجاً طالت في الثلث لأن له نصف الثلثين وإن كان زوجة بطلت في الثلثين لأن له نصف الثلثين (فيأخذ الوصى ثلث الثلث) لأنه لا يترقب على إجازة (ثم يأخذ أحد الزوجين فرضه من الباقي وهو الثلثان فبأخذ ربعهما) وهو سدس (ان كان) الراد (زوجاً ونصفهما) ومثلث (ان كان) الراد (زوجاً) يأخذ الوصى له الساقب من الثلثين لأن الزوجين لا يران عليهما فبأخذ أحدان من المال أكثر من فرضهما (ولو أوصى أحد الزوجين لأخيه كاهل ليس له) أى الوصى (وارث غيره) أخذ الوصى له (لئلا كاهل وارث الوصية) لما تقدم (وتحرم الوصية على الأصح من المذهب نص عليه قاله في الانصاف) وقيل تركه قال في الانصاف (وهو الأول) ولو دل بالاحسان لكان له وجه (اختاره جوع) وزوجه في النهر وتواهدا به والمذهب ومسرك الذهب والمستوعب والطلاقة والرعاية الصغرى والمأوى الصغير والظلم وغيرهم (على من له وارث غير أحد الزوجين زيادة على الثلث لأجنبي وبشرى) مطلقاً (وارث) ولو وجد في صحة الوصى أو مرضه لقوله عليه الصلة وأسلم قال الوصى بمالى كله قال لا قال فالشرط قال لا قال الثلث قال الثلث كثير إن كان تدور ثلث أغنياء خبر من أن تدوم حاله يتسكفون الناس متفق عليه وقوله عليه الصلة وأسلم أن لا يعطى كل إذى حق حقه ولو وصية لوارث ورأه الحمد للأناشئ (وتصح) هذه الوصية المحرمة (وتنفق على إجازة الورثة) لحديث بن عباس مرفوعاً لا يجوز وصية لوارث إلا أن يشاء الوارثون وعمر بن شبيب عن أبيه عن جعفر بنوعاً الوصية لوارث إلا أن يجبر الورثة وإجماع الدارقطى والاستثناء من التقي إثبات فيكون ذلك دليلاً على صحة الوصية عند الإجازة ولو خلا عن الاستثناء فغناه الوصية نافذة أو لازمة وما أشبه ذلك وهذا لحديث خصمان لما تقدم من العمولان المنع من ذلك انما هو لحق الورثة فاذا أوصى باصة طامسقط (الأناشئ) وقفت شدة على بعض الورثة فيجوز وتقدم في الما قبله وأداسقط) مريض (عن ورثته ديناً) فكوصية (أو أوصى بقضائه) أى قضائه عن ورثته (أراد سقطت المراهمة فبقاها عن زوجها) مكوصية (أو تعاض جناية موجبه المال) في مرضه المحرف (فك الوصية) يترقب على إجازة باقى الورثة لأنه يترقب على المرض فهو كالطريقه (وان أوصى لورثته) بالثلث فيأدون (مع) ذلك لأهله وصية لتبر وارث (فان قصد بذلك نفع الوارث لم يجز فيما بينهم بين الله) لأن الوسائل لحاكم المقاصد وقته من حكم ما تقدم (وتصح وصية) من صح وترضى (تلك وارث معين) من المال (بقدر ارثه) ولم يجز لورثته كرجل خلف ابنو بنتار) خلف (عبداه مائة وأمة بنتها) تحسن فوصى له (به) لأن لا ينال بعد (د) وصى (لها) أى بالثمن لا لامة فيصح لأن حق الوارث في القدر لا في العيب بل ليس بالمعارض المرض بعض ورثته أو أجنبياً جميع ماله بغير

عنه فان ذلك يصح ولو ضمن فوات عين جميع المال (وكذا وقفه) أي المربض الثالث فقل
على بعض ورثته وكذا وصيته بوقف الثالث فقل على بعض ورثته وتقدم في الوقف فان وقف
أكثر من الثالث صح (لكن بالأجازة فيما زاد على الثالث ولو كان الوارث) الموقوف عليه
(واحدا) لانه عاكز رده اذا كان هل غير ماضى اذا كان هل نفسه (وان لم يبق الثالث الوصايا
ولم تجزوا رثتها صوابه) أي الثالث فدخل النقص على كل منهم بقدر وصيته (ولو) كانت
وصية بعضهم (عقدا كسائر المول) لانهم قد وافوا الأصل وتفاوتوا في المقدار فو جبان
يكون كذلك (والعطاء المتعلقة بالموت كقولها اذ مات فاعطوا فلانا كذا) اذ ماتت (ف) اعتقوا
فلا يوفى لهم وصايا كلها (لأنها تبرع عند الموت وعندها معنى الوصية كما تقدم) (ولو كانت) الوصايا
أو العطايا المتعلقة بالموت (في حال الصحة) أو بعضها في الصحة وبعضه في المرض فسوى بينهم
(وسوى بين مقدمها ومؤخرها) لأنها تبرع عند الموت فو حدة واحدة وتقدم (و) بسوى
أيضاً بين (العتق وغيره) فلا يقدم على غيره كما تقدم في العطايا (واذا أوصى بمقت عبده) أي بمن
وخرج من الثالث (زم الوارث اعتقاً) لانه الوصية بوز و ماؤها لا يلتحق بقل اعتقاً
(ويجوز لها كم عليه) أي لعتقه (ان أي) ان يفتقه كسائر الموقوف عليه (وان اعتقه الوارث
أولها كم) عند عهده أو امتناه (فهو) أي العبد (ومن حين اعتقه) لأن الموت كالموت كالموت
الفرق و يتوجه مثله في موسى بوقفه وفي الز و سدا الموصى بعتقه ليس بعدد ولتسكن المدير
في كل أسكاه (وولاءه للموصى) لانه السب (فان كانت الوصية بعتقه إلى غير الوارث كان
الاعتاق إليه) أي إلى من عهده الموصى (ولم يملك ذلك) أي الاعتاق (غيره) أي غير من عهده
الموصى (ادام يمتنع) من الاعتاق فان امتنع فظاهر ان الوارث يقوم مقامه فان امتنع فالحاكم
(وما كسب الموصى بعتقه عند الموت وقبل الاعتاق) أي الموصى بعتقه لاستحقاق الحر فيها
استحقاقاً لا زاداً قال في الاتصاف على الصحيح من المذهب وذكره القاضي وابن عقيل وصاحب
الحرر وغيرهم وقدمه في القاعدة الثانية والثامن وقال في الفتاوى آخر باب العتق كسبه
لورثته تام (ولما انتهى) والشاى بزمه في المنتهى فآخر باب الموصى قال الحارثي وهو الصحيح
(وان أراد الوارث ما يفت على أجازتهم) كالأزاد على الثالث لا يجني أولوارث بشئ (بطلت
الوصية فيه) أي فيما توقف على الأجازة فقط دون غيره فلو أوصى لا يجني بالنصف فردوها
بطلت في السدس خاصة لما تقدم وتغذت في الثالث

فأفصل وأجازتهم أي الوارث بما زاد على الثالث لا يجني والوارث بشئ (تنفيذ) لقول الموصى
(لا اله) أي ليست أجازتهم هبة مبتدأة كما يقول من قال بطلان الوصية (فلا تنفق) الأجازة
(إلى شرطها) أي الهبة والمراد بالشر وطعها ما توقف عليه الهبة وان كان داخل المأهية
فتنزل الأركان بدليل قوله (من الإعجاب والقبول والعرض ونحوه) كالصبي عا وقت نفسه
الأجازة لا تدرى على تسليمه (ولا ثبت أحكامها) أي الهبة فيما وقعت فيه الأجازة (لو كان المجهز
بالأجازة لم يمكن له الرجوع) فيما أجازته لانه لأن الأب انما عاكز الرجوع فيما وهبه
لأنه والأجازة تنفذ لما وهبه غيره لانه (ولا يمتنع بها) أي بالأجازة (من حلف
لا يهب) شيئاً أجاز الوصية لأن الأجازة ليست بعتبة (ولا يمتنع) الهبة الأجازة (ان يكون المجهز
مما لو) شيئاً لا يهب (ولو كان المجهز عتقاً كان الوارث الموصى بعتقه) أي بالأزاد (به) أي بالآزاد (به) عصبته
دون باقي ورثته لأن الأجازة تنفذ لفعل الميت (ولو كان الموصى بعتقه أمراً فقلت قبل العتق
وبعد الموت بته الوارث في العتق) (كام الوارث) والمدة (ولو قبل الموصى الهبة الموصية المفقرة إلى
الأجازة) لم تجزوها الثالث وألكنها الوارث (قبل الأجازة ثم أجزت) الوصية بعتقه قوله

لعدم التزامه ولو وقع فهو أفضل
لأن الجاهل زاد له (ولا) يصح
تخصيص (الامامة) بذي منصب
مخالف لظاهر السنة لعدم
الاطلاع أو تأويل ضيق وكذا
لو كان مخالف لمصرع السنة
بطريق الأولى (واوجهه)
شرطه) أي الوقف فان قامت
هبة بالوقف دون شرط (عمل
بما ذكره جارية ثم عرفت) لأن
أصادة المستمرة والعرف
المستقر في الوقف يدل على شرط
الوقف أكثر مما يدل لفظ
الاستثانة قاله الشيخ في
الدين ونقل عنه أنه أتى بغير
وقف على أحد أو لاده وله عهدة
أولاد وجهه اسم الله عز
بالقرعة ثم ان لم تكن فاده ولا
عرف ببلد الوقف كمن ساديه
(فالتساوى) فيما سوى فيعين
المستحقين لثبوت الشركة دون
الانفصال (فان بشرط) الوقف
(ناظر) لوقفه أو شرطه فيعين
(في) باب نظره (لوقفه عليه
المصور كل) منهم ينظر على
حسنة) عدلاً أو فاسقاً لانه ملكه
وغلظه وإن كان الموقوف عليه
مجهزاً راعيه لحظاً فوله يقين
مقامه وتقدم (وغيره) أي غير
الوقف على محصور
(ك) الموقوف (على) مصد
ونحوه) كالنظر انظر (لحاكم)
بلد الموقوف لانه ليس له مالك
معين ويتعلق بمقت الموقوفين
ومن يابى بعدهم (ومن أطلق
النظر) من الواقفين (لحاكم)
فليس بعتبه بكونه شافياً أو جانياً
ونحوه (مثل) لفظ الحاكم أي

حكم كمن سواه كان مذهبه أي الحاكم المذهب حاكم المذهب من الواقفين أم لا والال يمكن له نظراً انظر وهو باطل (فالمالك)

الغنيبى والشيخ برهان الدين
 والمصاحب الفروع والنظر
 به السلطان ولبس شامى
 المتأملين ذلك (واوقفه اى
 النظر (حاكم) الانسان (ليجز
 (حاكم) آخر يقضه لانه كقضى
 حكمه (ولوولى كل منهما) اى
 من حاكم (الظر) هل وقف
 لا بالنظر (تخصا) وتنازع
 الشخصان (قدمولى الار) اى
 السلطان (احقهما) تعلق حتى
 شكل منهما لا يمتدعى به الى
 غيره ولا يشتركان فى كلامهما
 انما الى النظر فيه على انفراد
 فكان احقهما بذلك اولى قال
 الشيخ تقي الدين ومن وقف على
 مدرس وقفه اقل طرتم لها حكم
 تقدر اهل طرتم فلو زاد التمدد
 فهو لهم والحكم بتقديم مدرس
 اقرره باطل لم يمتد احد اعنده
 قال به ولا يجانبه واوقفه حاكم
 واذا قدم القيم ونحوه لان
 ما اعده امور وهذا يجرم اخذه
 فوق اجرة مثله بالشرط وجعل
 الامام والمؤذن كالقيم بخلاف
 المدرس والمعيد والنفقة فانهم
 من جنس واحد قال ومن يقم
 بغيره فمستغربين له والى ايمان
 مقدمه لانما يتب الاول ولو اقرم
 بالواجب ويحب ان يولى فى
 الوطائف وامامة المساجد
 الاحق شرعا وان يعمل بما يقدر
 عليه من عمل واجب
 وقصلا وشرط فى انظر
 مطلقا (اسلام) ان كان الوقف
 على مسلم او حقه من جهات
 الاسلام كالساجدة والمدارس
 والربط ونحوها قوله تعالى وان

(فالمال ثابت له من حين قبوله) الوصية ولا يحتاج الى قبول الاجازة لانها تنفذ لقول الموصى
 لا يتبدل عطية (وما جازوا الثلث من الوصية اذا اجيز) لوصى له (زاحم من لم يجازوا الثلث
 كوصيتين احدهما جازوا الثلث والاخرى غير مجازة كوصية (ب) نصف (و) وصية (ب) ثلث
 باجازة الورثة الوصية المجازة الثلث خاصة) وهي وصية النصف (فان صاحب النصف
 يزاحم صاحب الثلث بنصف كامل فيقيم الثلث بنفسه على خمسة) وهي بسط النصف
 والثلث من غير جهما وهو ستة (لصاحب النصف ثلاثة اخماسه) اى الثلث (ولا ٣) خ
 صاحب الثلث (خمساه) ثم بكل (لصاحب النصف) نصف (بالاجازة) وان قلنا هي عطية فاعا
 يزاحمه بثالث خاصة اذا زاد عليه عطية بخمسة من الورثة لم تنلق من البت فلا يزاحمها
 الوصيان فقسم الثلث بينهما فصفة ثم بكل (لصاحب النصف بالاجازة) وانما مثل المصنف
 لهذه الاشكالها على كثير وذلك تمت بذكر المقابل (ولو اجاز للمريض فى مرض موته وصية
 موروته جازت غير معتبرة من ثلثه) لانها تنفذ لا عطية هذه طرقة اى الخطاب وخالف
 فى المنتهى تماثلماضى فى خلافه وصاحب المحرر فقال معتبر من ثلثه لانه بالاجازة قد ترك حتما
 ما لا كان يمكنه ان لا يتركه فهو كمالا صحيح فى بيع خياره ثم مرض زنيه (وان كان) المحاز
 (وقفا على المجيزين مع) ولم لان الوقف ليس صادرا من المجيز ولا منسوب اليه وانما هو
 متعده (ويكنى فيها) اى الاجازة (قوله الورث احرث او اوصيت او اقبضت ونحو ذلك)
 كرسيت عاقلة (فاذا قال) الورث (ذلك زمت الوصية) لانما ليست بعطية والالافة كبت
 هذه الاشكام (وان اوصى او وهب لورث ظاهره) كاخ (فصار عند الموت غير وارث) لا تعدد
 ابن (صحف) الوصية والعطية ان خرجت من ثلث لان الاعتبار فى الوصية بحال الموت لانه
 الذى يحصل به الانتقال الى الورث الوصى له والعطية ملحقة بالوصية فى ذلك (وعكسه)
 ان اوصى له وهو غير وارث كخمس مع وجود ابنته فصار عند الموت وارثا ثم موت ابنته
 (بعكسه) اى انه توقف على اجازة باقى الورثة (لان اعتبار الوصية بالموت) لما تقدم والعطية
 ملحقة بها (ولا مع اجازتهم) اى الورثة فثبت اعتبار الوصية بالوصى (و) (لا يصح
 ردهم) حيث ساء (الابعد موت الوصى) لا يمتنع لمهينة فقصص منهم الاجازة والرد
 كما اراد الحرق (فلو اذ وقيل ذلك) اى موت الوصى (او ردوا) قبله (او ادوا) وورثهم فى
 حتمه (او) فى مرضه الوصية بجميع ما له (ولو) لاجبى (او) ادوا له الوصية بشئ (لبعض
 ورثته فله من رد يدوموه) ولا عبرة بمصدر من قبله لان الحق لم يكن له وقتته كما اراد تسقط
 مهر ما قبل النكاح والشيخ بسط شقته قبل البيع (ومن اجاز الوصية) لوارث او
 اجنبى (اذا كانت) الوصية (جزا مشاعا من التركة كنصفها) ثم قال انما احرث لاني ظننت
 المال (ولا) بان كانت ستة آلاف فقال ظننته ثلاثة آلاف (فالقول قوله) اى المجيز لان
 الغالب ان المجيز انما يتركه الا عراض الوصى له فى الوصية لانه لا يرى المنازعة فى ذلك القدر
 ويستحقه فاذا ادعى ما غاها اجازة ظننته لئلا كان الطاهر معة قصص (مع عينة) لانه
 يستعمل كذبه (ولو) اى المجيز (الرجوع عما زاد على ظننته) لان ما هو فى ظننته قد اجازته
 ولا عراض له فحقه بقي ما ليس فى ظننته فجمع به فى المثال رجوع شخصائه وهو يحصل
 للموصى له اثنان وخمسمائة (الا ان يكون المال طاهرا لا اجنبى) فلا يقبل قول المجيز ان ظننته
 طاهرا لانه خلاف الظاهر (او توقفه بعبه) اى المجيز (مدره) اى المال فلا يقبل قوله ولا
 رجوع له على ابنته (وان كان المجاز عينا كسدا وقرس او) مسمين (بز بدعلى الثلث) وصى
 به او وهب للمريض فاذا زال وارث (وقال) بعد الاجازة (ظننت للمال كثيرا) يخرج الوصية

يجعل الله لك كبرى من المؤمنين سيلا فان كان الوقف على معين كافر فله النظر عليه لانه ملكه كاتقدم بخلافه لغيره اولى به

أَوْضَعْتُ فِي خَيْرِ مَوْضِعٍ (و) شَرْطُ فِيهِ (تَكْلِيف) ٥٠٢ لَانْ غَيْرِ الْمُكَافِ الْأَيْتُظَرُّ فِي حَقِّهِ الْعَاطِلُ فِي الْوَقْفِ أَوْ لَا يُتَقَدَّمُ إِذَا كَانَ

الوقت على حين مجرى عليه لحظه
كان النظر لوجهه (و) شرط فيه
كمية التصرف صغيرة (أ) على
(ب) أي التصرف (و) قوله عليه
لأن مراعاة حفظ الوقف معلومة
شرعا وإذا لم يكن الناظر متفهما
بهذه الصفة لم يمكن مراعاة
حفظ الوقف (و) يضم لصاحب
تعيين كونه ناظرا بشرط واقف
أو كون الوقف عليه قوي
أمين يحصل التصرف
(و) شرط (ه) ناظر (الأمين)
أي غير موقوف وكذا أن
كان لبعض الموقوف عليهم زيادة
مما تقدم إن كانت (و) لا تمن
حالم كوقف على جماعة غير
محمودين ولم يبين واقفه
ناظرا فوضنا لذكر شخص
(أو) كانت ولا تمن (ناظر)
يحصل الواقف ذلك أو يدونه
أنجازا لم يحصل أن يترك
(عدالة) لأننا لا نعني مالنا فشرط
لما لمعنا كالأول في مالنا أقيم
(فإن) فترض البع بعد ذلك
ثم (فترض) بعد (عبدل) بالياء
للقول لأنها ولا يمنع على حق
غيره فاجازها الفسق (و) أن ولي
النظر أحسن (من واقف)
بأن شرطه (وهو) أي
الاحسن (فأقضى أو) وهو عبدل
ثم (فترض) بضم الياء (أمين) لحفظ
الوقف ولم يزل به لأنه أمكن
الجمع بين الاثنين وعلى لم يكن
حفظه مع أرباب ولا يشبه فإن
مراعاة حفظ الوقف أهم من
إبقاء ولاية المالك عليه (و) أن
كان الناظر (الموقوف عليه)
يصله أي الواقف الناظر (له)
أي الموقوف عليه (أو لكره)
أي الموقوف عليه (أقضى) بالنظر

من ثلثة قبائل (المال) فلا يلاظره عليه من ثلثة قبائل (أو أن المحازر لما فعلوا)
كأنه درهم أو عشرة دنانير أو خمسة أوسق من رزق يذوقه الثلث أو شيء أو أجزائها أو أرباب ثم
قال فثلث الباقي كثيرا فبان قليلا وأظهر عليه من ثلثة قبائل (أو يذوقه) ولم يعلل الرجوع
لأن المحازر معلوم لأجله أنه عليه وقال الشيخ في الدين والناظر قال قلت فتمت لغايات أكثر فقل
وليس قضاء الحكم بجمع الأجزاء منسبة أو إقرار وقالوا إن أجاز وقال أردت أصل الوصية قبل
(ولا تصح الإجازة إلا من جاز) التصرف بخلاف الصبي والمجنون لأنها تبرع بالمال أشبهت
الحمة (الافلاس والسفه) فتصح الإجازة منهما لأنها متفعية لا ابتداء عطية
فأفصل ولا يشك الملك في الوصية (لوصي له) إلا بقوله بعد الموت إن كان (الموصي له
(واحدا) كزبد (أو جماعة محصورة) كالولد عمر ولاه تمليك مال فاعتبر قوله كالمالك قال أحد
الحمة والوصية واحدة (قروا أو أراضيا) أي يجوز القبول على الفور والراخي (ولا عبرة
بقوله) الوصية لالموت (و) لا عبرة (رده) الوصية (فقبل الموت) لأنه قبله لم يثبت له حق
(ويحصل القبول باللفظ) كقبول (و) كما مقام من الأخذ والفعل الدال على الرضا
كالبيع والحبة (ويحصل الرد بقوله) أي الموصي له (رددت الوصية أو ألقها أو أمدى
هذا المني) فحواطلتنا (و) يجوز التصرف في الموصي به بعد ثبوت الملكية القبول وقيل القرض
ولو كان مكبلا ونحوه لأن الملك استغنى به القبول فلا يفتى أنفسه ولا يرجع بعده على
أحد كالأول به بخلاف البيع لأنه يفتى أنفسه لا يفتى بالبيع فيه (و) أن قالوا أي الموصي لهم (غير
محمودين كالعلماء والفقراء والمساكين ومن لا يمكن حصرهم كبنى قيم أو على مفسدة
كسب وجح لم يشترط القبول وزيت) الوصية (بمجرد الموت) لأن اعتبار القبول منهم مستغنى
فقط باعتباره كوقف عليهم ولا تمن (واحد منهم) فيكتفى به (ولو كان فيهم ذرورهم من
الموصي به) مثل أن وصي به مملوك فقرأه (أو) أي العبد (فقبله) بضم الياء (لأن الملك لم يثبت
تكل مهم إلا بالقض (و) أن مات الموصي لم يقبل موت الموصي) بطلت لأمر عطية صادقت
الطبي ميتا فلم تصح كالأول وهو ميتا إلا أن يكون وصي به قضاء منه فلا تبطل كإداني (أو رد)
الموصي له (الوصية بعدموت) أي الموصي (بطلت) الوصية لأنه أمقط حقه في حاله الملك قوله
وأخذه الله عفوا وشفع عن الشفعة بعد البيع (و) أن ردها (أي الموصي له) (رده) أي
الموصي (و) بعد قوله (لم تبطل) (ولو) كان الرد (مسل القبض ولو لم يملك ونحوه) كموذن
ومعدود ومعدود وع لا لملك يحصل فيه بالقول من غير قبض فلا يرد كالأمر لملك
(أرباب الموصي له) بقضاء منه قبل موت الموصي لم تبطل (الوصية لأن تصرفه في ماله من
بعدموته كترفعها قبله لوجود الشغل والمال كان حيا (و) إذا قبل (الموصي له
الوصية (بعدموته) أي الموصي (ولاد) الوصية (حكم عليه بالرد بطل حقه من الوصية)
لأنها أفتتقل إلى ملكه بالقبول ولم يوجد (و) كل موضع صح فيه الرد بطلت فيه الوصية
و يرجع الموصي به إلى التركة ولو كان وارثا ولو صح به الرد أو أحد منهم لم يخص وكان
بها لكل لانا الرد وعاد إلى ما كان قبل الوصية فلا اختصاص (و) كل موضع أميت (الدية)
أي الموصي به (لا استقر أم ملكه) أي الموصي له (عليه) إلى الموصي به (فإن أن يخص به بعض
الورثة) فيكون ابتداء تمليك لأن له عليه لا أحسن فله عليه كوارث (و) إذا قال أردت الوصية
له إن فلا ثلث إلا الأب بقرن به ما يقد عليه فلا في عروى المني والمجدد قال له ما أردت
فإن قال أردت عليه إماما أو شخصه به أو فاضله اختص بها (و) أن قال أردت دها إلى جميعهم
دأبوا لها ما قبله بعضهم فله حصته انتهى وفيه بحث قال الحارثي (و) يستقر الضمان

(لهم) اثنين (غيره) أي الموقوف عليه (أقضى) بالنظر (مطلقا) أي عدلا كان أو فاسقا رجلا أو امرأة شديدا أو مجبورا على

فكان ذلك الى الناطر (و) (٢٠)

أى الناطر (وضع بدله) أى
الوقف ور (و) (٢٠) (الوقوف)
في وظائفه (لأنه من مصالحه
عقل فان طلب على ذلك - علا
سقط حقه كالأوامر وقرر
الحاكم من فيه أهلية كولى
الكساح اذا فصل (ومن قرر)
بالبناء الجوهلى وظيفة (على
وفق الشرع حرم) على ناظر
وغیره (سرقه عنها) (سلا
موجب شرعى) (كسقطه
القيام به وله الاستانة ولو عنه
واقف ولو تصادق مستحقون
لوقف على شئ من مصارفه
ومقادير احققتهم فيه ونحوه ثم
ظهر كتاب وقف منافع ما وقع
عليه التصديق على عاقبة كتاب
الوقف وانما ما فى التصديق
افسى به ابن رجب وان حكم
بمحض وقف فيه شروطه ثم
ظهر كتاب وقف فيه منافع
المضرا المذكور وجب ثبوت
كتاب الوقف ان أمكن والعمل
به (ولو أجز) أى الوقف ناظر
بأنقص من أجزه مثله مع
هذا الأجزاء (ومن) الناطر
(القص) الذى لا يشان به
عادى ان كان المصطفى غيره لانه
يتصرف فى ماله غيره على وجه
الحظ فنه من ماله بقصد
كأولى كمال (المنع) أو قرس
أو بمعنى فيها وقف عليه
وحده فهو أى القرس أو
البناء (له) أى لغايره أو بانيه
(منع) فلا لاحد عليه بقله
ملكه ولاصله (وان كان)

لانه مبيع فى الرجوع (أوقال) الموصى (فى الموصى به هو أو رضى أو) هو (فى مبيع رضى فهو
رجوع عن الرصبة لان ذلك بانى كونه وصية (وان قال ما أوصيت به لا يدفعه لمصر وكان
المصر ولائى) منه (لا بد) رجوعه عنه وصرفه الى عمر وأشره مالموصى به الرجوع (واذا
أوصى لآلئان) كزيد (بعين من ماله) كملكه سالم (ثم وصى به لآخر) فهو بينهما انطق حتى
كل واحد منهما على الصوافه وجب ان يشتركا فيه كالأوقاف هو بينهما (أو وصى به) أى لا بد
(بثلثه) مثله (أو وصى لآخر بثلثه) فهو بينهما عند القدر واحدا وان أحدهما أخذ كل الثلث
انتفاها (أو وصى به بجميع ماله ثم وصى به) أى بجميع ماله (لآخر فهو بينهما) للتراسم
(ومن مات منهما) أى من الموصى له بشئ واحد (قبل موت الموصى) كان الكل للآخر
(أو رد به الموت) أى موت الموصى (كان الكل للآخر) خلاصته (شراك تراسم) وقد زل التراسم
وعلم من قوله قبل موت الموصى أنه لو مات بعده قام ورثه مقامه وتقدم هو من قوله رد به
الموت ان رد به لآخره وتقدم (واذا أوصى بمسدر جلد و) أوصى (لآخر ثلثه فهو) أى
العدد (بينما ألباه) بقدر وصيته (كما أتى فى عمل الرضا) (أو وصى به) أى بالعدد ونحوه
(لآلئين فرد أحدهما وصيته) وقيل الآخر (فلا تخلفه) أى الصداقة الموصى به (وان
وصى لآلئين بثلثي ماله فرد الموزنة ذلك) فجأوزة الثلث (ورد أحد الرصين وصيته فلا تخلف
الثلث كاملا) لانه وصى له به ولا مزاحمة فيه (واذا أقر الوارث ان أباه وصى بالثلث لرجل
وأقام آخر بينه ان أباه وصى له بالثلث فرد الوارث الرصين وكان الوارث رجلا عدلا وشهد
بالوصية سلف معه الموصى له وأشتركا فى الثلث (لان المال ثبت بشاهد عن (وان كان)
الوارث (المقر ليس بمعدل أو كان) المقر (امرأة فانه لثمن شهد له البينة) لثبوت وصيته
دون المقر (وان لم يكن لواحد منهما بينة فآقر الوارث أنه أقره فلان بالثلث أو) أقوله (هكذا
البيد أقر لآخر به بكلام متصل فأقر به بينهما) لعدم المقتضى وان كان منفصلا فاما ان
يكون فى مجلسين فلا يقبل فاما ان تضمنه رفع مائة نقدها أقره وان كان فى مجلس واحد
فلا انف بينهما قدمه فى المتي (وان باع الموصى ما أوصى به أو وهبه أو صدق به) فرجوع لانه
ازالة ملك وهو تنافى الوصية (أو رهنه) فرجوع لانه مراد بالبيع (أو أكله أو أطمعه أو ألقاه
أو أوجسه فى بيع أو هبته ولم يقبل) لمعاقبة أو المتيب (نهما) فرجوع (أو هبته) الموصى
لبيع أو رهن أو وصى ببيعه أو وصى (منته أوجسته) فرجوع لدلالته عليه (أو صدقه)
لأمر أن كمال نفسه أو غيره (أو جعله عوضا فى غل) أو صلح أو جبه له أو عتق ونحوها (أو
جعله (أجز فى أجز) فرجوع لما فيه من إزالة ملكه عنه (أو كان) الموصى به (قطنا لحنى به
فرشأ) كان (مما سطر سطر بابا) فرجوع (أو قال ما أوصيت به لفلان فهو حرام عليه)
فرجوع (أو كاتب البعد) الموصى به (أو بدرة) فرجوع (أو خطه) أى الموصى به (بغيره
على وجه لا يشين) كزيت بزيت أو شرج (ولو) كان الموصى به (صبرة) فخطها (بدورها)
على وجه لا يتميز فرجوع (أو اراد اسمها أو زال الدوم) أى زال اسمها بغير ماله (أو بعضه) أى
أزال اسم بعضه أو زال اسم بعضه (فحظ الحنطة أو خبز أو دقيق ونحوه) أو جعل الخبز زيتنا أو
غزله لظن والكتاب أو نج الغزل أو عل الثوب فيها (أو الثوب) (أو كان) الموصى
به (حاربه فاحبله أو ضرب النقرة) الموصى بها (دراهم أو ذبح الشاة) الموصى بها (أو بنى أو
غرس) ما أوصى به بان كان هرا أو أرفأه أو بنى ونحوه ففرسه فرجوع ولو عرس الأرض
الموصى بها أو بناها فرجوع أيضا أصح الوجه لانه لا دوام فيها من الموصى به على الأول

عبد من بيت المال (بمع)
الموقوف وصرف عنه في عين
أخرى (كأن تقدم) في الموقوف
على معين إذا عذرت النفقة
وبخذه من أن يمكن إجازته
أو جرحه بغير نفقة وأن مات
رفيقه موقوفه تميزه على
من طاعه نفقته (وإن كان)
الموقوف (مقاراً) ولستاج
لهارة (الجب عارة بسلا
شرط) واقف مطلقاً (كانطلق)
قال في التخصيص الأسمن يرد
الانتفاع به فيمزم ما خذروا وقال
الشيخ تقي الدين يجب هارة
الوقت بحسب الطون (فان)
شرطها) أي العارة واقف
(عمل به) أي الشرط (مطلقاً)
على حسب ما شرطه ولو حوب
اقتاع شرطه (دفع الحلقها)
أي العارة بأن شرط أن يصير
من ربه ما أتقدم (تقدم)
أي العارة (على أرباب
الوظائف) لقاءه من الوقت
قال (المنع ما لم يفض) تقديمها
إلى تعطيل مصالحه فجميع
بينهما) أي بين العارة وأرباب
الوظائف (حسب الأماكن)
لثلاثة طل الوقت أو مصالحه
(ولو احتاج خان مسبل أو)
احتاجت (دار موقوفه لسكرتي
حاج أو) سكرتي (غزة ونحوهم)
كأنما أسبل (المرمة أو حرمه)
أي من ذلك الموقوف جزء (بقدر
ذلك) أي بقدر ما يحتاج إليه من
المرمة لحل الضرورة (وتسهيل
كتاب الوقت مسن الوقت)
كالعقد كرا الشيخ تقي الدين
فصل وان وقف على عدد

لخمس مائة أو ثلث مائة أو أقل أو أكثر أي فستوان في الاهتمام وعدم التصريح
وان كان مقدماً عليها وقال ابن عطية الوصية غالباً تكون لصعاف فقوى جانبها
بأن تقدم في القدر لثلاث طلع وبشاهل فيها خلاف الدين وتقدم أن مؤنة القهوين
تقدم مطلقاً (فان وصي معها) أي الواجبات (بشروع اعتبر الثلث من الباقي بعد
أخراج الواجب كن تكون تركته أو عشرين فيوصي بثلث ماله وعليه من عشره فخرج الشرة
أولاً ودفع إلى الموصي له عشره وصي ثلث الباقي بعد الدين) لما تقدم من تقديمه عليها (وان لم
يصف ماله) أي الميث (بالأواب الذي عليه خصاصاً) أي وزع ما تركه على جميع الذيون
بالخصص سواء كانوا ثلثين أو أدنى أو ثلثه أو مختلف (والخرج بذلك) أي الواجبات والتميزات
(وصيه) أن كان (شهرته) أن كان أملاً (لما حكم) أن لم يكن وارثاً أو كان صغيراً ولا وصي له
أولى الوارث إخراجها (وان أخرجه) أي الواجب (من لا ولا له من ماله آخر) قضاء
الدين عن جى لثلاثة (كأن كان) الفضل (بأن حاكم وان قال) الموصي (أخرجوا الواجب
من ثلثي أخرجه من الثلث رقم) الواجب (من رأس المال) لما تقدم من وجوب إخراج
الواجب من رأس ماله (فان كان معها) أي الواجبات (وصيه تبرع فان فضل منه)
أي الثلث (شيء) هو (لصاحب التبرع) لأن الدين يجب السد له به قبل المبرات والتبرع
فأذا عرفت الثلث وجبت له به وما فضل التبرع (والأ) بأن لم يفضل شيء من الثلث
بعد إخراج الواجب منه (بطلت الوصية) بالتبرع كالأورد جميع عنها إلا أن تميز لوردة
يعطى ما وصي له به

باب الموصى له

هو الركن الثالث للوصية (تصح الوصية) من المسلم والكافر (لكل من يصح تملكه
من مسلم وكافر معين) لقوله تعالى الآن تعملوا إلى أوليائكم مرفوعاً قال محمد بن الحنفية
هو وصية المسلم لليهودي والمصري ولأن خمسة تصح لهم فصح لهم الوصية (ولو) كان
الكافر (مرداً أو حياً أو يارلاً) كان (بدل حرب) كالماله قال في المنى الآية أي لا يملك
الله من الدين لم يقاتلوه في الدين إلى آخره فدلنا فمن لم يقاتل فأما المقاتل فاعتنى من
قوله لأن بره الوصية له وقال المادني الصحيح من القول أنه إذا لم يتصور المقاتل والمطاهرة
صح والآن تصح (ملازم) الوصية (الكافر) (غير المعين) كالموصية (اليهود
والنصارى ونحوهم) كالجوس أو أفرقاء اليهود ونحوهم كالوقف عليهم (ولا) تصح الوصية
(للكافر) مصنف ولا يصح لمسلم ولا يسلم (لأنه لا يصح تملكه ذلك) (ولا) تصح الوصية
للكافر (مصدق) يستوفيه المسلم القنوق لأنه لا يملك استيفاء نفسه ظفيرة أولى (ولو
كان المسلم) الموصي به لكافر (كأفراهم) العبد (فصل موت الموصي أو بعد) أي
بعد موت الموصي (قبل القبول بطلت) الوصية لأنه يمنع من تعاطي ملكه (وتصح) الوصية
(للكاتب) لأنه يصح تملكه (ولو) كان الموصي (مكتوبه) أي مكاتب الموصي (بغير شائع)
كنكت ماله وره (أو بشي معين) كبندوب لأنه ماله كآبه في المعاملة ولهذا جازع
ذكره إليه (فان قال) لورثته (شعرا عنه بعض كتابته أو) كالشعرا عنه (بعض ماله)
وضعه وما شأراً (لألفظ مطلق) (فان قال شعرا عنه بعض ماله) إن شعرا عنه أي لم يمشأراً
سواء (اتفقت النصوص) واختلقت (الصدق لفظ بذلك) (وان قال) الموصي (شعرا عنه ماشاء
فالكاتب) يوضع عنه (أد شاء) ذلك لخصوله التبرط على مطلق ولو قال شعرا عنه ماشاء من مال

معين كالتقراء ونحوهم) كالمرضى والساجد (من بيت المال) لأن الاتفاق ٥٠٧ هـ من المصالح (فان تذكر) الأتق

لعدم المزاح لم (وأن لم يدكر له) أي الوقف على عدد معين (مائل) بأن قال هذا وقف على زيد وعمرو وبكر وسكت (فن) مات منهم مصرف نفسه إلى السابق) كاتفي قبلها خلافاً لما في الاقتناع (فإن ما تواجبه مصرف مصرف المنقطع) لورثته الواقف نسباً على قدرته فهو بقا فان عند موافق المسكين (و) أن وقف (هل ولد) ثم المسكين (أو) وقف (هل ولد غيره) كمل ولد زيد (ثم المسكين دخل) الأولاد (الموجودون) حال الوقف ولو جلا (فقط) نصاً (الذكور) منهم (والإناث) وانفتحت لأن اللفظ يشملهم إذ لو لم يصر بدمته أسم الفعل أي المولود (بأسوية) لأنه ترك بينهم والطلاق التفرق بقتضى التسوية كالأنزاح لم يشترط كونه الأم في الميراث لا يشترط فيه منفي بلعان لأنه لا يمتنع كونهما ومنه يدخل ولد حسدث مان جعلت به أمه بعد الوقف اختاره ابن أبي موسى وأبى بن عبيد الزاغوني وهو ظاهر كلام القاضى وابن عقيل ويزعم فى المذهب المستوجب واختاره فى الاقتناع (و) دخل (ولغا ليدن) مطلقاً سواء (و) جسد وأخذه الوفاة ولا كوصية) لولد فلان فيدخل فيه الأولاد الموجودون حالة الوفاة وأولاد بنوه جدوا حالة الوفاة أو بعد ما قبل موت الموصى لأنهم وجد بعد موته ههنا مقتضى كلامه في تصحيح الفروع وغيره وذلك لأن كل

الكتابة لم يوضع الكل لأن من التبعين قاله القاضي والموفق ونظيره الحارثى بأنه لا يمنع أن تكون إيمان الجنس موضع الكل (وأن قال منعه واعتنه) أي المكاتب (أي نحو شاعر جع) بالنسبة للمعول (الى مشتملة) عملاً بقول الموصى (وأن قال ضموا عنه) أي من المكاتب (أكبر) مخومه وضموها كثرها مالا) لأنه أكثرها قدراً (وأن قال ضموا عنه) أي كثرها بالملكه وضموها كثر من نصبة فان كانت الصوم خمسة وضموها (ثلاثة) وإن كانت نحو خمسة وضموها (أربعة) لأن أكثر الشيء يزيد على نصبه (ولو أوصى له بأوسط مخومه وكانت الصوم تسعاً متساوية القدر تعلق الوضع بالشع المتوسط كالأربعة) الصوم (المتوسط منها الثاني والثالث والستة المتوسط منها الثالث والرابع) لأنه الأوسط (وأن كانت) الصوم (وتوا متساوية القدر والأحرار) كما لو كانت الصوم (خسة) اثنين) الصوم (الثالث وأربعة) الصوم (الرابع) لأنه أوسطها (وأن كانت) الصوم (مختلفة المقدار فضعها مائة وبعضها مائة وثلاثون وبعضها ثلاثمائة وأوسطها) المائتان فيتمتعين) وضعه وإن قصد (وأن كانت متساوية القدر فضعها في الأجل مثل أن يكون) ثمانين (اثنتان إلى شهر وشهرو) بجم (واحد إلى شهرين) بجم (واحد إلى ثلاثة أشهر فثبتت الوصية في الذي إلى شهرين) لأنه الأوسط (وأن اتفق ههنا للمنفى) أي صفات الأوسط (في واحد) أن اتفق أنه أوسط في العدد والقدر والأجل (تمتع) بوضعه بلا إشكال (وأن كان لها أوسط في القدر وأوسط في الأجل وأوسط في العدد بخلاف بعضها بعضها راجع إلى قول الورثة) فتمتع بما ضموه عنه اصدق الكلام بكل منها (وأن اختلف المكاتب والورثة في مراد الموصى قال قول قوم مع ما عنيهم لا يعلمون ما أراد الموصى منها) لأن الأصل عدم علمهم به ولو قال ضموها ما يخفى أو ما يكثر أو ما ينقل اعتبر تقدير الورثة لأن الأقل كثير بالنسبة إلى مادونه والكثير قليل بالنسبة إلى ما فوقه فهو كالأقرار بعمال عظيم أو قليل أو قليل ومثله في تفسير المقره قاله الحارثى وقبه نظراً لما قرأه عليه جراهه فتفسيره معتبر وتقدير الوارث يتلقى مجرد غيره وهو لا يميز مراده بدون إعلانه وإعلانه غير معلوم وقد يجاب عنه بأنه لما كان اللفظ محتملاً لتقدير العمل بالمراد منه يرجع إلى تقدير الورثة بأقل ما يجنبه له لأنه المتعين وما زاد مشكوك فيه وإن قال ضموها عنه أكثر ما عليه ومثل نصفه فذلك ثلاثة أرباع وأدنى زيادة وإن قال ضموها عليه ومثله فذلك الكتابة كلها وزيادة عليها فتعصى في الكتابة وتدخل في الزيادة لعدم محالها (وتصح الوصية لولد) لتصريحه بقره حاشد ولومها فيقبض التملك (يمكن لوصاق الثلث من المذروع وصته بدئ) بالنسبة للمعول (و) المذبر (نفسه) بقصد هبة على وصيته (لأنه أهدى بطل ما عني من الثلث) (وهصح) الوصية (لأن ولد) لوجود الحرة عند الموت فتقبل التملك (كوصية) أن تلحق بقر بنه وقف عليها ما دامت على ولدها) أي ما دامت حاضرة تولد هامة ناله المزدوي (فان) وصى غائباً (و) شرط عدم تزويجها فلم تزوج وأخذت الوصية ثم تزوجت ردت ما أخذت من الوصية) إبطال الوصية بغوات شرطها وقرى ينسبها بين الحق بشدور دفعه (ولو دفع الزوجه ما لأهلى أن لا تزوج يصح وصته ثم تزوجت ردت المال إلى ورثته نصاً) نفسه أو الوارث لغوات الشرط (وأن أعطته مالا على أن لا تزوج عليها رده إذا تزوج) نقله أبو الحارث (وإذا وصى بعقوبة أمته على أن لا تزوج حيات) الموصى (فقال) الأمة (لا تزوج عتقت) لوجود الشرط (فان تزوجت) بذلك (لم يطل عتقها) لأن العتق لا يمكن وثمه بعد وقوعه (ويحتمل الحارثى بأن لا يسلم الوقوع قال الحكم بوقوعه لا يستأنز الوقوع في نفس الأم لا ترى أنه لو سمي بعقوبة عتقت وصية ثم ظهر دين يستغرق الرق وقاعن الرق هو ظاهر لأنه شرط أن لا تزوج

في يوم الزمان كما فادترجحت تبين تنفاه الشرط فحينئذ انتفاء الوصية (وتصح الوصية لعدم
غيره ولولا تلك الأكل) صرح به ابن زغري في أوضح وهو ظاهر كلام كثير من الأصحاب قاله
في الأنصاف وهو متفق ما نقله الحارثي عن الأصحاب من أن الوصية ليست لأم من اكتساب
الصدوق كسبا له وسواء استمر في الميراث أو جرد حين الوصية أو انتقل إلى آخر وقد تم في
المزورع أنها لا تصح إلا إذا قلنا بملكه وتبعي التتبع والمنتهى وما قاله المصنف ظاهر كالمسألة ولم
يحل الحارثي فيه خلافا مع مسألة أطلاعه وكذا أشار إلى محله في خلافا وأي فرق بين الرتبة
والهبة (ويعتبر بقوله) أي العبد للوصية لما تقدم (فإذا قبل ولو بغير إذن سيده) لأنه نوع
كسب فلا يفتقر إلى إذن ككسب المباح (فهو) أي الوصية (لسيده) وقت القبول
(ككسبه) المباح (وإن قبل سيده) الوصية (دون ماله) وله لأن الخطاب لم يخرج مع السيد
فالجواب له (وإن كان) السيد الموصي له (مراوفت موت الموصي أو بعده قبل القبول) ثم قبل
(فهو له) أي التتبع (دون سيده) لأن التتبع هو المقصود بالوصية (وصيته لعبد واره
كوصيته لوارثه) فنكتف على اجازة ما في الورثة (وصيته) (للعبد) قاله (كوصيته) (لأخته) لما تقدم
من أن الوصية إذا لم ياله السيد (وتصح) الوصية (لسيده) أو أمته (عشاع) يتناولوه أي
العبد (فلو وصي له ماله) صح لا يربيع المال أو بعضه فالوصية تنصرف فيه باعتبارها
للعق فإنه يعتق عليه نفسه وإذا أوصي له بالبيع (وتبعية مائة) (أو) أي الموصي (سواء)
أي العبد (عشاعة) فتتق وأخذ مائة وخمسة وعشرين لأن مجموع المال تسع مائة
وربها مائتان وخمسة وعشرون عتق منها العبد ما تبقى له مائة كرها أخذته وإن كانت
الوصية بالبيع وله سواء ثلاثمائة عتق فقط وإن كان له سواء مائتان عتق منه ثلاثمائة
وهكذا • والحاصل أنه إن كانت الوصية وفق قصته عتق أو أزيد فالزيادة أو انقص
فيعتق بقدره منه (وإن وصي له) أي لفته (بنفسه) أو بقرته عتق بقوله إن خرج من ثلثه
كما لو وصي له بعتقه وعنده منه إن لم يشر إلى مقتضى لأفضاء الصيغة القول كما قال وعتب عتق
نفسه أو ما يملكه نفسا فإنه يحتاج إلى القبول في المجلس (والأ) إن لم يخرج من ثلثه عتق
منه (بقدره) أي الثلث إن لم يخرج من ثلثه (وإن وصي له بمعين لا يشاء له شأمنه كوصيته
دينار أو درهم) (لبيع) لأنه يصير للورثة فكتابه وصي لهم عاير بقرته (ولو وصي بعتق نفسه مائة
فاعتقوا) أي الورثة (نفسه) بمقتضى ما تقدم من مقتضى (أخرى بمقتضى مائة) حيث احتمل
الثلث إلا أن استدلوا بالآتي لأوجب (وإن قال) الموصي اعتقوا (أربعة) أعيد (يكذا)
تكملة مائة (اجازة) فصل بينهم (بأن يشتري واحد بائة وآخر بمائتين وآخر بمائة وعشرين
وأخر بمائتين) لأن لفظة بمثل ذلك (بالمال) (بسم) الموصي (عشاعة) لئلا يكتسب واحد منهم فيعتبر
على ما قال (وتصح) الوصية (لأهل) لأنه يربط به في معنى الأرض من جهة الانتقال عن الميت
بما (إن كان موجودا حال الوصية) لأنها تليق ولا تصح لميت (بأن نفسه حال الأقل من سنة
أشهر من حين الوصية) فإشاعة كانت زوج أو صد أو أم أو أخت لأن أقل مدة الحمل سنة أشهر كما رأيت
فإذا وضعت الأقل منها وعاش لزم أن يكون موجودا أحسن (أو) نصفه (الأقل من أربع سنين) إن
لم تكن فراشا أو كانت فراشا زوج أو صد أو أم أو أخت أو بنت أو بنت عم أو بنت عم
منع الوطء أو كان أميرا أو محبوسا أو عتق أو رقة لم يطأها أو أقر وأبذل (لأختها) به ولو جرد
لزم له موجب ترتب الاستحقاق وطء الشبهة نادر وقد يراد ناسا طعن بمسألة الأصل
عنده ما كان وضعت أكثر من أربع سنين لم يسخق الاستحقاق لو جرد حين الوصية (وتتبعه)
قوله أو أقر وأصوبه وأقر والأن عليهم مع عدم أقرهم به لا وصول إلى الإطلاع عليه (وثبت)

أسرائيل وقال عليه الصلاة
والسلام أرموا بني إسرائيل
أبا كمن راميا وقال الحسن بن
النضر بن كنانة والقبائل
كلها تنسب إلى جدودها وحملها
مالم يقل على ولي ولي أبي
أولادى الذين تولوني فإن قالتم
بدخول ولد الولد بالاختلاف
(أو يستحقونه رتبة) بعد آبائهم
فصحب أعلامهم أسفهم
(كقوله) وقتته على أولادى
(طما) (مديطن) أو الأقرب
فالأقرب الأول فالأول ولو لم يحرم
مالم يكونوا إليه كولد النضر بن
كنانة أو بانيها فتتق
التشريك كعقل أولادى
وأولادهم فلا ترتب (ولا يدخل
ولد البنات) في الوقف على الولد
لأنهم لا يتسبون إليه بل إلى آبائهم
قال تعالى ادعهم لأبائهم وقال
الشاعر
بنو نزار أن نزار بن نازنا
بنو نزار أن نزار بن نازنا
وأما قوله عليه الصلاة والسلام
ابن هذا سيد ونحوه فإن
خصائصه أنساب أولاد فاطمة
إليه (وإن وقف) (على عقبه) أو
وقف على (نسله) أو وقف على
ولده (أو) وقف على (نسله) أو
يدخل (فيهم) (وليد بنات) ولا
يستحقون من الوقف كما لو وقف
على من ينسب إليه (أو بقرته)
(كقوله) (من مات) عس ولد
(نفسه) لولده (ونحوه) قوله
وقفت على أولادى فلا بد فلا بد
وقد استأنتم أولادهم ونحوه أو
على أولاد الذكور همين ولولده
الأنثى سهمه ونحوه وأصل
النسب من النسابة وهو مشعر

المثله) أي الحمل (من حين قبول الولي) الوصية (له) أي الحمل (بعد موت الموصي) هذا أحد قولي ابن عقيل وقال نازرة أخرى تبعا لخصه القاضي أن الوصية له تليق على نحو وجها والوصية قابلة للتعلق بخلاف الهدية انتهى ومقتضاه أن الثلث انما يثبت بعد الولادة كالأخرى وقبول الولي يعتبر بعد الولادة لا قبل لأن أهلية الثلث انما تثبت حينئذ (وإن انفصل) الحمل الموصى له (مما بطلت الوصية) لا تنفاه أهلية الثلث ولا فرق في منتهى بجهانها جان وغيرها لا تنفاه ارثه (و) فوصي لجل امرأة من زوجها أو سببه ما صحت الوصية له ان شق به) أي بالزوج أو السيد (وإن كان) الحمل (مغتبا ما بان أردعوى الاستبراء فلا) نصع الوصية لعدم شرطه المشروط في الوصية (و) وصي لجل امرأة) بوصية (فولدت ذكر أو أنثى نسوا ما بان) أي الوصية لأن ذلك عطية وممة أشبه ما لوهم أشيا بعد الولادة (وإن فاضل بينهما) بأن حمل أحدهما أكثر من الآخر (فعل ما قال) كالوصي (وإن ولدت أحدهما مفردا فله وصيته) لعقوى القضي (ولو قال) للموصي (أن كان في بطنك ذكر فله كذا وإن كان فيه أنثى فله) كذا (فكانا به) بار ولد ذكر أو أنثى (فلهما ما شرط) لأن الشرط واحد فيهما (وإن كان) جلهما (خشي في الركا في ما لا يثنى) أي أن كان أقل مما جعل لذكر كراهة المتيقن (حتى يبين امره) وتبين كدوره فإخذا لرائد (وإن ولدت ذكرين أو) ولدت (أثنين فله ذكرين مالم يذكر) ولذا يثنى ما لا يثنى (فلا يثنى على الآخر) الموصي (أن كان) حاك أو ما في بطنك ذكر فله كذا وإن كان) حاك أو ما في بطنك (أنثى فله كذا فلو لم أحدهما منفردا فله وصيته) لوجود شرطه (وإن ولدت ذكر أو أنثى فلا يثنى لهما لأن أحدهما أسهل وكل الحمل ولا كل ما في البطن بل بعضه لم يوجد الشرط (وإن وصي بأن تحمل هذه المرأة لم يصح) الوصية (لأنه وصية لمعذور وكذا المعهول) لا تصح الوصية له (كان وصي بثلثة لأحدهم من) الرجال أو السيد من نحوهما (أو قال) أو وصيت بكذا (لجاري) بلان (أو) لا (قريب) فلان باسم مشترك) لأن تمسيع الموصي له شرط فإذا قال لأحدهم من نفقدهم الموصي له وكذا الجار والقريب لوقوعه على كل من المسميين (مالم تكن قريب منه فله على أنه أراد مسمين من الجار والقريب) فيعطى من دلت القرينة على إرادته (فإن قال أعطوا باني أحدهما صح) كما لو قال أعطوا لأحدهم (ولو وروثة الخيرة) فهو يعطوه الثلث من الاثنين والفرق بينهما والفرق بينهما ان قوله أعطوا لثني أحدهما أمر بالتفصيل فنصحه به في اختيار الورثة كما لو قال لوكيله يع سلعي من أحد هذين بخلاف قوله وصيت ونحوه فإنه يحمل على ما لم يوص في بيع لهما (وإن قال همدى غام حروله مائة) أي الموصي (عبدان هذا الاسم عتي أحدهما بقرعة) لأنه عتي أحققه وأحدهم أخارج بالقرعة كما لو أعفته لهما لم يخرج من الثلث لأحدهما ولم يخرج الورثة عتقهما (ولاشئ له) أي أن يخرج له القرعة من الدراهم ولو خرج من الثلث لأن الوصية بها وقت أغبره من فم نصع قال في الاختيارات وإن وصفا الموصي له أو الموقوف عليه بخلاف صفته مثل أن يقول على أولادي أسودهم يعرض أو العشرة وهم انما عتق فيها الأوجه إذ اعلم ذلك انه يميز الموصوف دون الموصفة

فصل وإن قتل الموصي أي الموصي له (الموصي) قتلا مضمونا بخاص أو بغيره أو كفارة كما قال ابن نصر الله (لو) كان القتل (خفا أو قتل مد برسيد بطلت الوصية) والندبير لأن القتل يع الميراث الذي هو كدمه فالوصية أولى ومما لماله بتقيض قصده (وإن وصي إقائه لم نصع) الوصية لما تقدم (وإن جرحه ثم أمسى له) فمات من الجرح لم تعال) وصيته لأنها بعد الجرح صدرت عنها في محله لم يطرأ عليها ما يبطلها بخلاف ما إذا تقدمت فإن القتل طرأ عليها

ماتنا سلموا أو ماتوا بالاعلى قاله ابن القسرب فالأقرب ونحوه أو بطلقة بعد بطلقة أو مثلا بمسئل (فترتب جملة على مثلها لا يستحق البطن الثاني شيئا قبل اقراض الأول) لأن الوقف ثبت بقوله فيتمتع فيه مقتضى كلامه (ولو قال ومن مات) منهم (عن ولد فقصيه لولده) فهو دليل الترتيب أيضا لأنه لو انقضى القسرب لم لا يقتضى التسوية ولو جعلنا الولد الابن من جهة كونه ثم دفعنا إليه سهم أبيه صار له سهمان وأبوه سهم وهو يناق التسوية ولأنه ينفي إلى تفصيل ولد الابن على الابن والظاهر من مراد الوقف خلافه فيكون ترتيبا بين كل ولد وولده فإذا مات من أهل الوقف من له ولد (استحق كل ولد حصة نصيبه الأصل والناث) سواء بقى من البطن الأول أحمدا لا قبل لو كان الموقوف عليهم ثلاثة ومات أحدهم عن غير ولد فنصيبه لآخرين فإذا مات أحدهما عن ولد كان النصف لولده فإذا مات الثاني عن ولدين فأكثر نصيبه لهما (و) إن أنقى الواقف (بالواو) بأن قال على أولادي وأولادهم وأولاد أولادهم ونسلهم وعقبهم كانت الواو (لأن شراك) لأنها المطلق الجميع فيشتركون فيه لا فيقتضيل كما لو أنقضى من شئ (و) إن قال على أن يسمين من مات عن غير ولدان في درجته والوقف مرتب كالأمثلة قبل الأخير

من ولد نفسه له ومن مات
من غير ولد نفسه لمن في
درجته مات أحدهم من ابن
والثاني عن ابنه وبني الثالث
وله ابن فكثر من مات أحد
الابن من أخيه وابن عمه لبيت
أو لأبوي همه على نفسه
لأخيه ولأبويهم الذي مات أبو
دون عمه على أولاده (وكذا أن
كان الوقف مشتركين
البطون) لا يؤولم شخص بنصيبه
أهل البطون الذي هو منهم
لربكم في اشتراط الوقف لهذا
الشرط فائدة والظاهره
فصل ثانياً بقيد (فان لم يوجد
درجته أحد) من أهل الوقف
فيقال لم يذكر الشرط لأنه
لم يوجد ما قلناه به فائدة
(فيشارك الجميع) من أهل
الوقف (في فسخه الاشتراك)
لان التشارك يقتضي التسوية
وقضيه بعض البطون بقضي
العلماء (ويجوز) أن يكون
(الأعلى به) أي بنصيب الذي
لم يوجد في درجته أحد (في
مصلحة الترتيب) لان الواجب
رتبهم على مقتضاه حيث لم يوجد
الشرط المذكور (وان كان)
الوقف (على البطون الأول) كما
لوقال وقفت على أولادي بطننا
وهو بطن (على أن نصيب من
مات منهم من غير ولد لمن في
درجته كذلك) أي خصصه
لأهل البطن الذي هو منهم من
أهل الوقف فان لم يسكن في
درجته أحد انحصر بالأهل
كما لم يذكر الشرط ولو كان
لرجل أربعة بنين فوقف على

ما بطنها (وكذا فعل مذكر بيده) فان حق في سيده ثم برهومات السيد لم يطل تدبره لما
تقدم بخلاف ما لو برهومت حتى علمه فاته بطل تدبره وتقدم قال الحارثي وكذلك العطية المنجزة
في المرض اذا وجد القتل من المعطي (وان وصي نصف من أصناف) أو جميع الأصناف
التيانية (مع) الأصناف لانهم من أبواب البر ولا يتم بكون دليل الراكذ الوقف (ويعطون
جميعهم) بخلاف الزكاة والعرفية من حيث هو والاقتصاف في الزكاة على صنف واحد ان آبه
الزكاة أو بنهايان من هو والدفع اليه والوصية أو بينهما من يجب الدفع اليه قال في المغني
(وإن كان على كل صنف) حيث أوصى الجميع (ثم الوصية على وصي لثمان قبائل
ويكن من كل صنف) شخص (واحد) لتعدد الأصناف بخلاف الوصية لثلاثة عتوا حيث
يجب التسوية لاضافة الاستحقاق الى عتاهم (و يستحب إعطاء من أمكن منهم) والدفع على
قدرا لمادة (وتقدم آثار الموصي) لمانية من الصلة (ولا يعطى إلا الماشق من أهل بابه)
أي الموصي كزكاة فان لم يكن بالبلد فقير قد قبلها لغيره (ولا تجب التسوية) بينهم فيجوز
التفضل كما لا يجب التعميم (وعدمه على واحد منهم) كالتقدم في الوصية من الزكاة على قدر
المادة (وان وصي الفقراء دخل فيه المساكين وكذا العكس) فاذا أوصى المساكين دخل فيه
الفقراء لانهم كانوا واحد فيما عدل كالموقوف على كل من الأسمين على الآخر (الان يذكر
الصنفين جميعا) على ما تقدم في الزكاة (ويستحب تعميم من أمكن منهم) يستحب الدفع اليهم
على قدر الحاجة والبداءة بأقرب الموصي كما تقدم (ولو وصية في سبيل الله المشهورة وعنه
اختصاصها بالانزاع وعنه دخول الحج في ذلك كالحارثي وهو الصحيح) وان وصي يكتب
القرآن أو (كتب العلم) النافع (مع) لأنه موهبة قريبة (وتجوز الوصية) لعدد وتصرف في
مصلحته وكذلك الوصية لقطر وسقاية ونحوها لانها قريبة (وان وصي بشره من) كبد ووب
(أو طلق أو وصي ببيع عبده أو طلق) فلم يقل زبد وشعره ولا بشرط عتق (فالوصية ماطلة)
تخلو عن قريبة (فان وصي ببيع بشرط عتق هبت الوصية) لان عتقه قريبة (وبيع كذلك)
أي بشرط العتق (فان لم يوجد من بشره كذلك بطلت) الوصية لتعدد الوفاها (وان وصي
بيعه لرجل بعينه بمن مملوك ببيع به أي بالثمن الذي هبته لذلك الرجل لانه يفسد الفرق
أما بالعدل حسن معاشرته لرجل أو بالرجل لثمن العبد (وان وصي ببيع لرجل معين ولم
يسم غنايمه له) بقبضته لأنه العبد (فان تعذر بيعه لرجل لما تم ما (أو لرجل) لرجل ان
بشره بالثمن) المعين (أو بقبضته ان لم يبين) الموصي (التم بطلت الوصية) لتعدد الوفاء
(وان وصي في أبواب البر صرف في القرب كلها ويبدأ بالقرى) لأنه أفضلها (وان قال خضع ثلثي
حيث أرك الله لغير صرفه في أي ماله من جهات القرى أو أفضل صرفه (الى فقراء أقاربه)
لأنها صدقة وصلة (فان لم يجد) الوصي أقارب فقراء غير وارثين فارصى له (قال بحارهم من
الرضاع) كآبويه وأخيه وعمه ونحوهم من رضاع (فان لم يجد) له محارم من رضاع (فان لم يجد)
الأقرب فالأقرب ولا يجسد ذلك لاجل ذلك إلى ما رآه فلا يجوز تقسيمها لتحكم ولو وصي به كالك
الأمري أو وقف مالا على فكاكم صرف من يد الوصي أو وكله (فان يقترض عليه ونوفه
منه وكذلك في سائر الجهات ومن أفنك أسير أغبر متبرع جاز صرف المال اليه وكذلك
لو اقترض غير الوصي مالا على به أسير أغبر زنت فوفيته منه وما احتاج اليه الوصي فامتنكاكم
من أجر صرف من المال ولو تبرع بعض أهل النثر بفضله واحتاج الأسير الى نفقة الا ان
صرف من ماله الأمري وكذا واشترى من الماله الموقوف على امتنكاكم أفعى عليه منه الى بلوغ
محله قاله في الاختيارات (وإن بقي في باب الموصي المأذون قال خضع ثلثي حيث شئت وأذا قال بضم
لثلاثة منهم دون الرابع وقال على أن نصيب من مات منهم من غير ولد ان في درجته مات أحد الثلاثة من غير ولد نفسه من

لاهل البطن الذى هو من
(فستوى في ذلك كله اخره)
اعلمت (و بنوعه و بنوعه
اسمهم) كنى بنى بنى
اى ابيه لانهم في درجته في
القرب الى الجسد الذى يصحهم
والاطلاق يقتضى التسوية (الا
أن يقول) الوقت (بقدم منهم
(الأقرب فالأقرب الى المتوفى
وتحده) كقولهم الى من في
درجته من اخوته (فيخص
بالأقرب) لئلا كان له أخ شقيق
وأخ لأب يقتضى ما يافى
الوصية يقدم الشقيق فيما إذا
قال يقدم الأقرب فالأقرب
والأقرب ما قال لاهوته (وليس
من الدرجه من هرا على من
البيت كعه (وا نزل منه) كابن
أخيه (ولم يلد من أهل
الدرجة بعد موت الأب نصيبه
الهم كالوجود بنى منه) أى
الموت (فيشار كهم) لوجود
الوصف فيه (وعلى هذا) القول
وهو مشار كة الحادث
لوجودين (لوجدت من هو
أهل من الموجودين بشرط)
الوقت (استغنى الأهل
فالأعلى أخذهم) أى أخذ
الحارث ما آل الى النازلين عند
عدمه عملاً بالشروط وظ
على أولاده من حيث له ثم
أولادهم ومات أولاده وانتقل
الوقت لأولادهم ثم حدث له ولد
أخذ الوقت من أولادته و
(و) من قال وقت هذا (هل
ولدى) بلفظ المفرد (بلان
وفلان وهى ولدى وله ثلاثة
بنين سكان الوقت) (على)

عبدى فلا نسبة في حرج الوصية) على ما قال الموصى (فان لم يقل الموصى له بانصبة)
(الوصية) (أو به) أى العبد (لأنه لم يمتق الأبد السنة) قاله في الحق والشرح في المنتهى
وغیره يمتق في الحال (مربع) قال أبو بكر قال الموصى اعني عبد نصر انما فاعتق مسلماً أو ادفع
ثمنه في انصبة في قدمه الى من له الماس وفيه نظر (واذا أوصى ان يشتري هذا زيد
بخصمائه فاعتق في نفسه سده أو امتنع) سده (من بيعه بالخصمائه أو فقدر شراؤه و) أى
العبد (أو آخره) الثالث عن ثمة فالجسماته للورثة) وبطلت الوصية لتعدد الانساب (ولا يلزمهم
شراء عبد آخر) لأن الوصية تطلقت من الموصى به (وان اشتريه) أى العبد (بأقل) بمقال الموصى
كما اشتريه باربعائه (فانما في) من الزمن (لأورثه) لأنه لا مصرف له (واذا صي ان يشتري عبد
بالفقيمتى فيخرج من ثلثه اشتري عبد بالثلث) ان لم يجز الورثة (ولا يشتري في جهة الوصية
القربة) كالمصنف خلاف الوقت لانه لا دوام بخلافهما (قال الشيخ لو جعل العكس
أو الجمل شرطاً في الاسقة في لم تصح) الوصية (لموصى لأجل الناس يصح) انتهي
(وان وصى من لا يحج عليه أن يحج عنه بالف صرف) الوصى (من ثلثه مؤنة جهة بعد أخرى)
لم يحج (راكاً أو راجلاً بدفع) الوصى (لكل واحد قدر ما يحج به) من النفقة (حتى ينفق)
أى يبرح ألف لاه وصى بجميعه في جهة قرب فوجب صرفه فيها كالأوصى في سبيل الله
ولا يجوز أن يدفع الى واحد أكثر من نفقة المثل لانه أطلق التصرف في المعاشرة فأقتضى
ذلك عوضاً أنزل كالتعويض في البيع والشراء (ولو لم يكف الألف) لا يحج به من حيث
يلج (أو) صرف منه في جهة بعد أخرى وفي بقية وفي ذلك (البقية) لا يحج (حج) أى
الباقى (من حيث يبلغ) لأن الموصى قد عين صرف ذلك في الحج فصرف فيه بقدر المكان
(ولا يصح حج وصى بأخرجهما) أى الألف في الحج (لأنه من نفقه وكفوله) لأنسان (تصدق
عنى) بكذا (لم يجز) أو ورث (بأخذ منه) شيئا لم تقدم في الكالة (ولا يلزم أمتنا حج
وارث) لأن ظاهر كلام الموصى جعله لغيره فان من الموصى ان يحج عنه الوارث بالنفقة
حاز (و يجزى ان يحج عنه) أى عن أوصى بالحج ولا يحج عليه (من الميثاق) حذ لا على أدنى
الحالات والأصل عدم وجوب الزائد لولا القبط أعانتنا في الحج وقضه أعماهم من الميثاق
وقطع ما قبله من المسافة ليس منه (وان قال حجوا في بالف ولم يقل واحد لم يحج عنه إلا جهة
واحدة وما مضى للورثة) فكذلك في الانصاف وهو مشكل على ما تقدم ولو أسقط بالف لكان
مواقعاً لتصرف الامام قال في رواية عبد الله حرب ان قال حجوا في ولم يبرهم دراهم فأفضل
رده إليهم قال الحارثي أما إيجاب المثل فلان الإطلاق يقتضى كفى نظائره وأما بالفضل
لوارث فله وصول الموصى به وهو الحج والاقبال فوجب كونه الوارث وأما وجوب جهة واحدة
عند الإطلاق فلان القبط إنما اقتضى وجود المسافة وهو حاصل بالمرّة والأصل عدم إرادة
الموصى زيادة وتتمى ويمكن تخرج كلام المصنف على اختياره على جهة الجوزى انه ان أوصى
بالف يصح ما يصرف في كل جهة قدر نفقته حتى ينفد ولو قال حجوا في بالف فأفضل للورثة
ان كان صاحب الانصاف حكامه مقابلاً لما قدمه الصحيح (وان قال) حجوا عني (جهة ما أب
دفع الألف الى من يحج عنه) جهة واحدة عملاً بقضى وصية بنى الله (فان عينه) (الموصى
(أولاً) الوصية فقال يحج عني فلان) جهة (بالف فهو وصيه) ان حج بوله أخذ مقبل التوجه
لانه أذن في التجهيز ومن ضرورته الأخذ به لئلا يتركه بالخذ لأن المال جعل
له على جهة فذلك بدون تلك الصفة فلا يضمنه ان تلف أوضاعه لا تضرط (ولا يسطع)
المال (الايام الحج) احتياطاً للمال ولا مضمونة في الحج وليس أذوناً بيه قبل وقت

والنبيين وان وقف على بيته
انضم من ولا يدخل الخفي في
النبيين والذات الابن انضم
(وان كانوا) أي من اولاد
(قبيلة) كني هاشم بنهم (دخل
نساؤهم) لان اسم القبيلة تشمل
ذكرها وانما * رويان
جوار من بني الجار قلن نحن
جوار من بني النجار * حاجبا
محمد من حار (دون اولادهم)
أي نساؤك القسمة (من)
رجال (غيرهم) لانهم انما
ينسبون لابائهم كاتقدم ولا
يشمل مواضع لانهم ليسوا منهم
حقيقة كالذين في الوصية
فما لاعتبار لفظ الواقف
والوصي (وان وقف) على عترة
أو عترة نكاحا (وقف) على
قبيلته قال في المقنع العترة هي
العترة التي تقول الصدوق في
مجل من العصبة فمن عترة
رسول الله صلى الله عليه وسلم
ويضته التي تنفقت منه
ولم تكن أحد منهم أهل البيت
(وان وقف) على قرابته أو
قرابته (هو) لذكره والاني
من اولاده واولاديه) وهم
انصوته وانواته (أو اولاد
جده) وهم ابره واجهاته
وعاته (أو اولاد جداه) وهم
جده راعاه وجات أبيه فقط
لأنه عليه الصلاة والسلام
لم يجاوز بني هاشم بسهم ذوي
القرى فلم يطل من واهبه
كنى عبد محسن وبني فوف شيأ
وأنا أعطى بني الخطاب لانهم
لم يفاووه في حاله ولا اسلام
ولم يطل قرابته من جهة أمه

هو رجع قوله صلى الله عليه وسلم لا عي لسانه ان رخص في الصلاة في بيته هل سمع النداء
قال نعم قال فاجد وامع (و) ان وصي (أو اقرب قرابته أو) وصي شئ (أو اقرب الناس اليه
(أو) وصي شئ (أو اقربهم) رجلا لا يدفع الى الايداع حدود الاقرب فاب وان سواء) لان كل
واحد منهم حا على نفسه من غير واسطة (أو من ابوين أو من اخوة) لان من له
قرابته اقرب منه له قرابة واحدة وكل من قدم على غيره (قدم ولده) فيقدم ابن أخ لاوين
على ابن أخ لأب (الابن قد قدم على بني اخوته) أي الموصي مع انه يستوي مع انهم
(و) (الأخاه لايه) فانه يقدم على ابن أخيه لاوي (أو كافي الارث مع اب الاخوان مقدم
على الاخ لأب كاتقدم (والذكور والاثبات فيها) أي القرابة (سواء) فابن وبنت سواء
واخت وسواهم وحمه وسواهم مما تقدم من الاب أولى من ابن الابن ومن الجد ومن الاخوة
على الصحيح قاله في شرح المسمى (واخ) لاوين وأب (وحد) لأب (سواء) لان كل واحد منهم حا على
بالأب بلا واسطة (ولا يدخل في القرابة من كان من جهة الأم) كالأخوة ولا وليد كالأخوال
والخاله (وتقدم) ذلك (فالوقف) بأوصي من هذا (وقدم الابن على الجد والأب على ابن
الابن) لان من بدلي بلا واسطة أقرب من بدلي واسطة (والطفل من لم يعم) قال في الدر المنير
الطفل الولد الصغير من الانسان والدواب قال بهنهم يعني هذا الاسم للوليد عجز ثم يقال
له بعد ذلك طفل بل صبي وحرور وواقع وراقي بالغ (وصبي وغلام وواقع ونبي من لم يعم)
قال في شرح المسمى يعني من هذا اللفاظ تطلق على الولد من حين ولادته الى حين بلوغه
يختلف الطفل فانه يطلق الى حين تميزه فقط فهذا الاسم اعلم من لفظ الطفل قال في فتح
الباري في حديث علوا الصبي الصلاة ابن سبعم رخص من اطلاق الصبي على ابن سبع الر
على من زعمته لا يسمى صبي الا اذا كان رضعا ثم يقال له غلام الى ان يصير ابن تسع سنين ثم
يصير بقا الى عشر ووافق الحديث قول الجوهري الصبي الغلام انتهى وقوله يتم من لم
يبلغ يعني لأب وفي غير الناس من لا أم له فان مات الابوان فاصغر اطمع فان ماتت أمه
فانصهر بعم قاله في الحاشية (ولا يشمل التيمم والذنا) ولا منفي بالمان لان التيمم من فقد أباه
بعد ان كان وهذا يمكن له أب (ومراهق من قارب البلوغ) قال في القاموس راهق الغلام
قارب الحلم (وشاب وقتي منه) أي البلوغ (الى الثلاثين) سنة (وكل منها) أي الثلاثين (الى
خمسين) سنة (وشيع منها) الى الخمسين (الى سبعين) سنة (ثم هرم) النأ حرمره قال في
القاموس الكهل من رخصه الشيب ورويت له بحلة أو من جاوز الثلاثين أو أربعا وثلاثين الى
أحدى وخمسين انتهى وبالجملة مصدور بيل كمظلم (وتقدم) ذلك (فالوقف) أيضا
فوفصل ولا تصح الوصية لكنيسة ولا لصحرها وقاد طيل ونحوه ولا (اليت نأرو) ولا (البيعة
وصومعه) ولا (الديرو) ولا (الاصلاح) أو شغلها ونحوها ولا لغارتها) ولون من دعي لان ذلالة على
معية (ولا لكتب التوراة والانجيل والزيور والصحف ولو) كانت الوصية (من دعي لها
كتب من صوغه أو اشتغالها بغير جاز) لما فيها من التغير والتبدل (وان وصي بينا هيت
يسكنه المجتازون) أي المأرون (من أهل النعمة وأهل الحرب مع) لان بناء معانهم ليس
نعمية (ولا تصح الوصية (ملك) بفتح اللام أحدا للملاكمة ولا لبيت ولا لبيت ولا لبيته أن تقدم
عليكها) لأنه غلبت عليهم كالمه (وتصح) الوصية (لغير جديس) لأنه جهة قرابة (بالم رد
عليك) فلا تصح الوصية لاصحابه عليك (ويستحق الموصي به) لغير من الجديس (اليه) لأنه
مفضل (فان مات الفرس) الجديس (رد الموصي به) ان لم يكن أتقى منه شئ (أو رد) باقيه
على الورثة) لأنه لا مصرف له (وان شرد) الفرس الموصي له (أو سرق ونحوه) فان غصب

(و) ان وقف (على اهل بيته او) على (قومه او) على (انسابه او) على (٢) او على (أهله) محمول فرائضه (انما في أهل)

بسته فقلوه عليه الصلاة والسلام
 لأهل الصدقة ولا لأهل بيتي
 يجعل سهم ذوي القربى لهم
 عوضاً لهم عن الصدقة التي حوت
 عليهم فكان ذو القربى الذين
 سماهم الله تعالى هم أهل بيته
 احتجب به أبجد ويقاس عليهم
 الباقي وقال ابن الجعد القدر
 الرجال دون النساء هموا نسوا
 لقيامهم بالأموار (و) ان وقف
 (على ذوي رحمته) هو (لكل
 قرابته) أي الواقف (من جهة
 الآباء) صفة كانوا كالآباء
 والأعمام وبنهم أولاً كالصيات
 وبنات السهم (و) لكل قرابة
 من جهة (الأمهات) كما هو أبها
 وأندوه وخالاته وان عسوا
 (و) لكل قرابة من جهة
 (الأولاد) كما هو بنته وأولادهم
 لأن الرحم يشملهم (و) ان قال
 وقت (على الأباي او) على
 (الزبائ) هو (لن لا تزوج لهم
 رجل وامرأة) لأن كل منهما يقع
 على الذكور والأنثى قال تعالى
 وأنكحوا الأباي منكم وقال
 رجل عريب وامرأة عريب قال
 ثعلب وأغاسمي عز بالانفراد
 وكل غي أقرنفهم عريب وذكر
 انه لا يقال عريب وربان الغنة
 وفي صحيح البخاري عن ابن عمر
 وكنت شاباً أعزب ولا أقرق
 هـ ذلك بين العسكر وخبره
 (والأراذل) جمع أراذل النساء
 اللاتي فارحن أزواجهن انفساً
 لأنه المعروف بين الناس (وبكر
 وثيب وعانس) أي من بلغ حد
 التزويج ولم يتزوج (واخوة)
 بضم الخاء من وشتد الواو
 وعمومه (و) ان وقف (على اهل بيته او) على (قومه او) على (انسابه او) على (أهله) محمول فرائضه (انما في أهل)

انتظار عوده) لانه محسكن (وان أبس منه) أي من عوده (رد) الموصى به (الى
 الورثة) اذ لم يصرف له (ولو وصى بشرا فمرفق فمرفق) فمرفق (معين) كالم (ومائه
 نفقة) فاشترى الفرس (بأقل منه) أي بما عيته (بقابضة نفقة) الفرس (لأراذل)
 لأنه أخرج الألف والمائة في وجه واحد وهو الفرس فيهما مال واحد بعينه فمن
 وبه نفقة نفقة عليه وتقدر اليمين لتحصيل صفة فادامت فمرفق فمرفق
 فخرج الثمن من المال وبقي بقيته نفقة (وتعصم) الوصية (لفرس) زيد ولم
 بقوله أي الموصى به زيد (وبصرف) أي الموصى به للفرس (في علفه) رعايته لقصده
 الموصى به (طامات) الفرس قبل اتفاق الكل عليه (فالباقى الورثة) أي ورثة الموصى
 للمائة الفرس لأنها أفاضتكون على صفة وهي الصرف في مصلحة دابته رعايته لقصده
 الموصى قال المارقي بحيث يتولى الموصى وألحاهم الاتفاق للمائة (والموصى على وبين
 بعد الموصى) مائة أوله (بم) مائة (طامات) الموصى (بالموصى) الموصى (بالموصى به
 بينهما) لأنه أضاف الوصية إليهما فكانا يكر أحدهما على الآخر لا لتبليط بطل في نصيبه وبقي
 نصيب الباقي وهو النصف (وكذا الموصى بخين بنات أحدها) قبل موت الموصى قال
 هـ الفروع بغير خلاف فعلمه (والموصى لورثته وأجنبي بنات ماله فاحاز سائر الورثة وصية
 الوارث فالنصف بينهما نصيبين) لا بد مطلق الأضافة يقتضي التقوية (والموصى لكل واحد
 منهما) أي من ورثته وأجنبي (بغير نصيبهما) فالنصف فاحاز سائر الورثة وصية الوارث حازت
 الوصية لهما) على ما قاله الموصى لعدم المنع (والموصى بالثلث فاحاز سائر الورثة) لعدم إجازة
 الورثة (والأجنبي المدين) لأنه لا اعتراض للورثة عليه وبطلت (ولو وصى له) أي
 لورثته وأجنبي (ببني ماله فردا لورثة نصف الوصية وهو ما حاز الثلث فلا جنى السدس)
 والوارث السدس لأن الوارث يرثهم الوصية مع الإجازة فاحازوا تسعين أب يكون الباقي
 بينهما كالألف بغير رد (ولو ردوا نصيب الوارث سوا زوال الأجنبي) فله الثلث كإجازة سهم
 للوارث) فيكون له الثلث لأنهم ان يعيز والموصى ودوا عليهما بلهم ان يعيز والأحدهما
 ويردوا على الآخر (والموصى بالوارث ونصف وصية الأجنبي) أي الأجنبي
 (السدس) لأنهم ان يعيز والثلث لهما فيشتركان فيه فادار جموا هيما للوارث زوال الأجنبي
 على ما له حال الإجازة للوارث ولو ردوا نقص الأجنبي عن نصف وصيته لم يكن ذلك إجازة
 للوارث أو ردوا (ولو وصى له وبغير رد) بثلث ماله (أوله) لم يخط بثلث ماله فله جميع
 الثلث) لأن من أشركه ماله لا يخط بثلث ماله بغير التبريل (ولو وصى له والورث من قبل الله عليه
 وسلم بثلث ماله قسم بينهما نصيبين وبصرف ماله للورث من قبل الله عليه وسلم في المصالح العامة)
 تخمس خمس الفدية (ولو وصى له والله) سهامته وتساوى (أوله) ولا يخفى (بني) قسم نصيبين
 وبصرف ماله في المصالح العامة (ولو وصى له بثلث ماله بغير رد) لأنه قابل بينه وبينهم فاستوفى قدر
 الاستحقاق كما في قوله بثلث ماله بغير رد (ولو وصى له بثلث ماله بغير رد) لأنه قابل بينه وبينهم فاستوفى قدر
 ذلك (ولو كان زيد فقيراً لم يرض من نصيب الفقراء شيئاً) لاقتضاء العطف للفقراء وكذا لو
 وصى له بثلث ماله بغير رد لم يرض من نصيب الفقراء شيئاً (ولو وصى له بثلث ماله بغير رد) لأنه قابل بينه وبينهم فاستوفى قدر
 سهامه ذكره (ولو وصى له بثلث ماله بغير رد) لأنه قابل بينه وبينهم فاستوفى قدر
 (والموصى به) أي بالثلث (بثلث ماله بغير رد) لأنه قابل بينه وبينهم فاستوفى قدر
 الفقراء والمساكين (ولا يرضى منهم الفقراء والمساكين) شيئاً تقدم (ولو وصى بماله لابنته)

(وعمومه) (و) ان وقف (على اهل بيته او) على (قومه او) على (انسابه او) على (أهله) محمول فرائضه (انما في أهل)

الفرع (وان وقف أو وصي) بشي (لادل قريته أو) (ضرائه أو أحسوته وبشومهم) كاعمامه وجبراته (لم يدخل) فهم (من يخالف دينه) أي الوقت أو الموصي لأنه تعالى أطلق آيات المواريث ولم تشمل الخالفين الذين فكدها ولأن الفقهاء من حال الوقت أو الموصي أنه لم يرد من يخالف دينه مسلماً أو كافراً (الأنبياء على دخولهم أو بقرينة) فدل على إرادتهم فهو كانوا معهم بالخالفين لم يردوا كلهم لئلا يؤدي إلى دفع اللفظ بالكلمة كان سكان فيهم واحد على دينه والباقيون يخالفونه ففي الاختصار عاينيه وجهان وجرم في الانتفاع بأنه لا ينصهر عليه لأن جعل اللفظ العام على واحد بعيد جداً (و) من وقف (على ماله وله ماله من فوق) أعترضه (و) له ماله (مسئ) أسفل) أعترضهم (تناول) اللفظ (جميعهم) واستوفوا في الاستحقاق أن لم يفضل بعضهم على بعض لأن الاسم لم يشملهم على السواء (وصي عديم) أي انقضى (موااليه) الوقت (لصبيهم) أي عصبته ماله لاد الأصامة تكون لادني صلابه ومن لم يكن له مال حين وقف على موااليه (ه) الوقت (لوال) عصبته لتناول الاسم لم يحزوا مع تقدير الحقيقة فإن كان له ذلك مالاً فالتقدير هو المرجع الوقت لموالي عصبته لتناول الاسم غيرهم فلا يعود إليهم إلا بعدد ولم يوجد (و) أن وقف (على جماعة يمكن حصرهم)

وأجنبي ولا وارث غير أجنبي (فردا وصيته) أي الأجنبي (التسع) لأنه لا يرد جعت الوصية إلى الثالث والموصي له إبنان وأبني فيكون للأجنبي التسع لأنه ثلث الثلث (ولو وصي بدين كنب الم لم يندفن) قاله أحمد ولعل وجهه أن الفرض نشر العلم لافقاه (ولو وصي بأحق ثلث ماله مع وصي في تجهيز الكعبة أو غيره بالمسجد ولو وصي بجعل ثلثه في الشراب صرف في تكفين الموقر) (ولو وصي) (بجعله) أي الثلث (في الماء صرف في عمل سن المهاد) محافظته على تصحيح كلام المكلف مهما أمكن وإن أوصي بجعله في الهواء قال ابن نصر الله يتوجه أن يجعل به يده في المسجد ينتفع به المصانون قال تلميذه صاحب المدح وفيه شيء انتهى ولو قيل يجعل به نمل ونشاب للمهاد لم يبعد (ولو وصي بكتب العلم لا تحرم) لأنه إعانة على طاعة (ولا تدخل كتب الكلام) في كتب العلم (لأنه) أي الكلام (ليس من العلم) قال أحمد وفي رواية أنها الحارث الكلام ردي لا يدعو إلى خبر لا يعلم صاحب كلام فحتموا أصحاب الجدال والكلام وعليك بالنسب وما كان عليه أهل العلم فانهم كانوا يكرهون الكلام وضعه لا يفيج صاحب كلام بدلا لآدمي أحد انظر في الكلام الأوفى فليس محفل وكذلك روي ابن مهدي من مالك أنها حكى النوى لو كان الكلام علماء أتتكم فيه الخصماء والتابعون يأتكم كما أفي الأحكام والنشر أتع ولكنك باطل قال ابن عبد البر أجمع أهل الفقه والأئمة من جميع الأمصار أن أهل الكلام لا يبعدون في طبقات العلماء وأما العلماء أهل الفقه والأثر (ولا تصح الوصية للكنس) أي الكلام (ولا الوصية) (لكنس البدع المضلثة) لا لكتب (النصر) والتميز من التحميم وفحوا ذلك من العلوم المحرمة لأنه إعانة على محسنة (وتصح) الوصية (بصحف ليقرا به) لأنه قربة (و) يوضع بجماع أو موضع حر (يز) اجفند

باب الموصي به

وهو التام لا ركان الوصية إلا بعه (بغيره) أي الموصي به (امكانه ولا تصح عده) ولا يأثم ولده لأنهما يستعان بالموت فلا يمكن دخولهما في ملك الموصي له (و) بغيره أيضا اختصاصه أي الموصي له بالموصي به (لا) تصح الوصية (بمال الغير ولو ملكه بعد) بأن قال وصيت بمال زيد فلا تصح الوصية ولو ملك الموصي مال زيد بعد الوصية لفساد الصيغة إضافة المال إلى غيره (رتفع) الوصية (بمال لا يقدر على تسليمه ولا وصي السبي في تخصيصه) قال شارح وطريق هو أو جعل في بطن ولبن في ضرع) وجعل في حمة قال الحارثي وفي التمثيل هذه الألف في الضرع صناعته فإنه يمكن التسليم بالحلب لكنه من فروع المجهول والمردوم لبعده شيئا مشبها (و) تصح الوصية أيضا (بمردوم لا ذئ فعل أمته) قال أبو لعباس في نه اللغة القديمة وبظهر لي أنه لا تصح الوصية بالحل نظر إلى علة التفرق إذ ليس التفرق يخص بالبيع بل هو عام في كل تفرق إلا العتق واقتداء الأسير (أو) تجعل (تجربة أبدأ أو مده معينة) كسنة وستين (فإن حصل شيء) لأن الوصية أجريت بتجزي الميراث وهذا يورث فصحت الوصية به الأجل الأمع فيعطي ماله لامة فيتمسرة للتفرق فإن وطئت شبهة نه على الوافي قيمة الولد أو وصي له وإن لم يحصل حقي صارت حوزة الوصية ولا يلزم الوارث السبق لأنه لم يضمن تسليم ما يتخلل بالغ (والا) بأن لم يحصل شيء عاموصي به (بطلت) الوصية لقوات محلها (ومثله) أي ما تقدم على الصحة الوصية (بما لا يمكنه فارد قدر) الموصي (عليها عند الموت أو) قدر (على شيء) نعمت واعتبرت من الثلث (والا) بأن لم يقدر على شيء منها (بطلت) الوصية لما تقدم (وتصح) الوصية (بما لا يذهب لوصية) لأنه مال يباح الانتفاع به على غير هذا الوجه بأن

بكمراء الحاء وسكون الجيم الانثى من انثى • آل في القاموس وبالهاء من (وبقرة لاثني وكس لذكر الكبير من الضأن، تبس لذكر الكبير من المزمور) لذكر أنثى (ورق لذكر أنثى) قال في شرح المنتهى ويكونان لثني أيضا (والدابة اسم لذكر والانثى من الخيل والباله والجبر) لأن ذلك هو المتعارف قال الحارثي والناقلون بالحقيقة لم يقبلوا هذا بالأعم كانوا هم خطأ واغترأ استعماله في الانثى ثلاثه بحيث صارت بالحقيقة مجهولة (فان درن به) أي ذكر الدابة في الوصية (ما نصرفه إلى أحدها) أي أحد الانثى الثلاثه (تقول) أعطوا له (دابة يقاتل عليها انصرف إلى الخيل) وكذا القول دابة يسهم لها لاختصاصها بذلك (وان قال) أعطوا له (دابة يقاتل عليها انصرف إلى الخيل) وكذا القول دابة يسهم لها (والذكر) لانتفاء التسليم فيه ما (والقول) أعطوه (عشرة) أو عشرة (من ابني أوغضي) فقد ذكر والانثى لانه قد يلفظ في التذكير معنى الجمع وفي النأنثى معنى الجاهق وانما هم الجنس يصح تذكيره وتأنثه (وان أوصى له بعد مجهول) أوصى له بعد (من عبيده) ولم يبينه (عصر) يعطيه الوثمنات والتمنيم) لأن لفظة تناول واحد إذا لم يرد الوصية له يقول ما يدفعه الوارث من مخرج أو مبيع جداردي لتناولها الاسم له (فان لم يكن له عبيد لم تصح الوصية ان يعطى الموصي عبيدا قبل الموت) لأن الوصية تقتضي عياداً الموجود من حين الموت أشبه ما أوصى له عني في الكيس ولا شيء فيه أو يدار ولا دار له (فقولك) الموصي شيأ من العبيد (ذلك) أي الموت (ولو واحد أو كماله) عند (واحد صحت) الوصية وتبين كونه لأموصى له لأنه لم يكن الوصية محل غيره (وان كماله) أي الموصي (عبيده) أو قبل موت الموصي (بطلت) الوصية لقوات محلها (ولو تله وأبعد مته من غير تفریط) من الوثنة (ممكن ذلك) أي بطلت الوصية بمعنى انه فات على الموصي له ادلا موجب لغيره ان لم يصر لغيره في أطعمهم بغير علمهم (وان ماؤا) أي العبيد (الواحد أتمنت الوصية فيه) لانه لم يبق غيره وقد تم ذكر تسليم الباقي وهذا ان جعله الثلث قاله في العاية (وان قتلوا) أي العبيد (كلهم فله) أي الموصي له (فئة) أحدهم وهو من يختار الوثنة فله لأموصى له على قائله (كيا يلزم القائل قيمته وان لم يكن موصى به) ومثله (أي العبد في الوصية) شاء من خدمه أو وثي بمن ثبانه وأسه من أمته وأتاه من حبه وفرض من خيله ونحوها على ما سبق فحصله بلا فرق (ولو موصى أن يعطى) يعطى (ماؤه من أحد كسبي) لم يوصى به من عبيده ولا عهده فترط قال الحارثي وهو أوصل الوصية له لانه لا يخلو مال موصى له يصنع من عبيده ولا عهده فترط قال الحارثي وقد يفرق بينهما بأن القدر المأثرت في صورة المأثرة من عمل الوصية لأصل أهل فان كسبا يؤخذ منه ماؤه موجودا كما فامكن تعاقب الوصية والمأثرت في صورة العبد أصل أهل وهو عدم العبد بالكلية فالتعلق بمثله وانثى • وقدر كرت في الحاشية الفرق بينهما من ابن نصر الله أيضا وان قال أعطوه عبيد آمن مالي ولم يكن له عبيد أشترى له (وان وصى له بقوس له أو ماس قوس نشاب وهو الفارسى وقوس نبل وهو العربي أو قوس عجمي (وهو) القوس (الذي يوضع السهم) الصغير (في حجره يخرج) السهم (من الحجر) ويقال له قوس حبل وهي السهام الصغيرة قاله الحارثي (أو) قوس (حرج) وهو الذي يرمي به الروم (أو) قوس (يتدق وهو قوس بلاق) بضم الجيم وكما ألها موصى اسم لثني وأصله بالعربية بضم الهاء كقوله عز وجل ولا تميز بديها (أو) قوس (يدف) يدف به القطر (فله) أي الموصي له بقوس مطلق (قوس) اختاب بغير رنة الطهرها) أي أسبق إلى الله هو فله واحد من المنة طرف يمينه الوارث (فان لم يكن له) أي الموصي (الأنوس) واحد من هذه القسي

ليعلمنا بعضي بتدبيره لوجهه الذي عليه (صخر زرق من بيت المال) قلة على الطاعة • وكذا الموصوف على أعماله والموصي به أو المأثرة (ولا يكمل ولا كسوة) فلا ينفع به الأجر مع الانحلال قال في شرحه وعلى الأقوال الثلاثة حيث كان الاستحقاق بشرط فلا بد من وجود ما تنسب وهما في الأوقاف الحقيقية وأما الأوقاف التي من بيت المال كأوقاف السلاطين فيجوز أن له الأخذ فمع بيت المال انتناول منها وان لم يباشر المتبرع كما أقبحه المصنف بالمناقضة لبعض المعاصرين له وأيضه في شرح الإقناع (أو) انزق (على القراء) أو على القراء (أو على أهل) الحديث فلن يرفعه ولو حفظ أو بين حديثا لا يجرد السماع (وعلى العلماء فله في الشرع) ولو أغناه وذكر ابن رزين فتحاه ومتفق عليه (أو) ان وقت (على سبيل الخبر فلن أشد من ذلك فالحاجة) كقوله وسكنين وابن عيل وعلى اعتل الناس توجهاتهم الزهري ذكره في المبرور والزم ترك ضرر في الشمس وليس بضرورة في بقا النفس وعلى هذا كان انثى عسلى الله عليه وسلم وأصحابه رضي الله تعالى عنهم قاله ابن الجوزي وان جعل وقفه في أبواب البر مثل القرب كماها وأنضها الخزرو بدياه نصا وبسلى من مصادره مستحقا قبل القسمة • وقال أحد في الماء الذي يبقى في السيل يجوز لأغنيائه التبرع به (وبشمل جميع مذكر سام) كالسليم (وصغيره لاثني) عليل (لهذه) فلا يشمل

لأنه أنزل الجمع في أكثر
الاستعمال (ويقيم الجمع) بما
بعد الدرجة الأولى أن لم يبلغ
أعلى الثلاثة فإن كان له انسان
وأولادان فخير من واحد
بقربة. نعم لا ينبغي يعطون
الوقف ذكر في شرحه (وشمل
أهل الدرجة وأن كانوا) فإن
كان أكثر من ثلاث بنين وزع
الربع بينهم على حسبهم
(ووصيه كوفى) في جميع ذلك
لأنه يرجع فيها إلى لفظ الوصي
كما يرجع في الوقف إلى
لفظ واقفه (انكنا) أي الوصية
(أعم) من الوقف على ما يأتي
فيصير ليرتدح في وائتم يصح
الوقف عليها

فصل في الوقف عقد لازم
بمجرد القول أو ما يدل عليه لانه
تبرع بغير البيع والهبة أشبه
اتفق رؤسوا أخرجه مخرج
الوصية أو لا حكم بها كم أولا
لحد بل لا يصح أسلمها ولا يوجب
ولا يورث قال القرافي العمل
على هذا الحديث عند أهل
المسلم وإجماع الأصابة على ذلك
(لا يشترط) الوقف (مأثلة ولا
غيرها) لأنه عقد يقضي التأييد
(ولا يباع) فصرح بعدم ولا يصح
ولا التناقل له (لأنه) تنطل
منافعه المقصودة منه (مخرب
ولم يوجد) في ربيع الوقف
(ما يصير به) يباع (أو) تنطل
منافعه المقصودة (بغيره) أي
غيره لئلا يخراب تحجب نفعت
وتصف سقوطه نصا (ولو) كان
الوقف (معه) (أو) دخل نفسه
المقصود (بفضله على أهله)

تمت (الوصية فيه) إذا لم يلح لها غيره (وأن كان في لفظه) أي الوصي (أو حاله قربة نصرة
إلى أحدهما) أي الأقواس (انصرف إليه مثل أن يقول قوس بنصف ما أو) قوس (يعيش)
به (أو نحو ذلك فهذا نصرة إلى قوس النصف) عمدا لا قربة (وأن قال قوس بنصفه مخرج
قوس النصف والندى) لأنهما لا يقاتل أحدهما (وأن كان الوصي له) بقوس (أو قال أعادله
بالرعي أو بنذ ثانيا أعادله بالرعي من سواء أو برعي بقوس غيره ولا برعي سواء انصرفت الوصية
إلى القوس الذي يستعمله عادة) لأن ذلك قربة تخص ذلك النوع لأن الظاهر أراد أن لا يتنازع
(فإن كان له) أي الوصي (أقواس من النوع الذي استحق الوصي) قوسا (منها أعطى
أحدهما قربة) قياس ما تقدم أنه يعطى ما يختاره الورثة (وأن رمى له بطل حرب صحت
الوصية لأنه فيه تعاضدا) مثله على ما ذكره الحارثي بطل سيد بطل صحيح أنزل وأرجع
و (الأن) تعص الوصية (بطل نحو ولا تصلح الحرب وقت الوصية) لأنه لا منفعة فيه ما حقه فإن
كان الطبل يصلح للحرب والاهوم صحت الوصية له لقيام المنفعة للمباحة به (وأن كان) الطبل
(من جوهر نفيس ينتفع برضا ضمه) بعض الرأى فتربة وكل شيء حكيمته فقد رخصته
(كالذهب والفضة صحت) الوصية به (نظرا إلى انتفاع جوهره) دون جهة التحريم
كأية الذهب والفضة وقياس ذلك بحديثه (وأن كان له طبلان أحدهما مباح والآخر
محرم ووصي بطل انصرفت الوصية إلى المباح (أو وصي له كلب وله طبلان أحدهما مباح
والآخر محرم) انصرفت الوصية إلى المباح) لأن وجود المحرم كعدمه مشعر بإشغاله لا لظف عند
الاطلاق (وكذا النصف) أي لو كان له وقف مباح وقف محرم بطل أو مزوج أو وصي بنصف
انصرف إلى المباح دون المحرم لما تقدم (وتصح الوصية بالبقى لثبته في الحرب) قاله القرافي
(وأن كان له) أي الوصي (بطل تعص الوصية جميعها) لكونها كلها تصلح للحرب ووصي
بأحدها أو أطلق (فه) أي الوصي له (أحدها القربة) قياس ما تقدم أنه أحدها باختيار الورثة
قال الحارثي وأن تصد المباح فله أحدها أما القربة أو اختيار الورثة على الاختلاف فيه (ولا
تصح) الوصية (بغير ما يورثه وهو طهر وكذا آلات الهوكاه أو لولم يكن في أولها) لأنها مباحة
أفعل المعصية أشبه ما لا كانت باؤها أو قياس ما تقدم أن كانت من جوهر نفيس ينتفع برضا ضمه
كالذهب والفضة صحت نظرا إلى الانتفاع بجوهرها دون جهة التحريم (وتنفع الوصية فيما
يملك الوصي (من ماله وما يملك) منه أهوم اللفظ فإن المال يتم معلومه ويجهوله وقياسا على
نقد المصدق بالثلث (فإذا أوصى بثلثه) لغير زيد أو مسيد (فأصبحت مالا ولو لم يصب
أجوله قبل موته فيبيع فيما يصبه بدمرة دخل ثلثه) أي استخيت (في الوصية) ويقضى منه
دين وان قتل وأحدث دينه دخلت) دينه (في الوصية فهي) أي الدين (ميراث تحدث على
ملك البيت) لأن ما يملك نفسه وتوقفه له فكذلك يدخل أولاده في حال حياته وكذلك
دينه نفسه بدمرة (فقطض منها) أي الدين (دينه ويجوز منها أن كان) أحدها (قبل
تخييره) وأما نزوله ملكه عما يستحقه فمأما ما تملكته حاجته فلا وصيته من حاجته
(أو وصي به) فهو معد (معين بقدر نصف الدين حسب الدين على الورثة من ثلثه) لأنها تركه
وبأخذ العبد المرحى له

فصل في الوصية بالمنفعة المقررة
الوصية بها كالإعانة وقياسا على الإعارة (بما الوصي لئلا يد) بخدمة عبده أو لدار وغرة
بستان أو) ثمرة (تجريد الوصي بذلك) أي بما ذكر من المنفعة (مصلحة أو) وصي
(بجميع الثمرة والمنفعة في زمان كله) لأن ثباته في القدر وحاله القدر لا يتقيد بوقال

بما قاله الفقيه لم يكن ترصته في وصيته (أو) كان تعطيل نفقه (مخرب محله) ويقال في رواية صالح بن يحيى السعيد خوفا من

حينما لا يبلغ لزوم فباع لأن الوقف مؤبد فإدخاله يمكن تأييده بينه امتنعنا الفرض وهو الانتفاع على الذوات من غير أخرى واتصال الإبدال يجري مجرى الاعيان وجودنا على العين مع تعطيلها فتصيب للفرض ككتاب الحدي إذا علق في موضع مع اختصاصه بوضع آخر فلما تعدر تحصيل الفرض بالكلية استوفى منه ما أمكن وقوله فباع أي وجوباً كاملاً البسه في الفروع وقتل معناه من القاضي وأصحابه والوقف والشيخ في الدين (ولو شرط) واقعه (عدم بيه وشرطه) إذن (فإنه) فباع وحل بالضرورة وروى منصفه لم (د) حيث بيع وقت بشرطه فإنه (بصرف ثمنه في مثله) ان أمكن (أو) في (بعض مثله) لما تقدم (ويعبر بيع بعضه) أي الموقوف الخراب (الاصلاح باقية) لا تصح جباية الكفل فالبعض أولى (ان اقتضوا الكفل والجهة) فإن اختلفا وأحدهما لم يجوز (ان كان) الوقف (عينين) كدارين أو بغيره فباعتبار أحدهما لتعمير الأخرى (أو) كان (عيناً) واحدة ولم تنقص القسيمة بالتقسيم لانتفاء الضرر ببيع البعض إذن (والأ) بان كان عيناً واحدة ونقصت القسيمة بالتقسيم

وصحت عن فصول أطلق أقادالة أي أنه لو حود الأضافة للعممة ولو وقت شهر أو سنة وأطلق وحسب أول زمن لظهور معنى الأهم بقوله من السنين (و) إذا كانت الوصية بشرة بستان أو شجرة أبداً أو مدة معينة (لأنك واحد من الموصي له والورث أحبار الآخر على السقي) لعدم الموجد لك (فإن أراد أحدهما شيئاً بحيث لا يضر بصاحبه لم يكفك الآخر منه) من السقي فإن تضرع مع حديث لا ضرر ولا ضرار (وأن يستأجر الشجرة) الموصي بشرتها (لحطها بالورث) إذ لا حق للموصي له في قبتها (وأن لم يحصل) الشجر الموصي بثمرتها لم يفسد مثلاً (فإن المدة أحييت فلا شيء للموصي له) لقولنا على الوصية (وأن قال) الموصي زيد لك ثمرتها أرل عام تفر مع وله ثمرتها ذلك العام) تنفذ الوصية (وأن وصي له بلين شاه وصونها مع) كسائر المانع (وبتبرخ ورج ذلك من الثالث) كسائر الوصايا (والا) بأن يخرج من الثالث (أجبرتها بقدر الثالث) أن لم تجز ولو رثة الباقي (وإذا أريد تقويمها) أي النصفة (وكانت الوصية) بالنصفة (مقيدة بغيره) مملوكة (فوق الموصي بنصفته مملوكة بالنصفة تلك النصفة تقوم النصفة في تلك المدة فينظر كم قدمت) مثلاً لو وصي له يسكن دار سنة فتقوم الدار مسخرة للنصفة سنة فإذا قبل قبتها عشر ثم تلاقى منصفتها فإذا قبل فيها اثنا عشر فالانسان قيمة للنصفة الموصي بها إذا شرع من الثالث نفذت الوصية والافتقار ما يخرج منه من هذا أحد لوجهين واختاره في المستوعب قال هذا الصحيح عندنا والوجه الثاني بتبرخ ورج العين بمنعها من الثالث وجزه المصنف فيما يأتي قال في الانصاف وهو الصحيح وقول في تصحيح الفروع حكمها حكم النصفة على الأيدي وعلوه الأكثر منها القاضي قدّمه في انقلاصه والنظام والراغبين والحاوي الصغير والمائت وشرح الحارثي وغيرهم من الأصحاب (وأن كانت الوصية بالنصفة) مطلقاً في الزمان كله فإن كانت منصفة عهد بغيره فتقوم الرتبة بنصفته الأربعة لا منصفة له لاقية له وإن كانت (النصفة الموصي بها) ثمره بستان قوم الرتبة على الورثة (تقوم (النصفة على الوصي لأن أشهر تنصف بحطه أذا قبل قلعة الأشهر عشرة ولا ثمرة درهم علمنا أن قلعة النصفة نسمة) فتتبرخ وجهان الثالث (ولو وصي بنصفه عهداً أو عاقباً) أمته أبداً أو مدة معينة) كسنة (صحيح) لما تقدم (والورثة عنها) لأنها لم يولد لهم (لأن كثرة) الجرحها من الاستقلال بنصفها هي كالزمن ومنعها بأية لا وصي له ولا يرجع على المعقوثي) لأنه لم ينفذ عليه شيئاً (وأن عاقبه صاحب النصفة بمقتضى) لأن الحق للرتبة وهو لا يملكها (فإن وجب صاحب النصفة) وهو الموصي لها (منافسة له عهداً أو سنة) عنه (فله رثة الانتفاع به لأن ما يوجب له عهد يكون لسيده) على هذا أن كان ذلك بعد العتق فليس لهم الانتفاع به (ولهم) أي الورثة (بجمعها) أي الرتبة (من الموصي له) بمنافسة الورثة بغيره (لأن المشتري قد جرد الكمال بمصروف منافسة له من جهة الوصي أمانيه أو وصية أو مصلحة عال وقد قصد تكميل المصلحة لما كانت النصفة بملكها له) أي تلك الرتبة للموصي له وفي نسخة بتكميلها (وقد يفتقروا فيكون له الولاء) ولأن الرتبة مملوكة كالم فبيع بها كغيرها واتباع مملوكة بالنصفة وتقوم المشتري مقام المبيع فله عليه (وأن جنت) الأمانة الموصي بمناقضها أو العهد (الجوازه) أولى الخيانة مملوكة بالنصفة (أو قد وهما مساوية) النصفة (وبقي) انتفاع الوصي بمصالحه (لأن جانيها يتلقى بربطها بالبيع فيها (ولهم) أي الورثة (كتابتهم) أي الأمانة الموصي بمناقضها وكذلك العهد الموصي بمناقضه كبسه (و) لهم (ولا يفرز بها وليس لهم تزويجها) لا لأن حالت النصفة) أنه يتصرف به فإن انتفاعاً ذلك حاز (ويجب) تزويجها (بطلبها) لأنه حق (والمهر وكل موضع وجب) سواء كان بنكاح أو شبهة أو زنا (للموصي له) لأنه يدل

بضعها

(هبة) من أمة إجماعاً (بجواز عمار موقوف من ربيع) وقف (آخر على جهته) قال (المتق عليه له) (ول)

الفروع أظهر وقال الحارثي
وما بعد إلا بعد من الأوقاف
بما يحسنه لأصلاح ما بقي
(ويعوض نقص منارة مسجد
وبها في حياطة المسجد أنصافا
من نحو كلامه لا تنفع
(و) يبرز (اختصارا) موقوفه
كتقدير وقرب ونحوها اذا
تعلقت (وافساق الفحل) منها
(على الإصلاح) فان تفسر
الاختصارا حتمل جعلها فيها
آخرها هو أقرب إلى الأول
واحتمل ان يتباع وتعرف في
أنه قتلها وهو الأقرب قاله
الحارثي وقال في الأنصاف عقده
وهو الصواب (وبيعه) أي
الوقف حيث حاز به (حاكم) ان
حسب ان الوقف (على سبيل
الخيرات) كما ذكره المسند
والقاضي ونحوه والله لا ينفك
لازم يحتمل فيه اختلافنا فاما
فترقب على الحاكم كما في نسخ
المتنفل عليها (والا) كن الوقف
على سبيل الخيرات بل كان
على شخص معين أو جهة
معينة أو من يؤم أو يؤذن أو
يقوم ببناء المسجد ونحوه
(هـ) (بيعه) بالقرض (خاص) ان كان
(والاحوط) ان حاكم له
بضمين البيع على من يستقل
اليوم بعد الموجودين الآن
أشبه البيع على الأئمة
(وعبر دشره البسند) بجهة
الوقف (بمسير وقتا كذل
أضحية) بدل (زمن تألف)
له كالتوكيل في الشراء أو التوكيل
يقع لموكله فكذا هنا فشرائه
لجهة المشتري لها ولا يكون

بعضها هو من مناقها (وان وثقت) الأمانة الموصى بنقلها (بشبهة قالوا لدر) لاعتقاد الواطئ
انه واطئ في ملكه كالفرع وبما (والورثة يمتنعون أي أبا له) (عند الوضع على الواطئ) حبرنا
فانهم من رقبته لا نه فوته عليهم (وان ثقتها) أي الأمانة (وارثا وغيره فلم) أي الورثة (فتمنوا)
دون الموصى له لان الاتلاف صاف رقبته وهم بالكوها ووفات المنفعة حصل فيها (ونظير
الموصية) لموات محلها كالاحارز (وبلغ الاقتال قيمة المنفعة) أي تقوم العين غير مملوكة
المنفعة وتبرم قيمته الورثة كما تقدم وليس معناه فرضها الموصى له كما تقدمه لك فلا تخلل الفقه
لكلام الأصحاب وفي الانتصار ان قتلها وارثها فليس قيمة المنفعة قال في الأنصاف وعموم كلام
المستنف وغيره من الأصحاب ان قتل الوارث يقتل غير مقتطع في المنتهى على الانتصار
(والموصى له) بمنفعة أمة وغيره (استخداما محضرا وسقرا) له (المساكنة) وأحارها وإعارتها
لانه اذا ملك المنفع حاله استمتع به بنفسه وعن يقوم مقامه وكذا حكم المسند الموصى بنفسه
(وابس) لاحتد منها أي الوارث والموصى له بالغن (وطؤها) لان مالك المنفعة ليس يزوج
ولا ذلك للرقبة والوطئ لا يباح بغيرها ومالك الرقبه لا يملكها مكلما مالا ولا ما من ان يحصل
منه وربما أفضى إلى هلاكها (فان وطئها أحد جاراته ولا حله عليه) لانه وطئ شبهة ولو جود
الملك اكل منها (و) ان ولدت من أحد جاراته (ولدر) لما تقدم (فان كان الواطئ صاحب
المنفعة) وأولادها لم ينصرام ولله لانه لا يملك (وعليه) جهة ولها هو وضعه (لورثة) لما تقدم
(ولا مهر عليه) لانه لو وجب لكان له (وكما على ما ذكر فيما اذا وطئها اجنبي شبهة) على
ما سبق (وان كان الواطئ مالك الرقبه تصار مات ولله) لانه ما علقته من يجر في ملكه (وعليه
المهر) الموصى له بالنتع (وتجب عليه قيمة الولد بأخضر كاؤص منهم منها) لكونه قوته عليهم
(وان كان الواطئ هو الوارث وسدس غطت عنه) قيمة الولد اذا ولو حبت لكان له ولا يجب
للإنسان على نفسه شيء (وان ولدت) الموصى بنفعها (من زوج) لم يشرط الحرية (أوزنا
قالوا لما لك رقبه لا جرمها) وليس من انتع الموصى به (ونفعها على مالك نفعها) لانه ملك
نفعها فكانت الزينة عليه كالزوج (وكذلك سائر الحيوانات الموصى بنفعها) تكون نفعها
على الموصى له بنفعها (وبيعه بمرحوج جميعها) أي الأمانة الموصى بنفعها وكذلك كل عين
موصى بنفعها (من الثلث) سواء كانت الوصية أبا أو بعدة معينة وهذا الصحيح كما تقدمت
الاشارة اليه (فتقوم) الأمانة (في غنها) بما بلغت أهتبر من الثلث فان ساء أو نقص نفذ
والأصقدر وينتقل الزائد على الجارية (وان وصى لرجل بريقها) وصى (آخر بنفعها
صحيح) ذلك (وصاحب الرقبه كالوارث فيما ذكرنا) من الأحكام لانه مالك الرقبه (وقومات
الموصى له فيها أو) مات (الموصى له بريقها) وماتا (فلورثة كل واحد منهما ما كان له) لان
من مات من حق فهو الورثة (وان وصى لرجل بمسرحه وآخر بنفعه مع والنفقة بينهما)
على قدر المالين (وبغيرا المنتع منها) على الأمانة مع الآخر لانا تركه مخر عليه مالا وعة
لأنا (وتكون النفقة) بينهما (على قدره من حق كل واحد منهما) في الحب والتين كالشر يركبن
في أصل الزرع (وان وصى له) أي بدل (بنجاحته) وصى (آخر بنفعه مع) ذلك لأنه في نفعها
مباح (وابس) لاحتد منها الانتفاع به أي بالخاصة (الابان الآخر) كالشترك (وبها يطلب
علم البعض من الخاص أحب إليه وأجبر الآخر عليه) لتبني حقه (وان وصى له بمكانه مع) لانه
بعضه (ويكون) الموصى له به (كالواشراء) لان الوصية تملك الشراء فان أدى
هتي والولاء له كالشترى وان عجز عا دريقه وان عجز في حياة الموصى لم تبطل الوصية لان رقبه

فقد فعل ولم يظهر فيكم ولو تستنت
الآلة لم يكن كالبحر الأسود لا يجوز
تقله ولا تقوم غيره مقامه ولا
ينقل الأنسك معه كأي
أقرآن لا يجوز نقلها عن سورة
هي منها إلا أن توضع الأنص
من التي من الله عليه وسلم
يقوله شعروا في سورة كذا قال
وقلنا سمعنا الله عليه وسلم مادة
التشريف إدخال الحجر إلى البيت
وذكر مقتل عمارته بعد عمارتها
التي فيها كان لا يجوز زجره بتراب
المناسك لأن في غير ما طرقت
الأولى قال ولا يجوز زانه على
أبنيتها زيادة على ما وجد من
عليها والله بكر الصل لم أوف
أبنيتها لا يقدر الحاجة قال في
الفرع وروى بتوجه البناء على
قواعد إبراهيم لأن النبي صلى
الله عليه وسلم لولا ما مضى في
زمانه لعله كما في غيره ما شرفه
الله تعالى فيها قال ابن حنبل
هذا يدل على جواز تأخير
المناسك لأجل كمال الناس
ورأى مالك والشافعي تركه
أولى ثلاثا يصير ملحة للوك
(وهذا غلة موقوف على معين)
كزيد أو ولده (استحقاقه مقدر)
بان قال يعطى من ربه كل شهر
عشر دراهم مثلا ورويه أكثر
(يتعين إرضاءه) أي الفعل (ومن
ربما احتج به بعد (ومن
وقف على شرطه) (الشرط
الموقوف عليه) (صرف) ما وقف
عليه (في مرقته على قياسه)
أي الشرط (مصدق) ورواها
ونحوها) كسابقه فإذا تعدد
الصرف فيها صرف في كل منها
تحصيلاً لقرض الواقف حسب

لا يفيها وأدى إليه بطلت فان قال ان يجوز ورقه فهو لك بغيره في حق الحياة الموصى بهت
وان يجوز بغيره بطلت وان قال ان يجوز بغيره فهو لك بغيره في حق الحياة الموصى بهت
الصحة (وان وصى له بمال الكعبة) كاه (أو بغيره من أمم) لأنه نعم على الناس بمقتضى كاتع
على عاكفة في الحال كحل الحارثية (والوصى له الاستغناء) عند حله (والأبراه) منه
(وبدق) المكتاب (بأحدنا) بالاستغناء والأبراه (والولد السيد) لأنه المنع عليه (فان
يجز) المكتاب (فأراد الوارث بغيره وأراد الموصى له انتظاره أو عكسه) بان أراد الموصى له
بغيره وأراد الوارث انتظاره (فالحكم للوارث) لأن حق الموصى له انما يثبت عند تمام العقد
والقدرة على الأداء فاذا جاز كان العقد منقضي الزالة فلو كان الوارث الفسخ والانتظار (وتقدم
في الباب قبله ذكر الوصية للمكاتب) مفصلة (وان وصى بقرنته) أي المكتاب لرجل
(ووصى) (بما عليه لا يخرم) على ما له لأن كلاً منهما مأمور بالوصية به مفردا لاجل اجتماعهما
(فان أدى) المكتاب (لصاحب) وصية (المال أو أبراه) منه عتق وبطلت الوصية بقرنته
لأنه شرطها (وأعجز) المكتاب عن أداء مال الكعبة كله أو بعضه (فصح صاحب القرنة
كتفاته وكان رقيقه) (عملها الوصية) وبطلت وصية صاحب المال لقوات عملها (وان
كان) الموصى له بالمال (فمن من مال الكعبة شيئاً فحوله) ولا يرجع به عليه (وان كانت
الكعبة مائة فادعى رجل على ما في ذمة المكتاب لم يصح) لأنه لا شيء في ذمته (فان قال
أوصيت لعمالي فقبضه من مال الكعبة صح) لأن الأداة في الفاسدة كالأداة في الصحة من
ترتب العتق عليه وان وصى بقرنته مع أنه اذا صرح في الصحة في القامدة أولى (واذا قال
اشترى وابتاع رقاباً فاعتقهم لم يميزه رقه إلى المكاتبين) لأنه أو وصى بالشراء لا بالبيع المسموع وان
اشترى الثلث لثلاثة لم يميزه أقل منه فان قدر ان يشتري أكثر من ثلاثة فهو أفضل وان أمكن
شرائه لثلاثة خصصة وصحة من رابع فثلاثة خالية ولي وبقدر من من يرجع من عفة ودين
وصلاح ولا يجوز الأربعة مسلمة فالمعنى العيوب كالغفارة وان وصى بكفارة أيمان فاقه ثلاثة
نقله حنبل لأنها أقل الجمع

(فقصص ومن أو وصى له بشئ معين) كصيد أو ثوب (فتلف قبل موت الموصى أو) تلف (بعده
قبل القبول بطلت الوصية) حكاه ابن المنذر إجماع من يحفظ عنه من أهل العلم لأن الموصى
له انما ينفق المعين فاذا ذهب زال سقته فلو تلف في يده وانكره كفي بالورثة غير مضمونة عليهم
لأنهم حصلوا في أنفسهم بغير فعلهم ولا تصرف منهم في بضم ثواباً (وان تلف المال كغيره)
أي غير المعين الموصى به (بعده موت الموصى فهو للموصى له) لأن حقوق الورثة لم تتعلق به
لأنه لم يوصى له بدليل أنه عاكف بغير رضاهم فحقه حقه وبتسار حاله قال ابن حبان
ان كان عند الموت قدر الثلث أو أقل والأكثر منه قدر الثلث (وان لم يأخذه) أي بأخذه
الموصى له الموصى به (زمانا تقوم وقت الموت) لأنه حال ودم الوصية فيعتبر قيمة المال فيه قال في
المدح بغير خلاف نقله (لاوة الأخذ) هو تأكد في نظر كل كان الموصى به وقت الموت فان
كان ثلث أكثر له أو دونه استحق الموصى له وان زاد ثبته حتى صارت مثل المال أو أكثر
أولئك المال سواء اختص به ولا شيء للورثة وتقدم وان سكن ابن الموت زائدا على الثلث
فالموصى له قدر الثلث وان كان نصف المال فله ثلثه وان كان ثلثه فله نصفه وان كان
نصف المال وثلثه فله خمسة وأربعة أوال ثلثان انقصان بعد ذلك وكذا الوصى بهت عبيد
معين (وان لم يكن له) أي الموصى (سوى المال المثلث) المال غائب أو لم يكن لسوى المال
المعين إلا (دين في ذمة مورث أو) ذمة (مسر) فالموصى له ثلث الموصى به) لأن حق في الثلث

إليها (أو يوجب) (في من وقف على فتنرة فاشترى الماء بصدده يرجع) متيقن

الواف (والا) بصين مصرها
(وكا) وقف (منقطع) لا تلم
بذكر مصرها (ويحذف) رفع
مصدرها (أو) كذا (أه) أي
بغير الله بعد (ذلك) أي عهده
(ويصل) منه سابقة وسوانيت
ينقطع بها الماتية من المصلحة
والا يجوز (نله) أي المصلحة
أو كان غير مكانه الأول ولو
خرب (مع مكان عارته) ولو
(دون) النمازة (الأولى) بحسب
النمازة في القنوس وغلط
جماعة أنتم بحسب الله ولا يجوز
تخلية الميراث ولا يحرمه ذهب
أوفضه ومن جعل سفل بينه
ومعبد أو انقطع بطح وقل
ممثل لأونه لوجعل السطح
معبد انقطع بأسفه لان السطح
لا يحتاج الى سفل ذكره
الفروع وعلى الأول يخرج
ما يفعله كثير من وافي الميراث
من البيوت التي يجوانسه
وبعضها عليه ادم تدخل في
المصلحة لم يثبت فاحكمه

باب المصلحة

وأصلها من حبس الرب الخ أي
مروءة يقال وهنت له وهبا
باسكان المأوى فوهبه وهبا
ولهب وهباب وهسوب
وهابة والاسم الموهب والموهبة
يكسر الماهية وما الاتهاب قدول
الحمية والاستسباب سؤلها
وتواهبوا وبه يفتهم لبعض
وهي شرها (غلبسك) خرج به
الصادقة (جائزاً) تصرف أي
مكاف رشدها (مالمعلوما) خرج
به الكلبي ونحوه (مع) به (أو)
مالا (يجوز) لا تندرله (كذلك)

إنما خطه بدين لا يخرج من أحد جهاداً حرمه من دفع مع الجهاد لا حاجة في الكافي

في المستثنى (ان نسب الثالث) وهو مائة (الى وصيتها) جميعاً (وما) أي الوصيان (في)
المسئلة (الأولى) مائتان لأنهما بالصدوقيته مائة وبثالث المال وهو مائة فيكون نصفاً (وفي)
المسئلة (الثانية) مائتان وخمسون لأنهما بالصدوقيته مائة ونصف المال وهو مائة وخمسون
بكون خمسين (ويصل كل واحد) من الموصي لهما (جماله في الاجازة) مثل تلك النسبة
يخرج له ما تقدم (وان وصي له) أي زبد مثلاً (بثالث مال) وصي (لآخر عاتق) وصي
(لثالث) يتم الثالث على المائة قبل زكاة الثلث على المائة بان كان المال ثلثمائة (بطلت
وصية صاحب التمام) لأنه لم يوص له بشئ أشبهه ما أو وصي له بداره ولا داره (وقسم الثلث
بين الآخرين على قدر وصيتهما) بالخاصة (لكل واحد) منهما (خمسون) ان رد الوارث ولو
كان الثلث خمسين كان كانه أو وصي عاتق وخمسين فيقسم الثلث بينهما ثلاثاً ولو كان الثلث
أو بصين قسم بينهما أسباعاً للموصي له بالمائة خمسة أسباعه (والوصي له بالمائة) سبعة (وان زاد)
الثلث (على المائة) بان كان المال أكثر من ثلثمائة فبعت وصية صاحب التمام أيضاً ثم غفر
(و) ان (أجاز الوارث) لهما (نعت الوصية على ما قال الموصي) لأنه لا مانع من ذلك ولو كان الثلث
مثلاً ثلثين أخذها الموصي له بالثلث وأخذ كل واحد من الآخرين مائة (وان ردوا) أي
الوارث (فلكل واحد) من الموصي لهم (نصف وصيته) سواء عاتق والثلث مائتين أو لا لأن وصية
المائة تمام الثلث مثل الثلث وقد أوصى مع ذلك بالثلث فخصه بكونه وصي بالثلثين فريد ذلك
الى الثلث والوارث الى ما زاد عليه فيدخل النقص بالنقص على كل واحد من الوصياء بقدر
وصيته فقدر كل وصية الى نصفها (وان ترك شيئاً فهو وصي لاجني عاتق والآخر يتم الثلث
فلكل واحد منهما مائة وان رد الأول وصيته فلا عاتق) كاللومرد (وان وصي لأولاه) ثلثين
والآخر ببقا في الثلث لثلاثي (لانه لا يبقى بعد المائتين من الثلث) فيقسم على وصي له بشئ
(سواء رد الأول وصيته أو قبلها) وإذا أوصى لنفسه بميراث لآخر يتم الثلث عليه (أي الميراث
فيما قبل الميراث) وصية التركة بدونه (أي الميراث اعتباراً بميراث موت الموصي) ثم ألفت
عقبة من ثلثها (أي التركة لأن الموصي جعل له ثلثه الثلث بعد الميراث) (فابق) من الثلث
(فهو) صاحب (وصية التمام) ولن لم يبق شئ ثلاثي له ولو وصى لشخص بثلث ماله وبعطى
زيد منه كل شهر مائتي حتى يموت فان مات ببق شئ فهو الأول والنص عليه ذكره في المبدع

باب الوصية بالانصاء والاجزاء

الانصاء جمع نصيب كالانصبة وهو الحظ من الشئ وانصبه جعل له نصيباً وهم يتناصونه
أي يقتسمونه والاخر اجمع جزء وهو الحظ الذي من الشئ والجزء انفتح له وجزأ الشئ جزأ
وجزأه تجزأ فجمعته أجزاء وقال ابن سديد جزأ المال بينهم مشدداً لا فقر فجمعه وغيره هذا
الباب في التحريم باب صدقات الوصايا في الفقر وعباب عمل الوصايا لا فرض منه العلم بنسبة
ما يحصل لكل واحد من الموصي لهم ان انصاء الوارث اذا كانت الوصية متسوية الى جملته
التركة أو الى نصيب أحد الوارثين وذلك طريق بين ما تيسر منها وتنقسم مسائل هذا الباب ثلاثة
أقسام قسم في الوصية بالانصاء وقسم في الوصية بالاجزاء وقسم في الجمع بين النوعين وتأتي
مرتبعة فالقسم الأول هو المشار اليه بقوله (انذا وصي له) أي زبد مثلاً (فمثل نصيب وارث
معين) بالانصبة أو الاشارة ونحوها كقوله أو وصيت له ان يمثل نصيب ابن فلان أو اني هذا
واختي ونحوه (أو) وصي له (بنصيبه) أي الوارث المعين (فله) أي الموصي له (مثل نصيبه)
أي الوارث المعين (معه وما الى المسئلة) أي مثله الوارث ولو لم يكن وصية وعلم منه صحة الوصية

لنرفعهم بذلك وكما سيجيء نافعها (موجودا مقادرا على ٥٢٥ تسليمة) لنرفعهم هذه المقدوم كما نعمل أمته أو

شجرته ولاهية مالا يقدّر على تسليحه كما ينق وشارد كيهه (غير واجب) على ملك فلا تسمى نفقة الزوجة والغريب ونحوهما سنة نوحوها (في الحياة) خرج الوصية (بلا روض) فان حك انت بعض قبيح وباقى (عاطلة) من قولنا راعى كائال هدية و دفع دراهم لتسقر ونحوه (عرقا) عاطلة والدية والصدقة والدية والعطية وضمانها مقار بنوكها تخليق في الحاة بلا روض (فمن قسماطه) نفسه (واب الاخرة نقطة) المذموم (صفقة) من قسماطه (اكراما) وتو من نعوهم كحة (قال المذموم) (هذه والا) قسماطه اثنا (اذ كره) المذموم (هه وعطية ونحوه) أى تسمى بذلك فالفاظ الثلاثة متفقة معنى وحكا وجسم ذلك عروب اليه ومحشوت اليه لقوله عليه الصلاة والسلام تهادوا تحابوا وما ورد في فضل الصدقة أشهر من أن يذكر قال في الفروع وظاهر كلامهم تقبل هبة المسلم والكافر ونقل ابن منصور في المشرق أليس وقال ان النبي صلى الله عليه وسلم يرد وقبيل وقد روي ابا احمد ذكر في الفروع (ويم جميعا) أنى الصدقة والدية والدية (نقطة العطية) لشدة لها (وقد روي عطية الهبة) أى المذموم (في مرض الموت) كما بانى (ومن هدى ليهدي له أكثر فلا بأس به) حديث المستغفر وثاب من روى عنه في كفى فلا ترد (مع)

لماروي ابن ابي شبة عن ابي اسحق انه اوصى بثلث احوله ولان المراد تقدر الوصية فلا اثر له في الوارث ولما اذا اوصى بنصيب ما يتصوره المتي بثلث نصيبه مورا لفظه عن الانصاف انه يمكن الحمل على انما يحذف انصاف او كاملة المنصاف اليه تمامه ومثل في الاستعمال كثير وايضا فيحصل نصيب الابن للغريمين من الحمل على اخصار لفظه لمثل (فاذا اوصى بثلث نصيب ابنه او بنصيب ابنته) باسقاط اعظم مثل (وله ابن) واوراث (فله) أي الموصي له (الثلاث) لان ذلك مثل ما يحصل لانه لان الثلث اذا خرج في ثلث المال لكل ابن ثلث (وان كانوا) أي البنون (ثلاثة) أي الموصي له (الربع) المأخوذ من (فان كان معهم) أي البنون الثلاثة (بنث) فله الثلث لان الثلثة سبعة اهل كل ابن سهمان ولان تسهموز يزداد على مثل نصيب ابن قصير من مورا لاثان منها اثنان (و) ان وصي له (بثلث نصيب وله ولد وابن وبنت فله مثل نصيب البنات) لانه المتقين (و) او اوصى بثلثا (بصفت نصيبا بثلثه مثله مرتين) لقوله تعالى لان ذلك نصف الحلية ونصف المات وقوله (او الثلث جزءا لضعف ما على اولوقه) وما اوتيتهم من زكاة مرتدين وجه الله واولئك هم المضطرون وبروي عن جراره اخلف ان كان على نصارى بنى قلاب فكان باخذ من المائتين عشرة قال الازهرى الضعف المثل فالوقه فاما قوله ان الله يحقن المثلان فقدر وى ان الامارى عن هشام بن معاوية الضيق قال العرب تنكلم بالضعف متى يقولون ان اعطيني درهمي فقلت ضغفاة أي مثلا وهو افراده لا بأس به لان التثنية أحسن (و) ان وصى (بضعف) أي ضفي بنصيب ابنه فله موصي له (ثلاثة أمثله) ان وصى له (بثلثة أمثله) فله (أو بضعف أمثله وهو لجزا) أي كل واحد ضعف زامة مثلا لان التضفيف ضم الشيء الى مثله مرة بعد أخرى قال ابو عبد الله مخرج من المتي ضعف الشيء هو مثله وضعفه هو ومثله وثلثه أضفاه أو بضعه أمثله ولو كان ضفي الشيء ثلثة أمثله لم يكن فرق بين الوصية بضعف الشيء وبضعفه والفرق بينهما ما مراد ومعه صدور اربعة أمثالين من قوله تعالى بضعاف لهما العذاب ضفين فغاهم من لفظ بضعاف لانا التضفيف ضم الشيء الى مثله فكل من المثلين المضمين ضعف كاقبل لكل واحد من زوجين زوج وازوج هو الواحد المضموم الى مثله (وان وصى بثلث نصيب من لا نصيب له كموصى بنصيب ابنه وهو وارث لرقه أو لكره محالة لغيره) أي وارث (أو) وصى له (بنصيب أحبه وهو محجوب عن ميراثه فلا شيء لموصي له لانه لا نصيب للارث الا بالاخ لمذكور من مثل أحد المائتين) (وان وصى بثلث نصيب أحد مرتين وهو لم يسمه) أي بضعف ما كان له وصيت له لعل بثلث نصيب أحد مرتين فله مثل ما لا عليهم لاه المتقين وما زاد من شك فيه (أو) وصى له (بنصيب أهلهم ميراثا كان له مثل ما لا عليهم ميراثا) فلا يوصيه (فلو كانوا) أي الورثة (انما اوصى بزوج وبنات محبت) مثلهم (من اثنين وثلاثين) لان أصله ثمانية لزوجات سهم عاين لا تقسم والوارث فاضرب عددهن في ثمانية تبلغ ذلك (لكل امرأة سهم) والباقي ثلاث (والموصي له سهم) كعصب إحدى زوجات (يزاد على) أي المسئلة (من سهم من ثلاثة وثلاثين) الموصي له سهم لكل امرأة سهم والارث ما في (وان قال) وصيت لزيد بثلث نصيب أكثرهم ميراثا فله ذلك) أي مثل نصيب أكثرهم ان خرج من الثلث أو أحده (معنا قال المسئلة فيكون ذلك في هذه المسئلة ثمانية وعشرون) مثل نصيب الابن لانه أكثرهم (نضم الى المسئلة) اثنين وثلاثين (فيكون) الجملة (ستين سهما) مع الاضافه من الرده الثلث والثلثان للورثة (ان وصى) بثلثا (يعتدل) نصيب وارث لو كان أموجودا (فله) أي الموصي له بذلك عدم وارث المقدر وجوده (مثل ما لو كانت الوصية وهو موجود) بان ينظر ما يكون الموصي له مع وجود الوارث فيكون له مع

هبت (غير النبي صلى الله عليه وسلم) لقوله تعالى ولا تخافن قسطنطين وما فيه من الحرص والمنة

مروها إلى أرضها المقدسة وعلم منه
أنه لا يجب قبول عبادة ورجالته
والاستسقاء لاستشراف نفس
وهو أحذر وأبين قال الحارثي
وهو مقتضى كلام المصنف أي
أوفى وغيره من الأصحاب قال
في الأتصاف وهو أصواب وهنه
يجب اختيارها أبو بكر في التسمية
والمصوب يصوبهما المصنف
في الزكاة الحبر (ربكائي)
المهدي له (أبوهم) له وفي
الترويض وجوهان لم يحدد
دعاه كإبراهيم وأحمد وغيره وكى
أحمد في ويقتضيه من وهب
قال تركنا المكافاة من التلطيف
وقال مقاتل (الأنظار) المهدي
له (أنه) أي المهدي (أحمد)
حيه فيجب (الد) أي ردهديه
اليه قال ابن الجوزي قال في
الأدب وهو قول حسن لأن
المقاصد القود عندنا معتبرة
(وإن شرط فيها) أي الهبة
(عروض معلوم) مع نصا
كشرطه في هاربة (و) صارت
بيعا بلفظ الهبة لأنه قليل
بعرض معلوم كالمال شرط في
أربعة عشر عوض معلوم نصير
لجارية (وإن شرط) في هبة
(قواب مجهول لم تخرج) كالبيع
بمن مجهول ودعاه كالبيع
أنفسه فترد بزادها المتصلة
والمنفصلة لأنها غامضة
أو أواب وإن تلفت أوز وأدها
ضميما بينهما قال أطلقت الهبة
لم تقتض عوضا سواء كانت أمثلة
أو دونها أو أعلى منه لاسعاضة
على وجه التبرع وقرئ عمرن
وهب هبة أراد بها الثواب فهو
هل هبة رجم فيها الذالم رضى نوحا

عندهم وطريق ذلك ان تصعب مسئلة عدم الوارث ثم تصعب مسئلة وجود الوارث ثم تصعب
احداهما في الاخرى ثم تقسم الرفع من العرب على مسئلة وجود الوارث فخرج القسمة
اضف الخاء ارفع من العرب فيكون الرضى له او قسم الرفع بين الورثة (فان خلف اثنين
وروى عث بن نصيب) بن (فانث لو كان قلموصي له الربع وتصح من ثمانية لان مسئلة وجود
الوارث من ثلاثة ومسئلة عدمه من اثنين والحاصل بالضرع ستة فاذا قسمنا على ثلاثة خرج
ثلاث فاضعها لثلاثة تبلغ ثمانية فله موصي له سهمان ولكل ابن ثلاثة (وان خلف ثلاثة اثنين)
وروى عث بن نصيب رابع لو كان (له) اى الموصي له (الجنس) وتصح من خمسة عشر لوصي له
ثلاثة ولكل ابن اربعة (وان كانوا) اى المتنون (اربعة) ووصي عث بن نصيب خامس لو كان
(د) للموصي (له السدس) وتصح من اربعة وعشرين لوصي له اربعة ولكل ابن خمسة (ولو
كانوا) اى لاثناء (اربعة) ووصي عث بن نصيب احدثهم الامثل نصيب ابن خامس لو كان فقد
اوصي له بالجنس الا السدس بعد الوصية فيكون له سهم بزيادة على ثلاثين شهما) لانه استثنى
السدس من الجنس واضرب بخارج احدثهم اى خرج الاخر يكن ثلاثين خمسة وستة وسدسها
خمس فادطرحة الخمسة من الستة يبقى سهم لوصي له فزده على الثلاثين ثم اعط الموصي له شهما
يبقى ثلاثون على البقية الاربع لانه لا تتم وقرائن بالنصف فرد الاربع على اثنين واضربهما
الاحد على الثلاثين (تصح من اثنين وسبعين شهما) اى الموصي له (منها سهمان ولكل ابن خمسة
عشر) شهما (وان قال) من له اربعة ابناء اوصيت لزيد (ع) بن نصيب) بن (خامس لو كان
لا مثل نصيب) ابن (سادس لو كان فقد اوصي له بالسدس الا السبع وهو سهم من اثنين
واربعاين) شهما وطريق بقائه ان تضرب بخارج احدثهم الا خمسة فيسعة تسكن اثنين
واربعاين سدسها سبعة اسقط منه السبع حتى يبقى سهم لوصية (بزيادة) ذلك (السهم على
الاثنين واربعين) شهما مجتمع ثلاثة واربعين لوصي له سهم والسابق البقية الاربع لانه لا يتم
ولا يوافق بالنصف فرد الاربع على اثنين يصعب الاثنين واضربهما ثلاثة واربعين (تصح من ستة
وثمانين لوصي له سهمان ولكل ابن احدى عشر شهما) (وان خلفت) امرأة (زوجا واهنا)
بقية اولاب (راوصيت عث بن نصيب اموالها لو كانت قد علمت لوصي له الجنس لان للام الربع لو كانت)
تقول للمثلة اى ثمانية الام. ههنا ولو تزوج ثلثة ولاخت ثلاثة فزدها على سهمين مثل مال الام
اوصي له تسكن عشرة لوصي له سهمان في ثمانية لازوج اربعة ولاخت اربعة ثم تزد نصيب
كل واحد منهن الى نصفه الموافقة (فيجعل) لوصي (له سهم مضافا الى اربعة) اربعة وثلاثون
شهما ولاختهم ههنا (يكون) مالموصي له (خمس) الساعات (وان خلف) الموصي (بنا فقط
وروى عث بن نصيب) الموصي له (النصف) مع الاحاذة لانها تستوجب المال بالرضى والرد فهو
كما لو وصي عث بن نصيب ابن له) وارث (غيره) ومن لا ربي اربعة فيقول له ان يكون
لوصي له الثلث والناصف الدس اى ما بقي لبيت المال خلف احدثين ووصي عث بن نصيب
احدثهم اى من ثلاثة فمنازاة (ان خلف ثلاثة اثنين) ووصي ثلاثة عشر احدثهم اى باليمن
الى ستة اى احواروا البقية ثلاثة ووصي لهم ثلاثة (و) المال بينهم (من تسعة اى دروا) لوصي
الثلث اى احواروا اربعة موالدين ستة اى احواروا احدى احدى

ووصل في الرحلة مائة وأون ثماني أي أن ديمتلا (بحر) وحفظ أوسط أو نصيب (أورشي) وعطاه (أورثامناه) قال في المني والأعاقبة خلافاً لأن كل شي خزو نصيب وحفظ ونفي وكذلك لأن قال أعطوا لأمان ماني وأورقوه لأن ذلك لأحد في المائة والألفاً شرع (بما) (قول) لأن القصد الرحلة والوصول وأما قوله قدما الموصى به وقتها أي أنو ثمرا بما يتناول

(في) الصادر بينهما فاقبال من
 بده العين (وهي ما يبدى
 فقبل) من كانت يده قبل (بل
 بعينه ولا يمتنع) لاحدهما
 (يختلف كل منهما على ما ذكره)
 من دعوى الاختلاف الامل
 العدم (ولا هيبة) بينهما (ولا
 بيع) لصدقت أحدهما
 (وتنع) الحقة بقدر (وذلك)
 العين الوهوبه (مصدق) أي
 ايجاب وقد روي غايض معتبر
 الزموا واستمرارها لانقاذها
 وانشاها كما في القواعد هن
 النسخ والانتصار والتخصيص
 وغيرها وقال في الشرح مذهبا
 ان الملك في الوهوب لا يثبت
 بدون القبض وكذا صرح ابن
 عقيل بان القبض ركن من
 اركانها، حكى الاصحاب في
 غيرها وقام لنفي بدل عليه
 وسكن ابن حنبلان الملك يقع
 فيها روي فان وجد القبض
 ثبتا انه كان لوهوب بقبضه
 والانه ولو اهب وتفرع على
 ذلك النما والقطرة (فبيع
 تصرف) وهو بده في الهبة
 العتق (قبل قبض) على
 المذهب نص عليه وانما ذهب
 كانه في الاصل وفيه نظر
 المبيع بخلاف لا يصح التصرف
 فيه زمته فيها أولى ولقد تمام
 الملك (و) نصح حسنة وثلاث
 (عاطاة) بفعل لانه عليه
 الصلاة والسلام كان يهدي
 ويهدي اليه ويهدي ويهدي
 له واحياه بفسطاطه ولم
 يتلق عنهم في ذلك انما اصاب
 ولا يقبل ولا امر بولا عليه

شرعا ليحصل المقصود (وان وصي له سهم من ماله فله سهم عشرة سدس مفر من فان
 تشكل فرض المسئلة) كونه وهم اعطى الموصي له بالسهم حسنا (أو كذا) أي الورثة
 (عشرة) كدين واخوة واعمام (اعطى) له حقه (سدسا كاملا) والورثة مابق (وان
 كلت انرضها) اهلبت به كزوج واخوت لابوين اولاد) مع وصية بنسبهم من ماله فتعد
 الى سهمه (واعطى) الموصي له (السبع) واحد لمن سبعة والزوج ثلاثة والاخوة ثلاثة من
 السبعة (وان كانت عالة كان كان معهم ما جده زاد عولها به) أي مالههم الموصي به (فيعطى)
 الموصي له (الثمن) والبسطة وهو كل من الزوج والاخوة ثلاثة ثلاثة قال احمد في رواية
 ابن منصور فكان معنى الوصية اوصيت لك بنسبهم من ماله سدس السدس انتهى لما روي عن
 مسعود بن جلا أوصى رجل بثلثي ماله فاعطاه النبي صلى الله عليه وسلم السدس ولان
 السهمي كلام العرب السدس ثلث اثناس من ماله او يقتصر على الوصية اليه ولانه قول على
 وابن مسعود ولا يخالف لهما من الصحابة لان السدس اقل سهم مفر من الذي قرأه بقدره
 الوصية اليه (وان وصي له) أي ان يمتدحلا (بجزء معلوم كثلث أو ربع أو خمسة من مفرجه)
 ليكون حصصا (فدفعته اليه) أي إلى الموصي له (وقد تمت الباقي على مثله الورثة) لانه لم
 قرأ وصي يثقله اذ ان قال سبعة من ثلاثة وان كان ثلاثة فلهي من ثلثه فموصي له الثلث ثلاثة
 واكمل ابن سهران (الان يزيد) الجزاء ما عول الموصي به (على الثلث ولا يجوز) أي الورثة (له)
 أي الموصي له (ففرض له الثلث وتقسيم الثلثين عليه) أي على مثله الورثة كالموصي له بالثلث
 فلو وصي له بالنصف وله اثنان ففردها للموصي له الثلث والباقي للابوين وتضع من ثلاثة (فان
 لم يتقسم) الباقي بعد الثلث في مثله الورثة (ضربت المسئلة) أي مثله الورثة كان بينهما
 الباقي (أو ضربت) وقتها (ان وقتها الباقي) في مخرج الوصية فما بلغ نفسه (تضع) مثال
 الماسة مالموصي بنصف له ثلاثة ثلثين بفرق وخرج الوصية من ثلاثة لفرص له سهمها
 يبقى اثنان تباين عددا للثني فاضرب ثلاثة في ثلاثة تصعب من تسعة ومثال المرافقة لو كان
 البنون اربعة فبقدر ثلثي سهمان وثلاثي سهمان بالنصف فدرهم لثني واخر جسماني ثلاثة
 تصعب من ستة للموصي سهمان واكمل ابن سهم (وان وصي) بجزء من أو أكثر) كثلث ونسح
 وعشر (أخذتها) أي الكسور (من مخرجها) الجامع لها (وقسمت الباقي على المسئلة) أي
 مسئلة الورثة فان لم تقسم فعلى ما تقدم (فان زادت) الاجزاء الموصي بها (على الثلث وردوا)
 أي الورثة (جعلت السهام الحاصلة للاروصاء ثلث المال) لتقسم عليهم بلا كسري (وقسمت
 الثلثين على الورثة) ان اتقسم والاقبل ما تقدم سواء كان في الموصي لهم من جاوزت وصيته
 الثلث أو لا وتقتض الاشارة اليه (فلو وصي له رجل بثلث ماله) وصي (لا خير به وخلف
 ابني أحدت الثلث والربع من مخرجهما سبعة من اثني عشر) لا يخرج الثلثين ثلاثة
 والربع من اربعة وثلاثة واربعة متباين وسواء هما لثني عشر فهي المخرج وثلاثها اربعة
 وربعها ثلاثة فجموع البطين سبعة فلو صي (بقي خمسة للاثني ان اجازوا) للموصي لا تقسم
 عليهم ما بقي من عدد ما ضربت اثنين في اثني عشر (تضع من اربعة وعشرين) ثم تقسم
 على موصي له بالثلث ثمانية واربعة حسنة وللثني عشرة لكل ابن خمسة (وان ردا) أي
 الانسان الوصيتين (جعلت السبعة ثلث المال) وقسمت اربع الوصيتين على قدر وصيتهما
 (فتكون) المسئلة (من اربعة عشر من الوصيتين الثلث) سبعة لصاحب الثلث اربعة لصاحب
 ال ربع ثلاثة ولكل واحد من الابنين خمسة وان اجازوا أي الانسان (لاحدهما) أي الوصيين
 (دون لآخر أو اجادا واحد هاتين) الابن (لا آخر أو اجادا لكل واحد من الابنين الواحد) من

لاحد ولو وقع لقل نقلا مشهورا وكان ابن عمر على غير لعمري فقال النبي صلى الله عليه وسلم لعمري نعم فقال هو لك يا رسول الله فقال

عن أبيه قال بن عمر بن الخطاب عليه السلام ما حدث في نقله النبي صلى الله عليه وسلم من
 الرضا بن عبد الملك بن قيس بن ميمون
 اليعاقبة بن الوليد بن قيس بن ميمون
 بجهاد بن أبي سفيان بن قيس بن ميمون
 لوجوده في السجل
 (وهي) أي الهبة بأحب وأقبل
 (في) أي في قول
 (و) في (تقدمه) عليه (و) في
 (غيرها) كاستناده وأبى
 صوابه بعد معلومة (كيس)
 هي ما تقدمت فيه (و) يحصل
 قبول هنا وفيه صوابه بقول
 قبل دال على الرضا ما تقدم
 (وقبضها) أي الهبة (و) قبض
 (مبيع) أي مكيل أو وزن
 أو معدود أو معدود مكيل أو
 وزن أو معدود أو معدود مكيل
 بقوله ما يتناول تناوله وما عده
 بالقبضة (و) لا يصح قبض هبة
 (الباذن وأبى) فيه لا يقبض
 غير مستحق على وأبى ثم يصح
 بغيره كالمستدرك أو كالمستدرك
 (وله) أي الواهب (الرجوع)
 في هبته وفي إذن قبضتها
 (قبله) أي القبض ولو بعد
 تصرفه (و) ينطرد (الذن)
 وأبى قبض هبة (بجوت
 أحدها) أي الواهب
 والمردوب له كالوكالة (وان
 ما هو أبى) قبل قبض هبه
 وقد أذن له (أو) (فوارثه)
 يقوم (مقاهه في) قبض
 (و) (الرجوع) في هبته لأن
 عقد الهبة يتولد في الرجوع
 كالرجوع قبل القبض والمبيع
 المردوب فيه غير مختلف نحو
 الوكالة (و) (معة) (قبض)

الوصيين فاعمل مسألة الأجرة ومثله الرد وانظر فيهما ما تقدمه من المار به فان تبانينا فاضرب
 أحدهما في الأخرى وان توافقنا كافى المثال فان مسألة الأجرة فيه من أربعة وعشرين
 بمسألة الرد من أحد وعشرين وهما متوافقتان الثالث (فأضرب وفق مسألة الأجرة وهو
 ثمانية في مسألة الرد وهي أحد وعشرون تكن مائة وعشمة وستين) ثم اضربها بينهم (لأدى
 أحدها) منها (سهمه من مسألة الأجرة مضروبو وفق مسألة الرد دولار ودولعه) منها
 (سهمه من مسألة الرد مضروبو وفق مسألة الأجرة ثمانية وستين) فان كانت الأجرة
 لصاحب الثلث وحده قسمه من مسألة الأجرة ثمانية وستين فاضرب وفق مسألة الرد وهو سبعة
 يحصل ستة وخمسون ولصاحب الربع نصيب من مسألة الرد ثلاثة وستين وفق مسألة
 الأجرة يبلغ أربع وعشرين فنضرب مجموع الوصيين في هذه الصورة ثمانية وستين وهو ما والساق
 وهو ثمانية وستين ثمانون بين الاثنين لكل ابن أربعة وأربعون سهمها وان كانت الأجرة بينهما
 لصاحب الربع وحده فله من مسألة الأجرة ستة وستين فاضرب وفق مسألة الرد سبعة يحصل
 اثنا عشر واربعون ولصاحب الثلث من مسألة الرد أربعة وستين فاضرب وفق مسألة الأجرة
 اثنا عشر وثلاثون يصير مجموع مال الوصيين اثنان وستين وهو أربع وستون وللأثنين لكل
 ابن سبعة وأربعون هذا ان أجاز لأحدهما رد الآخر (و) ان أجاز أحدهما للآخرين لم يورد
 الآخر فلا بين (الذي) كان أجاز له سهمه من مسألة الأجرة خمسة وستين (و) وفق مسألة الرد
 سبعة وخمسون وثلاثون (ولا تحسب) أي الابن الرد (سهمه من مسألة الرد) سبعة (في) وفق
 (مسألة الأجرة) ثمانية وستين وخمسون فيكون مجموع مال الوصيين أحدًا وستين (والساق)
 سهمه مائة وستين (بين الوصيين على سبعة) لصاحب الثلث أربع وستون ولصاحب الربع
 ثلاثة وثلاثون وعلم مما تقدم ان الاثنين اذا أجازا لصاحب الثلث وحده كان له ستة وخمسون
 وإذا رد عليه كان له اثنان وثلاثون فقد نقصه رد أحدهما أربعة وعشرين فنقصه رد أحدهما
 اثنان وعشرون أحدهما لصاحب الربع وحده كان له اثنان وأربعون وان رد عليه كان له أربعة
 وعشرون فقد نقصه رد أحدهما ثمانية عشر فنقصه رد أحدهما ثمانية وأما الانسان فالذي أجاز
 لصاحب الثلث ان أجاز له ما كان له خمسة وثلاثون وان رد عليه ما كان له ستة وخمسون
 فنقصته الأجرة لهما أحدًا وعشرين لصاحب الثلث منها اثنا عشر وفق لابن الذي أجاز
 لصاحب الثلث أربع وستون وأربعون والذي أجاز لصاحب الربع اذا أجاز له ما كان له خمسة
 وثلاثون وإذا رد عليه ما كان له ستة وخمسون فنقصته الأجرة لهما أحدًا وعشرين منها تسعة
 لصاحب الربع يبقى لابن الذي أجاز لصاحب الربع سبعة وأربعون
 فنقص من ان زادت الرضا على المال ع لثقتها ع لثقتها في مسائل المولى بان تجعل وصاياهم
 كالفرع الذي فرضها الله تعالى للورثة اذا زادت على المال (فأذا مضى نصف ثلث وربع
 وسدس أخذتها من اثنى عشر) لانه يخرجها (وعلى ان خمسة عشر فيقسم المال كذلك)
 أي على خمسة عشر (ان أحدهم أو) (يقسم) (الثلث) كذلك (ان زادهم) فنقص مسألة الرد
 من خمسة وأربعين وأربعة مائة وستين من مائة وستين وثلاث مائة وربع مائة قال
 قال ابن ابراهيم الضحى ما نقل في رجل أوصى بنصف وثلاث مائة وربع مائة قال قلت لا يجوز
 قال قد أجاز له قلت لا أدري قال مثل اثنى عشر فخرج نصفه ستة وثلاثون وهو ربعها
 ثلاثون وقسم المال على ثلاثة عشر (وان أوصى لرجل) أو امرأتين (جميع ماله) (في) (آخر
 بنصفه) له (بأن) قال ابن الوصيين على ثلاثة ان أجاز لهما والثلث بين الوصيين (على ثلاثة
 مع الرد) لانه يتبطل المال من حسن المكسر يكون نصفه فإذا زعمت إليه المالك المالك الآخر

جداً عشر بنين فلو لو كتمت حقدته مبره كان كذا وانما هو اليوم مال الوارث فالتقسيم وعلى كتاب الله واهل مال في الموطا يقول غير
 لأهلها لا تلهي بغيرها والوندون والوندون كالماء في الكد (ك) ما تلمز الهبة بعدد ما يستحب) امانة كيدية أو مضونة
 كملية ونصب (ولا يحتاج لغير زمن يتأق فضنه) لأن القبض مستدام فاعني عن الانتداء (وتبطل) هبة (تجوز متب) بعد عقد
 (وقبل قبض) لأن القبض منه قائم مقام القبول فاذا مات قبله بطل العقد فاذا مات من أوجب له بيع قبل قبضه قاله في شرح
 الحرر (فلو اتفدها) أي الهبة (واهي مع رسوله) أي الراهب ٥٢٩ (ثم مات وهو ب) أي المرسل اليه (قبل
 وصوليها بطلت) الهبة بموته
 حديث أم كلثوم بنت أبي سلمة
 قالت لما تزوج رسول الله صلى
 الله عليه وسلم أم سلمة قال طاني قد
 أهدت إلي النخاشي حلزوا وافي
 مسلط ولا أرى النخاشي إلا قد
 مات ولا أرى هديتي إلا مردودة
 علي فإن ردت فقولك قالت
 فكان كما قال رسول الله صلى
 الله عليه وسلم ردت اليه هديته
 فاعني كل أمر آدم من نسائه أو ثيبه
 من مسلط أو هديته أم سلمة بقية
 النكاح والحلز وأما قد وكذا
 مات وهو ب ومضى عن رسول
 مودة أي عورت الراهب في أثناء
 طريق فليس له حلها إلى
 المهدي البه إلا أن يأذن له
 الوارث وهي ابتداء هبة منه
 لطلان الهبة عت أحد
 المتعاقدين فبطل القول لأن
 العقد يتم (ولا تطل الهبة
 إن كانت من رسول موهوب
 له) ثم مات أحدهما لأن قبض
 رسول الموهوب له كقبضه
 فيكون الموهوب بعد زوما
 بالقبض فلا يؤثر (والصالح
 الهبة) لأن غلبة تطبيق
 على خروجه حيا والهبة لا تقبل
 التطبيق (وبطلت وصوليها بطلت)

صارت ثلاثة وصار النصف ثلثا وزوج وأم وثلاث أخوات مفترقات (فان أجبر لصاحب
 المال وحده فله صاحب النصف التسع) لأن الثلث بينهما على ثلاثة لصاحب النصف ثلثه
 وهو التسع (والباقي وهو ثمانية أنساع) (صاحب المال) لأنه موصي له بالمال كله أو أنساعه
 من ذلك في حال الإحالة لزمه خمسة حصة له فإذا زالت المزاوجة في الباقي كان له (وإن أحازا) أي
 الأبناء (لصاحب النصف وحده) (النصف) لأنه موصي له وأقسامه في حال الإحالة
 أربعة (ولصاحب المال تسعان) لأنهما مثلا الثلث (وإن أحازا أحدهما) أي الابن (لها
 تسع) بينهما على ثلاثة (وحديث دلالة الحيز والابن الآخر الثلث والثلثان بين الوصيين
 على ثلاثة فنقسم تسعة الوصيين لهما ثلث من الأصل يبقى ستة لكل ابن ثلاثة ثم تقسم نصيب
 الحيز لهما فبقي لهما ستة مقسومة بينهما ثلثا لصاحب المال أربعة ولصاحب النصف
 سومان ويبقى الراد ثلاثة أسهم يختص بها (وإن أحاز) أحدا الابن (لصاحب المال وحده
 دفع) الحيز (إليه كل ما في يده) فبقي معه خمسة أنساع ولصاحب النصف تسع والراد ثلاثة
 (وإن أحاز) أحدا الابن (لصاحب النصف وحده) دفع البه نصف ما في يده ونصف سلمه
 وهو ثلث ما يبيد ووجه ونقص من ستة وثلاثين الذي لم يحرازنا هرو ولغيره خمسة ولصاحب
 النصف أحد عشر ولصاحب المال ثمانية وذلك لأن سلمه الراد من تسعة لصاحب النصف
 منها موهب فلو أحاز له الابن كان له تمام النصف ثلاثون نصف فاذا أحاز له أحدهما زعم نصف
 ذلك سهم ونصف وربع فنقسم بخرج ربع التسعة تكون ستة وثلاثين
 فصل في الجمع بين الوصية بالأجزاء والأوصياء إذا خلف أمين وصي له بدثلت ماله
 ولغيره وتصل نصيب أحدا بينهما فكل منهما الثلث مع الإحالة له أماز بدخلها وأما غير ولها
 تقدم أنه يفرض له مثل نصيب ابن ويضم إليها أسهما الوصية لم يكن معه وصي آخر (و) لكل
 منهما (السهم مع الراد) لأنه موصي له اثني ماله وقدر جعلت وصيتهما الراد إلى نصفها وتصح
 من ستة (والأبنا لم تكن) فكل منهما السهم مع الإحالة والثلث مع الراد (وإن كان المرفز
 الموصي به له النصف وأجازا) أي الابن (لوصيين) فهو (أي النصف) له (أي زبد
 ولغيره والثلث ويبقى سهمين بين الابن ونقص من اثني عشر) زبد ستة ولغيره أربعة
 ولكل ابن سهم (وإن ردا) تصح (من خمسة عشر) لأن الثلث يقسم بينهما على خمسة فنقسم بها
 في ثلاثة خمسة عشر (زبد ثلاثة ولغيره وثمان) ولكل ابن خمسة (وإن كان الوصي به زبد
 الثلثين) ولغيره وتصل نصيب ابن (مجموع الإحالة من ثلاثة) يخرج الثلثين والثلث للثلاث
 (زبد سمان ولغيره وسهم ومع الراد يقسم الثلث بينهما على ثلاثة ونقص من تسعة) زبد
 تسعان ولغيره وتسع ولكل ابن ثلاثة (وإن وصي له رجل بعث نصيب أحدهما) أي الابن

٦٧ - (صكشاف السماع) - ثاني
 أو وصيه أو إلها كم أو أمينة لا تقبل للمجور وفيه حظ فكان إلى الوصي كالبيع والتمهارة فان عدم الوصي فله بدلهما ما لم يجد له
 للتأنيص وتصل ويضم من صغير ويمنون قبض ما كل بدفع مثله للصغير (فان وهب هو) أي الولي بدله (وكل من يقبل) له
 الهبة منه إن كان غير الأب (ويقبض هو) قال في المغني وإن كان الراهب لم يصغر غير الأب من أو أبا له فقال له بما لا بد أن يוכל من
 يقبل للصبي ويقبض له فيكون له الإيجاب منه والقبول والقبض من غيره كافي البسم (ولا يحتاج إلى وجوب مواليه الصغر)

أولهم (الشيخ) الذي كان يبيع نفسه لانتفاء التهمة وتصح في الشيء أن لا يكون يعرف هذا سؤالا لانتفاء التهمة هنا
 يعلق الشيخ والتمهيد مصدر منه ومن وكيفية جاز له أن يترى طريقة كالأب ومخرج كلامه المتقى والأصناف أن وكيل غير الأب
 يكون في القبول والتقصين وتظاهر كلام التتبع وتسمه المصنف أنه يكون في القبول فقط ويكون الإيجاب والتقصين من الواهب (ومن
 أربا) مدينه (من دينه أو وجهه) أي الدين (لدين أو أحله منه) بأن قال له أنت في حل منه (أو سقط عنه أو تركه) له (أو ملكه له أو
 تصدق به) أي الدين (عليه) أي المدين ٥٣٠ (أو صفاعته) أي الدين (مع) ذلك جميعه وكان مسقطا الدين وكذا لو قال

أعطيتك ما غرامني بلفظ الهبة
 والصدقة والهدية لأنه لا يمكن
 هنالك من موحودة يتناولها
 اللفظ انصرف إلى معنى الأبراه
 كالمخارقي ولهذا وجهه
 حيث يقتضي بيع الانتفاء معنى
 الأسقاط والتفاد لم يتناول
 هنا تمت به تغير من فوهله
 وأتمت أجزاؤه من الزكاة لانتفاء
 حقيقته لذلك (ولو) كان ذلك
 (قبل حلوله) أي الدين (أو
 اعتقد) ريد من مسقط له
 (عليه) أي الدين اعتبارا بما
 في نفس الأركان بما قاله أو
 نحوه من حياته فتبين أنصاف
 و (لا) يصح الأبراه مضموم (أن
 علقه) ريد من بشرط نصا
 فإن تمت فتمت التناء فانتفى
 حل (و) أن قال (أن تمت) يضم
 التناء (فانتفى في حمله) هو
 (وصية) الدين بالدين لأنه يبرع
 معلق بالموت (وبرا) مدين
 بأبراهرب الحق لأب واحد الانفاذ
 السابقة فغير (أو) (لو) مدين
 الأبراه لأنه لا يقتضي القبول
 كالمتقى والطلاق بخلاف هبة
 الدين لأنه تملك (أو) أي ويصح
 الأبراه غير أو (أو) (أو) وب
 الدين قدره وصفته كالاحتسبي

(لأن علمه مدين فقط وكنهه) من ريد (أو) أن علمه (أو) ريد الدين (لم يبره) متفلا
 يصح الأبراه منه لأنه ضمن الحق وهاذان كما ذكره لأنه غير ممكن من المطالبة والتقصين عليه (ولا يصح) الأبراه (مع إيجاب المثل)
 الواردة عليه الأبراه (كأربأت أحضر عي أو) أربأت غري هذا (من أحديني) كوجهك أحد هذين العدين أو كملت أحد
 المدينين (وما يصح به) من الاعيان (صحت هبة) لأنها تملك في الحياة فتصح فيما يصح فيه البيع وما لا يصح به لا تصح هبة كما
 الولد يجوز نقل البقي الكلب ونحوه مما يباح الانتفاع به وليس هبة حقيقة قال الشيخ في الدين يظهر على صحة هبة الأصوف على
 الظاهر قولنا وأصل (أو) (أو) (أو) أي الموهوب (فيها) أي الهبة عند عقدتها (زمانا معنا) نحو شهر وسنة كالبيع والعتق وتصح

١ (قوله) لعل هنا سقطا تقدريه في واحد (أو) أي من اللين موصيه

هَذَا الشَّاعِ لَا يَصِحُّ بِهِ (وَمَتَرِ الْقَبْضِ مِثْلُ) يَقُولُ أَيْ بَدَا لَهُ وَأَنَّهُ أَهْلَانِ حَسَمَ الشَّرِيكَ ذُو بَارِئٍ نَصْرًا (أَنَّ زَيْنًا) فِيهِ الْيَسِيرُ (وَكُنْزُ حَسَمَةٍ) أَيْ التَّيَرُكُ (وَدَعَا) مَعَ قَائِلِ أَنْ يَنْتَفِعَ فَإِنْ أَيْ شَرِيكَ تَلَامِيحُ تَصْغِيرِ الْقَبْضِ لِيُجَوِّزَ شَرِيكَهُ فِي قَضَائِهِ فَإِنْ أَيْ نَصَبَ حَاكِمًا مِنْ بَعْدِهِ لِيُفَادِلَهُ فِي حُصُولِ الْقَبْضِ لِأَنَّ لِزَيْنٍ رَحْلَ الشَّرِيكِ فِي ذَلِكَ وَتَبَيَّنَ عَقْدُهُ بِكَفَيْهِ (وَأَنَّ أَذْنَ لَهُ) أَيْ الْقَائِلُ (وَالِ التَّصَرُّفِ) أَيْ الْإِنْتِفَاعَ بِأَمَّا الشَّخْصَ لِلرَّهْبِ (بِحَاثَا) بِالْأَوْضَافِ حُصَمَاءُ الشَّرِيكِ مَعْنَى (كَمَارِيَةِ) (وَأَنَّ أَذْنَ لَهُ) فِي الْإِنْتِفَاعِ (بِمَا وَدَّ) تَصْغِيرُ بَيْتِهِ أَمَانَةً (كُؤُورُ) ٥٣١ فَإِنْ قَالَ اسْتَعْمَلَهُ وَاتَّقَى عَلَيْهِ فَحَاطَهُ فَاسَدَ

لا ضمان فيها ولا) تضع هبة
(مجهول لم يتقرر له) تصالته
كحصولها بطن وابن في طرح
وصوف على ظهر لانها تملك
ثم تضع في المجهول كالبيع فان
تعذر له صحت هبة كالمبيع
عنه للحاجة (ولا) تضع (هبة
ما في ذمة مدني غيره) لانه غير
مقدور على تسليمه (ولا) تضع
هبة (ما لا يقدر على تسليمه)
كحصوله بغير قابض أو كقدره
أخذ منه كمنعه (ولا) يضع
(تقليقا) أي الحفعة على شرط
غير موت الواهب فيصع وتكون
وصية لانها تملك لمن في الحياة
فلم يحر تطبيقها على شرط كالبيع
وما تقدم من حديث أمام سلمة فوجد
لاصة (ولا) يضع (اشترط)
ما فيها كان لا يسلمها) التوب
(أو) لا يهبها ونحوها) كلا
يلس التوب الموهوب (وتضع
هي) أي الحفعة مع فساد الشرط
كالبيع شرط ان لا ينصر (ولا)
تضع الحقة (مؤثثة) كوهبة
شهر أو سنة لانه تعلق لانها
الحقة فلا تضع معه كالبيع (الا
في العمري) فتضع مع التوقيت
بالمر لا شرط رجوعها هنا
بل غير المذهب بل دفعه وانه

ونلتها ثلاثة (وان خلع امارا ويتاواختا) لا يورب أو لاوب (واومى) الواحد (يثل نصيب الام
وسبع مانيو) وسمى (لاخر يثل نصيب الاخت وربع مانيو) وسمى (لاخر يثل نصيب
البنوت) ماني فثمة اربعة (من ستة) لانها اقصا وسماوا ماني قبلت ثلاثة ولازمهم
والاخرت سهمان (وتعلي الموصى له يثل نصيب البنات ثلاثا وتثل ماني من الستهم)
فصنع له اربعة (والومى له يثل نصيب الاخت سمان وربع ماني) من الستة (سهم)
فصنع له ثلاثة (والومى له يثل نصيب الام سهم وسبع ماني) من الستة (خمس اسياع سهم
فكبرن بمجموع الموصى بهم غانة اسياعهم خمسة اسياع سهم بضاف) ذلك (الى مسئلة الورثة
وهي ستة تكن) الحاصل (اربعة عشر سهم وخمسة اسياع سهم) (تضرب في سبعة ليخرج
الكسرحاصبا كن مائة وثلاثة فان له ثمن اربعة عشر سهم وخمسة اسياع سهم وربع
سبعة قبلت احد وعشرون) سهم حاصلة من ضرب ثلاثة في سبعة (والاخر اربعة عشر)
حاصلة من ضرب اثنين في سبعة (والام سبعة) حاصلة من ضرب واحد في سبعة (والومى له
يثل نصيب البنات وتثل ماني غانة وهو ثمن) حاصلة من ضرب اربعة في سبعة (والومى له
يثل نصيب الاخت وربع ماني احد وعشرون) حاصلة من ضرب ثلاثة في سبعة (والومى
له يثل نصيب الام وسبع ماني اثنا عشر) حاصلة من ضرب واحد وخمسة اسياع في سبعة
هذا كله الام اجاز نوعا (ادفعهم سهام الالوا وتمعم الثلث عليها وان عملت على الاحازة
طريق النكوس كافي القنع نقل الستة الى هي) مسئلة الورثة بقية المذهب لثلاثة فزده عليه
محل نصفه ثلاثة تكن تسعة فزده عليه مثل نصيب البنات وهو ثلاثة تكن اثني عشر وهي بقية
مال ذخير بعينه فزده عليه ثلثه وهو اربع ومثمن نصيب الاخت ايضا تكن ثمانية عشر وهي
بقية مال ذخير بعينه فزده عليه ثلثه وهو اربع ومثمن نصيب الاخت ايضا تكن ثمانية عشر
وهي بقية المذهب تسعة فزده عليه سدس ومثمن نصيب الام ايضا تكن اثنان وعشرون
قد دفع الى الموصى له يثل نصيب الام سهمان وسبع ماني ثلاثة تبقى ثمانية عشر تدفع الى
الموصى له يثل نصيب الاخت سهمين وربع الباقي اربعة فيصل الستة وبقى اثنا عشر
تدفع الى الموصى له يثل نصيب البنات ثلاثة يبقى تسعة تدفع اليه ثلثها ثلاثة يصير له ستة
يبقى ستون رنة لكن الطريق الذي ذكره المصنف اجمع وطريق النكوس على الوجه
الذي ذكره المايزايتها كما ذكرناه اعطى الموصى له يثل نصيب الاخت الالوا ولا
لاختلاف مقدار ما لهم كما اشار اليه في التنقيح (وهكذا تفعل بكل ماوراء عليا من هذا الرب)
لانما طريقه يصحهم موافقة لغير اب والقرعة (واختلاف ثلاثة بين وارثي يثل نصيب
اسدس الاربع المال فيخرج الكسر) المستثنى وهو اربع (ارب موزده عليه) أي

والإثم في نفسه وأما حديث الأعرابي وأولاً وأخيراً انتهى على شئيل الأهلان ثم يفرق هذا المصنف والمرفوع دليل بقية الحديث فمن
أعمر عرسه في الذي أعمرها صاحباً وميتاً (وتكون له على ولورثته بعد أن كافأ) فالحبر (تصريحه) أي الأعرابي العرس بعد
موت ميمور ورثته سواء كانت عقاراً أو ميموراً أو غيرها (والأ) يكن له وارث (ق) هي (بست المال) أيضاً كاستار المال المختلف وأن أمثاله
لمصرغره كونه شكراً عجز ذلك لم يصح لأنها موقوفة وليست من العمرى (وان شرط) لأهله على موهوبه (رحوهها) أي ألبه
(ملفظ أوقاف) أو غيره (عمرى) أي وأهب (عند موقوفة) مطلقاً (أو) شرط (رحوهها) (إليه) أي لأهله (أن مات)

موهوبه (قوله) أي لأهله
(أو) شرط (رحوهها) (إليه) أي لأهله
كوقوفة وأهب أن مات قبل
موهوبه (د) هذه هي
الرقبة (سبب) بذلك لأن كلا
منهما قريب من صاحبه وعن
أحمد الرقي هي كالمستألف
فإن مات فهي لقلا أو أراجعة
إلى الحاكم واحد (أو شرط)
وأهب (رحوهها مطلقاً) أي
بلا تقيد بموت أو غيره (إليه) أي
لورثته (أو) إلى (آخر جهتها)
لغا الشرط (وحيث) أي
(المصر) اسم مفعول (و) بعده
(أو) شرط (أو) أي كالمستألف
الذي كورة أو لا قول جابر
ابن عبد الله بن عمرو بن
عيسى بن مسدد جابر قضى
رسول الله صلى الله عليه وسلم
بالمصرى لمن وهب له متفق
عليه ولا شرط بنافي مقتضى
المقتضى وضع العقد كالبيع
مع الشرط الفاسد وأما قول
جابر أن العرس متى أجاز
رسول الله صلى الله عليه وسلم أن
يقول هي كالمستألف فاما إذا قال
هي كالمستألف فإنها ترجع إلى
صاحبها متفق عليه فاجيب
عنه بأنه من قول جابر نفسه فلا

الأربعة (د) بعه يكن المجتمع (خمس) فهو نصيب كل ابن من الثلاثة (وزد على عدد الدين
واحداً) يكن أربعة (واضرب في مخرج الكسر) المستثنى وهو أربعة (يكن) الحاصل (سنة)
عشر اعط الموصي له من ذلك نصيباً وهو خمسة وأصغر منه ربع المال أربعة بعه بقي له سهم
ولكل ابن خمسة وأن شئت خصمت كل ابن ربع (المال) لأنه مستثنى من النصيب فعطى
لكل ابن أربعة من الستة عشر (وقسمت الربع السابق) وهو أربعة (بينهم) أي البنين
(ويشبه) أي الموصي له (على أربعة) لكل ابن سهم فيجتمع لكل ابن خمسة والموصي له سهم
وعلى هذا فتمت انتفاء الورود والسؤال وهو أن المال مع الثلاثة بعه نصيب يستثنى
منه ربع وهو مستغرق لأن الوصية له ليست بالربع بل بعشر نصيب الابن ونصيبه
ما يستقر له وهو أربعة ومن ربع المال واستثنى من هذا النصيب المستغرق ربع المال كالحظ
يكن ربعه على مولى نظائره مما سبق أن استثنانا أكثر لا يصح على المذهب وأجاب عنه
بأنه يطلب أنه ليس من باب الاستثناء وإنما كان موصي له بشئ ثم يرجع عن بعضه وأجاب
بعضهم أيضاً بأن استثناء الأكثر إنما يعتد في العدد داخله وقد أوجب ذلك في حاشية المنتهى
(وان قال) الموصي أو ميتة لقلا عثل نصيب أحد بني الثلاثة (الأربعة) الباقي بعد النصيب
مزد على سهام البنين سهماً واحداً (ليكون الباقي بعد النصيب من المبلغ الحاصل بعد الضرب
ربيع عجم (واضرب) أي الحاصل من عدد البنين والمزد عليه وهو أربعة بعه (فأربعة)
مخرج الكسر المستثنى (يكن) حاصل الضرب (سبعة عشر) لموصي له (سهمان) لأن النصيب
خمس فإذا أسقطنا من سبعة عشر في اثنا عشر فإذا أسقطنا ربعها وهو ثلاثة بقي من النصيب
سهمان الوصية (ولكل ابن خمسة) أن أردت عمل (طريق) أي تابت أخذ مالاً وتدفع منه نصيباً
إلى الموصي (ولستثن منه) أي النصيب (د) ربع الباقي وهو ربع المال الأربعة نصيب صار ممل مالاً
وربع النصيب (يكن) نصيب الابن وهو ثلاثة أعبر وقابل يحصل ممل مالاً وربع
يعدل أربعة أنصافاً وربع نصيب فأنسط الكل أربعة أرباعاً يبلغ خمسة أموالاً مدل سبعة عشر نصيباً
فأقلب وحول بأن تجعل المال موضع النصيب والنصيب موضع المال (مخرج) النصيب خمسة
والمال سبعة عشر (وان قال) أو ميتة لقلا عثل نصيب أحد بني الثلاثة (الأربعة) الباقي بعد
الوصية فاحل المخرج ثلاثاً وزد عليه (أي المخرج) واحداً (يكن) الحاصل (أو ربعه) نصيب
وزد على سهام البنين (الثلاثة) (سهماً) ليكون النصيب أربعة (د) (زاد أيضاً) ثلثاً (لأن الوصية
واضرب) أي المجتمع وهو أربعة بعه (فأربعة) (أي المخرج) (تكن) ثلاثة عشر سهماً
(د) أي الموصي له (سهم) ولكل ابن أربعة (وان شئت قلت المال كله ثلاثة أنصافاً ووصية
والوصية هي نصيب الابن ربع المال الباقي بعد ما ذلك ثلاثة أرباع نصيب فيبقى ربع نصيب

بعارض ماروي عن النبي صلى الله عليه وسلم (و) أنصافاً أعماراً للمنافع ولا لأرباعها لقولنا (متعك) وهو
عمره فبقره قال في القاموس معناه التافه جعل له ورها وإنها وولدها هي القصة والخبرة (و) كذا قال له عن بيته (سكة) كعرك
(و) كذا قال من بيته أنه وشور (كعرك) (و) من قته (خدمته) كعرك (عاريه) له الرجوع متى شاء لأن المنافع إنما تنسوق
شيئاً فشيئاً حتى الزمان فلا يلزم إلا قدر ما بقي منه (فصل) ويجب على وأهب كراواتي (تدليل بين من يرث) من
وأهب (بقره) من ولده (و) كما يوافقون وأهبهم (فهي) غيراته (نصاحي) لزوج بعض نساءه وجهراً و
بعض بيته وأعطى منه الصدقات والتدليل الواجب (لكنها) أي ألبه (بقره) أنهم نصاب لميت جابر قال قالت امرأة بغير لبشير

اعطى ابني غلاما واشهدني رسول الله صلى الله عليه وسلم نافي رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ان ابنته فلان سألني ان احمل ابنها
غلامي فقال الهاتوه فقال نعم قال فكلمهم اعطيت مثل ما اعطيتك قال لا كمال فليس يصلح هذا وان لا تشهد الاعلى حتى رواه
احمد ومسلم وابوداود ورواه احمد من حديث الثمان بن بشير وقال فيه لا تشهدني على جور ان لبنك عليك من الحق ان تصد
بينهم وفي لفظ مسلم اتقوا الله واعبدوا اولادكم ولا جدوا في داود والناس اعدوا بين ابنا شكريا من العدل بينهم وسمى
تخصيص بعضهم جورا والجور حرام وقيس على الاولاد باق ٥٣٣

ولا يجب على مسلم التعديل بين
اولاده الغنمين قاله الشيخ في
الدين (الاف نفقة فتجب
الكفاية) دون التعديل لصا
لأنها اقدم الحاجة وقال ابراهيم
النخعي كانوا يستوفون النسوة بينهم
حتى في القبل (وله) أي المولى

(التخصيص) لبعض اوزنهم
اغايه (بأذن الباقي) منهم
لانتفاء العداء وانما القطعة تاذن
التي هي علة المنع وكسكتنا
التفضل (فان خص) بعض
أقارب الوارثين بشئ (أو فضل)
بعضهم (ملاذن) الباقي
(رجع) فيما يخص بعضهم أو
فضله بان امكن (أو اعطى)
الباقي (حتى يمسوا) بمن
خصه أو فضله فما ولو فرض
موته لانه تدارك الواجب ويحوز
للاب تملكه بلا حيلة قدمه
الحائز ويمنع في الفروع (فان)
مات) معط (قله) أي التعديل
(ولست) المطة (فرض)
(موت) أي المولى الخوف ثبت
لاخذ فلا رجوع بقية الورثة
عليه نعم انشر الصديقي وكما
كان اجنبا أو انفرد فان كانت
عمره الخوف توقفت على اعازة
الباقي وبقي (وتحرم) الشهادة

وهو الوصية وتبين ان المال كله ثلاثة ربيع خالق من واحد معها وهو ثلاثة ارباع في ربيع
وهو الوصية فترده على ثلاثة يبلغ ثلاثة ربيع وهو المال فاقسط الكل ارباعا لرب واحد الكسري يبلغ
ثلاثة عشر للوصية واحد لكل ابن اربعة وفي أكثر ما تقدم من الصور طرق أخرى اعرضنا
عنها خوف الاطالة واعتقادنا على ما مضى في هذا الفن من الكتب المختصرة والطويلة وقد اطال
الاصحاب الكلام على هذه المسائل و زادوا عليها صوراً تناسبها لكن اضربنا عن ذلك لما
شاهدنا من قصور اعمهم والحوال ولا ترة الا بالله العلي العظيم

باب الموحي اليه وهو المأمور بتصرف بدلولت

(الذخول في الوصية لتقوى عليها) في مندوبة لفضل الصلابة رضي الله عنهم فمروى عن
أبي حنيفة انه سأل عن التبرأت اوصى الى امرأته ووصى الى ابنته من الصلابة منهم عثمان
ابن مسعود وهو عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنهم ولا تة معونة لاسد قد دخل تحت قوله
تعالى ان الله يأمر بالعدل والاحسان وقوله وتعاونوا على البر والتقوى وقوله عليه الصلاة
والسلام انا وانا في التيم في الجنة كحامين وقال يا معصية السليخة التي تليها اخرج
الخاضري (و) قال في المغني قياس مذهبا جديان (تركه) أي ترك الذخول في الوصية
(أولى) لما فيه من الخطر وهو لا يعدل السلامة مشأ انتهى (في هذه الأزمنة) اذا غالب
قيم الطلب وقلة السلامة لكن رد الحارفي ذلك وقال ان الوصية اما واجبة أو مستحبة وأولية
ترك الذخول يؤدي الى تعطيلها قال في الذخول قد تعين فيما هو مريض الضياع اما لعدم
قائه أو غيره لمخافه من دهره المفسدة وجلب المصلحة (وتضع وصية المسلم الى كل مسلم) لان
الكافر لا يمسك (مكلف) فلا تصح الى طفل ولا مخنون ولا له لانهم لا يبنوا هكولن الى
تصرف أو ولاية (رشيد) فلا تصح الى سفيه لانه لا يصح تركه (عدل) ولو مسنورا أو اعمى
أو امراة أو امة أو ولد أو عدو الطفل الموصي عليه) لانهم أهل الائتمان (و) كذا (و) كان
(ماجز) لانه أهل الائتمان (ويضع اليه) أي الضمف (قوى أمين معاون ولا يزال به
عن المال ولا يزال (نظرة) عنه لان الضمف أهل الولاية والامانة وهكذا ان كان
حال الوصية (قوى بالغ فيه) يدها (ضف) أو لعله ضم المبالغة كما يد آخرى (و) يكون
(الأول هو الموصي دون الثاني) فانه معاون ولا ولاية لما كما انما تكون عند عدم الموصي قال
في الارشاد ولو كان ان يحصل منه أمينا محتاطا على المال اذا كان متبعا أو عاجزا ولا يخرجه
من الوصية (وتصح الوصية (الى رقيقه) أي الموصي (و) الى (ورثي غيره) بان وصي
رقيقه أو رقيقه ز يدعي أولاد وصيه لانه له الرعاية على المال لقوله عليه الصلاة والسلام

على تخصيص أو تغضيل تحملوا وادان علم) الشاهد به حديث لا تشهدني على جور أو ما قوله عليه الصلاة والسلام فاشهدني هذا
غيري فهو تردد كقولته تعالى انما هو ما شئتم ولولم يفهم منه هذا المعنى بشئ لم يادر الى الامتناع ولم رد المطة) وكذا كل عقد خاص
مهند) أي الشاهد نعم الشهادة عليه فعملوا وادوا وقال القاضي يشهد وهو انظر قاله في التنقيح (وتباح قسمه اليه بين ورثته) على
فرائض الله تعالى لعدم الجور فيها (ويعطى) وارث (حادث حصته) بما قسم (وجوبا) ليحصل التعديل الواجب (ومن ان لا يزداد ك)
على انثى) من اولادواخوته ونحوهم (عليهم) لان القصد القرعة على وجه النوام (ويصح) من مريض مرض موت يخوف
(وقفت تلكه في مرضه على بعضه) أي الورثة وانما احتج احمديت بغيره وتقدم في الوقف وبان الوقف لا يبيع ولا يورث ولا يصير ملكا

وإن رد الأثر وحده فلا ثالث للثالثين أرنا ولقيت ثلثهم موقوفاً وإن ردت البنت وحدهم فلا ثالث للثلاثين أرنا ولا ينصفهم وأما وسما
أرنا قال الموقوف عليه وكذا الورثة الذين نسبوهم فقط دون أصل الموقوف واليبت ثلثهم موقوفاً (لا) بنصفه (وقد مر بعض) ولو كان وقته
(على أحدهم) لم يرد (زائد على الثالث) أي ثلث ماله كسائر تركة أبيه بل ينصف ما زاد على الثلث على إجازة الورثة قال (المنصف ولو)
وقد ذلت (حيلة) وقف نحو مر بعض ٥٣٤ (على نفسه ثم عليه) أي الوارث أو الأجنبي لما تقدم من نص في الجمل

وطلانها (ولا) يصح (رد جوع
وأهب) فيه (بمقتضى)
ولو توطأ أو حوالة في نحو غرس
كما في الانقاع السن ومهابة
(ويجزم) الرجوع على مذهب
ابن عباس مرفوعاً الصائد في
هسته كالكلب في ثمة يهودي
قيته تنقي عليه وسوا عرض
هنا وفي معرض الانقابة
المطلقة لا تقتضي ثواب (الامن
وهيتر وجهاً شيئاً عسلته)
أيها (ثم ضرها بطلاق أو غيره)
كتر ويح عليها نقل أو طالب
إذا وبت له مهرها فإن كان
سأله ذلك فرده إليها ردت أو
كرهت لانها لا تهب الا تخافه
غضبه أو اضرباً بان يتزوج
عليها وإن لم يكن سألها وتبرعت
به فهو جائز وغدير
الصديق كالصديق (و) إلا
(الأب) الحديث طاو وس عن
ابن عمر وأبن عباس مرفوعاً
ليس لأحد أن يعطي عطية
ثم يرجع فيها إلا الولد فيما يعطى
وقد رآه الترمذي وحديثه
وسواء أراد النسب بين أولاده
بالرجوع أو لظاهره ولو كانا
وهاب لولد الكافر شاتم أسم
الولد ومنه الشيخ في الدين أن
وفى أحدين الأب والأم بان له أن يأخذ من مال ولده بماله (ولو تعلق بما وحب) (الأب لولده
حق كغلس) بان أفسس الولد وظاهره ولو جهر بوفيه ما ذكر في شرح الاحتجاج (أو) تنطق به (رغبة كتر ويح) بان زوج الولد
الموهر رغبة فيما يبد منه المال أو هو له لعموم الخبر والرجوع في المصدقة كالهدية (أو) (الأب لولده) أي وحب (الأب لولده) (سرية
للاعتاق) فلا رجوع له فيها (أو) (استثنى) الابن عنها يتزوج أو شرأته غيره أو نحوه وإن لم تصراً بل نصف الانها لمحة بالزواج (أو)
أي (والأب إذا سقط) (الأب) (سنة منه) أي الرجوع فيما هو له لولده فقط خلافاً في الأقايع لان الرجوع بمجرد حقه وقد أسقطه
بمختلف ولاية النكاح فانما حق عليه لله تعالى ولا رغبة بالعزل (ولا ينعنه) أي الرجوع (نقص) عين موهره وبه يولد سواء

والعبد على مال سيده وهو مؤسسه له والراية ولاية فهو جيب ثبوت الصحة ولأهل المدالة
والاستئانة في الحياة فأنه لا للاعتداد باليه وأمانته لا على فلا أثر له بدليل المرأة وكون
عبد الغير يتوقف صفة له على أذن سيده لا أثر له أيضاً بدليل توقف التنقي لظهور الجاهل لثالث
على إذن الوارث (ولا يقبل) عبد الغير أو وصية أي لا ينصرف (الأب ان سيده) لان المنافع
له فلا بد من إذهبه (و) يعتبر وجوده هذه الصفات أي الاسلام والتكليف والرشيد
والمدالة (عند الرصيدة) لانها شروط لصحتها فاعتبر وجودها حالها (و) يعتبر وجود
هذه الصفات (عند موت الموصي) لانه الوقت الذي يملك الموصي اليه التصرف فيه بالاصاء
(فان تنقرت) هذه الصفات (بعد الرصيدة) ثم عادت قبل الموت عاد الموصي اليه (أي عمله)
لعدم الممانعة (وان زالت) هذه الصفات (بعد الموت) انزل لوجود الممانعة (أو) زالت
(بعد الرصيدة) ثم عادت قبل الموت (انزل) من الرصيدة (ولم تنقصه) لوجود الصفات بعد
(الاعتقاد) (بد) ان أمكن بان قال الموصي مثلاً انزلت لعتد صفة ثم عادت اليها فأن
وصي وقال في المتي ومن عاد الي حاله من هذه وغيره عاد الي عمله (ويصدق) بالاصاء
يقول الموصي فوضت إليك كذا (أو وصيت إليك) بكذا (أو) وصيت (الذي زيد بكذا
أوانت) وصي (أو هو) أي زيد وصي في كذا (أو جعلته) أي زيد وصي (أو جعلته)
وصي على كذا (ولا تنص) (الرصيدة) (التي فاسق ولا) (وصي) ولو مرها قالوا لا يجوز انهم
أيسوا لعلها ولاية والأمانته تقدم (ولا في كاف من مسلم ولا لغيره) لما تقدم (ولا نظر
لما كرم وصي خاص اذا كان) (وصي) (كثراً في ذلك) التصرف الذي استند اليه لمقطع نظر
لما كرم له الا اعتراض عليه ان قبل ما ليسوغ على ما تقدم في نظر الوقت (وتصح وصية
المنتظر) أي الذي تنتظر ألبنت (بان يجعله وصياً بعد بلوغه أو بعد حضوره من غيبته وفقرها)
نحو ان يقول هو وصي اذا أتاني من جنونه أو زل فسهة أو سفهه أو أسلم ونحوه (و) كذا ان قال
وصيت إلى فلان (ان مات فلان فلان وصي أو) قال (هو وصي سنة ثم فلان بعدها) أي
السنة (فان قال أو وصيت إليك فلان ابني فهو وصي صحيح) ذلك (ماذا لمع انه صار وصيه
ومثله في الصحة اذا قال (أوصيت إليك فلان ابني من سنة أو صرح من مرضه أو اشتغل بالعلم
أو صالح أمه أو رثه فهو وصي صحيح) (الوصية في الصور كلها) (بغير) المذكور (وصيه) (أو
وجود الشرط للمبرأ منه) أي مركزه فلان قتل الجحفر فان قتل فسد الله بن واحد أو الوصية
كأنما مر وان قال الامام الخليفة عدي فلان فان مات في حياته أو تبرأ حاله فلان صحيح وكذا في
نائبه أو رابع لثلاثي ان قال فلان ولي عهدى فلان ولي ثم مات فلان بعده وان عانى ولي أمر
ولا يحدك أو وظيفة بشرط حضوره أو غيره فخر وجدي قائم غير مقامه صار الاختيار له (وإذا

أوصى
حق كغلس) بان أفسس الولد وظاهره ولو جهر بوفيه ما ذكر في شرح الاحتجاج (أو) تنطق به (رغبة كتر ويح) بان زوج الولد
الموهر رغبة فيما يبد منه المال أو هو له لعموم الخبر والرجوع في المصدقة كالهدية (أو) (الأب لولده) أي وحب (الأب لولده) (سرية
للاعتاق) فلا رجوع له فيها (أو) (استثنى) الابن عنها يتزوج أو شرأته غيره أو نحوه وإن لم تصراً بل نصف الانها لمحة بالزواج (أو)
أي (والأب إذا سقط) (الأب) (سنة منه) أي الرجوع فيما هو له لولده فقط خلافاً في الأقايع لان الرجوع بمجرد حقه وقد أسقطه
بمختلف ولاية النكاح فانما حق عليه لله تعالى ولا رغبة بالعزل (ولا ينعنه) أي الرجوع (نقص) عين موهره وبه يولد سواء

نقصت جميعها اذا تها بمثل بعض اعضائها او جنى عليها الوحي فصالح ارش الجنازة بريقته ومجوده فان جلع فارش جنازة على الاب ولا ضمان على الابن له وارش جنازة عليه فلا ينالها بجزالة الزيادة لنفسه (او) اى ولا يمنعه (زيادة منفصلة) كقولهم وغرة وكسلا نال جوع في الاصل دون الانتهاء (وهي) اى الزيادة للولد لمجدونها في ملكه ولا تتبع في الفسوخ فكذلك انما (الاذا) حلت الامه الموهوبة للولد (ولدت) عندهم (فيمنع) الى جوع (في الام) الموهوبة بقرهيم التفريق بين الولد والام (وقته) اى الى جوع (زيادة المنفعة) كمن وكبر وحمل ولم يصنع لان الزيادة له وروى لانها غاملة لم تكن منتقلة

المسمن جهة ابيه فذلك
الى جوع فيها كالمنفعة واذا
امتنع الى جوع فيها امتنع
في الاصل لثلا فيضى الى سوء
المشاركة وضرا لنقص
مغضلات الى الالباب فان من
المشترى وقد مضى بذلك اذ
قال في المعنى وان زاد ربح من
مرض او صمم منع الى جوع
كسائر الزادات (وبصدى اب
في عندهما) اى الى زيادة لانه
منكر لها والاصل عدمها
(و) يمنع الى جوع (ومنه)
الامر لما روي له له اوله لان في
رجوعه ابطا لالحق المستر
واضر اواه (الان تنقل) الى
نواها وغیره فذلك الى جوع
اذن لان ملك الابن لم يزل وقد زال
المانع (و) يمنع الى جوع (جهة
الولد) ما وجبه له (الولد) لان
قد رجوعه الاول ابطا لا يملك غير
ابنه وهو لا يملك ذلك (الان
يرجع هو) اى الثاني في جهة
الابن لا لوالده (و) يمنع
الى جوع (يسمى) اى الولد لما
وجه له اياه وكذا هو وقته
ونحوه مما ينقل لذلك او يمنع
التصرف كالاستلاد وحسبنا

أوصى الى واحد (أوصى) بعد ما الى آخرهما وصيان) ولم يكن عزلا للولد لان اللفظ لا يدل
عليه معا فخر ولا تضمننا ولا ستره فان الجمع يمكن (كأما أوصى اليهما جميعا في حالة واحدة الا
ان يقول قد اخوحت الأول) فان قاله أو نحوه مما يدل عليه انعزل لم يضر له زل عن ملكه
(وليس لاحدهما) اى الوصين (الان يصح) اى التصرف (لأن الموصى لم يرض الا بتصرفهما وانفراد
أحدهما مخالف ذلك (الان يصح) اى التصرف لكل منهما) فكل منهما الانفراد
حينئذ رضا الموصى بذلك (أو يجعله) اى التصرف (لاحدهما) والبدل الآخر (فصنع تصرفه
منفردا) (علا الوصية (واذا انصرفا) اى ايرادا بالتصرف) فان اثاره ان الراد ما حلت ما هما ليس
معناه تلفظهما بغير العدة دمعابل (مدوره) اى التصرف (عن رابعا) واحدا منهما (ثم
لا فرق بين ان ياشرا أحدهما) التصرف وحده (أو) ياشرا (الغير بائنهما ولا بشرط وكيلهما)
اى ان يوكل أحدهما الآخر وان اختلفا في شيء وقفا لا مرقى يتفق (وان مات أحدهما أو جن أو
غاب أو وجده من ما وجب عزله) كسفه وعزله نفسه (ولم يكن الموصى محل لكل منهما الانفراد
بالتصرف أقام لهما ك مقامه) اى الميت أو المجنون ونحوه (امينا) لتصرف مع الآخر (وان اراد
الحاكم ان يكتفي باي واحد منهما بمجزله) الا كفا به لان الموصى لم يكتف باحدهما فلا يقتصر
عليه اذ الوصية تقطع نظر لهما (و) اجتهاده (فان يجعل الموصى لكل منهما الانفراد بالتصرف أو
جميعه) اى التصرف (لاحدهما مع تصرف منفردا) وتقدم (فان مات أحدهما والآخر
هذه) لم يكن للحاكم ان يقيم مقامه (اخر ج) أحدهما (عن اهلية التصرف) والخاصة
هذه (لم يكن لهما ان يقيم مقامه) واكتفى بالباقي (منه) مال الموصى به (الان يهزم) الباقي
(عن التصرف وحده) فيقيم الحاكم اليه امينا بعهده (ولو حدث) لاحدهما (عجز
لصنف أو كثرة عمل ونحوه) ولم يكن لكل واحد منهما التصرف منفردا (امين) اى ضم
الحاكم امينا ان عجز ما عونه الوصى هو الاول كما تقدم (ولذا اختلف الوصيان) وليس باستقل
عن من يجعل المال منهما) بان طلب كل ان يكون المال تحت يده أو بدال آخر (لم يحصل
هنا وحدهما) لعدم رضا الموصى بذلك (ولم يقسم) المال (بينهما) لان من لوازم الشراكة
في التصرف المشتركة في الحفظ لانهما موصى به فلا يستقل بعض الحفظ كالاستقل بعض
التصرف (وجعل) المال (في مكان تحت ايديهما) لكل واحد منهما ما عليه فهو مستقل فان
تعذر ذلك شت عليه ودفع الى امين القاضى وان كانا مستقلين احتمل ذلك واحتمل القسمة
ذكره الخازنى (وان نصب) الموصى وصيا (ونصب) الموصى (عليه) تاخر ارجع الوصى الى
وايه ولا يتصرف) الوصى (الا ان شاء) فقلت فان خالف لم ينفذ تصرفه لان الوصى لم يرض
برأيه وحده (وان فسق الوصى انعزل) لو جرد المتأني ولا يعود الى الاهلية الا بعد قد حدى

لارجوعه في دين أو اراد له منه أو منفعة اياها له هذا استيفائها كسكنى دار ونحوها (الان يرجع) المبيع (اليه) اى الى الولد (بغض
أولس مشر) فطلب الى جوع فيه ان لود له والسبب الاول اسمه الفسخ بالحيا بخلاف ما ارادته اولادها ونحوه فلا رجوع
للاب فيه لانه عادل لا يملك جد بل يستغده من قبل ابيه فذلك ازالته كالموكن موهوا (و) لا يمنع رجوع الاب في رقيقه وبه وله ولده
(ان دبره) الولد (أو كانت) لانهما ايمان من التصرف في الرقة بالمبيع ونحوه اشباهما وزوجه أو أجرة (وعليه) اى ملك الاب الرقيق
الذي رجح فيه بعد ان كان له ولده (كاتبنا) لان الاول لا يملك ابطال كاتبه فكذلك ان انتقل المموكلا احار توتر ويج ونحوها وما
اخذها الولد من دين كتابة أو غيرها لم يأخذ منه اياه وما حل بعد رجوع ابيه فلا يمنع الى جوع وطعا الا بستان لم يحصل من الابن

في العلم الحق بصفته ولا المراهة غل الأرض موهوبة أو مصداق على شعيرة وهو ينو فيه (ولا يصح رجوع الإسرائيل) لمصر
وجعت في هتي وأوتيتها أو ردتها أو هدت فيها لأن الملك ثابت ليهروب له فبقينا فلا نزول إلا بقين وهو صريح الرجوع فلو تصرف
فيه قبل رجوعه اتقول لم يصح ولزوني به الرجوع فصل ولا يصح رجوعه واحتاج وغيره (عليك ما شأفه مال ولده) بغيره أو بغير عمله
صغيرا كان الولد أو كبيرا ذكر أو أنثى راضيا أو صاخطا لم يثبت أنت وما لك لا ليك رواه الطبراني في معجمه معطولا ور واما غيره وزاد
أن أولادكم من ألب كسبك فكلوا من أموالهم وعن عائشة روى أن ألب ما كتم من كسبك وأن أولادكم من

كسبك كسبك محمد والتومى وحسنه وروى محمد بن المنكدر والعلاب بن حنطب كالا جرجل الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال ان لي مالا وعيالا ولا مال وعيالي برذان ياخذ مالي فقال النبي صلى الله عليه وسلم أنت وما لك لا لي ولا لي ولا لي (مالم يصره) أي بعض الأب وله ما يتملكه منه فإن صرنا متعلقا حصة الولد كالهرة وشعره ما يتملكه لان حصة الانسان مقدمة على دمه فلان تقدم على أبيه أولا وكذا لا يتملكه ان يتعلق به حتى يمن أو يرضى ذكره في الاختيارات (المرتب) أي أمة الابن التي وليها ليس لأبيه فليحسبها (ولو لم تكن أمة لأبيه) لاتبها لمقتضى الزوجية نصا (أو) الا اذا تمك الأب (ليطلبه) لو آخر فليس له ذلك نصا لانه ممنوع من تخصيص بعض ولده بالعطية من مال نفسه فلان منع من تخصيصه عما أخذه من مال ولده الآخر أولى (أو) الا ان يصح كون التملك عرض موت أحدهما المحرف فلا يصح لاتخاذ سبب الارث وليس للأب والجد التملك من ماله كغيرهما من الأكارب قال الشيخ في الدين ليس للأب الكافران يتكلم من مال ولده اسم لا سيما اذا كان الولد كافرا ثم أسلم قال في الانصاف وهذا من المصواب وقال أيضا الأشبهان الأب المسلم ليس له ان يأخذ من مال ولده الكافر شيئا (ويحصل) التملك الأب (بعض) ما تملكه نصا (معقول أو نية) قال في الفروع ويتوجه أقر سنة لان القبض يكون التملك وغيره فمعتبر ما بين وجهه القبض (ولا يصح تصرفه) أي الأب في مال ولده (تسله) أي القبض (ولو) كان تصرفه (معتقا) نصا التملك الابن على ماله وأصل الابن نزاعا مع كالفين التي وجهها (ولذلك) الأب (أبدا بنفسه) من بين ولده عليه ما برأه لغيره وقبضه لانه لا يملك عليه (ولا) عليك الأب أبدا (غير ولد ولا قبضه) أي دين ولده (منه) أي

ما تقدم في كلامه وتقدم كلام النهي وكذا منصرف القاضي في خلاف الأب اذا فسق تعود ولا نه سود الأهلية لأن ولايته عن سبب الابوة وهو ثابت ولا ينافي الموصى والابن عن الإيصاء وقوله وقد جعل فلان في العود من مثل ذلك المصباح ما تصرف به ما للابن مردود لمصنوه غير أهله لكن رد الدائم والنسب والوراثة وقضاء الدين التي جنسه في التركة تقع موقوفها لأن المنصرف من هذا الأمر وصولها إلى أهلها وهو حاصل بذلك وإذا أعيده كان أنف مال انقسام المذهب رابعا لقتض من نفسه فان ذلك ثابت للأب وقد نص من روابه أي داد على أن الموصى عزة في الأب في كل شيء إلا في النكاح قاله الحارثي (وأقام الحام في مقامه) أي الفسق (أما) ليتصرف (ويصح قبول) الموصى (الإيصاء) في حصة الموصى لانه أذن في التملك فصح قبوله بعد العقد كالأب في خلاف الإيصاء بالمال فانما يتكلم في وقت فلم يصح التملك قبله (و) يصح القبول أيضا (بعدمه) لانه نوع وصية فصيح قبوله ان كونه المال (ففي قبل صار وصيا) قال الحارثي ويقوم فعل التصرف بمقام اللفظ كافي الوكالة (وله) أي الموصى عزل نفسه حتى شاع مع القدر وتواجز في حياة الموصى وبعدمه (في حضوره وغيبته) لانه متصرف بالأذن كالوكيل ونقل الأثر وحصل له عزل نفسه ان وجد كما كان قد تم في المحرر وقطع به الحارثي لأن العزل اذا انقسم للأب والمقتضى بإبطال الحق المسلول وكذا ان تعذر تنفيذا لم يوصى به لعدم ثبوته عنده أو نحوه وأغلب على الظن ان الحام يستعمل من ليس بأهل أو ان الحام كالمالك ذكر الحارثي (والموصى عزله حتى شاء) كالوكيل (وليس الموصى) عند الإطلاق (أن يوصى) لانه قصر قوله فيمكن له التفرغ بغيره كالوكيل وسبق في الوكالة ان يوكّل فيما لا يشاء مثله أو بغيره فقط قال الحارثي والأمر من المعتادة كالمدلولي تلتحق شئ ما لا يشاءه وليس كذلك كالنكاح وغيره يلتحق بنوع ما يشاءه (ان يحصل اليه) الموصى (ذلك) أي ان يوصى (بحق) يقول (الموصى للموصى (أذنت لك ان توصي الى من شئت أو) يقول (كل من أوصيت) أنت (أله فقه أو وصيت) أنا (أله أو) يقول (كل من أوصيت أنت اليه) فهو وصي) فله ان يوصي لأن الموصى رضي رايه ورأي من برأه لانه تصرف ما ذرفه فكان كغيره من التصرفات (ويجوز ان يحصل) الموصى أو الحام (الموصى جملا) معلوما كالوكالة (ومقتضى الموصى الموصى له جائزة) أي نافذة (على الورثة) لانه نائب عنهم) ففعله كفعالهم (ومقتضى) أي الموصى (لورثة على الموصى له لتجوز) لانه ليس نائب عنه كتصرف المقتضى

فصل ولا تصح الوصية إلا في تصرف (معلوم) ليعلم الموصى ما وصى به اليه ليعظه ويتصرف فيه (عليك الموصى) فله قضاء الدين ونفري الوصية والنظر في أمر غيره مكلف وشده

من غريم ولده (لان الولد لأمه كده) أي الدين (الابيقصه) من غريم ونحوه (ولو أقر الأب بغيره) أي دين ولده من غريم (وأنكر الولد) أو أقر (رجع الولد) على غريمه (بدنه لبقائه بدمته) (و) رجع (الغريم على الأب) بما أخذه منه لأن أحدهما يبرحق (وان أولاد الأب) حاربهم ولده (قبل نكاحها) (مأذرت له) أي اللاب (أم ولد) لأن أحبالها لم يارب (حيث تنسل ملكها الله فاصف وطوبى ملكا) فإن لم ينسل منه فهي بائنة على ملك الولد (ولده) أي الأب من أمه ولده (حزنا نزهة فينته) (ولده) رب الحاربه التي انتقل ملكها الله بدلوها وهي أغما أنت بقى ملك الأب (ولاهم) (عليه) ولده لأن الولد ٥٧٧ سبب نقل الملك فيها وإيجاب حقها للولد

كبابي في غير كالاتلاف فلا يجمع مع المهر (ولاحد) على أب بوطه أمه ولده لشبه الملك تحديت أنت وما كنت لأبيك (ويعزر) الأب بوطه المهر كالامة المشتركة (وطيه) أي الاباحه جارية ولده (فيتمها) ولده لأنه أنفقتها عليه لكن ليس له طلبها كبابي (ولا ينقل الملك فيها) أي أمه الولد التي أسلمها (أوه) (ان كان الآن قد وطئها ولو لم يستولدها) الابن لانها لم تحقه بالزوجه كما تقدم قلت محلها فملكه (فلا تصير أم ولد للأب) (ان حلت منه نصا) (ومن استولد أمه أحد أبويه لم تصير أم ولد له ولده قن وان هر القهر محمد) لأن الابن ليس له ملك على أحد أبويه فلا شبهة له في الوطه (وليس للولد ولا) (ارورته) أي الولد (مطالبة أب دين) كغرض وحق مبيع (أو في مختلف) كزوج ونحوه حقه ولده (أوراش حنانه) على ولده كتمسكه وقطع طرفه (ولا يشق) (غير ذلك) مما لا ين عليه كاجرة أرض زرعه أو دار سكنها ونحوه بسبب أنت وبالك لا يملك (الا) بنفقت) أي الولد (الواجبة) على أبيه لغيره ونحوه عن نكاحه قال في الوصية

رشد من طفل ويحنون وسبقه (وردا لودائع) إلى أهلها (واسترداها) بمن هي عنده (ورد غضب) وأمام بخلافه وحذفت) لأن الوصي ينصرف بالاذن فلم يحز الأفي معلوم ملكه الموصي كالوكالة (فهو يستوفيه لنفسه) أي الوصي نفسه (لأن الوصي إليه) وإنما صحب الوصية بتقدم (لأنه) أي الموصي (علا ذلك) أي ما ذكر من قضاء الدين وتفريق الوصية إلى آخرها (فلكه وصيه) لغياهم مقامه (و) يصح الابدان بزوج مولاه) كبنه (ولو كانت صغيرة) دون تسع (وله) أي وصي الأب (احبارها) اذا كانت بكر أو شهادون تسع (كالأب) لأنه نائبه كوكيله (وباقى باب أركان النكاح) مفصلا (ولا يقضي) الوصي (الدين) الا اذا ثبت (بينه) ان لا يقبل قول الوصي ولا مدعيه الدين بغير بينه (غير ما يأتي) انتبه عليه (فأما) الوصية (النظر على ورثته) أم الوطه فان كان (الموصي) ذاك ولده لم يسم في المال (كولاده الصغار) والحنان من (لو نؤس) أي يعلم (منه) (فله أن يوصي إلى من يظفر أم الوطه بحفظها) ويتصرف لهم فيها على ما حفظ فيه (انما وصيه مقامه) (ومن لا ولده له) أي الموصي (عليهم) كالعقلاء (اشدين) من أولاده وغيرهم (ول) (غير أولاده من الاخوة) مطلقا (أو الإجماع) مطلقا وبهم وسانتهم كذلك (أو أولاديه وسائر من هذا أولاده لصلبه) فلا تصح الوصية عليهم ولأن المراد على أولادها (اذ لا ولده لغير الأب) كما تقدم (ولا) تصح الوصية باستيفاء دينه مع بلوغ الوراث ورشده ولو مع غيبته (لأن المال انتقل عن الميت إلى ورثته الذي لا ولادة له) لم يعلم فلم تصح الوصية باستيفاء كالميراث بكونه وارثا (تتبعه) قال الشيخ في الدين ما أنفق وصي متبرع على معروف في ثبوت الوصية فإن مال التبرع انتهى وعلى قياسه كل ما فيه مصلحة له (وإذا أوصى إليه في شيء لم يصرف وصافي غيره) لأنه استفاد التصرف بالاذن من جهته فكان مقصورا على ما أنفق فيه كالوكيل فان وصى إليه في تركته وان يقوم مقامه (فهذا وصي في جميع أموره يبيع ويشترى اذا كان نظرا لهم وان خصصها بشي لم يتعد) مثل أن يوصي إليه بغيره في ثلثه (فيمه) (دون غيره) أو (وصى إليه) بقضاء دينه أو بالنظر في أمر أهله) أو تزويجهم فلا يتجاوز (وان جعل لكل واحدة من هذه النصف مال وصاحبا) على ما قال (و) يصرف كل واحد منهم فيما جعل (الموصي) (إليه) خاصة لما تقدم (وإذا أوصى إليه بغيره ثلثه وقضاء دينه إلى الورثة) أخرج ثلث ما في أيهم أو محمد وما في أيهم أو ما اقتضاء الدين أو محمد ونحوه (موتها مقضى) الوصي (الدين باطنا) أي من غير علم الورثة لأنه يمكن من انفاذ ما وصى إليه بغيره فوجب عليه كالميراث بجمعه الورثة ولأنه لاحق لهم الابدان فالدين (وأخرج) الوصي (بقية الثلث) الموصى إليه بغيره (مما فيه) لأن حق الوصي لهم بالثلث متعلق بالجزء المتركه وحق الورثة موقوف عن الوصية ووقا الدين فوجب تقديمها وحل

٦٨ - (كشف الغطاء) - ثاني

مطالبة به بوجبه على (و) (الابن مال له) أي الولد (بيده) أي الأب فيطال به (الولد ورثته) عين مال بيده (ويش له في ذمته) أي الولد في ذمة والده (الدين) من غريم وأجره وقرض (ومحرو) كغيره متلفا ورش حنانه (وان وجد) الولد (عين ماله الذي أقرضه أو باعه) (الابن) (ومحرو) كالنصيب (بدونه) (فه) أي الولد الذي باع أباه أو أقرضه أو غصب عنه والده (أخذه) أي أخذ ذلك القرض أو المبيع حيث جازل جرع أو الغصب دون بقية ورثته (الابن) (ان لم يكن) الولد (انفقته) من أبيه وفلما وجبت

على الخطأ الماشية والفرح (ولا يسطع ديه) (أخذه ولد) الذي عليه عمة (أي الذي كان له ولد عليه) (ول) (نطقا) (بجانبه)
 أي الأب الذي ولد له أي أوشها فلا يرجع بقدرته قال في شرحه وظاهر كلامهم أن إفتاءه أعظم من كونها على ماله أو نفس
 الولد لعل الفرض بينهما وبين دين الفرض وعن المبيع ونحوهما كون الأب أحد من هذا أوضاعا بخلاف أوصى الجنازة وعلى
 هذا ينبغي أن يسطع عنه عمة أئصادين العثمان إذا ضمن دين غريم ولده (وما قصده) (الأب) (في مرضه) (ولده من دينه عليه) (أوصى)
 الأب (بقتضاه) (من دين ولده) (في رأس) ٥٣٨ (ما له) (حق ثابت عليه) (لا تهمته فيه) (كدين الاجنبي) (بأصل) (في

عطيته المريض وعياله وما
 يتقاضى بذلك (وعطى مريض)
 مرضا (غير مريض الموت ولو)
 كان مرضه (مخوفا أو) كان
 مرضه (غير مخوف كصداق)
 أي يوجب رأس (و) (كرو جمع
 ضرس ونحوهما) كسرى وماله
 في إياه وكأسه لا يبرلاد
 أن لم يكن مخوفا أن لا يمكن
 منه ولا ماله إلا والكان مخوفا
 ولو ساعد (ولو ساعد مخوفا مات
 به كالمطية (مهي) تمنع من
 جميع ماله لأن مثل هذه
 لأخاف منها في العادة واعتبارا
 بحال العاية (و) عطية مريض
 (في مرضه ماله المخوف
 كالبرسم) بكسر الموحدة وهو
 يخار بريق إلى الرأس يؤثر في
 الدماغ فيقتل به العقل وقال
 عياض هو ورم في الدماغ يشبه
 منه عقل الإنسان وهو سدى
 (وذا الجنب) قرح باطن
 الجنب (والزحاف الدائم) لاه
 بعضي الدم فتذهب القوة
 (والنظام المتسارخ) أي
 الأسهل الذي لا يستقيم ولو
 كان ساعدا لأن من لحقه ذلك
 أسرع هلاكه وكذلك السعال
 وعدمه لانه يصفى القوة
 (والنابج) ما يخرج (في ابتدائه) (والسل) بكسر السين ما يخرج (في انتهائه) (وما قال عدلان)
 لا واحد ولو عدم غيره (من أصل الطب أنه مخوف) كوجع الرئة والقولنج وهو مع الحى أشد خوفا وكذا الطاعون وهيجان
 الصغروا والبلم (كوصية) تنفذ في الثلث فادونه لاجنبي وتنصف على الأجزاء فيما زاد عليه ولو ارتبش (ولو) كان عطية (حقا)
 لبعض أوقافه وكذا فهو عن جنابة توجب المال (أو عباة) كبسج وأجار توهي أن يسأل أحد المأوضن الآخر في عقد المعاوضة
 بسجن ما قبل الموضع كان يبيع ما يساوي عشرة بنمانية أو يشترى ما يساوي ثمانية عشرة (لا) أن كان الصادر من المريض
 (كاتب) لرفقة أو بعضه عباة (أو) كان (وصيتها) أي كتابته (يعباة) فالعباة فيها من راس المال هيذا مقتضى ما يحبه

كونه يجب على الوصي ذلك (أن لم يخف تبعه) أي رجوع الورثة عليه بعد دفعه في الدين أو
 الوصية وتركهما ولا يئسهما فلا يجب عليه ذلك العذر (و) (يرأسدين) بالطاء قضاء دين
 يعلمه على الميت (فيستقط) عن دفعته بقدر ما يقتضي عن الميت كما لو دفعه إلى الوصي بقضاء الدين
 فدفعه في دين الميت إذا لفرق بينهما سوى توسط الوصي بينهما (ولو ظهر دين يستغرق التركة)
 لم يطف الوصي ما صرفه في الوصية (أو وجهه) (وصى) (موصى له) (فصدق) (الوصي) (بجميع
 الثلث أو ما أكثر من ثلث ذلك) أي الوصي له (المؤمن) الوصي ولا الحيا كرم الدين ولا
 للموصى له بالثلث شيئا لأنه معذور بعدم العمل وفي إياهما الذكرى قلت بل يرجع به لوفاء
 الدين وقال ابن نصر الله لو كان في أي التركة عين مستغنى عنها أو صدق بنحوها مثل ثلث
 حق ما حجبها بخلاف الدين (ولو أقال الذي له الحق) من دين أو ودية ونحوهما (بينة
 شهدت بصفته) عند الموصي (لم يشترط) الحاكم بل تكفي الشهادة عند الموصي (فله قصه ما لحق
 لأن البينة حجة له قال ابن أبي الحديد حسنة من ماله فضاءه بكون حضوره كما على الأصح
 وقسمه ابن رزق في شرحه وجعل في المني والشرح حال واثنين في جواز الدفع لأل وسه وهو
 السابق بقوله (والأحوط) أن تشهد البينة (عند الحاكم) وأخرج من الخلاف وقطعا للبيعة
 ولدين دفع دين موصى به لمعين السهم غير حضور الوصي والورثة (ولو دفعه إلى وصي في
 تنفيذ وصاياه) (يرأسدين) (وصى) به أو كان لبيت عين (لم يوص) بقتضها فأبى وارث وصيها
 وإن صرف أجنبي الوصي (لم يمتنع) من غير حضور الوصي والورثة (ولو دفعه إلى وصي في
 تنفيذ وصاياه) (يرأسدين) (وصى) به أو كان لبيت عين (لم يوص) بقتضها فأبى وارث وصيها
 مع صدق المدي ذكره في الفروع (وتصح وصية كافر إلى مسلم أن لم تكن تركته خيرا أو تخريرا
 ونحوهما) كالسرجين النجس فإن كانت تركته كذلك تصح الوصية إلى مسلم بالنظر فيها
 لعدم مكانه وتصح الوصية أيضا من كافر (إلى من) أي كافران (كان عدلا في دينه) لأنه يلى
 على غيره بالنسبة قبل بالوصية كالمسلم (وإذا قال) (الوصي الوصي) (صغر ثلثي حيث شئت أو
 أعطه) (إن شئت) (أو تصدق به على من شئت لم يجره) أي الوصي (أخذه) أي الثلث لنفسه
 لأنه تخليص ملكه بالذن فلا يكون قاله كالمسلم وقيل يعمل بالفرقة (ولا) يجوز للوصي
 أيضا (دفعه) أي الثلث (إلى كافر) أي الوصي (الوارثين) له (ولو كانوا فقراء) لأنه مهم في
 حقهم قال الحارثي والمذهب حوازا لدفع إلى الولد والوالد ونحوهم (واختاره صاحب المحرر
 لاندراج تحت اللفظ والتمه لا أثر لها فان هذه العادة تستعمل في الرضا بصرف الوصي إلى
 من يختاره كيف كان (ولا) يجوز للوصي أيضا دفع الثلث (إلى ورثة الوصي) أغنياء كانوا أو
 فقراء لأن الوصي نائب الميت فلم يكن له الدفع إلى من لا يدفع المستنيب إليه وأن قالوا صنع في

ما
 (والنابج) ما يخرج (في ابتدائه) (والسل) بكسر السين ما يخرج (في انتهائه) (وما قال عدلان)
 لا واحد ولو عدم غيره (من أصل الطب أنه مخوف) كوجع الرئة والقولنج وهو مع الحى أشد خوفا وكذا الطاعون وهيجان
 الصغروا والبلم (كوصية) تنفذ في الثلث فادونه لاجنبي وتنصف على الأجزاء فيما زاد عليه ولو ارتبش (ولو) كان عطية (حقا)
 لبعض أوقافه وكذا فهو عن جنابة توجب المال (أو عباة) كبسج وأجار توهي أن يسأل أحد المأوضن الآخر في عقد المعاوضة
 بسجن ما قبل الموضع كان يبيع ما يساوي عشرة بنمانية أو يشترى ما يساوي ثمانية عشرة (لا) أن كان الصادر من المريض
 (كاتب) لرفقة أو بعضه عباة (أو) كان (وصيتها) أي كتابته (يعباة) فالعباة فيها من راس المال هيذا مقتضى ما يحبه

في الألفاظ وقطع في الشئخ وعارضه العصف في شرحه بأن كلام المحدث مزججه والفرغ لا يقتضي ذلك وإنما يقتضي أن
 التكملة نفسها في مرض الموت المخوف هل هي كالوصية فتعبر من الثلث لأنه تطبيق للعتي على الأداء فكانت من الثلث كتطبيقه
 على غيره أو من رأس المال لأنها ماضية كالوصية ثم ذكر كلام المحرر والفرغ وهو مزجج فقال قاله وقال ولم أعلم أنهما يقتضيه كلام
 الحارثي قلت هو أيضا ماض في مبادىء ذلك كلام المحرر والفرغ وهو واضح (وطالها) أي إذا أوصى أن يكتب عنه فلانا
 وأطلق فانه يكتب (بقينه) جماعة بين حق الورثة وحقه (والأراض ٥٣٩) (التمتد كالصل) لافي حالة انتهائه (والجدام

والفالج في دوائه أن صار صاحبا
 صاحب فراش فحقوقه والأفلا
 لأن صاحبا القصر فراش يفتي
 تلفه أشبه صاحب المرض
 المخوف الموت (وكره في مرض
 الموت المخوف من بين
 العصفين وقت حرب) أي
 اختلاط الطائفتين القتال
 (وكل من الطائفتين مكانا)
 الأخرى (أو كان للمطى (من)
 الطائفة (القاهرة) لأن وقوع
 التلف إذا كثر وقع المرض أو أكثر

وسواءتين دين الطائفتين أو لا
 (ومن بالجملة) بضم اللام أي
 لجنه العصر (عند الهيمان) أي
 قرآن العصر مزجج عاصف لما
 تقدم (أو وقع الطاعون ببلده)
 تخوفه (أو قدم القتل) قصاصا أو
 غيره لظهور التلف وقصره (أو
 حاس له) أي القتل (وأسير
 هذين من عادة القتل) تخوفه
 على نفسه (وجرح جرحا
 موجبا مع ثبات عقله) لأن
 جرحا جرح صفاء الطيب لنا
 نخرج من جرحه فقال له
 الطبيب أهذا في الناس فهدد
 اليهم ووصى وعلى بعد ضرب ابن
 طلبة له أوصى وأمر ونسي فان
 لم يثبت عقله فلا حكم له عليه بل

مالي ما شئت أو هو هكذا فعل فيه ما شئت ونحو ذلك من القاطع بالإباحة لا الأثر قال أبو العباس
 أثبت أن هذا الوصي له أن يخرج ثلثه وله أن يخرج وجهه فلا يكون الأجر واجبا ولا حراما
 بل موقوف على اختيار الوصي (ومن أوصى إليه بخبر بئر بطريق مكة أو بخبر بئر
 السيل فقال لا تأخذ وقال الوصي أفضل ما ترى لي من بئر) للوصي (خبرها بدار قوم لا يترحم لها
 فيه من قصصهم) نقله ابن هاني لأن ظاهر الوصية سفرها لموضع بئر فقه (ولو أمر ببناء
 مسجد فبني) الوصي (هرصة) أي أرضا ببناء معصدا (لم يخرجها هرة صرة يزيد بها في مسجد
 صغير) نص عليه لأنه ليس فعلا لما أمر به (ولو قال) الوصي (يدفع هذا إلى بني أبي فلان
 فأقرأ بقرصة وال) أي وإن لم تكن هناك قرصة فهو وصية لهم قاله الشيخ في الدين (وإن
 دعت حادثة إلى بيع بعض العقار) الخلف من الميت (انقضاء دين) عن الميت (مستغرق)
 ماله غير العقار واحتجاج إلى تقيته من العقار (أو دعت الحاجة لبيع بعض العقار) الحاجة
 صغار وفي بيع بعضه ضرر ومثل أن ينقص الثمن على الصغار بأع الوصي) العقار كله (على
 الصغار وعلى الكبار أن) أي الكبار (البيع أو كذا أو كذا) لأن الوصي قائم مقام الأب
 والاب يبيع الكل فالوصي كذلك ولا يوصي بملك يبيع البعض فليبيع الكل كما لو كان
 الكل ضمارا أو الدين مستغرقا وإن الدين متعلق بكل جزء من التركة فلهذا التوقف بعضها
 وفي من الباقي (وإن كان شر بكمهم) أي الصغار (غير وارث لم يبيع) الوصي (عليه) لأن
 الوصي فرع الميت وهو لا يبيع على شركه بغير إقراره فائمه أول (ولو كان الكل) من الورثة
 (كبارا) (رشدين) وعلى البنتين أو وصية تستغرق باعه الوصي إليه إذا أوصى به أو أوصا
 (وكذا لو امتنع البعض) أو غاب باع الوصي على الكل لما تقدم وكذا لو كان الدين والوصية
 لا تستغرق العقار لكن في بيع بعضه ضرر وله بيع الكل لما تقدم لأنه نائب الوصي وأنه
 يملك يبيع البعض فليبيع الكل كما يبيع من كلام أكثر الأصحاب (والحكم) المنع كور من
 جواز البيع على الكبار أن أوصا أو كان في بيع البعض ضرر في المستثنين لا يتعدى العقار
 بل يثبت بما عداه إلا الفروج (احتياط لها) (نص عليه) قال يعقوب بن مختار سألت أبا
 عبد الله عن الوصي يبيع على البالغ الغائب فقال نعم الوصي غير أنه لا الأب إذا كان من طريق
 النظر قلت لا هي هذا قلنا فان كان فرج قال ما أحب أن يبيعه وإنما خص العقار بالذكر
 لأن إبقائه أحظ للتم فثبت الحكم فيه منه على الثبوت فمادونه في ذلك (قال الحارثي وإن
 مات أنسان لأوصى له) بأن لم يوص إلى أحد ولم يقل الوصي إليه (ولا كما يبلده) الذي مات
 فيه (أومات) أنسان (بيرة) بفتح الباء يجره (ونحوها) كميزرة لا عمران بها (جاءه سلم
 من حضره أن يكون تركته) أن (يتولى أمره) أي تجهزه على ما يأتي (ويقال الأصغر فيها)

ولا الكمله (وحامل عند عفاض) أي طلق نص (مع الحق تعجب) من نفاذ ما أتاه قبل ضرب الخاض لا تخاف الموت فاشتبهت
 صاحب المرض المتعطل أن يصير صاحب فراش فان خرج الولد أو الشبهة وحصل هناك وروى أن شرب أو وراثة ما كثيرا
 تحكيها حكم ما قبل ذلك لأن المتعجب بعد الوفاة كالولد التام وإن وضعت مضغة قطعها لها كقطار الصبي (وكذلك) دفع أو أبيت
 حشونه أي أمه أوه فلا يبعد بكلامه لا غيرها وقطعه فقط أو غيرها بل لا يمتد كز لوقتي في غنايه إن خرجت حشونه ولم تبت
 ثم مات ولم يورثه وإن أبت فظاهر بره لأن الموت يورث النفس وخروج الزوج لم يورث جسد الولد الطفل بره وبورث مجرد
 استيلائه وإن كان لا يدل على حياة أثبت من حياة هذا قال في الفروع وظاهره من دمج ليس كيت مع دقار وجهه (ولو علمني فحج

فقد ثبت على شرط (فرضه) التمرط (فرضه) أي من مرضه المعلوم (في العتق من ثلثه) أي عند الأول وسقوط العتق (واعتقدت)
 عطية اجتمعت مع وصية وضاعف الثلث عنهم بعد الإجازة لمحالان العطية لأزمة في حق المريض كعطية العتق (وإن عجز)
 الثلث (من التبرعات المخرجة بأول) منها (فالأول) عتقات كانت أو غيرها لأن العطية المخرجة لأزمة في حق المولى فإذ كانت
 خارجة من الثلث زمت في حق الورثة فلو شاركها الثاني لم ينع ذلك لأنه في حق المولى لأنه عتق أو جوع من بعضها بعطية
 أخرى (فإن وقت العطاء المخرجة دفعة) واحدة كان قبلها السكك معاً أو وكذا أو أحياناً قبل لم يلفظ واحد
 ٥٤٠

(قسم) الثلث (بين الجميع)
 بالمعص (لنساوي أسلافه)
 استحقاقها لمعصه في آن واحد
 (ولا يقدم عتق) على غيره من
 التبرعات (وأما ما وضعت) أي
 المريض في فرض المسوت
 الموقوف (بأن النسل قصص
 من رأس المال ولو) كانت
 (معوذات) لعدم الحياة فلا
 اعتراض للموعدة كما لو وقت
 مع غيره وارث (وإن جاني)
 مريض (وارثه) في غيبوب
 (بطلت) المعاوضة (في قدره)
 أي الهبات لأنها كالحية وهي
 لا تصح منه لأزواج غير الإجازة
 باقي الورثة (وهي) للمعاوضة
 (في غيره) أي غير قدر الهبات
 بقسطه (لأن ما منع من العتق
 الهبات وهي في غير قدرها
 مفقودة فلو راعى لوارثه شيئاً
 لا يملك غيره يساوي الآخرين
 بقسطه فليخص بزيادة الورثة مع
 يسع ثلثها بالشرعة والثلثان
 كعطية (وله الفسخ لبعض
 الصيغة في حقه إلا أن كان له)
 أي الوارث المستعري (شبيع
 وأخذ) أي ما مع فيه البيع
 من شخص مشغوع بالشغف
 فسقط حق المشتري من

أي التركة (من يسع وغيره) كحفظه أو جعله للورثة لأن ذلك موضوع ضرورة لحفظ مال المسلم
 عليه إذ في تركته اتلاف له (ولو كان في التركة أمارة) أي فله بها لأنه موضوع ضرورة (وقال)
 الإمام أحمد أحب إلى أن يتولى بيعهن أي الامارة (حاشا) قال في الشرح وإنما توقف عن
 بيعهن على طريق الاختيار واحتياطاً لأن بيعهن يتضمن إباحة فجهن انتهى وهو معنى
 كلام القاضي (وبكفته) أي المسلم الذي حضره (منها) أي من تركته (إن كانت) تركته
 (وأمكن) تكفيتها منها (والأ) بأن لم يكن له تركه أو كانت ولكن لم يحجزه منها (فإنه يحجزه
 من عتقه ويرجع) بما جاز به بالمعروف (عليها) أي على تركته حيث كانت (أو) يرجع به
 (على من يلزمه كفته) إن لم يترك شيئاً له قام عنه واجب (إن نواه) أي أجاز جوع (مطلقاً) أي
 سواء استأذن حاشاً أو لا شهد على نية الجوع أولاً (وأستاذن حاشاً) في تجهيزه فله الجوع
 على تركته أو على من يلزمه كفته لأنه لو لم يرجع إذن لا يمنع الناس من فعله مع جاحفة الناس إليه
 مالم يتوالى (يعز) فإن نواه فلا رجوع له وكذلك لم يتوالت رجوعاً لأنه لا رجوع له على مقتضى
 قوله إن نواه وهو قاس ما تقدم فين كالم من غير مدين واجب (فنبه) قول المصنف أو على
 من يلزمه كفته أولى من قول المنتهى يلزمه تنفقه أذا زوج يلزمه تنفقه زوجته ولا يلزمه كفتها
 فلا يرجع عليه بل على أبيه أو نحوه والله أعلم

كتاب الفرائض

جمع فريضة بمعنى مفروضة وأصلها من النقل من المصدر إلى الاسم كالحفرة ونحوها والفرض
 التوقيت ومنه فريضة بين المبيع والخز من الشيء كالنفر يرض ومن القوس موقع أو تروما
 أو حصة الله للفرايض والقراءة والسنة يقال فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم أي من وقوع
 من الثمر والجند يفرضون والفرس وهو من أرواح البيت والعطية الموسومة وفرضته على
 نفسك فريضة ومن الزند حيث يقدح منه أو الجزاء الذي يسوسونه أنزلناها وفرضنا جملتنا
 فيها فرائض الأحكام والتشديد أي جعلنا فيها فريضة يمدف فريضة أو فصلناها وبينها فآله في
 القاموس (وهي) شعرا (العلم بقضية الموارث) جمع مبرات وهو الحق الخلف عن المبت
 وأصله موارث قلت الزوايا لأنه كسار ما قبلها وقال له أمضا التراث وأصل التساقطه أو
 والأول لغة الساقط أو انتقال الشيء من قوم إلى قوم آخرين ويطلق بمعنى الميراث ويسمى القسام
 بهذا العلم فريضاً وفريضة وفريضة يعز إلى له وصونها وفريضة أو فريضة (وموضوعه التركات)
 لأنها التي يصح قبضه من عوارضها (لا العدد) فاه موضوع علم الحساب (والفريضة تصيب
 مقدرة شرعاً مستحقة) وقدرت أحاديث تدل على فضل هذا العلم والحث على تعلمه وتعليمه

فنها
 الفسخ لأنه لا ضرر عليه إذا (ولو جاني) المريض (أجنبياً) وخرجت الهبات من الثلث وأجاز
 الورثة (وشيعه وارث أجنبياً) أي الشفعة (إن لم يكن) ذلك (حيلة) على محاباة الوارث (لأن الهبات لغیره) أشبه ما لو أتته الشقص
 إلى الأجنبي من غير المورث وكما وصى ابن عمر ووارثه (وإن أجبر) مريض (نفعه وحالي المستاجر مع) العقد (بجنان) بلا مدعى جرحاً إلى
 من المذمة والعمل وأمرنا كان أو غيره لأنه لو لم يجر نفسه لم يحصل لهم شيء (وبغير ذلته) أي مال المولى في المرض (هذه موقوفات) لا عند
 عطية أو محاباة أو وقف أو عتق (فلو عتق) مريض (مالاً بغيره غير ثم ملك ما يخرج) العتق (من ثلثه تبين عتقه) فخروجه
 من ثلثه عند الموت (وإن) عتقه (لم يدين بسبقه) أي العتق (لم يمتنع من شيء) لأن لا لعن في المرض كالوصية ولغيره

مقدم عليها وسكن حبه كثرة لا يعقل تبرعاً فزاره من تصاوف الانتماء إليه ليس ناعبوا كل طبيب باحث وانفسه لتقوية
 ان الربة تنفع **فصل** فتاوى الوصية العظيمة في اربعة اشكال احدها ان يبدأ بالاول فالاول بعينها أي العطاء المتقدم
 (والوصية السوى بين مقدمها وتأخرها) لأنها تبرع عند الموت فهو جديفة واحدة (الثاني انه لا يبيع الرجوع في العظيمة)
 بعدل ومهاباة القرض وان كثرت لان المنع من الراجعة على الثلث حتى الراجعة فذلك حاجز من اولادها (بخلاف الوصية)
 فيبيع الرجوع فيها لانا تبرع بها شرط بالموت فلم يوجد ٥٤١ فيمقابل الموت كالموت قبل القبول الثالث
 انه يعتبر قبول العظيمة عندها

فكما قوله عليه الصلاة والسلام المثلثة وما سوى ذلك ففصل آية محكمة وسنة تامة وقدرته
 عادلة هو وان ما حبه من عبد الله بن عمرو بن العاص وقوله عليه الصلاة والسلام تعلموا
 الفرائض وعلوها الناس فاني امرت بموض وان العلم بحدود الفرائض وقدرها لثمن حتى يختلف
 اثنتان في القدر بصفة لا يجدان من مفصل بينهما ارواء اجدوا لترمذي والحاكم ولقطة له عن ابن
 مسعود وعن عمر تعلموا الفرائض فلما من دينكم هو عنه ايضا تعلموا الفرائض واللعن والسنة
 كما تعلمون القرآن وعن ابن عمر بن زفر قال تعلموا الفرائض وعلوها فانها نصف العلم وهو نسي
 وهو اول ما ينزع من أمي ورواه ابن ماجه والدارقطني من رواية حفص بن عمر وقد ضعفه
 جماعة وهو اختلف في معناه فقال أهل السلامة لا تستكمل به بل يجب علينا اتباعه وقال قوم هي
 نصف العلم باعتبار الحال فان الناس حالتين حياتية وفاة فان الفرائض تتعلق بالثاني وباقي العلوم
 بالاول وقيل باعتبار الثواب لانه يتعلق بمسئله واحده فمن الفرائض مائة حسنة وبغيرها من
 العلوم مائة حسنة وقيل وأحد الأقوال ان يقال اسباب الملك فاما اختيارى وهو
 ما لا يورثه كالشراء والهبة ونحوها وقهرى وهو ما لا يورث وهو الارث وسكنى ان
 الوليد بن مسلم راى في معناه انه يدخل يستأنفا كل من جميع عمره الا النصف الا يبيع نفسه
 هي شيعة الازنهي قال النسيب من العلوم كلها الا الفرائض فلها سهم والعلل كان النسيب
 الا يبيع جهر النسيب والاصل فيها النكاح والسنة وسنعت في ذلك مفسلا (واقامات)
 ميت (بدون من تركته بكنهه وحسوطه وموتهم فيجوز) بالمرور (و) مؤنة (دفقه بالمعروف
 من صلحها له سواء كان تعلق به) المال (حق رهن وارث جنايه او لم يكن) فطلق به شيء
 من ذلك كحال الحياة اذ لا يقضى دينه الا بما فضل عن حاجته ومقتدم (وما يقى بذلك) أي
 بعد مؤنة تجهيزه بالمعروف (بعض منه دينه) سواء وصى بها أو لا وتقدم يسهل أمها بالمتعلق
 دين المال كدين يهرن وارث جنايه بقرعة العدة الجاني ونحوه ثم الدين المرسل في النعمة
 (سواء كانت) الدين (الله تعالى) كزكاة المال (صدقة) الفطر والكفارات والحج الواجب
 والندى (أو) كانت (لأدى كالدين) من قرض وثمن وأجرة وحالة استقرت ونحوها
 (والعقل) بعد الحول وارث الجنابات والنصوب وقيم المتلفات وغير ذلك لما تقدم من أنه
 مسمى الله تعالى به ولم تقضى الدين قبل الوصية فان ضاق المال فصار مقتدم (وما يقى بعد
 ذلك تنفق وصاياه) الا حبي (من ثلثه الا أن يغيره مالو رفته فتفتن) وان زادت على الثلث أو كانت
 لوارث (من جميع الباقي) ثم تقسم ما يقى بعد ذلك على ورثته (قوله تعالى من بعد وصية يوصي
 بها أو دين) (واسباب) جميع سبب وهو لغة ما توصل به نفسه كالسهم لطول السطح وأصله ملاحا
 ما يلزم من وجوده والوجود ومن عدمه عدمه لثامه (التوارث ثمة فقط) لا يرث ولا يرث

كسبه بقدره أي قدره من الثلث فان خرج منه ربع العبد كان له أول وهو له ربع كسبه وبقية لورثته وان كان
 نصفه كان له أول وهو له نصف كسبه والنصف الباقي لورثة وهكذا يقضى الى الدور (فلو أعقق المرض قننا لآمال له سواء
 فكسب) العتيق (مثل قيمته قبل موت سيده) فله من كسبه بقدر ما عتق منه من حين عتقه وبقية لسيده ففي يديه مال السيد
 وتزداد الخبز لذلك ليزداد حقه من كسبه فينتص به حق السيد من الكسب وينقص بذلك قدره لعتق منه فيسخر جواهر
 (فيقال) (قد عتقني منه شيء ومن كسبه شيء) لان كسبه ماله (والورثة تشاءن) منه ومن كسبه لانهم مثلي ما عتقني منه وقد عتقني
 منه شيء ولا ينسب على الكسب كما كسبه بجزءه لانهما اختص بجزءه لانهما من جوهه سيده فيكون الكسب شيئا ولو لورثة

لأنها تصرف في الحال فاعتبرت شروط وقت وجوده (والوصية مختلها) لأنها تبرع بعد الموت فلا حكم لقبولها ولا ردعيا قبله (الراي ان الملك يثبت في عظمة من سجنها) أي حين وجودها بشرطها (راي) ألا لا تعلم هل هذا مرض الموت أو لا ولا تعلم يستفد مالا أو يتلف شيء من ماله (ناذا) مات أو (خوت) العظيمة من ثلثه عند موت تيننا) إذا (أنه) أي الملك (كان) فابتاع من حين العظيمة لعدم المانع منه (فلو أعقق) مريض قننا في مرضه فكسب ثم مات سيده (أو هو ب) مريض قننا في مرضه فكسب كثيرا أو قليلا قبل موت سيده (ثم مات سيده) ثم مات سيده ثم مات سيده من الثلث فكسب معتق له) لتبين أنه كان حراً من حين العتق فكسبه له كسائر الاحرار (و) كسب (مروبو لموهوبه) لان الكسب تابع ملك الرقبة وقد تبين كونه لموهوب له (وان خرج بعضه) أي لعتيق أو للموهوب من الثلث دون بقية (فلهما) أي العتيق والموهوب له (من

نصف كسبه فلو كان القن في المثل اربعة مائة وكسبه مائة فالتسعون (وان كسبه مثل قيمته صار له شيان) لان كسبه مثله (وعنى منه شي ولورث شيان) فيقسم هو وكسبه اخصا (يعنى منه ثلاثة اخصا وله ثلاثة اخصا كسبه والباقي) وهو خمسة وخمسا كسبه (لورثة) وان كسب ثلاثة امثال قيمته فقد عتق منه شي وله ثلاثة اخصا من كسبه ولورثة شيان فاعتق عنه ثلثاه وله ثلاثة اخصا وكسبه (وان كسب نصف قيمته فقد عتق منه شي وله

نصف شي من كسبه) لان كسبه مثل نصفه (ولورثة شيان) فالاشياء ثلاثة ونصف اصبها انصافا تكن صبعة له ثلاثة اصبعا (فيعنى ثلاثة اصبعا) وله ثلاثة اصبعا كسبه والباقي لورثة) فهو اربعة اصبعا واربعه اصبعا كسبه وان كانت قيمته مائة دينار وكسب نصفه ثمانية فاجعل اربعة كل دينار باربعة وقد عتق منه مائة شي وله من كسبه تسعة اشياء ولورثة مائتا شي فيعنى منه مائة بغير مائة اربعة اصبعا من ثلثاه وثلثة اصبعا من كسبه مثل ذلك والباقي لورثة (وفي غيره) يكون (لورثه) بقدر ما عتق منه في مسألة العتق (وقدره من كسبه) وان كان على السيد دين يستغفره وكسبه صرفا في الدين ولا عتق ولا هبة لتقدم الدين على التبرع وان لم يستغفره ما الدين صرف من قيمته وكسبه ما بقضى به الدين وما بقي منه فاقسم على ما سبق في القن الكامل وكسبه فلو كان على السيد دين قيمة المعبود وكسب مثل قيمته صرف فيه نصف المعبود نصف كسبه وقيم

الباقي الاثر والعتق المورث (وهو) مثله نصف قيمته فكلو كسبه عتق منها (ثلاثة اصبعا) سبع علكه الله في نفسه باحقها من مهرها ولا ولا عدله لاحد (و) بان باع ثاقا لم يبع كسبه لكن في التشبه بغيره من حيث ان السيد يربيه ملك السيد وذلك يقتضى ان يادى العتق المهر بنفسه فذات يقتضى نفسها العتق (ولو وهبها) للمريض (لمريض آخر لا ماله) ايضا (فوهبها) لثاني الاول (وماتا) بصحة هبة الاول في شي (وهو الثلث) وعاد اليه الهبة (الثانية) فله (أي ثلث ذلك التي) بقي لورثة الآخر لثاني (ول) ومرا (الشيان) فاضرب الثلثين في ثلاثة ليزول الكسر تكن غنيمة اشياء تفصل الامة الموهوبة

بغيرها كما لو ادى المأخوذة والمعاذرة وهي المأخوذة لسلامه على يده وكسبه من اهل ديوان واحد والنقاط لخدمته شيان الاول امان عتق واختر الشيخ في الدين انه يورث بها عند عدم الرحم والتكاح والولادة وبه في الفائق (رحم وهو القرابة) لقوله تعالى ولي اؤلول الارحام بعضهم اولى ببعض في كتاب الله (و) الثاني (تكاح) لقوله تعالى وليك نصف مترك أزواجكم الاية (وهو عتق الزوجية الصحيح) سواء دخل أولا (فللميراث في التكاح الفاسد) لان وجوده كعدمه (و) الثالث (ولا عتق) فبرث به المعتق وعصيته من عتقه ولا يحسب لخدمته شيان الوالد لخدمة كلمة النسب وراه ابن حبان في صحيحه والحاكم وصححه شبهه الولد بالنسب والنسب يورث به فكذا الاولاد وحده التشبه ان السيد اخرج حده بعتقه اناه من حيز الميراث كما تاتي ساوي بها الهام الى حيز المالكية التي ساوي بها الاضي فاشبهه بذلك الولد الذي اخرجت له من الميراث من الميراث الى الرجوع (ومواريثه) أي التوارث (ثلاثة القتل والرق واختلاف الدين وثاق في اوليها) مفصلة وأركانها ثلاثة وارث ومورث وحق موروث وشروطه ثلاثة تضمن حياة الوارث والحقا على احياء وتحقيق موت المورث أو الحقا على الاموات والعلم بالجهة المقضية للارث وتسلم بما يأتي (والذي صلى الله عليه وسلم لم يورث وكانت تركته صدقة) وكذا ما اشر اليه من حديث انا معاشر الانبياء لا نورث ما تركناه صدقة (والجميع على تورثهم من الله كورثته الابن وابنه وان نزل) بعض الذكور لقوله تعالى يوصيكم الله في اولادكم للابن والابن الاين وانهما السدس (والاب والابوهما عسلا) بعض المذكور لقوله والابويه اكل واحد منهما السدس الاية والجد تناوله النص لدخول والى الابن في قوله ادخول ثبت فرضه بالنسبة لاهله المسلمة والاسلام اعطاه السدس (والاخ من كل جهة) تحقيقا كان اولاد اوالا الذي لا مة لقوله تعالى وله اخ وأخت فلو اكل واحد منهما السدس فانهما في الاخوة للام كما يأتي واما الذي لا يورث ولا ب فلفظه تعالى وهو يرثها ان لم يكن لها ولد (وابن الاخ الا) ان كان الاخ (من الام) فقط فانه من ذوى الارحام (وام) لان الام (وانه كذلك) لقوله عليه الصلاة والسلام القوا الفرائض باهلها فاتي فلاولى رجل ذكر واما الم لا م رابته من ذوى الارحام (وارزوج) لقوله تعالى وليك نصف مترك أزواجك (ومولى لخدمة) وهو المعتق والعصبة المتعصون بان تعصم لخدمته الولد لخدمة كلمة النسب (و) اجمع على تورثهم (من الاناث سبع البنت وبنت الابن وان سفل) تثليث الفاء (ابوها) بمحض الذكور (والاولاد) من قبلها امين قبل الاب على تفصيل يأتي (والاخذ من كل جهة) أي سواء كانت شقيقة أو لاب أو لام (وارزوجة) هي بالمالفة سائر الرب ما عدا اهل الحجاز اقتصر لعقها والغرض من عليها الايضاح وخوف اللبس

(ومولاة)

له نسع (را عتق) لمريض (امة) لعل غيرها

(فلهم) أي ورثة الأول (ثلاثة أرباعها) ستة (ولو رثا الثاني ربعها) شيئا وإن شئت فقلت المستقلة من ثلاثة أضعاف المصنف في ثلث المال وصحفة حصة الثاني في ثلث الثلث فمكون من ثلاثة وأضرب بما في أصل المصنف تصع من تسعة أسقط السهم الذي يهبط فيه المصنف الثاني تبقى المصنف من ثمانية (وإن باع) المريض (قبة الإيلاك غير يساوي) القفيز (ثلاثي) درهما (يقفيز) من حسنه (يساوي عشرة) دراهم (ولم تجز الورثة فأسقط قيمة الرديئة) عشرة (من قيمه الجيد) ثلاثين (ثم أنسب الثلث إلى الباقي بعد أسقاط قيمة الرديئة) وهو أي الثلث (عشرة من ٥٤٣ عشرين) التي هي الباقية بعد الأسقاط (تجدد) أي الثلث (نصفها) أي العشرين (فيصم) البيع (في نصف) القفيز (الجيد ونصف) القفيز (الرديء ويعدل) البيع (قيمة باقي) بعد نصفهما (ثلاثا) بنصف (تصع) البيع في الأكثر من أحدهما أقل من الآخر (إلى ربا الفضل) وهو محرم (فلولم بغض) الرديء (كمسك) بأحد المرضين (يساوي ثلاثين بعد يساوي عشرة) ولم يفسر الورثة (مع بيع ثلثه) أي العسد للساوي ثلاثين (بأنشرة) أي بالعبد للساوي لها (والثلاثين من العبد للساوي ثلاثين (كأشقة) لأنه لا مقابل لها (لإتباع نصفهما لأن مكان الإتباع (وراثا) للعرض ولما اتبعه طرف السفقة عليه فان فسح وطبق قدر الحاجة أو طلب الأمتناع في الكل وتكيل حتى الورثة من الثمن لم يكن لذلك (وإن أكل من) أي مريض مرض الموت المحوف (أسلفه) أي أسلمه (عشرة) دراهم مثلا (في كز حنطة وقسمته) أي الكر هند الأقالمة ثلاثون من جنس عشرة ولما ذلك له غير الكر

(وملأه الأربعة) وهي العتقة وعتة متمازاة وعلت ودليل ذلك يعلم مما تقدم وما يأتي مفصلا في أبوابه (والوراث ثلاثة ذوفرض) أي نصيبه قد شرع بالزيادة لا ينقص إلا بالمولود (وعصبات) يرثون بلا تقدير (و) ذؤو (رحم) يرثون عند عدم العصبات وأصحاب الفروض غير الزوجين على ما يأتي سانه (والفروض) القرآنية (سنة) النصف والربع والثلثان والثلث والسدس (وإن شئت قلت النصف والثلثان ونصفهما ونصف نصفهما وأولئك السدس ونصفه وما أضعف ضعفا أو والربع والثلث ونصف كل ونصف كل وثلث الباقي وثبتا بجهت إدا العصباء مرضى الله تعالى عنهم (وأصحاب) أي الفروض (عشرة) الزوجان (هـ) البدلة (والأولاد) جميعهم ومقتضى (والجدة) لأب (والجدة) لأم وأب (والزوجة) لزوج (الأنثى) وإن نزل أبوها (والأخت من كل جهة) والأخت لأم) وتسمى الأخوة والأخوات لا يرثون بني الأعمام لأنهم من حين واحدة ولا يقطع بني العمات جميع عملة فتع العين المملوكة وهي الضرة قال في التاموس وبنيو الدلات بنو أمهات شتى من رجل لأن الذي يترجى هو حاهلي أولى قد كان قبلها تامل ثم علم من هذه التي ولا يقطع بني الأخشاف بالجماء المعصية تليها حشنة تحته ثم واذ لك لأن الأخشاف الإخلاق فهم من إخلال الرجال للساوي من رجل واحد وإن أردت تفصيل أحوال أصحاب الفروض (ولمزوج الر بيع أن كان لها ولد) ذكر أو أنثى منه أو من غير علم بقبه مانع (أولاد) وإن سفل أو بعض الذكور (وله) النصف مع عدمهما أي عدم الولد وولد الابن (ولزوجة) فأكثرا لثمن إن كان له ولد ذكر أو أنثى واحد أو متعدد منها أو من غيرهما (أولاد) وإن سفل (والربع مع عدمهما) أجماعا لقوله تعالى ولكم نصف ما ترك أزواجكم الأيتام (ولها النصف) لزوج من النصف في الربع (ولا يصحب) الزوجة من ربع إلى النصف (وللزوج ثلثه) (وأي في باب ذوى الأرحام) لأنهم يدخل في معنى الولد ولم ينزلوا الشرع منزلة ومن ظاهره مانع من الأولاد أو أولاد الابن فوجوده كملعه وكذا سائر من قام به مانع وأما بعد الأب الزوجين لقوله الكلام فيهما وأما جعل للجماعة من الزوجات مثل ما لو واحدة لأنه لو جعل لكل واحد البيع وهو أن ربع أخفت جميع المال وزاد فرضهن على فرض الزوج وكذا الجدات إذا تعددن فلهن مثل ما لو واحدة لأنه لو أخذت كل واحدة السدس لزم أمران على ميراث الجد أو أميقه أصحاب الفروض كالبنت وبنت الابن والأختان المفترقات فان لكل جماعة مثل المالاثنين فمن وافق زدن على فرض الواحدة لأن الذك الذي يرث قد جرت لأقرض له الأولاد لا فانه كهم وأنشاهم سواء لأنهم يرثون بالرحم وللقراءة المفردة (ويرث أب) من أمه أو بنته (وخدمته) إن عدم الأب سعد كوريه ولد) لبيت (أو سعد كورية (ولها بن) وإن نزل (بالفرض

(صحت) (الأقالمة) (في نصفه) أي الكر (بجمعة) من العشرة وبطلت في الباقي الثلاثين صحتها أي كثر من ذلك إلى الأقالمة في السر زيادة (الان كان) المثل اليد (وراثا) ولم تجز الورثة فلا تصح الأقالمة في شئ لأنه لا يترع لوارث (وإن صدق) المريض (أمره عشرة) لأماله غير جبال صدق مثلها) أي المرأة (ثمة) فجات تحت فورثها (ثم مات) ولم يترك غير ما صدق (رحله) الفورة يقال (لها) صدق خمسة (التي هي مهر مثلها) (ولها) (عنى) الحاجة (وفي ورثة الزوج خمسة) الأسيان (رحم إليه) أي الزوج (نصفه) أي الذي لها وهو الخمسة (وشئ) (فوجها) وهو أنان ونصف ونصف شئ (صا) لبعة ونصف (نصف شئ) لأنه لا يترك خمسة الأشياء وورث اثنين ونصف أو نصف شئ (شئين أجبرها) أي البسة ونصف الأنصف شئ (نصف شئ) بأن تقدر إضافة نصف شئ إلى ذلك

فقد كان ذلك نصفاً من نصفه (وقال الجبر) يتقدر نصفه نصفه حتى على الثلثين فتنصف الثلثين وتنتصف (خرج النبي صلى الله عليه وسلم) لأن النسبة تقابل ششين والواحد ونصف تنكته السبعة ونصفه تقابل نصف شئ (فلورثته) أي ازوج (سته) لأنهم ششون (ولورثته أربعة) لأنه كان الخامسة وشئ وذلك ثمانية ورجع إلى ورثته نصفها وهو أربعة (وإن مات) زوجها (أقبلها ورثته) أي عورت ورثتها منه بالزوجية (وسقطت المهرات) أي سقطت نصفها الآن بعد زواجها في الورثة لأنها كالوصية ولو أقرت فان لم تزله نحو ومخالفة في دين فلها مهر مثلها ولو تملك ما أحباها لم يكن له مال غير ذلك ٥٤٤ (ومن وهب زوجته كل ما له في مرضه ماتت بذله) ثم ماتت

(فلورثته أربعة) خمسة أو خمسة أو لورثتها (خمس) وطريقه أن تقول يمت الله في شئ وعاد إليه نصفه بالآثار يبقى لورثته المال كله إلا نصف شئ بذلك ششين فإذا أجبرت وقابلت خرج الشئ خمس المال وهو يمت نفسه المية لحصول لورثته أربعة أنحاس ولورثتها خمسة ووجه الضميمة إلى الدوران أنها باقية بوجوه الزوجة قبله أن المية تغير وأرثت فنصف في ثلثه عند الموت فقد يمت في قدر من ماله عند المية وعاد إليه نصفه بالميراث فرب ذلته بذلك وإذا ذلته زاد التقدير الذي يمت فيه المية فيقدر لانه لا يمت ما يمت فيه المية حتى يعلم الميراث ولا يعلم الميراث حتى يعلم ما يمت فيه المية

فصل في المجمع الأخوة والأخوات لابن أو لاب منفردين أو مع ذى فرض قال ابن المنذر أجمع أهل العلم من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أن الجد أب الأب لا يحجب عن الميراث غير الأب وإنزوا الجد في الحجب والميراث من الأب في جميع المواضع التي ثلاثة أشياء أحد هازوج أو أبوان وللثانية زوجة أو أبوان للأم فيها ثلث الباقي مع الأب ولو تملك جميع المال لو كان مكان الأب جدوا لثلاثة استغنى عن المجمع الأخوة والأخوات لابن أو لأب ولا خلاف بينهم في إسقاطه بنى الأخوة ولذا لا ذكرهم وإنهم وذهب المصنفين رضي الله تعالى عنه إلى أن الجد يسقط جميع الأخوة والأخوات من جميع الجهات كما يسقطهم الأب وذلك قال ابن عباس وابن الزبير وروى عن عثمان وعائشة وأبي بن كعب وجابر بن عبد الله وأبي الطفيل وعبد بن الصامت رضي الله تعالى عنهم به قال أبو حنيفة وغيره وكان على بن أبي طالب يوزن بين ثابت بن مسعود رضي الله تعالى عنهم وروثهم معه ولا يحجبونهم به وقال مالك والأوزاعي والشافعي وأحمد وأبو يوسف ومحمد لا يمتسوا في نسب الاستحقاق فيتساوون فيه فان الجد والأخ ولبان الأب الجد أبوه والأخ ابنه وقراءة النبوة لا تنقص عن قراءة الآخرة بل ربما كانت أقوى فان ابن يسقط نصيب الأب وذلك مثله على شجرة أنت غصنا فانفردت غصنا من كل منها إلى الآخر أقرب منه إلى أصل الشجرة ومثله زبدوا خرج منه نهران فنفردت من جدوا لأن كل واحد منهما إلى الآخر أقرب منه إلى الوادي واختلاف القائلين بتوثرهم معه في كيفية توثرهم على مذاهب منها ما ذهب إليه ابن ثابت وهو قول أهل المدينة وأما ما ذهبوا إليه من أن كل ما له في مرضه ماتت بذله

الأنفال أو لأسباب إليه وهذا ليس بواس أحد منها أو العتق ليس من قوله ولا يتوقف على اختياره فهو كالحرق الذي تلزم بالشرع فيكون من رأس المال وقبول المية والوصية ليس به طية ولا انفال بل لأنه وانما هو حصص لثي ثلث بقصده بخلاف السرقة فتنصيب ماله في ثمنه (ورث) لعدم المنافع كغيره من الأحرار وليس ذلك موصىة ولا لا اعتبار من الثلث (فلو اشتري) الميراث (أنته يمتوه) كأنه وعده (بما توه) أنته يمتوه (سأوى) أنا فافترقوا في الميراث (الصادرة من المنافع) للمريض وهو تهما (من رأس ماله) أي لا ينسب به في التركة ولا عليها عتق بالشرع إن خرج ثمنه من الثلث (والمن) الذي هو المية في المسئلة (وغير كل من يعتق عليه) أي الميراث إذا اشتراه في مرضه (من ثلثه) لأنه عتق في المرض فحجب من الثلث

كذلك ان العتق اجنبيا فلو كان ابنا واشترى ما ينفى عنه ابن حراً وان عتق وشارك اخاه في الاثني (ورث) من المريض
 زوجة الذي اشترى له مرضى عتق من ثلثه فصلا لاهل بقمه مانع من الارث اشغيره (فلوا عتق) المريض (اباه بكل ماله)
 ومات (ورث) ابنا عتق ثلث الاب) جبر مشراؤه (على الميت وله ولأخيه) أي الثلث لاهل الباشر ليسب عتقه (ورث) الاب
 ثلثه احر من نفسه ثلث سدس بايع المرقوق لان فرضه السدس لو كان تام لثمة له في ثلثها ثلث السدس (ولأولاد) لاجد
 (على هذا الخبر) الذي ورثه من نفسه (ورثت) الثلثين (وهي خمسة ٥٤٥) أحدا من الاب وثلاثة سدس (عتق على

الاب) يملكه لهما من جده وله
 ولأولادها) لعتقها عليه
 فالثلاثة من سدسة وهشرب
 ٥ قسمتها وهي الثلث تسمى
 على الميت وله ولأولادها وسهم
 منها يمتق على نفسه ولأولادها
 لأحد وهو ثلث سدس الثلثين
 ويبقى سدسة عشر مهما يرثها
 الآن تسمى عليه وله ولأولادها
 (ولو كان اثنين) الذي اشترى به
 المريض أباه ولأولادك غيره
 تسعة ذنانير وقتها) أي الاب
 ستة (خاصا) أي البايع والاب
 في ثلث التسعة لأن ملك
 المريض لا يسبهم مقارن ملك
 البايع بتمه وكل منهما عطية
 مخيرة لخاصا لثانتهما (لكن
 ثلث الثلث) وهو دينار (البايع
 محلهما وثلثا لالاب) فتقسمت به
 ثلثي قسمته ودر البايع من
 الهامة (دينارين) لثلاثها
 فيها (ويكون ثلثا) رغبة (الاب
 مع الدينارين) الذين رد بها
 البايع (ميراثا) يرث منه الاب
 بثلث احر ثلث سدس ذلك
 والباقي للابن ويعتق عليه باقي
 جده كاتقدم وكلاهما في شراجه
 يقتضي ان السيرات كلها لابن
 وليس على القواعد (وان عتق)

يقوله (والجد لابن عالا) بعض الذكور (مع الاخوة) أي الاخ لا كزلاوين أولاد
 (و) مع (الاخوات) أي الاخ لا كزلاوين أولاد فاقسمهم كأخ منهم ما يمكن الثلث
 خيرا له) من المقاسمة (وباختموا بالبايع) أي لاخوته كز مثل حظ الاثنين فإذا لم يكن
 معهم ذور فرض فله خيرا لأمر من المقاسمة أو ثلث المال والمقاسمة خيرا له ان تقصوا عن مثليه
 وذلك في خمس صور جد وأخ جد وأخت جد وأخت جد وثلاث أخوات
 والثلث خيرا له ان زادوا على مثليه كجد وثلاث أخوة أو جد وخمس أخوات أو جد ولا
 حصر لصورة وهو يسمى له الامران اذا كانوا عليه وذلك في ثلاث صور جدواخوان جد وأخ
 وأختان جدوا أربع أخوات جد استوى له الامران فم له ما شئت من هذا كز قد شرح
 المنتهى (فان كان معهم) أي الجد والاخوة (ذور فرض) من زوج أو زوجة أو بنت أو بنت
 ابن أو أم أو جدة (أخذ) ذوا الفرض واحدا كان أو أكثر (مرضته لجد الا حظ من) أمور
 ثلاثة وهي (المقاسمة) للاخوة (كأخ وثلاث البايع وسدس جميع المال ولو عالا) فالمقاسمة
 خيرا له في نحو جدته و جدواخ و ثلث البايع خيرا له في نحو جدته و جد وثلاث أخوة والسدس
 خيرا له في نحو أم بنت و جدواخ و بنت و زنا لاخوة عن مثليه فلا حظ له في المقاسمة ومتى
 تقصوا عنه فلا حظ له في ثلث البايع وما زاد الفرض عن النصف فلا حظ له في ثلث ما بقي
 وان نقصت عن النصف فلا حظ له في السدس وان كان الفرض النصف وحدهما استوى
 له سدس المال و ثلث البايع وان كان الاخوة اثنين استوى ثلث البايع والمقاسمة وقد
 تستوي له الأمور والثلاثون فلذا كان الفرض النصف والاخوة اثنين كزوج و جدواخ و بنت
 وبطي له السدس اذا كان خيرا له ولو عالا (كزوج و بنتين أو أم و جد) وأخ فأكثر (فقطه
 سهمين من خمسة عشر) ونسقط الاخوة لاستغراق الفروض لثلاثة (فان لم يفصل عن
 العرض الا السدس فهو له) أم الجدد (وسقط الاخوة كام و بنتين و جدواخت) فأكثر
 (أواخ) فأكثر (فانها) تقسم من ستة (للمال السدس واحدا للبنتين الثلثان) أربعة
 (والسدس) واحد (الميراث) وسقط الاخوة) ذكروا كذا لأننا لا نلجد لا يقص أباهن
 سدس المال ولو أم بالمولد لاهل عتق من ذلك مع الميراث الذي هو أقوى به غيره أولى (الا
 الاخت) (فان لا كز في مومي زوج وأم وأخت و جد) سميت بذلك قيل انه كز بها ما لا يولي به
 في الجذاته أمها لها ولا عمل عنده في مسائل الجد والاخوة فرض للاخت مع الجد ولم يفرض
 لاخت مع جدتها في غيرها وجمع سهامها لوسهامه قسمها بينه ما لا نظير لملك وقيل لأن
 زيدا كز على الاخت ميراثا لها عطاها النصف واسترجاع بعضه ما وقيل لأن جدها ملك
 ابن مر وان سأل عنها حلها ٥٤٦ كز فاق فيهما على مذهب زيادوا فثبت اليه وقيل

٦٩ - (كشاف القناع) - ثاني
 أخا لابن عمه الوارث له فاشترى (صح) ثراؤه (وعتق عليه) أي على أخيه دخوله في ملكه بآرة له من ابن عمه فلا يرث منه (وان
 دير) المريض (ابن عمه ونحوه) كآبن عم أبيه (عتق) عتقه (ولم يرث) منه لأن الارث قارن الحريه لم يسبقها فليكن أهلا للارث حينئذ
 (وان قال المريض لابن عمه ونحوه) أنت حراً خرياني أم مات للمريض (عتق) ابن عمه ونحوه ولم يشترط عتقه (ورث) لبق
 الحريه الارث (بخلاف من عتق عتقه بقرينة) كقن قاله ٥٤٧ سجدان مائة حركه الحرفا نت حرفا اذا مات أخوه عتق ولم يرثه

[illegible]

• مريض أو كسبه أو زرع بينهم • ميراث منهم بغير وصي واقع
 • فلو أحدهم ثلثا لجميع وثلاثها • يسقط لثانهم بمحض جامع
 • وثالثهم من بعدهم ثلث الذي • يبقى وما بقي نصيب الرابع
 وقال بعض الأئمة ماتت فمما أقالت أفي حامل فإن ولدت ذكر أفلا ثلثه وإن ولدت أنثى
 فلها ثلث المال وثلث قسمه وإن ولدت ولدان فلها المال والسدس وقال بعض الأئمة ولدت ذكرا
 فلي ثلث المال وإن ولدت أنثى فلي ثلثهما وإن ولدت ولدان فلي سدسه (ولا يعول من مسائل
 الجميع الأخوة غيرها ولا بغير وصي لاختصه) أي الجدة (ابتداء الأنهار) أي الأكرهية يخرج
 بقوله ابتداء مسائل العادة قلته بغير خلفها بعد المقامه وتأتي ثم أخذ في بيان محترز
 أركانها فقال (فإن كان مكان الاخت أح سقط لأهله في نفسه) فلا يمكن أن
 يفرض له وقد استغرقت الفروض الشركة (وهي) المسئلة (من ستة) ولا يعول
 الزوج ثلاثة ولا مهران والجد منهم (وإن كان مع الاخت أخت أخرى) أصبحت
 الأم إلى السدس ونفسه من اثني عشر الزوج ستة والأم إنسان والجد كذلك وكل
 أخت واحد (أو) كان مع الاخت (أخ أو أكثر) من أخت أو أخ (انحصت الأم إلى
 السدس) وإن خاز الزوج النصف والأم السدس والجد السدس (وبقي السدس لها) أي الأخت
 والأخت على ثلاثة من ثمانية عشر (ولا يعول) فيها (وإن لم يكن مع الاخت الأخ لأم)
 أو أخت لأم (لمرت) ولها الأم ثم الجد أجمعاً وتقدم (وانحصت الأم إلى السدس) لو جرد
 هذين الأخوة (وإن لم يكن في الأكرهية زوج) بل كان فيها أبو جد وأخت (فلا مال للثلاث)
 ومخرجهم من ثلاثة ظواهر واحد (وما بقي) أثنان (بين الجد والأخت على ثلاثة) لا تقسم وتبين

﴿ كتاب الوصية ﴾

[illegible]

(هـ) ضرب ثلاثة في ثلاثة (فـ) تمسح من تسعة (لام ثلاثة ولجدة أربعة ولاختان اثنتان (وتسمى هذه المسألة (الفرق لكثرة اختلاف الأصنام فيها) فكان الأقوال حرقها (وتسمى أيضا (المسألة) لأن فيها مسألة أقوال قولن ز يهوه ولذا ذكره في المتن وقول السديني وموافقه لآلام الثالث والباقي الجدة وقول على لاخت النصف وآلام الثالث والجدة السديني وقول عمر لاخت النصف وآلام ثلث الباقي ولجدة ثلثا وقول ابن مسعود لاخت النصف وآلام السديني والباقي الجدة وهو في المعنى مثل الذي قبله الله سمى لآلام هذا السديني وفي الذي قبله ثلث الباقي ويروى عن ابن مسعود أيضا لاخت النصف والباقي بين الجدوا الا نصفين فتكون المسألة من أربعة وهي إحدى مريعات ابن مسعود وقول عثمان لآلام الثلث ولاخت الثلث ولجدة الثلث (و تسمى (المسألة) لأن الأقوال فيها جمع في المعنى إلى ستة وتقدمت الاشارة عليه (و تسمى (المسألة) لاختلاف خمسة من الصحابيها اعتمادا وهي وابن مسعود وابن عباس وزيد (و تسمى (المرحلة) لما تقدم من أنها إحدى مريعات ابن مسعود (و تسمى (المثلثة) لقسم عثمان لثمان ثلاثة (و كذلك سميت (العمة اثنية) أيضا (و تسمى أيضا (التسمية والمطابقة) لأنها خارجة عن غيرها التي فاصاب فقفاهته (وللآلام (و تسمى أيضا (المثلثة) واجمعا أو أكثر (كولدة الابوين في حقهاة الجدة اذا انفردوا) عن ولدة الابوين لتسوية جدهم بالنسبة إلى أبي الميت (فانما جسدوا) أي احبهم ولذا يقولون ولدة الميت أبجد (عائدة لولد الابوين الجدة لولد الاب) وأخبرهم به وحجسه هو عندنا لولدة الابوين ولذا الجدة والجداء معا عندنا من ولدتهم كالعتق ووارثاتها أربعة موص وصصة ومومي به ومومي له وقد أشار إلى الأول بقوله (من مصكف لم يمان الموت) فإن عانته لم يمع لأنه لا قول له والوصية قول قال في الفروع ولنا خلافت هل تقبل التو بما لم يمان مثلك الموت أو مادام مكفلا أو ما لم يفر قال في تصحيح الفروع والأقوال الثلاثة متعارفة في الوصية قبل مادام عقله نائفا في مسل وغيره ما رسل الله أي الصدقة أفضل فقال ابن

تتصدق وانت شحيح بجميع نقى الفقر وتأمل التقي والاعمال حتى اذا بلغت الحلقوة قلت فلان كذا وفلان كذا اورد كذا فلان كذا
قال في شرح صاحب الامان عنده اوصاياه عن الخطابي والردا قاربت بلوغ الحلقوة واذ لو بلغت حقيقته لم تصعب وصيته ولا صعبته
والاشي من تصرفاته بانفاق الفقهاء (ولو) كان موسى (كافرا او غافلا) او امرأة او قافلا فها بعد المال وفيه وان لم يفتق فلا وصية
لا تنفعه بل كذا ما كتب ونحوه (او ارحس) بشاره لخصه بهتهم فوصيته م لو (لا) تنفع ان كان موسى (معتة لالهيا بشاره) ولو
مفهومة نصلا لغيره او سوس من نطفه اشبهه بالناطق (او) كان (مغيا) وموسى (بمال) فقصص لخصه بارتفاعه بلا
شروط كعادته ولان انحر عليه لخطأ ما هو الا انصاع فقهاه لاداءه عاش فقهاه وان مات فله (واوجه) وارجح البسم من غيره

والا جمع الوصية من نفسه على ولده **لانه لا يحل ان تصرف عليه بنفسه** فلو تبه اولى (ولا تمنع الوصية من من كان
 سكران) لانه مستغفر من اكل اشبه المجنون ولان له اقامه وتقليد على (او) كان (ميرثا) فلا تمنع وصيته لانه لا يحل
 لكلامه اشبه المجنون وكذا انتمى عليه فان كان يفتق احسانا ووصى في افاقتة بعت (و) تمنع الوصية (من من) بعقلها
 لتجسها بقتالة كاسلامه وعلاته لانه باسدة فيحصل له نوبها بعد غناه عن ماله فلا ترضى به فتعفى عاقل ذنبه ولا تخرجه خلاف
 الحق (ولا) تمنع من (طفل) لانه ٥٤٨ لا يعقل الوصية ولا حكم لكلامه واشتار الى الشافعي من ان كان الوصية

يقوله (بلفظ) موهوم من
 الموصي بلا خلاف (ويخط)
 لم يدب ابن عمرو تقدم اول
 الباب (ثالث) انه خط موص
 (بقرار ورثة او اقامة) (منه)
 ان خطه وقال القاضي في
 شرح المختصر شرب الخ
 يتوقف على ما منه المنة او
 لما كلف الولاية لان الكتابة
 عمل والشهادة على العمل
 طريقتها الرتبة بتقله الحارثي
 والمقدم الاول ولان الوصية
 يتسامع فيها اولها مع تعلية
 (ولا) تمنع (ان ختمها) موص
 (واشبه عليها) مخومة ولم
 يعلم الشاهد ما فيها (ولم يفتق)
 (انها) اى الوصية (مخطه) اى
 للموصي لان الشاهد لا يجوز
 له الشهادة عما لا يعرفه هذا
 القول لعدم علمه بما فيها ككتاب
 القاضي اى القاضي فان ثبت
 انها خطه عمل بها المقدم
 ويجب العمل بوصية ثبتت
 بشهادة او اقرار ورثه ولو
 طاعتها لم يسلم بروجه
 عنها لان حكمها لا يزول بتداول
 الزمان ومجرد الاحتمال والشك
 كسائر الاحكام والاولى
 كتابها والاشهاد على ما فيها

فتأخذ تمام النصف) كالولم يكن جد (وما فصل) عن الاسط للجدوع النصف الذي فرض
 لها فهو (ولها الاب) واحدا كان او اكثر ذكر او انثى (ولا يفتق هذا) اى ان يبقى لولد الاب
 بقية بعد نصيب الجد ونصف الاخت لا يوين (في مسألة فيها فرض غير السدس) لانه لا يكون في
 مسائل المائدة فرض الا لسدس او ربع او النصف لان الثلث انما هو للمامع عدم الولد
 والمعد من الاخوة والاختوات والثلثان للثبات وبنات الاس والثلث للزوجة مع الولد ولا
 معادة في ذلك واذا انتفى الثلث والثلث والثلث بقى النصف والربع والسدس مع الربع متى
 كانت المقامه احظ له بقى للاخوة اقل من النصف فهو لولد الابوين والاربعان يكونان ربع
 للجد لانه ثلث الباقي ولا يجوز ان تنقص عنه فبقى للاخوة النصف فهو للاخت لا يوين لانه
 فرضها لا يوين لولد الابوين متى وان كان الفرض هو النصف فالباقي بعده وبعدها ما اخذ الجسد
 على كل حال دون النصف فتأخذ الاخت لا يوين بقى لولد الابينى فوجب ان كان فرض
 ان لا يكون غير السدس وان لم يكن في مسائل المائدة فرض لم يفضل عن الاخت لا يوين مع ولد
 ابو جسد اكثر من السدس لان ادنى ما للجد الثلث والاخت النصف والباقي بعدهما هو
 السدس وتارة لا يوين متى (فجدواخت لا يوين واخت الاب) المسئلة (من ارع) عدد رؤسهم
 (له) اى الجسد (سهمان) لان المقامه اذن احظ له (ولكل اخت سهم) لانهم كانوا من (ثم ترجع
 لاخت لا يوين فتأخذ ما بقى اختها كله) لتشكل فرضها وهو النصف كما لو كان مع الاختين
 ثبت فاخذت الثلث البنت النصف بقى النصف فان الاخت لا يوين تأخذ جميعه وتقطع الاخت
 لا يوين ترجع المسئلة لذكورة الاختصار لا يبين للجد سهم والاخت لا يوين يسهم وان كان
 معهم اى الجسد والاخت لا يوين والاخت لا يوين (اخر من اب) المسئلة من ستة لانها نصفان
 وثلاثا واما بقى (للجد الثلث) اثنتان (والاخت النصف) ثلاثه (بقى للاخ واخته السدس) واحد
 (على ثلاثه) لا تسهم ويباين فاضرب الثلاثة في الستة (تصع من ثمانية عشر) فاحسب
 والاخت لا يوين تسعة والاخت لا يوين تسعة والاخت لا يوين تسعة والاخت لا يوين تسعة
 وثلاث اخوات لا يوين تسعة من ثمانية عشر للجسدة ولقى لا يوين تسعة والباقيات اكل واحدة
 سهم (وان كان معهم) اى مع الجسد والاخت لا يوين والاخت لا يوين والاخت لا يوين (ام قلها
 السدس) لو جرد السدس من الاخوة (والجد ثلث الباقي) لانه احظ له اذن (والاخت لا يوين
 النصف) لانه فرضها (والباقي لولد الاب) على ثلاثة فالمسئلة من ثمانية عشر للمامع ثلاثة
 وللجد خمسة ولقى لا يوين تسعة بقى لولدى الاب واحد لا تسهم عليها فاضرب ثلاثة في ثمانية
 عشر (تصع من اربع وخمسين) للمامع وللجد خمسة عشر ولقى لا يوين تسعة وعشرون
 والاخت لا يوين سهمان ولاختهم سهم (وتسمى مختصره قد يد) ثابت من الضعك الخرجى كاتب

الوصي

لانه احفظ لما وعن انس كانوا يكتبون في صدور وصاياهم بسم الله الرحمن

الرحيم هذا ما وصى به فلان انه شهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له وان محمدا عبده ورسوله وان الساعة آتية لا ريب فيها وان
 الله يعشن في القبور واوصى من ترك من اهلها ان يتقوا الله ويصلوا ذات بينهم ويطيعوا الله ورسوله ان كانوا مؤمنين واوصاهم
 بما اوصى به ابراهيم عليه وسلم وقوب ما بين ان الله صطفى ليكم الدين فلاتموتوا الا وانتم مسلمون واهمعيد (وتسمى الوصية) (لن ترك
 شيئا) اقره تعالى كتب عليكم انما احضرك الموت ان ترك خير الوصية ففخس الوصوب وفي الاستصايب وورد حديث ابن ماجه عن
 ابن عمر فروا بقول الله تعالى يا ايها الذين آمنوا اذا حضر احدكم الموت ان ترك خيرا الوصية ففخس الوصوب وفي الاستصايب وورد حديث ابن ماجه عن

[illegible][illegible]

وكان قد صدق الأثر من قضاة بين الله تعالى (لوصي) من قورق (كل وارث) منهم (فحين) من ماله (بقدر) ما
 ضح أجاز ذلك الورثة والأرساء كان ذلك في الصحة والمرض فلو ورثه أبنوه ينقطع وله عديده ماله وأما من المحسن قومي لانه
 بالبد والانه ماله من أن حتى الوارث في القدر لأل العين لهصة مواضأا مرض بعض ورثته أو أجنبيا جميع ماله بمن مثله ولو
 تضمن قوا من عين المال (أو) حصي (بوقف ثلثه على بعضهم) أي الورثة (صع ساعا) أي سواء أجاز ذلك في المرض أو قورق (ويعني)
 الهبة أو المرض أصله لا يباع ولا يورث ولا يملك لسا كما مات المتعلق حتى من يأتي من الطوبى به (وكذا وقف زائد) أي الثلث (الحي)
 فنفذ فان لم يكن زولم تقا زائد (وكان ٥٥٠ الوارث واحدا) والوقف عليه زائد على الثلث لانه علك زاده إذا كان على

وأخت لابون وأخ (أب) أصلها من خمسة عدد ورسم لان المقابلة أحظ الجسد فله سهمان ثم يفرض الأخت النصف فتضرب بحجره أربعين في الجسد فتصغر من عشرة لاجداد بعق الأخت خمسة والأخت لأب واحد وعشر ينيز يد جواخت لابون وأختان لأب أصلها خمسة الجسد سهمان والنصف نصف سهمان ونصف والنصف الباقي للأختين من الأب لكل واحدة ربع فتضرب بحجر حمار بعق الخمسة بعشر من ومنها تصغر الجسد ثمانية والنصف عشرة فكل لأب سهم (أب) من الملقبات (حمر بعق الجماعة) وهي (زوجة وأخت) لابون وأولاب (وجد) لاجتماعهم على انها من أب وعنوان أختل في كيفية القسمة ومنهذب بدون واقفه لزوجة (أب) سبع والثاني من الجسد والأخت أنثانا (و) من الملقبات (البنارية) الكبرى (والكافية) وهي (زوجة) وأب بنتان وأختها وأخت (أب) أصلها أربعة وعشرون جزء سهمها عدد رؤس الأخت خمسة وعشر ونوعهم من ستمائة ثلث و خمسة وتسعون والبناتين أربع مائة وثلاثون مائة وكل أخ أنثان والأخت واحد وإن امرأة أخذت ركاب على وقالت لها أخى من أبي أو أختي ثمانية مائة وأبني منه دينار واحد فقال لعل أخاك خالف من الورثة كذا وكذا قالت نعم قال فاعدا سورت في حقل (و) من الملقبات (المأمونية) وهي (أبوان) وبنات مانت بنت) منهما (قبل القسمة) اعصن بها المأمون يعني أن كتم حين سألته أن يوليها القضاء (وتأني آخر المتناحاة) موضوعة (و) من الملقبات (مسئلة الانحسان) وهي (أربع) وأب واحد وخمس جدات سبع بنات وتسعة أخوة) أصلها أربعة وعشرون وجموعهم ألف ومائتان وستون وتقع من ثلاثين الف ومائتين وأربعين (والمنحجب لا يرث أكثر من ثلاث جدات) كما يأتي فلا تنسب مسألة الانحسان على قواعدنا (و) من الملقبات (مسئلة الأزام) وهي (زوج وأبواخوان لأم) ونسب أيضا مسألة المنحصب لان ابن عباس لا يرى حبيب الأم من الثلث الى السدس الأمع وجود ثلاثة من الأخوة والأخوات ولا يرى العروة برد النقص مع ازدحام الفروض على من يصير عصبه في بعض الأحوال بتعصيب ذكر من وهن البنات والأخوات لتعظيم أم فالرسم فيها مسألة لثامن اعطى الأم الثلث ليكون الأخوة أقل من ثلاث وأعطى الأخوة من الثلث حالت المسئلة وهو لا يرى القول وإن أعطاهما سدس سابقه فأنقص منه في حبيب أقل من ثلاثين أعطاهما ثلث وأدخل النقص على ولدي الأم فتتخالف مذهبه في إدخال النقص على من لا يصير عصبه بحال (وتأني العمريتان) ويقال لهما القراوان زوج وأبوان وزوجة وأبوان (و) تأني (المشركة) وهي (الحارية) زوج وأبواخوان لأم وأختها لابون لان بعض أهل العلم شرك فيها بين ولد الأبوين وولد الأم في الثلث وقال ماباهم حمار فإذا هم الأقرباء وهي رواية نقلها حارب

غيره فكلذا اذا كان على نفسه
(ومن لم ينف ثلثه وصياها ادخل
النقص على كل) من الوصي
لهم (بقدر وصيته وان) كانت
وصية بعضهم (عقدا) تساويهم
في الاصل وتوازون في المقلار
كسائل الميراث ولو وصي لواحد
ينثلث ماله والاخر عاثة وثالث
بعدد قيمته خسرون وبثلاثين لبقاء
أسير وباهارة ميهدي بشرين
وكان ثلث ماله ماثق بلج مجموع
الوصايا ثلثا مائة نسبت منها
الثلث فهو ثلثها يقبض كل واحد
ثلث وصيته (وان احازها) أي
الوصية ائذ على الثلث ولو اوزر
بشيء وزنه بثلثا اجازة) باجرها
(أو) بثلث (امنه) كالمصنف (أو)
بثلث (تقيد) كخزنها (الزمت)
لوصية لان الحق لهم فلهذا باجازتهم
تقبل بوزنهم (وهي) أي الاجازة
تقتضي (لما وصي به المورث) ابتداء
حقيقة لقوله تعالى من بعد وصية
يوصي بها اولى (لا لا يثبت لها)
أي الاجازة (أحكام) فلا
يرجع (أب) وارث من وصي
(احاز) وصية لانه لان الاب
اغناك الرجوع في ما وصي بولده
والاجازة تنفذ لما وصي به غيره
لانسه (ولا يثبت لها) أي

الأجازه (من حلف لأيهب) الانه يستهيه (ولادعق) من مور وث (مجاز) اى يفقر الى الاجازه (و)
تخير اكان اعقق عبد الاعلان غير وثمانه او مومي به كونه يستحق عيدا لا غير فمعهته في الصورتين بوقف على اجازة الورثه
في تلبه فاذا اجازة وفقد ولاقه (الموصى شخص به عصبته) لانه المعق والاجازة تنفذ لقله (وتلزم) الاجازة (في غير قبول) مجازله
(و) اشهر (قبض ولو) كانت الاجازة (من سقمه ومفلس) لانه لا تنفذ لان به عا مال (و) تلزم الاجازة (مع كونه) أى المجاز (وقفا
على عصبته) ولعلنا لا يصح الوقف على نفس الوقت لان الوقت ليس متسويا للحجز واعا ومنفذله (و) تلزم الاجازة (مع جهالة

المجاز (الانهاض غير مبرم) (و راجع) البناء المفعول (د) تقدر (بحاو زلثة الذي (بحاو زه) كان اوصى في الثلث ولهم وبالنصف
 واجاز الورثة لغير وصية فجاز بد بنفس كامل فيقسم الثلث بينهما في خمسة زل بد نصفه ولهم ورثة الثلثة اجماعه (لنقصه) اى
 الدومى (تخصه) كنه له الزلثة الثلث (بان اوصى لـ بد بالثلث وامر وبالثلث وليكر بالسدس فيقسم الثلث بينهما على خمسة ثم بكل
 لصاحب النصف في الاولى نصفه ومن قال الاجازة عطية هكس الاحكام المتقدمة وقال في المال المذكور اغنا براهه ثلث خاصة
 لان الثلث بينهما نصين ثم بكل اذا لم ياذ عليه عطية محتمة من الورثة ٥٥١ لم يتلق من الثلث فلا يرأح بها الوصايا
 فيقسم الثلث بينهما نصين ثم بكل لصاحب النصف نصفه

بالاجازة (لصكن لو اجاز
 مريض) مرض الموت الخوف
 قلت وكذا لمن الحق بوصية
 تتوقف على اجازة (١) اجازة
 (من ثلثة) لتركه ما لم يكن
 يمكنه ان لا يتركه خلافا لابي
 انطلب الموت منه في الاقتناع
 (كعباية) صحيح في بيع خياره
 بان عامر باع سواى مائة وعشرين
 بمائة بشرط الخيار الى شهر
 مثلا (معرض) البائع (زمنه)
 اى في الشهر المشروط فسه
 الخيار له ولم يخرجه البيع حتى
 لم يمان العشرين تعتبر ثلثة
 لانه من اعتبارها بالفسخ
 فتدور ثلثة في ثلثة فيفسخ كان كانه
 اختار وصلا ذلك لثلاثين اشبه
 عطية في مرضه (و) كذا (اذن)
 مريض (فقبض هبة) وهبها
 وهو صحيح لانها قبل القبض كان
 يمكنه الرجوع فيها و (لا) تقسیر
 بما يافى (ختمته) من الثلث
 بان اجر نفسه لخدمته دون اجر
 مثله ثم مرض فامضاه ل
 بحالته في ذلك الزمن واسمائه
 لان تركه الفسخ ان لم يترك
 مال (والاعتبار بصكون من

(و) تأني (ام الفروخ) بالبناء المفعول (د) واختار فاكتر لغيرها سميت بذلك
 لكثرة دعواها شبهوا اصلها بالامور عليها فبروها وليس في الفرائض مسئلة تعول ثلثها
 سواها (وعى الشريعة) لحدوثها من الفاضل شرح وله فيها قصص مشهورة باخذ كرها
 (و) تأني (المنبرية) زوجة واولادها وبناتهن مثل غيرها على المنبر بخطيب فقال صار
 ثمن المرأة تسعها مائة في خطبة (وعى الخيلة) لقله عولها
 فصل وللام أربعة احوال (١) ثلاثة منها يختلف مراثيها بسبب اختلافها واما الرابع فاعلم
 يظهر ثابته على المذهب في حصتها كما بان (٢) اذا كانت (مع الولد) ذكر او انثى واحدا
 او متعددا (او) مع (ولد الابن) كذلك (او مع) اثنين ولو محجوبين من الاخوة والاخوات
 كاملة الحرية (٣) (للمسلس) لقوله تعالى ولا يورثه اولادهم وللمسلس ما ترك ان كان
 له ولد وقوله فان كان له اخوة فلامه السدس وروى الحاكم وقال صحيح الاسناد ان ابن عباس
 قال لعثمان رضي الله تعالى عنهما لم يسلم الاخوان اخوة في لسان قولك فلم يحجبهم مما لا
 فقال لا يستطيع ان ارد شيئا كان قبلي ومضى في البلدان وتوارث الناس به وهذا من عثمان
 يدل على اجماع الناس على ذلك قبل مخالفة ابن عباس قال الزمخشري لفظ الاخوة هنا
 يتناول الاخوين لان المقصود اجمع الطغمة من غير كبة انتهى ولان كل هبة تعلق بسدس كان
 اوله اثنين تحجب البنات لثبات الابن والاخوات من الابوين والاخوات من الاب ومنه
 قوله ولو محجوبين ما اذا احبب الاب اوله واحد كالاخوة للام ما اذا كان أحدهما واولا والاخر
 محجوبا كما خشيتم في راجع الاب (و) للام (مع مدهم) اى عدم الولد وولد الابن والمدهم
 الاخوة والاخوات (ثلث) لقوله تعالى فان لم يكن له ولد وورثه اخوة فلامه الثلث فان كان له
 اخوة فلامه السدس وهذا هو الحال الثاني (و) الحال الثالث اشار اليه بقوله (فابوين
 وزوج او زوجة وهما العمرنان) والفرأوان (هاتلث الباقي بصدفرضيها) اى
 الزوجين قضى بذلك عمره فقبض عليه عثمان وزيد بن ثابت وابن مسعود به قال الجمهور
 وقال ابن عباس هاتلث المال كله في المثلثين لظاهر الآية والجمعة معه ولا انعقاد الاجماع
 من المحاباة على خلافه ووجهها انها مستوية في النسب المثلث به وهو الولد واولادته واولاد
 بالانصب بخلاف الجدة فقروا عطية الزوج فرضه وانقضت الام الثلث لم تفضل انثى على
 ذكر من حيز واحد في مرتبة واحدة واعطيت الزوج حصة فرضها ولام الثلث كما لا ريب
 لا يفضل عليها التمهيل للمعومع اتحاد الجدة والرتبة فلذلك استدر كوا هذا المحذور واعطوا
 الام ثلث الباقي والاب ثلثه مراهمة المصلحة (و) الحال (الرابع) اذا لم يكن له ولدا اب
 لسكوته ولزنا وادعته) اى ادعت اولادها (والحق بها) ولو كانت ذات زوج ونزوجه

وصى له بوصية (او وهبه) هبة من مريض (وارثا ولا عند الموت) اى موت موصى وله من وصى لاحد من واه او وهبه في
 مرضه لحذف له ولده عثمان خرجت من الثلث لانه عند الموت ليس وارثا وان وصى او وهب مريض اخاه له ابن فانت قبله وقتنا
 على اجازة في الورثة (د) (الاعتبار) باجازه) وصية او عطية (ورد) لاحدهما (بعده) اى الموت وما قبل ذلك من رد واجازة لا يبره
 لان الموت وقت زول الوصية والعطية في معناها (ومن اجاز) من وره عطية او وصية وكانت حرا (مشاعا) كنصف اولئك
 (ثم قال ان اجازت) ذلك (لاني ظننته) اى المال يختلف (قليل) ثم تبين انه كثير (قل) قوله ذلك (يعني) لانه اهل محاله والظاهر
 معه (فبرجوع ما زاد على ثلثه) اجازة ما في ثلثه فاذا كان المال ألفا وثلثه ثمانمائة والوصية بالنصف فقيدها اجاز السدس وهو

[illegible]

وغرة وولاد (هو الولد) أعز رثتهم من المسكهم العين حبش (و يبيع) العين الموصى بها غدا (متصل) كسم أن
 وتطعن صفة كسائر العقود والغسوخ (وإن كانت) الوصية (بأمة فأقلها وأدركه) أي القبول وبعثت موص (صارت أم ولد)
 لأنها حلت عنف ملكة لها (و ولدها لا يرثه سوى قيمتها الموصى له) أي الموصى له بها إذا قبلها بعد ذلك (أو إذا أتته) لشوقه
 التملك فيها. عود الموصى والاستيلاء أقوى من العتق ولذلك يصح من المبتذل والثمر بل العسر واليسر إذ يتخذ اتفاقا وما كان غرس
 أو بني الولد في الأرض قبل القبول ثم قبل موصى له فملكه ما مشترقا فمسا شفعة وأوغر ٤٤ في ما قاله ابن زجب وصوبه في
 الانصاف (وإن وصى له) أي الحر (بزوجته) الامة (فأقلها وأدركه) أي القبول وهو متعلق بأحد أو أوطأ (لم يضر أم ولد)

لزوجها الموصى (له) بالإناء لم تكن ملكه حتى أحلها (و ولدته) الذي حملته قبل ولدها (رقين) أن لم يكن اشترط حرية أولاده (و) أن توصى لغير (بابه) الرقيق فمات امرؤى به بعد موت موصى (و قبل قوله) الوصية (فقتل ابنه) أي الموصى له الوصية بعده (عق في الموصى به حيث) أي من يقول الوصية للملك ابن ابنه له إذن (ولم يرث) العتيق من ابنه الميت لحديث حرثه بعد أن صار الميراث لغيره وأن وصى له بغير أخيه فمات قبل قوله قبل ابنه لم يعق عليه ابن عله لأنه تلقى الوصية من جهة الموصى لأن جهة أبيه ولم يثبت لأبيه ملك في الموصى به وكذا لا تقتضي دين موصى له مات بعد ٥٥٣ موت موصى وقيل قول من وصية قبلها

وارثه (وعلى وارث ضمان عين) لادين (خاصة) يتمكن من قضائها بمجرد دعوى مورثه أن تلفت يعني أنها تحسب على الورثة ولا تقص بتلفها ثلث امرؤى به نص عليه في رجل ترك مائتي دينار وعيناً قيمته مائة وأوصى لرجل بالعين فسقط الدينان بموت مورثه قبل رجل يبيع الموصى له مائة دينار الورثة انتهى لأن ملكهم استقر بثبوت سببه أذهول بعض أنفاسه ولا رجوع لها للبدل على أحد فأنسبه ما في هذا الدعوى وهو موهبة وصية أنها لو كانت غائبة أو خاطئة ولم يتكدر أمر من قبضها لم تحسب على الورثة (و لا) يكون على وارثه (سقي ثمة موصى بها) لأنه لم يقصن تسليم هذه الثمرة إلى الموصى له بخلاف البيع (و انما موصى له قبل موت موصى بطلت) الوصية لأن ما أعطيه صادقت المعطى ميتاً لم تقص كتمه بطلت (و لا) تطل الوصية ان مات موصى له قبل موت موصى (ان كانت) الوصية (بفضاء يشبهه) لبقاء اشتغال الذمة حتى يؤدي الدين (وان ردها) أي رده موصى له

ان كانت (لأقربهم) أي العصبه (منها) أي الام (فان خلف) ولها الزا والمثني ولها ان وخمسة (أمه) وأباه وأخاه قلها الثلث أجمعاً (والباقي لأبيه) على المذهب لأنه أقرب عصبته (وان كان مكان الاب أحد) فالشبهة أم وحدها أو أخوها (ف) للام الثلثو (الباقى) بن أخوها وحدها (نصفين) لأنهما في الأقرب منها وتقص من ثلاثة (وان خلف) لولد الزنا وشوهر (أما وأخا) لغيرهم (فله) الثلثو (الباقى) لغيره (لأنه عصبه أمه) (وان كان معهما) أي الام والأخ (أخ) لام (فله) الثلثو (له) أي الأخ (لام) ليس فرضاً السابق تقصموا يسقط الخصال لأن الابن أقرب من الأخ (ورث أخوه) أي المتي لعمان ولولد زنا وشوهر (لأنه مع بنتها لصو يسقط) فإذا مات من بنت وأخ لا يملكت له النصف والباقي لأخيه لأنه موصى ولأخيه له بالفرض لسقوطه بالنسبة (لأن) (لأن) (أخت له) مع بنتها لا يحجبها بالذات عن الفرض ولا عصبته (فإذا خلف) ولزنا وشوهر (بنتاً وأخاً) أم (وأختاً) لأم (فله) النصف (فرضا) (والباقي للاب) تقصموا لأن أقرب عصبته أمه (وبدون الثلث فلهما الثلث فرضاً السابق (لأن) عصبته ومن هنا تعلم أن المراد بعصبه الام العصبه بنسبة فقط (وإذا قسم ميراثاً بين الملائمة ثم أخذت الملائمة نفسها بنفسه سقطت (والد) وان لم يكن له ولد ولا قوم لأنه أقرب محي عليه ولا نظر للتمتع (وتقتضى القسمة) كالإقسام على غيبة بعضهم (وإذا مات ابن ابن ملاعنة وخلف أمه أو جدته أمه موصى الملائعة) ولا عصبه (بأن كل له موهبة فرضاً ورثاً) لأن الجدة لا ترث مع الأم (و يستطاع التوارث بين الزوجين إذا تم العان) لا تقطع النكاح الذي هو سببه (وان مات أحدهما قبل إتمامه) أي العمان (ورثه الآخر) لبقاء النكاح إلى الموت وعدم المانع

فصل في فارت الحدة (وليدة فاكتر) إلى ثلاث (إذا تعذر) أي تساوين في الدرجة (المدس) أجمعاً ذكره في المتي لحديث عمادة بن المسامت أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى العدة بين من الميراث بالمدس بينهما ورواه عبد الله بن أحمد في رواية المسند (و) الجدة (القرى) ولو كانت (من جهة الأب تحجب) الجدة (المدس) لأنها تقتري في تحجب البعدى كآني من قبل الأم لأن الجدة أمهات برز من أمها وأخوها من جهة واحدة فإذا اجتمع فالسراة لأقرب من كآباء والأبناء والأخوة والبنات وقال مالك والثوري رضي الله عنهما في الصحيح أنه لا تحجب القرى من جهة الأب البعدى من جهة الأم لقربهما (ولابرت) أكثر من ثلاث جدات (ومن) (أم الأم) (أم الأب) (أم الجد) أي الأب فقط (ومن) كان من أمهاتهن وان علون أمومة • روى ذلك عن علي وزيد وابن مسعود والداري مسند في سننه عن إبراهيم الخليل أن النبي صلى الله عليه وسلم ورث ثلاث جدات ثنتين من قبل

٧٠ - (كشف القناع) - ثاني • الوصية (بعموه) أي الموصى (فان كان) رده (بمقتضاه) الوصية (ليرجع له مطلقاً) أي وأما قبضه أو لأوصاءه كانت مكسلاً أموزوا وغيرهما لا يستأجر ملكه عليها يقول كسار أملاكه (والا) يكن رده الوصية بمقتضى ما كان ردها قبله (بطلت) الوصية لأنه أسقط حقه في حال ملك قوله وأخذته أنسبه بمقتضى الشريعة من شتمته به لا يبيع ويحصل ردها به وله رد ثلث أولاد قبل وشوهر وجميع الورثة كان الوصية لم تكن وان عين الرز ولد أو قصد تخصيصها لردود لم يكن له ذلك وكان لغيرهم بخلاف ما لو قبل فله ان يخص من شاء (وان امتنع) موصى له بعد موت موصى (من

[illegible]

(وان قال) موسى (فموسى هـ)
 هذا الورثي (أو فموسى) (أو قال)
 ما وصفت به زيدا فموسى هو
 (موسى) من الوصية الأولى
 لثباتها (وان) موسى بشئ
 لئلا ينسب (موسى) به الآخر ولم
 يقل ذلك أى ما وصفت به زيدا
 فلم يرد (أو الموصى به) (بينما)
 أى الموصى له به أولا والموصى
 به ثانيا للوجع بينهما فى الوصية
 (ومن مات منهما) أى من
 للموصى له بشئ أولا والموصى له به
 ثانيا (قبل) مسوت (موسى)
 كان لكل الآخر (أو) تأخر
 موتهما من موت موسى (ورد)
 أحدهما الوصية (بعد موته) أى
 الموصى وشبه الآخر (كان
 الكل) أى كل الموصى به
 الذى قبل الوصية
 (لأنه اشتركت ترأس) كما لو وصى
 لكل من اثنين بجميع ماله
 ومات أحدهما قبل موت موسى
 أو بعد وقبل الآخر وأجبرت
 وصيته فباخذ جميع المال
 وان وصى بثلثه ثم بثلثه لآخر
 فمقتاران وفى الرفع قسم الثلث
 بينهما على ثلاثة (وان باه) أى
 بأع موسى موسى (أو وصيه
 أو وصته أو جسيه) فموسى أو
 وصيه أو جسيه لئلا ينسب به أو

بفتح الهمزة (ولم يقبل) مقول لفظك (فهما) أي إلى المحاب البسيع والمحاب الجبة فخرج (أو عرشه) فالحقته
 (لها) أي البسيع والجمبة فخرج (أو موسى) بسيع أو عرشة أي ما موسى به لسان من زيقيان قال أعطوه: بدع قال اعتقوه (أو)
 موسى: (بفتح الألف) عليه أي على موسى له بكالو موسى: بدع ثم قال هو عا عليه فخرج (أو كاتبة) أي الأممي به (أو
 دبره) أدخله أي الأممي به من محو زيت أو براديق (بالتأني) منه (ولو) كان موسى به (صخرة) غلطها (بفتحها) وأزال
 اسمه فطعن المنطة أو بن الحقيق الأممي به (أو جعل الحزق فتنا أو سح الفلز أو عمل التوراة) صا أو ضرب البقرة ذراهم
 أو ذبح الشاة أو شى اللحم أو الأممي به (أو غرس) أي موسى به نصا شعرا (أو الخ الحش) مضافا أو كرس أو لولا أو نحوه

أولادها إذا انتهت أو جملها ما أو نحو مخرج) لأنه دليل لاخره إلى جوعه وكونه الوصي المستغن أو صارها أو اختسبا
 (لأن جملها) أي جمل الوصي الوصي فليس رجوعا لأنها عقد كالأقود (أو زوج) موصى بها (أو زوج) رقيقا
 موصى به (أو زوج) أرض موصى بها فليس رجوعا وان غرسها أو بناها فرجوع في أصح الوجهين لأنه أراد قلدها موصى بها بالعرق
 عن الأولين كما الحارثي ويمكن ادخالها في قول المتن أو بنى أو غرس (أو وصى) أمه موصى بها (ولم يقدل) من وطفه (أو ليس)
 ثوباً موصى به (أو ليس) موصى به من دار أو بيت ٥٥٥ شمره موصى فليس رجوعاً لأنه لا يرث بل الثلث ولا

الاسم ولم يمنع التسليم حكماً فصل
 ثوب موصى به أو كنس دار
 موصى بها أو علم رقيقاً موصى به
 صسنة (أو وصى بثلاث ماله
 قتل) ماله الذي كان عليه
 حين الوصية بالثلاثة أو غيره ثم
 ملك ماله (أو باعهم ثم ملك ماله)
 غيره فليس رجوعاً لأن الوصية
 بجزء مشاع مما عليه حين
 الموت فليس بالثلاثة (أو)
 كانت الوصية (بثلاثة من مائة
 نخلها) أي المائة ولو لم يجر
 منها) على التخيير منه فليس
 رجوعاً لأن التخيير كان مشاعاً
 وبقي على الشاع (وزيادة
 موصى في دار) بعد وصيتها
 (لورث) لأنها لم تدخل في
 الوصية لعدم وجودها حينها
 (لا التهم) من دار إذا أعاده
 موصى فليس للورثة بل لموصى
 له بالانحصار في الوصية
 بوجوده حينها (وأن وصى
 زيد) بغيره (ثم قال إن
 قدم عمره) ما وصى به زيد
 (فقدم) عمرو (بعد موت
 موصى) الموصى به (زيد) دون
 عمر ولا تقاطع حكمه منه بموت
 الموصى قبل قدمه وصية وانتقاله
 زيد ولو لم يجد ذلك ما نفعه فلم

فالمقتضا لقائهم ما فمما (أو) أو وصى اثنتان امرأة تسعة فالحق ولها جميعاً (أو) أو
 (لا يعم الأزمات) الحق بها (مع أم أم نصف السدس ولو) أي أم الأم (نصفه) وكذا الوالحق
 بأكثر من أب الأمهات إلا بنصف السدس منهن سواء لم الأم نصفه
 فصل في إرث البنات وبنات الابن والأخوات (ولبنات الواحدة نصف) بلا خلاف
 لقوله تعالى فإن كانت واحدة عليها النصف (ولاثنين فصاعداً الثلثان) لقوله تعالى فإن كن
 نساء فمما لهن فلهن ثلث ما تركه ولا نهى الله عليه وسلم أمر باعطاء ابنتي سعد الثلثين رواه
 أبو داود وصححه الترمذي وأما كرميها على الأخنتين وشذعن ابن عباس أن البنيتين فزعهما
 النصف لظاهر الآية لكن قال الشريفة الأموي مع عن ابن عباس رجوعه عن ذلك وصار
 إجماعاً (وبنات الابن إذا لم تكن بنات) أي واحدة أولاً (كثرت) (عزمتين) البنات نصف
 وبنيت ابن الثلثان فبما سأل بنات الصلب أو لغيره أولاد الابن في الأولاد على ما تقدم في
 الرقب (فإن كانت بنت) واحدة وبنت ابن فأكثر فالبنت النصف ولبنات الابن فصاعداً
 السدس تكة الثلثين إجماعاً لما روي بهذا في شرح جليل قال سئل أبو موسى عن ابنة
 وأمة ابن وأبنت فقال لانه النصف وما بقي فلا رثت فأبى ابن مسعود وأخبره بقول أبي موسى
 فقال لقد ضللت أذن وما أنا من المهتدين أفضى فيها بما قضى به رسول الله صلى الله عليه وسلم
 لأن بنت النصف ولبنات الابن السدس تكة الثلثين وما بقي فلا رثت فبينما أبو موسى فأخبرناه
 بقول ابن مسعود فقال لانه لا يورثني مادام هذا الحي منكم رواه الحارثي لأنه قد اجتمع من بناته
 أكثر من واحدة لأن بنات الصلب وبنات الابن كاهن تسامعن الأولاد فكان ثلثان ثلثان
 واختصت بنت الصلب بالنصف لأنها أقرب في النسبة تمام الثلثين (الآن) بكون مع بنات
 الابن (الأوسدة) أكثر (ابن) أكثر (في درجتين) كأخوين أو ابن عمة فيصعب فيها
 بقى بعد فرض البنت (لذلك) كم مثل حظ الاثنين) لندخولهم في قوله تعالى وصيكم الله في
 أولادكم لذلك كم مثل حظ الاثنين ولا يصعب من هو أرذل ممن هو كان من شيء من الثلثين
 لعدم احتياجهن إليه خلافاً لما في شرح المنهجي (وإن استكمل البنات الثلثين) بأن كن
 ثنتين فأكثر (سقط بنات الابن) لقوله قول ابن مسعود فبما سأل في السدس تكة الثلثين
 وكذا استأبى ابن نارة فأكثرهم بقى ابن أعلى منها تخط (الآن) بكون معهن في درجتين
 ذكر (ولو) كان (غير أخوين) أو ذكر (أولهن) فيصعب فيها بقى (لأنه إذا عصب من في
 زوجته في أعلى منه عند احتياجهن إليه الأولى (وبنات الابن مع بنات الابن) كالسبع
 بنات الابن) فلهما النصف ولا في بطن السدس تكة الثلثين وإذا استوفى الغالبات
 الثلثين سقط من دونهن أن لم يصعبها ذكر (بازائها) أو أرذل منها (وعين) على المسألة تكة السدس

بوجود البسط بعد ذلك كن علق عقلاً أو طلاقاً بشرط فلو حدها لعدم موهبة وان قدم عمره في حياته موصى كان له باقي
 الأنصاف بالتراع (ويخرج وصي) أي موصى إليه بأخراج الواجب فان لم يكن (فوارث) حائزاً للنصف فالمد بكن أو أبي
 (لما لم الواجب) على ميت من دين لا دى أو لله تعالى (ومنه) أي الواجب (وصية بنت في كماره تخيير) وهي كفارة الدين (من
 رأس المال) متعلق بخرج أي يجب أخراجه (ولو لموصى به) بقوله تعالى من بعد وصية موصى بها أو دين (فان وصى معه) أي الواجب
 (يتبرع) من ميسر أو مشاع (اعتبر الثلث) الذي تنهيه التبرعات (من) المال (الباقى) بعد أداء الواجب فان كانت التركة
 أربعين والدين عشرة وصي بثلث ماله دفع الدين أولاً ثم دفع الوصي له عشرة ثلث الباقي وعلم منه تقديم الدين في الوصية

عن النبي صلى الله عليه وسلم في الرجل يترك ابنته قبل الوصية ورأه أحد عشر مرة فماتت قبله قال في الآية عشرة فما خرجها على الوارث تقدمت جناحها قال العشرى وذلك جبهه بصكلمة أو التي القسوة أي لم يستو بان في الاهتمام وعدم التضييع وان كان مقدم ما عليها (وان قال) من عليه واجب وصي يتبرع (أرجوا الواجب من ثني بدئ) بالثناء لقول (به) أي الواجب من الثالث لما تقدمت فارق فضل ثني بعد الواجب (ففضل منه) هو (لصاحب التبرع) علاجه وصيته (والا) يفضل من الثالث ثني بعد الواجب (بطلت) الوصية ٥٥٦ بالتبرع كالورح هنا

باب الوصية له وهو الثالث من أركان الوصية

(نعم الوصية لكل من يصح عليه من مسلم) معنى كزيد أولا كالفقره (وكافر معين) لقوله تعالى الآن تصدقوا إلى أوبائكم معروفا قال محمد بن الحنفية ومطاه وقادة إن ذلك هو وصية المسلم لليهودي (ولورثا أو ربيا) كالمسألة فلا تصح لعامة التناصري أو نحوهم لكن لو وصي لكافر بعينه لم أو مصف أو صلاح أو حد فذ لم يصح وبه يد كافر فاسم قبل مرتب موصى بطلت وكذا بعده موصى وقبل القول لأنه لا يجوز أن يتبدى الكافر ما كاهي مدبر (و) نعم وصية (لما تبه ومكاتب واره ك) ما نعم المكاتب (أجنبي) من موصى لأن المكاتب معسلة كالأجنبي في المعاملات فكذا في الوصية وسواء وصي له بجزء مشاع ككتنه أو ربعه أو عين ككتوب وقرض لأن الورثة لا يملكون مال المكاتب بعينه مسيده (و) نعم وصيته (لام) ولده لأنه موصى عنه ودم الوصية

بنات الابن كله زوج وأوين وبنوت بنات ابن أصلها من التي عشر) لأن فيها بما وسدسا وما عداها مماثل أودا حل فيها (وتولد إلى خمسة عشر) لزوج ثلاثة ولكل من الابوين اثنتان ولبنت ستة ولبنت الابن اثنتان (فأوصيها وأولادها هذه فهو الآخر المشؤم لأنه ضير) أخته نفسها وما انتقم (لأنهما ما طعان لاستغراق الفروض التركية (وكذا أخت لاب) ما كثرها الدس تكليفه الثلثين (مع الأخت) الواحدة (الابوين) قياسا على بنت الابن مع بنت الصلب (وكذا بنات ابن الابن) واحدة كانت أو أكثرها الدس (مع بنت الابن) الواحدة وكذا كل مازلة مع أعلى منها من بنات الابن وان نزل ابوين (وفرض الأخوات من الابوين) كقرض البنات عند عدمهن وعدم بنات الابن الواحدة النصف وللثنتين فأكثر الثلثان أجمعا لقوله تعالى ان امرؤ هلك ليس له ولد وله أخت فلها نصف ما ترك الآية (أو) أي وفرض الأخوات (من الابن عند عدمهن) أي عدم البنات وبنات الابن والشقيقات (ممثل فرض البنات) الواحدة النصف وللثنتين ما كثر الثلثان الآية السابقة أجمعا على أنها تزلت في الأخوة لتبرام (والأخوات من الابن معهن) أي الشقيقات (كبنات الابن) مع البنات سواء) ففي شقيقة وأخت لاب ما كثر لشقيقة النصف وقلق لابغا ككثر السدس تكليفه الثلثين كما تقدم فان كان الشقيقات ثنتين فما كثر سدس طقت الأخوات لاب مالم يصبن (الآن لا يصبن إلا أخوهن) دون أخته لأنه لا يصعب في درجته من بنات الأخ فمن أعلى منه أولى (وأخت ما كثر لابوين أو لاب مع بنت ما كثر أوبنت ابن فما كثر حصصه برثن مفضل) عن ذوى الفروض (كالأخوة) لخدمتهن من بعد السابق في بنوت بنت ابن وأخت حيث قال والاخت مابق (من بنوت بنت ابن وأخت) لابوين أو لاب من ستة (البنت النصف ولبنت الابن السدس) تكليفه الثلثين (والباقى للاخت) لما تقدم (ولو كان ابنتان وبنات ابن وأخت) اقترام (ه) المسئلة من ثلاثة (للبنين الثلثان والباقي للاخت) حصوه (ولاثنى لبنت الابن) لاستغراق البنات الثلثين (فإن كان معهن) أي مع البنتين وبنات الابن والاخت (أم فلها السدس) وللبنين الثلثان (ويبقى للاخت سدس) تأخذه حصوه (فإن كان بدل الأم زوج فالحصة من اثني عشر وزوج إلى ربع وللبنين الثلثان وبقي للاخت نصف السدس) تأخذه نصيبا (وان كان معهن) أي الزوج والبنتين والاخت (أم حالت) المسئلة (إلى ثلاثة عشر) للزوج ثلاثة وللبنتين ثمانية وللأم سهمان (وسقطت الاخت) لاستغراق الفروض التركية (وسواء كانت الاخت في هذه المسائل لابوين أو لاب فإن اجتمع مع) البنت فأكثر أو مع بنت الابن فأكثر (والا) لابوين ولأب الباقى عن البنين أو البنات) أوبنت الابن أو بنات الابن أو عن البنت وبنات الابن كما تقدم (للاخت

و) كوصيته ثلث قربة مثلا (وقف عليها ما دامت على ولدها) أي حاضنه لولدها مائة (وان) لابوين (شرط) في وصيته (عدم تزويجها) أي أم ولده أو زوجته الحرة (فقطعت) أي رافقت عليه (وأخذت الوصية ثم تزوجت ردت ما أخذت) لطلان الوصية بثوات شرطها بخلاف ما لوصي يعق أمه أي أن لا تزوج فبات فقالت لا تزوج عتقت فإذا تزوجت لم يعل عنه لأنه لا يمكن دفعه بصلاب الوصية ويحتمل ما روي في شرح الاقتناع وان دفع له وجهه ما لاهل أن لا تزوج بعد موته فترجعت ردت المال إلى ورثته نصا وان أعطته دلا على أن لا تزوج عليها ردها أن تزوج (و) نعم وصيته (أدبره) لأنه يصير حرا عند زوم الوصية كام ولده (فإن ضاق بثلثه) أي المأهر (عنه) أي من المدبر (وعن وصيته) أي الوصوي

له (بدئي) بالبناء فهو لمن ثلثه (بعته) فيقدم على الوصي له لأنه أنفع له منها (و) نزع وصيته (لكنه) أي رقيقه غير مدبر ومكانه
 وأم ولده (عشاق) من ماله (كلث) ور بيع (و) تصع صنته انتمس (بفسده ورفقه) أي القن بان يقول أوصيت فلان بنفسك أو
 برفقتك كالوصي له بعته (يعتق) كله (بقوله أخرج) كله (من ثلثه) لأن القن بخل في الجزء المشاع فثلث الجزء الوصي به من
 نفسه بقوله فعتق منه بقدره لئلا يملكه لنفسه ثم يسرى العتق لبقية ان جعلها ثلث كالأعتق بضع عشر (والأ) يخرج كله
 من الثلث بل بضعه (و) أنه يعتق منه (بقدره) أي الثلث لم يخر ٥٧ الورثة عتقوا بقوله كانت الوصية لثلاثة ثلث

المال وبقية مائة وله سواء
 نخسون عتق نفسه (وإن
 كانت) الوصية (به) أي الثلث
 مثلاً (وفضل) منه (شي) بعد
 عتقه (أحده) بالوصي له
 بالثلث وبقية مائة وله سواء
 نخسائه عتقوا وأخذوا ثلثها
 تمام الثلث الوصي به وإن وصي
 له ببيع المال وبقية مائة وله
 سواء ما غلبه عتق وأعطى مائة
 وخمسة وعشر من تمام الر بيع
 وإن وصي لثلاثة عتق منه كلثه
 ور بعه وخرج كل من الثلث
 عتق ما وصي له به من نفسه وفي
 يقتسمه وأبناؤه (لا) تصع
 الوصية لثلاثة (يعين) لا يدخل
 فيه كدابر وفريس وثوبون
 غيرهم وإن ماله لا يدخل
 منه شي فبما وصي له به فلا يعتق
 منه شي وإذا لم يعتق منه شيء آل
 إلى الورثة وكان ما وصي به لهم
 فبصرف كان الميت وصي لورثته
 ما ورثته فتلقوا الوصية لعدم
 فائدتها (ولا) أنه عروصيته (لكن
 غيره) لأنه لا عاك أشبه ما الوصي
 بغير هذا معنى كلامه في التتبع
 وفي المقتع وهم بعد غيره قال
 في الانصاف هذا المذهب
 وعليه الأصحاب انتهى وجوبه

لا يورث لانها عصب مدلية بقرابته كالإخ الشقيق (وسط) بها (ولذا) إذا أباها كانت أو
 أبا أو أحوات أو أخوة أو أخوات أو أخوة (لما تقدم) وللإخ الواحد لأم البدن ذكر أو أنثى
 أنثى فإن كانا اثنين ذكرين أو اثنين أو اثنين (فصاعدا) لهم الثلث بينهم
 بالسوية (إجماعاً) وله تعالى وإن كان رجل يورث كلاله أو أم أوله أخ أو أخت فكل واحد
 منهما السدس فإن كانوا أكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث أجمعوا على إهمال الأخوة لأمور أن
 مسعود وسعد بن أبي وقاص وأخ أو أخت من أم والكلالة الورثة غير الأيرون والولد نص
 عليه وهو قول الصدوق وقيل الميت الذي لا ولده ولا ولد * ورعي من عروصه وإن مسعود
 وقيل قرابة الأم
 في فصل في المحجب وهو المانع من الإرث بالكلية أو من أوفر حظهم ما عثر من المحجب ومنه
 حاجب السلطان لأنه يمنع من أراد الدخول إليه وحاجب العين لأنه يمنع ما يختار إليها وهو
 ضربان محجب نقصان محجب الزوج من النصف إلى الربع بالولد والزوجة من الربع إلى
 الثمن به وبنت الابن من النصف إلى السدس وبنت الصلب ونحوه مما تصدع وهو محجب حرمان
 وهو المرددان (محجب النقصان) يدخل على كل الورثة (كألام) من الثلث إلى السدس بالولد
 والأب عن المال إلى السدس بالابن والزوجة وعن ما تقدم والبنات عن النصف إلى المقام
 والابن والابن عن الاستقلال إلى المشاركة في درجته من الأولاد وهكذا تفعل في كل
 واحد من الورثة بما يحاسبه (ومحجب الحرمان) لأنه يكون بالوصف كالرق والكفر فيمكن
 دخوله على جميع الورثة وتارة يكون بالانقطاع (لا) يدخل على خمسة من الورثة (الزوجة
 والابن والولد) وما بعدهم من أدنى إلى الميت بنفسه غير المولى (وبسطة الجدا) (أب)
 إجماعاً لأنه يملك به (و) بسطة (كل جد) أعلى (من هو أقرب منه) لأنه له (و) بسطة
 (الجدات) من كل جهة (أي من جهة الأب والأم) (بالأم) لأن الجدات بنين والجدات بنات
 الأم وأول من مباشرتها الولاد (و) بسطة (ولد الابن) ذكر أو أنثى (بالابن) لقربه
 وكذا كل ولد ابن ابن ابنه إلى أبيه (و) بسطة (الأخ) لا يورث (و) بسطة (الأخت)
 لا يورث بثلاثة (بالابن وابن) وإن نزل (والأب) حكاهما من المذاهب إجماعاً (وبسطة الأخ
 للأب) والاختلاف (بأنه ثلاثة) الابن وابنه والأب (وبالإخ الشقيق) وبالشقيقة
 إذا صارت عصب مع الميت أو بنت لابن تقدم (وبسطة الأخوة) لا ذكر أو أنثى (و) بسطة
 (بالولد) ذكر أو أنثى وبولد الابن ذكر أو أنثى وبالأب (ب) الجد (و) بسطة (والجد)
 (و) بسطة (الأخ) شقيقاً كان أو أبا (الجد) وإن علا (و) لا يرث لما عصبه من رقب
 أو قتل أو اختلاف دين لم يوجب أحد الأحكام أو لا نقصاناً بوجوه كعدمه (وكذا) الرقاب

في الأفاعل وعليه فتكون لبيده بقوله لا يرث ولا يعتق قال ابن سبيد (ولا) تصع وصيته (لجل) الأفاعل وجوده حينها (أي الوصية
 بأن نفسه) (الأم) (حبالاً) من أر دس سنين (من الوصية) (إن لم تكن الأم مرشداً) (زوج) (أر) بدو وضعه لاق (من ستة أشهر)
 مرشداً كانت أولاً (من حينها) تصع لثمة تعلقي على غيرها وصيها الوصية قاله القليل في ثلاث المصنفات لا يجرى الميراث
 فإن انفصل ميتا بطلت لأنه لا يرث ولا احتمال أن لا يكون صاحب الوصية مؤمناً بمرض من ضرب بطن أو شرب دواء ونحوه
 أو من غيرهم ومنه أنه لو وصي لمن يحمل به هذا المراتم تصع لثمة غلظت فلا تصع لعموم (وكذا الوصية) (أي) الجمل من أمنا وفريس
 ونحوه أفلا تصع الأفاعل وجوده من الوصية على ما تقدم (و) قال موصي مجلس امرأة (إن كان في بطنك ذكر فله كذا) أي

ولدتها لها (فلهما) أى لكل منهما (مأشوط) أنه وجود الشرط (ولو كان قال) لما (ان كان ما في بطنك) أو جعل ذكر أفعله كذا لو ان كان أنتي فله كذا فكذا (فلا) شي غير أن أحدهما من ما في بطنها أو جعله لا كله وان وصى لم يل امرأته ولدت ذكر أو أنثى فالوصية لها بالسوية لأن ذلك عليه وهيئة أشبه ما لو وهبها شيأ بعد ولادتهما لو ان فاضل بينهما على ما قاله المؤلف والمثنى له ما لا تقي حتى يتبين أمره ذكره ٥٥٨ الكافي (وطفل من لم يعز) وظاهر من ذكر وأنثى (وصى و غلام وبائع

ويتم من لم يبلغ) فقتلني هذه الأسماء على الولد من ولادته إلى بلوغه بخلاف الطفل فإلى تميزه قال المهرى الصبي الغلام (ولا يشمل اليتيم ولدنا) لأن اليتيم فقد الأب بعد وجوده وهذا لم يكن له أب (ومراهق من فاربه) أى البلوغ فإلى القاموس وراهق الغلام قارب البلوغ (وشاب وقى منه) أى (من الثلاثين) سنة (وكل من) أى من الثلاثين (إلى خمسين) سنة قال في القاموس الذكول من غطه الشيب ورويت له بجهالة أم من جاو أو ثلاثين أو أربعين أو ثمانين إلى إحدى وخمسين انتهى وبالله المصير بعد كظم (وشيع منها) أى الخمسين (إلى سبعين) من جاو زها (هرم) إلى آخر عمره (وأن قتل وصى موصيا) قتل مضمونا لو خطأ (بطلت) لأنه يمنع الميراث وهو كده نهلهى أولو (لا) تبطل الوصية (ان جرحه ثم أوصى) المرحورج (له) أى لجاربه (فانت) المرحورج (من الجرح) لأنها باع الجرح صدرت من أهله في محلها فلم يطرأ عليها ما بطله (وكذا دامل

باب العصبات

ولدنا) أو متبايعان لا يجهز وجه الزاني والملاعن من الربع إلى الثمن لأن نسبه غير لاحق به قبل أثره وبحسب زوج الزانية والملاعنة من النصف إلى الربع لأنه ولدها وكذا بحسب مع آخره آخرهما من الثلث إلى السدس فكلما المصنف ليس على الإطلاق بديل السواقي

جمع عصبة وهو جمع عاصب من العصب وهو الشجرة وعصاة الرأس لأنه يعصب بها أى يشد والعصب لأنه يشد الأعضاء وعصاة القوم لشداد بعضهم ببعض وهذا هو عصبى شدد من سميت القرابة عصبة لشد الأزر (العصبة من يرتب غير تقدير) لأنه فى لم يكن معه ذوق فرض أخذ المال كله وان كان معه ذوق فرض أخذا الباقي واختص العصب بالذكور غالبا لأنهم أهل الشدة والنصرة ولما اختلفت أحوالهم فى الشدة والقرب والبعد كان الأقرب أولى وصى أطلق العاصب فالمراد بالعاصب بنفسه وله ثلاثة أحكام (ان نفرد أخذ المال كله) نصبة القوله تعالى وهو يرثا ان لم يكن لها ولد وغير الأخ (وان كان معه) أى العاصب (ذوق فرض) وأسد أو أكثر (أخذ) العاصب (ما فضل منه) لحدت الحقوق الفرائض ما هلهما فباقى فلا يرث رجل ذكر (وان استوعبت الفروض المال سقط) العاصب له هو المحدث المذكور (وهم) أى العصبية النفس (كل ذكر ليس بنته من الميت أنثى) غير الزوج يخرج الأخ قلام لأنه على أنثى (وهم) أى العصبية المذكورة (الابن وأخته) وان نزل (والأب وأمه) وان عدلا (والأخ) شقيقا كان أو لأب (وأخته) كذلك (الأمن الأم) فان الأخ قلام من ذوى القربى وأخته من ذوى الأرحام (وأخه) كذلك (وأخته كذلك) أى الأمن الأم (ومرورا النعمة) وهو المفق ذكر ان كان أو أنثى وعصبة منتهصبة من أنفسمهم (وأحقهم) أى العصبية (بالميراث أقر بهم) إلى الميت وهو المراد بقوله عليه الصلاة والسلام فلاولى رجل ذكر وقوله ذكر به رجل للشارة إلى ان المراد به ما قبله لأنثى بالغا قسلا كان أولا (ويستطيع) أى الأقرب (من بعد) من العصبات وجهات العصبية ستة بنوة ثم أبوه ثم جدته وأخوته ثم بنوة الأمومة ثم الولد وإذا اجتمع عاصبات أكثر بعد الأبواب جهة ما ناسته وأقربها فالأقرب درجة فان استوى وانما فى البنوة على من الأب وهذا معنى قوله (وأقربهم البنون) ثم أخته وان نزل) فلا يرث أب لأجد مع فرع ذكر وارث بالعصبة بل السدس فرضاوة قدم لقوله تعالى ولا يوه للذكر ولا لغيره من المال السدس إلا تراه خروجه جزائى أقرب إليه من أصله (ثم أبوه ثم الجد أبوا الأب وان عدلا هو أول من الأخوة

مدير بسببه) فان قتل سيده بعد ان دبر بطل وان جرح سيده ثم دبر ومات من الجرح لم يطل تدبره لاوين (ونصف) الوصية (اصنف من أصناف الزكاة) كالقصر والعتاقة (و) نصف (لجسمها) أى أصناف الزكاة لأنهم يمكن كون (ويعطى كل واحد) من الأصوص لهم من الوصية (قد مر ما على من زكاة) جملا لا طلقا من كلام لادى على اليهود الشرعى ولا يجب التعميم ولا التسوية على ما سقى في الزكاة، له الحد في ظاهر كلام الأصحاب جوارا لقتله أو على البعض كالزكاة والاقربى أن لكل صنف غنى قالوا المذهب مواز الاتصاف على الشخص الواحد من الصنف انتهى ويستحب تقسيم من أمكن منه به وتعميم أقارب ومن ولا يهبط إلا السحق من أهل بلد (و) نصف الوصية (الكتب قرآن وعلى) لأنه مطلوب شرعا فمصر الصرف فيه كالصدق

(و) نعم الوصة (محمد) قال في عليه (وتصرف في مصلحته) لانه تصرف في يد الناظر بالاهم والاصح باجتهاده فان قال بان
 متحقق لاجل اذاعته واطاعوه ما فقه من مالى فقال في الفروع وجوه خمسة (و) نعم الوصة (انفس خمس يتفق عليه) لانه من
 انواع البر (فان مات) انفس الموصى قبل صرف موصى به او بعضه (رد بالنساء للفقول) موصى به او باقية الورثة لطلان
 محل الوصة كمال وصى لسان شي فرد ولا يصرف في فرس جديس آخرضا كوصية بعق عذز بدتقتدر عتقه لونه واخوه
 فتمته للورثة (او) وصته (بشره) مدبا لف ليعتق عنه او (بشره) ٥٥٩ (عذرها) أى الانف (فاشتره) أى
 عذز بدتدون الانف (او) اشتروا
 (عبداساويها) أى الانف
 (بدونها) فالفاضل للورثة لانه
 لا مفسق له غير هو اذ اراد
 الموصى عتق له اسدا او انفس
 لم يصح الوصة قاله في المذبح
 (وان وصى) بشي (في اواب
 البر صرف في القرب) جميعا
 لمعوم القنف وعدم المخصص
 (و بدنا) منها (بالغزو) اضا
 لقول أبي الدرداء لانه افضل
 القرب (ولو قال) موصى لوصيه
 (شع ثلثي حيث اراك الله تعالى)
 اوصيت بثلث الله تعالى (فله)
 صرفه في اى حصة من جهات
 القرب (راى وضعه فيها عملا
 بقتضي الوصة) والافضل صرفه
 الى فقر اعاقاره به اى الموصى
 غير الارز بن لانه لم يرد صدقة وصية
 فان لم يكن الموصى اقارب من
 النسب (ف) قال (بحارمه من
 الرضاع) كاهه وابيه واخيه
 منهم فان لم يرد كصوت (ا) الى
 (جسدانه) ولا يجب ذلك لانه
 جعله الى ماله فلا هو زنتفد
 بالتحكم (او وصى أن يصح عنه
 بالث صرف) الانف (مسن)
 الثلث ان كان الخج (نطقا في
 بعد ثلثي ركا) كان الحاج

لا بوزن اواب في الجسلة) لانه اوله ابلا وذلك ما أخذ السدس مع الابن واذا بقي السدس
 فقط أخذ وسطعت الاخوة واذا بقي دون السدس اولم يبقى شي اعمل له بالسدس وسطعت
 الاخوة كما تقدم (فان اجتمعوا معه فقد تقدم حكمهم) اى حكم المصلو الاخوة مجتمعين
 (ثم اخ من الابوين) لترجيحه بقرارة الام (ثم) الاخ (من الابن) من اخ من الابوين (ثم) ابن
 اخ (من الاب) لان ابن اخ اخ طيبا به (ثم) ابناؤهم (أى ابناؤهم) الاخوة (وان تزوا)
 بقدم الاقرب فالاقرب مع السدس وامر الاقرب بذلك الاخ لابوين على من بدلى بالاخ لاب (ثم)
 الاعمام (ثم) ابناؤهم (كذلك) يقدم امم الشقيق ثم الم لاب ثم ابن الم الشقيق ثم ابن الم لاب
 وان تزوا (ثم) اعمام الابن (ثم) ابناؤهم (كذلك) يقدم من لابوين على من لاب (ثم) اعمام الم
 ثم ابناؤهم (كذلك) يقدم من لابوين على من لاب ثم اعمام ابى المخدم ابناؤهم (كذلك) أبدا
 لا يرتب ثواب على مع بني أب اقرب منهم وان تزولت درجاتهم (فما روى ابن عباس ان النبي
 صلى الله عليه وسلم قال الحق والقران في باهلها ما بقي فلا روى رجل ذكر متفق عليه واولى هنا
 بمضى اقرب لانه احق لما بين عليه من الاجام والحقا لانه لا يدري من هو الاقرب (فن)
 تزوج امرأته) تزوج (ابوها) ابنتها (و) ولد لكل منهم ما بين (فولها) الابن (لانه)
 اخوا به لايه (ولدا الابن خال) لان الابن بنتا لانه اخوا له لامها فان مات ابن الاب
 وخلف خاله هذا (فانه) يرثه (مع عمه) خاله هذا دون عمه لان خاله هذا ابن اخيه وابن الاخ
 يصحب الم (ولو خلف الاب في هذه الصورة) اخاه (واين) ابنته هذا هو اخو زوجته ورثه
 ابن ابنته (دون اخيه) لانه محبوب بابن الابن (و) فيما يلها (يقال فيها) زوجة ورثته من
 التركة واخوها الباقي فلو كانت الاخوة (لزوجة) وهم بئرانه (سبحه ورثه) اى المال (سواء)
 لها مثل المال واخذ منهم فيما يلها (ولو كان الاب تسكن الام) وابنته ابنتها (فولها) اى الاب
 (عمه) ولدا بئنه وخاله (فيما يلها) ولو تزوج رجلان كل منهم املا (آخر) وولد لكل منهما
 ابن (فولها) كل منهما الام (آخر) رجلا القائلان رجبا با بنتا وزوجنا ولو تزوج كل واحد
 منهما بنتا لآخر فولد لكل منهما ما ولد الآخر ولو تزوج زيدا عمر وعمر بنش زيدا بن زيدا
 عم ابن عمر وخاله ولو تزوج كل منهما بنتا لآخر فولد لكل منهما ابن خال ولد الآخر (واولى)
 ولد لكل اب اقرب جسم اليه) فاذا خلف ابن عمه وابن اى عم الاول ولدا بالميراث لانه
 اقرب الى الم الذي يمتحهم بالنسب (فان استروا) في الفرحة (فلولا) هم من كان
 لابوين) فاح شقيق اولى من اخ لاب وابن اخ شقيق اولى من اخ لاب وهم شقيق اولى
 من عم لاب وابن عم شقيق اولى من ابن عم لاب والاخ من الام ليس من العصباء فلا
 يتناول كلامه باخذ فرضه مع الشقيق واخذ شقيقه مع بنت او بنتان كاخ شقيق

هن الموصى (او) ارحل يدلع الى كل من الراكب والرجل (قد رما يصح به) فقط لانه اطلق الم صرف في الما وضة فانقضت عوض
 المشل كانه وكيل في بيع وشراء (حتى يتبدل) الانف الموصى به في الخج لانه وصى بحصة في اكل وصى
 به في سبيل الله تعالى (فلو لم يكن الانف) لم يصح بمن يلمع موصى (او) لم يكن (البقية) منه ان صرف منه في حقه او اكثروا في شي
 لا يمكن ان يصح بمن يلمع موصى (حج به) اى الانف اوالباقي (من حيث يملك) نصا لانه تهن صوته في الخج فصر في مذهب بحسب الامكان
 (ولا يصح حج رمى باخرها) اى تنفق الخج نصا لانه منفذ فهو كقولك تصديق عني بكذا لا لا تختمه وكذا الوصى بصرفه في الغزو
 (ولا يصح حج وارث) به لانه خلاف با يظهر من فرض موصى (وان قال) يصح عني (بختي) ان دفع الكل الى من يصح به لانه

[illegible]

تسقط الأخوة لأب وبني الأخوة أشقاء وأب وكذا الاخت لأب يسقط بهامع الفتى
الأخوة كذلك إذا العصبية تصلح في معنى الأخ (فإن عدم العصب فمن النسب وراثي المولى
المعقولي) كان (أنثى) قوله عليه الصلاة والسلام الولاء لعن أعققت متفق عليه وقوله عليه
السلام والاسلام والولاءة جامعة للنسب لأب وولاءة وبه والخل والنسب وبه فقلنا
لولا ما روى سعيد بن مسعود عن عبد الله بن شداد قال كانت بنت حمزة مولى أخته بنت
وزراء بنته ومولاة فاعطى النبي صلى الله عليه وسلم بنته النصف وأعطى مولاه بنت حمزة
النصف وروى أيضا عن الحسن قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم للبراء النصف
فإن لم يكن عصبه فالمولى (ثم عصبته) أي المعقولي إن لم يكن موحودا (من بعده الأقرب
فالأقرب كنسب) لما روى أحمد بن زيد بن أبي سريمان أن أبا عبيد الله عصبته ما لم يوفى
وتركتها لبناها وأخاها ثم وفى مولاهما من بعدها فأتى أخوها رسول الله صلى الله عليه
وسلم في مسيرته فقال عليه الصلاة والسلام ميراثه لأن المرأة فقال أخوها لرسول الله لو
جريرة كانت علي وبكون ميراثه فقال إنهم ولاته صار بين العتيق ومعتقه نصفه أهله النسب
فوزرته عصبته العتيق لأنهم يكونون (ثم مولدا) أي مولى المولى (كذلك) أي يقدم
مولى المولى ثم عصبته الأقرب فالأقرب ثم مولى مولى المولى ثم عصبته الأقرب فالأقرب
ومكنا (ثم) إن عدم ذوالالأولاد بعد (الز) هل ذوى القروض غير الزواجين وأبائى
أقوله أنه لم يوافقوا لإحرام بعضهم أولى بعض فأن لم يرأى بالحق على ذوى القروض لم يتحقق
الأولوية فيه إلا بالجهل غيرهم أولى بعضهم ثم القروض إذا قدرت بالضرورة حالة الإجماع
ثلاثا بدوا فأن أخذ القوي ويحرم الضعيف وثلثا فرض للزناث وفرض للأب مع الولد
دون غيره من الذكور لأن الأب أضعف من الولد وأدى من بقية الورثة فاختص في موضع
الضعف بالمالة مرض وفي موضع القوة بالضعف (ثم) إذا عدم ذوالقروض (ذوالالأحرام)
لأنه المذكور ولأن سبب الإرث القرابة بدليل أن الوارث من ذوى القروض والعصبات
أما ورثوا لمشاركتهم الميت في نفسه وهذا موجود في ذوى الأحرام غير كونهم يورثون
الميت من أسفل) وهو العتيق من حيث كونه عتيقا من معتقه حديث أنما الولاء لعن أعققت
(وأر بعض الذكور بصيرون أخواتهم ممنوعون من القرض ويقسمون ما ورثوا لذكر مثل
حظ الإناثين وهم الإبن) فأكثر نصيب الفتى فكثر لقوله تعالى يوصيكم الله في أولادكم للذكر
مثل حظ الأنثيين (و) الثاني (أنه وإن نزل) فيعصب بنت الابن ما كثر أخوته كانت أو بنت
حمه ملاءمة المذكور (و) الثالث (أنهم من الأولين) فأكثر نصيب الاخت لأبوين فأكثر
(و) الرابع (الأخ من الأب) نصيب أخسته لقوله تعالى كان أولادهم رجالا ونساء فلهذا كـ

(فرض ونفل فان عتقت) الميراث
من الميراث (اعطى الآباء) لانه
موصى له بالزيادة بشرط عتقه
وقد بذل نفسه لجميع فوجب
تنفيذ الوصية على ما كان موصى
و حسب الفاضل من الآباء
(عن نفقة مثل) انك انما تجوز في
فرض من الثلث لانه التسريع
هو ونفقة المثل في امر رأس
للأب لانه من الواجبات
(و حسب) الآباء جميعه ان
كانت الوصية (في) حج (نفل من
الثلث) لانها تطوع بالف
بشرط الميراث عنه ولا يعطى الا
أب الميراث (و لو وصى بعشيق
نفسه قالوا عتقوا) أى الورثة
(نسمة خمس مائة) (مهم عتق)
نسمة أخرى (خمس مائة) حيث
احتمل الثلث الآباء تنفيذها
للوصية (وان قال) موصى
اعتقوا (اربعة) أرقاء (يكفي)
أى النسمة لاجزاء الفضل بينهم
الميراث (فكل واحد) (ثمنا)
الورثة نصا فان لم يوصى بوجوب
على ما قاله (ولو وصى بعشيق
هكذا يدعى وصية) له بان قال
يشترى عذري وعشيق يعطى
مائة (فا عتقه سيده) أخذ العبد
الوصية) بالمائة لان الموصى قد

أرضي لو بدتين عتقه واعطاه المائة فاداف عتقه اسبق سيدة به سبت الأخرى (ولو وصى بعق
عبدان) نفذ لثلاث مائة ألف من الثلاث أو (اشترى) عبداً (بثمنه) أي ثلث المال (أن لم يخرج) الألف من الثلاث ولم يخرج الورثة
(ولو وصى بشراء عرس للغزو عين) ألف (و) وصى (عامة نفعه) أي العرس (فاشترى) العرس (باقل منه) أي الألف والثلاث
يحمل الألف والمائة (فباقي) أي الألف (نفعه) للعرس مع المائة نصاً (لأول) لأنه أخرج الألف والمائة في وجهه وأحده
العرس فهو مال واحد، بعضه لثمنه وبعضه للنفع عليه وقد رتب للثمن التحصيل صفة فإذا حصلت فقد حصل العرس فنجز الثمن
من المال وباقي النفع لغيره ما لم يوصى بغيره من مال أو وصى به، ما غابته الباقي الورثة فله لأنه وصى به لغيره الألف

مستلثنا (وان وصى لأهل مكنه) كعمر السنين (ة) المرمية به (لأهل زكاته) أى الموصى يضم الزاوى وهو ضمير بمعنى سكة الاستعطاف المبروت به وكانت الضروب بعدة السلام تسمى سكا كنفى حتى من كان ساكبه (حال الوصية) نصا له قد يلفظ أعيان سكانها الموجودين لعرضهم (و) ان وصى (لجبراته تناول أربعين دارا من كل جانب) نصا لحديث أى هرير مرفوعا الجارار بعون دارا هكذا وهكذا وهكذا جارا بله من مع أهله لقول على في حديث لاه لا تجارا لا يجد الا فى المجد كال لاه مع اللند ولا يدخل فيهم من وجد بين الرصية والموت كن وجبصلانوت ٥٦١ (و) ان وصى (لاقرب قرابته أو) وصى (لاقرب النفس السبعة أو) وصى (لاقربهم) به (رجاؤه) أى الموصى (اب وابن أو) له (جد وأخ) لغيره (أو) (فهما سواء) حيث لم يرنا مانع أو أوجب لان الأب والأبن كل منهما باق بنفسه بلا واسطة وللد والأخ دليلان بالأب (وأخ من أبوا من أم) ان دخل الأخ لام (ف) القرابة سواء (لاستوائهما فى القرب) والمذهب لا يدخل ولد الأم فى القرابة (وولد الابن أختي منهما) أى من الأخ لأب فقط والأخ لام فقط لان من له قرابتان أقرب حسن له قرابة واحدة (والأناث كالذكور فيها) أى القرابة فالأبن والأخت سواء والأخ وابن الابن سواء والأب أولى من ابن الابن ومن الجسد ومن الأخوة وفى التعرض ان ابن الابن أولى من الابن قال وكل من قدم ولده الأجد قال فانه يقدم على بنى أخوته وأخاه لاسية فانه يقدم على ابن أخيه لأوين

مثل حفظ الاثنين والجد يصيب الاخت فاكثر كما تقدم يعصب ابن الابن بنت عمه ايضا كما يعصب أخته (فيمنه القرض لانهما في حرجه) سواء كان لها شيء في الثلثين أولا وقد دم (وابن ابن الابن يعصب من ياراه من أخوته وبنات عمه) مطلقا (و) يعصب (من) هي (أهل منه من عماته وبنات عمه) اذ لم يكن من فرض) من نصف أو ثلثين أو سدس أو شراكة فيما (ولا يعصب من) هي (أزله منته) بل يحجبها وتقدم (وكما تولدت حرجه زاد في تعصبه قبل آخر) من بنات الابن والعم وابنه وابن الأخ وابن المتي وأخوه وعمه وصهرهم يغربوا لئلا تدون أخواته لان أخواتهم مؤلفات من ذوى الأرحام والصبة تقدم على ذى الرحم والولاء لما عرفت به العصبية النفس (ومنى كان بعض بنى الاعماز وحا) الخصة وانفرد أخذ المال كله من صلبها (أو) كان بعض بنى الاعماز (أخامن أم) وليت وانفرد أخذ المال كله فرضا وتصد ما كان معه عصبية غيره (أخذ) الذى هو زوج أو أخ لام (فرضه) لوجوده مقتضيه (وشاكره) بالمعنى في تعصبهم (لوجوده مقتضى وهمد) بالمعنى وقفا (بالأخ من الابوين والعم وابن العم اذا كانا من أبوين فانه لا يفرض له بقرابة أمه) ثم خرجها ولا يجتمع فى إحدى القرابتين زوج وفرض ولو ماتت امرأة عن بنت وزوج هو ابن عم فقربتها ببنه بالسوية وان تركت عصبه بنتين فإسالم بغيره اذا كان ذواته أخوة لأبوين أصغرهم زوج لبنتهم الموروثة له ثلاثان ولهما ثلث وقد نظمتها عنهم فقال

ثلاثة أخوة لأب وأم * وحكلمهم الى خير فقير
لما لا كبران هناك ثلثا * وباقي المال أحمره الصغير
(واذا كان زوج وأم) واحدة (وأخوة) ثلاث (انسان فأكثر) ذكر كما ذكرنا
ذكور واثان (ة) المسئلة من ستة (الزوج النصف) ثلاثة (ولأم) أو لعدة (السدس) واحد (والأخوة من الأم الثلث) انسان (وسقط سائرهم) أى باقهم لاستنراق القروض والركة (ونسى) هذه المسئلة (المشركة والجار) فإذا كان فيها أخوة لأبوين ذكر كما ذكرنا منفردا أو مع ناث لانه يروى عن عمرانه أسقط ولدا لأبوين فقال بعضهم يا أمير المؤمنين هب ان أبانا كان جارا أليست أمنا واحد حشر كرك بينهم * ويقال ان بعض السابية قال ذلك بسقوط الإشقاء الذين روى عن علي وابن مسعود وداى بن كعب وابن عباس وأبى موسى رضى الله عنهم به قال أبو حنيفة عن عمرو عثمان وزيد بن ثابت أنهم شركوا بين ولدا لأبوين ولدا لأم فى الثلث فقسموه بينهم بالسوية للذكر مثل حظ الأنثى وبه قال مالك والشافعى (و) ان من مكانتهم أى مكان الأخوة لأبوين أو لأب (أخوات لأبوين أو لأب) ثلثان فأكثر مع الزوج والام أو لأجدته والأخوة للام

﴿فصل فى تصح الوصية به كوصيته بعده أو أمته أو لغيره﴾
أوبشره أو غير أخوة من تصدق به على أهل اللغة مسلما كان الموصى أو كافرا أو فى المقتضى ان أوصى ببناء بيت بسكنه أو بعتار ونحو من أهل اللغة أو أهل الحرب مع لان بناءه كنهم ليس عصبية (أو كتب التوراة أو الإنجيل) فلا تصح الوصية لذلك لاهما منسوخا وفيما تبدل والاشتغال به ما غير جائز وقد غضب النبي صلى الله عليه وسلم حين رأى مع عرشا مكتوبا من التوراة (أو ملك) بفتح اللام أحد الملائكة (أوميت) فلا تصح الوصية لها لانهم لا يعلو كان أشبه بالوصى بغيره وكذا لى (وان وصى ابن) أى ميت (بعم) موصى (موت) حال الوصية (أو) بعلمه (أو) لاجي) بان وصى بغيره مثلا لا يجوز عموما ويزيد ميت (فلحق النصف) من الموصى به

٧١ - ﴿حكايا الفتاة﴾ - ثاى
أوبشره أو غير أخوة من تصدق به على أهل اللغة مسلما كان الموصى أو كافرا أو فى المقتضى ان أوصى ببناء بيت بسكنه أو بعتار ونحو من أهل اللغة أو أهل الحرب مع لان بناءه كنهم ليس عصبية (أو كتب التوراة أو الإنجيل) فلا تصح الوصية لذلك لاهما منسوخا وفيما تبدل والاشتغال به ما غير جائز وقد غضب النبي صلى الله عليه وسلم حين رأى مع عرشا مكتوبا من التوراة (أو ملك) بفتح اللام أحد الملائكة (أوميت) فلا تصح الوصية لها لانهم لا يعلو كان أشبه بالوصى بغيره وكذا لى (وان وصى ابن) أى ميت (بعم) موصى (موت) حال الوصية (أو) بعلمه (أو) لاجي) بان وصى بغيره مثلا لا يجوز عموما ويزيد ميت (فلحق النصف) من الموصى به

ولا أضاف الوصية إليها إلا ما كان لها من الوصية في وقتية دون تسيب أي يغفر عن المارضي أو كانا
 لمين فأت أحدها (ولا يصح تعليق جزمة) لاستماتة (وتصح) الوصية (لقرص زبطو لم يقبله) أي يقبل زبطو به
 لقرصه (وبصره) أي الموصي به (في علقته) أي القرص لأن الوصية له أمر بصرف المال في مصلحته كالخارجي بحيث يتولى الوصي
 أوالخام كالاتفاق للألماك (فإن مات القرص) الموصي له قبل صرف جزم الموصي به في علقه (فالباقي للورثة) لتعذر صرفه إلى
 بثلثه (أي ثلث ماله (وارث وأجنبي) ولكل منهما شيء معين ٥٦٢
 الموصي له كالو دمو صي له الوصية (وإن وصي

وقية المبعين ثلث المال (فرد)
الورثة للأجنبي السادس
في الأولاد المصن الموصى له
في الثانية أعدم المانع وبطلت
وصة الوارث لعدم إجازتها
(و) أن وصى لها (بنثته)
سويه (فرد الورثة نصفها) أي
الوصية (وهو ما جاوز الثلث) بلا
قيمين نصيب واحد منهما
(فالثالث بينهما) لأن الوارث
يرأسهم الأجنبي مع الإجازة فإذا
ردوا اثنين أن تكون الباقي
يتميز كره القاضي (ووردوا
نصيب وارث) فقط (أو إجازوا)
الوصية (لأجنبي) فقط (فله)
أي الأجنبي (الثالث) كاملاً
كإجازتهم للوارث (ولأجنبي
الوصيتين أو إجازا وصية
الوارث كلها وروايت وصية
الأجنبي أو عكسها فعمل ما قلنا
لأنهم أن يميزوا ولهما وإن
وردوا عليهم إجازة
بعض قلنا وروايتهم ولا
يملكون تقبيل الأجنبي عن
نصف وصيته سواء إجازوا
الوارث أو ردوا عليه وإن وصى
بنثته لوارث وأجنبي وقلنا
وردوا وصية الوارث فالثلث كله
لأجنبي فردوا وصية الوارث

﴿باب أصول المسائل والممول والرد﴾

أصل المستخرج من فرضه ما هو فرضه وأصله مصدر قال السلي إذا زاد أو غلب قال في القاموس والفرض عالت في الحيا بزيادة وارتفعت وعلتها أنا وأولعنا (تخرج الفروض من سبعة أصول) لأن الفروض القياسية تسبعت كما تقدم وعلمناهم مفردة خمسة لأن الثلث والثلثين يخرجهما واحد فالنصف من اثنين والثلث والثلثان من ثلاثة والرابع من أربعة والنسب من ستة والثلثين من ثمانية والرابع من ثلث والثلثين أو السدس من اثني عشر والثلث من السدس أو الثلثين أو مئمة من أربعة وعشرين فصارت سبعة وإذا قلرت ثلث الباقي الثابت بالاحتياز يتبع في هذه النسبة أصلين في باب الحد والأخوة كما هو معلوم في كتب الفرائض عند الخلفاء من متأخري الشافعية (أربعة) من الأصول (لا تقول وهي ما كان فيه فرض واحد أو) كان فيه (فرضان من نوع) واحد (وهي) أي الأصول الأربعة (أصل اثنين) أصل (ثلاثون) أصل (أربعة) أصل (ثمانية) فالنصف والرابع والثلث (نوع) لأن يخرج أصلها يخرج لها (والثلثان والثلث والسدس نوع) كذلك (فالنصف وحدهم الباقي كزوج وأخ) أو بنت أو بنت ابن أو أخت لابن أو أبا مع هم من اثنين يخرج النصف أو نصفان أو نصفان كزوج وأخت لابن أو أبا مع اثنين يخرج النصف والنصف واليهما أو نصيبا لليتيم وتقدم بالثلاثين (والثلث وحدهم الباقي كام وأب) من ثلاثة يخرج الثلث للأم وأحد الوالد الباقي أو الثلث مع الثلثين كأخوات اثنين فأكثر (لابن أو أبا وأخوات لام) اثنين فأكثر أو أخوة لأحد كثلثين ثلاثة يخرج الثلثين والثلث ثلثهما (أو الثلثان مع الباقي كبنين أو) (هم ثلاثة) يخرج الثلثين (والرابع وحده) مع الباقي من أربعة كزوجة وهم أو زوج وابن (أو) (الرابع مع النصف) كزوجة وأخت لابن وهم أو زوج وبنت وهم (من أربعة) يخرج الربع ومخرج النصف

فكما قال الموصي وان أجاز والموارث فالثلث بينهما (و) من وصي (له) الملك

فكما قال المصنف وان اجازوا الوارد فالثالث بينهما (و) من وصى (له) ولثالث
(و) وصى له (و) (الحافظ فالثالث) فان قال صحت بثلاث على زيد جبر بل مثلاً اوله وللحافظ والآخر ونحوه (فله) ازيد
فالمثال (المجموع) اى جميع الثالث فما لانصر شركه معه لا يكتفى فلا يصح التثنية (و) ان وصى (له) اى زيدا مثلاً
(وقته) (و) (له) (الرسول) فالثالث (ف) هو (نصفان) بينهما (وما لله والرسول) يصرف (ف) المصالح العامة) كالتى مومن لها بشارت فقط
(و) وصى (بها) كله (ولا ينافى وادى فرداها) اى بد الانشاء الوصية (فله) اى الاجنبي (التسع) لانه لو اجيزت الوصية كان له
تساعاً بل لانه ثالث ثلاثة فمع الرديف الثالث (و) ان وصى (بثلثه) زيد وللقراء ما يمكن (فله) اى زيد (التسع)

والنساء والنساء والنساء إذا أوصيت بثلاث جهات فوصيت بالنسوة منها كما لو وصيت بثلاثة أقسام (ولا يفتي) زيد (مهم)
أي الفقراء والمساكين (والفقراء المطلق المأثورة) (ولو وصي بزيد وبشئ آخر (فقراء) وزيد منهم
المشارك (أو) وصي بزيد وبشئ (لغيره) زيد منهم (بمشارك) (أو) فقد أوصى بقرابة والفقراء فقير وسلمان
ذكره أبو المعالي أي لأن كل من وصي به سبب لأحقاقه لا زيداً أحقاقه بتعدد وصفه ولو وصي له أو لشيء بثلاث ماله فله النصف
على ما تقدم (ولو وصي بثلاثة لأحد من) (ان) قال وصيت بثلاثي لأحد من ٥٦٣ (أو) قال وصي بثلاثة (لجاري) فلان (أو)

داخل فيها (والثمن وحده) مع الباقي كزوج أو من ثمانية (أو) الثمن (مع النصف) كزوج أو بنت وم (من ثمانية) يخرج الثمن والنصف داخل فيها لهذا الأصول الأربعة الأول فيها لأن المولود عام القروض ولا يتصور وجوده في أصل من هذه الأربعة وتعني المسئلة التي لا حول فيها (والرد) ولا عاصب (العادلة وهي التي استوى لها الورع وضها) بحيث بذلك المساواة وضها لجمال فهي بدمه أي قدره فإن كان فيها عاصب فنقصه وأصل اثنين وثلاثة تارة يكون عادلا وتارة يكون ناقصا وأصل أربعة ثمانية لا يكون إلا ناقصا (وثلاثة) من الأصول (تعول) إذا زادت فروضها (والعدل) اصطلاحا (ز) بأدق السهام ونقصان في أصابعها (الورثة هم) أي الأصول الثلاثة (أصل متعول) أصل (أنثى عشرو) أصل (أربعة وعشرين وهي التي يجمع فيها الفرضان) فأكثر (من نوعين) أي في الجمل أو أقاليس وما بقي من مستعول أنه لم يجمع فروضان (فأذا اجتمع مع النصف سدس) فمن ستة كسبوا م وأوم (أو) اجتماع مع النصف (ثلث) كاختلاف الزوجين أو مومن ستة (أو) اجتماع مع النصف (ثلثان) كزوج وأختين (ثم) (من ستة) لأن يخرج النصف لثانين ويخرج الثلثين أو الثلث ثلاثة وهما متباينان فتضرب أحدهما في الآخر يبلغ ستة وأما النصف مع السدس فانه يكتفي بعرض السدس لدخول يخرج النصف فيه (وتعول) الستة (السبعة) كالتمثال الأخير وكزوج وأخت لغير م وجد (و) تعول (التي ثمانية) كالتمثال زوج وأخت وأخت غيرها (و) تعول (التي تسعة) كزوج وأختين لغيرها (و) تعول (التي عشرة فقط) ولا تتجاوزها كالفروض زوج م وولدا أو أختان لغيرها وقد عرفت وعلم منه أن الستة تكون عادلة وعائلة ونافعة (وإن اجتمع مع الربع أحد الثلاثة) وهي الثلث والثلثان والسدس (فإن أنثى عشري) لأن يخرج إلى ربع من أربعة ويخرج الثلث للثلاثين من ثلاثة وهما متباينان فتضرب بأربعة في ثلاثة تبلغ اثني عشر وأما الربع والسدس فيخرج جميعا وهما مستعول أربعة توافقان بالنصف فإذا ضربت نصف أحدهما في الآخر حصل ذلك الزوج وأم ومزوج ومبنت وموم زوج وأم وابن وقس عليها (وتعول) اثنتا عشر (على الأفراد) (التي) ثلاثة عشر وخمسة عشر (وسبعة عشر فقط) دون الاشباع وهي أربعة عشر وستة عشر ويحويها (ولا بد في هذه الأصول أن يكون المستأخر الزوجين) بشهادة الاستقراء مثال عولها إلى ثلاثة عشر زوج ومبنت وأم والي خمسة عشر زوج ومبنتان وأبوان والي خمسة عشر أم والأبوان ثلاث زوجات وجد ناتوا ربع أخوات لام ومغان أخوات لغيرها وتقدمت ومومي أم الفروض بالجمع (وإن اجتمع مع الثمن سدس) فإن أربعة عشر من كزوج وموم وأم وابن لأن يخرج الثمن من ثمانية والسدس من ستة وهما متوافقان بالنصف فإذا ضربت نصف

(باب الموصى به) وهو المكل لا ركان الوصية بالمال الاربعة

أحدهما في الآخر حصل ما ذكره زوجة ثلاثة ولأم أربعة ولابن خمسة عشر (أو) اجتماع
 مع الثمن (ثلاثان) كزوجته وبنتين وم فأن أربعة وعشرين لأم حرج الثلثين ثلاثة ثمان
 العاشرة فتعبر أحدهما في الآخر حصل ما ذكره زوجة ثلاثة وبنتين ستة عشر ولأم باقية
 خمسة (أو) اجتماع مع الثمن (سدس وثلاثان) كزوجته وأربع بنين وم فأن أربعة
 وعشرين لزوجته ثلاثة ولأم أربعة وبنتين ستة عشر ولأم واحد وأما كانت من أربعة
 وعشرين لأم حرج الثلثين داخل في حرج السدس وبين حرج السدس والثلثين واثني
 كاتمة فتعبر نصف أحدهما في كامل الآخر يحصل المذكور وتعي لأم واحد كاتمة
 (وتقول) الأربعة والشرور (التي بينة وعشرين فقط) كزوجته وأربع بنين (وأنسى
 الجيلة) أقله قولها (و) تسمى (المتبر) أن تقدم أن عليا سئل عنها فعمل المنبر فقال (أنسى
 عن المرأة وما مضى في خطبة) (ولا يكون الميت بها) أي في الجيلة من أربعة وعشرين
 (الأزواج) بدليل الاستقراء لأن الثمن لا يكون إلا زوجة كاتمة ثم فرع وارث وعلم
 أن تقدم أن أصل اثني عشر وأربعة وعشرين لا يكون عادلا أبدا بل لما ناقض أو عاقل
 كاتمة أمثله

(فصل فی الرد) وقد اختلف فیہ والقول بہ روی عن عمر وعلى وابن عباس وكذا عن ابن

[illegible][illegible]

فإنه لم يختلف شيئاً أوكد أو الفصل الأصحى صارت حرقان وطمش وهي في الرق يشبه وحلت غصلي والحي قيمة الولد المسمى به (و) تصح الوصية بغير مال ككتاب صبايح النفع وهو كالصبيد وما شيع وزرع جو (و) يري (لما صبح اقتناؤه) كما ذكرنا في نفسه نفعاً ما حوثر له اليد عليه (غير) كلبو جو (أو سدسهم) لأنه لا يباح صبيد ولا اقتناؤه (مان لا يمكن له) أي الموصي (طلب صبايح (المفزع) الوصية سواء قال من كل ذي أو ماله لا يصح شيء أو لا قيمة له بخلاف متمول ليست في ملكه فبشترى به من الفكرة وتقمص الكلاب المباحة من الوزنة ودينه من الموصي له شيء منها ٥٦٥ أو من الموصي طهرها بالاعتماد تشاحوا

فقرعة وان رمى بكلبها
 كلاب في الرامة له اخسها
 بقرعة وخزبه ان عيوس في
 تذكرته وعنه بل ماشاء الورثة
 وصوته في الانصاف (و) كازيت
 متخس لغير مهدي لان فيه
 نفعامها وهو الاستصاح به
 يخلاف المسعد فانه يضر فيه
 (وله) أي السوي له بل يباح من
 الكلاب و بازيت المتخس
 ثلثها ولو كثر المال أي مال
 للومي لان لمحق البدله فلا
 تزال يورثه عنها الكلبة كسائر
 حقوقه ولا له ليس بحال ولا
 يقابل بشئ من ماله فيعتبر
 نفسه كالويلد لكن له مال سواء
 (ان لم يقر الورثة) الوصية في
 جهه فان جازوه نفذ كالملك
 و(لا) تمنع الوصية (بما لا ينعف
 فيه تكرر وصية ونحوها)
 تكثر وللمرء يم الانتفاع بذلك
 فالوصية وصية بمصلحة
 (ومنع) الوصية بهم كزوج
 ويهبط (الوصية له) ما يقع
 عليه الاسم أي اسم المتوب
 لانه اليقين سواء كان متسوا
 من حر أو كان أوقطن أو
 سوف أو غير ونحوه مصروفا
 أو لأصغر أو أكبر لأن غايته أنه

محور والوصية نصها بالهدوء بعد الأولى (فإن احتلم) اسم موصى به (بالمفرغ والحقيقة) القوم غلبت الحقيقة على الصرف لأنها الأصل وهذا يجعل عليها كلام الله تعالى وكلام رسوله صلى الله عليه وسلم (شأنه) بغير (يفتح) الباء كسرهما (وژور) اسم (لذكر أو أنثى) ويشمل لفظ الشأن الضان والمعرز والمعرز والكبر لهما حديث في أربعين شاه شاة يقولون حليت العبر يردون الناقة والبركة قالفتوا كذا القوم (مطلقا) أي سواء قل وصفت بثلث أو لا تفن غني أو بل أو بقري وشعوب لأناس الجنس بذكر وژور وشعوب لفظ في التذكير من الجمع وفي التأنيث بمعنى الجماعة (وحصان) بكسر الحاء المهملة ذكر (وجمل) بفتح الجيم وسكونها ذكر (وجمارو) بضم الجيم وسكونها ذكر فقط لقوله تعالى وأنكحوا إلا الأحياء منكم والصالحين من عباده وإما أنكر

[illegible]

وأما آخرهن لأمثلة زوجة الفرج واحد من أربعة فخرج الاربعة (والباقى ثلاثة تنقسم على
مسئلة اربعة) وهي ثلاثة فصحت المسئلة من مسئلة الزوجية) فزوج خمسة ولام وسهم واحد
واحد من الاخوان بنسبهم وكذا زوج وام فخرج الاربعة ولام ولام والاربعة ولام والاربعة
لحامات لأمه سهمان ولهم سهم (وان لم ينقسم) الباقى بعد فرض الزوجية (على مسئلة اربعة ولام
فالحقها فاضرب بمسئلة اربعة في مسئلة الزوجية) فاحاصل فصحت عنه المسئلة (ثم) تنقسمه
فمن ههنا من مسئلة الزوجية اخذ مضر وباقى مسئلة اربعة لانها التي ضربت فيها (ومن
ههنا من مسئلة الزوجية اخذ مضر وباقى الفاضل عن فرض احد الزوجين من مسئلة
الزوجية) لأمه المقتضى لهم ينقص ذلك خمسة اصول احدها ما ذكره قوله (فزوج وجمدة
واحد من أم مسئلة الزوج من اثنين) فخرج النصف (ومسئلة اربعة من اثنين) فلفزوج
واحد بنصيب واحد اثنين لا ينقسم وسابغ فاضرب احدها في الاخرى (يكن) الحاصل
(اربعة) فزوج واحد اثنين واثنين وكل من الجدة والاخ لأم واحد في واحد واحد (وان
كان مسئلة الزوج وجمدة) فتكون الزوجة زوجة وجمدة وأخا لأم مسئلة الزوجية من اربعة
لها واحد بنصيب ثلاثة لا ينقسم على مسئلة الزوجية اثنتان وثلاثا (فاضرب بمسئلة اربعة) اثنين
(في) مسئلة الزوجية (اربعة تكن غمانية) زوجة واحد في اثنين واثنين وكل واحد من الجدة
والاخر لأم واحد في ثلاثة ثلاثة (وان كان كان الجدة أخت من الاخوان) فالزوجة زوجة
وأخت الاخوان وأخ لأم مسئلة اربعة من اربعة لا تخت ثلاثة والاخر لأم واحد بفضل لهم عن
فرض الزوجية ثلاثة ثنائين الاربعة فاضربت اربعة في اربعة (انتقلت) المسئلة (الحسنة
عشر) فزوج اربعة وبعده لا تخت تسعة والاخر ثلاثة (وان كان مع الزوجة بنت ابنة)
فمسئلة الزوجية من غمانية مسئلة اربعة من اربعة الفاضل عن الزوجة تسعة لا تنقسم على
الاربعة وثلاثا فاضربت اربعة في غمانية (انتقلت) المسئلة (الى اثنين وثلاثين) للزوجة
اربعة وثلثا احد عشر وثلث ابنة تسعة (وان كان معهن) أى الزوجة والذات وبنت
الابن (حسب ما رسم اربعة من) لان مسئلة اربعة من خمسة ولام ولام بعد فرض الزوجية خمسة
فاضرب بمسئلة في الثمانية يحصل مائة كزوج خمسة وثلث احد عشر وثلث ابنة
سبعة وجمدة تسعة (وان كان مع احد الزوجين واحد من قديم برهانية) من الزوجة (أخذ
الفاضل عن الزوج) او الزوجة (كاه حسيبة ولا تشتغل المسئلة) لعدم المقتضى لذلك
(كزوجة بنت للزوجة اثنين) واحد من غمانية (والباقى للثمن فزادوا وان وافق
الباقى) بعد فرض الزوجية (مسئلة اربعة) كصنف واربعة وثلث (فارجع مسئلة اربعة
الى وقتها) واعتبرا لادقنا تعدد (ثم اضرب في مسئلة الزوجية ثم من ههنا من مسئلة

(وانتقال) موسى (اعطوه بعد امن حالي او) اعطوه مائه من احد كسبي ولا عده له) في الاولى (او) وجد الزوجية (ليما) أي في الكسبي (نق) في الثاني (اشترى لذلك) الموصي و أعطى المائه من التركة لأنه لم يقيده ذلك بكونه في ملكه وبعدم وصوله له من ماله وقد أمكن بشرائه من الثلث أو اعطاه المائه من ثمنه فتعد الوصية (و) ان وصي له (بقوس وله) أي الموصي (أقواس) قوس (لري) بنشاب أو بئيل وقوس بحري (و) قوس لري (بنديق) وتعي قوس حلاق (و) قوس (نذف) أي الموصي له من ذلك (قوس) للشباب وهي القوس الانفاسية (البا) الظاهر (الاصغر) فرق بنة (غريها) كان يكره بداءا لإعادة بالري أو كانت عاده وحى الطبر (بنديق) لأن ظاهرا لموصي (لعمد) فعمد عاشرت عاثة بالمتابعة وان لم يكن له الاقوس واحد من

هذه القصيدة التي رسمت فيها أن كان له أنوار شهاب أعطاها الورقة ما أضافها كالوصية بعد حين (ولا يدخل في الوصية يقوس وزمرا) لا زال اسم يقع عليها (دوه) (من وصي (يكلب أو طبل وتم) بفتح اللامنة (مباح) من الكلاب وهو مباح اقتناه ومن الطبول كطبل حرب قال الماروني طبل صيدوه حقيق ليزول ويحتمل (انصرف) اللفظ (اليه) لأن وجود الخمر كمنه شربا (ولا) يكن عند مباح معها (الجمع) الوصية لأنها الخمر معصية وتلزم المنفعة الباطنية فإن كان عند طبل يصلح للحرب والاهو معاصيت الوصية بتمام المنفعة الباطنية ولا تصح الوصية عن زمار ٥٦٧ وطينور وغود لانه معها الفعل العساة (ولا

[illegible]

أى طريقى تحصيل أقل هدى يخرج منه نصيب كل وارث مخصصا لا كسر وتوقف على أمرين أحدهما معرفة أصل السئلة وتقدم والثانى معرفة خواص السهم وبأى سانه ثم الإنكار لمان يكون على قربنى واحد أو اثنين أو ثلاثة أو أربع بعد تغير المالكين ولا يجوز هافى العراض

بما هو في ذلك (فصل واحد) الوصية (عنه مفردة) من الزكاة لعمدة المأونة على الألقان (و) الوصية (بمنافع) أبا الوصية
 معينة) كسنة (و) يعتبر خروج جميعها (أي العين الموصية) نفعها (من الثلث) لأن المنفعة مجعولة لا يمكن تقويمها على أنفرادها
 فهو باعتبار العين منفعتهما قبل أن يوصى بالمنفعة على التأييد باعتبار قيمة الزكاة عنهما من الثلث لأن عبداً لأخيه لا لقيمة
 وإن كانتاً، فمخعة منه معلومة اعتبرت المنفعة فقط من الثلث ونشئ على ذلك الاقتناع في مرضع (والورثة) أي ورثة موص (ولو
 أن الوصية) بمنافع الوصية (أجاعتها) للملك لها ومنافعه الموصي له، وإن أعتقها موصي له، فإنه لا يفتقر لثبوتها لأن مقتضى الرقبة هو
 لا يملكها وإن وجبها منافعها لثبوتها لا لتفاد ٥٦٨ بها لأن ما هو بالرقبة أسبق (لا) يخرى عتيق ورثة لها (عن كرامة)

أفقا (إذا) علمت ذلك فتق (أنكسر سهم فريق واحد (من الورثة) والفريق والفريق والحزب والحزب
 جماعة أشترى كواقي فرض أو ما بقى الفروض (من الورثة عليهم) متعلق بأنكسر (فأضرب
 هدهم إن باين) عددهم (سواهم) في المسئلة يعطوا (أو) أضرب (وقته) أي الفريق (لها)
 أي السهام (أن وافقها) بجزء ونصف وعشر ونصف ثم وأعتبر الأذى بما نقلت على الاستثمار
 (أن وافقها في المسئلة) يعطوا إن كانت عاتلة (فباين) الضرب (صحت منه الفرصة) فمن له
 شيء من أصل المسئلة يأخذ مضره وبالفريق ضربت فيه المسئلة (من عدد الفريقين أو وقته
 (وهو الذي يسمى جزء السهم) أي حظ السهم من أصل المسئلة من المصحح ذلك لأنك إذا قسمت
 المصحح على أصل المسئلة خرج لكل سهم ذلك الضرب فيها وكذلك عدد من ضربت
 أحدهما في الآخر إذا قسمت الحاصل على أحدهما خرج الثاني والجزء والخطأ والنصيب يعني
 (فباين) (من ضرب سواهم في جزء السهم) فهو له بصير لكل واحد من الفريقين (من السهام)
 في المصحح (عدهم ما كان لجماعتهم) من الأسهم في أصل المسئلة عند التباين (و) بصير لكل
 واحد من الفريقين من السهام عدد (وقتي ما كان لجماعتهم) عند التوافق (فانقسم عليهم)
 يخرج من الكل واحد منهم (مثال ذلك زوج وأم وثلاثة أخوة أصلهم من سنة للزوج النصف
 ثلاثة وللأم السدس سهم وبقي للأخوة سهمان لا تنقسم عليهم ولا توافقهم) وكل عدد من
 متواليين متباينان (فأضرب عددهم وهو ثلاثة في أصل المسئلة) سنة (تكن ثمانية عشر
 سهام) ومناقصه وكل من له شيء من سنة أخذه مضره وبالفريق ثلاثة (لزوج ثلاثة في
 ثلاثة نسعة وللأم سهم في ثلاثة وثلاثة وللأخوة سهمان في ثلاثة نسعة لكل واحد منهم سهمان
 مثل ما كان لجماعتهم من أصل المسئلة ولو كان الأخوة سنة وافقتهم سواهم) وهي إثنان
 (النصف فردهم في نصفهم ثلاثة وتعمل فيها كمثل في الأولى) بأن تضرب الثلاثة في السنة
 تبلغ ثمانية عشر تنقسم كاتقدم للزوج نسعة وللأم ثلاثة وللأخوة سنة (وبصير لكل واحد
 من الأخوة سهم) وهو وقتي ما كان لجماعتهم من أصل المسئلة (وإن أنكسر على فريقين
 أو أكثر) كثلث فريق أو أربع فرق فانظر أول اثنين كل فريق وسهامه فاما أن توافقه
 سهامه أو تباين سهامه فرد الموافق إلى وقته ووافق الباين بهما (و) انظر ثاني اثنين المتباينين
 فإن كانت متماثلة بعد اعتبار موافقتها السهام) أن كان بينهما موافقة (كثلاثة وثلاثة
 استزات باحدها) أي التماثلات (وضرت في أصل المسئلة) بلا حول أو بوعول إن حالت
 (تزوج وثلاث جدات وثلاثة أخوة لابن أو لاب) أولام أصلهم من سنة للزوج ثلاثة
 وللجدات السدس واحد لا ينقسم عليهن وبباين وللأخوة ما بقي إثنان لا ينقسم وبباين
 وثلاثة وثلاثة متماثلان ما كتف باحدهما وضرب في سنة (نصف من ثمانية عشر) للزوج

كالسنة (و) الورثة (سواها) من
 موصي له منفعتهما وغيره لأنها مملوكة
 تصح بينهما فصح بها كغيرها
 وتصل للثواب والولد
 باعتبارها بغير موصي له
 بالنفع في كل نفعها المستحق
 (و) الورثة (كتابها) لا يتابع
 (ويشئ) انتفاع ومشيها (ولو
 اعتقت أو بيعت أو كسبت
 لا لا مملوكة (و) الورثة
 (ولا تزويجها) لأنهم المالكون
 لزوجتها (بأن مالها النفع) فإن لم
 يذن لم يصح لها عليه من الضرر
 قسمه يجب تزويجها عليها كما
 لو طلت من سبيها وأولى
 (والمرء) أي مالها النفع
 حبسها لأنه بدل بعضها
 وهو من منافعها (وولدها) أي
 الموصي بنفعها (من شبهه)
 لا اعتقاد الأولي بغيره (والورثة
 قيمته عند وضعه على ما كان له
 فوترقه عليها بعد عتاده بغيره
 واعتبرت حال الوضع لأنه أول
 أو كان إمكان توريته (و) الورثة
 (تصحبها) تلت (بصادقة
 الاتفاق الرقبة) وهم المالكوا
 (وتبطل الوصية) لغوات
 المنفعة ضمنا كطلان جازة
 بقتل مؤجرة (وإن صحت)

موصي بنفعها (سواها) أولى الخبايا (أوفداها مساوية) المنفعة
 بالأقل من أرض الخبايا أوفدها كذلك كما الولد (وعليه) أي الوارث (أنه لا يقيم المنفعة للموصي) أي الموصي
 له بمنفعة أهله في الانتصار وفي النصف وعم كلام المصنف أي الموقوف وغيره من الأصحاب أن قتل الوارث يقتل غيره (رأى موصي)
 أي الموصي له بمنفعة أهله (استخدامها حضرا أو قرا) لأنه مالك نفعها أشبه مستأجرها للخدمة (و) (له) (أجارتها) لأنه مالك نفعها مالكاً تاماً
 لماله أخذ الغرض عنه كالأعيان وكالاستأجر (و) (له) (أجارتها) لما تقدم (وكذا ورثته بعده) لهم استخداماً حضراً وسفراً وأجارتها
 وأجارتها لقيامهم مقام مورثهم (وليس له) أي الموصي له بمنفعة الأمه وطؤها (والوارث) موص (وطؤها) لأن مالك المنفعة لا يملك رقبتهما

ثلاثة

موصي بنفعها (سواها) أولى الخبايا (أوفداها مساوية) المنفعة

ولا هو بزواجها ومالك الرقة لا علمك أي الأمة ملكك أماناً ليل أنه لا عاك الاستقلال تنزج بها ولا هو بزواجها ولا يباح الوطء
بغير حاشية وله تعالى الأهل أزواجهم أو ما ملكت أعانتهم (ولاحظه) أي بوطئها (على واحد منهما) لشم فتزوجوا ملك لكل منهما
قيام (وما لعله) من واحد منهما فهو (ح) لأنه من وطء شبهة (وقصر أن كان الواطئ مالك الرقة أم ولد) بما تالده منه لأنها هلكت منه
بحرق ملكه وعليه المهر ملك انفردون قيمة الولود وار ولدت من مالك النفع لم تصرام ولده لأنه لا علمك وعليه قيمة الولود ومنه
لمالك الرقة (ولده من زوج) لم يشترط حر بنته (أو من) (زنا) أي لمالك الرقة لأنه ليس من النفع الموصى به ولا هو من الرقة
الموصى بنفعها فكان مالك الرقة (ونفعها) أي الموصى بنفعها (على ٥٦٩ مالك نفعها) لأنه علمك على التأنيد أشبه
الزوج ولأن إيجاب النفع على

ثلاثة في ثلاثة بنسبة ولجندات واحد في ثلاثة ثلاثة لكل واحد منهم ولا نسوة اثنتان في ثلاثة
بنسبة لكل واحد منهما (وإن كانت) أهداد الفرق (متساوية وتسمى متداخلة) لكن
الأصغر داخل في الأكبر ولا عكس فالتسمية اصطلاحية (وهو) أي تناسب الصدين
(أن تنسب الأقل إلى الأكبر يجوز واحد من أجزاء كقصه أو ثلثه أو ربعه) كائناً وأربعة
أو ستة أو ثمانية أو خرج بقوله واحد الأربعة والاستعانة بنسبتها إليها بالثلاثين وذلك كسر
مكرر و اصطلاح الحساب أن جزأ التي كسر الذي فاسط عليه ألفاً مكرر أهم فواحد
ثا كيد لنفع توهم أنه مساو للكسر (أو) أن تنسب الأقل إلى الأكثر (يجوز من أحد عشر)
كأحد عشر واثنين وعشرين (ونحوه) كسبعة عشر وأربعة وثلاثين (أكثر أمتها كرها)
أي المتناسبات (وضر منه في المسئلة وهوها) إن حالت فحاشي فمعه تصع (ثم كل من له
شي من الأصل) أي أصل المسئلة (أخذه مضرو بالمتضرب فيه المسئلة) وهو أكبر
المتناهي من هاتين زوج ولا نسوة ولا نسوة أعام أصلها ستة وخمس مائة ستة هدا الأعيام
للدخول هدا الأخوة وقص من ستة وثلاثين للزوج ثلاثة في حنة ثمانية عشر وللأخوة
لام اثنتان في ستة باني عشر لكل واحد أربعة وللأعمام واحد في ستة لكل واحد منهم (وإن كانت)
أعداد الفرق (متباينة خمسة وستة وسبعة مضربت بعضها في بعض) حتى تنتهي (فيها بلغ)
فهو خراسهم (أضربه في المسئلة وهوها) فبلغ فمعه تصع (ثم كل من له شيء من الأصل أخذه
مضرو بالمتضرب فيه المسئلة) كسنت وخمس بنات ابن وثلاث جدات وسبعة أعام
المسئلة من ستة للبنات ثلاثة ولبنات الابن السادس تكله الثلثين واحد لا يتقدم عليهن
وبابن ولجندات السادس واحد لا يتقسم وبابن والأعمام الباقي كذلك فاضرب ثلاثة
في خمسة والمباصل خمسة عشر في سبعة مجامئة وخمسة وهي جزأ السهم فاضربها في خمسة فتباغ
سماثة وثلاثين ومباصل فاضرب البنات ثلاثة في مائة وخمسة بثلث مائة وخمسة عشر ولكل
فرق من باقي الورثة واحد في مائة وخمسة لكل واحد من بنات الابن أحد عشر ومن
ولكل واحد من الجدات خمسة وثلاثون ولكل واحد من الأعمام خمسة عشر وقس على
ذلك (وإن كانت) أهداد الفرق (مختلفة كاربعة وستة وعشرة) فانها متوافقة الأقسام
(أو كائني عشر وثمانية عشر وعشرين) فلك طريقة أن أحد هدا طريق الكوفيين وهي التي
أشار إليها بقوله (وقفت) أي حصلت الفرق (بين أي هدين شئت منها من غير أن تقف
شيئاً منها) (ثم) إذ عرفت الفرق بين اثنين منها (عثر بتوفيق أحد هدا في جميع الأخر فبلغ
حافظه ثم انظر فيه) أي انصو (وبين الثالث فإن كان) الثالث (داخلاً في) أو مجزئاً

٧٢ - (مكشاف القناع) - ثاني (وكان) موصى به (كما لو اشتراه) لأن الوصية تملك أن ثبت الثم لم يعتبر من الثالث أقل الأمر من قيمته مكتاباً أو ما عليه
من الكتابة فإذا أدى عتق وولاه للموصى له به كسنته به وان عجزه فادفعه وان عجز في حياة موص لم تبطل الوصية وإن أدى إلى
موص عتق وبطلت الوصية (الوصية) بحال الكتابة (ونحوه) بحال الاستعارة كالم ملكه في الحال ولو موصى له استفاو من دخله
والأبراهيمية ومعتزاً أحدها ولا وليه له لا لنعم عليه فإن عجز فلوارث فغيره يكون غناه وإن أراد موصى له انتظار مو وارث

[illegible]

(وبه) أي ما عليه بحيث يكون
 نصف الموضوع أولاً (وإن قال
 ضرواحه) ما شاء فاعلى يجب
 ونسبه عنه أن شاء وخرج من
 الثلث تنقيذ الوصية (وإن قال
 ضرواحه) ما شاء من مالها
 وجب وصم (فما شاءه) وضع
 (الأكاه) لأن من التبعين وإن
 قال ضرواحه أكثر فهو به
 متفاوتة أنصرف لا أكثر مما لا
 (وتصح الوصية) بقرينة أي
 المكاتب (تخصر) الوصية
 (لأنها عليه) لأن كلام
 الرقة والدين عولك لموص (فإن
 أدى) ما عليه لموص له أي
 المال (هتق) وبطلت الوصية
 بقرنته يكون الولاة لأنه أقمه
 مقام نفسه كمن في شره وكذا
 (وأبواه منه) وإن هتق بطلت
 الوصية (فما عليه) وما دقنا
 لموص له بقرنته وما أخذ موصي
 له ما عليه من مال الحكاية قبل
 هتق فهو له وإن اختلفا في نسخ
 كتابة فقول الموصي له بقرنته ومع
 فساد الحكاية تصح الوصية بقرنة
 المكاتب وما يقضيه لأبوا
 عليه لأنه لا شيء عليه (وإن وصي
 بكفارة أمان فاقلة ثلاثة) نصا
 لأنها أقل الجرم وقد يكون

الموجب مختلفا (فصل وتبطل وصية معين بنته) قبل موت موسى أو بعده قبل ولعائلا أن
 حق موسى لم يتعلق، فعلم ان ما ذهبت زال حقه بخلاف آتلاف وارث أو غيره ولا به إذا قبله موسى فان علي متافعه ضاعه (و
 أنفق المال كله غيره) أي غيره من موسى به (معلوم موت موسى) الموصي به كله (الموصي له) ادم تعلق حق الورثة له لتعيين لموصي له
 الملكة أخذت بغير رضاهم والمراد حدث خرج من الثالث عند الموت وكان غيره عينا حاضرة يتحكم وارث من قبضتها كما تقدم وظواهره
 لو تعلق بالماتع موت موسى أن الموصي به تعلق الموصي به فقط ان لم يحضر الورثة (وان لم يأخذ به) أي يأخذ الموصي به

(حق كل أوفى) بأن حازوا مائة فادبها فاحت (الزور) أي اعترضت فيه (مجنون) من أوقات لزوم الوصي (١٠٠) فمروا حتى
(أخذ) أي أخذوه فان كان موصي به وقت موت ثلث التركة أو دونها أخضع موصي له كما لو أذات قيمته بعد ذلك حتى عاقل المال
كله أو أكثر منه أو فاق المال كما لو موأنا زاحل الثلث حتى مات فلموصي له بعد قدر ثلث المال وكذا أعطى المريض (وان لم يكن
لوصي) يعني مال (سواء الدين) بضمه أو موصر (أو) الأمال (غائب) من يلد له (فالموصي له ثلث موصي به) بضم الباء وواو
الاستقرار حقه فيه إذا لم يأت في وقته كالإلحاق لسواء ولا يصرفون ٥٧١ في ثلثي الدين الموقوفين لتعطي حق الموصي

الثلاث ونعم اليه الثلاث لوروصي به لا يخرج من أصله او بقصد الثالث من غير (والموصى له به) أي العبد (ثلاثة ارباعه) لمزاجه الموصى له الثلاث في العبد بالربع لا تقدم (وان ردوا) أي الورثة الوصية بالثلاث من الثلث في الوصيتين فالثالث بينهما نصفين لتساوي وصيتهما في المال الا ان الموصى له بالعبد يأخذ نصيبه كله منه والموصى له بالثلاث يأخذ من جميع المال (والموصى له بالثلث من المائتين) ثلاثة وثلاثون وثلاث (وسدس العبد والموصى له به) أي العبد (نصفه) لما تقدم (و) ان وصى (بالصنف مكان الثلث) مع الوصية لآخر بالعبد (واحد او) ٥٧٢ أي الورثة الوصيتين (فله) أي صاحب النصف (مائة) لانها نصف

المائتين ولا يزاحم له فيها (و) له (ثلاث العبد) لانه موصى له بنصفه لانه في حقه له المال وموصى لآخر بأكمله وذلك نعمان ونصف فرجع النصف الى الثلث (والموصى له به) أي العبد (ثلاثة) لرجوع كل نصف الى ثلث (وان ردوا) أي الورثة الوصية لهما بالثلاث في الثلث قسم الثلث بينهما على خمسة بسط النصف والثلث فلصاحب النصف خمس المائتين وخمس العبد ثمنون من ثلثمائة وذلك خساوصته (ولصاحبه) أي العبد (خمسة) اربعون من ثلثمائة وذلك خساوصته (والطريقين) أي المائتين (ان تنسب الثلث وهو مائة الى وصيتهما) مما (وجها) أي الوصيتين (في) المسئلة (الاولى) مائتان لانهما اباعد وصيتهما مائة وبسائط المال وهو مائة (و) الوصيتان (في) المسئلة (الثانية) مائتان وخسون لانهما اباعد وصيتهما مائة وبسائط المال وهو مائة وخمسون (و) بسط كل واحد من الموصى لهما (من) وصيته مثل تلك النسبة) فنسبة الثلث الى الوصيتين في الاولى

فصل في مسائل العديدين ان يكون أحدهما مثل الآخر بأربعة وأربعة وخمسة وخمسة وذلك طاهر (والطريقة المعروفة الموافقة والمناسبة والمباينة ان تأتي أقل العديدين من أكثرهما مرة بعد أخرى بارفئي) الأكثر (هـ) أي بالآقل كما هو متعارف أو وسسته عشر (فالعددان متباينان) ويقال متباينان وتقدم (وان لم يكن) الأكثر بالآقل (لكن بقيت منه بقية مائة مائة من العدد الأقل فان بقيت منه بقية مائة فقامت البقية الاولى بالآقل) تقول (كذلك) تلقى كل بقية من التي قبلها حتى تصل الى عدد يعني الملقى غير الواحد فبقية مائة بقية مائة غير الواحد فالواقعة بين العديدين بجزء تلك البقية ان كانت البقية (انين) الموافقة (بالاصناف وان كانت) البقية (ثلاثة) الموافقة بينهما (بالاكثر أو هي) الأكثر (بأحد عشر أو غيره من الأعداد الخمسة الاولى) أي غير المركبة من ضرب عدد في آخر كالثلاثة عشر والسبعة عشر والثلاثة والعشرين (و) الموافقة بينهما (بجزء ذلك) العدد الاصل مثال الاول تسعة واثنا عشر تسقط التسعة من الاثني عشر مرة يبقى ثلاثة تسقطها من التسعة ثلاث مرات تبقى مائة مائة وثلاث ومثلها الثاني تسعة وخمسة ووسه وسبعون الباقي مائة بعد طرح الاول تسعة عشر يبقى الاول في ثلاث مرات فهما متوافقان بحزب تسعة عشر (و) ان كل عددين متوالدين متباينان ومن أراد تحقيق علم الحساب والعرائض فعليه ان يكتبهما المخصوصة فان التقطعا عما يذكر ون من ذلك نيزا قليلة ولما انتهى الكلام على التصحيح بالنسبة الى عيب واحد شرع في بيان العمل فيما ادما ان كان أكثر فقال

عسر فردتها لغير بهما ثلاثة ثم بين الثلاثة والقصة كما كتبت بالتسعة لانها الاكبر وضربها في العشر من حاصل ذلك فلا يتعين واحدهما الا بزيادة لحصول الغرض على كل تقدير فتخصصه في الانصاف والتتبع الوقف بالاثني عشر لا يتأتى أيضا على طريقة البصر بين بل المتقول عندهم ايقاف الاكبر لكن يوقف فيه بان المطلوب حاصل على كل حال الا ان يظهر له اثر بانحصار العمل أو سهولته ولذلك لم يتابعه في الممتن وأما تعيين وقف معين منها اذا كان واقف الآخر وهما متباينان كسنة وأربعة وتسعة فتقف السنة فقط ويسمى الموقف المقيد فتظريته وبين الارزعة قتردها الى اثنين ثم ينمو بين التسعة قتردها الى ثلاثة ثم تعرب الاثنين في الثلثة لاثنا عشر والحاصل في السنة ستة وثلاثون وان شئت اكتفت بتعرب المتباينين كما هو أحد الوجهين في ذلك (وطريقة الكوفيين أسهل منها) فلذلك اقتصر المصنف عليها

باب

نصف كان تقدم في الثانية خصال اب الوصيتين فيما ينصف وثلث ذلك مائتان وخسون

والمائة خمسا ذلك (والموصى لخصص ثلث مائة والآخر بمائة وثلث ثلث مائة على المائة في يرد) الثلث (عنها) أي المائة (هـ) طالع وصية صاحب التمام لانها لم تصادف محلا كالوصى له بداره ولاداره (والثلث أي ثلث مال الموصى (مع الرد) من الورثة ليزائد على الثلث بين الآخرين) أي الموصى له بالثلث والموصى له بالمائة (على قدر وصيتهما) فان كان الثلث مائة فم بينهما نصفين كانه اوصى لكل منهما بمائة وان كانا خمسين فكانه اوصى بمائة وخمسين يقسم الثلث بينهما اثلاثا وان كان اربعين فم بينهما أسباعا الموصى له بالمائة خمسة أسباعه والموصى له بالثلث سبعة (وار زاد) الثلث (عنها) أي المائة (فأجاز الورثة) الوصية (نفسه)

على ما قال (موصى فان كان مائتين مثلاً أخذها موصى لها الثلث وأخذ كل من الآخر من مائة (أو عدا) أي الورثة الوصية تراد على الثلث (فكل من الوصايا (تصف وصية) - ولو جازوا الثلث مائتين وأولاً الوصية لما تنوع المثلث مثل الثلث وقد أوصى مع ذلك الثلث فكان موصى بالثلاثين فيردن إلى الثلث أو الورثة إذا زاد عليه بعد حل النقص على كل منهم المصنف بقدر وصيته (ولو وصى لتخص بعد ولاخر بتمام الثلث عليه (أي عاقب من ثلثه بعد العبد (فإن العبد قبل) موت (الموصى) بطلت الوصية فيه (و (قومت التركة) عند الموت (بدونه) أي العبد (ثم القيت قيمته) ٥٧٣ أي العبد (من ثلثها) أي أيا تركة لأن الموصى

فما جعل له ثمة الثالث بعد العبد
فقد جعل له الثالث الاقيمة
العبد (فما بقى) من الثالث بعد
الفاقيمة منه (فهو لوصية)
صاحب (التمام) كما لو استثنى
من الثالث قد راعه لو ما والفا أعلم

باب الوصية بالانصاف

والاجزاء

وترجمه في المحرر باب
 حساب الوصايا وفي الفرع
 باب جعل الوصايا والغرض
 فيه معرفة طريقتي استخراج
 انشاء الموصي لهم وتعيين قند
 نصيب كل واحد منهم وتعيينه
 من الشتركة والانقسام جمع
 نصيب وهو ما خلفه تاسد جمع
 صديقي والاراء جمع جزء من
 الجسم وقسم او شوايه من
 مسائل هذا الباب ثلاثة
 انقسام في الوصية بالانقسام
 وقسم في الوصية بالاراء وقسم
 في الجمع بينهما وقد ذكرنا
 مرتبة كذلك ونسبه على الاول
 بقوله (من وصي له يكتل نصيب
 وارثه من نصيبه) والتمسكه بقوله
 او بن فلان او الاشارة كتمتة هو
 او بن كترسبه منه بقوله ان
 من بني او بن من بني المحرم
 (له) اي الموصي له (مشبه)

ثم لا شيء له (فن وصى بثل نصيب
نصيب الموصي له وجعله مثله
وصى له (ربع) فنصيب المثلثة من
الأورثة من سبعة لكل ابن سهمان
ن (و) ان وصى (بنصيبها) (نصيبها)

﴿باب المناسحات﴾

[illegible]

بأن كل نصف أصية كالأولى بلغه بل فيكون على جنوا ساله القرب (١٧) فلو تسمى (له) بنصيب الابن (مثل نصيبه) لأنه
 يمكن تقدير نصف المضاف وإقامة المضاف اليه مقامه (و) ان وصى (بمثل نصيب ولد حوله ابن وبنت له) أي الموصى له (مثل نصيب
 البنت) لأنه المشرق فان لم يكن له الابن وصى بمثل نصيبه فله نصف والمضاف عند القائل بالرد وان خلف بنتين وصى بمثل
 نصيب أحدهما فله ثلث ولهما ثلثان كذلك وان خلف جدًا أو أخًا لم وصى بمثل نصيبه فقياس قولنا السال بينهم ما نصفون (و) ان
 وصى (بنصف نصيب ابنة) للموصى (له) ٥٧٤ مثله أي الابن لقوله تعالى اذن لا ذنفا لك ضعف الحياة وضعف الاموات وقوله
 تعالى فاولئك لهم جزاء نصف

اناث (فاحمل) لكل واحد منهم مسئلة واحدة (مسائلهم كعدد انكسرت عليهم سهامهم
 وصح على ما ذكر في باب التصحيح) يحصل المطلوب (مثاله رجل خلف أربعة بنين فبات
 أحدهم عن اثنين و) مات (الثاني من ثلاثة) بنين (و) مات (الثالث عن أربعة) بنين
 (و) مات (الرابع عن ستة) بنين (فالمسئلة الأولى من أربعة) عدد البنين (ومسئلة الابن
 الأول من اثنين و) مسئلة الابن (الثاني من ثلاثة و) مسئلة الابن (الثالث من أربعة و) مسئلة
 الابن (الرابع من ستة) عدد البنين لكل منهم فالجواب من مسائل الورثة اثنان وثلاثة
 وأربع فمسئلة (فالاثنتان تدخل في الأربعة والثلاثة) تدخل (في الستة) فاقطع الاثنين
 والثلاثة يبقى أربعة وسبعة هما متوافقان (فانصرف في الأربعة في الستة تكون اثني عشر ثم)
 تضم بها (في المسئلة الأولى) وهي أربعة (تكون ثمانية وأربعين لورثة كل ابن اثنا عشر)
 حاصلة من ضرب واحد في اثني عشر (فكل واحد من ابني الابن الأول ستة ولكل واحد من
 ابني الابن (الثاني أربعة ولكل واحد من بنين) الابن (الثالث ثلاثة ولكل واحد من بنين)
 الابن (الرابع سهران) وهذا واضح لان كل نصف منهم يخص بركة مورثه (الحال الثالث
 ما عدا ذلك) المذكور في المالين قبل بان تكون ورثة الثاني لأورثه كالأول ويكون ما عدا الميت
 الأول من الموقوف بعضهم بعضا (وهو ثلاثة أقسام) لأنك اذا علمت مسئلة الأول وصحتها
 وعلمت مسئلة الثاني كذلك أخذت سهامه من الأولى وعرضتها على مسئلة لم تغض من حال
 من أموال الثلاثة (الأولان تقسم سهام الميت الثاني على مسئلة فتضع المسئلان مما سمحت
 منه الأولى كل حل خلف زوجة وبنتا وأخا) لغرام (مات الميت وخلفت زوجة وبنتا وأخا
 فان) مسئلة الأول من ثمانية للزوج واحد للبنت واحدة وللأخ الساق ثلاثة ومسئلة
 البنت من أربعة وزوجها واحد ولبناتها اثنان ولهما واحد (لها) من الأولى (أربعة
 ومساكنها من أربعة) كما عرفت فهي منقسمة عليها فتضع المسئلان من ثمانية للزوج
 واحد وللأخ الذي هو عمر في الثانية أربعة ولزوج الثانية واحد ولبناتها اثنان (الثاني ان
 لا تقسم سهام الثاني (عليها) أي على مسئلته (بل توافقها) رد مسئلته الى وقتها و (اضرب
 وفق مسئلته في) كل (الأولى) لما بايع فهو الجامعة للمسئلتين (ثم كل من ثني من المسئلة
 الأولى مضروب في وثني الثانية ومن ثني من الثانية مضروب في وثني سهام الميت الثاني)
 هذا طرقي العلم بحال كل واحد من المسئلتين (مثل ان تكون الزوجة أم الميت في مسئلتهما
 المذكورة (فان مسئلتها) تكون (من اثني عشر) لان فيها نصف الموتور وبالألزام ورجع سداللام
 (وافق سهامها) من الأولى وهي أربعة (بالربع فترجع) الاثنا عشر (الى ربهها ثلاثة
 فاضربها في الأولى وهي ثمانية (تكون أربعة وعشرين) فمراة التي تزوجت في الأولى أم

تعالى فاولئك لهم جزاء نصف
 عاها ولورثة تعالى وما آتيتهم من
 زكاة ريدون وجه الله فاولئك هم
 المضعفون قال الازهرى
 المضعف المثل فماتوه ولا
 يتأخروا المطلق المضعفين على
 المثلين لما روى ابن الأثير
 عن هشام بن عمار عن النعمان
 قال السريبة تكلم بالنصف
 حتى فتقر ان أعطيت درهما
 فقلت فمات أي مثله وأفراده
 لا ياسبه إلا النصف الثانية أحسن
 (و) ان أوصى (بنصفه) أي
 نصيب ابنة (أو الموصى له بذلك
 ثلاثة أمثاله و) من وصى (بثلاثة
 أمثاله) للموصى له بذلك أربعة
 أمثاله (ولم يحرم) كلما زاد ضعفا
 غرضه مثله لأن التضعيف ضم
 انتهى الى مثله مرة بعد أخرى
 قال أبو عبيدة فغير من المثل
 ضعف الشيء هو ومثله وضعفه هو
 ومثله وثلاثة أضعافه أربعة
 أمثاله ولولا ان ضفي النفي ثلاثة
 أمثاله لم يكن فرق بين الوصية
 بضعف الشيء وبضعفه والفرق
 بينهما ما رادوم مقيد عرفا وإرادة
 لثنتين في قوله تعالى مضاف
 لها العذاب ضعفين اعماقهما
 من لفظ مضاف لان

التضعيف ضم الشيء الى مثله فكل واحد من الثنتين المضمين ضعف كاقبل لكل واحد من
 الزوجين زوج وان زوجا والواحد المضمي الى مثله (و) ان وصى (بمثل نصيب أحد حورثه ولي به) كما لو قال مثل نصيب أحد
 ورثتي (له) أي الموصى له بذلك (مثل ما لأفاهم) أي الورثة نصيبا لأنه جعله كواحد منهم وليس جعله أكثرهم نصيبا أولى من
 جعله كأكثرهم نصيبا جعل كالثاني فابصر حصة ذلك ليعمل نصيب أهلهم وهو كعدد (لو كان الموصى له مضاف (مع ابن
 وأربع زوجات) فمسئلة الورثة (تضع من اثنين وثلاثين) من ضرب أربعة عند الزوجات في ثمانية فمسئلة السال اثنا عشر منهم الزوجات
 لعدد من (كل زوجة) من ذلك (سهم) ولابن ثمانية وعشرون (و) (سهم) (له) (سهم) (زاد) على الاثنين والثلاثين (فانضم) المسئلة

(من ثلاثة وثلاثين) فان كانت الوصية على نصيب أكثرهم فلهذا مضافا الى المسئلة فيه انه في هذه عليها ثمانية وعشرون فتمت
 من ستة من الاجزاء واما مع الازدقة الثالث والاعلى الورثة وتصح من خمسة واربعين خمسة ستة وهو الورثة انسان وثلاثون (و ان)
 هو (يثل نصيب وارث لو كان موجودا فله) أي الموصي له ذلك (مثل ماله لو كانت الوصية وهو) أي الوارث القدر (موجود)
 ما ينظر ما يكون للموصي له من وجود ذلك الوارث لو كان موجودا فله على ما علمه بان تصح مسئلة وجوده ومسئلة عدمه وتصل
 أقل عدد نقيم خارجا ثم نضمه على مسئلة وجوده فمخرج اضعه الى الحاصل فهو ٥٧٥ (اربعه بنين) ووصي
 الورثة (اربعه بنين) ووصي

يثل نصيب ابن وارث لو كان فمسئلة
 عدمه من أربعة ومسئلة وجوده
 من خمسة وحاصلها ثمانية
 فاضرب أربعة في خمسة تبلغ
 عشرين اقسمها على مسئلة
 وجوده يخرج أربعة اضفها
 الى العشرين اصب أربعة
 وعشرين (فالموصي له منها
 اربعة بنين) (سدس) ولكل
 ابن خمسة (ولو كانوا) أي البنين
 (ثلاثة) ووصي يثل نصيب
 رابع لو كان فمسئلة عدمه من
 ثلاثة ووجوده من أربعة
 وحاصل ضربهما اثنا عشر
 وانما خرج بقسمتها على أربعة
 ثلاثة فله على اثني عشر
 فكن خمسة عشر ومما تصح
 (فالموصي له منها) (خمس) وهو
 ثلاثة ولكل ابن أربعة
 كانوا بنين فالموصي له ربع
 وتصح من ثمانية (ولو كانوا) أي
 ابناء الموصي أربعة فوصي يثل
 نصيب اقدمهم الاكمل نصيب
 ابن الخامس لو كان فقد اوصى له
 بالنسب الا ان السبع بعد الوصية
 فاضرب بخمسة اضعدها في
 مخرج الآخر يحصل ثلاثون
 خضعت وصية خمسة وانا

في الثانية سهم من الأولى مضروب في وقتي الثانية وهو ثلاثة وثلاثون ثمون الثانية سهمان في
 وقتي سهام الميتة بنين يكونون خمسة والآخر من الأولى ثلاثة في وقتي الثانية ثلاثة نسعة
 وله يكونه في الثانية واحدة في واحد واحد فيصير له عشرون ورجع اليه من الثانية ثلاثة
 في واحد ثلاثة وثلاثين فمما تصح مجموع السهام اربعة وعشرون (الثلاثين) كل المسئلة
 لا تقسم سهام الميت الثاني على مسئلة ولا وقتها فاضرب المسئلة (الثانية في) كل المسئلة
 (الأولى) فالحاصل هو الجامعة (ثم كل من له شيء من الأولى مضروب في الثانية ومن له
 شيء من الثانية مضروب في سهام الميت الثاني) وذلك (كان تخلف البنت) التي ماتت اربعا
 منها ومن زوجة وأخ (بنين) وزوجا وأولاد (فان) الأولى من ثمانية كما تقدم وسهام البنت
 منها اربعة (مسئلة) فله على ثلاثة عشر البنت من ثمانية ورجع ثلاثة واثمان والاربع
 لا تقسم عليها ولا وقتها (اضربها في) المسئلة (الأولى تكن) الجامعة (مائة وأربعة) للزوجة
 التي هي أم في الثانية ورجع في الأولى سهم من الأولى في الثانية ثلاثة عشر وطلعت الثانية
 سهام في سهام الميتة من الأولى أربعة بثمانية مجتمع لها اربعة وعشرون ولا على الميت
 الأول ثلاثة من الأولى في الثانية نسعة وثلاثين ولا شيء له من الثانية لاسيما في الفروض
 المبالغة ورجع من الثانية ثلاثة في سهام الميتة الاربع مائة في عشرون وتصل من الثانية ثمانية
 في أربعة بنين وثلاثين ومجموع السهام مائة وأربعة (فان مات ثالث قبل القسمة) (جمع)
 سهامه مما سمحت من الأولين وطلعت منها في المسئلة الثاني مع الأولى (بان تنظر بين سهامه
 ومسئلته فان انقسمت عليها لم يتخرج اضرب والاعا ما نوافق اوتيان فان وافقت وردت
 الثالثة لوقتها وضربته في الجامعة وان باينت ضربت الثالثة في الجامعة ثم من له شيء من
 الجامعة أخذ مضروب في وقتي الثالثة هذا التوافق اوفي كلها عند الثمان ومن له شيء من
 الثالثة أخذ مضروب في وقتي سهامه ومنه الجامعة هذا التوافق اوفي كلها عند المائسة
 مثاله مات من زوجة وأولاد أخوات صغيرات أصل المسئلة من اثني عشر وتعمل الى
 خمسة عشر ماتت الاخت من الابن من زوجة وأولادها واختها لا يملوا اختها لا يملوا أصل
 مسئلته من ستة وتعمل الى ثمانية وسهامها من الأولى ستة متفان بالنصف فاضرب نصف
 الثانية أربعة في الأولى تبلغ ستين واقسم على ما تقدم فله زوجة من الأولى ثلاثة وأربعة
 باقية عشر ولا من الأولى اثنان في أربعة بثمانية ومن الثانية واحد في ثلاثة فيصير لها أحد
 عشر ولا اخت الأول اربعة اثنان في أربعة بثمانية وطلعت الثانية ثلاثة في ثلاثة تسعة مجتمع
 لها خمسة عشر ولا اخت لأم من الأولى اثنان في أربعة بثمانية ومن الثالثة واحد في ثلاثة
 مجتمع لها اربعة عشر ورجع الثانية من الثانية ثلاثة في ثلاثة تسعة ثم ماتت الأم وخلفت

استثنت خمسة من ستة في سهم هو الوصية (فيكون) الموصي (له سهم واحد على ثلاثين) مبلغ ضرب أحد الفخر جين في الآخر
 (وتصح من اثنين وستين) لا يتبقى للبن ثلاثون على حدتهم اربعة لا تقسم ووافق بالنصف فردا لاربعة لاثنتين واضربها في أحد
 ثلاثين يحصل مائة (له) أي الموصي له (منها سهمان) حاصلان من ضرب سهم في اثنين (و) يفضل للبنين ستون على أربعة (لكل
 ابن خمسة عشر) وذكر هنا ما لا يشرحه لا يناسب ما قبله ولا ما بعده (ولو كانوا) أي بنين الموصي خمسة فوصي يثل نصيب اقدمهم
 الاكمل نصيب ابن سدس لو كان فقد اوصى له بالسبع الا ان السبع بعد الوصية فاضرب أحد الفخر جين في الآخر يخرج اثنان
 واربعون منها خمسة وسبع مائة فاذا طرحت منه من سبعة بقي سهمان والوصية (فيكون) الموصي (له سهم واحد على اثنين واربعين)

التي تفرع عنها أصل الميراثين في الآخر (فمنهم من مائتين وخمسة عشر) لأن الأصل في كل واحد من الورثة على خمسة ثلثي ما يملكه الميراثين (لكن ابن القنبر في الخمسة في الأثلاث توار بين يحصل ذلك (الموصى له خمسة) لأنها حصل ثلث الوارث في الخمسة (و) الميراثين الباقي (لكن ابن القنبر) وأربعون) وفي كلامه في شرحه هنا نظر في فصل في الوصية بالإنشاء من وصي له بمصر أو موطأ أو نصيب أو قسط أو شيء فلو ورثة أن يعطوه أي الموصى له بأصله هذه (حاشاؤ) لأن كل جزء نصيب موطأ وشيء وكذا أن قال أعطوا أقل من مالي أو أوزنوه لأن ذلك لأحد له ولغيره أو على إطلاقه (من موقوف) لأن القصد الوصية وهو ما عاين في كل الموصى وصيقته إلى الورثة ولا يتناول لا يحصل بالمقصود (و) أن وصي (سهم ٥٧٦ من ماله له) أي الموصى له بالسهم (سهم من ثلثه سدس مفروض)

لما روي ابن مسعود أن رجلا أوصى رجل بسهم من ماله فأعطاه التي على القبطي وسلم السدس ولأن السهم في كلام العرب السدس كآله أبس بن معاذ بن قنبر في الوصية إليه قالوا في بولائه قول علي وابن مسعود ولا يخالف لهما من المحبة ولأن السدس أقل سهم مفروض به ذواته فتصرف الوصية إليه (أن لم تكن فروض المسئلة) كما ويتبين مسألته من مسئلة وترجع بالرد إلى خمسة ويزاد عليها السهم الموصى به فتصغر من ستة لموصى له سهم وللأول سهم ولكل من سهمان (أو كانت الوارثة عصبية) فخمسة يتبع الوصية بسهم فالسدس والباقي للميراثين (وإن قلت فروض المسئلة) ككوابين وبنين (أهل بيت) أي السدس مسئلة الوارثين ستة فتقول بالوصية إلى سبعة (وإن عالت المسئلة بدون السهم الموصى به) كان خلف أم أو اثنين منها وأختين لأب فمضى من ستة فتقول إلى سبعة (أعيل معها) بالسهم الموصى به فتقول إلى ثمانية لموصى له سهم وللأول سهم ولكل من سهمان (أو كانت زوجة وخمسة بنين فأصلها ثمانية وتصغر من أربعين ويزاد عليها مثل سدسها أو السدس لها فمضى بها ستة وتزيد على المأصل سدسها تبلغ مائتين وثمانين لموصى له بالسهم أربعون وللزوجة خمسة ولزوجة من ماله ولاخر بمهرته وثلث أبوين واثنين جعلت ذلك لهم كالأمر أعطيت صاحب السدس سدسها كاملا وصحت الباقي من الورثة والموصى له بالسهم على خمسة فتصغر من اثنين وأربعين لصاحب السدس سبعة ولصاحب السهم خمسة فقدمه في الميراث (و) أن كانت

زوجا واختا يتناوهم الاخت لأم فستأمن أربعة ولها من الجامعة أحد عشر لا تنقسم ولا توافق فتضرب مسئلتها في ستة في الجامعة وهي ستون تبلغ مائتين وأربعين ومنها تصح الثلاث للزوجة من الجامعة اثنا عشر في أربعة ثمانية وأربعين والاخت لأب سبعة عشر في أربعة ثمانية وستين والاخت لأم من الجامعة أحد عشر في أربعة ثمانية وستين ومن الثالثة اثنتان في أحد عشر وهي سهام الثالثة مائتين وعشرين فيجمع المسئلة وستون وزوج الثانية تسعة من الجامعة في أربعة وستة وثلاثين وزوج الثالثة ثمانية وأحد عشر في أحد عشر في أحد عشر (وكذلك تصنع في الميت (الرابع) بأن تعمل له مسئلة وتقابل بينها وبين سهامها من الجامعة للثلاث قبلها فاما أن تنقسم أو توافق أو تدان وتنقسم العمل على ما تقدم (و) كذا تصنع في (من مات) (بعدم) من خامس أو أكثر بأن تعمل للخاص مسئلة وتقابل بينها وبين سهامها من الجامعة للأربع قبلها ثم تعمل للسدس مسئلة وتقابل بينها وبين سهامها من التي قبلها وكذا فتكون الجامعة كالأولى ومسئلة ثابتة كالثانية وتتم العمل على ما تقدم والاختيار بجميع الأقسام ما سوي حاصلها الجامعة كالعمل صحيح والأقاعد (و) أقبل ميت مات عن أبوين وبنين ثم لم تقسم الميراث حتى ماتت أحدهما (البنين) عن في المسئلة فقط أو مع زوج (استحب) أي احتاج المسؤول (إلى السؤال عن الميت الأول) إذا ذكر هو أم أنثى (فإن كان) الميت الأول (رجلا فالأب) في الأولى (جدوارث في الثانية) لأنه أب وأب وتصغر المسئلان من أربعة وخمسين) حيث ماتت عن في أمه فقط لأن الأولى من ستة مسئلتها من الأبوين سهم ولكل من البنين سهمان والثانية من ثمانية عشر للسدس السدس ثلاثة وللجد عشرة وللأخت خمسة وسهام الميتان لا تنقسم على الثمانية عشر لكن توافقها بالتمام فردها تسعة وأضربها في ستة تبلغ أربعة وخمسين للآل من الأولى واحد في تسعة وتسعة ومن الثانية ثلاثة في واحد يجمع لها اثنا عشر وللأب من الأولى واحد في تسعة ومن الثانية عشرة في واحد بشره يجمع له تسعة عشر والنت من الأولى سهمان في تسعة بثمانية عشر ومن الثانية خمسة في واحد ومجموعها ثلثا بقدره ومن مجموع سهام الكل أربعة وخمسون (وإن كانت امرأة فالأب) في الأولى (أب وأم في الثانية) لآل (والاخت أمان تكون شقيقة أولام (وتصغر المسئلان من اثني عشر) إن كانت الأخت شقيقة لأن الأولى من ستة كما علمت والثالثة من أربعة بالجدعة واحدة ولشقيقة ثلاثة وسهام الميتة اثنتان لا تنقسم على الأربعة لكن توافقها بالنصف فتدالاربعة لثنتين وتضربها في ستة ثانی عشر ثم تقسمها للأب من الأولى واحد في اثنين واثني عشر ولأختها من الثانية ولبنات من الأولى اثنتان في اثنين بأربعة عشر من الثانية ثلاثة في واحد ولأم من الأولى واحد في اثنين باثنين ومن الثانية

واحد

أخت لغيرها سهمان وأخت

زوجة وخمسة بنين فأصلها ثمانية وتصغر من أربعين ويزاد عليها مثل سدسها أو السدس لها فمضى بها ستة وتزيد على المأصل سدسها تبلغ مائتين وثمانين لموصى له بالسهم أربعون وللزوجة خمسة ولزوجة من ماله ولاخر بمهرته وثلث أبوين واثنين جعلت ذلك لهم كالأمر أعطيت صاحب السدس سدسها كاملا وصحت الباقي من الورثة والموصى له بالسهم على خمسة فتصغر من اثنين وأربعين لصاحب السدس سبعة ولصاحب السهم خمسة فقدمه في الميراث (و) أن كانت

[illegible]

وَأَرْسِينَ (وَالَّذِي رَدَّ عَلَيْهِ)

كما يجب التلث في المثال

(سبعة من مسئلة الرد) أربعة

بضرب (في وفق مسألة الاجازة)

وهو ثمانية يخرج اثنان وثلاثون

فَجَمْعُ مَا لَمْ يَكُنْ أَرِيئَةً

وسبعون (والباقي) وهو أربعة

وتسعون (لورثة) وهما الاثنان

لكل واحد سبعه وأربعون (و) أن

كان أحد الابنين أجازهما

والآخر دھماکا (۱) لاینہ (لڈی اجازت

لهما نصيب من مسئلة الاجارة) وهو

خمس (فوق مشكلة الرد) سبعة

خمسة وثلاثين (ولابن الأحمر)

الزاد على الوسيقي (سهمين)

مسئله (ارد) مسیحه (فی واقع)

مسألة الإجازة) ثمانية بسبعة

وخمسين في مجموع ما ولد بين
العامين ١٩٨٠ و ١٩٨١

اذن احدى وتسعون (والباقي)

وهو سبعة وسبعون (٧٦)

الأوصياء على سلعها (مبذرة)

لصاحب الثلث اربعون
والصاحب الرابع ثلاثة وثلاثون

ولصاحب الأربع ثلاثة وثلاثون
وان كان ثمانية واربعة واربعة

والفان كل واحد من الالفين
الحذافه

أجازوا أحسن الوصيين حمدا
عزّوا من الأئمة من أولادنا

المصاحف الثمانية عشر

وخمسون وان دوا كان اثنتان

وتلثون فقد تمردوا على ربه

وہوش و ہنقہ و دلیریا

اثنى عشر وصاحبها من كان له

عشر فينقصد دأحد هاتين

ولما كانا لم يبقوا ففعلوا

أدب وفن، ودين، والأزمنة بأحوالها

لجميع المداوئع : نونيات و قاصص

أما المالك فباعك فباعك فباعك

پیشکش کنندہ کی طرف سے

نصيب الازوج ثلاثة يخرج له ثمانية واضرب بها اثنين لكل واحد من الاوين يخرج خمسة وثلاثون اضرب فيها اربعة لكل واحدة من البنين يخرج لها عشر وثلاثون الطري في الثالث ما ذكره بقوله (وان شئت قسمت المسئلة على التركة) وان كانت التركة كترك في المثال نسبت المسئلة اليها (فماخرج) بالقسمة عليه نصيب كل وارث بعد بسطه من مئتين الخارج فماخرج هو (نصبيه) في المثال نسبة الخمسة عشر الى الاربعين ثلاثة اثمان تقسم عليها نصيب كل وارث بعد بسطه مائة اثنان اضرب في ثمانية عشر يخرج اثنتي عشرة على ثلاثة فلنظر نصيب كل ثمانية بلر بعشر عشر من ثلث قسمها على ثلاثة يخرج خمسة ثمانية وعشرين ولكل من الاوين اثنان في ثمانية تسعة عشر قسمها على ثلاثة يخرج خمسة وثلاثون ولكل واحد من البنين اربعة في ثمانية اثنين وثلاثين ثم قسمها على ثلاثة يخرج لها عشر وثلاثون الطري في الرابع ذكره بقوله (وان شئت قسمت المسئلة على نصيب كل وارث ثم قسمت التركة على خارج القسمة فماخرج له) هو (نصبيه) في المثال اذا قسمت الخمسة عشر على الثلاثة وخرج خمسة اقسام علم الاربعين يخرج له ثمانية واذا قسمت الخمسة عشر على اثنين لكل من الاوين خرج سبعة ونصف اقسام عليها الاربعين يخرج لكل منهما خمسة وثلاثون اقسام الخمسة عشر على اربعة كل من البنين يخرج ثلاثة وثلاثة ارباع اقسام عليها الاربعين بعد البسط يخرج عشرون وثلاثون الطري في الخامس اشار اليه بقوله (وان شئت ضربت سهامه) أي كل وارث (في التركة وقسمتها على المسئلة فماخرج نصيبه) في المثال للزوج ثلاثة تفضل بها الف التركة أربع مائة وعشرين وتقسّمها على خمسة عشر يخرج له ثمانية ولكل من الاوين اثنان تضر بمافي اربع مائة اثنين وتقسّمها على الخمسة عشر يخرج خمسة وثلاثون فهي اربعة عشر لكل من البنين اربعة مائة اربع مائة وستين وتقسّمها على الخمسة عشر يخرج عشرة وثلاثون وقس على ذلك (وان شئت في مسائل المتاهات قسمت التركة على المسئلة الاولى ثم اخذت نصيب المبت) الثاني فتقسمته على مسئلة وكذلك تفعل في (الثالث) تقسم نصبه على ورثة ثم في الرابع وهكذا حتى يتبوا فلو مات انسان هن او بنت دينار او عشرين ديناراً مات احد هم هن زوجه وأخوته فإذا قسمت التركة على المسئلة الأولى خرج لكل واحد عشرة ثم تقسم نصيبها المتوفى وهو عشرة على مسئلة اربعة فتعطي الزوجة ديناراً وعشراً ونصفاً ولكل أخ كذلك ثم انبات آخرهن زوجة وأخوه قلهم من التركيين انا عشر ونصف ديناراً ولزوجة ثلاثة نانير ونم ديناراً ولكل من الآخرين اربعة ونصف ديناراً ونم ديناراً ونصف نم ديناراً وقس على ذلك (وان تابين المسئلة والتركة موافقة) كما في المثال السابق لان الاربعين توافق الخمسة عشر الجاس

ثم عشرين صاحب إلى ربع كان له مع اجازتهما اثنا واربعون ومع ردهما اربعة وعشرون فقد تقصمه ردهما ثمانية فرد
عشر فبقصمه ردهما خمسة وأما الاثنان فاذى اجاز صاحب الثالث وحدهما اجاز له اما كان له خمسة وثلاثون وان رد
عليهما كان له ستة وخمسون فبقصمه الاجازة هما احدى وعشرين لصاحب الثالث منهما اثنا عشر بقي الذي اجاز له صاحب الثالث
اربعة واربعون والذي اجاز لصاحب الاربع اجاز له ما كان له خمسة وثلاثون وان رد عليهم ما كان له ستون وخمسون فبقصمه الاجازة
هما احدى وعشرين من مائة لصاحب الاربع بقي الذي اجاز لصاحب الاربع مع سبعة واربعون (وان زادت) الاخر ايام موصى بها
على المال علفت في اماكن فحائل العون) نصيبان يحصل وصاحبهم كالفرس والوزن لوزنة اذا زادت على المال (ان كانت الوصية

أخصفون ثلث ورع وسدس أخذت من خمرهما (أثنى عشر وعاشرة فيقسم المال كذلك) بين أصحاب الوعاء (أن
أجيز لم) كلهم (أو) بقسم (الثلث) كذلك (أن رد عليهم) فتكون مسألة الرمن خمسة وأربعين ساروي مبدن منسور حذتنا أبو
ملاوية حدثنا أبو عامر الثقفى قال قال أبو إسحاق الضبي مات قول في رجل أرمي بنصف ماله وثلث ماله ورابع ماله فقلت لا يجوز
قال فدا جاز وقتلت لأدري قال أسلم أنتي عشر فخرج نصفها ستة وثلثها أربعون ربعها ثلاثة أقسام المال على ثلاثة عشر
(و) من أرمي (لا يجمع ماله) ورمي (لآخر نصفه فالمال بينهما) ٥٧٩ أي الوصيين (على ثلاثة أن أجيز لهما)

أي الوصيين (والثلث) بينهما
(على ثلاثة مع الرد) فصلا
بسط المال لمن جنس الكسر
نصفين فنقسم البهائم النصف
الأخر قصير ثلاثة أقسام
ونقسم المال عليها مع الإجازة
فصير النصف ثلثا وكاف وزوج
وأبو ثلاثة أخوات متفرقات
(وأن أجيز) أي أجاز الزوجة
كلهم (أصحاب المال) أي الوصيين
له (وحد) أي دون الموصي
لهما نصف (فأصاحبا نصف
التع والباقي لأصحاب المال)
لأه موصي به به كله وأما منع منه
لإجازة مصاحبا نصف له فإذا
أنقصت زالت الإجازة في
الباقى (وأن أجيز لأصاحب
النصف وحده) أي دون
الموصي به بالكل (فه النصف)
لأنه لا يلزم له فيه (وأصاحب
المال ثمان) لأن له ثلثي الثلث
وهذا ذلك (وأن أجاز أحدها)
أي أحدا من الموصي ونحوها
(لهما) أي الوصيين (سهمه
بينهما على ثلاثة) بسط المال
ونصفه فيكون لأصاحب المال
أربعة أقسام وأصاحب النصف
ثمان ولسر ثلاثة (وأن
أجاز) أحد الاثنين (أصاحب

(٤) رد كلاً من المال إلى خمسة و (أقسم وفقى التركة على وفق المسئلة) إذا جعلت بالطريق الثاني
لأن القسم أن أسهل (وأن أردت القسمة على قراريط الدينار وهي أربعة وعشرون)
في اصطلاح أهل مصر والشام ومن وافقهما وعند المالكية عشرون (فأجعل هذا القراريط
كالتركة وأجعل ما ذكرنا) فيما تقدم (فإن كانت السهام كثيرة وأردت أن تعلمهم القراريط)
منها فأقسم بمصحت من المسئلة على أربعة وعشرين فمخرج فهو سهم القراريط فإذا قسمت
عليها أي الأربعة والعشرين (سماثة) جعل الأربعة والعشرين إلى ما تركت منه وهو
ثمانية وثلاثة أروسة وأربعة (أقسمها) أي السماثة (على ستة لأنها أحد ضلعي القراريط
يخرج) بالقسمة (مائة) أقسمها على الضلع الآخر وهو أربعة يخرج خمسة وعشرون وهي سهم
القراريط وأن شئت قسمت وفقى (السهم) أي سهام المسئلة يعني نفس المسئلة (على وفق
القراريط) يحصل المطلوب (فأخذت من السماثة مائة فتقسم على سدس الأربعة
وعشرين وهو أربعة عشر وعشرون) وهو المطلوب (وأن شئت أخذت من السماثة
خمس وسبعين وقسمت على ثمان الأربعة وعشرين فهو ثمانية عشر وخمسة وعشرون وكذلك
كل عدد قسمته على عدد آخر) إذا كان بينهما ما وقع ردت كلاً من المال وفقه وقسمت وفقى
المقسم على وفق المقسوم عليه يخرج المطلوب (وأن شئت) إذا قسمت على الأربعة وعشرين
(فانظر هذا) إذا ضربت في الأربعة وعشرين بساوى عامله المقسوم أو أقر به فإن بقيت منه بقية
ضرب بها في عدد آخر حتى يبقى أصل من المقسوم عليه ثم يجمع العدد الذي ضرب به إلى ما دون
ذلك البقية من المقسوم عليه فتضربها في العدد فيكون ذلك سهم القراريط مثاله في السماثة
أن تضرب بعشرين (هوائية) في الأربعة وعشرين هي المقسوم عليها (تكون أربعة وثمانين)
يبقى من المقسوم مائة وعشرون وهي أكثر من الأربعة وعشرين (فتضرب خمسة أخرى)
هوائية (في الأربعة وعشرين تكون مائة وعشرون) ولا يبقى من المقسوم شيء (وتضمن الخمسة
إلى العشرين فيكون ذلك سهم القراريط ومن عرف علم الحساب هان عليه ذلك) وغيره من
الاعمال الفرضية (فإذا عرفت سهم القراريط فكل من له سهام فأعطه بكل سهم من سهام
القراريط قراريطاً فاني قد شئت من السهام ما يبلغ قراريطاً فأنسبه إلى سهم القراريط وأعطته
مثل تلك النسبة وإن كان في سهام القراريط كسر فأنسب القراريط لأصاحب من جنس الكسر
وضم الكسر إليها وأحفظ المجتمع كل من له شيء من المسئلة أضرب في مخرج الكسر وأحجب
له بكل قدر هذا البسط قراريطاً أن يبقى أو تخرج (ما لا يبلغ مجموع البسط فأنسبه منه) أي
البسط (وأعطه مثل تلك النسبة) مثله زوج وأما ستة أعوام تصعب المسئلة من ستة وثلاثين
إذا قسمتها على مخرج القراريط أربعة وعشرين فيخرج واحد ونصف فبسطة ذلك ثلاثة أحفظها

المال وحده دفع إليه كل ما سده) فلموصي له بالنصف تسع وارداً ثلث والباقي للموصي به يجمع المال (وأن أجاز) أحدها
(أصاحبا نصف وحده) أي دون الآخر (دفع إليه نصف ما بقي من نصف سده) فقص من ستة وثلاثين الذي لم يجرأنا عشر
والجيز خمسة وأصاحب النصف أحد عشر وأصاحب المال ثمانية لأن مسألة الرمن تسعة لأصاحب النصف تسع فو أجاز له أربان
كان له تمام النصف ثلاثة ونصف فإذا أجاز له أحدها لم يمه نصف ذلك تسع ونصف ورابع من تسع فتضرب بمخرج الربع فيخرج
التع يحصل ستة وثلاثون (فصل في الجمع بين الوصيين بالأجزاء والأصياء إذا خلفا بين وصي ورجل) أو امرأ (ثلث ماله
(و) وصي (لآخر مثل نصيبين من لأصاحب النصب ثلث المال عند الإجازة) له كافي أن يكون معه موصي به آخر ولا تزال الثلث والباقي

بين الاثنين فتصع من ستة وعشرون الثلث منهم نصفين لانهم وصى لهما بنين المال وتورثت وصيتهما مال ذاك نصفها
وتصع من ستة لكل وصى منهم وكل ابن سهمان (وان وصى لرجل) او امرأة (بثل نصيب احدهما) اى ابنه (و) وصى (لآخر
بثلثا) اى المال لخاصة النصيب (اى الوصى له بثل نصيب احدهما) (ثلث المال) ولا يخرج الباقي اى الاثنين وذلك (تدعان
مع الاجازة) من الاثنين لهما الباقي الاثنين فتصع من تسعة لخاصة النصيب ثلاثة ولا تورث سهمان وان كل ابن سهمان (ومع الورث
من الاثنين على الوصين) (الثالث) بينهما على ٥٨٠ خمسة فتصع من خمسة عشر لخاصة النصيب ثلاثة ولا تورث سهمان

(والباقى للورثة) لكل ابن خمسة
(وان كانت وصية لثاني بثلث
ما يبق من النصف) بان وصى
لواحد بثل نصيب احدهما
ولا يخرج بثل ما يبق من
النصف (فخاصة النصيب
ثلث المال ولا يخرج ما يبق
من النصف فهو ثلث النصف
والباقى للورثة وتصع من ستة
ولثنين لخاصة النصيب اثنا
عشر ثلث المال (ولا يخرج
الموصى له بثل ما يبق من
النصف) سهمان لان النصف
السدس ولثنين ثمانية عشر
والباقى من نصيب الثلث ستة
ولثهما اثنا عشر والوصى به
لآخر بثلث اثنين وعشرون
(لكل ابن احد عشران اجازة)
اى الاثنين (لها) اى الوصين
(ومع اذن الاثنين الوصين
الثلاث) بين الوصين (على
سبعة) وصى سهمان من الاجازة
فتصع من احد وعشرين
لان كسارها على سبع الثلث
لوصى له بالنصيب ستة ولا تورث
سهم وكل ابن سبعة (وان
خلف) الميت (اربعة تسعين
وصى له بثلث ماله الا لث
نصيب احدهم) اى الاربعة
بنين (فأعط زيدا وابنا الثلث
و) اعط (الثلاثة) البنين الباقيين (الثلاثين لكل ابن تدعان ولا بدنع) فتصع من تسعة سهم
ولكل ابن سهمان لان يخرج الوصية ثلاثة يضرب في ثلاثة تكون التسعة تدعان ان ثلثها والباقي ستة على ثلاثة بنين لكل ابن
تدعان الستة من الثلث مثل نصيب احد البنين وقد علمت ان سهمان فيقوز بدسهم (وان وصى لرجل) او امرأة (بثل نصيب احدهما) اى ابنه (و) وصى (لآخر
بثلثا) اى المال لخاصة النصيب (اى الوصى له بثل نصيب احدهما) (ثلث المال) ولا يخرج الباقي اى الاثنين وذلك (تدعان
مع الاجازة) من الاثنين لهما الباقي الاثنين فتصع من تسعة لخاصة النصيب ثلاثة ولا تورث سهمان وان كل ابن سهمان (ومع الورث
من الاثنين على الوصين) (الثالث) بينهما على ٥٨٠ خمسة فتصع من خمسة عشر لخاصة النصيب ثلاثة ولا تورث سهمان

لزوج
ولكل ابن سهمان لان يخرج الوصية ثلاثة يضرب في ثلاثة تكون التسعة تدعان ان ثلثها والباقي ستة على ثلاثة بنين لكل ابن
تدعان الستة من الثلث مثل نصيب احد البنين وقد علمت ان سهمان فيقوز بدسهم (وان وصى لرجل) او امرأة (بثل نصيب احدهما) اى ابنه (و) وصى (لآخر
بثلثا) اى المال لخاصة النصيب (اى الوصى له بثل نصيب احدهما) (ثلث المال) ولا يخرج الباقي اى الاثنين وذلك (تدعان
مع الاجازة) من الاثنين لهما الباقي الاثنين فتصع من تسعة لخاصة النصيب ثلاثة ولا تورث سهمان وان كل ابن سهمان (ومع الورث
من الاثنين على الوصين) (الثالث) بينهما على ٥٨٠ خمسة فتصع من خمسة عشر لخاصة النصيب ثلاثة ولا تورث سهمان

عشر اضرها في مخرج المد من ستة فيخرج الكبر فيصير اثني عشر بعد وثلاثين لكل اذن ثم عشرة وهو النصب اول بدخلة الائم
 السابق من النصب بعد سد المال وموار به عشر واكثر وثلاثة لانه اثبات باقي الثلث بعد النصب اثبات ثمانية وعشرون
 والنصب ثمانية عشر فادار حرام من الثلث بقية تسع وثلاثون اقله وان حلف ميت (اما و بنتاواختا) النصارى (واوصى) زيد
 (عقل نصيب الام وسهم مابق) من المال عقل نصيب الام (ووصى) لآخر بمثل نصيب الأخت وربيع مابق) بعد مثل نصيب
 الأخت (ووصى) لآخر بمثل نصيب بنت وثلاث مابق) بعد مثل نصيب بنت واحدا زو رثا وصاما

٥٨١

(فَسَأَلَهُ الرَّبُّ مَنْ سَنَةٌ) لَانَ
 فِيهَا تَقَارُ سُدُوسًا وَمَا بَقِيَ
 (الْوَلَوِي) لَعَنَلْ نَصِيبَ الْبَنَاتِ
 ثَلَاثَةً وَثَلَاثَ مَائَةٍ مِنْ أَلْفَةِ نَصِيبِ
 (الْوَلَوِي) لَعَنَلْ نَصِيبَ الْآخِثِ
 سَهْمَانٍ وَرَبْعَ مَائَةٍ مِنْ
 أَلْفَةِ (سَهْمِ) (الْوَلَوِي) لَعَنَلْ
 نَصِيبَ الْأَسْهَمِ وَبِشْرَ مَائَةٍ
 خَمْسَةِ أَسْبَاعٍ مِنْ مِثْقَلِ الْجَوْجِ
 (الْوَلَوِي) بِخَاتَمَةِ أَسْهَمِ خَمْسَةَ
 (أَسْبَاعٍ) سَهْمٍ (نِصَابًا) ذَلِكَ
 (إِلَى الْمَسْأَلَةِ الْوَرْدَةِ) سَنَةٌ
 (يَكُونُ) الْجَدْعُ (أَرْبَعَةَ عَشَرَ
 سَهْمًا وَخَمْسَةَ أَسْبَاعٍ) سَهْمِ
 نَضْرَبُ فِي خَمْسَةِ (خَمْسِ) جَرَجِ
 السَّيْحِ (النَّضْرَجِ الْكُسْرَى) مِثْقَالًا
 يَكُونُ خَارِجَ الضَّرْبِ مِثْقَالًا
 وَثَلَاثَةً مِنْ أَلْفَةٍ مِنْ أَرْبَعَةِ
 (عَشَرَ) سَهْمًا (وَخَمْسَةَ أَسْبَاعٍ)
 سَهْمٍ لَهُوَ (مَعْرُوبَةٌ) فِي خَمْسَةِ
 فَلْيَبْتَ أَهْلُ عَشْرُونَ مِنْ
 أَرْبَعَةِ ثَلَاثَةِ خَمْسَةِ (وَالْآخِثِ
 مِنْ عَشْرِ) مِنْ ضَرْبِ الثَّنِيثِ فِي
 سَبْعَةِ (وَالْأَسْبَاعِ) مِنْ ضَرْبِ
 وَاحِدٍ فِي (الْوَلَوِي) لَعَنَلْ
 نَصِيبَ الْبَنَاتِ وَثَلَاثَ مَائَةٍ
 نِصَابَةٍ وَعَشْرُونَ مِنْ ضَرْبِ أَرْبَعَةِ
 فِي خَمْسَةِ (الْوَلَوِي) لَعَنَلْ نَصِيبَ
 الْآخِثِ وَبِشْرَ مَائَةٍ مِنْ أَلْفَةِ

وعشرون) من ضرب ثلاثه في سبعة (والرسمي فمثل نصيب الام وسبع مابقي اثنا عشر) من ضرب واحد وسبعة اضعاف في سبعة (وهكذا كل ماورد دليل من هذا الباب) تفعل فيه كذلك على طريفة من جهة موافقة لاقادعها لانه من هذا مع الاجازة ومع ان تقسم الثلثين بين الورثة في ستة والثالث بين الام وسبعة على احد وستين وهي ساهمهم من الاجازة (وان خلف ثلاثة بنين ووصي لثمنهن فمثل نصيب احدثهم الاربع الباقى لثمنه الخرج) انى يخرج الكسر وهو الاربع المستقى (او يعطوز) على الاربعة (وسبعة) واحدا (بكون المجموع خمسة فهو نصيب كل ابن من الثلاثة) وزد على عدد البنين واحدا واضربه على اى المجموع من عدد البنين والواحد الزاد عليه (في الخرج) وهو ربعه (بكون الحاصل من ضرب اربعة في اربعة ستة عشر اعطى الموصي له (منها) نصيب البنين والواحد الزاد عليه (في الخرج) وهو ربعه (بكون الحاصل من ضرب اربعة في اربعة ستة عشر اعطى الموصي له (منها) نصيب

وكانت (استثنى منه) أي النصب وهو خمسة (ربع المال) المستثنى من وصية (أبي موسى) أي النصب (عنه) (جاء)
 (و) أن باقي البنين (كل ابن خمسة) وأن شملت شخص كل ابن ربع المال لأنه مستثنى من النصب في كل ابن أربعة من السنة
 عشر وتقسيم الأربعة الباقية بين الوصي والبنين على أربعة أقال المصدق شرعه ولا يصح استثناء الجزء المعلوم عنهم من جميع المال حتى
 يكون أقل من النصب على تقدير عدم الوصية فاما أن ساءلناه وأزاد عليه مثل أن يقول في هذه المسئلة لا لث المال أو نصفه أو يكون
 البنون أربعة بقوى يستثنى الربع فافقوه ٥٨٢ فلا يصح ذلك لأنه لا يقي شيء بعد الاستثناء بعد ذلك بفساد الوصية لأنه

بامتثال المال في ما كان له من نصيب
 شيء أو كانه أو موصى ورجع وهو
 تلك الرجوع وهذا اختلاف
 الطلاق والقرار إذا استثنى
 فيها الشكل حيث يخص
 الفساد بالاستثناء لأنه لا يملك
 الرجوع عن القرار ولأن
 الطلاق الموقوف وإن خلف ثلاثة
 بنين وموصى يمثل نصيب أحدهم
 (الأربع الباقية) بعد النصب
 فزعم على عدد البنين سهم (أوصى)
 ليعود الباقي بعد النصب من
 المبلغ الأصلي بعد الضرب بربع
 سهم (وأضربه) أي إلى حاصل من
 عدد البنين والمزاد عليه أربعة
 وربع (في الخارج) أي يخرج
 الكسر المستثنى وهو أربعة
 (يكن) خارج الضرب (سبعة
 عشر) (لعمري) (له) منها
 (سهمان) لأن النصب خمسة
 لأنه إذا خرج الجزء للمستثنى
 مع زيادة أو حقيقتي من السعة
 عشر بعد إسقاط الخمسة انما عشر
 فأذا سقط منها ربعها ثلثة بقي
 من النصب سهمان فماها
 للموصى (ولكل ابن خمسة
 و) أن كانت الوصية على نصيب
 أحدين الثلاثة (الأربع الباقية
 بعد الوصية) فاجعل الخارج

ذاتين (وعشر الباقية) أخذه (الرابع أربعة) ذاتين (وعشر الباقية واستمر) وكذلك ثم
 أخذ الأربعة الباقية واستمر تساهمهم فكل البنين والذاتين فخرج العشر وهو عشرة ونقصه
 واحدا فالباقي تسعة وهي (عدد البنين فأضرب عددهم) تسعة (فمثله) تسعة (والمرتفع)
 بالضرب هو (عدد الذاتين وهو واحد وثلاثون) وأخذ كل واحد تسعة ذاتين (ولو قال
 أنسان يصح لمرض أوصى فقال) المريع الصبح (أغبارتي) أمراك وجدتك وأخاك
 ومحمك وخاتك فالجواب أن كل واحد منهما تزوج بمعدني أم أبي الصبح عينا الصبح ومن أم
 المرضي كلامهما) أي من جلدني الصبح (ثنتين فهما من أم أبي الصبح عينا الصبح ومن أم
 أمه خاتمه وقد كان أبو المريع تزوج بمعدني أم أبي الصبح فاولدها بنتين) فالورثة زوجتان وهما
 جدنا الصبح وجدتان وهما زوجنا الصبح وأربع بنات العتقان والخاتان وأختان لأب
 هما أختا الصبح لأمه فاصل المسئلة من أربعة وعشرين (وتقسم من ثمانية عشر بعين) لأن
 ثمن الزوجتين لا ينقسم عليهما ويأبتهما وكذلك الأختين والبنات والبنات وثمانان
 فتكتفي بأحد هاتين في أصل المسئلة يبلغ ما ذكرنا فلزوجتين الزمن ستة تسعة
 واحدة وثلاثة وللجديتين ثمانية لكل واحدة أربعة وللبنات اثنتان وثلاثون لكل واحدة ثمانية
 والأختين مائتي وهو اثنتان لكل واحدة منهما واحد (تمة) قوله تعالى وإذا حضر القسمة
 أولو القربى الآية قال ابن المسبب أنها منسوخة كانت قبل الفرائض ونقل ابن منصور أنه
 ذكر هذا الآية فقال أبو موسى أطعم منها ودا لرحمن من أبي بكر فدل ذلك على أنها منسوخة
 وذكر القاضي وغيره أن هذا ما مضى وأنه عام في الأموال واحتج ابن محمد بن الحكم سال
 أحدهما فقال أذهب إلى حديث أبي موسى نعلي قرابة الميت من حضرة القسمة

باب ذوي الارحام وكيفية توزيعهم

الارحام جمع رحم قال صاحب المطالع هي معنى من المعاني وهو النسب والاتصال الذي
 يحصيه والقسمة المعنى باسم ذلك الفصل تقسم بالارحام ثم يطلق الرحم على كل قرابة
 (وهم) أي ذوو الارحام اصطلاحا في الفرائض (حاصل قرابة ليس بذى فرض ولا
 عصبة) واختلف في توزيعهم فروى عن عمرو بن وهب قال قاله وأبي عبد بن الجراح ومعاذ
 ابن جبل وأبي الدرداء رضي الله عنهم توزع بينهم عند هذه العصة وذوي القربى غير الزوجين
 وبه قال الأحنيف وأحمد والشافعية إذا لم ينظم بيت المال وكان ذبلا برؤسهم ويجعل الباقي
 لبيت المال وبه قال مالك وغيره ولنا قوله تعالى أولو الارحام بعضهم أولى ببعض في كتاب
 الله وحديث سهل بن حنيف أن رجلا من بني جلابهم قتلته ولم يترك إلا الأخت فكتب فيه

ثلاثة نفوز عليها (واحد تمكن) أي تبلغ (أربعة) النصب وزعم على سهام البنين (الثلاثة) (سهما) ليعود النصب أربعة (أو
 (وزد) (ثلاثة) لأجل الوصية (وأضربه) أي المجمع وهو أربعة وثلاثه ثلاثة وهو الخارج (يكون) حاصل (الضرب) ثلاثة عشر سهما (له)
 أي الوصى منها (سهم) ولكل ابن أربعة) وأن ثبت المال كله ثلاثة أنصبا وصيته وهي نصيب الأربعة الباقية بعدها وذلك ثلاثة
 أرباع نصيب فيبقى ربع نصيب وهو الوصية وتبين أن المال كله ثلاثة نفوز ربع أسطها تمكن ثلاثة عشر وأن شئت فاجعل لكل واحد
 من البنين واحد أو هو النصب وذلك ثلاثة فالحق من واحد سهما وهو ثلاثة أرباع يبقى ربع وهو الوصية زد على ثلاثة تبلغ ثلاثة
 وربع وهو المال فإسقط أو بأعاليز ولا يكسر تبلغ ثلاثة عشر الوصية واحد لكل ابن أربعة وقد أحال الحساب والفرضون والاصحاب

باب الموصى اليه

أي المأثور له التصرف بعد الموت في المال وغيره مما للموصى التصرف فيه حال الحياة وتدخله التبعية عليه ولايته الشرعية
ولا بأس بالدخول في الوصية لقول الصبيح يروى عن أبي عبد الله عليه السلام في الفرائض أوصي إلى عمر وأوصي إلى الزبير من الصباغة
لهم عثمان وابن مسعود وعبد الرحمن بن عوف وقياس قول أحمد بن ٥٨٣ عدم الدخول فيها أولى لما فيها من الخلف

وهو لا يبعد بالسلامة
(تصح الوصية إلى مسلم)
مكلف رشيد عدل (إجماعاً)
(ولو) كان للموصى إليه
(مستورا) أي ظاهر العدالة
(أو) مكان (ما جزا ويضم)
الموصى إليه (أمين أو) كان
الموصى إليه (أو ولد أو نسبه)
كان (الموصى) له أصباغاً تها في
الحياة أشهر الحر (وقبل)
التمن وأهل الدنان كانا ليس
موصى (بأنفسه) لأن منافاه
مملوك لغيره وفعل موصى اليه
فيه منتهى لا يبعد (فمن)
مسلم وكافر ليست تركته خيراً أو
خيراً (أو نحوها) كبر حين
يحبس (و) تصح الوصية (من)
كافراً (كأن) عدل في دينه
لأنه يلى على غير بالنسب فيلى
بالوصية كالمسلم (وتعتبر
الصفات) للذكورة أي
وجودها (حين موت موصى
وصيه) أي حال مدورها لأنها
شروط لصدقها فاعتبرت حال
وجودها وإنما يتصرف بعبد
الموت فاعتبر وجودها عنده
(وان حدث عجز) لموصى اليه
بعدموت موصى (بضعف أو
علة) كهي (أو كزلة عقل ونحوه)

أوعده لغيره فكتب اليه عمر في وصيته رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول إن خال وارث
من لأورث له وراه أحمد قال الترمذي هذا حديث حسن وروى المقداد عن النبي صلى الله
عليه وسلم أنه قال الخال وارث من لأورث له يقول عنه بره أخرجه أبو داود (وهم أحد عشر
متفقاً) الأول ولد البنات وولد بنات الابن) وانزل (و) الثاني ولد الأخوات) سواء كن
لأبوين أو لأب أو أم (و) الثالث بنات الأخوة) سواء كانوا لأبوين أو لأب (و) الرابع
(بنات الأعمام) لأبوين أو لأب (و) الخامس (أولاد الأخوة من الأم) سواء كانوا ذكورا
أو إناثاً (و) السادس (أمن من الأم) سواء كان مملوكاً أو حراً (و) السابع
(العمات) سواء كن شقيقات أو لأب أو أم سواء في ذلك عمت المتبوعات أو عمت أبي ومعات
حده وإن عدا (و) الثامن (الأخوات الخالات) أي أخوة الأم وأخواتها سواء كانوا أشقاء
أو لأب أو أم وكذا خالات أبيه وأخواته وأخوال أمه وأخواته وأخواله وأخواته وأخواله
علام من قبل الأب أو الأم (و) التاسع (أولاد الوالد) سواء كان حراً أو مملوكاً (و) العاشر (كل جدة
أدلت بآب بين أمين) كأم أبي الأم (أو) أدلت (بأب أم من الجدة) كأم أبي أبي أبي المبت
(و) الحادي عشر (من أبيهم) أي نصف من هؤلاء كعممة السمة وأخواتها ونحوهم العلم
وأخيه وعمه وأبيه وأبي الأم وعمه وأخوه ونحو ذلك واختلاف القائلين بتور بنهم في كفيته
على هذا ما يجبر به ضواها الباقي بمجرده فإن أحدهما مذهب أهل القرامطة وهو أنهم
يرثون على ترتيب النسب وهو قول أبي حنيفة وأصحابه وهو رواية عن الإمام (و) المذهب
الثاني وهو المختار أنهم (يرثون بالتزويل وهو أن يجعل كل شخص منهم عزلة من أدنى
به فولد البنات) وانزل كالبنات (و) ولد بنات الابن) كبنات الابن (و) ولد الأخوات
كلها عليهم شقيقات كن أو لأب أو أم (و) بنات الأخوة) كالأخوة أشقاء كانوا أو لأب أو أم
(و) بنات الأعمام كن أو لأب أو أم كالأعمام كذلك (أو لأبوين بنات بينهم) أي بنات الأخوة
أو بنات الأعمام كآبهم فبنات ابن الأخ عزلة من الأخ وبنات الأم عزلة من الأم (و) ولد
الأخوة من الأم) ذكورا كانوا أو إناثاً (و) كآبهم والأخوال) كالأم (و) الخالات) كالأم
(أو أولاد الأم والأعمام) مطلقاً كالأب (و) أمن من الأم كالأب أو أم أو أب أو أم وأخواتها
مطلقاً (وأختها) كذلك (و) أم أبي جدهم عزلة عنهم فحصل نصب كل وارث بقدر فرض أو
تخصيب (إن أدنى به) روى عن علي وعبد الله بن مالك أنهما لفت عزلة البنات وبنات الأخ
و بنات الأخوة عزلة من الأم والأخوة عزلة من الأم وروى ذلك عن عمر بن الخطاب
وأنما يروى الترمذي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال العممة بمنزلة الأب إذا لم يكن
بينهما أب وأنما بمنزلة الأم إذا لم يكن بينهما أم وراه أحمد (فإن انفردوا أحدهم ذوي الأرحام

مما يشق معه القيل (و) حب ضم أمين) أنه لم يتمكن من فعل الموصى اليه فيه ولا يتصل الخال (وتصح) الوصية المنتظرة كان
يوصى إلى صبيحاً لم يكن وصياً (أذنا) أي وصى لثامه ليكون وصياً إذا (حضر ونحوه) كالي جتوت يكون وصياً إذا خالف (أو)
يوصى إلى شخص ويقول (إن مات الموصى فز يوصى) بدله (أو) يقول (ز يوصى سنة ثم عرجو) وصى بعده لغيره أصبح أمر كز بد
فان قتل بخبره فان قتل بعد الله بن وواحه الوصية كالنائب (وان قال الإمام الأعظم الخليفة بعدى فلان فان مات في صافي أو غير
حالة الخليفة بعدى فلان عرجو) على ما قال (وكذا في ثالث ورابع) كاه القاضي وغيره ولا تدفع الوصية (لثاني ان قال) الإمام (فلان

في هذه الأيام وقد مات قنلا بعده لأن الأول الذي صار الأخصار والتفكر في ما كان عليه من رافق التي قبلها أحد هذه
 التي عرفت من غيره ونصرت من الخلق في سبيلها ودان مع العامة (وإن عاقبني الأمر ولا شيء) أو (أو) ولا (وطعه)
 بشرط شعورها أي طاهرا (أعبره) كمنه من يند (هو) قد الشرط (حي) قام) وفي آخر (عمره) ما صار الاحتمال
 أي لما لا يعلني الأول نعل عجمه كمن على ما أو طاهرا ما قد مات قبل وحده وال لكنه ه ظل نصرتنا (ومن وصي
 ردا على أولاده بصورة (ثم) وصي (عرا) سركا) ٥٨٤
 كما لوكلها كدليل له من حذر جو عن الإصباح أحد

[illegible]

وای

من عداله أو غيرها) بعد دبره (عادى له) لوالى المام

(وصف من لوي) الوصية (وعلم نفسه في سماء مصر و لعمريه) لأنه مصرف بالأدب كالوكل (ووصى عرله هي شاء) كاتوكيل
 فعل وصلا يصح في الوصية (الأي) تصرف (معلوم) لعدم موصي إليه ما وصي به إليه ليس عرف به كما عرفت (غلب الموصي له) أي
 ما وصي به لأنه أصل والموصي ورثه وغلب الآخر عما لا يحل أن يكون الأصل (كأما) أعظم موصي (تجلاه) كأوصي أو أكثره ورثه
 عمالي أهل السورى (وكان موصي مدس في (ضاد غاء هو) كالوصى بـ (يعرف يوصيه و داماه و رد غضب) وعاربه لم به
 وطهر في آخر مركب (هو أولاده وروح وولائه وهو موته معناه إلى الأبد (وحده حذف دونه لنفسه) أي الموصي (لالموصي

٤) لأن الرمي عليك خلقه فذلك عليه تركه ولا تنصح الرعية (بما يستعاضون به من شره واداره) ولو بلغه الانتقال إلى المال إلى من لا ولاية له عليه فإن كان منصرفاً أو سفيهاً أصح الإصداق؛ وإن كان بخلاف عمله وأخيه بل يتولاه إليه (ومن رمى في) فعل (شيء لم يصبر وصافي غيره) لأنه استغفار التصرف في ما من رمى به فهو مقصور على ما أدان له كالوكيل (ومن رمى بقرعة فلاه وأضاعه من) عليه (فأى الزنة) بقرعة الثالث (أو بعدوا) الذين (وتمنوا بشيئة قضى) رمى (الذين باطنوا) بدلا على الزنة وظاهره وان لم يأذنه حكم فيمكنه من إتخاذ ما رمى إليه بفعله فهو حبل عليه كالذي يصدق له الزنة ٥٨٥ (وأخرج) مرمى إليه بقرعة الثالث

جئت إلى الورقة أخرج ثلث
عاقاً مذبحهم (قبية الثلث)
للموصي اليه يتفرقة (عاق)
بده) فما لتناق حتى الموصي
لهم بالثلث بأجزائه الثلاثة وحق
لورثة مفر عن الدين وهين
الموصية (وانفرقه) أي الثلث
موصي اليه يتفرقه (ظنهم)
في موصي (أقر به يتفرقه) أي
الثلث لاستفرقه جميع المال لم
يتمن لاهم مفر وهدم عليه
رب الدين (أو جعل موصي له)
بالثلث كقولهم أعطوا لثلاثي قريبي
فلأنا لم يدم له فقر يبعثها الاسم
(فقصده هو) أي الموصي به
(أو) نصديق (حاكمه) أي
الثلث (ثبتت) الموصي له (لم
يضمن) موصي اليه ولا
حاكم يشاء أي لاهم مفر وهدم
عليه وإن أمكن الرجوع على
أخذ جمع عليه ووفى به الدين
قاله ابن نصر الله بن (أو يسيراً)
مدين) الميت (باعتها بقضائين)
من الميت (بعله على الميت)
فيستأجر ما عليه بقدر ما قضى
عن الميت كالأدوية إلى الموصي
بقضاها لغيره في نفسه في دين
الميت إذا لم يقرب بينهما سوى
توسط الموصي بينهما ما وكذا وصي
في قضاء دينه وقد عهده عدلان

[illegible]

﴿ ٧٤ - (صكشاف التناع) - ثانی ﴾ من غير شبهة عندناكم (ولدين) اوصى غره بدينه (أخوه) دفع
دين مرص به لمن اليه) أي المعلن الموصى له بالحنو ورفقه وصى لاهتدقه (بمسقه) (و) له أن يدفعه (إلى الوصي) أي اوصى
الميت في تشيخه وناهو ببر أدبائك أدفعه إلى من له التصرف فيه بالبر للست له دفعه فان كانت الوصية لغيره من كالنقارضة هـ
للموصى بغيره عليهم (وان لم يوص به) أي الدين (ولا يقضه) أي الموصى له هـ بنال اوصى بصفة غير معينة (ف) أنما يرأى من وديع
وتجود الديق (إلى وارث وصي) هـ إلا أن الوصي شرك الوارث في دفعه الثاني لئلا ينفذ (وان صرف أخيه) أي من ليس وارث

أَيُّ تَرْكَةٍ حَيْثُ وَجَدْتَ (أَوَّلِي) مِنْ تَارِزٍ مَقْفُوعَةٍ، فَخَيْرُ الزَّوْجِ أَنْ لَمْ تَتَّكِنْ لَهُ تَرْكَةً (أَنْ تُوَاهِدَ) أَوَّلِيَّ الرَّجُلِ وَجَدَ تَارِزًا فَهُوَ بِوَاجِبٍ (أَوْ أَسْأَلُكَ) مَنْ كَانَ عِنْدَهُ مِثْمٌ يَسْلُو لَوْ شِئَا مَعَهُ يَجُوزُ بِهِ (حَاكَا) فِي تَجْوِيزِ مَطْلَعِ الرَّجُلِ وَجَدَ عَنِّي تَرْكَةً أَنْ كَانَتْ أَوَّلِي مِنْ تَارِزٍ مَقْفُوعَةٍ لِنَاخْتِمْ النَّاسَ مِنْ فَعْلِهِ مِمَّا خَافَ أَنْ يَكُونَ

جمع فريضة بمعنى مفروضتها الجاهل نقل من المصدر الى الاسم ٥٨٧ كالخفية من القرض بمعنى التوقيف ونحوه

كالخبر من الغرض بمعنى التوقيت ومنه ان الذي فرض عليك القرآن والاحلال كالتعالى ما كان على النبي من حرج فيما فرض الله على احد له وقوله تعالى سورة انزلناها وفرضناها جعلناها فمن اضل الاحكام والتشديد اى جعلنا فيها فريضة بعد فرضه او فصلناها وبيناه او بينى التقدير ومنه فخصم ما فرضتم وغير ذلك وشعرا (الدم بضم الماوات) اى فقه الماوات ومصلحة الحساب الموصل الى قسمتها بين مستحقها وبين القائم بهذا العمل المارق به فارضا وفرضنا وفرضنا بفتح الزاء وسكتها وفرضنا بضم الفاء (والفرض) شرعا (تصيب) ما قدره شرعا المستحق (والموات) جمع ميراث وهو مصدر بمعنى الارث والوراثة اى البقاء وانتقال الشيء من قوم الى آخرين وشعرا بمعنى التركة اى ما خلف الم خلف عن الميت ويقال له التراث وناؤه منقلبة عن واد وفئت عليه الصلاة والسلام على تسليم هذا الموضع وتعليقه في احاديث منها جاحد شيئا من معومر فوجها

تعملوا الفرائض وعليها الناس فإي أمرؤ مقبوض وأن العلم يستقضى وتظهر له حق حتى يختلف الشك في الفريضة فلا يجدان من يغفل بينهما رواه أجداد الترمذي وأبو الحارث وقطاعة وعمر بن مرفع وقطاعة الفرائض وعليها ما غاب نصب العلم وهو ينسب على ما عرفت عن أمي^١ رواه ما مني به الدارقطني من رواية شخصين عن عمر بن قنصة جماعته (وأسباب الارت) أي اختلال التركة من ميت إلى ثلاثة أو أسبعا (مسم) أي أقر بالله أي التماس بين اثنين أو ثلاثة لا يشترط في الرواية في أية بعدة فثبتها لقوله تعالى أولوالأرحام نصبهم أي من من كتاب الله (و) الثاني (تذكاع) بأناته عقد الزمان لا يصح فيه لأنه تعالى وبنه كلام من الزوجين من الآخر ولا موجب له سوى العقد الذي ينصبه أحد الأبوين (و) الثالث (ولا محقق)

٥٨٨
 ٥٨٩
 ٥٩٠
 ٥٩١
 ٥٩٢
 ٥٩٣
 ٥٩٤
 ٥٩٥
 ٥٩٦
 ٥٩٧
 ٥٩٨
 ٥٩٩
 ٦٠٠
 ٦٠١
 ٦٠٢
 ٦٠٣
 ٦٠٤
 ٦٠٥
 ٦٠٦
 ٦٠٧
 ٦٠٨
 ٦٠٩
 ٦١٠
 ٦١١
 ٦١٢
 ٦١٣
 ٦١٤
 ٦١٥
 ٦١٦
 ٦١٧
 ٦١٨
 ٦١٩
 ٦٢٠
 ٦٢١
 ٦٢٢
 ٦٢٣
 ٦٢٤
 ٦٢٥
 ٦٢٦
 ٦٢٧
 ٦٢٨
 ٦٢٩
 ٦٣٠
 ٦٣١
 ٦٣٢
 ٦٣٣
 ٦٣٤
 ٦٣٥
 ٦٣٦
 ٦٣٧
 ٦٣٨
 ٦٣٩
 ٦٤٠
 ٦٤١
 ٦٤٢
 ٦٤٣
 ٦٤٤
 ٦٤٥
 ٦٤٦
 ٦٤٧
 ٦٤٨
 ٦٤٩
 ٦٥٠
 ٦٥١
 ٦٥٢
 ٦٥٣
 ٦٥٤
 ٦٥٥
 ٦٥٦
 ٦٥٧
 ٦٥٨
 ٦٥٩
 ٦٦٠
 ٦٦١
 ٦٦٢
 ٦٦٣
 ٦٦٤
 ٦٦٥
 ٦٦٦
 ٦٦٧
 ٦٦٨
 ٦٦٩
 ٦٧٠
 ٦٧١
 ٦٧٢
 ٦٧٣
 ٦٧٤
 ٦٧٥
 ٦٧٦
 ٦٧٧
 ٦٧٨
 ٦٧٩
 ٦٨٠
 ٦٨١
 ٦٨٢
 ٦٨٣
 ٦٨٤
 ٦٨٥
 ٦٨٦
 ٦٨٧
 ٦٨٨
 ٦٨٩
 ٦٩٠
 ٦٩١
 ٦٩٢
 ٦٩٣
 ٦٩٤
 ٦٩٥
 ٦٩٦
 ٦٩٧
 ٦٩٨
 ٦٩٩
 ٧٠٠
 ٧٠١
 ٧٠٢
 ٧٠٣
 ٧٠٤
 ٧٠٥
 ٧٠٦
 ٧٠٧
 ٧٠٨
 ٧٠٩
 ٧١٠
 ٧١١
 ٧١٢
 ٧١٣
 ٧١٤
 ٧١٥
 ٧١٦
 ٧١٧
 ٧١٨
 ٧١٩
 ٧٢٠
 ٧٢١
 ٧٢٢
 ٧٢٣
 ٧٢٤
 ٧٢٥
 ٧٢٦
 ٧٢٧
 ٧٢٨
 ٧٢٩
 ٧٣٠
 ٧٣١
 ٧٣٢
 ٧٣٣
 ٧٣٤
 ٧٣٥
 ٧٣٦
 ٧٣٧
 ٧٣٨
 ٧٣٩
 ٧٤٠
 ٧٤١
 ٧٤٢
 ٧٤٣
 ٧٤٤
 ٧٤٥
 ٧٤٦
 ٧٤٧
 ٧٤٨
 ٧٤٩
 ٧٥٠
 ٧٥١
 ٧٥٢
 ٧٥٣
 ٧٥٤
 ٧٥٥
 ٧٥٦
 ٧٥٧
 ٧٥٨
 ٧٥٩
 ٧٦٠
 ٧٦١
 ٧٦٢
 ٧٦٣
 ٧٦٤
 ٧٦٥
 ٧٦٦
 ٧٦٧
 ٧٦٨
 ٧٦٩
 ٧٧٠
 ٧٧١
 ٧٧٢
 ٧٧٣
 ٧٧٤
 ٧٧٥
 ٧٧٦
 ٧٧٧
 ٧٧٨
 ٧٧٩
 ٧٨٠
 ٧٨١
 ٧٨٢
 ٧٨٣
 ٧٨٤
 ٧٨٥
 ٧٨٦
 ٧٨٧
 ٧٨٨
 ٧٨٩
 ٧٩٠
 ٧٩١
 ٧٩٢
 ٧٩٣
 ٧٩٤
 ٧٩٥
 ٧٩٦
 ٧٩٧
 ٧٩٨
 ٧٩٩
 ٨٠٠
 ٨٠١
 ٨٠٢
 ٨٠٣
 ٨٠٤
 ٨٠٥
 ٨٠٦
 ٨٠٧
 ٨٠٨
 ٨٠٩
 ٨١٠
 ٨١١
 ٨١٢
 ٨١٣
 ٨١٤
 ٨١٥
 ٨١٦
 ٨١٧
 ٨١٨
 ٨١٩
 ٨٢٠
 ٨٢١
 ٨٢٢
 ٨٢٣
 ٨٢٤
 ٨٢٥
 ٨٢٦
 ٨٢٧
 ٨٢٨
 ٨٢٩
 ٨٣٠
 ٨٣١
 ٨٣٢
 ٨٣٣
 ٨٣٤
 ٨٣٥
 ٨٣٦
 ٨٣٧
 ٨٣٨
 ٨٣٩
 ٨٤٠
 ٨٤١
 ٨٤٢
 ٨٤٣
 ٨٤٤
 ٨٤٥
 ٨٤٦
 ٨٤٧
 ٨٤٨
 ٨٤٩
 ٨٥٠
 ٨٥١
 ٨٥٢
 ٨٥٣
 ٨٥٤
 ٨٥٥
 ٨٥٦
 ٨٥٧
 ٨٥٨
 ٨٥٩
 ٨٦٠
 ٨٦١
 ٨٦٢
 ٨٦٣
 ٨٦٤
 ٨٦٥
 ٨٦٦
 ٨٦٧
 ٨٦٨
 ٨٦٩
 ٨٧٠
 ٨٧١
 ٨٧٢
 ٨٧٣
 ٨٧٤
 ٨٧٥
 ٨٧٦
 ٨٧٧
 ٨٧٨
 ٨٧٩
 ٨٨٠
 ٨٨١
 ٨٨٢
 ٨٨٣
 ٨٨٤
 ٨٨٥
 ٨٨٦
 ٨٨٧
 ٨٨٨
 ٨٨٩
 ٨٩٠
 ٨٩١
 ٨٩٢
 ٨٩٣
 ٨٩٤
 ٨٩٥
 ٨٩٦
 ٨٩٧
 ٨٩٨
 ٨٩٩
 ٩٠٠
 ٩٠١
 ٩٠٢
 ٩٠٣
 ٩٠٤
 ٩٠٥
 ٩٠٦
 ٩٠٧
 ٩٠٨
 ٩٠٩
 ٩١٠
 ٩١١
 ٩١٢
 ٩١٣
 ٩١٤
 ٩١٥
 ٩١٦
 ٩١٧
 ٩١٨
 ٩١٩
 ٩٢٠
 ٩٢١
 ٩٢٢
 ٩٢٣
 ٩٢٤
 ٩٢٥
 ٩٢٦
 ٩٢٧
 ٩٢٨
 ٩٢٩
 ٩٣٠
 ٩٣١
 ٩٣٢
 ٩٣٣
 ٩٣٤
 ٩٣٥
 ٩٣٦
 ٩٣٧
 ٩٣٨
 ٩٣٩
 ٩٤٠
 ٩٤١
 ٩٤٢
 ٩٤٣
 ٩٤٤
 ٩٤٥
 ٩٤٦
 ٩٤٧
 ٩٤٨
 ٩٤٩
 ٩٥٠
 ٩٥١
 ٩٥٢
 ٩٥٣
 ٩٥٤
 ٩٥٥
 ٩٥٦
 ٩٥٧
 ٩٥٨
 ٩٥٩

﴿باب دیراث الحمل﴾

يفتح الحامو يطلق على ماف بطون كل حسل والمسرابه هناك على اربعه عشر من ولد اقبال
 امر احمال وعنه اذا كانت حسل فانما حلت شاعل ظهرها اوسراره قهوى حمله لاغير
 وحمل الشهر غير ما له فتح والكسر (رب الجسل) بلزراع في الحمله (و يثبت له الملك بغيره
 مرف موره وبشرط خرو جسمه حيا) قال في القواعد الفقهية الذي يقضيه نص احمد في
 الانفاق على امره من نصبه انه يثبت له الملك بالورث من حين موت ابيه وصريح ذلك ان
 عقيل وغيره من الاصحاب ونقل عن احمد ما يدل على خلافه وان لا يثبت له الملك الا بالوضع
 قال قبل ذلك وهذا المحقق قول من قال له الحمل لحكم ام لا (فاذا مات) انسان (عن حمل
 برنه) ومع الحمل من برنه ايضا ورثني بان وقف الامرالى الوضع (وقف الامر) اليه وهو اولى
 لتكون القسيه مرفوا وحده (فان طلب بقية الورثه) قفلت او بعضهم (القسمه) بغير وعلى
 الصبر لم (يطوا كل المال) ووقف الحمل الاكثر من ارث ذكر برن او اثنتين (لأن ولادة
 التوأمين) كثير متعاده لا يجوز قسم نصيبهما قالوا احدوا زاد عليهما نادر في وقت له شيء
 كالحامس والسادس (مثلي كون الذكر برن نصيبهما) أكثر لو خلف وزوجه حامل او ابنة قيدف
 للزوجه عنها او وقف الحمل نصيب ذكر برن لانه أكثر نصيب اثنين وقسمه عن أربعة
 وعشر من الزوجه التي ثلاثة وللان بسبعة ووقف الحمل أربعة عشر وبعد الوضع لا يخفى
 الحال (ومثالي اثنين ذكر ووجه حامل مع ابوين) فالسنة له من اربعة عشر بنوعين الى
 سبعة وعشرين ان كان الحمل اثنين فوقف الحمل منها ستة عشر وعلى كل واحد من الابوين
 اربعة والوجه ثلاثة (ومثي زادت الفروض على الثلث فبررات الانثا أكثر) لانه يفرض
 لمن الثلثان ويحصل النقص على الكل بالخاصة وان نقصت كان ميراث الذكر برن أكثر
 وان استوت كابوين وحمل استوى ميراث الذكر برن والاثنتين (ومن لا يصحبه) الحمل (ياخذ
 ارثه كاملا) كزوج او زوجة جمعت ام حامل (و) بسطي (من يقسمه) الحمل (شيأ اليقين)
 كالام في المثال تعطي السدس لاختيال ان يكون حاملها عدد اثنين فجمعها عن الثلث الى السدس
 وكذا من مات عن زوجة حملها تعطي الثلث لانه اليقين (ومن سقط به) أي الحمل (لم يسط
 شيأ) من مات عن حمل منه وعن آخر واخوته لم يسط شيأ (فاذا ولد) الحمل (وورث
 المودة) كدفع اليه) لانه ميراثه والمراد في ولده (وان زاد) ما وقف له من ميراثه (والباقي
 لمسخته وان اعور شيأ) بان وقف له نصيب ذكر برن فقلت ثلاثة (وجمع على من هو في يده)
 يساق ميراثه عور بالورث الجسل الا اذا كان انثى كزوج واخترت لابوين وامرأة اب حامل

والأولاد لآل بيت المولى من أسفل
 وكانت ثمرة النبي صلى الله
 عليه وسلم وسائر الأنبياء (صدقة
 لم توثق) لحديث أناس عاشر
 الأنبياء لآل نوح ما تركه صدقة
 ورأه الشيطان (والجمع على
 نوح بينهم من الذكور ونسبة
 الابن وابنه وإن تول) بعض
 الذكور لقوله تعالى وبسرك الله
 في أولادكم فالذكر مثل حظ
 الأنثيين وابن الابن ابن لما
 تقدم في الوقف (والأبواب
 وإن علا) بعض الذكور لقوله
 تعالى ولأولاده لكل واحد منهما
 الميراث الآية والجواب بوقيل
 ثبت أنهما السنة لآل عليهما الصلاة
 والسلام أمهات الميراث
 (والآخر من كل جهة) أي سواء
 كان لأب أو لأم وأما لقوله
 تعالى وهو يرثان لم يكن لها
 ولقوله وله أخ وأخت فلكل
 واحد منهما الميراث (وابن
 الأخ لا) إن كان أبوه أخت الميت
 من الأم لأنه من ذوى
 الأرحام وابن الأخ لا ابن أو
 لأب حصته (والأم) لأن الأم
 (وابنه كذلك) أي لأن الأم
 لحديث الحقوا الغرائض بأهلها
 فما أشقت الفروض فلاولى

رجل ذكر (والزوج) لقوله تعالى ولكن نصف ماله (ومولى النعمة)
 أى الممتق وصعبته المتصون بانفسهم للخير والاجماع (و) الجمع على قوله (من النساء سبع البنت وبنت الابن) وان نزل
 ابوهم بعض المذكور لقوله تعالى وميراثكم (وميراث بنت وبنت ابنة وبنت ابنة) • وميراث بنت وبنت ابنة (والام) لقوله تعالى وورثه
 (والجدة) للخبر (والأخت) شقيقة كانت أو لأب أو لأم لأخت الكلاله (والزوجة) لقوله تعالى ولهن الربع مما
 تركتم الآية (ومولاة النعمة) أى النعمة ومعتقها وان علمت ان تقدم المقت ومن عدا الماحكور من ذوى الارحام أو باقى
 سبهم (وأولاد ثلاثة) أصناف أحدها (ذوقرضو) الثاني (عصبة) الثالث (رحم) ولكل كلام غصبه ومعها اجتماع

الجميع على أقدامهم من الرجال عورت منهم ثلاثة أزواج والآن والأب فقط ومن النساء وزيت من خمس البنات بنت الابن والأم والزوجة والاخت لا يورثن من الصنفين ورت الأوار والولدان واحدان وحين واقع صبيته وتعالى أعلم

أى الاتسبعا المقدرة ولوق بعض الصور كالآب والجدمع ذكورية والولدوان سفلى (وهم) أى ذؤ والفروض من الذكور والآنث
(هشرة الزؤحان) هلى الدلة والأانوان) تحتعن أو متفرقن (والمد ٥٨٩ والمجئة) كذلك (والبنسؤ بنت الإبن

أدعى أوزاندره من على فرض الأصل وكذا الجلب إذا اجتمع من مالا واحدة لاهل أو أحدث كل واحدة السدس زعموا من على ميراث الجسد وأما البنات وبنات الابن والأخوات فزعموا على فرض الأصل لأن الذكر يرث في فرضه من الأقران في الأولاد الأمه كرهوا أن تنضم سوا الأمهم برزوا في حكمه راية الأم المخرجة (و برث أب) من ولده (و) برث (جد) مع عدم ميراث أمه من البنات (مع كونهن ولد) للوروث (أو) مع ذكوة (ولدين) وإن نزل للوروث (بالفرض) فقط (سدس) ثلاثة أساقفة (و) يرث أبوجده (فرض وتصحيح أنثيمها) أي الولد ولد الابن من أمه من بنت غلاب السدس لة وله تعالى لأبوه بكل واحد منهما السدس مما ترك إن كان له ولد والبنات النصف ثم الباقي للاب بتصحيح الحديث لحقوا الفرض

[illegible]

مستقرة ولوعلت الحية اذن لانه لا يسلل استقرارها لاحتلال كونها كالحكماء في روح فان
الحبروان يضره كما يضره شهداء وهو كيت . قلت في قوله من ان المولد يكون سنة اشد
ازن حال القطع بعد استقرار اجساده وهو كالتى (وان خرج بعضه حيا من قبل) اى صوت
ثم تفعل مبتال (رب) وكان كالمولد من قبل (وان جعل مبتال من فرائض) ذ كرا في (رب) وانهما
مختلف (بان كانا من غير ولد الام (عين) المبتال (بقرة) كالإطلاق واحدة من نساء ولم يفر
عنها بعد موتة وقال الخضرى ليس في هذا من السلف نص وقال بعض الفرضين فعل المسئلة
على الخالين ويعطى كل وارث اليقين ووقف الباقي حتى يسطروا عليه ومن خلف اما من وجه
وورثة لا تخص ولدها لموطأ حتى تستبرأ البصر حامل اولافان وطئت وولدت بعقده تقدم في
الشرط الاول (ولو زوج امته بصر) بشرطه ولم يشترط حره ولده (فاحلها فاقبال السيدان
كان حلال ذ كرا فانتهى هو ويقفان والافاقحوا من) فعلى ما قال فان ولد ذ كرا لم يفتق ولم
يعنى وان ولد ذ كرا ثمانية ما اعتق من حين التعليق لكن قوله ان ولد ذ كرا فانت
وهو يقفان لا اثره وانما لا اثر ما بعد هو (هي القائلة ان الذ كرا لم ارث ولم يرث) لبقائه ما في
الرق (والا) اى ان ولد ذ كرا (ورثا) اى وورثت وورثت لانها حرة حال الموت (ومن خلفت
زوطا ما عاونه لأم) اثبتها كثر (وأمره) اى حامل ففى القائلة ان الداني وورثت لا ذ كرا
لانها ان ولد ذ كرا واحد اعيل كالتى نصف فغفلت المسئلة الى تسعة وان ولد ذ كرا اثني اعيل
لهما الاثنين وتعمل الى عشرة وتقسمت وان ولد ذ كرا ما كثر اوعى كالتى عمل برزواتهم
عصبة وقد استقرت الفرضى التركية وكذا الحكم لو كانت امها على الغالب على المذهب من
عصبة الاشقاء لارث في المشركه من حات بنى بنى من بنت ابن حامل من ابن ابن له اخوات
فله ففى القائلة ان الذ كرا اورثا لا اثنى

— يا ميراث المفقود —

من لقدت التي أقعدت قد اوقدنا بكسر المعاو وهو الققد أن نطلب الشيء ولا نجد
والمراد به هنا أن لا تلحق السبب والعلل لأن طاع خير ومودة من هـ الأول (من انقطع خبره
ولو) كان عبدًا فمظهرا السلامة كاسم) فان الأسير معلوم من حاله أنه غير متمكن من
الهي والى أهله (وتجاره) فان التاجر قد يشغل بصره عن العود إلى أهله (ومساحة) فان
السائح قد يختار المقام في بعض البلاد النائية من بلده (و) الذي يقبل على الظن في هذه الأحوال
وغوها (والمبلغ) السلامة (انتظر) متعة من متعة منقول) لان الغالب أنه لا يعيش
أكثر من هذا وهذا المنهض عليه ويحتمل في المدح وغره وهو منتظر حتى ينقز

الاحداث لابون اولاد فذهب
 التصديق وابن هلس وابن الزبير
 الى ان اختلف بسقط جميع الاخوة
 والاولاد من جميع الجهات
 قالاب * وروى عن عثمان
 واشتهوا بن علي بن كعب جابر بن
 هذائله والي الطفيل وعباد بن
 الصامت وهو مذهب بني
 حنيفة وذهب علي بن ابي طالب
 وزيد بن ثابت وابن مسعود الى
 قولهم معه ولا يشبهونهم به
 هو اختلاف بينهم وهو مذهب
 امامنا والشافعي واحد من حنبل
 والي يرسى ومحمد للثبوت
 معرائه هم الكاظمين ولا يجدون
 الاثنى عشر اوجاعا واثباتا ولم
 يوجد ذلك وانما هو في سبب
 الاستسقاء فان الاخر الجسد
 طليان بالاب الجسد اومه والاخر
 ابنة وقرابة البنوة لا تنقص عن
 قرابة الابوة بل رعاها أقوى
 فان الابن يقطع تعصبا لال
 ومذهب زيد بن ثابت يابن الجسد
 والاولاد هو مذهب اليه احمد
 وروى قال اهل المدينة والشام
 ومالك والشافعي وابو يوسف
 ومحمد وآخرون وهو ما شتر اليه
 بقوله (والجسد مع الاخوة
 والاولاد من الابن من اولاد

كانت بينهم مائة اربك الثالث اخطأ له من المقاسمة (بأخذ) والناظر للاخوة لذكر مثل حظ
 الابنين فان كانت الاخوة من مثله بالمقاسمة خبره له وذلك في خمس صور وجدوا تحت جد واحد واثنان جسد واحد واثنان
 جسد وثلاث اخوات وان زادوا على مثله فالت اخطأ له كيمد ولا يمد اخوة او بنين اخوات ولا قصصه من رواه كانوا مثله فله
 وجدوا ثلاث من جسد واحد او ربع اخوات جدوا اثنان استوى له الامران ولا ينقص الجسد من الثلث مع عدم ذي الفروض
 كان مع الام اربعة مثله فالت اخطأ له الثلث والاخوة لا تصون الام من السدس من وجب ان لا تصوا الجسد
 من نصفه (وله) أي الجسد (عزى الفرض) اجتمع معه ومع الاخوة لتسام (معه) أي بعد اخذ ذي الفروض من أحد الزوجين

أوليت أو بنت الابن فكثر أو الأول أو المدة فمضت (الأحاطة من مقامة) لمن معه من الأشوة أو الأشوات (تأخ) منهم (أو) أخذ
 (ثلث الباقي) من المال بعد الفرض (أو) أخذ (سبع جميع المال) ولا ينقص منه لأنه لا ينقص عنه مع الولد فمضت غيره أولى
 وأما ثلث الباقي إذا كان أحظ فلان له الثلث مع عدم الفروض فما أحسن من الفروض فكانت ذهب من المال فصار ثلث الباقي
 غير له ثلث جميع المال وأما المقامة فهي مع عدم الفرض فكذا مع وجوده وفي زاد الأخوة عن اثنين أو من بعدهم من
 الأثاث فلا حظ له في المقامة وفي تقصيره من ذلك فلا حظ له في ثلث الباقي ٥٩١ وفي زاد الفروض من النصف
 فلا حظ له في ثلث الباقي وإن

موت أو قضى عليه مدة لا يعيش فيه ثمانية أو أكثر ودخل في اجتماع الحاكم وهو كالمال الشافي
 ومحمد بن الحسن وهو المشهور وعن أبي حنيفة ومالك وأبي يوسف لأن الأصل حياته (فإن فقد
 ابن تسعين اجتماعها كم) في تقدر مربعة انتظاره القسم الثاني من أنقطع خبره بقية
 ظاهرها الحلاك وهو المشار إليه بقوله (وإن كان غاليا) أي غالب أحوال غيبته (الحلاك
 كن غرق مركبه فسلم قوم دون ذم أو فقدم بين أهله كن يخرج إلى الصلاة) فلا يعود (أو)
 يخرج (إلى حادثة قريبة فلا يعود أو) يخرج (في مفارقة مهلكة كمغارة الجبال) كالقالب المسبح
 مهلكة يفتح الميم والألف يجوز كسرهما كما هما أو بالسدادات ويجوز ضم الميم مع كسر اللام
 أم فاعل من أهلكت فوسم مهلكة وهي أرض يكثر فيها الحلاك انتهى وتسميتها بمغارة فاعل
 (أو) فقد (بين الصقن حال التهام القتال: تخربه تمام أربع سنين من فقد) لأنها مدة
 ينكر فيها زوال المسافر بين أو إحصاء قطع خبره من أهله مع غيبته على هذا الوجه يوجب
 ظن الحلاك إذ لو كان باقيا لم يقطع خبره إلى هذه الغاية فلذلك حكم بغيره في الظاهر (فإن لم يعلم
 خبره) بعد التسعين في القسم الأول أو الأربع في القسم الثاني (قسم ماله) بين ورثته
 واعتدت أمرته عدة الوفاة لو تاحت (للزواج) لاتفاق الأصحاب على ذلك (وأي) فك (ذلك)
 (المدد) من مضا (أو يترك ماله لسانه قبل قسمه) لأن الزكاح وجب في المال فيلزم أدائه
 (ولا يرثه) أي المفقود (الأحاييم من ورثته وقت قسم ماله) وهو عند تنعته المدد من التسعين
 أو الأربع على ما تقدم لما سبق أن من شرط الأرض تحقق حياة الوارث عند موت المورث
 وهذا الوقت بمنزلة وقت موته (ولا يرث من المفقود) (من مات) من ورثته (قبل ذلك) أي
 الوقت الذي يقسم ماله فيه لأنه بمنزلة مات في حياته لأنها الأصل (فإن قدم) المفقود (بعد
 قسمه) أي المال (أخذ ما وجد) من المال (بهيته) يبدل الوارث أو غيره لا تعتد حين عدم
 انتقال ملكه عنه (ورجع على من أخذ الباقي) بعد الملوحة بمثل مثله وقية متفق أن لا تخدر
 رده بهيته (وإن مات مورثه) أي من يرثه المفقود (في مدة الفرض) وهي المدد التي قلنا
 ينتظر فيها (أخذ كل وارث) غير المفقود من تركه المتوفى (اليقين) وهو ما لا عكس أن ينقص
 عنه مع حياة المفقود وأمره (ووقف الباقي) حتى يتبين أمره أو قضى مدة الانتظار لأنه مال
 لا يعلم الآن من مسخقه أشبه الذي ينقص نصيبه بالجل (وطريق العمل في ذلك) أي في معرفة
 اليقين (أن تعمل المسئلة على أنه) أي المفقود (حي) وتصحبها (ثم) تعمل المسئلة (على أنه
 ميت) وتصحبها (ثم تصير بأحداهما في الأخرى أن تباينتا أو) تصير بأحداهما (في
 وقفها) أي الأخرى (أن اتفقتا وتختزى بأحداهما بما تقاتلتا) تختزى (بأكثر جهات
 تداخلتا) وتاخذ بهذا العمل تحصيل أقل عدد ينقسم على المسئلتين يعلم اليقين (وتدفع إلى

وهي زوج وأم وأخت) لغرام (وجد) سميت بذلك لشكدها أصول زدي المحدث أحوالها ولا حول يهدف مسائل الجدة والأشوة
 غيرها وفرض الأخت مع الجد ولم فرض الأخت مع جد ابتداء في غيرها وجميع سهامها وسهامها فقسما بينهم ولا تظهر في ذلك
 أو أكثر من زدي الأخت نصيبا بإعطائها النصف واسترجاعه بعضه (لزوج نصف ولأم ثلث ولجد سدس والأخت
 نصف) فعالت إلى أنه لم يصحب الأم عن الثلث لأنه تعالى أنصأهم أهله بالولود والأخوة وليس هنا ولود لأخوة (ثم يقدم نصيب
 الأخت والجد) وذلك (أربعة من تسعة بينهم) أي الجد والأخت (على ثلاثة) لأنها إنما تسحق معه بحكم المقامة وإنما جعل لها
 ثلثا تسقا وليس في الفريضة من يقطعها أو يوصيها لجد أبنته لأنه ليس به بفتح ولا مل يفرض له ولو كان مكنتها أن يقطع

والأخت خمسة عشر عاماً والابن ثلاثة أشهر والابنة ثمانية أشهر والابن من سبعة أشهر
 لزوج تسعة أشهر ثلث المال (والأم) وهي ثلث الباقي (والجد غائبة) وهي ثلث الباقي بعد زوج والأم (والأخت أربعة)
 وهي ثلث الباقي الباقي فذلك ما بابها فقال أربعة ورثوا ما لم يصب أحد منهم ثلثه والثاني ثلث سابق والثالث ثلث باقي ما بقي
 والرابع ما بقي (والأول في مسألتها) أي الجدوا الأربعة غيرها (والأخت معهما) أي الجد (ابتدأ في غيرها) أي
 الأكديرة وأحرز بقوله ابتداء عن ٥٩٢ الفرض للأخت في مسائل المأذنة ما يغرض لها من قبله ما بعد ما قبله

كل وارث اليقين وهو أقر النسبين) لأن ما زاد على مشترك في استحقاقه له (ومن سقط في
 أحداها) أي إحدى المستلثين (لم يأخذ شيئاً) لأن كل واحد قد ورث الحياة والموت معارض
 باحتمال ضده فلم يكن له شيء متيقن ومن أمثلته ذلك الوفاة بالمفقود وخلف ابنه بالمفقود
 وزوجه وأما ما خلفه المستلثة على تقدير الحياة فمن أربعة عشر من الزوجة ثلاثة وللأم أربعة
 وللأبن المفقود سبعة عشر ولا شيء للأخت وعلى تقدير الموت من اثني عشر للزوجة ثلاثة وللأم
 أربعة والأخت خمسة والمستلثان متناسبان فخيرت بما ذكرهما وهي أربعة وعشرون للزوجة
 منها على تقدير الحياة ثلاثة وهي الثلث من أربعة عشر من وهي تقدير الموت لها ثلاثة من
 اثني عشر وهي الربع مضر وبه في خراج النسبة بين المستلثين وهو ثابت لأن نسبة الأختين
 عشري إلى الأربعين والعشرون نصف ونخرج النصف اثنتان والحاصل من ضرب ثلاثة في اثنتان
 ستة فنتعطينا الثلاثة لأنها أقل والأم على تقدير الحياة أربعة من أربعة وعشرون وهي الثلث
 وعلى تقدير الموت أربعة من اثني عشر فإثنتان ثمانية قطعها الأربع عشرة والأخت من مسئلة
 الموت وحدها خمسة في اثنتي عشرة ولا شيء له من مسئلة الحياة فلا عليه شيئاً ونسب السبعة
 عشر (فإن بان) المفقود كالأبن في المثال (حياء وموت موزون فله حقه) وهو السبعة عشر
 الموقوف في المثال لأنه قد تبين أنها له (والباقي) إن كان (المسحوق) من الورثة (وإن بان)
 المفقود (ميتاً) ولم يتحقق أنه قبل موت مورثه فالوقوف لورثة الميت الأول لا تنفذ ما شرطه أرثه
 (أو مضى عدة ترصه ولم يبرح حاله) بأن لم يمل حياته فقدمه أو غيره من موت مورثه ولم يمل
 مورثه من ذلك (فالوقوف لورثة الميت الأول) قطع به في الغنى وقطعه في الرعايتين والمذهب
 أنه إن لم يمل موت المفقود حين موت مورثه لحكم ما وقف له فكيف ماله لم يورث عنه وبقي
 منه منه في عدة ترصه يستحق منه على زوجته وبه من ماله لا يحكم بموته الاعتدال فله من
 ترصه صحته في الأنصاف والمهر والنظم وقطعه في الكافي والوجيز وشرح ابن منبها
 والمنتهى (ولباق الورثة أن يصطلحوا على ما زاد من نصيبه) أي المفقود (فبقية) لأن
 الختي فيه لا يندوهم (كاخ مفقود في الأكديرة) بأن ماتت أخت المفقود زمن ترصه من زوج
 وأم وأخت وجد وأخت المفقود (مسئلة الحياة) من غانية عشر للزوج تسعة وللأم ثلاثة
 وللأخت ثلاثة والأخت واحدة وللقدر اثنتان (و) مسئلة (الموت) من سبعة وعشرون للزوج
 تسعة وللأم تسعة وللجد غائبة والأخت أربعة من المستلثين موافقة لما في الأنصاف فتمت
 أحد أحدا في الأخرى تملق (أو بقية تحسين للزوج ثلث المال) غائبة عن غيرنا اليقين (ولأم
 سدين) المال تسعة لأنه أقل ما تورثه من المستلثين (والجد تسعة) بتقدير اتعاذ به السدين وهي
 المدين (من مسئلة الحياة) لأنه أقل ما تورثه من الحاليين (والأخت منها) أي من مسئلة الحياة

فليس يمتدوا في مسائل
 المادة (وإن لم يكن في المسئلة
 (زوج) بل كانت أم أو جد
 وأخت فقط (فلازم ثلث) المال
 (وما بقي) منه (فبين جدوا) ثلث
 على ثلاثة (سهمان) لجد وسهم
 للأخت فأصلها من ثلاثة
 ونصيب الجد والأخت ما بينهما
 (وتع من تسعة) بمضرب
 الثلاثة عدد رؤس الجد
 والأخت في أصل المسئلة ثلاثة
 (وتسمى) هذه المسئلة (الخرفي
 لكثرة أقوال النصارى فيها) كان
 الأقوال خرفتها بل في أسئلة أقوال
 أحدها ما ذكره وقول
 زيد بن ثابت * والشافعي يقول
 النصفين وموافقه للأم الثلث
 والباقي للجد * والثالث قول
 على للأخت النصف والأم
 الثلث ولجد النصف * والرابع
 قول عمر للأخت النصف والأم
 ثلث الباقي والجد ثلثاه
 * وإنما من قول ابن مسعود
 للأخت النصف والأم السدين
 والداقي للجد وهو في المسمى
 كالذي قبله * والسادس ويروي
 أصحابنا عن ابن مسعود للأخت
 النصف والباقي بين الأم والجد
 نصفين فأصلها من أربعة وهي

أحدى مرات ابن مسعود والسادس قول عثمان للأم الثلث والأخت الثلث والجد الثلث
 (و) تسمى (السعة) لأن فيها سبعة أقوال (والسعة) إلى جوع الأقوال لسهة تأتقدم (والخصمة) لاختلاف خمسة من الأصحاب فيها
 (والبربعة) لما تقدمت أحدى مرات ابن مسعود (والثلثة) أقسام عثمان لها من ثلاثة (والعشاشية) لذلك (والشعدة
 والجلجسية) لأن الجاحج يعثر بها الشيء فأصاب ففعا عنه (و) (والأدب) فقط (كروا بالابن في مقامه الجد إذا انفردوا) لاستواء
 درجته بالنسبة إلى أبيه لث (فأذا انفردوا) أي ولدا الابن وولدا الأب مع الجد (عازدا بالابن بالجد ولدا الأب) أي زوجه
 وتسمى المأذنة أن احتاج ولدا الابن إلى الابن لجد والجد لجد فإذ احتاجه إخوانه فإن كان إخوانه جميعه أخ وارت وأخ غير وارت كالأم ولان

(ثلاثة)

﴿وقف على طلبة العلم من المتألمة﴾

والأب يصحبه نقصا إذا انفردوا فكذلك هم غيرهم كالأب بخلاف ولد الأم فإن الأب يصحبه من مات من جدواخ لاوين وأخ لأب
فأب يصحبه الثلث (ثم أخذ) الأخ لاوين (قوله) أي ماضي لأخيه لأنه أقوى من سببته فلا يرتفع شيئا كالوالد فارتفع للجد فان استحق
عن المأمة كجدواخ لاوين وأخ لأب كالأب فلا مأمة لأنه لا تأمة فيها (وأخذتني) أي أختت (لاوين) مع جدواخ ولأب
فأكثر ذكر أوائتي (تمام فرضها) أي النصف لأنه لا يمكن أن تزاد عليه مع عصبة وأخذتني لأب حظا من ما تقدم (والأخت) أي
ما يأخذنه (ولد الأب) واحدا كان أو أكثر (ولا يتفق هذا) أي بقا عني ولد الأب ٩٣ بعد الجد والأخت لاوين (في مسألة فيها
فرض غير السدس) لأنه لا فرض

فمسائل المأمة إلا السدس أو
الربع أو النصف ومع الربع
مق كانت المقاسمة أحظ له بقى
لأخوته دون النصف فهو
لأخت لاوين والأبوان
يكون الربع للجد لأنه ثلث
الباقى ولا يجوز أن يتقصر عنه
لنق الأخوة النصف تأخذ
الأخت لاوين وكذا الأولى إذا
كان الفرض النصف وإلما يكن
ه مسائل المأمة فرض لم
يغضل عن أخت لاوين مع ولد
أبوا جردا كغير من السدس لأن
أدنى ما للجد الثلث والأخت
النصف يبقى سدس وقد لا يبقى
شي (فجدواخت لاوين وأخت
لأب) المسئلة (من أربعة) أي
أبجد (همان) لأن المقاسمة
هنا أحظ له (ولكل أختهم)
لأنها ماخ (ثم تأخذ) الأخت
التي لاوين ماضي التي لأب
تشكل به فرضها وهو النصف
كأن كانت ماضية وأخذت الميت
النصف فأبواقي للأخت لاوين
دون التي لأب وترجع مسألة
المتن الاختصار إلى اثنين (وان
كان سهم) أي الجد والأخت
لاوين والأخت لأب (أخ لأب)
استوى للجد المقاسمة والثلث لأن

(ثلاثة) لأنها البقية (ويبقى خمسة عشر موقوفه) حتى يتبين الحال أو غرض مسألة البرص
(المفقود) بقدر رسالته ستة) لأن له مولى بالأخت (وتبقى تسعة مائة عن نصيبه) أي المفقود
بين الورثة لأخت له في ما ظلمه أن يصطلموا وعليها الأم لا يخرج عنهم (ولهم) أي الورثة (أن
يصطلموا على كل الموقوف إذا لم يكن للمفقود مقي من يكون) المفقود (من يصحب غيره)
من الورثة (ولا يرت كالخلف الميت ما يوجد أو أختا لاوين وأختا لأب مفقودة) فسدس
تقدر للحياة للأب السدس والباقي بين الجدواختين على أربعة وتصغر أربعة وعشرين
لأب السدس أربعة وللجد عشرة ولكل واحد من الاثنين خمسة ثم تأخذ الأخت من
الأبوين ماضي لأختها فيصير معها عشرة ثم تقدم في مسائل المأمة وعلى تقدير الموت للأب
الثلث ويبقى الثلثان بين الجد والأخت على ثلاثة وتصغر تسعة للأب ثلاثة وللجد أربعة
والأخت تسعة (وبين المسائلين توافق بالثلاث فأخرب ثلث أحدهما في الأخوى يبلغ
اثنين وسبعين للأب اثنا عشر وللجد ثلاثون والأخت ستة عشر يبقى أربعة عشر موقوفه بينهم
لاخي للمفقود فيها (وكذا أن كان) المفقود (أخ لأب) سهم أخته مع زوج وأخت لاوين
فمسئلة المسألة من اثنين للزوج واحد وللشقيقة واحد ومسئلة الموت من ستة مائة إلى تسعة
الزوج ثلاثة وللشقيقة ثلاثة والأخت لأب واحد فنضرب الاثنين في سبعة لثباتنا أربعة عشر
للزوج ستة وللشقيقة مثله يبقى اثنان موقوفان لأخت للمفقود فيها (وان حصل لأسير) شيء
(من ربح وقف عليه مستغفوكيه ومن ينقل الإقف إليه) جميعا قاله الشيخ في الدين (ولا
يغفر أحدهما مختلف) قال في الفروع هو ترجو حوجه بكفي وكيفية قال في الأنصاف وشو حجه
أن يصطلموا لما كان إذا قدم الكل (ومن أشكل نسبة) من عديم ضرور حجه أن تكشفه
(عك مفقود) إذا مات أحد من الوأطين لأنه وقف له نصيبه منه على تقدير المأمة وإن لم يرج
زوال اشكاله بان عرض على القافة فاشكل عليهم ونظرونك في وقف له شيء (ومفقودان
فاكثر تخدنا في التنزيل) بعدد أحوالهم لا غير دون العمل بالحالين كاله في إمامة الكبرى
فزوج وأبوان والجد مفقودان مسئلة حاتم من خمسة عشر وسبعة أحدهما من ثلاثة عشر
وموتهم من ستة عشر بثلث المتفق خمسة عشر ثم في ثلاثة عشر تكن لثمانية وتسعين ثم
تعطى الزوج والأبوين حقوقيهم من مسئلة المأمة مضر وبقي اثنين ثم في ثلاثة عشر وقف
الباقى قاله في المنهاج والترج بعدد كره هذا المثال وإن كان في المسئلة ثلاثة مائة مفقودون جعلت
لهم أربع مسائل وإن كانوا أربع مائة خمس مسائل وعلى هذا (ولو كان جرد) أو أبا من
محمول النسب (أحد هذين) أي مع إمكان كونهما من (بنت نسب أحدهما) منه مؤاخذه
بأقراره (فيعينه) أي في تزويجه لأنه لا بد في تركه نصيبا للنسب وإن كان توأمان بنت تسب ما كابل

﴿٧٥ - (صكشاف القناع) - ثاني﴾ الأخوة مثله (لمجد ثلث) فرضا أو مقاسمة (والأخت لاوين
نصف يبقى لها) أي الأخت والأخت لأب (سدس على) هدد و سهم (ثلاثة) لا يصح أي لا تقسم ويبان فأخرب الثلاثة في أصل
المسئلة ستة (فمنهم ثمانية عشر) للجد ستة والأخت لاوين تسعة والأخت لأب سومان وأخته سهم وكذا وإن كان بدل الأخ اثنان
لأب (و) أن كان (مهم) أي مع الجد والأخت لاوين والأخت لأب (أم) أو جدة كان (لها سدس) فلا تقسم ثمانية عشر
(ولجد ثالث الباقي خمسة) والأخت (التي لاوين) نصف (تسعة) (والباقي) سهم (لها) أي الأخ والأخت لأب وعليه ثلاثة لا يصح

(و) الخبيث لا يلا في ثمانية عشر (نصف من أربعة وعشرين) للام ثمة والجد خمسة عشر (ثلاثة عشر من ثمانية عشر) ولا خمسة عشر هذا ان اعتبر الجد في الثالث الباقي فان اعتبر في القاسية فاصلها ستة عشر وهم للام واحد بين خمسة الجد والجد
على ستة ثمانية عشر في أصل المسئلة تبلغ ستة وثلاثين للام سلسه ساسنة والجد خمسة عشر ولاخت لاويين ثمانية عشر بين
سهمان للفرخ والاخت لا ب في ثلاثة ثمانية عشر فاضرب ثلاثة في ستة وثلاثين تبلغ مائة وعشاية وتقسيمها للام ثمانية عشر والجد ثلاثون
ولاخت لاويين أربعة وخمسون ولاخت ٥٩٤ للاب أربعة ولاخت سهمان والانسباء كلها متوافقة بالنصف فمرد المسئلة
لنصفه او نصيب لكل وارث

بما أتى فيما يليق من النسب (فان مات) قبل ان يمتنع (عن موراث) لقيامه مقام مورث (فان
تعدر الارث) وكان لا يعلم (أرى القافة) كل منهما فلان الحقته به تعين (فان تعدر) ان يرى
القافة ان مات أيضا ولم توجد أو أشكل عليها (عن أحدهما بالقرعة) أي أقرع بينهما فمن
خرجت له القرعة عتق ان كان رقيقه كما لو قال أحدهما حرمت مات قبل ان يمتنع وقد تبع
النصف الفروع في المصاراة قال في شرح المنهني وفي بعض نسخ الفروع عن ابن النافه لعزل
من التعمين والتظاهر أنه تصيف وان الصواب عتق أو ان معناه معين للعتق فان قال عقب ذلك
(ولا يستدل للقرعة في النسب على ما أتى) ولا يرت ولا يوفق ولا يصرف تصيب ابن بيت المال
ذكره في المختص عن القاضي العلم باستحقاق أحدهما

لنصفه فترجع لماسسني
(و) لذلك (تسمى مختصم زبد)
ابن ثابت رضي الله عنه (و) ان كان
(مهم أخ آخر) ان كان الورثة
أما أو جده جدا وأختا لاويين
وأخوين وأختا لا ب صحت (من)
تسعين (لان للام الأولية) عسا
وهو ثلاثة من ثمانية عشر والجد
ثلث الباقي خمسة ولشقيقة
النصف تسعة بين الاولاد الأب
واحد على خمسة لا يصح فاضرب
خمسة في ثمانية عشر تبلغ
مائة كلال الجد خمسة عشر
والجد خمسة عشر ولاخت
لاويين خمسون بدون الاولاد
الاب خمسة لانهم واحد لكل
ذكر اثنان (وتسمى تسعينة
زبد) لانه يصح ما ذكر (و) جدد
وأخت لاويين وأخت لا ب أصلها
عشر وسهم خمسة لجد سهمان
ولاخت النصف سهمان
ونصف والباقي لفرخ فتقسم
على النصف فاضرب عشرة
اثنين في خمسة فتخرج عشرة
الجد أربعة ولشقيقة خمسة
والفرخ لا ب واحد (وتسمى
عشر ب زبد) وان كان بدل الأخ
أخين لا ب فهمي عشر ب زبد
فالجدة ثمانية ولشقيقة عشرة وكل

باب ميراث الحثي المشكل

من غنث الطعام اذا اشتبه فلم يخلص طعمه (وهو الذي له) شكل (ذكر) رجل (و) شكل
(فرج امرأة) له (تصيحكان الفرج يخرج منه البول ويقع) الحثي (الى المشكل وغير
مشكل) من أشكال الامر النسب (فان ظهرت فيه علامات الازجال من نبات الحثي وخروج
المني من ذكر) قال في الحثي والشرح (وكونه من رجل) الحثي (رجل) علما بالعلامة
الزواجر اطرداها (أو) ظهرت فيه (علامات الحيض والحمل وسقوط الطير
أو فلتكهما) قال في القاموس وفلتك تدي أو فلتك تدي استنداء (فيها امرأة) علما بالعلامة
(وليس عشكل فيها انما هو رجل فيه خلقة زائدة) في الاولى (أو امرأة فيها خلقة زائدة)
في الثانية (وسمكة) أي المتعرج (في آثره وغيره) كالانسكاخ ونقض الوضوء وإيجاب الغسل
والعودة وغيرها (حكم من ظهرت علامته) من رجل أو امرأة (و) الحثي (الذي له علامة
فيه) على ذكر زكوره أو أنثوية (مشكل) لانها امره (ولا يكون) المشكل (أبوا لاما
والجد ولا لاجدة) والالا تضعف ذكره بته أو أنثوية (ولا) يكون المشكل أيضا (زواجلا
زوجة) لما أتى في النكاح أنه لا يصح تزويجه مادام مشكلا (ويحصر أشكاله في الارث
في الولد والابن والأخت نعم أو ولد الأخ نعم أو الموم ولد الموم الولد) اذ كل واحد من المذكورين
يمكن ان يكون ذكر أو ان يكون أنثى (فان بال) من ذكره ذكر أو من فرجه فاني حكايين
انفردا جاعا (أو سبق) ولهم من ذكره ذكر أو أنثوية فاني قال ابن القادر روى الكشي عن
أبي صالح عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن مولود له قبل زكوره من ابن
يورد قال من حيث يسول وروى انه عليه السلام أتى بخثي من الانصار قتال ورواه بؤل ماسول
منه (وان خرجا) أي خرج البول من الفرجين (معا اعتبارا كثيرا) خرجوا جملته قال ابن

جدان
فصل للام أربعة أحوال في ثلاثة مختلف
فيها ميراث الام باختلفا أو اما الرابع فلي المذهب انما يظهر تأثيره في عصبتها (فم ولد أو ولدان) وان نزل من السدس لقوله تعالى
ولاؤه لكل واحد منهما السدس مما ترك ان كان له ولهو وللد الولد صدق عليه ولد حقة أو محاربا (أو) أي ومع (اثنين من
الأخوة والاخوات) واختلفا في منهن (كامل المد له) أي الام (سدس) لقوله تعالى فان كان له أخوة فلامه السدس وقال ابن
عباس انهما ليس الاخوات أخوة في لسان قومك فلم تحسبهما الام فقال لا استطيع ان أرى ما كان قبل ومضى في البلدان
فوارث الناس به وعلمهم من ثمان بدل على اجتماع الناس على ذلك قبل مخالفة ابن عباس قال ابن كثير في لفظ الاخوة هذا يتناول

الآخرين لا بد للمصنف عليه السلام من غير ما ذكرنا من الحال التي هي (و) الام (مع هههم) أي الولد ولد الابن والأخت من
 من الامه أو الاخوات (ثالث) بالاختلاف فلهذا قال في المعنى لقوله تعالى فان يكن له ولد وورثه أمه فلازمه الثالث والحال الثالث
 ذكر بقوله (وفي ابوين زوج أو زوجة) أي الام (ثالث) البقي بعد فرضها أي الازواج من نساء الامه ما استوفى السبب المثلث
 به وهو الولد وانما زاد الابن والتصيب بخلاف الجد وثمانين بالفرعين لشهرتهما بالفرعين لقضاء عمره فيهما بذلك وتبعية طبعه
 ثمان وثمانين ثابت وابن مسعود وروى عن علي وهو قول جمهور ٥٩٥

أما هههم الآية والجمعة معه ولا
 انعقاد الاجماع من الصابة على
 خلافه ولان القرينة اذا جعت
 ابوين وفرض كان للام ثلث
 الباقي كالوكان معهم بنت
 (و) الحال (الرابع) اذا لم يكن
 لها اب لكونه ولد زنا أو
 لكونها (أدعت) أي ادعت أنه
 ولدها (والخ) بالبناء الصهول
 بها (أو) لكونه متبعا لعمان
 فانه ينقطع تصبسه (أي الولد
 من نكاحه) بلان (ويجوز) الجمود
 زوج القرينة (للاثرة) من
 نفاه ولا من بعده (ولا) يبره
 (أحدهم حصته) لانه ينسب
 اليه (وللا إلى الثاني) (ولو) كان
 التصيب (باخرة) من أب إذا
 ولدت قوامين (من زنا) ونفسا
 بلان فاذا مات أحدهما لم يرثه
 الآخر باخرية لانه لا يثبت
 لواحد منهما نسب أمه (وورث
 أمه) أي أم من لأب له منه
 فرضها (و) يرث (فولورض منه
 فرضه) كثيرة لان كونه لأب له
 لا تأثير له في منع ذي الفرض من
 فرضته (وعصته) أي من
 لأب له شرعا (بذكر ولده وان
 نزل) من أمه وابن أمه وابن
 ابن أمه وان نزلوه هكذا (حصة)

جدان قد روي عددان له تأخير انتهى لان الأكثر من به لاحدى العلامتين فيعتبر بها كالسبق
 (فان استويا) أي استوى التحلان في قدر ما يخرج من كل واحد منهما من البول (و) الخشني
 (مشكل) لانه اشكل أمره بعدم تعيينه بشي مما تقدم (فان كان برجي انكشاف حاله وهو
 انصير) الذي لم يبلغ (أعطى) هو من معه اليقين (من التركة وهو ما رثه على كل تقدير (ومن
 سقط به) أي باخشني (في أحدى) لما لتي لم يقط شيئا) كونه خشي مع أنه لتعيرام يعطى الخشني
 النصف لاحتمال أنوثته ولا يعطى الاخشني لاحتياط كونه الولد (ويوقف الباقي على مبلغ
 الخشني) فتظهر فيه علامات الرجال (أو) علامات (النساء) فيزول الاشكال (وان شئ من
 ذلك) أي من ظهوره والعلامات فيه (عوت) أي الخشني (أو عدم العلامات بعد بلوغه) بان يبلغ بلا
 اماره فتظهر بهاذ كونه أو أنوثته (فان ورث) الخشني (بكونه ذكر فقط) أي لا يكونه أنثى
 (كوله أي لم يمت أو) (كرامه) أو ولده (عنه) فله نصف ميراث ذكر فقط كزوج وبنت وولد أو
 خشي (صفه تولد) (نصف) المسئلة (من ثمانية) لان مسئلة الذكور مئة من أربعة ومسئلة الانثى مئة من
 أربعة أيضا الزوج واحد والباقي الثلث فرضا وولد أو ابنة أو ابنة عماتان فكتفي باحداها
 وفرض بها في اثنين عند حال الخشني يحصل ما ذكر (لزوج سهمان والبنات خمسة والخشني
 سهمان وورث) الخشني (بكونه أنثى فقط) فله نصف ميراث أنثى فقط كزوج وأخت وابوين
 وولد أب خشي) مسئلة الذكور مئة من اثنين ومسئلة الانثى مئة من سبعة بالعمول وهما ثمانيتان
 وحاصل شرب اثنين في سبعة أو ثمانية وفرض بها في الحالين (نصف من ثمانية وعشرين للخشني
 سهمان) لان له من السبعة مائة احدى اثنين اثنين ولاثنين (ولكل واحد من
 الآخرين ثلاثة عشر) لان لكل واحد منهما واحد من اثنين في سبعة نسبه وثلاثة من سبعة
 في اثنين يستو مجموعهما مائة (و) (وورثهما) أي الذكور والأنثى (متساويا) كوله
 الام فله السبعين) بكل حال (وان كان) الخشني (معتقاه وعصية) لانه اذا ذكر أو أنثى والمعتق
 لا يختلف ارثه من عتيقه باعتبار ذلك (وان ورث) الخشني (بهما) أي بالذكور والأنثى
 (متفاضلا) بطريق العمل ان تعمل المسئلة على أنه (أو الخشني) (ذكرتم) تعمل المسئلة أيضا
 على أنه أنثى (وسمي هذا) المذهب (مذهب المنزلين) وهو اختيار الاصحاب (ثم اضرب
 احداها في الاخرى ان تباينتا) اضرب (وقتها) أي وفي احداها في الاخرى (ان اتفقتا
 واجتزأ باحداها ان تماثلتا) اجتزأ (ياكثرهما ان تداخلتا ثم اضرب الحاصل) من ضرب
 احدي المسئلتين في الاخرى ابوين من ضرب وقتها في الاخرى أو احداها ان تماثلتا أو أكثرها
 عند التداخل (في الحالي) فما بلغ بقية تصح (ثم) تقسم (من له شئ من احدي المسئلتين) اضرب به
 في الاخرى ان تباينتا أو (اضربه) في وقتها ان تماثلتا أو جمع ما له في ما تماثلتا فما اجتمع فله

أمره روى عن علي وابن عباس وابن عمر ان عليا حصل ذا السهم من ذوي الارحام أسبق من لاسهم له فحدث الحقوا الفرائض
 باهلها فباقي فاولوا رجل ذكر متفق عليه وقد انقطعت المصروف من جهة الاب بقي أولى الرجال به آثارا به ففكروا ميراثه بعد
 أنشد في الفرض فرضه ثم ورثه امرأته الخشني ولدا الملاءمة بحصة أمه وفي حديث سهل بن سعد في الملاءمة بنحرف الستة عشرها
 وأنها ثلث منه ما فرض الله لها متفق عليه ومعه أمه وأنها الارث منه أكثر من فرضها فيبقي الباقي لذوي قرابته وهم حصتها فان
 كانت أمهم ولان باقي لمولاهان فان لم يكن لها عصبة ولا مولى فلهما الثلث فرضا والباقي يردا (فان رث) لاني نكاح فلا يرث زوجته ولا في
 ولا ينفقه فلا يولاهم عليه سواء كان ذكر أو أنثى ولا ينفقه عنهما كما علم أبو الوليد من التصيب في الميراث والتصيب في غيره

[illegible]

(ومن ههنا من أقل العددين) المتساخين (أضرب في) مخرج (نسبة أقل المسئتين إلى
الأخرى ثم يضاف إلى ما ههنا أكثرهما) أن تباين (في اجتماعه) (فإن كانا من وشت وولد
خنتي) مشكل وعلمت بهذا الطريق (فستعلم ذلك كورب من خمسة) عدد رؤس الأدين
والبنسرو) مثله (أؤتبعت من أربعة) عدد رؤس الابن والبنين والخمسة والأربعة متباينتان
فاضرب أحدهما في الأخرى لتباينهما تكن عشرين ثم (أضرب العشرين) (في الحالي أي
في اثنين) عدد حال الذا كورتعول الأوتة (تكن أربعة) ومنها تفص (لنبت سهم من أربعة
في خمسة) بخمسة (و) لها (سهم من خمسة في أربعة) باربعة فاعطاهما (سبعة ولا كرسه) مان
من أربعة (في خمسة) بشرة (و) له (سهمان) من خمسة (في أربعة) ثمانية مجتمع له (غمانية
أعطاهما) عشر (والخنتي) من مسئلة الأوتة (وهي خمسة) وهي مسئلة الذا كوربه (و) له
(سهمان) من خمسة (في أربعة) مجتمع له (ثلاثة عشر) وارجع السهام تكن أو بعين هذا مثال
التباين (ومثال التوافق زوج وأوم) ولأدأب خنتي مسئلة الذا كوربه من ستة (لزوج ثلاثة
ولأدأب اثنتان ولولأدأب الباقى (ومسئلة الأوتية من) ستة وتقول إلى (غمانية) لزوج ثلاثة
ولأدأب سهمان والخنتي ثلاثة (بينهما) أي المسئتين (موافقة) الانصاف فاضرب ستة في أربعة
تكن أربعة عشر وخشر ين ثم (أضربها) (في الحالي) أي اثنين (تكن ثمانية وأربعين) ثم أقسمها
على ما تقدم للزوج من الستة ثلاثة في أربعة (وله من الثمانية ثلاثة في ثلاثة فله أحد وعشرون
ولأدأب اثنتان من ستة في أربعة واثنتان من ثمانية في ثلاثة أربعة عشر والخنتي واحد من ستة
في أربعة وثلاثة من ثمانية في ثلاثة عشر (ومثال التماثل زوجة وولد خنتي وهم مسئلة
الذا كوربه غمانية) للزوج واحد والخنتي الباقى سبعة ولا شئ لهم (ومسئلة الأوتة كذلك) من
ثمانية للزوج واحد والخنتي أربعة ولهم الباقى ثلاثة (فاضرب أحدهما) للتماثل (ثم أضربها
حاليين تكن ستة عشر) للزوج اثنتان والخنتي أحد عشر ولهم ثلاثة (ومثال التناسب أم وبنات
وولد خنتي وهم مسئلة الذا كوربه من ستة) مخرج السمس اللام واحد ولدت والخنتي باقى
على ثلاثة لا يقسم ولا يوافق فاضرب ثلاثة في ستة (وتقسم من غمانية عشر) للام ثلاثة ولبنات
خمس والخنتي عشرة (ومسئلة الأوتية من ستة توصلع منها) للام واحد ولبنات اثنتان والخنتي
اثنا وبنين لهم واحدوا الستة داخلها في الثمانية عشر (فاضرب بالثمانية عشر ثم أضربها في الحالي
تكن ستة وثلاثين) ثم أقسمها للام من مسئلة الذا كوربه ثلاثة ومن مسئلة الأوتية واحد
مغروب في ثلاثة وهي مخرج الثلث لأن نسبة الستة إلى الثمانية عشر ثلث فلهما ستة ولبنات
من مسئلة الذا كوربه خمسة ومن مسئلة الأوتية اثنتان في ثلاثة في ستة فلهما أحد عشر والخنتي من
مسئلة الذا كوربه عشرة ومن مسئلة الأوتية اثنتان في ثلاثة في ستة فلهما ستة عشر ولهم من مسئلة

ما يأتي (وإن مات ابن ابن ملائكة وخلف أمه وجدته أم أبيه فالحال لامه مرضا ورثا) لأنه
له حصبة معها والجدة صحبة بالأم وإن خلف جدته فالحال له ثم ما فرضا ورثا وإن خلف أم أمه وخال أبيه فلا أم له السدس والياني
يقال أبيه لأنه حصبة أبيه وإن خلف خالها وخال أبيه وأب أم أبيه فالحال لهم لأنه ابن ابن الملائكة فإن لم يكن عمه ولا يني أم الأب لأنه
أبوها فإن لم يكن فهو خال الأب لأنه أخوها فإن لم يكن فخال لأنه ذو رحم الميت وإن مات ابن ابن ابن ملائكة عن عمه وعم أبيه
فالحال كله لأنه أقر بعمه وإن خلف خاله وخال أبيه وخال جده فالحال كله خال جده أي الملائكة لأنه حصبة أبي أبيه
فإن لم يكن له خال جده فالحال لأنه بمنزلة أمه دون خال أبيه لأنه بمنزلة جدته والام حصبة الجدة

فوصل ولجده أو كثر مع حماد، أي سافر أو القرب أو البعد من حيث (سدس) لحديث عبد الله بن الصامت أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى للجدتين من الأيراث أسهم بينهما رواه عبد الله بن الإمام أحمد في زوائد المسند (وتحجب القري) من الجدات (المعدي) منهن (مطلقاً) أي سواء كانتا من جهة أم أو من جهتين وسواء كانت القري من جهة الأم والجدى من جهة الأب أجمعاً أو العكس لأنها جد قري فتحجبها للمعدي تأتي من قبل الأم ولأن الجدات أمهات يرثن من أئوالهن واحدة من جهة واحدة فإذا اجتمعن فالأيراث لأقربهن كالأب أو لأبناؤه أو لأخوته (لا) تحجب ٥٩٧ (أب أم أو أمه) كالعم وحي من عمر

الاثنية واحد في ثلاثة ثلاثة وفي العمل طريق آخر وهو ان تنسب المال لكل واحد من الورثة
 من اثنتي ومن معه الى اربعة على كالا التقدير من ثمخذ له نصفه وابط الكسور التي تجتمع
 معلن من خرج بجمعهما يحصل المطلوب ففي المثال الاخير لا يمن الفكر وفيه السدس ومن
 الاثنية اربعة اصدان بجمعهما ثالث فاعطها ثلثه ومنع وعودس من ريفت من مسئلة الاثنية
 ثلثون من المذكورة سدس وثنا عشر من جمعهما ثلثه منقص ثلثه سدس اعطها نصفها ربعا وثلاث
 سدس والثنى ثلثان وثمنان في الحالين ونصفه ثالث وثبع والقم من مسئلة الاثنية السدس
 والثنى لمن المذكورة فاعطه نصفه من خرج الكسور المصالة ستة وثلاثون ونصفها منه
 ما تقدم في العمل الاول وان كان اثنتان فأكثر زيتها بعد احوالهم فقيل للثنتين اربعة احوال
 وللثلاثة ثمانية احوال وللاربعة عشرين احوالا وللخمس اثنى وثلاثين احوالا والجميع لكل
 حال مسئلة وانظر بينها وسهل أقل عدد تنقسم عليها كالا تقدم في الانكسار على فرق (فما بلغ
 من ضرب المسائل) بصفها في بعض مع اعتبار الموافقة والتناسب والتجامل ان كان (اضربه
 في عدد احوالهم وجميع حاصل ضرب احوالها كما جاء بصحتها قبل الضرب في عدد
 الاحوال هذا ان تواف من جمعة واحدة) كابن وولد من خديش فلهما اربعة احوال حال ذكرية
 وهي من ثلثات احوال اثنية من اربعة حواله ذكرين واثني وحال ذكرين واثني ايضا من خمسة
 خمسة قس ضرب لاثني اربعة والحاصل في خمسة مبلغ ستين ونقطا الخمسة الثانية لثلاثين ثم
 اضرب الستين في عدد الاحوال اربعة مبلغ اثنى واربعين للذين في المذكور وفي ثلث الستين
 عشرون وفي مسئلة الاثنية نصفها ثلثون وفي مسئلة ذكرين واثني ثمان اربعة وعشرون
 واربعة وعشرون بجمعه ثمانية وتسعون وللخديش في مسئلة المذكورة الثلثان اربعة وربع
 وفي الاثنية نصفها ثلثون وفي مسئلة ذكرين واثني ثلثة احوال احوال خمسة وستة وثلاثون
 وستون وثلاثون فجموع اعطها مائة واثنان واربعون لكل اثنتي احوال سبعون (وان كانوا اى
 الخلفى من جهات) اعم من جهتين فأكثر (جعلت مال لكل واحد) من الورثة (من الاحوال
 وقسمته على عدد الاحوال كالخانو ج بالقسمة نصيبه) فهو ولد اثنتي وولد اثنى عشر وعام فان
 كان الولد ولدا الاخر كان ثلثا بالولد وكان اثنى عشر بالولد والنصف بالسابق فم كان
 الولد ذكر اربا والباقي اثنى فبالل ولد وان كان ولدا اثنى عشر بالولد اثنى عشر بالولد والنصف
 والباقي ولد الاخر فالمسئلة في حالين من واحد وفي الحالين من اثنين فتكتب في اثنى عشر بجمعا
 في عدد الاحوال اربعة مبلغ ثمانية ومئنا نصع للولد المال في حالين والنصف في حالين مجموع
 ذلك اربعة وعشرون اقصمها على اربعة بعدد الاحوال مخرج له ستون وولد الاخر اربعة في حال
 فقط ناقصها على اربعة عشر مخرج له اربو كذلك الم (ولو صالح اثنتي المشكل من معه) من

ثلاث (فلامبرات لام اي ام) وللكل حدة اذات ما بين امين (ولام اي ابي جسد) لان القراءة كلها بعد استعنيق الجسد ووجهه صفة بالنسبة الى غيرهما من القرابات ولذلك من الله تعالى في روض الوارثة ولم يذكر الحداث فاذا عدت زدين متصفا فكون من عداهن من ذري الارحام فلذلك قال الاصحاب (بانفسهما) لان ذري الارحام يرثون بالتزويج كما ياتي (و) الحداث (التحذات) اعم القاصوات في الدرجة (ام ام اوام ام اب اوام اي اب) وكذا ام ام ام اوام ام اب وام ام اي اب واذا ردت تنزل الحداث فليست في الدرجة الاولى حدة تام ان ام اوام امه وفي الثانيه اربع لكل واحد من ابيه حدة فيهما اربع بالنسبة اليه وفي الثالثه ثمان لان لكل واحد من ابيه اربع فكون لها هاتان حدة فيهما كما هو عليه في هذا صنف عدهن

وما في قول الجوعاء وأبو داود وعنه الترمذي والحاكم ذلك إلا أنه في مرض ما زاد على الثنتين وثلاثمائة سنة على فرض البنية وأما قوله تعالى في الأحقاف فإن كانتا اثنتين فلهما الثلاثين ثم إنك وأيضاً زادوا رث الأخوان الثنتين فالثلاث أولى وليس ما زاد على الأخنتين على ما زاد على البنتين وبنيات الابن كبنات الصلب كما تقدم (وليت ابن فاكر ثم يثبت طلب السندس) ثم كمله الثلاثين لمدينا من مسعود وقد مثل عن يميني بنت ابن واخفق قال اتقى فيما اتقى رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا الأئمة المصنف ولأنه الابن السندس ثم كمله الثلاثين وما في فلا اخ

رواه البخاري مختصراً (مع عدم مصحح) ٥٩٩

تكن ماتين وعمانية وشامين ومنها خمس مسئلة الزوجه من اربعة عشر بن بن ورج منها
سبعة تقسم على باقي ورثته فمسئله من اثني عشر بن ورجته بها اولاد ثلثها والباقي لعصبته
فرد الابني عشر على اربعة اثنى عشرة مسئلة الابن منها من ستة لحده سدس ولاخيه
لاهم سدس ولعصبته الباقي سواهما سدسة ثمان السنت ودخل وفي مسئلة الزوج اثنان في
مسئله فاضرب سنه في اربع وعشرين تكن مائة واربع وعشرين مسئلة الابن من ثلاثة
لاهم سدس ولايه سهمان فمسئله اعمه من ستة والموافقة ومسئله ابيه من اثني عشر واثني عشر
بالنصف فردما الى سبعة وعشرين مسئلة الام فاحتر بنسبة وارضها في ثلاثة بنات بنات عشر
لورثة الام ستة ولورثة الاب اثنى عشر (وان جهل السابق منها) اى من يمين بن يقرق ويغمو
(وتنفق ورثتها فيه) بان ادعى كل احدى حصة مورثة (لا بد من لاحد لها (اوقات) لها
يبتان (وقد رثت) البنات (تحافا) اى حلف كل منهن بما في ما انكره من دعوى صاحبها
لعموم حديث البينة على المدعى واليمين على من انكر (ولم يتوارثا) لحدود ورجود شرطه وهو
تحقق حياة الوارث بعد موت المورث وانما خوف فيما سبق لما تقدم (كأنا فانما امرأة
وابناتها قالن زوجه ماتت فورثناه من مات ابني فورثت وقال آخرها) بل (مات ابني فورثت)
اى ورثت منه (ثم مات) بعده (فورثناها) اى ورثناه اخوها الذي ورثوها (حلف كل واحد
منها على ابطال دعوى صاحبه) لانه يشكرها (وكان ميراث الابن لايه) علمنا باليقين
(و) كان (امرات المرأة لايها لوزوجه نصفين) فزوج نصفه فرضا والباقي لايها نصفها
وهذا قول الجمهور ومن العلماء وان لم يقع تداع (ولو عين الورثة تموت احدى) بان قالوا مات
فلان يوم كذا من شهر كذا عندنا وال (وشكرنا اهل مات الآخر قبله او بعد مورث من شك
في موته من الميت (الآخر) الذي عينوا موهبة لان الاصل بقا عاقبة (ولو تحقق موتها) اى
التوارث في معام يتوارث ولا خلاف لان شرط الارث حياة الوارث بعد المورث ولم يوجب (ولو
مات اخوان او نحوها (عندنا وال والى) ما عندنا (الطولع) اى طلوع الشمس او انقصر
او الفجر (او الفجر وفي يوم واحد) وكان (احدما) اى الاخرين (بالشرق والآخر بالمغرب
ورث اليتامات بالشرق من الذي مات بالشرق فلو قبله لان الشمس وغرها تزول وتطلع
وتغرب (بالشرق قبل) زوالها وطلوعها وغروبها (المغرب) هقلت والمراد الله اعلم ان
هذه الاشياء تظهر بالشرق قبل المغرب والا فتنقص الامام على ان الزوال في الدنيا واحد
وهذا واضح

أما ابن عليا النصف والسدس ثلثة الثلثين وإن ترك بنو بنت ابن وأورث فثلث النصف وثلث ابن السدس ثلثة الثلثين ولا يورث لكل واحد منهما السدس (وكذا أخت فأكثر لاب مع أخت لابون) وأحد فثلاث لابون النصف وثلث لاب السدس ثلثة الثلثين قياسا على بنت ابن مع بنت الصلب وتورث بالسدس ستة أضعاف القائلة مع زوج وأخت لابون إن ألد كزاد كز أو بنتا مع كز أو كز بن لم يرث واحد منهم شيئا وإن ألدن أو اثنتين أو ثلاثا ورث (فإن أخذت الثلثين بنتا صلب) وإن كن ثنتين فأكثر (أو) أخذت الثلثين (بنت ابن) كذلك (أو) أخذت الثلثين (ها) أي بنت صلب واحدة وبنت ابن فأكثر سقط من وجهين فمن بنات ابن فإن لم يرث لهن من حصة ابن معصود ثلثة الثلثين (إن لم يصبر) أي بنات الابن أو بنات

بعض لذكر من أختها الصغرى التي لم يذكرها من الإبن الثالث ابن الصغرى (وهي التي لم يذكرها من الإبن الثالث) سواء كان
 الثالث من قبله أو بعده أو أحدهما أو كليهما وذلك كل من تزاد من بعدهم من هو أعلى منه (وله) أخت الذكر المصعب (مثلاً
 ما لا يثنى من المصعبات) (ولا مصعب) ابنان فذكر وإن نزل (ذات فرض أعلى منه) لأن فيه اختراؤاً بذات الفرض بل لم يمتنع
 (ولا) مصعب (من هي أنزل منه) بل يصعب الثلاثا كذا ولا يشارك الأقرب فلو خلف خمس بنات ابن بعضهن أنزل من
 بعض لذكر منهن وأختها العليا المصعب ٦٠٠
 وفي تليها السدس وسقط سائرهن والباقي للأخت وإن كان مع العليا

جميعه بكر المصعب وهي الذين والشرعية كالتمالي أن الدين مع حداثة الإسلام وقالوا أوجبنا
 اليك أن أتبع ملة إبراهيم حنيفاً واختلاف الدين من موطن الأرض (لا يورث المسلم الكافر)
 غدت أسامة بن زيد مرفوعاً لا يورث الكافر المسلم ولا المسلم الكافر متفق عليه (الأبوالأولاد)
 يورث المسلم عتيقه الكافر لقوله عليه الصلاة والسلام لا يورث المسلم النصراني إلا أن يكون عبده
 أو أمته ورواه الدارقطني عن جابر لأن ولادة الجاهل لا يورثه من غير أن يكون له كفاً يورثه
 العتيق (ولا يورث) (الكافر المسلم الأبوالأولاد) يورث الكافر عتيقه المسلم بالأولاد قياساً على حكمه لما
 تقدم (أوليد) (الكافر) قيل قسم ميراث قريب مسلم لقوله عليه الصلاة والسلام من أسلم على
 شيء فهو له وأبعد في سنة من طريقين عن عمرو بن أبي مائة عن النبي صلى الله عليه وسلم
 وروى أبو داود وابن ماجه بإسنادهما عن أن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كل قسم
 قسم في الجاهلية فهو على ما قسم وكل قسم أدركه الإسلام فله على قسم الإسلام وروى ابن عبد
 البر في التمهيد عن زيد بن قتادة العنبري أن أناساً من أمه ماتت على غير دين الإسلام فوثنته
 أختي دوفو وكانت على دينه من أسلم وشهد مع النبي صلى الله عليه وسلم حنيفاً فتوفي
 فاشتت سنة وكان ترك ميراثاً من أختي أسلمت فقامت في الميراث إلى عثمان فأنفذته عبد الله
 ابن الزبير عن عمر رضي الله عنهما من أسلم على ميراث قبل أن يقسم فله فيه بقية ففرض به عثمان فذهبت
 بذلك الأول وشاركتني في هذا وهذه قضية ما تشتركت ولم تذكر فكان الحكم فيها كالمجمل عليه
 والحكمة في ذلك الترغيب في الإسلام والحث عليه (ولو) كان الذي أسلم (مردداً) عتقه وت
 مورثه (أو) كان الوارث (زوجة) وأسلمت (فعدة) قياساً على ما سبق (ولا يورث) أن كان
 (زوجة) وأسلم بعد موت زوجته لا نطقاً على النكاح عنه وبتماثلها (ولا يورث) أن كان
 (قنا) أو (عتق قبل القمعه بعد وفاته) من أسلم أو ابن أو أم أو نحوهم (أو) عتيق (مع موقه
 كملية العتيق على ذلك) بأن قاله سيده أدامات أولك أو نحوهم فأنت حر فآدمات أو عتيق
 ولم يرشوا أن كانت العترة لم تقسم بخلاف من أسلم والفرق أن الإسلام أعظم الطاعات والقرب
 ورد الشرع بالتأليف عليه فو رد الشرع بتأليفه رغيباً في الإسلام والعتيق لا صنع فيه
 ولا يحمده عليه فلم يصح قياسه عليه ولولا ما ورد من الاتفاق في تورث من أسلم لكاننا ننظر أن
 لا يورث من لم يكن من أهل الميراث حين الموت لأن الملك ينتقل بالموت إلى الورثة في سخطه
 فلا يبقى من حدث شيء لكن خلفه ما في الإسلام لا يورث من أسلم لكاننا ننظر أن
 ابن عمه مات) وخرج المذموم من الثلث عتيق ولم يورث وتقدم (وأن قال أنت عتيق آرحباني
 عتيق وورث) لأنه حين الموت كان حراً (وأن كان الوارث واحد فادفع نصف في التركة
 واحتساباً ما وقسمها بحيث لو أسلم قريبه بعد ذلك لم يشاركه كالأولاد ما وقسموا (وأن

أخوها وابن عمها ما يثنى بينهما
 على ثلاثة وسقط سائرهن
 وإن كان مع الثانية أخوها وابن
 عمها فلهما النصف والباقي
 بينهما وبين الثانية على ثلاثة
 وإن كان مع الثالثة فلهما
 النصف وفي تليها السدس
 والباقي بينهما وبين الثانية
 على ثلاثة وإن كان مع الرابعة
 فلهما النصف والثانية
 السدس والباقي بينهما وبين
 الثالثة والرابعة على أربعة
 وإن كان مع الخامسة فالباقي
 بعد فرض الأولى والثانية
 بينهما وبين الثالثة والرابعة
 والخامسة على خمسة وتصح من
 ثلاثين وكذا إن كان أنزل من
 الخامسة (وكذا أخوات لأب
 مع أخوات لأبوين) تسقط
 الأخت فذكر لا يباحن لأبوين
 إذا لم تعصب الأخت لأب فإن
 عصمها أخوها فالباقي قسم
 للذكر مثل حظ الأنثيين (الأ
 أنه لا يصح من الأخوة من
 لأن ابن الأخ لا يصح من
 فخرجته من الأثاف فمن هي
 أعلى منه أولى (وله) أختها الأخ
 لا يصح أخت لأب فذكر (مثلاً
 ما لا يثنى) من الأخوات لأب

(وأختها كثر) لأبوين (أولاً) (مع بنت أو بنت ابن فأكثر عصبة) لا فرض لمن معها بل
 (يرش ما فضل للأخوة) لقوله تعالى إن من وراءكم لمس له ولله أخت ظها نصف ما ترك الآية فشرط في الفرض عدم الولد في
 وجد الولد فلا فرض لمن إلا أن لا أخوات أقوى بولادة الأب لمن ولا يمسقط لمن فكان أدنى حاله من مع البنات أو بنات الابن
 التعصب ولدت ابن معود السابق في بنتو بنت ابن وأخت حيث حمل للأخت ما بقي (ولو) عدلوا أني من ولدا لأم سدس
 ولأثنين فكثر منهم (ثلث السوية) لقوله تعالى وإن كان رجل يورث كلالة أو امرأة له أخ وأخت فكل واحد منهما السدس
 فإن كانوا أكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث وأجود على أن المراد بالأخ والأخت هنا ولد الأم أو قرابته من أمه أو جدتها

وله أخ وأخت من أم ﴿فصل في الجلب﴾ وهو اسم المنع مأخوذ من الجلب ومنه الحالب لانه يمنع من أيراد القول والجلب
منه مانع يقصان كجلب الراجح والراجح من النصفين والراجح من النصفين وهو ما تقدم وجب حريانه وهو
توابع أحد ما للوائح الآتية والثاني بحسب الشخص وهو المتعارف اليه هنا قوله (يسقط كل جذاب) حكاه ابن المنذر جامع من يصف
هم من العصاة ومن بعدهم (و) يسقط كل (جد) بعد (ب) اقرب منه (و) كل (ابن) بعد اقرب منه فسمي سقط أبواي أبائي أب
وابن ابن ابن ابن وهكذا (و) يسقط (كل جدة) من قبل الأم ٦٠١ أو الأب (ب) لانه لجدة ابن ببالودة

قال أم أولي منهن لما نزلها
الولادة (و) يسقط (ولد
الابوين) ذكر أكان أو أنثى
(بثلاثة) وهم (الابن وابنه)
وان نزل (والأب) حكاه ابن
المنذر اجماعاً لانه تعالى جعل
ارثهم في ذكلا لانه تعالى جعل
عدمه في القول والولد (و) يسقط
(و) للأب بثلاثة أي الابن
وابنه والأب (و) يسقط أيضاً
(بالأخ من الابوين) لقوته
بأنه اقرب ويثبت على
أن النبي صلى الله عليه وسلم
قضى بالدين قبل الوصية وان
أعيان بني التمار دون
بني العلات برث الرجل أخاه
لأنه وأمه دون أخيه لأنه
رواه أحمد والترمذي من
رواية البخاري عن علي وسقط
ولذلك أيضاً باخت الشبهة
لذا صارت عصبية مع بنت
أو بنت الابن لأنها تصير غزلة
الأخ الشقيق (و) يسقط
(ابنه) أي ابن الأخ لابوين
وابن الأخ لاب (بجدة) لا
خلاف لأنه اقرب (و) يسقط
(ولد الأم) ذكر أكان أو أنثى
(بأربعة) بالولد ذكر أكان أو
أنثى (و) الشافي (ولد الابن)

أصل قبل قسم بعض المد لورث (من أصل) (بماضي) دون ما قسم لما تقدم (ورث الكفار
بعضهم بعضاً) ان التحدث ملتهم وهم مل شتى مختلفة فلا يورثون مع اختلافها (روى عن علي لقوله
عليه الصلاة والسلام لا يورث أهل ملتين شتى) رواء أبو داود عن عمرو بن شعيب عن أبيه
عن جده قال يورث يملته والنصرانية يملته والمجوسية يملته وهدية الأوثان يملته وعبدة الشمس
يملته وهكذا لألث بعضهم بعضاً وقال القاضي أبو دينة يملته والنصرانية يملته ومن عداها
ملته (ورث ذمي حر يورثه كس) أي برث الحر في الذمي (و) برث (حر مستأمنه) كس
أي رث المستأمن من الحر (و) برث (ذمي مستأمنه) كس أي برث المستأمن من الذمي
(شرطه) وهو اتحاد الملة فأخلاف الأديان ليس يورث معاً لأن العسومات من التصديص
تقتضي تورثهم ولم يرد بعضهم نص ولا إجماع ولا يصح فهم قياس فيجب العمل بهومها
ومنه قوله عليه الصلاة والسلام لا يورث أهل ملتين شتى أن أهل الملة الواحدة يورثون
ويستط التورث بالملة والكفر والاسلام دليل على أن الاعتبار بدون غيره (والمرتد لألث
أحد) من المسلمين والامن الكفار لانه لا يورث على ما هو عليه فيثبت له دين من الأديان
(الان يسلم المرتد) (قبل قسم الميراث) فبرث على ما تقدم (ولا يرثه) أي المرتد (أحد)
من المسلمين لأن المسلم لا يرث من الكافر ولا غير المسلمين لأنه يحيا لاهلهم لأنه لا يورث
على ما هو عليه من الردة (بأن مات) المرتد لو أنثى (ورثته غشاه فيه) يورث في بيت المال
للمصلحة العامة وليس وارثاً كما تقدم بل هو من مصلته (والزبدني وهو الذي كان يسمى منافقاً
في عصر النبي صلى الله عليه وسلم كمرتد) و (لا تقبل زبته) طاهراً (وباقى في باب المرتد)
والنفاق اسم إسلامي لم تعرفه العرب بالمعنى المخصوص به وهو ستر الكفر وإظهار الإيمان وإن
كان أصله في اللغة عمر وفالوه وأخوه من المنافق وهو العرب الذي يستتر فيه
(ويشبهه من كذب عهدة مكفرة كجهمي) واحداً لجه ميقوم اتباع جهنم من صفوان القائل
بانتطيل (وضميره) من المشبه وهو من لم ينسبهم كالمترد لألث ولا يورث

﴿فصل و برث مجوسي ونحوه من يرى حلال نكاح ذوات المحارم بجميع قرابته﴾ ان أمكن
(إذا سلم أوصا كالتنا) وهو قول عمرو بن و ابن مسعود وابن عباس وزيد في الصحيح عنه
لأن الله تعالى فرض لإلام الثلث ولا تحت النصف فإذا كانت الأم اختار حبها أعطاهما
ما فرض الله في الأيتام كاختصين وإلهاهما قرابته ان ترث كل واحد منهما منفردة
لأن حبها أحداً لا أخرى ولا ترجحها فقرت بينهما معاً متى كزوج هو ابن عم أو ابن عم هو
أمن أم وكذا في الأرحام المداين بقرابتين (فإذا خلف أم أو أبي أخته من أبيه) لتكون أبيه
تزوج بنته فولدت له هذا الميت (و) خلف معها (عما ورثت الثلث يكون أم أو أبيه) ورثت

٦١ - (حكاه القام) - ثانياً ﴿كذلك (وان نزل) الثالث (الأب) الرابع (الحمدون) لانه تعالى
شرط في ارث الأخوة لإلام الكلالة وهي في قول الجمهور من لم يحلف ولداً والولد يشمل الذكر والأنثى وولد الابن كذلك والولد
يشمل الابن والجد (ومن لا يرث) مانع (لا يوجب) نصلاً لا حراماً ولا نقصاً ما روى عن عمرو بن وهب والنسب بالخصم يجب نصاً
كالأخوة يسمون بالإم من الثلث إلى السادس وأن كانوا معجورين بالأب وكل من أدلى بواسطة تلك الواسطة الأولاد الأم لا يسمون بها
ولم يوجب موتها من الثلث إلى السادس والأب الأم لا يسمون بها لانه لم يورثها من الثلث إلى السادس وإنما يورثها من الثلث إلى السادس

وأخوها بالقسم وإن كان أخوه لمن آمنه سقوه وثمة الزوجة وأخوته أسوة له لعل ما كل واحد منهم وإن تزوج الأب أسوة تزوج
 ابنه بتأني الأب وهو ولد الابن وخالفه ما يليه وإن تزوج زيد أم عمرو وتزوج عمرو بنت زيد فإن زعمهم من عمرو وخاله وإن تزوج
 كل منهما أخت الآخر فولد كل منهما ابن خال الآخر وإن تزوج كل منهما بنت الأخر فولد كل منهما ابن عم الآخر (وأولى ولد كل أب أقربهم إليه)
 أم الآخر فهمما الفألتان من محبا بنينا وزوجينا وأبني وزوجينا ولد كل واحد منهما مولى الآخر (وأولى ولد كل أب أقربهم إليه)
 فإن عم أولى من ابن ابنهم (حق في أخت الأب) فقط أوسع أم ٦٠٣ (وإن أخ) ولولابون (مع بنت) فلاختها

بثوارثان (في طلاق رجعي مادامت في العدة) سواء كان في المرض أو العدة كالقاضي في المتي بغير
 خلاف فظهره ويمنه ابن بكر وعثمان وعلى وابن عمه وذلك لأن الرجعية زوجة يلقها
 طلاقه ونظاره وإلا فهو وعكها كما يلي رجعة بغير رضاها ولأولى ولا شه ودوا لصداق
 جديد (وإن طلقه في مرض الموت) الخوف أو غيره (طلاقا لا ينهم فيه) بقصد القرار (بان
 سألته العلقا وأنت لم تلحق) فجابها إليه فكتلها الصبح (أو علني طلاقا على عمل لها منه بد
 فقلته مائة) بالتعلق فكتلها الصبح (أو) علقته (على مشيتها فشاها) فكتلها الصبح وفي
 من أفراد التي قلها (أو غيرها) أي غير المرء من زوجته (فاختارت نفسها) فكتلها الصبح
 لأنه لا ينهم فيه ذلك كله بقصد القرار (أو علقته) أي علق الصبح العلقا (بفعل زيد كذا)
 كدخوله القرار (فعله) زيد (في مرضه) فكتلها الصبح لأنه لم يلقه في المرض الخوف الذي
 مات منه وكذا علقته معها بطولع النعس أو تزول النظر أو قدوم الحاج ونحوه ولو
 في مرضه (أو) علقته معها (بشهر لحاء في مرضه أو علقته في العدة على شرط كقدوز بد
 أو صلته بالقرن فوجد ذلك (في المرض) فكتلها الصبح لعدم قرينة إرادته القرار
 (أو طلق) ولم يصر (من لارت كالامة والامة فقتلت وأسلمت قبل موة) فكتلها الصبح
 لأنه حين الطلاق لم يكن لها قيام المانع من رقي أو اختلاف دين (أو قال لها) أي الامة
 والذمية (اتتمها لقتلها غدا فقتلت لامة) قبل غدا (وأسلمت الذمية قبل غدا) فكتلها
 الصبح (أو وطئ بمجنون أمزوجه في مرضه فكتلها الصبح) لأن المجنون لا قصده الصبح
 اذن (إذا فاساته) أي سالت زوجته في مرض الموت الخوف أن يطلعه (طلقه)
 أو طلقته (فطلعه ثلاثا فتره) ما لم يتزوج أو تره لقرينة التهمة عقلت ولعل المراد إذا لم تكن
 سألته العلقا على عرض فإن كان كذلك لم تره لأن سألته الإبانة وقد أحاط بها (وإن كان
 ينهم فيه) أي الطلاق (بقصد حرمانه الميراث كن طلقه ابتداء) بلا سؤال منها (في مرض
 موة الخوف أو علقه فيه) أي في مرض موة الخوف (على فعل لا بد لها منه شرعا كصلاد
 ونحوها) كوضعه في علقه فيه على فعل لا بد لها منه عقلا كالكل وشرب ونحوه ففعله
 ولو عالمه وليس منه) أي من الفعل الذي لا بد لها منه (كلام أبو جابر) كلام (أحدهما)
 لأنها تستحق منه فلو علق في مرضه الخوف طلاقا لم يلقها كلامهما أو على كلام أحدهما فصحت
 لم تره وجعل في الضرر كلام أبيها لا بد لها منه شرعا وقال في الرابعة وقيل وكلام أبو جابر
 أو أحدهما انتهى عقلت ولو قيل بحتي في الاحتمال الذي يكن فيه محذور لم يعمل ما يأتي في
 حدس لا يعمل بسلم إن جبر أخا فوق ثلاثة أيام (أو طلقه) في مرض الموت الخوف بدوى
 من غيرها (أو علقها فيه بدوى من غيرها أو علقه) أي الطلاق (على مرضه أو على فعله)

فاعلى حكمه (ثم مولاه) أي مولى المولى (كذلك) أي ثم عصته الأقرب فالأقرب كذلك ثم مولى مولى المولى كذلك وإن بعدوا لاشق
 لمواليه وإن قروا لأنه عتق مباشرة فلا ولا عليه لموالي أبيه (ثم) بعد المولى وإن بعد عصته ثم (أرد) أي قدر على ذوى القربى من
 يقدم على ذوى الأرحام كما يأتي قوله تعالى وأولو الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله ولولو ردنا فما ذنبت الأولى بعد لحدل غيرهم
 أولى به منهم والقربى أنفا قدرت نظرا لورثة حال الاجتماع للابن زوجا فأنفذ القربى ويحرم المصنف ولذا فرض لآل ناث ولأب
 مع الولد دون غيره من الذكور (ثم) إن عدم ذفر من بعده فقل (الرحم) أي مولى ذوا الأرحام الآية المذكورة (وهي) كانت العصة عما
 (أو) كان (ابنه) أي ابن العم (أو كان ابن أخ) لابون وأب (انفرد دون أخواته بالإيراث) لأن إندواته مولى لأبن ذوى الأرحام والعصبة

فقال بعضهم أي بعض الأصحاب المبرأ المؤمنين حينئذ أما كان حصاراً أليس لنا مالاً وعقداً شرك بينهم وهو قول عثمان بن زيد بن ثابت ومالك والشافعي وأسطفهم المعلنون حينئذ فما هو روى عن علي بن أبي حمزة وهو يروي عن صاحب ابن عباس وأبي موسى لقوله تعالى في الآخرة لأمنان كانوا أكثر من ذلك فهم شركاء في الثالث فإذا شرك غيرهم معهم لم يأخذوا الثالث ويحدثنا الحسن بن العرائض وأهله ومن شركت لم يلحق الفرض أهلها قال المعنوي القياس ما كان على والأصحاب ما كان على (ولو كان مكثهم) أي الذي كورضوا أجمع الأثام من ولد الأيوبي أو الألب فالمسألة (أخوات ٦٠٥ لا يروى) أخوات (ألب) من غير ذكر

[illegible]

وهي المابقة (قول) أي بمشور
 فيها النحول بحال عال الشيء
 إذا زاد أو غلب قال في إقاموس
 والفريضة عالت في الحساب أي
 زادت وارتفعت وعطفا وأعطتها
 (وهي) أي الأصول الثلاثة التي
 قول (ما فرضها نون فاخته)
 كخفف مع ثلث أو اثنين
 وكر بع وسدس لثلاثين أو
 ثلثين وثلثين وثلثين وسدس
 (خفف مع ثلثين) كزوج
 وأختين لغير أم من ستة وتقول
 إلى سبعة (أو) نصف مع (ثلث)
 كزوج وأم ومع من ستة (أو)
 نصف مع (سدس) كزوج
 وأخ لام ومع (من ستة) لتسعين
 المغر حين في الأولتين ودخول
 يخرج النصف في يخرج
 السدس في الثالثة (ونصف)
 المستثنى من ستة (بلاول
 كزوج وأم وأخوين لام)
 الزوج النصف ثلاثة وللام
 السدس واحد أو الأخوين لام
 الثلث اثنان (وتسمى مسألة
 الأزام) مسألة (للمناقضة)
 لأن ابن عباس لا يجب إلا
 من الثلث إلى السدس إلا
 ثلاثة من الأخوة والأخوات
 ولأمر العلول رد النصف مع

زوجات نكاح بضم ن قاسد) ولم يلم عينا الخرجها وأثر بقرة (أو) خلف زوجات نكاح
بضم ن (منقطع قطعاً عن الميراث) على ما تقدم تفصيله (ولم يلم عينا) أى من أين انقطع
نكاحها قطعاً عن الميراث (الخرجها وأثر بقرة) والميراث الباقي لأمها لأن الميراث عن آدمي
يقتسمه فيه القرعة عند الاشتباه للفقهاء لأن الحق في نكاح على وجهه ثم تدرعين المستحق
فيهم بقرعة فبني أن يقتسم فيه القرعة كالقصة (وإن كان الزوج عينا ما لم يستغل
بها ما في مرض) مرض الموت المخوف (في آخر الحول واختارت فرقته وخرق) الحاكم
يدينها لم يتزوجنا) لا تقطع العصمة على وجه لا فرار منه لأن الفسخ هنا دفع الضرر ولا لقرار
فوسى ما تقدم تحت هذا (وإن طلق أو باعها) ثم مات (فالميراث لثمان مائة تزوج المطلقات)
أو برتدن لأن طلاقهن بمسقط مما هن من كاتقدم فشاركهن في الزوجات (ولو كانت المطلقة)
فرارا (واحدة) فانتقضت عدتها (وتزوج أو باعها) ثم مات (فالميراث بين الجنس على
السواء) لأن الطلقة أو إيماء أو جسد فكلت أسوة من صواها (ولو ادعت) امرأة (انز وجها
أياها وبهذا زوج) ادعواها (ثم مات لم تره أن دامت على قولها) لا قرار لها بمعية فحسبه
غير نكاح وعلم منه أنها لو كذبت نفسها لقل موته ورثته لتصدقها ما على بقاها النكاح المترتب
عليها تأخر من وجوب طاعة زوجها ولا عبرة بشكك نفسها بدمية لأنها متهمة إذن وفيه
رجوع عن إقرارها في الودة قبل قبيل (ولو قلنا) أى قبل الزوج وزوجه (في مرض الموت)
المخوف (ثم مات لم تره نكحها من جنس النكاح والتأليف) ذكر ما بين عقيل وغيره وظاهره
ولو أقرها قتلها من أجل أن لا تره قال في الفرع وهو يتوجه خلاف كمن وقع في شبكة مصيد
بدمية (وحكم الزوج في مرضه) حكمه في العصمة (أو) أى حكم تزوجها (مرضها) حكم
التزوج في العصمة (أو) أى حكم تزوج إنسان بمرأة (مرضها ولو) كان المرض (مخوفاً
ولو) كان النكاح (مضارة) لزوجته أو بعضهم (حكم النكاح في العصمة في صحة العقد و) (في
توريث كل منهما من صاحبه) لأنه عقد معاوضة يصح في العصمة فصح في المرض كالبيع ولأنه
إن وصى ثلث ماله

أي بيان يترتب على العمل في تصحيح المسئلة إذا أقرب بعض الورقة دون بعض وأما إذا كان الأقرار من جميعهم فلا يحتاج إلى عمل سوى ما تقدمت به بيان نفس الأقرار بوارث وشرطه وهو أن علمنا أنها أجمالاً لكنه ياتي آخر الكتاب بأوسع ما هنا (إذا أقر كل الورثة المذلفة ونحوه)

أولاً (ب) لزوج النصف ثلاثة ألام الثالث اثنان ولا اخت النصف ثلاثة (ويعني المبالغة) القولين عباس بن وهبان شاعلمائة أبي
المسائل لا يمتثل إلى الذي أسأله، رمل عالم بعد أحد عشر من قبل في حال نصفاً ونصفاً وثلاثة، وإنما كان نصفاً في المبالغة لأن موضع
الثالث والمبالغة للمائة والتعامل الثلاثين وهي أول مرة يصنعها عند التحدث في زمن عمر جميع العصابة عشرة، وقال عباس أرى
أن يقسم المال بينهم على قدر سهامهم فاختاره عمر واتبعه الناس على ذلك حتى قاله عباس بن عباس (ز) نقول (أ) النصف كزوج
وولدي أم وأختين انقسم لزوج النصف ثلاثة وولدي الأم الثالث ٦٠٧ اثنان ولا اختين الثالثان أربعة (ويعني

الفرار) إليها حيث جعلها ملجأ
وشتير بها الصول (و) نفي
(الرواية) لحدوثه زمن مروان
وكذا زوجوا وثلاث أخوات
غير نرات (و) تعول (الفروخ)
وهي ذات أم (أ) أم (الفروخ)
بان يكون مع المذكور زواج
وتسعدت في الباب نفسه (ولا
تدول) السنة (في أكثر من
عشرة لأنه لا يمكن في الجماع
أكثر من هذه الفروض وإذا
عالت إلى ثمانية أو تسعة أو
عشر ما يكن التبع بالامارة
أذا لم يهمل زوج (وربع
مع ثلثين) كزوج وبني نوع
وكزوج وثلاثين وغيره من
انتي خرج ثبات (و) خرج
(أربع مع ثلث) كزوجية
وأم وأخت لهما من انتي كزوجة
تقدم (أو أربع مع سدس)
كزوج وأم وابن أو زوجة
وحسنة وم (من انتي غير)
توافق عرج الج ربع والسدس
بالتلف وحاصل شرب نصف
أحدهما في الآخر إذا ذكر
وتضع بلاهول كزوج وأم
وأخت لأحدهم (لزوجة الج ربع
ثلاثة ولأم الثلث أو بمثلها
لأم السدس اثنتان وسق

أى أقدم الوارث (واحد رث المال كله) لم يقر (تقصيا) كاخى البت (أو) بوه تصصيا
(و) (فرضا) كاخى البت لأمه إذا كان ابن عمه أو زوج البتة إذا كان ابن عمها ليس لنا وارث
واحد رث المال كله فرضا (أو) كان الوارث رث المال كله (فرضا ورثا) كسائر أصحاب
الفرض غير الزوجين (ولو) كان الأقارب من المحصر هم من الأربث ولا الأقرار (مع عدم أهلية
الشهادة كالنكفر والغاسق) إذا أقر (وارث البت أو أحد أو أكثر كان لو ثبت (مولى كان)
المقر به (من حر أو) كان من (أمته) أى أمه البت (تقصدهم) المقر به أن كان مكلفا
ثبت نسبته (أو) لم يصدقو (كان صغيرا أو مجنوناً بنفسه) لأن الوارث يقوم
مقام المورث في ميراثه والذى أدى إليه وعليه ميراثه ودعاؤه والأيمان التى لم يوطئ به
كنكاح في النسب وبهذا قال الشافعى وأبو يوسف وشكاه عن أبي حنيفة لكن المشهور عن
أبي حنيفة أنه لا يثبت نسبته بالأقرار رجلي أو رجل وأمر أن قال مالك لا يثبت الأقرار
اثنين لأنه يحمل النسب على غيره فاعتبر فيه ما بعد كاشته هادوننا الحق بيمينه الأقرار قبل
يعتبر فيه العدد كالأول ولا يقر له بغيره اللفظ ولا الصدق فى بغيره الصدق كالأقرار
الموروث وأما به الشهادة لا يصح له لا يقر فيه اللفظ ولا الصدق فى بغيره الأقرار
لذلك (ولو أقطع) المقر به (المقر) أى الذى أقر (به) كاخ بقر يان لأن المقر به ثابت النسب
الذى ينسب من البت ليس به مانع فثبت في عموم الوارث حالة الأقرار إذا أقر وهما ثابت
(لو لمع) وجود (منكر) أى أقل به (له) أى المقر به (لأب) نكاح المنكر (فانجب) نام
بمن (رقى لمخوم) كقتل أو اختلاف دين لا يجوز من كالم مانع كمنه في الأربث والمجب
فكذا لما هو على ثبوت نسبته بالأقرار (أن كان) (عجوه) مختلفات
النسب لأن أقاربها يشتملون على النسب للمقر وفرضه (وهو ممكن) أى ويشترط أن
يكون المقر به يمكن لحاقه بالبت فإن كان الميت دون ابن عشر لم يصح الأقرار ولله وكذا لو كان
ابن أكثر منها وأقر وأبى ينسب من دونها وله بلفظه لا صحتها بشرطه أيضا ما أشار
إليه بقوله (ولو بمنزاع) المقر (فيه) أى في نسب المقر به (منزاع) بأن لا يدعى أخ نسبته لأمه إذا
نازعه آخر فليس أحدهما لحاقه أولى من الآخر (وإن أبى الأقرار) بأوضح من هذا (والأ)
بأن فقد شي من الشروط الأربع وهى أقرار بالجسم وتقصيد المقر به أن كان مكلفا وأما أن
كونه من البت وعدم المنزاع (بلا) ثبوت النسب (و) حيث ثبت نسبته فانه (بشروطه)
فما قسمهم لم يتقدم (أن لم يقم به مانع) من ونازع الأربث نحورق (فإن كان به مانع ثبت نسبته ولم
يرث) لمانع (فإن كان المقر به وقت الأقرار غير مكلف) لصرا أو مجنون (فأنكر) النسب
(بعد نكاحه) سيع أنكره (اعتباراً بأصل الأقرار لأنه يعطل حقه عليه (ولو جلب أحالة)

لكل واحد واحد والجدان السدس لكل واحد واحد والأخوات لأم الثلث أربعة لكل واحد واحد والأخوات لغيرها الثلثان
لجانب لكل واحد واحد (وتسمى أم الأراذل) وأما القروج والجلمع لأخوة الجلمع ولو كانت المرأة قبلها سبعة عشر سارا حصل لكل واحد
عشر دينار وتسمى السبعة عشرية والدناوية الصغرى وكذا زوجة وأختان لها وأختان لغيرها (ولا تقول) (لا تقي عشر) (إلى أكثر)
من سبعة عشر ولا يكون الميت في المسئلة العائلية إلى سبعة عشر إلا ذكرنا (وقن مع سدس) كزوجته وأما من أربعة وعشرين لأن
البن من ثمانية والسدس من ستونها ٦٠٨ متوافقان بالسدس وحاصل شرب أحدهما نصف الآخر ستة وعشرون (أو)

قن مع (ثلثين) كزوجته بنين
وعمن أو بعقوة عشر نلتان
عشر ج الثمن والثلثين (أو)
الثلثين (معها) أي مع
الثلثين والسدس كزوجته
وبناتها وأم وعمن أم أربعة
وعشرين (توافق بين المخربين
مخرج السدس والثلثين مع
دخول مخرج الثلثين في مخرج
السدس ولا يجمع الثمن مع
الثلث لأن الثمن لا يصح كون
الأكثر زوجة مع فرغ وارث ولا
يكون الثلث في مسئلة فيها فرغ
وارث (وتعم) الأربعة
والعشر ون (لا حول كزوجته
وبنتين وأم وأبني عشر أبا
وأبنت) لغير أم الزوجة الثلث
ثلاثة وثلثين الثلثان نصف عشر
لكل واحد واحد والأخوة
السدس أربعة في الأخوة
والأخت واحد على عدد رؤسهم
خمس وعشرين لا ينقسم ولا
يوافق فاضر بخمس وعشرين
في أربعة وعشرين نعم من
سبائة لزوجته خمسة وسبعون
والثلثين أربعة لكل واحد واحد
ماتان ولأم مائة وبنين للأخوة
خمس وعشرين لكل أخ ومائة
والأخت سهم (وتسمى
الدناوية) الكبرى لما روي

أي المقر (على ذلك) أي على ما قرره من النسب (ليس خلف) لأنه لو نكل لم يقض عليه
بالنكول لأنه إما يرضى به في المال وما يقصده المال وهذا ليس منه (وإذا اعتزفت أنسان
بان هذا أو فكا عتراه فإنه) فيثبت نسبه أن كان مجهول النسب وصدة المقر به (حيث
أمكن ذلك) بأن كان المقر بأبوة أكبر من المقر بفوقه سبب من مع هذا الجلمع (و) لو مات
إنسان من بنت وزوج أو عن بنت وولي فاقترت البنت بما خلفه (يعتبر) لثبوت نسبه
(أقرا زال وج والولي المطلق إذا كانا في الورثة) كالماثلين لتسوية اسم الورثة لكل منهما (وأن
أقر أحد الزوجين الذي لا وارث) لا سحر (معها) (الزوج) الآخر من غير قصده
الامام أو أنه ثبت نسبه) لأن ما فضل من حصته تزوج أو زال وصدة ليست للمال والامام أو
نائبه هو المتولي لأمره فقام مقام الوارث معه لو كان (والا) بأن لم يصدق الإمام أو نائبه المقر من
الزوجين (فلا) يثبت نسب المقر به من الميت فإن أقر أحد الزوجين (وحيث ما نكح) لا تخمن نفسه
ثبت نسبه من المقر مطلقا بشرطه ومن الميت أن كان زوجة وأمكن اجتماعهم وولدت لستة
أشهر من ذلك وإن كان زوجها وصدة ما في الورثة أو نواب الإمام ثبت أيضا (والا) فلا هذا
ما ظهر لي والله أعلم ثم شرع يتكلم على الأقرار من بعض الورثة فقال (وإن أقر بعض الورثة)
وارث ثبت (فشهد عدلان منهم أو من غيرهم هل الميت) أو أخوه ونحوه (أو) شهدائه
كان (أقر به في حياته أو) شهدائه (ولهذا) فرائض ثبت نسبه وارثه (لأن ذلك) حتى شهد به
عدلان لا تهم عليه ما ثبت بشهادتهما كسائر الحقوق (والا) بأن لم يشهد به عدلان
(لم يثبت نسب المطلق لأنه أقر على الغير) فلم يعمل به (و) يثبت نسبه وارثه من المقر فقط لأنه
أقر على نفسه خاصة فلم يمس كسائر الحقوق (على هذا) لو كان المقر به أخا للمقر ومات المقر
أيضا (عنه) ورثه (أو) مات المقر (عنه) أي من المقر به (وعن بن عم ورثه المقر به) وحده
لأن بن عم محجوبين بالأخ (و) يثبت نسبه) أي المقر به (من) ولذا المقر المنكر له (تبعاً) لثبوت
نسبه من أبيه فيعتقر في التابع ما لا يفتقر في المتبوع (ثبتت العمومة) نعم الأخوة للمقر
(ولو مات المقر) بإخيه (عن) الأخ (المقر به وعن أخ) له أمنا (منكر) لأخوة المقر به
(فأرثه) أي المقر (بينهما) أي بين المنكر والمقر به بالسوية لاستوائهما في القرب والميراث
حيث تساوي كونهما شقيقين أو ألابا بحسب أقرا رابعت والأصل يقتضاه (وإذا أقر به)
أي الوارث (بعض) الورثة ولم يثبت نسبه) المطلق لعدم تصديق باقيهم وهدم شهادة عدلين
(لزم المقر أن يدفع إليه) أي إلى المقر به (فعل ما يدفع من ميراثه) هل مقتضى أقراره لأنه
مقر بأن ذلك له (فإن يهدده بعد أقراره لم يقبل يهدده) لأنه رجوع عن أقرار يحق عليه بالغيره
(فإذا خلف) ميت (أبتر فأقر أحدهما) خاخ) للمقر (فله ثلث ما دفعه) لأن أقراره تضمن أنه

أن امرأة قالت لبي أن أخ من أبي وأمي مات وترك ستمائة دينار وأصابني منه دينار واحد فقال لعل أخاك سلم
من الورثة كذا وكذا قالت نعم قال فداستروفت حقت (و) تسمى (الركابية) والشاكية لأنه يقال إن المرأة أخذت مركابا على وشكت إليه
عند إرادته الركوب (وتقول إلى سبعة وعشرين) سقط إذا كان فيها ثمن وثلثان وسدسان (كزوجته وبنين) أو بقيق ابن فأكثر
(وأوبون) أو جود وسدس لزوجته الثلثين ولكل من البنين أو بقيق ابن فأكثر الثلثان ستة عشر ولكل من الأوبون والجد
والجدة السدس أربعة (ولا تقول) الأربع والعشرون (إلى أكثر) من سبعة وعشرين ولا تكون الأثنا عشر والأربعة والعشرون
عادلين أي دليل أم لا نعم إن أوطأ لثان (وتسمى) هذه المسئلة (بالجولية لأنه عولها) لأن لم يعمل الأمر واحدة (و) تسمى العائلية إلى

سبعة وعشرين (المتبر لأن علياً رضي الله عنه مثل عنها على المتبر) وهو مختص بوريان صدر خطبه أنه كان الحد الذي يحكم بالحق قطعا ويميز كل نفس بما تسمى وأليه المأبى والرجم فمثل (فقال صار غنائها) ومضى في خطبته أي قد كان لا أنقل العمل نحن وهو ثلاثة من أربعة وعشرين من نصيب بالمول تساموا وثلاثة من ميعتو عشرين من روض من نوع تقول إلى خمسة فقط وهي أم وأخوة الأم وأختها فأكثرت لهم ما واثقه أهل ﴿فصل في الرد﴾ اختلف فيه واقتول به روى عن عمر وعلي بن عباس وكذا عن ابن مسعود في الجملة وبه قال أمانتا وأبو حنيفة وأصحابه وكذا الشافعي إن لم ينتظم ٦٠٩ رضي الله عنهم أجمعين بيت المال وتقدم ما قبله

(إن) تستغرق الفروض المال (ولاحقة) معهم (ردنا) مثل من الفروض (عسل كل فرض) من الورقة (يقدره) أي الفرض كالقروض ما يقتسمون مال القس يقدر ويوزعهم (الأزواج) أزواجهم (ولا يرد عليهم ما نصيبا) لا سيما لا يرد عليهم ما روى عن عثمان أنه رد على زوج لعله كان حصصه أو زادهم أو أعطاه من بيت المال لأهله سبل الميراث (فان رد على واحد) بأن لم يترك الميراث لباقي الورثة (أو ما أوجدوا) ونحوهم (أخذ) الواحد (الكل) فمردودا لأن تقدير الفرض من شرع لمكان المزاجية وقد زال (وبأخذ) الأرض (جاءهم من) ذوي الفروض من (جنس) مسكنات أو نباتات أو حداث أو أولاد أم وأخوات لغيرها (بالسوية) كالهصبة من التيسير ونحوهم (وان اختلف جنسهم) أي محلهم من الميت كنبوت بنت ابن أم وأبوة كنبوت بنت ابن أم وأبوة وليس قيم أحدان زوجين (نخذ) مسدسهماهم أي المردود عليهم (من أصل ستة) لأن الفرض كلها أو جدي في السنة

لا يستحق أكثر من ثلث التركة وفي بد نصفه أف يكون السدس الزائد للقرية وهو ثلث ما يبدى فيلزمه دفعه إليه (أو) أنفراد الأثنين (ياخت) له (فما خمس ما فيه) أي المقر لانه لا بدعي أكثر من خمسي المال وذلك أربعة أخماس النصف الذي يبدو يبقى خمسة فيلزمه دفعه إليها (فان لم يكن في بد المقر فضل بلا شيء للقرية) أمدم ما يوجب حبه (فأذا حلف) ميت (أخامن أب) وأخامن أم فأقر أخامن من ابوين بنت نسبه لا قرار الورثة كلهم به (وأخذ ما يبدى لأخ من الأب) كانه لا بدعين لأخ له بحسبه بذي الأبوين ولا يبدى ما يبدى لأخ لا مشيئة له لأفضل له ببدى (فان أقر به) أي بالأخ لأبوين (الأخ من الأب وحده) أي دون الأخ لأم (أخذ) الأخ لأبوين (ما فيه) أي بالأخ لأم وأبوين (فما أخذت للقرية) مقتضى إقراره (ولم يثبت نسبه) المطلق لا تشارك في الورثة وهو الأخ لأم (وان أقر به) أي بالأخ لأبوين (لأخ من الأم وحده) فلا شيء له (أو) أمراً للأخ لأم (ياخسوه) أي سوى الأخ لأبوين (ولو) كأخ الأخ للقرية منه أنا (من الأم فلا شيء له) أي للقرية لانه لأفضل بيد المقر (وان أقر) الأخ لأم (ياخون من أم) دفع الميراث ما يبدى (لأن في بد السدس وفي إقراره بما أقره عرفانه لا يستحق إلا التسع فبقى بد نصف التسع وهو ثلث ما في بد يدفعه إليها

﴿فصل في طريق العمل﴾ في مسائل هذا الباب كانه (أن) فعل مسألة الأقرار ومسألة الإنكار (تضرب مسألة الأقرار في مسألة الإنكار) أن يثبتنا (وزاى الموافقة) تضرب أحداهما في روى الأخرى أن كان بينهما موافقة وتكفي بأحدهما أن يثبتوا أكبرهما أن تدخلنا ومن لم يثبت من إحدى المسألتين أخذ من بعض وأبى واحدنا أن يثبتوا في التوافق والتداخل من لم يثبت من الكبرى أخذ من بعض وأبى واحدنا من لم يثبت من الصغرى أخذ من بعض وأبى في صخرج نسبتنا إلى الكبرى (وتدفع إلى المقر سهم من مسألة الأقرار في مسألة الإنكار) عند المباشرة أو في وقفها عند الموافقة (و) تدفع (إلى المنكر) سهم من مسألة الإنكار في مسألة الأقرار أو وقفها على ما سبق (فما قبل) بعد ما أخذ المقر والمنكر (فهو للقرية فلو تخلف) ميت (أشيت) فأقر أحداهما (ابن) غير قوامين (فصدقه أخوه في أحداهما) نسبه (أي المتفق عليه لأقرار جميع الورثة) (وصاروا ثلاثة) اثنين (للمقر ربع المال) لأقراره أنه واحد من أربعة (والمنكر ثلثه) لأنه يقول أنه واحد من ثلاثة ومنكر الرابع (ولتفق عليه كذلك) أي ثلث المال (ان بعدا) (أربع) لأنه مثل المنكر في ذلك (والا) أن لم يجده بل اعترف به (فله الربع) كالمقر (والباقي) من الميراث (للجود) فمسألة الأقرار من أربعة ومسألة الإنكار من ثلاثة وهما متباينتان فأضرب أحداهما في الأخرى (تصميم اثني عشر) للمنكر سهم من مسألة الإنكار في مسألة الأقرار وأربعة للمقر من مسألة الأقرار سهم في مسألة الإنكار بثلاثة ولتفق عليه أن

﴿٧٧ - (مسكنات) (انقاع) - ثاى﴾
 الأخوة من أصل مثلثهم أي أصل مثلثهم كافي المسئلة العائلة (فان انكسرت) من سهام فريق ما كثر عليه (صحت) المسئلة (وضربت) جزء السهم (في مثلثهم) أي عدد السهام الأخوة من المستوفى (تضرب في السنة) كالأضرب في أصل العائلة دون عوطا وأصول مسائل الرداني ليس فيها أحد الزوجين أربعة أنسان وثلاثة وأربعة وخمسة (لجدة وأخ لأم) وأخت لأم (من اثنين) لأن لكل منهما السدس واحد من الستة فالسبعة أنسان منها في قسم المال بينهما نصفين فرضوا وفان كانت الجدة أيتها أمثلة

للمسألة الثالثة الزوجين من أربعة والباقي منها بقدر فرض الزوجه بمثل ما مضى مسألة الزوجين ثمانية الفاضل خمسة (الر) وفي اثنان
 (في مسئلتها) أي الزوجين من أربعة (تكون ثمانية) للزوجين من اثنان والباقي من اثنان لا يكون الا كسر في هذا
 الاصل الا على الجهدات (و) ان كان مكان الحقة مع زوجة وواحد (أخت لا ورث) فمسألة الزوجين من أربعة والباقي ثلاثة ثمانية
 فاضرب مسألة الزوجين من أربعة في مسألة الزوجين من أربعة (تكون ستة عشر) للزوجين من اربعة ولاخت لا ورث من تسعة ولاخت
 لا ورث ثلاثة (و) ان كان (مع الزوجين من ثمانية والفاضل منها سبعة ثمانية
 مسألة الزوجين من اربعة والباقي من اربعة
 ٦١١

ماتت (هن زوج وأختين اب والاولين) فان أصل المسألة من ستة وتعمل الى سبعة كما
 تقدم فلذا (أقرت احداهما باخ) لأب والاولين فانه بمصم ما يزول العول وتصم مسألة
 الاقرار من ثمانية للزوج أربعة ولاخت سهمان ولكل أخت سهم (فاضرب مسألة الاقرار
 ثمانية في مسألة الاقرار) ستة لتباينهما (تكون ستة وخمسين واعمل كما تقدم) من ضرب
 سهم المنكر من مسئلته في الاقرار وبالهنس (يكن للزوج أربعة وعشرون) لانه من
 مسألة الاقرار ثلاثة مضروبة في مسألة الاقرار يحصل ما ذكر (ا) لاخت (المنكره ستة
 عشر) لأن طبعها الانكار سهمين في الثمانية بقدر عشرة (والقرينة) لان طبعها الانكار
 واحد في السعة (يق) من الاربعين والجنين (تعمل الخ) القرينة لان الفاضل له مما يند
 المقرقة اذا كتبها للزوج (فان صدق الزوج) على انه أخوها (فهو) أي الزوج
 (يدير أربعة) تمام الثمانية والعشرين التي هي نصف الستين والجنين لوال العول بالاخ
 (والاخ) القرينة (يدير أربعة عشر) مثلاً بالقرينة (والقرينة من السهام تسعة) لما تقدم
 (ناقصها) أي النصف على سهام الثمانية عشر اتساعاً فيحصل لكل سهم من
 الثمانية عشر سهم من التسعة لان نسبة التسعة الى الثمانية عشر نصف فيكون (الزوج
 سهمان ولاخت سبعة) فان أقرت الاختين بالاخ وكتبها للزوج دفع الى كل أخت سبعة
 ودفع الى الاخ أربعة عشر وذلك نصف الستة عشرة وعشرون يق من النصف الثاني
 أربعة عشر وهو الزوج وهو بكرها في ثلاثة أوجه احدها انها تقرير سهمين هي
 في يد لانا الاقرار بطل بانكاره وهذا مقتضى كلامه في المسألة بعدها والثاني بطل
 الزوج نصفها والاختان نصفها لانها لا تخرج عنهم فلامن في الاخ لانه لا يجتمع لانا
 يكون له في اثنين مما هو الثالث وتخذ ليست المال لانه مال لم يثبت له مالك وهذا مقتضى كلامه
 في المسألة بعدها (فان كان معهم) أي مع الاختين لا ورث اولاد والزوج (أختان لا ورث)
 وأقرت احدى الاختين لغير ما يخمسها مسألة الاقرار من تسعة للزوج ثلاثة وللأختين
 لا سهمان لكل واحد واحد وللأختين لغير ما أر به لكل واحد سهمان ومسألة الاقرار
 أصلها ستة للزوج ثلاثة وللأختين لا سهمان يقى واحد للاخت والاختين لغير ما على أربعة
 فاضربها في ستة تبلغ أربعة عشر وعشرين وبها وبين التسعة مقرقة بالاثلاث (فلذا ضربت
 وفق مسألة الاقرار) وهو ثمانية (فمسألة الاقرار) تسعة (بثلث اثنين وسبعين للزوج
 ثلاثة من مسألة الاقرار) تضربها (فوفق) مسألة الاقرار ثمانية وفي مسألة الاقرار اقلها
 وعشرين ولولده الى الام سهمان من مسألة الاقرار في ثمانية وفي مسألة الاقرار اقلها
 (ستة عشر ولاخت المنكره) سهمان من مسألة الاقرار في الثمانية وفق الاقرار (ستة عشر

الزمن ثلاثة نذر يد عليها الزوج واحد اصبأ أربعة ومنه تصع (و) (ز) لثمن سها) لا باقية مال ذهب ثلثه في زوجة
 وبنت وبنت اب وجدة مسألة الزوجه خمسة نذر يد عليها الزوج خمسة أسابيع (فاطمة) الخمسة وخمسة أسابيع (من يخرج
 الا كسر ليزول) فاضربها في مخرج السبع يحصل اربعون ومنها تصع

باب تصحيح المسائل

أي يحصل أقل عدد يخرج منه نصيب كل وارث جميعاً بلا كسر ويتوقف على أمر من معرفة أصل المسألة وقد تقدم ومعرفة
 السهم وقد أخذ في ما قبله فقال (انما أنكر سهمين) فقط (عليه) انما ينقسم قسمة صحيحة (ضربت عدده) أي الفر يق

(الزوجة مائة) كزوج وخمسة اعمام أصل المسئلة من اثنين الزوج واحد بنى للأعمام واخمس اعمام المسئلة مائة ومنهم من يفرق في اثنين تصمم عشرة والفريق جماعة مشتركة أو في فرض أو ما اقتبض الفرض (أو) ضربت (وقوله) أى عدد القرين (لها) أى لسهامه (ان واقفها نصف) كام وستة اعمام أصل المسئلة من ثلاثة للأعمام والباقي اثنان على ستة لا تنقسم وتوافق بالنصف فردا ستة تنصفها اعمام ثلاثة واضربها فاصل المسئلة تصمم من تسعة (أو) واقفها (بنث) كزوج وخمسة اعمام للزوجة واحد وللأعمام ثلاثة على ستة توافق ٦١٢ بالثلث فاضرب اثنين في أربعة تصمم من ثمانية (أو نحوها) كمن أو مضر

أو ثلث من أو زوج من أحد عشر لا تنقسم (في المسئلة) يتعلق بضرب (وعوفا حاله) كزوج وثلاث أخوات لابوين أو لاب حسن أو جده على ثلاثة ثباتها فاضرب التسلا على سبعة تصمم من أحد عشر في الزوج تقسمه ولكل أخت أربعة (ويصير واحد منهم) أى الذين وقع الانكاح عليهم مثل (ما كان لجماعهم) عند التماسن كما في المثال الأول والأخير (أو) يصير واحد منهم (وقوله) أى وفق ما سكن لجماعتهم عند التوافق كما في المثال الثاني (و) إذا انكسر سهم (على فريقين فأكثر) كثلث فرق أو أربعة عليهم ولا يوازيها في الفرائض فانظر أولاين كل فريق وسهامه وأثبت الماسن بحاله ووفق للوافق ثم انظر بين المشتات بالنسب الأربع وحصل أقل هدد يتقم عليها فان تماثلت كزوج وخمسة وثلاثة أخوة لام وثلاثة اعمام (ضربت أحد المتساين) في المسئلة فتضرب هذا ثلاثة في اثنى عشر ستة وثلاثين للزوج وخمسة وثلاثة

والفرقة سهم من مسئلة الاقرار فوق مسئلة الانكار (ثلاثة بنى في مدها ثلاثة عشر لاخ مناسنة) مثلا اخته المقرقة (بنى سبعة لا يدها أحد تقرير المقرقة) لأن الاقرار يعطل بانكار من أقر له هذا اذا كتب الزوج (فان صدق الزوج المقررة) فاقترعها بالاخ (فهو يدها اثنى عشر) ليكمل لهما مع الاربع والعشرين نصف المال ستة وثلاثون (والاخ المقررة يدها ستة) مثلى اخته وفي شرح المنتهى هناك بنى على فطن (يكونان) أى مدي الزوج ومدها الاخ (ثمانية عشر ولا تنقسم عليها الثلاثة عشر) الباقية بيد الاخت المقررة (ولا وقافها فاضرب ثمانية عشر في أصل المسئلة) اثنين وسبعين يتابع ألفا ومائتين وستة وتسعين (ثم كل من له شئ من اثنين وسبعين مضروب في ثمانية عشر ومن له شئ من ثمانية عشر مضروب في ثلاثة عشر) فلزوج من الاثنين وسبعين أو بة وعشرون في ثمانية عشر أو ثمان وثلاثون ومن الثمانية عشر اثنا عشر في ثلاثة عشر مائة وستة وخمسون والأختين من الأم مائتان وثمانية وثمانون فلكرة كذلك واقترع بأربعة وخمسون والأخ سبعة في ثلاثة عشر ثمانية وسبعون والسهام متفقة بالسدس فترد المسئلة الى سدسها مائتين وستة عشر وكل نصيب الى سدسه (وعلى هذا فاعمل ما ورد عليك) من مسائل هذا الباب

باب ميراث القاتل

أى سائر الحال التي برت القاتل فيها والحال التي لا يرث فيها (القاتل بغير حق لا يرث من المقتول شيئا) الحديث حمروعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ليس للقاتل شئ رواه مالك في الموطأ وأحمد حدث ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من قتل قتيلًا فإنه لا يرثه وإن لم يكن له وارث غيره وإن كان والده أو أخته فليس للقاتل ميراث رواه أحمد في الباب غيره والمحكمة فيه تهمة الاستحالة في الجملة والقتل بغير حق (ممثل أن يكون القتل مضمونا بقصاص) كالعمد المحض العدوان (أو) يكون القتل مضمونا (بدية) كقتل الولد لولده عمدا عدا واناطه بغيره بالدية ولا كفارة لأنه عدو لا قصاص لما ياتي (أو) يكون القتل مضربا (كفارة) كمن رمى مسلما بين الصفيين بطله كافر على ما ياتي في الجنايات فان كان مضمونا باثنين من هذه كشه الدم والخط غير ماذ كن مع الاول في القتل بغير حق من موانع الارث كما تمت الإشارة اليه (عمدا كان القتل أو شبهه عمدا واطا) وسواء كان مباشرا أو سبب مثل أن يضرب بذا في موضع لا يصلح حرقه فيه فيؤت بهلجوره (أو يضرب بغيره بطريق لا يبلغ المارة فيخربون (أو) ينصب مكينا ويخرب (رج) ورضا أو باط أو كاد أو بأخوة (طله

شعبة والأخوة لام أربعة في ثلاثة باقى عشر لكل واحد أربعة وللأعمام خمسة في ثلاثة بخمس الى عشر لكل خمسة (أو) ضربت (أكثر العدد من المتناسبين) ان تناسب العددان (بان كان الأقل) منهما (حالا أكثر كنصفه ونحوه) كثلثه أو نصفه وشو ويقال لها المتداخلان ونحو الشئ كدرة الذى اذا ساط عليه إجماعه أو حصن من الكبر في ثلاثة أخوة لام وتسعة اعمام نصيب كل من القر يقين ماسن لعددده وعدها ماسن فاضرب التسعة في ثلاثة تصمم من سبعة وعشرين للأخوة لام تسعة لكل واحد ثلاثة وللأعمام ثمانية عشر لكل عم اثنان وكذا ان كان الانكاح على ثلاث شري أو أربعة وثلاث فتنكح في أكثرها فهو جزا السهم فتضرب في المسئلة بعوفا اذا بلغ فيه ثمانية (أو) ضربت (وقهوما)

الى

اعلم في أصل المسئلة انما هو ان كل واحد من المتباينين الحيز الثالث كان في احد هاتين المسئلتين وهو ان عات قد ماتت فذهض
 فالمرافقة بين الثالث واخذ المسئلة التي كان في ربح وجات وثمان واربعين استلوا من واربع وعشرين انما لام ابعطها التي عن
 وتصل الى خمسة عشر فصب الى وجات ثمانية ونصب الاخوات لا يوين والفقن بالثمن فرد من الى ولفن ستة ونصب الاخوات
 لام ولفن بال ربع فرد من الى ولفن ستة فتمثال مثل عددان ستة وستة فتكفي باحد هاتين ضرب ولفن في الاربعين عشرين
 ثم تضربها في المسئلة وعولها خمسة عشر عاتة وثمانين ومثال المرافقة ٦١٣ بين الثالث واكثر المتباينين اربع وجات

وثلاث شقيقات وستة اعظام
 فتنصب كل بيانه بقسمه حاله
 فيكون مثل عددان متباينان
 ثلاث وستة فتكفي بالستة
 تضرب ولفنها في الاربعه وتتم
 العمل (او) ضربت بعض
 المتباين في بعض الباخره ان
 تباينتا الاعداد فضررت
 الحاصل في أصل المسئلة كجذبت
 وخمس ثبات وثلاثة اعظام
 أصل المسئلة من ستة لاجدتين
 السدس واحد لا يتقسم عليها
 وبيانهما والبيانات اربعة
 تباينها والباقي اعظام واحد
 بانيهم والاعداد ثلث لانه
 اضعاف ثمانية فاضرب اثنين
 في خمسة والحاصل في ثلاثة
 تنبع ثلاثين فهي جزء السهم
 فاضرب في الستة أصل المسئلة
 تصع من مائة وثمانين واقسمها
 لكل عدد خمسة عشر ولكل
 بنت اربعة وعشرون ولكل
 قسم عشرة (او) ضربت

الى الطريق عدوا نال اوبرش ماه غير تكين غبار على ما في الحسابات وهو (او) ان افاده
 يطعن بطريق فيك ذلك وهو رده ولا يره لا تقدم لانه قاتل بالماض (او) يكون القتل
 (ب) سبب جنائنه ضمنه من يجهه لكونه ضار به او لكونه يده عليها كالراكب والقائد
 والساقي (فيما لم يدره) ولا يره لانه قاتل له (لو كان القاتل غير مكلف كصغير ومجنون
 وكذلك لو نطقت باسمه وهو على مودته فقله فلا يره لانه قاتل هذا للباب وسواه (انفرد الوارث
 بالقتل او شارك فيه) غيره لا يشارك القاتل قاتل بذليل انه يقتل ولو اوجسب قصاص (وكذا
 لو قتله بصبر) لا يره لا تقدم (او) في ولو شوه) عن في حمرة (دواء لو سيرا) او اذبه (او قصده
 او حمله او بطلته فاحصه قاتل) لانه قاتل وبنا في صفه (لو ضربت حامل (دواء فاقطعت
 حينها لم ترتب من القردة) بخلافه (او) ما اكل قاتل (لا يضمن بشئ من هذا)
 المذكور من قصاص او دية او كفارة (كقتل قصاصا او) القتل (حدا) كترك زناه ونحوها
 او لونه (او) القتل (حولا) بان قتل مورث الحر (او) قتل (شهادة حق) من (وارثه)
 او ركي الشاهد عليه يقتل او حكي بقتله يقتل ونحوه (او) قتله (دفعان نفسه) ان لم يندفع الا
 (و) كراقتل العادل الذي في الحرب بعكسه (بان قتل الذي في العادل) لا يمنع الميراث لانه فعل
 ما دون فيه فلم يمنع الميراث كالأوطمة او سقاما اختيارا فاضى الى موهبة (ومنه) أي من القتل
 الذي لا يمنع الميراث عند الموقفي والشارح من قصده لم يموله بما فعله من سق دواء او ما
 جراحه فقاتل فبره لانه ترتب عن فعل ما دون فيه (او من امره انسان ما قتل كبير) أي
 بالغ (سج جراحه) (او) قطع سلفه عنه) فعل (فان ذلك) فبره (ومنه) من ادب
 (ولده) أو زوجته او صبيه في التلميم فله ان يسرق فله ان يضمنه بشئ مما تقسم فلا يكون ذلك مانعا
 من ارثه (ولده) أي قول الموقفي والشارح (اصوب) لموافقة للقواعد

باب ميراث المتق بعضه وما يتعلق به

لكن
 وقت
 من
 والبا
 واقف
 بان
 زوجات
 لسته
 تنظر
 أحدها
 وان
 الى

(الغن) قال ابن سديد وغيره ان من هو المملوك وابواه قال الجوهري يستوي في
 الواحد والاثنان والجميع والمؤنث ورجا قالوا عمدان فنان ثم يجمع على ائنة اه
 واصطلاحا لا يقي الحكمال له الذي لم يحصل فيه شئ من اسباب المتق ومقدماه
 بخلاف المكاتب والمدر والعلق عنقه بصفة وام أو لولسواء كان ابواه جلاو كين او عتيق
 او حرى الاصل وكانا كافرين فاسترق فهو او كانا مختلفين (والمدر والمكاتب ولم الولد
 ومن علق عنقه بصفة ولم تزجدا لفرق ولا يورثون) لأن قيمتهما منع كونهم وارثين فذبح
 كونهم وارثين كارتدوا وجمعا على ان المملوك لا يورث لانه لا مال له فورث لانه لا يملك ومن

اختلصهم أم وعثره اعظام فاصل المسئلة من اثني عشر ربعها لزوجات ثلاثه بياين وثلاثه الاخوات والفقن بالثمن فرد من
 لسته و يبق الاعظام سهمهم بياينهم والمتباينات الثلاث متوافقة (فتقف ايمانثو وهي) ما تقفه بها (الموقوف المطلق) ثم
 تنظر بينهم وبين باقي الاعداد فقسط المائل والداخل فيه وتبقى الماين ووفقى المواقف ثم تنظر بين المتقن فان كانا لم ترتب
 أحدهما الموقوف وان تناسلهما ربتا أكثرهما فهو وان توافقتا ضربت وفق أحدهما (في كل الآخر) والحاصل في الموقوف
 وان تباينتا ضربت أحدهما في الآخر الحاصل في الموقوف في المثال ان وقت العشرة ونظرت سينار بين الستة ورددت الستة
 الى ثلاثة ثم بينها وبين الاربعه فتردها لاثني ثم تضرب الثلاثة في الاثني لتباينها والحاصل وه وستة في عشرة من غير نظير

مما ذكره في كتابه من غير ما قسم عليهم مما تقدم في بلع وقت ينمو بين ثالث وربع وقت لأحد في الآخر وهو واحد بقوله (ثم)
 وقسم أقل عدد ينقسم عليهم كما تقدم في بلع وقت ينمو بين ثالث وربع وقت لأحد في الآخر وهو واحد بقوله (ثم)
 وقسمها فيما بين (ثم) نظر بين الحاصل وبين الرابع وهكذا حتى تقسم على أسهل من الأولى (وإن كان أحدهما) أي الأعداد
 الثلاثة (والتي الآخر من منها) (وهي) أي الآخر (متباينان كسواء أو بمدة وتسمى ستة فقط) أي دون الأربع بمدة أو تسعة
 (وهي) عدد الستة (الموقوف) أي ٦١٤ لئلا لو وقت الستة وردت الستة إلى اثنين لخالف الأربع

قال انه عليك ان تملك في ملكه ناقص غرضه من قبل ان يسده من وال ملكه من رقة منه بقوله
 عليه الصلاة والسلام من باع عبدا وله مال فحاله بالبايع بشرطه المتابع ولان السيد أحق
 بما فقهه أو كسبه في حياته فكذلك بعد حياته والمكاتب كالقن ولولم يكفاه لخدمته من
 شيب عن أمه عن خدم المكاتب بعد ما بقي عليه درهم رواه أبو داود وأما الأسير الذي عند
 الكفار فانه يرث اذا عطلت حياته في قول عامة الفقهاء الأسيرين المسيب فانه قال لا يرث لانه
 عدو ولا يبيع ما قاله لان الكفار لا يكونوا احرار بالقره (ورث معتق بعضه) بقدر حريه
 بعضه (ورث) سمعت في بعضه (ويصح) سمعت في بعضه (بعدم حريه بعضه) هذا قول علي وابن
 مسعود ولما روى عبد الله بن أحمد بنده إلى ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم
 قال في العبد يفتي بعضه يرث ويرث على قدر ما عتق منه ولا يجب أن يثبت لكل بعض
 حكمه كما لو كان الآخر معه (وما كسب) المعتق بعضه (بجزئه الحر) ان كان حرا ما يبيدها كسبه
 في ثوبه فله خاصة (أو روث) البعض (به) أي بجزئه الحر فله خاصة (أو كان) المعتق
 بعضه (فلم يبيده في حياته) كسبه (فهو) أي ما حصل له (خاصة) لا شيء له لانه في شيء
 منه فلو اشترى منه رقيقا أو عتقه فله خاصة فان مات المعتق عن غير ورثة من النسب
 ورث البعض وحده كما ذكرته في الماشية عن ابن نصر الله (و) ماله كجزئه الحر أو ورثه
 أو حقه من مقاسمة سيده (فهو ورثه) بضمونه لعدم قوله عليه الصلاة والسلام من مات
 عن حق فهو لورثته وحيث تقر ران المعض يرث ويرث بحسب ما يقامه من الحرية (فلو كان
 ابن نفسه حرا وأمهم حران) لو كان الابن كامل الحرية كان لأم السدس وله الباقي وهو نصف
 وثالث (فه) أي الابن (نصف ما يرث لو كان حرا وهو ربع وسدس) بنصفه الحر (ولأم
 ربع) لانا الابن الحر يجمعها عن سدس فنصفه الحر يجمعها عن نصفه يبق لها سدس
 ونصف سدس وثالث ربع (والباقي) وهو ثلث (لهم) نصيبا (وكذا الحكم ان لم ينقض
 ذوالفرس بالعصبة بكده وعم) حرين (مع ابن نصفه حر) فله السدس والباقي وهو ربع وسدس
 البعض (نصف الباقي بعد ميراث الحدة) وهو ربع وسدس والباقي وهو ربع وسدس
 أيضا (لهم) (ولو كان معه) أي البعض (من يقطع بحر بنه التامة) كالم في المثلثين السابقين
 (وكانت وعم حرين) مع ابن نصفه حر (فه) أي الابن البعض (النصف) بنصفه الحر
 (ولاخت) ان كانت شقيقة أو ألاب (نصف ما بقي) فله الربع لان حصة النكاحية يجمعها
 عن النصف فنصفها يجمعها عن نصف النصف وهو ربع (ولأم ما بقي) نصيبا أو نصف من
 أربعة لان البعض اثنان ولاخت واحد ولهم كذلك فان كانت الاخت لأم فلهما نصف
 السدس ونصف من اثنى عشر لان البعض ستة ولاخت لأم واحد ولهم خمسة (ولو كان مكان

لكن لا يختلف العمل من حيث الحصة (وأخر المضرب أحد المتباينين في كل الآخر) أي الأربعة في التسعة في أربع زوجات وتسع أخوات فليهم أم وستة أعمام المستقرين اثني عشر ونصف كل من الفسوق الثلاثة ما بيننا والأعداد الثلاثة تختلف فليهم أقل عدد ينقسم عليها (فالمثلث) وهو ستة وثلاثون في المثال الأخير وكذا ما تقدم فيما قبله (وهي جزء السهم) أي حظ الواحد من أسهم المسئلة بما صحت منه معنى أنك اذا قسمت مسع المسئلة عليها خرج لكل سهم من ذلك العدد لانه في قسم الحاصل على أحد المضروبين خرج المضروب الآخر (بضرب جزء السهم) للذكور (في المسئلة) وهو ثلثان حالتا بلع بالضرب فمئة تصح المسئلة وتقدمت أمثله (فإذا قسمت) أي أردت قيمة مسع المسئلة على الورثة (فمن له ثمن من أصل المسئلة) فهو (مضروب في عدد جزء السهم) فما بلع أي حصل بالضرب (فهو) (لواحد) ان لم يكن في سبعة عشر (أو) ينقسم على

الجماعة) من ذلك الحران كانوا أكثر من واحد (وهي تبين أحد دالر وس السهام) (ان ما بين كل فريق سهامه وتباينت أعدادها فبقوا أيضا) (فأربع زوجات وثلاث حداث وخمس أخوات لأم وعم) (سميت سهام) وأصل المسئلة من اثنى عشر الزوجات أربع ثلاث على أربع تبينها ولها حداث من ثلث السدس اثنان على ثلاثة تبينها ولها أخوات لأم الثلث أربعة على خمسة تبينها فأضرب ثلاثة في أربعة باثني عشر والحاصل في خمسة بستين فهي جزء السهم فأضرب باثني عشر تصح من سبعة مائة وعشرين (ولا يمتنع على قواعد المسئلة إلا ما ذكره في أربع زوجات وخمس حداث وسبع بنات وتسع أخوات لأبوين أو لأب لا لأبوين) أكثر من ثلاث حداث (وتصح عند الغائبين ما بين ثلاثين والواثنتين وأربعين وخمسة مائة ألف وما ثمان

الثلث من زوج و بنت و معها) فالاول من ثمانية فالزوج سهم و بنت و معها (فأما) أي الثلث (أربعة) والآخر ثلاثة (ومستثنا) أي الثلث (من أربعة) يخرج الزوج سهم و بنت و معها و لا سهمان و لا سهم و لا سهمان و لا سهم (فأما) أي المستثنان (من ثمانية) الزوجة الاول سهم و الزوج الثاني سهم و المستثنان من الثلاثة من الاول واحد من الثانية (والا) يتقسم سهمان في مستثنى (فان وافقت سهام مستثنى) بخلاف أنصاف أو غير (خبرت وفق مستثنى) أي الثاني (في جميع المسئلة الأولى) ٦١٦ فخرج بلا كسرة فاحصل يسمى الجامعة (ثم) كل (من له شيء من)

المسئلة الأولى) فهو له (مضروب في وفق) المسئلة الثانية ومن له شيء من المسئلة الثانية) فهو (مضروب في وفق سهام الميت) الثاني مثل أن تكون الزوجة أما الميت المستثنى) فالمثل المذكور (فقصير سهامها من التي عشر) لأنها تخرج النصف والربع والسدس (ورفاق) مستثنى (سهاهما) من الأولى وهي أربعة (بالربع مضروب) أي الثاني عشر (ثلاثة في المسئلة الأولى) وهي ثمانية (تكون) الجامعة (أربعة وعشرين) للزوجة من الأولى واحد وفق الثانية ثلاثة ثلاثة ومن الثانية يكونها مع السها من فوفق سهام الميت وهو واحدان اثنين مجتمع لها خمسة والآخر من الأولى ثلاثة في ثلاثة يتقسم ومن الثانية يكونها واحد في واحد فيعطيهم له عشر و زوج الثانية في واحد ثلاثة و بنتان في واحد ستة في واحد ستة و غير العمل بجميع السها فان ساوت في خمسة مع السهم والا فاعده (الا) فأنفق سهام الثاني من الأولى مستثنى بل يابته (خبرت) المسئلة الثانية في المسئلة الأولى) فاحصل فهو

أول اثنين وفي ابن وابن ابن نصفهما ثلاثين ونصف ولان ابن الابن ربع والسابق العاصب وكذلك ان تزلفت أحوالا على ما تقدمت لك (ولام مع الابن) الذي نصف كل منهما (سدس و ربع سدس) لان مسئلة هو يتما أوس به أحدهما وفق الآخر من ستة ومسئلة رفقها من ثلاثة فتكتفي بستة وتضربها في عدد الاحوال أربعة باربعة عشر ينسبها ثمانية في حال وأربعة في ثلاثة أحوال ومجموعها عشر ونقسمها على أربعة فخرج خمسة وهي سدس و ربع سدس (وزوجة) مع ابنتين نصف كل منهما (ثمن و ربع ثمن) لان مسئلة هو يتما أوس به أحدهما مع وفق الآخر من ثمانية ومسئلة رفقها من أربعة داخل في الثمانية فاضربها في عدد الاحوال أربعة ثمانية ثلثين للزوجة ثمن أربعة في ثلاثة أحوال و ربعها ثمانية في حال وإذا قدمت العشرين على الأربعة خرج خمسة وهي ثمن الابنتين و ثلثين و ربع ثمنها و جعل في التتبع و تبعه في المنتهى (للام السدس) مع الابن المذكورين (والزوجة الثمن) كذلك لان كل واحد منهما محجب بالأم ينصفه المير عن نصف السدس والزوجة عن نصف الثمن وهذا الذي قدمه في التشرح ثم قال ومن ورث بالاحوال والتزول فذكر ما قاله المصنف (وهو) على (المذهب غير صواب) لما تقدمت ان الحرية لا تكمل فيعادل لكن بالزمن من عدم تزول فيها ما انسب لها عدم تزولها بالنسبة لغيرها (وابنان) نصف أحدها من المال بينهما بأكثر بلاهما) بأحوالهما لان مسئلة هو ربعا لبعض من اثنين ومسئلة رفقهم من واحد تضرب الابنتين في الخانين بأربع مقلع من الحرية واحد في واحد من الرقية واحد في اثنين ومجموعها ثلاثة و لبعض واحد من الحرية في واحد ولا شيء له مع الرقية كذلك المال بينهما بأكثر (خطبا بأحوالهما) بأن تقول لو كان البعض حرا وجب أخلف نصف المال فنصفه بحجة عن نصف النصف وهو ربع فله ثلاثة أرباع وتقول لبعض لو كانت كامل الحرية لكانت نصف المال فلك نصف الحرية نصف النصف وهو الاربع و ربع ولان و بنت تقسمهما معهم خمسة أثمان المال على ثلاثة أقسام لها السدس ولان اثنين خمسة عشر و ربع اثنين وسبعين و بنت أربعة عشر منها كاله في المنحى (و) و ردى كل ذي فرض (بعضه) (و) و ردا مضاعفا على كل (عصبة) (بعضه) (ان لم يصبه من التركة بقدر حريته من نفسه) (ان كان أمها) أي العصبة و ذوالفرض (استكمل برادرا من قدر حريته من نفسه منع من الزيادة) على قدر حريته من نفسه (و ردى غيرة أن أمك) (ان كان هناك من لم يصبه بقدر حريته من المال) (والا) بأن يمكن ذلك (فليت المال) كما لو لم يكن ثم منعه (فليت نصفه) والآخر نصف بفرض و ذوالين مكانها) أي الثلث (النصف بعصبة والباقي) الذي الرحمن ان كان كذا كره في التشرح في بعض الصور و وصل عما تقدمه والأوهو (ليت المال) في الصورتين (ولان نصفهما الباقية) وهي ربع (مع عدم عصبة) فاحاذل كل منهما النصف

الجامعة (من له شيء من) المسئلة الأولى أخذته مضروب في المسئلة الثانية) لأنها زوجة لها (ومن له شيء نصيبا من) المسئلة الثانية) أخذته (مضروب في سهام الميت الثاني) لان و رثته انما يرقون سهامهم من الأولى (كان تخلف الميت) التي ماتت أو بها من زوجها و آخر ماتت من (بنتين) و زوج وام (فان مستثنى) من التي عشر و (تقول) في ثلاثة عشر للبنتين ثمانية والزوج ثلاثة و لأم اثنا وسهام الميت من مسئلة أيم أربعة ثمانين (فخرجها) أي الثلاثة عشر (في المسئلة الأولى) وهي ثمانية (تكون مائة وأربعة) للزوجة من الأولى واحد في ثلاثة عشر وثلاثة عشر ولها من الثانية اثنا عشر و بان في سهام الثانية من الأولى وهي أربعة يتجمع لها أحد عشر و نواحي الميت الأول من الأولى ثلاثة في ثلاثة عشر ثمانية وثلاثين ولا شيء له من الثانية

ولزوج الثانية ثلاثة في أربعين عشرو لبقها ثمانية في أربعة وأربعين وثلاثين والاختيار لجميع السهام كما تقدم (وإن مات) أيضا ثالث فأكثر قبل قبضته تركه الأول (جست سهمهم من) المستثنين (الأوليين) فأكثروا وعلت فيها (ك) عملك في ثامن مع أول) كتمل له مسلة وتعرض سهمه ما قبلها عليه فأما ان يتقدم أو يوافق أو يباين فإنما تقسم له فتحب الحشر والأضررت وفقها في الجامعة قبلها لو أن يابنت سهامه مسلكه ضربت مسلكه في الجامعة فأما بقية سهمه ونقصه كما تقدم وهكذا تفعل في بنت بعد أخ حرق بنتي والاستماتة على هذا بالشك الذي وضعه ابن الهائم معينة حدا (واختصارا للمناجات) ٦١٧ بعد العمل (إن توافق سهام الورثة بعد

التصحيح) أي أن تكون بينها موافقة (بجزء كنهض وخمس جزء من عدد أصم كأحد عشر فنرد المسائل إلى ذلك الجزء) الذي حصلت فيه الموافقة (وردمه كل وارث إليه) أي الجزء الذي هو الموافقة لأنه

تصدي بوردا (ولفت واحدة نصفهما المال بينهما تصفين بفرض ورد ولا ين هنا) أي في هذا الصور وهو شهما (على قدر فرضهما مثلا بأخضع نصفه حرق في نصف التركة) وهو مجموع (ومع حرقه ثلاثة أرباعهما المال بينهما أرباعا) فرد عليهما (بقدر فرضهما) فقد زاد ما للثمة (و) كذا ولت واحدة (ثلثهما الثلثان بينهما بالسوية والبقية لبيت المال) لثلاثي أخضع من ثلثه سرا أكثر من ثلث التركة

باب الولاء ووجره ودوره

أهل في العمل مثاله رجل مات من زوجة وابن وبنتهم ماتت البنت عن أمها وأخوها تصح الأول من أربعة وعشرين للزوجة ثلاثة وللأبن أربعة عشر وللبنت تسعة ومثلها من ثلاثة ثمانية البنت فاضرب الثانية في الأولى يحصل اثنان وسبعون للزوجة من ثلاثة في ثلاثة بقية وللمن الثانية واحد في خمسة بسعة يكون ثمانية عشر وللأبن من الأولى أربعة عشر في ثلاثة باثني وأربعين ومن الثانية اثنان في خمسة مائة وعشرين مجتمع له ستة وخمسون وابن سهام الزوجة والأبن موافقة بالاعتماد فردا الجامعة إلى ثمانية وسهام الأم إلى ثمانية وسهام الأب إلى ثمانية (وإن ماتت بنت عن بنتين أو بنين) مات عنهم شخص (قبل القسمة) لتركته وسئل عن حكم إنهم (سئل

الولاء بفتح الواو والمدة الملك وهو ما عرفت حكم شرعي يمتنع أو تضاعف سببه كما أشار إليه بقوله (ومعنى الولاء إذا اعتق نسمة) ذكر أو أنثى أو حتى صغيرا أو كبيرا (صار لها عصبة في جميع أحكام التصيب عنده عدم العصبة من النسب) كالابن والأب والأخ وأمم ويحرمه وقوله (من) الميراث وولاية النكاح والعقل) إذا جنى خطأ أو شبهه (وغير ذلك) كالنقطة بيان لأحكام التصيب (قاله في المظلع) قاله (الزركشي) وقوله عن عدم العصبة من النسب متعلق بصار الأولى أسقاطه لأنه عصبة حتى مع وجوده لكنه محجوب به عن الميراث هو الأصل في ذلك قوله تعالى فإن لم تعلموا آباءهم فإخوانكم في الدين ومواليكم وقوله عليه الصلاة والسلام لعن الله من أتى غير مواله وقوله عليه الصلاة والسلام مولى القوم من حديثنا ومجاننا فإخوان الولاء من النسب لقوله صلى الله عليه وسلم في حديث عبد الله بن أبي أوفى الولاء كلمة التصبر رواه الإخلاق ورواه الشافعي وابن حبان من حديث ابن جرير فهو ما عليه لا يباع ولا يوهب شبهه بالنسب والشبه دون المشبه ولأن النسب أقوى من الولاء لأنه ينطبق به الهجر فيترك الشهادة وتحرمها بخلاف الولاء إذا انقرض ذلك (فكل من اعتق رقيقا أو) اعتق (بعض عفرى) المتق (عليه) التي باقية على ما يأتي بيانه فله عليه الولاء (ولو) كان أعتقه سائبة ونحوها كقوله أعتقت سائبة (أو) أعتقتك (ولا ولا يعلو عيلان) لقره صلى الله عليه وسلم الولاء لعن أعتق وقوله الولاء كلمة النسب فكأنه لا يزول نسب إنسان ولا يرد عن قرأ بشرط لا يزول ولأه من عتق مولاه لما أراد أهل بر أو اشتراط أو لهما على عاتقه قال صلى الله عليه وسلم اشتريها واشترط لي لم الولاء فأنا الولاء لعن أعتق بر بدان اشتراط فهو يل الولاء عن المتق لا يفديش أو يوسم أو يمسأه من هذا بل من شرط جعل قال جابر بن عبد الله فقال يا أبا عبد الله عتقت عبدك وجعلته سائبة فأتى تركه ما لا يلزم بدع وارتفع قال عبد الله أن أهل الإسلام لا يسيرون وإن أهل الجاهلية كانوا يسيرون وأنت أولى قسمة فإن تأخرت فخر جنت عن نضر قبله وبجسسه في بيت المال (أو) كان المتق (منذروا من زكاة أو عن كفاية) لما تقدم دهم ولا يمتنع عن نفسه

٧٨ - (كشف القناع) - ثانياً السائل (عن الميت الأول) لاختلافه لخال في كونه وارثه أو قوته فإن كان الميت الأول (رجلا لا يبعد) أبواب غريب (في) المسئلة الثانية (بمعان) أي المسئلان (من أو بمقتضى) لأن الأول من ستة وسهام البنت منها اثنان ومثلها من ثمانية عشر فواقه ما بالنصف فاضرب نصفه في ستة يحصل مائة كذا للبنت الباقي من أبيها وأختها ثلاثة وعشرون ولاب من ابنته بنتا تسعة عشر ولأم من ثمانية عشر (والأب) يكن الميت في الأول رجل لا كان أنثى (أو) (أبوا) في الثانية (فلا يرث شيئا) وسئل عن الاخت الباقي هل هي شقيقة الميتة أو لا (أو) (بمعان) أي المسئلان إن كانت الإختم

في سنة (من أبي عثم) لأن الثانية أذن من أو بعد لأنها أشد شبهة وجعلت في الثاني على ما لو أنقضت منهم الثانية النصف
 فنصير اثنين في الأولى وهي ستة ذلك لأن الأب من الأولى واحد في اثنين ياتين ولا يفي به من الثانية والأمن المستثنى ثلاثة
 ولبيت منهم مائة مائة كان انتحالاً هجت المستثنى من ستة لأد الثانية من اثنين لا روسه مائة من الأولى اثنين
 وفي منقصة عليها (وتسمى) هذه المسئلة (المأمونية) لأن المأموناً مائة مائة من أبي من أتم البناء المثلث مائة أربان وليس
 القضاء لغيره له البيت الأول ذكر أو أنقضى
 فعمل انه قد مرها والله تعالى أعلم

باب قسم التركات

وهي ثمة قبل الفرائض وينبغي
 هل الأهل والأولاد أربعة المتناسبة
 التي نسبة أولها إلى ثانياها
 كنسبة ثالثها إلى رابعها كالأثنين
 والأربعة والثلاثة الستة وإذا
 جهل أحد ما فيك في أسطره
 طرق أحد ما طريق النسبة
 وقد ذكرها بقوله (إذا أمكن
 نسبة سهم كل وارث من المكن
 بحره) خمس أو عشر (فله)
 أي ذلك الوارث (من السركة
 بنسبه) أي نسبة سهمه إليها ولو
 ما ثمة امرأة حسن ما ثمة دينار
 وعن زوج وأبوين وأبنتين
 فالمسئلة من خمسة عشر زوج
 منها ثلاثة وهي خمس المسئلة فله
 خمس التركة عشر ودينار
 ولكل واحد من الأبوين اثنين
 من الخمسة عشر وهما ثلاثا خمسها
 لكل واحد منها ثلثا خمس التركة
 ثلاثة عشر ديناراً وثلث دينار
 ولكل واحد من البنين نصف
 مال كل واحد من الأبوين والثانية
 من الطارق أشار إليها بقوله
 (وإن قصمت التركة على
 المسئلة) بأن قصمت في المال
 المائة على الخمسة عشر (أو)
 قصمت (ونها) أي التركة على

تلك الولادة (أو عتق عليه برحم) كالوفاة أباه أو ولده أو أخاه أو حقه ونحوه فعتق عليه
 بسبب ما بينهما من الرحم أي الفراق (أو) عتق عليه (ب) كجاءه بأن كاتبه على مال فاداه (ولو أدى) المكتب
 (إلى الورثة) ما كوتب عليه وعتق فولاؤه لرد ورتبه أقرب حصته على ما أتى (أو)
 عتق عليه (بتدبير) بأن درو قات وخرج من ثلثه (أو) عتق عليه (بإيلاء) كأن أتت
 أمته منه فولد ثم مات أو الولد (أو) بسبب (وصية بعتق) بأن توصي بعتق عبد فاعتقه الورثة
 (أو بتعليق) عتقه (بصفة فوجدت) كأن يقول له إذا أجبر أس نسفت فانت حر لجامر
 السنة ونحوه (أو) بعتقه (بعض) نحو أن تخرج على أن تقضه سنة وكالواشترى العبد
 نفسه من سيده بوضع حال فانه يفتق ويكرن إلى إلهية نص عليه (أو بلف) السيد
 (بعتقه بغير ثمن) أي السيد (عليه) أي على التفتق في جميع هذه الصور (الاولاد
 اختلف في بينهما) لقوله عليه الصلاة والسلام (الولاد ان عتق متفق عليه (و) له أيضا الولد
 (على أولاده) أي أولاد التفتق (من زوجة معتقة) للفتق أو غيره (أو) على أولاده من
 (سرية) للفتق (و) له الولد أيضا (على من له) أي العتق ولاؤه كعتقائه (أو بجم) أي
 لا ولا للعتق وإن سفلوا (ولاؤه كعتقه ومعنى أولاده وأولادهم ومعنيهم أبا ما تناسلوا)
 لأنه لو نعمته وسببه عتق أو لانهم فرع والفرع ينسب أصله فاشبهه بالوفاة ثم عتقهم ولا
 فرق بين كون ذلك في دار الإسلام أو الحرب لأن الولد عتقه بالنسب والنسب ثابت بين أهل
 الحرب فكذلك الولد (لا يزال) الولد (بالحال) لحديث الولد لأمه طاعة النسب لا يساع
 ولا يوجب (ورث ذوالو له) أي الولد (ولو باينه في دينه) لما تقدم (عند عدم
 العصب من النسب) عند (عدم ذوى فر) ومن تفرق فروضهم (بالحال) لحديث الحقوا
 الفرائض بأهلها فإني فلاولى رجل ذكر والولاد من النسب لأنه منسبه به فقد تمت العصبه
 من النسب على العصب من الولد وتقدم (وإن كان ذوالفرض لا يرث جميع المال) تمام
 وبيت وما أشبه ذلك (فأما في الولد) لحديث الحقوا الفرائض بأهلها فإني فلاولى رجل
 ذكر (ثم رثه) أي الولد (عصبته) أي العتق (من بعده) أي بعده ووه وكذا لو قام به
 مانع كقتل (الأقرب فالأقرب) من العتق سواء كان العصب ولدا أو أباً أو أخاً أو غيرهم
 من العصبات وسواء كان العتق ذكر أو أنثى فإن لم يكن للعتق عصبه من النسب كان
 الميراث لولاه العتق ثم لعصبته الأقرب فالأقرب كذلك لولاه المولى ثم لعصبته كذلك أبا
 اتفاقاً كما رأى أحمد بإسناده من زادني أبي من امرأة أعتقت عبد لها ثم توفيت وترك
 ابنها وأخاهما ثم توفى مولاها من بعدها فإني لأخو المرأة وابن أبي رسول الله صلى الله عليه وسلم

وفى المسئلة) كان قصمت خمس التركة وهو عشر على خمس الخمسة عشر وهو ثلاثة فخرج
 هل التقدير بين ستة وثلثان (ومررت الخارج) بالقسمة (في سهم كل وارث خرج حقه) فأضرب لزوج ثلاثة في ستة وثلثين يحصل
 له عشر وديناراً ولكل من الأبوين اثنين في ستة وثلثين ثلاثة عشر ديناراً وثلث ديناراً ولكل من البنين أربعة في ستة وثلثين
 ستة وعشرين وثلث ديناراً الطريق الثالثة المشار إليها بقوله (وإن عكست فقسمت للمسئلة على التركة) أو نسبة ما بين أن كانت أقل
 كثلث نسبت الخمسة عشر إلى المائة عشر ونصف عشر (وقسمت على ما خرج) بالقسمة (نصيب كل وارث) من المسئلة (بحدسها)
 أي بالنسب (من جنس الخارج) أن يخرج كبر (خرج حقه) ففي المثال يخرج العشر ونصف عشر وبن وسطها مائة ثلثاً فيسقط نصيب

الزوج في المهرية في كل من الزوجين والتمتع على السبعة ثلاثة عشر شهرا في كل من الزوجين اثنتان أسبعا لماز وعين في أسبعا
على السبعة يحصل له كسابق ولكل من البنين أربعة أسبعا بشانين وأسمها يكون له كسابق تقدمه الطريق الرابع المذكور بقوله
(وإن خمسة المسئلة على نصيب كل وارث ثم) نسبت (التركة على خارج القسمه خرج منه) في المثال نصيب الزوج من المسئلة ثلاثة
القسم المسئلة عليها يخرج خمسة أقسام المسئلة عليها يخرج عشرة ونصيب كل من الابوين اثنتان أقسام على الخمسة عشر
يخرج سبعة ونصف ثم أقسم عليها المائة ونصيب كل واحدة من البنين ٦١٩ أربعة أقسام على الخمسة عشر يحصل ثلاثة

وللأول أربعة أقسام على المائة
يخرج كسابق الطريق
لنصافس المشار إليه بقوله (وإن
ضرب بنسبهما) أي الوارث (في
التركة وقسمتها) أي الأعداء
الحاصلة من الضرب (على
المسئلة خرج نصيبه) خضام
الزوج ثلاثة عشر بها في مائة
واقسم المائتين على المسئلة
خمس عشر يحصل كسابق
واضرب لكل من الابوين اثنين
في مائة واقسم على الخمسة عشر
يخرج ماسبق وكذا اضرب
سهم كل من البنين أربعة في
مائة واقسم على الخمسة عشر
يخرج ماسبق (وأن شئت
قسمت التركة في المناصفات
على المسئلة الأولى ثم) أقسم
(نصيب) الميراث (الثاني من
الأول) على مسئلته وكذلك
الثالث أقسم نصيبه منها على
مسئلته وهكذا الرابع حتى
تنهى (وأن قسمت على قرار بط
الدنيا فاجعل عددها أكثر من
معلومة واعمل على ما ذكر)
وعن جرح القرار بط في هرف
أهل مصر والشام وأكثر البلاد
أربعة وعشرون فأعطها كأنها
التركة واقسم على ماسبق لك وأي

في ميراثه فقال صلى الله عليه وسلم ميراثه لأن الميراث قال أخوها بإسناد الله لوجو حرة كانت
عليه ويكون ميراثه هذا قال زم (فلو اعتق ثار مسلما تخلف المسلم المتبق ابن السيد كافر أو عا
مسلم أو أله شقيق (لأن سيده) لأنه أقرب من غيره الغنله في الدين غير مائة
لأنه لا يقدم (وإن تزوج أو ولد) لأنه المقتضى ولدها على سيدها شيء مما سبق من مباشرة
أوسبب (فله) أي سيدها (ولأولاد) لأنه المقتضى (ومن كان أحد أو يولد الحرة من الأصل ولم
يهرق) والأخر عتيق فلا ولدها عليه لادن الأمان كانت حرة الأصل فالولد ينسب لها إذا
كان الأب عتيقا في انتفاء لرق الولد فلا ينسبها في انتفاء الولد وحده أولى وإن كان الأب
الأصل فالولد ينسب فيها إذا كان عليه ولا بحيث ينسب الولد عليه لمولى أبيه فلا ينسب فيه في سقوط
الولاد عنه (أو) أو كان أو هو مول النسب وأمه عتيقة أو عسكه) بأن كانت أمه مجبوراً والنسب
وأبوه عتيق (فلا ولده عليه) لأحد لأن مجهول النسب محكوم بمصر بنه أشبه بمصر وف النسب ولأن
الأصل في الأديم المهرية وسد الميراث فلا ينسب هذا الأصل في حق الولد الوهم كالم يترك
في حق أصله (ومن اعتق عبده) أو أمته (من ميت أو) اعتقه من (حي) بلا أمره فولدوه
لعتق (لحديث الولد المعلن اعتق وكالم بقصد غيره) (إذا اعتق وارث من ميت) بره في
واجب عليه أي الميراث (ككفارة طهارو) كفارة وطهارة (ومضان) كفارة (قتل)
وبين (وله) أي الميراث (تركة فيقع) العتيق (عن الميت والولد الميت) لكان الحرة في ذلك
وهو احتياج الميت إلى براءة فممن ولا الوارث كالنايب عن الميت في ادعاء عليه فكان العتيق
منه قال الشيخ في الدين بناء على أن الكفارة ونحوها ليس من شرطها الدخول في ملك المفسر
عنه (فإن تبرع) وارث (بعتقه عنه) أي الميراث في واجب عليه (ولا تركة) لغير (أجزاء) العتيق
(عنه) كالزوج عنه (الطعام) (أو كسوة) في كفارة عين (والولد العتيق) لحديث الولد المعلن
اعتق وإذا كانت الكفارة عين عين لم ينسب العتيق وله الطعام والكسوة وإن تبرع بما أجنبي
أو يعق من الميت أجزاء لم تبرع الولد (وإن أعتقه عنه) أي عن (أمره) لها عتقه (فالولد
لعتق عنه) كالمو بأسره (وإذا قال) إنسان لآخر (اعتق عبدك) أو أمك (عتي مجتأوا) اعتق
ورقعت هي (على عنه أو) قال (أعتقه عني ويطلق) فلم يقل مجتأوا على عنه (فعل) القول
لأن أعتقه عنه في المجلس أو بعد الفقرة (مع) ذلك (والعتق والولد القاتل) ووقع المالك
والعتق مما قاله قاله أطمع عني أو كس عني (ويجوز) أي يجرى هذا العتيق القاتل (عن
العتق الواجب) عليه من ذنوبه وكفارة الميراث إذا ذنوبه (ما لم يكن) العتيق (عن يعق) إليه أي
القاتل إذا ملكه تابوه ونحوه فلا يجزئ عن واجب باقي الكفارة ولا يلزمه أي القاتل
اعتق عبدك عني (عنه) أي العتيق (بالباتزامة) بأن قال أعتقه عني عنه ومع كمال اعتقت

هذه أدلة قباطه فاسمه على أربعة عشر شهرا في الخارج جرحه (ويجوز تركه في جزء من عقار كثلث ورع وشوها) خمس وسدس
وتسع (من قرار بط الدنيا أو تقسم) (كأذكر) في زوج وأخت لميراث والتركة ثلث ورع من (أو فإذا جتمع ما من قرار بط الدنيا
كانا لرب عشر قباطه تقسمها على ماسبق كإعدادنا في طريق النسبة للزوج ثلاثة من ثمانية عشر بها أو ثمانية عشر ربع الأربعة
عشر وثمها ورع عشر قرار بط ورع قباطه والأخت مثله والام اثنتان من ثمانية عشر بها أو ثمانية عشر ربع الأربعة عشر وهو ثلاثة
قرار بط ونصف قباطه (أو تأخذ) الأجزاء (من مخرجها وتقس على المسئلة) فإن انقسمت على المسئلة فاقسمها بالترتيب كزوج وأم
وثلاث أخوات فقس قيات والتركة ربع دار وخمسها لغير المسئلة إلى تسعة لزوج ثلاثة والثلاثة مثله ولكل واحدة من الباقيات

عشرهما والتمتع منه وكل واحد من الباقيات نصف عشر الدار (فان لم تنقسم السهام على المسئلة (وافقت بينهما) أى السهام (وبين المسئلة) أى نظرت هل بينهما موافقة (وضربت المسئلة) عند التباين (أو ضربت (وقتها) عند الموافقة (فخرج سهام المقارن) كل (من هتين من المسئلة) فهو (مضروب في السهام الموروثة من انفار) عند التباين (أو مضروب في (وقتها) عند التوافق (فما كان) له من ذلك (فانقسم) ٦٢٠ المبلغ فخرج فهو نصيبه) مثال التباين زوج وأم وأخت لغيرها

هسدم من مبدك فعلى ثمنه وان لم يكن السهمين السهمين ذكر في الاختيارات في الاعارة (زان كال) انسانا للثريق (اعتقه والنه على) ولم يقل اعتقه عني (أو) قال (اعتقه عنك) وعلى ثمنه ففعل صح (العتق) (والثمن عليه) لا التزام له فقد جعل له جعل على اعتاق عبده بانه ذلك بالعمل كالوقال ابن في هذا الحائط بدينار (واعتق والولاء للعتق) لانه لم يصر باعتاقه عبده ولا قصد به العتق فلم يرد ما يقتضى صرفه اليه ففي العتق لحدوث الولاء هل اعتق (ويجزيه) أى يجزى هذا العتق المعتق (عن الواحد) عليه من نذر أو كفارة (ولا يجب له) السبله لانه من قال (له) (اعتق عبدك عني) أو عنك (عني) لانه لا يملك له عليه ولو قال (فعل) أى اعتقه عن الكافر (صح) لانه انما ملكه زمانا يسيرا ولا يسلمه فاعتق هذا الضرر السبله لاجل تحصيل الحريه فلا بد التي يحصل بها نفع عظيم لان الانسان باه به صيرتيا لطاعتها قال القربات (وهو) ولولا له (أى الكافر ورثه) لما تقدم واحتج أحمد بقوله على ولا يمتنع من الرق في بصر تباين الذين يختلف الارث بالنسب (كالمسلم) أى كالوقال مسلم لا أعتق عبدك عني وعلى ثمنه ففعل

ففسل ولا يرث النساء الولاء الامن اعتق (أى من ياشترى عتقه (أو أعتق من اعتق) أى أعتق من ياشترى عتقه (أو أولادها) أى أولاد عتقه وأولاد عتق عتقه (ومن جروا) أى النساء وعتق عتقه وأولادها (ولاه) بعتق أبيه (أو كاتين) فادى (وهو) (أو كاتين كاتين) أى مكاتبين كاتبه انشاء ما أدى وهو روى ذلك عن هر وهثمان وعلى لما روى عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده فروقا قال ميراث الولاء للكبر من الذكور ولا يرث النساء من الولاء الاولاد من اعتق (لان الولاء مضمون بالنسب والمولى العتق من المولى بالمعنى) فله أخيه أو عمه فولده من العتق بمنزلة ولد أخيه أو ولد عمه ولا يرث منهم الا الذكور خاصة (ولا يرث به) أى بالولاء (نوفرض الأب) وحيد رثان السمس مع الابن أو ابنة وان نزل) بعض الذكور كالنسب لانه عصمة وارث فاعتق بالولاء كاحد الاخوين مع الآخر ولا نسلم أن الابن أقرب من الأب بل عافى القرب سواء وكلاهما عصمة لانهما أحدهما الآخر وانما هما متفاضلان في الميراث فكذلك في الارث بالولاء (ويرث الحد والاختوة) الذكور (إذا اجتمعوا مع المولى كمال سببه) المقتضى له الاستواهم في العصوة وعدم الميراث (و) (الحاصل لهم) (ان زادوا) أى الاختوة (عن اثنين فله) أى الجدة (ثلث ماله) أى العتق (لانه) أى الثلث (أخفا) للجنين المتفاعلة لم يكن لعتق ذوفرض (وان قصوا) أى (الاخوة عن اثنين) (فأصمهم وكذا بقية مسائله) اذا كان معهم صاحب فرض (على ما تقدم من ميراث

والتركة ثلث دار وربعها المسئلة من ثمانية وخمسة عشر بطل الثلث والرابع من اثني عشر يخرجهما سبعة تباين الثمانية فاضرب الثمانية في المخرج اثني عشر يحصل ستون وستون للزوج من المسئلة ثلاثة فاضربها في سبعة احد عشر ثلث فانقسم الى الستة والثلثين تكون ثمانية وثلاثة ارباع عن فله ثمن الدار وثلاثة ارباع ثمنها والاخت منه والامانان من المسئلة في سبعة اربعة عشر وهي ثمن الستة والثلثين وسدس ثمنها فلهما من الدار ثمنها وسدس ثمنها ومثال الموافقة زوج وأبوان وابنتان والسترة ربع دار ونسبها فالمسئلة من خمسة عشر كالتقدم ومخرج الربع والجنس عشرون وبطلهما منه تسعة وهي السهام الموروثة وتوافق المسئلة الثلث فرد المسئلة الى ثلثها خمسة واضربه في المخرج وهو عشرون تكون مائة وتم العمل على ما سبق فلزوج من المسئلة ثلاثة في ثلاثة وفي سهام العارث باع تسعة أنفسها الى مائة تكون تسعة أعمار عشر الدار فله تسعة أعمار

عشرها ولكل من الابوين سهمان في ثلاثة تسعة وانسجها لانه تكون ثلاثة اخماس عشر ماله ثلاثة اخماس عشر الدار ولكل بنت اربعة في ثلاثة ثمانية عشر فلها عشر الدار وخمس عشرها (وان قال بعض الورثة لاجلته في الميراث انقصه بقية الورثة) فاخذوا بها هم المختصين بهم (ويوقف سهمه) نصلا لخلوه في ملكه فورا

باب ذوى الارحام

جمع رحم وهو القرابة أى ذوالنسب (وهم) أى ذوالارحام هنا (كل قرابة ليس بذى فرض ولا بصصة) كالعمة والجد لأم والخال وبنو رثتهم قال عمر وعلى وعبد الله وأبو عبيد بن الجراح ومعاذ بن جبل وأبو الدرداء اقلوه تعالى والارحام بعضهم أولى بعض

[illegible][illegible][illegible]

[illegible]

أصل المسئلة يخرج الثالث
(تكن خمسة عشر) الخالات
منها خمسة (لخالة من قبل
الأب والأم ثلاثة) (لخالة من
قبل الأيسم هو) (لخالة من
قبل الأيسم) كما يؤمن الأم
فوات عنهن (و) العلمات عشرة
(لعمق من قبل الأب والأم ستة
ولامة من قبل الأب سهران
(و) لامة (من قبل الأم سهران)
ولو كان من الخالات نال من أم
وعم العلمات عم من أم فسم كل
واحتن المقر يقين بينهم على
سنة ونصف من ثمانية عشر لخال
والخالات ستة وأربع لأم وألمات
أثنا عشر (وان خلف ثلاثة
أخوال مفترقين) أحدهم
لاوين والأخر أب والأخر لأم
(لذي الأم السفس والباقي
لذي الأوين) كما بناأختم
سكذلك ولائي لذي الأب
للسقوله لذي الأوين
(وسقطهم) أي الأخوال مطلقا
(أوالأب) كما سقط الأب الأخوة
لأزلاهم به وان خلف ثلاث
بنات أخوة مفترقين فكانه
خلف أخا لاوين وأخا لأب
وأخا لأم فسد الأخ لاأبنته
والباقي لأخ لاوين لو كان فهو

قصصا (واذا ماتت امرأته خلفت ابنها وعصبتها واولادها فولادها واولادها) لانه اقرب
عصبتها (ان لم يكن له وارث من النسب وعقله على عصبتها وابنيها لانه من الماتة فان اتعرض
بنوها لاولادها لعصبتها) الاقرب فالارب (دون عصبتها) اى عصبة بنينا لان الولاد لا يورث
والاصل في ذلك ما روي ابو ابي طالب انهم على والى يبرق مولى عصفية فقال على مولى عصى
وان اعقل من هؤلاء يبرق مولى اى وابنه يبرق ففقدى عصفية على غلى بالسفل وقضى الزمر
بالمرأة واما سعيد واجتهاد من خلف بن مولا مولى ابيه فمقتطعا لانه لم يلبس لثامه
لانتهب عليه الا لانه من جهة ما شره الحق فلم يثبت عليه باعق ابيه واما لثامه فثبت مولا
لانما لثامه بعصبة العتق واذا لم يكن العتق بعصبة لم ير على الولاء العتق ابيه ومن خلف عتق
ايه وخلف عتق جد مولى يكن هو عتق فانه لثامه عتق ابيه كان ابن عتقه ثم عتق عتقه
ايه فان لم يورثه احد منهم لم يورثه احد منهم لانه لم يلبس لثامه على عتق ابيه كان ابن عتقه ثم عتق عتقه
عتقه وان عتقت عصبتها (كان ابن ابي موسى فان مات العبد العتيق (ولم يتركه عصبة)
من النسب (ولا ذاسهم) اى عرض (ولا كان لعتقه عصبة) من النسب لانه من الولاد (وزنه
الجال من ذوى ارحام عتقه دون نسايمهم وعندهم هم) اى عدم الجال من ذوى ارحام
عتقه يكون سرانه (لثام المال)

فوصل في جوارح الامن ثنت ولا يرق في عياش رقت الوسيب **ب** بان عتق عليه مرم او كذا او
 تدمر او وسيب ونحوها **الز** ولولا عنه محال لثقة عليه الصلاة والسلام الوالان عتق
 فانما تزوج العبد ومثله المكاتيب والدين والدين عتقه بمصقة معتقة لغريمه **فا** ولها
 قوله ولها **ذكر** الاواني واخوت واحد او اثئر **المولى** امه التي هي زوجة العبد يعقل عنه
 وبناته فامات لكونه نسب الانعام عليه لانه اعماها بحرا بسبب عتق امه **فان** عتق العبد
 الذي هو الاب **والنحر** لاؤه اى ولولا العتقة عنه عن مولى الام **الى** عتقه فيصير له الولد
 على العتق والولادة لان الاب لما كان محلولاً لم يكن يصلح وارثاً ولا ولياً في كساح فكان ابنه
 كولد المأخوذة ينقطع نسبه عن امه فيثبت الانعام على امه فيتسبب بها فاذا عتق الاب صلح
 الانتساب اليه وعادوا ولولا فاقادت النسبة الى المولى والمولى وصار عزلة الى الاستغنى الملا عن
 كونه له ولولا وروى عبد الله بن عاز **براه** ما قدم خبر راي فيه انما عتقه طرفه ومما لهم
 فقال عنهم فقتل له انهم مولى الراغب بن خديج وابوهم محلول لا لآل محرفة فاشترى الز براءهم
 عاتقه وقال ولولا انتسبوا الى فان ولاد كلى فقال راغب بن خديج ولولا الى انهم عتوا بعق
 لهم فاحتكروا الى عثمان فقتل ولولا ان بن براء جمععت الحصة عليه والعس سوادى
 لشرفين تحسبهن العرب **والامود** الولد الذى هو مولى الاب **الى** مولى امه محال

قالو

نموذج داعم الشقيق (وان خلف ثلاث نباتات

(مجموعه معترفين) أي بنت عم لاو بن بنت عم لاو (بنت) العم (ذي الاوين) نسا اقام كل
 منهن مقام ابها وان خاف بنت عم لاو بنت عم لاو (والاولى) وكذا الخوف بنت عم لاو بنت عم لاو (بنت
 بنت عم لاو بن المال الاولى) وبنت عم بنت عم المال الاولى (وان ادلى جماعه) من ذوي الارحام (جماعه) من ذوي الفسر وض
 او الصبيات (حاصل) بالبناء لا بجهول (كان المال بينهم احياء) وقسم المال بينهم (واعطى نصيب كل وارث) بقرض
 (من ادلى به) من ذوي الارحام لانهم ورثه (فكانت ثلاث بنات اخت لاو بن ثلاث بنات اخت لاو بن ثلاث

فثبتت أخت بنت لأم وثلاث بنات لعم لأم أو لأب فزعمهم عزلة أمهم وأخاهم وأخواتهم المال بين المال الذي بهم الشقيقة النصف والثلث
 لأب البندين تركه للظنين والأخت لأم البندين وأبهم المقيم أعط نصيب كل وارث ورثة قصص من ثمانية عشر لبنات الشقيقة
 فحق لكل واحدة ثلاثة وكل منهن المقاتلات لأف لكل واحدة سهم (وإن أسقط بعضهم بعضا عمل به) فحصة وبنت الأخ
 المال لعمه لأن عمه عزلة الأب وبنت الأخ عزلة الأخ والأب يسقط الأخوة (ويسقط بعيد من وارث بالقرب) منه البه كفت بنت بنت
 وبنت بنت بنت بنت المال الأولى وكذا وأم أي أم المال لخاله لأنها ٦٢٣
 تأتي الأبا وألحود بعضها لأم أي أباها

فتفتت بنت وبنت بنت ابن
المال فالتفتة لامعالتفتت
الان الماؤنة بأول درجة
(الان) اخلفت المصنف سئل
بعده حتى بلغ بولس سقط به
أقرب أولا كنت فبنت
وبنت أخ لام الكل لبنت
(البنت) لأن جدتها هي البنت
تسقط الأخ لأم بنفسه في حالة
وبنت خالته وبنت ابن عم الخالة
الثلث ولبت ابن العم الثلثان
ولادة هي بنت خالته شيا (وخالة
أب وأم) أي أم الكل لثلاث
لثلاث خالة الأم الأولى بمنزلة
الجدة (والجهاز) أي جواز
ذوي الارحام (ثلاثة أبوة)
ويدخل فيها فروع الأب من
الاجداد والجدات السواطة
وبنت الاخوة في الأخت
وبنت الاخام والعمات والأخوات
هلون (و) الثانية (عمومة)
ويدخل فيها فروع الأم من
الأخوال والعمالات وأعمام الأم
وأعمام الأب وأجدتها وأما
وعمت الأم وعمات الأب وأما
وأخوال الأم وأخوال الأب وأما
وخالات الأم وخالات الأب وأما
(و) الثالثة (أبوة) ويدخل فيها
أولاد النساء وأولاد بنات

[illegible]

[illegible]

ثالثاً فاعلم يا ابن آدم اني قد
 تعهدت غداً (والاولى هنا)
 اخرى وتريد خوي الاوامر من
 اصول المسائل (الاصول ستة)
 يقول (الى سبعة) بطلان
 القول الزائد يعني ذلك انما
 يكون لاحد او وجه وليس من
 ذوي الارحام (تكملة وست
 مئات ستاخرات متفرقات)
 ثم ياتي اخيراً لابن آدم
 اخيراً لابن آدم ياتي اخيراً
 للخاله السدس وابيضق
 الاخيراً لابن التلثان وليتي
 الاخيراً لام التلث (وكذا في ام
 ونفاً لام وثلاث مئات
 ثلاثاً اخوات متفرقات) لا ي
 سلس وسلس وليت الاخت
 لابن النفس وليت الاخت
 لابن النفس وليت الاخت
 والاخت لام التلث (وليس
 الاوارثه) معلوم (ليست المال)
 يحفظه كالمال الصانع لان كل
 ميت لا يعلمون بني عامه
 اخاف الناس كلهم بنو آدم فمن
 كان اسبقني الى الاجتماع مع
 الميت في اب من آباء فهو
 حصه اكنه مجهول فلم يبعثه
 حاكم جزف ماله في الصالح
 ولان كان له مولى معتق

والأبطل بالستر قاتل بعد ما تناهه (ولا يدخل إلى الأخير ما لم يقتل) (الأول قبل رته) أي رقي العتيق
(ثانيان ولأوليه) (ولاد عتيق) نبت ولأولها العتيق الأول قبل أن يدعى ثانياً لأنه أتر العتيق
الأول بقى على ما كان (وكذا الوأحق ذى عبداً كانا فهو رب الدار الحرب فاسترق) ثم أعتق
ثانياً بطل ولاد الأول وصار الولد الثاني ولا ينص إلى الأخير ما لا دل عليه قبل رقي ثانياً من ولادته عتيق
لما تقدم (وإن أعتق مسلم كانا فهو رب الكل) (الدار الحرب ثم ساء المسلمون جازاً ستر قاتله)
لأنه كانا أصل فجاء ستر قاتله عتيق الكافر وكثير العتيق (فإن) استرق ثم (اعتق) عادوا إلى
الأول) ماله إليه المولى عرفه عتيق المسلم (وإن أعتق مسلم أو) اعتق (ذى مسلماً فارتد) العتيق
(ولحق) دار الحرب ثم لم يجز استرقاقه لأنه لا يقبل على الرد (وإن اشتري) العتيق الترد معها
(فالشرا بما طل) لعدم صفات ستر قاتله (ولا يقبل منه إلا القوبة) أن يقتل أو أقتل
كما في كل فرد

فصل في دور الولاد والموت منه أي معنى دور الولاد (أن يخرج من مال الميت قسط إلى ما لم يمت
أخرج دور الولاد من يرجع من ذلك القسط خزناً إلى مال الأخير حتى كمل الولاد أيضاً فيكون هذا الجزء
الرجوع من مال أحد إلى مال الأخير حتى كمل الولاد (فإنما بينهما واحد) لا يقع الدور) بالمعنى
المذكور (في مشقة عتيق يجمع قيم ثلاثة شروط) أحدها (أن يكون العتيق اثنين فصاعداً
(و) الثاني (أن يكون في المشقة اثنان فصاعداً) الثالث (أن يكون الباقي منها يجوز
ارتد الميت قبله مثلاً إن تأن على ما لا دل عليه ما اشتراها بها) نصين (فتقت علماً) لأنه
دور من محرم دور ولأوله (وبما نصفين) بحسب الملك (فكل واحد منهما نصف ولأولها) لأنها
ممتلئة لنفسه (و) الكل واحد منهما (نصف ولاد أختها الأخرى يهر ذلك إليها أيتها) لأن
ولاد الولد تابع ولاد الوالد (وبقي نصف ولاد كل واحد منهما إلى أمتها لأن كل واحد لاقر
ولاد نفسها) كما لا يرتفعها (فإن ماتت الكبرى) من البنين (ثم ماتت الأم بعد ما فالأخت
الباقية تصفى سبعاً ثمان المال نصفه بالنسب) لأنها بنته (وربعه يكونها لاد نصفه)
أي الأب (والربع الباقي إلى البنت وهم أختها الباقية وموالى أمها فيكون) ذلك (الربع
ينتهي بالاخت الباقية نصفه وهو ثمن المال ولثمن الباقي إلى الأم ثم ينقسم) أي يصير
(الأخت القيسمية ثماناً) المال (ولولاً أمها بنته فإذا ماتت الصغرى بعد ذلك) أي
بعد موت الأب والكبرى (كان مالها والوالد) وهم أختها الكبرى وموالى أمها بنتها نصفين
بحسب المهر من الولاد (فأجل النصف الذي أصاب الكبرى من الصغرى والموالوا أيتها) وهم
أختها الصغرى وموالى أمها مقسوماً بين بنتها نصفين إلى الأم نصفه وهو الربع والصغرى
نصفه وهو الربع فبالربع خرج من مال الصغرى إلى موالى أختها الكبرى ثم عاد إليها

٧٠٤

لور في هذا الحال ولم يلتفت الى هذا المجهول (وليس) بيت المال (وارثا) واغاي يحفظ المال
الصائغ وغيره) كما مال التي: (فهو جهة مصلحة) لان اشتناء الوارث بغيره لاوجب الحكم الارث لكل

﴿باب عبرات الجمل﴾

يفتح الحامد مقابل امرأة حامل وأما كانت حبيلاً فأنما حملت شياً على ظهرها أو رأسها فهي حامله لا عمر وحمل الثمرة وركب الحامد
 ونفعا والجل برث لا تراعى إلى الجملة لكن هل يثبت له الملك بمجرد موت مورثه وخزبه إلى الانتفاع كما يدل عليه نصه في النفقة على أمه
 من أصبه وثبت ذلك بخبر وجهه كما لا يثبت له الملك حتى يتفصل حيا كما يدل عليه قوله في كافر مات عن رجل عنه ذوار أو أفي فيه خلاف

وقف على جيلة الميراث

بين الأصحاب (من مات عن رجل بره كورته غيره ورثوا بوقف الأمر في وقفه فهو أولى من ورثه من غير ورثته ولكن الوقف مرة واحدة والأول فطلب بقية ثلثه القسمة) لم يجرى على القبر ووقفه (وقفه) أي الحمل (الأكثر من ارتد ذكر بن أو اثنين) لأن ولادة الاثنين كثيرة معقدة فلا يجوز قسم نصيبهما كالواحد وما زاد عليهما تأخر فلا يوقف له شيء (ودفع لمن لا يحجب) الحمل (الزهر) (دفع لمن يحجب الحمل حجب نقصان أقل ميراثه) فن مات عن زوجة وابن وحمل دفع زوجته وابن وقف له ميراثه ووقف الحمل نصيبه ذكر بن لأنه أكثر من نصيب بنتين فنقسم المسألة من أربعة وعشرين للزوجة ثلاثة ٦٢٥ ويهمل الأربعين سبعون بوقف أربعة عشر الموضع ثم

لا ينفق الحنك وإن مات عن زوجة حامل منها أو بن أكثر هنا ارتد اثنين فنقول المسألة إلى سبعة وعشرين ونهمل الزوجة منها ثلثاثة وكل من الأبوين أربعة بوقف الحمل ستة عشر حتى يظهر أمره وإن خلف زوجة حامل من قبله فقط يدفع الهامس الثمن لأنه اليقين (ولا يدفع لمن يسقطه) الحمل (ثمن) من التركة فن مات عن زوجة حامل منها وعن أخوة أخوات فلا يعطون شيئا لاحتمال كون الحمل ذكرا وهو بسقط الأخرى والأخوات (فاذا ولد) الحمل (أخذ نصيبه) من الموقوف (ورد ما بقي أسقطه) وإن أعوز شيئا ما ولدت أسكت من ذكر بن والموقوف ارتد ما رجع

لأنهم ولدوا لنصف أختها وهذا الجزء الذي تفركون إلى الأم) ولما اشترت إحدى البنين أباها وحدها عطي عليها وحرر البوا لأختها فإذا مات الأب لا ينسب إليه الثلثان بالنسب والساق أعنته بالولاء لأن ماتت التي لم تنسبه بهذا فلا يحال لأختها نصفه بالنسب ونصفه بالولاء لكونها مولدة أبيها ولو ماتت التي اشترت فلا يحال لأختها نصفه والباقي لولائها (ولو اشترى ابن) معتقة (و بنت معتقة أباها) نصفين (عطي عليهما) درهم محرر (و بنت ولاؤه نصفين) انكل واحد نصفه بحسب ما عتق عليه (و حرر كل واحد منهما نصف ولا صاحبه) لأن ولادة الولد تابع لولادة والده (ويبقى نصفه) أي نصف ولاؤه لكل واحد منهما (ولو إلى أمه) أي كل واحد من الابن والبنات لأن كلاهما لا يجرى ولاؤه نفسه (فإن مات الأب ورثته) أي أمه وبنته (بالنسب) لأن عصبية النسب مقدمة على عصبية الولاء ميراث النسب لذكر مثل حظ الأنثيين (وإن ماتت البنات بعده) أي بعد الأب ورثته أخوه بالنسب (لأنه مقدم على الولاء) فإذا مات أخوها) بعده ولم يترك لها ورثا من النسب (فماتت لوالديه وهم) أي ميراثه (أخته) وميراث أمه لميراث أمه بالنسب (والأخ وميراث أمه بالنسب) لأن الولاء لا يجرى بها نصيب (وم) أي ميراث الأخت (الأخ وميراث أمه بالنسب) أي نصف النسب (وهو الربع) أي ربع التركة لأن ولادة الأخت بين الأخ وميراث أمه بالنسب (ويبقى) من التركة (الربع) وهو الجزء الذي يرث من الولاء (لا يخرج من تركة الأخ وعاد إليه فيكون ميراث أمه) ومقتضى كونه دارا أنه يدور أبدا على كل دورة يصير ميراث أمه بالنسب ولا يزال كذلك حتى ينفد كله إلى ميراث أمه

كتاب العتق

(وهو) لغة الخلو من ومنه عتاق الخليل وعتاق العبد أي حالصه أو حرم البيت الحرام عتق الخلو من أي الجباة وحررها (تحرير الرقبة وتخليصه من الرق) وصحت الرقبة وإن تناول العتق جميع البدن لأن ملك السيد لا تغل في رقبته المانع له من التصرف فإذا عتق صار كأنه رقبته أطلقت من ذلك يقال عتق السيد وعتقه وهو عتق وعتق وهم عتقوا وأمة عتق وعتقه وقد أجمع العلماء على حتمه ومصلو الرقبة به وسنده من الكتاب قوله تعالى فحرر رقبته مؤمنة وقوله بطريقه ومن السنة حديث أبي هريرة رفعوا عن أعتق رقبة مؤمنة أعتق الله بكل واحد من أربعمائة من النار حتى أنه يلعن أي يلعن الله باليد والرجل بالرجل والفرج بالفرج متفق عليه في أخبار كثيرة سوى هذا (وهو) أي العتق (من أفضل القرب) لأن الله تعالى جعله كفارة للقتل والوطء ونهار رمضان وكارة للأيمان وجعله صلا الله عليه

٧٩ - (كتاب القصاص) - ثانياً ذكرنا كيف وعمر امرأة أخ لعمر حامل فوقوف له ما فضل من فرض الفتى (ورث) الحمل (ورث) اعتما مالكة دارث أو وصية (إذا استهل صارها) نصالح حدث أبي هريرة رفعوا عن الاستهل المولود صارها ورثه رواد أحمد وأبو داود ولا بن ما به رفعوا منه ولا استهل رفع الصورة أيا كانه صارها حال المؤكدة (أو عطس) بفتح الطاء في الماضي ومنها وكسره في المضارع (أو تنفس) أو أرتفع أو وضع ما يدل على حياة كركط أو يله ونحوها) كمال لأنه لا يملكه إلا ما فعل في الدنيا المستقر بقيت له حكم المولى كاستهل بخلاف حركة يسيرة كأخراج قال الموقوف ولو علم معها حياة لأنه لا يعلم استقرارها

[illegible]

حمل (من كافر غير ما كان خلف)
 كافر (أما حامل من غير أبيه فمسل)
 الأم أو الأب (تدل وضعه) أي
 الحمل فلا يرث أشاء لأمه الكافر
 لما تقدم (ورث صغيركم
 بأصله بموت أحدا به) بدارا
 (منه) أي من الذي حكم
 بأصله بموت لأن المنع من
 الإرث المترتب به اختلاف
 الدين فسوق يحصل الإرث
 مع الحكم بالإسلام عقب الموت
 (ومن خاف أو أمان زوجة) بغير
 أبيه (و) خلف (ورثه) لا تحجب
 ولذا) أي الأمان لم يخلف ولذا
 ولا يرث إلا بالأب أو الجدا (لم
 قوطاً) الأم (حق) تثير العلم
 (أحامل) أي حين موته ولذا
 فترث منه لها (أولا) وكذا
 فرث تحت عهد موته أو أخ
 لجان أخوه المرفوع أخوه من
 وطء زوجته حتى يمين أي
 حامل لم لا يرث الحمل من أمه
 (فان وطئت) ممن وجب
 استيرارها لذلك (ولم تستبرأ
 فانتبه) أي الولد (بصدف
 سفن) وطئه به أي الميت
 لاحتمال حدوثه بصدفه وإن
 أتته بدون نصف سفن من
 موه وأرثه وكذا أن كف عن

من غنيت الشيء فقدا وقتها بأكثر الفاوض منها أو انفقته طلب الشيء فلا يقدرها إلا مدعيها : لا تعلم له حياة ولا موت ولا نقطاع خبر موله حالاً أحدهما (من انقطع خبره لفسية طاهرها السلامة) أي بقائه حياته كاسر وتجارة وسياحة أنظر به تنمة تسعين سنة منذ ذلك لأن القالب له لا يصح أكثر من هذا وعنه تنتظره حتى يتبين موته أو غيابه عليه مدة لا يصح في مثلها وذلك مردود إلى احتياط الناس كما هو قولنا أنا شيء من الحسن وهو المشهور

الاصل حياته (في الأول ان فقد ابن تسعين سنة احتياطاً لم) في تقدير مدة انتظاره والثاني من انقطع خبره لفسية طاهرها الملاك وقد ذكره بقوله (وان كان الظاهر من فقد الملاك) الذي فقد (من بين أهله أو في مفازة مهلكة) قال في المبدع مهلكة تنقطع الميراث والأموال ويجوز كسرها حكامها أو الامدادات ويجوز ضم الميراث مع كسرها اسم فاعل من أهلكت نفسي مهلكة وهي أرض يكثر فيها الملاك (كدرب الخازار) كالذي فقد (سن السنين حال الحرب أو) كالذي غرقت سفينة وغرق قوم وبحاقهم انتظره به تنمة أربع سنين منذ فقدتم بغير ماله لانعدامه يتكرر فيها تردد المسافرين والضياع وانقطاع خبره عن أهلهم غيبته على هذا الوجه ينطبق الملاك الخلو كان قابلاً لم ينقطع خبره إلى هذه الغاية ولا ينافي الحاجة إلى اعتداد امرأته بعد فرضها هذه المدة وحلها للأزواج به بعد ذلك (ويذكر) ما لا يلحقه ود (قبله)

لأنه لا تعلم ما يقوله (ولا يصح حتى أمنا) (من غير مالك بغير انفة) كدعيه ومهنته ومصدقته (ولا ان يفتي) أب (عبد موله الصغير) ما لا يصح ان يفتي عبد موله (الكبير ولا) عبد موله (المجنون ولا) أن يفتي عبد (بنه الذي في حجره) لأنه تبرع وهو ممنوع منه (ولا) يصح أيضاً (عق) (العبد الموقوف) ولو على مدين وقتنا المالك له لانتفى حق من باقي من المليون بسده (ولو قال رجل) أو امرأة (للعبد غيره) أو أمته (أن تبرع من مالي فلهو) لأنه تصرف في مال الغير بغير انفة ولا علم مال غيره بذل عوضه فإن اشتراه بعد ذلك أي بصفقة أو أنه تبرع من مالي (في حجره ولا يفتي عليه) لأنه يقع منه تعليق لعقته على ملكه ولا يذلل راعته (ويحصل العتق بالقول) يحصل أيضاً (بالمالك) الذي رسم محرم بالاستيلاء إذا مات ذكره في المكاف وبالتيقيل وبأقوال (لا) يحصل (بالنية المجردة) لأنه إزالة ملك فلا يكتفي فيه بالنية المجردة كالطلاق (أما ما قولوه) له مخرج وكاية (ومرجه لفظ المتقو) نطق (المرة) لأنها لفظان وردا في الشرع بمساو فوجب اعتبارها (كيف صرحنا) قوله لرقيقه (أنت حر أو) أنت (محرر) أو حررتك (أو) أنت (عتق أو معتق أو) قاله (أنت حر في هذا الزمان أو) أنت حر في هذا (المكان) أو في هذا البلد عتق مطلقاً لأنه إذا عتق في زمان أو مكان لا يعود رقيقاً في غيرها (أو) قال لرقيقه (اعتقك) فعتق في جميع ما تقدم (ولو) كان (هازلاً) كالطلاق (ولو تجرد) ما سبق من لفظ الصريح (عن النسبة) قال أحمد ورجل لقي امرأة في الطريق فقال تعبي يا حرة فإذ هي جارية قال فعتقت عليه وقال في رجل قال لنسلم فيام في ولية مروا أنت أحرار وصكان فهم أم ولد لم يعلم بها قال هذا به عسدي فتق أم ولدوه (لا) يصح العتق (من نام ونحوه) كعصى عليه وصبره لأنهم لا يعلمون ما يقولون قال في الفتاوى قالت نسفة قصد العتق معتبر بخر زمان النائم ونحوه ولا تنفي خبرية التنفيذ ولا نية القرية فيعتق حتى المازل انتهى ومعنى قوله نسفة قصد العتق أي إرادة لفظه لعناه فلا عتق بذلك وفتيه بذكره ونام ونحوه بما يأتي في الطلاق واستثنى من نصه بلفظ العتق والمحررة ثلاثة ألفاظ ذكرها بقوله (غير أمر ومضارع واسم فاعل) فمن قال لرقيقه حرره أو عتقه أو أحرره أو أمته أو هذا محرر بكسر الهمزة أو هذا معتق بكسر التاء لم يفتي بذلك لأن ذلك ملتبس وعد وخبر عن غير ذلك يكون واحداً منها أصلاً لأنشاء ولا ينأ عن نفسه فيؤاخذ به فان قال أنت عاتق قياساً بما يأتي في الطلاق يفتي بذلك (وان) قال لرقيقه أنت حر (وقصد بلفظ المحررة فعتقه كم أخلاقه) لم يفتي (أو) قصد (بقوله) لرقيقه (أما أنت الآخر) غير معناه كان (يرد به عدم طاعته ونحو ذلك لم يفتي) قال حنبل مسئل أبو عبد الله عن رجل قال لفلانة أنت حر ولا ير يدان يكون حر أو كلام شبه هذا راجع إلى

أي قبل قسمه (لما عتق) اتصالاً إلى كاذب واجب في المال فلم يؤد (وان قدّم بدينهم) ماله (أخذ ما جده) منه (بينة) لتبين عدم انتفاء ملكه عنه (ورجع عن أخذ الباقي) سده لتعذررده بهينه وان حصل لأسير من وقتني ثم سله وسقطه وكيله ومن يقتل به سده جميعاً ذكره الشيخ في الدين (فان ما شمره) أي الفقود (زمن التبريض) أي الداء التي قلنا تنتشر به فيها (أخذ) من تركه الميت (كل وارث) غير الفقود (اليقين) أي ما لا يمكن أن ينقص عنه حياته أو موته (وقوف الباقي) حتى يشين أمر الفقود أو تنقضي مدة الانتظار (ما عمل مسئلة حياته ثم) عمل مسئلة (موته) أي الفقود وانظر بينهما بالنسبة الأربع (ثم اضرب أحداهما) في الأخرى ان تباينتا (أو) اضرب (واحدة) أي وفي أحداهما (في الأخرى) ان توافقتا (واحيتر

بالعقوبة (أو ضرب) (أو ثلثا) (أو أكثرها) أي المثلثين هذا (أن تناسلتا) المصطلح أقل بعد تنقسم على كل من المثلثين (وأخذوا ربهما) أي المثلثين (الأساطير في أحدهما اليقين) لأن ما زاد له لم يشكرك فيه فلو كانت أو المفقود وشغل ابنه المفقود زوجة وأما أو أخافته حياة من أو موقوفين من الأزوجة ثلاثة وللأم أربعة والرب المفقود سبعة عشر ومسئلة موقية من التي عشر من زوجة ثلاثة وللأم أربعة وللأخت خمسة وهما امتد اخلاقنا بالزوجة والعشر من الأزوجة موقية مسئلة الحياة ثلاثة ومن مسئلة الموت ستة فاعطها ٦٢٨ الثلاثة وللأم من مسئلة حياته أربعة ومن مسئلة موته ثمانية فاعطها

أربعة وثلاثي لأخ من مسئلة الحياة فلا تلهه شيئا (فان) (قدم) المفقود (أخذ نفسه) أي ما وقف له لا ما لم يستحق له (والأ) يقدم ولم يعلم حياته حين موت موقوفه ولو لم يمت ذلك (لحكمة) أي نصب الذي وقف له (كيفية ماله) الذي لم يخلقه مودته (يقضي منه دينه) في مدته وبه (وينفق منه) على من تلزمه نفقته لا ما غاها بهي جوده عند انقضاء من انتظاره صحه في الانصاف وغيره وقيل روي في المثلث التي ماتت مديا لربها قطع به في الغنى والافتقار وقدمه في الرأيتين (ولما في الورثة) أي ورثته من رب منه المفقود (الصلح على ما زاد من نصبه) أي المفقود (في قسمه) على حسب اتفاقهم لأنه لا يخرج عنهم (كأنه موقوف في الكدرة) كأنه موقوف تحت المفقود زمن انتظاره عن زوج وأما وأخت لغير أم وجد وأخت المفقود (مسئلة الحياة) من ثمانية عشر (و) مسئلة (الموت) من سبعة وعشرين وهما متوافقان بالانصاف فاضرب

لا يعنى وأنا أهاب المسئلة لأنه نوى بكلامه ما يحتمل له فاضرب السبع وثمان مائة احتمال الأساطير لما أراد أن المرأة الحرة تعدح بمثلها. إذا قيل امرأة حرة يعنون عفيفة وتعدح الملوكة أيضا بذلك وقال لكرم الأخلاق حر قالت سبعة ترى عبد المطلب ولا تسامان تسكا كل ليلة • ويوم على حر كرم النعمان (ولو أراد العبد استحلافه) أي أخلافه سيده أنه يوصو به ما ذكر (فهذا ذلك) فطعن السيد لاحتمال صدق العبد في هذا إن كل قضى عليه بالعقوبة (وكتابتها) أي العتق (خاتمتك) وألحق بها ذلك وأذهب حيث شئت وأطقتك وحك على غايبك ولا سبيل (لي عليك) (ولا ملك) لي عليك (ولا راق) لي عليك (ولا سلطان) لي عليك (ولا خدعة) لي عليك (ولا فكر) لي عليك (وأنت موالى) وأنت لله ووجهك لله ورثت يدى عنك إلى الله وأنت سامع ومملكتك نفسك وقوله لا تمتعنا أنت طالق (أو) أنت (حرام) وفي الانتصار وكذا اعتدى وأنه يحتل مثله في لفظا الظاهر (وقوله لعبد الذي لا يمكن كونه منه لكبره أو مسقره ونحوه) ككونه مجسوما (أنثى أو) أنت (أي فلا تعنى) بها أي بنى من هذه الكلمات (ما لم ينو عنه) لأن هذه اللفاظ تحتل العتق وغيره فلا تحتل عليه بالبنية (وان) قال لعبد أنت أي أو بنى (أو) يمكن كونه منه عتق) أو أمولا (ولو كان له نسب معروف) لحاز كونه من وطء شعبة (وان قال) رقيقه (أعتقتك من ألف سنة أو) قاله (أنت حر من ألف سنة ونحوه) مما هو معلوم الكذب لم يعنى (أو قال لأمته أنت ابني أو لعبد أنت ابني لم يعنى) بذلك لأنه محال من الكلام وكذبنا بقلت وان نوى به العتق قيسا على قوله لعبد الذي لا يمكن كونه منه لكبره ونحوه أنت ابني (وان اعتق) أمه (طاعا عتق جنبا) لأنه ينفعها في البيع والهبة فتسبها في العتق (الآن) نستثنى (أي الجمل فلا تعنى لأخراجه أنا) وعلم منه صحة استثناء الجمل في العتق وبه قال ابن حجر وأبو هريرة لأنه يصح إفراد العتق بخلاف البيع فصح استثناءه كالنفس والعارف والعقوبة تخرج عنه معاوضة بغيره العلم بصفات الموقوف ليسهل فهم مقام الموقوف أو والعقوبة تخرج لا تعرف صحته على معرفة صفات الموقوف ولا تنافيها له به وبني الموقوف وجوده وقد وجد وان اعتق ما في بطنه دونها (بأن قال أعتقتك عتق) (جملها) (وحده) ولم يسر العتق إلى أمه لأن الأصل لا ينسب القرع بخلاف عكسه (ولو اعتق أمه جملها بغير مهر) أي العتق (مومرا) ببقية الجمل (كأن الجمل) (لومر به) ان أعتقتك أو لأمك المومرا (عتق الجمل) فيما لأمه بالمرأية (وهي) (المعنى) (قيمتها) (لومر به) لأنه لا قوة عليه وقالت وتعتبر قيمته يوم وضعه لأنه أول وقت ينأى تقويمه فيه (وأما الملك) الذي يوصى به العتق (فمن ملك) من جائر التصرف وغيره (ذا رحم) أي قرابة (عصر) وهو الذي لو قدر أحد هذا كرا أو لأخر أي

سبع أسداهما في الأخرى تصح (من أربعة وخمسين للزوج) منها (ثمانية عشر) من ضرب تسعة من سبع وعشرين في اثنين وفي الثمانية عشر لأنه اليقين (وللام تسعة) لأن لها ثلاثة من مسئلة حياته في ثلاثة وفي السبعة والعشرين لأنها اليقين (واللجن من مسئلة الحياة تسعة) وهي سببس الأربعة وخمسين لأنه اليقين (وللاخت منها) أي مسئلة الحياة (ثلاثة) لأن لها من ثمانية عشر وأخا في ثلاثة وفي السبعة والعشرين (وللقعدة) (ملاخنة) (سبب) من الأربعة والخمسين (تسعة) زائدة عن نصيب المفقود لاحق له في أطفالهم المذبح عليها ما تقدم (و) الورثة غير المفقود (الصلح) (على كل الموقوف) (أن يجب) المفقود (أحدا) (منهم) (ولم يرب) كجود شقيق وأخ لا يصفق وقسلة حياته من ثلاثة الجلبهم والشقيق سهران ومسئلة

موت من اثنين لكل منهما سهم فاضرب احدهما في الاخر يحصل ستة الجلسيمان والشقيق ثلاثة يفضل واحد لاحق للفقد وفيه
 فليجد الشقيق ان به على المصلحة لانه لا يخرج عنهما (او كان) المفقود (انما) لبيت (الاب حسب اخيه) التي لا يقطع (مع زوج
 وانما لا يورث) فمسألة حياته من اثنين الزوج واحد والاخت لا يورث واحد وعلى تقدير الموت اصل المسئلة من ستة ونحوها في سبعة
 للزوج ثلاثة ولشقيقه كذلك ولا يورث الاب واحد وما شئت ان اضرب اثنين في سبعة مقابله في عشرة للزوج من مسئلة الحياة ثلاثة
 في اثنين يستلزمه الشقيقة كذلك يبقى اثنان موقوفان فلو رتبة (اعلم عليهما ٦٢٩ وان بان) المفقود استاموا بمقتضى انه

أى موته (قبل موته موته
 فالموقوف ورثة الميت الأول)
 الشك في حياة المفقود حين
 موت مورثه فلا يورث منه فان
 تحقق انه كان حيا حين موت
 مورثه استخضعه موقوف الباقي
 استحققه (ومفقود انما كان
 تخاف في تقديره) فزوج
 وأولاد وانما عسقودتان
 فمسألة حياتهما من خمسة
 عشر وحياة أحدهما من ثلاثة
 عشر وموتهما من ستة فاضرب
 ثلث الستة في خمسة عشر في
 ثلاثة عشر تترك ثلثها ثلثون
 وأعط الزوج والابوين حرقهم
 من مسئلة الحياة مضروبة في
 اثنين ثم في ثلاثة عشر ووافق
 الباقي قال في المني والشرح
 وان سكان في المسئلة ثلاثة
 مفقودون غلبت لهم أربع
 مسائل وان كانوا أربعة غلبت
 خمس مسائل وعلى هذا (ومن
 أشكال نسبه) ورجى انكشافه
 (فكنفقود) فلذا يورث اثنان
 امرأته في طهر واحد
 وحلت ومات أحدهما وقف
 للحمل نصيبه على تقدير
 الحاقه فان لم يجر انكشافه
 بان لم ينصرا إلى الطول وأعرض

حرم نكاحه عليه قلب بخلاف ولد عمه وخاله ولو كان أخاه من رضاع فاته لا يعتق عليه بالملك
 وان كان ذارحم محرم لان نحرجه بالرضاع لا بالنسب (ولو) كان ذارحم المحرم (عنه) فاته
 في الدين وقوله (عمران وأخوه) من بيع أو هبة أو وصية أو جعالة ونحوها متعلق بذلك
 (ولو) كان المالك المحرم بالقرابة (حلا) كالأشترى ووجهه بأنه الأمة التي هي حاصل من
 الله (عق عليه) لحديث الحسن بن مهران فروعاً من ملك ذارحم محرم فهو روادا الحنيفة
 وحسنه الترمذي وقال العمل على هذا عند أهل العلم وأما قوله عاب الصلوة والصلوات لا يحزى
 ولوالده الا ان يحده بملاكه ثم به نص فيهما ومسلم فيعمل انه أراد في شتره فيعقبه بشراة
 كما قال شتره فيقتله والضرب هو القتل وذلك لان الشراة لما كان يحصل به المتفق تارة
 دون أخرى جازع طع صفة تعليه كما يقال ضربه فاطرأسه وذكر أبو يعلى الصغير انه أى العتق
 بالملك كعدمه التعلق فلو عاق حتى ذرى جرح المحرم على ملكه فملكه عتق عليه لا ينطبق
 (ولا) يبقى بالملك ذروهم (غير محرم) كولد عمه وعخته وخالته (ولا) يبقى أيضا
 بالملك (محرم برضاع) كأمه منه وأخته منه وعخته منه وخالته منه (أو) محرم ب(مصارعة)
 كأمه ووجهه بتمت واسرائل عودى النسب فلا يقرن بالملك لفهم الحديث السابق ولأنه
 لاف في عتقه مولا هم في معنى المنصوص عليهم فيقرن على الاصل (وان ملك) انسان
 (ولموان نزل) من زالم يمتق عليه (أو) ملك (أباه) ران علا (من الزالم يمتق) عليه لان
 أحكام الابوة بالبنوة من الميراث والحبس المحرم منه وجوب الانفاق وثبوت الولاية تعليم
 يثبت شئ مناهي كونه ابوالأول كونه انا فكأنما في العتق (وان ملك سهما) أى جزأ وان قل (من
 يمتق عليه) كآبائه وابنته وأخيه ووجهه (بغير الميراث) متعلق بذلك (وهو) أى المالك لم يمتق من آبيه
 ونحوه (موسى) عتقه بآبائه (عتق عليه كآبائه) أى ككل الذى ملك جزءه لانه فصل سبب
 العتق اختياراً ومنه وقصد إليه فسرى عليه كالأعتق نصيبه من مشترك قال الامام أحمد له
 نصف القبة فقال في الفسروع لا يفتقر إلى نصفه ورد ابن نصر الله في سواشيه وتاول كلام أحمد
 وقال الزركشى هل يقوم كاملا لا يعتق فيه أو يعتق بعضه فيه قولان للعلماء أحدهما الأول
 وهو الذى قاله أبو الواسع فيما أظن لظاهر الحديث ولان حق الشريك أغناه في نصف
 القبة لا يفتقر إلى نصف بل يملكه بالبيع فان الشريك يصير على البيع معه انتهى وكذا
 الحق في العتق شركاً في عبده وهو مسمى بآبائه قاله في الانصاف (والأى) وان لم يكن موسراً
 بشبهه بآبائه كآبائه منه بغيره وهو مسمى به (من ملك جزءاً من مائة) (والموسر هنا القادر
 حالة العتق على قتله) أى بقتله ما عتق عليه بالسراية (وان يكون ذلك) الذى هو قيمته
 (كقطعة) أى فاضلا عن حاجته وحاجة من غيره يوم العتق وليته (وان كان) الذى ملك جزءاً

على القافة فاشكل عليهم ونحوه لم يوقفه شئ (ومن قال عن ابني أمية) المتن لا زوج لها ولم يقر بوطئها وكذا لو كان من أمه واحدة
 وليسوا توأمين (أحدهما ابني) وأمكن كونهما منته (نبت نسب أحدهما) منه (نصته) لثلاثين عن نفسه (فان مات) قبل تبيينه
 (فوارثه) عينه لقيامه مقامه (فان تعذر) تبيين وارث له (أرى القافة) كل متعاقب في الحقيقة بغيره ما بين (فان تعذر) أن يرى القافة
 بغيره أو عدوها (عتق) أحدهما فانما رقيقه بغيره (كالأول) أحدهما حرم مات قبل تبيينه (ولا يقرع في نسب) قال أحدى رواية
 على بن عبد بن حديد على في ثلاثين فاعلى امرأة قارعه بينهم قال لا يعرفه بعضها وأوهن وقال في حديث عرق القافة أعجب إلى
 بعض من هذا الحديث (ولا يورث) من عتق بغيره من الاثنين الذين قال الميت أحدهما ابني ولي عينه ولا يورث من ثلثه القافة لانه لم

الاشكال المذكورة لا يشك في (ويصرف نصيب ابن بنت المال) لانهم باسحقاق اسماها لبيته فهو مالهم فيستحقون النكاح اشبه
الخلف من ميت لم يولد له ذوات

باب ميراث الخنثى (المشكل)

وانتفى من خنثى الطعام اذا اشتبه فلم ٦٣٠ بخامس طهر (وهو من له شكل ذكر رجل و شكل فرج)

من رجحه الحرم (مفسرا) فخر علك من قيمته شيئا فاضلا عن حاجته وحاجته من موته لم يعق
منه سوى ما ملكه (او ملكه) أي ملك من رجحه الحرم (بالمرأه ولو) كان (موسرا) بقيمة
باقية (ليرتقى عليه الاما ملك) منه لانه لم يتسبب الى اعتناقه حصول ملكه بدون فعله وقصد
(وان مثل) يتشدد المثلثة قال او الساعات مثلت بالحيوان مثل غنم شيا اذا قطعت اطرافه
وبالساعات اذا خدعت انفه او اذنه ونحوه (برقعة ولو) كان قد غلبه (بالقصد قطع انفه او)
قطع (اذنه او) قطع (عضوانه) كبدته او رجله (او وجهه) بان قطع ذكره (او خضاه) بان
قطع خصيه (او خرق) عضوانه (او اخرق) بالهاء المهملة (عضوانه) أي من رقعة كبدته
او رجله (او وجهه) بان قطع ذكره (او وطي) سدد (جاريته المباحة التي لاوطأ مثلها
فانضاه) أي خرق ما بين ربيده (كالشبر) واستكره على الفاحشة (أي لو فعل المالك
الفاحشة أي الواط بعد مكرها) عتق (الرقبة) بمجرد التشليل به (بالحكم) كما كرر في
عرو بن شبيب عن أبيه عن جده ان زيناغا بار وروح وحدثا له ماله مع جاريته ففقطع ذكره
وجدع انفه فاقى المدا التي صلى الله عليه وسلم فذكر ذلك له فقال له النبي صلى الله عليه وسلم
ما جعلت على فافعلت قال ففعل كذا وكذا قال اذهب فانتم حر وراه احد وغيره والاستكره على
الفاحشة معنى التشليل وحسب تقريره يعق بالتشليل فانه يعق (ولو كان عليه) أي هي
السيد أو العبد الذي يملكه (دين) ولو تعلق برقعة العبد كالواضعه ما لقول (وله) أي للسيد
الذي يملك برقعة (ولاؤه) لحدثت الولا من اعق وتعلق عليه بغير ذلك وقيل ولاؤه لبيت
المال (ولا يعق) لحاصل (بضره) أي الرقيق (وخدشه ولعنه) لانه لا نص في العتق بذلك ولا
هو في معنى المنصوص عليه فلم يعق بذلك كما لو خدشه (ولو مثل) سيدا بغير مشترك بينهما وبين
غيره (سرى العتق) من نصيب الممثل (الي باقية بشرطه) وهو ان يكون الممثل موسرا بقيمة
باقية فاضلة كقطعة (وضمن) الممثل (لشرط) قيمة حصته يوم عتقه (ذكره ابن عقيل) فافسا
على ما لو اعق نصيبه بالقول (ولا) عتق (اذا مثل بغير غيره) لانه لا علك عتقه بالقول فاولى ان
لا يعق بتشليله به وله دية ما جنى عليه على ما ياتي في تفصيله في الجنائيات وملك سيده باق عليه
(وقال جاهله) من الازهار (لا يعق المكاتب بالاشارة) لانه يعق على سيده ارض الجنانية
فيخبر بذلك (ولو اعق عتقه) ويده مال فهو لسيدته وروى ابن مسعود وأبو وائل
روى الاثر بمسند ابن مسعود انه قال لقامه غير راعي في اربدان اعتك اعتقاها فخيرني
بمالك فاني مسعر رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول اعمار رجل اعق عتقه او غلاما فاني عتقه عاله
خاله لسيدته ولا نال سيده واهاله انا السيد فأزال ملكه من أحد عتقه فاني ملكه في الآخر كما
لو اعسوه بدل عليه قوله عليه الصلاة والسلام من باع عبدا وله مال فإياه السامع الا

وانتفى من خنثى الطعام اذا اشتبه فلم
ارأه) أو تقب مكان الفرج
يخرج منه ما يولد وكذا من
لا آلة له في ما ياتي آخر الباب
ولا يكون أبوا لأمه ولا جدها
ولا جده ولا زوجا ولا زوجة
(ويستأمره) في نور يتسهم
اشكال كونه ذكر أو أنثى
(يسوله) من أحدهما فإيهال
منهما (فسيقه) أي البول (من
أحدهما) قال ابن القبانى
الكني عن أبي صالح عن ابن
عباس أن النبي صلى الله عليه
وسلم سئل عن مولود قبل
وفيه ذكر من أين يورث قال
من حيث يولد ورواه عليه
الصلاة والسلام أي يخفى
من الاتصاف فقال يورث من أول
ما يولد منه ولا يخرج البول
أهم العلامات ليعرف منه من
الصغير والكبير وسائر
العلامات انما توجد بعد
الكبر (وان خرج) البول
(منهما) أي من شكل الذكر
وشكل الفرج (معا) فلم يسبق
أحدهما الآخر (اعتبر
أكثرهما) قال ابن حبان
قد روى بعد الله لازمة لأحد
العلامتين فاعتبر بهما تاليف
(فانتسوبا) في قدر ما يخرج

من كل منهما من البول (فهو) (مشكل) من أشكل الأمر التمس لعدم تميزه بشئ مما تقدم • وحكى
عن علي والمسن أن اضلاعه ثمان كانت ستة عشر فهو ذكر وان كانت سبعة عشر فواثي قال ابن القبان ولوضع هذا المشكل
حاله ولم الاحتسج الى امرأة البسال (فان رجى كشفه) أي اشكاله (لصغر) الخنثى (أعظم) الخنثى (ومن معه) من الورثة
(اليتين) من الله كونهما مائة بكل تقدير (وقف الساق) من التركة حتى يبلغ (لتظهر ذكره) بشفات لحيته أو أمانته من ذكره
رادق المتي وكوه في رجل (أو) لتظهر (أنوثه) صمغ أو ثقلا ندى أي استدانه (أو سقوطه) أي الندى نص عليهما (أو أمانه
من فرج فان مات) الخنثى قبل بلوغ (أو بلوغ بلا مارة) أي علامة تدل على ذكره أو أنوثته (أخذ نصف ارته) الذي برته (يكونه

في كذا لفظ كوله أي الميت أو غيره) أي الميت فإذا مات شخص عن ولي أو غير أحد هذا كزوال الآخر فميتي أخذتني ربع المال لو كان ذكر أخذ نصفه فكون له نصف النصف وفتح من أربعة فميتي وأحد المذكور ثلاثة (أو) أخذتني نصف دار يكره (أ) نفي فقط كوله أب مع زوج وأخت لابوين) إذ لو كان أنثى أخذت النصف وفتات المسئلة وان كان ذكر اسقط الاستخراق الفروض المال ليعطى نصف النصف والصدقة من ثمانية وعشرين فميتي سهمان ولكل من الزوج والأخت ثلاثة عشر (وان ورت) اثنتي (بها) أي بالذكور والذكور (تساو) أي كوله أمه النصف ٢٣١ مطلقا) أي سوطا ظهرت ذكر كونه أو لكونه أو بقي على اشكاله (أو معتق)

بان كان الميت معتقا فميتي
(أو) أخذتني (فميتة مطلقا) لأن
المعتق لا يختلف ميراثه من
عنته بذلك (وان ورت بها)
أي بالذكور والذكور (متفاضلا
علت المسئلة على أنه) أي
أخذتني (ذكر كم) عنتها (على أنه
أنثى ثم ضرب بأحداهما) أي
أحد المسئلتي في الأخرى ان
تباينتا (أو) تضرب (وقتها)
أي وفي أحد المسئلتي (في
الأخرى ان توافقتا وتختزى
بأحداهما) أي المسئلتي (ان
تألفتا أو تختزى) (أو) كترها ان
تساويتا وتضربها) أي الجامعة
للمسئلتي وهو حاصل ضرب
أحد المسئلتي في الأخرى في
البابين أو وقتها عند الوقتي
أو أحد المتباينتين أو أكثر
المتباينين (فإنثني) عدد حالتي
الثلاثي (ثم من فميتي من إحدى
المسئلتي) فهو (مضروب في
الأخرى ان تساويتا أو في
وقتها ان وافقتا أو جمع ما له)
أي من فميتي (منسما) أي
للمسئلتي (ان تألفتا أو) أي
وان تساوت المسئلتي ان من له
ثمن من أقل الصدين) فهو
(مضروب) مخرج (نسبة)

ان بشرطه المتابع فأما حديثان غير رتبة من اعتق عبدا وله مال فالأول بالمد
رواه أحمد وغيره فقال أحمد يرويه عبيد الله بن أبي جعفر من أهل مصر وهو ضعيف
الحديث كان صاحب فقه فاما الحديث فليس فيه بالقوى (أو) اعتق (مكاتبه ويملكه مال
فهو لسيده) لما سبق بخلاف ما لو أدى المكاتب ما عليه من دين المكاتب فانه يعتق وما بقي يسده
من المال فله ما كان في يده
فان فصل ومن اعتق جزامين رقيقه غير مشروسن وظفروا ورتي وشحوه كدم وعرقوا بين
وثنى وبساض وسواد ومع وبصر وشوس ولس وذوق (معينا) كان الجزام الذي اعتقه غير
ما استثنى كدم ورسوله (كرأسه وأسمه أو مشاعا كنصفه وعشره وشحوه) كجزء من
الف جزمه (عتق) (الرق) (كله) لقوله صلى الله عليه وسلم من اعتق شقصا له من مملوك فهو
حر من ماله قاله في المني وغيره ولا تراه إلا أن مالك عن بعض مملوك الأدي فزال عن جمته
كالناني وبغراق البيع فانه لا يحتاج إلى السه أو لا يفتي في التخليب والسرابة وأما إذا
قال شرك أو نحو مرفاه لا يعتق منه شيء لأن هذه الأشياء تزول ويخرج غيرها هي في قوة
المنفصلة (وان اعتق) أحد عشر يكن (شركا له في عبده) أو امتنان اعتق حصته أو بعضها
(أو) اعتق (العبد) (المشرك) (كله) أو اعتق الأمة المشتركة كلها (وهو) أي الشر بك الذي
بشر المني (مورس بقية أديم يوم) أي حين (عتقه) على ما ذكر في كذا فميتي (كله)
والأمة كلها (وعليه) أي الشر بك المني (قيمة باقية لشره) (لما روى ابن عمر ان
الذي صلى الله عليه وسلم قال من اعتق شركا له في عبدا وكان له مال يبيع عن العبد فميت عليه
العبد قيمة عتق فاعطى شركا موصيهم وعتق طلبة العبد ولا فميتي عليه ما عتق متفق
عليه وتبني القيمة (وقته عتق) أي القنطرا لعتق لأمسين التلب (فان لم يرد) الشر بك المني
(القيمة حتى أفلس) أي مخرجها لكتفليس (كانت) القيمة (فميتي) فميتي بها
بها السوا الفراء ولم يطل المني لأنه لا يوقع لا يرتفع (ويستحق على مورس بصفته) أي بعض
قيمة باقي العبد أو الأمة (أي بقدره) أي بقدر ما هو مورس به بواقبه رقتي (كأنتم) فميت
ملك جزامين ذى رحم المهر منسب (ولو لاؤ) أي لولا ما عتق عليه من نصف بشره
بالسرابة (له) لانه لم يلق له ذلك عزم قيمته (رسوله) فميتي (كان العبد والشر كالمسلمين)
كلهم (أو كافرين) كلهم (أو) كان (بعضهم) مسلما وبعضهم كافرا ولو كانا اعتق كافرا
العبد مسلما لم يفتقر في العبد أيضا من القن والمذبر والمكاتب ونحوه ولم يفر من
يقص التبريل لا يجعل قيمته مكانه وإذا كان المشترك ككتبا مورى العتي قوم مكاتبهم
اعتق حصته لشره منه (فان اعتقه الشر بك بعد ذلك) أي بعد عتق شره بك لخصه

أقل المسئلتي إلى الأخرى) وهو وفي الأكثر (ثم يضاف) حاصل الضرب (إلى ماله من أكثرها ان تساويتا) ويسمى هذا المذهب
المتران في ابن ونبش وولدتني مسئلة الذكور من خمسة والأوتية من أربعة أضرب أحداهما في الأخرى لثلاثين تكن عشرين
ثم فأنثني تلخ أربعين فميتي في خمسة وسهمان في أربعة يحصل لثلاثة عشر (وان نسبت نصفه بواحدة) أي مبراتي كل وارث من مسئلتي
الذكورة والأوتية ان ورت بها من غير ضرب (إلى جملة التركة بمسئلتي الكسور التي تحتها ممل من مخرج جميعها) أي الكسور
(صحت منه) أي المخرج الجامع لها (المسئلة) نفي زوج وأموال فميتي الزوج من مسئلة الذكور والبعون من مسئلة الأوتية إلى ربع

[illegible]

ومرارة المتق الى نصيبه (ولو قل أخذ) الشر بـ (القيمة) لم ينفذ عقده لان العقد صار حرا بعتق
الاول له لان عقده جعل بالبقاء لا بدفع القيمة وصار جميعه حرا واستقرت القيمة على المتق
الاول فلا يعتق بهذا كاعتق غيره (أو تصرف) الشر بـ (فيه) أى فى نفسه من العبد المشترك
بعد عتق شر بـ كذا الموص (لم ينفذ) تصرف سواء كان بيما أو بغيره أو حرا أو مقهورا لانه تصرف فى
ر (وإن اختلفا) أى الشر بكان (فى القيمة) أى قيمة العبد المشترك حين العقد بالعتق
(رجع الى قول المقومين) أى أهل النظر لما قلناه لهم أدى روى أو لا بد من اثنين كما نؤخذ من
باب التسمية من قولهما كان يحتاج الى تقويم فلا بد من قاصمين (فإن كان العبد) الذى وقفت
الرياءية (فقد مات أو مات أو آخره) مع (من زمن العقد بالعتق) زمنا اختلف فيه القيمة
ولكن ينشأ (بقية) بقتة بالعتق (تأفلق قول المتق) بسببه لانه لم يزل ادعى ما يقوله
والأصل براءة منته من الزيادة (وإن اختلفا فى صناعة فى العبد) يجب زيادة القيمة فقول
المتق (أبضايب لم ياتدهم) (الآن يكون العبد حصن الصناعة فى الحال ولم يمتد زمن
يمكن تعمله) فيه فيكون القول قول المشترك (المطالب بقيمة لأن الظاهر معه والأصل
عدم التمسك (أو اختلفا فى عيب بقتة كسرة أو باق) بأن قال المتق كان العبد سرق أو باق
وأكثر شر بـ كذا فقله لأن الأصل ملاحته (وإن كان العيب) هو عود (فيه حال الاختلاف
واختلاف فى حدوده) القول (قول المتق) فى عدم حدوثه لا الأصل (وإن كان المتق
العبد المشترك أول نصيبه منه (معهما) بقية فخص شر بـ كذا فذكر عيبا شيئا من قيمته (عتق
نصيبه) من العبد أو لا (فقط) بغير ولا يدرى عقده أن الى نصيب شر بـ كذا (ولو أسرىعه
أى بعد العتق لقوله صلى الله عليه وسلم ولا يقدعت عليه ما عتق عليه ما عتق) وإذا كان (جدا) أو أمارة
(نفس عدا) أو أمارة (والشخص) آخر (لشبه) أى العبد أو لا (أو شخص) (أو عود) (أو عود
فاتق حوسرا من منه) أى العبد أو لا (حقهما معا أو كل) بأن وكلهما من أعتق حقيقتهما منه
معا أو وكل أحدهما أو أعتق حقيقهما (أو تعلق) بأن قاله إذا جاز أس الشهور أو دخلت
لدار وغره ففصلنا منك حر وغره وكذا التعلق بالعتق معا (فصمان حتى) المشترك
(الثالث) بينهما نصيبين لأن عتق نصيب الثالث عليهما تلاف لرقه فداشتر كافيه مقسوبا
فى حصةه ويقارب النصفة لأنها شرعت لازالة الضر وعن نصيب المشترك الذى لم
يسرع فكان استحقاقه على قدر نصيبه (ولو لم يصبه) أى الشر بـ الثالث (بينهما
صفتين) لأن الواجب العتق (ولو قال مشترك) فى رقيق (اعتقت نصيب مشتركى
لقوله ذلك (أو) ولو موصر أو لورضى شر بـ كذا لانه لا يولاه به على نصيب شر بـ كذا (وإن قال
مشترك فى رقيق (اعتقت النصف انصرف الى ملكه ثم مرى) العتق الى النصيب مشتركى

الأخرى يجمع له ثمانية ونسبهم وكل من انغلثمن من المذكور به ثلث استين عشرون
من الأوتيسر بهما خمسة عشر ومن مشتاق ذكر بن وأبنت ستة وثلاثون ومجموع ذلك أحد وسبعمائة والأصنام يجمع الانساب (وإن
كانت) أي انغلثاني (من جهات حمت لكل واحد) منهم (في الأحوال) كما هو (وقسمته على عددها) أي الأحوال (فخرج
المقسمة) (فهو) (نصيبه) كولد فخفي وولد أخ فخفي وعم فان كان له ثمانية ذكر في ظلاله لال بن وإن كانا ثمانية فثلث النصف
ولهم الباقي وإن كان الولد ذكراً وولد الأنثى في ظلاله لال بن وإن كان الولد الأخ ذكراً وولد الأنثى في ظلاله لال بن وإن كان الولد الأخ ذكراً وولد الأنثى في ظلاله لال بن
واحد وأثنان وواحد وأثنان فأكثف ما بين واضر بهما في أربعة أعداد الأحوال تعجز عن ثمانية لال بن في حالين والنصف في

﴿وقف على طلبه العلم من الخصال﴾

حالين فاقس أر بقو عشر ين على أر جة يتخرج له المستور لهذا الخ نصف أر بقو في حال فقط فاقسه إلى أر جة يتخرج له واحد ولام
كذلك ولو جعت ما حصل لهم من الأحوال كلها من صحت منه قبل الضرب في هذه الأحوال وهو اثنتان في المثال يحصل ذلك فلا يظهر
الفرق بين ما إذا كانتا من جهة أو صحتين بل إجماعا علت في كل من الحالين مع العمل (وإن صالح) خفي (مشكل من معه)
من الو رة (على ما وقف له) من المال إلى أن يتبين أمره (مع) صلته معهم ٦٣٣ (أنهم يعرفونه) بأن لأم و رة لانه

ان كان موسرا لان الظاهر انه اراد نصفه الذي ملكه ونقل ان منصرفه عن احد في دار بينهما قال احدهما بثلث نصف هذه الدار لايجوز زاعا له الربح من النصف حتى يقول نصيب (ولو وكل احدهما) اى احدنا شركى الشريك (الآخر) في حق نصيبه من الرقبى الشريك (فاعترف الشريك الوكيل (نصفه ولان نسبة) بان لم يوافق النصف الذي اعترفه نصفه وانصف شريكه الذي يملكه (انصرف) العتق (النصفه) اى الوكيل دون نصيب شريكه او اكل لان الاصل في تصرف الانسان ان يكون في مال ما يتصرف به ولو اكلوا بها مسمى العتق عليه لم يضمن سبعة شريكه ذكره في المنهى (ومن ادعى ان شريكه الموصى اعترف حق) من رقبى مشترك (فانكر) شريكه ذلك اعترف حق المدعى وهداه لاعترافه بغيره (عجلا) فلا يفرقه اسد قمته (ولم يعترف نصيب) الشريك (الموصى) من الرقبى لان اقراره شريكه عليه غير مقبول (ولان اقراره شهادة المدعى عليه) اى على الموصى بالعتق (لانته يجرى الى نفسه) بشهادته انكره بوجوب عليه بشهادة قيمته حسنة له (فان لم يكن) العمد (بنسبة سواء اعترف الموصى وبرئ من القيمة والعتق) جميعا (ولا ولا المدعى في نصيبه) لانه لا ادعية (ولا اولاد الموصى) ايضا على نصيب المدعى لانه لا ادعية (فان عاد المدعى فاعترف واداه) اى فاعترف انه كان اعترف حسنة (ثم لم) ولا حسنة لانه لا مانع له في اموال الموصى واعترف بالعتق في نصيبه وصدقه المدعى مع انكار المدعى لعتق نصيبه عتق نصيب المدعى انصرفوا على الموصى غرامة نصيب المدعى واثبت له الولاية على جميعه (وان كان المدعى عليه) به اعترف نصيبه من العمد (مفسرا) وانكر (لا تقول) انك لم يعب عنه لان الاصل عدم العتق (لا يعق منته) اى اى احد (شي) لانه انس في دعوا على المدعى اعترف نصيبه اعترف بحرية نصيبه ولا ادعاء استحقاق فثبت على العتق (فان كان المدعى) رجلا (عدلا حلف الصدمع شهادته) وقبالت شهادته لانه لا يجزىها اليه نعم الاعترافه بعسره فلا سرا به (و) انما هو دال على العدل وحلف المدعى معه بانه اعترف نصفه (صار نصفه حوا) وان لم يحلف به لم يثبت منه عتق لان العتق لا يحصل بشاهد واحد من غيرهم (وان اشترى المدعى حق شريكه) بعد دعواه عليه انه اعترفه (عتق عليه) حق شريكه (كله) مؤاخذه له باعترافه لم يصر العتق الى نصيبه لان عتقه لهما ملكه حصل باعترافه بغيره باعتناق شريكه ولا يثبت له عليه ولا لانه لا بد عليه بل يعرف ان العتق غير له وقال او انما لطلب يثبت العدل كله لا يشترط حصول به الاتفاق فاشهره به ومن وادعوه فظاهر كلام المفسر هنا لكن تخبره على الذهب اولى كما اثرت اليه اول الاوراق ما بان قريبا (وان ادعى كل واحد منهما ذلك) اى ان شريكه اعترف نصيبه (على شريكه وهما موسران عتق) المشترك (عليهما) لاعتراف كل منهما بغيره وصار كل مدعى على شريكه نصيبه

﴿ فابعداها لفرق ﴾

جمع غريق (ومن هم) أي
توفي حال (موتهم) بأن لم يلحق بهم
مات أولا كالحديد ومن وضع بهم
طاهون وأشكال أمرهم (إذا
علم موت متوردين) ما أعف
زمن واحد (فلان) لاحدا
من الأخلا فلا يمكن صاحبه
موت الآخر وشروط الأرض حيا
الوارث بعد الموروث (وإن
جعل أسبق) القوار بين موتا
فلم يلحق قبل سبق أحدهما
الآخر ألا (أو قبل) أسبقهما
ثني أو أعطى موت أحدهما

﴿ ٨٠ - حكايات النعاج - ثاني ﴾
 الأولاد جهلوا بعنته فان لم يدع ورثته كل أسبهما (سحق) موت
 الآخر ورت كل ميت صاحبه في قول عمر وعلى قال الشعي وقع الطاعون بالشام عام عواس فجهل أهل البيت بموت عن آخرون
 فكسب في ذلك إلى عمر فارما عرآن وروا بعضهم من بعض قال أحمدا ذهب إلى قول عمر وروى عن ابن الزبير أن النبي صلى الله عليه
 وسلم سئل عن وقوعه عليهم بيت فقال رث بعضهم بعضا (من تلاعاه) بكسر التاء أي قدم ما له الذي مات وهو ملكه (دون ماورثه
 من الميت معه) لئلا يخلط الدور (فيقتدر أحدهما مات) وأبو بورت الآخر عنه ثم قسم ما ورثه على الأحياء من ورثته ثم صنع الثاني
 كذلك ثم بالثالث كذلك وهكذا حتى ينهوا (في أخو بن أحد هاملون بدو الآخر مولى عمرو) ما نابو جهل أسبهما أولهم غنسي

الزوج الأول المسمى وهو وثقوا أحدهما بنقطة موت الآخر (فيسبر مال كل واحد منهما (لأن الآخر) لأنه فرض موت مولى ولأنه يتلقه
 فبغيره نحوه ثم يكون لولاه ثم يعكس (في زوج وزوجته وإنما) غرقوا أو أتواهم عليهم ميتة وموتها أو جهل الحال ولا تها
 (وتحلف) الزوج (أمره أخرى) غير التي غرقت وضومعه (و) تحلف أصناف (أما تحلف) الزوج التي غرقت وضومعه (أما
 غيره وأبو) تصح (مسئلة الزوج من ثمانية وأربعين) وأصلها أربع وعشرون لزوج وستين لزوج ثمانية تسعين ما ضربت ابنتين
 في أربعة وعشرين يحصل ماذكر ٦٣٤ (لزوجته الميتة ثلاثة وهي نصف الثمن (ولاب) أي أي الزوج من

من ثمنه نصف كل منهما إلا خر لمراية حبس لاينة (ولا ولا عليها علمه) لأنهم لا بدعيته
 ولأنه لم يمت المال كالمال الصانع (وإن كان أحدهما معسرا) والآخر موسرا وأدعى كل منهما
 على الآخر أنه اعتق نصيبه (عق نصيبه) أي المعسر (فقط) لا غيراته بحرية نصيبه باعتق
 شريكه الموسر أي الذي يسرى عقده إلى حصه المعسر ولم يعتق نصيب الموسر لأنه يدعي أن المعسر
 الذي لا يسرى عقده اعتق نصيبه فاعتق وحده (وإن كان) أي الشريكان (معسرين) وأدعى
 كل منهما أن الآخر اعتق نصيبه من الرقيق (لم يعتق منه شيء) لأنه ليس فدعوى أحدهما
 على صاحبه أنه اعتق نصيبه اعتراف بحرية نصيبه لكون عقق المعسر لا يسرى إلى غيره
 (ولقبه) أو الألف (إن يحلف مع كل واحد منهما) أي يعتق حيث كانا حديثا لا مانع من
 قبول شهادة أحدهما على الآخر لأنه لا يجرى بها إلى نفسه نفقا ولا يدفع عنها ضررا (أو) يحلف
 (مع أحدهما) أي أحدا الشريكين (إن كان) أحدهما (هدلا ويومتي نصبة) أي المشترك وهو
 نصيب اليهود عليه (وأيهما) أي أي الشريكين المعسرين الذين ادعى كل منهما أن الآخر
 اعتق نصيبه (أشترى نصيب صاحبه) منه أو من غيره (عق ما شترى فقط) أي: لا يسري
 إلى نفسه لما تقدم من أن عقده لما ملكه حصل باعتباره معسرا به باعتق شريكه ولأنه لا
 عليه لأنه لا بدعي اعتاقه بل يعترف بالعتق غيره وانما هو مخلص له من بترقه فلما كفل
 الأسير ولو ملك كل واحد منهما ما شترى من الآخر ثم أقر كل منهما ما به كان اعتق نصيبه قبل بيعه
 وصداق الآخر في شهادته بطل اليمين وثبت لكل واحد منهما الولاء على نصبة لأن أحدا
 لا ساه فيه وكل واحد منهما يصدق الآخر في اعتق الولاء (وكذا) إن كانا لباثمي وحده
 معسرا) وقادى عليه شريكه الموسر أنه اعتق نصيبه فانكر وحلف ثم اشترى نفسه فانه يعتق
 عليه مؤاخذه به بإقراره ولا يسرى إلى نصيبه لأنه لا يعتق منه عاغا ادعى العتق من شريكه في
 حال لا سراية فيه ومحل ذلك المذموم المعسر أيضا أن شريكه الموسر اعتق نصيبه فسرى إليه
 لعدم إمكان البيع إذن (وإن قال) شريك (لشريكه) الموسر (إن اعتقت نصيبك) من هذا
 الرقيق (فنصبي) منه (أو فاعتقه) أي اعتق المقوله نصيبه (عق الباقي) بعد حصته
 عليه (بالسراية مضمونا) عليه بيمينته ولا يقع عتق شريكه المعلق على عقده لأن السراية
 سبقت فثبت عتق الشريك ولو يكون ولاؤه له (وإن كان) المقوله ذلك (معسرا) واعتق
 نصيبه (عتق على كل واحد منهما) (حقه) بالباشرة والتعليق ولا سراية للمعسر (وإن قال)
 أحدا الشريكين في رقيق لا آخر (إذا اعتقت نصيبك ففصبي مع نصيبك) حر (أو) قال
 له إن اعتقت نصيبك فنصبي (قبله حر فاعتق) المقوله (نصيبه عتق) الرقيق كله (عليها)
 معا (وإن كان المعلق موسرا) ولم يلزم المعلق شي لأن العتق وجد منهما ما للهو كالو وكل

ذلك (سدس) ولا ينال إلى ما في (قد مثلتا من ستة وسهاما ثلاثة
 ذ (تدعسنتا) ستة (إلى رقيق
 سهامها) أي الزوج (بالثلث
 متعلق بوقت (أثنين) بدل من
 وقتي أو حلف سائر أي فرد
 الستة لاثنتين (ولأنه) الذي
 مات معه (أربعة وثلاثين) من
 مسئلة أنه تقسم على ورثة الأبن
 (الأب) (لأنه) من ذلك
 (سدس) ولا أخيه لا ميسدس
 وما في (وهو لثلاث) (أصبته)
 أي الأبن (فهي) أي مسئلة
 الأبن (من ستة وثلاثين سهام)
 الأب وبه وثلاثين (بالنصف) (أربعة
 الستة لنصفها ثلاثة) (وأشرب
 ثلاثة) وهي وفق مسئلة الأبن
 (فوفق مسئلة الأبن) (أثنين)
 يحصل ستة (ثم) أشرب الستة
 (في المسئلة الأولى) أي مسئلة
 الزوج وهي (ثمانية وأربعون
 تكن) الأهداد التي تملها
 بالضررب (مائتين وثمانية
 وثلاثين ومنها تقسم) لورثة
 الزوج (الأب) (وهم أبوها
 وأبنا من ذلك نصف ثمانية
 عشر لأبها ثلاثة ولأبنا خمسة
 عشر ولزوجته أخية نصف
 ثمانية عشر ولأه السدس

ثمانية وأربعون ولورثة أبنا من ذلك مائتين وثمانية وأربعون ولأبها ثمانية وأربعون ولأبنا ثمانية وأربعون ولأبها ثمانية وأربعون ولأبها ثمانية وأربعون ولأبها ثمانية وأربعون
 السدس اثنتان ولأبنا مائتين وثمانية وأربعون ولأبها ثمانية وأربعون ولأبها ثمانية وأربعون ولأبها ثمانية وأربعون
 ولأبها السدس أربعة ولكل ابن منها سبعة (مسئلة الزوج منها) أي تركه لزوجته (من اثني عشر) لزوجته الحلية لربع ثلاثة
 ولأه السدس اثنتان وما في نصيبه (مسئلة الأبن) الميتة (منها) أي تركه أمه (من ستة) لجدته أم أبيه السدس ولا أخيه لأمه كذلك
 وإلّا باقي نصيبه ومسئلة الزوج فوافق سهامها بالسدس فردا لاثنتين ومسئلة الأبن تسعين سهامه فثني بها لها (فدخل وفق مسئلة

الأربع) وهو (أثنان في مسئلته) أي الأثنان هي ستة (فأثنان بستة في ألف موقوف بشر من تكمن مائة وأربعة وأربعين) (وردت الأربع) الأربعة من ذلك الأربع سبع متوالتون وأربعة منها نفعوا لأمه سبحانه است والباقي خمسة وولاءاً لأربعه من المائة وأربعة وأربعين وهو أربع وعشرون ولأنها إلى نصف الباقي وهو أثنان وأربعون وثلاثة أرباعها أثنان كذلك باقيهم بينهم إلى ستة خمسة لأمه سبحانه ولاخيه لأمه كذلك الباقي خمسة (ومسألة الابن) الميت (من ثلاثة) لأمه الثلث وأحد ولايه الباقي أثنان (فصل أمه من ستة) لا تقسم عليها الواحد (ولاموافقة ومسألة أمه من ٦٣٥) ألفي عشر) أو ألفي سهمه بالانصاف فرد

مسئلته لنصفها ستوهي جماعة
 لأمثلة الام (فاحسب ضرب
 وفق) عدد (سواءه) كوهي ستة
 وثلاثة يكن) الحاصل (ثمانية
 عشر) الامثلثاوة تقسم على
 مسئلتها والباقى الارب اثنا
 عشر تقسم على مسئلته (وان
 ادعوه) أى ادهو وثلاثة كل ميت
 من عهودى وغرق سمين
 موت صاحبه (والبنية)
 بالدعوى (او) كان لكل
 واحد متو (فترامت) أى
 البنتان (مخالفا لم توارثا)
 نصا وهوقول الصدقي وزيد
 وابن عباس والحسن بن علي
 وأكبر العلماء لان كلا من
 الفريقين منكر لدعوى الآخر
 فاذا تخالفا سقطت الدعوى فان
 لم يثبت السبق لواحد منهما
 معلوما ولا بجعله لأبيه مالهون
 مرونهما بخلاف ما لم يدعوا
 ذلك (ففى أمر أو بينهما ما فضل
 زوجهما ماتت فوارثها) أى
 أنا وابن (بني) ابن فوريث (رحدى
 وقال أخوها مات أبنا) أولا
 (ورثته) أى ورثته (ثم)
 ماتت فوارثها) ولا يشع
 لاحدهما فترامت (حط كل)
 من زوجها وأنها (على اطلاق
 دعوى صاحبه) للاختلاف صدقه

فيدهاء (وكان خلف الابن لاسيه) وحده وحلف المرأة لاختيار زوجها نصيبه) وقس على ذلك (ولوين وزنه كل) من وزنه
مستين (موت احدها) بوقت اتفعا عليه (وشكواهل مات الاخر قبله أو بعده ورث من سلفه) بوقت (موت من الآخر) انذا لاصل
بقاؤه (ولو مات متوازنان) كانوا من عند الزوال ونحوه) كشرق الشمس أو غربها أو طوع العجوز يوم واحد (احدها)
أى المتوازنين المشى كذلك (بالمشرق) كالسند (والآخر بالغرب) كعاس (ورث منيه) أى المغرب (من الذى) مات (بالمشرق)
أبوه) أى الذى بالمشرق (قبله) أى الذى بالمغرب (بناء على اختلاف الزوال) لانه يمكن بالمشرق قبل كونه بالمغرب ولو ما عاهد
ظهور الحلال كالف الفائق فعارض في المذهب والختارانه كان وال

جميع ماله بكسر الميم وهي الدين والشرعة ومن موانع الإرث اختلاف الدين (الإيرث ميان دين) لحديث أسامة بن زيد مرفوعا
لأبوت الكافر المسلم ولا المسلم الكافر متفق عليه وعن عمر بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعا لا يورث أهل ملتين حتى يرواه
أبو داود وأجموع أهل الكافر لأبوت المسلم بغير الولاء وجمهور العلماء على أن المسلم لأبوت الكافر أيضا بغير الولاء وروى عن عمر
ومعاذ ومعاوية أنهم وروا المسلم من الكافر ولم يورثوا الكافر من المسلم واختاره الشيخ تقي الدين (الدين)

فانصل ويصح تعليق المتي بصفة كدخول دار وحدوث عطر وقهره كقدوم زيد ورأس
الحول ونحوه لا متعلق بصفة تصح كالتهدير وإذا قال له أنت حر في رأس الحول لم يمتنع حتى يبيح
رأس الحول لأنه علق المتي بصفة فوجبان يتعلق بها كالأقوال إذا أدبت إلى الفاقات حر
(ولا علق) السيد (اعطاله) أي التعليق (بالقول) بأن يقول بطلته فلا يبطل لأنه أصفه
لازمة لزمها نفسه فلو علقها بطلها كالنذر (ولو اتفق السيد والصد على إعطاله) أي التعليق
(لم يبطل) لذلك وتعليق العلق (وما يكسبه المبد) للعلق عتقه على شرط (قبل وجود
الشرط فهو) (السيد) لأن الكسب تابع لما ذكره الرقية (إلا أنه إذا علق السيد عتقه على
إداه مال معلوم) كقولنا إن أعطيتي الفاقات حر (فأخذ السيد) من كسب السيد
(حسبه من المال) الذي علق عتقه على إعطائه (فإذا كان اداه المال عتق) لو وجد الشرط
المعلق عليه (وما يفضل) من كسبه (في يده) أي بعد السيد بعه اداه مال علق عتقه عليه
(فهو) (سيد) لأنه كان لسيد قبل عتقه ولم يوجده ما يزيله عنه (وله وطء أمته بعد
تعليق عتقه) على صفة قبل وجودها لأن استحقاقها المتي بوجود الصفة لا بغيرها باحة الولوء
كالاستيلاد فاما المكتوبة فأنما يبيع وطؤها لأنها اشترت نفسها من سيدها عوض وزل
ملكه عن كسبها (وتبقى وحدت الصفة) التي علق المتي عليها (كاملة فهو) أي
الجد (في ملكه) أي السيد (عتق) لوجود الصفة فإن لم توجد كاملة لم يمتنع كالجد في
البيعة (فإذا قال) سيد (لعبدا ما إذا أدبت إلى الفاقات حر لم يمتنع) السيد (حتى يودي
الالف جميع) لأن اداه بعض الفاق ليس اداه الفاق (فإن أبراه السيد من الفاق لم يمتنع)
لأنه لا حق له في نفسه حتى يبرئه منه (ولم يبطل التعليق) بالأبراء لأنه لغو (فإن خرج)
العلق عتقه على صفة (عن ملكه) أي ملك سيد الذي علق عتقه عليها (قبل وجود
الصفة يبيع أو غيره) من جهة وصالة تراعى في اجارة ونحوها ووجدت لصفة وهو في ملك
الغير (لم يمتنع) لقوله عليه الصلاة والسلام لا طلاق ولا عتاق ولا بيع فيما عاك ان آدم
ولأنه لا ملك له عليه لم يمتنع كالأول لم يقدم له عليه ملك (فإن عاد) الملق عتقه على صفة (إلى
ملكه) أي ملك الملق المتي (عادت الصفة) حتى يوجدت وهو في ملكه عتق (ولو)
كانت (وحدث في حال زال ملكه) أي الملق منه لأن التعليق والشرط وجد في ملكه
فأنه ماله في ملكه زال ملكه والملك والوجود صفة حال زال (ويطال) التطبيق (بموت السيد)
المتي زال والملك زال الأخير قابل للعود (وإذا قل) لعنه (أن دخلت الدار بعد موتي
فانت حر لم يمتنع) التعليق (ولم يمتنع) السيد (بوجود الشرط) لأنه علق عتقه على صفة
توجد بعد موته وزوال ملكه فلم تصح كالأول أن تدخلت الدار بعد يتي لك فانت حر لأنه اعتاق

بالولاء) فثبت المسلم من الكافر
به وإن كافر من المسلم لم يمتنع
جابر مرفوعا لأبوت المسلم
النصراني إلا أن يكون عبدا أو
أمة رواه الدارقطني ولأن ولده
له وهو حرة من الرق (و) (إلا)
أنا أسلم كافر قبل قسم ميراث
مورثه المسلم) أثير عنه نصا
(ولو) (كان الإرث) (حرثا) حين
موت مورثه ثم أسلم قبل قسم
التركة (تسوية أو) (كان
زوجا) وأسلمت (في عتقه)
قبل القسم نصا روى عن عمر
وهشام والحسن بن علي وابن
مسعود يدين من أسلم على شيء
أهله رواه سعد بن طارق
عن عمر وهو ابن أبي مليكة عن
التي على أسلمه مسلم وعن
ابن عباس مرفوعا كل قسم قسم
في باهلية فهو على ما قسم وكل
قسم أدركه الإسلام فانه على قسم
الاسلام رواه أبو داود وابن
ماجه وحديث عبد الله بن أرقم
عنه أن عمر رضي الله عنه من أسلم
على ميراث قبل أن يقسم فله
نصيبه فقتل به عثمان رواه ابن
مسعود الرازي بإسناد في التمهيد
والشيخ فقه الرقبة في الإسلام
ولم يمت عليه فأنقسم البعض

دون البعض ورث مما بين دون ما قسم فإن كان الوارث واحدا فنصف في التركة واحتازها
فهو بمنزلة قسمها (ولا) (ورث من أسلم قبل قسم الميراث) (أن كان) (زوجا) لأن قطع علق الزوجية عنه يمتنع اختلافها وكذا الأثر هي منه
أن أسلمت في بعد موتها (ولا) (يرث) (من عتق بعد موت أبيه أو نحوه) كانه وأخيه (قبل القسم) لم يرث أبيه ونحوه نصا لأن الإسلام
أعظم النطاقات والرق بغير الشرع جازا ليق عليه فورثه رغيبا في الإسلام والعتق لا يصنع له فيه ولا يمتنع عليه فلو بيع فباعه
عليه (ورث الكفار) منهم بعضا ولو أن أحدهما ذمي الآخر حر (أو) (أن أحدهما) مستأنم والأخر ذمي أو حر في أن انفقت
أدبهم لأن العروا من النصوص تقتضي ثوبتهم ولم يرد تخصيصهم نص ولا إجماع ولا يمتنع في قياس فوجب العمل بهما

فمعه وحديث لا يورث أهل ملتين شئ أن أهل الأمة الواحدة يورثون وإن اختلفت الدار فبعض مال ذمي لوارثه الحربي حيث علم
 (وهم) أي الكفار (مال شق لا يورثون مع اختلافها) روى عن علي حديث لا يورث أهل ملتين شئ وهو محقق من العمومات وقال
 القاضي الكفر ثلاث مال اليهود يورثون النصرانية ودين من هدايتهم لان من هدايتهم جميع ما له لا كاي لهم ورد باقرائهم سكرهم فان الجحوس
 بقرون بالحرية وغيرهم لا يقرها وهم مختلفون في عبوديتهم ومعتقداتهم وأرائهم يسجل بعضهم دماء بعض ويكفر بعضهم بعضا
 (ولا) رث الكفار بعضهم بعضا (يشكاح) أي عقد تزويج لا يقرون ٢٣٧ عليه لو أسلموا ولو لم يعتقدوه كانا كغيره أطلقته
 ثلاثا قبل أن تنكح زوجها غيره

وهذا استقرار ملك غيره عليه فلم يمتنع به كالخبر (و) لولا السيد العبد (أن دخلت الدار
 فانت حر بعد موتك فدخلها في حياة السيد صار مديرا) لوجود الصفة التي خلق عليها علمه بالتدبير
 (وأن دخلها بعد موته) أي السيد (لم يستحق) العبد و بطل التطبيق لم تقدم (و) أن قال
 سيد العبد (انت حر بعد موتك بشهر صريح) كالأمر صريح باعتاقه وكالأمر صريح أن تباع سلته
 ويتصدق بثمنها (وما كسب) العبد (بعد الموت وقبل وجود الشرط) هو (المورثة)
 ككسب أم الولد في حياته سيدها (وليس لهم) أي المورثة (التصرف فيه) أي في العبد الذي
 قال له سيده أنت حر بعد موتك في شهر (بعد الموت وقبل وجود الشرط ببيع ونحوه) كأمر صريح
 به متفق عليه والموصي لم يمن قبل قبوله (وأن قال) السيد العبد (أخذ من يدايته بعد موته في
 انت حر صريح) ذلك فاذن لا يخرج من الثلث في هذه المسئلة والتي قبلها عتق (لو لم يزد
 من الخدمه بعد موت السيد عتق في الحال) أي حال إرأه بذله في الصبح من الخصب وقبل
 لا يمتنع إلا بعد موته قاله في الانصاف ومضى المصنف على الثاني في الوصية ووجه الأول أن
 الخدمه المستعنة عليه وموتها فبرئ من (فان كانت الخدمه لكيسة) بأن قال له أخدم
 الكنيسة ثم أنت حر (وما) أي السيد العبد (كافران فاسلم السيد سقطت عنه الخدمه
 وعنتي بجما) أي من غير أن يذمه متى لأن الخدمه الشرطه عليه صار لا يتمك منها لان
 الاسلام عنه من قبل اشتراطها كالشرط عليه شرط باطلا (وإذا قال) السيد (لعه
 أن أضر بك عشره أسواط فانت حر ولم ينو) السيد (وقسم لم يمتنع حتى عتقوا سيدها)
 فعتق قبل الموت لباس من غيره (وأن يباعه قبل ذلك) أي غيره عشره أسواط (مع)
 بيعه لانه باقى في الرق حتى توجد الصفة (ولم ينسخ البيع) لعدم موجب النسخ (ولو
 قال) السيد (لجارته أخدمت ابني حتى يستقي فانت حر لم يمتنع حتى تخضعه إلى أن يكره
 ويستقي عن الرضاع) لانه يصدق عليه أنه قد استغنى في الجملة ولا يشترط كون زمن الخدمه
 معلوما فلو قال له اعتقل على أن تخضع زيدا لمدة حياتك مع لما روى عن سفيان كان كنت محمولا لا
 سلمة فقلت اعتقل واشترط عليك أن تخدم رسول الله صلى الله عليه وسلم ما عشت فقلت لم
 تشترط على ما فارتدت رسول الله صلى الله عليه وسلم ما عشت فاعتقني واشترط على رواد أحد
 وأبوابه واقطع لهما والناسي والحاكم رحمهما وانما اشترط تقدير زمن الاستثناء في البيع لانه
 عقد محارضة يشترط فيه علم الثنايا وزمنه لأن الزمن يختلف من حيث طولها وقصرها (وأن
 قالها) أي بغيره أو أومده (أنت حر أن شاء الله عتقت) وبأقوى تعليق الطلاق بالشرط
 بأوضح من هذا (وأن قال حران ملكك فلانا فهو حر أو قال) كل مملوك أملكه فهو حر
 (مع) التعليق فإذا أملكه حتى لانه انما صاف المولى إلى حال ملكه عتقه فيه فاشبه ما لو كان التعليق

سيدا ولا كانا لهم لا يقرون على ما عليه فلا يثبت لهم حكم دين من الأديان (ورث جرمي ونحوه) بمن يسجل نكاح نوات محارمه
 (أصل أوصاكم البينا جميع قرابة) أن أملك نصا وهو قول علي وعمر وابن مسعود وابن عباس وزيد بن الحارث وغيره قال ابن حزم
 وأصحابه لا يمتنع مرض لأم الثلث والاختصاص في ذلك فإذا كانت الأم اختا وصاحبها ماضيا مرض الله لها في الآتين
 كالمختصين ولأمهم قرابة إن رثت كل واحدة منهما مائة فردة لا تحجب أحدهما الأخرى ولا ترجح باقرتها ما يجتمعين كزوج هو
 وابن عم (ولو خاف) بجرمي أو غيره (أموهي أختهم أمة) بأن تزوج الابنته فولدت له هذه الملت (و) خلفهما (محاورته
 الثلث بكنهاما) وورثت (النصف بكونها اختا والباقي) بعد الثلث والنصف (لهم) لحديث الحنفوا النصارى بطلها (فان كانت

سيدا ولا كانا لهم لا يقرون على ما عليه فلا يثبت لهم حكم دين من الأديان (ورث جرمي ونحوه) بمن يسجل نكاح نوات محارمه
 (أصل أوصاكم البينا جميع قرابة) أن أملك نصا وهو قول علي وعمر وابن مسعود وابن عباس وزيد بن الحارث وغيره قال ابن حزم
 وأصحابه لا يمتنع مرض لأم الثلث والاختصاص في ذلك فإذا كانت الأم اختا وصاحبها ماضيا مرض الله لها في الآتين
 كالمختصين ولأمهم قرابة إن رثت كل واحدة منهما مائة فردة لا تحجب أحدهما الأخرى ولا ترجح باقرتها ما يجتمعين كزوج هو
 وابن عم (ولو خاف) بجرمي أو غيره (أموهي أختهم أمة) بأن تزوج الابنته فولدت له هذه الملت (و) خلفهما (محاورته
 الثلث بكنهاما) وورثت (النصف بكونها اختا والباقي) بعد الثلث والنصف (لهم) لحديث الحنفوا النصارى بطلها (فان كانت

من حيث
 (و) خلفهما (عاقلاهما الثلثان) لانهما شاة (والبقية لهما) قصيدوا لآثار الكبرى بالزوجة لانهما بالقرآن علموا الاجل او
 أحدهما (فان ماتت الكبرى بعده) أي الأب (فالمال) الذي تحفظه الذكرى كله (لصغرى) لانها بنت وأخت لأب) قصير من حيث
 انها أخت عصبة معها من حيث انها بنت (فان ماتت) الصغرى (قبل الكبرى فلها) أي الكبرى من مال

في ملكه خلاف ما لو كان تزوجت فلا تنفصلي طالق لان الصق مقصود من الملك والتمساح
 لا يقصد الطلاق وقرق أحد ما بالطلاق ليس لله ولا يقدره الى الله (وان قال ذلك) أي
 ان ملكك فلانها حر او كل ملكك فهو حر (عبد) وأمة (ثم عتق وملك) أو عتقت
 وملكك (لم يمتني) لانه لا يصح تملكه لانه لا يصح منه عتق حين التملك لكونه لملك ولو
 قيل ملكك فهو ضعف لا يمكن من التصرف فيه والبيد انما اعمنه خلاف الحر وان عتق
 حر عتق ما لا يملكه على غير ملكه اما لم يمتني فكتبت بعد زوجه لم يمتني ان ملكك ثم كله
 (وقد مخرى آخر شرط البيع اذا عتق عتقه على يده) أو شرطه أو عتق البائع عتقه على يده
 واشترى عتقه على شرائه (وان قال) حائرا انصرف (أ) حر ملكك فهو حر ملك
 عبدا) أو أمة أو من الصنفين (واحد) بعدوا على يدي عتق) أي لم يمتني عتق (واحد منهم
 حتى يموت) السيد (فيمتني آخرهم ملكا من ملكك) سواء كان الملك شراء أو اتاب أو اسداق
 أو غيره لان السيد مادام حيا يمتني ان يشتري آخر بعد الذي في ملكه فيكون هو الآخر فلا يحكم
 يمتني واحد من رقبته فاذا مات هلكا ان آخر ما اشتراه هو الذي وقع عليه العتق (وكسبه) أي
 كسب الآخر منه شراء (له دون سيده) لانه من حين الشراء (فان ملك) من قال
 آخر من أم ملكه حر (أمة حر وطوا حاشي يملك غيرها) لا احتمال بان لا يملك بعدها فانتا يكون
 حر من حين شرائها ويكون وطوا في حراب سيدها فأنما يزول هذا الاحتمال بشرائها فغيرها وكذا
 الثانية) اذا ملكها حر عليه وطوا حاشي يملك غيرها لا تقدم (وهو حر) كلما ملكك أمة حر
 وطوا حاشي يملك غيرها ليسبق (فان) ملك أمة أو ذات اولاد أو مات السيد (تبين انها آخر
 مملك) من الذقاء (كان) أولادها أحرار من حين ولدتهم) بل من حين علقتهن بهم (لانهم
 أولاد حرة) فتمت بها (وان كان) السيد (وطوا) تم تبين انها آخر (فله مهرها) لانه
 تبين انه ولى حره بشبهة (لكن لو ملك) من قال آخر من أم ملكه حر (انثين فاكثرهما) عتق
 واحد بقرعة لان صفة الآخر به شاملة لكل واحد ما نذراده وعلق اغما اراد عتق واحد فقط
 فخير بالقرعة (أو علق) حائرا انصرف (العتق على أول ملكك فملكها) أي ملك
 انثين فاكثرهما (أو قال لأمته أول ولد تلد منه فهو حر فولدت ولدن) فاكثر (حر جامعا)
 عتق أحدهما بقرعة لان صفة الاول به شاملة لكل واحد ما نذراده وعلق اغما اراد عتق
 واحد فقط فخير بالقرعة (أو) قال أول ولد تلد منه فهو حر فولدت ولدن (اشكل الأول)
 منهما (عتق واحد بقرعة) لان أحدهما اسحق العتق ولم يعل بهتة فوجب أحراجها بالقرعة
 (وأول ملكك أمة) فهو (حر ولم يملك الأولاد) اعتق) قال الزجاء أول يحرز ان يكون
 له أن و يحرز ان لا يكون قال تعالى ان هي الامم تقاتلوا و هم كانوا يعتقدون انه ليس لهم حرة

الصغرى (قلت ونصف) يكونها
 اما و انما (والبقية لعم) نصيبا
 (ثم تزوج الأب) الصغرى
 وهي بنته وبنت بنته (فولدت بنتا)
 وخلفهن (واعتصم من عا)
 لثلاث (الثلثان وما
 بقي له) أي لعم نصيبا (ولماتت
 بعده) أي الأب (بنته الكبرى)
 عن يدها وبنت بنتها
 (فلوسطى) التي هي بنتها
 (النصف) يكونها بنتا (وما بقي)
 بعد الله بنف هو (لها)
 (والصغرى) سوية بكونها
 أختين من بنت (فتمتص من
 أو ربة) لوسطى لانه وللصغرى
 واحد فتمت بنت بنت و بنت مع
 بنت فوق السدس (ولوماتت
 بعده) أي الأب (الوسطى) من
 البينات (فالكبرى) بالنسبة
 للوسطى (أم) وأخت لأب
 (والصغرى) بالنسبة لها (بنت)
 وأخت لأب فلام السدس ولبنت
 النصف وما بقي فلها بالتعصب
 لانها أختان مع بنت فتمتص من
 ستة الكبرى اثنتان وللصغرى
 أو ربة (فلوماتت الصغرى
 بعدها) أي بعد الوسطى (فأم أمة)
 أخت لأب فلام الثلثان (النصف
 لانها أخت لأب والسدس لانها

حرة (وما بقي) فهو (لعم) نصيبا (ولوماتت بعده بنته الصغرى) مع بقاء الكبرى والوسطى
 (فلوسطى) من الصغرى (بانتها) سدس) لاحتجابها عن الثلث اليه بنفسها أو بأمة أو أمة أختان (ولها) أي الوسطى والكبرى
 (لثلاث) بينهما (بانتها) أختان لأب وما بقي لعم) نصيبا ونصص من ستة للوسطى ثلاثة ولا الكبرى اثنا ولا لعم واحد (والأثر الكبرى) شأ
 بالحدود (لانها حرة مع أم) فاحتجب بها عن فرض الحداد (وكذا الوالد مسلم ذات بحر أو غيرها) ممن يكون ولدها ذات قرابتين
 (بشبهة) نكاح أو ملكا بن ميراث يجمع قرابته لما تقدم (وبنته بالنسب) الشبهة

أي بيان من مرض من المطلقات ومن لا يرب (ويثبت) الأثر (لها) أي لأحد الزوجين من الآخر (في هذه وجبة) هو ما علمتها في الله أو المرض قال في المتن بشرط خلاف فعله وروى عن أبي بكر وعثمان وعلى وابن مسعود ذلك لأن الراجح زوجة يعلتها طلاقه وظاهره والاولى وعلمنا كما قال جماعة بشرطها والاولى ونحوه فان انقضت عدتها لا توارث لكن ان كان الطلاق في مرض موته الخوف وانقضت عدتها توارثت بالزوج ذكره في المسترهب يعني أوترد (و) يثبت الميراث (لها) أي المطلقة من مطلقها (فقط) أي دونه لو ماتت هي (مع نهيته) أي الزوج (بمقتضى حرمانها) ٦٣٩ الميراث (بان) بانها في مرض موته الخوف ونحوه (بمقتضى) مما تقدم في هذا

بعد ما (وكان) ان قال (آخر مملوك) أمليه كسر ولم علمك الا واحد اعني فليس من شرط الاول ان يكون له ثمن لان من شرط الآخر ان ياقبله اول ومن اسمائه تعالى الاول الآخر (وان قال لا تمتد) آخر ولد تدينه فهو حرة فولد حبائيم) وولد (ميتا لم يمتق الاول) لانه لم يوجد شرط العتيق فيه (وعكسه) بان ولد ميتا ميتا حيا (يعني الحى) لو حودا لم يمتق فيه (وان قال اول) مملوك اشتبه به (أو) قال (آخر مملوك اشتبه به) هو (وحوافه مارت أو مية) بلا عوض (ونحوها) كصلح عن دم جلد ونحوه (لم يمتق) لعدم وجود الصفة لان ذلك ليس شراء بخلاف ما علمك به بموت موصى أو صلح عن مال فانه يمتق لانه شراء (وان قال اول ولد تدينه) فهو حرة فولد ميتا ثم حيا لم يمتق الحى (أو) قال (اول ولد تدينه) فهو حرة فولد ميتا حيا لم يمتق الحى لان شرط العتيق انما وجد في الميت وليس يعمل العتيق فالحق في الميت (وعكسه) بان ولد ميتا حيا لم يمتق الحى لو حودا لم يمتق فيه (وأول أمته) أي (أو) اول (امراته) أي (تطلق) أو تخرج أو تطلق ونحوه فالامة (حرة) أو (امراته) طالق فطلق الكل (من أماته) أو (رحلته) معا (عتق) من الاما واحدة بقرعة (وطلق) من الزوجات (واحدة بقرعة) أو (ربع) حل معتقة (بصفة) أمه (ان كان) للجل (أو حودا) لعقها (بان كانت حاملا لم يمتق) وجود الصفة لان العتيق وجد لها وهي حامل به فتعاقب العتيق كانت عتقا (أو) كان للجل موجودا (حال) فعتق عتقا (لانه كان حين التعلق كعتق من اعتقها فعتق العتيق اليه فلو وضعت اذن قبل وجود الصفة ثم وجدت عتق هي وولد له لاته تابع في الصفة فاشبه ما لو عتقت وهي حامل هو (لا) يبعها جلفا في العتيق (ان حملت ووضعته ينعما) أي بين التعلق ووجود الصفة فانه لا يعتق لان الصفة لم تتعلق بحال التعلق ولا حال وجود الصفة (كما) لو كان الولد مريضا (قبل التعلق) لعقها (وان علق عتيق عبده) أو أمته (بصفة) فوجدت (الصفة) في صحة السيد) أو مرض غير مرض الموت الخوف (عتق من رأس المال) كسائر تصرفاته (وان وجدت) الصفة (في مرض موته) الخوف عتقت وكذا ما الحى بالمرض الخوف مما تقدم في عطية للمريض (عتق من الثلث) كسائر تصرفاته (وتقدم) ذلك (في باب الهبة) في عطية المريض مطلقا (وان قال) لقته (أنت حر وعليك ألف أو) أنت حر (على ألف عتيق في الاول) وهي أنت حر وعليك ألف (ولاشئ عليه) لانه أعتقه بغير شرط وجعل عليه حرمانا لم يقبله فعتق ولم يلزمه شئ (وفي) الصور (الثانية) وهي أنت حر على ألف (ان قبل عتيق) وعليه ألف (والا) بان لم يقبل (فلا) يمتق لانه أعتقه على عوض لم يمتق بدون قبوله ولان على تستعمل للشرط والعرض قال تعالى قال له موسى هل أتملك على أن تفعل في جماعتك وشدا (ومثلها) أي الثانية (ان قال) أنت حر (على أن تعطني ألفا أو) أنت حر (بالف) فعتق ان قبل والا

في مرضه (أو وطئ) الزوج (عاقلا) ولو صبيا لا يحسن (حجته) أي عرض موته الخوف (ولم يمت به) الزوج من مرضه وذلك (أو لم يصح معه) بل لسح أو أكل أي أكله سمح ونحوه (ولو) كان ذلك (قبل الدخول) وانقضت عدتها أي المطلقة قبل موفته بقرعة (بالماتز) زوج (غيره) أو تزد (فلا تره) أو (أو أكلت به) ان اردت أو طلق بعد ان تزوجت وبقول موته لانه لم يمت باختيارها ما ينافي في نكاح الاول والاصل في ارب المطلقة من ميتا المنتهم بقصد حرمانها الميراث ان عثمان وروى بنت الاصبع الكلبية من عبد الرحمن بن عوف وكان طلقها في مرضه فبها واشترى ذلك في الصحة واستكره كان لا جاعا وروى ابو الحسن بن عبد الرحمن أن اياه طلق أمه ومرض في ذات فموتته بعد ان تباعدتها وروى عن عثمان قال لم يدال حتى اثن من ثوبتيها منك قال قد علمت

وذلك وما يؤيد من هذا قوله بن الزبير أنه قال لا ريب في حثوثه فسد موقر بالإجماع الصالحون ومنهم من قال إن المطلق كفسد فسد أياها
في البراءة فهو مرض بن يقين قصده كالتفريق (و) ثبت الأثر (له) أي الزوج من زوجته (فقط) أي دونها (إن قلت بمرض
مرضها الخ فهو ما يفسد كفساد ما دام معتداً أن انتهت) بقصد حرمانه داخلها فذكر في زوجها أو أنه في غيرها ورواها
أو أرضا غير غيرها المغير بغيره لأنها إحدى الزوجين فلم يسقط فعلها ميراث الآخر كالزوج ومفهوماً أنه لو انتقضت عدتها
انقطع ميراثها وهو مقتضى كلامه في التشريع ٦٤٠ والناصف وظاهر كلامه في الفروع كالتفريق والشرح حيث أطلقوا

ولو بعد اللد واختاره في الاقتناع وقال أنه أصوب مما في التنقيح (والا) تنهيم الزوج وجهه بقصد حرمانه الأثر باندرج زوجها الصغير أو غيرها الصغيرة فارتفع منها وهي تامة (سقط) ميراثه منها كالموت قبله (ففسد) مقتضى تحت مبدء فاعتق ممانت لأن فسخ الكاح ففسد الضرر لا لفساد رآه القضي وكذا لو ثبتت عنة زوج فاجعل سنو لم يصبها حتى مرضت أو لم يولد فاختارت لمراته ففرق بينهما انقطع التوارث بينهما (و) بطله أي التوارث بينهما أي الزوجين (إما تنهيم في مرض الموت المحسوف) بأن بانها في العنة أو في مرض غير مرض الموت أو في مرض غير المرض (أوليه) أي مرض الموت المحسوف بلا تنهيم بأن سألته الخ لم فاعلم بالله ومثله الطلاق على عوض أو نسل الخ يولد (أو) سألته الطلاق (الثلاث) فاعلم بالله لأنه لا قرار منه (أو) سألته (الطلاق) مطلقاً (فذلك) أو هلها أي الثلاث (على فصل

فلا خلاف أنت طالق) بأن فاته بقهر جبان لم يقبل والفرق أن الزوج المنع في النكاح غير موقوف على الصبح بخلاف العدة ماله محض (أو) قال (بعتك نفسك ما تب) فلا يثنى حتى يقبل (أو) قال (أنته) أعنتك على أن تنزوي حتى فلا تثنى حتى تقبل (وتأتي تنهيماً في باب (أركان النكاح) مفصلة (و) أن قال (لته) أنت حر على أن تخدمني سنة عتي في الحد (بلا قبول) من القن (وزمته الخدمة) لأنه في معنى العتي واسمها الخدمة وتقدم أن ذلك صحيح (فإن مات السيد في أثناء السنة) المينة للخدمة (رجع الورثة على السيد بقية ما بقي من الخدمة) لأن العتي عقد لا يلحقه الفسخ فإذا انقضت أسبقها للعوض رجوع إلى قيمته كالنكاح والصالح من دم عمد (ولو باع) أي باع السيد نفسه (نفسه على ربه) أي القن (مع) ذلك على الأصح (وعتي) قال في الترغيب ما أخذها من هو ماض على أن تملين (وله) أي السيد (عليه) أي على قنه الذي باعه نفسه وقلنا عتي بذلك (الولا) هو قوله على أن تملين (ولم أعا الولاء لمن أعتق) (ويجوز للسيد) إذا باع عبده واستثنى خدمته (يسع) هذه الخدمة من السيد أو غيره) نقل حرب لا بأس ببيعها من السيد أو من شاء (ولم يلزم المدايع إلا إذا) انقضت البيع السابقة لا تنافي في الخدمة المستثناة (وأن قال) سيدقته (أن أعطيني ألفاً فانت حر فهو) أي القول المذكور (تملين محض) ليس فيه معنى المعاوضة (لا يسل) ذلك التعلين (مادام) القن (ملكه ولا يثنى) القن (بالأرضها بيل) يعنى (بذلها) كالأرض وما كان قال لته سالت عتقك اليك أو غيرك ونزى تقويعه إليه فاعتق نفسه في المجلس عتي والأفلا

قال في الفروع ووجهه كطلاق (و) قيل (وإن قال بالسيد كل عتوك) أي حر (أو) قال كل (برقي) حر عتي مدبره ومكاتبه وأمهات أولاده وعبيده الناجر وأشقاصه ولم ينهها) لأن لفظه عام فهم فعتقون كالأعنيهم حتى ولو كان على عبده الناجرين يستغرق عبيده لكن تقدم في الوصة أن السيد خاص بالذكر فنبهني أن يعنى الذكور فقط إذا قال كل عتلك حر لأنه لا يشمل الأنثى إلا أن يقال بالتغليب (ولو قال) السيد (عتدي أو أمي حر) قال (ز) حتى طالق ولم ينهنا) من عبيده ولا أمهاته ولا زوجاته (عتي الكل) من عبيده وأمهاته (وطلق كل نسائه لأنه) أي لفظ عتدي أو أمي أو زوج حتى (مفرد مصاف فيم) السيد أو الأم أو الزوجات قال في رواية حرب لو كان له نسوة فقال امرأته طالق انصب اليك قولاً بن عباس يقع عليهن الطلاق وليس هذا من قول إحدى الزوجات طالق قال تعالى وإن تعدوا نعمة الله لا تحصوها وقال أحل لكم ليلة الصيام الرفق إلى نسائكم وهذا شامل لكل نعمة وكل إملة وقال بن أبي عمير عليه وسلم صلاة الجماعة تفصل على صلاة لنفسه وشرعاً ووجه من داره ويحرم (فعله عليه) أي التعلين لا تفاته

لها منه (و) شرعاً عقلاً كزوجها من داره ويحرم (فعله عليه) أي التعلين لا تفاته (النية منه) فإن جهات التعلين ورثت لأنها مفعولة (أو) على الثلاث (في محتمل غير فعله) ككسوف الشمس أو قعود زيد (فوجد) المعلق عليه (في مرضه) لعدم التهمة (أو كانت) البانة في مرض الموت الخوف (لأثر) حين طلاقه مانع من ريق أو اختلاف دين (كامة نذرية) مطلقاً ما سلم (ولو عتقت) الأمه (وأسلت) الأمه بقدر موته فلا ريب لأنه حين الإطلاق لم يكن فاراً (ومن أكرهه عاقل) روي الأثر (من زوج المكرهة) ولو تنص أرته أو انقطع لم يباح أو قام مانع (أمرأة) أي أكره امرأة (جده في مرضه) أي الأب والجسد وكذا أمراً بانه وابن ابنه (على ما يفسد نكاحها) كوطئها (لم يطل) ذلك (أرضه) لأنه

﴿وتشعل طلباً من الخنابة﴾

فمن حصل في مرض الزوج من مرضه ففعل ما فعله زوجها (الآن يكون له) أي الأبواحد (أمر آخره
سواءها) فينقطع أرث من نفسه نكاحها لأنه لا تهمه إذن لأنه لم يتورع على المكمل فيفسخ النكاح من من الأثر (أولاً منهم فيه)
أي قصد حرمانها الأثر (حال الإكراه) لما على الوطيان كان صغيراً وارتأى ذلك وإن طاعت أمراً لأب أو ليده على وطئ فيفسخ
نكاحه المأثر لا من أثره فيما يفسخ به النكاح كالسألت زوجها البينة وكذا لو كان المكمل لها زائل العقل حين الإكراه انقطع
أثره لأنه لا قصد له صحيح وكذا في مرضه من مرض أم زوجته وأجلتها ٦٤١ لكن لا أثرنا المطاوعة أو مطوعة لأنه لا فعل

لزوجته فيسود مثل السائل
البائع وغيره (وتربس من
زوجها من مرض معنائه) (لورثته
لينقص) (نزوجها) (أثر
غيرها) لأنه أن يوصي بثلاث
ماله وكذا لو تزوجت مرضية
مضارة لورثتها فثرت منها
زوجها (ومن بعد إيلائه امرأة
أعتق) عليه إيلائه قطع
التوارث ثم مات (لثمة أن
دامت المرأة على قولها) أنه
أبناها (المرأة) لا قرارها لها
مقتضىه بلانكاح فان أذنت
نفسها قبل موته ورثته
لنفسها فما على بقائه النكاح
ولا أثر لنكاحها نفسها بعد
موته لأنها تهمه فيه إذن وليه
رجوع من اقرارها لبقا الورثة
(ومن قولها) أي زوجته (في
مرضه) الخوف (ثم مات) منه
(لثمة) (نزوجها من حبس
النكاح والتسليم) (وطاؤه ولو
أقره قتلها لثلاثاً) (ومن
خلفه) (وجات نكاح بعضهم
فأسد أو) (نكاح بعضهم
منقطع قطعاً عن الأثر
وجعل من يرث) من وهي
من نكاحها صحيح ولم يقطع بها
عن الأثر (أخرج) من لا يرث

(وان قال أحدي عبيدي) حر (أو) قال (أحدي عبيدي) حر (أو) قال (بعضهم) أي بعض
عبيدي (حر ولم يشوه أوعينه) بالفظه أو ينشأ (ثم أنسيه أعتق) أحدهما القرعة (لأن مسقط
العتق واحد غير معين فيز بالقرعة كالو أعتق جميعهم في مرضه لم يقر الورثة) (وكذا الوادي
أحدهما كونه وجعل) المؤذي سواء مات بعضهم أو لا (وان قال لامته أحد أكاره
ولم ينو) وأعتق بعضها أعتق أحدها بقرعة لم ينو (حر) عليه (وطؤه ما يدور قرعة)
لأن أحدهما عتقت وهي مجهول فوجب الكف عنهم إلى القرعة (فان وطئ) السيد (واحدة)
منها (لم تعتق الأخرى) بذلك لا بد من القرعة (كالو أعتقها) أي أعتق واحدة منها مائة
(ثم أنسيها) بالنساء لا فقه له في غير غيرها بالقرعة لا بتدبيره لها (فان مات) السيد (في جميع
ما تقدم قبل القرعة (أقرع الورثة) لتمامهم مقامه من خرج بالقرعة فهو حر من حين العتق
وكسبه) (وان مات أحد العبدتين) (أذن) كالسيدة أحدها (أقرع بينه) أي ألبت
(وبين الخي) كالو لم يمت (فان علم ناس) أي ألقوا عتقاً من عبده أو أماته ثم نسيه فأقرع
بينهم حر (سدا) أي ألقوا (ان العتق غيره) أي غير من خرج له القرعة (عتق) وطل
عتق الأول) لتبين خطأ القرعة (الآن يكون القرعة صحيحاً كما قيلت) (ان في إبطال عتق
الخرج نقصاناً للمالك كما قرعوا) يأتي في القضاء ان القرعة الحاكم نفسها حكم فلا يحتاج
الحاكم مع القرعة إلى الحكم بها كزوج البتية ونحوه (و) إذا أعتق معناته من نفسه ثم ذكره
(قبل القرعة) فانه (يقبل نصيبه) لأنه غير منهم فيه (فيعتق من عينه) للعتق (وان قال السيد
أعتقت هذا الأول بهذا اعتقا) جميعاً لأن إقراره من الأول لا يسلطه (وكذا الحكم في أقرار
الوارث) إذا قال مورثي أعتق هذا الأول بهذا اعتقت الاثنين (وان قال لمدهان قدجز بذبي هذا
الشهر مثلاً فأحدهما حر فمات أحدهما أو أباه السيد قبل قدجز بذبي الشهر
المعلق عتقه على قنومه فيه عتق الباقي في ملكه لصداقة وجود الشرط لمن هو محل لوقوف
العتق كقوله لقنمه وأجني أو قيمة أحدهما حر فمات عتق قنومه وكذا الإطلاق يأتي
فانفسد وان أعتق في مرضه الخوف جزاً من عبده (أو من أمته) (أودره) أي دور
جزاً من عبده أو أمته (مثل ان يقول أذانت فففس عبيدي) فلا ان أو نصف أمته فلا
(حر أو وصي بستانه) أي عتق جز من عبده أو أمته ثم مات (وثلثة) حين الموت (يهمتل)
ثمة (بجبه عتق) لثمة (كلمه) لأن عتق للثمة جزءاً أو يديره جزءاً أو عتق الورثة بالوصية يسرى
إلى باقيه من ثلث ماله لأن ملك العتق ثلث ماله ملك تام يملك لتصرف فيه بالتبرع وغيره
فأشبه عتق الصحيح (فلو مات أبجد) الذي يخرجه من مرضه عتق نفسه (قبل أموت
سيدة) ثم مات سيداً عتق (منه) بقدر ثلثه) أي ثلث ماله السيد عنه هذا الموت بخلاف المذبح

ممن (بقرعة) والميراث الباقي نص عليه لأنه لا ملك من
أدى فستعمل فيه القرعة عند الاشتباه كالعتق وان طلق واحدة من زوجين مدخوليهما فغير معتق في بستانه ثم قال في مرض مorte
الخوف أدت خلافة ثم مات قبل انقضاء العدة في العتق لم يقل قوله لأن الأقرار بالطلاق في المرض كالطلاق فيسودان كان لمرض
امرأة أخرى سوى هاتين ظاهراً نصف الميراث ولا تثبت نصفه (وان طلق منهم) بقصد حرمانه (أو بما) كن معه (وانقصت
هذه من) منه (وزوجاً أو بما سواهم) ثم مات (ورث) منه (الثمان) الأربع المطلقات والربع المنكحيات (مالم تزوج المطلقات)

أولهم من (فلان) أي المقاتلات (واحدة وزوج أو ماسواها أو رشاخص) منه (على الأصول) لأن الأصل في المقتدر وارثه بالوصية
فإن كانت أسوة من ماسواها والله تعالى أعلم

باب الأقرار بعشرك في الميراث

أي بيان العمل فيها إذا أقر بعض الورثة وأما الأقرار بالجمع فلا يحتاج إلى عمل سوى ما تقدم (إذا أقر كل الورثة وهم) أي المتقربون
(مكتوبون) لأن الأقرار بعشرك لا يعمل عليه ٦٤٢ (ولأنهم) أي المصنف فيه الميراث (بنت) لأنها لا يقرض ورث (أو)

كانوا (لبسوا أهلا لشهادة)
(أ) وارثا (مشارك) إن أقرق
البراث كان البنت مقربا من آخر
(أو) إن يقر وارثا (مسقطا)
(كان) البنت (أقربا من البنت ولو)
كان إلا أن المقر به (من أمه)
أي البنت نصا (المصدق) مقر به
مكتف بمسار (أو كان) المقر به
(صغيرا أو مجنوناً) ولم يصدق
ثبت نسبه إن كان نسب المقر
به (مجهولاً) وأمكن كونه من
البنت ولو سزاغ المقر في نسب
المقر به فإن تزوج نفسه فليس
الحاق به لجهما أولى من الآخر
(ولو مع شرك لا يرث) من الميت
(مات) تام به من تحريق أو
قتل (و) ثبت أيضاً (أرضه) من
الميت (أن يقر به) أي المقر به
(مات) من تحريق لأن الوارث
يقسم مقام الميت في ميراثه
والقبول أن له وعليه ودعاؤه
وبينه والأمان أن له وعليه
فكفافي التمسك (و) يعتبر إقرار
زوج وصلى أو ذواتا كالومات
من يثبت وزوج وصلى فارت
التمسك باخ طالع متعبر إقرار
الزوج والمول به ليستنسبه
لأنهما من جهة الورثة (وإن لم
يكن) أي وجد من ورثة ميت

والأصول في مقتله فانه يموت قنا (وكذا الوأحق) أحد عشر بكن فيرقق (شركاه في عسدي
مرض موة) المصروف (أو دية) أي در شركاه في رقيق ولو في الأصحة (ولكنه بمنزلة باقية) بانه
يعتق كالميت تقدم كالصحيح الموصى (و) به على الشريك فمعه حسنة (و) معقه من التركة لقوله
صلى الله عليه وسلم وبعلى شركه معصومهم (وإن أعتق في مرضه) الخوف (سنة أعبد)
أ وصت أبا ما وصته نعمها (قديمهم سواء ولكنه نعمتهم) في الظاهر (ثم ظهر عليه) أي على
معقهم (دين يسترققهم) أي يسترقق السبعة الذين أعتقهم وباعهم من ماله (يسوق في دينه)
لتبين بطلان عتقهم فظهر والذين و يكون عتقهم موصى بالدين مقدم على الوصية لقوله على
رضي الله عنهما رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى بالدين قبل الوصية وإن استرقق الدين
بعضهم بيع معقهم بقدر ماله يلزم الوارث بقضائه فيما (فإن) لم يظهر عليه دين ولم يزل
ماله فخيرهم (أعتقنا لأنهم) لأنه ترفع في مرض الموت أشبه الوصية (ثم) إن (ظهر له) أي
العتق (ماله) خير جون من كنه عتق من أرق فيهم (لأن تصرف المريض في ثلثه نافذ وقد
بان أنهم ثلث ماله وخفاه ما طهر من المال على ما لا يخفى كون المتعق مو جوداً من حينه (وكان
حكيمهم) أي السبعة الذين أعتقهم في مرضه وتيناً حروجه من الثلث (حكم الأحرار من حين
أعتقهم) لتفوق عتقهم إذن (وكسبهم) لم ينفذ عتقاً وإن كانوا قد تصرف فيهم (من
الورثة أو غيرهم (بيعه أو بعه) أو أجازة وشحوها (أو دية أو تزوج بغير إذن) منهم
إن كانوا أهلاً (كان) التصرف (باطلاً) لأنه تصرف في ماله بغير إذن ولا ولاية عليه (وإن
كانوا) أي المعتق (قد تصرفوا) ببيع أو بعه وشحوها (لحكم تصرفهم حكم تصرف) سائر
(الأحرار) لأنهم من جنسهم (فإن لم يظهر له) أي لعتق السبعة النساء من في القيمة (مال
غيرهم) ولم يكن عليه دين (جزأهم) ثلاثة أجزاء لكل اثنين جزأهم أقرعنا بينهم وبينهم حرية
وسهمي رقيق من خرج له سهم الحر به عتق ورق الباقيون) لحديث عمران بن حصيص أن رجلاً
من الأنصار أعتق ستة مملوكين في مرضه لئلا يغيرهم فجزأهم رسول الله صلى الله عليه
وسلم فاعتق اثنين وأرق أربعة وأبيعهم وأبو داود وسائر أصحاب السنن ورواه الإمام أحمد
بأسناده عن أبي زيد الأنصاري الصوابي وروى نحوه عن أبي هريرة مرفوعاً وإن العتق حق
في تفرقه به ثم رقبوا جميعاً فترعه كقصة الأحرار إذا طلقها أحد الشركاء أو الوصية لا تشر
في تفرقها بخلاف سائر التنازل أو سلبنا مخالفة لقياس الأصول فرسول الله صلى الله عليه
وسلم وأوجب الاتباع سواء أفاق في نفسه القياس أو لا هذا إن تساوى في القيمة فإن اختلفت كسنة
قيمة اثنين ثلثاً ثلثاً مائة واثنين مائتان واثنين مائة مائة ثمانمائة واثنين مائة ثمانمائة
أو سبعة مائة وكل واحد من الذين قيمته مائة مع واحد من الأولين جوازاً وليس على ذلك هذا

أن
الأزوجة أو زوج فاقتر ولوليت من غير ماله صفة أمام أو نائب أمام ثبت نسبه (لأن
ما فضل من الزوج أو أوز وحب لبيت المال وهو المولى لأمر مقام مقام الوارث مع لو كان (وإن أقر به) أي الوارث المشارك
أو الممسق لغير (بعض الورثة) وأنكره الباقيون (فشهدوا عنهم) أي الورثة (أو) شهدوا عن (من غيرهم) أي المقر به
(طالبتا أو) شهدا أن الميت (أقر به أو) شهدا أنه أي المقر به (ولم يقر فراه) أي الميت (ثبت نسبه وارثاً) شهادة العدلين به
ولا تامة فيما أثبت سائر الحقوقي (والأ) شهدوا على إقرار بعض الورثة به (ثبت نسبه) أي المقر به (من مرق وارثاً فقط) أي
بني الميراث بقيته أو ورثة لأن التمسك حتى أقر به الوارث على نفسه فانه كسائر الحقوقي (فلو كان المقر به أخاً للمقر ومات) المقر

(هـ) فحده (أو) مات المقر (عنه ومن بني هه ورثة المقر به) لأن بني أمهم محموون بالآخ (و) أن مات المقر (عنه) أي من القرية
 (وهي الخ) (منكر فاشته) أي المقر (يشمها) أي المنكر والمقر بهما السو به لاستواءهما في القرب (ويثبت نسبه) أي المقر به (نما
 من ولده من مفر منكر) أي الولد (له) أي المقر به (تثبت الأعمومة) لأنها لازم بدون أخواته (وأن صدق بعض الورثة) وكان صغيرا
 أو صغيرا حال إقراره بمكلف رشدا (إذا بلغ عقل) على إقراره بالمكلف قبل (تثبت نسبه) لا اتفاق جميع الورثة عليه إذن وان مات مقر
 بمكلف قبل تكميله لم يمت بغير مقر مكلف ثبت نسب مقر به لأن المقر ٦٤٣ صادر جميع الورثة وكذلك كان الوارث

أشبين فاقصر أحدهما وارث
 وأتكر الآخر ثم مات المنكر
 فورثة المقر ثبت نسب المقر به
 لأن المكسر صار جميع الورثة
 أشبه بالقرية ما شاء بدعوت
 أخيه (فلومات) المقر به (وله
 وارث غير إقراره تقرر صدقه)
 فقرر حتى يرت منه لأن المقر أخا
 يعتبر إقراره على نفسه (والأ)
 بصنفه وارث (ولا) يرت منه
 (ومع لم يثبت نسبه) أي المقر
 به من ميثان أنقر به بعض
 الورثة ولم يشهد به عدلان
 (أخذ) المقر به (الفاضل) بسد
 المقر به من نصيبه على مقتضى
 إقراره (أن فضل) بسد (نقش)
 عن نصيبه (أو) أخذ ما بقي به
 (كله) أن سقط (المقر به) أي
 المقر لأقراره أنه لم يقر بنفسه
 البس (فأذا أقر أحدا بشي) أي
 الميت (بأح) لهما (فله) أي
 المقر به (ثلاث ما يده) أي المقر
 لتضمن إقراره أنه لا يستحق
 أكثر من ثلث السيرة وفيه
 نصفها ففضل بيده سدس القرية
 (و) أن أقر أحدا لثنين (بأخت
 ف) لها (خمس) أي ما يده المقر
 لأنه لا يدهي أكثر من خمسي المال
 وذلك أربعة أجناس النصف

ان أعنتهم دفعة فان أعنتهم واحدا بعد آخر فقد تقدم أنه ساء بالاول فالاول خلافا للبدع هنا
 (فان كانوا) أي العبد الذين أعنتهم في مرض موته الضوف دفعة واحدة (ثمانية) وفيهم
 سواهم لم يصح جوامع ثلثة ولم تجز الورثة عنتهم (فان شاء أقرع بينهم سبعة حريم وخمسة)
 أسهم (وقر وسهم لمن ثلثاه) لأن القرع خرج التلث بالقرع فكيف اتفق حصل ذلك
 القرع (وان شاء جزمهم أربعة أجزا أقرع بينهم سبعة حريم وثلاثة حريم أعاد القرع بين
 السنة لأجرا من ثلثاهم) ليعطى المقرع من غيره (وكيف أقرع جاز) بأن يجعل ثلاثة
 جزأ وثلاثة جزأ أو اثنين جزأ فان خرجت القرعة على الاثنين عتقا وبكل التلث بالقرعة
 من الباقي وان خرجت ثلاثة أقرع بينهم سبعة حريم وسهم قرع ثلثاهم وان كان جميع
 ماله عديرا واعتقها أقرعها بينهما سبعة حريم وسهم قرع على كل حال (وان أعنت في مرضه)
 الخوف (عبدان) لك غير هاتين أحدهما ثمانون (قيمة) الآخر ثمانمائة جعلت قيمتهما
 وهي خمسمائة جعلت الثلث (ان لم يقر بالورثة عتقتهما الثلاثا يكون فيه كسر ففسر النسبة إليه
 ثم أقرعت بينهما) ليعتق المقرع من غيره (فان وقعت) القرعة (على الذي قيمته ثمانتان
 ضربتها في ثلاثة) كما يحصل في مجموع القيمة (تبلغ ست مائة ثم نسب مائة) أي من حاصل
 الضرب وهو الست مائة (الجماعة) الثلثا الثلث تقدر (بكون المقرع خمسة أسداسه) لأن
 الجماعة خمسة أسداس الست مائة (وان وقعت) القرعة (على العبد الآخر) الذي قيمته
 ثلاثمائة (عتق منه خمسة أسداسه) لأن التلث تضرب قيمته وهي الثلاثمائة في ثلاثة فيحصل
 تسعمائة تنسب إليها الجماعة تكن خمسة أسداسها (وكل ثمن) من المسائل (بأن في هذا
 الباب قبيلته) أي طريقه (ان تضرب في ثلاثة) يخرج الثلث (لخرج) يحصل (بلا كسر
 وان أعنت) مرض (واحدا) مائة (من ثلاثة أعبد غير معصيات أحدهم) أي أحد
 العبد الثلاثة (في حياته) أي السيد المريض (أقرع بينه) أي العبد الميت (وبين الحيين)
 لأن الحية إنما تفتدى الثلث أشبه ما أعتق واحدا منهم مائة (فان وقعت على الميت)
 الآخران) كما لو كان أحدا (وان وقعت) القرعة (على أحد الحيين هتي) من خرج لها القرعة
 (أذا خرج من الثلث) وقت الموت لأن تصرف المريض معتبر من الثلث ولم يشترطوا فيما
 إذا وقعت القرعة على الميت خرج من الثلث لأن قيمة الميت كان وقت الثلث فلا
 شكال وان كانتا ثمانمائة أو أكثر على الثلث ملك على مالكه وان كانت أقل فلا يعتق من
 الآخر من ثمنه (ان لم يعتق الأول واحد) • قلت ان كسب شيئا بعد التلث ثم مات معتبر من الثلث
 لا قبل ان ترث ورثته كما كسبه بجزءه المخر أو بركة ان خرج من الثلث (وان أعنت الثلاثة)
 أعبد وهو لا يملك غيرهم (في مرض) مائة الخوف (فأما أحدهم في حياته السيد أقرع بينه

الذي يده فضل بيده خمس مائة دفعه اليها (و) ان أقر (ابن ابن) ثلث (باب) له (وله) كل ما يده أي المقر له أقر بالحياته من
 الود (وتن خلف أثمان أب وأخا من أم فاقرا من أموين ثبت نسبه) لا إقرار الورثة بغيره (وأخذ) المقر به (ما يدين الأب)
 كله لحقه بخلاف الآخ لا م (وان أقر به الآخ لا بوحده أنما المقر به ما يده) لما تقدم (والم يثبت نسبه) أي المقر به (من الميت) لأنه
 لم يقر به كل الورثة ولا يشهد عدلان (وان أقر به الآخ من الأب وحده أو) أقر (بأخ سواه فلا شيء له) أي المقر به لأنه لا فضل بيده
 بخلاف مال أقر أخوين لأن ما يده دفعهما ثلث ما يده لأقراره أنه لا يستحق إلا التسع فيبقى نصفه التسع وورثته التسع الذي
 بيده (والم يقر) (العقل) في مسائل هذا الباب (فله) بضرب بمسألة الإقرار في مسألة الإنكار (ان يباينة) (وتراخي المرافقة) (ان كانت

مخرج المستثنى من عدد واحد (وخلق) (المترسمة من مسئلة الاقرار) مضروباً (ف) مسئلة (الانكار) أو وقفا (و) بدفع (منكرهم من مسئلة الانكار) مضروباً (ف) مسئلة (الاقرار) أو وقفا ويجمع حاصل القر والمنكر من الجامعة (و) بدفع (المقر به ماضل) من الجامعة (فلو أقر أحدنا بنحو من قصده أخوه في أحد ما ثبتت نسبته) أي اتفق عليه لأقر جميع الورثة (فصاروا ثلاثة) ومسئلة الاقرار من ٦٤٤ أربعمائة انكار من ثلاثة وجامعة ثمان (تضرب مسئلة الاقرار) مسئلة

و بن الحسين لان الحر بما تنفذ في الثلث أشبه ما لو اتفق واحد انهم الآن الميت هنا لو كانت قيمته أقل من الثلث وقت القرعة عليه عتق من أحد الحين تركة الثلث بالقرعة (وكذا الحكم لو وصى به عتقهم) أي عتق ثلاثة أعبد لأهلك غيرهم (فإن أحدهم بعد) أي الموصى (وقبل عتقهم أو برهم) أي الثلاثة لمات أحدهم قبله (أو دبر بعضهم وصى بعتق الباقي) ولم تجز الورثة عتقهم (فإن أحدهم) فبشرع بينه وبين الحين على ما تقدم (وان قال) عبد لغير سيده (اشترى من سيدي بهذا المال أو عتقني ففعل) أي فاشترى أو عتقه (عتق) ولا يفسره (التمن المسمى) في الصدوق ما أخذ من السيد أو فقه السيد ملك السيد لا يحتجب عليه من الثمن ولا يبرأه عما رزقه من الثمن الذي اشتراه به في ذمته والوالاه (ان لم يكن اشتراه من المال) الذي أعطاه له السيد (والا) ان اشتراه من المال (بطل) أي الشراء والعتق لانه اشترى بغير مال غير شيء يبرأ منه فلم يصح الشراء ولم ينفذ العتق لانه اشترى بمالوك غير بغير اذنه ويكون السيد قد أخذ ماله لان ما يبدل لغيره أسيد

باب التدبير

يقال دار البر جبل يدار مدارباً فإذا مات فمضى العتق بعد الموت تدبير الموت تدبير الموت تدبير الحياة وقال ابن عقيل هو مشتق من ادباره من الدنيا والاستعجال في شيء بعد الموت من وصية وقوف وغيرهما فهو لفظ يختص به العتق بعد الموت (وهو) أي التدبير (تطبيق العتق بالموت) أي موت المعلق (فلا تصح الوصية به) أي بالتدبير وتقدم في الوصية لاصح جبر والاصل فيه حديث جابر بن جهم الانصار عتق غلاماً له من دبر لم يكن له غلام غير مبلوغ ذلك التي على الله عليه وسلم فقال من بشر به عتق فاشترى نعيم من عبد الله ثم ماتوا فعتقهم ففعلها لم يستحق عليه وفي رواية وقال أنت أخرج منه وسكني ابن المنذر الاجماع عليه في الجملة (و يعتبر) امتق الدبر خروجه (من الثلث) بعد الدبر ومن مؤن التخيير يوم موت السيد (سواء دبره في الصحة أو المرض) لانه تبرع بموت أشبه الوصية بخلاف العتق في الصحة فإنه لم يتعلق به حق الورثة فننفذ في جميع المال كالدية المخترق ما لا يولد له أو أقوى من التدبير لا يصح من الجهنون ولا يصح بيع أم الولد (فإن لم يولد) أي بالمدبر (وبلدها) التابع لحاق التدبير بان لم يضر جازم الثلث (أقر عينهما) أي بينهما وبين ولدها كدبر من لأقر عينهما فأنهما لم يضرحت القرعة عتق) كله (ان أحته الثلث) بان كانت قيمته مائة قوله غيره ما ثمان عتق (والا) بان لم يضرح من الثلث (عتق منه بقدره) أي الثلث ان لم تجز الورثة كالوصى بعتقه (وان فصل من الثلث بعد عتقه شيء كل) الثلث بالعتق (من الآخر) فيعتق منه تمام الثلث (كالودير

الانكار تكن اثني عشر لئنكر سهم من مسئلة الانكار) وتضربه (ف) مسئلة (الاقرار) وذلك أربعة ولقرصهم من مسئلة (الاقرار) يضرب (ف) مسئلة (الانكار ثلاثة وتنفيق عليه ان صدقه المقر مثل سهمه) ثلاثة من اثني عشر (وان انكره) (ف) مثل سهم المنكر) أربعة من اثني عشر (ولتختلف نسبة ما فضل) من الاثني عشر (وهما سهمان حال التصديق) من الثالث (وسهم حال الانكار) منه (ومن خلف ما ناقص بالخيرين) له (بكلام متصل) بان قال هذا ان أخا أبي وهذا أخى وهذا أخى ولم يسكت بينهما ونقصه (ثبت بينهما ولو اختلفا) أي المقر بما تكلم به متصل لان سهماً ثبت بأقرار من هو كل الو رة قبله مما (و) ان أقر (بأحدهما) أي الأخوين (بعد الآخر ثبت نسبهما ان كانا قوامين) ولا يثبت ذلك لان المنكر منهما سواء تعاقد لهما أو عهد أحدهما صاحبه للعلم بكتبهما فلمهما لا يضرح فان (والا) يكونا قوامين (لم يثبت نسب الثاني) أي المقر به ثانياً (حق

صدق على ذلك (الاول) أي المقر به أولاً وصبر ورثة من الورثة (وله) أي الاول مع انكار الثاني (نصف ما يبدل المقر) من تركته إليه (والثاني) أي المقر به ثانياً (ثلث ما بقى) بعد المقر له الفضل لانه يقول نحن ثلاثة أولاد وان كذب الثاني بالاول وصديق الاول بالثاني ثبت نسب الثلاثة (وان أقر بعض ورثة) ميت (بزوجه لم يثبت لها) أي الزوجه من السرقة (ما فضل بعده) أي المقر (عن حصته) فمن مات عن اثنين فأقر أحدهما بزوجه لم يثبت دفع الباقي من أيده (فلو مات الابن المنكر) للزوجة (فقرابته) أي المنكر (بها) أي الزوجه (كما ارثها) أي الزوجه لاعتباره بظلم أبيه لها بانكاره (وان أقر بها أحد الابنين) (مات) الابن الا حبل لقراره (وقبل انكاره ثبت ارثها) ولو أنكرها لمورثة هذا الابن الميت لانه لا مخرج لها من

ورثة زوجها (وان قال مكلف) المكلف مات اي واثت الخي او قالوا اكثر من واحد فقالوا المكلف مات او واثت الخي او قالوا مكلف
 مقوله (هو) اي المات (اي وليست الخي) او قال الجماعة هو اي وليست الخي (لم يقبل انكاره) لان القائل اولاً نسب المات اليه
 بانه اياه واثت الخي المقوله في مائه بطريق الاخره فلما انكره لم يقبل انكاره ودعواه اياه اياه غيره مقوله كما لو ادى
 ذلك قبل الاقرار (و) ان قال المكلف لآخر مات اولك انا انكره فقال مقوله (لست الخي فاكمل) اي كل مختلف المات (لغيره)
 لانه بدأ بالاقرار بان هذا الميت اياه واثت الخي لم يمت ادى مشاركته ٦٤٥ بعد ثبوت الايه الاول فلا تغفل بعبرها

(و) او قال مكلف لآخر مات زوجي واثت الخي فقال مقوله
 له في ذلك الخي (لست) انت
 (زوجي) فاكمل انكاره (اي الاخ
 زوجية القرب الا ان من شرطها
 الشهاده فلا تكاد تخفى ويمكن
 اقامه البينه عليها
 فصل اذا قرى وارث (في
 مسئلة عول بين) اي وارث
 (يزيله) اي السلول (كزوج
 واخته) لغيره ما لم يمسك من
 ستة وتعمل الى سبعة فزوج ثلاثة
 ولكل من الاثنين سيمان
 اقربت احداها) اي الاثنين
 (باخ) مساو لها فمساو يورث
 العول وتضع مسئلة الاقرار من
 ثمانية فزوج او مئة والاخ
 سيمان ولكل اخت سيمان
 والمثلاثه متباينان (فاخرب
 مسئلة الاقرار) ثمانية (في)
 مسئلة (الانكار) سبعة (تعلق
 ستة وخمسين واعمل الى القصة
 على ما ذكر) بان تعزب
 ما لم يكن انكاره في الاقرار وما
 لقرون مسئلة الاقرار في مسئلة
 الانكار (فزوج) من الانكار ثلاثة
 في مسئلة الاقرار ثمانية (اربعة
 وعشرون ولانكره) سيمان
 من سبعة في ثمانية (سبعة عشر

عبد او امة) بما او احدها بما لا آخر (وان اجتمع العتيق والتدبير في المرض) متعلق بالعتق
 كما علم من شرح المنتهى وغيره فاما التدبير فلا فرق بين ان يكون في الصحة او المرض كما تقدم
 (قدم العتيق) حيث ضاق الثلث بها لسبقه (ومن التدبير) اي مثله (الوصية بالعتق) يعني
 اذا اجتمع التدبير والوصية اعتق تساو بالانتهى جميعا بعتق المات (و يصح) التدبير (من
 تعميح وصيته) كترشيد ووصيه او عليه فليس وسقيه وعمره بمقتله (وصرحه) اي التدبير (لفظ
 العتيق والمهر به المعلقين عتق بالسلب ولفظ التدبير وما تصرف منها) نحو ان تشر بمسعودي
 او ان تعتق او عتق بمسعودي او ان تشر او تشر بمسعودي او تشر بمسعودي او تشر بمسعودي
 او تشر بمسعودي او تشر بمسعودي (غيره) (مضارع) نحو تشر بمسعودي او تشر بمسعودي او تشر بمسعودي
 (و) غير (اسم فاعل) نحو ان تشر بمسعودي او تشر بمسعودي او تشر بمسعودي او تشر بمسعودي
 بكسر الهمزة وكذا مات العتيق الخبز تكون تدبيراً اي كتابات تكتب يد (انما اضاف اليه) اي الى
 ما ذكر من كتابات العتيق الخبز (ذكر الموت) يعني اذا عتقت بالموث كقولها ماتت فانت لله
 تسالى او فانت لله تسالى او فانت سائمة ونحوه (وصح تطبيقه) اي العتيق (بالموت مطلقاً) اي
 من غير قيد (نحو ان تشر فانت لله) فانت عتيق ونحوه وكذا ان تشر (و) يصح التدبير
 (مقيداً) نحو ان تشر فانت لله) فانت عتيق (او) ان تشر (في عاى هذا) فانت
 حرا ومدير (او) ان تشر (في هذه البلاد) هذه (الادارات حرا ومدير) فيكون جازراً على
 ما قال (وكذا ان تشر باليوم) فيصح (ويستدعيه فان مات السيد على الصفة التي شرطها عتيق
 المدير ان خرج من الثلث (والا) بان يمت في الصفة التي شرطها (فلا) يبقى لانه مدير
 والامور وجود الشرط (وان قال) السيد رقيقه (انقرات القرآن فانت حرا ومدير) فانت حرا ومدير
 اي القرآن (جميعه في حياة السيد حرا ومدير) لو جود شرطه (ولا) يصير مدير ان قرأ
 (بعضه) لانه حرة بال المتضمنة للاسترقاق فمادالي جميعه وامقره تعالى فاذا قرأت
 القرآن فانت حرة بالله من الشيطان الرجيم الا ونحوها فاعاجل على بعضه بدليل وان
 قرينة الحال هنا تقتضي قراءة جميعه لان الظاهر انه اراد ترغيبه في قراءة القرآن ففتتاني
 الحر به (انما اطلاق ان قرأت قرأنا) فانت حرا ومدير فانه يصير مدير او يقرأه بنفسه لانه
 نكرة في سياق الشرط فيم اي بعض كان وليس في لفظه ما يقتضي استماعه (وان قال) السيد
 رقيقه (عتق ثلث) فانت مدير (او) قال له (ان شئت فانت مدير او) كاله (اذا قدم يد)
 فانت مدير (او) قال اذا (حاضر) الشتر ونحوه فانت مدير (فشاء) الرقيق (ولو مترجماً) في
 حياة السيد حرا ومدير (او قدم يد في حياة السيد لا بعدها) او جازاً من الشتر ونحوه
 حياة السيد لا بعدها (صاوم مدير) وعتق عتق سيده لو جود الشرط المطلق عليه وان لم يحد

ولقوله (سهم من الاقرار يضرب في مسئلة الانكار) (سبعة والاخ) المقر به الباقي وهو (سبعة فانت حرة) اي المقر به الزوج وهو
 بدعي او بعيه) ثمة النصف على ما يد موهو والا ربعه والآخر ون (والاخ بدعي او بعيه عشر) مثل ما لا تخت القصة (فانقسم التسعة)
 الناضية بيد المقر به (على مدعاها) اي الزوج والاخ وهو ثمانية عشر والتسعة نصفه فكل منهما نصف مدعاها (لزوج وسيمان)
 من التسعة لان مدعاها ربع (والاخ) منها (سبعة) لان مدعاها ربع عشر فان اقرنا الاختان والاخ وكتبهما الزوج دفع الى كل
 منهما سبعة والاخ ربع عشر يعني ان ربعه مقرون بالزوج وهو سكره او ثمانية لانه اوجه احدها ان تقر بدين هي بسبعة لطلان
 الاقرار بانكار المقر به الثاني يعطى الزوج نصفها والاختين نصفها الا انما يخرج عنهم ولا شيء منها للاخ لانه لا يجهل ان يكون له

فان قيل في المسئلة هل يجب ان لا يملك له مال لم يثبت له مال في الاول وهو مقتضى كونه في المسئلة هذا فان كان معهم اى الاثنين
 لغيره والزوج (اختار الام) واقرت احدى الاثنين لغيره ما يخصها فمسئلة الانكار من مسئلة الزوج ثلاثة واثنين لا من سهمان
 ولا اثنين لغيرها اربعة ومسئلة الاقرار اصلها من ستة ونصف من اربعة وعشرين وينقسم ما وافقه الاثلاث فاذا اردت الفصل
 ضربت وفق مسئلة الاقرار وهو ثلثها ثمانية (في مسئلة الانكار) تسعة ثلثه (الاثنين وسبعين) وكذا وضرب ثلث التسعة ثلاثة في
 اربعة وعشرين (فلزوج ثلاثة نفر) ٦٤٦ مسئلة (الانكار) مضروب (في وقتي) مسئلة (الاقرار) وهو

ثمانية تبلغ (اربعة وعشرين
 ولولا في الام) - هناك من مسئلة
 الانكار وفق مسئلة الاقرار
 ثمانية تبلغ (سبعة عشر ولاسكرة)
 من الاثنين لغيره (مسئلة) اى
 ستة عشر من ضرب اثنين في
 ثمانية (والقرى) بالاخص منها
 (ثلاثة) لانها سهمان من الاقرار
 في وقتي الانكار وهو ثلاثة (فيقت)
 معها اى القسرة (ثلاثة عشر
 لاخرها) اى الثلاثة عشر
 (سنة) مثلا لما قسرت (يقى)
 بعدها (سنة) لا بد من احد في
 هذه المسئلة (شهرها) ما سبق
 فيه به الاقرار لا بد منه احد
 يقرب من (أقر) لبطلان
 اقراره بانكار المقر له هذا ان
 كذب الزوج المقررة فان
 صدق الزوج المقررة على
 اقرارها بالاخ (فهو يدعى اثني
 عشر) مضاعفة الى اربعة
 والعشرين لئلا يملك له تمام نصف
 الاثنين وسبعين (والاخ يدعى
 ستة) مثلي اخنته في كلامه هنا
 في شرحه فليكن (يكونان) اى
 سدس الزوج وسدس الاخ
 ثمانية عشر فغيرها اى
 الثمانية عشر (في المسئلة) اى
 الاثنين وسبعين (لان الثلاثة
 عشر) الباقية يسد المقررة

(الانقسام عليها) اى الثمانية عشر (ولا توافقها) وحاصل ضرب ثمانية عشر في اثنين وسبعين ألف
 ومائتان وستة وتسعون (ثم من ثلثي ثمانية وسبعين) فهو (مضروب في ثمانية عشر ومن ثلثي ثمانية عشر) فهو
 (مضروب في ثلاثة عشر وعلى هذا عمل كل ما ورد) فلزوج من المسئلة اربعة وعشرين وفي ثمانية عشر باربعين واثنين وثلاثين
 وله من الثمانية عشر اثنا عشر ثلاثة عشر بمائة وتسعة وخمسة عشر له خمسمائة وثمانية وخمسون ولا اثنين لأم ستة عشر من
 المسئلة في ثمانية عشر عاشرين وثمانية وخمسين ولا تسعة كذا في المقررة من المسئلة ثلاثة في ثمانية عشر باربعين وخمسة
 والثمانية عشر ستة في ثلاثة عشر ثمانية وسبعين وتبقى السهام بالسدس فردا بمسئلة الى سدسها مائتين وستة عشر وكل نصيب الى سدسها

باب ميراث القاتل

أي بيان الخالدة التي لا يرث فيها والخالدة التي لا يرث فيها (لا يرث مكاب أو غيره) كمشهور بمنزلة (انفرد) بقتل مورثة (أو شاركه في قتل مورث ولو) كان القاتل المتفرد أو المشارك فيه (سبب) كخبر نحو برأ ونصب نحو سكين أو وضع حر أو ريش ماء أو نزع شعوه جناح طير أو جناه مضموم فمن جهة (أن زمه) أي القاتل مباشرة أو سبب (قوداودية أو كفارة) لحديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه صلى الله عليه وسلم يقول ليس بقاتل حتى يروا ما كلفه موطنه ٦٤٧ وأحدسون عمرو بن شعيب عن أبيه عن

جده مرفوعا نحو برأه ابن عباس (وإنما يباينده) وعن ابن عباس مرفوعا من قتل قتيلا فإنه لا يرثه وإن لم يكن له وارث غيره وإن كان والده أو ولده قتل لقاتل ميراث برأه أو جسد فلا يرث من شرب دواء فاسطقت من الفرس شيئا أو من سقى ولد مورثه دواء أو أدهى أو ولده أو زوجته ونحوهما (أو فسد) أو بطل علمته لحاجة فمات (لأنه قاتل واختار الموتى والشارح أن من أدب ولده ونحوه أو فسد أو بطل علمته لحاجة برأه وصوبه في الاقتناع لأنه غير مضمون (ومالا يضمن من القتل) يعني من هذا) أي من قوداودية أو كفارة (كالقتل) ليسو رة (قصاصا أو حدا) أو دما عن نفسه (كالصائل إن لم ينفذ بالاقتل (و) كقتل (القاتل الباقي وعكسه) أي قتل الباقي (القاتل) في الحرب (فلا تنع الأثر) لأنه ما دون نفسه أشبه ما لو أهدم أو ساقه بأختياره فأفضى إلى تلفة

باب ميراث المقتل

وإنما يتعلق به (لا يرث وقيس ولو)

كان (مدرا) أو مكاتباً أو أم ولد لا يرث لأن فيه نقصا مع كونه مورثا فتنع كونه وارثا كما مر وأجمعوا على أن المالك لا يرث لأنه لا مال له ولأن السيد أحق بماله مما كان في حياته فكذا بعد جهته وأما المكاتب فله ميراث من شيعته عن أبيه من جده من المكاتب عدا ما بقي عليه درهم وأه الأوداد وظاهره ولو لم يكن قد قدم عليه كما ذكر (ورث بعض روثه) يجب (ويصحب) بقدر جزئه (الحسر) وهو قول علي وابن مسعود وقال زيد بن ثابت لا يرث ولا يرث وقال ابن عباس هو كالخرف جميع أحكامه في روثه والأثر وغيره نحو جوارحه ثلثه من أحد سنده إلى ابن عباس مرفوعا قال في السيد يقتل بعينه يرث ويرث من قدامه من ماله ولا يجهل بذيبت لكل بعض حكمه كالأثر الآخر له (وقاسا لأحد جهات على الآخر) (وكسبه)

وإذ هاب نفسه وولاه فلما لم ينع ملكه أولى (فإن لم ينفذ) وجوبا (ولم ينفذ) (فإن عدا) كسائر الميراثين (وإن أوزن سنده) أي الميراث (أو غيره) سنده (فقد نه) أي السيد (ثم عاد) سنده (إلى الإسلام) فالتدبير بحاله (فأذا مات سنده عتق) أن خرج من الثلث (وإن قتل) السيد (رثته أو غيرها) (أومات) السيد (على رثته لم ينع) الميراث (وليس يدع الميراث ولو) كان (أمة أو) كان البيع (ليس يعف غير الدين) له أيضا (هه متوقفه) وزنه ونحوه (قال أبو اسحق لم يروى في بحث أحد) سيدع الميراث باستقامة الطرف ولو لته عتق بصفه يثبت بقوله المقتل لم ينع البيع كقولهم إن دخلت الدار فانتحروا لبعص قبا سده على أم الولد لأن عتقه ثابت بغیر اختيار سنده أو ليس متبرع و يكون من جميع المال أو فقهوا نحوه أو كان البيع (فإن عاد) الميراث بعد بيعه أو هبته ونحوه (إليه) أي إلى السيد بارت أو فقهوا نحوه (فإن عاد) الميراث (طوى عتقه بصفه) فإذا باه ونحوه ما عاد له العتق كالأثر (فإن دخلت الدار فانتحروا) ثم عاد إليه فإذا باع السيد الميراث ثم عاد إليه ما هو في ماله عتق (وإن جنى) الميراث (بيع) أي جاز بصفه في البينة أو تسليمه ولو لم يباها لانه قن (وإن) اختار سنده فله ذلك (فإن) (بني تدبيره) بحاله وصار كالميراث (وإن يبيع بعضه) أي الميراث في البينة أو غيره (فباقيته مدبر) بحاله يعني عتق سنده ويصرى إلى الباقي إن اختاره الثلث (وليس يدع) مدبرته وإن يشرطه (وطما) حال تدبيرها سواء كان بطوا مقل تدبيرها أولى (وروى عن ابن عمر أنه مدبر أمته) وكان بطوا مقل أمه لا أحد كره ذلك غير الزمري ووجهه أنها لم تكن له ولم تستر نفسها منه فخل له وطوا المصوم قوله تعالى أو ما ملكك أعانكم (قال أولده) أي أولد السيد مدبرته (بطل تدبيرها) وصارت أم ولد لأن الاستيلاء أقوى من التدبير لأن مقتضاها العتق من رأس المال وإن لم يملك غيره أو كان عليه دين فيبطل به الضعف وهو التدبير كذا الرقة إذا طر السكاح (وله) أي السيد (وطه أمته) أي المدبرة (إن لم يكن وطى أمها) لأن ملك سيدها تام فيها كما به اختلاف بنت المدبرة فانتبعا أمها وأمها يجر وطوا فان وطى أمها حرمت البنت لأنها ربيتها دخل أمها (ومأولده) مدبرة (من غير سيدها بعد تدبيرها كهي) أي المدبرة (يعني رثته) أي السيد (سواء كان) مأولده سيدا لتدبير (موجودا حال التعلق أو) موجودا حال (العتق أو) كان (حادثا بينهما) أي بين التعلق والعتق لما روى عن عمر وابنه جابر أنهم قالوا أولده مدبر فقتلها ولا تعلق المصم من الصبا ولأن الأم استفتحت لم ير يبعث سيدها فقتلها ولذا كأم الولد وبقراره التعلق بصفه في الحبس والوصية لأن التدبير كعدم كل منهما (و يكون) ولد المدبرة (مدبراً نفسه) فإن بطل) التدبير (في الأم البيع) السيد أباه (أو غيره) كومتها (لم يسل) التدبير (في الولد) فيعتق

المرءية لان الام والسيد له السابق وهو نصف وثلاثون لعم (فله) أي الابن مع نصف حصة (نصف مال له كان حراً) كله (وهو ربع وسدس والام ربع) لان الابن الحر يحجب عن سدس فنصفه الحر يحجب ما عن نصف سدس فلها سدس ونصف سدس ومجرعها ربع (والباقي) وهو ثلث (فم) نصيبا وتصح من اثني عشر الام ثلاثة للبعض خمسة والام أربعة (وكذا) كل حصة نصفه مخرج فرض بقص ٦٤٨ به نصيبه (ان لم ينقص ذفر فرض بقصة كجدة وعم) حزين (مع ابن نصفه

سوفه) أي الابن (نصف الباقي بعد ثلث الجدة) وهو ربع وسدس والباقي لعم وتصح من اثني عشر الجدة اثنا عشر والابن خمسة والعم خمسة (ولو كان معه) أي البعض (من بسطة) أي البعض (بحريه) اثناه كانت) لبيت وعم حزين مع ابن معني (له) أي الابن (نصف) السبعة (ولاخت نصف مابق) بعد ما أخذت الابن (فرض والعم مابق) بعدها نصيبا وتصح من أربعة لابن سهمان والاخت سهم والعم سهم (وبنت) لبيت (وأم نصفه مخرج) معها (أب) كله (البنت نصف مالها) لو كانت مخرج (ربع) لانها ثلث النصف لو كانت حرة (والام مع حريها) في البنت ثلث (والسبدس مع حريه البنت فقد حبتها) أي الام (مخرجها) أي البنت (ممن البنت) (هنا) أي الام (ومن نصيبه) في لها أي الام (الربع) لو كانت حرة فلها نصف حريتها (نصفه) أي الربع (وهو ثلث والباقي) وهو نصف

موت سيده لم يدم موجب البطلان فيه (وان عتقت الام) المدبرة (في حياة السيد) بمقت ولها) فبطل المدبرة لان نصاله (حتى يموت السيد) فيعتق بالتدبير (فلو كانت) المدبرة (ولدت بعد تدبير) فيعتق ولدي (وانكر السيد) وقال بل ولدت قبله (فقوله) أي السيد (وكذا) اذا مات واختلف مع (ورثته) جده) فالقول قولهم بايمانهم لان الأصل بغير الولد وثقاه الحرية عنه (ولا يعتق) بموت سيدها (ما ولدت قبل التدبير) لانها لا تبعها فيه أي في التدبير لان نصاله (ولو لم تدبر تسع أمه) حرة كانت وأما ممة تزوجة غيرها (ولا) يتبع (أباً) لان الولد انما يتبع أمه في الحرية والرق لكن ان قلنا انه انه يرى ولده لا يعتقه ولو كان الحر من أمته كافاً المتبني وغيره (واذا كاتب ادبر) صح وهو قول ابن مسعود وابن

هريرة لان التدبير ان كان عتقا بصفة لم يمنع الكتابة وكذا ان كان وصية كالوصية يستقيم كانه (أو) كانت (أم ولد) صح لان الاستلاد والكتابة بان للعتق فلو عتق أحدهما الآخر كدبر المكاتب (أو دبر المكاتب) قال في المدبر غير خلاف فله لانه تطبيق له بتمه بصفة وهو قائم باعتاقه فيك التعلق (فان أدى) المدبر الذي كاتبه سيدها ما كوتب عليه (عتق) وهل تدبره وما فضل سيده فله (وان مات سيده قبل الاداء عتق) بالتدبير (ان حله الثلث) وبطلت الكتابة وما سيده ورثته سيده (والا) بان لم يخرج من الثلث (عتق منه بقدره) لان المدبر يعتق في عتقه بالتدبير وحده من الثلث (وسقط من الكتابة بقدر ما عتقه منه) بالتدبير لان ثقتا العمل بالاعتق ولو ورثة السيد من كسبه بقدر ما عتق منه (وهو مكاتب فيما بقي) لان عملها لم يبارضه شيء على هذا فخرج نصفه من الثلث عتق نصفه وسقط نصف الكتابة بقي نصفه والذي يحجب من الثلث انما هو قيمة المدبر وقت موت سيده لان المدبر لو لم يكن لا يعتق بعتقه (وان دبر أم ولد لم يصح) التدبير (اذا فائدة قضية) لان الولد يعتق بالموت مطلقاً لكتاب التدبير (واذا عتق) المدبر الذي كاتبه سيده (بالكتابة) كان مافي يده له أي العتق لانه كان له قبل العتق فكون له بعد العتق كالولم يكن مدبراً (وان عتق بالتدبير مع الهز عن اداء مال الكتابة) أو مع القدرة عليه كإتيان (كان مافي يده لورثة) لانه كان للسيد قبل العتق فكون لورثته بعد العتق كالولم يكن مكاتباً وبطلت الكتابة (لا كسبه) فلا يكون لورثة سيده بل العتق كام الولد قوله (لان كسبه المدبر في حياة سيده السيد) لتعليل لما تقدم من أن مافي يده لورثة اذا عتق بالتدبير (و) كسبه (بدها) أي بدها حياة السيد (له) أي لمدبر نفسه لانه حر (وان مات السيد قبل الفسخ) قبل (اداء) المدبر الذي كاتبه (جميع الكتابة عتق بالتدبير) ان خرج من الثلث كما تقدم (وما في يده لورثة أيضاً) لما تقدم وأم الولد اذا كاتبها سيدها مات قبل الاداء عتق بموتها مطلقاً وسقط ما على افي مال الكتابة وما يدها ورثة السيد

وإن (الاب فرض لورثتها) وتصح من ثمانية الام واحد والبنت اثنان ولا اب خجة (وان شئت زلتم) أي لورثة نعيم معفون (أحوال أكثر بل الخناني) الواو ومن معه في المشال مسئلة حرة بالام والبنت من ستة الام واحد والبنت ثلاثة والباقي لارب فرضا وتصح ما ومثله وقها من واحد لان المال كله لارب ومثله حرة بالبنت وحدها من اثنين لما النصف فرضا والباقي لارب فرضا وتصح ما ومثله حرة بالام وحدها من ثلاثة للاام واحد ولا اب اثنان وغير الستة داخل قبلها كفي بها وضربا في أربعة احوال تكن أربعة وعشرين للبنت النصف في حالين تقدم أربعة وعشرين على أربع مخرج لها ستة ولا ام للسبدس في حالين ثلث في حالين اثنا عشر على أربعة فله ثلاثة والباقي خمسة عشر وترجع بالانحصار إلى ثمانية

(واذا

وإذا كان في الورقة (عصيان نصف كل) منها (ح) سواء (حب أحد من الآخر) كان (ابن) منه (أولا) بحسب أحدهما الآخر (كاخوين) وأبوهم (سكن الح) فيهما) لأن الشيء لا يكل ما يقطعه ولا يجمع بينهما من مائة مائة ولو كملت لم يظهر فرق فالتدبير (ابن) وابن (نصف) كل حلال (نصف) ولان (ابن) ذبح والباقي لم يذبح (ولما) أي أخرى المتأخرين إذا كان نصف كل منهما (مع) (ح) (أخوه) كآباء (ع) ثلاثة أرباع المال) بالسوية بينهما (بالخطاب) بأن تقول لكل واحد منهما مال المال لو كنت حراً وأخوك رقيقاً أو نصفه لو كنت حراً غير يذبحون لك ربع وغن (والأحوال) بأن تقول مسئلة حريتهما من اثنين ورقيقاً أو ربع كل منهما مع حرية الآخر من واحد وكنتي بآبائي وقضيتهما أربع رصة تكون غنائم لكل منهما له المال في حال أو نصفه في حال فإذا قسمت ذلك على أربعة خرج له ثلاثة وثلاثون في المائتين (ولان) بنت نصفهما ٦٤٩ (ح) ربع (ع) (ح) خمسة أثمان المال على ثلاثة) لأن مسئلة حريتهما

(وإذا ذبحتم قاله في عهد) أوامة (لمس التذبير إلى نصيب شر بكم ولو) كان (موسراً) لأن التذبير مذنب للعتق بصفة فلم يسر كتطبيقه على قول الدار وقارق الاستعداد فالتدبير كذا كما تقدم (فإن مات المذبر) بكسر الميم عتق نصيبه من الثلث بالتدبير (وان) أي ولو لم ينف نصيبه بقية نصفه بكم (وان) كان ذلك (بني) بقية خمسة شر بكم (سوى) العتق (فبقية) بقية جميع (يعطى) لشر بكم بقية خمسة من الشركة (وتقدم) خراب الباقية وان عتق الشريك (الذي لم يذبح) نصيبه موت السيد المذبر (بكسر الميم) وهو (أي العتق) (موسراً) بقية نصيب شر بكم (عتق) نصيبه (وسرى) العتق (إلى) نصيب شر بكم وغرم قته (أي) النصيب (لسيده) لحدث أن عمر السابق في سواه العتق (وان) يذبح كل واحد فبات وأحدهما (أي) الشر بكم (نفسه) من مشترك بينهما (فبات) أحدهما عتق نصيبه بقي نصيب الآخر إلى التذبير لم يذبح ثلث الميت بقية خمسة شر بكم (وان) كان (بني) ثلثه (بها سرى) العتق (إلى) ما تقدم) أو يؤخذ من تركه قيمة نصيب شر بكم (وان) قال السيد ما إن متنا فانت حراً فإذا مات أحدهما نصيبه (ح) لأنه من مقابلة الجلبه بالجلبه فيعصر في مقابلة البعض بالبعين كمال الناس ذوابهم ولو ساءلهم أو أخذوا ما لهم (لأنه لا يفتق) البعين ما جمعا) كذا ذكر القاضي وجماعة وقد عرفت في الشرع ولا يفتق بموت أحدهما شيء منه ولا يبيع وارثه حقه من ثلثي العتق به تطبيقاً لثقل الأمانة متوقف على موت الثاني (وإذا أسلم مذبذب كافراً أو أسلم قته (أو) أسلم مكانه) بماز الأمانة ملكه عنه (بيع) أي باعه الحاكم (عليه) ولا يبيع ملكه لقوله تعالى ولا يبيع الله لكافرين على آؤمين سبيلاً (وان) أنكر السيد التذبير ولاسته (الذي) (حائض) السيد (على الميت) أنه لم يذبح لأنه يفتق على قبل نفسه (وان) كان (النكر) للتدبير (ورثة) السيد بموت حلف كل واحد من الورثة على (العلم) أنه لا يصر أن موته مذبذب لأنه يفتق على نفي فعل غيره (ومن تكل منهم) قضى عليه بالنعكول (عتق) نصيبه (وسرى) العتق (الباقي) وكذلك أن (أقر) عتق نصيبه (وسرى) الباقي (لأنه عتقه بفعل المورث لا بفعل المقتول ولا) بفعل (التاكيل) عن البين (وان) شهد به أي بالتدبير (رجلان) أو رجل وأمر أن (ألق) شوهة رجلاً (حلف) معه المذبح (ح) أي بالتدبير لأن الشهادة بالتدبير تتضمن التلق مال والمال يقبل فيه ما ذكره (وكذا) الكتاب) يقبل به رجلان أو رجل وأمر أن (و رجل

﴿ ٨٢ ﴾ - (مسكشاف القناع) - ثاني ﴿
حريته بالعتق وكما إذا دخل في اثني عشر فاضربها في أربعة فهذا الأحوال تسام اثنتين وسبعين للامالس التي هي شر لان كلا من نصف حريته لا يبين بحسبها من نصف السدس فيكون لها خمسة عشر من اثنين وسبعين لأن الحرة في المال كمال تقدم وللأبن ستون في حال وارث بعون في حال فاقدم مائة على أربع فخرج له خمسة عشر وثلث عشر من في حال الوصية وثلثون في حال فاقدم ستة وخمسين على أربع فخرج لها أربع مائة وخمسة عشر والباقي للم (واللامع) الابن (الذين) نصيبهما (سدس) ما تقدم (لزوجته) معها (غن) لأنها ما لا يوافقين كان لها ربع جميع أكل ما لم ينف حريته عن نصف الابن وطالب نفسه في الإقناع

أصله وإيمان نصف أحدهما من المال بينهما رباحا غير مالهما من ماله باحراهما) لأن حسنة الخمر من الثمن والري من واحد
فأشرب الأثنين في عدد المالين تصغر من أربعة لكامل الحرية المال في حال توصفه في حال فاقده مستعمل على اثنين يخرج له ثلاثة
والبعض النصف في حال فله الربع (وإن هابا بعض سيده أركاه) أي سيده (في حياته فكل تركته) أي البعض (ورثته) أي
البعض لأنه لم يبق لسيده من حق وإذا اشترى البعض من ماله الخاص برفق وأعتقه فلو أنه له ورثه وحده حيث يرث ذوالأولاد
كذلك أشار إليه ابن نصر الله **فصل ورد على ذي فرض** (بعضه حر (و) على (عصبة) منه حر (أن لم يصبه) من التركة بقدر
حريته من نفسه لكن إجماع) أي ذي فرض وعصبة استكمل رد أو بد من قدر حريته من نفسه من غير زيادة على قدر حريته من
نفسه (ورد على غيره إن أمكن) بأن كان ٦٥٠ هناك من لم يصبه بقدر حريته من المال (والا) يمكن ذلك (في الباقي لذي

الرحم كما علم من التشرح فان
لم يوجد فليست المال فليست
نصفها حر ولا وارث معها
غيرها (نصف بفرض ورد)
الربع فرضا والباقي ردوا بما
ليست للمال (ولابن مكنتها)
أي البنت (النصف بعصبة
والباقي لبيت المال) ولاثنين
نصفهما حر إن نورثوا المال
كل بل ثلاثة أرباعه كما تقدم
(البقية) وهي ربع رد (مع
عصبة) غيرها (ولبنت
وعدة) نصفهما حر والمال نصفان
بفرض ورد ولا رد هنا) عليها
(هي) قدر فرضها لبيتها أخذ
من نصفه حر وبقية نصف التركة
ومع حرة ثلاثة أرباعها) أي
البنت والعدة (المال بينهما
أرباعا بقدر فرضهما فقد
الزيادة للنفقة) لأن البنت لم تزد
على ثلاثة أرباع وهي بقدر
جرتها (ومع حرة لثنتها) أي
البنت والعدة قلما (الثلاثان
بالسوية) بينهما (والباقي لبيت
المال) لبيتها أخذ من
لثة حرا أكثر من ثلث الأثر

باب العسكرة

(وهي) اسم مصدر عسفت المكاتبه همت بذلك لأن السيد يكتب بيمينه وبين رقيقه كتابا معا
أعطاها وقيل من الكتب وهو الضم لأن المكاتب يضم بعض الخوارج إلى بعض ومنه أخرى الخرز
كتلوا الكنية لأنضم بعضهم إلى بعض وشرا (بيع سيده رقيقه) ذكرنا كان أو أنثى أو
خنثى (نفسه أو) يبعه (بعضه) كنصفه وسدسه (بمال مؤجل في ذمته مع ما هو
يبيع فيه السلم منجم) أي مؤجل بأجلين فصاعدا (بمقسط كل شهر ودينه) أي مدة العجم
من شهر أو ستة وشهر أو ثلاث صلح بغيره ولا جيل حال ولا بعين ولا بجم الصناعات كالبنة
ذهب رقيقته ولا مال بمجول ولا مال بجمع السلم فيه كجواهر وشبهه لا ينضبط بالموصف
ولا بمؤجل أحلا واحدا أو طوال والمراد بالجم هنا الوقت لأن العرب كانت لا تعرف الحساب
وأغنا عرف الأوقات لطواع العجم كالأقاليم

أذا سهل أول المطل طلع * فابن البرون الحق والحق المذبح

أو بيع السيد رقيقه نفسه أو بعته به معتق مؤجل له حصمة على أحلها أكثر واشترط
اليمين فأكثر لأنها مشقة من الكتب وهو الضم فوجب افتقارها إلى التحمين ليضم أحدها
إلى الآخر واشترط العلم بكل تحمين من القسط والمدة للأنثى مؤجل ذلك إلى الانتزاع
ولا بشرط التساوي فلو جيل أحدا التحمين شهر أو الأخر سنة أو جيل قسط أحد التحمين
عشرة والأخر خمسة ونحوه جاز لأن القسط العلم بفترة الأجل وقسطه هو الأصل في الكتابة قوله
تعالى فمكاتبهم إن علمت فهم خيرنا وقصة بريرة وقوله صلى الله عليه وسلم المكاتب
عبد ما بين عليه من كتابته درهم وأربوا أجمع المسلمون على مشروعتها (وهي)
أبى الكتابة (منذو بن يعلم) سيده (في خيرا أو هو المكاتب والأمانة) لقوله تعالى والذين

يشترون

باب الولاء

و هو مردود وهو أمانة شرعا (ثبوت حكم حرى) أي عصبية ثابتة (بعتق أو تعاطى سيده) كاتبة لا تؤدى به ولا يصل فيه قوله
تعالى فان لم تعملوا آتاهم أي الأدهاء فأنواكم في الدين ومواليكم وحديث لمن الله من قرى غير ماله وحديث حرى القوم منهم
وحديث الولاء لمن أعتق وغيره (فمن أعتق رقيقا أو) أعتق (بعضه فسرى إلى الباقي أو عتق عليه) رقيق (رحم) كاتبة وأخيه إذا
ملكه (أو) عتق عليه (مرض) بأن اشترى نفسه من سيده فعتق عليه فله ولأولادها وكذا قولنا أنت حر على أن تحمدي سنة
ونحوه (أو) عتق عليه (بكتابة) بأن كاتبة فادى إليه (أو) عتق عليه (بتدبير) بأن قاله إذا مات فانت حر ونحوه ومات يخرج من
ذلك (أو) عتق عليه (بإلاد) كام ردم (أو) عتق عليه (بوصية) بأن وصي بهتفه فنفذت وصيته (فله عليه الولاء) لحديث الولاء لمن

أعنتى متقى عليه (و) له ابنه الولاد (على أولاده) أى المتقى (من زوجة حقيقته) لعنته (أو غيره) وعلى أولاده من (مزية) المتقى
تبعه فان كانوا من حواء الأصل أو محبة والى نسب لوالده عليهم وان كانوا من أمه الفروع لا مهم حيث لا شرط ولا فرور (و) له الولاد
(على من له) أى المتقى ولأولاده كعتقاته (أو لهم) أى أولاد المتقى من سبق (وان سفلوا ولأولاده) لأنه رأى نعمتهم وبسببهم عتقوا لأنهم سره
والفرع ينسب أصله فاشبهه بالو بآثر عتقهم وسواء الحرفي وغيره لعدم حديث الولاد من عتق فاذننا المتقى مسلما فأولاده له على ما سبى
العتقى لم يرتب ما دام عبد فان أعنتى فله الولاد ملتقوله الولاد على حقيقته وبسبب الولاد ملتقى (حتى ولو أعنته مائة سنة) قوله (أعتقتك
سائداً) قال أعتقتك (ولأولادى عليك) لعدم الحديث وحديث الولاد له كحكمة النسيب فيك لأولادك ونسب الإنسان ولأولاده
فراش شرط لأولادك عن عتقك بذلك ورى مسلم عن هزيل بن ٦٥١ شرحه جليل قال جازى إلى عبد الله فقال انى

أعتقت عبدك إلى عبد الله سائداً
فأنت وزك ما لا يؤدع وأذننا
فقال عبد الله ان أهل الاسلام
لا يسمون وان الجاهلية كانوا
يسمون وأنتم ولى نعمته فان
تأمنت وأمرت من شئ فعتق
تقبله وتخصه في بيت المال
(أو) أعتقه (في زكاته أو) في
(نذره أو) في (كنافه) فله
ولأولادك تقدم ولأنه متقى
عن نفسه بخلاف من أعتقه
سابع زكاة ولأولاد المسلمين لانه
ناهم الا اذا عتق مكاتباً بإذن
سيده (في رقاقه ولأولاد سيده
المكاتب دون العتقى) (أو أعتبه)
أى كاتب المكاتب رقيقاً بإذن
سيده (فأدى) الثاني ما كوتب
عليه قبل الأول (و) الولاد
(للسيد) فيما لان المكاتب
كالأمة لعتق لاه لا على كسودون
اذن سيده ولأنه باقى على أرق
نفس أهلاً لأولاده (ولا يصح) أن
يعتق المكاتب أو كاتب المكاتب
(بدون إذنه) أى اذن سيده لانه
مخجور عليه لحظه (ولا ينتقل)

يفتقر الكتاب بما ملكك أم أنكم لكانتم من ان علمت فهم خيرا قال احمد بن حنبل
وأصلح ووافع بالكتاب والامة محمولة على الذنب لقوله صلى الله عليه وسلم لا يصلح مال
امرئ مسلم الا عن طيب نفس ومنه ولأنه ما عاى ازالة ملك بوضف بغير السيد عليه كالبيع
(وذكره كناية من لا كسبه) ثلاثا بصير كل على الناس ويحتاج الى السؤال وتقديم ما وضع
من هذا (ولأنه كتاب المهرن) بدقيقته لا محجور عليه فيبقى المرتب كالأب يصعبه
وقته (والكتاب في العتق والمرضى من رأس المال) لانها ما وضعت في البيع والأجارة
(واختار الموفى وجوع) منهم صاحب المبيع (أنها) أى الكتاب (في المرض المخوف من
الثالث) لان ما أخذته عرضا من كسبه وعده وماله نصار كالتقى فيه عرض وتقدم علم
الحاجة فيها (ولو كانت في المهر أو أسقط دية) في مرضه المخوف (أو) كاتبه في العتق
(و) أعتق مرضه أعتق بخر وج الأقل من رقبته أو دية من الثالث) لأن المتقى إبراهيم الأبراه
عتق فاعتبر اقلهما وأبقى الآخر (ولو وصى بعتقه) أى المكاتب (أو أبراه) المرضي مرض
الموت المخوف ونحوه (من الدين) أى دين الكتابية (أعتق) خروج (أبهما) أى رقبته
أودبه (من ثلثه) كالتقدم (ولو جعل الثلث بعتقه) أى بعض ما عليه من دين المكاتبية (عتق)
منه بتقدم ما جعل الثلث لخدمة المائع (وباقه على الكتابية) ان لم يخرز الورقة (ولا تصح)
الكتابية (الأقول) بأى يقول السيد لى بربان بكتابه كاتبتك على كذا لانه ما بيع أو تعلق
للمعتق على الأداة ولا كما يشترط له الأقل اذ لا مدخل لها طاعة هنا (من جازت التصرف)
لأنها عتق معاوضة كالبيع (وان كانت مع قبوله) أى المكاتب لانها عتق معاوضة فتوقفت
على القبول كالبيع (وان كاتب) السيد (الميز رقبته باذن وليه صح) العتق بشرائه لا يصح
لان الكتابة تصرف في المال فلم تصح من الميز الأباذن وليه كالبيع (وان كاتب السيد
عبد الميز مع) العتق لانه يصح تصرفه وبسبب اذن وليه فصحت كتابته كالملك لأن تعامل
السيد بتقديمه اذن له في قبوله (ولا) يصح أن كاتب رقيقا (محذوفا أو طعة لا غير مجز) لان
قبوله ما غير معتده (فان فعل) بان كاتب مجنون أو لغلطا (ثم يعتقا بالأداة) لبطان الكتابة
(بل) بتقتان (بعتق المتقى) أى بالأداة (ان كان التعلق صريحا) بان قال في العقد
ومضى أدبت ذلك ونحوه فالتحرر (ولا) بان لم يكن التعلق صريحا (فلا) عتق لعدم ما يقتضيه

الولاد (ان باع) السيد المكاتب (الماذون) له في العتق (متقى) الما دون له (عند مخرجه) قال احمد بن حنبل وان منصرف من اذن لسيده
في عتق عبد فاعتقه ثم باعه فلا يؤمل ولا الأول (ورب ذو) أى صاحب (ولابه) أى الولاد (عند مخرجه) من سبب وارث (مستغرق لحديث
ابن عمر فروة والامة كحكمة النسيب وروا الشافعي وابن حبان وروا الخلال من حديث عبد الله بن أبي أوفى والمشهد دون المشبه
به وأصنافا بالنسب أقوى من الولاد لانه يتعلق به الحرصه وترك الشهادة وسقوط القصاص ولا يتعلق ذلك بالأولاد (ثم) يرب الولاد
عصبته) أى العتق (بعده الأقرب فالأقرب) نسباً كابن واب وأخ وعم لغير أم ذكر اكانا العتقى أو أنشى فان لم يكن العتقى عصبته
من النسب فاعلم أن لولى العتقى ثم لعصبته الأقرب فالأقرب كذلك فلولى العتقى ثم عصبته كذلك أبداً الحديث جدهن زيد بن أبي
مريم ان امرأة أعتقت عبداً ثم توفيت وتركها ابناً لها وأختاً توفي مولاهما فأقرا أبو المراء وأبناها إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم في
ميراثه فقال صلى الله عليه وسلم ميراثه لابن المراء انتقل أخوها إلى رسول الله فحريرة كانت على ويكون ميراثها كذلك (ومن لم

بمضى واحد أو به عشق والأخر الأصل) بأن تزوجوا الأصل بعينه أو عنتى بمجرى الأصل (أو) كان أحد أو به عشق والأخر
(أو) نسب فلا ولا عليه (لاحدلان الأول كانت حرم الأصل تبعها ولاه الوكان أبوه قى انتفاء الرقى فى انتفاء الأول وسعد أولى
وان كان الأول حرم الأصل فاولد يتبعه فيما افكان عليه ولا يصح بصير الولاء عليه لمولى أنه فلان يتبعه فى سقوط الولاء عنه أولى
ويجوز ان النسب يحكم بمجرته أشبه معرفته بالنسب والأصل فى الأحمين الحرة وعدم الولاء فلا يترك هذا الأصل فى حق الولد بالوهم
كأن يترك فى حق الأب (ومن اعنتى رقيقته من كلف رشده) (حي باره قولاؤه لعنتى عنه) كالأولاد وإن اعنته عن حى (بدونه)
أى أمره لم لعنتى (أو) اعنتى رقيقته (من مست قولاؤه لعنتى) لحديث الولاء لعنتى ولأنه اعنته عن غير امر لعنتى عنه أشبه
ما لو لم يقصد غيره والشواب لعنتى عنه ٦٥٢ (الامن اعنته وارث) (أو وصى) (عن ميت له تركته فى واجب عليه) أى

(ووضع كتابه الذى عنته) كالسليم (فان أسلم) أى السيد وعنته (أو) أسلم (أحدهما) (أو) لم
يسلما ولكن (ترافعا لنا) اعنتنا بالعقدان كان موافقا للشرع لقوله تعالى فاحكم بينهم
بما أنزلناك (وان كانت) الكتابة (فاسدته) مثل أن يكون العوض خيرا لغيره فنكح
وقد تقاضاه فى الكفر اعنتناه أو حصل العنتى سرا ترافعا (لينا) (قبل الاسلام
أو بعده) (لأنهم التناقص) (ون تقاضاه فى الاسلام) ففى كتابه فاسد أو فى حكمه ان شاء
الله) (مما أنزلناك) (وان ترافعا قبل بعته) أى الآخر ونحوه (ابطال الكتابة) كسائر عقوده
الفاصلة إذا ترافعا المينا قبل التناقص (ووضع كتابه الحبرى) رقيقة (فى دار الحرب ودار
الاسلام) (ككتابه الذى وسأر عقوده) (فان دخلا مسامنتين) (السلام) (بعضهما على بعضا) (لأنهما الآن
ترافعا إليه) أى الحما كمن ترافعا إليه (فان كانت) الكتابة (مصححة) (مما حكموا بان جاءه)
دار الاسلام (وقد قهر احد صاحبه) (طلبت الكتابة لان دار الحرب دار قهر وواحده من قهر
صاحبه ولآخره حرم املكه وان دخلا) دار الاسلام (من غير قهر) (مما حكموا بالآخر فدار
الاسلام بطل) (الكتابة لانه لا أثر لقهر فى دار الاسلام) (لأنه دار عهدة) (وتنفذت) (الكتابة
بقوله) أى السيد رقيقته (كانت على كذا مع قبوله) (لانه لفظ الموضع) (فانفذت بمجرده
وان لم يزل) السيد (فاذا أدبت لى فانت ح) (لان الحرة توجب عقد النكاح فثبت عند
تمامه كسائر أحكامه) (ولان النكاح عقد وضع لعنتى فلم ينجح إلى لفظ العنتى ولا يثبت بالتدبير
وقول الخلفاء لفظ العسكارة) (بمحمل المخارحة ليس) (عشوه وحى) (بمحتاج ان يترافعا) (أحدهما
عن الآخر شى) (بميزه) (ان لفظ المحتمل) (بصرفه) (بالقراءة) (الى أحدهما) (عنه) (ولا تصح)
النكاح (الابوض مباح) (مخلاف آسة الذهب والفضة والحق ونحوه) (فانه لا ينعقد بالوصف
عنه) (بمميزه) (فأكثر يعلم) (أكل أجل نكح) (أى وقت) (قبضه) (ومدته) (لما تقدم) (نساوت)
العدم (أولا) (أى أول تناسوا) (تقدمت الإشارة إليه) (فلا تصح) (النكاح) (حالة) (لانه يفضى
الى العزوف عن الاداء) (فخرج العقد) (ولا تصح) (النكاح) (على عدمه) (طابق) (فان كانا برفقه
على صوب طلاق لانه عوض مقدرفى عقد أشبه البيع) (وقال القاضي) (واجمعه) (نصحه) (وصححه)
ابن حبان كهروله الوسط (ولا) يصح أيضا (توقيت الصمين) (ساعتين ونحوه) (مما لا وقع له
فى القدرة على الكسب) (بل بعته) (برماله) (وقع فى القدرة على الكسب) (مونه) (فى الانصاف) (وان

الميت من كفارة أو نذر (أو) ولاؤه
(لقت) لوقوع العنتى عنه
لمكان الحاجة إليه وهو احتياج
الميت الى غيره فمقتضاه (وان لم
يتمتع العنتى) ككفارة الابن
(ألم) الوارث (أو كسما)
عشر مساكين (ووضع عنته)
أى الوارث عن الميت كفارة
الابن كما لو كفر عن نفسه ولو لم
يوص الميت العنتى (وان تبرع)
وارث (بعتقه عنه) أى الميت
(ولا تركه) لقت (أجزا) العنتى
عنه (أو تبرع به) (لما علم) (وسقط)
فى كفارة عين عن ميت (وان
تبرع به) أى الطعام
والكسوة اجنبي (أو) تبرع
(بعنتى اجنبي) (أجزا) كتضائه
عنه دينيا (ولتبرع) (وارث
أولادى) (بعتى) (الولاء) (والأجر
لعنتى عنه) (نصا) (ومن قال)
لما لك عهد (اعتق عبدك عنى)
فقط (أو) قاله (اعتق عبدك
عنى) (فانما) (قاله) (اعتقه عنى)
(وعنته عنى) (فلا) (يجب) (عليه)
أى مالك العبد (ان يبيعه) (أى
السائل الى عنتى) (عنده) (لانه

لا ولاية له عليه (وان فعل) (بان اعنتى القول له المبدأ الذى قاله) (أعنته) (ولو بدفراقة) (أى منارقتما المجلس
(عنتى) (والولاء) (عليه) (لعنتى عنه) (كالقول أطعم أو أكرس عنى) (ويأزمه) (أى أقاتل) (لقوله) (عنته) (أى العبد) (بالتزامه) (بان قال له
وعلى عنه) (فان لم يتزعمه بلزمه) (ويجزى) (أى أقاتل) (هذا العنتى) (عن واجب) (عليه) (من كفارة أو نذر) (مما يمكن) (العبد) (قريبه) (أى
من ذى رحم) (أقاتل) (أحرم له) (بعتى) (عليه) (ولا يجوز) (و) (ان قال) (لرب عبد) (أعنته) (على عنته) (أو) (لم) (على) (أو) (زاد عنتك) (بان قال) (أعنتى
عبدك عنتك) (وعلى عنه) (فقل) (أى فأعنته) (عنتى) (ولزم قائلنا) (لأنه) (لمعتقه) (لعله) (مما جوعر) (عليه) (ولو لا لعنتى) (لأنه) (لم) (أمر) (بما عنته) (عن
نفسه) (ولم يقصد به) (العنتى) (فلم يوجب) (بصرفه) (نفسه) (اليه) (فى) (لعنتى) (لحديث) (الولاء) (لعنتى) (ويجزى) (أى) (المعنى) (هذا) (العنتى) (عن واجب)
عليه) (من كفارة ونذر) (ولو قال) (لما لك عنى) (أنته) (وعلى كذا فافترى) (ثم على محرم) (وان قال) (كافر) (اسلم) (أعنتى) (عبدك) (المسلم) (عنى) (وعلى عنه
فصل) (أى) (أعنته) (عن الكافر) (صح) (عنته) (لانه) (ما غا عليه) (كمن) (يسير) (ولا) (يسلمه) (فاغفر) (يسير) (هذا) (الغنى) (لصمير) (الحرة) (للايد

(وولادہ الکافر) لان الحق قالنا لله (ورث) الکافر (به) أي الولاء من المعتقد المسلم (وكنال من باردين معتقه) العموم
 حديث الولاء ابن عثرون وورث الکافر من المسلم بالولاء من هل وأخيه أحمدة يدل على الولاء من المسلم من الرق
 فصل ولارث نساء به أي الولاء (الامن اعتقن) أي باشرن بعتقه أو اعتقن أي عتقن أي عتق من باشرن بعتقه (أو من تاتين)
 فادی بعتق (أو من) کان من تاتين أي مکاتب من تاتيه النساء إذا عتق بالاداء (واولادهم) أي أولاد من تقدموا لنهن ولأنه
 من أمه أو عتقه (أو من جوا) أي معاتبتهن أو أولادهم (ولاده) بعتهن أباه وروى الشيخ عن جروه عيان وهي الحديث عرو من شبيب
 عن أبيه عن جده فروعا مرات الولاء لکبر من الذکور ولارث النساء من الولاء لا اعتقن أو اعتقن من اعتقن ولان الولاء
 مشبه بالنسب فالعتق من المعتقد بنزله أخيه أو عمه ولده من المعتقد بنزله ٦٥٣ ولذا أخيه أو ولده جده ولارث منهم الا الذکر بخلافه
 (وارا مارث المرفق) أي من عتقه أو عتقه

كان ظاهر كلام الأصحاب خلافه قال في تصحيح القروع ظاهر كلام كثير من الأصحاب الصحة ولكن العرف العادى والمعنى انه لا يصح قياسه على السلم لكن السلم أشيق انتهى وقال في المنتهى ولا يشترط أجل له وقع في القدره على الكسب فيه قال في شرحه في الأصحاب يصح فقيت الصعين بساعتين (وتصح) الكسبة (على خدمة مفردة متفرقة في مدتين وأكثر كأن يكاتبه في أول الحره على خدمته فيه) أى الحره (وقد جيب أو على مخاطبته بوب بناء على ما عبط عليه ما وكذا قال) السيد رقيه كاتبتك رعى أن تخضع في هذا الشهر) على (مخاطبته كذا عقيب الشهر) كاتبتك (على أن تخضع في شهر من وقتي هنا وشهر عقيب هذا الشهر) فصيح لأنهما أحدا وان ولى كاتبه على خدمته مفردة (ممن) كوجب ولى التقدير (أو) كاتبه على خدمته (سنة) كسنة خمس على العقد (أو) (لمنح) عقد الكسبة (لأنه يجب واحد ونصف) الكسبة (على خدمة ومال) لا كاتبه أصلا أن يكون عوضا في غير الكسبة بل يمكن فيها كذلك سواء تقدمت الخدمة أو تأخرت) لأن تقديمها وتأخرها لا يفرجها عن كونها صالحه للمضى وأولها عقيب التقديم الاطلاق (ان كان المال مؤجلا ولولى اثنتان) أى التامدة للخدمة كان يكاتبه على خدمته شهر رجب على دينار وجعل محله في نصف رجب أو في انقضاءه فصيح كالو جعل محله فيما بعد رجب لأن الخدمة تنزله في الدون المتأصل في استعانتها فكون محلهما غير محل الدناى (مختلفا) للخدمة فإنه لا يشترط تأجيلها) لأن المنع من الملول في غير هذا أجل الحره في المحال وما غير موجوب في الخدمة لحازت حالتها وبصح ان يكون أجل الدناى قبل الخدمة ان لم يكن متصفا بالاعتد مثل ان يكاتبه في الحره على دينار ومصر وخدمته شهر رجب (وإن كاتبت) السيد (المد) وله مال فإنه ليس له الا أن يشترطه المكاتب لأنه كان له قبل الكتابة يكون له به دها وكذا داه أو اعته (فإن كاتبه) أى العبد قبل ان يكاتب (مد) به أنحو زنا فعلا تسرى أو) كان له (ولمده) أى من مد يتنا على ذلك القول (فهو) أى الذكور من العرب والولد (لسيده) لأن ذلك من جملة ما له فيكون لسيد ان لم يشترطه المكاتب (وإن كاتبت) المكاتب (ما كوت عليه فقهه السيد) مع أهلية لقمض أو قمضه وكوله (أو) قمضه (وليه) ان لم يكن السيد أهلا (أو أبراه) السيد (منه) أى ما كوت عليه (هتق) لأنه لم يبق أسيد عليه شيء

(ولاياع) ولاده (ولايعوب ولا يوفى ولا يوصي به) حدثت الولاء له طاعة النسب لا يباع ولا يوهب وما غلغل ولا يبعن ابن ياذن أخته
فدلى على من يشاء روى عن عمر وأبو عيسى وابن مسعود ولا يحصى ثوبت فلا ينقل كالقرابة ولا يجوز أن يوالى غير مولاه
ولو ماتهم (ولا يورث) ولا لا عنه ما تقدم (وأقرب منه أقرب صفة السيد) أى المقتنى (الذى يوهب موت يقتضيه هو) أى الذى ذكر (المراد
بالذكر) يضم الخلف وسكون الموحدة فلو مات السيد) أى مقتنى (عمر ابن عتيق) مات (أحد أحدا) أى الذى ياتى (عمر بن مام ممتقه)
(أى السيد) فأرسله (أقرب صفة له) (وما مات) أى ابن السيد (قبل المقتنى وخلف أحد أحدا) أى الذى ياتى (أنا) وأحد (أحد
(و) خاف (الأخر أكثر) من ابن كنفه ثم مات المقتنى فأرسله (بين أولاد الأثنين) على عهدهم كاتسب قال أحد روى هذا من
عمر وعثمان وعلى وزيد بن حارثة وابن مسعوده كالأكثر أهل المراءد الولاء يورث كاتقدم وأغارون به كما روى عن النسب حدثت
الولاء لمن أعتق وحديث الولاء له طاعة النسب خصصة السيدات فما رثعوا لاعتقته لا لنفس الولاء (ولو اشتري أخ وأخته

(أياها) أياها جوارحه وعي عليه أياها (ذلك) الآب أو الأخ وكنهه (ما) ما عهده (ثم مات) الآب ثم مات (العسى) العسى (لرب) (رب) (الآن) أو الآن (لأنه) دون أحده (ولأنه) من (بالولاء) لأن عهده العسى من السبب معده على مولى العسى وروى عن
 عاقبة أنه قال نعم الله في من قصده الله رزقاً ما عاقباً وأما ذكره في الانصاف (ولمات) الآب (مات) العسى
 (وربما) الله يعني العسى وولاه (عنه) أي العسى بالولاء (فقد عسى الآب) العسى ليس إلا لم يكن للآب عهده
 من السبب (والذي) من تركه عسى (أي) (وما هو) يعني أمه أو أباه عهده (ولمات) أمه أو أباه عهده (ولمات) أمه أو أباه عهده
 ثم سرى عداقه ومات الأخ العسى من موت العبد وحلها له ثم مات الذي نزل من أمه أو أباه أي العسى فان لم يحل
 الانصاف (رب) أو الله لا يحل لامه عهده

[illegible]

اوليس وبعدها ابراهيم في ابناءه ان كان اسمه هو و ربه هم لعمري معني اسمه قال في قوله
احدكم قلبه بالناس في فصل في حق اولاده ودرج ان اولاد (صا بر) عاين قال ابن ابي حجر (أبو عا) من ربه
وكانه اواناذا ووجهه في وهو (لم يزلوا) ع- (محل) عند سماعه الاول على ا في (فاما من ربه عده) في لعمري
سببه فاولادها (اولاد ولد ولي امه) اى روحه العده على اولادهم هو ربه اما ان اولاد سبب الالهام على- لم لا-هم
هنا و احرار نسب ع ا-هم (فان اعني الاب) اى انا الذي هو اولاد الاله (ر-ده) فله ولادته (وحر لادته) عن
مولى امه العده لانه سببه صلح فلا سبب له وحرار اولاد ادب ا- - هـ ولى مواله- وصار ع- له سبب خلق
الملاهي ولده لادار سبب لاد كذا اولاد ووجهه في ذلك عن اى الى دراهم قدم برزاي- هـ سبب ع- مطر في وجاهم
فقال عنهم فعل له امهم في ربه من ربه ح- اوهم وولد لآل الخرفه فاسرى اى سبب امهم فاعبه وقال لادته ولسبب ولى قال

ولم يكن لي فقال رافع بن خديج الولد الذي لا نسبه عتقوا يعني أمهم فاحتكروا إلى عثمان فقتلوا الولد الذي لم ير فاحتجوا عليه عليه
واللهس سرادق الشفتين تحسسه العرب (ولا يوجد) الولد الذي حره مولد الأب (أولى الأفعال) أي ولدا ترضى موال الأب
فالولد ليس له المال دون مولى الأم بل يران الولد يجري النسب إليه وماله له بعد عتق العبد قولوا لمولى أبيه إلا أن نسبه بطلان
فيعود إلى الأم فان عاد الأب فاستلمته عاد إلى الأب وهو علم من كلامه أن ولد الولد ثلاثة شرط كون الأسير قنصا حين ولادته وأولاده
وكون الأم مولدة وتعتق الصدفان مات على الرق لم يغير الولد له مال وإن اختطف سدا العبد ومولى الأم بعد موته فقال له سيدة ماتت حيا
بعد الولد وأنكره مولى الأم فقله لأن الأصل بقائه الرق ذكره أبو بكر (و) كذا (لا يقبل قول سيدة مكاتب ميت) له أولاد من
زوجته حقيقة (أنه أدى) قتل موته (وعتق لغير الولد) إليه لما تقدم ٦٥٥ (وان عتق جد) أي جد أولاد العتقة (ولو) كان
هتفه (قبل) عتق (أب)

ولاد العتقة (لم يصره) أي
ولاد أولاد لمن مولى أمهم
نصا لأن الأصل بقاء الولد
لنسبه وانما خوف لما
ورد في الأب والجد لا ساويه
لأنه دلي بغيره كالأنح (ولو ملك)
ولدها أي العبد والعتقة
(أباه عتق عليه) بالملك (وله
ولاد) أي أبه لأنه عتق
عليه بملكه أشبهه بالوفاة
عتقه (و) له (ولا ما شوه) من
أمه العتقة لأنهم تبع لأبيهم
فيغير ولادهم إليه (ويبقى
ولاد نفسه) أي الذي ملك أباه
(لمولى أمه) لأنه لا يغير ولاد
نفسه (كما لا يرتفعه)
وشعره من دينار فقال يغير
ولاد نفسه (فلو عتق هذا الابن)
أي ابن عتقه من عتقه
(عبد) مع بقائه في أبيه (ثم
اعتق العتق أباه عتقه) بعد
أن انتقل ملكه إليه (ثبت له
ولاد) أي ولاد أبي عتقه لما شربه
عتقه (وجو) لاعتقه وأشرته

وأنى أدمرت ما مال وأقتسه به فمزم أن لا يأخذها إلا نحو ما فقال عمر بامر فأخذ هذا المال
فأخذته في بيت المال وأد إليه فمولى كل عام وقعتني هذا الجمار أي ذلك سيدة أخفها مال
وعن عثمان بن عمرو (وإذا كان به جنس كذا نذر ودرهم أو عرض لم يلزمه) أي السيد (قبض
غيره) أي غيره وأوقع عليه العقد لأنها مأمورة فلا تزل منه ولا يغير عليها وإن تراضيا جاز لأن الحق
الأنف وحدها (وإذا أدى) المكاتب (العرض) الذي كوتب عليه جميع (وعتق فإن العرض
مصابفه) أي السيد (أشبه) أن أمسه (أو عرضة إن زده ولم يطل عتقه) لأنه أتلف فإذا وقع
لم يرتفع وكان خلق هذا الكعبة بقضى سلامة العرض فيها وقدره زدر المكاتب رقيقا
فوجب إرش السيد أو عرض المصعب المأقضا ما أطلق العقد (وإذا حضر) المكاتب
(مالا) لكتابة خصال السيد حرام أو غصب فلا يصح أن أقضه منك (فإن أقبره المكاتب
أثبت يمينه) أنه حرام أو غصب (لم يلزم السيد قبوله ولا يجوز له) قبوله ومعت يمينه
السيد ذلك لأن له حقا في أن لا يقضى بدنه من حرام ولا يمان أن يرجع صاحبه عليه
وكذلك نفقة الزوج (وجسو) كذلك (صداقها) كذلك (كل حق) من قرض أو قيمة
متلف أو إرش جنسية ونحوه (أو عرض في عقد) ككنتين مسبح وأجر ونحوهما
إذا حضر بها من مولى عليه وأدى من مولى له انتها حرام أو غصب لم يغير قبله ولم يلزمه
أن ثبت ذلك باقرا المدين أو يمينه (فإن أنكر) المكاتب أنها غصب أو حرام (ولم يكن السيد
سنة فقله السدم عنه) أنه ملكه لأنه الأصل (ثم يصب) على السيد (أخذ موته)
المكاتب يأخذ لأن الأصل أنه ملكه (فإن نكل) المكاتب (عن الجين لم يلزم السيد
قبوله) ويحلف السيد أنه حرام (وان حلف) المكاتب أنه ليس بحرام (فيل السيد ما إن
تعيضه وأما إن تبره ليعق) لأن الظاهر أنه ملكه (فإن قبضه) السيد (وكان تمام كتابته
عتق العبد) لأنه لم يبق عليه شيء في الظاهر (ولم منع السيد من التصرف فيه) أي فيها
قبضه وقال هو حرام أو غصب (أن لم يقرب لاحد) معين لعدم صحة الإقرار إذا (وعليه أنه
فيما بينه وبين الله) فلا يجوز له التصرف ما يتناقض إذا علم حراما (وان أدى) السيد (أنه) أي
المكاتب (غصبه من فلان) أو برعته ونحوه (زمه) أي السيد (دفعه إليه) أي إلى الملق
لأنه له صدقة مؤثمة له باقراره (فإن أبراه) أي أبراه السيد مكاتبه (من مال الكعبة لم يلزمه

بولاته على أبيهم (فصار كل) من الولد لعتق العتق ومعتق أبي عتقه (مولى الآخر) فالابن مولى عتق أبيه لأنه عتقه والعتيق
مولى عتقه لأنه حر ولاد بعتقه أباه (ومثله) في كون كل من الاثنين مولى الآخر (لو عتق حر عبدان) فاسلم (وسى) سيدة
فأعتقه فقتل منهما له ولا صاحبه لأنه منع عليه العتق ورث كل منهما الآخر بالولاد (فليس المسنون العتق الأول) قبل إسلامه
(فرق) عتق مولى أولاد بعتقه ثانياً بوجده لأن الولد الأول بطل باسترقاقه فلم يصح عتقه (ولا يغير إلى) العتق (الآخر مالا) لمعتق
(الأول قبل رقه) أي العتق (ثانياً من ولاد ومن) ولاد (عتق) لأنه أثر العتق الأول فبقي على ما كان وكذا عتق ذي
وهتق المسلم إذا استرق ثم عتق عاد ولاد الأول جزم به في الاقتناع وإن تزوج ولعنته معتقة وأولاده ماله فاشترى جده عتق
عليه فهو لا يوجب له ولاد الأب وما شأراً لا لجد موته أمه وعتقه ولاد جميع معتقه وميت ولاد المشرى لمولى أبيه (وإذا
اشترى ابن) معتقة (وبنت معتقة) أباهان عتق (سوية) عتق (عليه) (ولا ولادها) أي ولاد نصفين لكل منهما نصفه (وحر

فان مات الاب وورثاه اى ابته وبنته اثلاثا بالنسب لانه مقدم على الولاة (وان علمت النكته) اى
 الاب (ورثها غيرها) اى بالنسب لا تقدم (فان مات) اخوها بعد ما (علموا) اى نصف (وارث اخته نصف) لان الولاة
 بينهما نصفين (وهم) اى موالى الاخت (الاخ ومولى الام فباخذ مولى امه نصفه) اى النصف وهو ربع لان ولادة الاخت بين الاخ
 ومولى الام نصفين (ثم باخذ مولى الام (الربع الباقي) من التركة (وهو المخرجه الدائر) سمي بذلك (لانه خرج من الاخ ومولاه اليه)
 ومتفق على كونه دائرا عند مولى كل دو (وهو مولى الام نصفه ولا يزال كذلك حتى يتفق كله الى مال الاله فان كانت المستفيدة
 بها الاله لان مكان الاب والبنات بنان ٦٥٦ فاشترت احدا منها اباهما عتي عليها واجر الاله اباهما فاذ مات الاب فلهما

اثنان بالنسب والباقى عتقه
 بالولاة فان ماتت اى لم تشره بعده
 فلها الاختا نصفه بالنسب ونصفه
 بالولاة لكنهما مولاة ابيها وان ماتت
 لغيره لم تشره له فلاختا بالنسب
 النصف والباقى لولى امها ولو
 اشترتا اباهما نصفين عتي عليهما
 وجرالى كل واحدة نصف ولها
 اختا فاذا مات الاب فلهما
 بينهما بالنسب والولاة فان ماتت
 احدهما بعد فلاختا النصف
 بالنسب ونصف الباقي عاجر
 الاب لهما من ولادة نصفها انصارها
 ثلاثة ارباع مالها والربع الباقي
 لمولى امها فان ماتت احدهما
 قبل ابيها فلهما فان ماتت
 فلها بقية نصف ميراثها بالنسب
 ونصف الباقي وهو والى ربع
 لهما ولا نصفه وبنى الربع
 لمولى البنات لانه قبله نصفه
 لهذه البقية لانه مولاة نصف
 اختها فصار لها سبعة اثمان
 ميراثها ونصفه مولى اختها
 البقية وهم اختها ومولى امها
 فنصفه لمولى امها وهو والى ربع
 الباقى برحم الاله مالا يتعدى هذا الجزم دائرا لانه خرج من هذا المصلحة وعاد اليها
 فبعضى لمولى الام ولا يرث المولى من اسفل احدا من مواليه من فوق من حيث كونه عتيقا اه

في كتاب العتيق

لغة الخلوص ومنه عتيق ان يخل والطير اى خالصه وحي النبت الحرام عتيق لانه لوصه ن ايدى الحيازة (وهو) شرعا (تحرر بالرقبة)
 اى الذات (وقطعه من الرق) عطف تفسير خصت به الرقبة وقرعه على جميع البدن لان ملك السيد له كائنا في رقبته
 المتاع لمن انصرف فاذا عتيق فكان رقبته لاطلاق من ذلك وقال عتيق السيد وعتيقته انا فهو عتيق ومتق وهم عتقا وامنة
 عتيق وعتيقه والاجاب على محتمل حصول الفرق بوجه قوله تعالى تحرر برة وقوله فلان رقة وهو بدنى اى حر بره ورجوعا من عتيق
 رقبته مؤمنة عتيق الله بكل اربابها اذ باعته من النار حتى انه يعتق اليها بالبدن والى رجل بال رجل والفرج بالفرج متفق عليه

(و) هو (من اعظم القرب) لانه تعالى جعله كفارة لقتل وغيره وعلمه الصلاة والسلام فكانت منه من النار ولما قبل من شخص الادعي المصوم من شره راقى ومكث نفسه ومناقبه وتكبر احكامه وتكبره من التصرف في نفسه ومناقبه على حسب اختياره (واضلعها) الى القاب العتيق (انفسه عند أهلها) أي أعزها في نفوس أهلها (وأعلاها من) نفاذها ظهر ولو كان فوقها ملكا وخالفه أصحابه وله لمهر أمجد لكن يتأب على عتقه كاله في الفروع (و) عتيق (ذكر) أفضل من عتيق أنى مره كان معتق ذكر أو أنثى وحاصل ما في العتق أن (العتق) يتعدى ولو من أنثى (أفضل) من واحد ولو ذكر (و) من عتيق (من) له كسب لا يتنازع عليه كسبه (و) من (كلمة من له كسب) لقوله تعالى فكاتبوه من أعتقتم فيهم شيئا (وكرها) أي العتق والكتابة (إن كان) العتيق (الأقوله ولا كسب) لسقوط نفقته ٦٥٧ باعته فبغير كراهي الناس ويحتاج إلى

المسئلة (أو) كان (مخاف من) ان أعتق (زنا أو ضادا) فيكره عتقه وكذا عتقه ان خيف ردة وخوفه من ارجوع (و) ان عتق (منه) أو ظن ذلك من عتق (لانه) وسيلة الى الحرام (وصح) العتق ولو مع علم بذلك من أوطنه لسقوط العتق من أهله في محله أنه عتيق غيره (ويحصل) العتق (يقول) من جاز التصرف ولا يحصل عبرة في كاطلاق ويستم القول الى صريح وكناه (وصريحه) لفظ عتيق (و) لفظ (حرية) لولا والشرع يحسب فوجب اعتبارها (كسب صرفا) كقوله لفتنه أنت حر أو عتق راورك أو أنت عتيق أو عتيق بفتح التاء أو أعتقك طبع عتيق ولو لم ينوه قال أعتق رجل أو امرأة في الطريق فقال عتيق بكرة فإني جارية فأنقذ عتقت طبعه وقال فبرجل كالتسليم قسما في إمامة مر وأنتم أحرار وكان قديم لهم ولم يعلم بها قال

في الأثران تسمية أحرار زنى في العبارة (و) عتق (الانفاق على نفسه) ولده التابع له من أمته (و) على (رقبه) لان ذلك مما لا غنا عنه (وله) أي المكاتب (ان) يتنص لنفسه من حتى عليه على طرفه أو جرحه (ويقره) (بشر إذا نسيه) متعلق بيقض ويحتمل ان يتعلق بقوله عتق المكاتب لانه لو غفل عن مال كان له فذلك كله (وله) أي المكاتب (شر إذا نسيه) لانه اشتري بملوك لا يضر على السيد في شرائه أن يسهل الاجنبي (و) له (قد) ولهم إذا هوأله أو موى لهم ولو أضر وأعماله وإن يقدحها إذا احترا (لان) في ذلك كالمحصل لاسيما يتم بتقدير عتقه فكان له ذلك لان العتق مطلوب شرعا (وأما) ملكهم لم يحزم بهم (لانه) لا عليه لو كان حرا فاعطيه مكاتبيا (وكسبه) أي كسب ذوى رحم المكاتب المحرم له لانهم في يده فكان له كسبه كالاجانب (وحكمهم) أي حكم ذوى رحم المحرم (حكمه) أي المكاتب (ان) عتيق بالأداء والأداء (عتقا) لانه كل فسخ ملكه وزال ملكي حق سيده بهم (وان) يحزم فلا يتقرب بل (لأنهم) من ماله فيصيرون وليا سيدهم يحزمه كسيده الاجانب (الاذاعة) سيده فلا يتقرب بل (هم) أرقاء سيده (ان) من عتيق على غير مال يكون ماله سيده كما تقدم (وله) أي المكاتب (من أمته) كذلك أي كذوى رحم المحرم ان عتيق حتى مع وان يحزم زنى وان عتيق المكاتب سيده كان ولده لسيده أو ماله من غير أمته تابع لاه (وله) أي المكاتب (تأديب رقيقه) له (تتم زحمه) له (حتهم) لانه من مصلية ملكه (لأنه) لا يملكه عليهم (لأنه) موضع ولا يملكه من أهلها (وله) المطالبة بالشفعة والاختيار أي الشفعة (ولون سيده) كذا السيد له الاختيار بالشفعة (منه) أي من مكانه (لانه) أي المكاتب (مع سيده في البيع والشراء كالاجنبي) وتقدم في الشفعة (وله) أي المكاتب (الشراء سيده بلا رهن) لانه لا غرو فيه كال في الشرح ولا يجوز ان يدفع به رهن لان الرهن إمارة وقد يتلف أو يبيعه الغريم وله ان يتسلف في ذمة وان يتصرف لاه يتصرف بالمال (وله) شراء من عتيق على سيده كان سيده وأخيه ويعتق ان يحرم المكاتب أو أعتقه سيده (وسره) أي المكاتب (س) سفر (مدني) فليدعه منه ولا يئاني ان يوثق برهن يحرم أو كفىل على لانه لا يصح ان يملك الكسبة على ما تقدم (وتقدم في المحرم) حكم سفر الغريم (وله) أي المكاتب (أخذ الصدقة الواجبة والمسحبة) لقوله تعالى وفي القاب وإذا جاز لا تخدمن

٨٣ - (مكتشف الانتاع) - ثاني

لرقبه سره أو أعتقه أو أحرره أو أعتقه أو هذا محرم ويكره الرأ أو عتيق بكسر التاء لا يعتق ذلك لانه طلب أو وعدا وخبر من غيره وليس واحدا منها صالحا لالانشاء ولا ضمرا هه نفسه فيؤخذ به وقياس ما يأتي في الإطلاق أو قال له أنت تاني عتيق (و) عتيق (من هازل) كاطلاق (لا) يقع (من تأم وبغوه) كمنى عليه ويحتمل ومبرم لاسيما عتقه ما يقولون وكذا حاك وفيه ذكره فتعتبر أودة لفظه لانه لا ينافي القرب ولا يقع عتيق (ان) قال سيده لرقبه أنت حر (نوى الحرة في عتقه) وكره خالته ونحوه كصدقه وامنته وكذا لو قال مانت الأحرار أي أنك لا تطعن ولا ترى على عليك حقا ولا طاعة لاه قوى بكلامه ما يجتهد به ما تصرف اليه وان طلبا استحلله حلف وجه احتمال الانفاك إذا زاد ان المأذون قد عتق بطله فبإشغال امر آخر أي عتقه ويقال ليكره

ولا تسمى مالاً تسمى لينة • ولا تسمى مالاً تسمى لينة • ولا تسمى مالاً تسمى لينة •

(و) ان قال سيد رفته (انت حرف هذا الزمن او) انت حرف هذا (البلد يعني مطلقاً) لانه اذا عتق في زمن او بلد لم يدرى عتاقه غيرهما (وكيفه) اى العتق اى تخرج (مع نيته) اى العتق قلت او تر منه سؤال عتق كالطلاق (خليفة واطفقتك وانى اهاك) بهمز ووصل وقته الماه (واذهب حيث شئت ولا سبيل لى) عليك (او لاسطاني) عليك (او لاسطاني) عليك (او لارقى) عليك (او لا تلعن لى عليك وفككتك رقتك ووجعتك لله ورفعت يدي عنك الى الله وانت قد او) انت (مولاي او) انت (سائنه) ومالكك تفضلوا من الكفاية قول السيد (لانه انت طالتى او) انت (حرام) وفي الانصار وكذا العتدى وانه يحتمل مثله فى لفظ التقدير (و) ما يحصل به العتق قول السيد ٦٥٨ (لم يكن كونه اياه) من رفته بان كان السيد ابن عشر بن سبعة مثلاً

والزوجه ابن ثلاثين فما كثر (انت ابي او) قال رفته الذى عكن كونه انت (انت انا) فيعتق بذلك فيما وان يتوجه (ولو كان له نسب معروف لجواز كونه من وطئته) و (لا) عتق بقوله ذلك (ان لم يكن) كونه اياه اواسه (لكبر) ووسد فراجه (ولم يصبه) اى هذا القول (عتقه) لعتق كذب هذا القول فلا يثبت بحره كونه هذا الطفل ابي او اطفاه هذه اى وكالات الزوجته وهى اسن منه هذه بنتى او كلاتها وهى اسن منها هذا اى عتق كذب هذا (كذبك هنا) قوله (يقينه) (اعتقتك) من ألف سنة (او) انت حرم الفسنة (و) كقول (انت بنتى لعمه) (و) كقول (انت ابنتى لاسن) لانه محال معلوم كونه وشرط العتق بالقول كونه من مالك جائز التصرف ولم ينهه عليه لانه شرط فى كل تصرف مالى (و) يحصل العتق (عك) من

الراجحة فالمسحبه اولى (فان شرط) السيد (عليه ان لا يافر ولا يخذل المصدق ولا يسل الناس مع) الشرط وكان لازماً لقوله صلى الله عليه وسلم المسلمون على شر وطهم لان السيد فى هذا الشرط نائبة فلزم كالشرط فتداعلوا (ملوحان) المكاتب (وفصل) ما شرط عليه ان لا يفعله (كان السيد تعينه) لمخالفة الشرط قال احمد قال حابر بن عبد الله عم على شروطهم انرا يتدلسل بينهم فان قال لا يعود لهم برهن كانه فى الشرط فى الشرع فظاهر هذا ان الشرط صحيح لازم وانه ان خالف مرث لم يجزه وان خالف برهن فاكثره تعينه (وتبينه) ظاهر كلامهم هنا لا يسل الكابة جمع بين شرطين فاكثر بخلاف البيع (ولا يصح ما توقع تحارة) او ان لا يجر مطلقاً لانه ينافي مقتضى العقد الموضوع للعتق (وليس له) اى المكاتب (ان يافر يلهوا) بفراذن سيده لتفويت حتى سيده وهدم وجوبه عليه (ولا ان) (يبس) نسألو برهن وضمن) بفراذن سيده (ولو) كان (ياضه ان قيمته) لمافيه من الضمير على سيده وقسمه بغير تسليم ماله لغيره والبرهن قد ينفى والفرهم والعقدين قد يغلبان (وان باع) شيئاً (ما كثر من قيمته) وجعل قدر النقيصة (حالا وصل الزيادة موصولة جاز) لانه منفعه من غير مضرة (ولا برهن) المكاتب (ماله ولا يضارب) اى يدفع ماله الى غيره مضرة لانه تغير بالمال وله ان يأخذ قراضاً لانه من انواع الكسب (ولا تزوج ولا ينسرى ولا يقرض) ظاهره ولو برهن كالبيع نسألو قال في المدعى بل ذكره اقرضه برهن (ولا يتبرع ولا يدفع ماله سماً) لانه حق البيع نسئله (ولا يجب ولو شواب مجهول) الا باذن سيده لان حق السيد ينقطع عنه وقد يبرهن بعد اليه ماله من قوله شواب مجهول ان لم يكن معلوماً صح حبسها بما لا ياسبع فى الحنفية عبارة المنتهى تقتضى المنع مطلقاً الا ان يعمل على ما اذا كان الموضع مجهولاً او كان فيها عاقله لولده المظهر (ولا يباي) المكاتب يبيع ولا شراء ويحرمه (ولا يهدى) بفراذن سيده لانه تبرع قال الحلوى له الطعام الطعام اضيفاته واعداء وافر ماله مطلقاً (ولا يوصى) المكاتب (بماله) لانها تبرع بعد الموت لم يكن تقدم تصحيصه ان مات حراً فى باب الوصية (ولا يهدى) المكاتب (عن المشتري شيئاً) من الثمن ولا عن المشتري شيئاً من الاجرة ونحو ذلك لانه تبرع (ولا يضمن) المكاتب مالا (ولا يشكّل) بدن (أهملوا) عتق على قريه غير ولده الفى نسئله) فى الكابة وغير ذوى رحمه الحرم اذا ملكهم (ولا يتوسع فى النفقة)

لان مكلفه يشترط غيره (لذى رحم محرم نسب) كاه وحده وان علا ولده وولد ولده واب سفل واخيه واخته وولد جوارى نزل رحم وعمت وخاله وخالتة ولفقه فى دينه او اتال او يولى الصغير هو كعدم التطليق ولو عتق ذى رحمه الحرم على ملكه فلكه عتق علكه لا يتخلط (ولو) كان المملوك (حراً) كن اشترى زوجة انه اوابه او احبمه الحامل منه لحديث الحسن عن عمر بن قرقام بن ملك ذراحم محرم فهو حراً وراه الجنس حسنه الترمذى وقال العمل على هذا اعتداهل العلم اما حديث لا يجوز ولولده الا ان يهدى بفراذن سيده بفراده او ارب او غشيه او غيرها المعلوم الخبر ولا يمتنع من جهة ونحوه علكه لانه ليس بحر ولا يمتنع من الرضاع كما هو اياه من رضاع لانه لا يمتنع فى عتقهم ولا هم فى معنى المنصوص عليه فيكون على الأصل وكذا الى بيته وام الزوجه وانما اتال الزمى حرم ابنته ياسبع الاخ من الرضاع (واب وابن من زنا كاجنين) فلا يعتق ذلك

[illegible]

(موسى) بقيمة أبيه لانه بنسب الى عتقه لحصول ملكه بدون فعله ونفسه (ومن) ظاهره ولو غير جازم التصرف (مائل) بنسبه للملئمة قال أبو السعادات مثلت بالحيوان أو مثل عتقاً لأنما قطعت أطرافه والبدن إذا أخذت عنه ونحوه (ولو) كأنه التمثيل بلا فصل بد رقيقة فيجوز أنه أواذنه أو غيرها) كالوصف (أورق) عضواته كقوله في سورة (أورق) بالاناء (عضواته) كأصابعه (متقى) نصاً لا حكا كحديث عمر بن الخطاب عن أسبغ عن جده أنفزعاً بأرواح وجد فلما ألهع جارت به قطع ذكره مودعاً عنه فاقى العبد المتقى صلى الله عليه وسلم فذكر ذلك له فقال له النبي صلى الله عليه وسلم ما جئت على ما علمت قال فعلت كذا وكذا قال أذهبنا فترجوا وأجدو غيره (وله) أي سيدا المتقى التمثيل (وذهب) نصاً للعموم والواجب اعتق (وكذا الواسطة) أي أيا التفتن سببه (على الفاحشة) بأن فعلها بمكره لا من الملئمة (أو وطئ) أسبغاً (مباحة) لا بطئ مثله العذر بإفصاها) أي خرق ما بين سبيلها فاعتقى عليه قال ابن جلدان ولو لمثل سببه ترك ينهيه عن غيره عتق نصبه وهرى المتقى إلى أبيه وضمن نفسه

[illegible]

(أ) أو اشترت المكتبة بغير وجهها فنسخ الكتاب (ب) لما أتى من الله في ملكه أحدنا وبين الآخر
أو بعته فنسخ الكتاب وملك المكتبة مع ما تقدم من ملكه اليه ومناقبه (ج) أن استولد
المكتبة (أمته) صارت أم ولد له واعتنق عليه (بها) لأن ولدها له حرمة الحر وبها ولد لا يجوز
بها بيعه ويعتق بمقتضى أمه أشبه ولد الحر من أمته (وإن زنته) أي المكتبة (دون معاملته) تعلقت
بذمته (لأنه) لما ملك كسبه صارت ذمته كذمة كالة لا ذمة كذمة فليس من السيد يفرور
بغلاف المأذونة (ببيعها) أي بالدين (بعد العتق) إذا عجز عنها لأن ذلك حال سارها (ولا
عكسها) بعد عجزه (لعدم قطعها) رقتة (وإن عجز) المكتبة من دون المعاملة (تعلقت بذمة
سيده) معطوف على العتق بلاى أو قال إن عجزت فلتعتق سيده (أو لا يرضى) ماذا كرأى
من أنها تتلحق بذمته ويبيعها بعد العتق وخلاف كلام الأفاضل لأن الأفاضل قال في العتق
والشرع فيما أضافت المكتبات للدين وبسبب ذمته بما كان في يده قال في بغيره أنه عتق
أحد السيد على سيده فصار بغيره هذا كأن يسمى لنفسه انتهى وتقدمت أيضا الإشارة إلى الفرق
منه وبين المأذون

فصل ولات السيد شيان كسبه اى المكتابل عليه المكتاب لان المكتاب الواحد لا يوارده عليه مال كان كافا كثر وقت واسلو انه اشترى نفسه من سيده لئلا كسبه ومناقبه وماله فلا يلقى ذلك لانه كسار البسات (و يحرم مال بايديها) اى بن السيد مكاتبه لانه فى العامه لا لا جنسي منه (الى مال الكتبة) نعم اذا جعل البض واسقط عنه السابق وتقدمت قريسا وتقدم احوال بالواغا استنى مال الكتبة (لعمري نعم تهيل دين) الكتبة بشرط أن يضع بعضها ميموزق هذه الصورة) خاصة لما تقدم (وان جنى السيد عليه) اى المكتاب (فهو الارش) لانه مع كالا جنسي ولا يجب الاية مال الجرح وان كان فى الجنابة غشيل حتى يوقد فلا يرش له بل ماله اسيد لانه متى بغير اذعان قتل فهدى (ولا خاص) على سيد المكتاب جنابته عليه لعدم المكافاة (وان حسبه) اى حبس السيد مكاتبه (فعل السيد) رقى الاثر بين المكتابين من انظار من تلقا المدة (الى حبسها) (واوجه مثله) فى تلقا المدة لاخذ وحسب ما فكاك المكتاب انقهما (وان جنى المكتاب على غير محلول) كانت الجنابة (على سيده تعاقب بقرينه) لانه فى الحقيقة عبد ولا مع سيده

أول هذه (والمعروف بنسب شقيق الشريك) ذكرته بدميته (وعليه) أي المتيقن (قيمت) أي الشقيق المهرمون **ككلمة**
كثير مقبول هنا) (مكانة) بدميته من حيث ابن عمر فروان اعتق شركا له فعدوه كان له مال يباع بقيمة المديون عليه المديونة
هذا فاعطى شركاؤه حصصهم بوقت عليه المدا والافتدعت منه ما قد اعتق متفق عليه (وبعض شخص) اعتق على شركا بالسرابة
(من مكاتب) بالحصة (من قيمته مكاتب) (بدميته) لأنه وقت النغو بت على ربه ولا يستدعي شركا له لنفسه بدميته البتة عليه
لأنه صار باعتق الأول له ونسبته القيمة على المتيقن الأول (والا) يكن دوسرا بقيمة ناقصة كله (ة) لا امتن من شخص شركا به الا
(ما قابل ما هو) أي المتيقن (موسر به) من قيمته (والسعر بعتق حق) إذا اعتقه من الرقيق المشترك فقط ويبقى حق شركا له (أقوله)
عليه الصلاة والسلام والافتدعت منه ما قد اعتق وإن اختلف في قدر القيمة ترجع إلى قول المتيقن فان كان الرقيق مات وأغلب
أو تأخرت قيمته من اختلاف قيمته فقل بعتق لامتدعت قوله لا اختلفا في صفته أو منفعته أو حين مائة قيمته إلا ان كان

التي فيها لم يفتقر ما يمكن نقلها في الأصل برأيه منها وانما لاختلاف في حبيبته من قيمة مشتركة لشرائط الأصل السلامه المبرهن
 متصفا بالعيب (ومن ثم نصف نحن ولا نتركه ولثالث سنده فاعتق مومر ان منهم) أي الشريك (سندهم ما فيه معا) بان وكلا في عتقه
 واحدا أو وكل أحدهما الآخر فاعتق بكلام واحد (تساو في ضمان الباقي) أي حق الشريك الثالث لان عتق نصيب الثالث
 عليهما اطلاق لم يفرقه وقد اشتهر كافي (و) تساوي (ولائه) أي حق الثالث لتساويهما في حقه فليهما ما كان أحدهما يعتق مومرا
 فقط في عدم عتقه نصيب الثالث له ولا لأن العسر لا يسرى عتقه (و) قول شريك في رقيق (اعتقت نصيب شريك لقري) لأنه
 لا تصرف له فيه لعدم الولاء عليه ولو كان عتقه (كقوله لقن غيره أنت حر من مالي أو) أنت حر (فيه) أي مالي فلا عتق على قابل (ولو
 رضى سيده) لأنه لا تصرف له في مال غيره بلاذن (و) ان قال شريك ٦٦١ فريقتي (اعتقت النصيب نصير في مالي

ملكه من الرقيق (ثم يسري ملكه الى نصيب شريكه ان كان المعتق مومرا يفتقه لان الظاهر انه اراد نصيبه ونقل ابن منصور عن احمد في دارينهما قال أحدهما يعتق نصف هذه الدار لا يجوز زانها للربع من النصيب حتى يقول نصيب (ولو وكل شريك شريكه في عتق نصيب من رقيق مشترك بينهما نصيقتن فاعتق) الوكيل (نفسه) أي القن (ولائه) له بان لم يوصف نفسه ولا نصيبه (انصرف) العتق (الى نفسه) أي المعتق دون موكله لأن الأصل نصير في الإنسان انصرف حتى يوصى له (وأجمعا أي الشريكتين (مرى عليه العتق) يعتق النصيب من نفسه أو شريكه (لم تضمنه) أي نصيب الشريك كالو اعتقاهما (وان ادعى كل من شريكين نصيبه من رقيق مشترك بينهما عتق) المشترك لا اعتراف كل

كالخرف في المعاملات فكذلك في الجنائيات (واستوى الأول والاخر) من المجني عليهم فلا يقدّم أحدهم على الآخر كجنائيه القن المتعلقة برقيقه (ولو كان بعضها) أي الجنائيات (كتائبه و بعضها بعد تعجزه) فسوى بين ذلك كله (وهله) أي المكاتب (فدفع نفسه) بمافي يده مقدما على الكتابة (ولولم نجزم) لأن ارض الجنابة تنطبق برقيقه المكاتب ودين الكتابة تنطبق بذمة ولأه اذا قدم حتى المجني على السبق لا بد القن وهي حتى المرفوع وغيرهما فلان قدم عليه في المكاتب بطريق الأولى (الان يشا على الجنابة من سيده وغيره التأخير الى بعد الوفاة مال الكتابة) فلهذا لان المجني لا يقدّر حتى يتأخيره (فان حكان فيها) أي في جنابة المكاتب (ما يوجب القصاص فاستغنى استغنى) لعدم المانع (ونبطل حقوق) المجني عليهم (الأخرين) المتعلقة برقيقه لقوات المجل (ان كان) القصاص (في النفس) بخلاف ما اذا كان في الطرف (وان عفا) من وجبه القصاص (على مال) جازو (صالحه حكم الجنابة للوجبه لقال) ينطبق برة ثم يسري ولها مع المجني عليه خطا (فان) بادر المكاتب (أدى) للسيد دين الكتابة ولم يكن ولي الجنابة سأل الحاكم المجر عليه وواجه مع (وهتق) لصحة الاداء لانه قضى حقا واجبا عليه فصعق قضاؤه كالقضى للنفس بعض غرامته قبل المجر عليه بحيث تقر بذلك (فالعصمان) لاراش الجنابة (عليه) أي استقر في ذمته لأنه كان واحدا قبل العتق فكذلك بسنده (وان اعتقه سيده) فالعصمان عليه (أوقله) سيده (فالعصمان عليه) أي ضمان ما كان على المكاتبين من أقل الامر من على سيده لانه قتله أو عتقه فوثق على ولي الجنابة محل قطعها وهو رقيقه الثاني فزعمه ما كان واجبا على الجناني (وان تعجز) أي عجز المكاتب الجناني سيده تعجز عن وفاءه مال الكتابة (فعدا قناخبر) سيده (بين فداءه) بالاقبل من ارض الجنابة أو فتمته (و) بين (تسليمه) لولي الجنابة وبين يسه فيها كالولم يكن مكاتبيا (واذا كان ارض الجنابة لا سيد) بان كانت الجنابة عليه أو على ماله أو ورت ارشها عن المجني عليه (وتعجز) سيده تعجز عن الوفاء (مقط عنه مال الكتابة واراش الجنابة) لانه لا يصح له على قتله مال لأنه لو جبال كان عليه (وان بدأ المكاتب) الجناني على غير سيده (فدفع مال الكتابة الى سيده) وكان ولي الجنابة سأل الحاكم ان يصير عليه (تجبر عليه لم يصح فعله على سيده) لأن النظر فيه صار لاحكام المحجور عليه للنفس (وربما عفا

من الشريكين بغير شبهه صار كل مديعا على شريكه بتسليمه من قيمته) فان كان لا لواحد منهما ميتة فانه (مخلف كل منهما) لا تحر (المسراة) فان نكل أحدهما قضى عليه لا تحر وان نكلا جيمعا انما سقطت عتقتهما (ولولا ذلك لكانت المالك) دونهما لأن أحدهما لا يدفعه أشبه المالك الصانع (ما لم يعترف أحدهما بعقبي) كله أو جزؤه (فثبت له) ولأه (وضمن حق شريكه) أي قيمة حصته لا عتقه وسواء كانا عتق أو فاسد من مسلمين أو كافرين لتساويهما في الاعتراف والدعوى (و) رقيق حق شريك (مصر فقط مع بصره) الشريك (الأخر) اذا ادعى كل منهما ان شريكه اعتق نفسه منه لا اعتراف المصير ان نصيبه صار حيا باعتقاق شريكه المومر لم يراه عتقه الى حصته للمصير وأما المومر فلا يعتق نصيبه لأنه لا يملك المصير الذي لا يسرى عتقه اعتق نصيبه معتق وحده ولا تقبل شهادة المصير عليه لأنه غير ايمان نفسه نفعيا بحاجته حصته له فان لم يكن للعبد بينة سواء حلف المومر وبرئ من التهمة ولا ولا للمصير نصيبه لأنه لا يدعيه ولا للمصير أيضا اذا عاهد المصير فاعترف بالعتق

المؤمنين من غير انما نصيب الميراث له الولاء على جميعه (ومع غيرهما) أي الشريك المذموم كل منهما أن الآخر اعتق نصيبه (لا يعتق منه) أي الرقيق المشترك (قضى) لأن حق الميراث ليس في الشريك فلا اعترا فيه من أحدهما يعتق نصيبه وليس في دعواه أكثر من أنه شاهد على شريكه باعتاق نصيبه فان كانا قسطين فلا يبرء بقولهما (وان كانا عدلين فشهدا) أي شهد كل واحد منهما على شريكه أنه اعتق نصيبه (فإن خالف معه) أي الرقيق (المشترك) بينهما اعتق نصيب صاحبهما (لأنه لا يبرء بشهادته تعالى بنفسه ولا يدفع عنها غيره) وأما من قبله وان لم يعلق المشترك مع شهادة أحدهما لم يعتق منه شيء لأن العتق لا يحصل بشاهد واحد بل بعين وان كان أحدهما عدلا دون الآخر خالف مع شهادة العدل وصار نصفه ٦٦٢ حر (وأما) أي الشريكين المصيرين المتداعيين (ملك من نصيب شريكه

الميراث باعتاق) عليه ما ملكه من نصيب شريكه (ولم ير) العتق (الأنف) خلافاً لغيره (الخطاب لأن مقتضى ملكه يحصل باعتراقه بغيره باعتاق شريكه ولا ولاية عليه لأنه لا يقدى اعتقاه بل يستوفى أن يعتق غيره وانما هو محله من يستوفى ذلك كغناه الأسير وان لم ير كل منهما من الآخر نصيبه ثم أقر كل منهما بأنه كان اعتق نصيبه بغيره وصديق الآخر شهادة بطل البعان وكل منهما له ولا نصفه لأن أحد الأضلاع فيه لكل منهما بصدق الآخر اشتقاق الولاء (ومن) قال لشريكه الميراث ان اعتقت نصيبك فمضى حق اعتقته أي اعتق الشريك الميراث نصيبه (عتق الباقي) (من المشترك) بالسر عليه

الحاكم (وسيله الى ولي الخيانة) لأن اورش الخيانة مقدم على دين الكفاية لأن اورش الخيانة مستقر ودين الكفاية غير مستقر (فان وفا) ما بينا المكاتب (بما زمه) أي المكاتب (من ارشها) أي الخيانة سقط الطلب به عنه (والا باع الحاكم منه) بقدر (ما يقى) عليه من ارشها الثانية (وباقه) أي المكاتب (باق على كتابته) لعدم ما ينافيه (فان أدى) المكاتب (عتق) بالخيانة وسرى العتق الى باقها ان كان السيد موريا بقيمة ما يبيع منه في الخيانة وبغير قيمته بشرط أن يبرأ من السر الباقى فحين اعتق شركاه من عبد وان كان ميرا اعتق نصيبه فقط وان السر الباقى عتق بقدر ما هو موريا (وان لم يكن الحاكم ميرا عليه) أي المكاتب الخاني وادروا الى السيد مال المكاتب قبل اورش الخيانة (صحب دفعه الى السيد) وعتق لأنه يقضى حقاً عليه أشبه ما يقضى بعض غيرائه قبل الحجر عليه واستقر ضمان اورش الخيانة عليه وتقدم (والواجب في الغنا) أي دفعه الى المكاتب (أقل) الأمرين من قيمته أي المكاتب ان كان اورش الخيانة أكثر من قيمته (وأورش جنائته ان كان أقل من قيمته لأن الزاد مع كون الارش أكثر من قيمته لا موضع لها وان أقل لم يكن للجنبي ما يباع أكثر من ارشها (ولا يبرأ المكاتب على الكسب لو فادى في الكفاية) لأن عليه في السر الباقى كلفة ومقتضى دين الكفاية غير مستقر (بمختلف أثر الدين) فانه يجبر على الكسب لو فادى لوجوبها عليه

فان فصل له وان وطى مكاتبه في مدة الكفاية بشرط) أي ما اشترطه عليها في عقد الكفاية ان يطأها (جاز) لبقاء أصل المالك كانه يبرأ بشرط ذكره في عيون المسائل ولأن بضاعتها من جملة متاعها فإذا استنتى نفسه مع كالواستنتى منفعه أخرى جاز وطؤه لها لأنها أتمته وهي في جواز وطؤه لها كغير المكاتبه لاستثنائه قال في الاختراعات وعلى هذا التعليل الاول توجه حواز وطئها لا بشرط باذنها (و) حيث شرط وطأها في الامور) وطئها بايها لأنه وطء يملكه ويباح له تجال وطى أتمته التز (و) ان وطى مكاتبته (بلا شرط واذ ب عالم بالهر يمنة ومنها) لا تركها به مضمرة (وبلزمه) أي سيد المكاتب (وطئها بايها) (مهر) مثلاً (ولو) كانت (مطلوعة) لا وطئها مشبهة (كما لو وطى) (أمتها) لأنه عوض عن شيء سخط للمكاتبه فكار لها كقيمة متاعها وعدم متهل من وطئها ليس باذن منها في الفعل ولهذا ولو (نصبه) المباشر التخيير والآخر بالتطيق (و) ان قال أحد الشر بكن لا حر (ان اعتقت راي

نصيبك فمضى حرم نصيبك ففعل) أي اعتق نصيبه (عتق) المشترك (عليها ما طلقا) أي موريا من كانا موريا أو موريا وعقلين ولا ضمان على العتق لو جود العتق منهما ما طلقا وكل أحد السري بكن الآخر فاعتقه منهما ما يملك واحد وان قال ان اعتقت نصيبك فمضى حر قبل اعتاقك فاعتق مقوله له نصيبه وقع عتقه تمامه ولو لا ضمان (ومن قال لا ضمان من صليت مكتوبة قال ان فانت حره قبله فصلت كذلك) أي مكشوفة قال أس (عتقت) لو جود الشرط ولما قوله قبله (و) من قال لنفسه (نأ أقرت بكن) بذات حره قبله فأقر به (أي) بذم صرح قراره (لأنه) (نقط) دون العتق لأنه لا ينفك في ملك الغير بل لا بد (و) ان قال لفته (ان أقرت بكن) بذات حره صراحة أقراري ففعل) أي أقر به بزد (لأنه) (أي) لا الأقرار ولا العتق لثانها (و) (ومع شراء شاهد من) أو أحدهما (من) أي رقيق (ودت شهادة) على سيدة (بعتق) يعتق عليهما كانهما قبله) أي من دت شهادتهما بعتقه (لها بغير شراء) كعبه ولا ولاه

كما عليه لأهلها أن المتى غيرها وأتم ما علمه أن من يتوكله ظلمه (ومضى جميع الناس) فأعترف بشبهة الشهادة عليه مع رد الشبهة (رد) الباقي (ما أخذ) تحتلله برفاهة بفضه بغير حق (واختص بارتبه) بالولاية لأنه لا يحتاج إليه سبب في الشاهدان على شاهدتهما (ووقف) أدنه (انرجع الكل) أي الشاهدان من شاهدتهما ببقته ورجع الباقي من أنكاره المتنى بملديه (حق) بصطلحا) عليه لانه لا مخرج لاحدهم (وان لم يرجع احد) منهم بان لم يرجع الباقي عن أنكاره عنهم لم يرجع الشاهدان من شهادتهما عليه ببقته (د) أدنه (لبت المال) لأقر كل ياله لاحت في له اشمه سائر الاموال التي لا يملك لها مال

فصل في وجوب تعليق حق بصفة (د) قوله (ان اعطيتي النفاذتحر) لانه تعليق بعض وكذا ان دخلت الدار واطلنا منظر ورأس الحول ونحوه ولا يفتي قبل وجود الصفة لان المتنى مطلق بما فوجب ٦٦٣ ان يتعلق بما لا يطاق (ولعلك) السيد

(ابطاله) أي التعليق (مادام) ما ذكره على المعلق حقته لانها صفة لازمة لازمة وانفسه فلا عكس انطباعا بقول كالنذر ولو اتفق السيد والرافعي على ابطاله لم يدلل بذلك (والأست) بقوله ان اعطيتي أدوت اد الفنا (بابراه) سنده لمن الال لانه لاحق له في ذمته حتى يبرئه منه ولا يفسد التمسك في ذلك (و) بان أدى حقوله ذلك (الفنا) حق ومافضل عنه أي الالف يبدل في (فليده) كالتبرعته وما يتكسبه قبل وجود الشرط ليسد لانه لم يوجد حليته لان السيد يجب له ما يأخذ منه الالف فاذا كل اذاته عنى ولا يكفيه اهلوا وممن ملكه اذ لملك له (وله) أي السيد (ان بطلا) أمه على حقها صفة قبل وجودها لان استحقاق العتي عند وجود الصفة لا يمنع لاحبة الوطه كالاستيلاء بشتلاف الملكية فانه اشترت نفسها من سيدها وما ملكها كتماسها

رأى مالك ما لا انما يلقه فلم يسمه لم يسقط عنه الضمان وتحصل المقاصد ان في لها عجم وهو ذمته بشرطه (ولاحد) بولته مكانته أو أمته اشبه الملك (فان تكرر وطؤه) لمكانته اولامتها (قبل ان يؤدى مهره فخر واحد) لتمام الشبهة وهي كون الموطوءة مملوكة أو مملوكة عولته كالوطء في النكاح الفاسد (ومضى أدى) السيد الوطء لمكانته اولامتها (مهره) ثم أعاده (لزمه مهره) أي بعد الوطء الذي أدى مهره لان الاداء قد قطع حكم الوطء (فان أولدها) أي أولاد السيد مكانته (سوا موطئها بشرط اولاد) صارت أمه اولادها لانه ما بقي عليها درهم (أو أولاد أمته ثم كانت صارت أمه اولادها) أي بقيت على كونها أمه لمع كونها مكانته لان كلامه الاستيلاء والكتابة بسبب العتي فلا يتناقضان ولها من مهر سيدها بعد ابلادها ما بقي لها (ولده) أي السيد من مكانته (حر) لانه من أمته (فان أدت) الملكية المستوفى (هتفت) بالادله (وكسها) كالمولود تكتنر مستولده (وانما) سيدها (فلو تدم) أي قبل ان يؤدى جميع ما كوتبت عليه (والمهرت) من اذامها كوتبت عليه وأبعدت لرفق (هتفت عوته) لأنها أم ولده كالمولود تكتنر كوتبت (وسقط ما بقي عليها من كتابتها) لغوات عمل الكتابة بالعتي (وما بقي بها) أي المكانة التي هتفت بالاستيلاء (ورثته) أي ورة السيد (ولو مات) السيد (فقبل عجزها) عن اذامها كوتبت عليه لانها عتقت بغير اذامه وتقدم في التدبير (وكذا الحكم) فيما اذا اعتق المالك سيدا (ولول قبل عجزه فان ما يده يكون السيد موقدم (ولعلك السيد اجار مكانته) على التزويج لان منافعه ما ملك لاله (ولا) ملك السيد اجار (ابنتها) أي بنت مكانته على التزويج (ولا) ملك ايضا اجار (امتها على التزويج) لانه ليس مالكا لسانها كما لا يجوز من (وليس واحد منهن) أي من المكانة وابنتها وامتها (التزويج بلائنه) لان حقه لم ينقطع عنهن لانها لم يهاجرت فيعدن الى ملكه (وليس له) أي السيد (وطه) ذمت مكانته ولو شرط لان حكم الكتابة ثبت فيها ولو لم يكن وطؤها ما حال العتق بشرطه (فان فعل) بان وطء ذمت مكانته (فلا حله عليه) لانها مملوكة وبنما عجزت أمها فمادت للملكه والحذود نذر الاشهاد (و) (تأم) بوطئه لا ينفع مكانته لما تقدم (ويستد) عليه (وطه) أي لبنت الملكية (المهر) بوطئه لها (حكمه حكم كسها يكون لهما) تستعين به في كتابتها

ومنافعه (و) السيد ان (عتي) رقة اعلق عتقه بصفة قبلها (و) ان (بنقل ملك من علق عتقه) بصفة قبلها (ثم ان وجدت وهي في ملك غير المعلق لم يعتق تحت الاطلاق والعتاق) ولا يبيع فيما لا يملك ان آدم ولولته لملك له عليه فلا يعتق كالعزير (وان عاد ملكه) أي المعلق بشرائه أو أراه ونحوه (ولو بعد جردها) أي الصفة (حاله زواله) أي ملك المعلق عليه (عادت) الصفة فعتق ان وجدت في ملكه لان التعليق والشرط وحدها في ملكه اسمها ولو بطلها ما زال ملكه ولا يوجد صفة حال زواله ولا يفتي قبل وجود الصفة بطلها كالبيع في الجعالة (ويطالع) التعليق (عوته) أي المعلق زال ملكه ولا يغبر قابل المود (فقوله) أي السيد لرقبه (ان دخلت الدار بعتق فانت حرني) كقوله لم يدخر من دخلت الدار فانت حر وكقوله لم دخلت الدار بعتق لك فانت حر لانه اعتاق له بعد استقرار ملكه غيره عليه فانتعتق به كالعزير (و) (و) قول مالك بن نبي (انك حره ومضى بغيره) كالمومي اعاقه أو بان تباع سلمتني بعتق بتمتها (فلا يملك وارث بيمه) أي الرقي المتوكل له بذلك (قبله) أي مضي الشهر (كالمالك) وارث بيع (مروحي

بشيء (أي الرقيق المقول له ملك) (قوله) أي قبل عتقه (أو) أي وكالاتك يسع موصي به (يعني قبل قبوله) أي الموصي له به لتعلق
 حقه (وكس) أي المقول له أنت حر بمدوني بشهر (بعمالوت) أي مودت سنة (وقيل انتضاء الشهر للزينة) ككسب بام الولد حياة
 سيدها (وكذا) قول سيد رقيقه (أخبرم بديانة بمدوني ثم أنت حر) فبعتني إذا قبل ذلك خرج من الثالث (فلو أخبر من غير من الخدمة)
 بمدوني سيد (عقني في الحال) أي حال أبرزه من الخدمة ليراعه منها بعت له (وإن جعلها) أي الخدمة (لكنيسة) بأن قال له
 سيده أخبرم الكنيسة سنة بمدوني ثم أنت حر (وهي) أي السيد والسيدة (كأثران فأصل العبد قبلها) أي قبل خدمتها السنة وطعمت
 سيده (عق بجنا) أي غلابا زمة: أي لا يمكن من الخدمة المشرطة عليه لأن الإسلام عنه من قبل اشتراطها كسائر الشر وط
 الباطلة (و) من قال رقيقه (أن خدمت ٦٦٤ ابنه) أي بعتني فانت حر فخدمته حتى كبر واستغنى عن رضاء عتيق ولا

لا تبدل منفعة بعضها كاحر خدمتها (فإن أحلها) أي أحل السيدت مكاتبته (صاروت
 أم ولد له) كما هو لأنه أحلها بحر في ملكه (والأحر يطلقه نسبه) لشبهه بالملك (ولا تحب
 عليه) أي على السيد الذي أولد بنت مكاتبته (قيمتها) أي قيمة بنت مكاتبته إن أمها
 لا تملكها ولا قيمة ولها سالها وضعت في ملكه (وليس له وطعها ب مكاتبته ولا) وله
 (مكاتبته) أي مكاتبته مكاتبته لأن ملكه ما لا يكتب بدليل عنه مرفعه فيها (فإن فصل) بأن
 وطع جاربه مكاتبته أو مكاتبته (أثم وعز ولا أحد) لشبهه بالملك لأنه مالك المالك فهو مالك
 بواسطة (وعليه) وطعته لها (مهرها السيدا) الذي هو المالك لأنه عرض من غير طوع له فكذا
 هوضها (وولد له) أي السيد (منها) أي من جارية مكاتبته أو مكاتبته (حر يطلقه نسبه) لشبهه
 الملك (وتصير أم ولد له) لما تقدم (وعليه قيمة السيدا) لأنه فوته عليه إذا استلاد كالآلاف
 (ولا يصح عليه قيمة الولد) من أمه مكاتبته أو مكاتبته لأن ولدا السيد يجزعه فلا يصح عليه أن
 يدفع قيمته بل يقع قوله أنه قد حو (ولو كانت أثنان جار بتهما وطعوا أحدهما أدب فوق أدب
 الواطئ المكاتبته الخالصة) له لأنها حرم عليه من حيث كونهما مكاتبته ومن حيث كونهما شريكة
 مختلفا بمكاتبته الخالصة (وعليه لها مهر مملو) لأن منفعة الموضع لها فإذا تلفت باطوط من
 مملوها بدلها وهو المهر (أي الشريكة) (فإنها على كل واحد من المهر) (لما تقدم
 فإن كانت) المكاتبته (بكرافق) الواطئ الأول مهر بكره في الواطئ الآخر مهر ثيب
 باعتبار حالها التي وطئ كل واحد عليها (وإن أرقها أحدهما فو لدمر) بلغة نسبه
 لذلك (وتصير أم ولد له) لأنها طقت بحر في شيء عاك منه ومن ذلك موجب لغيره لأن
 الاستلاد أقوى من العتيق بدليل عتته من المضمون ويقدم جار به ابنه ومن رأس المال
 في المرض (و) تصير أيضاً (مكاتبته) بمعنى أنها باقية على كتابتها في نصيبه وينقل
 إليه نصيبه بركه على كتابته (كالواشترى نصيبها من شريكه وعامله) أي المستولد له نصف
 قيمتها مكاتبته (أي الشريكة) لأنه ألقها عليه فإن كان المستولد (موسرا) بنصف قيمتها
 (أداه وإن كان موسراة) هو (قدومه) إلى أن يورس كسائر الديون (وعليه) أي المستولد له (أي
 الشريكة) نصف قيمة ولدها (في إحدى الروايات) لأن من سبيل هذا النصف أن يكون
 جملوا الشريكة فقد ألقف رقة عليه قال القاضي هذا رواه أصح في المذهب ومجها في التصحيح

بشروط علم زمن الخدمة
 فمن قال عتقه اهتقتل على أن
 تخدزم دامة حياتك صح
 لمحدث سفينة قال كنت
 جملوا كالأمة قتلت اهتقتل
 واشترطت طيلان فقدم رسول
 القديس القديس وسلم ما عت
 قتلت أن لم تستر طي على
 ما فارق رسول الله صلى الله
 عليه وسلم ما عت فاعتقني
 واشترط على رواد أحدوا
 داود والفقهاء والنسائي
 وإلحاقا بحقه ومناه حسن
 ابن مسعود ولان الفن ومنافه
 للسيد فإذا عتقه واستغنى
 مناه فقد أخرج الرقة وبقيت
 للنفقة على مكاتبته عليه وإنما
 لشروط علم زمن الاستثناء
 في البيع لأنه مقدم عتقه
 والنسب يختلف بطول الخدمة
 وقصرها (و) من قال رقيقه
 (أن قلت كذا فانت حر بعد
 موني ففعله) كأن قال له أن
 صليت فانت حر بمدوني ففعل
 (في حياة سيده صار مدبرا)

لوجود شرط التبرع فإن لم يفعل حتى مات سيده لم يعتق لأنه جعل ما به المودت طر فالوقوع
 الحرة وذلك يتبين من وجود شرطه لأن الشرط لأذن يسبق الجزاء (وضع) من (لأن رقيق تابع عتيق من غيره ملكه
 فهو) قوله (أن ملكك فلانا) فهو حر (أو) قوله (كل جملوك أملاكه فهو حر) فإذا ملكه عتيق لأضافه عتيق إلى حال عتقه فاشبه
 ما لو كان التعلق وهو في ملكه ففعل فلانا تزوجت فلانة فهي طالق لأن العتيق مقصود من الملك والنكاح لا يقصده إلا لائق ورفق
 أحسان الطلاق ليس بقول ليس فيه قرينة إلى الله تعالى فإذا قاله رقيق لم يصح لأنه لا يصح عتقه حين التعلق لأنه لا عتقه وعلى القول بأنه
 عليه فهو ملك ضعيف لا يمكن من التصرف فيه ولا السيدات راعه منه (و) يصح تعلق عتيق من غيره (بغيره) أي غير ملكه له (فهو)
 قوله (أن قلت هذا رقيق فلا يعتق إن ملكه ثم كره) لأنه لا يعتق بتغييره بل يعتق بسلطه وأما قوله في التعلق بالملك لأنه لا يعتق
 (و) أن قال جازا التصرف (أول) فإن أملاكه أحر (أو) قال (آخر) أملاكه حر (أو) قال أول أو آخر من (يطالع من رقيق حر في ملك)

وانتظم

الأواحد اعني (أو) لم (يطلم الأواحد حتى) لانه ليس من شرط الأول بان يكون له تان ولا من شرط الآخر ان يكون قبله أول وذلك من اسمائه تعالى الأول والآخر (ولو ملك اثنين مما أولا أو آخر) حتى واحد بقرعة وكذا يطلم اثنان كما ذكر معانها (أو قال لانه أول ولد تلده من حروف ولد) ولدين (حين معاهق واحد منها) بقرعة) لانه لم يبق ما عداها فوجدت الصفة فيها ما قاما به متقا أو يعنى أحدهما بدين بقرعة وهو المنصوص لانه يدل عنه لان المعاق انما أراد حتى واحد فقط (و) ان قال لانه (آخر ولد تلده من حروف ولد) حتى الأول لانه لم يبق جدا الصفة فيه (وان ولدت من ثمان ولد) (والها) (حياتى الثاني) لوجود الصفة فيه (وان ولدت ثمانين فاشكل الآخر) (منها) (أخرج بقرعة) ٦٦٥ لا مصحفاً أحدهما حتى لم يبق

(و) ان قال لانه (و) انظم وجرم بها في الحيز والمتنيس والرواة الثانية لا يفرق في الولد لانيها وضعت في ملكه والولد هو قدمه في المعنى والنسب والشرح والرايين والحواشي الصغر والمفااتي وشرح ابن رزين وقال هذا المذهب قال في المبدع هذا أظهر وهو المشاهد سابق في أمهات الاولاد (فتنبه) مقتضى كلامه ان نصف قيمة الولد لشر يك وقال في الكافي ويكون الواجب لامعان كانت على الكفاية لانه يدل ولما (و) عليه أيضا (نصف مهر مثلها) ومقتضى كلامه انه لشر كنه وليس مراد بل لها كافي النفر وع وغيره وكما دل عليه أول كلامه من ان المهر فلو وجب كان لها والصحيح وجوب المهر كاملا قال في التصانيف ومن يلزم المهر كاملا ونصفه في مهر حان الصحيح من المذهب الأول قدمه في الفروع (وان الحق) الولد (جمعا) أي بالشريكيين الواثنين لها (فهي أم ولدها) لان الولد منسوب اليها (يعنى نصفها عوت أحدهما) يعنى (بانيها عوت الآخر) لانه الذي عليه كل واحد منهما قلت وكان المثل أوله ومراثلته بقرعة سابق في قول يعنى عليه بالسراية كما تقدم في المذهب حديث ابن عمر أو لا ذكره بطل حق صاحبه من الولد الذي انصفه فيه بالامتنان قال الشارح في نظير المثل في أمهات الاولاد عن الولد له أولى وأصح (ويجوز بيع المكاتب) ذكر ان كان أو ثني لماروت فاشتهان بريرة حلفت تستصفيها في كتابها لم تكن تحت من كتابتها يسأ ففعلها فاشتهار جسي الى أمك فان أحسوا ان أقصى عنك كاتلك ويكون ولأولك فغلبت ذلك فذكر ذلك بريرة لاهلها فأتوا وقالوا ان شأمت ان تحسب علمك فتعلم ويكون لنا ولأولك فذكرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لمارول الله صلى الله عليه وسلم انبأني ما حتى فافعلوا ما امان اعطني متفق عليه قال ابن المنذر يبيت بريرة في النبي صلى الله عليه وسلم مكانه ولم تكن ذلك ولا وجه له انكره ولا علم خيرا بما رضى ولا علم في شيء من الاخبار ما دل على غير هذا وأوله الثاني على انها كانت قد عجزت وليس في الخبر ما دل عليه بل قولها أعطني دل على بقائها على الكفاية (و) يجوز (هبة والوصية) كالبيع (ورأيه التامع) في كفايته يصح بيعه وهبته والوصية به مع المكاتب لان منفردا لانه حله كاملا وذلك مع عتقه له بخلاف ذوى رحم لاننا المحرم لهم ليسوا عبيد السيد (وتقدم في الهبة) الهبة مع هبة المكاتب (و) تقدم في باب (الموصى اليه) يعني لانه تمسح الوصية بالمكاتب (ومن انتقل اليه) المكاتب يبيع أوجه أو وصية ونحوها (يقوم مقام مكاتبه) بكسر التاء (يؤدى اليه) المكاتب

٨٤ - (كشاف الضاع) - ثاني (ه) من حين شرائه لانه (ويحرم) على من قال آخرفن أمهك حر (وطأمة) اشتراها بعد ذلك (حقك غيرها) لاحتمال ان لا يك بعد ذلك فان كان حر من شرائها فيكون وطأه في حرة أجنبية ولا يرد هذا الاحتمال البشريه غير ما ومن قال بعتها لم يخر بل عشرة أو سوطا مثلا فانت حر ولم ينع وقتا لم يعنى حتى عوت أحدهما أو باع قبل ذلك مع ولم يفسخ البيع (و) يفسخ معنته بقرعة (علق عتقها عليها) (ولد) ما هي متنى بعتها (ان كانت حامله حال عتقها) وجود الصفة لان العتق وجد فيها وهي حامل به أشبهت بالخبر عتقها (أو) كانت حامله حال تعلقه (أي العتق) لانه كان حين التعلق كعضو من أعضائها سوى التعلق اليه فاذا ولد حدث الصفة وهو حتى كما في المذهب عتق وهي حامل به (لا) ينهها العتق (أي) ولد (حلتوه وضعت بهنما) أي بينا له ليقى ووجود الصفة لانها لا تتعلق به حال التعلق ولا يخل العتق (و) ان قال ليقه (أدت حر وعليا ألف بيتي بلا شيء) عليه لانه أعتقه بغير شرط على حره على ما قبله ليعتق

[illegible]

باه) أى الفئ سيد (نفسه
 عيال فى يده) مع) ذلك (وهنى)
 لانه كالتبلى (وله) أى السيد
 (ولانه) لوم الولاد اعن اعنق
 (و) ان قال لفته (جلبت متبلك
 اليك) او غيرك (فى متبلك
 (وتوى) ذلك (تفوضه) أى
 العنق (السه) أى القس
 (فاعنق) الفئ (نفسه) فى
 المجلس عتنى) والا فلا فى
 القروع وتوجه كطالق
 (و) ان قال فى الآخر (استرنى
 من سيدى بهذا المال واعنقى
 فاسترنه) بينه) أى المال الذى
 اعطاه له البتوا عتنه (لم) يعا)
 أى التاروع اعنق استرنه يعنى
 مال غيره بل لانه لم يعنى
 الشراء اعنق الشئ لانه اعنق
 جولو غير بترفعه وما اعنقه
 السيد لهاله (والا) يشتره
 بيمين المال بان اشتراء بيمين فى
 نفسه واعنقه مع الشراء
 (وهنى) وللمشتره (الثن
 (المسى) فى البيع وما اعنقه من
 العه) وفعه السيد ذلك السيد

فكانت له الورثة ثلث ما تركه من ماله (وان لم يظهر له دين) (المعنى مال غيره) (أي الثلث الذي اختلفوا في حكمه) (فخرج الورثة من ماله)
 عليهم (حق ثلثهم) (فقط) (فان ظهر له) (أي الميت) (مال) (بذلك) (مخرجون) (أي الستة) (من ثلثه) (حق من أرقبهم) (أي ثلث من ماله)
 من حين اختلفت الميت فلو تصرف الميراث في ثلثه وقدمان انهم ثلث ماله ونحوها ما تفرغ من المال علينا لانهم كون العتيق هو حردا
 من حبه وما كسبه بعد عتقهم لهم وان تصرف فيهم وارث يبيع او غيره فباطل (والا) يظهر له مال غيرهم ولادن عليه (جزاأهم
 ثلاثة) (أجزاء) (كل اثنين جزاأقرعنا منهم سهم حرة وسهمي رقيق خرج له سهم الحرة) (منهم) (عتق ورقي الباقون) (لحديث
 عمران بن حصين ان رجلا من الانصار اعتق ستة مملوكين في مرضه لامل لا غيرهم فجزاهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ستة أجزاء
 فاعتق اثنين وارقا أربعة ورامهم وأمر اجداد ٦٦٨
 وشار أصحاب السنن وروى نحوه عن أبي هريرة مرفوعا

دفعه لهما عليه لا فرقته (وان عجز) عن اداء مال الكتابة للموصى له (وروي الرقي ما روي
 للورثة) دون الموصى له عا عليه والآخر في تهيؤة الورثة قاله في الشرح (ومقتضى هالموصى له)
 من دين الكتابة (فهو له وبطل الوصية فيما يقضيه) لقوات مجله وقد مذك في الوصية
 باوصع من هذا (وان وصى السيد به) (أي اعطى المكتاتب من دين الكتابة) (للساكن) (المكتاتب) (الم)
 (ومضى الى من يقضيه وشرقه بينهم سبع) ذلك حيث خرج من الثلث (ومضى سلم) (المكتاتب) (الم)
 الى الموصى (الاه الموصى) (البه بقضيه) (بري) (من عهده) (وعتي) (لانه أدى ما عليه من كتابه) (استحق بقضيه)
 أشبه الاداء الى وفي سنده (وان أراه) (أي أبا الموصى) (البه بقضيه) (ماله) (الكتابة) (ليفرقه) (للساكن
 المكتاتب) (منه) (أي من مال الكتابة) (لم يرا) (المكتاتب) (لأنه لم يفرقه) (ملا يصح ان يرى منه) (ولم
 يمتق) (وان دفعه المكتاتب الى الساسك يبرأ منه) (ولم يمتق لان التبعين الى الموصى) (البه
 بقضيه) (فلا يقتات عليه) (وان وصى) (السيد) (بذم المال) (الذي على مكاتبه) (الى
 غرمائه) (من القضاء) (منه) (كل الوصى به عطية لهم) (أي لغرمائه) (لا في عقالة الدين) (فان كان)
 السيد (أغواوصى بقضاء دينه مطلقا) (ولم يقدركوهم من دين الكتابة) (كان على المكتاتب
 ان يجيع بين الورثة والموصى بقضاء الدين) (ان كان) (ودفعه) (أي ما عليه من المال) (اليوم)
 أي الورثة (بخصرته) (أي الوصى) (لان المال للورثة ولو لم يقضاه الدين منه ومن غيره) (فلم يلايه
 فضة) (والوصى في قضاء الدين حتى لان له) (أي الوصى) (منهم) (أي الورثة) (من التصرف)
 في التركة (قبل قضاء الدين) (لذلك اعتبر حضوره) (وتقدم في باب الموصى له الوصية
 للمكتاتب بحال الكتابة) (مفصلة) (ولذلك أحدها) (أي السيد والمكتاتب) (نسخها) (أي
 الكتابة) (كسائر العقود اللازمة) (الالسيد) (الفسخ) (اذ لم يجم فلم يؤده المكتاتب) (ولم يقل قد
 محجرت) (لان مال الكتابة حتى للسيد فكان له الفسخ بالهرعنه) (كالوالمعسر المشتري بسجن عن
 المبيع قبل قبضه) (واذا أجل الصهم وماله) (أي المكتاتب) (حاضر عند طوله ولم يخر الفسخ
 قبل الطلب) (لان الكتابة عقد لازم ولم يتعد على السيد الوصول للعوض) (فان طلب) (السيد
 منه) (أي من المكتاتب) (محل عليه) (فذكر) (المكتاتب) (انه) (أي ماله) (غائب عن
 المجلس) (فأحضره من فواي البلد) (أقرب منه) (لم يخر الفسخ) (لانه لا ضرر على السيد اذن
 (وامهل) (المكتاتب) (ذلك بقدمه) (ان كان فيه) (من الوفاء) (فصرمده) (وإلزمه) (أي السيد

ولان في تفرقي العتيق ضررا
 فوجب جبه بالقرعة كالقيمة
 وان سمانا عا نفسه لقياس
 الاصل في مرسول الله صلى الله
 عليه وسلم وأساب الاتباع لانه
 لا ينطق عن الهوى وانكار
 القرعة مردود وروى الكتاب
 والسنة بها (وان كانوا) أي
 العتقا في المرض (ثمانية) ولا
 ماله غيرهم (فان شاء أقرع
 بينهم سهمي حرة وخمس رقي
 وسهم لثلاثين وارثا جزاهم
 أربعة) (أجزاء) (أقرع) (بينهم
 سهمي حرة وثلاثة رقي ثم
 أعادها) (أي القرعة بين ثمانية
 لاخراج من ثلثها) (ليظهر
 العتيق من غيره) (وكيف أقرع
 حار) (لان التفرع من خروج
 الثلث بالقرعة كيف انفق
 وان اعتق عديدين قيمة أحدها
 مائتان) (قيمة) (الآخر ثمانمائة
 جمعا) (لجسمائهما) (فجعلها
 الثلث) (لثلاثين) (فبها كسر
 فتمس النسبة اليه) (ثم أقرعت)
 بين العديدين لتبني العتيق منها

(فان وقتت) القرعة (على الذي قيمته مائتان ضربها بثلاثة) (مخرج الثلث) (كانا)
 تعمل في مجموع القيمة (تكن سمانمائة) (خسبت منه) (أي المضروب) (الجسمائة) (لأنها الثلث قد درا) (فيقتضيه خمسة أسداسه) (لان
 الجسمائة خمسة أسداس السمانمائة (وان وقتت) القرعة (على العبد) (الآخر عتيق) (منه) (خمسة أسداسه) (الثلث تضرب قيمته فثلاثة
 في ثلاثة تكن ثمانمائة فتنسب منها الجسمائة تكن خمسة أسداسها) (وكل ما بقى من هذا الباب قبله) (أي طريقته) (ان يضرب
 في ثلاثة) (مخرج الثلث) (ليخرج) (بها) (بلا كسر وان اعتق) (مرض عبد) (مهما من) (عبد) (ثلاثة) (لا يكمل غيرها) (فان أحدهم)
 أي الثلاثة (في حصة) (أي السيد) (أقرع عنه) (أي الميت) (و بين الحيين) (لان الحرة اعانت في الثلث أشبه ما لو اعتق معنا) (فان
 وقتت) القرعة (عليه) (أي الميت) (رقا) (لانه اعانت واحد) (و) (ان وقتت) القرعة (على أحدها) (أي الحيين) (عتق) (اذ اخرج من
 الثلث) (عند الموت) (والعبد ما يمت هلك قبله من أصل المال ولم يعتبر ان وقتت على الميت حروجه من الثلث لان قيمة الميت ان كانت

(انظروا)

وقد التفت فلا شك وإن كانت أكثر منه فالأمدك على ملكه وإن كانت أقل فلا يعنى من الأخير نفي الامة بل يعنى الواحدة (وإن أعني) مريض (الثلاثة) هو لا عكس غيرهم (في مرضه فمات أحدهم في حياته أو وصى بعقده) أى الثلاثة الذين لا عكس غيرهم (فمات أحدهم بعده) أى الموصى (وقبل عتقهم أو برهم) أى الثلاثة (أو) دبر (بعضهم وصى بمعنى الباقي) منهم ولم يحجز الورثة (فمات أحدهم أقرع بينه) أى بين الميت (وبين الحيين) لأن العتق أغنا عن الثلاثة أشبه ما أقرع أحدهم ممهما إلا أن الميت هنا كان عتقه قبل من الثلث وقت القربة عليه حتى من أحدهم نفي ثمة الثلث بالقربة

باب التدبير لطبق العتق بالموت

أى موت الملقى سمي بذلك لأن الموت دبر الحياة وقال دابر يدابر ٦٦٩ إدامات وقال ابن عقيل مشتق من إداره

من الدنيا ولا يستعمل في شيء بعد الموت من وصية ووقف وغيرها غير العتق فهو لفظ يختص به العتق بعد الموت (فلا تصع وصيته) أى التدبير واجبوا على هذه التدبير في الجلة ووصيته حدثت جابر بن رطل أعتق مملوكه عن دبر فاحتاج فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من يشترى مني فباعه من نعم ابن عبد الله بشأناه فدرهم ففعلها إليه وقال أنت أخرج منه متفق عليه (وبمتركه) أى التدبير (من تصع وصيته) فيصع من يحجرو عليه لسفه وفلس ومن يميز بعقه وعقبر عتق مدبر وجوه (من فله) أى مال السيد المدبر يوم موته فصلاته تبرع بعد الموت أشبه الوصية بخلاف العتق في الحياة لأنه لم يتعلق به حتى الورثة فنقد من جميع المال كالميراث في الحياة والاستيلاء أقوى من التدبير لصحة من المجهون فان اجتمع التدبير والوصية بالقربة تدارا

(انظاره) أى المكاتب (ثلاثا) أى ثلاث ليل بالنامها (لبيع عرض) يوقبه من ثمة (أو مال فائدتون مسافة قصر رجوعه وقومه ولدين حال على ما أو) قبض (مردوع) لأن عقدا الكتابة ملغوظ فيه حفظ المكاتب والرقبة (وإذ أحل لهم) من شعور الكتابة (والمكاتب غائب بغير إذن سيده) أى السيد (الفسخ) دفع المالك ثمن الضرر بانظرو (لا) عكس الفسخ (إن غاب) المكاتب (بأنه) أى إذا سيده لا الذي أدخل الضرر على نفسه فإنه (لكن يرفع) السيد (الأمر إلى الحاكم) يسلطه (ليكتب) كما إلى حاكم البلد الذي فيه المكاتب ليل بالاداء أو يشت عجزه عن دفعه فيفسخ السيد ووكيله (حشد) دفع المالك ثمن ضرر التأخير (وإن كان) المكاتب (فأدرا على الآداء) لما عليه من مال الكتابة (أمره) الحاكم أن يكتب إليه (بأن يخرج إلى البلد الذي فيه السيد ليؤدى) ملحق عليه (أو يؤكل من يؤدى) عنه ما يجب عليه أدائه (فان فعله) أى ما ذكر من الخروج أو التوكيل (في أول حال الامكان عند خروج القافلة) كان لا عكس (الخروج) بل ضرر يلحقه عادة (الأمعاء) أى القافلة (لم يميز) للسيد (الفسخ) أى فسخ الكتابة لأنه لا تصير من المكاتب (وإن أحره) أى ما ذكر من الخروج والتوكيل (مع الامكان) أى قدرته عليه (ومضى زمن السير) عادة (فلسيد) لفسخ (أزاحة) لما لحقه من ضرر التأخير (وإن كان ففعل السيد للوكيل الفسخ) عند امتناع المكاتب من الدفع المميز ذلك لأن من ملك شيئا ملك أن يوكل فيه (وله) أى التوكيل (الفسخ) إذا ثبتت كالتة (عن السيد) بيته بحيث يأمن المكاتب انكار السيد (الوكالة) لأنه لا عكس كتابة في التأخير (فان لم يثبت ذلك) أى أنه وكله بالبيعة (لم يلزم) المكاتب الدفع إليه (ولو صدقه) أنه وكيل لأنه لا يأمن انكار سيده (أو وكالة) (وإن) ذلك (له عند اعتم جواز الفسخ) لما فيه من الضرر عليه إذا أنكر سيده (وحيث جاز) للسيد أو وكيله (الفسخ لم يمتنع) الفسخ (إلى حكم حاكم) لأنه مجمع عليه أنه الرد بالميت قاله في الكافي (وليس لعقد فسخها) أى الكتابة بمحال قال في المسند بغير خلاف نهله قال في العتق لانه سبب الحرية ونهايتى عتق وفي بعضها بطلان ذلك الحق (وقد ادرى الكسب تهيؤ نفسه) ترك الكسب لأن معظم المقصود من الكتابة تخليصه من الرق فإذا لم يرد ذلك لم يضر عليه (أن لم عكس) المكاتب (وفاء) لمال الكتابة (فان ملكه) لم يملك

لأنهما جميعا عتق بعد الموت وإن اجتمع العتق في المرض والتدبير قدم العتق لسفه (وإن قال) أى يكتفى في عهد (السيد بها) مثلا (أن متنا فانت حر) فمات أحدهم حتى تصيبه وبقائه) يعنى (موت الآخر) فصلا من مقابلة الجلة بالجله فيصير إلى مقابلة البعض البعض كقوله زكريا وأولهم وليسوا بنا جميع أى كل إنسان ترك دابته ليس نومه وإن احتمله ثلث الأول حتى كلفه السراية كما سبق (فنا) (وصريحه) أى التدبير (لفظا حتى) (لفظ حره مطلقه عتق) أى السيد كانت حر بعد موت أو أوثق حتى بعد موت ونحوه (ولفظ تدبير كانت مدبر) (وأنصرف منها) أى العتق والخبر به الملقى بموته والتدبير (غير أحر) كدبر (ومضارع) كادبر (واسم فاعل) تدبر بكسر الهمزة (وتكون كملات حتى مضى) كتابا (لتدبر ان علق بالموت) كقوله أن مت فانت لله أو فانت مولاي أو فانت سائبة (ووصي) التدبير (مطلقا) أى غير مقيد بالامتناع (كقوله) (أنت مدبر) ووصي (مقبدا) كقوله (أنت في عاى) هذا (أو) مت في (مرضى) هذا فانت مدبر (فيكون ذلك جازا على ما قال ابن مات على الصفة التي

٢٧٥
 في حق من التثنية والافلا (و) يصح التذبير ايضا (مما ذكره) قوله (اذ قد تم بدلت مذنب) اذ ان شئ الله يرضى فانت
 ح يمدق ويخوه فان وجد الشرط في حياته مديما يمد بر او الافلا (و) يصح التذبير ايضا (موقنا كانت مذنب اليوم او) انت مذنب
 (سنة) لم يكن مذنب انك المذنبات مات سديفيا متقى والافلا (و) ان قال الله (ان) شئت فانت مذنب (او منى) شئت فانت مذنب
 (او اذ شئت فانت مذنب فشا في حياته) سيد (ولو بدلت نفس (ما رمد بر) لو جرحه شره (والا) يشاق في حياته سيد (فلا) يصير مذبرا
 لانه لا يمكن حدوث التذبير بعد الموت وان قال ان قرأت القرآن فانت ح يمدق ويخوه فقرأه جميعه في حياته سيد ما رمد بر وان قرأ
 بعضه فلا يخلف ان قرأت قرأنا فانت ح يمدق ويخوه فيصير مذبرا يقرأه بعضه لانه في الاولى عرفه بالالف واللام الاستقرافية
 وقرننا لخال تقتضي قراءة جميعها اذا اظهر ٦٧٠ انه اراد ترغيبه في قراءته فعاد الى جميعه وفي الثانية نكره فانت ح ي

تعبير نفسه (اجبر على وفاته ثم عني) لان سبب الحريقه هو اداء حاصل كنهه قبله من غير
 كلمة والحريقه هي لله تعالى فلا يكاد يطالها مع حصول سببها بخلاف ما اذا لم يكاد وفاته فان السبب
 غير حاصل وعليه في الدعي كلمة ومثقة (ويجوز دفعها) اي المكتبة (باتمامها) اي
 السيد والمكاتب ان تنقل الا احكامها اقسامها على السبع قاله في الفروع ويؤيد ما ان لا يجوز
 الحق الله تعالى انه عقلت ويؤيده ما فيها من معنى التلخيص (ويجوز على سببه) اي
 المكاتب (ولو كان السيد المكاتب ذميا ان يؤيده ربح مال المكتبة) اما وجوب الانعام من غير
 تقدير بقوله تعالى (وهم من مال الله الذي اناكم وظواهر الامر الوجوب واما كونه ربح مال
 الكتابة فلم يروى او يكر باصدا عن علي عن النبي صلى الله عليه وسلم في قوله تعالى (واقيم
 من مال الله الذي اناكم) ربح المكتبة وروى موقنا عنه فان قيل انه ورد في مرقه في جوابه
 ان السنة بينه وقدره كاز كاذ وفارقت المكتبة في ذلك سائر العقول لان القصد برفق المكاتب
 بخلاف غيره فان (الشاه) السيد (وضعه) اي الى ربح (عنه) اي المكتبة (من اول
 المكتبة) اي من اول انجها (او) وضعه (من انشائها وان شاقه قضه) اي الى ربحه
 (ثم دفعه اليه) لان الله تعالى نص على الدفع اليه بنسبه على الوضع لكونه انتفع من الدفع لتعلق
 المنع به في المكتبة (والوضع عنه افضل) من الدفع اليه بعد ان تقدم منه انتفع (وان مات
 السيد قبل الانعام) ربح مال المكتبة بعد اداءه (هو) اي الى ربح (دين تركه) بمخصص
 به غيره لانه حتى لا يدي فليسته بالموت كسائر الحقوق (فان اعطاه) اي الى ربح للمكاتب
 (السبعين جنس مال المكتبة) من غيره (زعمه) اي المكتبة (قوله) لانه لا فرق في المعنى
 بين الا يشاع من عينه والاشاع من غيره من جسمه فوجبان يتساويان في الاجزاء كانه وغير
 المخصوص اذا كان في معناه الحق به لكن الاول ان يؤيده من عينه (وان اعطاه) اي السيد
 (من غير جنسه) فامتن ان يكاتبه على دراهم فيعطيه ذنانا او (عليه) عروضا لم يزمه (اي
 المكاتب (قوله) لانه لم يؤيده من مال المكتبة ولا جنسه (وان ادى) المكاتب (ثلاثة ارباع
 المال) وعجزه الى ربح لم يمتق والسيد فصحها اي المكتبة فثبت عمر ومن شبيب عن ابيه
 عن جده مرقه فاما المكاتب عبد مابق عليه درهم وروى الاثر من عمر وابنه وعاشه وزيد
 ابن ثابت انهم قالوا للمكاتب عبد مابق عليه درهم وروى ذلك ايضا عن ام سلمة ويؤيده

بعضه (وليس) التذبير (بوصية)
 بل تعلق المتقى بالموت (فلا
 يطال) التذبير (بباطال) لا
 (وجوز) قوله ان دخلت الدار
 فانت حرجيت لا يصح جرحه
 عنه ولا يصح القرينة وسببه
 بنفسه لانه لا يكاد نفسه ولا تنف
 الحريقه على قبضه واختياره
 ويظهر من مقتضى الموت ولو كان
 وصية لصح ابطاله ورحمه عنه
 (ويصح) وتذبير وصيته وبه
 (ولو) كان المذبر (امة او) كان
 يبعه (في غير دين) نصا
 وروى موقنا عن عائشة قال ابو
 اسحق الموزني في حديث واحد
 يبيع المذبر باستقامة العاري
 واذا صم لم يدر استغنى به عن غيره
 ممن راي الناس ولا نه عني
 معلق بصفة وثبت بقول المعلق
 فليبيع البيع فقول انه دخلت
 الدار فانت ح لانه تبرع بمال
 بعد الموت فترجع البيع في
 الحياة كالمصية وما ذكر ان ابن
 جمر روى ان النبي صلى الله عليه
 وسلم قال لا يباع المذبر ولا يشتري

٢٧٦
 فلم يصح ويحتمل انه اراد بعد الموت او على الاستصحاب ولا يصح حياته
 على ام الولد لان عتقها ثبت بغير اختيار سيدها وليس تبرع ويكون من رأس المال وياعت هائشة مذكرة لها مهرتها (ومنى)
 (المدبر الى ملك من دهره) (عاد التذبير) لما تقدم في هود الصفة في العتق في الحياة والطلاق (وان جنى) مذنب (يبيع)
 أي جازيه (والجناية وان غدى) أي فداء سيد ماقل الارمن من ارض الجناية وقيمتها (بق تذيريه) بماله كانه لم يمين (وان
 يبيع بعضه) أي مال السيد (بها) الى الجناية (فدائه) الذي لم يبيع (مذبر) بماله (وان مات) سيد مذنب (قبل بيعه) فدائه أي المذبر (حق ان
 وفي ثلثه) أي مال السيد (بها) الى الجناية (وما ولد) مذكرة (بعده) أي التذبير فلو دها (عز لنها) سواء كانت حامل لا يحسن
 التذبير او ولدت به بعد قول عمر وابنه وجاب ولد المذرة عز لنها ولا يعلم لهم في العصابة مخاف ولا ان الام استحققت الحرق بعقوب
 سيد هاتين بمالها كام الولد بخلاف التلخيص بصفة في الحياة والوصية لان التذبير لا كمن كل منهما (ويكون) ولها (مذبرا

بالله (تدبيره) والاولى ان يكون التدبير قد عاين في كتاب السيد كما كانت أمه باقية وما ولدته قبل التدبير
 لا يتفق فيه الاستيلاء والكتابة (فلا كانت) مدبرة (ولدت بعده) أي التدبير قبلي يعني ولدي (وأنكر سيدها) فقال ولدي قد فعله
 (فقلوه) وأوردته بعده لأن الأصل طاهر في الزور وانتفاء الخبر بعده (وأن لم ينف التثنية وعرفه ولدها) بأن بعض حجاجنا من ثلث مال
 السيد (أقرع) سبوا بين ولدها كدبر من الأعراف فيهم ما ضاقت الثلث عنهما (وله) أي سيد مدبرة (وطواها وان لم تشرطه)
 حال تدبيرها سواء كان بطواها قبل تدبيرها أولا (روى عن ابن عمر تدبر أمته) وكان بطواها مال أحمد لأمر أحد أكره ذلك غير
 الزهري وأسموه قوله تعالى أو ما ملكت أيمانكم وقاس على أم الولد (و) السيد (وطعتنا) أي وطعت التدبر بالموكلة (ان لم يكن
 وطى أمها) لتنام ما كره فيها واستحقاقها للحرية لا يرد على ٦٧١ استحقاق أمها وأمانت الكتابة تطالعها بها

وأما بحصر وطواها فكذلك
 بنتها (ويطلى تدبيرها بإيادها)
 أي بالأياد من سيدها ما مضى
 به أم ولد لأن مقتضى التدبير
 العتيق من الثلث والاستيلاء
 العتيق من رأس المال ولولم يك
 غيرها أومد ساقا لاعتدال أقوى
 فو حبان يطلى به الأضعف
 كذلك أقرع إذا طرأ على النكاح
 (ولم يدبر من أمه نفسه) ان
 جاز له التدبير على ما أتى في
 النفقات موضعها (كرو) أي كايه
 لأن ولد له من أمته يتبعه في
 الحرية دون الأم بالموكلة فكذلك
 ولد له من أمته وكرو
 الكاتبين أمه (و) (في) من
 غيرها كامة حريه ورا (ومن
 كاتب مدبره) مع (أو) كاتب
 (أم ولد) مع (أو) كاتبه
 مع) قال الحسن درت امرأة
 من قريش خادما لها ثم أودت
 ان تكاتبه فكنت الرسل الي
 أبي هريرة فقال كاتبه فان أدى
 كتابته ذلك وان حدث بك
 حاش عتق قال وأراد كاتبا كان

ما روى سعيد بن مسروق عن أبي قتادة قال كن أزواج رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يمتحن من
 مكاتب مأتى عليه دينار وأما حديث ابن عباس مرفوعا إذا أصاب المكاتب حد أو ميراثا
 بحساب ما أتى منه وروى المكاتب حصصا أي دية حر وما أتى دية عبد واه الترمذي
 وقال حديث حسن فعمل على مكاتب رجل مات وخلف ابنين فأقر أحدهما أداء كتابته
 وأنكر الآخر وغرمه جميعا بنحو بين الأنصار وروى فينا بنو بين القياس (لكن لو كان له) أي
 لمكاتب (على السيد) من غن من مبيع أو قرض أو قيمة متلفه ونحوه (مثل ماله) أي السيد
 (عليه) من دين الكتابة (حصل النقصان وعق) المكاتب (عليه) لأنه لم يبق عليه شيء من
 دين الكتابة ووجب على السيد أداء الربيع أن لم يكن دفعه قبل أو وضعه على جماعة ان
 النقصان ليس من شرطها استقرار الدين إذ دين الكتابة ليس يستقروا في أيضا نظيره
 في النكاح ولم يصرحوا بخلافه والمكاتبان يباح لسيدهما في ذمتهم بغير حصة لا مؤجلا وإذا
 أبرئ من بعض كتابته فهو على الكتابة فيما بقي
 فلا فصل وان كاتب عبيد اثنين فأكثر أو أمه (صفقة واحدة بعوض واحد) مثل ان كاتب
 ثلاثة أصدانف (مع) عقدا الكتابة كالإياعوم واحد وحل العوض معلومه وحول تفصيله
 لا يمنع الحصة (وقط) العوض بينهم بقدر قيمته يوم العقد) لا يزمن المعاوضه زمن زوال
 سلطان السيد عنهم لأعلى عدد رويهم كالواشترى شفا وسفلا (ويكون كل واحد منهم مكاتبا
 بقدر حصته) من العوض (فن أدى ما قط عليه) من العوض (عق وحده ومن صجر)
 على ما قط عليه (فليس يدفع كتابته فقط) لأن الحصة تجزئ لثمن المنفرد ومن جنى منهم
 بكتابته عليه دون حاجيه (وان شرط عليهم) أي على عبيد الذين كاتبهم صفقة واحدة
 بعوض واحد (في العقد) أي عقد الكتابة (ضمن كل واحد منهم من الباقي) ما عليهم (فقد
 الشرط) لأن مال الكتابة ليس لازما ولا يؤدى إلى الزوم فلم يجمع ضماته (ومع العقد) أي
 فلا يقسمه بشفاد الشرط أقسم بغيره (وان اشتغلوا بصدان أدوا) جميع ما كوتبروا عليه
 (أو عتقوا في قدر ما أدى كل واحد منهم فقال من كثرت ذمته أدنا على قدر عتقنا قال آخر
 أدنا على السواخفت لتأعلى أكثر بشفقة من يده) منهم (أداء قدر الواجب عليه)
 لأن الظاهر من حاله أداء ما وجب عليه فوجب قبول قوله لا اعتداه بالظاهر ولأن الأصل

عليه دين أي من الكتابة ولأن الكتابة والاستيلاء والتدبير أسباب لما عتق فلا عتق أسدا إلا خرافة استيلاء الكتابة (وعق) مكاتب
 دبره سيد أو مدبر كاتبه سيد (أداء) ما كوتبر عليه وما بقي سيد له ويطلى تدبيره (فان مات سيد له) أي قبل أدائه (وثله)
 أي السيد (يحتل ما عليه) أي المكاتب من الكتابة (عق كاه) بالتدبير وما يبدله ورثه وطلت الكتابة (والا) لا يحتل ثلثه
 ما عليه كاه (فيقدر ما يحتل) ثلثه عتق منه (وسط عنه) من الكتابة (يقدر ما عتق منه وهو على كتابته فيما بقي) عليه لأن عملها
 لم يمارضه في فان خرج نصفه من الثلث عتق نصفه وسقط نصف كتابته وبقي نصفه ويحب من الثلث قيمة الدبر وقت
 موت سيد كالويلم يكن مكاتبا (أو كاه) أي المدبر الذي كاتبه سيد (ان عتق) كله موت سيد السيد المدبر الحقن (أو) بعض
 كسبه الذي (بقدر عتقه) ان لم يخرج كل من الثلث (لألسه لسيده) فهو ترك لانه كان أي السيد قبل العتق فكذلك
 بعده كالويلم يكن مكاتبا أو المدبر عتق بالوثلث عتقنا وسقط ما عليه من الكتابة وما يسد السبيل بها الإسهاء (ومن دبر شفا)

تدبيره (التي نصب شر بكة) مصدر استعان بالندبر أو موصرا لأن التدبير تطبيق بصفتك
 بصرك كصديق عتق بدخول الدار بخلاف الاستدلال فقامت كدفان مات مدبر شمس عتق قصيده أن خرج من الثالث وتقدم حكم نرائته إلى
 نصب شر بكة (فان اعنته) أي المشتري كالمدر بصف (شر بكة) الذي لم يدبر (مري عتقه) أن كان موصرا (إلى) الشقص
 (المدر مضمونا) على المتفق بقدومه حديث ابن عمر السابق (ولو أسلم مدبر) لكافر (أو) أسلم (فإن) لكافر (أو) أسلم ككتاب
 الزهراء (عليه) عنه لا سابق ملك كافر على صلح لمكان بصفه بخلاف أم ولد (فان أي) الكافر أزاله ملكه عن اسم (بيع)
 أي باعها الحاكم (عليه) أزاله لأنه عنه لقوله تعالى لو لم يجل الله لكافر من بني المؤمنين سيلا (ومن أنكز التدبير فنهده)
 رجلان (عدلان أو) رجل (عدل وامرأتان ٦٧٢ أو) رجل عدلو (حلف مع المدبر حكم به) أي التدبير لانه يتضح

اتلاف مال والمال يقبل فيه
 ما ذكر (ويهل) تدبير (يقول
 مدبر سيده) لأنه استعمل ما أجل
 له فموجب يتقضى قصده
 كحرمان المقاتل للثبات وأما أم
 الولد فتعني طلاقا لا شفا
 إلى نقل الملكية ولأصل إليه
 وإن جرح رقيق سيده فذره ثم
 مري الجرح بالسبه ومات عتق
 وتقدم وإن أرق سيده مدبر أو ذره
 فذره ثم عاد إلى الإسلام
 لتدبيره بصفه وإن قتل أو مات
 على ذنبه لم يمتق

باب الكفاية

اسم مصدر بمعنى المكتوبة من
 الكتب بمعنى الجمع لأنها تجمع
 نحو ما وضعه مني التمسرا كاتبا
 أولان السيد يدكتب بيته وبين
 عده كتابا على اتفاقا عليه (وتدبر
 بيع سيد رفته) ذكر أن كان أو
 أنى (نفسه) أي الرقيق (يعال)
 فلا تصح على حيزر ونحوه (ف)
 فتمته أي الرقيق لا يمسح
 (مباح) فلا تصح على آية ذهب
 أوفضة أو نحوها (معلوم) فلا

برأته حمادي به عليه (فان شرط السيد على المكتاتب أن يره دون ورثته أو) شرط السيد
 على المكتاتب أنه (يزاوجه) أي ورثة المكتاتب (في موارد شهدة) شرط (فأبد) لأنه لا يقتضيه
 العقد (ولا تصد الكتابة) به لقصة برة (وإن شرط) السيد (عليه) أي المكتاتب (خدمة)
 معلومة) كشر أو سنة (بعد اعتق جاز) الشرط وزنه أو فوايه كإلغائه عتقه واشترط عليه
 الخدمة وكسبه بذلك الشرط ولا شرط فنعاه معلوما أنه ما لشرط عوضا معلوما وهذا الشرط
 لا ينافي مقتضى العقد فان مقتضاه العتق هذا لا ينافي له إلا بانه (وإذا كانه على اثنين في
 رأس كل شهر ألف وشرط) السيد (أن يعتق) المكتاتب (عند أدائه) الألف (الأول ثم) العقد
 وكان على ما شرط (ويبقى عند أدائه) الألف الأول لأن السيد ولو أعتقه بغير أدائه مع
 فذلك إذا أصل عتقه عند أدائه بعض الكفاية (ويبقى الألف الآخر باعده بصدقه) كما
 لو باعه نفسه به (ومن كاتب بغير عهده) أو بعث كاتبه بألف أو نحو (ملك) السيد (من كسبه
 بقدره) لأن الكتابة عقد معاوضة فصحت في بعضه كما يبيع ويحسب أن يؤدي إلى سيده من كسبه
 يحسب ماله من الرق إلا أن يرضى سيده بتأدية الجميع في الكتابة ليعم (فان أدى ما عليه)
 في الكتابة (عتق كله) ما كوتب منه بالكتابة وبقائه بالبرية لأن العتق إذا مري إلى ملك غير
 السيد فلا تدري إلى ملكه أولى (وإن كاتب) السيد (حصصه له في عبد) أو أمة (صح) العقد
 (سواء كان باعده أو) أملا كغيره ياذن شر بكة (ولا) لأن الكتابة عقد معاوضة على نصيبه
 فصح كسبه ولأنه ملك يصح بيعه وهبته فصحت كاتبه كالتسليم الكامل وكألو كان باعده أو
 أو ذره بشرط لا يمنع كسبه ولا يمنع أخذه الصدقة بغيره كالكاتب ولا ينسخ الشرط
 شيئا منه كالبيع إذا ورث بجزءه الحر ومضى ما به مال المكتبة فكسب في نفسه شيئا اختص
 به وإن لم يهايشه فكسب بصفه شيئا كان له من كسبه بقدر ما قسمه من الجزء المكتاتب وليس له
 الذي لم يكتبه الباقي لأنه كسبه بجزءه المملوك (فان أدى ما كوتب عليه) لذى كاتبه (و) أدى
 (مثله لسد ما لا خير) الذي لم يكتبه (عتق كله ان كان) الذي (كاتبه موصرا) بقية باعده
 بالبرية لا بالكتابة (وعليه حصة شر بكة) لحديث ابن عمر السابق (فان أعتق
 الشرط) الذي لم يكتبه نصيبه منه (قبل أدائه) ما كوتب عليه (عتق كله ان كان)
 المتق (موصرا) بقية باعده (وعليه حصة نصيب) شر بكة (المكتاتب) بكسر التاء كاتبا

لصوم

تصم على يجوز لأبليس ولا يصح مع حبه لأن من (يصح المرافقه) فلا تصم بغيره ونحوه
 ثلاثين في التنازع (معهم بغير فصاعدا) أي أكثر من ثمين (بمطلق) أي صلح (كل تخم) بما عقد عليهم من دراهم أو نائبر أو
 غيرها (ومدته) لأن الكفاية مشتقة من الكتب وهو الضم فوجب افتقارها إلى ثمين ليضم أحدها إلى الآخر واشترط العلم بما
 لكل تخم من القسط والمدة فلا تؤدي حوله إلى التنازع ولا بشرط تساوي الأتخم فلو جعل تخم شهر أو خسة أو جعل قسط
 أحدها مائة والآخر خمسين ونحوه جاز لأن التصداع بقدر الأصل وقسطه وقد حصل بذلك والعجم هنا الوقت فإن العسر كانت
 لا تصرف الحساب وإنما تعرف الأوقات بطول العجم كالبعضم إذا سهل أول الليل طلع (فان البون الحق والحق الجذع
 أو يبيع سيد رفته نفسه (عنفه) منبجة (على الجبل) فأكثر كان كاتبه في الحرم على خدمته في ورع جيب أو على خايطه ثوب أو
 يتعاطى بينهما فان كاتبه على خلع شهر من أو سنة فمن لم تصم لأنه تخم واحد هو أجمع المطلق على مشروعية الكفاية لقوله

﴿وَجَبَّ عَنْكَ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ مِنَ الْعِلْمِ مِنَ الْحَقِّ﴾

قال والذين يتبعون الكتاب مما ملكت أيمانكم فقاتلوهما إن علمتم فيهم خيرا وسديهم برة وسدت الكتاب بعد ما بقي عليه من كتابته وهدموا وأهل البلاد (ولا يشترط) السكينة (أجل أنه وقع القدر على الكسبة) انصبقت العينين بساعتين كالقشر حرة في الأصوف في تصبغ الفروع وظاهر كلام كثير من أصحاب الصحة ولكن العرف والمادة والمعنى أنه لا يصح قداما على السلم لكن السلم أصح في وزم الثاني في الانعاع (وضع) السكينة (على خدمة مفردة) كان كتابته على أن يتخذه رجلا وشيئا (أو) على خدمة (مهما حال كان) المال (مؤجلا ولو ألتاها) أي مدائمه كان كتابته على خدمة شهر ودينار يؤدبه في أثناءه أو آخره وإذا لم يسم الشهر كان عقب الله قد كالا حارة في قول وإن من الشهر ومع أو قبل بالعدد لأن من الجبال في غير الخدمة الهزبه في الحال ضلالتها وبصير ان يكون أجل الناس قبل الخدمة أن لم تتصل بالعدد كان كتابته في المصغر على دينار أو مفرقه في خدمته رجلا وان جعل عمله نصف رجب أو أنه ضاهه مع كائنه لأن الخدمة معتلة الوضو الحاصل في أثناء خدمته كغيره في المصغر على دينار (ومن) الكية (إن) أي رقيق (في خبرها) الأية (وهو) أي الخبر (الكسبة والامانة) قال أحدنا على مدق وملاخ و فاجعل الكتاب في مفرق أو ابراهيم الخفي وعمر و دينار وفيه وان اختلفت ماواته في ذلك الأية وملاخ في الذب لحدت ٦٧٣

أعزم سابق (وان كاتباً) أي الشريكان (عدهما) أو أمتهما سواء شاؤا ولي ملكهما من
 بان كان بينهما نصيب أو متفاضلاً كان بينهما ألتاناً (ولو) كان العرض الذي تارة أعطيه
 (متفاضلاً) بان كان العبد بينهما نصيبين وكاتباه في ثلثاً أو في أحد اثنين ولا (خرافة
 مع) المقسموا كأنه في عقد واحد أو عقدين لأن كل واحد منهما مقدر على نصيبه عقد
 معاوضة فيحازان مختلفان في الموص كالبيع ولا غناؤى في اليهما على التساوى وظاهره
 ولو اختلف في التقييم أو جعل لأحدهما في العزم قبل الفسخ الأخير أكثر من الأول فلا يمكن
 أن يعمل لمن تأخره قبل عمله ودعوى من قل بحصة أكثر من الواجب له يمكن أن ياذن
 له أحدهما في دفعه إلى الآخر قبله أو أكثر منه ويمكن أن يظفر من حل بحصة أو يرضى من
 له الكثير بأخذ دون حقه وإذا أمكن إفضاء العتد إلى مقصود بطلان شرطه لا احتمال عدم
 الإفضاء إليه وإذا عجز قسم ما كتب بينهما على قدر المكين فلم يكن أحدهما ينتفع إلا بما يقابل
 ملكه وأما الأمر بمنزلة الكتابة على حكم الرق كالولم يزل (ولم يذو) أي لا يجوز أن يكتب
 أن يؤدى (اليها) أي إلى مسدده (الأهل قدم ملكهما) منه فلا يجوز أن يؤدى إلى
 أحدهما أكثر من الآخر ولا يرد أحدهما على الآخر لتمام ما عهده فليسا وما من في كسبه
 وحقوقه متعلق بما في يده متعلقاً واحداً ويمكن أن يخص أحدهما بشئ من الآخر (فإن
 فسخ أحدهما) أي الشريكين (دون الآخر) غير أن فسخاً لم يقع القبض ولا (عوان بأخذ حصة
 حصته) لا تستدبر وإن عجز كان بينهما ما لم يقع الفسخ أو لم يقع القبض أو لم يقع الكتابة
 جاز ما اتفقا عليه وإن فسخ أحدهما أو فسخ الآخر جاز وعاد نصفه وبقا ونصفه مكانها وقال
 القاضي يتفسخ في جسه وجوابه أنه ما عهدها لم يفسخ أحدهما بفسخ الآخر (فإن كاتباه
 مفترقون في مقتن (قأدى) العبد (إلى) أحدهما كأنه عليه ملون نصيبه من

٨٥ - (مكتشف القناع) - ثاني (التصرف) كسبه ومجبر عليه فليس كالسبع (أد) أي ولا نسح كتابه (يقرول) لأن المعاطاة لا تنكح فيها سرها (وتعتقد) الكتابة (و) قول سيد زريقه (كاتبك) هي كتابه (قوله) أي الرقيق الكتابة لأنه لفظها الموضوع لها فانقضى بمجرد (وإن لم يقل) السبق لريقه (فاذا أدبت) إلى ما كاتبك عليه (فانتحر) لأن الحسرة موجهة عند الكتابة تثبت عند تمامه كإثبات حكمه ولأن الكتابة عقد وشعور به من الإفادة (في) يصح لفظ العلق كالتدبير وأطلق الكتابة على المخارجة لس عشرة رحتي يحتاج إلى الاحتراز عنه على أن اللفظ المحتمل ينصرف بالقرائن إلى أحد معناه (وما) الكاتب حائلا للكتابة لسيد إلا أن بشرطه المكاتب (وقتي أدى) المكاتب (مأمله) من كتابة (فقمضه) منه (سببه) أو (وليه) أي السيد أن كان مجبوراً عليه علق فهو حديث ضروري من شسب من أسبهن جدم فرها المكاتب عد سابق عليه درهم وما إذا وجد بدل الحديث غطوه على أنه لا نسح حتى يؤدى جميع كتابته وموهومه على أنه الذي جميع كتابته لا نسح (هيدا) (أولاً) أي الكاتب (سببه) من كتابته (أد) أبراد (وآرت) لسببه (موز من) منه (عق) لأنه لا نسح عليه

في حق من كان أدى اليه على أو يرى منه ولو على كتابه في غير ذلك كان الوكيل مستمرا في حق من أدى اليه على أو يرى منه (وما قيل فيه) أي المكاتب بعد إلامه عليه من كتابته أو أبرأته منه (قوله) أي المكاتب لأنه كان قبل عتقه في حق من كان (وتستحق) الكتابة بوجه (قيل أداته) جميع كتاباته سواء اختلفت زوايا (وما يذهب إليه) نص الأئمة وهو عهد كالإمام فله وقطاعها مقدمه عوضه على المكاتب وقد تلف الموقوف عليه قبل التسليم ففعل وقوله كونه سواء عتقه سيده أو أعتق ولا خصص أن يقتله حر وإن كانا من سيده فلا شيء عليه لأنه لو حبس شيئا كان له وما في يده لسيده من المال المكتوب له على أنوارث وإن كان القاتل أجنبيا فليس له قيمته (ولأنه إن فعلها) أي الكتابة أو جله قبل حلولها لسيده (ويضع) السيد (عنه) أي المكاتب (بعضها) أي الكتابة فلو كان أجنبيا لم يجهل منه أو ضاع عنه على من كان له من المال المكتوب لأن مال الكتابة بغير مستقر وليس دين صحيح لا يجبره في أدائه ولا تصح الكفالة به وما يؤيده إلى سيده كسب عهده وما غنم الشريعة هذا الموقوف سوية إلى العتق وأوجب فيه الذبح قبل مبالغة في تحصيل العتق وتفتيقا على المكاتب فإذا عمل على وجهه سقط به بعض ما عليه كان أن ينفق في حصول العتق وأخفى على السيد بهذا فارق سائر الذنوب وبقرق الأئمة من حيث الله عهده فهو رأسه بعد العتق وإن انتفع على الزيادة على الأصل والدين كان من عليه نعم فقال ٦٧٤

المعنى أقل من نصيب شريكه (أوبراه) أحدها (من حصة عتق نصيبه خاصة إن كان) المستوفى نصيبه أو البشري (مصريا) بقيمة شريكه لعدم الأبراء إن (والا) أي وإن لم يكن مصريا كان موصرا بها عتق (كله) وله قيمة حصة شريكه مكاتب ولاؤه كمن عتق عليه (وإن كاتبه كتابة واحدة) في حصة واحدة (فأدى إلى أحدهما حصة أرخته بغير أن شريكه لم يعتق منه شيء) لعدم صحة العتق لتعلق حق كل من اثر بدين ينافي به المكاتب بملق أو أحدا (وإن كان) أداته لأحدهما (بأنه) أي أذن الشرع الآخر مع العتق (واعتق نصيبه) لأن المنع من صحة العتق حتى الشرع بذلك الآخر فلا أذن فيه صحيح كالأذن للمرتب للراعي في التصرف في الرهن أو أذن الشريك للمكاتب في التبرع (وسرى) العتق (إلى باقيه إن كان) المستوفى كتابته (موصرا) بقيمة باقيه كما تقدم (وضمن نصيب شريكه بقيمة مكاتبه) حال العتق لمتق عليه ميت على كتابته ولاؤه كله وما في يده من المال فلا شيء لم يقض منه شيء كونه بينهما نصيبين بقدر ما يقض صاحب الباقي من السيد وسيد الذي عتق عليه لأن نصيبه عتق بالكتابة ونصيبه بالبراءة لخصه ما عتق بالكتابة للسيد وحصة ما عتق بالبراءة للسيد (ولو كاتب ثلاثة هدا) بينهم (فأدى لأداهم قسم فأنكره) أي أنكر وأعمال كتابته (أحدهم) أي أحدا الثلاثة وأقر الآخران (شاركهما) المنكر (فما أقر بقبضه) من العبد فلو كانت كتابته على ثلاثة وأعتق اثنين منهم بقبض مائتين وأنكر الثالث قبض المائة شاركهما في المائتين الاثنين أعتق فباقيته ما لهما أعتق فباقيته ما لهما من العبد والعبد مشترك بينهم فبقيته يجب أن يكون بينهم وإن ما في يد العبد لهم والذي أخذاه كان في يده فيجب أن يشترك فيه الجميع (وقيل لشهادته ما عليه) أي في المنكر (نصا) بما يقضه من العبد لأتباعه ما شهد العبد

بجمله مكانه كتابته (أخذ معجده بلا ضرر) على السيد في قبضها واعتق (فإن أبي) السيد أعتقها (جعلها المام في بيت المال وحكم عتقه) رواه سعيد في سننه عن حماد وعثمان ولأن الأصل حق في عليه الدين فإذا قدمه فقد سقط حقه قط كسائر الحقوق وظاهره أن تلف بيت المال ضاع على السيد لقيام قبض الإمام مقام قبضه لامتصاصه بالأحق فإذا كان ضرره على السيد بقبضه كان دفعه إليه بطريق يخفف أو احتاجت إلى عزز كالعلماء الذين ينفقونهم بلزمه أخذها لأنه لا يلزمه التزام ضرره لا يقتضيه العقد ولا يعتق بذله إذن (ومع بيان بعض دفعه) مكاتب لسيده عن الكتابة (عبيده) أي السيد (إنه) أن أسكه (أو عوضه)

أي العيب (رد) على المكاتب لأن إطلاق عقد الكتابة يقتضي سلامة عوضه وقد تعذر رد المكاتب بغير عقاب وجب بإدائه لرش العيب أو عوضا من غير المال اقتضا مطلق العقد (ولم يرفع عتقه) لأنه لا أثر له في بعض ذلاليته رد العوض بالبيع كالخلع (ولو أخذ سيده) أي المكاتب منه (حقه) ظاهرا أو محلا (السيد) هو حر (بأن) مادته (مستحقة) أي مقصودا بخروج (باعتق) القسار القرض وأما قاله هو حر اعتقادا على صحة القبض (وإن أدى) السيد (بخرجه) أي ما أدارا المكاتبان بقبضه له بأن قال لا يقضه لأنه مضى أو بغيره وأكره للمكاتب (قيل) قولنا السيد (سنة) وصحت سنة لأن له حقا في أن لا يقتضي دمه من حر أو لأم من وجوب ما عليه به (والا) يكن السيد يدينه (حلف المدة) أنه ملكه (فخرج) على السيد (أخذه) وعتق المكاتب (ه) أي أخذته لأن الأصل أنه ملكه (ثم يلزمه) أي السيد (رد) ما قبضه من المكاتب مدعيها الحر (إلى من أضافه إليه) أن كان أضافه لغيره بأن قال يقضه من يذبحه إليه لأنه يقبل قوله في حق نفسه وإن لم يقبل على المكاتب (وإن نكل) مكاتب عن الحلف بأن يدينه ملكه (حلف سيده) الحر لم يلزمه قوله (وله) أي سيد المكاتب إذا كان له عليه دينان دين الكفاية ودين قرض أو دين مبيع أو غيره (فبني ما لا يدين بدينين الكفاية من دين له على كتابته) بأن يدين السبي ما يقضه أعتق غيره من الكفاية (و) له

(تغير) اذا قلنا ما يملكه عن غيره في الكتاب والبيع يوجب يده ما يوجب ثباته فهو (لا) يملك السيد تميزه (قبل اخذ ذلك) الذي يملكه منه كونه (عن جهة العين) ذلك يملكه ما يمكن الوفاء منه في الجملة (والاعتبار بقصد السيد) دون الكتاب والبيع (وتأنيده) أي اعتبار قصد السيد (بجانبه) أي السيد (هنا الترفع) أي الاختلاف في نية لانه أدعى إليها وهذا معنى ما قاله في الرابة والفروع وتقدم في الزمن ولو قضى بعض دينه أو أبرأه أو سبغ منه من أو كفل كان عفاؤه الذافع والبرئ والقول قوله في النية قال في تصحيح الفروع فقاس هذا الخاير جمع في ذلك إلى الصلح الكتاب لا السيد وقال عفاؤه المصنف وبه نظر فصل وملك المكاتب (كسبه) ونقعه وكل تصرف يطلع ماله كسبه وشرا وأجاره واستجار واستدان) لأن الكتابية صنعت لتخصيل المقت ولما يحصل المقت إلا بأداء عوضه ولا يمكنه الأداء إلا بالتكسب وهذا أقوى أسبابه وفي بعض الآثار أن ثمة أعشار إلى رقب في الفخار (وتعاقب) استدانته (بذمته) أي ذمة المكاتب (بشعيرها بعد مقت) لأن له مال كسبه صارت ذمته كالبه لا لا اشتغال ولا فيه بدفعه فليس من سيده غير ور بخلاف المأذون (وسفره) أي المكاتب (كأسفر) غيرم) بالسيد عنه منه (وله) أي المكاتب (أخذ صدقة) وأجبهه وصحبه لقوله تعالى وفي القاب وإذا حازله الاخذ من الواجبه فالمسحبه أولى (ويؤزم) ٦٧٥ مكانها (شرط) سيده عليه (تركها) أي السفر وأخذ الصدقة (ك) ما يؤزم (العقد) أي عقد الكتابية (فوقك) سيده (تغيره) يسفره أو أخذه الصدقة عن شرط تركها لحديث المسلمون على شرط وطهم وكذا الوجه شرط عليه أن لا يسأل الناس قال أحمد قال جابر بن عبد الله هم على شرط وطهم أن لا يسأل عنه يسأل عنه قال لا أعرفه رده عن كتابه في مرة فظاهرا من خلاف في مرتين فأنكره تغييره (ولا) يصح (شرطه) أي سيده عليه (فروع) تارة كان يشترط عليه أن لا يضر إلا في نوع هكذا المناقاة متعنى العقد كشرطه عليه أن لا يتغير (و) يملك المكاتب (أن) يتفق على نفسه (و) وجهه (ورقيقه) ولده (التابع) في كاتبه من كسبه (ك) ولده (من أمته) لأن النفقة تأليه للكسب وكسبه من ذكر كله المكاتب

بأداء ما يتفق به فقبلت شهادتهما كالاجنين الآن ذلك لا يمنع رجوع المشهود عليه عليه بحصته مما قبضه والامتناع لانهما قد قبضان عن أنفسهما غير ما وان كان الشريك غير دليلين لم يقبل شهادتهما لكن يؤخذان بأقرارهما فمقت نصيبه ما يوجب نصيب المشهود عليه وهو فاعلى القبض وملكه بالذمة بنصيبه أو مشرا وكصاحبه فيها أخذا فان تركه أخذ من مائتي ما تقور جمع على السيد هاء المائة ولا يرجع المأخوذ منه على السابقين بشئ لأن لا يدعي أنه ظلمه والمظالم انما يرجع ظلامته على من ظلمه وان أنكر الثالث الكتابية فنصيبه باقي على الرق انما خلفا له ما كاتبه إلا أن يشهد عليه بالكتاب يبيع عدلها ومن قبل كتابته من نفسه وقالب مع كذبها فان أجاز الثنايب انصرفت له والمال عليه ما على حكم ما قبله الخلف والارزما لكل ذكره أو ان يطالب ويخرج عنه في المتبقي وقال في الفروع ويتوجه كفتور في تقريره في الصدقة (وأن اختلغا) أي السيد ورقيقه (في الكتابية) بأن قال السيد كاتبي على كذا أنكر سيده أو بالعكس (عقول من ينكرها) يمينه لأن الأصل معه (وأن) اتفق على الكتابية (اختلغا في قدر عرضها) بأن قال السيد كاتبة لك على ألفين وقال العبد على ألف فقول السيد كالأول اختلغا في أصل الكتابية وتوافق البيع من حيث أن الأصل في المكاتب أنه وكسبه للسيد بخلاف البيع ومن حيث أن الخائف في البيع مفيد ولا فائدة في التحالف في الكتابية فان الحاصل منه يحصل يمين السيد وحده لأن الحاصل بالتحالف الفسخ وهذا يحصل عند من يحيل القول قول السيد وانما قد قول المنكر في سائر المواضع لأن الأصل معه والأصل ههنا مع السيد لأن الأصل ملكه العبد وكسبه وسواء كان الاختلاف في غيب الحق أو بعدة مثل أن يدفع إلى سيده الفقيه في حق ثم يدهي المكاتب أن أحد هاهن الكتابية والأخرى دوية ويقول السيد بل هاجبها مال الكتابية (أو) اختلغا

فإن لم يكن ولده تابع له بأن كان من زوجة لم تزل به نفقة (فان) يجوز مكاتب عمله من كتابته (فليفسخ سيده كتابته بغيره أو لمته) أي السيد (النفقة) على من ذكر ولهم في حكم الرقائه (وايس) المكاتب النفقة على ولده من أمه لغير سيده) ولو ولد بعد الفسخ لا يتابع لأمه وليس المكاتب من أهل التبرع (وبنفسه) أي المكاتب ولده في كتابته (من أمه سيده بشرطه) أي اشتراطه ذلك على سيده في العقد حديث المسلمون على شرط وطهم فان لم يشترط فولده من سيده تامله كالزكاة لغير سيده (ونفقته) أي ولده المكاتب (من مكاتبه ولو) كانت المكاتب (للسيد) أي المكاتب (على أمه) لانه تابع لها وكسبه لها (وله) أي المكاتب (أن يقتص لنفسه) ولو بلا أن سيده (من حان على طرفه) أي المكاتب لا يملكه في حق مال لكان له فكذا إذا له (ولا) إذا كان يقتص (من بعض رقيقه) الخافي على بعضه (لما فيه من تقرب حتى سيدها ثلاثين من المال) لانه لا يضر ما يجزى بعد الرقبي إلى سيده وانما لأن تصرفه كافر على ما ينبغي بقوله الصلح دون غيره لانه من مملوكتهم (ولا) يملك المكاتب (أن) يكره (بمال) الاباذن سيده لانه في حكم العسر لا يملكه زكاة ولا نفقة بغيره ويباح له أخذ الزكاة لما جازته (أو) أي ولا أن (يسافر) مكاتب (لجهاذ) لتقويت حق سيده مع عدم حوزة عليه الاباذن سيده (أو تزوج) الاباذن سيده لانه بعد فسخ في حق حديث أبي عبد الله نكح بغير إذن مواليه

لهي عامر وأن على السيد منه ضرر الاحتياج إلى أدلة الأمر والنهي من كسبه ورجوعه إلى القصر لثبته (أو يصرى) إلا
 إذا نسيده لأن ملكه غير تام وقدر ضرر على السيد ورجوعه إلى القصر لثبته (أو يصرى) إلا إذا نسيده لأن ملكه غير تام وقدر ضرر على السيد ورجوعه إلى القصر لثبته (أو يصرى) إلا
 باقتضائه لتعلق حق سيده به لأن ملكه غير تام على ماله (أو يقرض) إلا إذا نسيده لأنه قد لا يرجع إليه فربما أجلس المقرض أو
 مات ولم يترك شيئا أو هرب (أو أبحى) إلا إذا نسيده لأن الممانعة في معنى التبرع (أو يقرض) أو يضارب أو يبيع نسألوهم برهن أو يهب
 ولو بعض أو يزوج رقيقه أو يهدوه أو يهتبه ولو عيال أو يكتبه إلا باقتضائه (في الشكل لا حتى سيده لم ينقطع عنه فربما عاد إليه
 كل ما في حله) فان أدن له السيد فحق من ذلك حاز لأن المنع حتى السيد فإذا نزل ما منع (والولد) من على من اعتقه الكاتب أو كاتبه
 باذن سيده فإدى ما عليه (السيد) إلا الكاتب كوكيله في ذلك (وله) أي الكاتب (تكره رجحه الحرم) كايه وأخيه ومعه وخاله (سبه أو وصية
 و) له (شراؤهم وفداؤهم) إذا جنوا وهم يسه (ولو أضر ذلك بحاله) أي الكاتب لأن فيه تحصيل الحر منهم بتقدير عنته والعنت مطلوب
 شرعا (وله) أي الكاتب (كسبه) أي من صار إليه من ذوى رجحه الحرم لأنهم عبيده أشبهوا الأحاب (ولا يدهم) أي لا يبيع ان
 يبيع الكاتب ذوى رجحه الحرم لأنه لا حله ٦٧٦ لو كان حر افلا عليك مكاتب (أو) أن يجوز رقعة وأمه) لأنهم من ماله فيصرون

السيد كعبيده الأحاب (وان
 أدى عتقا وأمه) لكل ملكه
 ميسور والعتق حتى سيده
 عنهم (وكذا رده) أي ولدا المكاتب
 (من أمته) لأنه من ذوى رجحه
 فان عجز المكاتب رده معه
 وان أدى عتق معه وتصرى أمه
 ولو رده من زوجته تبلا له
 وتقدم (وان اعتق) أي اعتق
 المكاتب سيده بلا أداه (صاروا)
 أي ذوى رجح المكاتب ولدهم
 أمته (أو فله السيد) كرقبه
 الأجنبية إذ مادته لو عتق بغير
 أداه سيده (وله) أي الكاتب
 (شراؤه يعتق) على سيده كأي
 سيده وجهه لأنه لأضر رقه (وان
 عتق) المكاتب أو اعتقه سيده
 بلا أداه (عتق) من يده من
 يعتق على سيده زال تعلق
 ملك المكاتب منه وتصلح ملكه
 السيد (وولد مكاتبه ولده

بعضها) أي كاتبا (يقسمها) أي أمه المكاتب (في عتق أداه) مال الكاتب ليسدها (أو) اعتقها (أو) (أراه) من الكاتب
 لأن الكاتب يجب العتق ولا يجوز هاله من السيد الاختيار أشبه الاستلاد ولا يبعها ما ولده قبل الكتابة كأم الولد والمذرة (ولا
 يبعها العتق) (باعتقها) بدون أداه أو أراه كغير المكاتب (ولا) يعتق ولده مكاتب (أن ماتت) قبل أداه مال كاتبة أو أراه منه لبطان
 الكتابة عتقوا كغير المكاتب (ولدها) أي الكاتبة (كولها) فعتق إذا عتقت أداه أو أراه تبلا له (لا) يبيع المكاتب (وله
 ابنها) أي المكاتب كز كان أو أنق من غير أمته لأن ولده تابع لأمه دون أبيه (وان اشترى مكاتب زوجته أو فسخ نكاحها) ملك
 المكاتب ما يشتره بدليل ثبوت النسخة له على سيده وغيره وليده على ميسرى إلى أبيته وبنته في غير ماله الكتابة (وان استولد)
 مكاتب (أمته) ثم عتق أداه أو أراه (صار تام ولده) فلا يبع منه سبه إلا ولدها الحرة الحرة ولذا لا يجوز رجعه وعتق يعتق أبيه
 أشبه ولد الحرم أمته (وعلى سيده) أي المكاتب (بجانبته) أي السيد (عليه) أي الكاتب (أرشها) لأن السيد مع مكاتبه كالأجنبي ان
 لم يكن فيها تمليل به فان كان عتق كاتبة وماله السيد (و) على سيد مكاتبه (بجسده مدة) مثلها أجرة (أردني الأخرى به) أي الكاتب
 (من انظار مصلها) أي عند حبه بعد انقضاء عتق الكاتبة (أو) أجرة ماله (زمن حبه) لأن عتق الكاتبة لم يحرط فيه مطلقا كاتبة وقد تناز

فيه ان ناهي عن اكله ذلك لئلا يفسد وجسمه في كل عقد كناية (شرطوط مكاتبة) نصالحا اصل الملك كراهن بياض شرطه
 في هون المسائل ولا يعضه من جله نعمه فلو اخذنا استثنى نصصصص كالواستثنى منقصة اخرى بجاز ووطوط الامم استثنى في جواز
 ووطوطه كغير المكاتبة لاستثنائه (ولا يصح شرط ووطه) (فتحا) أي المكاتبة لان حكم الكتابة فيها لا ينعقد بغيره بل بغيره بغيره
 العقد فشرطه (فان ووطها) أي مكاتبة (بلا شرط) فلو اظهر (أو) ووطي (بنها) أي ست مكاتبة (التي فيه ملكه أو) ووطي (أمها) أي
 أمه مكاتبة (فلها) أي المكاتبة (المهر) على سبيلها (ولو) كانت الموطوعة المكاتبة أو بنتها أو أمها (مطوعة) لأن عدم منعها من
 ووطه ليس اذنا فيه ووطها (أو) أمها (المهر) من يظنه غير عيتم يسقط عنه ضمانه (ومضى تكرر) ووطها واحد متين (وكان قد أدى) المهر
 (لما قبله) من الوط (زوجه) (آخر) ووطه بعد اداء مهر الوطه الأولى لانها لا يملكها أدى مهر الأولى كأنه لم يتقدم الوطه الثاني ووطه (والا)
 يكن أدى مهر الما قبله من الوطه (ولا) بلزمه المهر واحد لا اتحادا للشبه فوهي كون الموطوعة لم تكن أو لم تكن أو لم تكن (وله) أي سيد
 المكاتبة (قيمة أمهات ان أولها) لان لا تملكها من التصرف فيها (ولا) بلزمه قيمة (بنها) ان أولها لان المكاتبة كانت مجموعته من
 التصرف فيها قبل استيلاها فلم يفت عليها شي باستيلاها بخلاف أمها (ولا) بلزم ٦٧٧ السيد ايضا (قيمة ولده من أمه مكاتبة أو)
 أمه (مكاتبة) ان استولها لان

لو كان محصا لأن العبد عتق بالصفه لم يجب عليه قيمة نفسه كالملق عتقه على صفة
 وحيت وما أخذ السيد من كسبه عده الذي يملك كسبه فلم يجب رده (وطلب فيها)
 أي الكتابة الفاسدة (حكم الصفه فانه) أي المكاتب (إذا أدى) ما كوتب عليه (عتق)
 لأن مقتضى عقد الكتابة أنه متى أدى عتق فيصير كالحر به فيعتق بوجوده كالكتابة
 الصالحة (لا) يعني بالكتابة الفاسدة (ان أبرئ) مما كوتب عليه أو اداءه لغير السيد لان
 الصفه لم توجد والعقد فاسد لا أثر له فلم يثبت في النسخة شي يقع البراءة منه (وسواء كان فيه) أي
 في عقد الكتابة الفاسدة (صفه) فليق (كقولها) أدبت الى فانت حر أو لم يكن) فيه
 ذلك لأنه متضمنة ما تقدم (وتفسخ) الكتابة العديدة (عوت السيد وجنونه) وبغيره عليه
 لصفه (لانها عتق جاز لا يؤول الى القزم (وعلى السيد اخذ ما في يده) أي المكاتب كتابة
 ماسدة (قبل الاداء) عتق أصلا (ما فعل) بيده (بعد) أي بعد الاداء (لان)
 كسبه هنالك السيد) لأن العتق هنالك الصفه (وتسقط المكاتبة ولها في أي في الكتابة
 الفاسدة (من غير سبيلها) كاصحبه وفيه وجه آخر لا ينعقد له اعا يتبع في الصفة بحكم
 العقد وهو مفقود هناك في البدع وهو ان يس واعم (ولا يجب) على السيد في الكتابة الفاسدة
 (الاياء) أي أن يؤدي الى المكاتب ربع مال الكتابة أو شيئا منه لان العتق هنالك الصفه أشبه
 ما لو قال ان أدبت الى فانت حر (وإذا شرط) المكاتب (في كتابته ان يولى من شاء فالتحرط
 باطل والاولان اعتق) لقوله صلى الله عليه وسلم في خصميرة فاعلموا لمن اعتق
 متفق عليه

باب أحكام أمهات الاولاد

لانها عتقت بغير اداء (وكذا أو عتق سيد مكاتبة) وله كل ما يده (وعتقه) أي السيد لمكاتبة (نسخ لكتابة) لقوات عملها بغير رده
 حر (ولو) كان عتقه (في غير كفاءة) ويصح عتقه في الكفاءة ان لم يكن أدى شيئا من كتابته وبأني (ومن كان شرا بكان) فيها (ثم)
 ووطها على كل واحد منهما (مهر) لان منفعة النسخ لها فيضمنها لها متلفها كالاجنبي (وكان ولد من أحدهما سارت أم ولد
 ولو لم يهرز) فتتق على كتابتها (ويهرز) من صارت له أم ولد (لشريكه ثمه حصتها) مكاتبة تسمى بان الاستقلال له كذلك
 وكتابتها لها كالواشترى أحد الشريكين حصته شريكه منها (و) بغير شريكه (نظيرها) أي حصته (من ولدها) لأنه فوطها عليه
 ويقاس ما تقدم وما في بلزمتي في الولد وان الحق (ولم مكاتبة ووطها سبيلها) (بما صارت أم ولدها) لأنه لا تخفى سارت مهلى
 وأسد من مال الاستراثة ما في العتق وكتابتها لها فان أدت اليه ما عتقت في حياتها وما يدها لها والا فانه (ومضى نصفها عوت
 أسدها) لان نصفها أم ولد (و) يعتق (بأنها عوت الآخر) لما سقى (فقط) ويصح نقل الملك في المكاتب كذا كان أو أنثى
 لقصة بريرة حين اشترىها عائشة من النبي صلى الله عليه وسلم وليس في القصة ما يدل على أنها كانت عتقت بل استأنتها لجدليل يتله
 كتابتها ويقاس على البيع الهبة والوصية ويحرمها (واشترى مكاتبة) (جهلها) أي الكتابة (الرد والارض) لأنها صفت في الرقيق لنقص

ففيه ملكه نفسه وكسبه (وهو) أي المشتري أن أمسك (مكتابه في عتق باده) لزوم الكتاب فلا تنفسه بقل الملك عليه (وله) أي المشتري (الولاء) على الكاتب إذا أدى إليه وعتق لعتقه عليه في ملكه (و) مشتريه (فقد عوده) أي الكاتب (فقد ابهره) عن أداء كتابه له لقامه مقام البائع (فلو اشترى كل واحد من مكاتب شخص) الآخر (أو) اشترى كل من مكاتب شخصين (الثنين) الآخر صرح به الأول وسدده لأن الكاتب شراء العبد فصع شروءه فلذلك كتب كثيرا لعتق وبطل شروء الثاني لأنه لا يبيع إن ملك العبد سيده لا فوائده التي تناقض الأحكام (فإن جعل أمة أي السبعين (بطلا) لا يشتد الصبح بالباطل كالوتر وج اثنين وجهات السابقة وبطل من ماله كتابته (وإن أسر) أي أن أسر الكفار المكتاتب (فاشترى) منهم أو وقع في قسم أحد الغنيين (فأحب سيده أخذه) من اشتد من الكفار (عاشترى به) فله ذلك وكتابه محالها (والأيمان لم يصب السيد أخذه بهذا لثمنه بقي بعد مشيه (فإذا أدى) المكتاتب (مشتريه) أول ما وقع في قسمه (ما بقي) عليه (من كتابته عتق) للزوم الكتابة فلا تنفس بالسر كالبيع وأولى (وولاءه) أي لمشتريه لعتقه في ملكه (ولا يعتصم عليه) أي المكتاتب (بعده الأسر) التي هو فيها عند الكفار لأنه ليست بتغير بطله ولا صله (فلا يهر) المكتاتب (حتى يفتي) عليه (بعد أجل مثله) ٦٧٨ أي مدة لا مرقفتي مدة الأسر وبقي على ما مضى (وعلى مكاتب حتى

هل سيده) فله ذلك نفسه لأنه مع سيده حكم الحرف في المصاحفات فيكذلك في الجنابات (أو) أي وعلى مكاتب حتى على (أجنبي فداء نفسه) لأنه الجاني وقد ملك نفقه وكسبه أشبه الحر إن كان ارش الجنابة أكثر من قيمته فانه يفتدى نفسه (بقيته فقط) لتعلق حتى الجاني عليه برقة المكتاتب لأنه عهده والقيمة بدل من رقبته (مقدما فداء نفسه (على) دين كتابته) لتعلق ارش الجنابة برقبته وتعلق حتى الكتابة بذهبه مولاه إذا قدم حتى الجاني عليه على السيد في العبد القرن فلان يقدم عليه في المكتاتب بطريق الأولى (فإن أدى) مكاتب جان حكم كتابته (مبادرا) قبيل ارش الجنابة (وليس محجورا عليه) في ماله (حتى) أصه أداه لأنه قضى حقا واجبا عليه كقضاء دين به من غرامته قبل الجزع عليه (واستقر انفاده) أي ارش الجنابة عليه في ذمته لأنه كان واجبا قبل العتق فكذا بعده فإن سأل دوى الجنابة لما كمل الجزع عليه ومحر عليه قبل أداء كتابته لم يصح دفعه إليه سيده بالقبول به أو رخصه كما قد دفعه إلى الجنابة لتقدمه على الكتابة لأن ارش الجنابة مستقر ودون الكتابة فغير مستقر (وإن فذله) أي المكتاتب الجاني (سيده زمه) ما كان في المكتاتب الجنابة وهو أقل من من أرش الجنابة فلهذا فترت على الجنابة بطل فليتها وهو رقبته الجاني (وكذا إن اعتقه) المكتاتب الجاني السيد فيلزمه ذلك لا تعلقه ماله بعتقه (وبسقط) ارش جنابته بقتل سيده أو عتقه أباه (إن كانت) جنابته (على سيده) لأنه قوت ماله بعتقه نفسه ولا يجب على أحد من نفسه (وإن يهرز مكاتب) جان عن فداء نفسه (وهي) أي الجنابة (على سيده) أي سيده (تحريره) أي عوده إلى الرق لأن ارش الجنابة حتى عليه سيده فإن عجز عنه عادى بدله وهو رقبته (وإن كانت) جنابته المكتاتب (على غيره) أي غير سيده ومحرز فداء نفسه غير سيده (فإن فذله) فهو على كتابته (والا يبيع فيها) أي أجنبية (فإن) أي غير مكاتب لبطلان كتابته يتعلق حتى الجاني عليه برقبته (ويجب فداء جنابته مطلقا) أي سواء كانت على سيده أو أجنبي (بالأقل من قيمته) أي المكتاتب

والدارقطني
 (استقر انفاده) أي ارش الجنابة عليه في ذمته لأنه كان واجبا قبل العتق فكذا بعده فإن سأل دوى الجنابة لما كمل الجزع عليه ومحر عليه قبل أداء كتابته لم يصح دفعه إليه سيده بالقبول به أو رخصه كما قد دفعه إلى الجنابة لتقدمه على الكتابة لأن ارش الجنابة مستقر ودون الكتابة فغير مستقر (وإن فذله) أي المكتاتب الجاني (سيده زمه) ما كان في المكتاتب الجنابة وهو أقل من من أرش الجنابة فلهذا فترت على الجنابة بطل فليتها وهو رقبته الجاني (وكذا إن اعتقه) المكتاتب الجاني السيد فيلزمه ذلك لا تعلقه ماله بعتقه (وبسقط) ارش جنابته بقتل سيده أو عتقه أباه (إن كانت) جنابته (على سيده) لأنه قوت ماله بعتقه نفسه ولا يجب على أحد من نفسه (وإن يهرز مكاتب) جان عن فداء نفسه (وهي) أي الجنابة (على سيده) أي سيده (تحريره) أي عوده إلى الرق لأن ارش الجنابة حتى عليه سيده فإن عجز عنه عادى بدله وهو رقبته (وإن كانت) جنابته المكتاتب (على غيره) أي غير سيده ومحرز فداء نفسه غير سيده (فإن فذله) فهو على كتابته (والا يبيع فيها) أي أجنبية (فإن) أي غير مكاتب لبطلان كتابته يتعلق حتى الجاني عليه برقبته (ويجب فداء جنابته مطلقا) أي سواء كانت على سيده أو أجنبي (بالأقل من قيمته) أي المكتاتب

(أول شها) أي الخاتمة لا الزيادة كان الأرش أكثر من غيره لانه رفع طوائف كانت أهل أمكن الجاني عليه أكثر من أرشها (وان
عجز) مكاتب (عن ديون معاده لزمته تعاقب بغيره) لانه حكمه كالإقرار بغيره بغيره لانه حال يساره وخرج ديون المعاملة
أرش الجاني به ونحوها من الأتلافات وتقدم (فقدمة) أي دون المسألة على دين كانت ان كان (محمورا عليه) بأن شافت ديونه عنها
وسأل غيره تولها كما ظهر عليه فحجر عليه (لعدم قطعها برفقة) أي المكاتب (قلنا ان لم يكن بينه) أي المكاتب (مال فليس لغرضه
تجهيزه) بعدد مالي الرق (بمختلف أرش) جنابة لتلقه برفقة (و) بمختلف (دين كتابه) لانه بدل برفقة (ويشترط ريد بن) معاملة
(و) (أرب أرش) جنابة في تركه مكاتب (بمعرفته) فيضامان لغوات الرقة (وا) المكاتب (غير المحجور عليه تقديم أي دين شاه)
من دين كتابه معاملة وأرش جنابة كالمر (فصل والكاتب) العبد (معد لازم) من الطرفين لتأنيب (لا بدخلها شياخا)
لأن القصد منها تحصيل العتق فكان السيد على عتق المكاتب على أداء مال الكاتب ولأن السيد أشرع لاستدراك ما يحصل
للعاقدين من الغنى والسد والمكاتب دخله من مطر عير راضين بالنين (ولا يملك أحد على نفسه) أي الكاتب كالأرادة
اللازمة (ولا يصح تعليقها على شرط مستقبل) كالأرادة من شرط مستقبل ٦٧٩ كانت على كذا بقا القود اللازمة

وخرج بالمستقبل المباح
والخاضر كان كتب عدي ونحوه
فقد كانت (ولا تنسخ) الكاتبة
(بموت سيده ولا خونه ولا مهر
عليه) لانه أوطن بكيفية
العقد اللازمة (وبعنى)
المكاتب (بأدائها) من يقوم
مقامه أي السيد من وليه
وكذلك أولها كم غيبة سيده
(أو) بأدائها (وارثه) أي السيد
ان مات والولد السيد لا وارث
كأول وصي جالس له للنقص
فأدى اليه (وان حل) على المكاتب
(بهم) من كانت (فلم يؤد طلب سيده
الفسخ) كأول عسر المشتري
يشتم البيع قبل قبضه (بلا
حكم) حكم كرم المصيب (وليزم)
سيده (انقاره) أي الكاتب قبل
فسخ كتابته (ثلاثا) ان استغفره

والدرة فحق ولان الاستدلال أتلاف حصل بسبب حاجة أصليته وهي الوطء فكان من دس المال
كالاكل ونحوه وان كان من مرض (فان وضعت جميعا انقطاعا لدية كضمة ونحوها)
كضمة (لم نصبره أول) لانه ليس بولد عتقا مشروط بصبر ورتها ولم كان شهد ثقات من
النسباني في هذا الجسم مرد رخصة تعقيبها الأحكام لأن طامن على الصورة التي
شئت على غيرهن (وان مكاتب حامل من غيره) حرم عليه وطؤها قبل الوضع لقوله عليه الصلاة
والسلام في سبأ أو طامن لا توطأ حامل حتى تضعر وأه أبو داود (ان) وطئها حرم عليه (بيع
الولد) لا يلحق به بل (يعتق) لانه نشر كتابته لان المأذون يدق الولد فله صالح وغيره وعنه
يعتق والله يحكم بأمره وهو يسرى قاله في أي لو كانت كاتبة حامل من كافرو وطئها حرم حكم
بإسلام الحمل لان المسلم شركه فيسرى اليها (وان أصاب أمه) أي أصاب أمه (فمكث غيره
بمكاح) (ان تزوجها) (أو) أصاب أمه غيره بشبهة (بزوجه الرقة التي لم يشترط طهره وولدها ثم
ملكها) (عتق الحمل) لانه لم يولد (لا) يعتق عليه ان أصابها في مكث غيره (زنا) ثم ملكها لان
نفسه غير لاحق به فليس رحمه بل هو لاحق جاني كاتقدم (ولم نصبر أم ولد) الظاهر قوله صلى الله
عليه وسلم من وطئ أمته فولدت هذا الحمل لم يحصل من وطئته حال كونها أمته (وان وطئ)
السيد (أمته المزوجة أدب) لانه لم يطعم حرم (ولا حد عليه) لانها لم يملكه (وان أولدها صارت
أم ولد له وتعتق بوجه) لدخولها في حرم قوله من وطئ أمته فولدت (ولم يحرر) لانه من أمته
(ومولدت) لانه المزوجة (بمكث من الزوج فله حكم أمه) قال أحد قائلين عمر وابن عباس
وغيرهما ولا يعتق زنا (وكذا لو مكث أخته) من الرضاع (أو) ملك (نشته) ونحوها (من
الرضاع) أو موطوءة أبيه أو ابنه أو أم زوجته أو بنتها وقد دخل بأمرها (فوطئها أو استولفها)
كانت أم ولد لها تقدم (أو) ملك (أمه مجوسية أو وثنية) ونحوها (أو ملك الكافر أمه مسلمة)

المكاتب (ليصح عرض ومال غائب دون مسافة قصر بره وقدمه ولدين حال على أو) المال (مودع) قصد لفظ المكاتب والرق
به مع عدم الأضرار بالسيد وان حصل نجح والمكاتب ثواب بلاذن سيده ففيه الفسخ وبأنه يكتب الحياكم إلى الحاكم البلد الذي به
المكاتب يامر بالاداء أو يفت بمجزة ليفسخ السيد أو وكله فان قدرا المكاتب على الوطء ولم يحضر ولم يؤكل من يؤدى عنه مع
الامكان ومضى زمن السيد فاداء السيد (ولم يكاتب فله على كسب نفسه) بترك النكاح لان دين الكاتبة غير مستقر
عليه معظم القصد بالكاتبة تخلفه من الرق فاذ لم يرد ذلك لم يصح عليه (ان لم يملك) المكاتب (وفاء) الكاتبة فان ملكه لم يملك ذلك فجزى
نفسه لتكتمه من الاداء وهو مبيت الحسرة على التي حق الله تعالى على الكاتبة وطئها مع حصول سببها لا كفوت (لا) علك مكاتب
(ففسخ) أي الكاتبة بالزوجه (ان ملكه) أي الوطء مكاتب (أحبر على أدائه) السيد (ثم عتق) بأدائه ولا يعتق بغيره من المكاتب
ولجواز ان يتأخر قبل أدائه ففوت على السيد (فان مات) مكاتب (قبله) أي الوطء (انفسخت) ولو ملك وفاء له مات بغيره ففسخ
جميعه لسيد (وبمع ففسخ) أي الكاتبة (بأنه اتفقا) أي الكاتبة سيده ففسخ ان يتأخر بلاما كما هو اتفاقا على البيع كالمه في
الكتاب في الفروع ويتوجه ان لا يجوز لغير الله تعالى (ولو زوج) السيد (أمرأة ثنية) ان مات (من مكاتب وصح) النكاح ان قالنا

[illegible]

فأما ولدها) صارت أم ولد له (أو وطئ أمته المهرونة) فبذارت المهرن قبلت منه صارت
أم ولد (أو وطئ رب المال أمة من مال المضارب) سواء ظهر فقبره أو لا وأوطئ المضارب أمة
من المال وقد ظهر زوج صارت أم ولد له وتقدم لمباشر (وأحكام أم الولد أحكام الأم من
وطئ وخسعة وأجار ونحوها) كأنزوج والعق وملك كما هو عندنا وهو ربتها وغيره من
أحكام الأم المأمو وي أن عباس مرقوعا من وطئ أمته فولد له فبهي معققة عن ذرية أمه وأقال
من بعدهم ولد أحمد فدل على أنها ما قبل الرقة من حيثة فبهي (الأقوال الدخيرة) لا يصح
تدبيرها لأنه لا فائدة فيه وتقدم (و) إلا فيما يتعلق برقتها كبيع وهو موقوف أو راد
له كزهر (الحديث ابن عمر فروقا أنفسهم هي بسم أمهات الأولاد قال لا يمين ولا وحيث
يورثن يستخمن السبعة أمهات هي موزر وأد الرقطنى و) وأما ما قاله الموطأ
وأد الرقطنى من طريق آخر عن ابن عمر عن مرقوق قال قال الهذلي وأوطئ أمي الله له
ولم أعتقها ولاها وتقدم جوري سعيد ثنا أبو يعقوب عن المفترقة عن النخعي عن عبدة قال
خطب على الناس فقال شاؤوا في عرف أمهات الأولاد فزات أبو عمر معققة عن جوري سعيد
حياة وعثمان حياة فلما استأربت فزات أبو قال لا يفتقر إلى عمر وعلى الجماعة أحب
القباض رأى على وحده قال في الاختلافات قول الاختلاف في سواها بها شبه فيه نزاع
والأقوى أنه شبهت بوطئ طه لو وطئ معتقد أنكره على بلغة النسب أو برجم الحصن أما
التعزير واجب (ونفع كتابها كنفه موهي) أي الكافي (يسع) كونه تراد للعق (ولزورث)
أم الولد ولا وحيها بالأناتة عن عمة (و) ولها الحاد من غير سيها بعد الاستيلاء حكمها في
العق عمة عندنا لم يعتق وأما تدخله) أي قبل العقى لمباشر (لأنه لا يفتق باعناها)
أي باعتاق السيد لا أم الولد لأنها اعتقت بغير السب الذي يشتهى به ببق عتقه مرقوقا على

بالبلغ في التفتق وأعون على
 حصول الشئ (والمعجم) أي
 بمقاومه أرمع للكتاب بسببه
 (حاز) لأنه أتقنه وكالزكاة
 ووقت الوجوب عند الغنى
 لما تقدم وكان على الكتاب على
 فقيرين والأشاعن الثاني فإن
 مات السيد قبل الوفاة قبل إتمامه
 أرمع فهو من يرف تركته كثر
 الحقوق الواجبة عليه فإن ماتت
 فهو من دونها فمما (والسيد
 الفسخ) للكتابة ببعض مكاتب
 هن (بها) أي الكتابة لمحدث
 الأرمع عمر وأبنة وعاشة
 وزيد نابت أنهم قالوا المكاتب
 عبد ماني عليهم درهم وروى
 أيضا عن أسهل نولان الكتابة
 فرض من المكاتب فلا غنى
 قبل اداء قيمها ولا مؤنق
 (والمعجم) أي بالمعجم

بأمرها ائتمن وحديث ابن عباس مرفوعا إذا أصاب المكااتب صدا أو غيرا انما يصحاب ما عتق منه
 يؤدى المكااتب خمسة أمدى دية حر وماتى يعطى صدرا والمترضى وحسنه محمول على مكاتبه جل مات وخلفه اثنى فاقهر
 أسد ما حكاه وأنكر الآخر وأدى للقرأ وحدها بين الأخبار وتوقيفها بينا وبين القياس وحديث أبى سعد عن أبى قتادة
 قال كن أزواج التي صلى الله عليها ولا تتجن من مكاتب ما بقى عليه دينار (ولا كان أبى صالح الجسيده عما في ذمته) من كتابته
 (بغير حسنه) لأننا بقى لا بعدد ولا (الأمر بخلافه) لا يسبع دين بدنى ولأن بغيره قائل فمن آخر يرى الجنين رياسته (ومن
 يرى) من المكاتب (من كتابته) كلها (عتق) فهو هو حديث المكاتب عبد ما بقى عليه دونهما لا يسمع إلا ما عتق من قبله ولا
 البراءة بمعنى الأذى بما سقط الحق في الموضوعين (وإن أبى مكاتب (من يبعته) كان كانه على الفأ وأمره أن يبعه
 فهو على الكفاية فيما بقى) من الألف فاذا أدى عتق (فصل وتقع كتابه عدد من رقيقه (فروض) واحد كان مكاتب عبد من
 على ما بينه إلى ستين كل سنة ما ملكه أو أوعده كذلك الواحد (ويقطع الفروض) بينهم (على القيم) أى قيمة كل منهم (يوم العتق)
 لأنه زمن الطلوع لا على عدد رؤسهم كالاسترى شصا صفا أو استرى عبد أو دوا واحد منهم يبع (ويكون كل) منهم مكاتبا

بقدر حصته من الرضى حتى إذا لم يبق من حصته (وسمه) لأن الكعبة عنده ما يؤمنه ما هو الشري عبد
 وأن شرط عليهم ضمان بعضهم بعضاً لم يصح الشرط وتصح الكتابة وإن مات بعضهم سقط عاقبته فما كان ذلك أن أعني السيد عنهم
 (وان أدوا) ما كوتبوا عليه جميعه (واستخافوا) بعد أدائه (في قدر ما أدى كل واحد) من ضمان قال أكثره قيمة أدائها على قدر قيمتها
 وقال الأقل قيمة أدائها على السواء بقيت لتأخر الأثر قيمة بقيته (في القول) قول مدعي أدائها (واجب) أي بقدر الواجب عليه لأن
 الأصل برأه من ضمانه على غيره (ويصح أن يكتب) السيد (بعض عبده) كنصفه كالسبع ويحب أن يؤدى إلى سيده من كسبه بحسب
 ما له فيه من الرضى يؤدى إلى الكسبه ما كوتب عنه إلا أن رضى سيده بناديه الجميع في الكتابة (فان أدى) ما عليه (عق) كله
 أي ما كوتب فيه لإدائه والباقي بالسراية كس اعتق بعض عبده وصح أن يكتب عبده على ألفين في رأس كل شهر ألف على أن
 يكون العتق عداداً ألف الأول فإذا أداه عتق لأن السيد لو اعتقه عبداً عتق مع فكذلك إذا جمل عتقه عبداً عتق بعض كاتبه
 ويبي الألف الآخر ضماناً عليه بعد عتقه كالأول بأه نفسه به وكذا شرطه على نفسه معلومة بعد العتق (و) يصح أن يكتب (شقه) له
 (من شرك) عبداً وأمه (بغير أن يشركه) وهو ما كان الشريك لم يصح إلا ما عتقها وضعت على نفسه فصاح كسبه ولاه ملك يصح
 بيحه وبهتة فصحت كاتبه كالكمال وكأول ببقية سر أو لا يتبع الكسب وأخذ ٦٨١ الصدقة بجزء ما يكتبه لا يسقط الشريك

شياً ما أخذ من الصدقة ذلك
 الجزء ولا يجوز له بعض شياً
 بجزئه الفرغان ما بأكثر البقية
 قدسب في ثوبه شياً يخص به
 المكاتب وإن لم يهاجها كسبه
 بجملة فله من كسبه بقدر الجزء
 المكاتب عنه والسيد الذي لم
 يكتبه السابق لأنه كسبه بجزئه
 المملوك (وعك) المكاتب
 بعضه (من كسبه بغيره) أي
 الحرة المكاتب لا يمتنع في
 الكتابة (فإذا أدى) المكاتب
 بعض ما كوتب عليه لمن
 كاتبه (و) أدى (الشريك
 الآخر) الذي لم يمسكاته
 ما بقابل سمته عتق) كله (أن
 كان من كاتبه) أي كاتبه نفسه
 منه (موسراً) بقيمة حصته

موت السيد وكذا الواعقة (وولد المذرة) وفي نسخ (وولد المكاتبه) بدد بغيرها (كم) أي
 فتيه في التديرو وقد ولد المكاتبه بعد كاتبه كحي وتقدم (لكن إذا ماتت) للمكاتبه
 (يعود) ولها (رقيقاً) لبطلان الكعبة التي هي السبب الذي تبعها فيه وعبارة موجزة
 وأصلها كما في رتبة لك (وإذا عتقت) أم ولدك (موتت سيدها) في بداهة رتبة لأن كان السيد
 قبل موته فيكون لورثته بدو بخلاف المكاتبه (الأنثى باللبس المعتاد) فانها لها الأنثى تتبعها
 في البيع (وكذا لو عتقت) الأم (بتدبير أو غيره) كزوج مصة خلق العتق عليها ما يبدى
 لسيدها ونسب اللبس المعتاد لها الأنثى تتبعها في البيع فكذلك في العتق (وان ماتت) سيد
 أم الولد (وهي حامل منه) فلها البقية كذا جعلها من مال حلها) لأن الحمل له نصيب في الميراث
 فتجب نفقته في نصيبه (والأنثى) بخلاف السيد شأربث من الحمل (في نفقة الحمل) (على ورثته)
 الميراث قوله تعالى وعلى الوارث مثل ذلك (وإذا حنت) أم الولد (تعالى) أرش جزأينها بربقتها
 كالتقن أن كانت على غير سيدها (وعلى السيدان بغيرها) لانتهاج لوكته كالقن (بأقل الآخرين
 من قيمته يوم الفداء) لأنهم لو تلفت جميعه سقط الفداء فصح أن يسقط بعضه بتلف بعضها
 وإن زادت قيمته زاد فداؤها لأن المثلث زاد فزاد الفداء زيادة كالقن (معية) عيب الاستبدال
 لأنه يصفها فاعتبر كالمرض وقهره من العيوب وإن كتب شيئاً له وليس لها دوز المصلى عليه
 وكذلك ولها لأنه مفصل عنها وإن فداها في حال حلها قبله بقيتها حاملاً لأن الولد مفصل بها
 أشبه سمنها (أو أرش جانباً) ولا يسلمها ولا يبيعها لما تقدم (وسواء كانت الحجاب) من أم الولد

٨٦ - (حكاية القناع) - ثاني
 إلى من كاتبه شيئاً يؤدى إلى الشريك الذي لم يكتبه ما يقابل حصته من سواء أدن الشريك في كاتبه أو لم يذن في قول أدى الكتابة
 من جميع كسبه لم يمتنع لا مدفع ما ليس له (وطبقه) أي الشريك الذي كاتبه نفسه منه وأدى إليه (قيمة حصته) مائة (لأن عتقها
 عليه بسبب من جهته أشبه ما لو باشر العتق أو عتق عتق نصيبه بشرط فوجدت أن الذي كاتبه بمصر الميراث عتق سوى نصيبه فإن
 كان موسراً بعض نصيب بشرط كعتق بقدر ما هو موسراً (وإن اعتقه الشريك) الذي لم يكتبه أي عتق نصيبه منه (فصل أدائه)
 كتابته (عتق عليه كله) بالسراية (أن كان موسراً) بقيمة نصيبه بشرط كالأول لم يكن به منه مكاناً (وله) أي الشريك الممتنع (قيمة
 ما للشريك) المكاتبين المترك (مكاتباً) لأنه أنفق عليه كماله كان مسمى الميراث عتق سوى نصيبه وسقى نصيبه بشرطه على
 كتابته فإذا أداها كملت حرمته عليه سواء ولا يؤيد حسناً بقدر ما عتق على كل واحد منهما (وهما) أي الشريكين في قرن عبد (كتابته
 عبداً) سواء تساوى ملكهما فيه أو تفاضل (على تساوى) في مال الكتابة كان يكتبه على ألفين لكل ألف (و) على
 (تفاضل) كان يكتبه على ثلاثة آلاف ولابد أنسا ولا خلاف سواء كاتبه في عتق وعقدين لأن كل واحد مفعول نصيبه عتق

[illegible]

(السلهم) وأثر الأخران
(شاركوهم) المنكر (فيما
أقرب يقضيه) من الصدق
كانوا كآدمي هو ثلثمائة فتسلا
فأعترف اثنتان منهم ببعض
ما تبين وأنكر الثالث بعض
المائة شاركها في المائتين
الثلثين اعترفوا ببعضهما لإنهما
ثنى السبد وهما ترك سهم
فتمتعه بيمينان يكون بينهما وإن
ما يدان لغيرهم وما أخذوا كان
يذهب وجبان يشركوا فيه
أنسبه به (أنسه) أي الأمام
أبعد (تقبل شهادتهما عليه) أي
المنكر يقض المائة لأنهما
شهدا القديما ليعا ليعتق به أشبا
الإنبيين ولا يمنع ذلك رجوع
المشهود عليه عليهما معهما

فقدوا والآنما قلت شهادتها على أنها مدعى عن أنفسهما ما عرفت ما كانا غير مدعين أو عدلين والاستلاد
في مشهد أخذ المنكر منهما ثلثي مائة ومن السيد عامها ولا يرجع المأخوذ منه على الباقين تنبي وأن أنكر الثالث الكعبة فتوله
يعينه وضمه ورفق إذا طفر وإن كان شر بكاء عدل وشهدا عليه فليست شهادتهما إلا بغير انبها إلى أنفسهما تنفعا (ومن قبل
كتابة من سيده عن نفسه) هن رفق في سيده (غائب) بأن قال سيده بعين أرقائه أن تنكث ولا بالثائب كذا على كذا فقبل
المحطاب لنفسه والثائب (مع) ذلك (تقدير) مع غيبة المدبر بجماع كون التدبير والسكنة سبعين لاحتق وإن انفردت الكتابة
بشرط ليست لتدبير (فإن أجاز الغائب ما قبله) له الحاضر من الكتابة انفتحت عليه والمال بينهما على ما قبل الحاضر (والأ
بأن يحجز الغائب ما قبله الحاضر (ز) أي الحاضر (الكل) الذي كوتبا عليه موصول القبول من الحاضر ذكره أبو المحطاب
وشرحه كفضولي ونفري الصفقة قاله في الفروع (فصل وإن اختلفا) أي السيو رقيقة (في كتابة) كان ادعى البندان
سيدا كانه على كذا فإنك سيد (فقول منكر) سمعنا لأن الأصل عدمه (و) إن اختلفا (في قدر عرضها) أي الكعبة فتوله السيد

كانت تنقل على الفخيل المالك ببل على ستمائة فقول سيد يمينه نسا الامه اختلاف في عوض السكة اشتهر باختلاف في اصلها
 وبناق في البيع من وجهين احدهما ان الأصل في البيع عدم ملك كل واحد منهما لما صار اليه والاصل في المالك وبكمه انه السيد وكان
 القول قوله فيه الثاني ان الصالح في البيع بقيد ولا فائدة هنا اذا قلنا نسم السكة بورد العبد الى الف اذا لم يرض بما حلف عليه
 السيد وهذا حاصل عطف السيد وحده وانما تقدم قوله بالملك في سائر المواضع لان الأصل معه وهذا الأصل مع السيد اذا الأصل
 ملكه للسيد وكه واذا حلف السيد ثبتت الكتابة بما حلف عليه كما لو اتفقا وسواء كان الاختلاف قبل العقد أو بعده (أو)
 اختلاف في جنسه) أي مال الكتابة بأن قال السيد كانت ينطق على مائة دينار فقول العبد بل على مائة درهم (أو) اختلاف في (أجلها) أي
 الكتابة بأن قال السيد كانت تنطق على مائتي شهرين كل شهر مائة فقال العبد بل على مائة فقول السيد يمينه لا تقدم (أو) اختطها
 في (وقامها) بأن قال العبد وقيلت كتابتي فصنت وأنكرها السيد (فقول سيد) يمينه وكذا لو ادعى المالك بأن سيده أراعتها
 فانكره لان الأصل عدم ذلك (وإن قال) السيد (قبضتها) أي الكتابة (إن شاء الله أو) فمعه ان (شاهد عني) المالك (بأن) (ولم يؤثر)
 الاستثناء (ولو) كان (في مرضه) لانه لا مدخل له في الاقرار ولا نفع له في قبضتها ماض ولا يمكنه قبله لانه لا يقع على صفة لا يتغير عنها
 بالشرط (وبثبت الاداء) للكتابة (وبعني) به المالك (شاهد) ٦٨٣
 أي رجل واحد (مع امرأتين أو) بشهادة
 رجل عدل مع (بعين) مكاتب
 كسائر الذين

في فصل في الكتابة (الفسادة)
 (الكتابة على خراو) على
 (خبر برأو) على (في محمول)
 مكاتب أو جارا أو نحوها
 (بما فيه حكم الصفة في أنه)
 أي المكاتب (إذا أدى) مامى
 فيها (متنى) سواء صرح
 بالصفة بأن قال إذا أدت الى
 ذلك فانت حرا ولاه مقتضى
 الكتابة فهو كما صرح به
 كالكتابة الصيغة اذا اعتدى
 بالاداء لم يلزمه قيمة نفسه ولم
 يرجع على سيده بما أعطاه لانه
 عتق بالصفة وما أخذه السيد
 منه فهو من كسب عبده (أو)
 يعتق بالكتابة الفاسدة (إن

والاستيلاء أقوى من التدبير (ولو له) أي ولي السيد (مع فقد ولد هام من سيدها) الوارث
 له (القصاص) لقوله تعالى ولكم في القصاص حياة وكان لم تكن أم ولد فان ورت ولدها
 شأن من دمها فلا قصاص كما يأتي في الجنائيات (وإن عفا) أي أولياء السيد (على مال
 أو كانت الجنابة خطئا) أو شبهه عند (فصل) الاقل من قيمتها أو دينه) لانها جنابة من أم ولد
 فلا يصح بها كثر مما ذكر اعتبار افعال الجنابة وكان حتى عتقها فعتقه سيده وهي حال الجنابة
 أمه وانما تعلقت موجب الجنابة بها لانها ما وقتقها بقتلها السيد فانها ما وقتقها بالوفاء للمكاتب
 الماني رقة دائه وانما عتقت بالموث (والسدة على فاذنها) كالمدبرة لانها أمه حكمها حكم
 غيرها من الاماء في اكثر الاحكام ففي الحد أولى لانه يدربا بالشبهات ويحاط بالفساطة
 (ويؤمر) كاذنها لارتكابها معصية لا حلفا ولا كفارة
 في فصل واذا أسلمت أم ولد الكافر كمن لم تعتق بذلك لان في عتقها بما اضار بالسيد وبالعبادة
 اضار اربابها (حبل يمينه وبينها) فلا يخلو بها كذا لا يفتى الى الوطء المحرم لقوله تعالى فلا
 ترجعون الى الكفار الا توتسما لامة ثقة تكون عندها تصفها وان احتاجت لاجرة في
 سيدها (مالا يمس) فيمكن منها (والزمن يفتقها بالم يكن لها كسب) لانه مالها كفا وثقة
 الماثل على سيده فان كان لها كسب ففتقها فيه للثاني في له عليها لانه يأخذ كسبها والاتفاق
 عليها موثي الفضل من كسبها حتى من فتقها كان السيد هاذ كره القاضى وتبع جماعه وقال
 الموافق ان فتقها على سيدها وان كسب له يصنع ما شاءه عليه من فتقها على التمام سواء كان لها

أرى) المكاتب بما عليه ليدمعة البراءة لان الفاسدة لا يثبت في الذمة (و يتسرع ولد) في كتابه فاسدة لانه يعتق فيها بالاداء اشته
 الصيغة (لا) يتسرع (كسبها) أي الفاسدة فبأيده حتى عتق لسيد كالوعلق عتقه بصفة فوحدث ويده مال (واكمل)
 من سيد ورفيق (كسبها) لانها عقد حائر لان الفاسد لا يلزم حكمه وسواء كان مصة أو لم تكن لانها مبنية على المعاوضة وتاثيرها
 والمعاوضة هي المقصودة فاذا بطلت المعاوضة التي هي الأصل بطلت الصفة المبنية عليها باختلاف الصفة الجردة وعلت المكاتب
 في الصفة الفاسدة التصرف في كسبه واخذناز كاهو الصدقات بالصيغة وانما كان عبدا كتابة فاسدة فادى اليه احد هم عتق
 كالصيغة ولا يلزم السيد في الفاسدة ادا عرج النكاح ولا شيء منها لان العتق هنا بالصفة اشته ما لو قال اذا أدت الى فانت حر (وتفسخ)
 الكتابة العسدة (عوت سيد وعتقه وهر عليه لسه) لانها عقد حائر من الطرفين فلا يؤول الى الزرع وانما يطلب فيه حكم
 الصفة الجردية وهي يطل بالوتمو على السيد أخذ ما يملك المكاتب في الفاسدة

في باب أحكام أم الولد

الاحكام جمع حكم وهو خطاب الله للسيد فانه مصرية واصل أم له هو ذلك جمع على أمها باعتبار الأصل وعلى أمات باعتبار

اللفظ والحاصل في أمه زائدة عند الجمهور ونحو والزئري جاءها لقوله تعالى أو ما ملكتم أبائكم وادله عليه السلام (وهي) أي أم الولد (عمر بن زهير) ولدت مائة مرة وقول خزيمة من آل (لها) (ولو) كأنها ملكا (بعضها) أو جزأ (أو) كأنها ملكا أو بعضها (مكاتباً) إذا قد كان محرراً ولدت قناراً (ولو) كأنها أمة (محرمة عليه) أي أم الملكا كانت من رضاع وكجوسية وبنده وكوطم أي غزو سبي (أو) ولدت من (أي) ما ملكها التلي يكن الابن وعلماً) نضافاً كان ابن وطناً لمصر أم ولد لابن أبي سنيلا هالاً لمصر عليه ما د أبوطه ابن لهفان لخل له بحال فاشعوط، الأخي فلا كالأول لا تعنى بموت بنق وادعاهي أخيه لا تذكرو حقه ونسبه لاحق بالأب لأنه من وطه مدراقه الحد لشبه الملك (وتعنى) أم ولد (عزته) أي سبها (وإن أمك غيرة) كدشيان بن عيسى مرفوعاً من وطع أمته فولدت في ي معتقة من دبره وأه الجندوان ماحو وعنه أيضاً قال ذكر ت أم أربام بن هند رسول الله صلى الله عليه وسلم نقل أعتقه وألدهار وأمين ماحو والأرقاني وإن الاستيلاء تلافى حصل بسب حادثة أمليه وهي الوطء فكان من رأس المال كالأكل ونحوه (وإن وضعت) أمة من ما ملكها وأبى (حدا) لا تخططه كذا كالمضفة ونحوها) كالملقة (لم تصر به أم ولد) لأن الس ولد فأن شهد نفاق من النسب باد في هذا الجسم صرورة تخفية تعلقت بها الأحكام لا لاطلاع على ما خفي على غيره (وإن أصابها في ملك غيره) بزوجه أو شبه (لأن زناهم ٦٨٤ ملكها حرام لا عتق الجمل) لأنه ولده (ولم تصر أم ولد) لتصلها فهو الحبر ولأن

الأصل في ولادة الأمة لرق خوفاً

كسب أولم يكن وصوبه في الانصاف ومضى فضل من كسبها شي عن نفقتها كان لسيدها (الان
عوت) ولوكافرا (نعتني) عتبه لانها لم ولده وثن أم الولد اعترق بموت سيدها (وان كان
كسبها لاني بنفقتها لزمه اعتمها) أي النفقة لانها لم تكن (ومن وطئ أمة) مشتركة (بينه
وبين آخر لم يقبل منه لزم نصف مهرها لشره) طارعه أو لى المهر لسيدها فلا ينقطع
بمطاعته كما لو أذن في اتفاف بين اعضائها وبوب كمال الشيخ في الدين وقد فرغ في عدلته
ولاحد عليه (وان أحيلها) أي الأمة المشتركة أحد الشرهين (صارت أم ولد له) اذا
وضعت ما بين فيه بعض خلق انسان كما لو كانت خالصة ولم يخرج بذلك عن ملك الشره بك
موسرا كان الواطئ أو مفسر الان الابلا أدنى من الاعتراف كما تقدم (ولده ولم يلزمه) أي
الواطئ (شره بك سوى نصف قيمتها) لأنه اتاف نصيبه معا له في دفعه إليه ان كان موسرا
(وان كان مفسرا اثبت في ذمته) كما لو اتافها ولا شيء عليه لشره بك في المهر والولد ان حصه
الشره بك انتقلت إليه بمجرد العاقل فلا يلزمه شي من مهره لو كتبه والولد قد انقصر لو اخرج
لا قيمته (كان وطئ الشرهين) الثاني (بذلك) أي بعد ان أولدها لأول (وأحيلها)
الثاني (لزمه) (لأول مهرها) كاملا لا شوطه صاف ملك الغير فاشته مال وطئ أمة أجنبية
(ولم تنصر أم ولد) لأنه ليس مالها ولا شيء منها (وان جهل) الواطئ الثاني (الابلا
الشرهين) (الأول أو) علمه وجول (الهامس تولد) أي انها صارت أم فولد لشره بك (فولده
حر) لأنه من وطئ مشبهة (وعليه) أي الواطئ الثاني (قدأثر) أي قدأثر ولده الذي أنثبه

فَمَا إِذَا جِئْتَهُ فِي مَلِكِيَّةِهَا
لَقِيَ فِيهَا عَدُوَّهُ عَلَى الْأَصْلِ وَأَنَّ
ثَابِتًا مَحْبُوسًا مِنْهُ فَأَمَرَ نَزَاهَا
فَقُولَتْ فِي مَلِكِيَّةِ الْبَيْتِ لَهَا
كَأَنَّهُ مِنْهَا لَبَقَهُ نَسَبُهُ (وَمِنْ
مَلِكٍ) أُمَّةٍ (حَالًا) مَرْغُوبَةٍ
(فَوُضِّلَتْ) قَبْلَ وَضْعِهَا (حَرَمَ)
عَلَيْهِ (وَبَعَثَتْهُ) نِسَاءً لَأَقْدَشَ لَكُنْهُ
لِأَنَّ الْمَلِكَ يَرْفِقُ بِالْوَلَدَةِ تَهْنِئَةً
وَعِزًّا وَقَالَ الشَّيْخُ قَتَادَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ
بِإِسْلَامِهِ وَأَنَّهُ يَسْمَى بِأَتَقَى أَيْ
لَوْ كَانَتْ كَافِرَةً (وَبَصَحَ قَوْلُهُ)
أَيُّ السَّيِّدِ (لَا تَبْتَغِي) أَيْ مَوْلَى
فَوَيْدًا لَهَا أَيْ أُمَّةً مَوْلَى لَهَا
أَقْرَارُهُ بَابُ جَمْعِهَا سَيِّدَاتُهَا وَهُنَّ
الْأَقْرَارُ بِسَبْطِهَا كَمَا فِي الْأَمْرِ

حز (أو) أي وكذا قوله (لأنها) أي ابن أمت (يدل أني) فهو اقرار بالعبادة كقوله أنت ابني
وان لم يزل ولدت في ملكي ثم نصر أولاده لأن ذلك قد رتب على ولادته في ملكه كروا في الأقرار (وأحكام أولاد) من
(أمة) غير مستولدة (في الجارة) واستخدموا وطوعوا ثم أمروها) فكانوا وابدع لأنهم لم يكنوا شبهة أنتم فهوهم وقوله عليه
الصلوة والسلام هي معتقة من ردمت وقوله معتقة بعد فعله أي أنها قبل ذلك ما في (الرق) (الأي تدبير) لتلصيح تدبيره لآلته
لأنه قد عهذ إذا استلاد أقوى منه حتى أنه لو طرأ عليه أظلمه أقدم (وأما مثل الملك كسبح) فلا تلصيح يسبح أم أولاد (غير كتابية)
فتصح كتابية لو تقدم (ويكون وصي وقوف) لحديث ابن عمر عن عائشة عن يسبح أموات الأولاد وقال لا يسبح ولا يؤمن
ولا يؤمن يستمعها السداد ما حيا فإذا مات فهي حرة وراه مالك في المطأ والدارقطني من طريق آخر عن ابن عمر
عن عمر مرفوعا وفي حديث أم سعد وابن عباس اعتقا أولادها أشار بذلك ومتع يسبح أموات الأولاد روى عن عمر وعثمان
وعائشة روى عن علي وابن مسعود وابن الزبير عائشة عن أم حبيب جابر بن أسماء الأولاد علي عن رسول الله صلى الله عليه
وسلم ومعه أبي بكر فلما كان عمرها أنافتها ليس فيه قصر رحمه الله كان يعلمه عليه الصلاة والسلام وعلم أبي بكر والأبصار مخالفة ولم

تجمع العصابة بعدى على مخالفتها (أو رادله) أى لئلا الملك (كرهن) فلا يصح هذا لأن القصد منه البيع فى الدين وليس
 إليه (ولدها) أى أم الولد (من غير سيدها) أى أن أتته (بعد ما ولدها) من سيدها (كفى) سوله كأن من نكاح أو زنا أو شبهة
 أن لم تنته عليه من ولدها حرم وسواء عتقت عتوت سيدها أو ماتت قبله فهو زلفه من التصرفات ما يجوز فى أم الولد ينتج
 فيه ما عتقت فيه لأن الولد ينسب أمه به وورثته كذا فى سبب الخبر قال أحمد قال ابن عمر وابن عباس وغيرهما ولدها بمنزلة (ألا
 أنه) أى ولدها (لا يعتق باعتبارها) لأنها عتقت بغير السبب الذى تدها فيه وبقي عتقه وقوفها على موت سيده وكذا هو الحق
 ولدها لم يعتق بل عتقت سيدها (أو) أى ولا يعتق ولدها (وعتق قبل سيدها) وبقي عتقه وقوفها على موت سيدها لقاء التبعية
 بخلاف المكاتب إذ ماتت بطلت التبعية لأن ميب العتق فى الكفاية لا الدوام وقد تفرع عنها السبب فى أم الولد موت السيد ولا
 يتفرع عنها (وإن مات سيدها وهو حي) منه (فنفقت المدة جهلها من مال جهلها) أى نصيبه الذى وقف له للملكة (والأب) أى لم يكن
 لأجل مال أبان لم يخلف السيد ما يرث منه الجمل (ف) نفقة الجمل (على وارثه) لقوله تعالى وعلى الوارث مثل ذلك (وكما جنت أم
 ولد) على غير سيدها تعلق ارش جنا يتار قتلها (فدها سيدها بالأقل من الأرض) أى ارش الجنابة (أو) من (قيمة يوم القدره)
 فإن كانت سيدها بغير بضه أو زرع وجفوت نحوه أخذت قيمتها بذلك السبب قال الشرح وينبغي أن يجب قيمتها بمسبب الاستقلال لأن
 ذلك نفسها فاعتبر كالمرض وغيره من العيوب التى إما كونه يلزم مفداؤها فلا تنجوه له ملك كجبا أشبهت القن وأما كونه
 يلزمه مفداؤها كلما جنت فلا أبو بكر ولواشترى فلا تنجى أم ولد فلزم مفداؤها كما لو (ولو جنت أم ولد) بجنايتها
 (قبل إعطائها منى) أى الأروش (تعلق الجميع) من الأروش (يرقبها لو لم يكن على السيد) فحسبها كلها (الأقل من أرض
 الجميع أو) من (قيمتها) يشترك فيها رباب الجنابات (فالميراث) الواجب (أبواب الجنابات) أى يورثهم (تخصاصا)
 فيه (بقدر حقوقهم) لأن السيد لا يلزمه أكثر منة كالجنابات ٦٨٥ على شخص واحد (وإن قتلت) أى أم ولد
 (سيدها عمدا فلوليه) أى
 السيد (إن لم يرث ولدها
 شيئا من دمها) أى السيد
 (التخصاص) بمنزلة أم ولده فإن
 ورث ولدها شيئا من دم سيدها
 فلا قصاص عليها لأنه لا يجب
 للوادة على أحد أو به (فإن عفا)
 عنها (على مال أو كان القتل)
 منها السيد هاتره عمدا (خطأ)

من وطئه لكونه فوت رفته على الأول يفيد به قيمته (يوم الولادة) لأنه قبلها لا يمكن تقويمه
 (والأب) أى لم يجهل الوطئ الثانى ذلك بل علمه (فولده مرقين) تبعاله لا تنفاه الشبهة (سواء
 كان) الوطئ (الأول مبررا أو معصيا) بقيمة نصيب شرى كمالا تقدم من أن الأول أقوى
 من الاعتاق ولا فرق فيما تقدم بين كونه الأمة بنصف من أولادها جرم من ألف جرم والتبعية
 للأحرار (فتمت) إذا تزوج بكر فأنزل بها فإذاهى حتى قال النبي صلى الله عليه وسلم لها
 الصداق بما استحل من فرجها ولو لم يملكها وإذا ولدت فاحلدها ولو لم يملكها فاحلدها ولو لم يملكها
 استكرهت رواه أبو داود معناه من طرق قال الخطابي لا أعلم أحدا من الفقهاء قال به وهو مرسل

زنها الأقل من قيمتها (أو) من (ديته) أى السيد اعتبارا برث الجنابة كالوثنى عده فاعتقه سيدها وهى حال الجنابة أمة وانما
 تعتق بالمولد (وتعتق فى الموضوعين) وهما القتل عمدا وخطأ لأن المعتق يقتضى لعتقه أو مال ملك السيد عنها وقدره أو لم يملك
 بذلك الزهر والد تفضل الملك فيها والأسير إليه أو لأن المعتق يقتضى لعتقه أو مال ملك السيد عنها وقدره أو لم يملك
 وأوجب نصف السبب إليه (ولا حد يعتق أم ولد) لأنها أمة تعتق بالمولد أشبهت المذمومة (وإن أسلمت أم ولد) لا تكثر منع من
 غشائها أى وطئها ولا تذلها لغيرها عليه بأدلهما (وحيل بينه وبينها) لثلاث أسباب أولها لا تعتق بإسلامها بل يبنى
 ملكه عليها على ما كان قبل إسلامها (وأجبر) سيدها (على نفقة إن عدم كسبها) لوجوبها عليه لأنه مالها وكذا نفقة الأولاد
 على سيدها فإن كان لها كسب نفقتا فيه لثلاث أسباب أولها لا يعتق بإسلامها بل يبنى ملكه عليها على ما كان قبل إسلامها (وأجبر) سيدها (على نفقة إن عدم كسبها)
 كسبها حتى عن نفقة السيد (فإن أسلم) سيدها (حلت له) لزوال المانع وهو الكفر (فإن مات) سيدها (كأمر اعتقت)
 بجوته كإثباتها الأولاد وقصور الأخبار (وإن وطئ أحد اثنين) مشتركين فى أمة (أمتها أدب) لأنه له حرم وأولاده منه
 بأصافته ملكا كوطئه أمة الحائض (وإن زنى) أى وطئ المشتركة (أشركه من مهرها) قد حرمتها (فأسلمها) أو عتقها أو غيرها
 لأنه سيدها فلا يسلط على وطئها أو كذا فى قطع بعض أعضائها (فولدت) من وطئه الشريك (مبارك أم ولده) كما لو كانت خاصة
 له وخرجت من ذلك الشريك كما تخرج بالاعتاق ومبررا كان الوطئ أو معصرا لأن الأولاد أقوى من الاعتاق (ولده) أى الشريك
 الوطئ منها (حر) لأنه من محمل الوطئ فله ملك أشبهه بالوطئ أمة فى حيض أو أحرام (ويستقر فى ذمته) أى الوطئ (ولو) كان
 (معصرا) اتصال قيمة نصيب شرى (دكه) من الوطئ لأنه آخر حرم من ملكه أشبهه بالوطئ أو كذا فى الاعتاق أو كذا فى الاعتاق
 إلى نصيب شرى دكه مع غير شخص لأن الاعتاق لأنه أقوى لكون الأولاد ليس من قبل الشريك وإن كان الوطئ من فصله لوجوب الوطئ

وفي التذويب قبل لما كان ولد زنا وقد غرته من نفسها وغرم صدداتها أخد منه ولدها
وجعله له كالعبد ويحتل لها رقعة عقوبة لأمه على زناها وغرورها
ويكون خاصا بالنبي صلى الله عليه وسلم ويحتل له
منسوخ وقيل كان في أول الإسلام يسترق
الحرف في الدين والله سبحانه

وتعالى أعلم



﴿تم الجزء الثاني من كتاب القناع وبلية الجزء الثالث وأوله كتاب النكاح﴾

بلا بلاد فهو من الأسباب التي
لا يمكن دفع مبياتها كالأزواج
لرحود الظهور (لا) يلزم
الشريك الواطئ لشريكه
(من مهر أو) قيمة (ولد) لأن
حصه الشريك انتقلت إلى ملك
شريكه الواطئ بمجرد الصلوة
فصار كماله وانقضى ولده حرا
(كأولادها) فانت من الوطء
فلا يلزمه الاقامة تصيب شريكه
كما لو قتلها (فإن أولادها) الشريك
(الثاني بعد) أبلا الأول لها
عالمه (فعلية مهرها) كاملا
باصطفاه وطئه ملك الغير انتهت
الامة الأجنبية (ولده) منها
(رفيق) تبع الامة لأنه لا ملك له
فيها (وانجهل) الواطئ الثاني
(أبلا شريكه) الأول (أو) عمله
ويجوز (أنها صار أم ولد) أي
الأول وان حصته انتقل ملكها
للأول بأبلاها (فولد حر)
للشبهة (وعليه) أي الواطئ الثاني
(فقد أو) أي قداء ولده الذي
أنت به من وطئه مع جهله كونها
صار أم ولد للأول لأنه فوت رقه
على الأول (يوم الولادة) لأنه أول
أوقات إمكان تقويمه وسواء كانت
الامة بينهما نصفين أو لاحدا
جزء من ألف جزء ولا أثر
البقية والله سبحانه
وتعالى أعلم

﴿تم الجزء الثاني من منتهى
الارادات وبلية الجزء الثالث
وأوله كتاب النكاح﴾

